





قصہ امجد علی

351 551

51315

کاتب منیر محمد علی

کتابت منیر محمد علی  
میں ہر کلمہ کی قیمت صرف ایک روپیہ ہے

20627

هو الشيخ  
مختار بن  
مستطاب  
النجاشي

هو الشيخ  
مختار بن  
مستطاب  
النجاشي

بسم الله الرحمن الرحيم  
انا بعد حمد الله الملك المفضل والصلوة والسلام على نبينا محمد وآله  
والخير فان للعلم قونا وللشجرة افنانا ونحسبنا وغيرة على الفقه على سائر العلوك كثرته  
الامر على نافع النجوم كيفا وهو العلم الذي بنى استغلا بنيان مرسوم في استند على كتاب من الله

خير من صرحا دلتنا من الدلائل وسائلنا رشا المسائل يعرف الحلال من الحرام على قطبه دامت رحمة النظام  
بين الانام وحلته في شدة الانبيا ونواب الخلفاء في الهار قبة استغلا قبة الافلاك ورفعة تخطرونها السماك  
احسنها من جليلة تترن لها صدى من الرجال واكرم لها من ينسجها الرباب الكمال ولقد قضى الله رجالا ابدا لولوعهم  
في تنقيح مشارب حل مشكلاته وافنوا العمار في توضيح ما يبرهن تحقيق معضلاته حتى اتم القوال في هذا الفن الشريف كل ما  
ينيف من بين مختصر حق من المسائل البلبالب مفصل الى من الدلائل باعجب الجانب من كان لمن لا يحضره الفقيه كافي في  
شرح صار لمن اراد تهذيب الاستبصار فافاضنا تو عظمها بلغة يستضيها بها جالس الدروس وانا واروا مظلمة بقوا عد  
يستدب من تدكرها فافيد كرى للنفوس او يحسبوا سالك قد خفيت على اهل التحقيق ويدينوا مدارك لا يدرك كنهها الا من كان  
له في الفقه لسبع عرق تنزهوا في حلها في تحقيقات تزهو بها على نزهة الزباض غاصوا في بحار دقيقات يستصغر عند  
التبار حتى عاد كالحياض فكم من خرا ايدافكار كشفوا اللثام عن محياها فاطالعها الطلاب حتى سكروا من حياها وارتب فريد معان  
ظهورها الحسن النظام فقلدوها اجيا الكمالا حتى صالحو اهل الكلام ومن حشر لخدمته هذا العلم اياته واشغلت تحقيقه شهور  
واغنى من كان من قدح في زنا الفضل فاورى مجمع من نكات العلم فاورى الشيخ الجليل والجبر التبتيل فزبد عصره ووحيد عصره الجامع  
بين وتبقى الرواية والذاتية والرافع من الوية الفضائل التي راية الحق والفاضل المدقق محدث الزمان ورواية الاوان المستخرج من  
تبار انواع العلوك غوالي اللثا في الشيخ يوفى الشيخ احمد الماحوزي البحر الى الاوان في تعلقه الله برحمته اسكنه فنيح جنة فانه رحمه الله  
من غازه في هذه الاعصار واخر فضبات السبق في مضمار التحقيق واستنزل عصم المشكلات من مضمارها فاخذ منها المسك الفتيق فخلص  
بخار الاختصار فاستخرج ما يري بالاولى القمين ولا غرو في ذلك فانه من بحرين ومن جملة ما فرغ في قالب التصديف في الفقه غاية الاحكام  
والتوصيف هو كتاب الحقائق الناضرة في احكام العرة الظاهرة وهو لم يحرر كتابا حتى ما لم يحو كتاب مؤلف جمع ما لم يحرر في خطاب  
مضلل المسائل فتفضل وطول الدلائل فطول فكم فيها من زهار نكات تزي على هلال الروض المطول وانا واصلها في بحارها عند هاتو  
الرتبع وان اتي بالوجه المصقول وشواخ معضلات كانت نزل عنها لظفر الطابير فارتقت ذراها بايراد جيجها ووجار مشكلات  
كانت تغلف بالبوصة والمناهر فتوق بسفن التدقيق ليجها كانت لتخترعها الا فضل اليها ايدك غالب الطلاب ان بدوا وادونها المبحر  
فصغر عن تحصيلها اكثر المحصيلين لوركبوا البحر كانوا يرضون في مطالعها بادل الغارنية فيقوتهم ولو سيد في طي مارية وطلبا  
لثوقت الطباع الى طبعه مالت النفوس الى التزم في روضته ورسجه الى ان قد الله جل شاناه الغير من ان يحوز هذا الفخر بلدنا  
نبر في فقر عن الشاف وداخل هذا المساق صاحب الهمة العالية وطابع الكتب لعلمية على التجار وزبدنا الاخييا الكرميا وانبيا  
الكرمي الحاج احمد قا والناج على اقا ابنا المرحوم الحاج ابراهيم فينذ لا سعيها وحمد لاجلها في  
تحصيل الفسخ العديدة وتخصيها فتمت يد يبع من جناب لعالم الكامل والفاضل الفاضل نتيجة العلماء الاعظم الامير  
كاظم سلا الله فتم طبعه بعد ان كان ابنا واستو هل رجع عت ما كان محميتا وكشف عن رجه التفتاب الفتح  
جيدته وطلع من تحت التفتاب الشمس في ياره ويمينه ولنور في هذا المقام نبدا من ترجمه المؤلف والمؤلف تقيما  
للرام فتقول اما الاول فهو كما سمعت الشيخ يوسف بن الشيخ احمد بن ابراهيم ولد كما ذكر نفسه في اللؤلؤة في قرية  
الماحوز سنة سبع ومائة بعد لائف والمناحور اتم مجمع قري من بلاد البصرين قري بعض المقدمات عند  
والله المبرز ثم وقعت واقعة الخوارج مما يطول بذكرها الكلام فرحل الى القطيف في هناك ينزل على الشيخ حسين  
بن الشيخ محمد الماحوز ثم رجع الى البحرين واشتغل عند الشيخ احمد بن عبد الله البلاوي ثم بعده عند الشيخ  
عبد الله بن علي ثم رجع الى القطيف والتمز الشيخ سليمان المذكور ثم وقع وقايح يطول ذكرها فاضطر رحمه  
الى الانتقال من بلاده وانتحل الى كرميان ومنها الى شيراز وفيه هناك مدة معرزا مكرما مشغولا بالافاد  
والتمريس واقامة الجمعية والجماعة حتى دامت على شيراز وواير اوجبت القتل والقتل  
فانتقل منها الى مضمبه فساو بين هناك مشغلا بتأليف كتاب الحقائق فالف منه يد في مضمبه

هو الشيخ  
مختار بن  
مستطاب  
النجاشي

الاب لا يغال مع اشتغاله باعمال الزراعة لاجل المعاش فوقع على فضا ايضا ما  
جري على غير ما فارحل الى الاصطهات ثم سافر الى العتبات العاليا  
فالتمز العتبة الحسينية على مشرفها الا في القينة وتفضل  
بالصنيف والتأليف و فرغ للافاة

هو الشيخ  
مختار بن  
مستطاب  
النجاشي



## والتدريس

وكان اخبارنا متواترة وبقوة  
انه مملك المجلي رحمة الله كثير القتب من  
التهنك في القول كاشرا الاخباريتين كثير الاعتراض  
على المولى محمد امين الاستر ابادي في اطالة اللسان على الاثنى  
كما يظهر من تدبغ مصنفاته لاسيما الحدائق وكان رحمه الله معاصرا  
للمولى المحقق العلامة الاقا باقر البهبهاني وكان العلامة الميرزا اصولنا بجا  
كما هو المعلوم وكان يمنع تلامذته من حضور مجالس درس الاخباريتين حتى  
ان السيد الطباطبائي السيد علي صاحب الزباض كان يدخل عليه ليلا ويتلذذ عنده  
سرا قال الشيخ ابو علي صاحب منتهى المقال المعاصر له عالم فاضل متبحر فاهم متدبغ محدث  
وزرع غلب صدوق دين من اجله مشايخنا المعاصرين وفاضل علمائنا المتبحرين ثم اخذ في شرح  
جملة من خالاته كما نقلنا عن مجملها من اللؤلؤة وذكر جملة من مؤلفاته الى ان قال توفي في رحمة الله  
في شهر ربيع الاقل من السنة الثامنة والثمانين بعد الف وثلثمائة عنده المقدس التقى الشيخ  
محمد علي الشهير بابن سلطان وهو ممن تلمذ عليه تلميذه الاخر المغفور المرحوم الحاج معصوم وصلي عليه  
الاستاذ العلامة يريد به العلامة البهبهاني واجتمع خلف جنازة خلق كثير وجم غفير مع خلق البلاد من اهاليها  
وتشتت شمل ساكنيها الحادثة نزلت بهم في ذلك العام من حول رثا الايام التي لا تنيم ولا تنام انتهى والمراد  
بالحادثة المذكورة هي حادثة الطاعون اعادنا الله من غضبه دفن رحمه الله في الرواق الشرقي من الحرم المطهر  
الحسيني قريبا من الشهداء بعد بجنبه العلامة البهبهاني والسيد الطباطبائي صاحب الزباض وقبرهم هناك  
معر فزار اقول فيكون مدة عمر رحمه الله قريبا من تسعة وسبعين سنة هذا ما ارفا ذكره من شرح حال المولى  
الميرزا اختصارا ومن اراد اكثر من ذلك فليرجع الى لؤلؤة البحرين ومنتهى المقال وروضات الجنات واما  
الثاني اى ترجمة كتاب الحدائق فهو كتاب جامع للأدلة والأقوال خاواللفروع الكثير حسن الترتيب يشتمل على  
ابحاث لطيفة ومسانل شريفة خرج غالب ابواب الفقه قال في اللؤلؤة كتابنا هذا بمجده سبحانه لم يعمل مثله في  
كتاب الاصحاب ولم يسبق اليه سابق في هذا الباب لاشتماله على جميع النصوص المتعلقة بكل مسألة وجميع  
وجمل الفروع التي ترتبط بكل مسألة الا ما راغ عنه البصر حاد عنه النظر وهذا الالتزام انما حصل في  
صنفه في هذا المكان يريد به الحايير المقدس والا فالقول الذي صنف في العم وان كان مستوفيا لتحقيق  
المسائل وربطها بالدلائل الا انه لم يستوف جملة من الاخبار تفصيلا وان اشير اليها اجالا وكذلك الاقوال  
محاو بالجملة فاننا قصدنا فيه الى ان الناظر فيه لا يحتاج الى مراجعة غيره من الاخبار ولا كتب الاستدلال  
انتهى واقول لظاهر ان الذي الف في العم هو كتاب الطهارة الى باب الاعمال كما نقلناه انما من كتاب  
اللؤلؤة في ترجمته وهذا الكتاب غير كاف لتمام ابواب الفقه والذي خرج منه كتاب الطهارة في الحق  
بالا مقدمة تبحث فيها عن بعض المبادئ الاصولية ويتكلم فيها مع الاصوليتين وكتاب الصلوة و  
كتاب الصوم والزكاة والخمس والحج وترك كتابا لجهاد واعتذر عن ذلك لقل نفعه في  
هذه الازمنة وكتاب التجارة وكتاب الدين وكتاب الزهراء وكتاب الشفعة وكتاب الحج  
كتاب الضمان وكتاب الحوالة والكفالة وكتاب الصلح وكتاب المضاربة وكتاب المزارعة  
والمساقاة وكتاب لوديعة وكتاب العارية وكتاب الاجارة وكتاب الوكالة  
وكتاب الوقوف والصدقات وما يتبعها وكتاب النكاح والطلاق و  
الظهار ثم اختر من المنيته ولم يبلغ ما اراد اعلى الله مقامه ورفع في  
الجلد اعلامه من تاليف تمام ابواب الفقه ما كل ما  
يتمنى المرء يذكره شجرة الزباض بما لا  
تنتهي الشفن وصلى الله على خير  
خلقه محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



هذا هو الجلد الأول  
من كتاب الحقائق الناجية في  
أحكام العبرة الطاهرة صلياً  
عليه من جميع من تصنيفات  
العالم الباع شيخ المشايخ الشيخ  
سيف البحر في الأغلا مقار  
في هذا الجلد اعلامة

الحمد لله

بسم

الحمد لله الذي هدانا لهذا ما كنا بواضع الدليل الى سبيل معادن العلم والتأويل وسقانا بكاس حقيق التسلييل من ذلال عيون الوحي والتنزيل عرج بنا  
الى معارج الهداية والذراية وفتح لنا مغلفات الاحكام بمحكات الاية والرواية وشرح لنا مبهمات الحلال والحرام بلامعات الولاية الدامغة  
لمدلمات الغواية والصفاق على مؤسس قواعد الدين بالقواعد الباهرة والبراهين والرافعين لاعلام ما استقر المشيدين صلوة توجب  
الفوز بجوارهم في عليين **اما بعد** فيقول الفقير الى دية الكريم والمعطر الى فيض جوده العيم يوسف ابن احمد بن ابراهيم  
اصح الله تعالى امره ودرقه حلوة نشأته وثبته بالامر الثابت لديه ووقعه لتدارك ذنوبه قبل ان يخرج الامر من يديه و  
الحقة باثمة مع جملة ولد واخوانه والديته في كثير ما شوقت نفسه الى تأليف كتاب جامع للاحكام الفقهية المذيلة بالاجازات النبوية  
والاثار المعصومة مشتملة على اتهامات المسائل ما يتبعها من الفروع المرتبطة بالدلائل فيعوقف عن ذلك تلاطم امواج الغنى والفقر  
وتراحم افواج المحن والشتات وتراكم خادس عوائق الزمان وتصادم بوائق الحداث وانجذاب يد الدين المنيف وخود صيت الشرف  
في كل ناحية ونشأت هالكة قاصدة البلدان بل اضلال الفضلاء منهم والاميان حتى لقد اصبت عرصات العلم دارسة الاثار ومنازل  
مظلمة الاقطار وعفت لملاله ومعالمه وخلت دياره ودرسه من خلت من هاليله الكرام واقفرت فناحه ما يتكبر عليهم تلهفوا وحش  
دبح الانس بالانس بعد هم كان لم يكن بين الجحون الى الصفا ولم يتوق في ساحاتها الاقوم ببلدح عجي ولامن عرصات الهالكة لم تكلم من ام  
ادنى وكنت ممن رمت يدى الحوادث في الديار العجينة وقد قفرت تلك الاقطار منجنيق الزينة على ما هي عليه من تاروت البلاء بالية  
اثربلية واضمحلال اسم الشريعة فيها بالكلية وتلبس الاغبياء بلباس الافاضل تصدروا للجهلاء لانشاء المسائل فلم تزل ترى في اقطار  
فاطوى هناك المراحل اقصد اليه فتقدفني الامواج الى الساحل يوما بخروجي يوما بالعقيق وبالعذيب يوما ويوما بالخليصة الى تحت  
دكاية بدار العلم شيراز ومن الله سبحانه بالاكرام فيها والاعزاز فبقيت فيها برهة من السنين مع جملة اهل البيت في دار غدير واصفا  
واهنا شريك او فاه مشتغلا بمداير العلوم الدينية وممارسة الاخبار المعصومية فخطر لي ذلك الخطر القديم وناداني المنادي  
ان يا ابراهيم فبقيت اقدم رجلا واذا خروحي ادى ان التقديم الحق واخرى فكم استنهضت على المعزم على السير فلم تسعد وبش السير على  
ذلك العبر الغير المساعد لاني قد برزت فمن تلك اليلة جملة من الرسائل في قالب التحقيق ونمقت شطرا من المسائل على نمط انيق وطرا  
مرشيق حتى عصفت بتلك البلاد ربح عاصف خت الورق وخرقت من عقد نظامها ما التسوق لعبت بها ايدي الحوادث التي لا تقم  
ولا تنام وسقت هلهام من مرير علمها كؤس الحماق قتلوا سلبا واسرا وهتكوا كاهنهم من خلع رتبة الاسلام واستبدل بهم عبادة الاوثان و  
الاصنام وحيث من الله الحكام بديكرهم بالسلامة من تلك الاخطار والسلامة من ذلك الاشرار بركبت الفرار الى بعض النواحي المغفرة  
عن عدل العذل والواحي اتخذت العزلة عن اشبا الناس لهذا الوحدة من الدفاس سكتا وفي ذلك سلامة الدين والدين والفوز  
بعبادة الحق واليقين وضربت صفحا عن الطموح الى زهرة هذه الدار وطويت كشكادون النظر الى ما سدت له الاقدار من الباسر وظل  
اليسا والهام والاعتنا وثوقا بضامن الازداق والمعطى على قدر الاستحقاق وعند ذلك مجس ففكرى ما كنت اتمناه من ذلك الكتاب ان هذا  
الخلوة اعز من ان تصوت في غير هذا الباب رايت انها ذال الفرصة فانها تميز الصحاب لم يثن عزمي فلة الطلاب لا اشرف شمس الفضل  
على الغياب بل صار ذلك اقوى سبب على التقدم لما استفاض عن سدنة الحق القبول من البحث الاكيد مزيدا للتاكيد في اجاها هذا الدين  
ونشر شريعة سيد المرسلين وعسى الله سبحانه ان ينفع به بعض الاخوان المؤمنين والحلان الطالبين للحق واليقين وقد سميت











المقدمة الثانية في تنقيح الاشياء الى الحق

الرجال والمطلع على ما فيهما من الاحوال من الظاهر البين الظهور وان من شهر الامم هؤلاء المعددين وقضاياهم فانه لا يعتمد احد من الملحق على  
احوالهم علم رواياتهم ولا يدونونه في اصولهم الامع اقربها بما يوجب صحتها ويعلن بثبوتها كما صرح به شيخنا البهائي في كتاب مشرق الشمسين  
وقد نقل الصدوق قدس سره في كتاب عيون اخبار الرضا حديثا في سند محمد بن عبد الله المسموع ثم قال بعد تمام الحديث ما هذا القطة قال ب  
هذا الكتاب كان شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد يروي في كتابه عن محمد بن عبد الله المسموع في هذا الحديث وانما اخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب  
لانه كان في كتاب الترجمة وقد قرأته عليه فلم ينكره ودعه انتهى قول وكتاب الترجمة لسعد بن عبد الله فانظر في شدة احتياطهم وتودعهم في  
نقله لا يشقون به الامع انضمام القرائن الموجبة لصحة وثبوتها وبالجملة فالخوف في كتب الرجال والنظر في مصنفات المتقدمين الملاح  
على سيرتهم وطريقهم يفيد الجزم باقلنا واما من اخذ بظاهر المشهور من غير تدبر لما هو ثمة مذكور فهو فيما ذهب اليه معذور وكل من يتسرع لمخالفة  
وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء **المقدمة الثانية** قد مر جمل من اصحابنا المتأخرين بان الاصل في تنويع الحديث الى انواع  
الاربعة المشهورة هو العلامة وشيخه جمال الدين ابن هارون نور الله تعالى عقليه واما المتقدمون فالصحيح عندهم هو الاعتناء بما يفي  
الاعتناء على القرائن والامارات التي ذكرها الشيخ قدس سره في كتاب لعدة وعلى هذا جرى جملة من اصحابنا المحدثين ولطائفه من متا  
متأخرى المجتهدين كشفا الجلبية حله الله وجمع من تأخر عنه وقد اتسع خرق الخلاف بين المجتهدين من اصحابنا والاخباريين فاجل عديدة  
من مسائل الاصول التي تبني عليها الفروع الفقهية ونسب كل من علماء الطرفين لسان التشيع على الاخر والمحقق بالاتباع ما  
سلكه طائفة من متأخرى المتأخرين كشفا الجلبية طاب ثراه وطائفة من اخذ عنه فانهم سلكوا من طرق الخلاف بين ذينك لفريقين  
لم يرقوا وسطح بين القولين ونجد اوضح من ذلك الجدين وخيرا لامور واسطها ونحن قد بسطنا الكلام في ايضاح هذا المرام في جملة  
من مؤلفاتنا ولا سيما كتاب المسائل فاننا قد علمنا المسئلة حقها من ذلك لا باس من كطرف من ذلك في هذا الكتاب حيث اننا  
قد قصدنا فيه ضرب الصغى الباعن الكلام في اسانيد الاخبار والطعن فيها بذلك فرما يظن الناظر الغير العالم بطريقنا ان ذلك عن عجز  
او غفلة او نحو ذلك فاردت ان ابين هنا ان ذلك انما هو من حيث ثبوت صحة تلك الاخبار عندنا والوثوق بوردوها عن اصحاب العصمة  
صلوات الله عليهم فنقول قد صرح شيخنا البهائي في كتاب مشرق الشمسين وقبله المحقق الشيخ حسن علي الله دتبه في مقدمات كتاب المنتقى بما  
ملخصه من السبيل الداعي الى تقرير هذا الاصطلاح في تنويع الحديث الى انواع الاربعة وهو انما طالت المدة بينهم وبين الصدر الاول  
وبعد عليهم الشقة وخفيت عليهم تلك القرائن التي اوجبت صحة الاخبار عند المتقدمين وضاق عليهم ما كان متساعا على غيرهم القائلين  
الى العمل بالظن بعد فقد العلم لانه قريب مجاز الى الحقيقة عند تعذرها وبسبب التباس الاخبار غلبها بسميتها ما وصيها بسميتها القائلين  
الى هذا الاصطلاح الجديد وقربوا لنا البعيد ونوعوا الحديث الى انواع الاربعة زاد في كتاب مشرق الشمسين انهم ربما سلكوا طريقا  
القديم في بعض الاحيان ثم قدس سره في مواضع من ذلك هذا خلاصة ما ذكرناه في تعليقه في كتابه نقول لنا على بطلان هذا الاصطلاح  
وحسن اخبارنا وجوب الاول ما قد عرفت في المقدمة الاولى من ان منشا الاختلاف في اخبارنا انما هو التفتت من ذوي الخلاف لامن دس  
الاخبار المكذوبة فيحتاج الى هذا الاصطلاح على انه مق كان السبب الداعي انما هو دس الاحاديث المكذوبة كما هو هو رضوان الله عليهم  
ففيه لانه لا ضرورة تلي الى اصطلاحهم لا تهم عليهم السالم قد مر ما بعرضه ما شك فيه من الاخبار على الكتاب الستة فيؤخذ بما وافقها ويطرح ما  
خالفها فالواجب في تمييز الخبر الصادق من الكاذب مراعاة ذلك وفيه غنية عما تكلفوه ولا يربك اتباع الائمة عليهم السالم اول من اتبعهم  
الشائ في ان التوثيق والبرج الذي يوافي عليه تنويع الاخبار انما اخذوه من كلام القدماء وكذلك الاخبار التي رويت في احوال الزوا  
من الممدوح والذم انما اخذوها عنهم فاذا اعتمدوا عليهم في مثل ذلك فكيف لا يعتمدون عليهم في نصيحها صحى من الاخبار واعتمدوا  
صحة ما صرح به جملة منهم كما لا يخفى على من لا حظ ديبا حتى الكافي والفقيه وكلام الشيخ في العدة وكتلى الاخبار فان كانوا ثقات عد ولا يخفى  
الاخبار بما اخبروا به في الجميع والا فالاو اجب تحصيل الجرح والتعديل من غير كتبهم وانى به لا يقال ان الاخبار هم بصحة ما روه في كتبهم بجملة  
على الظن القوي باستفاضة اوشياء معتد بها او قرينة او نحو ذلك مما يخرج عن خصوصية الظن لا فاقول فيه اذ لا ان اصحاب  
هذا الاصطلاح مصرحون بكون مفاد الاخبار عند المتقدمين هو القطع واليقين وانهم انما عدلوا عنه الى الظن لعدم تبس ذلك لهم كما  
صرح به في المنقح مشرق الشمسين واما ثانيا فلما تضمنت تلك العبارات ما هو صريح في صحة الاخبار بجملة القطع واليقين بثبوتها  
عن المعصومين فان قيل يصح ما حكموا بصحة امرجهادى لا يوجب تقليد هم فيه ونقلهم الممدوح والذم رواية يعتمد عليهم فيها قلنا فيه ان  
اخبارهم يكون الراوى ثقة اوكذبا او نحو ذلك انما هو امرجهادى استفادوه بالقرين المطلعة على احواله ايضا الثالث تصرح  
جملة من العلماء الاعلام واساطير الاسلام ومنهم المعتمد في التقض والابرار من متقدمى اصحاب من متأخرهم الذين هم اصحاب هذا  
الاصطلاح ايضا بصحة هذه الاخبار وثبوتها على الائمة الابرار لكتنا تقتصر على ما ذكره ارباب هذا الاصطلاح في المقام فانه اقو  
حجة في مقام النقض والابرار فمن ذلك ما صرح به شيخنا الشهيد نور الله مفسحة في الذكر في الاستدلال على وجوب اتباع مذهب  
الامامية حيث قال ما حاصله انه كتب من اجوبة مسائل الجعدي بن عبد الله عليه السلام اربعة مائة مصنف لا ربع مائة مصنف دون من رجال المعرون  
الاربعة الاف رجل من اهل العراق والحجاز والحرسان والشام وكذلك عن مولينا الباقر ورجال با في الائمة معروفة ومشهورة

هذا الكتاب كان شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد يروي في كتابه عن محمد بن عبد الله المسموع في هذا الحديث وانما اخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لانه كان في كتاب الترجمة وقد قرأته عليه فلم ينكره ودعه انتهى قول وكتاب الترجمة لسعد بن عبد الله فانظر في شدة احتياطهم وتودعهم في نقله لا يشقون به الامع انضمام القرائن الموجبة لصحة وثبوتها وبالجملة فالخوف في كتب الرجال والنظر في مصنفات المتقدمين الملاح على سيرتهم وطريقهم يفيد الجزم باقلنا واما من اخذ بظاهر المشهور من غير تدبر لما هو ثمة مذكور فهو فيما ذهب اليه معذور وكل من يتسرع لمخالفة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء المقدمة الثانية قد مر جمل من اصحابنا المتأخرين بان الاصل في تنويع الحديث الى انواع الاربعة المشهورة هو العلامة وشيخه جمال الدين ابن هارون نور الله تعالى عقليه واما المتقدمون فالصحيح عندهم هو الاعتناء بما يفي الاعتناء على القرائن والامارات التي ذكرها الشيخ قدس سره في كتاب لعدة وعلى هذا جرى جملة من اصحابنا المحدثين ولطائفه من متا متأخرى المجتهدين كشفا الجلبية حله الله وجمع من تأخر عنه وقد اتسع خرق الخلاف بين المجتهدين من اصحابنا والاخباريين فاجل عديدة من مسائل الاصول التي تبني عليها الفروع الفقهية ونسب كل من علماء الطرفين لسان التشيع على الاخر والمحقق بالاتباع ما سلكه طائفة من متأخرى المتأخرين كشفا الجلبية طاب ثراه وطائفة من اخذ عنه فانهم سلكوا من طرق الخلاف بين ذينك لفريقين لم يرقوا وسطح بين القولين ونجد اوضح من ذلك الجدين وخيرا لامور واسطها ونحن قد بسطنا الكلام في ايضاح هذا المرام في جملة من مؤلفاتنا ولا سيما كتاب المسائل فاننا قد علمنا المسئلة حقها من ذلك لا باس من كطرف من ذلك في هذا الكتاب حيث اننا قد قصدنا فيه ضرب الصغى الباعن الكلام في اسانيد الاخبار والطعن فيها بذلك فرما يظن الناظر الغير العالم بطريقنا ان ذلك عن عجز او غفلة او نحو ذلك فاردت ان ابين هنا ان ذلك انما هو من حيث ثبوت صحة تلك الاخبار عندنا والوثوق بوردوها عن اصحاب العصمة صلوات الله عليهم فنقول قد صرح شيخنا البهائي في كتاب مشرق الشمسين وقبله المحقق الشيخ حسن علي الله دتبه في مقدمات كتاب المنتقى بما ملخصه من السبيل الداعي الى تقرير هذا الاصطلاح في تنويع الحديث الى انواع الاربعة وهو انما طالت المدة بينهم وبين الصدر الاول وبعد عليهم الشقة وخفيت عليهم تلك القرائن التي اوجبت صحة الاخبار عند المتقدمين وضاق عليهم ما كان متساعا على غيرهم القائلين الى العمل بالظن بعد فقد العلم لانه قريب مجاز الى الحقيقة عند تعذرها وبسبب التباس الاخبار غلبها بسميتها ما وصيها بسميتها القائلين الى هذا الاصطلاح الجديد وقربوا لنا البعيد ونوعوا الحديث الى انواع الاربعة زاد في كتاب مشرق الشمسين انهم ربما سلكوا طريقا القديم في بعض الاحيان ثم قدس سره في مواضع من ذلك هذا خلاصة ما ذكرناه في تعليقه في كتابه نقول لنا على بطلان هذا الاصطلاح وحسن اخبارنا وجوب الاول ما قد عرفت في المقدمة الاولى من ان منشا الاختلاف في اخبارنا انما هو التفتت من ذوي الخلاف لامن دس الاخبار المكذوبة فيحتاج الى هذا الاصطلاح على انه مق كان السبب الداعي انما هو دس الاحاديث المكذوبة كما هو هو رضوان الله عليهم وفيه لانه لا ضرورة تلي الى اصطلاحهم لا تهم عليهم السالم قد مر ما بعرضه ما شك فيه من الاخبار على الكتاب الستة فيؤخذ بما وافقها ويطرح ما خالفها فالواجب في تمييز الخبر الصادق من الكاذب مراعاة ذلك وفيه غنية عما تكلفوه ولا يربك اتباع الائمة عليهم السالم اول من اتبعهم الشائ في ان التوثيق والبرج الذي يوافي عليه تنويع الاخبار انما اخذوه من كلام القدماء وكذلك الاخبار التي رويت في احوال الزوا من الممدوح والذم انما اخذوها عنهم فاذا اعتمدوا عليهم في مثل ذلك فكيف لا يعتمدون عليهم في نصيحها صحى من الاخبار واعتمدوا صحة ما صرح به جملة منهم كما لا يخفى على من لا حظ ديبا حتى الكافي والفقيه وكلام الشيخ في العدة وكتلى الاخبار فان كانوا ثقات عد ولا يخفى الاخبار بما اخبروا به في الجميع والا فالاو اجب تحصيل الجرح والتعديل من غير كتبهم وانى به لا يقال ان الاخبار هم بصحة ما روه في كتبهم بجملة على الظن القوي باستفاضة اوشياء معتد بها او قرينة او نحو ذلك مما يخرج عن خصوصية الظن لا فاقول فيه اذ لا ان اصحاب هذا الاصطلاح مصرحون بكون مفاد الاخبار عند المتقدمين هو القطع واليقين وانهم انما عدلوا عنه الى الظن لعدم تبس ذلك لهم كما صرح به في المنقح مشرق الشمسين واما ثانيا فلما تضمنت تلك العبارات ما هو صريح في صحة الاخبار بجملة القطع واليقين بثبوتها عن المعصومين فان قيل يصح ما حكموا بصحة امرجهادى لا يوجب تقليد هم فيه ونقلهم الممدوح والذم رواية يعتمد عليهم فيها قلنا فيه ان اخبارهم يكون الراوى ثقة اوكذبا او نحو ذلك انما هو امرجهادى استفادوه بالقرين المطلعة على احواله ايضا الثالث تصرح جملة من العلماء الاعلام واساطير الاسلام ومنهم المعتمد في التقض والابرار من متقدمى اصحاب من متأخرهم الذين هم اصحاب هذا الاصطلاح ايضا بصحة هذه الاخبار وثبوتها على الائمة الابرار لكتنا تقتصر على ما ذكره ارباب هذا الاصطلاح في المقام فانه اقو حجة في مقام النقض والابرار فمن ذلك ما صرح به شيخنا الشهيد نور الله مفسحة في الذكر في الاستدلال على وجوب اتباع مذهب الامامية حيث قال ما حاصله انه كتب من اجوبة مسائل الجعدي بن عبد الله عليه السلام اربعة مائة مصنف لا ربع مائة مصنف دون من رجال المعرون الاربعة الاف رجل من اهل العراق والحجاز والحرسان والشام وكذلك عن مولينا الباقر ورجال با في الائمة معروفة ومشهورة



المقدمة الثانية

اولو مصنفات مشهورة بالانصاف يقتضيه الجزم بنسبة ما نقل عنهم اليهم الى ان قال بعد عذلة من كتب الاخبار وغيرهما بما يطول تعدادها بالاسانيد المتصلة المنتقدة والحق والقوة فالانكار بعد ذلك مكابرة محضه ونقصه ثم قال لا يقال فن ابن وقع الاختلاف العظيم بين فقهاء الامامية الذين كان نقلهم عن المعصومين وقواهم عن المطهرين لا فانقول محل الخلاف اما من المسائل المنصوصة مما فرعه العلماء والسبب الثاني اختلاف الابدان ومبادئها كما هو بين سائر علماء الأئمة واما الأول فبسبب اختلاف الروايات فاهل القول ما يوجد فيها التناقض بجميع شروحه وقد كانت الأئمة في من يقية واستاد من مخالفيهم فكثيرا ما يمين السائل على دق معتقده او معتقد بعض الحاضرين او بعض من عشا يصل اليه من المتأخرين ويكون علما مقصودا على سببه وقضية في واقعة مختصة بها واشتباها على بعض النقلة عنهم ومن الوسايط بيننا وبينهم ثم انتهى لعمري انه كلام بنفس يستحق ان يكتب بالنور على وجبات الحور ويحجب ليطر ولو بالخارج على الخارج فانظر الى تقريره بل جزمه بفتحة تلك الروايات التي تضمنتها هذه الكتب الجبابة يدنا وتخلصه من الاختلاف الواقع بين الاخبار بوجود تنفي احتمال تطرق دخول الاحاديث الكاذبة في اخبارنا ومن ذلك ما صرح به شيخنا الشهيد الثاني اعلى الله تعالى مرتبته في شرح الدرر النيرة حيث قال كان قد استقر امر الامامية على ربيع مائة مصنفين وها اصول فكان عليها اعتمادهم تداعت الى اذهاب معظم تلك الاصول ولخصتها جماعة في كتب غامضة تقييل على المتناول احسن ما جمع منها الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضر الفقيه فانظر الى شهادته قدس سره بكون احاديث كتبنا هي احاديث تلك الاصول بعينها وارجع فالتامل في هذه كالمطلع في تلك الاصول ثم ان الظاهر ان تخصيص هذه الكتب الاربعة بالاحسنة انما هو من حيث اشتغالها على ابواب الفقه كمالا على الترتيب بخلاف غيرها من كتب الاخبار كما لا يخفى على من جالس خلال الديار تلك ولا يتوهم من ظاهر قوله تداعت الى ان اذهاب معظم تلك الاصول ولخصتها الى اخره ان تخصيص تلك الجماعة لها انما وقع بعد اذهاب معظمها فان ذلك باطلا او لا فلا يلزم وقوع عطف في كلامه بالواو ودون ثم الفقيه للترتيب ما ثانيا فلان الظاهر كما صرح به بعض فضلائنا ان اضلال تلك الاصول انما وقع بسبب الاستغناء عنها بهذه الكتب التي دونها اصحاب الاخبار لكونها احسن منها جمعا واسهل تناولا ولا فلتلك الاصول قد بقيت في زمن ابن طاووس رضي الله عنه كما ذكرنا اكثر تلك الكتب كان عنده ونقل منها شيئا كثيرا كما يشهد به من تتبع مصنفاته وبذلك يشهد كلام ابن ادريس في آخر كتاب السير حيث انه نقل ما استظهره من جملة منها شطرا وافر من الاخبار وبالجملة فاشتهر ان تلك الاصول في زمن اولئك الفحول لا ينكره الامعان جهول ومن ذلك ما صرح به المحقق الشيخ حسن بن شيخنا الشهيد الثاني حيث قال في بحث الاجازة من العالم ما صود ان اثر الاجازة بالنسبة الى العمل انما يظهر حيث لا يكون متعلقها معلوما بالتواتر ونحوه ككتب اخبارنا فانها متواترة اجمالا والعلم بمضامينها تفصيلا يستفاد من قرائن الاحوال ولا مدخل للاجازة فيه غالبا ومن ذلك ما صرح به شيخنا البهائي نور الله مضجعه وحين حيث قال جميع احاديثنا الامانة ندر فيتم الى اثنتي عشرة عليهم السلام وهم ينتمون فيهم الى النبي صلى الله عليه واله الى ان قال قد كان جمع قدامنا محمد ثانيا ما وصل اليهم من كلام ائمتنا عليهم السلام في اربعة اقسام كتاب سمي الاصول ثم بسندى جماعة من المتأخرين شكر الله معيهم لجمع الكتب ترتيبا تقليدا للائتناء وتسهيلا على الجالين تلك الاخبار فالقول ان كتبنا مصبوبة بهذه مشتملة على الاسانيد المتصلة باصحاب العصمة عليهم السلام كالکافي ومن لا يحضر الفقيه والتهذيب والاستبصار ومدينة العلم والحضال والامالي وعيون الاخبار وغيرها هذا ما حصر من كلامهم نور الله تعالى قدامهم واما كلام المتقدمين كالصدوق في الفقيه وثقة الاسلام في الكافي والشيخ طوسي في جملة من مؤلفاته وعلم الهدى وغيرهم ممن نقلنا كلامهم في غير هذا الكتاب فهو ظاهر البيان ساطع البرهان في هذا الشأن ثم العجب من هؤلاء الفضلاء الذين نقلنا كلامهم هنا انه اذا كان الحال على ما صرح به عباؤهم من صحة هذه الاخبار عن الائمة عليهم السلام فالواجب لهم ان يلتفتوا الى هذا الاصطلاح الحادث واعجب من ذلك كلام شيخنا البهائي في كتاب مشرق الشمسين حيث ذكر ما ملخصه ان اجتناب الشيعة لمن كان منهم ثم انكروا مائة بعض الائمة عليهم السلام كان اشد من اجتناب المخالفين في اصل المذهب كانوا يتحزون عن مجالستهم والتكلم معهم فضلا عن اخذ الحديث عنهم فاذا نقل علماءنا رواية رواها رجل من ثقات اصحابنا عن احد هؤلاء وعولوا عليها وقالوا بصحتها مع علمهم بحالها فقبولهم لها وقولهم بصحتها لا بد من ابتناء على وجه صحيح لا يتطرق اليه القدح ولا الى ذلك الوجه الثقة الراوي عن هذا حاله كان يكون سماعة منه قبل عدوله عن الحق وقوله بالوقوف وبعد توبته ودجوعه الى الحق وان التقل انما وقع من اصله الذي الفه واشهر عنه قبل الوقف ومن كتابه الفقه بعد الوقف لكنه اخذ ذلك الكتاب عن شيوخ اصحابنا الذين عليهم الاعتماد ككتب علي بن الحسن الطاطري فانه ان كان من اشد الواقعية عناد الامامية الا ان الشيخ شهيد له في الفهرست بان روى كتبه عن الرجال الموثوق بهم وبروايتهم الى غير ذلك من الحمل العتيق الى اخر كلامه طالب ثراه ولقد جادينا افاد ولكننا قفنا في اودع من العذر للمتأخرين في عدولهم الى تجديد هذا الاصطلاح لان قوله كانوا يتحزون عن مجالستهم فضلا عن اخذ الحديث عنهم وقوله فقبولهم لها وقولهم بصحتها لا بد من ابتناء على وجه صحيح سيتلزم ان يكون احاديث كتب هؤلاء الاثمة الثلاثة الذين شهدوا بصحتها ورواها كلها صحيحة **الراجح** انه لو تم ما ذكره وصرح ما قرؤ للزم فساد الشريعة وبطلان الدين لانه في اقتصر العمل على هذا القسم الصحيح ومع الحسن خاصة وبإضافة الموثوق ايضا وروى بقسم الضعيف باصطلاحهم من البين والحال ان جل الاخبار من هذا القسم كما لا يخفى على من طالع كتاب الكافي اصولا وفروعا وكذا غيره من سائر كتب الاخبار وسائر الكتب الخالصة من الاسانيد لزم ما ذكرنا وتوجه ما طعن به علينا العامة من ان جل احاديث شريعتنا مكذوبة مزورة ولذا

هذا هو الوجه الذي عليه  
الشيخ في هذا الكتاب  
في بيان صحة الاخبار  
والاعتماد على الاصول  
والاستبصار في هذه  
الكتب الاربعة  
والاعتماد على الروايات  
والاجازة في العمل بها  
والاعتماد على الرجال  
الموثوقين في نقلها  
والاعتماد على الفقه  
المحققين في تفسيرها  
والاعتماد على الأصول  
المستقيمة في تدريسها  
والاعتماد على الأصول  
المستقيمة في تدريسها

انما يشترط في  
الرجوع الى الاصول  
في هذه المسئلة  
ان يكون الاصل  
صحيحا











فَقَالَ لَهَا الْحُكَّامُ وَالْمُسْتَعْمَرُونَ

عنه عليهم السلام في الجوامع عن الباقر عليه السلام في العاصم من العياشي عن التمام يعني الشيخ محمد وهم الذين يستنبطون من القرآن ويعرفون الحلال  
والحرام وفي الأكمال عن الباقر عليه السلام في ذلك قد تقدم في بعض الأخبار التي قدمنا بها ما يشهد بذلك أيضا وأما الآية الرابعة فأنما استنبط  
لا تمنع فهم شيء من القرآن بالكيفية ليمتنع وجود مصداق الآية فإن دلالة الآيات على الوعد والوعيد والتجملين تعدل لحدود الألهيّة والهدى  
ظاهر لا مريّة فيه وهو المراد من التدبّر في الآية كما يناد عليه في الكلام والقول الفصل المذهب الجوزي في ذلك ما أفاده شيخ الطائفة وهو  
الله في كتاب التبيين وتلقا بالقبول جملة من علمائنا الأعيان حيث قال بعد نقل جملة من أخبار الطرفين ما ملخصه الذي نقول أن معاني القرآن  
على أربعة أقسام أحدها ما اختص الله تعالى فلا يجوز لأحد تكلف القول فيه وثانيه ما يكون ظاهره مطابقا لمعنا فكل من عرف اللغة ليس  
يطلب بهما عرف معناه مثل قوله ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق وثالثه ما هو مجمل لا ينبغي ظاهره عن المراد به مفصلا مثل  
اقبوا الصلوة ثم ذكر جملة من الآيات التي من هذا القبيل قال أنه لا يمكن استخراجها بالبيان من التبيين صلى الله عليه واله ودأبها في ما كان  
اللفظ مشتركين معنيين فإن زاد عليه أو يمكن أن يكون كل واحد منهما مراد فأنه لا ينبغي أن يقدم أحد فيقول أن مراد الله بعضهما يحتمل أن يقول  
نبي أو إمام معصوم إلى آخر كلامه زيد في ذكره وعلية تجمع الأخبار على وجه واضح المنار وقادوا في الاحتجاج عن أمير المؤمنين عليه السلام في  
حديث الزنديق الذي جاء إليه بأى من القرآن زاعما أننا قضينا حيث قال عليه السلام في أثناء الحديث أن الله جل ذكره بعبدة ربه وأفعه بخلقه  
وعليه بما يجد في المبدلون من تغيير كتابه قسمه كلامه ثلثة أقساما منه يعرفه العالم والجاهل قسمها لا يعرفه إلا من صفى ذهنه ولطف حسنه  
وصح تمييزه ممن شرح الله صدره للإسلام وقسمها لا يعرفه إلا الله وأنبياءه ورأسخون في العلم وإنما فعل ثلثة لا يدعى الباطل المستولون  
على ميراث رسول الله صلى الله عليه واله من علم الكتاب ما يجعل الله لهم وليقودهم الاضطراب إلى الإثم ولا أمرهم إلى أن قال فاما ما علمه الجاهل العالم  
من فضل رسول الله صلى الله عليه واله من كتاب الله فهو قوله سبحانه من بطع الرسول فقد باطع الله وقوله أن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها  
الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وهذه الآية ظاهرة باطن فالظاهر هو قوله صلوا عليه الباطن سلموا تسليما أي سلموا من وساوسهم وقلوبهم  
عليكم ما عهد إليه تسليما وهذا ما أخبرنا أنه لا يعلم تأويله إلا من لطف حسنه وصفى ذهنه وصح تمييزه وكذلك قوله سلام على آل نبيك لأن  
الله سمى النبي صلى الله عليه واله بهذا الاسم حيث قال ليس والقرآن الحكيم أنك لمن المرسلين أعلمهم يسقطون سلام على آل محمد كما سقطوا  
غير الحديث أقوله والقسم الثاني من كلام الشيخ قدس سره هو الأول من كلامه صلوات الله عليه هو الذي يعرفه الجاهل العالم وهو ما كان  
محكم الدلالة وهذا ما لا ينبغي حقه الاستدلال به والمانع مكابر والقسم الرابع من كلامه صلوات الله عليه هو الثالث من كلامه صلوات  
عليه هو الذي لا يعرفه إلا من صفى ذهنه ولطف حسنه والظاهر أنه أشار بذلك إلى الأئمة عليهم السلام فأنهم المصفون بتلك الصفات  
على الحقيقة وإن ادعى بعض من أشرفنا إليه إنفاذ خوله في ذلك والآيات التي جعلها عليه السلام من هذا القسم دليل على ذلك فأنها كما أشار إليه  
صلوات الله عليه من التفسير الباطن الذي لا يمكن التمسك عليه إلا من جهته ولا يقال أنه يلزم اتحاد القسم الثاني من كلامه صلوات الله عليه  
بعد لكون القسم الثالث أيضا من المعلوم لهم عليهم السلام لا نأقول الظاهر تخصيص القسم الثالث بعلم الشرايع الذي يحتاج إلى توقيف  
وأنه لا يعلم إلا هو جل شأنه وأنبياءه وأوصيائه بالوحى إليهم وأن علمه لا يمتد عليهم السلام بالوراثة من الأنبياء بخلاف الثاني فأنه إنما يستخرجونه بصفاء  
جواهر أذهانهم ويستنبطونه بأشراق لوامع أفهامهم وحق فالقسم الثالث من كلام الشيخ قدس سره هو الثالث من كلامه صلوات الله عليه  
فلعل عدم ذكره صلوات الله عليه للقسم الأول من كلام الشيخ لقلة أفراد في القرآن المجيد أذ هو مخصوص بالخمسة المشهورة وإن الغرض  
التام إنما يتعلق بذكر الأقسام التي أخفاها جل شأنه عن بطرق غير المبدلين وإن ذكر معها القسم الأول استطراد ومرجع هذا الجمع الذي  
ذكره الشيخ قدس سره إلى حمل أدلة الجواز على القسم الثاني من كلامه طاب أخبار المنع على ما عده وأما ما يفهم من كلام المحدث الكاشاني  
قدس سره في المقدمة الخامسة من كتاب النصارى من الجمع بين الأخبار بالمثل على تفاوت مراتب الناس في الاستعداد والوصول إلى الحقيقة  
منه والمراد فظنه بعد عن سياق الأخبار فإن أخبار المنع كما عرفت من الشطر الذي قدمناه منها قد دلت على اختصاص الأئمة عليهم السلام وأدعيا  
مزاياهم صلوات الله عليهم في تلك المرتبة يحتاج إلى جوارحه عظيمة ومن أراد تحقيق الحال والأحاطة بآثار المقال فليرجع إلى كتابنا المذكور  
التجويد المقام الثاني في الإجماع ومجمل الكلام فيه ما أفاده المحقق طاب ثراه في المعبر واقفا في جمع من تأخر قال قدس سره وأما الأخبار  
فهو عندنا حجة بانضمام المعصوم بلوغا لما من فقهاء ثنائين قوله لما كان حجة ولو حصل في الاثنين لكان قولا حجة لا باعتبار اتفاقها بل  
باعتبار قوله فلا تغتر إذ من يتكلم في دعوى الإجماع باتفاق الخمسة والعشرة من الأصحاب مع جهالة قول الباقر إنهم حجج فالتجهر هو قوله عليه  
لا يجزى الاتفاق فيرجع الكلام على تقدير ثبوت الإجماع المذكور إلى خبر ينسب للمعصوم أي لا وترجيحه على الأخبار المنسوبة إليه تفصيلا  
غير معقول وكانهم زعموا أن نسبة الإجماع قطعي لا في ضمنه ظني وهو ممتنع على أن يتحقق هذا الإجماع في زمن الغيبة متعذر لتعذر  
ظهور عليه السلام وعسوط العلماء على وجه يتحقق دخول قوله في جملة أقوالهم إلا أن ينقل ذلك بطريق التواتر والأحاد المشابه  
له نقلا مستندا إلى الحسن بمعاينة أعمال جميع من يتوقف انعقاد الإجماع عليه وسماع أقوالهم على وجه لا يمكن حمل القول العمل على نوع من  
التقنية ونحوها ودونه خطر القتل لا يعلم يقينا من شئت العلماء وتفرقهم في أقطار الأرض بل أنزلوا في بلدان المخالفين وجرهم  
على أن لا يطلع أحد على عقائدهم ومذاهبهم وما يقال أن أنه إذا وقع إجماع الرعية على الباطل يجب على الإمام أن يظهر مذهبهم حتى

٩  
 مسر  
 ومنه فاروى الى المسر  
 ولا قوله خافه ولا ملك  
 بابس الا في كتاب من فنان  
 معوية ابن قيس في  
 فقد كان المسر  
 في الكتاب حسن الحديث و  
 عليه السلام في صحيحه فقال  
 كان معوية والبلد الحبش عجب  
 على بن ابي طالب والذى  
 ثباته باذن من والى  
 حبش لا يحسن الا انكروا  
 روى في حديث ابي  
 قال قال ابو جعفر عليه السلام  
 حدثكم شيئا فان سلم في  
 من كتاب الله ثم قال في  
 بعض حديثي في  
 على الله عليه السلام في  
 والطال ومنه الامان في  
 السؤال فقل له ما من بهي  
 الله اين هذا من كتاب  
 الله فقال ان الله يقول  
 لا يخبر كثير من بحكم  
 من امر الله ومعوية  
 من الناس قال  
 او اصلاح من الناس  
 ولا تقولوا السفاها او الكبر  
 التي جعل الله لكم شيئا  
 قال لا تسلموا على شيئا  
 ان نبيكم نزلكم من  
 فليس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ







في الألفية الثانية عشر

يخبرنا ويؤدى اليه نظر اقول و عتقنا هذا الاحتمال ليس بجديد فان الظاهر ان مبدأ التفريع في الاحكام والاستنباط انما هو من زعم الشافعي  
والشيخ رضوان الله عليهما فان كتب من تقدمهما من المشايخ انما اشتهلت على جميع الاخبار وتاليفها واذا كان بعضها قد اشتمل على مذهب اختيار  
في المسئلة فانما اشار اليه عنوان ابواب ينقل ما يخصه من الاخبار كما لا يخفى على من لاحظ الكفاة والفقهاء نحوها من كتب الصدوق وغيره وكذلك  
ايضا فتاديهم المحفوظة عنهم لا يخرج عن موارد الاخبار وحيث فنقل الشيخ والسيد قدس سرهما اجماع الطائفة على الحكم مع كون عمل الطائفة  
انما هو على ما ذكرنا من الاخبار وكونها على اثر اولئك الجماعة الذين هذه طريقتهم من غير فاصلة فكيف يصح حمل ما يدعون من الاجماع على الاجماع  
في الفتوى ان كان من غير خبر بل الظاهر انما هو اجماع في الاخبار لا ترى ان الشيخ في الخلاف والمرقص في الانتصار انما استند في الاستدلال  
المجهر والاجماع وعلوم هو المعتمد المقبر مع كون الاخبار بمبرأى منهم ومنظر ليس ذلك المرجوع اليها وكونه عبارة عن الاجماع فيها وهذا  
احد الوجوه التي اعتد بها شافعي الشريعة في الذكوى عن اختلافهم في تلك الاجماع وهو ظاهرها وان جعله اخرها المقام الثالث  
في دليل العقل فستر بعض البراءة الاصلية والاستصحاب اخرون قصره على الثالثة وثالث فستر بلحن الخطاب فحوى الخطاب دليل الخطاب  
ورابع بعد البراءة الاصلية والاستصحاب بالتلازم بين الحكمين المندرج فيه مقدمة الواجب استلزام الامر بالشيء التي عن صده الخاص والدلالة  
الالتزامية ولا بد لنا ان نتكلم على ما لا بد منه في مطالب المطلب الاول في البراءة الاصلية اعلم ان الاصل كما ذكره جملة من الفضلاء  
يطلق على معان احدها الدليل كما يقال الاصل في هذه المسئلة الكتاب السنة وثانيها الراجح كقولهم الاصل في الكلام الحقيقة و  
ثالثها القاعدة كقولهم الاصل في البيع اللزوم والاصل في تصرفات المسلمين القصر ورابعها الاستصحاب كقولهم اذا تعارض الاصل والظاهر  
فالاصل مقدم فالاصل فيما نحن فيه ما بمعنى الرجح والمراد منه يتبرح اذ اخطى الشيء ونفسه بمعنى انه متى لو خلت لذمة من حيث هي مع قطع  
النظر عن التكليف فان الرجح براءتها كونه في قولهم الاصل في الكلام الحقيقة بمعنى ان الرجح ذلك لو خلى الكلام ونفسه من غير قرينة صارفة  
عن معنا الموضوع له ويحتمل ان يكون الاصل هنا ايضا بمعنى الاستصحاب بمعنى استصحاب الحالة التي كان عليها الشيء قبل التكليف وقبل حال  
الاختلاف كاستصحاب البراءة الذمة قبل ذلك من هنا صرح بعضهم بان الوجه في التمسك بالبراءة الاصلية من حيث ان الاصل في الممكنات  
اذ عرفت ذلك فاعلم ان المعنى الاول من هذه المعاني ما لا اشكال ولا خلاف فيه في كذا الثاني في غير البراءة الاصلية واما فيه فافهم ما يستنبط لك  
التفصيل انشا الله تعالى واما الثالث فان كان تلك القاعدة مستفادة من الكتاب السنة فلا اشكال في صحة البناء عليها ومنه قولهم الاصل  
في الاشياء الطهارة اي القاعدة المستفاد من النصوص هي قولهم عليهم السلام كل شيء طاهر حتى يعلم انه قد نذر يقضي طهارة كل شيء واما الرابع فهو محل  
الاختلاف في المقام ومرى بهام التفضيل والبراهين ان الاصل بمعنى التفضيل والبراهين ان الاصل بمعنى الاستدلال به على تقديره على نفى الحكم  
لا اثباته ولهذا لم يذكر الأصوليون البراءة الاصلية في مدارك الاحكام الشرعية وحيث فاذا كان اصالة البراءة مستلزما لشغل الذمة من  
اخرى امتنع الاستدلال بها كما اذا علم نجاسة احد الثوبين او الاثنين بعينه واشتبه بالآخر فانه لا يصح الاستدلال على طهارة كل واحد منهما  
بان يقال الاصل عدم نجاسته فانه ينتج من ذلك الحكم بطهارة ويلزم منه اشتغال الذمة بالنجاسة لمعلومية ما كما عرفت وان جهل تعيينها  
ولذلك فروج كثيرة في ابواب الفقه يقف عليها المتدبر بالسنة في ذلك ان حجية الاصل في النفي والعدم انما هو من حيث لزوم قبح تكليف الغافل  
كما يستنبط لك انشا الله تعالى وهذا لا يخرج في اثبات الحكم به ولا دليل سؤ ذلك فيلزم اثبات حكم بلا دليل اذ تقر في ذلك علم ان البراءة الاصلية  
على قسمين احدهما انها عبارة من نفى الوجوب فعلى وجوده الى ان يثبت دليله بمعنى ان الاصل عدم الوجوب حتى يثبت دليله وهذا القسم مما  
خلاف ولا اشكال في صحة الاستدلال والعمل عليه اذ لم يذهب احد الى ان الاصل الوجوب لاستلزام ذلك تكليف لا يطاق والاخبار الدالة  
على ان ما حجب الله عن العباد فهو موضوع عنهم والتاسع سعة ما لم يعلموا ورفع القلم عن تسعة اشياء وعد منها ما لا يعلمون وثانيها انه عبارة  
عن نفى التحريم في فعل وجوده الى ان يثبت دليله بمعنى ان الاصل الاباحة وعدم التحريم في ذلك الفعل الى ان يثبت دليله تحريمه وهذه هي  
البراءة الاصلية التي وقع النزاع فيها نفيها واثباتها فالعامة كمالا واكثر احصاين على القول بها والتمسك في نفى الاحكام على طريقتي مقابلة ما في  
الضعيفة باصطلاحهم بل الاخبار الموثقة كما لا يخفى على من طالع كتبهم الاستدلال في كمالها للمدرك ونحوها فالاشياء عندهم اما حلال او  
حرام خاصة وجملة علمها في الحديث وطائفة من الأصوليين على وجوب التوقف في الاحتياط فالاشياء عندهم مبنية على التثنية حلال بين  
وحرام بين وشبهها بين ذلك واما نقل ايضا القول بان اهل التحريم الى ان تثبت الاباحة وهو ضعيف الحق التحقيق بالاتباع وهو المؤيد  
بلخبار اهل الذكر صلوات الله عليهم هو القول الثالث ولنا عليه جوع القول ان ما عدا قول بلا دليل فيجب طراجه واداء المختم في  
بالدلالة كما يستنبط لك انشا الله تعالى الثالثة استفاضة الاخبار بان قلنا في كل افعه حكم شرعي اخر وناعدا هله حتى ارش الحدش والمجلد  
المجلد وحيث فاذا كان جميع الاحكام قد ورد فيها لطلب شرعي فكيف يصح التمسك باصالة العدم والاستدلال به نعم الاستدلال بذلك انما  
يقصر على مذهب المخالفين القائلين بان جميع ملجاء به النبي صلى الله عليه وسلم لطلب شرعي ولم يكن شيئا منه لاعتن الابيض والاسود ولاخص احد دون  
احد بشئ من علومه ولم يقع بعد فتنه وجبت اخفاء شيء مما جاء به صلى الله عليه وسلم فالحجة هذا اذ اخص فتنش عن الادلة الشرعية ولم يقف  
على دليل ذلك الحكم يجب عند الجزم بنفي الحكم ويكون التمسك بالبراءة الاصلية في نفسه كما قالوا عدم وجود المدرك للحكم الشرعي مدرك  
شرعي لعدم الحكم وعبارة اخرى عدم وجود الدليل دليل على العدم واما عندنا معاشر الامامية فيثبت استفاضة الاخبار ناهل ما من

۱۰۴

في البيت  
الذي  
الذي

وماذا كود من قلوبكم  
البيع اللودم ختمتم  
اشياءكم

مشمول علی شریع مختلفہ فیہ  
ازن کا مہر و خوار و  
در بعض

وفاضيد على القيو  
القو الشملة على القيو  
لكن لاخبار على صفحة  
د الشمل

مما دلست على فساد  
العقل كما بالصدق والحق  
مما دلست على فساد  
العقل كما بالصدق والحق

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

منها ما تشغلنا  
في الخسائر  
التي لا تضرنا

الأفانجى المشكوك فى نقله  
والأفانجى المشكوك فى نقله  
والأفانجى المشكوك فى نقله

يخرج من هذا التكليف

شك مع ذلك  
عليه ولو  
الاضحية  
المشكو  
الامر

لا تيان  
المواخبة مطلقا  
كانت مواخبة  
صديقا  
واللذوم  
مواخبة

منها فذكر  
الخط يدني  
من صابنا الامام  
الحق من الامام  
منها فذكر



المقدّم الثالث

[illegible]







المقدمة الثالثة

كما بطلنا الكلام عليه كتاب المسائل على أن الظن المتعلق بنفس حكمه تعالى غير معتبر شرعا لأن وجود الظن أيضا فيه ثم لأن موضوع المسئلة الثا  
مقيد بالحالة الظارية وموضوع المسئلة الأولى مقيد بنقيض تلك الحالة فكيف يظن بقاء الحكم الأول الثالث أنه لا يخفى على من راجع الخبر  
وغاص في تلك البحار أنه قد ورد من الشارع في بعض الصور حكم يوافق الاستصحاب بالمعنى الذي ذكره وفي بعضهما ما يخالفه منه يعلم أنه ليس حكما كلياً  
ولا قاعدة مطلقة تبين عليه الأحكام ومن تأمل في أحاديث مسئلة التيمم إذا وجد الماء بعد الدخول في الصلوة التي هي المثال للدائر للاستصحاب  
ظهر له مقتضاها قلنا فإن بعضها قد دل على أنه ينصرف من الصلوة ويتوقفاً ما لم يركع وبعضها على أنه يفيض في صلواته مطلقاً وبعضها على أنه ينصرف  
بعد أن صلى ركعة ويتوقف بغيره على ما مضى وجعل الأخبار دل على الانصراف وإن كان في بعضها ما لم يركع وبعضها ولو بعد تمام الركعة ولم يرد  
بالمضى لأدوات محمد بن حمران فلو كان الاستصحاب النوعية وهو دليل في الأحكام ومثلاً له هذا المثال دليل لا يبرأ لوجه هذا المصنف تحقيق  
ذلك المضيق في الصلوة ولزم طرح هذا الخبر وفيه من البطلان ما لا يحتاج إلى البيان الثالث من هذا الموضوع من المواضع الغير المعروفة حكمها  
فيها غير ما دللت عليه التصوم وقد توارت الأخبار في مثل ذلك بوجوب التوقف الاحتياط كما سلف تحقيقه هذا والمفهوم من كلام المحدث  
الأمين الاستبراد في ستره في تعليلاته على المدارك المبدأ إلى العمل بالاستصحاب على تفصيل ذكره هناك وقد بطلنا الكلام على المسئلة المذكورة  
في كتاب الدرر النجفية ونقلنا كلام المحدث المذكور وأضخنا ما فيه من القصور وكذا كلام بعض الأعلام في المقام وما يتعلق به من التفصيل لأبرار  
ومهمنا مواضع من الأحكام قد حصلنا في اندراجها تحت القسم الثالث الذي هو عبارة عن الحلاق والنقص والقسم الرابع الذي هو محل النزاع  
سبب التنبيه عليها في مواضعها إن شاء الله تعالى **المطلب الثالث** في حكم الخطاب في محو الخطاب مرجح ذلك إلى أنه لا ينفك  
موافقه وخالفه تفصيل القول في ذلك أن دلالة اللفظ على معناه محل النطق ولا فحله والاقول أما أن يكون مطابقاً وتضمناً أو التزاماً  
والأولان صريح المنطوق والثالث غير صريح وهو أقسام أحدها ما يتوقف صدق المعنى وصحته عليه لئلا يفتقر الأول نحو قوله عليه  
رفع عن أمي الخطاب والدين الحديث فان صدقه يتوقف على تقدير المؤاخذة ونحوها والثالث نحو قوله سبحانه واسئل القرية فان صدقه المعنى  
يتوقف على تقدير أهل لأن السؤال من القرية لا يصح عقلاً وحجة هذا القسم ظاهر إذا كان الموقف عليه من طوعه بالثبوت لا يتوقف عليه  
صدق المعنى ولا صحته لكنه اقترن بحكم على وجه يفهم منه أنه علة لذلك الحكم فيلزم حجج بيان الحكم المذكور في غير هذا المورد مما اقترن بتلك العلة  
وليس يتبدل لالة التنبيه إلا بما نحو قوله عليه السلام اعتق رقبة حين قال له الاعراب واقعت هذه في شهر رمضان فانه يفهم منه أن علة وجوب العتق  
هي الواقعة فتجوز في كل موضع تحققت وكما إذا قيل له عليه السلام صليت مع الجماعة فقال أعد صلواتك فانه يفهم منه أن علة إعادة الصلاة هي الجماعة  
فتجوز إعادة في كل موضع تحققت الجماعة والظاهر حجة مع علم العلية عدم مدخلية خصوص الواقعة ذلك هذا أحد قسمي تنقيح المناط في اللفظ  
أشار المحقق في المقبر حيث حكم بحجة تنقيح المناط القطعي هو كذلك فان مدار الاستدلال في جعل الأحكام الشرعية على ذلك إذ لو لاحظ خصوصية  
السائل والواقعة لم يثبت حكم في مسئلة شرعية إلا نادراً الثالث ما لم يقصد عرفاً من الكلام ولكنه يلزم منه نحو قوله تعالى وحمله ونفصاً  
ثلثون شهراً مع قوله سبحانه فضالة عامين فانه يعلم منه أن أقل مدة ستة أشهر المقصود من الآية الأولى تأمينا حق الوالدة وتبعتها في  
الثانية بيان مدة الفضا ولكن قد لزم منها بيان أقل الحمل وتسمى لالة اشارة وحجة ظاهرة مع قطعنا عن اللزوم واعتراض بعض الفضلاء على  
علا الدلالة الالتزامية باقسامها الثلاثة من المنطوق واختاردها في المفهوم محققاً بأن المنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق والمفهوم  
ما دل عليه لا في محله والمطلوب بالدلالة الالتزامية ليس مدلولاً في محل النطق **الثالثة** وهو دالة اللفظ لا في محل النطق وتسمى دالة  
المفهوم وهو قسمان مفهوم موافقة مفهوماً لفظاً لأن حكم غير المدرك أو ما موافق لحكم المذكور نفيها وإثباتها أو لا والاول الأول والثاني الثاني  
فالقسم الاول يسمى بفحوى الخطاب في الخطاب مثله بقوله تعالى ولا تقل لها إن فانه يعلم من حال التانيف وهو محل النطق حال الضرب وغير  
محل النطق ويعلم اتفاقهما في الحرمة وقوله سبحانه فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره فانه يعلم منه حال ما  
زاد على الذرة والجائزة عليه مرجحة إلى التنبيه بالإدنى أي الأقل مناسبة على الأعلى أي الأكثر مناسبة وهو حجة إذا كان قطعياً بمعنى قطعية العلية  
في الأصل كالأكرام في منع التانيف عدم تضيق الاحتيا والاسانة في الجزاء وكون العلة أشد مناسبة في الفرع وأما إذا كان ظاهرياً  
فيدخل في باب القياس المنق عنه كما يقال يكون جالس الصائم المجبوب الماء لأجل ثبوت الكراهة للمرأة الصائمة لعدم كون علة الكراهة للمرأة  
هو جذب الفرج الماء والقسم الثاني ويسمى دليل الخطاب ينقسم إلى مفهوم الشرط ومفهوم الغاية ومفهوم الصفة ومفهوم الحصر ومفهوم العدد  
ومفهوم الزمان والمكان وقد وقع الخلاف بين الأصوليين من أصحابنا وغيرهم في حجة المفهوم بجميع أقسامه فنفاه من أصحابنا المرتضى رحمه الله  
عنه وجماعة من العامة واليه مال الحديث السيد نعمة الله الجزائري في الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي قدس الله سرهما وأدلة القوم في كتب  
الأصول متضامة والاحتجاج متعارضة إلا أن الظاهر تبادر ذلك في كثير من الأمثلة الواردة في جملة منها ولعل ذلك بحسب العرب لم  
نقف في التصوم على ما يقتضيه الحجة في شيء منها سوى مفهوم الشرط فقد ورد في جملة منها ما يدل على ذلك فمنها ما ورد عن الصادق عليه السلام  
في تنبيه قوله تعالى فعله كبيرهم هذا أن ينطقوا فاسألوا من كانوا ينطقون قال والله ما فعله كبيرهم وما كذب برهم فصيل  
كيف قال إنما قال فعله كبيرهم هذا أن ينطقوا وان لم ينطقوا فلم يفعل كبيرهم هذا شيئاً ومنها ما رواه الشيخ في تنبيه باب النفس  
من منعه عن حديث قال فيه قال الله عز وجل يقول ومن لم ينطق في يومين فلا أثم عليه ومن تأخر فلا أثم عليه فلو سكت لم يتأخذ

هذا هو المقصود من المتن  
في قوله تعالى ولا تقل لها  
فانه يعلم من حال التانيف  
وهو محل النطق حال الضرب  
وغيره

في حكم الخطاب  
فحوى الخطاب  
وكيل الخطاب

القطع  
تنقيح المناط







لان المانع انما يمنع من التعدية لان قوله حرمت الخمر لكونه مسكرا فحتمل ان يكون في تقدير التعليل بالاسكار فرفعهم والمثبت ليعلم ان التعليل المختص بالخمر غير عام وان التعليل بالملطوق يحكم فظهر انهم متفقون على ذلك نعم النزاع وقع في ان قوله حرمت الخمر لكونه مسكرا هل هو بمنزلة علة التحريم للاسكار ام لا فيجب البحث في هذا لان النص على العلة هل يقتضيه ثبوت الحكم في جميع موادها فان ذلك متفق عليه انتهى في ان الامر كما ذكر لو كان حجة الخصم ما ذكره خاصة وقد عرفت من كلام السيد رضي الله عنه التعليل بغير ذلك كما لا ينطبق عليه هذا التفصيل الذي ذكره ونقل عن المحقق في التفصيل للمسئلة بانه اذا نص الشارع على العلة وكان هناك شاهد يدل على سقوط اعتبار ما عد تلك العلة في ثبوت الحكم جاز تعدية الحكم وكان ذلك برهانا واليه مال ايضا الشيخ حسن في المعالم واجاب فيه عن حجة المرتضى رضي الله عنه بان المتبادر من العلة حيث الحال بانسلاخ الخصوصية فيها فالحكم بها لا بيان الداعي وجه المصلحة وما ذكره قد ستره جيد بالنظر في مفهوم العلة الا ان المتتابع لعل الشئ الواردة في الاخبار لا يخفى عليه ان جازها انما هو من قبيل ما ذكره المرتضى رضي الله عنه وقال بعض فضلاء متأخري المتأخرين والحق ان يقال ان حصل القطع بان الامر لا يفلح في علة الحكم خاص من غير مدخلية شئ اخر في العلة علم تلك العلة في محل اخر لا بالنظر بل بالعلم فانه يحل القول بذلك الحكم في هذا المحل الاخر لان الاصل في يصير من قبيل النص على كل ما فيه تلك العلة فيخرج في الحقيقة عن القياس وهذا مختار المحقق لكن هذا في الحقيقة قول بنفي حجة القياس المنصوص على حصوله هذين القطعين كما يكاد يخرط في تلك الحالات الا في تنقيح المناط انتهى هو جيد وبالحيلة فالحق هو عدم القول بالحجة في كلا الموضوعين الامع الدلالة القر في بعض الموارد وبما يرجع الى تنقيح المناط القطع والتدوا وليا اهل العلم من الرابطة في الاحتياط وقد اختلف اصحابنا رضوان الله عليهم في وجوبه واستحبابه والمجتهد في الثلاثة والاخبار يتون على وجوبه في بعض المواضع وبما يظهر من كلام بعض متأخري المجتهدين عدم مشروعيته قال المحقق قدس سره على ما نقله عنه غير واحد في كتاب الاصول العلم بالاحتياط غير لازم ومما اخرون الى وجوبه وقال اخرون مع اشتغال الذمة يكون العلم بالاحتياط واجبا ومع عدمه لا يجب ان ذلك اذا دل على الكفاية الا ناء نجس واختلفوا هل يطهر بفسلة واحدة ام لا بد من سبع وفيما عدا الولوع هل يطهر بفسلة ام لا بد من ثلث ارجح القائلون بالاحتياط بقوله م د ع ما يربك الى ما لا يربك الشا اشتغال الذمة يقينا فيجب ان لا يحكم برائتها الا بيقين ولا يكون هذا الامع الاحتياط والجواب عن الحديث ان نقول هو خبر واحد لا يعمل بمثله في مسائل الاصول سلمنا لكن الزام المكلف بالاثقل مظنة الرتبة لانه الزام مشقة لم يدل الشرع عليها فيجب اطراحها بموجب الخبر والجواب عن الثلاثة ان نقول البرائة الاصلية مع عدم الدلالة الناقلة حجة وان كان التقدير بتقدير عدم الدلالة الشرعية على الزيادة في المثال المذكور كان العمل بالاصل طيحا اشتغالها مطلقا لان اشتغالها الا بما حصل الاتفاق عليه اشتغالها باحد الاسرين ويمكن ان يقال قد اجعنا على الحكم بنجاسة الاناء واختلافه في اية يطهر فيجب ان نأخذ بحصول الاجماع عليه في الطهارة ليزولما اجعنا عليه من النجاسة بما اجعنا عليه من الحكم بالطهارة انتهى كلامه من زيد مقامه هو محل نظرون وجوب احدها ان ما جعله موضوعا للنزاع من مسألة ناء الولوع ونحوها ليس كذلك على الإطلاق لانه مع تعارض الأدلة فللناظر الترجيح بينها والعمل بما يتج في نظره من أدلة اتى الطرفين وحي فلا مجال هنا للقول بوجوب الاحتياط واما الاستحباب فيمكن ان اترجحه عند الاقل فانه يمكن حمل الزائد على الاستحباب كما هو المعروف عندهم في مثال ذلك نعم مع عدم الترجيح فالمجتهد كما ينبغي تحقيقه وجوب الاحتياط في العمل بالتوقف في الحكم وثانيهما ما اجاب به فاعلم ان الخبر المذكور فانه مبني على شرط القطع في الاصول وعدم العمل بالاحاد مطلقا وكلاهما محل نظر اما الاول فلعدم الدليل عليه من تامل اختلافاتهم في الاصول وتكرار قولهم وادعاء كل منهم التباد على خلاف ما يدعيه علم ان البتة على غير اساس من ثم وقع الاشكال في حل مسائله والالتباس لو كانت أدلته بما تفيد القطع كما يدعيون لما انتشر فيه الخلاف كما لا يخفى على ذوي الانصاف على انه لو ثبت ثمة دليل على اشتراط القطع في الاصول لوجب تخصيصه بالاصول الكلامية والعقائد الدينية اذ هي المطلوب فيها ذلك بخلاف دون هذه التي لم يرد لها اصل في الشريعة وانما هي من محدثات العامة ومختراعاتهم كما حققنا في محل البق واما الثلاثة فلما صرح به جم غفيرة من اصحابنا متقدميهم ومتأخريهم ولا سيما هذا القائل نفسه كتاب المعبر كذا في كتابه في الاصول بل الظاهر انه اجماعي كما اذا غلب احد منهم من حجة خبر الواحد والاعتماد عليه على ذلك يدل من الاخبار ما يضيّق عن نشر نطاق البيان وما سبق الى بعض الاوهام من تناقض كلامي الشيخ في العمل بخبر الواحد ودعوى المرتضى الاجماع على عدم جواز العمل به فهو توفهم بارد وخيال شارد نشق عن قصور التبع لكلامهم النطلع في نقضهم وابرامهم لدلالة كلام الشيخ رضوان الله عليه في غير موضع من كتبه على صحة اخبارنا وتواترها عن الائمة المعصومين صلوات الله عليهم وان المراد بالخبر الواحد الممنوع من جواز التعدية به هو ما كان من طريق الخلفين مما لم تشمل عليه اصولنا التي عليه يستعملها معتمد شرعيا قديما وحديثا وتصريح المرتضى رضي الله عنه على ما نقله عنه جمع منهم صاحب المعالم من ان اكثر اخبارنا المروية في كتبنا معلومة مقطوعة على صحتها اما بالتواتر او بامارة وعلامته دللت على صحتها وصحتها انها في وجبة العلم مقتضية للقطع وان وجدناها مودعة في الكتب بسند مخصوص من طريق الاحاد انتهى وحي فيرجع كلامي في كلام الشيخ في صحة الخبر الواحد الممنوع من جواز التعدية به وقد مضى في المقدمة الثانية ما فيه مقنع في مرجع اللوق المصيب ثالثة ما اجاب به عن الدليل لثلاثة من الاستناد الى حجة البرائة الاصلية في المقام وفيه ما تقدم نقله عنه قدس سره المعبر من ان الاعتماد على البرائة الاصلية انما يتج فيما يعلم انه لو كان هناك دليل على ثبوتها الا مع ذلك فانه يجب التوقف في الدليل في الجملة هنا موجود ووجود المعارض لا يخرج به عن كونه دليلا ولو عورض بر جوحته في مقابلة المعارض فلا يصلح للدلالة فالدليل العام على وجوب

في قوله حرمت الخمر لكونه مسكرا هل هو بمنزلة علة التحريم للاسكار ام لا فيجب البحث في هذا لان النص على العلة هل يقتضيه ثبوت الحكم في جميع موادها فان ذلك متفق عليه انتهى في ان الامر كما ذكر لو كان حجة الخصم ما ذكره خاصة وقد عرفت من كلام السيد رضي الله عنه التعليل بغير ذلك كما لا ينطبق عليه هذا التفصيل الذي ذكره ونقل عن المحقق في التفصيل للمسئلة بانه اذا نص الشارع على العلة وكان هناك شاهد يدل على سقوط اعتبار ما عد تلك العلة في ثبوت الحكم جاز تعدية الحكم وكان ذلك برهانا واليه مال ايضا الشيخ حسن في المعالم واجاب فيه عن حجة المرتضى رضي الله عنه بان المتبادر من العلة حيث الحال بانسلاخ الخصوصية فيها فالحكم بها لا بيان الداعي وجه المصلحة وما ذكره قد ستره جيد بالنظر في مفهوم العلة الا ان المتتابع لعل الشئ الواردة في الاخبار لا يخفى عليه ان جازها انما هو من قبيل ما ذكره المرتضى رضي الله عنه وقال بعض فضلاء متأخري المتأخرين والحق ان يقال ان حصل القطع بان الامر لا يفلح في علة الحكم خاص من غير مدخلية شئ اخر في العلة علم تلك العلة في محل اخر لا بالنظر بل بالعلم فانه يحل القول بذلك الحكم في هذا المحل الاخر لان الاصل في يصير من قبيل النص على كل ما فيه تلك العلة فيخرج في الحقيقة عن القياس وهذا مختار المحقق لكن هذا في الحقيقة قول بنفي حجة القياس المنصوص على حصوله هذين القطعين كما يكاد يخرط في تلك الحالات الا في تنقيح المناط انتهى هو جيد وبالحيلة فالحق هو عدم القول بالحجة في كلا الموضوعين الامع الدلالة القر في بعض الموارد وبما يرجع الى تنقيح المناط القطع والتدوا وليا اهل العلم من الرابطة في الاحتياط وقد اختلف اصحابنا رضوان الله عليهم في وجوبه واستحبابه والمجتهد في الثلاثة والاخبار يتون على وجوبه في بعض المواضع وبما يظهر من كلام بعض متأخري المجتهدين عدم مشروعيته قال المحقق قدس سره على ما نقله عنه غير واحد في كتاب الاصول العلم بالاحتياط غير لازم ومما اخرون الى وجوبه وقال اخرون مع اشتغال الذمة يكون العلم بالاحتياط واجبا ومع عدمه لا يجب ان ذلك اذا دل على الكفاية الا ناء نجس واختلفوا هل يطهر بفسلة واحدة ام لا بد من سبع وفيما عدا الولوع هل يطهر بفسلة ام لا بد من ثلث ارجح القائلون بالاحتياط بقوله م د ع ما يربك الى ما لا يربك الشا اشتغال الذمة يقينا فيجب ان لا يحكم برائتها الا بيقين ولا يكون هذا الامع الاحتياط والجواب عن الحديث ان نقول هو خبر واحد لا يعمل بمثله في مسائل الاصول سلمنا لكن الزام المكلف بالاثقل مظنة الرتبة لانه الزام مشقة لم يدل الشرع عليها فيجب اطراحها بموجب الخبر والجواب عن الثلاثة ان نقول البرائة الاصلية مع عدم الدلالة الناقلة حجة وان كان التقدير بتقدير عدم الدلالة الشرعية على الزيادة في المثال المذكور كان العمل بالاصل طيحا اشتغالها مطلقا لان اشتغالها الا بما حصل الاتفاق عليه اشتغالها باحد الاسرين ويمكن ان يقال قد اجعنا على الحكم بنجاسة الاناء واختلافه في اية يطهر فيجب ان نأخذ بحصول الاجماع عليه في الطهارة ليزولما اجعنا عليه من النجاسة بما اجعنا عليه من الحكم بالطهارة انتهى كلامه من زيد مقامه هو محل نظرون وجوب احدها ان ما جعله موضوعا للنزاع من مسألة ناء الولوع ونحوها ليس كذلك على الإطلاق لانه مع تعارض الأدلة فللناظر الترجيح بينها والعمل بما يتج في نظره من أدلة اتى الطرفين وحي فلا مجال هنا للقول بوجوب الاحتياط واما الاستحباب فيمكن ان اترجحه عند الاقل فانه يمكن حمل الزائد على الاستحباب كما هو المعروف عندهم في مثال ذلك نعم مع عدم الترجيح فالمجتهد كما ينبغي تحقيقه وجوب الاحتياط في العمل بالتوقف في الحكم وثانيهما ما اجاب به فاعلم ان الخبر المذكور فانه مبني على شرط القطع في الاصول وعدم العمل بالاحاد مطلقا وكلاهما محل نظر اما الاول فلعدم الدليل عليه من تامل اختلافاتهم في الاصول وتكرار قولهم وادعاء كل منهم التباد على خلاف ما يدعيه علم ان البتة على غير اساس من ثم وقع الاشكال في حل مسائله والالتباس لو كانت أدلته بما تفيد القطع كما يدعيون لما انتشر فيه الخلاف كما لا يخفى على ذوي الانصاف على انه لو ثبت ثمة دليل على اشتراط القطع في الاصول لوجب تخصيصه بالاصول الكلامية والعقائد الدينية اذ هي المطلوب فيها ذلك بخلاف دون هذه التي لم يرد لها اصل في الشريعة وانما هي من محدثات العامة ومختراعاتهم كما حققنا في محل البق واما الثلاثة فلما صرح به جم غفيرة من اصحابنا متقدميهم ومتأخريهم ولا سيما هذا القائل نفسه كتاب المعبر كذا في كتابه في الاصول بل الظاهر انه اجماعي كما اذا غلب احد منهم من حجة خبر الواحد والاعتماد عليه على ذلك يدل من الاخبار ما يضيّق عن نشر نطاق البيان وما سبق الى بعض الاوهام من تناقض كلامي الشيخ في العمل بخبر الواحد ودعوى المرتضى الاجماع على عدم جواز العمل به فهو توفهم بارد وخيال شارد نشق عن قصور التبع لكلامهم النطلع في نقضهم وابرامهم لدلالة كلام الشيخ رضوان الله عليه في غير موضع من كتبه على صحة اخبارنا وتواترها عن الائمة المعصومين صلوات الله عليهم وان المراد بالخبر الواحد الممنوع من جواز التعدية به هو ما كان من طريق الخلفين مما لم تشمل عليه اصولنا التي عليه يستعملها معتمد شرعيا قديما وحديثا وتصريح المرتضى رضي الله عنه على ما نقله عنه جمع منهم صاحب المعالم من ان اكثر اخبارنا المروية في كتبنا معلومة مقطوعة على صحتها اما بالتواتر او بامارة وعلامته دللت على صحتها وصحتها انها في وجبة العلم مقتضية للقطع وان وجدناها مودعة في الكتب بسند مخصوص من طريق الاحاد انتهى وحي فيرجع كلامي في كلام الشيخ في صحة الخبر الواحد الممنوع من جواز التعدية به وقد مضى في المقدمة الثانية ما فيه مقنع في مرجع اللوق المصيب ثالثة ما اجاب به عن الدليل لثلاثة من الاستناد الى حجة البرائة الاصلية في المقام وفيه ما تقدم نقله عنه قدس سره المعبر من ان الاعتماد على البرائة الاصلية انما يتج فيما يعلم انه لو كان هناك دليل على ثبوتها الا مع ذلك فانه يجب التوقف في الدليل في الجملة هنا موجود ووجود المعارض لا يخرج به عن كونه دليلا ولو عورض بر جوحته في مقابلة المعارض فلا يصلح للدلالة فالدليل العام على وجوب



الاحتياط كاف في الخروج عن قضية الأصل وجوب الزيادة ودأبها قوله ويمكن ان يقال قد اجتمعنا فان فيه ان ثبوت الاجماع انما هو قبل الغل  
بالمرة واما بعد الغللة الواحدة فليس ثمة اجماع والاستصحاب غير ثابت على ان الاستدلال بالاستصحاب قد عرفت فانهم يمكن ان يقال ان مقتضى  
صاح الاخبار ان يبين كل من الظهارة والنجاسة لا يزول الا بيقين مثله والنجاسة هنا ثابتة بيقين قبل الغل بالكلية ولا نزول الا بيقين  
هو الغل بالاكثرو زوالها بالاكل مشكوك فيه وهو لا يرفع يقين النجاسة والاستصحاب هنا ما لا خلاف في حجية لدلالة صحاح الاخبار عليه كما  
سبق تحقيقه في المسئلة المذكورة هذا والتحقيق في المقام على ما ادعى اليه النظر القاصر من اخبار اهل الذكرو عليهم السلام هو ان يقال لا ينبغي رجحان الاحتيا  
شرعا واستفاضة الامر به كما سيترك شطرا من اخباره وهو عبارة عما يخرج به المكلف عن عمدة التكليف على جميع الاحتمالات ومنه ما يكون  
واجبا ومنه ما يكون مستحبيا فالاول كما اذا تردد المكلف في الحكم اما التعارض ادلة ولشأبهما وعدم وضوح دلالة ما لعدم الدليل بالكلية  
بناء على نفى البرائة الاصلية ولكون ذلك الفرض مشكوكا في ندرجه تحت بعض الكليات المعلومة الحكم ونحو ذلك والثاني كما اذا حصل  
باحتمال وجود النقيض لما قام عليه دليل شرعي احتملا مستندا الى بعض الاسباب المجوزة كما اذا كان مقتضى الدليل الشرعي باقية شئ وحليته لكن  
يحتمل قير باليسبب تلك الاسباب انما حرمه الشارع وان لم يعلم به المكلف منه جواز الجائر ونكاح امرأة بلغك انها اذضعت معك الرضاع المحرم  
الا انه لم يثبت ذلك شرعا ومنه ايضا الدليل المرجوح في نظر الفقيه ما اذا لم يحصل له ما يوجب لشك الرتبة في ذلك فانه يعمل على ما ظهر له  
من الدليل ان احتمل النقيض باعتبار الواقع ولا يستحب له الاحتياط هنا بل ربما كان مرجوحا لاستفاضة الاخبار بالنهي عن السؤال عند الشارع  
من سوق المسلمين بالاحتياط طرق احتمال النجاسة والحرمه اليه كخبر الجهن واخبار الفراء جوبا على سعة الخفية كما اشار اليه في حصة البرزني في الورد  
في السؤال عن شرعية فراء لا يدرك كية ليصل في نهايتها قال عليه السلام ليس عليكم المسئلة ان ابا جعفر عليه السلام كان يقول  
ان الخوارج ضيقوا على انفسهم بمحالاتهم وان الدين اوسع من ذلك اذا عرفت ذلك فاعلم ان الاحتياط قد يكون متعلقا بنفس الحكم الشرعي قد  
متعلقا بخبر ثبات الحكم الشرعي في موضوعه وكيف كان فديكون الاحتياط بالفعل قد يكون بالجمع بين الافراد المشكوك فيها ولندن  
جملة من الامثلة يتضح بها ما اجلناه ويظهر منها ما قلنا من الاحتياط الواجب في الحكم الشرعي المتعلق بالفعل ما اشتبه الحكم من الدليل بان ترد  
الوجوب الاستحباب فالواجب التوقف في الحكم والاحتياط بالاثباتان بذلك الفعل من يعتمد على اصاله البرائة يجعلها هنا مرجحة للاستحباب فيه ولا  
ما عرفت من عدم الاعتماد على البرائة الاصلية في الاحكام الشرعية وثانيا ان ما ذكره في ان الله تعالى احكم بالاستحباب لواقعة البرائة الاصلية ومن  
المعلوم ان احكامه تتابع الحكم والمصالح المنظورة له تعاود هو علم بهاد لا يمكن ان يقال مقتضى المصلحة موافقة البرائة الاصلية فانه زجر  
وجزاء بل لا يرب من هذا القسم ايضا ما تعارضت فيه الاخبار على وجه يتعدى الترجيح بينها بالمرجات المنصوصة فان مقتضى الاحتياط التوقف  
عن الحكم وجوب الاثبات بالفعل من كان مقتضى الاحتياط ذلك فان قيل ان الاخبار في الصورة المذكورة قد دل بعضها على الادعاء وبعضها  
على العمل من باب التسليم قلنا هذا ايضا من ذلك فان التعارض المذكور مع عدم ظهور مرجح لاحد الطرفين ولا وجه يمكن الجمع به في البين مما يوجب  
الحكم المذكور في المتشابه المداور فيها بالاحتياط وسيأتي فيه مزيد بيان لذلك من هذا القسم ايضا ما لم يرد فيه نص من الاحكام التي لا يعم بها البلوى  
عند من لم يعتمد على البرائة الاصلية فان الحكم فيه ما ذكره كما سلف بيانه في مسئلة البرائة الاصلية ومن الاحتياط الواجب في الحكم الشرعي لكن بالتر  
ما اذا تردد الفعل بين كونه واجبا ومحروفا فان المستفاد من الاخبار ان الاحتياط هنا بالترك كما تدل موثقة سماعة عن ابي عبد الله عن رجل  
اختلف عليه رجلان من اهل دينه في امر كلاهما يرويه احدهما يارب اخذه والاخرينها عنه كيف يصنع قال يرجع حتى يلقى من يخبر فهو في سعة حتى  
يلقاو موثقة زرارة عن اناس جئوا بامرأة فقدوا الى الوقت وهي لا تخطي وجهها وان مثلها ينفخ في نجرم فمضوا بها كما هي حتى قدوا مكة وهي  
طافس حلال فسالوا الناس فقالوا تخرج الى بعض الواقيت ففصر منه وكانت اذا فعلت لم تدرك الحج فسلوا ابا جعفر عليه السلام فقال تخرم من كانها  
قد علم الله بنيتها وجه الدلالة ان المرأة المذكورة قد تركت واجبا لاحتمال حرمتها عندها والامام عليه السلام قررها على ذلك لم ينكر عليها بل احسن  
ذلك من ضلها بقوله قد علم الله نيتها ما توهم بعض مشايخنا رضوان الله عليهم من كالة هذه الرواية على عدم الاحتياط حتى نظمها في سلك اخبار  
مرغم انها دل على عدم الاحتياط وجعلها معاوضة لاجار الاحتياط ناش عن عدم اعطاء التامل حق من التحقيق وعد النظر في الاخبار بعين التدقيق  
ومن الاحتياط المستحب في الحكم الشرعي بالفعل والترك ما اذا تعارضت الادلة في حكم بين فعله وجوبا واستحبابا وترجح في نظر الفقيه لثاني  
باحد المرجات الشرعية فان الاثبات بالفعل الحوط ولذا ترى الفقهاء في مثل هذا الموضع يحلون الدليل المرجوح على الاستحباب فناديا من طرحة  
كأخبار غسل الجمعة عند من يرجح الاستحباب تعارضت الاخبار بين الحرمة والكراهة مع ترجح الثاني فان الاحتياط هنا بالترك وعلى هذا  
جرى لفقهنا رضوان الله عليهم في غير موضع ومن الاحتياط الواجب في ثبات الحكم الشرعي بالاثباتان بالفعل اذا علم الحكم اصله كان هو الوجوب  
حصل الشك في اندراج بعض الافراد تحت سلك صيغة عبد الرحمن ابن الحاج الواردة في جزاء الصيد دالة على ذلك من هذا القسم لكن مع كون  
الاحتياط بالترك ما اذا كان الحكم الشرعي التحريم حصل الشك في اندراج بعض الجزئيات تحت فان الاحتياط هنا بالترك كحكم التجموع على  
والحكم بطهارة بالطحح فان اصل الحكم في كل مسئلة من معلوم ولكن هذا الفرض بسبب الشك في استحالة الطهح وعدمها قد اوجب لشك اندراج  
تحت اصل الحكم فالاحتياط عند من يحصل له الشك المذكور واجب بترك السجود وترك استعماله فيما يشترط فيه الطهارة ومنه الشك في  
اندراج بعض الاصوات تحت الغنا المعلوم تحريمها فان الاحتياط واجب بتركها واما من يعمل بالبرائة الاصلية فانه يرجح بها هنا جانب عدم

فان الاحتياط في كل شيء واجب  
في كل شيء لا يترك الاحتياط في شيء  
فان الاحتياط في كل شيء واجب  
في كل شيء لا يترك الاحتياط في شيء  
فان الاحتياط في كل شيء واجب  
في كل شيء لا يترك الاحتياط في شيء

الاحتياط في كل شيء واجب  
في كل شيء لا يترك الاحتياط في شيء  
فان الاحتياط في كل شيء واجب  
في كل شيء لا يترك الاحتياط في شيء



المجلد الرابع

فلا يتصور ذلك عند من الاحتياط الواجب لجمع بين أفراد المشكوك فيها إذا اشتغلت فتمت بقينا واجب لكن تردد بين فردين أو زيد من أفراد ذلك الواجب لا يجب عليه الاتيان بالجميع ومنه اشتغلت فتمت بفرضية من اليومية مع جهالة المسئلة فانه يجب عليه الاتيان بالخصر المقصود فيها اشتراك من على الاتيان بذلك العدم مرة في نيتته ومنه التردد في وجوب الجمعة فانه يجب عليه الجمع بينهما وبين الظاهر في غير ذلك من المواضع التي يفرض عليها التمتع وأما الاحتياط المستحب فعلا أو تركا فقد تقدم لك شطر من أمثلة المنة لا يخفى عليه استنباط ذلك ولا بأس بنقل جملة من الأخبار المشتملة على ذلك الاحتياط وتذيل كل منها بما يوقف الناظر على سواء الصراط فان جملة من مشائخنا رضوان الله عليهم قد اشبه عليهم من ما تضمنته من الأحكام حتى صرحوا بتعارضها في المقام على وجه يعسر الجمع بينهما والالتزام كما تقدمت الإشارة إليه فمن ذلك صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال قال الحسن عليه السلام من رجلين أصابا صيدا وهو امرئان الجزاء عليهما الم على كل واحد منهما قال لا بل عليهما ان يجزى كل واحد عن الصيد قلت ان بعض اصحابنا سئل عن ذلك نعم ادر ما عليه فقال عليه السلام اذا اصبتهم بمثل هذا فلم تدرك فاعلمكم بالاحتياط وهذه الرواية قد دلت على وجوب الاحتياط في بعض جنسيات الحكم الشرعي مع الجهل بعدم امكان السؤال وذلك لان ظاهر الرواية ان السائل عالم باصل وجوب الجزاء وأما الشك في وضعه بكونه عليهما معا جزاء واحد أو على كل منهما جزاء بفراده ومن ذلك صحيحة أخرى عن البرهمي عليه السلام قال سئل عن الرجل يتردج المرأة في عدة بها جهالة هي من لا محل له ابدأ فقال أما اذا كان جهالة فليتردجها بعد ما تنقض عدتها وقال يعذر الناس في الجهالة بما هو اعظم من ذلك فقلت باقى الجهالتين اعذر بجهالة ان يعلم ان ذلك محرم عليه أم بجهالة انها في عدة فقال احك الجهالتين اهو من الاخرى الجهالة بان الله حرم عليه ذلك انه يقدر على الاحتياط معها فقلت هو من الاخرى معدور فقال نعم اذا انقضت عدتها فهو معدور في ترديدها الحديث وهذا الرواية قد اشتملت على فري الجهل بالحكم الشرعي والجاهل ببعض جنسياته ودلت على معدورية كل منهما الا ان الاول اعذر لعدم قدرته على الاحتياط وبنياد ذلك الجاهل بالحكم الشرعي وهو محرم التزوج في عدة جهلا ساذجا غير متصور له بالمرة لا يتصور الاحتياط في صحة بالكلية لعدم تصور الحكم بالمرة كما عرفت أما الجاهل بكونه في عدة مع علمه بتجريم التزوج في عدة فهو جاهل بموضوع الحكم المذكور مع مخلوطة اصل الحكم له ويمكن الاحتياط بالفحص السؤال عن كونها ذات عدة أم لا الا انه غير مكلف به بل ظاهر الاخبار من وجوب جسد السؤال والفحص كما في غير هذا الموضوع مما قد مرنا الإشارة اليه كل ذلك عملا بسعة التحفيظ وسهولة الشريعة نعم لو كان في مقام الرتبة فالأحوط السؤال كما يدل عليه بعض الاخبار ومن ذلك رواية عبد الله بن صالح قال كتبت الى العبد المتألم عليه السلام يتوارى القرم من قبل الليل ثم يزيده الليل وتقبل عا وتستر عنا الشمس ويرتفع فوق الليل حمرة ويؤذن عندنا المؤذنون فاصلي حتى او افطر ان كنت صائما او انطرح حتى تذهب الحمرة الى فوق الليل الى ان ترى لك ان تنتظر حتى تذهب الحمرة وتلخص بالباطل لديك اقول والاحتياط هنا بالتوقف على ذهاب الحمرة عند من قام له الدليل على ان الغروب عبارة عن استتار القمر المعلوم بعد رؤيته عند المشرق مع تلك الحائل في حصول الاستصحاب اما عند من يجعل اعادة الغروب زوال الحمرة كما هو المختار عندنا لاجل تلك الاخبار على التقيد فهو محمول على الوجوب كلاله عليه السلام هنا محتمل لكلا الأمرين ومن ذلك صحيحة أحمد بن محمد بن ابي نصر عن الرضا عليه السلام في المتع بهما حيث قال فيها اجعلوا هر من الاربع فقال له صفوان بن يحيى على الاحتياط قال نعم والظاهر كما استظهر من اخبارنا رضوان الله عليهم حمل الاحتياط هنا على المأذونة والتقيد بها كما لا ستفاضة النصوص في ذهاب الحمرة الى عدم المحض في المتعة انها ليست من السبعين فضلا عن الاربع ولعلهم اجمعوا ان اذا اقتصر على جهلها رابع لم يمكن الاطلاع عليه بكونها متعة ليطعن عليه بذلك ليتيسر دعوى الدوام له بخلاف ما اذا جعلها ذات عدة على الاربع فاذ لا يتم له الاعتذار ولا النجاة من اولئك الفجار ومن ذلك رواية شعيب الحداد قال قلت لابي عبد الله رجل من مواليك يقرئك السلام وقد اراد ان يتزوج امرأة قد وافقته وعجبه بعض شأنها وقد كان لها زوج فطلقها ثلثا على غير السنة وقد كره ان يقدم على تزويجها حتى يستأمر فكيف تكون انت امره فقال ابو عبد الله هو الغرض والمر الغرض شديد منه يكون الولد ونحن نحتاج فلا يتزوجها اقول ظاهر هذا الخبر كما ترى كون المطلق بخالف ولا خلاف بين الأصحاب في الزامه بما الزم به نفسه من صحة الطلاق وبه استفاضة جملة من الاخبار ايضا وج فيحمل الاحتياط هنا على الاستصحاب لان الاقرب عندنا هو ان يقال ان أصحابنا رضوان الله عليهم وان تفقوا على الحكم المذكور الا ان الروايات فيه مختلفة وان جملة من الاخبار كما دلت على ما ذهب اليه أصحابنا كذلك جملة منها ايضا قد دلت على انه اياكم وذوات الانواج المطلقات على غير السنة يحمل بعض اصحابنا على غير الخالف يردده ما اشتمل عليه بعضها من ذكر الخالف والحكم لا يخرج من نوع اشتبا التعارض الاخبار والاحتياط فيه مطلوب الامر بالاحتياط هنا بما قوى الشبهة واكد وجب فلا يبعد وجوب الاحتياط هنا ويحتمل ان يكون هذا الخبر من جملة الاخبار المانعة وان عبر عن ذلك بالاحتياط وجعله في قلبه فيتم كون الاحتياط فيه على جهة الوجوب لله سبحانه وقاله علم بحقيقة الحال وأما الاخبار الدالة على رجحان العلم بالاحتياط على الاطلاق في هذا الشأن فهو اكثر من ان يحويها انطاق البيان في هذا المكان ومنها قول امير المؤمنين عليه السلام لابي عبد الله في كتاب الامانة في مسند عن الرضا عليه السلام اخوك دينك فاحط لدينك وما رواه الشهيد عن الصادق عليه السلام في حديث طويل قال فيه وخذ بالاحتياط لدينك جميع امورك ما تجد اليك سبيلا وما رواه الفريقان عنه صلى الله عليه وآله من قوله دع ما يربيك الى ما يربيك وما روى عنهم عليه السلام ليس تكتب عن القراط من سلك طريق الاحتياط الى غير ذلك من الاخبار وجب فاذ ذهب اليه ذلك البعض من عدم مشروعية الاحتياط اخرج عن سواء ذلك القصر بحيث قال ان الاحتياط ليس بحكم شرعي فلا يجوز العمل بمقتضاه بل هو الواجب ان يعمل به هو ما ساق اليه

يا كليل



بماترج في نظر الغفير رج ايضا العمل

بیانِ سچائی



### المقدمة الخامسة

حرم عليه التزوج في العدة لا يقدر على الاحتياط بالترك لعدم بقدر الحكم بالكلية بخلاف الطمان والثبات فانه يقدر على ذلك لو تعذر عليه الحكم العلم وعلى هذا يحمل الاخبار الاخيرة الدالة على المعدودية واما ما يفهم من كلام ذلك البعض المشايخ انما انفع من الحكم بصفة صلوات العوام كمن كانت ذن اشتملت على الاخلال بالواجبات فظن انه على الحلافة غير تام فانه من قام العذر الجاهل بمجرد جهله وصحت صلواته كصلوات الفقيه بجميع شرفه وواجباتها وسعة البقاء على جهله لزم سقوط التكليف فما الغرض من امر الشارع بهذه الاحكام والفضل فيها بين الحلال والحرام والى من تقرر هذه الاوامر والى من ارسلت الرسل وانزلت الكتب اذ وسع الجاهل البقاء على جهله وصحت جميع افعاله واعماله الواقعة كذلك هذه من الشناعة ما يلتزم منه من ادنى قدم في التحصيل واخبار لا يبيع الناس البقاء على جهلها لانه وحديث تفسير قوله سبحانه فلقد علم الناس الحجة الباطنة وما دك في حجة عنه صلى الله عليه واله حين من رأى يصلي ولم يحسن ركوعه ولا سجوده من انه قال نكر كنف الغراب لئن مات هذا وهكذا صلواته لموتن على غير دينه وما استفاض عنهم صلوات الله عليهم ليس مناسن مستحق بصلواته الشاملة ذلك بالاطلاق للعالم والجاهل بما يرد هذا القول يبطله القول الفصل ذلك ان يقال ان الظاهر ان الحكم في ذلك يختلف باختلاف الناس فمنهم بالاحكام والتمييز بين الحلال والحرام عد وقوة عقولهم وفهامهم وعدمها لكل تكلف فينا حلاله ويرجع ذلك بالافرة الى الجاهل بمعنييه المستقدمين وذلك فان من المعلوم ان سكان الصحارى والرياسات ليسوا في الانس بالاحكام والشرائع كسكان المدن والامصار المشتهية على العلماء والوعاظ والجماعات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويخوذ ذلك لهذا هو الشارع عن سكان تلك ندر الجسكون هذه لانه بمجرد ذلك يحصل التاديب بالاداب الشرعية والتخلق بالاخلاق المرضية والاطمئنان على الاحكام النبوية بمداخلة ابناء النوع ومعاشرتهم بل بمجرد رؤيتهم كما ينبغي على من تامل ذلك وحج فالعالم من سكان الصحارى مثلا اذا اخذ العباد عن ابائهم وتلقاها من اسلافه على اى وجه كان معتقدا انها هي العبادة التي امر بها الشارع ولم يعلم زيادة على ذلك فالظاهر اما اول فلا تجاهل بما سؤ ذلك جهلا ساذجا وتوجه الخطاب الى مثله كما قد مناع عقلا ونقلا واما ثانيا فلا تدر دة في الاخبار بالنسبة لجاهل الامامة من المخالفين انهم ممن يرجح لهم الفوز بالتجاة في الآخرة فاذا كان ذلك حال المخالفين في الامامة التي هي من اصول الدين فكيف يعوام مذهبنا في اصدوع وكذا القول بالنسبة الى قوة العقل والفهم وعدمها فان خطاب كامل العقول وثاقبه الاذهان ليس كخطاب غيرهم من البله والتبني والنسوان وقد ورد عنهم عليهم السلام بما يدان الله للعباد على ما ذهبهم من العقل انه سبحانه ينجح على العباد ما اتاهم وعرفهم ان الايمان درك فلا ينبغي لصاحب الدرجة العالية ان يسرع من صاحب الدرجة السافلة ولا يوجه عليها وحج فتكليف ضعفة العقول ليس كتكليف كاملها وما يؤكذ ذلك انه قد ورد في اخبارنا ان المستضعفين من المخالفين ممن يرجح لهم الفوز بالجنة وان دل ظاهر الآية الشريفة على انهم من المرجحين لا من البله الا ان ظاهر جملة من الاخبار ان عاقبة امرهم الى الجنة بل قال شيخنا المجلسي عظم الله روحه على ما نقله عنه السيد نعم الله الخزانة رحمه الله في بعض فوايده ان المستضعفين من الكفار ممن لم تقم عليه الحجة من عوامهم ممن بعد عن بلاد الاسلام ممن يرجح لهم النجاة قال السيد نعم الله الخزانة نقل ذلك عنه وهذا القول وان لم يوافق عليه الاكثر لانه غير بعيد من تنبع موارد الاخبار انتهى وحج فلما وقع احد هؤلاء العبادة التي اخبرها من اسلافه معتقدا ان هذا هو مقتضى ما هو مكلف به فالظاهر بالتفريق المتقدم واما بالنسبة الى من عد من ذكرنا فالظاهر ان جهلهم ليس كجهل من حتى يكون موجبا للعذر لهم ومحتجا للعبادتهم فانه لا اقل ان يكونوا ممن يصحبونه من المصلين الايتن بالصلوة على وجهها بجملة حدودها يشاهدونه من الملازمين على ذلك في جميع الاوقات والحالات سيما في المساجد والجماعات يحصل لهم الظن الغالب ان نزل لنا من دعو العلم بان هذه هي الصلوة المأمورة بها شرعا وان ما نقص عنها داخلها ان لم يكن معلوم البطلان فلا اقل ان يكون مظنونه او مشكوكه وحج فيرجح الى الجهل بالمخفى الاخر الموجب للسؤال والعلم والتفقه واستحقاق العقوبة على ترك ذلك وبطلان العمل مع الاخلال بما هنالك كما يدل عليه قوله عليه السلام اذا علمت ان عليها العدة لزمها الحجة فتسئل حتى تعلم واما ما يستأنس لذلك ايضا بقول الصادق ع في اخر حديث عبد الصمد بن بشير صنع كما يصنع الناس في هذا المقام مباحث شريفة وفوايد لطيفة قد وشمخنا بها هذه المسئلة في كتاب لدرر النجفة مع بسط في اصل المسئلة تشناة الطبع وتلك الاسماء **المقدمة السادسة** في التعارض والترجيح بين الادلة الشرعية والبحث هنا يقع في موارد احدها تعارض الايتين من الكتاب العزيز الواجبة ولا الفحص والتفتيش من الاخبار في نسخ احديهما للآخرى عدمه فان علم فذاك والا فاما علم التاخير فلما تخارنا نسخ للسابق والافان اشتملت احديهما على الملاق او عموم بحيث يمكن التقييد والتخصيص حكم به ايضا والافان لو توقف الاحتياط ان امكن والا فاختيا لهما من باب التسليم وثانيها تعارض الآية والرواية والرواية ذكره بعض صحابنا انه ان كانت احديهما مطلقة او عامرة وجب تقييدها بالآخرى الا فالا احتياط ان لم يمكن الجمع بينهما بحيث يحصل الظن القوي بالمراد ولو لم يجز القيد اثن على الخارجة ونقل عن جملة من صحابنا منهم السيد المرتضى والشيخ عظم الله روحه قديهما المنع من تخصيص القرآن بخبر الواحد ونقل الاحتجاج ذلك بان القرآن قطعي وخبر الواحد ظني والظني لا يعارض القطعي ورد الاول بان التخصيص انما هو في الدلالة وقطعية المتن غير محيد لان الدلالة ظنية وثانيا منع ظنية خبر الواحد بل هو ايضا قطعي من جهة الدلالة والظن هو الاستدلال على ذلك بالاخبار المستفيضة الدالة على ان كل خبر لا يوافق القرآن فهو زور فان كل شيء مردود الى الكتاب السنة وانه اذا ورد عليه حديث فوجدتم له شاهدا من قول الله عن جعل او من قول رسول الله صلى الله عليه واله الذي جاءكم اولى به الى غير ذلك مما يدل على طرح ما خالف القرآن الا ان هذه الاخبار معار بما هو اكثر عدد واوضح سندا واظهر دلالة من الاخبار الدالة على تخصيص عمومها الايات القرآنية وتقييد مطلقاتها في غير موضع من

فصل في بيان ما لا يبيح الناس البقاء على جهلها لانه وحديث تفسير قوله سبحانه فلقد علم الناس الحجة الباطنة وما دك في حجة عنه صلى الله عليه واله حين من رأى يصلي ولم يحسن ركوعه ولا سجوده من انه قال نكر كنف الغراب لئن مات هذا وهكذا صلواته لموتن على غير دينه وما استفاض عنهم صلوات الله عليهم ليس مناسن مستحق بصلواته الشاملة ذلك بالاطلاق للعالم والجاهل بما يرد هذا القول يبطله القول الفصل ذلك ان يقال ان الظاهر ان الحكم في ذلك يختلف باختلاف الناس فمنهم بالاحكام والتمييز بين الحلال والحرام عد وقوة عقولهم وفهامهم وعدمها لكل تكلف فينا حلاله ويرجع ذلك بالافرة الى الجاهل بمعنييه المستقدمين وذلك فان من المعلوم ان سكان الصحارى والرياسات ليسوا في الانس بالاحكام والشرائع كسكان المدن والامصار المشتهية على العلماء والوعاظ والجماعات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويخوذ ذلك لهذا هو الشارع عن سكان تلك ندر الجسكون هذه لانه بمجرد ذلك يحصل التاديب بالاداب الشرعية والتخلق بالاخلاق المرضية والاطمئنان على الاحكام النبوية بمداخلة ابناء النوع ومعاشرتهم بل بمجرد رؤيتهم كما ينبغي على من تامل ذلك وحج فالعالم من سكان الصحارى مثلا اذا اخذ العباد عن ابائهم وتلقاها من اسلافه على اى وجه كان معتقدا انها هي العبادة التي امر بها الشارع ولم يعلم زيادة على ذلك فالظاهر اما اول فلا تجاهل بما سؤ ذلك جهلا ساذجا وتوجه الخطاب الى مثله كما قد مناع عقلا ونقلا واما ثانيا فلا تدر دة في الاخبار بالنسبة لجاهل الامامة من المخالفين انهم ممن يرجح لهم الفوز بالتجاة في الآخرة فاذا كان ذلك حال المخالفين في الامامة التي هي من اصول الدين فكيف يعوام مذهبنا في اصدوع وكذا القول بالنسبة الى قوة العقل والفهم وعدمها فان خطاب كامل العقول وثاقبه الاذهان ليس كخطاب غيرهم من البله والتبني والنسوان وقد ورد عنهم عليهم السلام بما يدان الله للعباد على ما ذهبهم من العقل انه سبحانه ينجح على العباد ما اتاهم وعرفهم ان الايمان درك فلا ينبغي لصاحب الدرجة العالية ان يسرع من صاحب الدرجة السافلة ولا يوجه عليها وحج فتكليف ضعفة العقول ليس كتكليف كاملها وما يؤكذ ذلك انه قد ورد في اخبارنا ان المستضعفين من المخالفين ممن يرجح لهم الفوز بالجنة وان دل ظاهر الآية الشريفة على انهم من المرجحين لا من البله الا ان ظاهر جملة من الاخبار ان عاقبة امرهم الى الجنة بل قال شيخنا المجلسي عظم الله روحه على ما نقله عنه السيد نعم الله الخزانة رحمه الله في بعض فوايده ان المستضعفين من الكفار ممن لم تقم عليه الحجة من عوامهم ممن بعد عن بلاد الاسلام ممن يرجح لهم النجاة قال السيد نعم الله الخزانة نقل ذلك عنه وهذا القول وان لم يوافق عليه الاكثر لانه غير بعيد من تنبع موارد الاخبار انتهى وحج فلما وقع احد هؤلاء العبادة التي اخبرها من اسلافه معتقدا ان هذا هو مقتضى ما هو مكلف به فالظاهر بالتفريق المتقدم واما بالنسبة الى من عد من ذكرنا فالظاهر ان جهلهم ليس كجهل من حتى يكون موجبا للعذر لهم ومحتجا للعبادتهم فانه لا اقل ان يكونوا ممن يصحبونه من المصلين الايتن بالصلوة على وجهها بجملة حدودها يشاهدونه من الملازمين على ذلك في جميع الاوقات والحالات سيما في المساجد والجماعات يحصل لهم الظن الغالب ان نزل لنا من دعو العلم بان هذه هي الصلوة المأمورة بها شرعا وان ما نقص عنها داخلها ان لم يكن معلوم البطلان فلا اقل ان يكون مظنونه او مشكوكه وحج فيرجح الى الجهل بالمخفى الاخر الموجب للسؤال والعلم والتفقه واستحقاق العقوبة على ترك ذلك وبطلان العمل مع الاخلال بما هنالك كما يدل عليه قوله عليه السلام اذا علمت ان عليها العدة لزمها الحجة فتسئل حتى تعلم واما ما يستأنس لذلك ايضا بقول الصادق ع في اخر حديث عبد الصمد بن بشير صنع كما يصنع الناس في هذا المقام مباحث شريفة وفوايد لطيفة قد وشمخنا بها هذه المسئلة في كتاب لدرر النجفة مع بسط في اصل المسئلة تشناة الطبع وتلك الاسماء

المقدمة السادسة في التعارض والترجيح بين الادلة الشرعية والبحث هنا يقع في موارد احدها تعارض الايتين من الكتاب العزيز الواجبة ولا الفحص والتفتيش من الاخبار في نسخ احديهما للآخرى عدمه فان علم فذاك والا فاما علم التاخير فلما تخارنا نسخ للسابق والافان اشتملت احديهما على الملاق او عموم بحيث يمكن التقييد والتخصيص حكم به ايضا والافان لو توقف الاحتياط ان امكن والا فاختيا لهما من باب التسليم وثانيها تعارض الآية والرواية والرواية ذكره بعض صحابنا انه ان كانت احديهما مطلقة او عامرة وجب تقييدها بالآخرى الا فالا احتياط ان لم يمكن الجمع بينهما بحيث يحصل الظن القوي بالمراد ولو لم يجز القيد اثن على الخارجة ونقل عن جملة من صحابنا منهم السيد المرتضى والشيخ عظم الله روحه قديهما المنع من تخصيص القرآن بخبر الواحد ونقل الاحتجاج ذلك بان القرآن قطعي وخبر الواحد ظني والظني لا يعارض القطعي ورد الاول بان التخصيص انما هو في الدلالة وقطعية المتن غير محيد لان الدلالة ظنية وثانيا منع ظنية خبر الواحد بل هو ايضا قطعي من جهة الدلالة والظن هو الاستدلال على ذلك بالاخبار المستفيضة الدالة على ان كل خبر لا يوافق القرآن فهو زور فان كل شيء مردود الى الكتاب السنة وانه اذا ورد عليه حديث فوجدتم له شاهدا من قول الله عن جعل او من قول رسول الله صلى الله عليه واله الذي جاءكم اولى به الى غير ذلك مما يدل على طرح ما خالف القرآن الا ان هذه الاخبار معار بما هو اكثر عدد واوضح سندا واظهر دلالة من الاخبار الدالة على تخصيص عمومها الايات القرآنية وتقييد مطلقاتها في غير موضع من







فقال نظرنا وفق منها العامة فتركوه وخذ ما خالفه فان الحق فيها خالفهم فقلت رب ان كانا موافقين لهم او مخالفين فكيف صنع فقال اذن فخذ ما فيه الحائكة لدينك واترك الاخر فقلت انهما معا موافقان للاحتياط او مخالفان له فكيف صنع فقال اذن فخذ ما فتخه ارجحها فتأخذ به وتترك الاخر قال في الكتاب المذكور بعد نقل هذه الرواية وفي رواية انه عليه السلام قال اذن فادعه حتى تلقى امامك فتسئله منه ما رواه في الكافي في الموثق عن سحاق عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلته عن رجل اختلف عليه جلال من اهل دينه في امر كلاهما يرويه احدهما يامره باخذ والاخرينها كيف يصنع قال يرجع حتى يلقى من يخبره فهو في سعة حتى يلقاه قال في الكافي بعد نقل هذه الرواية وفي رواية باية اخذت من باب التسليم وصحت ومنه ما رواه الصدوق في كتاب عيون اخبار الرضا عليه السلام بسند عن احمد بن الحسن الميثمي انه سئل الرضا عليه السلام يوما وقد اجتمع عنده قوم من اصحابنا وكانوا يتنازعون في الحديثين المختلفين عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الشيء الواحد فقال ما ورد عليكم من حديثين مختلفين فاعرضوهما على كتاب الله فما كان في كتاب الله موجودا حلالا او حراما فاتبعوا ما وافق الكتاب ما لم يكن في الكتاب فاعرضوه على سائر رسول الله فاتبعوا ما وافق رسول الله صلى الله عليه وآله وما كان في السنة نهي عاقل وكرهه ثم كان الخبر الاخر خلافاً لذلك خصه فيما عاقل رسول الله صلى الله عليه وآله وكرهه ولم يحرمه فذلك الذي سيع الاخذ بها جميعا او باية ما شئت ويسعد الاختيار من باب التسليم الاتباع والرد الى رسول الله صلى الله عليه وآله والى ما لم يجد في شيء من هذه الوجوه في هذا الباب فحق في ذلك لا تقولوا فيه بارتكائكم عليكم بالكف والتثبت والوقوف وانتم طالون باحثون حتى ياتيكم البيان من عندنا ومنه ما رواه الشيخ السعيد قطب الدين سعيد بن هبة الله الرازي في كتاب سألته للمعولة في بيان احوال احاديث اصحابنا وصحتها باسناد عن الصادق ابي جعفر محمد بن علي بن بابويه في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال قال الصادق عليه السلام اذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فردوه فان لم يجدوهما في كتاب الله فاعرضوهما على اخبار العامة فما وافق اخبارهم فخذوه وما خالف اخبارهم فخذوه ومنه ما رواه في الوسائل المذكورة عن ابن بابويه بسند عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ورد عليكم حديثان مختلفان فخذوا ما خالف القوم وروى فيهما هذا الخبر اخبار عديدة متفقة المضمون على الترجيح بالعرض على مذهب العامة والاخذ بخلافه ومنه ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار قال قرأت في كتاب لعبد الله بن محمد في ابي الحسن عليه السلام اختلف اصحابنا في روايتهم عن ابي عبد الله عليه السلام في ركعة الفجر في السفر فروى بعضهم ان صلاه في المسجد ركعتين وبعضهم ان لا يصليها الا على الارض فاعلمني كيف تصنع انت لا فتدرك في ذلك فوقع عليه السلام موثع عليك باية علمت ومنه ما رواه في كتاب الاحكام في جواب مكاتبة محمد بن عبد الله الحميري الى صاحب الزمان عليه السلام يسئله في بعض الفقه ما عن المصطفى اذا قام من التشهد الاول الى الركعة الثالثة هل يجب عليه ان يكبر فان بعض اصحابنا قال لا يجب عليه تكبير فتجزيه ان يقول بحول الله وقوته قوم واقعد الجواب في ذلك حديثان ما احدهما فانه اذا انتقل من حالة الى اخرى فعليه التكبير اما الحديث الاخر فانه ردوا في رفع راسه من السجدة الثانية وكبره ثم جلس فليس عليه القيام بعد القعود تكبير وكذلك التشهد الاول يجزى هذا المجزى بايتها اخذت من باب التسليم كان صوابا ومنه ما رواه في الكتاب المذكور عن الحرث بن المغيرة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سمعت من اصحابك الحديث وكلمهم ثقة فوسع عليك حتى ترى القائم فتد الىه ومنه ما رواه في الكافي في الكافي بسند عن ابي عبد الله عليه السلام قال اريت لو حدثتك بحديث العام ثم جئت من قابل فحدثتك بخلافه بايتها كنت تأخذ قال كنت تأخذ بالاخر فقال رحمتك الله ومنه ما رواه في الكتاب المذكور ايضا بسند عن المعلى بن خنيس عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اذا جاء حديث عن اولكم وحديث عن اخركم بايتها ناخذ قال خذوا به حتى يبلغكم عن النبي فخذوا بقوله قال ثم قال ابو عبد الله عليه السلام انا والله لا ندخلكم الا بما سمعتم فان في الكافي بعد نقل هذا الخبر في حديث اخر خذوا بالاحد اذا عرفت ذلك فتتبع الكلام في هذه الاخبار يقع في مواضع الاول لا يخفى ان مقبولة عمر بن خطلة ومرفوعة زرارة قد اشتملت على الترجيح باعدلية الراوي افضه منه وهذا الطريق من طرق الترجيح لم يتعرض له ثقة الاسلام في ديباجة الكافي في ضمن نقله طرق الترجيح وانما ذكر الترجيح بموافقة الكتاب بخلافه العامة والاخذ بالجمع عليه ولعل الوجه فيه ما ذكره بعض مشايخنا رضوان الله عليهم من انه لما كانت احاديث كتابه كلها صحيحة سند كما صرح به في غير موضع من ديباجة كتابه فلا وجه للترجيح بعدالة الراوي يجهل ايضا ان يقال ان في الترجيح باحد تلك الوجوه الثلاثة غيبة عن الترجيح بعدالة الراوي كما سياتي تحقيقه ويؤيد ذلك خلافا لعد الخبرين المذكورين من الاخبار الواردة في هذا المضمار عن عد ذلك في جملة المرجحات ويؤيد ايضا ما رواه في الكافي عن ابن عوف قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن اختلاف الحديث يرويه من يوثق به ومنهم من لا يوثق به قال اذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهدا من كتاب الله او من قول رسول الله صلى الله عليه وآله والا فالتى جاءكم اولى به فانه عليه السلام لم يرجع بالوثاق قد ولم يقل اعلمنا بثق به مع كون السؤال عن الاختلاف في الشئ من رواة الثقة الثالثة اشتملت مقبولة عمر بن خطلة ومرفوعة زرارة على جملة الطرق الواردة في الترجيح لكنهما قد اختلفا في الترتيب بين تلك الطرق فاشتملت الاولى منها على الترجيح بالاعدلية والثانية بالترجيح بالجمع عليه ثم بموافقة الكتاب ثم بخلافه العامة والثالثة منها قد اشتملت على الترجيح بالشهرة والاثم بالاعدلية والثانية بالترجيح بالجمع عليه ثم بالاثم بالاعدلية ولم يذكر فيها الترجيح بموافقة القرآن كما لم يذكر في الاولى الترجيح بالاخطوية ويمكن الجواب ولا بان يقال ان الترتيب غير منظور فيها لانه في الحقيقة انما وقع في كلام السائل في كلامه عليه السلام وغاية ما يفهم من كلامه عليه السلام هو الترتيب المذكور ولا يستدعي الترتيب وقوع الترجيح وحيث فاي لطريق اتفق من هذه الطرق على عليه وبذلك يندفع ما قيل ان مقتضى مقبولة عمر بن خطلة حيث قدم فيها الترجيح بالاعدلية والا لا وثيقة لا يقال يلزم الاشكال لو تعارض



٢ العامة والاخر في مجموع عليه مع غنا فتر لهم واحدا معا عوفا الكناز مع موافقة العامة والاخر غنا العامة

قال من فرغ الكتاب المذكور بنقل  
 مفقود عن مائة وخمسة عشر  
 سنة حفظ ما ملك من ذلك كتابا  
 والوصف والوصف والوصف  
 ولا يمان من الوصف والوصف  
 كلامهم على الوصف والوصف  
 رجحان رواه أحد ملطه ما رواه  
 الآخر بالكثرة والعدد الثمان  
 الحكم بها من التبعين  
 بوابه العين ابن محمد بن  
 الحسن بن المغيرة المنقذ في  
 مندره  
 الذي قدفت عليه من كلامه  
 المجلد في كتابها  
 الوجه أحبا إلا أخيا وأخا  
 شعير كلام السيد المذكور  
 وقفا من كلامه في كتاب الجبار  
 الوجه المنقول من كلامه  
 على السيد قد منع ذلك  
 من منافعهم فتم  
 قد تم



هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة...  
والله اعلم بالصواب

كلام ثقات فوسع عليك في العمل بقوله كل منهم حتى ترى لقائم فترى اليه الحكم والفتوى في ذلك الا فلا مضى للسنن المذكورة سيما لو كان الغرض  
الجامع الى العمل بما يدل من موضوع مثل ما هو متفق عليه فان ظاهر قوله فهو في سعة حتى يلقاه من غير ما على الادب المشعر لك باختلافها  
ان السعة ما هي باعتبار التخيير بين الفعل وعدمه والادب باعتبار الحكم خاصة لان هذه الرواية محتملة لاحتمال اخرايض وعند ان مرجع كل من  
الوجه الاول والثالث عند التامل والتحقيق بالنظر الدقيق الى امر واحد وذلك فان حمل الادب على الفتوى والتخيير على العمل كما هو الوجه الاول  
لا يكون الامع غيبة الامام عليه السلام وعدم مكان الوصول اليه اذ الظاهر انه من الممكن الوصول اليه استقلال الحكم منه فانه يتقيد بالادب في  
الفتوى والعمل بتخصيص الحكم بطريق العلم واليقين كما هو الطريق الواضح المستبين اما مع عدم مكان الترجيح بما تقدم من الطرق او مع  
على التفصيل المتقدم انفا وان ذلك يشترط سماعة لم يقل عن الاحتجاج وحمل الادب على زمن وجود الامام عليه السلام وامكان الرد اليه والتصبر  
ما عدا ذلك كما هو الوجه الثالث مراد به الادب في الفتوى والفعل المعروف والتخيير على الوجه المذكور مراد به التخيير في الفعل خاصة اذ لا مجال للتصبر  
التخيير الحكم الشرعي الفتوى به لا استفاضة الايات والاخبار بالمنع من الحكم والفتوى بغير علم وان الحكم الشرعي في كل مسألة واحد يصيبه من يصيبه  
يخطئه من يخطئه لا تعدد فيه وهذا مما ينسب الى التخيير في الفتوى في ترجيح الى التخيير في الفعل خاصة وبذلك يجتمع الوجهان المذكوران على حسن التمسك  
وانظام وان غفلت عنه جملة مشايخنا العظام ولعل هذا ج هو اقرب الوجه المذكورة وكيف كان فتعد هذه الاحتمالات مما يدخل الحكم المذكور  
في غير المشابهات التي يجب الوقوف على جادة الاحتمال فانه احد مواضع كفاية التحقيق ووضوح الطريقة الرابع يستفاد من الروايات الاخيرة ان  
من جملة الطرق المرجحة عند التعارض اخذ بالآخر لم اقف على من عد ذلك في طرق الترجيح فضلا عن من عمل عليه غير الصدوق طاب ثراه في الفقيه  
في باب الرجل يوصي لترجلين حيث نقل خبرين مختلفين ثم قال ولو صح الخبران جميعا كان الواجب للاخذ بقول الاخير كما امر به الصادق عليه السلام وذلك  
لان الاخبار باجماع ومعاقل امام اعلم بزمانه واحكامه من غير من الناس انتهى قول والعلل بهذا الوجه بالنسبة الى ما منهم عليهم السلام لا اشكال  
وذلك لان الظاهر ان الاختلاف المذكور ناش عن التقية لقصد الدفع عن الشيعة كما يشير اليه قوله عليه السلام في الخبر الثالث من الاخبار المشار اليها  
انا والله لا ندخلكم الا فيما يسعكم ورجع فالوجه الامر بالاخذ بالآخر لو كان التقية في الاول من الخبرين فالثالث رافع لها فيجب للاخذ به وان  
كان التقية في الثالث وجب للاخذ به لذلك واما بالنسبة الى مثل ما هنا هذا فالظاهر انه لا يوجب العمل بذلك على الاطلاق ليجوز ان يحصل العلم بان  
الثالث انما ورد على سبيل التقية والحال ان المكلف ليس بتقية فانه يتقيد عليه العمل بالاول ولولم يعلم كوز الثالث بخصوصه تقية بل صلا احتمالا  
قائما بالنسبة اليهما الواجب هو التخيير والوقوف بناء على ظاهر الاخبار والاحتياط كما ذكرناه الخامس استفاد من كلام ثقة الاسلام وعلم الامام  
قدس سره في ديباجة كتاب الكافي ان مذهبه فيما اختلفت فيه الاخبار هو القول بالتخيير لم يشر على من نقل ذلك مذهبا له مع ان عبارة طاب ثراه  
ظاهرة الدلالة طامحة المقالة وشرح كلامه قد نفي وعبادة واغفلوا مقالة قال قدس سره فاعلم يا اخي ان شذاك الله انه لا يسع احد تمين شيئا مما  
اختلفت الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام بآية الله الطلعة العالم بقوله اعرضوه على كتاب الله فما وافق كتاب الله عز وجل فخذوا به وما خالف  
كتاب الله فردوه وقوله عليهم دعوا ما وافق القوم فان الرشد في خلافهم وقوله فليتمموا خذوا بالجمع عليه فان الجمع عليه لا ريب فيه ونحن لا  
نعرف من جميع ذلك الا اقله ولا نجد شيئا احوط ولا اوسع من رد ذلك كله الى العالم وقوله ما وسع من الامر فيه بقوله بايها اخذتم من باب  
التسليم سعيكم انتم وقوله قدس سره ونحن لا نعرف آ الظاهران معنا انا لا نعرف من كل الضوابط الثالث الا اقله يمكن توجيهه بان يقال اما  
الكتاب العزيز فلا ستفاضة الاخبار كما قد تناولك شطرها بان لا يعلم على التحقيق سواهم عليهم السلام وقد علمت بما حققناه سابقا ان القول  
الذي يمكن الاستناد اليه من الكتاب العزيز في الاحكام الشرعية اقل قليل اما مذهب العامة فلا يخفى على الواقف على كتب السير الاثار والمستنبع للقصص  
والاخبار ربه صرح ايضا جملة من علمائنا الاجرار بذلك علماءهم في ذلك المصداق عليه مذهب العامة في الصدر السابق من الكثرة والانتشار ورواية  
مذهبهم على هذه الاربعة اتماد وقع في حدود سنة خمس مئة وستمائة كما نقله الحديث الامين الاسترأباني في كتاب لفوائد المدينية عن بعض علماء  
العامة على ان استفاد من الاخبار كما قد منا تحقيقه في المقدمة الاولى في قواعد التقية وان لم يكن على وفق شيء من اقوالهم واما الجمع عليه فان اريد  
في الفتوى فهو ظاهر التمسك لا كتب المتقدمين كلما مقتضى على نقل الاخبار كما لا يخفى على راجع الموجود منها الآن كتاب قريب الاستناد وكتاب  
علي بن جعفر وحسن البرقي وبصائر الدرجات ونحوها ولتفرق الاصحاب انزواهم في زاوية التقية في اكثر البلدان وان اريد في الرواية بمعنى ان يكون  
عليه اصول المكتوبة عنهم ففقيهها اشتملت على الاخبار المتخالفه والاحاديث المتضادة فهو مشتركة في الوصف المذكور ورجح فتق لم تعلم هذا الامر  
على الحقيقة فالمعتمد عليها بما يقع في المخالفة من حيث لا يشعرون من حيث لا يبصر فلا شيء اسلم من الاخذ بما وسعوا فيه من باب التسليم  
دون الجزم والحكم يكون ذلك هو الحكم الواقعي فان فيه تحجرا عن القول على الله جانه بغير تخلصا من القيم على الاحكام بغير بصيرة فهم وما ذكره  
بعض مشايخنا المعاصرين نور الله تعالى مرادهم من انه ليس لامر كذلك قال فان الحق لا يشبهه بالباطل المطوق ليس كالعاطل الشمس لا تستر بالظلمة  
والشارب لا يلبس بالبرق ما ورد من التقية لا يكاد يخفى انه في عبادات قسرية في جميعات من التحقيق عرية كما لا يخفى على من عض على العلم بخلاف  
بصير طالع واعطى التامل حقه فيما ارد عن انه في هذه المواضع كيف هو قدس سره في جملة مصنفاته وقاويه يدور مدار الاحتياط خوفا من  
الوقوع في شبهات الاحتياط فالثالث في بعض مصنفاته ان مناط اكثر الاحكام لا يخفى من ثوب ديبك تردد لكثرة الاختلافات في تعارض الادلة و  
تدفع الامارات فلا ينبغي ترك الاحتياط المجتهد فضلا عن دونه السادس قد اشتهر من اكثر اصحابنا المتأخرين عند الاستصحاب الكراهة

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة...  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة...  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة...  
والله اعلم بالصواب











هو عندهم مادة الحقيقة ومبدأها على جميع الأحوال مدارها ما قيل في الجواب عن ذلك من أن التباديل المذكور عند سماع هذه الالفاظ ان كان  
 بالنظر الى الملاقاة الشارع فهو تم بل هو اول المسئلة وان كان بالنظر الى الملاقاة للشرعة فهو غير مفيد قطعاً لأن اللازم في كونها حقايق عرفية لا شرعية ودون  
 بان من صفه ذهنية من شوب الشبهة والعناد وكان له انس بكلام الشارع ولو في اكثر المواد يعلم قطعاً ان الصدر الاول من الصحابة والتابعين وجملة  
 المتقدمين كانوا على التمسك بالدعوة عن الله سبحانه وصدقوا بالايان والكفر والشرك وحصل منه صلى الله عليه واله الامر بصليح او ذكوع او  
 حج او طهارة او المنع عن التماسه او بخود ذلك يفهمون بحد ذلك اطلاق هذه الالفاظ المعنى الشرعي منها فانه تقدم لهم العلم بالوضع ومن انكر ذلك  
 الله سبحانه ان يصلح وجدانه ويثبت جهانه ومن الاخبار الدالة على ذلك موثقة سماعه قال سئلته عن الركوع والسجود هل ينزل في القرآن فقال نعم  
 قول الله عز وجل يا ايها الذين امنوا ركعوا وسجدوا والحديث الا ان الظاهر ان الخلاف في هذه المسئلة قليل الجدل لا تقايمهم على استعمال هذه  
 الالفاظ في تلك المعال في الشرعية في كلام الامم عليهم السلام حقيقة وان كانت عرفية خاصة لا شرعية وهو كما في صحة الاستدلال بها والاعتماد  
 وانما يظن الخلاف فيما وقع منه في كلام الشارع من القرن العيزر والسنه النبوية واستقلال القرن سيماء على فصلنا انفا والسنه النبوية من غير  
 جهة نقل الامم عليهم السلام كما لا يكاد يحقق في الاحكام كما لا يخفى على سرح يريد النظر في المقام وبهذا يظن ان كل ما يرد شيخنا الجليل في قدس سره في  
 بعض موثقاته على شيخنا البهائي في صاحب العالم حيث انه قائل بنبوت الحقيقة الشرعية وهما مانعان منه بالاخبار الدالة على الطهارة والنجاسة والحل والتنجيس  
 والوجوب الاستصحاب مع خلوهما عن الشرطين حيث قال بعد تقدم الكلام في ذلك على ان نقول لو تم ما ذكره من التشكيك الركيك للزم ان كل ما  
 ادعينا انه حقيقة شرعية فهو مجاز لا يقرب اليه الا بقرينة وجب يستد باب الاحتجاج باكثر الاخبار المشتملة على هذه الالفاظ العادية عن القرن  
 للمراد وهم لا يلتزمونه بل هذان الشيطان وغيرهما قد اكثر من الاحتجاج بامثال هذه الاخبار على ما لا يرام غافلين عما يرد عليهم وتراهم اكثر من  
 الاحتجاج على النجاسة والطهارة والحل والتنجيس والاستصحاب بهذه الالفاظ فهم لا يرون في ذلك على المثل السائر الشيعي بكونه يذم انتهى فان  
 كما عرفت انه لا خلاف في استعمال تلك الالفاظ في المعال في الشرعية في كلام الامم عليهم السلام حقايق يجب الاعتماد عليهم والاستناد اليها وان كان  
 عرفية خاصة وانما محل الخلاف ومظهر وقوعها في كلام الشارع اما مجردة عن القرينية فعند من يقول بنبوت الحقايق الشرعية بجملة ما على ذلك  
 ينبغي لهم على المعال في اللغوية واما مع القرينية الدالة على المعنى الشرعي فهي حقيقة شرعية على الاول ايضا ومجاز على الثاني هذا وما اشتهر في كلام جملة  
 اصحابنا رضوان الله عليهم من ان الواجب حمل الخطابات الواقعة في الشريعة على الحقيقة الشرعية ان ثبت في الالفاظ عرفية فهم عليهم السلام ان علم ولا فعل  
 الحقيقة اللغوية ان وجد ولا فعل ان عرف العام تمام بل على مستند ولم يبق عليه ليل عمد واما المستفاد من اخبارهم كما مرته مع عدم العلم  
 بما هو المراد من الخطاب الشرعي يجب الفحص والتفتيش مع العجز عن النظر بالمعنى يجب غاية الاحتياط والقوت على سواء ذلك السطر على انه لا يخفى  
 ما في بناء الاحكام على عرف العام من العشر المخرج للمنفذين بالاية والرواية فانه يوجب استعلام ما عليه كافة الناس في اقطار الارض اما البناء  
 على العرف الخاص مع تقدير العام كما انما اليه بعضهم فبغيره يوجب الاختلاف في الاحكام الشرعية والمستفاد من الاخبار ان كل شيء يؤدي الى اختلاف فيها كما  
 يجوز البناء عليه الله العالم المقدس من الشاسع من اختلاف كلام الاصوليين من اصحابنا رضوان الله عليهم غيرهم ان صدق المشتق على ما  
 حقيقة هل يشترط فيه بقاء ماخذ الاشتقاق بعد قيام المبدأ بالذات وانقضائه يكون مجازاً ام لا يشترط فيكون حقيقة مطلقاً على اقول  
 واره متبذرة بعد الاتفاق على انه حين القيام حقيقة وبعد مجاز فالصواب هو مشتمل عليه لان حقيقة بلا خلاف ولن يريد بقاءه ولم يقع  
 منه مجاز كذلك واما من ضرر وهو ان غير خطاب فهو حقيقة او مجاز قولان انه في الاسباب اشكال في تعيين محل الخلاف انتشرت الاقوال واتسع  
 المجال فقبل بعد اشتراط بقاء الماخذ مطلقاً فيكون حقيقة وعليه كثير من المعتزلة واكثر الامامية بل قيل كلهم وقيل بالاشتراط مطلقاً فيكون مجازاً  
 ونقل عن اكثر الاشاعرة والفقهاء في الخصوص والبعض في المنهاج واليه مال من اصحابنا المحدث الامين الاسترابة في تعليقه انه على شرح المدرس  
 وقيل بالتفصيل بانه ان كان المعنى بما يمكن بقاءه كالقيام والقعود فاشتق مجاز وان كان بما لا يمكن بقاءه كالمصداق السبالة الغير القارة بخير  
 التكلم والاخبار فالمشتق حقيقة وان لم يبق المعنى وقيل بالتوقف في المسئلة لتضام الادلة من الطرفين وتعارض الاحتمالات من الجاهل  
 ونقل عن الامم والحجبي وقيل بتخصيص محل النزاع بما اذا كان المشتق محكوما به كقولك زيد مشرك او قاتل او متكلم واما اذا كان محكوما  
 عليه كقوله تعال والزانية فاجلدوا الانية والساق والساق فاقطعوا واقتلوا المشركين ونحو فانه حقيقة مطلقاً سواء كان للمال  
 ام لم يكن وهو المنقول عن شيخنا الشهيد الثاني في تمهيد القواعد فقل انه اذا كان انصافاً للمبدأ بالذات اكثر مما يبحث يكون عدم الانصاف بالمبدأ  
 في جانب الانصاف مضمناً لا يمكن بالذات معضاضاً للمبدأ وراغباً عنه سواء كان المشتق محكوما عليه ومحكوما به وسواء طرأ الضدام لافلا  
 حقيقة لا يتم بطلان المشتقات على المعنى المذكور من دون نصب قرينة كالكتابة الخياط والمعلم والمتعلم ونحوها ولو كان المحل متصفاً  
 بالضد لوجود كالتوم ونحو صريح به بعض اصحابنا المحققين من متأخري المتأخرين وقيل بتخصيص محل النزاع بما اذا لم يطرأ على المحل وصف  
 وجودي ينافي الاول اذ لو طرأ من الموجودات ما ينافيه وبيانه فانه يكون مجازاً اتفاقاً وهو منقول عن الفخر في الحصول نقله عنه في  
 كتاب القواعد وانكر شيخنا البهائي في حاشية الزبدة نسبة هذا القول الى المحصول قال فانما لم يجهل فيه وشيخنا ابو الحسن في نقله في حاشية  
 المدارك عن التبريز في التقيع اختصاص المحصول قال وقدما كان في المحصول اشعار به ومن ثم الاستوى في التمهيد الشهيد الثاني في تمهيد اليه  
 انتهى قيل بتخصيص محل النزاع بما قصد به لحدوث المشتقات لا الدوام ونقل ذلك عن المحقق التفتازاني في مقام الجواب عن

في المحرر الشريفة



المقدّمات السبعة

الاستدلال على عدم الاشتراك بصدق المؤمن على النائم والغافل المفهوم من كلامه علمنا نقل عنه بعض الافاضل بغيره محل النزاع بكل من قصد الحق والصدق وعدم طرد الصدق الوجوه حيث قال والتحقيق ان النزاع في اسم الفاعل الذي يمتنع حدوثه للمؤمن والكافر التام واليقظان والخلود والخاصة والعبد بخود ذلك مما يعجز بعضه الا تصاف به مع عدم طريان المنفعة وفي بعضه لا تصاف بالفعل البتة انتهى الظاهر ان السبب في انتشار هذا الخلاف واقتناع دائرة هذا الاختلاف هو وجود بعض المواد وما يقطع بتوقف الصدق فيها حقيقة على وجود المبدأ وما يحذر وحذره كالبارد والحار والهابط والسائد الساكن والمتحرك والخلود والخاصة الابيض والاسود والمملوك والموجود والنائم واليقظان وبعض مما يقطع فيها حقيقة مع عدمه كالحجر المتكلم ونحوهما من المصادرات السبالية وبعض مما يشك في ذلك مثل المؤمن والكافر فانه لو اعتبر في صدقها حقيقة وجود المبدأ لم يصيد قاطعاً من كان نائماً او غافلاً الخلو عن التصديق والانكار الذين هما مناط الايمان والكفر مع ان الاتفاق قائم على الصدق في الحالين المذكورين ولو اعتبر العبد صدق المؤمن على كافر الآن لو كان مؤمناً سابقاً والكافر على كافر باللعكس بخود ذلك من الامثلة المنسوبة تحت تلك الافتراضات ومن اجل ذلك اختلفت فهمهم وتصادمت ادعائهم وطال نقضهم وايرامهم وزيغ كل ما اختاره بادلة لا تسلم من المناقشة والاياد واجاب كل منهم عن ادلة الاخر بما لا يكاد يفي المراد ومن ثم توقف من توقف من اولئك الاتوام واجم من الدخول والاقدام والحق ان البناء لما كان على غير اساس كثر الشك فيه والالتباس الادلة العقلية لا تنكح دقة مقام بل لا تزال قابلة للتفويض والابرار لا خلاف العقول في الاستعداد قوة وضعفاء الاذهان والافهام كما لا يخفى على من خاض لبحر بحور علم المعقول ورأى ثمة تضاد الافهام والعقول والاطم عن كنه بناء الاحكام الشرعية على مثل هذه القواعد الغير المنضبطة والاصول الغير المنضبطة بما يقم عليه ليل بل الدليل على خلافه واضح النج والتسليم اما اولاً فلذلك لاجرا اهل الذكور سلام الله عليهم على وجوب البناء في الاحكام الشرعية على العلم واليقين ومع ذلك فالوقوف على جادة الاحتياط وقدمت بك شطرنجها وقد عرفت من تعدد اقوالهم واختلاف اراءهم في اصل القواعد لا خلاف في ادعائهم ما ينبغي ان ثمانية اقوال واماً ثانياً فلان من لاحظ اخبار الخلاصة تحت الاشجار المثمرة والاخبار الواردة في احكام الحايض نحوها لا يخفى عليه مدافعة هذه القاعدة ومن اراد تحقيق المقام حسبما يرام فظهر ما اجلنا من الكلام فليرجع الى كتابنا الدرر النخفية فانه قد اشتمل على ذلك واحاط بها هذا الكتاب المقدّم من العاشرة في بيان حجة الدليل العقلي وعدمها قد اشتهر بين اكثر اصحابنا رضوان الله عليهم على الادلة العقلية في الاصول والفروع وترجيحها على الادلة العقلية ولذا تراهم في الاصول متى تعارض الدليل العقلي والسمعي قدّموا الاول واعتمدوا عليه تأولوا التمسك بما يرجح اليه والادلة الكلية وفي كتبهم الاستدلال في الفروع الفقهية دل ما يبدو من الاستدلال بالدليل العقلي ثم ينقلون الدليل السمعي مؤيداً له ومن ثم قدّم اكثرهم العمل بالبرائة الاصلية والاستصحاب نحوهما من الادلة العقلية على الاخبار الضعيفة باصطلاحهم بل الموثقة قال الحقوقي رضوان الله عليه في بعض مصنفاته في مسألة جواز زالة الخبث بالماء وعده حيث ان السيد المرتضى قد نقل عنه هذا الظاهر من الخبث به ونسب ذلك الى مذهبه بناء على اجماع عليه ما صوره قاعلم الحكم فانه ذكر في الخلاف انه انما اضاف ذلك الى المذهب لان من اصلنا العمل بدليل العقل لم يثبت لنا قل ولكن في الادلة العقلية ما يمنع من استعمال المايعات في الازالة ولا ما يوجبها ونحن نعلم انه لا فرق بين الماء والخل في الازالة بل هو كما كان غير الماء ابلغ فحكمنا في دليل العقل ثم قال الحق قدس سره بعد كلام في البين اما نحن فقد فرقنا بين الماء والخل فلم يرد علينا ما ذكره علم الهدى فانظر الى موافقته لعلم الحكم فيما نقله عنه من ضالة العمل بدليل العقل في الفروع الشرعية وانما نازعه في هذا الجزئية وحصول الفرق فيه بين الفردين المذكورين وستاتيك هذه المسئلة في مكث الماء المتصا انشاء الله تعالى بالجملة فكلامهم تصرح في موضع وتلويح في اخرى متفق الدلالة على ما نقلنا والم اهم من رد ذلك وطعن فيه سوا الحق المدقق السيد نعم الله الجزائري طيب الله روحه في موضع من مصنفاته منها كتاب الانوار النعمانية وهو كتاب جليل يشهد بسعة دائرته وكثرة اطلاعه على الاخبار وجودة تجرّم في العلوم والادراك حيث قال فيه ونعم ما قال فانه الحق الذي لا يعتريه غيبا لا شك ان اكثر اصحابنا قد تبعوا جماعة من المخالفين من اهل الرأي القياس من اهل الطبيعة والفلاسفة وغيرهم من الذين اعتمدوا على العقول الاستدلال لاثباتها وطروا لها جانت به الانبياء عليهم السلام حيث اقامت على ارفق عقولهم حتى نقلت عن نبينا وآله وعليه التسليم لما دعي فلا طعن في التصديق بما جاء به اجاب بان عيسى رسول الله ضعفة العقول وامانا وامثالي فليسنا نحتاج في المعرفة الى ارسال الانبياء والحاصل انهم ما اعتمدوا في شيء من امورهم الا على العقل فتابعهم بعض اصحابنا وان لم يعترفوا بالمناصرة فقالوا انه اذا تعارض دليل العقل والنقل طرحت النقل وتاولنا بما يرجح الى العقل من هنا تراهم في مسائل الاصول يذهبون الى اشياء كثيرة قد قامت الدلائل العقلية على خلافها لوجود ما يتخلوا انه دليل عقلي كقولهم ينبغي الاحتياط في العمل بتحويله ما ذكره في محله من مقدّمات لا نفيد لنا فضلا عن العلم وسند كرها انشاء الله تعالى في انوار القبة مع وجود الدلائل من الكتاب السنة على الاحتياط الذي هو الموازنة بين الاعمال واسقاط المتقابلين وابقاء الرجحان حق لا شك فيه ولا يعتريه ومثل قولهم ان النبي صلى الله عليه وآله لم يحصل له الاسماء من الله تعالى في صلواته فقط تعويلا ما قالوه من انه لو جاز السهو عليه في الصلوات لكان عليه الاحكام مع وجود الدلائل الكثیر من الاحاديث الصحاح والحسنات الموثقات والضعفاء والمجاهيل على حصول مثل هذه الاسماء على تلك الروايات بانه رحمة الامة لا يغير الناس بعضهم بعضا بالسهو وسحق هذه المسئلة في نور من هذا الكتاب انشاء الله تعالى في غير ذلك من مسائل الاصول وامثالي الفروع فدارهم على طرح الدلائل العقلية والقول بما ادلت اليه الاستصحابات العقلية اذ عملوا بالدلائل العقلية يذكرون اول الدلائل العقلية ثم يجادلون دليل النقل مؤيداً لها واعاضداً اياها فيكون المداورة الاصل انما هو العقل هذا منظور فيه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيد المرسلين  
الطيبين الطاهرين  
العليين







على الله ومنها حديث يونس عن علي بن الحسن عليه السلام قال من نظر براه من ترك اهل بيت نبيه صلى الله عليه وآله في حديث اخر عن امير المؤمنين علي  
ان المؤمن لم ياخذ دينه عن رايه ولكن اتاه من ربه فاخذ به وفي اخر ما قال السائل له عليه السلام ما رايك في كذا قال عليه السلام واتي بحل للبر  
هنا انا اذا قلنا حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن جبريل عن الله في غير ذلك من الاخبار المتواترة معنى الدلالة على كون الشريعة قسمة  
لامدخل للعقل استنباط شيء من احكامها بوجه نعم عليه لقبول والانقياد والتسليم لما يراى وهو احد فردى ما دلست عليه تلك الادلة التي  
اوردها المعترض نعم يبقى الكلام بالنسبة الى ما يتوقف على التوقيف فنقول ان كان الدليل العقل المتعلق بذلك بديهيا ظاهرا لبداهة كقول  
الواحد نصف الاثنين فلا حرج في صحة العمل به الا فان لم يعارضه دليل عقلي ولا نقلي فكذلك ان عارضه دليل عقلي اخر فان تأيد ذلك  
احدهما بنقله كان الترجيح للمؤيد بالدليل النقل والا فاشكال وان عارضه دليل نقل فان تأيد ذلك العقلي ايضا بنقله كان الترجيح للعقلي  
للعقل الا ان هذا في الحقيقة تعارض في النقلات والا فالترجح للنقل وفاقا للسيد المحدث المتقدم ذكره وخلافا لالاكثر هذا بالنسبة الى  
العقل بقول مطلق ما لو ابدى به المعنى الاخص وهو الفطري الخلق عن شوايب الاوهام الذي هو حجة من حجج الملك العلام وان شذ وجوده بين  
الانام في ترجيح النقل عليه شك الله العالم المقدّم من الحاشية يتا عشر في جملة من القواعد الشرعية والضوابط الشرعية التي ينبغي  
عليها جملة من الاحكام الفقهية مما يستفاد من الكتاب العزيز والسنة النبوية على الصانع بها اشرف سلام وتحيته وهي المشار اليها كلامهم عليهم  
عليه ما نقله ابن ادريس في مستطرفات السرائر عن جامع البرنظي مما رواه عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله ع قال انما علينا ان نلقى اليكم الاصول  
وعليكم ان تفرعوا وروى عن ابي الحسن الرضا عليه السلام بلا واسطة قال علينا القاء الاصول وعليكم التفريع ولا ينبغي في الخبرين المذكورين  
من حيث نقلهم المؤذن بحصر ذلك فيهم من الدلالة على بطلان الاصول الخارجة من غيرهم بمعنى حصر القاء الاصول فيهم عليهم السلام فكان  
قال تاصيل الاصول الشرعية للاحكام علينا الا عليكم وانما عليكم التفريع عليها فكل اصل لم يوجد له مستند ولا دليل من كلامهم عليهم السلام  
فهو بمقتضى الخبرين المذكورين مما لا يجوز الاعتماد عليه ولا الركون اليه فلو رددنا جملة ما جرح في الحاشية الفاترة ونذكر ما يحتاج الى  
البحث والتحقيق على جهة الايجاز والاختصار من غير تطويل لاكثر وان سمحت القضية والاقدار بالتوفيق ونامت عيون الداهية العذار  
عن التعويق ابرزنا هذه الاصول رسالة شافية وادعناها باحاثنا بجمتها وافية فمن تلك الاصول طهارة كل ما لم يعلم نجاسته  
نعم النجاسة ويدل على ذلك قول الصادق ع في موثقة عمار كل شيء طاهر حتى تعلم انه قذر فاذا علمت فقد قذر قول امير المؤمنين عليه السلام  
فيما رواه في الفقيه لا يلبس ابدا بول ابله ام اذ لم يعلم ويدل على ذلك اخبار عديدة في جزئيات المسائل اصل الحكم المذكور مما لا خلاف فيه ولا  
شبهة تعترضه وانما الخلاف في موضع احد هاهنا في عموم هذا الحكم للجمل بالحكم الشرعي عدمه توضيح ذلك انه لا خلاف في العمل بهذا الحكم على  
عمومه بالنسبة الى الجمل بملاقاة النجاسة وان كان مع طهر الملاقة بمعنى انه لو شك وطهر الملاقة فالواجب البناء على اصالته الطهارة  
حتى تعلم النجاسة وكذا الخلاف في ذلك بالنسبة الى الشك والظن بنجاسة شيء له افراد متعددة غير محصورة بعضها معلوم الطهارة  
وبعضها معلوم النجاسة وقد اشبه بعضها ببعض كالبول الذي منه طاهر ومنه نجس والدم ونحوها فالجمل هنا ليس في الحكم الشرعي اذ هو  
معلوم في تلك الافراد في حد ذاتها وانما الجمل في موضوعه ومتعلقه وهو ذلك الفرد المشكوك في نجاسته تحت احد الطرفين اما بالنسبة  
الجمل بالحكم الشرعي كالجمل بحكم نظفة الغنم هل هي نجسة او طاهرة فهل يحكم بطهارتها بالخبر المذكور ام لا قولان وبالثاني صرح المحدث  
الامين الاسترهابي في كتاب الفوائد المدينية وبالأول صرح جملة من متأخري المتأخرين وانت خبير بان القدر المتيقن فيهم من الخبر المذكور  
هو ما وقع الاتفاق عليه من الظاهر والله سبحانه وقائله اعلم ان المراد من هذا الخبر امثاله انما هو دفع الوسواس الشيطانية والشكوك  
النفسانية بالنسبة الى الجمل بملاقاة النجاسة وبيان الخفية التهمة السهلة في شبهة بعض الافراد الغير المحصورة ببعض فيحكم بطهارة  
الجميع حتى يعلم الفرد النجس بعينه واما اجراء ذلك في الجمل بالحكم الشرعي فلا يخرج من الاشكال لما منع من الحجارة على الحكم به في هذا المجال ما  
ذكره بعض فضلاء متأخري المتأخرين من ان الجمل بوصول النجاسة يستلزم للجمل بالحكم الشرعي قال فان المسلم اذا عاد ثوبه الذي  
وهو يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير ثم رده عليه فهو جاهل بان مثل هذا الثوب الذي هو مظنة النجاسة هل هو مما يجب التترع عنه في الصلوة  
وغيرها مما يشترط فيه الطهارة او لا فهو جاهل بالحكم الشرعي مع انه عليم بقرينة الجواب عادة كنيته بان ما لم تعلم نجاسته فهو طاهر مردود بان  
الجمل بالحكم الشرعي في المثال المذكور هو محتاج للجمل بوصول النجاسة ولما دل الخبر المذكور وغيره على البناء على اصالته الطهارة وعدم  
الاتفات الى احتمال ملاقة النجاسة وظننها باعارة الثوب مثلا علم منه قطع جواز الصلوة فيه بتحقيق التبعية ومحل الاشكال والتراع  
انما هو الدلالة على الحكم الشرعي بتداء كما لا ينبغي الشك ان ظاهر الخبر المذكور انه لا تثبت النجاسة للاشياء ولا تنصف الا بالنظر الى علم  
المكلف لقوله عليه السلام فاذا علمت فقد قذر بمعنى انه ليس التجسس عبارة عما لا يقتضيه عين النجاسة واقعا خاصة بل ما يكون كذلك علم به المكلف  
كذلك ثبوت النجاسة لثبوت انما هو عبارة عن حكم الشارع بان ما نجس علم المكلف بذلك وهو خلاف ما عليه جمهور اصحابنا رضوان الله  
عليهم فاتهم حكموا بان النجس انما هو عبارة عما لا يقتضيه عين النجاسة واقعا وان لم يعلم به المكلف وقرعوا عليه بطلان صلوة المصل في النجاسة  
جاها وان سقط الخطاب عنه ظاهر كما نقله عنهم شيخنا الشهيد الثاني في شرح الالفية وانت خبير بما فيه من العسر والحرج وخالفه ظاهر  
الاخبار الواردة عن العترة الا برار ما او لا فلان المعهود من الشارع عدم انا لحة الاحكام بالواقع ونفس الامر لاستلزامه التكليف

الشيخ  
في جمل من الاحكام  
التي ينبغي ان تكون  
الفقهية من النجاسة  
من الكتاب الغيبية  
من النبي صلى الله عليه وآله  
اشك

في جمل من الاحكام  
التي ينبغي ان تكون  
الفقهية من النجاسة  
من الكتاب الغيبية  
من النبي صلى الله عليه وآله  
اشك



# في القواعد الكلية للنصوص الشرعية

١٣١

بإلحاقه في ذلك فالكلف إذا صلب في ثوب طاهر من غير طهره والظاهر شرعا إنما هو ما لم يعلم المكلف بخاسته لا ما علم بعد ما قام الواجب لجلال صلوة  
بعد مثاله الأمر الذي هو مناط القصة ومبناها وأما ثانيا فلما أوردته شيئا الشهيد الثالث عليه السلام في كتاب المشايخ حيث قال بعد نقل  
ذلك عنهم ولا يخفى ما فيه من البلوى فإن ذلك يكاد يوجب فساد جميع العبادات الملتزمة بالطهارة لكثرة الخفاسات في نفس الأمر وإن لم يحكم  
الشارع ظاهرها بقضاءها فلهذا لا يكتفى عليها بأثواب الصلوة وإن استحق أجرها لذكر المصلحة بحركاته وسكناته إن لم يتفضل الله تعالى بما جرت  
وأما ثالثا فلما قلنا طهرا لاخبار ومنها الخبر المذكور في رواية محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد بن عيسى قال سئل عن الرجل يرى في ثوبه خبثا وما  
هو يصل قال لا يؤمنه حتى ينظره ورواية عبد الله بن بكير المروزي في كتابه في ريب الأسناد قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عار وجل  
ثوبا يصل فيه وهو لا يصل فيه قال لا يعلم قلت فان علمه قال يعيد حتى يفلو كان الأمر كما يدعون من كون وصف النجاسة هو ما هو باعتبار الواقع  
ونفس الأمر وإن صلوة المصلح في الحال كذلك بالهلة واقعا فكيف يحسن من الأسام عليه السلام المنع من الأيدان والأخبار بالنجاسة في الصلوة كما في خبر  
محمد بن مسلم وقيلها كما في خبر ابن بكير وهل هو بناء على ما ذكرنا من قبل التفرقة على تلك الصلوة بالهلة والمعاونة على الباطل لا ينبغي بطلانه  
دسيا من يد تحقيق هذه المسئلة في محكماتنا **الثالث** أنه لا خلاف في أنه مع الحكم بأصالة الطهارة فلا يجوز الخروج عنها إلا  
بالعلم بالنجاسة لكن العلم المذكور هل هو عبارة عن القطع واليقين أو عبارة عما هو أعم من اليقين والظن مطلقا فيسلمها معا أو اليقين والظن  
المستند إلى سبب شرعي قال أقاما مقول عن ابن البراج ونايها عن إيه الصلاح وثالثها عن العلامة في المنهج المذكورة أحق الأول بأن الطهارة  
معلومته بالأصل وشهادة الشاهدين لا تعبد إلا الظن فلا يترك لأجله المعلوم وأحق الثاني بأن الشريعات كلها ظنية فإن العلم بالمرجوح مع قبا  
الراجح بالعلم من هذين الاحتمالين يعلم وجه القول الثالث يرد على الأول أن شرط اليقين أن كان مخصوصا بحكم النجاسة دون ما عدا  
من حكم الطهارة والحلية والحرمة فهو محتمل محض إن كان الحكم في الجميع وأحد فيقين الطهارة ليس بالعبارة عن عدم العلم بملاقات النجاسة  
وهو أعم من العلم بعدم ومثله يقين الحلية وثالثا أنه قد ورد في الأخبار كما سيأتي أن شاء الله تعالى أن ما ينتقل به عن يقين الحلية منها  
الشاهدين بالحرمة وإن العلم المعبر عنه يحصل بذلك ومن الظاهر البين أن الحكم في الجميع من باب أحد وثالثا أن الظاهر أنه لا خلاف ولا  
شك في أنه لو كان الماء مبيعا فادعى المشتري فيه العيب يكتفه بنجاسة الشاهدين عدلين بذلك فانه يتسلط على الرد وما ذاك إلا لثبوت  
النجاسة والحكم بها ويتوجه على الثالث أن المفهوم من الأخبار أنه لا ينتقل عن يقين الطهارة ويدين الحلية السابقين مثله وإن مجرد الظن لا  
يوجب الخروج عن ذلك إنما هو صريح في المقام ما ورد في حصة الجلب من أنه إذا احتلم الرجل فاصاب ثوبه في غسله لثوب صابرة ان ظن  
أنه صابرة متى ولم يستيقن ولم يركب مكانه فليغسله بالماء وانفخ هذا الاستصحاب بلا خلاف وقوله عليه السلام في محبة زارة عن أبي جعفر عليه السلام  
قال قلت فان ظننت أنه صابرة ولم اتيقن ذلك فطهرت فلم أر شيئا ثم صليت فربته فيه بعد الصلوة قال تغسله لا تعيد قال قلت لم ذاك قال  
لأنك كنت على يقين من طهارته ثم شككت فليكن ينفي لك أن تنقض اليقين بالشك أبد إلى غير ذلك من الأخبار والتحقيق عندك في هذا المقام  
بما لا يحوم حوله لناظر النصف بقض لا أبرام هو ما أوضحنا في جملة من كتبنا وملتصدين كلامنا من الطهارة والنجاسة والحلية والحرمة ونحوها  
أحكام شرعية متلقاة من الشارع يجب الوقوف عليها على الأسباب التي عينها لها وناظرها بها وليست مورا عقلية تناط بمجرى الظن العقلي في  
فكلما وجد سبب تلك الأسباب علم به المكلف ورتب عليه مسيئة من الحكم بأحد تلك الأحكام وكما أن من جملة الأسباب المتلقاة من الشارع  
مشاهدة ملاقات النجاسة فيكم بالنجاسة عند ما كذلك من جملة الأخبار المالك بنجاسة ثوبه وشهادة العدلين بنجاسة شيء وكذا يات أيضا  
في ثبوت الطهارة والحلية والحرمة بالنسبة إلى الأسباب التي عينت لها وليس ثبوت النجاسة لشيء وانضاف بها عبادة عن مجرد ملاقات عين  
النجاسة لبر في الواقع ونفس الأمر خاصة حتى أنه يقال بالنسبة إلى الجاهل بالملاقاة أن هذا يخرج في الواقع وظاهره بحسب الظاهر وهو بخلاف النسبة  
إلى العالم بالملاقات وأحد الأسباب المذكورة وظاهره بالنسبة إلى الغير العالم بشيء من ذلك فان الشارع كما عرفت إنما يجعل الحكم بذلك  
بالواقع وغاية ما يلزم انضاف ثبوت الطهارة والنجاسة باعتبار شخصين ولا يرب فيه فان ذلك جاز في الحل والحرمة بالنسبة إلى من علم  
بعد تذكير العلم الموضوع في أسواق المسلمين ومن لم يعلم وجع فلا يقال أن أخبار العدلين والمالك لا يفيد إلا الظن لا خيال أن لا يكون كذلك  
واقعا كيف وهما من جملة الأسباب التي رتب الشارع الحكم عليها بالنجاسة وبأجله نجت حكم الشارع بقول شهادة العدلين وأخبار المالك في  
أمثال ذلك فقد حكم بثبوت الحكم بها فيصير الحكم مع ما لو ما الشارع ولا معنى للجرح بخلاف ذلك فان فرض عدم الملاقات في  
الواقع فان الشارع لم يلتفت إليه الا ترى أنه قد وردت الأخبار بان الأشياء كلها على يقين الطهارة ويقين الحلية في علم العبد والحرام  
يعينه مع أن هذا اليقين كما عرفت ليس بالعبارة عن عدم علم المكلف بالنجاسة والحرمة وعدم العلم لا يند على عدم كماله بل لا يخفى  
حلية ما لم يعلم حرمة ويدل عليه من الأخبار مصحح عبد الله بن خن قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا يكون فيه حرام وحلال فهو ذلك  
حتى يعرف الحرام بعينه فتدبر ومصحح ضريح قال سئلت أبا جعفر عن الثمن والجن في أرض الله كسب واليوم أنا كله فقال ما علمت به  
الحرام فلا تأكل وما لم تعلم فكله فكله حرام وموثق مسعود بن حلقه عن أبي عبد الله عليه السلام قال كائىء هو ذلك حلال حتى تعلم الحرام  
يعينه فتدبر من قبل نفسك ذلك مثل التوب فيكون عليك قد اشتريته وهو سرقة ومما ولا عيب لك وهو حق قد باع نفسه أو  
خضع مبيع وهو امرأة تحتك وهي ختك أو ضيعتلك والأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك فتقوم به باليقين ورواية

وإذا زاد ما زاد للملأمة  
التاخير من الملأمة  
في أحكام الوضوء



عبد الله بن سليمان قال سئلت أبا جعفر عليه السلام عن الجبن فقال سئلت عن طعام يجنبني أن قال قلت ما تقول في الجبن فقال سأخبرك عن  
الجبن وغيره كل كان فيه حلال وحرام فهو ذلك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعي إلى غير ذلك من الأخبار وظاهر هذه الأخبار بل صريح  
جملة منها اختصاص الحكم المذكور بما فيه فرد بعضها معلوم الحلال وبعضها معلوم الحرمة ولم يميز الشارع بينهما بعلامة واشتبه بعضهما ببعض  
مع كونها غير محصورة فالجميع حلال حتى يعرف الحرام بعينه على الخصوص فهو رد الحكم في موضوع الحكم الشرعي ون الحكم الشرعي نفسه وهذا  
التخصيص جزم المحدث الأمين الاستدلال بما مر من قلة منافع الخلاف عنهم في القاعدة المتقدمة إجراء ذلك أيضا في نفس الحكم الشرعي  
ومقتضى ذلك أنه لو وجد حيوان مجهول مغاير للأنواع المعلوم حكمها وحرمتها من الحيوانات فإنه يحكم بحله بناء على عموم القاعدة المذكورة  
وكذا كذا بظاهرها بناء على عموم القاعدة المتقدمة إلا أن شيخنا الشهيد الثاني في تهذيب القواعد صرح في مثل ذلك بالظاهرة والتحريم بحججها  
بالأصلين قال أما أصالة الظهارة فظاهر ما أصالة التحريم فلأن المحرم غير منصوص عنه على وجه لا ينضبط فيه ما لا يخفى وانت خبير بأن  
مقتضى العمل بأخبار التثنية المتقدمة لاشارة إليها في بحث البرائة الأصلية التوقف في مثل ذلك إذ شمول هذه الأخبار إلى ذكرنا هذا  
لمثل ذلك مما يكاد يقطع بعدمه فانه متشابهة الدلالة تصرح في بعض تلويحات آخران مودها إنما هو موضوع الحكم الشرعي الأفراد المعلوم  
الحكم مع اشتباهها والله ورسوله وأوليائه عليهم السلام أعلم بحقايق الأحكام ومنها عدم نقض اليقين بالشك والمرد بالشك ما هو أهم  
من الظن كما سلف في القاعدة المتقدمة من دلالة حصة الحل في حقيقة زارة على ذلك والأخبار الدالة على هذه القاعدة الشريفة مستفيضة ومنها  
الروايات المشار إليها منها ما هي صحيحة زارة عن الباقر عليه السلام قال قلت له الرجل ينام وهو على وضوء فيجرب الخفقة والخفقتان عليه الوضوء  
فقال يا زارة قد تنام العين ولا ينام القلب إلا أن نامت العين والأذن والقلب جيب الوضوء قلت فان حرك إلى جنبه شيء وهو لا يعلم  
به قال لا حتى يستيقظ أنه قد نام حتى يجرى من ذلك أمرين والأول هو على يقين من وضوءه ولا ينقض اليقين أبدا بالشك ولكن ينقضه يقين  
آخر وصحة أخرى له وصحة أخرى له أيضا عن أحمد بن محمد بن أبيه السليم قال قلت له من لم يدرك في أربع هوائين اثنين وقد حذا الثنتين قال يركع ركعتين  
إلى أن قال ولا ينقض اليقين بالشك ولا يدخل الشك في اليقين ولا يخلط أحدهما بالآخر ولكن ينقض الشك باليقين ويتم على اليقين فيبطل عليه  
ولا يعتد بالشك في حال من الحالات والعمل بهذه القاعدة الشريفة بالنسبة إلى الشك في حصول الرفع وعدمه بما لا خلاف فيه ولا شك يعتد به  
إنما الخلاف في شمولها للشك في فردية بعض الأشياء لذلك الرفع كالحصول للشك في فردية الخارج من غير الموضع الطبيعي للنقض بمعنى أنه هل  
يكون من جملة فاقض الوضوء أم لا وهل يدخل تحت هذه القاعدة أم لا ومرجعه إلى جريانها في نفس حكمها تعالى واختصاصها بموضوعات خاصة  
التي اختار المحدث الأمين الاستدلال بقدس ستر الشك وإليه يميل كلام بعض فضلاء متأخري المتأخرين حيث قال قدس سره بعد إيراد صحة زارة  
المتقدمة الواردة في النوم الشك في دفع اليقين على امتام الأول إذا ثبت الشيء الفلاني رافع الحكم لكن وقع الشك في وجود الرفع و  
الثاني أن الشيء الفلاني رافع الحكم لكن معناه مجمل فوقع الشك في كون بعض الأشياء هل هو فرد أم لا الثالث أن معناه معلوم ليس  
بمجل لكن وقع الشك في انصاف بعض الأشياء به وكونه فردا للمعاض كتوقفه على اعتبار معتدرا وغير ذلك الرابع وقع الشك في كون  
الشيء الفلاني هل هو رافع الحكم المذكور أم لا والخبر المذكور إنما يدل على النهي عن النقض بالشك وإنما يعقل ذلك في الضوء الأد  
من تلك الصور الأربع دون غيرها من الصور لأن في غيرها من الصور لو نقض الحكم بوجود الأمر الذي شك في كونه رافعا لم يكن النقض  
بالشك بل إنما حصل النقض باليقين بوجود ما يشك في كونه رافعا باليقين بوجود ما يشك في كونه رافعا باليقين بوجود ما يشك  
في استمداد الحكم معه لا بالشك فإن الشك في تلك الصور كان حاصل من قبل لم يكن بسبب نقض وإنما حصل النقض من اليقين  
ما يشك في كونه رافعا للحكم بسببه لأن الشيء إنما يستند إلى العلة التامة أو الجزع الأخير منها فلا يكون في تلك الصورة نقض الحكم  
اليقيني بالشك إنما يكون ذلك في صورة خاصة غير هاتين عاموم الخبر وما يؤيد ذلك أن السابق على هذا الكلام في الرواية والذي جعل  
هذا الكلام دليلا عليه من قبيل الصورة الأولى فيمكن جعل المفرد المعروف باللام عليه ذلك لا عموم له بحسب الوضع بل هو موضوع للعهد كما  
صرح به بعض المحققين من علماء العربية وإنما دلالة على العموم بسبب الإجمال في مثل هذا الموضوع بناء على الحكمة وتخصيصه ببعض ترجيح  
غير مرجح وظاهر أن الفاش المذكور إنما يكون حيث ينتفي ما يصلح بسببه الحمل على العهد وسبق الكلام في بعض أنواع المهية سببا لخصه  
الحمل على العهد من غير لزوم فتا نعم يتجه ثبوت العموم في جميع أفراد النوع المعهود وليس هذا من قبيل تخصيص العام ببناء على سبب خاص  
كما لا يخفى نعم كلامه زيد أكرامه أقول ويمكن طرق المناقشة في هذا الكلام بأن يقال أنه لا يخفى على المتأمل بعين التحقيق والاعتبار  
فيما أوردنا من الأخبار أن عدم نقض اليقين بالشك قاعدة كلية وضابطة جلية لا اختصاص لها بمادة دون مادة ولا فرد دون فرد  
وهو الذي اتفقت عليه كلمة الأصحاب كما لا يخفى على من تتبع كلماتهم في هذا الباب الوجه فيه أن لا ييقن والشك فيها لا المظنية  
وهو وإن كانت لا تقيد العموم بحسب الوضع بناء على ما صرح به جميع من علماء الأصول وإن أشعر كلام البعض بخلافه لكنهم تفقوا أنها  
في المقامات الخطابية للعموم إذ هو لا وفق بمقتضى الحكمة وأما ما ذكره قدس سره بالنسبة إلى الرواية التي أوردناها من أن اللام ثمة إنما  
تحمل على العموم مع عدم القرينة وقرينة العهدية حاصلة بالنسبة إلى الفرد المسئول عنه ففيه أولا أن ظاهر قوله عليه السلام في تلك الرواية  
ولا تنقض اليقين بالشك إنما هو العموم فانه عليه السلام استدلى على أن الوضوء اليقيني لا ينقض مجرد النوم بقوله لا حتى يستيقظ أنه قد نام

النيقيني بالشك

من جملة فاقض الوضوء



# في القواعد الكلية للنصوص عليها

٣٣

القول ولا هو على يقين من وضوئه ثم ارد فثبتك القاعدة تأكيد الاستدلال وايدنا باعموم الحكم في جميع الأحوال ولو كان مرادها انما هو عدم نقض الوضوء بالتقوم على ذلك الحال لكان اعادة الدلول بعينه وهو خارج عن قانون الاستدلال وثانيا ما ذكرنا من دلالة غير هذه الرواية صريحا على كون ذلك قاعدة كلية كهيضة ذرارة الاخرية فانها كما ترى صريحة بالدلالة وانضام المقالة على المراد غير قابلة للتأويل والابرار ورجح فلما قلنا ان يقول ان الشك الذي لا يقض به اليقين اعم من ان يكون شكاً في وجود الناقض وشكاً باحد المعلى الثلاثة لا فانها ترجع بالافرة الى الشك في وجود الناقض او في كون هذا الفرد من افراد ذلك لكل المتيقن نقضه فقد شك في وجود الكل في ضمنه وقوله ان الناقض في هذه الصور انما هو اليقين ثم بل الشك الحاصل في ضمن اليقين بوجود ذلك الفرد المشكوك في فرديته او المشكوك في انضامه بالعنوان وفي رفعه وقوله ان الشك في تلك الصور كان حاصلاً قبل ان اراد به حصوله فقامم ولكن لا يترتب عليه حكم وان اراد بحصوله فقامم اذ هو لا يحصل الا في ضمن وجود ما يشك في كونه فرداً للناقض ويخوذلك من الاقسام الباقية هذا ما يقتضيه النظر في المقام الآن المسئلة لا يخرج من ثوب الاشكال والاحتياط انما ينبغي المحافظة على كل حال ومنها ان كل ذي عمل مؤتمن على عمله ما لم يظهر خلافه ويدل على ذلك جملة من الاخبار المتفرقة في جزئيات المسائل ففي صحيحة الفضلاء انهم سئلوا ابا جعفر عليه السلام عن شراء اللحم من الاسواق ولا يدرون ما صنع القصابون قال كل ذلك اذا كان في سوق المسلمين لا تسئل عنه وفي رواية سماعة قال سئل عن اكل الجبن وتقليد السيف فيه الكيف والبراء فقال لا بأس ما لم تعلم انه ميتة وفي صحيحة ابراهيم بن ابي عمير انه قال للرضا عليه السلام ان يكون يهودياً او نصرانياً وانت تعلم يقول ولا ما تقول في عمله قال لا بأس ورواية ميسرة قال قلت لابي عبد الله الجارية فتغسل ثوباً من الخبيث فلا تبلغ في غسله فاصلي فيه فاذا هو باس فقال سلوك ما انتك لو كنت غسلت انت لم يكن عليك شيء ورواية اخرى من هذا الخبر الدلالة على خلاف المراد وليس بذلك ذلك لان ظاهر ان امر عليه السلام باعادة الصلوة انما هو لوجود عین نجاسة لا لكون الجارية اذ التها عن الثوب حتى لو فرض انها اذا التها عن الثوب لم يجد ما فيه كان يجب عليه غسل الثوب عادة الصلوة ومن ذلك ايضا الحديث الدال على ان الحمام مؤتمن في تطهير موضع الحمامة الى غير ذلك من الاخبار التي يقف عليها المتبع وقد نقل المحدث الامين الاسترهاب في كتاب الفوائد المدنية والمحدث السيد نعمته الله قدس سره ما عن جملة من عاصره انهم كانوا الاجل هذه الشهرة يهون ثيابهم للقضاة ويديعون ما عليهم ثم يشترونها منهم مستدين الى ان الثوب متيقن النجاسة ولا يرتفع حكم يقين النجاسة الا بيقين الظاهر او ما مقام مقامه من شهادة العدلين او اخبار ذوي اليد وفيه زيادة على ما تقدم انه لا ريب ان الحكم المذكور مما بعينه التلويح فلو كان مضيقاً كما زعموا لظهر منه انهم عليه السلام وقد ذكر غير واحد من محققي اصحابنا التامين للبرائة الاصلية انه في مثل هذا الموضع مما يعتمد عليها في الاستدلال قد تقدمت الاشادة اليه ايضا انقابل اظاهر من اخبارهم عليه السلام ما يدل على التوسعة كما عرفت ومنها الحكم بطهارة ما اشتبه بغسل حلية ما اشتبه بمجرم مع عدم المحض التيميز بنجاسة الجميع او حرمة اذ كان في محصور وهذا هو المشهور بين اصحابنا رضوان الله عليهم وقيل باجراء حكم الصورة الاولى في الثانية واليه يشير كلام السيد السند في كتاب المدارك بالنسبة الى النجاسة والظاهرة سرح بذلك في مسئلة الاناثين ومسئلة طهارته ما يسجد عليه كما في كل منها في محل انشاء الله تعالى ولا يخفى ان ذلك لازم له في مسئلة الحلال والحرام المشتبه احدهما بالآخر وان لم نقف على كلام فيه الا ان المسئلتين من باب واحد وكذا كلام المحدث الكاشان بالنسبة الى الحل والحرام حيث قال في كتاب المفاتيح بانه اذا اختلط الحلال بالحرام فهو حلال حتى يعبر عن الحرام بعينه ولم يفرق بين المحصور وغيره ويرد على الاول منهما انه وان كان ما صرحنا به من القاعدة المذكورة لم يرد بها الاخبار على الوجه المذكور الا ان الاستفادة منها على وجه لا يراه الرتبة خصوصاً المسائل التي تصلح للجزئية ولا ندراج تحت كل من كلي المحصور وغير المحصوران الحكم فيها كذلك ولا يخفى ان القواعد الكلية كما تكون بورود الحكم كلياً وباشتمال القضية على سواد الكلية كذلك تحصل بمتبع الجزئيات كما في القواعد النورية بل في بعض الاخبار الواردة في هذا المقام نصيحية بكنية الحكم ايضا ونشر هذا بعض الاخبار اجمالاً لان التفصيل في ذلك والابحاث المتعلقة بها هنا لك قد وكلنا ما الى مواضعها الانية انشاء الله تعالى فما يدل على حكم المحصور وانه يحكم بنجاسة الجميع موثقة بما الواردة في الاثنتين التماساً مع اشتباهه بالآخر فانها دلت على وجوب اجتنابها وحسن صفون في التوقين التماساً مع اشتباهه بالآخر حيث امر عليه السلام بالصلوة في كل منها على حدة والخبر الدالة على غسل الثوب التماساً مع اشتباهه بالآخر وما يدل على حكم غير المحصور وانه يحكم بالطهارة في الجميع ما قد من ذلك القاعدة الاولى من موثقة بما الدالة على ان كل شيء طاهر حتى يعلم انه قد ركب ما قد من تحقيقه او سماعاً مضيقاً وهي متضمنة للحكم المذكور بوجه كلي كما اشارنا اليه ويرد ايضا عليه على القائل الاخر الاخبار الدالة على حكم الحكم المختلط ذكية بمقتضى دانه يباع من بسط المينة كمنية الحلية ويدل على خصوص صحة ضرب الكناسة المتقدمة في القاعدة الثانية وكذا رواية عبد الله بن سليمان المذكورة ثم في الاولى منها متضمنة للحكم المحصور وغير المحصور على وجه كلي بسطاً على وهي صريحة بالدلالة في الرد على هذين الفاضلين والثانية قد تضمنت حكم غير المحصور بوجه كلي ايضا ويؤيد بالنسبة الى المحصور الذي هو محل النزاع ما ذكره عنه صلى الله عليه واله انه ما اجتمع الحرام والحلال الاغلب الحرام الحلال وما ذكره جملة من اصحابنا من ان اجتناب الحرام واجب لا يتم هنا الا باجتناب الجميع وما لا يتم الواجب فهو واجب ومنها الشك في شيء بعد الخروج عنه لقوله عليه السلام في صحيحة ذرارة اذا خرجت من ثوب ثم دخلت في غيره فشككت ليس بشيء وقوله عليه السلام في موثقة محمد بن مسلم كلما شككت فيه بما قد مضى فامضه كما هو وقوله في رواية ابي بصير كل شيء شك فيه فما قد جاوزه ودخل في غير فليمض عليه في هذه القاعدة الشريعة ابحاث منيفة تلاء انشاء الله تعالى في احكام

منها ان كل ذي عمل مؤتمن على عمله ما لم يظهر خلافه

في جميع الأحوال ولو كان مرادها انما هو عدم نقض الوضوء بالتقوم على ذلك الحال لكان اعادة الدلول بعينه وهو خارج عن قانون الاستدلال

في جميع الأحوال ولو كان مرادها انما هو عدم نقض الوضوء بالتقوم على ذلك الحال لكان اعادة الدلول بعينه وهو خارج عن قانون الاستدلال

في جميع الأحوال ولو كان مرادها انما هو عدم نقض الوضوء بالتقوم على ذلك الحال لكان اعادة الدلول بعينه وهو خارج عن قانون الاستدلال







في القواعد الكلية للنصوص عليها

المرأة لا يكون عليها حكمها شرعاً يكون ذلك جيباً فقال له محمد ما هذا نفا فلا عرفه لكن حديثه بوجوه عن أبيه عن أبيه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال كلما كان في أصل الخلقة فرادى ونقص فهو عيب فقال ابن أبي ليلى حيبك ومنها أن كل شيء يجتر فسوره حلال ولعابه للخمر عنه صلى الله عليه وآله رواه الصدوق وفيه الفقيه مرسلاً ورواه التمهيد أيضاً عن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه عنه صلى الله عليه وآله أنه قال منها قبول قول من لا منازع له كما لو ادعى ما لا منازع له فيه وقبول قول المرأة لو ادعت الخبز والخروج من العدة أو عدم الزوج أو موته وهذا القاعدة الأولى أن لم ترد الأخبار بها بالعنوان المذكور إلا أن اتفاقها فيها وقفاً عليها من جزئيات هذه القاعدة مما يؤذن بكيفية الحكم المذكور كما هو المفهوم أيضاً من كلام الأصحاب بما يوضح ذلك أن الأخبار الواردة في إثبات الدعوى بالبينة واليمين لا عموم فيها على وجه يشبه مثل هذه عند إذ مودها إنما هو التراجع بين الخصمين وحصول مدع ومنكر في البين كما لا يخفى على من احاط بها خبراً وما حضرته من الأخبار في بعض جزئيات هذه القاعدة رواية منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له عشر كافر أو أحسباً وفيه دس طهم كس فيه الفرد هم فسل بعضهم بعضاً لكم هذا الكيس قالوا لا وقال واحد منهم فقل هو قال للذي ادعاه وحسنه زادة عن أبي جعفر عليه السلام قال العدة والحجض للنساء إذا دعت فتد رواه ميسر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الفلانة في المرأة في العدة التي فيها أحد فاقول لها الك زوج فتقول لا فانزوها قال نعم هي المصدقة على نفسها في ذلك إبان ابن تغلب لوردة في مثل ذلك قال عليم ليس هذا عليك إنما عليك أن تصدقها في نفسها ولا يخفى في عموم الجواب من الدلالة على قبول قولها فيما يتعلق بها بنفسها واستشكل صاحب الكفاية في قبول قولها في موت الزوج وجمع من المعاصرين في قبول قولها بعد الزوج بعد معلوميه سابقاً وهو ضعيف الأخبار تردده ومنها الخبر المذكور ومنها أيضاً صحيحة حماد ورواية أحمد بن محمد بن أبي نصر نعم ربما ظهر من بعض الأخبار التقييد بكونها غير متممة لأن الأظهر من جملة على الاستصحاب الأوجهية جمعاً بين الأخبار لتخرج جملة منها بقول قولها في مقام التمهيد أيضاً والله أعلم

في القواعد الكلية للنصوص عليها  
المرأة لا يكون عليها حكمها شرعاً يكون ذلك جيباً فقال له محمد ما هذا نفا فلا عرفه لكن حديثه بوجوه عن أبيه عن أبيه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال كلما كان في أصل الخلقة فرادى ونقص فهو عيب فقال ابن أبي ليلى حيبك ومنها أن كل شيء يجتر فسوره حلال ولعابه للخمر عنه صلى الله عليه وآله رواه الصدوق وفيه الفقيه مرسلاً ورواه التمهيد أيضاً عن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه عنه صلى الله عليه وآله أنه قال منها قبول قول من لا منازع له كما لو ادعى ما لا منازع له فيه وقبول قول المرأة لو ادعت الخبز والخروج من العدة أو عدم الزوج أو موته وهذا القاعدة الأولى أن لم ترد الأخبار بها بالعنوان المذكور إلا أن اتفاقها فيها وقفاً عليها من جزئيات هذه القاعدة مما يؤذن بكيفية الحكم المذكور كما هو المفهوم أيضاً من كلام الأصحاب بما يوضح ذلك أن الأخبار الواردة في إثبات الدعوى بالبينة واليمين لا عموم فيها على وجه يشبه مثل هذه عند إذ مودها إنما هو التراجع بين الخصمين وحصول مدع ومنكر في البين كما لا يخفى على من احاط بها خبراً وما حضرته من الأخبار في بعض جزئيات هذه القاعدة رواية منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له عشر كافر أو أحسباً وفيه دس طهم كس فيه الفرد هم فسل بعضهم بعضاً لكم هذا الكيس قالوا لا وقال واحد منهم فقل هو قال للذي ادعاه وحسنه زادة عن أبي جعفر عليه السلام قال العدة والحجض للنساء إذا دعت فتد رواه ميسر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الفلانة في المرأة في العدة التي فيها أحد فاقول لها الك زوج فتقول لا فانزوها قال نعم هي المصدقة على نفسها في ذلك إبان ابن تغلب لوردة في مثل ذلك قال عليم ليس هذا عليك إنما عليك أن تصدقها في نفسها ولا يخفى في عموم الجواب من الدلالة على قبول قولها فيما يتعلق بها بنفسها واستشكل صاحب الكفاية في قبول قولها في موت الزوج وجمع من المعاصرين في قبول قولها بعد الزوج بعد معلوميه سابقاً وهو ضعيف الأخبار تردده ومنها الخبر المذكور ومنها أيضاً صحيحة حماد ورواية أحمد بن محمد بن أبي نصر نعم ربما ظهر من بعض الأخبار التقييد بكونها غير متممة لأن الأظهر من جملة على الاستصحاب الأوجهية جمعاً بين الأخبار لتخرج جملة منها بقول قولها في مقام التمهيد أيضاً والله أعلم

في القواعد الكلية للنصوص عليها  
المرأة لا يكون عليها حكمها شرعاً يكون ذلك جيباً فقال له محمد ما هذا نفا فلا عرفه لكن حديثه بوجوه عن أبيه عن أبيه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال كلما كان في أصل الخلقة فرادى ونقص فهو عيب فقال ابن أبي ليلى حيبك ومنها أن كل شيء يجتر فسوره حلال ولعابه للخمر عنه صلى الله عليه وآله رواه الصدوق وفيه الفقيه مرسلاً ورواه التمهيد أيضاً عن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه عنه صلى الله عليه وآله أنه قال منها قبول قول من لا منازع له كما لو ادعى ما لا منازع له فيه وقبول قول المرأة لو ادعت الخبز والخروج من العدة أو عدم الزوج أو موته وهذا القاعدة الأولى أن لم ترد الأخبار بها بالعنوان المذكور إلا أن اتفاقها فيها وقفاً عليها من جزئيات هذه القاعدة مما يؤذن بكيفية الحكم المذكور كما هو المفهوم أيضاً من كلام الأصحاب بما يوضح ذلك أن الأخبار الواردة في إثبات الدعوى بالبينة واليمين لا عموم فيها على وجه يشبه مثل هذه عند إذ مودها إنما هو التراجع بين الخصمين وحصول مدع ومنكر في البين كما لا يخفى على من احاط بها خبراً وما حضرته من الأخبار في بعض جزئيات هذه القاعدة رواية منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له عشر كافر أو أحسباً وفيه دس طهم كس فيه الفرد هم فسل بعضهم بعضاً لكم هذا الكيس قالوا لا وقال واحد منهم فقل هو قال للذي ادعاه وحسنه زادة عن أبي جعفر عليه السلام قال العدة والحجض للنساء إذا دعت فتد رواه ميسر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الفلانة في المرأة في العدة التي فيها أحد فاقول لها الك زوج فتقول لا فانزوها قال نعم هي المصدقة على نفسها في ذلك إبان ابن تغلب لوردة في مثل ذلك قال عليم ليس هذا عليك إنما عليك أن تصدقها في نفسها ولا يخفى في عموم الجواب من الدلالة على قبول قولها فيما يتعلق بها بنفسها واستشكل صاحب الكفاية في قبول قولها في موت الزوج وجمع من المعاصرين في قبول قولها بعد الزوج بعد معلوميه سابقاً وهو ضعيف الأخبار تردده ومنها الخبر المذكور ومنها أيضاً صحيحة حماد ورواية أحمد بن محمد بن أبي نصر نعم ربما ظهر من بعض الأخبار التقييد بكونها غير متممة لأن الأظهر من جملة على الاستصحاب الأوجهية جمعاً بين الأخبار لتخرج جملة منها بقول قولها في مقام التمهيد أيضاً والله أعلم











# كتاب الطهارة في الميا

٣٨

قوله يثبت لكم به الزرع فهذه الايات دالة على ان اصل ماء الارض كله من السماء والجواب عن الثالثة انه وان كان كذلك مع عدم قرينة تفيد العموم الا ان قرينة المقام في هذه الايات التي نقلناها تفيد العموم فان الظاهر ان هذه الايات كلها واردة في معرض التفضل بظواهر الامتنان وبيان الانعام وحديثه فلو كان هناك فرد اخرون ذكره عز شأنه سيما مع ما يدل عليه سبحانه وانا على ذلك بالبرهان والهداية بان ان اذهب ذلك الماء النازل من السماء لم يبق لنا غيره وبما ذكرنا صرح جميع من الاصوليين حيث قالوا بان النكوة في سياق الاثبات اذا كانت للامتنان عمت وفرعوا عليه قوله سبحانه فاكتمه ونخل رمان والجواب عن الثالثة ان الطهور في اللغة لمعان احدها انه وصف بمحض طاهر منه نقضت الشبهة على المعترض المذكور وثانيها ما هو المشهور بين اهل اللغة على ما نقله جمع من الخاصة والعامة من انه اسم لما يتطهر به كالسحور والوقود والسنونو ونحوها وحمله في تلك الايات على هذا المعنى ممكن وان احتاج وصف الماء به الى نوع تجريد لان اسماء الالة كاسماء الزمان والمكان لا يوصف بها مثل اشتقاق وجع فلا اثر لذلك الايراد وثالثها بمعنى الطاهر المطهر كما هو المذهب في ذلك صرح الفاضل الهيويني في كتاب المصباح المنير حيث قال طهروا قيل ما بالغة وانه بمعنى طاهر الاكثر انه لوصف زائد قال ابن فارس قال تغلب الطهور هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره وقال الاذهرى ايضا الطهور في اللغة هو الطاهر المطهر في فعله في كلام العرب لمعان منها فاعول لما يفعل به مثل الطهور لما يتطهر به والوضوء لما يتوضأ به والقطر لما يقطر عليه الغسل لما يغسل به ويغسل به الشيء وقوله عليه السلام هو الطهور ماء اي هو الطاهر المطهر قال ابن الاثير قال وما لم يكن مطهرا فليس يطهر قال الزمخشري الطهور البليغ في الطهارة قال بعض العلماء ويفهم من قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا انه طاهر في نفسه مطهر لغيره لان قوله ماء يفهم منه انه طاهر لانه ذكر في معرض الامتنان ولا يكون ذلك الا بما ينتفع به فيكون طاهرا في نفسه قوله طهورا يفهم منه صفة ترائد على الطهارة وهي الطهورية فان قيل قد ورد طهور بمعنى طاهر كما في قوله رقيقين طهورا فالجواب ان دروده كذلك غير مطهر بل سماعي وهو في البيت مبالغة في الوصف وواقع موقع طاهر لا قامة الوزن ولو كان طهور بمعنى طاهر مطلقا لقل ثوب طهور وخشب طهور ونحو ذلك فيمنع انتفى كلام صاحب المصباح والى ذلك يشير كلام الشيخ في باب حيث قال الطهور هو المطهر في لغة العرب ثم قال وليس لاحد ان يقول ان الطهور لا يفيد في لغة العرب كونه مطهرا لان هذا خلاف على اهل اللغة لانهم لا يفرقون بين قولنا القائل هذا ماء طهور وهذا ماء مطهر ثم قال ما ملخصه انه لو قيل ان الطهور لا يكون بمعنى المطهر لان اسم الفاعل منه غير متعد وكل فعول ورد في كلام العرب متعديا لم يكن متعديا الا وفاعله متعد قيل له انه لا خلاف بين اهل النحوى فعولا موضوعا للمبالغة وتكرر الصفة وعدم حصول المبالغة على ذلك الوجه لا يستلزم عدم حصولها بوجه اخر والمرد هنا باعتبار كونه مطهرا انتهى واعترضه جمع من متأخري المتأخرين منهم المحققان المدققان الشيخ حسن في المعالم والسيد السند في المدارك بما حصله ان الطهور لم يرد في اللغة بمعنى المطهر بل هو ما صفة كقولك ماء طهور اي طاهر واسم غير صفة ومعناه ما يتطهر به والشيخ قد استدلل على كونه بمعنى المطهر بانه لا خلاف بين اهل النحوى واللغة لانتثبت بالاستدلال وفيه ان الشيخ رحمه الله لم يستدل على كون طهروا بمعنى مطهر انما نقل عن العرب اسنده اليهم ثم استشعر اعتراضا قد ورد في البين واجاب عنه بما ذكره كلامه من قبل ما يقال انه تعليل بعد الورود وبيان ذلك ان ابا حنيفة قد خالف في المسئلة وقال ان طهروا بمعنى طاهر وانكر كونه بذلك المعنى وورد على من ادعى انه كذلك هذا السؤال الذي ذكره الشيخ رحمه الله تعالى واجاب عنه والسؤال المذكور وجوابه المذكور ان في كتب الشافعية كينابيع الاسرار وغيره فانهم نقلوا عن ابي حنيفة واجابوا عنه بما ذكره وبذلك ظهران الشيخ لم يكن غرضه الاحتجاج على ذلك انما استند في ثبوته الى ما نقله عن العرب غرضه من ذلك الكلام الاخر انما هو دفع السؤال وبيان حكمة الواصل وتوضيح لغرضه الاحتجاج على ذلك المطلب اثباته والعجب انكار جملة من فضلاء متأخري المتأخرين كهذين الفاضلين وغيرهما وردود طهروا بمعنى المطهر لغة وكلام صاحب المصباح كما عرفت على غاية من الصراحة والابتنان وقد نقله عن جملة من ائمة اللغة بل طاهر كلامه انه قول الاكثر وان المعنى الوصفى لفظ الطهور انما هو عبارة عن هذا المعنى وما كونه بمعنى طاهر اخر كلامه كما عرفت انه غير مطرد بل وقوف على السماع كلف البيت الذي ورد به عبارة القاموس ايضا دالة على ذلك حيث قال الطهور المصدر واسم ما يتطهر به والطاهر المطهر انتهى في نقل بعض مشايخنا رضوا الله عنهم ان الشافعية نقلت ذلك عن اهل اللغة ونقل هو قدس سره عن الترمذي وهو من ائمة اللغة انه قال الطهور بالفتح من الاسماء المتعدية وهو المطهر غير انه في نقله المحقق في المعبر عن بعض اهل اللغة ايضا ومن الاخبار الدالة على ذلك ما رواه المشايخ الثلاثة رضوان الله عليهم باسانيدهم عن الصادق عليه السلام قال لما كلف طاهر في تعلم انه قد ورد في هذا الحديث الشريف بحث نفيس جردناه في كتاب لدرر النجفة من الملتقطات اليوسفية وقد تقدم جملة من الكلام فيه في صدر المقدمة الحادية عشر ومجتمعة داود بن فرقد عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان بنو اسرائيل اذا اصاب احدكم قطرة من بول قرضوا المحرم بالمقابر وضوء قد وسع الله عليكم باوسع ما بين السماء والارض فجعل لكم الماء طهورا فانظروا كيف تكونون ودولة التكون عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه واله الماء يطهر ولا يطهر وهذا الحديث بناء على القول بنجاسة القليل بالملاقاة لا يخرج عن اشكال فان قليل الماء اذا اتخض كان طهرا لكثير من الجاهل والراكذ واجب بان المراد يطهر غيره ولا يطهر غيره ويرد ايضا عليه على الملاقاة غير مستقيمة لا تقاضيه بالبر فان نظيره بالترج والماء التخيض يطهر بابقائه ملحا والماء القليل اذا كان نجسا وتم كرا بمضاف لم يسلبه الملاقاة فانه في جميع هذه الصور قد لم يطهر الماء غيره واجيب عن ذلك اما عن الاول فانا لان ان مطهر البئر حقيقة هو التخرج بل هو في الحقيقة الماء النابع منها شيئا شيئا بعد اخراج الماء المنزوح ولا يخرج من ضعف بل التحقيق الجواب بعدم نجاسة البئر بالملاقاة

هذا الحديث في كتاب النجاة















كتاب الطهارة

وسياتيك انشاء الله تعالى فيه زيادة تنبيه عليه في كلامه في ذلك الطرف ويبقى عموم المفهوم سالما من المعارض ثم انه على تقدير تسليم العموم كما يدعون فالأمر بتخصيصه بعموم المفهوم المؤيد بنطوق محض على بن جعفر المتقدم والافعال الصيغة المذكورة ان توفقت في تخصيص العام بالمفهوم بناء على منع بعض الأصوليين ذلك مطلقا او الا ان تكون دلالة قوت من دلالة العام على الفرد الذي يختص به فانه يختص به العام في والافعال على ان التحقيق عند كاسياتيك ببيان انشاء الله تعالى ان دلالة هذه الاخبار على نجاسة القليل بالملاقاة لا يختص به مفهوم مخالفتها بل المتبادر منها بقرينة المقام ان مقصودهم عليهم السلام بيان المعيار الفارق بين ما ينبغي بلاقاة النجاسة وبين ما لا ينبغي فيه من ذلك التحقيق ولا لتان كما استتبع ذلك محله انشاء الله تعالى اما انما لثان فلان ما ذكره من تعارض العمومين من وجه ففیه ان الظاهر ان مراده من العمومين عموم المفهوم القائل ان كل ماء قليل ينجس بالملاقاة وعموم المنطوق الذي نطق به الروايات الدالة على ان كل ماء لا ينجس ما لم يتغير القائل بان كل ماء لا ينجس بمجرد الملاقاة وانت خبير بان النسبة بين هذين العمومين هو العموم والخصوص المطلق لا من وجه وعموم المفهوم اخص مطلقا ومقتضى القاعدة المقررة في العمل به وتخصيص العام وحج فالدليل عليه لانه واما رابع فلان ترجيح قدس سره بجانب الطهارة بالاجماع مع ان الاجماع عندهم دليل قطعي فلا يحتاج معه الى ترجيح محل نظر لا ينبغي في كان الاولى ان يقول ونقل الاجماع هذا ما اقتضا النظر القليل خطرا بالفكر الكليل والاحتياط جها اوضح سبيل للمقالة الخامسة اشترط شيخنا الشهيد في الدروس في الجارية وام النبع وتبعه في هذا الشرط الشيخ جمال الدين احمد بن زهد في موجه قال في الدروس لا يشترط فيه الكورية على الاصح نعم يشترط دوام النبع فعند الشرط فيه الامر من احدا ما الكورية او دوام النبع والخلف كلام من تاخر عنه في فهم معنى هذا الكلام وما المراد منه فقبل ان المراد بدوام النبع عدم الانقطاع في انشاء الزمان ككثير من المبالغة التي تخرج من الشك والتجسس في الصنف وهو الذي صرح به شيخنا الشهيد الثالث في كتاب وض الجنان ولذلك اعترض عليه طالبه بالدليل لا ريب في هذا المعنى هو الاثر باللفظ والاحتياط اليه لكونه المتبادر منه عرفا ولكنه كما يقطع بفناء اما او لا فلا نه لا شاهد له في الاخبار ولا يساعد عليه الاعتبار فهو تخصيص لعموم الادلة بمجرد التشويق اما ثانيا فلان الدوام بالمعنى المذكور ان اريد به ما يعبر الزمان كله فلا ريب في بطلانه اذا سبيل الى العلم به ان خص ببعضها فهو مجرد تحكم وبالجمل فالظاهر ان فناء ما لا ينبغي على ذلك المحقق الضرر فبما شانه اجل من ان يجري منه به قلم التحريم قبل ان المراد بدوام النبع استمراره حال ملاقاته النجاسة وهذا هو الذي ذكره المحقق الشيخ على بعد ان طال التشنيع على من فسر تلك العبارة بالمعنى الاول استحسن هذا المعنى جملة ممن تاخر عنه وهو وان كان خلاف ظاهر اللفظ الا انه في مدداته مستقيم اذ من كان حال ملاقاته النجاسة غير مستمر السنج كان بمنزلة القليل انت خبير بان مرجحه الى اعتبار المادة وحج فلا يزيد على اشتراط الجريان ان الجارية كما عرفت هو النابع فزيادة هذا القيد ليس محل من الغاية وبعض محقق متأخري المتأخرين وجه كلام المحقق المذكور فقال نقله واستحسنه وتقريره ان عدم الانفعال في قليل الجارية معلق بوجود المادة كما علمت فلا بد من الحكم بعدم الانفعال فيه من العلم بوجودها حال ملاقاته النجاسة وبما يختلف ذلك في بعض افراد النابع كالقليل الذي يخرج بطريق الرش فان العلم بوجود المادة فيه عند ملاقاته النجاسة مشكلا لانه يترشح اننا فانا فليس له فيما بين الزمانين مادة وهذا يقتضيه الشك في وجودها عند الملاقات فلا يعلم حصول الشرط المذكور من ذلك الحكم بالانفعال بها عملا بعموم ما دل على انفعال القليل لسلامة طرح عن معاضة وجود المادة ولا ينبغي ان اشتراط استمرار يخرج مثل هذا ولو لا كان دخلا في عموم النابع لصدق اسمه عليه هذا التفسير ان اقصى تصحيح الاشتراط في الجملة المذكور الا انه ليس باسم المادة الاشكال من حيث ان ما هذا شأنه في عدم العلم بوجود المادة له عند الملاقات ربما حصل له في بعض الاوقات قوة بحيث يظهر فيه اثر وجود المادة واللائق في عدم انفعال مع ان ظاهر الشرط يقتضيه نجاسته يمكن ان يقال ان الشرط منزه على الغالب من عدم العلم بوجود المادة في مثله وقت الملاقات ويكون حكم ذلك الفرض النادر محالا على الاعتبار وهو شاهد بما وانه المستمر انفق كلامه في ذلك مقامه فتعرض لفضلاء الحديثين من متأخري المتأخرين النابع على وجه واحد ها ان ينبع الماء حتى يبلغ حذامعينا ثم يقف لا ينبع ثانيا الا بعد اخرج بعض الماء وثانيا لا ينبع ثانيا الا بعد خرب يد كالموا شاهد في بعض الاراضي وثالثا لا ينبع الماء ولا يقف الى حد كما في العيون الجارية قال في شمول الاخبار المستفاد منها حكم الجارية الثالثة غير واضح فيجب تحت ما يدل على اعتبار الكورية وكان مراد شيخنا الشهيد رحمه الله ما ذكرنا وبذلك اندفع عنه ما ورد عليه انتهى المقالة السادسة قد عرفت بما تقدم انه لا خلاف ولا اشكال في ان الجارية ينجس مع استيلاء النجاسة وغلبتها على احد اوصاف الثلاثة وحج فان تغير كل تجس ان تغير بعضه اخص بالتفصيل لان يكون الماء ممتدا وينقص ما تحت المتغير عن الكورية يستوعب التغير عموم الماء وهو خطا بين ما فيه عرضا وعمقا فينجس ما تحت المتغير ايضا التحقيق الانفعال وناقش بعض محقق متأخري المتأخرين في الحكم بنجاسته ما تحت المتغير في الصورة المذكورة حيث قال بعد نقل الحكم المذكور وهذا الحكم وان كان مشهورا فيما بين المتأخرين لكن ليس له وجه ظاهر اذ يتخلل في انه ينقطع اتصاله بما فوقه فيصير حكم القليل ليس بمسلم اذ الانقطاع انما يحصل بانقطاع الماء وعدم جريانه اليه بالاتصال وفيما نحن فيه ليس كذلك اذ الماء يجري الى ما تحت غايته في البين ماء ينجس الحاصل ان الاصل الطهارة وعموم دلائل انفعال القليل قد عرفت حاله فلا بد في نجاسته هذا الماء من دليل لا دليل عليه الا ان يمتك بالشبهة وعدم القول بالفصل في الكل نظر لكن الاحتياط فيه ان هو غريب فانه ان سلم نجاسة القليل بالملاقاة كما يعطيه صدر كلامه فلا ريب ان يصدق على هذا الماء كونه كذلك واتصاله بالجارية بواسطة الماء المنعقب بالنجاسة على الوجه المذكور ليس باتصال وان منعها اذ منع عموم ادلتها على وجه يشتمل موضع البحث فمنع مسألة اخرى بالتحقيقها ان شاء الله تعالى

في شرح المصنف في كتاب الطهارة

في شرح المصنف في كتاب الطهارة

في شرح المصنف في كتاب الطهارة



تعالى ثم ان الحكم المذكور زيادة على ما ذكرنا صوراً تختلف باختلاف الاحصاء برضون الله عليه في اعتبار استواء السطوح وعدمه كما في أصل  
انشاء الله تعالى وجلة صور المسئلة ان يقال اذا تغير بعض الجاهات فاما ان يكون متساو السطوح او لا على التقديرين اما ان يقطع التغير عن الماء  
ما قدمنا او لا على الاول اما ان يبلغ ما يضر عن التغير مقدار الكثرة لا في هذه صورت الاولى كون السطوح مستوية ولا يقطع التغير  
الماء ولا اشكال في انحصار التغير بالتجسس اذ يبلغ البلاء كراومع عدمه فيبقى على الخلاف المتقدم من اشراط كونه الجاه في عدم الانفعال عند  
الثانية الصورة بالجاه ولكن استوعب الجاهة هو الماء وكان المصدر عن التغير كراومع ما فوق التغير بما في المادة ان كان اكثر من كراومع  
فالحكم كما في الصورة الاولى لا ينفى على الخلاف المتقدم ايضا وبما قبل هنا بعدم انفعالها لو كان قليلا وان اعتبر الكثرة معللا بان جهة الماء  
في الجاه على سطح من المتغير فلا ينفى به ورد بان ليس شيء لان الجريان يتحقق مع مساواة السطوح كما يشهد به العيان الشاثل في الصور  
الثانية بالجاه الا ان ما يضر عن المتغير دون الكثرة لا ينبغي نجاسته مع التغير لقلته وانفصاله وحكم ما فوق التغير كما في سابقها واحتمل  
بعض المحققين عدم تجسس ما تحت التغير قال لا نهاد ب عن المتغير استلزام مجرد الاتصال التجسس غير ثابت انتهى لراي بعث ان تختلف السطوح  
ولم تستوعب الجاهة عمود الماء وحكمها كما في الصورة الاولى الخامسة الصورة بالجاه ولكن استوعبت الجاهة عمود الماء وكان ما بعد  
المتغير بما يبلغ الكثرة والكلام في هذه الصورة مبني على الخلاف الذي بينا انشاء الله تعالى استواء سطوح مقدار الكثرة من الواقع عند  
فعله لا شرايط تجسس ما تحت المتغير ايضا على تقدير عدم تجسس المتغير بما فوقه من فوقه محسوسة فهو طاهر قطعا وان  
اعتبر الكثرة في الجاه وكان اقل من كراومع من التجسس فلا يؤثر فيه وان كان انزل فينبغي على الخلاف المتقدم السابق ستر الصورة  
بالجاه ولكن المصدر عن المتغير قل من كراومع في نجاسته وحكم ما فوق التغير كما في سابقها واحتمل المتقدم جاهدنا ايضا هذا كله لو كان  
الماء ممتدا في قناة ونحوها اما لو كان مجتمعاً في مكانه الذي يخرج منه مياه العيون الغير الممتدة فانه يختص التجسس بالموضع المتغير ان كان  
البلاء كراومع لا ينفى على الخلاف المتقدم وبما يمكن ايضا فرض الصور الثلث الاول واتسع المكان الذي فيه الماء على السابعة التي تخرج  
الارض ثم اعلم انه لا وجه هنا بناء على المشهور لاعتبار استواء السطوح في عدم الانفعال بالملافة كما سياتي في الكثير من الراكد لكن يتجه  
على قول العلامة باعتبار ذلك في كثير الراكد عند ملاقة الجاهة بناء على ما صرح به في التذكرة كما سئل في ذكره انشاء الله تعالى اعتبار ذلك  
ايضا في مقدار الكثرة من الجاه بقوله بانفعاله بالملافة لكن هذه هي جملة من كتبه اطلق القول عند تغير البعض من الجاه باختصاص الجاهة بالمتغير  
دون ما فوقه وما تحتها تساوت سطوحها واختلفت هو لا يخرج من يدافع الا ان يقال ان اجماله في الكلام هنا احالة على ما علم تفصيله بالتأمل في  
مقتضى قواعد المقررة في تلك المسئلة واعتدلت عنه بعض متأخري تحقيق المتأخرين بان عدم تعرضه لذلك كانه يرى الجاهي خصوصية عن  
الواقع في الجملة وان شارك في انفعال قليله بالملافة ولعل الخصوصية كون الغالبية عدم الاستواء فلو اعتبر المساواة على حد ما ذكره في  
الواقع للزم الحكم بتجسس الجاهة العظيمة بملاقة الجاهة اذ لا يبلغ مقدار الكثرة لو بقيت ما فوقها وذلك معلوم الانشاء المقالة  
السابعة قد عرفت ان الجاه مطلقا بناء على المشهور لا يضر بالتغير وحيث ظهر على ما صرح به الاحصاء عن غير خلاف فيه بينهم بتدافع  
من المادة وكثرته عليه في سبب ملكه ويزول التغير هذا ان اشترطنا في تطهير الماء الامتزاج كما هو احد القولين وان اكتفى بمجرد الاتصال كما هو  
القول الاخر اكتفى بمجرد زوال التغير كان المادة وبذلك صرح جمع من متأخري المتأخرين منهم السيد المدرك ونقل عن بعض اصحاب انه بناء  
على القول الاخير يتوقف طهره هنا على التدافع والكثرة نظر الى ان الاتصال المعبر في التطهير هو الحاصل بطريق العلو والمساواة وذلك  
بالنسبة الى المادة غير متحقق لانها باعتبار خروجها من الارض لا يكون الا في اسفل منه وفي التعليل منع ظاهر واعلم اننا لم نقف في شيء من الجاهات  
على تطهير الماء الفس في ما ورد في البر في باب الحمام ويمكن الاستدلال هنا على الطهارة بالوجه المذكور بما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن  
ابي يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضا هذا على تقدير القول المشهور وما زاد ذهب اليه العلامة  
من اشراط الكثرة في عدم الانفعال في هذه المسئلة لانه في تغير الجاه على وجه لا يبلغ البلاء كراومع فلا يطهر الا بمطهر من خارج لان ما يخرج بالنسبة  
لا يكون قليلا فينفع بالملافة بعد خروجه وهكذا فيما يخرج دفعة ثانية وثالثة وهكذا ولا يتصور حصول الطهارة به وان استهلك المتغير لان  
الاستهلاك بقاء محكوم بنجاسته كما عرفت قد اطلق قدس سره في كتبه طهارة الجاه المتغير بكتاثر الماء وتدافعه حتى يزول التغير عللة في المنتهى  
والتذكرة بان الجاه لا يقبل النجاسة لجريانه والمتغير مستهلك فيه وانت خبير بما فيه قال بعض فضلاء متأخري المتأخرين بعد ايراد ذلك  
قوله ويمكن ان يجعل هذا من جملة الأدلة على بطلان تلك الدعوى انتهى المقالة الثامنة قد صرح اصحاب رضون الله عليهم بان حكم  
ماء الحمام كالجاه اذا كان له مادة قالوا والمراد بماء الحمام يعني ما في حياض الصغار ثم اختلفوا في اشراط الكثرة في المادة وعدمه وحيث قال  
هنا يقع في مواضع ثلثة الاول في بيان كونه كالجاه والظاهر ان المراد من التشبيه عدم نجاسته ما في حياض الصغار بالملافة عند الاتصال  
بالمادة ويدل على اصل الحكم صحته داود بن سرجان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في ماء الحمام قال هو بمنزلة الماء الجاه وروى  
ابي يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قلت اخبرني عن ماء الحمام يغتسل منه الجند الصبيان اليهود والنصراني والمجوسي فقال ان ماء الحمام  
كماء النهر يطهر بعضه بعضا ورواية بكر بن حبيب عن ابي جعفر عليه السلام قال ماء الحمام لا بأس به اذا كانت له مادة وما رواه في كتابه قرب الاسناد  
عن سميع ابن جابر عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال ابتداء فقال ماء الحمام لا ينجس شيء وما في كتاب الفقه الرضوي قال عليه السلام ماء

*[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style.]*



كتاب الطهارة  
 في بيان ما يجب فيه من الطهارة  
 وما لا يجب فيه من الطهارة  
 وما لا يجب فيه من الطهارة  
 وما لا يجب فيه من الطهارة

هذا هو الكتاب الطاهر  
 الذي لا ينجس به شيء  
 ولا ينجس به شيء  
 ولا ينجس به شيء

الحام سبيله سبيل الماء إذا كانت له مادة وربما لم يكن نظير الاشكال الى هذا الاستدلال بان ذلك لا يتم الا بعد معرفة الحيض التي كانت في  
 رخصهم عليهم السلام على ابي كيفية كانت اذا الظاهر ان الاسئلة كانت عن ماء الحمام المعهود عندهم سيما ان اصل الاضافة للعهد لكن لا يتحقق ضم  
 الاخبار المشتملة على اشترط المادة الى الاخبار الباقية يعطى بظاهر ما ذكره الاخبار وضوان الله عليهم من ان المراد بماء الحمام ما في حياضه الضغائر  
 التي لا تبلغ الكثرة المادة عبارة عن الحوض الكبير الذي يجري منه الماء الى تيماض الصغار ولهذا تضمن الخبر اشترط مشابهة لما يرى بوجود  
 له ودوابة بكر بن جبيب نفى الباس عنه بشرط المادة والمراد في الخبرين انما لها به اذ مع عدمه يلحق حكم القليل ج واما ذكرنا علم الكلام في الموقع  
 الثالث ايضا واما الموضوع الثالث فلهشهور بين الاضطرار الكرية في المادة استنادا الى انه مع عدم الكرية يدخل تحت القليل فينفع بالملاقاة  
 وذهب المحقق في ثبوت عدم اعتبار كثرة المادة وقلتها لكن لو تضمن ما في الحيض لم يطهر بمجرد حرمانها اليه بدل عليه ملاقى صحيحه داود بن سرحا  
 فان جملة بمنزلة لحد كالتصريح في عدم اشترط الكرية واطلاق رواية بكر بن جبيب ان المادة فيها اعم من كونها كرا او دونه واجيب عن الاول  
 بعدم التعرض فيها للمادة ولا لقلتها وكثرة واما الثانية فنضعف الاستدلال وادخل اطلاق المادة فيها على ما هو الغالب من كثرية المادة كما هو  
 موجود واردة الكثرة من لفظ المادة لا شاعها بذلك ولئن سلمنا العموم في كلا الخبرين فلا ريب ان عموم اشترط الكرية اقوى دلالة فيجب تخصيص  
 هذا العموم به ويورد على ذلك ان عدم التعرض للمادة والقلّة والكثرة لا ينبغي جهة الاستدلال بالخبر باعتبار عمومه وتنزيله منزلة لحد كالتصريح  
 الخبر المذكور اخرج من حكم القليل فلا يلزم من الحكم بانفعال القليل بالملاقاة الحكم بانفعاله فانه كما يخرج ماء الاستبراء وماء المطر عن قاعدة  
 الماء القليل بنص خاص فكذلك ماء الحمام ينبغي خروجه بمقتضى النص المذكور ونخرج منه القليل الذي لم يتصل بالمادة اصلا بناء على القول بجنا  
 القليل بالملاقاة باجماع القائلين بذلك عليه يبقى غير داخل في عموم الخبر بالجملة فهذه الروايات اخص وموضوعا من الروايات الدالة على  
 انفعال القليل بالملاقاة ومقتضى القاعدة تخصيص تلك بهذه لا العكس واما ضعف الاستدلال في الرواية الثانية فيدفعه جبر ذلك بعمل الاضطرار  
 كما هو مقتضى بينهما وكلا الامرين اصطلاحا والحمد لله على الغالب خلاف الظاهر خلاف مدلول تلك الصحيحة المذكورة والى هذا القول مال جملة  
 من المتأخرين ومتأخريهم واما بقولك بعضهم على قاعدة الفرق في نجاسة الماء القليل بين ورود النجاسة عليه وروده على النجاسة فحكم  
 هنا بعد النجاسة من حيث ورود الماء على النجاسة وجعل ذلك هو السر في عدم تجنيس ماء الحمام بمجرد الملاقاة وفي طهارة ما الاستبراء قال فلا  
 حاجتنا الى اعتبار كرية المادة بل لا كرية للمجموع من المادة وما في الحوض الماء النازل ثم اعترض على نفسه بان النجاسة هي هنا واردة على ماء  
 الحوض واجاب بان المفروض ورود الماء من المادة على ماء الحوض لتسلطه على ماء الحوض على ما يصيبه من القذر فلم تكن النجاسة واردة على ماء  
 حافظ لظاهرة ماء الحوض بل الامر بالعكس ثم قال وقد اتفق مما ذكرناه ان على مذهب من يخص تجنيس القليل بصورة ورود النجاسة عليه يتجه  
 القول بعدم اشترط الكرية في مادة الحمام انتهى فيه ولا انه استند في استثناء ما الحمام من قاعدة تجنيس القليل بالملاقاة لهذا الخبر  
 لا اشعار فيها بهذا التخصيص بل مقتضى ظاهر التشبيه بالحجر هو عدم الانفعال مطلقا وكذا الظاهر في الباس مع وجود المادة وكذا ظاهر  
 قوله في رواية قرب الاسناد لا ينبغي شيء فان ذلك كله يدل بظاهره على عدم انفعاله بالملاقاة كيف كانت وثانيا ان ما ذكره انما يتم لو كان الماء  
 الجار من المادة الى الحوض الصغير ثباتا عليه من علاه او لو كان انما من اسفله كما هو معمول في كثير من الجياض فلا يتم ما ذكره مع ان ورود المادة  
 على الحوض الصغير من ان يكون من جهة العلو والسفل فالثابا به لا يظهر صريح التشبيه بالحجر هنا من جهة اذ من كان حكمه حكم الماء القليل  
 في تجنيسه بورد النجاسة عليه دون ورودها عليه كما هو مختاره في الماء القليل مطلقا فاقى عن طريق هذا التشبيه فان ما ذكره حكم عام للماء القليل  
 افراد وهذا احد هابل الظاهر والله سبحانه ووليائه اعلم من تلك الاخبار المنتقدة من الدال بعضها على انه كالحجر مطلقا وبعضها انه كماء النهر يظهر  
 بعضها بعضها البعض انه لا ينبغي شيء مطلقا وان دل دليل من الخارج على تخصيصه بالتغير بالنجاسة بعضها على نفى الباس عنه بشرط المادة ان  
 ماء الحمام خصوصيته يمتاز بهما عن مطلق الماء القليل ليس ذلك الا باعتبار عدم انفعاله بالملاقاة وان قل بخلاف مطلق الماء القليل ان  
 خص انفعال مطلق القليل بورد النجاسة عليه دون العكس كما اختاره القائل المذكور واما قلنا من سبقه في ذلك ايضا فلا بد هنا من اعتبار  
 عدم الانفعال مطلقا مع قلّة ورود النجاسة او ودت عليه تحقيقا للخصوصية المتميزة المستفادة من تلك الاخبار وينبغي التنبيه  
 هنا على امور الاقول هل يشترط بناء على القول بكرية المادة بلوغ المادة وحدها كالتعصم ما في الحيض عن الانفعال بالنجاسة بعد  
 الاتصال او يكفي بلوغ المجموع منها وما في الحيض كرا مع توصلها مطلقا ظاهرا كثر المتأخرين حيث اطلقوا القول بكرية المادة الاول مع  
 اطلقوا القول بان الغدير بان اذ وصل بينهما سابقة وكان مجموعهما مع السابقة كرا لم ينفعلا بملاقاة النجاسة وذلك يقتضي ان يكون حكم  
 الحمام اغلظ مع انه ليس كذلك لما عرفت من الاخبار المنتقدة واما اجيب بان القول اطلاق بكرية المادة في الحمام محمول على ما اذا لم يكونا  
 متساين بناء على الغالب من علو المادة فاما مع التساوي فيكون بلوغ المجموع كرا ونقل في المعالم عن بعض اصحاب التصريح بالتفصيل المذكور ثم قال  
 وهو الوجود واللاق القول في الغديرين محمول على المتساين ودد بان العلامة ايضا قد صرح في الغديرين المتخلفين بتقوى لاسفل لاسفل  
 واجيب عنه بجملة الاختلاف في الصورة المذكورة على ما اذا كان بطريق الاقدام دون التسم من ميزاب نحوه والغالب الحمام هو الثاني وج  
 فاللاق القول في الغديرين محمول على التساوي او على الاختلاف الحاصل بالانحداف فانه متى كان كذلك لم ينفعل شيء منها واللاق القول في  
 الحمام محمول على الاختلاف الحاصل بالتسم من ميزاب نحوه ولا ينبغي ما في هذه التفصيلات من التكاليف والتعلل كان يحصل الفرق المذكور على

هذا هو الكتاب الطاهر  
 الذي لا ينجس به شيء  
 ولا ينجس به شيء  
 ولا ينجس به شيء



هذا التقيد في قول الماء المتساوي السطوح والمختلف في وجه الاختلاف في الدلالة على عدم نجاسة الكبر بالملاقاة ومركبه الى حصول الوحدة  
في الماء على وجه يكون داخل تحت تلك الاخبار وانما اذا كان مستمنا من ميزان نحوه فانه ليس كذلك فلا يدخل تحت تلك الاخبار فاعتبرت كرية  
المادة في الحمام لكونها على الحيض على ذلك الوجه المقصود لعدم اتحادها مع باقي الحيض لا يخفى ما في هذا التقيد من المخالفة لاطلاق النص  
والطلاق كلام الاصحاب في التحقيق هو ما قدمنا من عدم اعتبار كرية المادة وان هذا الحكم خارج بالنص فلا يحتاج الى ارتكاب هذه التحولات على  
انه قد صرح المحدث الامين الاسترادي قدس سره بان المستفاد من روايات باب الكرية تقوى كل جزء منه بالباقي وهذا المعنى موجب الساكن  
دون غير عدم تقوى الاعلى والسفل في غير الساكن بل عبر الشيخ المحقق ابن العالم الزباني الشهيد الثالث رحمه الله تعالى في كتاب المعالم تقارب اجزاء  
كما يشعر به روايات هذا الباب ليحصل التقوى المذكور فانه مع تقارب اجزاء الماء للنجاسة الواردة عليه تنتشر وتوزع عليها انتهى كلامه  
زيد مقامه واجاب بعض فضلاء متأخري المتأخرين بان الغرض من اشتراط الكرية في المادة وحدها لتطهير الحوض الصغير لا مجرد عدم  
انفعالها ونقل السيد في المدارك عن جده في فوائد القواعد الثلاثة لعموم قوله عليه في عدة اخبار صحيحة اذا كان الماء قد مر كذا لم ينتج  
شيء قال وهو مقصود على هذا فلا فرق بين ماء الحمام وغيره انتهى قوله وهذا القول من شيخنا الشهيد الثالث قدس سره في ما اختاره مما سلكه اذ كره  
من الحكم بالوحدة بمجرد الاتصال وان استواء سطح الماء غير معتبر في الكرية فلو بلغ الماء المتواصل المختلف السطوح كذا لم يفعل شيء منه  
بالملاقاة سواء ذلك الاعلى والسفل في الحقيقة في القول في ذلك انشاء الله تعالى وهذا ظاهر العلامة في التحريم باعتبار زيادة المادة عن  
الكريات قال بعد الكلام في الجاهل وحكماء الحمام حكمه اذا كان له مادة تزيد على الكرية وهو غريب الشك في لو انفصل ماء المادة  
عن الحوض ونجس ماءه فهل يطهر بمجرد اتصال المادة به ام يشترط فيه لامتزاج والغلبة جهان بل قولان مبنيان على الكلام في تطهير القليل  
بالقاء الكرية عليه كما سلكا بيانه انشاء الله تعالى واختار العلامة في التذكرة والمنتهى هنا الثالث واجمع عليه المنتهى بان الصاق عليه حكم بانه  
بمنزلة الجاهل ولو نجس الجاهل لم يطهر الا باستيلاء الماء عليه بحيث يزيل انفعاله مع انه قدس سره في التحريم المنتهى النهاية في مسألة  
الغديرين حكم بطهارة النجس منها بان اتصاله بالبالغ كراهه هو ما قضى لما حكم به في هذه المسئلة لان المسائلين من باب واحد كذا اورد  
عليه جمع من المتأخرين ويمكن الجواب عنه اولا بان ظاهر استدلاله في المنتهى بالخبر المذكور على الممازجة في ماء الحمام اختصاص الحكم المذكور  
بالحمام لما ذكره من الخبر فكان حكم الحمام عند هذه المسئلة المذكورة مستثنى من مواضع تطهير القليل ثانياً انك قد عرفت ايضا  
تقييد اطلاق القول في الغديرين بالجل على المتساويين والمختلفين بطريق الاختار دون التسليم فيمكن حمل كلامه هنا في تلك  
بالاكفاء بمجرد الاتصال على ذلك بخلاف الحمام لما عرفت سابقا من كون جريان المادة في الغالب بطريق التسليم فلا بد فيه من  
الممازجة واختار جماعة منهم شيخنا الشهيد الثالث الاول بناء على اصله المشار اليه نفاذ ونقل ايضا عن المحقق الشيخ على واليه مال في المدارك  
ايضا واستدلوا على ذلك بما سلكه ذكره انشاء الله تعالى في مسألة تطهير القليل لعل لا يظهر هنا الاول لان يقين النجاسة لا يحكم بارتفاعه  
الابد لانه معتبرة والارتفاع بالممازجة مع شغلها من النصوص به كما سلكه ذكره انشاء الله تعالى مع تحقيقه في المقام يكشف عن هذه المسئلة  
وامثالها نقاب الابهام الثالث هل يشترط في تطهير الحوض زيادة المادة على الكرية بمقدار ما يحصل به الممازجة والغلبة بناء على اشتراط  
الممازجة او بمقدار الماء المخدر للحوض المتصل به بناء على مجرد الاتصال ام لا قولان صرح بالاول المحقق الشيخ على والشهيد الثاني وعلاوة  
بانها لو كانت كرافق لكان ورود شيء منها على الحيض موجبا لخرجهما عن الكرية اذ المعبر كرية المادة بعد الملاقاة فتقبل الانفعال  
وهو صريح التحريم كما تقدم وبالثاني صرح السيد السند في المدارك قال قدس سره الظاهر الاكفاء في تطهير ما في الحيض بكرية المادة ولا  
يشترط زيادته على الكرية به صرح في المنتهى مسألة الغديرين ويلوح من شرطهم في تطهير القليل القاء كرية عليه دفعة اعتبار زيادة المادة  
الكروية انتهى في ذلك قد عرفت سابقا من مقتضى الجمع بين اطلاق القول بكرية المادة والقول بالاكفاء في الغديرين بحصول الكرية من  
مجموعها ومن التاقيفة تقييد المادة بالنسب ومن ثم اعتبر فيها الكرية على حدة وتقييد الغديرين بالتساوي والاختلاف على جهة الاختار  
ومن ثم اكفى بكرية المجموع وبذلك يظهر لك ما في كلامه من الاستناد الى ما صرح به في المنتهى في مسألة الغديرين نعم لقائل ان يقول ان  
هذه الزيادة المعبرة سواء اعتبر في التطهير بمجرد الاتصال او المزج لا دليل عليها فقولكم انها بعد الملاقاة باول جزء منها ينجر بالملاقاة مع كون  
البقية اقل من كونها اول المادة بانصالها بالحوض التجس ليس اولى من طهارة التجس بانصالها به لا بد لترجيح الاول من دليل على التحقيق  
كما سلكه بيانه انشاء الله تعالى ان شرط الطهارة في المطهر عدم النجاسة انما هو قبل التطهير ما نجاسة حال التطهير فلا دليل على المنع منها  
والمحدث الامين الاسترادي قدس سره بناء على ما اختاره من تخصيص نجاسة القليل بالملاقاة لا بوجود النجاسة على الماء دون العكس صرح  
بانه يتجه ان يقال انه لا حاجة الى كرية المادة بل يكفي جريان الماء الطاهر بقوة بحيث يستهلك الماء فيه واستند العلامة في هذا الاختار سبيل  
الاشارة اليها انشاء الله تعالى في هذا كله مع علو المادة على الحوض مامع المساواة كما يتفق في بعض الحيض من اجل موضع الاتصال اسفل الحوض  
فلا يشترط الزيادة بل يكفي مجرد الاتصال على احد القولين او جريانها اليه بقوة الى ان يحصل الامتزاج على القول الاخر الرابع لو شك  
في كرية المادة فظاهر كلام جملة من الاصحاب به صرح بعضهم انه ينبغي على الاصل هو عدم البلوغ واستضعفه بعض متأخري المتأخرين  
استظهر البناء على طهارة ما عدم الحكم بنجاسته بملاقاة النجاسة واحتج بالروايات الدالة على ان كل ما طهر حتى تعلم انه قدس سره باستصحاب

هذا التقيد في قول الماء المتساوي السطوح والمختلف في وجه الاختلاف في الدلالة على عدم نجاسة الكبر بالملاقاة ومركبه الى حصول الوحدة  
في الماء على وجه يكون داخل تحت تلك الاخبار وانما اذا كان مستمنا من ميزان نحوه فانه ليس كذلك فلا يدخل تحت تلك الاخبار فاعتبرت كرية  
المادة في الحمام لكونها على الحيض على ذلك الوجه المقصود لعدم اتحادها مع باقي الحيض لا يخفى ما في هذا التقيد من المخالفة لاطلاق النص  
والطلاق كلام الاصحاب في التحقيق هو ما قدمنا من عدم اعتبار كرية المادة وان هذا الحكم خارج بالنص فلا يحتاج الى ارتكاب هذه التحولات على  
انه قد صرح المحدث الامين الاسترادي قدس سره بان المستفاد من روايات باب الكرية تقوى كل جزء منه بالباقي وهذا المعنى موجب الساكن  
دون غير عدم تقوى الاعلى والسفل في غير الساكن بل عبر الشيخ المحقق ابن العالم الزباني الشهيد الثالث رحمه الله تعالى في كتاب المعالم تقارب اجزاء  
كما يشعر به روايات هذا الباب ليحصل التقوى المذكور فانه مع تقارب اجزاء الماء للنجاسة الواردة عليه تنتشر وتوزع عليها انتهى كلامه  
زيد مقامه واجاب بعض فضلاء متأخري المتأخرين بان الغرض من اشتراط الكرية في المادة وحدها لتطهير الحوض الصغير لا مجرد عدم  
انفعالها ونقل السيد في المدارك عن جده في فوائد القواعد الثلاثة لعموم قوله عليه في عدة اخبار صحيحة اذا كان الماء قد مر كذا لم ينتج  
شيء قال وهو مقصود على هذا فلا فرق بين ماء الحمام وغيره انتهى قوله وهذا القول من شيخنا الشهيد الثالث قدس سره في ما اختاره مما سلكه اذ كره  
من الحكم بالوحدة بمجرد الاتصال وان استواء سطح الماء غير معتبر في الكرية فلو بلغ الماء المتواصل المختلف السطوح كذا لم يفعل شيء منه  
بالملاقاة سواء ذلك الاعلى والسفل في الحقيقة في القول في ذلك انشاء الله تعالى وهذا ظاهر العلامة في التحريم باعتبار زيادة المادة عن  
الكريات قال بعد الكلام في الجاهل وحكماء الحمام حكمه اذا كان له مادة تزيد على الكرية وهو غريب الشك في لو انفصل ماء المادة  
عن الحوض ونجس ماءه فهل يطهر بمجرد اتصال المادة به ام يشترط فيه لامتزاج والغلبة جهان بل قولان مبنيان على الكلام في تطهير القليل  
بالقاء الكرية عليه كما سلكا بيانه انشاء الله تعالى واختار العلامة في التذكرة والمنتهى هنا الثالث واجمع عليه المنتهى بان الصاق عليه حكم بانه  
بمنزلة الجاهل ولو نجس الجاهل لم يطهر الا باستيلاء الماء عليه بحيث يزيل انفعاله مع انه قدس سره في التحريم المنتهى النهاية في مسألة  
الغديرين حكم بطهارة النجس منها بان اتصاله بالبالغ كراهه هو ما قضى لما حكم به في هذه المسئلة لان المسائلين من باب واحد كذا اورد  
عليه جمع من المتأخرين ويمكن الجواب عنه اولا بان ظاهر استدلاله في المنتهى بالخبر المذكور على الممازجة في ماء الحمام اختصاص الحكم المذكور  
بالحمام لما ذكره من الخبر فكان حكم الحمام عند هذه المسئلة المذكورة مستثنى من مواضع تطهير القليل ثانياً انك قد عرفت ايضا  
تقييد اطلاق القول في الغديرين بالجل على المتساويين والمختلفين بطريق الاختار دون التسليم فيمكن حمل كلامه هنا في تلك  
بالاكفاء بمجرد الاتصال على ذلك بخلاف الحمام لما عرفت سابقا من كون جريان المادة في الغالب بطريق التسليم فلا بد فيه من  
الممازجة واختار جماعة منهم شيخنا الشهيد الثالث الاول بناء على اصله المشار اليه نفاذ ونقل ايضا عن المحقق الشيخ على واليه مال في المدارك  
ايضا واستدلوا على ذلك بما سلكه ذكره انشاء الله تعالى في مسألة تطهير القليل لعل لا يظهر هنا الاول لان يقين النجاسة لا يحكم بارتفاعه  
الابد لانه معتبرة والارتفاع بالممازجة مع شغلها من النصوص به كما سلكه ذكره انشاء الله تعالى مع تحقيقه في المقام يكشف عن هذه المسئلة  
وامثالها نقاب الابهام الثالث هل يشترط في تطهير الحوض زيادة المادة على الكرية بمقدار ما يحصل به الممازجة والغلبة بناء على اشتراط  
الممازجة او بمقدار الماء المخدر للحوض المتصل به بناء على مجرد الاتصال ام لا قولان صرح بالاول المحقق الشيخ على والشهيد الثاني وعلاوة  
بانها لو كانت كرافق لكان ورود شيء منها على الحيض موجبا لخرجهما عن الكرية اذ المعبر كرية المادة بعد الملاقاة فتقبل الانفعال  
وهو صريح التحريم كما تقدم وبالثاني صرح السيد السند في المدارك قال قدس سره الظاهر الاكفاء في تطهير ما في الحيض بكرية المادة ولا  
يشترط زيادته على الكرية به صرح في المنتهى مسألة الغديرين ويلوح من شرطهم في تطهير القليل القاء كرية عليه دفعة اعتبار زيادة المادة  
الكروية انتهى في ذلك قد عرفت سابقا من مقتضى الجمع بين اطلاق القول بكرية المادة والقول بالاكفاء في الغديرين بحصول الكرية من  
مجموعها ومن التاقيفة تقييد المادة بالنسب ومن ثم اعتبر فيها الكرية على حدة وتقييد الغديرين بالتساوي والاختلاف على جهة الاختار  
ومن ثم اكفى بكرية المجموع وبذلك يظهر لك ما في كلامه من الاستناد الى ما صرح به في المنتهى في مسألة الغديرين نعم لقائل ان يقول ان  
هذه الزيادة المعبرة سواء اعتبر في التطهير بمجرد الاتصال او المزج لا دليل عليها فقولكم انها بعد الملاقاة باول جزء منها ينجر بالملاقاة مع كون  
البقية اقل من كونها اول المادة بانصالها بالحوض التجس ليس اولى من طهارة التجس بانصالها به لا بد لترجيح الاول من دليل على التحقيق  
كما سلكه بيانه انشاء الله تعالى ان شرط الطهارة في المطهر عدم النجاسة انما هو قبل التطهير ما نجاسة حال التطهير فلا دليل على المنع منها  
والمحدث الامين الاسترادي قدس سره بناء على ما اختاره من تخصيص نجاسة القليل بالملاقاة لا بوجود النجاسة على الماء دون العكس صرح  
بانه يتجه ان يقال انه لا حاجة الى كرية المادة بل يكفي جريان الماء الطاهر بقوة بحيث يستهلك الماء فيه واستند العلامة في هذا الاختار سبيل  
الاشارة اليها انشاء الله تعالى في هذا كله مع علو المادة على الحوض مامع المساواة كما يتفق في بعض الحيض من اجل موضع الاتصال اسفل الحوض  
فلا يشترط الزيادة بل يكفي مجرد الاتصال على احد القولين او جريانها اليه بقوة الى ان يحصل الامتزاج على القول الاخر الرابع لو شك  
في كرية المادة فظاهر كلام جملة من الاصحاب به صرح بعضهم انه ينبغي على الاصل هو عدم البلوغ واستضعفه بعض متأخري المتأخرين  
استظهر البناء على طهارة ما عدم الحكم بنجاسته بملاقاة النجاسة واحتج بالروايات الدالة على ان كل ما طهر حتى تعلم انه قدس سره باستصحاب



في النسخ بمجموعة كما ورد في نظم الثياب فيه نظر لطرق القدرح الى ما اوردته من الادلة اما الاول فلما مضى بيان في المقالة الرابعة

فان ما المطر في الجملة لا تقاطع كالجائر

في النسخ بمجموعة كما ورد في نظم الثياب فيه نظر لطرق القدرح الى ما اوردته من الادلة اما الاول فلما مضى بيان في المقالة الرابعة

الطهارة الوارد فيه النسخ بمجموعة كما ورد في نظم الثياب فيه نظر لطرق القدرح الى ما اوردته من الادلة اما الاول فلما مضى بيان في المقالة الرابعة  
واما الثالثة فلان استحقاق الطهارة الذي ورد به النسخ في الثوب هو ما اذا كان الثوب متيقن الطهارة وشك في عروض الجاسة له كما تضمنته صحيحة  
زكاة المضمرة وغيرها فانه لا يخرج عن يقين الطهارة الا يقين الجاسة ووجه الفرق بين هذا وبين ما نحن فيه ظاهر فان صحيحة زكاة المذكورة  
ولما هو غيرها ان الغرض المترتب على التمسك بيقين الطهارة في هذا الموضع هو دفع الشك بعروض الجاسة حتى يحصل اليقين بها فاما  
بيقين الطهارة انما هو في مقابلة الشك في عروض الجاسة واذا هذه الكليات انما هي الامور المقطوع بعدم العلم بملاقاة الجاسة لها  
فيستعصم بها انما هو في مقابلة الشك في عروض الجاسة واذا هذه الكليات انما هي الامور المقطوع بعدم العلم بملاقاة الجاسة لها  
من الجاسة وعلمه وليس الشك هنا في ملاقاة الجاسة كما هو شأن تلك الاخبار ومثل ذلك لو حصل في ثوب دم محكوم بجاسته شرعا لكن الشك  
في زيادته على الدرهم وعدمها فانه ليس لقائل ان يستند الى هذه الاخبار بان الاصل لمهارة الثوب لقوله كل شيء طاهر حتى تعلم انه قدس في الجملة  
فلما رد بالشك الذي لا يعارض يقين هو الشك في عروض الجاسة وملاقاة النجس في الشك في السبب الموجب للتفليس المقالة التاسعة  
الظاهر انه لا خلاف بين اصحابنا في ان ماء المطر في الجملة حال تقاطعه كالجائر ونقل عن ظاهر الشيخ اشترط الجريان من ميزاب  
واللاق تشبيهه بالجائر يقتضي عدم انفعاله بملاقاة الجاسة وتطهيره لما يقع عليه من ماء نجس وارض او ثياب وخرق او نحو ذلك  
تحقيق القول في ذلك يتوقف على النظر في الاخبار الواردة في المقام فنورد ما عثرنا عليه منها ثم نردفه بما يكشف عنه نقاب الابهام بتوفيق  
الملك العلام وبركة اهل الذكر عليهم افضل صلوات وسلم فمن الاخبار صحيحة هشام بن الحكم عن ابي عبد الله في ميزابين سالا احدهما بول  
الاخر ماء المطر فاختلفا فاما ثوب جل لم يضر ذلك ورواية محمد بن مروان عن ابي عبد الله قال لو ان ميزابين سالا احدهما ميزاب بول  
الاخر ميزاب ماء فاختلطا ثم اصابك ما كان به باس في صحيحة علي بن جعفر عن اخيه قال سئلته عن البيت يبالي على ظهره ويعتسل من الجبابة  
ثم يصيب المطر يؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاة فقال اذا جرى فلا باس به وسئلته عن رجل يترقب ماء المطر قد صبت فيه خمر فاصاب ثوبه  
هل يصلي قبل ان يغسله فقال لا يغسل ثوبه ولا يجلبه ويصلي فيه ولا باس في صحيحة هشام بن سالم انه سئل با عبد الله عليه السلام عن السطح يبالي  
عليه فصبه السماء فيكف فيصيب الثوب فقال لا باس ما اصابه من الماء اكثر منه ومروسة الكاهل عن رجل عن ابي عبد الله قال قلت امر  
في الطريق فيسيل على الميزاب في اوقات علم ان الناس يتوضؤون قال قال ليس به باس لانك قلت ليسيل على من ماء المطر اري فيه التغير  
داري فيه انما القدر فيقطر القطرات على وينتفع على منه والبيت يتوضأ على سطحه فيكف على ثيابه قال ما بدا باس ولا يغسله كل شيء يراه  
ماء المطر قد طهر ورواية ابي بصير قال سئل با عبد الله عن الكيف يكون خارجا فاقطرت السماء فيقطر على القطرة قال ليس به باس ومروسة  
محمد بن اسمعيل عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن قال قال ليس به باس لانك قلت ليسيل على من ماء المطر اري فيه التغير  
نحو شيء بعد المطر ان اصابه بعد ثلثة فاغسله وان كان الطريق نظيفا فلا يغسله وروى في الفقيه مروا قال سئل عتيق عن طين  
المطر يصيب الثوب فيه البول والعذرة والدم فقال طين المطر لا نجس وروى عن ابي جعفر في كتاب المسائل والجبر في قرب الاسناد عنه عن  
اخيه عليه السلام قال سئلته عن الكيف يكون فوق البيت فيصيب المطر فيكف فيصيب الثياب يصلي فيها قبل ان تغسل قال اذا جرى به ماء  
المطر فلا باس وروى في كتاب المسائل ايضا عن اخيه عليه السلام قال سئلته عن المطر يجري في المكان فيه العذرة فيصيب الثوب يصلي فيه قبل  
ان يغسل قال اذا جرى به المطر فلا باس وروى في كتاب الفقه الرضوي قال عتيق اذا بقي ماء المطر في الطرقات ثلثة ايام نجس واجتنب غسل الثوب منه  
وماء المطر في الصحا لا نجس وروى ان طين المطر في الصحا يجوز الصلوة فيه طول الشك هذا ما وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بالمقام ويدل على  
اعتبار الجريان منها صحيحة هشام بن الحكم ورواية محمد بن مروان وصحيحة علي بن جعفر وروايتا المنقولتان من كتابه ولكن اعتبار الجريان من الميزاب  
انما وقع في الاولتين وليس فيهما دلالة على تخصيص الحكم بذلك فلا تفحصا حجة المستدل ولعل كذا الميزاب في كلام الشيخ على جهة التمثيل كما  
احتمل جمع من المحققين وانت خبير بان هذه الاخبار لا تصريح فيها بكون ماء المطر كالجائر مطلقا او مقيدا بما لا خصوصية الا من حيث اجوب  
المسائل المستول عنها فيها فان بعضها لا ينطبق على تقدير رجله كالماء القليل المنفعل بالملاقاة على المشهور ووجه فغاية ما يستفاد منها كون  
ماء المطر فيها ثابثا لثابته الجائر والراكذ وله احكام قد اشارت في بعضها للجائر وفي البعض الاخر الراكذ فاما مشاركة الجائر في صفة الجريان  
قطعا والكثرة على الظاهر كما يدل عليه ما تضمنه اشترط الجريان من الاخبار المتقدمة وما تضمنه اعتبار الكثرة وهو صحيحة هشام بن جعفر عليه السلام  
الجريان في تلك الاخبار والكثرة في الخبر المذكور علة لحصول الطهارة وخصوص مورد السؤال لا يصلح لتخصيص الجواب الا اذا كان لخصوصية  
السؤال مدخل في العلية وشاهد الحال في المقام دال على عدم المدخلية ومق كان التعليل يدل على التعدية الى كل ما يوجد فيه العلة وشاهد  
الحال يدل على عدم المدخلية وجب التعدية الى كل ما توجد فيه العلة وما قيل في الجواب عن صحيحة علي بن جعفر الدالة على اشترط الجريان في تطهير  
بيت النوى بالدلالة على انه يمكن ان يكون الاثر هنا نفوذ الجاسة في السطح وان السؤال لما كان يتضمن الجريان اجاب عليه السلام على  
وفق السؤال فاشترط الجريان حتى يستولي على الجاسة فهو لا يدل على نفى الباس الا في هذه الحالة فورد السؤال في تخصيص الجواب مدفوع او لا  
بان صحيحة هشام بن سالم قد تضمنت هذا السؤال بعينه ووقع الجواب فيها بما يدل على الطهارة مع الكثرة دون الجريان ومن الظاهر ان  
الكثرة لا تستلزم الجريان الا ان يرد الجريان ولو بالقوة دون ان يكون بالفعل بخصوصه فوجه الاستلزام ظاهر ولعله لا ظم

في النسخ بمجموعة كما ورد في نظم الثياب فيه نظر لطرق القدرح الى ما اوردته من الادلة اما الاول فلما مضى بيان في المقالة الرابعة



وأيضا ما تضمنته رواية ابن جعفر المنقولاتان من كتابه فانه لا مجال فيها للتخصيص الجواب فالظاهر من ذلك الرواية ايضا عليها لكن صاحبنا لا  
 في الاستدلال على ما في الكتب الاربع لم يتعرضوا لها في الروايتين في المقام ولا غيرها مما خرج عن الكتب المشار اليها وما عدا الصورة المذكورة  
 فلا دلالة في شيء من تلك الاجوبة المذكورة على كونها كالجاري اقرب ما يتوهم منه الدلالة على كونها كالجاري ان لم يدخل في تلك الصورة مسألة الكا  
 لقوله عليه السلام في يراه ماء المطر فقد لم يبق في تقييد الملاحق بها تلك الاخبار غير بعيد فتميل عليها حمل المطلق على المقيّد اما ما دل على النهي عن غسل  
 واليه من اصابته ماء المطر الذي قد روي فيه خبر واحد اصله فيه وكذلك لم يأت في ما يقترن من غير البيت النص بالبول والكنيف في احتمال تقييد ايضا كما هو  
 مصرح بالقيده في بعض تلك الروايات لا دلالة فيه في هاهنا جملته من الاحصاء لعدم انفعال القليل بوقوعه على النجاسة وتخصيص نجاسته بالملاقاة  
 بورد النجاسة عليه ون العكس والظاهر من الاخبار كما ينبغي انشاء الله تعالى في تحقيق المقام يتوقف على كون فرع احد هيا  
 لو وقع المطر على ماء نجس بدون التبريد بعد نزول عين النجاسة منه فان وقع عليه بطريق الجريان او الكثرة فالظاهر انه لا اشكال في تطهيره نعم  
 يبقى الكلام في الاكتفاء بمجرد الاتصال واستصحاب التداخُل في الامتناع فعلى الاول يطهر بمجرد الاتصال على التلصص يتوقف على الامتناع وسبب  
 تحقيق القول في ذلك انشاء الله تعالى وان خرج باحد الطريقين المذكورين فالشهور بين الاحصاء للتطهير بناء على حكمهم بكون ماء المطر كالجاري  
 مطلقا وقد عرفت ما فيه فانه لا دليل على هذا الاطلاق في الاخبار وحديث كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر قد عرفت ما فيه ومع عدم تقييد بما  
 ذكرنا فقد اورد ايضا على الاستدلال به في المخرج الصورة المفردة لا يمكن ان يرى جميع الماء النجس لا متناهي التداخل مع امكانه ايضا فالظاهر  
 ان عند التقاطع كما هو مذهبهم لا يمكن ان يصل الى جميع اجزاء الماء ويمكن الجواب بان الرواية لما دلت على طهارة ما يراه ماء المطر المقصود هو  
 الموضع الذي يصل اليه فاللازم طهارة ما عدا ذلك لم يطهر بذلك للزم عدم طهارة ذلك الموضع بالكلية او عدم النجاسة الى ما وصل اليه  
 بالمجاورة وكلاهما خلاف ظاهر النص ولقد بالغ بعض المتأخرين في حكم تطهير القطرة الواحدة من المطر اذ وقعت على الماء النجس قال في الرض  
 بعد نقله وليس بعيد ولكن العمل على خلافه انه قد اعترض هذا القول المحقق الشيخ حسن في المعامل بانه غلط قال لان المقصود لذلك ما كونه  
 في حكم الجاري او النظر الى ظاهر الآية حيث دلت على كونه مطهرا بقول مطلق وكلاهما فاسد اما الاول فان ادان تنزلنا الى القول ببشوت احكام  
 الجارية مطلقا الا انك قد علمت ان المقصود طهارة الماء بمجرّد الاتصال على القول به هو كون الجزء الملاصق للكثير يطهر بلاقائه له فلا يعود  
 دل على كون الماء مطهرا بعد الحكم بطهارة ما يتصل بالجزء الثاني هو من يتوهم بالكثير الذي منه طهر في طهر الجزء الثاني وهكذا ولا يذهب عليك  
 ان هذا التوجيه لا يتوجه هنا اذ قصص ما يقال في القطرة الواقعة بانها تطهر ما يلاقيه ولا ريب ان الانقطاع لا ينفك عن ملايته وادى بعد  
 في حكم القليل كما علمت فليس الجزء الذي طهر به بما يتوهم ليسعين به على ما يطهر ما يليه بل هو مع ما حين الانقطاع ماء قليل فيعود به الى  
 الانفصال بملاقاة النجاسة واما التلصص فقد مر الكلام فيه وتبين ان ليس له عموم انه قد يرد عليه ان اتصال هذه الاجزاء بعضها ببعض  
 انما يكون في زمان واحد لا ان الجزء الاول يتصل بالثاني في زمان ثم الثالث في زمان آخر وهكذا فان اتصال الجزء الاول من  
 النجس بالجزء الثاني الكثير صدق اتصال الاجزاء وكلاهما ببعض فلو سلم ان ماء المطر لو قطرة حكمه حكم الجاري مطلقا وانه يطهر الجزء الملاصق  
 له حال وقوعه عليه فلا ريب في اجراء التبريد المذكور في الجارية فيجوز صدق الانقطاع عليه في الان الثاني غير ضار لحصول  
 الطهارة في الاول بالتقريب المذكور الثاني اذ وقع على ارض متنجسة ونحوها واستوعب موضع النجاسة وازال العين ان كانت على  
 المشهور لا ريب في حصول التطهير به وعلى اعتبار الجريان فالظاهر انه لا ينافي هنا بحصوله لان الشيخ القائل بذلك صرح بانقل عنه بالاكتفاء  
 في تطهير الارض بالماء القليل الا ان مقتضى صحة هشام اعتبار كثر ماء المطر مثل الصورة المذكورة وقد عرفت انه لا مدخل بخصوصية  
 السؤال في التعليل المذكور وبذلك صرح المحقق الشيخ حسن في المعامل قال ولا بد من كون الماء الواقع اكثر من النجاسة لجعله في حد يث  
 على حصول الطهارة وكون مورد السؤال فيه السطح لا يقتضي اختصاص الحكم به لان التعليل يدل على التعدية لكل ما يوطئ به العلة اذ  
 الحال شاهدة بعدم مدخلية خصوصية فيها وقد بينا وجوب التعدية فيجوز انتم في اعتراضه في الذخيرة بان صحة الاستدلال بهذا الخبر على  
 ما ذكره مبنيته على تعين ارجاع التبريد في قوله عما اصابه الى السطح وهو ممنوع بل يمكن ارجاعه الى الثوب فكانه عليه السلام قال القطر الواصلة  
 الى الثوب غالج على البول الذي لا قاه وايضا ما ذكره من الدليل على تعدية الحكم على تقدير تمامه انما يصح اذ رجع ضمير منه الى مطلق النجاسة  
 وليس كذلك بل الظاهر رجوع الضمير الى البول فلا يلزم الانسحاب كل نجاسة انتوى لا يخفى في كلامه قدس سره من التكلف التمام والبعد  
 من ظاهر الكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام لما اولا فلان المقصود بالذات من السؤال هو طهر البيت وتطهير المطر والسؤال عما  
 يقترن على الثوب انما هو فرع على الاول فالانسب كون الجواب ما علم به بالحق الى الاول واما ثانيا فلانه على تقدير رجوع الضمير  
 الى الثوب بالتقريب الذي ذكره ذلك المحقق حاصل به يكون المعنى ما اصاب الثوب من ماء المطر الملاصق للبول اكثر من البول بمعنى  
 ان المتقاطر على الثوب يجمع من الماء والبول ولكن الماء اكثر فيسبب لكثرة صار قاهر للبول وقابل عليه منه يظهر ان مناط التطهير  
 هو الكثرة الموجبة للقهر الغلبة واما ثالثا فلان ما ذكره من ان تعدية الحكم مع رجوع ضمير منه الى النجاسة دون البول ومعه لا  
 يصح فية ان ضمير منه انما يرجع في الخبر الى البول لكن لما كان خصوصية الحكم البول لا مدخل له في العلية حكم بالانسحاب الى التي  
 نجاسة كانت كما ذكره المحقق المذكور وقد مرنا التنبيه عليه دما استدلال على حصول التطهير في الفرع المذكور بمسألة الكمال

انتم في الموضع الذي يصل اليه فاللازم طهارة ما عدا ذلك لم يطهر بذلك للزم عدم طهارة ذلك الموضع بالكلية او عدم النجاسة الى ما وصل اليه بالمجاورة وكلاهما خلاف ظاهر النص ولقد بالغ بعض المتأخرين في حكم تطهير القطرة الواحدة من المطر اذ وقعت على الماء النجس قال في الرض بعد نقله وليس بعيد ولكن العمل على خلافه انه قد اعترض هذا القول المحقق الشيخ حسن في المعامل بانه غلط قال لان المقصود لذلك ما كونه في حكم الجاري او النظر الى ظاهر الآية حيث دلت على كونه مطهرا بقول مطلق وكلاهما فاسد اما الاول فان ادان تنزلنا الى القول ببشوت احكام الجارية مطلقا الا انك قد علمت ان المقصود طهارة الماء بمجرّد الاتصال على القول به هو كون الجزء الملاصق للكثير يطهر بلاقائه له فلا يعود دل على كون الماء مطهرا بعد الحكم بطهارة ما يتصل بالجزء الثاني هو من يتوهم بالكثير الذي منه طهر في طهر الجزء الثاني وهكذا ولا يذهب عليك ان هذا التوجيه لا يتوجه هنا اذ قصص ما يقال في القطرة الواقعة بانها تطهر ما يلاقيه ولا ريب ان الانقطاع لا ينفك عن ملايته وادى بعد في حكم القليل كما علمت فليس الجزء الذي طهر به بما يتوهم ليسعين به على ما يطهر ما يليه بل هو مع ما حين الانقطاع ماء قليل فيعود به الى الانفصال بملاقاة النجاسة واما التلصص فقد مر الكلام فيه وتبين ان ليس له عموم انه قد يرد عليه ان اتصال هذه الاجزاء بعضها ببعض انما يكون في زمان واحد لا ان الجزء الاول يتصل بالثاني في زمان ثم الثالث في زمان آخر وهكذا فان اتصال الجزء الاول من النجس بالجزء الثاني الكثير صدق اتصال الاجزاء وكلاهما ببعض فلو سلم ان ماء المطر لو قطرة حكمه حكم الجاري مطلقا وانه يطهر الجزء الملاصق له حال وقوعه عليه فلا ريب في اجراء التبريد المذكور في الجارية فيجوز صدق الانقطاع عليه في الان الثاني غير ضار لحصول الطهارة في الاول بالتقريب المذكور الثاني اذ وقع على ارض متنجسة ونحوها واستوعب موضع النجاسة وازال العين ان كانت على المشهور لا ريب في حصول التطهير به وعلى اعتبار الجريان فالظاهر انه لا ينافي هنا بحصوله لان الشيخ القائل بذلك صرح بانقل عنه بالاكتفاء في تطهير الارض بالماء القليل الا ان مقتضى صحة هشام اعتبار كثر ماء المطر مثل الصورة المذكورة وقد عرفت انه لا مدخل بخصوصية السؤال في التعليل المذكور وبذلك صرح المحقق الشيخ حسن في المعامل قال ولا بد من كون الماء الواقع اكثر من النجاسة لجعله في حد يث على حصول الطهارة وكون مورد السؤال فيه السطح لا يقتضي اختصاص الحكم به لان التعليل يدل على التعدية لكل ما يوطئ به العلة اذ الحال شاهدة بعدم مدخلية خصوصية فيها وقد بينا وجوب التعدية فيجوز انتم في اعتراضه في الذخيرة بان صحة الاستدلال بهذا الخبر على ما ذكره مبنيته على تعين ارجاع التبريد في قوله عما اصابه الى السطح وهو ممنوع بل يمكن ارجاعه الى الثوب فكانه عليه السلام قال القطر الواصلة الى الثوب غالج على البول الذي لا قاه وايضا ما ذكره من الدليل على تعدية الحكم على تقدير تمامه انما يصح اذ رجع ضمير منه الى مطلق النجاسة وليس كذلك بل الظاهر رجوع الضمير الى البول فلا يلزم الانسحاب كل نجاسة انتوى لا يخفى في كلامه قدس سره من التكلف التمام والبعد من ظاهر الكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام لما اولا فلان المقصود بالذات من السؤال هو طهر البيت وتطهير المطر والسؤال عما يقترن على الثوب انما هو فرع على الاول فالانسب كون الجواب ما علم به بالحق الى الاول واما ثانيا فلانه على تقدير رجوع الضمير الى الثوب بالتقريب الذي ذكره ذلك المحقق حاصل به يكون المعنى ما اصاب الثوب من ماء المطر الملاصق للبول اكثر من البول بمعنى ان المتقاطر على الثوب يجمع من الماء والبول ولكن الماء اكثر فيسبب لكثرة صار قاهر للبول وقابل عليه منه يظهر ان مناط التطهير هو الكثرة الموجبة للقهر الغلبة واما ثالثا فلان ما ذكره من ان تعدية الحكم مع رجوع ضمير منه الى النجاسة دون البول ومعه لا يصح فية ان ضمير منه انما يرجع في الخبر الى البول لكن لما كان خصوصية الحكم البول لا مدخل له في العلية حكم بالانسحاب الى التي نجاسة كانت كما ذكره المحقق المذكور وقد مرنا التنبيه عليه دما استدلال على حصول التطهير في الفرع المذكور بمسألة الكمال

لعله عليه السلام



كتاب الطهارة

لقوله عليه السلام بكل شيء براه ما لم يقطر فيه ما عرفت نقاد بمسئلة محمد بن اسمعيل الواردة في طين المطر لتصرفها بنقي الباس عن اصابتة الثوب  
 ثلثة ايام الا ان يعلم انه قد نجس شيء بعد المطر وهو دل على كسر الباس فيما اذا نجس شيء بعد المطر فاعداه لا باس به وهو شامل لما اذا  
 كانت الارض نجسة قبل المطر فيستفاد منه تطهير المطر الارض في الدلالة قائل الشاكي الطاهر انه لا خلاف في ان ما يقوى من ماء المطر بعد  
 الانقطاع المطر حكمه حكم القليل ان كان جارا با وحكمه مع اختلاف السطوح واستوائها حكمه كما سياتي ان شاء الله تعالى التراجع هل يقوى الماء الطاهر  
 القليل بماء المطر حال تقاطره وبجسه من الانفعال بالملاقاة لا يكف في ذلك على المشهور من جعل ماء المطر كالجاء مطلقا داما على اعتبار الجريان  
 او الكثرة فيناط بمحصول واحد مما دمج بعض متاخر المتأخرين التقوى مع عدم الجريان والكثرة لا من حيث ان ماء المطر كالجاء مطلقا بل من حيث  
 عدم العموم في دلة انفعال القليل بالملاقاة على وجه يشمل الفرع المذكور الخاص صرح العلامة في جملة من كتبه بان ماء المطر كالجاء مع  
 انه شرط في الجاء الكرية فيلزم اشتراطها هنا البضا واعتذر عنه بان مرده انه كالجاء اذا كان كرا وورد عليه ان سوال الفرق مقبه فلم  
 اشتراط الكرية في الجاء دون واجب بان الفرق ظاهر فان ادلة انفعال القليل بالملاقاة لا معاض لها وجه يصلح للمعاضة اخبار الجاء  
 بخلاف اخبار ماء المطر فانها صريحة في المعاضة وهي اخص من تلك الاخبار فوجب تفصيلها بها ومن ثم اشترطت الكرية ثمة دون ما  
 نحن فيه وبعض محقق متاخر المتأخرين صرح بان الظاهر من كلام العلامة في اشتراط الكرية في ماء المطر لم يقف على ما يقتضيه ذلك في كلامه بل  
 صرح كلامه في التذكرة بيقظة عدم الاشتراط حيث قال لو انقطع تقاطر المطر وفيه نجاسة عينية اعتبرت الكرية ولا تعتبر حال التقاطر ولو  
 استحال عينها قبل انقطاع ثم انقطع كان طاهرا وان قصر عن كونه انتهى الساس استشكل بعض فضلاء متاخر المتأخرين في رواية الميزاني  
 بان ميزان البول ان سلم عدم تغيير ميزان الماء فلا اقل من عدم استهلاك ميزان الماء فكيف يحكم بطهارة الماء المختلط منها ثم احتمل  
 حمل الاختلاف على ترشح ميزان البول في ميزان الماء فاذا اصاب الثوب لم يكن به باس اذا لم ينسج بذلك والترشح من البول لم  
 يعلم صابته وايضا قد استهلك في الماء الطاهر فصار طاهرا ثم استبعد واحتمل القول بان البول يطهر باختلاط ماء المطر وان لم يستهلك  
 ثم قال وفيه ايضا اشكال ثم احتمل ايضا الروايتين لعدم صحة سندهما اقول لا ينبغي ان ماذكروه من الاشكال وان كان في  
 بادي النظر ظاهر الاحتمال الا انه بالنظر في قرين الاحوال التي كثيرا ما يفتي عليها الاستدلال لا تطرق له في هذا المجال فان الظاهر من  
 سيلان ماء المطر من الميزان كون ذلك عن قوة وكثرة ومن سيلان البول الذي هو غالبا انما يقع ببول شخص كون ذلك قليلا مستهلكا  
 فماء المطر مع اختلاطه به والحمل على بول يعاوم المطر القوة والكثرة او يكون اقل منه على وجه لا يستهلكه المطر نادرا بل مجرد فرض غير واقع و  
 الاحكام الشرعية انما تدبر على ما هو المتكرر والمتعارف دون الفروض الشاذة النادرة الفصل الثاني في الراكد البالغ كرافا زاد  
 وتحقيق القول فيه يقتضيه بسطة في مسائل المسئلة الاولى المشهور بين اصحاب قدس الله تعالي واحكام ان ما بلغ الكون من الراكد  
 لا ينسج لا بتغير احد اوصافه الثلاثة بالنجاسة كما تقدم وصريح الشيخ المفيد في المقنعة هو المنقول عن سلا واختصاص الحكم المذكور بغير الحياض  
 والاداني والشيخ رضوان الله عليه فيجب بعد نقل عبارة المقنعة المتضمنة للحكم المذكور طوى البحث عن التعرض له فضلا عن الاستدلال  
 عليه حله بعض مشايخنا المحققين من متاخر المتأخرين على انه انما فهم من عبارة المفيد قدس سره ان مرده اذا نقصت عن كركما هو الاطلاق  
 وهو الظاهر لكن المتأخرين فهموا من عبارة المقنعة وكلام سلا ان الاداني والحياض ملحقان مطلقا بالماء القليل كما حكاه العلامة في كشف  
 انتهى اقول بعدما استظهر قدس سره كما يظهر ذلك لمن لاحظ عبارة المقنعة حيث انه انما ذكر التفصيل بالكورية وعدمها في ماء الغدران و  
 القلبان سيما وقد قرن الحياض والاداني في تلك العبارة بالبر مع ان مذهبهم فيها النجاسة وان بلغت كرا الا انه ربما ظهر ذلك من كلام الشيخ  
 اخير عند شرح قوله في المقنعة الميا اذا كانت في انية محصورة فوقع فيها نجاسة لم يتوضأ منها ووجب هراقها فقال الشيخ رحمه الله يد  
 على ذلك ما قد ماذكروه من ان الماء موقوف بقصر عن الكرفانة ينسج بما يحل من النجاسات واذ اثبت نجاسته فلا يجوز استعماله بلا خلاف فانه يدل  
 بظاهر على انه فهم من عبارة المقنعة في الموضوعين التخصيص بانقص عن الكرو ولعله فهم ذلك من خارج والافهم هذا المعنى من العبارة الاولى  
 في غاية البعد ما عرفت الظاهر ان هذا الكلام هو الحامل لشيخنا المشايخ اليه على الحمل الذي قد منا نقله عنه الا انه لم يشر اليه هذا وظاهر  
 عبارة النهاية ايضا موافقة الشيخ المفيد في الاداني حيث قال والماء الراكد على ثلثة امتام ميا الغدران والقلبان والمصانع وميا الاداني  
 المحصورة وميا الابار فاما ميا الغدران والقلبان فان كان مقدارها مقدار الكرفانة لا ينسجها شيء الا ما غير لونها او طعمها او ريحها  
 وان كان مقدارها اقل من الكرفانة ينسجها كل ما يقع فيها من النجاسة واما ميا الاداني المحصورة فان وقع فيها شيء من النجاسة افسدها  
 ولم يجوز استعمالها انتهى ملخصا ثم ذكر بعد ذلك احكام البئر وانت خبير بان التفصيل بالكورية وعدمها في القسم الاول وحي  
 الكشع عنه في الثالثة لظاهر الحكم بالنجاسة في الثالثة مطلقا لم يتعرض لاصحاب لنقل ذلك عنه في اقوال المسئلة وحكي جملة من الاصحاب عن الشيخ  
 المفيد سلا في الاجتهاد على ذلك التمسك بعموم النهي عن استعمال ميا الاداني مع ملاقاته بالنجاسة ودفعه بان العموم على تقدير بثبوت  
 مخصوص بصورة القلة جعابين الاخبار والمعمومات وان تعاضت من الطرفين الا ان الترجيح في تخصيص هذا بذلك لا بقوة دلائل  
 تلك الاخبار الدالة على عدم انفعال مقدار الكرو ثانيا باحتمال البناء في هذا العموم على ما هو الغالب من عدم بلوغ الاداني كرا و  
 مع ذلك فالجمعة المذكورة لا تشمل الحياض فتبقى خالية من الدليل وكيف كان فالظاهر هو القول المشهور الا انه روى ابو بصير في

في الراكد البالغ  
سرافا زاد

لا يخفى



في الشك البالغ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

الموفق قال سئل عن كرم ماء مرت به وانه سقر قد بال فيه حمار او بغل او انسان قال لا تنوضا منه ولا تشرب الظاهر حمله على تغيير موضع البول فينقل البول عن الكرم فينصب بما حمل على الكراهة والظاهر بعد ثم ان جملة من الاصحاب ادعوا لاجماع على ان الكثير الواقع لا ينجس ببلأما في النجاسة فان ارادوا بالواقع هو الساكن فيه ما عرفت من خلاف هؤلاء الفضلاء وان اريد ما هو اعم منه ومن الجاهل لا عن نبع فيه زيادة على ما ذكره ماسئلة انشاء الله تعالى الجاهل لا عن نبع من ذهاب جميع من الاصحاب الى عدم تقوى الاعلى بالاسفل حتى ورد عليهم لزوم نجاسة النهر العظيم بملاقاة النجاسة اذ لم يكن فوقها ما يبلغ الكرو هذا ذهب بعض الحديثين من متأخري المتأخرين الى ان هذا الفرد من الماء يوافق الجاهل في بعض الاحكام والركن في بعض مسائله ذكره انشاء الله تعالى المسئلة الثانية هل يشترط عدم انفعال الكرو بالملاقاة مساواة سطحه الظاهر لا قد اضطرب كلام الاصحاب رضوان الله عليهم في هذا المقام لعدم التصوص لصحة في ذلك عنهم عليهم السلام وبالثاني صرح شيخنا الشهيد الثالث قدس سره في الروض بسطه السند في المدارك قال في الروض بعد كلام في المقام وتخير المقام ان النصوص الدالة على اعتبار الكثرة مثل قوله عليه السلام اذ بلغ الماء قدر كرم ينجس شيء وكلام اكثر الاصحاب ليس فيه تقييد الكرو بالجمع يكون سطوحه مستوية بل هو اعم منه ومن المختلفه كيف اتفق ثم قال بعد كلام طويلا على غيره والذي يلزم في المسئلة ودل عليه ملاقي النص ان الماء متى كان قد كرم متصلا ثم عرض له النجاسة لم تؤثر فيه الا مع التغيير سواء كان متصلا السطوح او مختلفا الى اخر ما ذكره وما نقله قدس سره عن كلام اكثر الاصحاب فهو ظاهر كلام العلامة في جملة من كتب حيث صرح في مسئلة الغدير الموصولة بينهما بالساقية بالاتحاد واعتبار الكرية فيها مع الساقية وهو اعم من المستوي والمختلف كذا اطلق القول في الواقع المتصل بالجاري حكم باتحادهما من غير تقييد الا انه في التذكرة قيده حيث قال في مسئلة الغديرين لو وصل بين الغديرين بساقية اتحد ان اعتدل الماء والآخر في حوالته فلو نقص الاعلى عن كونه فاعمل بالملاقاة انتهى المحقق في المعبر صرح في مسئلة الغديرين بما نقلنا عن العلامة الا انه قال بعد ذلك بلا فصل لو نقص الغدير عن كونه فوصل بغدير فيه كوفى لم يهاتر تردد ولا شبه بقاء على النجاسة لانه يمتاز عن الظاهر انتهى هو بظاهر مدافع لما ذكره او لا الا ان يحمل كلامه الاول على استواء سطح الغديرين والثاني على اختلافها والشهيد في الذرور قال لو كان الجاهل لا عن مادة ولا نجاسة النجاسة لم ينجس ما فوقها مطلقا ولا ما تحته ان كان جميعه كرافضا على الامع التغيير فالحق الحكم بعدم نجاسته ما تحت موضع ملاقات النجاسة اذ كان مجموع الماء يبلغ كروا لم يشترط استواء السطوح ثم قال بعد ذلك بقليل لو اتصل الواقع بالجاري اتحد مع مساواة سطحهما او كون الجاهل اعلا لا بالعكس باعتبار صدق الاتحاد مساواة السطحين او علوا لكثير قال في الذكرى بعد حكمه بان اتصال القليل بالكثر مما سأل لا يظهر ما صورته ولو كانت الملاقاة يغني ملاقات النجاسة للقيل بعد الاتصال لو باقية لم ينجس القليل مع مساواة السطحين او علوا الكثير في البيان لو اتصل الواقع القليل بالجاري اتحد سطحهما اذ كان الجاري على اتحد ولو كان الواقع على فلا وقال المحقق الشيخ في شرح القواعد بعد قول المصنف لو اتصل الواقع القليل بالجاري اتحد سطحهما اذ كان الجاري على اتحد ولو كان الواقع على فلا وقال المحقق الشيخ في او فلو كان الجاهل من تحت القليل اذ كان الجاري اسفل لانقضاء تقوية به بدون ذلك انتهى هو صرح في تقييد الملاقات العلامة في الوحدة في المسئلة بالمساواة او علوا لكثير قال المحقق الشيخ حسن في المعالم بعد تقديم كلام في المسئلة هذا وليس اعتبار المساواة في الجملة لان ظاهر اكثر الاخبار المتضمنة الحكم الكراشرا والاكثية اعتبار الاجتماع في الماء وصدق الوحدة والكثرة عليه وفي تحقيق ذلك مع عدم المساواة في كثير من الصور نظرا لمتساوية عدم اعتبارها بعموم ما دل على عدم انفعال مقدار الكرو بملاقاة النجاسة مدخول لانه من باب المفرد للحل وقد بينا في المباحث الاصولية ان عمومها ليس من حيث كونه موضوعا لذلك على حد صيغ العموم وانما هو باعتبار منافاة عدم ارادة الحكمة فيضان كلام الحكم عن ظاهر منافاة الحكمة انما يتصور حيث ينفي احتمال العهد ولا ريب ان تقدم السؤال عن بعض انواع المهية عهد ظاهر وهو محمل النزاع واقع اذ النص ضمن السؤال عن الماء للجمع وح لا يبق لاثبات الشمول لغير العمود وجه نعم يتجه ثبوت العموم في ذلك المعهود باقل ما يندفع به محذور منافاة الحكمة وبما يتوهم ان هذا من قبيل تخصيص العام بناء على سبب خاص هو مرغوب عنه في الاصول وبما حققنا يعلم لانه لا عموم في امثال موضع النزاع على وجه يتطرق اليه التخصيص انتهى اعترض عليه بان الظاهر في امثال هذه المواضع القوي في تعيين القوانين وتبيين الاحكام هو العموم وقد اعترف به ايضا من حيث منافاة عدم ارادة الحكمة وما ذكره من احتمال العهد باعتبار تقدم السؤال عن بعض انواع المهية لوجه لانه السؤال انما هو موجود في بعض الروايات وكثير من الروايات لا سؤال فيها وبعض ما فيه سؤال ايضا لا ظهور له في ان السؤال عن الماء للجمع الذي لا اختلاف في سطوحه سلمنا عدم الظهور في العموم فلا شك في عدم ظهوره في عدمه ايضا وعند الشك يفي الحكم على صحت الطهارة واستصحابها اقول والحكم في المسئلة لا يخرج من اشكال ينشأ من ان الاستفادة من اخبار الكثر تقارب اجزاء الماء بعضها من بعض كقوله عليه السلام في صحبة اسمعيل بن جابر حين سئل عن الماء الذي لا ينجس شيء فقال زدنا عمقه في ذراع وشبر عتق ونحوها من الاخبار الدالة على التقدير بالمساواة وصحة صفوان المتضمنة للسؤال عن الحياض التي بين مكة والمدينة حيث سئل عليه السلام كم قدر الماء قال قلت الى نصف الساق والركبة واقل قال فوضا ويؤيد ايضا ان الكرو الذي وقع في الماء الذي لا ينجس به عتابة في الاصل عن مكيال مخصوص بكال به الطعام جلول عليه معيار الماء لا يفعل من الماء بالملاقاة ويؤيد ايضا ان مع تقارب اجزاء الماء تنوع النجاسة عليه تنتشر فتضعف بذلك وانه بتقارب اجزائه يتقوى بعضها ببعض ويؤيد ايضا ان ذلك متفق عليه ومعلوم قطعا من الاخبار ومعه في محل الشك لعدم ظهور الدليل عليه من الاخبار وذهب بعض

٤٩

الاصحاب في المسئلة الثانية هل يشترط عدم انفعال الكرو بالملاقاة مساواة سطحه الظاهر لا قد اضطرب كلام الاصحاب رضوان الله عليهم في هذا المقام لعدم التصوص لصحة في ذلك عنهم عليهم السلام وبالثاني صرح شيخنا الشهيد الثالث قدس سره في الروض بسطه السند في المدارك قال في الروض بعد كلام في المقام وتخير المقام ان النصوص الدالة على اعتبار الكثرة مثل قوله عليه السلام اذ بلغ الماء قدر كرم ينجس شيء وكلام اكثر الاصحاب ليس فيه تقييد الكرو بالجمع يكون سطوحه مستوية بل هو اعم منه ومن المختلفه كيف اتفق ثم قال بعد كلام طويلا على غيره والذي يلزم في المسئلة ودل عليه ملاقي النص ان الماء متى كان قد كرم متصلا ثم عرض له النجاسة لم تؤثر فيه الا مع التغيير سواء كان متصلا السطوح او مختلفا الى اخر ما ذكره وما نقله قدس سره عن كلام اكثر الاصحاب فهو ظاهر كلام العلامة في جملة من كتب حيث صرح في مسئلة الغدير الموصولة بينهما بالساقية بالاتحاد واعتبار الكرية فيها مع الساقية وهو اعم من المستوي والمختلف كذا اطلق القول في الواقع المتصل بالجاري حكم باتحادهما من غير تقييد الا انه في التذكرة قيده حيث قال في مسئلة الغديرين لو وصل بين الغديرين بساقية اتحد ان اعتدل الماء والآخر في حوالته فلو نقص الاعلى عن كونه فاعمل بالملاقاة انتهى المحقق في المعبر صرح في مسئلة الغديرين بما نقلنا عن العلامة الا انه قال بعد ذلك بلا فصل لو نقص الغدير عن كونه فوصل بغدير فيه كوفى لم يهاتر تردد ولا شبه بقاء على النجاسة لانه يمتاز عن الظاهر انتهى هو بظاهر مدافع لما ذكره او لا الا ان يحمل كلامه الاول على استواء سطح الغديرين والثاني على اختلافها والشهيد في الذرور قال لو كان الجاهل لا عن مادة ولا نجاسة النجاسة لم ينجس ما فوقها مطلقا ولا ما تحته ان كان جميعه كرافضا على الامع التغيير فالحق الحكم بعدم نجاسته ما تحت موضع ملاقات النجاسة اذ كان مجموع الماء يبلغ كروا لم يشترط استواء السطوح ثم قال بعد ذلك بقليل لو اتصل الواقع بالجاري اتحد مع مساواة سطحهما او كون الجاهل اعلا لا بالعكس باعتبار صدق الاتحاد مساواة السطحين او علوا لكثير قال في الذكرى بعد حكمه بان اتصال القليل بالكثر مما سأل لا يظهر ما صورته ولو كانت الملاقاة يغني ملاقات النجاسة للقيل بعد الاتصال لو باقية لم ينجس القليل مع مساواة السطحين او علوا الكثير في البيان لو اتصل الواقع القليل بالجاري اتحد سطحهما اذ كان الجاري على اتحد ولو كان الواقع على فلا وقال المحقق الشيخ في شرح القواعد بعد قول المصنف لو اتصل الواقع القليل بالجاري اتحد سطحهما اذ كان الجاري على اتحد ولو كان الواقع على فلا وقال المحقق الشيخ في او فلو كان الجاهل من تحت القليل اذ كان الجاري اسفل لانقضاء تقوية به بدون ذلك انتهى هو صرح في تقييد الملاقات العلامة في الوحدة في المسئلة بالمساواة او علوا لكثير قال المحقق الشيخ حسن في المعالم بعد تقديم كلام في المسئلة هذا وليس اعتبار المساواة في الجملة لان ظاهر اكثر الاخبار المتضمنة الحكم الكراشرا والاكثية اعتبار الاجتماع في الماء وصدق الوحدة والكثرة عليه وفي تحقيق ذلك مع عدم المساواة في كثير من الصور نظرا لمتساوية عدم اعتبارها بعموم ما دل على عدم انفعال مقدار الكرو بملاقاة النجاسة مدخول لانه من باب المفرد للحل وقد بينا في المباحث الاصولية ان عمومها ليس من حيث كونه موضوعا لذلك على حد صيغ العموم وانما هو باعتبار منافاة عدم ارادة الحكمة فيضان كلام الحكم عن ظاهر منافاة الحكمة انما يتصور حيث ينفي احتمال العهد ولا ريب ان تقدم السؤال عن بعض انواع المهية عهد ظاهر وهو محمل النزاع واقع اذ النص ضمن السؤال عن الماء للجمع وح لا يبق لاثبات الشمول لغير العمود وجه نعم يتجه ثبوت العموم في ذلك المعهود باقل ما يندفع به محذور منافاة الحكمة وبما يتوهم ان هذا من قبيل تخصيص العام بناء على سبب خاص هو مرغوب عنه في الاصول وبما حققنا يعلم لانه لا عموم في امثال موضع النزاع على وجه يتطرق اليه التخصيص انتهى اعترض عليه بان الظاهر في امثال هذه المواضع القوي في تعيين القوانين وتبيين الاحكام هو العموم وقد اعترف به ايضا من حيث منافاة عدم ارادة الحكمة وما ذكره من احتمال العهد باعتبار تقدم السؤال عن بعض انواع المهية لوجه لانه السؤال انما هو موجود في بعض الروايات وكثير من الروايات لا سؤال فيها وبعض ما فيه سؤال ايضا لا ظهور له في ان السؤال عن الماء للجمع الذي لا اختلاف في سطوحه سلمنا عدم الظهور في العموم فلا شك في عدم ظهوره في عدمه ايضا وعند الشك يفي الحكم على صحت الطهارة واستصحابها اقول والحكم في المسئلة لا يخرج من اشكال ينشأ من ان الاستفادة من اخبار الكثر تقارب اجزاء الماء بعضها من بعض كقوله عليه السلام في صحبة اسمعيل بن جابر حين سئل عن الماء الذي لا ينجس شيء فقال زدنا عمقه في ذراع وشبر عتق ونحوها من الاخبار الدالة على التقدير بالمساواة وصحة صفوان المتضمنة للسؤال عن الحياض التي بين مكة والمدينة حيث سئل عليه السلام كم قدر الماء قال قلت الى نصف الساق والركبة واقل قال فوضا ويؤيد ايضا ان الكرو الذي وقع في الماء الذي لا ينجس به عتابة في الاصل عن مكيال مخصوص بكال به الطعام جلول عليه معيار الماء لا يفعل من الماء بالملاقاة ويؤيد ايضا ان مع تقارب اجزاء الماء تنوع النجاسة عليه تنتشر فتضعف بذلك وانه بتقارب اجزائه يتقوى بعضها ببعض ويؤيد ايضا ان ذلك متفق عليه ومعلوم قطعا من الاخبار ومعه في محل الشك لعدم ظهور الدليل عليه من الاخبار وذهب بعض



فلا تفرقوا بين الحرة والحر  
فلا يفرق بينهما الا بالثبوت



١١٨١

[illegible]

لأن الإله كان اقل من كثر  
فقد كانت نفوذة فيجب  
معرفة أيضا لكونه اسفل  
تفويده تعالى الا على  
المفروض ويلزم ايضا  
لما هو المفروض من ان  
معرفة تفويده ما سفل  
ما سفل اليه شيئا  
معرفة تفويده من ذلك  
معرفة تفويده ما سفل  
المتخيلة اليه ما سفل  
فولم يتفوق الا على  
لكنه نجاسة جميع ما  
والمتفوق كان  
عظيم مع حكمه  
منه

برائے شریعتی امور

دانشگاه







المسئلة والمهم ما قيل من غير ذلك وهو منقول عن القاضي يحيى بن سعيد في الجامع وأما العلامة في تيه وصرح جمع من الاصحاب بان  
القول بطهارة المتغير بزمان التغير لازم لكل من قال بالطهارة بالانتماء وتنطوي فيه بعض افاضل متأخري المتأخرين بما حاصله ان القول  
بالطهارة بالانتماء اما بالخبر اذ يبلغ الماء كرا لم يحمل خبثا اى يطهر او لغيره من الوجوه المذكورة في ادلتهم فان كان المستند غير الخبر المذكور  
فوجه عدم لزوم طهارته ان كان الخبر المذكور فكذلك ايضا لانه وان دل بعومه على ان الماء اذا بلغ كرا لم يطهر فيه خبثا لا ان ذلك يعود  
بخصوص نضاجا بما بالخبث الذي لا يكون مغيرا للماء والالكان منجسا للماء البتة فاذا ثبتت النجاسة بالتغير كان حكمها مستصحا الى ان يعلم  
المزيل كما ذكره القائلون بعدم الطهارة بالانتماء ولو قيل ان القدر الثابت من المخصص هو التخصيص بالتغير ما دام متغيرا واما ما بعد  
ذوال التغير فهو داخل في العموم لغيره اذ ليس يرد على من يمتك ما رويته المشهورة وهي ان يبلغ الماء كرا لم يجتث شيئا كما لا يخفى حجة القول في  
ان النجاسة وذواتها حكمان شرعيان متوقفا على النص من الشارع فكما حكم بالنجاسة بالتغير ثبوت ذلك عنده فلا يحكم بالطهارة بالزوال  
الامع ثبوت ذلك عنده ايضا ولا فيكون حكم النجاسة مستصحا الى ان يحصل الطهارة بما جعله مطهرا وليس الاستصحاب هنا من قبيل  
المتنازع فيه بل مرجحه من ان العمل بعوم الدليل **اقول** وتحقيق القول في الاستصحاب جملة اقسامه قد تقدم في المقدمة الثالثة  
وظاهر كلام المستدل هنا ان الاستصحاب المذكور من قبيل القسم الثالث المذكور هناك الذي هو عبارة عن الملاوة النص دون القسم  
الرابع الذي هو محل النزاع وهذا الموضع احد المواضع التي شذها هناك الى الشك والقرينة في ندر ارجحها تحت القسم الثالث والرابع من تلك الاقسام  
القول في ذلك ان يقال ان اتعلق حكم بذات لاجل صفته كالماء المتغير بالنجاسة والماء المسخن بالشمس والحيض من دم الحيض فله حكم مجزى زوال  
التغير وزوال السخونة وانقطاع الدم بخلاف الاحكام السابقة ويجوز ان يكون الحكم السابق الى ظهور نص جديد اشكال ينشأ من ان الحكم  
في هذه النصوص الواردة في هذه الافراد بعد دودة ونحوها محتمل لقصر على زمان وجود الوصف بناء على ان التعليق على الوصف مشعر  
بالعليق بان المحكوم عليه هو العنوان لا الفرد وقد انتفى بانتفاء ينفي الحكم ويحتمل للاطلاق بناء على ان المحكوم عليه انما هو الفرد لا العنوان  
والعنوان انما جعل التلاخطة الفرد فورد الحكم حقيقة هو الفرد في الاحتمال الاول يكون من القسم الرابع فان تغير الماء هنا بالنجاسة  
نظير الماء في مسئلة المتيم الداخل في الصلوة ثم يجد الماء وكان وجود الماء هناك حالة اخرى مغايرة للاولى فغلق النص بالاولى لا يفر  
استصحابا في الثانية بل كان الخالفه وكذا هنا زوال الوصف حالة ثانية مغايرة للاولى لا ينافيها النص المتعلق بالاولى على الاحتمال الثاني  
يكون من قبيل القسم الثالث وهو الذي كره السيد قدس سره في المدارك واليه حج ايضا المحدث الامين الاستر اباي قدس سره في تعليقه  
على المدارك وبالجملة فالمسئلة لا تخ من شوب الاشكال ذلك سبحانه العالم بحقيقة الحال **المسئلة الخامسة** لو وجد الكثير ثم اصابته  
نجاسة بعد الجود فالظاهر كما استظهره بعض المحققين النجاسة في خصوص موضع الملاوة كسائر الجامدات بخروجه بالجود عن اسم الماء عرفا  
ولغته ويطهر ببقاء النجاسة وما يكتنفها ان كان لها عين والافالموضع الملاوي ويطهر ايضا بانصال الكثير به بعد زوال العين ونقل عن  
العلامة في المنتهى انه قال لو لاقت النجاسة على الكرم من الماء الجامد فالأقرب عدم التغير به بالم تغيره واخرج لذلك بان الجود لم يخرج عن  
حقيقته بل هو موكد لثبوتها فان انار الصلابة عن الحقيقة كلما قويت كان عاكدا في ثبوتها والبرودة من معلولات طبيعة الماء وهي  
تقتضي الجود اذا لم يكن ذلك فخرجنا عن الحقيقة كان دخلا في عموم قوله عليه السلام ان كان الماء قد مر كرا لم يجتث شيئا وفيه ما عرفت من  
ان الجود يخرج عن الاسم الذي هو المدار في الحفظ من انفعال القلب لغته وعرفا في زوال بزواله ولعله قدس سره قاس ذلك على مثل الذي  
والدهن ونحوهما فانها بالجود لا تخرج عن الحقيقة انقياس مع الفارق فان الظاهر في الماء الجامد ان احدا لا يطلق عليه اسم الماء والجود  
في الاخبار اطلاق اسم التلج عليه بالجملة فانه لا يثبت في صيغة استشكل الحكم في التحرير ونقل عنه في نهاية القول بالمشهور **المسئلة**  
**السادس** سمي في القدر الذي لا ينفصل بالملاقاة من الراكد وتنقيح الكلام فيه يستدعي بطنة في موضع **الموضع الاول** اعلم  
انه قد ورد بتقدير ما لا ينفصل من الماء روايات بغية لفظ الكرا ولا يخفى ظاهر تقديرها من تدافع فيها رواية عبد الله بن المغيرة عن بعض  
اصحابه عن عبد الله بن عيسى قال ان كان الماء قلين لم يجتث شيئا والقلتان جرتان ومنها رواية عبد الله بن المغيرة ايضا عن بعض اصحابه  
عن عبد الله بن عيسى قال الكرم من الماء نحو جحر هذا وأشار الى حب من تلك الحباب التي تكون بالمدينة ومنها رواية زرارة عن عبد الله بن  
قال قلت لابي داود من ماء سقطت فيها فارة او جرد او صغوف ميتة قال اذا انفسخ فيها فلا تشرب منها ولا تؤصا وصية ما وان كان غيرك  
متنفسخ فاشرب منه وتوضا والطرح الميتة اذا خرجها طرية وكذا الجرعة وحب الماء والقرية واشتاذك من اوعية الماء وهذه جملة ما  
وقفت عليه من ذلك وهي مشبهة على التقدير بالقلتين تارة وبكونه ذلك نحو الحباب الى اخرى بكونه قد مر رواية او حب او قرية  
او شبهة لك فلا بد من بيان انطباق مضايق هذه الالفاظ على ما يستدل عليه الكرا الذي ينبغي عليه الاصحاب جعلوا المعنى في هذا الباب لزوما  
التنافية من البين وتجمع الامثلة من الطرفين ويكون ذلك ضابطا لطيفا وقائفا بطلا فقول اما الرواية الاولى فحملها الشيخ رحمه الله  
في الاستصحاب على الطعن فيها ولا بالارسال على الحقيقة قال لانه من مذهب كثير من العامة ثم قال ويحتمل ان يكون مفدا والقلتين مفدا  
الكران ذلك ليس منكرا الا ان القلة هي الجرعة الكثير في اللغة انتهى **اقول** ويؤيد الحمل على الحقيقة ان المدارك عند عدم القلتين  
كان المدارك عند ما على الكرا وورد في الخبر المنفرد على صحة عدم اذا كان الماء قلين لم يحمل خبثا وحمل ايضا الاستصحاب

في ذلك من انما يخص  
فالكلام في التغير بزمان  
خبره عن عبد الله بن المغيرة  
بمقتضى قوله بمراد المذكور  
ينبغي في العموم  
انهم لا يقولون بغير  
بمنع من حكم النجاسة  
الحال من جعل الحكم  
باجل المحقق ان التغير







عن ذلك فلم ادر ما عليه فقال اذا اصبتم بهذا فلم تدروا فليحكم بالاحتياط ومثلها حسنة يزيد الكنتيسة الواردة فيمن علمت ان عليها العتق  
ولم تدركه حيث قال عتيقتم اذا علمت ان عليها العتق لزمها الحجة فتسئل في تعلم وبالحجة فيورد الخبر المذكور هو العالم بموجب التجسس  
وشرايطه فانه متجهل صابة الجحاسة حكم بالطهارة الى ان يعلم الاصابة وما عدا هذا الفرح تضره لتوقف الحكم والاحتياط في العلم بما ذكرنا  
يظهر الجواب بطلان الوجه الثالث ايضا فان الوجه في صالة البرائة التي اعتمدوا عليها هو ما قدمنا من الدليل العقلي والنقل ولزوم الحج  
وتكليف الغافل في صورة بلغنا فيها حكم شرعي لكن اشبه علينا المراد منه هل هو الزايد والناقص ثم لما عرفت من الروايتين المتقدمتين  
واورد على الثالثة وان ناسب رواية الاشارة الثلاثة لكن المشهور على تقدير المساحة انما هو العمل على رواية بصيرة البالغ تكسيرا شمله  
عليه الى ريعين شبر وسبعة اثمان شبر ليس تباعد المدي عنهما بعد من تباعد العراقة وعلى الرابع ايضا ما ذكره الشهيد الثلاثة من انه يجوز  
ان يحل ثمانية على الارطال المدنية ليوافق قول القميين برواية الاشارة الثلاثة بناء على ان الالف والمائتين العراقية توافق رواية الاشارة  
بزيادة النصف كما ذكر جماعة منهم الشهيد المتأخر في الذكرى من ثم عدل بعض متأخري المتأخرين كيفية الاستدلال بالرواية الى نحو  
فقال لو لم يحل على العراقة لم يمكن الجمع بين روايات الارطال بخلافه لو حمل عليه فانه يجمع على ذلك ويرد على الخامس ايضا او لا ان  
اصل المذكور ما عدا عن الدليل ليس الا الخبر المتقدم في الوجه الاول ومثاله وقد عرفت ما فيه وما عدا عن الحالة السابقة والحالة  
الراجعة التي اذخلى الشيء نفسه وكل منها قد اخرج عنه معلومته ملاقة الجحاسة فاستقام في موضع النزاع فرع صحة الاستدلال لا  
في مثله ذلك وقد حققنا ذلك في المقدمة الثالثة بطلان دونه وهدمنا اركانها فانه يتجدد الحالة الثانية اعني ملاقة الجحاسة هنا لا  
يمكن الجزم بالبقاء على الحكم الاول وثانيا ايضا ان المستفاد من قوله عتيقتم اذا بلغ الماء كرا لم يجسه ثوب ومثاله ان حصول الكربة مؤ  
لعد الانفعال وانتقامها موجب لانفعال فاذا حصل الشك في الكربة كان حكمها من الانفعال وعدمه مشكوكا فيه تعيين احدهما  
بحاج الى دليل فان قيل الدليل هو العموم الدالة على طهارة الماء قلنا العمومات على تقدير تسليمها بخصوصية بالخبر المذكور والثالث  
انما حصل في محل كون النزاع فردا للمخصص لا فتنين احدهما يحتاج الى دليل ارجح الاخرين بان الحمل على المدنية يقتضي الاحتياط حيث  
ان الاقل من درج تحته وبانه عليه السلام كان من اهل المدنية فالظاهر انه عليه السلام اجاب بما هو المعهود عنده واجيب عن الاول بان  
الاحتياط ليس بدليل شرعي مع انه معارض بمثله فان المكلف مع تمكنه من الطهارة المائنة لا يسوغ العدول الى الترابية ولا يحكم بجحاسة الماء  
الا بدليل شرعي فاذا لم يقم على الجحاسة فيما نحن فيه دليل كان الاحتياط في استعمال الماء لا في تركه وعن الثالث بان المهم في نظر الحكم هو  
وعاينها يفهم السائل وذلك انما يحصل بخاطبة بما به من اصله لا حصوله يعلم ان السائل كان مدنيا وغالب لرواية عنه عتيقتم كما هو امر  
اهل العراق فلعلى السائل كان منهم حمله على الغالب قلت ويؤيدان المرسل هو ان ابي عمير كان عراقيا وجوابه عتيقتم لمحمد بن مسلم الذي  
هو من الطائفة نواب مكية بثمانية وطل المتعين او الظاهر حملها على الارطال المكية لما تقدم وبقوله عليه السلام في حديث الكلبي للنسائي  
لما سئل عن الشن الذي يند فيه التمر للشراب الوضوء وكما كان بيع من الماء قال ما بين الأربعين الى الثمانين الى فوق ذلك باقي الارطال  
قال ارطال مكيال العراق واجاب المحقق الشيخ حسن في المعالم عن المعارضة للمورد دة على الجواب الاول بان الاخبار الدالة على  
اعتبار الكربة اقتضت كونها شرط لعدم انفعال الماء ثم قال وبهذا يظهر ضعف احتجاجهم بالاصل على الوجه المذكور لان اعتبار  
الشرط يخرج عن حكم الاصل في نظر لان كون الكربة شرط لعدم الانفعال لا يقتضي الحكم بالانفعال في صورة عدم العلم بالشرط اذ  
عند عدم الشرط في الواقع ينفذ الشرط لا عند عدم العلم به على انه معارض بان الاخبار المذكورة كما تدل على ان الكربة شرط لعدم الانفعال  
كذلك تدل على كون القلة شرطا للانفعال فالمدل دليل على حصول الشرط يجب الحكم بعدم الانفعال والظاهر ان ابناء ما ذكره في  
المعالم على ما اشهر بينهم وبه صرح والد فتنس سرهما في تمهيد القواعد في بحث تعارض الاصلين حيث قال اذ وقع في الماء الجحاسة  
شك في بلوغ الكربة فهل يحكم بجحاسته او طهارته فيه وجهان احدهما الحكم بجحاسته وهو المرجح لان الاصل عدم بلوغها الكربة  
والثالث انه ما هو لان الاصل في الماء الطهارة ويضعف بان ملاقة الجحاسة دفعت هذا الاصل لان ملاقاتها سبب تجسس ما لا يفي  
ثم ذكر ما يدل على ان هذا هو القول الشايع بين الفقهاء انتهى فيه بمعونة ما قرناه سابقا توجه المنع الى قوله بان ملاقة الجحاسة  
دفعت هذا الاصل فان مجرد ملاقة الجحاسة لا يوجب التجسس كما ذكره بل مع القلة وهي غير متحققة والتحقيق في هذا المقام يتوفى  
الملك العلامة وبركة اهل الذكروا عليهم السلام ان يقال ان مقتضى الاخبار الواردة في الكرافة ثلاثة بانها اذا بلغ الماء كرا لم يجسه شيء الدالة  
بمنطوقها على انه مع العلم بلوغ الكربة لا يجسه شيء وبمفهومها الذي هو مختص بمجة صحيحة على انه مع العلم بعدم بلوغه كرا لا يجسه بالملاقة  
تعلق الحكم بجحاسته ذلك الماء على العلم بعدم بلوغه كرا وتعلق الحكم بطهارته على العلم بلوغه كرا ومقتضى هذين التعليقين مقتضى  
الاخبار الدالة على وجوب التوقف في كل ما لم يعلم حكمه على التعيين هو وجوب التوقف عن الحكمين والوقوف على جادة الاحتياط  
في العمل قوالم الاحتياط ليس بدليل شرعي على اطلاقه لما عرفت في المقدمة الرابعة من الاحتياط في مثله هذه المسودة من الأدلة  
الشرعية كما صرح به الاخبار ومنها الخبر المتقدمان والمعاينة التي ذكر المحيب مندفة بانه قد ظهرت الدلالة على وجوب  
الاحتياط وانه دليل شرعي على وجوب الاجتناب عن هذا الماء فاحتياط الذي ذكره المعاض غير متجه وان اردت مزيدا يوضح

هذا هو العمل على  
الخبر من الخبرين  
بأنه هو العمل على  
بأنه هو العمل على

هذا هو العمل على  
الخبر من الخبرين  
بأنه هو العمل على  
بأنه هو العمل على

هذا هو العمل على  
الخبر من الخبرين  
بأنه هو العمل على  
بأنه هو العمل على







ظاهرة فيه بعد الجمل على ما ينافيه الا ان الاحكام ضوان الله عليهم قديما واحد بشا اخبارهم ومحمد هم كلهم على اعتبار الابعاد الثلاثة في  
تقديم المكي ورجل الروايات على ذلك ليس ذلك خاصا بالمجتهدين كما عهد قدس سره وجعله من جملة اذلالهم بل هذا الصدوق قدس سره في الفقيه  
والمفيع صرح باعتبار الابعاد الثلاثة فقال في الفقيه الكثر ثلثة اشياء طولا في عرض ثلثة اشياء في عمق ثلثة اشياء اذ لا لا يتقدم البعد الثالث  
فيها وتبعه على ذلك القميون الذين هم اساطير الاخباريين ولكنه طاب ثراه حيث كان مولعا للتعقيد عثر المجتهدين عشر من حيث لا يشعر  
ذلك بالمجتهدين بل نسبة الى جميع منهم مؤذنا بزيادة ضعفه ثم يرضيه ولا يخفى انه على تقدير ما ذكره لا يبلغ تكبير الكو الى القدر الذي  
اعتبره وعلى تقدير اعتبار البعد الثالث في كل من الروايات ولكنه طاب ثراه قد يفي ذلك على ما تقدمت الاشارة اليه انما من اعتبار  
الاجتماع في ماء الكرو وبذلك صرح في تعليقه على شرح المدارك فقال بعد ان نقل ان المشهورين الاحكام حمل لفظه في الواقع في  
روايات هذا الباب على ضرب من الحس او انهم استفادوا منه التكثير فروع على ذلك انه لو كان قدر الكرو من الماء منبسطة على وجه الارض  
لا يتفعل بالملاقاة ما لفظه فيه شك ذلك لان المتبادر من سياق الروايات اعتبار اجتماع اجزاء الماء وكون عمقه قدرا يعتد به في  
العقل مساعد على ذلك لانه في يتقوى بعضها ببعض فتوزع الخامة الواقعة فيه على اجزائه ويؤيده ان الكرو في الاصل كميل معروف لاهل العمر  
والعادة في هبات المكائيل ان يكون لها عمق بعينه وبعد التثني نقول بعد قيام الاحتمال الاحمال للاستدلال على ان اجمال الخطاب  
بوجوب عاية الاحتياط كما في حقيقته ثم اورد صحيحة محمد بن مسلم الدالة على السؤال عن غير ماء مجتمع نبول فيه لذوات تلغ فيه الكلاب  
ويقتل فيها الجنب قال اذا كان الماء قدر كرم ينجسه شيء وصحيحة صفوان بن مهران لجمال المتضمنة للسؤال عن الجياض التي بين مكة  
والمدينة فردها الى السبا ونلغ فيها الكلاب تشرب منها الحمير يقتل فيها الجنب ينوشها منها فقال وكم قدما للماء عقلت في نصف الناق  
والا الركبة فقال توخا منه وصحيحة اسمعيل بن جابر المذكور في كلامه نفاذ لا يخفى ان ما ذكره قدس سره وان احتمل احتمالا قريبا الا انه  
لا دليل عليه صريحا انما هذا الاحتمال لا يتعين القول المشهور فكذلك ما ذكره لا يتعين لعدم الدلالة الصريحة او الظهور بل الظاهر  
ان العمل على الملاقات الاخبار اظهر الاسئلة عن الميا المجتمعة مع الغماض عن المناقشة في كيفية هذا الاجماع وان ظهر في بعضها ما يؤيد ما  
ذكره لا يدل على التخصيص في الجواب كما تقر في محله الثانية قد طعن جملة من المتأخرين منهم السيد في المدارك في سند رواية البصر  
بضعف الحديث بوجه ما له على احمد بن محمد بن يحيى فانه مجهود عثمان بن عيسى فانه واقفي وابي بصير فانه مشترك بين الثقة والضعف في ان لفظ  
احمد بن محمد بن يحيى وان وقع في ياب لكن الموجود في الكافي محمد بن يحيى عن احمد بن محمد ولا ريب ان احمد بن محمد بن عيسى لرواية محمد بن يحيى  
الطار عنه ورواية هو عن عثمان بن عيسى مكررا والظاهر ان ما في يده تصحيف لهذا الحديث من متأخري المتأخرين لم يطعنوا في السيد  
الابعثان بن عيسى في بصيرتهم كما هم لا يخطو الرواية من الكافي لكن الراوي عن البصير هنا هو ابن مسكان ولا يخفى على الممارس ان عبد  
وهو قرينه على لئس المرادى لتكرره وروايته عنه في غير موضع والمدار في يقين الرواة عندهم انما هو على القرين التي من جملة ما قرينه  
القبليته والبعديته ونحوها الا ان الفاضل الشيخ محمد بن المحقق الشيخ حسن بن شجاع الشهيد الثالث ذكره في بعض حواشيه على التمهيد  
او الاستبصار قال نقل بعض مشايخنا ان رواية ابن مسكان عن ابى بصير تعين كونه لئس المرادى ولا يخفى من تأمل لما قاله الوالد  
من انه اطلع على رواية فيها ابن مسكان عن يحيى بن القاسم اظن ان وقعت على ذلك ايضا انتهى اقول لم نغف بعد الفحص المتبع  
الراية في كتاب الاخبار على ذلك الا انهم ذكروا ايضا ان رواية عاصم بن حميد عن ابى بصير ما تعين كونه لئس المرادى وقد وقعت في كتاب الاستبصار  
في باب صفات صلوة الفجر على رواية عاصم بن حميد عن ابى بصير المكفوف ومثله في التمهيد ايضا لكن الموجود في الفقيه الكافي في هذا السند  
عن ابى بصير لئس المرادى في المتن بجملة لكن فيه زيادة في رواية الشيخ في اخر الحديث ليست في رواية دينك الشيعين وكيف كان ولو مع  
نقد بر صحة رواية الشيخ وعدم تطرق احتمال الغلط او السهو فيها نقله فلا شك ان الحمل على الاكثر المتكرر قرينه مرجح كما صرحوا به في  
امثال ذلك هذا وقد ذهب الفاضل ملا محمد باقر السبزوذي الى ان صاحب الكفاية وذخيرة المعاد في شرح الارشاد والشرح  
المدكور الى ان ابى بصير الذي هو يحيى بن القاسم وابن ابى القاسم ثقة وان المطعون فيه بالوقف الضعف انما هو يحيى بن القاسم غير وابو  
بصير في كنية الاول خاصة وانما نشأ الاستنباط من العلامة في الخلاصة والافكتب علماء الرجال المتقدمين صريحة في التعدد  
واستدل على ذلك بوجوه منها ان ابى بصير سلك كما يظهر من رجال النجاشية والكثير واختيار الرجال والخلاصة ورجال العقيقة و  
الاخرادوي كما يفهم من رجال الكشي منها انه ذكر الشيخ في قم يحيى بن القاسم يكنى ابى بصير مكفوف واسم الجاهل يقسم سحق وقال في خلاصة بالفضل  
يحيى بن ابى القاسم هذا وهذا جهدا بالمغايرة وفي قم يحيى بن القاسم هذا واقفي ثم قال يحيى بن القاسم يكنى ابى بصير هو ايضا بالمغايرة ومنها  
انه ذكر الفاضل والشيخ في اختيار الرجال ان ابى بصير مات سنة خمسين مائة وهذا يناقض كونه واقفيا لان وفات الكاظم عليه السلام في سنة  
ثلث وثمانين ومائة وكلامه قدس سره وان كان للمناقشة فيه مجال الا انه لا يخفى عن قريب كيف كان فالمفهوم من تتبع الاخبار الواردة  
وخطاب الاثر فيهم زيادة على ما قد ذكر في مدحه جلالة شأنه والاحبار الواردة بذنه قد ورد منها بل اشنع منها فبين  
هو اجل قدر واشهر ذكره كرامته والجواب في الموضوعين واحد على ان لا نرى الاعتماد في صحة الاخبار على هذا الاصطلاح بل على  
على اصطلاح متقدمي علمائنا وضوا الله عليهم كما قد منا ايضا حرماتم ايضا حرمات اي فصاح ومن ذلك يعلم الكلا

٥٧  
وحد في التمهيد  
استدلالا على صحة  
الحديث الثاني  
المتأخرين

في التمهيد  
استدلالا على صحة  
الحديث الثاني  
المتأخرين







لمن فيها بقصوالدلالة ثم رواية البصير طعن فيها عثمان بن عيسى ثم هذه الصحيحة ما لفظه في هذه حسنة ويحتمل ان يكون قدر ذلك لكونه  
انتهى بها اعتراض عليه بوصفها بالحسن مع انها اعلم مراتب الصحة والجواب عن ذلك ان اصلاح تقسيم الاخبار الى هذه الاقسام  
عنه فهو لم يرد بالحسن المعنى الذي تقر بينهم وانما اراد الوصف بما يوجب قبولها والعمل عليها ويظهر من السيد في المدارك الميل  
ايضا الى ذلك حيث قال بعد ان ذكر رواية البصير اسمعيل الاخرى طعن فيها بضعف الاسناد ما صورته واضح ما وقعفت  
عليه هذه المسئلة من الاخبار متناوذة وسند ما رواه الشيخ وساق الرواية ثم نقل عن المحقق الميل الى العمل بها قال وهو مستحب وبذلك  
يظهر لك مائة كلام شيخنا البهائي في الجبل المتين حيث قال بانه لم يطلع على قائل به من الاصحاب ثم انه قد ستر ذكر ان الخبر المذكور  
غير شديد البعد عن التقدير المشهور فان المراد بالذراع ذراع اليد وهو شبران تقريبا وان المراد بكون سبعة ذراعا وشبرا كون  
كل من طوله وعرضه ذلك المقدار فيبلغ مكسرة على هذا التقدير ستة وثلاثين شبرا وهذا يلائم ما نقلنا انفا عن المحدث الامين  
قد ستر من تفسير السبعة في الخبر وكذا في جملة الاخبار بمجموع الطول والعرض الذي هو عبارة عن قطر الدائرة لا كل من الطول  
العرض ~~انما~~ لا تخرج اما ان يخص لكون الذي لا ينفصل بها كان على تلك الهيئة كما يعطيه ظاهر كلامه من الرد على القول المشهور في حمل  
لفظة الواقعة روايات هذا الباب على ضرب الحنا وان المتبادر من الروايات اعتبار اجتماع اجزاء الماء وكون عمقه قدر اربعة  
وفيه تضيق زائد بل لا يكاد يتفق كره على هذه الهيئة واما ان يعتبر الضرب فيه وتحصيل قدر المساحة وطريق معرفة ذلك كما هو  
مذكور في علم المساحة ان يضرب نصف المعتبر في الحديث بالسعة وهو واحد ونصف في نصف المحيط الذي هو سبعة وثلاثين  
لما ثبت هناك ان القطر ثلث المحيط تقريبا فيكون نصف المحيط على هذا اربعة ونصف وعند ضرب واحد ونصف في اربعة  
ونصف يحصل من ستة وثلاثة ارباع واذا ضربنا هذا في العمق الذي هو اربعة يكون الحاصل سبعة وعشرين شبرا فيكون موا  
لمذهب القيين وفيه انه وان حصل به انطباق صحيح سمعيل بن جابر على كل منهما على الاخرى الا انه مع مخالفتنا لما نقلنا من  
ظاهر كلامه بعيد غاية البعد وان قصر تقدير الكره على شكل الاسطوانة المستديرة التي لا يعلم تقديرها حقيقة بل تقريبا  
ومع ذلك فمعرفة ما بالقرين المذكور يتوقف على المهادة في فن علم المساحة والحدائق في فن علم الهندسة التي يتعذر على اكثر الناس غير  
معهود وقوع مثله عن اهل العصمة صلوات الله عليهم بل بما يقال غير جائز لوقوع فتنة حمل الرواية على ما ذكره شيخنا البهائي من  
الستة وثلاثين شبرا قال المحدث الامين في تعليقه على شرح المدارك قد اعتبرنا الكرونا ومساحة في المدينة المنورة فوجدنا  
رواية الفوماء تارط مع الحمل على العراق قريبة غاية القرب من هذه الصحيحة انتهى الظاهر ان اعتباره بناء على ما ذكره مما يرجع  
الى سبع وعشرين شبرا **الموضع الثالث** في بيان ضبط الكرونا او ان المتعارفة في زماننا من المن المتعارف في بلادنا البحرين  
حريمها اقل من طوارق الشين والكن التبريز المتعارف في جملة من ولايات العجم صانها الله تعالى عن العدم فنقول اعلم ان المتعارف  
في بلادنا المذكورة ان المن عندهم بالمثاقيل السوقية الموسومة عندهم بمثاقيل بار خسانة مثقال واثنى عشر مثقالا وربع المن  
عندهم اربعة الاف كل الف بالحساب المتقدم عبارة عن اثنين وثلاثين مثقالا والمن ستة عشر الفا ونصف الف باصطلاحهم  
قياسه ستة عشر مثقالا وفي حدود السنة السابعة والثلاثين بعد المائة والالف قد اعتبرنا الصاع بالصنع المذكور لاجل  
ذكر الفطرة بالشعر كما ذكره الاصحاب فوجدناه مشتملا على نقصا فاحش ثم اعتبرناه بحساب المثاقيل الشرعية المتفق عليها  
بين الخاصة والعامة على عدم تغيرها في جاهلية ولا اسلام واسبابها الى مثاقيل البحرين فكان مبلغ الصاع الشرعي عباءة عن ثلثة  
الف بالاقام المتقدم في اصطلاحهم واثنى عشر مثقالا بالمثاقيل المذكورة عندهم واما المن التبريزي فهو الان في شيراز وما  
والاهام عبارة عن تسع عباسيات بالفلوس السود وكل عباسية عبارة عن عشرين مروض فكل مروض غازتان وهو عباءة عن  
اربعة مثاقيل صيرفية كما اعتبرناه فتكون العباسية التي هي عباءة عن عشرين مروض فاعبائة عن ثمانين مثقالا صيرفيا ويكون المن  
التبريزي الذي هو عبارة عن تسع عباسيات سبعة مثقالا وعشرين مثقالا اذ عرفت ذلك فاعلم ان الرطل يقال بالاشراك كما  
تقدمت الاشارة اليه على ثلثة اوزان العراق والمد في المملكة فاما العراق فهو مائة وثلاثون درهما كما عليه الاصحاب لا يلتفت  
الى ما ذكره العلامة مما قد نقله عنه فانه غفلة بغير رية وعلما ما ذكره الاحتادل رواية جعفر بن ابراهيم الهمداني عن  
الحسن عليه السلام فيها ان الصاع ستة ارطال بالمد في وسعة بالعراق ثم قال واخبرني انه ان يكون بالوزن الف او مائة وسبعين  
وذننه والمراد بالوزن الدرهم وهي مطابقة لما ذكرناه في تقدير العراق فان تسع هذا المقدار المذكور مائة وثلاثون كما لا  
يخفى **واما الرطل بالمد** فانه مائة وخمسة وستون درهما وعليه يدل من الاخبار رواية ابراهيم بن محمد الهمداني عن  
الحسن عليه السلام المتقدمة ان الصاع ستة ارطال بالمد في وان الرطل مائة وخمسة وستون درهما **واما الرطل**  
المكي فهو رطلان بالعراق عند الاصحاب لم اقف في الاخبار على تحديد له وحيث فيكون الرطل بالعراق ثلثي الرطل بالمد في  
نصف الرطل المكي الرطل بالعراق بالمثاقيل الشرعية عبارة عن احد وستين مثقالا شرعيا لان كل عشرة دراهم يقدر بسبعة  
مثاقيل شرعية كما ذكره غير واحد من اصحابنا وغيرهم بالمثاقيل الصيرفية ثمانية وستون مثقالا وربع على الاظهر كما يعلم

تدبر في بيان ضبط الكرونا  
في بلادنا البحرين  
فوجدنا راية الفوماء تارط مع الحمل على العراق قريبة غاية القرب من هذه الصحيحة انتهى الظاهر ان اعتباره بناء على ما ذكره مما يرجع الى سبع وعشرين شبرا

باب الاقسام المتعارفة  
في بلادنا البحرين  
فوجدنا راية الفوماء تارط مع الحمل على العراق قريبة غاية القرب من هذه الصحيحة انتهى الظاهر ان اعتباره بناء على ما ذكره مما يرجع الى سبع وعشرين شبرا

عن جعفر بن ابراهيم الهمداني



# كتاب الطهارة

٢٠

بالقرب التقدّم وبالمناقل الصغرى من  
بالقرب التقدّم وبالمناقل الصغرى من

وثلث صاع والقاع

الفصل الثالث  
في القليل والكثير

لان ضرب  
ثلاثة الاف واثنى عشر  
مناقل او اثنى عشر  
يبلغ اربعة صاع  
والفقياس في اليد  
عليها ثلثا وهو  
وثلثون وثلثون  
ما ذكرنا

من الحساب صحيح مشتمل لأن الثقال الصغرى مثقال وثلث من الشرع والشرع ثلثة ارباع الصغرى فكل اربعة مثاقيل شرعية ثلثة مثاقيل  
صغرى والوزن المدعى بالثقال الشرعية بمجادة عن مائة مثقال وثلثة اثمان مثقال كما يظهر بالمقاييس لما كان الصاع على ما ذكر  
وورد به النص ايضا تسعة اوطال بالعرة وستة بالمدى فاذا نسب الى الوجل العرة الذي احدثت من مثقال شرعية يكون مقداره بالمدى  
الشرعية ثمان مائة مثقال تسعة عشر مثقالا واذا نسب اليه بالمناقل الصغرى فيكون قدره ثمان مائة مثقال اربعة عشر مثقالا وربع مثقال  
من ذلك يعلم حسن نسبة الوجل المدعى بالمناقل الشرعية والصغرى بزيادة نصف ما ذكر في العرة على مقدار روح فاذا كان المن  
التبرير سبعة مائة مثقال وعشرين مثقالا صغرى والوجل العرة بالمناقل الصغرى كما تقدم ثمانية وستون مثقالا وربع مثقال فكل من  
تبرير عشرة اوطال عراقية نصف طلع ثلثة مثاقيل صغرى وثلثة اثمان مثقال وانت اذا قمت عدد اوطال الكرواني هو الف وثمان  
رطل على عدد المن التبرير المذكور فظهر لك ان مقدار الكرواني التبرير مائة من ثلثة عشر مائة وثلثة ارباع من واربعة ثلثون مثقالا  
صغرى وخمسة جزاء من ستة عشر جزءا من مثقال ونقل المحدث الكاشفة قدس سره في كتاب الوان ان المن التبرير كان في عصر  
ثمان مائة مثقال صغرى فيكون الصاع بالثقال الصغرى يزيد عليه باربعة عشر مثقالا وربع مثقال ثم قال من يعلم مقدار الكرواني بالوجل  
وهو مائة من ستة ثلثون ونصف بالتبرير ولعل منشا التفاوت بين ما ذكرنا وذكره بزيادة الصغرى هذه الاوقات واما  
الكرواني البحريني فهو عبارة عن ثمانية وعشرين مناد ثمن من لان الكرواني الصوع العراقية كما يعلم بالحساب والمقاييس مائة صاع وثلثة  
وثلثون صاعا بوزن البحريني كما عرفت عبارة عن ثلثة الاف بالصنع المتقدم في اصطلاحهم واشنع عشر مثقالا بمناقلهم المتقدم وهو  
ربع منهم الا عشر مثقالا من مثاقيلهم ومنه كرت هذا المقدار بعد اصوع الكرواني فظهر لك ما قلنا من كمية الكرواني منهم وقد  
بخط الوالد طيب الله تحاملا انه وجد بخط بعض الفضلاء ما صورته وزن الصاع شهر رمضان من السنة السادسة والثلاثين  
بعد الاف ربع والف واربعة مثاقيل ربع مثقال شيرازي انتهى لا يخفى ما فيه من التفاوت الزايد بالنسبة الى ما ضبطت ذلك بزيادة الصغرى  
اخيرا كما اشار اليه **الفصل الثالث** في القليل والكثير وتفصيل القول فيه يتم برسم مقامات **المقام الاول** الظاهر انه لا  
خلاف بين اصحابنا رضوان الله عليهم لافوا ولا فتوى في نجاسة الماء القليل بتغيره بالنجاسة في احد الاوصاف الثلاثة انما الخلاف في الجاه  
بجود الملافة فالمشهور يدل كما يكون اجما على انه لا ينجس في غير موضع الاجماع هو النجاسة وغري الحسن بن الحسن بن عبيد الله  
القول بعد النجاسة الا بالتغير واختار هذا القول جمع من متاخر المتأخرين ولا بد من نقل الاخبار هنا من الطرفين والكلام بما يرفع الشك  
من البين فقولنا ما يدل من الاخبار على القول المشهور الذي هو عندنا المؤيد بالنصون فمنها صحيح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله  
وقد سئل عن الماء يتول فيه الذباب تلغ فيه الكلاب يغسل فيه الجنب قال اذا كان الماء قدر كرم ينجسه شيء ومنها صحيح محمد بن مسلم  
قال اذا كان الماء اكثر من راية لم ينجسه شيء فيفسخ الا ان يجيء له ريج تغلب على ريج الماء ومنها صحيح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله  
قال قلت لابي عبد الله الماء الذي لا ينجسه شيء قال ذراعان عمقه في ذراع وشبره ومنها صحيح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال سئل ابا  
عبد الله عليه السلام عن قدر الماء الذي لا ينجسه شيء فقال كرا حديث ومنها رواية عن ابي عبد الله عليه السلام عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال  
اذا كان الماء قدر قلنتين لم ينجسه شيء والقلتان جرتان ومنها رواية عن ابي عبد الله عليه السلام قال ولا تشرب من سؤركم  
الا ان يكون جوصا كبيرا يستقي منه ومنها صحيح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الحاجة للحاجة شياهما  
تلواء العذرة ثم تدخل الماء يتوضأ منه للصلاة قال لا الا ان يكون قدر كرم من ماء ومنها صحيح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
سئل عن رجل عرف وهو يتوضأ فقطرة في اناء هل يصلح الوضوء منه قال لا ومنها موثقة عامر السابلي قال سئل ابا  
عبد الله عليه السلام عن رجل معه اناء وقع في احداهما قدر لا يدركها الا بغيره على ماء غير قال لم ينجسها جميعا ويدين وهذا الحديث  
رواه الشيخ في موضعين من التهذيب رواه ثقة الاسلام والصدوق ايضا في الموثق عن سماعة ومنها رواية عن ابي بصير عن عتيق  
قال اذا دخلت يدك في الاناء قبل ان تغسلها فلا بأس الا ان يكون صابها قدر بول او جلبة فاذا دخلت يدك في الماء وفيها شيء  
من ذلك فامرق ذلك ومنها صحيح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يدخل يده في الاناء وهو قد نزع قال كيف  
الاناء ومنها موثقة سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صاب الرجل جلبة فاذا دخل يده في الاناء فلا بأس الا ان يكون صابها شيء من  
المنى ومنها موثقة ايضا قال سئل عن رجل عسى الطست والركوة ثم يدخل يده في الاناء قبل ان يغسل يده على كفيه الى ان قال  
وان كان صابها جلبة فاذا دخل يده في الماء فلا بأس به اذا لم يكن صاب يده شيء من المنى وان كان صاب يده فاذا دخل قبل ان يغسل  
على كفيه فليهرق الماء كله ومنها رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الجنب يحمل الركوة او التور فيدخل اصبعه  
فيه فقال ان كانت يدك قد نزع فامرقه وان كان لم يصبها قدر فليغسل منه الحديث ومنها حديث عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الجنب  
عليه السلام في الرجل الجنب يهرق في الاناء قبل ان يغسلها فلا بأس الا ان يكون صاب يده شيء ومنها موثقة عامر السابلي عن  
عليه السلام قال سئل عن رجل شرب منه بازا وصق او عقاب فقال كفي من الطير يتوضأ مما يشرب منه الا ان ترمى في منقار دسا  
فلا يتوضأ منه ولا تشرب منه موثقة عامر ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كان في منقار ما قدر

لم يتوضأ منه



## في القليل الترك

91

[illegible][illegible]

هذا الذي أتيت به في  
عبدك مني وفيك الحمد  
في باب الاختصاص  
للدواعي منكم

الاعمال







حري كل غلب الماء ربح الجيفة وصحته يجهز مسلم سئل عن ماء يتول فيه الذواب تلغ فيه الكلاب فان ما يكون معرضا لهذا الاشياء  
لا يكون الا في ميا الطريق لكونها مشاعة غير مكرمة كما لا يخفى على المتأمل المنصف دون المكابر المتعسف سوق تلك الروايات الباطلة  
على ذلك المنوال مؤيد لذلك اذا عرفت ذلك فقولهم الغالب الواحد ينقص به ايضا ان تلك الميا لا تنفك عن بلوغ  
الكر والبتعددة فضلا عن كروا واحد وربما كان لهم عليهم السلام علم ببعض تلك الاماكن المسئول عنها وانها كذلك فاجابوا باعتبار  
التغير وعدمه وربما جابوا عن ذلك ببلوغ الكروية وعدمه كما في صحته يجهز مسلم حين سئل عن الماء يتول فيه الذواب وتلغ  
فيه الكلاب ويغسل فيه الجنب فقال اذا بلغ الماء كرا لم ينجس شيئا وهذا الرواية مقيدة بتلك الروايات الدالة على اعتبار  
التغير فكانه قيل لم ينجس شيئا الا بالتغير يدل على ذلك صحته يجهز مسلم قال اذا كان الماء اكثر من رواية لم ينجس شيئا تغسل فيه ولم  
يتفسخ الا ان يجرى له ربح يغلب على ربح الماء ويؤيد ما اشرنا اليه ما رواه صفوان الجمال في الصحيح قال سئلت ابا عبد الله ع  
عن الحياض التي بين مكة والمد يندر تردها السباع وتلغ فيها الكلاب تشرب منها الحية ويغسل فيها الجنب يتوضأ منه قال  
وكم قدر الماء قلت المضاف الساق والى الركبة او قل قال توضع فانظر الى سؤاله عليه السلام عن قدر عمق الماء ولم يسئل عن  
مساحته لعلمه بتلك الحياض ما عليه من السعة فلما عرفت عليه السلام بلوغه الكثرة التي لا ينفعل معها الماء بمجرد الملاقة امره بالوضوء  
ويدل على ذلك ايضا جعلهم عليهم السلام مناط النجاسة والطهارة هو التغير وعدمه في تلك الاحاديث المسئول فيها عن مثل وقوع  
الميتة والجيفة وابوال الذواب ونحوها مما يكون مغيرا للماء وان كثر غلبا دون جعله مناطا لها في مثل قطرة من بول او دم او  
منقاد طير فيه دم او اصبع فيها قدر او نحو ذلك اذا لقت تلك الميا القليلة فان من الجائز بلوغ الماء في القلعة في بعض الاحيان  
الى ان يكون متغيرا بحد تلك النجاسات اذا لقت فينبغي ان يجعل ذلك ايضا مناطا في مثل هذه النجاسات اليسيرة اذا لقت في الماء  
اليسير ولو محدث واحد ليشق لناحل البلاء عليه وان كثر بالجملة فلو كان التغير عدمه مناطا كليا ومعيانا لمطر دال  
ينحصر ورواه في مثل تلك الاحاديث خاصة دون هذه الاحاديث مع كثرتها وتعددتها وزيادة عموم البلوى بانضمامه  
سفر او حضر فلما راينا ان هذه الاخبار الواردة في الماء القليل المحقق القلعة كماء التور وماء الركوة ونحوها كلها منطبقة  
الدالة على النجاسة للنهي عن استعماله والامر باهراقه وان التغير عدمه انما جعل مناطا في مثل الماء الذي يكون معرضا للنجاسة الجيفة  
وابوال الذواب ونحوها مما يغير الماء وان كثر غلبا كماء الغدران والحيضان ونحوها مما لا ينفك عن كرو فضلا عن كروا با علنا  
ان جعل التغير مناطا هناك انما هو من حيث الكثرة المانعة من الانفعال بمجرد الملاقة الغير القابلة للنجاسة لا بالتغير ومن تلك  
الميا القليلة التي تفعل بمجرد الملاقة فلا يحتاج في هذا الى ذلك المناط المذكور لانفعالها بما دونها وما يزيدك تايدا وبينا  
انك بالتأمل في الاستقالات الواقعة في تلك الاخبار التي جعل مناطها التغير عدمه نظير صحة ما قلنا حيث ان بعضها يتول  
فيه الذواب بلفظ الجمع اعم من ان يكون ذلك دفعة او دفعات وفي بعضها ترد السباع والكلاب اليها ومن المعلوم ان  
ذلك الورد انما هو للشرب منها دفعة او دفعات كما يشعر به قوله صلى الله عليه واله في بعضها لما اخذت افواهها ومن  
الظاهر البين ان بول الدابة في انما هو بعد دخوله فيه للشرب او غيره وروى الجيف فيه التي هي في الغالب في تلك الطرق اما  
حماد او جمل او فرس او غنم او كلب او غيره من السباع الكثرة التردد في تلك الطرق يظهر ان ما يكون معرضا لهذا الاشياء  
ينقص مساحته عن كروا عديدة فضلا عن كروا قدر كثر من ماء وما قدر مساحته حتى يمتلئ ان يقوم بشيء واحد من تلك الاشياء  
المعدودة ويزيد ذلك ايضا تايدا ان الظاهر ان هذه الميا المسئول عنها كلها من ميا الطرق الواقعة بين مكة والمد يندر  
بينها وبين العراق ونحوها من الامكنة التي لا وجود للميا الجارية فيها غالبا ومن المنقول انهم كانوا يعبدون تلك الايام الى بعض  
الامكنة فيجعلون فيها حياضات تقع من ابار هناك وامكنة بعد ومنها الاجتماع السيل فيها كل ذلك لاجل المسافرين والمتجدين  
في تلك الطرق وهي بين الحرمين الى الان موجودة وقد اشرنا اليها في الروايات بالتقايات وماء السيل هذا الجبل الذي ذكره ظاهر لمن  
تأمل عين الانصاف في مضامين تلك الاخبار وسياتيك ما فيه زيادة ايضا في المقام في الكلام على كلام بعض اعلام نعم يعنى  
الكلام في حسنة محمد بن عيسى المسئول فيها عن الرجل الجنب ينهض الى الماء القليل في الطريق حيث انها صريحة في كون ذلك الماء  
قليل مع انه عليه السلام ان يضع يده فيه ويتوضأ ثم يغسل كذا ما روى عن النبي صلى الله عليه واله خلق القليل للماء طهورا لا ينجسه  
الا ما غير نوبه الحديث وكذا ما رواه في مريم الانصاف والجواب ما عن الاول فباحتماله لو جرح نوبه عليه السلام بانه رضى الله عنهم  
احدها ان يكون المراد بالقليل هو القليل الغرض دون الشرح اقول وهذا الجواب غير بعيد عن جادة الصواب وذلك  
من حيث ان هذا الماء المشار اليه في الرواية لما كان من ميا الطرق وقد اوضحنا سابقا انها تبلغ في الكثرة الى حد يندر على الكواضا  
مضاعفة كان قدر الكروما زاد عليه يسيرا بالنسبة الى ذلك قليلا الثالث ما ذكره شيخنا اليه في قدس سره من ان المراد بالقليل  
حيث ان المتبادر في الاخبار من هذا اللفظ هو النجاسة الثالث ما ذكره شيخنا اليه في قدس سره من ان المراد بالقليل  
لكن مع الجريان وفيه ما فيه المرجح ما احتمل شيخنا المذكور ايضا في كتاب الجبل المتين وهو ان يكون الضمير في يتوضأ







يثبت من طرقنا الامسند ولا يسلوكنا غير بسلام صديقنا هذا حيث نه صرح باستفاضة ايضا في مقالة تبخر الماء بتغيره اذ صاف  
 الثلثة حيث قال بعد الحكم المذكور والاصل في الاخبار المستفيضة كقوله صلى الله عليه واله خلق الله الماء طهورا الى اخره الا ان فيه انه و  
 وصفه هناك ذلك لكنه بعد ذلك في مقالة نجاسة البئر بالملاقاة حيث انكر ورود نجاسة الماء بالتغير اللوني طعن في الخبر المذكور بانه عامي  
 مرسل كما قدمنا الاشارة اليه من جملة من الاحصاء **واما الثالث** فيه انه لا منافاة بين تبخره وحصول التطهير به في حال واحد  
 استبعاد ذلك في القصة الادلة الشرعية وتحقيق ذلك ان قصص ما يستفاد من الاخبار هو عدم جواز التطهير بما تبخر قبل اداء التطهير  
 به وبهذه المقالة صرح جمع من فحول المحققين منهم المولى الاديب والمحقق الخوانساري شيخنا صاحب رياض المسائل وحياض الدلائل  
 والفاضل المتأخر الخراساني ومنهم والذي نورا لله تعالى ما قدمه واعلني في فردوس قاعدهم واستبعاد ذلك مدفوع بوجود النظر  
 فانهم صرحوا بوجوب طهارة اجزاء الاستنجاء وان التبخر منها لا يطهر مع انها حين الاستعمال تبخر بمجرده ملاقاة النجاسة ولا يكون  
 ذلك من حصول التطهير بها وايضا خروج الماء المستعمل في الطهارة الكبر عن الطهورة على تقدير القول به انما هو بسبب استعماله  
 وملاقاة البذر المجنب في الغسل مع ان ذلك لا يمنع من حصول التطهير بهذا المستعمل بالجملة فاقصه ما يستفاد من الدليل بالنسبة  
 الى اشتراط الطهارة في الماء الذي نزل به النجاسة هو طهارة قبل ملاقاة النجاسة واما طهارة حال الملاقاة فلا دليل عليه وعدم  
 الدليل على ذلك دليل على العدم اذ لا تكليفنا الا بعد البيان ولا حكم الا بعد البرهان كما تمسك به هذا القائل في جملة من الموضع  
 وجع فهو حال الملاقاة يفيد التطهير وان تبخر بذلك فقولهم حج اذا لاقاه كان متنجسا بالملاقاة خارجا عن الطهورة في محل المنع  
 ومن اقوى الشبهة في المقام كما تمسك به بعض الاعلام بعد وقوعه في شك لا لزام انه لو وضع شيء تبخر في ماء قليل على هذا القول  
 فبعد طهارة المحل حال الملاقاة وانتقال النجاسة الى الماء اما ان تبخر ذلك الشيء بالماء ام لا لا دليل على الثالث لان الماء قد صانحبا  
 بملاقاة النجاسة له ولا فينتج نجاسة الى ذلك الشيء ويعود الاشكال بخلافه والى ذلك ايضا اشار المحدث الامين الاستربادي  
 قدس سره حيث انه من ابحاث تخصيص نجاسة القليل بالملاقاة بورد النجاسة دون العكس كما هو مذهب المصنف رحمه الله عنده فعند  
 ان تطهر النجاسة بالقليل مخصوص بورد الماء على النجاسة دون العكس فانه يصير الماء نجسا ولا يطهر به المحل لهذا قال بعد نقل  
 القول بالتطهير بالقليل في صورة ورود النجاسة على الماء مع نجاسة الغسالة ما صورته قلت في هذا القول التزام تبخر الماء بالمحل و  
 تطهير المحل به والتمسك مشكوك ايضا فيه التزام عدم تبخر المحل بالماء النجس وهو بعيد غاية البعد انتهى في ان ما استبعد من ذلك  
 مردود بانه بعد قيام الدليل على نجاسة القليل بالملاقاة مطلقا او في صورته ورود النجاسة على الماء فلا مجال لهذا الاستبعاد في  
 الطهارة والنجاسة ونحوها احكام تعبدية ولو قيل مقتضاها انما عك الكلية القائلة بان كل ماء قليل وما يبع لاقية نجاسة فهو نجس  
 ما ذكرتم قلنا لا عام الا قد خص فان اللبن في ضرع الميته طاهر عند جملة من الاصحاب وعليه تدل صحاح الاخبار وكذا الانفة من  
 الميته والصديد المجرع لو وجد في ماء قليل ما لا يدركه الطرف من الدم عند الشيخ وماء الاستنجاء بالاجماع والاخبار وغسالة النجاسة  
 عند من قال بطهارتها وادجوا النظر برفع الاستبعاد ويمكن الجواب ايضا باختيار طهارة ماء الغسالة كما هو اختيار جمع منهم الشهيد  
 في الذكوى هو ظاهر الصدق في من لا يحضر الفقيه حيث بينه وبين رافع الحديث الاكبر وبه صرح المحدث الامين الاستربادي  
 وسيا تحقيقه في محله انشاء الله تعالى وجع يكون الحكم بطهارة مستثنى من كليات نجاسة القليل بالملاقاة وتطهيره كما استثنى كذلك  
 ماء الاستنجاء وما لا يدركه الطرف من الدم على قول الشيخ ويمكن الجواب ايضا بالفرق بين وروده على النجاسة ووروده عليه  
 كما سياتي تحقيقه في هذا الفصل انشاء الله تعالى **واما الرابع** فيه انه ايضا انه قد اشترط الكركاسياتيك بانه وان كان الفرب  
 بين الاشرطين ان الاحصاء جعلوا اشتراطه معيارا للنجاسة وهو قد جعل اشتراطه معيارا لمعرفة التغير في النجاسة المعتادة  
 وعدمه مع عدم ظهوره فاحتمل ان زاد على كلام الاحصاء باشتراطه المقايضة والنسبة في ذلك المقام حيث الحاجة اليها ضرورة  
 الالزام كما سياتي توضيحه وينكشف صريحه مع انه قد استفاضت الاخبار عن الاثمة الابرار باصالة الطهارة وجوب العمل على  
 اليقين فالعلم ويتيقن وقوع النجاسة في الماء على وجه يظهر اثرها ويقطع بغلبة اجزاء تلك النجاسة على الماء اذ يمنع من  
 ظهورها ما لا يحكم بالتغير في ذلك الماء فجرد الاخبار بولوج الكلب من اناع مع عدم العلم بقدر ماء ذلك الاناء وعدم العلم بكم  
 الولوج وقلته لا يجزم بوقوع التغير في ذلك الماء بلعاب الكلب قس عليه غيره من النجاسات وهو قد حكم بالتغير في امثال ذلك  
 كما سياتيك ببيان **واما قوله** وبما لا شك فيه ان ذلك لو كان شرطا لكان اولى المواضع اه فانه مجرد عوى عامريه عن الدليل  
 ومحض استبعاد ليس له محصل عند ذوى التحصيل اذ عدم كثرة الميثا الجارية والراكة في تلك الاماكن على القول بنجاسة القليل  
 بالملاقاة لا يستلزم حصول وقايح في الطهارة ولا السؤال عن حفظ المياه من النجاسات ولا امثاله من التسهيلات  
 لانه مع معلومية الحكم عندهم بنجاسة الماء القليل بالملاقاة يتحرون عن طرق النجاسة اليه بكل وجه وبعد العلم بحصول  
 النجاسة فيه يجتنبونه بل ربما يهرقونه وما الذي يترتب على ذلك من الوقايح المستحقة للنقل من الذي اشترط انه  
 لا بد في كل حكم شرعي من واقعة في عصره صلى الله عليه واله تدل عليه حتى يشترط هناك انه لو نقلت هناك واقعة

والاصح فيها لا يستلزم انما لا يشترط



كتاب الطهارة

ندل على نجاسة لا تنكح لتأويل فيها كما ارتكبه في تلك الاخبار الصريحة المتعددة اذ غاية ما يراد ان يعبر به عن النجاسة او  
يكفي بعضها هو التصريح بالقاء الماء الدال على عدم الانتفاع به بوجوه قدمت لك اخبار مستفيضة بهذا المضمون قد اخرجها عن صاحبها  
وارتكب فيها جادة التأويل فلو ورد هنا شيء من ذلك لكان في حفظ المباحة يحتاج الى التوالى  
عنه وهل يعاطى الصبيان والامه والذين لا يفهمون عن النجاسات لا وانهم يكون موجبا للنجاسة بالملاقاة من غير علم بوصف النجاسة  
واين اصل الطهارة وابن الحنفية السمتين من محمد صلى الله عليه واله الذي هو اوسع ما بين السماء والارض وهذه الاحتمالات كثيرة  
وتعسفات فائدة ولقد روي انه دخل عراة المسجد فابش ان بالذئ فاجبة للسجد فكانهم تجلوا عليه فنهاهم النبي صلى الله عليه واله  
ثم امرهم بنوب من ماء فاهرق عليه ثم قال علموا ويسروا ولا تعسروا وامثال ذلك مما يدل على سعة الحنفية السمحة السهلة كثيرة اما  
الخاصة فبأن الدليل ليس مقصودا على تلك المفهومات بل هو منطوق جملة من الاخبار التي قد منها ما كالاخبار الدالة على  
النوع استعمال تلك المياه القليلة بعد وقوع شيء فيها والنتي حقيقته في التحريم كما تقدم تحقيقه والامر باراقها وغسل الاواني  
منها فانه لا يخفى على الناظر في الاخبار والمعتبر لها حق الاعتبار ان الحكم بالنجاسة في كل المواضع انما استفيد من المنع من استعمال ذلك الماء  
لها والحكم بغسله او نحو ذلك كما صرح به السيد السند في المدارك في الاستدلال على نجاسة البول بعد ايراد الروايات الدالة على  
الامر بغسل الثوب عنه حيث قال ولا معنى للنجس شرعا الا ما وجب غسل الملاقاة له بل سائر الجمان النجسة انما استفيد نجاستها من  
الشائع بغسل الثوب والبدن من ملاقاة انتهى بل بما ورد التصريح بالنجاسة في بعض الموارد فقاو له بالحمل على المعنى اللغوي  
وناقشوا فيه بذلك بخلاف الامر بالغسل الادارة والنواهي عن الاستعمال فانها اصرحت في الدلالة على ذلك وثانيا ان دلالته فهو  
الشرط بعد ما عرفت من دلاله الاخبار الدالة عليه كما قدمنا في المقدمة الثالثة مما لا ريب في صحة الاعتماد عليها والاستناد  
في الاحكام الشرعية اليها والمناقشة انما تنطرق اليها مع ظهور فائدة غير محزنة التعليق على الشرط والانتفاء بانتفاء وجهها  
ليس كذلك اتفاقا وثالثا ان قوله فان قصه ما يدل عليه هذا المفهوم بنجس ما دون الكرم بلا قاة شيء آه فيه انه قد اوجب  
عن ذلك بان شيء نكرو وقعت في سائر النفي فيستفاد منها العموم ومقتضى التقييد بالشرط ان حكم المسكوت مخالف للذكر  
ويكفي للنجاسة بنجسه ببعض ما لم ينجس به الكرون لم ينجس ببعض اخر وبضم الى ذلك الاجماع على عدم الفصل في النجاسات الا فيما  
استثنى فيتمتع والتحقيق عندك في الجواب ان المقصود بالا فادة بمثل هذا الكلام امر ان احدها عموم المنطوق والثاني عموم  
المفهوم والرواية قد ختموا حكم المفهوم من ذلك كذلك ولذلك سكتوا عن الاستفساد والافتقار لاجلاء كرامة ومحمد بن مسلم و  
افتر بها من فضلاء الرواة ومحققهم كيف يمكنون ويرضون بفهم بعض المقصود مع توفر حاجة الامة الى ذلك ولا سيما زادة  
الذي من عادته تنقيح الاسئلة والفحص عن جملة فروع المسئلة ويقنعون باستفادة انه اذا نقص عن كرم نجسة شيء ما ويرشد الى  
ما ذكرنا جوابه عليه السلام في محبة محمد بن مسلم الاولى من تلك الروايات المتقدمة من مسائل عن الماء تبول فيه الذواب تلغ فيه الكلا  
ويغتسل فيه الجنب قال اذا بلغ الماء قدر كرم نجسة شيء فانه من الظاهر لبيان ان السائل اذا السؤال عن حال هذا الماء بعد  
وقوع هذه الاشياء واحدها فيه وانه هل ينجس بمجرد ملاقاة ام لا فاجابه عليه السلام بوجوب عام وقاعدة فكلية في كل ماء وكل نجاسة  
وهو التحديد ببلوغ الكرم وعدمه وانه لا ينجس مع الاول وينجس مع الثاني ولولم يفهم السائل عموم المفهوم من جوابه عليه السلام  
بذلك وانه اذا نقص عن الكرمية بنجس بلا قاة النجاسات المسئول عن ملاقاة ام لا استفسر منه البتة لانه احد طرفي الترديد في جوابه  
عليه السلام حاصل جوابه انه اذا بلغ الماء كرم نجسة شيء واذا لم يبلغ نجسة شيء فلولم يفهم السائل عموم لفظ شيء الذي بجانب المفهوم على  
وجبه تشمل النجاسات المسئول عنها وغيره باقرنية المقام ولا سيما السؤال هنا عن وقوع تلك الاشياء المخصوصة لراجع في السؤال  
عن نجسه بتلك الاشياء المخصوصة اذ بناء على ذلك ما يقولونه من عدم العموم لم يحصل الجواب عن السؤال ومع غفلة السائل كيف  
يرضى الامام عليه السلام بعدم افادته ذلك مع انه مناط السؤال والبتوبة عام في جميع الاحوال وبالجملة فالمتساع الى الفهم السليم و  
المنساق الى لذوق المستقيم من حقائق اللفظ في امثال هذه المقامات هو العموم وهو عند التأمل الانصاف من ظاهر معلوم وما  
يتمسك به من ان شيئا نكرو في قيا الاثبات فلا يتم مع تسليمه فقد خرجوا عنه في مواضع لاقتضا المقام العموم فيها كما صرحوا به  
في المعرف بلام التحلية اذ استعمال في المقامات الخطابية وقد تقدم تحقيقه في المقالة الاولى من الفصل الاول ورابعا  
ان ما ذكره من الحمل على المستولية جمعافية انه لم يبق على فرق بين الكرم وغيره لان الكرايضا انما ينجس بالتغير خاصا فان  
الخالف بين المفهوم والمنطوق لا خلاف في ثبوتها بل لا بد من الحمل على التفسير بتجديد الملاقاة كما ذكرنا تحقيقا لذلك وفيما  
السائل من فقيه ولا ان الواجب حمل النوع عن الاستعمال في تلك الاخبار المذكورة على حقيقة من التحريم كما هو المشهور بين محقق  
علماء الاصول والمؤيد لايات واخبار الرسول كما قدمنا لك بيانه وشدنا امره في ثانيا ان من جملة تلك الاحاديث التي وردت  
في ذلك الباب الاحاديث الدالة على اهرق ميا الاواني عند ملاقاة شيء من القدر لها وليس ذلك عند التأمل الانصاف في الا  
لما استهوا وعدم الانتفاع بها بالمرء استجاب التزم عنه في الطهارة والشرب لا يستلزم الا هراق كيف وجب الانتفاع به كثيرا



بل بما تلحق اليه الضرورة سيما في الاسفار ويحتمل ذلك داخل الاستثناء عن كراهية بعض الروايات وثالثا ان موثقة  
 سماعة المروية ايضا بطريق اخر موثقة عن ابن بريدة قد روت على الامر بالتيمة بعد الامر بالاهراق وكيف يسوغ التيمم مع طهارة ذلك الماء  
 وطهارة تيممه ولو قيل انه يجوز ان يكون الامر بالاهراق كناية عن عدم الاستعمال لان المراد الاهراق بالفعل قلنا مع تسليمه قد  
 كان لنا في الاستدلال لان ما يكفي عن المنع عن استعماله باهراقه معجنان وجوده كعدمه على حال فهو لا شك مقطوع بنجاسته كما اشأ  
 النبي المعتبر حيث قال وقد يكنى عن النجاسة ما لا رقة في نجاسته **ورابعاً** ان الحمل على الاستحباب التنزيه وان تم بالنسبة الى الوضوء لما  
 دل عليه بعض الاخبار من خارج بان ماء الوضوء ينبغي ان يكون له منزلة ما على ما سائر الاستعمالات فلا ينبغي ان يلاجن ولا بالمشتر  
 ولا بما لا في سور التيمم بالنجاسة ولا يمت له ذلك في الشرب ما اولا فلعدم قيام دليل من الخارج على ان ماء الشرب ينبغي ان يكون ذا منزلة  
 وان يكره الشرب من بعض تلك المخلوفا من المنزلة جها وورد في الوضوء ولم يدع احد ذلك بالكليته حتى يتم له هنا حمل المنع عن الشرب على  
 التنزيه والاستحباب **وقام ثانياً** بان من جملة المواضع التي صرح الاخبار بكونها الوضوء من ذلك الماء الخالص من المنزلة سور الحايض مع  
 انها صحت بجواز الشرب منه ولو كان ما يدعيه من الخصوصية والمنزلة مشتركة بين ماء الوضوء وماء الشرب لورد النوع عنه ايضا  
 مما النوع عن الاخر من تلك الاخبار اية عن عبد الله بن عبد الله قال اشرب من سور الحايض ولا تنوضا منه ومثلهما موثقة للحسين  
 بن ابي العلاء ورواية ابي هلال غيرهما دمج فالحق المتيقن بالاتباع ان النوع عن الوضوء والشرب معاً في تلك الاخبار ليس الا لنجاسة الماء  
**واما السابغ فيه اقلاً** اية مسئلة من مسائل الفقه واي حكم من احكام الفروع لم يختلف فيه الاخبار حتى يستبعد اختلافها  
 في هذا المكان بخصوصه يكون ذلك موجبا لما قاله ومؤيد لما ذكره **وثانياً** ان الواجب في كل موضع اختلف فيه الاخبار على وجه  
 لا يمكن ارجاع بعضها الى البعض من هذا الموضع وغير الرجوع الى الضوابط المقررة والقواعد المعتمدة ومجرد خروجها عنهم عليهم السلام مختلفة  
 لا تدل على ما توهم من التخييل والمعادسة والالتجيز في غير هذا الموضع ايضا وهو لا يلتزمه **وثالثاً** اية مع تسليمه صحة ما ذكره  
 فلا يراد لا يختص بنابل يرد عليه ايضا حيث انه قائم في التحقيق بمضمون تلك الاخبار منطوقا ومفهوما كما تقدمت الاشارة اليه في  
 تحقيقه لا نقول ان التحديد بالكرم مبيح لعدم الانفعال بالملاقاة لهذا المقدار وانفعال ما ذكرناه وهو يقول ان التحديد المذكور  
 معينا للمقدار الذي لا يتغير بالنجاسة المعتادة ويؤيد ما قلناه ما كتبه بعض تلامذتنا من النسخين على منواله على حاشية كتاب الوضوء  
 اخر الباب الثالث من اول كتاب الطهارة حيث قال لما رآه هذه الابواب الثلاثة على ان الماء لم يفعل لم يخفى علم ان النجاسة دائمة  
 مع الانفعال في بعض الاوقات خفيًا لتوافقها لونا وطعما وريحا او لورود النجاسة على الماء قبل ان يتغير كفسخ الفارصة في الماء  
 اول مرة لا يوجد لها ريحها او طعمها او لونها مع انه لو اختلطت اجزاء النجاسة باجزاء الماء او لورودها عليه قليلا قليلا كولوغ  
 الكلب غير في الحوض بعد مرة فانه لا يدرك شيوع من اثرها مع ان لعب الكلب اختلط باجزاء الماء فتحصل الحيرة والاشتبا بينوا عليهم  
 انه اذا كان الامر كذلك ان كان الماء اقل من كرمه فيفعل اي يختلط ويخفى اذا كان اكثر منه لا يفعل ولا ينجس كما اذا كان الحوض في  
 طريق ونحن نعلم ان الكلاب تشرب منه والنساء والصبيان يباشرون بنجاستهم العينية فلا خطنا ان كان اقل من كرم  
 يحترق عنه وان كان اكثر منه نستعمله فكل امرئ كذلك يحتاج الى مادة تحفظه من الانفعال والمادة التي تحفظه ماست  
 ما نزل على ملكي وذراعا عمقه ذراع وشبه سبعة اعنه عرضه وطوله وهذه الرواية اجود ما وردت في تقدير الكروان غيرها  
 لا يخفى من اضطراب او طعن في سند او متنه انتهى فانظر الى ما ذكره من اعتبار الكرم بناء على اعتماده على تلك الروايتين من  
 بين رواياته لصحة ما عنده **واما الثامن** فيه دلالة على ما قدمنا لك من قوله باعتبار الكروان البناء عليه حمله مفهوما  
 تلك الاخبار الدالة على النجاسة فيما نقص عن ذلك المقدار على انها قد تغيرت بالنجاسة وان لم يظهر ذلك للحس قد مره في  
 كلامه في اول الكتاب المذكور قاعلة لذلك فقال ثم وعلى هذا فتنسب مقدار من النجاسة الى مقدار الماء كنسبة مقدار اقل من  
 تلك النجاسة الى مقدار اقل من ذلك الماء ومقدار اكثر منها الى مقدار اكثر منه وكلما غلب الماء على النجاسة فهو مطهر لها بالاحتياط  
 وكلما غلبت النجاسة عليه لغلبة احد اوصافها فهو منفعل بها خارج عن الطهارة يبرها انتهى **وح** فيصير معنى قوله عليه السلام اذا بلغ الماء  
 كرام ينجسه شيء اي لم يغيره شيء من النجاسة المعتادة لان الماء عنده لا ينجس الا بالتغير فنجاسته في الحديث بمعنى تغيرها ومفهومه  
 انه اذا لم يبلغ كرامه يغيره شيء من تلك النجاسات المعتادة وقال ايضا في الباب الثالث بعد ان وردت في صدره بحجة صفوان المتضمنة  
 لسؤال عن الحيض التي بين مكة والمدينة وقد تقدمت ما صورته لما كانت الحيض التي بين الحرمين الشريفين معهودة معروفة  
 في ذلك الزمان اقصر عليه السلام على السؤال عن مقدار الكرم في عمقها ولم يسئل عن الطول والعرض انما سئل عن ذلك ليعلم نسبتها  
 الى تلك النجاسات المذكورة يتبين انفعالها وبعدها فان نسبة مقدار من النجاسة الى مقدار من الماء في التاثير والتغير كنسبة  
 ضعفة الى ضعفه مثلاً وعلى هذا القياس فان قيل تغير اوصاف الماء امر محسوس لا حاجة فيه الى الاستدلال عليه بنسبة قدر الى قدر  
 النجاسة قلنا بما يشبه التغير مع ان الماء قد تغير اوصافه الثلاثة بغير النجاسة فيحصل الاشتباه يؤيد ما قلناه في النهاية الاثرية  
 قال وفي حديث الطهارة اذا كان الماء قلتين لم يجل خبثا اي لم يظهر ولم يغلب الخبث عليه من قوله فلان يجل غصبه اي يظهر

وعدله ولكن كان في الانفعال



وقيل معنى لم يجل خبثا اي يدفع عن نفسه كما يقال فلان لا يحمل الضيم اذا كان يابا ويدفع عن نفسه انتهى كلامه فان قيل القلتان تحمل الخبث اكثر  
وغلبة فلان اريد به ان في الغالب لا يتغيرا بالنجاسات المعتادة ورد هاهنا عليه ذلك لان الناس قد يستنجون في المياه التي تكون في العيدين  
ويغسولون الاواني فيها ثم يرددون في انها تغيرت تغيرا مؤثرا لا فيجب ان كان قلنين لا يتغير بهذه النجاسات وبما ذكرناه من  
الاخبار الاتية ومفهوماتها انفق كلامه زيد كرامه وشاربا الاخبار الاتية الى الروايات الدالة على التحديد بالكرامة ما تدل عليه  
من النجاسة بمجرد الملاقاة كما ادعا الاصحاب ضوا الله عليهم منها وانت خبير في جميع هذا الكلام من التكلف الذي لا ينبغي على ذوي  
الافهام بل عدم الاستقامة والانظام **اصا** اق لا فلان شيئا الواقع في تلك الروايات نكرة في سياق النفي لا خلاف في افادتها العموم و  
تخصيصها بالمعتاد من النجاسات كما ادعا يحتاج الى دليل معلوم فليس نعم قد قام الدليل على النجاسة المتغيرة فيكون مخصوصا بغيرها لقوله عليه  
في صحيح زرارة اذا كان الماء اكثر من راوية لم ينجس شيئا الا ان يجيء له ريح يغلب على ريح الماء وما ادعاه من ان نجاسة الماء هو تغيره بالنجاسة  
فنجسه ينجس شيئا لم يغيره شيئا بالنجاسة فالنكرة لا يمكن اخذها على عمومها للقطع بالتغير ببعض افراد النجاسات فلا بد من التخصيص بل انما  
حقيقته ان تلك الدعوى غير مسلمة عند الخصم اذ هي اول المسئلة وايضا في غير ظاهرة من اللفظ بل الظاهر منه هو ما يدعيه الخصم  
المبادر من قول القائل بخبر هذا يعني جعله نجسا اعم من ان يكون بمجرد الملاقاة كسائر المايعات او بالتغير كما يدعيه هنا فلا تقوم  
تلك الدعوى على الخصم على ان المتبادر فيما نحن فيه هو المعنى الاول بقربنية صحيح زرارة المذكور وقوله فيه لم ينجس شيئا الا ان يجيء له  
ريح اه اي لم يجعله نجسا بمجرد الملاقاة الا ان يتغير في ريحه والتفيس في الاخبار بمعنى الافعال بمجرد الملاقاة لا بمعنى التغير بالنجاسة  
كما تحمله **واما ثانيا** فلان مقتضا ما ذكره من ان الشارع انما جعل الكرمييار لما لم يتغير بالنجاسات المعتادة كما هو منطوق ذلك  
اللفظ عنده اللازم منه مقتضى مفهومه ان ما نقص عن الكرمييار انما هو وقت نجاسته من تلك النجاسات المعتادة في قدر كرم من ماء الا  
درها فانه يحكم بتغيرها وان لم يظهر اثرها فيه فلو تم بدرهم ودفع قدرها من تلك النجاسة بعينها في كرتام لم يحكم بتغيره وهو من البعد  
على حال لا يحتاج الى البيان ومن البطلان بمقام يستغنى عن اقامة البرهان **واما ثالثا** فلان ما ذكره في صحته صفوان من انه عليه  
انما سئل عن عمق الماء ليعلم نسبة الماء الى تلك النجاسات المذكورة انما هو من قبيل المعتميات لا لغاز كما لا ينبغي على من انصف وجانب  
التعقبات مقتضى المقايسة التي انما الها وعول في المقام عليها هو معلومية كل من الماء والنجاسة ليمكن نسبة كل منهما الى الآخر  
ان الماء هنا سؤل له عليه السلام صا معلوما من اين حصل العلم بالنجاسة الحاصلة من ورود تلك السباع والكلاب امثالها على وجه  
تكون مغيرة للماء مع عدم ظهوره حثا فان ذلك يتفاوت افراد الواردة وافراد ورودها قليلة وكثرة فيها وليس ذلك امر مضبوط  
ولا حد معلوما حتى يصح ابنا الاحكام الشرعية عليه جعله قلعة ممتدة لذلك والعادة التي ادعاها طالب ثراه وعنون بها البنا  
قصارى معرفتها والاعتماد عليها ان سلنا ذلك في مثلها البيوت ونحوها مما يمكن ملاحظة واستعلامها واملا في مثلها الطرق  
والقطار ومما ما تضمنه الخبر فغير ممكن على اننا نقول من اين يلزم في كل نجاسة لاقت الماء ان يكون لها عين بحيث ينفصل منها الجزء  
تدخل الماء حتى يحصل لذلك قانون كل وضابط جلي وهو التحديد بالكرمية في تلك الاخبار وعلى تقدير احتمال مداخله اجزاء  
النجاسة في الماء مع عدم ظهورها كما في الدليل على الحكم بالنجاسة بهذه المقايسة والنسبة وكيف يتيسر لنا العلم بذلك اللهم  
الا فكل الحكل نوع من انواع النجاسة فضعة فرد من افراد المايابش ط معلومية كل منها كيلا او وزنا او تخيلا ونعت بتغيره وعدمه ثم  
نفسر عليه بعد ذلك ما قلنا وكثر فلينظر المصنف الى ذلك فاتي حرج اعظم منه مع ادعائه سابقا لزوم المخرج في شرط الكرمية وانتمنا  
الوسواس وهو يخرج عنه كما ترى قد وقع في شباك الالتباس **واما رابعا** فلان ما ذكره من قوله قلنا بما يشبه التغيره وتاميد  
ذلك بانقله عن النهاية لا ثبوتية وحاصلة ان التغير قد يحصل في الماء واقعا لوقوع النجاسة فيه مع عدم ظهورها في جانب كثر الماء  
وقد لا يحصل بالكلية فاعتبار تلك النسبة والمقايسة لاجل استعلام ذلك الحصول الواقعي غير الظاهر حيا وفتح اذ لان الحكم  
باصالة الطهارة كما هو احد القواعد الكلية المتفق على ثبوتها ناصا وفتوى توجب استصحابها والبقاء عليها حتى تعلم النجاسة ومجرد  
الشك في احتمال التغير واقعا غير كاف في الخروج عن مقتضى الاصل المذكور وثانيا ان المعبر من التغير في تلك الاخبار الدالة على نجاسة الماء بتغير  
احدا وصفاته الثلاثة بالنجاسة هو التغير الجسدي كما صرح به جمهور الاصحاب لم ينقل الخلاف في ذلك كما عرفت انما الاعن العلامة حيث اعتبر  
التقدير فيها اذا اتفق الماء والنجاسة في الصفات وانما يعتبر التقدير فيما اذا تغير الماء بجسم طاهر من لون النجاسة وعلى تقدير وجوب  
التقدير في هذه المادة اليسيرة النادرة الاتفاق كما لا ينبغي فهل يوجب ذلك اخراج تلك الاخبار المستفيضة المتواترة عن طواهرها  
وعملها على هذا الفرد اذا القليل الوقوع ويكون التحديد بالكراما هو لاجلها اذا تغير الماء بجسم طاهر موافق للنجاسة المعتادة معا  
هذا الاحتمال بارد وخيال كاسد **واما خامسا** فما استدل عليه من حديث النهاية وهو قوله اذ بلغ الماء قلنين لم يجل خبثا وكذا  
الحمل فيه محتملا لان يكون بمعنى الظهور فنجسه عدم حمل الخبث عدم ظهارة المستلزم لوجوده فيه واقعا اذ لم يظهر حيا وضوحا  
عائ لا يقوم به حجة علينا نعم هو موافق لمقتضى ما ذهب اليه وعول عليه فلذا الحال في الجواب عما عسر يرد عليه بقوله فان قيل القلتان  
اه **واما اخبارنا** قال الذي فيها انه اذا بلغ الماء كرام لم ينجس شيئا ولا محال في لفظ التفيس لذلك المعنى الذي ذكره بل هو عبارة عن حمل

هذا الخبر لا يدل على ان النجاسة لا تتغير بالكرامة بل يدل على ان النجاسة لا تتغير بالكرامة في الماء الذي هو اكثر من راوية لم ينجس شيئا الا ان يجيء له ريح يغلب على ريح الماء وما ادعاه من ان نجاسة الماء هو تغيره بالنجاسة فنجسه ينجس شيئا لم يغيره شيئا بالنجاسة فالنكرة لا يمكن اخذها على عمومها للقطع بالتغير ببعض افراد النجاسات فلا بد من التخصيص بل انما حقيقته ان تلك الدعوى غير مسلمة عند الخصم اذ هي اول المسئلة وايضا في غير ظاهرة من اللفظ بل الظاهر منه هو ما يدعيه الخصم المتبادر من قول القائل بخبر هذا يعني جعله نجسا اعم من ان يكون بمجرد الملاقاة كسائر المايعات او بالتغير كما يدعيه هنا فلا تقوم تلك الدعوى على الخصم على ان المتبادر فيما نحن فيه هو المعنى الاول بقربنية صحيح زرارة المذكور وقوله فيه لم ينجس شيئا الا ان يجيء له ريح اه اي لم يجعله نجسا بمجرد الملاقاة الا ان يتغير في ريحه والتفيس في الاخبار بمعنى الافعال بمجرد الملاقاة لا بمعنى التغير بالنجاسة كما تحمله **واما ثانيا** فلان مقتضا ما ذكره من ان الشارع انما جعل الكرمييار لما لم يتغير بالنجاسات المعتادة كما هو منطوق ذلك اللفظ عنده اللازم منه مقتضى مفهومه ان ما نقص عن الكرمييار انما هو وقت نجاسته من تلك النجاسات المعتادة في قدر كرم من ماء الا درها فانه يحكم بتغيرها وان لم يظهر اثرها فيه فلو تم بدرهم ودفع قدرها من تلك النجاسة بعينها في كرتام لم يحكم بتغيره وهو من البعد على حال لا يحتاج الى البيان ومن البطلان بمقام يستغنى عن اقامة البرهان **واما ثالثا** فلان ما ذكره في صحته صفوان من انه عليه انما سئل عن عمق الماء ليعلم نسبة الماء الى تلك النجاسات المذكورة انما هو من قبيل المعتميات لا لغاز كما لا ينبغي على من انصف وجانب التعقبات مقتضى المقايسة التي انما الها وعول في المقام عليها هو معلومية كل من الماء والنجاسة ليمكن نسبة كل منهما الى الآخر ان الماء هنا سؤل له عليه السلام صا معلوما من اين حصل العلم بالنجاسة الحاصلة من ورود تلك السباع والكلاب امثالها على وجه تكون مغيرة للماء مع عدم ظهوره حثا فان ذلك يتفاوت افراد الواردة وافراد ورودها قليلة وكثرة فيها وليس ذلك امر مضبوط ولا حد معلوما حتى يصح ابنا الاحكام الشرعية عليه جعله قلعة ممتدة لذلك والعادة التي ادعاها طالب ثراه وعنون بها البنا قصارى معرفتها والاعتماد عليها ان سلنا ذلك في مثلها البيوت ونحوها مما يمكن ملاحظة واستعلامها واملا في مثلها الطرق والقطار ومما ما تضمنه الخبر فغير ممكن على اننا نقول من اين يلزم في كل نجاسة لاقت الماء ان يكون لها عين بحيث ينفصل منها الجزء تدخل الماء حتى يحصل لذلك قانون كل وضابط جلي وهو التحديد بالكرمية في تلك الاخبار وعلى تقدير احتمال مداخله اجزاء النجاسة في الماء مع عدم ظهورها كما في الدليل على الحكم بالنجاسة بهذه المقايسة والنسبة وكيف يتيسر لنا العلم بذلك اللهم الا فكل الحكل نوع من انواع النجاسة فضعة فرد من افراد المايابش ط معلومية كل منها كيلا او وزنا او تخيلا ونعت بتغيره وعدمه ثم نفسر عليه بعد ذلك ما قلنا وكثر فلينظر المصنف الى ذلك فاتي حرج اعظم منه مع ادعائه سابقا لزوم المخرج في شرط الكرمية وانتمنا الوسواس وهو يخرج عنه كما ترى قد وقع في شباك الالتباس **واما رابعا** فلان ما ذكره من قوله قلنا بما يشبه التغيره وتاميد ذلك بانقله عن النهاية لا ثبوتية وحاصلة ان التغير قد يحصل في الماء واقعا لوقوع النجاسة فيه مع عدم ظهورها في جانب كثر الماء وقد لا يحصل بالكلية فاعتبار تلك النسبة والمقايسة لاجل استعلام ذلك الحصول الواقعي غير الظاهر حيا وفتح اذ لان الحكم باصالة الطهارة كما هو احد القواعد الكلية المتفق على ثبوتها ناصا وفتوى توجب استصحابها والبقاء عليها حتى تعلم النجاسة ومجرد الشك في احتمال التغير واقعا غير كاف في الخروج عن مقتضى الاصل المذكور وثانيا ان المعبر من التغير في تلك الاخبار الدالة على نجاسة الماء بتغير احدا وصفاته الثلاثة بالنجاسة هو التغير الجسدي كما صرح به جمهور الاصحاب لم ينقل الخلاف في ذلك كما عرفت انما الاعن العلامة حيث اعتبر التقدير فيها اذا اتفق الماء والنجاسة في الصفات وانما يعتبر التقدير فيما اذا تغير الماء بجسم طاهر من لون النجاسة وعلى تقدير وجوب التقدير في هذه المادة اليسيرة النادرة الاتفاق كما لا ينبغي فهل يوجب ذلك اخراج تلك الاخبار المستفيضة المتواترة عن طواهرها وعملها على هذا الفرد اذا القليل الوقوع ويكون التحديد بالكراما هو لاجلها اذا تغير الماء بجسم طاهر موافق للنجاسة المعتادة معا هذا الاحتمال بارد وخيال كاسد **واما خامسا** فما استدل عليه من حديث النهاية وهو قوله اذ بلغ الماء قلنين لم يجل خبثا وكذا الحمل فيه محتملا لان يكون بمعنى الظهور فنجسه عدم حمل الخبث عدم ظهارة المستلزم لوجوده فيه واقعا اذ لم يظهر حيا وضوحا عائ لا يقوم به حجة علينا نعم هو موافق لمقتضى ما ذهب اليه وعول عليه فلذا الحال في الجواب عما عسر يرد عليه بقوله فان قيل القلتان اه **واما اخبارنا** قال الذي فيها انه اذا بلغ الماء كرام لم ينجس شيئا ولا محال في لفظ التفيس لذلك المعنى الذي ذكره بل هو عبارة عن حمل



شيء اخر نجيبا لا فاته له بطوبه كما هو معلوم بالنسبة الى ملاقة النجاسة لجميع المايعات ونحوها نعم قد يستلزم الملاقة التغير  
 كما اذا غلبت او ضا النجاسة او ضا الماء الا ان هذا الفرد غير مراد هنا كما اشتر به حقيقة زيادة السابقة الدالة على استثنائه من النجاسة  
 بالملاقة ومع الاغراض عن ذلك فالحكم اعم ولا دليل على التخصيص والتقيد لا مجرد خيالات لا تعتبر ولا تقيد **واما سائر**  
 فما ذكره من ان الناس قد يستنجون في المياة التي يكون في الغدران او في مجرى دعو خاليتها من الدليل خيال ليس فيه الا مجرد التسجيل  
 والتطويل لان التغير الذي قام الدليل على التفسير به هو المحسوس فان وجد في الماء حكم عليه بالنجاسة والافهمه على يقين الطهارة  
 واصلتها وسعة الخفية وسهولة ما تقرر فمما تقرر قد ارتبك بعض متأخري المتأخرين وجملة من المعاصرين والتابعين لهذا الفاعل  
 في هذه المقالة والمغترين بما ذكره وقاله في الاخبار التي حملها على ذلك الفاضل على الاستحباب التنزه وهي اشرا اليها في الدليل  
 الناس من كلامه حيث ظم لهم بعد ما ذكره من التاويل فلم يجد واسبيلا الى الاعتماد عليه التعويل فيمن من حمل النهي في ظاهر تلك  
 الاخبار على حقيقة من التعميم لكن زعم ان ذلك لا يستلزم النجاسة وبين من قصر القول بنجاسة الماء القليل على النجاسات الواردة  
 في هذه الاخبار وبين من اعترف بدلالة تلك النجاسة لكن رجح فيها الى القلة التي مهد لها الفاضل المذكور في مقدمتنا من كلامه في  
 اعتبار المقاييس والنسبة فان ثبت النجاسة مدعي حصول التغير الخفي على الحس ولا يخفى على الفطن المتمسك بدليل الانصاف في هذا الشأن  
 من التكلف والاعتناء **اما الاول** ففيه ما ذكرنا انك في الرد على الوجه الخامس من كلام ذلك الفاضل على انه لو تم ما ذكره لا يمكن  
 بنسبة جملة موارد النهي لوجه مقام التعارض ولا اراد يلمزهم **واما الثاني** ففيه ان الاحكام المودعة في الاخبار لا يجب ورودها  
 عنهم عليهم السلام بقواعد كلية وان وردت كذلك في بعض الاحكام كما ينشأ على شرط منها في المقدمة العاشرة بل كثيرا ترد في ضمن  
 الجزئيات المتفرقة فيحكم بكمالية الحكم لتوافق افراده الواردة عنهم عليهم السلام في ذلك وهذا هو الاعلى في الاحكام على طريق القواعد  
 النحوية المبينة على تتبع احاد كلام العرب وثانيا ان هذه الافراد انما خرجت مخرج التمثيل في الاخبار لانها قضايا واقعة تحجب  
 الحكم عليها وثالثا ان جملة منها قد تضمنت التعبير بالقدر كما في موقوف عمار ورواية ابى بصير في جملة من الاخبار المتقدمة التغير بالنسبة  
 وهو دليل على ان المراد جميع النجاسات كما لا يخفى **واما الثالث** ففيه ولا ما قد تناولك بيانه واوضحا برهانه ونزيد هنا ونقول اي فاعل من  
 ذوي العقول ان لم يكن له روية في معقول او منقول يذهب الى ان الطير الذي في مقادير او الدجاجة التي في رجلها العذرة او الاصبع  
 فيها قدر اذا لا يثقب منها كرا الا درهم بل يصف كراتها تغيره وان خفي على الحس بان يفصل من اجزاء تلك النجاسات بمجرى الملاقة ما  
 يحتاج بذلك الماء فيشيع فيه على وجه يكون المستعمل المستعمل للنجاسة ما هذا الاستدلال بالشمس والراح واخفاء لضوء الصباح بالمصباح  
 وثانيا ان اخبار نجاسة الماء القليل ليست مقصورة على هذه الاخبار التي ذكرنا طرق الاحتمال اليها والتاويل ان كان لا اعتماد عليه  
 ولا تعويل بل فيها مجرد الله ما هو ساطع النور في الظهور مثل خبر العبدية الدالة على ان ما يبل للميل من الخمر ينجس جاس ماء وخبر عمن  
 خطلة الدال على اراق الحب فطرت فيه قطرة من مسكر فهل يعقل هنا مجال لاحتمال التغير واجراء ما تمحله من المقاييس والتقدير  
 وقد خرجنا الى حد الاسهاب في هذا الباب راينا من جملة من الاصحاب في جوده على هذه المقالة اعتبارا بما ذكره هذا الفاضل من  
 الاستدلال والماله **المقام الثاني** المشهور بين الاصحاب القائلين بنجاسة القليل بالملاقة بنجاسة بذلك ودد عليه النجاسة  
 او دد عليه لاهل السيد رضوان الله عنه في المسائل الناصرية التي تخص ذلك بورود النجاسة دون العكس قال في الكتاب المذكور بعد  
 قول جملة الناصرية لا فرق بين ورود الماء على النجاسة وبين ورود النجاسة على الماء فالقضية هذه المسئلة لا عرف فيها الاصحاب انما هو  
 صريحا ثم نقل عن الشافعي الفرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه اعتبارا بالقلتين في الثاني دون الاول وقال بعد  
 ويقوى في نفسه عابدا الى ان يقع التامل تحت ما ذهب اليه الشافعي والوجه فيه اننا لو حكمنا بنجاسة القليل الوارد على النجاسة لادى  
 ذلك الى ان الثوب لا يطهر من النجاسة الا بابراد كونه من الماء عليه ذلك ليشق فدل على ان الماء الوارد على النجاسة لا يعتبر فيه القلة  
 والكثرة كما يعتبر فيها ترو النجاسة عليه انتهى مرجعه الى ان الملاقة للثوباء قليل فلو نجس حال الملاقة لم يطهر الثوب لان النجس  
 لا يطهر غير واجاب عن ذلك في الحج بالمنع من الملازمة قال فانما الحكم بتطهير الثوب النجاسة في الماء بعد انفصاله عن المحل وضعفه  
 السيد السند في المدارك تبعا للمحل فليس سترها بان ذلك يقتضيه انفكاك المعلول عن علته التامة ووجوده بدونها وهو معلوم  
 البطلان **اقول** ويرد على ما ذكره السيد المرحوم رضي الله عنه **اقول** لا ما قد منا تحقيقه من عدم المنافاة بين حصول الطهارة بالماء  
 القليل بنجاسة بتلك الملاقة اذ غاية ما يستفاد من الدليل المانع من التطهير بالنجس هو ما كان نجسا قبل التطهير لا ما كان نجسا  
 التطهير كما عرفت ثم في ثانيا ان مقتضى ما ذكره بنجاسة الماء القليل بورود النجاسة عليه يخرج فلا يجوز التطهير به مع انه قد روي  
 محمد بن مسلم في الصحيح قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول قال اغسله في المكن مرتين وان غسلته في ماء جافره  
 واحدة والمركن على ما نص عليه الجوهري لا جافة التي يغسل فيها الثياب من الظاهر اليقين ان الغسل فيها لا يكاد يتحقق بدور ورود  
 النجاسة على الماء كما لا يخفى ويرد على ما ذكره في المدارك في تضعيف جواب العلامة قدس سره ان دليل بنجاسة الماء القليل بالملاقة يقتضي  
 نجاسة الغسل مطلقا سواء كان قبل الانفصال او بعده بل يقتضي عدم صحة التطهير به لكن لما قام الدليل على صحة التطهير به وتوقف

الشيء في النجاسة  
 القائلين بنجاسة  
 بالملاقة نجاسة  
 من حيث عليه  
 او من عليها

ان الظاهر ان ملاقة النجاسة في الماء

طهارة المحل







بإصابة الدم الماء وإنما المقتضى منها إصابة الماء وهو لا يستلزم إصابة الماء فيكون باقيا على أصل الطهارة واجيب بان السائل أجل قدر امن  
 ان يسئل عن مثل ذلك بل المراد انما هو السؤال عن الماء وذكر الماء انما هو على حذف مضاف وفيه اق لان هذا الاستبعاد انما انشا الان بعد  
 بالاحكام وشيوع مثل هذا الحكم بين الأنام والآثار على بن جعفر المذكور قد اشتمل على جملة من الأسئلة العارية الآن عن الالتباس بحيث  
 يعرف احكامها الآن جهال الناس قايما ان من المحتمل قريبا بل هو الظاهر من الخبر المذكور انه مع تحقق إصابة الماء حصل الشك في  
 إصابة الماء والظن بذلك نحن السؤال في ذلك واجاب عليه لتسليما البناء على يقين الطهارة الا ان يعلم ذلك باستبانة الدم في الماء  
 نعم لقائل ان يقول انه من المقرر في كلامهم انه مقاشتمل لكلام على قيد فورد الاثبات والنفي هو القيد وحيث يكون النفي في قوله ان  
 لم يكن شيء يستبين راجعا للاستبانة التي هي صفة الشيء والظاهر ان بناء الاستدلال على ذلك واجيب عن ذلك بان انما يحسن لو كان  
 السؤال نصيح بإصابة الدم الماء المذكور فانه يحسن في الجواب بناء على ذلك التقدير المذكور ان يقال انه وان اصاب الماء حقيقة فضلا  
 عن ظن ذلك او الشك فيه الا ان مجرد إصابة الماء مع عدم ظهوره واستبانته غير موجب للنجاسة واما الجواب بكون يستبين خبرا لكان وان  
 اسمها شيء فظن بعد بل الظاهر ان كان هناك تامة ومع تسليمه فهو انما يتم على تقدير نقل الخبر كذلك كما هو في باب ما على ما هو المحكى عن الكافي  
 من ان لفظ الرواية فيه ان لم يكن شيئا يستبين في الماء فلا مجال لهذا الجواب بذلك تبعة المسئلة في قالب الاشكال هذا وبعض محقق  
 متأخرين متأخرين صلا الى العمل بالخبر المذكور استنادا الى ان ما دل على انفعال القليل بالملاقاة لا يدل على العموم او الروايات الدالة بمنقوله  
 على ذلك مختصة بموارد مخصوصة والدالة بمفهومها لا عموم لمفهومها وانما يتم ذلك بالاجماع على عدم الفصل بين النجاسة وهو غير جاز  
 في محل الخلاف فلا جرم كان ما نحن فيه دخلا في عموم دالة الطهارة وفيه ما عرفت في المقام الاول في الجواب عن الوجه الخامس من كلام الفضل  
 المتقدم ذكره من ثبوت العموم في المفهوم على وجه معلوم غير وهو و اعترض بعض محققين متأخرين على الشيخ قدس سره بان مورد الرواية  
 دم الانف فالتعميم لا يتبع عن اشكال وفيه نه لو خضت الاحكام بخصوص الوقائع المخصوصة ومشتقاتها المخصوصة الخارجية لم يكدر يتفق وجود  
 حكم كلي في احكام الفقهاء القليل الظاهر ان خصوصية الانف هنا غير ملحوظة فينتج الحكم الى سائر افراد الدم من باب تنقيح المناط  
 القطعي كما تقدم بيانه في المقدمة الثالثة فلا اشكال نعم تعميم الشيخ الحكم المذكور في طهارة الدم وغيره لا يخرج من الاشكال لاختصاص مورد الخبر  
 المذكور بالدم وظهور التباين في الاحكام بين افراد النجاسات في العفو وعدمه وتعدد الغسل وعدمه ويحذر ذلك فلا يمكن دخول  
 ذلك في المناط القطعي واما البعض المتقدم ذكره في تقوية ما في المبسوط بناء على ما نقلنا عنه وفيه ما عرفت وما ذكره الشيخ قدس سره  
 من عدم امكان التعميم سواء اريد به ما يدل عليه ظاهر اللفظ والكنائية عن المشقة المقام الرابع في المفهوم من كلام المحدث الامين  
 الاسترابة قدس سره في تعليقاته على كتاب المذكرات تخصيص القول بنجاسة القليل بالملاقاة بالماء الساكن دون الجارية لا من نبع حيث قال  
 بعد قول السيد قدس سره في الكتاب المذكور الجواب عما اذا ابر الى عقيل على ان الماء ما صورته قلت لا لهاباق ثابت في الماء القليل  
 الساكن دون الجارية لا من نبع كما سيبي انشا الله تعالى انتهى اشار بقوله الى سجي الى ما قد تناقله عنه في اخر المسئلة الثانية من الفصل  
 الثالث وقد سبق في ذلك ايضا الحق الشيخ حسن طاب ثراه في المعالم كما قد تناقله في المسئلة المذكورة حيث قال ثم اذا اكدت الدالة  
 على انفعال ما نقص عن الكبر بالملاقاة مختصة بالجمع والمقاربات الى اخر ما تقدم ومضى ما ذكره على ان الاستفادة من اخبار الكركنية  
 واشترط اعتبار الاجتماع في الماء وصدق الواحد على ذلك الماء انما هو باعتبار ذلك فهو دجمل الكرو عدمه مناهل العصية  
 عن الانفعال وعدمها انما هو المجتمع الساكن دون الجارية المذكور والمسئلة محل اشكال كما قد منابا في المسئلة المشار اليها المتقا  
 الخامس صرح الاحصاء ضوان الله عليهم من غير خلاف يعرف بينهم انما يطهر القليل النجس القاء كره عليه دفعة فان كان متغيرا  
 وزال تغيره بذلك والا فخر اخر حتى تزول التغير وقد وقع الخلاف بينهم في اشترط الدفعة وعدمه واشترط الامتزاج وعدمه  
 والظاهر ان منشاء ذلك عدم ورود حكم تطهير الميا في النصوص لا بطريق العموم ولا بخصوص وكما ورد في ماء الحمام مما لا يحسم  
 مادة الاشكال في المقام في حوا وجملة من الاحصاء للحكم بالطهارة هنا وجهها يدخل به تحت عموم الاخبار وهو حصول الوجوه  
 بانضمام الماء الطاهر الى الماء النجس ليدخل تحت عموم قوله عليه السلام اذا بلغ الماء كرا لم ينجسه شيء وقد صرحوا ايضا بان كرا  
 بالقاء الكريطه على طهرات اخس من شربها انشا الله تعالى وتفصيل هذه الجملة يقع في مواضع الاقول قد اختلفت كلمة الاحصاء  
 رضوان الله عليهم في اشترط الامتزاج وعدمه فاضطربت فتاوى جملة منهم فمن صرح بذلك الحق في المعترضة مسئلة الغديرين  
 حيث قال الغديرين الطاهر ان اذا وصل بينهما باقية صاد كالماء الواحد فلو وقع في أحدهما نجاسة لم ينجس ولو نقص كل واحد منهما عن  
 الكرا اذا كان مجموعهما مع الساقية كرافضا عدا ثم قال بعد هذا الكلام بلا فصل الثالث لو نقص الغدير عن كرفنجس فوصل بغدير فيه  
 كرفنجس طهارة تتردد والاشبه بقاءه على النجاسة لانه يمتاز عن الطاهر ولا ينجس عليك في ظاهر هذا الكلام من التدافع الا ان يحمل  
 كلامه الاول على استواء سطح الغديرين والثالثة على اختلافها كما اشرنا اليه في المسئلة الثانية من الفصل الثالث وقال العلامة في  
 التذكرة لو وصل بين الغديرين باقية اتحد ان اعتدل الماء والا في حق السافل فلو نقص الا على عن كرا فغسل بالملاقاة ولو كان أحدهما  
 نجسا فالاقرب بقاءه على حكمه مع الاتصال وانتقاله الى الطهارة مع الممازجة لان النجس لو غلب الطاهر نجسه مع الممازجة فمع التمييز

خبره في نسخة  
 نقول في السؤال هو  
 ان الدم قد اصاب  
 الاقار وكني لظن  
 اولئك اصابته  
 الما هو

لكن نجاسة القليل  
 لا يلا فانه ينجس  
 الساكن دون الجارية  
 لا من نبع

في ان القليل ينجس  
 في ان القليل ينجس

في ان القليل ينجس  
 في ان القليل ينجس







وان لم يلق كلفه فضلا عن كونه دفعة انتوى في ذلك ما ذكره من انه يكتفي في الظاهر ببلوغ الكرم الى اتصال محل نظر لما عرفت انفا من عدم الدليل على ذلك الا ان يكون ذلك الزاما للبحث حيث انه من القائلين بالاكتمال بمجرد الاتصال وفصل المحقق الشيخ حسن قدس سره في المعالم فقال و  
 الحقيقة في ذلك انه لا ينجح اما ان يعتبر عدم انفعال مقدار الكرم استواء سطحه او على الثاني اما ان يشترط في الظاهر حصول الامتزاج او لا  
 على تقدير عدم الاشتراط اما ان يكون حصول النجاسة عن مجرد الملاقة او مع التغير فيها من اربعة الاول ان يعتبر عدم انفعال الكرم  
 استواء السطح والمخرج اشتراط الدفعة واللقاء لان وقوعه تدريجا يقتضي خروجه عن المساواة فتتفعل الاجزاء التي يصيبها الماء النجس  
 وينقص الظاهر عن الكرم فلا يصلح لفادة الظاهر ولا فرق في ذلك بين المتغير وغيره لاشتراك الكل في التأثير القليل المفروض في صورة  
 الاجزاء بعدم المساواة في معناه القليل الثاني ان يفتقر اعتبار المساواة ولكن يشترط الامتزاج والوجه عدم اعتبار الدفعة بل  
 ما يحصل به الممازجة الظاهر بالنجس استهلاكه لحدته لو فرض حصول ذلك قبل اتمام اللقاء الكرم ينجح الى البقاء ولا يفرق هنا ايضا بين المتغير  
 وغيره لكن يعتبر في المتغير مع الممازجة ذوال تغير فيجب ان يلقى عليه من مقدار الكرم ما يحصل به الامر ان ولو قدر قوة المتغير بحيث يلزم  
 تغير شيء من اجزاء الكرم حال وقوعها عليه وجب مراعاة ما يؤمن معه ذلك ما يكتفي الاجزاء او باللقاء الجميع دفعة الثانية ان لا  
 يشترط الممازجة ولا يعتبر المساواة وتكون نجاسة الماء بمجرد الملاقة والمخرج الاكتفاء بمجرد الاتصال فاذا حصل بقاء مائها كفي ولم ينجح الى  
 الزيادة عنه التلويح في الصورة بقاءها ولكن كان الماء متغيرا والمخرج اندفاع التغير كما في صورة اشتراط الامتزاج وحج لو فرض تأثير التغير في بعض  
 الاجزاء يتعين الدفعة وما جرى مجراها كما ذكره حيث قد تقدم منا الميل الى المساواة فاعتبار الدفعة متعين انتهى كلامه زيد مقوله ويرد  
 على ما ذكره في الصورة الاولى انه قد صرح سابقا بان الداهيين الى اعتبار المساواة مصرحون بعدم انفعال القليل المتصل بالكثير اذا  
 كان الكثير على ما قد تقدمت عليه من جهة اعتبارها في المسئلة الثانية من الفصل الثاني وقال قدس سره هناك بعد البحث في ذلك قد يخرج  
 من هذا ان عدم انفعال الواقع بالملاقة مشروط ببلوغ مقدار الكرم مع تساوي السطوح او بانصافه بمادة هي كثر فاعدا ولا يعتبر  
 السطوح في المادة بالنظر الى عدم انفعال ما تحتها الى اخره ومفهوم هذا الكلام ان الشرط في عدم انفعال الكثير الواقع على السطح  
 او كون الاعلى منه كذا فاعدا لعدم تقوى الاعلى بالاسفل عندهم وحج فالوحدة والاجتماع اذ ان هما مدار العصية عن الانفعال حاصل  
 على تقدير التساوي والاختلاف على الوجه المذكور فلا يتغير اعتبار الدفعة بل يجرى الوقوع تدريجا ويرجع الى ما ذكره في الصورة الثانية  
 وبذلك يظهر لك ما في اخر كلامه من قوله وحيث قد تقدم منا الميل الى انه فانه قد تقدم منه كما طعننا عنه الميل الى اعتبار المساواة او علو الكثير  
 لا اعتبار المساواة خاصة كما هو به كلامه هنا ويرد على ما ذكره في الصورة الثانية انه مع اجمال اعتبار المساواة وان اشترط الامتزاج فلا اكتفاء  
 بامتزاج البعض ثم لما عرفت انفا من عدم النص في تطهير المياه والاصل بقاء النجاسة وغاية ما يمكن التثبت به في هذا الباب الاجماع وهو انما  
 يثبت باللقاء دفعة على وجه يستلزم دخول جميع الاجزاء بعضها في بعض بالجملة فان وجوب الدفعة كما يرتب على اعتبار المساواة كذلك  
 يرتب على اشتراط الامتزاج اذا امتزاج البعض ان اوجب استهلاك النجس الا انه لا دليل على حصول التطهير وايضا فان القائلين باعتبار  
 الممازجة لم يظهروا منهم التمسك بالاكتمال بمجرد الممازجة البعض بل بما ظهر من كلامهم اعتبار ورود جميع الكرم عليه بذلك يظهر لك ما في تمة  
 كلامه في الصورة المذكورة ويرد على ما ذكره في الصورة الثالثة ان ما ذكره فيها من عدم اشتراط الممازجة وعدم اعتبار المساواة اعم من  
 الاكتفاء بالاتصال مطلقا وحصول الممازجة في بعض عدم اشتراط الدفعة هنا انما يتم على الاول دون الثاني لما عرفت انفا بالجملة  
 فطريق الاحتياط اعتبار الدفعة على الوجه الذي ذكرنا سابقا في الممازجة والله اعلم الثالث ينبغي ان يعلم انه على جميع التقادير من  
 القول بالدفعة والممازجة او الاكتفاء بمجرد الاتصال كما لو كان الماء متغيرا بالنجاسة فالواجب ان يزال التغير ولا الا ان يحصل زواله  
 باللقاء دفعة بحيث لا يتغير شيء من ماء الكرم او يزاد في مقدار الماء المطهر على وجه يسلم مقدار الكرم من التغير عبارة جملة من الاصطفا  
 وان دللت باطلا في صورة التغير على انه يجب اللقاء كيزيل تغيره وان تغير بعض الكرم في ابتداء الوصول الا ان الظاهر انه ليس لهم  
 الرابع انه قد ذكر جملة من اصحابنا انه قد كان الماء القليل متغيرا فظهر به اللقاء كعليه فان زال به التغير والافكره هكذا  
 في جملة من المتأخرين بان اللقاء الكرم لا يخرج مع عدم زوال التغير بل كالتالي انما هو على تقدير ان لا يتم زوال ظاهره غير متغير من الماء  
 المتغير الا في كثر في تطهير النجس المتصل به المتوجح حتى يزول التغير كما تقدم في تغير بعض الكثير ولا يخفى ما فيه على اطلاقه من الاشكال  
 متضمن ان القليل قد تغير بعضه انه بالقاء الكرم عليه دفعة فالتقدير المذكور وقع على ذلك البعض المتغير قد تغير ايضا والواقع على غير المتغير  
 اقل من كونه بلزم ان يفيض الواقع على غير المتغير اول ان الملاقة بوقوعه على النجس ان بلغ معه بعد الوقوع كرا واعتبار الدفعة الو  
 الموجبة لا تخاف الماين مقيدة بعدم تغير شيء من الكرم الملقى كما عرفت انفا نعم لو قلنا بالاكتمال بمجرد الاتصال والامتزاج في الجملة وكان  
 وقوع الكرم المذكور في غير النجاسة التي فيها التغير لانه ان يكون ما وقع عليه الكرم وانصل به طاهر البتة وبخص النجاسة بالتغير فيصير من  
 قبل مسئلة الكثير المتغير بعضه ولعل الى ذلك لخط السند السند في المدارك حيث انه قيد وجوب اللقاء الكرم مرة اخرى بتغير الكرم  
 الاول او بعضه بالنجاسة وخص الممازجة بالفتوح والامتزاج بما اذا بقي الكرم الملقى على حاله ولم يكتف بحصول كونه في الجملة ولو من الماء السا  
 واللاح كما يعطيه ظاهر الكلام الذي نقلناه الخامس انه على القول بالاكتمال بمجرد الاتصال كما هو لحد القولين المتقدمين











في بيان ما البئر وحكامها

يمكن حمل أخبار الغاسة على التقية والاستصحاب اما مع العمل بأخبار الغاسة فلا يحمل لأخبار الطهارة مع صحة اوصافها واستفادتها كما  
 استطاع عليه بل يلزم طرحها والعمل بالدليلين مما يمكن اولى من طرح احداهما كما قرره في غير موضع بل هو من القواعد المسلمة بينهم اذا عرفت  
 ذلك فنز الأخبار الدالة على ما اخترناه صحيحة محمد بن اسمعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام قال ماء البئر واسع لا يفسد شيء الا ان يتغير وجهه  
 الاخرى عنه عليه السلام قال ماء البئر واسع لا يفسد شيء الا ان يتغير وجهه وطعمه فيخرج حديد يربح ويطيب طعمه لان له مادة ولا يخفى  
 ما هو عليه من الصراحة بعد صحة السند وبيان ذلك من وجوه **أحدها** وصفه بالسعة المقتر بعدم افتائه في مادة التغير خاصة ولا في  
 وان كان كناية عن عدم استعماله وهو كاف في المطلوب الا ان الظاهر ان المراد به هنا التماسه بقدرين المقام الثامن جملتها الاستثناء وثانيها  
 التعليل بكون له مادة **وثالثها** المحصر في المغير **ورابعها** الدالة على الاكتفاء في طهارة مع التغير بنزع ما ينزله اعم من ان ينزل  
 تلك الغاسة على ذلك او مما يجب له نزع الجميع ولولا انه ظاهر لوجب استفاد المقدر نزع الجميع في الموضعين ومنها صحة على بن جعفر  
 عن اخيه موسى قال سئل عن بئر ماء وقع فيها زنبيل من عذرة رطبة او يابسة او زنبيل من سرقين يصلح الوضوء منها قال لا بأس وما  
 اجيب به عنه من حمل العذرة على عذرة غير الانسان وان وصول الزنبيل الى التلزم وصول العذرة وان المراد في الباس بعد نزع المقدر  
 فلا يخفى ما فيه من التكلف البعد اما الاول فلان العذرة على طرح به بعض اصحاب نقله عن اهل اللغة مخصوصة بغايط الانسان ومع  
 تسليم عدم الاختصاص فالظاهر ان مرادنا بقرينة المقابلة بذكر السرقين بعدها واما الثالث فانه بعيد بل يستحيل بحسب العادة وقوع الزنبيل  
 في الماء بما فيه بل لا معنى للسؤال عند التامل بالكلية لان الظاهر ان مراد السائل انما هو السؤال عن وصول العذرة او السرقين الى الماء  
 وانه هل يخفى بذلك ام لا لا وصول الزنبيل خاصة مع عدم تعدد ما فيه الماء فانه في قوة السؤال عن وصوله حال كماله لا يخفى واما الثالث  
 فهو من قبيل الاغراض المنكح الحكمة ومنها صحة معوية بن عمار عن عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول لا يغسل الثوب لا تعاد الصلوة مما  
 وقع في البئر الا ان ينشأ فان اتى غسل الثوب اعاد الصلوة وما اجاب به عنه في المعبر فضعيف غير معتبر فلا ينبغي ان يصحح اليه لا يعجز  
 ومنها صحة الاخر عن الصلوة على طيرة الغارة تقع في البئر فيوضا الرجل منها ويغتسل وهو لا يعلم ابعاد الصلوة ويغسل ثوبه قال لا يغسل  
 ولا يغسل ثوبه والجواب باحتمال حمل عدم الاعادة وعدم غسل الثوب على عدم العلم بتقدم الغاسة لاحتمال وقوعها بعد منظوريه بعطف  
 يوضا الرجل على قوله يقع بالغارة الدالة على تاخير الوضوء عن الوقوع وان كان انما حصل العلم بالوقوع اخيرا وهو ظاهر ومنها صحة  
 محمد بن مسلم عن جعفر عليه السلام في البئر يقع فيها المستنقعة قال ان كان لم ينجس منها عشرين دلو او الجواب عنها بانه لا دلالة لها على انه اذا  
 لم يكن لها ربح لم ينجس شيء لا يخفى ضعفه فانه لو لم يكن المراد ذلك لكان حكم المفهوم مسكوتا عنه بالكلية وكيف قنع السائل بفهم حكم  
 المنطوق خاصة ولم ينحصر عن حكم المفهوم مع انه احدث في السؤال وكيف في الامام عليه السلام بعدم افادته ذلك مع غفلة السائل عنه ودعا  
 الحاجة اليه ومنها موثقة ابان بن عثمان وصحيفة عن عبد الله عليه السلام قال سئل عن الغارة تقع في البئر لا يعلم بها الا بعد ما يتوضأ منها ايعا  
 الوضوء فقال لا ولا احتمال المقدم في صحة معوية بن عمار الاخرة هنا يمكن ومنها موثقة ابان بن عثمان واسمته ابان بن يوسف يعقوب بن عثيم عن عبد  
 الله عليه السلام قال اذا وقع في البئر الطير الذجاجة والغارة فانزع منها سبع دلاء قلنا فما تقول في صلواتنا وضوئنا واصاب ثيابنا فقال  
 لا بأس به والاحتمال المذكور انما هو بعيد عن ظاهر اللفظ اذ لا تصريح في الرواية بعدم العلم بالغاسة حال الوضوء وانما الظاهر من سياق الخبر  
 انما اخبر عليه السلام نزع هذا المقدار لوت هذا الشيء المذكورة سالوا عن الوضوء والصلوة ونحوها قبل نزع المقدار فاجاب عليه السلام  
 بنفي البأس ومنها موثقة ابان بن عثمان قال قلت لعبد الله عليه السلام في بئر يستقي منها ويتوضأ به وغسل منها الثياب عجن به ثم علم انه كان فيه  
 ميت قال لا بأس ولا يغسل الثوب لا تعاد منه الصلوة وجريان الاحتمال المتقدم هنا بعد ومنها رواية محمد بن ابان القسم عن ابان  
 الحسن عليه السلام في البئر يكون بينها وبين الكنيف خمسة اذرع او اقل او اكثر يتوضأ منها قال ليس بركه من قرب ولا من بعد يتوضأ منها  
 ويغتسل ما لم يتغير الماء ومنها ما رواه في الفقيه سماع عن الصادق قال كانت في المدينة بئر وسط مزرعة فكانت الرماح تهبط وتلقف  
 فيها القذرة كان النبي صلى الله عليه وآله يتوضأ منها وهو ظاهر الدلالة على غير ذلك من الاخبار الدالة بظاهرها على ذلك اجمع القائلون  
 بالغاسة بوجوه **أحدها** الاخبار ومنها صحة محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتبت الى رجل اسئله ان يسئل ابانا الحسن الرضا عن البئر تكون  
 في المنزل للوضوء فيقطن فيها من بول اودم او يسقط فيها شيء من عذرة كالبقرة ونحوها ما الذي يطهرها حتى يحمل الوضوء منها فوقع عليه السلام  
 بخبره في كتابه في نزع منها دلاء وصحيفة على بن يقطين عن ابان بن الحسن عليه السلام قال سئل عن البئر يقع فيها الحماة والذجاجة والغارة والكلب  
 والهرق فقال يجوز ان تنزع منها دلاء فان ذلك يطهرها ان شاء الله تعالى وصحيفة عبد الله بن ابان يعفور وعنبسة بن مصعب عن عبد الله بن  
 قال اذا اتيت البئر وانت جنب لا تجدد لواء ولا شيئا تغرب به فتيتم بالصعيد لا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ما هم فان الاغتسال كناية  
 عن الغاسة كما اعترفوا به في اخبار الطهارة والتيمم لا يسوغ مع وجود الماء الطاهر حسنة زيادة ومحمد بن مسلم في بصيرة قالوا قلنا له بئر  
 منها يجري البول من تحتها يغتسل بها قال فقال ان كانت البئر على الوادي يجري فيه البول غصبا وكان ما بينهما قدر ثلاثة اذرع او اربعة  
 اذرع لم ينجس في ذلك شيء وان كان اقل من ذلك نجسها وان كانت البئر في اسفل الوادي ويمر الماء عليها وكان بين البئر وبينه تسعة اذرع لم  
 ينجسها وما كان اقل من ذلك فلا يتوضأ منه وثانيها انه لو كان طاهرا بعد ملاقة الغاسة لما سأل التيمم لكن التمس بالظن بالمقد

والماء لا ينجس من البول اذا وقع في البئر ولا يغسل الثوب الا ان ينشأ فان اتى غسل الثوب اعاد الصلوة وما اجاب به عنه في المعبر فضعيف غير معتبر فلا ينبغي ان يصحح اليه لا يعجز  
 ومنها صحة الاخر عن الصلوة على طيرة الغارة تقع في البئر فيوضا الرجل منها ويغتسل وهو لا يعلم ابعاد الصلوة ويغسل ثوبه قال لا يغسل  
 ولا يغسل ثوبه والجواب باحتمال حمل عدم الاعادة وعدم غسل الثوب على عدم العلم بتقدم الغاسة لاحتمال وقوعها بعد منظوريه بعطف  
 يوضا الرجل على قوله يقع بالغارة الدالة على تاخير الوضوء عن الوقوع وان كان انما حصل العلم بالوقوع اخيرا وهو ظاهر ومنها صحة  
 محمد بن مسلم عن جعفر عليه السلام في البئر يقع فيها المستنقعة قال ان كان لم ينجس منها عشرين دلو او الجواب عنها بانه لا دلالة لها على انه اذا  
 لم يكن لها ربح لم ينجس شيء لا يخفى ضعفه فانه لو لم يكن المراد ذلك لكان حكم المفهوم مسكوتا عنه بالكلية وكيف قنع السائل بفهم حكم  
 المنطوق خاصة ولم ينحصر عن حكم المفهوم مع انه احدث في السؤال وكيف في الامام عليه السلام بعدم افادته ذلك مع غفلة السائل عنه ودعا  
 الحاجة اليه ومنها موثقة ابان بن عثمان وصحيفة عن عبد الله عليه السلام قال سئل عن الغارة تقع في البئر لا يعلم بها الا بعد ما يتوضأ منها ايعا  
 الوضوء فقال لا ولا احتمال المقدم في صحة معوية بن عمار الاخرة هنا يمكن ومنها موثقة ابان بن عثمان واسمته ابان بن يوسف يعقوب بن عثيم عن عبد  
 الله عليه السلام قال اذا وقع في البئر الطير الذجاجة والغارة فانزع منها سبع دلاء قلنا فما تقول في صلواتنا وضوئنا واصاب ثيابنا فقال  
 لا بأس به والاحتمال المذكور انما هو بعيد عن ظاهر اللفظ اذ لا تصريح في الرواية بعدم العلم بالغاسة حال الوضوء وانما الظاهر من سياق الخبر  
 انما اخبر عليه السلام نزع هذا المقدار لوت هذا الشيء المذكورة سالوا عن الوضوء والصلوة ونحوها قبل نزع المقدار فاجاب عليه السلام  
 بنفي البأس ومنها موثقة ابان بن عثمان قال قلت لعبد الله عليه السلام في بئر يستقي منها ويتوضأ به وغسل منها الثياب عجن به ثم علم انه كان فيه  
 ميت قال لا بأس ولا يغسل الثوب لا تعاد منه الصلوة وجريان الاحتمال المتقدم هنا بعد ومنها رواية محمد بن ابان القسم عن ابان  
 الحسن عليه السلام في البئر يكون بينها وبين الكنيف خمسة اذرع او اقل او اكثر يتوضأ منها قال ليس بركه من قرب ولا من بعد يتوضأ منها  
 ويغتسل ما لم يتغير الماء ومنها ما رواه في الفقيه سماع عن الصادق قال كانت في المدينة بئر وسط مزرعة فكانت الرماح تهبط وتلقف  
 فيها القذرة كان النبي صلى الله عليه وآله يتوضأ منها وهو ظاهر الدلالة على غير ذلك من الاخبار الدالة بظاهرها على ذلك اجمع القائلون  
 بالغاسة بوجوه **أحدها** الاخبار ومنها صحة محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتبت الى رجل اسئله ان يسئل ابانا الحسن الرضا عن البئر تكون  
 في المنزل للوضوء فيقطن فيها من بول اودم او يسقط فيها شيء من عذرة كالبقرة ونحوها ما الذي يطهرها حتى يحمل الوضوء منها فوقع عليه السلام  
 بخبره في كتابه في نزع منها دلاء وصحيفة على بن يقطين عن ابان بن الحسن عليه السلام قال سئل عن البئر يقع فيها الحماة والذجاجة والغارة والكلب  
 والهرق فقال يجوز ان تنزع منها دلاء فان ذلك يطهرها ان شاء الله تعالى وصحيفة عبد الله بن ابان يعفور وعنبسة بن مصعب عن عبد الله بن  
 قال اذا اتيت البئر وانت جنب لا تجدد لواء ولا شيئا تغرب به فتيتم بالصعيد لا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ما هم فان الاغتسال كناية  
 عن الغاسة كما اعترفوا به في اخبار الطهارة والتيمم لا يسوغ مع وجود الماء الطاهر حسنة زيادة ومحمد بن مسلم في بصيرة قالوا قلنا له بئر  
 منها يجري البول من تحتها يغتسل بها قال فقال ان كانت البئر على الوادي يجري فيه البول غصبا وكان ما بينهما قدر ثلاثة اذرع او اربعة  
 اذرع لم ينجس في ذلك شيء وان كان اقل من ذلك نجسها وان كانت البئر في اسفل الوادي ويمر الماء عليها وكان بين البئر وبينه تسعة اذرع لم  
 ينجسها وما كان اقل من ذلك فلا يتوضأ منه وثانيها انه لو كان طاهرا بعد ملاقة الغاسة لما سأل التيمم لكن التمس بالظن بالمقد

فان قيل لا ينجس من البول اذا وقع في البئر ولا يغسل الثوب الا ان ينشأ فان اتى غسل الثوب اعاد الصلوة وما اجاب به عنه في المعبر فضعيف غير معتبر فلا ينبغي ان يصحح اليه لا يعجز  
 ومنها صحة الاخر عن الصلوة على طيرة الغارة تقع في البئر فيوضا الرجل منها ويغتسل وهو لا يعلم ابعاد الصلوة ويغسل ثوبه قال لا يغسل  
 ولا يغسل ثوبه والجواب باحتمال حمل عدم الاعادة وعدم غسل الثوب على عدم العلم بتقدم الغاسة لاحتمال وقوعها بعد منظوريه بعطف  
 يوضا الرجل على قوله يقع بالغارة الدالة على تاخير الوضوء عن الوقوع وان كان انما حصل العلم بالوقوع اخيرا وهو ظاهر ومنها صحة  
 محمد بن مسلم عن جعفر عليه السلام في البئر يقع فيها المستنقعة قال ان كان لم ينجس منها عشرين دلو او الجواب عنها بانه لا دلالة لها على انه اذا  
 لم يكن لها ربح لم ينجس شيء لا يخفى ضعفه فانه لو لم يكن المراد ذلك لكان حكم المفهوم مسكوتا عنه بالكلية وكيف قنع السائل بفهم حكم  
 المنطوق خاصة ولم ينحصر عن حكم المفهوم مع انه احدث في السؤال وكيف في الامام عليه السلام بعدم افادته ذلك مع غفلة السائل عنه ودعا  
 الحاجة اليه ومنها موثقة ابان بن عثمان وصحيفة عن عبد الله عليه السلام قال سئل عن الغارة تقع في البئر لا يعلم بها الا بعد ما يتوضأ منها ايعا  
 الوضوء فقال لا ولا احتمال المقدم في صحة معوية بن عمار الاخرة هنا يمكن ومنها موثقة ابان بن عثمان واسمته ابان بن يوسف يعقوب بن عثيم عن عبد  
 الله عليه السلام قال اذا وقع في البئر الطير الذجاجة والغارة فانزع منها سبع دلاء قلنا فما تقول في صلواتنا وضوئنا واصاب ثيابنا فقال  
 لا بأس به والاحتمال المذكور انما هو بعيد عن ظاهر اللفظ اذ لا تصريح في الرواية بعدم العلم بالغاسة حال الوضوء وانما الظاهر من سياق الخبر  
 انما اخبر عليه السلام نزع هذا المقدار لوت هذا الشيء المذكورة سالوا عن الوضوء والصلوة ونحوها قبل نزع المقدار فاجاب عليه السلام  
 بنفي البأس ومنها موثقة ابان بن عثمان قال قلت لعبد الله عليه السلام في بئر يستقي منها ويتوضأ به وغسل منها الثياب عجن به ثم علم انه كان فيه  
 ميت قال لا بأس ولا يغسل الثوب لا تعاد منه الصلوة وجريان الاحتمال المتقدم هنا بعد ومنها رواية محمد بن ابان القسم عن ابان  
 الحسن عليه السلام في البئر يكون بينها وبين الكنيف خمسة اذرع او اقل او اكثر يتوضأ منها قال ليس بركه من قرب ولا من بعد يتوضأ منها  
 ويغتسل ما لم يتغير الماء ومنها ما رواه في الفقيه سماع عن الصادق قال كانت في المدينة بئر وسط مزرعة فكانت الرماح تهبط وتلقف  
 فيها القذرة كان النبي صلى الله عليه وآله يتوضأ منها وهو ظاهر الدلالة على غير ذلك من الاخبار الدالة بظاهرها على ذلك اجمع القائلون  
 بالغاسة بوجوه **أحدها** الاخبار ومنها صحة محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتبت الى رجل اسئله ان يسئل ابانا الحسن الرضا عن البئر تكون  
 في المنزل للوضوء فيقطن فيها من بول اودم او يسقط فيها شيء من عذرة كالبقرة ونحوها ما الذي يطهرها حتى يحمل الوضوء منها فوقع عليه السلام  
 بخبره في كتابه في نزع منها دلاء وصحيفة على بن يقطين عن ابان بن الحسن عليه السلام قال سئل عن البئر يقع فيها الحماة والذجاجة والغارة والكلب  
 والهرق فقال يجوز ان تنزع منها دلاء فان ذلك يطهرها ان شاء الله تعالى وصحيفة عبد الله بن ابان يعفور وعنبسة بن مصعب عن عبد الله بن  
 قال اذا اتيت البئر وانت جنب لا تجدد لواء ولا شيئا تغرب به فتيتم بالصعيد لا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ما هم فان الاغتسال كناية  
 عن الغاسة كما اعترفوا به في اخبار الطهارة والتيمم لا يسوغ مع وجود الماء الطاهر حسنة زيادة ومحمد بن مسلم في بصيرة قالوا قلنا له بئر  
 منها يجري البول من تحتها يغتسل بها قال فقال ان كانت البئر على الوادي يجري فيه البول غصبا وكان ما بينهما قدر ثلاثة اذرع او اربعة  
 اذرع لم ينجس في ذلك شيء وان كان اقل من ذلك نجسها وان كانت البئر في اسفل الوادي ويمر الماء عليها وكان بين البئر وبينه تسعة اذرع لم  
 ينجسها وما كان اقل من ذلك فلا يتوضأ منه وثانيها انه لو كان طاهرا بعد ملاقة الغاسة لما سأل التيمم لكن التمس بالظن بالمقد



بسم الله الرحمن الرحيم

مثله ما الملازمة فظاهره واما بطلان التلويح فمما مر في صفة بن الجعفي ورواه لولم يحز التيمم التيمم اما جواز استعمال الماء قبل النزح وهو خلاف مدلول الاحتياط المستفيض وترك الصلوة وهو خلاف الاجماع والاشهاد استفاضة الاخبار بالامر بالنزح للنجاسات وعمل الطائفة بها قديما وحديثا والجواب عن هذه الأدلة اقل من الاخبار فاولا بالاجمال بما عرفت انما من ان اخبار الطهارة معتضة بموافقة الاصل ظاهر القرآن ومخالفة العامة وقد عرفت في المقدمة السادسة ان الاخيرين من البرجمات المنصوصة في مقام التعاض فانهم مع العمل بخبر النجاسة فلا يحمل اخبار الطهارة بخلاف العكس فتعين العمل بخبر الطهارة والتاويل بخبر النجاسة وثانيا بالتفصيل فاما الخبر الاول فالظاهر حمل الطهارة فيه على المعنى اللغوي والحمل بمعنى التاكيد فان قيل ازالة المقدور مكروه فاذن نزح ايج استعماله بلا كراهة ويؤيد ذلك انه في الكافي بعد نقل هذه الرواية اردفها بما قد تناقله في اخبار الطهارة بالاستدلال المذكور فقال وقال ماء البئر واسع لا يفسد شيئا الا ان يفتن في رواية الراوي بعينه لم يدين الحكيم في موضع واحد مما بعد اختلاف الحكمين فيها والا فالحض من ذلك سببا مع سائر عبارات الشافعي في الطهارة ويعضد ذلك ان الراوي بعينه قد روي ما يدل على الطهارة بوجه صريح كما تقدم من روايته الاخرى فيتعين التاويل في هذه الرواية جمعا بينهما على ما يمتنع به التحميم من التلويح المذكورين انما هو في كلام السائل هو ليس حجة ودعوى الاستدلال بتقرير الامام ع والالزام الاغراء بالجملة لا يفي من مناقشة ومثل ذلك في الخبر الثاني ويؤيد انه قال يحزبك ان تنزع منها دلاء وهو جمع اقله الثلثة مع ان جملة من تلك النجاسات الكلب الهرة والفتوى عندهم في ذلك بخلاف ما ذهب اليه في باب منبأ الانفا اعم من النجاسة فلعلمه هنا باعتبار تغير الماء بالجماء والطين وما يقال من ان الاصل في اخبار الطهارة في صفة ابن بزيع قد حملت على عدم الانقاع بالكلية بل على النجاسة فكذا ينبغي هنا فاجوبه ان وجه الفرق بين المقامين ظاهر فان القرين على ما هو المراد ثمرة قائمة كما عرفت بخلاف ما هنا ولان الانفا تمت نكوة وقوع في سائر النجاسات واما الامر بالتييم في هذه الرواية فيمكن ان يكون هذا من جملة الاعذار المسوغة للتييم فان اعذاره لا تخصر على وجود الماء بل من جملة ما يؤدى الى مشقة استعماله ويحصله وتضره بالغير استعماله وهذه الوجه كلها ممكنة الاحتمال في المقام ولعل الاخير اقرب لقوله ففسد على القوم ما هم فان الاضافة تؤذن باختصاص البئر بالغير لعله انما كان يبيح منها الاعتراف دون التناول فيها وما يدل على مشروعية التيمم في مثل ذلك رواية الحسين بن علي العلا قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمر بالركبة وليس معه دلو قال ليس عليه ان ينزل الركبة ان رتب الماء هو رتب الصعيد فليتييم حيث جاز التيمم للرجل مع انه ليس في الخبر انه جنب ونجس بالكلية ومن ذلك يعلم الجواب عن الدليل الثاني واما الخبر الرابع فالجواب عنه او لا ان القائلين بالتنجيس يتفقون على عدم حصول التجانس بمجرد اتقاب بين البئر واللوحة ولو كان كثيرا فلا بد من تاويل هذا الخبر عندهم وثانيا انه يقصر عن معارضة الاخبار المتقدمة بالمعتضد بالاصل ومطابقة ظاهر القرآن ومخالفة جمهور العامة كما عرفت فيتعين التاويل فيه بحمل النجاسة على مجرد الاستقذار والتهنى عن التوضؤ على لكرامة جمعا وثالثا ان المفهوم من سوق الخبر المذكور فرض الحكم في محل يتكرر ورود النجاسة على البئر ويظن نفوذها فيه وبما هذا شأنه لا يبعد اقتضائه مع القرب في تغير الماء خصوصا مع طول الزمان ذلك تمة الخبر المذكور حيث قال زرارة فقلت له فان كان مجرى البول يلصقها وكان لا يلبث على الارض فقال ما لم يكن له قعر فليس به بأس وان استقر منه قليل فانه لا يثقب الارض ولا ضرر له حتى يبلغ البئر وليس على البئر منه بأس فتوض منه انما ذلك اذا استقع كله وحج فعلم الحكم بالتنجيس ظاهر في شهادة القرين بان تكور جريان البول في مثل هذه الحصول تغيرا ويقال ان كثرة ورود النجاسة على المحل مع القرب يثمر ظن الوصول الى الماء بل بما حصل العلم بقرينة الحال واما الدليل الثالث فاجوبه ان الامر بذلك اعم من ان يكون للنجاسة او غيرها من الاسباب التي ذكرها القائل بالاحتياط هي ذوال النفرة وطيب الماء ويختلف ذلك باختلاف الابار غزارة ونزارة وسعة وضيقا وعللة السعة في اختلاف الاخبار في النجاسة الواحدة واما القول بالتفصيل باشتراط الكربة وعدمه فاستدل له بعموم ما دل من الاخبار على اشتراط الكربة في عدم الانفعال برواية الحسن بن صالح الثوري عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان الماء في الكربة كثر لم ينجس ويؤيد عليه ايضا ما في كتاب الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام وكل بئر عرق ما فيها ثلثة اشبار ونصف في مثلها فليس بها سبيل الجارية الا ان يتغير لونها او طعمها او رائحتها انتهى ويمكن ايضا الاستدلال عليه بموثقة ابي بصير قال سئل ابو عبد الله عن البئر يقع فيها ذنبيل عنزة يابسة او طيبة قال لا بأس به اذا كان فيها ماء كثير والجواب عن الاول بتخصيص العموم بما قد مناه من الاخبار وعن الروايات المذكورة بضعف السند ولا فلا تنهض عن جازية ما قد مناه من الاخبار سيما في صحة حمل ابن اسمعيل المنتقاة في صدر اخبار الطهارة الدالة بوضوح دلالة على عدم النجاسة لمطلقا لكان المادة وثانيا بالحمل على اشتراط الكربة لعله لعدم الاحتياج للنزح بالكلية كما يشعر به قوله في كتاب الفقه الرضوي في سبيل الجارية واما اذا انقضت عن كبر احتياج النزح وان كان احتياجا بولفظ النجاسة في رواية الثوري بمحمولة على المعنى اللغوي واما القول بالطهارة وجوب النزح فوجهه بالنسبة الى الجزء الاول ما قد مناه بالنسبة الى الثاني الاوامر الدالة على النزح والامر حقيقة في الوجوب الجواب عن الثاني ان القول بوجوب النزح مع شدة هذا الاختلاف في الاخبار في تقديره بالنسبة الى النجاسة الواحدة مما لا يكاد يقبله الذوق السليم وحج فيجب حمل الامر على الاستصحاب كما قد يؤيد ذلك ايضا الامر بالنزح مع الاتفاق على عدم النجاسة في جملة من الموارد واما ما نقل عن المحقق فلم نعثر له على دليل

بعض الاسنادات

جاء في كتاب  
فان قيل  
عليه السلام عن خطاء  
السائل فيجب عليه  
هو الواقع منه  
نسأل الانفا بالنجاسة  
ان لم يكن له النجاسة  
فبغيره المقام وعلى التقديرين  
يكون معناه ان النجاسة  
هو الماء فاما النجاسة  
فهي النجاسة لا يلو  
لو كان النجاسة  
في موضع النجاسة  
ولا في موضع النجاسة  
فانما هو الوجه في النجاسة  
في المقام منه



النظر في الاشتغال بالبحث عن بيان المقدرات لكل من النجاسات وما وقع فيها من الاختلافات لعدم مزيد فائدة في البحث عن ذلك وأما ما ذكره صاحبنا شكر الله في هذا الكتاب ومما علة الاشتغال بما هو أهم في النفع والافادة أتم لكننا نقصر هنا على نقل النموذج من تلك الاختلافات الواردة في الأخبار فجملة من المقدرات مع وجوه النجاسة فمنها الفارة في صحيح زيد الشحام ما لم تنفسح بكيفك خمس دلاء وفي رواية أبي بصير سبع دلاء وفي رواية عمر بن سعيد بن هلال وفي رواية حمزة وفي صحيح علي بن يقطين يخرجك أن تخرج منها دلاء وفي صحيح الفضلاء وفي رواية الفضل الباق وفي صحيح معاوية بن عمار ثلث دلاء وفي رواية أبي خديجة أربعون دلاء وفي وثيقة عمار الساباطي نزع كلها ومنها الكلب في صحيح الشحام المتقدم خير دلاء وفي رواية أبي بصير ثلث دلاء وفي رواية أبي بصير سبع دلاء وفي وثيقة وفي صحيح علي بن يقطين المتقدم أيضا دلاء وفي رواية الفضلاء المتقدم وكذا في رواية الفضل الباق وفي رواية علي والظاهر أن حمزة وعشرون وثلثون وأربعون ومنها بول الصبي في رواية علي بن حمزة دلاء وفي رواية منصور بن حازم عن عدة من أصحابنا سبع دلاء وفي صحيح معاوية بن عمار كله مع أن غاية ما ينزع لبو الرجل أربعون دلاء وكذا في وثيقة عمار الساباطي ومنها السبب في صحيح علي بن يقطين يخرجك أن تخرج منها دلاء وفي رواية علي والظاهر كونه ابن حمزة وعشرون وثلثون وأربعون وفي وثيقة ثلثون وأربعون وفي صحيح زيد الشحام المتقدم خمس دلاء وفي رواية عمر بن سعيد المتقدم سبع دلاء ومنها الخنزير في صحيح الفضلاء المتقدم دلاء وفي وثيقة عمار المتقدم نزع البئر كلها لا يخرج ذلك من الأخبار الواردة في هذا المصنف وقد اضطربت أراء القائلين بالنجاسة في الجمع بينها وتميزها من مبينها والشيخ رحمه الله تعالى في كتابه الأخبار قد جمع بينهما وبين بعيدة ومما لم يذكره في هذا المصنف من الآثار على اصطلاح الحديث في تنوع الأخبار إلى الأنواع الأربع هنا الخلق عند القائل منهم بالنجاسة في جملة من الموارد وردت الأخبار بضعف الإسناد أو ما القائلون بالطهارة فقد حملوا الاختلاف الواقع في هذه الأخبار على الاختلاف في أفراد الأبار بالغرارة والنزارة واختلاف النجاسة كثرة وقلة ومكانها وعدمه ونحو ذلك لأن فيه ان الأخبار وردت مطلقة فيكون الاختلاف لذلك وقع بعدد لعل الأقرب أن ذلك إنما خرج من خرج التقيت لما قد تناولت في المقدمة الأولى من تقديم عليهم التمسك بالحق في الفتاوى وإن لم يكن بذلك قائل من المخالفين واحتمل بعض محققي الحديث من المتأخرين كون هذا الاختلاف من باب تفويض الخصوصية لهم عليهم السلام فمن كثير من الأخبار أن خصوصيات كثير من الأحكام مفوضة إليهم عليهم السلام كما كانت مفوضة إليه صلى الله عليه وآله ليعلم المسلم الأمر من غير أو من باب الافتاء بالابتدائي في تحقيق القول المستحب نارة بما هو الأفضل نارة بما هو متوسط بينهما البحث الرابع لو تغير البئر بالنجاسة فله ما اختاره من عدم انفعالها بالملاقاة فالظاهر حينئذ وجوب النزع حتى يزول التغير بدليل عليه قول الرضا عليه السلام في صحيح ابن بزيع ما رواه واسع لا يفسد شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزع حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأن له مادة وفي صحيح الشحام عن الصادق عليه السلام فإن تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الريح وفي رواية أبي بصير عنه عليه السلام إلا أن يتغير الماء فينزع حتى يطيب في وثيقة سماعة أن نزع حتى يذهب الريح في الماء نزع البر حتى يذهب الريح من الماء وفي رواية زرارة وأن غلبت الريح نزع حتى يطيب ولا يناف ذلك ما في صحيحة معاوية بن عمار من قوله عليه السلام ولا تعاد الصلوة مما وقع في البئر إلا أن ينثن فإن نثن غسل الثوب أعاد الصلوة ونزع البئر وفي رواية منها من قوله عليه السلام وإن كانت جيفة قد جفت فاستقم منها مائة دلو فإن غلب عليها الريح بعد مائة دلو فأنزعها كلها ورواية أبي خديجة في الفارة من قوله عليه السلام فإن انتفخت وانتنت نزع الماء كله لا مكان هذه الأخبار على ما لا يزول التغير لا ينزع الجميع كما يشير إليه الخبر الثاني ويحتمل في الخبر الأول الحمل على أن أسناد النزع إلى البئر مجاز وإنما المراد ما يذهب التغير كالتقنية موثقة سماعة ويحتمل الاستصحاب أيضا جمعا واما على تقدير القول بالنجاسة بمجرى الملاقاة فقد اختلفوا في ذلك على أقوال أحدها وجوب النزع حتى يزول التغير وهو منقول عن الشيخ المفيد في الصلاح واختاره الشهيد الثاني في البيان ويدل عليه الأخبار المتقدمه في ذلك يشكك ذلك بماله له مقدرة أيضا إذا زال التغير قبل استيفاء المقدرة فإن وجوبه لو لم يتغير يقتضيه وجوبه هنا بطريق أولى فلما سبج وجوب أكثر الأثر من المقدرة ما به يزول التغير جمعا بين النصوص الدالة على الكفاءة التغير والنصوص الموجبة لاستيفاء المقدرة هذا هو ذلك الأحوال ذهب إليه الشهيد في الذكرى ونقل عن ابن أبي زهرة وفيه ولا أن الأولوية المعتمد عليها في المقام لا دليل على اعتبارها في الأحكام الشرعية بل جملة من الأخبار صريحة في رد ما عدم جواز بناء الأحكام عليها كما تقدم ذلك في المقدمة الثالثة وثانيا أنه لا منافاة بين ما دل على نزع مقدار مخصوص مع عدم التغير وما دل على نزع ما به يزول التغير وإن اختلفت النجاسة ليجازي الجمع بين أخبارها التقاط السببين الموجب لتأخير الحكمين والثالث أن مورد أكثر الأخبار المتقدمه إنما هو النجاسة المقدرة وأنه مع عدم التغير ينزع ما مخصوص مع التغير لما به ينزع لها ما به التغير يزول فلو كان الحكم فيها مقدرا منصوصا أكثر الأمرين مع التغير لا رواه عليه السلام ولحق بعض تلك الأخبار روايت خيرة أيضا بأن القول الثاني عند التأمل لا يصح أن يكون قولا على حد كما سيظهر لك وثالثها التفصيل يكون النجاسة منصوصة المقدرة فيجب نزع أكثر الأمرين من المقدرة ما به يزول التغير وغير منصوصة فيجب نزع الجميع ومع التعذر فالترجيح ذهب إليه ابن إدريس واختاره في الحج وقواه في الروض وخجته وجوب أكثر الأمرين فيما له مقدرة ما قد عرفت في قول الثاني وفيه ما قد مرنا ثم وأما في وجوب نزع الجميع والتراوح فالظاهر أنه من جهة كونه لا نص فيه ولا نص فيه مع عدم التغير حكمه كذلك فيجوز التغير بطريق أولى وفيه أن المبني عليه لا نص فيه أيضا مع أن عموم الأخبار المتقدمه شامل لمثل هذه الصورة المذكورة لتضمنها النزع ما يزول به التغير

في صحيح ابن بزيع ما رواه واسع لا يفسد شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزع حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأن له مادة وفي صحيح الشحام عن الصادق عليه السلام فإن تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الريح وفي رواية أبي بصير عنه عليه السلام إلا أن يتغير الماء فينزع حتى يطيب في وثيقة سماعة أن نزع حتى يذهب الريح في الماء نزع البر حتى يذهب الريح من الماء وفي رواية زرارة وأن غلبت الريح نزع حتى يطيب ولا يناف ذلك ما في صحيحة معاوية بن عمار من قوله عليه السلام ولا تعاد الصلوة مما وقع في البئر إلا أن ينثن فإن نثن غسل الثوب أعاد الصلوة ونزع البئر وفي رواية منها من قوله عليه السلام وإن كانت جيفة قد جفت فاستقم منها مائة دلو فإن غلب عليها الريح بعد مائة دلو فأنزعها كلها ورواية أبي خديجة في الفارة من قوله عليه السلام فإن انتفخت وانتنت نزع الماء كله لا مكان هذه الأخبار على ما لا يزول التغير لا ينزع الجميع كما يشير إليه الخبر الثاني ويحتمل في الخبر الأول الحمل على أن أسناد النزع إلى البئر مجاز وإنما المراد ما يذهب التغير كالتقنية موثقة سماعة ويحتمل الاستصحاب أيضا جمعا واما على تقدير القول بالنجاسة بمجرى الملاقاة فقد اختلفوا في ذلك على أقوال أحدها وجوب النزع حتى يزول التغير وهو منقول عن الشيخ المفيد في الصلاح واختاره الشهيد الثاني في البيان ويدل عليه الأخبار المتقدمه في ذلك يشكك ذلك بماله له مقدرة أيضا إذا زال التغير قبل استيفاء المقدرة فإن وجوبه لو لم يتغير يقتضيه وجوبه هنا بطريق أولى فلما سبج وجوب أكثر الأثر من المقدرة ما به يزول التغير جمعا بين النصوص الدالة على الكفاءة التغير والنصوص الموجبة لاستيفاء المقدرة هذا هو ذلك الأحوال ذهب إليه الشهيد في الذكرى ونقل عن ابن أبي زهرة وفيه ولا أن الأولوية المعتمد عليها في المقام لا دليل على اعتبارها في الأحكام الشرعية بل جملة من الأخبار صريحة في رد ما عدم جواز بناء الأحكام عليها كما تقدم ذلك في المقدمة الثالثة وثانيا أنه لا منافاة بين ما دل على نزع مقدار مخصوص مع عدم التغير وما دل على نزع ما به يزول التغير وإن اختلفت النجاسة ليجازي الجمع بين أخبارها التقاط السببين الموجب لتأخير الحكمين والثالث أن مورد أكثر الأخبار المتقدمه إنما هو النجاسة المقدرة وأنه مع عدم التغير ينزع ما مخصوص مع التغير لما به ينزع لها ما به التغير يزول فلو كان الحكم فيها مقدرا منصوصا أكثر الأمرين مع التغير لا رواه عليه السلام ولحق بعض تلك الأخبار روايت خيرة أيضا بأن القول الثاني عند التأمل لا يصح أن يكون قولا على حد كما سيظهر لك وثالثها التفصيل يكون النجاسة منصوصة المقدرة فيجب نزع أكثر الأمرين من المقدرة ما به يزول التغير وغير منصوصة فيجب نزع الجميع ومع التعذر فالترجيح ذهب إليه ابن إدريس واختاره في الحج وقواه في الروض وخجته وجوب أكثر الأمرين فيما له مقدرة ما قد عرفت في قول الثاني وفيه ما قد مرنا ثم وأما في وجوب نزع الجميع والتراوح فالظاهر أنه من جهة كونه لا نص فيه ولا نص فيه مع عدم التغير حكمه كذلك فيجوز التغير بطريق أولى وفيه أن المبني عليه لا نص فيه أيضا مع أن عموم الأخبار المتقدمه شامل لمثل هذه الصورة المذكورة لتضمنها النزع ما يزول به التغير



اعلم ان يكون النجاسة المتغيرة من موصلة المقدس لا في رابعها هو الثالث بعينه بالنسبة الى الشق الاول والاكتفاء بزوال التغير بالنسبة الى الشق الثاني لقاد الحق الشيخ في العالم بناء على القول بالانفعال واستظهر ايضا جملة من تأخر عنه وحجة بالنسبة الى الشق الاول ما عرفت في حجة القول الثالث وفيها ما ذكرنا ثم وبالنسبة الى الشق الثاني عموم الاخبار المتقدمة الدالة على الظهارة بزوال التغير ولا مضاهيا بالنسبة الى ما لا مقدرة له فيجب العلم بها وهو حسن ولا يخفى عليك ان القول الثاني لا يخرج عن احد هذين القولين فعد في المسئلة قولاً على حدة لا يخفى ما فيه كما اشرنا اليه نفا وخامسها ان نزع ما يزيل التغير لا ثم نزع المقدر بعد ان كان لتلك النجاسة مقدرة والا فجميع فان تعذر التراجع وحجة هذا القول بالنسبة الى الشق الاول اعطاء كل من الاسباب حقه من التبيين وبالنسبة الى الشق الثاني ما عرفت في القول الثالث ويرد على الحجة الاولى ما قد مناه من الاخبار الدالة على الاكتفاء بزوال التغير مطلقا ومع تسليم تخصيصها ببناء على ما زعموا من الجمع بينها وبين روايات التقدير فيكون ذلك الاكتفاء باكثر الامرين كما ذكرنا ثم لا موجب للتعذر مع ان الاظهر هو التداخل مع تعدد النجاسات كما هو الاقوال في المسئلة وعلى الحجة الثانية ما عرفت في القول الثالث وسائر سببها وجوب نزع الجميع فان تعذر التراجع ونقل عن الصدوق والمرص وسائر الروايات ما على وجوب نزع الجميع مع عدم التعذر ما تقدم من رواية الجحدية وصحيفة معاوية بن عمار ورواية منها انما على التراجع مع التعذر فهو ثقة عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث طويل قال وسئل عن شيء يقع فيها كلب وفاتره او خنزير قال تنزف كلها ثم قال فان غلب الماء فلتنزف يومه الى الليل ثم يقام عليها قوم يترجون اثنين فينزفون يوما الى الليل قد طهرت واحقوا ايضا بانه ماء محكوم بنجاسة فيجب اخراجه اجمع والجميع منظوف فيه ما روايات المشار اليها فيجب تأويلها بما عرفت نفا جاعلا بينهما وبين ما قد مناه من الاخبار واما الخبر المذكور فالعلم به فرع وجوب نزع الجميع ومنه لم يثبت بطا ان ترتب عليه على ان مورد الخبر التراجع مع تعذر نزع الجميع لمجرد النجاسة لا للتغير احد ما عرفت نفا واما الحجة الاخرى فضعف لا بعد ودود النصوص بانظما مع ذوال التغير لا مجال لا يجاب نزع الجميع وسائر سببها وجوب نزعها اجمع فان تعذر فيها به يزول التغير ونقل عن الشيخ في نقل عن الحق بنسبة الى المفيد ايضا وظاهر هذا القول انه في صورة التعذر يكفي بزيل التغير عن ان يكون في نجاسة ذات مقدرة لا وجهه بالنسبة الى نزع الجميع الاخبار الدالة على ذلك كصحيفة معاوية بن عمار ورواية الجحدية ومنها المتقدمة ما يحلها على صورة الامكان وبالنسبة الى ما به يزول التغير الاخبار التي قد مناهما بحملها على صورة تعذر نزع الجميع وهذا الجمع بين الاخبار وان كان محتملا الا ان الظاهر هو رجحان ما قد مناه من المحامل عليه سيما الاول لدلالة رواية منها عليه ولا سيما ما تنجم عليه الاخبار من غير تركايب تخصيص الا في اخبار نزع الجميع فانها مخصوصة بما اذا لم يزل التغير بدونه وعلى تقدير هذا القول يلزم التخصيص في اخبار الطرفين وبما يمكن العمل بالخبر من غير تخصيص بالكيفية او تعدده فهو اولى تأنيها وجوب نزعها اجمع فان تعذر بغيره الماء يعتبر اكثر الامرين واخاره الشهيد في الدرر في استظهر بعض المتأخرين من كلام المعبر ايضا وحجة هذا القول مركبة من الوجوه المتقدمة وضعفها يعلم من ضعفها **فروع الاقول** لو زال تغير البشر بغير النزع فعلى المختار من الظهارة بغير الملافة لا اشكال في ظهارة ما بذلك بل كان للمادة وعلى القول بالنجاسة فهل يجب نزع الجميع نظرا الى انه ماء محكوم بنجاسة وقد تعذر ضابطه نظيره فيستوقف الحكم بطهارة على نزع الجميع او يكفي بنزع ما يزول به التغير لو كان نظرا الى انه مع بقاء التغير يكفي نزع المقدس الذي يزول فلان يكفي به مع الزوال اولى قولان اختار اولها العلامة في التذكرة وابنه فخر المحققين وقواه في الذكرى ثانياً ظاهر الشهيد في البيان وبجزم في المعالم وقبله والد قدس سرهما وقوام جملة من متأخري المتأخرين واجابوا عن دليل القول الاول بمنع تعذر الضابط مطلقا فانه ممكن في كثير من صور العلم بالمقدار الذي يزول به التغير ولو تقريرا نعم فرض عدم العلم في بعض الصور يستوقف الحكم بالظهارة على نزع الجميع اذ لا سبيل الى العلم بنزع المقدس الا به الثاني لو غار ماء البشر بعد نجاسته ثم عاد فعلى المختار من عدم الانفعال بالملافة لو كان الماء محملا لا اشكال في الظهارة وعلى القول الاخر فالذي صرح به جملة من الاحساب انه كذلك ايضا قالوا لان مقتضى الظهارة ذهاب الماء وهو كما يحصل بالنزع يحصل بالغور ولا يعلم كون العائد هو الغار والاصل فيه الظهارة وبان النزع لم يتعلق بالبشر بل بماؤها المحكوم بنجاسته ولا يعلم وجوده والحال هذه فلا يجب النزع واعتبر من عليه بان الوجوه المذكورين ضعيفان اما الاول فانه لا يتم ان مقتضى الظهارة ذهاب الجواز ان يكون مقتضى النزع باعتبار انه يوجب الماء فتطهر من البشر وماءها وهذا المعنى مفقود في الغور فلا تظهر من البشر وكل ما ينبع من الماء يصير نجسا للملافة النجاسة بناء على هذا القول المذكور واما الثاني فلان عدم تعلق النزع بماؤها الا دل له المقام اذ الكلام في ان ارض البئر كانت نجسة ولم يعلم نجاستها من قبل انما هو النزع وفيما الغور عليه قياس مع الفارق كما ذكرنا فاصح بنجاستها وكل ما ينبع بصبر نجسا كما عرفت اقول ويؤيده انه يلزم على ما ذكره من الوجه الاول انه لو غار منه المقدر لكان يجب نزعها فانه يحكم بظهارة الباء مع ان الظاهر انهم لا يسترهونه الثالث قد صرح جمع من الاصحاب رضوا على علمهم بانها كما يظهر البشر بالنزع بظهوره ولو المباشر والرشاوا الاخبار خالية عن التعرّيج بذلك الا ان المحقق في المعبر ذكر في حكم الدلو انه لو كان نجسا بعد انما النزع لم يكن منعه الشرع ولان الاستصحاب في النزع يدل على عدم نجاستها والا لوجب نجاسته ماء البئر عند الزيادة عليه قبل غسلها والمعلوم من عادة الشرح خلافة وتبعه هذه المقالة جمع ممن تأخر عنه منهم العلامة في المنهاج والشهيد في الذكرى وغيرها في غير ما لا يخفى ان هذا الوجه جار ايضا في الرشا والمباشرة الا انه في الاخر ضعف ومرجح هذا التخصيص الى ما قد مناه

٥٠  
 لان رفع الخامس قد  
 من جنتهم المقدس فاما  
 انظم اليه التغير في جميع  
 ما يولد في حمار سيناء  
 مناجا بينهما كل  
 حله فقدم من في القبر  
 لكونهم في  
 بينهم الارب منه قد تم  
 فان ما على ايات الكفا  
 من التغير في جميع  
 حتى يزل التغير ولو لم  
 اذ انقضى ذلك  
 من جميع  
 التغير في جميع  
 هو الاول لان  
 الاخر احاد في ما  
 الاخر الاول  
 بما ان التغير في  
 على القول للولد  
 مخصوصا احاد  
 الجمع لما على  
 فاما ما في حمار  
 لما على حمار  
 اجمع من

اذا فاصلهم من الشراخ فليم  
التم فربل ص

الاسماء



# كتاب الطهارة

الاشارة اليه في المقدمة العاشرة من ان التمسك بالبرائة الاصلية فيما لم يعثر فيه على نص بعد الفحص والتفتيش بما يعم بالتوكيد من الاحكام حجة واضحة والاصل هنا برائة الذمة من التكليف بتطهير هذه الاشياء بعد تمام النزع الا ان الاحتياط في تطهيرها شرعا به وبدنه خروجا من حال المحذور وتطهيرها لبقاء ايضا فورد على نورواظم من ذلك في اجراء الوجه المذكور وجواب البئر بالنسبة الى ما ينساقط حال النزع فانه يحكم بطهارته لعين ما ذكره ووبما يظهر من بعض عبارات الحكم بالعفو عنه حال تساقطه معلا ذلك بالمشقة المنفية وهو بعيد التعجيل ثم بالحكم بالطهارة بعد تمام النزع كما قلنا ولعل ذلك كله من مؤيدات القول بعدم انفعال البئر بالملاقاة للسلامة من هذه التكاليف التي لا يخرج صريح جملة من الامم ان الله تعالى لم يوجبها بان لا يعتبر الدلو في النزع لانه لا يتغير ولا في نزع الجميع في الغرض في الموضوعين اخرج المصنف وهو يصدق باق وجه تفوق مثله في نزع الكراخ في نزع المقدرات فهل يتعين نزعها بالدلو او يكفي التسعة العدة دفعه ودفعات قولان في اقلها المحقق في المعبر والعلامة المنتهية في الغرض في الدوس البيان والشهيد الثاني ايضا وثانيها العلامة في اكثر كتبه الشهيد المذكور والمحقق الشيخ حسن في المعالم وغيرهم اخرج القائلون بان الامر بالنزع وارد على الماء والدلاء مقدار فيكون القدر هو المراد وتقيده بالعدة لانضباطه فظهر من خلاف غيره بان الغرض من النزع اخراج الماء من هذا الوقف الى كونه جاريا كما نأينزله للتأثير الحاصل من الجاسة وبقيده التمييز لذلك اختلافه في التقدير باختلاف الجاسات بقوة التأثير ضعفة تفاوت الا بارسعة الجاسات وضيقة ما ولا يتحقق ان هذا الغرض يحصل باخراج القدر المعين باق وجه تفوق واجيب عن الاول ان لا يمنع كون النزع وارد على الماء وان الدلاء مقدار ولكن يمنع كون المراد اخراج القدر مطلقا لان الامر وردت بطريق خاص باتباعها لانه وان كان الغرض من النزع الاجراء الا ان طريقة مختلفة والادلة انما وردت ببعض عين فيها والخاص غير به قياس مع ان الفارق ربما كان موجودا من تكرار النزع موجب لكثرة اضطراب الماء وقبحه وهو مقتضى لاستهلاك اجزاء الجاسة الشائعة فيه فيكون سببا لطية لعله الحكمة في امر به ومن البين ان ذلك لا يحصل مع الاخراج دفعة واحدة ومعناها ومن الجواب عن دليل القول لا يجوز علم دليل القول الا في ذلك ومركبه الى ما ذكره المحقق في المعبر من عدم الاتيان بالماء وربه على وجهه لان الحكمة تعلقت بالعدد ولا تعلم حصولها مع عدمه قال بعض فضلاء المحمدين من متأخري المتأخرين هذا هو الصحيح ومن يدعي العلم بحصول الغرض فنقول عليك اما من باب مفهوم الموافقة وتنقيح المناط وهما مفقودان هنا لان تعدد النزع في عظيمه ميل اجزاء الجاسة واتادها من جوانب البئر الى موضع النزع وخروجها بالنزع انه في التعليلات من الجانبين خدش لان الوقت في مثله لك على جادة الاحتياط طريق السلامة الخاص مشهورين اصحاب ضوان الله عليهم ان الدلو التي ينزع بها ما جرت العادة باستعمالها اذ لم يثبت للشرع فيها حقيقة على القول بالحقايق الشرعية ولا عرف ازمانهم ليجعل عليه القاعدة في مثله عند انتفاء الامر من الرجوع العرف الموجود ان لم يخالف وضع اللغة الثابت والا كان المقدور كل ذلك مستغنى فيما نحن فيرجع الى ما يصدر عليه لاسم في العرف صغير كان او كبيرا وانت خير من يملك البناء على القاعدة المذكورة وان اشتهر ببناء عليه ما بينهم لما قدمنا لك في المقدمة العاشرة وغيرها لكن الظاهر ان الامر هنا منقطع بان لفظ الدلو ليس من الالفاظ التي اختلفت معناها بحسب اختلاف الزمان والامكان كالزطك المن والمد والقصاع وان اختلفت في كل مكان ودان واما ما يظهر من كلام بعضهم من الاكتفاء بما يعتاد على تلك البئر وان كان نحو ائنة القناد اذا كان مما يستغنى به في البلد غالب الباطن ضعيف جدا لان تعليق الحكم في الاخبار على الدلو يقتضي الوقوف مع مستمرا ولا ينبغي عدم صدق على الئنة ونقل عن بعض اصحاب ان المراد بالدلو ما كانت هجرية وهي ثلثون رطلا وعن الجعفي اربعون رطلا وورد بعد وجود المستند اقول وهو مروي في كتاب الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام واذ سقط في البئر فارة او طائرا او ستورا وما اشبه ذلك فمات فيها ولم يتفتح نزع منها سبعة اذ لم يلاء هجر والدلو اربعون رطلا الا ان جل ضوان الله عليهم لما كان اعتمادهم على الكتب لا يرجع خاصة او ما قاربها في الشهور عند اخرين كان هذا الكتاب امثاله غير معمول على ما تضمنه من الاخبار الا ان المفهوم من شيخنا المجلسي عظم الله روحه في كتاب بحار الانوار الاعتماد عليه كما اشارنا سابقا اليه الساسي يجب اخرج الجاسة قبل الشروع في النزع على القول بالانفعال بالملاقاة وظاهرهم الاتفاق عليه بل صرح بذلك في المنتهى وظاهر اطلاق كلامهم عدم الفرق في ذلك بين ماله مقدور وليس كذلك الا ان المحقق الشيخ حسن في كتاب المعالم صرح بالفرق بينهما قال فان الملاقاة الموجبة لنزع المقدرات يبقى ما بقيت العين فلا يظهر للنزع فائدة ولا يعتبر ذلك في غير المقدرات لعل انتوى لعل ذلك مبني على القول بوجوب نزع الجميع لما لا نض فيه كما اختاره قدس سره في الكتاب المذكور بناء على القول بالانفعال الا في القولين الآخرين من الثلثين او الاربعين فلا مركب في كون الحكم فيها بالمقدرة بعينه والعللة الموجبة فيها واحدة البحث الخامس اختلف اصحاب ضوان الله عليهم في طهر البئر بغير النزع من المظهرات المتقدمة فظاهر اكثر طهرها بذلك والنزع الوارد في الاخبار وان اخص بها الا انها يشارك غيرها في تلك المظهرات وكلام المحقق في بديل على انخصا تطهيرها في النزع حيث قال واذ جرى اليها بعض البئر المتصل بالجاس لم يطهر لان الحكم معلق بالنزع ولم يحصل اختاره بعض محقق متأخري المتأخرين قال لان التطهير امر شرعي لا بد له من دليل لا دليل ظاهر على ما عدا النزع واختلف فتوى الشهيد في هذه المسئلة فقال في الدروس ووافقت بالجملة طهرت وكذا بالكثير مع الامتناع اما لو سلمنا عليها من اعلى فالاولى عدم التطهير لعدم الاتحاد في المستمى ومثله ايضا في الذكرى قال في البيان يخبر ماء البئر بالتغير بغيره فربما لخرج ثم قال والاصح نجاسته بالملاقاة ايضا وطهره بامره ونزع كذا ثم ذكر المقدار

هذا هو الصحيح ومن يدعي العلم بحصول الغرض فنقول عليك اما من باب مفهوم الموافقة وتنقيح المناط وهما مفقودان هنا لان تعدد النزع في عظيمه ميل اجزاء الجاسة واتادها من جوانب البئر الى موضع النزع وخروجها بالنزع انه في التعليلات من الجانبين خدش لان الوقت في مثله لك على جادة الاحتياط طريق السلامة الخاص مشهورين اصحاب ضوان الله عليهم ان الدلو التي ينزع بها ما جرت العادة باستعمالها اذ لم يثبت للشرع فيها حقيقة على القول بالحقايق الشرعية ولا عرف ازمانهم ليجعل عليه القاعدة في مثله عند انتفاء الامر من الرجوع العرف الموجود ان لم يخالف وضع اللغة الثابت والا كان المقدور كل ذلك مستغنى فيما نحن فيرجع الى ما يصدر عليه لاسم في العرف صغير كان او كبيرا وانت خير من يملك البناء على القاعدة المذكورة وان اشتهر ببناء عليه ما بينهم لما قدمنا لك في المقدمة العاشرة وغيرها لكن الظاهر ان الامر هنا منقطع بان لفظ الدلو ليس من الالفاظ التي اختلفت معناها بحسب اختلاف الزمان والامكان كالزطك المن والمد والقصاع وان اختلفت في كل مكان ودان واما ما يظهر من كلام بعضهم من الاكتفاء بما يعتاد على تلك البئر وان كان نحو ائنة القناد اذا كان مما يستغنى به في البلد غالب الباطن ضعيف جدا لان تعليق الحكم في الاخبار على الدلو يقتضي الوقوف مع مستمرا ولا ينبغي عدم صدق على الئنة ونقل عن بعض اصحاب ان المراد بالدلو ما كانت هجرية وهي ثلثون رطلا وعن الجعفي اربعون رطلا وورد بعد وجود المستند اقول وهو مروي في كتاب الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام واذ سقط في البئر فارة او طائرا او ستورا وما اشبه ذلك فمات فيها ولم يتفتح نزع منها سبعة اذ لم يلاء هجر والدلو اربعون رطلا الا ان جل ضوان الله عليهم لما كان اعتمادهم على الكتب لا يرجع خاصة او ما قاربها في الشهور عند اخرين كان هذا الكتاب امثاله غير معمول على ما تضمنه من الاخبار الا ان المفهوم من شيخنا المجلسي عظم الله روحه في كتاب بحار الانوار الاعتماد عليه كما اشارنا سابقا اليه الساسي يجب اخرج الجاسة قبل الشروع في النزع على القول بالانفعال بالملاقاة وظاهرهم الاتفاق عليه بل صرح بذلك في المنتهى وظاهر اطلاق كلامهم عدم الفرق في ذلك بين ماله مقدور وليس كذلك الا ان المحقق الشيخ حسن في كتاب المعالم صرح بالفرق بينهما قال فان الملاقاة الموجبة لنزع المقدرات يبقى ما بقيت العين فلا يظهر للنزع فائدة ولا يعتبر ذلك في غير المقدرات لعل انتوى لعل ذلك مبني على القول بوجوب نزع الجميع لما لا نض فيه كما اختاره قدس سره في الكتاب المذكور بناء على القول بالانفعال الا في القولين الآخرين من الثلثين او الاربعين فلا مركب في كون الحكم فيها بالمقدرة بعينه والعللة الموجبة فيها واحدة

هذا هو الصحيح ومن يدعي العلم بحصول الغرض فنقول عليك اما من باب مفهوم الموافقة وتنقيح المناط وهما مفقودان هنا لان تعدد النزع في عظيمه ميل اجزاء الجاسة واتادها من جوانب البئر الى موضع النزع وخروجها بالنزع انه في التعليلات من الجانبين خدش لان الوقت في مثله لك على جادة الاحتياط طريق السلامة الخاص مشهورين اصحاب ضوان الله عليهم ان الدلو التي ينزع بها ما جرت العادة باستعمالها اذ لم يثبت للشرع فيها حقيقة على القول بالحقايق الشرعية ولا عرف ازمانهم ليجعل عليه القاعدة في مثله عند انتفاء الامر من الرجوع العرف الموجود ان لم يخالف وضع اللغة الثابت والا كان المقدور كل ذلك مستغنى فيما نحن فيرجع الى ما يصدر عليه لاسم في العرف صغير كان او كبيرا وانت خير من يملك البناء على القاعدة المذكورة وان اشتهر ببناء عليه ما بينهم لما قدمنا لك في المقدمة العاشرة وغيرها لكن الظاهر ان الامر هنا منقطع بان لفظ الدلو ليس من الالفاظ التي اختلفت معناها بحسب اختلاف الزمان والامكان كالزطك المن والمد والقصاع وان اختلفت في كل مكان ودان واما ما يظهر من كلام بعضهم من الاكتفاء بما يعتاد على تلك البئر وان كان نحو ائنة القناد اذا كان مما يستغنى به في البلد غالب الباطن ضعيف جدا لان تعليق الحكم في الاخبار على الدلو يقتضي الوقوف مع مستمرا ولا ينبغي عدم صدق على الئنة ونقل عن بعض اصحاب ان المراد بالدلو ما كانت هجرية وهي ثلثون رطلا وعن الجعفي اربعون رطلا وورد بعد وجود المستند اقول وهو مروي في كتاب الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام واذ سقط في البئر فارة او طائرا او ستورا وما اشبه ذلك فمات فيها ولم يتفتح نزع منها سبعة اذ لم يلاء هجر والدلو اربعون رطلا الا ان جل ضوان الله عليهم لما كان اعتمادهم على الكتب لا يرجع خاصة او ما قاربها في الشهور عند اخرين كان هذا الكتاب امثاله غير معمول على ما تضمنه من الاخبار الا ان المفهوم من شيخنا المجلسي عظم الله روحه في كتاب بحار الانوار الاعتماد عليه كما اشارنا سابقا اليه الساسي يجب اخرج الجاسة قبل الشروع في النزع على القول بالانفعال بالملاقاة وظاهرهم الاتفاق عليه بل صرح بذلك في المنتهى وظاهر اطلاق كلامهم عدم الفرق في ذلك بين ماله مقدور وليس كذلك الا ان المحقق الشيخ حسن في كتاب المعالم صرح بالفرق بينهما قال فان الملاقاة الموجبة لنزع المقدرات يبقى ما بقيت العين فلا يظهر للنزع فائدة ولا يعتبر ذلك في غير المقدرات لعل انتوى لعل ذلك مبني على القول بوجوب نزع الجميع لما لا نض فيه كما اختاره قدس سره في الكتاب المذكور بناء على القول بالانفعال الا في القولين الآخرين من الثلثين او الاربعين فلا مركب في كون الحكم فيها بالمقدرة بعينه والعللة الموجبة فيها واحدة



ولا يخفى ان اشتراطه على المظهر في الكتابين يخالف الملقية في الثالث من لمهارة بمظهر غير مطلقا ومن اخذ القول المشهور وصاحب المعالج  
قال بعد نقل الاقوال في المسئلة والتحقيق عندك مساواة غير من الميلة في المهارة بما يمكن تحقيقه من الطرف التي ذكرناها سابقا وجهه على ما اخترنا  
من اشتراط الامتراج بالمعنى الذي حققناه واضع فان ماء البئر والحال هذا يصيرته ملكا مع المظهر ولو كان عين النجاسة لم يكن له حكم فكيف هو  
متصرف لا ريب انه اخذ على القول بالاكتفاء بمجرد الاتصال فلان دليلهم على تقدير تماميته لا يختص بشيء دون شيء اخر رجحنا في عموم  
الماء فيدخل ماء البئر تحت ذلك العموم والامر بالنزح لا ينافيه لكونه مبنيا على الغالب من عدم التمكن من التطهير بغيره ولو امكن في بعض الموارد  
ويكفي النزح سهل منه في اغلب ايضا فلذلك اقتصر عليه ثم ان ايجاب النزح على القول بالانفعال ومع حصول التغير ليس الاقادة المهارة فاذا  
صاد الماء طاهرا يقتضيه ذلك العموم والضرر لعدم الدليل على تخصيص لا يبق للزح وكجه نعم لو قلنا بوجوب النزح تعبد لم يتم القول بسقوطه  
الاتصال ان قلنا بالمهارة ولما مع الامتراج فالظاهر سقوط لان الاستهلاك يصير بمنزلة المعدوم ووجوب النزح انما يتعلق به في حال  
البقاء على حقيقة وبما ذكرنا ظاهر ضعف تفصيل الشهيد في الامتراج كما صرح به فان اعتبار الاتحاد مع ذلك تمام الامر  
له واقامة امتك به المحقق فدفعه ظاهر بعد ما قرأناه انه قد ورد عليه ولا ان الاستهلاك الذي ذكره ثم كيف يكتفي في تطهير البئر على هذا  
القول بمجرد القاء الكوم مثلا وان كان ماء البئر اضعاف اضعافه على انه يمكن منع التطهير في حال الاستهلاك ايضا وما ذكره من طهارة النجاسة  
عند استهلاكها لا يصلح دليلا لانه قياس مع وجود الفارق اذ النجاسة اذا استهلكت في الماء وسلب عنها اسمها لم يبق نجاستها التابعة  
بجلاء الماء اذا لم يسلب عنها اسمها وان اختلف بغيره بحيث لا يميز المحس في ثانيا انه يمكن ان يكون لخصوصية النزح مدخل في التطهير لا يوجد  
غيره ولعل اقتضا الشارع عليه لذلك لعين ما ذكره وفي مسئلة تعد النزح بالدلو فيما له مقدم من وجوب لاقتضا على النزح بالدلو  
ويؤيده اختصاص البئر دون سائر المياها باحكام خاصة وبما علمنا على جمع الاختلافات وتفرق الموقوفات وبالحكمة فالمسئلة محل تردد والاحتياط  
في الوقوف على التطهير بالنص من لا يخفى ان ما اوردته على الشهيد مقبولة واما ما اوردته على المحقق فقد عرفت ما فيه ثم انه قد اختلف كلام القائلين  
بمظهر ما بغير النزح في وجه العلة في ذلك فظاهر كلام المحقق الشيخ حسن كما تقدم ان العلة هي الاستهلاك بسبب الامتراج وقد عرفت ما فيه و  
ظاهر العلامة في المنهج حيث قال في تعليقه ان المتصل بالجار كاحد جزاءه فخرج عن البئر ان العلة في ذلك هو الخروج عن كونه بئرا  
ولحق احكام الجار له ولا يخفى ما فيه و ظاهر الشهيد في الذكرى حيث قال وامتزاجه بالجار مقترن لانه اقوى من جريان النزح باعتبار دخوله  
ما هما في سبب ان العلة فيه في الامتراج حيث انه اقوى من جريان النزح وفيه منع ان العلة في النزح حصول الجريان لعدم الدليل عليه  
ان يكون امرا خلافا لعملة البحث الثاني من المشهورين الاصحاب بنقل الاجماع عليهم من القائلين بالتفليس انه مع تعدد نزح البئر في  
لكثرة الماء فيما يجب له ذلك يجب تراجمه على ما علمنا من الاليل استنادا الى موثقة عماد التالط وقد تقدمت في البحث الرابع وعثر  
على الاستدلال بالنجاسة المذكور بوجوه احدى كون رواية فحمة وثانية ما تضمنت منه نزح الماء كله لتلك الاشياء المذكورة فيه ولا قائل به  
من الاصحاب وقالوا ان ظاهر دليل على وجوب النزح يومين ولم يذهب اليه احد والجواب عن الاول على مذاقنا فمعلوم واما على مذاق  
القوم فعند من يعمل بالوثوق منهم كذلك ايضا واما من يجعله من قسم الضعيف فيجاب بان ضعفه يجبر على الاصحاب شهرته بينهم في هذا  
الباب اما من الشاة فيمكن جعل نزح الجميع على الاستحباب وعلى التغير كما ذكره في باب وجب فتكون الرواية معمولة به عند الاصحاب اما  
عن الثالث فيجوز ان لا يكون ثم هذا للترتيب الخارج فانهما كثيرا ما تكون كذلك كقوله سبحانه كلا سيعلنون ثم كلا سيعلنون والجواب  
باحتمال كونها من كلام الراوى بعيد ثم ان الاصحاب ضو الله عليهم ذكر ذلك احكاما ما يستفاد اكثرها من النص المذكور في  
منها كون النزح نهما للفظ اليوم في الرواية فلا يخفى اليلك لا الملق منها وان زاد عن مقدار يوم وقوف على ظاهر النص منها انه لا  
فرق في اليوم بين القصر الطويل ولهم في تحديد اليوم المذكور عبارة استخفاقة في كلام الشيخ المفيد من اول النهار الى اخره وتبعه على ذلك  
جماعة وفي عبارة الصدوقين من غدة الى اليلك في نهاية الشيخ من الغدة الى العتبة قال في المعبر بعد نقل هذه الاقوال ومطابقتها  
الالفاظ متقاربة فيكون النزح من طلوع الفجر الى غروب الشمس لا يخلو من اخطا ولا يلائم على الاقوال انتهى وقال الشهيد في الذكرى  
بعد ذكر اختلاف العبارتين في ذلك الظاهر انهم ارادوا به يوم الصوم فيكون من طلوع الفجر الى غروب الشمس لانه المفهوم من اليوم مع  
باليلك اعترض في المعالم بعد ان استحسن ما ذكره المحقق من الاوطية بان الحمل على يوم الصوم يقتضيه عدم الاجتزاء باليوم الذي يقع  
من اوله جزء وان قل وعبارتهم لا تدل عليه بل ظاهرهما هو اوسع من ذلك ولفظ الرواية ايضا محتمل لصدق اسم اليوم وان فات منه بعض  
الاجزاء وان كانت قليلة انتهى هو محسن ومنها ان جملة من المتأخرين اوجبوا على القول بوجوب كون النزح يوم الصوم اذ خال جزء من الليل  
او لا واخر من يلبس مقدمة الواجب دتما اوجب بعضهم تقديم التاهب بتحية الا لا قبل الجزء المجبول مقدمة والظاهر ان هذه  
التدقيقات الناشئة من اعتباره كيوم الصوم غير واضحة ومنها كون طريق تراوح الاربعة بان ينزح كل اثنين وقتا بان يكون احدهما  
فوق البئر مع الدلو والاخر فيملاها ثم يستريحان فيقوم الاخران كذلك كذا ذكره جملة منهم وتخصيص النزح بالكيفية المخصوصة لا دليل  
في النص عليه بل يكفي ان يكونا معا في على البئر بمكان الدلو بل الظاهر انه الاصل لانه هو المتعارف لان يبلغ الماء في القلة الى ان الدلو  
يجر ويضعه لا يتل ما على يحتاج الى وضع الماء فيه فيتم ما ذكره الا ان كلامهم اعم من ذلك ومنها انه يستثنى لهم من الاشتغال

وعلامة على صحة ما ذكرناه من ان النزح باطل في كل حال  
لاننا لا نرى في النزح شيئا من وجوبه  
فانما هو من وجوبه في كل حال  
لاننا لا نرى في النزح شيئا من وجوبه  
فانما هو من وجوبه في كل حال

علاما بالاطلاق

بالنزح



# کتاب الطهارة

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript. The text is written in a single column, flowing from top to bottom. The script is dense and appears to be a form of Arabic or Persian calligraphy. The text is written on a light-colored background, possibly parchment or paper, and is framed by a simple border.

بسم الله الرحمن الرحيم



بالنسبة إلى التقدير بالسبعة فأن في الرواية الأولى مطلق بالنسبة إلى صلاية الأرض وخواصها وفي الثانية قد اشتملت مع الصلاية على خمسة ففصل  
 السبعة في الأولى على الرخاوة خاصة جمعا والسبعة في الرواية الثانية أيضا مطلق بالنسبة إلى فوقية البالوعة على البئر وعكسه في الأولى قد  
 السبعة بفوقية البالوعة والخمسة بعكسه ففصل السبعة المطلقة على فوقية البالوعة ويتلخص من ذلك أن السبعة مع مقيدة برخاوة الأرض  
 مع عدم كون قرار البئر على وهو عام من أن يكون مشايها أو يكون قرارا على أو دونه عليه أن الجمع بين الخبرين المذكورين لا ينحصر في الطريق  
 المذكور إذ كما يقيد الحكم بالسبعة في الموضعين يمكن أن يقيد الحكم بالخمسة فيها وفيه أنه لا يخفى أن الغرض من التحديد في هذا الخبر هو  
 الشرط المذكور فيها إنما هو منع تعكس الماء البالوعة إلى البئر في السهولة فيماعد صورة علو قرارها كما كان مظنة التعكس كان اعتبار البعد  
 بالسبعة اليق مع الصلاية وكذا مع علو قرار البئر في السهولة لما كان مظنة عدم التعكس من الاقتصار على الخمسة فلا يحتاج إلى قيد آخر  
 ومن ذلك يعلم حكم المساواة في صورة الرخاوة وأنه لا يجب أن يكون بسبع وبذلك يظهر ما في كلام شيخنا الشهيد الثالث من أنكار المستند  
 في ذلك حيث قال في كتاب الروض والرواية التي هي مستند الحكم ليس فيها ما يدل على حكم التقاضي لأنه جعل السبع مع فوقية البالوعة  
 الخمس مع فوقية البئر والتقاضي مكوت عنه انتهى فأنه وإن لم تدل عليه الرواية الأولى لكنه داخل تحت الرواية الثانية حيث حكم  
 فيها بأنه إن كان سهلا فسبع خرج عنه بالتقيد بالرواية الأولى صورة ارتفاع البئر قرارا أو جهة على القول الآخر كما عرفت فبقي البئر  
 ثم إن بعض الأصحاب عجز في هذا المقام بأنه إن كانت البئر فوق البالوعة جهة أو قرارا وكانت الأرض صلبة فخمسة لا سبع وعلى هذا يكون حكم  
 المساواة في صورة الرخاوة ما ذكرنا من السبع وبعضهم كما لعلنا في الإرشاد قال أنه إذا كانت البئر تحت البالوعة وكانت الأرض سميكة  
 فسبع والآن خمس وعلى هذا الحكم المساواة في الصورة المذكورة خمس هو غير جيد لما عرفت وقد تلخص من هذا أنه لا يجب التباعد بخمس في صور  
 الصلبة جميعا وصورة علو البئر قرارا أو جهة وماعداء سبع واستدل بن الجيد كما اشترنا إليه فيما قد مناه من كلامه وبذلك أيضا استدله  
 في الخ برواية محمد بن سليمان الديلمي عن أبيه قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البئر يكون إلى جنبها الكنيف فقال له إن يجري العيون كلها  
 من جهة الشمال فإذا كانت البئر النظيفه فوق الشمال الكنيف أسفل منها لم يضرها إذا كان بينهما أذرع وإن كان الكنيف فوق النظيفه فلا أقل من  
 اثني عشر ذراعا وإن كان تجاهها بحداء القبلة وهما مستويان في جهة الشمال فسبعة أذرع ولا يخفى عليك أن الرواية المذكورة غير منطبقة على  
 مذهب ابن الجيد على كلا التقنين أما على الأول فلا نهم نقول عنه التباعد بسبع أذرع في صورة فوقية البئر مع أنه ليس في الرواية لذلك أثر  
 وأما على الثاني فلا نهم نقل عنه التفصيل في صورة علو البالوعة بالرخاوة والصلاية والرواية كما ترى لا تفصيل فيها البئر من ذلك ونقل عنه  
 القول بأنه إن كان البالوعة تحتها والنظيفه أعلاها فلا بأس مع أنه صرح في الرواية في هذه الصورة بأشراط أن يكون بينهما أذرع وتكلف في المعام  
 للجبوب هنا بأنه لعل الوجه في عدم تعرض ابن الجيد لهذا الشرط مع كونه مصرحاً به في الرواية هو عدم الانفكاك عنه عادة حيث يحمل لفظ الأول  
 على أقل الجمع فأنه من المستبعد جدا أن يوضع بالبوعة في جنب بئر أقل من ثلثة أذرع ولا يخفى من بعد وقد جمع بعض الأصحاب بين هذه الرواية  
 ودوايق مشهور يحمل المطلق الأذرع في صورة فوقية البئر على الخمس وتقيد التقدير بالسبع في صورة الحاذة برخاوة الأرض بتحقيق البئر  
 الزائد على السبع في صورة فوقية الكنيف على البالوعة في القدر المستحب أعرضه في المعالم بأن في الحمل الأول تكلفا أما التقيد بفاسد لأن  
 فرض الحاذة كما هو صريح لفظ الحديث مقتضى المقابلة لصورتى علو كل منهما وكيف يجمع الحمل على تحققة البئر نعم حمل الزيادة في الاثنى عشر على  
 ممكن واجيب بأن رواية ابن رباط قرينة على الحمل بلا تكلف ما ذكره من هذا التقيد فاسد لأن الحاذة التي في الحديث إنما هي الحاذة بالنسبة  
 إلى جهة الشمال وكذا علو كل منهما إنما هو بالنسبة إليها وهو ظاهر لا ينافيان تحققة البئر بالنظر إلى القرار كما هو مراد وهو جيد هذا  
 والموجود في كلام الأصحاب صور الله عليهم نسبة الخلاف في هذه المسئلة إلى ابن الجيد خاصة مع أن ظاهر الصدوق في المقنع ذلك أيضا  
 حيث نقل مضمون الرواية المذكورة من غير شعار بكونها رواية وهو يعطى افتاء وبذلك والقول به ثم أنه قد ستر في الكتاب المذكور  
 قاله بعيد ذلك وإن اردت أن تجعل إلى جنب البوعة بئر فإن كانت الأرض صلبة فأجعل بينهما خمسة أذرع وإن كانت رخوة فسبعة أذرع  
 ولما مر كلامه يشعر بالفرق بين البالوعة والكنيف لأنه في كتاب من لا يخفى الفقيه فرض المسئلة في الكنيف ذكر التباعد بالسبع والخم  
 في صورة الرخوة والصلبة هذا وقد تقدم في حسنة الفضل التقدير في صورة علو البالوعة وبالثلثة والأربع في عكسه فبعض  
 فضلا عما ذكره المتأخرين والأولى الوقوف على ما تضمنته حسنة الفضل لأنها الحسن سنداً وأقرب إلى الاحتياط لولا شهره خلافه بين  
 الأصحاب مع أنه على المشهور يمكن الجمع بين الروايات الثلث بحمل الحسنة على شاة الاستصحاب هو أولى من الطرح انتهى استند القائلون  
 بالحاق العلوية بالعلو قرارا رواية محمد بن سليمان الديلمي المذكورة ويشكل بأنهم لم يعاوبوا بما فادلت عليه من الأحكام فكيف يتم لهم الاستناد  
 إليها في خصوصية هذا الحكم فإن يجب بأنه قد عارضه في تلك الأحكام الروايتان المتقدمتان وهذا الحكم لم يعارضها فيه شيء قلنا إن تلك  
 الروايتين قد عارضها أيضا حسنة الفضل مع كونها راجع سنداً منها فبقب عليهم القول بمضمونها ثم أنه قد روى الحميري في كتابه قريباً  
 عن محمد بن خالد الطيالسي عن العلاء بن الربيع عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن البئر يوضع فيها القوم إلى جانبها بالبوعة قال إن كان بينهما  
 أذرع وكانت البئر التي يستقون منها إلى الوادي فلا بأس بالظاهر المراد بكونها إلى الوادي يعني كونها في جهة الشمال بناء على أن يجري  
 العيون منها ولم أقف على قائل بمضمون هذا الخبر بل لا على ناقل له في كتب الاستدلال ولا يخفى طاف ظاهر هذا الخبر مضافاً إلى الخبر الذي يليه

٨٣  
 من كان من جهة الرواية الأولى  
 من كان من جهة الرواية الثانية  
 من كان من جهة الرواية الثالثة  
 من كان من جهة الرواية الرابعة  
 من كان من جهة الرواية الخامسة  
 من كان من جهة الرواية السادسة  
 من كان من جهة الرواية السابعة  
 من كان من جهة الرواية الثامنة  
 من كان من جهة الرواية التاسعة  
 من كان من جهة الرواية العاشرة  
 من كان من جهة الرواية الحادية عشرة  
 من كان من جهة الرواية الثانية عشرة  
 من كان من جهة الرواية الثالثة عشرة  
 من كان من جهة الرواية الرابعة عشرة  
 من كان من جهة الرواية الخامسة عشرة  
 من كان من جهة الرواية السادسة عشرة  
 من كان من جهة الرواية السابعة عشرة  
 من كان من جهة الرواية الثامنة عشرة  
 من كان من جهة الرواية التاسعة عشرة  
 من كان من جهة الرواية العشرون

وحيث  
 من كان من جهة الرواية الأولى  
 من كان من جهة الرواية الثانية  
 من كان من جهة الرواية الثالثة  
 من كان من جهة الرواية الرابعة  
 من كان من جهة الرواية الخامسة  
 من كان من جهة الرواية السادسة  
 من كان من جهة الرواية السابعة  
 من كان من جهة الرواية الثامنة  
 من كان من جهة الرواية التاسعة  
 من كان من جهة الرواية العاشرة  
 من كان من جهة الرواية الحادية عشرة  
 من كان من جهة الرواية الثانية عشرة  
 من كان من جهة الرواية الثالثة عشرة  
 من كان من جهة الرواية الرابعة عشرة  
 من كان من جهة الرواية الخامسة عشرة  
 من كان من جهة الرواية السادسة عشرة  
 من كان من جهة الرواية السابعة عشرة  
 من كان من جهة الرواية الثامنة عشرة  
 من كان من جهة الرواية التاسعة عشرة  
 من كان من جهة الرواية العشرون



وكذا حسنة الفضلاء من الدلالة على الفوقية بالجهة وبذلك ايضا شرخ قدامة المتقدم اقول ولعل اختلاف التقديرات في هذه الاخبار  
بالفوقية والتخفيف تارة واخرى بالصلابة والرخاوة بالزيادة والنقصان مطلقا في بعض كنه قرينة الاستحباب بزيادة ونقصان مراتبة والله  
العالم الفصل الخامس في المضاف فيه مسائل الاولى في المضاف هو ما لا ينصرف اليه لفظ الماء على الاطلاق عرفا بل يحتاج في صدق  
القياس كالمصعد من الانوار والمعتصم من الثمار والمترج بما يسلبه الاطلاق ولا خلاف في طهارته ببلوغه اصله وبذلك ايضا قول  
الصادق عليه السلام في موثقة عامر بن شريك طاهر حتى تعلم انه قد روي لا خلاف ايضا في انفعاله بملاقاة النجاسة وان كثرت نقل الاجماع على ذلك جملة من  
معتدى الاصحاب يدل عليه ايضا ما رواه السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام سئل عن قدر طنجت فاذا في القدر فارة  
فقال يهرق مرقها ويغسل اللحم ويؤكل واعترض على الرواية بضعف السند ولا ورودها في مورد خاص ثانيا وعدم ظهورها في النجاسة  
ثالثا ولا يخفى في هذه المناقشات من التعسف اما الاولى فبما عرفت في المقدمة الثانية من مقدم الكتاب اما الثانية من مقدم الكتاب فبما  
تتيسر فبما عرفت في المقام الخامس من المقدمة الثالثة من ان تعدية الحكم في مثل هذا المقام من قبيل تنقيح المناط القطر اذ لا يعلم هناك دخل  
لخصوصية السؤال اما الثالثة فلان الامر يهرق المرق المذكور وغسل اللحم اظهر دلالة على النجاسة من ان يحوم حولها الانكار ويدل على ذلك  
ايضا رواية ذكرها ابن ادم المرقية بطريق ثلث قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن قطرة بئسنا وخمر مسكوت قطرت في قدر فيه لحم كثير وقرق كثير قال  
يهرق المرق ويغسل اللحم غسله وكذا الحديث استدلال ايضا على الحكم المذكور بصحة زيادة عن الجعفر عليه السلام قال اذا وقعت الفاء  
في السمن فمات فان كان جامدا فالقهها وما يليها وكل ما بقي ان كان ذاتيا فلا تاكله واستصحب به ومثله ذلك هذا الاستدلال يمكن من الضعف اذ  
مورد الرواية ليس بما نحن فيه فان المضاف في اصطلاحهم لا يشمل مثل الدهن والزيت وقياسه عليها باعتبار الاشتراك في الميعا بالطل عندنا  
اما اول فلعل بناء الاحكام على القياس اما ثانيا فلعدم ثبوت كون مطلق الميعان على حدة يلزم من الاشتراك فيها ذلك واستدل ايضا بان  
المابع قابل للنجاسة والنجاسة موجبة لتنجس ما لاقت فيظن حكمه عند الملاقاة ثم تسر النجاسة بمنازعة المابع ببعض بعضا واعترض عليه بان قول  
المابع النجاسة ان كان باعتبار الرطوبة المقتضية للتأثير عند ملاقات النجاسة فمن البين انها موجودة في كثير من افراد الجماد الذي من شأنه  
الميعان كالسمن ولا يربك في عدم تأثره بنجاسته ما يتصل به من اجزائه المحكوم بنجاسته ماع تحقق الملاقاة بينهما وقد صرح بهذا في الحديث  
الذي احتجوا به وان كان باعتبار الدليل الدال فكان الاولى الاحتجاج به على تقدير وجوده وكيف كان فكون الحكم اجماعيا مما هو  
الخطب جملة من متأخري المتأخرين انما عولوا في هذه المسئلة عليهم لما نقلنا عنهم من الطعن في الادلة المسندة لثانيه المشهور  
بين الاصحاب بل ادعى عليه الاجماع غير واحد منهم عدم جواز رفع الحديث بالمضاف وخالف في ذلك الصدوق في الفقيه فقال ولا بأس  
والغسل من الجنابة والاستياك بماء الورد وصرح منه كلامه في الاما في ونقل الشيخ في الخلاف عن قوم من اصحاب الحديث جواز الوضوء  
بماء الورد حجة الصدوق على ما نقل واية محمد بن عيسى عن يونس عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له الرجل يغتسل بماء الورد ويتوضأ  
به للصلاة قال لا بأس بذلك واجاب الشيخ قدس سره في التهذيب عنه بانه خبر شاذ شديد الشك واذن تكرر في كتب الاصول فانما اصله ليس  
عن ابي الحسن عليه السلام ولم يروه غيره وقد اجعت العصابة على ترك العمل بظاهره وما يكون هذا حكمه لا يعلم به ولو سلم لاحتمال ان يكون ارد بالوضوء  
الذي هو التحسين وقد بينا فيما تقدم ان ذلك لا يمتنع وضوؤه ثم قال ليس لاحد ان يقول ان في الخبر انه سئل عن ماء الورد يتوضؤ به للصلاة فانه  
لا ينافي ما قلنا لانه يجوز ان يستعمل للتحسين ومع هذا يقصد به الدخول في الصلوة من حيث انه من استعمال الرائحة الطيبة لدخول الصلوة  
ولما جازية رتبة كان افضل من ان يقصد به التلذذ حسب دون وجه الله ثم قال لا يحتمل ايضا ان يكون ارد عليه السلام بقوله ماء الورد الذي  
وقع فيه الورد لان ذلك لا يمتنع ماء الورد وان لم يكن معتصرا منه لان كل شيء جاور غيره فانه يكسبه سم الاضافة اليه انتهى كلامه زيد مقامه  
واشار بقوله وقد بينا فيما تقدم ان ذلك لا يمتنع وضوؤه الى موثقة عبيد بن زرارة قال سئلت ابا عبد الله عن التيق يتوضأ به قال لا بأس  
ان يتوضأ به وينتفع به قال بعد ايراد الخبر المذكور معناه انه يجوز التمسح به والتوضؤ الذي هو التحسين دون الوضوء للصلاة انتهى  
نقل عن طاهر بن عقييل انه جاز الوضوء به حال الضرورة فيقدم على التيمم وهو مع عدم الدليل عليه محجوج بما سئل ذكره حجة الاكثر على انحصار رفع  
الحديث في المطلق وجوه منها قوله سبحانه فان لم تجدوا ماء فميتوا حيث وجب عند فقد الماء ولا خلاف في ان الملاقاة لا يضر في المضاف منه  
علم سقوط الواسطة فانه لو كان الوضوء جائزا لغيره لم يجب التيمم وهو ظاهر منها واية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلت عن الرجل  
يكون معه اللبن يتوضأ منه للصلاة فقال لا انما هو الماء والصعيد ودواة عبد الله بن المغيرة عن بعض السابقين قال اذا كان الرجل  
لا يقدر على الماء ويقدر على اللبن فلا يتوضأ انما هو الماء والتيمم وجه الاستدلال حصرهما في الماء والصعيد الدال على نفى غيرهما وما يوم  
خلاف ذلك في ذيل الخبر الثاني فان لم يقدر على الماء وكان نبذ قال في سمعت جريز ايد كنه في احاديث ان النبي صلى الله عليه واله قد توضأ  
بالنبذ ولم يقدر على الماء فمحمول على التقية وفي الاستسما ينقل جريز ايناس بذلك ويحتمل ايضا حمل النبذ على ما يند في من كسر سائر  
الماء كما ان يستعمل سابقا لكن على وجه لا يخرج به الماء عن الاطلاق كما تضمنه حديث الكلبين الثانية الا ان الظاهر بعد ويحتمل ايضا ان يكون  
هذه التمسك من كلام عبيد الله بن المغيرة ومنها ان الحديث المانع من الدخول في الصلوة معناه مستفاد من الشرع فيجب استمراره بعد وجود  
سببه الى ان يثبت له رافع شرعي والذي ثبت دافعيته من الشرع هو الماء المطلق والقول بانه يمكن المناقشة هنا يمنع حجية الاستسما

هذا الخبر لا يثبت به حكمه في المضاف بل هو من باب التيسير في النجاسة  
فانما هو الماء والصعيد ودواة عبد الله بن المغيرة عن بعض السابقين قال اذا كان الرجل  
لا يقدر على الماء ويقدر على اللبن فلا يتوضأ انما هو الماء والتيمم وجه الاستدلال حصرهما في الماء والصعيد الدال على نفى غيرهما وما يوم  
خلاف ذلك في ذيل الخبر الثاني فان لم يقدر على الماء وكان نبذ قال في سمعت جريز ايد كنه في احاديث ان النبي صلى الله عليه واله قد توضأ  
بالنبذ ولم يقدر على الماء فمحمول على التقية وفي الاستسما ينقل جريز ايناس بذلك ويحتمل ايضا حمل النبذ على ما يند في من كسر سائر  
الماء كما ان يستعمل سابقا لكن على وجه لا يخرج به الماء عن الاطلاق كما تضمنه حديث الكلبين الثانية الا ان الظاهر بعد ويحتمل ايضا ان يكون  
هذه التمسك من كلام عبيد الله بن المغيرة ومنها ان الحديث المانع من الدخول في الصلوة معناه مستفاد من الشرع فيجب استمراره بعد وجود  
سببه الى ان يثبت له رافع شرعي والذي ثبت دافعيته من الشرع هو الماء المطلق والقول بانه يمكن المناقشة هنا يمنع حجية الاستسما







الحكم غير مقيد بوقت يعني ان التقييد غير مفهم من نفس اللفظ الدال على ذلك الحكم بل هو مطلق او عام الى غاية يعلم بها ارتفاع ذلك الحكم  
 ووقوع الخلاف في الرفع لا يوجب تقييداً في الحكم حتى يقال ان الحكم هنا مقيد وبالجملة فان الشارع نهي عن الصلوة في الثوب النجس حتى تزال  
 النجاسة سواء كان مستند هذا النهي لاجماع او الخبر والنهي كما ذكرنا ظاهر في العموم الى وجود الرفع فلو وقع الخلاف في بعض الاشياء بانها هل تكون  
 رافعة لم لا يمنع ان يتسكك بالاعتقاد الذي هو عبارة عن عموم الدليل في الخلافة حيث ثبت للمنفعة كون ذلك رافعا شرعا هذا مجمل لا ينافي  
 لاستمراريته عليه واما قوله تعالى ونزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويذهب عنكم رجز الهمز لا نستدل ان من غسل التطهير بالماء فلا يقع بغيره ما للمقدمة الاولى  
 فلا نحتاج ذكر الآية في مسرعة الامتنان فان حصلت الطهارة بغيره كان الامتنان بالاناء او لم يكن للتخصيص فائدة واعتبر عليه بما ذكره  
 في المسئلة الثانية في الاستدلال بقوله سبحانه وانزلنا من السماء ماء طهورا اقول ومن الادلة ايضا ان يقال ان الطهارة والنجاسة  
 حكمان شرعيان لا يدخل العقل فيهما بوجه كما يروى احكام الشرع فما علم من الشرع كونه منسجا بقصر الحكم بالنجاسة على ملاقاته وما علم من  
 الشرع كونه دافعا للنجاسة وموجباً للتطهير بحسب قصر الحكم بالطهارة عليه ولعل هذا اقوى دليل في المقام اجماع السيد على ما نقل عنه في  
 الاول اجماع فقرة المحقق حكاه عن العلامة في الخ وبقول من المحقق بعض مصنفاته ان المفيد المرتضى اضا فاذ لك في مذهبا اقول  
 وهو ظاهر كلام السيد في قوله عن المسائل الناصرية اجاب العلامة في الخ عن ذلك بانه لو قيل ان اجماع على خلاف دعوا يمكن ان  
 اريد به اكثر الفرق اذ لم يوافق على ما ذهب اليه من وصلنا خلافا وفيه خلاف المفيد كما حكاه محكي في غير موضع من كتب الاصول  
 وقال المحقق طاب ثراه بعد ما قدما نقله عنه من ان المفيد المرتضى اضا فاقول بذلك في مذهبا ما صودته اما علم الحكم فانه ذكر  
 في الخلاف انه انما اضاف ذلك في المذهب لا من اصلنا العمل بل العقل لم يثبت لنا ذلك وليس في الادلة النقلية ما يمنع من استعمال  
 الملايعات في الامزاة ولا ما يوجبها ويحكم ان لا فرق بين الماء والخ في الازالة بل كان غير الماء ابلغ فحكمنا في العقل اما المفيد فانه  
 ادعى في مسائل الخلاف ان ذلك مروى عن الائمة عليه السلام ثم قال ما نحن بقدر قربا بين الماء والخ فلم يرد علينا ما ذكره علم الحكم واما المفيد  
 فمنع دعواه ونطالبه بنقل ما ادعاه انتهى انا بقوله واما نحن فقد فرقنا آله الى ما يأتي من كلامه في جواب الاحتجاج بالآية اقول وبما  
 عرفت في المقام الثاني من المقدمة الثالثة من اجماع وما فيه من النزاع وكذا في المقدمة العاشرة في الكلام على دليل العقل يظهر لك ما  
 في هذا الدليل انه غير واضح السبيل فانه لا مجال للعقل في الاحكام الشرعية لبنا على التوقيف من المبلغ للشرعية وما اناكم الرسول فخذوه  
 وما نهاكم عنه فانتهوا الشك في قوله تعالى وثيابك فطهر حيث امر بتطهير الثوب لم يفصل بين الماء وغيره حكى ذلك عنه في الخ وحكى  
 عنه ايضا انه اعترض على نفسه فيه بالمنع من تناول الطهارة للغسل بغير الماء ثم اجاب بان تطهير الثوب ليس باكثر من ازالة النجاسة عنه  
 وقد زلت بغير الماء مشاهدة لان الثوب لا يلحق بعبادة واجاب العلامة في الخ بان المراد بالآية على ما ورد به التفسير لا تلبسها على معصية  
 ولا على عذر فان النادر الغابر يسمى نسي الثياب سلمنا ان المراد بالطهارة المتعاف شرعا لكن لا دلالة فيه على ان الطهارة بائس شيء  
 تحصل بل لا تمنعنا ما قلنا من ان الطهارة انما تحصل بالماء والى كان مع الغسل بالماء يحصل الامتثال قطعاً وليس كذلك لو سلمت بغيره وقوله  
 النجاسة قد زلت تحت اقلنا لا يلزم من زوالها في الحيز والهاشرا فان الثوب لو يمس بلله بالماء النجس والبول لم يطهر وان زالت النجاسة  
 عنه مع انه اجاب حين سئل عن معنى نجس العين ونجس الحكم بان الاعيان ليست بنجسة لانها عبارة عن جواهر مركبة وهي مماثلة فلو نجس  
 بعضها بالنجس سايرها وانتفى الفرق بين النجس وغيره وقد علم خلافه واما التجسس حكم شرعي ولا يقال نجس الا على المجاز دون الحقيقة واذ كانت  
 النجاسة حكما شرعيا لم تزل عن المحل الا بحكم شرعي فحكمه بزيوالها عن المحل بزيوالها حاشا ان انتهى اجاب المحقق في عن الآية بمنع دلالته على موضع النزاع  
 لانها دالة على وجوب التطهير بالبحث ليس فيه بل في كيفية الازالة ثم اعترض على نفسه ولا بان الطهارة ازالة النجاسة كيف كان واجاب بان  
 هذا اول المسئلة واعترض ثانيا بان الغسل بغير الماء يزيل عين النجاسة فيكون طهارة فاجاب ولا بالمنع بان النجاسة اذا ما زجت للمابع  
 شاعت فيه والبال في الثوب منه تسبق به حصته من النجاسة ولان النجاسة وبما سرت في الثوب فسدت متصافين غير الماء من الولوج  
 حيث هي تبقى مرتبة في محلها ثم سلم زوال عين النجاسة ثانيا وقال لانهم زوال نجاسة تخلطها فان المابع بملاقات النجاسة يصير عين نجاسة  
 فالبلة المتخلطة منه في الثوب بعض المنفصل النجس فيكون نجسا ونقول للنجاسة الرطبة اثر في تعكس حكمها الى المحل كما ان النجاسة عند  
 ملاقات المابع تتعكس نجاستها اليه فعند وقوع النجاسة الرطبة تعود اجزاء الثوب الملاصقة لها نجسة شرعا وذلك العين المنفعة لا  
 تزول بالغسل انتهى اقول لا يخفى عليك في هذه الاجوبة من التكلف في الصواب في الجواب هو ما استفاضت به اخبار اهل الذكر صواب  
 الله عليهم في تفسير الآية المشار اليها من ان المراد بالتطهير في هذا هو موضع الثياب تشبيرا في الكلفة عن الصاق عليه السلام قال اي فشر في رواية  
 يقول امر بها ولا تجرها في اخرى عن الكاظم عليه السلام ان الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه واله وثيابك فطهر وكانت ثيابه طاهرة واما امرها  
 بالثياب في الجمع عن الصاق عليه السلام معناه وثيابك فطهر وعن امير المؤمنين عليه السلام قال الله تعالى وثيابك فطهر اي فشر في تطهيرها تشبيرا  
 وحي اذا انفتحت اخبارهم عليهم السلام بتفسيرها بهذا اللفظ والمحل يحتاج في تعيين المراد منه الى التوقيف منهم عليهم السلام ولا يجوز  
 على مراده سبحانه بدو ذلك كما عرفت في المقدمة الثالثة فلا يجوز تجاوزا الى غيره لان القرآن عليهم انزل وهم اعرف بما ايمه منه واجمل  
 ولما ذكره العلامة من تفسيره في نقض في الاخبار على خبره له من كلام سائر المفسرين الا ان ينافي ظاهر عبارته الثالثة

هذا هو الوجه في الجواب عن المسئلة الاولى

هذا هو الوجه في الجواب عن المسئلة الثانية

هذا هو الوجه في الجواب عن المسئلة الثالثة



الطلاق الامر بالغسل من النجاسة من غير تقييد وقد ذكرنا في عدة اخبار كاسئلة انشا الله تعالى في بحث النجاسات ونقل عن في الحج انه اعترض على نفسه  
 ايضا بان الملاقى الامر بالغسل في كل ما يغسل به في العادة ولم تقض العادة بالغسل في غير الماء ثم اجاب بالمنع من اختصار الغسل بالشيء الفاسد  
 غاسلا عادة اذ لو كان كذلك لوجب المنع من غسل الثوب بماء الكبريت والنفط وغيرهما مما لم يجر العادة بالغسل به ولما جاز ذلك وان لم يكن  
 معتادا لجماعنا عدم الاشارة بالعادة وان المراد بالغسل ما يتناول به حقيقة من غير اعتبار العادة واجيب عنه ولا بان لغسل حقيقة في  
 استعمال الماء وبعض الملاقى لفظ الحقيقة وبعض قيدها بالشرعية والمطلقون اوجبوا ذلك لسبقه الى الذهن وتبادره عند الملاقى يعلم مراد الامر  
 بقوله اسقني وثانيا بان الملاقى الامر الواردة في الاخبار محمول على المقيدين الاول المذكورة بما قد تقررنا الاشارة اليه **اقول** ما ادعاه  
 المقتصرون من نفي الغسل من نفي الغسل على العادة بالغسل بماء الكبريت مردود بان الحمل على العادة لا يوجب اشتراط العادة في كل فرد من افراد الملاقى  
 المطلقة والامنا جازا تطهيرها بماء مطلق لم يوجد الا تلك الساعات بل ننظر في ذلك النوع الكلي فما اجاب به قدس سره من المنع ثم **القول** ان  
 الغرض من الطهارة ازالة عين النجاسة كما يشهد به رواية حكيم الصيرفي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ابول فلا يصيب الماء وقد اصاب  
 يد من البول فامسح بالماء والثراب ثم تعرق يدك فامسح وجهي وبعض جسدك او يصيب ثوبي قال لا بأس به رواية عياض بن ابراهيم عن ابي  
 عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يغسل الدم بالبصاق واجاب المحقق في المعبر بان خبر حكيم بن حكيم مطروح لان البول لا يزول عن الجسد بالثراب  
 باتفاق منا ومن الخصم اما خبره في ذلك لان عياض بن ابراهيم ضعيف الرواية ولا يعمل على ما يفرده به قال ولو صححت نزولت على جواز الاستعانة في غسله  
 لا تطهير الجمل به منفرد فان جواز غسله لا يقتضيه طهارة الملاقى لم يتضمن الخبر ذلك والبحث ليس الا فيه **اقول** وسيا في ذلك الكلام في رواية  
 بن حكيم وتحقيق الحال فيها بما يندفع به شبهة المستند اليها من غير ضرورة الى طرحها **قال** المحدث الكاشاني قدس سره في كتاب  
 المفاتيح يشترط في ازالة الملاقى الماء على المشهور خلافا للسيد والمفيد وجوز بالمضاف بل جوز السيد تطهير الجسد الصفيحة بالمسح  
 بحيث يزول العين لزال العلة ولا يفي من قوة اذ غاية ما يستفاد من الشرع وجوب اجتناب اعيان النجاسات ما وجوب غسلها  
 بالماء عن كل جسم فلا فكل ما علم زوال النجاسة عنه قطع احكم بتطهيره الا ما خرج بدليل حيث اقتضيه في شرب الماء كالثوب البذر ومن  
 هنا ينظم طهارة البواطن كلها بزوال العين مضافا الى ما خرج وبدل عليه الموثق وكذا اعضا الحيوان المتنجسة غير الادي كما يستفاد من  
 الصحاح انقوى هذا الكلام يدل على ما على موافقة السيد فيما ذكره من تطهير الاجسام الصفيحة بالمسح على الوجه المذكور وظاهر على موافقة  
 ايضا في دفع البحث بالمضاف لكن في غير الثوب الجسد وهو منظور فيه من وجوه احدى ان الطهارة والنجاسة كما عرفت حكما شيئا  
 متوقفا على التوقيف والرسوم من صاحب الشريعة في تعيين ما يجعل نجسا او طاهرا او مفسدا او مطهرا ولم يعلم منه ان مجرد ازالة احد  
 المطهرات الشرعية مطلقا وقوله انه يعلم من الشرع وجوب غسل النجاسة بالماء عن كل جسم بل كلما علم زوال النجاسة عنه قطع احكم بتطهيره  
 الا الثوب البدن مردود بان المعلوم من الشرع خلافه والا لكان الامر بتطهيره لا يفي من ولوغ الكلب والخنزير والجحر وموت الفأرة  
 ونحو ذلك عبثا محض لا مكان زوال العين بدونه من مباح ونحوه في اثناء الوغ ورد الامر بغسله بالماء بعد تعفيره ولا يفي من معوض  
 وصول لعاب من الكلب في الاناء فانه يزول بالتعفير في الحاجة الى الماء **ح** سيما على القول بوجوب المرتين كما هو المشهور مع انه ايضا مروى  
 كسما في حمله انشاء الله تعالى وكذا المواضع المأمورة بها بالتعد ثلثا او سبعا فان زوال العين لو كان ثمة عين يحصل باقل مرة فالقول  
 بالتعد لو لم يكن الحمل باقيا على النجاسة مع بناء الشريعة على السهولة والتخفيف في الاحكام ما يفي في الظلام من هذا الامام و  
 ثانيا فان ما ادعاه من كفاية طهارة ما علم زوال النجاسة عنه في غير الفردين المذكورين دعوى لا دليل عليها بل للخصم ان يقلب ذلك عليه  
 ويقول ان كل متنجس يجب تطهيره بالماء الا ما خرج بدليل لا شك ان هذه الكلية اكثر افراد واشمل اعدادا من الكلية التي ادعاها الماعرف من  
 الاول الواردة بغسل الاول في ازالة النجاسات عن الثوب البدن وغسل الفرس والبسط ونحو ذلك ونحن لم نجد من افراد الكلية التي  
 ادعاها في النصوص سوى الفردين المذكورين وهما طهارة البواطن وطهارة اعضا الحيوان بالغسبة وهل يصح في الاذهان التسليم والطب  
 المستقيمة ان يدعى في الاحكام الشرعية المبني على التوقيف السماع من صاحب الشرع حكم كل قاعدة مطردة ولم يرد لها في الخارج عنهم  
 عليهم السلام الا فردين او ثلثة ما هذا النوع من الاجتهاد الصرف والتخرج بالبحث بل لم يبلغ المجهذين الذين قد بسط عليهم لسان  
 التشيع في جملة مصنفاته سيما في التمسك بغيره لافقية النجاسة المثل هذا لان قصار ما يربكهم بعضهم الملاقى بعض الافراد الغير  
 المنصوص بها هو منصوص وثبات الحكم في مادة جزئية لا اثبات حكم كل قانون اصلي مع كونه خاليا من الدليل بمجرد وجود فرد  
 او فردين ولو كان هذا الحكم كما يدعيه كليا مع مطابقته للسهولة والتخفيف الذين عليها بناء الشريعة المحمدية لتكثر في الخارج  
 افراد واستفاضت عنهم عليهم السلام جزئية ان لم يصحوا بكتيته و **ثالثا** انها قد اخذت في مسألة الارض والبول ونحوها اذا  
 خففتها الشمس بعد زوال عين النجاسة عدم الطهارة بل حكم بالعفو خاصة مع بقاء النجاسة وعدم طهرها الا بالماء مع ان هذا  
 مما يدخل تحت هذه القاعدة التي ادعاها هنا اذ هو ما علم زوال النجاسة عنه قطع احكم لم يحكم بطهره بل حكم بالنجاسة مستدلا على ذلك  
 بالروايات الواردة هناك التي من جملة ما صححه ابن بزيع قال سئل عن الارض التي يصب البول وما اشبهه به تطهر من الشمس من  
 غير ماء قال كيف يطهر من غير ماء غافنا نظري ذلك الله تعالى في قوله عليه السلام في جهة النجس كيف يطهر من غير ماء وما فيه من الصراحة في

في حقه في حقه في حقه

في حقه في حقه في حقه



۱۰۰  
 ۹۹  
 ۹۸  
 ۹۷  
 ۹۶  
 ۹۵  
 ۹۴  
 ۹۳  
 ۹۲  
 ۹۱  
 ۹۰  
 ۸۹  
 ۸۸  
 ۸۷  
 ۸۶  
 ۸۵  
 ۸۴  
 ۸۳  
 ۸۲  
 ۸۱  
 ۸۰  
 ۷۹  
 ۷۸  
 ۷۷  
 ۷۶  
 ۷۵  
 ۷۴  
 ۷۳  
 ۷۲  
 ۷۱  
 ۷۰  
 ۶۹  
 ۶۸  
 ۶۷  
 ۶۶  
 ۶۵  
 ۶۴  
 ۶۳  
 ۶۲  
 ۶۱  
 ۶۰  
 ۵۹  
 ۵۸  
 ۵۷  
 ۵۶  
 ۵۵  
 ۵۴  
 ۵۳  
 ۵۲  
 ۵۱  
 ۵۰  
 ۴۹  
 ۴۸  
 ۴۷  
 ۴۶  
 ۴۵  
 ۴۴  
 ۴۳  
 ۴۲  
 ۴۱  
 ۴۰  
 ۳۹  
 ۳۸  
 ۳۷  
 ۳۶  
 ۳۵  
 ۳۴  
 ۳۳  
 ۳۲  
 ۳۱  
 ۳۰  
 ۲۹  
 ۲۸  
 ۲۷  
 ۲۶  
 ۲۵  
 ۲۴  
 ۲۳  
 ۲۲  
 ۲۱  
 ۲۰  
 ۱۹  
 ۱۸  
 ۱۷  
 ۱۶  
 ۱۵  
 ۱۴  
 ۱۳  
 ۱۲  
 ۱۱  
 ۱۰  
 ۹  
 ۸  
 ۷  
 ۶  
 ۵  
 ۴  
 ۳  
 ۲  
 ۱

[illegible]

ان التظهير مطلقا لا يكون الا بالماء ورايها انه قد تفرق بان التجسس لا ينبغي معناه النجاسة لا تتعد الا من عين النجاسة دون محملها بعد  
ذوال العين مع حكمه هناك ببقاء المحل على النجاسة واحتياجه الى التظهير ظاهر كلامه كما في ان شاء الله تعالى اعم من ان يكون في البذر و  
غيره وهذا قد حكم بالطهارة بمجرد ذوال العين في غير الموضعين المشار اليهما في كلامه ولا ينبغي عليك حابينها من التدافع وسياتي الكلام  
معه ايضا في هذه المسئلة ان شاء الله تعالى **المسئلة الرابعة** الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب ضوان الله عليهم انه لو خالط  
مضافا الى الصفات ولم يكسبه الاطلاق لم يخرج من الطهورة وقد نقل الاجماع عليه غير واحد منهم ما لو كان المضاف مضافا  
الاوصاف كما لو رد العديم الى النجاسة فغن الشيخ رحمه الله ان جعل الحكم منوطا بالاكثريتين ثم قال فان نكثوا بيننا في القول بجواز استعماله لان الاصل  
الا باحدة وان قلنا يستعمل في ذلك بغيره كان احوط وعن ابن البراج انه لا يجوز استعماله في دفع الحدث ولا ازالة النجاسة ويجوز في غير ذلك  
كذلك عنهم العلامة في الحج ونقله عن ابن البراج انه نقل مباحثه جرت بينه وبين الشيخ في ذلك وخلاصتها تمسك الشيخ بالاصل الذي  
على الاباحة وتمسكه هو بالاحتياط ثم قال في الحج والمجوع عند خلاف القولين معادان جواز التظهير تابع لاطلاق الاسم فان كانت الماهية  
الخارجة عن الاطلاق لم يخرج الطهارة به والاجاز ولا اعتبر في ذلك المساواة والتفاضل لو كان ماء الورد اكثر بقى مطلق اسم الماء الجارية  
الطهارة به لانه امتثل للمأمور به وهو الطهارة بالماء المطلق وطريق معرفة ذلك ان يقدر ماء الورد باقيا على وضاة ثم يعتبر ما جرت  
فيحفل عليه منقطع الراجحة انتهى ما ذكره من التقدير لم يتعرض لوجهه هنا الا انه وجهه في النهاية بان الاخراج عن الاسم سالب للطهورة  
وهذا الممازج لا يخرج عن الاسم بسبب الموافقة في الاوصاف فيعتبر غير كما يفعل في حكومات الجراح وانت خبير بما ذكره في الحج من تبعية  
التظهير لاطلاق الاسم حتى لا اشكال فيه لان اجراء الاحكام تابع للتسمية وما ما ذكره من التقدير فلا دليل عليه شرعا ولا عرفا وما علمه في  
انها به محل نظر فانه اذا سلم ان هذا الممازج لا يخرج عن الاسم بسبب الموافقة في الاوصاف لزم جواز الطهارة به لا ببناءها كما عرفت  
على وجود الاسم لا يمكن ان يقال انه مع تقدير انتفاء الاوصاف في المضافات اتفاقا مع المطلق لا يظهر سلب الاطلاق ولا يثبت من المطلق في ما ذكره  
بالكيفية ولو فرض انه خالف من المضافات المفروضة ضاعا فامضا عتة فلو بين الكلام على ملاحظة الاطلاق وعدم تميز المضاف عن الماء المطلق  
لاشكال في ذلك فلا بد من تقدير الاوصاف يمكن الجواب ببناء الامر على استهلاك احداهما في جنب الآخر ويدعي ان حصول الاسم  
لاحدهما تابع لاكثرية وغلبته على الاخر بحيث يستهلكه والى القول باعتبار تقدير المخالفة كما ذكره العلامة ذهب الشهيد في الدروس  
والشيخ على بعض فوائده وجهه بان الحكم لما كان دائرا مع بقا الاسم مطلقا وهو انما يعلم بالاوصاف واجب تقدير بقائها قطعاً كما  
يقدر الحر عبد في الحكومة والتفريق بهذا التقدير جواز ما ذكره العلامة الا ان فيه كما ذكرنا ان الاستعلام ممكن بدون اعتبار  
الاوصاف كما اذا علم مقدار المائتين في الجملة قبل المزج ولا يحتاج الى التقدير ثم علم ان العلامة ذكر اعتبار تقدير الاوصاف في كثير  
من كتبه ولم يتعرض فيها لبيان الوصف المقتدر قد حكى عنه المحقق الشيخ على انه قال في بعض كتبه يجب التقدير على وجه يكون المخالفة وسطا ولا  
يقدر الاوصاف التي كانت قبل ذلك واستوجهه الشيخ على ايضا وقربه بانه بعد ذلك تلك الاوصاف صارت هي غير ما على حد سواء فيجب  
الوسط لانه لا غلب ولا اعتبار عند الاطلاق قال وانما قلنا ان الزايد هنا لا ينظر اليه بعد الزوال لانه لو كان المضاف في غاية المخالفة  
في وضاة فنقصت مخالفتهم يعتبر ذلك القدر لناقص فكذلك لو زالت الصلوة راسا انتهى واعترض عليه بان النظر الى كلامه الاخير  
يقضي كون المقدّر هو اقل ما يتحقق معه الوصف لا الوسط وتحقيقه ان نقصا المخالفة كما فرضه وانتهى الى الحد لم يبق معه الا اقل ما  
يصدق به المستعمل يؤثر ذلك النقصا ولا اعتبار مع الوصف البلية امره فكذلك زوال الوصف من اصله واعتبار الاغلبية والتباد  
هنا ما اوجه له كما لا يخفى فظهر ان المجع على القول بتقدير الوصف هو اعتبار اقله **فصل** لو كان مع المكلف ما لا يكفي للطهارة  
من المطلق وامكن اتمامه بمضاف على وجه لا يسلب الاطلاق فنقل عن الشيخ انه قال ينبغي ان يجوز استعماله وليس اجابا لكون فرضه  
النيم لانه ليس معه من الماء ما يكفي لطهارته واستضعفه العلامة في الحج باستلزامه التنازع بين الحكمين فان جواز الاستعمال يستلزم  
جوب المزج لان الاستعمال انما يجوز بالمطلق فان كان هذا الاسم صادقا عليه بعد المزج وجب المزج لان الطهارة بالماضي واجبة  
ولا تتم الا بالمزج وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ان كذب الاطلاق عليه لم يخرج استعماله في الطهارة ويكون خلاف الفرض فظهر  
التنازع بين الحكمين ثم قال والمحقق عند جوب المزج ان بقي الاطلاق والمنع من استعماله ان لم يبق انتهى اجاب ابنه فخر المحققين في الشرح  
بان الطهارة واجب مشروط بوجود الماء والتمكن منه فلا يجب ايجاد لان شرط الواجب المشروط غير واجب ما مع وجوده فينعين استعماله  
واود عليه المحقق الشيخ على في شرح القواعد انه ان ارد بايجاد الماء ما لا يدخل تحت قدره المكلف فاشترط الامر بالطهارة حتى ولا  
يضرنا وان ارد به الاعم فليس بجيدا اذ لا دليل يدل على ذلك ولا ايجاد المتنازع فيه معلوم كونه مقدرا للمكلف الامر بالطهارة خال  
من الاشتراط فلا يجوز تقييده بالبدليل ثم قال الاصح مختار المصنف اقول انت خبير بانه لا خلاف في ان الطهارة المائية مشروطة  
بوجدان الماء كما يدل عليه قوله سبحانه فان لم تجد ماء فتمسكوا وادع فلاحته لقوله ان الامر بالطهارة خال من الاشتراط وبعض  
متأخري المتأخرين دفع كلام فخر المحققين بان وجدان الماء صادق عرفا على ما نحن فيه قبل المزج فشرط الطهارة المائية وهو  
الماء موجود قال وليس باعده من الوجدان فيها اذا امكن ضربا مثلا والظاهر انه لا نزاع انه اذا امكن ضربا مثلا لتخصيل الماء وجب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱







كلام في التوفيق

غير استطراد وكون الغرض هنا بيان الطهارة والغسلة لا يقتضيه هذا التعميم لان حكم ما عدا السور يستفاد من مباحث النجاسات وانما ثانيا فلان الوجه الذي لاجله جعل السور فيها المطلق مع كونه قسما منه بحسب الحقيقة وقوع الخلاف في نجاسة بعضه من طاهر العين وكراهة بعض اخر وليس كذلك انما ينفرد بذلك دلالة اعتبار مطلق المباشرة بل كلامهم ودليلهم كما نصيحه في ان مرادهم بالسور المعنى الذي ذكرناه خاصة انتهى وانت خبير بما فيه من المناقضات ليس التعرض لها كثيرا بداهة والتحقيق ان يقال انه لما كان الغرض من التعريف حيث كان هو بيان حكم كل قاعدة تقتضي عليها الاحكام الشرعية فلا بد من ابتناء على الدليل الشرعي ولا يتعلق له بالخلاف والوفاق وج فان اردت بالتعريف هنا بالنظر الى ما اطلق فيه لفظ السور من الاخبار فبيانه لا دلالة في الاخبار على الانحصار خصوصية الشرب بالغم اذا غايته ما فيها كما سترى ان شاء الله تعالى السؤال عن سور ذلك الحيوان اهل بيوتنا منه ويشرب لم لا يل فيها ما يدل على اطلاق السور على الغسل من الجوامد كالخيار الهرة التي منها قول علي عليه السلام في صحيحته زكاة ان الهرة سبع ولا بأس بسورة وان لا يحسن من الله ان ادعى طعاما لان الطهر كله منه وان اردت بالنظر للمعادل عليه بعض الاخبار من المغايرة بين السور وذی السور في الحكم والاتفاق فالمعهوم منها ايضا ما هو اعلم من المباشرة بالغم او غيره كما في صحيحه العيص بن القيس حيث قال عليه السلام وتوضأ من سور جنب اذا كانت مأونة وتغسل يدك قبل ان تدخلها الا ناء وبالجملة فالظاهر في التعريف بالنظر الى ظواهر الاخبار بتعميم الحكم في المباشرة بالغم وغيره سواء كان او غير نعم في رد السور من الماء خاصة اختص بالتعميم الاول على ان الحق ان يقال ان افراد السور بالجفت على حدة وجعله فيها المطلق مع كونه قسما منه مما لم يقم عليه دليل وان جرت الاحصاء ضوان الله عليهم على ذلك جيلا بعد جيل فان الذي يظهر من الاخبار ان الامر لا يبلغ الى هذا المقدار الموجب لاستقلاله وامتيازه عن المطلق على حاله وتوضيحه ان ما حكوا فيه من الاستناد بالطهارة والنجاسة ليس بخصوصية كونه سورة وانما هو من حيث التبعية لذی السور والطهارة والنجاسة وهذا حكم عام ومحملة بمبحث النجاسات والمطهرات وما اختلفوا فيه منها طهارة ونجاسة فانما نشاء من اختلافهم في جوانبه بذلك ايضا محل هذا ايضا هناك وما خلافا من خالف حكم نجاسة اشياء بعضها من جنس الحيوانات مع حكمه بطهارة ذلك الحيوان فلا دليل عليه كما سيظهر لديك انشاء الله تعالى ما حكوا فيه بالكراهة من تلك الاسرار فهم وايضا خال من الدليل كما سنلتوه عليك ان شاء الله تعالى موضع واحد وهو سور الحائض المنيمة فان الاخبار قد قلت على النهي عنه الا ان غاية ما تدل عليه هو النهي بالنسبة الى الوضوء خاصة دون الشرب وغيره الظاهر ان الوجه فيه هو اختصاص ماء الطهارة بالمزينة زيادة على غيره من ساير المياه المستعملة كما ورد من كراهة الوضوء بالماء الأجن والشمس نحوها وهذا لا يجوز ان لا يوجب افراد بعض اجزاء الماء المطلق بعنوان على حدة وجعله فيما له الالكان الفردي المذكوران كذلك ولان اختصاص الكراهة بالوضوء دون غيره يخرج ذلك عن كونه حكما كلياً في السور كما يدعون الاشياء ان ذی السور اما ان يكون امياً او غيره والا اول تام مسلم ومن يحكمه واكثر من يحكمه والثالث اما ما كوال اللحم وغيره وما كوال اللحم اما طاهر العين او لا فالاقسام خمسة والسور عند طاهرها وبخاص او مكروه ولا يخفى ان اكثر مباحث هذا الفصل ما يتعلق بها من التحقيق والبطل الادلة التي بها تليق وقد وكلنا هاهنا بمبحث النجاسات فانها بذلك اسبقنا اليها انفا ولنشر هنا اجمالاً الى ما يخص هذا المقام جريلاً على وتيرة من تقدم منا من علمائنا الاعلام جزاهم الله تعالى افضل جزاء في دار الاكرام فنقول حيث كانت الاقسام التي اشرفنا اليها خمسة فالمبحث يقع هي ههنا في موارد خمسة الاولى سور الاذی المسلم والمراد به ما هو اعلم من منتحل الاسلام كما اطلق عليه في كلام اصحابنا رضوان الله عليهم روي فينقسم السور بالنسبة الى ذلك الاقسام الثلاثة المتقدمة فالقسم الاول والثالث الطاهر والنجس بتحقيق القول فيها انها ان تقول ان بعض افراد ذی السور ههنا ما اتفق على طهارته وبعضها متفق على نجاسته وبعضها مختلف فيه فالاول المؤمن عدمن يلا ذكر وفي القسم الثالث لا خلاف ولا اشكال في طهارته وطهارة سورة بل فضيلة لما روي من استحباب الشرب من سورة والوضوء من فضل سورة الثالثة الخواصر والنواصب الغلاة ولا خلاف بين اصحابنا في نجاستهم ونجاسة سورة ثم الثالث من المجسة والمجرة وقد نقل عن الشيخ في القول بنجاستهم وتتبع في المجسة العلامة في المتن والمشهور الطهارة والكلام في السور تابع للقولين الا ان جملة من القا ئلين بالطهارة ذهبوا ههنا الى الكراهة كما سيأتي ذكر تفصيله من خلاف الشيخ ومنه لد الزنا فالمنقول عن المرتضى القول بنجاسته لانه كافر ويعزي القول بكفره الى ابن ادریس ايضا وربما ظهر لك ايضا من كلام الصدوق في الفقيه حيث قال لا يجوز الوضوء بسور اليهود والنصارى ولد الزنا والمشرک وكل من خالف الاسلام وما قيل من ان عدم جواز الوضوء بعم من النجاسة فكلامه يصح في النجاسة مردود بان ذكره مع المشرک ونحو قرينة واضحة على ارادة النجاسة والمشهور الطهارة والكلام في السور تابع للقولين ومنه المخالف فقد نقل عن ابن ادریس القول بنجاسته عد المستضعف عن المرتضى القول بنجاسته غير المؤمنين واكثر متأخرى الاصحاب على الطهارة وحكم السور تابع لذلك القسم الثالث المكروه ومنه سور الحايض على الاطلاق عند جملة من اصحابنا ومقتدى بالمتهم عند آخرين اخرج الأولون بجملة من الاخبار كرواية عنبسة بن مصعب عن علي عبد الله عليه السلام قال سور الحايض يشرب منه ولا يتوضأ ومشهد رواية الحسين بن علي العللو ورواية ابی بصير يدل على الثلثة موثقة على بن يقطين عن ابی الحسن عليه السلام في الرجل يتوضأ بفضل الحايض قال اذا كانت مأونة فلا بأس بموثقة العيص بن القيس قال شئت بافضل الله عليه السلام عن سور الحايض قال توضأ منه وتوضأ من سور الجنب اذا كانت مأونة وتغسل يدك قبل ان تدخلها الا ناء هكذا رواه في نسخة واحدة في الكل في رواية الصريح ومنها حكايته جوابه عليه السلام قال لا تتوضأ منه وتوضأ من سور الجنب الحديث في صحاح فكون مستظلاً سداً اخبار المنقدمة وقضية حمل المطلق على المقيّد كما في القاعدة المعمول عليها بينهم يقتضيه رجحان القول الثالث الا انه لا يخفى ان الاخبار كلها

المذكر







ابتوضا منه ويشرب فقال لا بأس وعموم صحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يتوضأ بماء يشرب منه ما يؤكل لحمه مثلها  
 موثقة عمار في كذا يؤكل لحمه يتوضأ من سوره ويشرب والحق نقدي العمل بهذه الاخبار لاستفاضتها وصحتها وكثرة ما وضعها عمار في حمله  
 ودلالة منها سوره الدجاج وقد اطلق العلامة وغيره كراهة سوره ما وعلى عدم انفكاك منقادها عن النجاسة غالباً وحكي في المعبر عن الشيخ انه  
 قال بكرة سوره الدجاج على كل حال ثم قال بعد ونحن ان تصد الملهة لانها لا تفك عن الاغتذاء بالنجاسة وبه جزم في المعالم ايضا وانت خير بان  
 الاخبار الواردة هنا عموماً وخصوصاً متفقة في نفي لباس عن ذلك وجواز الوضوء والشرب منه فمن الاول صحة عبد الله بن سنان وموثقة  
 عمار المتقدمة من رواية أبي بصير عن أبي عبد الله قال فضل الحمامة والدجاج لا بأس به والطير موثقة عمار عن أبي عبد الله انه  
 سئل عن ماء شرب منه للجمجمة قال ان كان في منقارها قذير لم يشرب ان لم تعلم ان في منقادها قذير او وضأ منه واشرب قال  
 كلما اكل لحمه فليتوضأ منه ويشرب ولا ينجس ان الخروج عن مدلول هذه الروايات عموماً وخصوصاً ما حملها على مجرد نفي الحرمة بمجرد ما ذكرنا من  
 التعليل لا يخرج من مجازفة سيما ان الكراهة كما عرفت انفعلكم شرعي فتوقف ثبوته على الدليل ما يقال من ان الامر بالاحتياط في الدين الوارد في جملة  
 من الاخبار يشهد مثل هذا ففيه ولا يخفى ما قدمنا من الاحتياط عندهم ليس بدليل شرعي ثانياً ان المستفاد من الاخبار الدالة على عدم السؤال  
 والفحص عما يشرب من اسواق المسلمين ويؤخذ من ايديهم والنوع عن ذلك وان كان احتمال التحريم او النجاسة فيه قائماً وبالنسبة الى ذلك على ظاهر  
 الحمل والظهاره علاماً بصفة الخفية السمتة الشهادة عدم الاحتياط هنا **المورد الرابع** في سوره غير الاذي من الحيوان الغليظ اكل اللحم عند الكلب  
 والخنزير وقد اختلف الاصحاب في ذلك فذهب الفضلان وجهه وجمهور المتأخرين الى طهارة سوره كل حيوان طاهر ونقل ايضا عن النهاية والخلاف  
 الا انه استثنى في النهاية سوره كل الجيف من الطير ونقل عن المرتضى وابن الجنييد استثناء الجلال ونقل عن ظاهر الشيخ في كتبه الاخبار المنع  
 من سوره ما لا يؤكل لحمه لكنه في الاستبصار استثنى من ذلك سوره الفارة والبانج الصقور ونحوها من الطيور ونقل عن طائفة ذهب الى عدم  
 جواز سوره ما لا يؤكل لحمه من الحيوان الا لشيء عدا ما لا يمكن التحرز منه كالقار والحيمة والهرمة وجواز استعمال سوره الطاهر من الحيوان الواسع  
 طير كان او غيره وحكاه المحقق في رد ونقل في الحج عن ابن ادريس انه حكم بنجاسة سوره ما لا يؤكل لحمه من حيوان الخضر من غير الطير مما يمكن التقبض  
 عنه والظاهر من هذه الاقوال هو القول الاول وحمل الخلاف هنا في مواضع اربعة احدها الجلال قد عرفت ان المرتضى وابن الجنييد  
 استثناء من السور المباح وكذا نقل عن الشيخ في ط ومقتضى كلامهم الحكم بنجاسة السور مع طهارة حيوانه وقد عرفت جمع ممن تقدم منا لهم  
 لم يقفوا على دليل بما استدل عليه بان رطوبة افواهها ينشأ من غذاء نجس فيجب الحكم بالنجاسة ودرهم مع الملازمة وبالقبض  
 بنجاستها بنجاستها لم يتغير به وبما لو اكل غير العذرة مما هو نجس قوله من المحتمل قريبان ان حكم الشيخ بنجاسة اللعب هنا الحكم بنجاستها  
 العرق الا ان فيه ان مورد الدليل العرق خاصه والتقديمية قياس بدلية المشهور اصاله الطهارة وعموم صحة الفضل المتقدمة من  
 وكذا رواية أبي بصير في الفقه وموثقة عمار حيث قال فيها وسئل عن ماء شرب منه بازا وصقار عقاب فقال كل شيء من الطير يتوضأ ويشرب  
 منه الا ان ترى منقاره وما فان رايت في منقاره ما فلا يتوضأ منه ولا يشرب حكم جمهور الاصحاب هنا بالكرهه ايضا وخارجا من خلاف  
 اولئك الجماعة وفيه ما عرفت انما يمكن الاستدلال على ذلك برواية الوشاء عمن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام انه كان يكره  
 سوره كل شيء لا يؤكل لحمه ومفهوم موثقة عمار المتقدمة الدالة على ان كلما يؤكل لحمه يتوضأ من سوره ويشرب فان الظاهر ان المقام هنا قرينة  
 على التقيد بالوصف لكونه سوط الحكم الا انه لا يخرج ايضا من خدش وثاقيهما اكل الجيف قد عرفت ان الشيخ في النهاية استثناء من  
 طهارة سوره كل حيوان طاهر وحكم بنجاسته المشهور كما تقدم ولم نقف للشيخ على دليل بذلك اعترف جمع من الاصحاب ايضا وظواهر الخليل  
 المتقدمة وغيرها ظاهرة في عدم وقد صرح الاصحاب هنا بالكرهه ايضا لعين ما تقدم وفيه ما عرفت غير مرة وصار الحديث الامين  
 الاستدلال بقدرة سوره الكراهة هنا متسكماً بما قد مر ذكره في الجلال من التمسك برواية الوشاء وموثقة عمار وفيه ولا يفتقر  
 دليل على العموم لعدم جريانها فيما يؤكل لحمه وثانياً ان الحكم معلق على عدم كونه ما كول اللحم ولا مدخل فيه لاكل الجيف هو ظاهر  
 وثالثها ما لا يؤكل لحمه عدا ما استثنى وقد تقدم الاشارة الى الخلاف فيه ونقل عن الشيخ في الاستبصار الاستدلال عليه بقوله  
 عليه في موثقة عمار المتقدمة كلما يؤكل لحمه يتوضأ من سوره ويشرب حيث قال قدس سره هذا يدل على ان ما لا يؤكل لحمه لا يجوز التوضؤ  
 منه والشرب منه لانه اذا شرط في استباحة سوره ان يؤكل لحمه دل على ان ما عداه بخلافه وهذا يجرى قول النبي صلى الله عليه وآله في  
 سائمة الغنم ذكوة في انه يدل على ان المعلوفة ليس فيها ذكوة اقول ويدل على الاستثناء الذي ذكره طاب ثراه موثقة عمار بن موسى الاخيرة  
 الدالة على حكم الطير رواية اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام ان الجعفر عليه السلام كان يقول لا بأس بسوره الفارة اذا شرب من الاك  
 بان يشرب منه ويتوضأ به غيرهما ما تضمن نفي لباس عن تلك الاشياء والى استثناءها عموماً وخصوصاً هذا القول او لا يثبتانه على  
 حجة مفهومة الوصف الاصح عدم حجية ثانياً باشتغال سند الرواية على جملته من الغلظة وثالثاً بالمعاضد بما هو اكثر دواعي  
 سند وقد تقدم من ذلك شطراً فيا قدمنا من الاخبار ومن الظاهر ان التمسك باصالة الطهارة عموماً وخصوصاً ما قلنا من اقوى دليل  
 في الباب ان غلظ عن الاستدلال بذلك الاصحاب قد حكم جمهور الاصحاب هنا بالكرهه ايضا فخصنا من الخلاف ولا بأس به لكن لا لما  
 ذكرنا بل ما عرفت من دلالة رواية الوشاء المتقدمة **ورابعها** السوخ وقد حكى عن ابن الجنييد انه استثنى السوخ من الحكم بجهلها

علا الجوف من كذا

سوره جلال

اكل الجيف

في







في استعمال الحدث الاكبر

واكثرهم لم يقنوا له تنويعه فان سلم ذلك ظاهر بالنسبة الى ما نقله من الخبر الا ان عجز الرواية المذكورة تدل على ان مورد الخبر المشار اليه انما هو ماء الحمام حيث قال في تمام الرواية فقلت ان اهل المدينة يقولون فيه شفاء من العين فقال كذبوا يغتسل فيه الجنب والناصب الذي هو شترها وكلها خلق الله ثم يكون فيه شفاء من العين وهذا أحد العيوب المترتبة على تقطيع الحديث فصل بعضنا بعضا فانه بذلك ربما تخفى القرائن المفيدة للحكم كما هنا وسيتالك كثير من نظائره انشا الله تعالى فظاهر الخبر كراهة الاغتسال من ذلك الماء من حيث كونه ماء الحمام الذي يغتسل منه هؤلاء المعذورون وهو لا يقتضيه كراهة استعمال الاغتسال مطلقا وكيف كان فهو مقصور الغسل لا دلالة له على كراهة استعمال الوضوء والمداغى من ذلك **المسئلة الثانية** في استعمال الحدث الاكبر والظاهر انه لا خلاف بينهم في ان الله عليه السلام لم يهمله في طهارة استعمال الاغتسال المسنون وطهروا دينكم كما سيأتي بيانه انشا الله تعالى وقد تقدم النقل عن الشيخ المفيد بالكرامة وامام استعمال الاغتسال الواجب فلا خلاف في طهارة ايضا ويدل عليه صالة الطهارة عموما وخصوصا وان التخصيص حكم شرعي وهو متوقف على الدليل ليس فليس يدل على ذلك اخبار مستفيضة منها صحيحة الفضيل بن يسار قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الجنب يغتسل فينتزع من الارض في الاغناء فقال لا بأس هذا انما قال الله ما جعل عليكم في الدين من حرج ولا خلاف ايضا في تطهيره من الخبث كما سيأتي بيانه انشاء الله تعالى وانما الخلاف في التطهير من الحدث ثانيا فالمتشبهون بين المتأخرين هو الجواز ونقل عن الشيخين والصدوقين المنع واستندوا في الخلاف الى اكثر ما بناوه وهو مؤذن بشهرته في الصدر الاول ويظهر من المحقق في كتبه الثلاثة التوقف في ذلك حيث نسب المنع في المعتمد الى الاولوية وجعل حكمه التخصيص من الخلاف والاحتياط في الشرايع عللة ايضا بالاحتياط في المختصرات على نقل القولين ناسبا المنع الى الرواية والذي يدل على المنع اخبار عديدة منها رواية عبد الله بن سنان السلفي ومحمد بن مسلم عن احمد بن محمد السلمي قال سئل عن ماء الحمام فقال ادخله بازا ولا تغتسل من ماء اخر الا ان يكون فيه جنب او يكثر اهله فلا تغتسل فيه جنب ام لا ورواية حمزة بن عمار عن الحسن بن علي قال سئل عن رجل دخل الحمام قال ادخله بغير غيرة ولا تغتسل من البول ولا تغتسل من البول في ماء الحمام فانه يسيل فيهما يغتسل فيه الجنب ولد الزنا والناصب اهل البيت هو شترهم ومحمد بن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام وسئل عن الماء يتبول فيه الذواب تلغ فيه الكلاب يغتسل فيه الجنب قال اذا كان الماء قد كثر لم يجز شي هذا ما حضر من الاخبار التي تصلح ان تكون مستند لهذا القول واجمع المانع ايضا بان الماء المستعمل في غسل الجنابة مشكوك فيه فلا يحصل باستعماله يقين البرائة والذي يدل على الجواز ما تقدم في المسئلة الاولى من عموم الادلة الدالة على استعمال المطلق في دفع الحدث من الآيات والروايات وهذا ماء مطلق وخصوصا صحيحة علي بن جعفر عن الحسن بن علي قال سئل عن الرجل يصلي في ساقية ويستنقع يغتسل منه للجنابة او يتوضأ منه للصلوة قال اذا كان لا يجد غيره والماء لا يبلغ صاعا للجنابة ولا مدا للوضوء وهو متفرق الى ان قال عليه السلام فان كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفي لغسله فلا عليه ان يغتسل ويرجع الماء فيه فان ذلك يجره ويدل على ذلك ايضا الاخبار المشار اليها انقل الاستدلال على اصل الطهارة فانها قد اشتركت في الدلالة على نفى الباس عما ينتفع من جسد الجنب في الاناء حال غسله وتفضيل القول في هذه المسئلة ان يقال ان دلالته صحيحة على بن جعفر على الجواز لا يخرج من اشكال لا مكان حمله على الضرورة كما يقتضيه خبر الخبر وعلى ذلك حملها الشيخ رضي الله عنه في كتبه الاخبار وهو جليل قلنا قد بما يفهم منه ان مذهب جواز الاستعمال في الضرورة الا انه لم يقل ذلك قولا عنه في المسئلة والتحقيق ان مجرد جبره بين الاخبار بالوجوه القريبة او البعيدة لا يوجب كون ذلك مذهبنا كما قد مرنا الاشارة اليه في مقدمات الكتاب اذ ليس غرضه ثمة لا مجرد دفع التلذذ بينه اذ اعلم من ذمهم حتى اوجب خروجهم عن المذهب كما اشار اليه في كتابه اما الاخبار الدالة على نفى الباس عما ينتفع من بدن الجنب فيسلك ما يفهمها وحيث فلم يبق الا الدليل الاول فلما قلنا ان يقول ان عموم تلك الادلة مخصوص بالاخبار المذكورة كما هو القاعدة المطردة الا ان ذلك فرع سلامة هذه الاخبار من الطعن وهي غير سالمة اما الخبر الاول فضعيف استدلوا به على احمد بن هلال الذي حاله في الضعف شهر من ان يذكر احتمال الحمل على وجود الجنابة في بدن الجنب بل الظاهر رجاءه كما سيأتي بيانه اما الثالثة فبطلانها لا ينافي مع ما عارض بصحة محمد بن مسلم ايضا الاخرى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له ماء الحمام يغتسل فيه الجنب غير اغتسل من ماء قال نعم لا بأس ان يغتسل منه الجنب ورواية ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت اخي من ماء الحمام يغتسل منه الجنب الناصب واليهود والنصارى والمجوس فقال ان ماء الحمام كماء التهرطير بعضه بعضا الا انه يمكن حمل مدين الخبر على ما له مادة او كان كثيرا ويخص الاول بما ليس كذلك كما نقل عن الشيخ الجمع به بين صحيحة محمد بن مسلم وحيث تبقى الضميمة الاولى سالمة من المعارض ثانيا فنصحت للتحويل على الشك والاحتمال في المنع في مقابلة يقين الطهارة الثابتة بالاصلك هو خلاف القواعد الشرعية المتفق عليها فلا بد من الخروج لا ينافي عن الظاهر باعتبار ما ذكر من المعارض متجه لكن يبقى الكلام في صورة العلم بوجود الجنب هو احد الامرين المذكورين في الخبر والخروج عن الظاهر ثمة لمعارض لا يستلزم الخروج عنه فيما لا معارض فيه غاية الامر انه يراعى الخبر الحقيقة والحجاز باعتبارين ولا ينافي فيه وما اجاب به في المعالم عن ذلك حيث قال ان هذا تكلف في التعلق بهذا التكلف انما يتوجه لو كانت الرواية ظاهرة في المنع من غير هذا الوجه والامر على خلاف ذلك اما اول فلان عدم الاغتسال من ماء الحمام مع مباشرة الجنب له انما افاده فيها استثناء من النهي عن الاغتسال بماء اخر وهو اعم من الامر به اذ يكفي في رفع النهي الاباحة واما ثانيا فلان الاحتياط فيها مطلق بحيث لا يرد في دفع الحدث وازالة الجنب في استعماله انما ينافي من دفع الحدث به فانهم لا يجوز استعماله في ازالة الجنب

هذا الخبر لا ينافي مع ما تقدم من الاخبار الدالة على جواز استعمال الماء المتبول فيه الجنب في دفع الحدث من غير هذا الوجه والامر على خلاف ذلك اما اول فلان عدم الاغتسال من ماء الحمام مع مباشرة الجنب له انما افاده فيها استثناء من النهي عن الاغتسال بماء اخر وهو اعم من الامر به اذ يكفي في رفع النهي الاباحة واما ثانيا فلان الاحتياط فيها مطلق بحيث لا يرد في دفع الحدث وازالة الجنب في استعماله انما ينافي من دفع الحدث به فانهم لا يجوز استعماله في ازالة الجنب







كتاب الطهارة

قوة اذ الله الخبث ان ذهب قوة دفعه الحدث وقيل لان قوته استوفيت فالقول بالضاف انتهى ومن ثم اعترض به بعض المتأخرين على كون  
الاجماع واجباً في العالم باحتمال ان يكون المنقول عنه في عبارة الذكرى بعض المتأخرين كما يشعر به تعليقه الواسع المنقول ثمرة فيه ان المعروف  
من كلامه التصريح بذلك بطلان لو كان ثم احتمل ايضا ان يكون هذا القول مستحداً بعد دعوى الاجماع فلا يقدح وفيه ما فيه الا ان فيه ان  
الخطبة من بعد الاحاطة بالسلف من ضعف دلة المنع من دفع الحدث وحج فلا تكون في شك من ضعف هذا القول في هذا المكان من  
اي قائل كان الرابح المنقول في كتب الاصحاب عنوان الله عليهم جعل محل الخلاف موضعاً للحدث الا كبر حتى ان المحقق الشيخ حسن  
في العالم بعد ان نقل عن المنتهى الاقتصار في جواز ازالة نجاسة المستعمل على ما استعمل في غسل الجنابة كما قد مناه عن عيانه حمل ذكر غسل الجنابة  
على التمسك من المحررات خبير بان كلام الصدوق في الفقيه صريح في التخصيص بنجاسة الجنابة وكذا الاخبار المنقولة دليلاً للقول المذكور  
كما سلفنا ما مثله ايضاً ما نقله في الحج عن الشيخ رحمه الله بآيات الانسان مكلف بالطهارة بالمتيقن لم يأت به الاقطوع على استحالة الصلوة باستعماله  
والمستعمل في غسل الجنابة لا يترك ذلك لانه مشكوك فيه فلا يخرج عن العهدة باستعماله ولا يمتنع لادم الاجزاء الا ذلك وباراه عبد الله بن سنان  
ثم ساق الرواية كما قد مناه لم يحضر من كتب اولئك القائلين بزيادة على ما ذكرت لا تحقق منه الحال وينبغي التنبه لمثل ذلك على تقدير  
كون محل البحث على ما نقله الاصحاب من العوم فلا يخفى ان الدليل صحيح لا يخصص من المدعى ما عرفت نعم بما يقتضيه بقوله عليه السلام في رواية  
عبد الله بن سنان التي هي احد دلة ذلك القول واشباهه يعطف على الماء الذي يغسل به من الجنابة الا ان فيه احتمالاً يعطف على فاعل يجوز  
لغيره قوله ان يتوضأ به بعبارة لا يجوز الوضوء به ولا اشياء الوضوء من سائر الاستعمالات في دفع حدثا وخبثا الخاص حتى نفى جملته  
من المتأخرين الخلاف عن المستعمل في الغسل للندبة ونقل ذلك ايضا عن الشيخ في الخلاف وهو ظاهر من الاستصحاب ايضا والظاهر ان بناء  
منهم على عدم دفعه الحدث كما هو المشهور من عدم التداخل بين الغسل المستحب والواجب وعدم دفع المستحب المحدث والا فانه ياتي  
الكلام فيه ايضا كما لا يخفى ونسباً ما يوضح هذه الجملة في بحث نية الوضوء انما الله سبحانه استبان استبان اذ وجب الغسل من حدث مشكوك  
فيه كمن يتيقن نجاسة الغسل وشك في المناخر منها وادخل المني في ثوبه المختص به ونحوهما فله يكون الماء مستعملاً ام لا اشكال فيه عليه  
في المنتهى قال لانه ماء طاهر في الاصل لم يعلم ازالة الجنابة به فلا يلحقه حكم المستعمل يمكن ان يقال انه مستعمل لانه قد اغتسل به من الجنابة  
وان لم تكن معلومة الا ان الغسل معلوم فله حكمه حكمه لانه ما زال مانعاً من الصلوة فانتقل اليه المنع كالمتيقن انتهى واستنبط بعض  
الاحتمال الاول وجهه غير ظاهر الاظهر ان لا لانه في حكمه حكمه بكونه محدثاً شرعاً ومنعاً من الصلوة بدون الغسل ترتيب على غسله ما يترتب  
على غسله متيقن المحدث واما كونه كذلك واقعاً ام لا فلا يؤثر في المقام اذ الاحكام الشرعية كما عرفت في غير موضع انما ترتب على الظاهر  
لا على نفس الامر الواقع التمسك بعلمه هل يشترط في صدق الاستعمال الانفصال عن البدن ام لا المفهوم من كلام العلامة قدس سره في  
النهاية والمنتهى لانه قال في المنتهى لو اغتسل من نجاسة وبقيت معه لم يصحبه الماء فصرف الببل الذي على العضو في تلك البعد  
جازاً على ما اخترناه من ظاهره واما على قول الحنفية فكذلك لانه انما يكون مستعملاً بانفصاله عن البدن لان قال ليس للشيخ فيه نص  
الذي ينبغي ان يقال على مذهبه عدم الجواز في الجنابة فانه لم يشترط في استعمال الانفصال انتهى انكر هذه النسبة الى الشيخ رحمه الله  
جمع من تأخر عنه لعدم تصريحه بذلك في كتبه المشهورة مع استلزام ذلك عدم الاجترار باجراء الماء في الغسل من محل الى اخره بعد  
مستاد هو محل من البعد بل البطلان كما لا يخفى على من لاحظ الاخبار الواردة في كيفية الغسل من الجنابة الشاصتي لواجتماع كرم  
فضاء من الماء المستعمل فهل يزل عنه حكم الاستعمال بذلك ام لا قولان اختار اولهما الشيخ في ط والعامة في المنتهى ثانياً في المحقق  
المعتبر ترد الشيخ في الخلاف واجه في المنتهى بما جاصل ان ما وقع الكرم مانع من الانفعال بالنجاسة فمنعه من الانفعال بارتفاع الحدث  
اولاً اذ لو كانت نجاسة كانت تقديرية وبانه لو اغتسل في كمال الفعل فكذلك المجتمع ثم قال لا يقال يرد ذلك في نجاسة العينية لا بانقضاء  
هناك انما حكمنا بعدم الزوال لارتفاع قوة الطهارة بخلاف المتنازع انتهى اجمع المحقق في المنتهى بان ثبوت المنع معلوم شرعاً فيقف  
ارتفاعه على وجود الدلالة قال ما يدعى من قول الامتد عليه السلام اذ بلغ الماء كرا لم يحمل خبثاً من بعده ولا نقلناه عنهم ونحن نعلم المبدئي  
نقل هذا اللفظ بالاسناد اليهم اما قوله عليهم السلام اذا كان الماء قد ركب لم يجزئ شيء فانه لا يتناول موضع التزاع لان هذا الماء عندنا  
ليس يجزئ لو بلغ كرا ثم وقعت فيه نجاسة لم يجزئ شيء لا يرفع ما كان فيه من المنع انتهى نقل عن الشيخ في الخلاف ان منشأ التردد عند  
من انه ثبت فيه المنع قبل ان يبلغ كرا فيحتاج في جواز استعماله بعد بلوغه الى دليل من دلالة ظاهر الايات الاخبار على طهارة الماء  
خرج عنه الناقص من الكثر بدليل ضيق ماعداً وهو لم يعلم عليهم السلام اذ بلغ الماء كرا لم يحمل خبثاً ولا يخفى على المنصف الخبير ان ما ذهب اليه  
المحقق هو الحق في التخيير في العالم بعد نقل كلمات القوم في هذا المجال نعم ما قال العجب ان الشيخ اجمع في الخلاف على عدم زوال  
النجاسة في المجتمع من الطاهر والنفس بانه ماء محكوم بنجاسته فمن ادعى زوال حكم النجاسة عنه بالاجتماع فعليه دليل ليس هناك دليل  
فيبقى على الاصل لو وقع الحدث الذي جعله في موضع النزاع منشأ الاحتمال والى المنع لكان دليلاً على زوال النجاسة هناك وليس بين  
الحكمين في الخلاف الا اوراق لا يسيروا الحق بناء الحكم هنا على الخلاف الواقع في زوال النجاسة بالانمام فمن حكم بالزوال هناك تارة له الحكم  
صاحباً على من لا فلا ولا تفرقة الى صار اليها الشيخ والعلامة فلا وجه لها انتهى لتاسعاً قال في المنتهى لو غسل برأسه

في كل ما ذكره من الطهارة

في كل ما ذكره من الطهارة



مؤلفه  
الفاضل  
الفاضل

خارجاً ثم ادخل يده في القليل ليأخذ ما يغسل به جانبه فالأقرب أن الماء لا يصير مستعملاً ولو نوى غسل يده صامستعملاً انتهى توقفه في النهاية في صورة وضع اليد ليأخذ ما يغسل به قال بعض فضلاء متأخري المتأخرين وكان وجه التوقف أنه لا دخل للقصد في غسل اليد بل دخاله في الأثر بحيث يغسل من الغسل أن لم يقصد فيصير به مستعملاً ولا يخفى أن لهذا الوجه قوة سيما إذا كان عند إدخال اليد ذاملاً عن أنه يقصد الغسل الأخذ وخرج يقوى الأشكال وما ذكره بعضهم من أنه لا وجه لهذا التوقف لا وجه له انتهى وأشار بقوله وما ذكره بعضهم أنه صاحب المعالم حيث قال بعد نقل التوقف عن النهاية ولا وجه له أقول وما ذكره ذلك الفاضل مردود من وجوه أحدها ما تقدم في الفائقة الأولى من الاتفاق على خروج مثل ذلك عن المستعمل كما يدل عليه أخبار غسله صلى الله عليه وآله مع وثائقيها ما سيجيء تحقيقه إن شاء الله تعالى بحث النية من أن المدار في تميز الأفعال بعضها عن بعض من عبادات غير ماله القصد والنية وثالثها أنه ياتى على قوله أنه لو ارتس في الماء وكان جنباً ذاملاً عن قصد الغسل فضلاً عن أن يكون ناوياً لا خذشي من داخل الماء فإنه يحصل له الطهارة من حدث الجنابة ولا الظن يلزمه بالجملة فكلامه هنا مما لا ينبغي أن يلتفت إليه لا يدرج في مقام التحقيق عليه العاشق لا يخفى أنه كما يصح بالنسبة إلى ما يغسل فيه أو تمام من الماء القليل من غير خلاف يعرف فيه بينهم إلا أن الخلاف هنا وقع في موضعين أحدهما أن المرتس إذا نوى خارج الماء سواء كان بجميع بدنه أم لا فهل يحكم بقتله غسله وإن كان الماء يصير مستعملاً بعد تمام غسله أو يصير الماء بمجرد إدخال عضو فيه بعد النية مستعملاً ويكون غسله صحيحاً بالملاباة على المنع من استعمال المستعمل ثانياً فوجب المنع الأول وجعله في النهاية احتمالاً حيث قال فيها لو نوى قبل تمام الانغماس أمّا في أول الملاقة أو بعد غمس بعض البدن احتمال أن لا يصير مستعملاً كما لو ود الماء على البدن فإنه لا يحكم بكونه مستعملاً بأول الملاقة لا خصاصة بقوة الودود والحاجة إلى دفع الحدث وغسله في كل موضع بما وجد وهذا المعنى موجود سواء كان الماء وارداً أو متواتراً انتهى أقول وربما كان وجه الاحتمال الآخر هو الفرق بين الغسل الترتيبي إذا تكرر بأن يقال إن عدم الحكم بكونه مستعملاً في الترتيبي بأول الملاقة لما ذكر من الضرورة ولزوم الحرج لا يستلزم الحكم بذلك في الادتمام في انتقامها فيه بان ينوي بعد تمام الانغماس مثلاً يلزم المحذور المذكور إلا أن فيه أن ما دل على جواز الادتمام من الأخبار مطلق لا يقتيد بكونه في الكثير أو كان النية بعد تمام الانغماس في الماء وما دل من الأخبار على منع استعمال المستعمل ثانياً بعد تلبيه لا شهول له للصورة المذكورة حتى تقتيد بذلك الأخبار فيجب العمل بالملاباة تلك الأخبار والحكم بإجزاء الادتمام ما بقي وجه كان وثانيها إذا نوى بعد تمام انغماسه في الماء فإنه يصح غسله إجماعاً ويكون الماء مستعملاً بالنسبة إليه في غير ذلك لم يخرج من الماء ولا يكون مستعملاً بالنسبة إليه حتى يخرج من الماء فيقل إلى محل آخر وإن كان مستعملاً بالنسبة إلى غيره بدون ذلك أو يكون مستعملاً بالنسبة إليه بدون ذلك ولا يكون مستعملاً بالنسبة إلى غيره إلا بذلك أقول أق لها صريح العلامة في المنتهى حيث قال لو انغمس الجنب في ماء قليلاً فان نوى بعد تمام انغماسه اتصال الماء بجميع البدن ارتفع حدث وصول الماء الطهور إلى محل الحدث مع النية ويكون مستعملاً وهل يحكم بالاستعمال في حق غير قبل انفضائه الوجه ذلك انتهى وثانيها ظاهر الشهيد في الذكرى حيث قال يصير الماء مستعملاً بانفضاله عن البدن ولو نوى المرتس في القليل بعد تمام الادتمام ارتفع حدثه وصار مستعملاً بالنسبة إلى غيره وإن لم يخرج وأورد عليه بان حكمه بصيرته مستعملاً بالنسبة إلى غيره قبل الخروج مشكلاً بعد قوله أولاً أن الاستعمال يخفوق بانفضاله عن البدن إذ مقتضاه توقفه بصيرته مستعملاً على خروجه وانتقاله تحت الماء إلى محل آخر ما ارتس فيه واجب بانه كان مراد اعتبار الانفصال عن البدن بالنسبة إلى نفس الغسل أن كان ظاهراً بارتد العود ولا يخرج من بعد لعدم صحة تنفيعه ولو نوى على ما قبله ولعل الأهم في الجواب أنه قد ستر جعل تمام الادتمام المرتب عليه ارتفاع الحدث وصيرورة الماء مستعملاً في حكم انفضاله عن البدن فيكون مراد بانفصال الماء عن البدن المرتب بصيرته مستعملاً ما هو أعم من ذلك وبهذا المعنى صرح شيخنا الثاني في شرح الارشاد والظاهر أن تحقق الاستعمال صدقه على الماء متفرع على دفع الحدث بدنه صورة الادتمام وإن لم يخرج أن يصيد عليه أنه ماء اغتسل به من الجنابة فتشمله رواية ابن سنان القائلة بان ما يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ به ويجب بناء على العمل بها التمسك بما التوقف على الخروج والانتقال قبل الدليل عليه في حقه ولا في حق غيره لما ذكرناه وثالثها ظاهر العلامة في النهاية حيث قال لو انغمس الجنب في ماء قليل نوى فان نوى بعد تمام انغماسه فيه اتصال الماء بجميع البدن ارتفع حدثه وصار مستعملاً للماء وهل يحكم باستعماله في حق غيره قبل انفضائه يمتدح ذلك لأنه مستعمل في حقه فكذا في حق غيره وعدمه لأن الماء ما دام مترد على أعضاء المنظم لا يحكم باستعماله في الأول لا يجوز لغيره دفع الحدث بمجرد التشويخ ويجوز على الثاني انتهى ولا يخفى عليك أنه في تقليله لعدم من الوهن بل مقتضاه قال في المعالم بعد نقل كلام الذكرى كلام النهاية والفقهاء أن انفصال الماء يعتبر في صدق الاستعمال بالنظر إلى المغسل فإدام الماء في عضو لا يحكم باستعماله بالنسبة إليه ولا لوجب عليه فإكل موضع من البدن بما وجد في يده بل لأنه إذا أخبرنا فاطمة خلا والبدن كله في الادتمام كعضو الواحد وأما بالنظر إلى غير المغسل فيصدق الاستعمال بمجرد صابته الماء إلى محل المغسل بقصد الغسل صحيح فالمتجه هنا صيرورة الماء مستعملاً بالنسبة إلى غير المغسل بمجرد النية والادتمام توقفه بالنظر إليه على الخروج والانتقال قد حكى في المنتهى بصيرته مستعملاً بالنسبة إليه قبل الانفصال والوجه ما ذكرناه انتهى وفيه نظر من وجه أمّا أن فلاّن هذا الفرق الذي ذكره بين المغسل وغيره مستند من كلام المانعين ومن الأدلة الوايدة هو ظاهر كلامهم أمّا الأول فلعدم نص صريح أحدهم بذلك أمّا الثاني

الاستعارة بالنسبة الى جليل يطا من الاغتسال وتربيا كذلك يصفه في وصف

[illegible]

الاستغفار



## كتاب الطهارة

المستفاد من رواية ابن سنان التي هي صحيحة أدلتهم صدق استعمال هذا الماء بعد حصوله لحدثه بفصل ولم يفصل أتما ما عل به  
عدم الاستعمال بالنسبة إلى المغسل نفسه من أنه مادام الماء متروكاً على العضو لا يحكم به فيه أن هذا إنما يلزم بالنسبة إلى المغسل ترتيباً  
أو تهماً إذا نوى خارج الماء مثلاً كما تقدمت الإشارة إليه فلا ينافي إذا نوى بعد تمام الإتمام كما هو المفروض عدم الحكم بكونه مستعملاً  
ثم المخرج الذي ذكره لا يستلزم ذلك في محل البحث لعدم العلة المذكورة وإما ثانياً فلا يرد عليه أنه لم يخرج من الماء متروكاً يوم  
مثلاً لا يحكم باستعمال الماء الذي يجوز له الوضوء والغسل منه برك لو خرج بعضه منه ولم يخرج تمامه والتزامه لا يخرج من بعد وقفاً  
ثالثاً فلا يحكم بالانتقال بمنزلة الخروج في صدق الاستعمال فيه إذ يجمع هذا الماء ملكاً حكم الواحد والمياه المتعددة فعمل الأول قائم  
بفصل عنه تمامه فإنه يجرى فيه للدليل الذي ذكره وعلى التثنية فإنه يلزم جواز أن يتطهر به شخص آخر في موضع آخر منه وإن انتقل وأخرج أيضاً  
وهو لا يقول به نعم اعتبر الانتقال والخروج إنما يعتبر بعد النية داخل الماء في صدق الغسل الذي هو عبارة عن جري جزء من الماء على جريان  
من البشرة بنفسه وبما كان لركان الماء ساكناً وهو غير محل البحث الحاشي يترشح عن كل ما يختص بالبحث في هذه المسئلة والخلاف فيها  
بما كان قليلاً فقط ويشمل لكثيراً أيضاً الظاهر من كلامه من كليات جمع من الأصحاب قصر بما قاروه وتلويها أخرى هو الاختصاص القليل  
ونقل بعض فضلاء متأخري المتأخرين عن شيخنا المفيد في المقنعة أنه حكم بكراهة الارتباس في الماء الكثير الدرك والظاهرة ليس الوجه فيه  
الأصيرة أنه مستعمل في الطهارة به من الحديث ثانياً على مذهبه الكراهة في كلام المتقدمين كقوله الأخبار أعم من المعنى المصطلح قال شيخنا  
البيهقي قدس سره في حاشيته كتاب الجبل المتين بعد أن نقل في الأصل صحة صفوان بن حران الجمال الدالة على السؤال عن الجياض التي  
بين مكة والمدنية وقد تقدمت في بحثنا سائر الماء القليل بالملاقاة وصحة تحميطه سمعيل بن بزيع قال كتبت إلى من سئل عن  
الغدير يجمع فيه ماء السماء ليس فيه من غير شيء في الإنسان من البول ويغتسل فيه الجنب ما حدث الذي لا يجوز فكتب أن تواتر من مثل  
هذا إلا من ضرورة إليه ما صورته استدلال العلامة في الخ بالحديث السابع والثامن يعطى أن الخلاف ليس في الماء المنفصل عن أعضاء  
الغسل فقط بل هو جار في الكر الذي يغتسل فيه أيضاً فتدبر انتهى أقول فيه أن الظاهر أن استدلال العلامة بصحة صفوان إنما هو من  
الاطلاق الشامل للأقل من كرهه أنه نقل ثم عن الشيخ في الجواب عن العيصية المذكورة بالحمل على بلوغ الكر ولم يتغير لردّه وهو ظاهر في  
أن أنكر ليس محل خلاف كما لا يخفى وأما صحة تحميطه سمعيل فلا يخفى ما فيها من الإجمال لأن الماء المسؤل عنه وإن كان السائل قد سئل عن  
بيان سده الذي يجوز التوضؤ معه لكن الإمام عليه السلام يتيه له إلا أنه بالنظر في قيام الدليل على نجاسة الماء القليل وأنه بالنسبة إلى الطهارة  
في حكمه عدم فلا بد من الحمل على الكراهية وحمل انتهى عنه الجمع الضرورة على التنزيه بناء على أنه يشترط في ماء الطهارة ما لا يشترط في غيره  
من المنزلة ووجه ما ذكره شيخنا البهجة بالنسبة إلى هذا الخبر نعم بيقية الكلام في استدلال العلامة به على الجواز فإن الحكم بالاستدلال  
به على المنع وحمل الجواز هنا على الضرورة كما ينطبق به لفظه بعين ما تقدم من حمل الشيخ بصحة علي بن جعفر على ذلك وقول العلامة في الخ  
في بيان وجه الاستدلال بهذه الرواية أنه لو كان هذا الماء غير مطهر لما جاز الوضوء منه من ضرورة وفيه هامر قد يتصور للرجحان في الشريعة  
في مواضع لا تحيط وليس الرخصة إلا بنحو ما منع تخفيفاً وتسهيلاً في بعض المواد كما لا يخفى إلا أن كلام الشيخ في تب ظاهر الإجماع لذلك حيث  
أنه بعد أن نقل عبادة المغتسل الدالة على أنه لا يغتسل في الكثير بما ألف السنة استدلال عليه بالقيصة المذكورة قال لا بعد نقلها قوله عليه  
عليه السلام لا تؤخ عن مثل هذا الأمر ضرورة تدل على كراهة النزول فيه لأنه لو لم يكن مكروهاً لما قيد الوضوء والغسل منه بحال الضرورة ثم قال وأما  
الذي يدل على أنه لا يغتسل في الماء إذا زاد على الكر بنزول الجنب فيه ما تقدم من الأخبار وأنه إذا بلغ الماء كراهية شيء انتهى وهو كما ترى صحيح  
في عدم دخول الكر قدر محل الخلاف وعبارة المقنعة المنقولة أيضاً ظاهرة الانطباق على هذا الكلام فيجوز أن يفتى في نسبة الخلاف إليه في قوله  
الكر أيضاً كما هو البطلان أن يعلم بتصريحهما بذلك في محل آخر ولما علم الثاني عشر عشر في رواية الشيخ في تب في الصحيح على بن جعفر عن أبيه  
موسى عليه السلام قال سئلت عن الرجل يصيب الماء في ساقية أو مستنقع يغتسل منه للجنازة أو يتوضأ منه للصلاة إذا كان لا يجد غير ذلك والماء  
لا يبلغ ماءاً للجنازة ولا مد للوضوء وهو متفرق فكيف يصنع وهو يتخوف أن يكون السباع قد شرب منه فقال إذا كانت يده نظيفة فليغسل  
كفاً من الماء بيد واحدة فليغسل خلفه كفاً أما ما ذكره كفاهن يمينه وكفاهن شماله فإن خشى أن لا يكفي غسل أسنانه ثلاث مرات ثم مسح جلده  
فإن ذلك يجزئ وإذا كان الوضوء غسل وجهه مسح يده على ذراعيه رأسه وجلية إن كان الماء متفرقاً فقد ان يجمعه لا يغتسل من هذا وهذا  
فإن كان في مكان واحد هو قليل لا يكفي لغسله فلا عليه أن يغتسل ويرجع الماء فيه فإن ذلك يجزئ أقول وهذا الخبر من مشكلات الأخبار  
ومعشلة الآثار وقد تكلم فيه جملة من علماءنا الأجرا دفع الله تعالى أقدارهم في دار القرب وحيث كان مما يتعلق بهذا المقام ويدخل في ذلك  
هذا النظام وإنما يثبت الكلام فيه وإرداه ما يكشف عن بطلانه وخافية فنقول أن الكلام فيه يقع في مواضع الأول اختلاف أصحابنا وضوا  
الله عليهم في أن النفع الجواب الأدب في الجبل المذكور هل هو الأرض أم البدن وعلى أي منهما فالغرض منه وما الحكمة فيه فقل إن محل النفع  
هو الأرض وقد اختلفت وجه الحكمة على هذا القول فظاهر الخبر المشار إليه به صريح البعض أن ذلك لدفع الجاسة الوهية الناشئة من خوف  
شرب السباع التي من جملة الكلاب نحوها مع قلة الماء ولكن فيه أن تعداد النفع في الجهات الأربع لا يظهر له وجه ترتبه على ذلك إذ يكفي  
النفع في جهة واحدة راعداً لا وبكون ذلك لما ذكره مع منع رجوع الفضائل إلى الماء كما يشير إليه قوله عليه السلام في آخر الخبر وإن كان في مكان



واحد وهو قليل لا يكفي لغسله ولا عليه ان يغتسل ويرجع الماء فيه فانه يشعر بكون النضج والامنع رجوع الغسالة لكن مع قلة الماء على الوجه المذكور  
 لا عليه ان يغتسل ويرجع الى مكانه ويؤيد ذلك ويوضحه ان الذي صرح به غير هذا الخبر من الاخبار الواردة في هذا المضمار هو ان العلة منع رجوع  
 الغسالة ومنها رواية ابن مسكان قال حدثني صاحب ثقة انه سئل باعبد الله عليه السلام عن الرجل يتيمى الى الماء القليل في الطريق ويريد  
 ان يغتسل وليس معه ماء والماء في هذه فان هو اغتسل يرجع غسله في الماء كيف يعينع قال ينضج بكف يمين يديه وكف من خلفه وكف يمينه  
 وكف من شماله ثم يغتسل فاما رواية المعتمد والمنتهى بن جامع البرقي عن عبد الكريم بن محمد بن ميسرة عن عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يتيمى الى  
 الماء القليل في هذه فان هو اغتسل جع غسله في الماء كيف يعينع قال ينضج بكف يمين يديه وكف خلفه وكف عن يمينه وكف عن شماله ولا يغتسل  
 وبذلك ايضا صرح شيخنا الصدوق عظم الله قدره في كتاب من لا يضره الفقيه حيث قال فان اغتسل الرجل في هذه وخشع ان يرجع ما ينضب  
 الماء الذي يغتسل منه اخذ كفاه وصبه امامه وكف يمينه وكف من لياره وكف من خلفه واغتسل منه وقال ايضا والد قدس سره في رسالته  
 اليه وان اغتسلت من ماء في هذه وخشيت ان يرجع ما ينضب الى المكان الذي تغتسل منه اخذت له كفاه وصبت عن يمينك وكف من ليارك  
 وكف خلفك كف امامك واغتسلت والخبر المنقولان مع الغائبين المذكورين وان اشتركت في كون العلة منع رجوع الغسالة لكنهما  
 مجتمعا بالنسبة الى كون المنضوح الارض والبدن وما ذكره في المعالم من ان العبارة المحكية عن رسالة ابن بابويه ظاهرة في الاول حيث قال فيها  
 اخذت له كفاه في قوله له عائد الى المكان الذي يغتسل فيه لانه المذكور قبله في العبارة وليس المراد به الماء كما يرفع في عبادة ابنه  
 صرح بالعود الى الماء الذي يغتسل منه وكان تركه للتصريح بذلك تكمالا على دلالة لفظ الرجوع اليه فالجاء في قوله الى المكان متعلق بنبض وصلته  
 يرجع غير مذكورة لدلالة المقام عليها انتهى فليتم بعد احتمال كون الضمير له عائدا الى ما يفهمه سؤوال الكلام من خوف رجوع ما ينضب من  
 انك اذا خشيت في ذلك اغتسلت لاجل دفع ما تخشاك فادويته السلامه من تقدير صلته يرجع باصلته هو قوله الى المكان غاية الامر انه عبر عن الماء الذي  
 يغترف منه كما وقع في عبارة ابنه بالمكان الذي يغتسل فيه وهو سهل قيل بان الحكمة في اجتماع اجزاء الارض فيمنع سرعة انحدار ما يفصل عن البدن  
 الى الماء وردة ابن ادريس بالغ في رده بان استعداد الارض برش الجهات المذكورة موجب لسرعة نزول ماء الغسل الظاهر ان لكل من القولين  
 وجها باعتبار اختلاف الارض وان بعضها بالابتلال يكون قويا لابتلال الماء اكثر وبعضها بالعكس وقيل بان الحكمة هي عدم عود ماء  
 الغسل لكن لا من جهة كونه غسالة بل من جهة النجاسة الوهية التي في الارض فالنضج انما هو لازالة النجاسة الوهية منها والظاهر بعد فانه لا  
 يناس في الخبر المذكور ولا في غيره من الاخبار التي قد منها هذا ذلك وقيل بان الحكمة انما هي دفع ما يستقدر منه الطبع من الكثافات بان ياخذ  
 من وجه الماء اربع كف ينضج على الارض صرح بذلك السيد السند صاحب المدارك في حواشي الاستبصار اية بحسنة الكاهل قال سمعت ابا  
 عبد الله عليه السلام يقول اذا تيمت ماء وفيه قلة فانضج يمينك وعزيمك وبين يديك وتوضا ورواية ابى بصير قال قلت لابي عبد الله  
 انا سافر فرما بلينا بالغدير من المطر يكون في الجانب القرية فيكون فيه العذرة ويول فيه القصب ويول فيه الدابة فقال ان عرض فليلك  
 منه شيء فقل هكذا يعين فرج الماء بين يديك ثم توضا وفيه اق لا انه يكفي على هذا مطلق النضج وان كان الى جهة واحدة مع ان الخبر قد تضمن تفرقه  
 في الجهات الادبع ومثله الخبران الاخيران واما النضج في الجهات الثلاث في خبر الكاهل فالظاهر انه عبارة عن تفرج الماء كما في خبر ابى بصير ثانيا  
 ان ظاهر الخبرين الذين قد منها ما وكذا كلام الصدوقين كون العلة منع رجوع الغسالة وهذا الخبر ان كان مجعلا بالنسبة الى ذلك الا ان الظاهر  
 كما قد منا لك ان ذلك مما استشعره الامام عليه السلام من سؤال السائل كما يشعر به اخراجه لا ينافي ذلك فلهذا ما دعا في حنة الكاهل ورواية  
 ابى بصير فان الظاهر ان هذا حكم اخر متبني على علة اخرى غير ما تضمنته هذه الاخبار وثالثا ان ظاهر الخبر كما اشترنا اليه نفا انما هو ازالة  
 النجاسة الوهية من الماء ودبما احتمل بعضهم بناء على ذلك ان المنضوح هو الماء وايدى ايضا بحسنة الكاهل ورواية ابى بصير لا يخفى بعد  
 وان قربا حتما لانه الخبرين المذكورين وقيل بان محل النضج هو البدن وقد اختلف ايضا وجه الحكمة على هذا القول على احوال ومنها  
 ان الحكمة في ذلك هو ترطيب البدن قبل الغسل لئلا يفصل عنه ماء الغسل كثيرا فلا يغسله لقلة الماء وفيه اق لا ان ذلك وان بالنسبة  
 الى الخبر المذكور ولكنه مجرى في خبر ابن مسكان والخبر المنقول عن جامع البرقي لظهورهما في كون العلة انما هي خوف رجوع الغسالة والظاهر  
 كما قد منا الاشارة اليه كون الاخبار الثلاثة امرا واحدا وثانيا انه يلزم من ذلك عدم جواب الامام عليه السلام في الخبر المبحوث عنه عن استكا  
 السائل المتخوف من ورود السباع ومنها ان الحكمة ازالة توهمة ورود الغسالة اما مجمل ما يرد على الماء على ورودها مما ينضج على البدن قبل  
 الغسل الذي ليس من الغسالة واما انه مع الاكتفاء بالمسح بعد النضج لا يرجع الى الماء شي ولا ينج ايضا من المناقشة ومنها ان الحكمة في ذلك  
 ليعبر ماء الغسل على البدن بسرعة ويكمل الغسل قبل وصول الغسالة الى ذلك الماء واعترض عليه بان سرعة جريان ماء الغسل على البدن مقتض  
 لسرعة تلاحق اجزاء الغسالة وتواصلها وهو يعين على سرعة الوصول الى الماء واجيب بان انحدار الماء من اعلى البدن الى اسفله اسرع من  
 الى الارض لما تملكه الى الانخفاض لانه طالع للمركز على قرب الطرق فيكون انفصاله عن البدن اسرع من انفصاله بالماء الذي يغترف منه هذا  
 اذا لم تكن المسافة بين مكان الغسل بين الماء الذي يغترف منه قليلا جدا فلعلة كان في كلام السائل ما يدل على ذلك كذا نقل عن شيخنا اليه  
 قدس سره الثالث ان هذا الخبر قد اشتمل على جملة من الاحكام المخالفة لما عليه علماءنا الاعلام ومنها امره عليه السلام بغسل راسه ثلاث مرات  
 ومسح ببقية بدنه فانه يدل على اجزاء المسح عن الغسل عند قلة الماء وهو غير معمول عليه عند جمهور الصحابة عدا ابن الحنفية فان المنقو

هذا الخبر قد تضمن تفرقه في الجهات الادبع ومثله الخبران الاخيران واما النضج في الجهات الثلاث في خبر الكاهل فالظاهر انه عبارة عن تفرج الماء كما في خبر ابى بصير ثانيا  
 ان ظاهر الخبرين الذين قد منها ما وكذا كلام الصدوقين كون العلة منع رجوع الغسالة وهذا الخبر ان كان مجعلا بالنسبة الى ذلك الا ان الظاهر  
 كما قد منا لك ان ذلك مما استشعره الامام عليه السلام من سؤال السائل كما يشعر به اخراجه لا ينافي ذلك فلهذا ما دعا في حنة الكاهل ورواية  
 ابى بصير فان الظاهر ان هذا حكم اخر متبني على علة اخرى غير ما تضمنته هذه الاخبار وثالثا ان ظاهر الخبر كما اشترنا اليه نفا انما هو ازالة  
 النجاسة الوهية من الماء ودبما احتمل بعضهم بناء على ذلك ان المنضوح هو الماء وايدى ايضا بحسنة الكاهل ورواية ابى بصير لا يخفى بعد  
 وان قربا حتما لانه الخبرين المذكورين وقيل بان محل النضج هو البدن وقد اختلف ايضا وجه الحكمة على هذا القول على احوال ومنها  
 ان الحكمة في ذلك هو ترطيب البدن قبل الغسل لئلا يفصل عنه ماء الغسل كثيرا فلا يغسله لقلة الماء وفيه اق لا ان ذلك وان بالنسبة  
 الى الخبر المذكور ولكنه مجرى في خبر ابن مسكان والخبر المنقول عن جامع البرقي لظهورهما في كون العلة انما هي خوف رجوع الغسالة والظاهر  
 كما قد منا الاشارة اليه كون الاخبار الثلاثة امرا واحدا وثانيا انه يلزم من ذلك عدم جواب الامام عليه السلام في الخبر المبحوث عنه عن استكا  
 السائل المتخوف من ورود السباع ومنها ان الحكمة ازالة توهمة ورود الغسالة اما مجمل ما يرد على الماء على ورودها مما ينضج على البدن قبل  
 الغسل الذي ليس من الغسالة واما انه مع الاكتفاء بالمسح بعد النضج لا يرجع الى الماء شي ولا ينج ايضا من المناقشة ومنها ان الحكمة في ذلك  
 ليعبر ماء الغسل على البدن بسرعة ويكمل الغسل قبل وصول الغسالة الى ذلك الماء واعترض عليه بان سرعة جريان ماء الغسل على البدن مقتض  
 لسرعة تلاحق اجزاء الغسالة وتواصلها وهو يعين على سرعة الوصول الى الماء واجيب بان انحدار الماء من اعلى البدن الى اسفله اسرع من  
 الى الارض لما تملكه الى الانخفاض لانه طالع للمركز على قرب الطرق فيكون انفصاله عن البدن اسرع من انفصاله بالماء الذي يغترف منه هذا  
 اذا لم تكن المسافة بين مكان الغسل بين الماء الذي يغترف منه قليلا جدا فلعلة كان في كلام السائل ما يدل على ذلك كذا نقل عن شيخنا اليه  
 قدس سره الثالث ان هذا الخبر قد اشتمل على جملة من الاحكام المخالفة لما عليه علماءنا الاعلام ومنها امره عليه السلام بغسل راسه ثلاث مرات  
 ومسح ببقية بدنه فانه يدل على اجزاء المسح عن الغسل عند قلة الماء وهو غير معمول عليه عند جمهور الصحابة عدا ابن الحنفية فان المنقو



## كتاب الطهارة

عنه وجوب غسل الرأس ثلاثا واختراؤه بالذهن في بقية البدن إلا أن أخبار الذين لا يثبتون أن الله تعالى يفتي بالوضوء تارة ومنها قوله عليه السلام وإن كان الوضوء في آخره فانه صريح في الاجتزاء بمسح اليدين عن غسلهما في الوضوء عند عود الماء ومنها قوله عليه السلام فإن كان في مكان واحد فانه يدل على أن الجنبة في المجد من الماء إلا ما يكفي لبعض أعضاء غسل ذلك البعض وبغسل الأخر يغسله وأنه لا يجوز ذلك إلا مع قلته الماء كما يفيد مفهوم الشرط وهو مؤيد لما ذهب إليه المانعون من استعمال الغسالة ثانيا ومؤذن بما اشرنا اليه سابقا من أن النفع بالماء هو في صد الجنبة وهو المنع من رجوع الغسالة إلا أن الأكثر يجوز ذلك على الفضل الكمال الثالث أنه على تقدير جعله متعلقا بالنفع في الخبر المذكور الأرض وأن وجه الحكمة فيه هو عدم رجوع ماء الغسل للماء الذي يغسل منه كما هو ظاهر الاختلافات المتقدمة مع اعتضاده بخبر ابن مسكان ومحمد بن ميسرة المتقدمين يكون ظاهر الدلالة على ما ذهب إليه المانعون من استعمال المستعملات في ظاهرها أكثر من ذلك على الاستصحاب كما صرح به العلامة في المنع مقربا له بحسنة الكمال المتقدمة وجه التقريب أن الاتفاق واقع على عدم المنع من استعمال الوضوء فالأمر بالنفع له في الحديث محمول على الاستصحاب عند الكل فلا يبعد أن يكون تلك الأوامر الواردة في تلك الأخبار كذلك وانت خبير بأنه بناء على ما حققناه سابقا احتمال أن ذلك على ما هو الغالب من بقاء الغسالة إلى أن الغسل إلا أنه يدفعه في الخبر المبحوث عنه قوله في آخره في صورة فرض قلته الماء فلا علينا يغسل برجع الماء فيه فانه يجزيه الرابع روي في كتاب لفقه الرضوي قال إن اغتسلت فمأوى في هذه وخشيت أن يرجع ما نصبت عليك أخذت كفا فصببت على رأسك وعلى جانبك كفا فقامت مع بيدك وتلك يدك تقول وهذا الخبر قد ورد في منع رجوع الغسالة وهو أن يغسل على الكيفية المذكورة في الخبر والظاهر تقييد ذلك بقلة الماء كما دل عليه الخبر المبحوث عنه إذ الاجتزاء بالغسل المذكور مع كثرة الماء واثباته على الغسل الكامل لا يخرج من الاشكال على مذهبه بل يغيث من استعمال الغسالة الخامس قال الشيخ في تهذيبه حصول الإنسان عند غدير أو قليب لم يكن معها يغتفر به الماء لوضوئه فليدخل فيه وياخذ منه ما يحتاج اليه ليس عليه شيء وإن أراد الغسل الجنابة وخاف أن ينزل اليها فاشد الماء فليرش عن يمينه ويناها وما به دخله ثم لياخذ كفا كفا من الماء فليغسل به انتهى قال في المعالم بعد نقلك لك عنه وهو لا يخرج من اشكال أن ظاهره كون المحذور في الفرض المذكور هو فساد الماء بنزول الجنبة لئلا يغسل به فيه ولا يركب أن هذا ينزل بالأخذ من الماء والاعتسالي خارجا من فطره مكان الشرع يقتضيه مكان الأخذ فلا يظهر حكمه بالرشح وجه ثم نقل عن المحقق في المعبر أنه تأوله فقال أن عبادة الشيخ لا تنطبق على الرش إلا أن يجعل في نزل خيمه ماء الغسل يكون التقدير وخشيت أن ينزل ماء الغسل في الماء والافتقار إلى أن يكون في نزل خيمه المريد لا يتنظم المعنى لأنه إن أمكنه الرش لا مع النزول أمكنه الغسل من غير نزول ثم قال بعد وهذا الكلام حسن وإن اقتضى كون المرجح غير مذکور صريحا فان محذوره هين بالنظر إلى ما يلزم على التقدير الآخر بعد ملاحظة كون الغرض بيان الحكم الذي وردت به النصوص فإنه لا يبطئ العبادة به على ذلك التقدير وفي بعض نسخ النهاية وخاف أن ينزل اليها فاشد الماء على صيغة المضاعف فالاشكال في مرتفع لأنه مبني على كون العبارة من النزول به يغتسل بالماء وجعلان مسكوة الهمة شرطية وفش الماء مفعول وخشيت فاعل نزل الظاهر العايد إلى المريد وعلى النسخة التي ذكرناها يجعل أن مفتوحة الهمة مصدرية وفش الماء فاعل ينزل والمصطلح المأول من أن ينزل مفعول وخشيت فاعله ضمير المريد حاصل المعنى أنه مع خشية نزول الماء المنفصل عن نيل الغسل إلى الماء التي يريد لاغتسل بذلك الماء الذي اغتسل به اليها فإن المنع المتعلق به يتعكك اليها بعبوده فيها وهو معنى نزول الفشا إليها فيجب الرش حذر من ذلك الفساد وهذا عين كلامه في الجماعة ومدلول الاخبار فاعل الوهم في النسخة التي وقع فيها اللفظ الماضي فإن حصول الاشتباه في مثله وقت الكتابة ليس بمستبعد انتهى كلامه زيد مقامه أقول ما نقله عن بعض نسخ النهاية من التغيير في تلك اللفظة بلفظ المضاعف هو الموجود في أصل النسخة التي عندك وهي معتدلة إلا أن الياء قد حكت على هامش مكتوب بخط شيخنا العلامة في الحسن قد ترسره نزل بيانا ولا ريب أنه على تقدير النسخة المذكورة يضعف الاشكال كما ذكره قديمي ستره إلا أنه من المحتمل بل الظاهرية على تقدير نسخ الماضي أن المعنى أنه إذا أراد الغسل الجنابة وخاف أن ينزل في الماء للغسل لئلا يفسد الماء أو باعتبار إثارة الحماة أو نحو ذلك فانه يغسل ترتيبا خارجا الماء ولكن يرش الأرض لحد الوجع المتقدمة التي ظهرها وادفعها بمنع رجوع الغسالة ولا ريب أنه معنى صحيح لا يفار عليه ولا اشكال يتطرق اليه

المسئلة الثالثة في الماء المستعمل في الاستنجاء والبحث فيها يقع في مواضع الأول اتفاق اصحاب ضو الله عليهم على ما نقله غير واحد منهم على عدم وجوب إزالة ماء الاستنجاء عن الثوب البتلما هو مشروط بالطهارة من صلوق وغيرها وعلى ذلك تدل الاخبار ايضا فمنها صحيح محمد بن النعمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له استنجيت فوقع ثوبي فيه وأنا جنبت فقال لا بأس به واستنجم من بعض حديثي المتأخرين كون الاستنجاء هنا من الجنبة بقربية قوله وأنا جنبت فينبغي استثناء الاستنجاء من المذنب ايضا واحتمل آخر كون الاستنجاء مختصا بغسل الجنبة وذكر الجنابة لتوهم سرية المغنوية الحد ثبته في الماء ومنها صحيح عبد الكريم بن عتبة الهاشمي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذي استنجى به أين يجز ذلك ثوبه قال لا ومنها حسنة محمد بن النعمان الاحول قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أخرج من الخلاء فاستنجى بالماء فيقع ثوبه في ذلك الماء الذي استنجيت به فقال لا بأس به وروى في الفقيه ليس عليه شيء ومنها ما رواه الصدوق عظم الله روحه في كتاب العلل عن الاحول ايضا قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فارتجيت على المسائل فقال لي سل ما بدا لك فقلت جعلت فداك الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي يستنجى به فقال لا بأس به فيسكت فقال وتدبر لم صلا لا بأس به قلت لا والله جعلت فداك فقال إن الماء أكثر من القدر هذه الاخبار وإن اشتركت في نفي الإساءة عن ملاقاة الثوب كما في أكثرها وعدم التنجيس كل في بعضها إلا أن الظاهر كما عليه لاصحاب



صحة الحق في حق حسن في العالم والفاضل الفريسي في شرح الدرر وغيرهما

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠







## في أحكام الغسل

١٠٣

في الفصل وغيره لم يثبت هذه الأدلة فمن الأول فبمع كنية كراه لا تهاجم المتنازع فاخذ هذه الدليل مصادرة وفيه ان الدليل على كنية المذكور  
 الاخبار الدالة بمفهوم الشرط على نبات الماء القليل بالملاقاة كما تقدم تحقيقه في تلك المسئلة وما شاع في كلام جملة من فضلا متاخرى لمتاخرين من عدم  
 الصوم في هذا المفهوم مدفوع بما استلزمه تحقيقه في المسئلة المذكورة والعجب شيخنا الشهيد الثالث وامثاله من القائلين بنجاسة القليل بالملاقاة حيث  
 احتجوا على ذلك بهذا المفهوم ثم يعترضون هنا بمنع الكنية المذكورة وامتناع الثالث فضعف السند لعدم وجود الخبر المذكور في شيء من كتب الاخبار  
 وتما نقله الشيخ في الخلاف وجع ممن تاخر عنه كونه مضموما وكيفية منع الدلالة اذ الجملة خبرية لا ظاهريها في الوجوب يمكن الجواب عن الاول بان الظاهر  
 ان الشيخ إنما اخذ هذه الرواية المذكورة من كتاب العيص فانه نقل في الفهرست ان له كتابا وطريقه في الفهرست الى الكتاب المذكور وحسنه  
 ببرهيم بن هاشم وصح عندنا وفاقا لجملة من متاخرى مشايخنا وقد صرح ايضا في كتابه الاخبار بان اترك بعضنا الحديث ببطلان اول السند  
 باسم الرجل الذي اخذ الحديث من كتابه فدل على نقله في الخلاف جاز على تلك القاعدة وبالجمل فرواية الشيخ رضوان الله في كتب الفردوع لا يقصر  
 روايته في كتب الاخبار واما الامتناع في اخبارنا فقد حقق غير واحد من اصحابنا انه غير قاض في الاعتماد على الخبر فان الظاهر ان من شأن ذلك هو ان  
 اصحاب الأصول لما كان من عادتهم ان يقول احدهم في قول الكلام سالت فلانا وبقيته الامام الذي وعنه ثم يقول سئلته او نحو ذلك حتى ينتهي  
 الاخبار التي رواها كما يشهد به ملاحظة بعض الأصول الموجودة الآن في كتابنا بن جعفر كتابنا قربا لاسناد وغيرها وكان ما رواه عن ذلك الامام  
 عليه السلام احكاما مختلفة فبعضها يتعلق بالطهارة وبعضها بالصلوة وبعضها بالنكاح وهكذا المشايخ الثلاثة رضوان الله عليهم لما توبوا الاخبار و  
 دبتوها اقتطعوا كل حكم من تلك الاحكام ووضعوه في باب بصورتها هو المذكور في الاصل المنتزع منه وقع الاشتباه على الناظر بطرق كون المسئول غير  
 الامام عليه السلام وجعل هذا من جملة ما يطعن به في الاعتماد على الخبر فاما منع دلالته الخبرية على الوجوب فينبغي ان لا خلاف ولا اشكال في كون الجملة خبرية  
 في مثل هذا الموضع انما اراد بها الاشارة الى الخبر فيكون بمعنى الامر والادلة الدالة على كون الامر للوجوب من الايات والاحاديث التي نقلت  
 في المقدمة الرابعة لا اختصاصها بل بلفظ الامر ان جعلوه في الأصول مطروح للبحث والنزاع فيجب فيجب الاعتماد على الرواية المذكورة واجاب المحقق  
 الامين الاسترأدي قدس سره عنهما حيث انه اختار في الغسل الطهارة بالحمل على كون الاستبراء في الطهارة فما وقع بعد التغوط او البول فيه مدعي  
 ان ذلك مقتضى العادة وهو بعيد اما الالفان لا يصح في الخبر يكون ذلك الوضوء ماء واستبراء اذا الوضوء بفتح الواو وهو اسم لما يتوضأ به اي يغسل به كما يطلق  
 في الاخبار على ماء الاستبراء كذلك يطلق على ما يغسل به الوجه اليدان بل سائر الجسد من نجاسة وبدونها وما ثانيا فلا لانه لا ملازمة بين التغوط  
 او البول في الاناء وبين الاستبراء فيه واجاب عنهما في الذكرى بالحمل على التغيير والاستبراء في ان الحمل على خلاف الظاهر فرع وجود المتعاقب اما  
 عن الثالث فضعف السند ولا كونه اعم من المديعي ثانيا فان المنع من الوضوء من النجاسة فلا يستلزمها بل بما كان عطف النجاسة يؤذن برفع  
 الطهورية لا الطهارة والثالث منها مقبض وامتناع الرابع والخامس فيجوز ان يكون تعبدا وكذا عن الناس وفيه ما فيه وامتناع كلام المنتهق فيجب  
 تسليم الاعتماد على هذا الجمع المتناقض في الظاهر ان كراهه انما هو في الاستعمال بطريق الادتماس كما يشعر به قوله بعد هذا الكلام فاذا  
 ارتمس فيه ناولا للغسل في اخره الثالث القول بالنجاسة لكن حكمه حكم المحل قبل الغسل فيجب غسل ما اصابه ماء الغسل الاولى مرتين  
 الثانية مرة فيما يجنب فيه المرتان وهكذا ونقل هذا القول عن شيخنا الشهيد ومن تاخر عنه واليه مال المحقق المولى الادريبي عطر الله  
 مرقده في شرح الاشارة والوجه في الفرق بين الغسلين باعتبار التعدد في الاول والثاني فيما يجنب غسل مرتين مثلا هو ان المحل  
 المغسول تضعف نجاسته بعد كل غسلة وان لم يطهر فلهذا يكفيه من الغسل بعد ما لا يكفيه قبله ما فيكون حكم ماء الغسل كذلك لا نجاسته  
 مستبينة عنه فلا يزيد حكمه عليه لان الفرع لا يزيد على الاصل هذا هو المقتضى لتلك الدلالة على النجاسة على الاطلاق قال والذي قد اورد  
 تعلم من بعد نقل هذا الكلام قول هذا التفصيل بالفرق بين المنفصلين والغسلين وان كان لا يفهم من الاخبار لكنه قريب من جهة الاستدلال  
 انتهى وهو كذلك لانه بمجرد عدم الاستدلال عليه تأسيس حكم شرعي الثالث القول بالنجاسة ان كان من الغسل الاولى والطهارة  
 ان كان من الثانية فيما يغسل مرتين مثلا ومرجبه الى ان حكمه كالمحل بعد الغسل وهذا القول منقول عن الشيخ في الخلاف ونقل عنه ايضا  
 تخصيص ذلك بتطهير الثوب اما المستعمل في تطهيره لا نيت فلا يخرج عن مطلقا سواء كان من الاول او من غيرهما اجماع في الخلاف على ما نقل  
 عنه في الاول بانه ماء قليل معلوم حصول النجاسة فيه فيجوز ان يحكم بنجاسته برواية العيص المتقدمة وعلى الثالث بان الماء على اصل  
 الطهارة والنجاسة تحتاج الى دليل في الشرع ما يدل عليه بانه لو حكم بالنجاسة لما طهر الا اذا ابدلته كمالا غسل فابقي فيه من الندوة  
 يكون نجسا فاذا طرح ماء اخر نجس ايضا وذلك يؤيد في ان لا يطهر ابدل او ورد عليه ان التوجيه الذي ذكره لنجاسة الغسل الاولى في  
 غسل الثوب على تقدير تمامه يقتضي نجاسته الثانية لان المحل لم يطهر بعد والا لم يخرج اليها واذا كان الحكم بنجاسته باقيا للماء الملا في له  
 والحال هذه يخرج ايضا العين ما ذكره في الاولى الرواية التي منسك بها ليس فيها تقييد بالاولى فان كانت سالمة للاجتماع فهو متناولة  
 للصورتين وما ذكره من التعليل لطهارة مفسالة الاناء جاد بعينه في غسالة الثوب كما لا يخفى ونقل شيخنا الشهيد الثالث قدس سره في  
 الروض عن الشيخ في الخلاف انه اجماع على طهارة الغسل الاخيرة بان المحل بعد ما طهر مع بقاء ما فيها من الماء الواحد لا يختلف اجزاءه  
 في الطهارة والنجاسة ثم اجاب عنه باختصاص المنفصل بالعمول والخرج والضرورة بخلاف المنفصل انه يعارض بماء الاولى للمقطع ببقاء  
 شيء منه وبالجمل فكل كلام الشيخ في هذا المجال لا يخرج من الاشكال وتعليلا لا يخرج من الاختلال والتحقيق ان يقال انه لما قام الدليل

الشيخ الثالث النجاسة  
 يقع من الغسل  
 في ماء قليل  
 من ثوب

الشيخ الثالث النجاسة  
 يقع من الغسل  
 في ماء قليل  
 من ثوب

والروايات المتقدمة  
 في مسئلة الاستبراء  
 وعلى الثالث بان الحكم  
 بالنجاسة يحتاج الى  
 دليل وليس

علامته



كتاب الطهارة

القول الصحيح  
بالطهارة  
على الوجهين

النجاسة  
القول الصحيح  
بأنها لا تنقض  
الطهارة

في كتاب الطهارة

على طهارة المحل بعد الغسل في ثوب كان أو ثاء مع العصر فيه أو ردفه فكان من المعلوم عادة تختلف في محل المغسول فانه يجب الحكم بطهارة  
 المحل مع ما خلف فيه فان ثبت الدليل على نجاسة الغسل وجب الحكم بما لا يناهيه نضالها سابقا بذلك الماء المتخلف اي بعد ان يوجب الشارع  
 اجتناب ما يفسد من الغسل عن الثوب البدن ولا يوجب المتخلف البقاء منها فان احكام الشرع لا تعبدية لا مجال للعقل فيها بوجه  
 الرابع القول بالطهارة مطلقا وان حكم بالمحل بعد الغسل وهو على طرف النقيض من القول الاول وقواه الشيخ في ط وجعل الاحوط  
 في تطهير الثياب النجاسة الغسل الاول الى القول بالطهارة مطلقا بميل ظاهر كلام الشهيد في الذكرى وبما كان الظاهر من كلام ابن بابويه في  
 الفقيه اختيارا حيث ساوى بينه وبين رافع الحديث الاكبر ورافع الحديث الاكبر طاهرا جاعا ونقل عن المحقق الشيخ على في بعض فوائده اختياره و  
 يعزى الى جماعة من متقدمي الاصحاب اختياره ايضا كما نقله في المعالم ومقتضى مذهب السيد المرتضى رضوان الله عنه الطهارة بشرط ورود الماء على  
 النجاسة واقفاه ابن ادریس في ذلك واليه يميل كلام السيد السند في كتاب المذكر والمحدث لا من الاستبراء في تعليقاته عليه نقل عن ط  
 الاستدلال عليه بان ما يبق في الثوب جزء منه وهو طاهر جاعا فيكون المنفصل ايضا كذلك في زيادة علمنا سلفا ان ما يبق في الثوب ان اريد  
 ما هو عام من الغسل الاول فالاجماع على طهارة ثوبه وان كان من الاخرة فلا يثبت به المدعى تمامه ونقل السيد في المذكر عن جماعة من الاصحاب  
 ان من قال بطهارة الغسالة اعتبر فيها ورود الماء النجاسة قال هو الذي صرح به المرتضى رضي الله عنه في المسائل الناصرية ولا بان لان  
 اقصور ما استفاد من الروايات افعال القليل بورد النجاسة عليه فيكون غير باق على حكم الاصل انتهى القول من ثم احتجوا على هذا القول علما  
 نقله شيخنا الشهيد الثالث قدس سره في التوضيح بان لو حكم بنجاسة القليل الوارد لم يكن لو رده اثره ولم يكن له اثر لم يشترط الورد في طهره  
 وان ورد على القليل لانه لو حكم بنجاسته لم يطهر المحل بالغسل العكس والتل بالاجماع والملازمة وانتهت خيرة في الحجة الاولى  
 كما ينبغي اننا ان شاء الله تعالى الكلام في المظهرات من ان جملة من علمنا القائلين بنجاسة القليل بالملاقاة اشترطوا في التطهير بالقليل ودرو على النجاسة  
 وان يخرج بعد حصول التطهير به وجع فالأثر المترتب على ورود حصول التطهير به وان يخرج بعد ذلك اما الثانية فقد تقدم نقل جواب العلامة  
 عن ذلك ما ورد عليه ما اجابنا به عن الايراد المشار اليه هو الحق في الجواب عن ذلك في المقام الثالث من الفصل الثالث في الماء القليل  
 ونظروا في ذلك فوجدنا في المحاضر مجيبا فيما نقله في المذكر من اشراط القائلين بطهارة الغسالة وورد الماء على النجاسة دون العكس قالوا لا يجوز  
 بعد نقله ذلك عنه لا يخفى ما فيه لان من جملة القائلين بطهارة الغسالة من قال بعدم نجاسة القليل مطلقا بالملاقاة ومن المعلوم انه لا يظهر  
 للشروط وجه عندهم ومنهم من قال بنجاسة القليل مطلقا كما لشيخ قدس سره وابن ادریس من وافقهما من المتأخرين فكيف يتم اشراط ورود الماء  
 على النجاسة دون عكسه في صحة التطهير بالقليل طهارة الغسالة بناء على ان الماء لا ينجس بالملاقاة مع قوه بنجاسة القليل بالملاقاة  
 من غير فرق بين الامرين ومن ثم استوجه في الذكرى عدم اعتبار الورد مع ميله الى طهارة الغسالة مطلقا لانه لو اقتضى ورود النجاسة على الماء  
 نجاسة الغسالة وعدم صحة التطهير به لا يقتضى ذلك ايضا ورود الماء على النجاسة لان الامتزاج بالنجاسة حاصل على كل تقدير وبهذا يعلم  
 ما في الاستدلال على طهارة الغسالة ايضا لا يتناثر على هذا الشرط وبالجملة هذا الشرط وكذا الاستدلال المبني عليه لا يتم على القول  
 بنجاسة القليل بالملاقاة مطلقا ولا على القول بطهارة مطلقا نعم يتجوز على مذهب السيد المرتضى عطر الله مرقده حيث حكم بعدم نجاسة القليل  
 في مادة ورود الماء على عكسه في صحة هذا الشرط الورد في صحة التطهير طهارة الغسالة لانه مع ورود النجاسة على الماء ينصرف  
 بفيد المحل عند طهارة فضلا عن طهارة عنائه نعم بقي الاشكال في الحكم بطهارة الغسالة مع القول بنجاسة القليل بالملاقاة مطلقا لخصوص  
 المناقاة بين الامرين وربما يجاب عن سجع باختيار ان الغسالة قد خرجت بالدليل عن قاعدة نجاسة القليل بالملاقاة مطلقا كما خرج ماء  
 الاستبراء منها ولا استبعاد بعد قيام الدليل عليه مع ما في النجاسة من العسر الحرج وكون النجاسة والطهارة من التعبدات المحضات مع  
 ضعف أدلة النجاسة وفيه نظر انهم كلامه في يد الخلد مقامه وهو وجيب الخالص القول بالنجاسة مطلقا وان كان بعد طهارة المحل  
 يجزى ان ماء كل غسلة كمسحوطا قبل الغسل وان تراكمت الغسلات الى غير النهاية حكاه الشهيد رحمه الله في حاشيته لا لقيمة عن بعض الاصحاب  
 قال في المذكر بعد حكاية القول المذكور وبما نسب الى المصنف والعلامة وهو خطأ فان المسئلة في كلامهم مفرقة فيما تزال به النجاسة  
 وهو لا يصدق على الماء المنفصل بعد الحكم بالطهارة انتهى أقول نقل الشيخ مفصل القصر في شرح كتاب موجز الشيخ ابن فهد عن بعض  
 انه نقل هذا القول في كتاب المذهب المختصر عن المحقق والعلامة وابنه فخر المحققين ثم نسب ذلك الى الغلط الفاحش والسهو الواضح المألوف  
 في بيان ذلك ونقل شيخنا الشهيد الثالث قدس سره في التوضيح بعد نقله القول المذكور ان قائله اخرج بانه ماء قليل لا نجاسة قال وبما  
 ان طهارة المحل بالقليل على خلاف الاصل المقرر من نجاسة القليل بالملاقاة فيقتصر فيه على موضع الحاجة وهو المحل دون الماء ثم رد بحكم  
 الشارع بالطهارة عند تمام الغسل فلا اعتبار بمحصل بعد ذلك بل رد الحرج المنفي ناقش بعض متأخري المتأخرين في كلام شيخنا الشهيد  
 الثالث هنا بما لا ينبغي ان يصحح اليه لا يعرج في المقام عليه كيف كان فهذا القول بمحل صحيح عن جادة التحقيق فهو بالاعراض عند حقيقة ان  
 عرفت ذلك فاعلم اننا لم نعثر في الاخبار على ما يقتضيه الحكم في الغسالة الا على رواية العيص ورواية عبد الله بن سنان السافقين والادوية  
 منها ظاهرة في النجاسة وان اجب عنها بما تقدم الا انك قد عرفت ما فيه واما الثانية فهي محتملة في ذلك اذ غاية ما يستفاد منها المنع من  
 وهو اعم من النجاسة كما عرفت انما نعلم انما نعلم من الاخبار المتفرقة في احكام متعددة الطهارة الا انه ايضا بما يستفاد من جملة



## فصل في غسل الجنابة

أخرى في نجاسة قمايتفاد من طهارة الطهارة الأخبار الدالة على نفي الباس عما ينتفع من غسل الجنابة فإنا نعلم حال الغسل بانيه من أن الغالب المفضل من الجنابة بقاء النجاسة إلى أن الغسل كما تشبه الأخبار الواردة في صفة غسل الجنابة ومنه يصححه هشام بن سالم الواردة في التلميح ببال عليه نصيب المتأمنها مع ضم تنقيح المناط إلى تبيينها فظاهر التعليل المتقدم في رواية العليل المتقدم في المسئلة الثالثة كما أشادنا إليه ثم ومن أخبار الدالة على الأمر بالرش والنفخ فيما ينطق فيه النجاسة من ثوب أو أرض أو نحوها وهي كثيرة ومنها يصححه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال سئل عن التلويح في البسج والكساح بيوت المحوس فقال دثر وصل وجه الدلالة أنه لو تنجس الماء الوارد بالملاقاة لكان الرش سببا لزيادة الحد ومنه يصححه برهم بن عبد الحميد قال سئل بالحنس عليه السلام عن الثوب يصيبه البول فينفذ إلى الجانب الآخر عن الفرد وما فيه من الحشو قال غسلا ما أصاب منه من الجانب الآخر فإن أصبت من شئ من غسلا لا فافضة التقرير ما تقدم وما يؤيد ذلك إطلاق الأخبار الواردة بطهارة البدن من البول من غير تقييد بالأعضاء الساقطة كصححه الحسين بن أبي العلاء قال سئل بأبي عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد قال يصب عليه الماء مرتين فأنما هو ماء وما يؤيد أيضا نفي الباس عما ينز من الأرض النجس أنا المفضل عند القنب عن ذلك من الحرج كما في رواية الفضيل فإنه يدل بمفهوم الموافقة على أن ما يترشح من النجاسة حال الغسل لا يذهب وإن اجتنبه حرج أيضا وانت خبير بأن المستفاد من هذه الآية مع ضم رواية عبد الله بن سنان هو الطهارة مع عدم الطهورية من الحدث وأما الطهورية من النجاسة فيبقى على حكم الأصل إذ لا يخرج له من الأدلة والى هذا القول الحديث الأولين قد تقرر قال بعد الكلام في المسئلة ملاحظة الروايات الواردة في أبواب متفرقة تفيد ظاهر طهارة غسل الجنابة وسلب طهورية ما يمتد إلى إزالة النجاسة الأصل المستصحب بمعنى الحالة السابقة وأما ليد الطهورية بمعنى لقاعة الكلية والبرائة الأصلية بمعنى الحالة الراجحة والعامة فيقتضيه جرح حكم الطهورية بهذا المعنى في ظهور مخرج الله علم وقد استفاد من النجاسة ما تقدم في صفة نجاسة الماء القليل بالملاقاة من الأخبار الدالة على هرق ماء الركوة والتور ونحوها حتى وقع فيها أصبع أو يد فيها فذكر أن إطلاق تلك الأخبار إذا كان بقصد الغسل لا بل لو لم يكن بقصد الغسل فإنه يجب الحكم بالطهارة من غير العين ولم يتغير الماء بمجرد ذلك الوضع ولم يكن ثم عين إذا لا يشترط إزالة النجاسة طهارة النجاسة الغسل في ذلك كما لا يخفى نعم إن هذا إنما يثبت على تقدير القول بنجاسة القليل بالملاقاة مطلقا وأما من خص ذلك بورود النجاسة على الماء دون العكس كالسيد المرتضى والحديث الأولين وغيرهما ممن اختار هذه المقالة كما أسلفنا نقله في المقام الثاني من الفصل الثالث في الماء القليل الرأكد فلا يبقه ذلك عند كونه يحكم بنجاسة الماء بمجرد ملاقاة النجاسة ولا يفيد طهارة ما عندك فضلا عن أن يكون طاهر بعد الانفضال عنها وقد تقدم البحث معهم اعتبار الورد وعدمه في المقام المشار إليه وحصول الإشكال في ذلك ومنه يتقدح الإشكال هنا أيضا وما يدل بظاهره أيضا على نجاسة الغسل ما تقدم ذكره في دالة القول بنجاسة من يجب بقصد الغسل فيما ورد فيه ذلك وأما في الغسلة الأولى من الظروف وجو العصر فيما ورد فيه وعدم طهارة ما لا يخرج عنه الماء إلا بالكثير فإنه لا وجه لهذه الأشياء على تقدير القول بطهارة الغسالة وما لا يجب عن ذلك من كون ذلك تعبدا بعيدا ومنه رواية العيص المتقدمه وما لا يجب عنها بما قد نقله فقد عرفت ما فيه وبالجملة فالمسئلة عند محل توقف الاحتياط فيها لا يزم والى العالم تبينها في **الأول** أعلم أن ما ذكره جملة من المتأخرين ومتأخريهم بالنسبة إلى القول بنجاسة مطلقا وهو القول من الأقوال التي قدما ذكرها من أن حكم الغسالة كالحل قبل الغسل فيعتبر التعداد فيها ثلاثية من كان معتبرا في الحل لم يجد له أثر في كلام القائلين بهذا القول كالمحقق والعلامة بل يجهل أن مرادهم أنه في حكم الحل قبل الغسلة إذا غاية ما يدل عليه كلامهم هو النجاسة وأما أنه يجب فيما لا يلائق العدم المعتبر في الحل فلا ظاهر كلام شيخنا الشهيد في الذكرى أن القول المنسوب إليه وهو القول الثالث من الأقوال المتقدمه هو بعينه القول الأول وأن القول بنجاسة مطلقا عبارة عن كون حكم الغسالة حكم الحل قبل الغسلة فإنه نقل ولا القول بالطهارة عن المبسوط ثم نقل مذهب الشيخ في خلاف ثم نقل مذهب المحقق والعلامة وهو القول بنجاسة مطلقا ونقل دالة ولعن فيها ثم قال ولم يبق دليل على الاحتياط ولا يثبت فيه فعلى هذا ماء الغسلة كمغسوها قبلها وعلى الأول كمغسوها بعد ها أو كمغسوها بعد الغسل انتهى مثله كلام المحقق الشيخ على قدر سيرة في شرح القواعد وحي قد ذكره شيخنا الشهيد لثلاثة قدس سره وغيره من المغايرة بين القولين كما ترى الجواب بأنه لا منافاة لجواز اختيار الشيخين المشار إليهما كون الحكم في الغسالة على تقدير النجاسة أنها كالحل قبل الغسلة وأخبار أولئك على هذا التقدير كونها حكم الحل قبل الغسل فيه ولا أن ذلك فرع تصريح القائلين بنجاسة مطلقا بكونها كالحل قبل الغسل ثانيا أن التفرع في عبارة الذكرى إنما جرى على مقتضى الأقوال المتقدمه فإن قوله فعلى هذا القول بنجاسة وهو المنقول عن المحقق والعلامة وقوله وعلى الأول أما إشارة إلى مذهب المبسوط والخلاف وإن كان على سبيل اللبس والنشر المشوش على تقدير ما ذكره في الجواب يلزم عدم التفرع على مذهب المحقق والعلامة **الثاني** الظاهر على تقدير القول بنجاسة الغسالة من الاكتفاء في طهارة ما لا يمتد بالمرء الواحد وفاقا للمحقق الشيخ حسن في كتاب المعالم ونقله أيضا في الكتاب المذكور عن بعض مشايخ المعاصرين لنا أصالة البرائة من التكليف به إذ مورد التعداد في الأخبار بنجاسات مخصوصة وهذا ليس منها فلا مقتضى للتعداد فيه سواء من الغسلة الأقل أو غيرها وما ذكره الأصحاب من الأقوال المتقدمه في ذلك لم تنف له على دليل **الثالث** ادعى المحقق المعتبر والعلامة في المنقذ الإجماع على أن ما زال به نجاسة مطلقا لا يجوز دفع الحدث به واجبا لذلك مع الإجماع برواية عبد الله بن سنان المتقدمه الدالة على

١٠٥ بناء على ما قد مضى فكيف يصيب بالثوب قال لا بأس بآصابه من الماء الرقيق الدلالة على النجاسة

كما في رواية عمر بن يزيد من

ما يخفى من الحديث لم أقف على دالة على سلب طهورية ما كان



[illegible]



ونقل عن الشيخ الحكم بالطهارة واجتباها به لو كان المنفصل نجسا لما طهر الا ناعا لانه كان يلزم نجاسة البلية الباقية بعد المنفصل فيجب الماء الثاني  
 بنجاسة البلية وكذا ما بعد في الجواب ثبوت الطهارة بعد الثانية ثابت بالاجماع فلا يقدح ما ذكره ولا نه معفو عنه دفعا للخرج انتهى ولا  
 ديب ان حكمه بالطهارة لانه اتى عليها الاجماع مناف لايه والذي هو عبارة عن النجاسة وان سلب حكمها ولا مجال للحمل العفو عنها على الخلق الذي  
 ذكره في الاستبراء او الكلام في تأثر الملا في هذه البلية بالنجاسة وعدمه لا في رفع الحدث والنجاسة بخلافه وعدمه والذي يظهر من ان مراده  
 بالعفو هنا ليس هو المعنى المصطلح بل التنبيه على بيان ان الحكم بالطهارة انما هو من قبيل الرخص الواردة في الشريعة اذ مقتضى كلية نجاسة  
 الماء القليل بالملاقاة هو النجاسة لكنه لما كان اللازم من النجاسة هنا المخرج عن الشارع عن النجاسة وحكم بالطهارة دفعا للعسر المخرج ولا  
 ايضا حمل على انه لم يتقدم في الاستبراء على ذلك لانه يرفع التناقض الذي وردناه عليه ائمة وبالجملة فالظاهر عندك من عبارة هذا هو الحكم  
 بطهارة البلية الباقية وان العادة هو العفو والاطراف كلامية نعم ذكرنا في حق المولى الاردي عظم الله قدره العفو عن هذا المقام احتمالا لاجتبال  
 واذا خرج منه ما يمكن الاخراج عادة بقي الحمل مع ما فيه طاهر او عفو للضرورة والمخرج والتمثلة انتهى بالقول الرابع صرح العلامة في القواعد  
 والظاهر انه مبني على ما اختاره من عدم نجاسة القليل الذي تزل به النجاسة لا بعد الانفصال عن الحمل قال في الكتاب المذكور والمختلف في الثوب  
 بعد عصره طاهر فان انفصل فوجس انتهى فدل ان اذا عطر الثوب من الغسل المعبر في طهره حكم بطهارة قطعا والمختلف فيه عن حكم الطهارة فلو كان  
 احده عصره فانفصل منه شيء كان نجسا لان اثر ملاقاة الحمل البصر عند انما يظهر بعد الانفصال لعل هذا منشا وانهم من نقل عنه القول بالنجاسة  
 وان حكم بطهارة الحمل كما تقدم في القول الخامس قال الحق والشيخ على قدر ستر في شرح الكتاب الطاهر ان هذا الحكم عنده يختص بالغسل المقتضى لمحو  
 الطهارة فلو غسل زيادة على ذلك كان ماء الغسل الذي يد طاهر لعدم ملاقاة الحمل في حال نجاسته مع امكان ان يقول بنجاسته ايضا  
 لانفصال شئ من الماء المختلف في الحمل معه والتفجير فيه بعد انفصاله وهو بعيد مع ان الاصل عدمه انتهى وكيف كان فالقول المذكور  
 وما يبتغي عليه حمل من البعد عن ساحة الاخبار المعصومة الشا من قال العلامة في المنتهى ان غسل الثوب من البول في اجانته بان  
 يصيبه الماء فتد الماء وخرج من الثانية انما تحدث الا نيتا وتعددت ثم اتفق على ذلك بوجوب من احدهما انه في غسل الامتثال الغسل  
 مرتين فيكون طاهرا وثانية ما يصححه محمد بن مسلم عن النبي عليه السلام قال سئل عن الثوب يصيبه البول قال غسله في المكن مرتين  
 فان غسلته في ماء جاد فمرة واحدة واود عليه بانه يشكل حكمه بطهارة الثوب مع نجاسته الماء المجمع تحتها الاجانته يستعمل على مذهبه  
 المتقدم من عدم نجاسة الغسالة لا بعد الانفصال عن الحمل المغسول ومن المعلوم ان الماء هنا بعد انفصاله عن الثوب المغسول لا يقيته الاقاء واللازم  
 بما ذكره تجسبه وقد يكلف في دفع الايراد المذكور بان المراد من الانفصال خروج الغسالة عن الثوب والاقاء المغسول فيه نزيل الانفصال  
 الحاصل باعتبار الاقاء منزلة ما يكون في نفس المغسول الحديث المذكور قيل لا يخفى ان هذا التكلف انما يكتفي تكا به مع قيام الدليل الواضح على  
 نجاسة الغسالة والافظاظ امر لرواية يدل على طهارة الغسالة وفيه ولا ان هذا التكلف انما ارتكب لدفع المناقاة بين كلامي العلامة وبين ستر  
 من حكمه بنجاسة الغسالة بعد الانفصال وحكمه بطهارة الثوب في الصورة المفروضة فنزل الاقاء في الصورة المفروضة منزلة الثوب لتدفع به المناقاة  
 بين كلاميه واما الكلام في نجاسة الغسالة وطهارة ثوبها فهو بحث اخر وثانيا ان دعوى كالة الرواية على طهارة الغسالة مع تفهيمها وجوب التعدد  
 في الغسل محل اشكال كما عرفت لان يدعى حمل التعدد على محض التقيد وفيه ما تقدم على انه ربما يقال ان اصل الاشكال مما لا دور ودله في هذا  
 المجال وان ذكره بعض علما ابداً وذلك فان الثوب بعد وضعه في الاجانته وصبت الماء عليه حتى يغمره ويلتص عليه فان الماء يدخل في جميع  
 وان انفصل بغسل الاجانته ولكن مثل هذا لا يعد انفصالا اعرف بالانفصال في مثل هذا انما يصدق بعد رفع الثوب من الاجانته وخروج الماء بنفسه وبالعرض  
 التاسع قد عرفت ان محل الخلاف في الغسالة طهارة ونجاسة انما هو مع عدم التغيير الا فلو تغيرت بالاستعمال تجسست اجزاء والمشهور بالتغيير  
 للمعتبر هنا هو التغيير في احد الاوصاف الثلاثة خاصة كما تقدم ونقل عن العلامة في النهاية انه استقر اجزاء زيادة الوزن بحري التغيير فلو غسلت  
 النجاسة بماء فراد وذن بعد الغسل كان حكمه كالمتغير وهو مع عدم الوقوف له على دليل عليم الرقيق فخذ ذلك السبيل المسئلة الخامسة  
 في غسالة الحمام وقد اختلف كلام اصحاب ضوان الله عليهم في حكمه فاقول الصدوق عظم الله قدره لا يجوز التطهير بنجاسة الحمام لانه يجمع في غسالة  
 اليهود والمجوس والمبغض لا يحد على الله عليه السلام وهو مشهور وقريب من كلام ابيه في رسالته اليه وقال الشيخ في النهاية غسالة الحمام لا يجوز استعمالها  
 على حال جوع عليه ان اردى فقال غسالة الحمام لا يجوز استعمالها على حال وهذا اجماع وقد وردت به عن الائمة عليهم السلام اثار معتدلة قد اجمع  
 الاصحاب عليها الا حديثا خالف فيها وقال المتحقق في المعبر لا يغسل نجاسة الحمام الا ان يعلم خلوها من النجاسة ونحوه قال العلامة في القواعد طاهر  
 ما عدا بطلان النهاية وابن اديس هو الطهارة اذ مقتضاها عدم جواز الاستعمال هو اعم من النجاسة ويؤيده نقل الصدوق في الرواية الدالة  
 على نقولها من ملاقاتها الثوب بهما حمل كلام النهاية على ما تقتضيه به العادة من عدم انفكاك غسالة الحمام عن ملاقات النجاسة كما اعتد به المحقق  
 عنه في نكت النهاية اذ لم نقف له على حجة في نعيم المنع من استعمالها وبالطهارة صرح العلامة في المنتهى فقال بعد نقل الاقوال المنتقدة والاف  
 عندنا على اصل الطهارة ثم استدلل بمرسلة الواسطي الا نيتا وبالنجاسة صرح في الاشارة فقال غسالة الحمام نجسة ما لم يعلم خلوها من النجاسة  
 وفي القصر يعبر بعدم جواز الاستعمال كما هو عبارة النهاية والذي وقف عليه من الاخبار المتعلقة بالمسئلة روايات منها رواية حمزة بن  
 احمد عن الحسن الاول عليه السلام قال سئل عن الحمام قال ادخله بغيره ونقص بصره ولا تغسل من البئر التي يجمع فيها ماء الحمام

فمن غسالة الحمام

فانه يزيل



## کتاب الطہارت

فانه يسيل فيها ما يغسل به الجنب ولد الزنا والناسب اهل البيت وهو شترهم ومنها رواية ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يغسل من البئر التي يجمع فيها غسالة الحمام فان فيها غسالة الحمام فانه يغسل فيه ولد الزنا والناسب اهل البيت وهو شترهم ومنها رواية ابن ابي اسلم عن بعض اصحابنا عن الحسن الماضي عليه السلام قال سئل عن مجتمع الماء في الحمام من غسالة الناس بصيب الثوب قال لا بأس به ومنها ما رواه الصدوق قدس سره في كتاب العلل في الموثق عن عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال وياك ان تغسل من غسالة الحمام فيها يجمع غسالة اليهود والنصر والمجوس والناسب اهل البيت وهو شترهم وانت خير بان الظاهر ان مطرح النزاع في هذه المسئلة انما هو حال الشك في عروضة شيء من الجفائن والافع العلم بملاقاة شيء منها فلا خلاف في الحكم بالجاسة فمن قال بجاسة القليل بالملاقاة ومع العلم بالخلوة عنها فالظاهر انه لا اشكال في الحكم بالطهارة ولا خلاف في ذلك الا ما يظهر من عبارة الصدوق الا ان الظاهر صرفها الى ما ذكره المحقق من التفصيل حيث استثنى من المنع من الغسل بالغسالة صورة العلم بخلوها من الجاسة وكذا الظاهر على النهاية وابن ادریس الا انه لا يبعد صرفها الى ما ذكرنا انفا وقال المحقق في المعبر بعد نقلنا تقدم من كلام ابن ادریس وان عبر عنه ببعض المتأخرين الا انه هو المراد على التعيين ما صودرته وهو خلاف الرواية وخلاف ما ذكره ابن ادریس بابويه ولم نقف على رواية بهذا الحكم سوى تلك الرواية ورواية مرسله ذكرها الكليني قال بعض اصحابنا عن ابن جهمود هذه مرسله وابن جهمود ضعيف جدا ذكر ذلك الجاس في كتاب الرجال في الاجماع وابن الاخبار المعتمدة ونحو نظا لبها ادعاء وافرح في دعواه انه هو شار بقوله وهو خلاف الرواية الى رواية الواسطه حيث قدمها اولاد الرواية التي رواها الكليني في رواية ابن ابي يعفور ثم انه مع الشك في ملاقات الجاسة الذي هو محل النزاع كما ذكرناه هل يحكم بالطهارة او الجاسة والمنع خاصة الاول صريح العلامة في المنتهى كما عرفت واليه مال جملة من المتأخرين ومتأخرهم منهم الشيخ علي في شرح القواعد حيث قال والذي يقتضيه النظر انه مع الشك في الجاسة تكون على حكمها الثابت لها قبل الاستعمال وان كان اجتنابها هو والمخ ذلك مال المحقق الشيخ حسن في المعالم وقوله في الروض وغيرهم والثالث صريح العلامة في الارشاد وبما تبعه فيه بعض من تأخر عنه قال في المعالم وبما قيل ان حجة التمسك عن استعمالها سقوطها بظاهر انتهى الثالث بظاهر الصدوقين والمحقق الا انهم خصوا المنع بالغسل الذي منه من تأخر عنهم من كلامهم هو الحكم بالطهارة وان امتنع الغسل بها اذ عرفت ذلك فاعلم كقائل ان يقول ان جل الاخبار المتقدمه قد دللت على المنع من الغسل والظاهر انه لا خصوصية لذكر الغسل الا من حيث ان الحمام غالباً اتخذ لذلك والاحكام في الاخبار كما بينا عليه غير مرة انما يخرج بنا عن افراد المتكررة الغالبة وحيث فلا فرق في المنع من الاستعمال بين الغسل وغيره وما يوضح ذلك ان الحكم بالجاسة في كثير المواضع انما استفيد من نهي الشارع عن استعمال الاقنة او الامر بغسله او بخوذته انما لو ورد شيء بلفظ الجاسة في مقام النزاع لاسرعو الى تأويله بالجل على المعنى اللغوي ويؤيد ذلك ايضا ما ذكرنا في السند في المدارك حيث قال بعد الاستدلال على نجاسة البول من غير ما كوله بحسنه عبد الله بن سنان المتضمنة للامر بغسل الثوب من بوال ما لا يؤكل لحمه وكلامه في البين ما صودرته ولا معنى للنفس شرعا الا ما وجب غسله لملاقاة له بل سائر الاهيان النجسة انما استفيد نجاستها من امر الشارع بغسل الثوب والبدن من ملاقاتها انتهى الامر فيها نحن فيه كذلك فان قيل ان القاعدة الكلية العامة على طهارة ما لا يعلم ملاقاته الجاسة ترد ما ذكرتم قلنا ما ذكرنا من الاخبار بالتقرير بل ذكرنا خاص وهو مقدم على العام كما تقر به بين العلماء الاعلام الا انه يبقى الكلام في مرسله الواسطه حيث دلت على نفي الباس عن ملاقاته للثوب لا ديب ان الترجع لما عارضها بالكثرة نعم استدلال المحقق المولى الادبي عليه عطر الله مرقد في شرح الا على الطهارة بصحيفة محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يغسل في الجنب غير اغسل من مائه قال نعم لا بأس ان يغسل من الجنب لقد اغسلت فيه ثم خرجت فغسلت على ما غسلتها الا لما لرق بها من التراب مثلها بصحيفة الاخرى في موثقة زهرية قال رأيت با جعفر عليه السلام يخرج من الحمام فيمضي كما هو لا يغسل يغسل بجليه حتى يصلح فيجني من موده الروايات في هذه المسئلة هو البئر التي يجمع فيها ماء الحمام والحاق الميا بالمخدر في سطح الحمام بهما الادليل عليه سيما مع ورود هذه الروايات دلالة على الطهارة وحيث ان فعل الخلاف في المسئلة يخص بالبرائة خاصة فلا استدلال بهذه الاخبار هناك الا وجهه الا ان الاقرب الى النظر هو ما ذكره المحقق المشار اليه فان الظاهر ان وصول الماء الى البئر المشار اليها انما يكون بعد المروء في سطح الحمام لان تلك البئر انما عدت للمياه التي تجري من الجياض التي يغسل عليها ومن الظاهر مردها على سطح الحمام فالكل في سطح الحمام كالكل في الابار نعم لو كان لوصول الماء الى تلك الابار طريقا على حد لا يتعلق بالسطح فلا استدلال بتلك الاخبار في غير محله على تقدير فرض محل النزاع ما يشمل السطح فلا استدلال على الطهارة بتلك الاخبار ففصل الاخبار الاول على الكراهة الملاحظة وعلى عقد الاعتقال من الزنا وغسالة ولد الزنا اشعار بذلك سيما مع ارداف الشك بقوله وهو لا يطهر الى سبعة ابا عنه لم يقل بجاسة ابن الزنا على هذا الوجه قائل من الاحصاء لا دليل عليه من سنة او كتاب المقام الثالث في الماء المشتبه فيه صور الاول اشتباه الطاهر بالنجس والظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في كون الله عليهم في ان الماء اذا كان طاهرا هو نافع واشتبهاء بغيره نافع اخر فانه يجب اجتنابها مما نقل الاجماع على ذلك جماعة من اجلاء الاصحاب منهم الشيخ في الخلاف والمحقق في المعبر والعلامة في المختلف واجمع في المعبر بعد نقل الاتفاق بان يقين الطهارة في كل منها معارض يقين الجاسة ولا رجحان فيحقق المنع واورده عليه في المعالم بان يقين الطهارة في كل واحد منها بانفراده انما يعارضه الشك في الجاسة لا يقين ونقل السيد السند في المدارك عن العلامة انه اخرج في

هو غير مستفيض

والله اعلم  
بما كنا نعبد



النجس ايضا على ذلك بان اجتناب النجس واجب قطعا وهو لا يتم الا بجنبها بما معاد ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب اعتباره بان اجتناب النجس لا يقطع بوجوبه الا مع تحققه بعينه لا مع الشك فيه واستبعاد سقوط هذه النجاسة شرا اذا يحصل المباشرة بجميع ما وقع فيه الاشتباه غير مطلق اليه وقد ثبت نظيره في حكم واجد المنة في الثوب المشترك واعترف به الاصحاب في غير المحصور ايضا والفرق بينه وبين المحصور غير واضح عند التامل انتهى وقد تقدم في هذا الكلام شيخنا المولى الاردبيلي وقد جرى على هذا المنوال جملة ممن تأخروا عن علماءنا الابدالك ما نقله قدس سره عن الشيخ المجد في المسئلة المذكورة ولعله في موضع اخر منه والتحقيق في هذا المقام على ما يستفاد من اخبار اهل الذكر عليهم السلام انه لا يخفى على من طلع عنه من رتبة التقليد للرجاء اعطى النظر فيه فيما ورد عن الأئمة في هذا المجال ان الشارع كما حكم بالنجاسة والحرمه فيها تحقيقا كونه نجسا او حراما كذلك اعطى المشتبه بكل منهما في الافراد المحصورة حكم ما اشتبه به من النجاسة والحرمه ايضا بخلاف غير المحصورة فانه حكم بطلان الجميع حليها فعلا للخرج والمشتبه والتكليف بالاطلاق وحيث ان المسئلة المذكورة بما لم يعطها حقها من التحقيق احدها من الاصحاب لم يميز القشر منها الباب مع تكرار فرد ما في الاحكام فخرى بنا ان يظهر فيها الكلام بما يقع عنها غيايب الظلام وبنين ما في كلام هؤلاء الاعلام من سقوط ما اعترضوا به في المقام فنقول ولا يخفى ان القواعد الكلية الواردة عنهم عليهم السلام في الاحكام الشرعية كما تكون باشتغال القضية على سائر الكليات كذلك تحصل بتبع الجزئيات الواردة عنهم عليهم السلام في القواعد الثبوتية وما صرح به الاصحاب فيكون انما عليهم في حكم المحصور وغير المحصور ما اشتبه بالنجس والحر حيث حكموا بالنجاسة والتحريم في الاول دون الثاني وان كان لم يرد في الاخبار بقاعدة كلية الا ان المستفاد منها على وجه لا يزلحه الترتيب في خصوصيات الافراد التي تصلح للاندراج تحت كل من قاعدة المحصور وغير المحصور وهو ما ذكره بل في بعض تلك الاخبار كما استدل انشاء الله تعالى بقرينة بكنية الحكم في بعض تلك الموارد وما انا اذكر لك ما دقت عليه من المواضع المتعلقة بكل من تلك القاعدتين وما دل على حكم المحصور وان يلحق المشتبه فيه حكم ما اشتبه به من نجاسته وتحريم ما نحن فيه من مسئلة الاثنيين فقد دوى على الوثوق عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل معه ناء ان فيها ماء وقع في احداهما قدر لا يدرك اياهما هو قال يهرقهما دية في مثل ذلك سماعة في الوثوق عنه عليه السلام فانهما اثنى صريحا في الحكم المذكور وعلى جملة من متأخري المتأخرين في الخبرين بضعف السند بناء على الاصطلاح المتخذ بينهما قد عرفت ما في هذا الاصطلاح في المقدمة الثانية من مقدمات الكتاب بعض من جبر ذلك بقول الاصحاب للروايتين المذكورتين وجلة منهم اعتمدوا في هذا الباب على اجماع المنقول في المسئلة والكل يمكن من الضعف ومن ذلك الثوب لظاهر المشتبه بثوب اخر بخبر فانه لا خلاف بين الاصحاب رضوان الله عليهم ممن منع الاحتياط في الصلوة عادية في انه يجب الصلوة فيها على جهة البلديتة حتى من اولئك الفضلاء المناذعين في هذا المسئلة ولم يجوز احد منهم الصلوة في واحد خاصة مع ان مقتضى ما قالوه في هذه المسئلة هو ان ذلك لا يقطع الحكم المذكور من النصوص حسنة صفوا بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام انه كتب اليه يسئله عن رجل كان معه ثوبان فاصاب احدهما ببول ولم يدرك اياهما هو وحضر الصلوة وخاف فوثقا وليس عنده ما كيف يصنع قال يصلي فيهما قال شيخنا الصدوق رضوان الله عنهما الفقيه بعد نقل الرواية يعني على الافراد قال في المذكر بعد ان نقل القول بذلك عن الشيخ واكثر الاصحاب قال انه المعتمد ونقل عن بعض الاصحاب انه يطرحهما ويصلي عريانا ما صورته ومقتضى منع الصلوة عادية ثابت وجوب الصلوة في احدهما وفي كل منهما اذا المفروض انتفاء غيرها والاول منتف اذا قائل به فيثبت الثاني ويدل عليه ما رواه ثم ساق الرواية واقول انت خبير عاينه فان مقتضى ما ذكره في مسئلة الاثنيين واختاره فيها وما ذكره ايضا في مسئلة السجود مع حصول النجاسة في المواضع المتقدمة حيث قال بعد البحث في المسئلة والذوق يقتضيه النظر عدم الفرق بين المحصور وغيره وانه لا مانع من الانتفاع بالمشتبه فيفتقر الى الظاهر اذ لم يستوعب المباشرة بجميع ما وقع فيه الاشتباه انتهى انه يخرج هنا الصلوة في ثوب واحد وتوقف القول به على وجود القائل جاز في الموضوعين الآخرين فانه لم يخالف في تلك المسئلتين احدهما ومن جاز حذوه واقفاه والجواب عنه بوجود النص المعتمد في الثوب بالنجس المشتبه عدم وجوده هناك لضعف النص في مسئلة الاثنيين وعدم النص في مسئلة السجود بضعف اق لا بانه بالتأمل في النصوص الواردة في الاحكام المتفرقة وفي بعضها الى بعض كما سنوضح ان شاء الله تعالى اعلم ان ذلك حكم كلي وثانيا ان ما ذكره من التعليل في الموضوعين يعطى كون الحكم عند كليهما في مسئلة الظاهر المشتبه بالنجس لملقا لا بخصوص تلك المسئلتين ومن ذلك الثوب بالنجس بوضعه مع وقوع الاشتباه في جميع اجزاء الثوب فانه لا خلاف بين الاصحاب حتى من هذا الفاضل من تبعه انه لا يحكم بطهارة الثوب الا بغسله كلابه استفاضت الاخبار في صحة مجتدين مسلمين عن احدهما عليها السلام انه قال في المعنى يصيب الثوب فان عرفت مكانه فغسله وان خفي عليك فاغسل الثوب كله ومثلها محض فدارة فمجتدين مسلمين ودرواية ابن ابي يعفور وغيرهما قال السيد المذكر بعد نقل عبارة المصنف في ذلك هذا قول علماءنا واكثر العامة قاله في المعنى استدل عليه بان النجاسة موجودة على اليقين ولا يحصل اليقين بزوالها الا بغسل جميع ما وقع فيه الاشتباه وبشكل يبين النجاسة يرتفع بغسل جزء مما وقع فيه الاشتباه فيقدر النجاسة ان لم يحصل القطع بغسل ذلك المحل بعينه انتهى في الاق الا ان الظاهر ان ما ذكره المحقق قدس سره من التعليل هذا وفي مسئلة الاثنيين بل في سائر المواضع انما هو على جهة التوجيه للنص ببيان حكم الامر فيه لا انه مع وجود النص فلا ضرورة تلجئ الى التعليل بالوجوه العقلية على ان احكام الشرع توفيقية لا نقلية بالعقول كما الحال في المحقق الكلام في اول كتاب المعتبر وغيره وغيره فلا اشكال نعم هذا الاشكال موافقا لما اختاره في ذلك الموضوعين المتقدمين ولكنه وارد عليه في هذا الموضوع حيث ان مقتضى ما اختاره ثمة الاكتفاء بغسل جزء من الثوب كما ذكره لكن النصوص تدفعه وهو ليس بشيء في هذا الباب



فما قلنا وما ثانياً نينا ثلاثة موكان يقين النجاسة هنا يرتفع بجزء مما وقع فيه الاشتباه حتى لا يقطع حج بقاء النجاسة بجواز كونها في ذلك الجزء الذي قد غسلنا فانقول أيضاً مثله في مسألة الاناين انه بجدد وقوع النجاسة في واحد منها لا على التعيين فقد زال يقين الطهارة الحاصل اولاً عن كل من ذينك الاناين وهكذا في الثوب المكان المحصورين فانه قد تساوى احتمال الملاقة وعدم الملاقة في كل جزء جزء من تلك الاجزاء المشكوك فيها وهذا القدر يكفي في زوال ذلك اليقين الحاصل قبل الملاقة والخروج عن مقتضاه ومن ذلك اللحم المختلط ذكيت بميتة فقد ذهب الاحتياط الى تحريم الجميع من غير خلاف وعليه لت الاخبار ومنه لحسنه الجلب عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل كان له غنم وبقر وكان يدرك الذئب منها فيغزله ويعزل الميتة ثم ان الميتة والذئب لختلما فكيف يصنع قال يبيعها ممن يستحل الميتة ويأكل منه ومنه لحسنه الاخرى ايضا ويلا بمقتضى ما ذكره السيد ومن تبعه ان كل قطعة لاحظها من هذا اللحم فهي حلال لا يحكم بنجاستها ولا بتحريم اكلها لان الواجب انما هو اجتناب ما يتحقق تحريمه بعينه لا ما اشتبه بالحرام والنصوص تدفع ولو قيل انه يتمسك هنا باصالة عقد التذكية قلنا يعاضه التمسك باصالة الطهارة واصالة الحلية وما ورد في حكم المحصور ومنها الاخبار الدالة على ان كل شيء طاهر حتى تعلم قذراً ان القدر المعلوم منها كما تترتب في المقدمة الحادية عشر ان كل صنف يكون فيه طاهر ونجس كالدم والبول ومثاله ما اتمم بيميز الشارع بين فريده بعلامته فهو طاهر حتى يعلم انه الفرد النجس فيه كما ترى لانه على حكم غير المحصور بغيره وكل شيء من الاخبار الدالة على ان كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعلم الحرام بعينه فتدعه ومنها ما صحته عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الجبن فقال سئلت عن طعام يعجبه ثم اعطى العلام درهما فقال يا غلام ابع لنا جبناً ثم دعي بالغدا فتعدينا معه فاك الجبن فاكلوا اكلنا فلما فرغنا قلت للجبن قال اولم ترى اكله قلت بلى ولكن احب ان اسمعه منك فقال ساخر لك عن الجبن وغيره كما كان فيه حلال حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه وما رواه في كتاب الحاسن عن ابي الجارود قال سئلت با جعفر عليه السلام عن الجبن فقلت اخبرني من راي انه يجعل فيه الميتة فقال من اجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرم في جميع الارض في علمت منه ميتة فلا تأكله وما لم تعلم فاشرب واكل ولا تأكل في الاعتراض السون فاشترى بها اللحم والتمن والجبن والله ما اظن كلهم يسمون هذه البربر وهذا السودان الى غير ذلك من الاخبار التي لا يلزم عليها قلم الا في هذا المضمار وانت خير بان الحكم الوارد في هذه الاخبار على وجهه وكل شيء من هذه الاشياء حتى كان له افراد بعضها معلوم الحلال وبعضها معلوم الحرام ولم يميز الشارع احدهما بعلامته وتلك الافراد تماينعت وتعد رطبها كما اشار اليه رواية الحاسن كما اشار اليه بقوله من اجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرم في جميع الارضين فالجميع حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتجنبه هذا من التوسعات والرخص الواقعة في الشريعة المبينة على السهولة لرفع الحرج والمشتغل للاذنين بوجوب التكليف باجتناب ذلك بخلاف الافراد المحصورة فانه لا حرج في التكليف باجتنابها كما لا يخفى هذه الاخبار كما انهم اندل على حكم غير المحصور بالنسبة الى اشتبا الحلال بالحرام كذلك تدل عليه بالنسبة الى اشتباه الطاهر بالنجس فان التحريم الذي حصل الاشتباه به انما نشأ من حيث النجاسة كما لا يخفى ومنها جازن الظالم فانه لا خلاف بين الاصحاب في ضوء الله عليهم في طهارة جواز اكلها مع العلم واليقين بكون اكثرها حراما وبه استفاضت الاخبار ومنها ما صحته ابي ولاد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما ترى في جعل بيع اعمال السلطان ليس له مكسب من اعمالهم وانا امر به فانزل عليه فيصيفه ويحسن له وربه بالدرهم والكسوة وقد صاق صدك من ذلك فقال له كل مخدم من ذلك المهاد وعليه لوزر هذا ما خطر بالبال مما يدخل في هذا المجال بذلك يتضح لك في كلام الحديث الكاشف في المفاتيح والفاضل الخراساني في الكفاية حيث ذهب الى حل ما اختلط بالحرام وان كان محصورا استنادا الى صحة عبد الله بن سنان المتقدمة وفيه اق لا انك قد عرفت بمعونة ما قدمنا ان مورد الرواية كما هو ايضا مقتضى سياقاتها انما هو الافراد الغير المحصورة وان ذلك قاعدة كلية في الطهارة والنجاسة والحل والحرم في ثانياً الاخبار الدالة على وجوب الاجتناب للحرام عموماً وخصوصاً استناداً لما نحن فيه وهو لا يتم هنا الا باجتناب الجميع وثالثاً ان جملة من الاخبار قد صرحت بالتحريم في خصوص المحصور كرواية الجلب المتقدمة في اللحم المختلط ذكيت بميتة كما تقدم وما رواه الشيخ في باب سبده عن ضريس الكناسي قال سئلت با جعفر عليه السلام عن التمن والجبن بخد في ارض المشركين بالتوم اناكله فقال اما ما علمت انه قد خلطه الحرام فلا تأكله اما ما لم تعلم فكله حتى تعلم انه حرام وما رواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل شيء لك حلال حتى يحينك شاهد ان فيه ميتة والجميع كما ترى صريح في الحكم بالتحريم ولا ريب ان طريق الجمع بينهما وبين صحة عبد الله بن سنان وما في معناها انما يتم بالحمل على الفرق بين المحصور وغير المحصور كما يقتضيه قياسا كل من تلك الاخبار وسيجوز تحقيق هذه المسئلة ان شاء الله تعالى اعطاء البحث حقه مع هذين الفاضلين فحمله وبالجمل فانتك اذا اعطيت التامل حقه فيما نقلنا من الاخبار فاصطفاها عامها وضمت بعضها الى بعض فلا ارادك تسريب فيما ذكرنا من صحة تلك الكليتين فهو تلك القاعدتين اعني كليتي المحصور وغير المحصور وان الاخبار الدالة بعمومها على طهارة كل شيء حتى يعلم بنجاسته وحلية كل شيء حتى يعلم حرمة مقتضى باخبار المحصور طهارة ونجاسته وحلية وحرمة ومن القواعد المتفق عليها عندهم تقدير العمل بالخاص في تخصيص اخبار اصاله اليقين الطهارة واصالة اليقين الحلية بغير موقع الاشتباه في الاشياء المعلومه بشخصها فتأمل بعين البصيرة وتناول به يد غير خفية ليظهر لك على الروايات من الجاها هذا وما اورده في المعالم على الحق فيندفع بما اشرفنا اليه نفا من انه قد حصل لنا اليقين بنجاسته بعض تلك الاشياء المعلومه بشخصها وهذا اليقين اوجب حدوث حالة متوسطة بين الطهارة والنجاسة وهي من باب نقض اليقين بيقين مثله واما ما ذكره السيد السند من ان اجتناب الجنب لا يقطع

في الملبس  
في الملبس  
في الملبس



بوجوبه الامع تحقيقه بعينه فردود بان الاخبار كما دلت على وجوب الاجتناب مع اليقين دلت على وجوب الاجتناب مع الاشتباه بمصو وقياسه  
المسئلة ونحوها على مسئلة واجد الموضع الثوب المشترك قياس مع الفارق لوجود النصوص الدالة على الاجتناب في هذا ونظائرهما وعدم النص في تلك  
المسئلة على ما ذكره فيها من الاحكام وفي انشاء الله ما فيه تحقيق الحال ودفع الاشكال في المسئلة المذكورة وينبغي التنبيه على فوائده  
الاولى لولا في هذا الماشبه طاهر فهل يحكم بنجاسته ام لا قولان مبنيان على ان هذا الماء هل يكون حكمه حكم النجس من كل وجه وبالاشبه  
لعدم الاستعمال في الطهارة خاصة وبالاول صرح العلامة في المنتهى فقال لو استعمال احد الاناثين وصلى به لم يصح صلاته ووجب عليه غسل  
ما اصابه المشتبه بماء متيقن الطهارة كالنجس ثم نقل عن بعض العامة انه نفى وجوب غسله مع علا بان محل طاهر بيقين فلا يزيل بالشك  
في النجاسة واجاب عنه بانه لا فرق في المنع بين يقين النجاسة وشكها هذا وان فرق بينهما في غير ذلك بالثالث صرح جملة من المتأخرين وتأخيرهم منهم  
التسند في المدارك وجعل في الروض واجه عليه في المدارك بان احتمال ملاقاته النجاسة لا يرفع يقين الطهارة فقال في رد كلام العلامة بان المشتبه  
بالنجس حكمه حكم النجس ماصورته وضعفه ظاهر للقطع بان موضع الملاقة كان طاهرا في الاصل ولم يعرض له ما يقتضيه من ملاقاته للنجاسة  
فضلا عن اليقين وقولهم بان المشتبه بالنجس حكمه حكم النجس لا يريدون به من جميع الوجوه بل المراد صيرورة بحيث يمنع استعماله في الطهارة خاصة ولو  
صرحوا بزيادة المساواة من كل وجه كانت دعوها لينة من الدليل انتهى أنت خير بانه مقتضى ما نقلنا من الاخبار المتعلقة بحكم المشتبه في الأفراد  
المحصورة بما ورد في هذه المسئلة ونظائرهما وان ذلك قاعدة كلية اعطاء المشتبه بالنجس حكم النجس على التفصيل الا في المشتبه بالحرام حكمه الحرام  
كذلك لا تنافي ان ملاقاته النجاسة لبعض الثوب مع الاشتباه في اجزائه موجب لغسله كلاكما تقدم في الاخبار ومن الظاهر انه لا وجه لذلك  
الا توقف يقين طهارة الموضع لا محكم الطاهر عليه من جهة الصلوة فيه ومنع تعدي حكم النجاسة منه الى ما يلاقيه برطوبة على ذلك وبمقتضى  
ما ذهب اليه من حكمه في هذه المسئلة بعدم وجوب تطهيره للملاقاة لهذا الماء انه لا يجب تطهيره الا في بعض اجزاء هذا الثوب برطوبة مع ان  
ظاهر النصوص الواردة بوجوب تطهيره كمالا يدفعه لان ايجاب الشارع تطهيره كمالا دال على ترتيب حكم النجس عليه قبل التطهير لا ان  
هو الامم الفضلا لما كان نظره في المسئلة مقصودا على الموثقين الواردتين فيهما وهما اما تضمنتا المنع من الاستعمال في الطهارة خاصة  
مع كون الحكم فيها جارا على خلاف القوانين المقررة اقصر واعلم مورد هاهنا على تقدير العمل بها وارجح فما ذكر العلامة في المنتهى من ان  
المشتبه بالنجس حكمه حكم النجس ان اراد به من جميع الوجوه فهو مردود بحسنة صفوان الواردة في الثوبين المشتبه طاهرهما بنجسهما اذ  
لا تكرر الصلوة في الثوبين النجسين ولا الطاهرين وان اراد من بعض الوجوه التي من جملة ملاقاته برطوبة فوضعه بالجملة فان المشتبه  
في هذه المسئلة وامثالها متوسطة من بعض الجهات كالاكل والشرب والملاقاة برطوبة حكمه حكم النجس ومن بعض الجهات كالصلوة في  
الثوبين المشتبهين باعتبار تكرار ما فيها له حالة فالثالث والى ذلك يميل كلام المحدث الاسترأدي قدس سره في كتاب الفوائد الممدنت  
في مسئلة ما لو تنجس الماء مع الشك في بلوغه الكثرة حيث قال بعد ان اختار فيه التوقف عن الحكم بالطهارة والنجاسة ماصورته ثم علم  
ان ههنا اقسام ثلاثة المحكوم عليه بالطهارة والمحكوم عليه بالنجاسة والمحكوم عليه بالتوقف عن الحكمين وبوجوب الاجتناب من  
المعلوم ان الملاقة لاحد الثلاثة حكمه حكم احد الثلاثة انتهى العجب منهم نور الله تعالى مرادهم فيما ذهبوا اليه ههنا من الحكم بطهارة ما تعتكف  
اليه هذا الماء مع اتفاقهم ظاهر في مسئلة البطل المشتبه خارج بعد البطل وقبل الاستبراء على نجاسته ذلك لبطل ووجوب غسله كما  
سئل انشاء الله تعالى الكلام فيه في المسئلة المذكورة والمسئلان من بابي حد كما لا يخفى التثنية لو اشتبهاء انا طاهر يقينا باحد الاناث  
فهل يكون الحكم فيه بالحكم فيما اشتبه به من وجوب الاجتناب ويحكم بطهارة بناء على ان مورد النص انما هو اشتباه الطاهر يقينا بالنجس يقينا لا ان  
ان مقتضى كلام القائلين بتخصيص حكم الاشتباه بالنجس بالطهارة خاصة دون سائر الاستعمالات هو الثالث واما على تقدير القول باجاء  
حكم النجس على المشتبه به مطلقا فيحكم بالحكم بوجوب الاجتناب لان هذا بعض الاحكام المترتبة على النجس بذلك صرح العلامة في المنتهى ايضا  
واعترضه في العالم بان ذلك خارج عن مورد النص محل الوفاق فلا بد له من دليل ويحتمل عدم وقوع النص كاعتبرت والاحتياط  
لا يخفى الشك في بعض كثير من الاصحاب ضو الله عليهم كالشيخين والفاضلين وغيرهم على عدم الفرق في وجوب الاجتناب مع الاشتباه  
بين ما لو كان الماء في اناثين واكثر بل يثبت بعضهم على عدم الفرق بين كون اناثين او غديرين قال في المعالم بعد نقل ذلك عنهم والاعتراض  
بان الحديثين الذين اجابوا بالحكم انما وردا في الاناثين ماصورته ولو لم الاحتجاج بالاعتبارات التي ذكرها كانت دليلا في الجميع واما النص  
فخاص كما علم في توقف التسوية المذكور على الدليل ولعله الاتفاق مضافا الى الاعتبار انتهى على هذا الكلام جوى جملة ممن تأخر عنه فيه  
ما عرفت من ان نظره لما كان مقصودا على الخبرين المذكورين مع ما عرفت من طعنهم فيها ومناقشتهم في اصل المسئلة كان التعبد عن  
مورد ما يحتاج الى دليل ومن سرح يريد نظره فيما حققناه وتاملا ما شرحناه عرف ان الحكم في ذلك امر كلي وقاعدة مطردة لا يداخله شوب  
الاحكام في تعدي الحكم لما ذكره اولئك الفضلاء على ان التخصيص بالاناثين انما وقع في كلام السائل بخصوص السؤال لا بخصوص كونه  
عندهم الرابع هل الامر بالادارة في النص على جهة الوجوب المجرد الاباحة ظاهر كلام الشيخين والصدوقين عظم الله مرادهم الاول  
الا ان كلام الصدوقين ربما اشعر بخصاص الحكم بحال ارادة التبرج حيث قال في الرسالة والفقيه فان كان معك انا ان فوقه فاحلها  
ما يجزى الماء ولم تعلم في انما وقع فاحلها جساوتهم واما كلام الشيخين سيما المعتمد في المغنعة فظاهر في عدم التقييد بذلك حيث



ذكر انه بعد الاصرار في توضأها وصحح كلام ابن اديس من تأخونه الثلثة ودرها يؤيد ورود الامر بالاراقة في جملة من الأضحية  
كما تقدم في أدلة نجاسة الماء القليل بالملاقاة مع انه لم يقل احد بوجوب الاراقة ثم قال في المعبر وقد يكنى عن النجاسة بالاراقة في كثير من  
الاخبار فيها المنع وهو جيد ونقل في المعبر عن بعض اصحاب ان علة الامر بالاراقة ليضع التيمم لانه مشروط بعدم الماء ورده بان وجود الماء  
الممنوع من استعماله لا يمنع التيمم كالمصوب ما يمنع من استعماله مرضا وعدو ومنع الشارع اقوى الموانع وهو متجه وكيف كان فلا يخفى عليك  
مادة الامر بالاراقة من الدلالة على عدم الانتفاع بالماء المذكور وان وجوده في حكم <sup>العدم</sup> به يظهر من حقوقه للنجس جملة احكامه لا بخصوص الطهارة  
من الحدث كما ذكره اولئك <sup>الفضلاء</sup> رضوان الله عليهم لا لغيره جاز الانتفاع به في غير الطهارة من كل شرب نحوها فادراكه مما يدخل في باب الاسراف  
المنهوق عنه عموما وخصوصا والحق ان التعبير باداقته هناك دليل ظاهر في حقوق احكام النفس كمالا كما لا يخفى <sup>الخاصة</sup> قال السيد السند المدرك  
بعد الكلام الذي نقلناه صدر المسئلة ويستفاد من قواها اصحاب انه لو تعلق الشك بوقوع النجاسة في الماء وخارج لم ينجز الماء بذلك  
ولم يمنع من استعماله وهو مؤيد لما ذكرناه انتهى <sup>فوق</sup> وجه الفرق بين ما نحن فيه وبين ما فرضه قدس سره ممكن فان مقتضى القاعدة المستفاد  
من الاخبار بالنسبة الى الاشتباه المحصور ان يكون افراد الاشتباه امورا معلومة معينة لشخصها وبالنسبة الى غير المحصور ان لا يكون كذلك  
وما ذكره من الصورة المشار اليها انما هو من الثلثة لا الاول على ان القاعدة المذكورة انما تتعلق بالافراد المندرجة تحت ماهية واحدة والجزئية  
التي تحوي الحقيقة واحدة ان اشبهت طاهرا بنجسها وحلاها بحرامها فيفرض فيها بين المحصور وغير المحصور بما تضمنته تلك الاخبار وقوع الاشتباه  
كيف اتفق السادة على الظاهر في الفرق في ترتيب حكم الاشتباه المذكورين ان يكون الماء ان طاهرين ثم يقع في احدهما قدر لا يعلم على  
التعيين او يكون احدهما طاهرا والاخر نجسا ثم يشبه احدهما بالآخر ويكونا كذلك ثم ينقلب احدهما ويشبه بالآخر يكون هو الطاهر والنجس السابعة  
لوامكن الصلوة بطهارة متيقنة من هذين المائتين بان يتطهر بأحدهما ثم يصلي ثم يغسل اعضائه ثم لا يراه ماء الوضوء ثم يتوضأ بالآخر فهل يقع  
الصلوة به ام لا الذي صرح به جمع من اصحاب المنع وهو الظاهر في المعبر في توجيهه لانه ما يحكم بالمنع منه فخرى استعماله بحري النفس انتهى  
وعليه بعضهم بانه يصدق عليه بعد الطهارة الاولى انه متيقن الحدث شاك في الطهارة ومن هذا شأنه لا يسوغ له الدخول في الصلوة بوضوء  
اجماع ووضوئه الثلثة يجوز ان يكون بالوضوء فيكون قد صلى بنجاسة وعلة في المدارك بان هذين المائتين قد صار احكاما بنجاستها واستعمال  
النجس الطهارة مما لا يمكن التقرب به لانه بدعة ثم قال فيه ما فيه والحق ما علة به في المعبر وكيف كان فالظاهر انه لا خلاف في الحكم المذكور في الشاخص  
قد صرح جملة من اصحاب ضوان الله عليهم بانه لا يجوز التحريم والاجتهاد بتجصيل الامارات المرجحة بطهارة احدهما وهو كذلك لثبوت التقوى عن  
استعمال الماء وهذا القرينة التي لا تترك البقعة في الخروج عن عمد في النهي الشرعي <sup>الصورة</sup> الثانية في الاشتباه بالمصوب قد صرح  
جمع من اصحاب بان الحكم فيها كالاشتباه بالنجس استشكل بعض قاضل متأخرين المتأخرين نظر الى محضرة عبد الله بن سنان الدالة على ان كل شيء فيه  
وحرام فهو حلال حتى يعرف الحرام بعينه ومادة معناه وفيه نظر فان مورد هذه الرواية ومادة معناه كما عرفت انما هو الافراد الغير المحصور  
وحج ما ذكره اصحاب ضوان الله عليهم هو الظاهر وقواعده القاعدين الواردة في المحصور اذا اشتبه حلاله بحرامه كما عرفت فتحريم الاستعمال بما  
لا ينبغي ان يستراب فيه لكن لو قوضا بهما وادتكل الحرام فهل يحصل <sup>النجاسة</sup> ويجوز له الدخول به في الصلوة ام لا صرح بعض محقق متأخرين  
بالتأخيرين بالاول قال لان احدهما ماء مباح ولا شك في فقد وقعت الطهارة فيلزم ان تكون محضرة ثم انه اعترض على نفسه بان استعمال  
كل منهما حرام منتهى عنده واليه في العبادة موجب الفاء واجب بمنع كون النهي موجبا للفناء في العبادة ولم اقف لغيره على كلام في المقام الا  
ان الموافق لمذاق الاصحاب القاعدة التي هي الاقامة على العمل بها هو البطلان <sup>فوق</sup> مع الاغراض عن ذلك فيمكن ان يقال ان  
ان التقرب بان هو الشارع عنه نهى تحريم غير معقول ولعل ذلك هو الوجه في القاعدة التي يفرضها الاصحاب من ان النهي في العبادة موجب  
لفساده وانما ان هذه المسئلة نظير المسئلة التي مرت في الفائدة السابعة وقد عرفت انه لا خلاف في البطلان ثمرة في ثالثا  
ان هذا الماء باعتبار تحريم الشارع استعماله يصح حكم عدم وجع ينتقل الفرض الى التيمم لو لم يوجد غيره ولا ريب انه مع انتقال الفرض الى  
التيمم فلا يخفى الوضوء في سائر المواضع التي ينتقل الفرض به الى التيمم وان كان الماء موجودا <sup>الصورة</sup> الثالثة في الاشتباه بالمصوب  
وقد صرح اصحاب ضوان الله عليهم بانه يجب الوضوء بكل منهما وهو كذلك فان المسئلة هنا من قبيل الصلوة في التوبين المشبهة طاهرا  
بنجسها وما يؤيد في مثل هذه المسئلة من انه لا بد من الجزم بالنية فلا دليل عليه بل الدليل قائم على خلافه ما ورد من صحة صلوة  
من شئ في رضى من الخمس ثمانية ثلاثين مرة بلا عترة مودة ومع تسليم ما ذكره فهو مخصوص بصحة يتيسر فيها الجزم ثم انه هل يقع الطهارة  
لهذين المائتين المشبهين مع وجود ماء غير مشبه ام لا ظاهر الاصحاب الثلثة كما صرح به جملة منهم وعلة شيخنا الشهيد الثلثة في الوضوء  
بالقدر على الجزم التام في التيمم مع استعمال الآخر فلا يصح بدونه ولو انقلب احدهما فذهب ثمة فالذي صرحوا به انه يجب الوضوء بالآخر  
والتيقن مقدما للاول على الثلثة واعتز به في المدارك بان الماء الذي يجب استعماله في الطهارة ان كان هو ما علم كونه ماء مطلقا لا  
الاجتزاء بالتيمم وعدم وجوب الوضوء به كما هو الظاهر وان كان هو ما لا يعلم كونه مضافا الى الوضوء فالجمع بين الطهارة بين غير واضح  
ذلك فوجب التيمم انما هو لاحتمال كون المنقلب هو المطلق فلا يكون الوضوء بالآخر مجزيا وهذا لا يتفاوت الحال فيه بين تقديم  
التيمم وتأخيره كما هو واضح انتهى واجيب بانه لما كان الحكم بالوضوء متعلقا بوجود الماء والحكم بالتيمم متعلق بعدم وجدانه فاذا وجد

في كل موضع

في كل موضع



ما يشك في كونه ماء كان كل من وجوب الوضوء والتميم مشكوكا اذ لا ترجح لاحد هاهنا على الاخر فيجب الوضوء والتميم حتى يحصل يقين بالبرائة وهو  
جيد ويوضحه انه لما كان هذا الماء بالاشتبا وبين ذينك الفردين تعرض له حالة ثالثة يخرج بها عنه ما كالمشبه بالنفس على ما عرفت بتحقيقه انفا  
فلا يحكم بكونه مضافا ولا مطلقا بل هو محتمل لها القملا امتساك الطرفين فيترتب عليه ما يترتب على كل منهما من الوضوء والتميم حتى فلا معنى لثب  
الحكم فيه على فرض كون ما ينظمه به ماء مطلقا او هو ما يعلم كونه مضافا كما ذكره المعترض نعم ما ذكره من ايجابهم تقديم الوضوء على التيمم لا ينظمه به  
وجه الصورة التي بعد الاشتباه المستند الى الشك في وقوع الجاسة ولهذا ولا خلاف في عدم البناء عليه في الاول والى انهم وقع  
الخلافا في الظن فلو ظن وقوع الجاسة في الماء فهل يجعل عليه مطلقا او مطلقا او يفضل بين ما يستند الى سبب شرعي ام لا فلهذا الاول يكون  
كالاول وعلى الثالث كالثاني اقول وقد تقدم تحقيق البحث في ذلك في المقدمة الحادية عشر واشبعنا الكلام فيه في كتاب الدرر النجفية بسبب  
الاستحسان التوفيق لاتمامه نعم بقي الكلام مستحاضا فيهما لوقوعا مضت البينتان في الماء بالطهارة والجاسة وله صورتان احدهما ان يقع التقاد  
في اناء واحد بان تشهد احد البينتين بعروض الجاسة له في وقت معين وتشهد الاخرى بعدمه في ذلك الوقت لادعائهما ملاحظة في ذلك  
الوقت والقطع بعدم حصول الجاسة وقد اختلفت فيه اقوالهم فقلنا بما جاز بالمشبه بالنفس وهو قول العلامة في التذكرة والقواعد وجعله فخر المحققين  
في الشرح اولى فنقل في المعالم عن والده انه قوامه بعض فوايد وعلمه المحقق الشيخ القواعد بتكافؤ البينتين وقيل بالطهارة الا انه اختلف التعليل  
لذلك فبين من علمها بالعلوية الطهارة لا اعتدادها بالاصل حكاه فخر المحققين عن بعض اصحاب بين من علمها بتساقط البينتين والرجوع الى الحكم  
الاصل هو الطهارة ذكره الشهيد الثاني قال انه قوي بعد ان قرب اقول الاول لنسبة فخر المحققين الى الشيخ وقيل بالعمل ببينة الجاسة لانها  
ناقلة عن حكم الاصل ببينة الطهارة مقررة والنافل اولى من المقرر عند التعارض كما قرره في الاصول في البحث عن تعادل الادلة ولو وافقها  
لاحتياط ولانها في بعض الاثبات والطهارة في بعض النفى يعرف هذا القول الى ابن ادريس فنقل في المعالم عن بعض المتأخرين المثل قال وهو هو  
غير ان الحقول بالطهارة للتساقط اقربا نقول ما قرره قدس سره هو الانسب بقواعد اصحاب لتطرق القدرح الى ما عده من الاقوال المذكورة  
اما الاول فيرد عليه انه لا دليل عليه لان الاشتباه المحقق به دليله ما النص المتقدم كما حققناه والاجماع كما استند اليه اخرون وكل منها لا يتبادر  
موضع النزاع وشمول القاعدة المستفادة من النصوص لذلك محل اشكال اذ ظاهر تلك النصوص هو استناد الاشتباه الموجب لاشتباه الحكم الى  
امتزاج تلك الاثراد واختلافها على وجه لا يتميز طاهرها من نجسها ولا حلالها من حرامها لا بمجرد الاشتباه كيف اتفق وتكافؤ البينتين كما ذكره  
المحقق الشيخ على انما يكون موجبا لظنهما عدم امكان الترجيح بغير مرجح لا موجبا للعمل بهما واما الثالث ففيه ان ما ذكره من المقدمات المبني عليها  
دليله والتعليقات المذكورة وان ذكرها علماء الاصول لانها تامل في عدم الاعتماد عليها دليل معتد فلا يخرج عن مجرد التطويل الذي لا يفي  
الرسيل لا يشفي العليل فلا يمكن الاعتماد عليها في تأسيس حكم شرعي واما الاحتياط فليس بدليل شرعي عند هم بل غاية ثبوت الاولوية به  
هذا والتحقيق في المقام ان المسئلة كانت عادية عن نصوص اهل الذكرو عليهم السلام فالحكم فيها بالوقوف على ساحل الاحتياط وهو العمل بالاجماع  
وان كان القول الثالث ليس بذلك البعيد باعتبار التعليل الثالث دون الاول لتطرق القدرح اليه بانه لا ينفذ المرجح ان يكون مما اعتبره الشا  
مرحجا ولم يثبت هنا كونه كذلك **الصورتان الثانية** ان يتعارض في اثنتين بان يشهد احد البينتين انه هذا وتشهد الاخرى بانه الاخر  
وقد اختلفت كلمة فيهم ايضا فذهب جمع منهم الى الحق في المعبرة العلامة في التقرير والشهيد في الذكرى الشيخ على في شرح القواعد والشهيد في بعض فوايد  
على ما نقله ابنه عن في المعالم الى انهما كالمشبه بالنفس فنقل عن الشيخ في الخلاف القول بسقوط الشهادتين والرجوع الى اصل الطهارة وقال في المبسوط  
على ما نقله عنه في الحجيج ليعتبر سواء امكن الجمع ولم يمكن والماء على اصل الطهارة والجاسة فايتهما كان معلوما على عليه وان قلنا اذ امكن الجمع  
بينهما قبل شهادتهما وحكم بجاسة الاثنتين كان قويا لان وجوب قبول شهادة الشاهدين معلوم في الشرع وليس امتنا في ان نقول قال العلامة  
في الخ لو شهد عدلان بان الفضل الاثنتين وشهد عدلان بان الفضل الاخر فان امكن العمل بشهادتهما وجب ان تنافيا طرح الجميع وحكم باصل  
ثم انه ما في آخر كلامه لكونها بمنزلة الاثنتين للمشتبهين **الحجج** الذاهبون الى القول الاول بان الاتفاق حاصل من البينتين على جاسة احد الاثنتين  
والتعارض بينهما هو في التعيين فيحكم بالاعتراض فيه ويتوقف في معرض التعارض **الحجج** في الخلاف بان الماء على الطهارة وليس على وجوب القول من الفرق  
ولامن واحد منهما دليل فوجب طرحها وبقي الماء على حكم الاصل **الحجج** العلامة في الخ بانه مع امكان الجمع يحصل مقتضى الجاسة الاثنتين فيثبت الحكم  
مع امتناع الجمع يكون كل واحدة من الشهادتين منافية للاخرى يعلم قطعا كذب احدهما وليس تكذيب احد منهما بعينه اولى من تكذيب الاخرى  
فيجب طرح الجميع والرجوع الى الاصل هو الطهارة وانت خبير بان سياق حجة القول الاول ينادى بالاختصاص بصورة عدم امكان الجمع والاعتماد  
في صورة امكان الجمع فيكون بجاسة الاثنتين باعتبار قبول الشهادتين كما هو ظاهر لان فرض قبول البينة في كل من الاثنتين مع الأفراد يقتضي القبول  
مع الاجماع للقطع بعدم تاثير الاجماع في اختلاف الحكم حيث لا تنافي كما هو المفروض ولعله لظهوره لم يتعرضوا له وظاهر كلام الشيخ في الخلاف عند الفرق  
بين صورتين امكان الجمع وعدمه كما هو صريح صدر عبارته في طه وورد على كلامه في الخلاف انه لا مقتضى للطرح الا التعارض وهو منفي بالنظر  
الى الحد الاثنتين من غير تعيين وانما وقع التعارض في التعيين والاطراح فيه لا يقتضي الاطراح مطلقا فيبقى معنى الاشتباه موجودا هذا بالنظر  
الى صورة عدم امكان الجمع واما بالنظر الى صورة امكانه فقد عرفت ان مقتضاها هو الحكم بالجاسة واما كلام العلامة في الخ فما يتعلق منه  
بصورة امكان الجمع متجه كما تقدم وجهه واما ما يتعلق بصورة عدم الامكان فيرد عليه كلام الخلاف لا تفارق هذه الحكم بذلك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



فكان قدس سره في الخ تنبيه لورود المناقشة بذلك فقال بعد الكلام المتقدم لا يوق بمكينة أحد الا فائين وصحة أحد الشهادتين فيكون بمنزلة  
 الا فائين المشبهة بهين لا نأقوله منع حصول العلم بنجاسة أحد الا فائين وصحة أحد الشهادتين لان صحة الشهادة انما تثبت مع انتفاء الكذب اما  
 مع وجوده فلا وضعفه في المعالم بان التكذيب انما وقع في التعيين لا مطلقا وانه لما كان مجال المناقشة مع هذا الجواب باقيا لم يستدرك  
 في آخر كلامه فقال على انه لو قيل بذلك يعني بمنزلة الا فائين المشبهة بهين كان وجهها وهذا يرد بها المشتري سواء تعدد او اتخذ انه توجب فيرجع  
 كلامه الى ما ذكره الشيخ ط كما تقدم من عبارة وهو مؤذن بالتردد وكيف كان فالاحتياط في مثل هذه المسائل الغير المنصوصة مما لا ينبغي  
 تركه الصورة الخامسة لا شتبا المستند الى اشتبا ما وقع في الماء بكونه طاهرا ونجسا والذي صرح به جملة من الاصحاب ضوئ الله عليهم  
 هو الحكم بطهارة الماء والبطلان فيقين الطهارة حتى يثبت يقين النجاسة الا انك قد عرفت في المقدمة الحادية عشر ان بعض الاصحاب قد منع  
 جريان هذه القاعدة في مثل هذا الموضع مدعي ان المنع عن نقض اليقين بالشك مراد به الشك في وجود الراجع يعني لا بد من ثبوت الراجعة  
 له او لا فاشك في وجوده وعدمه فان هذا الشك لا يعارض اليقين الثابت له ولا الشك في ثبوت الراجعة له وبحقيق القول في ذلك  
 تقدم في المقدمة المشار اليها وبالجملة فكلام من وقفنا على كلامه من الاصحاب يتفوقه في البطلان فيقين الطهارة في الثبوت المذكورة ولكن  
 نقلوا الخلاف هنا في صوة واحدة وهي ما اذا وقع صيد مجروح حلال اللحم بخيل البيت في ماء قليل كان الحل للملا في الماء منه غاي من النجاسة  
 فمات فيه ولم يعلم استناد موته الى الجرح والماء فهل يحكم بطهارة الماء حي او بنجاسته قولان نقلناهما عن العلامة في بعض كتبه وبه صرح  
 المحقق الشيخ عليه في شرح القواعد واختاره جملة ممن تأخر عنه واختار الثلثة جمع من الاصحاب منهم العلامة في أكثر كتبه وابنه فخر المحققين في  
 الشرح ونقل عن الشهيدين ايضا وتوقف المحقق في المعبر وجه القول الاول التمسك باصالة طهارة الماء السالمة من معارضة يقين الراجع  
 لها شوا فان الشك في استناد الموت الى الجرح والماء يقضي الشك في عوض النجاسة فلم يعلم حصول الراجع فيبقى العوضا الدالة على طهارة الماء سالمة  
 عن المعارض كذا قرره في المعالم بعد ان اختار فيه القول بالطهارة ووجه فخر المحققين في شرح القواعد فقال بعد نقل كلام والده قدس سره  
 باخمال العمل بالاصلين يعني اصالة الطهارة في الماء واصالة التحريم في الصيد ما لفظه اقول لاصل الطهارة حكمان الاول الحكم بها الشا  
 حل الصيد ولا صالة الموت حكمان الاول لحوق احكام الميت للصيد الثاني بنجاسة الماء فيعمل كل منهما في نفسه لا صالته فيه وون الاخر لفرضه  
 فينول عدم العلم بخصوص كل منهما والاصل عدمه ولا تضاد لعدم تضاد سببها لان سبب الحكم بالطهارة هو عدم العلم بموت الصيد حتف  
 انقه وسبب تحريم الصيد عدم العلم بذكاته وهما لا يتضادان لصدقهما هنا لانه التقدير وكلاهما لم تضاد الاسباب لم تضاد المسببات ثم قال لا تو  
 الحكم بنجاسة الماء لا امتناع الخلو عن الملو من اعنه موت الصيد ولا بالجرح ولا بالجرح المستلزمين لحل الصيد فانه لازم للاول ونجاسة الماء  
 فانه لازم للثاني وامتناع الخلو عن الملو من مستلزم لا امتناع الجمع بين نقيضه للاربعين وتحريم الصيد ثابت بالاجماع ولما دونه الحل في الصحيح  
 عن عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل رمى صيدا وهو على جبل او حائط فيجرح منه لسهمة فيموت قال كل منه وان وقع في الماء من رميتك  
 فمات فلا تأكل منه فيثبت الحكم بالنجاسة انما هو صاحب الما قرير دليل النجاسة بما لفظه احتوا بان تحريم الصيد ثابت بالاجماع وجملة من لا  
 منها هيصة الحل في ساق الخبر كما تقدم ثم قال والحكم بتحريم اللحم يدل على عدم تحقق الذكاة يقضي الحكم بموته حتف انقه والنجاسة لازمة له ثم  
 اجاب بالمنع من دلالة حرمة اللحم على عدم تحقق الذكاة وانما يدل على ذلك لو كان الحكم بالتحريم موقوفا عليه هو في حيز المنع ايضا يجوز استنا  
 الى جهالة الحال حصول الاشتباه فان التحريم هو مقتضى الأصل لاشراط الحل باوجوده ولا ريب ان الأصل في مثله عدم العمل بكل من  
 اصلى طهارة وحرمة اللحم ثم قال ما يقال من ان العمل بالاصلين انما يصح مع امكانه وهو منتف لان ما يستعمل اجتماع الشي مع نقيضه كذا  
 يستحيل اجتماعه مع نقيضه لان من جوابه ان عدم الامكان انما يتحقق اذا التحريم مستند الى العلم بعدم التذكية الذي هو عبارة عن موته  
 انقه لا اذ جعل مستبعا عن عدم العلم بالتذكية والحكم بطهارة الماء انما يتوقف على عدم العلم بوجود النجاسة لا على العلم بعدمها اذ الشك في  
 نجاسة الراجع لا يقضي بنجاسة الماء قطعا انتهى على هذا المنوال جرى جمع ممن تقدم مرقا خروجه في الاستدلال مخلصه ان تحريم الصيد  
 ثبت بالاجماع والنصوص في الصورة المفروضة انما يستلزم بنجاسة الماء لو كان العلة فيه عدم تذكية الصيد وموته حتف انقه اما لو  
 كان العلة فيه عدم العلم بالتذكية فلا اذ النجاسة انما تلزم العلة الاولى دون الثانية فان طهارة الماء عبارة عن عدم العلم بملا في  
 النجاسة وهي هنا كذا لك للشك في نجاسة الصيد باحتمال موته حتف انقه واحتمال تذكيته اقول والذي يظهر من كلام الجميع في هذا الجا  
 غير خال من الاجمال بل الاختلال لا يخفى ان ثبوت النجاسة للماء وعدمها انما نشأت من الصيد والحكم بطهارة النجاسة فالواجب ولا بيان الحكم  
 فيه بالطهارة او النجاسة ولا ريب ان مقتضى اصالة عدم التذكية عندهم كما تكون موجبة للتحريم كذلك تكون موجبة للنجاسة كما صرحوا به في جملة  
 من المواضع منها مسألة اللحم والجلد المطروحين حيث حكموا بالتحريم والنجاسة بناء على الأصل المشار اليه وحيث فكما يكون العلم بعدم التذكية  
 موجبا للتحريم والنجاسة كذلك حال الاشتباه وعدم العلم بالتذكية موجب لها ولا ريب ان الصيد في الصورة المفروضة مما اشبه في الحال  
 بالتذكية وعدمها والتمسك باصالة عدم التذكية يوجب الحكم بتحريمه ونجاسته وموثبت بنجاسته فوقع في الماء القليل ووجب لتخصيه  
 عند القائل بنجاسته القليل بالملا فاة فالنجاسة لا تختص بالترتب على العلم بعدم التذكية خاصة الذي هو الموت حتف انقه ختم لهم  
 ان النجاسة هنا مشكوك فيها الاحتمال التذكية بل كما ترتب على ذلك ترتب على الشك ايضا في التذكية كما عرفت فانه لما كان كل من حل



الصعيد ولما رتبته مرتبة على العلم بالتذكية كان انتفاء ذلك متحققا لسببتيه وعدم العلم بالتذكية كما عرفت ان العلم بعدم العلم وبالجملة فان نجاسة الماء وطهارته في الصورة المفروضة دائرة مدارطهارة الصيد ونجاسته وقد عرفت ان عدم العلم بالتذكية كما يكون سببا في التحريم يكون سببا في النجاسة وحيث يقول المستدل ان الفلك في استناد الموت لا يرجع الى الماء فيقتضي الشك في عروضا النجاسة مسلم لو كانت النجاسة مرتبة على العلم حقا لانف خاصة كما ذكره فاما اذا قلنا بترتيبها ايضا على الشك في التذكية وعدم العلم بها فلا يخرج فالظاهر هو القول بالنجاسة واصالة الطهارة التي استندوا اليها ممنوعة بوجود النجاسة بيقين وما ذكرناه من خروج هذه الصورة المذكورة عن فرض المسئلة او موضوع المسئلة وقوع شيء مشكوك في نجاسته وطهارته في الماء القليل والصعيد في الصورة المفروضة محكوم بنجاسته لعدم العلم بالتذكية فانه موجب للتحريم ونجاسته كما عرفت نعم لو كان موجب النجاسة هو العلم بعدم التذكية خاصة انتهى ما ذكرناه الا انه ليس كذلك **الباب الثاني في الوضوء والبحث فيها** وغايته وكيفية واحكامه يقع في مطالب اربعة **المطلب الاول** في اسباب حيث جرت عادة الفقهاء رضوان الله عليهم بالبحث عن احكام المخلوق اما الوضوء كان الاستيقظ منها الترتيبا للاستيعاب عليها وليكون تقديمها ذكرها على نحو تقدمها خارجا وحيث قال كلام في هذا المطلب يقع في فصلين **الفصل الاول** في اداب المخلوق ومنها الواجب المحرم والمسقط المذكور والبحث فيها يقع في موارد اربعة **المورد الاول** في اداب الواجب ومنها ستر العورة على المخلوق حال جلوسه عن ناظر محترم اجماعا فتوى في رواية وجوب ستر العورة وان كان الاختصاص له بالخطى لكن لما كان انكشاف عورة من اوزم الخلا ذكرناه في الحكم فيه بخصوصه بما يدل على وجوب سترها ما رواه في الفقيه مرسلا عن الصادق عليه السلام انه سئل عن قوله تعالى المؤمن يغضون ابصارهم ويحفظوا فرجهم فقال كل ما كان في كتاب الله من ذكر حفظ الفرج فهو من آتينا الا في هذا الموضع فانه للمخض من ان ينظر اليه ما رواه في باب ذكر رجل من اهل البيت صلى الله عليه واله قال اذا اغتسل احدكم في فضاء من الارض فليحاذر عودته والاحبار في ذلك كثير ومذكورة في باب دخول الحمام ولا ينافي ذلك مع حديث عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال سئل عن عورة المؤمن على المؤمن حرام فقال نعم قلت اعني سفينة فقال ليس حيث تذهبنا عواذ عنة ستره ورواية حذيفة بن منصور قال قلت لابي عبد الله شيء يقول الناس عورة المؤمن على المؤمن حرام فقال ليس حيث يذهبون انما عورة المؤمن ان ينزل ذلته او يتكلم بشيء يعار عليه فيحفظ عليه ليعتبر به يوما ومثلهما رواية زيد الشحام اما لا فلو جرد ما يدل على التحريم مما ذكرناه وغاية ما يلزم من اطلاق العورة على معينين قد ذكرنا في تلك الاخبار حكم احدهما في هذه الاخبار حكم الثلاثة والطلاق العورة على هذا المعنى في الاخبار غير غريب وما ثانيا فان يقال ان كلامهم عليهم السلام له بالظاهر كما ورد في الاخبار وقولهم عورة المؤمن على المؤمن حرام جائز الحمل على كل من المعينين وتخصيصه هذه الاخبار بهذا المعنى بقوله عليه السلام ليس حيث تذهب انما هو اعم مما يدل بظاهره على الاختصاص في هذا المعنى بمجمل على نفي الاختصاص بذلك المعنى المشهور وتأكد التحريم في هذا المعنى والمبالغة فيه حيث انه في الواقع اضرب على المؤمن فتحريمه في اشد فكانه هو المراد من اللفظ خاصة ومثله في باب المبالغة غير غريب في كلامهم عليهم السلام كقولهم المسلم من سلم الناس من يده ولسانه ويدل على ذلك موثقة حنان قال دخلت انا وابي وعبيد وجعلنا بالمدينة فاذا رجل داخل بيت المسلم فقال لنا نحن القوم فقلنا من هذا العرق فقال ارق العداق قلنا كوفون فقال مرحبا بكم يا اهل الكوفة انتم الشعاردون الدثار ثم قال ما يمنعكم من الاذ فان رسول الله صلى الله عليه واله قال عورة المؤمن على المؤمن حرام الى ان قال فسا لنا عن الرجل فاذا هو علي بن الحسين عليهما السلام وبذلك يظهر لك ما في كلام بعض فضلاء متأخري المتأخرين حيث دخل عليه الاشكال بورد هذه الاخبار في هذا المجال فقال ولولم يكن مخافة خلاف الاجماع لا يمكن القول بكراهة النظر دون التحريم كما يشير اليه ما رواه في الفقيه عن الصادق عليه السلام انه قال انما اكره النظر الى عورة المسلم فانما النظر الى عورة من ليس بمسلم مثل النظر الى عورة الحمار فيسهل الجمع بين الروايات في كمالها لا يخفى وجهه انتهى وفيه زيادة على ما عرفت ان استعمال الكراهة فيما ذهب اليه عرف طائفة من الاصوليين لا يقتضي حمل اخبارهم عليه السلام واكثر اطلاق الكراهة في كلامهم انما هو على التحريم كما لا يخفى على المنتبذ ومن هذه الرواية المنقولة عن الفقيه يظهر اختصاص تحريم النظر بعورة المسلم ومثلهما حديث ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال النظر الى عورة من ليس بمسلم مثل النظر الى عورة الحمار وبذلك جزم الحديث الشيخ محمد بن الحسن المرعاشي في كتاب البداية وشيخنا الشهيد في الذكرى صرح بالتحريم فيها كعروة المسلم ثم قال فيه خبر الجواز عن الصادق عليه السلام ولعل الجواز في الخبرين المذكورين مقيد بعدم اللذة والفتنة كما يشير اليه لتمثيل بعورة الحمار والمراد بالعودة القبول والقبول البضئ المرسلة الى الجواز واسطة عن الجواز المأخوذ عن علي بن ابي طالب قال عورة عورتان القبول والقبول والقبول مستور بالآيتين فان سترت القضيبة والبضئين فقد سترت العورة ونقل عن ابن البرج انها من السرة في الركبة وعن ابي الصلاح انها من السرة الى نصف الساق ولم اقف على دليل بل ظاهر الاخبار يدفعها كالترواية المذكورة ورواية الميثمي عن محمد بن حكيم قال لا اعلم الا قال راب ابي عبد الله عليه السلام او من ثاء مجتهدا وعورة ثوب فقال ان الفضل ليست من العورة الى غير ذلك من الاخبار نعم بما يدل على ما ذكره ابن البرج كما يشير اليه قال سئل بل جعفر عليه السلام عن الحمام قال ان يمد الحمام قلت نعم قال فامر باسبحان الحمام ثم دخل فارتد بازاء وعطى دكبه وسيرته ثم امر صاحب الحمام فطلى جسده ما كان خارجا من الازار ثم اخرج عتقه ثم طلى هو ما تحته بيده ثم قال هكذا فافعل ففضبة الجمع بين الاخبار حمل هذا الخبر على الاحتياط قد ورد في الفقيه مثل هذه الحكايات عن علي بن ابي طالب وانه كان يطل عاتقه وما يليه ثم يلف زاره على طرف احبيله وبعده فيلطم بطنه والمراد بالناظر المحترم من يحرم نظره فلا يجب الستر عن الزوجة والطفل والجارية التي يباح وطؤها ومنها

باب الوضوء

باب في بيان

الاستيفاء



الاستبراء من البول بالماء خاصة بقاء فتوى ودابة فلا يخرج من المسح بماء أو تراب أو يد أو غير ذلك ولو حال الاضطراب بل غاية منع التعبد بالكلية  
كما دلت عليه بن موثقة بكير عن الصادق عليه السلام في الرجل يبول فلا يكون عنده الماء فمسح يده بالماء فقال كل شيء يابن كى يدل على أصل  
قول الجعفر عليه السلام في صحته زارة ويجزئ من الاستبراء ثلاثة أحجار بذر لثنته أما البول فلا بد من غسله وقوله عليه السلام أيضا  
في رواية يزيد بن معاوية ولا يخرج من البول إلا الماء ويدل عليه أيضا الأخبار الدالة على وجوب غسل الذكر على من صلى قبل غسله كونه من غير استبراء  
ومنها مصححة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام بول وأتوضأ واستنجيت ثم أذكر بعد ما صليت قال اغسل كرك وأعد صلواتك  
ولا تعد وضوءك ومصحبتك أذيت قال ذكر أبو سريم الأنصاري أن الحكم بن عتيبة قال يوم ما لم يغسل كركه متعمدا فذكرت ذلك لأبي عبد الله  
عليه السلام فقال بشر ما صنع علي بن يغسل كركه ويعيد صلواته ولا يعيد وضوءه وبمضمونها أخبار أخرى سلك ذكرها أن شاء الله تعالى وأما رواية سماعة  
قال قلت لأبي الحسن عليه السلام في البول ثم تمسح بالأحجار فيصير من البول ما يفسد سراويله قال ليس به بأس من موثقة حنان قال سمعت رجلا سئل  
أبا عبد الله عليه السلام فقال في رجل بول الماء ويشد ذلك على فقال إذا بليت وتمسحت فامسح ذكر كرك بريقك فان رجلا شيئا قل  
هذا من ذلك فأنه ما يطلب من البول ما يفسد سراويله لا الكفاية بالتمسح بالأحجار بقية نفي البأس عما يفسد سراويله  
من البول بعد التمسح والثانية على الكفاية بالتمسح بقية مع الذكر والجواب عنها بعد الاغراض عن الاستبراء المقام وما تقدم من الأخبار  
الصحاح بالظن في الدلالة أما الأولى فما أجاب الشيخ قدس سره في الاستبراء من البول في الخبر أنه قال يجوز له استبراء الصلوة بذلك وإن لم يغسله  
وأنما قال ليس به بأس يعني بذلك البول الذي يخرج منه بعد الاستبراء وذلك صحيح لا أنه المذنب هو طاهر وأجاب بعض محقق مشايخنا من متأخري  
المتأخرين وتبعه والذي قدس سره في بعض فوائده لكن نسب إلى البعدان وجدان ما يفسد سراويله من البول لكثرة مع عدم القطع بخروجه من مخرج البول  
على النجاسة لا بأس به لأمالة الطهارة واحتمال كونه من غير المخرج وغير متصل به أقول ويحتمل أن يكون مورد الخبر بالنسبة إلى من كان فاقد الماء وتيمم  
الاستبراء والتجفيف بالأحجار فأنه لا بأس بالخارج بعد ذلك بمعنى أنه لا يكون ناقضا للتيمم وإن كان نجسا باعتبار ملاقة محل البول لا أنه غير واجب للماء  
وإنما يستأنس بذلك بالتمسح بالأحجار ولفظ أن هذا الجواب أقرب بما ذكره شيخنا المتقدم وأما الثانية فالظاهر منها أن السائل شك في أنه ربما  
وليكن معه ما يشتد ذلك عليه بسبب ذكره بعد ذلك وبطلان مخرج منه فيلزم مخرج البول فينجس به ثوبه وبدنه فعليه التمسح حيلة شرعية  
يخلص بها من ذلك هو أن يمسح غير المخرج من الذكر عن الموضع الطاهر منه بعد ما ينشف المخرج بشيء حتى لو وجد بولا بعد ذلك لقد في نفسه  
أنه يجوز أن يكون من بول يبقه الذي وضعه وليس من العرق ولا من المخرج فلا يثبت نجاسته من ذلك البول صح وبالحيلة الحكمة في الأمر بمسح  
الذكر بالريق فعل امر مجوز العقل استنادا إليه من البول إليه ليصل عنده الاشتباه وعدم القطع بحصوله من المخرج أو ملاقاته ومع الاشتباه  
يبقى على أمالة الطهارة فكل شيء طاهر حتى يعلم أنه قدز والناس في سعة ما لم يعلموا ولا يبالوا ببول أصليهم ما إذا لم يعلم وهذه حكمة ربانية  
لدفع الوساوس الشيطانية ومثلها في الأخبار غير غريبة وأجاب في المدارك عن هذه الرواية بعد الطعن في التسند بالحجة على النقيض وعلى أن المراد  
نفي كون البول الذي ينطبع على المحل ناقضا وفيه أن الطاهر بعد التحلل على النقيض لأن المسح بالتراب مطهر عند العامة وأما الجواب الثاني فيستظهر  
ما دلت عليه مناهات الأقال تفرق المحدث المكاشلة قدس سره بمسئلة ذهب إليها واستند إلى هذين الخبرين في الدلالة عليه ما دلت  
أن المتنجس بعد إزالة عين النجاسة عنه بالتمسح لا ينعكس نجاسته إلى ما يلاقيه برطوبة وقد اشبعنا الكلام معناه جملة من فوائدها ولا  
سيتم في دسالتنا قاطعة القائل القليل في نجاسة الماء القليل فأنما حطائنا بها بآراء النقض ونقض الأبرام ونشرها إلى النبذة  
من ذلك كافلة بتحقق ما هناك فيقول قال الفاضل المذكور في كتاب الوفاء بعد نقل موثقة حنان المذكورة وذكر المعنى الذي حملنا  
عليه الخبر لا ما صورته ويحتمل معناه أن يكون شكايته من انتقاض وضوءه بالبول الذي يمسح بعد التمسح لاحتمال كونه بولا كما يتفاه  
من أخبار الاستبراء وذكر العجز عن الماء على هذا التقدير يكون لتعذر إزالة البول عن ثوبه وسائر بدنه حتى فأنه قد تعكس المخرج إليها  
وهذا كما ذكر العجز في حديث محمد السابق في الاستبراء وعلى هذا لا يحتاج إلى تكلف تخصيص القسم بالريق بالموضع الطاهر ولا إلى تكلف تعكس  
النجاسة من المتنجس بل يصير الحديث ليلا على عدم التعكس منه فإن التمسح بالريق مما يزيد ما تعكس وهذا المعنى وافق بالأخبار الأخرى  
وهذان الأمران اعتمد عدم الحكم بالنجاسة إلا بعد التيقن وعدم تعكس النجاسة من المتنجس بإبان من رجعت إلى الله الواسعة فتحملها لعباده رافة  
بهم ونعمهم ولكن أكثرهم لا يشكرون ثم نقل خبر سماعة المتقدم وقال بعد لا يخفى على من فلت قبته من رتبة التقليد أن هذه الأخبار  
وما يجري مجراها صريحة في عدم تعكس النجاسة من المتنجس إلى شيء قبل تطهيره وإن كان رطبا إذا أزيل عنه عين النجاسة بالتمسح نحوه وأما  
المعجز للشيء عن النجاسة لا غير على أن لا يحتاج إلى دليل فذلك فان عدم الدليل على وجوب الغسل دليل على عدم الوجوب ولا تكليف إلا بعد البيا  
ونحوه ذكر في كتاب المفاتيح أقول ما ذكره قدس سره في هذا المقام غير تام لتوجه البحث إليه من وجوه أحدها أنه لا دلالة في خبر حنان لهذا  
الوضوء المذكور عليه هذه المبلة المتعسفة وأرنكب فيه هذه الاحتمالات المتكلفة وثانيها أنه لو كان شكايته السائل إنما هي حيث  
خوف انتقاض وضوءه بالبول الخارج من جهة احتمال كونه بولا لكان جوابه بالامتناع بالاستبراء بعد البول فإن حكمة الاستبراء هو البناء على  
طهارة ما يخرج بعده وعدم نقضه وثالثها أنه لو كان وجه الحكمة في الأمر بوضع الريق على مخرج البول وعدم انتقاض الطهارة بمعنى أنه  
ينسب ذلك لبال الذي يجده في الريق لكونه غير ناقض لا ينسب إلى المخرج من الذكر فيكون ناقضا فأن في ذلك بين الحكم بتعكس



النجاسة من المخرج بعد مسحها وعدم تقديها فان وجه الحكمة يحصل على كلا التقديرين فاننا لو قلنا بالتعدى مع المخرج بريقه لقصد هذا  
الحكمة وكون الخارج غير ناقض لمكان كان نجسا وبالجملة فانه لا منافاة بين حصول هذه الحكمة وبين القول بتعدى النجاسة من اربعها  
ان ما ادعاه من اذقية هذا المعنى بالانباء غير ظاهر فان من جملة تلك الاخبار رواية حكم بن حكيم الصيرفي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ابول فلا  
اصيب الجذع وقد اصاب يدي شي من البول فامسح بالخالط والتراب ثم تفرق يدي فامسح وجهي وبعض جسدي واصيب ثوبه قال لا بأس به وبخبر  
صحة العيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام حيث قال فيها وسئلته عن مسح ذكره بيدك فعرقت يدك فاصاب ثوبه يغسل ثوبه قال لا  
ولا دالة فيها على كون اصابته الثوب مع الوجوه وبعض الجسد بذلك الموضع النجس لا على كون النجاسة شاملة لليد كما لا يستلزم  
الاصابة ببعضها ذلك بل ما اقم من ذلك ونفي الباس فيها انما وقع لذلك لانه لم يعلم وصول النجاسة الى شيء ومباشرة له برطوبة فلا  
يحكم بالنجاسة وهذا الجدل لله ظاهر لاستمراره على ما ذكرنا نظيره في الاخبار غير عريضة فان كثيرا من الاخبار ما يوهى بظاهر ما اوهم هذا  
الخبر انما هو محال على الفقه النجاسة فان الله يراها في تطبيقه نوعا وبلا مثل صحة زيادة قال سئلته عن الرجل يجنب  
في الثوب يتخفف فيه من غسله فقال نعم لا بأس به الا ان يكون النطفة فيه رطبة فان كانت جافة فلا بأس قال الشيخ قدس سره ان التخفيف  
المذكور في هذا الخبر محمول على عدم اصابته محل الخلق انتهى وبما اشكل ذلك بانه لا وجه لاستثنائه النطفة الرطبة دون الجافة لا شراكتها  
في حصول الباس مع الاصابة لهما وانتفاؤه مع عدم اصابته او يمكن ان يقال ان الرطوبة منبهة النجاسة في الجملة وصحة ما اسأله قال قلت  
لابي عبد الله عليه السلام يصيب الثوب على ثوب قبله وانما يصيب بعض ما اصاب جسدي من المني فغسلت فيه قال نعم ويمكن تأويله بان  
البطلان جازان لا يصيب الثوب بأسره ويكون اصابته الثوب ببعض منه ليس فيه بطلان ويجوز ان يكون البطلان قليلا بحيث لا يتعدى معه النجاسة  
وان كان شاملا بأسره كما افادوا الذي قدس سره في بعض فوائد ومثل ذلك في ذلك في الاخبار وكثير يقف عليه المتتبع والغرض التنبيه على  
قبولنا استدلاله للتأويل كما في نظائره الواردة من هذا القبيل فلا يصح به اذا على خلاف النهج الواضح السبيل الذي عليه عامة العلماء  
جلا بعد جيل وخامسها ان صدر صحة العيص المتقدم نقله عن ابي جعفر حيث قال سئلته لابي عبد الله عليه السلام عن رجل بال في موضع ليس فيه ماء فامسح  
ذكره بجذعه وعرق ذكره فغسله قال يغسل ذكره وفخذيه الحديث واضح الدلالة في ابطال هذه المقالة فان ظاهر جملة وقد عرق ذكره اه انهما  
معطوفة على ما تقدمها ووجه فتد الزاوية على ان العرق انما وقع بعد البول ومسح الذكر وقد مر عليه يغسل الذكر والفخذين لذلك  
العرق المتعدى من مخرج البول بعد مسحه وهو دليل على تعدى النجاسة بعد المسح واما ما توهمه بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخريين  
من ان الرواية المذكورة بطرفها مما يمكن ان يستدل به على ما ذهب اليه الحديث الكاشاني بان يقال ان العرق بين الذكر والفخذ عند عرقها  
قبل التطهير الشريف بين الثوب عند اصابته بعرق البول لا سعة للذكر قبله بالامر بعينها ووجه له ظاهر سوى الفرق بين ما يلا في  
المتنحصر وما يلا في عين النجاسة فان غسلها انما هو ملاقاتها بالرواية للمحل النجس قبل زوال عين النجاسة بالمسح بالحجر كما يرشد اليه الحال  
وذلك يقتضيه بعدية ما من المحل الى ما يجاوره ويلا سعة من بقية اجزاء الذكر والفخذ بخلاف الثوب فان ملاقاته انما وقعت بالمتنحصر  
اليه لما سعة بعد زوال عين النجاسة من الماسح والممسوح فهو ظاهر السقوط فان مفاد عطف مسح الذكر على البول بالفاء التي مقتضاها  
الترتيب بغيره هل هو كون المسح وقع عقب البول بلا فصل لا يعقل على هذا الحال حصول العرق للذكر والفخذ على وجه يتعدى من الذكر  
اليه قبل المسح حتى يتم ما ذكره من ان غسلها انما هو ملاقاتها بالرواية للمحل النجس قبل زوال عين النجاسة بالمسح بالحجر وكذا لا يعقل انه تركه بغير مسح  
حتى يتردى في المغذ والجوى على وجه يعرق ذكره وفخذه وعين البول باقية ضمن تلك المدة حتى انه بسبب العرق يتعدى نجاسة البول الى فخذيه مثلا  
بل من المعلوم انه بمجرد المغذ والجوى تنعكس النجاسة مع وجود عينها من غير حصول عرق الى سائر بدنه وثيا به بل الوجه الظاهر بين الظهورين  
عن دعوى القطع الذي يستبعد ولا منكر ان المراد من الخبر هو السؤال عن انة منته بال ولم يكن معه ماء فمسح ما بقي على ظهره ذكره من البول لئلا  
يتعدى الى ثوبه او بدنه فيخسه ثم انة بعد ذلك حصل عرق في ذكره وفخذه بحيث علم تعدى العرق من المحل النجس الى الفخذ وملاقاته احدهما  
لآخر برطوبة فاجاب عليه السلام بوجوب غسل ذكره وفخذه ليتعدى النجاسة على ما ذكرنا ووجه فخذيه وعرق معطوفة كما ذكرنا الاحالية كما ذكره  
قدس سره واما قوله بخلاف الثوب فان ملاقاته انما وقع بالمتنحصر فيه ما عرفت انفا وسأله ان ما ذكره من عدم الدليل على عدم  
مسحه لولم يكن ثمة دليل الادلة على تدعيمه بمحمد الله واخصه وعلامها الاشارة من ذلك صحة العيص المذكور على ما اوضحنا من الوجه النير  
ومن ذلك استفاضة الاخبار بغسل الاواني والفرش والبسط ونحوها حتى تنجس شيء منها من المعلوم ان الامر بغسلها ليس بالمنع تعدى نجاستها  
الى ما يلاها برطوبة تمايشها في الطهارة لو كان مجرد زوال العين كافيا في جواز استعمال تلك الاشياء لما كان الامر بغسلها فائضا بل بما  
كان محض عيش لان تلك الاشياء بنفسها لا تستعمل فيما يشترط فيه الطهارة كالصلوة فيها ونحوه حتى يقال ان الامر بغسلها لذلك فلا يظهر وجه  
حسن هذا التكليف هذا مع بناء الشرع على السهولة والتخفيف من ذلك اجابة نجاسة الدهن والذبس المايين ونحوها بموت انفار ونحوها  
وبما خص بعضهم موضع خلافه في هذه المسئلة بالاجسا الصلبة بعد زوال عين النجاسة عنها بالتمسك ونحوه كما هو مورد الوثقة التي استند اليها  
ومعول في العلم عليها وما ايدى ايضا بقوله فما قد منا نقله عنه اذا ازيل عنه عين النجاسة بالتمسك ونحوه وفيه ان قوله في تمسك العباء المذكورة  
واما التمسك للشيء عين النجاسة لا غير من في العموم ويدل ايضا عليه ما وضع دلالته ما صرح به في كتاب المغايب في مفايق النجاسات حيث قال











في الاستنباط من الغايط

وكيف كان فالأحوط إعادة الوضوء في الاستنجاء من البول كما هو مورد تلك الأخبار ومنها الاستنجاء من الغايط وتحقيق الكلام فيه يقع في  
موضع الأقوال الظاهرة بخلافه في أنه مع التعبد بتعيين فيه الماء مع عدمه بغيره وبين الأخبار شبهها لكن بيان صحة التعبد هنا لا يخرج من  
لجامه وإشكاله حيث أن ما صرح به الأصحاب من أنه عبارة عن تجاوز الغايط للخروج وهو حاشي الدبر وإن لم يبلغه إلا لينين لا دليل عليه لأخبار  
الاستنجاء بالأخبار الواردة من طريق مطلق نعم ذكر من طريق العامة عنه صلى الله عليه وآله في حديثه أحدكم ثلاثاً استنجاء إذا لم يجد ماء غسل العادة والظاهر  
أن مستنداً حاشياً في ذلك إنما هو الإجماع كما صرح به جماعة منهم ومن ثم توقف فيه جملة من متأخري متأخريهم بل جزم البعض كالسيد السني في المذكور  
بأنه ينبغي أن يراد بالتعبد وصول الجاسة محل لا يعتاد وصولها إليه ولا يصدق على إزالة اسم الاستنجاء والظاهر أنه الأقرب ما أو لا يفتي  
الأدلة وعدم المحض أمّا ثانياً فليست الأحكام الشرعية على ما هو المتعارف المعتاد المتكرر دون النادر القليل الوقوع كما لا يخفى على من تتبع  
مظاهرها ولا يخفى أن المتكرر هو التواجد مع عدم التفلحش وأما ثالثاً فلما صرحوا به في ماء الاستنجاء من الحكم بطهارة ما لم يتفلحش الخارج  
عليه وجه لا يصدق على إزالة اسم الاستنجاء مع ذلك المصدق لم يحكم بطهارة غسله فكذلك ما يزال به المعتاد المتكرر الذي يصدق على إزالة اسم  
الاستنجاء فلو تفلحش خرج من ذلك المصدق لم يحكم بطهارة غسله فكذلك ما يزال به المعتاد المتكرر الذي يصدق على إزالة اسم  
الاستنجاء من دفع الحجج والضيق في الشريعة هذا الاحتياط لا يخفى الثاني أنه مع التعبد هل يجب غسل الجميع بالماء فلا يطهر بغيره وأما  
غسل ما زاد على القدر الذي يخرج من الاستنجاء فلا يغسله كواستعمال الإجماع في البات لم أقف على صريح كلامهم في ذلك إلا أن ظاهر عباراتهم الأول  
الثالث الوجه في الغسل ظاهر يخرج دون باطنه بخلافه تدل عليه صحة إبراهيم بن أبي حمزة عن الرضا عليه السلام قال في الاستنجاء  
يغسل ما ظهر منه على الشرج ولا يدخل فيه إلا أنه موثقة عمار إنما عليه أن يغسل ما ظهر منه ما يعنى المقعدة وليس عليه أن يغسل باطنها  
الرابع قد صرح جميع من الأصحاب بأنه يجب في الغسل إزالة العين والأثر وغاية ما يستفاد من الأخبار الاكتفاء كما في حصة ابن المغيرة  
المتقدمة وهو عبارة عن إزالة العين إزالة تامّة وإن بقي الرجح لقوله في تيممة الرواية المذكورة قلت فانه ينبغي ما تيمم وتبقى الرجح  
قال الرجح لا ينظر إليها وإذهب الغايط كما في موثقة يونس بن يعقوب يغسل كره ويذهب الغايط والغسل كذا ثالثاً نعم يستحب المبالغة في  
مطهره كالحواشي ومذهبه البواسير كما في صحيحة سعد بن زياد وموثقة وأما ما ذكره بعد العين من الأثر فلم نقف في الأخبار على عين  
أثر مع اضطراب كلامهم في تفسيره فقل بأنه ما يختلف على المحل بعد مسح الجاسة وتنشيمها وأنه غير الرطوبة لأنها من العين واعتبر عليه بأن  
هذا المعنى يتحقق ولا واضح وعلى تقدير تحققه وجوب إزالة أثره مع عدم صدق النقاء والذهاب الغسل إلا فلو صدق شيء من ذلك  
قبله لزم الاكتفاء به حسب أدلت عليه تلك الأخبار وجاب بعض محقق في متأخري المتأخرين عن أصل الاعتراض بأن المحل يكتب ما يوسه من  
مجاورة الخارج وهذه الملوسة تدرك بالملاسة عند صب الماء فلعلم مراد هذا فإنها غير الرطوبة المذكورة الرطوبة المذكورة وفيه من القل  
ملا يخفى وقيل أنه اللون لأنه عرض لا يقوم بنفسه بل بدله من محل جوهري يقوم به والانتقال على الأعراض محال فوجوده حج دليل على وجوب  
العين وفيه ولا النقض بالبرائة فإنها تحصل بالمجاورة وما يؤيد عدم الاستلزام أيضاً حدوث الحرارة في الماء بالنار والشمس ثانياً  
نصيح الأصحاب الأخبار بالعفو عن اللون وثالثاً منع وجوب إزالة بعد حصول النقاء والذهاب الغسل كما عرفت أنه غايّة  
ما يستفاد وجوبه من الأخبار الخاصّة المشهورة بل ادعى عليه الإجماع أنه يكفي في الاستنجاء مع عدم التعبد بكل جسم طاهر جاف قاع للجاسة  
ونقل عن سلافة أنه لا يجوز في الاستنجاء إلا ما كان أصله الأرض عن ابن الجبلة أنه قال إن لم يحضر الأخبار فاستنج بالكرسف أو ما قام مقامه ثم قال  
ولا اختار الاستطابة بالأجر والخرف إلا ما البسه طين أو تراب يابس عن المرتضى أنه قال يجوز الاستنجاء بالأحجار أو ما قام مقامها من المذ  
والخرف أقول ولو جرد في النصوص من ذلك الأخبار كما في جملة من الأخبار منها صحيحة زرارة ويحزبك من الاستنجاء ثلثة أحجار والكرسف  
وهو القطن كما في صحيحة زرارة قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول كان الحسين عليه السلام يتيمم من الغايط بالكرسف ولا يغسل المذ والخرف  
كما في صحيحة زرارة المضمرة قال كان يستنجي من الغايط بالمذ والخرف والخرف وربما وجد في بعض نسخ ياب بعد المذ والخرف بالتراب  
والفخامة تدل على التيمم كما هو القول المشهور وحسنه ابن المغيرة حيث شبهه الاستنجاء وحل فاجاب عليه السلام لا تخفى تنقيته وجه  
الدلالة أنه عليه السلام في المحل وناط ذلك بالنقاء واشترط الأثر بشيء خاص نوع من التعبد لا بد على النقاء المطلق المتحقق بأي شيء  
كان إلا ما قام الدليل على استثنائه وموثقة يونس بن يعقوب للمتقدمة المتقدمة لا ذهاب الغايط فإن ظاهرها الاكتفاء بنوال  
العين بأي شيء بل لا استنفذ ويصدق ذلك الإجماع المدعى في المقام والمناقشة في الجميع محال وظاهر شيخنا صاحب المسائل حياة ذلك  
التوقف في الحكم المذكور لعدم الدليل الواضح على العموم وهو محله لأن الطهارة حكم شرعي يتوقف على ما جعله الشارع مطهر أو خلأق  
الروايتين المذكورتين يمكن تعيينه بخصوص الأفراد التي وردت بها النصوص الإجماع لا يخفى ما فيه وكيف كان فطريق الاحتياط  
الاقتضاء على ما وردت به الأخبار الستة من قد اشترطوا بناء على القول بالتيمم في إزالة الاستنجاء وشروطها الطهارة وهو المشهور  
بل ادعى المنتهى عليه الإجماع واستدل عليه بقوله عليه السلام في رسالة أحمد بن محمد بن عيسى جرت السنة في الاستنجاء بثلثة أحجار بكاره ويتم  
بالماء وبأنه إزالة نجاسة فلا يحصل بالنجاسة كالفصل لا شتماله على نقض الغرض المأمور من زيادة النجاسة بتعدد قوعها أو نجسها المتأخر  
الحكمة وانت خبير بأن جميع ما ذكره من التعليلات في المقام إنما ينطبق على ما إذا اعتدت بخاتمة الحجج والادلة المدعى في ذلك

في الاستنباط من الغايط



وأما الخبر فهو على إطلاقه غير موصول عليه عند مجواز الاستنجاء بالأجزاء المستعملة بعد تطهيرها كما لا خلاف فيه بينهم فليحل على الاستنجاء بذلك كما هو محمول عليه بالنسبة إلى الاتباع بالماء ويبقى مجوز الاستنجاء بالجزء النجس الذي لم يتعد نجاسته إلى المحل داخل تحت الملاقاة بالخيار وسالم من المانع وهم لا يقولون به ثم أنه بناء على ما ذهبوا إليه من المنع لو استعمله قبل تنقيح الرخصة لم يتقحم الماء أو يفرق بين ما نجاسته كنجاسة المحل أو غيرها أو وجه بل أقوال ولعل الأوسط أو سط كما أنه أحوط ومنها الجفاف صرح به الأكثر فلا يجزئ الرطب عندهم أم لا لأنه لا ينفك المحل كما ذكره العلامة في التذكرة أو أن البطل الذي عليه ينجس بإصابته النجاسة وتعود نجاسته على الحجر فيحصل عليه نجاسة اجنبية فيكون قد استعمل الحجر النجس وإن الرطب لا يزيل النجاسة بل يزيد والانتشار كما ذكره قدس سره في النهاية وفي الجميع نظرا الأول فلان تشييف المحل من النجاسة سببا في المسح الثاني لا يزيله رطوبة الخصال استعمال الحجران ذلك في الماء أيضا فإنه يكون مطهرا فالحال النجاسة مع رطوبة المحل أما الثالث فلان نجاسة البلى تعود على الحجر إنما هي نجاسة المحل وهي غير ضارة والآلة التي لعدم التطهير بالماء أيضا إلا أن يكون مما لا ينفعل بالملاقاة أو يقال بعدم نفعها قليلا بها وبالجملة فالأخبار بالنسبة إلى هذين الشرطين مطلقة والآلة التي ذكرناها لا تنهض كما عرفت بالدلالة وإن كان منصوصا الاحتياط المصير ما ذكره ومنها ما كونه قاعا للنجاسة بمعنى أن لا يكون صقيلا يزلق عن النجاسة كالزجاج ونحوه ولا زجا ولا رخا كاللحم لعدم قلع النجاسة ولا ريب في ذلك مع عدم قلع النجاسة أما لو فرض قلع النجاسة فالظاهر كما صرح به البعض حصول التطهير به لصدق الامتثال بناء على ثبوت الكلية التي ادعوا خلافا لجمع منهم العلامة في النهاية السابعة الظاهرة لا خلاف بين الأصحاب في أجزاء الأحجار ونحوها مع عدم التعذر والأخبار به متظافرة بل بما يدعى ضروريته من الذين في صحيح زرارة ويجزئ من الاستنجاء ثلثة أحجار بذلك جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله في صحيح المضمهر كان يستنجي من البول ثلث مرات ومن الغايط بالمدر والخرف والخرق وفي صحيحه الثالث كان الحسين بن علي عليهما السلام يتمسح من الغايط بالكوسف ولا يغسل في صحيحه أربعة له أيضا جرت السنة في أثر الغايط بثلثة أحجار وإن يمسح العجان ولا يغسل في غير ذلك من الأحبار فما ورد بما يدل بظاهره على خلاف ذلك يجب أن يكاب التاويل فيه كوثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يمسح أن يغسل بـه بالماء حتى صلى إلا أنه قد تمسح بثلثة أحجار قال إن كان في وقت تلك الصلوة فليعد الوضوء وليعد الصلوة وإن كان قد مضى وقت تلك الصلوة التي قد جازت صلواته ولبث وقتا لما يستقبل من الصلوة وحملها الشيخ على الاحتياط يمكن الحمل أيضا على حالة التعذر ولعله عليه السلام علم ذلك فأجاب بالأعادة ومثله في الأخبار غير غير وكيف كان فهو قاصرة عما قد من من الأخبار مع ما في روايات عمار من التهاوت وفي تمت هذه الرواية ما يؤيد ما قلنا من نقض الوضوء من الجن الذبور وبالجن الأهلين والعجب الصدوق قدس سره حيث أفق بعضهم صدر هذه الرواية في المقنع كما اتفق بعجزها في الفقيه كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى مع مخالفتها في الموضوعين للأخبار والمستفيضات ورواية عيسى بن عبد الله عن أبيه عن جد عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله إذا استنجى أحدكم فليوتر بها وترا إذا لم يكن الماء وضيمها يعود إلى أداة الاستنجاء المدلول عليها بقوله إذا استنجى ومفهومة عدم أجزاء الاستنجاء بالأجزاء ونحوها مع وجود الماء ولا ظهر حملها على الاحتياط فضلية الماء وعلى ذلك أيضا تحمل رسالة أحمد المرفوعة إلى أبي عبد الله عليه السلام قال جرت السنة في الاستنجاء بثلثة أحجار إكبارا ويدين بالماء واحتمل بعض أيضا الحمل على التعذر في الخبرين المذكورين الشاخص الظاهر أنه لا خلاف في وجوب الزيادة على الثلثة مع عدم النقاء بها كما نقله غير واحد إنما اختلفوا في وجوب التثليث مع حصول النقاء بالقل ظاهر المشهور ذلك قبل بعدم وهو المنقول عن المفيد واختاره في الخريد على المشهور ما قد من من صحيح زرارة الأولى الثانية والرابعة أما الأولى والرابعة فلتضمنها للتثليث صريحا وأما الثانية فاعتبا صيغة الجمع في المدر وما بعد الذي قلناه ثلثة وقوله عليه السلام في رواية العجلي يجزئ من الغايط المسح بالأحجار وفي رسالة أحمد المتقدمة جرت السنة في الاستنجاء بثلثة أحجار إكبارا وصالة بقاء المحل على النجاسة حتى يعلم المزيل يدل على الثلثة ما تقدم في حسنة ابن المغيرة المتضمنة للانقضاء وموثقة يونس بن يعقوب المتضمنة لآداب الغايط وبها يزول صالة البقاء المذكورة وعدم دلالة أجزاء عدد خافرا وما يدل عليه على عدم أجزاء ما دونه وحكاية الفعل في صحيحه من رواية المضمرة لا يقتضيه الوجوب السنن في صحيحه من رواية الأولى رسالة أحمد أتم من الواجب المشا محل توقفه إن كان القول المشهور لا يجزئ من رجحان لأن الظاهرة كما عرفت حكم شرعي يتوقف على ثبوت سببه والمنكورة في الأخبار والتثليث والطلاق رواية ابن المغيرة ويونس يمكن تقييده بتلك الأخبار مع أن مورد رواية يونس الاستنجاء بالماء والآخرى في الجملة عليه أيضا والآلة لا ينفى التاسع اختلفوا في اختلاف الأصحاب بناء على التثليث في ذي الحجرات الثلث هل يجزئ عن الثلث أم لا قولان اختاروا طهما العلامة في جملة من كتبه ونقله في الخ من ابن البراج وهو منقول أيضا عن الشيخ المفيد واختاره الشهيد والمحقق الشيخ على والي الثلثة ذهب المحقق بجماعة من المتأخرين منهم الشهيد الثاني وكلام الشيخ في هذا المقام لا يجزئ من إجمال وإبهام احتجاج العلامة في الخ على الأجزاء قال لنا إن المراد ثلث مستحاج كما قيل أضر به عشرة أسواط فإن المراد عشرة ضربات تبسوط ولا المقصود إزالة النجاسة وقد حصل لأنها وانفصلت لأجزاء فكذلك مع الاتصال أي عاقل يفرق بين الحجر متصلا بغيره ومنفصلا ولأن الثلثة لو استجر واحد من الحجر لأجزأ كل واحد عن حجر واحد انتهى زاد خرون الاستدلال بقوله صلى الله عليه وآله إذا جلس أحدكم لحجرة فليمسح ثلث مستحاجين الأول بان إرادة المسحات من قولنا امسح بثلثة أحجار مجاز البتة وهو موافق على القرينة والتشبيه بما ذكره مردود بالقرينة بين قولنا أضر به عشرة أسواط وأضر به بعشرة أسواط فإن قرينة التجوز في الأول بأربعة عشر ضربات ظاهرة بجلالها في الثلثة فالتشبيه غير موافق وعن الثلثة بأنه مصادرة محضته فان المقصود إزالة النجاسة على الوجه المعبر شرعا لأن



كل من الغاشية والظاهرة حكم شرعي يجب الوقوف فيه على ما رسم الشارع وعينه مطهر ومضيق الثالث بانه قياس مع موجود الفارق وهو النص  
فانه دل على الجواز حال الانقضاء دون حال الاتصال الغالب كما قيل في ابواب العبادات رعاية جانب التبعيد عن الرابع بان الفرق بين استبعاد كل واحد  
بواحد بين استبعاد الواحد بكل واحد واضح لخصوص الامثال في الاول والثاني وعن الخامس بان الخبر عام ضعيف لا يقوم حجة على انه مطلق  
الخبر المتضمن للاجاء مقيد والمقيد يحكم على المطلق واستند بعض فضلاء متأخري المتأخرين في الاستدلال ايضا بحسن ابن المغيرة وموثقة يوجب  
ولا يخفى ما فيه فان الكلام في هذه المسئلة متوقف على وجوب التثليث كما اشرفنا اليه انفا والخبر المذكور ان ظاهره كما مر في سابقا فالقائل  
به لا بد له من ارتكاب لتأويل في ذينك الخبرين <sup>عليه</sup> يؤيدان به الى اجراء التثليث كما وجهناه سابقا فلا يتم الاستدلال بهما هنا هذا والقول بعد  
الاجراء هنا فرع ثبوت التثليث من تلك الاخبار وقد عرفت ما فيه الا ان المشهور ثم كان لا يخرج من رجحان فهنا كذلك والى ذلك مال  
جملة من متأخري المتأخرين ثم انه هل ينبغي الحكم في غير الجواز الموقوف في المعينة واستظهر في المدارك القطع بعدم امتداد العموم ولعلنا  
الا قرب قصر الملاشراط ان تم على مورد العاشر هل يجب مراد كل جمعة موضع التماسه ام يجوز التوزيع بمعنى ان يسمع ببعض  
ادوات الاستنباط بعض محل التماسه وببعض اخر بعضها وهكذا مع حصول التقابل بذلك قولنا اخذنا دأقها المحقق في الشرايع وما بينهما في  
واليه مال السيد في المدارك قائلا اذ لا دليل على وجوب استيعاب المحل كله بجميع المستحقات انتهى هذا مبني على قاعدة اصولية اشهر البناء البناء  
عليه في امثال ذلك هو انه اذا انعلق الطلب بمقتضى كنية كفي في الامثال لا يتيان باق فرد منها كما ذكره في موضع من ابواب لفقهنا هنا على  
الوجه واليد في الموضوع وغيره وهو كما حقق بعض محدث متأخري المتأخرين محل نظر قال فان بعض الماهيات <sup>الكلية</sup> تختص افراد بصلح <sup>الكلية</sup> عند العقلاء  
لان يتعلق عرض الشارع ببعضها دون بعض كحج البيت وغسل الوجه في الوضوء ومسح الخرج بثلاثة اجزاء وليست بمنع عندهم الا قرا في فرد  
مشكوك فيه من افرادها من غير سؤال ينسبون فاعله الى التقيد وهذا نوع من الاجمال منشأه نفس المعنى لا اللفظ انتهى كلامه زيد مقامه  
وهو جيد <sup>الكلية</sup> في الامور في المحرمات ومنها استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط على المشهور لكن هل يحرم مطلقا او  
في الصغر خاصة واما في الذود فالفضل الاجتناب قولنا المشهور الاول ونقل الثاني عن ظاهر سلا واما مذهب الشيخ المفيد في هذه المسئلة  
فقد اختلف كلام اصحابه نقله في كنيه عن معتبر التحريم في التقاطع والكراهة في البنيان وحكمه عنه في المنتهى المذكورة والذود والتحريم في  
التقاطع ولم يذكر الكراهة وقال في الخ بعد نقل عبارة المقنع في هذا الكلام يعطى الكراهة في التقاطع والاباحة في البنيان انتهى لعل هذا الاختلاف  
نشأ من اختلاف الالهام في فهم عبارة المقنع حيث قال ثم يجلس لا يستقبل القبلة بوجهه ولا يستدبرها ولكن يجلس على استقبال الشر  
انثا او المغرب الحان قال بعد كلام خارج في البين فان دخل الانسان دارا قد بين فيها مقعد للغائط على استقبال القبلة واستدبارها  
لم يضر الجلو في انما يكره ذلك في التقاطع والمواضع التي يمكن فيها من الانحراف عن القبلة انتهى حيث كان صدر عبارة محتملا للمحل  
على التحريم والكراهة ولفظ الكراهة ايضا في محتملا فانه كثيرا ما يعبر بالكراهة في مقام التحريم كما هو شائع في الاخبار وقيل هذا  
الاختلاف في نقل مذهبهم مع ان في انطباق النقول المذكورة مع ذلك نوع اشكال نقل عن ابن الجنيح استحباب ترك الاستقبال في  
الصغر ولم يذكر الاستدبار ولا الحكم في البنيان وذهب جملة من متأخري المتأخرين منهم السيد في المدارك الى الكراهة مطلقا والذود  
وقعت عليه من الاجزاء في المسئلة واية عيسى بن عبد الله الهاشمي عن ابيه عن جد عن علي عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه واله  
اذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولكن شقوا او غروا او مرفوعة محمدا في الكفة قال سئل ابو الحسن عليه السلام ما حد الغائط  
قال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها او مرفوعة عبد الحميد بن ابي العلا او غيره دفعه قال سئل الحسن بن علي عليه السلام ما حد الغائط قال لا  
تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها ودوي في الفقيه مرسلا قال نعم النبي صلى الله عليه واله عن استقبال القبلة  
بول او غائط ودوي في الكفة عن علي مرفوعا قال خرج ابو حنيفة من عند ابي عبد الله عليه السلام قائما وهو غلام فقال له ابو  
باغلام ابن بضع الفريسي لم يقل اجنب افنية المساجد شطوط الاثفار ومساقط التمار ومن ازال التراب ولا تستقبل القبلة بغا  
ولا بول وارفع ثوبك وضع حيث شئت ودوي محمد بن اسمعيل قال دخلت على الرضا عليه السلام فذكر له كيف مستقبل القبلة وانت جابر  
بان ما عد الرواية الاخيرة ظاهرة الدلالة على التحريم كما هو القول الاول الذي عليه المعول وطعن جملة من متأخري المتأخرين في هذه الاجزاء  
بعد التمسك باصالة الجواز بضعف الاستدلال على الاستحباب لذلك وزاد بعضهم منهم الطعن ايضا بضعف الدلالة لاقران ما ورد من  
التنوع عن الاستقبال الاستدلال بجملة من التواهي المراد بها الكراهة وذاخر ايضا بعد الاستدلال على عدم التحريم بواية محمد بن اسمعيل المذكورة  
انه مع قطع النظر عن ذلك قد لالة الاوامر الواردة في اخبارنا على الوجوب التواهي على التحريم ممنوع وان قلنا ان الامر التوقيفي حقيقة في الوجوب  
والتحريم شيوع استعمال الاول في الاستحباب الثاني في الكراهة على وجه لا يمكن دفعه ويرد على الاول انه لا دليل على التمسك بهذا الاصل من  
كتاب لا سنة كما بطلنا لك الكلام عليه المطلب الاول من المقام الثالث من المقدمة الثالثة ويرد على الثاني ان ضعف الاستدلال ليس من  
الموجبة لغير اللفظ عن ظاهره وعلى الثالث ان الاقران بما هو محمول على الكراهة لو سلم كونه قرينين فانما يتم فيها الواضح الدليل فيها  
هو كذلك وهناك قد ورد التنوع عن ذلك من غير اقران بشيء في رواية الهاشمي وكذا رواية الفقيه لا يخفى على المتتبع كثرة ورود الاحكام  
الواجبة من هذا القبيل وعلى الرابع ان وجود الكيفية المنزل كذلك لا يستلزم ان يكون فعله عليه السلام يجوز كون البيت ليس له سابقا

هذا الخبر ضعيف لا يقوم حجة على انه مطلق  
الخبر المتضمن للاجاء مقيد والمقيد يحكم على المطلق  
استند بعض فضلاء متأخري المتأخرين في الاستدلال ايضا بحسن ابن المغيرة وموثقة يوجب

في الاستنباط بالحجج والمدرك

ولا ينبغي الرجوع والاستدلال به

ولا يستلزم







ملا قاة الفجاسة بطريق أولى وظاهر قوله تعالى في محض كرمته مرفوعة مطهرة وقوله يتلوه مضملة مطهرة وما كتب عليه شيء من اسمائه تعالى علوم الدين فلهذا قوله في اشعار المأمور بتعظيم هذه قوله تعالى ومن يعظم شعائر الله فإن له لثوابا عظيما لا تحصى في الدنيا ولا في الآخرة وتورد في بعض محقق متأخري المتأخرين وجعل التحريم احتمالا قويا وثانويا انما يرجع الاستبراء بان ثبت تحريم الاستبراء به هل يطهر المحل وان اثم بالاستعمال ولا يطهر قولان والى الاول ذهب العلامة في المنتهى والخ والتذكرة والى الثاني ذهب الشيخ وابن ادریس والمحقق وظاهر شيخنا الشهيد الثالث في الروض التفصيل في ذلك بين ما يوجب استعمال الحكم بكفر فاعله استعمال التربة الحسينية والكتوب عليه شيء من اسماء الله تعالى او العلم بالحديث والفقه علماء عامدا فلا يتصور المهادرة به حج وبين ما لا يوجب الا محترقا لا اثم كالمطعوم والعظم والروت ولا يوجب شيئا استعمال التربة وما عليه شيء من اسماء الله تعالى محترقا فلا يطهر وان اثم في الاول اجماع الشيخ في بان النهي يدل على الفساو واد المحقق التمسك باستصحاب المنع حتى يثبت فيه بدليل شرعي ورد الاول بان نه على تقدير تسليم مخصوص بالعبادات والثاني بان الاستصحاب يرتفع بعوم ما دل على الاكتفاء بالانقضاء والمصلحة محل توقف ينشأ من ان المهادرة حكم شرعي يتوقف على استعمال ما جعله الشارع مطهرا وهذا الاشياء بما قد نهى الشارع عن المهادرة بها وظاهر ذلك عدم وقوع التطهير بها وحيد الانقضاء بعوم فيه على وجه يشمل محل النزاع لاحتمال بلطه وان يكون معنى قول السائل هل للاستبراء حد بمعنى انه هل يقدر بعدد مخصوص من كيفية مخصوصة عليه فقال عليه السلام لا بل على التقاطع انه لا يتقدر بشيء من ذلك وانما الحد انقضاء المحل من الفجاسة باقى عدد اتفق وعلى كيفية وقا بيان المطهر فلا تعرض له فيه بوجه فيرجع اليها حيث كونه مطهرا لقوله عليه السلام في رواية لث المتقدمة لا يصلح بشيء من ذلك ومن احتمال بلطه يكون النهي عن استعمال هذه الاشياء انما هو من حيث الاحترام لا من حيث عدم صلاحية التطهير في ذلك فلا ينافي حصول التطهير وان اثم بالاستعمال وتحقيقه ان النهي في غير العبادات ان توجه لشيء من حيث عدم صلاحية المنع عنه لترتب الحكم عليه كالتنوع عن بيع المحر مثلاً ونحو العين والنهي عن تكاح المحارم ونحو ذلك كان موجبا للفساو والبطالان وان توجه من حيث امر خارج عن ترتب الحكم على التنوع عنه مفارق من زمان مخصوص وحال مخصوصة ونحو ذلك كالتنوع عن البيع وقت النداء فلا وجه للابطال بل غاية النهي لتأثير خاصة ومن الماهر ان توجه النهي هنا انما هو من جهة الاحترام الذي هو امر خارج وصفة مفارقة للاستبراء بتلك الاشياء كما يال في مثله في الاستبراء بل ازالة الفجاسة مطلقا بالما المعصوف انه لا يربك في طهارة المحل به وان اثم من حيث المنع وما ذاك الا من حيث كون صفة الغضب امر خارجا بخلاف الاستبراء بالنجس ازالة الفجاسة بالماء النجس فانه من حيث عدم صلاحية تلك الاشياء من حيث هي للازالة فلا يطهر المحل بها وهذا الوجه لا يخرج من قوة لو كان الوارد في النص مجرد النهي لكن قوله في رواية لث لا يصلح بشيء من ذلك ظاهر في عدم الاجزاء والرواية وان كانت ضعيفة السند لا انها مجبورة بعمل الاصحاب الامر ان اصلاحيان ولا ترجح لاحد هاهنا على الاخر وما عندنا فالامر هو من ذلك فخرج لا يربك ان تحريم الاستبراء بتلك الاشياء المحترمة انما هو من حيث هانها بالايقاع في الفجاسة وخرج فيحرم تنجيسها مطلقا ومثل ذلك في الخبر لحدديث اهل الثرثار فيحرم تنجيسه ايضا بغير الاستبراء ولا بعد استحباب ذلك في بلطه المطعوم والاستلزام ذلك كنهز النعمة وعدم شكرها ولقوى احاديث استحباب كل المتساقل من الخوان واخبار استحباب لعق الاصابع بعد الاكل لكن يبقى الكلام في مثل العظم والروت على القول بتحريم الاستبراء بها اهل يحرم تنجيسها ام لا لم اقف في ذلك لاحد من اصحابنا في الكتب الاستدلال لية على كلام الا لشيخنا البهلي في قدس سره في اجوبة مسائل الشيخ صالح الجزائري حيث قال بعد قول السائل مسألة الفقهاء ما دون الله عليهم قالوا لا يستجبر بالعظم والروت فهل يحرم صابنها بغير استحباب ام لا فوردته الجواب بالثقة بالله وحده النهي عن الاستبراء بها معلل بكونها طعام النجس وفي خبر اخر عن النبي صلى الله عليه واله الغسل بآبائها لا يطهران وقد يترتب من التعليل الاول تحريم تنجيسها ولو بغير الاستبراء لكن احتمال كون تحريم الاستبراء بها لتعظيمها التام باسرها على المخرج مع التنجيس لا لاحد هاهنا فليطهر بوجوه التنجيس بغير الاستبراء سيما مع انضمام اصله برأيه الذم من المؤخذة عليه ايضا فاعل النهي عن استعمالها انما هو مجرد كون طعام النجس غير مطهر لا لاحترام كايظن والى هذا يشير التعليل الثاني وهو يعطى جواز التنجيس بغير الاستبراء وان النهي عن استعمالها لعدم اطلاقها في التطهير لان قال قد يستفاد كونها مطهري من رواية لث المرادى عن الصادق عليه السلام انما طقت بعدم صلاحيتها للاستبراء بها لا يفيد طهارة المحل كما هو مذهب السيد والشيخ والمحقق وان قال مشايخنا المتأخرون بطهارة المحل بها والتحقيق الكلام محل اخر انتهى كلامي قدس سره واقول ما نقله قدس سره من الخبر عنه صلى الله عليه واله بانها لا يطهران لم اقف عليه بعد التتبع للاخبار رغم نقله العلامة في المنتهى ولا يبعد ان يكون من طرق الخلفين كما نبه عليه بعض متأخري المتأخرين **المورد الثالث في المسحبات ومنها ستر البدن** كلا في الغايط بان يبعد المذهب ويدخل بيتا او يلج حفرة تاسيا بالنبي صلى الله عليه واله فانه لم ير على غايط قط وقال عليه السلام من اتي الغايط فليستره روى ذلك شيخنا الشهيد في شرح التعلية روى البجلي في الحسن عن حماد بن عثمان وابن عيسى عن عبد الله عليه السلام قال قال القين لابنه اذا سافرت مع قوم الى ان قال ان اردت قضاء حاجتك فابعث المذمومة الى الارض ومنها ادتياد موضع مناسب للبول لمزيد الاحتيا في التوقية عنه بالجوارح في مكان مرتفع او ذي ترب كثيرة فانه من فقه الرجل فقه رواية عبد الله بن مسكان عن الصادق عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله اذا اراد البول الى عمد مكان مرتفع من الارض او مكان يكون فيه التراب الكثير كراهية ان ينفض عليه في رواية التكون عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من فقه الرجل ان يرتاد موضعا بوله ومثله في رواية الجعفي عن الرضا عليه السلام ومنها التسمية الذم عند دخول المخرج والخروج منه بالماء الجود والتمام

في بيان المحترق في حيا الفقيه

في بيان المحترق في حيا الفقيه



في المستحبات ومنها ستر البدن

179

[illegible]

عندنا في كل سنة  
في كل سنة  
في كل سنة

شعبه

تفطية الس

تقدیر و  
الذخیر  
المنجی والخروج

مؤلفہ



واقوله بطلان تعقيب الصب لا يقطع بغيره فانه ان افادة التعقيب بجملة انما هو لفاء العاطفة واما الفاء الجزائية فلا كسر على عدم افادتها ذلك لصحة قولنا ان يسلم زيد فهو يدخل الجنة وحي فلا دلالة في الرواية على التعقيب بجملة ورواية داود الصريح قال رابيت ابنا الحسن عليم ببول غير مرة ويتناول كوزا صغيرا ويصب عليه الماء من ساعته ويمكن ان يقال انه لا دلالة على الفورية على وجهين في الاستبراء اذ ائمة له بياضها بل الظاهر ان مراد الراوي والخبار عنه عليه السلام بانه كان يبادر الى الاستبراء من البول من ساعته ولا يتركة الى وقت اخر كسائر الناس في تلك الاوقات فانهم كانوا ينشغون بالخرج بتراب نحو الى وقت الصلوة كما يستفاد من الاسئلة المتكاثرة في الاخبار عن نسيان الاستبراء كما تقدم شطر منها ثم يظهر ذلك من رواية روح بن عبد الرحيم قال قال ابو عبد الله عليه السلام وانا قائم على راسه فلما انقطع شخب البول قال بيد هكذا الى فداولته فتوضا مكانه ثم انه قد اختلفت عبارات القوم في بيان كيفية فقال الشيخ المفيد في المقنعة انه يمسح باصبعه الوسطى تحت انثيين الى اصل القضيب مرتين او ثلاثا ثم يضع مستحب تحت القضيب ابهامه فوقه ويمر عليه باصبعه باعما حتى من اصله الى اسنخفة مرتين او ثلاثا يخرج ما فيه من بقية البول وقال الشيخ في النهاية انه يمسح باصبعه من عند مخرج البول الى اصل القضيب ثلاث مرات ثم يمر باصبعه يذره ثلاث مرات وقال في ط على ما نقله عنه في المعبر انه يمسح من عند المقعدة الى تحت الانثيين ثلاثا ويمسح القضيب يذره ثلاثا وعن السيد المرتضى بانه ينثر الذكوة الى طرفه ثلاث مرات وهو المنقول عن ابن الجنيد قال الصدوق في الفقيه من اراد الاستبراء فليمسح باصبعه من عند المقعدة الى الانثيين ثلاث مرات ثم ينثر ذكوة ثلاث مرات وهو المنقول عن ابن ابي عمير في الرسالة واقصر الحق في بر على نقل قول الشيخين والسيد وقال ان كلام الشيخ بالغ في الاستبراء وقال في بيع وكيفية ان يمسح من المقعدة الى اصل القضيب ثلاثا ومنه الى اسنخفة ثلاثا ويذره ثلاثا والسيد في المدارك هذه الكيفية لكلام الشيخ في ط وانه فهم ما منه فاملك قال العلامة في المنتهى انه يمسح بيد من عند المقعدة الى اصل القضيب ثلاثا ثم ينثر ذكوة ثلاثا ومثله في كره الا انه زاد فيه التنخف وقال الشهيد الذكوة يمسح من المقعدة الى اصل القضيب ثلاثا ثم عصر الحشفة ثلاثا والتنخف ثلاثا والذكوة وقت عليه من الاخبار المتعلقة بذلك زيادة على ما قد مناه نقله رواية عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يبول ثم يستنجي ثم يجيد بعد ذلك بللا قال اذا بل فخرط ما بين المقعدة والانثيين ثلاث مرات وغمر ما بينهما ثم استنجي فان سال حتى يبلغ الساق فلا يزال وانت فمحصا خص انما تنطبق على مذهب السيد وابن الجنيد خاصة واما حسنة محمد بن مسلم فليس شيء من الاقوال ما ينطبق عليها الا انها قد تضمنت العصر من اصل الذكوة الى طرفه ثلاثا ثم تنثر ذكوة مرة وليس في هذه الاقوال ما يطابق ذلك وكذلك هذه الرواية الثالثة ولعل من قال بالمسحات الست مع نثر طرف الذكوة استدلاله العمل بمضمون الاخبار الثلاثة جميعا لكن تنال في التكرار ذكره ليس في شيء منها واما التنخف الذي ذكره العلامة والشهيد فلم نقف ايضا على خبر بل لا في كلام القدماء على اثره العجب من اخطار عبادهم في ذلك مع خلوا المخذ تم اهانك قيل كيف كان فالزيادات التي ذكرها لا حرج فيها لما فيها من مزيد الاستبراء في اخرج ما بدا يبق في الخرج وفيه اشكال اذا استعمل ذلك باعتقاد انه سنة شرعية لا في تنخف والاستناد الى الشاهل في ادلة السنن شاهر خارج عن السنن تنبيهات الا قول الظاهر من كلام اكثر اصحاب الاختصاص الاستبراء بالرجل بل صرح بذلك جملة منهم وقيل بثبوته لا في روايتها استبراء عرضا واختاره العلامة في المنتهى فقال الرجل المرأة سواء ومود الاخبار المفيدة من كل وقت انما هو الرجل في القول بالتعدية مع عدم الدليل مشكوك نقل عن ابن الجنيد في مختصره انه قال اذا بال المرأة تنخف بعد بوطها الشاة قد صرح غير واحد من المتأخرين ومما حرم بانه لا يعرف خلافا بين علمائنا ان البلل المجدد بعد الاستبراء لاحكم له وان الخارج مع عدم الاستبراء يحكم البول في وجوب غسله ونقض الطهارة ونقل عن ابن اديس دعوى الاجماع على كل من الحكيم ويدل على ما ذكره من الحكم الاول الاخبار الثلاثة المتقدمة واما الحكم الثاني فاستدلوا عليه بمفهومات الاخبار المتقدمة فان تقييد عدم المبالاة ونفي كونه من البول بل انه من الجبائل بالاستبراء يدل على حصول المبالاة وكونه من البول مع عدمه وقد يعارض بالطلاق ما دل من الاخبار على عدم النقص بالخارج بعد البول مطلقا كصحة عبد الله بن ابي يعفور قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل بال ثم توضا وقام الى الصلوة فوجد بللا قال لا يتوضا انما ذلك من الجبائل وصحة جريز قال حدثني زيد الشحام وزرارة ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان سال من ذكر شيء من مذكي او ذكي فلا يغسله ولا تقطع له الصلوة ولا تغسل له الوضوء انما ذلك بمنزلة النجاسة فكل شيء خرج منك بعد الوضوء فانه من الجبائل والظاهر تقييد الملاقاة هذين الخبرين بتلك الاخبار جمعا وتصريحهما بكون الخارج بعد الوضوء مطلقا من الجبائل مع تقييد حسنة محمد بن مسلم الحكم بكونه من الجبائل بكونه بعد الاستبراء والمقتضى يحكم على المطلق ولا لالة جملة من الاخبار الواردة في الجنب بالانزال اذا بال لم يستنج على الامر بالوضوء كقوله عليه السلام في صفة محمد بن مسلم وان قال ثم اغتسل ثم وجد بللا فليس ينقض غسله ولكن عليه الوضوء وقوله عليه السلام في موثقة سماعة وان كان بال قبل ان يغتسل فلا يغسله ولكن يتوضا ويستنجي ومثلهما رواية معاوية بن ميسرة ومقتضى الجمع حملها على عدم الاستبراء ويدل عليه ايضا قوله عليه السلام في صفة ابن سنان الانية انشاء الله في المجرى الثالث من الفصل الثالث من هذا المطلب الذي فيه الوضوء لا يخرج من ديرة البول بجملة على الخروج قبل الاستبراء كما هو ظاهر الخبر والاجماع ايضا وفتوى على عدم سببية الوضوء كاياله بياض انشاء الله تعالى ويظهر من بعض فضلاء متأخري المتأخرين الميل لولا الاجماع المدعى في المقام الى العمل بالطلاق الخبرين المذكورين وحملها عارضا من مفهوم روايات الاستبراء على الاستبراء يستضاء قال في لالة المفهوم

في بيان كيفية

في بيان كيفية



وعدم ظهورها في الوجوب هكذا يصح من سنان ايضاحها على الاستصحاب لا يتحقق منه والحقيق انه قد تعارض الملاقي صحيح عبد الله بن علي يعقوب  
 وحرز لعدم الوضوء ذلك البطلان من ان يكون مع الاستبراء وعدمه والملاقى صحيح ابن مسلم وروايتهم معا ومعية بوجوب الوضوء بذلك البطلان  
 مطلقا ايضا ووجه الجمع تقييد الاطلاق الاول بحالة الاستبراء كما هو مدلوله منطوقا بخلاف الاستبراء وتقييد الاطلاق الثاني بحالة عدم الاستبراء  
 كما هو مفهوم تلك الاخبار على ذلك تجمع الاخبار وانما ابقاء الاطلاق الاول بحالة وجوب الوضوء في الملاقي الثاني على الاستصحاب كذلك المفهوم  
 استقفا لدلالة فنية ولا ان قوله في صحيح محمد بن مسلم فعليه الوضوء ظاهر في الوجوب كذا قوله في خبر معاوية بن ميسرة فليست وضوءا وثانيا ان المفهوم  
 هنا مفهوم شرط وهو مع ذهاب اكثر الى حجية معصية بدلالة الاخبار عليه ايضا كما تقدم في المقدمة الثالثة فلا ضعف في دلالة تلك الاخبار  
 ان ضعف الدليل ليس من قرائن الاستصحاب كما تقدمت الاشارة اليه اما ما ورد في رواية يونس قال كتب اليه رجل هل يجب الوضوء ما خرج من الذكر  
 بعد الاستبراء فقال نعم فيتعين حمل على التقييد ما وافقت له ذهب اكثر العامة كما ذكره الشيخ في الاستبصار وانما الفتنة لما عليه كافة علماء الفرة  
 التاجية ولا خلاف في هذا واعلم ان الظاهر كما عرفت من كلامهم انه كما لا خلاف في نقض هذا البطلان المشتبه للوضوء كذلك لا خلاف في وجوب  
 وهو يشعر بحكمهم بنجاسته ويشكل عليهم بمقتضى ما قرروه في مسألة الاناثين كما تقدم ذكره بان اقصى ما يستفاد من الادلة المذكورة من النقض  
 مع اندراج هذا البطلان في كل شيء ظاهر في تعلم انه قد لا يبالى ببول صلبه ام ماء اذا علم مع عدم المختص خصوص النقض به لا يستلزم الجاسة  
 الا ان المفهوم من الاخبار كما عرفت في مسألة الاناثين ان الشارع قد اعطى المشتبه النجاسة ان كان مصورا والمشتبه بالحرام كذلك حكمه في وجوب  
 الاجتناب تحريم الاستعمال فيما يشترط فيه الطهارة وتعد حكمه الى ما لا يقيده كما تقدم تحقيق ذلك في مسألة الاناثين فالحكم هنا موافق لمحققنا  
 ثم لکنه مناف لما ذكره هناك من ان الله عليه في تلك المسئلة فان المسئلة من باب احد الشال في العلامة في التذكرة والاشهاد  
 في الذكرى انه يستحب لصبره هنيئا قبل الاستبراء ومستند غير واضح قيل ربما كان ظاهر الاخبار خلافا كما في صحيح جميل ورواية داود الصرمي  
 المتقدمين في الدلالة ما عرفت انما التراجع في صحيحنا المجلع عطر الله قد في كتاب البحار مضمون وخبر محمد بن مسلم عن كتاب التبرير  
 نقل من كتاب جرير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام هل ينجس بالحدث باذن تفاوت لا يخل بالمقصود ثم قال قدس سره في الكتاب المذكور والخبر  
 يثبت جواها الاول ان يكون المراد بالطرف بالطرف في الموضوعين المذكورين في الحديث فقي الطرفين وفسر بالذكر واللسان وقال الجوهري قال ابن الاثر  
 قولهم لا ينجس اي طرفه لظهور طرفة لسانه وذكره فيكون اشارة الى عصرين العصرين المقعده في الذكر وفي اصل الذكر لكن لا يدل على تثليث الخبر  
 ولا يبعد ان يكون التثليث على الفضل والاستصحاب الثاني ان يكون المراد بالطرف في الموضوعين الجانب يكون الضمير في الجانب المذكور  
 اي عصر من المقعده في رأس الذكر فيكون العصران داخلين فيه والمراد بالآخر عصر رأس الذكر فيدل على العصور التثليثية ذكر الاصحاب  
 الثالث ان يكون المراد بالاول عصر الذكر وبالثاني عصر رأس الذكر ويضعف الاخيرين ان التبر هو الجذب بقوة لا مطلق العصر وهو لا يناسب  
 رأس الذكر مع انه لا يظهر من سائر الاخبار هذا العصر قال في النهاية في ذهاب احدكم فليمنه ذكره ثلث مرات التبر جذب فيه جفوة وقوعه  
 ثم علم ان الشيخ وهو هذا الخبر نقله من الكافي وفيه بعض اصل ذكره الى ذكره ويروى عن بعض مشايخنا رحمهم الله انه قد ذكره بضم الدال وسكون الكاف  
 وفسره بطرف الذكر لينطبق على الوجه الثاني من الوجوه المذكورة ويجد شأن اللغويين قالوا ذكره السيف جذبه وصرايته والظاهر منه  
 ان المراد به المعنى المصداق لا التالى من طرفه وتبقى هنا اشكال اخر وهو انه ما الفائدة في التقييد بعدم وجدان الماء والجواب انه يجب ان  
 عدم الاستبراء بالما يتوهم خروج البطلان ساعة بعد ساعة بل يكون خروج ديرة البول اكثر كما ذكره العلامة في المنتهى ان الاستبراء بالما يقطع  
 ديرة البول ففائدة الاستبراء هنا انه ان خرج بعد شيء او توهم خروجه لا يضر ذلك ما من حيث الجاسة فلا نه غير واجد الماء وما من حيث حدث  
 فلا نه لا يحتاج الى التيمم ولا قطع الصلوة انما كلاهما في الفردوس مقامه ومنها فيجمل الاستبراء ولو في المبرز خصوصاً من البول لصحة جميل  
 ورواية الصرمي واية روح وقد تقدم جميع ذلك ومنها ان يكفي يد قبل دخلها الا ناء ان كان الاستبراء متوقفا على ادخالها ويتبع ذلك  
 بالتسمية والدعاء لخبر عبد الرحمن بن كيث في حكاية وضوء المؤمنين مساوات لله عليه حيث في الحديث اي يني باناء من ماء انوما للصلوة  
 فانما محمد بالماء فاكنا بيد اليه يد اليه ثم قال بسم الله والحمد لله الذي جعل الماء طهورا ولا ينجس نجسا قال استغنى في الحديث ان يكون  
 ذلك مرة من حدث البول مرتين من الغايط لحسنه الجلية برواية الكافي وصحيفة برواية التهذيب عن الصادق عليه السلام قال شئكم بفرغ الوط  
 على يد قبل ان يدخلها في الا ناء قال واحدة من حدث البول وثنان من الغايط وثنان من الكلام في ذلك انشاء الله تعالى ومنها البداية  
 في الاستبراء بالمقعدة قبل الاطيل الموثقة بما رواه الباقر عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل اذا اراد ان يستغنى فاما يبدى اياه عدا  
 او بالاطيل فقال بالمقعدة ثم بالاطيل والله بعضهم بانه لا يتنجس اليد بالغايط عند الاستبراء ومنها اختيار الماء حيث تجري البحار  
 ويدل عليه صحيح جميل بن دراج وحسنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال في قول الله عز وجل ان الله يحب المتطهرين قال كان  
 الناس يستنجون بالكرسف في الاحجار ثم احدث الوضوء وخلق كريم فامر به رسول الله صلى الله عليه واله وصنعه فانزل الله تعالى كتابه ان الله  
 يحب المتطهرين ويحب المتطهرين وصحيفة هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله يا معشر الانس ان الله  
 قد احسن عليكم الشفاء فاذا انصغون قالوا نستنج بالماء وصحيفة سعد بن زيد عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله  
 قال لبعض نساء مريضا المؤمنين ان يستنجن بالماء ويبالغن فانه مطهر من النجاسة ومذهب للبواسير الجمع بين المطهرين كلامه في رواية

الكتاب المذكور في التيمم  
 في كتاب التيمم  
 في كتاب التيمم

في كتاب التيمم  
 في كتاب التيمم  
 في كتاب التيمم

في كتاب التيمم



الحمد المتقدمة عن عبد الله عليه السلام قال جرت السنة في الاستنفاة بثلاثة اجزاء بكار وبتبع بالماء واللاق الرواية يدل على استحباب الجمع فيما  
يتبع فيه الماء كما في صورة التشكك وفيما يجزئ منه الاجزاء وبذلك صرح في المعبر قال لا نه جمع بين طهرين بتقدير ان لا يتعدى واحدا في الاستنفاة  
بتقدير التعكك وطهر الشبه الذي ذكره التخصيص بالتعدى كيف كان فالظاهر تقديم الاجزاء للتصريح به في الرواية ولما فيه من تنبيه اليد  
عن مباشرة التماسه وادد السيد المذكر على اصل الحكم شكالا قال قدس سره وادد على هذا الحكم ان الازالة واجبة اما بالماء او بالاجزاء  
تخييرا فكيف يكون احدهما افضل من الاخر بل ترخوا في مثل ذلك باستحباب ذلك الفرد الافضل من افادة المستحب للواجب فاحتمل واجبه  
بان الواجب التخيير لا ينال في الاستحباب ليعتد لان متعلق الوجوب في التخيير ليس له مقينا بل الامر لا كلي فينتقل الاستحباب بواحد منها ولا  
محدود فيه وفيه نظر فانه ان اريد بالاستحباب هذا المعنى العرفي وهو الراجح الذي يجوز تركه لا الى بدل لم يكن تعلفه بشيء من افراد الواجب التخيير  
وان اريد به كون احد الفردين الواجبين اكثر من الاخر فلا امتناع فيه كما هو ظاهر انتهى كلامه زيد مقامه اقول ما ذكره قدس سره من النظر  
يمكن الجواب عنه بالتمسك بالشق الاول من الترديد قوله انه هو الراجح الذي يجوز تركه لا الى بدل وما هنا انما يجوز تركه مع الاتيان بمبدئنا  
الاستحباب هنا انما يتعلق بالفرد الكامل من افراد ذلك الواجب التخيير وهو من حيث انصافه بصفة الكمال يجوز تركه لا الى بدل اذ لا يقوم مقام  
في الكمال غير من تلك الافراد وانضاف تلك الافراد الباقية بالبدلية عنها كما هو من حيث اصل الوجوب بمعنى ان كلامها بدل عنه في  
الوجوب بل في الاستحباب الكمال غاية الامر ان ذلك الفرد الكامل متصفا بالوجوب والاستحباب باعتبارين فانه باعتبار كونه احد افراد  
الواجب التخيير لا يجوز تركه لا الى بدل يكون متصفا بالوجوب باعتبار الخصوصية الكمالية التي لا توجد الا فيه فيجوز تركه لا الى بدل يكون  
مستحبا ويمكن الجواب باختيار الشق الثاني وكان فيه خروج عن المعنى المصطلح الا انه لا محذور فيه فقد صرح جملة من اجله الاصحاب منهم  
حدقه قدس سره في موضع الجمان واجاب بعض فضلاء متأخري المتأخرين بان الوجوب هنا انما هو صفة الطبيعة كون خصوص فرد منها  
مستحبا لاختفاء في محله قال ما عرض له من الشبهة من انه لا يجوز تركه لا الى بدل فكيف يكون مستحبا فندفع بان التحقيق ان الواجب  
ما يكون سببا لاستحقاق العقاب تركه لا الى بدل لان ما يكون له بدل ليس بواجب الحقيقة بل الواجب امد ما في زيادة القيد في تعريف الواجب  
اقابنا على ما هو المتعارف في اول الوهلة او غفلة عما هو الحق او يكون المراد منه ما هو المراد بقوله بوجه ما هو في تعريف الواجب ليدخل  
الواجبات المشروطة وعلى هذا لا يكون الفرد واجبا بل الواجب هو الطبيعة لان ترك الفرد ليس سببا لاستحقاق العقاب بل السبب هو ترك  
الطبيعة فيمكن استحبابه ويشكل بان الفرد مستحب بالطبيعة خارجا فيكون واجبا بوجوبها فكيف يكون مستحبا بل التحقيق في الجواب هو ما قلنا  
ومنها الاعتماد على الشرح كونه جملة من الاصحاب ضوان الله عليهم ولم اقف فيه على نص واسند في الذكرى المحروية عن النبي صلى الله  
عليه واله وقال العلامة في النهاية لا نه عليه السلام علم اصحابه لا تكا على اليسا وما اعلم بما قالوا ومنها اعداد الاخبار ولم اقف فيه على  
نص سوى ما نقل في الذكرى انه روى عنه صلى الله عليه واله اذ ذهب احدكم الى الغايط فليذهب معه بثلاثة اجزاء فانها تجزئ الظاهر  
ان الروايتين في هذا الموضع والذي قبله من طريق الجمهور في بعد التتابع لكتب الاخبار ولا سيما البها المحامد لما شذ عن الكتب الاربعة  
من الاخبار لم اقف عليها وكان اصحابنا لما اشتهر بينهم من التساهل في اذلة السنن يعتمدون على امثال ذلك وهو ساهل خارج عن التسنن  
المورد الرابع في المكروهات ومنها التي في احد هذه الاماكن شطوط النهار ومساقط الثمار والطرق النافذة ومواقع اللعن  
ومنازل التزلز وافية المساجد في صحيح عاصم بن ميمون عن عبد الله عليه السلام المروي في الكفاة قال قال رجل لعن بن الحسين عليهما  
ابن يتوضا الغرباء قال يتقو شطوط النهار والطرق النافذة وتحت الاشجار المثمرة ومواقع اللعن فقيله واين مواقع اللعن قال ابوا  
الدور في مرفوعة على المتقدمة في مسئلة الاستقبال والاستدباب بالخطي الامر باجتناب افنية المساجد وشطوط النهار ومساقط الثمار  
ومنازل التزلز في رواية السكوني عن جعفر بن ابيه عن ابائهم عليهم السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه واله ان يتغوط على شفير بئر ما يستغ  
منها او نهري يستعد بواحة تحت شجرة فيها ثمرها وفي رواية الكوفي عن عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لا تلتفت  
ملعون من فعلهم من التغوط في ظل التراك المانع الماء المنشاب الساذل طريق المسالك وروى الصدوق في الخصال بسند معتبر عن الصادق  
عليه السلام عن امير المؤمنين عليه السلام في جملة حديث ولا تلبس على المحجة لا تغوط عليها واما الاصحاب سيما المتأخرين الحكم بالكرهية في الجميع الا ان  
الشيخ المفيد في المغنعة يخرج هذه المواضع بعدم الجواز ابن بابويه في الفقيه يعتبر بذلك في التزلز وتحت الاشجار المثمرة قال شيخنا صاحب كتاب  
رياض المسائل بعد نقل ذلك عنها ما لفظه واما الجوزم بالجواز مع ورود النهي الامر اللعن في البعض مع عدم المعارض نحو امالة البرائة مشكك  
وهو جيد الا انه كثيرا ما قد تكرر منهم صلوات الله عليهم في المحافظة على الوفاة المسنونة من ضروب التاكيدات في الاوامر والنواهي مما يكاد  
يلحقها بالواجبات والمحرمات كما لا يخفى على من يتبع الاخبار وجاسر خلال تلك الديار على ان اللعن هو البعد من رحمة الله وهو كما يحصل بفعل  
المحرم يحصل بفعل المكروه ولو في الجملة وتعيين الطريق بالنافذة لصراغ المرفوعة فانها ملك لادباها فيحرم الخطي فيها قطعاً وبما كان في ذلك  
اشعار بالكرهية وفي بعض عبارات الاصحاب كالشهيد في الدور من ذكر الافنية من غير تعييد بالمساجد ولم نقل على دليلك راء ما ذكرنا واحتمل  
بعض المتأخرين في معنى مواضع اللعن هو كل موضع يلعب المتغوط بالجوارس فيه وتفسيرهم على التمثيل ببعض الافراد وتفسير جماعة من المتأخرين  
الاشجار المثمرة في هذا المقام بان شأنها ذلك وان لم تكن مثمرة بالفعل بل ان لم تكن مثمرة وقت ما استند الى صدق الاسم بناء على انه لا يشترط

هذا هو الوجه في الاستدباب بالخطي

هذا هو الوجه في الاستدباب بالخطي



في احكام التلقين

ونوعه في  
الاشفاق  
على بقاء  
الاشفاق  
وعلمه

نصدق المشتق بقاء ماخذ الاشتقاق وفيه ولا ان صدق هذا المشتق انما يقتضي جواز الملاقاة في وقت ما وان لم تكن مثمرة  
في الحال لا الملاقاة علم ما من شأنها ذلك لانه لا خلاف في ان الملاقاة المشتق على طريقتين بمبدأ الاشتقاق مجاز البتة وثانيا ان المسئلة  
المذكورة وان كان مما طال فيها الجدل وانتشرت فيها الاقوال في تحريم عمل التزاع كما فصلنا ذلك في المقدمة التاسعة الا ان التحقيق لا يجعل  
موضع النزاع ما هو علم من المشتق وما جرى مجرى معطر ضد الوجود في عدمه فالحق هو القول بالاشتراط كما هو قول جملة من علماء الأصول  
اختاره المحدث الامين الاسترادي في تعليقاته على شرح المدارك حيث قال الحق عندك انه لا بد في بقاء صدق المعنى الحقيقي للغوي المشتق  
على ذات من بقاء الحالة التي هي مناط صدقه سواء كانت الحالة المذكورة قيام بمبدأ الاشتقاق او ما يحذر وحذره ودليل على ذلك اولا انه  
من الامور البينة اشترط ذلك في كثير من الصور كالبارد والحار والمبايط والصاعد والمهبط والابيض والاحمر والمملوك والموجود  
القواعد الظاهرة ان قاعدة الوضع اللغوي في كل صنف من اصناف المشتقات واحدة ولولا القواعد الظاهرة لبطلت قواعد كثيرة من  
الشرعية وثانيا مقتضى النظر الدقيق ومذهب المحققين ان معاني المشتقات كالعالم امر بسيط ومقتضى ظاهر النظر اشتباه بين اللغويين  
من ان معانيه قلم به العلم والوجدان حاكم بانه ليس كعنا بسيط لا يشترط ماخذ الاشتقاق فلا بد في بقاء معناه من بقاء علم  
انه قد يصير بعض الالفاظ المشتقة حقيقة عرفية عامة وخاصة وبماز مشهورا عند جماعة او عامات فيقيم معناه اللغوي وما في حكمه  
عرفا او شرعا من المؤمنين والكافرين واشباهها ومن الامور العجيبة ان في هذه المسئلة من غير فصل يقطع دابر  
المنادعة ثم انه ذكر ان الذي يظن من يتبع رواياتهم صلوات الله عليهم ان المتبادر من المايط في النفس في كلامهم ذات حدث  
و ذات حدث تنفاس لا ذات الدم وهذا من باب رادة ما يعنى المعنى اللغوي وما في حكمه شرعا ثم استدلل بجملة من الاخبار على ذلك  
جعل النزاع ما هو خاص كما صرح به المحقق التفتازاني واقتفاء جماعة فيه فانخرج فيه ليس من موضع النزاع فان المراد بالمشتق في القاعدة  
هو ما جرى على ما اشتق منه في ارادة الحدوث لا ما خرج عنه بارادة معنى الدوام اذ في ذلك من المعاني التي لا ترى ان الصفة  
المشبهة بالفعل افعال التفضيل اسم الزمان والمكان حيث لم يتجر عليه ذلك لم يصدق له من هو متصف به حالة الاطلاق والالزام  
الملاقاة حسن الوجه على قبحه بالعكس باعتبار ما كان اطلاقا على جهة الحقيقة وكذلك ما كان صيغ اسم الفاعل مساوفا به مسلك  
المشبهة ونحوها في عدم ارادة الحدوث سواء اراد منه الدوام والاستمرار كالحالق والرازق من اسمائه اذ في كذا المجزأ كالمريض والمؤمن  
الكافر والمحيض ومع كثره كاللبن والتمر والظاهر ان لفظ التمرة بمعنى ذات الثمرة من ثمرت الخلة اذ اصاد فيها الثمر كما ثبت اذ اصاد فيها ثمر  
والجملت اوصافها ما يطعم ويرشد الى ما قلنا تعليق عدم الاشتراط على صفة الاشتقاق في قولهم المشتق لا يشترط في صدقه بقاء ماخذ الاشتقاق  
والتعليق على الوصف يشعير بالعلية المعنى ان المشتق من حيث كونه مشتقا لا يشترط الخ وما نحن فيه لم يبق على حيثية الاشتقاق بل سلك  
مسلك الجوامد ولم يجزى ما اشتق منه وثالثا استفاضة الاخبار عنهم صلوات الله عليهم بان التمسك في هذا المقام الشجرة المثمرة بالفعل  
ومن ذلك ما رواه في الفقيه هلال في كتاب العلل سندنا عن الباقر عليه السلام قال ان لله عز وجل ملكة وكلهم بنات الارض من الشجر  
فليس من شجرة ولا نخلة الا ومعها من الله عز وجل ملك يحفظها او ما كان فيها ولا ان معها من يمينها الاكلها السباع وهوام الارض اذ كان  
فيها ثمرها واما نوح سول الله صلى الله عليه واله ان يضرب احد من المسلمين خلافا تحت شجرة او نخلة قد اثمرت فكانت المسلكة للوكيل  
بها قال ولذلك تكون الشجرة والنخل انسا اذ كان فيه حيلة لان المسلكة تحضر وادبها وهو الحق عدم بناء التسمية الاحكام على مثل  
هذه القواعد المختلة النظام لفظية الزمام كما تقدمت الاشارة اليه المقدمة السابعة ومنها استقبال جرم الشمس القمري رواية الكافي  
عن الجعفي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لا يبولن احدكم وفرجه بادر للقمري يستقبل به ورواية السكوني عن جعفر عن ابيه  
عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ان يستقبل الرجل الشمس والقمر بفرجه وهو يبول ما رواه في الفقيه في باب كراهية  
من من الله النجاسة في الله عليه السلام عن امير المؤمنين عليه السلام عن النبي صلى الله عليه واله وفيه انه يبول الرجل فرجه بادر للشمس والقمر  
وظاهر هذه الاخبار التحريم لظاهر التمسك فيها الا ان المشهور بين اصحاب الحكم بالكراهية وظاهر المعنى حيث عتبه في المقنع بعدم الجواز  
التحريم ويمكن حمل التمسك المذكور على الكراهية بقرينة طويرة فوقع على ابراهيم المتقدمة في التمسك استقبال القبلة واستدبارها من  
ذلك مع قوله في اخرها وضع حيث شئت وكذلك مرفوعة عبد الحميد مرفوعة محمد المتقدمة في ثمة تضمننا التوال عن هذا الغايط  
لم يذكر استقبال الجرمين فيه فظاهرها الخروج من الحد المذكور وقله عدم التحريم ثم ان ظاهر الاخبار المذكورة اختصاص الحكم المذكور بالبول  
دون الغايط وظاهر اكثر التعيين به صرح في الترويض المذكور في العلامة في القواعد والمفيدة في المقنع لاحتل بعض محقق متأخري المتأخرين  
كون الاختصاص بالبول في الاخبار لكونه اعم من الغايط وجودا لعدم انفكاكه عنه غالب اذ وجوده بدون الغايط كثير والتنبيه بالانضغ  
على الاقوى وفيها ما لا يخفى وكذا ظاهر الاخبار اختصاص ذلك بالاستقبال دون الاستدبار ولذلك خصه بعض الفقهاء بذلك بل نقل  
عن العلامة في النهاية ما صرح به كراهية الاستدبار واستلهم في المدارك لكن روى المكي في مرفوعة مضمر لا يستقبل الشمس ولا القمر  
واين بابونه في الفقيه كذلك لا يستقبل الهلال ولا يستدبره فيمكن فهم حكم الغايط من الاولى لان الظاهر انها متعلقة بمبدأ الغايط وفهم  
من الثانية عدم اختصاص الحكم بالتمسك هو المصريح به في كلامهم لعدم تناوله للهلال اذ هو مخصوص بما قبل الاستدبار والقمر بما

استقبال الشجر المثمرة بالفعل



الشيخ  
الشيخ

ان

مجلس  
العلماء

استغفار

استغفار

朱

منه

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

تاریخ

من بين الأسماء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مرحومذکر  
الصلوات

بالتصميم

فی القیامہ

23

5

3.

不

2

بعد ما استند بعض فضلاء متأخري المتأخرين إلى استفادة حكم الاستدبار من هذه الرواية وعند ما بقوله سبحانه ومن اعظم شعائر الله فيه ما لا يخفى ومنها استقبال الرجز واستدبارها لقوله عليه السلام فمن روعت عبد الحميد المتقدمة بعد السؤال عن هذا الغايط ولا تستقبل الرجز ولا تستدبرها ومثلها من روعت عبد الحميد أيضا وعمود الخبرين وان كان هو الغايط الا انه يمكن فهم حكم البول منه بناء على ان المراد منه المعنى اللغوي بالقبض الذي كره في دلالته قوله تعالى ورجا احدا منكم من الغايط حتى فالتعبيد لما هو ريد الظاهر ان المفسدة في استقبال الرجز واستدبارها بالبول اشد فيسند راجع من باب مفهوم الموافقة على القول به والعجب من جماعة حيث خصوا الكراهة بالبول معللين له بخوف الرد والرواية كما ترى انما وردت في الغايط خالية من التعديل وخصوا الحكم بالاستقبال ايضا نظرا إلى التعديل مع نصريح الرواية بالاستدبار والتعريف في الكراهة ما تقدم في روعت علي بن ابراهيم ومنها التواشداوه الشيخ في يث مضمر في الفقيه مرسل عن الكاظم عليه السلام قال التواشي في الخلا بورد البصر ومنها طول الجلوس على الخلا لرواية محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول قال لقمان لابن طول الجلوس على الخلا بورد الناس بالنون والسين المهملة والراء الجارة في حوالى المقعدة وفي بعض النسخ بالباء الموحدة وجمعه بواسير وهو معروف ومنها استحباب خاتم فيه اسم الله تعالى او شيء من القرن ويدل عليه رواية ابي ايوب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ادخل الخلا في يد خاتم فيه اسم من اسم الله قال لا ولا يجمع فيه ودرواية ابي القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يريد الخلا وعليه خاتم فيه اسم الله تعالى فقال ما احب ذلك قال فيكون اسم محمد قال لا بأس بوقت عات الساباط الا تترك حيث قال في هذا لا يستفي عليه خاتم فيه اسم الله ولا يجمع وهو عليه لا يدخل المخرج وهو عليه ودرواية علي بن جعفر المرقزي في كتاب الاستغناء عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يجمع ويبدل الكيف عليه خاتم فيه ذكر الله او شيء من القرآن يصلح ذلك قال لا وبعض الاصحاب عجزوا عن هذا المقام بكراهة استحضار ما عليه اسم الله وهذه الروايات كلها مختصة بالخاتم ولم ينف على غيرها في المسئلة ومنها استحباب داهم بيض غير مصرودة لرواية غياث عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام انه كره ان يدخل الخلا ومعه داهم بيض الا ان يكون مصرودا وقتئذ بعض الاصحاب يابكون عليه اسم الله تعالى وهو حسن ومنها الكلام على المشهور الاستغناء عما كان في الفقيه لا يجوز الكلام على الخلا انتهى النقيض في الحديث الذي عن ذلك يدل على النوع من ذلك رواية صفوان عن الرضا عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله انما ان يجيب الرجل اخذ وهو على الغايط او يكلم حتى يفرغ وروى الصدوق في الفقيه مرسل عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تكلم على الخلا فان من تكلم على الخلا لم تقض له حاجة واستثنى من ذلك ذكر الله تعالى وتحميد وقرائة آية الكرسي وحكاية الاذان ويدل على الاول صحة الجحزة عن ابي جعفر عليه السلام قال مكتوب في التوراة التي لم يتغيران موسي سئل مرتين فقال له انه يات على عجل اسعرك واجللك ان ذكر فيها فقال يا موسى ان ذكرى حسن على كل حال بمضمونها اخبار اخر ايضا وعلى التلا ما رواه الحميري في كتابه فرب السناد عن سعد بن سعد عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان في يقول اذا عطس احدكم وهو على الخلا فليحمد الله في نفسه وعلى الثالث عمر بن يزيد قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن التبرج في المخرج وقرائة القرآن فقال لم يرخص في الكيف اكثر من آية الكرسي وتحميد الله وايدى الحمد لله رب العالمين والظاهر حمل عدم الرخصة فيما زاد على ذلك على تأكيد الكراهة لصحة الحديث عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن النفساء والحائض والجنب الرجل يتغوط القرآن قال لا يقرؤن ما شاء ولا اخبارا ولا ذكر المتقدمة وعلى الرابع صحة الحديث عن جعفر عليه السلام قال يا بن مسلم لا تدع ذكر الله على كل حال لو سمعت المناد ينادي الاذان وانما على الخلا فاذا ذكر الله عز وجل قل كما يقول رداء الصدوق في الفقيه العلل وروى في العلل ايضا مثله عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام وروى ايضا عن سليمان بن مفضل عن الحسن بن موسى عليه السلام في ذلك ذكر في ذلك سخط ان العلل فيدانه يزيد في الرزق وبذلك يظهر لك ما في كلام جملة من المتأخرين منهم شيخنا الشهيد الثالث في حيث لم يقفوا على التصويف المذكورة اذ كان نظرم غالبا مقصودا على سراج التمهيد هو خالف عن ذلك فانكروا وجود النص في المسئلة ونسبوا الشهيد الثالث في الوضعية المشهورة اين انما ذلك واستشكل في الاستدلال عليه باحاديث لا ذكر لعدم شمولها للجملة لان تبدل بالمحلق كما صرح به في الروايات وظاهر الرواية المتقدمة وكذا رواية ابي بصير المشار اليها آنفا حيث قال فيها فقل مثل ما يقول المؤذن ولا تدع ذكر الله عز وجل في تلك الحال لان ذكر الله حسن على كل حال كون مجموع كل من فضول الاذان داخل في الذكر من الحيض وغيره او لعل دخولها تغليبها ويجمل الذكر على ما يشهد ما ما اعتذر به عنه بعض فضلاء متأخري المتأخرين من ان رداء من عدم النص في عبارة الروض يعني بالنسبة إلى الحيض فنكلف بعيد وزاد الاصحاح الكلام لحاجة ضرورية استنادا الى رفع كراهة السلام والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله والحمد بعد العطار وجه الجمع ظاهرا وكما لم يقفوا على خصوص ما ورد في الاصحاح قد من انقله فوجوا فيه الى الدلة المطلقة ومنها الاستفتاء باليمين انتهى النبي صلى الله عليه وآله لرواية في رسالة يونس عن ابي عبد الله عليه السلام وفي رواية التكوني ايضا مطلقا في بابا يكونه من الجفاء وكذا رواه الصدوق مرسل عنهم قال قد روي ان لا بأس اذا كانت الياس معتلة ومنها الاستفتاء باليسا وفيها خاتم عليه اسم الله ويدل على ذلك موثقة عماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يمس الجنب رها ولا دينارا عليه اسم الله ولا يستفي عليه خاتم فيه اسم الله الحديث ورواية الحسين بن خالد عن الحسن الثالث عليه السلام قال قلت له انا حينما في الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يستفي خاتمة في اصبعه وكذلك كان يفعل امير المؤمنين عليه السلام كان نقش خاتم من رسول الله صلى الله عليه وآله في يده فقلت ويبلغ لنا ان نفعل ذلك فقال ان اولئك كانوا يقتنون في اليد اليه وانتم تقتنون في اليد اليسرى مثلها ورواية اخرى المرقزي في العيون والمجالس في اخرها فاقول الله وانظروا



لأنفسكم ورواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال المومنين عليه السلام من نقش على خاتمه اسم الله فليتحول عن البدن التي يستنجي بها في المتوضأ وما رواه ابن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان نقش خاتمه إلى العزلة كلها و كان في ذلك يستنجي بها و كان نقش خاتمه أمير المؤمنين عليه السلام الملك لله و كان في يد اليسرى يستنجي بها فالظاهر دلالته على ذلك و ان تحتمل عليهم السلام انما هو في اليدين مضافا للاستفاضة الاخبار باستصحاب التخم باليمين وروى الرواية المذكورة في حديث بل من كذب لبريقه على جفرت عليه السلام كما صرح به علماء الرجال ومع التزلزل عن ذلك فهو محمول على التقية و المناقشة في عدم صراحة الخبر في كون الخاتمة في اليسرى حالة الاستنجاء كما ذكره في رياض المسائل فظن أنه بعيد و بعد منه حمل الرواية على الجواز بعد ما عرفت و العجب هنا من المولى الادريسي قدس سره حيث قال بعد ان استدلل على الجواز بهذه الرواية قال ويمكن استفادة استحباب التخم باليسار وعدم تحريم التخميس ايضا الا ان يكون ذلك ثابتا بالاجماع و نحو او يحل على عدم رصوا التماسا لمية انتهى لا اراك في ديكته من منع هذا الكلام بعد التامل في المقام و الحق جملة من الاحصاء باسمه قلنا هنا اسما الانبياء و الائم عليهم السلام و الظاهر ان المستند العظيم ولا بأس به لكن رواية أبي القسم المتقدمه في حكم استحباب الخاتمة الذي عليه السلام في الخلافة بنف الباس في استفادتها ثم عليه السلام التمسك باليد في الدوح فاعده بطريقه في القول بالاحكام فانادى هنا مع الاشتراك في العلة المذكورة تماما ووجه له مع ان الصدوق في دفعه في المقنع صرح بنف الباس عن عدم نزج الخاتمة فيه اسم محمد صلى الله عليه و آله حال الاستبراء بعد ان نوى عن الاستبراء عليه خاتمه عليه السلام فلهذا يحول و قد ذكر الاحصاء ايضا ان الكراهة انما هو عند عدم التلوث بالفساد و الا فيحرم بل كيف فاعله لو فعل بقصد الامانة و هو جيد و منها الاستبراء باليسار و فيه خاتمة فضة من حجر زمزم و يدل عليه رواية الحسين وهو ابن عبد مرتبة على الظاهر قال قلت له ما تقول في الفضة يتخذ من مجارة زمزم قال لا بأس لكن اذا اراد الاستبراء نزعها و ربما وجد في بعض نسخ الكافي و التهذيب في زمزم بل نسبة الحديث الكاشف في الوان في كثير من النسخ ثم قال و كان الصواب ان لا تعرف ثوبها من زمزم انتهى و قال الشهيد في الذكرى بعد نقل هذه النسخ و سمعنا مذكورة و قال شيخنا المحقق في كتاب رياض المسائل بعد نقل مضمون كلام الوان و الظاهر ان الصواب ما عليه اكثر نسخ الكتاب ان النسخة مما اخطأت به الكتاب سيما وقد ورد كذا في كتبهم اعظم التساهل و اكا بر الخلف في عدم معرفة خصوص توخذ من حجر زمزم لا يوجب الخروج عما عليه المعظم انتهى كلامه دفعه في الخلد مقامه و منها التمسك على القبور و بينها لصحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال من تحل على قبر ابا قار و ماء جار الى ان قال فاصابه شيء من الشيطان لم يدر الا ان يشاء الله و اسرع ما يكون الشيطان الى الانسان و هو على بعض هذه الحالات و رواية ابراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال ثلثة يخوف منه الجنون و عد منها التغوليين القبور و مثله رواه في الخصال و وصيته النبي صلى الله عليه و آله له عليه السلام و منها ما من الذكر باليمين وقت البول واه الصدوق قدس سره في الفقيه سر سلا قال قال ابو جعفر عليه السلام اذا بال الرجل فلا يمس ذكره بيمينه و منها البول قائما لما تقدم في محبة محمد بن مسلم و غيرها ايضا في بعضها انه من الجن و منها البول مطحاة لرؤية التكون عن الصفاق عليه السلام قال نهى النبي صلى الله عليه و آله ان يطعم الرجل بوله من التمسك من الشئ المرتفع في الهواء و شهد ما رواه تميم عن عبيد الله بن رافع قال ما تقدم في استحباب رتياد مكان البول كان يكون على مكان مرتفع من الارض اذا الارتفاع للمعتبر هناك هو بقدر ما يؤمن معه من التمسك و منها البول في الماء جاريا و اكدوا ان الاول اخف كراهة و ظاهر الفقيه في المقنع التحريم و نقل عن ظاهر علي بن بابويه فيهما في الاول و من الاخبار الواردة في ذلك محبة محمد بن مسلم المتقدمه و صحتها الفضل لا بأس بان يبول الرجل في الماء جاريا و كره ان يبول في الركاد و في رسالة الفقيه ان البول في الركاد يورث النسيان و رسالة تميم انه نهي رسول الله صلى الله عليه و آله ان يبول الرجل في الماء الجارح الا من ضرورة و قال ان الماء اهلا ورواية أبي بصير محمد بن مسلم المرويت في كتاب الخصا عن الصفاق عن ابا ثمر عن امير المؤمنين عليهم السلام قال لا يبول الرجل من سطح في الهواء ولا يبول في ماء جار فان فعل ذلك فاصابه شيء فلا يلومن الا نفسه فان الماء و الهواء اهلا ورواية عن عبيد بن مصعب قال لا بأس به اذا كان جاريا و كذا في موثق ابن بكير لعل هاتين الروايتين مع محبة الفضل المتقدمه مستند على بن بابويه فيما نقله عن انا و رواية تميم و رواية أبي بصير محمد بن مسلم قد صرحا بالنهي الجمع بما ذكرنا من كون اخف كراهة و مورد الروايات استسحب كلها البول خاصة و الحق الاحصاء به الغايبا بطريق الاول فيهما لا يخفى و منها الاكل لغوى رسالة ابن بابويه في الفقيه عن ابا قر عليم قال دخل ابو جعفر عليه السلام في القدر فاخذها و غسلها و دفعها الى مملوك معه فقال تكون معك الاكلها اذا خرجت فلما خرج عليم قال للمملوك اين اللقمة فقال اكلتها يا ابن رسول الله فقال انها ما استقرت في جوف احد الا وجبت له الجنة فانت حرقاني اكره ان اسخدم رجلا من اهل الجنة وروى القصة المذكورة في كتاب عيون اخبار الرضا عليه السلام عن ابا ثمر عن الحسين بن علي عليه السلام و لا خلاف في ان كان اتفاق ذلك لكل منهما التمسك و التقريب ان تلخيرهما عليهما التمسك اكل اللقمة في بعد الخروج مع عليهما بانها ما استقرت في جوف احد الا وجبت له الجنة و عتقها المملوك لذلك اشعار بموجوبه الاكل في الموضع المذكور و الحق الاحصاء الشرع لم اقل له دليل و منها ما يشرع الحق ذلك من زوجها الموثقة يونس بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام امرأة تغسل فرج زوجها فقال لم من سقم قلت لا قال ما لبس الحرمة ان تغسل فاما الامة فلا يغسل الفصل الثاني في الاسباب في البول الغائط و الترويح و النوم الغالب على الحائضين و بعض اقسام الاستفاضة في تحقيق الكلام فيها فيقضى بسطها في اجااث الاول لا خلاف بين

خاتم فضيلة الشيخ محمد بن عبد الله

انتظار التفتيح

مکتبہ اسلامیہ  
کراچی

ربیع ثانی

مکتبہ اسلامیہ

السيد /



روزگار



## الفصل الثاني في الاستدلال

٢٣

الاختلاف ضوئاً للعلماء في سببية الثلاثة الاول مع الخروج من الموضع الطبيعي وان لم يحصل الاعتقاد بل الخروج اقل مرة يكون وجوباً  
 للوضوء وان تكرر اثره لفقد شرط كالصغر ولو اتفق المخرج من غير الموضع المعتاد خلقته كما ادعى عليه المنتهى الاجماع وكذا لو انسد الطبيعي وانفتح  
 غيره كما ذكره في المنتهى مدعي اعليه الاجماع ايضا وظاهرهم ان في الجميع لا يشترط الاعتقاد اما لو لم يند البعدي وانفتح غيره فاقول احدهما المشهور  
 وهو عدم النقض لامع الاعتقاد وثانيها ما نقل عن الشيخ في طوفاً من النقض بما يخرج من تحت المعدة دون ما فوقها وثالثها انهما النقض بخروج  
 هذه الاشياء مطلقاً من فوق المعدة او تحتها مع الاعتقاد وعلمه واليه ذهب ابن ادریس واربعة ما عدم النقض مطلقاً وله هذا القول من  
 بعض فضلاء متأخري المتأخرين ويدل على اصل المسئلة الاخبار المستفيضة كصحة زيارته قال قلت لابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام ما  
 الوضوء الا ما يخرج من طرفيك الاسفلين من الذبذبة المذكور غايط او بول او منة وريح والنوم حتى يذهب العقل وصحة سالم الي الفضل  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس ينقض الوضوء الا ما يخرج من طرفيك الاسفلين الذين انعم الله عليك بهما وصحة زيارته عن احدهما عليهما السلام  
 قال لا ينقض الوضوء الا ما يخرج من طرفيك والنوم وصحة ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يوجب الوضوء الا غايط او بول او ضربة تصيبها  
 او فوة تجدر بجرها ودوايته ذكرها ابن ادم قال سئلت الرضا عليه السلام عن الباسور ان ينقض الوضوء فقال انما ينقض الوضوء ذلك البول والغايط و  
 التبرج الى غير ذلك من الاخبار والظاهر ان المحصر في هذه الاخبار اضافته بالنظر الى ما يخرج من الاسفلين غير هذه الاشياء كما لم يدر اشباهه والى ما لا  
 يخرج منها كالارتقاء والقي ونحوهما تاذها بما تقرر في النقض به ولعل ذلك في مقام الرد عليهم والى ذلك تشير رواية ذكرها ابن ادم المتقدمه وثقة  
 ابي بصير روى في المرقية في كتاب الخصا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلته عن الحمامة والقول كل دم سائل فقال ليس فيه وضوء انما الوضوء ما يخرج  
 من طرفيك الذين انعم الله به عليك واملح المحصر على معنى الاصل في النقض بخروج من السبلين واما غيره من النوم ومزبل العقل اثما  
 هو لكونه مظنة لخروج شيء من تلك النواقض فطفو بعد اذ الظاهر كما سألنا انشاء الله حد ثبوت النوم بنفسه لا لكونه كذلك حجة القول الاول  
 على ما ذكره الشهيد في الذكرى انه مع العادة يشمله عموم الآية وقول الصادق عليه السلام ليس ينقض الوضوء الا ما يخرج من طرفيك الذين انعم الله  
 بهما عليك لتحقيق النعم بهما واما مع التدور فلا لاصل الخبر ليس من الطرفين فالظاهر ان مراده بالآية في قوله تعالى اوجاء احدكم منكم  
 من الغايط ومورد الآية وان كان التيمم الا ان ظاهرها يدل على وجوب التطهير بالماء مع وجوده وان الانتقال الى التيمم انما هو لعدمه واورد  
 عليه بل منع من شمول الآية لهذا الفرد ظاهر بل انما هي ظاهرة في المتعارفين المعتاد لاكثر الناس وهو التغوط من الموضع المعتاد او جملة بالنسبة اليه  
 والى الامم منه ومن المعتاد لبعض على التقديرين لا يثبت المدعى ما شمول الرواية في غير ظاهر لان الاصل في الاضافة العهد وكذا الموصول  
 وجع فالظاهر ان يكونا شامرين الى الطرفين المتعارفين للمعمودين وايضا الظاهر ان الانعام انما يتحقق في الطرفين الطبيعيين واما غيرهما فليكر  
 من باب المنع بل التعمد وحجة اثنان على ما نقل عن الشيخ في طوفاً من قوله اوجاء احدكم منكم من الغايط وما يروى من الاخبار ان الغايط ينقض  
 الوضوء يتناول ذلك ولا يلزم ما فوق المعدة لان ذلك لا يمتنع في غايط وجوابه يعلم مما سبق واما قوله ان ما فوق المعدة لا يمتنع في غايط فاورد  
 عليه المحقق في برانه ضعيف قال لان الغايط اسم لما اهلته من الارض نقل الى الفضلة المخصوصة فعند هذه المعدة الطعام وانتزاع  
 الاجزاء الغذائية منه يبقى النفل فكيف خرج بتناوله الاسم ولا اعتبار بالخروج في تسميته واجاب عنه شيخنا البهائي في كتاب الجبل المتين  
 بان غرض الشيخ انه انما يسمى غايطاً بعد اخذاره من المعدة الى الامعاء وخلعه الصورة النوعية الكيماوية التي كان عليها في المعدة  
 اما قبل الاخذاره من المعدة فليس بغايط انما هو من قبيل القيح ليس مراده وقوع المخرج فيما سفل من المعدة او فيما علاها اذ لا عبرة بتجشئه  
 نفس المخرج وفوقه بل بخروج الخارج بعد اخذاره من المعدة بتجشئه وانه قد قبل ذلك غاية انه مرجعاً لله عنه عما يخرج قبل الاخذاره منها  
 بما يخرج من فوقها وعما يخرج بعد ما يخرج من تحتها والامر فيه سهل لا يخفى بعد من كلام الشيخ وانت خبير بان هذا التوجيه الذي  
 ذكره قدس سره يرتفع الخلاف بين الشيخ وبين ابن ادریس وبصير القولان قول واحد وحجة القول الثالث على ما نقل عن قائله عموم الآية  
 والاعبار وعله اشار بالاعبار الى ما ورد منها مطلقاً بنقض الثلاثة من غير تقييد بالخروج الطبيعي كصحة زيارته الاخيرة ودوايته ذكرها ابن  
 ادم في الآية ما تقدم واما الاخبار فمن الظاهر البين ان الحكم فيها ليس معلقاً على ذات الخارج حتى يكون الحكم دائراً مدارها بل على صفة متعلقة  
 بهما وهي الخروج فيصرف الى المعمود الغالب كما يقال بظهور حرمت عليكم الميتة في تحريم الاكل وحجة القول الرابع يعلم من القدرج في ادلة  
 الاقوال المتقدمة قال شيخنا صاحب ياض المسائل رحمه الله تعالى بعد نقل الاقوال الثلاثة المتقدمة وفي الوقوف على دليل يشهد للشيخ  
 ما لفظه ما قول ابن ادریس في غير بعيد عن الصواب عند صدق هذه الاسماء على الخارج عرفاً لموافقة ظاهر الكتاب وجاء احدكم منكم من الغايط  
 ولا قابل بالفرق وما ورد في بعض الاخبار من التقييد بالطرفين الاسفلين ويخوذ ذلك غير صالح لتقييد اطلاق الكتاب لكونه خرج مخرج  
 الغالب انتهى اقول وتحقيق المقام بتوفيق الملك العلام وبركة اهل الذكر عليهم الصلوة والسلام ان الاستدلال بالآية هنا بعد تسليم  
 صحة الاستدلال بظاهر القرآن بغيره وودنص في تفسيرها لا يخرج من خفاء اذ ما ذكر في توجيه الاستدلال بهما نوع تخرج وتجنين لا يمكن  
 الاعتماد عليه في تأسيس حكم شرعي واما الروايات فهي اثره بين سلق ناقضين الثلاثة في الجملة وبين حاصر النقض فيما خرج من الاسفلين  
 فيصير حمله مطلقاً على عقيدة ما فلا دلالة فيه لاجل على ما ذهبوا اليه من النقض الا انه يقدح فيه قوة احتمال حمل المحصر على الاضافة كما قدنا  
 ودأ على العامة ويحتمل هو الاظهر مرجحاً على ما تقدم من التعبير بالفرد الغالب انه لا يخفى على المستبحر لوارد الاخبار والمنصف لمضامين

في قوله لا ينقض الوضوء الا ما يخرج من طرفيك الاسفلين الذين انعم الله عليك بهما  
 من الغايط او بول او منة وريح والنوم حتى يذهب العقل



الا تارة ان الاحكام المودعة بها التماهي مقصورة على ما هو الشايع المتعلق بالفروض النادرة ومع عدم اظهرية هذا الاحتمال فلا اقل  
من الاجمال الملوحي بعد مجاز الاحتمال في الاستدلال بقوله المسئلة في قالب الشك والاشكال وحج فالواجب التمسك بيقين الطهارة لقوله  
عليكم في صحتها من غير ان يترتب من ذلك امرين والا فانه يبين من وضوئه ولا ينقض اليقين ابدأ بالشك ولكن ينقضه بيقين آخر  
وما اجاب به بعض فضلاء اخرى المتأخرين من عدم دالة الحديث المذكور على مثل هذه الصورة فان الذي فهم من الخبر المذكور على خصوص  
الانتقاض بالشك في وجود ما ثبت كونه حدثا ولا يدخل فيه الشك في حديثه ما يتيقن وجوده وقال في موضع اخر ان المقطوع به من  
الخبر هو ما ثبت كونه نائفا والشك في وجوده وعدمه فانه لا يرفع يقين الطهارة قبله واما الشك في فريضة بعض الاشياء لما هو نافع  
فلا دلالة في الخبر عليه فيه ما تقدم في المقدمة الحادية عشر وبما ذكرنا يظهر من نص المناقشة في الفردين الاخرين المدعى عليها الاجماع  
اعني ما لو اتفق المخرج من غير الموضوع المعتاد خلقه او بعد استناد المعتاد فانه مع الغاء الاجماع كما هو الحق الحقيقي لا يتبع والرجوع الى  
الاخبار مع كون المراد منها ما ذكرنا من الجماع على الفرد الغالب المتعارف بيقين حكم الفردين المذكورين مغفلا قال السيد السند قدس سره  
في المدارك بعد قول المصنف ولو اتفق المخرج في غير الموضوع المعتاد نقض ما هذا لفظه هذا الحكم موضع وفاق وفي الاخبار باطلا فاما ما يد  
عليه في حكمه ما لو استند المعتاد ونقض غير انتهى فيه انه قبل هذا الكلام بعد ان نقل كلامي الشيخ وابن ادریس استدلالا لها بالآية  
قال وهما ضعيفان لأن الأطلاق إنما ينص في المعتاد وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة وساق الرواية الأولى مما سلفنا من روايات  
ثم ارد فيها برواية سالم بن الجهم في قوله فان كان اطلاق الآية إنما ينص في المعتاد فاطلاق الروايات كذلك ان لم يكن اطلاقها ما ذكره  
من الروايات المصترحة بالفرد المعتاد نعم صرح المحدث الامين الاسترهادي قدس سره انه يمكن اثبات ذلك من باب تنقيح المناط قال  
فان احدهما مقبول عندنا وهو ما يفيد اليقين فان مقتضاها ان الفضلة المعينة اذا اندفعت نقضت سواء دفعتها الطبيعة من  
الموضع الطبيعي او من غير موضع فيجوز في هذا التقدير قول الشيخ وابن ادریس الا ان ما ادعاه قدس سره من الاستدلال بهذا الدليل و  
افادته اليقين لا يخرج من اشكال والاحتياط بالعلم ما ذهب اليه ابن ادریس مما لا ينبغي تركه تنبيهات الاقل ما ذكر من البحث هنا  
هل يلحق في التمسك بالثلاثة والمخالف الاول فلم نقض فيه على كلام لاحد من الاطحاب اما الثاني فقد صرحوا فيه بما ياتي ذكره في موضعه  
انشاء الله تعالى الشك في هل يشترط الخلاف في خبثية هذا الخارج كما في حديثه ام لا الخلف لاحد من اصحابنا رضوان الله عليهم على كلام  
في المقام سوى شيئا من الخصومات يا ضلائل عطر الله مركبه فانه قرب فيه الحكم بالخبثية وان لم نقل بالجدثية قال لعدم وجوب  
ما يعارض بمومات الاخبار الكثيرة الدالة على وجوب ازالة ما يترتب بولا وغايطا بالمطهرات من غير تقييد بالخروج من الطرفين  
انتهى الثالث وقع في جملة من الاخبار الواردة بنقض التيمم بسماع صوتها او وجدان ريحها وعلى ذلك بعضه بلان البليز  
يجلس بين اليقين في شكك ومقتضاها عدم النقض بدون احد الوصفين والظاهر حملها على موضع الشك دون ما اذا يتيقن الخروج  
فانه ينقض طهره وان لم يجد شيئا من ذلك ويدل عليه ما رواه علي بن جعفر عن اخيه في كتاب المسائل قال سئلت عن رجل يكون في  
صلوته فيعلم ان ريحا قد خرجت ولا يجد ريحها ولا يسمع صوتها قال يعيد الوضوء والصلوة ولا يعتد بشيء مما صلى اذا علم ذلك  
يقينا صا رواه في كتابه في الروايات قال عليه السلام فان شككت في ريح انما خرجت منك ولم تخرج فلا تنقض من اجها الوضوء الا ان تسمع صوتها او تجد  
ريحها وان استيقنت انما خرجت منك فاعد الوضوء سمعت وقعها ولم تسمع شممت ريحها ولم تشم التيمم الراجح الاعتقاد الذي يتحقق بنقض  
على القول المشهور هل هو عبارة التكرار من اثنين فينقض في الثالث ومن التكرار ثلث مرات فينقض في الرابعة او يرجع فيه الى العرف اقول  
ثالثا الحق الثالث في شرح الفوائد به جزم في المدارك وبالأول صرح الشهيد الثالث في الرد في الثاني صرح بعض فاضل المتأخرين ونقل  
الحديث الامين الاسترهادي عن الفاضل الشيخ ابراهيم العلي في حاشية لادشاد انه قال وهل يضبط صدق اسم العادة عرفا في عدم وجهها  
اقربها ذلك وما هو الا قرب لنقض بالرابطة مع عدم تطاول الفصل ما نال في الخروج وفي النقض بالثالثة احتمال قوي لصدق العود بالثالثة  
ثم قال بعد نقله قلت الظاهر ان تحقق العادة ملزوم للنقض فلا يتوقف النقض على زيادة انتهى الخامس المفهوم من كلام جملة من اصحابنا  
منهم العلامة في الغريجريان ما تقدم من البحث في الترجيح من الموافقة للحديثين الاخيرين في المواضع المجمع عليها وشرط الاعتقاد في محل الخلاف  
ومن كلام آخرين ومنهم العلامة في التذكرة والخ تمصيل البحث بالحديثين الاخيرين حيث ذكرنا الفروض المذكورة فيها ولم يتقرضوا بالرجح  
بالكلية وجملة من اصحابنا قسروا بنقضها بالخروج من قبل الرجل المرأة من تقييد بالاعتقاد مع التقييد به في الحديثين الاخيرين  
وبعضهم بقول المرأة وعلله بان له منفذا الى الجوف فيمكن الخروج من المعدة اليه ومن غتم في القبليين كانه لحظ اطلاق الاخبار  
بالانتفاض من الخروج من الطرفين الاسفلين وبعض منع من النقض بها من غير الذبر والمنقول من خلاف الشيخ في ط وابن ادریس في السائر  
انما هو في الحديثين الاخيرين بل نقل عن فاضل بعض متأخري المتأخرين عن ظاهر ابن ادریس في الاسترهادي عدم النقض بالرجح الخارج من غير  
الذبر وانت خير بعد الحاجة بما قدمناه بالحكم في ذلك البحث ثلثة المشهورين الاثنا وجوب الوضوء بالتيمم الغالب على حاشية  
السمع والبصر على حال كان مضطربا او قاعا مضطربا او متلاصقا وبما ظهر من كلام علي بن بابويه في الرسالة وابنه في المقنع عدم  
النقض به مطلقا لغيرها ما يجب عادة الوضوء به وما ينقضه من البول والمخ ونايط والرجح وهو بعيد من المذهب الا

في نواقض الوضوء



يجل كلامهم على الناقض بما يخرج من الإنسان كما يشعر به قوله في المقنع بعد حصر النقض في الأمرين المذكورة وما سوى ذلك من القوى والقدرة والجماعة والرفاع والمديح والوذي فليس فيه عادة وضوء ويدل على الحكم المذكور الأخبار المستفيضة كقول الصادق في صحته زارة حيث سئلها عما ينقض الوضوء فقال لا يخرج من طرفيك الأسفلين من الذبوا والذكر غايط أو بول أو منق أو ريح والنوم حتى يذهب العقل قوله عليه السلام في صحته عبد الحميد بن عواض من نام وهو راكع أو ساجد أو ماش على أي الحالة فعليه الوضوء وقول الرضا عليه السلام في صحته ابن المغيرة حين سئل عن الرجل ينام على دابة فقال إذا ذهب النوم بالعقل فليغسل الوضوء وقول الصادق في صحته إسحق بن عبد الله الأشعري لا ينقض الوضوء إلا حدث النوم حدث وقوله عليه السلام في رواية الكنا في حين سئل عن الرجل يخفق وهو في الصلوة فقال إن كان لا يحفظ حد ثامنه إن كان فعليه الوضوء وأعادة الصلوة وإن كان يستيقن أنه لم يبدأ فليس عليه وضوء ولا إعادة عليه قول أحمد ما عليها السلام في صحته زارة المضمرة حين قال له الرجل ينام وهو على وضوء أو نوب الخفقت والخفقتان عليه الوضوء فقال يا ذرا قد ينام العين ولا ينام القلب إلاذن فإذا نامت العين والأذن والقلب حجب الوضوء قلت فإن حرك إلى جنبه شيء ولم يعلم به قال لا يستيقن أنه قد نام حتى يحس من ذلك أمرين والأفاته على يقين من وضوئه ولا ينقض اليقين أبدا بالشك لكن ينقض اليقين آخره غير ذلك من الأخبار وأما ما يدل بظاهره على خلاف ذلك كموثقة سماعة المضمرة في الفقيه حيث سئل عن الرجل يخفق رأسه وهو في الصلوة قائما أو راكعا قال ليس عليه وضوء ما رواه فيه أيضا مرسلا قال سئل موسى بن جعفر عليها السلام عن الرجل يقرأ وهو قائم هل عليه الوضوء فقال لا وضوء عليه ما دام قاعدا ما لم ينفرج ورواية عمران بن حمران أنه سمع عبد صالحا عليه السلام يقول من نام وهو جالس لم يتعد النوم فلا وضوء عليه ورواية بكر بن أبي بكر الحضرمي قال سئل بأعبد الله عليه السلام هل ينام الرجل وهو جالس فقال كان في عليكم يقول إذا نام الرجل وهو جالس مجتمع فليس عليه وضوء وإذا نام مضطجعا فعليه وضوءا للجواب عنه ولا بان الأخبار السابقة صح سندها وكثير عدد وأصح دلالة وأشهر عملا وأظهر لهذا الحديث هو مخالفة وللقرآن العزيز موافقة ما رواه ابن بكير في الموثوق قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام هو نائم على وضوء أو نائم على الصلوة ما يعنى بذلك إذا قمت في الصلوة قال إذا قمت من النوم قلت ينقض النوم الوضوء فقال إذا غلب على السمع ولا يسمع الصوت بل ينقل العلامة في المنتهى والشيخ في التبيين إجماع المفسرين على ذلك وحج فيحمل ما ظهر من مخالفة على التقيد ولعل في نسبة عليهما في الخبر الأخير إلى أبيه نوع اشعار بذلك وعلى ما إذا لم يبلغ إلى ما يوجب هاب العقل كما حمله الشيخ عليه التمهيد وذلك هو ظاهر الرواية الأولى فإن مجرد خفق الرأس سيم في حال الاشتغال بالصلوة لا يعبر به عن النوم المنزى للعقل من السنت المتقدمة له كما يشعر بصحته زارة المتقدمة ويدل عليه ما في الصحاح حيث قال خفق حرك رأسه وهو نائم أو قائما ما نقل عن الصدوق في الفقيه من عدم النقض بالنوم إلا حالة الانفراج بناء على ما رواه فيه من خبري سماعة وما أرسله عن الكاظم عليه السلام فيمن أنه قد نائم وقد صدر الباب بصحته زارة المذكورة هناك في صدر الروايات الدالة على النقض بالنوم من حيث كونه مذهباً للعقل لتعليق الحكم على الوصف للشعر بالعلية لخال علمه بالروايات الأخيرة فخصت بصحته زارة كما فهم عنه من نقل عنه القول بذلك في الكتاب المذكور وليس في من علمه بالصحة المذكورة حيث صدر لها الباب وحملها على ما من رواية سماعة على ما هو الظاهر من هاهنا من النعاس والنوم كما ذكرنا ومن الرسالة الثانية على التقيد ولا ينافيه ما ذكره في أول كتابه من كونه إنما قصد إيراد ما يفيد به ويحكم بصحته من المحتمل قريبا أن مراده بما يفيد به يعني يحرم بصحته ورواه عن المعصوم وإن كان له نوع تخريج وتأويل فيصير عطف الجملة الثانية في كلامهم للتفسير محل مجرد روايته لبعض الأخبار الظاهرة المخالفة للمذهب كذا الروايات ورواية الوضوء بماء الورد وبخوها على كون ذلك مذهباً له سيماع إيراد المعارض كما هنا بعيد جداً وكيف كان فالقول بذلك مردود وقائل علم به وتمايد لعل النقض في خصوص هذا الموضوع زيادة على ما تقدم بصحته زارة من خلا قال سئل بالحسن عليه السلام عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع والوضوء يشتد عليه وهو قاعد مستند بالوسائد فما اغفر وهو قاعد على تلك الحال قال يتوضأ قلت إن الوضوء يشتد عليه قال إذا خفف عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء وصحته عبد الرحمن بن الحجاج قال سئل بأعبد الله عليه السلام عن الخفقت والخفقتين فقال ما أدري ما الخفقت والخفقتان إن الله تعالى يقول بل الإنسان على نفسه بصيرة إن علياً عليه السلام كان يقول من وجد طعم النوم قائما أو قاعداً فليزجبه عليه الوضوء فقولنا في ظاهر الأخبار المتقدمة أن سببنا النوم للوضوء إنما هي من حيث كونه حدثاً موجباً لذلك وبه جزم بعض فاضل متأخرين المتأخرين ونقل أن الظاهرة هو المشهور بين الأصحاب باعتبار احتمال الحدث حاله كما ربما تنهيه بعض عبارة الأصحاب هذا هو المعنى المراد من حسنة إسحق بن عبد الله الأشعري المتقدمة إذا الظاهر أن غرضه عليه السلام بيان أن ناقضية النوم من حيث أنه حدث لا من جهة أنه مظنة للحدث كما رغبته العامة فيكون الغرض من الخبر الرد عليهم في ذلك ولطف ما توهمهم جملة من متأخر أصحابنا رضوا بالله عليهم ومتأخريهم في معنى الخبر من الاختلال ولزوم الاشكال في ترتيب الاشكال التي يبتني عليها الاستدلال حتى وسعوا في المخرج عن ذلك دائرة الاحتمال ليس بذلك المراد في المقام ولا المقصود منهم السلام إذ لا يخفى على المتتبع لجملة إخبارهم والمتطالع في أحكامهم وأثارهم أن غرضهم من القاء الكلام إنما هو فائدة الأحكام الشرعية وبيان المعادف الدينية دون الدقائق اللغوية وما لا نفع له في الدين والدنيا بالكلية وإن أباه من قوت رغبته في العلوم العقلية وحج فرما يشعر به ظاهر روايته



لكن لا المتقدمة من ترتيب الوضوء على عدم حفظ الحدث منه الموهوم بان نقض النوم انما هو لاحتمال الحدث حالته مما يوجب تكاثر التاويل فيه  
جمعا بان يجعل عدم حفظ الحدث منه ان كان دليلا على غلبته النوم على العقل لعدم سماع الصوت مثلا لكن روى الصدوق قدس سره في  
كتاب العلل العيون بسند معتبر عن الفضل بن شاذان في العلل التي رواها عن الرضا عليه السلام قال فان قال فلم وجب الوضوء ما خرج من الطهارة  
خاصة ومن النوم دون سائر الاشياء قيل لان الطرفين هما طريق النجاسة الى ان قال واما النوم فان التائم اذا غلب عليه النوم يفتح كل شيء منه  
واستخرج فكان اغلب الاشياء يخرج منه الترجيح فوجب عليه الوضوء هذه العلة الحديث وهو كما ترى صريح في الدلالة على ان نقض النوم  
انما هو لاحتمال خروج الحدث هو مشكل لان قصارى ما يفيد احتمال خروج الناقض بالنوم وهو لا ينقض يقين الطهارة لما ثبت بالخبر  
المستفيض من عدم نقض اليقين بالشك ولا سيما موثقة ابن بكير الدلالة على المنع من الوضوء حتى يستيقن الحدث ولا يربك ان الترجيح  
هذه الاخبار لصحتها سنداً وصريحاً واعتضادها بعمل الفرقة الناجية بها سلفاً وخلفاً في مواضع عديدة والظاهر في الخبر المذكور ان ذكر  
احتمال خروج الحدث ليس على جهة العلية التيقن بل لبيان الحكمة في نقض النوم كما في سائر العلل التي نقلها فان اكثر العلل الواردة في الاخبار اما  
لتقريب الافهام القاصرة بالتكثير لبيان الظاهرة او لبيان الداعي الى الفعل ولبيان وجه المصلحة ونحو ذلك لا يلزم استثناء التيقن  
الاحتمال الحديث لانه تبعية الاشكال المذكور الشايع في التذكرة لو شك في النوم لم تنقض طهارته وكذا لو تخالفا لشيء ولم يعلم  
انه منام او حدث لنفسه لو تحقق بانه رؤيا فنقض انتهى قال في المدارك بعد نقله وهو كذلك انتهى اقول ينبغي ان يراد بالشك الذي  
لا يعارض به اليقين ما هو اعم منه ومن الظن لانه المستفاد من الاخبار ومنها صحته من رواية المتقدمة من الروايات الاولى موثقة  
ابن بكير قال اذا استيقنت انك احدثت فتوضأ وادياك ان احدثت وضوءاً حتى تستيقن انك احدثت وصحته زرارة الطويلة و  
فيها قلت فان لم تنته انه اصابه ولم يتيقن ذلك فنظرت فلم ار شيئاً ثم صليت فربيت فيه قال تغسله ولا تعيد الصلوة قلت لم ذلك  
قال لانك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك ابد الحديث ومع فما ينظم من كلام بعض  
من الحاق الظن باليقين ليس بجديد ثم ان في قوله ولو تحقق انه رؤيا فنقض نظريته عليه بعض محقق متأخرين قال لا يمكن ان يتحقق  
الرؤيا مع عدم ابطال السمع والعقل اذا قوى الخيال كما يشهد به التجربة ومع فالحكم بالنقض مشكل انتهى هو جيد الثالث  
روى الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل هل ينقض وضوءه اذا نام وهو جالس قال ان كان يوم الجمعة  
وهو في المسجد فلا وضوء عليه وذلك بانه في حال ضرورة وظاهر الخبر كما ترى لا يخرج من الاشكال وحله الشيخ وهو على عدم التمكن من الوضوء  
وان عليه التيمم قال لان ما ينقض الوضوء لا يختص بيوم الجمعة الوجه فيه انه يتم ويصلي فاذا انقض الجمع توضأ وادياك ان احدثت وضوءاً  
لا يقدر على الخروج من الزمعة واعتضده المحقق الشيخ حسن صاحب المنتقى في الكتاب المذكور بان فيما ذكره بعد قال ولعل الوجه في ذلك مراعاة التقيد  
بتلك الخروج للوضوء في تلك الحال لعدم تحقق القدر الناقض من النوم مع رجحان احتمالها بحيث لو كان في غير الموضع المفروض حسن الاحتياط  
بالاعادة وحيث انه في حال ضرورة فلا احتياط ليس مطلوب منه انتهى واعتضده اخوه لامة الفاضل السيد نور الدين في شرحه على المختصر فقال  
بعد نقل هذا الكلام ولا ينبغي ان ما استبعد من حمل الشيخ ليس بابعد من هذا الحمل على كلا وجهيه اما الاول فلان تحقق التيقن في مثله  
في غاية الندور لانه موقوف على انحصار الوضوء في ذلك عند من يتقنه منه ومنه يحصل هذا المحصر مع تجوز خلافة من الحديث الذي  
قد لا يدركه غير صاحبه ولا شك ان الدخول في الصلوة بغير طهارة كيف كان لم يعمد جواز في الشرع ولو مع الضرورة كما يدل عليه ما رواه القائل  
روى عن مسعدة بن صدقة ان قال قال المجتهد محمد بن محمد عليه السلام جعلت فداك اني امرت بقوم ناصبت قد اقيمت لهم الصلوة وانما على غير وضوء فان  
لم يدخلهم قالوا ما شاؤا ان يقولوا فاصلة معهم ثم اتوا وضوءاً واصلوا انصرف فقال جعفر عتيق سحان الله ما يخاف من يصلي على غير وضوء  
ان تاخذ الارض خفلاً على انه لو تم ذلك فلا يلازم عدم وجوب الاعادة مطلقاً للاتفاق على بطلان الصلوة مع فقد الطهارة ودوام كانت  
الصلوة واجبة كما هو الظاهر واما الثالث فلان حمله على عدم تيقن النقض لا يوافق تقييد بالضرورة لانه على هذا التقدير لا شبهة في عدم وجوب  
الوضوء مطلقاً بل لا يوجب الاحتياط بفعله للنهي عن نقض اليقين بالشك وانه لا ينقضه الا يقين اخر كما دلت عليه رواية زرارة المتقدمة و  
موثقة بكير بن اعين صحت في ذلك قال في اخرها اياك ان احدث وضوءاً ابد حتى تستيقن انك قد احدثت انتهى كلامه زبدة مقامه وفيه  
اولاً ان ما ذكره من التوجيه الاول من معنى التيقن الظاهر انه ليس مراد ذلك القائل بل الظاهر ان مراده انما هو الخوف الناشئ من التهمة بترك  
الصلوة لخروج من المسجد في اثناء الصلوة سيما مع استلزامه الخطي بين الصفوف المحظورة عندهم ولعل في قوله في تلك الحال اشارة الى  
هذا المعنى الذي ذكرناه لا التيقن بالنقض بالنوم من حيث انه ليس باقضي عندهم كما توهمه نعم ينقدح عليه ما ذكره من لزوم الدخول في الصلوة  
بغير وضوء ورد الخبر المذكور بالمنع منه وان كان تقييد الا ان الخبر المشار اليه لا يوجب الاشارة الى الوجوب لضعف الاستدلال ثانياً  
ان ما طعن به على التوجيه الثالث غير موجه وذلك فان الظاهر ان مراد ذلك القائل ان التيقيد بالضرورة انما هو للاحتياط بالوضوء وعدمه كما  
هو صريح كلامه فقول المعترض انه على هذا التقدير لا يسوغ الاحتياط بفعله امره وادق لا يعوم اخبار الاحتياط الثالث  
لما نحن فيه وثانياً بان ما استند اليه من الاخبار يعمول على الوضوء بقصد الوجوب فانه المستلزم لنقض اليقين لا مطلقاً والا لان نقض الوضوء  
المجرد مع ثبوته اجماعاً نصاً وفتوى الرابعت المشهورة بل ادعى عليه غير واحد من متأخرى اصحابنا الاجماع عدمه بل العقل من اغماز وسكر

باب العلة في الوضوء



وجنون ونحوها من جملة الاسباب الموجبة للوضوء والمدن كونه في كلام الشيخين في المقنعة وبني هو الذي ادعى عليه في اجماع المرض المانع من  
الذكر كالمرة التي ينفر بها العقل والاعفاء والمراد من المانع من الذكر كما استظهر بعض الفضلاء من كلامه ان لا يكون الانسان معه ضابطا لما  
يكون منه من حدث واما ذكر الجنون والسكر والاستدلال عليها بصحة معتز خلا لا يستدل بها في بطلان ما ذكره فهو من زيادات العلل  
والتهديد رجمها الله كما قال في التهذيب بعد نقل الرواية المذكورة قوله عليه السلام اذا خضع عن الصوت فقد وجب الوضوء عليه يدل على ما ذكره  
من اعادة الوضوء من الاعفاء والمرة وكل ما يمنع الذكر ان يوق او رد عليه ان الاعفاء لغت بمعنى التوم فقول عليه السلام اذا خضع عن الصوت فقد وجب  
الوضوء في قوة قوله اذا خضع عن الصوت في حال الاعفاء فقد وجب عليه الوضوء واجب بان كلامه عليه السلام مطلق لا يتقيد بالمقدمة الخاصة  
ودد بان المحدث عنه ذلك الرجل الذي غف وهو ما قد فلا يكون مطلقا بل مقيدا بالنوم وحيث فلا دلالة للخبر على المدعى في محل بعض متأخري المتأخريين  
في لفظ الاعفاء فاستظهر جملة في الرواية على الاعفاء مستند الى دلالة بطلان التفسير قال بل هو الغالب فيها كما صرح به في معنى التفسير بل  
ذكر الشيخ الرضوي ان التفسير صحتها كالمعنى الحقيقي والتقليل كالمعنى المجازي المحتاج الى القرينة والذي يكسر في حال المرض هو الاعفاء دون  
النوم انتهى لا يخفى ما فيه وكيف كان فالخبر المذكور اخضع من المدعى لاختصاصه بالخضوع في الصوت فلا يتناول مثل الجنون والسكر  
ونحوهما مع عدم خفاء الصوت بها استدلال ايضا بتعلق نقض النوم بها بالعقل في تقدم من الاخبار كقوله عليه السلام في صحة من يترقى عن  
التصديق عليها التوم والنوم في هذا العقل في صحة ابن المغيرة اذا ذهب النوم بالعقل رد بان غاية ما تدل عليه تلك الاخبار هو نقض  
النوم عند ذهاب العقل عدم نقضه قبله وبجهد هذا الدوران لا تثبت العلية لجواز ان لا يكون له دخل في العلية صلا او يكون  
خصوصية النوم شرط في النقص ايضا فلا تثبت العلية له مجردا واما بعض الاستدلال على ذلك بما دل على حكم التوم من باب التنبيه  
والاولوية قال فانه اذا وجب الوضوء بالنوم الذي يجوز معه الحدث كما يدل عليه ناله بازالة العقل وجب الاعفاء والسكر بطريق اولي  
انتهى في ذلك قد عرفت مما سبق ان ظاهر النوم من حيث هو ناقضا لامن حيث احتمال طهر والحدث حالته وان ما دل على خلاف ذلك فانه مع  
عدم الصلة بمقاصد ما هو قوى منه والاولوية التي ادعاها انما تثبت لو ثبت ان العلة في نقض النوم ما ادعاها وظاهر المحدث الامين الاستدلال  
قدس سر الاستدلال على ذلك بصحة معتز خلا لا يستدل بالحكم الى ما خفي في الصوت من سكر ونحوه لا في الجنون ولا في كل افراد السكر  
بطريق تنقيح المناط كما قدمنا الاشارة اليه وفيه ما عرفت من جواز مدخلية خصوص النوم في العلية والاعفاء هاليت ثبت الحكم كليا كما هو  
معنى تنقيح المناط يحتاج الى دليل والعجب منه رجمه في ادعاءه فيما تقدم من كلامه قطعية في تنقيح المناط وعد ما هنا وهناك من قيل  
ذلك من غير ايراد برهان واضح على ما ادعاه من القطعية بل لا الاشارة الى ذلك بالكلية مع كونه لا يعتمد على الظن وان كان مستفادا من  
الدليل بل يمنع من سلوك تلك السبل وينبغي سلكه الى الضلال والتضليل كما امال به في الفوائد المدنية التنبيه والتسجيل والتحقيق  
في المقام ان يقال اذ رجعت الى الروايات المتقدمة في المسئلة وضمت بعضها لبعض وجدت ما متفق على النقص بالنوم لكن ربما حصل  
الاشكال فيما به يتحقق ذلك ومن ثم كثرت التواءات في الاخبار كما يدل عليه اخبار الحقيقة والتحقيق ونحوها فجعلوا عليهم السلام له مناطا  
يعلم به وحد ارجع اليه وهو غلبته على العقل ثمة وعدم السماع لغيره بما جعوا بينه ما وجب في هذه الاشياء لا تصلح لعلية النقص  
مطلقا لان الشارع انما جعلها مناطا للاستعلام الناقض فتعدية النقص اليها والاعفاء خصوصية النوم من البين امر لا اثر له ولا عاين  
وبعض فضلاء متأخري المتأخريين حيث ضاق عليه الحال في المقام بما وقع فيه من النقص الابرام تثبت بدليل اجماع وانت خبير  
بما فيه من المناقشة والنزاع نعم روي في كتابي عام في الاسلم عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام ان الوضوء لا يجب الا من حدث وان  
المراء اذا توطأ بوضوئه ذلك ما شاء من الصلوة لم يحدث او ينام او يجمع او يغم عليه او يكون منه ما يجب منه عادة الوضوء  
الا ان الكتاب المذكور قد عرفت من الاعتماد عليه فيما سبق من ادلة المسئلة والاحتياط بما تهمل المحافظة عليه  
واما بعض اقسام المسئلة الذي هو واحد اسباب الوضوء في الحقيقة فمحل البحث الثالث الاشهر لا يظهر منه ان لا يوجب الوضوء  
غيرها قدما ذكره وهما اشياء قد اختلفت فيها الاخبار وبذلك وقع الاختلاف فيها بين علمائنا الابرار فمنها المسئلة المشهورة  
عدم ايجاب الوضوء وذهب ابن الجنيدي الى انه موقوف من شهوة او وجب الوضوء وبها يشعر كلام الشيخ في بطلان ما ذكره فيما اذا كان خائرا  
من المعتاد لكن الظاهر انه لا يثبت بمجرد ذلك كونه مذهباً له فانه ذكره في مقام الاحتمال للجمع بين الاخبار ومثله لو عد هذا له  
ثم لم تخصص مذهباً له والاخبار الدالة على القول المشهور متكاثره ومنها الاخبار الدالة على الحسن في الاسباب المتقدمة حسبما قدنا  
ومنها حسنة من روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان سال من ذكرك شيء من مذي او ذبي انت في الصلوة فلا تغسل ولا تقشع  
الصلوة ولا تنقض الوضوء وان بلغ عقبك فانما ذلك بمنزلة النخامة المديشة على هذه المنوال بصحة محمد بن اسمعيل بن بزيع و  
حسنة يزيد بن معاوية وحسنة محمد بن مسلم وصحة زيد الشحام وذرارة ومحمد بن مسلم وصحة ابن ابي عمير عن احمد بن اسحاق بن  
وفيهما نصيح يكون المذني من الشهوة وموثقا اسحق بن عمار ورواية حماد بن عيسى عن عيسى بن مسعود عن مسعدة بن باط وظاهر  
تخصيص المذني بما يخرج من الشهوة ويدل على ما ذكره ابن الجنيدي روايات منها بصحة محمد بن اسمعيل بن بزيع قال سئلت الرضا  
عليه السلام عن المذني فامرني بالوضوء منه ثم اعدت عليه ثم سئلت اخي فامرني بالوضوء منه وقال ان علي بن ابي طالب عليه السلام امر بالمقداد

صحة محمد بن اسمعيل بن بزيع



بن الأسود ان يسئل النبي صلى الله عليه وآله واستحق ان يسئل فقال فيه الوضوء ويرد على الاستدلال بهذه الرواية او لا ان مؤثقة استحق  
 عمار المشاور اليها انفا عن اتصاف عتيقهم تضمنت ان عليا عليه السلام كان رجلا مذكرا استحق ان يسئل رسول الله صلى الله عليه وآله في المكان والاهل  
 فامر المقداد ان يسئل وهو جالس فسله فقال ليس بشيء والترجيع لهذه الرواية لا اعتقادها بالآخبار المستقيمة المتقدمة وثانيا ان  
 الرواية المشار اليه بعينه روى في الصحيح عن ابي الحسن عليه السلام قال سئلته عن المذنب فامرني بالوضوء منه ثم اعدت عليه سنة اخرى فامرني  
 بالوضوء منه وقال ان عليا السلام امر المقداد ان يسئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستحق ان يسئل فقال فيه الوضوء قلت فان لم  
 اتوضأ قال لا بأس من القواعد المقررة عندهم انه اذا روى الخبر بآثره مع زيادة واخرى بدونها عمل على تلك الزيادة ما لم يكن مغيرة  
 الخبر ما يدل على حمل الامر بالوضوء فيها تضمن من تلك الاخبار على الاستصحاب ثم ان الظاهر من هذه الرواية لا تصلح مستندا لما ذهب اليه ابن  
 الجنييد للتخصيص انما قصر من المذنب بما يخرج بشهوه وهذه الرواية مطلقة وحملها على الخارج بشهوه ليس أولى من الحمل على الاستصحاب  
 لما علمت مما يدل على ما ذهب اليه صحيحته على بن يقطين قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن المذنب ينقض الوضوء قال ان كان من  
 شهوة نقض ورواية ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المذنب يخرج من الرجل قال احذ لك فيه حدا قال قلت نعم جعلت ذلك  
 قال قال ان خرج منك على شهوة فتوضأ وان خرج منك على غير ذلك فليس عليك فيه وضوء ونحوها رواية الكاهل والاستدلال بهذه  
 الروايات ايضا لا يخرج من الاشكال اما اول فلان ظاهر رسالة ابن رباط المتقدمة حيث قال فيها واما المذنب فانه يخرج من الشهوة  
 اختصاص المذنب بالخارج عن شهوة ويؤيده ما ذكره في الفقيه حيث قال والمذنب يخرج قبل المذنب وكلام اهل اللغة ايضا حيث  
 خصوه بذلك ايضا ولذلك عرفه شيخنا الشهيد الثالث بانه ما عريق لزوج يخرج عقيب الشهوة ونظم ذلك بعض متأخري علماء  
 فقال المذنب ما عريق صفر لزوج خروجه بعد تقبيل وتقبيل وج ما اشتملت عليه هذه الاخبار من قدر له ليس عن شهوة  
 مشكل وثانيا انه قد روى يعقوب بن يقطين في الصحيح قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يمدى في الوضوء من شهوة  
 او من غير شهوة قال المذنب منه الوضوء فانها دالة على ثبوت الوضوء منه وان لم يكن عن شهوة وحمل الشيخ هذه الخبر المذكور على  
 التجب الاستفهام لانكار لا يخرج من بعد وظاهر جماعة من متأخري متأخرينا رضوان الله عليهم حمل هذه الاخبار على الاستصحاب  
 جمعا وايدوه بصحة ابن بزيع الثانية وهو وان حمل ان الظاهر ان الاقرب الحمل على التقية اما اول فلانها كما ذكرنا سابقا  
 الاصل في اختلاف الاخبار والعامة كلهم لا الشاذ منهم على النقض به لا يقال انهم لا يختصون بالنقض بالخارج عن الشهوة كما هو ظاهر  
 الاخبار لا نأقول قد عرفت مما حققنا سابقا انه لا يشترط الحمل على التقية وجود القائل بذلك مع ان بعض هذه الاخبار المخالفة  
 قد تضمنت النقض بكل فردين كما عرفت بعضها مطلقا واما ثانيا فلانها احد طرق الترجيح عند تعارض الاخبار دون الاستصحاب الكراهة  
 وان اشتهر بين اصحابنا الجمع بين الاخبار بذلك والغناء تلك واما الرواية اعني صحيحة محمد بن اسمعيل فيمكن حملها على نفى اليأس عن عدم  
 الوضوء بسببه مع عدم التقية وهو لا ينفي الامر به تقية فحمل امره عليه السلام بالوضوء او لا مع النقل المذكور على التقية ونفي اليأس  
 عن عدم الوضوء منه على عدمها ولعل قرأ من الحال في وقت السؤال كانت دالة على ذلك وان خوفي علينا الا ان العلم بذلك ومثله في  
 الاخبار غير عزيز وربما احتمل بعض فضلاء متأخرينا رضوان الله عليهم حمل مطلق الاخبار الواردة في المسئلة على مقيد ما  
 فيجب الوضوء مما خرج بشهوة وفيه ان تقييد المطلق ارتكابا هو خلاف الظاهر فيه البته فلا يمكن التاويل في المقيد لم يكن في ارتكاب  
 خلاف الظاهر وان كان اقل من مرتبة من الخلاف الذي في جانب المطلق تعين التاويل في جانب المقيد ولم يرتكب حمل المطلق عليه ما نحن فيه  
 من قبيل الثالثة لان المذنب ان لم نقل به بخصوص بما يخرج عقيب الشهوة كما سلفنا فلا يكون من قبيل تعارض المطلق والمقيد فلا  
 اقل من ان يكون الغالب هو ما يكون عقيب الشهوة وج فحمل تلك الاخبار المستقيمة المتكاثرة على ما هو الفراد النادر الغير المتعارف اشدد  
 خلافا للظاهر البته من حمل تلك الروايات المخالفة على التقية كما اخترناه والاستصحاب كما نقلنا واما ثانيا فلان صحيحته ابن ابي عمير على  
 الوضوء في المذنب من الشهوة وارسالها غير ضروريما تقر عند من من غير اسيله في جملة المسانيد فلا ينافي ارسالها الصحة سيما مع كونه روا  
 عن غير واحد من اصحابنا بما يؤذن باستفاضة الحكم بذلك هذا ما انظر للاحتياط في كل مقام من اعظم المهمات ومنها التقبيل ومن الخبر  
 ظاهر او بالهنا من محلل واحترم والقهقهة ولو في الصلوة والحقد الدم الخارج من السيلين المشكوك في مضاجعة الناقض له خلافا  
 لابن الجنييد في الاول مقيد بكونه عن شهوة وكونه محترم في الثالثة مقيد له بالباطن في فرجيه وبالباطن في فرج الغير بشهوة الشهوة  
 من المحلل والمحرم وللصدوق ايضا في الثالثة بالنسبة الى الانسان نفسه بالجن دبره وحليته ولا بن الجنييد في الثالث مقيد له بكونه في  
 الصلوة متعمدا النظر او سماع ما اضحك في الرابع والخامس مع انه سلم ان الدم الخارج من السيلين اذا علم خلوه من الجاسة لا يعد ناقضا  
 واجتمع على الاول برواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قبل الرجل المرأة من شهوة او من غيرها عاد الوضوء على الثالثة  
 بالرواية المذكورة وهو ثقت عمار قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن دبره قال نقض وضوءه وان مس باطن اكليله  
 فعليه ان يعيد الوضوء وان كان في الصلوة قطع الصلوة ويتوضأ ويعيد الصلوة وان فتح اكليله عاد الوضوء والصلوة وبضمه هذه  
 الرواية عبر في الفقيه فقال ان مس الرجل باطن دبره او باطن اكليله فعليه ان يعيد الوضوء وان كان في الصلوة قطع الصلوة وتوضأ

في أحكام المذنب











# كتاب الطهارة

الكلام

١٤٠

بالشهر وقد تقدم في المقدمة الثالثة ضعف اعتماد هذا الأصل فليرجع فروع الأول الظاهر أنه خلاف من جاز  
 من الماشق والورق الخالي من الكتاب بمرسلة حزين المتقدمة وكذلك جعله وتعليقه كما نقله العلامة في المنتهى على كراهيته لما تقدم من التيقن  
 في رواية ابراهيم بن عبد الحميد الشامي الظاهر اختصاصه من المتس بالملاقاة يخرج من الجسد فلا يتعدك الملاقاة بطرف الثوب نحو  
 وعلى تقدير الأول فهل ينقص بالكف بناء على أنه الذي ليس بغالب أو يشمل سائر الجسد قولان ظاهرهما الثالث للصدق لغة وعرفاً وهل  
 ينقصها بجله الحيث من البدن أم يشمل ما لا يحل كالشعر والظفر والسنن وجهان بل قولان والظاهر من منشا الخلاف من صدق المسح  
 عرفاً على المسح بالظفر بخلاف عدمه وربما جعل منشا ذلك من جهة حلول الحيث وعدمه وحيث أنه لا يتعدك اليه نجاسة متوفاة صاحب  
 لا يتعدك اليه حدثه وفيه أنه ان صدق المسح من الظفر والشعر ونحوهما دخلت في الحلق الرواية لكونها اجزاء من الجسد البتة والأفلا  
 الثالث لو وضعت بعض أعضائه قبل الإكمال هل يجوز المسح بذلك العضو الذي مضى أم لا الظاهر الثالث وبه صرح في التفسير لا في المحرر  
 المشروط زواله بالطهارة وليس مقسم على الأجزاء وإنما هو معنوي قائم بالتحقق من حيث هو لا يرتفع إلا بإكمال الطهارة الرابع هل يختص  
 بالقران من حيث الهيئته الاجتماعية المتعلقة بهذا الاسم أم يتعدك الآيات المكتوبة في الكتاب على الدوام ونحو ذلك وجهان أرجحهما الثاني  
 لما يفهم من حديث داود بن فرقد يشعر به صحته على بن جعفر لأن الظاهر ان الهيئته الاجتماعية لا مدخل لها في التحريم ضرورة أن المسح إنما  
 يقع على البعض لا يقع على الكل دفعة وانضمام غيرها اليها لا يخرجها عن كونها جزءاً من الخامس الظاهر شمول التحريم لما نسخ حكمه دون  
 تلاوته لبقاء الحرمة من جهة التلاوة وصدق المصحف القران والكتاب عليه بخلاف ما نضحت تلاوته وان بقي حكمه فإنه لا يجرم مسحه لعدم  
 الصدق ولا عرفاً خلافاً في ذلك السادس الظاهر عدم ثبوت التحريم بالنسبة إلى الصبي ونحوه لعدم التكليف الموجب لتعلق الخطاب  
 وهل يجب على الولي منع الظاهر لعدم الدليل ونقل عن المعتز جوبه على الولي هو ظاهر التفسير السابع هل يدخل في الكتابة التشديد  
 والمد والهمزة والأعراب جهالات ثالثة ما دخل ما عدل الأخير ومنشأ ذلك الشك في صدق مسح الكتاب بمسحه وعدمه ورجح بعض  
 مشائخنا المحققين من متأخري المتأخرين عدم مطلقاً قال لا يطلق اسم الكتاب عليه قبل ضبطه بالثلث المقدم كقوله تعالى كتاب  
 أنزلنا إليك مبارك الحمد لله الذي أنزل على عبد الكتاب حم والكتاب المبين ونحوها وحمل على المجاز باعتبار ما يؤول إليه خلاف الأصل  
 لأن تحريم المسح خلاف الأصل فيقتصر منه على موضع اليقين وهو جسد المسألة الرابعة تقييد وجوب الوضوء بالغيات المذكورة  
 بمعنى أنه لا يكون واجباً لنفسه هو المشهور بين الأصحاب فلو أن الله عليهم لم يكن واجباً على إجماع بل ادعى إجماع عليه جمع منهم ونقل السيد السند  
 في المذرك عن الشهيد الذكري القول بالوجوب لنفسه في جميع الطهارات وجوباً موسعاً لا يتضيّق إلا بظن الوفاة أو تضيق وقت  
 العبادة المشروطة بها واختاره قدس سره واستدل عليه قال واعلم أن المعروف من مذهب الأصحاب أن الوضوء إنما يجب بالأصل عند  
 اشتغال الذمة بشرط به فقبله لا يكون إلا مندباً بامتسكاً بمفهوم قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وليس المراد نفس القيام  
 والألزم تأخير الوضوء عن الصلوة وهو باطل بالإجماع بل المراد والله أعلم إذا أردتم القيام إلى الصلوة فغسلوا فلو كان الأمر على السبب  
 فأنه كان مستفيض قول أبي جعفر عليه السلام في صحته من أتم إذا دخل الوقت وجب له طهور والصلوة والمشروط عدم  
 عند عدم الشرط ويتوجه على الأول أن أقصه ما تدل عليه الآية الشريفة ترتب الأمر بالغسل والمسح على إرادة القيام إلى الصلوة والأراد  
 تحقق قبل دخول الوقت وبعد إذا لا يعتبر فيها المقارنة للقيام والأما كان الوضوء في أول الوقت واجباً بالنسبة إلى من أراد الصلوة  
 في آخره وعلى الثالث أن المشروط وجوب الطهور والصلوة معاً وانتفاء المجموع يتحقق بانتفاء أحد جزئيه فلا يتعين انتفاءهما معاً  
 وحكي في الشهيد الذكري قولاً بوجوب الطهارات إجماعاً بصلواتها وجوباً موسعاً لا يتضيّق إلا بظن الوفاة أو تضيق وقت العبادة  
 المشروطة بها ويشهد له الحلق الآتي وكثير من الأخبار كصحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يعمد  
 من وجد طعم النوم قائماً أو قاعاً فغسل عليه الوضوء وصحته من أتم حيث قال فيها فإذا نامت العين والاذن والقلب فقد  
 وجب الوضوء وموثق بكثير بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال إذا استيقنت أنك حدثت فتوضأ وصحيت عبد الرحمن بن  
 أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل بأبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يواقع أهله لينام على ذلك فقال عليه السلام إذا فرغ فليغتسل وصحيت محمد بن  
 مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال إذا أردت الحايض أن تغسل فلتستدخل قطنة فإن خرج فيها شيء من الدم فلا تغسل وإن لم تر شيئاً  
 فلتغتسل يؤيد ذلك الأخبار بأسرها من هذا التفصيل مع عموم التوثيق وشدة الحاجة إليه ولو قلنا بعدم اشتراط فيه الوضوء كما هو الواقع  
 زال الإشكال من أصله وعندنا أن هذا هو السبب في خلو الأخبار من ذلك فتأمل انتهى كلامه دفع مقامه ونسج على منواله كما هو الغالب عليه  
 في كثير من أقواله الغاضل المتأخر ملاحظاً بما في المراسل في الأخيرة بل شيد ما استند به من عدمه وحسنه وفيه نظر من وجوه الأول أن  
 عبادة الذكري أن أوهت ما نقله لكن كلام شيخنا الشهيد في قواعد كالصريح في كون القول المذكور للعامة حيث قال قاعدة لأرباب  
 الطهارة والاستقبال النية والستر معدودة من الواجبات في الصلوة مع الاتفاق على جواز فعلها قبل الوقت والاتفاق في الأصول  
 على أن غير الواجب لا يجزئ عن الواجب فالتجسس هنا سؤال وهو أن يقال أحد الأمرين لازم وهو ما أن يقال بوجوب هذه الأمور على الإطلاق ولم  
 يقل به أحد ويقال إجزاء غير الواجب عن الواجب هو باطل لأن الفعل إنما يجزئ عن غيره مع تساويهما في المصلحة المطلقة ومحال تساوي

والقول في صحة المسح بالظفر  
 والوجه في صحة المسح بالظفر  
 والوجه في صحة المسح بالظفر  
 والوجه في صحة المسح بالظفر



الواجب غير الواجب المصلحة وجوبه انما قد يتأثر بالمال في الجواب ان قال وهذا الاشكال ليس هو الذي جاء به بعض العلماء على اعتقاد وجوب  
الوضوء وغيره من الطهارات لنفسه غير ان يجب وجوبه ما موثقا قبل الوقت وفي الوقت وجوبه ماضيا فعند آخر الوقت ذره اليه القاضى بوبكر  
العنبري وحكا الرازي في التفسير جماعة وصاحب بعض اصحاب الجواب لعل هذه المثابة انتهى في ظهوره في ان الخلاف في المسئلة المذكورة  
انما هو لبعض المخالفين بخلاف بعض اصحابنا انما هو في الغسل خاصة مما لا يخفى على ذي مسكة وايضا من تأمل في عبارة الذكرى لا يذهب ان  
المخالف من العامة وفي التعليل ايناس بذلك وبالحيلة فالظاهر من عبارات اصحاب قدس سرهم قديما وحديثا نص في مواضع وتلوها  
في اخرى انه لا قائل بالوجوب لنفسه على الاطلاق وهذا انما هو الفاضل ان قد اغترابا بظاهر عبارة الذكرى فنقل القول به في مسئلة وشيئا  
بما ذكرناه المثال في ان الاية المذكورة غير مدافعة في الدلالة على الوجوب الغير وذلك من وجهين احدهما ان المفهرس لاية عرفا  
ان الوضوء لاجل الصلوة كما يقال اذا لقيت العدو فخذ سلاحا لاجل العدو واجاب الفاضل الخراساني بانه لا منافاة بين الوجوب  
لاجل الصلوة وبين وجوبه في نفسه فيجوز ان يجتمع الوجوبان ويرد عليه ولا ان المدار في الاستدلال على المعلة المتبادرة في الذهن  
في بادي النظر والمنساق اليه بحجة الاكتفاء في ظاهر اللفظ ومن ثم تراهم يصرون سيماء في اصول في غير موضع بان التبادر اماراة  
للمحقيقة ولا شك ان المتبادر من ظاهر الاية ومن المثال المذكور ان الوضوء واخذ السلاح لاجل الصلوة والحرب ومقتضى تعليق الوجوب  
على فائده مخصوصة انتفاءه بانتفاء ما فتشت المنافاة بين الوجوب الغير والوجوب لنفسه البته وثانيا انه متثبت الوجوب الذاتي  
شيئ ثبت له مع كل امر جامع له بوجوب واحد والتغاير فيه اعتبار محض لا يرتب عليه اثر بالكلية اذ لا يعقل لهذا الوجوب الغير بعد ثبوت  
الوجوب لنفسه معنى بالكلية كما لا يخفى على المتأمل صحيح فليس هنا وجوبان كما زعم قدس سره وثانيا ما ان الاية تدل بمفهوم الشرط الذي  
هو حجة صريحة اما عندهم فلما استدلوا به عليه في الاصول واما عندنا فلما دلت عليه الاخبار من حجة على عدم وجوب الوضوء عند  
ارادة القيام فلا يكون واجبا لنفسه لاجل الفاضل المتقدم ذكره بان فيه ان المسلم حجة مفهوم الشرط اذ لم يكن للتعلق بالشرط فائدة  
اخرى سوى التخصيص وهي هنا ليس كذلك ويجوز ان يكون الفائدة هي هنا بيان ان الوضوء واجبا لاجل الصلوة وان كان واجبا في نفسه فيكون  
الفرض متعلقا بالوجوب العارض له حين ارادة الصلوة باعتبار التوصل به اليها وكونه من مصالحها ويرد عليه ما تقدم فان مبغى كلامه  
على تجويز اجتماع الوجوبين وقد عرفت ما فيه ومن المعلوم ان الواجب لنفسه يحسن بل يجوز تعليقه على غيره اذ قضية التعليق هو الوجوب  
الغير فانما لا يغني به الا ترتب وجوب شيء على اخر ولو كان واجبا في نفسه لم يحسن هذا الترتب لنته بالحيلة فانه قد سلم الوجوب الغير يقتضيه  
التعليق المذكور وما يدعيه من الوجوب لنفسه الثابت معه فحق بمنعه والمانع مستظهر الثالث ما اوردته قدس سره على  
الاية بقوله ان قصه ما تدل عليه لاية آه فالجواب عنه وجوه احدها انه يكفي في الاستدلال على ادعاء من الوجوب الغير ونفي الوجوب  
النفوس ما ذكرنا من التقرير المتقدم ولزوم الوجوب بالارادة ولو قبل الوقت مع كونه لا مدخل له في صحة ما اعتمدناه من الاستدلال  
يكفي في نفيه لاجتماع على عدمه من الطرفين فالقرين في الاية يتم بالاجتماع وثانيا ما افاده بعض اعلام من ان التعبير بالاداء  
بالقيام يعطى المقارنة كما فهم بعض المفسرين واذا قام الدليل على عدم اعتبار العمل على الاقرب الممكن وهو ما في الوقت انتهى  
وهو جيد يساعده ما تكرر مثله في الايات القرآنية والاخبار المعصومية ومنه قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ولولم  
يحمل على ذلك لزم الخلل في معنى ذلك الكلام المتخاض كلام الملائكة والاهل الذكر عليهم السلام وثالثا انه قد مر في ابرز كبير الموثوق  
الصحيح على قول قوي لكونه من نقل فيه لاجتماع العصاة على تصحيح ما يقع عنه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ولولم  
ما يقع بذلك اذ اتم الى الصلوة قال اذ اتم من النوم ويؤيد ايضا نقل العلامة في المنتهى الشيخ في البيان لاجماع المفسرين على ذلك  
ح فلا حجة الى ما ارتكب من تقدير الارادة في الاية ومعنى الاية اذ اتم من حداث النوم قاصدين الى الصلوة فتوضاوا ففقد وقع الامر بالاول  
معلقا على قصد الصلوة بالنسبة الى من كان محدثا بحدث النوم وهو نص في الوجوب الغير في هذا المورد وهو كاف في صحة الاستدلال  
وان ضم المذلل عدم القول بالفضل بين حدث النوم وغيره من الاحداث ثم الاستدلال بالاية بمعونة لمقدمة المذكورة على الوجوب الغير  
في جميع الاحداث الرابع ما ذكره من الاجراء على الخبر بقوله وعلى الثقلان ان المشروط وجوب الطهور والصلوة فان فيه ولا انه متبعا  
المشروط بالدخول وجوب مجموع الامر من الطهور والصلوة من حيث المجموع كما هو ظاهر كلامه يلزم ان لا يثبت الوجوب بعد دخول الوقت  
شيئ من ماهية الطهور والصلوة من حيث الافراد وهو ظاهر البطلان وثانيا انه متبعا ان انتفاء هذا المجموع لاجل انتفاء الشرط يتحقق  
بانتفاء احد جزئيه الذي هو الصلوة كما هو مراده ومطرح نظر يلزم ان المعلق انما هو احد الجزئين خاصة وهو الذي انتفى بانتفاء  
الشرط وحج فلا معنى لتعليق الاخر كما لا معنى لقولنا اذا دخل الوقت وجب الحج والصلوة قال الفاضل المتقدم ذكره بعد نقل ايراد السيد  
الخبر كما ذكرنا ما لفظه ولعل غرضه ان المشروط وجوب المجموع على سبيل الاستغراق لافرادى فانه قيل اذا دخل الوقت وجب كل واحد من  
الامرين واللازم من ذلك على تقدير حجية مفهوم الشرط رفع الاجاب لكل عند انتفاء الشرط لان المشروط بمجموع الامر من حيث  
هو مجموع اذ ذلك مجموع بعيد جدا انتهى وانت خبير بان اعتذار هذا قصاره الاتيان على الوجه الاول بما ذكره دون المثال الخامس  
ان ما استدلى به من الاخبار التي نقلها فالجواب عنها من وجوه احدها ما اجاب به شيخنا الشهيد في الذكرى من ان صحة اطلاق الوجوب



والامر في الصور المذكورة انما نشأت من معلومة الاشتراط حتى انه غلب الاستعمال فحصل حقيقة عرفية وثابتة فيها التفضل لاجل ورود الاخبار بغسل الثوب البدن من الغسل هو اكثر من باقي المقام عليها مع مساعدة الخصم فيها على الوجوب لغرض ثالثها انه لا نزاع في كون هذا السبب الذي تضمنها الاخبار موجبات للوضوء كما عتبره عنها في علمه بمعنى ان الوضوء ليس بها يكون واجبا لكن النزاع في ان هذا الوجوب انما يقع بها هل هو نفق ثابت للوضوء في نفسه وغيره فمنها ما يشترط ما به الوجوب في الاسباب من بول ونحوه وماله الوجوب من صلب ونحوها من الغايات المترتبة على الوضوء والاختيار التي وردت المستدل انما تدل على ما به الوجوب بمعنى ان هذه الاشياء يحصل بسببها وجوب الوضوء من هذا البس من محل النزاع في شيء وانما كون الوجوب ثابت للوضوء في نفسه وغيره فلا ريب في وجوبها الجواب عنها تفصيلا اما عن صحة عبد الرحمن بن الحجاج فالتبادر منها من لفظ وجوب معنى لازم وثبت وهو اعلم من الوجوب بالمعنى المصطلح وكذلك صحة من رآه ولا يلزم فيها تعليق التكليف بالنام لان المتعلق بكلامهم عليهم السلام المطلق الفريضة على الواجب بالمعنى المصطلح والمطلق الواجب بالمعنى العرفي اي اللازم الثابت ولا شك في ثبوت الوضوء مثلاً في الدقة بحدوث الاثبات بالسبب فيجوز فعله بل استحبابه مع عدم وجود مانع من حصوله فيجوز الدخول به في المشروط به واما موثقة بكر بن اعين ففيها اجمال لاحتمال ورودها على ما هو الغالب من ارادة الوضوء عند ارادة ما هو مشروط به واما صحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله فليس المراد بها الوجوب الا لازم وجوب الفورية واما صحة محمد بن مسلم ففيها تعليق الامر بالغسل على الارادة فلا دلالة فيها على الوجوب بالمعنى المصطلح مما يرشد الى ما ذكرناه ووردت هذه الاخبار اما في مقام بيان الناقض او بيان ادب الغسل او كونه التوم على الجنب او نحو ذلك لا يبان لتعلق وقت التكليف خامسها المعارضة بالاجابة الكثير ايضا ومنها صحة من رآه المذكورة في كلامه قدس سره وما اوردته عليها فقد عرفت ما فيه وانت خبير بانها اوضح دلالة واخصر مدلولاً مما اوردته من الاخبار فيعتين تقيدها بها جاعلاً منها اداة في الفقيه من العلل التي كتبها الرضا عليه السلام في المحمد بن سنان ان عدة الوضوء التي من اجلها صار على العبد غسل الوجه والذراعين ومسح الرأس والقدمين فليقام بين يدي الله الحديث ودوايان الفقيه في تضعيف سند ما لا ريب في او غيرهما متلقاة عندهم بالقبول كما صرح به جملة من الفحول ومنها ما رواه في كتاب العيون والعلل من جليل الفضل ابن شاذان عن الرضا عليه السلام قال انما امر بالوضوء بدأ به لان يكون طاهر اذا قام بين يدي الجبار الحديث لا يخفى ما فيها من ظم قوله لا لعل على الوجوب الغير ومنها ما رواه في الكافي في باب ان الارض للامام عليهم السلام عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الامام يا ابا محمد لا يبيت ولا يصوم ولا يحرم ولا ينفق ولا يبيع ولا يشتري ولا يزوج ولا يخطب ولا يفتي ولا يدين الا بعد ان يقرأ الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله والصادق عليه السلام انا انما علم على ذلك يعني حدث الجنب به حتى يصح ذلك في اريد ان يعود ومنها صحة الجليل عن ابي عبد الله عليه السلام في الصائم يتوضأ للصلاة فيدخل الماء علقه قال ان كان وضوءه لصلاة فريضة فليس عليه قضاء وان كان وضوءه لصلاة نافلة فعليه لقضاء ومنها ما رواه الكلي عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث طويل قال ان الله فرض على المسلمين ان لا يلبس بهاء ما حرم الله وفرض عليها من الصدقة وصلة الرحم والجهاد في سبيل الله والطهور للصلاة الحديث ومنها الاخبار الواردة فيمن عليه غسل الجنب ونجاستها الميض قبل ان تغسل من قوله عليه السلام في بعضها قد جاء ما يفسد الصلوة فلا تغسل في اخر قد اتاها ما هو اعظم من ذلك في جملة منها يتجمل غسلا واحدا بعد طهرها وفي بعض شاستان تغسل فقلت ان لم تغسل فليس عليها شيء ولا يخفى ان جميع ذلك مما يتشبه ينطبق على الوجوب لغيره دون النفس لا بتكليفات بعيدة وتمحلات غير سديد هذا وقد عرفت سابقا دلالة الآية على ذلك ايضا فتكون منطبقاً على هذه الاخبار من جهة الثبوت المعارضة في هذا المقام المقصد الثاني في الغاية المستعجلة فمنها الصلوة المستعجلة وبما سبق لبعض الاوهام كما نقله بعض الاعلام هنا وجوب الوضوء لصلوة النافلة بناء على ترتيبه ثم على فعل النافلة بدون وضوء وهو خطأ محض فان الاثم انما يتوجه الى الفعل المذكور لان فعل النافلة من غير وضوء تشرع بحرم فالأثم انما ترتب على ذلك لا على الترك واحدهما غير الاخر واما المطلق على هذا النوع من الندب سم الواجب بخلاف الشبهة الواجبة الشرطية وعدم صحة الفعل الآبه وان كان في حد ذاته مندوباً ويعتبر عنه بالوجوب لشرطه اشارة الى علاقة التجوز وعلوه من ذلك سرى لوهم والاختار الدالة على الوضوء لصلوة النافلة متفرقة في جملة من الصلوة لكن ليس فيها نصريح بالاستحباب ولعل المتمسك بذلك البناء على ان شرط المستحب مستحب كما ان شرط الواجب جبراً والاجماع كما نقله جملة من الاصحاب يدل على الاشتراط في جميع عموم قوله عليه السلام في صحة من رآه لصلوة الا بطهره ورواه عليه السلام في حصة الجنب الصلوة ثلاثة ثلث طهره وثلث كوع وثلث سجود ومنها الطواف للمستحب هل الوضوء من شرط لصحته كصلاة النافلة او وقوعه على الوجه لا كمال فيصح بدون خلاف سبب الكلام عليه الله تعالى في موضع ومنها دخول المسجد لرواية من حكاه المرويت في كتاب بحال الصدوق عن الصادق عليه السلام قال عليكم بان تلتفتوا فانها بيوت الله في الارض ومن اتاها مستطير طهره من الله من ذنوبه وكتب من رآه وروى الصدوق في الفقيه رسالة ان في التوراة مكتوب ان بيوت في الارض المساجد فلو لم يعبط طهره في بيته ثم ذاب في بيته الحديث والاستحباب صلوة التحيات بعد دخولها الموقوفة على الطهارة ريباً كد مع ارادة الجلوس فيها المرسله العلاء بن الفضل عثمان روى عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا دخلت المسجد وانت تبول فلا تدخل الا طهرها ومنها قراءة القرآن لرواية محمد بن الفضل المرويت في كتاب في رتب الاسناد قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن المصطفى ثم ياخذ في البول فاقوم فابول واستنخى واغسل يدي عوداً الى المصنف اقرع فيه قال لا حتى تنوضاً للصلوة وفي كتاب الخصال في

الاشارة الى الغاية المستعجلة











فَمِنْذُوبِ الْوَضْعِ

140-

[illegible]

وان الغالب قبل ان يدخلها فاني  
قد بين انهم ومو غريب  
منه والله

والتطهير من طلب التوبة  
الانزال في سائر المستغني  
بالماء ان قد جعلت التوبين  
وحيت له

بِالْبَعْدِ



كتاب الطهارة

بالجملتين تأخر عنه وهو كذلك فان الملاقاة التسمية للفظية على النية القلبية غير معروف وعروض التبيان لاصل النية  
التي هي عبارة عن مطلق القصد الى الفعل الذي لا يخلو عنه عاقل في فعل من افعاله كما سيجي ايضا بعيد جدا نعم يحتمل كما ذكره بعض محدثي  
متأخر المتأخرين ان يرد بالنية خطأ وان هذا العمل لله بالبال لثلاث اصدار عنه على الغفلة ولا يبعد ان يصدق عليه التسمية لتضمنه  
اسم الله سبحانه لكن فيه انه وان امكن احتمال في اول مرة لكن الظاهر في الدفعة الثانية بعد امر الرسول صلى الله عليه واله بالاعادة عدم  
فانه لم يقصد فيها سوى امتثال امره صلى الله عليه واله حيث ان امر الله تعالى وطاعته طاعته واحتمل شيخنا صاحب يا ضابط المسائل في حياض  
الدلائل كلام الشيخ ان مراده بقوله ان التسمية بالنية هي النية الواجبة ان التسمية لها فردان احدهما مجرد اللفظ الذي لا يكون وسيلة  
للمحصل لقصد الى امتثال التسمية بالنية ولا ارتباط له بها كما هو الحاصل لمن له ادنى مسكة بعروة العقدة ثانياً اللفظ الذي يكون وسيلة  
للمحصل بحيث لا يمكنه احكام النية الا به كما نجد عياناً في بعض من ابتلى بالوسوسة في النية ولعل صدر الاسلام لما كان قريبا لعهد الجاهلية  
بعيد الطبع عن قبول الاحكام الشرعية وتعقل الامور الدنيوية خصوصاً الاعراب منهم على علم الاليس بجلية للمبوسين على مرة المعقول بصورة  
المحسوس فامروا بالتسمية للفظية الدالة على قصد كون الفعل المشروع فيه باسمه ليحصل لهم الانتقال منها الى المعنوية التي هي القلبية لوجوب  
فهم المعنى من اللفظ لمن علم بالوضع انتهى وهو معنى لطيف الا ان ملاحظة الشيخ له في غاية البعد ومنها الاعتراف باليمين لجميع الاعضاء  
المغسولة وهو بالنسبة الى ما عدا غسلها ممتنع ومتفق عليه لاجل انما بالنسبة اليها نفسها وهل يغترف لها باليسر ويغسلها بها او يغترف  
بها ثم يدبره في اليسر ويغسل المشهور الثالث وعليه تدل صحيحة محمد بن مسلم اوضعت بناء على تضمن سندها رواية العبيد عن يونس  
عن ابي جعفر عليه السلام في حكاية البياض حيث قال فيها ثم اخذ كفا اخر يمينه فصبر على يساره ثم غسل به ذراعه اليمين ومثلها موثقة  
الاخوين بعثمان بن عيسى عن رواية التهذيب حيث قال فيها ثم غمس كف اليمين في الماء فاغترف بها من الماء فغسل به اليمين وما الكا  
فيه اليسر كذا اليمين لخير وعلى الاول تدل صحاح الاخبار كصحيحة زرارة حيث قال فيها ثم اغاديد اليسر في الاناء فاسدلها على يد اليمين  
ثم مسحوا بها ومثلها صحيحة اخرى حسنة بغير صحيحها ما ومنه يظهر قوة الاقوال وقضية الجمع يقتضي الامر من دون افضلية  
الاغتراف باليمين لغسلها وبذلك يظهر لك في كلام ثلثة الشهيدين في الروض حيث قال بعد ان صرح باستحباب الاغتراف باليمين  
مطلقاً في حديث عن الباقر عليه السلام انه اخذ باليسر فغسل اليمين وهو لبيان الجواز انتهى ومنها التواك والظاهر ان خلافه  
اصحابنا رضوان الله عليهم في استحبابه مطلقاً وخصوصاً للوضوء والصلاة لاستفاضته الاخبار بذلك وتمايدل على الاول موثقة  
استحق بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام من اخلاق النبيين التواك وروايته ايضا عنه عليه السلام قال التواك من سنن المرسلين  
وصحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه واله ما زال جبريل عليه السلام يوصيني بالتواك حتى خففت ان اخفي  
ارد واخفي بالماء المهمة وادرد بدلين مهملتين عبارة عن اذهاب الانسان لا غير ذلك من الاخبار وتمايدل على الثالث قوله صلى الله عليه واله  
الذي في صحته معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام عليك بالتواك عند كل وضوء وقول الصادق عليه السلام في رواية المعلى بن خنيس حين سئل عن  
الاستياك بعد الوضوء قال الاستياك قبل ان يتوضأ قال قلت رايت ابا عبد الله عليه السلام يتوضأ قال يستاك ثم يغمض ثلاث مرات وفي رواية  
التواك المستحب عند الوضوء وفي رواية محمد بن زهران عن ابي جعفر عليه السلام وصية النبي صلى الله عليه واله لعل صلاة  
الله عليه عليك بالتواك لكل صلاة وعنه صلى الله عليه واله في رواية القدر لولا ان اشق على امتي لامرهم بالتواك مع كل صلاة  
اي امر ايجابوا لا فقد امر صلى الله عليه واله لكن استحبابه لا غير ذلك من الاخبار وذهب البعض من حيث ورد الامر به مطلقاً الى انه  
ليس من مستحبات الوضوء ولا من الحايض والتغيبه وفيه ان استحبابه مطلقاً ولو مثل الحايض النفس لا ينافي استحبابه للوضوء  
الصلاة زيادة على ذلك فيكون فيها مؤكداً فان الاخبار الدالة على الامر به في خصوص الموضوعين سيما حديث خوف المشقة على  
الامة وقوله عليه السلام فيما رواه في الفقيه مرسلاً التواك شرط الوضوء ما يدل على ما قلنا باوضح دلالة ومنها المضمضة و  
الاستنشاق على المشهور فتوى الاظهر من نصنا ونقل في الخ عن ابن ابي عمير انه قال انهما ليسا عند الرسول عليهم السلام بفرض ولا  
سنة والاخبار في ذلك مختلفة على وجه يعسر جمعها ففي رواية عبد الرحمن بن كثير لم يرد به بطريق المشايخ الثلثة نور الله تعالى  
مضاجهم مسند في الكافي وكتب مرسل في الفقيه في حكاية وضوء الامير صلوات الله عليه تمضمض فقال وذكر الدعا ثم استنشق فقال الحمد  
في رواية عبد الله بن سنان قال المضمضة والاستنشاق مما سن رسول الله صلى الله عليه واله وفي وثيقة ابي بصير حيث سئل عنها فقال  
هما من الوضوء فان نسيتهما فلا تغتسل في حديث عمدا الامير صلوات الله عليه الذي كتبه محمد بن ابي بكر لما ولاه حصر على ما رواه في  
بما لسه فانظر الى الوضوء فانه من تمام الصلاة تمضمض ثلاث مرات واستنشاق ثلثة الحديث الى ان قال في رواية رسول الله صلى الله عليه واله  
يصنع ذلك واعلم ان الوضوء نصف الايمان ورواية عمن بن خالد عن زيد بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي عليه السلام قال جلست  
اتوضأ فاقبل رسول الله صلى الله عليه واله فقال تمضمض واستنشق واستن الحديث وفي رواية حكيم بن حكيم بعد السؤال عن المضمضة  
والاستنشاق من الوضوء قال لا وفي حسنة ذرارة قال المضمضة والاستنشاق ليسا من الوضوء ورواية ابي بصير حيث سئل عنها  
قال ليس هما من الوضوء هما من الجوف ورواية الحضر في قال ليس عليك مضمضة ولا استنشاق لانهما من الجوف وموثقة سماعة

بغير صحيح

بغير صحيح

بغير صحيح



حيث سئل عنها فقال ما من سنة فان نسيتها لم يكن عليك اعادة ورواية ذرارة قال ليس لمضمضة والاستنشاق فريضته ولا سنة انما عليك ان تغسل ما ظهر ورواية علي بن جعفر في كتاب الاستبصار في الاستنشاق قال ليس بواجب ان تركها لم يعد لها حظ في كتاب الخصال في حديث الاربعاء قال والمضمضة الاستنشاق سنة وطهروا للفم والانف هذا ما وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بذلك كما ترى على غاية من التدافع والتنافي والجمع بينهما يمكن باحد وجهين الاول حمل ما دل على نفي كونها من الوضوء على انها ليس من واجباته وان كان سنه وبهذا جمع الشيخ عليه السلام بين الاخبار وعليه كثر اصحابنا ورواوا الله عليهم ويؤيد نفي الوجوب في رواية قرب الاسناد وظاهر لفظ ليس عليك المشعر بنفي الوجوب في رواية المحضر ويدل على كونها من سنن الوضوء ومستحباته ولا ينافي ذلك نفي كونها فريضة ادستة في رواية ذرارة فيحمل ما دل على كونها سنة بقول مطلق على انها من سنن الوضوء ومستحباته ولا ينافي ذلك نفي كونها فريضة ادستة في رواية ذرارة اذا الظاهر ان المراد بالفريضة فيها ما كان وجوبه بالكتاب السنة ما كان وجوبه بالسنة النبوية فهي نفي للوجوب بطريقه ويؤيد قوله بعد ذلك انما عليك آية الدال بفهمه على انه ليس عليه مضمضة ولا استنشاق المشعر كما عرفت بنفي الوجوب لعل المبالغة في نفي وجوبها على وجه يوهن لناظر نفيها مطلقا هو الرد على العامة من حيث موطنها بل قول جملة منهم بوجوبها كما نقله في المنتقى عن احمد واسحق وابن ابي ليلى وبعضهم خص الوجوب بالاستنشاق وبعضهم خص وجوبها بالطهارة الكبرى الكبر في الفم حمل النفي في تلك الاخبار على نفي كونها من الوضوء مطلقا يعني لا من واجباته ولا مستحباته وحمل ما دل على كونها سنة على ثبوت استحبابها فخذ ذاتها لاجل الوضوء الى هذا جرح شيخنا المحقق صاحب يا ضالمات الجاهل لئلا يبالغ في نصرة نقلا بعد ذكر كلامه في المقام والتحقيق ان نقول يجب الجزم بانها ليس من سنن الوضوء المنسوبة اليه المرتبطة به بحيث علم من الرسول صلى الله عليه واله اهل بيته صلوات الله عليهم قولا او فعلا او تقرير الموطنية عليها ما عاين عند رادة الوضوء وتوظيفها في ذلك الوقت من حيث الخصوص كما هو شأن السنة ثم استند الى خلوا الاخبار بالبيان في عنهما ثم طعن في رواية عبد الرحمن ابن كثير بضعف السند في موثقة سماعة وابي بصير الدالة على اقلها على انها من السنة بانه اعم من المدعى اخرها على انها من الوضوء بالمعارضة بحيث يراه انما ليس من الوضوء مع قبولها للتأويل بكونها من الوضوء اللغوي لا انها طهور للفم والانف ثم طعن في رواية عمر بن خالد بضعف السند لاشتمالها على رجال من العامة وانما تنادي بالتحقيق لاشتمالها على الامر بعزل الرجلين وتحليل اصابعهما ثم فقال فكيف يتجسم على الفتيا بكون شيء سنة موطنة في شيء مع عدم ورود ما يصلح لاثبات ذلك لان قال واقا كونها سنة في الجملة فالظاهر ذلك لما ذكرنا من موثقة سماعة ثم ذكر جملة من الاخبار الدالة بظاهرها على الاستحباب مطلقا قول وفيه او لا ان خلوا اخبار الوضوء البلية عن ذلك لا يدل على نفي الاستحباب في الوضوء لاحتمال تخصيص البيان بما هو الواجب كما صرح به البعض وخلوها كمالا عن الادعية الموطنة في الوضوء وعن السوال مع ثبوت استحبابها لاجل ما مضى وفتوى خلوا كثير منها عن التسمية وثانيا ان رواية عبد الرحمن وان ضعف سندها بناء على هذا الاصطلاح المحدث الذي لم يقم على اعتباره دليل مع ما في جملة من احكامه من القول كما شرحنا بعض ذلك في المقدمة الثانية الا انها صحيحة بالدستور القديم والنج القويم الذي عليه كافة علماء المتقدمين من الحديث والمجتهدين سيما الثلاثة المحجدين الذين سألوا الدين ونجدة المعتمدين وقد رووها كمالا في مسانيدهم مع نصريحهم في ادليل كتبهم بان جميع ما يروونه صحيح مقطوع على صحته وقد اعتمد اصحاب هذا الاصطلاح على كثير من مراسيل لفقهاء بناء على صريح به في اول كتابه كما لا يخفى على من نظر في الكتب الاستدلالية على انها قد قرروا في جملة اصطلاحاتهم جبر الضعيف بالشهرة وشهرة الرواية المذكورة بين اصحابنا رضوان الله عليهم سلفا وخلفا والعمل بما اشتملت عليه مما لا يتجشم نكارة وقد رواها البرقي في كتابه ايضا وهو مؤيد لما قلنا وثالثا ان ما ذكره من انه لم يعلم من الرسول صلى الله عليه واله ولا من اهل بيته عليهم السلام توظيفها في الوضوء معارض بان لم يعلم منهم ايضا الاثبات في غير حال الوضوء فان التجاوز الى اطلاق الاخبار بانها من السنة قلنا العام لا دلالة على الخاص فان قيل الفرض نفي استحبابها في الوضوء قلنا الاستحباب قد ثبت بجملة من الاخبار المذكورة انفا كرواية عبد الرحمن المذكورة ورواية العهد ورواية عمرو بن خالد واشتمال اخرها لغيره على ما يشعر بالتحقيق لا يقتضيه بطلان الاستدلال بها على ما عدا موضع التفتية ذبيلها فيما لا معارض له بسيل العام المخصوص في غير موضع التخصيص سيما مع الاعتصام بما ذكرنا من الاخبار وهي موثقة ابى بصير ظاهر موثقة سماعة فان قوله فيها ما من السنة وان كان اعم من كونها في الوضوء لا ان قوله فان نسيتها آية يعين ما قلنا اذ لا ارتباط بين استحبابها مطلقا وبين توهم الاعادة لها وحيث فاعدا ما ذكرنا من الاخبار وما كان مطلقا فسيلا الحمل على المقيد مراعاة للقاعدة المقررة وما كان متضمنا للنفي فوجبه الحمل على نفي الوجوب كما قد مرنا على ذلك تنتظم الاخبار ويروى عنها اعتبار العباد ما نقله في الخ من ابن ابي عمير هو بعينه مضمون رواية ذرارة المتقدم لان من شأنه قد مر في كتابه بل جملة المتقدمين التعبير بموتون الاخبار وحيث فحمل كلامه على ما حمل عليه الرواية وبذلك يتبدل الاختلاف بالابتلاف كما لا يخفى على من نظر بعين الانصاف فائدة قد صرح جمع من المتأخرين باستحباب المضمضة والاستنشاق بثلاثة اقسام مع اعواز الماء كيكفلك الواحد وانه يشترط تقديم المضمضة ولا وجوب العلامة في النهاية ان يتمضمض مرة ويستنشق مرة وهكذا اثلثا سواء كان الجميع بغرفة واحدة او

منها  
في  
الوضوء  
فان  
كان  
الوضوء  
مستحبا  
فان  
كان  
الوضوء  
مستحبا  
فان  
كان  
الوضوء  
مستحبا



غرفتين واذا زيدا وعرضهم جمع من متاخرهم بعدم وجود المستند في شيء من هذه التفاصيل وكذا رواية عبد الرحمن بن كثير فانهما دللت  
 على تقديم المضمضة وعطف الاستنشاق عليه ثم اقول قد دللت رواية العهد المتقدم على التثليث ايضا لكن اعم من ان يكون بثلاثة  
 اكن في كل منها او اقل ان كان الظاهر الاول فيحصل من كلا الروايتين استحباب تقديم المضمضة على الاستنشاق وتثليثها في  
 الدعاء حالة المضمضة والاستنشاق بما ورد عن الامير صلوات الله عليه ورواية عبد الرحمن بن كثير قال ثم تمضمض فقال اللهم اغفر  
 لي حتى يوم القاء والمطلوب في ذلك انك ثم استنشق فقال اللهم لا تحرم علي ربح الجنة واجلتي من يشترى ربحها وروحها وطيبها و  
 منها كون الوضوء بجماعة نصا وفتوى ومن الاخبار في ذلك صحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال كان رسول الله  
 صلى الله عليه واله يتوضأ بماء ويغسل بصلح ومثله في صحته من رارة وزاد فيها والمدرط ونصف الصاع ستة اوطال ورواية  
 ابي بصير قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الوضوء فقال كان رسول الله صلى الله عليه واله يتوضأ بماء ويغسل بصلح وما رواه في الفقيه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله الوضوء بماء والغسل بصلح وسبب اقوام من بعدك يستقلون ذلك فاذلك على خلاف سنة والثالث  
 مع على سنة معنى خفية القدس لغير ذلك من الاخبار وما يدل على ان ذلك على جرة الاستحباب دون الوجوب جماعة الفرق الثلاثة  
 على ذلك ولا استفاضة الاخبار باجراء مثل الدهن ثانيا في موضعهم انشاء الله تعالى وهل ماء الاستنجاء داخل في الماء المذكور  
 فاهربنا الشهيد في الذكرى في ذلك حيث قال الماء لا يكاد يبلغه الوضوء فيمكن ان يدخل فيه ماء الاستنجاء كما تضمنته رواية ابن  
 كثير عن امير المؤمنين عليه السلام واستحسنه المذرك قال فيهما كان في صحته ابي عبيدة الخذاء اشعاب ذلك ايضا فانه قال وضأت  
 ابا جعفر عليه السلام بجمع وقد بال فناولته ماء فاستنحى ثم صببت عليه كفا فغسل وجهه الحديث يؤيد دخول ماء الاستنجاء في ماء  
 الغسل على ما سيحكي بيانه انه في اعترض في كتاب الجملتين على كلام الذكرى فقال ولفظ كلامه هنا انما يمتنع على القول بعد  
 استحباب الغسلة الثانية وعدم كون المضمضة والاستنشاق من افعال الوضوء الكامل اما على القول بذلك كما هو مختار  
 قدس سره فلا فان المدعى ما اعتبرناه لا يزيد على ربع المن التبرك المتعارف في زماننا هذا الشي يعتد به وهذا المقدار  
 انما في باصل الوضوء المسبغ ولا يفضل منه شيء للاستنجاء فان ماء غسل اليدين كفا او كفا في ماء كل من المضمضة والاش  
 والغسلات الواجبة والمندوبة ثلث اكن في هذه ثلث عشرة واربع عشرة كفا وهذا ان اكن في غسل كل عضو بكفا واحد  
 والازاد على ذلك فإين ما يفضل للاستنجاء وايضا في كلامه طاب ثراه بحث اخر هو انه ان اراد بماء الاستنجاء الذي  
 حبه من الوضوء ماء الاستنجاء من البول وحده فهو شيء قليل حتى قد يمتثل ما على الحشفة هو لا يؤثر في الزيادة والتفصيل  
 اثر محسوسا وان اراد ماء الاستنجاء من الغايط او منها معا لم يتم استدلاله بالروايتين المذكورتين اذ ليس في شيء منها دلالة  
 على ذلك بل في رواية الخذاء ما يشعر بان الاستنجاء كان من البول وحده فلا يغفل انتهى كلامه رفع في الخلد مقامه واما تحقيق  
 قدر المذنب في انشاء الله تعالى فمما في باب غسل الجنابة ومنها ان يبد الرجل في غسل راعيه في الوضوء بظاهر المرأة  
 بباطنهم الماداه المشايخ الثلاثة عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام قال فرض الله على النساء في الوضوء ان يراهن  
 ذراعهن وفي الرجال بظاهر الذراع ومثله في الصدوق في الخصال بسند عن جابر الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال المرأة  
 تبدأ في الوضوء بباطن الذراع والرجل بظاهر الحديث والمشهور بين متأخري اصحاب التفصيل في ذلك بين الغسلة الاولى  
 والثانية بان يبد الرجل في الغسلة الاولى بظاهر ذراعيه وفي الثانية بباطنهما والمرأة بالعكس لم اقل على مستند  
 منها فتح العينين عند الوضوء واه الصدوق قدس سره في الفقيه رسلا وفي كتابي لعلك ثواب الاعمال بسند عن ابن  
 عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه واله افترجوا عيونكم عند الوضوء لعلها لا ترى نار جهنم ودرك الراوند في نوادره بلنا  
 عن الكاظم عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اشربوا عيونكم الماء لعلها لا ترى نار حامية وفي كتاب عام الام  
 مثله وعنه الشهيد في الدرر من مستحبات الوضوء اقله عن الصدوق ونقل عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع من اهل العلم  
 وجوبه واستحبابه والظاهر كما استظهر جملة من مشايخنا قدس الله تعالى ارواحهم ان المراد باستحباب ذلك مجرد فتحها استظهار الغسل  
 نواحيها دون غسلها لما فيه من المشقة والمضرة حتى انه روي عن ابن عمر كان يفعل فعمه لذلك واحمل بعض مشايخنا حمل الخبرين على  
 التقييد في سند الاول من جملة من رجال العامة حيث ان الصدوق في الكتابين المتقدمين رواه بسند الى السكوني عن ابن  
 جريح عن ابن عباس في الثالثة ضعيف السند ايضا قال والقول بالاستحباب منسوب للشافعي ولا يخرج من قرب ومنها ما صنف  
 الوجه بالماء نقله جماعة من متأخري اصحابنا رضوان الله عليهم عن علي بن بابويه في رسالته وروايت في الفقيه رسلا وفي كتاب العل  
 في المؤتق مسند عن عبد الله بن المغيرة عن رجل مثله في سبب عن الصادق عليه السلام قال اذا توضأ الرجل فليصفق وجهه بالماء فانه  
 كان ناعسا فزع واستيقظ وان كان البرد فزع فلم يجد البرد وهو يشعر بما فتنه لا يبه طاب ثراه لكن روى الكليني والشيخ عن  
 السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لا تضربوا وجوهكم بالماء اذا توضأتم ولكن شقوا الماء شقا  
 ودركوا الحبر في كتابه ترابا لا سناد بسند صحيح عن ابي جبرير الرقاشي قال قلت لابي الحسن عليه السلام كيف توضأ للصلاة قال فقال

باب في استحباب  
 غسل الوجه  
 بالماء

باب في استحباب  
 غسل الرجلين  
 بالماء

باب في استحباب  
 غسل الرجلين  
 بالماء

باب في استحباب  
 غسل الرجلين  
 بالماء







[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

۲ حقیقتهاست

وأحد من هذه الأشياء وأزيد الأبنية وقصدك ومثل ذلك لعمدة اليتيم تاديباً وظلماً وهكذا جميع أفعال العقلاء من عبادات  
وغيرها لا يمكن تجزئها وخلوها عن النية والقصد بالكلية وإلى ذلك يشير ما صرح به بعض فضلاءنا واستحسنه آخرون من أنه لو  
كلّفنا الله العمل بآبئته لكان تكليفنا لما لا يطاق فالعبادة لا تكون عبادة يترتب عليها أثرها ويمتاز بعضها منافعها عن بعض الآباء القصور  
والنيات ففي العبادة الواجبة تكون النية واجبة شرطاً أو شرطاً لعدم نيتها كما عرفت وتشتبهها الآباء في المسند وبه تكون من شرط  
صحتها جزءاً كانت أو خافية كغيرها من الأفعال التي لا تقع الآباء وعدم الانصاف بالوجوب فيها ولا في غيرها تماماً هو واجب في الفرضية  
شرط في صحتها تماماً هو من حيث أنه لا يعقل وجوب الشرط أو الجزاء مع نية بالشرط أو الكل وبه من حيث أنه لا يعقل وجوب الشرط  
ويدل على أصل ما قلناه ما رواه في تفسيره صلى الله عليه وآله من قوله تعالى إنما الأعمال بالنيات وقوله صلى الله عليه وآله إنما لكل  
أمر مني ما نوي قول علي بن الحسين عليهما السلام في حسنة التمسك لأعمال الآباء النية فإن الظاهر أن المراد بالنية هنا المعنى اللغوي لا صالحة لعدم النقل  
بمعنى إنما الأعمال بالنيات والقصور والنيات وإن لكل أمر ما قصدناه لعل حاصل الاستنباط بقصد نية فالأول والثالث صحيحان  
في عدم حصول العمل بالاختيار من النفس لا بقصد ما لا إصداره والثالث صحيح في أن المرء لا يستحق من جزاء عمله الجزاء ما قصد كما يدل عليه السبب  
فيه وينادي بمقتضى قوله صلى الله عليه وآله من كان هجرة إلى الله ورؤيته فحجته إلى الله ورؤيته من كانت هجرة إلى الدنيا يصيبها أو امرأة  
يترجمها فحجته إلى ما هاجر إليه ومن هنا يعلم أن مدار الأعمال وجوداً وعدماً واتحاداً وتعدداً وجزأها وثواباً وعقاباً على القصور النيات  
وبما ذكرنا ثبت ما ادعينا من ضرورة النية في جميع الأعمال وعدم احتياجها إلى تكلف أعمال وجوبها في جميع العبادات المترتب  
صحتها عليها فإن الأعمال كالاشباح والقصور لها كالأرواح هذا وجه من أصحابنا رضوان الله عليهم لما حكموا بوجوب نية في جميع  
العبادات وفتروها بالمعنى الشرعي أشكل عليهم الاستدلال على الوجوب استدلال بعض منهم السيد السند في المدارك على ذلك بما قد تم من  
الاجزاء واعتراضه آخرون بمنع ذلك قالوا لأن الظاهر من الحصر حديثه إنما الأعمال بالنيات ولا عمل الآبئته انتفاء حقيقة العمل عند انتفاء  
النية وهو باطل فلما تعذر الحمل على الحقيقة فلا بد من المصير إلى أقرب المجازات والتجوز بالحمل على نفي الصحة كما يدعيه المستدل ليس  
من الحمل على نفي الثواب لو قيل أن الأول أقرب إلى الحقيقة عورض بأن حملها عليه يستلزم التخصيص في الأعمال فاتها عن العبادات التي  
هي محل الاستدلال فيخرج كثير من الأعمال من الحكم وأما الحديث الثالث فلا ينطبق له على مدعاهم بالكلية لما أوضحناه سابقاً مؤيداً  
بتمتته وعلته نعم بما يستدلهم بما رواه الشيخ رحمه الله في كتاب الأمانة بسنده فيه عن أبي الصلت عن الرضا عن أبيه عليه السلام عن  
رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا قول إلا بعمل ولا قول ولا عمل الآبئته ولا قول ولا عمل نية الآباء صابة السنة وما رواه في كتاب  
بصائر الدُرِّجاء بسنده فيه عن علي بن عيسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا قول إلا بعمل ولا عمل الآبئته ولا عمل نية الآباء  
السنة فإن الظاهر من سياق الخبرين أن المراد بالعمل فيها العبادة وحج فالنية عبادة عن المعنى الشرعي المشترك في صحة العبادة  
**المقام الثالث** قد عرفت جملة من أصحابنا النية شرعاً بأنها القصد المقادير للفعل قالوا ولو تقدمت ولم تقادير سمى ذلك  
عزماً لا نية ولعل هذا التعريف المتكلمين فاتهم على ما نقل عنهم عرفوها بأنها الإرادة من الفاعل للفعل بالمقدارية له  
للأصحاب رضوان الله عليهم في بيان المقارنت في نية الصلوة اختلاف فاحش قال العلامة رحمه الله في التذكرة الواجب تتران النية  
بالتكبير بأن يلبس بكمال النية قبله ثم يبتدئ بالتكبير بلا فصل وهذا قطع صلواته لجماعاً قال ولو ابتدأ بالنية بالقليل ابتداء  
التكبير باللسان ثم فرغ منها دفعة واحدة فالوجه الصحيح نقل الشهيد عن بعض أصحابنا أنه واجب يقاع النية بأسرها  
بين الألف والراء قال وهو مع العسر مقتضى لحصول أول التكبير بالنية ونقل السيد السند في المدارك عن العلامة والشهيد  
أنهما أوجبا استحصال النية إلى أنهما التكبير لأن الدخول في الصلوة إنما يتحقق بتمام التكبير ووجه بلزوم العسر أن الأصل برائة  
الذم عن هذا التكليف وإن الدخول في الصلوة يتحقق بالشروع في التكبير لا أنه جزء من الصلوة بجماعاً فإذا قارنت النية  
أوله فقد قارنت أول الصلوة لأن جزء الجزء جزء ولا يناف ذلك توقف الحريم على أنها انتهت في البال إلى وقت قصه متيق  
على كلام العلامة وهو والله عنه الظاهر أنه في أجوبة مسائل السيد مهنا بن سنان المدعى في المقارنة قال في حكاية عن نفسه أنه  
انصود الصلوة من فاتحتها إلى خاتمتها ثم قصد إليها فاقاد بها النية والكتاب لا يحضره الآن لأنه ميوّر عيانه ولكن في  
البال أن حاصله ذلك أن قول لا يخفى عليك بعد تأمل معنى النية ومعرفته بحجتها أن جملة هذه الأقوال بعيدة عن جادة الاعتدال  
فاتها بمسئلة على أن النية عبادة عن هذا الحديث لنفسه والتصوير الفكري هو ما ترجمه قول المصنف مثلاً أصلي فرض الظاهر  
إذا لوجوبه قربة إلى الله والمقدارية به لأن يحضر المكلف عند رادة الدخول في الصلوة ذلك ببالة وينظر إليه بفكره وخياله  
ثم يأتي بعد الفراغ من تصوره وتصويره بلا فصل بالتكبير كما هو المجمع على صحته عند هم وبسبب ذلك على التلفظ بالتكبير  
وميمته بما تداركه كما هو القول الآخر ويجعله بين الألف والراء كما هو القول الثالث كل ذلك محض تكلف وشطط وغفلة  
عن معنى النية أو تقع الغلط فأنه لا يخفى على المتأمل أنه ليست النية بالنسبة إلى الصلوة إلا كغيرها من سائر أفعال المكلف  
من قيامه وقعوده وأكله وشربه وضربه ومغده ونحو ذلك ولا ريب أن كل عاقل غير غافل ولا ذاهل لا يصدّق







كتاب الطهارة

دعواه اذا علم من نفسه انه لو ايقن الله يدخله بطاعته النار وبمعصيته الجنة يختار الطاعة ويترك المعصية تقربا اليه تعالى وابن عمارة  
 الخلق من هذه الدرجة القصوى والمنزلة العليا انتهى ثانيا ان العبادة الواقعة على ذلك النحو بامره تعالى لمعرفت من الايات والروايات  
 وطالبها طالب لرضاه وهما من عن سخطه فهو المقصود بهما عند التحقيق وثالثا انه سبحانه قد نبت في غير موضع من النجاة عليه وعد  
 بالجزيل من ثواب لمن قصد بذلك اليه فقال جل ثناؤه من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له اضعافا كثيرة وما تقدموا  
 لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خير مما اعظم اجرا لئن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي لشديد وفي جملة من الاخبار ان الله  
 تعالى قال ان من عبادي من يتصدق بشق ثمرة فاربها كما يربى احدكم فلو وفصله فيلتي يوم القيمة وهو مثل جبل احد وعظم من احد  
 الى غير ذلك من الايات والروايات الدالة على عد سبحانه بالثواب في مقابلة تلك الاعمال ترغيبا لهم ومن سرح يريد النظر في الكتاب السنة  
 وجد هاملون من الترغيب في مقام الطاعات بالجنان المزخرفة بالحوار الحسن والولدان والترهيب في مقام المخالفة والعصيان باهوال الجنا  
 وشدة يوم المأبى عذاب ليل وسر ذلك انما هو كونها باعثن على الفعل جودا او عدا ومتوكان كذلك كان قصد هاملون  
 وفي بعض الاخبار ان العمل الخالص هو الذي لا تريد ان يحمداك عليه حد سوى الله عز وجل هو مؤيد لما قلنا وموضع لما ادعينا  
**المقام الرابع** لا ريب في الاشكال في الابطال بقصد الرياء والسمعة في نية العبادة والوجه فيه انه لا ريب ان قصد ذلك لما كان  
 منافيا للاخلاص الذي هو مدار القصد والبطان في العبادة كما عرفت وجب الحكم بطلانها باشتغالها عني قد استفاضت الروايات  
 بالتمنع عن ذلك كقول الصادق لعماد البصر ويالك يا عبد اياك والرياء فانه من عمل لغير الله وكله الله الى من عمل له بل وقول الرضا  
 عليه السلام لمحمد بن عرفة ويحك يا ابن عرفة اعملوا لغيري يا ولا سمعة فانه من عمل لغير الله وكله الله الى من عمل له بل قلت على ان ذلك شرك كقول  
 سبحانه ولا يشرك بعبادة ربه احدا وفي بعض الاخبار في تفسير هذه الآية ومن صلى امرأة للناس فهو مشرك وفي اخر ايضا الرجل يعمل شيئا  
 من الثواب لا يطلب به وجه الله انما يطلب تزكية الناس يشتهي ان يسمع به الناس فهذا الذي يشرك بعبادة ربه ونقل جملة من اصحابنا  
 رضوان الله عليهم عن المرتضى رضي الله عنه في الانتصا انه لو نوى الرياء بصلوته لم يجز عاداتها وان سقط الثواب عليها ولا يخفى  
 ان هذا الكلام يجري في جميع العبادات بل في غيرها بطريق اخر في العمل مستند في ذلك ان غاية ما يستفاد من الايات والاحبار الواردة  
 في المقام عدم القبول الموجب لعدم استحقاق الثواب هو غير مناف للصحة بمعنى عدم وجوب الاعادة وربما ايد ذلك بكثير من  
 ظهور الكتاب السنة كقوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين ولا تتبعوا صدقاتكم بالبن والاذى كما ورد في الاخبار الصحيحة  
 ان صاوم شارب الخمر اذا سكر لا تقبل اربعين صباحا واربعين يوما او ليلة مع عدم القول بنسائه من ذلك ووجوب  
 اعادته من تلك الجهة وانت خبير بان الكلام هنا يرجع الى بيان معنى الصحة في العبادات هل هي عبارة عن موافقة الامر وحصول ما يستلزم الثواب  
 او انها عبارة عما يوجب سقوط العقاب ان لم يستلزم الثواب انما يستلزم لقبول وهو امر لا يدعى الاجزاء والصحة ومرجع ذلك الى كونها  
 عبارة عما يسقط القضاء خاصة المشهور الاول والمرتب على الثاني والظاهر هو المشهور من ان الصحة انما هي عبارة عن موافقة الامر وامتناع  
 وان ذلك موجب للقبول وترتيب الثواب اما اوله فلا خلاف بين كافة العقلاء ان السيد اذا امر عبدا امر ايجابيا بفعل ودع  
 الاجر عليه فانه العبد بالفعل حبا امره السيد ثم ان السيد دعه عليه لم يقبله منه ومنعه الاجر الذي وعد مع انه لم يخالف شيئا  
 انما امر به فان العقلاء لا يختلف في لوم السيد ونسبته الى خلاف العدل سيما اذا كان السيد ممن يصف نفسه بالعدل ويتمتع بالفضل  
 والكرم واما ثانيا فلا خلاف في صحة بانها عبارة عما اسقط القضاء مستلزم للقبول بترتيب القضاء على الاداء وهو خلاف ما عليه  
 محققوا الاصحاب خلاف ما يستفاد من الدالة من ان القضاء موقوف على امر جديد ولا ترتب له على الاداء ولو قيل ان الاخبار قد خرجت  
 بان الصلوة لا يقبل منها الا ما قبل عليه بما قبل نفعها وبما قبل ثلثها وهكذا مع انها صحيحة اجماعا فان الصحة غير القبول قلنا فيه بعدا  
 عرفت ان الامر بالاقبال في العبادة انما هو امر استحبابي وهو ما يوجب مثاله مزيدا لفضل الاجر لا امر ايجابي ليكون تركه موجبا لترك  
 الاجر بالكلية ثم عدم القبول بالمرء في فخل هذا الخبر على القبول الكامل كما لا يخفى على ان ثبوت الصحة فيما نحن فيه من عبادة الرباء على  
 القول الاخر ثم اما اوله فلا خلاف في سقوط ما وجب في الذمة بغير فرع وجود المسقط يقينا والمسقط هنا غير معلوم ج اذا لانسقط العبادة بغير  
 جهتها وان تحل بجنس صورتهما ولا تنادي طاعة يجعلها اباسا وقابا لضررها ويرشد الى ذلك ما رواه ابو بصير عن الصادق عليه السلام  
 سئلته عن حد العبادة التي اذا فعلها فاعلمها كان مؤديا قال حسن النية بالطاعة ومع هذا فكيف يمكن ان يقال ان العبادة الواقعة  
 على وجه الرياء بمعنى صحة مسقط للقضاء واما ثانيا فلا خلاف قد عرفت ما تقدم من الايات والاحبار الدالة على جحد الصحة هو الاخلاص  
 وان الرياء شرك ما هو صريح في البطلان ولزوم العقاب بالخالفه فكيف يتم القول بالصحة الموجبة لسقوط العقاب اما ما ذكر من الظواهر  
 فالظاهر ان المراد بعدم القبول فيها لغير القبول الكامل بمعنى عدم ترتيب الثواب المضاعف الموعود به على انه قد ورد في تفسيره لا يبيد  
 عن الصحة عليهم السلام ان المراد بالمتقين الشيعة **المقام الخامس** صرح جملة من اصحابنا بوجوب شتم النية ستملة الطهارة لا  
 الصلوة على جملة من القنود واختلافوا فيها كنية وكيفية واستدلوا على ذلك بوجوه عقلية اعتيادات غير مرضية لا تصلح لتأسيس  
 الاحكام الشرعية قد نقلها جماعة من متاخرى المتأخرين في كتبهم لاستدلاليتها واجابوا عنها ولا حاجة الى الاطالة بنقلها ونقل اجوبتها

في شرح  
 كتاب الطهارة



فانما قد التزمنا في هذا الكتاب ان لا نطول البحث غالباً بالانفي انغفلوا تحقيقه ولم يلجوا مضيقه وقصاها ما يستفاد من الأدلة الشرعية بما يتعلق  
 بامر النية هو قصد القرية كما تقدم تحقيقه ولو لا كان الأغراض عن البحث في ذلك من باب سلكوا مما سكت الله عنه وانهما واما بهم الله  
 نعم لو كان الفعل المقصود غير معين في الواقع فلا بد في تعلق قصد المكلف به الى اصداره من قيد يخصه لينظر القصد اليه لما عرفت  
 سابقا من انه لا يميز بين افراد الماهية عند القصد الى ايجاد بعضها الا بقصد كما لو اشتغلت في مئة المكلف بهات الظاهر مثلاً فيبعد  
 دخول وقت الظاهر بناء على القول بالمواصلة المحضة في القضا لا يتعين ما يلزم به منها الا بالقصد اليه بخصوصه فلا بد في هذه الصورة  
 من تعيين الاداء ان قصد اليه والقضا كذلك وما عدا ذلك فلا يجب فيه التعيين لتعيينه واقعا وان لم يتعين في نظر المكلف ايضا  
 كما لو قصد غسل الجمعة مع تعارض الاخبار عند في الوجوب الاستحباب عدم طريق العلم بذلك فانه لا يتعين عليه قصد احداهما للزود  
 التكليف بالاطلاق بل ولو امكنه العلم بذلك ايضا لعدم الدليل عليه واصله عدمه بل موقع علم رجحان الفعل شرعا وقصد الى ايقاعه  
 لوجه الله سبحانه كفي من غير تعرض فيه لقصد وجوب واستحباب **المقام السادس** المشهور بين اصحابنا من ان الله سبحانه جواز نقد  
 النية في الوضوء والغسل عند غسل اليدين المستحب بل حكم العلامة في المنتهى بالاستحباب جوزه ابن ادرين في الغسل دون الوضوء فخص  
 الجواز فيه بالمضمة والاستثناق ومنع صاحب البشري من ذلك مطلقا ووجب التاخير الى اول الافعال الواجبة نظرا الى عدم دخول  
 ما تقدم في صفة الوضوء تحقيقه وايده بعضهم بانه كيف ينوي الوجوب يقارن به ما ليس بواجب يجعله داخلا فيه ولهذا لم يجوزوا نقد  
 ومقارنتها لساكن التدويرات مثل السواك والتسمية لجاءا قول ويؤيد ايضا انه لو ساغ ذلك لجاز مثله في الصاق ايضا فيقد  
 النية في اول الاوامر رخصه مع انهم لا يجوزونه والفرق بين الموضعين غير ظاهر وبالحكمة فحيث كانت المسئلة خالية من النص  
 فالواجب الوقوف فيها على ساحل الحياطة وخراما الاعمال بالنيات ولا عمل الا بنية مع تسليم حمل النية فيه على المعنى الشرعي بلعبا  
 احتمال الباء فيه للمصلحة تر فيمنع التقديم والملازمة المطلقة فيجوز والاستدلال التي هي اعم من الناقصة والتامة فيحملها فيه  
 كما ترى من الاحمال والاحتمال ما يخرج عن حيز الاستدلال وانت خبير بان الظاهر ان الامر في هذه المسئلة بناء على ما حققنا من معنى  
 النية هي ان القصد الى ايقاع الفعل لما كان تاما لا يمكن الانفكاك عنه ولا الاصدار بدونه وان المقارنة التي ادعوا لها دليل عليها  
 فمن المعلوم ان المكلف في جلس للوضوء لما بيكفيته شرعا والغرض منه فلا يكون النية الا عن قصد الى ايقاع هذه الكيفية متفرا بها  
 وحيث فلا معنى لتقديم النية وتاخيرها او افراد كل من مستحباته وواجباته بنية على حiale نعم ذلك انما يتشبه على مذاق القوم من جعل  
 النية عبارة عن ذلك الحديث النفس وجوب المقارنة به لاول الافعال كما ذكرنا وقد عرفت ما فيه **المقام السابع** قد صرح  
 غير واحد من اصحابنا رضوان الله عليهم بان من جملة واجبات النية استدامتها لحكما الى الفراغ ووجهه انه لما كانت النية عبارة  
 عن القصد الى ايقاع الفعل بعد تصوره وتصور غايته الباعثة على الاتيان به فانه بعد التلبس بالفعل على الوجه المذكور كثيرا ما  
 يحصل الغفلة ويحصل السهو واللين الذي هو كالطبيعة ثلثانية للانسان عن ذلك القصد والتصور المذكورين مع الاستمرار  
 على الفعل لكن يكون بحيث لو رجع الى نفسه لاستشعر ما قصد وتصوره او لا يقتض الحكمة الربانية والشرعية التمتد المحذرة  
 الجري على مقتضى النية السابقة ما لم يعرض هناك قصد اخر ناش عن غايته باعثة عليه مرتبا بالفعل عليها فان الفعل يخرج بذلك  
 عما هو عليه ولا ما عرفت من دوران المغيرة بين الافعال مدار القصور والنيات وان تقول كما حقق بعض المحققين من متأخري  
 المتأخرين انه لما كانت النية عبارة عن القصد الى الفعل بعد تصور الداعي له والحامل عليه والضرورة قاضية كما نجد في سائر افعالنا  
 بانه قد يعرض لنا مع الاشتغال بالفعل الغفلة عن ذلك القصد الداعي في اثناء الفعل بحيث نألو رجونا الى وجدنا الربانية النفس باقية  
 على ذلك القصد الاول مع ذلك لا يحكم على انفسنا ولا يحكم علينا غيرنا بان ما فعلناه وقت الذهول الغفلة بغير قصد ونية بل من  
 المعلوم انه اثر ذلك القصد والداعي السابقين كان الحكم في العبادة كذلك اذ ليس لعبادة الاكفريها من الافعال الاختيارية للمكلف  
 والنية ليست الا عبارة عما ذكرناه قال قدس سره انه كما يجوز صدور الفعل بالارادة لغرض مع الذهول في اثنائه عن تصور الفعل  
 والغرض مفصلا فكذلك يمكن صدوره بالارادة لغرض مع الذهول عنها مفصلا في ابتداء الفعل ايضا اذ تصور الفعل لغرض  
 في زمان سابق عليه ذلك بلغة على صدور الفعل في الزمان والضرورة حاكم ايضا بوقوع هذا الغرض عند ملاحظة حال الافعال  
 في يجوز ان يصدر الوضوء لغرض الامتثال القرية باعتبار تصوره وتصور ذلك الغرض في الزمان السابق فيلزم ان يكون ذلك الغرض  
 موصفا ايضا لما عرفت من عدم لزوم شيء على المكلف ان تدعى على هذا المعنى فبطل القول بمقارنة النية لاول الافعال انتهى وهو  
 رقيق وفيه تأكيد كيد لما قد مناه في المقام الثالث من التحقيق وبالحكمة فيجد الذهول بعد قصد الفعل ولا تصور اعيه الباعثة  
 عليه لا يخرج تلك الافعال الواقعة حال الذهول عن كونها بذلك القصد السابق نعم لو كان اصل الذهول في الفعل بغير قصد  
 بالكيفية سهوا وغفلة فهذا هو الذي لا يعتد به اتفاقا لما عرفت غير مرة من ان الفعل من حيث هو لا يضر في مادة ولا يحمل على فرد  
 الا بالقصد اليه هذا وانت اذ حققت النظر في المقام وسرحت بريد الفكر فيما ذكره الاقوام وجدت ان البحث في هذه المسئلة  
 ليس مما له مزيد فائدة سيما في الوضوء وذلك لان مجرد النية الثانية لا يترتب عليها اثر في الابطال عندهم وحيث فلا يلح اما ان

النية في الوضوء والغسل عند غسل اليدين المستحب بل حكم العلامة في المنتهى بالاستحباب جوزه ابن ادرين في الغسل دون الوضوء فخص الجواز فيه بالمضمة والاستثناق ومنع صاحب البشري من ذلك مطلقا ووجب التاخير الى اول الافعال الواجبة نظرا الى عدم دخول ما تقدم في صفة الوضوء تحقيقه وايده بعضهم بانه كيف ينوي الوجوب يقارن به ما ليس بواجب يجعله داخلا فيه ولهذا لم يجوزوا نقد ومقارنتها لساكن التدويرات مثل السواك والتسمية لجاءا قول ويؤيد ايضا انه لو ساغ ذلك لجاز مثله في الصاق ايضا فيقد

النية هي ان القصد الى ايقاع الفعل لما كان تاما لا يمكن الانفكاك عنه ولا الاصدار بدونه وان المقارنة التي ادعوا لها دليل عليها فمن المعلوم ان المكلف في جلس للوضوء لما بيكفيته شرعا والغرض منه فلا يكون النية الا عن قصد الى ايقاع هذه الكيفية متفرا بها وحيث فلا معنى لتقديم النية وتاخيرها او افراد كل من مستحباته وواجباته بنية على حiale نعم ذلك انما يتشبه على مذاق القوم من جعل النية عبارة عن ذلك الحديث النفس وجوب المقارنة به لاول الافعال كما ذكرنا وقد عرفت ما فيه



بأنه يشي من تلك الأفعال بالنية الثانية أو لا وعلى الثالث فاما ان يرجع مقتضى النية السابقة قبل فوات المولات ولا على الأول  
يكون بطلان الفعل بما فعله بالنية الثانية ويدخل في مسئلة من بطل عمله باحد المولات ولا خصوصية له بهذه المسئلة وعلى الثالث يبطل  
الوضوء لفوات بعض واجباته التي هي المولات ويرجع ذلك الى مسئلة المولات وعلى الثالث فانه لا اشكال في الصحة عندهم لعدم ثبوت كون  
مثل ذلك قادحا فيها مع انها الأصل نعم لو اتفق ذلك في نية الصلوة بان نوى الخروج او فعل المنكح ولم يفعل فبطل ذلك الصلوة  
ام لا قولان المشهور الثالث استناد الى اصالة الصحة فالأبطال يتوقف على الذابك ليس فليس قبل الاول استناد الى ان الاستمرار  
على حكم النية السابقة واجب اجماعا ومع نية الخروج والترك او نية فعل المنكح يرتفع الاستمرار وورد عليه ان وجوب الاستدامة  
خارج عن حقيقة الصلوة فلا يكون فواته مقتضيا لبطلانها والمعتبر وقوع الصلوة بأسرها مع النية كيف حصلت قد اعترفنا بالخطأ  
بعد بطلان ما مضى من الوضوء بدية القطع اذا جاز النية قبل فوات المولات والحكم في المسئلتين واحد والفرق بينهما بان الصلوة عبادة  
واحدة لا يصح تفريق النية على اجزائها بخلاف الوضوء ضعيف فانه دعوى مجردة عن الدليل المتجسد تشاويهما في الصحة مع تجديد النية لما بقى  
من الأفعال لكن يعتبر في الصلوة عدم الاتيان بشي من أفعالها الواجبة قبل تجديد النية لعدم الاعتداد به واستلزام عادته الزيادة  
في الصلوة هكذا فقد استدل السند قدس سره في المدارك وانت خبير بان المصلحة في كبر الاحرام ودخل في الصلوة فلا يخرج منها الا بالنسيان  
او الشبهة فجميع حالاته من قيامه بعوده وركوعه وسجوده وتشهده وما بينه ما حال الانتقال من احدى هذه الأجزاء الى الصلوة فمع  
نية القطع والخروج او نية فعل المنكح يلزم البتة وقوع جزء من اجزاء الصلوة بغير نية ويلزم الخروج عن مقتضى النية السابقة وتجديد النية  
الأولى بعد فسخ شطر من اجزاء الصلوة خاليا منها بل على نية ينافيها لا يجب نفعه للمقام ولا دفعه لذلك الا لزام ومن ذلك ظهر الفرق بين  
الصلوة والوضوء وبه يظهر رجحان القول الأول لان لقائل ان يقول ان المفهوم من الاخبار جواز ايقاع بعض الأفعال الحاجة عن حقيقة  
الصلوة فيها وان استلزم التقدم والتأخر بما لا يستلزم الاستدراك كفساد دم الزعاف وقتل الحيث وارضاع الصبي نحوها مع القطع  
بكونها ليست من أفعال الصلوة مع انها لا تبطل الصلوة بها فبالأولى ان يكون مجرد ترك النية وان استلزم ان يكون الحال التي نوى فيها القطع  
خاليا عن النية السابقة غير موجب للبطلان وحيث يتوجه المنع الى ان جميع حالاته من بعد التكبيل المحسن التسليم من اجزاء الصلوة الا ان الحكم  
بعد لا يخرج من ثوب الاشكال حيث كانت المسئلة خالية من النقص الواجب الوقوف فيها على سبل الاحتياط المقام الثامن اختلاف  
الاصحاب في حكم نية الضامه اللازمة في النية فقبل الصحة مطلقا والظاهر انه المشهور وقيل بالبطلان مطلقا وهو ظاهر حاجة منهم  
التمهيد في بيانه وثانيهما في موضعه المولى لا يريد بيانه شرح الارشاد وغيرهم وقيل بالتفصيل بينما اذا كانت راجحة فيصح والا  
فيبطل واختاره جماعة منهم السيد السند المذكور وادعى انه مع الرجحان لا خلاف في الصحة وتبعه على هذا الدعوى بعض ممن تأخرو عنه فيه  
ان جملة من عبارات من قد من انقل لقول لا يبطل عنهم ظاهرة في الحكم بذلك من غير تفصيل بالرجحان وعدمه ولا سيما كلام المولى  
الاربيلي ومحيث قصر الحكم بالصحة على مجرد كون الفعل لله وحكم بان كلما يضم اليه من لازم وغيره فهو غير مناف لذلك فيلخص  
الصحة بما اذا كانت القيمة راجحة ولا حظ المكلف بجهانها وهو الذي اختاره شيخنا ابو الحسن قدس سره في رسالة الصلوة وجرم به  
والذي قدس سره وقيل بالتفصيل بان كان الباعث للجموع الامر ان لم يجر هذا القول ذكره في الذكرى احتمالا واليه ذهب بعض متأخري  
المتأخرين والظاهر ان مراد مشترط رجحان الضميمة هو ملاحظة رجحانها ايضا وقصد نظر الى ان التعليق على الوصف مشعر بالعلية  
فان مجرد رجحانها في الواقع غير ملاحظة المكلف لا يخرج الضميمة عن كونها مرجوحة ومتساوية الطرفين فان العبادة انما تقضي  
عبادة ترتب عليها اثرها بنيةها وقصدها وحيث يرجع القول الثالث والرابع الى واحد اجمع من ذهب الى الاول بعدم منافاة الضميمة  
لنية القرينة وان كنية الغلابة للقرينة والضميمة وانها لو كانت لازمة فنيةها لا تزيد على اصل حصولها وفيه ان ما ادعوه من عدم منافاة  
فهو اول البحث والتمثيل بالغامض لا ينهض حجت منع ذلك فيه ايضا وقوله ان نيةها لا تزيد على حصولها ثم اذا يلزم من حصولها  
ضرورة جواز نية حصولها وهل الكلام الا فيه مع انه منقضى بالترياء وان دوية الناس ايضا لا يوجب ان يكون قصد غير مقص  
بالعبادة والخضم لا يقول به واجه من ذهب الى الثالث بمنافاة الضميمة للاخلاص له سبحانه وفيه انه مع عدم رجحان الضميمة مسلم  
ومع الرجحان ثم كاسئلة بيانه اجمع من ذهب الى الثالث ما ورد في الاخبار من قصد الامام بامرهم بتكبيره الاحرام وقصر الصائم الى  
نية الصوم قصد الحمية ومخرج الزكوة علانية بل سارا فاعمال الخير اقتداء بالناس به ونحو ذلك ومن هذه الادلة يعلم ان  
قصد المكلف هذه الضاميم الى ما ضمت اليه انما يتعلق بها لرجحانها والا فلا يتم طرق اليها احتمال لا بطلان في بعضها من حيث  
دخولها في الريا كالاعلان بالزكوة ونحو هذا القول هو الاقوى عندك لعدم الدليل على ما سواه كما عرفت واعضاء ما عرفت  
من الادلة الا ان الظاهر انه لا خصام له بالضميمة اللازمة بل يحسن في خارجها ايضا فان ما ذكر من مثال مخرج الزكوة علانية  
لاقتداء الغيرة بما هو من قبيل الضميمة الخارجية دون اللازمة اذا ملازمة بين اخراج الزكوة واقتداء الغير بذلك ايضا  
ما ورد من استحباب طالة الامام ذكر الزكوة لا انتظار الداخل والخارج في القيام في صلوة الخوف لا انتظار اتمام الفقرة الأولى ودخول  
الثانية وجرم المصلحة بصلوة الليل منزله ليوقف حارده للصلوة ان كان ممن يعتادها ونحو ذلك المقام التاسع

وحيث قلنا ان مقتضى النية السابقة قبل فوات المولات ولا على الأول يكون بطلان الفعل بما فعله بالنية الثانية ويدخل في مسئلة من بطل عمله باحد المولات ولا خصوصية له بهذه المسئلة وعلى الثالث يبطل الوضوء لفوات بعض واجباته التي هي المولات ويرجع ذلك الى مسئلة المولات وعلى الثالث فانه لا اشكال في الصحة عندهم لعدم ثبوت كون مثل ذلك قادحا فيها مع انها الأصل نعم لو اتفق ذلك في نية الصلوة بان نوى الخروج او فعل المنكح ولم يفعل فبطل ذلك الصلوة ام لا قولان المشهور الثالث استناد الى اصالة الصحة فالأبطال يتوقف على الذابك ليس فليس قبل الاول استناد الى ان الاستمرار على حكم النية السابقة واجب اجماعا ومع نية الخروج والترك او نية فعل المنكح يرتفع الاستمرار وورد عليه ان وجوب الاستدامة خارج عن حقيقة الصلوة فلا يكون فواته مقتضيا لبطلانها والمعتبر وقوع الصلوة بأسرها مع النية كيف حصلت قد اعترفنا بالخطأ بعد بطلان ما مضى من الوضوء بدية القطع اذا جاز النية قبل فوات المولات والحكم في المسئلتين واحد والفرق بينهما بان الصلوة عبادة واحدة لا يصح تفريق النية على اجزائها بخلاف الوضوء ضعيف فانه دعوى مجردة عن الدليل المتجسد تشاويهما في الصحة مع تجديد النية لما بقى من الأفعال لكن يعتبر في الصلوة عدم الاتيان بشي من أفعالها الواجبة قبل تجديد النية لعدم الاعتداد به واستلزام عادته الزيادة في الصلوة هكذا فقد استدل السند قدس سره في المدارك وانت خبير بان المصلحة في كبر الاحرام ودخل في الصلوة فلا يخرج منها الا بالنسيان او الشبهة فجميع حالاته من قيامه بعوده وركوعه وسجوده وتشهده وما بينه ما حال الانتقال من احدى هذه الأجزاء الى الصلوة فمع نية القطع والخروج او نية فعل المنكح يلزم البتة وقوع جزء من اجزاء الصلوة بغير نية ويلزم الخروج عن مقتضى النية السابقة وتجديد النية الأولى بعد فسخ شطر من اجزاء الصلوة خاليا منها بل على نية ينافيها لا يجب نفعه للمقام ولا دفعه لذلك الا لزام ومن ذلك ظهر الفرق بين الصلوة والوضوء وبه يظهر رجحان القول الأول لان لقائل ان يقول ان المفهوم من الاخبار جواز ايقاع بعض الأفعال الحاجة عن حقيقة الصلوة فيها وان استلزم التقدم والتأخر بما لا يستلزم الاستدراك كفساد دم الزعاف وقتل الحيث وارضاع الصبي نحوها مع القطع بكونها ليست من أفعال الصلوة مع انها لا تبطل الصلوة بها فبالأولى ان يكون مجرد ترك النية وان استلزم ان يكون الحال التي نوى فيها القطع خاليا عن النية السابقة غير موجب للبطلان وحيث يتوجه المنع الى ان جميع حالاته من بعد التكبيل المحسن التسليم من اجزاء الصلوة الا ان الحكم بعد لا يخرج من ثوب الاشكال حيث كانت المسئلة خالية من النقص الواجب الوقوف فيها على سبل الاحتياط



قد صرح جملة من اصحاب ضوان الله عليهم بانه لو لم يوجب بعض اجابات العبادة النذوب عدا وجهها بطلت لو نوى بعض مندوباتها  
 الوجوب فان تصف بالكثرة بطلت ايضا والا فلا وهو موقوف على مورد واحد وجوب لوجه من وجوب رند في اصل العبادة وفيما ياتي به من الانفا  
 الواجبة او المندوبة وثانيها عدم تدخل الواجب النذوب فلا يخرج احدهما عن الثالث لتغاير الجهتين فيها وج فلو خالف بان يوجب النذوب  
 عدا وجهها بطلت الصلوة للاخلال بالواجب على ذلك الوجه اللاد من عدم الاثنيان بالماصور به على وجهه فلم يطابق فعله ما ذمته كاختلاف  
 الوجه ويمتنع اعادته للزوم زيادة افعال الصلوة عدا فلم يبق الا البطلان ولو نوى بالمندوب الوجوب فان كان ذكر بطلت ايضا الله  
 للنهي المقتضى للفتا ولا نه كلام في الصلوة ليس منها ولا ما استثنى منها وان كان فعلا كالمائة مثلا اعتبر الحكم باطلا لكثرة التي تعتبر في  
 الفعل الخارج عن الصلوة واستقر بالشهد في البيان القصة في هذا القسم مطلقا لان بنية الوجوب انما افادت تأكيد النذوب ثالثها وجوب  
 العلم بواجبات الصلوة ومندوباتها ليقصد الوجه كل منها وعدم معدودية الجاهل في ذلك بل الواجب عليه العلم بذلك اجتهادا  
 او تقليدا وبدونه يطل في به من العبادة وانه لا معدودية للجاهل الا في الموضعين المشهورين هكذا قرروا وضوان الله عليهم وهو  
 منظور فيه من وجوب احدهما اشرا اليه نفا وبه صرح جملة من متأخري اصحابنا رضوان الله عليهم من انه لم يقد لناديل يوجب المصير  
 ما ذكره من وجوب قصد بنية الوجه في العبادة واستصحابه والاحكام الشرعية توقيفية لا يجوز الحكم فيها الا بما قام الدليل الشرعي  
 عليه والا كان من باب سكتها سكنت الله عنه واهمها وما ايمه الله كما ورد عنهم عليهم السلام وما ذكره في مقام الاستدلال على ذلك  
 بحر اعتبار عقليته ووجوب تحريجه لا يصلح للاعتقاد عليها في الاحكام الشرعية وبذلك يظهر ان ما ذكره من البطلان بنية الوا  
 ند باتم قوله للاخلال بالواجب مردود بعد قيام الدليل على وجوب ما اوجب وكذا قوله لعدم مطابقة فعله ما ذمته  
 لعدم قيام الدليل على المطابقة لمزورة على الوجه الذي ذكره وثانيها ان ما ذكر من كون احدهما لا يخرج عن الاخر مردود بوقوع ذلك  
 في جملة من الموارد منها صلوة الاحتياط المقصودة بنية الوجوب فانها بعد ظهور الاستغناء عنها تكون نافلة اتفاقا فاضا وتوفي  
 ومنها ما لو صام يوما فضا عن شهر رمضان ثم تبين انه في بقاء فان الظاهر ترتيب الثواب على ما لا به ومنها لو شرع في نافلة  
 ثم سق في اثنا عشر نافلة ببعض الافعال بقصد الوجوب لثامنه انه في فرضية هذا في اجزاء الواجب عن النذوب اما بالعكس فانه  
 ما لو صام يوم الثالث بنية النذوب فظهر انه من شهر رمضان ومنه ما لو دخل لفريضة فسه في اثنا عشر نافلة ببعض افعالها على انها  
 نافلة ومنه ما لو توفى للتجديد فظهر كونه محدثا ومنه ما لو جلس للاستراحة فلما قام ظهر انه نسي سجدة فانه يسجد يقوم الى غير ذلك  
 من المواضع التي يقف عليها المتتبع فان قيل ان هذا كله خارج عن صورة العمد قلنا المدعى عندهم اعم وبه يلزم المطلوب وثالثها  
 ان ما ذكره من انه يمتنع اعادته للزوم زيادة افعال الصلوة مردود بان ما لا به انما قصد به النذوب العبادة كما عرفت تابعه للقصد  
 فتح فليس ما لا به من افعال الصلوة على هذا التقدير فيكون الواجب بقاء في ذمته فانه لو قر الفاحته مثلا بقصد النذوب انها  
 قران وهو مستثنى عندهم في الصلوة اتفاقا اولا في باحد الا ذكر الواجبة ايضا بقصد النذوب مع استثناء ذلك ايضا عندهم في  
 الصلوة اتفاقا ثانيا في بالواجب في الموضعين بقصد الوجوب فيجب للبطلان هنا وما رجعها ان ما ذكره من بطلان الصلوة  
 بنية المندوب جبا اذا كان ذكر اتم لان النهي على تقدير تسليمه لم يتعلق بعين الصلوة ولا بجزئها فلا يلزم البطلان قوله و  
 لانه كلام في الصلوة اه في ان المعلوم كونه مبطلا من الكلام هو ما لم يكن ذكر او ادعاء وما نحن فيه ليس كذلك ثم حكمه ايضا  
 بالابطال في الفعل مع الكثرة فيه انه متوكان الفعل كرايم اذا ظاهر من الدليل هو ما عداه وخامسها ان ما ذكره من وجوب العلم  
 بواجبات الصلوة ومندوباتها عن اجتهاد او تقليد وانه لا يعذر الجاهل بذلك فيه ليس على اطلاقه والتحقيق كما هو اختيار جمع  
 من المحققين من متأخري المتأخرين ان نقول انه لا اشكال في وجوب تعلم على الجاهل انه بالاخلال به ياتم لكن لو وقع العبادة و  
 الحال كذلك واتفق مطابقتها للواقع حسبما امر به الشارع وان لم يكن له معارف بواجباتها ولا مندوباتها فلا تهم بطلانها ووجوب  
 قضائها كما ذهبوا اليه اذ لم يثبت من الشارع في التكليف بامثال ذلك مرداء الاثنيان بما امر به من الكيفية المخصوصة وقصد  
 التقرب به اليه الفرض ان المكلف قد وقع كذلك ولا ينافي ذلك ما تردد في افعالها بين الوجوب الاستصحاب باعتبار الخلاف فيه لان  
 قصد القرية به لرجحانه شرعا آت عليه نعم لو كان الفعل مما تردد بين الوجوب التحريم مثلا فان قصد القرية لا يات عليه فلا بد من  
 العلم حيا جدا الا من اجتهاد او تقليد والافعال في الوقوف على صراط الاحتياط والمفهوم من الاخبار كما اوضحناه في دقة الجاهل  
 بالاحكام الشرعية من كتاب لذكر التجفئة ان الاحتياط في مثل ذلك بالترك واما عدم معدودية الجاهل بالاحكام الشرعية مطلقا  
 كما ذكره فقد عرفت ما في في المقدمة الخامسة المقام العاشر لو نوى بوضوئه صلوة نافلة فالظاهر انه لا خلاف في الدخول  
 به في الفريضة واما اذا قصد به غير الصلوة فان كان تما لا يستباح الا به كسر خط المصحف على المشهور والطواف للمندوب على  
 القول به فالمشهور انه كذلك ونقل عن الشيخ في ط المنع وهو ظاهر ان ادريس ايضا وان كان تما لا يستباح بدونهما كساثر يستحب له  
 الوضوء مما لا يجامع حدثا كبر في مل بعض الوضوء مطلقا ويرتفع به الحديث ويجوز الدخول به في الفريضة ولا يرتفع به الحديث  
 مطلقا او يكون كالاولا فيما اذا نوى وضوءا مطلقا او التفصيل بين تما لا يستحب له لاجل الحديث كقوله القران ونية ما يستحب

في وجوب العلم بواجبات الصلوة ومندوباتها

في وجوب العلم بواجبات الصلوة ومندوباتها

في وجوب العلم بواجبات الصلوة ومندوباتها



## كتاب الطهارة

له لأجل الحدث كالتجديد فيرفع الحدث به ويجوز الدخول به في الفريضة على الأول دون الثاني أو التفصيل بين ما يستحب له الطهارة لأجل الحدث يقصده الكمال فيصح ولا يستحب له الطهارة ويستحب لكن لا مع قصد الكمال فيبطل أو الصحة أن قصد بالطهارة مكملة له على الوجه الأكمل كذا أن قصد به الكون على طهارة وعدم الصحة في هاتين الصورتين أقوال الظاهر ما كما استظهر جملة من متأري أصحابنا الأول ولنا عليه جوه الأقوال أن الأخبار الواردة مستند لتلك الأوضاع المعدودة كلها إلا ما شذ بلفظ الطهر أو الطهور والطهارة ومن الظاهر لبيان اعتبار معنى الزوال والإزالة في لازم هذه المادة ومعنيها لغتاً وشرعاً فلا معنى لكون الوضوء مطهر أو طهور أو نحوها إلا كونه من زيل الحدث الموجود قبله والأفلا معنى لهذه التسمية بالكيفية ومن ثم صرحوا بأن الطهارة لغة النظافة وشرعاً حقيقة فرفع الحدث وأما الوضوء الجامع للحدث الأكبر فربطه بالتجوز فيه طهارة كالملاقاة الصلوة على صلوة الجنابة الثالثة أن المفهوم من الأخبار الواردة في بيان علة الوضوء أصل مشروعيتها إنما هو للصلوة خاصة وقضيتها ذلك أنه حينما أمر به الشارع لا يكون إلا رفعاً إلا ما خرج به دليل بتحقيق الجهر على أصل المشروعية ويحقق ذلك ويوضح أن الغاية الكلية للوضوء من حيث هو إنما هي الرفع وهذه الغايات إنما ترتب عليه فلا يخفى أن المتوضي لأحد هذه الغايات لو لم يرتفع حدثه لزم اجتماع الطهارة والحدث في حالة واحدة مع أنها متقابلة. ن على أنه لو قصد في الوضوء لدخول المسجد مثلاً عدم رفع الحدث لم ينضم صحتة ولا ترتب أثره الذي قصد عليه وما قيل من أنه يجوز أن يكون الغرض من الوضوء وقوع تلك الغاية المترتبة عليه عقيب وان لم يقع رافعاً كما في الغسل المندوبه عند الأكثر فغيره أن لا ما قد عرفت في الوجه الأول والثاني أن الأبرار بالانضمام إنما يتم لو اقتضى الدليل كونها كذلك وبجتر ذهاب أكثر إليه مع كونه خالياً من الدليل بل الدليل قائم على خلافه لا يتم نقضاً كما لا يخفى الثالث أن لا غرض من الوضوء شرعاً إلا هذه الأفعال المعهودة فقول فيهما المكلف متقرباً مع وضوءه بآلة الدخول به في الصلوة إذا شرط فيها طهارة صحيحة وقد حصلت ومدعى الزيادة عليه ثباتها وهذا كله بحمد الله سبحانه ظاهر لمن شرب كأس الأخبار وجاس خلال تلك الديار وأما ما استجوده السيد السند في المدارك من الاستدلال بعوم ما دل على أن الوضوء لا ينقض إلا بالحدث فقد ورد عليه بأن عدم الانتقاض لا يقتضيه ترتب جميع ما يرتب على كل وضوء بل يقتضيه استحباب ما ثبت ترتبه على ذلك الوضوء وهو مقصود المقام الحاشي عشر اختلاف أصحابنا في ذلك وأما في تدخل الغسل في النية على قولنا تفصيلها إنشاء الله تعالى إلا أن قبل الشرع في ذلك نقدهم من مجمل التحقيق ما يكون طريقاً للخروج من ذلك المضيق فنقول الظاهر أن الحدث الذي هو عبارة عن الحالة المسببة عن أحد الوجبات الممتنع الدخول معها في الصلوة أمر كلي وإن تعدت أسباباً من البول والغائط ونحوها والجنابة والحيض ونحوها ولا يتعدى بتعدد هذه المقصود من الطهارة بأنواعها فرفع هذه الحالة وملاحظة خصوصية السبب كلاً أو بعضاً لا مدخل له في ذلك بصحة ولا إبطال فذكره كتركه وإن الطهارة وضوءاً كانت وغسلاً لغاية من الغايات متكانت خالية من المبطّل فتح ترتبها على تلك الغاية من سائر الغايات المشادكة لها على تلك الطهارة وإن لم تكن مقصودة حال الفعل هذا في الوضوء واضح كما أسلفنا بياناً في سابق هذا المقام وأما في الغسل فمستحق على أصح القولين وإن لم يكن بل شترهما من رفع ما عدل غسل الجنابة من الأغسال واجباً كان أو مستحباً وعدم احتياجه إلى الوضوء كما ذهب إليه علم الهدى من المتأخرين ونجح على منواله طائفة من متأري المتأخرين وعليه دلت أخبار أهل الذكرك سلام الله عليهم وأما على المشهور فيشكل الحكم لعدم الرفع ولهذا أوجب لما نعون نية الأسباب في تدخل الأغسال المستحب لعدم اشتراكها في موجب الرفع فلا تدخل بدونه وأشكل على بعضهم ندرج غسل الجنابة تحت ما عدا من الأغسال الواجبة لعدم دفعه إلا مع الوضوء ولو نوى ما عدا الجنابة خاصة وأشكل على جملة منهم الحكم بالتدخل في الواجب المستحب للتضاد بين وجهي الوجوب الاستحباب المفهوم من أخبار التدخل كما سترنا في إنشاء الله تعالى هو التدخل مطلقاً واجباتها بعض في بعض مستحباتها كذلك وواجباتها ومستحباتها كل في الآخر ثم من أن يقصد شيئاً من الأسباب الحاملة والغايات الباعثاً لا بل الظاهر منها أنه بملاحظة بعض تلك الأسباب الغايات يستباح به ما عداها ما لم يلحظ غايتها وأنه لا فرق في هذا المقام بين الوضوء والغسل وتفصيل هذه الجملة على وجهي طبعها ذكره الأصحاب في صور عليهم في المقام والتنبير على ما زلت به أقدم أقلام بعض الأعلام هو أن يقال الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب ضوأن الله عليهم في عدم الافتقار إلى نية الحدث المتطهر منه في الوضوء أعني من أن يكون متحداً أو متعدداً أما على تقدير لاكتفاء بمجرد القرينة فظاهر وأما على تقدير وجوب نية الرفع فالواجب هو قصد رفعه من حيث هو لكن لو قصد رفع حدث بعينه مع تعدد الأسباب فقد قطع أكثر الأصحاب بارتفاع الجميع أيضاً لأن الحدث أمر كلي وإن تعددت أسبابه فمن أجل ذلك ثبت لها التدخل بأشترها في ذلك الأمر لكل فيبار ارتفاع أحدها يرفع الجميع فحق نوى أحدها واجب حصوله وحصوله يستلزم حصول الجميع لما عرفت بذلك يظهر الجواب عما يقال أن الأحداث لا تنجز في ليس ثمناً إلا أمر واحد كلي فمع عدم نية لا يرتفع ونية خصوصية فرد فرد منه لا يستلزم نية ويمكن أيضاً الجواب بالصحة وإن وقع الخطأ في النية لصدق الامتثال بذلك ووقوع القيد لغوا واعتراضاً أيضاً يمنع تدخل الأحداث عند تعدد أسبابها فقال لم لا يجوز أن يحصل من كل منها حدث على حدة لا لنفسه من دليل أقول كانه لهذا

وإذا كان الحدث من جنس الحدثين  
فإنه لا يرفع الحدثين  
وإن كان من جنس الحدثين  
فإنه لا يرفع الحدثين







المستحبة بعد الفعل كما رجح بعض شايخ المحدثين من متأخري المتأخرين بما قرئ في الوضوء كما هو ظاهر من سلة جميل المتقدمة ومثلها رواية  
عثمان بن يزيد واستظهر بعض شايخنا المتأخرين أنه تصحيف عمر بن يزيد بقرينة أن عذاف عنه فتكون الرواية صحيحة عن الصادق عليه السلام  
قال من اغتسل بعد الفجر كغسله في الليل في كل موضع يجب فيه الغسل من اغتسل ليلة كغسله في طلوع الفجر فإن ظاهرهما الدلالة  
على الاجتزاء بالغسل الواقع أول النهار عن كل غسل نهارى وهو أنهم من أن يكون غايته حاصلة قبل الفعل أو متقدمة بعده والظاهر أن  
المراد بالوجوب اللزوم فيهما مجرد الثبوت إذ بعد الجزم بإرادة المعنى المصطلح عليه بين المتقدمين من كلامهم عليهم السلام يتألف وجوبه  
الدالة على ما قلنا من عدمه عليه السلام في حصة ذرارة في جملة ما يخرج الغسل عنه بعد الفجر جملة من الاغتسال المستحبة بل هي الأكثر إذ لم يعد  
في صدر الرواية من الوجبات سوى غسل الجنابة مع أنك قد عرفت أن الظاهر أن ذلك إنما خرج مخرج التمثيل على أن احتمال الوجبة بناء على ما  
قلنا غير ممكن لأن الاغتسال الوجبة كغسل الجنابة ونحوه مستبينة عن أحداث خاصة ولا يعقل تقدم السبب على سببه فيكون الروايتان  
مخصوصتين بالغسل المستحبة والتجديت غاياتها بعد الفعل ولفظ يجب يلزم في الروايتين ظاهره التجدد وأما ما أخرجه بعض شايخنا المتأخرين  
من قوله عليه السلام إذا جمعت لله عليك حقوق أم حيث أنه دال بمفهوم شرطه على عدم أجزاء الغسل الواحد قبل اجتماع الحقوق عنها فيكون  
منا في الظاهر الخبرين الأولين ففيه دلالة الخبرين الأولين على ما ذكرناه بنحوه على ما حققنا بالمنطوق نظرنا في العموم المستفاد منها ودلالة  
الخبر المشار إليه بالمفهوم ولا شك في رجحان الأول على الثاني أنه لا ينحصر المعنى المراد من ترتيب الأجزاء على اجتماع الحقوق في انتفاء  
بانتفاءها بل يجوز أن يكون المراد كما هو الظاهر هو أجزاء غسل واحد مع اجتماع الحقوق لا تعد الغسل لكل واحد واحد من الحقوق ردًا  
على من زعم التعدد ومفهوم الشرط إنما يكون حجة ما لم يظهر للترتيب معنى آخر غير انتفاء الأجزاء بانتفاء الشرط كما هو مسلم في الأصول  
وبما ذكرنا يظهر من دلالة الخبرين كما هو الظاهر من غيرها من أخبار المسئلة أيضا على عدم وجوب تعيين نية الوجه والسبب في الغسل بل  
يكفي إيقاع غسله صلاحية الانضباط على الاغتسال الواقعة في ذلك اليوم وإن لم يلحظ تقدم سببها وتأخره كالغسل الواقع بعد الفجر  
فإنه لو وقع بعد يصلح للانضباط على جميع الأعمال المتعلقة بذلك اليوم وكذلك الواقع بعد الغروب بالنسبة إلى الأعمال الليلية  
ومما يدل على عدم وجوب تعيين الوجه والسبب في الغسل كما قلنا بل يكفي إيقاع غسله صلاحية ما ذكرناه ما رواه الصدوق في الفقيه  
وتلفاه الأصحاب بالقبول أن من جامع في شهر رمضان وسوى الغسل حتى خرج شهر رمضان عليه أن يغتسل ويقضى صلاته وصومه  
إلا أن يكون قد اغتسل للجمعة فإنه يقضى صلاته وصومه في ذلك اليوم وبما ذكرنا يظهر من تدخل هذه الأعمال كما دلت عليه  
الأخبار فرع اجتماعها في أمر كل مشترك بينهما وهو الرفع ومنه يظهر قوة القول بكون الغسل أن كان مندوبا فإنه يكون رافعا  
ومن أجل ذلك المسئلة يظهر قوة ما ذكرناه أيضا إذ لو لم تكن مشتركة فيما ذكرناه مع وجوب كون الأفعال تابعة للقصور والغايات  
المرتبة عليها كما حققناه سابقا بل أنه لا يخفى عليها تلك الأخبار التي قد مناها في المقام الأول لم يظهر للتدخل  
وجه بالكلية فإنه كما لا تدخل بين الوضوء والغسل لتغاير الغرضين المترتبين على كل منهما فلا تدخل بين الغسلين المختلفين الغايتين بل  
يجب لكل منهما غسل على حد ذاته لهذا ذهب البعض كما تقدم نقله إلى عدم التدخل مطلقا نظرا إلى اختلاف الأسباب فيجب اختلاف المستببات وأن  
كان جملة من أصحابنا من المتأخرين المانعين من رفع الغسل المستحب وردت عليهم من الأخبار الدالة على التدخل في الأعمال المستحبة  
وراء أنه لا مندوحة عن العمل بها تكلفوا للتفصيص ذلك بوجوب تعيين الأسباب فيها وصحوا بان لا ينوي لبعضها خاصة ختم  
الغسل بما رواه إلا أن الأخبار كما عرفت لا دلالة لها على ذلك بل هي الدالة على عدمه ولهذا أن بعضهم بعد أن اعترف بدلالة الأخبار على  
ما ذكرناه استشكل فيما لو قصد معينا فكيف يجزئها لم يعينه ثم أجاب بأنه ليس بعيدا من كرم الله تعالى إيصال الثواب بهذا الفعل  
في هذا الوقت المشتمل على شرعية هذه الأعمال مع فعله متفرقا كما قيل في حصول ثواب الجماعة للإمام مع شعوره بأن أحدا يصلي  
وغير ذلك انتهى أيضا فإنه لما وردت عليهم أخبار تدخل الاستحباب في الغسل الوجبة والمستحبة أشكل عليهم المخرج منها باعتبار رضا  
وجوب الوجوب الاستحباب اعتبارية السبب بل لزوم اتصاف شيء واحد بمتضادين وهو كون غسل أحد واجباً وندبا وهو بدعي  
البطالان واجباً وتارة بعدم وجوب الوجه أما مطلقا أو فيما يخص فيه للأخبار فتارة باختيارية الوجوب دخول المندوب فيه وسقوط  
اعتبار السبب باعتباره نادى الوظيفتين بفعل الأخرى كما يتأدى صلوة التيمم بقضاء الفريضة وصيام أيام البسيط القيام الواجب فيها وبالجملة  
فالواقع هو الغسل الوجبة لكن الوظيفتين المتأديتين بالتأديتين أنت خبير بأن ما ذكره من الجواب أن اندفع به الإشكال بالنسبة  
إلى النية لكن الإشكال باعتبار لزوم كون شيء واحد في نفس الأمر واجباً وندبا في حاله والإشكال المذكور على هذا الاختصاص له بنسبة  
الجميع كما ذكرنا بل نية أحدهما أيضا بان يقال لو كان الغسل الواحد يجزئ عن الجميع لكان واجبا ومندوبا وهو محال متضاد ما ذكرنا  
من تأدي الوظيفتين المستحبتين بفعل الوجبة لا يحسم مادة الإشكال لأن تأدي وظيفة المستحبة بمعنى استحقاق ما يترتب عليه من الثواب  
بفعل الوجبة يقتضيه كون ذلك الغسل مستحبا لأن ما يكون امتثالا للأمر المذكور يلزم أن يكون ندبا قطعاً بالجملة فلما كان الوجوب  
التدب صفتين متضادتين فكما لا يتأدى الواجب إلا بتيان بالمندوب فكذلك العكس وأما ما ذكرنا من مثال صلوة التيمم وصيام أيام  
البسيط فيمكن الجواب بأن مقصود الشارع هو إيقاع العبادة في هذا المكان المخصوصين من حيث هي عم من أن يكون بوجه الوجوب

هذا الخبر لا يثبت وجوب تعيين الوجه والسبب في الغسل بل يكفي إيقاع غسله صلاحية الانضباط على الاغتسال الواقعة في ذلك اليوم وإن لم يلحظ تقدم سببها وتأخره كالغسل الواقع بعد الفجر



او التنبه لخصوصية المندوب بخلاف ما نحن فيه بناء على ما يدعون من عدم دفع المندوب فان خصوصية كل واحد ملحوظة على حدة لعدم الاشتراك في امر كل واحد بمقتضى تلك الامور الكلي موجب الاجزاء لحد انفراد عن الاخر واندر لوجه تحته واجاب بعض فضلاء متأخري المتأخرين عن الاشكال المذكور بعد الاعتراف بلزوم ما ذكرنا بالترام ذلك ومنع استحالته لاختلاف الجهة قال فان هذا الغسل الواحد من حيث انه فرد لغسل الجماعة فامثال الامر به مستحب من حيث انه فرد لغسل الجماعة فامثال الامر به واجب لا يخفى ما فيه ايضا فان الطبيعة انما تكون متعلقة بالتكليف باعتبار اتحادها مع افرادها في الخارج فمقتضى التكليف الاستحباب كان معناه في الحقيقة ان ما يصدق عليه هذه الطبيعة يستحب فعله ويجوز تركه فلو كان جواز تركه ما لا يجوز تركه لم القدر المشترك بين تلك الافراد جازئ الترك فلا يتعلق به التكليف الاستحبابي هذا خلف اذا لم يجوز ان يكون الامر الذي لا يجوز تركه فردا للطبيعة المستحبة نعم يمكن ان يكون امر واحد فردا للطبيعة المستحبة وفردا للطبيعة الواجبة فردا يجوز تركه بان تلت بغيره لا مطلقا وهو خارج عن محل البحث وانت جليلنا ارجعت الى ما قرناه انفا من ان الاخبار انما وردت بالتدخل في جميع اقسام الغسل كما اختاره من حيث اشتراكها في ذلك الامر الكلي اندفع الاشكال من المقام بخلافه كما انه لا مجال لهذا الاشكال عند من تدخل الاعمال الواجبة بعضها في بعض لا كما في الرفع والعجب من جملة من اصحابنا المرجحين لما اختراه في مسئلة التدخل دفع الغسل المندوب بضايق عليه الخناق في التفصيص عن هذا الاشكال واكثر من التردد والاحتمال سيما انشاء الله تعالى في بيان المسئلة الثانية ما يزيد هذا المقام ايضا ما يتسعه الصدر انشراحا هذا ما اقتضاه النظر القاصر باعتبار ما هو مقتضى الدليل استفادة الفكر الفاتر من كلام تراجمة الوحي والتنزيل الاحتياط مما لا ينبغي تركه في جميع الابواب لاستيهاها بقصد الغايات المتعددة والاسباب المقام الثالث عشر قد صرح جملة من الاصحاب نور الله تعالى مرادهم بنقل النية في موضع الاول ما اذا اشتغل بالاعتقاد ثم ذكر سابقته سواء كانا مؤداتين او مقضيتين او المعدول عنها حاضرة والمعدول اليها فائتية او بالعكس بشرط ضيق الوقت عن الحاضرة الثالثة العدول من القصص الى الاتمام وبالعكس الثالث من الاتمام الى الانفراد والعكس الرابع من الاتمام الى الامامة ومن الاتمام بامام الى الاتمام باخر الخامس من الفرض الى النفل السادس من النفل الى النفل اذا عرفت هذا فنقول اما الموضع الاول فقد اشتمل على اربع صور للمعلوم صحة ما عد الرابع لا اعتضاده بالخبر بل عدم الخلاف كما سيأتي تحقيقه في موضعنا انشاء الله تعالى اما الرابع فمحل اشكال لعدم الوقوف فيه على نص وجزم الشبهة في البيان بالعدول من القصص الى الاداء وكذا من التابقت الى اللاحقة مع تضيق الوقت وبالاولى منها صرح في المفاتيح ايضا الموضع الثالث والقول فيه انه لا ينبغي ان جواز من احد هذين الفرضين الى الاخر انما يكون في موضع يباح فيه كل منهما كالمسافر المريد لنية الاقامة ومن حصل في احد الموضعين الاربع فانه لو صلى بقصد احد الفرضين مع كون الاخر مباحا فانه يجوز له العدول الى الثالث وتفصيل القول في ذلك اما بالنسبة الى العدول من القصص الى الاتمام فقد ورد في صحيحة علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال سئل عن رجل خرج في سفر ثم يبذله الاقامة وهو في صلوة قال يتم اذا بدت له الاقامة ومثلها رواية محمد بن سهل عن ابي عبد الله عليه السلام والحكم هنا ما اختلف فيه والظاهر الحكم مثله في المصلي في احد الاماكن الاربع لو عدل في اثناء صلوة القصص الى الاتمام وبالعكس ايضا لا بعوم الدليل الدال على التخيير بالنسبة اليه في هذه الاماكن وانه يجوز دخوله في احد الفرضين لا يزول حكم التخيير عنه وبالتخيير هنا صرح المحقق في برهانه جامة ممن تأخر عنه منهم السيد السند في المدارك وشيخنا المجلد في البحار وغيرهما وينبغي تقييده بما اذا لم يتجاوز محل العدول فيما اذا عدل من التمام الى القصص ما لم يسلم على الركعتين في العكس والا لاشكال في ذلك فيما لو دخل بنية الاتمام ثم سلم على الركعتين ساهيا او دخل بنية القصص ثم سلم على الركعتين الاخيرتين ساهيا فان الحكم بالصحته بناء على انه يختار في الاتيان بايهما وقد لا باحدهما مشكل لان الظاهر ان المكلف ان كان مخيرا بين الفرضين لكن باختياره احدهما وقصد الاشارة به من غير عدول عنه يعني في حقه ويرتبه عليه احكامه من الابطال بزيادة ما زادته مبطله ونقصا ما نقصانه مبطل الا للزم الحكم بالصحته بناء على استحباب التسليم له فيما لو صلى بنية التمام ثلاث ركعات ثم سلم على الثالثة ساهيا فانه قد وجد الصلوة المقصودة في ضمن هذه الركعات وان كانت غير مقصودة فتكون بحرية بل لو سلم عامدا او احدث والحال هذا بعد تمام الركعتين الاخيرتين او فعل ما يبطلها بعد ذلك فانه يكون صلوة صحيحة باعتبار اشتغالها على الصلوة المقصودة في الجملة والحكم بالصحته في امثال ذلك خارج عن مقتضى اصول المقررة والقواعد المعتمدة وبذلك يظهر لك ما في كلام المحقق الارسل في قدس سره في شرح الامرنا حيث قال انما امرنا لو فرضنا القصص ثم تمها ساهيا او عمد مع النقل في الصلوة وبالعكس انتفى اما بالنسبة الى العدول من الاتمام الى القصص فقد عرفت الكلام فيه بالنسبة الى الموضع الرابع واما في قاصد الاقامة فهو انما يتم بالنسبة الى اول فرضية يريد ايقاعها بنية التمام اذ بعدها لا مجال للعدول لوجوب الاتمام حينئذ حتى يقصد المسافة وقد اختلف كلام الاصحاب في هذا المقام فالمنقول عن الشيخ في طوابق الجنب الى الصلاح وجوب المضى على التمام في تلك الفرضية حتى يخرج مسافرا وقرينة المحقق في برهانه نظرا الى افتتاح الصلوة على التمام وهي على ما افتتحت عليه الى عدم الاتيان بالشروط وهو الصلوة على التمام وفصل في كونه وعدا يتجاوز محل القصص فلا يرجع وبعدم تجاوزه فيرجع لانه مع التجاوز يلزم من جواز الرجوع ابطال العمل المنفوق عنه ومع عدم تجاوزه يصدق انه لم يصل ففرضية على التمام واليه ذهب في البيان والدروس و

في الجنب الى الصلاح



الطلق في المنتهى يعود الى التقدير في دعوى الشك واختاره السيد السند في المدارك وشيخنا المجلد في كتاب البحار المسئلة غير  
منصوص على الخصم الا انه لما كان فرض المسافر التقدير انتقال فرضه الى اخر يحتاج الى دليل غاية ما يستفاد من صحيحه في ولائته  
هو مستند هذا الحكم هو صلوة فرضية على التمام بنية الاقامة وبالعقد في اثباتها وان تجاوز محل القصر لا يصدق حصول فرضية  
على التمام فينتفي الشرط وبانقائه ينتفي المشرط وكان الاظهر هو القول لاخيره في فتي كان العدول بعد تحقق الزيادة المبطلات  
يتعين الاعادة لغوات شرط التمام وبطلان المقصورة بما اشتملت عليه من الزيادة والاصح صلوة قصر الموضع الثالث وهو  
العدول من الاتمام الى الانفراد وبالعكس يشتمل على صورتين احدهما العدول من الاتمام الى الانفراد واستدلو عليه بصحيفة علي بن جعفر  
عن اخيه موسى عليه السلام قال سئل عن الرجل يكون خلف امام فيطول في التشهد فيأخذ البول ويخاف على شيء ان يفوت او يعرض له وجع  
كيف يصنع قال يسلم وينصرف ويدع الاتمام وعندك في الاستدلال بهذه الرواية اشكال ذلك لانها وان دلت على جواز الانصراف مع العذر  
لكنها قد دلت على كون محل التشهد وانه بسبب تطويل الامام التشهد والظاهر ان المراد تطويل العبارة عن الايمان بما اشتمل عليه من الاذكار والمسحبة  
في التشهد هو التشهد في حق من المحتمل قربا ان الامر بالانصراف انما هو في ضمن تلك الاذكار المسحبة بعد الايمان بالصيغة الواجبة وعلى هذا  
فلا دلالة في هذا الخبر على المدعى انهم قد صرحوا بجواز تسليم المأموم قبل الامام وان كان لا عذر وجعلوها مسئلة مستقلة غير مانحة فيه  
واستدلو عليها بصحيفة الجعفر عن الجعفر بن عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي خلف الامام فيسلم قبل الامام قال ليس عليه بذلك باس  
استدلو ايضا بالروايات السابقة في تلك المسئلة وكان لغتهم منها الاولوية لهذه الصورة والظاهر عندكم ما عرفت هو الاختصاص  
بهذه الصورة على ان الرواية المذكورة بناء على ما ذكرنا معارضة بصحيفة الجعفر عن الجعفر بن عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل يكون خلف  
الامام فيطيل الامام التشهد قال يسلم ويخضع لحاجته ان يحب فانه لا بد له على جواز الانفراد لا عذر مع تعين محل المفارقة فيها كمثل  
الرواية وعلى ما ذكرنا من تخصيص ذلك بما بعد التشهد يزول الاشكال عن الجميع مع ان العذر المذكور في صحيفته علي بن جعفر انما  
وقع في كلام السائل هذا مع العذر واما مع عدمه فالمشهور ايضا جواز العدول مع نية الانفراد وذهب الشيخ في طائفة العدم و  
ادلة كل من الطرفين لا يخرج من دخل الا ان يقين البرائة من التكليف الثابت يقينا بعضه ما ذهب اليه في طائفة ايضا بصحيفة علي  
بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام انه سئل عن امام احدث فانصرف ولم يقدم احدا ما حال القوم قال لا صلوة لهم الا امام ومن مواضع  
في الصورة المذكورة ما لو تبين للمأموم في اثناء الصلوة بطلان صلوة الامام فانه يعدل الى الانفراد لصحيفة زرارة عن احدهما  
عليهما السلام قال سئل عن رجل صلى بركعتين ثم اخبرهم انه ليس على وضوء قال بيم القوم صلواتهم فانه ليس على الامام ضمان  
الصورة الثانية العدول من الانفراد الى الاتمام وهو قول الشيخ في مدعيه عليه لاجماع ونفع عنه اباس العلامة في كره واختاره  
السيد العلامة المحدث نعمة الله الجزائري قدس سره في رسالة التحفة ونقل عن حجة المنع من ذلك التعويل على ما روى ان الشارع  
في فرضية ينقلها الى النفل يجعلها ركعتين اذ الحرم امام الجماعة فلو ساغ العدول لم يكن ذلك ثم اجاب بان القطع والنقل  
انما شرعا بتحصيل الصلوة الجماعة من اول الصلوة انه في الاظهر كما استظهر جمع من متأخري المتأخرين العدم لعدم ثبوت  
التعبد بمثل مؤيد بما ذكره السيد المشار اليه وما اجاب به قدس سره عن ذلك منظور فيه بانه لو كان العلة ما ذكره لكان  
الانسب بذلك هو العدول دون النقل اذ لا يخفى انه متوقفا على الغرض اذ ان الصلوة من اهلها مع الامام والمساواة الى ذلك فان  
العدول اقرب الى تحصيله اذ ربما كان في النقل الى النفل ما يفوت به الغرض المذكور سيما اذا كان المصلحة المنفردة لم يات بشيء من صلوة  
سوء كنية الاحرام وبناء صلوة الجماعة على التخفيف فربما يفوت به النفل الادراك للركعة الاولى كما لا يخفى ولا سيما اذا جعلنا الموضع  
الذي يكلف المنفرد بالنفل فيه ما اذا اشتغل الامام بشيء من واجبات الصلوة دون ما يقدم من المنذر وبات كما هو احد القولين  
في المسئلة وبالجمل فمما ذكره في الجواب ليس بذلك المستحبات في هذا الباب الموضع الرابع وهو العدول من الاتمام الى  
الامامة ومن الاتمام بامام الى الاتمام باخيه وهو منصوص في مواضع ثلثة احدها ما اذا احدث الامام في اثناء الصلوة فانه يختلف  
بعض المأمومين يتم بهم الصلوة ويدل روايات عديدة منها بصحيفة معاوية بن عمار قال سئل باعبد الله عن الرجل ياتي المسجد  
وهم في الصلوة وقد سبقه الامام بركعة او اكثر فيعتل الامام فيأخذ بيده ويكون ادنى القوم اليه فيقدمه فقال بيم الصلوة ثم  
يجلس الحديث وما رواه في الفقيه رسالة عن امير المؤمنين عليه السلام وفيه ثم لينصرف وياخذ بيد رجل فليصل مكانه الحديث وثانيها  
ما اذا حدث بالامام حدث من موت او اغاء فان المأمومين يختلفون بعضهم ليتم بهم وعليه تدل صحيفته الجعفر في رجل ام قوما فصل  
بهم ركعة ثم مات قال يقدمون رجلا اخر ويعتدون بالركعة الحديث وثالثها لو اتم المقيم بالمقصرا فانه بعد تمام صلوة الامام  
يتم بهم بعضهم وعليه تدل صحيفته الفضل بن عبد الملك عن الجعفر بن عبد الله عليه السلام قال لا يؤم المصغر ولا المسافر المصغر  
فاذا التمس شيء من ذلك فام قوما حاضرين فاذا اتم الركعتين سلم ثم اخذ بيد بعضهم فقدمه فامهم الحديث ولا علم خلافا في هذه المواضع  
الثلثة في صورتيه التنبيه عليها احدها هل يجوز العدول من الاتمام بامام في اثناء الصلوة الى الاتمام باخيه وظهرت جماعة  
اخرى في ذلك المكان قولان اختار اولها العلامة في كرهه وتبعه المحدث الكاشاني في المفاتيح ورد بعدم ثبوت التعبد به وهو



كذلك وثانيها لو صلى الانسان مأموماً وكان مسبوقة فبعد فراغ الامام وانفرد به بما بقى عليه هل يجوز الاقتداء به من المأمومين  
المشاركين له في المسبوقية وغيرهم ام لا الظاهر لعدم لان العبادة توقيفية والنص انما ورد في تلك المواضع الثلاثة ومجرد الالتحاق  
بها قياس واستشكل العلامة في التبريد حيث قال لو سبق الامام اثنين ففي اثنهما احدهما بصاحب بعد تسليم الامام اشكال انتهى  
وكان وجه الاشكال من جهة المساواة للموضع الثالث من المواضع المتقدمة فيصير الايتام ومن حيث عدم النص القطع على ذلك  
العبادة توقيفية والالتحاق مجرد المساواة قياساً ثالثاً لو صلى مأموماً ثم عدل في اثناء الصلوة الى نية الامامة ببعض المأمومين  
او غيرهم بعد نقل نيته الى الانفراد وعدمه وما راجعها ان ينقل الامام نيته في اثناء الصلوة الى الايتام ولم اقف لاحد من الاحتجاب  
على تصريح في هاتين الصورتين ومقتضى ما قلنا سابقاً عدم الجواز لما عرفت الموضع الخامس العدول من الفرض الى النفل وقد ورد  
النص به في مواضع احدها كودخل الانسان في الصلوة منفرداً فاقامت الجماعة فانه يعدل نيته من الفرض الى النافلة ويتم صلوة  
ركعتين ثم يليق بالامام ويدل عليه وايات منها صحيحة سليمان بن خالد قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل دخل المسجد فافتح  
الصلوة فبينما هو قائم يصلي اذن المؤذن وقام الصلوة قال ليصل ركعتين ثم ليستأنف الصلوة مع الامام ولتكن الركعتان  
تطوعاً وظاهر الرواية ان تعلق الحكم بالمصلي من نقل صلوة الى النافلة متوقفت الصلوة وهو احد القولين في المسئلة وقيل انه لا  
يتعلق به الا بعد اشتغال الامام بشئ من واجبات الصلوة وثانيها لو سبق قراءة الجمعة والمنافقين في ظهر الجمعة قرأ غيرهما  
حتى تجاوزوا النصف فانه ينقل الفريضة الى النافلة ويتمها ركعتين ثم يستأنف الظاهر كذا نقل عن الصدوق في الخبر الذي قضت  
عليه هذه المسئلة انما تضمنت صلوة الجمعة وهو صحيحة صليح ابن صبيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل اراد ان يصلي الجمعة  
فقرأ بقل هو الله احد قال يقرأ ركعتين ثم يستأنف لم اقف بعد التتابع على خبر سوام في المسئلة ونقص الحكم في البيان بصلوة الجمعة  
ونقل عن ابن ادريس انه انكر النقل الى النفل هنا وعد في المفايح في هذا الموضع ايضا ناساً لاذان والاقامة مستند الى جواز القطع  
له والعدول اولى هو عجيب منه قدس سره ثم انه بعد ذلك استظهر جواز العدول المطلق لطلب الفضيلة قال لا شريك العلة الواردة  
في النصوص عليه هو منه اعجب فان ما استند اليه من الاشتراك في العلة غير خال من العلة اذ الفضيلة التي ظنها يجوز للعدول بزعم  
اما ان يريد بهما في المعدول اليه وفي الفعل المستأنف في الموضع الذي يكون كذلك كما هو في هذا الموضع وعلى الاول فبطلان واضح  
من ان يبين حيث ان اخبار الموضع الاول انما تضمنت العدول الى السابقة لتقدم اشتغال الذم بهامع وجوب مراعاة الترتيب  
واما اخبار الموضع الثاني فاما هو لا يباحه كل من الامر به واخبار الموضع الثالث فانما هو للخصصة بل العدول اليها مفضولة واما  
اخبار الموضع الرابع فانما هي في فريضة واحدة لا تمامها واما اخبار هذا الموضع فانما المعدول اليه نافلة وهي مفضولة واما على الثاني  
فيما ذكرنا انما يتشبه في اخبار هذا الموضع ولم نقف في شيء منها على علة منصوصة فيهلكه يتم له البناء عليها وانما كثر استفاد ذلك  
منها بالمقام الا انه غير مجوز لان ينفذ عليه شيء من الاحكام بل هو محض قياس المنه عن اخبار اهل الذكر عليهم السلام الموضع الثاني  
النقل من النفل الى النفل قد نقل السيد السند قدس سره في المدارك عن اصحاب التصريح بالجواز اذ اشرع في نافلة لاحقة  
ثم ذكر السابقة ولم اقف في ذلك على نص يوجب المصير اليه المقام الثالث عشر لو شك في نية الصلوة فقد كبر فالظاهر انه لا خلاف  
في الصحة المقتضية صلوة الاخبار المستفيضة الدالة على انه بالدخول في غير المشكوك فيه يمضي صلوة ولو سهي عن النية حتى  
كبر في مقتضى كلام اصحاب القائلين بوجوب المقدار في النية وانها عبارة عن ذلك الحديث التنفي في التصوير الفكري البطلان  
ومقتضى ما قدمنا من التحقيق في معنى النية انه ان كان السهو انما عرض له حال التكبير مع استصحابه لها حال القيام للصلوة والشرع  
في صحبته المتقدمة فلا وجه للبطلان ولو نوى الفريضة ودخل فيها ثم نوى النافلة سهواً واني ببعض الركعات او بالعكس فان  
كان يعلم حال نفسه عند القيام للصلوة بانه في الصلوة الاولى انما قام للفريضة وفي الثانية انما قام للنافلة فينبغي عليه ما قام له وجب النية  
لما بقى واضح ما مضى من صلوة وان لم يعلم حاله ثم بطلت صلوة وهكذا الود ذكر القيام للفريضة وانها ظاهراً مثلاً ثم سهي في الاثناء والى  
بعض فعالها على انها العصر ثم ذكر فانه يجتهد النية لما بقى ويمضي ويدل على ذلك روايات منها ما رواه في الكافي في الحسن عن عبد  
الله بن المغيرة قال في كتاب جريز انه قال في نية الصلوة فريضة حتى ركعت وانا انويها تطوعاً قال فقال هي التي قتت فيها ان  
كنت قتت وانت تنوي فريضة ثم دخلت الشك فانت في الفريضة وان كنت دخلت في نافلة فنويتها فريضة فانت في النافلة  
ورواية عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل قام في صلوة فريضة فصل ركعة وهو ينوي لها نافلة  
هي التي قتت فيها لها وقال اذا قتت وانت تنوي الفريضة فذلك الشك بعد وانت في الفريضة على الذي قتت له وان كنت دخلت  
فيها وانت تنوي نافلة ثم نكثت تنويها بعد فريضة فانت في النافلة وانما يجسب للعبد من صلوة التي ابتداء في اول صلوة ورواية  
معوية بن عمار قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قام في الصلوة المكتوبة فسهي فظن انها نافلة فظن انها مكتوبة  
قال هي على افتح الصلوة عليه والظاهر ان ثبوت الحكم المذكور وان لم يذكر الا بعد الفراغ كما هو ظاهر الملاقاة الرواية الاخيرة و  
هل المراد بالوقت الذي عليه مدار في البناء هو حال النهوض للقيام للصلوة من التوجه لها بالاذان والاقامة ونحوها من الافعال

بعض المأمومين الاقتداء به

المتقدمة



المتقدمة احوال النية وتكبير الاحرام الظاهر من ظاهر الاخبار لا يؤيد ما صرح به جماعة من اصحابنا انه لو لم يعلم ما نواه فان الصلوة  
تطل الا اذا علم ما قام له فانه يبنى عليه عملا بالظاهر من انه نوى في نفسه ان يفعله واستدل عليه بعضهم بهذه الاخبار المنقولة  
هنا ورد بانها لا دلالة لها على ذلك اذ مدلولها انما هو ما لو نوى شيئا ثم قصد خلافا له فهو فانه يبنى على ما قصد نوى ولا ولا  
يضرة ما فعله بقصد غيره وفيه ان الظاهر من قوله عليه السلام هي التي تمت فيها ولها ان يبنى على ما قصد حين قيامه وتوجهه للصلوة  
اغم من ان يكون نوى ما نواه ولا ولم يعلمه على اليقين او شك فيه او ذكره ولكن عرض له السهو بان نوى غيره اذ خصوص السؤال  
عن ذلك لفرد لا يختص كما قرئ في محله مع ان هذا المورد صرح بانه لو علم ما تعين عليه قام له ثم عرضة الشك في نيته لا يبعد  
عليه **المقام الرابع عشر** نقل عن بعض متأخري المتأخرين ان من لم يكن من نيته فعل الصلوة بعد الوضوء لا يجوز له الوضوء ولو  
فعله كان باطلا بل لو كان من نيته فعل الصلوة ولم يفعلها تبين بطلانه ونقل عن فخر المحققين رحمه الله تعالى ان من كان بالعراق  
ونوى بوضوئه استباحة الطواف مع وضوئه ومثله نقل عن الشهيد في البيان واستشكله المحقق الشيخ على قدس سره بانه نوى امر ممتنعا  
فكيف يحصل له وجوب بان المنوى ليس وقوع الطواف بل بالفعل بل استباحة فالمنوى غير متمتع والمتمتع غير منوي توضيحه على حقيقة  
شيئا البهله قدس سره في بعض فتاويه انه لا ريب ان كون المكلف على حالة يتمكن معها من الدخول في عبادة مشروطة بالظهور  
كالصلوة والطواف مثلا امر ارجح في نظر الشارع فلو توضحا المكلف بقصد عبادة الصلوة مباحة له اذ حصول تلك الحالة فينبغي  
ان يحصل له دونه بالبعد ذلك بالصلوة او لا يلائم امر خارج عن القصد المذكور فان حصول تلك الحالة امر مغاثر لفعل الصلوة  
بغير مرتبة نعم لو نوى بالوضوء فعل الصلوة بمجرد ان استباحها ولم يكن من قصده فعلها لكان متلعبا بنيته فلا يبعد في القول بفساد  
ظهوره **المقام الخامس عشر** قال السيد السند قدس سره في المدارك بعد ان استدلى على وجوب النية في الوضوء بآية  
وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الذين وبالاخبار المتقدمة في المقام الاول ما صورته واعلم ان الفرق بين ما يجب فيه  
النية من الطهارة ونحوها وما لا يجب من ازالة النجاسة وما شابهها ملتبس جدا لخلو الاخبار عن هذا البيان وما قيل من ان  
النية انما تجب في الافعال دون التروك منقوض بالقسوم والاحرام والجواب بان الترك فيها كالفعل يحكم ولعل ذلك من اقوى الأدلة  
على سهولة الخط في النية وان المعبر فيها بتخيل المنوى بآية توجبه وهذا القدر امر لا ينفك عنه احد من العقلاء كما يشهد به الوجه  
ومن هنا قال بعض الفضلاء لو كنا الله الصلوة وغيرها من العبادات بغير نية كان تكليفنا لا يطاق وهو كلام متين لمن تدبره  
انتهى قول الظاهر وجه الاشكال الذي اشار اليه قدس سره في ذلك هو ان كلام الطهارة ونحوها من العبادات وازالة النجاسة  
وما شابهها مما قد وقع التكليف به من الشارع مع انهم قد اوجبوا النية في القسم الاول دون الثاني وجه الفرق غير واضح وانت  
خير بانه اما ان يرد بان النية هنا هو المعنى اللغوي الذي هو عبارة عن مجرد القصد في الفعل كما يشعر به اخر كلامه من قوله وان  
المعبر فيها بتخيل المنوى او المعنى الشرعي الذي هو القصد المخصوص المقرون بالقرينة كما يشعر به صدر كلامه من الاستدلال  
بالآية والاخبار المشار اليها على الاول يكون الاشكال في ازالة من جهة انه لا يجب في ازالتهما القصد في ذلك بل لو زالت  
بوقوع الثوب في الماء او اصابته بالمطر له اتفاقا او نحو ذلك كفي في الحكم بالطهارة وعلى الثاني ايضا انه متى كان الامر كذلك فبغير  
الاولى ان لا يشترط في ازالة القرينة ولا نية الترتيب لا غيرهما من قيود النية الشرعية وجلة من اصحابنا قد اجابوا عن الاشكال  
المذكور بالفرق بين المقامين وان النية انما تجب في الافعال من حيث وقوعها على انحاء متعددة كما تقدم متابا في المقام الاول فلا بد  
من النية في تميز بعضها عن بعض واما التروك فاعتبار كونها مرادة لشارع لكن لا على وجه مخصوص بل بآية وجه تحققت فليس هناك  
وجه متعدد لمتعلق التكليف يتوقف الامتثال على تعيين فرد منها بالنية بل يكفي في حصول المطلوب شرعا مجرد الترك وان كان  
لا عن قصد ونحو حكمها الافعال المطلوب بها ترك شيئا اخر كحل البحث فان ازالة النجاسة لما كان المطلوب بها ترك النجاسة كما  
ملحقة بالترك وادور عليهم الانتقاض بالقسوم والاحرام فان كلامهم مفسر بترك الاشياء المعينة اجابوا بان الترك هناك بالفعل في  
وجوب النية قالوا ان متعلق التكليف ما فعل محض وترك كالفعل كل منها مما تجب فيه النية وترك محض وفعل كالترك وهما تما  
لا تجب فيه النية ولا يخفى في الجواب المذكور من القصور كما اشار اليه السيد السند قدس سره والتحقيق في هذا المقام ان المطلوب من  
العبد قد يكون ايجاد اثر في الخارج كالقراءة والركوع والسجود وقد يكون ايجاد اثر في الذات كعدم كسر من لا يتعد شيئا من المفطر  
من طلوع الفجر الى المغرب بشرط ان لا يقع منه ما ينافيه وحقيقة الصوم هو هذا العزم المشيد بالشرط المذكور ولذا لو نوى اخذ  
النوم الى المغرب صومه ولو لم ينو واجتناب المفطرات لم يقع صومه كما تقر فاذا كانت حقيقة الاحرام عزمه على ان لا يمتد شيئا  
من الامور المعينة من حين التلبس الى وقت الحلق والتقصر بشرط الاتيان بالتلبس فهو من الباب الثاني وان كانت حقيقة الحالة  
المرتتبة على نية الحج والعمرة والاتيان باول جزء منه وهو التلبس كما هو الظاهر عند من الروايات فليس من الباب الثاني بل  
هو من الاصكام المترتبة على مجموع النية والاتيان بجزء من المنوى نظيرة من اقيات الصلوة على الصلوة بسبب نية الصلوة  
وتكبير الاحرام وقد يكون وجود حالة كطهارة ثوبه حال صلواته ففي الصورة الاولى نية العبادات عن غيرها كما للعبادة بالنية

بما انما هو المحقق الا ان لا يستلزم في الحقيقة على الملوك حيث قال في بعض جملات التاليفات بحقيق المقام من



مسألة في غسل الوجه

وفي الصورة الثانية العبادة المطلوبة نفس العزم المقيد بقيد فلا حاجة إلى عزم وإرادة أخرى هو واضح وأما الصورة الثالثة  
فليس المطلوب فيها إيجاد أثر ولذا لو كانت طهارة الثوب بحالة أصلية مستصعبة أو حاصلة بغير غسل بفعل الغير أو بغير فعل أحد  
يقع في التهم ويصيبه التلذذ في الصورة الأولى لما كان المطلوب إيجاد أثر لم يجز أن يغسله غيره أو يوضئه ومع الاضطراب  
لا يصح ذلك أيضا لإبادته كما قرئ في موضع آخر انتهى كلامه وهو جيد متين **الركن الثاني** غسل الوجه وفيه مسائل الأول  
هل الوجه في الغسل ما يجري فيه جزء من الماء على جزء من البشرة بنفسه ومعاون أو يرجع فيه إلى العرف وكيف الدهن وعلى الثالث  
فهل يخص بالضرورة ومطلقا أقوال المشهور الأول والثالث قال جماعة من متأخري المتأخرين والتخصيص بالضرورة في الثالث نقله  
في الذكرى عن الشيخين ويدل على اعتبار الجريان في الغسل ما يأتي من المعنيين الأولين أنه المتبادر من معنى الغسل لغة وعرفا ومن  
الأخبار قوله عليه السلام في حسنة زارة الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليلا وكثيره فقد أجزأه ولا قائل بالفرق بين الغسل والوضوء  
وقوله عليه السلام في محبة زارة كل ما طهر به الشعر فليس للعباء أن يغسلوه ولا يجشوا عنه ولكن يجري عليه الماء وقوله عليه السلام في  
رواية محمد بن مروان يلان على الرجل ستون أو سبعون سنة ما قبل الله منه صلوة قلت وكيف ذلك قال لأنه يغسلها امرأته بمسح  
وقوله عليه السلام في محبة زارة لو أنك توضأت فغسلت مسح الرجلين غسلًا ثم أضربت أن ذلك هو المفترض لم يكن ذلك بوضوء  
والتقريب في هذين الخبرين الأخيرين أنه لو لا اعتبار الجريان في مسحة الغسل لما حصل الفرق بينه وبين المسح المقابل له بظاهر الآية  
ويؤيده أيضا ما اشتملت عليه أخبار الوضوء البيانية من الصلابة في إفاضته والاسدال والغرفة لكل عضو ويدل على الثالث  
مطلقا أخبار عديدة منها قوله عليه السلام في محبة زارة ومحمد بن أنما الوضوء من حد ود الله يعلم الله من يطيعه ومن يعصيه أن  
المؤمن لا يجتنب شيئا مما يكفيه مثل الدهن وقوله عليه السلام في رواية محمد بن مسلم ياخذ أحدكم الراحة من الدهن فيملاها بها جسده  
والماء أوسع من ذلك وقوله في محبة زارة إذا مس جلده الماء فحسبك وقوله في الغسل كل شيء أمستته الماء فقد انقته  
وقوله في الغسل الوضوء ويجزئ من الدهن الذي يبل الجسد وقوله عليه السلام يجزئك في الغسل الاستبراء ما بليت ذلك  
والدهن كما يحتمل أنه من الأدهان أي الإطلاء من الدهن كما هو صريح بعضها يحتمل أيضا أنه من دهن المطر الأرض ذابله ما بلا يسير وعلى  
التقديرين فلا جريان فيه قطعا على الأول ظاهر على الثاني وربما تحمل الأخبار كلها على المعنى الأول فيقيد مطلقا بمقتضاها ولا أكثر  
حملوا هذه الأخبار على المبالغة في أقل الجريان وظواهرها كما ترى لا تقبله وانت خبير بأن ما اشتمل من الأخبار المتقدم على الجريان  
صريحا أو مفهوما لا دلالة فيه على الانحصار في هذا الفرد وعدم أجزاء ماعداه ولا في شيء من الأخبار الأخيرة على الانحصار فيه وعدم جواز  
جواز ما زاد عليه حتى تثبت المناقاة بين أخبار الطرفين ويرتكب الحمل في أحد الجانبين بل تبادل لفظ الأجزاء على بعض الأخبار والآخرة  
على أنه أقل المجزئ المستلزم لثبوت مرتبة فوقة فلم يعنى سبق حج الأدعوى اعتبار الجريان في مسحة الغسل فيه أن المفهوم من كلا  
شيئهما التمهيد للثالث في بعض تحقیقاته أن ذلك غير مفهوم من كلام أهل اللغة قال لعدم تصريحهم باشتراط جريان الماء في تحقیقه  
وأن العرف دال على ما هو أتم منه إلا أنه المعروف من الفقهاء سيما المتأخرين والمصريح به عبارة أنهم انتهى ويؤيده ما صرح  
به السيد السند في المدارك حيث قال بعد أن نقل القول باشتراط الجريان في مسحة الغسل بالقطعة وفي دلالة العرف على ذلك  
نظر ثم قال بعد أن نقل عن الشارح حمل الخبر الدهن على المبالغة ما صورته وقد يقال لا مانع من كونه على سبيل الحقيقة لو روده في الأخبار  
المعتمدة ثم قاطعة من الأخبار المتقدمة وحج فمحذور شمة ذلك بينهم من غير دلالة نص عليه من آية أو رواية بل جود الروايات المستفيضة  
كما ترى بخلافه لا يوجب المصير إليه وبالحجة فالمسئلة لذلك محل شكال ومما بعض مشائنا المحققين من متأخري المتأخرين بعد أن  
صرح بأن المسئلة محل تأمل يشاء من تعارض الظاهرين وقبول التاديل من الطرفين التخصيص بذلك بالضرورة وتقديمه على التمسك  
كعوز الماء وإيجاده على وجه لا يمكن إزائه كما هو المنقول انقاع الشيخين في استناد البعض إلى أخبار المصترحة بجواز ذلك ضرورة  
كقول الكاظم عليه السلام في محبة أخيه علي حيث سئل عن الرجل يصيب الماء في ساقية ويستقع يغتسل منه للجنابة أو يتوضأ منه للصلاة  
إذا كان لا يجد غيره والماء لا يبلغ صلا للجنابة ولا مد للوضوء وهو متفرق كيف يصنع فقال إذا كانت يده نظيفة إلى أن قال  
فإن خشية أن لا يكفيه غسل رأسه ثلث مرات ثم مسح جلده بيده وإن كان الوضوء غسل وجهه ومسح يده على ذراعيه ورأسه ورجليه  
قوله عليه السلام في محبة أخيه الثانية حين سئل عن الرجل يجنب أو على غير الوضوء لا يكون معه ماء وهو يصيب ثوبا أو صعيدا  
أيتها أفضل أيتها أم يتمم بالثلج قال الثلج إذا بل جسده ورأسه أفضل فإن لم يقدر على أن يغتسل به يتمم بخوها رواية معوية  
بن شريح ومروان في الكافي مرسل مضمرة في رجل كان معه من الماء مقدار كفت وحضر الصلوة قال فقال يقسم ثلاثا ثلث للوجه  
وثلث لليدين وثلث لليسر ويسح بالبراة رأسه ورجليه وعد من ذلك أيضا قول الصادق عليه السلام في محبة الجليل سبع الوضوء  
أن وجدت ماء والآن فانه يكفيك اليسر طمأنينة أنها ليست منه لأن مقابلة اليسر بما يحصل به الأسبغ قرينة على وجود ما يحصل به  
الجريان ولو في الجملة وحج فالأظهر حمل روايات الدهن على هذه الأخبار دون الحمل على المبالغة إلا أنه بعد لا يخفى من شوب نظر  
**الثانية** الظاهرية لا خلاف في أن الوجه الواجب غسله في الوضوء هو ما كان من خصاص الشعر مثلثا لقاف والضم على ما ذكر

مسألة في غسل الوجه



## تعريف الوجه في الوضوء

١٤٤

الجوهري وهو حيث ينتهي نبت الشعر من مقدم الرأس ومؤخره والمراد هنا المقدم إلى طرف الذقن بالتمريك وهو مجمع الحكيمن الذين ينبت عليهما الأذن السفلى طولا وما دارت عليه لا بهام والوسطى من مشوا الخلق عرضا الملقى صحیح ذرارة غلب جعفر عليه حيث قال أخبرني عن هذا الوجه الذي ينبغي أن يتوضأ الذي قال الله تعالى فقال الوجه الذي امر الله بغسله الذي لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه لا ينقص منه أن زاد عليه لم يوجب وإن نقص منه ثم ما دارت عليه لا بهام والوسطى من قصاص شعر الرأس إلى الذقن وما جرت عليه لا يصح من الوجه مستدرا فهو من الوجه وما سوا ذلك فليس من الوجه قلت الصدغ من الوجه قال لا وانت خبير بأن تطبيق الرواية المذكورة على مدعى أصحابنا لا يخالف من عسر ما وجهه بعضهم من أن قوله عليهم ما دارت عليه لا بهام والوسطى بيان لعرض الوجه وقوله من قصاص شعر الرأس إلى الذقن لظوله وقوله ما جرت عليه لا يصح كما أنه تأكيد لبيان العرض فلا يخفى ما فيه من التكلف في عدم الارتباط وأورد شيخنا البهائي عظمته قدس سره على أصحابنا استنباط ما ذهبوا إليه من الخبر المذكور أنه متى جعل الحد الطولي من القصاص الذي هو عبارة عن منابت الشعر من المقدم والحال أن منتهى منابت الشعر يأخذ من كل جانب من الناحية ويرتفع عن النزعة ثم ينحدر إلى مواضع التخصيف ويمر فوق الصدغ حتى يتصل بالعذار لزم دخول النزعتين والصدغين في التحديد المذكور مع أنهم لا يقولون به وخروج العذارين مع أن بعضهم أدخله وكيف يصدر مثل هذا التحديد الظاهر القصور والموجب لهذا الاختلاف عنهم عليهم السلام ثم وجه الرواية بمعنى آخر وهو أن كلامنا من طول الوجه وعرضه هو ما اشتمل عليه لا بهام والوسطى بمقتضى الخط الواصل من القصاص إلى طرف الذقن هو مقدار ما بين الأصبعين غالبا إذ فرض ثبات وسطه وأدبر على نفسه ليحصل شبه دائرة فذلك القدر هو الوجه الذي يجب غسله وذلك لأن الجوارح المجردة في قوله عليهم من قصاص شعر الرأس ما متعلق بقوله دارت وصفة مصدر مجزوف والمعنى أن الدوران يستدعي من القصاص منتهى إلى الذقن وأما حال الموصول الواقع خبر عن الوجه وهو لفظه ما أن يجوزنا الحال عن الخبر والمعنى أن الوجه هو القدر الذي دارت عليه لا يصح حال كونه من القصاص إلى الذقن إلى أن قال وبهذا يظهر أن كلامنا من طول الوجه وعرضه قطر من أقطار تلك الدائرة من غير تفاد ويتضح خروج النزعتين والصدغين عن الوجه وعدم دخولهما في التحديد فإن أغلب الناس إذا طبق انفراج الأصبعين على ما بين قصاص الناحية إلى طرف قننه وأدبرها على ما قلنا التحصيل شبه دائرة وقعت النزعتان والصدغان خارجة عنها وكذلك يقع العذار ومواقع التخصيف كما يشهد به الاستقراء والتتبع وأما العارضان فيقع بعضها داخل والبعض خارجا في غسل ما دخل ويترك ما خرج عليها استفاد من الرواية انتهى كلامه زيد مقامه وهو محل من القبول وقد تلقاه بالتسليم جملة ممن تأخر عنه من الفحول إلا أنه يمكن عما أورده على القول المشهور ونسبه إليه من القصور ما عمن دخول النزعتين فبأنهما وإن دخلتا في التحديد بالقصاص على ما هو معنا لغيره إلا أنهما لما كانتا محاذيتين للناحية التي هي من الرأس قطعادون الوجه وخارجتين عن التطهير الذي يفصل به الوجه عن الرأس ودخليتين في التدوير المختص وجعل القصاص في الخبر على منتهى الناحية وما يحاذيه من جانبيه كما عليه أصحابنا وما هو الأمان قبيل العام المختص والمطلق المقيّد وكما مثله في الأخبار وأما عن الصدغين فإنهما وإن فسرن في كلام أهل اللغة بما بين العين والأذن تأييدا وبالشعر المنبسط على هذا الموضع لغيره كما في عبارة القاموس ونقل أيضا عن الصحاح والنهاية إلا أن العلامة في المنتهى فسره بالشعر الذي بعد انتهاء العذار المحاذي لرأس الأذن وينزل عن رأسها قليلا في الذكرى محاذي العذار فوقه وفيه يمكن حمل الصدغ في الخبر على هذا المعنى الثاني وهو أنه معني به لغة أيضا كما عرفت ولا يشمل شيئا منه الأصبعان على أنه من حمل على المعنى الأول فلا ريب أنه يدخل بعضه في الأدارة التي اعتبرها قدس سره وما ذكره قدس سره من خروج كلامه ما يمنع المشاهدة وأما العذارين فالمشهور وعندهم وجه فلا يرد الإشكال به إلا عند من أدخله إذ عرفت هذا فاعلم أن فيهنا مواضع قد وقع الخلاف فيها في البين أحدها الصدغ وقد تقدم سغاه فادخله الرأس في الوجه والمشهور خروج وجهه كما تدل عليه الرواية ويمكن حمل كلام الرازي على البعض الذي لا شعريه كما عرفت من كلام اللغة وحمل الرواية على ما ذكرناه انفاقرت رفع المناقاة وثانيهما العذار وهو الشعر النابت على العظم الذي على سمت الصباخ يتصل أعلاه بالصدغ وأسفله بالعذار والمشهور بين أصحابنا عدم شمول الأصبعين له غالبا ولا اتصاله بالصدغين ونقل عن ظاهر كلام الشيخ في طوفاً وابن الجبجد دخوله وبه صرح ثلثة المحققين وثلثة الشهابيين وجمع بعض المحققين بين القولين بما يكون به النزاع لفظيا في البين فقال أنه لا نزاع في الحقيقة بل القائلون بالدخول إنما يريدون به دخول بعضه مما يشمله الأصبعان والقائلون بالخروج يريدون خروج البعض الآخر كما يشعر به تتبع كلامهم انتهى وثالثها مواضع التخصيف بالذال المعجمة وهي ما بين الصدغ والنزعة وفسرها بعضهم بما بين منتهى العذار والنزعة وانت خبير بما فيه فإن العذار أعلاه يتصل بالصدغ كما تقدم فالصدغ فوقه وقد قطع العلامة في المشهور المذكور بخروجها وجملة من الأصحاب حكوا بدخوله اختيارا أو رابعها العارض وهو الشعر النحيط من محاذاة الأذن يتصل أسفله بما يقرب من الذقن وأعلاه بالعذار وقد قطع العلامة في المنتهى بخروجه والشهيدان بدخوله بل ادعى ثابتهما الإجماع على ذلك وفصل في النهاية بين ما نقل عن جده الأصابعين فيخرج ودخل بينهما فيدخل هو الأقرب لما دللت عليه الرواية وما أورده السيد السبكي في المدارك من أن لا يشترك على الوجوب بل يوجب الإبهام والوسطى ضيقان ذلك إنما يعتز به وسط التدوير من الوجه خافته ولا لوجب فالتأني لا بهام والوسطى وإن تجاوزا العارض وهو بالجلل عامر ودوا لا أن التخصيص لا دليل عليه وثانياً بان خروج بعض الأفراد بدليل خاص لا يقدح في



في الوضوء  
في الوضوء  
في الوضوء

الدلالة على الامتناع له فان تجاوز العارضا راجع عن الوجه بالاجماع **الثالث** في اختلاف الاصحاب نور الله مقدم في وجوب الابتداء بالا على غسل الوجه فالمشهور الوجوب ذهب إليه قسما وابن اديس الجواز النكس واختاره جمع من المتأخرين ومتأخريهم ويدل على المشهور صحة زرارة قال حكى لنا ابو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه واله فذكر من ماء فادخل يده اليمنى فاخذ كفها من ماء فاسدلها على وجهه من اعلى الوجه الحديث فعله اذا كان بيانا للجهل وجب اتباعه واجيب انه من الجواز ان يكون ابتداءه عليه بالا على لكونه احد جزئيات مطلق الفصل لما موربه لا لوجوبه بخصوصه فان امثال الامر كله انما يتحقق جزئيا من جزئياته وقوله ان فعله اذا وقع بيانا للجهل وجب اتباعه فيه مسلم الا انه لا اجمال في غسل الوجه حتى يحتاج الى البيان مع ان اكثر الاخبار الواردة في وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه واله الخالية من ذلك هكذا ذكره السيد السند في مداركه وتبعه فيه جمع من تأخر عنه وفيه نظير من وجوب **الاول** ان الاوامر والاحكام القرآنية كلها الا ما شذ لا يخرج من اطلاق او عموم او اجمال او نسخ او بخود ذلك وقد استفاضت الاخبار عن اهل الذكرو صلوات الله عليهم بالوجوب اليهم من ذلك والنهي عن القول فيه بغير توقيف منهم وقد نقلنا شطرا وافرا من تلك الاخبار في كتاب الدرر النخعية وظهرنا ما في المسئلة من الكنوز النخعية وتقدمت الاشارة الى شطرها في المقدمة الثالثة وحيث فاذا بينوا الناشئ من ذلك فالواجب قبول العمل عليه وما يؤيد ذلك صحة زرارة ومحمد بن مسلم قال قلنا لا يجعز عنيتهم ما تقول في الصلوة في السفر كيف هي وكم هي فقال ان الله عز وجل يقول واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة فصا التقيص في السفر واجبا كوجوب التمام في الحضر قال قلنا اما قال الله عز وجل وليس عليكم جناح ولم يقل افعلوا فكيف ارجب ذلك فقال عليه السلام وليس قد قال الله عز وجل في الصلوة والمروءة من حج البيت واعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما الا تردون ان الطواف بهما واجب مفروض لان الله عز وجل ذكره في كتابه ونبه صلى الله عليه واله وكذلك لتقصير السفر شيئا من بعد النبوة صلى الله عليه واله وذكره الله في كتابه الحديث فانه يرى صريح الدلالة في ان فعله صلى الله عليه واله لما ذكره الله تعالى في كتابه وان كان غير صريح في الوجوب كفي الجناح في الايتين صاموجبا لذلك وما يخرج من كذلك بالجملة فانا لوطينا واهلها لا يتدولم يرد لنا عنه صلى الله عليه واله كيفية بيان لذلك لكان الامر كما ذهبوا اليه واما بعد ورد كيفية البيان فيجب لوقوف عليها والاختصاص بها واعتراض شيخنا اليها في قدس سره من جملة دار بعينه بانه لو اقرض البيان وجوب الابتداء بالا على لازم مشلته في مراد اليد ووروده كذلك في مقام البيان وفيه ان صحة علي بن جعفر الدالة على الوضوء بالمطهر مجرد تاقطه وغسله الاعضاء دليل على عدم وجوب مراد اليد ولو قيل بان ما ذكره يضعف باسئال الوضوء البياض على جملة من المستحبات ايضا قلنا خروج ما قام الدليل على استحبابه لا يوجب خروج ما لا دليل عليه **الثاني** ان شعبة الاجمال في غسل الوجه مما باذكرة الحديث الامين الاسترابة في سره في حاشية على المدارك من ان الاجمال قد ينشأ من نفس المعنى وذلك لان بعض الماهيات الكلية تحت افراد تصلح عن التعلق غرض الشارع ببعضها دون بعض كحج البيت وغسل الوجه والوضوء ويقع عند العقلاء اقسام مریدا امثال على مشكوك فيه من افرادها من غير دلالة على ان المقصود بالذات هو الماهية الكلية من حيث هي انتهى كلامه زيد مقامه وما يدل على وقوع الاجمال في الغسل هنا وقوع السؤال عن كيفية غسل اليدين في رواية صفوان ورواية الهيثم الايتين في بيان وجوب الابتداء بالمرق **الثالث** ان خلوا اكثر الاصحاب الواردة في وصف وضوءه صلى الله عليه واله من الابتداء بالا على لا يستلزم حل هذه على الاستحباب بل الطريقة الشائعة في مثل حمل المطلق على المقيّد العام على الخاص على ان بعض الاخبار ظاهرة الدلالة في مطابقة هذه الحقيقة كصححة زرارة الاخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في حكاية الوضوء ايضا قال ثم غرها فاعلمها فوضعه على جبينه ثم قال بسم الله وسدله على اطرافه بحيته ثم امسكه على وجهه الحديث وذكره الحميري في كتاب قرب الاسناد عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن جبر الرقاشي قال قلت لابي الحسن موق عليه السلام كيف اتوضوء للصلوة الى ان قال لا تلطم وجهك بالماء لها ولكن اغسله من اعلى وجهك الى اسفله بالماء صحا الحديث والكتاب المذكور من الاصول المعبر المشهور فلا يضر ضعف الراوي هو صريح المطر الامر فيه بالفضل من الاعلى وهو حقيقة في الوجوب عندهم وروى العبد في تفسيره عن زرارة وبكير بن اعين قال اسئلنا ابا جعفر عليه السلام عن وضوءه صلى الله عليه واله فدعا بطشت او تور فيه ماء فغس كفه اليمنى فغرت به لغرفة فصبة على جبهته فغسل وجهه بها الحديث **الرابع** ان الوضوء على غير هذا الوجه لا اقل ان يكون مشكوكا في صحته لوقوعه على خلاف ما بينه صاحب الشرع والشك في صحته يقتضي الشك في دفعه ويقين الحديث لا يرتفع اليقين الظاهرة الحديث الصحيح المتفق على العمل بمضمونه ليس لك ان تنقض اليقين بالشك ابدا وما اذا بعض المحققين من متأخري المتأخرين من ان القدر المعلوم من هذا الخبر انما هو عدم النقص بالشك في وجود الناقض دون الشك في فردية بعض الافراد للناقض بمعنى ان يقين الحديث فيما نحن فيه لا يزول بالشك في وجود الرفع واما كونه لا يزول بوجود بعض الافراد المشكوك في فردية الرفع فلا دلالة للحديث عليه فيه ما قلنا ذكره في المقدمة الحادية عشرة فالواجب تحصيل يقين البرائة من التكليف الثابت بيقين وهو لا يتم الا بالفضل من الاعلى وما ذكره البعض من ان تحصيل يقين البرائة انما هو من الاحياط المستحب ليس بواجب فليس على الملاحقة وذلك فان تحصيل يقين البرائة اما ان يكون بعد ثبوت الحكم شرعا بارادة المطابقة لما هو الحكم واقعا والخروج من جميع الاحتمالات المناهضة للمطابقة وهذا هو المستحب كالتزم عن جواز الظالم ونحوه ونكاح من علم اتصافها معه لكن لم يعلم حصول القدر المحترم ولا عدمه ونحو ذلك واما ان يكون مع



عدم ثبوت الحكم شرعا فيكون الغرض من الاحتياط تحصيله وهذا هو الواجب لا يخفى ان ما نحن فيه من قبيل الثالث دون الاول فان على ثبوت الحكم ومعلوميته عم من ان يكون لعدم الدليل بالكلية ولتعاضل الأدلة أو الاشتباه الحكم منها أو نحو ذلك وما نحن فيه من قبيل الثالث لتعارض ظاهر الآية والأخبار والجمع الذي كره بينهما لا يتبعين المصير اليه لاحتمال غير بل مرجحانه عليه فيبقى الحكم في قالب الاشتباه وتوهم استحباب الاحتياط في مثل ذلك مردود بالأخبار المستفيضة الدالة على الأمر بالوقوف على جادة الاحتياط مع الشك والاشتباه كما تقدم لك ببيان في المقدمة الرابعة ومن ذلك ما ورد عن الصادق عليه السلام في جملة من الأخبار في كلامه مع بعض الزنادقة المنكرين للصانع حيث قال عليه السلام ان يكن الأمر كما نقول هو كما نقول فقد بخونا وهلكتم وان يكن التركة اية ولون وليس كما يقولون فنحن وانتم سواء ولن يضربنا ما صلينا وصمنا الحديث وفيه دلالة على وجوب سلوك ما فيه النجاة ودفع الضرر عند الاشتباه وهو بعينه ما ذكره من الدليل العقل على وجوب معرفة الصانع مع انها الدفع الضرر وهو واجب كما يجب دفع الضرر المحقق فكذلك دفع الضرر المشتبه فان من عرض عليه طعام محتمل ان يكون غداء نافعا وان يكون سماً قاتلاً فان المخاطرة بنفسه في أكله خارج عن رتبة العقلاء فاذا كان هذا في الأمور الدنيوية ففي الدينونة بطريق أولى لشدة خطرها وزيادة ضررها فالاحتياط فيها واجب حج فالحديث المذكور دليل نقل عقلي وهذا الذي لك ما قبله مما لم يأت اليه الحاجة في جملة من الأحكام فاحتفظ بها فانهما أقوى دليل في مقام الخصام الخامس ما افاده الحديث الامين قدس سره في حاشية المدارك ايضا من ان الأمر بالوضوء وبالأطهر ورود في أخبار كثيرة واللفظان من الجمل فلا تفرق بينهما إلا برعاية الاحتياط وهو الايتان بفرد لم يشك في جزائه كما يقال الآية الشريفة بيان لها لا نأخذ بقول الآية الشريفة انما تدل على وجوب كذا وكذا وتدل على كفاية ذلك القدح في الصلوة لا يقال له وجب قيد ذائد لذكر سبحانه وتعالى لا نأخذ بقول هذا منقوض بصور كثيرة وايضا بوجه تلك المقدمة لو كان لم يكن البيان رجوعا اليه والاهل بيته صلى الله عليه وآله عليهم السلام ما افاده ايضا قدس سره من ان اذا اخطأ ما ذكره الصادق عليه السلام في الموضوع غسلتان ومسحتان وسائر الروايات المتضمنة لمضمونها مع صحة حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً مدبراً بتبادر الى ههنا بمعونة قرينة للمقام وجود البأس في غسل الوضوء مدبراً ثم علم ان شيخنا اليه في قدس سره في حبله واربعة بعد ان طعن في دليل المشهور بما قدمنا نقله عن المدارك قال خلقني الله واستدل على هذا المطلب بان المطلق ينصرف الى الفرد الشائع المتعارف في الشائع المتعارف في غسل الوجه غسل من فوق الى اسفل فيصير في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم اليه لم يكن بعيداً انتهى وفيه دلالة انه لو تم لزوم عدم اجزاء غسل الوجه واليد في الماء وهو لا يقول به وكذا عدم وجوب غسل الاصبع الزائدة مع انهم اتفقوا على الوجوب ثانياً ما حققه بعض المحققين طيب الله ثراه من ان المتبادر بحسب التصور والتحليل غير ما زعم المتبادر بحسب التصديق بانه مراد بكلمة اللفظ المشترك من غير قرينة ونحو ذلك الثالث هنا على وجه يتبين واضمحلال التردد والتمسك به مشكل انتهى اما الاستدلال بما رواه في الفقيه من سلام من قوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة به الا به فقيه من الاجمال مضافاً الى ما هو عليه من الادسار وبسط جملة من متاخرى اصحابنا في رده لسان المقال واجب الاعراض عنه في هذا المجال مع ان الادلة بحمد الله تعالى على ما اخبرناه وافصحها لنا راسطة الانوار كما تلونا عليه ووضحناه لديك فائدة قال السيد السند في المدارك واعلم ان اقصى ما يستفاد من الاخبار وكلام الاصحاب وجوب لبس الماء على وجهه صلب الماء على الوجه ثم اتباعه بغسل البلية واما ما تخيله بعض القاصرين من عدم جواز غسل شيء من الاسفل قبل غسل الاعلى وان لم يكن في سمته وضوء من الخرافات البازرة والاهام الفاسدة انتهى وتبع على منوال في هذه المقالة جملة ممن تاخر عنه ونسب السيد السند قدس سره ذلك الى خيال البعض القاصرين مع ان جملته من جملة القائلين بخلافه منه فانه صرح في شرح الرسالة بان المعبر في غسل الوجه الاعلى فالاعلى لكن لا حقيقة لتعسر او تعذر بل عرفاً لا تعتبر الخالفة اليسيرة التي لا يخرج بهلكة العرف عن كونه غسل الاعلى فالاعلى ثم قال في الاكتفاء بكون كل جزء من العضو لا يغسل قبل ما فوقه على خطر وان غسل ذلك الجزء قبل الاعلى من غير جهته وجبه انتهى بل هو ظاهر كلام العلامة في مسئلة ما لو اغفل لمعة من غسل اعضاء وضوءه حيث قال بعد ان نقل ابن الجنييد التفصيل بانها ان كانت دون سعة الدخول بها وصل ما صورته ولا واجب غسل جميع ذلك العضو بل من الموضع المتروك الى اخره ان اوجبتنا الابتداء من موضع بعينه والموضع خاصته ان سوغنا النكس انتهى وانت خبير بان هذا هو الظاهر من الاخبار والمثمنة على الوضوء البلية وغيرها ففي صحيحته من رتبة ثم غرغ غرغها في موضعها على جنبين سدله على طرفي حبيته ثم غس يد اليسرى فغرف بها ملاًها ثم وضعه على مرفقه الايمن وامر بكفه على ساعده حتى جرى الماء على اطراف اصابعه ثم ذكر في غسل اليسرى مثله وفي حنيفة من رتبة وبكره فغرف غرغها على راحة اليد في غسلها ذراعاً من المرفق الى الكف لا يرد هذا الى المرفق ثم ذكر مثله في غسل اليسرى ومثله ايضا في رواية اخرى لها ايضا صرح بانه غسل اليدين من المرفق الى الكف لا يرد هذا الى المرفق وفي صحيحته صفوان المرويتي في تفسيره ليعياش ثم يفيضه الى المرفق ثم مسح الكف وامثال ذلك في ظاهر ذلك كما ترى انه بعد الابتداء في الوجه بالاعلى وفي اليدين بالمرفقين يستمر في اجراء الماء المغسوبة الى آخر العضو وهو صريح في الترتيب في نفس العضو على الوجه المذكور في كلام شيخنا الشهيد الثالث ولزوم المخرج في ذلك كما اورد في شيخنا الشهيد الاول في الذكرى على العلامة بعد نقله عنه وانقلناه هنا غير واضح وليس في شيء من الاخبار ما يدل على ما ذكره من وقوع غسل بعض الاجزاء السافلة قبل







باب الغسل في الصلاة

باب الغسل في الصلاة

ودواتها الاخرى من كونه ابتداء في غسله من المرفق لا يرد لها اليه صريح في الوجوب ما يتناقل في هذه المقامات من انه اذا قام الاحتمال  
بطل الاستدلال فكلام شريفي لا يعتمد عليه عند التحقيق فان مدار الاستدلال لجميع الموارد مع عدم النص على الظاهر نعم ربما يخرج  
عنه التاويل لضورة الجمع بين الأدلة متى تعارضت على وجه لا يمكن تطبيقها الا بارتكاب جادة التاويل اما الحلاق الاية هنا  
فهو مخصوص بهذه الاخبار كما هو القضية الجارية في جميع الملاحظات الكتاب عموماته وبجملته على انه لو ورد ما يخالف هذا الاخبار  
لوجب جملة على التفتت لان عمل المخالفين على الابتداء من الاصابع الثلاثة الظاهر انه لا خلاف بين اصحاب نوري للتعامل مضاجعهم  
في وجوب غسل المرفق هنا انما الخلاف في كونه اصالته او من باب المقدمة وتظهر لقائده في وجوب غسل جزء من العضد لو قطعت  
اليدين من المرفق كما سيأتي بيانه انشاء الله تعالى وانت خبير بان الظاهر انه لا دلالة في الاية هنا بان على شيء من الدخول وعدمه لوقوع الخلاف  
في الغاية دخولا وخروجا وتفصيلا والتحقيق ما حققه بعض الفضلاء ان كلام الغاية الابتداءية والانهائية قد تكون داخلية قارة  
كل في قوله سبحانه من المسجد الاقصى وقولك خطبت القرآن من اوله الى اخره وقد تكون خارجة كقوله سبحانه اتموا الصيام الى الليل  
وقوله فظنوا انه ميسر وما ذكره الشيخ في ان الاية بمعنى مع مدعيه في الخلاف ثبوت ذلك عن الامتداع عليهم السلام فغيره في المرفق  
من حسنة زرارة ويكره المشار اليها انفا حيث قال عليه السلام في "غسل اليدين الى المرفقين فليس له ان يدع شيئا من يديه الى المرفقين الا  
غسله فان الله تعالى غسلوا وجوهكم وايدكم الى المرفق الحديث فان قوله عليه السلام فليس له ان يدع شيئا من يديه الى المرفقين الا  
فان التحديد لان في كلامه عليه السلام غاية لليد بلا اشكال ايراده عليه السلام الاية مستدلا بها على ذلك يقتضيه كونها في كلامه  
ويؤيد ايضا ان اليد لما كانت تطلق بالملاقات متعددة فانهما لغة وعرفان الكتف الى طرف الاصابع وفي التيمم الى الزند وفي  
قطع السرق الى اصول الاصابع وفي الموضوع الى المرفق كان الالتم في المقام والاولى لدفع الابهام الحمل على التحديد وبيان الغاية  
ومن نص على عدم دلالة الاية على الدخول الشيخ الطبرسي قدس سره في جامع الجوامع حيث قال لا دليل في الاية على دخول المرفق في  
الوضوء الا ان اكثر الفقهاء ذهبوا الى وجوب غسلها وهو مذاهب اهل البيت عليهم السلام انتهى مما حققنا يظهر ان من استدل من  
اصحابنا على وجوب غسل المرفق بظاهر الاخبار التي قد منها في الوضوء اليدين واستدلوا ان ذلك اصالته يرد عليه ما اورده على وجوب  
الابتداء بالاعطى في غسل الوجه فلا يتم له ذلك **الثالث** مقطوع اليدين ان يكون من تحت المرفق او من فوقه ومنه فعل الاول  
الظاهره لا خلاف في وجوب غسل البلية ولعله التحديد الاخبار المستدل بها في المقام لا يخرج من اجمال وابهام فتم استدلاله على ذلك  
صحيحه فاعنه رواية الشيخ عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الاقطع اليد والرجل كيف يتوضأ قال يغسل ذلك المكان الذي  
قطع منه وحسنه رواية الكليني قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الاقطع قال يغسل ما قطع منه واحتمل بعض المحققين من متاخر المتأخرين  
انما واحد وان التغيير ناشئ من النقل بالمعنى وصريح الاولى كما ترى غسل محل القطع خاصة مع عدم تعين ذلك المحل فيها بانه من المرفق  
او من تحتة وفوقه والموصول في الثانية محتمل وقوعه على المكان فتصير الاولى محتملة لقطع خال عن الضمير نايب الفاعل هو الجار و  
المجرد محتمل وقوعه على العضو فيكون المعنى يغسل العضو الذي وقع القطع منه وكيف كان فحمل القطع ايضا على ما هو معلوم ولعل الاستدلال  
بها بناء على ان الامر بالغسل ملزم لكون القطع من تحت المرفق لعدم وجوب غسل ما فوقه ولكن يبقى فيه احتمال كونه من المرفق فانه كما  
سئل في محمل البلية وما استدلال به ايضا ان غسل الجميع واجب قطع بعضه لا يقطع وجوب غسل البلية وفيه ان هذا ارجح استصحابا  
الحكم السابق على القطع وهو تم فيما نحن فيه فانه انما يكون حجة عند القائل به فيما اذا لم يتجدد هناك حالة اخرى مغيرة لحالته لتعلق  
الحكم كما صرحوا به في محله ولا يخفى ان الامر الوارده بغسل اليدين انما تعلقت بالمجموع من حيث هو مجموع باعتبار كل جزء جزء منها  
فانزال الامر للمجموع بالقطع يحتاج في غسل الجزء البلية الى دليل على حله وعلى الثالث فالظاهر سقوط غسل البلية وجوبا واستصحابا  
خلا للجمع من اصحابهم العلامة في المنتهى الشهيد في الذكرى حيث صرحوا باستصحاب غسله واستدلال اليدين في الاستصحاب من  
صحيحه على بن جعفر لا يثبت فليس محله كما سيأتي تحقيقا انشاء الله تعالى نعم ربما يمكن الاستدلال لهم بصحة رفاعه وحسنه السابقين  
لشمول اطلاقها هذه الصورة ونقل عن الشيخ في ط والعلاقة في كراهية استحباب مسح البلية ولم افهم لها على مستند ان اريد بالمسح مسح  
حقيقة وان اريد به الغسل مجازا فيمكن الاستدلال عليه بما عرفت من روايتي فاعنه وعلى الثالث فالظاهر وجوب غسل البلية من  
المرفق لصحة على بن جعفر عن اخيه وهو عليه السلام قال سئل عن رجل قطعت يده من المرفق قال يغسل ما بقي من عضده بجعل الموصول  
للعهد اي البلية من موضع الفرض من عضده اما ظروفت مستقرة على حال مؤكدة او لغو متعلق بغسل من ابتداء ثبوتها وتبعيضيتها  
وبما ذكرنا يظهر كون وجوب غسل المرفق اصالته لا من باب المقدمة ويظهر انه لا حاجة الى ما تكلفه شيخنا الشهيد الثلاثة في الروض  
بعد حمل الرواية على القطع من نفس المرفق وحكمه بوجوب غسل البلية من التجوز بالطلاق العضد على العضد وانه لا ضرورة  
ايضا الى الحمل على الترتيب استحباب غسل العضد كالحمل الرواية على القطع من المرفق كما هو صريح الذكرى فانه لذلك ذهب  
ان قال في الرواية اشارة الى استحباب غسل العضد مع اليد ثم قال به استدلالا على مسح الموقوف والقطع من المرفق كما ذهب اليه  
جمع منهم السيد السند في المدارك والعلامة في المنتهى محل الموصول في كلا الفرضين على الاستغراق ومنه على البيان فانه لا ضرورة







تحتل انتقل حكم الوجوب اليه الساس من الظاهر انه لا خلاف في وجوب غسل الاطراف ما لم تخرج عن حد اليد واما معه فقبل الوجوب  
ايضا تجريئتها من اليد عرفا وبالعدم كستره للحيث لا أصل لعدم دليل صالح للخروج عنه وكيف كان فالمشهور وجوب نزع ما  
تحتها من الوسخ متى كان مانعا من وصول الماء لكونه في حد الظاهر واحتمل في المنتهي عدم الوجوب لكونه سائرا عادة واية الحديث  
الثقة الامين الاسترا بادي فوالله دمه بالترويات المنتظمة استحباب طالة اطراف يديهما قال فان فيها لا على عدم اخلاصها  
بالوضوء والغسل جهالة ان لا طالة مظنة اجتماع الوسخ وكان ما تحتها من البول واليضا اجتماع الوسخ عادي مع ذلك لم  
يرد بازالتة قول او فعل وهذا قريب من عدم وجوب زالة الوسخ والله اعلم انتم في ما ذكره قدس سره لا يخرج من قرب الا ان الاحتياط  
في الازالة واية بعض ايضا بصدق غسل اليد بدونه وعدم ثبوت امر النبي صلى الله عليه واله اعرب البادية وامثالهم بذلك  
مع ان الظاهر عدم انفكاكهم عن ذلك وقيده بعض اخر بالوسخ المانع من وصول الماء الى البشرة الظاهرة قال اما المانع من  
بشرة مستورة تحت الطفر بحيث لا تظهر للآخر لا الوسخ فالظاهر عدم الوجوب هذا والمفهوم من عبارة الاصحاب رحمهم الله في  
المقام حيث صرحوا بوجوب زالة الوسخ المذكور متى كان مانعا من وصول الماء فلولم يمنع استحباب زالة الوسخ من حصول الماء  
الى ما تحت الوسخ كافي في صحة الغسل وهو مناف لما فسره به الغسل من اشتراط الجريان في الحقيقة لان ما تحت الوسخ من جملة ما  
يجب غسله الذي لا يتحقق الا باجراء عليه نعم يظهر من شيخنا الشهيد الثاني قدس سره في بعض تحقیقاته الاكتفاء بذلك في تطهير ما تحت  
الوسخ من النجاسة الخبيثة بل ظاهرة نقل الاتفاق على ذلك حيث اسند الى ظاهر النصوص الفتاوى قال قدس سره بعد تقرير المسئلة  
بان دخول الماء في الوسخ الكاين تحت الطفر هل يكفي في طهارته اذا كان نجسا من حيث انه لم يدخل فيه بقوة وجريان بل وجه  
الترشح والسرمان ما لفظه الظاهر من النصوص الفتاوى طهارة ما اصابه الماء من ذلك وامثاله وان لم يصل اليه بقوة  
بل يكفي مطلق وصوله اليه ونفوذ الماء في الاجزاء الخبيثة وعموم الامر بالغسل والحلقها لشملة والاجماع واقع على طهارة الثوب  
والجلد والحشايا التي تدخل النجاسة في اجزائها الداخلة بوصول الماء اليها مع عصرها يمكن عصرها كالثوب رقيق الحشايا وتغيرها  
لاخراج النجاسة الداخلة في اعماقها ولا شبهة في ان دخول الماء الى هذه الاشياء انما هو على وجه الترشح والنفوذ اللطيف ثم  
الحال في الاستدلال على ذلك بذكر النظائر لما ذكره ثم اعترض على الاصحاب فيما اطلقوه بما قد منا نقله عن ظاهر كلامهم وقال  
بعد نقل شطر من عباراتهم في ذلك وظاهر هذه العبارات كما ترى الاكتفاء بمطلق وصول الماء الى البشرة لكن لما عهدهم من الشارح  
في غسل الوضوء والغسل اعتبار الجريان فليكن هنا كذلك الى ان قال ولوفرض انهم يكتفون بمطلق وصول الماء فالظاهر عندنا  
انه لا يكفي ذلك لعدم الدليل على سقوط ما وجبه فيه ثم قال وعلى هذا يحصل الفرق بين طهارة ما تحت الوسخ من الخبث والحديث اذ  
المعتبر في طهارة الخبث مجرد وصول الماء الى ما ذكره مع انفصال ما يمكن انفصاله عنه وفي الحديث الجريان على نفس البشرة انه كلامه  
زيد اكرامه وما ذكره قدس سره من الاكتفاء في طهارة الوسخ بمجرد وصول الماء الى اجزاء الوسخ ولو على جهة الترشح والسرمان  
لا يخرج من قوة ما ذكره من الادلة الا ان ما ذكره اخيرا من الفرق في طهارة ما تحت الخبث والحديث بالاكتفاء بمجرد وصول  
الماء في الاول اعتبار الجريان في الثاني ليس بوجه فان الغسل معتبر بالنسبة الى البدن ونحوه من الاجسام الصلبة كان عبارة  
عندهم عما يدخل الجريان في مستماه ولا يتحقق بدونه سواء كان لازالة خبث او حدث ومتى اعتبر بالنسبة الى الثوب والحشايا و  
نحوها من الاجسام المنطبعة كان عبارة عن استيعاب محل التجسس مع انفصاله عنه ولهذا قالوا في الاول بالمسح الذي لا يشترط فيه  
الجريان عندهم في الثالث بالترش والصب الذي لا يشترط فيه الكثرة ولا الانفصال حج بالغسل متى اعتبر في البدن لازالة حدث او  
خبث فان برف في تحقيقه وصدق اسم عليه من الجريان عندهم اذ الواجب لغسل هو شرعا بالنسبة الى البدن ونحوه عبادة عن جزي جزء  
الماء على جزئين من البشرة بنسبة وبمعان فاعتبار الاكتفاء بمجرد الوصول الى اجزاء المتجسس ولو على جهة الترشح والنفوذ انما قيام  
بالنسبة الى غير البدن من الاجسام المنطبعة كما عرفت مما حققه هو غير محله وحج في حق الكلام بالنسبة الى تطهير الوسخ تحت الطفر  
بمقتضى قواعدهم وتحقيقاتهم هو طهارة الوسخ بمجرد نفوذ الماء فيه وتوقف تطهير ما تحتها على الجريان للمعتبر في حقيقة الغسل عندنا  
تعلق بالبدن ونحوه واما اطلاق الكلام في هذا المقام لقلة ودان المسئلة في كلام علمائنا الاعلام الزكي الرابع مسح الرأس تحقيق  
الحكم فيه يتوقف على امور الاول اختصاص المسح بمقدم الرأس بشرة او شعر اختصا به لا انعقد عليه الاجماع فتوى هو الا شهر رواية  
من الاخبار في ذلك قوله عليهم السلام في مسح الرأس على مقدمه وقوله في حنثه بل يحسد ايضا مسح على مقدم رأسك  
وقوله في مسح ذراعه ومسح يمينك فاصبتك في غير ذلك من الاخبار وظاهر الاية واكثر الاخبار وان تضمن مسح الرأس بقول مطلق  
الا ان الواجب تقييده بالمقدم لما ذكرنا من الاجماع والافراد مطلقا على المقيد وما دل على خلاف ذلك من الاخبار كحسنى الحسين  
بن ابي العلاء ورواية البصير حيث تضمنت مسح المقدم والمؤخر خارج مخرج التقييد وما ذكره بعض من الاحتياط بمنع المؤخر ضعيف  
ثم اذ ذكر جملة من الاصحاب انه لا يشترط في مسح المقدم الذي مسح عليه ان لا يخرج بمدة عن حد المقدم فلو خرج عن الحد المذكور لم  
يجز المسح على الزائد لخروجه عن محل الفرض بل مسح على اصوله فما زاد ما لم يخرج عن الحد المذكور بقوله في مسح الاصاب رضون

في حق من لا يظن



## في مسح الرأس وحكامه

١٧

التي عليهم تحقيق لم يلجوا مضيقه وهوان المقدم الوارد في هذه الاخبار وهو عبارة عما هو المتبادر من ظاهر اللفظ وهو ما كان من آثار  
 الى القصاص من جهة التي هو كذلك الى القصاص من خلف فبأي جزء من هذه المسافة تمتع تادى به الواجب وهو عبارة عن الناصية  
 وهي ما بين النغتين كما فسرها به جماعة من الاصحاب منهم العلامة في التبيين وغيره وغيره فيكون المقدم عبارة عما ارتفع  
 من القصاص الى ان يساوي على النغتين لم اقف بعد التبع على كشف نقاب الابهام بكلام صريح في المقام الا ان عباراتهم عند  
 التامل في مضامينها ترجع الى الاول وقد وقفت على سالة شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحراني نور الله تعالى ضريحه  
 ما نوره وجوده السجل في نقلها هذا المعنى عن بعض معاصريه من الفضلاء العظام والمجاهدين الوالد قدس الله نفسه ونوره ونقل عنه  
 دعوى اجماع الطائفة عليه وعدم الخلاف ثم نسبته دعوى ذلك الى الوهم وقال انه لم يصح لهذه الدعوى الغرض من شيخنا الشهيد  
 الثالث في الروضة البهية شرح اللمعة المشقة هو ظاهر كلامه في غير ما يستفاد من الملاحق فهاوى كلام غيرها ايضا لكن  
 اكثر الاصحاب الاخبار واهل اللغة ظاهرة بل صريحة في ان المقدم هو قصاص الشعر الناصية والمستفاد منها ان ذلك هو محل الغرض  
 ويكفي مستماه واصله مقدار ثلث اصابع مضمومة من قصاص الشعر الى ما بلغت لا ازيد وانه لو مسح ما فوق ذلك بدون مسح الناصية  
 لم يكف وكان الوضوء باطلا لعدم الدليل الثابت على جواز التعبد به ثم اورد قدس سره مقامات ثلثة تضمن الاستدلال على ما ذكره  
 اليه ذكر في اقوال الاخبار الواردة في المسئلة وفي ثانياه كلام اهل اللغة في ذلك وفي ثالثة عبارات الاصحاب الدالة على ما ذكره حيث  
 في المسئلة غير مكشوف عنها نقاب الابهام في كلام علمائنا الاعلام مع كونها من الماهام العظام فلا بد من ارضاء عنان القلم في تقييدها تميز  
 باطلها من صحيحها وبيان ما هو المستفاد من كلام الاصحاب في المقام واخبار اهل الذكر عليهم السلام فنقول لظاهر ما ذكره شيخنا  
 المشار اليه وانه ادعى المفهوم من كلام اكثر علمائنا الاجرار واخبار الائمة الاطهار وكلام اهل اللغة الذي عليه لم يدر ايسر من ذلك المقدار  
 ومنشا الشهادة عند حسن زادة الدالة على المسح على الناصية خاصة وها نحن نتكلم على المقامات الثلاثة بما يقتضيه غمام الابهام ونشير  
 الى ما اوردته قدس سره على الخصوص في كل مقام ليتبين لنا ظاهرا هو الاوفق باخبار اهل الذكر عليهم السلام والاربط بكلام علمائنا  
 الاعلام فنقول ما الاخبار الواردة في هذه المسئلة فقد تضمن شرط منها وهو اكثرها المسح على الرأس في الوضوء باليأس وشرط منها  
 تضمن المسح على مقدم الرأس وشرط تضمن المسح على الناصية وهو صيغة من صيغ المتقدمة خاصة والكلام في المعنى المراد من الاخبار  
 انما يتضح بعد الوقوف على كلام الاصحاب ما ذكره اهل اللغة في هذا الباب فاكلام الاصحاب فمنه ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني في  
 شرح الالفية بعد قول المصنف الرابع مسح مقدم شعر الرأس حيث قال في ضبطه المقدم بضم الميم وتشديد الدال المفتوحة فيقف  
 بالثدي ان تقوى صراحة العبادة في المراد ظاهر من ان يعتبر بها الايراد وقال في الروض بعد قول المصنف ويجيب مسح مقدم بشرق الرأس والفظه  
 دون وسطه وخلفه واحدا جانبيه وقريب منها عبارة الفاضل الخراساني في الذخيرة حيث قال بعد عبارة المصنف دون سائر جوانبه  
 وقال المحقق الخوئي في شرح الدروس بعد تقييدها ذكره سابقا واثنيها اختصاصا بالمقدم فلو مسح المؤخر والوسط واحدا جانبيه لم  
 يجرؤ انت خبير بان مقابلة الاختصاص بالمقدم في هذه العبارة ونحوها بهذه المواضع الثلاثة من مؤخر الرأس ووسطه وجانبيه تعطى  
 انحصار المقدم فيما بين القصاص الى الوسط والابقي في اخر مغفل في الكلام فلا يدل التفرع على الانحصار اذ لا يخفى ان الغرض من المقابلة  
 في امثال هذه المقامات بعد اثبات الحكم لبعض الافراد بنفيه عن الافراد الاخرى انما هو المحصر في ذلك الفرد كما لا يخفى على الفطن اللبيب  
 العارف بالاساليب قال المولى المحقق الاردبيلي رحمه الله ان ظاهر الآية وبعض الاخبار يدل على اجزاء مسح أي جزء كان من الرأس لنقل  
 الاجماع مؤيدا بالوضوء النبوي والصحة بحديث مسلم قال قال ابو عبد الله عليه السلام مسح على مقدمه وحسنه زادة عن ابي جعفر عليه السلام مسح  
 ببله يمينك ناصيتك دل على ان المراد من مقدم الرأس أي جزء كان فلعن المراد بالناصية الخبر هو مقدم الرأس لانه الاقرب الى  
 الناصية المشهورة واسم له حقيقة انتهى حاصل كلامه ان ظاهر الآية وبعض الاخبار دل على اجزاء مسح أي جزء من الرأس لما عارضه الاجماع  
 والاجابة الدالة على خصوص مسح المقدم دل على تخصيص الرأس بالمقدم لكن لما كان من تلك الاخبار المختصة بحسنه زادة الدالة على الناصية  
 التي هي اخص من المقدم اراد الجمع بينهما وبين اخبار المقدم بحمل الناصية على المقدم مجازا لقربية المجاورة او حقيقة شرعية ثم ان اكثر عبا  
 الاصحاب في هذا المقام قد اختلفت على التعبير بالمقدم مفردا او مضافا الى الرأس من الظاهر البين ان كل واحد لا يفهم من لفظ المقدم  
 المضاف الى الرأس او غير متعلق الا ما قابل المؤخر وسئل في ذلك ما يعرض من كلام اهل اللغة وبذلك يعلم ايضا انه لا يطلق مجزأ عن  
 القرينة الا على ذلك المعنى وبذلك ايضا اعترف شيخنا المذكور في اخر رسالته حيث قال لا يقال ان الملاحق الدليل من الآية يقتضي جواز  
 المسح على الرأس حيث قد جاءت السنة مختصة له بالمقدم وهو يطلق على ضد المؤخر كانت مقيدة لاطلاق الكتاب فيبقى ما صدق  
 عليه المقدم سالما من التقييد فيكون كله صالحا للمسح لا نقول الامر كما ذكرتم لكن لانهم اطلاق المقدم هنا على ما ادعوه بعد تفسير  
 اهل اللغة له بالناصية وورد الحديث الصحيح بكون الباء للتبعية فهو وان سلما ما هو اعم منها فلا اقل ان يكون من باب حمل المطلق  
 على المقيد انتهى وسيظهر لك الجواب عما اوردته هنا وبذلك يظهر لك ما في استدلاله بعبارات جملة من الاصحاب فان جملهم من غير  
 فيما نقله قدس سره كلام الصدوق في الفقيه حيث قال وحده مسح الرأس ان يمسح بثلث اصابع من مقدم الرأس



الهداية الا انه اربع اصابع وانت لا ينبغي عليك بعد الاحاطة بما حذرناه انه لا دلالة فيها على شيء مما ادعاه لا تخم بموجب هذا المقدار  
المقتضى المعين من المقدم وقد عرفت المعنى المتبادر من المقدم وسيأتي ايضا ما يؤكد فيكون معناه وجوب مسحة هذا المقدار من اى جزء من  
اجزاء هذه المسافة واتى دليله في ذلك بل هو بالدلالة على خلاف مدعىنا بتقريب ما حققناه اشبه ثم نقل عن الشيخ المفيد في المقنع انه  
قال يمسح من مقدم راسه مقدار ثلث اصابع مضمومة وهاتان العبارتان وان دللتا على كون المسح في هذا المكان الذي يدعيه لكن  
لا دلالة لهما على الانحصار وعدم اجزاء ما سواه كما هو المدعى صدر عبارة الشيخ المفيد ظاهر الدلالة على ان مقدم الراس عبارة عما  
ادعينا ثم نقل كلام السيد المرتضى في المسائل الناصرية فقال قال الناصري المسائل الناصرية فرض المسح مستيقن بمقدم الرأس العادة  
الى الناصية فكتب السيد المرتضى في جوابه هذا صحيح وهو مذهبنا وبعض الفقهاء يخالفون في ذلك ويجوزون المسح على  
اى بعض كان من الرأس والدليل على صحة مذهبنا الاجماع المتقدم ذكره وايضا فلا خلاف بين الفقهاء في ان مسحة مقدم الرأس  
فقد ادعى الفرض ليس كذلك من مسحة مؤخر الرأس فاعلم ان الاجماع اولى انتهى والعجيب منه قدس سره في ايراد هذه العبارة واستناد اليها  
وهي كما ترى صريحة الدلالة في خلاف مدعاه اما في كلام الناصر فظاهر واما في كلام السيد فليجوابه بان مذهبنا مؤيد بدعوى الاجماع  
عليه وكأنه قدس سره اورد ما بطريق الاستحسان مع تشويش من البال ثم اورد المتيقن عبارة رضى الله عنه في الانتصار وهو قوله واما  
انفردت به الامامية القول بان الفرض مسحة مقدم الرأس دون ساير ابعاضه والفقهاء كلهم يخالفون في هذه الكيفية ولا يوجبونها  
ولا شبهة في ان الفرض عند الامامية متعلق بمقدم الرأس دون ساير ابعاضه انتهى ثم نقل شرط من عبارات المتأخرين المشتملة على التعبير  
بمقدم الرأس وانت خبير بعد الاحاطة بما اسلفناه انه لا اشعار بها بما ذكره ولا ايناس بل هي في الدلالة على ما يدعيه عارضة عن الابهام  
والالتباس في فاذكره بعد ذلك من قوله فان كان مراد هؤلاء المتأخرين بالمقدم الناصية بالناصية قصاص الشعر ما فوق قد  
يسير هو ما بين التزعين فلا كلام وان كان المراد ما هو اعلم فالبحت ايضا جار معهم لانه خلاف فتوى المتقدمين من الاصحاب والنصوص  
واللغة انتهى فهو متطوّل بغير طائل اعادة الكلام عليه بعد تحقيق ما اسلفناه في تحصيل الحاصل اما كلام اهل اللغة فما استند اليه  
واوردته كلام القاموس حيث قال مقدمة الجيش عن تغلب فتح دالة متقدمة وكذا قادته وقدماءه ومن الابل اول ما ينجم ويلفح  
ومن كيشته اوله والناصية الجبهة ثم قال قدس سره بعده وهو صحيح في كون المقدم هو الناصية انتهى انت خبير بان الظاهر من هذه العبارة  
بالنسبة الى ما نحن فيه من اطلاق المقدم على ثلثة معان احدها اول الشئ فاذا اضيف المقدم الى الرأس يكون بمعنى اوله والثاني  
الناصية الثالث الجبهة والاول منها هو الذي اتفقت عليه كلمة اهل العرب وعليه ايضا اتفقت عليه كلمة اهل اللغة فمنها ما ذكره  
فان المراد من الاول في عبارته ما قابل الاخر كما ذكره في مادة اخر خلاف الاول من المعلوم ان الاول بالنسبة الى الرأس هو المقدم كما ان الاخر  
هو المؤخر ومن ذلك ما صرح به في كتاب مجمع البحرين حيث قال والمقدم بفتح الدال التشديد نقض المؤخر ومنه مسحة مقدم راسه  
انتهى في هذا دالة واضحة على انه المراد شرعا وقال في الصحاح ومؤخر الشئ نقض مقدمه وقال في المصباح ومؤخر كل شئ بالتثنية والفتح  
خلاف مقدمه واما المعنى الثالث وهو اطلاقه على الناصية فلا دليل فيه على ما ادعاه طاب ثراه فان الناصية عند اهل اللغة انما هي  
عبارة عن القصاص الذي هو لغة وشرعا اخر صابت شعر الرأس قال في القاموس لناصرية قصاص الشعر مثله في المصباح وفي مجمع البحرين  
الناصرية قصاص شعر فوق الجبهة والناصرية عند الفقهاء كما تقدم في كلام العلامة في التذكرة وهو الذي يدعيه شيخنا المزبور  
يخص موضع المسح به هو ما ارتفع عن القصاص في قيامت على التزعين وحيث فاطلاق المقدم على الناصية عبارة القاموس مع ما عرفت  
من معناها لغة لا دليل فيه على ادعاه ومع تسليم ان المراد بهما ما ادعاه فعليه ان قد اطلق فيه ايضا على ما ادعينا وهو المعنى الاول  
فالتخصيص بما ادعاه ترجح من غير مرجح في جانب المعنى الذي ادعينا حيث انما اتفقت عليه كلمة العرب واللغة كما عرفت فحمل الاخبار عليه  
اظهر البتة على ان هذا المعنى الذي ذكره لم يجز في شئ كتب اللغة بعد الفحص سوى القاموس وكيف كان فلا ريب في رجحان مقابلته  
تما نقله ايضا في رسالته عبارة المصباح المنير حيث قال فيه لناصرية قصاص الشعر وجمعها التواصي ونصوت فلا ناصوا من باب قتل  
قبضت على ناصيته وقول اهل اللغة التزعتان هما البياضان اللذان يكتشفان الناصية والقفا مؤخر الرأس الجانبين ما بين التزعتين  
والقفا والوسط ما احاط به ذلك وتسميته كل موضع باسم ما يخصه كما لمصرح في ان الناصية مقدم الرأس فكيف يستقيم على هذا تقدير  
الناصرية بربع الرأس كيف يصح اثباته بالاستدلال والامور النقليّة مما تثبت بالسمع والاستدلال ومن كلامهم جرح ناصيته واخذ  
بناصيته ومعلوم انه لا يتقدم الا تمام قالوا الطرة الناصية واما الحديث فمسح بناصيته وهو دال على هيئته ولا يلزم نفي ما سواه وان  
قلنا الباء فيها للتبعية فارتفع النزاع انتهى ثم قال بعد هذا وهو بضر على ما املينا وشاهد صدق على ادعينا انتهى اقول هو الذي  
يلوح للفكر القاصر ان مراد صاحب المصباح من سؤوف هذا الكلام حيث انه شافعي المذهب الورد على ما في حنفية فياذهب اليه من وجوب  
المسح على ربيع الرأس مدعي ان الناصية مستند الى رواية المغيرة بن شعبه عن النبي ص بانه مسح على ناصيته قال والناصرية تقرب من  
ربع الرأس فقال صاحب الكتاب بعد تفسير الناصية بما فيها من غير من اهل اللغة بقصاص الشعر ان تخصيص اهل اللغة لكل من هذه  
المواضع من اجزاء الرأس باسم على حدة ولم يعينوا اسما للمسافة التي من القصاص تمايل الوجه الى قمة الرأس يعطى ان المراد بالناصية

من ناصية الى خضاص  
شعر راسه من واحدة  
وعبارة الشيخ في النهاية  
ثم يصح بيان ندوة  
يد من خضاص شعر  
راسه مقدار ثلث اصابع  
مضمومة



في كلامهم اسم مقدم الرأس الذي هو عبارة عن هذه المسافة وحيث فاما ان يكون الناصية عبارة عن القصاص كما هو المشهور في كلامهم او عن مجموع المقدم كما هو المستفاد من هذا التقسيم فالقول بكونها عبارة عن ربيع الرأس لا محالة ثم اعترض عليه بأنه كيف يثبت بالاستدلال اشارة الى الاستدلال بالترواية المذكورة وساق الكلام في الرد على الجحفة تاويل الحديث الذي استند اليه هذا ما يفهم من العبارة المذكورة وقوله كالصريح في ان الناصية مقدم الرأس على المقدم على الناصية دون العكس يرشد الى ما ذمناه وحيث فالعبارة في الدلالة على ما ندعيه اظهر اننا عرفنا ذلك فاعلم ان جل الاخبار قد اشتمل على وجوب المسح على الرأس جملة منها قد اشتمل على وجوب مسح مقدمة وجهه حمل مطلقا على مقدمتها كما هو القاعدة المطردة بقية المقام صحيحة من اربعة المشتبهة على مسح الناصية ويمكن الجمع بينها وبين اخبار المقدم بوجه احدها بما تقدم في كلام المحقق المولى الا رد ببلدة من حمل الناصية على المقدم مجازا القرنية القرب والمجاورة او حقيقة شرعية ويؤيد ما صرح به الشيخ الطبرسي في كتاب الجمع البيان في تفسير قوله سبحانه يؤخذ بالنواصي والاقدام حيث قال الناصية شعر مقدم الرأس وتأنيها كون الامر بالمسح بالناصية لكونها اجزاء الموضع الممسوح ولا دلالة فيه على الاختصاص في نفي ما سوى هذا الموضع وانه لا يجزئ المسح عليه كما ورد في جملة من الاخبار المسح باصبع فانه لا دلالة على تعيين هذا القدر لا في الماسح ولا في الممسوح ويؤيد ذلك ما ورد في الاخبار بما سيجيء انشاء الله تعالى من ان المرأة لا تمسح بالرأس كما تمسح الرجال انما المرأة اذا أصبحت مسحت رأسها وتضع الخمار عليها واذ كان الظهر والعصر والغروب العشاء تمسح بناصيتها فان طاهره كما ترى ان مسح رأسها في الفجر بعد وضع الخمار عليها في غير موضع الناصية او زيادة عليها بخلاف باقي اعضاء الجسم مع بقاء الخمار عليها فانها تدخل يد ما تحت وتمسح على الناصية خاصة وثالثها حمل المسح ببلد اليمن على الدخول في حجر الاجزاء بعطف قوله في صحيح باضمار ان على قوله ثلث عرفات كما سيجيء تحقيقه فيصير مسح الناصية داخل تحت الاجزاء الذي هو اقل مراتب الواجب فيسقط الاستدلال بها راسا وذيل الكلام في المقام واسع الاطراف الا انا قد قصرنا على ما فيه كفاية المتأمل بعين الانصاف وبما حققناه في المقام وكشفنا عنه نقاب الابهام فظهر لك ان ما نقله شيخنا المشاد اليه في رسالته عن الوالد الماحد نور الله تعالى تربتهما من الاجماع صحيح لا اعتبار عليه ولا ياتيه الباطل من خلفه ولا من بين يديه ولينه كان حيا فاجتهد هذا التحقير اليه يثبت ايضا ان هذا القول ليس مخصوصا بشيخنا الشهيد الثالث في الروضة او غيرها من كتبه وان الوالد قد ذكر في ذلك ما غريب بدعي والاجماع على ما لك كما بطه ذلك الفاضل لسان التشيع وتجل به من القول الفضيع الشان في اختلاف اصحاب ضوان بلد عليهم في قدر واجب المسح من الرأس فالمشهور كما نقله جمع منهم السيد السند في المدارك الاكتفاء بالمسح ولو يجزئ من اصبع ممر على الممسوح ولا يجزئ بمجرد الوضوء لعدم صدق المسح بذلك نقل الشهيد في الذكرى عن القطب تراوحت في احكام القرآن انه لا يجزئ اقل من اصبع وظاهر المفيد في المقنعة ذلك حيث قال لا يجزئ الاكسان في مسح رأسه ان يمسح من مقدمه مقدار اصبع يضعها عليه عرضا مع الشعر فقصاصه ان مسح منه مقدار ثلث اصابع مضمومة بالعرض كان قد اسبغ انتهى فان المتبادر من لفظ الاجزاء ان يراد به اقل الواجب هو الظاهر ايضا من كلام الشيخ في باب حيث قال بعد نقل العبارة المذكورة يدل على ذلك قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم ومن مسح رأسه رجله باصبع واحد فقد دخل تحت الاسم ويسمي ماسحا ولا يلزم على ذلك ما دون الاصبع لا نالو خيلنا والظاهر قلنا يجوز ذلك لكن السنة منعك منه انتهى ويظهر من العلامة في المخ اختيار ذلك ايضا بل نسبته في المشهور ولم ينقل القول بالمسح فيه صلاحه حيث قال المشهور بين علمائنا الاكتفاء في مسح الرأس الرجلين باصبع واحد ثم نقله عن الشيخ في اكثر كتبه وابن الجوزي عقيل وابن الجوزي سلا رواه في الصلح وابن البراج وابن دريس ثم نقل جملة من عبادنا الاصحاب المشتملة على المسح بثلث اصابع وبذلك ايضا صرح الشهيد في الدروس حيث قال ثم هو مقدم الرأس بمسماه ولا يحصل باقل من اصبع وقال بعد ذلك والزائد عن اصبع من الثلث مسحت وهو ظاهر في البيان حيث قال والواجب مسماه واو باصبع ثم نقل الثلث عن النهاية وحمله على الاحتياط بل هو ظاهر في الذكرى حيث قال الثاني الواجب في المقدم مسح المسح لا اطلاق الامر بالمسح الكلي فلا يتقيد بجزء بعينه ثم قال الثالثة لا يجزئ اقل من اصبع قاله الراوندري في احكام القرآن ثم نقل عن الخ ان المشهور الاكتفاء به ثم نقل العبارات المتعلقة بالثلث فان ظاهر هذا الكلام بمعونة صريح الدد وظاهر البيا هو القول بالمسح وحمله على الاصبع ولا ينافي ذلك نقله عن الراوندري هو ظاهر ايضا في الرسالة حيث قال الرابع مسح مقدم الرأس حقيقة او حكما ببقية البلل ولو باصبع نظر الى جملة الاصبع المرتبة الدنيا لاجزاء مبالغه وشيخنا الشهيد الثاني في شرحها يحل في صرفها عن ظاهرها وقال معنى الاكتفاء بكون الاصبع المسح بحيث يحصل بها مسماه لا كونه بقدر الاصبع عرضا انتهى بل يحل ذلك في شرح الارشاد باجراء هذا التاويل في جملة العبارات المشتملة على التحديد بالاصبع وانت خبير بعدم انطباق هذا التاويل على عبارة الدروس فانها صريحة في ان المراد وجوب مقدار الاصبع واصرح منها كلام الشيخ في باب تكلفه فيما عداها على غاية من البعد قال الصدوق في الفقيه حذ مسح الرأس ان يمسح بثلث اصابع مضمومة من مقدم الرأس به صرح الشيخ في النهاية لكن خصه بحال الاختيار فقال لا يجوز اقل من ثلث اصابع مضمومة مع الاختيار فان البدر من كشف الرأس اجزاء اصبع واحد ونسب ذلك ايضا المرتبة في مسائل الخلاف والى هذا القول كلام المحدث الامين الاسترابة وهو ظاهر في شرح محمد بن الحسن الحر في كتاب

مسح الرأس  
في الوضوء  
من

هذا ذكر العبارة مع

الوسائل



الوساكن حيث قال باب اقل ما يجزى من المسح ثم اورد روايت الاصبع وروايات الثلث اصابع ويدل على الاول ظاهر الآية لا اطلاق الامر بها بالمسح فلا يتقيد بجزئ بعينه والباء فيها للتبعية بدلالة النص الصحيح وقوله عليهم في صيغة الاخيرين اذا مسحت لشي من راسك وبشي من قدميك وفي صيغة اخرى هما ايضا فاذا مسح بشي من راسه وبشي من رجله يدل على الثلثة صيغة حماد عن بعض اصحابه عن احدهما عليه السلام في الرجل يتوضأ وعليه العمامة قال يرفع العمامة بقدر ما يدخل اصبعه فيمسح على مقدم راسه ورواية الحسين بن عبيد الله قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمسح راسه من خلفه وعليه عمامة باصبعه يجزى ذلك فقال نعم ويدل على الثلثة صيغة زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام المرأة يجزى بها من مسح الرأس ان تمسح مقدمه بقدر ثلث اصابع ولا تلتقي عنهما فها فان لفظ الاجزاء انما يستعمل في اقل الواجب ما رواه الكشي في رجاله عن محمد بن نصر عن محمد بن عيسى عن يونس قال قلت لخير يومما ابا عبد الله كم يجزى ان تمسح من شعر راسك في وضوءك مطلقا قال بقدر ثلث اصابع واوى بالسبابة والوسطى والثالثة وكان يونس يدكر عنه فقها كثيرا وظاهر ان حريز كان يرى المسح بقدر ثلث رواية معمر بن عمر عن ابي جعفر عليه السلام قال يجزى من المسح على الرأس موضع ثلث اصابع وكذلك الرجل في نقيته الذي ذكرى عن ابن الجنيد تخصيص اعتبار الثلث المرأة دون الرجل وتخصيص الرجل بالاصبع الواحدة حيث قال يجزى المقدم اصبع والمرأة ثلث اصابع ولعله استدل بصحيفة مزودة المتقدمة ولعله من استدل بها مطلقا بنفي عدم وجود القائل بالفرق ولم يعتبر بخلاف ابن الجنيد مؤيدا ذلك برواية معمر بن عمر ثم انه لا يخفى عليك ان قصده ما استفاد من انه لآلة القول الاول وجوب مسح بعض من الرأس بمقتضى الآية وبشي منه فخص الاخبار من الظاهر المتفق عليه انه ليس المراد بعضا من الاصابع بل بعضا معينا من ابغاض الرأس شيئا معينا من اجزائه فلا بد من الرجوع الى دليل معين لذلك البعض المراد وليس الا هذه الاخبار الدالة على الاصبع او الثلث فكأنه بالنسبة الى تعيين محل المسح من اطلاق الآية والاخبار المطلقة واجبو الرجوع الى اخبار المقدم فخصوا اطلاقها به ولم يجوزوا المسح على غير المقدم من اجزاء الرأس فكذلك يجب ان يكون بالنسبة الى مقدار المسح فيجب الرجوع الى ما دل عليه من الاخبار وتخصيص الآية وجملة الاخبار الموافقة له في الاطلاق به وبالجمل فالروايات في هذه المسئلة ما بين مطلق ومقيّد او مجمل او مفصل والمقيّد يحكم على المطلق والمفصل على المجمل فالعمل بالمفصل المقيّد متعين ما لم يظهر خلافه ودرج السيد السند في المدارك حل الاخبار المقيدة على الاستحباب كما هو المشهور بعد ان احتمل ما ذكرناه من تقييد اخبار المسئلة بمقيدها وانت خبير بما فيه بعد ما ذكرناه فانها عند التحقيق غير دالة على ما ذكره من المسمى كما عرفت نعم يبقى الكلام في التوفيق بين روايات الاصبع والثلث ويمكن ذلك باحد وجهي منها حمل روايات الاصبع حيث انها قد اتفقت على المسح بها تحت العمامة على الضرورة لما في رواية حماد عن الحسين بن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل توضأ وهو معتم فثقل عليه نزاع العمامة لكان البرد فقا لي دخل اصبعه هذا هو ظاهر الشيخ في النهاية كما سلف تحببنا به ومنه ما حمل الاصبع على اقل الواجب الثلث على الاستحباب كما هو ظاهر المقنع وصريح الدروس وظاهر غيره ايضا كما مر ومنها حمل روايات الثلث على مسح هذا المقدار في عرض الرأس الاصبع الواحد على كونه في الطول فان ظاهر روايات الثلث اعتبار مسح هذا المقدار لا وجوب كونه بثلث اصابع وان كان ظاهر عبارة الصدوق تعين كونه بثلث اصابع الا انه خلاف ظاهر الاخبار فيجب تأويله ورواه اليها واكثر اصحاب حملوا روايات الاصبع والثلثية على هذا الوجه لكن القائلين منهم بالاكفاء بالمسمى ولو يجزى من اصبع يحملون ذلك على جهة الاستحباب قال شيخنا الحق في شرح القواعد علم ان المراد بمقدار ثلث اصابع في عرض الرأس ما في طوله فمقداره ما يمتد ما سحا ويتأدى لفضل منبه المقدار المذكور ولو باصبع انتهى واما ما احتمله بعض متأخري المتأخرين من جواز ان يكون هو مقدار ثلث اصابع في تلك الاخبار فكيف يكون الالة للمسح بناء على ما قدمناه من كلام شيخنا الشهيد الثلاثة فيعيد اجدا وما ذكره بعض مشايخنا المحققين من استناد الشيخ في وجوب مسح مقدار الثلث الى صيغة زرارة ورواية معمر المتقدمتين ضعيفتان لا يلزم من اجراء في عدم اجراء ما دون ذلك بالمفهوم الضعيف ولم سلم دلالة عرفا فلا يعارض ظاهر الكتاب من حقوق الخبر الحجة في الاستدلال ليس باعتبار دلالة مفهوم اللقب الضعيف وانما هو باعتبار الدلالة العرفية المسماة بينهما في غير موضع مما ذكره وغيره واما ما ذكره من معاضد الكتاب النص الصحيح فليس بشي بعد ما عرفت لعدم المعارضة بين المطلق والمقيّد والمجمل والمبين ان يجب بمقتضى القاعدة التمسك فيما بينهما في غير موضع حمل الاول منها على الثلثة ثم ان الروايات بمسح قدر الثلث والمصحح باصبع ليس بشي منها تقييد بكونه في جهة العرض والطول لكن جملة من اصحاب كما عرفت قيدا روايات الثلث بكون ذلك المقدار في جهة العرض كما تقد في كلام تلك المحققين ومثله ايضا كلام ثلثة الشهيدين في شرح الشرايع حيث قال بعد قول المصنف والمندوب مقدار ثلث اصابع عرضا ما لفظه عرضا حال من الاصابع او نزاع الخافض والمراد من المسح على الرأس بهذا المقدار وان كان باصبع لا يكون الالة المسح ثلث اصابع انتهى والمفهوم من عبارة الشيخ المفيد المتقدمة ان اقل الواجب مقدار اصبع بضعها على عرضا فان كان مستندة الى حمل روايات الاصبع على مقدار عرضا والافهمو حال من المستند مع حمل تلك الروايات على ذلك في غاية البعد من حاق



لفظها فانها ظاهرة الصراحة في كون المسح بالاصبع فهو في التحقيق خال عن المستند اليه لان تحمل اخبار قدر الثلث على كونه طولا  
وهي تقرب من الواحدة عرضا والى هذا الجمل مال المحقق المحدث الاسترأبادي قدس سره حيث قال بعد نقل كلام ثلثة المحققين وثاني  
الشهيدين المتقدمين الدال على حمل وايات قدر الثلث على كونه في جهة العرض هذا لفظا لظاهر الروايات ان يكون المسح  
في عرض الرأس بقدر طول اصبع ومن طوله بقدر ثلث مضمومة ومن الروايات المشار اليها بصحة زمره المشتملة على قوله عليه  
وسمع بيعة ميناك ناصيتك لان المتبادر منها مسح كل ما وصححه الاخرى قال ابو جعفر عليه السلام المرأة يجزئها من مسح  
الرأس ان تمسح مقدمة قدر ثلث اصابع ولا تلتقي عنهما خادها ورواية معمر عن ابي جعفر عليه السلام قال يجزئ في المسح موضع ثلث  
اصابع وكذلك الرجل الناصيتان غالب الناس عرضها قدر طول اصبع وطولها قدر ثلث اصابع مضمومة انه قد قال صاحب  
رياض المسائل حياض الدلائل بعد كلام في المقام والحاصل ان المظهر بما تضمنه المسح بالثلث المسح بالاصبع او مسح موضع  
الثلث ومقدارها من غير تقييد المسح بكونه في طول الرأس او عرضه ولا موضع الثلث بكونه مأخوذا من احدها او كليهما  
حالة وضع الثلث على الرأس منطبقا كل من خطيها الطولي العرضي على مثله من خطيه او على مقابله فالاعراض عنه من باب استنباط  
عماسكت الله عنه والى انه قد بين ان الظاهر من الاخبار بعد ضم بعضها الى بعض هو ما ذكره المحدث الامين قدس سره الثلث  
المفهوم من كلام القائلين بالمسح بالاصبع ان غاية ما يستحب الزيادة عليه بلوغ قدر ثلث اصابع مضمومة واما ما زاد على  
ذلك المقدار فهو ليس بمحرما او جائزا او يفرق فيه بين استيعاب الرأس وعدمه اقول قال شيخنا الشهيد الثاني في شرح  
الرساله وغاية المؤكد ثلث اصابع ويجوز الزيادة عليها ما لم يستوعب جميع الرأس فيكون على الأصح الا ان يعتد بشرعية  
في اتم خاصة وقيل بطل المسح وقد اختلف في اتم حيث جعل الزائد على اصابع غير مشروع انه قد بين صرح بكراهة  
الاستيعاب لشهيد الثاني في الذكرى الدروس معللة في الذكرى بانه تكلف ما لا يحتاج اليه وفيه ضعف ونقل عن  
ابن حزمه تحريمه لانه مخالف للمشروع وظاهر عدم الفرق بين اعتقاد المشروعية وعدمه وفي الخلاف ادعى الاجماع على بدعيته  
فيجب فيه وابن الجنيدي رحمه الله مع اعتقاد المشروعية وبطلان الوضوء ورده جملة من المحققين باشتغال مسح الرأس على الواجب  
فلا يؤثر الاعتقاد في الزائد نعم ياتى بذلك واما الصلاح ابطال الوضوء لوتدين بالزيادة في الغسل والمسح ورد بهما رده  
سابقة اقول والذوق يقرب عند انه من مسح او غسل ما زاد على المقدار الموقوف شرعا فان كان مع عدم اعتقاد المشروعية فالظاهر  
انه لا تحريم ولا كراهة لعدم الدليل على ذلك ان كان مع اعتقاد المشروعية فالظاهر بطلان الوضوء لوجوه اما اقول فلا يان  
العبادات تابعة للمقصود والنيات صحيحة وابطالها بوجوه او عدمها كما تقدم تحقيقه ومجرد حصول المأمور به شرعا مع عدم كونه  
بخصوصه كما امر به الشارع لا يعتد به لانه في الحقيقة واقع بغير نيته والاصح صلوة من اتم عالما واما مدائخ السفر بناء على  
استحباب التسليم فانها قد اشتملت على الواجب فقامع ان الاجماع نصا وفتوى على خلافه واولى منه صحة صلوة التمام في مواضع  
التخفيف ثم احدث عمدا او قطع الصلوة باحد القواطع في اثناء الركعتين الأخيرتين بناء على استحباب التسليم وعدم قصد العدل  
الى المقصورة فانه لا يجب عليه الاعادة لاشتمال صلوته على هذه الصلوة المقصورة التي هي احد الفردين في هذا المقام واما  
ثانيا فلا تشرع وادخال في العبادة ما ليس منها فيكون مبطلا واما ثالثا فلا تجملة من المحققين صرحوا في مسألة  
الفرق بين الغسل والمسح بان النسبة بينهما العموم من وجه وجوز المسح بما اشتمل على الجريان بشرط قصد المسح به وهو دال  
كما هو الواقع على ان القصد تمامه مدخل في الصحة والابطال والافلو اجري المكلف الماء بيده على رجليه كلها وراسه كلها  
مع اعتقاده الغسل به لزم صحة وضوئه لاشتماله على المسح شرعا بناء على ذلك القول وان كان غير مقصوده وعدم الضرر باعتقاده  
كون ذلك غسلا وزيادته على ما هو الواجب اعتقاد الآية والنصوص ترد واما رابعا فلا تهم صرحوا الا الشار منهم  
بتحريم الغسل الا في الثلثة في الوضوء واما الابطال بها فهو مذهب الجاهل والصدوق وهو احد الاقوال  
في المسئلة وهو ظاهرها دليل القول الصادق عليه السلام في حديث ر' ائمة البرية المروي في كتاب جال الكشي ومن توثق ثلثا ثلثا  
فلا صلوة له وقوله عليه السلام في الحديث المذكور لداود بن زرعي توثقا مشافى لان ذلك عليه فانك ان اردت عليه فلا صلوة  
لك وما رواه في الفقيه مرسلا في باب صفة وضو رسول الله صلى الله عليه واله قال قال عليه السلام من تعدي في وضوئه كان  
كما قصد وسئل عن تحقيق ذلك في محله الرابع المفهوم من ظاهر كلام الصدوق في الفقيه والشيخ في المقنعة وطريق  
انه يجب على المرأة وضع القناع في الصبح والمغرب لاجل المسح وصرح في المقنعة بانها تمسح بها بثلث اصابع من راسها حتى تكون  
مستغرة وانه يرخص لها في بقاء الصلوات المسح تحت الحجاب ان تكفي با دخال اصبع تحت خادها قال في المقنعة تدخل يدها  
تحت قناعها فتمسح على شعرها ولو ذلك مقدار اربعة اوتى وصرح المحقق والعلامة وجملة من المحققين باستحباب وضع الحجاب مطلقا  
وتاكده في صلوة الغداة والمغرب بعضهم اقتصر على الغداة خاصة لعدم وقوفه على نص يتضمن اضافة المغرب اليها في ذلك  
والذي رقت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة رواية الحسين بن زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام عن ابي عبد الله

هذا هو الوجه في المسح بالاصبع  
فانما هو في المسح بالاصبع  
فانما هو في المسح بالاصبع

هذا هو الوجه في المسح بالاصبع  
فانما هو في المسح بالاصبع  
فانما هو في المسح بالاصبع



يتمتع قال لا تمسح المرأة بالرأس كما يمسح الرجال إنما المرأة إذا أصبحت مسحت رأسها وتضع الخمار عليها فإذا كان الظهر والعصر والمغرب والعشاء تمسح بناصيتها وما رواه الصدوق في الخصال بسند فيه عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال المرأة لا تمسح كما يمسح الرجال بل عليها أن تلتقي الخمار من موضع مسح رأسها في صلوة الغداة والمغرب تمسح عليه وفي سائر الصلوات تدخل أصبعها فتمسح على رأسها من غير أن تلتقي عن يمينها وأولها وعن بعض متأخري المتأخرين بعد ذكر الرواية الأولى فيها ضعف السند والدلالة وفيه أن ضعف سندها باصطلاح متأخري أصحابنا لا يقوم حجة على من لم يقبل بذلك الاصطلاح سيما المتقدمين والأول من الروايتين دالة على وجوب وضع الخمار بالجملة الخبرية الظاهرة في الوجوب كما مروا أن كان جملة من متأخري متأخرينا ممنعون في الأمر فضلا عنها والرواية الثانية دالة على ذلك بقوله عليها أن تلتقي الدال بظاهره على وجوب اللقاء وتحمته والرواية الثالثة تضمنت إضافة المغرب إلى الصبح في وضع الخمار فما اعترض به جملة من متأخري المتأخرين على المشايخ المتقدمين في إضافة المغرب إليها ثم ناشئ عن قصور التمسح وكما وقع لهم مثله في غير موضع ثم إن ظاهر هذه الرخصة للمرأة في المسح تحت القناع بإدخال الأصبع ومسح ما نالت من رأسها ولو بقدر لا يملكه كلف في كلام الشيخ المفيد وأنها ليست كالرجاء في ذلك اختصاص هذا الحكم بهل في ذلك الوقت المخصوص عدم اجزائه هل في غير ذلك لعدم اجزائه للرجال أيضا وهو مما يبطل القول بالجملة هو المشهور ويؤيد ما ذهب إليه المشايخ الثلاثة فورا لما مضى من وجوب المقدار الذي تقدم تحقيقه في هذا البحث قد تقدم في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال المرأة يجزئها من مسح الرأس أن تمسح بمقدمه قدر ثلث أصابع ولا تلتقي عن يمينها وخمارها وهو مناف لما دلت عليه هاتان الروايتان من تخصيص المسح بقدر ثلث أصابع ببعض الصلوات والأوقات ومن وجوب لقاء الخمار واستحبابه في موضع المسح لأن ظاهر قوله ولا تلتقي عن يمينها إقامته على بعض اللغات أو خبر في معقول التمسح يمكن الجواب عن الأول بان الملامح المخصوصة بدينك الخبرين وعن الثاني بان قوله ولا تلتقي بالنصب عطف على تمسح وحاصل المعنى أنه يجزئها المسح بقدر ثلث أصابع وعدم اللقاء الخمار في ذلك الوقت الذي يجب ويستحب فيه اللقاء وهو رخصة لها إذا الظاهر أن حتمه اللقاء الخمار في موضع الأمر به في تلك الأخبار إنما هو لأجل الاستظهار في المسح بذلك المقدار فهو مكلفه في ذلك الوقت بشيئين المسح بقدر الثلث واللقاء وهذه الرواية دلت على اجزاء أحدها وهو الأهم والمقصود بالذات هو المسح بالثلث دون اللقاء ويمكن أن يستدل منه بمعونة ما ذكرنا أن ما يستحب ويجوز منه من موضع المسح ثلث أصابع ليس في عرض الرأس بعرض الأصابع لعدم توقف ذلك على اللقاء الخمار الخامس لا ريب أنه إذا اقتصر المكلف على الفرد الأقل من المسح فقد تبادى الواجب ولو أنى بالفرد الأقل فقد صرحوا بأن ما زاد منه على القدر المجزئ مستحب عينا اتفاقا لكن هل يوصف مع ذلك بالوجوب أم لا قولان اختار أهلها المحقق الشيخ عليه في شرح القواعد قال ولا يضرك الزائد لأن الواجب هو الكل وأفراده مختلفة بالشدة والضعف فأي فرد أتى به تحقق الامتثال به لأن الواجب يتحقق به انتهى واختار ثانيها لعدم نظر إلى أنه يجوز تركه لآل بدل ولا شيء من الواجب كذلك فلا شيء من الزائد واجب وبأن الكل قد وجد فخرج به المكلف عن العهدة ولم يبق شيء مطلوب منه حتى يوصف بالوجوب فيه أن يجوز تركه هنا إنما هو لآل بدل هو الفرد الناقص الذي أتى به في ضمن هذا المسح وحج فيكون من قبيل أفراد الواجبات الكلية كأفراد الواجب المجزئ بمعنى أن مقولية الواجب هنا على هذا الفرد الزائد والناقص كقولية الكل على أفراد المختلفة قوة وضعفا وحصول البرائة الناقصة من حيث هو جزء الزائد بل من حيث أنه أحد أفراد الكل وإن كان ناقصا هذا كله مع وقوع المسح دفعة واحدة أما إذا وقع تدريجا فقد صرح الشهيد في الذكرى الروض بأن الزائد في تحصيله قال في الروض بعد نقل كلام الذكرى المتضمن للتفصيل في دفعه والتدريج يتبادى الواجب بجميع أجزاءه فيحتاج إلى إكمال الأصل يقتضيه عدم الوجوب بخلاف ما لو مسح دفعة واحدة لم يتحقق فعل الفرد الواجب إلا بالجميع انتهى السيد السند في المدارك جعل مطرح الخلاف في المسئلة هو المسح تدريجا ولا يخفى على المتأمل جين التحقيق والناظر بالفكر الصائب الدقيق أن كلام أصحاب رضوان الله عليهم في هذه المسئلة ونظائرهما على غاية من الإجماع تحقيق المقام بتوفيق الملك العلام وبركة أهل الذكر عليهم السلام يقال لا ريب أن منشا التخيير في هذا المقام هو إطلاق الأمر بالمسح الصادق بجزء من أصبع مثلا لآل بلوغ قدر ثلث أصابع مضمومة التي هي على المراتب فالواجب الكل هو المسح المطلق وأفراده هي كل مسحة قصد بها المكلف أو قهرا قليلة كانت وكثيرة فكل فرد منها أتى به تبادى به الواجب كل فرد ناقص منها مفضول بالنسبة إلى ما هو أزيد منه وكل واحد من الأفراد المشتملة على الزيادة يوصف في حد ذاته بالوجوب لكونه أحد أفراد الواجب الكل وبالاستحباب لكونه أكمل مما دونه وهذا معنى قولهم في الفرد الأكمل من أفراد الواجب التخيير أنه مستحب في وجوب التخيير وحج فتوى مسح المكلف القدر الأكمل دفعة واحدة تدريجا بمعنى أنه قطع على جزء في أثناء مسح ثم يتجاوز فان قصد وثبته الامتثال بذلك القدر الأكمل من الظاهر أن الزائد على القدر المجزئ هو المسح والقدر الذي قطع عليه أولا واجب إذا الواجب هو مجموع ما قصد وما أتى به من القدر المجزئ من هذا المسح أو قطع عليه لا يخرج به عن العهد لعدم

وهذا التفصيل من الأدلة مع التدريج



فقد لا مثقال به خاصة بل به ما زاد الا ان يعدل المقصد ولو اجزء من غير قصد يتعلق به للزم اجزاء عبادة من غير نية وقد عرفت  
غيره ان لا فعل عبادة وغيرها لا تميز لها وجود او عدمه ولا اثر يرتب عليه ما تحت وبطلانها وثوابا وعقابا الا بالقصود والنيات  
وكما ان الركعتين في صورة التخيير غير مجزية <sup>في المقصد</sup> المقصد متعلقا بالانتهاء فيجب ضم الاخير كذلك هنا لا يجزئ ذلك القدر لا قلالم  
يقصد لا مثقال به وان كان قصد الا مثقال بالانتهاء الذي قطع عليه في صورة التدريج او قل ما يحصل به المستمرة فالظاهر ان الزايد عليه  
لا يتصف بوجوده لا باستحبابه فاعدم الوجوب <sup>في الوجوب</sup> الواجب لكل قد حصل في ضمن هذا الفرد الذي يتعلق به المقصد واما عدم الاستحباب  
فلعدم الدليل عليه لان الاستحباب <sup>في هذا المقام</sup> انما هو باعتبار افضلية احد افراد الواجب التخيير على غيره من سائر الافراد  
وهو غير حاصل هنا وايضا هو ملازم لودف الوجوب كما عرفت فبانتهاء الوجوب عنه ينتفي الاستحباب لا دليل على الاستحباب بغير  
هذا المعنى بل الظاهر دخوله في التكرار للمنة عنه في المسح نعم لو اريد بالزايد في كلامهم يعني فردا اكمل من هذا الفرد الذي  
يتعلق به قصد المكلف لا يعني البقاء الذي هو امر مطروح الكلام فانه يتصف بالوجوب الاستحباب في حد ذاته كما قد منابيا نه فان  
اختيار المكلف فردا ناقصا من افراد الواجب التخيير لا يفي وصف الوجوب الاستحباب عن الفرد الاكمل منها في حد ذاته واما ان التخيير  
من المسافة المسوغة بعد قصد لا مثقال بجزء منها خاصة بنية مسحة بالاستحباب ترتب ثواب المستحب عليه كما هو احد القولين او  
الوجوب كما هو قول الاخر كما هو ظاهر كلامهم فلا عرون له وجهان فانه ان المكلف لو قصد الصلوة المقصورة في كل من التخيير حصل  
والحال كذلك اربعان الركعتين الاخيرتين ان لم تكن مبطله للصلوة لا اقل ان يكون بالهالة ولا يصح وصفها بالاستحباب فضلا عن  
الوجوب فاقصد التسبيح بربع تسبيحات في الركعتين الاخيرتين ثم تجاوزها الى بعض الصور الزائدة من غير عدول اليها فانه لا يتصف  
بالاستحباب من حيث التوظيف في هذا المقام وان احتمل الاستحباب من حيث كونه ذكرا فذلك انما يخفى فيه على انه يلزم من خلوه ذلك  
الزائد من النية والقصد فكيف يتصف بوجوب واستحباب مع كونه خاليا من النية والقصد بالكلية فان المكلف انما قصد اداء  
الواجب بذلك الجزء الذي ذكرناه وبالجمل فانه استحباب لذاته اللازم للوجوب التخيير في هذا المقام انما يتعلق بمجموع الصور  
الكاملة لا بهذا الجزء الزائد وكلام الاحصاء في جميع صور هذه المسألة في غاية الاجمال كما ذكرنا ذلك فانهم في جميع صور هذه المسألة  
يجعلون محل الخلاف ما زاد على الفرد الناقص بعد تادى الواجب بذلك الفرد الناقص انه هل يتصف بالوجوب والاستحباب هو ظاهر  
في كون المراد به ما بين الفرد الذي قصده وتادى به الواجب في نهاية ما اقتصر عليه من الفرد الكامل ثم انهم في مقام الاستدلال على وجوبه  
ودفع القول بالاستحباب يقولون انه احد افراد الواجب لكل وانها قابلة للشدة والضعف فهذا الزايد مستحب لكونه اكمل الافراد  
وهو واجب لكونه احد افراد الواجب لكل وجوز تركه انما جاز الى بدل وهو الفرد الناقص وانت خبير بان هذه التعليقات انما تنطبق  
على نفس القول الاكمل لا على ذلك البعض الذي عرفت وايضا فانهم على تقدير القول بالوجوب في ذلك الزائد الذي جعلوه مطرح  
التراع او ردوا اشكاله في انه يلزم ان تصاف شي واحد بالوجوب الاستحباب ثم اجابوا عنه بان الملاق الاستحباب على الفرد الزائد محمول  
على استحبابه عينيا بمعنى انه افضل للفردين الواجبين وذلك لا ينافي وجوبه تخييرا من جهة تادى الواجب به وحصول الامتثال كذا  
قرره في الروم في مسألة التسبيح في الاخيرتين وهذا الجواب كما ترى لا ينطبق الا على نفس الفرد الاكمل كما هو صريح القائلين  
المعلق عليه الفرد الزائد لا على نفس الزيادة خاصة كما هو مورد الاشكال وربما كان معنى كلام القوم على اعتبار الامر الكل من حيث هو  
غير ملاحظة شيء من الخصوصيتين فيكون من قبيل الماهية لا بشرط شيء فانه يتجرح صدق اداء الواجب بالمستمر ويصح وصف الزايد من  
حيث كونه جزءا من هذا المجموع بكل من وصفى الوجوب الاستحباب لانصاف المجموع بهما حسبما قررنا انما للكنية في الاشكال في صورة  
القطع لصدق اداء الواجب بما قطع عليه انتفاء المجموعين للوصف بالوجوب الاستحباب للزائد والاستحباب لغيره المعنى  
المذكور انما لا مجال له في هذا المقام والله العالم <sup>في التماس</sup> التماس من الظاهر كما هو المشهور وجواز النكس هنا لاطلاق الآية وخصوصية  
حماد بن عثمان عن علي بن عبد الله عليه السلام قال لا بأس بمسح الوضوء مقبلا ومدبرا خلافا للرفعة والشيخ في نه وقت وظاهره ان بابويه محتج عليه  
في الخلاف ومثله في الانتصابان مسح الرأس من غير استقبال رافع للحديث اجماعا بخلاف مسح الرأس مستقبلا فيجب فعل المتيقن ونقل  
ايضا عن الشيخ في كتابه الاخبار ذلك نظر في تخصيص القصة المشار اليها بقوله في الحسن عليه السلام في رواية يونس الامر في مسح  
الرجلين موضع ولا يخفى في هذه الأدلة من الوهن والعجب السيد في تجوز النكس في الوجه واليدين لاطلاق الآية ومنعه هنا  
مع جريان دليله فيه واعتضاده بالرواية وذكر جماعة من الاصحاب كراهية النكس هنا وعلله في تربية لتفصي من الخلاف ورد بان  
المقتضى للكرامة ينبغي ان يكون دليل الخالف وهو كذلك <sup>في التماس</sup> التماس الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في ان الله تعالى مضاهم  
في وجوب المسح بندا او الوضوء ما وجد بلها في اليد والمشهور انه مع جفاف اليد ياخذ من شعر رجليه او حاجبيه مع جفاف الجميع فان  
كان لضرورة افرط الحر او قلة الماء جاز الاستيناء والا عاود الوضوء وظاهر الشيخ في الخلاف حيث نسب وجوب المسح بندا او الوضوء  
الى الاكثر وجودا لمخالفة في المسئلة راعى ابن الجنيد غطا منقل عنه العلامة في الخ فانه قال اذا كان بيد المتطهر ندوة يستيقها  
من غسل يديه مسح به يمسح يديه ورجله اليمنى وينداؤا اليسرى بجله اليسرى وان لم يستبق ذلك اخذ ماء جديدا لرأسه ورجليه هو

موضع من غير قصد  
الذي لا ينافي مع  
هذا المسألة في  
فصل في توضيح  
فانه يجب ان لا يفتى  
في جواز النكس في  
كل من غطى رجليه  
والاستيناء مع غسل  
رأسه ورجليه هو

وجوب النكس في

فانما يجب في النكس  
في كل من غطى رجليه  
والاستيناء مع غسل  
رأسه ورجليه هو



بأنه لا يشبهه لو كان عدم الاستيقاظ لعدم استمانه أو لتفريط من المكلف لما لو فقد النداء من الوجه وعدمه وبذلك يظهر  
 ما في كلام بعض الأصحاب حيث خص خلافة بجفاف جميع الأعضاء وقال إن أفض اليد في كلامه إنما هو على سبيل التمثيل فيكون موافقا للمشهور  
 ويرتفع الخلاف فانه على غاية من البعد عن سوق العبارة المذكورة وما يدل على المشهور روايات الوضوء البلية فاتها قد اشتملت  
 جميعا على المسح بالبلية وما ذكره جملة من متأخري المتأخرين من المناقشة فيها ما تقدم ذكره في وجوب الابتداء بالوجه والابتداء  
 بالرفقين فقد تراخى فيه مما يكشف عن بطلان ما خافيه سيما أحسنه لاخوين المتضمنة أنه مسح رأسه وقدميه ببلل كفه لم يحدث لها  
 ماء جديد وصحته من رارة ثم مسح بها يفي في يد رأسه ورجليه ولم يعد لها في الأثناء وبذلك عليه نصنا الأخبار والمستفيضات بأنه  
 من ذكراته لم يمسح حتى انصرف من وضوئه يأخذ من بلل وجهه وفي بعضها أنه مع تغدير البلل في وجهه يعيد وضوئه فمن ذلك رواية  
 مالك بن عيسى عن الصادق عليه السلام قال من نسي مسح رأسه ثم ذكر أنه لم يمسح رأسه فإن كان في تحيته بلل فليأخذ منه ولم يمسح رأسه  
 وإن لم يكن في تحيته بلل فليصرف ويأخذ وضوؤه ورواية خلف بن حماد عن أخيه عنه عليه السلام قال قلت له الرجل ينسي مسح رأسه  
 هو في الصلوة قال إن كان في تحيته بلل فليمسح به قلت فإن لم يكن له تحية قال يمسح من حاجبيه أو من أشعار عينيه ما رواه ابن بابويه  
 في الفقيه عن أبي بصير عنه عليه السلام في رجل ينسي مسح رأسه قال فليمسح قال في الصلوة قال فليمسح رأسه من بلل تحيته  
 وروى فيه أيضا عن سفيان بن عيينة قال إن نسيت مسح رأسك فاسح عليه على جليك من بلل وضوئك فإن لم يكن يفي في يدك من ذلك  
 وضوئك شيء فخذ ما بقي منه في تحيتك فامسح به رأسك ورجليك وإن لم يكن لك تحية فخذ من حاجبيك وأشعار عيئك وامسح به  
 رأسك ورجليك فإن لم يسبق من بلل وضوئك شيء أعدت وضوئك ومثلها رواية زرارة وهذه الروايات وإن اشتركت في ضعف السند  
 بناء على هذا الاصطلاح المحدث بين متأخري أصحابنا إلا أنها معتضة بالشهرة بينهم وهي من المرجحات عندهم مع أن فيها ما هو من  
 مرويات الفقيه المضمون صحة ما تضمنته من معصية كما اعتمدوا عليها لذلك في غير موضع من كلامهم بل ردوا ذلك في حاشية الحل  
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ذكرت وأنت في صلواتك أنك قد تركت شيئا من وضوئك المفروض عليك فانصرف وأتم الذي نسيت  
 من وضوئك وأعد صلواتك وكيفيك من مسح رأسك إن تأخذ من تحيتك بللها إذا نسيت أن تمسح رأسك فتمسح به بمقدم رأسك ومورد  
 الأصول في هذه الأخبار وإن كان الذين إلا أنه لا قائل بالفرق مع أن خصوص السؤال لا يختص الجواب كما هو مقرر عندهم وكيف كان  
 فلا يخفى على المتأمل المنصف أنه إذا كان جملة الأخبار البليانية الواردة في مقام التعليم على تعددها إنما اشتملت على المسح بالبلية و  
 أخبار التيمم كذلك وزيادته مع فقد ما يعيد الوضوء فيبقى مع هذا قوة للتمسك بالطلاق الآية على أنه لو رجع بلفظ الأمر  
 بالمسح بالبلية أو بلفظ التيمم من التجديد لساروا إلى حمله على الاستحباب والكراهة محتملين بعدم الجزم بدلالة الأمر على الوجوب انتهى على  
 التحريم لشيوعها في خلاف ذلك وهو وجهها منصوص بخبر حديث والعجب من جملة من مشائخنا المحققين وعلمائنا المدققين من متأخري  
 المتأخرين حيث أنهم جعلوا مذهب ابن الجنيد مجرد دلالته بالطلاق الآية على غاية القوة والجزالة وأخذوا في المناقشات فيما ذكرنا من  
 الروايات وأرتكاب جادة التاويلات البعيدة والتجملات الغير السديدة مما لا يقع النظر إليه ولا العروج عليه فبعض منهم إنما اعتدوا  
 على انعقاد الإجماع بعد ابن الجنيد وبعضهم بعد الاستشكال بما التجأ إلى الاحتياط على أنه لو تم إبطال الاستدلال بمجرد الاحتمال في  
 المقام لاستدل هذا الباب بجملة الأحكام الأدللية وهو الأول وهو قابل للاحتمال ولا قول الأول للقائل فيه مجال هذا وما استدلل به  
 على المشهور أيضا قوله عليه السلام في صحته من رارة فقد يجزى في وضوئك ثلاث غرفات واحدة للوجه واثنان للذراعين وتمسح ببيلة يمين  
 ناصيتك وما بقي من بيلة يمينك تمسح به بطن قدمك اليمنى وتمسح ببيلة يسارك بطن قدمك اليسرى فان الجملة الخبرية بمعنى الأمر الذي هو  
 حقيقة الوجوب رد بانه يجوز أن يكون قوله عليه السلام وتمسح معطوفا على قوله ثلاث غرفات بتقدير أن يكون داخل في جنس الأجزاء  
 لجملة مستقلة مراد بها ألا وقد يناقش في ذلك بأن المرتفع قد نقل في كتاب الفرد والذعر عن ابن الأنبار أنه يشترط في أضمار ذلك  
 كون المعطوف عليه مصدرا لا اسما حامدا والجواب بأن المعطوف عليه أحصيه صدر في المرتبة مع إمكان المناقشة فيما ذكره ابن الأنبار  
 لعدم الدليل على استدلال الخ لا ابن الجنيد بموثقة أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسح الرأس قلت مسح يدي  
 من التدارس قال لا بل تضع يدك في الماء ثم تمسح وصحته مع من خلا قال سألت أبا الحسن عليه السلام يجزى الرجل أن يمسح قد  
 بفضل رأسه فقال برأسه لا فقلت بما جديد فقال برأسه نعم أقول ومثلها أيضا رواية أبي عامر الحارثي قال سألت جعفر بن محمد  
 عليها السلام مسح رأسه ببلل يدي قال خذ لراسك ماء جديدا وأنه خير بان مدلول هذه الروايات هو وجوب الاستيناف مع  
 وجود البلية وهذا لا ينطبق على مذهب ابن الجنيد لتخصيصه ذلك بفقد البلية من اليد كما عرفت من عبارة وكيف كان فهذه الأخبار  
 محمولة على التقييد كما صرح به جملة من أصحابنا واستشكل السند في المدارك هذا الحمل في صحته مع ما بانها لا تنطبق عليها لأنها  
 متضمنة لمسح الرجلين وهم لا يقولون به ثم أجاب بأنهم يعترفون بصحة إطلاق اسم المسح على الغسل بزعمهم الفاسد وهو كاف  
 في تادى التقييد واعتراض هذا الجواب شيخنا الأمامي في قدس سره في الجبل المتين بأن ما تضمنه الحديث من المسح بفضل الرأس إلى  
 عنه هذا التزويل ثم قال قدس سره فلو نزل على مسح الخفين كان أولى ثم رجع قدس سره أن إمامه عليه السلام برأسه ثم رجع عن السؤال



ثلاثية مع لفون فظن معتدلة عليه سلم انما انها من المسح ببقية البلل فقال اما جديد فمعها الحاضر فقال عليم نعم قول  
ويمكن الجواب عما اعترض به من اداء المسح بفضل الرأس من هذا التنزيل بان من المحتمل انه بعد ان سأل عن المسح بفضل رأسه فقال لا  
ثانياً المسح بما وجد بكفايته عن الغسل وأنه يقدر الغسل دون المسح بمحضه بفضل ما وجد فجاز عليم تقيته هذا والظاهر انه لا يرد  
لاصل الاشكال فلا يحتاج الى ما تحمله كل من هذين العلمين من الاحتمال وذلك فان المحقق في المعبر والعلامة في المنتهى نقلاً عن قول الجوا  
المسح عن الحسن البصري ابو جبر الطبري على الجبلة وتعين المسح فقط عن الشبهة الى العلية وعكرمة وان ابن مالك ونقل  
الشيخ في الاستبصار عن بعض الفقهاء من غير تعيين ونقل الذي قد ستره في بعض حواشيه الجواز ايضا عن احمد والاوزاعي والثوري  
وان الاثر عندهم مخير بين الغسل بالمسح وحيث يتم الحمل على التقيته من غير اشكال وعلى تقديره فالمراد مسح الرجل كلها بالكلية والظاهر  
كما هو المنقول عنهم وبما ان كسبيل به لابن الجنيح حسنة منصور قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن مسح الرجلين في الوضوء  
قال ينصرف ويمسح رأسه وجلبه ورواية الكنا في قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل توضأ فمسح رأسه على رأسه حتى قام في الصلوة  
الصلوة قال فليست عليه شيء على رأسه وليعد الصلوة ورواية البصيص عنه عليه السلام عن رجل توضأ فمسح رأسه فذكر وهو في الصلوة  
فقال ان كان استيقظ ذلك انصرف فمسح رأسه على رجليه استقبل الصلوة وان شك فلم يدرك مسح فليتناول من تحت رجليه ان  
كانت مبتلة ولمسح على رأسه وان كان امامه ما فليتناول منه فامسح به رأسه وهذه الاخبار قد اشتركت بحسب ظاهرها  
في الدلالة على الامر بالاستيناف حتى ذكرنا المسح في صلواته والجواب عنها اقول انها اخبر من المذعي فلا تنهض حتى وثاق  
انه يحتمل حمل الامر بالمسح بعد الانكشاف بمعنى قطع الصلوة على المسح من بلة شعره بناه على ان ثمة بلة حسبما تضمنته الروايات  
وهذا الاحتمال في رواية البصيص قرب منه في غيرها واما الامر بالمسح فيها من بلة تحتية مع الشك فمحمول على الاستصحاب استظهارها  
واما الامر بتناول الماء ان كان امامه في صورة الشك فلعله مخصوص بهذه الصورة وثالثا يحمل قوله عليه السلام يمسح رأسه  
وجلبه على انه كناية عن اعادة الوضوء بسبب فوات المولاة فان التغيير ببله مجاز شائع في الاخبار ومثله ما تقدم في حسنة الجلب حيث  
اذا ذكرت وانت في صلواتك انك تركت شيئا من وضوئك لمفروض فانصرف واثم الذي ليس به فانه لا يستقيم على الملاحظة الاجل الاتما  
على اعادة الوضوء اذ لو جرت السابق على العضو المنقضي لفوات المولات لم يكف الا تمام البتة بل يجب الاعادة ورايها بان باذانها  
من الاخبار المتقدمة ما هو مرجح في الحكم في هذه الصورة هو الاخذ من بلة الوجه والافادة الوضوء ويدل ايضا على الكفاية  
زيادة على ما تقدم موثقة سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال من مسح رأسه او قدميه وشيئا من الوضوء الذي كوا الله في الغزاة  
كان عليه اعادة الوضوء وحيث فلا بد من النظر في الترجيح ولا ريب ان الروايات المتقدمة لموافقتها للجمع عليه كما هو واحد المرجح  
المصوصد ولخالفة ما عليه لعامة الذي هو كذلك والاحتياط الذي هو معدود منها ايضا واعتقادها باخبار الوضوء ايضا  
فيتعين مما هذه الاخبار على حمل الملاك المذكورة انفاً او الحمل على التقيته فائق اعلم ان جملة من يحقق متأخر المتأخرين صرحوا  
بان الاخذ من بلة الوجه لا يقتضي بقاء بلة من اليد بل يجوز ان كان فيها بلة يجرى للمسح قالوا في التعليق في عبارات اصحاب  
انما خرج مخرج الثالب انه لا يختص الاخذ من هذه المواضع بل يجوز من جميع محال الوضوء وتخصيص كونه مظنة البلل لا يخفى ان  
الحكم الاول لا يخرج من شوب الاشكال لعدم الدليل على ذلك اذ المستفاد من الاخبار الاخذ من بلة الوجه تقييد ذلك بحال التينا و  
الدخول في الصلوة التي هي مظنة جفاف اليد كما لا يخفى فاجاز الوضوء باليد على تعددها وكثرها انما اشتملت على المسح بنحو  
اليد ولم يتضمن شيئا منها الاخذ من بلة الوجه فمن المحتمل قريباً ان يكون الاخذ من بلة الوجه انما هو لضرورة جفاف اليد وحيث  
ويبدو انه فلا يجوز الاحتياط تركه الا مع الجفاف الثامن قد ذكر جملة من اصحابنا انه لا يجوز للمسح بغير اليد اتفاقاً  
وان الظاهر تقيته بالباطن لانه المتيقن الا ان يتعدى فيجوز بالظاهر وان الاولى كونه من الناصية باليد اليه وانه يمسح  
الرجل اليمنى باليد اليمنى واليسرى باليسرى ولا يخفى عليك ان المسح باليمن في الموضعين الاولين واليسرى في الاجزاء كان  
تماماً ظاهراً لا اتفاقاً على استحبابه الا انه لا يخرج من شوب الاشكال لما عرفت في مسئلة الابتداء باليد الا ان يحمل ويمسح  
على الدخول في حين الاجزاء بعطفه متمسكاً على تلك غزوات كما عرفت فيضعف الاشكال على ما ذكرنا وكذلك الاستصحاب على ما ذكرنا  
وذكرنا ان الواجب كونه بالاصابع ولو تقدر للمسح بالكتف فقد صرح في الذكرى بالمسح بالذراع وفيه اشكال وهل يشترط قابلية  
المسح في الموضع قولاً ان ظاهرهما واحوطهما الاكل وفاقا للعلامة في كونه والتيد السند في المداير كترك الخامس مسح  
الرجلين والكلام يقع في موارد الاول وجوب مسح الرجلين دون غسلهما انما انعقد عليه جماع الامامية انا والله برهانهم  
فتوى دليلاً كذا باؤسنة وفاقنا عليه بعض من تقدم في العامة واخرون خير وابين وبين الغسل بعض جوابينها واستند  
فتوى الفقهاء امر بغيره على وجوب الغسل خاصة والكلام في دلالة الآية على وجوب المسح ونفي الغسل عما تكفل به مطولات محاميات  
جرائم الله تعالى من اجزاء لكن روى الشيخ في التهذيب عن غالب بن هذيل قال سئلت ابا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل  
برؤسكم وارجلكم الى الكعبين على الخوض في المسح قال بل هي على الخوض لا يخفى انه على تقدير النصب يدل على المسح ايضاً

بطنا وظهر

في الحديث

العلم







علمنا شايحنا في الفخ نسبة الى المشهور ووذنا بالخلاف فيه ويدل على المشهور ما تقدم من صحيح الاخير وحسنه ما روايات عدم  
استبطان الشرايين في المسح مع اعتضادها بالاصابع على التلابة ظاهرة لاية وصحة البرزخ المتقدمة حيث قال الراوي بعد نقل  
ما تقدم منها قلت جعلت قد اكلوا رجلا قال باصبعين من اصابعه هكذا فقال لا الا بكفة كلها ولا يخفى ما فيها من المبالغة في  
الاستيعاب حيث ان من عوم اول من قوله فسمعها ثم من ثماني الصريح ويؤيد قوته عبد الله على قال قلت لابي عبد الله عليه السلام عن  
فانقطع ظفري فجعلت على اصبعي كيف صنع بالوضوء فقال تعرب هذا واشباهه من كتاب الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج امسح  
عليه ورواية معتبرين عن علي بن جعفر عليه السلام قال يجرى من المسح على الرأس ثلاث اصابع وكذلك الرجل المسئلة لا يخرج من اشكال ولو لا  
اخبار المسح وعدم استبطان الشرايين لكان القول بمضمون هذه الروايات في غاية القوة فان ما عداها قابل للتأويل والتقييد  
لهذه الاخبار وجملة هذه الاخبار على الاستصحاب كما هو المشهور ليس اولى مما قلنا فان صراحة صحة البرزخ في ما دللت عليه قدما  
الاشارة اليه مع الاعتضاد بظاهر لاية والروايتين المذكورتين واجمال الثبوت في روايات الاخوين مما يرشد اليه يحمل عليه واعتضا  
تلك بدو الاجماع كما قيل تم بعد وجود الخلاف كما عرفت مع ما في الاجماع المدعى في امثال هذه المقامات من المناقشة الظاهرة  
ولهذا قال السيد السند في المدارك بعد نقل الاجماع على الاكتفاء بالمسح ولو باصبع واحدة عن المعتبر كونه والاستدلال بصحة  
زيادة ما لفظه ولو لا ذلك لا يمكن القول بوجوب المسح بالكف كلها لصحة الخبر وصراحة واجمال ما ينافيه انه قد هو جديتم انه على تقدير وجوب  
الاستيعاب طولاً فهما يجب الجبال الكعبين في المسح ام لا وجهان بل قولان مبنيان على ما سبق في المرفقين الا ان ظاهر صحيح الاخوين  
واخبار عدم استبطان الشرايين العدة هنا والاحتياط في امثال هذه المقامات مما ينبغي المحافظة عليه الثالث هل الكعبان  
هما قبلة القدمين ما بين المفصل المشط كما هو المشهور بين اصحاب بل دعي عليه جمع منهم الاجماع او ملتقى الساق والقدم المعتر  
عنه بالمفصل بين الساق والقدم كما عليه لعلامة وجمع من تاخر عنه كالشهيد الاول في الرسالة وان بالغ في التشيع عليه  
في الذكرى في صاحب الكنز وشيخنا البهائي والمحدث الكاشاني والمحدث البحر العاصم وجمع من تاخر المتأخرين اشكال ينشأ من  
تعارض كلام اهل اللغة في هذا المقام وتداخل اخبار اهل الذكر عليهم السلام مع دخول التاويل في اخبار كل من الطرفين وقبول الانطباق  
على كل من الجانبين وتفضيل هذه الجملة على وجه الاختصاص انه قد نقل اول الشيعيين في الذكرى ثلثة المحققين في شرح القواعد ان  
لغوية العامة يختلفون في ذلك واما لغوية الخاصة فهم متفقون على انه بالشهور ونقل شيخنا البهائي في كتاب الجبل المتين ان الكعب  
يطلق على معاد أربعة الاول العظم المرتفع في ظهر القدم الواقع بين المفصل المشط الثالث المفصل بين الساق والقدم الثالث عظم مائل الى  
الاستدارة واقعة ملتقى القدم له زايدتان في اعلاه يدخلان في حيز قصبة الساق وزايدتان في اسفله يدخلان في حيز  
العقب هونان في وسط ظهر القدم اعنه وسطه العرفي ولكن ينته غير ظاهر البصر لا تتركز اعلاه في حيز الساق وقد  
يعبر عنه بالمفصل المجاورة له او من قبيل تسمية الحال باسم المحل الرابع احد النابتين عن يمين القدم وشماله واقول المعنى الاول  
هو الذي عليه جمهور اصحاب الثالث هو الذي نسبة قدس سره للعلامة وان عبر عنه بالمفصل مجازا كما ذكره وعلى هذا فالكعب  
يرجع الى الثالث والرابع هو الذي عليه لعلامة ثم نقل قدس سره جملة من كلام العامة كالشيخ الرازي في تفسير الكبير فانه قال قالت الامامية  
وكل من دعي وجوب المسح ان الكعب عبارة عن عظم مستدير مثل كعب الغنم والبقر موضوع تحت عظم حيث يكون مفصل الساق والقدم  
وهو قول محمد بن الحسن وكان الاصمعي ينادي هذا القول ثم قال حجة الامامية ان اسم الكعب يطلق على العظم المخصوص الموجود في رجل جميع  
المحوانات فوجب ان يكون في حق الانسان كذلك ومثله كلام صاحب الكشف وكلام النيشابوري ثم نقل جملة من كلام علماء التشرية  
وعودض بان ابن الاثير قال بعد ذكر الكعب بالعبارة التي عليه لعلامة ما لفظه وذهب قوم الى انها العظام اللذان في ظهر القدم وهو  
ومن قول يحيى بن الحرث راي القنطريوم زيد بن علي ورايت الكعب في وسط القدم ومثل ذلك نقل عن صاحب السحاب التاويل ونقل الشهيد  
في الذكرى عن العلامة اللغوي عميد الوثائق انه صنف كتابا في تحقيق معنى الكعب كثر فيه لشواهد على ان الكعب هو الناشر في ظهر  
القدم امام الساق حيث يقع عقد الشرايين من التعل ويلزم من الصلاح ان ذلك قول اكثر الناس حيث قالوا انكر الاصمعي قول الناس انه  
في ظهر القدم وقال في الذكرى ايضا ومن احسن ما ورد في ذلك ايضا ما ذكره ابو عمر الزاهد في كتاب فاشتهر الجهم قال اختلف الناس في  
الكعب فاجري ابو نصر عن الاصمعي انه الثالثة في اسفل الساق عن يمين وشمال واخبرني سلمة عن الفراء قال هو مشط الرجل قال  
هكذا برجله قال ابو العباس فهذا الذي يسميه الاصمعي الكعب هو عند العرب المنجم قال اخبرني سلمة عن الفراء عن الكسائي قال قعد محمد بن  
بن الحسين عليهم السلام في مجلس كان له وقال ههنا الكعبان قال فقالوا هكذا فقال ليس هو هكذا ولكنه هكذا وأشار الى مشط رجله فقال  
له ان الناس يقولون هكذا فقال لا هذا قول الخاصة وذلك قول العامة انتهى انت خيرة بان المعنى الثالث من المعاني المذكورة ما يشيخنا  
اليهائي وهو الذي دعي انه مراد العلامة لم يذكر في كلام احد من اهل اللغة وان ذكره جملة من علماء العامة ونسبوه الى الشيعة كما نقله  
وذكره علماء التشرية ايضا وما توهمه من عبارة القاموس حيث قال بعد تفسيره بالمفصل العظم الناشر والناشر من جانب القدم

في شرح التجلين



ما لفظه والذي يلعب كالكعبة فغير صحيح في المعنى الذي اراده لاحتمال حملها على كعب الترد كما ذكره في النهاية حيث قال الكعبة فصوص  
 الترد واحد ما كعب كعبة الله يحرام انتهى بل في المعنى اظهر هذا ليعتقد بذلك من كلام اهل اللغة وانما كلام علماء ارضوا ان الله  
 عليهم في هذا المقام فالكعبة عماراتهم تصريحا في بعض تلويحا في اخر انما تنصب على القول المشهور سيما عبارة الشيخ المفيد فانها في ذلك على  
 غاية من الظهور حيث قال الكعبان هما قبتا القدمين امام الساتين مابين المفضل والمسطط ظاهر الشيخ في بيت بعد نقل العبارة المذكورة  
 القول بذلك دعوى الاجماع على ان الكعب هو ذلك حيث قال ويدل عليه اجماع الامة فانهم بين قائل بوجوب المسح دون غيره  
 ويقطع على ان المراد بالكعبين ما ذكرناه قائل بوجوب الغسل عينا او تحييرا بينه وبين المسح ويقول الكعبان هما العظامان الثانيان  
 خلف الساق ولا قول ثالث فاذا ثبت بالدليل الذي قد مرنا ذكره وجوب مسح الرجلين وانه لا يجوز غيره ثبت ما قلناه من ماهية  
 الكعبين انتهى لا يخفى عليك ما فيه من الصراحة في المعنى المشهور وجملة من عبارات الاصحاب كابن عقيل والسيد المرتضى والبي الصلاح  
 والشيخ في اكثر كتبه وابن ادریس والمحقق قد اشتركت في وصف الكعبين باوصاف متلازمة من وصفه بالتثنية في ظهر القدم عند  
 معقد الشراك في بعض كونه في ظهر القدم في اخرى كونه معقد الشراك في ثالثة والتثنية في وسط القدم في رابعة وكونهما في ظهر  
 عند معقد الشراك في خامسة وانما معقد الشراك في ثالثة كونهما قيتا القدم في سابعة والعلامة قد ادعى انصاف هذه العبارة  
 على ما ذهب اليه وادعى اشتباهها على غير المحضاد شيخنا طاب ثراه وصرح هذا بان هذه العبارات لا تال في الانطباق على ما ذهب اليه العلامة  
 من المعنى الثالث من على الكعب المتقدم لان غاية ما يتوهم منه المناقاة وصفه بالتثنية في وسط القدم والعلامة قد فسره في التذكري في  
 والتمت في ذلك لكنه يقول ليس هو العظم الواقع امام الساتين بين المفضل والمسطط بل هو العظم الواقع في ملتقى الساق والقدم وهو الذي  
 المشروحون وهو كما تقدم نأت في وسط ظهر القدم اعلى العرضة ولكن نتوه غير ظاهر من البصر لانه كما ذكرناه في حفر في الساق ودرج  
 عنه في بعض كتبه بمقد المفضل في بعضها بجمع الساق والقدم وفي بعضها بالتثنية في وسط القدم وفي بعضها بالمفضل انتهى قول  
 وانت اذا اعطيت التامل حق من الانصاف وحدان تنزيل عبارات الاصحاب على ما ذكره في غاية الاعتساف فالتبادر من الوسط هو  
 ما كان في الطول والعرض من الارتفاع والتثنية هو ما كان محسوسا مشاهدا ولو كان المراد بالكعب هذا المعنى الذي لا يفهم الا علماء  
 التشريح دون سائر العلماء فضلا عن المتعلمين لا وضحى بعبارات جليلة وبيتوه بكلمات واضحة غير مخفية ولما اقتصرنا في وصفه  
 على مجرد التثنية والارتفاع الغير المحسوس الذي هو من قبيل تعريف المجهول بما هو اخصى نعم في عبارة ابن الجنيده ما يوم ذلك حيث قال  
 الكعب في ظهر القدم دون عظم الساق وهو المفضل الذي هو قدام العرقوب يحتمل جوع ضمه هو الى عظم الساق ويكون المراد  
 انه عند عظم الساق بقرينة سابق كلامه من قوله الكعب في ظهر القدم هذا خلاصة ما يتعلق بكلام الاصحاب اما الاخبار الواردة في هذا الموضع  
 فمنها صحيحة لا خوين حيث قال فيها قلنا ابن الكعبان قال ههنا يعني المفضل دون عظم الساق فقلنا هذا ما هو قال هذا عظم الساق  
 والكعب سفله من ذلك في رواية الكافي دون يبي هذا الحديث هو عمدة ادلة العلامة ومن تابعه وهو ظاهر فيما ادعى الا ان  
 للجبين يقول بناء على ظهور غيره من الاخبار في المعنى المشهور وظهور عبارات الاصحاب في خلافه كما عرفت غاية الظهور ان لا يثبت  
 وان ظهر ذلك بالنسبة الى رواية يبي الا انه بالنظر الى الزيادة التي في الكافي من قوله والكعب سفله من ذلك لا يصح من اشكال  
 فانه اما ان يكون المشار اليه قوله هذا من عظم الساق على ما في في او هذا عظم الساق على ما في يبي المنجم ومنتهى عظم الساق  
 فان كان الاول فهو عند المفضل كما قال في في الكعبان العظامان الثانيان عند مفضل الساق والقدم من الجنبين وحي فحكمه  
 عليه بان الكعب سفله من ذلك ظاهر في ان المعنى المعروف عند القوم وان كان في الثاني فالأمر واضح فعلى هذا يجب حمل قوله ههنا  
 يعني المفضل على انه قريب الى الفصل لئلا يلزم التناقض فان قيل انه يمكن حمل قوله سفله من ذلك على التختين كما يدعي شيخنا البها  
 قد مر من فلا يلزم التناقض قلنا ان لم يكن ما ذكرناه من حمل الاسفلية على الكعب المشهور وظاهر ظهور ذلك لكل ناظر تبادره  
 لكل سامع فلا أقل من المساواة وبه ينتفي ظهو الرواية في المذعي فضلا عن اظهرية ما في ثانيا بانها معاضة باسما من الاخبار  
 ارتكاب التجوز فيها جمعا من تلك الاخبار صحيحة احمد بن محمد بن ابي نصر البرقي عن الرضا عليه السلام قال سئلته عن المسح على القدمين  
 كيف هو فوضع كفه على الاصابع فمسحها الى الكعبين الى ظاهر القدم وهذا ما استدلل به العلامة ايضا على ما ذهب اليه جملة من  
 الاصحاب نقلا الخبر بلفظ ظهر بدل ظاهر على انها كان فقوله الى ظاهر وظهر بدل من قوله الى الكعبين وهو محتمل للمعنى المشهور  
 بناء على ان الظاهر يقال لغة لما ارتفع قال في القاموس الظواهر شارف الارض وقال في مادة شرف شرف تحركة العلو وانما كان  
 العلى انتهى ان الظاهر ايضا يقال لما ارتفع وغلط من الارض كما في القاموس ايضا وعلى كل من التختين فانظبا قد على المشهور وظاهر  
 ويحتمل حمل الظاهر الظاهر على ما قبل البطن والباطن كما استدلل به للقول الاخر ولكن لا بد من تقييده بحمل الظاهر الظاهر على الاستيعا  
 طولا لعدم قرينة البعضية فيكون مراد به نهاية المتصلة بالساق ويمكن الجواب بالحمل على الاستيعاب بقرينة ان ما شتمكت  
 عليه لرواية سوى اصل المسح من الاستيعاب لطول بناء على ما سلفنا تحقيقه والعرض كما اوضحنا ايضا والابتداء بالاصابع  
 مستحب منها حسنة ميسر عن جعفر عليه السلام قال الوضوء واحد ووصف الكعب في ظهر القدم واورده في يبي هذه الرواية في موضع




لهذه الكيفية في موضع آخر بهذا السند والمتن لكن بلفظ واحد بدل واحد ولفظ ميسرة بدل ميسر كما هو في الكفاية كذلك رواية  
الأخرى أيضا عن علي بن محمد في رواية الوضوء التي قال فيها ثم مسح رأسه قديمه ثم وضع يده على ظهره لقدم ثم قال هذا هو الكعب لداودي  
بيد الأسفل المعروف ثم قال أن هذا هو الظنوب وهاتان الروايتان مما استدل القائلون بالقول المشهور من حيث تقتضيهما  
أن الكعب في ظهر القدم والمتبادر من ذلك كما عرفت هو ما ظهر في وسطه الطولي المعبر عنه فيما تقدم من كلامهم بالنسبة في وسط القدم  
والنسبة في ظهر القدم أي ما كان نتوء ظاهر محسوسا وأما القائلون بالقول الآخر فتأولوا كونه في الظهر بمعنى كونه واقعا فيه وإن  
كان في منتهاه وخفى على الحق في الوافي بعد أول هذين الخبرين ما ألفه ووصف الكعب في ظهر القدم لا ينافي كونه المفصل لأنه في ظهرها  
ومنهاها وإنما قال ذلك ردًا على المخالفين حيث جعلوهما في طرفي القدم وجانبها انتهى قال شيخنا البهائي عليه السلام في قول ميسرة الحديث  
الثالث أن الباقر وصف الكعب في ظهر القدم يعطى أن الإمام عليه السلام ذكر للكعب وصافا ليعرفه الراوي به ولو كان الكعب هذا الذي  
المشهور المشاهد لم يحتج إلى الوصف بل كان ينبغي أن يقول هو ذا وقس عليه قوله عليه السلام في الحديث الأول هي هنا بالاشارة إلى مكانه  
الاشارة إليه انتهى قول قد قال في رواية ميسرة الثانية هذا فان كان ذلك فكيف في الرواية على المعنى المشهور فينبغي أن يوافق عليه  
شيخنا المذكور وبالجملة فانه لما كان الكعب يطلق على كل من المعنيين المذكورين فحمل الروايات جملة على أحد دون الآخر يحتاج دلالة بيّنة  
واضحة وقريبة مفهومة راجحة وقد عرفت أن الاحتمالات قائمة من الطرفين ومتضامة من الجانبين وإن ادعى كل من القائلين حججا ما ذهب  
إليه وقوة ما اعتمد عليه لا أن الحق أن ذلك مما يدخل تلك الأخبار في حيز المستبهاة ويوجب العمل بالاحتياط في المسئلة ويقوى عند  
ما ذهب إليه بعض الفضلاء من متأخري المتأخرين في هذا المقام وإن كان خلاف ما عليه جملة من متأخري علمائنا الأعلام حيث قال  
بعد نقل جملة من كلام القوم على العلامة وما وقع به من الشناعة والملازمة هذا ملخص ما شنعوا به عليه عندما مع النظر في كلام  
العلامة وملاحظة ما ورد في غير المختلف يعلم أنه لم يخرج بقوله عن المشهور بل هو عينه إلا أنه بسببه لتطبيق النص عليه خرج  
بعض عباراته عن المعهود من كلامهم وبيان ذلك أنه رحمه الله قال في التذكرة وحمل المسح في ظهر القدمين من رؤس الأصابع إلى  
الكعبين وهما العظام النابتان في وسط القدم وهما معقد الشراك أعني مجمع الساق والقدم ذهب إليه علمائنا أجمع وذهب  
محمد بن الحسن الطيبي لأنه ما خذ من كعب ثلث المرأة إذا ارتفع ولقول الباقر عليه السلام قد سئل فإين الكعبان قال هي هنا يعني المفصل  
دون عظم الساق وقال في المنتهى ذهب علمائنا إلى أن الكعبين هما العظام النابتان في وسط القدم وهما معقد الشراك وذهب  
قال محمد بن الحسن من الجمهور وخالف الباقر فيه وقالوا أن الكعبين هما النابتان فجاء بنو الساق وهما المسميان بالظنابيب  
أخذ في الاستدلال وأورد محجة من رتبة وبكر بن عيينة المذكورة وروايت ميسرة المتقدمة من أن قال فروع الأول قد تشبه عظام  
علمائنا على بعض من لا مزيد يحصل له في معنى الكعب الضابط ما رآه وروايت في القواعد عرف الكعبين بأنها هنا  
المفصل على العظمين النابتين تامر والحق عليها الحد والمجمع تامة أخرى كلامه في التذكرة صريح في ذلك حيث فسّر العظمين النابتين  
بأنهما معقد الشراك بانه مجمع الساق والقدم وفي المنتهى قريب منه ولما كان مدلول رواية ذرارة وأخيه تقتضي أن يكون الكعبين  
هما المفصل حيث فسّر الإمام عليه السلام بينهما الكعبين بأنها المفصل دون عظم الساق وروايت علمائنا طبقوا على أنها العظام النابتان أراد  
المجمع بين الكلامين فحمل المفصل على ذلك باعتبار كون طرفي ذينك العظمين تميل إلى الساق حد المفصل والساق لأن عظم الساق  
متصل بها فاطلق عليها المفصل من جهة كونها حد له وبداية تحصيله فيكون تعريفها بالمفصل باعتبار نهايتها وغاية الأمر أن  
ذلك على طريق التجوز لعلاقة المجاورة وليس في كلامه ما يفي إرادة المعنى المشهور بوجه من الوجوه بل مقتضى نقله تفاوت  
علمائنا أجمع عليه أنه لا يجهل إرادة غير بسببه مخالفت لظاهر الرواية كما أنه عليه بانه اشتباه على غير المحصل وأن المحصل يعرف  
أن المراد بالكعبين هو المفصل باعتبار كونه حدا ونهاية لها ولذلك أطلق عليها وبما كانت الحكمة في هذا الإطلاق من إلام  
عليه السلام إرادة اتصال المسح إلى نهاية الكعب لا يليق حمل كلام العلامة على ما فهموه منه لأنه يلزم من ذلك منقضة أول كلامه  
لاخره عن نقل الإجماع عليه وعدم فهم المعنى الظاهر من عبارات الأصحاب ذلك لا ينسب لادون وأبلد فهم فضلا عن مثل جلاله  
قدرا العلامة رحمه الله وما يؤكده ذلك أن المحققين المعبرين استدلال على كون الكعبين هما العظام النابتان بهذه الرواية فلو  
أن المراد بالمفصل ما أشرنا إليه لم يتجمله الاستدلال به على ذلك انتهى كلامه في يد مقامه وإنما نقلناه بطوله ليظهر لك حسنه  
وجودة محصود القول بما يتسارع الناظر لافته ذهنة بما زعمه القوم في هذه المسئلة من التحقيق إلى انكار ما ذكره هذا الفاضل من التفريق  
وعند التأمل التصاق يحد أقرب مما ذكره شيخنا البهائي قدس سره فانه لما لم يره وإن دقق النظر في المقام وابتدأ بكلام أولئك  
الأقوام كما هو مقتضى فهمه الشاكر في نظر الصائب في استجلاء أبحاث الأحكام إلا أن حمل هذه العبارات من العلامة وغيره من الأصحاب  
على ما ذكره من هذا المعنى المخفى كمال التنوع في الظاهر وإن لم يظهر المحسن والتوسط على التوسط العرف في آخر السند وحمل  
معقد الشراك على كونه في المفصل مع أن هذا يعلم أنه قد أم انفصل مع الإشارة عدم الشيء من ذلك في تلك العبارات سيما  
عبارات العلامة عطر الله مرقد الذي هو مخترع هذا القول على تعددها فإن غاية ما يخرج به عن كلام القوم التعبير بالمفصل

والفصل بين الساق والقدم  
في الروايات ما أجمع القائلون  
بأن الساق والمفهوم من  
خلال هذه العبارات أنه  
الحق من



فمخبره  
ومن الظاهر ان  
بناء قول عبد الظاهر  
البلد باستناده  
غلبة المطهرات  
ان التجاسد قد  
في حبه ولو كانت  
مصل التطهر في  
ففيه فحق كانت  
القول على الوجه  
على البية وتفضل  
في جنبها فانه  
بالجديد والجليل  
عندك من الفضل  
وما اذعوه من  
تمت الموت واليس  
جميع ما ذكره فالوجه  
هنا هو الوقت على  
الاختلاف وان كان  
غلبة الماء والذات  
الغصن المسج على  
الباقية

[illegible]



روايات في حقه من غير ان يثبت له من غير ان يثبت له من غير ان يثبت له

كل من الرأس والرجلين على حائل اختيار الجاهل ما فتوى رواية ومن المائل للتعرف الرجل على المعروف من مذهب الاصحاب فمن  
الاخبار الواردة بذلك هي صحة محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن مسلم ان سئل عن المسح على الخفين وعلى العباقة قال لا مسح عليهما ورفق  
محمد بن يحيى عن الجعفي عن علي بن عيسى عن الذي يخضب بالحناء ثم يبدوله في الوضوء قال لا يجوز حتى يصيب بشرة راسه بالماء ومارواه  
علي بن جعفر في كتابه عن اخيه عيسى بن عيسى قال سئل عن المرأة هل يصلح لها ان تمسح على الخمار قال لا يصلح حتى تمسح على راسها بالخبر ذلك  
من الاخبار اما مع الضرورة كالنقطة والبرد الشديد ونحوها فظاهر كلمة الاصحاب الاتفاق على الجواز ويدل عليه بالنسبة الى  
الرجلين رواية ابو الورد قال قلت لابي جعفر عليه السلام ان ابائي ان حدثنا انه رأى عليا عليه السلام اداق الماء ثم مسح على الخفين فقال كذا  
ابو طبيان اما بلغكم قول علي عليه السلام فيكم سبق الكتاب الخفين قلت فهل فيها رخصة فقال لا الا من عذر تنقيه او ثلم تخاف على  
رجليك والرواية وان كانت ضعيفة السند باصلاح متأخرى عابنا الا انها مجودة بعمل الاصحاب واتفاقهم على الحكم المذكور  
على ان اباء الورد وان كان غير مذکور في كتب الرجال بمدح ولا قدح الا انه قد روي في الكافي ما يشعر بمدحه ولهذا عده شيخنا  
المجلسي في حيزه في الممدوحين وشيخنا ابو الحسن في باغته قال روي مدحه مع ان الرواية عنه هنا بواسطة حماد بن عثمان وهو ممن  
اجتمعت العصانة على تصحيح ما يرفع عنه والرواية بناء على ظاهر هذه العبارة هيصة وكيف كان فهي باعتبار مجموع ما ذكرنا من المرجح  
مضاغلة الاتفاق على الحكم مما يقتضيه الاعتماد عليها ورواية عبد الله بن موسى قال سأل سام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام عثرت فانقطع ظفري  
فجعلت على اصبعي حبة فكيف اصنع بالوضوء قال تعرف هذا واشباهه من كتاب الله تعالى قال الله تعالى اجعل عليكم في الدين من حرج  
امسح عليه بالنسبة الى الرأس هي صحة محمد بن مسلم عن الجعفي عن علي بن عيسى عن الذي يخضب بالحناء ثم يبدوله في الوضوء قال لا مسح  
لا بأس بان يمسح راسه والحناء عليه فان الظاهر حملها على ضرورة التدوي كما ذكره في المتن نعم بما احتل على بعد الحمل على عدم  
الحنا موضع المسح واقامه على المسح على لون الحناء فلا ينطبق عليه لفظ الطل كما لا يخفى وصححه عمر بن يزيد عنه عليه السلام عن الرجل  
يخضب بالحناء ثم يبدوله في الوضوء قال مسح فوق الحنا والتفريق بتقديم ويمكن حمل هذه الرواية على بعدد على الخضب بالحناء  
فيكون المسح على لونه ويؤيد ذلك ايضا اطلاق جملة من اخبار الجابريين لادلائهم على المسح على البجيرة من تضرعهم اعم من ان  
يكون موضع الفصل او المسح مثل حنة كليب لا سكت عنه عليه السلام قال سئل عن الرجل اذا كان كسيرا كيف يصنع بالصلوة قال ان كان  
يتخوف على نفسه فليمسح على جباؤه وقوله عليه السلام في حنة الحلبه بعد ان سئل عن الرجل يكون به القرحة في ذراعه ويخوذ ذلك من موضع  
الوضوء فيعصبها بخرقه ويتوضأ ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه ويؤيد ايضا في الحرج في الدين وبذلك يظهر لك ما في  
مناقشة جمع من متأخري اصحابنا منهم السيد السند في المدارك في هذا الحكم حيث قصروا في الاستدلال عليه على رواية ابو الورد  
وردوها بضعف السند واحتملوا الانتقال الى التيمم كتعذر الوضوء بتعذر جرثه وانت خبير بعد الاطالع بجميع ما ذكرنا  
ان الظاهر انه لا مجال للتردد في الحكم المذكور وايضا فان التيمم معلوم لا بشرط غير معلوم التحقيق هنا والثبات وجود  
الشروط يستلزم الشك في وجوب الشرط فلا يتم الانتقال الى التيمم ثم ان ظاهر كلمة الاصحاب الاتفاق على ان من المائل الذي لا يجوز المسح  
عليه اختيار الشعر على الرجل حيث صرحوا في الرأس بالمسح على البشرة او الشعر المختص في الرجل بالبشرة قال بعض المحققين من متأخري  
المتأخرين بعد نقل ذلك عنهم وهذا الحكم مما لم افق فيه على صريح في كلام القوم غير انهم اتفقوا لفظ البشرة في هذا الموضع يمكن  
ان يكون مرادهم الاحتراز عن الخف ونحوه لا الشعر كما هو الظاهر بحسب النظر لان المسح على الرجلين انما يصدق عرفا على المسح على  
شعرها انتهى اقول بل الظاهر ان الوجه في ذلك عندهم ما نبه عليه شيخنا الشهيد الثالث في شرح الرسالة حيث قال بعد نقل  
عبادة المصم المتضمنة للمسح على بشرة الرجلين باللفظ يستفاد من محصور المسح في بشرة الرجلين مع تحييزه في الرأس بين مسح مقدم  
شعره وبشرته انه لا يجزئ المسح على الشعر في الرجلين وان اخضع بالظهور بل يتجسم البشرة والامر فيه كذلك والفارق النص لئلا  
بالطاقة على وجوب مسح الرجلين اذا شعر لا يمتد وجلا ولا جزءا منها مع التصريح في بعض الاخبار بجواز المسح على شعر الرأس  
انما يصح الاصحاب بالمنع من المسح على الشعر في الرجلين لشدة المائل فيها القاطع لحظ المسح فاكتفوا باستفادته من لفظ البشرة  
فانها كما تصرح وان لم تكن انتهى برده عليه اقول انه قد صرح هو قدس سره وجملة من الاصحاب بوجوب غسل الشعر النبات على اليد  
كما تقدم معللين له تارة بانه في محل الفرض اخرى انه من توابع اليد والفرق بينه وبين ما هنا غير ظاهر بل تلك التعليقات ان  
صحت فوجازته هنا لا فلا في الموضعين وثانيا ان الظاهر من خلا الاخبار عن ذكره مع عدم انفكاك الرجل عنه فالجواز للمسح  
عليه السابغ اختلف الاصحاب ستمرد في الوضوء في مسح على الخفين والجباير او غسل او نحو ذلك بعد ذوال الضرورة  
وعدم النقض باحد الاسباب المعدودة فظاهر المشهور بقاء الاباحة وجواز الدخول به في العبادة ونقل عن الشيخ في كونه  
صريح المحقق في بر تقديره الاباحة بمجال الضرورة وقربه العلامة في التذكرة وعلوه بانها لها اثر مشروط بالضرورة ففرد  
برزواها وتنقذر بقدرها واعترض عليه بانه ان اريد بتقدير الطهارة بقدر الضرورة عدم جواز الطهارة كذلك بعد  
ذوال الضرورة فحق ولكن غير ما نحن فيه وان اريد عدم اباحتها فهو محل النزاع وانت خبير بان المسئلة خالية من النص

الاصحاب من غير ان يثبت له من غير ان يثبت له من غير ان يثبت له  
الاصحاب من غير ان يثبت له من غير ان يثبت له من غير ان يثبت له  
الاصحاب من غير ان يثبت له من غير ان يثبت له من غير ان يثبت له

الاصحاب من غير ان يثبت له من غير ان يثبت له من غير ان يثبت له  
الاصحاب من غير ان يثبت له من غير ان يثبت له من غير ان يثبت له  
الاصحاب من غير ان يثبت له من غير ان يثبت له من غير ان يثبت له

الدالة



المذكور في دفع الضرر من علم الوضوء الزاخر لا يزول بغيره الا باحد التوافيق زوال الضرر من ليس من جهاتهما فيجب سبب العلم

القول على ذلك فيلزم انما الا انه يمكن الاستدلال على القول المشهور بان لا يثبت ان الوضوء الى ان يحصل احد التوافيق المقفوف فيه  
ان الاستصحاب المقطوع بحجية كالتقدم بتحقيقه هو ما اذا دل الدليل على ثبوت الحكم مطلقا بغيره عدم الاختصاص بوقت مخصوص وحالة  
مخصوصة فانه يجب لبقاء على مقتضى ما دل عليه حتى يثبت الرفع كالحكم باسم الطهارة لو الغاسة فيها طهارة وحقه البيوع والائتمار  
وتحذرك بعد وقوع العقد القيص حتى يثبت الرفع اما اذا كانت دلالة مخصوصة بحالة معينة او زمان مخصوص فاجراء ما في  
الحالة الثانية والزمان الاخر يتوقف على الدليل انت خبير بان ما نحن فيه انما هو من قبيل الثالثة فان الدليل الدال على صحة  
الوضوء ورفعه تبادل باعتبار حال الضرورة وعدم التمكن من المسح الواجب والغسل الواجب مثلا كما هو المفروض عند زوال تلك  
الحال وتجدد حال اخرى فاعادة لها يحتاج في اجراء الحكم في الحالة الاخرى الى دليل ليس فليس لعل في تشبيه الشيخ له بالتي حيث نقل عنه انه  
علا ذلك بانها طهارة ضرورية كالتي في اشارة الى ذلك فان وجه المشابهة ظاهر فان المسح على ماثل من خف وجبته والتميم شريك  
في ترك العضو الممسوح وكون الترك فيها العذر شرعي فنزول الرخص فيها بزواله وحج فكما ان التيمم ينقض تيمم ولو في الصلوة يزول  
الحالة الموجبة لعدم اقتضاء دليله الاشارة في جميع الاحوال على الاصح كذلك هذا المتوقف ينقض وضوءه بزوال الحالة الموجبة له لغير  
ما ذكره قال بعض شايخنا المحققين من متأخري المتأخرين ويتفرع على ذلك انه لو زال العذر في المسح على المائل قبل كمال الوضوء او  
بعد وقبل الجفاف والدخول في الصلوة فهل يجب عليه نزع المائل والمسح بالبلية قبل الدخول فيها ام يباح له الدخول فيها به لم  
اقتل احد من اصحابنا فيه على صريح كلام ولعل الاول اقرب لبقاء وقت الخطاب بالطهارة المأمور فيها بغسل المغسوك مسحا صحيحا  
وهو وقت اعادة القيام الى الصلوة الى وقت زوال العذر وهو ممكن من ايقاعها فيه فثبت العدل عن المأمور به لوجود مانع  
لا يمنع العود اليه بعد زواله بل يجب العود اليه لوجود السبب منشأ الخطاء عدم الفرق بين انتفاء الحكم لفقد السبب لوجود المانع  
انتهى بذلك بظهر قوة القول بالنقض الشا من صرح جملة من الاصحاب بانه لو تاذت النقطة بالغسل عوضا عن المسح على  
الخفين يفتن ولم يجر غير ذلك لو تاذت بغسل موضع المسح لم يجب الاستيعاب وانه لو مسح في موضع الغسل تفتت بطلان وضوءه  
للهي المقضية للفعل في العبادة وعلل الاول بان الغسل اقرب الى المفروض بالاصل لا لصاق بالبشرة وكونه مشتملا على المسح  
مع زيادة بخلاف المسح على الخفين لعدم الالتصاق وهو لا يحج من ثوب النظرة في التذكرة جملة اولي لم يجرم بتعيينه ولعله  
الاولى لاحتل بعضهم في الثالثة القصة لان التيمم لو وصف خارج عن العبادة السابعة هل يشترط في العمل بالنقطة في هذا النوع  
وغيره عدم المندوحة ام لا قولان اخذ اثنانها ثالثة الشهيدان في روض الجنان وبه صرح اولها ايضا في مسئلة الرجلين من اليان  
وثاني المحققين في شرح القواعد واخذ الاول السبب في مذهبك معطلا لانه بانتفاء الضرر مع وجود المندوحة فيزول المقطوع قول  
ويؤيد ايضا ان المكلف لا يخرج عن هذه التكليف يقينا الا بالاثبات بما كلفه شرعا خرج ما اذا استلزم فعله ضرر بالنقطة  
ونحوها فيجوز له الخروج عن الاول الى ما يندفع به الضرر الى هذا مال بعض فاضل متأخري المتأخرين الا ان المفهوم من الاحكام  
الواردة في استحباب الجماعة مع المخالفين والحق العظيم عليها والثواب الموعود عليه بلحقان من صلت معهم كان كمن صلى مع  
الله صلى الله عليه وآله مع استلزام ذلك ترك بعض الواجبات اجازة كما يؤيد القول بالجواز مع المندوحة كما هو خبر الشهيدان  
وقد صرح الحق الشيخ على في بعض فوائده بالتفصيل بان ما اذا كان المأمور به في النقطة بطريق مخصوص لم يفتقر ان كان ثمة  
مندوحة او بطريق العموم فلا يجوز الامع عدم المندوحة وظاهر كلامه قدس سره يعطى ان وجه الفرق حيث كان الشارع في الاول  
يشترط في ذلك الحكم بخصوصه اقامه مقام المأمور به في النقطة بخلاف الثالث العاشر في الاصل المكلف في الصلاة  
في النقطة من العبادات العامة لا هو صحيح في خلاف ذلك لكن الخلاف في انه لو تمكن في العبادة قبل خروج وجهه من مكان  
بما لا يوجب عليه الاعادة لم لا يخرج الحق الشيخ على في بقره ذلك على ما قد مر من ان المكلف اذا كان في مكان  
ساكن او في موضع كسب الربلين في الوضوء فافتتحت الصلاة فانه اذا دخل الى موضع اخر لم يكن عليه الا العودة الى مكان  
الذي كان في موضع من صلاة الجماعة الخارج اقامه مقام المأمور به في النقطة في الصلاة لا في العبادة فان كان  
الابن باهنا لا يفتقر الى اجزاء قال على هذا فلا يجب الاعادة ولو تمكن من العبادة في موضع اخر في وقت الصلاة  
ذلك خلافا من الاصحاب بلخصه في الكلام صرح في شرح القواعد قال اذا كان في موضع اخر لم يرد عليه نقض على خصوص  
كسب الصلوة في غير القبلة والوضوء بالنقطة ومع الاختلال بالوضوء فيجب العودة الى مكانه فان المكلف يجب  
عليه الا العودة الى مكانه في خلافه في الطهارة الموافقة لهم فيمكن الاعادة في وقت بعد الاثبات به لو كان في النقطة  
ولو خرج الوقت فظهر دليل يدل على وجوب العتق فان حصل الطهارة بالوضوء في الصلاة لا في العبادة انما يجب اعادة  
من بعض اصحابنا القول بعدم الاعادة مطلقا نظر الى كون المثلث به شرعا فيكون مجزا عن كل تقدير وروى بان الاذن في  
من جهة الاخلاق لا يقتضي ازيد من انهاء الموافقة مع الحاجة انتهى انت خبير بان اشترط في جواز العمل بالنقطة عدم المندوحة  
فيكون قوله انه مع المندوحة يجب الاعادة وقتا وخرجا ثم لا يخفى عليك ان المسئلة لطوفا عن النص الصريح لا يخرج عن الاشكال



وما ذكره من التعليل في المقام عليل لأن الذي يقرب الفهم العبد في الذنوب الكليل من إخباره بحفظه التزليل لذاته على الأمر بحالته العامة ومعاشرتهم وعبادة مرضاهم وتشجيع جنائزهم حتى ورد أن استطعم أن تكونوا الأئمة والمؤذنين فافعلوا والتأكد على الصلوة معهم ونحو ذلك مع استلزام ذلك المخالفة في بعض الأفعال البتة هو صحت ما وجبته التفتية مطلقا سواء كان مأمورا به بطريق الخصوص والعوم له من دقة من الإتيان به تفتية أم لا فان المفهوم من تلك الأخبار أن الغرض من ذلك هو تاليق لقلوب اجتماعها لدفع الضرر والطمع على المذهب الهاشمي بحسب قول الصادق عليه السلام بعد الأمر بما ذكره فاتكم إذا فعلتم ذلك قالوا هؤلاء المجففة رحم الله ما كان حسن ما يؤدب به وإذا تركتم ذلك قالوا فعل الله بحسب ما كانا سوء ما يؤدب به لا أن الغرض الظاهر والموافق لهم في ذلك الحزب الخاص لدفع الضرر المترتب عليه خاصة على أنه في صورة ما إذا كان مستند التفتية الأخبار المطلقة فتقضى ضرورة التفتية الموافقة لهم وكان ذلك هو الواجب عليه شرعا فإني به وامثال الأمر يقتضي الأجزاء فالأمر وقتا وخارجا يحتاج إلى دليل من قريبي القامين لأذهاب المسئلة في التحقيق فرد من أفراد مسئلة ذوي الأعداء والأظهر الأشهر فيها عدم الإعادة وتعليل جوبه لأعادة في الوقت دون الخارج بان الحلاق الأذن في التفتية لا تقتضي زيد من الظاهر الموافقة مع الحاجة فيه أنه ان كان مافيه نفي الظاهر والموافق له هو فرضه في تلك الحال شرعا فقدم بعد فعله على الصفة فأعاده مع عدم الدليل لا وجها والافا لواجب لأعادة في المتامين وقتا وخارجا وهو لا يقول به الحاشي عشر المشهورين في كراهية التكرار في المسح وعن ظاهر الخلاف وكذا التبريم وهو ظاهر المقنع عن ابن حمزة أنه عد من التزك المحترمة وعن ابن إدريس أنه جعل بدعة وأخذ في الذكرى أن يكون مرادهم التكرار مع اعتقاد شرعية ويدل على الوحد في المسح إخبار الوضوء باليد ومرفوعة إلى بصير الصادق عليه السلام قال من أحسن وأجود وعديم الدليل على الزائد أنه حكم شرعي وثباته يحتاج إلى دليل وبما ظهر من الإجماع على ذلك لكن نقل شيخنا الشهيد في الذكرى من الجنب أنه قال في بيان كيفية الوضوء في مسح الرجلين ببسط كف اليد على قدمه الأيمن ويجذبها من أصابع رجله إلى الكعب إلى طرف أصابعه فمما أصابه المسح من ذلك أجزاء وان لم يقع على جميعه لم يفعل ذلك بيد اليسرى على رجله اليسرى ثم يكرر ما يكرر من تنادل ظواهر أخبار التثنية كقولهم الوضوء من شئ لذلك مردود بما سيجي تحقيقه ان شاء الله تعالى ورواية يونس قال أخبرني من رأى أبا الحسن عليه السلام بمسح قدمه من على القدم إلى الكعب من الكعب إلى على القدم مردود به في تتمهم من قول الرازي ويقول الأمر في مسح الرجلين موضع من شاء مسح مقبلا ومن شاء مسح مدبرا فانه من الأمر الموسع الله لأن الظاهر أن قوله عليه السلام ذلك تعليل لما فعله من الإقبال تارة ومن الأبداء أخرى وبما كان مستندا بن الجنب فيما قد تناقله عنه في هذه الرواية أما يقطع بها عن عجزها ويجعل العجز على عدم الأدب باله بالصدر المطلب الرابع في الأحكام وتفصيل القول فيها يقع في مسائل الأولى المشهور بين الأصحاب استحباب التثنية في الغسل وتحقيق البحث في هذه المسئلة يقع في موضع الأول أعلم أنه قد اختلف الأصحاب في ذلك فاعلموا أنهم بعد الاتفاق على عدم تقدير الوجوب بعد معين بمعنى أنه لو لم يكن الكف الأول للغسل الواجب جبا للثاني والثالث وهكذا حتى ينادى الواجب كما نقله في المح في الفسلة الثانية فللمشهور بين الأصحاب استحباب بل نقل عن ابن إدريس دعوى الإجماع وكانه لعدم الاعتداد بخلاف معلوم النسب كما صرح به حيث قال بعد دعوى الإجماع ولا يعتد بخلاف من خالف من الأصحاب بأنه لا يجوز الثانية لمعرفته وظاهر وجود القائل بالتبريم أيضا وهو صريح الشيخ في الخلاف حيث قال مسئلة الغرض في غسل الأعضاء مرة واحدة والثانية سنة والثالثة بدعة وفي أصحابنا من قال الثانية بدعة وليس يجوز عليه ومنهم من قال أن الثانية تكلف لم يقل بأنها بدعة والصحيح الأول انتهى منه يفهم أيضا قول ثالث في المسئلة وهو الجواز ولكن غير ظاهر الجواز ونقل جمع من الأصحاب عن أبي الحسن عليه السلام عن الصدوق في الفقيه حيث قال الوضوء مرة ومن توضأ مرتين لم يوجر ومن توضأ ثلثا أبدع وعن البرقي حيث نقل عنه في مستطرفات السرائر أنه قال وأعلم أن الفضل في واحدة واحدة ومن زاد على اثنتين لم يوجر عدم استحباب الثانية لأن الذي يقرب عنك من هذا الكلام التحريم أم لا فإنه متى اتقى الإجماع عليها لم يزد عليها وكونها من الوضوء فتكون محترمة لعدم تصور المباح في العبادة وبذلك صرح شيخنا الثاني في الروض أمّا ثانيا فلا في هذا هو الذي يدور عليه كلام الصدوق في غير هذا الموضع من الفقيه حيث قال في موضع آخر بعد أن ذكر عن الصادق عليه السلام والله ما كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله إلا مرة مرة ما هذا الغلط فاما الأخبار التي ويترتب أن الوضوء مرتين مرتين نلحدها سناد منقطع بروية أبو جعفر لا حول ذكره عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال فرض الله الوضوء واحدة واحدة ووضع رسول الله صلى الله عليه وآله للناس اثنتين اثنتين وهذه على جهتها لا تكاد ولا الأخبار كما أنه عليه السلام يقول حد الله حدا فجاءه رسول الله صلى الله عليه وآله وتعداه وقد قال الله عز وجل من يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه وقد روي أن الوضوء حد من حدود الله وإن المؤمن لا ينجس شيء وإنما كيفية مثل التشن وقال الصادق عليه السلام من تعدى في وضوءه كان كفا قضيه ثم ذكر حديثا في المقام الثاني وتناوله بحمل اثنين اثنين منه على التجديد ثم حل أيضا في حديث من زاد على مرتين لم يوجر وكذلك ما روي في المرتين أنه أسياغ على التجديد أيضا إلى أن قال وقد فرض الله عز وجل للمؤمنين أن يمسحوا برؤسهم ويغسلوا أرجلهم ولهم في ذلك ما يشاءون

مسئلة في المسئلة  
في المسئلة



حدوده وقول الصادق عليهم من توفيق مرتين لم يوجب به انه ان يغسل يديه و وعد الاجر عليه فلا يستحق الاجر وكذلك كل اجرة  
فعل غير الذي استوجبه عليه لم يكن له اجر انه في هذا الكلام كما ترى صريح في انكاره الثانية وقوله ببدعيته حيث انه جعل الحد المفروض  
من الله تعالى الوضوء واحد واحد وان ما زاد تعدد الحد وان من يتعد حدوا الله فقد ظلم نفسه وفسد عدم الاجرة قوله عليه  
من توفيق مرتين لم يوجب به انه يغسل يديه و وعد الاجر عليه فلا يستحق الاجر وملتصداً بالتثنية تعكس الحد وانه لا يستحق  
المشتق على اصل وضوئه لكونه مخالفاً متعدياً فضلاً عن التثنية لاجرا لا يستحق الاجر اذا فعل غير ما استوجبه عليه اجراً ونقل ايضا القول بعدم  
الاستحباب بثقة الاسلام في الكافي والذي يظهر من عبارته ايضا هو القول بالتحريم حيث قال بعد نقل حديث عبد الكريم الا اني اذالم  
على انه ما كان وضوءه على عظيم الامرة مرة ما لفظه هذا دليل على ان الوضوء اتم مرة مرة لانه صلى الله عليه واله كان اذا ورد عليه امر ان يركع  
طاعة لله اخذ باحوطها واشد لها على يده وان الذي جاعلهم عليهم السلام انه قال الوضوء مرتان اتمها هو لمن لم تقعه مرة فاستزاده فقال مرتان  
ثم قال من زاد على مرتين لم يجرده هو اقصى غاية الحد في الوضوء الذي من تجاوزه اثم ولم يكن له وضوء وكان كمن صلى الظهر خمس ركعات  
ولم يطلق عليهم في المرتين لكان سبيلها سبيل الثالث انتهى المفهوم من هذا الكلام ان مراده الجمع بين اخبار المرة على انه الوضوء  
الشري لما موربه واخبار المرتين على من اراد ستة الاسباع ولم يقعه المرة لذلك والا فاجزاء المرة للقدر الواجب الذي كالدهن حقيقة  
او جاز انما لا ريب فيه فيغسل في المرتين وهو اقصر الحد في الوضوء ومنتهى الرخصة في الزيادة فيه واخبار الثالث الدالة على عدم الاجر  
بعد تجاوز الثنتين على من تجاوز هذا الحد الى الفصل بالثالثة فانه ياتى وليس له وضوء ويمكن توجيهه بان الثالثة بعد غسل العضو  
غسلاً مسبقاً بالثنتين لا مدخل لها في اداء الواجب بل هي ائدة من تلك الجهة كزيادة الركعة الخامسة بعد الاثنيان بالواجب التي هي الادب  
ولا دليل هنا على استحباب التكرار بعد اداء الواجب المتصف بكامل ستة الاسباع والضمير في قوله وهو اقصى غاية الحد راجع الى ما تقدم من  
الوضوء مرتين ويحصل الكلام ان الوضوء الشري انما هو مرة مرة واخبار المرتين انما هي لمن لم تقعه المرة في اداء الواجب كاملاً وهذا غاية  
الحد في الوضوء فمن زاد على ذلك اثم وبطل وضوئه وهو المراد من عدم الاجر كما اشرنا اليه انفاً ولعل منشأ ما ذكره قوم عود الضمير المذكور  
الى قوله ومن زاد على مرتين بمعية ان الزيادة على المرتين اقصى غاية الحد وهو قوم ظاهر البطلان لان جعل الزيادة على المرتين الذي هو  
عبارة عن التثنية اقصى غاية الوضوء يدل على دخول تلك الزيادة في الوضوء الشري وانها جزء منه فتكون الثانية بعد تمام الغسل  
بالمرتين من جملة الوضوء واجزائه وان اثم وعدم الوضوء انما ينصرف في من تجاوزها ويصح حديث التثنية بمن صلى الظهر خمس ركعات  
انما هو لمن زاد عليها فكيف يقع في نفي الاجر عنها بقوله ومن زاد على مرتين لم يجره الغرض ان المرتين كما عرفت انما هي عبادة عن غسله  
واحدة ما عدا الا تناقض ظاهر لا عن مثل هذا العالم الماهر ويؤكد ما قلناه قوله انما هو لو لم يطلق فان معناه انه لو لم يخصص من استزاده  
في المرتين لكان سبيلها الى اثم وبطلان الوضوء بهذا ذكره وهو دليل على ما قلنا من ان غاية الحد المخصوص به هي المرتان المشتركتان في اداء الواجب  
وان الزيادة المنفعية عنها الاجرة كلامه في المشار اليها هنا بالثالث وهي التي تكون موجبة للآثم وبطلان الوضوء عنده وانت اذا تأملت  
فما تلوناه ظهر لك ان هذا عين ما ذكره الصدوق قدس سره من تعدد الحد بالتثنية وعدم استحقاق الاجر على اصل الوضوء المشعر بالثانية  
فضلاً عن التثنية كما عرفت مما تقدم والعجب ان تلك الفضلاء المحققين في عدم امعان النظر في كلام الشيخين المذكورين حيث  
نقلوا عنها في الكتابين المذكورين القول بعدم استحباب الثانية بل طرح البعض منهم بصراحة كلام الكافي في عدم الحرمة والبدعية  
وقال انه ظاهر الصدوق ونحن انما اطلنا البحث بنقل العباين المذكورين وبيان ما هو المفهوم منها ليظهر لك خلية الحال ما ذكره  
اولئك الابدال وبذلك يظهر ان الظاهر ان نقل التحريم في كلام الشيخ وابن ادریس اشارة الى ما حرناه من كلام هذين الشيخين الثالث  
اعلم ان اكثر الاخبار الواردة عن العترة الالهية صلوات الله عليهم اكثرها دال على الوكعة فيها اخبار الوضوء البتة فانها على تعدد  
اتما قمتم الغسل بكتفت لكل من الاعضاء للغسولة ومنها قول الباقر عليه السلام في صفة من رآه ان الله وترجبت ان لا يتركه يترك  
من الوضوء ثلث غرقات واحدة واثنان للذراعين وقوله عليه السلام في حديث مبسوط الوضوء واحد واحد وقول الصادق عليه السلام في جواب يونس  
بن عمار حيث سئل عن الوضوء للصلاة فقال مرة مرة وقول الباقر عليه السلام للاخوين في صفة ما عنه بعد ان حكى لها وضوء رسول الله صلى  
الله عليه واله بعد ان قال له اصلك الله الغرة الواحدة تجرى للوجه وغرة للذراع فقال نعم اذا بالغت فيها والاثنان ياتيان على ذلك  
كله وقول الصادق عليه السلام في موثقة عبد الكريم ما كان وضوءه على عظيم الامرة مرة وقوله عليه السلام في رواية في الفقيه مرسل مضمون توفيق مرتين  
لم يجره قول الصادق عليه السلام فيها ارسله عن النبي الفقير الله ما كان وضوء رسول الله صلى الله عليه واله الامرة مرة وتوفيق النبي صلى الله عليه واله  
المرة مرة فقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة اليه وقوله وتوفيق النبي صلى الله عليه واله الى اخيه يحمي ان يكون من مقول قول الصادق  
عليه السلام وان يكون من كلام صاحب الفقيه فيكون خبر مقطوعاً وهو الظاهر الذي في جملة من الاصحاب اما ما يعارضها ظاهراً من الاخبار فيه  
قول الصادق عليه السلام في صفة معوية بن وهب الوضوء مشوشين وقوله عليه السلام في صفة صفوان الوضوء مشوشين وقوله في رواية زرارة  
الوضوء مشوشين من زاد لم يجره عليه قوله في موثقة يونس يغسل ذكره ويدن هب الغاي ثم يتوضو مرتين مرتين وقول الرضا في رواية في مشهور  
عن جامع البزنطي ان الفضل في واحدة ومن زاد على اثنين لم يجره وقول الصادق عليه السلام في رسالة مؤمن الطاق فرض الله واحدة

والمراد بالثنتين مرتين

في احكام الوضوء







دويان من زاد على مرتين لم يبرأ به كذا ذكرته ومعنا ان تجديد بعد التجديد لا اجر له كالاذان فمن صلى الظهر والعصر باذان قاترين  
اجزاء ومن اذن للعصر كان افضل الاذان الثالث بدعة لا اجر له انتهى لا يخفى عليك ما فيه من التكلف الظاهر والنظر الغير الخفي على الماهر  
اما قوله فلا نأخذ به رواية مؤمن الطاق الجملة على الانكار دون الاخبار مدخول بان صدر رواية الكشي المتقدمة قد تضمنت  
الثانية اضافة من رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجه لا يقبل التأويل وقاما نيا فلا نأخذ به ما استند اليه من ان الوضوء حدث من  
حدود الله آه ممدوم بادواه وغيره من الاخبار الدالة على ان الذي فرضه الله تعالى من الصلوة انها هور كعتان فاضاف رسول الله صلى  
الله عليه واله الى الثلاثية منها كعبه الى الرباعية اثنتين وفي بعض الاخبار وفوض الله الى محمد فزاد وهي ستة وقاما نيا فلا نأخذ به  
لا ينحصر في دفعتين خاصة حتى يكون من حديث مشفوعة او مرتين مرتين او نحوها عليه كما توهم قدس سره وتبعه جمع من الفضلاء عليه  
اذ الظاهر من الأدلة وكلام الاصحاب في هذا الباب هو استحباب التجديد وان ترامي مع الفضل ولو بنا قلنا وعموم الأدلة مثل قولهم عليهم  
الوضوء على الوضوء نور على نور وقولهم من جدد وضوءه من غير حدث جدد الله توبته من غير استغفار وقولهم الطهر على الطهر عشر حسنا  
وغير ذلك شاهد على ما ذكرنا من الزيادة على الدعيتين والثلاث والازيد وقاما نيا تكلفه في معنى من زاد على مرتين لم يوج من قوله  
ومعناه ان تجديد بعد التجديد لا اجر له فيه انه ان التجديد من غير غلط فان اوصلوا ونحوها فالجديد الاول ايضا لا اجر له بل هو ليس  
بتجديد لان الوضوء جديد وان اراد به التجديد مع التخلل كما في مثال الاذان الذي ورد في قوله لا اجر له ثم كيف هو نفسه دوي في هذا  
المقام عن النبي صلى الله عليه واله انه كان يجدد الوضوء لكل فرضية ولكل صلوة وقاما نيا فلا نأخذ به الاسباغ على التجديد فينادوا  
من ان المرتين اسباغ تما لا يكاد يشم له رايحة من الاخبار ولا من كلام احدهم من الاصحاب اذ الظاهر المتبادر من الاسباغ هو الاكثار من ماء  
الوضوء لا تكراره والعجب من جمع محقق متأخري المتأخرين حيث سجعوا في هذا التأويل جعلوا عليه الممدار والتعويل من غير علماء التأمل حقه  
في ذلك ولا ايمان النظر فيما هنالك الثالث ما ذهب اليه الشيخ حسن في المنتقى قال قدس سره بعد نقل الخبر الدال على قوله مشفوعة  
والمجمل على التقية لان العامة تنكر الوحدة وتروي في اخبارهم التثنية انتهى قول وقد نقل القول بذلك في المعبر عن الشافعي والي  
واحد ونقلوا اياتهم في ذلك ما روه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا  
به ثم فوضا مرتين وقال من ضاعف وضوءه ضاعف الله له الاجر ثم توضحا ثلثه وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به ثم لا يخفى عليك ان ما ذكره  
من الحد وان كان لا باس به بحسب الظاهر انه تمام لا يجتمع عليه وايات المسئلة بكلام الماعرف في قصي دود بن زريق علي بن يقطين ورواية  
بها ثلثا من ان التقية انما كانت في الغسلات الثلاث انهم عليهم السلام امراد وود علي بن يقطين بعد زوال المحذور بالتثنية  
وقد تضمن صدر رواية دود تغليل الامر باضافة لرسول صلى الله عليه واله الثانية باتها الضعفت ونصحت رواية علي بن يقطين  
بالاسباغ وعاصد هله ذلك ايضا ما عرفت من بعض الاخبار وقال بعض فضلاء متأخري المتأخرين بعد نقل كلام المنتقى ما صورته وهو بعيد  
لان معظم رواياتهم المعتمدة على التثنية فلا تنادي التقية بالمرتين انتهى شيخنا ابيه له طاب ثراه في كتاب الجمل المتين بعد ان نقل  
حسنة ابن زريق اخبر فيها ان المراد بالتثنية في ما تثلثت الاعضاء المغسولة بمعنى زيادة ادخال الرجلين في الغسل ثم قال ويكون  
الامر بالتقية في غسل الرجلين كما ورد مثله من امر الكاظم عليهم على بن يقطين بغسل الرجلين تقية للرشيد والقصة مشهورة  
اوردها المفيد في الارشاد وغيره ويؤيد هذا الجمل ان هذا هو الفعل الذي اشتهر بين العامة انه الغسل المتميز بينهم وبين الخاصة  
اقنا قولنا بوحدة الغسلات او تثنيهما وكون الزايد على ذلك بدعة عندنا فالظاهر انه لم يشتهر بينهم ولم يصلح له حد يكون  
دليلا على مذهبه فاعلم حاج الى التقية فينه على ان الغسلات الثلاث ليست عندهم واجبة ودعها تركوها انتهى كلامه زيد  
مقامه وهو قوي بالنظر الى اجمال تلك الرواية التي نقلها اما بالنظر الى ما اشتملت عليه رواية الكشي والمفيد من قصود دود  
وعلي بن يقطين فغير تمام فانها صريحة في كون التثنية انما هو في الغسلات كما لا يخفى وما ذكره طاب ثراه من ان غسل  
الرجلين هو الذي اشتهر كونه فصلا يميز بين الخاصة والعامة دون التثنية جند الا ان المفهوم من تتبع الاخبار ومطالعة السير ان  
هذا الحديث لم يثبت له لا من جهة لا انضباط في الصدر الاول فربما اشتهر بقول بينهم في عصر من الاعصار على وجه لا يمكن احد  
من العمل بخلافه وندد في عصر اخر لان المداينة في شيوخ تلك المذاهب على ما اعتنت به سلاطين الجور وائمة الضلال نصب قضاة  
من جهة وحمل الناس على العمل بما يفتون به ولا يرب ان عمل كل من قضاهم وفقهاهم انما هو على ما استحسنه عقولهم وتقضيه  
قياساتهم فلا قاعة لهم مبرورة ولا سنة لهم مضبوطة واشتهر هذه المذاهب لا ربعا بما وقع اخيرا كما صرح به جملة من علمائنا  
وعلمائهم وخرج من الجحيزا اشتها في التثنية في الغسل في ذلك الوقت وان ندري وقت اخر من ذلك يعلم ايضا قرب احتمال التقية  
في اخبار التشيع كما احتمل في المنتقى على ان الدورانية فيها حصة من كتبهم لفرعية ذكر التثنية في مستحبات الوضوء مصرح بان  
الاول فرض في الثانية سنة والثالثة كمال السنة ولعل اشتها في التثنية عندهم وملازمة عليهم عليه وجه به تهوون من تركه يكون  
رافضا كما سمعته من قاضي دود علي بن يقطين ان الشيعة لما انكرت تمام الانكار بدل ابطالوا به الوضوء كما دلت عليه نصوصهم  
وداعا العامة وشوا ان العامة لا يميزون بينا وبيننا ردا على الشيعة ولا ذموا عليه تمام الملازمة عنا داهم ويؤيد انهم قد تركوا كثيرا من

اراد



السنن مع اعترافهم بكونها كذلك عند الشيعة لئلا يمتنع عليهم كما اوضحنا جملة من ذلك في بعض سائلنا فجمعوا كل من التثنية والتثنية  
 رافضيا والعجب شيخنا البهائي طاب ثراه حيث استند الى قصة علي بن يقطين في دلالته على الامر بغسل الرجلين تقيته وحمل التثنية  
 على غسل الرجلين الى غسل العضوين الاخرين وغفل عما دللت عليه صريحنا من الامر بغسل كل من تلك الاعضاء ثلثا وثلثا وعلله  
 قدس سره لم يلاحظ الرواية الثالثة مذهبنا البهائي في كتاب الجمل المتين من حمل التثنية على الغسل المسحوق قال في  
 الكتاب المذكور ولا يخفى احتمال تلك الاخبار لمعنى اخر طال ما يخلط بالبال وهو ان يكون عليهم ان يرد بقوله الوضوء مشقة  
 ان الوضوء الذي فرضه الله انما هو غسلة واحدة ومسحان لا كما تزعمه المخالفون من انه ثلث غسلات ومسحة واحدة وقد اشبهت  
 ابن عباس انه كان يقول الوضوء غسلة واحدة ومسحان نقله الشيخ في غير موضع مما يؤيد هذا الحمل ما تضمنه الحديث العاشر  
 حديث يونس بن يعقوب عن قول الصادق عليه السلام في جواب السؤال عن الوضوء الذي افترضه الله على العباد توفيرا من مرتين فان  
 المراد بالمرتين فيه الغسلتان والمسحان لا ثنية الغسلات فانها ليست مما افترضه الله على العباد انتهى ما ذكره رحمه الله  
 وان اختلفت بالنسبة الى صحيح معاوية بن وهب صفوان الدالين على ان الوضوء مشقة لا جملها الا انه لا يخرج في غيرهما ما يدل  
 على التثنية من الاخبار المتقدمة فلا يحسم مادة الاشكال الخامس مذهبنا ليه بعض من اصحابنا من حمل تلك الاخبار  
 على بناها نهائية الجواز الى هذا الميل كلام السيد السند في المدارك حيث قال بعد نقل كلام المشايخ الثلاثة المتقدم ما لفظه  
 مقتضى كلام المشايخ الثلاثة رضوان الله عليهم افضلية المرة الواحدة وهو الظاهر من النصوص على هذا فيمكن حمل الاخبار  
 للمرتين على ان المراد بها بيان نهائية الجواز ثم استشهد بقوله في صحيحه الاخيرين في المتقدمة والثنتان ببيان على ذلك كله ثم قال  
 اعلم ان المستفاد من كلام اصحابنا المستحب هو الغسل لثلاث الواقف بعد اكمال الغسل الواجب انه لو وقع الغسل الواحد بغرفات  
 متعددة لم يوصف باستحباب لا يخرجهم والاخبار انما تدل بعد التسليم على ان المستحب كون الغسل الواجب بغرفتين والفرق بين  
 الامرين ظاهر انتهى الظاهر في هذه القول الثالث الذي قد مناه عن الشيخ في الخلاف وحمل عليه كلام المشايخ الثلاثة  
 مستمسكا بنفي الاجر على الثانية وفيه ما قد عرفت سابقا في ذيل كلام دينك الشيخين الاعظمين وهو قدس سره لم ينقل من كلام  
 الصدوق الا ما قد مناه فظلمه عنه ولا من قوله الوضوء مرة مرة ومن توفيرا من مرتين لم يوجروا من توفيرا ثلثا ابدع دون  
 الكلام الاخير الذي هو ظاهر الدلالة بل صريحها انما ادعينا ثم ان قوله طاب ثراه واعلم ان المستفاد من ظاهر الدلالة في الرجوع عما ذكر  
 اولا اذ ظاهر الكلام الاول ان الثانية التي هي نهاية الجواز انما هي بعد تمام الغسل الواجب كلامه الاخير ظاهر المخالفة لذلك لعل  
 في قوله اولا وعلى هذا فيمكن ان اشارة الى ذلك ثم انه مع الاغراض عما ذكرنا فهذا الحمل لا ينطبق عليه اخبار المسألة كما على وجه يحسم  
 مادة النزاع لعدم جريانه في الاخبار الدالة على ان الثانية اسبغ كما هو ظاهر الساس ما ذكره المحدث الكاشاني قدس  
 سره في الوافي من حمل احاديث الوحدة على الغسلة واحاديث التثنية على الغرفة قال في هذا تكاد تتوافق جميع الاخبار وينكشف  
 عنها العباد كما يظهر بعد التأمل في كل كل وان كان ايضا لا يخرج من تكلف الا انه اقل تكلفا مما ذكره فيصير حديث مؤمن الطاق  
 ان الفرض في الوضوء انما هو غسلة واحدة ووضع رسول الله صلى الله عليه واله للناس غرفتين لتلك الغسلة فهو متحد يد منه  
 لما لم يرد له من الله تحديد ليس يتعد عن حد اما الثنتان في قوله واثنان لا يوجب فالمراد بهما الغسلتان والمراد بالواحدة  
 والثنتين في قوله واثنان لا يوجب فالمراد بهما الغسلتان والمراد بالواحدة والثنتين في قوله فمن لم يستيقن ان الواحدة من  
 الوضوء بخبره لم يوجب على الثنتين الغرفة والغرفتان والدليل على هذا التاويل ما مضى في حديث زرارة وبكير فقلنا اصلك  
 فالغرفة الواحدة تجري للوجه وغرفة للذراع فقال نعم والثنتان ياتيان على ذلك كله انتهى وظن ان هذا الاحتمال اقرب من تلك  
 الاحتمالات في الروايات لكن لا على ما يفهم من كلامه رحمه الله من حمل لفظ الواحدة والمرقة على الغسلة كما انما كان بل على تقصيد  
 القرين الحالية وتساعه المقامات المقالية ومن ان الغسلة المفروضة يستحب ان تكون بغرفتين دائما كما ذكره في توجيه رواية  
 مؤمن الطاق من حمل الواحدة على الغسلة والتثنية على الغرفة وان ذلك تحديد منه صلى الله عليه واله لما فرضه الله تعالى فانه خلا  
 ما استفاض عنه صلى الله عليه واله في حكاية وضوئه وعن ابناءه عليهم السلام في الحكاية عنهم من ان الوضوء غرفة غرفة اذ لو كان قد وضع  
 الغرفتين هذا لتلك الغسلة بمعنى انه سن ان يكون الغسلة بغرفتين لكان هو صلى الله عليه واله اولى من لازم عليه كما نذب اليه  
 وابناءه عليهم السلام اولى من ايج سنه ونحوه بل الظاهر ان المراد منها ان الفرض الذي اوجبه الله تعالى في الوضوء الغسل ولو كان لذهن  
 وهو يحصل بالغرفة المتعارفة الغير المتعارفة فيها وادرسول الله صلى الله عليه واله غرفة اخرى ليحصل بالجمع ستة الاسباع وعلى هذا  
 ينطبق كل من هذه الروايات ودواية الكثرة السابعة ما خطر بالبال العليل الفكر الكليل بانه ان الواجب من الغسل هو ما يحصل  
 به مستحق لجران اتفاقا وهو يحصل بالغرفة اليسيرة ان حملنا اخبار الدفن على المباني الغرة والافقد عرفت بما سبق ان العمل بها على  
 ظاهرها لا يخرج من قوة ورجحان دج نقول ان بعضا من تلك الاخبار المتقدمة تضمنت ان التثنية من الاسباع المستحب في الوضوء  
 كما استفاض جملة من الاخبار ومعنى الاسباع هو الغسل الواجب بما كثر يتيقن استيعابه للعضو ولا يستلزم تعدد الغرفات

وقت التصفية

وكذا حديث يونس بن يعقوب



بل قد يكون بغرفة واحدة مملوءة فالأشباح في يحكم أن يملأ الكف من الماء مرة واحدة كما حكاه ابن عثمان في صحيحه عن الصادق في حكاية وضوءه حيث قال فدعا بماء فملاه به كفه ثم غمر وجهه ثم ملاه كفه فغمر به كفه يد اليمن ثم ملاه كفه فغمر به يد اليسر الحديث وكما حكاه زارة في صحيحه عن أبي جعفر عليه السلام في حكاية وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فأن ذلك مبني على سنة الأسباط إذا غسل الواجب يحصل بها هو كالدهن وهو يحصل بالغرفة اليسيرة كما لا يخفى بالمرتين غير المملوءتين كما هو الظاهر من أحاديث التثنية بقربية ما دل منها على أن الثانية أسباط حلاً لمطلقها على مقيدها وقد استفيد كلا الفردين من صحة الأخوين حيث قال له فالغرفة الواحدة تنفي للوجه وغرفة للذراع فقال نعم إذا بالغت فيها والاثنان تاتيان على ذلك كله مبني على سنة الأسباط البتة وبعين ذلك يقال في رواية مؤمن الطاق ومطامعها ثم ادل على أن الفريضة واحدة وزاد رسول الله صلى الله عليه وآله الثانية سنة الأسباط في غسل مجموعها العضو لأجل الأسباط والظاهر أن معنى قوله في رواية داود الوقت المنقولة عن الكشي وأضاف إليه رسول الله صلى الله عليه وآله الثانية لضعف الناس أي ضعف عقولهم بسبب عدم مقاومة الوسواس الشيطانية بانك في وصول الماء إلى جميع العضو عند الأكفاء بغرفة فمن صلى الله عليه وآله الثانية ليحصل الجرم والأطمينان باستيعاب العضو بالغسل يقال أن زيادة رسول الله صلى الله عليه وآله الثانية إلى الغرفة الثانية سنة الأسباط ينافي في المحصر في المرة في قوله عليه السلام في موثقة عبد الكريم ما كان وضوء علي عليه السلام الأمانة مرة والقسم في قوله عليه السلام في رسالة الصدوق والله ما كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله الأمانة مرة لا تأنيق قد عرفت أن الأسباط يحصل بأحد فردين ما بالغرفة المبالغ فيها كما عرفت من ذينك الحديثين المتقدمين أو الثنتين غير المبالغ فيها وهذا الخبران مجبولان على الأول وبالجملة فإن بعض الأخبار تضمن الغرفة المملوءة المبالغ فيها ومن الظاهر البين أن المبالغ فيها وملاء الكف بها إنما هو لتحصيل سنة الأسباط كما عرفت وبعض الأخبار جمعها مع بعضها مع بعض الغرفة والمرة في غير ذلك المبالغ والملاءم كونه مما يجب على الوجه الأكمل بعضها اتهم الثنتين من غير ذكر الأسباط فالواجب حمل ما تضمن من الأخبار المملوءة أو الغرفة عارداً عن القيد على مقيدها ليكون واقعاً على الوجه الأكمل ما تضمن التثنية عارداً عن ذلك القيد أيضاً على مقيدها بذلك القيد وعليه تجتمع الأخبار على أنه يمكن أيضاً أن يقال أنه يجوز أن يكون التثنية مخصوصة بغيرهم صلوات الله عليهم من يضعف عقله عن الأكفاء بالواحدة كما يستفاد من ظاهر حديث الكشي المتقدم ويؤيده ما تقدم من كلام ثقة الاسلام الذي جاء عنهم عليهم السلام أنه قال الوضوء مرة إنما هو لمن لم تقنعه المرة واستزاده ثم أنه حيث كانت سنة الأسباط كما عرفت تحصل بالغرفة الثانية متى أضيفت إلى الأولى غسل العضو مجموعها فالغرفة الثالثة هي تكون بعد تمام الغسل فتوصف بالبدعة وعدم الأجر وهذا مع ما رواه في مستطربات التبرير عن الرضا عليه السلام أن الفضل في واحدة واحدة ومن زاد على الثنتين لا يوجب أي الفاضل واحدة واحدة مملوءة لأن فيه سنة الأسباط الذي فيه الفضل واثنين غير مملوءتين كما هو المستفاد مما قد مر وهو مطوي هذه الكلام ومثله كثير زاد على اثنين لم يوجب هذا هو الذي صرح به ثقة الاسلام والصدوق قدس سرهما في أنه من ثلث تحقيق كلامهما في ما تولى في رسالة أبي المقدم إلى لا عجب من بر غسان يتوضأ اثنتين اثنتين وقد توضح رسول الله صلى الله عليه وآله اثنتين اثنتين مع استفاضة الأخبار والبيان بآية وضوءه الأربعة غرفة فلعلى المعنى فيه والله سبحانه وقائله أعلم أنه كما وانطبقت الغرفة المملوءة في أكثر كذلك توضأه بعض الأوقات بغرفتين خفيفتين كما سر به فيما نقله عنه ابنناؤه سلم الله عليهم من أنه زاد الثانية سنة الأسباط والامام عليه السلام هنا تعجب من دغيب عن هذه السنة التي سنها رسول الله صلى الله عليه وآله الحمال أنه قد أتى به في بعض وضوئه وأما ما تضمنته رواية ابن بكير من أن لم يستيقن أن الواحدة تجزئ لم يوجب على الثنتين فلعلى معناه أنه لما كان الواحدة هي الفرض من الله سبحانه وإن الواجب المفروض يتأدى بمثل الدهن كما استفاضة به الأخبار فمن لم يعتقد اجزائها بل اعتقد فرض الثنتين كان مبدعاً مشرعاً وضوءه لا اعتقاده وجوباً وليس بواجب هو الثانية فلا يوجب على وضوءه وهو عين ما ذكره الصدوق مما قد مرنا نقله عنه وأما ما تضمنته رسالة ابن أبي عمير وهي مضمونة بعبارة الصدوق المقدمة أو لا من أن الوضوء واحدة فرض واثنان لا يوجب والثالثة بدعة فيحمل معونه ما ذكرناه في رواية ابن بكير أن الواحدة والاثنين بمعنى الغرفة وإن عدم الأجر على الثنتين مع عدم اعتقاد اجزاء الواحدة التي هي الفرض وأما الثالثة فهو بدعة لأنها زيادة على ما جاءت به السنة بخلاف الثانية فإنها سنة للأسباط بها كما عرفت ولعل في تعليق التعبير بعدم الأجر إشارة إلى ذلك ويحتمل حمل الواحدة والاثنين على الغسلة والغسلتين معاً في الغسلة الواحدة فرض والغسلتين أن لا يوجب وقد عرفت أن معنى هذا اللفظ الكناية عن البدعية والتحريم وحيث فيكون المراد بلفظ البدعة في الثانية بمعنى المبتدع المخترع لا ما قابله السنة والافتقار عرفت أن الثانية بدعة بذلك المعنى فمنع عدم الأجر في الثانية والبدعية في الثالثة أمر واحد وأما ما ذكره جلة من محقق متأخري متأخري من عدم تحريم الغسلة الثانية بل عدم الكراهة مستندين إلى عدم الدليل على ذلك وأن لفظ لا يوجب في الأخبار غاية ما يفهم منه عدم الادوية فيه ما عرفت في تحقيق كلام الشافعي المتقدمين ويزيد هنا أنه مع زيادتها وعدم كونها جزءاً من العبادات لا يعترفون به فاما أن يعتقد المكلف في حال استعماله شرعية واستحبابها وهذا ما يستلزم تحريمه وتشريع بناء على ما اعترفوا به كما قد مرنا الإشارة إليه وأما أن لا

أنه في الثانية لا بأس ببعض الوضوء



يعتقد ذلك بل يكون عائلاً لهذا لاخصاص له بهذا المقام ليخص بالذكر في اخبارهم عليهم السلام بل يحكي مثله في الثالثة مع أنهم لا يخالفون في بدعيةها وتحريمها وان هذا اللفظ قد ورد في رواية زرارة المتقدمة في تعداد الروايات المتعاصرة بعد قوله مشروطة ومن الظاهر بل المعلوم ان المراد به التحريم اتفاقاً اعم من ان يجعل التشبيه الغسل كما هو المشهور او في الغرض كما ذكرنا لأن الزيادة هنا بمعنى التثليث وهو ما لا اشكال عندهم في تحريمه وما يدل ايضا على ان اللفظ انما خرج كناية عن التحريم قول الصادق في صحبته داود بن فرقد لم يتيه في ذلك ان كان للوضوء حد من تعده لم يوجر مع قول الباقر عليه السلام في صحبته زرارة وتجدد مسلم انما الوضوء حد من حد ودليله ان الله يطيعه ومن يعصيه فان نفى الاجزء في الاول عبارة عن كونه معصية كما في الثالثة كما لا يخفى الثالث قاله كذا بيضاء مسائلة خاض الدلائل بعد البحث في المسئلة وجمع بين الاخبار بحمل بعضها على التجديد وبعضها على عدمه وبعضها على الغسلين والمسحيتين فاللفظ بقي هنا شيئاً وهو انه لا خلاف في انه اذا لم تكف الغرضة الاولى فغسل العضو وجبت الثانية وهكذا الخروج عن العمدة كما صرح به العلامة في المحرر وغيره كما انه لا خلاف في وقوع الخلاف في الثانية اذا كمل غسل العضو بالاولى اما لو كمل غسل العضو بالاولى مع امكان شموله باياه وانما راعى غسل العضو بغرفتين موزعتين عليه فهل يجزئ في الثانية الخلاف السابق لا لم اقف للاصحاب على صريح كلام قابل للامرين الى ان قالوا والظاهر من الاخبار بعد التامل فيها ومراجعة ما حذرناه ان استيناف الغرضة الثانية غير ما جرد عليه ان الاقتصار على الغرضة الاولى كما هو الظاهر في الاخبار ولو باللبا الغرضة كما او كيفاً هو الاولى انها ليست بمحرمة بل هي غاية الحد في الوضوء الذي لا يجوز تعديده من زيارته فقد ابدع انتهى كلامه زيد مقامه وعنده في تامل من وجوب احدها ان الظاهر من الاخبار الدلالة على اجزاء ما يحصل به مستعمل الغسل ولو كالدهن وبه قال الاصحاب ايضا الاكفاء في غسل العضو بالغرضة اليسرى وجداً وحج فالظاهر من قول العلامة في المحرر انه مع عدم كفاية الكف الاول في غسل العضو يوجب الثانية ولو لم يكفيا وجب الثالث وهكذا انما هو من قبيل الفرض في المسئلة لا انه كذلك حقيقة حتى يصح جعلها لواختار غسل العضو بغرفتين موزعتين مع امكان شمول الاول له مطروحاً للخلاف اخر في المسئلة ايضا الثالثة انك قد عرفت ان جملة من الاخبار دلت على كون الثانية اسبغاً لانه صفة انما عليه الاله قدسها لذلك ولا مجال لحملها على الغسل لما فيه من المنافاة لاجزاء الوحد كما عرفت بحقيقة هو ايضا قدس سره في اول كلامه في محله انما انفرقت ومن الظاهر ان اعم من ان تكون الاولى تاتي على العضو كلاً ولم يغسل بها ام لا وبذلك يظهر لك مله في دعواه قدس سره في اخر كلامه ان الظاهر من الاخبار بعد التامل فيها ان استيناف الغرضة الثانية غير ما جرد عليه فانه غفلة زائدة عن ملاحظة هذه الاخبار ولا سيما ما سبق الكثرة على تن يقطين الازعك فيها ظاهراً لم يتعرض لنقله في الكتاب المذكور ولعله طاب ثراه لم يطلع عليه او لم يخطر بباله حال تصنيف الثالث ان صحبته الاخوين كما عرفت دلت على ان الثنتين ياتيان على ذلك كله بعد حكمه فيها بان الغرضة المبالغ فيها مجزية لذلك ايضا وقد عرفت شرح القول في معناها وهو اعم من ان ياتي الاول على مجموع العضو وعدمه واقاما احتمله طاب ثراه في ضمن كلامه او لا في الرواية المذكورة من كون لام الثنتين عمدية اشارة الى الغرفتين المذكورتين او لا للوجه واليدين بمعنى ان الغرضة الواحدة للوجه والغرضة الواحدة للذراع مع المبالغة فيها ياتيان على الوجه والذراع بحيث لا يحتاج الى تشبيه الغسلات ففيه من التكلف بل البعد عن ساحة الامكان لا يحتاج الى الايضاح والبيان الرابع ان الظاهر انه لا معنى لوصف الغرضة بالوجوب والاستحباب والبدعية الا باعتبار الغسل بها فالوصف انما يرجع الى الغسل بها لا اليها نفسها فلا يتحقق كل من الاوصاف الثلاثة الا بعد الغسل فاذا غسل بالاولى وان كانت تاتي على مجموع العضو بعضها خاصة فانه لا خلاف ولا اشكال في وجوب غسل بقية العضو ولو بغرفة يمكن ان ياتيها عليه كلاً وحج فكيف يصح اجراء الخلاف فيها بعد الغسل بها وكيف يصح مع هذا ان استيناف الغرضة الثانية غير ما جرد عليه نعم ربما احتمل اجراء كلامه في الثالثة حيث ان الثنتين المخففتين وان كان كل منهما يقوم بالغسل الواجب الذي هو ولو كالدهن الا انه لتحصيل سنة الاسباغ يستحب الغسل بهما معاً مع تفريقهما على شطر العضو وعدم غسله بهما معاً مع ان ياتيها عليه واخذ ثالثة بما تطرق اليها احتمال الدخول تحت اخبار بدعية الثالثة بحملها على ما هم اعم من ان يكون يغسل بها بعد كمال الغسل الثنتين او قبله مع حصول الاسباغ بالثنتين وتقصير في الغسل بها الا انه بعد لا يخرج من شوب الاشكال الخامس قوله اخيراً في الغرضة الثانية انها ليست بمحرمة وهو بناء منه قدس سره على ما فهم من اخبار عدم الاجر على الثانية بحمل الثانية على الغرضة وعدم الاجر على الجواز وعدم الاستحباب كما قد نقله عن جملة من الاصحاب قد حققنا لك ما فيه وكشفنا عن باطنه خافيد الكل مع المشهور بين الاصحاب تحريم الغسلات الثلاثة وقد صرح جملة من الاصحاب منهم الصدوق والشيخ في الخلاف فيما تقدم من عباراتيه ببدعيةها ونقل عن طه والتمها يتايد ايضا ونقل عن ابن الجنيد وابن العنقل القول بعدم التحريم لكن الذي في المختلف عن ابن العنقل التعبير عن ذلك بنفي الاجر كما هو مضمون رواية زرارة المتقدمة وقد عرفت مله في هذا اللفظ والشيخ المعين رحمه الله في المقنع اثبت التحريم فيما زاد على الثالث جعل الثالثة كلفة والظاهر المشهور ويدل عليه النص صريحاً بالبدعية في رسالة ابن العنقل المتقدمة ونفي الاجر الذي هو ظاهر في التحريم ايضا كما اشرنا اليه انفاً

وكلامه في

في نسيان الغسل







## في الموالاة عند الوضوء

١٩٥

بالمتابعة من غير تعرض لكلام المبسوط وانت خبير بان عبارة الشيخ في طحيث قال الموالاة واجبت في الوضوء وهو ان يتابع بين الموالاة  
مع الاختيار وان خالف لم يجزه ظاهرة الدلالة على الابطال مع المخالفة اختيارا كما نسب اليه جمع من المتأخرين ونقل الصدوق في الفقيه  
عن ابنه رسالة اليه انه قال ان فرغت من بعض وضوئك وانقطع بك الماء من قبل ان تتم فانيت بالماء فتم وضوئك ان كان  
ما غسسته وطبا وان كان قد جفت فاعد وضوئك فان جفت بعض وضوئك قبل ان تتم الوضوء من غير ان ينقطع عنك الماء فاعمل  
ما بقي جفت وضوئك ولم يجت انتهى يظهر منه ان احدى الفردين من مراعاة الجفاف والتتابع حصل فهو كانه في حقيقة الوضوء  
فلو تابع بين اعضا الوضوء اتفق الجفاف لضرورة كان ام لا صح وضوئه ولو لم يتابع بل فرق بين الاعضاء العذر كان ام لا ذكر  
الجفاف وعدمه فان حصل بطلان وضوئه والافلا الى هذا القول ما لجملة من افاضل متأخري المتأخرين منهم المحدث الشيخ محمد  
بن الحسن الحر العاملي في كتاب البدايت وكتاب الوسائل حيث خص الابطال للجفاف السابق بصوترة الترخي والتفريق وبذلك يصير  
في المسئلة قول رابع ثم ان ظاهر القول بكون الموالاة احد واجبات الوضوء ترتب الاثم على تركها وبذلك صرح اصحاب القولين  
المذكورين وان القائلين بمراعاة الجفاف صرحوا بانهم مع التفريق بين الاعضاء حتى يجب السابق باثم ويبطل الوضوء بل صرح الشهيد  
منهم في الذرور والبيان بانه باثم مع التفريق اذ الفرق في التأخير عن المعتاد وان لم يبطل الامع الجفاف والقائلون بالمتابعة صرحوا  
بالاثم مع الاخلال بها وعدم البطلان الا بالجفاف وبعضهم كما تقدم قال بالاثم والابطال مع الاخلال بها وفي ثبوت الاثم المذكور  
من الادلة اشكال لعدم ما يدل عليه ولو في الجملة ومن ثم ذهب بعض من محققي متأخري المتأخرين الى شرطية الموالاة في الوضوء بمعنى  
توقف صحته عليها فغاية ما يلزم من قولها بطلان دون الوجوب المستلزم لاستحقاق الذم بالمخالفة الا ان يشترط اجماع على الوضوء  
وعلى حرمة ابطال العمل بها كان الظاهر من كلام علي بن بابويه ذلك ومنه يتبع بلوغ الخلاف في المسئلة في احوال ختمه ويدل على القول  
بمراعاة الجفاف من الاخبار صحيحة معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ربما توضأت فنفدت الماء فدعوت الجارية  
فابطات علي الماء فيجف وضوئي فقال اعد موثقة لي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا توضأت بعض وضوئك ففرت  
لك حاجة حتى ينشف وضوئك فاعد وضوئك فان الوضوء لا يبعض استدلت بعض اصحاب على ذلك برواية مالك بن اعين  
ومرسلة الصدوق المتقدمين في الامر السابغ من البحث الثالث في مسح الواس لدلالة على اعادة الوضوء لمن نسي مسح رأسه  
ونفذ البلية من اعضاء وضوئه وعندك في الدلالة نظر من الجائز ان يكون استناد وجوب الاعادة المستلزم لبطلان الوضوء  
السابق انما هو للاخلال ببعض اجزاء الوضوء الذي هو المسح لعدم جوازه الا بيلة الوضوء مع تعذرها كما هو المفروض دون  
الجفاف وانت خبير بان غاية ما يفهم من الروايتين الاولتين اللتين هما مستند القول المذكور الامر بالاعادة الدال على بطلان  
ما فعله سابقا ولا دالة فيه على الذم والاثم بوجه بل بما كان في سكوتهم عن الذم والانكار بالتأخير حتى يجب الوضوء  
نوع ايماء الى عدمه وبذلك يظهر قوة القول بالشرطية خاصة بما يتوهم من قوله في موثقة لي بصير فان الوضوء لا يبعض  
بناء على ان الجملة الخبرية هناك في معنى الانشاء وان المعنى انه لا يجوز تبعضه فردد بانه يجوز ان يكون المراد ان  
الوضوء الشرعي ليس يقابل التبعض بل تبعضه يوجب الاتيان بوضوء غير مبعض لعدم الخروج عن العهدة فهو خبر اريد به خبر خبر  
هو لازم وهو عدم صحة التبعض وجوب اعادته من قبيل الكناية او اريد بالانشاء هو الامر بالاعادة وشيئ منها لا يدل على الاثم  
وبرشد الى هذا انه وقع تعليل الامر بالاعادة مع الجفاف في مادة عروض الحاجة الى الماء ثم ان مضمون الروايتين المشار اليهما  
ايضا حصول الابطال بالجفاف التلاشي عن التفريق ما لو اتفق الجفاف لامع التفريق فلا دالة للخبرين المذكورين على الابطال  
وليس غيرهما في الباب وبه يظهر قوة ما ذهب اليه الصدوقان ومن تبعهما من انه لو تابع بين اعضاء الوضوء وضوء  
وان اتفق الجفاف لعذر كان من حرارة ونحوها لم لا وضعف ما ذكره شيخنا الشهيد في الذكرى الذرور من انه لو تابع بين  
بطل وضوئه الامع افراط الحر وشبهه وقال في الذكرى ظاهره باثبات الجفاف لا يضر مع الولاء والاخبار الكثيرة بخلافه مع امكان  
حمله على الضرورة انتهى ما ذكره من الاخبار الكثيرة الدالة على الابطال مع الجفاف في الصورة المذكورة لم نغفر منها في هذا الباب  
على غير ما قدمناه ويدل ايضا على ما قدمناه ما رواه في كتاب فقه الرضا حيث قال عليه السلام انك ان تبعض وضوءا وتابع بينه كما قال  
الله تعالى ابد بالوجه ثم باليدين ثم بالمسح على الرأس القدمين فان فرغت من بعض وضوئك وانقطع بك الماء من قبل ان تتم  
ثم اوتيت بالماء فاتم وضوئك اذ كان ما غسسته وطبا فان كان قد جفت فاعد الوضوء وان جفت بعض وضوئك قبل ان تتم  
الوضوء من غير ان ينقطع عنك الماء فامض على ما بقي جفت وضوئك ام لم يجت قوله وان فرغت الى اخره هو عين ما نقله الصدوق  
عن والده قدس سرهما وهو مؤيد لما صرحنا في تمة المقدمة الثانية من مقدمات الكتاب من اعتماد الصدوقين على الاخذ من  
الكتاب المذكور ونقلها عباثا وبغيرها ويزيد تأييدا ان صدر عبارة الكتاب المذكور في قوله فان فرغت وان لم ينقله في الفقيه  
لكن نقله في الذكرى عن علي بن بابويه متصلا بما نقله في الفقيه وبذلك يظهر لك ان ما ذكره في الذكرى بعد نقل كلام علي بن بابويه  
المتقدم من انه لعنه عول على ما رواه حرير عن ابي عبد الله كما اسند ذلك في كتاب مدينة العلم وفي التهذيب ونقله على حرير قال



قلت ان جئت الأول من الوضوء قبل ان اغسل الذنوبية قال اذا جئت ولم يجت فاعسل ما بقي ليس على ما خلفه قدس سره بل انما يقول على ما قد من ذكره وهذه الرواية حملها في سبب على الجفاف بالترجح الشديدة والحر العظيم او التقية والاخر اقرب كما ذكره في الجا لان في تمام الخبر قلت كذلك غسل الجنابة قال هو بتلك المنزلة وابدأ بالراس ثم افرض على ما يرجدك قلت فان كان بعض يوم قال نعم اذ ظاهرهما المساواة بين الوضوء والغسل فكما ان الغسل لا يعتبر فيه الترجح الشديدة والحر كذلك الوضوء واستدل القائلون بالقول الثالث بوجوه نذكرها ما هو امتنهاد لالة عندهم فمنها قوله عليه السلام في صحيح زرارة تابع بين الوضوء كما قال الله تعالى ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم مسح الرأس والرجلين وقوله في رواية حكم بن حكيم ان الوضوء يتبع بعضه بعضا وقوله عليه السلام في حسنة الجلبه اتبع وضوءك بعضه بعضا والجواب ان ظاهر الاخبار المذكورة ان المتابعة المراد فيها هو الترتيب بين الاعضاء بتقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير فالمراد من المتابعة فيها من باب تتبع فلان فلانا اذا مشى خلفه لا المتابعة بتجني الحقوق والقرب الذي هو المذموم بقدر نيته قوله في الرواية الاولى كما قال الله تعالى ابدأ بالوجه ثم على وجه التفسير لا بدال والتعليل قوله في الثالث قبل هذا الكلام اذا نسي الرجل ان يغسل يمينه فغسل شماله ومسح رأسه ورجليه وذكر بعد ذلك غسل يمينه وشماله ومسح رأسه ورجليه وان كان اتما نسي شماله فليغسل الشمال ولا يعتد على ما كان توشأ وقال اتبع آه وقوله في الثانية بعد ان سئل الراوي عن رجل نسي من الوضوء الذراع والراس قال يعيد الوضوء ان الوضوء آه على أنه لو تم ما دعوا منها الوجوب الحكم بالبطالان دون مجرد الاثم بالخالف لعدم الاتيان بالفعل على الوجه المأمور شرعا واكثرهم لا يقولون كما عرفت وما ذكرناه في معلة الاخبار المذكورة وان لم يكن متعين الماذكرنا من قرين سياقتها فلا اقل ان يكون هو الاظهر من ذلك سطر الاستناد اليه فيما ذكرناه ومنه يعلم ضعف الاعتماد عليها في ثبوت الاثم لمن اخل بالمتابعة كما يدعونه فضلا عن حصول البطلان معبر كما ادعاه في ط منها الخبر الوضوء البتة فانها مبينة للاثر المحل في الوضوء والجواب انه وان كان كذلك كما حققناه انفا الا انه لا يخرج به مع عدم دليل من خارج تقييد مطلقه وتبيين محله والاخبار الدالة على تخصيصه لا بطلان بالجفاف في صورة التفرق مخصصة على أنه يمكن منع دلالة الوضوء البتة هنا على الوجوب بالحمل على ان ذلك مقتضى العادة في مثله وجريان مثلك ذلك في اعلى الوجه ومرفق اليدين ثم والغسل في كل منهما بمحله الوضوء البتة مبين له ومنها ما وثقنا به بصريح عن الجعدي عليه السلام قال ان نيت فغسلت ذراعك قبل وجهك فاعر غسل وجهك ثم اغسل ذراعك بعد الوجه وجه الاستدلال بها انه امر باعادة غسل الوجه الدال على فعله اولا وليس ذلك الا بطلان الوضوء بفوات المتابعة بين اعضاء الطهارة لا لفوات الترتيب لانه يحصل باعادة غسل الذراع خاصة والجواب انه لو كان الامر كذلك لحصل المناقاة بين صدره وبين هذه الرواية وعجزها حيث قال بعد ما قد من ذكره منها فان بدأت بذراعك لا يسر قبل الايمن فاعر غسل الايمن ثم اغسل اليسار وان نيت مسح رأسك حتى تغسل رجليك فامسح رأسك ثم اغسل رجليك فانه لو كان الامر باعادة غسل الوجه في صدرها اتما هو ترك المتابعة لكان ينبغي الامر باعادة غسل الوجه في الفرضين الآخرين مع انه اقتصر فيها على اعادة ما اخر تقديمه شيانا ثم اعادة ما قد من عليه ليحصل الترتيب بين اجزاء الوضوء نعم يرد الاشكال فيها من جهة اخرى وهو ان تحصيل الترتيب يمكن بدون اعادة غسل ما اخره شيانا بان يعيد غسل ما قدمه عليه خاصة ثم ما بعد وهذه مسألة على حيا لها قد تعاضت فيها الاخبار وسيجى تحقيقها ان شاء الله تعالى على ان ظاهر الرواية بناء على ما يدعيه المستدل لا بطلان بترك الموالاة ولو شيانا واهم لا يقولون به بل غاية ما يدعونه حصول الاثم مع العدد دون النية والشيخ في ط وان قال بالابطال الا ان الظاهر انه يخصه بصورة العمد ايضا وح فلا انطباق للرواية على ما يدعونه منها ومنها قوله في موثقة الجعدي عليه السلام في مقدمته فان الوضوء لا يعرض هو صا مع الجفاف وعدمه والجواب انك قد عرفت انما من معنى هذا اللفظ ان المراد به حيث وقع تعليل لا للاعادة مع الجفاف بطلان البعض عدم محتته وح فلواريد بالتبعض فيه مجرد التفرق كما يدعيه المستدل للزم القول ببطلان الوضوء بمجرد التفرق وان لم يحصل الجفاف وهو لا يقول به فالظاهر ان المراد بالتعليل ان الوضوء لا يعرض بان يصير بعضه طبا وبعضه بالسا بالتفرق بمعنى انه لا يفرق على وجه يلزم منه يسر السابق ومنها رواية حكم بن حكيم المتقدمة وجه الاستدلال بها ان المتابعة لو لم تكن واجبة لما حكم عليه باعادة الوضوء مؤثرا ذلك بالتعليل بان الوضوء يتبع بعضه بعضا فانه يدل على ان المراد بالمتابعة عدم الفصل لا الترتيب لان حصول الترتيب لا يتوقف على اعادة الوضوء بل يكفي فيه الاتيان على العضو المنتهية وما بعد والجواب ان روايات ضيان بعض اجزاء الوضوء قد اتفقت على ان الحكم في ذلك الاتيان بالجزء المنتهية وما بعده ما لم يحصل الجفاف دون الابطال وهو مستفيض ولا سيما الروايات الدالة على المسح بالبلية الباقية في اعضاء الوضوء لمن نسي مسح رأسه ورجليه المتضمن جملة منها عدم ذكر ان ذلك الجعل للدخول في الصلوة على انهم كما عرفت انفا لا يقولون بالاعادة الا في حال الجفاف وانما غاية ما يدعونه حصول الاثم مع تخصيص بصورة العمد والا لوردت عليهم الاخبار المذكورة وح فالواجب حمل هذه الرواية على اعادة الوضوء بالجفاف الموجب لغواة الموالاة



المؤلف في الوضوء

194

ويجوز أيضا إعادة الوضوء على الاتيان بالنسوة وما بعده وهو الانسب بالتعليل اما على تقدير المعنى الاول فلا يظهر في معنى  
التعليل المذكور حمله على ما تقدم في معنى قوله فان الوضوء لا يقتضى المعنى حتى انه يعيد الوضوء لطلان السابق بالجفاف فان الوضوء  
يتبع بعضه بعضا ولا يفرق على وجهي السابق وعليه فتكون الرواية ثالثة لو ثبت له بصيرة صحيحة مغوية بنحو المتقدمة  
في الدلالة على البطلان مع الجفاف بالتفريق وانت خبير بان ملخص ما ظهر من مطاوي هذا البحث بعد استقصا النظر في ادلته ان  
الموالة التي هي عبارة عن مراعاة الجفاف شرط في صحة الوضوء مع التفريق واما مع المتابعة فلا يضر جفاف ما سبق لعذر كان من  
حرارة هواء ونحوها ام لا كما لا يخفى والاحتياط بالمتابعة مما لا ينبغي تركه تنبيهات الاول هل البطلان على تقدير القول بمراعاة  
الجفاف هو جفاف جميع الاعضاء المتقدمة وجفاف عضوة الجملة والعضوات السابقة على ما هو فيه في قول ثلثة اقول لها ظاهر المشهور  
وثانيهما ابن الجنيدي على ما نقل عنه من اشتراط بقاء البلل في جميع ما تقدم الا لضرورة وثالثها ظاهر السيد المرتضى وابن ادریس و  
الظاهر هو القول المشهور لا ماله صحة الوضوء فيقتصر بطلانه على القدر المتيقن وهو جفاف الجميع ولا الروايتين الداليتين على  
البطلان على جفاف الجميع فلا ظهور لهما في جفاف البعض مما استدلل به على ذلك ايضا الاخبار الدالة على اخذ من بلة الوضوء من نفسه  
مع راسه ورجليه ويضعف ما يقال اختصاص الحكم بالنسبة كما هو مورد تلك الاخبار والضرورة كما يقوله ابن الجنيدي الثالث وضع  
في عبارات كثير من الاصحاب التقييد في الجفاف بالهواء المعتدل وظاهر ان تعجيل الجفاف في الهواء المعتدل وظاهر ان تعجيل الجفاف  
في الهواء الشديد الحرارة وتأخير في الهواء الشديد الرطوبة لا اعتبار به بل الاعتبار بحكم الهواء المتوسط بينهما فيحمل عليه كل من الطرفين  
الا ان شيخنا الشهيد في الذكري قال لو كان الهواء رطبا جدا بحيث لو اعتدل جف لبلل لم يضر لوجود البلل حسا وتقييدا لاحتيا  
بالهواء المعتدل ليخرج طرفي الافراط في الحرارة انتهى هو جيد لان الاعادة انما علق في الخبرين المتقدمين على الجفاف وهو  
غير مطابق هنا للغة ولا عرفا والجفاف التقديري لا دليل عليه لكن يبقى الاشكال ايضا في طرف الافراط بالجفاف بالحرارة  
الشديدة من حيث ان الحكم معلق في الاخبار على الجفاف وقد تحقق كما هو المفروض والتقدير ايضا لوجه له وتقييد التصريح بالاعتدال  
من غير دليل محال شكال الا ان يتمسك بالضرورة وفيه انه يندفع بالتميم والاستيناف الثالث صرح جمع من الاصحاب بانه  
لو تقدمت الموالة فلم يبق بلة على اليد للمسح جاز الاستيناف للمسح للضرورة وصدق الامثال واختصاص المسح بالبلل  
بحال الامكان ويجوز الانتقال الى التيمم ولم اقف على نص في ذلك والاحتياط يقتضى التعجيل في الوضوء فان لم يبق بلة بين الاستيناف  
والتيمم المسئلة **الثالث** الظاهر في خلاف بين الاصحاب ضوان الله عليهم في وجوب الترتيب بين اعضاء الوضوء فيما  
عد الرجلين احد هما على الاخرى وجوب الاعادة على ما يحصل معه مع مخالفة عدم اوسيانا قبل الجفاف وشرح الكلام في هذه المسئلة  
ينظم في نوادر الاولى القول بوجوب الترتيب بان يبداء بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى ثم بالراس ثم بالرجلين مما انعقد عليه  
اجماعنا فتوى ورواية فمن الاخبار الواردة بذلك صحيحة مرارة عن الباقر عليه السلام قال تابع بين الوضوء كما قال الله عز وجل ابد  
بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى ثم بالرجلين ولا تقدم شيئا بين يدي شيء مما لم تأمر به فان غسأت الذراع قبل الوجه  
فابد بالوجه واعده الذراع وان مسحت الرجل قبل الراس فامسح على الراس قبل الرجل ثم اعد على الرجل ابد بما بدء الله عز وجل  
به وهو صريح في تقديم الوجه على مجموع اليدين وهو على مجموع الراس والرجلين وتقديم مسح الراس على الرجلين وصحيفة منصور  
بن حازم عن الصادق عليه السلام في الرجل يتوضأ فيبدئ بالشمال قبل اليمنى قال يغسل اليمنى ويعيد اليسار وهي الة على الترتيب  
بين اليدين وموثقة في بصيرة عن علي بن محمد قال ان نسيت فغسلت ذراعك قبل وجهك فاعد غسل وجهك ثم اغسل ذراعك بعد  
الوجه فان بدئت بذراعك اليسرى قبل الايمن فاعد غسل الايمن ثم اغسل اليسار وان نسيت مسح راسك حتى تغسل جليتك  
فامسح راسك ثم اغسل جليتك وهذه الرواية قد استجمعت الترتيب بين الاعضاء ما عدا الرجلين في غير ذلك من الاخبار في الكلام  
لو توقف بالمطر المتقاطر عليه كما رواه محمد بن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سئلته عن الرجل لا يكون على وضوء فيصيبه  
خبر يبرأ منه رجليته وجسده ويده ورجلاه هل يجزيه ذلك من الوضوء قال ان غسله فان ذلك يجزيه اذ في الماء فالظاهر ان  
المرجع في وجوب تقديم ما يجتهد به تاخيرا ما يجتهد به الى القصد فلا عبرة بحصول الغسل في شيء من تلك الاعضاء من غير قترانه بالقصد  
المذكور وحج فلو قدم في قصد عدم اوسهوا بعض ما يجتهد به الى القصد فلا عبرة بحصول الغسل في شيء من تلك الاعضاء من غير قترانه بالقصد  
الاصحاب في وجوب الترتيب بين الرجلين وعدمه على اقوال ثلثة احدها الوجوب بتقديم اليمنى على اليسرى ونقله في الحج عن  
الصدوقين وابن الجنيدي وسلا واختاره جملة من المتأخرين وثانيهما ما هو المشهور من سقوط الوجوب فيجوز مسحهما  
دفعه واحدة بالكفين وتقديم اليمنى على اليسرى وبالعكس وثالثها التخيير بين المقدارة وتقديم اليمنى دون العكس ونقله في الذك  
عن بعضهم وهو ظاهر الحديث الشيخ محمد بن الحسن الحرشي البدي والوسايل واختاره بعض فضلاء متأخري المتأخرين والظاهر  
منها هو الاول ويدل عليه حنة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال امسح على القدمين وابدا باليسرى ورواها الشيخ في كتاب  
الرجال باسناده عن ابي عبد الله عليه السلام ابن ابي رافع وكان كاتب امير المؤمنين عليه السلام انه كان يقول اذا توضأ احدكم للصلوة

ان لم تكنوا ظاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم



فليسبذ باليمين قبل الشمال من جسده وما استند إليه أصحاب القول المشهور من الملاقاة والامر وصدق الامثال الذي هو غاية ما  
اعتمدوا عليه فحينئذ لا يثبت مطلق تلك الاوامر بما ذكرنا من الاخبار وصدق الامثال مع ما ذكرنا من الجواب بجمل الاخبار على  
الاستحباب ان كان الامر من حيث هو حقيقة في وجوب كما برهن عليه في الاصول معللا بكثرة الاوامر في الشريعة للندب فلا وثوق  
في الاحتجاج بها على الوجوب الموجب لاشتغال الذمة كما اعتمد عليه جملة من فضلاء متأخري المتأخرين وردوا الاجله الاوامر جملة من  
الاحكام مردود بانها تخبر في الدين وجرة على سيد المرسلين فانه كما ان الاصل برائة الذمة كما تعلقوا به وردوا الاجله تلك الاوامر  
فلا يثبت اشتغالها الا بدليل كذلك الاصل في الامر الوجوب كما هو المسلم فلا يخرج عنه الا بدليل وكثرة ورود الاخبار للندب  
معتمد اكثرها بالقرين الحالية والمقابلة الدالة على ذلك لا يقتضيه حمل ليس كذلك عليه والتحرز عن الوقوع في اشتغال الذمة  
ليس اولى من التحرز عن الوقوع في مخالفة الامر الموجبة للاثم والتمسك باصالة البرائة انما يتم قبل ورود الامر وبعد مع ظهور  
الدلالة على عدم الوجوب التفصيص عن المخالفة بالحمل على الاستحباب لا يمين ولا يغني عن جوع في هذا الباب انصت كان الحكم واجبا شرعا  
وقد امر به حافظ الشريعة لذلك فحمل امره على الاستحباب المؤذن بجواز الترك تخبر صاعين المخالفة لمقتضى امره والرد لنا فحكمه هذا  
وقد تقدم الجواب عن ذلك مستوفى في المقدمة السابعة ويدل على القول الثالث ما رواه الطبرسي قدس سره في كتاب الاحتجاج من  
التوقيع الخارج من الناحية المحررة في جملة اجوبة مسائل الحميم حيث سئل عن المسح على الرجلين بيده باليمين او يمسح عليهما جميعا  
فخرج التوقيع يمسح عليهما جميعا معافان بدا باحدهما قبل الاخرى فلا يبدؤ الا باليمين وانكر جملة من محقق متأخري المتأخرين وجود دليل  
لهذا القول لعدم الوقوف على الرواية المذكورة حتى تكلف بعضهم الاستدلال عليه بما لا يخفى من شيء الثا لثة لو خالف مقتضى الترتيب  
المذكور عما ادسيا نانا فانه يجب عليه الاعادة على ما يحصل به الترتيب مع عدم الجفاف ومعه فيجب الاعادة من راس ظاهر العلامة في  
التحريم الاعادة مع العدم من راس ان لم يثبت في التذكرة عكسه هو الاعادة مع النسيان من راس ان لم يثبت في التفصيل بالجفاف وعلوه  
مع العدم وهو غريب ثم انه هل يكفي في الاعادة مع عدم الجفاف اعادة ما قدم تماخذه التأخير دون ما أخر تماخذه التقديم لعتمده ان  
لا مانع من صحة التقديم لماخذه التأخير عليه وهو غير صالح لما يغني لفتاه او يجب اعادة الجميع نظرا الى انه كما بطل الاول لتقدمه في  
غير موضعه كذلك بطل الثالث لترتيبه عليه وضعه ايضا في غير موضعه وجهان صرح باقهما المحقق في بردجاعة ممن تأخر عنه والاحبار  
في ذلك مختلفة فيما يدل على الاول ما رواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر نقل من كتاب نوادر البرزني عن عبد الكريم بن عمر عن  
ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا بدت بيسارك قبل يمينك ومسحت اسك ورجليك ثم استقيقت بعد انك بدت  
بها غسلك يسارك ثم مسحت راسك ورجليك وعلى الثالث موثقة في بصير المتقدمة وصححة منصور بن حازم عن ابي عبد الله  
عليه السلام في حديث بتقديم السعي على الطواف قال لا ترى انك اذا غسلك شمالك قبل يمينك كان عليك ان تعيد على يمينك  
وقال الصدوق في الفقيه روى فيمن بدء بغسل ياه قبل يمينه ان يعيد على يمينه ثم يعيد على يياه وقد ذكرنا ان يعيد على يياه  
انتهى الرواية الاولى منها ما ينتظم في ادلة القول الثالث والثاني في ادلة القول الاول واما قوله عليه السلام في صححة من روى  
المتقدمة فان غسلك الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه واعده على الذراع وامسحت الرجل قبل الراس فامسح على الراس قبل الرجل  
ثم اعد على الرجل ابدء بما بدء الله عز وجل فالظاهر منها بقرينة اختصاص لفظ الاعادة بالذراع والرجل وقوع التذكرة قبل غسل الوجه  
في الاول وقبل مسح الراس فامر بالبدء بغسل الوجه ثم الاعادة على الذراع والبدء بمسح الراس ثم غسل الاعادة على الرجل و  
مشهدا صححة منصور بن حازم المتقدمة في صدر المقالة وعلى ذلك فلا دلالة في شيء منها على ما نحن فيه ويمكن الجمع بين الاخبار  
المذكورة بجمل موثقة في نصر صححة منصور ويحتمل على ما دللت عليه صححة من روى وصححة منصور الاخرى من التذكرة قبل  
غسل العضو الاخر ومسحة في فيجمل لفظ الاعادة فيهما على اصل الغسل مشاكلا لما بعده ويحتمل ايضا كما ذكره بعض حمل موثقة  
المذكورة واما ما له على ما اذا كان قد غسل العضو الاخر بقصد انه ما موربه على هذا الوجه فانه يجب الاعادة عليه لكون ذلك  
شرعا محرمات الروايات الاخرى على ما اذا غسله من هذه الحيثية بل من حيث انه جزء من الوضوء وان كان بالقصد الحكمي  
المستمر في سائر الاجزاء ولا يخفى ما فيه من البعد الجمع بين الاخبار بالخير لا يخرج من قرب بما كان ذلك هو الظاهر من كلام الفقيه  
حيث نقل الخبرين لا مع ظهورهما في التنازع ولم يجمع بينهما وقد ذكر بعض مشايخنا المتأخرين ان هذا دأبه فيما اذا لم يجمع فيه  
بين الخبرين المتناقضين المستدل بالبراهين وجوب المباشرة مع الامكان وعدم جواز التوليت في كل من الظاهرات  
الثالث هو المشهور بين اصحاب بل ادعى عليه في الانتصا الاجماع ونقل عن ابن الجنيده انه قال يستحب ان يشرك الانسان في  
وضوئه غيره بان يوضيه او يعينه عليه لا يركب في ضعفه لان المتبادر من الاوامر الدالة على الغسل المسح كذا با وسنة  
مباشرة المتوضي ذلك لان اسناد الفعل الى فاعله هو الحقيقة غير مجاز لا يحمل عليه الا مع التصاريف عن الاول ويدل على ذلك  
رواية الوشا قال دخلت على الرضا عليه السلام وبين يديه ابريق يريد ان يتهياه منه للصلاة فدعوت لا صب عليه فاني ذلك وقال  
مه يا حسن فقلت له لم تهمله ان اصيب عليك تكروه ان اوجر قال توجر انت واودرانا فقلت له كيف ذلك فقال ما سمعت

وحيث  
في الخبرين  
المتناقضين  
المستدل  
بالبراهين



الله يقول فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه احدا وها انا اتوضأ للصلاة وهي العبادة فاكره  
 ان يشرك فيها احد وجه الاستدلال بها وقوع النهي عن الصب الذي هو حقيقة في التحريم مردفاه بما يزيد تأكيدا من  
 ان قول ذلك موجب للوزر والاثم الذي لا يكون الا على ارتكاب محرم معللا لذلك بدخوله تحت النهي عن الشرك بعبادة  
 ربه وكونه جزئيا من جزئيات ما نهى عنه سبحانه في هذه الآية لا مجال لانكار كون النهي فيها للتحريم فبستلزم تحريم قبول القب  
 عليه لما فيه من الجمع بينه وبين صحة العبادة الخذ قال وضأت باجفري عليه السلام وقد بال فنا ولتماء فاستنجي ثم صببت  
 عليه كفا فغسل به وجهه وكفا فغسل به ذراعه لايسر الحديث ورواه الشيخ ايضا في موضع اخر بلفظ ثم اخذ كفا فغسل به  
 وجهه اه بدل قوله ثم صببت الا ان قول الراوي وضأت انما يلايم الاول كما لا يخفى بذلك يظهر لك صحة الاستدلال  
 بالرواية على تحريم التولية بهل الصب فيهما على الصب على اعضاء الطهارة دون الحمل على الاستعانة كما عليه الجمهور من اصحابنا  
 وجعلها دليلا على كراهتها جلا للصب المنهي عنه على الصب اليد وحمل الوزر على الكراهة بقية قوله في اخر الخبر فاكره و  
 تكلف الجمع بينه وبين صحة العبادة المتقدمة بهل الصب المتقدمة المذكورة على الضرورة وبيان الجواز فيه زيادة على ما عرفت ان  
 استعمال الكراهة في المعنى المذكور اصطلاح اصولي لما روي المفهوم من الاخبار استعمالها في التحريم كثيرا فلا يتقيد به النهي المتأصل  
 في التحريم المؤكد المعلق بها او ضمنيا بانه وشيدنا اركانها ومثل واية الوشاء فيما ذكرنا ما رواه الصدوق رحمه الله تعالى في  
 الفقيه مرسلاته في كتاب العلق مسند عن الصادق عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام كان لا يدعهم يصبتون الماء عليه يقول لا احب  
 ان اشرك في صلواتي احدا والطعن يكون لا احب ظاهر في الكراهة مردود بها في الاخبار من كثرة ورودها في مقام التحريم  
 كما لا يخفى على من خاض في تيار عباها وضأت لبابها اذ عرفت ذلك فاعلم ان المراد بالتولية المحرمة هي ان يتولى الغير غسل  
 اعضاءه او مشاركتها فيها واما مجرد صب الماء في اليد فليس منها بل هو من الاستعانة كما ذكره الاصحاب واما طلب احضار  
 الماء للطهارة فقد ذكره جميع من الاصحاب منهم السيد السند انه من الاستعانة المكرهة وعندى في اصل الحكم بكراهة  
 الاستعانة وان كان مشهورا بين الاصحاب اشكال لعدم الدليل عليه بل قيام الدليل على العدم وذلك فانهم انما استدلوا  
 على الحكم المذكور برواية الوشاء ومرسلة الفقيه المتقدمين وقد عرفت الحال فيها فبقى الحكم بناء على ما ذكرناه عاديا عن  
 الحكم وصحة العبادة كما عرفت قد دلت على الصب في يده عليه السلام ولا معارض لها بناء على ما اخترنا فتاويلها بالحمل على الضرورة  
 وبيان الجواز من غير معارض مشكل طلب احضار الماء للطهارة قد وقع في عدة من اخبار الوضوء البينة وغيرها كسنة  
 ذرارة قال حكى لنا ابو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه واله فدعا بقدر من ماء وفي اخرى فدعا بقدر من ماء وثلاثة  
 فدعا بطشت او نور وحديث وضوء علي عليه السلام وقول علي عليه السلام لا يسهل الحنفية ائمة بلقاء من ماء اتوضأ للصلاة في غير ذلك  
 ارتكاب الحمل في الجميع من غير معارض بفسطه ظاهرة وبالجمل فانه لم اقف على دليل على ائمة ذلك على مجرد الشهرة ثم ان ما ذكرناه من  
 تحريم التولية مخصوص بحال الاختيار فلا واضطر الى ذلك لمرض او نقيصة او غيرها اجاز اتفاقا ولنفي المخرج في الدين وسعة  
 الحنفية وعلى ذلك ما رواه الصدوق في كتاب المجالس بسنده فيه عن عبد الرزاق قال جعلت جارية لعلي بن الحسين عليه السلام  
 تسكب الماء عليه وهو يتوضأ فسقط الابريق من يده الجارية على وجهه فشبه الحديث فانه ظاهر في التولية وغسل الاعضاء  
 فالواجب حمل على الضرورة لمرض ونحوه ولو حمل على صب الماء في اليد وان بعد ظاهره فبسيلا سبيل الاخبار المتقدمة الدالة على  
 جواز الاستعانة من غير معارض ولا ضرورة الى حمل على الضرورة لعدم الدليل على الكراهة كما عرفت المسئلة الخامسة  
 لا يجوز الغسل مكان المسح والعكس هذا الحكم ثابت عندنا اجماعا فتوى دليلا اية ورواية اذ مقتضى الية الشرعية  
 الواردة في الوضوء غسل بعض مسح بعض فالواجب الاتيان بكل منهما فيما عتق فيه والالبقي تحت العهدة لعدم الاتيان  
 بالماورد به وبذلك استفاضت الاخبار ففي صحيح ذرارة المضر قال لو انك توضأت فجعلت مسح الرجلين غسلا ثم اخبرت ان ذلك  
 هو المفترض لم يكن ذلك بوضوء وفي رواية محمد بن مروان يلة على الرجل ستون وسبعون سنة ما قبل الله منه صلوات قال قلت كيف  
 ذلك قال لا نه يغسل امر الله بمسحه ورتما يبين القول بذلك على تباين حقيقة الغسل والمسح باشرط الجريان في الاول بمجرد  
 امر الله في الية في الثالثة كما احد القولين الا ان الظاهر كما استظهره من محقق اصحابنا رضوان الله عليهم ان النسبة بينهما العموم  
 من وجه فيجوز في المسح باليد مع الجريان فعلى هذا لو مسح في الوضوء بنداة زائدة يحصل بها الجريان مع قصد المسح  
 دون الغسل فالظاهر الخروج من العهدة وصدق الغسل عليه باعتبار الجريان وان لم يكن مقصودا غير مقصود الا مثال  
 بما ذكرناه لان المتوضي سيما المسبح في وضوءه لا يتخلو يده بعد الفراغ من بلة زائدة يحصل بها الجريان ولو اقله كما نشاهد  
 في انفسنا مع انه لم يرد عنهم عليهم السلام نفوذ ايديهم بعد الغسل لاجل المسح ولا الامر بذلك فالتكليف بالنفوذ والتجفيف  
 ح يحتاج الى دليل ليس فليس رتما يستأنس لذلك بصحح ذرارة المتقدم الدال بمفهومه على ان حصول الغسل مع عدم  
 نيته وقصد لا يبطل الوضوء وحج فالظاهر تخصيص الاخبار بالمانعة من الغسل اجماع المدعى في المقام بالغسل المشتمل

وكفا فغسل به ذراعه

الاعمال والادب والادب



على الجريان من غير إيراد معه بقصد كونه غسلا لا مسحاً فان الظاهر خروج تلك الاخبار في مقام التعريض بالعمامة الموجب  
للفعل باجد الفردين وما يقال من ان وقوع المقابلة بين الغسل والمسح في الآية يقتضي مخالفة حقيقة لحدوها الحقيقة الاخرى والا فلا  
معنى للمقابل فيه انه ان اريد بالمخالفة التباين الكلي فالتقابل بهذا المعنى ممنوع وان اريد ما هو اعلم ثم وفي حقيقة العموم  
من وجه اذ يصدق الغسل بدون المسح على مجرد الصب نحوه من غير إيراد اليد والعكس على الامر بدون البشراين وهذا كاف  
في صحة التقابل ان اجتماع الامر باليد مع الجريان وذلك ان تقول بحقيقة تباين الغسل حقيقة فيما يحصل معه  
بقصد كونه غسلا يقابله المسح بامر اليد لا مع الجريان او معه بقصد كونه مسحاً وحججاً فالنسبة بينهما التباين وعدم جواز  
كل منهما مكان الاخر ظاهر لما بينهما من التباين وامر اليد بما يستلزم الجريان في موضع المسح مع قصد كونه مسحاً كما انه كذلك مع  
قصد كونه غسلا لا ينافي التباين في حق فان كان مراد المصنف غير من غير ذلك بعدم جواز الغسل كان المسح بالعكس ما ذكرناه  
من الغسل المجرد عن امر اليد او معه مع قصد كونه غسلا فمرجها بالوقا والاف هو محل نظر لما عرفت المسئلة السانسة  
الظاهرية لا خلاف في ان من اخل بالترتيب بترك بعض الاعضاء اسبانيا اعادة مقف كونه ما يحصل به الترتيب ان ذكر قبل جفاف  
السابق والاف من رأس لو كان في الصلوة قطعها واعادها بعد الوضوء مرتباً والاخبار مستفيضة في حسنه الجلب عن الصلوة  
عليكم اذ ذكرت وانت في صلواتك انك قد تركت شيئاً من وضوئك المفروض عليك فانصت واثم الذي نسيت من وضوئك  
واعد صلواتك والاثم هنا اما محمول على عدم فوات الموالاة او انه كناية عن اعادة الوضوء وحسنه الاخرى عنه عليه السلام قال  
اذا نسي الرجل ان يغسل يمينه فغسل شماله ومسح راسه ورجليه ذكر بعد ذلك يغسل يمينه وشماله ومسح راسه ورجليه وان  
كان اتم اليمنه شماله فليغسل الشمال ولا يعيد على ما كان توفئاً والمراد من قوله ولا يعيد على ما كان أي غسل الوضوء هنا يعني  
الغسل يعني لا يعيد ما غسله سابقاً فلا ينافي وجوب مسح الرجل بعد غسل الشمال على ذلك ايضا تجل بحقيقة علي بن جعفر عن اخيه موسى  
عليه السلام قال سئلته عن رجل نوى الوضوء فغسل يمينه وحدها ولا يعيد وضوءه شيئا غيرهما وحده الشخوة على معنى لا  
يعيد وضوءه شيئا غيرهما تماماً تقدم دون ما تأخر ولا ضرورة اليه فان الوضوء هنا كما عرفت بمعنى الغسل فينصرف الى ما تقدم من غير تكلف  
الحمل على ذلك ورواية ذرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل ينسى مسح راسه حتى يدخل في الصلوة قال ان كان في لحيته بلل  
بقدر ما يمسح راسه ورجليه فليغسل ذلك وليصل قال وان نسي شيئاً من الوضوء المفروض فعليه ان يبدأ من حيث كان في لحيته بلل  
الوضوء ورواية ابي بصير عنه عليه السلام في رجل نوى ان يمسح على راسه فذكر وهو في الصلوة فقال ان كان استيقن ذلك انصرف فمسح  
على راسه ورجليه واستقبل الصلوة واما ما ورد في بعض الاخبار فيمن نسي مسح راسه مما ظاهره الاقتصار عليه كرواية الكنا في  
قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نوى الوضوء فغسل يمينه وحدها ولا يعيد مسح راسه فليغسل راسه ورجليه  
ونحوها رواية المفضل بن صالح ورواية زيد الشحام فمحمول على ما تقدم من الروايات الدالة على انه ياتي بالسجدة ما بعد الحقيقة  
للترتيب لا فرق في ظاهر الاصحاب بين كون الوضوء المنسي عضوًا كاملاً او بعضاً منه ولو لمعة فانه يجب غسله وترتيب ما تأخر  
عليه الا انه نقل في المخ عن ابن الجنيد انه اذا كان المنسي لمعة دون سعة الدرهم فانه يكف بهما من غير اعادة فعله ما بعد ذلك  
العضو ولم نقف له على دليل الا انه نقل في بعض اصحاب ابن الجنيد انه قال وقد روي توقيت الدرهم عن ابي سعيد عن طريق  
عن ابي جعفر عليه السلام وابن منصور عن زيد بن علي ومنه حديث ابي امامة عن النبي صلى الله عليه وآله انه هو عوف بما نقل لكن روي  
الصدوق رحمه الله عنه في الفقيه رسالة عن الكاظم عليه السلام في كتاب عيون الاخبار مسنداً عن الرضا عليه السلام انه سئل عن الرجل ينسى  
من وجهه اذ توفئاً موضع لم يصبه الماء فقال يجزيه ان يبله من جسده وهو وان لم يكن واضح الدلالة على ما ذكره ابن الجنيد  
انه منافي بظاهره لما عليه الاصحاب الحمل على التباين بما بعد وان كان بعيداً عن ظاهر اللفظ الا انه لا مندوحة عن المصير اليه ربما  
ظهر من الصدوق العمل بظاهر الرواية المذكورة حيث نقلها ولم يتعرض لتاويلها ولا دلتها وهو ظاهر الحديث الشيخ محمد الحلي في  
كتاب البداية وجرى عليه في كتاب الوسائل حيث قال باب من نسي العضو بعض اجزائه ان يبله من بعض جسده ثم نقل الرواية  
المذكورة بطريق الفقيه العيون وانت خبير بان اثبات الحكم المذكور مع مخالفة لظاهر الاخبار المتعددة والقواعد المهمة بمجرد  
هذه الرواية مع ضعف سندها وقبولها للتاويل مشكوك بهما حملت بضلعها ما اذا لم يتيقن أصابة الماء ببل جده جافاً هذا  
مقتضى ما هو المعروف من كلام الاصحاب انه بعد غسل المعة المذكورة يرتب عليها ما تأخر عن ذلك العضو من الاعضاء واما انه  
يرتب ولا ما تأخر عن تلك المعة من العضو الذي هي فيه عليها ايضا فان المفهوم من كلام العلامة في المخ بعد نقل كلام ابن الجنيد المتقدم  
نقريه ذلك على وجوب الابتداء من موضع بعينه وعدمه حيث قال ولا اوجب غسل جميع العضو بل من الموضع المتيقن  
الاخرى ان اوجبنا الابتداء من موضع بعينه والموضع خاصته ان يسوغنا العكس انه في تحقيق الكلام في ذلك قد تقدم المسئلة  
التابعة الظاهرية لا خلاف في تحريم الوضوء بالماء النجس يدل ايضا ما رواه الشيخ محمد الحلي في كتاب الوسائل عن الرضا عليه  
السلام عنه في رسالة الحكم والمتشابهة نقلها من تفسير التتميم في ما سنده عن علي عليه السلام قال واما الرخصة التي هي الاطلاق

فيما لا ينافي التباين الكلي فالتقابل بهذا المعنى ممنوع وان اريد ما هو اعلم ثم وفي حقيقة العموم من وجه اذ يصدق الغسل بدون المسح على مجرد الصب نحوه من غير إيراد اليد والعكس على الامر بدون البشراين وهذا كاف في صحة التقابل ان اجتماع الامر باليد مع الجريان وذلك ان تقول بحقيقة تباين الغسل حقيقة فيما يحصل معه بقصد كونه غسلا يقابله المسح بامر اليد لا مع الجريان او معه بقصد كونه مسحاً وحججاً فالنسبة بينهما التباين وعدم جواز كل منهما مكان الاخر ظاهر لما بينهما من التباين وامر اليد بما يستلزم الجريان في موضع المسح مع قصد كونه مسحاً كما انه كذلك مع قصد كونه غسلا لا ينافي التباين في حق فان كان مراد المصنف غير من غير ذلك بعدم جواز الغسل كان المسح بالعكس ما ذكرناه من الغسل المجرد عن امر اليد او معه مع قصد كونه غسلا فمرجها بالوقا والاف هو محل نظر لما عرفت المسئلة السانسة الظاهرية لا خلاف في ان من اخل بالترتيب بترك بعض الاعضاء اسبانيا اعادة مقف كونه ما يحصل به الترتيب ان ذكر قبل جفاف السابق والاف من رأس لو كان في الصلوة قطعها واعادها بعد الوضوء مرتباً والاخبار مستفيضة في حسنه الجلب عن الصلوة عليكم اذ ذكرت وانت في صلواتك انك قد تركت شيئاً من وضوئك المفروض عليك فانصت واثم الذي نسيت من وضوئك واعد صلواتك والاثم هنا اما محمول على عدم فوات الموالاة او انه كناية عن اعادة الوضوء وحسنه الاخرى عنه عليه السلام قال اذا نسي الرجل ان يغسل يمينه فغسل شماله ومسح راسه ورجليه ذكر بعد ذلك يغسل يمينه وشماله ومسح راسه ورجليه وان كان اتم اليمنه شماله فليغسل الشمال ولا يعيد على ما كان توفئاً والمراد من قوله ولا يعيد على ما كان أي غسل الوضوء هنا يعني الغسل يعني لا يعيد ما غسله سابقاً فلا ينافي وجوب مسح الرجل بعد غسل الشمال على ذلك ايضا تجل بحقيقة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سئلته عن رجل نوى الوضوء فغسل يمينه وحدها ولا يعيد وضوءه شيئا غيرهما وحده الشخوة على معنى لا يعيد وضوءه شيئا غيرهما تماماً تقدم دون ما تأخر ولا ضرورة اليه فان الوضوء هنا كما عرفت بمعنى الغسل فينصرف الى ما تقدم من غير تكلف الحمل على ذلك ورواية ذرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل ينسى مسح راسه حتى يدخل في الصلوة قال ان كان في لحيته بلل بقدر ما يمسح راسه ورجليه فليغسل ذلك وليصل قال وان نسي شيئاً من الوضوء المفروض فعليه ان يبدأ من حيث كان في لحيته بلل الوضوء ورواية ابي بصير عنه عليه السلام في رجل نوى ان يمسح على راسه فذكر وهو في الصلوة فقال ان كان استيقن ذلك انصرف فمسح على راسه ورجليه واستقبل الصلوة واما ما ورد في بعض الاخبار فيمن نسي مسح راسه مما ظاهره الاقتصار عليه كرواية الكنا في قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نوى الوضوء فغسل يمينه وحدها ولا يعيد مسح راسه فليغسل راسه ورجليه ونحوها رواية المفضل بن صالح ورواية زيد الشحام فمحمول على ما تقدم من الروايات الدالة على انه ياتي بالسجدة ما بعد الحقيقة للترتيب لا فرق في ظاهر الاصحاب بين كون الوضوء المنسي عضوًا كاملاً او بعضاً منه ولو لمعة فانه يجب غسله وترتيب ما تأخر عليه الا انه نقل في المخ عن ابن الجنيد انه اذا كان المنسي لمعة دون سعة الدرهم فانه يكف بهما من غير اعادة فعله ما بعد ذلك العضو ولم نقف له على دليل الا انه نقل في بعض اصحاب ابن الجنيد انه قال وقد روي توقيت الدرهم عن ابي سعيد عن طريق عن ابي جعفر عليه السلام وابن منصور عن زيد بن علي ومنه حديث ابي امامة عن النبي صلى الله عليه وآله انه هو عوف بما نقل لكن روي الصدوق رحمه الله عنه في الفقيه رسالة عن الكاظم عليه السلام في كتاب عيون الاخبار مسنداً عن الرضا عليه السلام انه سئل عن الرجل ينسى من وجهه اذ توفئاً موضع لم يصبه الماء فقال يجزيه ان يبله من جسده وهو وان لم يكن واضح الدلالة على ما ذكره ابن الجنيد انه منافي بظاهره لما عليه الاصحاب الحمل على التباين بما بعد وان كان بعيداً عن ظاهر اللفظ الا انه لا مندوحة عن المصير اليه ربما ظهر من الصدوق العمل بظاهر الرواية المذكورة حيث نقلها ولم يتعرض لتاويلها ولا دلتها وهو ظاهر الحديث الشيخ محمد الحلي في كتاب البداية وجرى عليه في كتاب الوسائل حيث قال باب من نسي العضو بعض اجزائه ان يبله من بعض جسده ثم نقل الرواية المذكورة بطريق الفقيه العيون وانت خبير بان اثبات الحكم المذكور مع مخالفة لظاهر الاخبار المتعددة والقواعد المهمة بمجرد هذه الرواية مع ضعف سندها وقبولها للتاويل مشكوك بهما حملت بضلعها ما اذا لم يتيقن أصابة الماء ببل جده جافاً هذا مقتضى ما هو المعروف من كلام الاصحاب انه بعد غسل المعة المذكورة يرتب عليها ما تأخر عن ذلك العضو من الاعضاء واما انه يربط ولا ما تأخر عن تلك المعة من العضو الذي هي فيه عليها ايضا فان المفهوم من كلام العلامة في المخ بعد نقل كلام ابن الجنيد المتقدم نقريه ذلك على وجوب الابتداء من موضع بعينه وعدمه حيث قال ولا اوجب غسل جميع العضو بل من الموضع المتيقن الاخرى ان اوجبنا الابتداء من موضع بعينه والموضع خاصته ان يسوغنا العكس انه في تحقيق الكلام في ذلك قد تقدم المسئلة التابعة الظاهرية لا خلاف في تحريم الوضوء بالماء النجس يدل ايضا ما رواه الشيخ محمد الحلي في كتاب الوسائل عن الرضا عليه السلام عنه في رسالة الحكم والمتشابهة نقلها من تفسير التتميم في ما سنده عن علي عليه السلام قال واما الرخصة التي هي الاطلاق



في تحريم القوض والبناء النجس

وَيُحْيِي الْمَيِّتَ بِعِبَارَةٍ عَنْ مَجْدِ الْبَطْلَانِ

۱۴۰۰



العلم يرتفع عنه المؤاخذة فعلى هذا لو صلى في نجاسة أو توضأ بماء متنجس كان كل من صلواته ووضوئه بالطلاقة الواقع وان ارتفع  
 الأثر عنه في ظاهر الأمر فذلك عنهم شيخنا الشهيد الثاني في شرح الرسالة في الفصل الثالث في المنافيات للصلوة حيث قال  
 لمع الأول نواقض الطهارة مطلقا وبطلانها كالطهارة بالماء المتنجس قال الشارح سواء علم بالنجاسة أم لا حتى لو استمر الجمل  
 به حتى مات فإن الصلوة بالهلة غايته عدم المؤاخذة عيها لا امتناع تكليف الغافل هذا هو الذي يقتضيه إطلاق العبارة وكلام  
 الجماعة انتهى في صحة القول بالبطلان والمستفاد من الأخبار أن النجس ليس عبارة عما ذكرنا بل هو عبارة عما علم المكلف بملاقاة النجاسة  
 له كما أن الطاهر ليس عبارة عما لم تلاقه النجاسة بل عما لم يعلم ملاقاة ما له وقد تقدم تحقيق المسئلة في المقدمة الحادية عشر ويزيد  
 هنا ما عرفت من الخبر المتقدمين الذين على أن كل ماء طاهر وكل شيء نظيف حتى تعلم أنه قد فسد فانه لا يعلم  
 أن الماء وغيره من الأشياء على أصل الطهارة من حيث عدم العلم بملاقاة النجاسة له وإن حصل ذلك واقعاً كذلك ولا على أن النجس  
 هو مقابل له بالمبانيه هو ما علم بملاقاة النجاسة له بحقيقا للمبانيه وبذلك يظهر لك من كلامهم رضوان الله عليهم من الغفلة والمساهة  
 في الأصل المذكور وما يثبت عليه هذا مقتضى ما أدى إليه التذليل بالنظر إلى هذا الفكر الكبير الذي هو العليل الاحتياط يقتضيه الوقوف  
 على كلام الأصحاب نورا لله مرقدهم ولم أر من تنبه لما ذكرناه واختار ما حققناه سوا العلامة المحدث السيد نعم الله الجزائري في  
 رسالته التحفة والشيخ جواد الكاظمي في شرح الرسالة المحمديّة أما الأول منها فإنه صرح بأن الطاهر والتنجس ما حكم الشارع بطهارة  
 ونجاسته فالطاهر ليس هو الواقع في نفس الأمر بل ما حكم الشارع بطهارة وكذا النجس ليس له واقع سوا حكم الشارع بطهارة المسلمين  
 فصاروا طاهرين صرح بذلك قدس سره في جواب شبهة بعض معاصريه من علماء العراق ممن اعتقد وجوب عزل التور عن الناس  
 بنهم أنهم نجسون قطعاً وظناً وأما الثاني فإنه في الكتاب المذكور بعد أن نقل ما قد مناه من عبارة الذكرى قال وفيه نظراً فاقا  
 لا تم بقاء حدثه فذلك التجسس لا يحصل به الطهارة قلنا التجسس نفس الأمر والتجسس علم المكلف الأول ثم والثالث مسلم ويؤيدنا  
 مكلفون مع عدم العلم بالنجاسة لا مع العلم بعدمها الاستلزام ذلك الحرج المنفي بالأثر الأخبار وعلى هذا فكون صلواته فاسدة ثم و  
 صدق الفوات بالنسبة إليه غير ظاهر كيف هو قد فعل بالمأمور به شرعاً ومثال الأمر بوجوب الأجزاء والتحصن أما الأول فلأنه ما هو  
 بالطهارة بماء محكوم بطهارة شرعاً أي ما كان طاهراً في الظاهر لا في نفس الأمر لأن الشارع لم يلتفت إلى نفس الأمر لتعذر واما  
 الثانية فلما ثبتت في الأصول انتهى وهذا المسئلة من جملة ما اشبعنا الكلام في تحقيقه في كتاب المسائل إلا أنا بعد لم نفع على  
 كلام هذين الفاضلين وبعض المعاصرين استبعد ما ذهبنا إليه لمخالفتهم ما هو المشهور حيث أن طبيعة الناس جبلت على متابعة  
 المشهورات وإن أنكروا بظاهرهم تقليد الأموات وقد وقفت على كلام الفاضلين المذكورين فاثبتناه هنا لا  
 للاستعانة به على قوة ما ذهبنا إليه بل لكسر سورة نزاع من ذكرناه من المعاصرين لعدم قبولهم الكلام المتقدمين المسئلة  
 الثامنة لا خلاف بين الأصحاب رضوان الله عليهم في بطلان الطهارة بالماء المغصوب عما عدا ما هو لا اشكال فيه فامع الجمل  
 ظاهرهم هنا الاتفاق على عدم التحريم والإبطال لعدم توجه النهي إليه وأما نسيان الغضب فهل يكون حكمه حكم العمد كما ذكرنا في  
 نكس النجاسة فيتوجه إليه النهي لأن النسيان إنما عرض له بقلته التكرار الموجب للتذكير وحكم الجاهل لا امتناع تكليف الغافل  
 قولاً واختار أهل العلامة في القواعد وثانيهما أول الشهيدين في الرسالة وثانيهما في شرحهما وثاني المحققين في شرح الرسالة  
 المذكورة وفي رسالته المحمديّة وشارحها طهارة هو الأظهر لما حققناه اتفاقاً أن الفرق بين جاهل الغضب بالنجاسة كما ذكرنا  
 معللين له بأن مانع النجاسة ذاتي فلا يضره الجهل بخلاف الغضب فإنه عرضي بسبب النهي عن التصرف في مال الغير ومع الجهل بالنسيان  
 لا يتحقق النهي لعدم التكليف فينتفي المانع محل نظر يظهر مما حققناه اتفاقاً في جاهل الغضب ناسية ما جاهل حكم الغضب ناسية  
 فهو عندهم في حكم العمد لوجوب التعلم عليها وختمها في التقصير فلا يعد تقصيرها عذراً وأنت خيرها فيه من الوهن والضعف لما  
 اشترى إليه أنفاً من قيام دليل العقل والنقل على معذورية الجاهل أعم من أن يكون جاهلاً بالأصل والحكم وتقصير في التعلم غاية  
 ما يوجب حصول الأثر لا خلا له بذلك على ما ذكرنا في كتاب الذم بالنجاسة حيث حققنا هناك المقام بمزيد بسط في الكلام لا يجوز  
 حوله نقض ولا إبرام إذ عرفت ذلك فاعلم أن الغضب على ما عرفت فومصادرة عن إثبات اليد على حق الغير عداً وظلماً واحترزوا بقيد  
 العداً عن إثبات التكليف على مال الموكّل ويصح المرفق والوفاق المستأجر والمستعير ظاهرهم عدم الاكتفاء بشاهد الحال الغف  
 ظن رضا المالك في الخروج عن الغضب بذلك ينقدح الاشكال ويقع الداء العضال في مثل هذه المسئلة فإنه متى سافر  
 الإنسان من بلد إلى آخر سيرة شهر أو أزيد وانقص بحجبه عليه حمل ماء مملوك معه إلى أن يتمكن من تحصيل ماء مباح أو ما دون  
 أو مشروب لا يجوز له الأخذ من المياه التي يمر بها في الطريق لدخولها في باب الغضب فيه من المشقة والحرج والعسر المنقضي بالآية  
 والرواية لا يجوز له ذلك صرح جمع منهم الشهيدان بجواز الشرب الوضوء والغسل من نحو القنائة المملوكة والآية المذكورة  
 مطلقاً لا يشاهد الحال إلا أن يغلب على الظن الكراهة ونفي عنه البعد في الكفاية وهو جدي وج لا فرق بين كون ذلك الماء  
 مملوكاً أو مغصوباً لأن شاهد الحال حاصل على التقديرين على ما بيانه انشاء الله تعالى في المكان المسئلة الثالثة

في حكم النجاسة  
 بالماء المغصوب



هل يشترط طهارة عضو الوضوء أو من الجنابة لو كان ثم نجاسة ثم إجراء ماء الوضوء عليها أو يكفي ماء واحد لا زالة الخبث والمحدث  
قولان المشهور الأول في تحقق المقام في فصل غسل الجنابة انشاء الله تعالى **المسئلة العاشرة** المشهور بين متأخري أصحابنا  
الله عليهم اشترط الا باحة في مكان الطهارة فلو توفى في مكان مفضوعا لما عدا بطلت طهارة الماء عن الكون الذي هو من ضرورات  
وقطع المحقق في عدم مع اختياره الاشترط في الصلوة واليخرج السيد المدرك وتحتوي المسئلة حبها يقتضيه النظر في انشاء الله  
تعالى في بحث المكان من كتاب الصلوة **المسئلة الحادية عشر** ظاهر كلام فقهاءنا رضوان الله عليهم لا اتفاق على ان من كان على  
اعضائه هار جاثروا في الأصل يقال للعيان والخزفة التي تشد على العظام المكسورة والظاهر من كلام الفقهاء اطلاقها على ما يشد  
على القروح أيضا لا شراك الجميع في الحكم الوارد في الروايات التي هي المستند في هذا الباب فانه يجب عليه مع الامكان نزح الجراثيم او  
تكرار الماء عليها على وجه يصل الى البشرة ويحصل منه الغسل المعبر شرعا وظاهرهم التخيير في ذلك مع الامكان بعدم التضرر بالنزع  
وعدم التضرر بتطهيرها تحت الجيرة لو كان نجسا ولو تعذر النزع واكن ايضا الماء الى ما تحت الجيرة وجبا يضا والا فيجب المسح  
عليها داخل العلامة في نية وجوب قائلها يقي غسلا وهو بعيد ولو كانت الجيرة نجسة ولم يمكن تطهيرها ثم المسح عليها ولو اضع عليها  
خرقة طاهرة ثم مسح عليها داخل في الذكرى الاكتفاء بغسلها وحولها وصرح بعضهم بان القروح والجرخ لو كان خاليا من الجيرة  
مسح عليه ان امكن والا وضع عليه شيئا طاهرا ومسح عليه هذا اذا كان الجيرة في موضع الغسل اذا كانت في موضع المسح فان لم  
تتوسع محل المسح بحيث يبقى ما يشاد به الفرض فلا اشكال وان استوعب فان نزعها والمسح على البشرة مع طهارةها وامكن تطهيرها  
وجب لك والمسح على الجيرة مع طهارةها ولا يكفي امر الماء ومع نجاسة الجيرة يضع عليها خرقة طاهرة ويمسح هذا ما يستفاد من  
متفرقات كلامهم في بحث الوضوء ثم انهم في بحث التيمم جعلوا من جملة موجباته الخوف من استعمال الماء بسبب القروح والجرخ  
من غير تقييد بتعذر وضع شيء عليها والمسح عليه كلامهم في هذا المقام لا يخلو من اجمال يحصل به الاشكال وهذا نحن لنوق جملة  
ما وفقنا الله تعالى للوقوف عليه من الاخبار ونتكلم بعدها بما رزقنا سبحانه فهم من تلك الآثار معتصمين بحمل توفيقه من العشا  
فمن ذلك صحيفة عبد الرحمن بن الحجاج قال سئلت ابا ابراهيم عن الكسيرة يكون الجراثيم وتكون به الجراحة كيف يصنع بالوضوء وعند  
غسل الجنابة وعند غسل الجمعة قال يغسلها وصل اليه الغسل بما ظهر منها ليس عليه الجراثيم ويدع ما سوي ذلك مما لا يستطيع غسله  
ولا ينزع الجراثيم ولا يعش بجراحته ورواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد عن صفوان مثله الا انه اسقط قوله او تكون  
به الجراحة وروى العياشي في تفسيره عن ابي ابي طالب عليه السلام قال سئلت رسول الله صلى الله عليه واله عن الجراثيم تكون على الكسيرة  
يتوضأ صاحبها وكيف يغسل اذا جنب الى جيرة المسح عليها في الجنابة والوضوء قلت فان كان في برد يخاف على نفسه اذا فرغ الماء  
على جسده فقرأ رسول الله صلى الله عليه واله ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحما ورواية عبد الله بن سنان او صحيفة عن ابي  
عبد الله عليه السلام قال سئلت عن الجرح كيف يصنع به صاحبه قال يغسلها حوله وقال في الفقيه قد روي في الجراثيم عن ابي عبد الله عليه السلام  
انه قال يغسلها حوله وحسنه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن الرجل يكون به القرح في ذراعه او نحو ذلك من موضع  
الوضوء فيعصبها بالخرقة ويتوضأ ويمسح عليها اذا توضأ فقال ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه وان كان لا يؤذيه  
فلينزح الخرقه ثم يغسلها قال سئلت عن الجرح كيف اصنع به في غسله قال اغسلها حوله ورواية عبد الله عليه السلام قال قلت  
لابي عبد الله عليه السلام عثرت فانقطع لظفر فجمعت على اصبع مررة فكيف اصنع بالوضوء فقال تعرف هذا واشباهه من كتاب  
الله تعالى قال الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج امسح عليه ورواية كليب الاسدي قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل  
اذا كان كسيرا طمعه كيف يصنع في الصلوة قال ان كان يتخوف من نفسه فليمسح على جاثره وليصل حنة الوشاء قال سئلت  
ابا الحسن عليه السلام عن الدواء اذا كان على يد الرجل يجزيه ان يمسح على الدواء قال نعم يجزيه ان يمسح عليه ورواية جعفر  
ابن ابراهيم الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان النبي صلى الله عليه واله ذكر ان رجلا اصابته جنابة على جرح كان به وادخل  
فاغسل فكثر فمات فقال رسول الله صلى الله عليه واله انتم الله الحديث في صحته وروى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقصبه  
الجنابة وبه قروح او جروح او يخاف على نفسه من البرد فقال لا يغسل ويقيم وحسنه محمد بن مسكين وغيره عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال قيل له ان فلانا اصابته جنابة وهو مجدد وفسلوه فمات فقال قتلوه الاسألوا الايموه ان شفاء القى السؤال وقال  
في الكافي عقب نقل هذه الرواية روى ذلك في الكافي الملبطون يقيم ولا يغسل وحسنه ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال سئلت عن مجذرا صابته جنابة فغسلوه فمات فقال قتلوه الاسألوا فان دواء القى السؤال وحيثه محمد بن مسلم  
قال سئلت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون به الفرج والجراحة فيجب قال لا بأس بان لا يغسل يقيم ورواه في الفقيه بلفظ القروح  
والجراحات موثقة محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام في الرجل يكون به القروح في جسده فتصيبه الجنابة قال يقيم صحته  
ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في المجذور والكسيرة اصابتهما الجنابة وموثقة عمار قال سئل ابو عبد الله  
عن الرجل ينقطع ظفره هل يجوز ان يجعل عليه علكا قال لا ولا يجعل عليه الا ما يقدم على اخذه عند الوضوء ولا يجعل

والجرح

والا يكفي هذا الماء  
عليها بحيث يصل الى البشرة  
لان المسح انما يتحقق بالصلوة  
التي لا يمكن ان يكون



عليه ما يصل إليه الماء وموثقة الأخرى الرجل ينكسر ساعده او موضع من موضع الوضوء فلا يقدر ان يمسح عليه كحال الجبر اذا جبر  
يضع قال اذا اراد ان يتوضأ فليضع انا وفيه ماء ويضع موضع في الأناوخة يصل إليه جلد وقد اجزاء ذلك من غير ان يحل ودواه الشيخ في  
موضع آخر عن اسحق بن عمار مثله هذا ما وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بالمسح على المراتة لا استلزام دفعها المشقة والمخرج ورواية  
حسنة الجلب من المسح على الخرقه اذا كان يؤذيه الماء ورواية عبد الاعلى من المسح على المراتة لا استلزام دفعها المشقة والمخرج ورواية  
كليب من الأمر بالمسح على الجبائر ومقتدا بالخوف على نفسه هو مستند الاصحاب فيما ذكر ومن وجوب المسح على الجبيرة من تعذر اصيل  
الماء الى ما تحتهما واطلاق بعض الاخبار الدالة على اجزاء المسح على الجبيرة من غير تعرض لتعذر اصيل الماء الى ما تحتهما كرواية العياشي وحسنه  
الوشامقي هذه الاخبار وناقش جملة من المتأخرين منهم السيد في المدارك في وجوب المسح على الجبيرة قائلا بان لا يجمع على  
وجوب مسح الجبيرة لا مكن القول بالاستحباب الا كنفاء بغسلها وحلها واحتج على ذلك بصحة عبد الرحمن بن الحجاج وانك خبير  
بان المراد من قوله عليه السلام في الصحيحين المشار اليها ويدع ما سوك ذلك مما لا يستطيع غسله يعني يدع غسله لا يستطيع غسله من  
الجبائر كما يدل عليه ايضا قوله اخيرا ولا ينزع الجبائر ولا يعبت بجراحته وليس فيها نفى وانتهى عن المسح بل هي مطلقة بالنسبة  
ولا ضرورة لاستفادة الحكم من تلك الاخبار المذكورة مؤيدا بدعوى الاجماع في المسئلة فيكون الملاق هذه الرواية مقيدة  
بتلك الروايات فلا منافاة واما ما عدا هذه الرواية مما دل على غسلها حول الجرح فالظاهر منه ان الجرح خال من الجبيرة كما هو  
ظاهر في حديث الدرس فانه بعد ان ذكر التفصيل في الجبائر وما في حكمها قال الجرح يغسلها حوله وصرح في الذكرى و  
بالجملة فالرواية التي استند اليها فيما ذكره لا تنهض حجة في ذلك نعم ربما كان الظاهر من كلام الصدوق في الفقيه هنا  
التخيير بين المسح الجبيرة والاكتفاء بغسلها حيث قال ومن كان به في المواضع التي يجب عليها الوضوء قرحة او جراحة  
او دما ميل لم يؤذها فليغسلها وان اضر به حلها فليمسح يده على الجبائر والقروح ولا يحلها ولا يعبت بجراحته  
وقد روي في الجبائر عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال يغسلها حوله انتهى وهذا بعينه ما ذكره في كتاب الرضا حيث قال عليه السلام  
ان كان بك في المواضع التي يجب عليها الوضوء قرحة او دما ميل لم تؤذها فليغسلها وان اضر بها فليمسح يده على الجبائر والقروح ولا يحلها ولا يعبت بجراحته  
على الجبائر والقروح ولا تحلها ولا تعبت بجراحته وقد روي في الجبائر عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال يغسلها حوله انتهى  
المستفاد من ظاهر رواية عبد الله بن سنان وحسنه الجلب ان القروح والجروح الخالية من الجبيرة اذا تضرت بالغسل يكفي  
بغسلها حوله واما ما ذكره الاصحاب ضوان الله عليهم من انه مع تعذر الغسل يمسح عليها ومع تعذر المسح يضع عليها  
ما يمسح عليه فوقها فلم اقف له على دليل في الاخبار وقد اعترفت ايضا بذلك بعض متأخري علماءنا الاجر وما علم به ان فيه  
تحصيل لا شبهة الغسل عند تعذر حقيقة اذا كان الجرح محل الغسل وانه وسيلة الى المسح الواجب في موضع المسح فلا يحصل  
له مع عدم الدليل الشرعي على ذلك وكذلك ما ذكره من وضع خرقة على الجبيرة لو كانت نجسة وتعذر غسلها فانه لا اشكال  
به في تلك الروايات بوجه والجبيرة انما يخص في المسح عليها عند تعذر اصيل الماء الى ما تحتهما لصغر حجمها بسبب ضرورة  
التداوي بها ولصوقها بالجسد كانهما منه وهذا بخلاف وضع الخرقة على هذا الوجه الذي ذكره ولا بأس بالعمل بما  
ذهبوا اليه اذ علموا اطلعوا على ما لم يطلع عليه الثالث ما دلت عليه رواية عبد الاعلى من المسح على المراتة التي على ظهره  
دليل ما ذكره الاصحاب من المسح على الجبيرة وان كانت في موضع المسح ايضا وعليه يدل ايضا اطلاق حسنة كليب لا سكر وظاهر  
حسنه الجلب هل يجب التحليل مع امكانه وعدم امكان النزاع للتوصل الى اصيل الماء للبشرة هناك لو كانت الجبيرة في موضع  
الغسل والواجب المسح على الجبيرة خاصة ظاهر الاصحاب لثلاثة لما قد منا نقله والمفهوم من كلام شيخنا صاحب ياخذ المسائل فيه  
الاول حيث قال ويجب التحليل مع امكانه ولو في موضع المسح وان حصل الجريان عليه على الظاهر لم على تقدير عدم صدق الغسل  
المنتهى عنه عرفا فظاهر واما بتقدير الصدق فلا نه ليس باعتقاده المفروض من المسح بل باعتقاده انه مقدمة ما استطاع بيان  
به من المسح لما مور به وهو اصيل الماء الى البشرة مع تعذر الامع لجريان وعدم المماسه ولتصريح جمع من الاصحاب كما  
هو الاقوى بتعين الغسل على الرجلين لو تادت التقية به وبالمسح على الخفين لكونه اقرب للامثال وتعلقه باعضاء الظاهر  
بامر خارج عنها بل عن المتطهر كما يدل عليه فحوى ما رواه ابن بابويه في الفقيه عن عائشة انه صلى الله عليه واله قال اشد الناس  
حسرة يوم القيمة من راي وضوئه على جلد غيره و لظاهر اطلاق رواية اسحق بن عمار في الصادق عليه السلام في الرجل ينكسر احد  
الحديث كما تقدم انتهى كلامه قدس سره وهو قوي وان امكن المناقشة في بعض ما ذكره الرابع ان ما دلت عليه موثقة عما  
الاول فيمن انقطع لغيره من انه لا يجعل عليه الا ما يمكن اخذه عنه عند الوضوء ولا يجعل عليه ما لا يصل اليه الماء مما يناله  
بظاهرة الدالة العقلية العقلية من وجوب دفع الضرر ورفع الحرج وسعة الخفيف في خصوص جملة ما تلوناه من اخبار الجبيرة  
الدالة على جواز استعمالها وانه يمسح عليها مع تعذر اصيل الماء ولا سيما رواية عبد الاعلى الدالة على خصوص الظفر  
ويمكن سماعه على عدم انحصار العلاج بذلك حتى ان بعض محقق متأخري المتأخرين جعل من مستحبات الوضوء ان لا يضع على



لهما رتبة عند الاجتهاد في العلاج ما لا يقدر على اخذ عند الوضوء وما لا يصل الى الماء الامنع انحصار العلاج فيه ثم قال في حرمته  
 تامر بن شام من غيوم الرخصة ومن خصوص الوثقة المذكورة وفيه ما لا يخفى فان العمل بظاهر الرواية المذكورة ثم بما ذكرنا لك من الاول  
 فطرحها راسا لما ذكرنا ليس بذلك البعيد لا سيما والرواية في المنة فربما روايت الغرائب كما طعن به عليه المجتهد الكاشاني في مواضع من  
 وحملها الشيخ في التمهيد على انه لا يجوز ذلك مع الاختيار فاما مع الضرورة فلا بأس به قيل هو محتمل لان يراد بالاختيار المقابل  
 بالضرورة ارتفاع الضرورة والحاجة مطلقا وارتفاع الضرورة الخاصة الداعية الى العلاج الخاص لا يمكن نزعها عند الوضوء  
 لا يصل الى الماء ودورها كان المتبادر من كلامه الاول انتهى بالجملته فان امكن حملها على وجه ينتظم به مع تلك الاخبار والا  
 فطرحها متعين فواقع فيه بعض متاخرى متاخرى بسببها من الاشكال ليس بذلك القريب لاحتمال الخامس ان ما دللت عليه  
 موثقة عامر المروية في موضع اخر عن اسحق بن عمار فيمن انكسر ساعده او موضع من مواضع الوضوء فلا يقدر ان يمسح على موضع  
 الكسر لجل الجيرة من انه يضع اناء فيه ماء ويضع موضع الجيرة فيه على وجه يصل الى البشر لعله مستند الاصحاب في ضوء الله  
 عليهم فيما قد قلنا نقله عنهم من انه لو غدر النزح وامكن اصال الماء الى ما تحت الجيرة وجب مقدما على المسح على الجيرة والشيخ  
 رضوان الله تعالى عنهما الرواية المذكورة على الاستصحاب ثلثا انه مع الامكان وعدم الضرر يستحب ذلك فيه انه انما يصح المسح  
 لتعذر الغسل فمع اسكانه على الوجه المذكور يكون واجبا لاستصحاب وجب فالجبر محمول على مكانه اصال الماء وان كان مطلقا في  
 ذلك للاجماع ظاهر ولزوم المحرج والمشقة المنقذين عقلا ونقل الروايات المتقدمة السان من ظاهر الروايات الدالة على  
 المسح على الجيرة استيعاب الجيرة بالمسح وهو ظاهر المشهور وجعله الشيخ في ط احوط وحسنه في الذكرى مستكلا في وجوب  
 الاستيعاب بصدق المسح عليه بالمسح على جزء منها كصدق المسح على الرجلين والخفين عند الضرورة ولقائل ان يقول  
 ان تبعض المسح في الرجلين انما هو لكان الباء في المعطوف عليه في الخفين لتبعية حينئذ لها واستدراكا للمعتبر على وجوب  
 الاستيعاب ان المسح بدل من الغسل كما يجب الاستيعاب الغسل يجب بدله وصير الاخبار المذكورة عدم اجراء الماء على الجيرة وان لم يكن  
 فلا يجب جرح لعدو ورد الامر به واحتمل العلامة في وجوب قل ما يستعمل غسلا وهو بعيد السالحي ان ما دل عليه من تلك الاخبار  
 من الامر بالتييم لذكر القروح والجروح من ان المسح على الجيرة وغسلها حول الخلة عنها وقد اختلف  
 كلام الاصحاب في وجه الجمع بينهما على وجه لا يخرج اكثرهما من الابرار والبعد عن المراد والذي يقوى في البال حمل وايات التيم على  
 التخصيص بالبدن من الغسل سيما اذا كانت القروح والجروح كثيرة متعددة في البدن وقوا على ظواهر لفاظها  
 فانها انما وردت بالنسبة الى الغسل خاصة ووقوع السؤال فيها عن القروح والجروح بلفظ الجمع ومن الغالب لزوم التحية  
 لذلك وتكشف لبدن لاجل الغسل بما اضر به ملاقة الهواء لذلك كما تدل عليه رواية جعفر بن ابراهيم الجعفي فانها تضمنت  
 انه بعد الغسل كوفات والكرازي كغراب داعي يتولد من شدة البرد وهو قرينة ما قلنا من لزوم التحية للقروح والجروح  
 وتضرر البدن لذلك بكشفه في الهواء وقيل ما ظاهره وايضا محمد بن مسكين وابن الجعفي ظاهر رواية العياشي فانها تضمنت  
 او لا بانة يجوز المسح على الجيرة في الوضوء والغسل حيث لا يخاف على نفسه ومع الخوف على نفسه بافراغ الماء على جسد فانه  
 ينتقل الى التيم لان قرأته صلى الله عليه واله الاية المذكورة يريد المنع من الغسل الانتقال الى بدله من التيم وبالجملة  
 فروايات التيم مشعرة بكون السبب في العدول اليه هو الضرر بكشف البدن للغسل من اجل ما فيه من القروح والجروح  
 بخلاف روايات المسح على الجيرة والغسل لما حول الجرح فانها صريحة في الوضوء بخصوص كسنة الجيرة ورواية عبد الله على وحسنه الوضوء  
 واتا فيه في الغسل لكن لا على الوجه الذي اشرفنا اليه كصحة عبد الرحمن وصدر رواية العياشي واما عامة لها كرواية عبد الله بن سنان  
 ورواية كليب الاسدي فالتيم في هذه المسئلة مخصوص بالبدنية عن الغسل على ذلك الوجه والمسح على الجيرة والغسل لما حول الجرح  
 والقروح بخصوص بالوضوء والغسل على غير ذلك الوجه واضح المذاهب والاحتمال لا يخفى المسئلة الثانية عشر قد مر في اكثر  
 الاصحاب في ضوء الله عليهم ان صاحب السلس هو الذي يملك بوله يتوضأ لكل صلوة ويغتفر جده بعد نظره انه يتجدد البول  
 يصير محدثا فيجب عليه الطهارة ويمنع من المشرط بها الا ان ذلك لما امتنع اعتباره مطلقا لتعذره وجب عليه الوضوء لكل صلوة مرة  
 لمقتضى الحدس حسب المكان ونقل عن الشيخ في جواز الجمع بين صلوات كثيرة بوضوء واحد محتجا بان لا دليل على تجديد الوضوء وحله  
 على الاستحاضة قياسا لا نقول به وهذا الكلام محتمل لوجهين احدهما عدم جعل البول بالنسبة اليه حدثا وحصر حدثه فيها عدا  
 ثانيهما عدم جعل ما يخرج بالتقاط حدثا واما الذي يخرج بالطريق فيكون حدثا وذهب العلامة في المنتهى الى جواز الجمع بين كل  
 من الظهري والعشائين بوضوء واحد واختصاص الصبح بوضوء واحد واما ما عداها فيجب الوضوء لكل صلوة واحتج على ذلك بصحة  
 حديث عن عبد الله بن عيسى انه قال اذا كان الرجل يقطر منه البول والدم اذا كان بين الصلوة اخذ كيسا وجعل فيه قطنا ثم ملقه  
 عليه وادخل ذكره فيه ثم صلى يجمع بين الصلواتين الظهري والعصرين ويجعل العصر باثني عشر ركعة ويؤخر المغرب ويجعل العشاء  
 باذان واقامتين ويفعل ذلك في الصبح واما وجوب الوضوء لكل صلوة فيما ذكر فوجهه ما تقدم من دليل القول الاول

في مسئلة الجيرة



## في حكم المبطلون

٢٠٤

كما صرح به في المنتهى الذي قفت عليه من الاخبار المتعلقة بالمسئلة صحيحة حريز المنقذ من وحشته منصور بن حازم قال قلت  
 لابي عبد الله عليه السلام الرجل يعتريه البول ولا يقدر على حبسه قال فقال له اذ لم يقدر على حبسه فالتفت الى الله تعالى ولا يعذر بحبل خيط  
 ودواية الحبل عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن تقطير البول قال يجعل خيطه اذا حبسه وموثقه سماعة قال سئل عن رجل اخذ  
 تقطير من فرجه ادم او غيره قال فيضع خيطه وليتوضأ وليصل فان ذلك بلا ايتله به فلا يعيدن الا من الحدث الذي يتوضأ  
 عنه وانت خبير بان ما عدا صحة حريز من الروايات المذكورة لا تعرض فيها للوضوء بكونه لكل صلوة ولا لكل صلوتين بل هي مطلقة  
 في ذلك فصالح ما تدل عليه جواز الدخول في تلك الحال مع وجوب التحفظ من الجاسة بحسب الامكان دفعا للحرج والمشقة  
 المفهومين من اولوية الله سبحانه بالعذر وانه بلا ايتله به وان الخريطة بالنسبة كجزء من بدنه لا ينقص من الجاسة الا ما خرج منها  
 دون ما بقي فيها ومقتضى القاعدة حمل مطلق الاخبار على مقيدتها وبه يظهر قوة ما ذهب اليه في المنتهى من وجه السيد المذكر  
 ايضا واما ما عدا الفرائض اليومية فيشكل الوجه لعدم الدليل القاطع على حكمه والاحتياط في المقام بوضع الخريطة المحسوس بالتحفظ  
 والوضوء لكل صلوة في اليومية وغيرها وقوله عليه السلام اخر موثقة سماعة فلا يعيدن الا من الحدث الذي يتوضأ عنه محتمل للمعنيين  
 المتقدمين في كلام الشيخ في وكيف كان فهي ظاهرة في كون التقطير ليس حدثا بالنسبة اليه ثم اتهم صرحا بانه من كان للتسلسل  
 فترة تنقطع تسع الطهارة والصلوة وجب انتظاها الزوال الضرورة التي هي مناط التخفيف لا ريب في اولوية درجانه وذكر  
 البعض ايضا وجوب المباداة الى الصلوة بعد الوضوء هو كذلك **وما المبطلون** وهو من به داء البطن بخروج غائط  
 او دج لا يتمكن من حبسه فقد ذكر جمع من الاصحاب ضوان الله عليهم انه يتوضأ لكل صلوة والعلامة في المنتهى مع نصيحة مجمع  
 التسلسل بين الصلوتين صرح هنا بوجوب الوضوء لكل صلوة ومنع من الجمع معللا بالغايط حدث فلا يستباح مع الصلوة  
 الامع الضرورة وهي متحققة في الواحدة ولا يخفى ان ما ذكره جاز في التسلسل ايضا لكن كانه قال يجوز الجمع هناك للصحة  
 المختصة به وصرح الاكثر بانه موقوف على دخول في الطهارة فجاوزه فيها يظهر في ذهاب العلامة في الحج الى وجوب الاستيناف  
 للطهارة والصلوة مع امكان التحفظ بقدر ما نهى عن الايتله به طهارة لان الحدث المذكور لو نقص الطهارة لا بطل الصلوة لان  
 من شروط الصلوة استمرار الطهارة ورد بان ما ذكره من التعليق مصادرة على الملمح واجيب عن المصادرة بل هو احتياج على هذه المقيدة  
 بالاجماع وفيه ما لا يخفى لمنع الاتفاق على الشرطية بالمعنى المدعى موضع النزاع وذكر جمع من المتأخرين في ذلك تفصيلا وهو  
 لا يخفى اما ان يكون له فترة تسع الطهارة والصلوة ام لا وعلى التثنية فلا يخفى اما ان يستمر حدثه بحيث لا يتمكن من الدخول في الصلوة  
 على طهارة ام لا فعلى الاول يجب عليه انتظار وصول الفترة وعلى الثاني لا يتوضأ لكل صلوة ويغتفر حدثه الواقع بعد  
 الوضوء ولو في اثناء الصلوة دفعا للحرج وعلى التثنية فالشهور انه موقوف على الصلوة فانه يتوضأ ويغتفر قبل بالتفصيل الذي  
 تقدم عن الحج وحمل الخلاف في المسئلة غير متفق في كلامهم والذي قفت عليه من الاخبار في المسئلة موثقة محمد بن مسلم قال سئل  
 ابا جعفر عليه السلام عن المبطلون فقال يبغض على صلواته وموثقة اخرى عنه عليه السلام قال صاحب البطن يتوضأ ثم يرجع في صلواته  
 فيتم ما بقي وصححه المروية في الفقيه عنه عليه السلام قال صاحب البطن الغالب يتوضأ ويبغض على صلواته وهذه الروايات كما ترى  
 مطلقة لا دلالة فيها على خصوص فرد من تلك الافراد المفضلة والمفهوم من كلام بعضهم حملها على ما اذا كان ثمة فترة تسع  
 الصلوة وبعضها فتوضأ ودخل في الصلوة ثم فجأ الحدث ومن كلام بعض اخر على ما اذا دخل في الصلوة منظرها مطلقا اعم من  
 ان يكون فترة تسع الصلوة كلا او بعضا او بمقدار الطهارة خاصة كما هو المفهوم من التفصيل المتقدم والتحقيق في المقام  
 ان الروايات المذكورة مطلقة الا انه ان كان الحدث المذكور متكررا بحيث يؤدي عادة الوضوء بعد الدخول في الصلوة  
 الى العسر الحرج ويلزم منه الكثرة الموجبة لبطلان الصلوة فالظاهر وجوب الاستمرار في الصلوة وعدم ايجابه الوضوء على الجأ  
 سهولة الخفيفة وسعة الشريعة ورفع الحرج في الدين والا فالظاهر دخوله تحت الاخبار وجوب الوضوء والبناء ويحمل قريبا  
 ان معنى الرواية الاولى والثالثة ان المبطلون يبغض على صلواته لا يقطعها بالحدث الواقع في اثنائها وقوله في الاخر يتوضأ  
 يعني قبل الدخول في الصلوة اذ ليس فيها دلالة ولا اشارة الى دخوله في الصلوة خاليا من الحدث بل انما اشعر قوله في الاخر  
 صاحب البطن الغالب يستمر خروج الحدث وحج فنكون الزمان دليلا لما ذكرناه في الشق الاول اما الرواية الوسطى  
 فهي صريحة في كون الوضوء في اثناء الصلوة للفظ الرجوع وانهم لا يقطعون ليدلوا ما ذكرناه في الشق الثاني قال في الذكر في الظاهر انه  
 لو كان في التسلسل فترت والبطن تواتر ما كان نقل حكم كل منها الى الاخر انتهى ثم لا يخفى ان الروايات الواردة في التسلسل تضمنت  
 بعد وضع الخريطة بطلان وان كان قد دخل في الصلوة بطهارة من الحدث والنجس فجأ الحدث في اثنائها وادوات المبطلون  
 تضمنت عادة الوضوء والبناء ولعل الوجه فيه ما اشرنا اليه انما من ان الخريطة المذكورة تكون كالجزم من بدنه والاحتياط  
 في المقام ان في كل مقام من اعظم المهام المسئلة اثنا عشر ذكرا الاصحاب ضوان عليهم انه لو شئت في شيء من افعال  
 الوضوء فان كان على حاله التي به وبما بعده لم يجب لتساقط الاعاد وان انتقل الحال اخرى مضمون لم يلتفت وتحقيق هذا

فيها التقطير

دون غير ما

انما قال في كل مقام من اعظم المهام المسئلة اثنا عشر ذكرا الاصحاب ضوان عليهم انه لو شئت في شيء من افعال الوضوء فان كان على حاله التي به وبما بعده لم يجب لتساقط الاعاد وان انتقل الحال اخرى مضمون لم يلتفت وتحقيق هذا



## في الشك في أفعال الوضوء

القول يقع في موارد الأول الظاهرية لا خلاف ولا اشكال في وجوب التيان بالشك فيه متى كان على حال مستغلا بفعاله وان كان في آخره وقد شك في شيء من اوله لما رواه زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا كنت قاعدا على وضوءك ولم تدرك غسلك فامسح برأسك فاعاد عليه ما على جميع ما شككت فيه انك لم تغسله او تمسحه مما سألته الله ما دمت في حال الوضوء فاذا قمت من الوضوء فرغت وقد مر الى حال آخر في صلوة او غير صلوة وشككت في بعض ما سألته الله بما ارجب الله عليك فيه وضوء فلا تلحق عليك فان شككت في مسح رأسك واصبت في الخنك فامسح بها عليه على ظهر قدميك وان لم تصب لينة فلا يفيض الوضوء بالشك وامض في صلواتك وان تبقيت انك لم تتم وضوءك فاعاد على ما تركت يقينا حتى تاتي على الوضوء هو كما ترى ظاهر الدلالة على انه ما لم يفرغ من وضوءه فانه يتلاني ما شك فيه وروى عبد الله بن ابي يعقوب في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غير فليس شكك بشيء انما الشك اذا كنت في شيء لم تجزئه وضوءك كما يجزئ جوعه الى الوضوء فيكون الحديث المذكور دالا على ما دللت عليه لصحة المذكورة كذلك يجزئ جوعه الى شيء والظاهر ان الاقرب بحسب السياق وفيه حجة دلالة على عدم الرجوع الى الفعل مع الشك بعد الدخول فيما يليه ولا يعلم به قائل من اصحاب هذا المقام وعلى ذلك فيكون منافييا للصحة المتقدمة وظاهر منه في المناقاة بذلك قوله عليه السلام في محضه من ان اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غير شكك ليس بشيء وقوله عليه السلام في موثقة محمد بن مسلم كلما شككت فيه بما قد مضى فامضه كما هو قوله في رواية ابي بصير كل شيء شك فيه بما قد جاوزه ودخل في غير فامض عليه لصدق الشبهة على كل شيء من افعال الوضوء وصدق الغيرية على كل منها بالنسبة الى ما سواه وقصر معنى الشيء في جميع هذه الاخبار على الوضوء مما لا يرام تحتها بذلك يظهر لنا فافاد بين جملة هذه الاخبار وبين الصحة المتقدمة وبما يقصر الاخبار الثلاثة الأخيرة على موردها وهو الصلوة كما تضمنه صدر كل منها من تعداد السؤال جملة من افعال الصلوة او عمومها او تخصيصها بالصحة المتقدمة ولعله اظهر استنادا الى العمل بالكلية المنصوصة فيها في مواضع عديدة غير الصلوة واما موثقة ابن ابي يعقوب فيتعين حملها على المعنى الاول لا مندوب عننا في كتابنا وتاويل في الروايات المذكورة وحمل الموثقة على ما ذكرنا لا يطابق اصحابنا على ان محل الرجوع متى كونه على وضوء كما هو مقتضى الصحة المذكورة **الثاني** هل الحال الذي يتلاني المشكوك فيها عبارة عن حالة الاشتغال بالوضوء فلو فرغ منه وان بقي في محله لا يلتفت حجة وان التقييد بالقيام والقيام والقيام الى حال اخرى كما اشتملت عليه صحة زرارة المتقدمة انما خرج من خارج الغالب من ان المتوفى اذا فرغ من وضوءه فالغالب انه يقوم من محله او يتشاغل بحالة اخرى وانه عبارة عن البقاء في موضع وضوءه الى ان يقوم او يتشاغل بامر اخر ما لم يطل القعود جملة تلك الالفاظ المذكورة على ظاهرها قولا ظاهرا لا كبرى الذرور الثلاثة وبالأول صرح جمع من المتأخرين منهم ثلثة المحققين وثاني الشهيد في شرح القواعد الزواري وشرح الرسالة والسيد السند في المدارك بل الظاهر انه المشهور في كلام المتأخرين واستظهر في كتابنا في المسائل حمل الصحة المتقدمة وما اشبههم من عبارات متقدمة في اصحابنا على الخروج من محله وظاهر المولى الاردبيلي قدس سره في شرح الارشاد التوفيقية في ذلك بعدل من ذلك ان الظاهر اصحابنا حيث قال بعد كلام في المسئلة ولكن هنا خلافا في ان المراد بعدم الالتفات الانصراف ما هو ظاهر اصحابنا ان مجرد الفراغ يوجب ذلك وفي بعض الاخبار قيد بقوله اذا فرغ وانتقل دخل في شيء اخر مثل الصلوة وغيره فهو محل تأمل وان كان ظاهرا لا دلالة ما ذكره الاصحاب الى حسنة كبر قال قلت له الرجل يشك بعد ما يتوضأ قال هو حين يتوضأ اذكر منه حين يشك فانه ما صرح به في عدم الالتفات الى الشك بعد اكمال الوضوء وان لم يحصل الانتقال الى حالة اخرى موثقة ابن ابي يعقوب والمتقدمة حيث قال في آخرها انما الشك اذا كنت في شيء لم تجزئه يعني انما الشك الموجب للعمل بقضائه التيان بالمشكوك فيه اذا كنت في شيء لم تجزئه عنه ولم تجزئه فالمراد بقوله في صدرها وقد دخلت في غير كناية عن مجرد الفراغ والرجوع في المقام لا في عن اشكال وان كان القول المشهور لا يخرج من قوة لكن يقع في المقام اشكال اشاد اليه السيد السند في المدارك فيما اذا تعلق الشك بالعضو الاخر لعدم تحقق اكمال الموجب لا لغناء الشك وربما يدفع بان الظاهر تحقق اكمال الفراغ بمجرد ان يجد نفسه غير مستغلا بفعال الوضوء بعد تيقن التلبس به في لوطر الشك لم يعتد به وكيف كان فالحوط بناء على هذا القول التدارك ما لم يحصل القيام او ما في حكمه وبعض اصحابنا في القول الاول احتياطا ولا ريب انه لا حوط **الثالث** قد عرفت بما اشارنا اليه اننا اشترط اصحابنا في الاكتفاء بالتیان بالمشكوك وما بعده عدم جفاف ما تقدم والا فالواجب عندهم الاعادة تحصيل لا للموالة الواجبة وانت خبير بان الظاهر من الرواية المتقدمة التي هي مستند هذا الحكم الاعادة على العضو المشكوك مطلقا بدون تقييد بعد الجفاف وما تقدم من الروايات الدالة على تفسير الموالة بمراعات الجفاف لا عموم فيه على وجه يشمل ما نحن فيه حتى يتخصص به هذا الاطلاق اذ ليس الاصححة معوية بن عمار وموثقة ابي بصير كما حققنا سابقا ومورد هذا خبر بنفاد الماء وعروض الحجة لعله الى هذا يشير كلام المحدثين قدس سره في كتاب الوسايل حيث قال باب من شك في شيء من افعال الوضوء قبل الانصراف وجب ان ياتي بما شك فيه وما بعده وان شك بعد الانصراف لم يجزئ شيئا فانه ظاهر في مراعاة الترتيب لا تيان بما شك وما بعده اعم من ان يجزئ ما قبله ام لا مع تخصيصه بكتاب البداية فيما

انصاف انتهى  
لعله اشار بظاهر  
بعض الأدلة على  
ما ذكره الاصحاب

تقدم



## في أحكام الوضوء

٢٠٨

تقدم الإبطال بالجفاف بالتراخي التفريق كما أوضحنا هناك والحق أن الكلام معهم رضوان الله عليهم يرجع إلى أصل المسئلة وأنهم حيث ذهبوا في تفسير الوضوء هي أحد واجبات الوضوء عندهم إلى مراعاة الجفاف مطلقاً وفي صورة خاصة بناء على الخلاف المتقدم التجربة تمشية ذلك في جملة فروع المسئلة والمطلوع ما حققنا انقضاء التخصيص فلا فالكلام هنا يتفرع على ذلك كيف كان فالأصول هو الوقوف على ما قرره شكر الله تعالى جهادهم واجزل سعادهم **الرابع** صرح جمع منهم الشهيدي المذكور بأنه لو كثر شك فالاقتناع الحاقه بحكم كثر الشك في الصلوة دفعاً للعسر المخرج وإيداع السيد السند في المدارك بقوله عليهم في صحته من رتبة وبه بصير الواردة في كثر شك في الصلوة بعد أن أمر بالمضوء في الشك لا يعود والنجس من انفسكم بنقض الصلوة فتطعمون فإن الشيطان خبيث معتاد لما عود قال فإن ذلك بمنزلة التعليل لوجوب المضوء في الصلوة فيتعلم في غير المسؤل عنه انتهى أقول ويؤيد أيضاً ما صحته عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال قلت له رجل مبتلي بالوضوء والصلوة وقلت هو رجل عاقل فقال أبو عبد الله عليه السلام وأتى عقله وهو يطيع الشيطان فقلت له وكيف يطيع الشيطان فقال سلمه هذا الذي يأتيه من شيء هو فانه يقول لك من عمل الشيطان فإن الظاهر ابتلاءه بذلك باعتبار كثر الشك في أفعاله وأعماله على ما يشمل الوسواس في النية كما ذكره الشارح لما ذكرنا في شرح أصول الكافي فظنه أنه بعيد غاية البعد لأن النية في الصدر السابق ليست على ما يترأى لأن من صعوبة الاتيان بها وهذا المبحر ذكر في كلام السلف دلائل الأخبار كما أوضحنا سابقاً على وجه واضح المنادى ساطع الأنوار والوسواس فيها إنما حدث بها أحدثه متأخرو أصحابنا رضوان الله عليهم من البحث فيها وفي قيودها والمقادير فيها ونحو ذلك الخامس الظاهر كما صرح به بعض محقق المتأخرين أن عدم الالتفات إلى ما شك فيه تركه رخصة لا أنه يحرم فعله وكذا في صورة تيقن الظهارة والشك في الحدث لعموم أخبار الأختياط الموجب للشيء على الصراط الذي هو عبارة عن الاتيان بما يتيقن به المخرج عن العمد على جميع الاحتمالات لا سيما الثالثة لعموم قوله عليه السلام في وثقة بكبريأ استيقنت أنك أحدث فتوماً وإياك أن تحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك قد أحدثت والظاهر حمل الخبر المذكور على المنع عن أحداث الوضوء على سبيل الوجوب لعدم العمل به على ظاهر إجماعنا وفتوى المسئلة الرابعة عشر لو شك في الظهارة مع تيقن الحدث وتيقنهما مع الشك فيه يفي على يقينه في الموضوعين إجماعاً وفتوى ومن الأخبار الواردة في ذلك موثقة بكبريأ المتقدمة وصحته من رتبة عن أبي جعفر في حديث قال فيه قلت إن حرك إلى جنبه شيء ولم يعلم به قال لا حتى يستيقن أنه قد لم حتى يحج من ذلك أمرين وإلا فانه على يقين من وضوءه ولا ينقض اليقين أبداً بالشك ولكن ينقضه يقين آخر إذا عرفت ذلك ففي المقام فوائده ثلث الأولى المفهوم من كلام الأصحاب ضوان الله عليهم استثناء صورة واحدة من هذه القاعدة وهو ما إذا بال لم يستخرج من شبهة فانه بموجب الوضوء في الصورة المذكورة بلا خلاف بل عن ابن ادریس نحو الإجماع عليه يدل على مفهوم قول الصادق عليه السلام في صحته الخبر يتره ثلثاً ثم إن سال حتى يبلغ الساق فلا يبالى وقول الباقر عليه السلام في حسنة محمد بن مسلم بعصر صل ذكره في طرفة ثلث مرات ثم بتره فان خرج بعد ذلك شيء فليس من البول لكنه من الجبال وصرح صحته محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام الواردة في غسل الجنابة حيث قال فيها وان كان بال ثم اغتسل ثم وجد بللاً فليس ينقض غسله ولكن عليه الوضوء ومضرة سماعه وان كان بال قبل ان يغتسل فلا يعيد غسله ولكن يتوضأ ويسبغ وهاهنا الروايتان وان الملقا الوضوء بخروج البول وان كان مع الاستبراء الا انها مقيدة بان الأخبار المتقدمة مضافة إلى الإجماع على عدم الوضوء مع الاستبراء وبذلك يظهر لك مله كلام شيخنا الا وحده في كتاب ياض المسائل حيث قال بعد نقل الاحتجاج على الحكم المذكور بمفهومي الروايتين المتقدمتين وهو ان لم يكن إجماعاً محلاً تأمل انتهى الشأ نيت تدور في المقام اشكال وهو ان الشك المتعلق بأحد النقيضين متى كان عبادة عن تساوي اعتقاد الوجود والعدم فلا يقين المتعلق بالنقيض الآخر البتة لاقتضاء اليقين بوجود أحد النقيضين نفي النقيض الآخر فكيف يمكن إجماع الشك في الحدث مع تيقن الظهارة وبالعكس أجاب شيخنا الشهيدي المذكور بأن قولنا اليقين لا يرفع الشك لا يعنى بل إجماع اليقين والشك في الزمان الواحد لا متناع ذلك ضرورة أن الشك في أحد النقيضين يرفع يقين الآخر بل المعنى به ان اليقين الذي كان في الزمن الاول لا يخرج عن حكمه بالشك في الزمن الثاني لأنما بقاء ما كان فيقول إلى إجماع الظن والشك في الزمن الواحد فيخرج الظن عليه كما هو مطرد في العبارات انتهى حاصل كلامه تكملة ستره تأييداً في الشك واليقين كان يتيقن في المأخوذ كونه مطمئناً ثم يشك في المستقبل كونه محدثاً فهذا الشك لا يرفع حكم اليقين السابق بل يستصحب ذلك الحكم السابق ويظن بقله الى ان يتحقق التاتل هو جدي الا ان قوله فيقول إلى إجماع الظن اه محل بحث اذ عند ملاحظة ذلك الاستصحاب ينقلب أحد طرفي الشك ظناً أو الطرف الآخر وهما مجتمع الظن والشك في الزمان الواحد كيف والشك في أحد النقيضين يرفع ظن الآخر كما يرفع يقينه كذا اورد به بعض محقق المتأخرين عليه لاجب بأن المراد بالشك في هذا المقام ما قابل اليقين كما تفهم جملة الاستدراك في قوله في صحته من رتبة المتقدمة ولكن ينقضه بيقين آخر بل هذا المعنى الموافق لنقض النسخة واما الملاحظة على تساوي الاعتقادين فهو اصطلاح بعض اهل المعقول فيج فالشك بالمعنى المذكور وهو مطلق التجوز لكل من طرأ في النسبة لا انقلاب فيه عند ملاحظة ذلك الاستصحاب لا يرفع يقينه الا انه قال فيقول إلى إجماع

في حكمه ما شك فيه في الظاهر لا في الباطن



الظن والشك في الجماع لغير النسبة تجوز مخالفة ولم يعتبر بلفظ الانقلاب المؤدى الى الانقلاب كما وقع في كلام المعتز في موجد  
متين الا ان فيه مناقشة من جهة اخرى بيانهما انشاء الله تعالى واجاب السيد السند المدارك بحل الحديث هنا على ما ترتب عليه  
الطهارة اعني نفس السبب الاثر الحاصل من ذلك قال تيقن حصوله بهذا المعنى لا ينفي الشك في وقوع الطهارة بعد وان اتحد  
وقتها انتفوخا انت خبير بان مجرد الحمل على نفس السبب لا يحسم مادة الاشكال ما لم يعتبر بعد ذلك في الشك واليقين او بعد زمان متعلقهما  
والاظهر في وجه الجواب ان يقال يجوز التزام اجتماع الشك واليقين في زمان واحد مع تعدد زمان متعلقهما كان يتيقن الان حصول  
الحديث في زمان اعم من ان يراد بالحديث نفس السبب والاثر المترتب عليه ثم يشك ايضا في ذلك لان في وقوع طهارة سابقة متعلقة  
عن ذلك الحديث سواء اريد بالطهارة نفس الموضوع او اثره المترتب عليه لا شك ان اجتماع الشك واليقين هنا في زمن واحد مما  
لا شك فيه ولا خلل يعتبر به لعدم تناقض متعلقيهما باختلاف زمانيهما كمن يتيقن عند الظهور وقوع التطهر صبا وهو شاك في انقطاعه  
وحج كما يحتاج الى تكلف التخصيص بالسبب مع ما عرفت فيه ولا حمل اليقين على الظن الثالث هل الظن المقابل لليقين حكمه حكم الشك  
في وجوب طهارة بقاضة اليقين ام لا المشهور ذلك وظاهر شيخنا البهائي في كتاب الجبل المتين المخالفة في ذلك حيث قال بعد ان صح  
اولا بان ما ذكره من ان اليقين لا يرفع الشك يرجع الى استصحاب الحال ان يعلم الزوال فان العاقل اذا التفت الى ما يحصل بيقين  
ولم يعلم ولم يظن ما يزيله حصل له الظن ببقائه ما صورته ثم لا يخفى ان الظن الحاصل بالاستصحاب فيمن يتيقن الطهارة والشك في  
الحديث لا يفتي على وجه واحد بل يضعف بطول المدعى شيئا فشيئا بل قد يزول الرجحان ويتساوى الطرفان بل ربما يصير لطرف الراجح  
كما اذا توضعت عند الصبح مثلا وذهل عن التخطئة ثم شك عند الغروب في صدق الحديث منه ولم يكن عادة البقاء على الطهارة  
في ذلك الوقت والحاصل ان المدارك على الظن في ادم باقيا فالعمل عليه وان ضعف ثم نقل عن العلامة في المنتهى من ظن الحديث و  
الطهارة لا يلتفت لان الظن انما يعتبر مع اعتبار الشارع له ولان في ذلك رجوعا عن المتيقن الى المظنون وقال بعد انتفوخ  
نظر لا يخفى على المناظر فيها تلوناه هذا كلامه قدس سره وبعض محقق متأخرين المتأخرين بعد ان جزم بموافقة المشهور في صورة الشك في  
الحديث مع يقين الطهارة لدلالة ما قدمنا من الاخبار على ذلك استشكل في صورة العكس لعدم الدليل قائل في توجيه الاشكال لان  
زيادة المقدمة كما يمكن ان يستدل بها على عدم اعتبار الظن في مفهوم ولكن ينقضه بيقين اخر كذلك يمكن ان يستدل بها على اعتبار  
بمفهوم لا ينقض اليقين بالشك مع ان الاصل برائة الذمة انتفى قول وفيه ان ظاهر قضية الاستدراك تؤم وجوب عدم الظن  
بل سابقته للشك ثم وهو المفهوم من جملة الاخبار الواردة في عدم معاضة الشك باليقين ومنها صحيحة زرارة عن ابي  
جعفر عليه السلام قال قلت اصاب ثوبه دم رعا في غيري قوله فان ظننت انه اصابه ولم اتيقن ذلك فنظرت فلم ادر شيئا ثم صليت  
فيه فرأيت قال تغسله ولا تعيد الصلوة قلت ولم ذلك قال لا تك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك ان  
تنقض اليقين بالشك ابدا ومن المعلوم ان المراد بالشك هنا ما يشمل الظن ومثله في الاخبار غير عزير يقف عليه المستمع ثم  
اقول انت خبير بان الاصحاب نور الله تعالى مضاجعهم لما بنوا الاحكام الشرعية على ما في الواقع ونفس الامر وحلوا العلم واليقين  
في الاحكام المتعلقة بتلك الاحكام على ما هو المطابق الواقع اشكل عليهم المخرج في موارد كثيرة تقف عليها في اثناء مباحث هذا  
الكتاب ان شاء الله تعالى وانت خبير اذا تأملت بعين التحقيق والانصاف علمت ان الله سبحانه لم يجعل شيئا من الاحكام الشرعية  
منوطا بالواقع ونفس الامر فضلا عن الحرج ولزوم تكليف ما لا يطاق فان يقين الطهارة من النجاسة الذي اوجب الشارع البناء عليه  
ودفع الشك به في لباس المصلي وبدنه وما طهارته ونحوها ليس لاعتبار عدم العلم بملافة النجاسة لا العلم بعدم فكذلك  
ايضا يقين الطهارة للصلوة من وضوء وغسل وتيمم ليس لاعتبار عدم العلم بناقضها لا مع العلم بعدم وحج فالمراد  
بهذا اليقين المذكور في الاحكام ما هو اعم من اليقين الواقع اعني العلم بعدم العلم والظن باصطلاحهم وليس له فرد يقابله الا الشك  
خاصة الذي هو عبارة عن تجوز المخالفة والتمسك بالحمل على الشك الذي هو عبارة عن المعنى المشهور بينهم اصطلاح متأخر مخالف  
اهل اللغة حيث نص في القاموس في الصحاح على ان الشك خلاف اليقين مع انهم قد قرروا في غير موضع وجوب حمل الالفاظ الواردة  
في كلام حافظ الشريعة مع عدم الحقيقة الشرعية او العرفية على الخاصة المعنى اللغوي وحج فالشك في الحديث مع تيقن الطهارة مثلا  
ليس لاعتبار عدم اليقين فعل الطهارة مع عدم العلم بناقضها ثم يحصل له بسبب عرض بعض الاشياء شك في انتقاض طهارته  
يعني احتمال التجوز انتقاضها اعم من ان يكون ذلك الاحتمال والتجوز قويا كما دبره عنه في الاخبار بالظن وضعيفا بعينه  
بالوهم والشك واما لو توضا صبا ثم شك في لغو الطهارة بسبب طول المدعى في انه هل احل ام لا وان كان من عادته في سائر  
الايام الحديث في اثناء النهار وعدم الوضوء فهذا لا يخرج عما ذكرنا ايضا فالعمل على هذا الشك نفسا في بلاد سواس شيطانية  
وان قوي حتى يبلغ مرتبة الظن بل هذا ينقض ما ذكرنا من الاخبار متطهر يقينا يعلم على يقين طهارته وبذلك يظهر لك ما في كلام  
هؤلاء الفضلاء نور الله تعالى تراتبهم واعلم رتبتهم ولا سيما كلام شيخنا البهائي هذا هو التحقيق في المقام والله سبحانه الهادي  
الى سواء الطريق محملة الاحكام المسئلة الحاشية عشرة لو تيقن الطهارة والحديث معا وشك في المتأخر فقد

الظن والشك في الجماع  
لغير النسبة تجوز مخالفة  
ولم يعتبر بلفظ الانقلاب  
المؤدى الى الانقلاب كما  
وقع في كلام المعتز في  
موجد متين الا ان فيه  
مناقشة من جهة اخرى  
بيانهما انشاء الله تعالى  
واجاب السيد السند المدارك  
بحل الحديث هنا على ما  
ترتب عليه الطهارة اعني  
نفس السبب الاثر الحاصل  
من ذلك قال تيقن حصوله  
بهذا المعنى لا ينفي الشك  
في وقوع الطهارة بعد وان  
اتحد وقتها انتفوخا انت  
خبير بان مجرد الحمل على  
نفس السبب لا يحسم مادة  
الاشكال ما لم يعتبر بعد  
ذلك في الشك واليقين او  
بعد زمان متعلقهما  
والاظهر في وجه الجواب  
ان يقال يجوز التزام  
اجتماع الشك واليقين في  
زمان واحد مع تعدد زمان  
متعلقهما كان يتيقن الان  
حصول الحديث في زمان  
اعم من ان يراد بالحديث  
نفس السبب والاثر المترتب  
عليه ثم يشك ايضا في ذلك  
لان في وقوع طهارة سابقة  
متعلقة عن ذلك الحديث  
سواء اريد بالطهارة نفس  
الموضوع او اثره المترتب  
عليه لا شك ان اجتماع  
الشك واليقين هنا في زمن  
واحد مما لا شك فيه ولا  
خلل يعتبر به لعدم تناقض  
متعلقيهما باختلاف زمانيهما  
كمن يتيقن عند الظهور وقوع  
التطهر صبا وهو شاك في  
انقطاعه وحج كما يحتاج  
الى تكلف التخصيص بالسبب  
مع ما عرفت فيه ولا حمل  
اليقين على الظن الثالث  
هل الظن المقابل لليقين حكمه  
حكم الشك في وجوب طهارة  
بقاضة اليقين ام لا المشهور  
ذلك وظاهر شيخنا البهائي  
في كتاب الجبل المتين المخالفة  
في ذلك حيث قال بعد ان صح  
اولا بان ما ذكره من ان  
اليقين لا يرفع الشك يرجع  
الى استصحاب الحال ان يعلم  
الزوال فان العاقل اذا التفت  
الى ما يحصل بيقين ولم يعلم  
ولم يظن ما يزيله حصل له  
الظن ببقائه ما صورته ثم  
لا يخفى ان الظن الحاصل  
بالاستصحاب فيمن يتيقن  
الطهارة والشك في الحديث  
لا يفتي على وجه واحد بل  
يضعف بطول المدعى شيئا  
فشيئا بل قد يزول الرجحان  
ويتساوى الطرفان بل ربما  
يصير لطرف الراجح كما اذا  
توضعت عند الصبح مثلا وذهل  
عن التخطئة ثم شك عند  
الغروب في صدق الحديث منه  
ولم يكن عادة البقاء على  
الطهارة في ذلك الوقت  
والحاصل ان المدارك على  
الظن في ادم باقيا فالعمل  
عليه وان ضعف ثم نقل عن  
العلامة في المنتهى من ظن  
الحديث والطهارة لا يلتفت  
لان الظن انما يعتبر مع  
اعتبار الشارع له ولان في  
ذلك رجوعا عن المتيقن الى  
المظنون وقال بعد انتفوخ  
نظر لا يخفى على المناظر  
فيها تلوناه هذا كلامه  
قدس سره وبعض محقق  
متأخرين المتأخرين بعد ان  
جزم بموافقة المشهور في  
صورة الشك في الحديث مع  
يقين الطهارة لدلالة ما  
قدمنا من الاخبار على ذلك  
استشكل في صورة العكس  
عدم الدليل قائل في توجيه  
الاشكال لان زيادة  
المقدمة كما يمكن ان  
يستدل بها على عدم  
اعتبار الظن في مفهوم  
لكن ينقضه بيقين اخر  
كذلك يمكن ان يستدل  
بها على اعتبار الظن  
بمفهوم لا ينقض  
اليقين بالشك مع ان  
الاصل برائة الذمة  
انتفى قول وفيه ان  
ظاهر قضية  
الاستدراك تؤم  
وجوب عدم الظن  
بل سابقته  
للشك ثم وهو  
المفهوم من جملة  
الاخبار الواردة  
في عدم معاضة  
الشك باليقين  
ومنها صحيحة  
زرارة عن ابي  
جعفر عليه السلام  
قال قلت اصاب  
ثوبه دم رعا في  
غيري قوله فان  
ظننت انه اصابه  
ولم اتيقن ذلك  
فنظرت فلم ادر  
شيئا ثم صليت  
فيه فرأيت قال  
تغسله ولا تعيد  
الصلوة قلت ولم  
ذلك قال لا تك  
كنت على يقين  
من طهارتك ثم  
شككت فليس  
ينبغي لك ان  
تنقض اليقين  
بالشك ابدا ومن  
المعلوم ان  
المراد بالشك  
هنا ما يشمل  
الظن ومثله في  
الاخبار غير  
عزير يقف عليه  
المستمع ثم  
اقول انت خبير  
بان الاصحاب  
نور الله تعالى  
مضاجعهم لما  
بنوا الاحكام  
الشرعية على  
ما في الواقع  
ونفس الامر  
وحلوا العلم  
واليقين في  
الاحكام  
المتعلقة بتلك  
الاحكام على  
ما هو المطابق  
الواقع اشكل  
عليهم المخرج  
في موارد  
كثيرة تقف  
عليها في  
اثناء مباحث  
هذا الكتاب  
ان شاء الله  
تعالى وانت  
خبير اذا  
تأملت بعين  
التحقيق  
والانصاف  
علمت ان الله  
سبحانه لم  
يجعل شيئا  
من الاحكام  
الشرعية  
منوطا  
بالواقع  
ونفس الامر  
فضلا عن  
الحرج ولزوم  
تكليف ما  
لا يطاق  
فان يقين  
الطهارة من  
النجاسة  
الذي اوجب  
الشارع  
البناء  
عليه ودفع  
الشك به في  
لباس  
المصلي  
وبدنه  
وما  
طهارته  
ونحوها  
ليس  
لاعتبار  
عدم  
العلم  
بملافة  
النجاسة  
لا العلم  
بعدم  
فكذلك  
ايضا  
يقين  
الطهارة  
للصلوة  
من وضوء  
وغسل  
وتيمم  
ليس  
لاعتبار  
عدم  
العلم  
بناقضها  
لا مع  
العلم  
بعدم  
وحج  
فالمراد  
بهذا  
اليقين  
المذكور  
في  
الاحكام  
ما هو  
اعم  
من  
اليقين  
الواقع  
اعني  
العلم  
بعدم  
العلم  
والظن  
باصطلاحهم  
وليس  
له  
فرد  
يقابله  
الا  
الشك  
خاصة  
الذي  
هو  
عبارة  
عن  
تجوز  
المخالفة  
والتمسك  
بالحمل  
على  
الشك  
الذي  
هو  
عبارة  
عن  
المعنى  
المشهور  
بينهم  
اصطلاح  
متأخر  
مخالف  
اهل  
اللغة  
حيث  
نص  
في  
القاموس  
في  
الصحاح  
على  
ان  
الشك  
خلاف  
اليقين  
مع  
انهم  
قد  
قرروا  
في  
غير  
موضع  
وجوب  
حمل  
الالفاظ  
الواردة  
في  
كلام  
حافظ  
الشريعة  
مع  
عدم  
الحقيقة  
الشرعية  
او  
العرفية  
على  
الخاصة  
المعنى  
اللغوي  
وحج  
فالشك  
في  
الحديث  
مع  
تيقن  
الطهارة  
مثلا  
ليس  
لاعتبار  
عدم  
اليقين  
فعل  
الطهارة  
مع  
عدم  
العلم  
بناقضها  
ثم  
يحصل  
له  
بسبب  
عرض  
بعض  
الاشياء  
شك  
في  
انتقاض  
طهارته  
يعني  
احتمال  
التجوز  
انتقاضها  
اعم  
من  
ان  
يكون  
ذلك  
الاحتمال  
والتجوز  
قويا  
كما  
دبره  
عنه  
في  
الاخبار  
بالظن  
ضعيفا  
بعينه  
بالوهم  
والشك  
واما  
لو  
توضا  
صبا  
ثم  
شك  
في  
لغو  
الطهارة  
بسبب  
طول  
المدعى  
في  
انه  
هل  
احل  
ام  
لا  
وان  
كان  
من  
عادته  
في  
سائر  
الايام  
الحديث  
في  
اثناء  
النهار  
وعدم  
الوضوء  
فهذا  
لا  
يخرج  
عما  
ذكرنا  
ايضا  
فالعمل  
على  
هذا  
الشك  
نفسا  
في  
بلاد  
سواس  
شيطانية  
وان  
قوي  
حتى  
يلعب  
مرتبة  
الظن  
بل  
هذا  
ينقض  
ما  
ذكرنا  
من  
الاخبار  
متطهر  
يقينا  
يعلم  
على  
يقين  
طهارته  
وبذلك  
يظهر  
لك  
ما  
في  
كلام  
هؤلاء  
الفضلاء  
نور  
الله  
تعالى  
تراتبهم  
واعلم  
رتبتهم  
ولا  
سيما  
كلام  
شيخنا  
البهائي  
هذا  
هو  
التحقيق  
في  
المقام  
والله  
سبحانه  
الهادي  
الى  
سواء  
الطريق  
محملة  
الاحكام  
المسئلة  
الحاشية  
عشرة  
لو  
تيقن  
الطهارة  
والحديث  
معا  
وشك  
في  
المتأخر  
فقد



الخلق الاكثر سيم المتقدمين وجوب الوضوء لعموم الادام والالتصاع وجوب الوضوء عند اعادة الصلوة من الكتاب السنة خرج منه متيقن الطهارة وبطل عليه خصوص ما ذكره كتاب فقه الرضا قال عليه السلام وان كنت على يقين من الوضوء والحديث ولا تذكر ايتهما سبق فتوضأ وبهذه العبارة صرح في الفقيه من غير سناد الى امام كما عادت غالباً من كون ما ينقله فيه عارياً عن النسبة ما خذ من هذا الكتاب كما اشرنا اليه فغداً لا نه من المعلوم المقتطوع ايجاب الشارع الدخول في الصلوة بطهارة يقينية والمنع من الدخول بالحديث هذان اليقينان هنا قد تضاد ما لم يعلم من الشارع ترجيح لا حدهما فالعمل على احدهما ترجيح من غير مرجح فيجب لغاها معا والرجوع الى حكم الاصل من البقاء على الحديث الذي لا ينفك الا شاكاً عنه في سائر احواله ومع المناقشة فيما ذكرنا الا اقل ان يكون ذلك من قبيل التبهات المأمور فيها بالاحتياط كما استفاض عن اهل العصمة سلام الله عليهم ولا ريب في الاحتياط في الطهارة لا يقال ان الاحتياط ليس بدليل شرعي كما يتداوله جملة من المتأخرين ومتأخريهم لا نأقول قد قدمنا ذلك في المقدمة الرابعة ما يدل على كونه في مثل هذا المقام شرعياً وفي المسئلة قولان احران احدهما لثمة المحققين صريحاً وادلهما ظاهراً وهو انه ينظر الى حاله قبل الطهارة والحديث المفروضين فان جهلها تطهر وان علمها اخذ بضد ما علمه واجتمع عليه المعبر بان كان سابقاً لمحدثا فقد يتيقن دفع ذلك الحديث بالطهارة المتيقنة مع الحديث الاخر لا نه ان كانت بعد الحديثين او بينهما فقد ارتفعت الاحداث السابقة بها وانفاها بالحديث الاخر غير معلوم للشك في تاخره فيكون متيقناً للطهارة شاكاً في الحديث وان كان متطهراً فقد يتيقن انه نقض تلك الطهارة بالحديث المتيقن مع الطهارة ودفعه بالطهارة الاخرى غير معلوم لجواز تقدمها عليه بتجدد الطهارة السابقة ومع القول عنها فيكون متيقناً للحديث شاكاً في الطهارة وضعفه ظاهراً لا نه الاحداث السابقة في الصورة الاولى ان ارتفعت بالطهارة الجامعة للحديث الاخر كذلك الطهارة السابقة في الصورة الثانية وان ارتفعت بالحديث الجامع لتلك الطهارة الاخرى لكن يبقى الشك في دفع ذلك الحديث الاخر بالطهارة الجامعة له ونقضها له من حيث الشك في تقدمها على الاخر غاية ما يفيد كلامه دفع الحالة السابقة من طهارة او حديث واما محل الاشكال فهو باق على الاشتباه والاحتمال وثانيهما ما نقل عن المحقق قال بعد ان نقل عن الاصحاب اطلاق القول باعادة الطهارة في المسئلة ما صورته ونحن فصلنا ذلك في اكثر كتبنا وقلنا ان كان في الزمن السابق على زمان تصام الاحتمالين محدثاً واجب عليه الطهارة وان كان متطهراً لم يجب مثاله انه اذا يتيقن عند الزوال انه نقض طهارة وتوضى عن محدثا وشك في السابق فانه يستحب جلال السابق على الزوال ان كان في تلك الحالة متطهراً فهو على ان طهارة لا نه يتيقن انه نقض تلك الطهارة وتوضى ولا يمكن ان يتوضى عن حدث مع بقاء تلك الطهارة ونقض الطهارة الثانية مشكوك فيه فلا يبرز عن اليقين بالشك ان كان قبل الزوال محدثاً فهو الا ان محدثاً لا نه يتيقن انه انتقل عنه الى طهارة ثم نقضها او الطهارة بعد نقضها مشكوك فيها انتهى وفيه ان ما ذكره يشعربان طهارة لا تقع الا رافعة حدث لا يكون الا ناقضاً والظاهر ان هذا بعينه ما ذكره في القواعد من قوله ولو يتيقنهما متحدين متعاقبين والشك في المتأخر فان لم يعلم حاله قبل ما نهما تطهر والا استحب مراده بالاتحاد لتساوي اعداد الطهارات والاحداث بالتعاقب قوع الطهارة بعد الحديث وبالعكس مثله في التذكرة ايضا وبذلك تخرج المسئلة عن باب الشك الا ان يحمل على انه باعتبار اول الامر في عبارة في المحج مناقشات دأينا انماض عن التطويل بالتعرض لها **اول المسئلة السابعة عشر** من يتيقن بعد الصلوة بطهارة يتيقن ترك عضو من احداهما او وقوع حدث بعد احدهما ففيه صور الاولى من توضا ثم حدث وضوء اخر ثم صلى ثم ذكر الخلل بعض من احد الطهارة فلهذا ان الوضوء ان امان يكونا معا واجبين او مندرجين او الاول واجبا والثاني مندوبا او بالعكس في التقادير الاربعة اما يعتبر القرية خاصة او يضم اليها الوجه فقط او يضم الى ذلك احد الامرين من الرفع والاستباحة وحيث انه لا يدل عندنا على زيادة شيء وداء القرية فالصلوة المذكورة صحيحة لان الخلل ان كان من الاولى فالثانية صحيحة عندنا وان كان من الثانية فالاولى صحيحة اتفاقاً فلا حجة الى اعادة طهارة او اعادة الطهارة واما على تقدير ضم شيء اخر على القرية ففيه تفصيل يلزم في بعضها اعادة كل من الوضوء والصلوة ولا ثمرة مهمة عندنا في تطويل الكلام بالبحث عن تلك الشقوق مع ضرورة ضرورة الوقت فيها هو اهم من ذلك من احب الوقوف عليها فليرجع الى مطولات اصحابنا شكري الله تعالى عليهم وايضا فانا قد قلنا في هذا الكتاب ان لا تطول البحث في موضع اغفلوا بتحقيقه الا ان الشهيد في البيان نقل عن السيد جمال الدين ابن طاهر قدس سره عدم الالتفات الى هذا الشك مطلقاً بوجه تحت الشك في الوضوء بعد الفراغ واستوجبه ايضا وقواه العلامة في المنتهى قال في المدارك بعد نقل ذلك تبعا لما خصه في الذكرى يمكن الفرق بين الصورتين بان اليقين هنا حاصل بالترك واما حصل الشك في موضعه بخلاف الشك بعد الفراغ فانه لا يقين فيه بوجه المتبني من الاخبار المتضمنة لعدم الالتفات الى الشك في الوضوء بعد الفراغ الوضوء الذي حصل الشك فيه بعد الفراغ منه انتهى وفيه ان يقين حصول الترك انما حصل بالنظر الى الوضوءين معا اما بالنظر الى كل واحد على حدة فانه غير متيقن الترك بل مشكوك لاصلا الصحة واحتمال كون الترك من الاخر نظير ما قرره قدس سره في مسئلة الإثنيين المتيقن وقوع النجاسة في احدهما من ان كل واحد متيقن الطهارة مشكوك النجاسة الصورة الثانية وهي الاولى لكنه صلى بالوضوء الاول فرضا والثاني فرضا اخر من

فانما يتيقن من طهارة عضو من احداهما او وقوع حدث بعد احدهما ففيه صور الاولى من توضا ثم حدث وضوء اخر ثم صلى ثم ذكر الخلل بعض من احد الطهارة فلهذا ان الوضوء ان امان يكونا معا واجبين او مندرجين او الاول واجبا والثاني مندوبا او بالعكس في التقادير الاربعة اما يعتبر القرية خاصة او يضم اليها الوجه فقط او يضم الى ذلك احد الامرين من الرفع والاستباحة وحيث انه لا يدل عندنا على زيادة شيء وداء القرية فالصلوة المذكورة صحيحة لان الخلل ان كان من الاولى فالثانية صحيحة عندنا وان كان من الثانية فالاولى صحيحة اتفاقاً فلا حجة الى اعادة طهارة او اعادة الطهارة واما على تقدير ضم شيء اخر على القرية ففيه تفصيل يلزم في بعضها اعادة كل من الوضوء والصلوة ولا ثمرة مهمة عندنا في تطويل الكلام بالبحث عن تلك الشقوق مع ضرورة ضرورة الوقت فيها هو اهم من ذلك من احب الوقوف عليها فليرجع الى مطولات اصحابنا شكري الله تعالى عليهم وايضا فانا قد قلنا في هذا الكتاب ان لا تطول البحث في موضع اغفلوا بتحقيقه الا ان الشهيد في البيان نقل عن السيد جمال الدين ابن طاهر قدس سره عدم الالتفات الى هذا الشك مطلقاً بوجه تحت الشك في الوضوء بعد الفراغ واستوجبه ايضا وقواه العلامة في المنتهى قال في المدارك بعد نقل ذلك تبعا لما خصه في الذكرى يمكن الفرق بين الصورتين بان اليقين هنا حاصل بالترك واما حصل الشك في موضعه بخلاف الشك بعد الفراغ فانه لا يقين فيه بوجه المتبني من الاخبار المتضمنة لعدم الالتفات الى الشك في الوضوء بعد الفراغ الوضوء الذي حصل الشك فيه بعد الفراغ منه انتهى وفيه ان يقين حصول الترك انما حصل بالنظر الى الوضوءين معا اما بالنظر الى كل واحد على حدة فانه غير متيقن الترك بل مشكوك لاصلا الصحة واحتمال كون الترك من الاخر نظير ما قرره قدس سره في مسئلة الإثنيين المتيقن وقوع النجاسة في احدهما من ان كل واحد متيقن الطهارة مشكوك النجاسة الصورة الثانية وهي الاولى لكنه صلى بالوضوء الاول فرضا والثاني فرضا اخر من



## في أحكام الشك في الطهارة

٢١١

غير تخطئ حد وقد صرح الشيخ في وجوب عادة الصلوة المتوسطة بين الطهارةتين لاحتمال ان يكون الخطأ واقعاً من الطهارة الأولى  
 وأما الفريضة الأخيرة فصحة هذا واضح مع الحكم بصحة الوضوء الثالث كما اخبرناه فان الأخيرة حج واقعة بوضو صحيح أما الأول والثالث  
 وأما على تقدير عدم فيعدها معاً به صرح ابن ادریس بناء على ان الوضوء الثالث عند لم يحصل به دفع والاستباحة واختار في ذلك  
 لا شرط له ذلك في النية أيضاً بل على ما ذهب إليه جمال الدين والعلامة في المنتهى واختاره بعض محقق متأخري المتأخرين أيضاً عدم  
 إعادة شيء من الصلواتين ثم انه يأتى على القول الأول والثالث عدم إعادة الوضوء لخصوص طهارة من حيث عند على الأول وصحة العدة  
 تأثير الشك في شيء منها على الثالث على الثالث يجب الاعادة لعدم صحة شيء منها أما الأولى باعتبار احتمال ترك العضو منها والثانية غير  
 واقعة ولا مبينة واستشكل بعض مشايخنا المحققين في وجوب عادة الصلوة المتوسطة كما هو قول ط أو كلنا الصلواتين كما هو القول الآخر  
 قائلاً بانه انما يجب عادة الصلوة بعد الفراغ منها على تقدير نيتين فشاها وهو انما يحصل على تقدير حصول كل احتمال ممكن الوقوع وما  
 نحن فيه ليس كذلك فان أحد الاحتمالين الممكنين هنا كون الاخلال من الثانية فيصح الصلواتان على القولين فوجوب عادتهما يستلزم  
 نقض اليقين بالشك المنع عنه عموماً والخروج عن القاعدة المجمع عليها للتدرج ما نحن فيه تحت عموماً من ان الشك بعد الفراغ لا يلتفت  
 اليه وليس عدم يقين الصحة كافياً في الوجوب ادعاء ان الشك في الصحة كالشك في أصل الايقاع وأصل بقاء شغل لذمة بها حتى  
 يعلم المزلة في عود عادته عن الدليل ان تمت فائتمت مع بقاء الوقت لان الشك في الايقاع بعد الفوت لا يوجب القضاء لعدم كون  
 وجوب الاداء كافياً في سببتيه وجوبه اذ هو امر جدي بالمرجيد من فائتمت صلوة فيلحقها كما فائتمت لا يتناول عدم حصول  
 ما علق عليه لقول الصادق عليه السلام في حسنة زيارته والفضل دقت استيقنت وشككت في وقتها انك لم تصلها او في وقت فوقيتها  
 لم تصلها اصلتها وان شككت بعد ما خرج وقت الفوت فقد دخل ما يل فلا إعادة عليك من شككت في استيقنت وليس في شكك الطهارة  
 بمقتضى يقين فشا حدك الصلواتين لجواز كون الفاسد واقعا في الثانية فشاها لا يقتضيه فشا احدهما بل يقتضيه مقتضاها فظهر ان وجوب  
 إعادة الطهارة لما يستقبل من الصلوة على تقدير القول به كما هو مقتضى كلام الفاضلين لا يقتضيه وجوب عادة شيء من الصلواتين  
 لان وجه وجوب عادتهما عند يقين حد سابق على الطهارةتين الاندراج في حكم الشك في الطهارةتين مع يقين الحد باعتبار ان الشك في  
 حصول الطهارة المبصرة والرافعة شك في أصلها وهو لا يعارض يقين الحد وذلك لا يوجب عادة الصلوة لان الشك في الطهارة مع  
 يقين الحد انما يبطل من الصلوة ما وقع بعد بلا طهارة لا ما سبقه لصحة الصحة ولم اقل لاحد من اصحابنا في هذا المقام على ايماننا بما  
 اشرفنا اليه الا ان الأدلة تدل عليه انتهى كلامه زيد في محل مقامه وقد تلخص بما ذكرناه في هذه الصورة اقوال اربعة احدها وجوب عادة  
 الصلوة المتوسطة وعدم إعادة الوضوء كما هو مقتضى كلام ط وثانيها وجوب عادة الوضوء والصلواتين معاً كما هو قول ابن ادریس والحق  
 وثالثها عدم إعادة شيء من الوضوء والصلوة كما هو مقتضى كلام السيد جمال الدين قدس سره ورابعها صحة الصلواتين وإعادة الوضوء  
 كما يشعر به خبر كذا في هذا الكلام الأخير الا ان يحمل آخر كلامه على التنزل والمجازاة دون الاختيار ولذلك والافيرد عليه ان جعل ما ذكره من  
 التعليقات في عدم إعادة الصلوة يخرج في الوضوء ايضا كما لا يخفى في الصورة الثالثة هي الثانية بعينها ولكن مع تخطئ الحد  
 بعد الصلوة المتوسطة والظاهر انه لا مركبة في إعادة الوضوء لانه بالحدوث السابق على الطهارة الأولى الحد المتوسط مع احتمال  
 كون العضو المتروك من كل من الطهارةتين يكون متيقنا بالحدوث شاكاً في الطهارة ولا ريب ايضا في بطلان حد الصلواتين لطلان  
 حد الطهارةتين لكن في وجوب إعادة الفرضين مع التوقف الخروج من العهد يقيناً عليه لم يخص ذلك بما اذا اختلفا عدد أو لا فيكفي  
 الاثنيان بفريضة واحدة مرددة في نيتها الأكثر على الثاني وإلى الأول ذهب الشيخ في ط بل اوجب ايضا بناء على ذلك قضاء الخمس لوصلاها  
 بخمس طهارة ثم ذكر الاخلال المذكور في حد الطهارة مع تخطئ الحد بين كل طهارة وصلوة منها وتبعه بالصلاح وابن زهره وروى بها  
 لزوم على تقدير ما ذهب إليه السيد جمال الدين عدم وجوب عادة شيء من الوضوء والصلواتين لصدق انه شك بعد الفراغ والظاهر انه  
 لا يلتزم به ويدل على قول الأكثر ردود النص فبين فائتمت صلوة من الخمس مشبهة انه يكفيه باثنتين وثلاث اربع مرددة ما لكون العلة  
 في الجميع واحدة او لكون المتنازع فيه داخل في موضوع الخبر بان يقال ان بطلان الصلوة بطلان شرطها المتوقف صحة ما عليه  
 يدخل في عموم من فائتمت الخبر ويؤيد ذلك ايضا قول الجعفر عليه السلام في حسنة زيارته وان نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها  
 وانت في الصلوة او بعد فراغك فانها الأولى ثم صل العصر فانها اربع مكان اربع لكن يشكل من حيث اختلاف هيئة الجمهرية و  
 الاختلافية جهراً واختافاً وان ذكرنا انه مخفية بين الجمهر والاختلاف في صورة اجتماعهما في الفرض المردود وادور عليه ايضا وجوب الخمس  
 في النية مع الامكان فلا تجزئ النية المرددة وهذا لازم على المورد في صورة مورد الخبر المتقدم الصورة الرابعة ان يتوضأ  
 وضوئين ويصل بكل منهما فرائض ثم يذكر الحدوث عقيباً من غير معين فان قلنا بالاكتماء بالقرينة فالطهارةتان صحيحتان وإنما  
 يقع الشك في فريضة واحدة باعتبار احتمال كون الحدوث عقيب الطهارة الأولى فيبطل الصلوة الأولى خاصة واحتمال كونه عقيب  
 الثانية فيبطل الصلوة الثانية خاصة فيرجع الكلام الى ما تقدم من وجوب عادتهما معاً ان اختلفا عدد التحصيل لا يقين  
 البرائة والا فذلك العدم مردد في النية ومقتضى ما نقل عن الشيخ انما إعادة الجميع مطلقاً لكن لم ارض تصدق لنقل مذهبه



بسم الله الرحمن الرحيم

و ظاهره في بنية

وان لم نقل لا كفاؤه بالقرينة حسبما تقدم في الصورة الاولى من التفصيل وجب عادة الجميع لاحتمال كون الحدث عقيب الاولي فبطل الوضوء  
الواقعة بعده والوضوء الثالث انما وقع بنية التجديد وهو غير صحيح ولا رافع فبطل الواقعة بعده وعلى كل تقدير فيجب عادة الطهارة  
هنا لاحتمال وقوع الحدث بعد الطهارة الثانية فيلزم بطلانها مع سابقها بخلاف صورته الاخلاص فانه انما يبطل الطهارة التي وقع  
فيها خاصة فتسلم له الاخرى المسئلة السابعة عشر يكره الوضوء بجملة من الماء ومنها الماء المشتمل في الانية على المشهور  
بين اصحاب ضوان الله عليهم ونقل الشيخ في الخلاف الاجماع عليه لكنه اشترط في الحكم القصد الى ذلك وصرح في المبسوط بالتعظيم  
والخلق في النهاية وهو الذي عليه جمهور اصحاب الاصل في هذه المسئلة رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول  
الله صلى الله عليه واله الماء الذي تسخنه الشمس تسنن اذا به ولا تغسلوا ولا تعجنوا به فانه يورث البرص عذابه الصدوق في  
عنه في كتاب لعل السند في ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه واله غسل اليدين من الماء البارد لا يغسل اليدين  
الذي تسخنه الشمس موثقة ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال دخل رسول الله صلى الله عليه واله على عائشة وقد وضعت  
في الشمس فقال يا حمير ما هذا قالت اغسل راسي وجسدي قال لا تعوذ فانه يورث البرص حمل النبي صلى الله عليه واله على الكراهة لمصلحة محمد بن سنان عن بعض  
اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يتوضأ بالماء الذي يوضع في الشمس بما علل الحمل على الكراهة بضعف سند الرواية المذكورة  
كما هو طريقة جملة من المتأخرين ومتأخريهم وفيه ما تقدم في مقدم الكتاب من ان ضعف السند ليس من جملة قرابين المجازات الصافدة  
عن العمل على الحقيقة ولو علل بذلك وجه الحكمة في الخبر كان اقرب تبنيها الاول ظاهر الخبر الاول والثاني ثبوت الكراهة  
سواء كان في انية او غيرها من حوض ساقية وسواء كانت الانية منطبعة ام لا وسواء قصرت تسخينه او تسخن من قبل نفسه سواء كانت  
البلاحة او معتدلة وهذا الاطلاق حكم جملة من اصحاب الاصل لان ظاهرهم نفى الكراهة في غير انية بل نقل عن العلامة في النهاية  
والثد كره الاجماع عليه شرط كونه في الاولى للمنطبعة غير الذهب الفضة قال لان الشمس اذا اثرت فيها استخرجت منها ذريرة  
تعلو الماء ومنها يتولد المحدث وروين ان العلة المذكورة لبيان وجه الحكمة فلا يجب اطرافها على الشرع كما صرحوا به معارف لا علة  
حقيقية يدور المعلول مدارها وجودا وعدما الثاني المحتجاجة من اصحاب الطهارة سائر وجوه الاستعمالات واقتصر جماعة منهم  
في الذكرى على العجين وفاقا للصدق ووقوفنا على ظاهر النص الثالث هل يشترط القلة في الماء قولان الاول الظاهر في ثبوت  
المذكور على المدونة دون مجرد المرة والمرة ولعل في قوله صلى الله عليه واله في موثقة عبد الحميد لا تعوذ من الاعتقاد او تعوذ  
من العود ايماء الى ذلك الخامس هل تبقى الكراهة وان زال التمسيس ام لا قولان قطع باقضا الشهيد في الذكرى بتبعه جمع من المتأخرين  
تمسكا بالاستصحاب بقاء التعليل صدق الاسم بناء على ان المشتق لا يشترط في صدقه بقاء ما خذ الاشتقاق ويرد على الاول عدم  
ثبوت حجية الاستصحاب في مثل هذا المقام اذا استقضا الذي يستفاد من الاخبار جواز الاعتماد عليه هو ما اذا دل الدليل على حكم من غير  
تقييد بزمان ولا كيفية ولا حالة مخصوصة فانه يستصحب الحكم المذكور في جميع الازمان والحالات مما لا يعجز الدليل كما تقدم تحقيقه  
في المقدمة الثالثة الا انه بما يقال هنا ان مقتضى الدليل الدال على كراهة الوضوء بالمتسخ بالشمس عموم ذلك لما بعد في ال  
التحقيق وقد مر نظيره في المسئلة الرابعة من الفصل الثالث من الباب الاول تكلفنا في ذلك بما اقتضاه المقام وعلى الثالث ما تقدم  
هنا وعلى الثالث اذا عدم الدليل على صحة الاعتماد على هذه القاعدة كما تقدم تحقيقه في المقدمة التاسعة وثانيا منع صدق  
الاسم فان صدق المشتق مع عدم بقاء ما خذ الاشتقاق لو سلم فهو مخصوص بما اذا لم يطر على المحل صفة جود في بقاءه وهذا ليس  
كذلك لطر وصف البرودة المضاد لوصف السخونة وما اجاب به في المعالم وتبعه بعض فاضل متأخري المتأخرين من ان الاشتقاق  
هنا من التسخن لا من السخونة ووجه لوطر الوصف الوجودي لكنه لا يصاد الاول لاشتراط وحدة الفاعل في التضاد ففيع ان  
الحكم منوط بالتسخن كما هو المشهور لا بالتسخين وان ذهب اليه الشيخ كما تقدم ذكره ووجه فالتضاد حاصل كالحقنا ذلك في  
كتاب التمهيد الخفية السابعة صرح جملة من اصحاب بان الحكم بالكراهة بخصوص بما اذا وجد ماء غيره للطهارة اذ مع عدم  
وجدان غيره يتعين استعماله عينا وهو مناف لتعلق النهي به واعتراض عليه بانه لا منافاة بين الوجوب عينا والكراهة في الصلح  
ونحوها على بعض الوجوه واللازم من ذلك عدم زوال الكراهة بفقد غير لبقاء العلة وعدم منافاة وجوب الاستعمال لها اقول  
والتحقيق ان نسي الكراهة بالمعنى المصطلح الاصول وهو ما يتجيز تركه على فعله فالمنافاة حاصلة سواء وجد ماء غيره او لم  
يجد كما لا ينبغي منافاة تعلق الامر لا يجلب العينة بشئ مع النهي التزهي كذلك يات في مثله في الامر لا يجلب التحجير مع النهي التزهي  
اذ كما يكون الامر بالشئ ايجابا عينيا ما ناعا من تعلق النهي به المقتضى لوجوبه كذلك الامر بما لا يجلب التحجير المقتضى لوجوبه  
يمنع من تعلق النهي المقتضى لوجوبه وسيلنا تحقيق المسئلة انشاء الله تعالى ومنها الماء الاجن لحسنه المحل في عروا  
عبد الله عليه السلام في الماء الاجن يتوضأ منه الا ان يجد غيره فيتنزه عنه ومنها الماء الذي ماتت عقرب لموثقة سماعت  
عن ابي عبد الله عليه السلام وفيها وان كان عقربا فادق الماء وتوضأ من ماء غيره ومثلها موثقة ابي بصير عن ابي جعفر  
ومنها سور الحائض موثقة الحسين والظاهر ان ابي العلاء الخفاف قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الحائض يشرب من



في الصلاة  
في المسجد  
في البيت  
في الشارع  
في السوق  
في الحقل  
في الغابة  
في البحر  
في الجبل  
في الصحراء  
في المدينة  
في القرية  
في الناحية  
في الناحية  
في الناحية  
في الناحية

سورها قال نعم ولا يتوضأ منه وقيد ما جله من المتأخرين بالمتمة ويدل على التقيد المذكور موثقة علي بن يقطين ورواها من التمهيد  
والاستبصار التقيير لظاهر النهي بتحقيق المسئلة قد تقدم في مسئلة الاكثار المسئلة الثامنة عشر قد صرح جله من الاصحاب  
بكره الوضوء في المسجد من حدث البول الغائط لحيضة رفاعه قال سئل يا عبد الله عليم عن الوضوء في المسجد فكرهه من البول والغائط  
وقال الشيخ في النهاية وتبعه ابن ادريس لا يجوز التوضوء من الغائط والبول في المسجد ولا باس بالوضوء فيها من غير ذلك وسواء ابن ادريس  
بين المنع من الوضوء من الغائط والمنع من ازالة الجاسة فيهما في البسوط لا يجوز ازالة الجاسة في المسجد والاستبراء من البول والغائط  
فيها وغسل الأعضاء في الوضوء لا باس به فيها ويجوز قريبا بل لعله الاقرب حمل كلام الشيخ في النهاية على الاستبراء وحمل الرواية المنقذة  
ايضا على ذلك فان استعمال الوضوء بمجته الاستبراء بل بمجته مطلق الغسل الكراهية بمجته التقيير شايعة في الاخبار وكلام المتقدمين وذكر  
بكره الحسن عن احمد ما عليها السليم قال اذا كان الحدث في المسجد فلا باس في الوضوء في المسجد ولعل المراد بالحدث في المسجد مثل النوم والرجوع  
مثلا ومفهوم الرواية على ما ذكرنا انه لو كان النوم في غير المسجد كره الوضوء في المسجد ولا ينافي ذلك مفهوم الرواية الاولى بناء على حمل  
فيها على الرفع للحدث لان ذلك مفهوم لقب ثم انه لو اتفق حصول البول والغائط في المسجد اختيارا واضطرارا فهل يتصف الوضوء في  
المسجد بالكراهية ام لا فظاهر الرواية الاولى بناء على كون الوضوء فيها بمجته الرفع ذلك ولكن ينافي ظاهر الرواية الثانية الا ان تخص ما ذكرنا  
او تحمل على ان وقوع حدث البول والغائط في المسجد لما كان نادرا اطلق الحكم بعدم الباس في المسجد من الحدث الواقع فيه ويجوز عدم  
الكراهية عملا بالطلاق الرواية الثانية وعمومها وحمل الاولى على ان البول والغائط لما كان حدثا في المسجد نادرا فلذا اطلق عليها  
كراهية الوضوء في المسجد بعض اصالة البرائة من الكراهية والله العالم المسئلة التاسعة عشر المشهورة بين الاصحاب ضون  
الله عليهم كراهية التمدد بعد الوضوء وقيل بعدم الكراهية ونقله في المدارك عن ظاهر المرتضى في شرح الرسالة واحد قوله الشيخ ويدل  
على الكراهية ما روي بعدة طرق في الكافي وثواب الأعمال والحاسن عن الصادق عليم قال من توضأ وتمنل كتب له حسنة ومن توضأ ولم  
يتمنل خسرته ضوئه كسبت له ثلثون حسنة ويدل على الجواز روايات كثيرة منها رواية محمد بن مسلم قالت يا عبد الله عليم  
عن التمسع بالمندل قبل ان يجف قال لا بأس رواية الحضر عنه عليم قال لا بأس الرجل وجهه بالثوب اذا توضأ اذا كان الثوب  
نظيفا وموثقة اسماعيل بن الفضل قال رايت يا عبد الله عليم توضأ للصلاة ثم مسح وجهه باسفل قبضه ثم قال يا اسمعيل اضل  
بكذا وصحيفة منصوبين حازم قال رايت يا عبد الله عليم توضأ للصلاة ثم مسح وجهه وقد توضأ وهو محرم ثم اخذ مديلا فمسح به وجهه وصحيفة  
في الرواية في الحاسن قال سئل يا عبد الله عليم عن الرجل يمسح وجهه بالمندل قال لا بأس به ومرسله عبد الله بن نمان المروزي فيه ايضا قال سئل  
يا عبد الله عليم عن التمدد بعد الوضوء فقال كان لعلي عليم خرقه في المسجد ليس الا للوجه يتمنل به ما روي مثله مسند في الصحيح عن  
عبد الله بن نمان وبذلك الاسناد ايضا قال كانت لعلي عليم خرقه يعلقها في مسجد بينه لوجهه اذا توضأ يتمنل به ما روي فيه ايضا عن  
بن سنان عن ابي عبد الله عليم قال كانت لامير المؤمنين عليم خرقه يمسح بها وجهه اذا توضأ للصلاة ثم يعلقها على وتدل لا يمسح غيره  
وانت خير يا بن لوطينا فظاهر هذه الاخبار لكان المستفاد منها استحباب ذلك لظاهر حديث اسمعيل بن الفضل الدال بظاهره على  
مداومته عليم على ذلك وكذلك اخبار الحاسن عن علي عليم كما لا يخفى على المتأمل فيها فانها ظاهرة في مداومته عليم على ذلك في  
البعيد مداومته على ذلك الامر المذكور والحديث الاول يضعف عن معاضتها لوجودها وتعدد ما والجمع بين الاخبار بما ذكره الحديث  
الكاشف في الوافي بحمل الخبر الاول على الفضل الاول وحمل الخبرين على الرخصة الجواز وحمل خبر اسمعيل بن الفضل  
على الضرورة من برد وخوف شين وشقاق وان احتمل بالنسبة الى الاخبار التي ذكرها الا ان اخبار فعل علي عليم الدالة بظاهرها على  
على ذلك لا تقبل الحمل على الضرورة ولا على مجرد الجواز كما لا يخفى ولعل الاقرب الحمل على التقيد الا ان فيه ايضا ما لا يخفى قال شيخنا المجلسي  
عطر الله مقده في كتاب البحار بعد نقل جله من هذه الاخبار والتي يظهر انتم اشتهر بين بعض العامة كالي حيفة وجماعة منهم نجاسة غسلا  
الوضوء كانوا يعدون لذلك مندلا لا يخففون به اعضا الوضوء ويسألون المندل فلذا نهوا عن ذلك وكانوا يتسحون باثوابهم  
ردا عليهم كما ذكره عن مروان بن مسلم عن ابي عبد الله عليم قال توضأ ثم نقل حديث اسمعيل بن الفضل قال قال فيمكن حمل تلك الاخبار على  
التقية او انه لم يكن بقصد الاجتناب عن الغسالة او انه كان لبيان الجواز انتهى لا يخفى ما فيه والحكم لا يخلو من شوب الاشكال ثم انه هل  
يختص الحكم بالمسح بالمندل فلا يلحق به غيره او يشمل الذيل والكم ويخوها او المندل الذي له خاصته ويلحق به التجفيف بالناد والشمس  
ايضا اقوال ولعل الاظهر منها الاقتصار على المندل قولا فيها خالف الاصل على موضع الوفاق ولاشتمال اكثر الاخبار المتقدمة  
عليه خاصة فائدة لا يخفى ان المكروه في اصطلاح الاصوليين والفقهائ عناية عما يكون عدمه واجبا على وجوده وهذا المعنى لم يتم  
اجراؤه في العبادات في المواضع التي وردت في منها الرجاء الانيان بهما على عدمه فمقتضى الكراهية فيها لم يخفى خروجه وباعتبار اقلية الثواب  
فيها بالنسبة الى عبادة اخرى او رد عليه بان ذلك مستفيض بكثير من المستحبات والواجبات التي بعض افرادها اقل ثوابا من الاخر مع ان  
الاقول ثوابا منها بالنسبة الى اكثر لا يطلق عليه لكراهية وربما الجيب بان المراد اقل ثوابا من مثله اي فرد اخر من نوعه وفيه ايضا ما نقده  
فان الصلوة في احد المساجد اقل ثوابا بالنسبة الى الصلوة في المسجد الحرام بل بعض المساجد بالنسبة الى اخر مع انه لا يوسم الاقل منها

في الصلاة  
في المسجد  
في البيت  
في الشارع  
في السوق  
في الحقل  
في الغابة  
في البحر  
في الجبل  
في الصحراء  
في المدينة  
في القرية  
في الناحية  
في الناحية  
في الناحية  
في الناحية



## الكتاب الثالث في الأغسال الواجب المندب

٢١٤

بالنسبة إلى الأكثر الكراهة وإيضافاً من صوم عرفة لمن يضعفه عن الدعاء ليس أقل ثواباً من صوم آخر مع أنه مكروه قبله الحق يقال المراد  
 أن من فضل منه مثلاً الدعا يوم عرفة أفضل من الصوم المضعف عنه فمكروه العبادة إنما يكون في صورة يكون فيها عبادتان متضادتان  
 انتهى قول أنت خير بأن مكروه العبادة على ما عرفت هو ما تعلق به التمسك بغيره من أن يكون معه عبادة أخرى مضادة أم لا فإن الصلوة  
 في الحمام ونحوه من الأماكن المنهوق عنها في الأخبار والوضوء في المسجد الماء المشتمل ونحوها ليس لعبادة أخرى مضادة لها والتحقيق  
 في الجواب أن المراد بمكروه العبادة ما كان أقل ثواباً منها نفسها ولم تكن كذلك بل كانت متصفة بأصل الأباضة ويذكر لك ما تقدم  
 من حديث من توضأ وتمنل كتب له حسنة ومن توضأ ولم يتمنل كتب له ثلثون حسنة وتوضيح ذلك أن يقال إن العبادة قد  
 تكون بحيث لا يتعلق بها أمر ولا نهى غير الأمر الذي تعلق بأصل فعلها وبهذا المعنى تنصف الأباضة كالصلوة في البيت البعيد عن  
 المسجد وحال المطر قد يتعلق بها أمر زائد على الأقل باعتبار انصافها واشتمالها على أمر راجح به كالصلوة في المسجد مثلاً إلا  
 مع عذر مسقط وبما انتهى إلى هذا الوجوب كما إذا نذر بقاءها فيه وقد يتعلق به نهى بالاعتبار المذكور مع المرجوحية كالصلوة  
 في الحمام وربما انتهى الحمد التحريم كصلوة الحايض والصلوة في الدار المغصوبة على أشهر القولين وحج فمكروه العبادة هو ما كان  
 أقل ثواباً منها في البيت مثلاً في المسجد فلا يرد حج ما ورد سابقاً من أن الكراهة بمعنى أقلية الثواب توجب كون الصلوة في  
 جميع المساجد مكروهة لكونها أقل ثواباً من الصلوة في المسجد الحرام فإن المعتزلة عرفت في المفضل عليه بالأقلية هو المتصف بأصل  
 الأباضة وهكذا بالنسبة إلى ما لم يوجد فيه أمر زائد على الأول والله العالم **الكتاب الثالث في الغسل** ومنه الواجب المندب في الكلام  
 يقع في مطلبين **المطلب الأول** في الواجب فيه فصول **الفصل الأول** في غسل الجنابة ولما كان له سبب غاية وكيفية  
 واجبة وأداب لحكام متفرعة عليه فالبحث فيه يقع في مقاصد خمسة **المقصد الأول** في السبب هو الجنابة الحاصلة بأحد أمرين  
 الجماع والاتزال فلا بد من الكلام عليهما حج في مقامين **المقام الأول** في الجماع وفيه مسائل **الأول** وجوب الغسل على الرجل والمرأة  
 بالجماع في القبل حتى تغيب الحشفة وإن لم ينزل مما انعقد عليه لاجتماع نضا وفتوى من الأخبار الواردة بذلك صححة محمد بن مسلم  
 عن الرضا عليه السلام قال سئل عن الرجل يجامع المرأة قريباً من الفرج فلا ينزل من متي يجب الغسل فقال إذا التقى الختانان فقد وجب  
 الغسل قلت التقاء الختانين هو غيبوبة الحشفة قال نعم وصححة داود بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أوجع فقد وجب الغسل  
 وصححة محمد بن مسلم عن حماد بن عمار قال إذا أدخله فقد وجب الغسل لا غير ذلك من الأخبار ثم إن جماعاً من الأصحاب نواها الله  
 مرادهم صرحوا بأن التقاء الختانين المترتب عليه وجوب الغسل في الأخبار عبادة عن تحاذيها قالوا لأن الملاقة حقيقة غير متصورة  
 فإن مدخل الذكر أسفل الفرج وهو يخرج الولد والحيض موضع الختان أعلاه وبينهما ثقبته البول وحج فالمراد من الالتقاء في الأخبار  
 التقابل كما يقال ثلاثة الفارشا والتقاء إذا تقابل لكن في صححة علي بن يقطين إذا وقع الختانان على الختانان فقد وجب الغسل  
 وهو ظاهر الدلالة على أن المراد الملاصقة وظهر منها صححة الجلب إذا مس الختانان الختانان فقد وجب الغسل بعد توسط ثقبته البول بين  
 الموضعين المذكورين لا يكون مانعاً من المماسه والملاصقة لأنضغاطها بدخول الذكر فتعمل الأخبار كلها على ظاهرها ثم لا يخفى  
 عليك أن جملة من الأخبار قد تضمنت تعليق وجوب الغسل بالجماع على التقاء الختانين وصححة ابن بزيع المتقدمة قد تضمنت  
 تفسير التقاء الختانين بغيبوبة الحشفة من قبيل حمل السبب على المستند المراد أنه يحصل بغيبوبة الحشفة وحج فإورد من الأخبار بلفظ  
 الإدخال والإيلاج مطلقاً يوجب غيبوبة الحشفة لتنظيم الأخبار نعم ذكر ابن دريس في مستطربات السرائر عن كتاب النوادر  
 محمد بن علي بن محبوب في الصحيح عن محمد بن عذافر قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل والمرأة الغسل قال يجب عليهما الغسل  
 يدخلوا الختانان فيغسلان فرجها وظاهره أن التقاء الختانين لا يوجب الغسل بل إنما يوجب غسل كل منهما فرجه واحتمل فيه  
 بعض مشايخنا عطف الله تعالى مرادهم عطف قوله وإذا التقى على قوله حين يدخل أي يجب عليهما الغسل إذا التقى الختانان وقوله  
 فيغسلان حكم آخر وظنه بعد ولكن بمقتضى ما قد مرنا نقله عن الأصحاب من أن التقاء الختانين إنما هو عبادة عن تحاذيها وأن  
 موضع دخول الذكر أسفل من ذلك يمكن حج حمل التقاء الختانين في هذا الخبر على حقيقة بأن يضع ذكره على موضع الختان ولا  
 يدخله فيها هو أسفل منه بقرينة أنه جعله مقابلاً لدخول الفرج **المسئلة الثانية** لختلف لأصحاب نواها الله تعالى ما جاءهم  
 في حكم الوطئ في دبر المرأة وكذا دبر الغلام أما الأول فالشههور وجوب الغسل بغيبوبة الحشفة فيه على الفاعل والمفعول نقل  
 جمع من الأصحاب ضوان الله عليهم عن المرتضى رضي الله عنه قال لا أعلم خلافاً بين المسلمين في أن الوطئ في الموضع المذكور  
 من ذكر أو أنثى يحرم الوطئ في القبل مع الإيقاب بغيبوبة الحشفة وجوب الغسل على الفاعل والمفعول وأن لم يكن  
 أنزل ولا وجب في الكتب لمصنفة لأصحابنا الإمامية إلا ذلك ولا سمعت من عاصريهم من شيوهم بخلاف من سنين سنة  
 بغيره إلا بذلك فهذه إجماع من الكل وانصل في هذه الأيام عن بعض الشيعة الإمامية أن الوطئ في الدبر لا يوجب الغسل لقول  
 علي أن الأصل عدم الوجوب وعلى خبرين كراهة في منتخبات سعدا وغيره وهذا ما لا يلتفت إليه انتهى نقل عن الشيخ في  
 الاستبصار والنهاية وسلا عدم الوجوب هو ظاهر الصدوق رحمه الله في الفقيه حيث مر فيه ما يدل على عدم الوجوب

في الجواب أن المراد بمكروه العبادة ما كان أقل ثواباً منها نفسها ولم تكن كذلك بل كانت متصفة بأصل الأباضة ويذكر لك ما تقدم من حديث من توضأ وتمنل كتب له حسنة ومن توضأ ولم يتمنل كتب له ثلثون حسنة



وهو صيغة الجلية الآية لنقل شيئا من اخبار الغسل هو ظاهر ثقة الاسلام في الكا في ايضا حيث ذكر فيه مرفوعة البرج الآية ولم  
يورد ما ينافيها واستدل على القول الاول بوجوب واحد ما قوله سبحانه ولا مستنسا فله يتجدد واما فتيمة موادجه الاستدلال انه جعل الملا  
سببا للتيمة مع فقد الماء واليتم اما عن الوضوء وعن الغسل لا سبيل الى الاول اذ الاجماع متا منعه على عدم ايجاب فرد من افراد الملا سبب  
الوضوء فتيمة الثالثة خرج منه الملا سبب غير القبل الذبر بالاجماع وبالنقل عن اهل الذكر عليهم السلام كما رواه ابو ميرم الانصاري في الصحيح  
عن ابي جعفر عليه السلام حيث سئل فقال ما نقول في الرجل يذبر عوالجادية فتأخذ بيده حتى ينتهي الى المسجد فان من عندنا يزعمون  
انها الملا سبب فقال لا والله ما بذات باس وروى في هذا ما يعينه بهذا ولا مستنسا فله يتجدد واما فتيمة موادجه الاستدلال انه جعل الملا  
لغة وشرعا اما الاول فلتصريح اهل اللغة بذلك واما الثاني فلنقله سبحانه والذين هم لغوهم حافظون مراد به الذكر من الرجل انت  
خير بان مرجع هذا الاستدلال الى مدق الفرج على الذبر في هذا المقام وفيه انه وان صح الحلافة عليه الا ان المتبادر منه فيما نحن فيه بغير  
المقام هو القبل خاصة لانه المتعارف المنكر والمندوب اليه غير منقوع عنه فينصرف الطلاق لذلك اليه ويؤيد ما صرح به الفقيه في كتاب  
المصباح المنير حيث قال الفرج من الانثى القبة الذبر اكثر استعماله في العرف في القبل انتهى ويؤيد ذلك ايضا التبعية جملة من الاخبار  
بالقاء المختارين المختص بالقبل يسبح ما فيه ويدل على ذلك انثى الله تعالى وكيف كان فلا اقل من حصول الاحتمال بما ذكرنا احتمالا  
مما لما ذكره ان منع الرجحان وهو كاف في بطلان الاستدلال ثانياً صيغة محمد بن مسلم عن احدهما عليها السلام قال سئلته عن الرجل  
على الرجل والمرأة فقال اذا ادخله فقد وجب الغسل والمهر والرجم والادخال شاق فيها وفيه ما تقدم في الوجه الاول زيادة ما عرفت  
انما من يقيد هذه الرواية ومثاله بالتقاء المختارين المفسر بغيبوبة الحشفة في صحيح ابن بزيع المؤذن بالاختصاص بالقبل ثانياً  
صيغة زرارة الواردة في قضية المهاجرين والانصاف واختلافهم فيمن يخالط اهل ولا ينزل حيث قالت الانصاف الماء من الماء وقالت  
المهاجرون اذا التقى المختاران فقد وجب الغسل قول امير المؤمنين عليهم فيها التوجون عليه الحد والرجم ولا توجون عليه صاعاً من  
ماء اذا التقى المختاران فقد وجب الغسل الدال بالاستدلال بالاسم فلهما الا تكاثر على ان اثبات الحد والرجم مع عدم ايجاب الصاع من الماء الذي  
هو كناية عن الغسل كما لجمع بين التقيين اذ هما معلولان لعل واحد واشتات احدهما مع نفي الاخر يؤدي الى اثبات العلة ودفعها في  
واحد وهو محال وعليه ان ايجاب الصاع من الماء اولى بالاثبات من ايجاب الحد لكون الحد مبني على التقيين بخلاف ايجاب الصاع فصح يقال  
كلما ثبت الحد والرجم ثبت الغسل وكان اولى بالثبوت والمقدم ثابت بالاجماع والروايات فيثبت التل في كذا فتره بعض مشايخنا  
الحققين من متأخري المتأخرين ويرد عليه ان هذا الاستدلال وان وجهه بما قال الا انه لا يخرج بذلك عن القياس لا يبرز عن طلبة الالتا  
وان كان على ان يكون من قبيل قياس الاولوية فانا لانهم ان العلة في وجوب كل من الغسل والحد هو الايلاج بل العلة هي امر الشارع بذلك  
عند وقوع الايلاج ولئن اطلق على ذلك علة فهو كما في سائر علل الشرع لما صرحوا به انها من قبيل الاسباب المعرفات لانها على  
حقيقة يدور المعلول معها وجودا وعدما كالعلل العقلية حتى يلزم الحال باثبات العلة ودفعها في وقت واحد وحيث فحمل الغسل  
على الحد والرجم لا شتر كما في جامع الايلاج قبل قياس محض اذ ليس القياس بالعبادة عن عقديته الحكم من كل جزئية الى اخر لا شتر كما  
في جامع وهو هنا كذلك فانه قد عكس الحكم وهو الوجوب من الحد والرجم الى الغسل لا شتر كما في العلة الجامعة وهو النكاح القبل  
فاثبت الغسل وجوب في كل موضع ثبت فيه الحد والرجم والاخبار الدالة على بطلان القياس في الشريعة اظهر من ان يتعرض لنقلها  
في المقام واما قياس الاولوية فهو وان سلم ثبوته هنا وذهب بعض الاصحاب الى القول به الا ان جملة من الاخبار تدفعه كما تقدم ذلك  
في المقدمة الثالثة من مقدمات الكتاب فحالا اظهر في معنى الخبر المذكور وان يقال ان كلامهم عليهم السلام انما هو على طريق الالتزام لا  
الحالين حيث انهم قائلون بالقياس وانه عليهم السلام انكر عليهم ذلك مع مخالفة لاعتقادهم بحجته انه كيف تقولون بهذا القول مع  
انه مخالف لمعتقدكم ثم بين عليهم الحكم بقوله اذا التقى المختاران فقد وجب الغسل قال المحدث الكاشاني في الوائ في بعد نقل الخبر المذكور  
قد جادلهم عليهم السلام في الحسن لانهم كانوا اصحاب قياس كان مثل التمثيل بالمقايضة او وقع في نفوسهم واقرب لقبول قولهم وحاشاه  
عليهم السلام ان يقيس في الدين او يكون طريقته عليهم معرفة الاحكام بالقياس انتهى وابعاد رواية حفص بن سوفة عن اخيه عن ابي  
عبد الله عليه السلام حيث سئل عن الرجل ياتي المرأة من خلفها قال هو واحد الماتيين في الغسل هو صريح الدلالة الا انه مع ضعف الاستدلال  
معارض بما ياتي وخامسها الاجماع المنقول في كلام السيد رضي الله عنه وفيه ان الاجماع المذكور وان كثر نقله في كلامهم وتداوله  
على رؤس اقلامهم الا انه لم يثبت حجته عندنا كما تقدم القول في مفصلة المقدمة الثالثة واستدل على القول الثالث بوجوب  
احدها صيغة الجلية قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة فيمادون الفرج اعليه ما غسل ان انزل هو ولم ينزل  
قال ليس اعليه ما غسل ان لم ينزل هو فليس عليه غسل واوجب بان الفرج هنا لا خصوصية له بالقبل بل هو شامل للذبر ايضا لفظ  
الفرج عليه كما تقدم وفيه اذ لا ان المتبادر من الفرج كما قد مر ذكره هو القبل وعليه بناء الاستدلال فان الظاهر المتبادر من  
الاصابة هنا هو الكناية عن الوطء والنكاح كما عتبر به وبما مثاله في غير موضع من الاخبار الامامية والايات القرآنية وذلك لا  
يكون في غير الفرجين وثانياً ان الصدوق في الفقيه مكي الخبر المذكور يقول فيمادون ذلك عوض قوله فيمادون الفرج







لم يجز الغسل لاحتمال الزيادة في احد هذين الفرعين وان يكون رجلا على الاول وانته على الثاني فلا يتعلق به حكم وقال في التذكرة بالنسبة  
 الى الاول بعد ان نقل عن بعض علماء عدم الوجوب لما ذكرنا ولو قيل بالوجوب كان وجهها قوله عليهم اذا التقى الجنانان فقد وجب الغسل  
 ولو وجب الجنابة انتهى قال بالنسبة الى الثاني بعد ان افق بالعدم لما قدمنا ويحصل الوجوب للعموم وضعف ما ذكر من دليل الوجوب في  
 الموضوعين ظاهر ولو اوجب الرجل في قبل الخنثى والخنثى في قبل المرأة كان الخنثى جنبا والرجل المرأة كواجب المنزلة في الثوب المشترك ويأتي  
 على ما ذكره العلامة من الاحتمال الحكم بجنابة الجميع هذا كله بالنسبة الى الخنثى المشكل الا فالواضح يتبع في حكمه ما يلحق به الخامسة  
 قد صرح الاصحاب نور الله تعالى اقدارهم ان مقطوع الخشفة يجزئ الغسل عليه بغيبوبة قدرها من الذكر واستدل عليه المنتهون بتبع جمع  
 منهم بصحة محمد بن مسلم المتقدم في المسئلة الاولى لادالة على وجوب الغسل بمجرد الادخال وانت خبير بان هذه الرواية ومثلها  
 مما دل على وجوب الغسل بمجرد الادخال ان عملها على ظاهرها في ما تفقوا عليه وردت به جملة من الاخبار من التخصيص بالادخال  
 الخشفة فلا بد من تقييدها بذلك كما قد مضى ذكره وبه ينتفىح لالة الرواية المذكورة ومثاله على المذني فيبقى الحكم عاريا عن الدليل  
 والاصل البرائة الا ان الاحتياط يقتضي الوقوف على ما عليه الاصحاب ضوان الله عليهم سيما مع عدم المخالف ظاهر المقام الثاني  
 في الانزال وفيه ايضا مسائل الاولى لا ريب ان كمالا على الرجل والمرأة الغسل بالجمع على الوجه المتقدم كذا يجب عليها بانزال الماء  
 الاكبر بقطعة ونوم على المعروف من مذهب الاصحاب بل لم ينقل فيه خلاف الا انه يظهر من كلام الصدوق قدس سره في المقنع خلافا  
 في المرأة اذا انزلت بالاحتمال حيث قال ان احتلت امرأة فانزلت فليس عليها غسل ودون ان عليها الغسل اذا انزلت وهو في  
 الرجل يجمع عليه رواية واملا في المرأة فعلى اشهرها من الاخبار الدالة عليه الرجل حسنة الحلبي قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن  
 المفخذ عليه غسل قال نعم اذا انزل وحسنة الحسين بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان في علي عليه السلام يقول انما الغسل من الماء  
 الاكبر ورواية عن عتبة مصعب بن عبيد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام لا يرى في شيء الغسل الا الماء الاكبر والحسن في هذه الاخبار ومثاله  
 اضاف بالنسبة الى ما يخرج من الذكر من المذني فهو فلا ينافي ما دل على الوجوب بمجرد التقاء الختانين كما تفصص عنه رواية عن عتبة  
 عنه عليه السلام قال كان علي عليه السلام لا يرى في المذني وضوء ولا غسلا فاصاب الثوب منه الا في الماء الاكبر في غير ذلك من الاخبار واملا  
 المرأة فتما يدل على وجوب الغسل عليها بذلك ايضا وصحة محمد بن اسمعيل عن الرضا عليه السلام في الرجل يجامع المرأة فيمادون الفرج وتزول  
 المرأة هل عليها غسل قال نعم وصحة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلت عن المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل قال ان انزلت فغسلها  
 الغسل ان لم تنزل فليس عليها الغسل ورواية معاوية بن حكيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا امت المرأة والاكمة من شهوة  
 جامعها الرجل ولم يجامعها في نوم كان او يقظة فان عليها الغسل وحسنة اديم بن الحر قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى في  
 منامها ما يورى الرجل عليه غسل قال نعم ولا تحذو من فيقظ نه علة اقول ولعل المراد بانخذ ذلك علة يعنى للزنا والخروج  
 الى الحمامات في غير ذلك من الاخبار كصحة عبد الله بن سنان وصحة اسمعيل بن سعد الاشعري وصحة اسمعيل بن محمد بن الاخير  
 واخبار اخر ايضا وازاء هذه الاخبار ما يدل على عدم الوجوب كصحة عمر بن يزيد قال اغتسلت يوم الجمعة بالمدينة ولبست ثوبا  
 وتطيبت فمرت به وصيفة فخلعت لها فامذيت انا وامنت هي فدخلت من ذلك ضيق فالت ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال  
 ليس عليك وضوء ولا عليه غسل ورواية عبيد بن زرارة قال قلت له هل على المرأة غسل من جنابتها اذا لم ياتها الرجل قال لا وانكم  
 يرضان يري او يصبر على ذلك ان يري ابنته او اخته او امه او زوجته او اخا قريبا قائمة تغتسل فيقول مالك فنقول احتلت ليس لها  
 بعائث قال لا ليس عليها ذلك وقد وضع الله ذلك عليكم قال وان كنتم جنبا فاطهروا ولم يقل ذلك لمن وصحة محمد بن مسلم قال قلت  
 لابي جعفر عليه السلام كيف جعل على المرأة اذا رأت في النوم ان الرجل يجامعها في فرجها الغسل لم يجعل عليها الغسل اذا جامعها دون  
 الفرج في اليقظة فامنت قال لانها المرات في منامها ان الرجل يجامعها في فرجها فوجب عليها الغسل والاخر انما جامعها في الفرج  
 فلم يجعل عليها الغسل لانه لم يدخله ولو كان ادخله في اليقظة وجب عليها الغسل امت اول من ومنه ما وصحة عمر بن يزيد الاخرى في الزانية  
 وقد ناقل الشيخ رضوان الله عليه من باخر عنه هذه الاخبار بتاويلات في غاية البعد صحتها ما صرحنا في عدم الوجوب تما لا سبيل  
 الى انكاده فالاولى دها الى العالم من الحمد صلوات الله عليهم لجمعين والعمل على تلك الاخبار الاولى لا اعتضادها بعمل الطائفة المحقة  
 قديمة او حديثا وموافقتها للاحتياط في الذين الذين هما من جملة المرححات المنصوصة ويقرب عنك خروج هذه الاخبار عن خروج النقية  
 اما اذا فليجوز وجود القابل به في تلك الاعضاء وان لم ينقل عن احد الاربعة المشهورة الا ان بينهم فان شهوة هذه الاربعة  
 وحصر مذهبهم فيها انما يجرد في الاعضاء المتاخرة بقرب سنة الثمانية والاخذ بينهم في اعضا الاثم عليهم السلام لا تكاد يتحصص  
 كثرة وانتشارا كما نبه عليه جملة من علماءنا وعلمائهم وادحضناه في مواضع من رسائلنا واما ثانيا فلان المستفاد من الاخبار  
 وان كان خلاف ما اشهر به من اصحابنا رضوان الله عليهم ان فتواهم عليهم السلام بالنقية احيانا لا يختص بوجود القائل بذلك من العامة  
 بل كثيرا ما يقصدون عليهم السلام المجرد ايقاع الاختلاف في الحكم نقية كما تربك تحقيقه في المقدمة الاولى من مقدمات الكتاب  
 واما ما يفهم من كلام المقنع من العمل بما ورد من هذه الروايات في الاحتمال دون ما ورد في اليقظة فلا عرف له وجهها وجهها ولقد

المقارن  
 في  
 جنس الجنابة

شكل الامر



اشكل الامر في هذه الاخبار على اصحاب هذا الاصطلاح المتأخر من تبيين هذه الاخبار الى الاقسام الاربع لصحتها وصلاحها فلم يستطيعوا  
 ردها بضعف الاستدلال كما هو المقر بينهم المعتاد حتى قال صاحب المنتقى الذي هو من جملة من شيد اركان هذا الاصطلاح بل زاد برغمه في  
 الاصلاح بعد نقله هذه الاخبار والعجب من اضطراب هذه الاخبار مع ما لا ساند لها من الاعتبار فخرج ينبغي ان يعلم انه لو كان  
 الخارج من المرأة انما هو من الرجل يقينا ومشكوكا فصاحبه منيها فانه لا يوجب غسل يقينا على الاول في الثالثة على الظاهر فمسكا  
 بالاصل فيما بعد الغسل كما يدل عليه صحة سليمان بن خالد المتضمنة للسؤال عن المرأة يخرج منها شيء من بعد الغسل فقال لا تغيد  
 وعللان ما يخرج من المرأة انما هو من ماء الرجل مثلها بصحة منصوص يدل على الاول ايضا رواية عبد الرحمن بن البصرى قال سئلت ابا  
 عبد الله عليه السلام عن المرأة تغسل من الجنابة ثم ترى نطفة الرجل بعد ذلك هل عليها غسل فقال لا اما لو حصل الاشتباه في غير مورد الصحة  
 المتقدمة فالظاهر الرجوع الى الاوصاف المعبرة عند الاشتبا كما سيجي ان شاء الله تعالى هذه الاوصاف انما توجد عند خروج منها لا  
 مطلقا بل كما هو الظاهر المسئلة الثانية لو انزل من غير الموضع المعتاد فهل يكون سوجبا للغسل مطلقا مع تيقن كونه منيا او  
 يلحق بالحدث الاصغر الخارج من غير الموضع المعتاد على القول به هناك فيشترط في حديثه الاعتقاد او السداد الخلقى قولان وبالأول  
 صرح العلامة في التذكرة والمنتهى بالثلاثة الشهيد في الذكرى يدل على الاول اطلاق جملة من الاخبار الدالة على وجوب الغسل  
 بخروج المنى كقولهم عليهم السلام في جملة منها انما الغسل من الماء الاكبر وقولهم في بعض منها اذا جاءت الشهوة وانزلت الماء وجب  
 عليها الغسل لعل مستند القول الثلاثة ما تقدم في الحديث الاصغر وتردد بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين في المسئلة  
 نظرا الى اصالة البرائة من الوجوب وجوب استحباب حكم الشهادة حتى يعلم المزيد في الاطلاق الاخبار وانت خبير بان الظاهر ان اطلاق  
 الاخبار موجب للخروج عن الاصل المذكورة والاستصحاب المذكور الا ان يمنع الاعتماد على الاطلاق في الدلالة والظاهر انه لا قائل  
 به نعم لو كان الشك في العمل بالاطلاق من حيث احتمال تقيده بالحمل على ما هو المعهود المتعارف من الخروج من الموضع الخلقى فيجوز  
 اطلاق الاخبار عليه لكان وجهها الا انه يجهل ان ذكر الخروج من الفرجين في بعض الاخبار اما باعتبار كونه المتعارف المعتاد لا يدل على  
 الانحصار بوجه فلا يصلح لتقيدها المطلق منها والى هذا يميل كلام المحدث الامين الاستربابي قدس سره في مسئلة خروج الحدث الاصغر  
 من غير الموضع المعتاد والمسئلة لا يخرج من تردد ومن هنا يعلم الحكم في الخنثى لو خرج من احد مخرجيه الامع الاعتقاد من احدهما كما هو  
 احد القولين بل الظاهر انه اشهرهما والقول اخراعتبار منها الامع الاعتقاد من احدهما واليه ذهب ثلثة المحققين وثلثة الشهيد  
 الثالث الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في ان الغسل عليهم كما نقله جملة منهم في وجوب الغسل مع تيقن كون الخارج منيا  
 وان لم يكن على الصفات لايتية وان الرجوع اليها كالا او بعضا انما هو مع الاشتباه ويدل عليه الاخبار الكثيرة المتضمنة لتب  
 الغسل على الانزال وخروج الماء وحج فوارد في بعض الاخبار من تقيده وجوب الغسل بالقيود الثلاثة من الشهوة والدفع  
 وفقد الجسد انه مع عدم ذلك فلا بأس بصحة على جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سئلت عن الرجل يلعب مع المرأة ويقبلها فيخرج  
 منه المنى فما عليه قال اذا جاءت الشهوة ودفع ودفعت فغسله الغسل وان كان هوشيا لم يجد له فترة ولا شهوة فلا بأس والشهوة فقط  
 كصحة اسمعيل بن سعد الاشعري قال سئلت الرضا عليه السلام عن الرجل يلعب فرج جاريته حتى ينزل الماء من غير ان يباشر بعث بها بديل  
 حتى تنزل قال اذا انزلت من شهوة فعليها الغسل مثلها رواية محمد بن الفضيل قال اذا جاءت الشهوة وانزلت الماء وجب عليها  
 الغسل فمحمول على حال الاشتباه قال الشيخ قدس سره في التهذيب بعد نقل صحة على بن جعفر المذكورة ان قوله عليه السلام وان كان انما هو  
 لم يجد له فترة ولا شهوة فلا بأس معناه اذا لم يكن الخارج الماء الاكبر لان المستبعد من العادة والطابع ان يخرج المنى من الانسان  
 ولا يجد له شهوة ولا فترة وانما اراد انه اذا اشتبه على الاذن فاعتقده موقف ان لم يكن في الحقيقة منيا يعتبر بوجود الشهوة من نفسه  
 فاذا وجد وجب عليه الغسل اذا لم يجد علم ان الخارج منه ليس بمنى انتهى هو جدي مطابق لما يحكم به الوجدان وبحققة العيان على انه  
 لو اريد به ظاهره لوجب حمل على التقية ولو افقت لا شهر هذا لعمامة فانه منقول عن الجحيفة ومالك واحمد مع ان فيه ايضا انه  
 دلالة بمفهوم الشرط وهو انما يكون حجة اذا لم يظهر للشرط فايدى كالتعليق والتقييد من المحتمل خروج ذلك يخرج الغالب ان لم يكن  
 الذرور الكلى مع عدم العارض من مرض ونحوه وبه ينتفى حجية المفهوم في نفسه فضلا ان يصلح لتقييد ظواهر الاخبار المستفيضة ثم انه  
 مع اشتباه الخارج فقد ذكر جمع من الاصحاب انه يعتبر في الصبح بالذقة والدفق وفقد البدن وفي المريض بالذقة والفقد ولا يعتبر  
 الذفق لان قوة المريض ربما انحرفت عنه دفعة زاد الشهيد في الذكرى الذرور علامة اخرى للاشتباه ايضا وهو قرب رايته من رايته  
 الطلع والعجين اذا كان رطبا وبياض البيض جافا واحتجوا على اعتبار الاوصاف الثلاثة في الصبح بانها صفات لا فية في الغالب منع  
 الاشتباه يرجع اليها وبصحة على بن جعفر المتقدمة وفي المريض بما تقدم من العجز وبصحة عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قال قلت له الرجل يري في المنام ويجد الشهوة فيستقيظ وينظر فلا يجد شيئا ثم يكت بعد فيخرج قال اذا كان مريضا فليغتسل  
 وان لم يكن مريضا فلا شيء عليه قال قلت فافرق بينهما فقال لان الرجل اذا كان مريضا جاء الماء بدفعة وقوة واذا كان مريضا لم  
 يخرج الا بعد اقول ومن الاخبار الواردة ايضا في المريض موصوفة بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلت عن رجل لحلم

في غسل الجنابة







كل من الحدث والخبث في الحدث خاصة كما لو حصل إزالة النجاسة ولو اتفقا قالوا في الخبر خاصة كما لو اتفقا الغسل الرابع في البين ونقل عن الشيخ في هذا أنه يستحب أن يعيد كل صلوة صلاها من أول فومته نام في الثوب يجب أن يعيد ما صلاها من آخر فومته نام ما فيه ثم هو عدم وجوب شيء أعادة من الغسلات إلا ما يخرج وقتها والظاهر أن تقوية عدم أعادة ما خرج وقته بناء على عدم وجوب الأعادة على جاهد النجاسة بعد خروج الوقت كما هو المنقول عنه في ط في المسئلة المشار إليها وبذلك يظهر كلام السيد السند في المذرك في هذا الموضوع من الغفلة أن ثبت ما نقل عن المبسوط في الموضوعين المتقدمين فإن الكتاب لا يحصر الآن لا حق ذلك منه حيث قال السيد قدس سره في الكتاب المذكور كما كنا خلاف الشيخ في المبسوط ما لفظه وذهب الشيخ في ك أو لا إلى أعادة كل صلوة لا يعلم سبقها على الحدث ثم قوى اختياره وقوته ظاهرة أنه قد اشاد بها لاختاره في ما ذكره والأمن أنه إنما يحكم على وجد الخبث بالنجاسة من آخرات مكانها الثالثه اختلف أصحاب شنوان الله عليهم في حكم المشتركين في الثوب الموجود عليه الخبث مع عدم تيقن اختصاصه بأحدهما بعد الاتفاق على سقوط احكام الجنب عن كل منهما في حد ذاته من وجوب الغسل تحريم اللبس تحريم قراءة العزائم ونحوها من الاحكام الانية فيجوز لها معاً دخول المسجد دفعة وقراءة العزائم كذلك وإنما تظهر فائدة الخلاف هناك انعقاد الجمعية بهما واحدهما إتمام بصلابه فقبل بالقطع بوجود جنب فلا يصح انعقاد الجمعية بهما لأن أحدهما جنب البتة ولا يصح صلوة المأموم منها لأنه نفسه وإمامه جنب إليه ذهب الحق في برو الشهد في الدروس في تلك المحققين وثاني الشهيدين ووجه بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين وقيل بسقوط هذه النجاسة عن الجميع في نظر الشارع فقال إليه العلامة في جملة كتبه واختاره السيد السند في المذرك وغيره ما حجة الأول القطع بجنبه أحدهما البتة وسقوط بعض احكام الجنب المستلزم للمحذور وهو مستغنى في موضع النزاع وأجيب بأنه إن أريد القطع بخروج الخبث من أحدهما ثم لكن خروج الخبث من واحد لا يعينه لا يجب حكماً وإن أريد القطع بكون أحدهما لا يعينه جنباً لا يصح منه الأفعال التي لا تقع من الجنب ويتعلق به احكامه فظاهر لفتا لا أن عدم صحة أفعال واحد منها لا يعينه ويتعلق احكام الجنب به مع أن كل واحد يعينه فعالة صحيحة فلا يتعلق به حكم الجنب كما لا معزله وبالجمله القدر المسلم في اشتراط انعقاد الجمعية أن يكون صلوة كل من العدد صحيحة في الواقع وههنا كذلك وإما ما ورد ذلك فلا وكذا يلزم في صحة صلوة المأموم عدم علمه بفحاش صلوة الإمام وقد تحققنا ومن يدعي زيادة على ذلك فعليه البينا تحت القول الآخر زيادة على ما علم من الجواب المذكور التمسك بيقين الطهارة ولم يعارضه إلا الشك في الحديث وكل منهما متيقن الطهارة شاك في الحديث أقول والمسئلة تملوها من نصوص هل بخصوص لا يخرج من الاشكال وإن كان القول للثلاثة أو فاق بالقواعد الشرعية وأدخل في تلك الضوابط الشرعية أم لا فلا كما ذكر من التمسك بأصالة يقين الطهارة التي هي أقوى متمسك وأما ثانياً فلا أن المفهوم من النصوص أن الشارع لم يجعل الواقع مناطاً لشيء من الاحكام وإنما بناها على ما يظهر للمكلف ويعضد أن الذي دل عليه نصوص هذا الباب هو أن الشارع قد ناط حكم الجنابة بالنسبة لخروج المذنب بالعلم بخبره كما تضمنته النصوص المستفيضة وبوجوب على بدن الجنب ثوبه المختص به كما تقدم في موثقتي مما عده وما على ذلك فلم يدل عليه ذلك لا يخفى على من تتبع مظان الاحكام أنه كثيراً ما يغلب على النظر بالقرائن الحالية حد الاحكام الشرعية من نجاسة وحرمة ونحوها والشارع بمجرد معارضة احتمال ينال ذلك وأز بعد لا يلتفت إلى ما غلب على الظن وترجح عنده كماله موثقة بما ورد في الفأدة المتفطرة ونحوها وأما ثالثاً فلا أن القول بثبوت الجنابة على واحد لا يعينه مع اتفاقهم على صحة أفعال كل واحد منها وسقوط احكام الجنب عنه وإن مظهر الخلاف إنما هو في القول المذكورين لا في خروج من تدافع إلا أن الحكم لا يخرج عندك من شوب الاشكال نظر إلى أن المفهوم من النصوص في غير موضع من الاحكام كما نقله بسط الكلام عليه في مسئلة الاناين أن الشارع قد أعطى المشتبه بالنجس حكم النجس المشتبه بالحرام حكم الحرام في الأفراد المحصونة ولم يلتفت إلى أصالة الحالية والظاهرة في تلك المواضع كماله مسئلة الاناين والتمسك بالذكية بميتة والصلوة في كل من الثوب المتيقن نجاسته أحدهما لا يعينه ووجوب تطهير الثوب الذي أصاب بعض أجزاء النجاسة مع اشتباه موضع الإصابة ببلل في الثوب غير ذلك من المواضع التي يقف عليها المنتبغ فإن النصوص في جميع هذه المواضع قد أعطيت المتيقن الطهارة والحالية حكم المشتبه به وربما ظهر من ذلك تخصيص أخبار التمسك بيقين الطهارة بالحالية بغير مورد هذه الأخبار وهو الأشياء المعلومه بشخصها ويكون ذلك هو الجمع بين أخبار الطرفين وكيف كان فالوقوف على ساحل الاحتياط بالغسل لكل منهما واجتناب ما يحتنبه الجنب قبله سبيل السلامة والنجاة عجل الله تعالى الفرج والظهور لمن به تحمل مشكلات الأمور وجملة من أصحابنا بناء على اتفاقهم على سقوط وجوب الغسل في المسئلة صرحوا باستصحابه والظاهر أن منشاء الاحتياط لعدم دليل على خصوص المسئلة في هذا الموضع وأما في المسئلة فإلا ما أن يعلم أنه متى أبول أو يعلم أنه غيرها أو لا يعلم شيئاً من ذلك ولا خلاف ولا اشكال أنه في الصورة الأولى يكون موجبا للغسل في الثانية للوضوء في الثالثة لا يوجب شيئاً وأما الصورة الرابعة فلا يخفى أما أن يكون قد بال بعد الغسل واجتهاد ولم يأت شيء منها أو أن باحدهما أما البول أو الاجتهاد ثم أنه مع الاين بالاجتهاد خاصة فاما أن يكون مع مكان البول أو مع عدم مكانه فمهما صور خمس الأول أن يغسل ثم يجد بللاً مشتبهاً قد بال واجتهاد والظاهر أنه لا خلاف في عدم وجوب شيء عليه من غسل أو وضوء وما يدل على ذلك عمومات الأخبار الدالة على عدم نقض اليقين بالشك وخصوصاً ما بالنسبة إلى عدم سقوط الغسل في الأخبار

هذا هو الوجه في المسئلة



## في غسل الجنابة

الدالة على أنه بالبول قبل الغسل بقطعه غسل كقول الصادق عليه السلام في حنطة الحبل إن كان بال قبل أن يغتسل فلا يعيد الغسل وقوله عليه السلام في حنطة الحبل إن كان بال قبل أن يغتسل فإنه لا يعيد غسله ومنها الخبر كثير طويلا نشرها للاتفاق على الحكم المذكور فتوى رواية وأما بالنسبة إلى سقوط الوضوء فلا أخبار الدالة على أنه بالاجتهاد لا ينتقض ما يخرج كذلك كقول الصادق في صحبة حفص بن الخضر يفترون ثلاثا ثم إن سال حتى يبلغ الساق فلا يبله وغيرهما من الأخبار التي تقدمت في مسألة الاستبراء من البول وأما ما رواه ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال ثلث يخرج من الأحليل وهو المذني فمنه الغسل والوضوء فمنه لا يخرج من دبره البول فهو مل على ما قبل الاستبراء وجعا للصحة زيد الشحام وزرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن سال من ذكرك شيء من مذى أو ودى فلا تغسله ولا تقطع له الصلاة ولا تنفض له الوضوء إنما ذلك بمنزلة النجاسة الحديث وأما صحبة محمد بن عيسى قال كتب إليه رجل هل يجب الوضوء مما خرج من الذكر بعد الاستبراء قال نعم فحملته في التمهيد بين على الاستحباب زادني الاستبعاد حمله على الثقة لموافقته لمذهب كثير العامة أقول وهو الأقرب بحتمل أيضا حمل ذلك على ما إذا كان الخارج بولا لتطرق الوضوء إن ما خرج بعد الاستبراء لا ينقض وإن كان بولا ولعله عليه السلام علم ذلك فأنهم صلوات الله عليهم كثيرا ما يجيبون عنه علمهم من حال السائل أن أمره ينفع عنه السؤال الثاني خروج البول مع عدم البول والاستبراء والمشهور بين الأصحاب بل لا بد من أن يدرى عليه لاجتماع وجوب الغسل وظاهر الفقيه المقتضى الاكتفاء بالوضوء في هذه الصورة ويدل على المشهور روايات منها وثيقة سماعة قال سئلته عن الرجل يجنب ثم يغتسل قبل أن يبول فيجد بولا بعد ما يغتسل قال يعيد الغسل صحبة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئلته عن رجل اجنب فغسل قبل أن يبول فخرج منه شيء قال يعيد الغسل في الصحيح عن منصور بن حازم مثله وصحبة محمد بن مسلم قال سئلته عن رجل اجنب فغسل ثم وجد بولا فليس ينقض غسله ولكن عليه وضوء لأن البول لم يدر شيء وقول الصادق عليه السلام في صحبة معاوية بن ميسرة وإن لم يبل حتى اغتسل ثم وجد بولا فليعد الغسل يدل عليه أيضا مفهوم الشرط في جملة من الأخبار منها حنطة الحبل المتقدمة لقوله إن كان بال قبل أن يغتسل فلا يعيد الغسل لا يقال إن هذه الأخبار إنما تدل على خروج البول مع عدم البول بعد الغسل ولا تعرض فيها للاستبراء كما هو المذني لأننا نقول تعليق الحكم فيها على عدم البول الذي هو أهم من أن يكون مع عدم الاستبراء كما هو موضوع هذه الصورة أو مع إمكان البول أو عدمه كما هو موضوع الصورة الثانية كإثبات الاستدلال وحج الاستدلال بهما من حيث الإطلاق إلا أنه قد ورد بأزاء هذه الأخبار ما يدل على عدم الوجوب في الصورة المذكورة ومنه رواية جميل قال سئلته عن رجل اجنب فغسل ثم يرى بعد الغسل شيئا يغتسل أيضا قال لا قد تعصت ونزل من الجبال ورواية أحمد بن هلال قال سئلته عن رجل اغتسل قبل أن يبول فكتب أن الغسل بعد البول إلا أن يكون ناسيا فلا يعيد منه الغسل ورواية عبد الله بن هلال قال سئلته عن رجل اغتسل ثم يرى بعد الغسل شيئا يغتسل أيضا قال لا يغتسل شيئا عليه أن ذلك مما وضعه الله عليه ورواية زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئلته عن رجل اجنب ثم اغتسل قبل أن يبول ثم رأى شيئا قال لا يعيد الغسل لذلك لا يدرى شيئا وإنما يعارضها أيضا الأخبار الدالة على عدم نقض اليقين بالشك والشك في بعضهما بالجل على ترك البول ناسيا وفي بعض الجمل على من اجتهاد قبل الغسل لم يأت له البول وأورد على الحمل الأول دليل مضمر أحمد بن هلال المذكورة ولم يورد الحمل الآخر مستندا ولا يخفى ما فيه من البعد أما الحمل على النسيان فلا أن النسيان وإن وقع في رواية جميل إلا أنه أول في كلام الراوي فلا يصلح للتقيد مع ضعف سند الرواية باثماله على بن السنك وهو مهمل في كتب الرجال بل ظاهر التعليق في الرواية بقوله تعصت ونزل من الجبال الدالة على عدم الفرق بين حالة النسيان والعمد وثانيا أن الخارج مع عدم منه حكم بكونه مثليا فكيف يعذر الناس فيه إذا الأسباب لا يفرق فيها بين النسيان والعمد وأما الحمل على من اجتهاد ولم يتمكن من البول ففيه مع عدم الدليل عليه في الأخبار أن عدم القدرة على البول لا يخرج الخارج عن كونه متيا ليقط وجوب الغسل فإن مقتضى العلة المستنبطة من جملة من الأخبار بل المنصوصة في صحبة محمد بن مسلم المتقدمة عن الباقر عليه السلام حيث قال في آخرها لأن البول لم يدر شيئا أن مع عدم البول وإن تعذر لا يقطع بزوال المنى ونظافة الخارج منه وأما الجمع بين الأخبار بالحمل على الاستحباب كما صرح به من متأخري المتأخرين ففيه ولا أنه وإن اشتهر بينهم البناء على هذه القاعدة في الجمع بين الأخبار بالحمل على الاستحباب كما صرح به وما يدل على التحريم على الكراهة إلا أنه لم يرد بها أثر من الآثار والقواعد المقررة عن أهل العصمة صلوات الله عليهم في اختلاف خاليتها عنها وثانيا أنه لا ريب أن الحمل على ذلك يجوز لا يضا إليه الأمع القرينية ووجود المعارض ليس قرينة لجواز خروجه بخارج الثقة احتمل المعنى آخر وبالجملة فالتحقيق أن الأخبار المذكورة صريحة المناقاة في الحكم المذكور وطريق الجمع بينهما وبين ما تقدمها بعيد فالواجب النظر في الطرق المرجحة للحمل على أحد الطرفين ودرى أطراف الآخر من البين ولا ريب أنها مع أخبار إعادة لغتها سندًا وكثرة أوصافها دلالة وثقة ما منطوقا ومفهوما واعتضادها بعمل الطائفة قديما وحديثا وموافقها للاحتياط في الدين وضعف ما يعارضها فأما رواية جميل فمأخوذة من إسناده على ابن السنك وإتار رواية أحمد بن هلال

في غسل الجنابة

في غسل الجنابة



فبضعف التادى المذكور حتى ورد فيه أنه كان غالباً منهم في دينه وورد في يوم من سببنا إلى محمد العسكري عليه السلام مضافاً إلى  
 إضماره مع أنه لا دلالة فيه على موضع البحث بوجه لعدم اشتباهه على خروج شيخنا بعد الغسل وأما رواية عبد الله بن هلال فبعدم ذكره في كتب  
 الرجال بمدح أو قدح وأما رواية الثمام فبأشبهها على جملته المفضل بن صالح وقد روي بالكذب وضع الحديث كما ذكره العلامة  
 في الخلاصة هذا الأقرب عند خروج الأخبار المشار إليها يخرج التفتية أذهى السبب التام في اختلاف أخبارهم عليهم السلام وإن لم يعرف  
 بذلك قائل من العامة كما تقدم تحقيقه في المقدمة الأولى أما المعاضة بأخبار عدم نقض اليقين بالشك فلا ورود لها إذ هو  
 عام بخصوص كما تقدم تخصيصه غير مرة وبذلك يظهر لك مله كلام شيخنا المحقق صاحب كتاب باخر المسائل جياض الدلائل في الكتاب المذكور  
 من التوقف في الحكم لتعارض الأخبار في المسئلة وجبر ضعف الأخبار الأخيرة بالاعتصام بالأصل وأخبار عدم نقض اليقين بالشك  
 وفيه زيادة على ما عرفت أن الترجيح بالأصل لا يعرف له أصل إلا لذكره في جملة المرتجحات المنصوصة عن أهل الذكر سلام الله عليهم  
 وأما ما ذهب إليه الصدوق قدس سره من الاكتفاء هنا بالوضو حيث قال في الفقيه بعد نقل صحيحة الجبلية الآتية المتقدمة عن جدها  
 في أدلة جوب الأعادة ما لفظه وروى في حديث آخر أن قد راي بلالاً لم يكن بال فليتوضأ ولا يغتسل إنما ذلك من الجبائل  
 قال مصنف هذا الكتاب حمة الله عليه عادة الغسل أصل الخبر الثالث خاصة ونحوه في المقنع واليه يميل ظاهر الحديث الكاشاني  
 طاب ثراه الوافي حيث قال بعد نقل كلام الفقيه قول وبه يجمع بين الأخبار المتقدمة والآتية ففيه أن الخبر المذكور مع صحته  
 لا يعارض الأخبار المتقدمة لما ذكرنا انفادان كان فتواه به لا يخرج من تأييده إلا أن الخبر المذكور لا يخرج من أشكال لأن الحكم  
 بالوضوء مع قوله في لخره إنما ذلك من الجبائل لا يخرج من تدافع إذا ما يخرج من الجبائل لا يوجب وضوءاً لم يرد من تنبيه ذلك من أصحابنا رضوا  
 الله عنهم ولو حمل الوضوء في الخبر المذكور على مجرد الغسل لذلك البطلان المذكورنا لكان وجهه ما به يخرج عن صلاحية الاستدلال و  
 بالجملة فقوة القول المشهور بما لا ينبغي أن يرتاب فيها بوجه لكن شيخنا الشهيد الذي ذكرى نقل صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة في أصل  
 هذه الصورة هكذا قال محمد قال أبو جعفر عليه السلام من اغتسل وجنب قبل أن يبول ثم وجد بلالاً فليس ينقض غسله ولكن عليه وضوء  
 ونزل رواية الفقيه التي استند إليها في الترجعة على هذه حيث قال رواه الصدوق بعد رواية إعادة الغسل مع ترك البول انتهى  
 وانت خبير بأن ما نقله لم تقف عليه شيء من كتب الأخبار بل لا كتب الاستدلال بل الموجود في كتبنا وكذا في المتن هو ما قد مرنا و  
 الذي يخطر بالبال هو وقوع التهمة في النقل والغلط في المنقول عنه بترك ما بين بلال الأول إلى بلال الثاني والله أعلم الثالث  
 خروج البطل بعد البول بدون الاجتهاد والمعروف من مذهب أكثر الأصحاب وجوب الوضوء خاصة يدل عليه مفهوم الأخبار الدالة على  
 أنه بعد الاستبراء أن سأل حتى يبلغ الساق فلا يبلى كلفه صحيحة حفص أن خرج بعد ذلك ثوب فليس من البول ولكنه من الجبائل كما في  
 حصة محمد بن مسلم قد تقدمت في مسئلة الاستبراء من البول وخصوص منطوق صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة في صدر الصورة الثانية و  
 موثقة سماعة قال سئلته عن الرجل يجنب ثم يغتسل أن يبول ثم يجد بلالاً بعد ما يغتسل قال يعيد الغسل وإن كان قد بال قبل أن يغتسل  
 فلا يعيد غسله ولكن يتوضأ ويستنجي رواية ميسرة قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل رأى بعد الغسل شيئاً قال إن كان بال  
 بعد جماعه قبل الغسل فليتوضأ وإن لم يبل حتى اغتسل فليعد الغسل الملاق هذه الروايات وإن شمل وجوب الوضوء مع الاستبراء بعد البول  
 حيث رتب الوضوء فيها على البول خاصة أقم من أن يكون معه استبراء أم لا أن نصريح بصحة حفص حصة محمد بن مسلم المشار إليها أنفاً في  
 كون الخادج بعد الاستبراء من البول بوجه وإن بلغ الساق مضافاً إلى عدم القائل بالوضوء مع الاجتهاد يوجب تعقيد الملاق الأخبار  
 المذكورة وبالجمله فالصورة المفروضة ترجع إلى ما قد مرنا في مسئلة الاستبراء من البول أذهى فرد من أفرادها و عدد من أعدادها و  
 الظاهر أنه لا مدخل لمخصوصية الجنابة في المقام لا خلاف بين الأصحاب ضوان الله عليهم في الوضوء في الحال المذكورة استناداً إلى المفهوم  
 المتقدم ذكره وأما ما عارضه من صحيح أبي بصير في قوله لا يغتسل إلا بعد الوضوء في جواب عنه ثم أنه دبراً ظهر من كلام الشخبز قدس سره  
 في المقنعة ويصعب عدم وجوب الوضوء في الصورة المذكورة قال في المقنعة جداً اغتسل من الجنابة بلالاً على رأس جملته وأحسن خروج شيء  
 منه بعد اغتساله فإنه إن كان قد استبراء بما ذكرناه قبل هذا من البول والاجتهاد فليس عليه وضوء ولا إعادة غسل لأن ذلك إنما كان  
 و ذياً أو مذياً وليس ينتقض من هذين وإن لم يكن استبراء بما ذكرناه أعاد الغسل أشار بقوله بما ذكرنا مله ما قد مر قبل هذا الكلام  
 حيث قال وإذا عزم الجنب على التطهير بالغسل فليست بالبول يخرج ما بقي من المنى في مجاريه فإن لم يتيسر له ذلك فليجتهد في الاستبراء  
 ميسر من تحت الأنثيين إلى أصل القضيب لخره والمفهوم من هذا الكلام أنه بعد خروج البطل المشتبه بعد الغسل أن كان قد  
 استبراء أما بالبول مع أمكانه أو بالاجتهاد خاصة مع عدم أمكانه فلا وضوء عليه لا غسل هو ظاهر في نفي الوضوء مع البول الخلق  
 من الاجتهاد وأما الشيخ فيجب فإنه بعد أن أورد صحيحة محمد بن مسلم ورواية معوية بن ميسرة قال فمنا نضمن هذا الحديث  
 من ذكر إعادة الوضوء فأنما هو على طريقة الاستحباب لا أنه إذا صح ما قد مرنا ذكره أن الغسل عن الجنابة مجزئ عن الاستبراء بالوضوء ولم  
 يحدث هنا ما ينقض الوضوء فينبغي أن لا تجب عليه تطهارة ولا تغلق على ذلك من الأدلة لا طلع وليس ههنا دليل يقطع العند  
 ويحتمل أيضاً أن يكون ما خرج منه بعد الغسل كان بولاً فيجب عليه الوضوء وإن لم يجز الغسل حسبما تضمنه الخبر ونحوه قال في

وإذا







## كتاب التلخيص

كما هو متفق خلافا لما اشهر بين متأخري أصحابنا انهم يزعمون انهم في ذلك ايضا من المحدث الامين الاستر باج عظم الله قدره في كتاب لغوا بالمدينة  
حيث صرح فيه بان حكمة الله تعالى اقتضت ان يكون تعلق التكليف بالناس على التدرج بان يكلفوا اولاً بالاقارب بالثبوتين ثم بعد  
صدور الاقارب عنهم يكلفون بسائر ما جاء به النبي صلى الله عليه واله قال ومن الاما ديث الدالة على ذلك هي حصة من رتبة المذكورة  
في الكافي ثم ساق الرواية بتمامها وقال ايضا بعد نقل جملة من اخبار الميثاق المأخوذ على العباد في عالم الذر بالانجيل الامامة نقل جملة  
من الاخبار الدالة على فطرة الناس على التوحيد ان المعرفة من صنع الله ما لفتنه اقول من افوايد الى ان قال الثالثة انه يستفاد منها  
ان ما زعم الاشاعرة من ان مجرد تصور الخطاب من غير سبق معرفة بالامية بخالق العالم وبان له رضا وسخطا بانه لا بد من معلم من جهة  
ليعلم الناس ما يصلح لهم ما يفسد لهم كانه تعلق التكليف لم ليس بجميع انهم من هادوا الثقة الجليل احمد بن ابي طالب الطبرسي في كتاب التلخيص  
عن امير المؤمنين عليه السلام في حديث الزنديق الذي جاء اليه مستدلاً بأبي من القرآن قد اشبهت عليه حيث قال عليكم فكان اول ما  
قيدهم به الاقارب بالوحدانية والربوبية والشهادة ان لا اله الا الله فلما اقروا بذلك تلاه بالاقارب لنبية صلى الله عليه واله بالنبوة  
والشهادة بالرسالة فلما اتفادوا ذلك فرض عليهم الصلوة ثم الصوم ثم الحج الحديث ومنها ما رواه الثقة الجليل علي بن ابراهيم القمي قدس سره  
في تفسيره عن الصادق عليه السلام في تفسيره لتعادويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة كافرون حيث قال عليكم اتروا ان الله تعالى  
عرف جعل للاب من المشركين زكاة اموالهم وهم يشركون به حيث يقول ودليل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة كافرون في  
اتقاد على الله الاليمان به فاذا امنوا بالله ودسوله فرض عليهم الفرض قال المحدث الكاشاني في كتاب التلخيص بعد نقل الحديث المذكور  
هذا الحديث يدل على ما هو التحقيق عندكم ان الكفار غير مكلفين بالاحكام الشرعية ما داموا باقين على الكفر انتهى مما يدل على ذلك  
ما روى عن الباقر عليه السلام في تفسير قوله الطيعوا الله والطيعوا الرسول واولى الامر منكم حيث قال كيف يامر بطاعتهم ويرخص في منازعتهم  
قال ذلك لما مورد من الذين قيل لهم الطيعوا الله والطيعوا الرسول الثالث لزوم تكليف ما لا يطاق اذ تكليف الجاهل بما هو جاهل به  
تصور وتصديق ما لا يطاق وهو مما منعه لادلة العقلية والنقلية العين ما تقدم في المقدمة التاسعة في حكم معذورية الجاهل  
في ذلك يشكر كلام الفاضل الخراساني طاب ثراه في الذخيرة في مسألة الصلوة مع النجاسة عا د حيث نقل عن بعضهم الاشكال في الحاق الجاهل  
بالعامد قال بعد والظاهر ان التكليف متعلق بمقتضيات الفعل كالنظر والسجود والتعلم والالزام تكليف الغافل او التكليف بما لا يطاق  
والغفائير على ترك النظر الى ان قال لا يخفى انه يلزم على هذا ان يكون الكفار مخاطبين بالاحكام وانما يكونون مخاطبين بمقتضى الاحكام  
هذا خلاف ما قرره الاضواء وتحقيق هذا المقام من المشكلات انتهى اقول الاشكال بجهد الله فيما ذكره بعد ورود الاخبار بمعذورية الجاهل  
حسب ما ترك مشهور في المقدمة السادسة ووردوا بخصوص الكافر كما نقلنا هنا ولكنهم قدس سرهم يدورون مدار الشهرة في جميع الاحكام  
وان خلت عن الدليل في المقام سيما مع عدم الوقوف على ما يضافها من اخبار اهل الذكرو عليهم السلام الرابع الاخبار الدالة على وجوب  
طلب العلم كقولهم عليهم السلام طلب العلم فرضية على كل مسلم فان مورد هالمسلم دون مجرد البالغ العاقل الخاص من انه كما لم يعلم منه صلى الله  
عليه واله انه امر احدا ممن دخل في الاسلام بقضاء صلواته كذلك لم يعلم منه انه امر احدا منهم بالغسل من الجنابة بعد الاسلام مع انه قلما  
ينفك احدهم من الجنابة في تلك الازمنة المتطاولة ولو امر بذلك لنفك منا معلوما كغيره واما ما رواه في المنتهى عن قيس بن عاصم و  
اسيد بن حصين مما يدل على امر النبي صلى الله عليه واله بالغسل لمن اراد الدخول في الاسلام فخر عا في انه مض تحت السادسة من اختصاص  
الخطاب للقرآن بالذين امنوا ووردوا يا ايها الذين آمنوا فطعنوا في بعض هؤلاء الاقل يحمل على المؤمنين حمل المطلق على المقيد والعام على الخاص كما هو القاعدة  
المسلمة بينهم اجماع العلامة قدس سره في المنتهى على ان الكفار مخاطبون بفروع العبادات بوجوب منها قوله سبحانه والله على الناس حج  
البيت ويا ايها الناس اعبدوا ربكم ومنها ان الكفر لا يصلح للمنافقة حيث ان الكافر ممكن من الايمان بالايمان او لا حتى يصير كائنا  
من الفروع ومنها قوله تعالى لم نك من المصلين وقوله تعالى فلا صدق ولا مسلم وقوله تعالى ودليل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة والجوا  
عن الاول بما عرفت من الاخبار الدالة على عدم التكليف الا بعد معرفة المكلف المبلغ وبما ذكر في الوجه الثالث والثاس عن الثاني  
انه مستادة محضة عن الثالث بعد تسليم جواز الاستدلال بطواهر الايات القرآنية اما الآية الاولى فيا حمل على المخالفين المقربين  
بالاسلام اذ لا صريح فيها بالكفار ودل عليه ما روى في تفسير الثقة الجليل علي بن ابراهيم القمي قدس سره من تفسيرها باتباع الائمة عليهم السلام  
ان لم نك من اتباع الائمة عليهم السلام وهو مروي عن الصادق عليه السلام في تفسيره في الآية بمعنى الذي يليه السابق في الحلية قال فذلك الذي  
عنه حيث قال لم نك من المصلين اي لم نك من اتباع السابقين وعن الكاظم عليه السلام يعني انما لم نك من اهل البيت محمد صلى الله عليه واله والائمة  
من بعده ولم نك من اهل البيت من هذه الاخبار واشباهها ما يؤيد ما حققناه في المقدمة الثالثة من عدم جواز المساعة الى الاستدلال بالطواهر  
بدون مراجعة التفسير عنهم عليهم السلام واما الآية الثانية فيجوز حمل الصلوة فيها على ما دللت عليه الاخبار في الآية الاولى فان اللفظة من  
الالفاظ الجملية المتشابهة المحتاج في تعيين المراد منها الى التوقيف فلا استدلال بها والحال كذلك مردود بتصادم الاحتمالات فيها  
والدخول تحت قوله يتبينون ما تشابه منه الآية على ان ما ذكرنا من المعنى هو الموجود في تفسير الثقة الجليل علي بن ابراهيم القمي  
على من راجعه واما الآية الثالثة فما عرفت في الوجه الاول من الخبر الوارد بتفسيرها وقد جرى بين بعض مشائخي المعاصرين



## في غسل الجنابة

من مثلنا بلادنا البصرين كلام في هذه المسئلة فظهرت له صحيح ندلة المتقدم والخبر الوارد في تفسير قوله سبحانه وويل للمشركين ولم يحضر في ذلك الوقت سواهما فلم يجيب عنها بمقنع وهو لم يرجع عن القول المشهور متسكيا بالاجماع عليه عدم المخالف على هذا كانت طريقته في ذلك الله عنهم من الجود على المشهورات سيما مع ذوقها بالاجاعات المقصد الثالث في الغاية والمراد بها ما لا يستباح فعله الا بالغسل منها الواجب صالة او بغاض فيصيب المغتباها ومنها ما ليس كذلك فيكون شرط في استباحته وهي امور الارسل الصلوة و ان كانت واجبة فوجوب الغسل لها كما ان الغسل عليه لاجماع فتوى دليل لا آية ودواية لكن الوجوب هنا محتمل لمقتضى أحدهما ان المراد وجوب الغسل بمقتضى امر الشارع به امر احتمالي يترتب على محالة لا على الالتم للصلوة وهذا انما يتم بقوله اغتسل للصلوة ونحو مما يؤدي هذا المعنى وثانيهما ان المراد شرطية لها بمعنى انها لا تصح بدونها غاية ما يستفاد من الادلة آية ودواية هو الثالث وهذا هو القدر الثابت بالضرورة من الدين اما الآية وهي قوله سبحانه اذ قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الى قوله وان كنتم جنبا فاطهروا فدلالة ما على المعنى الاول مبني على قوله وان كنتم جنبا فاطهروا الذي هو جملة فاعسلوا ودخولها في حيز اذ قمتم الا انه يحتمل العطف جملة اذ قمتم وحج فلا دلالة فيها وقيل ان العطفان دون اذ ايا في لك وثانيا ان قوله وان كنتم مرفعة وما بعد الواقع بعد قوله وان كنتم جنبا مندرج تحت الشرط البتة ولو كان قوله وان كنتم جنبا الذي هو متوسط بينهما معطوفا على قوله اذ قمتم او كان متبعا لهما لم يتناسق المتعاطفات ولزم ان لا يستفاد الادب بابين الغسل الصلوة من الآية والمعانوم من الاخبار خلافة ومن هنا يستفاد من الآية الوجوب الغير كالتجانيب انما انشا الله تعالى الا انه قد تقدم في موثقة ابن بكير تفسير القيام الى الصلوة بالقيام من طه النوم مع الاجماع المنقول عن المفسرين في هذا المعنى وجوب الغسل للصلوة في غير الصورة المذكورة يرجع فيه الى السنة المظهرة ويضم الى ذلك تنقيح المناط القطعي للحزم بعدم مدخلية النوم في ذلك الامن حيث اقلية تاخير الغسل الواقع سببه ليلا الى الصبح وذلك لا مغل له في ترتب وجوب الغسل على الصلوة وما يدل من الاخبار على ذلك دوايات متفرقة في جزئيات الاحكام المرتبطة بذلك منها قوله عليهم في رواية ذرارة فيمن ترك بعض داعه وبعض جده في غسل الجنابة حتى دخل في الصلوة وان داه وبه بلة مسح عليه اعضاء الصلوة ومنها قوله عليهم في رواية الحلب فيمن احب في شهر رمضان فغسل حتى خرج الشهر عليه ان يقضي الصلوة والصيام ومنها قوله عليهم في رواية الحسن الصيقلي فيمن تيمم وقام يصلي فمر به فزود صلى ركعة فليغتسل ليستقبل القبلة في غير ذلك من الاخبار التي يقف عليها المتتبع الثالث الطوائف في كلامهم عليه بقسميه انشا الله تعالى في كتاب الحج الثالث من كتابة القرآن وهو كان واجبا فالغسل له واجب في الا وهو شرط في استباحته وكل منها مبني على تحريم المس على المحدث حدثا اكبر الظاهر انه اجماع كما نقله غير واحد من معتمد الصحابة نقل في المعتمد المنتهى انه اجماع علماء الاسلام ونقل عن العلامة النهاية انه لا خلاف هناك في تحريم المس وان وقع الخلاف في الحديث الا صغر نقل الشهيد في الذكر عن ابن الجنيدي القول بالكرامة ذكرانه كثيرا ما يطلق الكرامة يريدون فينبغي ان يحمل كلامه عليه هو جيد فان اطلاق الكرامة في كلام المتقدمين كما في الاخبار شايخ واما نقل ذلك عن طحا في المدارك فقد رده جمع ممن تأخر عنه بانه سهو وانما صرح بذلك في الحديث الا صغرا واما الاكبر فقد صرح بالتحريم وخرج في المدارك بعد نقل القول بالكرامة عن ابن الجنيدي الى ذلك ذاعما ضعف الادلة سند ودلالة وتحقيق البحث في هذه المسئلة وقروها فقد تقدم مستوفى في المطالبات من الباب الثاني الا انه نقل هنا عن السيد المرتضى وهو لا يرضى عن تحريم مس ما مش القرآن للجنب الحيض ولم له على دليل واما استدلاله بذلك بحديث محمد بن مسلم عن جعفر عليه السلام قال الجنب الحيض فيحرق المصحف من دوايه والتوب يقرآن من القرآن ما شاء الا ان يقرأ ودواية ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال المصحف لا يمس على غير طهر ولا جنب ولا لا تمس خطه ولا تغلقه ولا ينفخ ما فيها من قصور على ذلك الرابع من كلامه عليه السلام في الدعاء من دراهم وغيرها وقد وقع في كلام جملة من اصحاب التعبير مثل ما ذكرنا الا ان الظاهر ان المراد ذلك من نفس الاسم كما هو صريح المصنف رحمه الله تعالى في المعبر حيث قال ويحرم عليه من اسم الله سبحانه ولو كان على درهم او دينار او غيرها والمعروف من كلام اصحابه ضو ان الله عليهم من غير خلاف هو التحريم واستدل عليه في المعبر بموثقة عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يمس الجنب درهما ولا دينار ولا عليه اسم الله وطعن جملة من متأخري المتأخرين في الخبر المذكور بضعف السند معارضه بما رواه في المعبر من كتاب الحسن بن محبوب عن خالد بن الربيع عن ابي عبد الله عليه السلام في الجنب بين الدراهم وفيها اسم الله واسم رسوله قال لا بأس به ودواية ذلك واما يعضد موثقة عمار ظاهر القرآن من قوله سبحانه ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب لذل ظاهر على ان عدم صادر عن عدم التقوى لما قيل من ان علماء النقيض نقيض العلماء وظاهر حنة داود بن فرقد عنه عليهم السلام قال سئلته عن التعويد يعلى على الحائض قال لا بأس قال تقرأ ولا تكتب ولا تصيبه بدها ودواية منصور بن حازم الدالة على ان تعليق التعويد على الحائض مشروط بما اذا كان في جلد او فضة او قصبة حديد لئلا يستلزم من الكتابة وفيما يعضد رواية ابي الربيع ايضا ما رواه في المعبر من جامع البرزطي عن محمد بن مسلم عن جعفر عليه السلام قال سئلته هل يمس الجنب الدرهم الابيض هو جنب فقال لا والله في لادى الدرهم فاخذوا فاجنب وما سمعت احدا يكره من ذلك شيئا الا ان عبيد الله بن محمد بن عيسى كان يعيبهم عيبا شديدا يقول جلوا سورة من القرآن في الدرهم فيعطى الزانية وفي الخبر يوضع على لحم الخنزير قوله وما سمعت احدا آه يحتمل لان يكون من كلام الامام عليه السلام وان يكون

٢٢٥  
في غسل الجنابة

في غسل الجنابة



# كتاب الطهارة

٢٢٤

من كلام محمد بن مسلم والاول اظهر به يقوى الاستدلال بالخبر على الجواز وموثقة اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سئلت عن الجنب والطا  
 ميثا بايديها الذراهم البيض قال لا بأس يمكن الجمع بموثقة عمار على متر نفس الاسم وان عبر عنه ميثا الذراهم والذين اركوا وقع في جملة  
 عبارة الاصحاب خبر ابي الربيع على متر لذرهم من غير بعد الى الاسم الذي عليه اما العمل بروايات الجواز لموافقها الاصل حملها دل  
 على المنع على الكراهة فظن بعد اذ نسبت عليه في نفسه رواية ابي الربيع مما يتبع ذلك وكيف كان فبسيلا احتياط واضح والحق جملة  
 من الاصحاب تبعوا للشيخين قدس سرهما باسمه سبحانه اسماء الانبياء والائمة عليهم السلام ولم نقف على مستند ولعله مجرد التقدير والله  
 اعلم الخامس دخول المسجدين ولو اجتياز لا خلاف فيه بين الاصحاب نور الله تعالى اقدارهم فيما اعلم ويدل عليه حصة جميل قال  
 سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الجنب يجلس في المسجد قال لا ولكن يمر فيها كلها الا المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه واله وروايت  
 الاخرى رواية محمد بن جمران وحسنه محمد بن مسلم ونقل في الذكرى عن الصدوقين والمفيد انهم اطلقوا المنع عن دخول المساجد الاجتياز  
 ودبما اشعر ذلك بجواز الاجتياز في المسجدين وهو ضعيف بما ذكرنا من الاخبار بقوله في ثبوتها لا ينبغي له الاصحاب في ضوء الله عليهم فيما وفت  
 عليهم كتبهم وهو جواز دخول مسجد النبي صلى الله عليه واله للمعصومين من الصلوات الله عليهم مع الجنابة البتة فيه وان ذلك من  
 جملة خصائصهم فمما وفت عليهم من الاخبار في ذلك ما رواه الصدوق في كتاب المجالس بسنده فيه عن الرضا عليه السلام قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه واله لا يحل لاحد ان يجنب في هذا المسجد الا انا وعلى فاطمة الحسن والحسين وما كان من اهل فاطمة متني وما رواه فيه ايضا في كتاب  
 عيون اخبار الرضا عليه السلام في حديث طويل عنه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله الا ان هذا المسجد لا يحل لجنب الا المحل واليه وما رواه  
 في كتاب لعل بسنده الكافي قال ان رسول الله صلى الله عليه واله خطب الناس فقال ايها الناس ان الله امر موسى وهرون ان يبنيا  
 لقومهما مبصرين يوتا وامرهما ان لا يبني في مسجد لجنب لا يقرب فيه النساء الا هرون وذريته وان عليا متجنبا من هرون من مؤ ولا يحل لاحد  
 ان يقرب النساء في مسجد ولا يبني فيه جنب الا على وذريته وروى ايضا بسنده اخر قريبا من ذلك قال فيه ثم امر موسى ان لا يسكن حرم  
 ولا ينكح فيه ولا يدخله جنب الا هرون وذريته وان عليا متجنبا من هرون من مؤ وهو اخوه وروى في كتاب لا يحل لاحد ان ينكح فيه لبناء  
 الا على وذريته وفيها زيادة على ما ذكرنا من النكاح لهم فيه فضلا عن الدخول بالجنابة وما رواه في تفسير الامام عليه السلام في دعوى ابا عبد الله  
 في حديث سدا ابواب قال لا ينبغي لاحد يؤمن بالله واليوم الاخر يبني في هذا المسجد جنبا الا محمد وعلي فاطمة والحسن والحسين والمنجى  
 من اهل البيت من اولادهم الستاقس البتة فيما عدا المسجدين من المساجد والظاهر ان الحكم موضع وفاق بين الاصحاب تمامه سلا  
 حيث نقل عنه القول بالكراهة ويدل على المشهور قوله سبحانه ولا جنبا الا عابركسبيل المفسر في صحته بركة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر  
 المروية في كتاب لعل بذلك حيث قال قلنا له الحائض والجنب يخلان المسجد لان فقال الحائض والجنب لا يدخلان المسجد الاجتازين  
 ان الله تبارك وتعالى يقول ولا جنبا الا عابركسبيل حتى تغتسلوا الحديث ورواه العياشي في تفسيره عن ابي ابراهيم عليه السلام والثقة الجليل  
 علي بن ابراهيم القمي في تفسيره عن الصادق عليه السلام وبه يظهر لك ضعف كلام بعض فضلاء متأخري المتأخرين حيث قال الاستدلال بالآية  
 فشكل لعدم نفي هذا المعنى فيه واحتمال غيره ذلك كما عرفت سابقا انتهى في ان الاحتمالات المذكورة في كلام المفسرين تعارض تفسير  
 اهل البيت عليهم السلام سيما مع صحة سند الرواية وتعدد الناقل لها عنهم عليهم السلام اذ القرن عليهم انزل اليهم يرجع فيما ابراهم منه ولعله يدل  
 على ذلك ايضا الاخبار المستفيضة منها حسنة جميل المتقدمة والروايات الاخيرة بعدها واجبا اخر طوبى اذا كرها ولم نقف سلا على  
 دليل هو التمسك بالاصل لا يركب في ضعف التمسك به بعد ما عرفت وما يستدل به بصحة محمد بن القاسم قال سئلت ابا الحسن عليه السلام  
 الجنب ينام في المسجد فقال يتوضا ولا بأس ان ينام ويمر فيه وفيه ولا انها الخضر من المدعى ثانيا انها مخالفة للآية والرواية المستفيضة  
 فيجب طرحها قال في المعتمد بعد نقلها انها متروكة بين اصحابنا لانها منافية لظاهر التنزيه لاحتل بعض الاصحاب حملها على التقية  
 لموافقها المذهب بعض العامة وهو جيد فانه منقول عن احمد بن حنبل حيث قال اذا توضا الجنب جاز ان يقيم في المسجد كيف شأبل لو  
 لم ينقل القول بذلك عن احد منهم فالحمل على التقية متعين كما بهتينا عليه غير مرة واما حمل الحديث الكاشل في الوأ في التوضا المأمور  
 على تطهير البدن بال غسل فظن بعد وظاهر الصدوق قدس سره القول بمضمون الرواية المذكورة حيث قال ولا بأس ان يختص الجنب  
 ويحبس هو مختص ان قال ينام في المسجد يمر فيه ومثله في المنع وظاهر تخصيصه بالآية بالنوم من افراد البتة لم يذكر التوضا الذي  
 في الرواية وكيف كان فهو صحيح بالآية والرواية المستفيضة فروايتهم مطابقة لما فيها القرآن الذي هو الحكم في الاخبار عند تعارضها  
 بل مع عدم التعارض ايضا كما تقدم تحقيقه في مقدمات الكتاب ضعفها عن معاضة ما ذكرنا من الاخبار وبذلك يظهر لك ما في  
 كلام بعض محقق متأخري المتأخرين حيث قال بعد نقل الرواية المذكورة ونقل كلام المعتمد احتمال الحمل على التقية باصورية ولا يذهب  
 عليك انه لو لم يكن الشهور العظيمة بين الاصحاب لا يمكن الجمع بين الروايات بحمل تقدم على الكراهة وبحمل هذه الرواية على نفي الحرمة  
 لكن الاولى اتباع الشهرة انتهى لا ارى في شك من ضعف هذا الكلام ان نطقت خبرا بالقواعد المقررة عن اهل الذكور عليهم السلام  
 والعجبة قدس سره ومن امثاله انهم يعتمدون على الشهرة بين الاصحاب يلتجئون اليها في جميع الابواب يتركون الشهرة في الاخبار  
 التي هي احد المرتجحات المروية في هذا المضمار ويدينون في الجمع بين الاخبار على ارتكاب المجاز في الاسرار انتهى فيه مع انه مستند

احمد بن محمد بن عيسى بن علي بن ابي طالب

محمد بن عيسى بن علي بن ابي طالب



## فِعْسَلُ الْجَنَابَةِ

٢٢٧

في كتابه في بيان ما لا يخلو من باب يخرج من آخره

في كتابه في بيان ما لا يخلو من باب يخرج من آخره

لهذا الشيعة انه لا يربطه ثمة لتكون الوسيلة لذلك والذريعة وقد تقدم لك في مقدمة الكتاب في البناء على هذه القاعدة من الاضطراب  
 بقى هنا شيء وهو ان الحرم هنا انما هو اللبث اما الاجتزاف فهو ما ينز بالاية والرواية كل المراد بالاجتزاف ان يدخل من باب يخرج من آخره  
 يشمل المدخول الخروج من باب جلد من غير لبث ولا تردد ويشمل التردد معذرا ويجوز في نواحي المسجد المقطوع به من ظاهر الاية والرواية  
 الواردة في تفسيرها هو الاول وفي شمولها للثالث احتمال ليس بذلك البعيد اما الثالث فالظاهر القطع بعدمه وبه صرح العلامة  
 علما نقل عنه لكن في رواية المشار اليها انما قال للجنب ان يشي في المساجد لا يجلس فيها الا المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم  
 عليه السلام والظاهر ان اطلاقها يحمل على ما افاده غيرها من التقييد والحق جلة من متأخري أصحابنا بالمساجد الضرايح المقدسة والمسا  
 لشرفة وردة جلة من متأخري المتأخرين بعدم المستند الموجب للتحريم اقول ويمكن الاستدلال عليه بظاهر اية تعظيم شعائر الله  
 وبالاخبار الدالة على عدم جواز دخول الجنب بيوتهم احياء ولا ديب ان حرمتهم لمواتا كحرمتهم احياء ومن تلك الاخبار ما رواه  
 في كتاب بصائر الدرجات في الصحيح عن بكرب بن محمد قال قال زينا من المدينة نويدا ابا عبد الله عليه السلام فقلت يا ابا عبد الله  
 وهو جنب مني لا تعلم حتى دخلنا على ابي عبد الله عليه السلام فرفع راسه الى ابي بصير فقال يا ابا عبد الله ما تعلم انه كذا قال يا ابا عبد الله  
 قال فرج ابو بصير خذنا ومثله في كتاب قرب الاسناد وقد ذكر الكشي في كتاب الرجال بسند عن بكير قال لقيت ابا بصير فقال ابن  
 تريد فقلت اريد مولانا قال انا اتبعك فخصني فظنا عليه واحدا للنظر اليه قال هكذا تدخل بيوت الانبياء وانت جنب فقال اعوذ بالله  
 من غضبك غضبك قال استغفر الله ولا اعود وروى نحوه الشيخ المفيد في الاشارة ورواه في كشف الغمة نقلا عن دلائل الحديث  
 وظاهر الاخبار المذكورة تحريم مجزئ الدخول ان كان لامع اللبث الا ان يقال ان انكاده عليه السلام على ابي بصير لعله بارادة اللبث  
 والاول اقرب السالحي وضع شيء في المساجد دون الاخذ منها وهو موضع دفاق ايضا تمامه سلافاً فانه نقل عنه القول بالكرهية  
 ويضعف بالاخبار الدالة على المنع ومنها صحيحة عبد الله بن سنان قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الجنب الحائض يتناول من المسجد  
 يكون فيه قال نعم ولكن لا يضعه في المسجد شيئا وصحيفة من راحة ومحمد بن مسلم المنقولة انما من كتاب لعل حيث قال عليه السلام بعد ذلك ما كنا  
 نقله منها وياخذ من المسجد لا يضعه فيه شيئا قال زرارة فقلت له فما بالها ياخذ من منه ولا يضعه فيه قال لانها لا يقدر ان  
 على اخذ ما فيه الا منه ويقدر ان على وضع ما يذمها في غير الحديث نقل عن بعض المتأخرين تخصيص التحريم بالوضع المستند باللبث  
 في سائر المساجد الدخول في المسجدين ونقل عنه الاستدلال بانه قد تعارض اطلاقا تحريم الوضع وتجويز المشي المورد فتسا  
 ويرجع الى حكم الاصل خصوصاً مع اقتران اغلبيته الوضع باللبث ودد بان ظاهر النص تعليق التحريم على الوضع مطلقا ولو كان  
 من خارج والالم يبق لتعلق التحريم على الوضع معناه لان فيه اخذ ما ليس بجلة ولا مستلزم للعلة مكانها ومنه يظهر ان اطلاق تحريم  
 الوضع لا ينافي اطلاق تجويز المورد والمشى كيتبا فقا ويرجع الى حكم الاصل كما اخرج به ان تحريم احد المتقادين الذين لا يلزم  
 بينهما اجماع تجويز الاخر كما لا يخفى ايضا فان الخبر الذي هو مستند الحكم في تحريم الوضع دل على اباحة التناول وتحريم الوضع فلو  
 تحريمه بما ذكر لم يظهر الفرق بينه وبين التناول وجه اذ ابلحة التناول مقيدة باذالم يستلزم لبثا كما هو الظاهر فتوى دليلا فان قيل  
 ان التناول من حيث هو مباح وان كان مقداره محظرا قلنا ان الوضع من حيث هو محرم وان كان مقداره مباحا بل ما نحن فيه اذ  
 اذ مقداره المباح المحرم ان لم توجد حرمة المباح فان لا توجد اباحة المحرم اولى هذا كله مع قطع النظر عن ظاهر التعليق الذي هو داية  
 العلل الالفة النظر اليه لا يبغي اعتبار القول المذكور ما يوجب النقل في التطور الثامن قرأته احدي الغزاة الادبع و  
 سجدة الم السجدة وحس السجدة والتم واقرؤ من العجب هو جلة من المتقدمين منهم الصدوق رحمه الله في المقنع وجرى عليه جلة  
 من تاخر من سجدة كمن عوض الم السجدة مع ان سورة لقمن ليس فيها سجدة وانما السجدة في السورة التي تليها وهي الم هذا  
 الظاهر ان الحكم موضع دفاق كما نض عليه المعبر المنتهى الا ان جل المتأخرين تأطوا الحكم بمجموع السورة حتى البسلة اذ قصد  
 احكام السور الادبع وظاهر الاخبار لا يساعد على ذلك فمن الاخبار الدالة على الحكم المذكور وحسنة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام  
 المتقدمة في حكمه من كتابه القرآن وهو ثقة زادة ومحمد بن مسلم عنه عليه السلام قال الحائض الجنب يقرأ شيئا قال نعم ما شاء الا  
 السجدة ويذكر ان الله على كل حال روي ذلك في المعبر عن جامع البرنطى عن الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام وانت خبير بان  
 الظاهر من هذه الاخبار هو قصر الحكم على نفس السجدة دون سورتها وجهه شيئا المحقق في كتاب يا خرم المسائل بان السجدة في  
 الاصل للمرة من السجود وليس له راد به هنا حقيقة بل معناه المجاز وهو سبب السجدة او محله وليس شيء من ابعاض السورة المذكورة  
 سوى موضع الاخر بالسجود سببا ولا محلا ومن ذلك يظهر ان لا مستند لعموم الحكم سوى الاجماع المذعي في المسئلة وقد عرفت في  
 المقدمة الثالثة في هذه الاجماع المتناقضة في امثال هذه المقامات سيما مع معاضة الاصل له هنا العومات من الكتاب  
 السنة الدالة على استصحاب قراءة القرآن وحج فالظاهر كما استظهره جلة من متأخري المتأخرين قصر الحكم بالتحريم على موضع السجود  
 الا انه قد ورد في جلة من الاخبار منها الصحيح غير جواز ان يقرأ الجنب من القرآن ما شاء فمن ذلك صحيحة الفضيل بن يسار عن  
 جعفر عليه السلام قال لا بأس ان يتلو الحائض الجنب لقرآن وفي صحيحة الجلي في النفا والحائض الجنب المتعوط يقرآن القرآن فقا

ذكرت

يقرون



يقرون ما شأوا من أجل هذه الاخبار مضافة الى عموم ظاهر الكتاب لم يعتمد شيخنا المحقق صاحب كتاب رياض المسائل الا على الاجماع  
 المتوخى للمقام مؤيداً ذلك بالظن في دلالة تلك الاخبار على المدعى بانه كما يحتمل الاستثناء في قوله نعم ما شاء الا الاستثناء ان يكون  
 من اصل جواز القرآن يحتمل ان يكون استثناء من استحبابها ولا يفيد الادفع الاستحباب لا يقتضيه التحريم وفيه ان اخبار الصحة مقيدة  
 وتلك مطلقة والمقيد يحكم على المطلق وعموماً الكتاب اطلاقاً لا يقتضيه الاستثناء كما وقع في غير موضع وقد تم تحقيق القول فيه في  
 مقدمات الكتاب احتمال الاستثناء من الاستحباب من سياق الاخبار اذ فيها ما فيها من الاحكام المشتملة عليها في غير موضع النزاع كدلالة  
 الجواز وعدمه من دخول المساجد للثوب فيها ودخول مسجد الحرمين والوضع في المسجد والاحتذاء عليه ان لا معوقاً للاستثناء  
 الاستحباب بعد ثبوت أصل الجواز اذ ثبوت الجواز يلزم الاستحباب الذي هو عبارة عما يوجب ترتب الثواب على ذلك اذ قرأه القرآن  
 من جملة العبادات البتة فالمناهي التوال عن أصل الجواز وعدمه ونقل عن الشيخ في بيان استدلال على الحكم المذكور بان في هذه  
 السور سجوداً واجباً ولا يجوز السجود الا طاهر من نجاسات بلا خلاف مع انه قال بعيد هذا باستحباب السجود للطاهر لا لغيره  
 الصوم وجوب الغسل للواجب شرطية المستحب هو المشهور بين الاصحاب فلو ان الله عليهم ونقل عن الصدوق رضي الله عنه القول  
 بعدم الوجوب اليه مال المحقق الا رد بيله واختاره العلامة الفياض العاد ميراً بقوله ما دام كما صرح به في رسالته الموضوعة في مثل  
 التبريك الاخبار من الطرفين متعادضة الا ان الاخبار دلالة على القول المشهور اكثر عدد ادا صرح دلالة وسجى نشر الاخبار في المسئلة  
 ان شاء الله تعالى في كتاب الصوم والظاهر العمل على المشهور اما اذا فلا عتصاد اخباره بعمل الطائفة قديماً وحديثاً بذلك لم ينقل الخلاف  
 ذلك عن احد من متقدمي الاصحاب الا عن الصدوق وثبوت النقل اشكالاً فانه لم يصرح بذلك في فقهه ولا في غيره من كتبه وانما  
 نسب اليه القول بذلك برواية رواها في المقنع حيث قال سئل ثمان عثمان اباعبد الله عليه السلام عن رجل اجنب في شهر رمضان من اول  
 الليل فآخر الغسل الى ان يطلع الفجر فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه واله يجامع نسائه من اول الليل يؤخر الغسل الى ان يطلع  
 الفجر ولا يقول كما يقول هؤلاء قسماً يقضيه يوماً مكانه قالوا ومن عادته في الكتاب المذكور الافتاء بموتون الاخبار وثبوت  
 نسبة القول المذكور له بذلك فاملت بما مع نقله في فقهه جملة من الاخبار الدالة على القضاء بترك الغسل ان كان نسياناً المؤذن  
 بموافقة القول المشهور والمعهود منه عدم الاختلاف في الفتوى في كتبه كما هو الطريق الذي عليه غير من الحديثين واما ثانياً فلان  
 من القواعد المقررة عن اهل العصمة سلام الله عليهم عرض الاخبار عند اختلافها على مذهبية العامة والاختلاف في الاخبار والمخالفة  
 للمشهور موافقة لهم في بعض منها ما يؤذن بذلك كاسناد الامام عليهم السلام النقل الى عايشة في رواية اسمعيل بن عيسى اشاعاً ظاهر  
 رواية حماد المتقدم من بعد ما رواه صلى الله عليه واله على ذلك من البعيد ما رواه عنه على المكروه وان لم نقل بالتحريم وما دنا بما يقال  
 من ان اخبار المشهور وان ترجحت بخلاف العامة الا ان اخبار القول الاخر معتضة بظاهر القرآن وهو قوله سبحانه لعل لكم ليلة  
 الصيام الوقت الاية الدال بالاطاعة على الضيق في كل جزء من اجزاء الليل اللهم من جلها الجزء الاخر فالجواب عنه بعد تسليم جواز  
 الاستدلال بالظواهر القرآنية بغية في رد دينها عن اهل العصمة سلام الله عليهم بانه قد تقدم في المقدمة السادسة الاشارة  
 الى انه لا يصح الاختلاف بين هاتين القاعدتين بمعنى ان كلما خالف العامة من الاخبار الخارجة عنهم عليهم السلام فهو موافق للقرآن  
 العزيز وان لم يثبت والى وجه الموافقة ولا يجوز ان يكون مخالفاً له وذلك لان الاحكام الواقعية الخارجة لا على جهة التقيد لا  
 يجوز مخالفتها للقرآن كما تقدم بيانه ثم ما عليه العامة فهو خلاف الحقيقة لما استفاد من انهم ليسوا من الحقيقة على شيء وانهم  
 في أيديهم الاستقبال القبلة وانهم ليسوا الا مثل الجذر المنصوب نحو ذلك مما تقدم ذكره ثم ايضا قد حج فنقول فيما نحن فيه ان  
 الاية مخصوصة بالخيار الدالة على وجوب الغسل قد حققنا في المقدمة المشار اليها انها لا منافاة بين المطلق والمقيد ولا بين  
 العلم والخاص حتى ترجح بالاية في هذا المقام ثم ان وجوب الغسل للصوم على القول به هل يخص بها اذا بقي من الليل بمقدار  
 ما يغتسل خاصة فعلى هذا لا يكون الصوم غاية للغسل الا مع تضيق الليل بحيث لا يبقى منه الا قدر ضلعه على اذ لم يفلوا وقدر المكلف  
 قبل ذلك لم يكن الصوم غاية له لعدم الخاطئة به حج او يجوز ايقاعه بنية الوجوب من اول الليل ان قيل بوجوبه لغيره قولان وظاهر  
 الاكثر الاول ونقل السيد السند في المدارك عن بعض مشائخه والظاهر انه المولى الاردبيلي قدس سره الثاني الا انه في المدارك  
 تاوله بالحمل على الوجوب الشرطي اعم انتفا الوجوب بالمعنى المصطلح عليه قطعاً على هذا التقدير يظهر من كلام شيخنا ابيه عليه السلام  
 مرقده في كتاب الجبل المتين ان الوجوب هنا على تقدير القول به هو الوجوب المصطلح حيث قال في جواب استدلال القائلين  
 بوجوب الغسل لنفسه بانه لم يوجب لنفسه لم يجب قبل الفجر للصوم لعدم وجوب المعنى قبل وجوب الغاية ما لفظه واما وجوب غسل الجنابة  
 قبل الفجر للصوم فوجوب توطين النفس على ادراك الفجر طاهراً والغاية واجبة انتهى اقول والظاهر من بيان الوجوب هنا ان يقال انه  
 لا شك ان الغسل ما يتوقف عليه الصوم الواجب لاية الابه وقد تقررت في الاصول ان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كما قالوا ان قطع  
 المسافة واجب للحج مع انه لا يقع الا قبل الحج وبالجملة فانه اذا علم اوطن وجوب الغاية في وقتها فانه لا مانع من وجوب المقدمة وان  
 لم يجب الغاية بعد لكن وجوباً موقفاً لا يتضيق الا بتضيق الغاية والى ذلك يشير كلام الحديث الامين الاسترابة قدس سره في



تقليقة على المدرك حيث قال بعد نقل كلام السيد قدس سره وناويله كلام بعض مشائخه ما صورته قلت مقصوده بالوجوب المعنى  
المصطلح عليه فانه صالح للنزاع والترجيح وان شئت بتحقيق المقام فاستمع لما نالوا عليك من الكلام والله الموفق فنقول مقدمات  
الواجب المصنوع كالصوم يجب تحصيلها قبل وقتها وبعض مقدمات الواجب الموسع وهو ما لا ينعقد قتله كذلك منه وجوب  
الصلوة واجزاؤها قبل دخول وقتها والغسل كالنية من شرائط صحة الصوم ومقدماته فيجب التليك جوبا موسعا لان الواجب  
من باب المقدمة انما يكون بحسبه هو لا يقتضيه الا الوجوب الموسع وما ثبت من انه اذا كان من عادة استمرار نوم الى طلوع الفجر لا  
يجوز له النوم اختيارا قبل الغسل يدل على وجوبه وجوبا موسعا وايضا تعلق تكليف الشارع بامر في وقت غير منضبط غير مستقيم والله  
اعلم بحقايق احكامه وبعد ما عرضت ذات ليلة في خير البلاد هذه الحقيقة على الاستاد العلامة والحجراتها من مجتهد زمانه ووحيد  
اوانه ميرزا محمد باقر الاسترآبادي اطال الله بقاءه سمعت منه انه في عنفوان الشباب تقطع بهذه الحقيقة وذكرها للعالم الرباني مولانا  
احمد الاردبيلي رحمه الله فلم يرض بها وطال البحث بينهما من غير فصل ثم رجع العالم المذكور الى قوله وذكرها في بعض تصانيفه انتهى كلامه  
زيد مقامه وهو جيد الا انه سئل في مسئلة وجوب الغسل لنفسه لغيره من ظاهر كلامهم ما يدل على الغفلة عن هذه المسئلة واما طهارة  
الغسل للصوم المستحب فهو قول الأكثر من اصحابنا رضوان الله عليهم ما لجملة من متأخري المتأخرين الى عدم وتحقيق المسئلة مع ما  
بها من الاخبار سئل في موضعه ان شاء الله تعالى تكلمت تقييد وجوب لغاية هو المشهود بين الاصحاب رضوان الله عليهم وقيل بوجوبه  
في نفسه بخلافه القطب التلويك وذهابيه العلامة ونقله عن والده سيد الذين يوسف بن المطهر حال اليه من متأخري المتأخرين  
الفاضل الخراساني في الخبر وقبله السيد السند المدرك والبحث في المسئلة وان كان قليل الجهد وعندنا الانحصار فائدة الخلاف في  
وجوب نية الواجب قبل الوقت وعدمه مع انك قد عرفت مما قدمنا في مبحث نية الوضوء عدم الدليل على ذلك الا اننا جئنا على  
منوالهم قدس الله ارواحهم وطيبهم قد قدمنا لك في البحث عن غاية الوضوء ما ينبغي بتحقيق الحال وازالة الاشكال من ذكر ما يدل  
على الوجوب الغير والجواب عما يدل على الوجوب لنفسه الا انه ينبغي ما يدل على الوجوب الغير في خصوص هذه المسئلة بما لم يتعرض  
له انفا الاية الكريمة اعني قوله سبحانه وان كنتم جنبا فاطهروا وقد تقدم في اول هذا المقصد بيان دلالتها على ذلك وثالثا لاجابة الفاضل  
الخراساني في الذخيرة عن ذلك من ان غاية ما يلزم منه وجوبه لاجل الصلوة وذلك لا ينافي وجوبه لنفسه ايضا فيجوز ان يجمع فيه الوجوب  
ولا يفهم منه التخصيص لا يراد البتة لوجوبه لغيره كالطواف ومسك كاتبة القران وغيرها بالانفاق فمدخول بما قدمنا تحقيقه في مبحث  
غاية الوضوء واستدل جملة من متأخري المتأخرين على ذلك ايضا باخبار الجنب اذا فجاها الحيض قبل الغسل منها حسنة عبد الله بن محمد  
الكاهل عن الصادق عليه السلام في المرأة يجامعها الرجل فتيخص وهي في المغسل قال قد جاءها ما يفسد الصلوة فلا تغسل ورواية سعيد بن يسار  
عنه عليه السلام في المرأة ترى ان ذم وهي جنب تغسل من الجنابة ام غسل الجنابة والحيض فقال قد اتاها ما هو اعظم من ذلك وموثقة تميم  
الخثابي قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على امراته فطشت بعد ما فرغ من الجملة غسلا واحدا اظهرت وتغسل مرتين قال  
تجعله غسلا واحدا عند طهرها ومثلها موثقات زرارة والجب بن عبد الله بن سنان ومنها موثقة عمار عن الجعفي عليه السلام قال سئلت  
عن المرأة يواقعها زوجها ثم تفيض قبل ان تغسل قال ان شئت ان تغسل فعلت وان لم تفعل ليس عليها شيء فاذا طهرت اغسلت غسلا  
واحدا الحيض والجنابة وجه الاستدلال بها قد اشتركت ماعدا الاخر في الدلالة على تاخير غسل الجنابة الى بعد الطهر من الحيض وجعل  
غسلا واحدا وهو مؤذن لا اقل بوجوبية المبادرة الى الفعل مع ان قضية الوجوب التفتي لا اقل رجحان المبادرة الى الواجب ان  
كان موسعا مع قوله عليه السلام في الرواية الاولى قد جاءها ما يفسد الصلوة مفرقا عليه قوله فلا تغسل لقوله في الثانية قد اتاها ما اعظم  
من ذلك المشعر بطريق الائمة والتبيين العلة في وجوب غسل الجنابة دفع المفسد للصلوة الذي هو حدث الجنابة فاذا حصل ما يفسد  
واي ما هو اعظم من ذلك في الاشارة قبل الغسل انتفت العلة في وجوبه فانه عليه السلام نفى الغسل مطلقا في الصلوة فاما كلامه عليه السلام  
ان الغرض من الغسل الصلوة ولم جاءها ما يفسد الصلوة فلا تغسل ورد باحتمال حمل الرواية على ان المراد ان يحجب مفسد الصلوة مانع من الوجوب  
اذ شرط تأثير المؤثر ارتفاع المانع واجيب بان حمل الكلام على هذا المعنى مما يكاد يلحقه بالمعنيات والالغاز بل الاغراء بالجهل و  
الخطاب بما له ظاهر مع ارادة خلاف ظاهر من غير نص في نية عليه السلام قد ثبت استحالة على الحكيم في الاصول فلا يليق نسبته الى سادات  
الانام وابواب الملك عليهم افضل الصلوة والسلام والتحقيق عندنا ما افاده بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين من ان  
الرواية المشار اليها لا دخل لها في البين ولا تعلق لها بشيء من القولين وذلك فان الغرض اللازم من الغسل هو دفع الحدث والاستبا  
والرواية قد دلت على سقوط الغسل بطريق الحدث الذي لا يمكن رفعه ولا استباحة الصلوة مع وجوده اذ التكليف به والحال كذلك  
تكليفه بالاطاق وهو خارج عن خير الوفاق ولا دخل للوجوب لذاته او الغرض فيه وحيث ان الرواية المذكورة تؤيد القول بالوجوب  
التفتي باعتبار عدم صحة الغسل في تلك الحال مع ان قضية الوجوب لنفسه ذلك كذلك ترد القول بالوجوب الغير باعتبار ما اتفق  
عليه لقائلون بذلك من صحة الغسل قبل وجوب لغاية واجزائه عن الواجب بعد مع انه في تلك الحال غير صحيح ولا يجوز عن الواجب  
وايضا فانه بعد زوال المانع المذكور يرجع السبب مقتضا ديعود الخلاف مجزا فيه ومن ذلك يعلم الكلام في باقية الاخبار غير بما

في المسئلة من حيث



## كتاب الطهارة

٢٣٣

او قوله في موثقة عمار ان تغسل فغسلت صحة الايمان بالفسلح وارتفاع حد الجنابة وفيه دلالة على ما عدا هذه الرواية بما هو اكثر عدد او اصرح دلالة قد دل على تاخير الغسل جملته مع الحيض غسلا واحدا وثانيا ان الفريقين متفقون على عدم مصحح الرفع والاستباحة بالغسل في تلك الحال فلا يترجح هذه العقدة ولا اثرية بتعليمها في ذلك الحال مع ان قوله فيها فاذا طهرت اغتسلت غسلا واحدا الحيض الجنابة دال على ان الغسل الاول لم يكن مجزيا عن غسل الجنابة فيتعين ان يكون المراد بالغسل المذكور مجرد رفع الاوساخ البدنية وازالة الادناس المحسوسة من ثم احتمل بعض انه يستلزم من الخبر المشار اليه صحة الغسل لذلك الاطلاق او عند تعذر قصد دفع الحدث ايده بشرعية غسل الاستحاضة وكون الاعمال الواجبة والمستحبة اذا علم من الشارع ان اصل مشروعيةها لذلك كغسل الجمعة الاحرام لا يتوقف على الطهارة من الحدث وان كانت بحيث لو خلت منه لا فادت دفعه كما قدمنا بيان في بحث نية الوضوء ينسب على ذلك ما ورد من امر الحيض بغسل الاحرام واما ما ورد في موثقة سماعة عن ابي عبد الله والي الحسن عليهما السلام قال في الرجل يجامع المرأة فتحيض قبل ان تغسل من الجنابة قال غسل الجنابة عليها واجب فغاية ما يدل عليه ان غسل الجنابة لا يسقط عنها بعوض الحيض بل يجب عليها الغسل اذا طهرت من الحيض واداء عباة وان اتحد الغسل كادلت عليه الاخبار المتقدمة واما حملها على استحباب غسل الجنابة في تلك الحال كما ذكره الشيخ في كتابه الاخبار مستند الى موثقة عمار الا نفة فيستفاد منها استحباب الغسل في نفسه وان كان واجبا لغيره كما ذكره بعضهم فتكلف لا ضرورة تلحق اليه بعد ما ذكرنا وكيف يتم الحمل على الاستحباب قد صرح في الرواية بالوجوب اتم في هذا الاستحباب مع وجوب عادته كما عرفت من موثقة عمار وبالجملة ان ما ذكرناه هو المتبادر من حاق اللفظ والمراد مع سلامته من الطعن والاياد نعم يبقى الكلام هنا في ان جملة من القائلين بالوجوب الغفر صرحوا باستحباب الغسل قبل اشتغال الزمنا بالواجب حتى اورد عليهم الغسل لاجل الصوم فاجاب بعضهم بان الغاية انما هي توطئ النفس على ادراك الفجر متطهرا كما عرفت انفا من كلام شيخنا الهادي عليه السلام في المرقاة واجاب اخر بالتخصيص بما عدا الصوم وانت في الحقيقة عرفت انفا ان فضيلة توفيقا لوجوبه وكونه مما لا يتم الواجب الا به هو وجوبه من علم وجوب الغاية في وقتها كما عرفت من الظاهر ان الصلوة متوقفة على الغسل فيكون واجبا لاجلها وهو كما يحصل بعد دخول الوقت ونسباح به العبادة مع يحصل ايضا قبل دخوله وتصلبه بالاستباحة ايضا فكل من الامر من فرد نال واجبه فيكون الغسل قبل الوقت واجبا وان قلنا انه واجب لغيره فيحصل فائدة الخلاف من بين بناء على وجوب نية الوجه والافتقار عرفت انه لا يترتب ايضا للبحث في المقام وكذا لو قلنا بوجوبها وقلنا ان قصد الوجوب في المندوب غير مناط كاختياره الشهيد رحمه الله تعالى المقصود الثالث في الكيفية وهي ما وردت به نصوص اهل الخصوص سلام الله عليهم على وجهين

الترتيب وهو غسل الرأس والادمنه الرقبة من غير خلاف يعرف بين الاصحاب الاشكال يوصف في هذا الباب الى ان انتهت التوبة الجملة من مناخر المتأخرين منهم الفاضل الخراساني في الذخيرة وشيخنا المحقق صاحب يا ضلالت في الكتاب المذكور فاستشكل في الحكم لفقده صريح النص في الدخول وعدمه كما ذكره شيخنا المشار اليه ووقع مثله في ذلك شيخنا المعاصر المحدث الشيخ عبد الله صالح البصري طيب الله تعالى مرقده فاستشكل في المسئلة وجعلها من المشهايات وطول زمام الكلام في ان الرقبة غير داخلة في غسل الرأس وقال ان المعروف من كتب اللغة والشرع ان الرقبة ليست من الرأس انه لم يعرف في كلام اهل العصمة سلام الله عليهم نص يتضمن دخول الرقبة في الرأس ان هذه المسئلة من المسائل الاجتهادية التي اختلف فيها المجتهدون من غير دليل عيني فيها الاحتياط بالجمع بين غسل الرأس مع الرأس كقوله لا احجاب غسلها مع البدن كما استظهره قد اجاب الوالد نور الله ضريحه وطيب يحه عن ذلك بما يطول به زمام الكلام الا انه مع طول الجوده محضه مما يستحق ان يسطر في المقام قال قد ستره بعد نقل كلام الحديث المشار اليه اقول المفهوم من كلام علمائنا قدس الله ارواحهم نصريح في مواضع وتلويح في اخرى بحيث لم يعلم خلاف بينهم بل هو كالاجماع فيما بينهم ان الواجب هو غسل الرقبة مع الرأس من غير فرق بين كون الرقبة جزءا من الرأس او خادجة وكون اطلاق الرأس على ما يشمل الرقبة حقيقة على سبيل الاشتراك اللفظي او مجازا على سبيل المنع بل المراد انها من حيث يعلق حكم الغسل بها امر واحد وعضو واحد بحيث يغسلان معا بلا ترتيب بينهما ويجوز مقدارة النية لكل منهما ولذا ترى الاصحاب ضوان الله عليهم تارة يقولون يجب غسل الرأس مطلقا ويقولون غسل الرأس الرقبة وتارة غسل الرأس من الرقبة وتارة يصرحون بان الرأس الرقبة في الغسل عضو واحد لا غير ذلك من العبارات التي غرضهم منها وعصم مجرد كون الرقبة تغسل مع الرأس سواء كانت جزءا من الرأس او خادجة عنده فلا فائدة في هذا الخلاف بعد نصيرح الا بحجاب بل اتفاقهم على غسلها مع الرأس لنعم ما قال شيخنا في بعض مؤلفاته ولا يترجح هذا الجمل بعد الاتفاق على عدم الترتيب بينهما وهو كما ترى صريح في الاجماع على غسلها مع الرأس يؤيد ذلك ما صرح به بعض المحققين من علمائنا المتأخرين حيث قال ان الرأس عند الفقهاء ضوان الله عليهم يقال على معان الاول كره الرأس التي تثبت الشعر وهو الرأس المحرم التي عباة عن ذلك مع الاذنين وهو الرأس الصائم الثالث انه ذلك مع الوجه وهو الرأس الجنابة في الشجاج الرابع انه ذلك كله مع الرقبة وهو الرأس المغتسل انتهى كلامه في كرامه وهو صريح في ان الرأس في الغسل عند الفقهاء عبارة عما يشمل الرقبة وكانت حقيقة عرفية عندهم في ذلك وظاهر الاجماع على ذلك كما يفهم من الجمع المحل وانت خير بان جميع تلك المعاني المذكورة

هذا هو الوجه في ترتيب الرأس والرقبة







## كتاب الطهارة

١٠٠

أفاد حسنة زارة عن الجعدي عبد الله عليه السلام قال من اغتسل من جنبه فلم يغسل رأسه ثم بدا له أن يغسل رأسه لم يجد بدا من إعادة الغسل  
مقطوعة حرير قال فيها وابدأ بالراس ثم افرض على سائر جسدك الحديث أما ما ورد بأزاء هذه الأخبار مما يدل بظاهره على عدم وجوب  
الترتيب مطلقا كصحة زارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة فقال تبدء فتغسل كفيك ثم تفرغ يمينك على شمالك  
فتغسل مرفقك وفرجك ثم تمضمض وتستشق ثم تغسل جسدك من لدن قرنك إلى قدميك ليس بعد ذلك قبض وضوء وكل شيء  
أمسته الماء فقد انقضى الحديث وصححه أحمد بن محمد قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن غسل الجنابة فقال تغسل يدك اليمنى إلى أن  
قال ثم افرض على رأسك جسدك ولا وضوء فيه وصححه يعقوب بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام وفيها ثم يصب الماء على رأسه على جبهته على  
جده كله ثم قد يغسل الغسل لا وضوء عليه فإن ظاهرها من حيث إطلاقها وأجلاها ودورها في مقام البيان وجواب السؤال عن  
الكيفية عدم الترتيب بين الرأس والجسد فمقتضى الجمع بينهما وبين ما تقدم الملاقاة هذه الأخبار بالآثار المتقدمة كما هو مقتضى القائل  
المسلمة وأما ما ورد في صححه هشام بن سالم قال كان أبو عبد الله عليه السلام في مكة والمدينة ومعه أم سمعيل فاصاب من جارية  
له فامرها فغسلت جسدها وتركت رأسها الحديث ففيه أن هشام المذكور قد ذكر القصة المشار إليها في الصحيح عن محمد بن مسلم قال  
دخلت على الجعدي عبد الله عليه السلام فسطاطه وهو بكلمة امرأة فابطأت عليه فقال أدنه هذه أم سمعيل جاءت وأنا أزعج هذا المكان  
الذي جبط الله فيه حجتها عام أول كنت أردت الأحرام فقلت ضعوا لي الماء في الخباء فذهبت الجارية فوضعت فاستغففتها فاصبت  
منها فقلت اغسل رأسك بمسحية مسحا شديدا لا تعلم به مولاتك فاذا أردت الأحرام فاغسل جسدك ولا تغسل رأسك فتستريح  
مولاتك فدخلت فسطاط مولاتها فذهبت تتناول شيئا فمست مولاتها رأسها فاذا روي الماء فخلقت رأسها وضربت بها فقلت لها  
هذا المكان هكذا جبط الله فيه حجك من ثم حمل الشيخ رحمه الله من باخرة النجف إلى أول على وهم الراوي في النقل غلظه واحتمل شيخنا  
صاحب السبيل أن يكون الغسل المأمور فيه بغسل الجسد وأترك الرأس ليس غسل الجنابة بل غسل الأحرام كما اشعرت به  
الرواية الثانية حيث قال فيها وإذا أردت الأحرام فاغسل جسدك ولا تغسل رأسك قال وهو لا يشترط فيه الترتيب عندنا لعدم دليل  
عليه قول ولعله وإن كان بعيدا أقرب من الحمل على السهو والغلط لا يجابه القدر في الراوي المذكور بعدم الترتيب في النقل الذي  
دتما قدح في العدالة مع أن الرجل المذكور من أجلاء الرواة ومعهديهم ويمكن أيضا أن يقال ولعله الأقرب أن المأمور به عنه  
عليه السلام غير مذكور ولعل فعلها من غسل الجسد ترك الرأس كان خطأ منها وخلاف ما روي به ثم أنه عليه السلام أمرها بغسل رأسها وقت  
الركوب تأخير غسل البدن إلى وقت آخر وإن لم ينقله الراوي في تمة الكلام إذ لعلها إنما تعلق بنقل ما وقع من أم سمعيل  
انكزبه عليه السلام عليها وأما الترتيب في الجسد بين يمينه يساره بتقديم الأول على الثاني فهو المشهور بين أصحابنا كما لا يخفى عليه الإجماع  
إلا أن كلام الصدوق وكذا ابن الجعدي على ما نقل عنه خالف المنقول يصح عن ابن أبي عمير عطف الأيمن بالأيسر كما في  
الأخبار وقد اعترض ذلك المحقق في المعبر حيث قال وأعلم أن الروايات قد دلت على وجوب تقديم الرأس على الجسد أما اليمين على الشمال  
فغير صحيحة بذلك ورواية زارة دلت على تقديم الرأس على اليمين ولا تدل على تقديم اليمين على الشمال لأن الواو لا تقتضي شيئا  
فإنك لو قلت قام زيد ثم عمرو خالد دل ذلك على تقديم قيام زيد على عمرو وأما تقديم عمرو على خالد فلا دلالة له على ذلك  
باجمعهم يفتون بتقديم اليمين على الشمال يجلبونه شرط في صحة الغسل قد افترق بذلك لثلاثة وتبايعهم انتهى وهو جيد  
على حذوه جرى جملة متأخري المتأخرين أجمع شيخنا الشهيد الثاني في الروض على وجوب الترتيب هنا بأن الروايات وإن دلت  
صريحا على تقديم الرأس على غير عطف اليمين عليه ثم الدالة على التعقيب لكن تقديم الأيمن على الأيسر مستفيد من خارج لم نقل بأفاده الواو  
والترتيب كما ذهب إليه الأقرع على الجمع المطلق أعمن الترتيب عدمه كما هو رأي الجمهور وأدلة لا قائل بوجوب الترتيب في الرأس دون البدن  
والفرق أحداث قول ثالث ولأن الترتيب ثبت في الطهارة الصغرى على هذا الوجه فكل من قال بالترتيب فيها قال بالترتيب في  
غسل الجنابة فالفرق مخالف للإجماع المركب فيها وما ورد من الأخبار أعمن من ذلك يحمل مطلقا على مقيد ما انتهى لاري في ضعف هذا  
الكلام لدخوله في باب المجازفة في أحكام الملك العلام واستدل أيضا بوجوه أخرى في التطويل بذكرها ولا بأس بسبب جملة  
من الأخبار الواردة في هذا المضام زيادة على ما قدمنا ليظهر لنا قل حقيقة الحال وجليته المقال فمن ذلك صححه محمد بن مسلم  
عن أحدهما عليه السلام قال سألت عن غسل الجنابة قال تبدء بكفيك فتغسلها ثم تغسل فرجك ثم تصب على رأسك ثلاثا ثم  
تصب على سائر جسدك مرتين فما جرى عليه الماء فقد طهر موثقة أبي بصير وصححه على الخلاف فيه وإن كان الأرجح الثاني قال  
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة فقال تصب على يدك الماء فتغسل كفيك ثم تدخل يدك فتغسل فرجك ثم تمضمض  
وتستشق وتصب على رأسك ثلاث مرات تغسل وجهك فتفيض على جسد الماء وصححه حكيم بن حكيم قال سألت أبا عبد الله  
عليه السلام عن غسل الجنابة فقال افرض على كفيك اليمنى من الماء فاغسلها ثم اغسل ما اصطليجك من أذى ثم اغسل فرجك افرض على رأسك  
وجسدك فاغسل فان كنت في مكان نظيف فلا يضرك أن لا تغسل جلدك وإن كنت في مكان ليس بنظيف فاغسل جلدك الحديث  
ذلك من الأخبار الواردة على هذا المنوال كلها كما ترى تجايز على خلاف ما ذكره إلا أن للوالد نور الله تعالى توبته وأعلى

هذا تحقيقا



## في أحكام الغسل

٢٣

هنا تحقيقنا لم اعثر عليه لاحد قبله في المقام به يندفع الايراد عما هو المشهور بين علماء الاعلام قال طيب الله كسره بعد نقل جملة من الاخبار وشطر من كلام علماءنا ما صورته هذا وقد يستدل على وجوب الترتيب كما هو المشهور بالاخبار الواردة في غسل الميت الصريح في الترتيب مضافا الى الاخبار الواردة بان غسل الميت كغسل الجنابة وحيث فيستفاد من مجموع الاخبار ان غسل الجنابة مرتب اما الروايات بالترتيب في غسل الميت فكثيرة كرواية يونس ورواية عبد الله الكاهلي ورواية قمار بن مؤويذ وغيرها واما الروايات المتقدمة ان غسل الميت كغسل الجنابة فكثيرة ايضا كرواية محمد بن مسلم عن جعفر عليه السلام قال غسل الميت كغسل الجنابة ورواية محمد بن سليمان الذي يلقب عن ابيه عن جعفر عليه السلام قال في حديث ان رجلا سئل با جعفر عليه السلام عن الميت لم يغسل غسل الجنابة قال اذا خرجت الروح من البدن خرجت النطفة التي خلق منها بعينها كما كانتا ما كان صغيرا كان او كبيرا اذا كان في ذلك يغسل غسل الجنابة وفي حديث عن الكاظم عليه السلام وقد سئل عن الميت لم يغسل غسل الجنابة فذكر حديثا يقول فيه اذا مات الميت سالت منه تلك النطفة بعينها بعينها خلق منها قبل ثم يغسل غسل الجنابة وروي الصدوق قال سئل الصادق عليه السلام لاقى علة يغسل الميت قال يخرج منه النطفة التي خلق منها يخرج غنيمة او من فيه الحديث وفي كتاب العلق قال سئل با جعفر عليه السلام عن غسل الميت لاقى علة يغسل لاقى علة يغسل الغسل الفاسد قال يغسل الميت لانه جنب الحديث الى غير ذلك من الاخبار الصريحة في ان الكيفية والترتيب الثابتين في غسل الاموات هما بعينها الثابتان في غسل الجنابة معللا ذلك بان الميت جنب يخرج النطفة التي خلق منها منه فوجب لك تغسله غسل الجنابة وذلك صريح في الدلالة على ان غسل الجنابة مرتب كما لا يخفى على ذي الذوق السليم ويمكن ان يجعل ذلك من قبيل الاستدلال بالشكل الثاني هكذا غسل الميت غسل جنابة وغسل الميت مرتب ينتج غسل الجنابة مرتب هو المطلوب فان قلت ان للعلوم الثابت في الحديث الاول غسل الاموات كغسل الجنابة والمساواة من كل وجه تحقق المشاركة في الجملة كاف قلت ان ذا الذوق السليم اذا تأمل مضمون هذه الاخبار وما اشتملت عليه من التعليل لا يشك في ان الكيفية الترتيبية الثابتة في غسل الاموات مطابقة للكيفية الثابتة في غسل الجنابة كما هو قضية الحكم بكونه غسل جنابة وقضية التعليل بخروج النطفة منه وقت خروج روحه ولذا ورد في الخبر المذكور في العلق ان الميت جنب مع تمام هذا الاستدلال يؤيد بالاجماع المنقول عن الشيخ فلابعد تقييد اطلاق تلك الاخبار بذلك فتأمل المقام انتهى كلامه رخصت في اوجع الاعلام قول ومن الاخبار الدالة على ما ذكره والزيادة على ما نقله قدس سره ما رواه في كتاب العلق عيون الاخبار عن الرضا عليه السلام في العلق التي رواها محمد بن سنان في حديث قال فيه علة اخرى انه يخرج منه الاذي لكونه خلق فيجب فيكون غسله الحديث ما رواه ايضا في كتاب العلق بسنده عن عثمان بن صهيب عن جعفر بن محمد عن ابيه انه سئل ما بال ميت يغسل قال النطفة التي خلق منها هي ما يري بها وما رواه ايضا بسنده الى عبد الرحمن بن حماد قال سئل با ابراهيم عليه السلام عن الميت لم يغسل غسل الجنابة قال ان الله تبارك وتعالى ساق الحديث الى ان قال فاذا مات سالت منه تلك النطفة بعينها لا غيرها فمن ثم غسل الميت يغسل غسل الجنابة وانت خبير بان مقتضى هذه الاخبار المستفيضة من حيث التعليل بكون الميت جنب في بعض وجوه خروج النطفة في بعض ان غسل الميت في الحقيقة غسل جنابة ولا ينافي في التشبيه الواقع في حقيقة محمد بن مسلم لاشعاع بالمغايرة اذ الظاهر ان المراد منه الايماء الى ما ذكر من العلة والالام يكن لتخصيص التشبيه به نكتة ولكن حيث كان اندراج غسل الميت في غسل الجنابة خفيا الخفاء ملته مع التشبيه للمغايرة بين المخرج التشبيه في المعنى ان غسل الميت كغسل الجنابة المتعارف يومئذ لكونها فردين من افراد غسل الجنابة الواقعة والمغايرة بين افراد الماهية واخصر وحيث فالظاهر ان خروج بعض الاخبار الواردة في بيان الكيفية بالواو في حطاف لا يسر على الايمن او مشبهة على ذكر الجسد الرأس من لقرض الجانبين اعتمادا على معلومية الحكم في زمانهم صلوات الله عليهم كما تقدم مثله في الترتيب بين الرأس والجسد فليحل مطلقا على مقيد هذه في الموضوعين والى القول بالترتيب كما هو المشهور بميل كلام الحديث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاصي قدس سره في كتاب الوسائل وثانيهما الادتماس هو عند الاصحاب ضوء الله عليهم عبادة عن الدخول تحت الماء دفعة واحدة عرفية قالوا لا ينافي في الدفعة الاحتياج الى التلطيل لو كان كثيف الشعر او كان لجلد مكاسر او نحو ذلك لعدم امكان التخلص عن مثل هذه الاشياء ولا خلاف بينهم في قيامه مقام الترتيب المتقدم ذكره والاصل في ذلك الاخبار الواردة عن اهل الذكر سلام الله عليهم ومثلها ما صحته من رواية عن جعفر عليه السلام قال في حديثه المتقدم ولو ان رجلا ارتمى في الماء ادرتماسه واحدة اجزاء ذلك وان لم يدلك فيه جسده وحسنه الجلب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا ارتمى في الماء ادرتماسه واحدة اجزاء ذلك من غسله ورواية السكوني عن جعفر عليه السلام قال قلت له الرجل يحب فيرتمس في الماء ادرتماسه واحدة ويخرج يحزبه ذلك من غسله قال نعم وصحصة الجلب قال حدثني من سمعه يعني ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا اغتمس في الماء اغتماسه واحدة اجزاء ذلك من غسله وظاهر هذه الاخبار ان الادتماس رخصة وتخفيف الاصل هو الترتيب كما يوجب اليه الاجزاء من غسله اي بدل غسله المعموم فمن فيه مثله في قوله سبحانه ارضيت بالجموع الدنيا من الاخرة او بدلا من الاخرة ولهذا اجل بعض محدث متأخرين للتأخير في الترتيب افضل فظاهر اشتراط الدفعة الواحدة العرفية كما عرفت من كلام الاصحاب انه لو نوع فان يتنا ذلك بطل الغسل ولعلمهم استندوا في اعتبار الدفعة المذكورة الى قولهم عليهم السلام في الاخبار المذكورة ادرتماسه واحدة والذي يظهر

فانما هو حرجي بالظاهر لا بالعلم

انما هو حرجي بالظاهر لا بالعلم

انما هو حرجي بالظاهر لا بالعلم



عند التام في الاخبار المشاهدة ان الظاهر ان المراد بالامتناع الواحدة اما هو المقابلة بالامتناع المتعددة وبيان ذلك انه حيث كان  
 الفصل الاصل الذي استفاضت به الاخبار وفعله التيمم على الله والامتناع عليهم السلام من بعد انما هو الترتيب الذي هو عبادة عن التعدد  
 في الفصلين او ثلثا الفصل الامتناعي فما وقع رخصة كما عرفت بنه عليم على انه لا يحتاج في الفصل الامتناعي الى كل عضو على  
 حدة والى امتناع متعددة لاجل كل عضو بل تكفي امراته واحدة فالوجه هنا احتراز عن التعدد للمعتبر في الفصل الاصل لا بمعنى التدقيق  
 وح فلو حصل فيها ثابن بنا في الدفعة العرفية لم يضرب بصفة الفصل الا ان ما ذكره رضوان الله عليهم احوط اذا عرفت ذلك فاعلم ان الظاهر  
 لا ترتيب حكيم في الفصل الامتناعي كما هو اختيار الشيخ في طه ونقله عن بعض اصحابنا بانه يترتب حال الامتناع حكما قال شيخنا الشهيد  
 بعد نقله ذلك عنه وما نقله الشيخ يحتمل امرين احدهما وهو عقله عنه الفاضل انه يعتقد ان الامتناع يظهر ذلك من المعبر حيث  
 قال وقال بعض اصحابنا يترتب حكما فذكره بصيغة الفصيل المتعدي وفيه ضمير يعود الى المغتسل ثم اخرج بان الملاقاة لا تستلزم  
 الترتيب الاصل عدم وجوبه فيثبت في موضع الدلالة فالتجته تناسب كره الفاضل الامر الثالث ان الفصل الامتناعي في حكم الفصل  
 المرتب بغير الامتناع نظير الفائدة لو وجد لعمدة مغفلة فانه ياتي بها بما بعد ما لو قيل بسقوط الترتيب بل مرة اعاد الفصل من راس العلم  
 الوجه المذكور في الحديث فيما لو نذر اغتسل ترتبا فانه يترتب بالامتناع على معنى الاعتقاد المذكور لانه ذكره بصورة اللزوم المستند  
 الفصل اي ترتيب الفصل في نفسه حكما وان لم يكن فعلا وقد صرح في الاستبصار بذلك لما ورد وجوب الترتيب في الفصل وورد اجزاء  
 الامتناع فقال لا ينافي ما قدمنا من وجوب الترتيب لان المرتب يترتب حكما وان لم يترتب فعلا لانه اذا خرج من الماء حكم له او لا يطهارة  
 داسه ثم جانبها لا يمن ثم جانبها لا يسرف يكون على هذا التقدير مرتبا قال ويجوز ان يكون عند الامتناع ليقط مراعاة الترتيب كما يسقط  
 عند غسل الجنبه فرض الوضوء قلت هذا محال فظن على وجوب الترتيب المنصوص عليه بحيث اذا ورد ما يخالف ظاهر الاول بما لا  
 يخرج عن الترتيب لو قال الشيخ اذا تمس حكم له او لا يطهارة داسه ثم الايمن ثم الايسر يكون مرتبا كان اظهر في المراد لانه اذا خرج من  
 لا يسمى مغسلا وكانه نظر الى انه ما دام في الماء لم يخرج من بعض على الاخر اولى من عكسه لكن هذا يرد في الجانبين عند خروج  
 اذا لا يخرج جانب قبل اخر انتهى كلام الذكرى قول والظاهر ان اصل القول المذكور وما وجهه من الاحتمالين وقرع عليه من  
 الفائدتين تكلف في البين اما اولها فلا تنصيح الاخبار الواردة في المسئلة الدلالة على اجزاء الامتناع دفعة واحدة وفراغ الذمينة  
 الفصل الواجب هو بينا لاحد نوعي الفصل كما انه يقع ترتيبا كما تقدم يقع ارتبا فلا حاجة الى الجمع اخبار بين الطرفين كما ذكره الشيخ قدس  
 وجهه في الذكرى بانه محال فظن على وجوب الترتيب المنصوص لانه في اخبار الترتيب على الاختصاص والمحصر فيه ليجتاز الى حل هذه  
 الاخبار على الترتيب الحكمي كما ذكره واما ثانيا فلا تنصيح هذا الترتيب الحكمي بجملة معنيها فلما ذكره الشيخ في الاستبصار اورد ذكر  
 في الذكرى اما ما ذكره الفاضلان فلا تنصيح الترتيب واعتقاد في الترتيب فيه خارجا غير معقول من ذلك يعلم حال التفرع على القول  
 اذا عرفت ذلك فاعلم ان مورد الاخبار الامتناع غسل الجنبه خاصة وظاهر اصحابنا رضوان الله عليهم تعدي الحكم الى ما عدا من الاعضا  
 والظاهرة من باب العمل بدقيق المناط القطعي لعدم معلومية الخصوصية للجنبه في المقام قال شيخنا الشهيد قدس سره في الذكرى  
 بعد ايراد دوايق زارة والجليل المتقدمين مالفظة والجبران وان ورد في غسل الجنبه ولكن لم يفرقا حد بينه وبين غيره من الاعضا  
 انه قد اورد بعضهم برواية المجلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال غسل الجنبه والحوض احدا قول ويؤيده ايضا الاخبار المتظاهرة بان غسل  
 الميت كفصل الجنبه كما تقدم بيانه وتنقيح البحث في هذا المقصد يتم برسم مسائل الاولى اجري الشيخ في طه الوقوف تحت الحجر  
 والمطر الغيرة مجرى الامتناع في سقوط الترتيب نقل ذلك عن العلامة في جملة من كتبه وطو الحكم في التذكرة في الميزاب شبهه ونقله  
 بعض اصحابنا انه اجري الصب من الاناء الشامل للبدن مجرى ذلك ايضا قال في الذكرى هو لازم للشيخ ايضا ومنع ابن اديس من ذلك  
 خص الحكم بالامتناع من الدخول تحت الماء دون هذه المذكورات واليه يشير كلام الحق في المعبر كاسئلة والاصالة هذه المسئلة هي  
 على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سئل عن الرجل يجنبه هل يجزئيه عن غسل الجنبه ان يقوم في المطر حتى يغسل داسه جسده وهو  
 يقدر على ما سؤ ذلك قال ان كان يغسل اغتسل بالماء اجزاء ذلك ومرسلة مجازين في حصة عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اغتسل  
 جنبه فقام في المطر حتى سال على جسده يجزئيه ذلك من الفصل قال نعم قال في المعبر بعد نقل ميصدة على هذا الخبر مطلق وينبغي ان يقيد  
 بالترتيب في الفصل جملة الذكرى احوط وقربه بعض فضلاء متأخري المتأخرين بناء على اعتبار ما دل على وجوب الترتيب في غسل  
 الجنبه لصوم دلالة الاما خرج بالاخبار المختصة بالامتناع من كونه بالدخول تحت الماء فيكون غير داخل تحت العموم اقول قد  
 تلخص من ذلك ان هنا شيئين احدهما ان الفصل بالمطر هل يقع ترتيبا وارتبا او يختص بالترتيب الشيخ ومن تبعه على الاول وابن اديس  
 ومن تبعه على الثالث وانت خبير بان ظاهر الخبرين المذكورين لا يابى الانطباق على كلام الشيخ في طه قوله في الخبر الاول ان كان  
 يغسل اغتسل بالماء اجزاء وتقييد الاجزاء في الثالث بالاستيلان على جسده لا يابى ان يكون الاغتسال به داسا مع كثرة و  
 الدفعة العرفية سيما على ما فسرها الدفعة انفا وترتبا ان لم يكن كذلك فيجوز للغسل قصد الامتناع به على الاول والترتيب على  
 الثالث ولعل في ذكر الشيخ الغرر في عبادة المبسوط اشارة الى ذلك والى ما ذكرنا في كلام شيخنا البهائي وشيخنا الحق في كتاب



الحبل المتين وديان المسائل ما يوهيه كلام ذلك الفاضل من عموم أدلة الترتيب إلا ما خرج بالدليل فيه أن الأدلة المشار إليها لا تخفى فيها بل بالخصوص من سبب لآلية أكثرها على أن الغسل بالأغتراف من الأول في القليلة الميا وما يوهيه إطلاق بعضه في ذلك يمكن جملة على المقيد منها فلا دلالة على حكم الغسل بغير ذلك لفرد وثانيهما أنه هل يلحق بالمطر على تقدير جواز الارتساق به ما ذكر من تلك الأشياء أم لا أشكال ينشأ من فقد النص عليه بخصوصه لا خصصا من الخبرين المذكورين بالمطر مع ما عرفت من المناقشة في الدلالة أيضا ومن العلة المشار إليها بالتعليق على الشرط في قوله في صحة على أن كان يغسله اغتساله بالماء أجزاء وإطلاق قوله في صحته ندرة الجنب جري عليه الماء من جسده قليلا وكثيره فقد أجزاء وما يقرب منه ويؤدي مؤذاه فانه علق الأجزاء على جريان الماء على الجسد مطلقا فإذا جرى فغرة باقية وجب الحكم بالأجزاء وعدم الافتقار إلى الترتيب لعله الأقرب الثاني أنه هل يجب الغسل إذا تماسا فلما لا يخرج من الماء بالكيفية ثم القاء نفسه فيه دفعة أم يجوز أن كان بعضه في الماء بحيث ينوي يدفع نفسه إلى موضع آخر في تحت الماء على وجه يختلف عليه سطوح الماء ظاهر كلام جملة من متأخري المتأخرين منهم الفاضل الخراساني في الكفاية و شيخنا المحقق الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البدر في عطرته مرقدهما الأول والمفهوم من كلام الأصحاب كما تقدمت في مسألة الماء المستعمل في الحدث الأكبر من نقل شطر من عباءة ثم الدالة على التنية بعد الارتساق في الماء هو الثاني وهو الذي سمعته من والدي عطرته مرقدهما مرة وهو الظاهر عندكم أما أولا فلا إطلاق الاحتياط الواردة بالارتساق فاتها اعم من أن يكون المراد خارج الماء بأكمله أو بعضه وأما ثانيا فلا أن الغسل بالماء بغير شرع ليس لأعباءة عن غسل البشرة المقادير للتنية والغسل ليس لأعباءة عن جري جزء من الماء على جزئين من البشرة بنفسه بمكان كما صرح به الأصحاب ضوان الله عليهم ولا يخفى على جميع ذلك في موضع البحث فان الغسل منه كان بعضه في الماء بأكمله وقصد الغسل ثم دفع نفسه إلى موضع آخر بحيث اختلفت عليه سطوح الماء الذي به يتحقق الجريان فقد حصل الغسل المطلوب شرعا ولم أقف لاحد من الأصحاب ضوان الله عليهم على كلام في هذا المقام سوى الفاضل الشيخ على سبط شيخنا الشهيد الثاني فإنه قال في كتاب الدر المنظوم والمنشور بعد نقل كلام في المقام وما احتج في هذا الزمان من كون الإنسان ينبغي أن يلقى نفسه في الماء بعد أن يكون جميع جسده خارجا عنه ناش عن الوسواس المأمور بالتحرر منه ومن توهم كون الارتساق في الماء يدل على ذلك في هذا ليس بسديد لأن الارتساق في الماء يصدق على من كان في الماء بحيث يمتنع من بدنه جزء خارج وعلى من كان كله خارجا بل ربما يقال أنه صان على من كان جميع بدنه في الماء ونوى الغسل بذلك مع حركة تلب غير حركة ومثله ما لو كان الإنسان تحت الحجر والمطر الغزير فإنه لا يحتاج إلى أن يخرج ويحصل له مكانا خاليا من نزول المطر والميزاب ثم يخرج إليه ينبغي على هذا أن لا يجوز غسل الترتيب في حال نزول المطر عليه من ذلك نعم لو قال عليم وقع في الماء دفعة واحدة دل على ذلك على أنه لم ينقل عن أحد من علمائنا المتقدمين والمتأخرين فعل ذلك وهو ما يتكرر فتوقروا لدواعي على نقله لغرابته فلو فعل لنقل مع منافاة للشرعية السهلة السهلة خصوصا في أمر الطهارة والقاء النفس لما يحتمل معه تعطل بعض الأعضاء لا ظهوره من الحديث وكان الشيطان العنة لله يريد أن يستر بكسر أحد أعضاء بعض المؤمنين فيوسوس لهم ذلك ويحسنه انتهى موجبا بما ذكرنا يظهر أنه لا مانع من الغسل ترتيبا في الماء على الوجه المذكور ويؤيد صحة على بن جعفر ومرسله محمد بن أبي حمزة السالفين وصحتهما على بن جعفر الواردة في الوضوء بالمطر حال تقاطره وقد اشبعنا في هذه المسئلة الكلام زيادة على ما في هذا المقام في اجوبة مسائل بعض الأعلام الثالث في التظاهر في خلاف في عدم وجوب الموالاة في الغسل يشي من التفسير المتقدمين في الوضوء ويدل عليه تقدم في صحته محمد بن مسلم الواردة في قضية أم اسمعيل وحسنه إبراهيم بن عمر النخعي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن عليا عليه السلام لم يربا سا ان يغسل الرجل رأسه غيرة ويغسل ساير جسده عند الصلوة وفي صحته جرين المتقدم في مسألة الموالاة في الوضوء وأيد بالراس ثم أفض على ساير جسده قلت ان كان بعض يوم قال نعم وما ورد في كتاب الفقه الرضوي حيث قال عليم ولا بأس بتبعض الغسل تغسل يدك فرجك وراسك وتوتر غسل جسده لك في وقت الصلوة ثم غسل ان اردت ذلك الا ان الأصحاب صرحوا باستحبابها هذا ولم يقروا بشيء من المعنيين المتقدمين ولم يوردوا على ذلك أيضا دليل في المقام وربما استدل على ذلك بمواظبة السلف والخلف من العلماء والفقهاء على ورود الأعضاء باللائمة الأطهار صلوا الله عليهم إلا أنه لا يخفى من شوب الأشكال أذ ربما يقال أن ذلك لما كان من الأفعال العادية التي هي أسهل أقل تكلفة في غالب الأحوال حصل المواظبة عليها لذلك نعم ربما يمكن أن يستدل على ذلك بعموم آيات المساكاة في المغفرة والاستباق في الخير والتخلف من طريان المفسد المتابعة لفتوى جمع من الأصحاب بالاستحباب لا ينبغي ما فيه أيضا وهل يجب صحته خاف فجا في الحديث لا صغر كمال في السمر والمبطون احتمال يبقى على وجوب إعادة تبخل الحديث لا صغر كمال في بيان إنشاء الله تعالى أما إذا خاف فجا في الحديث الأكبر فهل يجب محافظة على سلامة العمل من الإبطال أم لا لعدم استناد الإبطال إليه مع وجوب الاستيناف احتمال أن أظهرها الثاني لما ذكرنا أم لو كان الحديث الأكبر مستمرا فالأقرب لا حوط اشتراطها في صحة الغسل لعدم العفو عما سوى القدر الغزير كما تقدم مشبه في الوضوء التي أبعث قد عرفت أن الظاهر لا شهر وجوب الترتيب في الغسل الترتيب بين الأعضاء الثلاث وحيث فلو اغفل الغسل في ترتيبها المعتمد من بدنه فقد صرح الأصحاب ضوان الله عليهم بأنه ان كان في الجانب الأيسر غسلها وان كان في الأيمن فكذلك مع

بعضه من الكمال  
الذي هو في كل شيء



اعادة غسل الايسر تحصيل الترتيب الذي وقفت عليه من الاخبار وما يتعلق بذلك حقيقة في عصرنا بعد الله عليهم قال اغتسل الي  
من الجنابة فقل له قد بقيت ملعة من طهر لم يصبها الماء فقال له ما كان عليك لو سكت ثم مسح تلك اللعة بيده وقد استشكل  
في هذه الرواية من حيث باء العصة ذلك واجيبنا به لعل الترتيب لا يقتضي بعد ولا قرب عند حمل الجنبة على عدم  
فراغه عن غسل من الغسل وانصرفه عنه فوجه قوله عليه السلام اغتسل الي اي اشتغلا بغسل فقل له في حال الغسل والتجوز في مثل ذلك  
شايخ في الكلام فلا منافاة فيه للعصمة بما يتقاضي من دلالة قول الخبر قد بقيت ملعة على ذلك فان مرجع هذه العبارة انما يكون  
بالنسبة الى من فرغ من الغسل فانه يمكن ان يقال انه عليه السلام في حال الاشتغال بالغسل تغذية الى اسفل البدن مع بقاء تلك اللعة في  
اعاليه يستعمل الراي لها بلخا به والاف هو كان يرجع اليها بما اراد يد عليه ما تروى اخرى نعم قوله عليه السلام ما كان عليك لو سكت فيه تعليم  
للخبر بعدم وجوب الاخبار بمثل ذلك ودوى مثل ذلك القطب لراي في نوادره بسند فيه عن موسى بن اسمعيل عن ابيه عن جده  
عن موسى بن جعفر عن ابيه عليه السلام قال قال علي عليه السلام اغتسل سؤل الله صلى الله عليه واله من جنابة فاذا ملعة من جسده لم يصبها  
ماء فاخذ من تلك شعرة فمسح ذلك الموضع ثم صلى بالناس في حجة الوداع فحدث في حديث قال فيه قال حماد قال حزين قال نزل  
قلت له دخل ترك بعض ذراعه وبعض جسده في غسل الجنابة فقال اذا شك ثم كانت به بلة وهو في صلوة مسح بها عليه ان كان استيقن  
رجوع واعاد الماء عليه لم يصب بلة فان دخله الشك وقد دخل في حال اخرى فليمسح في صلوة ولا شيء عليه ان استيقن رجوع واعاد عليه  
الماء وان داه وبه بلة مسح واعاد الصلوة باستيقان وان كان شاكا فليس عليه شيء في صلوة وانت خبير بان غاية ما يفهم  
من هذا الخبر هو غسل موضع الخل خاصة اعم من ان يكون في طرف اليمين او اليسار الا ان يفتد الطلاق بما علم من الترتيب المتقدم وهو  
قريب في الخبرين الاولين باجمالا لغسل من الظاهر في الاول والجسد في الثاني داخل في الجانب الايسر الا انه في الثالث بعيد ويقال  
باستثناء موضع البحث يؤيده ان اثبات وجوب الترتيب من الاخبار المتقدمه بحيث يشمل مثل هذه الصورة لا يخرج من الاشكال  
وظاهر الخبر المذكور ايضا الاكتفاء بمجرد مسح بالبلية الباقية الا ان يحمل المسح على ما يحصل به الجريان ولو قليلا والظاهر  
او يقال الاكتفاء بالمسح في مثل ذلك خاصة وكيف كان فلا حرج ان الاحوط هو ما ذكره نور الله مقدم واعلى مقاعد ولو كان  
اغفال اللعة الغسل لا دما في فهل بعيد مطلقا او يكفي بغسل اللعة مطلقا او يغسلها وما بعدها كالمسح او يفصل بطول الزمان  
فلا عادة وعدمه فالاجتزاء بغسل اللعة احتمالا في الاول صرح الشهيدي في الدروس والبيان وقواه العلامة في المنتهى بعد ان نقله  
والله معللا له بان الماء اخذ عليه لارتماسه في فحة بحيث يصل الماء الى سائر الجسد في تلك الدفعة لقول الجعدي عليه السلام اذا راس  
ارتماسه واحدة لجزاه ومن المعلوم عدم الاجزاء مع عدم الوصول بالثالثة صرح العلامة في القواعد اخرج عليه المنتهى بعد ذكره لاحتيا  
بان الترتيب في حق فحة قد غسل اكثر بدنه فاجزاء لقول الجعدي عليه السلام فاجز عليه الماء فقد اجزاء واما الثالث فذكر في القواعد  
احتمالا مقويا له على الاول كان وجه البناء على ان الارتماس يترتب حكما او نية والا فلا وجه له واما الرابع فاختم المحقق الشيخ على  
شرح القواعد ولم يذكر الوجه فيه والظاهر ان وجهه انه مع عدم الفصل لكثير يصدق الوحدة العرفية فيكون غسل اللعة فقط مخبرا  
ومع الفصل كذلك لا يصدق الوحدة المذكورة فوجب الاعادة وانت خبير بان الحكم المذكور مخلوق من النقل لا يخرج من الاشكال لتدافع  
ما ذكره من الوجوه في هذا المجال بل وددت النقص فيها والاختلال اما الاول فلا احتمال صدق الارتماس الواحدة عرفا وان لم يصل الماء  
الى بعض من جسده ولا سيما اذا كان ذلك لما منع اذا فرض ان جميع البدن تحت الماء واما الحيثية المذكورة فيغير مفهومه من الدما  
الولادة واما الثالث فلان سقوط الترتيب في حق لا مدخل له في عدم وجوب الاعادة وغسل اكثر البدن لا مدخل له في العلية بل هو  
محض مضادة والخبر الذي ذكره مورد الترتيب اما الثالث فقد انه عرفت لا وجه له الا البناء على الترتيب المحكي قد تقدم ما فيه واما  
الرابع فانه انما يتم لو لم يخرج المغسل من الماء واما اذا خرج فانه لا يخرج اما ان يقول بدلالة الخبر الذي هو مستند الفصل الفصل  
الارتماس على غسل جميع الاعضاء في الارتماس الواحدة ام لا فعلى الاول لا يخرج انه بعد الخروج وان لم يقع فصل كثير لا يصدق على غسل  
اللعة خامجا انه وقع في الارتماس الواحدة وعلى الثاني لا وجه للفرق بالاجزاء وعدمه بين طول الزمان وعدمه كما لا يخرج وح فالجواب  
الوقوف على ساحل الاحتياط بالاعادة من الخاصية لا خلاف بين الاضطرار وان الله عليه السلام في وجوب اجزاء الماء في الغسل  
لمسح الغسل الواحدة في الآية والرواية ولو رددت من الاخبار بذلك كقوله عليه السلام في حجة الوداع فمسح فاجز عليه الماء فقد علم وقوله في  
حجة الوداع فمسح فاجز عليه الماء من جسده قليلا وكثيره فقد اجزاء وغير ما خرج فاما يدل بظاهره على خلاف ذلك كرواية اسحق بن عمار عن  
جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام قال الغسل من الجنابة والوضوء يخرج منه ما اجزاء من الذهن الذي يبل الجسد نحوها مجموعا على اقل  
ما يحصل به الجريان او عوز الماء ويؤيد الثاني ما في كتاب الفقه الرضوي حيث قال ويجز من الغسل عند عوز الماء الكثير ما يخرج من الذهن  
وقد تقدم في بحث الوضوء من التحقيق في المقام ما لمزيد نفع في ايضاح المرام الساسي مست المفهوم من كلام الاضطرار في الغسل عليه السلام  
في مواضع وتلويحا في اخرى انه لا يجب غسل الجسد كائنا ما كان خفيفا كان او كثيفا نعم يجب تخليله لا يصل الماء الى ما تحته ظاهره في  
الذكرى الاجماع على الحكم المذكور وبما ظهر من عبارة المقتضى خلاف في ذلك حيث قال واذا كان الشعر مشدودا لانه لا يسهل



في أحكام الغسل

وه في التمهيد بجملة ما اذا لم يصل الماء الى اصول الشعر لا بعد مله واما مع لوصول فلا يجب لك واستدل بعض الأصحاب على ذلك  
بإسالة العدم مما لم يرد الأمر بالتكليف به اذ قلنا كما تدل عليه الأخبار الأمر بغسل الجسد لا يتيم جسدًا وصحة الجلبه عن جلغ غاي  
الله عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام قال لا تنقض المرأة شعرها اذا التفتت من الجنبه وللنظر ذلك مجال اما اذا لم تنقض خروجه من الجسد لو  
مجاز كيف دم قد حكموا بوجوب غسله في تلك الوضوء كما تقدم معللين ذلك تارة بدخوله في محل الفرض اخرى بانه من توابع اليد وحي فاذا  
كان داخلًا في اليد باحد الوجهين المذكورين واليد داخله في الجسد كان داخلًا في الجسد البتة لو سلم خروجه عن الجسد فلا يخرج  
الدخول في الرأس والجنب الايمن واليسر المعبر به في جملة من الاخبار واما انباء فلا تة لا يلزم من عدم النقض في صحة الجلبه عند وجوب  
الغسل الامكان الزيادة في الماء حتى يركو كما في حنة الكاهن عن النبي صلى الله عليه وآله في المرأة التي في راسها مشطه حيث قال عليه السلام فاذا  
اصابها الغسل بقدر ما ان تروي راسها من الماء وتقصه حتى يركو فاذا روي فلا بأس بالحديث واما ثالثا فلما روي في صحة حجرين رايند عن  
الصاق عليهم انه قال من ترك شعرة من الجنبه متعمدا فهو في النار والتاويل بالجملة على ان المراد بالشعرة ما هو قاهرها من الجسد لكونه  
مجازا شايعا كما ذكرنا وان احتمل الا انه خلاف الأصل فلا يصح اليه الا بدليل اذ وجوب غسل الجسد كماله في الغسل عدم صحته الا بذلك  
تما كملت به الاخبار المستفيضة ويزيد ذلك ببياننا وتاكيدا ما روي عنه صلى الله عليه وآله انه مر بها من قوله تحت كل شعرة جنا  
فبلوا الشعر وانقوا البشر وما ورد في حنة جميل قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عما تضمنه التسليم في الشعر القرون فقال لم تكن  
هذه المشطه انما كونها عندهم ثم وصفه بربعة امكنه ثم قال يبا الغرض في الغسل صحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال حدثني سلمة  
خادم رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال كانت كان اشعار نساء الخبيصة صلى الله عليه وآله القرون رؤسهن من مقدم رؤسهن فكان يكنهن  
من الماء شيئا قليلا فاما النسا الآن فقد ينفطن ان يبا الغرض في الماء ومن ثم قوي بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخري  
وجوب غسله قائلين بعد الطعن في ادلة المشهور ان ثبت اجماع فعليه بعد في الفتوى الا فوجوب غسل الشعر كما هو موافق  
للأحاديث والتقوى هو الاقوى الى ذلك ايضا في كلام شيخنا الهادي عظم الله قدره في الجبل المتين والجبين من هذا الشهيد  
الثالث في شرحه لا لفتية حيث قال بعد ان صرح بعدم وجوب غسل الشعر الا ان يتوقف عليه غسل البشر بالقطعة والفرقة بينه  
وبين شعر الوضوء النقص انتهى فان لم نقف على نقضه في هذا الباب لا نقله ناقل من الاصحاب كما ذكرنا هنا من الاخبار وهي ان لم  
تدل على غسل الشعر فلا اقل ان لا تدل على عدمه اما في الوضوء فبأنه ما يمتكوا به بالنسبة الى شعر الوجه ودخوله فيها واجبه  
بالنسبة الى اليد فبذلك التبعية والتقليد سم اليد على جميع ما عليها كما عرفت بالجملة انه لا دليل لهم في الفرق الا اجماع ان ثم البتة  
لا خلاف بين الاصحاب ان الله عليه السلام وجوب تحليل ما يمنع وصول الماء الى الجسد من غير غيرة ويدل عليه عموم ما علق به الحكم على  
من الاخبار وخصوصا صحة ما روي عن جعفر بن محمد عن موسى بن عبيدة قال سئلت عن امرأة عليها السواد والدمع في بعض راعها لا تدرك بحري  
الماء تحتها او لا كيف تضع اذا توضأت واغتسلت قال تحركه حتى يدخل الماء تحتها وتزعه دح فاما الشعر بخلاف ذلك كحسنة  
الحسين ابن ابي العلا قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الخاتم اذا اغتسل قال حوله من مكانه وقال في الوضوء تدبره فان كنت  
حتى تقوم في الصلوة فلا امرك ان تقيد الصلوة حيث دلت على اعتقاده مع النسيان وان ذكره بعد وهو خلاف ما عليه الاصحاب  
وبعضهم هذه الرواية صرح في الفقيد فقال وان كان مع الرجل خاتم فليدبره في الوضوء ويحوله عند الغسل قال الشافعي عليه السلام  
ان كنت حتى تقوم في الصلوة فلا امرك ان تقيد صحتها برهيم بن ابي محمود قال قلت للرضا عليه السلام الرجل يحب فيصيب شعره جسد  
الخلق والطيب والشيء الكلد مثل علك الرزم والطرار وما اشبهه فيغتسل فاذا فرغ وجد شيئا قد بقي في جسد من اثر الخلق  
والطيب غيره قال لا بأس بحب تركه جادة التاويل فيه بحمل الخبر الاول على الخاتم الذي لا يمنع وصول الماء ويكون الامر بالادارة  
التويل بحمول على الاستحباب الخبر الثاني بالحمل على الاثر الذي لا يمنع الوصول ويظهر من بعض فضلاء متأخري المبلد  
الى العمل بظاهر الخبرين المذكورين من عدم الاعتداد ببقاء شيء يسير لا يخلو عن غسل جميع البدن اما مطلقا او مع النسيان لو  
لم يكن الاجماع على خلافه ثم قال لكن الاولى ان يجزى عليه نهوق الاقرب كتاب لتاويل فيها بما ذكرناه واطهر منه هل في قبول  
التاويل المذكور رواية اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر بن ابيه عن ابا نة عليه السلام قال كن نسا النبي صلى الله عليه وآله اله اذا اغتسلن  
من الجنبه يبقين صفرة الطيب على اجسامهن وذلك ان النبي صلى الله عليه وآله امرهن ان يصببن الماء متباعدة اجسامهن  
الشامنة محل الغسل هو الظاهر من الجسد بلا خلاف الا تاسعت قال شيخنا المفيد عظم الله قدره في المقتدر ولا  
ينبغي له ان يمتس في الماء التراكذ فان كان قليلا اسند وان كان كثيرا خالف السنة بالاغتسال فيه واستدل له الشيخ  
في تب بالنسبة الى الحكم الاول ان الجنب حكمه حكم الغسل الى ان يغتسل في الماء الذي يقع فيه قبول التماسه فسد وبالنسبة  
الى الثاني بصحة محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتبت الى من يسئله عن الغدير يجمع فيه ماء السماء او يستقي فيه من بئر فيستقي فيه  
الانسان من بول او يغتسل فيه الجنب هل ذلك لا يجوز فكنت لا توضحا من مثل هذا الامر ضرورة اليه ثم قال قد سئله قوله لا  
توضا من مثل هذا الامر ضرورة يبدل على كراهة النقول فيه لانه لو لم يكن مكرها لما قيد الوضوء والغسل منه مجال الضرورة التي

قال في التمهيد بجملة ما اذا لم يصل الماء الى اصول الشعر لا بعد مله واما مع لوصول فلا يجب لك واستدل بعض الأصحاب على ذلك  
بإسالة العدم مما لم يرد الأمر بالتكليف به اذ قلنا كما تدل عليه الأخبار الأمر بغسل الجسد لا يتيم جسدًا وصحة الجلبه عن جلغ غاي  
الله عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام قال لا تنقض المرأة شعرها اذا التفتت من الجنبه وللنظر ذلك مجال اما اذا لم تنقض خروجه من الجسد لو  
مجاز كيف دم قد حكموا بوجوب غسله في تلك الوضوء كما تقدم معللين ذلك تارة بدخوله في محل الفرض اخرى بانه من توابع اليد وحي فاذا  
كان داخلًا في اليد باحد الوجهين المذكورين واليد داخله في الجسد كان داخلًا في الجسد البتة لو سلم خروجه عن الجسد فلا يخرج  
الدخول في الرأس والجنب الايمن واليسر المعبر به في جملة من الاخبار واما انباء فلا تة لا يلزم من عدم النقض في صحة الجلبه عند وجوب  
الغسل الامكان الزيادة في الماء حتى يركو كما في حنة الكاهن عن النبي صلى الله عليه وآله في المرأة التي في راسها مشطه حيث قال عليه السلام فاذا  
اصابها الغسل بقدر ما ان تروي راسها من الماء وتقصه حتى يركو فاذا روي فلا بأس بالحديث واما ثالثا فلما روي في صحة حجرين رايند عن  
الصاق عليهم انه قال من ترك شعرة من الجنبه متعمدا فهو في النار والتاويل بالجملة على ان المراد بالشعرة ما هو قاهرها من الجسد لكونه  
مجازا شايعا كما ذكرنا وان احتمل الا انه خلاف الأصل فلا يصح اليه الا بدليل اذ وجوب غسل الجسد كماله في الغسل عدم صحته الا بذلك  
تما كملت به الاخبار المستفيضة ويزيد ذلك ببياننا وتاكيدا ما روي عنه صلى الله عليه وآله انه مر بها من قوله تحت كل شعرة جنا  
فبلوا الشعر وانقوا البشر وما ورد في حنة جميل قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عما تضمنه التسليم في الشعر القرون فقال لم تكن  
هذه المشطه انما كونها عندهم ثم وصفه بربعة امكنه ثم قال يبا الغرض في الغسل صحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال حدثني سلمة  
خادم رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال كانت كان اشعار نساء الخبيصة صلى الله عليه وآله القرون رؤسهن من مقدم رؤسهن فكان يكنهن  
من الماء شيئا قليلا فاما النسا الآن فقد ينفطن ان يبا الغرض في الماء ومن ثم قوي بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخري  
وجوب غسله قائلين بعد الطعن في ادلة المشهور ان ثبت اجماع فعليه بعد في الفتوى الا فوجوب غسل الشعر كما هو موافق  
للأحاديث والتقوى هو الاقوى الى ذلك ايضا في كلام شيخنا الهادي عظم الله قدره في الجبل المتين والجبين من هذا الشهيد  
الثالث في شرحه لا لفتية حيث قال بعد ان صرح بعدم وجوب غسل الشعر الا ان يتوقف عليه غسل البشر بالقطعة والفرقة بينه  
وبين شعر الوضوء النقص انتهى فان لم نقف على نقضه في هذا الباب لا نقله ناقل من الاصحاب كما ذكرنا هنا من الاخبار وهي ان لم  
تدل على غسل الشعر فلا اقل ان لا تدل على عدمه اما في الوضوء فبأنه ما يمتكوا به بالنسبة الى شعر الوجه ودخوله فيها واجبه  
بالنسبة الى اليد فبذلك التبعية والتقليد سم اليد على جميع ما عليها كما عرفت بالجملة انه لا دليل لهم في الفرق الا اجماع ان ثم البتة  
لا خلاف بين الاصحاب ان الله عليه السلام وجوب تحليل ما يمنع وصول الماء الى الجسد من غير غيرة ويدل عليه عموم ما علق به الحكم على  
من الاخبار وخصوصا صحة ما روي عن جعفر بن محمد عن موسى بن عبيدة قال سئلت عن امرأة عليها السواد والدمع في بعض راعها لا تدرك بحري  
الماء تحتها او لا كيف تضع اذا توضأت واغتسلت قال تحركه حتى يدخل الماء تحتها وتزعه دح فاما الشعر بخلاف ذلك كحسنة  
الحسين ابن ابي العلا قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الخاتم اذا اغتسل قال حوله من مكانه وقال في الوضوء تدبره فان كنت  
حتى تقوم في الصلوة فلا امرك ان تقيد الصلوة حيث دلت على اعتقاده مع النسيان وان ذكره بعد وهو خلاف ما عليه الاصحاب  
وبعضهم هذه الرواية صرح في الفقيد فقال وان كان مع الرجل خاتم فليدبره في الوضوء ويحوله عند الغسل قال الشافعي عليه السلام  
ان كنت حتى تقوم في الصلوة فلا امرك ان تقيد صحتها برهيم بن ابي محمود قال قلت للرضا عليه السلام الرجل يحب فيصيب شعره جسد  
الخلق والطيب والشيء الكلد مثل علك الرزم والطرار وما اشبهه فيغتسل فاذا فرغ وجد شيئا قد بقي في جسد من اثر الخلق  
والطيب غيره قال لا بأس بحب تركه جادة التاويل فيه بحمل الخبر الاول على الخاتم الذي لا يمنع وصول الماء ويكون الامر بالادارة  
التويل بحمول على الاستحباب الخبر الثاني بالحمل على الاثر الذي لا يمنع الوصول ويظهر من بعض فضلاء متأخري المبلد  
الى العمل بظاهر الخبرين المذكورين من عدم الاعتداد ببقاء شيء يسير لا يخلو عن غسل جميع البدن اما مطلقا او مع النسيان لو  
لم يكن الاجماع على خلافه ثم قال لكن الاولى ان يجزى عليه نهوق الاقرب كتاب لتاويل فيها بما ذكرناه واطهر منه هل في قبول  
التاويل المذكور رواية اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر بن ابيه عن ابا نة عليه السلام قال كن نسا النبي صلى الله عليه وآله اله اذا اغتسلن  
من الجنبه يبقين صفرة الطيب على اجسامهن وذلك ان النبي صلى الله عليه وآله امرهن ان يصببن الماء متباعدة اجسامهن  
الشامنة محل الغسل هو الظاهر من الجسد بلا خلاف الا تاسعت قال شيخنا المفيد عظم الله قدره في المقتدر ولا  
ينبغي له ان يمتس في الماء التراكذ فان كان قليلا اسند وان كان كثيرا خالف السنة بالاغتسال فيه واستدل له الشيخ  
في تب بالنسبة الى الحكم الاول ان الجنب حكمه حكم الغسل الى ان يغتسل في الماء الذي يقع فيه قبول التماسه فسد وبالنسبة  
الى الثاني بصحة محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتبت الى من يسئله عن الغدير يجمع فيه ماء السماء او يستقي فيه من بئر فيستقي فيه  
الانسان من بول او يغتسل فيه الجنب هل ذلك لا يجوز فكنت لا توضحا من مثل هذا الامر ضرورة اليه ثم قال قد سئله قوله لا  
توضا من مثل هذا الامر ضرورة يبدل على كراهة النقول فيه لانه لو لم يكن مكرها لما قيد الوضوء والغسل منه مجال الضرورة التي



## كتاب الطهارة

يخفى عليك ما في اول استدلاله فانه مجرد دعوى لم يقم عليها دليل لم يقل بها احد قبله ولا بعده من الاصحاب جلا بعد جلا ولا في  
 اخبار الامم شاملا لما لو كان الغسل بالماء القليل قد ادعى المحقق في المقبرة لاجماع على طهارة غسالة الجنب الخالي بدنه من النجاسة  
 العينية وعبارة المقنعة وان اشعرت بذلك ظاهر الا انه يمكن حملها على ثلوث بدن الجنب بالنجاسة كما هو الغالب الذي  
 انضبت عليه الاخبار حسبما تقدم بيانه مع ان رواية محمد بن ميسرة عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن الرجل الجنب يمتلئ  
 الماء القليل في الطريق ويريد ان يغتسل منه وليس معه ماء يغترف به ويده قدزبان قال يضع يده ويتوضاء ويغتسل  
 هذا كما قال الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج تدل بظاهر طهارة جواز الغسل ان كان ارتما سماع مكانه استنادا  
 الى نفي الحرج الدال على الامتنان المناسب للتعميم واما ما اجاب به قدس سره عن هذا الخبر حيث قال بعد ذكر ما تقدم نقله  
 عنه من الاستدلال الاول وليس ينقض هذا الحديث الذي رواه محمد بن يعقوب ثم ساق الخبر وقال لان معنى هذا الخبر ان  
 ياخذ الماء من المستنقع بيده ولا ينزله بنفسه يغتسل بصبه على بدنه فاما اذا نزله فسد حسبما بيناه انتهى ففهم ان التخصيص  
 بما ذكره يحتاج الى دليل ما ذكره من التعليل الاول قد عرفت ما فيه فلا يصلح للتخصيص نعم ربما يقال ان معنى كلام الشيخين  
 نقل الله تعالى ما قد يها هنا على ما ذهب اليه من المنع من استعمال الماء المستعمل في الحدث الا كبر كما تقدم بيانه في محله ويشير  
 اليه تغييرها بالافضا وحاصل مرادها انه بعد الاقتصار منه يغسل بماء مستعمل في طهارة اخرى حيث ان حكم الجنب  
 في اغساله من القليل وافساده له حكم النجس في ملاقاته للقليل وتغييره كما علمه في باب لان المراد بافساد الماء تغييره  
 ذكرنا اوله وهو الذي عقله عنهما جمع من فضلاء المتأخرين ليرد عليه ما ذكرنا انفا بل المراد بافساد سلب طهوريته كما  
 هو مذهبهم ارضى الله عنهما لكن لا بالنسبة الى المغتسل بمعنى انه بالارتما من بغير الماء باقل ملاقاته الجنب له بقصد الاعيان  
 مستعمل مسلوب الطهوية ليرد عليه ما ذكره شيخنا المحقق صاحب يا ضل المسائل من انه ثم ارادوا بصيرورته مستعملا  
 بالملاقات المذكورة انه لا يجوز استعماله بالنسبة الى المغتسل الى غيره فهو واضح الفساد والارزاق عدم طهارة المغتسل ولو  
 مرتب الا انه لا ينفك عن جريان الماء من جزء بدنه الى جزء اخر وان ارادوا بها انه لا يجوز استعمالها بالنسبة الى غيره فلا  
 يفهم انه انتهى ملخصا فان فيه انه لم يصرح في المقنعة بما ينافي ذلك او ينافره واما غرضه التنبيه على حكمه في البين وهو ان  
 الارتما من الماء القليل يوجب افساده وعدم دفع الحدث به فلا ينبغي للجنب ذلك وهذا معنى صحيح لا غبار عليه لا يتو  
 القدح اليه في التغيير لا ينبغي اشعار بذلك واما ثانياً استدلاله فقد مر ما يتضح الحال به فيه صحة وابطال الفائدة  
 الحادية عشر من مسألة الماء المستعمل في الطهارة الكبرى العاشرة لا يخفى انه حيث لا مفصل محسوس بين الجانبين لا يمكن  
 الايسر في اعلى البدن فالواجب في الغسل الترتيب بناء على المشهور من وجوب الترتيب بينها غسل الحد المشترك مع كل من  
 الجانبين من باب المقدمة واستظهر مرجع من الاصحاب لا كفاة بغسل العورة مع احد الجانبين وحكم بعض بغسلها مع كل من  
 الجانبين ويمكن توجيه الاول بان العورة لما كانت عضوا مستقلا وليست داخلية في الحد المشترك بين الجانبين ليجب  
 غسلها مرتين فالواجب غسلها مرة واحدة مع احدى الطرفين كان والتكليف بالتعدد يحتاج الى دليل ويمكن خدشه  
 بان مقتضى ما دللت عليه الاخبار المشتملة على ذكر الجانبين غسل كل منهما وحج فلو كانت العورة عضواً ايذاً لكانت مرة  
 التذكر في تلك الاخبار بذلك يظهر رجحان القول الثالث مضافا الى اوفقيته للاحتياط الحاي يترشح الظاهر  
 انه لا خلاف في وجوب المباشرة الا ينقل عن ظاهر ابن الجني من جواز تولي الغير وظاهر الاية والاخبار تردده لظهورها  
 في فعل المكلف نفسه حتى انه لو اضطر الى التولية فلا بد من حصول القصد منه قال عز وجل هتفغسلوا وقال وان كنتم جنبا فامسحوا  
 وهو ظاهر في توجه الخطاب للمكلف نفسه فلا يجوز له فعل غيره به ذلك ونحوها الاخبار وقول ابن الجني هنا جاز على ما تقدم نقله  
 عنه في الوضوء وقد تقدم الكلام في المسئلة مستوفى والمنقول عنه هنا على ما ذكره في كافي انه قال وان كان غير يصب عليه الماء  
 من اناه متصل الاصب وكان تحت ابواب قطع ذلك ثلث مرات يفصل بينهن بتخليل الشعر بكتايديه وهو ظاهر في التولية وفيه  
 ما عرفت يمكن الاستدلال على ذلك ايضا بقوله عز وجل فمن كان يرجو انقاء دبه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة دبه احد باقر  
 الذي ذكره مولانا الرضا عليه السلام في رواية الوشا حيث استدله على تحريم التولية بالاية المذكورة والرواية وان كان موردها الوضوء  
 وصلى الحسن الوضوء عليه الماء انما هو للوضوء الا ان قوله في الخبر المذكور بعد الاستدلال بالاية وها انا نوضاء للصلوة وفي  
 العبادة فاكره ان يشرك فيهما احد يشعربان التولية في طهارة العبادة التي لا تستباح الا بها مطلقا نوع من انواع الشرك وقد  
 بيان معنى الخبر المذكور ودلالته على التحريم وان مورد التولية دون الاستعانة بما توفيه جملة من اصحابنا من الثمانية عشر  
 قد صرح الاصحاب بمرض من غير خلاف يعرف بازالة النجاسة عن البدن والاولى انهم اختلفوا في ان ذلك هل هو على  
 جهة الوجوب والاستحباب قولان في القواعد الاول ونقله بعض مشايخنا عن جملة الاصحاب ايضا وصريح منه في النهاية الثاني  
 وبه جزم ثانياً المحققين في حج غدا وقبله ايضا اول الشهيدين على ما نقله شيخنا المتقدم ذكره بمعنى ان الواجب انما هو تطهير



## في احكام الغسل

٢٣٩

التجسس لا قبل اجراء ماء الغسل عليه بحيث كمل طهر شيئا يغسل تدرجاً واما تقديم ذلك على اصل الغسل فهو الافضل دوماً اي الاول  
 فواهر الاخبار الواردة في كيفية الغسل حيث اشتملت على عطف الغسل على الامر بالازالة بتم المرتبة ولعل ثم في هذا المقام منسجمة  
 عن الترتيب فلا يعقل لوجوب التقديم على اصل الغسل جه لان الغرض انما هو اجراء الغسل على محل طاهر وهو يحصل بالتدريج  
 ويمكن ان يكون مخرج الاخبار كما هو ظاهر انما هو بالنسبة الى العودة التي هي محل النجاسة المجهودة او نحوها من الاماكن اليسيرة  
 كالاصبع ونحوها وضمنه ثلثة نجاسة منتشرة او متعددة بحيث يندرج فيها كما هو محل البحث بعيد عن شيئا الاخبار المشار  
 اليها كما لا يخفى على من راجعها وكيف كان فرجع القولين الى جواب ازالة النجاسة قبل اجراء ماء الغسل انه لا يجوز اجراء ماء الغسل  
 المقصوبه دفع النجاسة الازالة النجاسة الخبيثة وهو المشهور في كلام المتأخرين خلافاً للبشركا سيما نقل كلامه معطلين ذلك  
 بانها سبب متغايران فيجب تغير مسببها والاصل عدم التدخل ثانياً بان الماء القليل ينحصر بالملاقاة فاذا ورد على محل النجس  
 ينحصر به فلا يقوى دفع الحدث فلا بد من طهارة المحل ولا قال الشيخ على في ج عد بعد قول المعزة ولا يجوز غسل النجس من البدن  
 عن غسله من النجاسة بل يجب ازالة النجاسة بالاعتسال ثانياً ما صودته وانما وجبت لك لانها سبب فوجب تعدد حكمها لان التدخل  
 خلاف الاصل لان ماء الغسل لا بد ان يقع على محل طاهر والا لجرء الغسل مع بقاء عين النجاسة ولا نفع في القليل ماء الطهارة يشتر  
 ان يكون طاهر الجاءا انتهى في هذه المسألة كلام غيره في هذا المجال وفيه ان ما ذكره من ان تعدد السبب يقتضي تعدد المسبب  
 وان الاصل عدم التدخل لم ينف له على دليل يعتمد به بل فواهر النصوص ترد كما سيما بحقيقة انشاء الله تعالى مسألة تدخل الا  
 على انه قد اورد عليه ايضاً ان لا يتم ان اختلاف السبب يقتضي تعدد المسبب لان مقتضى التكليف وجوب السبب عند حصول السبب ما كونه  
 مغايراً للامر بالسبب بسبب آخر فتكليف آخر يحتاج الى دليل الاصل عدمه فاذا كثر من ان التدخل خلاف الاصل ضعيف انتهى  
 واما ما ذكره من ان ماء الغسل لا بد ان يقع على محل طاهر فهو على الملازمة وما استندوا اليه من انه لو لم يكن كذلك للزم لجزء ماء الغسل  
 مع بقاء عين النجاسة ان اريد به مع بقاء ما بحيث تمنع من وصول الماء الى البدن فبطلان التمسك لكن الملازمة تم لجواز وقوع  
 الغسل على محل النجس بشرط عدم المنع وان اريد بعدم بقاء ما او بقاء ما مع عدم المنع فبطلان التمسك ثم لعدم الدليل عليه اما  
 ذكره من انفعال القليل واشترط طهارة الماء اجماعاً ان اريد به الاجماع قد عرفت الدليل عليه على طهارة قبل الوصول لكن لا  
 ينفعهم وان اريد به الاجماع على الطهارة بعد وصول فهو مذهبنا اذ هو مصادرة على الملم حيث انه محل النزاع ونظير غسل النجاسة  
 فانه لا يكون الا بقاء طاهر قبل الورد ونجاسته بعد الورد بنجاسة المحل المغسول على تقدير القول بنجاسة القليل لا تسلب الطهارة  
 على ان مذهبنا انه حال الورد وايضاً طاهر لانه لا ينحصر عند الابدان انفساً وما يؤيد ما ذكرناه في هذا المقام ان ازالة النجاسة  
 في التحقيق ترجع الى التروك وتصير من قبيل ما حيث ان الملم ترك النجاسة دون الافعال فلا يقتضي فعلاً يختص بها بل يقتضي  
 فيها بتحقيقها باي وجه تفوق صدقته الغسل المعبر على ذلك التقدير لا ترى انه لو وقع الثوب النجس في الماء اتفاقاً او اصابه المطر  
 البتة واسبابه ماء الغسل من هذا القبيل نعم بما استدلل لهم بواهر الاخبار الواردة في بيان كيفية غسل النجاسة المشتملة على تقديم  
 الازالة وعطف الغسل عليها بتم المرتبة يضعف باشتراطه على جملة من المسحبات وعد ذلك في قرنها كغسل اليدين والمضمضة  
 والاستنشاق ونحوها الا ان يجيبوا عن ذلك بانه قد قام الدليل على الاستحباب في تلك الاشياء فحمل الامر في الاخبار عليه اشكافه  
 واما ما لم يبق فيه دليل فيجب بقاء الامر فيه على حقيقته من الوجوب الا انك قد عرفت ان جملة من القائلين بوجوب تقديم  
 الازالة لا يقولون به قبل الغسل انما يوجبونه تدرجاً واما على تقديره لا يمكن حمل الامر على كونه في الاخبار على الوجوب مع  
 انه من المحتمل قريبا ان الامر بتقديم الازالة في الاخبار المشار اليها وعدم الاكتفاء بماء الغسل انما هو من حيث خصوص نجاسة  
 الملم الذي هو مورد تلك الاخبار لا سيما بعد يسه فانه يحتاج الى مزيد كلفة وذلك لثباته ولزوجته فلذا وقع الامر بالازالة  
 او لا واحتمال غيره من النجاسات بعيد عن سياق الاخبار المشار اليها واما استدلالهم ايضا بصحة حكمين حكيم حيث قال عليه السلام  
 في اخرها بعد ذكر الغسل ان كنت في مكان نظيف فلا يضرك ان لا تغسل بجليك وان كنت في مكان ليس ينظف فاغسل بجليك  
 فانه ظ في عدم الاكتفاء بماء الغسل لا ازالة النجاسة الخبيثة بل لا بد من ماء اخر لا ازالة انها يمكن تطريق القدح الى ذلك بانه لا  
 ظ في قوله في تقديم ازالة النجاسة بل غاية الدلالة على وجوب غسل اخر ومن المحتمل ان يكون ذلك بعد تمام الغسل لعدم زوال  
 النجاسة بماء الغسل وان ارتفع به الحدث كما هو المفهوم من كلام الشيخ في ذكره واذ انظر في الاحتمال لم يتم الاستدلال بها  
 وقال في طوان كان على بدنه نجاسة ازالها ثم اغتسل وان خالف واغتسل ولا ارتفع حدث النجاسة وعليه ان ينزل النجاسة ان كانت  
 لم تزل وان زالت بالاغتسال فقد اجزئ عن غسلها انتهى وهو كما ترى يدل على احكام ثلثة احكامها ان طهارة المحل ليست شرطاً  
 في الغسل كما ادعاه المتأخرون وثانيها ان الغسل الواحد يجوز رفع الحدث والنجس معاً خلافاً لما ذكره ايضا من وجوب تعدد  
 المسبب بتعدد السبب ثالثها انه لو لم تزل النجاسة الخبيثة ارتفع حدثه ووجب عليه ازالة النجاسة الخبيثة بعد الغسل الا انه  
 يجب تقيد هذا الحكم باذا لم يكن للنجاسة عين مانعة من وصول الماء الى البدن والا فلا مريد في بطلان الغسل وجوبه بصل

المذكور في ج

الماء







## في أحكام الغسل

على الغسل في الماء الكثير الذي لا ينفصل بالملاقاة وفي القليل بالشرط الذي ذكره نعم يأتي بناء على ما ادعوه من وجوب عقد المستبقي للسبب  
العدم ولهذا ان شئنا في كركي بناء على القاعدة المذكورة صرح بعدم الاكتفاء بالمرة في الكثير لانه حدث الجنابة والنجاسة الخبيثة قال  
لانها شائبة في حكمها وفيه ما عرفت والله العالم المقصود الرابع في الاداب منها ما هو مقدم ومنها ما هو مقان وهي امور الاول  
البول مع امكانه على المشهور بين المتأخرين وبه صرح المرتضى وابن ادريس ومثله ومن تأخر عنه وقيل بالوجوب نقله في كركي عن جمع من  
متقدمي اصحابنا منهم الشيخ في طو ابن حزة وابن زهرة والكثير من ابن البراج في الكلام ابو الصلاح وظ صاحب الجامع وفيه من لا  
يخص الفقيه من ترك البول على اثر الجنابة واشك تردد بقبية الماء في بدنه فيورد ثلثه الذي لا دواء له قال في كركي هو مروى في  
الجفرات عن النجاسة التي هي في عبارات جملة منهم كالمعتمد الجعفي وابو يابويه وابن البراج في غير الكتاب المتقدم وابن الحنفية  
الامر بذلك نقله في كركي عن الشيخ انه احتج بالاحاديث الدالة على وجوب الغسل مع وجود البلل ثم اجاب بانها غير دالة على حمل الترتل  
فاننا سلم انه يجب عليه مع وجود البلل اعادة الغسل احتج في كركي بالاستصحاب بالاصل بقوله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا ولم يوجب  
الاستبراء وقال في كركي لا بأس بالوجوب محافظة على الغسل من طريان مزيلة ومصيرة الى قول معظم اصحابنا واخذ بالاحتياط انتهى  
وفي حكمه بان الاصح استحباب قول اما ذكره الشيخ في الاستدلال بالاخبار المشار اليها كما صرح في الاستصحاب فقيه ما ذكره  
في كركي فان وجوب اعادة بدون الاستبراء لادالة له على اصل وجوب الاستبراء بوجه واما ما ذكره في كركي من قوله ولا بأس بالوجوب  
في الآخرة فان كان المراد منه اختيار القول بالوجوب كما هو ظاهر كلامه فمذهب الوجوه التي ذكرها لا تصلح دليلا كما لا يخفى وان  
ايراد الاحتياط في ذلك فلا ريب فيه والاعظم الاستدلال على ذلك بما رواه الشيخ في باب في الصحيح والحسن عن احمد بن محمد بن ابي  
نضر قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن غسل الجنابة قال يغسل يديه الى المرفقين الى اصابعك ويقول ان قدر على البول ثم تخط يدك  
في الماء ثم غسل اصابعك الى المرفقين ومضمرة لحد بل لال المتقدمة في المقصد الثاني قال سئلت عن رجل اغسل قبل ان يوفى فكتبت ان الغسل  
بعد البول الان بن ناسي فلا يعيد منه الغسل في الفقه الرضوي فاذا دلت الغسل من الجنابة فاجتهد ان تقول حتى تخرج فضلة  
المخيط في اظفارك وان جهدت ولم تقدر على البول فلا شيء عليك وتنظف موضع الاذى منك اه وبصدر هذه العبارة عبرتنا  
بابويه على ما نقل عنهما وانما هذه الاخبار اعتمد المتقدمون فيها وجوبه من الوجوب وذكر الامر بذلك في كلامهم ولا سيما  
علي بن بابويه في رسالته فانها الاشارة التاد منقولة من الفقه الرضوي كما سيظهر من انشاء الله تعالى في المباحث لا يتبر هذا  
الكتاب في قيمة كثير ما يعبر ايضا بعبارات الكتاب من غير اسناد ولا نسبة الى الرواية وعبارة الكتاب المذكورة هنا ظاهرة في الوجوب  
للامر بذلك الذي هو حقيقة في الوجوب كما اوضحنا في مقدمات الكتاب ونحوها صحت البرزخ وان كان الامر فيها بالجملة الفعلية لما  
حقنا ايضا من انه لا اختصاص للوجوب بمقاد صيغة الامر بل كلما دل على الطلب كما هو مقتضى الايات القرآنية واخا دلت المعقولة  
حسبنا تقدم تحقيقه في الموضوع المشار اليه بذلك يندفع ما اوردوه بعضهم على الاستدلال بالرواية لذلك وما دتما يورد عليها  
ايضا من ان ورود الامر بذلك في قرن هذه المسحبات يؤذن بالاستحباب فهو مردود بان الامر حقيقة في الوجوب قيام الدليل على  
خلافه في بعض الامور لا يستلزم انتسابه الى المقاض له ولا دليل على خلافه كما صرحوا به وهل هو الامن قبل العام المخصوص فانه يصير حجة  
في البلاء وما ذكرنا يظهر قوة ما ذهب اليه المتقدمون رضى ويظهر ضعف ما ذكره في كركي من الاستدلال بالاستصحاب في الاصل فانه يخرج  
عنه بالدليل والاية مطلقة بحيث يتبين ما انتسابه كما وقع لهم في غير مقام بقى الكلام هنا في موضعين الموضوع الاول انه هل ينبغي الحكم  
بالمرأة فيجب له استحباب البول ايضا ام لا قولان في التمامية والمقتضى الاول حيث قال في كركي ينبغي للمرأة ان تستبرئ نفسها قبل الغسل  
بالبول فان لم يتبرها ذلك لم يكن عليها شيء وقال في كركي بعد ذكر الرجل انه يستبرئ نفسه بالبول وكان تفعل المرأة وظن منه ومن  
تأخر عنه الثاني قال في كركي بعد ان نقل عن الشيخ في الجمل تخصيص الحكم بالرجل ما صورته وهو الحق لان المراد منه استخراج المظالم من  
بقايا المتن في الذكر وهذا المعنى غير متحقق في طرف المرأة لان مخرج البول ليس هو مخرج المني فلا معنى لاستبرائها انتهى والوجود الاستدلال  
ذلك على عدم الدليل الذي هو دليل على عدمه والحق بالرجل قياس مع الفارق ولان الغرض من الاستبراء كما يفهم من الاخبار انما هو لعدم  
اعادة الغسل مورد الاخبار المذكورة انما هو الرجل وبعضه ان يقين الطهارة لا يرتفع بالشك والرجل قد خرج بالنصوص الصريحة  
الصريحة فبقى للمرأة لعدم الدليل حج فاجتهد المرأة من البلل المشبهة لا يرتب عليه حكم وادور على ما ذكره من ترتب عدم الفايده  
عليه لتغير المحرجين بان يمكن ان يعصر البول بعد خروجه مخرج المني فيخرج مع ان الحال في الرجل ايضا كذلك لان مخرج منيته غير مخرج  
بوله الا انها اشد تقا وبما من مخرجي المرأة ومن اجل ذلك اننا ضربنا صفحا عن الاعتماد عليه وان امكن الجواب عنه بالفرق بين مخرجي الرجل  
والمرأة لا شراك مخرجي الرجل في نفس الذكر ومخرج الجميع من مخرج واحد بخلاف مخرجي المرأة فانها مفتقرة الى وقت الخروج فالحكم هنا  
بعصر البول عند خروجه مخرج المني كما اذا غا القائل المذكور غير معلوم واما ما ذكره صاحب ياض المسائل من التوقف في هذه المسئلة  
لاطلاق قوله في مضمرة احمد بن هلال ان الغسل بعد البول وان خصوص السؤال عن الرجل لا يخص من حيث خصوص اكثر الروايات  
المشتملة على حكمه الامر به وهو اعادة الغسل لو وقع قبله عند خروجه بلل مشبه بعد بالرجل مع التخصيص في البعض بالفرق بينهما

٢٤  
منها ما هو مقدم ومنها ما هو مقان وهي امور الاول البول مع امكانه على المشهور بين المتأخرين وبه صرح المرتضى وابن ادريس ومثله ومن تأخر عنه وقيل بالوجوب نقله في كركي عن جمع من متقدمي اصحابنا منهم الشيخ في طو ابن حزة وابن زهرة والكثير من ابن البراج في غير الكتاب المتقدم وابن الحنفية الامر بذلك نقله في كركي عن الشيخ انه احتج بالاحاديث الدالة على وجوب الغسل مع وجود البلل ثم اجاب بانها غير دالة على حمل الترتل فاننا سلم انه يجب عليه مع وجود البلل اعادة الغسل احتج في كركي بالاستصحاب بالاصل بقوله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا ولم يوجب الاستبراء وقال في كركي لا بأس بالوجوب محافظة على الغسل من طريان مزيلة ومصيرة الى قول معظم اصحابنا واخذ بالاحتياط انتهى وفي حكمه بان الاصح استحباب قول اما ذكره الشيخ في الاستدلال بالاخبار المشار اليها كما صرح في الاستصحاب فقيه ما ذكره في كركي فان وجوب اعادة بدون الاستبراء لادالة له على اصل وجوب الاستبراء بوجه واما ما ذكره في كركي من قوله ولا بأس بالوجوب في الآخرة فان كان المراد منه اختيار القول بالوجوب كما هو ظاهر كلامه فمذهب الوجوه التي ذكرها لا تصلح دليلا كما لا يخفى وان ايراد الاحتياط في ذلك فلا ريب فيه والاعظم الاستدلال على ذلك بما رواه الشيخ في باب في الصحيح والحسن عن احمد بن محمد بن ابي نضر قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن غسل الجنابة قال يغسل يديه الى المرفقين الى اصابعك ويقول ان قدر على البول ثم تخط يدك في الماء ثم غسل اصابعك الى المرفقين ومضمرة لحد بل لال المتقدمة في المقصد الثاني قال سئلت عن رجل اغسل قبل ان يوفى فكتبت ان الغسل بعد البول الان بن ناسي فلا يعيد منه الغسل في الفقه الرضوي فاذا دلت الغسل من الجنابة فاجتهد ان تقول حتى تخرج فضلة المخيط في اظفارك وان جهدت ولم تقدر على البول فلا شيء عليك وتنظف موضع الاذى منك اه وبصدر هذه العبارة عبرتنا بابويه على ما نقل عنهما وانما هذه الاخبار اعتمد المتقدمون فيها وجوبه من الوجوب وذكر الامر بذلك في كلامهم ولا سيما علي بن بابويه في رسالته فانها الاشارة التاد منقولة من الفقه الرضوي كما سيظهر من انشاء الله تعالى في المباحث لا يتبر هذا الكتاب في قيمة كثير ما يعبر ايضا بعبارات الكتاب من غير اسناد ولا نسبة الى الرواية وعبارة الكتاب المذكورة هنا ظاهرة في الوجوب للامر بذلك الذي هو حقيقة في الوجوب كما اوضحنا في مقدمات الكتاب ونحوها صحت البرزخ وان كان الامر فيها بالجملة الفعلية لما حقنا ايضا من انه لا اختصاص للوجوب بمقاد صيغة الامر بل كلما دل على الطلب كما هو مقتضى الايات القرآنية واخا دلت المعقولة حسبنا تقدم تحقيقه في الموضوع المشار اليه بذلك يندفع ما اوردوه بعضهم على الاستدلال بالرواية لذلك وما دتما يورد عليها ايضا من ان ورود الامر بذلك في قرن هذه المسحبات يؤذن بالاستحباب فهو مردود بان الامر حقيقة في الوجوب قيام الدليل على خلافه في بعض الامور لا يستلزم انتسابه الى المقاض له ولا دليل على خلافه كما صرحوا به وهل هو الامن قبل العام المخصوص فانه يصير حجة في البلاء وما ذكرنا يظهر قوة ما ذهب اليه المتقدمون رضى ويظهر ضعف ما ذكره في كركي من الاستدلال بالاستصحاب في الاصل فانه يخرج عنه بالدليل والاية مطلقة بحيث يتبين ما انتسابه كما وقع لهم في غير مقام بقى الكلام هنا في موضعين الموضوع الاول انه هل ينبغي الحكم بالمرأة فيجب له استحباب البول ايضا ام لا قولان في التمامية والمقتضى الاول حيث قال في كركي ينبغي للمرأة ان تستبرئ نفسها قبل الغسل بالبول فان لم يتبرها ذلك لم يكن عليها شيء وقال في كركي بعد ذكر الرجل انه يستبرئ نفسه بالبول وكان تفعل المرأة وظن منه ومن تأخر عنه الثاني قال في كركي بعد ان نقل عن الشيخ في الجمل تخصيص الحكم بالرجل ما صورته وهو الحق لان المراد منه استخراج المظالم من بقايا المتن في الذكر وهذا المعنى غير متحقق في طرف المرأة لان مخرج البول ليس هو مخرج المني فلا معنى لاستبرائها انتهى والوجود الاستدلال ذلك على عدم الدليل الذي هو دليل على عدمه والحق بالرجل قياس مع الفارق ولان الغرض من الاستبراء كما يفهم من الاخبار انما هو لعدم اعادة الغسل مورد الاخبار المذكورة انما هو الرجل وبعضه ان يقين الطهارة لا يرتفع بالشك والرجل قد خرج بالنصوص الصريحة الصريحة فبقى للمرأة لعدم الدليل حج فاجتهد المرأة من البلل المشبهة لا يرتب عليه حكم وادور على ما ذكره من ترتب عدم الفايده عليه لتغير المحرجين بان يمكن ان يعصر البول بعد خروجه مخرج المني فيخرج مع ان الحال في الرجل ايضا كذلك لان مخرج منيته غير مخرج بوله الا انها اشد تقا وبما من مخرجي المرأة ومن اجل ذلك اننا ضربنا صفحا عن الاعتماد عليه وان امكن الجواب عنه بالفرق بين مخرجي الرجل والمرأة لا شراك مخرجي الرجل في نفس الذكر ومخرج الجميع من مخرج واحد بخلاف مخرجي المرأة فانها مفتقرة الى وقت الخروج فالحكم هنا بعصر البول عند خروجه مخرج المني كما اذا غا القائل المذكور غير معلوم واما ما ذكره صاحب ياض المسائل من التوقف في هذه المسئلة لاطلاق قوله في مضمرة احمد بن هلال ان الغسل بعد البول وان خصوص السؤال عن الرجل لا يخص من حيث خصوص اكثر الروايات المشتملة على حكمه الامر به وهو اعادة الغسل لو وقع قبله عند خروجه بلل مشبه بعد بالرجل مع التخصيص في البعض بالفرق بينهما

الاعادة فيه



بالاعادة فيه دونها معللا بان ما يخرج من المرأة انما هو من ثا الرجل فلا يتنجس فيه ما اذا اطلاق الاستناد الى هذا الاطلاق الذي ذكره  
ان خصوص السؤال عن الرجل لا يخصص تمامه لو كان الجواب مقصودا على هذه العبارة التي ذكرها ولكن الضاهر الواقعة في الجواب  
لامرجع لها الا الرجل المذكور في السؤال وحج فادعاءه من الاطلاق غير تام بل الجواب ظاهر في خصوص الرجل المسؤول عنه ولما لم يرد  
الى المغتسل المفهوم من قوله ان الغسل خلاف الظاهر واما ثانيا فلما في متن هذه الرواية من العلة زيادة على ضعف سندها بالراوي المذكور  
حيث ان ظاهرها يشعر بان لو تعذر الغسل قبل البول لانه بعيد الغسل فان تقدير الكلام باعتبار اضرار المستثنى منه في قوة ان يقال الغسل  
لبول فلا يقع قبله الا ان يكون ناسيا فانه يقع ولا يعيد الغسل منه وهو باطل اجماعا نفاذ فتوى واما ثالثا فلان الاصل لعدم وجوب  
ما ذكره في الوجه الثالث من خصوص الروايات المشتملة على حكمه الامر به المعتضد بالتصريح بالفرق بين ما يخرج من الرجل وما يخرج من المرأة  
والرواية التي ذكرها لا تبلغ قوة المعارضة لشيء من استناد سندها في اقطعة مرجوعة الى قائلها وبذلك يظهر قوة القول المشهور هذا  
كله فيما اذا لم يعلم ان الخارج منه ولا فلو علم فالذي دل عليه موثق سيلنا بن خال الدلمتقدم ان الذي يخرج منها انما هو من الرجل وقطع  
ابن ادريس بوجوب الغسل عليها في الفتوة المذكورة ولم يعمل بالرواية التي في الماء ولا يخفى ضعفه فان حديثه عام ومطلق وهذا  
خاص ومقتضى مقتضى القاعدة المتقدمة تقديم العمل به **الموضع الثاني** لو اجبت لم ينزل فهل يستحب له الاستبراء بالبول ام  
فجمله من الاحكام من الشك في المنتهى لوجامع ولم ينزل لم يجب عليه الاستبراء ولو دأى بل لا يعلم انه متى وجب عليه الاعادة اما المشبهة  
فلا لانا انما حكمنا هناك بكون البلاء منيا بناء على الغالب من استخلاف الاجزاء بعد الانزال وهذا المعنى غير موجود مع الجماع الخاطيء عن  
الانزال وبذلك صرح الشهيدان والمحقق الشيخ عليه في كبرى انما يجب الاستبراء ويستحب بتعلق به الاحكام للمنزل اما الموضع  
انزال فلا لعدم سببه هذا مع تيقن عدم الانزال ولو جوزه امكن استحباب الاستبراء اخذا بالاحتياط اما وجوب الغسل بالبلل فلا  
لان اليقين لا يرفع بالشك انتهى اعترضهم في الذخيرة فقال يدور عليهم عموم الروايات كما استطلع عليه من غير تفصيل وانتفاء  
الغائبة ثم ادعى ان ينزل ولم يطلع واحتبس شيء في الجاهل لكون الجماع مظنة نزول الماء انتهى قول لا ريب ان الروايات في  
هذه المسئلة وان كانت مطلقة كما ذكره الا ان اطلاقها انما وقع من حيث معلومية الحكم وظهوره فانه لا يخفى على ذي مسكة  
المنتقام من الاخبار المذكورة ان العلة في الامر بالبول هو تنقية المخرج لئلا يخرج بعد ذلك شيء يوجب عادة الغسل ولا يعقل  
لاستحباب البول بمجرد الايلاج سيما مع تيقن عدم الانزال وجه وان شمله اطلاق الاخبار المذكورة واما قوله وعسى ان ينزل  
ففيه ان الانزال مقرون بعلامات موجبة للعلم به مثل الشهوة وتور الجسد الدفق ونحوها وفرض ما ذكره مع كونه من النادر  
الذي لا يتوقف عليه الاحكام الشرعية بوجوب قصر الحكم عليه فلا يكون ما ذكره من الحكم كليتا وهو خلاف ظاهر كلامه في الجملة فان خروج  
الاخبار في هذا المقام مطلقة انما هو من حيث معلومية ذلك الثاني غسل اليدين ان لم يصبها قد قبل داخلها الاثاء  
اذا كان الغسل منه كما هو المعروف في الازمنة السابقة به ووردت الاخبار وان استحباب ذلك ثابت اجماعا فتوى ورواية ويجزى  
غسل الكفين من الزندين كما اشتهر عليه اكثر الاخبار وهو المشهور ونقل في كبرى عن الجعفي انه يغسلها الى المرفقين او الى نصفها لما  
فيه من المبالغة في التطييف اخذ بالاحتياط في صحته محمد بن مسلم عن ابيها عن عن غسل الجنابة قال تبدء بكفك فتغسلهما ثم تغسل فرك  
الحديث وفي وثقة في بصير سئل الصادق عليه عن غسل الجنابة قال يصعب عليك الماء فتغسل كفك ثم تدخل يدك فتغسل فرك  
الحديث في حسنة بن ابراهيم قال سئل الصادق عليه عن غسل الجنابة فقال افض على كفك اليمنى من الماء فاعسلها الحديث والافضل دون  
المرفق كما تضمنته وثقة عن الصادق قال اصاب الرجل جنابة فارد الغسل فليفرغ على كفيه فليغسلها ودون المرفق او الى نصف الذراع  
كما يشعر به رواية يونس عنهم في المتضمنة لغسل الميت وانه يغسل يده ثلاث مرات كما يغتسل الانسان من الجنابة الى نصف الذراع والاكمل  
من المرفق لما تضمنته صحته يعقوب بن يقطين عن ابي الحسن ثم يبدء بغسل يديه الى المرفقين قبل ان يغسلها في الاناء وصحته احمد بن  
محمد بن ابي نصر قال سئل ابا الحسن عن غسل الجنابة فقال تغسل يدك اليمنى من المرفقين الى اصابعك وتبول الحديث وقد تقدم قريبا  
ورواية قريب لا سماع احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن الرضا عليه السلام انه قال في الجنابة تغسل يدك من المرفق الى اصابعك  
والكف ان تشبه المرفق او افراد في الرواية الثانية من سهو قلم الشيخ ورواية الحميري تؤيد الاول قال في الواك بعد نقل الخبر المذكور  
وفي بعض النسخ تغسل يدك الى المرفقين وهو الصواب تكفي مرة والافضل الثلث لصحته الجلي عن الصادق عليه السلام قال سئل كم يفرغ  
الرجل على يده قبل ان يدخلها الاناء قال واحدة من حدث البول وثلثان من الغائط وثلث من الجنابة وروى في الفقيه رسلا قال  
قال الصادق عليه السلام اغسل يدك من البول مرة ومن الغائط مرتين ومن الجنابة ثلاثا ورواية حريز عن الباقر عليه السلام قال يغسل الرجل يده  
من النوم مرة ومن الغائط والبول مرتين ومن الجنابة ثلاثا في الفقه الرضوي تغسل يدك الى المرفق ثلاثا قبل ان تدخلها الاناء  
وتسبح يدك ثلاثا قبل ان تدخلها الاناء ومن المحتمل قرب بائعين الثلث فانه لا دليل للمرة الا اطلاق الاخبار المتقدمة ويمكن تغسيل  
هذه الروايات وهذا الحكم مختص بالغسل من الاناء الواسع الراس القليل الماء او ينحس الى الارتماس والغسل تحت المطر او من اناء يصيب  
عليه بخودك لظاهر الاخبار الاول صرح منه بالثلاث محتملا انه من سنن الغسل قال في الذخيرة بعد نقل ذلك عنه وهو حسن لعموم صحته

٧ قال مسئلة

٧ عن غسل الجنابة

فقال تبدء بغسل

كفك ويجزى غسل

الكف الايمن كما

صحته حكم بن حكيم

قال سئل بائعا

عليه السلام من



ذراة وصحة محمد بن مسلم وصحة حكم بن حكيم ورواية أبي بكر الحضرمي فيه أن سيات أكثر وديات الغسل بل وديات الوضوء أيضا ظاهر  
 في كون الطهارة إنما هي من الأواني الواسعة الرأس القليلة الماء كالطشوت ونحوها وما أطلق وأجل منها وهو القليل بجل على المقيد  
 والمبين والقول بعموم الاستحباب كما ذكر يحتاج إلى دليل واضح وليس فليشأن الله العالم الثالث المضمضة الاستنشاق وحملها  
 بعد إزالة النجاسة كما يفهم من الأخبار ففي صحة زيارته عن الصادق عليه السلام تبدء فتغسل كفيك ثم تفرغ يمينك على شمالك فتغسل فرك  
 ثم تمضمض وتستنشق في رواية أبي بصير عنه ثم تصب على يديك الماء فتغسل كفيك ثم تدخل يديك فتغسل فرك ثم تمضمض وتستنشق  
 وحملت على الاستحباب جمعاً بينهما وبين ما تقدم في المسئلة الثامنة من المقصد المتقدم من الأخبار الدالة على نفيها في الغسل بجلها  
 على نفي الوجوه كما تقدمت الإشارة إليه المشهور واستحباب التلث مقدماً للثالث الأولى على الثانية وجملة منهم ذكر الحكم المذكور هنا  
 وفي الوضوء لم يوردوا له دليلاً وبعضهم عتروا بعدم الوقوف على الدليل في الموضوعين والذين قفت عليه من الدليل هنا ما ذكره في  
 الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام قد يرد أن يتمضمض يستنشق ثلاثاً وكررة مرة بخرية وقال الأفضل الثالث أن لم يفعل فعسلة تام وأما  
 الوضوء فقد تقدم دليله الرابع التسمية على ما ذكره جملة من الأصحاب وأسندها في كبرى إلى الجعفي قال وقال المفيد في نسخة في نسخة  
 عند اغتساله ويحج ويسته ويحج قال ابن البراج في المهمذب الأكثر لم يذكرها في الغسل الظاهر أنهم اكتفوا بذكرها في الوضوء فثبتها  
 بالأدنى على الأعلى انتهى أقول لا يخفى في هذا العذر من انبعاث الظاهر لعدم ذكرها إنما هو لعدم وقوفهم على دليل لذلك ومن كرها  
 فعله وقضى على الدليل استدلال في كونه على ذلك بالطلاق صحة زيارته عن الباقر عليه السلام قال إذا وضعت يدي في الماء فقل بسم الله  
 بالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فاذا فرغت فقل الحمد لله رب العالمين وهذا الخبر إنما أورده الأصحاب في الوضوء  
 لهذا أن صاحبنا يرضى المسائل إنما استند في استحبابها بالخبر العام والظاهر أنه أشار به إلى قوله كل امرئ يبده يمينه باسم الله فهو باتر  
 ثم قال في خبره في جملته عند غسل اليدين وعند ابتداء غسل الرأس لصدق البداية في الكل أقول ما ذكر  
 من التخيير جيد بالنسبة إلى ما خرج من الدليل المستفاد من كلامه في الفقه الرضوي كما قد مر ذكره قريباً واستحباب التسمية وإن  
 محله ما قبل إدخال اليد لتمام وهذا ما اقتص بيانه دليله الكتاب المذكور والله العالم الخامس لذلك باليد ذكره الأصحاب من  
 وعلوه بما فيه من الاستطها والمباغرة أيضاً ماء الغسل قال في المعبر أنه اختياراً أهل البيت عليهم السلام في المنتهى أنه مذهب أهل البيت  
 وظاهر كلامهم ادعاء الإجماع عليه ظاهر كلام الجميع عدم الوقوف فيه على نص والحكم المذكور قد صرح به في الفقه الرضوي فقال بعد أن ذكر  
 صفة الغسل وأنه يصيب على أسنة ثلاث أكت وعلى جانبه الأيمن مثل ذلك على جانبه الأيسر مثل ذلك إلى أن قال ثم مسح سائر بدنك بيديك  
 وتذكر الله تعالى فانه من ذكر الله تعالى غسله وعند وضوئه طهره بذكره الحديث أقول لا ريب أنه موقوف على غسل الأعضاء الثلاث إنما هو  
 بالأكث الثلاثة ونحوها كما تضمنه هذا الخبر وغيره فانه لا يبعد وجوب ذلك ليحصل يقين إيصال الماء إلى جميع البدن وبالجملة فالحكم  
 المذكور تماماً لا اشكال فيه فيشير إليه أيضاً قوله في صحة زيارته عن الصادق عليه السلام ولو أن جنبا ارتس في الماء أتمسته واحدة أجزاء ذلك  
 وإن لم يبدل جسد السائر من تخليل ما يصل إليه الماء بدون التخليل استظهاً بالاشعر الخفيف معاطف الأذنين والأبطين  
 الشرة وعكن البطن في التمين وما تحت ثك المرأة ونحو ذلك أما ما لا يصل إليه الماء بدون التخليل فانه يجب تخليله كما تقدم ويشير إلى  
 الحكم المذكور ما تقدم في المسئلة السادسة من سابق هذا المقصد من قوله في حسنة جميل ثم قال يبالغ في الغسل في صحة محمد بن  
 مسلم يبالغ في الماء وفي الفقه الرضوي والاستطها رفيه إذا أمكن ولا ينافي ذلك ما تقدم في المسئلة السابعة من سابق هذا المقصد في صحة  
 إبراهيم بن الجهمود ورواية أسهميل بن أبي زياد فان غاية ما تدلان عليه صحة الغسل مع عدم التخليل هو لا ينافي استحبابه على أنك قد مر  
 ثم أن كتاب التأويل فيها ونقل في كبرى عن مائة أنه حكم باستحباب تخليل المعاطف الغصون ومنابت الشعر الخاتم والسير قبل إفاضته  
 الماء للغسل ليكون أبعد عن الأسراف وأقرب إلى الخن وصول الماء قال وقد نبه عليه قدامه الأصحاب انتهى فيها لا يخفى السائر الدعاء  
 لما رواه الشيخ في عماد السالكين قال قال الصادق عليه السلام اغتسل من الجنابة فقل اللهم طهر قلبي وتقبل سعيي واجعل ما عندك خيراً مما  
 أجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وإذا اغتسلت للجمعة فقل اللهم طهر قلبي من كل آفة تمحق ديني وتبطل على اللهم اجعل من التوابين  
 واجعلني من المتطهرين وما رواه عن محمد بن مروان عن الصادق عليه السلام قال تقول في غسل الجمعة اللهم طهر قلبي من كل آفة تمحق ديني وتبطل على تقول  
 في غسل الجنابة اللهم طهر قلبي وذلك على تقبلي سعيي واجعل ما عندك خيراً إلى في كتاب المصباح تقول عند الغسل اللهم طهر قلبي وطهر قلبي  
 اشرح لي صدرك واجر على لساني من حنك والثناء عليك اللهم اجعل لي طهوراً وشفاء ونوراً أنك على كل شيء قدير وقال المفيد في نسخة في نسخة  
 الله تعالى عند اغتساله ويحج ويسته وإذا فرغ من غسله فقل اللهم طهر قلبي وذلك على واجعل ما عندك خيراً إلى اللهم اجعلني من التوابين  
 واجعلني من المتطهرين والظاهر حصول الامتثال بالذات لا بالاعتقاد بعد والأخبار المذكورة لا تأباه وبذلك صرح في كبرى فقال و  
 لعل استحباب الدعاء للغسل شامل حال الاغتسال وبعد الخامس الاستبراء بالاجتهاد على المشهورين المتأخرين وبه صرح المرتضى  
 وحسن أدريه من تأخر عنه وعن طهارة الجمل وجوبه وعبارة تنبذ على وجوب الاستبراء بالبول والاجتهاد على الرجل وظاهر الكلام هو أن  
 الواجب الاستبراء بالبول إن أمكن والأدنى الاجتهاد وهو الظاهر من كلام المفيد في نسخة حيث قال وإذا عزم الجنب على التطهير بالغسل فليستبرئ



بالبول يخرج ما بقي من المنفى مجاريه فان لم يتيسر ذلك فليجتمعت في الاستبراء مسح تحت الاثنين الى اصل القضيب عصره الى راس الشفة  
ليخرج ما لعله باق فيه من نجاسة ونقل مثله ايضا عن ابن البرج وعن ظ المجعفي وجوب لبول والاجتهاد معاملة من عباير القائلين بالوجوب  
بجملة حيث صاروا بوجوب الاستبراء ولم يفترده بالبول والاجتهاد ادهما معا وكيف كان فالظ هو القول المشهور ووضعت القول المذكور  
لعدم الدليل عليه الدليل الذي اردده الشيخ على وجوب الاستبراء بالبول وهو الروايات الدالة على وجوب عادة الغسل بدونه لا يمكن الاستبراء  
به هنا سيما في صورة ما اذا بال بالجملة فان لم ينفع في شيء من اجزاء الغسل على الامر بالنزل بالاستبراء بالاجتهاد وانما ورد ذلك بعد البول  
وهل يستحب الاستبراء للمرأة ايضا قولان وما كيفة الاستبراء بالاجتهاد فقد تقدم تحقيق القول فيه في بحث الوضوء الثاني سيع الموالات  
ذكرها جملة من متاخرى الاصحاب على ما فيه من المبادرة الى الواجب التخط من طهر الى المفسد للغسل لان المعلوم من صاحب الشرع و  
المعصومين في فعل ذلك وظكلامهم لا اتفاق على عدم وجوبها هنا بكل من المعنيين المذكورين في الوضوء قد تقدم الكلام في ذلك في  
المسئلة الثالثة من المسائل المحققة بالمقصد المتقدم العاشر غسل بضاع وعليه اجماع علماءنا واكثر العامة ونسب الى حنفية القول  
بوجوب الصاع ويدل على الاستحباب مضافا الى اجماع الروايات الدالة على الاكتفاء بمجرى الجريان ولو كان لدهن ومنه ما يصححه محمد بن مسلم  
عن احمد بن محمد قال سئل عن غسل الجنابة قال تبد بكفك فتغسلها الى ان قال ثم تصب على ساير جسدك مرتين فاجري عليها ماء فقد طهر  
وفي صحيحه من رآه او حسنته قال قلت كيف يغسل الجنابة قال اذا لم يكن اضا كف شي الى ان قال فاجعل عليه الماء فقد طهر جزء وفي صحيحه  
الاخرى كل شيء امسسته الماء فقد انقبت وفي موثقته ايضا افض على راسك ثلث اكف عن يمينك وعن يسارك انما يكفك مثل  
وفي حسنة مروون بن حمزة الغنوي قال يجزى عن الغسل الاستبراء ما بالستيدك الى غير ذلك من الاخبار وتمايدل على استحباب الصاع هنا  
ما رواه في بيت القيص عن معاوية بن عمار قال سمعت الصادق عليه السلام يقول كان رسول الله صلى الله عليه وآله يغسل بضاعه واذا كان معه بعض  
يغسل بضاعه ومدد عن زرارة في الصحيح عن ابي اقرع عليم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ بماء ويغسل بضاعه والمدر طال ونصف  
والصاع ستة ارطال قال الشيخ انه ارطال المدينة فيكون تسعة ارطال بالعرف وفي زرارة ومحمد بن مسلم في بصيرة في الصحيح عن  
الباقر الصادق عليه السلام انها قالوا قضا رسول الله صلى الله عليه وآله بماء يغسل بضاعه ثم قال اغسل هو وزوجته بخمسة امداد من  
ماء واحد قال زرارة فقلت كيف صنع هو فقال بدق ضرب يده في الماء قبلها وانقى فرجه ثم ضربت في فانقت فرجها ثم افاض هو  
وافاضت هي على نفسها حتى فرغ فكان الذي اغتسل به رسول الله ثلاثة امداد والذي اغتسلت به مدين وانما الجزء عنها لانها اشتركا  
جميعا ومن انفرد بالغسل احد فلا بد له من صاع لا ينال ما قد قلنا من الاخبار لا نه نحول على ستة لاسباع جمعا بينه وبين الاخبار  
المتقدمة وبذلك صرح جملة من الاصحاب من قال المقيدم والغسل بضاعه من الماء وقدره تسعة ارطال بالبغداد في ذلك لاسباع و  
دون ذلك مجز في الطهارة وقال في ط والاسباع تسعة ارطال وفي يه والاسباع يكون بتسعة ارطال من ثاق في الفرض في الغسل اصيل  
الماء الى جميع البدن وفي الوضوء على اعضا الطهارة وليس له قدر لا يجوز اقل منه الا ان المستحب ان يكون الغسل بتسعة ارطال الوضوء بماء  
هذه العبارات كلها ولا سيما عبارة في مطابقة الاخبار المتقدمة متوافقة في ان الحجر هو ما صد عليه الغسل وان نهاية ما يستحب من  
الزيادة ستة لاسباع هو الصاع وبذلك يظهر لك في كلام من في المنتهى وقبله المحقق في المعبر من ان المستحب هو الصاع فما زاد قال  
في المعبر في مقدار سن الغسل والغسل بضاعه فما زاد لا خلاف بين فقهاءنا في استحبابه وقال في المنتهى لغسل بضاعه فما زاد مستحب عند  
علمائنا اجمع وقال في ذكر في الشيخ وجماعة ذكروا استحباب الغسل بضاعه فما زاد والظ انه مقيّد بعدم ادائه الى السرف المنتهى عنه انقي  
اقول لا يبعد ان ما نسبته الشهيد الى الشيخ وجماعة انما نشأ من نظره الى عبارة المعبر المنتهى حيث ادعوا ان الحكم بذلك اجماعي والافعال  
الشيخ في التي قد منها ما خالته عما نقله عنه واحتمال كون ذلك في موضع اخر من كتبه الظ بعد فان هذه الكتب الثلاثة هي المعول عليها  
في نقل مذاهبه غالبا وايضا لو كان كذلك لم ينقل ذلك على الاطلاق وتمايدفع ما ادعاه الفضلان المذكوران من اجماع اهل الصريح  
الاصحاب المتقدم ذكرهم بعدم الزيادة بل في كلامهم ان هذا نهاية الاستحباب وثانيا ما تقدم في بحث الوضوء من رسالة يه عنه في قال  
الوضوء بماء والغسل بضاعه وسئل اقوام من عبيد يستقلون ذلك فاؤلفك على خلاف سنة والثابت على سنة في حظيرة  
القدس وبما استفيد من اخبار كيفة الغسل دخول ماء الاستبراء والغسل المستحب المضمضة الاستنشاق في الصاع المذكور وصححه  
الفضلاء المتقدمين في دخول ماء الاستبراء وما تحقيق الصاع وقدره في انشاء الله تعالى في كتاب الزكوة المقصد الخامس  
في الاحكام وفيه مسائل الاولى المشهور بين الاصحاب وجوب الوضوء مع كل غسل الا غسل الجنابة فانه لا يجب معه اجماعا وهل يستحب معه  
ام لا قولان المشهور عدمه فالكلام هنا يقع في مقامين الاول في وجوب الوضوء مع كل غسل عليه جل الاصحاب ذهب المتضمة الى  
انه لا يجب الوضوء مع الغسل سواء كان فرضا او نفلا ونقله في لحن ابن الجنيدي ايضا واليه مال جملة من افاضل متاخرى المتأخرين اجماع  
الاولون بقوله عز وجل يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوهكم الاية فانه شامل لمن اغتسل في غيره خرج منه الجنب  
بالنقض والاجماع وبقي ما عداه وما رواه في في الصحيح عن ابن ابي عمير عن رجل عن الصادق عليه السلام قال كل غسل قبله وضوء الا غسل الجنابة  
قال في في دروي انه ليس شيء من الغسل فيه وضوء الا غسل يوم الجمعة فان قبله وضوء قال في دروي اي وضوء اطهر من الغسل ما رواه

قول في الطهارة من غفر الغسل من قبله من غير

في كتاب الطهارة



## في أحكام الغسل

٥٤

في نسخة الصحيح عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان وغيره عن الصادق قال في كل غسل وضوء الجنابة وهذه الرواية رواها في نسخة الحسن عن حماد بن عثمان عن الصادق وفيه أن سند هذه كتب الأخبار عن حماد بن عثمان وغيره في نسخة لا يخرج عن الأصل ولهذا رواها المتأخرون بالأسانيد بل جعلها في كرواية واحدة ورواها بضعف السند شنع على من جعلها روايتين واما نقلها عن حماد عن الصادق فالظاهر أنه من سهو القلم حيث أن الموجود في كتب الأخبار إنما هو ما ذكرناه عن علي بن يقطين في الصحيح عن الحسن الأول قال إذا أردت أن تغسل للمجعة فتوضأ وغسل أو لم يدرك عليه ما ذكره في الفقه الرضوي حيث قال في الوضوء كل غسل باطلا غسل الجنابة لأن غسل الجنابة فريضته بخبره عن الضرر الثالث ولا يجوز فيه سائر الغسل عن الوضوء لأن الغسل سنة والوضوء فريضته ولا يجوز ستمه عن فرض غسل الجنابة والوضوء فريضته فإذا اجتمع فأكبرها يجوز من أصغرها فإذا اغتسلت لغير جنابة فابده بالوضوء ثم اغتسل لا يجوز لك الغسل عن الوضوء فإن اغتسلت في الوضوء فتوضأ وأعد الصلوة انتهى لا يجوز ما فيه من الصراحة والمبالغة في وجوب الوضوء بهذه العبارة بعينها عتق في قبحه من غير استناد إلى الرواية وهو قربة ظاهرة في الاعتماد على الكتاب المذکور والافتاء بعبارة كما جرى عليه أبو عبد الله في رسالته التي سيظهر لك ذلك ان شاء الله تعالى في الأبواب الآتية ظهورا لا يعتبره الشك الرتيب أما ما يدل على القول الثالث وهو المختار فحجة من الأخبار منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال الغسل يجزئ عن الوضوء وأي وضوء طهر من الغسل في الصحيح عن حكيم بن حكيم قال سألت الصادق عليه السلام عن غسل الجنابة فقال اغسل على كفك اليمنى إلى أن قال قلت إن الناس يقولون تتوضأ وضوءا الصلوة قبل الغسل فحكيم قال أي وضوء اتقى من الغسل ابلغ وعن عبد الله بن سليمان قال سألت الصادق عليه السلام يقول الوضوء بعد الغسل بدعة وعن سليمان بن خالد في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال الوضوء بعد الغسل بدعة وعن الحسن بن علي بن ابراهيم بن محمد عن جده ابراهيم بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الهادي في نسخة الحسن الثالث عليم سيئله عن الوضوء للصلوة في غسل المجعة فكتب لا وضوء للصلوة في غسل المجعة ولا غيره وعن حماد بن عثمان عن حماد بن عمار عن الصادق في الرجل يغسل للمجعة وغير ذلك يجزئ عن الوضوء فقال الصادق وأي وضوء طهر من الغسل عن حماد بن عمار الساباطي الموثوق قال سئل الصادق عليه السلام عن الرجل إذا اغتسل من جنابة أو يوم جمعة أو يوم عيد هل عليه الوضوء قبل ذلك أو بعد فقال لا ليس عليه قبل ولا بعد قد اجزأ عنه الغسل المرأة مثل ذلك إذا اغتسلت من حيض أو غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد قد اجزأها الغسل عن محمد بن أحمد بن يحيى مرسل أن الوضوء بعد الغسل بدعة وهذا الإسناد قال الوضوء قبل الغسل بدعة وهذا الإسناد في الأخبار ويعمل هذا المنار الأخبار الواردة في أحكام الحائض والمستحاضة والنفساء فاتها قد اشتملت على الغسل خاصة ولا سيما في مقام التقسيم إلى الغسل في بعض أو الوضوء في بعض المقام مقام البيان فلو كان الوضوء مع الغسل واجبا لذكره في صحيحه من الرواية فإذا جازا الدم الكرسف تعصبت اغتسلت ثم صلت الغداة بغسل الظهر والعصر بغسل في صحيحه من الرواية المستحاضة تغسل عند صلوة الظهر فيصلي الظهر والعصر ثم تغسل عند المغرب وتصل المغرب ثم تغسل عند الصبح وتصل الفجر وصححه عبد الرحمن بن الحجاج أن كان صفره فلتغسل لتصل إلى أن قال إن كان دما ليس بصفره فلتسك عن الصلوة أيام أقرائها ثم تغسل وتصل في صحيحه الحسين بن نعيم الطحان فان انقطع عنها قبل ذلك فلتغسل وتصل وفي صحيحه معوية بن عمار فإذا جازت أيامها ودات الدم ينقلب الكرسف اغتسلت للظهر والعصر في قوله وإن كان الدم لا ينقلب الكرسف توضأت ودخلت المسجد صلت كل صلوة بوضوء في غير ذلك من الأخبار أقول هذا ما وقفت عليه من أخبار المسئلة والظاهر عندك هو القول الثاني لدلالة هذه الأخبار عليه جهورا صاحبنا من لم يورد في مقام الاستدلال للقول الثاني إلا اليسير منها وقد اختلف كلامهم في الجواب عنها فاما الشيخ في نسخة بعد أن ذكر موثقة حماد بن عثمان ومحمد بن عبد الرحمن الهادي في حلهما على ما إذا اجتمعت هذه الأخبار مع غسل الجنابة ولا يجوز بعدة أو لا قرينة ولا شارة في شيء من الأخبار المذكورة تدل على ذلك أما في كوفي فانه لم يورد إلا مكاتبة الهادي ومرسل حماد بن عثمان ثم قال وهو دليل المقصود من وابن الجنييد اجزاء الغسل فريضته فغسله عن الوضوء إلى أن قال بعد كلام في البين ونحن أن الترجيح بالشهرة بين الأصحاب كاد يكون إجماعا والروايات متعاضدة بمثلها ما هو أصح أسنادا منها ولا يجوز ما فيه فإن الترجيح بالشهرة في الفتوى لم يدل عليها دليل وإنما الشهرة الموجبة للترجيح بين الأحاديث في الشهرة في الرواية كما اشتملت عليه مقبولة عن ابن خنظل وغيره وهو ثابت في جانب روايات القول الثاني وما ذكره من أن الروايات متعاضدة فهو كذا لكن الترجيح في جانب روايات القول الثالث لكثرةها واستفاضتها وضعف ما يقابلها سندا ودلالة كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى دليل مخصص في الروايتين المذكورتين في كلامه كما هو من كلامه أما في المعتزلة فانه بعد نقل القولين قال لنا أن كل واحد من الحديثين لو انفرد لاوجب حكمه ولا منافاة فيجب حكما لكن ترك العمل بذلك في غسل الجنابة فيبقى معولاه هنا ويؤكد ذلك رواية ابن أبي عمير ثم أورد رواية أبي بصير المتقدمة ثم قال فان ترجح المرتضى عن حماد بن مسلم ثم أورد الرواية الأولى ثم قال عاظها عليه ما روي من عدة طرق عن الصادق أنه قال الوضوء بعد الغسل بدعة فجوابه أن خبرنا يقتضي التخصيص العمل بالمفصل أولى انتهى أقول أما ما أوردته من الدليل العقلي الذي هو بزمهم أقوى من الدليل النقلية حتى أنه انما جعل الدليل النقلية مؤيدا لغيره ولا إذا الأحكام الشرعية توقيفية ليس للعقول فيها مسرح كما حققناه في مقدما الكتاب بل المرجح فيها إلا الكتاب العزيز والسنة المطهرة وثانها أنه من الجائز الممكن أنه وإن كان كل من الحديثين لو انفرد لاوجب حكمه إلا أنه بالاجتماع يندرج الأصغر تحت الأكبر كما في الجنابة وكما خرجت الجنابة بالدليل كما اعترف به كل من غيرها بالادلة التي قد مناها غاية الأمر



ان الجنبه قد اجتمعوا عليه باو هذه محل خلاف بينهم ولكن بالنظر الى الأدلة الشرعية والاخبار المعصومية التي المعتمد عليها المداراة لا ندرج  
 حاصل الاكتفاء بالغسل ثابت اما ما اجاب به عن احتياج المرتضيه من فيه ولا ان دليل المرتضيه غير مخصص فيما نقله فلو لم ياذكره في  
 هذين الخبرين لانه لا يتم في غيرهما من الاخبار المتقدمه المشتملة على بعض من الغسل المعينه مثل مكاتبة المصداق ومرسلة حماد بن عثمان وموثقة  
 عمار وروايات الحائض المستحاضة وثانيا ان الظاهر كما حققه جملة من متأخري المتأخرين ان المراد من المفرد المعروف باللام في مثال هذه المواضع  
 اذ لا يجوز ان تكون للعهد الكثرة لعدم تقدم معهود ولا للعهد الذم لا فائدة فيه فنعين ان يكون للاستغراق ويؤيد التعليل المستفاد من  
 قوله واتي وضوءهم من الغسل فانه في العوم اذ لا خصوصية لغسل الجنبه بذلك ولوروده في غسل الجمعة في مرسله حماد بن عثمان المتقدم  
 وكذا في صحيحه حكم بن حكيم وان كان اصل السؤال فيها عن غسل الجنبه الا انه قد تقرر ان خصوص السؤال لا يختص عموم الجواب ما ينهى عن ان  
 غسل الجنبه هو الاثر المتكرر فيكون في قوة المعهود فينبض الاطلاق اليه ثم فان غسل الحوض الاستحاضة لا يقتصر في التكرار والشيوع  
 عنه فالجمل عليه بعد ما عرفت حكمه محض على ان الحق في ذلك ان يقال ان ما اوردناه من الروايات في الاستدلال للقول المذكور ما بين مفصل فكل  
 فيحمل الجمل على مفصلها واما العلامة في المنهوق فانه ذكر اكثر الروايات المتقدمه ثم اجاب عن صحيحه بمحمد بن مسلم بان اللام لا تدل على الاستغراق  
 احتياج فيه فيصدق بصدقها جزاء وقد ثبت هذا الحكم لبعض الغسل فيبقى البطلان على الاصل وايضا يحمل الالف اللام على العهد جمعا بين  
 الأدلة ثم اجاب عن الروايات الباقية بضعف سند ثم اجاب به الشيخ في ما قد مر ذكره ثم قال يمكن ان يقال في الجواب عن الاحاديث كلها  
 انها تدل على كفاية الغسل والاكتفاء بها فيما شئت له ونحن نقول به والوضوء لا يوجب غسل الحوض الجمعة مثلا ليكمل الغسل عنهما واما في  
 الوضوء للصلاة فعند غسل الحوض يرتفع حد الحوض ويبقى المرأة كغيرها من المكلفين اذ ارادت الصلوة يجب عليها الوضوء وكذا في الغسل  
 انتهى اقول اما ما اجاب به عن صحيحه بمحمد بن مسلم فقد تقدم الكلام فيه واما طعن في الاخبار الباقية بضعف فهو ضعيف عندنا غير معمولة  
 معتمد على انه من الجنبه الحاجة الى الاستدلال باشغالها من الاخبار الضعيفة باصطلاحه استدلالها وانحصر عن هذا الطعن كما لا يخفى على من  
 راجع كتبه ككتب غير من ارباب هذا الاصطلاح ولوانهم يقفون على هذا الاصطلاح حق الوقوف ولا يخرجون عنه لما استطاعوا تصنيف  
 هذه الكتب لا تفرع هذه الفروع اذ الصحيح من الاخبار باصطلاحهم لا ينبغي لم بشرعنا الاحكام التي ذكرها كما لا يخفى على من تأمل عين  
 الاثبات واما ما ذكره في الجواب عن الاخبار كلها من ان مشروعية الوضوء هنا ليس لتكميل الغسل وانما هو لرفع موجبه هو الحدث  
 الاصغر فاذا اراد الصلوة وجب عليه الوضوء لذلك فحينئذ مكاتبة المصداق التي هي حكم الروايات التي نقلها قد تضمنت انه لا وضوء للصلاة  
 في غسل الجمعة ولا غيره واما ما اجاب به في كف من التقيدها اذ لم يكن وقت صلوة فمعظمه انما هو انه تعسف محض بوجه قوله في موثقة حماد بن عثمان  
 قبل الغسل لا بعد قد اجزى عنه الغسل كذا الاخبار الدالة على انه بعد الغسل يدعه وبذلك اعترف في كذا بضوء بالجملة فان الروايات المذكورة  
 ظاهرة الدلالة على القول المذكور غاية الظهور لا يعتريها فتور ولا فتور نعم يبقى الكلام في الجواب عن ادلة القول المشهور اما الآية فالجواب  
 ان الملاحقة ما يقيد بالاحكام المذكورة كما هو معلوم في جملة من الاحكام من تقييد الملاقات الكتاب العزيز وتخصيص عموما به بالسنة  
 المطهرة على انه قد ورد في تفسير الآية في موثق ابن بكير بالقيام من حدث التوم وادعى عليه منه في المنهوق قبله الشيخ في التبيان الاجماع كما تقدم  
 بحث الوضوء فيجب تخصيص المأمور بالوضوء بالحدث حدثا اصغر ان ضم اليها الاجماع المركب والحدث بالتوم ولا تدل على ان من كان حدثا  
 حدثا اكبر بل غير التوم مأمور بالوضوء منفردا ولا مع ضيمته الغسل بالجملة فالصحيح ان سياق الآية الشريفة لم في ان الجنب مأمور بالغسل  
 وغير مأمور بالوضوء وامثال كل منها ما امر به يقتضي الاجزاء الا انهم اوردوا عنهم عتيتهم تفسير القيام الى الصلوة بالقيام من حدث التوم وتأكد  
 ذلك بدلالة الاجماع وجب تخصيص المأمور بالوضوء بالحدث حدثا اصغرا التوم كما قد مرنا واما رواية ابن ابي عمير في صحيحه على بن يقطين فقد  
 اجاب عنها بجملة من متأخري المتأخرين بالحمل على الاستصحاب جمعا بين الاخبار وايدوا ذلك بما ذكره الحق في مسألة وضوء الميت حيث قال  
 بعد ايراد رواية ابن ابي عمير لا يلزم من كون الوضوء في الغسل ان يكون واجبا بل من الجائز ان يكون غسل الجنبه لا يجوز فعل الوضوء في غير  
 يجوز ولا يلزم من الجواز الوجوب تبعه في هذه المقالة جمع من تأخر عنه كالعلامة في كف والشهيد الثاني في ض وهو ما يقتضيه منه  
 العجبة فاتهم مع اعترافهم في مسألة وضوء الميت يستدلون بالخبرين المذكورين هنا على وجوب الوضوء في غسل الجنبه والظاهر عند حمل الاخبار  
 المذكورة وكذا كلامه في الفقر الرضوي على التقيد التي في اختلاف الاحكام الشرعية اصل كل بليته وعليه تجتمع اخبار المسئلة وذلك ان  
 العامة بالنسبة الى الوضوء مع غسل الجنبه على قولين فلهذا هو بينهم استحباب الوضوء معه بان يكون كما نقله في المنهوق حيث قال لا  
 يستحب الوضوء عند اخلافا للشيخ في يب الحق الجمهور على استحبابه قبله ونقل في صك المسئلة عن الشافعي في احد قوله هو رواية عن  
 ومثل ذلك عن داود وابي ثور الوجوب او جامة حدث اصغرا ما سائر الاجمال واجبة او مستحبة فالظاهر ان خلاف بينهم في الوجوب  
 كما عليه جمهورنا من وجب في خبري ابن ابي عمير ان كل غسل معه وضوء الغسل الجنبه فانه لا يجب الوضوء معه واما يستحب ثم انه على العو  
 بوجوب الوضوء مع الغسل كما هو المشهور فهل يجب فيه على الغسل ام يقتضي ان كان التقديم افضل للمشهور الثاني وعن الشيخ في بعض كتبه  
 الاول به صرح ابو الصلاح وهو في كلام المصنف ابني بابويه على ما نقله في كف يدل عليه مرسله ابن ابي عمير المتقدمه واجاب عنها في كف  
 بالحمل على الاستصحاب وبما ايد هذا القول ايضا بقوله ثم فيما قد مرناه الوضوء بعد الغسل بدعة وظن ابن ادریس نحو الاجماع على عدم وجوب

واما ما ذكره من  
 الشيخ فقد تقدم ما فيه



التقديم حيث قال قد يوجد في بعض كتبنا في كيفية غسل الحائض مثل كيفية غسل الجنابة ويزيد بوجوب تقديم الوضوء على الغسل  
وهذا غير واضح من قائله بل الزيادة على غسل الجنابة ان لا تسبح الحائض اذا طهرت بغسل جها وبجدة الصلوة كما يستحب الجنبة  
قدست الوضوء واخرت وان اراد انه يجتهد في الوضوء على الغسل فيصح بلا خلاف انه حق كلامه وان كان غسل الحائض الا انه خرج  
مخرج التمثيل اذ لا فرق في هذا المعنى بين غسل الحائض والغسل المندبة التي وجب فيها الوضوء وكيف كان فالبحث في ذلك عندنا مفرغ  
عنه وان كان على تقدير القول المذكور فالأقرب في جوب التقديم لدلالة رسالة ابن الجيميل المشار اليها على ذلك مثلها الخبر المرسل من في وان  
كان مودعه غسل الجمعة واصرح من ذلك عبادة الفقه الرضوي حيث قال فابدء بالوضوء ثم اغتسل رواية ابوبكر الحضرمي لا تبه وما في صحيح  
حكم بن حكيم من قوله ان الناس يقولون يتوضأ قبل الغسل وهذه الروايات لا معارض لها الاطلاق بعض الاخبار في فعلها وكيف كان  
فالاحتياط بالوضوء مع هذه الاعمال في تقديمها ما لا ينبغي تركه **المقام الثالث** هل يستحب للوضوء مع غسل الجنابة ام لا المشهور  
الثاني وذهب في سبيله الاول استنادا الى ما رواه عن ابوبكر الحضرمي عن الباقر عظيم قال سئلته كيف يصنع اذا اجنب قال اغسل كفك وفرجك  
وتوضأ وضوء الصلوة ثم اغتسل بها على الاستحباب جعابيهما وبين ما دل من الاخبار على عدم الوضوء مع غسل الجنابة كصحة حكم بن حكيم نحو  
ويدل عليه ايضا ما رواه الكليني في الصحيح الحسن بن ابراهيم بن هاشم عن عبد الله بن مسكان وهو ممن اجعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه  
عن محمد بن ميسرة هو غير موثق في كتاب الرجال قال سئل الصادق عليه السلام عن الرجل يجنب في الماء القليل في الطريق ويريد ان يغتسل  
وليس معه ماء يعرف به ويداه قدران قال يضع يده ويتوضأ ويغتسل هذا ما قاله الله عز وجل ما جعل عليكم في الدين من حرج والجواب عن  
الخبر الاول ان الاظهر في مدلوله هو الحمل على التقيد لما قدمنا من ان العامة في ذلك على قولين في الوضوء مع غسل الجنابة فلهذا هو الاستحباب  
والقول الاخر الوجوب يشير الى ذلك قوله عليه السلام في صحة حكم بن حكيم ان الناس يقولون يتوضأ وضوء الصلوة قبل الغسل فان المراد بالناس  
هم المخالفون والظاهر من ذلك ما رواه في صحيح محمد بن مسلم قال قلت للباقر عظيم ان اهل الكوفة يروون عن علي عليه السلام انه كان يامر بالوضوء قبل الغسل  
من الجنابة قال كذبوا على علي عليه السلام ما وجدوا ذلك في كتاب علي عليه السلام قال الله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا ويعضد ايضا ما تقدم من رسالة محمد  
احمد بن محمد في قوله الوضوء قبل الغسل بعد بدعة وكذا غيرهما ما دل على كونه مع الغسل بدعة ورد الشيخ في الخبر الاول بالارسال واحتمل في  
الخبرين الاخيرين التخصيص بما عدا غسل الجنابة قال لان المسنون في هذه الاعمال ان يكون الوضوء فيها قبلها ما لا ينبغي ما فيه بعد ما عرفت  
من التحقيق واما الخبر الثالث فالظاهر ان الوضوء فيه ليس بالمعنى المعروف واما هو بمعنى الغسل كما يدل عليه سياق الكلام وكيف كان فانه مع هذا  
الاحتمال لا يصلح للاستدلال بالجملة فالاستحباب كالوجوب نحوه احكام شرعية لا تثبت الا بالدليل الواضح **المسئلة الثانية**  
اختلف اصحابنا في اداء الغسل في اثناء الغسل على اقول فليل بوجوب الاعادة من راس وهو مذاهب الشيخ في ربه وط  
وابن بابويه واختاره في جملة مركبيه والشهيد في كراهي وقال ابن البرج يثم الغسل لا يثم عليه هو اختيار ابن ادريس واختاره  
افاضل صاخر المتأخرين مير محمد باقر الداماد والخراساني في الذخيرة وشيخنا الشيخ سليمان البحراني وقال المرتضى رضي الله عنه يثم الغسل  
يتوقفا اذا اراد الدخول في الصلوة واختاره المحقق والفاضل الامر بيلد وتليذه السيد كجدد الشهيد الثالث وتليذه الشيخ عن الدين  
الحسين بن عبد الصمد الحارثي وابنه الشيخ به الملتد والذين اخرج في كراهي للقول الاول حيث اختاره فقال بعد نقل الاقوال الثلاثة والاقرب  
الاول لامتناع الوضوء في غسل الجنابة عملا بالاخبار المطلقة وامتناع خلو المحدث عن اثره مع تاثيره بعد الكمال واحتمل في لف هذا  
القول ايضا حيث اختاره بان الحديث لا يصغر ناقض للطهارة بكماله فلا يعضها اولى واذا انتقض ما فعله وجب عليه اعادة الغسل لانه  
جنب لم يرتفع حكم جنابته بغسل بعض اعضائه ولا اثر للحديث الاصغر مع الاكبر ومرجع الكلامين الى دليل واحد وبطلان الامر من احدهما  
الاستدلال بالاخبار الدالة على انه لا وضوء مع غسل الجنابة وهذا جنب في هذه الحال وثانيهما ان الحديث الاصغر موثوق في نقض الطهارة  
بعد كمال الغسل لا خلاف فلان يؤثر في نقض بعضها الى حرج فاذا كان الوضوء لا يجمع الجنابة ولا يؤثر في الصورة وفيه رد على القول  
باجاب الوضوء الحديث الاصغر موثوق في نقض ما الى به من الطهارة وفيه رد على من ذهب الى الاكتفاء بانتهاء الغسل فيجب اعادة الغسل  
من راس وورد على هذا الدليل منع الاولوية المذكورة بل نقول القدر المسلم ان الحديث الاصغر اذا لم يجمع الاكبر فهو سبب لوجوب  
الوضوء واذا جامع الاكبر فلا تاثير له اصلا فلا بد ان يكون من دليل الاثرى انه بعد الغسل يفيض الوضوء في الاثناء لا يقتضيه عندكم  
فلم لا يجوز ان لا يؤثر في الاثناء اصلا او يؤثر تاثيرا يرتفع ببعض الغسل لا بد لغيره من دليل قريب تمام ذكرناه ما اوردته في كتاب  
ايضا حيث قال والقول بالاعادة للشيخ في ربه وط وابن بابويه وجماعة ولا وجه له من حيث الاعتبار وما استدلل به عليه من ان  
الاصغر ناقض للطهارة بتمامها فلا يعضها اولى فان الحديث المتفرد باطل في ذلك البعض في الرفع والبلية من الغسل غير صالح للتاثير  
فثبتنا ما لم ينع كونه ناقضا وبطلان ما للمحقق وجوب الوضوء خاصة ثم قال في رد مستند ما رواه في ربه في عرض الجالس عن  
العم قال لا بأس ببعض الغسل بعد ذلك وفرجك وداك وتوضأ غسل جسدك الى وقت الصلوة ثم تغسل جسدا اذا اردت ذلك  
فان احدثت حدثا من بول او غائط او ربح او متقي بعد ما غسلت راسك من قبل ان تغسل جسدك فاعاد الغسل من اوله ولو وصفت في  
الرواية لما كان ثبوتها معديل لصراحتهما في المصالح الا ان لم اتفق عليها مسندة والواجب المصير الى الاول الى ان يتضح السند انتهى قول

المذكورة نقد شقي

اما ما ذكره



أما ما ذكره من منع كون الحدث الأصغر ناقضا وبطلانا للمتحقق وجوب الوضوء خاصة لا يخرج من أشكال فانه ان اراد بخصوص هذا الموضع من حيث انه لا تأثير له مع الجنابة واندرجها تحتها فمجرد كونه ينافيه قوله وانما المتحقق وجوب الوضوء خاصة وان اراد مطلقا فهو خلا الاجماع بين الأصحاب فمن عد هذه الاحداث واقعة بمطلات للطهارة المتقدمة به سميت واقعة اسبابا وموجبا باعتبارها بجانها الوضوء  
وأما ما ذكره من الخبر وقوله فقد اعترضه جملة من الأصحاب حتى بانهم لم يقفوا عليه في الكتاب المذكور اذ الظاهر ان مراده بالكتاب المذكور هو كتاب الامالي المشهور وايضا بحال الصدوق وقد صرح في كتيبه بذلك ايضا فقال بعد نقل القول المذكور وقد قيل انه مروي عن الصادق ع في كتاب عرض المجالس للصدوق لعل السيد جده اعلم على هذا النقل من غير راحة الكتاب المشار اليه بغير هذه الرواية المذكورة في الفقه الرضوي حيث قال ع ولا بأس بتبعيض الغسل قبل غسل اليد وفركها وداك وتوضوء غسل جسد الوقت لصلوة ثم تغسل ان اردت ذلك فان احدثت حدثا من بول او غائط او دبر بعد ما غسلت راسك من قبل غسل جسد فاعدا الغسل من اوله واذا بدأت بجسد قبل الراس فاعدا على جسد بعد غسل الراس انتهى هذه العبارة نقلها بعينها الصدوق في فقيه عن ابيه في رسالته اليه فقال قال ع ولا بأس بتبعيض الغسل ثم ساق الكلام الى اخر ما نقلناه وفيه دلالة على ما قدمناه من اعتمادنا على الكتاب المذكور وما القول الثاني فاستدل عليه الشيخ سليمان البصري المتقدم ذكره في بعض فوائده واليه يرجع في التحقيق ما ذكره في الذخيرة بانه ينبغي ان يعلم ان الوضوء هو الرفع للحدث الاصغر لكن في غير صورته مجامعة للجنابة لانه لا يكون للاصغر مع الجنابة اثر اصلا لانها مازمها فلا يمكن من التاثير فيسقط حكم الوضوء مادامت الجنابة باقية بالفعل لئلا يكون للاصغر اثر في ايجاب الوضوء اصلا بالتفريق المتقدم ومن الظاهر البين انه لا تأثير له في ايجاب الغسل بوجه من الوجوه وعلى هذا فقول اكل الغسل ثم السبيل التام لرفع الجنابة وبالحجة فانه بالنظر الى مادامت الجنابة باقية فانه مقهورها وعند مرجح تحتها ومن المعلوم انه ما لم يتم الغسل فالجنابة باقية فلا وجه للقول بما ذهب اليه المرتضى رضي عن الله من بعده ويؤيده عموم الاخبار الدالة على في الوضوء والمنع منه مع غسل الجنابة وعلم مشروعية قول وبهذا التقرير يظهر ضعف ما ذكره في المعبر في رد هذا القول كما استدل عليه من انه يلزم ان لو بقي من الغسل مقدار درهم من الجانب الايسر ثم تقوط ان يكتفي عن الوضوء بغسل موضع الدرهم وهو باطل فانه مع كونه مجرد استبعاد لا يجزئ في دفع الاحكام الشرعية مردود بانه اذا كان حدث الجنابة باقيا مع بقاء هذا المقدار كذا ما يترتب على الجنابة من الاحكام ولا يرتفع ذلك الحدث ولا يستبعد ما يحرم على الجنابة بغسل هذا المقدار فاقى استبعاد ارتفاع الحدث الاصغر كبر ايضا بقى الكلام في انه بناء على هذا التقرير وان كان هذا الدليل بحسب الظاهر لا يخرج من متانة وقرب الا ان لقائل ان يقول ان ما ذكره من انقضاء الحدث الاصغر تحت الجنابة وانه لا تأثير له معها انما استنبط من الاخبار الدالة على تحريم الوضوء مع غسل الجنابة وانه معه بدعة اذ ليس ثمة دليل غير ذلك من التحمل فير بآجل الاخبار المذكورة على ما هو الشائع المتكرر المتكرر من وقوع الحدث قبل الغسل هذا الفرع الذي لا يتبادر الى ذهن عند الاطلاق لما قرره في غير مقام من ان الاحكام المودعة في الاخبار انما تحمل على ما هو المعهود المتكرر الشائع الذي ينساق اليه لذهن عند الاطلاق دون الفروض النادرة القليلة الدوران وبهذا يضعف القول المذكور واما القول الثالث فاحج عليه المعبر بان الحدث الاصغر يوجب الوضوء وليس موجبا للغسل لالبعضه فيسقط وجوب الاعادة ولا يسقط حكم الحدث ما بقي من الغسل ثم الزم القائلين بسقوط الوضوء ان يلزمه لو بقي من الغسل قدر الدرهم من جانبه الايسر ثم تقوط ان يكتفي عن وضوئه بغسل موضع الدرهم وهو بطلان قول فانه لا يمنع ما ذكره من ان الحدث الاصغر يوجب الوضوء فانه على اطلاقه ثم بل الغسل المعلوم هو ايجابه ما لم يجامع الجنابة واما مع مجامعتها فانه يندرج تحتها كما تقدم ذكره وتانيا منع قوله ولا يسقط حكم الحدث ما بقي من الغسل الا لزام الذي ذكره بل هو ساقط بما بقي لانها قد حدثت الا صغر تحت الاكبر مادام باقيا واما الاكبر الذي ذكره فقد عرفت ما فيه واستدل في كنه هذا القول حيث اختاره فقال اما وجوب الاكبر لان الحدث الاصغر ليس موجبا للغسل ولا لبعضه قطعا فيسقط وجوب الاعادة واما وجوب الوضوء فلان الحدث المقتل لا بد له من راض وهو اما الغسل بتمامه والوضوء والاول منصف لتقدم بعضه فتعين اثنان وفيه ما عرفت من تقرير دليل القول الثاني من ان الحدث الاصغر لا اثر له مع الجنابة وبالحجة فان هذا القول بالنظر الى تقرير الدليل المشار اليه كما قدمنا يظهر ضعفه بالنظر الى ما اوردناه من الاشكال على الدليل المذكور يظهر قوته وكيف كان فالمسئلة المعروفة لا يخرج من ثوب الاشكال وان كان القول الاول بالنظر الى رواية الفقه الرضوي المعتضدة برواية المجالس فتوى الشيخ علي بن الحسين بن بابويه بها وهم ممن يعدون فتاويه في عدد النصوص اذا اعوزتهم مع اذ فقته للاحتياط لا يخرج من قوة وان كان الاحتياط في الاحكام في الوضوء الاعادة والله العالم وينبغي التنبيه على فوائد الكوفي قال في كوفي لو كان الحدث من المرتفع فان قلنا بسقوط الترتيب حكما فان وقع بعد ملاقاة الماء جميع البدن يوجب الوضوء لا غير الا فليس له اثر وان قلنا بوجوب الترتيب الحكمي القصد فهو كالترتيب وان قلنا بخصوصه في نفسه فسترناه بتفسير الاستصحاب امكن النجاس بالبحث فيه انتهى ظاهره انه مع عدم القول بالترتيب الحكمي في الغسل الامر بما عرفت لا يتفق فيتمثل الحدث في اثناء الغسل فيختص البحث بالغسل الترتيبية وقال في كنه الظاهر عدم الفقه في غسل الجنابة بين كونه غسل ترتيبية اذ تماسق بمقتضى ذلك في غسل الارتماس بوقوع الجسد النية وقبل اتمام الغسل ثم نقل صدر كلام كوفي وقال وهو مشكل لا مكان وقوعه في الاشياء وجوبه على منواله في الذخيرة اقول الظاهر ان من كلام السيد ع على ان الذخيرة المشتملة في الاوقات



انما هي الدفعة العرفية وحج فيمكن حصول الحدث بعد التنية وقبل استيلاء الماء على جميع البدن الا ان فيه ان الظاهر ان سببه كلام الشهيد  
 انما هو على ان الارتماس لا يحصل الا بعد الدخول تحت الماء واستيلاء الماء على جميع اجزاء البدن واما الذي يقول شيئا فاما هو من  
 مقتضاته وعلى هذا فلا يمكن تحلل الحدث للفصل لان وصول الماء الى جميع بعد الولوج دفعي على هذا المعنى الذي قيل في كلام اهل اللغة ايضا  
 قال في المحب المنير مست الميت رسا من باب قتل فنته الى ان قال وروست الخبر فنته وارتمس في الماء انفس في القاموس الارتماس الانغماس  
 وفي مجمع البحرين واصل الرمس المستروست الميت رسا من باب قتل فنته وارتمس في الماء مثل انفس انتهى هذه العبارات كلها  
 ظاهرة كما ترى في عدم صدق الارتماس الا بعد الدخول تحت الماء وحج فلا يظفر من هذا الحكم فيه واما ما ذكره في كرمي من بناء ذلك  
 الترتيب الحكمي فمبني ما تقدم بيانه من انه لم يقر دليل على الترتيب الحكمي شي من معنييه المذكورين فلا ضرورة الى تكلف التفريع عليه  
 البين الثاني قال في كرمي ايضا لو تحلل الحدث الغسل المكمل بالوضوء امكن المساواة في طهر الخلاف واولوية الاجتزاء بالوضوء هنا  
 لان له مدخلا في اكمال الرفع والاستباحة وبه قطع الفاضل في النهاية مع حكمه بالاعادة في غسل الجنابة انتهى اقول لا مريب ان الظاهر  
 من قلنا بعدم وجوب الوضوء في سائر الاعمال كما هو الحق في المسئلة فانه بطر الخلاف فيها كما في غسل الجنابة وانما يبقى الكلام بناء  
 على القول المشهور من وجوب الوضوء مع اظاها كلامه في كرمي احتمال طر الخلاف ايضا وان كان الاولى هنا الاجتزاء بالوضوء والظ  
 بعد ما احتمل من طر الخلاف مع ايجاب الوضوء بل الظاهر هو وجوب الاتمام والوضوء كما انفرد في ذلك ولعل الوجه في ايجاب الوضوء هنا مع  
 ايجابه الاعادة في غسل الجنابة هو سقوط الوضوء مع غسل الجنابة لعدم تاثير الحدث الا من غيرته بخلاف ما نحن فيه فانه ثابت بثبوت وجوبه وبما  
 احتمل اعادة الغسل هنا بناء على ان كل واحد من الوضوء والغسل مؤثر ناقص في دفع الحدث المطلق فحصل تاثيرهما موقوف على حصولهما  
 تامين فاذا حصل الحدث في الاثناء لم يكف الا تمام والوضوء يحتاج الى اعادة الغسل والتحقيق انما في فضل على مورد الاخبار فانه لا اشكال  
 في غسل الجنابة ولا غيره اذا الواجب العمل بما دل عليه اما مع عدم ذلك فالمسئلة لا تخ من الاشكال في الموضعين فان مجال التخرجات العقلية  
 والاعتبارات الفكرية في هذه المسئلة وغيرها واسع لا ينقضي الى ساحة لذا ترى المتقدم يعلل بتعليلا حسنا وصل اليه فهمه ويجعلها ادلة  
 وباتي من بعد ويقتضها وباتي بادلة اخرى حسبما ادلى ليه فكره وهكذا فالحق هو الوقوف على الاخبار وان وجدت في هذه المسئلة وغيرها  
 والا فلو وقف على جادة الاحتمال كما امرت به اخبارهم ثم **الثالثة** في كرمي عن بعض المتأخرين القائلين بوجوب الاتمام والوضوء الاكفاء  
 باستئنا الغسل اذا انوى قطعه لبطلانه بذلك فيصير الحدث متقدما على الغسل ثم تنظر فيه بان نية القطع انما يقتضيه بطلان ما يقع  
 من الافعال لا ما سبق كما صرح به المص وغيره اقول ما ذكره في الحاشية لا يخ من اشكال لانه لا يخ اما ان يكون نية القطع بمجرد ما وجبت  
 للبطان او ان البطلان انما يحصل مع الاتيان بشئ من افعال العبادة بعد هذه النية ونظروا انما يتشبه على الثالث ولعل مراد هذا القائل  
 انما هو الاول وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة في بعض مقادير النية في الوضوء **المسئلة الثالثة** هل يجب الغسل عينا او  
 ثمنا على الزوج ام لا قال في المنتهى فيه تفصيل قال بعضهم لا يجب مع غنائها ومع الفقر يجب على الزوج تحليتها بالنقل الى الماء او ينقل الماء  
 اليها وقال آخرون يجب عليه كما يجب عليه ماء الشرب الجامع ان كل واحد منهما بما لا بد منه والاول عندى اقرب انتهى المفهوم من كلام الذكر  
 الثالث وهو الوجوب على الزوج مطلقا قال في ماء الغسل على الزوج في الاقرب لانه من جملة النفقة فعليه نقله اليها ولو بالتمن او تمكينها  
 من الانتقال اليه ولو احتاج الى عوض كالحمام فالاقرب جوبه عليه ايضا مع تعذر غيره دفعا للضرر ووجه العدم ان ذلك مؤنة التمكين  
 الواجب عليها وبتما فرق بين غسل الجنابة وغيره اذا كان سبب الجنابة من الزوج واما الامنة فالاقرب انه كالزوجة لانها مؤنة محضة  
 وانتقالها الى التيمم مع وجود الماء بعيد حمله على عدم التمتع قيا من غير جامع ويعارض بوجوب فطرها فكذا ماء طهارتها انتهى المسئلة  
 عندك محل توقف لعدم النص الذي هو المعتمد في الاحكام وندافع التعليقات المذكورة مع عدم صلاحيتها الواسلة من ذلك لتأسيس الاحكام  
**الشرعية المسئلة الرابعة** البكر للجنب ام لا قال الاكل والشرب ما لم يهضم ويستشق على المشهور بل قال في كرمي انه  
 مذهب علماء شاموذا نابدعوا الاجماع عليه نقل عن ابن زهرة دعوا الاجماع على ذلك وفي المعبر انه مذهب النجسة واتباعهم وقال في قيا  
 والجنب اذا اراد ان ياكل او يشرب قبل الغسل لم يجز له الا ان يغسل يديه ويهضم ويستشق فانه ان اكل شرب قبل ان يغسل ذلك خفيف  
 عليه من البرص ظاهر التحريم ثم قال ودكا ان الاكل على الجنابة يورث الفقر الذي دفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة ما رواه  
 الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن عبد الله قال قلت للشافعي عليم اياكل الجنب قبل ان يتوضا قال انا لنكسل لكن يغسل يديه او يتوضا والوضوء  
 افضل قال في الواني بعد ذكر هذا الخبر هكذا يوجد بعض التنوع ويشبه ان يكون مما صحت كان انا لنغسل لانهم لم اجل من ان يكسلوا  
 شي من عبادات ربهم عز وجل انتهى اقول لا يخفى ان الخبر المذكور على ما رواه المحدثون ونقله الاصل في كتب الفروع انما هو بلفظ نكسل الظ  
 ان المراد به مطلق الناس بمعنى ان الناس يكسلون وان عبر عن ذلك بصيغة تشبهه وغيره ونظيره ما روى عن امير المؤمنين ع من قوله  
 اني اكره السلم على المرأة الشابة مخافة ان يعجز صوتها فان الظاهر ان مراده انما هو منع الناس عن ذلك خوفا مما ذكره لان عصمته يمنع  
 من حمل هذا اللفظ على ظاهره فكذا ما نحن فيه واما ما احتمل بعض المحققين من متأخري المتأخرين من ان قوله لنكسل يعنى اكل لم يتساع  
 اليه قبل الغسل فالظاهر بعد سيماء بالنظر الى استدراك بلكن بعد هذا الكلام وما رواه الشيخ في الصحيح والحسن عن زهرارة عن الباقر ع

في غسل الجنابة

في غسل الجنابة

قال الجنب







اما العزائم وابعاضها فانها محترمة حتى البسمة اذا نوى انها منها وقال في لباس ان يقرأ القرآن كله ما خلا العزائم وقال الشيخ في ثبوت  
ويقرأ من القرآن من اتي موضع شاء ما بينه وبين سبع ايات الا اربع سور وفي طي جواز ان يقرأ القرآن ما شاء الا العزائم والاحتياط  
ان لا يزيد على سبع ايات وسبعين آية وقال ابن ادریس له ان يقرأ جميع القرآن سوا العزائم الا اربع من غير استثناء لسواهن على  
الصحيح من الاقوال بعض اصحابنا لا يجوز الا ما بينه وبين سبع ايات وسبعين آية والزيادة على ذلك محرم مثل السور الاربع  
الاظم الاول والثاني كراهة ما زاد على السبعين لا تحريمه والظن من كلام الشيخ في كتابه الاخبار التحريم انتهى المقصود من كلامه  
وما نقله عن كلام الشيخ في كتابه الاخبار غير صحيح ان الشيخ قصد الجمع بين الاخبار كصحة الجلب لآية التيمم على قراءة ما شاء  
ومقطوعي جماعة الايتين انشاء الله تعالى الذاتين احدهما على السبع والاخرى على السبعين يحمل المشقة المطلقة في القراءة على  
هذا العدد ثم انه حمل ايضا الجمع بينهما بحمل الاقتضاء على العدد المذكور على الاستحباب البالي على الجواز ومن هنا يعلم انه غير حازم  
بالتحريم حتى ينسب قولا اليه ولو عدت احتمالاته في الجمع بين الاخبار اقوالا ومذهبا لم تنحصر اقواله وليس في تأويله المثالي  
ايضا نصريح بالكره بل غاية انه ترك الافضل وكيف كان فالواجب الرجوع الى الاخبار ونقلها وبيان ما فيها من فهم منها ومنها  
ما رواه الشيخ في الصحيح عن الفضيل بن يسار عن الباقر قال لا بأس ان تتلو الحائض والجنب يخطو القرآن قال يقرآن ما شاء او في الموضع  
عن ابن بكير قال سئلت الصادق عن الجنب ياكل ويشرب يقرأ ويذكر الله عز وجل ما شاء الا السجدة  
الحديث وما رواه ثقة الاسلام في الصحيح الحسن بن ابراهيم بن هاشم عن زيد الشحام عن الصادق قال قال يقرأ الحائض والجنب  
والجنب ايضا وما رواه في العلل في الصحيح عن زرارة عن محمد بن مسلم عن الباقر قال لا قلنا له الحائض والجنب هل يقرآن من القرآن  
شيئا قال نعم ما شاء الا السجدة ويذكر الله تعالى كل حال ورواه الشيخ في الصحيح عن الموفق مثله وما رواه في غيره عن ابي سعيد الخدري  
في وصية النبي صلى الله عليه واله لعلي عليه السلام انه قال يا علي من كان جنباً في الفراش مع امرأته فلا يقرأ القرآن فلا يخشع ان ينزل عليها  
نار من السماء فتحرقها قال في رواية اخرى عن الباقر قال يقرأ ما شاء من القرآن ما شاء الا السجدة والجناب هل يقرأ  
القرآن قال ما بينه وبين سبع ايات ثم قال الشيخ في رواية اخرى عن سماعة قال سبعين آية وفي الفقه الرضوي لا بأس بذكر الله تعالى في قراءة  
القرآن وانت جنب الا العزائم التي تسجد فيها وهي الم تنزل وحتم السجدة والنجم وسورة اقرء باسم ربك وهذه العبارة عبرت في قوله  
بتغيير سيرها رواه في الخصال بسند عن السكوني عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام قال سبعة لا يقرآن القرآن الواقع  
والساجد وفي الكيف في الحمام والجنب النفس والحائض قال في المعتمد يجوز للجنب الحائض ان يقرأ ما شاء من القرآن الا السجدة  
العزائم الاربع وهي اقرء باسم ربك الاعلى والنجم وتنزل السجدة وحتم السجدة وكذلك البرزطي في جامعته عن الشيخ عن الحسن الصقل  
عن الصادق ع هذا ما وقع عليه من الاخبار المتعلقة بالمسئلة واكثرها واحتملها صريح في جواز قراءة ما شاء نعم في بعضها نصريح  
باستثنا السجدة خاصة والاحتياط في غيرها وهذه الاخبار على الكراهة جمعا بين ما ذكرنا في سماعه المذكورين وخصوا الجواز بلا  
كراهة بالسبع والسبعين والاظم من ذلك ما دل على المنع مطلقا وما دون سبع وسبعين على التقية فان العامة قد شد دواعي  
المنع فباين محرم ومكره فعن الشافعي القول بتحريم قراءة الجنب الحائض شيئا منه وقال ابو حنيفة يجوز قراءة ما دون الآية وتحريم الآية  
وعن احمد تفصيل في بعض آية وعن مالك الجواز للحائض والجنب دو كراهة قراءة القرآن للجنب عن علي عليه السلام وعن الحسن البصري  
والخفي والزهري قتادة اقول من هنا يظهر حال رواية الخضر والسكوني على التقية وما تكلفه شيخنا في الرواية الاولى فيقع بعد  
لا ضرورة تلجئ اليه الحال كما عرفت واقاموا ثقتنا سماعه فما وان لم يرد القول بمضمونها من العامة الا انه لا مانع من حملها على التقية  
من موافقتها لهم في الجملة ومخالفتها للاخبار الصراح في الجواز مطلقا انه لا يشترط عندنا في الحمل على التقية وجواز القول  
بذلك من العامة كما تقدم تحقيقه في مقدم الكتاب قد رددها جملة من الاصحاب ايضا منهم من في المنتهى وغيره يضعف السند مع  
معارضتها بعموم الاذن المستفاد من الروايات الصحيحة بذلك يظهر ان الاقوى هو القول بالجواز مطلقا بقى الكلام هنا  
في شيء اخر هو ان المشهور بين اصحابنا ان سوره العزائم باجمعها واعتزها جملة من متأخري المتأخرين بان الروايات  
انما دلت على تحريم آية السجدة خاصة دون السورة مثل صحيح محمد بن مسلم المتقدمين الذاتين على الجنب الحائض يقرأ ما  
شاء الا السجدة يعني الا آية السجدة على السجود ونحن قد اسلفنا القول في ذلك ولكن الظن هنا من كتاب الفقه الرضوي وعبارة  
المعتبر المنسوبة الى جامع البرزطي هو تحريم السورة وعبارة كتاب الفقه وان امكن ارتكاب التأويل فيها الا ان عبارة الجامع لا تقبل  
التأويل لانه استثنى فيها نفس السورة ولعل هذين الخبرين هما مستند من قال بتحريم السورة كلا وقول صحيح محمد بن مسلم للتأويل  
بما دل عليه غير بعيد بان المراد من السجدة سورة السجدة لا آية السجدة وبالحيلة فالاحتياط يقتضي القول بتحريم نفس السورة لما عرفت  
وبه يظهر قوة القول المشهور والله العالم الرابع من المصحف المراد ما عدا كتابة القرآن من الورق والجلد وهو مذاهب  
اتباعها وعن المرتضى القول بالمنع لرواية ابراهيم بن عبد الحميد الآتية وقال في ثبوتها ومن كان جنباً او على غير وضوء فلا يمس  
القرآن وحاز له ان يمس الورق وهو مؤذن بعدم الكراهة والذي ثبت عليه هذه المسئلة من الاخبار رواية ابراهيم بن

الفرق بين ما في الصحيح من  
الله من غير ان يكون  
صداقه في قوله فان شئنا  
افعل بالصالحين ما نريد  
والجسد والقلب

انما العزائم وابعاضها فانها محترمة حتى البسمة اذا نوى انها منها وقال في لباس ان يقرأ القرآن كله ما خلا العزائم وقال الشيخ في ثبوت  
ويقرأ من القرآن من اتي موضع شاء ما بينه وبين سبع ايات الا اربع سور وفي طي جواز ان يقرأ القرآن ما شاء الا العزائم والاحتياط  
ان لا يزيد على سبع ايات وسبعين آية وقال ابن ادریس له ان يقرأ جميع القرآن سوا العزائم الا اربع من غير استثناء لسواهن على  
الصحيح من الاقوال بعض اصحابنا لا يجوز الا ما بينه وبين سبع ايات وسبعين آية والزيادة على ذلك محرم مثل السور الاربع  
الاظم الاول والثاني كراهة ما زاد على السبعين لا تحريمه والظن من كلام الشيخ في كتابه الاخبار التحريم انتهى المقصود من كلامه  
وما نقله عن كلام الشيخ في كتابه الاخبار غير صحيح ان الشيخ قصد الجمع بين الاخبار كصحة الجلب لآية التيمم على قراءة ما شاء  
ومقطوعي جماعة الايتين انشاء الله تعالى الذاتين احدهما على السبع والاخرى على السبعين يحمل المشقة المطلقة في القراءة على  
هذا العدد ثم انه حمل ايضا الجمع بينهما بحمل الاقتضاء على العدد المذكور على الاستحباب البالي على الجواز ومن هنا يعلم انه غير حازم  
بالتحريم حتى ينسب قولا اليه ولو عدت احتمالاته في الجمع بين الاخبار اقوالا ومذهبا لم تنحصر اقواله وليس في تأويله المثالي  
ايضا نصريح بالكره بل غاية انه ترك الافضل وكيف كان فالواجب الرجوع الى الاخبار ونقلها وبيان ما فيها من فهم منها ومنها  
ما رواه الشيخ في الصحيح عن الفضيل بن يسار عن الباقر قال لا بأس ان تتلو الحائض والجنب يخطو القرآن قال يقرآن ما شاء او في الموضع  
عن ابن بكير قال سئلت الصادق عن الجنب ياكل ويشرب يقرأ ويذكر الله عز وجل ما شاء الا السجدة  
الحديث وما رواه ثقة الاسلام في الصحيح الحسن بن ابراهيم بن هاشم عن زيد الشحام عن الصادق قال قال يقرأ الحائض والجنب  
والجنب ايضا وما رواه في العلل في الصحيح عن زرارة عن محمد بن مسلم عن الباقر قال لا قلنا له الحائض والجنب هل يقرآن من القرآن  
شيئا قال نعم ما شاء الا السجدة ويذكر الله تعالى كل حال ورواه الشيخ في الصحيح عن الموفق مثله وما رواه في غيره عن ابي سعيد الخدري  
في وصية النبي صلى الله عليه واله لعلي عليه السلام انه قال يا علي من كان جنباً في الفراش مع امرأته فلا يقرأ القرآن فلا يخشع ان ينزل عليها  
نار من السماء فتحرقها قال في رواية اخرى عن الباقر قال يقرأ ما شاء من القرآن ما شاء الا السجدة والجناب هل يقرأ  
القرآن قال ما بينه وبين سبع ايات ثم قال الشيخ في رواية اخرى عن سماعة قال سبعين آية وفي الفقه الرضوي لا بأس بذكر الله تعالى في قراءة  
القرآن وانت جنب الا العزائم التي تسجد فيها وهي الم تنزل وحتم السجدة والنجم وسورة اقرء باسم ربك وهذه العبارة عبرت في قوله  
بتغيير سيرها رواه في الخصال بسند عن السكوني عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام قال سبعة لا يقرآن القرآن الواقع  
والساجد وفي الكيف في الحمام والجنب النفس والحائض قال في المعتمد يجوز للجنب الحائض ان يقرأ ما شاء من القرآن الا السجدة  
العزائم الاربع وهي اقرء باسم ربك الاعلى والنجم وتنزل السجدة وحتم السجدة وكذلك البرزطي في جامعته عن الشيخ عن الحسن الصقل  
عن الصادق ع هذا ما وقع عليه من الاخبار المتعلقة بالمسئلة واكثرها واحتملها صريح في جواز قراءة ما شاء نعم في بعضها نصريح  
باستثنا السجدة خاصة والاحتياط في غيرها وهذه الاخبار على الكراهة جمعا بين ما ذكرنا في سماعه المذكورين وخصوا الجواز بلا  
كراهة بالسبع والسبعين والاظم من ذلك ما دل على المنع مطلقا وما دون سبع وسبعين على التقية فان العامة قد شد دواعي  
المنع فباين محرم ومكره فعن الشافعي القول بتحريم قراءة الجنب الحائض شيئا منه وقال ابو حنيفة يجوز قراءة ما دون الآية وتحريم الآية  
وعن احمد تفصيل في بعض آية وعن مالك الجواز للحائض والجنب دو كراهة قراءة القرآن للجنب عن علي عليه السلام وعن الحسن البصري  
والخفي والزهري قتادة اقول من هنا يظهر حال رواية الخضر والسكوني على التقية وما تكلفه شيخنا في الرواية الاولى فيقع بعد  
لا ضرورة تلجئ اليه الحال كما عرفت واقاموا ثقتنا سماعه فما وان لم يرد القول بمضمونها من العامة الا انه لا مانع من حملها على التقية  
من موافقتها لهم في الجملة ومخالفتها للاخبار الصراح في الجواز مطلقا انه لا يشترط عندنا في الحمل على التقية وجواز القول  
بذلك من العامة كما تقدم تحقيقه في مقدم الكتاب قد رددها جملة من الاصحاب ايضا منهم من في المنتهى وغيره يضعف السند مع  
معارضتها بعموم الاذن المستفاد من الروايات الصحيحة بذلك يظهر ان الاقوى هو القول بالجواز مطلقا بقى الكلام هنا  
في شيء اخر هو ان المشهور بين اصحابنا ان سوره العزائم باجمعها واعتزها جملة من متأخري المتأخرين بان الروايات  
انما دلت على تحريم آية السجدة خاصة دون السورة مثل صحيح محمد بن مسلم المتقدمين الذاتين على الجنب الحائض يقرأ ما  
شاء الا السجدة يعني الا آية السجدة على السجود ونحن قد اسلفنا القول في ذلك ولكن الظن هنا من كتاب الفقه الرضوي وعبارة  
المعتبر المنسوبة الى جامع البرزطي هو تحريم السورة وعبارة كتاب الفقه وان امكن ارتكاب التأويل فيها الا ان عبارة الجامع لا تقبل  
التأويل لانه استثنى فيها نفس السورة ولعل هذين الخبرين هما مستند من قال بتحريم السورة كلا وقول صحيح محمد بن مسلم للتأويل  
بما دل عليه غير بعيد بان المراد من السجدة سورة السجدة لا آية السجدة وبالحيلة فالاحتياط يقتضي القول بتحريم نفس السورة لما عرفت  
وبه يظهر قوة القول المشهور والله العالم الرابع من المصحف المراد ما عدا كتابة القرآن من الورق والجلد وهو مذاهب  
اتباعها وعن المرتضى القول بالمنع لرواية ابراهيم بن عبد الحميد الآتية وقال في ثبوتها ومن كان جنباً او على غير وضوء فلا يمس  
القرآن وحاز له ان يمس الورق وهو مؤذن بعدم الكراهة والذي ثبت عليه هذه المسئلة من الاخبار رواية ابراهيم بن

في غسل الجنابة  
الفرق بين ما في الصحيح من  
الله من غير ان يكون  
صداقه في قوله فان شئنا  
افعل بالصالحين ما نريد  
والجسد والقلب



عبد الحميد المشار إليه عن الحسن عتيق قال المصحف لا يمس على غير طهر ولا جنبا ولا يمس خطه ولا تغلفه ان الله تعالى يقول لا يمسها الا المطهر  
وقال ع في كتابه الملقه ولا يمس القرآن اذ كنت جنبا او على غير وضوء ومن الادراك وعادة في مأخوذة من هذه العبارة على القاعدة التي عرفت  
وسبق انشا الله تعالى بالرواية الاولى تعلق المرتضى رحمه الله تعالى قال في ك بعد الاستدلال بها على ما ذهب اليه الشيخان واتباعها من الكراهة  
واما حمل النهي على الكراهة لضعف سند الرواية لاشتماله على عدة من المجاهيل والضعف فلا تبلغ حجة في اثبات التحريم اقول الاظهر  
في الجواب عنها انما هو عدم صحتها بل لا ظهر ما في المدعى بل الظاهر من قوله المصحف لا يمس انما هو نفس القرآن الذي تقدم القول  
في تحريم مسه ويؤيد قوله ولا يمس خطه بان يكون عطفاً بنفسه لما قبله وان وجد في بعض النسخ خطه والظن انه تصحيف وعطفه  
محمته فيبقى الكلام فيه وفي النهي عن التعليق وينبغي حمل ذلك على الكراهة لنسبة التعظيم فلا يكون الرواية من محل البحث في شيء نعم  
فيها اشعار بكراهة من اورد في الجمل من حيث النهي عن مس الخط بناء على النسخة المشار اليها والتعليق وحي فاذكروه في ك من  
الاستدلال بها للشيخين على الكراهة وقوله انه لو اضعف السند لكانت دليلاً للمرتضى رحمه الله تعالى على القول بالتحريم في هذه المسئلة لغير  
فحمله فان الرواية لا تعلق لها بهذه المسئلة بوجه وهذه الرواية هي مستند الاصحاب في القول بتحريم مس خط المصحف على المحدث  
حدثا اصغارا اكبر كما تقدم بيانه والعجب غفلة جماعة من الاصحاب عن ذلك بايراد ما في هذه المسئلة والحال كما عرفت وعادة  
كتاب الفقه كما عرفت ظاهرة في الجواز وهو أقوى وهو الظاهر وان كان القول بالكراهة لما عرفت من اشعار رواية ابراهيم  
بن عبد الحميد بذلك لا باس به ويؤيد ما تقدم في صحة محله من قولهم المصحف لا يمس خطه من كتابه وقال في ك ولا باس بان يختص  
والله العالم الخامس الحجاب على المشهور وهو مذهب المصنف والمرتبض والشيخ في جملة من كتبه وقال في ك ولا باس بان يختص  
الحجب ويحجب هو مختص بالحجم ويدكر الله تعالى ويتنور ويدج ويلبس الخاتم وينام في المسجد ويمر فيه وهو ظاهر في عدم الكراهة  
والدوقفت عليه من الاخبار في هذه المسئلة ما رواه الشيخ عن ابي سعيد قال قلت لابي ابراهيم ع ان يختص الرجل وهو حجب قال لا  
قلت فيحجب هو مختص قال لا ثم سكت قليلا ثم قال يا ابا سعيد افلا ادلك على شيء تفعله قلت بلى قال اذا اختصت بالحناء  
الخذ الحناء ما خذه في فمك وعن كورد بن السمعي قال سمعت الصادق يقول لا يختص الرجل وهو حجب ولا يغسل وهو مختص عن  
جعفر بن محمد يؤنس ان اياه كتب الى الحسن الاول ع يسئله عن الحجب يختص يحجب وهو مختص فكتب لا حجب لك وعن عامر بن  
خزيمة عن الصادق ع قال سمعته يقول لا يختص الحائض ولا الحجب ولا تحجب عليه احضاب لا يحجب هو مختص ولا يختص هو حجب مرد  
الفضل بن الحسن الطبرسي في مكارم الاخلاق من كتاب اللباس للعلامة عن علي بن موسى الرضا عليه السلام قال لا يكره ان يختص الرجل وهو حجب  
وقال من اختص هو حجب واجنبه خضابه لم يؤمن ان يصيبه الشيطان بسوء وعن جعفر بن محمد ع قال لا تختص انت حجب لا تحجب انت  
مختص ولا الحائض فان الشيطان يحضر هاهنا عند ذلك ولا باس به للتفشاء هذه كلها كما ترى مطابقة الدلالة على النهي انما حمل الاصحاب  
النهي فيها على الكراهة دون التحريم جمعا بينهما وبين ما دل على الجواز من الاخبار ومنها ما رواه في ع عن ابي جهم عن الحسن الاول ع  
قال لا باس بان يختص الحجب ويحجب المختص يطلى بالنورة قال في ع وروى ايضا ان المختص لا يحجب حتى يخذ الحضاب اما في اول  
الحضاب فلا عن الشكوى عن الصادق ع قال لا باس بان يختص الرجل وهو حجب وهو مختص الحديث ما رواه الشيخ عن علي بن ابي حمزة  
حمزة عن عبد الصالح ع قال قلت لرجل مختص هو حجب قال لا باس عن المرأة تختص هي حائض قال لا باس به وفي الموثق عن سماعة  
قال سئلت عبد الصالح ع عن الحجب الحائض يختص بان قال لا باس ما رواه في ع في الحسن ع عن الصادق ع قال لا باس ان  
يختص الرجل وهو حجب الا ان في بعض نسخ في يحتمل بدل يختص اقول ويؤيد ما ذكره من الجمع فلا يبقى مكارم الاخلاق وظن  
رواية في جعفر بن محمد بن يونس عن المصنف ع انه عطف الكراهة بان الحضاب يمنع وصول الماء اليه في الجوارح التي عليها الحضا  
وانت خيرا بان مقتضى هذا التعليل هو التحريم لا الكراهة ومن اجل ذلك اعتذر عنه في المعبر فقال دكاة نظره ان اللون عرض  
لا ينتقل فيلزم حصول اجزاء من الحضاب في محل اللون ليكون وجودها اللون بوجودها حقيقة لا تمنع الماء منعاً تاماً فلو كانت  
لذلك انتهى لا يخفى ما فيه من التكلف بقى هنا شيء وان كان خارجاً عن محل البحث وهو ان عبارة في المنتدمة جواز نوع الحجب  
في المسجد وهو بكم لهما للأخبار المستفيضة الصريحة في المنع من اللبس في المسجد وتخصيص الجواز بالمشي دون اللبس الا انه  
قد روى الشيخ عن الحسين بن سعيد عن محمد بن القاسم قال سئلت ابا الحسن عتيق عن الحجب بنام في المسجد فقال يتوضأ ولا باس  
ان ينام في المسجد ويمر فيه وح فان كان اعتماداً في ع على هذه الرواية فيجوز مع الأغراض عما فيها من مخالفة الإجماع والروايات  
المستفيضة مقيدة بالوضوء ولا وجه لادعائه مطلقاً وايضاً فان العمل بها في مقابلة تلك الاخبار موجب لطرح تلك الاخبار  
المشار اليها وهو مشكل وبعض المحشين على الكتاب تكلف لها من الاحتمالات ما هو في البعد اظهر من ان يخفى قال قد مر من محتمل  
ان يكون المراد بالنوم في حال الاجتناب من غير لبث وان كان الفرض بعيداً ويحتمل ان يكون المراد ان يجوز النوم في المسجد وان  
عرض له الجنابة بعد النوم فلا باس بهذا النوم وان كان معرضاً للجنابة والمراد بالحجب ح من تعرض له الجنابة وفيه بعد  
العبارة ودرهما يقر في المسجد بلفظ الاسم لا الحرف اي بنام في كل المسجد يحذف ويوصل المفعول وهو بعيد انتهى بالجملة

في ك ولا باس بان يختص  
الحجب ويحجب هو مختص بالحجم  
ويدكر الله تعالى ويتنور ويدج  
ويلبس الخاتم وينام في المسجد  
ويمر فيه وهو ظاهر في عدم  
الكراهة



فقط كلامه غير موقر والرواية المذكورة بحمولة على الضرورة او التقية وتقل بعض مشايخنا المتأخرين عن ائمة اهل البيت  
الاربعة انهم اذا توفوا جاز له اللبس وايد بعض الحمل على التقية بان الرواية عن الرضا عليه السلام واكثر الاخبار المروية  
عنه عليه السلام ظاهرة في التقية لا بد من كان في خراسان وفي اكثر الاوقات كان في مجلسه جماعة من رؤسائهم كما هو الشائع  
من الآثار انتهى **المسئلة الخامسة** اذا اجتمعت اغسال واجبة او مستحبة اجزء عنها غسل واحد عندنا  
للأخبار الدالة على التداخل وقد مر تحقيق المسئلة مستوفى في المقام الحادي عشر من مقامات الركن الاول في نية  
الوضوء فراجع والله العالم هذا اخر الكلام في المجلد الاول من كتاب الحدائق النافذة  
في احكام العترة الطاهرة ويتلوه انشاء الله تعالى الفصل الثالث في غسل

الحوض لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين  
وصلى الله على نبينا وعلى آله وصحبه وسلم  
اجمعين آمين ولعن الله على اعدائهم  
مبغضهم لعينهم الى يوم  
الدين

قد تمت هذه النسخة الشريفة المنبعت وهو المجلد الاول من كتاب الحدائق وقد طبع في  
وامر الطباع المخصوصة بجناب عمدة الخاتمة فخر الحاج والمعلم من الحاج لحدائق  
مؤيد العلماء وحناب الحاج على اقا تاجران تبريزي ولديان  
رضوان كان خلد اشيا من حاجه ابراهيم طاب ثراه  
وكتبه العبد الشقي الحافي لقلبي ابن المرحوم  
محمد رسول غلامه في الاسكندرية  
في يوم السابع من شهر محرم  
الحرام سنة ١٢٧٥ هـ



















في المتفرق التقدير الشرعي اجماع به العلامة في المختلف الرابع ان اللازم من القول بخلاف القول المشهور كون الطهر اقل من عشرة وهو خلاف الاجماع  
 نقضاً وقوى الخاسر مع ذكره في الفقه الرضوي حيث قال ع وان رات يوماً او يومين فليس لك من الحيض ما لم تر ثلاثة ايام متوالياً وعليها ان تقضى الصلوة  
 التي تركتها في اليوم واليومين وهذه العبارة المتقدمة نقلها عن الصدوق في رسالة ابية له وكذا ما بعد ما ايضاً ومنه يعلم ان مسئلة في هذا  
 الحكم انما هو الكتاب المذكور كما عرفت وستعرف انشاء الله تعالى والجواب ما عرفت الاول فان ما ذكره من ثبوت الصلوة في الذمة بيقين مسلم الا انه قد دللت  
 الاخبار المتقدمة على ما عرفت انما هي انقطاع الحيض لا اقل من ثلاثة وهي مطلقة شاملة باطلاقها لو كانت متوالية او متفرقة ضمن عشرة ومدعى التقيد بالتوالي  
 عليه لانه ليس بليس بل اذلة بصريحها وظاهرها عاضدة لهذا الاطلاق كما عرفت وما عرفت الشك في المنع من هذه الدعوى اما اولاً فلا نذر للمكلف صيا  
 ثلاثة ايام على الاطلاق فاللازم بمقتضى ما ذكر وجوب التوالي فيها وهو لا يلتزمه واما ثانياً فلا نذر لو تم ذلك في الثلاثة للزم مثله في العشرة لا شراً لها في  
 الاطلاق في اخبار هذه المسئلة كما تقدم وهم لا يقولون به واما ثالثاً فلا نذر لو سلم ذلك فانه يجب الخروج عنه بقيام الدليل على خلافه وهو الاحتمال المتقد  
 واه اعني الثالث فمعرفة من ان غاية ما دللت الاخبار ان اقله ثلاثة وهي اعم من ان تكون متوالية او متفرقة ومدعى التقيد بالتوالي يحتاج الى الدليل ليخرج  
 الاخبار التي ذكرناها شاهدة على ذلك اما عن الرابع فيما تقدم انما من وجه الجمع بين الاخبار يقتضي حمل اخبار اقل الطهر عشرة ايام على الطهر الواقع  
 بين حيضتين بمعنى انه لا يحكم ببقاء الحيض الا مع توسط العشرة لا الواقع في حيضته وتما يعضد ما ذكرناه من وقوعه في اقل من عشرة ايام ما رواه الشيخ في  
 الموقوف عن يونس بن ابي يعقوب قال قلت للصادق عليه السلام المرأة ترى الدم ثلاثة ايام او اربعة قال تدع الصلوة قلت فانها ترى الطهر ثلاثة ايام او اربعة قال فصل  
 قلت فانها ترى الدم ثلاثة ايام او اربعة قال تدع الصلوة قلت فانها ترى الدم ثلاثة ايام او اربعة قال تدع الصلوة  
 بينها وبين شهر فان انقطع الدم عنها والا فهو بمنزلة المستحاضة بخبرها رواية ابى بصير أيضاً واما عن الخامس فالظان كلامه ع هنا خرج مخرج البناء على الغالب لانه  
 حكم كل لانه قد صرح قبيل هذا الكلام بما قد مناه عنه قريباً ما هو ظاهر المناهات لوجه هذا الكلام على ظاهره فان ظا الكلام هو انه قد يكون الطهر اقل من  
 عشرة ايام اذ كان في حيضته واحدة فلا بد من حمل هذا الكلام على ما ذكرناه جمعاً وينبغي التنبيه على ان هذا القول يعجز عن اعتبار التوالي  
 لورات الاول والخامس العاشر فالثلاثة حيض لا غير بان مقتضى ان ايام النقاء المتخللة بين ايام رؤية الدم يكون طهر او هو مشكل لان الطهر لا يكون اقل من عشرة  
 ايام لاجتماع اربعة ايام في المعبر عنه في المنتهى غيرهما من الاصح بانها لورات ثلاثة ثم رات العاشر كانت الايام اربعة وما بينهما من النقاء حيضاً او  
 حكم في المسئلة واحد انتهى وفيه نظير وجهين أحدهما ان قوله ان الطهر لا يكون اقل من عشرة ايام على الملافة ثم فان ذلك انما هو فيما اذا كان بين حيضتين  
 يعجز لا يحكم ببقاء الحيض الا مع توسط العشرة كما يشير اليه كلامه ع في الفقه الرضوي حسبما ناهى عليه نفاً وقد عرفت لانه الاخبار على انه لا مانع منه في الحيضة  
 الواحدة وهذا معظم الشبهة عندهم في طرح هذا القول فيه ما عرفت ثانياً ان ما نقله عن المعبر المنتهى غيرهما انما استندوا فيه الى صحة محمد بن مسلم  
 موثقهم المتقدمين بناء على ما توهّموا من المعنى الذي ذمموه وقد اوضحنا بطلان ذلك في الجاهل فاعلموا ان ما نقله عن المعبر المنتهى غيرهما انما استندوا فيه الى صحة محمد بن مسلم  
 كلامه عليه السلام في كتاب الفقه فانهما صحيان في المدعى كما اوضحنا انفاً ونجها ذكره خال عن الدليل بل الدليل على خلافه واضح السيل بالجملة فان الروايات  
 المذكورة كحالة اشتركت في الدلالة على ان ما رواه في عشرة الطهر قبل تمامها فهو من الحيض الاول ان ما بين الدمين طهر الا لزم المحذور الذي قد عرفت ذكره  
 من زيادة الحيض على العشرة وهو باطل لانها مختلفة في الظاهر وشدة وضعفها وانما حكموا بكون النقاء المتوسط حيضاً بشبهة ان الطهر لا يكون اقل  
 من عشرة وقد اوضحنا فلا اشكال بحمد الله تعالى الثاني اعلم ان ظاهر اصحابنا من محل الخلاف في هذه المسئلة الثلاثة مطم اعم من ان تكون في  
 ايام العادة ام لا وصريح رواية يونس هو كونها في ايام العادة وظروا يونس محمد بن مسلم وان كان الاطلاق بناء على ما ذكرناه من معناها الا انه يمكن حملها  
 على رواية يونس حمل المطلق على المقيد بذلك فيجمع بين هذه الاخبار وكلامه ع في كتاب الفقه بحمله على غير ايام العادة ولا بأس به اقتضاه الخلاف على  
 القدر المتيقن الا انه صلح من غير تراخي الخصمين الثالث قد صرح جملة من الاصحاب من منهم الشهيد الثاني في حبان المراد بالايام الثلاثة ما  
 يدخل فيها الليلة التي تغلبها واما الدخول الليلة في معنى اليوم عراً قال وقد صرح بدخولها في بعض الاخبار وفي عبارة بعض الاصحاب قول هو ان الليلة  
 دة على ما نقله عنه بعض اصحابنا والظان المراد بالثلاثة مقدارها من الزمان ولو بالتلفيق لا خصوص الثلاثة فلوراته من اول الظاهر مثلاً اعتبار الامتداد  
 الى ظهر اليوم الرابع الرابع اجمع اخلاف الاصحاب في المعنى المراد من التوالي على تقدير القول المشهور بفقيل بانه عبارة عن استمراره في الثلاثة بلبا اليها بحيث متى  
 وضعت الكرسف تلوث وهو اختيار الشيخ على ما عرفت بعد ان ذكرناه لا يعرف الا ان في كلام احد من المعبرين تعييناً له ثم قال وقد يوجد في بعض المواضع  
 الاكتفاء بمصروفها في الجملة وهو يرجع الى ما ليس له مرجع ونقل هذا القول عن الشيخ جمال الدين ابن شهيد في الخبر وقيل بالاكتفاء بوجوده في كل يوم من الثلاثة  
 وقتاً ما ونقله في كعن ظاهره لا كثر عملاً بالعموم وهو اختيارنا قال في النص لاكتفاء بوجوده في كل يوم من الثلاثة وان لم يستوعبه لصدق رؤيته  
 ثلاثة ايام لانها ظرف له ولا يجب المطابقة بين الطرفين والمظنون وهذا هو الظاهر من كلام المصنف وقيل انه يعتبر ان يكون في الاول والاخر والاخر  
 في اتي جزء من الوسط فاذا رات في اول جزء من اول ليلة من الشهر فلا بد ان ترام في اخر جزء من اليوم الثالث بحيث يكون عند غروبها موجوداً وفي اليوم  
 الوسط يكفي اتي جزء كان ونسب هذا القول الى الفاضل السيد حسن بن السيد جعفر معاصر شيخنا الشهيد الثالث واستبعد في كونه في عن بعد الحمل  
 المتين قال بعد نقله وهذا التفسير لبعض مشايخنا المتأخرين وهو غير بعيد انما اعتبر وجود الدم في اول الاول والاخر عملاً بما ثبت بالنص والاجماع من ان  
 لا يكون اقل من ثلاثة ايام اذ لو لم يعتبر وجوده في الطرفين المذكورين لم يكن الاقل بما جعل الشارع اقل فلا يعقل انتفاء قول والمسئلة عندك لا يخرج  
 شوب الاشكال لعدم النص الموضح لهذا الاجمال والتعليقات متدافعة وان كان القول بما عليه ظا الاكثر لا يخرج عن قرب والله العالم المسئلة

في نسخة







بضع من مائة منطوق فان تلك الاحكام ثابتة معلومة من الشارع واجبا مستقيما ما والعمل بها الى وجوب المانع والتعاضد وقبح ثبوتها هذا الحد فان ثبت  
 كونه المحمين وجب استصحاب الاحكام الالهية ما حاشته وان ثبت كونها الستين فكذلك هذا الحد لا يخفى عليه لايانية الباطل من خلفه ولا من بين يديه ونظير  
 ذلك اخبار البلوغ المختلفة ببلوغ الاربع عشرة والخمسة عشر والثلث عشرة والعشرة ان اخبار البلوغ اختلفت فالحكم بالاجابة المحكام وهذه اختلفت في الحد الذي  
 به تسقط تلك الاحكام على ان ما ذكره من ضعف المفهوم وعدم مصادمة المنطوق ثم وان كان قد ذكره غير من الاصوليين فان المفهوم هنا مفهوما شرطا وقد قلنا  
 لك في مقدمتنا الكتاب لايات واخبار الدالة على حجيتها شرعا فهو لا يقصر الحجية عن المنطوق وكلام الاصوليين مبني على ما استدلو به على الحجية من الادلة  
 الاتماعية والوجوه التخريرية التي قد طال فيها التشاجر ابراما ونقضا وقامادلت عليه لايات والروايات كما اوضحن في المقدمات فليس يكن فانه قد كان  
 الدليل من الطرفين انما هو الاخبار والايات فالطعن بالضعف غير متجدي انما الواجب الترجيح بالمرجحات الخارجية كما هو القاعدة المعروفة بالجملة فالاحتياط في  
 المسئلة لمعرفتها لا ينبغي تركه وهو من بعد كمال المحمين الى كمال الستين بان نقول ان قوله الطاهر في وقت الدم وتقيض الصوم بعد ذلك هذا بالنسبة الى  
 القبا واما بالنسبة الى العدة فتعتمد بالاشهران لما بقى الاطهر المحتمل بان تقع الاطهار الثلاثة في ثلثة اشهر والاكثر الامرين بمعنى انه اذا لم يحصل المطابقة المذكورة  
 بان تقع الاطهار الثلاثة في اربعة اشهر شهرين ففي الاول تعدد الاطهار وفي الثاني بالاشهر الثلاثة لكونها اكثر الامرين ولا ينبغي لزومها ان يراجعها في هذه  
 ان يرجع عليها النفقة فيها ويحذر ذلك الله العالم **ففي ايدى الاولى** اعلم ان المراد بالقرشبة هو المنتسبة الى قرش هو النهرين كنانة جدم وظهيرة  
 من الاصحاب ان المراد الانثى لوليام وبعضهم جعله احتمالا من حيث ان اللام مدخلة في ذلك لتقدير الامرجه من ثم اعتبر بخلاف ذلك في المنتسبة كما في انثى  
 تعامن الرجوع الى الخالات وبناتها الا انه لا ينبغي ان لا يعلم في مثل هذه الامور من هؤلاء سواها شيتين فالاصل يقتضي عدم القرشبة واستصحاب التكليف في غيرها  
 بناء على القول المشهور **الثاني** قد اختلف في معنى النبط قال في المصباح المنير النبط جمل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق ثم استعمل في اطلاق الناس و  
 عوامهم والجمع انما طمس سببا الواحد بنطاط بزيادة الف التون تضم تفتح وقال الليث رجل بنطاط منعدين الاعراب انتهى وقيل انهم عرب استجروا او عجم  
 استعربوا وقيل انهم قوم من العرب خلوا في العم والروم واختلطت نسايتهم فسدت نسبتهم وذلك لمعرفتهم بانباط الماء في استخراجهم لكثرة فلاحهم ونقلهم في  
 الصحاح عن بعضهم ان اهل عمان عرب استنبطوا واهل البحرين نبط استعربوا وفي النهاية الاثرية انهم جيل معروفون كانوا ينزلون بالبهاج بين العراقين  
 وفي حديث ابن عباس عن معاوية بن ربيعة بن النبط من اهل كوفه قيل لان ابراهيم الخليل عليه السلام ولد بها وكان النبط بها سكانا ومنه حديث عن عبد كريب سأل عن  
 سعد بن الربيع وقام فقال اعرابي في حيوة اراد ان يحويته لخرج وعامرة الارضين كالنبط حذقا بها ومنه حديث فيهم الاثمة كانوا سكان العراق وادباها ونجد بن  
 ان رجلا قال اخبرني بنطاطي فقال لا حد عليه كذا بنطاط يربد الجوار والدار دون الولادة انتهى منه استفاد سيما من هذه الاخبار التي نقلها ان النبط جمل من العرب  
 العراق وكيف كان فهم لا وجود لهم في امثال هذه الايام وانما الغرض من بيان الخلاف وتحقيق المقام **الثالث** قال الشيخ بعد اعترافه بان الحكم في النبطية حال  
 عن مستند قوي هو الشهرة ويمكن ان يستدل به بان الاصل عند الياس فيقتصر فيه على موضع الوفاق وفي بعض الاخبار الصحيحة عن الصادق عليه السلام حدثني  
 من الخيض خنوسنة وفي بعضها استثنى القرشبة والخذ بالاحتياط في بقاء الحكم بالعدة وتوابع الزوجية استصحابا لما كان لعدم القطع بالمنكاح اولي  
 فيه في الذخيرة قال لان التمسك بان اصل عدم الاستصحاب ضعيف عندنا يصلح لتأسيس الحكم الشرعي عليه ان اشهر الاستثنا اليه بين كثير من المتأخرين وتكلم  
 تحقيقه في الاصول والاحتياط المذكور معارض بمثله انتهى اقول لا يخفى في ان التمسك باصالة عدم الاستصحاب هنا انما التمسك بعوم الدليل وهذا احد معان  
 الاستصحاب كما تقدم في مقدمتنا الكتاب ذلك فان الاخبار دلت على ان الدم الذي تراه المرأة بعد بلوغ الشبع بالشروط المقررة ثم حيض ذلك على احكام تنعكس  
 جوازا وعلى هذا اتفقت كلمة اصحاب الحديث الذي يرتفع به الحيض وترفع به تلك الاحكام فالحق المذكور في العمل بعوم تلك الأدلة والاقتضاء على موضع الوفاق  
 في النبطية الى بلوغ الستين فحصول الياس انقطاع تلك الاحكام هذا حاصل كلامه ليس كلامه الاستصحابا عن الاستصحاب في حجيتها كما يوهي ظاهر كلامه  
 بل هذا من قبيل استصحاب الدليل او اطلاقه الى ان يثبت الراجع وكذا الاستصحاب في قوله والخذ بالاحتياط في بقاء الحكم بالعدة وتوابع الزوجية استصحابا لما كان  
 فانه ايضا من قبيل الاول فان الأدلة المذكورة مطلقة او عامرة في وجوب العدة على المطلقة احكام الزوجية من النفقة والكسوة والتكفي في العدة ويحذر ذلك فيجب  
 استصحابها الى ان يثبت الراجع ومن هذا الباب احكام الفقهية ما لا يخفى كما اذا وقع الخلاف في صحة الطلاق مثلا البع وبخودك فان للفايل ان يقول الاصل  
 صحة النكاح الى ان يثبت المزيل الاصل بقاء الملك الى ان يثبت النافي بخلاف ذلك بالجملة فالنظر ان مناقشة غيره وامتناعه نعم يمكن للمناقشة فيه بان هذا الاصل قد انتفى  
 بما ورد من النصوص في هذه المسئلة الدالة بعضها على التفصيل القاطع للشركة وبعضها على الاطلاق فلا يمكن العمل عليه بالاستصحاب الواجب الرجوع الى الاخبار المذكورة  
 والجمع بينها واستنباط الحكم منها والاحتياط المذكور معارض بمثله فان الحكم بصحة الرجعة ولو حق احكام الزوجية مع وجوب الدليل الذي على نفيها يوجب التمسك على الفرق  
 والموال بما لا يصلح سند الاستصحاب المدعى قد انقطع بالدليل المذكور والله العالم **المسئلة الثانية** اختلف اصحاب في الحيض هل الحيض  
 ام لا قبل الاول وعليه اكثر منهم في عدم الرجوع الى الشيع في رواية وكذا في الاخبار ما تجد المرأة الحامل في ايام عادتها يحكم بكونها حائضا وعادتها بعشر  
 يوما فليس بحيض قال في كنهه حيض قبل ان يستبين الحمل لا بعده ونقل في الاجماع وقال المفيد ابن الجنيح لا يجمع حيض مع حمل هو اختيار ابن ادريس وكذا في ترجيح  
 هذا القول الذي نفت عليه من الاخبار في هذه المسئلة ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن الصادق انه سئل عن الحيلة ترى الدم تترك الصلوة قال نعم ان الحيلة  
 ربما قذفت الدم وفي الصحيح عن صفوان قال سئلت بالحسن عليه السلام عن الحيلة ترى الدم ثلثة ايام او اربعة اتصلا قال تسكن عن الصلوة كما كانت تصنع في حيضها  
 فاذا لم تصلت عن حزين عن اخبر عن الباقر عليه السلام في الحيلة ترى الدم فقال تدع الصلوة فانه ربما بقي في الرحم الدم لم يخرج وذلك اربعة وعشرين يوما عن  
 الصادق عليه السلام في الحيلة ترى الدم قال نعم تدع الصلوة فانه ربما بقي في الرحم الدم لم يخرج وذلك اربعة وعشرين يوما عن الباقر عليه السلام في الحيلة ترى الدم  
 الصادق عليه السلام في الحيلة ترى الدم قال نعم تدع الصلوة فانه ربما بقي في الرحم الدم لم يخرج وذلك اربعة وعشرين يوما عن الباقر عليه السلام في الحيلة ترى الدم

في النبطية  
 من جهة

في النبطية

في النبطية

في النبطية

في النبطية



المطابق والمترادف المحض

٢٥١

زاد الدم على الأيام التي كانت تقعد استأثرت بثلاثة أيام ثم هي مستحاضة وما رواه الكلب في الحسن عن سليمان بن خالد قال قلت لاصحابي ما علمت جلت فذلك الجلت  
 بما طشت فقاو ذلك ان الولد في بطن امه غداؤه الدم في بطنه فجل عنه فان فذلك فقتله او دفنته حرم عليها الصلوات قال وفي رواية اخرى اذا كان كذلك باخر  
 الولادة وعن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الجلت ترى في الدم وهي حامل كما كانت ترى قبل ذلك في كل شهر هل ترك الصلوات قال ترك  
 الصلوات اذا دام وهذه الاخبار هي سند القبول المشهور وهي ظاهرة في تمام الظهور ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحسين بن نعيم الصحافي قال قلت لاصحابي  
 عليه السلام ان ام ولد ترى الدم وهي حامل كيف تصنع بالصلوات فقال لي اذا رأت الدم لم تحملك بعد ما يمضي عشرين يوما من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم من الشهر  
 كانت فيه فان ذلك ليس من الزم ولا من الطهارة ولا تحت كف يركب فيصير كسنة او اذا رأت الدم لم تحملك قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم بقليل في الوقت  
 من ذلك الشهر فانه من الحيضة ولم تترك من الصلوات على أيامها التي كانت تقعد فيحضرها فان انقطع الدم عنها قبل ذلك فلتغتسل لتصل الحديث وهذه الرواية  
 اخرج الشيخ في كتابه الاخبار عليها فانه نقله عنه في كتابه الاخبار ومنها ما رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر عن ابيه قال قال النبي صلى الله عليه واله ما كان  
 الله تعالى يجعل حيضاً مع جلي عينة اذا رأت الدم وهي حامل لا تدع الصلوات الا ان ترى على راس الولد اذا ضربها الطلق ورات الدم تركت الصلوات وعن حميد بن المشي  
 في الصحيح قلت لابي الحسن الاول ع عن الجلت ترى في الدم فقتله والد فقتل من الدم أيام وفي الشهرين في الشهرين فقال تلك المرأة ليس تسكن هذه عن الصلوات ولما تين  
 الروايتين استدلت في لفلابن الجنيح من تبعه ثم زاد في الاحتجاج قال ولا بد من لا يصحها الحيض فيه غالباً فلا يكون ماراته فيه حيضاً كالياسية ولا بد من لا يصح طلاقها  
 مع رؤية الدم اجاءاً ولا يصح طلاقها ايضاً اجاءاً فلا يكون الدم حيضاً اقول وبالله التوفيق اما نقله ليلا لقول المعيد بن الجنيح بن ادريس من رواية السكوني  
 فقد جعلها اصحابنا على حامل اقرها عند الحمل على التقية فان هذا القول قد نقله المنتهي عن اكثر العامة وهو المشهور بينهم واما رواية حميد بن المشي فلا دلالة فيها  
 وان ما ذكرناه لم يستجمع شرط الحيض اياه اذ كره منه لف من التعديل لا يقع قطع الظن عن انها لا تصلح لتأسيس احكام الشرعية فانه قد اجاب عن الاول بالفرق  
 بان الياسية لا يصح منها الحيض لا تقاسمها بالكلية بخلاف الحامل التي تكون حرارة مزاجها وفور دم الحيض بحيث يفضل عن غداء القبيح ما نقدت المرأة من الرحم  
 ما عن الثاني وبه استدلت بن ادريس حيث قال اجعنا على بطلان طلاق الحائض مع الدخول المحذور وعلى صحة طلاق الحامل طم ولو كانت تحيض لمحصل التناظر  
 فاجاب بالمنع من كون الحائض لا يصح طلاقها ولهذا جازنا طلاق الغايض مع الحيض انقوى بالجملة فهذا القول بمكان من الضعف لا يخفى لعدا الدليل الواضح على  
 الكلاهما ذهب اليه الشيخ في كتابه الاخبار فان صححة الصحاح المذكورة ظاهرة في تمام الظاهر وفيه اما ما الجابيه عنهما في المنتهي من ان الغالب ان المرأة اذا تجاوزت عادتها  
 وقتها لا يكون الدم حيضاً فالظن بعد الذي يقرب عنده هو حمل الاخبار المتقدمة على هذه الصحيحة بان يقال ان ما تجوز الحمل في أيام العادة كما كانت تراه  
 قبل فانه يجب الحكم بكونه حيضاً والم يكن كذلك فلا في بعض الاخبار المشار اليها اشارت الى ذلك مثل صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج صحيحة محمد بن مسلم  
 وبالجملة فاجاب المسئلة ما بين مطلق في ذلك مقيد ان كان التقييد بعضها الظاهر من بعض الواجب بمقتضى القاعدة المقررة حمل مطلقها على مقيد ما رواه  
 يظهر من ما اشهر بينهم من القول بحيضها طم ليس كذلك قال في ذلك بعد نقل جملة من روايات القول المشهور ثم الاستدلال للشيخ بصححة الصحاح ما صودته وهي  
 مع صحته ما صرح به الدلالة في المدعى فيتم العمل بها وان كان الاول لا يخرج من قوة انتهى وفيه من الاجمال والاشكال ما لا يخفى فانه لا يخفى ان اتجاه العمل بهذه  
 الرواية لا يتم الا بتقييد تلك الاخبار بها والا لزم الترجيح من غير مرجح لصحة الاخبار التي قدمها بل الترجيح لتلك الاخبار لكثرة ما وكون الاول لا يخرج من قوة  
 التمايم مع طرح هذه الصحيحة الشرعية باعترافه والا كان الواجب عليه بيان معنى ما حمل عليه بقى هنا شيء يجب التنبيه عليه وهو ان اصحاب قد نقلوا عن الصدوق  
 القول بما هو المشهور من كون الحامل كالحائض في الحيض عتباية لا تساعد على هذا الاطلاق حيث قال والجلت اذا رأت الدم تركت الصلوات فان الجلت بما قدفت الدم  
 وذلك اذا رأت الدم كثيرا احمر فان كان قليلا اصفر فلتصلح ليس عليها الا الوضوء وهذه العبارة الحيض بمضمون ما كان بصفة دم الحيض الرجوع الى التميز  
 ويدل على ذلك ايضا طواهر جملة من الاخبار ومنها رواية محمد بن مسلم عن ابيها عن الجلت قد استبان حملها ترى ما ترى الحائض من الدم قال تلك المرأة ترى من الدم  
 ان كان دمها احمر كثيرا فلا تصلح وان كان قليلا اصفر فليس عليها الا الوضوء والظان عبارة في ما خذت من هذه الرواية ومنها صحيحة ابن المغيرة قال قلت  
 الصادق عليه السلام عن الجلت قد استبان ذلك منها ترى كما ترى الحائض من الدم قال تلك المرأة ترى ان كان دمها كثيرا فلا تصلح وان كان قليلا فلتغتسل عند كل صلوة  
 وموثقة اسمع بن عماد قال قلت لاصحابي ما علمت جلت فذلك الجلت ترى في الدم وهي حامل كما كانت ترى قبل ذلك في كل شهر هل ترك الصلوات قال ترك  
 فلتغتسل عند كل صلوتين والظان المراد بالكثرة والقلّة في صحبة ابن المغيرة هو عبارة عن الثخانة والغلظة وقوة الدفع التي هي من صفات دم الحيض وما  
 قابلهما الذي هو من مفعول الاستحاضة في افقة الرضوى قال ع والحامل اذا رأت الدم في حمل كما كانت تراه تركت الصلوات ايام الدم فان رأت اصفر لم تدع الصلوات  
 هذه الاخبار كلها ظاهرة في اعتبار التمييز في دمها بان كان بصفة الحيض بحيث لا عملت عمل المستحاضة ولم افق على من تنبى هذا التفصيل من كلامي ولا  
 من هذه الاخبار مع ظهور الجميع ذلك وبالجملة فان ظا اصحابنا اقليلين بتمييزها هو الحيض بما تراه لا سيما في ايام العادة مطوع عليه تدل طواهر الاخبار المتقدمة  
 وهذه الاخبار صريحة في التفصيل كما ترى وجماعهم بينها وبين الاخبار المتقدمة ممكن اما حمل الاخبار الاولى على الدم في ايام العادة وهذا على ما لم يكن كذلك  
 واما ما بقا الاول على طواهرها وتقييدها بهذه الاخبار فيعتبر التمييز فيها والله العالم **المقصد الثاني** في ما يحتجب عليه بعد معلومية كونها  
 حيضا وذلك اما ان يكون مستدعاة او ذات عادة او مضطربة ويدل على هذا التقييم مع بعض احكام كل من الاوقات الثلاثة رواية يونس الطويلية وانا اذكرها  
 بطورها العموم نفعها وجودة محضها وما رواه في نحو الشيخ في بن يونس عن غير واحد سئلوا الصادق عليه السلام عن الحيض والسنة في وقت فقال ان رسول الله  
 صلى الله عليه واله سن في الحيض ثلاث سنين فيها كل مشكل من دمها وفيها كل شيء لا يدع لاحد مقالا فيه بالرائي اما الحكم السن والثلث ايام معلومة فاحتجها بلا  
 اختلاط عليها ثم استحاضت واستمر بها الدم وهي في ذلك تعرف ايامها ومبلغ عددها فان امرأة يقال لها فاطمة بنت الجهمي استحاضت فالت ام سلمة فسالت

جبري قلدي سببا رحلوا مني  
مولايم

ولا علينا فيها إلا الرضوء، وكذلك الغبار، التفسير، في الجوز، الرجوع إلى التبريد، على ما ذكر من الأضواء، ومثلاً رواية محمد بن مسلم عن حماد بن عمار عن الجهمي قال سبنا رجلاً من بني

جملہ کتب و رسائل

ایمان







# في احكام المبتدئة

٢٤٣

اي كبريات باقى عدد كان من ايامها ومورد الروايات المذكورة انما هو المبتدئة كما سيجي ان شاء الله نعم وليس ثبوتها من الاخبار ما يدل على رجوع المضطربة الى الايام بعد فقد التميز هذه الرواية الدالة على التسع كما عرفت ومنها ان حكم المبتدئة الرجوع من اول الامر الى الايام كما في موثقة ابن بكير لا تبتين انشاء الله تعالى الا ان موثقة سماعة دلت على رجوعها الى الايام وحيث يقيدها بالطلاق ما عداها والاصحاب قد ذكروا ولا رجوعها الى التميز فقدموا الروايات والروايات الدالة على التميز كما تحل بقيدها روايات المبتدئة بها كذلك تحل العكس في قصر التميز على المضطربة كما هو ظاهر هذا الخبر ودواة الحق بن حوز المشاد اليها انما اعرفت ذلك فاعلم ان الكلام في هذا المقصد يستدعي بسطه في مطالب ثلثة الاول في المبتدئة بكسر اللام وفيها اسم فاعل واسم مفعول وهي التي ابتدأت الحيض وابتدئها الحيض فسر المحقق في المعبر بانها التي بات الدم اول مرة ودونها قيل بانها من لم تستقر لها عادة والظاهر ضعفه والظاهر دلت عليه الاخبار انما هو الاول كما عرفت من رواية يونس المذكورة ومنها ما سيجي انشاء الله تعالى في المقام من موثقة سماعة وابن بكير في البحث في هذا المطلب يقع في مقام الاول هل تحيض المبتدئة بمجرد رؤية الدم او بعد مائة ثلثة ايام تستظهر فيها بالعبادة قولان اولهما للشيخ ومعه في المتن اوله في غير ما وثاينها للمرضى وابن الجوزي وفي الصلاح وابن ادريس المحقق ومعه في بعض كتبه في ذلك ان موضع الخلاف ما اذا كان الدم بصفة الحيض صرح في لف غير وفيدان ما نقله عن العلامة في ليس كذلك بل في كلام الجميع هو عموم محل الخلاف لا تخصيصه بما ذكرنا في لف قال الشيخ المبتدئة ترك الصلوة والصوم اذ ارات الدم يوما او يومين كذا في العا وقال المرضي لا ترك الصلوة والصوم حتى يحضرها ثلثة ايام وهو اختيار ابن الصلاح وابن ادريس والوجه عند الاول وهو ان اخبرنا في كتاب متنه في المطلب واختاره في التجرى ثلثة انتهى هو ظاهر كما ترى في العموم ويؤكد ما يشير اليه كلام الشيخ حيث شبه المبتدئة هنا بذات العادة التي لا خلاف في تحيضها بمجرد رؤية الدم ثم من ان يكون بصفة دم الحيض لان قد استدلت على ما اختاره من التحيض برؤية الدم ببعض اخبار التميز ويجوز هذا الاستدلال لا يوجب تخصيص محل الخلاف بهذا اعترضه في كوفي ان الدليل اخبر من المدعى قال في حرف علم انه مع رؤية المعتادة الدم قبل العادة كما هو المفروض هنا هل ترك العبادات بمجرد رؤية ام يجب التمسك بثلثة الاصول العادة يبنى على الجواب الاحتمال بالثلاثة على المبتدئة والمضطربة وعلته ان لم يوجب عليها كما هو اختيار المصنف لف لم يجب عليها بطريق اخر وان اوجبنا كما اختاره المرضي وابن الجوزي المحقق للمعبر في حمل الحاقها به الى اخره ولا اراك في شك من ظهور العبارة المذكورة في العموم غاية الظهور ويحوز ذلك المعبر كرى الا ان المحقق رجح منه الاستدلال بالشهيد رجح منه هذا الشيخ واما في سبق فرج من المصنف في تفصيل في ثلثة منها فقال فيه في المبتدئة قولان اقول هما قول المرضي بثلثة ايام بالنسبة الى الافعال اما الترتك فلا حوط لعلها برؤية الدم المحتمل انتهى والظان ان اشار بالمحتمل الى ما كان بصفة الحيض وحيث بعد هذا قولنا ثلثة المسئلة واذا اضيف الى ذلك ما اختاره في ذلك من التحيض بما اذا كان بصفة دم الحيض مما قولنا رابعا ايضا اقول والظاهر عند من هذه الا هو مذهب الشيخ وعليه تدل من الاخبار موثقة سماعة قال سالت عن لجارية البكر اول ما تحيض فقلت الشهر يومين وفي الشهر ثلثة تحتلط عليها الا يكون لها شهر في الشهر عدة ايام سواء قال فلما ان تجلس تدع الصلوة فادمت ترى لدم ما يخرج العشرة ولا ينقطع يود لا الهامة المراد على وجه لا يتطرق اليه الا يرد وموثقة ابن بكير عن الصادق عليه السلام قال اذ ارات الدم في اول حيضها فاستمر الدم تركت الصلوة عشرة ايام الحديث وموثقة اخرى قال في لجارية اول ما تحيض تدفع عليها الدم فتكون مسقطا انها تنظر بالصلوة فلا تضطر في تحيض اكثرها يكون من الحيض فاذ مضى ذلك هو عشرة ايام فعلت ما فعلت المسحاضة والمنافسة في ذلك بانه لا يصد اول حيضها كما في الاول اول ما تحيض كما في الثانية الا بعد ثلثة ايام اذ بذلك يعلم كونها حيضا كما ذكر في الخبر مردود بان ما بالجواز واسع والطلاق الحيض على اول الدم انما هو باعتبار ما يؤول اليه والرواية الثانية ظ فيها ذكرناه تمام الظهور فان قوله فيها انها تنظر بالصلوة فلا تضطر في تحيض اكثرها يكون من الحيض فاذ مضى ذلك وهو عشرة ايام فعلت ما فعلت المسحاضة ظ في كون سبب العشرة التي تركت الصلوة فيها اول الدم كما لا يخفى ويؤيد هذا الاخبار ايضا اطلاق جملة من الروايات كعصية منصوبين حاذين من الصادق عليه السلام قال في ساعة ترى الدم في فطر القمامة وموثقة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قد سألته عن المرأة التي ترى الدم غدوة وارتفاع النهار والند قال فطر وموثقة ثانية له ايضا عن الباقر عليه السلام في المرأة التي تظهر اول النهار في رمضان الى ان قال في المرأة ترى الدم من اول النهار في شهر مضى انظر ام تصوم قال فطر تنظرها من الدم ودواة في الورد قال سالت الباقر عليه السلام عن المرأة التي تكون في صلوة الظهر قد صلت كعين ثم ترى الدم قال تقوم من مسجدك ولا تقضي الركعتين الحديث ويحوز ذلك موثقة عمار وموثقة الفضل بن يونس في المعبر قد نقل بعض هذه الاخبار الشيخ ثم احبب عنها بان الحكم بالافطار عند رؤية الدم غير مراد فينظر المصنف في عدم الحيض لا يحكم بكونه حيضا الا اذا كان في العادة فيحتمل على ذلك وفيه دعوى المعهودية بمنوعة والاخبار في اولها مما شاملة موضع النزاع ولو فرض خروج بعض الافراد فانها تبقى حجة في البقاء على انه يمكن ان يقال ان كون الدم حيضا اما ان يكون يكتفي فيه بصد حجة او يعتبر فيه وجوده لم يعلم به كونه حيضا على ثلثة يلزم ان يكون ذات العادة من اول الدم لا يتحقق كونه حيضا لجواز ان ينقطع قبل ثلثة مع انه قابل بوجوب تحيضها به وليس الا لصلاحيته المذكورة وهي مشتركة بين ذات العادة وما خرج فيه هذا وما ذكره الاصحاب من الاحتمال بالثلاثة في اول الحيض لم نقله على دليل من الاخبار في شيء من اقسام الحيض بالكلية معتادة كانت ام مبتدئة ام مضطربة وانما الموجب الاستظهار في احوال الدم كما سيجي ان شاء الله تعالى وغاية ما استد به في المعبر على هذا القول الذي اختاره ان مقتضى الدليل لزوم العبادة حتى يتبين المسقط لا يتبين قبل استمراره ثلثة وفيه ان المسقط الاخبار التي قدناها لها لا الهامة على التحيض بمجرد رؤية الدم خصوصا وعموما مع قطع النظر عن الاخبار المذكورة فندعى الشيق في تحمل كيف الظهور والظن والالتم لم يحكم بوجوب التحيض بمجرد رؤية ذات العادة لجواز انقطاع قبل بلوغ الثلثة كما ذكرنا بل لا يتم الحكم بكون الثلثة بعد كما لها حيضا يفتنا لجواز ان يكون الحيض انما هو ما بعد ما ثم قلناه مؤد على نفسه بجيبا ولو قيل يلزم ما ذكر قبل الثلثة لزم بعد الجواز ان ترى ما هو سور ويجاوز فيكون حيضا لا الثلثة قلنا الفرق ان اليوم واليومين ليس جرحا فيشكل ثلثا والاصل عدم التهمة حتى يتحقق لها اذ استمر ثلثا لها فقد كل ما يصلح ان يكون حيضا ولا يبطل هذا الامع التجاوز والاصل عدمه ما لم يتحقق انتهى اعترضه في ذلك بان اصله عدمه لا يكفي في حصول التيقن الذي قد اعتبره سابقا القول وتوضيح

في احكام المبتدئة

وبه







في أحكام الحيض

٤٥  
عن أبي هريرة

يريد ومنها موثقة بصريح القول سئل الصادق عليه السلام عن المرأة ترى الدم خمسة أيام والطمه خمسة أيام والطمه ستة أيام فقال ان رأت الدم لم  
تصل ان رأت الطمه صلت ما بينهما وبين ثلثين يوماً فاذا مضت ثلثون يوماً فارتد ما بينا اغتسلت واستغفرت واحتشيت بالكم من وقت كل صلاة واذا مضت  
ثلاثون يوماً وموثقة يونس بن يعقوب قال قلت للصادق عليه السلام المرأة ترى الدم ثلثة أيام او اربعة قال تدع الصلوة قلت فانها ترى الدم ثلثة او اربعة قال تدع  
الصلوة قلت ترى الطمه ثلثة او اربعة قال تدع الصلوة ابينها وبين شهر فان تقطع عنها والا فحسبها حائضاً ولا تستصا على مضطربة اختلط حياءها  
او مستحاضة استمرها الدم واشبهت طهرتها قال ففرضها ان تجده ما يشبه دم الحيض حبضاً والاخر طمراً صفره كان في وقتها ليتبين حالها وفيه كرات دلالة  
فلا على انه لا يشترط في مقام استمرار الدم كونه الدم الضعيف قل الطمه وهو العشرة ومخوه ما ذكره في طحيث صرح بان اختلط عليها أيامها فلا تستغسل على وجه  
واحد تركت العبادة كلها رأت الدم وصلى ثلثة أيام الطمه لم تستغسلها وهو جاز على الخبرين المذكورين وبخود ذلك صرح في الفقيه أيضاً فقال  
اذا رأت الدم خمسة أيام ورات الدم اربعة أيام خمسة أيام والطمه ستة أيام فاذا رأت الدم لم تصل اذا رأت الطمه صلت ففعل ذلك بينها وبين ثلثين يوماً الى  
اخره وكذا الشيخ في تبيينه وبالجملة فظاهر من هذه الروايات هو القول بضموم الخبرين وان اختلفوا في تنزيله على المبتدئة او ذات العادة التي اضطربت عادتها  
وقال المحقق بعد نقلنا ويل كلام الشيخ وهذا تأويله بأسه ولا يوافق الظاهر لا يكون اقل من عشرة الا نأخذ بقول هذا حق ولكنه ليس هذا طمها على اليقين ولا حبضاً  
بل دم مشبه يعمل فيه بالاحتياط وفيه ما قد مضى ذكره في مسألة اشتراط الايام الثلاثة هي اقل الحيض علمه من ان اشتراط كون اقل الطمه عشرة على الطلاق  
ثم وما ذكرنا يعلم ان اشتراط هذا الشرط هنا لا وجه له وان طمها هو انقول الاخر للعموم كما عرفت وذكرى بميل الى ذلك حيث قال بعد نقل خبر يونس المذكور  
وتأويل الشيخ له بما ذكرناه وهو صريح بعد اشتراط كون الضعيف اقل الطمه اربعة وسفلم يذكر هذا الشرط في شروط التيمم بالكلية وهو مؤذن بعد  
اشتراطه والى ما ذكرنا أيضاً بميل كلام الذخيرة وهو الاظهر كما عرفت **المرجع** انهم ذكرنا تفريعا على الخلاف في اشتراط هذا الشرط انها الودات خمسة  
اسود ثم اربعة صفر ثم عاد الاسود عشرة في الاول لا تميزها وعلى الثالث حبضاً خمسة كذا صرح في ذلك ومثله الشهيد في كرى تفريعا على الخلاف المذكور  
قال فلودات خمسة اسود ثم تسعة صفر عاد الاسود ثلثة فساد فعل الاول لا تميزها وهو كالمعتبر على الثالث حبضاً خمسة أيام ثم نقل عن طمها تخصيص  
الحيض بالدم العائد بعد الدم الاصفر ان لم يتجاوز العشرة قال لان الصفر لما خرجت عن الحيض خرج ما قبلها انتهى اقول وبعبارة ط على ما في الذخيرة هكذا فان  
رات ثلثة أيام مثلاً دم الحيض ثم ثلثة أيام دم الاستحاضة ثم رأت الى تمام العشرة دم الحيض لان قال وان جاوز العشرة الايام ما هو بصفة الحيض فبلغ ستة عشر  
كانت عشرة الايام كالمحيض وقضت الصوم والصلوة في الستة الاولى انتهى اقول ان كلامهم في هذا المقام لا ينجح عند من الاشكال ان تخصيص الحيض  
بالدم المتقدم كما هو عبارة في كرى والمتأخر كما هو عبارة ط اعرف له وجهها اذا لا يخفى ان قضية الرجوع الى التيمم مع الغاء هذا الشرط كما هو  
المفروض هو التيمم بالدم المتقدم والمتأخر بالامثلة المذكورة في كلامهم لا تميز بينه وبين الدم المتيمم مع خلط الدم هو انه من رأت المرأة الدم بصفة الحيض لم  
ينقص عن ثلثة أيام ولم يند على عشرة فانها تيمم به والدم الاخر المخالف له تبعه فيه وان كان اقل من عشرة بناء على الغاء وما يعضد ذلك موثقة البرصير  
ويونس بن يعقوب لمقتداتان وبذلك اعترف في كرى حيث قال بعد نقل خبر يونس وعادة ط على اثره وهو مطابق لظن الخبر ومراد المطابقة له في عدم اعتبار  
منه الا قبل بين التيمم بالدم بصفة دم الحيض وكل هذا في التيمم بالدم بصفة دم الحيض متقدماً وما ذكرناه والتعبير فيها خلاف ذلك الدم في صفها  
**الموضع الثاني في الحكم بالرجوع الى سائر ما في الرواية** والمراد ببناء على ما صرح به من الاقارب من الابوين واحدهما قيل العصبه هنا لان  
المعتبر الطبيعية وهي جارية من الطرفين صرح بذلك جملة من الاصحاب اعترضهم بعض مشايخنا المتأخرين المحدثين من متأخري المتأخرين قال في اخرج العصبه  
نظر لصدق الطلاق سائر ما عليها عرفت اقول الظاهر ان مرادهم من هذه العبارة انما هو تفصيل العصبه كما صرح به في كرى فقال ولا اختصاص للعصبه هنا  
لان المعتبر الطبيعية وهي جارية من الطرفين لا يخرج العصبه بالكلية كما توهمه وقد صرحوا بان المراد الاقارب من الابوين واحدهما والحكم بالرجوع الى سائر ما  
بعد فقد تميزت بما اختلف فيه عندهم وعزاه في المعتبر الخمسة واتباعهم واجتمع عليه بان الحيض يعمل فيه بالعادة وبالا فانه كما ترجع الى صفات الدم ومع  
اتفاقهم يغلب انها كاحديهما اذ من النادر ان تشد واحدة عن جميع الاهدال قال ويؤكد ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد بن محمد بن ربيعة عن زرعة عن سفيان  
قال سئل عن جارية حاضت اول حيضها اقدم دمها ثلثة اشهر وهي لا تعرف ايام اقرانها مثل اقران نسائها فان كان نسائها مختلفات فاكثر جلوسها عشرة ايام  
اقله ثلثة وعن زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال المستحاضة تنظر بعض نسائها فتقتد باقرانها ثم تنظر على ذلك اليوم فقال ثم قال واعلم ان الروايتين  
ضعيفتان اما الاولى فمقطوعة السند المسؤول فيها مجهول والثانية طريقها على بن فضال وهو فطحى ومع تضمن الرجوع الى بعض نسائها وهو طلاق والفتوى  
لان الافتراح في الرجوع الى واحدة من النساء مع امكان مخالفة الباقيات معارض للرواية الاولى لكن الوجه في ذلك اتفاق الاعيان من فضلا على الفتوى بذلك  
وقوة الظن بانها كاحديهما مع اتفاقهم كل من على تردد عند تتبعه في ذلك على الظن بضعف سند الخبرين المذكورين فقال ان الروايتين قصوداً من حيث  
السند اما الاولى فبالارسال والاضمار واثمال سندها على عدة من الواقعية واما الثانية فلان في طريقها على بن الحسن بن فضال وهو فطحى وايضا فانها تنقضي  
الرجوع الى بعض نسائها وهو خلاف الفتوى لكن الشيخ في نقله على صحة الرواية لجماع الفرقة فهو الحق والامكن التوقف في هذا الحكم لضعف سند الخبرين اقول  
اما ما ذكره في المعتبر من التعليل العقل هو تعليل عليل لا يهيك المسبيل فلا اعتماد ولا تعويل والحق في الحقيقة هي الروايتان المذكورتان واما سند الخبرين  
المذكورين فهو منافي لما صرح به في كرى كما به حيث قال افرط الحشوية في العلم بخبر الواحد حتى انقادوا الى كل خبر وما طنوا الى ما تحته من الناقض فان من جملة  
الاجلاد قول النبي صلى الله عليه واله المستكثر بعد الكذب على وقال قول الصادق عليه السلام ان لكل منافراً يكذب عليه اقصر بعض هذا الاثر فقال كل مسلم  
السند عليل به وما علم ان الكاذب قد يصدق وما تنبه ان ذلك طعن في علماء الشيعة قدح في المذهب الا مصنف الا وهو يعلى بن جرير المجرى كما يعلم بخبر العبد

عن أبي هريرة

عن أبي هريرة

وافرط الخو



٢٥٤



مناسبتين للشرعية التامة ما لا ثالث لانه لا يخفى ان اثبات الاحكام الشرعية التوقيفية على الوقت الشارع هذه التوقيفات لا يخرج من مجازة يتما مع وجود الاخبار في المسئلة فان قيل ان كلامه هذا مبني على الاحتياط التام في موضع ما ينبغي لاخذ به مع عدم وجود النص من الفرع هناك حيث ان هذه النص عند غير ثابتة فالوقت على الاحتياط لا بأس به قلنا لا يخفى انه مع الأغراض من المناقشة في طرح النص المذكورة فان هذا الاحتياط للعبادة فيما زاد على الايام الثلاثة المحملة لكونها حاضراً مما يخالف الاحتياط في تحليل ما حرم الله تعالى ما يضر من كالحها وجلسها في المساجد مثلاً ذلك من المحرمات والمكروهات في الاحتياط المذكور في جميع موارد ما زاد على ما زاد من الآثار الظاهرة من الاخبار ان اقل الحيض ثلثة ايام هو بالنسبة الى من انقطع عنها الدم لأن ثلثة ايام لا يمكن ان يكون حيضاً وبها يستلزم هذا المقام وما من دم دمها بعد ثلثة ايام واستمر حكمه كونه حيضاً قطعاً ولكن وقع التردد في مقداره كمال البحث فانه لا مجال للاستدلال بالاخبار المذكورة لأن الشارع قد جعل ما تراه من الدم في تمام العشرة حائلاً لان يكون حيضاً وعادات النساء قد جرت على تلك فكل فرد فرد من افراد هذه الاعداد صالح لان يكون فرداً وترجع بعضها على بعض يحتاج الى مرجح شرعي يثبت ذلك ما في موثقة سبأ من التخيير بين الثلثة الى تمام العشرة حيث ان هذا المقدار هو الذي علم من الشارع حمله حيضاً وبذلك يظهر ان قوله لانه المتيقن في الحيض على ثلاثة ايام إنما يتعين بالنسبة الى ما نقص عن هذا العدد واما ما زاد عليه الى العشرة وهو حد الاكثر من الحيض بالحكم باليقينية من نعم العشرة يقين بالنسبة الى ما زاد عليها كما لا يخفى واما خامساً فلان قوله الاصل لزوم العبادة مدفوع بان يجب الخروج عن هذا الاصل بتحقق الحيض الحيض هنا متحقق وانما وقع الشك في ايامه زيادة ونقصه وترجع بعضها الى بعض في مرجح ممتنع ..... والاستناد الى الاخبار اقل الحيض ثلثة ايام غير محتمل لما عرفت فان هذا الاصل حاضراً بما لا يتعارض مع ما حرم الله تعالى على الحيض من المحرمات المشار اليها فانها هذه حاضراً بالاتفاق وبالجملة فاذكرها هنا وفي المضطرة كما في انشا الله تعالى من الحيض بالثلثة ايام استغفاراً للاخبار ضعيفاً وما شافان المستفاد من الاخبار على وجه لا يعتبر ولا يكتار هو انه متى تعذر الوقوف على الدليل في الحكم الشرعي فالواجب الوقوف عن الفتوى والعمل بالاحتياط من اجتناب العمل من ذلك فيحتمل عند الرحمن بن الحاج عن الكاظم عليه السلام الواردة في جزاء الصيد قال فيها قلت ان بعض اصحابنا سئل عن ذلك فلم ادر ما عليه فقال عليه السلام اذا اصبتم بمثل ذلك فلم تدر واغلبكم بالاحتياط حتى تروا عنه فتعلموا وفي رواية اخرى عن الباقر عليه السلام قال تعالى تعالوا الى العباد فقال ان يقولوا ما يعلمون ويقفوا عندهما لا يعلمون وعندها موثقة هشام بن الحكم في ذلك من الاخبار اذا عرفت ذلك فالظن عندك هو التخيير بين ما دلت عليه الروايات اذا عرفت طريقاً الى الجمع بينهما بعد صحة ما ذكرنا من ايمانها دلت عليه غير ذلك **فوائد الايام** هو المراد بقوله في رواية ستة اوسبعة التخيير او العمل بما يؤول اليه جهاد هلاوطها بان الحيض قبل الثلثة وعن العلامة في رواية قال لا بد ان يكون بين فعل الواجب تركه ونقضه ايام الاستطاعة ونقل عن المحقق في الاول تمسكاً باللفظ قال وقد يقع التخيير في الواجب كما يتخير المسافر بين القصر والتمام في بعض المواضع وهو جيد **الثاني** قد صرح الشهيد لثلاثة بعد ذكر انها خمسة في اخذ عشرة من شهر ثلثة من اخذ سبعة من كل شهر والستة ان افضل اختيار ما يوافق مزاجها فتأخذ ذات المزاج لما في السبعة والبارد الستة والبلل الثلثة والعشرة وفيه انه تقييد للنقص من غير دليل اجتهاد في مقابلة النص فلا عمل عليه **الثالث** قال في كرمه معنى قوله في علم الله خصوصاً عليه بالله اذ لا حيض لها معلوم عندها وفيما علمت الله من عادات النساء انه الغالب عليهن ثم حمل خبري الرجوع الى سائر ما على هذا المعنى الثالث قال فيكون قوله ستة اوسبعة للتخيير اي كمن يخض ستة يحض ستة وان كن يحض سبعة فيحض سبعة فان زدن عن السبع لنقص عن الست فالمعتبر عددتهن لان الامر بالستة او السبعة بناء على الغالب يمكن اخذ الستة ان نقص من السبعة ان زدن على الاقل الى عاشر في الموضوعين قول لا يخفى ما في حمل الخبر المذكور على المعنى الذي ذكره وخرج عليه ما بعد من البعد بل الظاهر انما هو المعنى الاول كما يدل عليه سياق الخبر من قوله بعد ما ذكره ان امر هذه مخالف للاولين وانه ليس لها ايام سابقة وتماييز هذا قوله لها في علم الله لا بد ان كان لها وان كانت الاشياء كلها في علم الله تعالى قال في الاول قوله لانه كان لها العمل المراد قد كان لها في علم الله ستة اوسبعة وذلك لانه ليس لها قبل ذلك ايام معلومة **الرابع** قد صرح الامام رضي الله عنه بان مقتضى اختيار عدد كان لها وضعت حيث شئت من الشهر ان كان الاول اقل من مقتضى موثقة ابن بكير اخذ الثلثة بعد العشرة ثم اخذ ما بعد السبعة والعشرين دائماً قال في ذلك ولا بد ان الاول **المطلب الثاني** في ذات العادة وفي مسائل **الاول** لا يخفى ان العادة مشتقة من العود فما لم بعد مرة اخرى لم يصد اسم العادة وهو اتفاق بين اصحابنا واكثر العامة وقال بعض العامة ثبتت بالمرة الواحدة وهو يلم لما ذكرنا وتصرفات عادة بان ترى الدم مستكراً لصفاء الحيض فمرة ثم تنقطع اقل الظاهر فصار عدل ثم تراه ثانياً مثلاً ذلك العد الاول ويدل على ثبوتها بالمرتين مضافاً الى الاتفاق على ذلك قول الصادق ع في رواية يونس الطويلة المتقدمة في صد المقصد فان انقطع الدم للوقت في الشهر الاول حتى تواتر عليها حيضاً او ثلث فعد علم ان ذلك صحتها وظاهر معروفنا على ذلك عداً وسواء وتكون ستة اياماً تستقبل ان استقامت قد ضاعت ستة الى ان تجلس قرائها وانما جعل الوقت ان توالي عليه حيضاً او ثلث لقول رسول الله صلى الله عليه وآله في الشهر الاول حتى تواتر عليها حيضاً او ثلث فعد علم ان ذلك صحتها وظاهر معروفنا على ذلك عداً وسواء وتكون ستة اياماً تستقبل ان استقامت قد ضاعت ستة الى ان تجلس قرائها وانما جعل الوقت لها الاقراء وادنا محضتها وقوله في موثقة سبأ ان اتفق شهران عدة ايام سواء قللك عاداتهما ثم ان ذات العادة اما ان تكون متفقة عدداً ووقتاً او عدد خاصة فبهيئنا انما ثلثة **الاول** ان يتفق عدداً ووقتاً وهذا يقع العادات تنحصر مجرد رؤية الدم وترجع اليه بعد التجاوز عند الاصحاب ان تراه سبعة في اول الشهر ثم تراه في اول الثلثة ايضا سبعة **الثاني** ان يتفق العد دون الوقت كما اذا رأت في اول الشهر سبعة ثم رأت بعد خمسة اقل الظاهر سبعة فقد استقر عددها ولكن تكون بالنسبة الى الوقت كالمضطر بعبء الاصحاب فاذا رأت دماً ثالثاً وتجاوز العشرة رجعت الى العد عندهم وهذا يستظهر عندهم في اول الدم لعدم استقرار الوقت بناء على القول باستظهار المضطرة للبداة **الثالث** ان يتفق في الوقت خاصة كما لو رأت سبعة في اول الشهر ثم ثمانية في اول الاخر فتستقر في وقت فاذا رأت الدم الثالث في الوقت تركت العبادة وهذا يكون مضطراً بتجديد العد فتستظهر بتجديد ثلثة او يثبت لها اقل العدلين لتكرره ويثبت لها من الحق الشيخ على استجود الشهيد الثاني قال لعد صد الاستواء والاستقامة وثانيها من العلامة في النهاية والشهيد في كرمه هل يشترط في استقرار العادة عدداً او وقتاً استقرار عادة الظاهر هو تكرره من متساويين وقتاً ام لا قولان اولهما للشهيد في كرمه فاشترط على تقدير القول بوجوب الاستظهار على المبتدأة و

المطلب الثاني في ذات العادة

المطلب الثاني في ذات العادة



المضطربة ثانياً للعلامة واختاره في ضفلة هذا الورد سبعة في أول الشهر وسبعة في أول الثلثة فقد ثبتت العادة وقتاً وعدداً على القول الثاني وعلى القول الأول لا يثبت الوقتية حتى تعود إلى الطهارة ثانية في الوقت المتقدّم فلو قدم عليهم يثبت الوقتية أما يثبت العلامة قال في كرى بعد نقل القول الثاني عن من وتظهر الغاية لو تأخر في الوقت الثالث فإن لم تعتبر استقرار الطهر جلت برؤية الدم وإن اعتبرناه بعد الثلثة أو حتى الوقت هذا أن تقدم على الوقت ولو تأخر أمكن ذلك استظهاراً لو يمكن القطع بالحيض هنا أقول لا يخفى أن طهرين المتقدمين أنه بمجرد رؤية الدم بعد استقرار العادة بمقدار شهرين مدة أيام سواء فأنما يتحقق به فعل هذا الورد سبعة من أول الشهر الأول ثم سبعة من أول الثلثة فقد تحققت العادة الموجبة للحيض بمجرد رؤية الدم بعد مضي أول الطهر فلو رأت الدم الثالث بعد عشر من الشهر الثالث تحيضت بمجرد رؤيته وما ذكره هو من الشرط المذكور لا عرفه وجهاً وبها وهل المراد بالشهر في تحقق العادة هو الحمل كما هو الواقع في الاستعمال المتبادر إلى الأذهان الغالب وقوع الحيض فيه للثبات ما يمكن أن يفرض فيه حيض طهرين المعبر عنه بشهر الحيض قولاً صريحاً بأولها جملة من الأصناف منهم الشيخ على ما ذكرناه وثانيها صرح به العلامة في حيث قال بعد قوله وتثبت العادة بتوالي الشهرين ترى فيها الدم أياماً سواء والمراد بشهرها المدة التي فيها حيض طهرين أقله عندنا ثلثة عشر يوماً وبذلك صرح ابنه فخر المحققين وكتبه الشهيد على قواعدنا قلنا له عنه عبارات الأصناف في المقام جملة قابلة لاحتمال كل منها وإن كان المفهوم من إطلاق الأخبار أنما هو الحمل وقال في كرى لا يشترط في العادة بعد الشهر وما ذكره في الخبرين الشهرين بناء على الغالب فلو ساء الحيض في شهر واحد كفي في العدة صرح به في طوف وكذا الوساو في زيادة على شهرين قال في ضريح اعتبار الحمل أيضاً أن اتفاق الوقت بدمين فإدونه لا يتفق الأصح تكرار الطهر هو خروج عن المسئلة لكن قيل بتكرار الطهر ثبوت العادة بالعدا خاصة فيجوز في الثالث اليك مع عبور العشرة بعد احتياطها بالطهر ثلثة في أوله أقول ثبوت الاتفاق في الوقت بتكرار الطهر كما ذكره لا يخرج من موضوع اشكال لا سيما بالنظر في النصوص الدالة على الشهر الحمل وان المتبادر من الوقت هو الزمان المعين مثلاً وان الشهر وسطه وأخوه ونحو ذلك لا ما كان بعد أيام معينة وعود مخصوص قال الشيخ على تفريعاً عما اختاره من الشهر الحمل قال في العادة الوقتية لا تحصل إلا بالشهرين الحملين لأن الشهر في كلام النبي الأئمة إنما يحمل على الحمل نظر إلى أنه لا غلبة في عادات النساء في استعمال فلو رأت ثلثة ثم انقطع عشرة ثم رأت ثلثة ثم انقطع عشرة ثم رأت ثلثة ثم انقطع عشرة فلا وقت لها لعدم تماثل الوقت بالشهر واعتبر في شأنه فيما ذكره نظر لأن تكرار الطهر يحصل الوقت كما قلنا وقد صرح بذلك في المعبر وكفى حكايته عن طوف ناقلاً عباراتهما في ذلك احتجاً به بأن الشهر في كلامهم إنما يحمل على الحمل تماماً لو كان في النصوص المقيدة الدالة على العادة ذكر الشهر وقد بينا في أول المسئلة حكايته لما خالته من ذكر الشهر فيما عدا الحديثين الآخرين وفي الاحتجاج بها اشكال الضعف قلنا بالرد ساوينا بينهما ما يجرى منها وانقطع خبر انتهى أقول لا يخفى أنه ليس عندهم دليل على تفسير العدة بالمعنى المعروف بينهم فكذلك في الخبرين كما لا يخفى على من راجع كلامهم وداجع الأخبار وقوله أنه قد بين في أول المسئلة الأخبار الخالصة من ذكر الشهر فيما عدا الحديثين عجيبة فإنه لم يذكر سواها وكذا غيره إذ ليس في الباب وما دمج فإن علمها في الموضوعين والأفلا على أن حديثي يونس هما استدلالاً به في الحكمية حتى قال هو نفسه بعد الاستدلال الجملة منه على أحكام في كتابه المشار إليه هو محمد شريف يدل على مورد هذه الباب بذلك يظهر لك قوة ما ذكره المحقق الشيخ على ومن وافقه على القول المذكور وضعنا اعتراض به هنا ومنه يظهر من القول الآخر أيضاً **المسئلة الثانية** علم أن الأمهات قد صرحوا بأن ذات العادة تحيض برؤية الدم قال في المعبر ترك ذات العادة الصلوة والقوم برؤية الدم وهو مذهب أهل العلم لأن المعتاد كل اثنين في كل يومين من بعض رجاله عن الصادق عليه السلام قال ذات المرأة الدم في أيام حيضها تركت الصلوة أقول ويدل على ذلك أيضاً صحة محتمل مسلم قال سئل الصادق عن المرأة ترى الصفرة في أيامها فقال لا تصلح حتى تنقضي أيامها فإن رأت الصفرة في غيرها أياماً فوضت وصلحت فدواية يونس عن بعض رجاله عنه وكلمات المرأة في أيام حيضها من وجوه وأزات بعدها فليس من الحيض لا غير ذلك من الأخبار وبالجملة فإن الحكم لا اشكال فيه نعم سبق الكلام في الحمل على العادة في المتقدمين والظاهر أنه لا اشكال في الحمل على المعتادة بالمعنى الأول وأنها تحيض بمجرد الرؤية وكذا بالمعنى الثالث إذ وقعت الرؤية في أيام العادة كما لا اشكال ولا خلاف بينهم في عدم الحمل على المعنى الثاني فإنه انعدم لا تحيض بمجرد الرؤية بل حكمه انعدم كرؤية المبتدأ والمضطربة في إيجاب الاستظهار عليها بالثبوت وتفصيل الجملة بالنسبة للمعنى الأول والثالث أنه لا يخفى ما إن يكون رؤية الدم في وقت العادة وأيامها أو قبل ذلك أو بعده فاما الأول فإنه لا اشكال في الحيض بمجرد الرؤية للأخبار المتقدمة ولما قبل العادة فكل كلام جملة من الأصحاب الحكم بكونه حيضاً لا يحضه دماً بما تقدمت تأخرت قال في لفظ إذا استقرت العادة ثم تقدمها أو تأخر عنها الدم يوم أو يومين إلى العشرة حكمه به بأنه حيض وإن زاد على العشرة فلا وظ كلام لك الاستظهار كالمبتدأ والمضطربة حيث قال بعد حكمه بالحيض برؤية الدم في القسم الأول من أقسام المعتادة والقسم الثالث بشرط أن تراه في أيام العادة وأما القسم المتوسط وما تراه متقدماً كبرؤية المبتدأ والمضطربة واعتبره سبطه في ذلك فقال بعد نقل ذلك هذه كلامه هو يفتي بثبوت الاحتياط لذات العادة في أغلب الأحوال بناء على وجوب المبتدأ لندرة الاتفاق في الوقت وهو مع ما فيه من الوجع مخالف لظاهر الأخبار المستفيضة كما استفتى عليه نسا الله تعالى ثم قلنا في المصنف في كثره الثلثة أن الذي يلوح منه عدم وجوب الاحتياط لذات العادة مطلقاً أنه لا يظهر أن ما فيه المعتادة في أيام العادة يحكم بكونه حيضاً وكذا التقدم والتأخر مع كونه بصفة الحيض تبعه على الجملة من أقوال متأخري المتأخرين كالفاضل في الأخيرة وغيره ويصير هذا قولاً ثالثاً في المسئلة قال في ضريح أعلم أنه مع رؤية المعتاد قبل العادة كما هو المفروض هنا هل تترك العادة بمجرد رؤيته أو يجب لصبره مضي ثلثة أو وصول العادة ينبغي على إيجاب الاحتياط بالثلثة على المبتدأ والمضطربة وعلوه فإن لم توجه عليه كما هو اختيار المصنف في القسم يجب عليه بطريق أولى أن أوجبنا كما اختار المتصنف من ابن الجنيّد والمحقق في المعبر احتمال الحاقها بها لأن تقدمه على العادة الملقحة بالأمور الجبلية بوجوب الشك في كونه حيضاً فيكون فيما سبق على أيام العادة كمعتادة على المضطربة في وقت ولظ قول الصادق عليه إذا رأت الدم أيام حيضها تركت الصلوة إذ الظاهر المراد بالأيام حيضها العادة ومثله قوله المرأة ترى الصفرة أيام حيضها لا ينقل ويحتمل قواها عدم لصداً الاعتناء عليها ولأن العادة تتقدم وتأخر وعموم رواية منصوب

المراد بالشهرين الحملين



بن حازم عنه في ما عدا ذلك الصائفة الدم فطر مثله خبر محمد بن مسلم عن ابي ابراهيم عليه السلام فطر ما فطرها من الدم اقول الاطهر في الاستدلال للقوا الاول هو التحيض  
برؤية الدم بما ورد الاخبار الا على تقديم العادة وانها تحيض برؤية الدم قبل العادة وان كان بغيره فمعه دم الحيض مثل موثقة سماعة قال سالت عن المرأة ترى  
قبل وقت حيضها ان فلندع الصلوة فانه ربما تجلب بها الوقت وموثقة ابى بصير عن الصادق عليه السلام والمرأة ترى الصفرة فقال ان كانت قبل الحيض يومين  
فهو من الحيض وان كان بعد الحيض فليس من الحيض ورواية علي بن محمد قال سئل الصادق عليه السلام والمرأة ترى الصفرة قال ما كان قبل الحيض فهو من الحيض  
وما كان بعد الحيض فليس منه ورواه الشيخ عن علي بن حمزة قال سئل الصادق وذكروا مثله وموثقة معوية بن حكيم قال قال الصفرة قبل الحيض يومين فهو من الحيض  
وبعد ايام الحيض ليس من الحيض من ايام الحيض عيوض في الفقه الرضوي والصفرة قبل الحيض ويومين من الحيض ويومين ايضا صحبة العيوض بن  
القاسم قال سالت الصادق عن امرأة ذهب طهرها سنين ثم عاد اليها شيء قال تترك الصلوة حتى تطهر وايدى بعضهم بلزوم الجرح والعسرة الاستطها وان تقدم  
العادة كثيرا غالب اما ما ذكره من بناء الحكم في المسئلة على ما ذكره من اختلاف في المبتدأة والمضطربة فغيره ولا انك قد عرفت انه لا دليل على ما ذكره من  
وجوب الاستطها عليه ثانيا انه مع وجود الدليل فيها فالحاق المعتادة بها قياسا لا يوافق قواعد هذا الكتاب الفريدين وتقابل القسمين وبالحجة فالأظهر  
هو القول بالحيض مجرد الرؤية من غير استظهار الاخبار التي ذكرناها ويؤيدها اطلاق الاخبار المذكورة في كلام شيخنا المذكور واما ما ذكره من تركه من قبيل  
ذلك بانصافه بصفات دم الحيض مستدل على ذلك بموقوفه في حصة حصص بن النخعي اذا كان للدم دغ وحارة وسواد فلتدع الصلوة ففيه ان  
الاطلاق مقيد بالروايات التي ذكرناها ثانيا ان دلالة ما هو بالمفهوم وما ذكرناه من الاخبار بالملطوق وهو اقوى دلالة فيجب تقديم العمل بما روية الدم بعد  
العادة فالذي دللت عليه الاخبار كما سيأتي انشاء الله تعالى انها من الحيض هو ان الدم متى تجاوز العادة وجب عليها الاستطها بترك العبادات يومين وثلاثة ثم عمل عمل  
ان اسم الدم وجب فادلت عليه الاخبار المتقدمة من ان الصفرة قبل الحيض بغير حمل على البعدية عن ايام الاستطها الدخول اما في  
الاستطها في الحيض كما عرفت فيصدا انه بعد الحيض في حكم الشارع يكونه حيضا لا ما كان حيضا من حيث العادة والعجب من الذخيرة فانه قال بعد ان اخبرنا  
من تخصيص دم القبلية والبعدية بالمتصف بصفات التميز واستدل بدليله قال واما ما رواه الكليني والشيخ ثم اورد رواية ابى بصير ورواية علي بن ابي حمزة  
التي قد مرنا فقلنا ان علي بن محمد وموثقة معوية بن حكيم قال فلا يملك ما ذكرناه لان قوله ما كان بعد الحيض فليس من الحيض المراد به ما اذات الدم في  
ايام العادة واقفت فيها كان بعد ذلك بيومين ليس من الحيض بل لا بعد ان يق تلك الاخبار موثقة ما ذكرناه من الجملة انتم اقول وجه المداخلة في هذه  
الاخبار لما اخبرناه انما هو من حيث انهم قيدوا الدم المتقدم على العادة بالانصاف بصفات دم الحيض وهو مؤذن بان ما لم يتصف بصفات دم الحيض فلا يحكم  
بكونه حيضا فلهذا فالصفرة قبل العادة ليست بحيض مع ان الاخبار المذكورة دللت على كونها حيضا وكان الواجب عليه الجواب عن ذلك على ان كلامهم  
ايضا مناقضة اخرى هو انهم قيدوا الدم المتأخر عن العادة بذلك ايضا ومقتضا ان ما لم يكن كذلك لا يحكم بكونه حيضا والمستفاد من كلام الاصحاب من  
غير خلاف يعرف كما سيأتي ذكره في غير موضعه انشاء الله تعالى ان الدم متى تجاوز العادة فانه يستظهر بيوم او يومين وثلاثة وبعد ايام الاستطها بعمله وتقبله  
المستحاضة من غير قبض في الدم بانصافه بصفات دم الاستحاضة وعدمه الاخبار وان اختلفت في الاستطها ورواها الا انه لا تفصيل في شيء منها بين الاقوال  
بذلك على ما ذكره من هذا التفصيل في الدم الاخير لا مستند له من الاخبار ولا من كلام الاصحاب به يظهر سقوط هذا القول بالكافة والله العالم بالمسئلة  
الثالثة المفهوم من كلام الاصحاب من خلافه يعرف انه مع تجاوز الدم ايام العادة فانها تستظهر ان كان عاداتها اقل من عشرة ثم يعمل اعمال المستحاضة فان  
انقلىع الدم بعد الاستطها او على العاشر فالجميع حيض فقط انصيام ان علمته استظهار الى العشرة وان تجاوز العشرة بحيث يستبطل ايام عاداتها خاصة وقضت اخلت  
به ايام الاستطها ولو اجتمع لها مع العادة تميز فدل على العادة والتميز او تخير احوال وبيانها اشتملت عليه في مواضع الاقوال واجمع الاصحاب على ان  
الاستطها لذات العادة مع تجاوزها العادة اذا كانت عاداتها عشرة فما قلناه والمراد بالاستطها طلبه هو الحال باستطها ما كانت عليه قاطن التحيض  
بعد العادة ثم الفصل بعد ذلك هل هو على سبيل الوجوب والاستحباب قولان نقل اولهما عن الشيخ في يد والحمد للمرتضى المصباح والثلثة نقله في ادعوى عامة  
المتأخرين وقال في المعبر بعد نقل القولين المذكورين والاقرب عندنا انه على القول بالجواز او ما ينقلب عند المرأة فيحيضها ويظهر من كلامنا ان هذا قول ثالث في  
المسئلة وقد نقل في الذخيرة القول بالجواز ايضا قول ثالثا ولعله استند فيه الى عبارة المعبر والظاهر ان صاحب المعبر لما اداب العبارة بذلك الاستحباب كما هو حاصل  
في حيث نقل القول بالاستحباب عنه وعن تالفي هذه الاصل في هذا الاختلاف اخبار الواردة في المسئلة ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي  
عليه السلام في الحيض اذا ردت دما بعد ايامها التي كانت ترى الدم فيها فلتعد عن الصلوة يوما او يومين ثم تمسك فطنة فان صبغ الفطنة دم لا ينقطع فليجمع بين كل  
صلوتين بغسل في الصبح عن احد بن محمد بن ابي نصر عن الرضا عليه السلام عن ابي بصير عن محمد بن مسلم قال تستظهر بيوم او يومين وثلاثة وفي الصحيح عن محمد بن عمرو بن سعيد عن الرضا  
عن الطائفة كما حدوا بها قال تنتظر علة ما كانت تحيض ثم تستظهر بثلاثة ايام ثم هي مستحاضة وعن زرارة في الصحيح قال قلت له النفساء من قبله قال تجلس في حيضها  
تستظهر بيومين فان انقطع الدم والا اغتسلت الا ان قال قلت فاما يضر قال لا يضر لك سواء فان انقطع عنها الدم والافى مستحاضة تصنع مثل النفساء سواء ثم ينقطع  
وعن عبيد بن اسلم في الموثق قال سالت الصادق عليه السلام عن امرأة تحيض ثم تطهر فربا رات بعد ذلك الشيء من الدم الرقيق بعد اغتساها من طهرها قال تستظهر بعد ايامها  
بيومين او ثلاثة ثم ينقطع وعن زرارة في الموثق بان يكره عن ابي ابراهيم عليه السلام عن الطائفة بعد ايامها كيف تصنع قال تستظهر بيوم او يومين ثم هي مستحاضة الحديث  
وعن سماعة في الموثق قال سالت عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها قال فلتدع الصلوة فانه ربما تجلب بها الوقت واذا كان اكثر من ايامها التي كانت تحيض فيها  
فلترجس ثلثة ايام بعد ما يحض ايامها فاذا اترجت ثلثة ايام فلم ينقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع المستحاضة وعن عبد الله بن المغيرة عن رجل عن الصادق عن المرأة ترى  
الدم فقال ان كان قريبا دون العشرة انظري العشرة وان كان ايامها عشرة لم تستظهر عن داود بن ابي المغيرة عن اخبر عن الصادق عن المرأة تحيض ثم يغير وقت

هذا هو القول في الزكاة

الطاهر



لهم ما هو في الدم قال فقال تستظهر به يوم ان كان حيضها دون العشرة ايام فان استمر الدم في مستحاضة وان انقطع الدم اغتسلت وصليت عن زهارة في الموضع  
الباقر عليه السلام قال المستحاضة تستظهر به يوم او يومين ودون المحقق في المعبر عن الحسن بن محبوب في كتاب المشقة عن ابي جعفر عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام اذا  
رأت ما بعد ايامها التي كانت ترى الدم فيها فلتعقد عن الصلوة يوما او يومين ثم تمسك قطنة فان صبغ القطنة لم ينقطع طبعها بين كل صلوتين يغسل بغيرها  
رؤسها اذا حبست لها الصلوة اقول وهذه الاخبار كلها كما ترى ظاهرة الدلالة في القول بالوجوب لو ورد الامر فيها بذلك وهو حقيقة في الوجوب كما تقر في  
محله ومنها ما رواه في في الصحيح عن معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال المستحاضة تستظهر ايامها فلا تصلي فيها ولا يقرها بعلها واذا جازت ايامها ورات الدم  
يشق الكرسف اغتسلت للظهر العصر الحديث عن عبد الله بن سنان في الموثق عن الصادق قال سمعته يقول للمرأة المستحاضة التي لا تظهر قال تغسل عند صلوة  
الظهر فتصل الى ان قال لا بأس بآيةها بعلها حتى شاء الا ايام قرنها وعن سنان في الموثق قال سئلت الصادق عن المستحاضة قال فقال تقوم شهر رمضان الا ايام التي  
كانت تحيض فيها وعن ابن ابي يعقوب عن الصادق قال المستحاضة اذا مضت ايام قرنها اغتسلت احقت الحديث في رواية يونس الطويلية المتقدمة من قبله عن علي بن  
محمود ايام اقرانك وهذه الاخبار اخذ القائل بالاستحباب جميعا بينها وبين الاخبار المتقدمة كما هو قاعدة في المطرقة عندهم في الجمع بين الاخبار وفيه نظر اما  
اولا فانه لا دليل عليه من سنة ولا كتاب ان اشهر بين الاصحاب امانا ثانيا فان الاستحباب من جملة الاحكام الشرعية المتوقفة على الدليل كما لو جوب التحريم  
وبخلافها مجرد الاختلاف ليس له الاكراه المقتضية لاثبات الاحكام واما ثالثا فلان حمل ظاهر الوجوب على الاستحباب لا يصح اليه الا مع القرينة ووجود  
العارض ليس من قرين الجواز قال في بعد ان نقل القول بالاستحباب عن المعتز من تأخر عنه جميعا بين الاخبار ويمكن الجمع بينها بحمل اخبار الاستظهار على ان كان الدم  
بصفة دم الحيض والاخبار المتقدمة للعلة عليها اذا لم يكن كذلك قال في الحاشية في المعبر بنحو ما عترضه في الذخيرة بان هذا التفصيل غير مستفاد من نص في الحديث  
به بل في ذلك الحكم ورد الحمل على الاستحباب ايضا بان استحباب ترك العادة لا وجه له والتزام وجوب العادة واستحبابها على تقدير الغسل بعيد جدا واختار  
فيها حمل اخبار الاستظهار على الجواز والظاهر يرجع الى التخيير بين الاستظهار وعدمه والا فالعبادة لا تنصف الجواز الا ان جواز الاستظهار وعدمه يرجع الى جواز  
العبادة وعدمها وهو بطر وكيف كان فلا ريب في بعده هذا واما ما عترض به كلام السيد فيك من انه يتحكم في الاستفاد من التصوف فيه انه لا يخفى ان الظاهر ان  
السيد انما قيد اخبار الاستظهار مع طلاقها بالانصاف بصفة دم الحيض بناء على ما نقله عنه في سابق هذه المسئلة من ان المتقدم على العادة والمتأخر عنها يحكم  
بكونه حيا بشرط انصاف بصفة دم الحيض وهو قد وافق السيد على هذه المقالة كما قد مضى نقله عنه ولا يربح في احد من ثبات تلك المسئلة فكيف يعترض  
بما ذكره مع لزوم ذلك له والذي يقرب عنك في الجمع بين الاخبار المذكورة احدى وجهين اما حمل الاخبار الاخيرة على التقية يعضده اتفاق الاصحاب على العمل بالأخبار  
كما عرفت والعمل بالأخبار الاولى متفق عليه في الجملة والقول بالاقتضاء على العادة من دون استظهارها مذهب الجمهور الا ما لك على ما ذكره في المنتهى بعد ان نقل  
عن مالك الاستظهار بثلاثة ايام وخالف باقي الجمهور في الاستظهار واقتصر على العادة خاصة واما تخصيص طلاق اخبار الاستظهار بغير مستقيمة الحيض وتقييد الأخبار  
الاخيرة بمن كانت مستقيمة الحيض لزيادة فيها ولا نقض ولا تقدم ولا تأخر كواقعية العدة التي لا يتقدم دمها ولا يتأخر العدة التي كان وجود الحيض  
بهذا التقييد نادرا وجزا والاعتماد على الاعتبار هو التقدم والتأخر والزيادة والنقصان كما تكرر الاخبار بالاستظهار لها الاجل ذلك والمستند في هذا الجمع صحة  
عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في المستحاضة يطأها زوجها وتطوف بالبيت قال تعقد قرنها التي كانت تحيض فيها فان كان قرنها مستقيمة  
فلتأخذ وان كان فيه خلاف فلتحتضن بيوم او يومين ولتغتسل الحديث ويشترط ذلك ايضا قول الباقر عليه السلام في رواية مالك بن اعين وقد سئل عن المستحاضة  
كيف يغشاها زوجها فقال تنتظر ايام التي كانت تحيض فيها وحضتها مستقيمة فلا يقرها في عدة تلك الايام من ذلك الشهر يغشاها فيما سلك ذلك من الايام ولا  
يغشاها حتى يامرها فتغتسل ثم يغشاها ثم لا يخفى انه تقدير القول باستحباب الاستظهار كما هو المشهور بين المتأخرين فقد اورد عليه انه متى كان الاستظهار مستحبا  
فانه يجوز تركه واختيار العادة وجب يلزم الاشكال في انصاف العادة بالوجوب اذ يجوز تركها لا بدل ولا شيء من الواجب كذلك واجبة بان العادة واجبة  
مع اختيارها عدم الاستظهار لا مطمئنة ان التخيير ما وقع في الاستظهار نفسه فلما ان تستظهر لها ان تترك الاستظهار لكنها لم تكن اختارت ترك الاستظهار وجب  
عليها الصلوة فوجوب الصلوة عليها منوط باختيارها عدم الاستظهار فقط لان التخيير بين الفعل والترك يتعلق بالصلوة نفسها فمما لا يخرج الواجب عن الوجوب  
اقول لا يخفى فانه في التخيير الاستظهار بوجوب التخيير في العادة فان اختارت الاستظهار فلا عبادة وان اختارت عدم الاستظهار وجبت العادة غاية الامر  
ان التخيير في العادة هنا وان لم يكن بالذات لكنه ثانيا وبالعرض فالتخيير لازم البتة وان كان متفرعا على التخيير في الاستظهار فمما لا يخرج الواجب عن الاختار  
عدم الاستظهار بدين تركها ان اختارت الاستظهار فقول شيخنا البهائي في الحمل المتين بعد نقل الاستحباب عن متأخرى الاصحاب لا استبعاد في وجوب العادة  
عليها باختيارها عدم الاستظهار ولا يلزم جواز ترك الواجب لا بدل كما لا يخفى لا اعرف له وجهها وجهها والظاهر انه قصد بهذا الكلام الرد على من حيث قال  
في هذه المسئلة ثم ان قلنا بالاستحباب اختارت فعل العادة ففي وصفها بالوجوب نظر من حيث جواز تركها الا لا بدل لا شيء من الواجب كذلك اللهم الا ان يثبت  
وجوب العادة بمجرد الاعتناء فيه ما فيه انتهى وهو جدي بذلك يظهر ترجيح القول بالوجوب كما اختارناه زيادة على ما تقدم الشك في اختلاف الاصحاب  
في قدر الاستظهار واجبا كان او مستحبا فقال الشيخ في نه يستظهر بعد العادة بيوم او يومين وهو مذهب ابن بابويه المفيد قال الشيخ في الجملة ان خرجت  
ملوثة بالدم فهي بعد حايض بصفة نفي وقال المرتضى تستظهر عند استمرار الدم الى عشرة ايام فان استمرت غلت ما تعلم المستحاضة ونقل ذلك عن ابن الجبلة  
ايضا وقوله في ذكرى مطلقا انه في حق كاتره يريد من الانقطاع على العشرة والامع التجاوز ترجع ذات العادة وان ظنت غير  
واختار في التخيير بين اليوم واليومين والثلاثة وهو المفهوم من الاخبار المتقدمة واما ما في المنتهى من عدم جواز الحمل على التخيير لعدم جواز التخيير في  
الواجب ثم قال بل التفصيل اعتمادا على اجتهاد المرافقة في قوة المزاج وضعفه الموجبين لزيادة الحيض وقلته فالظن ضعفه وكيف في التخيير الواجب وقع في

في المستحاضة التي لا تظهر  
الدم في وقتها  
فان كان الدم  
في وقتها  
فان كان الدم  
في وقتها

اختار في المستحاضة  
التي لا تظهر  
الدم في وقتها  
فان كان الدم  
في وقتها







في أيام العادة  
تتغير في كل شهر  
بما يشاء

بصفة محمد بن مسلم المذكورة هو انما كانت الصفة والكثرة ليست من صفات الحيض بل من صفات الطهر فلو خرج العمل بالقياس بحكم الطهر بوجودها في أيام العادة مع ان الامر بالعكس في الخبرين بل على انه اذا تعاضت العادة والقياس فمما العادة فيجب تقديمها على العمل بالقياس لما ذكره من التعليل الاول فانه محض دق لا من الدخول في صلب ان يكون وجهه للنقل المذكور وبينا ان الوجه الحكمة فيما اشتملت عليه من الحكم والاظهر هو الاستدلال على ذلك بموثقة اسحق بن حريز المذكورة حيث انه امرها اولاً مع استمرار الدم بالجوارح أيام الحيض حصل لها تميز لم يحصل له بعد ان خبرته باضطراب عاداتها بالتقديم التام في الزيادة والنقصان امرها بالرجوع الى القياس وعلى هذا ينبغي ان تحمل حصة من موافقة لقاعدة ان ودون حصة من كونه حجة للشخص جابيان ما دلت عليه حكم المضطربة والمبتدأة اما ذات العادة المستقرة فتم بالجملة فروايات التميز مطلقة وهذه الروايات مختصة بذات العادة فيجب تخصيص اخبار التميز بهذه الاخبار والمراد بالعادة التي يجب الاحتياط بها ما هو من العادة الحاصلة بالاختزال والنقصان بالنسبة الى ذات العادة والعادة الحاصلة من التميز بالنسبة الى عاداتها من التبدل والمضطربة عند الاضطراب والمضطربة خاصة عند انما لم يجد التميز في المبتدأة مستنداً عن الحق الشيخ على انه يرجع تقديم العادة المستفاد من الاختزال والنقصان دون الاستفادة من التميز عند انما من زوم زيادة الفرج على اصله قال في ذلك وهو ضعيف هو كذا والله العالم **المسئلة الرابعة** تدبر في اصحاب العادة كما يحصل بالاختزال والنقصان كذا يحصل بالقياس ولو تر بها شهران قدرات الدم فيها بصفاد الحيض فمما في الوقت ثم اختلف الدم في باقي الشهر فانه ترجع الى عاداتها في الشهرين وتختص بها ولا تعتبر باختلاف الدم لان الاول ما عاده قال في المنتهى العادة تثبت بالتميز فان رأت في الشهرين الاولين خمسة أيام دماً اسود وما بينه ادم احمر ثم رأت في الثالث ما بينهما تختص بالخمسة لئلا ان المبتدأة ترجع الى التميز لما ياتي فيختص به فاذا عاده ما عاده فوجب الرجوع في الثالث الى العادة لا يعرف فيه خلافاً انتهى وما ذكره من رجوع المبتدأة الى التميز فقد عرفت انه لا دليل عليه انما هو المضطربة كما سيجي انشا الله تعالى به ورجع فالعادة الحاصلة من التميز انما هو بالنسبة اليها حيث انها التي وردت في حقها العمل بالقياس والوجه في حصول العادة بذلك هو ان الشارع قد جعل التميز في حصوله فلهذا يختص به فتمت تكون في الشهر الثالث وقتاً وعدداً فقد حصلت العادة بتقريرها تقدم في العادة الحاصلة من الاختزال والنقصان وتدخل تحت اطلاق تلك الاخبار مثل قوله في موثقة سماعة المتقدمة اذا انقضت شهران عدة أيام سواء فقلك عاداتها وقوله في حديث يونس بن جبير في يوم اقرت لك ادنايضا بالقياس الذي ذكره الصفة الخبر اشار الى بالجملة فالظان الحكم لا اشكال فيه بالنسبة الى من ورد في حقها العمل بالقياس اما ما ذكره الاصحاب من التميز في المبتدأة فقد عرفت انه لا مستند له وما ذكره في ذات العادة اذا استمر بها الدم فنية ما عرفت في سابق هذه المسئلة من انه لا دليل عليه انما حكمها الرجوع الى العادة اعني الايام التي اعتادتها بالاختزال والنقصان وينبغي التنبيه على نحو هذا في الايام قد صرح الاصحاب بان ما تراه المرأة من الثلاثة الى العشرة ما يمكن ان يكون خيافاً فهو خيافاً في اختلاف قال في المعبر هو اجماع وقال الشهيد الثاني والمراد بالامكان هنا معناه الاعم هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم فيدخل فيها ما يتحقق كونه خيافاً لا اجتماع شرايطه ولا ارتفاع موافقة كروية ما زاد على الثلاثة في زمن العادة الرايد عنها بصفة دم الحيض ونقصانها عليها وما احتمل كرويته بعد انقطاعه على العادة ومضيق اقل الطهر مقتطعاً على العادة فانه يحكم بكونه خيافاً الامكان ويتحقق عند الامكان بقصو السن عن التسعين وزيادته على الخمسين والستين ولسوق خيافاً محققاً يتخلل بينهما اقل الطهر ونفاً من كونهما ملا على هذا المصداً وغير ذلك انتهى وذلك التوقف في اصل الحكم المذكور حيث قال بعد نقل ذلك عنهم وهو مشكل جداً من حيث ترك المعلومات في الذمة بقولنا على مجرد الامكان ثم قال الاظهر انه انما يحكم بكونه خيافاً اذا كان بصفة دم الحيض لقوله في اذا كان للدم دفع وحرارة فلتدفع الصلابة وكان في العادة لصحة محمد بن مسلم قال سئلت ابا عبد الله عن المرأة ترى الصفرة في ايامها الحديث قد تقدم قريباً اقول يمكن الاستدلال لما ذكره الاصحاب من انه بعد تحقق الحيض كلما رأت المرأة في العشرة التي مبدأها الدم الاول فهو حيض برواية يونس بن ابي عمير لا دلالة على عدم اعتبار التوال في الايام الثلاثة التي هي اقل الحيض وقد تقدمت في المسئلة المشار اليها ونحوها صحة محمد بن مسلم وموثقته المتقدمة ثمة للاثان على انه اذا رأت الدم قبل تمام العشرة فهو من الحيض الاول ونحو ذلك كلامه في الفقه الرضوي حيث قال في رأت الدم بعد غسائها من الحيض قبل استكمال العشرة ايام بيض فهو ما بقي من الحيضة الاولى وان رأت الدم بعد العشرة البيض فهو ما تجل من الحيضة الثانية انتهى وكان الاولى في الاستدلال لما ذكره هو هذه الاخبار لا التعليل بمجرّد الامكان الذي جعلوا كالقاعدة الكلية في غير مكان فانه عليل لا تصلح لتأسيس الاحكام الشرعية جها اوردته عليهم في ذلك نعم بقي الاشكال في انه قد دلت الاخبار المتقدمة على ان ما تراه المرأة بعد ايام العادة والاستظهار بالعادة خاصة كما في الاخبار الاخرى وسأخاطبها عن من ان ينقطع على العشرة او يتجاوز ويمكن الجمع بتخصيص عموم الاخبار المشار اليها بهذه الاخبار بان يستثنى منها حكم ذات العادة ويقع ان كل دم رأت المرأة في العشرة فهو خيافاً ما عدا ما وردت هذه الاخبار المتعلقة بذات العادة هذا واما ما استظهره من الحكم بكونه خيافاً مع الاضطراف بصفة دم الحيض فلا يتم كلياً الا من فرغ هذه القاعدة عندهم من زائد ما على العادة ثم استقر حجة انقطع على العاشرة فانهم حكموا بكونه خيافاً ما عدا ما زاد هذه القاعدة وهو انه يمكن ان يكون خيافاً فيجب ان يكون خيافاً والمستفاد كما عرفت انما من اخبار المسئلة ان ما زاد على ايام العادة او مع ايام الاستظهار هو خاصة مطلقاً انقطع على العاشرة لا بصفة الحيض كان ام لا بذلك صرح هو نفسه في الموضوع فالحسن من شرح قول المصنف في الثالثة ان انقطع الدم لدون العشرة فعليها الاستبراء حيث قال والمستفاد من الاخبار ان ما بعد ايام الاستظهار استقام اه واما ما ذكرنا من الاستدلال لما قلنا من الاخبار والجمع بينهما وبين ما ذكرناه فلا اشكال في المقام بتوفيق الملك العلام **الثانية** قد صرحوا بان لو رأت الدم ثلثة ثم انقطع وانه قبل العاشرة كان الجميع من الدمين وما بينه من النقاء خيافاً اما الدم الاول الاكمل فلا يخرج اما ان يكون دم عادة فلا اشكال ولا فيكون تماماً يمكن ان يكون خيافاً واما الثالث فهو ما يمكن ان يكون خيافاً فيجب الحكم بكونه خيافاً واما النقاء فكونه اقل من عشرة فلا يمكن الحكم بكونه طهراً ولو تاخر بمقدار عشرة ايام ثم رأت كان الاول خيافاً منفرداً والثالث يمكن ان يكون خيافاً مستقلاً فيبقى اقل الطهر بينهما قال في ذلك فان ثبتت الكلية للمدعاة في كلامهم فيختص برويته يعني الدم ثلثة الذي بعد العشرة والاوجب رأت النقاء على ما تقدم من التفضيل قوله انما ذكره من الحكم بكون النقاء المستقلاً



# القول في مثل طه المصطبة

٢٧٣

بين الذين حضنته كان أقل من عشرة فقد تقدم الكلام فيه لأن كلامهم هذا مبني على قاعدة أقل الطهر عشرة مط وهو ما قد مر من أن يخصر بالطهر متوسط  
بين حيتين بمعنى أنه لا يحكم بعد الحيض إلا بوسط العشرة أما إذا كان في حية واحدة فلا مانع منه عليه تدل الأخبار المتقدمة في مسألة اشتراط ثلثة وعده  
كما أوضحناه في المسألة من أن مقتضى الحكم يكون حيضاً ثم نقطع فان مضت عشرة أيام خالية من الدم ثم عاد فانه يحكم بكونه حيضاً ثانياً مع بلوغ الثلثة  
وان لم تمض العشرة فانه من الحيضة الأولى وهو صحيح في ابطال كلامهم في هذه المسألة لأن من جملة فروض المسألة ما لو تحيضت ولا يجتنبه أيام ثم نقطع الدم ثمانية  
أيام مثلاً ثم عاد خمسة فمقتضى عدمه من النساء على قاعدة الأمان بقدر إرجائه في هذا المكان لأنه لا يمكن الحكم بالتحيض على ما عدا الدم الأول فالدم الثالث عند  
استحاضة ولا يمكن الحكم بكونه حيضاً مستقلاً لعدم توسط أقل الطهر عندهم وأما انضمامه إلى الدم الأول مع النقاء المتوسط للزوم الزيادة على العشرة التي هي أكثر  
الحيض المفهوم من أخبار المشايخ إلهان الدم الثامن للحيضة الأولى ومنه يلزم أن النقاء المتوسط طهر لا يلزم الحد والمذكور ومن ظاهر الروايات الدالة على ذلك  
رواية الفقيه الرضا المتقدمه قيرباً ودواية عبد الرحمن الجعفي المتقدمة في مسألة نوال الأيام الثلاثة ونحوها وإنا نحمد ربنا ما ذكره في أن النقص  
بالدم الثالث الذي بعد العشرة موقوف على الكلية المتعانة فان ثبتت الأوجب مراعات الصفات فيحكم المذكور ثابت بالضرورة لئلا يشترط إلهانها ولعلمها مستند  
الاصحاب هذه الكلية إلا أنه لا عموم فيها على الوجه الذي يدعون بحيث يكون حكماً كلياً بل يجب الاقتصار فيها على مورد ما دللنا عليه في العالم الثالث قد صرح  
الاصحابان ما تراه المرأة في أيام الحيض من الصفرة والكدره حيض ما تراه في أيام الطهر طهر وفسر في من أيام الحيض مما يمكن أن يكون حيضاً قال والمراة أيام الحيض ما  
يحكم على الدم الواقع فيها بأنه حيض سواء كانت أيام العادة أو غير ما قد دخل المبتدأة ومن تعقب عدا تها دم بعد أقل الطهر طهر ما يمكن كونه حيضاً ودبر بما فسرت  
بأيام العادة والنسود الذي يعمومها على الأول قال في ذلك بعد أن نقل عن جده ذلك هذا كلامه ورواه في تفسيره إذا كان الطهر طهر ما يمكن كونه حيضاً ودبر بما فسرت  
كما بيناه أقول أشار بقوله هذا التفسير الأخير هو التفسير بأيام وهو الظاهر فانه المتبادر من النص بالخصوص لا العموم كما إذا عدها من حيث صحة حمل من مطلق  
مسالت الصاق عليه السلام عن المرأة ترى الصفرة في أيامها فقال لا يصلح أن تنقض أيامها وإن رأت الصفرة في غير أيامها وتوضات وصلت وثيقة معوية برحيم قال  
الصفرة قبل الحيض بيومين فهو من الحيض بعد أيام الحيض ليس من الحيض في أيام الحيض حيض في رسالة يونس عن بعض رجالنا عن الصادق عليه السلام طهارات المرأة  
في أيام حيضها من صفرة أو حمرة فهو من الحيض طهارات بعد أيام حيضها فليس من الحيض ودواية السهيل المجع من الصاق عليه السلام قال إذا رأت المرأة الصفرة قبل  
أيام عادتها لم يضر وإن كان صفرة بعد أيام قرنها وصلت إلى غير ذلك من الأخبار الظاهرة في الماد فان التعبير بأيامها في الخبر الأول إنما يضر إلى المعهود من أيام عادتها  
لأنه لا يمكن كونه حيضاً وقريبة التقييم في الثانية ظاهرة في العادة وكذا في الثالثة والرابعة وبالجملة فان تبار ذلك من الأخبار الظاهرة من أن ينكر وأما ما ذكره  
في أن من أن الظاهر اعتبار الأوصاف في غير المعتادة مط فهو على إطلاقه بل لا يظهر الوقوف على الأخبار أن وجد والافتراوج إلى الأوصاف كما ذكره وقد قد مناه  
من الأخبار الدالة على التحيض بالدم الثالث بعد توسط أقل الطهر مثلاً لك أخبار المبتدأة فانه قد تقدم ما يدل على تحيضها برؤية الدم مطلقاً وهذه كلها أخبار  
عن أيام العادة مع دلالة على التحيض فيها برؤية الدم وفوقه الحيض وخالفه والله العالم **المطلب الثالث في المضطربة وفيه مثل الأول**  
قد اضطرر بكلامهم في تفسير المضطربة نفسها في الاعتبار بأنها التي لم تستقرها عادة وجعل الناسية للعادة قسماً لها والدم صرح به العلامة ومن تأخر عنه  
أنها من استقرت لها عادة ثم اضطربت عليها الدم ونسبتها أقول وهذا المعنى الثالث هو الذي صرح به دواية يونس الطويلة المتقدمة حيث قال وأما ناسية  
كانت لها أيام متقدمة ثم اضطربت عليها من طول الدم فزادت ونقصت حتى أغفلت عدها وموضعها من الشهر الحديث وظاهر أن المضطربة هي ناسية الوقت  
والعدول وتعرف هذه عند الفقهاء بالمختصة لغيرها في نفسها والمحيرة للفقهاء امرها وظل اصحاب جوع المضطربة بتفسيرها إلى التميز وعلله في أن يقول الأدلة  
الدالة على ذلك ثم نقل عن بعض المحققين أنه قال وقد تقدم أن المضطربة من نسبت عادتها ما عدا أو وقتاً والحكم برجوعها إلى التميز مط لا يستقر لأن ذكره  
العدول ناسية للوقت وعارض تميزها أيام العادة لم ترجع إلى التميز بناء على ترجيح العادة على التميز وكذا القول في ذكره الوقت ناسية للعدول ويمكن الاعتدال  
عنه بان المراد برجوعها إلى التميز في الطابق تميزها العادة بدليل ما ذكره من ترجيح العادة على التميز هذا كلامه ثم قال ولا يخفى أنه على هذا الاعتدال لا يظهر  
التمييز فائدة ويمكن أن يوق بلغة في طرفي المسألة خاصة وبحيض المضطربة بالناسية للوقت والعدول انتهى أقول لا يخفى أنه لم يرد في الأخبار ما يدل على مضطربة  
وحكمها من الرجوع إلى التميز الرواية يونس المشار إليها وقد عرفت أن الذي تضمنته إنما هو ناسية الوقت والعدول خاصة وأما من لم يستقرها عادة كما فسرها به  
في المعبر ناسية للعدول خاصة والوقت خاصة كما ذكره المحقق المشايخ إليه فلا عر في مستند ومنه يظهر عدم ورود ما أورده من الاشكال الذي تكلف الجواب عنه  
ويمكن استفادة المضطربة بلغة في ذلك ذكره المحقق المشايخ إليه في ناسية للعدول خاصة والوقت خاصة بما ورد في رواية اسحق بن جريح حيث قال فيها قالت فان الدم  
يسمر بها الشهر والشهرين والثلثة وكيف تضع بالصلوة قال تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلوئين قالت له ان أيام حيضها تختلف عليها ولكن يتقدم الحيض  
اليوم واليومين والثلثة ويتأخر مثله ذلك فاعلمها قال دم الحيض ليس به خفاء وهو دم حار له حرارة وقدوم الاستحاضة دم فاسد بارد الحديث والتقريب فيه  
إذا كان الاضطراب يحصل بالتقدم والتأخر على الوجه المذكور فلا يلزم من ثبوت النسيان للعدول والوقت بطريق إلى وفيه ما فيه على أنه يحتمل أن يكون المعنى في الخبر المذكور  
أنه تنظر إلى هذا الدم الذي يأتيها في أيام العادة معها في من تقدم والتأخر على الوجه المذكور فيصير ما يتجدد بصفة الحيض حياً وما كان بصفة الاستحاضة  
استحاضة وبذلك يظهر أنه لا يكون حكماً كلياً كما هو المدعى التحقيق أنه ان عارض التميز العادة فالترجيح للعادة لما عرفت فيما تقدم والأقان وجد في الأخبار  
ما يدل على القيض بين ذلك الدم مطلقاً فالواجب الأخذ به ولا فالعمل على التميز إذا الظاهر من خبر التميز هو الرجوع إلى التميز مقام اشتبا الدم في صحة خص بن الجهر  
قال دخلت على الصادق عليه السلام امرأة فسئلت عن المرأة يسمرها الدم فلا تدرى كيف هو وغيره فقال لها ان دم الحيض حار عبيط أسود له دفع وحرارة ودم  
الاستحاضة أصفر بارد وإذا كان للدم دفع حرارة وسود فلتدع الصلوة وفيه فيجب الرجوع إلى التميز في جميع أقسام المضطربة بما لم تقارضه بعبادة هذا بالنسبة

في أيام الحيض  
الاضطربة

العدول  
العادة



الى العادة العرفية الوقتية اما العرفية خاصة فلو غاها القيمة كان يكون عادة ما خست مثلا ورات الدم بتقادم الحيض قل واكثر منها فظاهر اطلاق كلامهم  
 الا انها هو الرجوع الى التميز حيث انهم اطلقوا رجوع المضطربة بجميع اقسامها الى التميز احتمال الرجوع الى العادة قوه والا حوط هذا الجمع بينها يجعل الجميع  
 جوازا وقضايات ما انفردت عن ايام العادة واما الوقتية فتقر عارضها التميز فالظن بجان العادة فلو رات في ذلك الوقت ما هو بصفة دم الاستحاضة  
 وفي غير ما هو بصفة دم الحيض فالاقترب بخصها بما رات في الوقت المذكور وقوة دلالة الوقت وعموم الاخبار الدالة على ان الصفرة والكثرة في وقت الحيض هي  
 والله العالم **المسئلة الثانية** قد تقدم ان كلام الاصحاب ان يجب الاستظهار على المبتدأة والمضطربة بان تتعبد في اول الدم ثلثة ايام ليتحقق  
 كونه حيضا وقد عرفت انه في المبتدأة لا دليل عليه بل الدليل واضح خلافه وكذا هنا قال في ك بعد ان نقل عن المص وجوب الاحتياط على المضطربة  
 بقضاء الثلثة المتقدمة ما لقطه والحكم بوجوب الاحتياط على المضطربة باقسامها الثلثة عليها انما يتم في ناسية الوقت ما ذكرته فانها تتخضع برؤية الدم  
 قطعاً وقد تقدم تخفيض الجميع برؤية الدم اذا كان بصفة دم الحيض قول اما ما ذكره من تخصيص ذكره الوقت بمجرد رؤية الدم فلا اشكال فيه ولما ما ذكره  
 من ان الاظهر كان تقدم تخفيض الجميع برؤية الدم ان كان بصفة دم الحيض شاذة الى ما تقدم في المبتدأة فقد عرفت فافيه ثمة الا ان الحكم في المضطربة لما كان  
 هو الرجوع الى التميز الذي هو الاخذ بصفات دم الحيض فانه يختص التخصيص بما اذا كان الدم بصفة دم الحيض البتة واما ما ذكره الاصحاب من الاحتياط بان لا تترك  
 العادة ثلثة ايام فان اذنبه الاحتياط في صورة كون الدم بصفة دم الحيض فلو خلاص النص الذي هو رواية يونس المتقدمة فانه قد تكرر فيها الامر بالتخصيص  
 بصفا الدم كقوله فماذا قبلت الحيضة فدعى الصلوة فاذا ادبرت فاصلي عنك الدم وصل وقول الباقية اذا رات الدم الجريح فدعى الصلوة فاذا رات  
 الطهر لوساعة من نهار فافعل وان اراد به الاحتياط في الصورة المذكورة فهو ليس باحتياط بل هو الحكم الشرعي في ذلك فانها مع عدم انصاف الدم بصفا  
 دم الحيض فالحكم الشرعي فيها وجوب العبادة عليها كما عرفت من قوله فماذا ادبرت فاصلي عنك الدم وصل والمراد باقبال الدم ولما راد به هو الانصاف بصفات  
 دم الحيض عدمه بخلاف قول الباقية واذا رات الطهر ساقية بعضه ليس بصفة دم الحيض بل بالجملة فلا لا عرف لهذا الاحتياط هنا محلا ولا دليل **المسئلة الثالثة**  
 فيها ما صود ثلث الايام ناسية الوقت والعد وهو المشهورة بالمخيرة كما تقدم وقيل بانها ترجح الى الروايات بان تتخضع في كل شهر بسبعة ايام او سبعة او  
 عشرة من شهر وثلاثة من اخر وفي اختار عدد اجازتها وضعت في موضع شاذ لعدم الترجيح فيها ولا اعتراض للزوج وهل يجزئ في الشهر ثلثة وما بعد  
 المطابقة في الوقت لما عليه الاول او يكون التغير باقيا وكذا التخيير في الاعداد احتمالا وهذا هو المشهور عندهم بل نقل عليه الشيخ في كلاهما مع انه في  
 الحق بوجوب الاحتياط عليها بان تعلم في الزمان كله ما تعلمه المستحاضة وتغتسل للحيض كل وقت يحتمل انقطاع الدم فيه وهو بعد الثلثة لكل صلوة  
 لاحتمال انقطاع الدم عنها اذ ما من زمان بعد الثلثة لا يحتمل الحيض والمهر والاقطاع وتقضي صوم عادتها ووجب عليها اجتناب ما يجتنبه الحيض وجعل  
 منه في هذا القول احوط وقال الشيخ في الجمل ترجع الى التميز فان فقدته تركت الصلوة في كل شهر بسبعة ايام وقال في النهاية فان كان لها عادة الا انه  
 اختلط عليها العادة واضطربت وتغيرت عن اوقاتها وانما هنا فكلمات الدم تركت الصوم والصلوة وكلما ظهرت صلت صامت الى ان ترجع الى حال  
 الصحة وقد ذكرنا انها تفعل ذلك ما بينها وبين شهر ثم ما تفعله المستحاضة وقريب منه كلام في يد وقال ابو الصلاح انها ترجع الى العادة نسائها فان لم يكن  
 لها ناسية عادت عادت بسبعة ايام فان كان الدم بصفة واحدة تخضع في كل شهر بسبعة ايام قال في كف هذا القول مخالف للمشهورين الاول  
 انه جعل للمضطربة رجوعا الى ناسيتها المشهورة في ذلك للمبتدأة خاصة الثلثة انه جعل التميز رجوعا اليه بعد فقد النساء وقال ابن اديس اذا فقدت القيمة  
 كان فيها الاقوال الثلاثة المذكورة في المبتدأة وكان قد ذكر في المبتدأة ستة اقوال **الاول** تخضع في الشهر الاول بثلثة ايام وفي الثلثة بشرة **الثاني**  
 عكسه **الثالث** سبعة ايام **الرابع** ستة ايام **الخامس** ثلثة ايام في كل شهر **السادس** عشرة في كل شهر ورجع في المعبرتها تخضع ثلثة ايام وتختص  
 تصوبقية الشهر استظهارا وعملها بالاصل في لزوم العبادة قال في ك بعد غلبه عنده وهو مقدر هذا ما وقت عليه من قولهم في هذه المسئلة والذي وقت عليه من الاجابة  
 في هذه المسئلة رواية يونس المتقدمة وقد تضمنت انها مع فقد التميز تخضع بسبعة ايام حيث قال في اخر الرواية بعد الامر بالعمل بالقيمة والاخذ باقبال الدم وادبارة  
 وان لم يكن الامر كذلك ولكن الدم لم يبق عليها فانه نزل الاستحاضة وارة وكان الدم على لوز واحد حالة واحدة فنتها السبع الثلث والعشرون الحديث من ذلك  
 يظهر قوة ما ذهب اليه الجمل الدلالة هذا الخبر عليه اما القول المشهور وهو موقوف على الاستدلال بموثوق ابن بكير موثقة سماه المتقدمة ما في بحث المبتدأة ومودها  
 انما هو المبتدأة كما عرفت بالاستدلال بها هنا لا اعرف له وجهها والعجب من غفلة الجميع عن ذلك ولا سيما متأخري المتأخرين الذين عادت منهم المناقشة في الأدلة الكتاب  
 او نحوه ولما قول الشيخ في يونس في فستند وموثقا يونس بن يعقوب الى بصير المتقدمان في الموضوع الاول من المقام الثالث من المطلب الاول في المبتدأة من  
 المقصد الثالث في الجمل الروايتين على من اختلط دمها كما عرفت في يونس في وخوم في الاستصحاب كما تقدم ثم وفيه ان الظاهر ان الحكم المذكور على جميع افراد المضطربة  
 والخبر لا يساعدان عليه تخصيصهما ذلك بالشهر والثلثين يوما ثم نقل عن المسحاضة وبالجملة فالظن هو القول بهما والوقوف على مورد كل واحد من كل واحد  
 وان كان طاعة الفقيه كونه حكما كلياً حيث وجب عليه ما ذلك الى ان ترجح الحال الصحة فانه لا دليل عليه في المقام سوى الخبرين المذكورين وهما قاصران عن الدلالة  
 على ما ادعاه واما ما ذهب اليه ابو الصلاح من التخصيص بسبعة بعد فقد التميز فهو جيد ما عرفت من الدليل ان كان ما ادعاه من الرجوع الى ناسيتها او لا دليل  
 عليه اما ما ذكره ابن اديس فقد عرفت ما فيه وما اوردناه على القول المشهور اما ما ذكره المحقق فقد تقدم الكلام فيه ودفعنا ما يكشف عن ضعف باطنه ما فيه في بحث المبتدأة  
 في الموضوع الثالث من المقام الثالث من المطلب الاول في المبتدأة من المقصد الثالث واما ما ذكره الشيخ من الاحتياط المذكور فقد ذكره جملة من الاصحاب باستلزامه الجمع المنفي  
 في الآية والأخبار قال في ك في القول بالاحتياط سر في الآية والرواية وقال في ك الاحتياط هنا بالرد الى اسوء الاحتمالات ليس مذهبنا فيه اشارة الى كونه

وادعى في كتابه  
 في كتابه



# في المضطربة

٢٧٧  
في المضطربة

قولا للعامة وهو كذا فانه نقل في المتن عن الشافعي بالجملة فهو قول لا دليل عليه بل الدليل ظاهر خلافه كما عرفت بالجملة فالظن في المسئلة هو ما ذهب اليه  
 الشيخ في الجملة المعروفة والله اعلم **الثاني** ناسية الوقت ذكره العبد المشهور بين اصحاب من انها تعمل على العدم المذكور وتخير في وضعه في موضع  
 من الشهر وغيره انها تعمل بالاحتياط المتعارف من جهة ونسب في القيد اقتصر عليه في المعبر حيث نقل ذلك عن الشيخ واقتصر عليه وهو مؤذن  
 باختياره قال في ضديف على هذا القول فروج جليلة ومسايل مشككة ثم انه ينبغي ان يعلم ان موضع الخلاف هنا ما اذا يحصل لها وقت معلوم في الجملة بحيث  
 يتحقق فيه الحيض كما لو لم تعرف ذلك الدور وابتدأه فانها لا تخرج عن المخيرة الا في نقصا العدة التي حفظته او زيادته على الروايات كما لو قالت كان حيض سبعة  
 لكن لا اعلم في كمالها او قال مع ذلك دورى ثلثون ولكن لا اعلم ابتداءه او قال في تركه يوم كذا ولكن لا اعرف قدره ففي هذه الصور ترجح الروايات  
 على المشهور لا محالة الحيض الطهر لا ينقطع في كذا وقت او قبل بالاحتياط في كل الزمان عند من ذهب اليه وان حفظت قدر الدور وابتدأه مع العدة كما لو قالت  
 حيض سبعة في كل شهر هلال في قدر العدة من اوله لا يحتمل الانقطاع وانما يحتمل الحيض الطهر بعد يحتمل الثلاثة في الدوران كان الاضلال فيه اجمع وان  
 يتيقن سلامة بعضه كالعشرة الاخرة من الشهر مثلما حكى بكونه طهر والحكم في العشرين الباقية انها تنحصر بالعد المذكور وتخير في وضعه بين الايام التي اضلت فيها  
 ويجعل الدور استقامة او قبل بالاحتياط عند من ذهب اليه في جميع اوقات الاضلال وهو ان تغسل الحيض كل وقت يحتمل الانقطاع وهو ما زاد على العدة من اول الدور  
 بعد امكان الانقطاع قبل انقضاءه وهكذا ما بعد من الاوقات التي يحتمل فيها الانقطاع تغسل لكل عبادة مشروطة به وتترك ترك الحيض لزمها مع ذلك  
 المنقطعة من العبادات والافعال والوضوءات وتقصص صوم عادية ما خاصة وهو العدة التي حفظته ان علمت عدم الكسرة لا لزمها قضاء يوم لغروب الجملة فان الاحتياط  
 على القول به وعدم تحقق الحيض انما يكون فيما اذا يحصل لها وقت معلوم في الجملة بان تضل العدة في وقت يزيد نصفه عن ذلك العدة ويساويه كما لو اضلت خمسة  
 او اربعة وعشرون فانها لا يحضرها متيقن بمساواة العدة ونصف الزمان ونقصا اما لو زاد العدة على نصف الزمان كما اذا اضلت سبعة وعشرون فانه يتعين كون  
 الزايد نصفه حضا يتيقن وهو السادس والخمسون لانه راجعها بتقدير تقدم الحيض تاخره وتوسطه ويتعلق احتمال الانقطاع بالشاس الى تمام العشرة فعلى العمل بالثبوت  
 نظم اليومين بقية العدة المذكور متقدما او متاخرا او بالتفريق وعلى العمل بالاحتياط تجمع في الاربعة الاولى بين افعال المستحاضة وترك الحيض وفي  
 الاربعة الاخيرة تزيد على ذلك غسل الانقطاع عند كل صلاة ولو اضلت خمسة في السبعة الاولى فالخامس خاصة حيض لان العدة تزيد عن نصف الوقت المذكور وقع  
 فيه الضلال بنصف يوم فهو مع ضعف يوم كامل ولو اضلت سبعة في العشرة فالمحقق حيض اربعة وهو الرابع والسابع معا بينهما والحكم في ذلك بناء على القولين ما تقدم  
 فمسئلة اضلال الستة في العشرة ومن هنا يعلم احكام مساليل المزج المشهورة في كلامهم وامثلة كثيرة ولند ذكرها هنا لئلا ينسب اليها تفصيل الظاهر فانها لو قالت  
 حيض ستة وكنت اخرج احد نصفي الشهر لآخر يوم فهذا اضلت ستة في العشرة لا واسطفا لها يوما من حيض متيقن وهما الخامس عشر والسادس عشر والعشرة الاولى من  
 الشهر طهر يتيقن ويتعلق احتمال الانقطاع بالسادس عشر والعشرين والعلة في الاربعة المتقدمة والمتأخرة كما تقدم ومنها ما لو قالت حيض عشرة وكنت اخرج احد نصف  
 الشهر لآخر يوم فهذا اضلت ثمانية عشر فالزائد من العشرة عن نصفها وهو يوم وضعه حيض في وسط وقت الضلال وهو ما بين السادس والخمسين والعشرين  
 عشر حيض متيقن كما ان الستة الاولى من الشهر الستة الاخيرة طهر متيقن ومتعلق احتمال الانقطاع بالسادس عشر والرابع والعشرين في الاحتياط تغسل عليها بالحيض  
 وتجمع في الثمانية السابقة على اليومين والثمانية اللاحقة بين افعال المستحاضة وترك الحيض على المشهور وتضم الى الثمانيتين شاءت الى اليومين وعلى ذلك  
 اذا عرفت ذلك فاعلم ان المسئلة المذكورة لما كانت عادية من النصوص على العموم والخصوص فالواجب فيها الرجوع الى الاحتياط كما امر به في مقام اشتبا الاحكام  
 اما الدليل ولا شبهة على ذلك هو المرد منه وبذلك يظهر قوة ما ذهب اليه الشيخ في هذا وما رده به بعض اصحاب من لزوم العشرة لرجوع غير مستوع  
 مقابلة النصوص الدالة على وجوبه في مثل ذلك لولا ان الدليل في الصورة الاولى موجود لما كان عن القول بالاحتياط فيها ايضا معدل **الثالث** صور  
 اربع الاولى ان تذكر اوله ووج فيجب ان تكمل بيومين لتبين كون الجميع حضا ويبقى الزايد عنها الى تمام العشرة محل شك اشكال لاحتمال الطهر والحيض فيها فيحتمل  
 ان يحتمل طهر ابناء على ان تلك الثلاثة هي وظيفة الشهر والحيض المتيقن واختاره الشهيد في ن ونقله في عن المعبر استحسانه جريا على ما قدما نقله عنه سابقا وفيه  
 ما عرفت ثمه وقيل هو المشهور وترجح الروايات بان يحتمل حيضها عشرة او ستة او سبعة فتضم الثلاثة ما تكملها باختياره هذا الصلح الثاني للوجبه للحكم في حديث السنن  
 ويحتمل لباقة استحاضة ونقله في ض من الشهيد ايضا وفيه ان ظاهره حديث السنن انما هو ناسية الوقت والعلة ما كما قدما ذكره لا ناسية احدها حيث قال فيه  
 واما سنة التي قد كانت لها ايام متقدمة ثم اخلط عليها ايامها من لول الدم فزادت ونقصت حتى اغفلت عدها وموضعها من الشهر ثم قال نعم بعد كلام في البين  
 فهذا يبين ان هذه امرأة قد اخلطت عليها ايامها لم تعرف عدها ولا وقتها الحديث في ن فلا دلالة في الخبر على هذه الصورة كالدلالة في غيرها على سابقها وقيل بالعدل  
 بالاحتياط كما ذكره الشيخ ومن تبعه بالجمع بين التكليف الثلاثة الحيض والاستحاضة والانقطاع فتغسل للانقطاع بعد الثلاثة وعند كل صلاة او غاية مشروطة  
 بالطهارة ووج ان قلنا بالتداخل بين الاغسل كما هو المحقق في المسئلة يجب عليها للصلوات الخمس اغسل وان قلنا بعد التداخل يجب عليها للصلوات الخمس ثمانية  
 مع كثرة الدم خمسة للانقطاع وثلاثة للاستحاضة **الثاني** ان تذكر اخره فيكون نهاية الثلاثة فتجملها حضا يتيقن والكلام في السبعة المتقدمة  
 حسبما تقدم الا انه لا مجال هنا لانكار الانقطاع فتقتصر على افعال المستحاضة وترك الحيض وغسل الانقطاع انما يكون بعد الثلاثة المتبقية **الثالث**  
 ان تذكر وسطه خاصة بالمعنى المعروف لغة وهو ما بين الطرفين ومركبه الى ان تعرف كونه في اثناء الحيض فان ذكرت يوما واحدا حقة بيومين حضا محققا  
 وضمت الى الثلاثة ما يكمل باختيارها من الروايات على القول بالرجوع الى الروايات قبل المتيقن او بعده او بالتفريق فان ذكرت يومين حقة بيومين اخرين  
 فيتحقق اربعة ايام حضا محققا وتضم اليها تمام الرواية التي تمتازها على القول بالاحتياط تكملها بتحقيقه عشرة قبله او بعد او بالتفريق وتعمل بالزائد  
 عليها بتحقيقه بالتكليف الثلاثة من كان عمدا متحققته والاباء عدل الانقطاع لو كان متقدما ولو ذكرت الوسط بالمعنى الحقيقي عن المخوف بمساويين فان

كان يوما

في المضطربة







# في أحكام الحيض

٢٧٨

والله العالم **المسئلة الثانية** المشهور بين الأصحاب أنه متى حاضت قد مضى من الوقت ما يسع الطهارة والصلواتين مساو لم تصلها وجب عليها قضاءها بعد الظهر ولو لم يسع إلا الأولى لم تصلها وجب قضاءها خاصة بذلك المشهور بل ادعى عليه الإجماع أنها متى طهرت من حيضها أو قد بقي من الوقت ما يسع الطهارة والصلواتين وجب عليها الأداء ومع التقريب القضاء حتى لو لم تدرك إلا بقدر الطهارة وركعة وجب عليها الاتيان بما أدركت وقته ولا بالقضاء فيه بمقامان **الأول** فيما لو حاضت قد مضى من الوقت ما يسع الطهارة والصلوة فأنجب عليها الأداء ومع التقريب القضاء ولو لم يمض القدر المذكور فإنه لا يجب عليها القضاء يدل على الحكم الأول موثقة بولس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام قال في امرأة دخلت وقت الصلوة وهي طاهرة فحزبت الصلوة حتى حاضت قال فقضى إذا طهرت ورواية عبد الرحمن بن التجاج قال سئلت عن المرأة تطهرت بعد ما تزول الشمس لم تصل الظهر هل عليها قضاء تلك الصلوة قال نعم ويؤيده عموم أدلة وجوب قضاء الفوات وأما الحكم الثاني فاستدل عليه من في المنتهى بأن وجوب الأداء ساقط لاستحالة التكليف بالإتيان وجوب القضاء تابع لوجوب الأداء وفيه أنه منقوض بوجوب الصلوة على التمام والتام وقضاء الصوم على الحيض التحقيق يقال إن الأصل براءة الذمة مما لم يتم دليل على التكليف به وإن القضاء لا ترتبه على الأداء بل إنما يجب بإيجابه كما عليه جملة من المحققين ويدل على ذلك موثقة سماعة قال سئلت الصادق عليه السلام عن امرأة صلت من الظهر ركعتين ثم أتتها الحشدة فجاءت فقال تقوم من مكانها ولا تقضى الركعتين بحملها على كون صلوة ما في أول الوقت نقلها عن أبي بصير وفي الأكفاد وجوب القضاء بخلاف الوقت عن الحيض بقدر أكثر الصلوة ورده الأصحاب بعدم الوقوف على ما خذوا قول يمكن أن يكون ما خذوا رواية الجعفي في المروية في حق ويقل سئلت الباقر عليه السلام عن المرأة التي تكون في صلوة الظهر قد صلت ركعتين ثم ترى الدم قال تقوم من مسجدك ولا تقضى الركعتين قال فان دأت الدم وهو في صلوة المغرب قد صلت ركعتين فلتقم من مسجدك فإذا طهرت فلتقض الركعة التي فاتها من المغرب بهذه الرواية عبر الصادق في بقاء فان صلت المرأة من الظهر ركعتين ثم دأت الدم قامت من مجلسها فإذا طهرت قضت الركعة والتقريب في الرواية المذكورة بالحمل على الصلوة في أول الوقت حيث فرق فيها بين الظهر والمغرب وجوب قضاء الباقي من المغرب وبإتمام الصلوة في الظهر بالنسبة إلى المغرب ونظر في الرواية المذكورة إنما قضى الباقي من الصلوة والمعروف من كلام الأصحاب هو الموافق للأدلة إنما هو قضاء الصلوة كلاً أو مضمون من الوقت مقدارها مع الطهارة ثم طهرت حدث لا يسأ عنها في الأتمام لها وإن كان هذا مما ينطبق على مذهبي فينبغي أن يكون في ركعتين ثم ذكر أنه لا يقضى ما بقي لو بلغ التسعين وبالحجة فهذا القول ضعيف مرغوب عنه وروايته ضعيفة متهاكة وهي مردودة إلى قائلها وهو أعلم بها وأما ما أجاب به في حملها على أنها فرطت في المغرب دون الظهر قال وإنما يتم قضاء الركعة بقضاء الباقي ويكون إطلاق الركعة على الصلوة مجازاً انتهى فلا يخفى بعد **المقارن الثالث** فيما لو طهرت من حيضها وقد بقي من الوقت ما يسع الطهارة والصلواتين وأحدهما فأنجب عليها الأداء ومع التقريب القضاء يدل عليه جملة من الأخبار ومنها صحيحة عبيد بن نذر عن الصادق عليه السلام قال إذا طهرت من الحيض فادعى أن تغسله وقت صلوة ففرطت فيها حتى يدخل وقت صلوة أخرى كان قضاء تلك الصلوة التي فرطت فيها أن دأت الظهر في وقت صلوة فتأخرت ذلك فجاء وقت الصلوة ودخل وقت صلوة أخرى فليس عليها قضاء وصل الصلوة التي دخلت فيها وأنها صحيحة الجعفي هذا عن الصادق عليه السلام قال إذا دأت المرأة الظهر في وقت صلوة ثم أخرت الفسخ يدخل وقت صلوة أخرى كان عليها قضاء تلك الصلوة التي فرطت فيها وإذا طهرت في وقت أخرت الصلوة حتى يدخل وقت صلوة أخرى وشأت دماً عيطاً كان عليها قضاء تلك الصلوة التي فرطت فيها ورواية منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام قال إذا طهرت من الحيض قبل العصر الظهر فإن طهرت في آخر وقت العصر صلت العصر ورواية الجعفي الكندي عن الصادق قال إذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء وان طهرت قبل أن تغيب الشمس صلت الظهر والعصر صحيحة عبد الله بن سنان عن الصادق قال إذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر والعصر وان طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء ونحوها ورواية داود التميمي ورواية عمر بن حفص فأنها مشتملة على هذا التفصيل بالنسبة إلى الظهرين والعشاءين جملة في سابقتهما وأما هذه الأخبار ما هو في المناقاة ومنه صحيحة مرسلة قال سئلت الصادق عليه السلام عن امرأة طهرت من الحيض في وقت العصر قبل أن يغيب الشمس قال لا تأتيناها في وقت العصر بل تأتيناها في وقت الظهر حتى لا تأتيناها في وقت العصر قبل أن يغيب الشمس قال لا تأتيناها في وقت الظهر عند ما وبهذا المضمون عبر في بقاء المرأة التي طهرت من حيضها عند العصر فليس عليها أن تصل الظهر إنما تصل الصلوة التي طهرت عندها والرواية المذكورة محمولة على الوقت المختص بها وبين ما تقدم ومع فإن أراد في ذلك إلا كان ما ذكره في المشهور بين الأصحاب منه موثقة محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد عليه السلام قال قلت للمرأة ترى الظهر فتشغل في شأنها حتى يدخل وقت العصر قال تصل العصر وحدها فان ضيقت فليصلها صلواتاً ويجب عليها أيضاً على الوقت المختص المراد بها شأنها في شأنها في شأنها حتى يدخل وقت العصر قال تصل العصر في الحاضر إذا ضلست في وقت العصر يصل العصر ثم تصل الظهر ويصلها على ما إذا طهرت في وقت يسع الظهر والعصر ثم تواتر بالفصل إلى الوقت المختص من ذلك موثقة الفضل بن يونس قال سئلت بالسنن الأول عليه السلام قلت للمرأة ترى الظهر قبل غروب الشمس كيف تضع بالصلوة قال إذا دأت الظهر بعد ما يمضي من زوال الشمس ادعى بقاء فلا تصل إلا العصر لأن وقت الظهر دخل عليها وهي في الدم وخرج عنها الوقت وهي في الدم فلم يجب عليها أن تصل الظهر ما طرح الله تعالىها من الصلوة وهي في الدم أكثر قال وإذا دأت المرأة الدم بعد ما يمضي من زوال الشمس ادعى بقاء فلا تصل إلا العصر فلو لم تكن من الصلوة فاد طهرت من الدم فلتقض صلوة الظهر لأن وقت الظهر دخل عليها وهو طاهر وخرج عنها وقت الظهر وهي طاهرة فصلى الظهر فوجب عليها قضاءها وظل التهذيب الجمع بين الأخبار المتقدم بهذا الخبر حيث قال إن المرأة إذا طهرت من زوال الشمس إلى أن يمضي منه أربعة أقدام فأنجب عليها قضاء الظهر والعصر وإذا طهرت بعد أن يمضي أربعة أقدام فأنجب عليها قضاء العصر لا غير ويستحب لها قضاء الظهر إذا كان طهرها من الغيب الشمس إلى هذا القول حاله في الأخير فقال بعد نقل كلام الشيخ بهذا الوجه جمع بين الأخبار المختلفة الواردة في هذا الباب نحو قال وطعما ذكره الشيخ طريفة حسنة في الجمع بين الأخبار ثم نقل جملة من روايات الطرفين وقال بعدها ويمكن الجمع بين هذه الأخبار بوجهين الأول حمل خبر الفضل على التقية والثالث حمل خبر بن شاذان على الاستحباب والثالث أقرب لعدم ظهور كون مدلول خبر الفضل معولاً به بين العامة بل المشتهر بينهم خلافه فتعين أن يكون قول الشيخ هو الصحيح فيقول فيه ولا ما عرفت من أن ما عدا رواية الفضل فإنه لا يمكن أن ينافي على الأخبار الأولى وبه يرتفع الشك في

من وقت الحيض  
والصلوة  
من وقت الحيض  
والصلوة

من وقت الحيض  
والصلوة  
من وقت الحيض  
والصلوة

بينها











عبد الله بن سنان قال قلت للصديق عليه السلام ما يحل للرجل من امرته وهي حية قال ما دون الفرج وموثقه هشام بن سالم عن الصادق في الرجل يات المرأة فيمادون  
الفرج وهي حية قال لا بأس إذا جئت ذلك الموضع ونحوها وابات اخا عرضا عن التطويل بدكرها الخ لم يرض بقوله عز وجل ولا تقربوهن حتى يهتبن وقوله نعم  
فاغزلوا النساء للمحرم مني وقت الحيض صححه الحلبي عن الصادق عليه السلام ما يحل لزوجها من امرها قال تنزله باز الى الركبتين فتخرج سترها ثم له ما فوق الا اذا قول  
ويدل عليه ايضا موثقه بالبحر عن الصادق قال سئل عن ما يحل لزوجها من امرها قال تنزله باز الى الركبتين فتخرج سترها ثم له ما فوق الا اذا قول  
ايضا رواية الخشاب قال سئلت الصادق عليه السلام عن ما يحل لزوجها من امرها قال تلبس ثيابا تغطي الظاهر والباطن ولا يطلع الا بالضرورة والامام ابي  
عليه السلام يرضى عن هذا جابجا عن الآية الاولى بانه حقيقة القرب ليست مرادة بالاجماع فيحمل على المجاز المتعارف وهو الجماع في القبل لان غيره نادى عن  
بانه يحمل ارادة موضع الحيض بل هو المراد قطعاً فان اغترال التمسك باليسر اذ لا يغترال الوحي في القبل قول اماما اجاب به عن الاولى هو جليل ما عرفت في غير  
موضع من الاطلاق انما يرضى في الافراد الشائعة المتكررة وبعد تعذر الحمل على الحقيقة فالمراد المتكرر انما هو الجماع في القبل يؤيد ما ذكره المفسر واما  
ما اجاب به عن الثانية فتوضيحه ان الظاهر ان الحيض هنا اسم مكان بمعنى موضع الحيض كالمبيت المفتاح احتمال كونه مصدرا واسم زمان يوجب الاضمار والتخصيص  
للجماع على عدم اغترالهم بالكلية وايده بعضهم بان الحكم بالاغتزال على تقدير ان يكون اسم زمان ومصدر لا يشمل ما بعد زمان الحيض بوجه فكان منه ما معلق  
فتدل الفائدة في قوله نعم حتى يطهرن واما الاخبار فالجواب عنها من وجوه احدها انها مارة بما هو اكثر عدد واوضح دلالة فيجب الجمع بينها بحمل هذه الروايات  
على كراهة ما تحت الاذا واثباتها ان قصاصا ما دل عليه هذه الاخبار ان له الاستمتاع بما فوق المثز ومنه نقول به ودلالة على ما عداها انما هو معلوم  
بمفهوم القلب الضعيف كما قرره في الاصول وثالثها ان المراد بما يحل على المعنى المتعارف عند الفقهاء والاصوليين وهو ما يتساوى طرفاه المراتب للباح ولا  
ريب ان نفيه لا يستلزم الحرمة لحرارة ارادة الكراهة ونحو ذلك لانها فيهما جاعلين لادلة لان من حام حول المحي اوشك ان يقع فيه ودأبها وهو المعتمد على هذه  
الاخبار على التقية لوافقها المذهب لعامة كما ذكره الشيخ لان العامة ما بين محرم ومكره فقلل ثلثته في التحريم عن ابي حنيفة والشافعية مالك والبريوسف والكرار  
عن حكمه في التوبة واستحقاق الاوذي في ثور وداود ويحيى بن الحسن النخعي في اسحق المرفعي ابن المنذر وبذلك يظهر ان ما دل عليه هذه الاخبار من عدم  
حل ما تحت الاذا بحرر ما او كراهة فحمل على التقية ويظهر ضعف حمل الاخبار المذكورة على الكراهة كما هو المشهور والله العالم **المسئلة السابعة**  
اختلف اصحاب وجوب كفارة بالوطئ في الحيض واستصحابها المشهور بين المتقدمين الاول وبه قال الشيخ في الجملة طه الملقين المرتضى ابن بابويه وابن البراج  
وابن حمزة وابن ادريس المشهور بين المتأخرين الثلاثة وبه قال الشيخ في رواية الاخبار الواردة في المسئلة فاكثروا وان ضعف سند جملة منها بالاصطلاح المحل  
يدل على الوجوب منها ما رواه الشيخ عن داود بن فرقد عن الصادق عليه السلام في كفارة الطمث يقتل اذا كان في اوله بدنيار وفي سطره بصفه دينار وفي اخوه بربع دينار  
قلت ان لم يكن عنده ما يكفي قال فليصنع على مسكين واحد ولا يستغفر الله تعالى ولا يعود فان لا استغفارة توبة وكفارة لمن لم يجد السبل الى شيء من الكفارات عن  
عبد الملك بن عمرو قال سئلت الصادق عن رجل اتى جارية وهي طامث قال يتصدق بدنيار ويستغفر الله تعالى عن ابي بصير الموثق عن الصادق قال من اتى حائضا  
نصف دينار يتصدق به وعن عبد الله بن علي الحلبي عن الحسن عن الصادق في الرجل يقيح على امرته وهي حية قال يتصدق على عاتقها نصف دينار او على عاتقها  
ما بعد الرواية الاولى على ما تضمنته من التفصيل في افراد الكفارة وهو جدي قال في الملقع روى ان من جامعها في اول الحيض فعليه ان يتصدق بدنيار وان كان في نصفه  
دينار وان كان في اخوه فربع دينار وقد تقدم في الموضع الاول رواية محمد بن مسلم الدال على انه يجب عليه استقبال الدم دينار وفي استدباره نصف دينار و  
نحوها رواية تفسير علي بن ابراهيم واما ما يدل على القول الثلاثة فادناه الشيخ في التصحيح عن عيسى بن القاسم قال سئلت الصادق عليه السلام عن رجل واقع امرته وهي طامث  
قال لا يلحقه ذلك وقد نهى الله تعالى ان يفعل عليه كفارة قال لا اعلم شيئا يستغفر الله تعالى وعن زرارة في الموثق عن احمد عن ابي بصير ما يحل لها من امرها  
قال ليس عليه شيء يستغفر الله تعالى ولا يعود عن ليث المرادي قال سئلت الصادق عن وقوع الرجل على امرته وهي طامث خطاء قال ليس عليه شيء وقد عرفت ربه وحمل  
المتأخرون الاخبار الاولى لضعف اسانيدها على الاستصحاب ايدوا ذلك باختلافها في تقدير الكفارة وفيه ما عرفت فيما تقدم في غير مقام وفيه من المعبر انه قال  
بعد طه في الاخبار بضعف اسانيد لا يمنعنا ضعف طريقها عن تنبيلها على الاستصحاب لان اتفاق اصحاب اختصاصها بالمصلحة الواجبة اما وجوبها واستصحابها فمخفى  
بالقيصر مما ملون بالاجماع لا بالرواية ثم قال في كونه حرجا قول بل هو عن الحسن بن مجمل ما اولا فلما فاة هذا الكلام لما قدمه في صد كتابه بما هو كالمقاعد  
في مثال المقام من قوله فوط الخشوية في العمل بخبر الواحد وقد تقدم نقله في الموضع الثالث من المقام الثالث من المطلب الاول في المبتدأ من المقصد الثالث في  
عدم الطعن في الاخبار بضعف اسنادها انما المرجح في القول لاصحاب الخبر ودلالة القران على صحة الامر المذكور وان حاصله في جانب هذه الاخبار ما قبل  
الاصحاب لما عرفت من ان القول بها هو المشهور بين المتقدمين ولهذا ان الشهيد في كرمي سند الجرح بها بالشهرة وما دالة القران فلتدوينها في الاصول  
المعتمدة التي عليها المدار واما ثانيا فان مرجع هذا الاجماع الذي استند اليه الاستصحاب انما هو الاخبار المذكورة حيث اتهم اجوعا على العمل بها وجوباً عند  
واستصحاباً عند آخرين فكيف كان فحملها على الاستصحاب مع دلالتها بظاهرها على الوجوب لا يخرج مخرجاً من مقتضى الوجوب هو تحتمل الفعل مع ثبوت العقوبة  
على تركه ومقتضى الاستصحاب جواز الترك عند العقوبة والقول بالاستصحاب بظاهره في طرحها وعدم العمل به اذ دللت عليه من الوجوب الذي انما خرجوا عنه لضعف  
السند لا لوضوح اسانيدها كقولها بالوجوب اما ثالثا فان ظلالهم انهم اتهموا هذه الاخبار على الاستصحاب من حيث ضعف اسانيدها فادعوا من طرفها  
والا فلو صحت اسانيدها لكانت بالوجوب كما هو ظاهرها وانت خبير بان حملها على الاستصحاب كان لا يطاق الى الامع القرينة الظاهرة وضعف الاسانيد ليس من جملة  
قران المجاز ولا وجود الخالف من الاخبار في ذلك الحكم ويرجح القول بالوجوب بانه لا فوق بالاحتياط وهو احد المرتجات الشرعية فان حمل الاخبار المشار  
اليها على الاستصحاب بعيد عن جادة الصواب حمل الشيخ في الاخبار الاخيرة على الباطل بالحيف لا ينبغي بعد ذلك الاول فلا قرب عند حمل الاخبار الاخيرة

في كتاب الطهارة



# في الكفارة

٢٨١

التقية التي في اختلاف الأخبار والأحكام الشرعية أصل كل بلية فان ذلك مذموم وهو المخالفين قال في المنتهى بعد نقل القول بالوجوب هو أحد الروايات  
من أجل أحد قول الشافعي قال بعد نقل القول بالاستحباب هو قول مالك في حيفه وأكثر أهل العلم وأما ما طعنوا به من اختلاف المقادير في الكفارة فقد عرفت انه  
محمول على ما صرح به الرواية الأولى من المراتبة الصدقة ومع تعدد ما لا يستغفار وبالجملة فانك قد عرفت في غير مقام ما يجمع بين الأخبار بالاستحباب فان القاعدة المردية  
عنهم هو العرض على هذه العامة في مقام اختلاف الأخبار والاختلاف ما اغتفر وهو هنا في روايات القول بالوجوب به يظهر ان القول بالوجوب هو الأقوى قال في كرى  
وأما التفصيل في غير الشافعي غير كما قاله الراوندك فلا عبرة به والله العالم وهي هنا فوائد **الأول** المشهور انه على تقدير القول بالكفارة وجوب الاستحباب بالجملة  
دينار في أوله ونصف دينار في وسطه ودينار في آخره كما دل ذلك عليه رواية داود المتقدم المراد بأوله الثلث الأول منه وبوسطه الثلث الثاني وبآخره الثلث  
الثالث فالأول لذات الثلاثة اليوم ولذات الأربعة هو مع ثلث الثلث ولذات الستة اليوم الأولان وعلى هذا القياس في  
مثله في الوسط والآخر عن سلاوان الوسط ما بين الخمسة إلى السبعة واعتبر الراوندك عشرة دون العادة ويلزم على قوله ما يخلو بعض العادات عن الوسط  
الآخر والظان مرجح قوله سلاوان والراوندك إلى جعل محل هذا التقدير هو العشرة خاصة دون العادة لكن سلاوان يقسم الوسط ما بين الخمسة إلى السبعة ما  
بمخت الخمسة وهو الأربعة بمجمله ولا وما فوق السبعة وهي الثلاثة بمجمله آخرها الوسط على هذا ثلثة والراوندك يثلث العشرة كما يقوله الأصحاب لذات العشرة  
فخلافه للأصحاب في تخصيص ذلك بالعشرة دون العادة وخلاف سلاوان في ذلك في عدم التثنية في العشرة وعلى هذا فاذا كانت العادة سبعة مثلاً فلا خلاف لها  
عندها ولو كانت مثلاً فلا خلاف لها عندنا أيضاً ويدفعها زيادة على ندورها رجوع الضمير قوله في يصدق في أوله بدنيار إلى المخفض من غير تفصيل  
وعن الصلوة في المقنع انه قال يتصدق على كل مسكين بقدر شبعه سبب ليل القول المشهور في الرواية مع انه في يه وافق الأصحاب الظاهر انه استند إلى حصة  
الجملة المتقدمة في محموله على ما عرفت من عدم إمكان ما زاد على ذلك **الثاني** قد ذكر الأصحاب ان المراد بالدينار هو المتعارف من الذهب المضروب  
الحال كان قيمته في زمانه عشرة دراهم فلا يخرج القيمة كماله الكفارات ولا التبر لعدم تناول النص لهما وقد قطع منه في جملة من كتبه بعد اجزاء القيمة  
كان كما عرفت قال في كرى في الشيطان الدينار عشرة دراهم والخبر حاله فان لم يقل به فخرج اخرج القيمة نظر التقاطع أجزاء القيمة في الكفارات وعلى قولها لا يخرج  
دينار قيمته أقل من عشرة والظان المراد به المضروب فلا يخرج التبر لانه المفهوم من الدينار انه في قال في المنتهى لا فرق في الاخراج بين المضروب التبر لتناول الاسم  
لها ويشترط ان يكون صافياً من الغش في اخرج القيمة نظر قريبه على الاجزاء لانه كفارة فاخص بعض انواع المال كسائر الكفارات ونحوه في التبر وظاهره اخرج  
التبر وغير المضروب تناول الاسم كما ادعاه اشكال المتبادر منه انما هو المضروب بسبب المعاملة كما عرفت من كلام الذكرى **الثالث** قد صح لأصحاب من  
غير خلاف يعرف بان مضرب هذه الكفارة الفقراء والمساكين من أهل الإيمان ويكفي الواحد لا يجزئ التعدد وعلا بالطلاق الخبر وهو كذلك وظاهره ايضا انه لا فرق في  
الزوجة بين الدائمة والمنقطة المحررة والامة للاطلاق وهو كذلك ايضا في كل ما يلحقها الاجنبية المشبهة والمرتب بها وجهها منشأؤها استلزام ثبوت الحكم في  
الأدنى ثبوت في الأعلى من حيث عد النص سيما مع احتمال كون الكفارة مسقطاً للذنوب فلا يتعد إلى الأقوى لانه بفلاحته قد لا يقبل التكفر انما يناسبه الانتقام كما  
في كفارة الصبي أسياً أقول والأظهر هو الأول لما ذكره بل ما تقدم في رواية أبي بصير قوله في متى في حايضاً فانه شامل بالطلاق للزوجة والاجنبية ونقل  
القول بذلك عن منته والشهيد استدل بالرواية المذكورة أقول ونحوها ايضا قوله في رواية محمد بن مسلم قال سألت عن الرجل في المرأة وهي حايض قال يجزئ عليه في استنبا  
الحيض ينار الحديث وقد قدم ولو كانت حايضاً لموطوءة أمته قال الشيخ في ربه وقتاً يصنف بثلاثة امداد من طعام وبه قال العلامة ايضا في المنتهى لانه حمل التصديق  
على الاستحباب قال في المقنع وان جمعت امتك وهي حايض صدقت بثلاثة امداد من طعام ونقل الأصحاب في كتب الاستدلال ان بذلك رواية وان ردوها بضعف  
ولم أقف على الرواية مع انه قد تقدم في رواية عبد الملك بن عمرو ما يدل على التصديق على عشرة على من في تجارته قال في من ولا فرق بين أول الحيض وأوسطه وآخره  
لاطلاق الرواية والفتوى لا بين الامة للمعتقة والمذبرة وام الولد والزوجة وان حرم الوطى **الرابع** اختلف الأصحاب فيما لو تكررت الوطى هل تكرر الكفارة  
مطاً ولا مطاً وتكرر مع اختلاف الزمان كما اذا كان بعضه مثلاً أو سبق التكفير عنه بدرهما أقوال اختلفا وأما الشهيد في نظري في رواية الثانية ما بين  
أدرين على ما نقله في لف قال وقال ابن ادرين اكررت الوطى فلا يظهر ان عليه تكرار الكفارة لان عموم الاخبار يقتضيان يكون عليه بكل فية كفارة ثم قال والأقوى عندك  
والأصح ان لا تكرر في الكفارة لان الأصل برائة الذمة وشغلها بواجب ندب يحتاج إلى دلالة شرعية وأما العجول لا يصح التعاقب به في أمثال هذه المواضع لأن هذه  
أسماء الاجناس المضار لا تروى من كل فية فها مضامتها وتكرر الأكل لا يجب عليه تكرار الكفارة بخلاف هذا القول ظاهر الشيخ ايضا حيث قال في طائفة لا نص لها بانها  
في ذلك عموم الاخبار يقتضيان يكون عليه بكل فية كفارة ثم قال وان قلنا انه لا يكرر لانه لا دليل عليه الأصل برائة الذمة كان قويا وثالثها الجملة من الأصحاب منهم  
في لف والمنتهى في التمهيد في كرى وغيرهم من الأصحاب واختاره في حجة القول الأول كما قرره في حران كل على سبب الوجوب والأصل عدم التدخل بل اختلا الأسباب  
اختلاف المسببات قال في هذا يصدق تكرار الوطى بالادخال بعد الفراغ في وقت واحد فيحقق الادخال بغيبوبة المشقة لانه مناط الوطى حجة القول الثالث ما  
من كلام ابن ادرين حجة القول الثالث كما ذكره في لف فقال سألني التكرار مع تغاير الوقت انها فصلان مختلفان في الحكم فلا يتداخلان كغيرهما من العقوبات المختلفة  
على الافعال المختلفة وعلى التكرار مع تخطي التكفير في الكفارة انما يجب استبعاد موجب العقوبة فلا تؤثر المقدمه في سقوط ما يتعلق بالفعل المتأخر وعلى عدم  
التكرار مع عدم أحد الأمرين الكفارة معلقة على الوطى من حيث هو وهو كما يصدق في الواحد فيصير المتعدد فيكون الجزاء واحداً فيها أقول ويرد على الجهة الأولى ان  
ما ادعوه من ان اختلاف الأسباب يقتضي اختلاف المسببات انما يقيم عليه ليل بل لا دليل على خلافه وانما السبيل لما قد مناه في اجازات النية في الوضوء من دلالة الاخبار  
على تدخل الاعمال انما لا يدخل شك ولا اشكال غاية ما يلزم من وجوب السبب الذي هو الوطى هنا وان تكرر وجوب الكفارة وأما كونها كفارة مغايرة لما يلزم بسبب  
آخر فلا وهذا غاية ما يفهم من إطلاق الأدلة من ادعى تخصيص كل سبب بفرد من الكفارة غير الاخر فعليه البيان وبه يظهر ضعف قولهم بان الأصل عدم التدخل

بعضه في قول المصنف



في الاستحاضة

في الاستحاضة

في الاستحاضة

ويرد على الجهة الثانية ما قد روي في الجهة الثالثة على الوجه الثالث ما ذكره في الاستدلال على عدم التكرار مع عدم الامرين من ان الكفارة معلقة على الوطئ من حيث هو هو  
لوم للزم مثله مع تعابر الوقت لان حاصله ان وجوب الكفارة معلقة على الوطئ من حيث هو هو بحيث لا تدخل الاثر فلا يؤثر في ذلك تعابر الوقت على وجه يقتضيه التعذر وكيف  
كان فلهذا لم يخلو ما عن النص لا يمنع الاشكال والركون الى هذه التعليلات مع سلامة ما من الابواب لا يخرج من المجازفة في الاحكام الشرعية التي اوجب فيها الشارع الرجوع  
الى الأدلة القطعية من اية قرآنية او سنة نبوية **المسئلة السابعة** المشهور بين اصحابنا في استحباب الحيض ان تؤخر في وقت كل صلوة وتجلس في  
مصلاتها فتذكر الله تعالى بمقدار صلواتها وان لم يدر على بن بابويه القول بالوجوب نقل ذلك جملة من الاصحاب ابنه ايضا قال في الفقيه قال في رسالته ان علم ان  
اقل الحيض ثلثة ايام الى ان قال يجب عليه عند كل صلوة ان تؤمنا وضوء الصلوة وتجلس مستقبل القبلة تذكر الله تعالى بمقدار صلواتها وان لم يدر على بن بابويه القول بالوجوب  
على الاستحباب برواية زيد الشحام قال سمعت الصادق يقول ينبغي للحيض ان تؤمنا وضوء الصلوة ثم تستقبل القبلة فتذكر الله تعالى بمقدار صلواتها وان لم يدر على بن بابويه القول بالوجوب  
ان ذلك ينبغي في الاستحباب ثم نقل عن ابن بابويه القول بالوجوب بحسنه زائدة عن الباقر عليه السلام قال اذا كانت المرأة طامثا فلا تجل لها الصلوة وعليها ان تؤمنا  
وضوء الصلوة عند كل صلوة ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر الله عز وجل تسعة وتسعة لله تسعة بمقدار صلواتها ثم تفرغ الى طهرتها قال وهو مع صراحة في الوجوب  
محمول على الاستحباب جمع بين الأدلة اقول اما الاستدلال بالاستحباب الى لفظ ينبغي في الرواية الاولى ففيه ما عرفت في غير موضع من ان لفظ ينبغي ولا ينبغي وان اشهر  
في العرف انه بمعنى الاولى عدم الاولى الا انه في الاخبار بما استعمل في الاستحباب الكراهة وبما استعمل في الوجوب الضمير بل هو الغالب في الاخبار كما لا يخفى على من له  
بها خبر يدان في فيض ان يكون التاويل في جانب هذه الرواية لصراحة الأخيرة كما عرفت في الوجوب لعمال هذه فيض ان يحمل لفظ ينبغي هنا على الوجوب جمعا واما ما  
استدل لابن بابويه من حسنة زائدة فليس بمحمل بل الظان دليل ابن بابويه انما هو الفقه الرضوي فان عبارة ابية في الرسالة التي قد مناهنا عن اية عين عبادة كتاب  
الفقه الرضوي حيث قال عظيم ويجب عليه عند كل صلوة ان تؤمنا وضوء الصلوة وتجلس مستقبل القبلة وتذكر الله تعالى بمقدار صلواتها ما كل يوم وكذا ما بعد هذه الصلوة  
تماما نقل في عين هذا الكتاب المذكور ومنه يعلم ان مستند انما هو الكتاب المذكور وان كان الرواية المشار اليها في ذلك لكن اصحابنا حيث لم يقفوا على ذلك مستدلو  
بهذه الرواية ثم لا يخفى ان في ايضا القول بالوجوب حيث عنون به البارقي قال باب ما يجب على الحيض في اوقات الصلوة ثم ذكر الاخبار الواردة في المسئلة المشتملة على  
المذكور ومن ذلك يظهر ان القول بالوجوب بدج وقد تقدم مزيد بحث في المسئلة ونقل جملة من رواة هذه المقصد الثلاثة في الغاية المستحبة من المطلب الثلاثة من البناء  
الثلاثة في الوضوء **المسئلة الثامنة** تدبر اصحابنا في كراهة الحيض ما لا يكرهها الا في كراهة ما رواه الشيخ عن عامر بن جاز عن الصادق عليه السلام قال  
سمعت يقول لا تختضب الحيض ولا الجنب المحذوث عن الصادق عليه السلام هل تختضب الحيض لا لا يخاف عليها الشيطان عند ذلك ورواه في العلل  
ابن بكير الخضر عن الصادق عليه السلام انه قال لا لا يخاف عليها الشيطان وروى الجرجاني عن محمد بن عبد الحميد عن ابن جبر عن الحسن بن عبيد الله قال لا  
تختضب الحيض حمل الاضاحه الاخبار على الكراهة وروى في نفي لباس عنه في عدة اخبار منها ما رواه الكليني عن محمد بن سهل بن اليسع عن ابية قال سألت الحسن بن عبيد الله  
المرأة تختضب الحيض قال لا بأس به وعن علي بن ابي حمزة قال قلت لابي ابراهيم تختضب المرأة وهي طامثا قال نعم وما رواه الشيخ عن ابن المغيرة عن العبد الصالح في حديث قال قلت  
تختضب هي حيض قال ليس به بأس بخود ذلك موثقة بهامة في الجنب الحيض قال لا بأس ومنها ما ورد في المصحف غير الكتابة وحمله وقد تقدم الكلام فيه مستوفى في  
بحث غسل الجنابة ومنها ما قرئته ماعدا الغزالي في القرن من غير استثناء التسبع السبعين المجرى للجنب قرأته ما قال في ذلك بعد قول المصنف لا يجوز لها قراءة شيء من  
الغزالي ويكره لها ما عدا ذلك ما لفظه مقتضا كراهة التسبع المستثبات للجنب هو حسن لا نقاء النص للمقتضى للتخصيص في حق واعترضه سبطه في ان بانه غير جليل بل المعجزة  
عد كراهة ماعدا الغزالي بالنسبة اليها مطلقا لا نقاء ما يدل على كراهية بطريق الاولى والتعميم يحتاج الى استثناء المختص ورواية سماعة التي هي الاصل في كراهية قرأته  
ما زاد على التسبع مختص بالجنب فتبقى الاخبار الصحيحة المتضمنة لا باخر قرأته الحيض ما شئت سالمة عن المعارض انني اقول قد تقدم في باب الجنب واية الصدوق في  
المختص عن السكوني عن الصادق عليه السلام عن ابي عن علي عليه السلام قال سبعة لا يقرؤن القرآن وعد منهم الجنب النفس والحيض قال وفي الكتاب المذكور بعد نقل الخبر هذا  
على الكراهة لا على النفي ذلك ان الجنب الحيض مطلق لم قرأته القرآن الا الغزالي في القرن والجنب المذكور ظاهر في طلاق المنع للحيض من قرأته القرآن مضافا الى ان ما  
ادعوه من الاجماع في المسئلة كما يشهر به كلامه في من والظان السيد لم يقف على الرواية بل الظان انه لو وقف عليها لرد ما بضعف السند بناء على الاصطلاح الغير المعتمد  
ما ذكرنا في ظهور وجه القول المشهور من كراهة ماعدا الغزالي الا انه قد قد مناهنا في بحث الجنابة ان لا ظهر حمل ما دل على المنع من قرأته الجنب الحيض القرآن على التقية والله العالم  
ومنها الجواز في المسجد ذكره في مقتبعة لا يخفى في المتن ان لم يقف فيه على حجة ثم احتمل كون سبب الكراهة اما جعل المسجد طريقا واما ادخال الغزالي في قوله لا  
بانه لا وجه للتخصيص كراهة بالحيض بل يعلم كل مجتاز على الثلاثة ان ذلك محرم عنه فكيف يكون سببا في الكراهة وعلم ما في من بالنعيم لا بأس به والحق جماعة من الاصحاب  
بالمسجد المشاهد قال في من هو حسن بل لا يمتنع المشاهدة ما في ما في ايدة المسجد يزيد بشر والمدفون بها والله العالم **الفصل الثالث** في غسل الاستحاضة  
قال في الاصل استفعال من الحيض يقال استحيضت المرأة بالنبأ المفقود في استحاضة لا تسحيض اذا استمرها الدم بعد ايام ما في مقتبسة ذكره الجوهري هو يعطى ان يناد  
غيره ثم استعمل في دم فاسد يخرج من عرق في ادنى الرحم يسمى العاذل وتعرفه يعلم تمامه في تعريف الحيض هو في الغلب م اصفر بارد رقيق يخرج بفتور واما  
قيدناه بالاغلب انه قد يكون هذه الصفات حضا ويكون بصفة الحيض استحاضة ومنه يعلم ايضا ما نقص عن الثلاثة التي هي اقل الحيض لم يكن دم قرح ولا عذرة وماذا  
على العادة بعد الاستظهار بالاصحاب عبروا عنها بما زاد عن ايام العادة مع تجاوز العشرة وقد تقدم ما فيه ومنه ما رواه قبل بلوغ التسع وان لم يوجب الاحكام في الحال لكن عند  
البلوغ يجب عليها الغسل الوضوء كما تقدم في بحث الوضوء من انه قد يختلف السبب المستحب في كل صلوة ومنه ما يكون بعد بلوغ سز الياس فكيف كان فالبحث هنا يقع في مقام  
**الاول** لا يخفى ان المستحاضة اما ان يشقها الكرسف ولا وعلى الاول فاما ان يسيل ولا فان لم يشق في قليلة وان ثقب لم يسيل عنه فهو متوسطة وان سال في  
كثيرة فهي من اقسام ثلثة **الاول** ان لم يشق الكرسف والمشهور بين الاصحاب من ان يجب عليه عند كل صلوة تغيير القطن والوضوء وعن ابن ابي عمير انه لا يغسل عليها ولا وضوء



## عن ابن الأستخاذه

الفضل



الغسل هنا الاتحاد كما اذا غامر استد بالرواية علما ذكره السيد هنا يحمل الجنب ايضا فيكون المراد به الاغسل الثلاثة ويكون الكلام في اخر الرواية من قبيل الفصل بعد الاجال وما طعن في صحة زارة بالاضار من مضاف لما صرح به في غير موضع من شرحه هذا بان الاخبار غير متواترة ولا منسجمة الرواية ولا سيما اذا كان المصنف مثل زارة لم يثبت احكام دينه على غير الامام وهو لكنه قدس سره كما اشترنا اليه في موضع ليس قاعدة يقف عليها فان احتاج الى العمل بالرواية اعتذر عن جميع ما دام ينظر اليها من القدح وان لم توافقها ذهب اليه قدح فيها بما قبح منع القدح به في غير ذلك المقام وما طعن في صحتها بالادلة على ما ذكره نضاف فيه اشعا بان يد له عليه ظاهر وهو كاف في الاستدلال لا يشترط في الدلالة خصوص النص بل يكفيها هو الظاهر المتبادر الى الفهم اما ما ذكره من ان الغسل لا يتعين كونه لصلة الفجر ولا للاستحاضة لجواز ان يكون المراد بغسل التفاسق فانه مردود بان الاول منهما وان كان مجتمعا بالنظر في ظاهر اللفظ الا انه سيظهر ملك الجواب عنه في المقام واما الثلاثة فانه بعيد غاية البعد بل بما يقطع بفساد الظان اول من اجاب بهذا الجواب السيد السند تبعه جميع من تحقق متأخر المتأخرين كالحقق الشيخ حسن في المنقول الشيخ البهائي في الجبل المتين والفاضل الخراساني في الذخيرة وغيرهم وبنا بعد بل فساد ان قيا الخبر يدل بظاهره على انه مع عدم انقطاع الدم بعد وضوء ما قبله فيها واستظهرها يومين فانها تحمل على المستحاضة ثم فصل الكلام في الاستحاضة بين تجاوز الدم الكرسف فعليه الاغسل الثلاثة وعدم التجاوز فتغسل غسلا واحدا غاية الامر انه بما يقال ان عدم تجاوز الدم الكرسف شامل لصورت الغلبة والمتوسطة والجواب انه قد قام الدليل في العليل انه لا يغسل عليها فيختص بالمتوسطة يعني الكلام في عدم تعين ذلك الغسل للصبي الجواب عنه انه وان اجل هذا الحكم في هذه الرواية ونحوها مما يتجلى في المقام الا انه قد وقع التصريح به في الفتوى الروضوي ومنه اخذ الشيخ علي بن الحسين بابويه ذلك في رسالته الى ابنه كما نقله فيه وتما اشترنا في غير موضع الى ان جملة من الاحكام التي ذهب اليها المتقدمون ولم يصل اليها المتأخرين حتى اقرضوا عليهم بعد ذلك دليل قد وجدناه في هذا الكتاب هو دليل على شهرته سابقا بينهم ولا سيما الشيخ علي بن الحسين بن بابويه المذكور فان رسالته المذكورة كلها اوجها الا القليل من عبارة الكتاب المشا اليه كما استقف عليه نشا افقه تحاشا المباحث لا تبيح حيث قال في الكتاب المذكور فان زاد الدم اكثر من عشرة ايام فلتعد عن الصلوة عشرة ثم تغسل يوم واحد عشرة فحتش فان لم يثقب الدم القطن صلت صلواتها كل صلوة بوضوء وان ثقب الدم الكرسف لم يسل صلاته في الغداة يغسل الظهر والعصر يغسل في وقت الظهر قليلا ويجعل العصر وتقبل المغرب والعشاء الاخرة يغسل واحد وتؤخر المغرب قليلا وتقبل العشاء الاخرة ثم انه تما يويد في صحة زارة المذكورة في الدلالة على الاغسل الثلاثة المشهورة ما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة قال قال الحسن اذا ثقب الدم الكرسف غسلك لكل صلوتين وللغفر غسلا فان لم يجز الدم الكرسف فعليه الكرسف في كل يوم مرة وان اراد زوجه ان ياتيه فحين تغسل هذا اذا كان عبيطا وان كان صفة فعليه الوضوء والمغفر فيها ان ثقب الدم الكرسف اي عنه بقرينة الامر بالاغسل الثلاثة وقوله وان لم يجز الدم الكرسف معناه انه ثقبه ولم يسل عنه بقرينة المقابلة لما قبله وقوله وان كانت صفة كناية عن عدم ثقب الدم وهي القليلة وكذا عنها بالصفر لقلتها وضعف الدم وعدم نفوذ فيكون الرواية منطبقة على الاغسل الثلاثة ونحو ما رواه في في الموثق عن سماعة ايضا عن الصادق عليم قال غسل الحنابة واجب غسل الخيض اذ ظهرت واجب غسل ثيابها واجب اذا احتسب الكرسف فجاز دمها الكرسف فعليه الغسل لكل صلوتين وللغفر غسل وان لم يجز الدم الكرسف فعليه الغسل لكل يوم مرة والوضوء لكل صلوة الحديث في التقريب فيها انه قد اشتمل على في المستحاضة الكبرى والمتوسطة ولم يذكر الصغرى في الكلام في عدم اشتمالها على كوز هذا الغسل للصبي فيجب تقييدها بكلامه في الفقه لوضوء المعتضد بعمل اولئك الفضلاء المتقدمين الذين هم اساطين الدين بعد الائمة الطاهرين وبذلك يتجه الجواب عما احتج به السيد السند بقوله من اطلاق تلك القضا المشا اليها بان يمكن تقييد الحلا في الاخبار كما اعترت بتقييد بعضها باخبار الصغرى لان هذه الاخبار بمعونة ما ذكرناه قد اشتملت على التفصيل بين السيلان من الكرسف في مجرى الظاهر وعليه من غير سيلان وان في الصورة الاولى يجب الاغسل الثلاثة وفي الثانية يجب غسل واحد فيجب تقييد اخبارهم بهذه الاخبار وتكون اخبارهم محصورة بالكبرى والله العالم

**القسم الثالث** ان يشق بسل عنه والظان انه لا خلاف في وجوب الاغسل الثلاثة قال في المنها وهو هذا علما ثانيا لجمع انما الخلاف في انه هل يجب الوضوء مع هذه الاغسل ويستعد بتعد الصلوة ام لا يجب بالكلية ام يجب بوضوء واحد مع الغسل اقول فذهب جميع من منقضى لا يخالفهم في الغفر في وط والمرفق وابنا بابويه وابن الجبيل الثلاثة وعن ابن ادريس الاول واليه ذهب عامة المتأخرين على ما نقله في كونه وغفر الفقيه الثالث وهو يغسل بوضوءها وغسلها للظهر والعصر على الاجتماع ثم تفعل ذلك في المغرب والعشاء فتشكك لك الصلوة الليل الغداة واختاره في المعبر الذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذا القسم وايات منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار قال المستحاضة تنظر بايامها فلا تغسل فيها ولا يقر بها بعلمها فاذا جازت ايامها ورات الدم ثقب الكرسف للظهر والعصر وتؤخر هذه وتقبل هذه والعشاء يغسل في وقت الظهر قليلا ويجعل العصر وتقبل المغرب والعشاء الاخرة يغسل واحد وتؤخر المغرب قليلا وتقبل العشاء الاخرة ثم انه تما يويد في صحة زارة المذكورة في الدلالة على الاغسل الثلاثة المشهورة ما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة قال قال الحسن اذا ثقب الدم الكرسف غسلك لكل صلوتين وللغفر غسلا فان لم يجز الدم الكرسف فعليه الكرسف في كل يوم مرة وان اراد زوجه ان ياتيه فحين تغسل هذا اذا كان عبيطا وان كان صفة فعليه الوضوء والمغفر فيها ان ثقب الدم الكرسف اي عنه بقرينة الامر بالاغسل الثلاثة وقوله وان لم يجز الدم الكرسف معناه انه ثقبه ولم يسل عنه بقرينة المقابلة لما قبله وقوله وان كانت صفة كناية عن عدم ثقب الدم وهي القليلة وكذا عنها بالصفر لقلتها وضعف الدم وعدم نفوذ فيكون الرواية منطبقة على الاغسل الثلاثة ونحو ما رواه في في الموثق عن سماعة ايضا عن الصادق عليم قال غسل الحنابة واجب غسل الخيض اذ ظهرت واجب غسل ثيابها واجب اذا احتسب الكرسف فجاز دمها الكرسف فعليه الغسل لكل صلوتين وللغفر غسل وان لم يجز الدم الكرسف فعليه الغسل لكل يوم مرة والوضوء لكل صلوة الحديث في التقريب فيها انه قد اشتمل على في المستحاضة الكبرى والمتوسطة ولم يذكر الصغرى في الكلام في عدم اشتمالها على كوز هذا الغسل للصبي فيجب تقييدها بكلامه في الفقه لوضوء المعتضد بعمل اولئك الفضلاء المتقدمين الذين هم اساطين الدين بعد الائمة الطاهرين وبذلك يتجه الجواب عما احتج به السيد السند بقوله من اطلاق تلك القضا المشا اليها بان يمكن تقييد الحلا في الاخبار كما اعترت بتقييد بعضها باخبار الصغرى لان هذه الاخبار بمعونة ما ذكرناه قد اشتملت على التفصيل بين السيلان من الكرسف في مجرى الظاهر وعليه من غير سيلان وان في الصورة الاولى يجب الاغسل الثلاثة وفي الثانية يجب غسل واحد فيجب تقييد اخبارهم بهذه الاخبار وتكون اخبارهم محصورة بالكبرى والله العالم

**القسم الثالث** ان يشق بسل عنه والظان انه لا خلاف في وجوب الاغسل الثلاثة قال في المنها وهو هذا علما ثانيا لجمع انما الخلاف في انه هل يجب الوضوء مع هذه الاغسل ويستعد بتعد الصلوة ام لا يجب بالكلية ام يجب بوضوء واحد مع الغسل اقول فذهب جميع من منقضى لا يخالفهم في الغفر في وط والمرفق وابنا بابويه وابن الجبيل الثلاثة وعن ابن ادريس الاول واليه ذهب عامة المتأخرين على ما نقله في كونه وغفر الفقيه الثالث وهو يغسل بوضوءها وغسلها للظهر والعصر على الاجتماع ثم تفعل ذلك في المغرب والعشاء فتشكك لك الصلوة الليل الغداة واختاره في المعبر الذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذا القسم وايات منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار قال المستحاضة تنظر بايامها فلا تغسل فيها ولا يقر بها بعلمها فاذا جازت ايامها ورات الدم ثقب الكرسف للظهر والعصر وتؤخر هذه وتقبل هذه والعشاء يغسل في وقت الظهر قليلا ويجعل العصر وتقبل المغرب والعشاء الاخرة يغسل واحد وتؤخر المغرب قليلا وتقبل العشاء الاخرة ثم انه تما يويد في صحة زارة المذكورة في الدلالة على الاغسل الثلاثة المشهورة ما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة قال قال الحسن اذا ثقب الدم الكرسف غسلك لكل صلوتين وللغفر غسلا فان لم يجز الدم الكرسف فعليه الكرسف في كل يوم مرة وان اراد زوجه ان ياتيه فحين تغسل هذا اذا كان عبيطا وان كان صفة فعليه الوضوء والمغفر فيها ان ثقب الدم الكرسف اي عنه بقرينة الامر بالاغسل الثلاثة وقوله وان لم يجز الدم الكرسف معناه انه ثقبه ولم يسل عنه بقرينة المقابلة لما قبله وقوله وان كانت صفة كناية عن عدم ثقب الدم وهي القليلة وكذا عنها بالصفر لقلتها وضعف الدم وعدم نفوذ فيكون الرواية منطبقة على الاغسل الثلاثة ونحو ما رواه في في الموثق عن سماعة ايضا عن الصادق عليم قال غسل الحنابة واجب غسل الخيض اذ ظهرت واجب غسل ثيابها واجب اذا احتسب الكرسف فجاز دمها الكرسف فعليه الغسل لكل صلوتين وللغفر غسل وان لم يجز الدم الكرسف فعليه الغسل لكل يوم مرة والوضوء لكل صلوة الحديث في التقريب فيها انه قد اشتمل على في المستحاضة الكبرى والمتوسطة ولم يذكر الصغرى في الكلام في عدم اشتمالها على كوز هذا الغسل للصبي فيجب تقييدها بكلامه في الفقه لوضوء المعتضد بعمل اولئك الفضلاء المتقدمين الذين هم اساطين الدين بعد الائمة الطاهرين وبذلك يتجه الجواب عما احتج به السيد السند بقوله من اطلاق تلك القضا المشا اليها بان يمكن تقييد الحلا في الاخبار كما اعترت بتقييد بعضها باخبار الصغرى لان هذه الاخبار بمعونة ما ذكرناه قد اشتملت على التفصيل بين السيلان من الكرسف في مجرى الظاهر وعليه من غير سيلان وان في الصورة الاولى يجب الاغسل الثلاثة وفي الثانية يجب غسل واحد فيجب تقييد اخبارهم بهذه الاخبار وتكون اخبارهم محصورة بالكبرى والله العالم

واحد وسائر الصلوات في وقتها وان ثقب الدم الكرسف في وقتها صلت صلواتها كل صلوة بوضوء وان ثقب الدم الكرسف لم يسل صلاته في الغداة يغسل الظهر والعصر يغسل في وقت الظهر قليلا ويجعل العصر وتقبل المغرب والعشاء الاخرة يغسل واحد وتؤخر المغرب قليلا وتقبل العشاء الاخرة ثم انه تما يويد في صحة زارة المذكورة في الدلالة على الاغسل الثلاثة المشهورة ما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة قال قال الحسن اذا ثقب الدم الكرسف غسلك لكل صلوتين وللغفر غسلا فان لم يجز الدم الكرسف فعليه الكرسف في كل يوم مرة وان اراد زوجه ان ياتيه فحين تغسل هذا اذا كان عبيطا وان كان صفة فعليه الوضوء والمغفر فيها ان ثقب الدم الكرسف اي عنه بقرينة الامر بالاغسل الثلاثة وقوله وان لم يجز الدم الكرسف معناه انه ثقبه ولم يسل عنه بقرينة المقابلة لما قبله وقوله وان كانت صفة كناية عن عدم ثقب الدم وهي القليلة وكذا عنها بالصفر لقلتها وضعف الدم وعدم نفوذ فيكون الرواية منطبقة على الاغسل الثلاثة ونحو ما رواه في في الموثق عن سماعة ايضا عن الصادق عليم قال غسل الحنابة واجب غسل الخيض اذ ظهرت واجب غسل ثيابها واجب اذا احتسب الكرسف فجاز دمها الكرسف فعليه الغسل لكل صلوتين وللغفر غسل وان لم يجز الدم الكرسف فعليه الغسل لكل يوم مرة والوضوء لكل صلوة الحديث في التقريب فيها انه قد اشتمل على في المستحاضة الكبرى والمتوسطة ولم يذكر الصغرى في الكلام في عدم اشتمالها على كوز هذا الغسل للصبي فيجب تقييدها بكلامه في الفقه لوضوء المعتضد بعمل اولئك الفضلاء المتقدمين الذين هم اساطين الدين بعد الائمة الطاهرين وبذلك يتجه الجواب عما احتج به السيد السند بقوله من اطلاق تلك القضا المشا اليها بان يمكن تقييد الحلا في الاخبار كما اعترت بتقييد بعضها باخبار الصغرى لان هذه الاخبار بمعونة ما ذكرناه قد اشتملت على التفصيل بين السيلان من الكرسف في مجرى الظاهر وعليه من غير سيلان وان في الصورة الاولى يجب الاغسل الثلاثة وفي الثانية يجب غسل واحد فيجب تقييد اخبارهم بهذه الاخبار وتكون اخبارهم محصورة بالكبرى والله العالم



١٢



# فِعْلُ الْإِسْتِخَاَصَةِ

بَابُ التَّحْقِيقِ فِي مَقَامِ الْإِسْتِخَاَصَةِ

منها وجعل المتوسطة هي التي يثقب بها الكرسف ويخرج على الخرقه لكن لا يسل منها وهذه هي الكثير عند الأصحاب لم أر في الأخبار ما يدل عليه الذي جعل فيها مناط الكثرة والمتوسطة هو ثقب الكرسف عدمه من غير قرض للخرقة ونقل شئنا الجلب في بعض حواشيه عن المحقق شيخ علي في بعض حواشيه أنه ذهب إلى ما ذكره الشيخ المفيد وفيه عرفت **السَّاسُ** صرح غير واحد من الأصحاب بأنه لو اردت غلات الدم المتوسطة أو الكثير التحجج بالليل فقلت الغسل على الفجر واكتفت به قال في الذخيرة بعد نقل الحكم المذكور ولا أعلم فيه خلافا بينهم ولم أطلع على نقد ذلك عليه قوله قد عرفت أن كلامه في الفقه التوضيحي لا عليه ولكنه لم يصل إليه الظاهر أنه هو المستند في ذلك كقول الحكم من المتقدمين ولا سيما الصديقين كما عرفت سنقر انشا الله تعالى قال في صريحه لا ينبغي الاقتصار في التقديم على ما يحصل به الفرض بل لا بد من ذلك على ما يجب عادة به بحمله لما مر في الجمع بين الصلوتين به وعدمه للاذن في التقديم من غير تقييد بقول لا ينبغي ضعف الوجه الثالث من وجهي الاحتمال المذكور وذلك أن لما تقدم من تصريحهم بوجوب معاينة الصلوة للغسل هو المشار إليه في كلامهم لما مر وأما أن لا يجوز التحجج بالليل هو المستند الحكم المذكور لفظ التقديم فيمكن الاستناد إلى الملاحظة وإنما وقع هذا اللفظ في عبارات الأصحاب لذلك في كلامه في الفقه التوضيحي إنما هو إذا ثقب الدم الكرسف لم يسل صلوته الليل والغداة بغسل بخودك غير ذات الاعتناء الثالثة كما تقدم نقل كلامه في ظاهرها إنما هو معاينة الصلوة كما تقدم **المقام الثالث** صرح الأصحاب فيها أنها إذا فعلت ما هو الواجب عليها في الاوقات الثلاثة فإنها تكون بحكم الظاهر يستبج ما تنبجها الظاهر من الأمور المشروطة بالظاهرة فتصح صلوته ما وصومها ودخولها المساجد من القرآن ونحو ذلك إلا أنه قد وقع خلاف في جواز اعتبارها قبل الغسل ونحوه فيلزم الجواز على كراهيته واختاره في المعبر بتبع جملة من المناخرين منهم السيد في ذلك والفاضل في الذخيرة وغيرهما وقيل بتوقف ذلك على الغسل خاصة قبل بتوقفه على الوضوء أيضا وقيل بتوقفه على جميع ما يتوقف عليه الصلوة ونسبته كرى في ظاهر الأصحاب نقل عن المفيد القول بتوقفه أيضا على نزوع الخرق وغسل الفرج والظاهر عندك هو القول المشهور من توقفه على ما يتوقف عليه الصلوة وأنه تابع لها فيتحل لها الصلوة حل لزومها أن يأتيها والافلاو حيث أن أول من تصدق لهذه هي المحقق في هذه المسئلة سيذكر فلا بأس بنقل كلامه في ما في نسخة إبراهيم قال بعد ذكر شرائط اعتبارها بما يجب عليها من الغسل والوضوء وتغيير القطنه والخرقة في كونها بحكم الظاهر ما صورته ونحو جواز اعتبارها قبله أقوال أظهرها الجواز مطلقا وهو خير المصنف في المعبر بصوم قوله نعم فإذا تطهر من فاقوه من وقوله في صحته ابن سينا ولا بأس بأن يأتيها بعلمه شأنا إلا في أيام حيضها وفي صحته صفوان بن يحيى في ما تها زوجها إذا ارد وقيل بتوقفه على الغسل خاصة لقوله في رواية محمد بن الملك بن عيسى في الاستخاضة ولا يغسلها يمسها بالفضل في السند ضعف في المتزاجال أن يكون الغسل لما مود به غسل الحوض قبل بشارط الوضوء أيضا لقوله في رواية زرارة وفضل إذا حلت لها الصلوة حل لزومها أن يغسلها وهي مع ضعف سندها وخلوها من ذكر الوضوء لا تدل على المطلوب بل ربما دلت على نقيضه إذا الظان المراد من حل الصلوة الخروج من الحيض كما يوق لا محل الصلوة في الدار المغضوفاً خارج حلت من معان والمانع الغيب في أن فقر بعد الخروج منها إلى الظاهر وغيره من الشرائط انتهى واقفاه في هذا التفسير جملة من تأخر عنه منهم لفاضل الخراساني في الذخيرة وغيره أقول والظاهر من الأخبار أن تأمل فيها بعين الفكر الاعتبار هو بتعيين محل الوضوء كما دلت عليه رواية زرارة والفضل المذكورة وغيرهما وأما أن أوضح لك الحال بتوفيق الملك للفتاها بما ينقطع به مادة الاشكال فقول أما رواية زرارة وفضل المشار إليها فمما دواها عن أحدهما قال المستخاضة تكف عن الصلوة أيام أقرئها وتخطا يوم أو يومين ثم تغسل كل يوم وليست ثلاث مرة وتغتسل لصلوة الغداة وتغتسل بجمع بين الظهر والعصر يغسل بجمع بين المغرب والعشاء يغسل إذا حلت لها الصلوة حلت لزومها أن يغسلها ما دلت على ما عليه من ضعف السند وهو غير مسموع عندنا ولا معتبر في معرفة مقدمات الكتاب كذا عند غيرنا من قديم الأصحاب الذين لا أثر لهذا الاصطلاح عندهم على أن الدلالة على ما ندعيه غير منحصرة في هذه الرواية بل هو مدلول أخبار عديدة وأما طعنهم منها من جعلها على ما ذكره من أن المراد من حل الصلوة يخرج من الحيض فهو مبنية على رجوع قوله في آخر الرواية فإذا حلت لها الصلوة إلى آخره إلى ما ذكرنا في صدر الرواية من قوله تكف عن الصلوة أيام أقرئها وهو متوقف ظاهره على لا ينبغي التحجج لما مر فإن هذا الكلام إنما هو مرتبط بحكم المستخاضة المذكور بعد حكم الحيض كما سيظهر لك من الأخبار الآتية انشا الله تعالى والتقرير فيها أنه بعد ذكر الحيض أيام الاستظهار بين أنها احتجاً في الأتيان بالصلوة إلى هذه الأغتسل وأن الصلوة يتوقف عليها ثم بين أنها أنه متحل لها الصلوة بذلك حل لزومها أن يغسلها ما دلت على فاده هذا المعنى صحيحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سئل الصادق عليه السلام عن المستخاضة أيها ما زوجها وهل تطوف في البيت قال تعقد قربة الله كانت تحيض فيه فإن كان قربة مستقيما فلتأخذ به وإن كان فيه خلاف فلتخط بيوم أو يومين ولتغسل وتستدرك كرسفاً فان ظهر على الكرسف فلتغسل ثم تضع كرسفاً آخر ثم تغسل فإذا كان الدم سائلا فلتؤخر الصلوة إلى الصلوة ثم يغسل كل شيء سقط به الصلوة فليأتها زوجها ولتطف بالبيت وهي مع حصه سندها صحيح في المراد عارية عن وصية الإبراد وهي كأي مثل الرواية الأولى وقد شملت ولا على حكم الحيض ثم الاستظهار ثم حكم المستخاضة وانها تغسل بعد الاتيان بالأغتسل الثالثة ثم ذكر أن كل شيء سقط به الصلوة وكان مبيها لها فهو صحيح لا تبيان زوجها وطواها من الأخبار في المسئلة أيضا ما رواه المحقق في المعبر من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب في الصحيح قال روى الحسن بن محبوب في كتاب المشيخة عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليم في ما يرضى إذا رأت ما بعد أياما ما التفت كانت ترى فيها فلتغسل من الصلوة يوما أو يومين ثم تمسك قطنه فان صبغ القطنه الدم لا يقطع فليجمع بين كل صلوتين يغسل ويصيب منها زوجها إذا الغتسلت لها الصلوة وما رواه في قرب الاستناد عن محمد بن خالد الطيالسي عن اسمعيل بن عبد الله قال سئل الصادق عليم عن المستخاضة كيف يضع قال إذا مضت طهرها فلتؤخر الصلوة إلى آخر وقتها ثم تغسل ثم يقط الظاهر الصبر أن كان المغرب فلتؤخرها إلى آخر وقتها ثم تغسل ثم يقط المغرب العشاء وإذا كان صلو الفجر فلتغسل وتؤخر بعد طلوع الفجر ثم يغسل ركعتين قبل الغداة ثم يقط الغداة فلتؤخرها زوجها قال إذا طال بها ذلك فلتغسل لتؤخرها ثم يوقها إذا اراد والظان المراد بالوضوء المكنى بالغوى هو غسل الفرج ومنها ما رواه سماعة في الموثق قال المستخاضة إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلوتين وللغسل وان لم يجز الدم الكرسف فليغسلها الغسل كل يوم مرة والوضوء لكل صلوة وإن ارد زوجها أن يأتيها فحين تغسل الحديث قد تقدم في ما مضى ومنها ما رواه صفوان بن يحيى في الصحيح عن أبي الحسن عليم قال قلت جلت فذلك إذا مكثت المرأة عشر أيام ترى الدم ثم طهرت ففكشت ثلثة أيام طاهر ثم رأت الدم بعد ذلك تمتل عن الصلوة قال لا هذا مستخاضة تغسل وتستدرك قطنه بعد قطنته وتجمع



بين الصلوتين بصلح ياتيهما ذبحها ان اراد ومنهما لغة الفقه الرضوي حيث تلاه بعد ذكر المسحاضة والوقت الذي يجوز فيه نكاح المسحاضة وقت غسل بعد  
ان تمسك في سفلان غسلها يغوم بماء طاهر في جملته من الاخبار ظاهر المقالة في ان جماع المسحاضة انما هو بعد الصلوة انه تابع لكل الصلوة وحيثما استند  
اليه من الخلق الآية والاحاديث المتقدمة فهو بما ذكرنا من الاخبار الواضحة على القاعدة المقررة المستتبعة بينهم والعمل بالطلاق الآية والاحاديث موجبة لطرح هذه الاخبار  
ولما لم يجمع على الاستصحاب كما هو معتاد في غير ما تقدمت فيه في غير موضع من الكتاب من انه لا دليل عليه ثانيا بانها مجاز موقوف على القرينة واختلاف الاخبار  
ليس من قرين المجاز وبوتها هذه البلية ان الاوفق بالاحتياط الذي هو احد المرتجحات الشرعية في مخالفة الاخبار كما صرح به رواية زرارة الواردة في طرق  
الرجح والتمسك بالمقام الثالث انه لا خلاف بين الامامية في المسحاضة مطلقا من الافعال الواجبة عليها من وضوء وغسل كما تضمنته الاخبار  
المتقدمة فانه لا تقضى صلواتها ولا يباح لها ما يباح للظاهر فلا دخل في المتوسطة والكبرى فانه لا يصح صومها وقد تقدم في الاخبار المتقدمة ما يدل على  
الحكم الاول ولما الحكم الثاني فاستدلوا عليه بما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن هزبان قال كتبت اليه مرة طهرت من حيضها او نفاسها من اول شهر رمضان ثم  
استحاضت صلت صلات شهر رمضان غير ان تعمل المسحاضة من الغسل لكل صلاتين فهل يجوز صومها وصلواتها ام لا فكتبت يقضى صلاتها ولا تقضى لان رسول الله  
كان يامر فاطمة والمؤمنين ان يذكروا الكليتين ايضا نحو وداه الصدقة في يه بطرق ثلث فيها الصحيح مثله هذا الخبر من مشكلات الاخبار ومعضلات الامامية  
وذلك من وجهين احدهما ان ما يشعر به من ان فاطمة كانت ترى الدم مع ما كثرت به الاخبار من انها لم ترحم قط الا مضى ولا استحاضة وثانيهما اشتملت من الحكم بعد  
الصلوة مع الحكم بقضاء الصوم مع العكس كان اقر في الانطباق بالاصول ان الصلوة مشروطة بالطهارة بخلاف فانه ربما اتفق مع الحديث في الجملة ويظهر من طهارة  
التوقف في هذا الحكم حيث استدلوا في رواية الاصحاب من قد علموا بالخبر في الحكم الاول وتركوا الحكم الثاني وربما ظهر من رواية في  
من غير طريق الطعن في صحة العمل بمضمونه وكذا الشيخ كما يفهم من تاويله في الاشكال الاول فاما يتوجه في رواية الشيخ والكليتين الخبر المذكور كما قد تناوينا في  
فانه هكذا لان رسول الله صلى الله عليه واله كان يامر المؤمنين من نساءه بذلك فكذلك العلل رواه كذا في رواية الشيخ والكليتين الخبر المذكور كما قد تناوينا في  
المؤمنات بذلك بعض ما في صحيفة زرارة قال سئلت الباقية عن قضاء الحيض والصلوة ثم تقضى الصوم فقال ليس عليها ان تقضى الصلوة وعليها ان تقضى الصوم  
ثم قبل على فقال ان رسول الله كان يامر بذلك فاطمة وكانت تامر بذلك المؤمنين واحمل بعضهم ان المراد بفاطمة هنا بنت ابي جبريل المتقدمة في حديث فاطمة كانت  
مشهورة بكثرة الاستحاضة والسؤال عن مسألتها في ذلك الزمان كما يفهم من الحديث لما اشار اليه يكون ذكر الصلوة والتسليم بعد لفظ فاطمة في الخبر المذكور وناشيا  
من توهم بعض الرواة ونقله الخبر انها فاطمة الزهراء واما الاشكال الثاني فقد اجيب عنه بوجوه **الاول** ما ذكره الشيخ في بحثه قال لم يامر بها بقضاء الصلوة  
اذ لم تعلم ان عليها الكل صلاتين غلوا ولا تعلم ان لم تستحاض فاما مع العلم بذلك التمسك على العمل يلزمها القضاء واعتضد في كذا بانها ان بقي الفرق بين الصلوة والصلوة  
فالاشكال بحال وان حكم بلباسها وتترك قضاء الصوم على حاله العلم بعدم قضاء الصلوة على حاله الجهل بتسليمها **الثاني** ما اجاب به المولى الاردي بانه  
ان المراد لا تجب عليها قضاء جميع الصلوة لان منها ما كان واقعا في المحض ورواه في الجملة المتين بانه مع بعد محل كلام فان الصلوة في قول السايك هل يجوز صومها وصلواتها  
المراد بها الصلوة التي اتت بها في شهر رمضان وهو الزمان الذي احتضنت فيه كايدي عليه قوله طهرت من حيضها او نفاسها اول شهر رمضان بغير قضاء النفاس  
وليس الكلام في الصلوة التي قد تمت عنها ايام حيضها قبل دخول شهر رمضان واما تعليق الجواب في قوله من اول شهر رمضان بغير قضاء النفاس فانه بعيد عن ذلك الكلام مما  
لا يمكن نفعنا انتهى هو جيد **الثالث** ما ذكره في المتن قال والذي يحتاج في خاطري ان الجواب الواقع في الحديث غير متعلق بالسؤال المذكور والانتقال  
الذي من وجهين احدهما قوله في ان رسول الله صلى الله عليه واله كان يامر فاطمة ما فان هذه العبارة انما تستعمل فيما يكثر وقوعه ويتكرر وكيف يمكن ان تكون ما تعلم  
المسحاضة في شهر رمضان جهلا كما ذكره الشيخ ومطلقا ما يكثر وقوعه وثانيهما ان هذه العبارة بعينها مضت في حديث من اخبار الجيضر في كتاب الطهارة مراد بها  
قضاء الحيض للصوم دون الصلوة وبينا وجه تاويله على ما يروى في اخبارنا من ان فاطمة لم تكن تطهر ولا ينفخ في اللعاب بذلك الحكم مناسبة ظاهرة تشهد بذلك السليقة  
لكثرة وقوع الحيض وتكرره والرجوع اليه حكمه بالجملة فارتبها لهذا الحكم معانها لقضية الاستحاضة مما لا يرتاب فيه اهل الذوق التسليم وليس بالمستبعد ان  
يبلغ الوهم الى وضع الجواب مع غيره والله فان من شأن الكتابة في الغالب ان تجمع الاسئلة المتعددة فاذا لم ينعم الناقل نظر فيها يقع له نحو هذا الوهم وهو جيد الا  
ان وقع هذا السابغ الاخبار مشكل **الرابع** ما افاده الامين الاسترابي حيث قال السايك سئل عن حكم المسحاضة التي صامت صلت في شهر رمضان لم تعمل  
اعمال المسحاضة الامام ذكره في حكم الحيض عدل عن جواب السؤال من باب التقية لان الاستحاضة من باب الحدث الاصغر عند العامة فلا يوجب سلاخهم واما ما افاد  
الشيخ فلم يظلم له وجه بل قول لو كان الجملة عندنا لكان عندنا في الصوم ايضا مع ان سياق كلامهم في الوارد في حكم الاحداث يقتضيان ان يكون فرق بين الجاهل بحكمها  
والابن العالم به انتهى وهو لا يخفى عن قرب **الخامس** من نقل عن بعض الافاضل حيث قال خالف في احتمال لعله قريب من تأمله بنظر ضابط هو انما كان السؤال مكتوبة وقع  
تحت قول السايك فصلى صلاتها وقت قوله طهرت من حيضها وصلواتها ولا ياتي في قولها بالصلوة ولو علم وجه الاستصحاب دليله كذا في جملته وذلك  
كما هو متعارف في التوقيع من الكتابة تحت كل مسألة ما يكون جوابا لها حتى انه قد يكتفي بنحو لا يفهم بين التطور وانهم كتب ذلك تحت قوله هل يجوز صومها وصلواتها  
وهذا السبب بكتابة التوقيع وبالترتيب من غير تقديم وتأخير الراوي نقل ما كتبهم ولم يكن والاعطف تقضى صلاتها وان كان تقضى صومها ولا تقضى صلاتها  
جواب العطف من غير ثبات همة فتوهمت زيادة الهمة التي نسبت الطوبى وان لا تقضى صلاتها على معنى التفرقة الواضحة لان كان التوقيع تحت كل مسألة كان  
ترك الهمة او المتخلفة وجه ظاهر لو كان فان قوله تقضى صومها ولا تقضى صلاتها لا يحتاج في ذلك فليفهم وجه توجيه الواو احتمال ان يكون في جميع التوقيع  
بالعطف وان الراوي ذكر كلامه تحت الثالث على الاول انتهى قول لا يخفى ان ما ذكره هذا الفاضل لا يخفى عن قرب اوقات في الجواب على ما ذكره في هذين اللفظين  
واما بالنظر في التعليل المذكور في الخبر فلا يخفى من بعد لا من تمام الجواب اذ انه باللفظين المذكورين بين الطوبى بعيد فضلا عما بعد **السائس**



ما ذكره بعضهم من الحمل على الاستحاضة لا ينفرد به سبباً لما كتبه معاضدنا للتعليل المذكور في الخبر إذا عرفت ذلك فاعلم أن الظاهر كلام جمل من الأصحاب في إيجاب الصوم بالأخلال بشيء من الأغسل أو قلة ذلك جمع من المتأخرين بالأغسل التامة وحكموا بعدم توقف صحة الصوم على غسل الليل للمستقبلة لسبق تمامه في وقت التوقف على غسل الليلة الماضية قال في حق وهل يشترط في اليوم لمحض غسل الليلة الماضية وجهاً للمحق أن قد تمت غسل الفجر ليلاً اجزءاً عن غسل العشائين بالنسبة إلى الصوم وإن أخرته إلى الفجر بطل الصوم هناك لم يبطله ولم يكن فيه انتفاء ظاهر التفصيل بالاشتراط أن لغسل الفجر إلى طلوع الفجر ومنه أن قد تمت على طلوع الفجر فإنه يجزئ عنه وقوعه ليلاً ولو لم يكن عليها الأغسل الفجرية صحت دون غسل العشائين فإنه لا يبطل صومها وإن أخرته إلى طلوع الفجر في استفادة هذه التفاصيل النص أشكل إلا المستفاد من النصوص المتقدمة هو أن الأغسل التام في الصلوة لا يلا كذا كانت أدواراً ومقتضى ذلك وجوبه في أوقات تلك الصلوات غاية الأمر أن صحة ابن مبريد دللت على أنه بالأغسل التام يجب عليه أيضاً الصوم وحيث كان المعتمد فيها للصلوة ما كان بعد الوقت فليكن للصوم أيضاً كذا ومنه يظهر أن الظاهر عدم وجوب تقديم غسل الفجر عليه الصوم ولحق في من وجوب تقديمه هنا قال لأنه حدث مانع للصوم فيجب تقديم غسله عليه كالجناية والخيل المنقطع وكان جعل الصلوة غاية لوجوب غسل الاستحاضة مع الغسل يدل عليه في كل من الأمرين المذكورين منع ما ذكره من دليل على كونه حدثاً مانعاً من الصوم كما ادعاه بل هو أول المسئلة ولم يرد ما يدل على أن الصوم غاية لوجوب غسل الاستحاضة مع الغسل كما ادعاه وإن وقع في كلامهم أن ليس في وجوب توقف الصوم على الأغسل المذكورة غير صحيحة ابن مبريد المتقدمة وهي خالية عن ذلك ثم نقل في من غرض الشهيد هنا وجوب التقديم وعن من في التوقف في المسئلة وهما ضعيفان كما ذكرنا وشقيح البحث في المقام يتوقف على سبب ما قيل الأول في نقل جملة من الأصحاب عن ط أنه حكم بأن انقطاع دم الاستحاضة موجب للوضوء ظاهر أنه أهم من أن يكون انقطاعه للبرء ولا ونقل عن بعض الأصحاب أنه قيد بالانقطاع للبرء وبذلك صرح في التحرير قال في كبرى الأصل فيه أن انقطاع الدم يظهر معه حكم الحدث وإن الصلوة أيجت مع الدم للضرورة وقد زالت وعلى التقديرين ينقض الطهارة الأولى ويرد عليه بان دم الاستحاضة موجب للغسل تارة والوضوء أخرى فإيجاب الوضوء خاصة بحكم والظاهر على هذا أن يقان الانقطاع للبرء بوجوب أدبه لدم قبل الانقطاع من الوضوء والغسل لا الوضوء خاصة كما قال الوضوء وتوضيحه الموجب هو الدم السابق على الانقطاع لأنه ليس بحدث ودم الاستحاضة في حد ذاته حدث يجب الغسل أو الوضوء مع الانقطاع للبرء بعد الطهارة سابقاً يظهر حكمه لحدث إذا موجب هو خروج الدم وقد حصل بعد الطهارة ويترتب عليه حكم الطهارة السابقة باحت الصلوة بالنسبة إلى ما سبق قبلها من الدم ولا يلزم من صحة الصلوة مع الدم بعد الطهارة الأولى عدم تأثيره في الحدث وذلك الميل إلى ما ذكرنا حيث أنه بعد نقل قول الشيخ قال في القديم بعض الأصحاب بكونه انقطع للبرء أي الشفاء وهو حسن لكن لا يخفى أن الموجب في الحقيقة هو الدم السابق على الانقطاع لا الغسل لانقطاع وان دم الاستحاضة موجب للوضوء تارة وللغسل أخرى فإشكالاً إلى الانقطاع والاقتصار على الوضوء خاصة لا يستقيم تنهيه في المعتمد الميل إلى عدم بطلان الطهارة الأولى بالانقطاع فإن الانقطاع ليس بحدث ولوقيل النصوص مختصة بصورة الاستمرار في إثبات كون الدم المنقطع موجباً للوضوء يحتاج إلى دليل يدل على كونه حدثاً وليس هنا ما يصلح لذلك جوابه يعرف بأقدمنا فإن ظاهر النصوص يدل على كونه حدثاً واعتفاء حديثه بعد الطهارة وقبل الصلوة من حيث الضرورة لا يستلزم الانسحاب فيما لا ضرورة لتجنيئ الشيء هو حال الانقطاع للبرء وبالجملة فالمسئلة انحلت وأما من النصوص لا يخرج عن شوب الإشكال قال في كبرى هذه المسئلة لم نظفر فيها بنص من قبل أهل البيت ثم ولكن ما افترقه به الشيخ هو قول العامة بناءً منهم على أن حدث الاستحاضة موجب للوضوء لا غير فاذا انقطع في كل ما كان عليه لما كان الأصحاب يوجبون به الغسل فليكن مستمر انتهى مرجعنا إلى أن دم الاستحاضة حدث كغيره من الأحداث فيجب أن يرتب عليه مستببه غسله كان أو وضوءه ولخلاف المتقدم في اعتبار الكثرة بأوقات الصلوات أو مطلقاً جازها أيضاً الشايع قال في ط إذا توضأت المستحاضة وقامت إلى الصلوة فأنقطع الدم قبل الدخول وجب عليها الوضوء ثانياً لأن دم الاستحاضة حدث فاذا انقطع وجب منه الوضوء فاذا انقطع بعد تكبير الإحرام ودخولها في الصلوة مضت في صلاتها ولم يجب عليها السنيان في الصلوة لأنه لا دليل عليه اعتراضه ابن إدريس أنه إن كان انقطاع دمها حدثاً وجب عليها قطع الصلوة واستئنا الوضوء قال وأما هذا كلام الشافعي وأورده الشيخ لأن الشافعي يستحب التحال وعنده استعضا التحال غير صحيح ما استعصى فيه التحال فبذلك هو الإجماع على التيمم إذا دخل في الصلوة بعد الماء فأنما لا يوجب عليه الاستئنا بالإجماع لا بالاستعضا انتهى وقال في لغز في مذهب الشيخ قال في حق ما قاله الشيخ ما وجب الاستئنا قبل الدخول فلان طهارة ما غير دفعة الحدث على ما قلنا وأما بعيد استباحة الدخول مع وجود الحدث فاذا انقطع الدم وجب عليها نية دفع الحدث لأن الطهارة الأولى كانت ناقصة فلذا أوجبنا عليها إعادة الوضوء وأما عدمه مع الدخول فلا فأنما دخلت في صلوة مشروقة فيجب عليها إكمالها بقوله ثم ولا تبتلووا عما لكم انتهى أقول لا يخفى أن ما عليه الشيخ موجب للوضوء ثانياً في الصورة الأولى غير ما عليه العلامة ذلك كلام ابن إدريس من جهة بناء على تعليل الشيخ فإن مرجع كلام الشيخ إلى أن انقطاع الدم موجب للوضوء وحج فيه أنه الفرق بين الدخول في الصلوة قبل غير جيلنا الوجه المقتضى لوجوب الاستئنا في الصورة الأولى موجودة في الصورة الثانية والحدث كما يمنع من ابتداء الدخول في الصلوة يمنع من استئناها والتمسك بالاستعضا بضعف كما تقدم بيانه في مقدمة الكتاب أما على تقدير كلام العلامة فإن مرجعنا إلى الفرق بين الرض والاستباحة عدمه المشهور الأول فأنهم قد فرقوا بينهما بان نية الاستباحة عبارة عن دفع المنع ونية دفع الحدث عبارة عن دفع المانع وحج فداهم لحدث كل استحاضة والتسلط المبطلون والمتميم يقتصر على نية الاستباحة لأن حدثه دائم غير أن الشارع قد أباح له الدخول في الصلوة بالطهارة ولا ينوي دفع الحدث لاستمراره منه وعليه يتجه كلامه في الصورة الأولى إلا أن التحقيق عدمه لأن الحدث عند العبارة عن الحالة المانعة من الدخول في العبادة المشروطة بالطهارة وحج فتحة الشارع للمكلف الدخول فيها بأحد أنواع الطهارة فقد علم ذلك تلك الحالة وهو معنى التيمم في غاية الأمر أن ذلك لا يكون في غاية التيمم دائماً لحدث وقد يكون مطاً كما يكون في غير ما وهذا لا يوجب تخصيص كل قسم باسم بحيث لا ينشأ في غير ذلك يظهر من ذلك أنه في غاية التيمم دائماً لحدث وقد يكون مطاً كما يكون في غير ما ويرجع الكلام إلى ما تقدم في المسئلة الأولى من أن قال بالبطلان ثم قال بهنا ومن قال بالقصر قال بهنا وأما ما ذهب إليه الشيخ من الفرق والتفصيل



فقد عرفت ضعفه يظهر من المعتمد الجليل لعدم وجوب الاستناب مطلقا لان خروج دمها بعد الطهارة معفو عنه فلم يكن مؤثرا في نقضها ولا انقطاع ليسر بحد  
 فلو ان بعد نقل كرامة هو مبررة والشهيد كرى بعد ان نقل كلام الحق قال قلت لا اظن ان احدا قال بالعفو عن هذا الدم الخارج بعد الطهارة مع تعقب الانقطاع  
 انما العفو عنه قيد الاستمرار فلا يتم الاعتراف واعتبر في ذلك بان مدفوع بعوم الاذن لها في الصلوة بعد الوضوء المقتضى للعفو عما يخرج منها من الدم بعد ذلك  
 مطا قول لا يخفى ان اختياره هنا لما ذهب اليه المحقق من ان ما قلنا من ان نقله من ذلك لبعض ذلك قيد الانقطاع بالبر  
 لا يخفى على من راجع على ان ما ادعاه هنا من عموم الاذن لها في الصلوة لا يخرج من المناقشة بل يباها كان الظاهر في الاخبار المشار اليها عدمه الثالث  
 الظاهر كلام غير واحد من اصحاب مناهج الشهيد كرى انه لو كان انقطاع الدم بعد الطهارة انقطاع فترة لا يبرأ لها لقيت هذا ذلك ولا خارجا عن عوارف فانه لا يؤثر  
 في نقض الطهارة لانه بعد ذلك استمر الوجود دائما والاصل في كلام الشيخ المتقدم كما اشترنا اليه انما يقتضيه حصول التقصير به مط وعنه انه اعتبره في زمان الفترة  
 عن الطهارة والصلوة فلو طالت بقاءها وجبت الامادة لئلا تكون من طهارة كاملة فلو لم بعدها وصلت فاتفق عوده قبل الفراغ على خلاف العادة وجب عليها العادة  
 الصلوة لدخولها فيها مع الشك في الطهارة قال في من مثله ما لو شك في انقطاع هو للبرام لا اهل بطول زمانه بمقدار الطهارة والصلوة ام لا فيجب ان الطهارة  
 لاصالة عدم العود لكن لو عاد قبل امكان فعل الطهارة والصلوة والوضوء بحاله لعدم وجود الانقطاع المانع من الصلوة مع الحديث الثاني بعد صرح الامام  
 بان يجب على المستحاضة الاستناب في منع الدم من التعقب قبل الامكان وعليه تدل جملة من الاخبار منها قوله في حيضة موعودة بن عمار وتحتش وتشتفر وتغسل وتضم  
 فخذ في المسح سائر جبهتها خارج وقوله في حيضة الجلب ثم تغسل وتستدخل قطنه وتستدفق ثوب ثم تضيء حتى يخرج الدم من وراء الثوب في موثقة ذراة  
 ثم هي متحاشية فلتغسل وتستوثق من نفسها وتغسل كل صلوة بوضوء الحديث في حديث يونس المشتمل على السنن الثلاثة امرها ان تغسل وتستدفق ثوب وتضم  
 وفي موضع اخر منه وتضم في غير ذلك من الاخبار والاستناب والتسليم المبررة ثم التاء المشتملة من فوق ثم التاء المشتملة في اخره راء مصدق قولك استناب الرجل  
 بثوبه اذا رطبه بين وجليه الى حجرة بهضم الحاء والجمع الساكنة او من استناب الكلب بنبيه جعله بين يديه ومن ثقل الدابة بالثاء المشتملة التي جعلت فيها  
 الحديث الاستناب ان يجعل مثل ثقل الدابة وفي المغرب استناب المصالح اذ اذ وبازا اذ اذ به ثم رطبه بين وجليه ففرزها في حجرة بهضم الحاء وقد ذكر في حق المراد  
 به هنا التليم بان تشده على وسطها خرقه كالشكة وتاخذ خرقه اخرى وتغسل حطرها من قدام وتدخلها بين يديها وتغسل حطرها من الاخر من خلفها بالاولى  
 كذا في بعد غسل الفرج وحشوه قطن قبل الوضوء بنحوه فسر ابن الاثير استناب الواقع في حديث المستحاضة وكذا الاستناب على السلس المبطن لو  
 حبر عن الصلوة عظيم قال اذا كان الرجل يقطر منه البول والدم اذا كان في الصلوة اتخذ كيسا وجعل فيه قطن ثم علقه عليه ثم حمل يجمع بين صلواتي الظهر والعصر  
 باذان واقامتين الحديث وعلى ايضا باشتراك الجميع فيجوز الاحتراز بها بقدر الامكان قال في حق فلو خرج الدم والبول بعد الاستناب والطهارة  
 اعيدت بعد الاستناب وان كان لتقصير من الاقلام الجرح ويمتد الاستناب الى فراغ الصلوة قال ولو كانت حاشية فالظ وجوب جميع النهار لان تاثير الخارج في غسل  
 وقوف الصلوة عليه يشترط وجوب التحفظ بكن وبه قطع المصالح قول اماما ذكره من الحكم الاول في جدي اما الثلث فحل اشكال وان كان الاحوط اما الجرح السائل فلا يجب  
 شدة بل يجوز الصلوة وان كان سائلا كما دل عليه الاخبار والكثير من مضائق اتفاق اصحابنا قال ويفرق السلس المبطن والمستحاضة بعد وجوب تغيير الشدة  
 في الاولين وهو جوبه الثالث لان استناب المستحاضة بانقل التعقب قات قد تقدم ما فيه ولعله وصل اليه من الاخبار ما يدل على التغيير لكل صلوة والاخبار الواردة  
 المتخالفين في ذلك مضائق ما دل على العفو عن نجاسته ما لا يتم الصلوة فيه كما تقدم بيانه والله اعلم **الفصل الثاني** في غسل النفاس فيه مسائل  
**الاول** في النفاس بكسر النون يقال نفست المرأة كقبح ونفست بالبناء للجهول وفي الحيض يفتح النون لا يفتح والولد منقوس ومنه الحديث لا يرث المنقوس حتى  
 يستهلك المرأة نفسا بضم النون وفتح الفاء والجمع نفاس مثل عشرة وعشاق الجوهري ليس في كلام العرب فلاء يجمع على فعال غير فشاء وعشاء ويجمع ايضا على نفاس  
 كعشرات وهو اما ما خوذ من النفاس بمعنى الدم كما يقال في نفس سائلة اذا كان يخرج منه بعد الذبح بقوة وانما سمي الدم بذلك لان النفس التي هي اسم لجملة الحيوان  
 قوامها بالدم ومن خروج النفس في الولد ومن تنفس الرحم بالدم والاشهر في كلام اللغويين الاول وكيف كان فقد نقله الفقهاء عن معاني اللغوي الى اخره وهو الدم  
 الخارج في الولادة في الجملة وقد اتفقوا على ان صاحبها ان الخارج قبل الولادة ليس نفاسا لخارج بعد الولادة نفاسا اما المصالح فخرج الولد فقط كلامهم المختلف  
 فيه وقد نص في حقه انه الخارج عقب الولادة ومعها قال المرتضى المحقق للنفاس هو الدم الذي تراه المرأة عقب الولادة ونحوه كلام الشيخ في الجملة وانما يصلح  
 مقتضا ان الخارج مع الولد ليس نفاسا في المعبر بعد ايراد القولين والتحقيق ان ما تراه مع الطلق ليس نفاسا كذا ما تراه عند الولادة قبل خروج الولد اما  
 ما يخرج بعد ذلك فهو نفاسا من الولد ونفاسا كانه اذا بد ذلك الجمع بين القولين المذكورين بجملة قول المرتضى عقب الولادة علما هو ان خروج الولد او شيء منه  
 وقال في نقل القولين ايضا والظاهر ان لا منافاة بينهما فان كلام الشيخ في الجملة هو لعله الغالب لان النفاس يجب ان يكون عقب الولادة وعلى كونه نفاسا  
 بحصوله المشتق منه وخروج بابه الى لادة فيشمله عموم الادلة وفيها ما لا يخفى ويمكن الاستدلال للمذهب اليه المرتضى من تتبعه بما رواه ثقة الاسلام في حق  
 عن حماد بن موسى عن الصادق عليه السلام في المرأة يصبها الطلق اياما او يوما او يومين فترى الصفرة او دما قال قلت ما تلد وان غلبها الوجع فقامت ما صلوات لم تغدر ان  
 نصليها من الوجع فليها فضا تلك الصلوة بعد ما تلدها واداه ق باسناد عن حماد بن موسى عن الصادق عليه السلام في امرأة اصابها الطلق اليوم واليومين واكثر من  
 من ذلك ترى صفرة او دما كيف تصنع بالصلوة قال تصليها لم تلد فان غلبها الوجع صلت اذ برئت والتفريق بينهما انه ما اوجب عليها الصلوة في تلدها والمتبادر  
 من الولادة خروج الولد كالا يوجب الحكم بكون دمها قبل خروجه من سقاضه لادم نفاسا نعم روى الشيخ في الجملة بسند عن ذريق بن الزبير عن قتادة قال سئل  
 رجل الطلق عظيم عن امرأة حامل ولدت الدم فقال تصلي الصلوة قال فانها ذات الدم وقد اصابها الطلق فواته وهي تخضع قال تصلي حتى يخرج راس الجنين فاداه  
 خرج واسه لم يجب عليها وكذا ما ذكر من الصلوة في تلك الحال لو وجع او لما هي فيه من الشدة والجهل فقصته اذ خرج نفاسها قال جلست فذاك ما فرق بين دم

في مسائل غسل النفاس



الحمل دم الحاضر قال أن الحمل قد نبت بدم الحاضر فدفن بدم الحاضر لأن يخرج بعض الولد فنفذ ذلك بصيرهم النفس فيجب أن تدع في النفس المحض فاما ما لم  
يكن جوازا ونفاسا فاما ذلك من فوق في الرحم وهو من تحت في القول الأول وجب فيجب حمل الخبر المتقدمين على ما يرجحنا في هذا الخبر جوازا من حمل قوله ما لم تلد  
على خروج بعض من الولد فربما من هذه الرواية ما رواه الشيخ عن الترمذي عن جعفر عن أبيه عن ابن أبي عمير قال قال النبي صلى الله عليه وآله ما كان الله تعالى ليحيا  
حبل ينفذ إذا لم يزل الدم وهو حمل لا تنزل الصلوة إلا أن ترى على رأس الولد إذا ضربها الطلق ورات الدم تركت الصلوة وظن قوله يعني من كلامه بعد نقله  
النسائي ثم لا يخفى أن رواية الجواليقي لا تنافي مع ذلك لأنها قد تضمنت أن الحمل إذا رات الدم تدع الصلوة وهو في اجتماع الحمل مع الحوض كما هو واضح القولين في شهرها  
وتضمنت أنها إذا رات الدم قد صابها الطلق وهي تخضع لصلواتها يخرج رأس الفرج في مؤظافه في كون هذا الدم دم استحاضة والقبيلون باجماع الحمل مع الحوض لا يفرق  
بين الدمين المذكورين بل الجميع كيف عندهم مع استحكال شرط الحوض هو أيضا في الأخبار الدالة على الاجتماع نعم اختلف القائلون بالاجتماع في أنه هل يعتبر بخلل اقل  
الظهور منه وبين النفس ما ينقله أو ما يحكم بكونه استحاضة كالحارج بعد العادة متجاوز الأكثر على المشهور وأما علماء آخرهم سابقا ما لا قولان للأول أنهم  
حكوا بأن النفس كالحوض بل هو حوض محتبس إليه يشبه بعض الأخبار والمثالا عدم كونه حضا حقيقيا والمثابة لا تستلزم اتحاد الحقيقة وعموم الأحكام بل يكفي فيها الاتفا  
في بعض المواضع واستقر في النهاية الأولى هو ظاهر كروي في المنتهى كونه الثاني واختاره جملة من تأخر عنه منهم السيد في كونه والفاضل الخراساني في الأخير ويدل  
على الأول وبطلان المتقدمين فظ من الميل إليه أيضا وجب فلو رات الدم ثلثة أيام مثلا ثم ولدت قبل مضي اقل الظهور في استحاضة على القول الأول فيفقد  
شرط ما بين الحوضين وفصل الولادة لم يثبت أنه كاف عن الظهور فيض على الثاني لعدم اشتراط فصل اقل الظهور في هذا الموضع وقد عرفت قوة الأول بدلالة  
الخبرين المذكورين في معرفة ذلك فاعلم أنه لا يشترط عندهم في صدق الولادة الموجبة للحكم بكون الدم المصاحبا والمتأخر عنها نفاسا يخرج جزء مما يتصل ولذا  
أوردنا في لو كان مضغته وقتها بعضهم مع اليقين بكونه من مبدئ لشواذ ما العلقه وهو قطعة من الدم الغليظ فلا لعدم اليقين قاله في المعبر ولو  
وضعت مضغه كان كالو وضعت جنينا لأنه دماء عقيب حمل ما العلقه والنطقة فلا يتيقن معها الحمل فيكون حكمه حكم الدم السائل في الحوض في المنتهى والحق  
في ثمة العلقه بل مضغته مع شهادة القوالب قال في كروى أنه لو فرض العلم بكونه مبدئ لشواذ أن يقول أربع من القوالب كان نفاسا وتوقف فيه بعض المحققين  
التمية واعتبر في حقه بأنه لا وجه للتوقف بعد فرض العلم قال في كونه بعد نقله ذلك عنه وفيه انقضاء التوقف عدم صدقه عرفا وإن علم أنه علقه فالوقوف على حله  
أقول لا يخفى أن ما اعتضده على جده هنا من دفع ما ذكره عقيب هذه العبارة حيث قال بعد كلام كروي توقف بعض المحققين لانقضاء التسمية ولا وجه له بعد فرض العلم  
أن اعتبرنا مبدئ الشواذ في بين ما بين المضغته مع العلم نعم قد يناقش في إمكان العلم بذلك وهو خارج عن الفرض انتهى ووجهه في أنه متى اعتبرنا مبدئ الشواذ قد  
ذلك العلقه بشهادة القوالب فإنه تصدق الولادة بعين ما اتفقوا عليه المضغته هو جيد لا يرد عليه شيء مما ذكره سبطه في الكلام في ثبوت صدق الولادة  
والحكم بالنفس عما ذكره من مبدئ الشواذ مضغته كانت وعلقه فان غاية ما يفهم من أخبار النفس على الولادة والمتبادر من هذا اللفظ باعتبار ما هو الشايع  
للتكرار المتكرر هو خروج لولده لا أدى لمعارفة في غير مقام من نصريحهم بأن الإطلاق في الأخبار إنما يحمل على الأفراد الشايعا المتكررا المتكررا دون الفرض الثاني  
ويؤيد التصريح بلفظ الولد في جملة من الأخبار والحكم بترك العبادة المفروضة معاومة بالأدلة القطعية يحتاج إلى دليل واضح وليس في الأخبار ما يدل هنا  
علما ذكره من صدق الولادة وحصول النفس بمجرد ما كان مبدئ لشواذ في الظان أول من ذكر ذلك الحق في المعبر عنه وتبعها من تأخر عنها وكلام المتقدمين  
خال عن ذلك كما لا يخفى على من راجعها بالجملة فالحكم بذلك عند موضع توقف لمعارفة ثم أنه قد ذكر في حقه أنه يصدق المعية بمجرد الجزء وإن كان منفصلا ولو  
لحقه الثاني كما كولد التوأمين فابتداء النفس من الأول وغايته من الأخير فيقولون وللتأمل فيه مجال والله العالم **المسئلة الثانية في اختلاف**  
بين الأصحاب أنه لا حد لقليل النفس فيجب أن يكون مخطئا بل يجوز أن لا ترى دما على كل ذلك لا صالة لعدم وتوقف لتكايف الشرعية على الأدلة العقلية يدل  
على ذلك ما رواه الشيخ عن الترمذي عن أبيه عن الترمذي عن جعفر عن أبيه عن ابن أبي عمير قال قال النبي صلى الله عليه وآله ما كان الله تعالى ليحيا  
شرعي لا يزيد لا ينقص بل يرجع إلى عادتها والأظهر أن المراد السؤال عن حد في جانب لقلته حيث إن الأخبار قد تضمنت حذفا في جانب أكثره فقال عن حد في جانب  
القلته كذا في الحوض من وجوه أحد ذلك فاجاب عنه بأنه لا حد له وعن علي بن يقطين في الصحيح عن أبي الحسن عليه السلام أنه سأل عن النفس فقال تدع الصلوة مادامت ترى  
الدم البسيط ونقل المحقق في المعبر عنه وقد حكى أن امرأة ولدت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فقامت ترضعها فميتت بالحنوف إنما الخلاف في حد أكثره فقل بأنه عشرة  
ونقله في صحيح علي بن بابويه في الصحيح قال به في حق أبو الصلاح وابن البرقي ابن درير يقولون نسبة ذلك أكثر الأصحاب هو موزن شهرته بين المتقدمين وهو اختيار الحق  
في كونه الثلثة فيقول أنه ثمانية عشر ونقله في صحيح المصنف عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير  
الحوض عشرة أيام وعليه عمل لوضوحه قليل بالتفصيل يأتي أن كانت ذات عادت فعادتها وإن كانت مبتدأة فمبتدأة عشرة يوما وهو اختيار في الصحيح قال في بعد  
نقل القولين الأولين والذي أخرجه في أكثر كتبنا أن المرأة إن كانت مبتدأة في الحوض تنفست بشرايا ثم فإن تجاوز الدم فقلت ما فصل المسألة العشرة  
وإن لم تكن مبتدأة وكانت ذات عادت مستقرة تنفست بأيام الحوض وإن كانت ذات عادت مستقرة فمبتدأة والذي أخرجه في هذا الكتاب من العادة في  
الحوض إن كانت ذات عادت وإن كانت مبتدأة صيرت ثمانية عشر يوما انتهى والتميز في اختلاف هذه الأقوال واختلاف الأخبار واختلاف الكتاب في الجمع بينها  
ما أنا بآلة ولا أخبار المسئلة كلاهما في إنشاء الله تعالى بما يقع به الحال مما ظهر بتوفيقه في الجلال فمنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن داود عن أحمد بن  
كامل في الصحيح عن أبيه عن الترمذي عن أبيه عن الترمذي عن جعفر عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير  
عن أبيه عن الترمذي عن أبيه عن الترمذي عن جعفر عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير  
عن أبيه عن الترمذي عن أبيه عن الترمذي عن جعفر عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير

في بيان أحوال النفس  
خلاف



[illegible]







# في النفاس

٢٩٣

من انه اذا تجاوزت العادة وانقطع على العاشر حكم يكون الجميع حيضا وقد عرفت ما فيه ثمة ولورث في العاشر تجاوز فاعلم من يرى العشرة مطلقا فانه يحكم باليوم العاشر خاصة وعلى القول بالتقصيل بين ذات العادة ضاها وغيرها فالعشرة وكل ايضا في غير ذات العادة اذا كانت عاشر عشرة اما لو كانت عاشر عاشر فانه لا نفاس لها الا ما دلت في شيء من ايام العادة وبالمجمل فالحكم عندهم هنا تابع للحيض فكما انه مع تجاوز العشرة عندهم يرجع الى العادة خاصة كل هنا يرجع الى العشرة التي هي من العادة ثمة وذلك لان شكال الحكم الاول اعطى الحكم بالنفاس على الدم الذي تراه يوم العاشر خاصة قال بعد ذكر المسئلة واعلم ان هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب وهو محل اشكال لعدم العلم باستنا هذا الدم الى الولادة وعدم ثبوت الاضافة اليها اقول هذا الاشكال لا خصوصية له بهذه المدة بل يرجع فيما تراه في العادة فانها لو كانت ذات عادة وحكمنا بنفسها بايام عادتها ولدت ثم لم ترمد في اليوم الثالث والرابع مثلا فانه لا يعلم ايضا استناد ما الى الولادة لانقطاعها وعدم ثبوت الاضافة اليها عرفا فاضل هذا يختص النفاس بما يخرج الولد ويكون بعد بلا فضاك هو بعيد غاية البعد عن طواهر الاخبار المتقدمة فان ظاهر الحكم بالتفريق ايام العادة اعم ان يكون ولد للدم من الولادة ام بعد ذلك من ايام العادة وقضية لحاق النفاس بالحيض انه حيض في غير تربة احكام الحيض عليه هو الحكم بالنفاس على الدم الحاصل الولادة في اي وقت من ايام العادة ان كانت ذات عادة او العشرة بناء على تحققها انما الغيرة العادة من العمل على العشرة ويؤيد قوله في صحيحه زارة ان الحيض مثل النفاس سواء وجب فكل دم راته في ضمن هذه المدة او لا واخر او وسطا فانه يحكم عليه بكونه نفاسا وقد تقدم منه ما يشي الى ذلك ايضا عند قول المصنف لو ولدت فلم ترمد ما اه حيث قال المراد انها لم ترمد ما في الايام المحكوم بكون الدم الموجود فيها نفاسا وبالمجمل فانه يحكم على هذا الدم بالنفاس في الصورة المذكورة على قياس الحيض كما لورث في ايام العادة غاية الامر انه لا بد في الحكم بكونه حيضا من بلوغ الثلاثة التي هي دل الحيض يحكم بكونه حيضا واما النفاس فلا بد له كما عرفت وبذلك يظهر ان ما ذكره الاصحاب قطعوا به هو الموافق لمقتضى القاعدة المقررة الا ان المسئلة حيث كانت عاريت عن النصوص بالخصوص فلا يبقى اهل الاختياط فيها وقد صرحوا ايضا بان لورث الاول والعاشر خاصة كان الدمان وما بينهما من النقاء نفاسا وهو مبني على ما صرحوا به في الحيض من انها لورث ثلثة فانقطع ثم رات العاشر فانقطع فان العشرة حيض في الذي ذكره بعد نقل الحكم المذكور وان لم يثبت اجماع على الكلية المذكورة كان للتأمل في الحكم المذكور بما لا يفقد النص الدال عليه اقول وفي زيادة على ما ذكره ما تقدم تحقيقه في هذه المسئلة في باب الحيض من ان الحكم على النقاء المختل بين الدمين بكونه حيضا محل بحث به يظهر مما في التفرع عليه والحق النفاس به في ذلك ولو فرض تجاوز العشرة في الصورة المذكورة فالحكم فيه عندهم كما تقدم من انها ان كانت مستدرة ومضطربة او عاشر عشرة فالعشرة نفاس في النفاسها الدم الاول خاصة الا ان يضاف الثلثة جزءا من العادة فيكون جميع العادة نفاسا لوجود الدم في ظرفها معاينتها اقل من عشرة فيكون الجميع نفاسا على قياس الحيض فيه بما والله العالم **المسئلة الخامسة** صرحوا بان حكم النفاس كالحايض في كل الاحكام الواجبة والمندوبة والمحرمة والمكروهة لانه في الحقيقة حيض خفي في المشهور عنه الخلاف فيبين اهل العلم مؤيدا بجماع وفي المعتبرة منه هاهنا العلم لا اعلم فيه خلافا وقد استثنوا من ذلك شيئا **الاول** ان لا اجماع على ان كل الحيض ثلثة ولا حرج في جانب الفقه للنفاس كما تقدم وهو كالثلثة الاكثر خلاف في اكثر النفاس كما تقدم بخلاف الحيض فان اكثر عشرة اتفاقا ونصا وفتوى المشايخ ان الحيض دليل على سبق البلوغ بخلاف النفاس فان الدلالة حصلت بالمجمل لانه سبق من النفاس دل على سبق البلوغ على الوضع ستة اشهر فزاد في ذلك هذا الوجه ذكره المصنف في ربه وتبعه عليه في كونه في نظر لانه دالة عليه لا يمنع من دالة النفاس ايضا لكان اجماع دالات كثيرة لان هذه الامور معارف شرعية لا على عقلية فلا يمنع اجتماعها كما ان الحيض غالبا لا يوجد الا بعد سبق البلوغ بغير اقول الظان كلام شيخنا المشار اليه هنا لا يخرج من نظر فان الظاهر كلام الاصحاب ان المراد بالدلالة على البلوغ انما هو باعتبار ترتيب الاحكام الشرعية من العبادات والمندوبات والحرمات والوجبات على العلم بالبلوغ فبأي شيء يعبر ما يرتب عليه هذه الاحكام لان المراد بالدلالة في المجمل ولا يربا انه من حصل الحمل للمرأة فقد علم به البلوغ وترتب الاحكام المذكورة عليه فلا ثمة في دالة النفاس في ذلك الاثر لهذه الدلالة لعلومية البلوغ قبله واما ذكره من ان الحيض غالبا لا يوجد الا بعد سبق البلوغ بغير فقيهه لا نقول بكون الحيض مطلقا دليلا على البلوغ او على سبق البلوغ واما نقول بذلك فيمن جهل سنها واما من علم بلوغها التسع فان الحيض بعد لا اثر له في الدلالة كما اشترط اليك فيما تقدمت المسئلة الخامسة من المقصد الاول من الفصل الثالث في غسل الحيض بذلك صرح الاصحاب ايضا **الرابع** ان المدة تنقضي بالحيض دون النفاس ذلك لان انقضاء العدة انما يحصل بوضع الولد وان لم ترمد بالكلية فلو وضعت من غير نفاس خرجت من العدة فلا دخل للنفاس في انقضاءها بخلاف الحيض نعم هذا الحكم جار على الغالب وجه التقيد بالغالب به ربما اتفق انقضاء العدة بالنفاس نادرا كما في الحامل من الزنا اذا طلقها زوجها فانه لو تقدم قرن سابقا على الوضع بناء على جماعه الحمل للحيض ثم رات بعد الوضع نفاسا على الاقرء وانقضت به العدة ولو لم يتقدم قرن عده في الاقرء **الخامس** ان الحايض ترجع الى عادتها في الحيض عند تجاوز العشرة بخلاف النفاس فانها لا ترجع الى عادتها النفاس اقول لا يخفى ان النفاس ليس له اعادة بينه وبينه فاعادة من المواد لمعرفت نفاس ان ذات العادة تنقطع عادتها وغيرها على العشرة وهكذا بالنسبة الى سائر الاقوال المتقدمة ومن ذلك يعلم انه ليس في النفاس عادة **السادس** ان الحايض ترجع الى عادتها سائما على بعض الوجوه بخلاف النفاس فانها لا ترجع الى ذلك عند الاصحاب قد تقدم في موثقتنا في كبر الدلالة على الرجوع في النفاس الى عادتها ونسبها في ضمن قبله منه في المنتهى في الشذوذ قال في المنتهى هل لك عادتها او اختلها في النقاء لا نفاس فتوى لا حد من تقدمنا في ذلك ثم نقل موثقتنا في بصيرة ردّها بالشذوذ وضعف السند ثم قال والاقوى الرجوع الى ايام الحيض اقول وهو جيد ما تقدم من ان ذات العادة تنقضي عادتها في الحيض غير ما بالعشرة والثمانية عشر على خلاف **الفصل الخامس** في غسل المني في ما يذكرون في المشهور رواية وقوى وجوب الغسل على من مرتبها بعد برده وقبل نظيره با غسل ومن المرتضى في شرح الرسالة والمجيب القول بالاستحباب في كلام الشيخ فنف وجوده قابل بذلك قبل المرتضى حيث قال وعند بعضهم انه يستحب وهو خفي والمرتب في نسبه سلا الى احد الروايتين مع انما لم نقف على رواية ظاهرة في الاستحباب كما يظهر لك انشاء الله تعالى ولا يظهر الاول لنا الاخبار الكثيرة ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال قلت للرجل يحض عن منسب عليه غسل قال نعم اذا مسه بجرارته فلا ولكن اذا مسه بعد ما برد فليغسل قلت فالدليل عليه يغسل قال نعم لم يجد وما رواه في الصحيح الحسن بن علي بن فضال عن حريز عن ابي بصير قال قال في غسله يغسل قال نعم لم يجد

في النفاس

في النفاس

في النفاس



في بيان غسل الميت

فليغسل قبله من داخل القبر قال لا يغسل عليه انما يغسل الميت اذا قبل الميت ان اقبل ميتا وهو  
فليس عليه غسل لكن اذا مشى قبله وقد بر فعله لغسل فلا بأس ان يغسله بعد الغسل بقبوله وعن عبد الله بن سنان قال قلت يغسل من غسل الميت قال نعم  
قلت من داخل القبر قال لا انما يغسل الميت اذا مشى قبله من سنان قال قلت يغسل من غسل الميت قال نعم  
وعن ابي عبد الله بن جابر في الصحيح قال دخلت على الصادق عليه السلام حين مات ابنه اسماعيل الاكبر فغسل بقبوله وهو ميت فقلت لم جعلت ذلك اليس لا ينبغي ان يغسل الميت بعد  
ومن ثم فعله الغسل فقال اما بغيره فلا بأس انما ذلك اذا بردد من معوية بن عمار في الصحيح قال قلت للصادق عليه السلام الكيفية الغسل الميت عليه غسل قال نعم قلت فاذا  
مته وهو سخن قال لا يغسل عليه فاذا بردد فعله الغسل قلت اليهايم والطير اذا مشى عليه غسل قال لا ليس هذا الا انك لا تدري من سنان عن الصادق قال من غسل ميتا وكفنه  
اغسل غسل الجنابة وعن محمد بن الحسن الصفه في الصحيح قال كتبت لابي عبد الله صابا يد اوبدنه ثوب الميت الذي لم يجده قبل ان يغسل عليه غسل يد اوبدنه فوقع  
ع اذا صاب يد الميت قبل ان يغسل فغسل عليه الغسل من الحائض في الصحيح عن الصادق عليه السلام عن الرجل يغسل الميت ينبغي ان يغسلها قال لا انما ذلك من الغسل  
واما ما رواه الشيخ في الموثق عن عماد الشافعي عن الصادق قال يغسل الميت كل من سنان عليه الغسل ان كان الميت قد غسل فغسل في التهديب بين علم الا  
وفيه بعد الاول طرح الخبر المذكور في الرد الى قوله ولا سيما مع كونه مخالفا لاجماع المسلمين من روايات عماد المتفرد بنقل الغريب اما ما رواه عن عمرو بن خالد عن  
ابن ابي عمير عن ابيه عن علي بن ابي حمزة قال قال الصادق عليه السلام من غسل الميت ان ظهر جرحا لا يذكر غير ذلك فظاهر ان الوضوء يجز عن غسل الميت  
وان كان الغسل افضل فغسله الشيخ في التوبة قال لا ينبغي ان يغسل الميت من غسل ميتا وهذا موافق للعامة لا يجعله انتقوا هو جرحه يغسل ان رواه الخبر العامة  
والزيدية واما ما ذكره في الاول بعد غدا في ذلك عن الشيخ حيث قال ولا يخفى ان الوجوب بالمعنى المذكور اياه غير ثابت فلا عرفه معني مع نصيحة هو وغيره بوجوب غسل  
الميت في الطبرستان يومئذ احمد بن ابي طالب في الاحتجاج قال مما خرج عن صاحب الزمان عليه السلام الى محمد بن عبد الله بن الجعفر الجعفي حيث كتبت اليه دوى لنا عن العامة  
سل عن امام علي بن ابي طالب عليه السلام في حديثه عليه حادثه كيف يعمل من خلفه فقال يؤخر ويتقدم بعضهم يتم صلواتهم يغسل من سنان التوقيع ليس على من سنان لا غسل  
واذا لم يجد ماء فغسله من القوم قال وكتبت اليه دوى عن العامة ان من سنان يجزئ من غسل يد به ومن سنان وقد بر فعله الغسل هذا الميت  
في هذه الحالة لا يكون الا بغيره في ذلك على ما هو عليه في حديثه بنيه فليس عليه الغسل التوقيع ان من سنان في الحال لم يكن عليه الغسل واما ما ذكره  
في الدخيرة حيث قال بعد نقل جملة من اخبار المسئلة ولا يخفى ان الامر في هذه مضاعف اخبارنا غير واضح الدلالة على الوجوب في الاستئذان هذه الاخبار في اثبات الوجوب  
من اشكال فهو من جملة تشكيكات الواهية وفيه خروج عن الذين من حيث لا يشعرون اذ لا يثبتون الا بالادلة لا سيما في مقتضات المقدمات الكتاب من دلالة الامر على الوجوب لا بال  
القرائنة والاثبات النبوية واما ثانيا فلا بد من كون الاثر في الاثر في جميع الاحكام لا بد له على الوجوب التواهي الواردة فك لا تدل على التحريم كما ذكر  
في غير موضع من كتابه هذا فام ببق الا بالاحكام وبذلك يلزم تحليل المحرمات وترك الواجبات اذ لا تكليف لا بعد البيان ولا مواخذة الابداء قامة البرهان  
والفرض بناء على ما ذكره انه لا دليل على وجوب ولا تحريم والادام في سقوط التكليف ان ارسل الرسل انزال الشرايع عبث هو كغيره من كمال لا يخفى ولم نقف  
للمتقدم هنا على دليل في جملة الاخبار على الاستحباب الا القسك باصالة وقاؤه الشيخ عن سعد بن ابي خلف قال سمعت الصادق عليه السلام يقول الغسل في البقرة  
عشر وثلاثون مرة في الجنة وما رواه عن القاسم بن الصيق قال كتبت اليه جعلت فداك هل اغتسل امير المؤمنين حين غسل رسول الله عند موته  
فاجاب عليه السلام ان النبي طاهر طاهر ولكن امير المؤمنين فعل جرت به السنة ولا يخفى ان الاصل المذكورة يجب الخروج عنها بالدليل وقد تقدم واما الروايات  
المذكورة ان نقاصه ان سنان ودلالة والادام من العمل بمضمون الاول من حمل السنة فيها على المستحبه عدم وجوب الغسل واخيه من الاستحاضة والتفاس  
وعند وجوب غسل الميت وهو باطل قطعاً ويحمل الثانية على فعله فعله غسل الميت لا غسل المستحبه في الصحيحين قوله وجرت به السنة ما يد الية الى غسل  
المستحبه ان استعمل السنة في الاخبار فيما وجب السنة والاعم شايح كثير ثم انه صرح جملة من الاطحاب بان لا فرق في وجوب الغسل بالمسكين كون الميت مسلماً او كافراً  
علا بالاطلاق الاخبار في وجوب الغسل بمسكين بعد برده الشامل للمسلم والكافر داخل في المنتهى عدم الوجوب بناء على ان ايجاب الغسل بالمسكين قبل التطهير بالغسل  
انما يتحقق فيمن يغسل التطهير اما لا يغسل كما لا يجهل ونحوه فلا والكافر لا يغسل التطهير فيكون جازيا بغيرها ورد بما تقدم من شمول الاخبار بالملاقاة للمسلم  
الكافر وفيه ان الاخبار المشار اليها باعتبار بعضها من ان قبل الغسل يغسل بمسكه وبعد الغسل لا يجب حمل مطلقها في ذلك على مقيدها وبطلانها على ما  
هو اختصاصه بمورد ما بالمسلم لانه لا خلاف ولا اشكال في ان غسل الكافر لا يفيد طهارة فيجوز فلا يكون داخل تحت الاخبار المشار اليها وبذلك يلزم قرب  
الاحتمال الذي ذكره في المنتهى ان كان الاحتياط في وجوب الغسل بمسكه غسل اوله يغسل واما التبريم لوعن بعض الغسل فالظ وجوب الغسل بمسكه لعدم دخوله تحت  
الاخبار المذكورة لان القيمة غير الغسل بدلية عنه لا يقتضيه المساوات من جميع الوجوه الثانية لو تقدم غسله على موته كالمجروح او غسل مع فقد الخليطين  
فلا يجب الغسل بمسكه لا اشكال في ذلك بعد الكلام في المسئلة ونقل بعض اخبارها ويندرج فيمن يغسل من تقدم غسله على موته ومن غسل غسلا جسيما ولو  
مع فقد الخليطين قول لا يخفى طرق المناقشة الى كل من الصورتين المذكورتين اما من تقدم غسله كالمجروح ففيه ولا ان هذا الحكم وان دلت عليه رواية مسمع بن  
عن الصادق عليه السلام قال المجروح والمرجوع يغسلان ويحطان ويكفن قبل ذلك يغسل بمسكه ويحطو بلبس الكفن ويغسل  
عليه لانها مع ضعف سندها معاصرة الاخبار المستفيضات المتواترة معنى الدالة على نجاسة الميت بالموت ولا سيما الاخبار الكثيرة الدالة على ان العلة في وجوب  
غسل الميت انما هو خروج النطفة التي خلق منها بالموت وان الميت لذلك كالجانب يغسل غسل الجنابة كما قد مناجلة منها في باب غسل الجنابة وتخصيص تلك الاخبار  
بما هو عليه من الكثرة والصراحة بهذا الخبر الضعيف شكل على انه لا يغسل سبق التطهير على وقوع النجاسة وحصولها كما لا يخفى ولولا اتفاق الناجية على هذا الحكم سلفاً  
لذلك لكان الاظهر الوقوف على تلك الاخبار وكيف كان فالجود عند إعادة غسله واما ثانياً فلا بد من تسليم العمل بالرواية المذكورة والحكم بغيره هذا الغسل

والمسئلة في وجوب الغسل بالمسكين



والاكفائه به عن نفسه ثانيا فانما يطلب احكام الغسل فيصير المتعارف الى هذا الغسل ثم وذلك فان الملاقاة الاخبار والمتقدمة الدالة على وجود الغسل عن الميت بعد  
وقبل غسله جازما لم يرد بعد الغسل ثم لا يفسر في الغسل المتكرر في شايع المتعارف الوقوع وهو الغسل بعد الموت لما صرح به غير واحد من محققي الاصحاب من ان الاحكام  
في الاجزاء إنما تنصرف الى الافراد الشايعة للمتعارف فانها هي التي ينصرف اليها الاطلاق ويتبادر الى الذهن دون الفرد والشاذة النادرة وبالحيلة فان غاية ما دلت  
عليه رواية سمع بعد تسليمها مع مخالفتها للفتوى القواعد مسقولة الغسل بعد الموت واما ما عده فلا ودون كون هذه الامور مترتبة على الغسل مطعون عليها  
وقد وافقنا في هذا الاقامة في الذخيرة مع اقتفاء اثر صاحبك غالبا فقال في وجوب الغسل بمسألة الموت تردد ونظر العلامة في المنتهى في المسألة ايضا وعن ابن  
ادريس انه وجب الغسل بمسألة اما من غسل مع فقد الخيطين فلهذا الدليل على صحة هذا الغسل لعدم التصرف كالتحقيق في ثبوتها في المسألة وانما هو  
اعتبارية لا تصلح لتأسيس احكام الشرعية **الثالث** قال في المنتهى لا فرق في الشهادة لا يجر الغسل بمسألة لان الرواية تدل بفهمنا ان الغسل انما يجب في  
التي يجب فيها الغسل الميت قبل غسله ظاهر في المعبر القطع بالحكم المذكور قال في كجد نقول لك هو ممكن لان ظاهر الروايات ان الغسل انما يجب بمسألة الميت للحد  
تفصيله قبل ان يغسل بعضه اما له البرائة وانتفاء العموم في الاخبار الموجبة بحيث يتناوذه كل ميت اقول لا يخفى ان اكثر الروايات المتقدمة مطلقة في وجوب  
غسل من مسكت مثل مسكة حريز او حسنة ورواية عبد الله بن شاذان في مسكة علم بن حميد مسكة اسمعيل بن جابر مسكة معوية بن جابر مسكة الحلي مسكة  
مجد بن مسلم فانها كلها مطلقة في وجوب الغسل بالمسكة البرد شاملة بالاطلاق لا يشهد غير واما ما دلت عليه مسكة الصفاد من قوله عليه السلام اذا اصاب يدك  
جسد الميت قبل ان يغسل فقد يجب عليك الغسل هو التمسك بما ذكره فيمكن الجواب عنها بان هذا القيد خرج بناء على ما هو الغالب المتكرر فلا يد على  
تقييد الملاقاة تلك الاخبار الكثيرة وبذلك يظهر لك مله في نحو هذا كاولان ظاهر الروايات ان الغسل انما يجب بمسألة الميت الذي يجب تفصيله قبل ان يغسل فان  
اكثر الروايات كما عرفت مطلق لا اشعار فيه بما ذكره وانما ذلك في مسكة الصفاد خاصة وثانيا دعواه انتفاء العموم في الاخبار الموجبة بحيث يتناوذه كل ميت  
فانه ليس محله لما عرفت من شمول الاخبار المذكورة بالاطلاق لا يشهد غير من الاموات ودفع السؤال في بعضهما عن غسل ميتا لا اشعار فيه بما ادعى لان هذا  
احد افراد المسألة التي يرتب عليه الغسل اي ظهوره في العموم اظهر من مسكة علم بن حميد قوله سألته عن الميت اذا مسه لا نسافه فقال اذا مست جسدا من يدي فغسل  
وهو مسكة اسمعيل بن جابر بالجمله فظاهر الاخبار المذكورة العموم نعم يمكن ان يقال ان الظاهر من الروايات الدالة على نجاسة الميت بالموت وظهرها بالغسل الرواية  
الدالة على ان الشهيد لا يغسل هو طهارة الشهيد عدم نجاسته بالموت ومع فيكون حكمه حكم غيره من الاموات بعد الغسل **الرابعة** لا خلاف بين الاصحاب  
في انه لو مسه قبل البرد فلا غسل قد تقدم في الاخبار المتقدمة ما يدل عليه لان الخلاف في ثبوت النجاسة بذلك وجوب غسل ما باشره فقبل ذلك هو احتيا الرواية  
ونقله عن العلامة ايضا وقيل بطهارة وقد وجب غسل ما باشره وهو احتيا كروي من المنتهى اليه ما دل في ذلك وقوله المولى الاردبيلي في ح و ا ح ح الاولون يغسل  
الموت موجب الحكم بالنجاسة واجاب عنه في كروي ما انقطع بالموت بعد البرد واعترضه من يمنع عند القطع قبله والامام جازد في مسألة قبل البرد ولم يقل به احد  
خصوصا صاحب الطاعون قال وقد اطلقوا القول باستحباب التجمل مع لم هو علام الموت وهي لا يتوقف على البرد مع ان الموت لو توقف القطع به على البرد لما كان  
البرد فائدة بعد ذكر الموت ا ح الاولون باحالة البراة فيجب القسك به لان يقوم دليل على عدم القطع بنجاسته قبل البرد وزاد في كروي ان نجاسته وجوب  
الغسل لان زمان اذ الغسل من الغسل من زيادة على ما تقدم بمنع الملازمة هذا ايضا قال لان النجاسة علقها الشارع على الموت والغسل على البرد وكل  
حديث دل على التفصيل بالبرد وعدمه دل على صدق الموت قبل البرد كجبر معوية بن جابر عن الصادق عليه السلام اذا مسه هو مسخن فلا غسل عليه فاذا برد فعلية  
فان فيه مسكة يعقوب الميت عن عبد الله بن سنان عنه يغسل الميت ثم ساق الرواية وهي الاولى من روايتيه المتقدمتين الا انه قال فيها وان غسل  
الميت انما بعد موته الى اخر الخبر ثم قال بعد هذا وهذا الحديث كما يدل على صدق الموت قبل البرد كما يدل على جواز تفصيله قبله ايضا اقول الموجود فيها  
من كتب الاخبار هو والله نقله في الوافي وكذلك في الوسائل انما هو قبل الميت انسان الى اخره لا غسل كما نقله في مسكويه ايضا على النجاسة بالموت شامل بالاطلاق  
لما قبل البرد بعد مسكة الحلي عن الصادق عليه السلام عن الرجل يصيب ثوبه بجسد الميت قال يغسلها صاحب الثوب رواية ابراهيم بن عبيد الله قال سئلت الصادق عن الرجل  
يقع ثوبه على جسد الميت قال ان كان غسلا فلا تغسل الاصاب ثوبك منه وان كان لم يغسل الميت فغسل ما اصاب ثوبك وهذا لان على نجاسته ميت  
مطروحة في التقييد بالبرد عليه الدليل بالحيلة في القول المعروف لا يخرج من قوة لان طوق الباس عن متبججته وتقبيله في تلك الحال كما في جملة من الاخبار  
المتقدمة هو الطهارة ولا سيما فعل الصادق باسنة اسمعيل كما تضمنه مسكة اسمعيل بن جابر ومع فيمكن تقييد اطلاق الميت في الاخبار المتقدمة بالبرد جمعا  
بين الاخبار وبذلك يظهر مله في كلام شيخنا الشهيد الثاني وقوله ان النجاسة علقها الشارع على الموت والغسل على البرد من ان الموت مجزؤه لا يستلزم  
النجاسة بل لا بد من تقييده بالبرد ليمتثل في الباس عن تقبيله مسكة جبرته كما تضمنته الاخبار المشار اليها واما اعتراضه على كلام الشهيد في حيث ادعى انما  
يقطع بموته بعد البرد بالمنع من ذلك مستندا الى انه لم يصرح احد بموت جازد في مسألة قبل البرد ففقه انه لم يصرح احد بموت جازد في مسألة قبل البرد واما اطلاقهم القول باستحباب  
التجمل مع ظهور علامات الموت وهي لا توقف على البرد ففقه ان برء الميت بعد الموت لا يتوقف على زمان يحصل به المنافاة لاستحباب التجمل اما قوله انه لو توقف  
القطع بالموت على البرد لما كان لتقييد البرد فائدة ففقه انه لا يمنع الموت حال الحرارة وانما يمنع انقضاء الروح بكنيته في تلك الحال وذلك فان الروح بعد خروجها  
من البدن يبقى لها اتصال به كاتصال شعاع الشمس بعد غروبها بما اشرت عليه انما ذلك لان اتصال باقيته ما امت الحرة موجودة وبعد البرد ينقطع ذلك  
ويقطع مجزؤه بجميع معلقاتها وانما هذا فلا منافاة مع نفي الكلام فيما تضمنه التوقيع لخارج من الناحية المتقدمة فانه ظاهر بل يصح في النجاسة قبل البرد  
يجب غسل ما مسه به وبذلك يظهر من المسئلة لا يخرج من شوب الاشكال الاحتياط فيها مطلوب على كل حال والله العالم **الخامسة** لو مس عضو من اعضاء  
فهل يجب الغسل بمسألة لا اشكال في ذلك الاول الملاقاة الامر بالغسل بمسألة بعد برده خرج منه من غسل المقتضى الاجماع وفيها اختلاف في الميتات التي

جسٹس ایچ بی خان

الشيخ محمد بن عبد الله

مجلس تہذیب و تعلیم



يفعل عليه في هذه الصلوة وبذلك صرح جملة من الأصحاب منهم العلامة في بعض كتبه والسيد السكوني في كونه الفاضل الخراساني في الأخيرة وقيل بالثلاثة واليه ذهب أيضاً الشهيد كثرى لأن الظاهر وجوب الغسل بأربع غسلات للحدوث وبذلك صرح بطهارة العضو المفروض الحق في المقام أن يقال إن الكلام في هذه المسئلة يتوقف على الكلام في نجاسة الميت فإن قلنا عينيه محضه كما هو اختيار المحقق في المعبر بحجابه عليه بأن الملافة في البدن الميت بخبر بلا فائدة وليس كذلك ألا يكون نجساً فلا إشكال في عدم الوجوب ذلك لأن النجاسة العينية لا يشترط طهارة بعض أجزائها طهارة البلية إذ طهارة المحل تحصل بمجرد غسله والنقطة الفسالة عنه من غير توقف على ما روي أن قلنا بأنها حكمية محضه كما ذهب إليه المرتضى وجعله كالجنب فخرج عليه عدم وجوب غسل المس في قلنا بأنها حكمية من وجه عينية من آخر كما هو الظاهر وهو الأقرب لا ظهر ما جهر به كونه حكمية فلا خلاف الكثرة الدالة على تقليل وجوب غسل الميت بخروج النطفة منه قد تقدمت في باب غسل الجنابة في مسألة وجوب الترتيب ما جهر به كونه عينية فلا خلاف الدالة على وجوب غسل الميت بعد برده وقبل نظيره بالغسل في مسألة روية إبراهيم بن ميمون المتقدمة فاشكال في أن الأصل كون هذا الغسل كغيره من الغسلات الواقعة للحدوث كونه بتمامه سبباً تاماً دفع النجاسة الحكمية ولهذا وجبت فيه النية كغيره من الأغسلات فوجوب الغسل بالمس ثابت إلى أن يحصل كمال الغسل لعدم صدق اسمه عليه قبل اكتماله وصدق كمال الغسل بالنسبة إلى ذلك العضو ولا لأنه لو كان منفصلاً لما وجب الغسل به قطعاً فكذلك مع الاتصال لعدم تعقل الفرق والاتصال البراءة من وجوب الغسل الظن ضعيف فالأقرب هو الوجوب نعم ينقدح هنا إشكال آخر هو أن مقتضى القواعد الفقهية أن طهارة المحل من النجس تحصل بغسله بغسل الغسالة عن المضمون لا يتوقف بعد طهارة نظيره جزء آخر كما عرفت فلو هذا إذا اكتمل غسل عضو وجب الحكم بطهارته من النجس بحيث لا يجب غسل الأجزاء ولو توقف طهارة ذلك العضو من النجس على طهارة المجموع لزم مخالفة القاعدة المشار إليها ويجب بعد الحكم بوجوب الغسل بغيره غسل العضو الآخر إذ لم يعمد انفكاك الغسل عن الغسل إلا على ما يلائم أن شاء الله تعالى من مذهب الشيعية في إيجابه الغسل بمس العظم المجزئ مع أنه قد يكون طاهر من النجس لأنه لا يخلو الجوف وتجايز ذلك ضعفنا أن الله تعالى في التحقيق في المقام هو الوقوف على طهارة الأجزاء المتقدمة وقد دل على أن من الميت بعد برده وقبل غسله موجب للغسل المتبادر منه كمال الغسل في فائدتنا عليه لا يحصل صدق الأخبار المذكورة واستصحاب انفكاك الغسل عن الغسل غير صحيح في مقابلة الأخبار المذكورة فيجوز فالأظهر وجوب الغسل بغيره من الغسل المذكور وإن وجب غسله إلا قاله الثاني

الظاهر من كلام جملة من الأصحاب أن من الميت على الوجه المتقدم من جملة الأحداث الموجبة لغسل الطهارة المتوقفة ارتقاء ما على الغسل ما خاصة كما اختاره سابقا ومع الوضوء على الشهادة وبذلك صرح الشهيد في الألفية حيث عده من التوافر في حيث قال من جملة ما ينقطع وضوءه ما يوجب الغسل وهو خمسة أشياء الجنابة والنجس والاستحاضة والنفس من الموت وهو أيضاً ظاهر في كثرى في الظاهر أنه لا خلاف فيه بينهم في ذلك حيث قالوا ما غسل المس فلم أقف على ما يقتضيه شرطه في شيء من العبادات ولا ما منع من أن يكون واجبا لنفسه غسل الجمعة والأحرام عنده من وجبها نعم إن ثبت كون المس ناقضاً للوضوء أجمعه وجوبه للأموال الثلاثة المتقدمة إلا أنه غير واضح ثم نقل الاستدلال عليه بعموم قوله نعم كل غسل قبله وضوء الغسل الجنابة وددنا به مع عدم صحة سند صريح في الوجوب كما اعترف به جماعة من الأصحاب قولهم أقف في شيء من الأخبار بعد التتابع التام على ما يقتضيه كون المس ناقضاً وضوء طهارة الغسل لا على ما في الفقه الرضوي حيث قال في باب غسل الميت تكفينه بعد غسل المس أن نسب الغسل فذكرت بعد ما صليت فغسلت وأعد صلواتك قال بعض مشايخنا المحدثين من متأخر المتأخرين ومثل هذه الرواية لا تقيد حكماً لعدم ثبوت هذا الكتاب عندهم والقرآن يدل على عدمه ومع ذلك فلا إعادة غير ذلك في المذنب لا يقال الاستصحاب انتهى أقول لا يخفى على من عاين النامق حقه فيما نقلناه في هذا الكتاب ما سنقله إنشاء الله تعالى في المباحث الآتية من اعتماد الصدوقين على هذا الكتاب والافناء بعبارته وترجيحها على النصوص المستفيضة في موضع عديدة حتى أن الأصحاب نسبوا كثير من قواي على بن الحسين بن بابويه إلى الشذوذ في نقلها

صالح الأخبار وهي مأخوذة من هذا الكتاب كما سننبه عليه إنشاء الله تعالى في المقامات الآتية مضافاً إلى ما تقدم أن الكتاب المذكور من الأصول المعتمدة التي لا تقصر عن المستفيضة نسبة غير من الأصول في ضيفها ويؤيد ما ذكره شيخنا المجلسي طاب ثراه في مقدمات كتاب البحار حيث قال كتاب فقه الرضاء أخرجه به السيد المحدث القاضي مير حسين طاب ثراه بعد ما ورد أصحها قال قد اتفق بعض من سجدوا في بيوت الله الحرام إذا نال جماعة من أهل قم طاب ثراه وكان معهم كتب قديم يوافق تاريخ عصر الرضاء عليهم وسعدت الوالدات سمعت السيد يقول كان عليه خطه فكان عليه اجازات جماعة كثيرة من الفضلاء وقال السيد حصل العلم بتلك القران أنه تاليف الإمام فاختار الكتاب محضه فاخذ الذي في الكتاب من السيد استنسخه وحقه أكثر اجازاته موافق لما يذكره الصدوق في بعض

ابن بابويه في غير سند وما يذكره والد في رسالته إليه كثر من الأحكام التي ذكرها أصحابنا ولا نعلم مستنداً لها مذكورة فيه كما ستعرف في أبواب العبادات في كلامه ونحوه وجل بخط والد المذكور أيضاً وبذلك يظهر لك ما في كلام البعض المشار إليه فانه ما شاع من قصور التتابع وعدم اشتها الكتاب المذكور وإن هو العمل بما دل كلامه كما عليه من عرفت من أصحابنا مضافاً إلى أفضيته للاحتياط المطلوب في الدين وقال في كونه هذا الغسل بجماعة الوضوء كما سلف ولو أحدث بعد الوضوء المتقدم أعاده وبعد الغسل المتقدم الوضوء لا غير في إنشاء الغسل الأقرب حكمه حكم المحدث في إنشاء الغسل الجنابة وقطع في كونه بأنه لو أحدث في إنشاء الغسل ثم توقفاً تقدم أو تأخر وعلمه بأن الحديث الأكبر يرفع الغسل الأصغر في فعل الوضوء بالتوزيع وفيه بعد لظهور أن الوضوء والغسل على لفظ الحديث مطو هذا يستحب جميع الأغسلات لجنابة انتهى في هذا الكلام وما اشتمل عليه من خلاف ظاهره أن غسل المس رافع عنهم وهو موجب لكون المس

عندهم من جملة النواقض كما سلف كونه من جملة منهم أم لا في حديث إنشاء الغسل فقد تقدم الكلام في نظيره وقال في من ولا يمنع هذا الحديث من الصوم ولا من دخول المساجد الأقرب نعم لو لم يغسل العضو الملامس في غير سريان النجاسة إلى المسجد حرم الدخول إلا فلا انتهى أقول ظاهر هذا الكلام هو أن حديثه المس موجب للغسل كالحديث الأصغر فيجب عليه الوضوء من الصلوة والطهارة ونحوها ولا يجب للصوم ولا الدخول للمسجد للأصل عدم الدليل المخرج عنه نعم يأتي في دخول المساجد ولو لم يغسل العضو الملامس يأتي في سائر النجاسات من تحريم الدخول مطاويهم خوف التعبد إلى المسجد أو شيء من الآية السابعة

هذا هو الوجه الصحيح في



في غسل الأموات

المشهور بين اصحاب جوب الغسل بالقطعة المبانة ذات العظم من قديم ادي في الحلات الاجماع واستدلوا على ذلك برواية ابي يوسف بن فوخ عن بعض اصحابه عن النبي  
عليه السلام قال اذا قطع من الرجل قطعة فوميتة فاذا تمها انشا فكل ما فيه عظم فغسله فغسل عليه هذه الرواية شاملة  
بالملاحة المبانة من تحت اديم القبر وليد عليه ايضا قوله في الفقه لقضوي ان مكنت شيئا من جسد كذا السبع فعليك الغسل ان كان فيما مكنت عظم وما لم  
يكن فيه عظم فلا غسل عليك في هذه العبارة غير الفقيه يابن يعقوب قال ومن منقطع من جسد كذا السبع فغسله فغسل عليه ان كان فيما منقطع عظم وما لم يكن فيه عظم  
فلا غسل عليه منتهى مورد العبارة المذكورة وان كان بالنسبة الى القطعة المبانة من الميت لانه لا ينفك عنها الا في حاله من غير ان ينفك عن جسد الميت المذكور الا  
المحقق في المعبر بغيره ان قال في المعبر بعد ان نقل عن الشيخ في الاجماع على ذلك والاستدلال بالرواية المتقدمة والادلة التي توقف في ذلك فان الرواية مقطوعة والعمل  
بها قليل ودعوى الشيخ في الاجماع لم يثبت فلان الامل عدم الوجوب ان قلنا بالاعتبار بان نفصيا من اطراح قول الشيخ والرواية انتهى قال في ك بعد نقل  
كلامه عنه هذا كذا كرامة هو في حله قول فيه ولا ما قد قلنا فغسله عند ايل المعبر من وجوب الحكم بالعلم بالجنين ضعف سلكه قبله اصحاب الامر هناك فانه لا راد  
سواه ومن تبعه كل من تأخر عنه من اصحاب هذا الاصطلاح ما عد صاحبك فانهم ردوا كلامه بان ضعف الخبر مجبور بشبهة العلم وان الاجماع المنقول مجبر بالحد حجة  
كما حقق في الامول واما المتقدمون فقد عرفتم في غير موضع بما تقدم انه لا اثر لهذا الاصطلاح عندهم من كراسته منهم فانما حكم فيها بما تقدم ومن لم يتعرض  
فانه لا يدل على انكار ما عدم القول بها فتولاه والعمل بما قيل لا وجه له ثانيا ان ما ادعاه من ان في القول بالاعتبار نفصيا عن اطراح قول الشيخ والرواية ليس بحجة  
لانه من كان قول الشيخ وكذا الرواية اتمها هو الوجوب الموجب لاختلاف القول بالعقاب القول بالاستحباب موجب لجواز الترك وعدم المؤاخذه فكيف يكون فيه  
تفرض عن مخالفة الشيخ والرواية وبذلك يظهر ان القول المشهور هو الموثوق المنصور وهل يجيب الغسل بمس الغسل المجزئ متصلا او منفصلا قولان اشهرهما عدمه  
في كرمي الى الوجوب بل ودان الغسل معه وجودا وعدمه وجمع حجة الدوران وجواز كوز العلة في المجموع المركبة ومن التمس لان العظم طفي فغسله حيث انه مما لا  
تحل الخلق فلا يوجب شيئا غير ذلك ولو فرضت نجاسة فهو عريضة خبيثة تزول بطهرتها كذا النجاسة المتنجسة بالبحث هذا مع انقطاع ما مع الاتصال فالظن وجوب الغسل  
بمته لا من حيث هو هو بل من حيث وجوب الغسل بمس الميت الصادق بمس في جرمه منه ونحوه ايضا من الشعور لظفر على اشكال بنشأته كراهه ومن ان من الشعور والظفر لا يوجب  
مس الميت عرفا سيما اذا ما اختلف العظم والضمير لان الظاهر من الميت بمسها او الاحتياط بيقضه الغسل بمس كل من هذه الاشياء المذكورة حال الاتصال يتفرع  
على وجوب الغسل بمس العظم ما لو وجد العظم مقبرة فان كانت مقبرة المسلمين لان الظاهر انه دفن بعد الغسل حلا لافعال المسلمين على القصة وان كانت مقبرة الكفار  
وجب الغسل اذ لا حجة بغسل الكافر كما تقدم ولوتنا وبعلينا الفرقان فاشكال التعارض صالة عدم الغسل لجواز كونه كافرا والشك في حصوله فلا يرجع بقين الطول  
التي عليها الناس لان في عدم دفع يقين الطهارة بهذا الشك كما تقدم الكلام في المقدمة لمحادثة عشر من مقدما الكتاب رجع في ترهنا سقوط الغسل ان حجت  
فلم يعلم كونها مقبرة المسلمين والكفار تبعت لدار فيلحق بها ما قال في من ادعى ان كذا حكم في مسه بوجوب الغسل بشرط مس ما تحل الحيوة من الميوس ولو انفق احد الامر  
لم يمس الغسل فان كان تحلف الحكم لانفا الاصل خاصة وجب غسل الامم خاصة وان كان لانفا الثالثة خاصة فلا غسل لا غسل مع اليوسه وكذا ان كان لانفا الامر  
مع هذا كله في غير العظم المجزئ كالشعر والظفر ونحوهما اما العظم والظفر من الامم الميوس انتهى **الفصل السادس** في غسل الاموات وما يستتبع من  
الاختصاص والدفن ونحوهما والكلام فيه يقع في مقاصد الاول في الاختصاص ولا بأس بتقديم بعض الاخبار المناسبة للمقابلة المتعلقة بهذه الاحكام فغن الصاد  
عليه السلام قال ان رسول الله دفع اليه التمس فقبضه فسل عن ذلك فقال نعم عجبت للمكين هبطا من السماء الى الارض يلتمس لعلنا ما لا فرحنا به كان يصلي في بيته  
له عمله في يومه وليلتنه فلم يجد ما في مصلا فصرخ الى السماء فقال ان تباعدك فلان المؤمن المتسلف مصلا لنكتله عليه ليومته ليلته فلم نصبه فوجدناه في حيا لك  
من وجل كتبنا لصيحتك ما كان يعمل في صحته من الخير من يومه وليلتنه ما ام في حيا فان علم ان اكتبه اجراما كان يعمل اذا احتسبه عنه وعن الباقر عليه السلام قال قال رسول الله ان  
المؤمن اذا غلبه ضعف لا يكبر له تعلق الملك ان يكتب له في حاله تلك مثل ما كان يعمل هو شاب نشيط صريح مثلك لك اذا مرض وكل الله تعالى به ملكا فيكتب له في  
سجده ما كان يعمل من الخير في وضعه اي يقبضه كان الكافر اذا اشتغل بغيره في جده كتب الله له ما كان يعمل من شره في صحته قول لعلنا لو جبه في ذلك ان المؤمن لما  
كان من نيته المداومة على تلك الاعمال الصالحة فتحته جيل بينه وبينها بالمرض او الكبر فان الله سبحانه وتعالى يكتب له ثوابه لك من حيث ينبت والكافر ايضا لما كان  
في نيته المداومة على تلك الاعمال القبيحة كتب له وهو السوء له بهش الوارد بان كلام من اهل الجنة وانذارا بما اخلدوا فيها بالنيات وعن الباقر عليه السلام  
ليلتنه من مرض افضل من عبادة سنة وعن الصادق عليه السلام قال الخمر رائد الموت وهو حشر الله تعالى الا ورضي خط المؤمن من النار وهذا المضمون جملة من الاخبار  
وعن الباقر عليه السلام في ليلة بعد عبادة سنة وتحيي ليلتين بعد عبادة سنتين وتحيي ثلث بعد عبادة سبعين سنة قال قلت فان لم يبلغ سبعين سنة قال فلا بأس به  
قال قلت فان لم يبلغها قال فقل ربته قال قلت فان لم يبلغ قرينة قال فغيره وعن الرضا عليه السلام قال المرض للمؤمن نظير رحمة ولكافر عذاب فغسله وان المرض لا  
يزال بالمؤمن حتى ما يكون عليه نب وعنه جعفر بن محمد عن ابيه في وصية النبي عليه السلام قال يا ايها المؤمن بئس ما له عليك يومه على فراشه عبادة وتقلبته من  
الجنب جهنم سبيل الله تعالى فان عوفي في شئ من الناس فاعلنه نب وعن الباقر عليه السلام قال احب الله تعالى عبد انظر اليه فاذا نظر اليه اتخذه واحدا من ثلث اما صديق واما اخ  
واما عدو من علي بن الحسين عليهما السلام قال في ليلة كفارة سنة وذلك لان الماهي يبق في الجسد وعن رسول الله انه تسمت يارسول الله فقال عجب للمؤمن جرمه  
من التمس ولو يعلم ما له في التمس من الثواب لاحت ان لا يزال في الجسد حتى يلقه ربه عز وجل عن ابي بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ان المؤمن اذا حضر الموت فغسله  
فغسله عن ابيه عن علي بن الحسين انما هو في الجسد حتى يلقه ربه عز وجل عن ابي بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ان المؤمن اذا حضر الموت فغسله فغسله  
ذلك ليجزاه لغيره قال عليه السلام يا ايها المؤمن اذا حضر الموت فغسله فغسله عن ابيه عن علي بن الحسين انما هو في الجسد حتى يلقه ربه عز وجل عن ابي بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ان المؤمن اذا حضر الموت فغسله فغسله

في غسل الأموات







فقد توفيت وكان ذلك الصديق والقريب له في ذلك تمام مجرى هذا الجرح ان يتهجد جماعة من المؤمنين على يمانه وتفصيل عقايد الحق ويجهلهم ان يشهد  
 له بعد ثبوت يوم يلقا ولا يشترط في الوصية عند حضور الموت بل ورد انه لا ينبغي ان لا يبيت الا في الاوصية تحت اسرته ثم كلامه زيد مقامه عن الصادق عليه السلام  
 فان قال له رجل اني خرجت الى مكة فمضيت ورجلت كان في مكة فاما كان في بعض الطريق مرضت فقلت لا شدي فمكنت قوم عليه ثم فاق حتى لم يكن عنده باس فلما ان كان  
 اليوم الذي مات فيه فاق فوات في ذلك اليوم فقال الصادق ما من ميت تحضر الوفاة الا رد الله تعالى عليه من سمعه وبصره وعقله للوصية اخذ الوصية او تركها  
 التي يقال لها اخذ الموت فهي حجة على كل مسلم وعن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله من لم يحسن وصيته عند الموت كان نقصا في مرقته وعقله قيل يا رسول الله  
 يوم المنيب قال اذا حضرته الوفاة واجتمع الناس اليه قال اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب الشهادة الرحمن الرحيم اللهم اني اعهد اليك في دار الدنيا اني اشهد ان  
 لا اله الا الله انت وحدك لا شريك لك وان محمد عبدك ورسولك وان الجنة حق وان النار حق والبعث حق والحساب حق والقبر حق والميزان حق وان الذين كانوا  
 وان الاسلام كما شرعت ان القول كما حدثت ان القرآن كما انزلت وانك انت الله الحق المبين جزى الله عنا خير الجزاء ونجزنا الله هذا والله بالسلم اللهم يا عتيق  
 كرمي ويا صاحب عند شدة ريبا ويا ولي عند غلبة الحوائج والى آتيا لا يكلن النفس طرفة عين ابدا فانك ان تكلمت في نفسك طرفة عين كنت اقرب من الشر ابعد من الخير والى  
 القبر حيثما وجعل في عمدا يوم الفاك منشدا ثم بوضوح باجته وبقدر هذه الوصية في القرآن في السورة التي يذكر فيها مريم في قوله تعالى لا يكون الشفاعة الا لمن  
 اتفق عند الرحمن عمدا فهذا عمدا الميت والوصية حجة على كل مسلم وحق عليه ان يحفظ هذه الوصية ويعلمها وان قال المؤمنون عليه السلام عليه ما رسول الله وقال رسول  
 الله عليه السلام لا يعرف ذلك فالكلام في هذا المقصد يقع في مواضع **الاول** المشهور بين اصحاب من ان يخطب الاختصار وهو وقت نزول الروح  
 البشري في لسان الملائكة تحضر المحضر اهل عند تجهيزه توجيههم الى القبلة بان يلقوا على ظهره ويجعل باطن قدمه الى القبلة بحيث لو جلس كان مستقبل  
 وعن من القول بالاستسحاب قال في المعتمد وهو مذهب الجمهور ولا يعيد من المستحب انكره في هذا القول ذهب المحقق في المعتمد صاحب وصاحب الدخيرة قال في  
 الشهيد الثاني بعد ذكر الحكم المذكور مستند من الاخبار التليمة سند او متنا ماروا محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي اسحاق  
 قال سمعت الصادق عليه السلام يقول اذا مات احدكم فنبجوا القبلة كان اذا غسل يجفله موضع المغسل تجاه القبلة فيكون مستقبل باطن قدميه وجهه الى القبلة  
 غير من الاخبار التي استدلوا بها على الوجوب فلا يخلو من شئ ام لا السناد في الدلالة واعترضه سبطه في ذلك فقال بعد نقله لك هذا كلامه ويمكن المناقشة في  
 الرواية من حيث السند بابرهم بن هاشم حيث لم ينص على ثبوت ثبوتها بابرهم بن هاشم بن خالد توثيقه كلام ومن حيث المتن من ان السند ادر منه ان التسمية  
 تجاه القبلة انما يكون بعد الموت لا قبله من ثم ذهب جميع من اصحاب منهم المصنف المعتمد الاستسحاب استسحابا للدلالة الوجوب هو متجه انتهى قول لا يخفى  
 ان هذه المناقشة من المناقشة الواهية وان كان قد تقدم فيها شئ من التحقيق الا ذلك ما اولاه من حيث طعن بابرهم بن هاشم بعدم التوثيق وكذا طعن في سليمان بن  
 خالد ورواية الرواية بذلك فانه قد قبل وايت ابراهيم بن غير موضع من شجرة عدمه من قسم الحسن مصرها بانها لا تقصر عن الصحيح بل نظمها في الصحيح ايضا في مواضع  
 وان لم يكن فيها ايضا في مواضع اخرى مثل هذا الموضوع كاذك يدور هذا راجعا لها تارة وعدمه اخرى هذا من جملة المواضع التي اضطرب كلامه من ذلك ما ذكره  
 في كتاب الصوم في مسألة رؤية الهلال قبل الزوال حيث قال والمسئلة قوية الاشكال لان الروايتين المتضمنتين لاعتبار ذلك معتبر السناد فالاول منها لا  
 تقصر عن مرتبة الصحيح لان دخولها في مرتبة الحسن بابرهم بن هاشم انتهى على حديث ابراهيم بن هاشم بن خالد في الصحيح جملة من محقق متأخر المتأخرين كالشيخ  
 البهلاء والدع والولي محمد باقر الحلي والدع وغيرهم وهو الحق الحق بالاتباع اذ لا يخفى ان ما ذكره علماء الرجال في حقه من انه اول من نشر حديث الكوفيين  
 بغير علم مراتبه التوثيق لما علم من تصديقه في قول الروايات والظن بمجدا لثبته في جملة من الثقات وزيادة احياهم في ذلك فاخذهم عن هذا الفاضل  
 سماعهم عنه الحديث واعتمادهم عليه لا يقصر عن قولهم ثقة بقول مطلق ان لم يرد على ذلك وبالجملة فاهل هذا الاصطلاح مجمعون على قول روايته ولا ريب  
 بالكلية الا من مثل السيد في مقام حب المناقشة بالجملة فانه ليس في هذا الباب بظن ولا يقف على رابطة وما سايما من بن خالد فانه قد نظم حديثه في  
 الصحيح في مواضع عديدة من كتابه منها في بحث غسل الجنابة في مسألة خروج البطل المشبه بعد الفصل منها في بحث القنوت في قنوت الجمعة ومنها في  
 نوافل يوم الجمعة وفي بحث الوقت في آخر وقت صلوة الليل انه الفجر الثاني وفي مواضع تنيف على عشر من مواضعه ولا علم احد من  
 اصحاب هذا الاصطلاح ينقل حديثه الا ويعد في الصحيح اما ثانيا فاما ناقش به في متن الرواية المذكورة بما ذكره فهو وان كان بحسب ما يراه يتر الى الا  
 انه قد وقع تجاوز في العبارة وهو محال شايع كلف قوله سبحانه اذ اقمتم الى الصلوة اي اذا اردتم اذ اقرت القرآن فاستعدوا لله ونحو ذلك والمراد هنا من قوله  
 اذا مات احدكم ميت يعني اذا شرف على الموت واحضر لا وقوع الموت بالفعل الا للزم وجوب توجيه الميت الى القبلة حيثما وقع ما لم يدفن ولا اظنه يلتزمه و  
 كذلك القول في قولنا في الخبر المذكور اذا غسل او اذا اريد غسله نظير الايتين المذكورتين وما ذكرنا صرح ايضا شيخنا في الجملتين فقال وانت خبير بان اطلاق الميت  
 على المشرف على الموت شايع في الاستعمالات في الاخبار كما في حديث الثاني والثامن والتاسع والعاشر انتهى واما ثالثا فانه اذا كانت الرواية باعتبار المعنى الذي صيغ  
 فيه لا دلالة فيها على وجوب توجيه المحتضر الى القبلة كما هو القول المشهور لان مورد ما انما هو بعد الموت وغيره من الروايات الواردة في المقام كما ستر ان شاء الله  
 تعالى كما هو من هذا القبيل الاستسحاب الذي صاروا اليه في دليل اعمد اعلم ان الاستسحاب حكم شرعي يتوقف على الدليل على هذا فيعكس الاشكال فيما ذهبوا اليه  
 لقولهم باستسحاب توجيه المحتضر الى القبلة من غير دليل اذ ليس هذه الروايات ومعناها كما زعموا انما هو توجيه بعد الموت فاق دليل على استسحاب التوجيه حال  
 الاحتضار هذه الامكانات واهية وصاحب الدخيرة انما اتفق على الجملة الاستسحاب الى قاعدة التي قد مر الكلام فيها من عدم دلالة الاوامر في اخبارنا على  
 الوجوب فالتجاء الى الاستسحاب فنادي من لم يحج الاخبار وقد عرفنا فيه ثم ان من روايات المسئلة ما رواه في رواية في العلل سند عن الصادق عليه السلام ان المؤمنين  
 قالوا دخل رسول الله صلى الله عليه واله على رجل من ولد عبد المطلب هو في السوق وقد جعل في غير القبلة فقال وجهوا الى القبلة فانكم اذا فعلتم ذلك قبلت عليه

نظمته  
 في  
 كتاب  
 الاختصار



# المقالة الأولى

٥٠٠

المحدث وهو صريح كما ترى كون التوجيه القبلية في حال انقضاء الوعد من غير اعتبار بقية في قسمة فلتدل على العموم وان التعليق في التولية كالقرينة  
الدالة على الفضيلة وانت خبير بما فيه من الوهن والقصور ولذا قام هذا الكلام لاقتضاب الاستدلال في جميع الاحكام اذ لا حكم واد في خبر من الاخبار الا وهو  
قضية مخصوصة ولو قصر الحكم على مورد لا سند له الاستدلال فانه اذا سلمنا ان الامام المصلي في فريضة رتبة رتبة افعال اعد صلواتك فلما قيل ان يقول في  
هذا الخبر كما ذكره هنا مع انه لا خلاف بين الاصحاب في الاستدلال به على جزئيات الاحكام والتجاسر بما هو نظير هذه الواقعة اضعف من ذلك استناده الى دلالة  
التعليق على الاستصحاب ما لم ينفى في المعبر اخبار المسئلة ايضا بضعف الاستناد تقدم الكلام فيه وبما صافا تملأ قرو في صد كتابه وبما لم ينفى فان مناقشا تم  
في هذه المسئلة تملأ تليقت اليها ولا يعول عليها ومنها ما روي في الحسن براهيم بن هاشم الى ابراهيم التيمي وغير واحد من الصادق ع قال في توجيه الملية مستقبل  
ويجمل قدمه بميل القبلية وعن معوية بن هار قال سئلت الصادق ع عليم عن الملية فقال مستقبل باطن قدمه القبلية وما روي في الشيخ في الصحيح عن ذريح المحاربي  
عن الصادق ع قال في حديث قال اذا وجهت الملية للقبلية فاستقبل بوجهه القبلية لا تجعله معتزلا يجعل الناس في رايه ما صابنا يفعلون ذلك وقد كان ابو  
يامر بالاعتناء من الظان قوله وكان ابو بصير عن كلام الرازي في محتمل ان يكون من كلام الامام ع ولعل المراد بصير بذلك انما كان من حيث التفتية وهل يبقى لنا مل  
بعد الوقوف على هذه الاخبار السالمة من المعارض توقع في حكم بالوجوب في المقام فائدة الأولى لا يخفى انه على تقدير القول بالوجوب في الملية يقط بالموت ام يجب  
الاستقبال بالملية ام يمكن اشكال في كونه الاخبار سقوط الاستقبال بموته وان الواجب ان يموت الى القبلية وفي بعض الاحمال دوام الاستقبال بنبه عليه كونه  
حال الفساح وهو به حال الصلوة والدفن وان اختلفت الهيئته عندنا وقال الحق لا بد من بطلان ما بقا على تلك الحالة فيبقى في الملتصق ويراعى هناك ايضا ان  
لا انه يكون خروج الروح فقط لان الاخبار بعد الموت قول بصير كلام الشهيد ع ما قدمناه من حمل الملية في الاخبار على المشرط الموت حيث انه قال بالوجوب الاستقبال  
الموت حال الاختصاص بذلك يظهر في كلامك حيث قال بعد نقل ذلك عنه ولم اقف على ما ذكره من الاخبار المتضمنة للسقوط انتهى فيه ما عرفت من انه مقولت  
الاخبار على المشرط الموت وخصت به نظايرها السقوط بعد الموت وصير كلام المحقق المذكور على حمل الاخبار المذكورة على ظاهرها من كون الاستقبال بعد الموت  
حيث انه من اختار عدم الوجوب شيئا المشا اليه تماثل الاحمال الدوام من حيث اخبار الغسل المصنوع والدفن كما ذكره والا قرب بناء على ما قيل تلك الاخبار بما  
ذكرناه هو اختصاص الوجوب بحال الاختصاص وهو مقتضى دليل خاصته والتفكير يحتاج الى الدليل ورد الاستقبال في اخبار الغسل المصنوع والدفن لا يقتضيه  
الحكم به فيما بينهما وما قبلها **الثانية** لو اشبهت القبلية فالسقوط وجوب الاستقبال لعدم امكان توجيهه في حالة واحدة الى جهة الاربع واحتمل في كونه  
ذلك قول هذا الكلام من غير القول للمشهور من ان فاقد القبلية يصير الى اربع جهات واملا على ما هو المختار في المسئلة من انه يصير الى اربع جهات فيكون هناك ايضا واما  
ما احتل في كونه بناء على المشهور فالظن بعد **الثالثة** الظان انه لا فرق في هذا الحكم بين الصغير والكبير العموم قالوا والظن اختصاص الحكم بالوجوب الاستقبال عن يعتقده  
فلا يجب توجيهه الى اربعة جهات كما فعل غيره ويقصر الصلوة على اربع تكبيرات قول هذا التعزيز انما يقصر على تقدير الحكم باسلام المخالف وجوب تقبيله و  
الصلوة عليه دفنه كما هو المشهور بين متأخري اصحابنا واملا على ما هو الحق من كونه وعدم جواز تقبيله ولا الصلوة عليه لا دفنه كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى في المسئلة  
الانية فلا وجه له والله العالم **الموضع الثالث** المشهورين لا يتقبل ادى عليه لاجماع جمع منهم ان جميع احكام الملية من توجيهها الى القبلية وتكفيته وتقبيله و  
وتحنيطه وحفره واجبة كفاية على من علم موته من المسلمين قالوا والمراد من الوجوب الكفاية هنا ما لم يمتد كل من علم موته من المكلفين من يمكنه من ان يشر في ذلك الفعل  
او مضما الى غير ذلك يعلم بلبس من فيه الكفاية به فيسقط ح عنه سقوط ما روي باسمرار الفاعل عليه تخفيف وهو لا يبقى الوجوب على من علم ان يعلم وقوع الفعل شرعا  
يكفي بظن قيام الغير به قولان صرح بالثالثة متوجهة قالوا لان العلم بان الغير يفعل كذا في المستقبل ممتنع ولا تكليف به والممكن تحصيل الظن والاستبعاد خصوص اهل  
البلد الكثير حتى يدفن في قبره وعليه انه لو ظن قوم قيام غيرهم به سقط عنهم ولو ظنوا عدمه وجب عليهم وبالأول صرح في وسطه في كونه واجبا من الدليل  
بانه يشكل بان الظن انما يقوم مقام العلم في بعض النسخ عليه بصور او دليل قاطع وما ذكره لا يتم به الدلالة لان تحصيل العلم بفعل الغير في المستقبل ممكن بالمشاهدة وهو  
من الامور المثمرة له والاستبعاد غير مستوع وباستلزامه سقوط الواجب عند عدم العلم بقيام الغير به وبان الوجوب معلوم والمستعطفون والمعلوم لا يسقط بل هو  
اقول وانظروا على ثبوت ما ذكره من الوجوب كفاية هو القول الاول كما ذكره شيخنا المشار اليه فانه الا وفق بالتواعد الشرعية الا انه لا عرف لهذا القول وان اشهر  
بينهم بل ادعى عليه لاجماع دليل لا يعتمد عليه لاحد يراجع فيه ليرى لم يصح احدهم به دليل في المقام حتى من متأخري المتأخرين الذين عادت لهم المناقشة في الاحكام وطلب  
الدلالة في علمهم وكان الحكم مسلم الثبوت بينهم مع ان الذي يظهر من الاخبار ان توجه الخطاب لجميع هذه الاحكام ونحوها من التلقين ونحو من المستحب ايضا انما هو  
الى الولي كاجار الغسل المصنوع والدفن والتلقين ونحوها كما استصف عليه ان شاء الله تعالى مواضعها اخبار توجيه الملية الى القبلية وان لم يصح فيها بالولي الا ان الخطاب  
توجه الى اهل الملية دون كافة المسلمين فيمكن حمل خلاصتها على ما دل عليه تلك الاخبار ولا عرف للاصحاب مستندا فيما صاروا اليه من الوجوب كفاية الا ما يظهر من  
الاتفاق حيث لم ينقل في خلاف ولم يناقش فيه مناقش مما يؤيد كما ذكرنا ما صرح في حق مسئلة ما يستحب ان يعمل بالملية حال الاختضار حيث قال واعلم ان الاستصحاب  
هذا الموضع كفاية فلا يختص بالولي وان كان الامر فيه كذا وفي بعض الاخبار ودوايات الاحتياط ما يدل على اختصاصه بذلك ثم نقل في حاشية الكتاب عن من في رتبة انه  
قال والا فاني ان اذ يتقن الولي نزول الموت بالمرضى ان يوجهه الى القبلية الا انهم ثم حكى حديثا يظهر منه ذلك انتهى ولا يخفى ما في خروج عن مقتضى الاخبار والدالة على  
الاختصاص كما اعترف به ولا ريب ان الواجب هو العمل بمقتضى الدليل من الاخبار المشاهدة اليها نعم لو اخل الولي بذلك لم يكن ثم حاكم شرعي يجبر على القيام بذلك لو لم يكن ثم  
ولي ينقل الحكم للمسلمين بالادلة العامة كما يشير اليها اخبار المعرة الذين راوا قد فة البحر ما ياولم يكن عندهم ما يكفون به وانهم لم يروا بفساد الصلوة عليه  
وربما يقال ان الوجوب كفاية شامل للولي غير وان كان الولي ومن يلمر اولى بذلك فتكون هذه الاولوية اولوية لوجبه لاحتياطه فضل كما يفهم من عبارة تبع في مسئلة  
التقبيل قوله انه فرض على اتقاية ولولي الناس به اولاهم بميلته وبه صرح في المنتهى حيث قال ولي يجب ان يتولى تقبيله من الناس به الا ان فيه ولا

هذا هو الوجه في توجيه الملية الى القبلية

ان ذكره



# الكلام في الاختصاص

٣٠١

باب في بيان اختصاص  
الفرج بالفرج  
في قوله تعالى  
والفرج يفرج

ان ذلك ثبت في الوجوب الكفائي فمعرفة انه لا مستند لمن الاخبار بل ظاهرها خلافه ثانيا ان كلامهم في مسئلة الصلوة على الميت ناطقة بحكم ما يؤول الى  
من يامرو ولا يجوز التقديم في الصلوة بغيره ومن الظاهر لا فرق بين الصلوة وغيرها بالنسبة الى ما يفهم من الاخبار ان الخطابات فيها من جميع هذه المواضع على ما  
واحد ان كان الاحكام تبادر في ذلك في مسئلة الصلوة والله العالم **الموضع الثالث** ادب الاختصاص منها تلقية الشهادة بين والاقرار بالاثمة وكلما  
الفرج ويدل على ذلك جملة من الاخبار منها ما رواه في حق الصلوة الحسن عن الحلبي عن الصادق عظيم قال اذا حضر الميت قبل ان يموت فلقنه شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك  
له وان محمد عبده ورسوله وعن محمد بن مسلم في الصلوة والحسن عن الباقر وعن ابن الغضائري عن الصادق عظيم قال انكم تلقون موتاكم لا اله الا الله ونحن تلقون موتانا محمد رسول  
الله ومنها ما رواه في حق الصلوة عن زرارة عن الباقر عظيم قال اذا دركك الرجل عند النزاع فلقنه كلمات الفرج لا اله الا الله العلي العظيم سبحانه الله السموات السبع  
الارضين السبع وما بينهما ورب العرش العظيم محمد رسول الله رب العالمين قال وقال الباقر عليه السلام لو ادركت عكرمة عند الموت لنعته فقيل لا عبد الله هذا اكان  
ينفعه قال يلقيه ما انتم عليه عن ابي بصير عن الباقر عليه السلام قال كنعده وعند محمد بن ابي حمزة عن ابي بصير عن الباقر عليه السلام قال لو ادركت عكرمة عند الموت وكان يرى الى المخرج وكان  
منقطع الى ابي جعفر عظيم قال لنا ابو جعفر نظروني في حجر ابيكم فلما انتم فالبث ان رجعا فقال اما لو ادركت عكرمة قبل ان يقع الفرس وقعهما لعنته كلمات ينفعها  
ولكنه ادركته وقد وقعت النفس وقعهما قلت جعلت فداك وما ذاك الكلام قال هو والله ما انتم عليه فلقنوا موتاكم عند الموت شهادة ان لا اله الا الله والولاية وعنه الحلبي  
خليفة عن الصادق عظيم قال ما من احد يحضر الموت الا وكل به ابليس من شياطينه من يامر بالكفر ويكفر في دينه حتى يخرج نفسه فمن كان مؤمنا لم يقدر عليه فاذ حضرتم موتاكم  
فلقنوه شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله حتى يموتوا قال في رواية اخرى قال تلقنه كلمات الفرج والشهادة بين وتلقنه الاقرار بالاثمة عليه السلام واحدا  
لعبد واحد حتى ينقطع عنه الكلام وعن ابي بكر الحضرمي قال رجل من اهل بيته فاتية عائدا له فقلت له يا ابن اخي ان لك عند نصيحتي اقبلها فقال نعم فقلت له قل اشهد ان  
لا اله الا الله وحده لا شريك له فشهد بذلك فقلت له قل ان محمد رسول الله فشهد بذلك فقلت ان هذا لا ينتفع به الا ان يكون منك على يقين فذكر انه منه على يقين  
فقلت له قل اشهد ان عليا وصي الله هو الخليفة بعد النبي والامام المقتدر الطاعة من بعدك فشهد بذلك فقلت له انك لا تنفع به الا ان تكون منه على يقين فذكر انه منه على يقين  
ثم سميت له الاثمة عليهم السلام رجل بعد رجل فاقرب ذلك وذكر انه على يقين فلم يلبث الرجل ان توفي فخرج عليه جبرائيل عايدا فقال فقلت عنهم ثم ايتهم بعد ذلك فرايت عرا  
حسنا فقلت فكيف تجدونكم عزاء ذكرائها المرأة قالت والله لقد امينا بمصيبة عظيمة بوفات فلان رحمه الله كان ما سمع من نفسه لو رايتها الليلة فقلت وما تلك الردا  
قالت رايت فلانا ليغني الميت جاسيدا فقلت فلان فقال نعم فقلت ما كنت ميتا فقال بل ولكن نجوت بكما القتم ابوبكر ولو لا ذلك لكدت هلكت وعن ابي بكر الحضرمي قال  
قال الصادق عظيم لو ان عابد وثق وصفا يصفونه بعد خروج نفسه لمعت النار من جسده شيئا ابدا وعن القدر عن الصادق عظيم قال كان امير المؤمنين عظيم اذا حضر احد من اهل بيته  
الموت قال له قل لا اله الا الله العلي العظيم سبحانه الله رب السموات السبع وارب الارضين السبع وما بينهما ورب العرش العظيم محمد رسول الله فلقنوا موتاكم عند الموت شهادة ان لا اله الا الله والولاية وعنه الحلبي  
عليك باس عن الحلبي في الصلوة والحسن عن الصادق عظيم قال رسول الله صلى الله عليه واله دخل على رجل من بني هاشم وهو يقيض فقال له رسول الله قل لا اله الا الله العلي العظيم لا اله الا  
الحليم الكريم سبحانه الله رب السموات السبع وارب الارضين وما بينهما ورب العرش العظيم محمد رسول الله فلقنوا موتاكم عند الموت شهادة ان لا اله الا الله والولاية وعنه الحلبي  
رواه في مسنده قال قال الصادق عظيم قال رسول الله صلى الله عليه واله دخل على رجل من بني هاشم وهو يقيض فقال له رسول الله قل لا اله الا الله العلي العظيم لا اله الا  
السبع وما بينهما ورب العرش العظيم محمد رسول الله فلقنوا موتاكم عند الموت شهادة ان لا اله الا الله والولاية وعنه الحلبي  
عن الصادق عظيم قال قال الصادق عظيم قال رسول الله صلى الله عليه واله دخل على رجل من بني هاشم وهو يقيض فقال له رسول الله قل لا اله الا الله العلي العظيم لا اله الا  
كف عن الرجل حتى اسئله فافاق الرجل فقال له النبي ما رايت شيئا كثيرا وسوادا كثيرا قال فافاقا كان اقرب اليك فقال السواد فقال النبي قل اللهم اغفر لي الكثير من  
معاصيكم واقل لي اليسير مما عنتك فقال له ثم اغفر عليه فقال بملك الموت خفف عنه حتى اسئله فافاق الرجل فقال ما رايت قال رايت شيئا كثيرا وسوادا كثيرا قال فافاقا  
كان اقرب اليك فقال البياض فقال رسول الله اغفر لي لصاحبكم قال فقال الصادق عظيم قال رسول الله صلى الله عليه واله دخل على رجل من بني هاشم وهو يقيض فقال له رسول الله قل لا اله الا الله العلي العظيم لا اله الا  
فايد الاول ان من جملة ما يجب عند الاحتضار زيادة علمه فاما ما قلنا من هذا الدعاء المذكور في الخبر الاخير الطان المراد بالبياض السواد في الخبر الثاني اليه  
هو الاعمال الصالحة والاعمال السيئة وان قرب السواد اليه كناية عن ارادة مواخذته بتلك الاعمال السيئة وحيلولة ما بينه وبين ذلك البياض الذي هو كناية عن الاعمال  
الصالحة ويقول ذلك الدعاء غفر له وقرب منه البياض الذي هو الاعمال الصالحة وتباعد ذلك السواد وفي خبر اخر رواه في ايضا عن رسول الله زيادة على هذا الدعاء  
ونفسا مودعة ان الرسول قال له قل لا اله الا الله فقال لا يمن يقبل البير يعفو عن الكثير قبل من اليسير يعفو عن الكثير انك العفو العفو فافاقا قال له ما ذا  
ترى قال ارى سودين قد خلا على قال اعد ما فاعادها فقال ما ترى قال قد تباعدت عنى ودخل ايضا وخرج الاسودان فاذا هما ودني ابضا فافاقا وباحضان بنفسه فمات  
ساعة والتقرى به قريب مما تقدم فان جميع ما يراه في تلك النشأ من قبض فانه من ثمرا عالم بالحسنة والقبضة وبما كان محتجما من كل منها **الثاني** ان في اختلاف  
الاخبار في كلمات الفرج زيادة ونقصا وتقيدا وتخيرا ومنها ما هي صحيحة زرارة المتقدمة ورواية القدر ومرواية ولا يخفى ما بينهما من الاختلاف ومنها ما يضاف الى  
ابي بصير في قوله في فوات يوم الجمعة عن الصادق عظيم قال القنوت يوم الجمعة في الركعة الاولى بعد القراءة تقول في القنوت لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله  
العظيم لا اله الا الله رب السموات السبع وارب الارضين السبع وما بينهما ورب العرش العظيم محمد رسول الله رب العالمين الحديث قال في قوله ذكر  
المعنى جميع من الاحباب انه يقول قبل التيمم سلام على المرسلين وسئل عن المعنى في الفتاوى فجزوه لانه بلفظ القرآن ولا يثبت الجواز لكن جملة في اثناء كلمات الفرج  
مع خروجه عنها ليس بجيد انتهى قول في ان ما رواه في يمسرها عن الصادق مع قوله بعد ذكر الرواية وهذه هي كلمات الفرج طه في دخول وسلام على المرسلين كما  
هو المقول عن المعنى من تبعه ومثله ايضا ما ذكره في الفقه الرضوي حيث قال في هذا المقام ويسجد بقين كلمات الفرج وهي لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله  
العلي العظيم سبحانه الله رب السموات السبع وارب الارضين السبع وما بينهما ورب العرش العظيم محمد رسول الله رب العالمين واما جواب المخوف كما

نقله







في باب الاختصاص

٣٠٣

في كل وقت واكد عند الموت وليست من حضرة امير المؤمنين الطين وطهره راحة الله تعالى ومنها انه يكره حضور الجنب المايض عند ما اقي في عن علي بن  
الحسن قال قلت لابي الحسن عليه السلام المرأة تقعد عند المريض فيموت وهو يضر فقال لا بأس ان تمسه فاذا خاف عليه قربه فليضع عنه وعن قربه فان الميتة  
تأذي ويدل ذلك عن يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام قال لا تحضر المايض الميت ولا الجنب عند التلقين ولا بأس ان يلي غسله والظان المراد بالتلقين خالة  
الاختصاص هو كناية عن الاختصاص بجملة العموم ودون الاختصاص بسند عن جابر الجعفي عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال لا يجوز للمرأة المايض المنيض عند تلقين  
لان الميتة تتأذي بها ولا يجوز لها اذخال الميت قبره اقول ما دل عليه هذا الخبر من كراهية ادخال الجنب المايض الميت قبره مما لم اقف عليه كلام الاصحاب بل  
ظلالهم الجواز من غير كراهية ومثله في الفقه الرضوي حيث قال لا تحضر المايض ولا الجنب عند التلقين فان الميتة تتأذي بهذا ولا بأس ان يلي غسله بصلية  
عليه لا ينزله فان حضر ولم يجد من ذلك بدا فليخرجها اذا قرب خروج نفسه الحكم بكرامته حضورها وقت الاختصاص لا خلاف فيه بين الاصحاب كما يظهر من  
كلام المعبر والاختصاص الكراهية بحال الاختصاص لان يتحقق الموت وهل تزول الكراهية بانقطاع الدم قبل الغسل او بالتيمم بدل الغسل اشكال ومنها  
ان لا يترك وحده لما رواه في عن ابي حنيفة عن الصادق قال ليس من ميت يموت ويترك وحده الا لعيب الشيطان في جوفه وروى الصدوق مسندا قال قال الصادق  
لا تدع ميتك وحده فان الشيطان يعيث في جوفه قال في كتاب العلق قال ابو جعفر ما لا يترك الميت وحده فان الشيطان يعيث في جوفه اقول وهذه العبارة في  
الفقه الرضوي ايضا قال في الجواز لا يبعد ان يكون المراد به حال الاختصاص فلما روي بعث الشيطان وسوسة واضلاله والاصحاب حملوه على ظاهره اقول لا بعد في حمله على  
ظاهره كما نقل عن بعض الاموات انه ترك وحده ليلا الى الصبح فوجدوه قد جفت بعض عظامه ومنها ما ذكره الشيخ وجملة من الاختصاص استحباب الاسراج  
انما ليلا فاستدل عليه الشيخ بما رواه الكليني عن عثمان بن عيسى عن محمد بن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام ان الصادق عليه السلام قال لا يترك الميت وحده  
حتى يضر الصلوة ثم امر ابو الحسن بمثل ذلك في بيت الصادق فخرج بلى العراق ثم لا يدري ما كان وداه الصدوق مثله واعتضه المحقق الشيخ علي بن ابي طالب عليه السلام  
غير المدعى ثم قال لان اشتهار الحكم بينهم كونه في ثبوت التمساح في ادلة السنن قال في ك بعد نقله وقد يقال انما تضمنه حديث مندرج في المدعى يقال ان  
ذلك يقتضيه استحباب الاسراج عند الميت بطريق واحد لا دلالة واضحة لكن التمساح ضعيف جدا انتهى اقول انت خير بان كلام من الكلامين لا يخرج من نظرهما  
كلام المحقق المذكور وما ذكره بعد الطعن في دلالة الخبر من ان اشتهار الحكم كونه في ثبوت التمساح في ادلة السنن فهو لا يخرج عن المجازفة والخروج عن طبع السنن  
ذلك فان الاستصحاب حكم شرعي يتوقف ثبوته على الدليل الواضح الشرعي والادلة لا كان قولا على الله سبحانه بغير علم كادلت عليه الايات القرآنية وعصمة النبو  
وبلوغ التمساح الى هذا المقدار خارج عن النجس الواضح المنادى وكلام السيد المذكور في بيان ط الخبر ان الاسراج الذي امر الصادق انما هو في البيت الذي يمكنه  
الباقية عليه وليس فيه دلالة على انه الذي مات فيه فلعلم مات في خارجه وبالجملة فانه اعم من موضع الموت والعام لا دلالة له على الخاص الظان هذا هو الذي اد  
المحقق في التمساح فاذا ذكر في ك من قوله انما تضمنه حديث مندرج في المدعى بناء على ان مراد المحقق المذكور انما هو دلالة التمساح على دوام الاسراج والمدعى  
الاسراج عند الميت بعد الموت ليلا في حمله فانه لو كان الاسراج قومه لصحوا اعتراض عليه بجملة ما روي عن علي بن ابي طالب في ك من دلالة التمساح ولكن ليس الامر كما توهم  
كما عرفت وبذلك يظهر سقوط ما ذكره ومعه ما ذكره المحقق المشار اليه يمكن ان يكون ذكر من تقدم للاسراج عنده انما هو من حيث استحباب رائحة القرن عند  
الموت كما يشير اليه بعض الاخبار وبالجملة فالحكم المذكور لا عرفه مستندوا فاحمدوا الله العالم ومنها ما نقل عن المفيد انه يكره ان يجعل على بطنه حديد قال  
في سبب معناه مذكورة من الشيوخ وفي اجمع عليه باجماع الفرق ذكره وجمع من تأخر عنه كراهية وضع شيء على بطنه غير الحديد وعن ابن الجنيدي خلافه وهو  
انه يوضع على بطنه شيء ودفعه في من بالاجماع على خلافه **الموضع الرابع** الظان لا خلا فخصا وقتي في استحباب تعجيل تجهيزه الامع الاشتباها  
ما يدل على الحكم الاول مضافا الى الاتفاق فجملة من الاخبار منها ما رواه في عن جابر عن ابي ابراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه واله يا معشر الناس لا تغيبوا رجل  
مات له ميت ليلا فانظر به الصبح ولا رجلا مات له ميت فهاذا فانظر به الليل لا تنظر به موتا كما طلوع الشمس لا غروبها تجلوهم الى مضاجعهم بحكم الله تعالى قال الله  
وانت يا رسول الله ددوا في مسرلا قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ان مات الميت اول النهار فلا يقين الا في قبره وما  
رواه الشيخ عن جابر قال قلت للباقر عليه السلام اذا حضر الصلوة على الجنازة في وقت المكتوبة فاجابها ابد فقال عجل الميت الى قبره الا ان تخاف فوت وقت المكتوبة ولا  
تنظر بالصلوة على الجنازة طلوع الشمس لا غروبها وعن عيسى عن الصادق انه قال اذا مات الميت فخذ في جهازه وعجل الحديث وروى الصدوق مسندا قال قال رسول  
صلى الله عليه واله كرامة الميت تعجيله واما الحكم الثاني فانه ينتظر حتى يتحقق موته فان دفنه قبل ذلك اعانة على قتله كما يدل عليه ما رواه في عن علي بن ابي طالب  
قال اصاب بمكة من السنين صواعق كثيرة مات من ذلك خلق كثير فدخلت على ابي ابراهيم فقال مبتدئ من غير ان اساله ينبغي للفرق والمصعوق ان يترقب به  
ثلاثة ايام لا يدفن الا ان يحضر منها رجل من اهل موته فقلت جئت فذاك كانك تخبرني انه قد دفن ناس كثيرا فقال نعم يا علي دفن ناس كثيرا ما ماتوا الا  
في قبورهم وقال في رواية شاهدت واحدا في حفرة فسلته عن سببها فقال مرضت مرضا شديدا واشتبه لموت فسلته دفنت في ارجح ولنا عادة اذا مات  
فمن عنه باب الارج بعد ثلثة ايام او اربعين ايام فاجتهدت وامة واخترت وابنته فتسوح عنده ساعة ثم تطوى عليه هكذا يومين او ثلثة ففزع على فوط فجاثت  
اي اجطأ به واخذوني من الارج وذلك منذ سبعة عشر سنة وما يدل على وجوب التأخير حتى يتحقق الموت ما رواه في في الصحيح عن هشام بن الحكم  
عن ابي الحسن عليه السلام في المصعوق والفرق قال ينتظر به ثلثة ايام الا ان يتغير قبل فميتا يدفن وكل ايضا ما روي في ذلك عن اسحق بن عمار عن الصادق  
عن الفرقي في غسل النعم وليست بثلث وكيف يستبرأ قال يترك ثلثة ايام من قبل ان يدفن الا ان يتغير قبل فيغسل ويدفن وكل ايضا ما روي في ذلك عن اسحق بن عمار عن الصادق  
فانما مات لم يميت من عماد الساباطي الموثق عن الصادق قال الفرقي يحبس حتى يتغير يعلم انه قد مات ثم يغسله ويكفن قال وسئل عن المصعوق فقال اذا  
مصعوق يموت ثم يغسله ويكفن وعن اسمعيل بن عبد الحاق بن ابي شهاب بن عبد الله قال قال الصادق عليه السلام لا يتغير والفرقي

في كتاب الجنازة

الصحيح











حل هذه الاحاديث على الاستحباب اولى لظهور ذلك الاخبار في الجواز مطم وثبت استحبابك لك في مطلق التفسير على ما سئله انتهى اول من اخبار المسئلة صحيحة  
 الجلب عن الصفاق عليم قال سئل عن الرجل يغسل امراته قال نعم من وراء الثياب لا ينظر الى شعرها ولا الى شيء منها والمرأة تغسل زوجها لانه اذا مات كانت في عدة منه واذا  
 ماتت هي انة ترضع عدة منها وصححة زرارة عن الصفاق في الرجل يموت وليس معه الاثا قال تغسله امراته لانه اذا ماتت لم يغسلها لانه ليس منها في عدة وظا  
 هاتين القصيتين تحريم تغسيل الرجل امراته بمجرد العلة المذكورة وظا صححة زرارة وان كان عدم جواز تغسيلها مطلقا لكن يجب حملها على ما اذا كانت مجردة جمعا  
 بينها وبين غيرها تمام دل على الجواز من وراء الثياب بما قلنا صرح الشيخ في يبقا بعد ذكر صححة زرارة بمجردة وانما يغسلها من وراء الثوب لا على هذا دل اكثر  
 الروايات ويكون الفرق بين المرأة والرجل في ذلك ان المرأة يجوز لها ان تغسل الرجل بمجردة وان كان الافضل الاول ان تستره ثم تغسله ليس كذلك الرجل لانه لا يجوز ان  
 يغسلها الا من وراء الثياب والمطلق من الاخبار يحمل على المقيد انتهى منها موثقة عبد الرحمن بن عبد الله قال سئل الصفاق عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله  
 الا النساء هل تغسله فقال تغسله امراته او ذات محرم وتغسله لثا الماء من فوق الثياب موثقة سماعة قال سئل عن المرأة اذا ماتت فقال يدخل زوجها يغسلها من  
 قيصها الى المرفق فيغسلها وبمضمونها رواية الجلب رواية داود بن سرجان الصفاق في الرجل يموت في السفر او في الارض ليس معه الا الثياب قال يدفن ولا يغسل وقال  
 المرأة تكون مع الرجال بتلك المنزلة الا ان يكون معها زوجها فليغسلها من فوق الذراع وليكب عليها الماء سكبا وتغسله امراته اذا ماتت والمرأة ليست مثل الرجل  
 المرأة اسوء منظر الحين يموت اقول والكلام في هذه الاخبار يقع في قامين **الاول** في تغسيل الرجل زوجته ولا يخفى ان بعضا من اخبار المسئلة مطلق  
 مثل صححة عبد الله بن سنان وحسنه محمد بن مسلم جملتها ما بين صريح وظاهر في التقيد بكونه من وراء الثياب الجمع بينهما بتقيد اطلاق الاول بالثانية  
 ولما الجمع يحمل روايات التقيد على الاستحباب العمل بالطلاق تلك الاخبار وحملها على الجواز فهو وان امكن بالنظر دلالة صححة مضبوطة على جواز تغسيلها عارية  
 وانما يلحق على عودتها مخرقة الا انه يشكك بدلالة ظاهر صححة زرارة والجلب على عدم الجواز كما عرفت به صرح الشيخ كما سمعت من كلامه ويعضد مع كونه بالاحتياط  
 اوفى الاخبار الدالة على التقيد بكونه من وراء الثياب يعارضها اطلاق الروايتين المشار اليهما ويجب تقيد كما عرفت وظاهر من ذلك تايدا لما ذكرنا الاخبار  
 الواردة بتغسيل على عليه تسليم لفاطمة والتغليل منها بكونها صديقة لا يغسلها الا صديق فان قضيت التغليل تخصيص جواز ذلك بها والا لو كان جازنا مطلقا كما  
 هو المشهور لم يكن لهذا التغليل مزيد فائدة ومنها ما رواه الصدوق في العلل عن مفضل بن عمر قال قلت للصفاق عليه السلام من غسل فاطمة قال قال امير المؤمنين عليم  
 فكما انما استغسنت بذلك فقال كانت خضعت بما اخبرتك قلت قد كان ذلك جعلت فداك فقال لا قضية فانها صديقة لم يكن يغسلها الا صديق الحديث في  
 الى ما ذكرنا من نقله في البحار قال وجد بخط الشيخ محمد بن علي الجمع نقلا من خط الشهيد قال لما غسل على عليه السلام فاطمة قال له ابن عباس اغسلت فاطمة قال اما  
 النبي صلى الله عليه واله يقول هي زوجتك في الدنيا والاخرة قال الشهيد هذا التغليل يدل على انقطاع العصمة بالموت فلا يجوز للزوج التغليل انتهى يمكن ان يقد  
 الاقرب في هذا المجال بان صححة الجلب وزرارة انما خرجا من الحجج القوية فان القول بالمنع من تغسيل الزوج زوجته مذهب حنفية والثوري والاذاعي كما نقله في المنهاج  
 نقل عن الشافعي ومالك اسحق وداود وعن احمد وروينين ولا يدين مذهب في حنفية وفيه كان هو المشهور والمعتد بهن خلفاء الجور وغيره من المذاهب الاربعة انما  
 اشتهر وحصل الاجماع عليه في الاعضاء المتأخرة مما يقرب من سنة ستمائة وروح فلا يبعد حمل الروايتين المذكورتين على التقية ونقله في المنهاج الاحتجاج عن القائلين  
 بالتحريم بان هذه الفرقة تبين نكاح الاخت فوجب ان يحرم النظر اليها كما لو طلقها قبل الدخول واما ما نقله في البحار من حديث ابن عباس فهو وان اشعر بما ذكره  
 الا انه لا يبلغ قوة المعارضة لما قدمنا من الاخبار الدالة على الجواز مع انه غير ضروري من طرقنا ولعله من طرق اخبار العامة ومع تسليم صححة وثبوته ودلالة فلا يبعد  
 في حمله على التقية ايضا مع ان المفهوم من بعض الاخبار ان لا يحضر في الان موضعها ان كل امرأة لم تنزع الا رجلا واحدا فانها يوم القيمة تكون زوجته ومن اخذت  
 ازواج عديدة فانها تخير يوم القيمة وتختار احسنهم خلقا مع ما في الدنيا وبالجملة فالمسئلة لا تقع عن ثوب الاشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها على كل حال  
 والله العالم **الثاني** في تغسيل المرأة لزوجها والاخبار هنا ما بين مطلق ومقيد بكونه من وراء الثياب الجمع بينهما اما بحمل مطلقة على مقيدة او بحمل مطلقة  
 على الجواز ومقيدة على الاستحباب والظاهر ان الثالثة لقضية التغليل في صححة الجلب زرارة المتقدمتين والاحتياط لا يخفى وبذلك يظهر لك ان حكم تغسيل المرأة  
 زوجها غير حكم العكس ان كان الاصحاق اطلقوا القول فيها وجعلوا الحكم واحدا لظهور مخالفة حكم الزوج للزوجة من الاخبار كما شرحناه وادفعنا واما ما ذهب  
 اليه الشيخ في كمال الاخبار من ان جواز تغسيل كل من الزوجين الاخر مخصوص بحال الاضطراب دون الاختيار فلا عرف له وجهها ظاهرا والاخبار المتقدمتين  
 كما عرفت صحيحة في هذوه ويظهر منه سند في ذلك الى روايات وقع التقيد بذلك فيها في كلام التاييد مثل صححة عبد الله بن سنان المذكور صدر الروايات المتقدمة  
 وصححة الجلب الاول رواية عبد الرحمن بن بلع عبد الله المتقدمة ايضا ورواية الجلب عن الصفاق في المرأة اذا ماتت ليس معها امرأة تغسلها قال يدخل زوجها يغسلها تحت  
 قيصها فيغسلها الى المرفق الى غير ذلك مما ورد ذكره واعتضد ذلك برواية الجلب عن زرارة عن الباقر عليه السلام قال لا يغسل المرأة الا ان لا توجد امرأة وحمل في الاستحباب  
 ما ذكره عن امير المؤمنين من تغسيل فاطمة على اختصاص ذلك بهم عليها وسلم في ذلك نظر ظاهرا الروايات الاولى فان التقيد فيها انما وقع في كلام السائل وهو لا يوجب  
 تقيد في تلك الاخبار الكثيرة مما ذكرناه وما لم نذكره فان السؤال اذا وقع عن بعض افراد لا يوجب تخصيص حكم بذلك في غيره كما هو وظا واما رواية الجلب فاجاب عنها  
 في لقا بعد نقل الاستدلال عنه والجواب المنع من صحة السند ثم لو سلم كان محمولا على الاستحباب وعلى الرجل الاجنبى يكون الاستثناء اشارة الى ما روى انه يغسل  
 من الاجنبية وجهها وكيفيةها واما حديث تغسيل فاطمة فقد تقدم الكلام فيه ولكن العدة في الاستدلال انما هو ما قد قناه من الاخبار الصريحة الدالة والله العا  
**تنبيهات الاول** قال في ذلك قال بعض المحققين ولا يقدح انقضاء عدة الزوجة في جواز التغسيل بل يجوز ان تزوج وفيه نظر لصريحها والحال في  
 اجنبية قال في كبرى لا عبرة بانقضاء عدة المرأة عند ابل لو نكحت جاز لها انفسه وان كان النكاح بعيدا وهو كذا اخذ بالطلاق انتهى اقول لا يخفى ان ما ذكره في كبرى  
 هو عين ما نقله عن بعض المحققين فلا حاجة لتسطر في الاول واختياره ما ذكرى الا ان ما نقله عن بعض المحققين على عدة الطلاق وكلام كرى على عدة الوفاة حيث



على كلامهم لفرق بين العديتين ثم ان ما ذكره في كرمي من الحكم المذكور قد صرح به الشهيد الثالث في من يضار له كلامهم حيث صرحوا في المطلقة باينائها ليست فلا يجوز لها التمسك وصحوا هنا يجوز تغيبها بعد انقضاء عدة الوفاة لفرق بين العديتين وانها في هذه الصورة بعد العدة بل بعد التزوج يصح عليها انها زوجة فيكون لها تغيبها كما يشي إليه قوله في ان اخذ بالاطلاق بخلاف المطلقة باينائها فانها كانت منه حال الحيوة وعند فيه نظرا ما اذا قلنا صدق الزوجية عليها فلا المرفوعة بل هي اجنبية ولا سيما بالنظر في التمسك المذكور في صحيحه لوجه وزادة الدال على انها انما تغسل بعد الموت لانها منه في عدة ومعه هو انه بعد انقضاء العدة لا تغسل اما ثانيا فلما اشترى اليد مراد ذكره غير واحد من المحققين من ان الاحكام المودعة في الاخبار انما تنفذ في الافراد الشائعة المتكثرة دون الفروض النادرة وكانهم ينزل في ذلك طلق الزوجية الثابتة في حال الحيوة لكل منها لا ينقطع بالموت والا لمتنع جواز تغيب كل منها للاخر بعد الموت والاخبار بخلافه ولم يعرض هنا بقتضيه رفع هذا الحكم وان طال الزمان وهو ان كان كذلك لكن المتبادر من الاخبار المتقدمة انما هو ما ذكرناه من كون التغيب بعد الموت ودخول هذا المفروض المذكور فيها بمجرد صدق الزوجية ممنوع ولا سيما بعد التزوج فانها تكون اجنبية وصدق الزوجية في هذه الحالة في غاية البعد كيف كان فالاحتياط اوضح سبيلها مع غرضها وهو ما ذكرناه كما لا يخفى والله العالم **الثاني** قال المحقق الشيخ علي في جرحه بعد ان اخذ القول بجواز تغيب كل من الزوجين الاخر من وراء الثياب كما صرح جمع من اصحاب بصورته ولم اقف في كلامه على تعيين ما يعتبر في التغيب من الثياب لظان المراد ما يشمل جميع البدن وحمل الثياب على المعهود يقتضي استثناء الوجه الكفين والقدمين فيجوز ان تكون مكشوفة انتهى قول لا يخفى ان الاخبار المسئلة ما بين مقيد وما بين مطلق بالثياب قضية الجمع حمل مطلقة على مقيدة فان في صحيحه الحلية الاولى من الاخبار المتقدمة في المرأة اذا ماتت يدخل زوجها يد تحت قميصها وفي رواية المذكورة اخبر قال يدخل زوجها يد تحت قميصها فيغسلها الى المرافق وفي صحيحه الى الصبا المتقدمة وان كان زوجها معها اغسلها من فوق الذراع وفي وثيقة عار غير انه يكون عليها يدع فيصيب الماء من فوق الذراع ونقل ذلك في رواية بن سرحا المتقدمة والذراع القيص في وثيقة سماعة المتقدمة يدخل زوجها يد تحت قميصها الى المرافق فيغسلها في رواية بن زيد الشحام وان كان له فيها امرأة فيغسل من قميص فيمن غير ان تنظر في عودته بل قد ورد في جملة من الاخبار الصحيحة اعتبار التغيب في القيص مطلقا كما في صحيحه يعقوب بن يقطين ولا تغسل الا في قميص ومثلها صحيحه ابن سنان وحسنه سليمان بن خالد واما ما ورد بلفظ الثوب فنه صحيحه محمد بن مسلم قال سئلت عن الرجل يغسل امراته قال نعم من وراء الثوب رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله المتقدمة وصحيحه الحلية الثانية من صحيحه المتقدمين والواجب مقام الجمع حمل ما تضمن الثوب على القيص حمل المطلق على المقيد بل يظهر منه لا وجه لما استظهر من ان المراد ما يشمل جميع البدن وعلى هذا فينبغي استثناء الوجه الكفين والقدمين فيجوز ان تكون مكشوفة والاخبار المذكورة وان كانت غاربية عن ذكر الراي ربما اوهم ذلك جواز كونه مكشوفة ايضا الا ان الظاهر بالبدن ذكر القيص فيها انما خرج مخرج الغالب باعتبار معظم البدن لا على جهة التخصيص يدل على ذلك قوله في صحيحه الحلية الثانية قال نعم من وراء الثياب لا ينظر في عودتها وشرها **الثالث** هل يظهر من ثوب بصب الماء من غير عقل في من مضى المذهب عدمه هو منقول عن المعبر صرح به في تغيب الميت فيمنع من ما ثله ومنع في كرمي من عدم طهارته بالصبا لطلاق الرواية قال وجان يجري مجرى ما لا يمكن عصره اقول والظاهر هو ما اختاره في كرمي ما اذا قلنا ظاهر الاخبار هو انه بعد التغيب في قميصه ينقل الى الاكفان ولو توقف طهارته القيص على العصر كما يدعون للزم بحاسته الميت بها بعد تمام الغسل قبل نزعه او وجب طهره زيادة على الغسل الموقوف طواهر النصوص المذكورة نردة وماذا ان الا من حيث طهرها بمجرد الصب الغسل ثلثا ثلثا واما ثانيا فلان ما ادعوه من وجوب العصر الثوب انه لا يطهر بعد اجراء الماء الا بعد العصر وان اشبه بهم كما يشي إليه قوله في من مضى المذهب لا انه محل بحث كما يشي انشاء الله تعالى التبعة عليه بحث النجاسات وان دلته في المسئلة قاصرة عن افادة المدعى **الرابع** الظاهر كذا في جملة من الاصحاح انه لا فرق في الزوجية بين الحرة والامة ولا بين الدائم والمنقطع المطلقة رجعية في العدة زوجة بخلاف البائن كذلك لا لطلاق النصوص المشهورة يجوز تغيب امته لغير المراجعة والمعدة ومعدن واما ولده والظان المستند فيه استصحاب الحكم فيه من حال الحيوة وعدم ما يوجب له والفرق في حكم الزوجية ولم اقف فيه على نص في جواز تغيبها اقول احدها الجواز مطلقا لا يستصاحب حكم الملك ولا نه في معنى الزوجية بالحقه التمسك النظر فيباح وهو اختيار العلامة وثانيا المنع لانقالها الى الورثة وثالثا انها تخصيص الجواز بام الولد وهو اختيار جمع من الاصحاب منهم المحقق في المعبر واستدل عليه بحجج اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه عن علي بن الحسين عليهم السلام او حتى ان تغسله ولده اقول لا يخفى ان الرواية المذكورة لا تخفى من الاشكال لما تحقق عندنا من الامام لا يغسل الا ما مثله فلا بد من تاويل الخبر المذكور اما بحمله على ان الوصية بذلك للفقيرة ودفع الضر عن الامام الباقر عليه السلام كما ذكره بعض شايخنا او بحمله على المعاونة كما يدل عليه ما في الفقه لقنوي حيث قال فيكون ان علي بن الحسين لما مات قال الباقر عليه السلام لقد كنت اكره ان انظر الى عورتك حيوتك فما انا بالذي انظر اليها بعد موتك فادخل يد وغسل جسدك ثم دعا ام ولدك يد ما فضلت مرة وكنت فعلت فابله واما قوله ولا يمنع العتق من ذلك فضعفه ظهري من ان يذكر لضعف الاستصحاب عندنا والاحتياط بالزوجية قياس لا يوافق اصولنا وصاحبك هنا انما ادعى القول بضعف سند الرواية وغفل عما في مشه من الاشكال وبما علم جواز تغيب ام الولد لسيدها ايضا بقاء علاقة الملك من وجوب الكفن والمؤنة والعدة وفيه نظر فان بناء الاحكام الشرعية على مثل هذه التعليقات لا يخفى عن مجازفة ومثاله ذلك ما علم به الجواز مطلقا هو المنقول عن مة وبالجملة فان ام الولد قد انتقلت بعد الموت وصات حرة لجنسية وغيرها قد انتقلت الى الوارث وصات ايضا اجنبية فالقول بجواز تغيبها من لبيحها الى ضرورة الله تعالى **المسئلة الثالثة** ان لا خلاف في اشتراط المائتة في الزكوة والانفة بين الغائل المغسول مع الاختيار لغريم النظر قد استثنى من ذلك ما تقدم في مسئلة الزوجين وما يمتنعها من الاماء وما استثنى ايضا من القاعدة المذكورة وجود الحرمة والمراد بها على ما ذكره جملة من الاصحاب هنا وفي كتاب من حرم نكاحه مؤبدا بنسب او صناع او مصاهرة واخرى باقيد التابيد عن اخذ الزوجية وبنت غير المدخول بها فانها ليست من المحارم لعدم التحريم المؤبد بل هي المحرم الاجانب توقف حمل نكاحها على مفارقة الاخت والام لا يقتضي حمل النظر في دخولها في اسم المحارم والا لزم كون نساء العالم كله زوجا لرب العالمين نكاح واحد منهن على فرد واحد كذا افاده شيخنا في من واستدل عليه لجلد المئين في قوله ان توقف حمل كل من على مفارقة الاخت والام لو اقتضى دخولها

الانكاح الحرام



في المحام للمزك كون نشأ العالم محام للمزك اربعاً ان فيه مناقشة لعدم تحريم النكاح المتقطع على ذي الاربع ولو قال للمزك ان يكون ذوات الاربع محام للمزك لكان  
 لولي انتفى قوله ويمكن ان يقال ان المسئلة في تحريم ما زاد على الاربع مطلقاً فلهذا لا يشار اليه من بين كتب التحريم مطلقاً انما كان او منقطعاً بل نقل عنه بعض  
 الاحباب انه صرح بذلك في بعض المواضع فلهذا لا يشار اليه من بين كتب المناقشة وانما ما ذكره من العبارة فحينئذ الكلام في ان توقف حل النكاح على المفارقة  
 اقتضى المحرمية للمزك كون نشأ العالم محام اذ حل النكاح فيمن هو قوف على مفارقة احد زوجاته الاربع وذل ذوات الاربع الاجانب ليس من اجل نكاحهن بعد المفارقة  
 وكيف كان فالظاهر ان خلافاً في أصل الحكم المذكور فاجوز التفصيل مع الحرمة والمعروف من كلامهم انه من وراء الثياب بل كوشن البهائم باثم قطعوا بكونه من  
 الثياب الا انهم ساءلوا ما يؤخذ بخلافه في ذلك وانما اختلفوا في ان الشرط في ذلك فقد المماثل ويجوز ان وجد قولان والمشهور الاول والى الثاني ذهب ابن ابي  
 وقته في المنتهى الذي قفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة ودايات منها موثقة عبد الرحمن بن ابي عبد الله بالبصرة قد تقدمت فحاجت هذه المسئلة وهي متضمنة  
 الفصل من وراء الثياب فاهو في كون ذلك مع عدم وجود المماثل صحيحاً للمماثل المتقدمة وهي الاولى من محبة وهي مطلقة بالنسبة الى الثياب ظاهرة في عدم وجود المماثل  
 ومنها موثقة طعن الصفاق عليه السلام انه سئل عن الرجل يموت في السفر وليس معه جمل مسلم ومعه جمل نصراني فماتت معه ومعه جمل نصراني فماتت معه ومعه جمل نصراني فماتت معه  
 وخالف في قبضته لا يقربها لثقلها عن المرأة يموت في السفر وليس معها امرأة مسلمة ومعه ثياب نصرانية فماتت معها ثياب نصرانية فماتت معها ثياب نصرانية فماتت معها  
 ثيابها غير ان عليها درع فيصحبها من فوق الدرع وهي كما ترى ظاهرة في عدم وجود المماثل كون ذلك من فوق الثياب منها موثقة بهما قال سئل الصفاق عن  
 رجل مات عليه ثياب الا الثياب قال تغسله امرأة ذات محرم منه وتغسله عليه الماء ولا يخلع ثوبه وان كانت امرأته مع رجال ليس معها امرأة ولا عود لها  
 فلتدفن كما هي بثيابها وان كان معها زوج محرم لها غسلها من فوق ثيابها وهي كما ترى كسابقها ظاهرة في عدم المماثل كون ذلك من فوق الثياب منها حسنة عبد الله  
 ابن سنان قال سئل الصفاق يقول اذا مات الرجل مع الثياب فغسله من فوق ثوبه به وتلف يديه باخرقة وهذه الرواية ظاهرة في عدم  
 وجود المماثل مطلقاً بالنسبة الى الثياب منها رواية زيد الشحام قال سئل الصفاق عن رجل مات في موضع ليس معه امرأة غيرها قال ان لم يكن فيهم  
 لها زوج ولا عود فغسلها بثيابها ولا يغسلها من فوق ثوبها وان كان معها زوج محرم لها فغسلها من فوق ثوبها وان كان معها زوج محرم لها فغسلها من فوق ثوبها  
 فيا ليس من رجل قال ان لم يكن له فيهن امرأة فليدفن بثيابها ولا يغسلها ان كان له فيهن امرأة فليغسلها في قبض من غير ان ينظر الى عودته وهي ظاهرة في عدم  
 المماثل صريحاً مطلقاً بالنسبة الى الثياب عجزها ظاهر في شرط الثياب منها رواية عمرو بن خالد بن زيد بن علي عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن علي بن ابي حمزة  
 مات الرجل في السفر ان قال واذا كان معه ثياب ذات محرم يردونه ويصبون عليه ماء صبوا ويمسحون به ولا يمسحون فرجه ومنها صحيحة منصور بن المقدمة  
 وهو انه على جواز تفصيل المرأة بمجره ومطلقة في عدم المماثل وان كانت خبيثاً من هذه الروايات المذكورة ما عدا صحيحة منصور بن المقدمة واليهما رواية عمرو بن خالد  
 بين مطلق في وجود المماثل عدمه ومن مقتضى عدم وجود المماثل مطلقاً بالنسبة الى الثياب عدوها ومقتضى بكونه من وراء الثياب قضية الجمع المذكورة في كلامهم حمل  
 مطلقاً في كل من الامرين على مقتضى قوله المشهور انه المؤيد للمنصون في الكلام في صحة منصو لم اجدها قايلاً سوى ما يظن من صاحب حيث  
 قال بعد نقل القولين المتقدمين والظاهر الجواز مطلقاً كما يقتضيه الاصل في صحة منصو ثم ساق الرواية المذكورة وانت خبير بان هذه الرواية وان صح  
 ولا جله عملها في كذا حيث انه من يرد مدار الاسانيد لتبليغ العمل بهذا الاصطلاح الا انها كما عرفت في المسئلة السابقة معاضة باخبار تفصيل الرجل امراته  
 وان حملتها فاشتملت على كون ذلك من وراء الثياب به قيد مطلقاً وجملة اخبار هذه المسئلة على تعدد ما فيها الصحيح الحسن والموثق وهي مختصة ببناء على  
 حملها على مقتضى كون ذلك من وراء الثياب بشرط عدم وجود المماثل القول بمضمون هذه الرواية منافاة لدايات المسلمين وترجيحها على  
 جملة الروايات بعيد غاية البعد فالظاهر هو القول المشهور سيماع اوفقية للاحتياط في الذين وردت هذه الرواية الى اقلها **المسئلة في اربع**  
 مما استثنى من القاعدة المتقدمة ايضا عند جرمه ولا يصح تفصيل الرجل بنت ثلث سنين بمجره والمرأة ابن ثلث سنين بمجره الا ان الشيخ في تبيينه قد ذكر بعد جرمه  
 المماثل قال في كذا الصبي اذا مات وله ثلث سنين فصاعداً فحكمه حكم الرجل سواء كان دون ثمانية ايام او لا فحكمه حكم الرجل بمجره وان كانت صبيته لها ثلث سنين  
 فصاعداً فحكمها حكم النشأ البالغ وان كان دون ثلث ايام للرجال تفصيلها عند عدم النشأ قال المفيد اذا كان الصبي بن خمس سنين غسله بعض النشأ الاجنبيا  
 بمجره من ثيابه وان كان ابن اكثر من خمس سنين غسله من فوق ثيابه وصب عليه ماء صبوا ولم يكشف له عورة ودفنه بثيابه بعد تحنيطه وان مات صبيته بين رجال ليس  
 لها فيه محرم وكانت بنت اقل من ثلث سنين جرمها من ثيابه وغسلها وان كان اكثر من ثلث سنين غسلها من فوق ثيابه وصبوا عليها الماء صبوا وحنطوها بعد الغسل فو  
 في ثيابها وبه قال سائر وجوز الصدوق تفصيل بنت اقل من خمس سنين بمجره ومنع المحقق في المعبر من تفصيل الرجال الصبيته مطو جواز المرأة تفصيل ابن الثلث  
 اختياراً واضطرراً نظر الى ان الشارع اذن في الملاحع النشأ على الصبي لا فقار اليهن في التربية بخلاف الصبيته والاصح حرمه النظر الى ذلك وقفت عليه من الاخبار في هذا  
 المسئلة منه ما رواه المشايخ الثلاثة عن ابن الفيرج وحديث ابن المغيرة قال قلت للصفاق عليه السلام ثمة الصبي الى كم تغسله النشأ قال الى ثلث سنين وما رواه الشيخ  
 في الموثق عن عمارك البايع عن الصادق انه سئل عن الصبي تغسله امرأة فقال تغسل الصبي الثوب عن الصبيته ولا تصاب امرأة تغسلها قال يغسلها رجل والى الناس بها وما  
 رواه في بعض محمد بن احمد بن سنان قال رد في مجازية يموت مع الرجل اذا كانت بنت اقل من خمس سنين اوست دفنت لم تغسل المحقق في المعبر الشهير كروان هذا الحديث  
 مضطرباً لا سيما والمثل قول نقل عن ابن طاوس انه قال لفظ اقلها من خمسة ايام ما ذكره في كذا في جامع محمد بن الحسن اذا كانت بنت اكثر من خمس سنين اوست  
 دفنت لم تغسل ان كانت بنت اقل من خمس سنين غسلة قال واسند الصدوق في كتاب المدينة ما في جامع الى الطبع عن الصادق ونقل الصفاق في تبيينه عن جامع  
 في كذا في ذكره عن حلي حديثه في معنى الصفاق اذا عرفت ذلك فاعلم ان الظاهر لا اشكال في تفصيل النشأ ابن ثلث سنين لا اتفاق خبري بن الفيرج عار عليه بجل المماثل  
 نبي عار على مقتضى خبر ابن النيرضا فالانفاق الاصحاب كعرفت من نقل الاقوال المتقدمة وما تفصيل الرجل بنت ثلث سنين اواز يد فللمعتمد في الرواية

في كذا الصبي اذا مات وله ثلث سنين فصاعداً فحكمه حكم الرجل سواء كان دون ثمانية ايام او لا فحكمه حكم الرجل بمجره وان كانت صبيته لها ثلث سنين فصاعداً فحكمها حكم النشأ البالغ وان كان دون ثلث ايام للرجال تفصيلها عند عدم النشأ قال المفيد اذا كان الصبي بن خمس سنين غسله بعض النشأ الاجنبيا بمجره من ثيابه وان كان ابن اكثر من خمس سنين غسله من فوق ثيابه وصب عليه ماء صبوا ولم يكشف له عورة ودفنه بثيابه بعد تحنيطه وان مات صبيته بين رجال ليس لها فيه محرم وكانت بنت اقل من ثلث سنين جرمها من ثيابه وغسلها وان كان اكثر من ثلث سنين غسلها من فوق ثيابه وصبوا عليها الماء صبوا وحنطوها بعد الغسل فو في ثيابها وبه قال سائر وجوز الصدوق تفصيل بنت اقل من خمس سنين بمجره ومنع المحقق في المعبر من تفصيل الرجال الصبيته مطو جواز المرأة تفصيل ابن الثلث اختياراً واضطرراً نظر الى ان الشارع اذن في الملاحع النشأ على الصبي لا فقار اليهن في التربية بخلاف الصبيته والاصح حرمه النظر الى ذلك وقفت عليه من الاخبار في هذا المسئلة منه ما رواه المشايخ الثلاثة عن ابن الفيرج وحديث ابن المغيرة قال قلت للصفاق عليه السلام ثمة الصبي الى كم تغسله النشأ قال الى ثلث سنين وما رواه الشيخ في الموثق عن عمارك البايع عن الصادق انه سئل عن الصبي تغسله امرأة فقال تغسل الصبي الثوب عن الصبيته ولا تصاب امرأة تغسلها قال يغسلها رجل والى الناس بها وما رواه في بعض محمد بن احمد بن سنان قال رد في مجازية يموت مع الرجل اذا كانت بنت اقل من خمس سنين اوست دفنت لم تغسل المحقق في المعبر الشهير كروان هذا الحديث مضطرباً لا سيما والمثل قول نقل عن ابن طاوس انه قال لفظ اقلها من خمسة ايام ما ذكره في كذا في جامع محمد بن الحسن اذا كانت بنت اكثر من خمس سنين اوست دفنت لم تغسل ان كانت بنت اقل من خمس سنين غسلة قال واسند الصدوق في كتاب المدينة ما في جامع الى الطبع عن الصادق ونقل الصفاق في تبيينه عن جامع في كذا في ذكره عن حلي حديثه في معنى الصفاق اذا عرفت ذلك فاعلم ان الظاهر لا اشكال في تفصيل النشأ ابن ثلث سنين لا اتفاق خبري بن الفيرج عار عليه بجل المماثل نبي عار على مقتضى خبر ابن النيرضا فالانفاق الاصحاب كعرفت من نقل الاقوال المتقدمة وما تفصيل الرجل بنت ثلث سنين اواز يد فللمعتمد في الرواية







في غير ذلك

الحديث الثاني بان رجاله زيدته وحديثه مطروح بين الاصحاب فيه ما عرفت فيما تقدم في موضع من مناقات هذا الكلام لما قرره في صد كتابه تمام لمختصره ضعف  
 الخبر لا يوجب لظن مع عمل الاصحاب به واتفقوا على القول بمضمونه والامر هناك فانه لم يظهر له الحكم مخالف قبله وان تبعه فيه بعد من تبعه منه ثبت قبول الخبر  
 فلا وجه لما ذكره من الكلام في امر الميت فانه من دل الدليل على الجواز دل على مقتضية الكافر والطعن بما ذكره اجتهاد في مقابلة النص قال في كبرى بعد ذلك الحكم المذكور ولا  
 اعم لم يظهر نصا عليه ابنا بابويه وابن الجنيدي سلاوة الله عليهم وابن حزم والمحقق في غير المعبر عن عمه بن حبيب بن سعيد لم يذكره ابن ابي عقيل ولا الجعفي ولا ابن  
 في كتابه ولا ابن زهر ولا ابن ادریس ولا الشيخ في التوقف في مجال الجاسة الكافر في المشهور فكيف فيك الطهارة انتهى وهو جيد قول لا يخفى ان الاخبار مختلفة  
 في طهارة اهل الكتاب نجاسة ثم هذه الاخبار من جهة ما يدل على الطهارة فمن ترجح عند القول بالطهارة فلا اشكال عند هذه المسئلة من هذه الجهة ومن ترجح  
 القول بالنجاسة كما هو الاظهر فالتوقف في هذا الحكم عند مجال ان كان ظاهر الكل بمن قال بالطهارة او النجاسة قد حكموا بقتل هذا الحكم هذا وهو مشكل كما ذكره شيخنا  
 المشار اليه **فرع** قال في كبرى لو وجد بعد غسل الاضطرار فاعل الاختيار في الامارة في غير من غسله كافر لا مثقال والاقراب لا عادة في الكافر لعدم الطهارة  
 الحقيقية انتهى اقول هذه الاقربية انما تتم على القول بنجاسة كما اشار اليه انفا واملا على القول بطهارة ثم فيصير الحكم فيه كسائر الافراد الاضطرارية من عدم وجوب الاعادة  
 بل لا بعد القول بتعيين الاعادة على القول بالنجاسة وبالجملة فان من حكم بالاخبار المذكورة ووجب لغسله في الصورة المشار اليها من غير توقف عند ولا اشكال  
 فلا وجه للقول بالاعادة عند لان المأمورية في تلك الحالة هو الفصل على هذه الكيفية وامثال الامر يقتضي الاجزاء واما من توقف في العمل بالاخبار وحصل الاشكال  
 بما ذكرناه في هذا المجال فلا ريب من تختم الاعادة عند عدم حصولين البرائة عند ذلك الفصل به يظهر في كلام صاحب الذخيرة في هذا المقام حيث انه بعد  
 ذكر المسئلة وما ورد فيها من الخبرين المتقدمين ونقل عن المحقق استنفا الخبرين وان الكافر لا يصح منه القربة اعم من فقال وفيه منع ثم قال الطهارة  
 عن الخبرين لما اشار اليه نفا من ان الطهارة بعد الاخبار الموثقة خصوصاً مع اعتضاد ما بغيرها وبالشبهة بين الاصحاب سلامة ما عن المعارض وما يدعيها  
 بالعمومات ثم قال اهل الجاهلية الغسل لو وجد من يجوز له غسله من المسلمين فيه قولان اقرهما نعم لان المأمورية لم يوجد للتعد رفاذا ارتفع العذر  
 لم يكن مناصداً عن وجوبه فيقتضي مقتضى الكلام الاصل في الخبرين المذكورين وقوله من غير اشكال لما ذكره من المؤيدات ومقتضى ذلك عدم وجوب الاعادة  
 قوله في الكلام الثاني لان المأمورية لم يوجد ان المأمورية من ان يغسله بغسله فهو غير مسلم لان المأمورية في الحال المذكورة انما هو غسل الكافر لغسل  
 المسلم فلمسلم غير مأمورية لتعد والالزم تكليف الايطاق اذ الفرض بقدره فكيف يؤمر به والحال كذلك ومقتضى ان الامر به في تلك الحال انما هو الكافر  
 للخبرين المذكورين المؤيدتين عند ما ذكره من وجوب التايدات ثبت عدم الاعادة لان امثال الامر يقتضي الاجزاء والاعادة تحتاج الى دليل ليس فليس  
 هذا الجدل سبحانه واضح لا شبهة فيه في الله العالم **المقام الثاني في المغسول** وهو المسلم الغيب الشهيد يلحق به صدره منضماً او منفرداً اجماعاً نصاً  
 ومقتضى تفصيل هذه الجملة يقع في مسائل **الاولى** المشهورين المتأخرين ان كل من ظهر له الشهادة وان لم يكن معتقداً الحق يجوز تغسيله عند الخوارج والغلابة  
 فيغسله غسل المخالفين ولو تعدد معرفته غسله غسل الامامية قال المصنف في المغسول لا يجوز لاحد من اهل الايمان ان يغسل مخالفاً الحق في الولاية ولا يصح عليه الا  
 ان تدعو ضرورة الى ذلك من جهة التقية واستدل الشيخ في كتابه بالخالف اهل الحق كافر فيجب ان يكون حكمه حكم الكفار الا ما خرج به دليل اذا كان غسل الكافر  
 يجوز فيجب ان يكون غسل المخالفين ايضا غير جائز ثم قال والذي يدل على ان غسل الكافر لا يجوز اجماع الامامية لانه لا خلاف بينهم في ان ذلك مخطوطة في الشريعة اقول  
 وهذا القول عند الحق المحقق بالاتباع لاستفاضة الاخبار بكفرهم وشركهم ونصبهم نجاستهم كما اوضحنا ايمالا من زيد عليه الشهاب لما في بيان معنى الناصب وما  
 يرتب عليه من المطالب من اختلف هذا القول ابن البراج ايضا على ما نقل عنه وهو لا يمتنع ان ادریس لقوله انكفر المخالف الا ان لم اقف على نقل من جهة المسئلة  
 وبذلك صرح ابن ادریس في السرائر بعد ان اختلف مذهب المصنف في عدم جواز الصلوة على المخالف فقال ما هذا لفظه وهو اظهر ويضد القرآن وهو قوله تعالى  
 لا تصل على احد منهم مات ابداً يعني الكفار والمخالف لاهل الحق كافر لا خلاف بيننا وبذلك صرح جملة من متأخري المتأخرين منهم الفاضل المولى محمد صالح المازندراني  
 في شرح اصول الكافي حيث قال من انكرها يعني الولاية فهو كافر حيث انكر اعظم ما جاء به الرسول واصلا من اصوله ومنهم الفاضل الحق المولى ابو الحسن الشريفي  
 المجاور بالمشهد الغروي على مشرفة افضل الصلوة والسلام على ما وجدته في شرحه على الكفاية وهو من افاضة لا هذه شيئا الجلي حيث ان صاحب الكتاب المذكور من  
 يحكم باسلام المخالفين تبعاً للشهور بين المتأخرين حيث قال في مطاوع كلام له وليت شعري في فرق بين من كفر بالله ورسوله ومن كفر بالائمة مع ان كل واحد من اصول  
 الذين الى ان قال ولعل اصل الشبهة عندهم زعمهم كون المخالف مسلماً حقيقة وهو قوم فاسد مخالف للاخبار المتواترة والحق ما قاله علم الحكم من كونهم كفاراً اخطأ  
 في تاديرهم نقل بعض من الاخبار الدالة على ذلك ثم قال ان الاخبار اكثر من ان يحصى ليس هذا موضع ذكرها وقد تعدت عن حد التواتر وعند ان كفر هؤلاء من اوضح  
 الواضحات فمن هذا اهل البيت انتهى كلامه واما ما استدلل به في كبرى على ان غسل المسلم من قول الصادق غسل كل الموتى الا من قتل بين الصفتين ففيه من على  
 غير موافقة لغيرهم باستثنا البعض المولى كما قدما نقله عنهم في هذه المسئلة فكما استثنى من ذكره بالدالة الدالة على الكفر فكذلك ما ندعيه للدالة الصحيحة التي  
 الدالة على كفر هؤلاء المذكورين وليس هذا موضع ذكرها ومن احب الوقوف عليها فليقرج كتابنا المذكور انفا وقال هناك هذا العبدان نقل كلام الشيخين  
 المذكورين لفظه والمسئلة قريبة الاشكال لان كان الاظهر عدم وجوب تغسيل غير المؤمن واقفا في الذخيرة ايضا فقال ولم الطبع على دليل يدل على وجوب  
 الفصل لكل مسلم ولا اجماع هي هنا فالاصلي يقتضي عدم وجوب تغسيل غير المؤمن انتهى لا يخفى ما فيه بعد الاطاحة باسلفنا فانه مع ثبوت الحكم بالاسلام فالواجب  
 اجراء جميع احكامه لو بالادلة العامة ان لم يتصور وجوبه لخاصة بذلك الجزئي والعمومات الدالة على غسل الميت ووجوبه ومع الحكم باسلام المخالف فلا وجه  
 عنها بالجملة فان الاصحاب في هذه المسئلة بين قائلين بالانكاف ما بالاسلام فيجب غسل الميتة والكفر فلا يجب بل لا يجوز لحدوث هذا القول في البين مما لا وجه  
 له **تبينهات الاول** لا خلاف في ما قد عرفت في ان المتولد من مسلم في حكم المسلم لفلان كان ومجنونا او سقطا لاربعة اشهر فصاعداً وقد تقدم في كتابنا



# في حكاية البيت

٣١١

الرابعة من المقام المتقدم جملة من اخبار فضل الصبغة الصبغة اما يدل على حكم السقط فجملة من الاخبار ايضا ومنها ما رواه في عن زرارة عن الصادق عليه السلام قال  
 السقط اذا تم له امر بركبته اشهر غسل عن سماعه في الموثق عن ابي الحسن الاول قال سئل عن السقط اذا استوى بخلقه عليه الغسل والحد الكفن فقال كل ذلك  
 يجب عليه ورواه الشيخ في الموثق ايضا مثله بادن تفاوت ومارواه الشيخ عن احمد بن محمد عن ذكره قال اذا تم السقط اربعة اشهر غسل الحديث وفي الفقه الرضوي  
 اذا سقطت المرأة وكان السقط تاما غسل جنثا وكفن ودفن وان لم يكن تاما فلا يغسل ويدفن به وقد تاملنا ما رواه في الفقه الرضوي هذه العبارة عبرة في  
 وقال في كنفه كد مرفوعة محمد بن احمد ثم وثقه سماعه الفقه ثم لا يخفى ان الحكم في الرواية الثانية وقع مطلقا على سواء الخلق لا على بلوغ الاربعة اللهم الا ان  
 الثلاثين من سنين واثباته مشكلا انتهى قول الاشكال الحمد الملك المتعال بعد ورود ذلك في اخبار الاول ومنها ما رواه في الموثق عن الحسن بن الجهم قال سمعت  
 ابا الحسن الرضا عليه السلام يقول لا يوجف عليه التمسك من النطفة تكون في الرحم اربعين يوما ثم يصير مضغته اربعين يوما فاذا اكمل اربعة اشهر بعث  
 تعالى ملكين خلقيين فيقولان يا ربنا خلق ذكرا او انثى فيؤمن من الحديث عن محمد بن اسمعيل وغيره قال قلت للباقر عليه السلام جعلت فداك ندعو الجبل ان يجعل الله تعالى  
 في بطنها ذكرا سويا قال تدعوها بكين وبين اربعة اشهر فانه اربعين ليلة علقته واربعين ليلة مضغته فذلك تمام اربعة اشهر ثم بعث الله تعالى ملكين خلقيين الحديث  
 ونحو ذلك ايضا مصححة زرارة وهذه الاخبار كما ترى صريحة في انه تمام الاربعة تمت خلقته بذلك صرح في الفقه الرضوي كما سمعت اما ما رواه الشيخ عن محمد بن  
 الفضل قال كتب الى الباقر عليه السلام اسئله عن السقط كيف يصنع به قال السقط يدفن بدنه في موضع فجلها بالشيخ على من نقص عن الاربعة وهو جدي بقى الكلام  
 في انه بعد غسله هل يجب تغيبه او يلف بخرقة ويدفن قولان وبالأول صرح في كوفي جمع من اصحابنا بالثالث المحقق والظاهر الاول لما عرفت من دلالة موثقة بما  
 على ذلك كذا عبارة كتاب الفقه الظان المراد منه التكفين بالقطع الثلثة لا المتبادر من اللفظ ولو نقط السقط عن الاربعة سقط غسله ذكرا وانثى انما  
 لقته في خرقته ولم اقف على مستنده والمفهوم من عبارة كتاب الفقه هو انه يدفن من غير غرض للفقهاء كذا رواية محمد بن الفضل المتقدمة المحمولة على ما قلنا لا اربعة اشهر  
 قيل بل هو المسلم ايضا في الحكم المذكور مسبقته ولقبطه بالاسلام او دار الكفر وفيه ما سلم صالح الاستيلاء بحيث يمكن الحاقه به والطفل المخلق من الزنا والشك  
 التمهيد الثالث في كون الطفل المسيء اذا كان الساجد مسلما والطفل المخلق من ماء الزنا يحكم المسلم بغيبه فانظر الى الشك في تبعيته المسيء في جميع الاحكام و  
 المعلوم بتبعيته في الظاهر وعدم حقوق الثأب بالزنا شرعا والى الملاقاة الحكم بالتبعية وكون الثلثة ولدا لغة في تبعيته الاسلام كما يحرم نكاحه انتهى وهو جيد لما ابرزناه  
 البالغ المظلم للاسلام فلا خلاف في وجوب تغيبه كما اذ قلنا انتهى الامن قتاده كما ذكره الثالث المفهوم من عبار كثير من اصحابنا غسل الخائف هو الجوان  
 على كراهية حيث اتهم صرحا بان لا يجوز غسله وصرحوا في المكروهات بان يذكره والظاهر المراد من الجوان هنا هو ما اعم في دخله في الواجب قال شيخنا صاحب يا مني  
 المسائل في وجوب تغيب الخائف غير المحكوم بكفره كالناصب نحو مخالف والاكثر على الوجوب ما يظهر من عبارات كثير من اصحابنا بحكم الجوان فالمراد الجوان بما  
 اعم الشامل للواجب على بعضه من الحكم بجوانه على كراهية ربما ظهر منه عدم الوجوب في احدى احدى ليس كذلك بل الكراهية في متعلقه في تغيبه مع وجود  
 الغير من الخائفين او مع وجود نفس الثواب على ان تغيبه ليس تغيبه في الجوان انتهى قال في السجدة قول المصنف تعداد المكروهات وان يغسل الخائف فان اضطر غسله  
 اهل خلاف ما لفظه والمراد بالكراهية هنا معناه المتعارف في العبادات ان ثبت وجوب تغيب الخائف والا كان تغيبه مكروها بالمعنى المصطلح وهو ما قد تقدم  
 الكلام واما تغيبه غسل اهل الخلاف فربما كان مستنده ما اشهر من قولهم الزموا به انفسهم ولا بأس به انتهى اقول لا يخفى في هذه الكلمات كلام من الا  
 والاضطرار يخرج عن عبادة الحق والصواب ذلك انه قد ثبت بالادلة المروية وجوب تغيب المسلمين وان اخطأ توجه الى كراهية المكلفين وانما الفصل الشرعي  
 الذي امر به الشارع هو ان يكون على هذه الكيفية المشهورة بين الامامية والواجب على من توجه اليه لخطاب من المسلمين الموجودين ان يغسل هذا الميت المسلم هذه  
 الكيفية المنصوصة بخلافها كان او مؤلفا فاذ كره من هذه الكراهية ومن التعبير بالجواز ومن التخصيص بحال الاضطرار فكله مما لا يعرف له وجه وجيه كما لا يخفى  
 على الفطن النبية فانهم كما اوجبوا اجراء احكام الاسلام على الخائف في حال الحق من حكم بطمأنينة وما كتمت وخن ما له ودمه وموارثته ونحو ذلك فكذلك بعد الموت وفي  
 دليل له على الفرق بين الخائفين في يوم ما ذكره من هذه التفرجات فان الجميع مرتبط على الاسلام والقائلون بمنع تغيبه انما صاروا اليه من حيث حكمهم بكفرهم  
 وهو ظاهرا مع الحكم بالاسلام فكما ان لا فرق بينه وبين المؤمن في حال الحق في تلك الاحكام فكذلك بعد الممات الا ان يدعى دليل على الفرق وليس دليل ايضا فان  
 الكراهية حكم شرعي يتوقف على الدليل اتي دليل على كراهية غسل الخائف مع الحكم بالاسلام وان كان الجواز كونه مخالفا فلا يخفى ان يشترط هذه الكراهية في الاحكام  
 المترتبة على الحق بل جعلوا مثل المؤمن مطعون في الكراهية في العبادات انما هو باعتبار وقوع العبادة على انواع بعضها اكثر ثوابا وبعضها اقل ثوابا بالنسبة الى  
 اصل الخالية مما يوجب الترجيح والمرحوية كما تقدم تحقيقه هذا مما لا مجال في هذا المقام لان غسل المسلمين كمال واجب هذا احدهم ولم يرد هنا ما يدل  
 على افضلية غسل نوع من انواع المسلمين واكثرية ثوابه واقلية ثوابه ولما اريد باعتبار نقصان الخائف في الخطا ودرجته وان كان مسلما جازي في الجاهل من المسلمين  
 والمستضعفين بالنسبة الى العالم الفاضل النوع مع انهم لم يصيروا هنا بالكراهية وايضا فانه على تقدير عدم الوجوب كاذب اليه كانه لا معنى لهذه الكراهية  
 ذكرها بالمعنى المصطلح لان محالها الامور الترجحة الترك الجائزة والفصل عندهم من العبادات الشرعية كما صرحوا به في حق فان تم الدليل على وجوبه كان واجبا وان  
 لم يثبت كان محتملا ولا وجه للقول بالجواز فيه حتى يمكن اجراء الكراهية بالمعنى المصطلح فيه واما كون غسل الخائفين مخالفا لفصل الامامية فهو ايضا لا يسوغ التعدد  
 عن الفصل الشرعي عندهم للمأمورين به اذ الخطاب المتعلق بهم والوجوب المذكور لهم انما هو بهذا الفصل المعول عليه عندهم فلا يبان بغيره غير صريح للذمة واما ما ذكره  
 الحق من الضورة فانه لا يخفى على القول بالاسلام ووجوب تغيبه كما هو مذهبنا بالضرورة انما يخفى على مذهب من قال بتجريمهم غسلهم كما تقدم في عبارة المفيد القائل  
 بتجريمهم لغسلهم ككفرهم فانه قد لخصه التفتية من الخائفين المداخلتهم ومساعدتهم في غسلهم وغيره في غسلهم انما من يوجب غسله كغيره من المؤمنين فانه لا يبعد بدا  
 من القيام به لوجوبه عليه كفاية او عينا ان يخص الامر به ولا يتوقف تغيبه على الضورة نعم بما تكون الضورة بالتقية ملحمة من الانتقال من غسله غسل اهل الحق



في بيان أحكام الشهيد

التعجيل غسل الخائفين والفقراء ليست متعلقة بأصل النفس إنما هي بالانتقال من أحد الفريقين إلى الآخر وبذلك يظهر في استدلاله بالبحر المذكور على ذلك  
فإنه لا يمتنع وإنما للسند الثقة وبالحجة فلا أعرف هذه الكلمات المتعلقة بهذا المقام وبما ينبغي عليه الكلام وينتسب به النظام بل هو لهم في البطلان من أن يحتاج  
ما ذكرناه إلى مزيد بيان والله العالم **الراجح** الظاهر أنه لا يجوز للسلم تعجيل الكافر وإن كان ذمياً ولا تكفيه إلا دونه ولو كان من قرابته أبا أو عمًا أو  
نحوهما ونقله كرى الأجماع واستدل بالآية وهي قوله سبحانه ومن يتول منكم فإنه منهم قال وأولادهم ينصبونهم قول ويدل على ذلك من الأخبار ما رواه الشيخ  
عن حماد بن موسى عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن النصر فيكون في السفر وهو مع المسلمين فيموت قال لا يغسله مسلم ولا كرامة ولا يدفنه ولا يقوم على قبره وإن كان أبا  
ورواه وبإسناده عن حماد بن عمار عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن النصر فيكون في السفر وهو مع المسلمين فيموت قال لا يغسله مسلم ولا كرامة ولا يدفنه ولا يقوم على قبره وإن كان أبا  
عن تعجيل المسلم قرابة الذوق المشرك ولا يكفنه يصل عليه بل يودبه وروى أحمد بن أبي طالب الطبرسي في الإجماع عن صالح بن كيسان أن معاوية قال الحسين هل بلغك  
ما صنعت بجرير بن عبد شعبة أبيك أصحابة قال نعم فعاصمت بهم قال قلنا هم وكفناهم وصلينا بهم فضحك الحسين عليه السلام فقال خضعتكم القوم يا معاوية لكننا لو قلنا  
شيئاً عنك ما كفناهم ولا غسلناهم ولا صلينا عليهم ولا دفناهم وعن المرتضى في شرح الرسالة أنه قال فإن لم يكن من يواريه جاز مواراة ثلاثين فرسخ قال في كبرى بعد نقل ذلك  
المرتضى والإجماع بقوله تعاضدوا الذي أمره ولو تعجيل على عليه السلام بأه وبجواز تعجيله جاز يرد بان ما بعد الموت من الآخرة لا من الدنيا ونمنع من ذلك معروفاً  
لأنه يعلم التجهيز الآمن الشرع فيقف على دالة الشرع وأبو علي قامته لأدلة القطعية على أن مات مسلماً وهذا من جملة ما والغسل جواز التظيف لا للتطهير بخلاف  
غسل الميت انتهى وهو جيد والله العالم **المسألة الثانية** لا خلاف بين الأصحاب أن الشهيد هو الذي قتل بين يدي الإمام عليه السلام ومات في معركة الحرب  
لا يغسل ولا يكفن وإنما يصل عليه قال في المعبر أن إجماع أهل العلم خلا سعيد بن المسيب والحسن فأنهما أوجبوا غسله لأن الميت لا يموت حتى يغتسل ولا يغتسل إلا بالماء  
وبنحو ذلك صرح في المنتهى الأصل في هذه المسألة عدة من الأخبار منها ما رواه في الصحيح عن ابن بن تغلب قال سئلت الصادق عليه السلام عن الذي يقتل في سبيل  
الله يغسل كيف ويحفظ قال يدفن كما هو بشيابه بدمه لا أن يكون به دم ثم مات فإنه يغسل كيف ويحفظ يصل عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وصلى الله عليه وآله  
حزرة وكفنه لا نه كان جرد رواه في تهذيبه سلاطير إلى ابن مثله وعن زرارة واسمعييل بن جابر في الصحيح عن الباقر قال قلت له كيف مرايت الشهيد يدفن بدمائه  
قال نعم بشيابه بدمائه ولا يحفظ ولا يغسل يدفن كما هو ثم قال في رسول الله عز وجل في نياحه بدمائه التي أصيب فيها ورواه النجاشي بدمائه فقصر عن رجله فدعا له  
بأخر فطرحه عليه صلى الله عليه وسلم كبر عليه سبعين تكبيراً وعن أبي بصير قال سمعت الصادق عليه السلام يقول الشهيد إذا كان به دم غسلك كفن وحفظ وصلى عليه  
وإن لم يكن به دم دفن في ثيابه ورواه في نسخة إلى أبي بصير قال سمعت الصادق عليه السلام يقول الشهيد إذا كان به دم غسلك كفن وحفظ وصلى عليه  
يغسل إلا أن يذكر المسلمون به وموت يموت بعد فإنه يغسل كيف ويحفظ أن رسول الله كفن في حزة في ثيابه ولم يغسله لكنه صلى عليه عن عمرو بن خالد عن زيد بن  
عن أبيه قال قال أمير المؤمنين عليه السلام يرفع الشهيد الفرو والخف والقلنسوة والعمامة والمنطقة والسراويل إلا أن يكون أصابه دم فإن أصابه دم ترك ولا يترك  
شيء معقود الأصابع ما دام في في ويب عن أبي خالد قال قال غسلك كل شيء من الموتى الفريق واكيد السبع كل شيء إلا ما قتل بين الصنفين فإن كان به دم غسلك إلا فلا  
عن حماد بن خالد بن زيد عن أبيه عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله إذا مات الشهيد من يومه ومن الغد فادفنه في ثيابه وإن بقى أياحه بتغير جاحته غسل  
مارواه الشيخ في الموثق عن حماد بن عمار عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام لم يغسل عماد بن ياسر لما شه من عتبة المرقاة دفنها في ثيابه ولم يصل عليه ما رواه في مسندهم قال  
هكذا روى الأصل أن لا يترك أحد من الأمة بغير صلوة وقال في الفقه الرضوي وإن كان الميت قتل في معركة في طاعة الله تعالى يغسل في ثيابه التي قتل فيها بدمائه  
ولا ينزع منه من ثيابه شيء إلا أنه لا يترك عليه شيء معقود مثل الخف مثل نكته ومثل المنطقة والفرو وإن أصابه شيء من دم لم ينزع عنه شيء إلا ما حمل المعقود ولم  
يغسل إلا أن يكون به دم ثم يموت بعد ذلك فإذا مات بعد ذلك غسل كما يغسل الميت وكفن كما يكفن الميت ولا يترك عليه شيء من ثيابه وإن كان قتل في معصية  
تغسل كما يغسل الميت ضم رأسه إلى عنقه ويغسل مع البدن كما وصفنا في باب الغسل فلا يخرج من غسله جعل على عنقه قطناً وضم إليه رأسه مع العنق شد أشد  
انقأ أقول والكلام في هذه الأخبار العلية المنار يقع في مواضع **الأول** المفهوم من جملة من أخبار المسألة أن من قتل في معركة لم يترك عليه شيء ولو مع الإمام كما إذا قتل  
عدو يخاف منه على بضعة الإسلام فهو شهيد يجب عليه مع ما تقتضيه هذه الأخبار عن الشيخين تقييد ذلك بما إذا كان مع الإمام أو نأيه وبتمهاله ذلك أكثر  
الاحتياط وانت جديران جملة هذه الأخبار خالية عن هذا التقييد إنما المذكور فيها قتله في سبيل الله تعالى في محبة إبان وبين الصنفين كما في رواية أبي خالد في معركة  
كما في الفقه الرضوي وما ذكرناه صرح المحقق في المعبر حيث قال بعد اختيار ما اختارناه ونقل قول الشيخين وإيراد بعض أخبار المسألة باللفظ فاشترط ما ذكره الشيخان في  
لا تقبل من النصر هو حسن وبخود ذلك صرح الشهيدان أيضاً ولا خلاف في أنه لا يشمل غير هؤلاء ممن أطلقت الشهادة عليه **الثاني** أنه قد ذكر جملة من الأصحاب  
بأنه قد أطلقت الشهادة في الأخبار على المقتول دون أهله وعاله وعلى المبطلين والغريق وغيرهم والمراد به هنا هو ما اختص من ذلك أقول والظاهر أن التنبية هنا إنما  
حاجة إليه لأن مود هذه الأخبار القتل في سبيل الله تعالى والقتل بين الصنفين في المعركة وبخود ذلك إنما يختص بالفرد من المتقدمين عنه ما ذكره الشيخان ومن سبها  
من القول في معركة الإمام أو نأيه ما ذكر في المعبر من المجاهد بن لزمهم الإسلام والتعبير بالشهيدان وقع في بعض الأخبار إلا أن قرينة سياق يأتي بخلافه  
في كونه في الحرب كالامرئ من تلك الأشياء أنه لا يصيبها الدم وبخود ذلك نعم هذا التنبية يصلح بالنسبة إلى عباد الأصحاب حيث أنهم إنما يقربون في هذه المسألة  
بالشهيد **الثالث** المفهوم من كلام الأصحاب أن أمة الفريق في الشهيدين وجوب تعجيله وعدمه بالموت في المعركة وعدمه فإن أدركه به دم غسلك  
القتل فهو عام من أن يكون في معركة الحرب أم خارجهما أو على هذا فلو أدرك في المعركة وبدم ثم مات بعد ذلك فيقتضيه الأخبار أنه يغسل لصدا دكه به دم  
وعلى كلام الأصحاب لا يغسل لصدقه موته في المعركة والجمع بين الأخبار وكلامهم من أن لا يخرج من أشكال **الرابع** اختلاف الأصحاب فيما يدفن مع الشهيد المذكور  
من ما يقال الشيخ يدفن مع جميع ما عليه اللذين وقد روى أنه إذا أصابها الدم دفن معه وقال في يدفن بشيابه ولا ينزع منه إلا الجلود وقال الملقط



## احکام الشہید

HH

بشيء إلى قتلها وإن كان يكون أصابه دم فلا ينزع عنه ويدفن معه وكل نزع عنه الفرو والقلنسوة وإن أصابه دم دفن معه  
 وبين من ينفذ على كل حال قال ابن بابويه إن نزع عنه شيء من ثيابه لا ينفذ الفرو والمنطقة والقلنسوة والسرويل إن أصاب ثياب من ثيابه دم لم ينزع عنه  
 ابن الحنبل ينفذ عنه الجلود والحد يد الفرو والمنسوج مع غيره ويخلع عنه السرويل إلا أن يكون فيه دم وقال سائر لا ينزع عنه إلا سرويله ونحوه وقلنسوته  
 ما لم يصيب ثيابها دم فان أصابه دم دفن معه ولم تنزع وقال ابن إدريس يدفن معه ما يطلق عليه اسم الثياب سواء أصابه دم أو لم يصيبها فاما غير الثياب فإن كان  
 سلاحا لم يدفن وإن أصابه الدم وإن كان غيره وهو الفرو والقلنسوة ونحوه فان أصاب ثياب من ذلك دم دفن معه بخلاف قول أصحابنا فيه فبعض ينزع وإن كان قد أصابه  
 وبعض لا ينزع إلا أن يكون ما اتصاه فاما أن كان أصابه دم فلا ينزع قال وهذا الذي يقولون في ثيابهم وبنوهم المتأخرين هو دفن ثيابه مطلقا أصابها  
 أو لم يصيبها أما الجلود ونحوها من السلاح فانها تنزع أصلها الدم أو لم يصيبها العود والقياس عليها فلا تدخل في النصوص الدالة على أنه يدفن بثيابه ويكون دفنها  
 تنصيصا ونحوه المطلق الثوب على الجلود ممنوعة بان للمعهود عرفا هو المنسوج فينصرف إليه المطلق أقول لا يخرج من حقيقة بان قد تلتطع أنه يدفن بثيابه  
 حقيقة زادة واسمعيلى بن جابر رواية إلى ميرم وموثقة عار وعبادة الفقه الرضوي وهي مطلقة في أصابة الدم وعدمه وشاملة للسرويل وغيره واستثناء  
 السرويل منها إلا إذا أصابه الدم كما ذكره شيخنا المفيد الشيخ علي بن بابويه وسائر الأعراف ذلك لئلا يروى عنه من خالفه الأول وقد اشتملت أيضا  
 على الجلود وانها تنزع إلا أن يكون أصابها الدم والمتأخرون حيث قصر الحكم على الثياب وهذا الرواية بضعف استدلالهم بها وبما هو مشهور في  
 كلامهم في الفقه الرضوي والظاهر أنه مستند الشيخ علي بن بابويه إلا أن عبارة كتاب الفقه خالية من استثناء السرويل ولعله سقط من نسخة الكتاب الذي  
 عنده فانها أكثر الغلط ما عرفت واستعمل من أن رسالة الشيخ علي بن بابويه إنما أخذها من الكتاب المذكور وبالجملة فالقول بمضمون الخبر المذكور  
 في الجلود غير بعيد حيث لا مقام لها وأما بالنسبة إلى السرويل كما دلت عليه رواية عمرو بن خالد فالظاهر العمل في ذلك بالأخبار الكثيرة الدالة على أن  
 بثيابه أصابه الدم أو لم يصيبها بل الشامل في ذلك للسرويل وغيره ما بل كل من في كتاب الفقه الذين في السرويل لقوله بعد أن صرح أو لا أنه لا ينزع  
 عليه شيء معقود ونحو ذلك والتكليف في السرويل هو نظري الذين في بعدهم التكليف الخاص المشهور بين الأصحاب أنه لا فرق في سقوط الغسل عن  
 الشهيد بين كونه جبا أو غير جبا ولا في الأخبار المتقدمة وعمومها وعن ابن الحنبل أنه يغسل في نسب هذا القول إلى المرتضى في شرح الرسالة بحججها بالأخبار التي  
 يغسل الملائكة خطلة ابن الرامح كان خروج جبا واجبة عن تكليف الملائكة بذلك لا يدل على تكليفنا ورأى استدلال أيضا بخبر العيص عن الصادق  
 في الجنب يغسل يغسل من الجنازة ثم يغسل يغسل الميت واجبة بانه لا دلالة فيه على حمل النزاع فلا يعارض به المطلق الأخبار المتقدمة وعمومها مع أنه  
 بجملة من الأخبار الدالة على التداخل في الأغلب كما فينا أن الله تعالى في محله ما فيها من صفة زادة قال قلت لميت مات وهو جنب كيف يغسل ما يجزئ من الماء  
 فقال يغسل غسلا واحدا يجزئ ذلك عنه جنازة والغسل الميت لا يتم لها اجتماع في حرة واحدة وتجايبان القول في خبر أبي بصير أن الله تعالى في موضع  
 المشايخ إليه الساس مطلق الأخبار المتقدمة يقتضي عدم الفرق في الشهيد المقتل لا يغسل لا يكف بين الصغير والكبير ولا الرجل والمرأة ولا  
 المحر والعبد المقتول بالحد يد والمقتول بالصدمة والطم والابن من عاد سلاحه إليه فقتله وغير ذلك عملا بالأطلاق المذكور قيل أنه كان في قتله  
 واحدا طفا كذا ثبت بن النعمان وعمرو بن الجهم وقتل في الطمع الحسين عليه السلام ولد الموضع ولم ينقل في ذلك كله غسل روى أن رجلا أصاب نفسه بالسيف  
 رسول الله بثيابه دما ثم وصل عليه فقالوا يا رسول الله شهيد هو قال نعم وإنه شهيد بالجملة كل موجود في المعركة ميتا وفيه أثر القتل وإنما وقع الخلاف  
 وجد خليا من أثر القتل حكم منه وجماعة وقبلهم الشيخ وجمع ممن تبعه بل الظاهر أنه هو المشهور بكونه شهيدا أيضا عملا بالظاهر لأن القتل لا يلزم ظهور  
 إلا ثروفا ليس يشهد للشك الشرط وأصله وجوب الغسل لئلا ينجلي ابن الحنبل ذكر في حق التوقف حيث اقتصر على نقل الخلاف هو جيد لعدم النص  
 في المسئلة إلا أن مذهب ابن الحنبل هو لا فرق في القواعد الشرعية السالفة مخرج جملة من الأصحاب أن عدم تكفين الشهيد مشروط ببقاء ثيابه عليه كما يدل  
 عليه الأخبار من قولهم يدفن بثيابه والأخبار بوجوب تكفينه استدلاله بذلك بمصحة ابن بن تغلب لا الدالة على أن النبي كفن بعمامة لأنه كان جردا  
 ذكره جيد إلا أن الرواية المذكورة لا تخفى من الإشكال لدلالة ما عداها من أخبار حرة على أنه دفن بثيابه كما في مصحة زادة واسمعيلى بن جابر وإن تضمنت  
 زادة بردائه ونحوها رواية إلى ميرم ولعل وجه الجمع بين الجميع حمل مصحة ابن على أنه جرد من بعض أو بغيره فيحصل بها الرداء الذي تضمنته الحديث الآخر قاطبا  
 ما جرد منه وتمهيد لا ذكره في الخبر الثاني من ما تضمنته حديث عمار بن أنس لم يؤمنين عليه السلام يصل على عمار ولا على هاشم لم يرفق قدومه الأصحاب في الفقه  
 للجمع من وجوب الصلوة على الشهيد الأخبار الدالة على ذلك قد تقدم كلام الصدوق في حمله الشيخ على كونه الراوى ولا ثم قال ويجوز أن يكون الوجه فيه  
 العامة ترى ذلك عن علي عليه السلام فخرج هذا موافقا لهم وجرم في موضع آخر جملة على التقية وهو جيد قدر في قرب الاستناد عن أبي بصير وهو  
 عن جعفر عن أبيان عليه السلام لم يغسل عمار بن ياسر لأعبت يوم صغين ودفن بثيابه ما وصل عليها الساسع ما تضمنته خبر عمرو بن خالد الشك من أنه أني  
 مات الشهيد من يومه ومن الغد خذوه في ثيابه أنه المخالفة لجملة أخبار المسئلة والاتفاق لا من أن الذين بثيابه من غير غسل إنما هو لمن لم يدركه وبه  
 وجب تغسيله كغيره جملة الأصحاب على التقية لموافقة العامة وهو جيد العاشر ما تضمنته خبر عمرو بن خالد الأول وكذا كلامه في كتاب الفقه من الأمر  
 ما كان معقودا عليه من اللباس الذي فعله كالسرويل الخ الخ على تقدير القول بدفنه فيه ونحوها ما يستعرض له الأصحاب في هذا المقام فما اعلم ويجب العمل بذلك  
 لدلالة الخبرين المذكورين في غيرهما من البين الحار عشرين ما تضمنته كلامه في كتاب الفقه من حكم من قتل في معصيته من أنه يغسل يغسل رأسه إلى  
 أنه قد ورد أيضا في ما رواه الشيخ في باب غسل العلاء بن سيار قال سئل الصادق وأنا حاضر عن رجل قتل فقطع رأسه معصية الله تعالى يغسل  
 به ما يغسل فقال إذا قتل في معصية يغسل ولا منه الدم ثم يصيب عليه الماء صبوا ولا يدلك جسده ويبدأ باليد والبر ويربط جوارحه باللفظ

والأطوار والصفات

151



في أحكام الشهيد اكل السبع

٣١٣

في أحكام الشهيد اكل السبع

اذا وضع عليه القطع عصب كل موضع الرأس يعني الرقبة يجعل له من القطع شيئا كثيرا ويذره عليه المخطو ثم يضع القطع فوق الرقبة وان استطعت ان تعصبه فافعل  
قلت فان كان الرأس قد بان من جسده وهو معه كيف يغسل فقال يغسل الرأس اذا غسل اليدين والتغسل به اذا لم يسل ثم بالجسد ثم يضع القطع فوق الرقبة فيضم  
اليه الرأس ويجعل في الكفن وكذلك اذا صارت القبرتها ولتم مع الجسد دخلته المذ وجمته للقبلة **فروع الاول** من قتله البغاة من اهل العدل لا يغسل ولا  
يكفن لما تقدم من عدم تغيبه عاينين باسرة عتبة من قتله اهل العدل من البغاة فانه لا يغسل ولا يكفن لانه عندنا كافر صريح بذلك في طوفان وعن الشيخ في السير  
فانه يغسل ويغسل عليه موضع الشاة في قطع الطريق يغسلون ويصلى عليهم لان النكاح لا يمنع هذه الاحكام صرح بذلك في المعبر **الثالث** لو اشتهر موت  
المسلمين بالكفر في غير الشهادة قال في كبرى مجيب تغيب الجميع لتوقف الواجب عليه ولو تميز بامارة قوية على ما هو في لو من اعدم بعد غسله وجب الغسل **الاربع** لو اشتهر موت  
كونه كافرا ويمكن عدمه للشك فلا يرتفع يقين الظهارة اما الوصل للجميع فلا اشكال في الوجوب **الخامس** قال في المعبر لو وجد ميت فلم يعلم اسم ام كافران كان في غسل  
غسل كفن وصلى عليه كان في الكفر في وجوب الكفر لان الظاهر ان الظاهر من اهلها ولو كان في علامات المسلمين لانه لا علامة يشارك فيها بعض اهل الكفر **المسئلة الثامنة**  
المشهورين الاحبار اهل الظاهر لا خلاف فيه انه لو وجد بعض الميت كان فيه الصد او كان الصد وحده وجب تغيبه تكفينه والصلوة ودفنه وان لم يكن وكان  
فيه عظم غسل لغرقه ودفن والطلاق العلاقة في جملة من كتب من الميت كل ميت في جميع احكامه قال في المنهوي لو وجد بعض الميت كان فيه عظم وجب  
بغير خلاف بين علمائنا ويكفر وان كان صدق عليه ثم استدلل بصحة علي بن جعفر لا يشترط ان قال اما لو لم يكن فيه عظم فانه لا يجب غسلها وكان حكمها حكم  
السلطان قبل اربعة اشهر وكذا البحث لو ابيست النقص من الحي انتهى لمختصة فقال في المعبر اذا وجد بعض الميت فيه الصد فهو كما لو وجد كله وهو المفيد في عدمه  
ساق البحث الى ان قال والدليل يظهر منه انه لا يجب الصلوة الا ان يوجد ما فيه القلب والصد واليدان واعظام الميت ثم استدلل بصحة علي بن جعفر لا يشترط ذكر  
رواية البرزطي ودواة الفضل بن عثمان وقال بعد ما دللنا على صحة العلم والاعتقاد الموجب للنجاة ثم قال وكذا اعظام الميت تغسل بخبر علي بن جعفر عن اخيه  
ثم قال وكذا تغسل قطعة منها لم يظفر ذكره الشيخان واجتبع عليه في باجماعنا وبغسل اهل مكة واليمامة يد عبد الرحمن بن غياث القاها طائر من وقعة الجمل عرفت بنفش  
خاتمها وكان قاطعة لا شتر ثم قتله محمد بن عقاب واسترقا له فاذ وجد بعض الميت فان كان الصد فحكمها حكم الميت يغسل ويكفن ويحيط ويصلى عليه يدفن وان  
كان غير فان كان فيه عظم غسل كفن من غير صلوة وان لم يكن فيه عظم لغرقه ودفن من غير صلوة ولا غسل وهذا هو المشهور بين علمائنا قال ابن الجنيدي ولا يصلى  
عضو الميت القليل الا ان يكون عضوا تاما بعظامه ويكون عظاما مفردا يغسله كان من ذلك غير شهيد كما يغسل بدنه ولم يفصل بين الصد وغيره وقال علي بن بابويه  
فان كان الميت اكل السبع فاعسل ما بقى منه وان لم يبق منه الا العظام جمعتها وغسلها واصلت عليها ودفنتها **اقول** والدليل وقف من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة  
ماداره المشايخ الثلاثة القميص من علي بن جعفر عن اخيه ابى الحسن عتيق قال سئل عن الرجل ياكل السبع الطير فيبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع قال يغسل ويكفن ويصلى عليه  
ويدفن وذا في في ويبيد اذا كان الميت يصفين على النصف الذي فيه القلب ماداره عن الفضل بن عثمان الاعور قلل عن الصفاق عتيق الرجل يقتل فيؤخذ  
في قبيلة وسطه وصدره ويده في قبيلة والبلق منه في قبيلة والديته على من وجد في قبيلة صدره ويده والصلوة عليه روى المحقق في المعبر عن البرزطي فاجابه  
عن احمد بن محمد بن عيسى عن بعض اصحابنا برفعة قال المقتول اذا قطع اعضائه يصلى على العضو الذي فيه القلب الروايات باعتبار الصلوة في هذه المسئلة كثيرة لكنها  
على غاية من الاختلاف والاضطراب كما في البحث في انشاء الله تعالى كتاب الصلوة والاحتيا اوردوا منها هذه الروايات الثلاث تقريري استدلالا عندهم فيما عدا صد  
مصحح علي بن جعفر من هذه الاخبار انها دللت على وجوب الصلوة على الصد والعضو الذي فيه القلب وجوب الصلوة مستلزم لوجوب الغسل بطريق اولي كما يفهم من  
عنا كرى المتقدمة ولا يخرج من الاشكال سيما بناء على ما يفهم من ما صححه علي بن جعفر على رواية الشيخين المشايخ اليها انما من لالة صد لها على وجوب الغسل للتكفين والصلوة  
والدفن بالنسبة الى عظام الميت الخالية من اللحم حيث انها مجموع بدن الميت كما يفهم من رواية الشيخين المشايخ اليها انما من لالة صد لها على وجوب الغسل للتكفين والصلوة  
ولم يضر لذكر الغسل للتكفين والدفن وان لم يذكر الا انه يفهم من ادلة اخرى الى ما ذكرناه اشار في ذلك ايضا فقال بعد نقل رواية الفضل بن عثمان ومروعة احمد بن محمد  
بن عيسى ما تان الروايتان مع ضعف سندهما اتمانه لان على وجوب الصلوة على الصد واليدان والعضو الذي فيه القلب صفة واستلزام ذلك وجوب الغسل للتكفين ثم  
انتهى نعم وجوب الصلوة من غير غسل لا تكفين لا يخرج من استبعاد النسبة الى القواعد الشرعية وبالمجمل فاني لم اقف في الاخبار على ما يقتضيه الامر بالفضل في هذه المسئلة الا  
على صحة علي بن جعفر المتقدمة ونحوها في كتاب الفقه حيث قال ثم وان كان الميت اكل السبع لا يغسل ما بقى منه وان لم يبق منه الا عظام جمعتها وغسلها واصلت عليها ودفنتها ما تقدم  
عن علي بن بابويه عن عتبة كتاب الفقه وهو مصد ما ذكرناه في غير موضع من اعتماد الصلوة على هذا الكتاب اخذ بما يراه والا فتاوى وما وظ صد هذا العبا هو فضل ما ينبغي منه  
بعد اكل السبع كائنا ما كان وظ عجزها الصلوة على عظامه كما في صحة علي بن جعفر ويحيط على عظامه كما في استقام تلك القضية بمجمل قوله وان لم يبق منه الا عظام على ان دة  
اكل اللحم خاصة وبقاء العظام فيكون متفقا مع تلك القضية على وجوب تلك الاحكام في عظام الميت كمالا وهذا اقضي ما يمكن الحكم به من الاحكام المذكورة مضافا  
اتفاق الاحتيا في هذه الصورة وما ذكر من حكم الصد والقلب لا ريب ان كلام الاحتيا هو الا وفق الاحتياط وان كان في استنباطها من الاخبار المذكورة نوع غرض  
وخاتمة مع اختلافها فيما يصلى عليه الميت لوجوب الصلوة اجمالا للصلوة وحاصلها من الامر بالطريق الاول في ما ذكره شيخنا الشهيد لا شك في ذلك في عظم الجسد  
ويلزم منه وجوب غسله مع انه لا قابل بشئ منها فيه لانه يمكن تاويل هذه الرواية بما رجعه الله ما دللت عليه صحة علي بن جعفر من العظام كمالا بان يكون الحجة ان كان الموجب  
من هذا القليل بعد قتله جمع لحمه الا انه لا عظم فيه فانه لا يصلى عليه وان وجد عظامه خالية من اللحم يصلى عليها ولا بعد فيه الا من حيث الملاق العظم واردة المجموع ومثله  
في باب المجاز من ان ينكر ويحكي تحقيق الكلام في هذه الروايات انشاء الله تعالى في محله من كتاب الصلوة قال في كبرى يلوح ما ذكره الشيخان من خبر علي بن جعفر لصحة  
العظم على التامة والناقصة ودبان ط الرواية ان البلاء جميع عظام الميت لان اضافة الجمع يفيد العموم على انه لو سلم تناو لها للناقصة لم يتم الاستدلال به على ان  
الشيخان لم يثبتها وجوب الصلوة مع قصر مجيها بنفها بقى الكلام ان ما ذكره من ان الصد كل ميت في جميع احكامه مع الاغراض عن المناقشة التي قدما ذكرها فانه



في وجوب الحنوط أو لا من حيث عدم التلويح وكذا في التكفين وما نأبى لعدم وجود حمله ومن ثم قال الشريفة بعد تحقيقه أنه على ما دل عليه على  
الاستشكال في القنيط أن كانت حال الحنوط موجودة فلا إشكال في الوجوب إن لم تكن موجودة فلا إشكال في عدمه وهو جيد هذا كله بالنسبة إلى ما عدا القطعة ذات  
العظم حتى أوميت أما بالنسبة إلى ما ذكره من إيجاب الغسل فيها فإنه قد دعه جملة من متأخري المتأخرين بعد التذليل عليه من الأخبار قال بعد نقل القول بذلك  
عن الشيخين واتباعهم أحق عليه في الإجماع بالفرقة واعتبر جمع من الأصحاب بعد أن عرف بذلك على نقله عن الإجماع من الشيخ كافة في ثبوت الحكم  
بل ربما كان أقوى من النص هو ما صار به في عدة مواضع من التشريع على مثل هذا الإجماع والمبالغة وقد تقدم منا البحث في ذلك مراراً انتهى أقول فيه أيضاً  
أن ما اعترض به على جله وأرد عليه حيث أنه في غير موضع وافق الأصحاب على هذا الإجماع وإن كان في مواضع أخرى بالجملة فالظاهر أنه لا دليل على ذلك إلا الإجماع وربما  
ستدل على ذلك بكونه بعضاً من جملة ما يجب غسله لا يتصل فيه بعد عملاً بالاستصحاب وفيه مع كونه لا يجري في العظيمة الملبانة من الحي والميتى أقم منه أنه لو تم ذلك  
لزم منه وجوب تغسيل غير ذات العظم بل العظم المجرد ولا قايده وقد تقدم في فصل غسل الميت يتعلق بهذه المسئلة من حيث إيجاب الغسل بمس القطعة الملبانة  
من حي وميت وقد ظهر هنا الآن شبهة بالبال مما يمكن الاحتجاج به والاستدلال في المسئلةين المذكورتين وذلك بان يقال أنه قد ذكر المشايخ القلائد عن  
أيوب بن نوح في الصحيح عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام قال إذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة فإذا مسه إنسان فكل ما فيه عظم فقد جث من عظمه  
فإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه التقريب فيما أن يقان المراد بالميتة هنا ميتة لأنك لا مطلق الميتة ليمت فترجع قوله فإذا مسه إنسان فكل ما فيه عظم إلى آخر الخبر  
وإذا ثبت إطلاق اسم ميتة إلى ما عدا القطعة المذكورة شرعاً ثبت لها الأحكام المتعلقة بميتة الإنسان من التغسيل والتحنيط والدفن وغير ذلك أما آخر  
الدليل لاقتضاها على تفرغ غسل الميت لا وجوبه في ما سواه من الأحكام ولعل تخصيصه بالذكر لأنه لا يخفى الحكم في وقوعه في الوجوب على وجوب غسل الميت لا في وجوبه في  
معلق على من غسل ميتاً من الناس بالشرطين المذكورين فهو مشروط بتحقيق الميت من الناس عند تحققه يجب تغسيله فيجب غسله على من غسله مرجع ذلك إلى  
وعولوم وجوب غسل الميت غسل الميت كونه فرعاً في الوجود عليه كما هو ظاهر الأخبار وكلام الأصحاب فكذلك وجب غسل الميت وجب غسله بالماء وإيجاب غسل  
الميت في الرواية للقطعة ذات العظم كاشف عن كونها مما يجب تغسيله لتحقيقه في الملبانة ومنه يظهر وجوب تغسيله في الصدق ونحوه وبالجملة فالاحتياط في أمثال هذه  
المقامات جيد سبيله واضح وظا الأكرانه لا فرق في القطعة الملبانة ذات العظم بين كونها من حي وميت وقطعة من الملبانة من حي من غير غسل مستنداً  
إليها من جملة لا تغسل لا يصلح عليها الجاهل عن ذلك في كونه من جملة الميت لا يغسل فيها الموت بخلاف القطعة قول أنت خير بان رواية أيوب بن نوح المذكورة مطلقة في القطعة  
المذكورة التي يجب بميتها الغسل المترتب على ذلك وجوب غسلها كما عرفت ومنه يظهر قوة القول المشهور ولو كانت القطعة من العظم فلا غسل لأن لا أصل له  
اتفاقاً وأوجب سائر أفعاله في حقه ودفنها ولم يذكره الشيخان في معتبر بعدم وجوب الغسل للميت **المسئلة الثالثة** أجمعت الظاهر لا خلاف بين  
الأصحاب أن من وجب عليه القتل يؤمر بالغسل والتحنيط ثم يقام عليه الحد ولا يغسل بعد ذلك قال في كبرى لا تعلم فيه مخالف من الأصحاب أقول ويدل عليه ما  
رواه في غير موضع عن كودين عن الصادق عليه السلام قال المرحوم والمرجومة يغسلان ويتحنطان ويلبسا الكفن قبل ذلك ثم يرجمان ويصل علىهما والمقتض من  
بمنزلة ذلك يغسلان يحنط عليهما الكفن ثم يقاد ويصل عليه رءاه عن أمير المؤمنين عليه السلام مرسل وقال في الفقه الرضوي أن كالميت مرجوماً يغسل  
ويتحنط وتكفنه ثم يرجم بعد ذلك وكذلك لقاتل إذا أريد قتله قود أقول قد تقدم من فصل غسل الميت في هذه المسئلة من الإشكال لا اتفاق الأصحاب  
قد يما حد على الحكم المذكور لا يمكن المناقشة في مجموعهم عن مقتضى القواعد الشرعية والأصول المرعية كما تقدم التنبيه عليه **تنبيهات الأول**  
هل يختص الحكم المذكور بربنا أو قود كما هو مود الخبرين أو يشمل كل من وجب قتله لأصحاب الثأر وبه صرح في كبرى المشاركة في السبب لا ظهر الأول  
فصل الحكم المخالف للأصول كما عرفت على مود **الثاني** قد عبرت لأصحاب هذه المسئلة بأنه يؤمر من وجب عليه الحد بالغسل والتحنيط قالوا والأمر هو  
الأمم أو نأبى أنت خير بان الخبر الذي هو مستند الحكم عندهم خال عن ذلك كذا الخبر الذي نقلناه وأما ظاهرها وجوب ذلك على المرحوم والمقتض منه نعم يمكن  
تخصيص الأمر إذا كان جاهلاً بذلك فيؤمر به وإلا فأن لا تعلم لهم مستند لهذا الإطلاق **الثالث** قال في حقه تحتمه عليه والخير بينه وبين غسله بعد الموت لبقا  
مقامه نظر هذا بالنسبة إلى الأمر بالنسبة إلى المأمور فيجب عليه مثلاً الأمر بعد أقول قد عرفت أن النص خال عن الأمر وإن وجد ذلك في كلامهم يعني الكلام في  
دلالة الخبر على تقديم الغسل هو عزيمته ورخصته وجهها أقربها الشك ولعله لحوطها أيضاً لما عرفت **الرابع** الظاهر من الخبرين المتقدمين هو كون هذا  
الغسل الذي يفعله مشتملاً على الغسلات الثلاث وأنه غسل الأموات قد لم يتقدم به وإن كان حياً بدليل التحنيط والتكفين بعده واحتمل في ضل الكفاءة بغسل  
لكونه حياً وذلك لغسل خصوصاً الأموات ولأن الأمر لا يقتضي التكرار وإنما يغسل بعد ذلك للاقتبال والظن بعد **الخامس** هل يدخل تحت هذا الغسل  
تقديمه شيء من الأفعال ويحصل به التداخل كما في سائر الأغسل الواجبة أم لا جزم في ضل الشك قال أما عند دخولها تحتها فلعدم نية الرفع والاستباحة فيه وأما عدم  
تحتها فلهما بغيره كيفية وحكما وترد في كبرى لظا الأخبار الدالة على الاجتزاء بغسل واحد كخبر زرارة عن أنبا قرطبي لم يمت جنباً يغسل غسل واحد ويجزئ عنه  
ولغسل الميت ولا فاحتمل أن اجتماعاً في حقيقة واحدة وقيل عليه أن الظان الخبر ليس من هذا في شيء ويصح منع اجتماع المرحومين لأصالة عدم تداخل الميت مع غيره  
الاستبنا وتداخلها في بعض المواضع لنص خاص أقول والمسئلة محل توقف لا شتبا لم يكن فيها **السادس** لو سبق موته قتل أو قتل بسبب آخر لم يسقط الغسل  
سواء بقى السبب الأول كالقصاص مع ثبوت الرجم أم لا كما لو عفى عن القود لأنه سبب جديد وتوقف على ظاهر النص لأن الحكم كما عرفت خارج عن مقتضى الأصول فيقتضيه  
على مود النص **السابع** قالوا لا يجب الغسل بعد موته لقيام الغسل المتقدم مقام الغسل المتأخر من الموت لا اعتباراً باعتباره ولا يرد لزوم سبق التطهير على  
الغسل لأن الاعتبار بالشارع بالغسل حكمه بالتطهير بعد وقد وجد الأمران وليست بخاتمة لميت بسبب الموت عينية محضه والآن لم يظهر في ذلك أن تقديم الغسل  
يمنع الحكم بنجاسته بعد الموت لسقوط غسله بعده وما ذاك إلا لعدم النجاسة أقول لا ريب في صحة هذا الكلام بعد ثبوت النص والقول بما دل عليه إلا أنه مشكل

في وجوب غسل الميت







# في كيفية غسل الميت

٣١٧

المشهور ولكن التمسك بالمتكبر في المسئلة وهو الظاهر من الاخبار عدم الاشتراط المذكور واما ثانيا فان قيل الخبر المذكورين وبه صرح  
 جملة من اصحابنا هو انه يستحب غسل الفرج في كل غسلة من الغسلة الثلاث بذلك الماء الذي يغسل به يديه حيث قال في رواية الكاظمي المذكورة ثم ابدى بفرجه  
 بماء السد والحوض فغسله ثلاث غسلا واكثر من الماء ومسح بطنه مسحا فيقا ثم تحول الى راسه فابدا بشقة الايمن الى ان قال بعد تمام الغسل بالسد والحوض ثم رده على قفاه  
 وابدى بفرجه بماء الكافور واضع كما صنعت اول مرة ثم قال الكلام الى ان قال في الغسل بالماء الفرج ثم اغسله بماء الفرج كما صنعت ولا تبد بالفرج ثم تحول الى الراس  
 الحديث واما رواية يونس فقال فيها واعمل الى السد فمضت في طست صب عليه الماء واضربه بيدك حتى يرتفع وغوته واعزل الرغوة في ثوب وصب الاخر في الاخر  
 التي فيها الماء ثم اغسل يديه ثلاث مرات كما يغسل الاثنان من الجنابة ثم اغسل فرجه فمضت ثم اغسل راسه بالترغوة وساق الكلام في ذلك الى ان قال في الغسلة الثانية  
 بالكافور ثم صب الماء في الاينة والوقية ملحقات الكافور فغسل به كما فعلت في المرة الاولى بديده ثم بفرجه ثم قال الكلام الى ان قال في الغسلة الثالثة واغسله بالماء  
 الفرج كما غسلك في المراتين الاولى والحديث من الاخبار في ذلك ايضا وان كان بجلا هيصة الخيط عن الصاق عليه لم يمتد بديده بكفيه وراسه ثلاث مرات بالسد  
 ثم سائر جسده وابدى بشق الايمن فاذا اردت ان تغسل فرجه فخذ خرقة نظيفة فلفها على يدك اليسرى ثم تدخل يدك من تحت الثوب الذي على فرج الميت فاغسله  
 من غير ان ترى عودته فاذا فرغت من غسله بالسد الحديث في رواية حميد قال اخبرني الصادق قال الميت تبد بفرجه ثم توضع وضوء الصلوة وذكر الحديث المتقدم  
 وبالمجمل فلفه فمضموم من هذه الاخبار ونحوها ان غسل الفرج فيها انما هو من حيث ان من مستحبات الغسل لا من حيث الجباسة وثانيا ان ما ذكره في جواب  
 المناقشة المذكورة من عدم الالتفات الى هذا الاستبعاد بعد ثبوت الحكم بالنقض والاجماع فان في ان النقص لا وجود له كما عرفت والاجماع فيه ما قدمه قريبا في شرح  
 قول المصنف وان لم يكن وكان فيه عظم غسلا في خرقة حيث نقلت عن ائمة اجمعين من اصحابنا لعدم النص على ذلك نقل عن ابن ابي عمير في نسخة قد نقل الاجماع على  
 ذلك وهو كما في ثبوت الحكم ثم اعترضه بان من الماصح به في عدة مواضع من التشريع على مثل هذا الاجماع والمبالغة في انكاره ثم قال رده وقد تقدم ما البحث  
 في ذلك مرارا فكيف يتم له الاستناد اليه من الحكم وغيره نعم الجواب الحق عن ذلك ما اجاب به ثانيا من قوله او يقال ان الجباسة العارضة انما يطهر بما يطهر غيرها  
 آه وتوضيحه ان الاشكال في الاحكام الشرعية من طهارة ونباسة وحل وحرمة ونحوها موقوفة على التوقيف من الشارع والمعلوم من الاخبار ان افراد المطهرات متعددة  
 بقدر الجباسة فما اشتركت في جملة من الجباسة مطهر واحد كالبول والغائط والدم ونحوها فانها تطهر بالماء وفي الاستبراء من الغائط بما يطهره الا حجارا وما  
 اختص بعضها بمطهر مخصوص كالشمس والارض والنار ونحوها والمعلوم من الاخبار ان المطهر للجباسة الميتة والعينية انما هو الغسل بالماء الثلاثة خاصة فعلى هذا  
 اذا اصاب يد نه غايط او دم او بول او نحوها فانه يجب ان لا يطهره الا الذي هو الماء خاصة وان كانت نجاسة ملوثة بعينها باقية حتى يحصل مطهرها المذكور اذ  
 لو لم يزل هذه الجباسة ولا تنقصها ماء الغسل لا ضرورة هناك لاجماع ولا لشيء من الاخبار كما لا يخفى على من نظر بعين التدبر والاعتبار واما ما ذكره في المعبر  
 من قوله في رواية يونس فان خرج منه شيء فانقه فليس فيه ولا لعل ما ادعوه من وجوب الازالة قبل الغسل لان هذا الكلام انما هو في الغسلة الثانية بماء الكافور  
 نعم فيه لا لعل وجوب ازالة الجباسة عنه مطر وهو ما لا اشكال فيه كما يدل عليه ايضا واد من وجوب الازالة بعد الغسل بالمجمل فلا اشكال المذكور ضعيف لا وجه  
 بعد ما عرفت وقال في من الاول الاستئذان في غسله فمضت ان حكمنا بجملة بدن الميت كما هو المشهور والالزام طهارة المحل الواحد من نجاسة دون نجاسة واما  
 على قول المرتضى فلا اشكال لانه ذهب الى كون بدن الميت ليس بنجس بل الموت عند من قبل الاحداث كالجنانة وحي فيجب ان الة الجباسة الملازمة للبدن الميت كما اذا لم  
 بدن الجبانة التي في ما عرفت من ان لا اثر لهذا النص الذي يلبس لا الاجماع ان تم وطهارة المحل الواحد من نجاسة دون اخرى فمضت اختلاف الجباسة وان اختلف  
 المطهران بما لا اشكال فيه فان نجاسة ملوثة بعينية اسرها في جميع البدن لا يرتفع الا بغسله بالماء الثلاثة ونجاسة البول والغائط ونحوها الواقعة في بدن الميت مخصوصة  
 بمحل الملازمة ومطهرها هو الماء المطلق خاصة ولا يبعد طهارة البدن من هذه الجباسة العارضة مع بقاء تلك الجباسة لانه في جميع اجزاء البدن حتى يحصل مطهرها  
 واما ما ذكره من انه على قول المرتضى لا اشكال لانه ذهب الى كون بدن الميت ليس بنجس فقد اعترضه فيه بسببه في ان المنقول عن المرتضى قد وجب غسل الميت  
 بجملة الميت قال بل هو المصنف في المعبر في شرح الرسالة التصريح بجملة بدن الميت من ان نقل اجماع الفرق على ذلك **الموضع الثاني في كيفية الغسل**  
 مشتملة على الواجب المذكور في المسئلة من اخبار المسئلة ثم نذيلها ان شاء الله تعالى ما اشتملت عليه من الاحكام وما ينكشف به عن الاثبات الثلاثة المشا  
 اليها نقاب الابهام فمنها ما رواه في في التصحيح والحسن عن الحلبي عن الصادق عليه السلام قال اذا اردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوبا يستر عنك عودته اما قبضه  
 اما غيره ثم تبد بكفيه راسه ثلاث مرات بالسدر ثم سائر جسده وابدى بشقة الايمن فاذا اردت ان تغسل فرجه فخذ خرقة نظيفة فلفها على يدك اليسرى ثم ادخل يدك من تحت  
 الثوب الذي على فرج الميت فاغسله من غير ان ترى عودته فاذا فرغت من غسله بالسد فمضت ثم اغسله بماء الفرج ثم اغسله بماء السد فمضت ثم اغسله بماء السد فمضت  
 اذا فرغت من تلك جملته في ثوب ثم جففته وعن الكاظمي قال سلت الصادق عن غسل الميت فقال استقبل باطن قدميه قبلته حتى يكون وجهه مستقبلا القبلة ثم تلبس  
 فان امتنع عليك ففعلها ثم ابدى بفرجه بماء السد فاغسله ثلاث غسلا واكثر من الماء ومسح بطنه مسحا فيقا ثم تحول الى راسه فابدا بشقة الايمن من تحت راسه  
 ثم بديده بشقة الايسر من راسه تحت راسه وجهه واغسله برفق وياك والعنف فاغسله غسلا ثم اغسله بشقة الايسر ليد ذلك الايمن ثم اغسله من قرنيه الى قدميه  
 يدك على بطنه وظهره ثلاث غسلا ثم رده الى جنبه الايمن حتى يبدى لك الايسر فاغسله ما بين قرنيه الى قدميه ومسح يدك على ظهره وظهره ثلاث غسلا ثم رده على قفاه  
 بفرجه بماء الكافور فاضع كما صنعت اول مرة اغسله ثلاث غسلا بماء الكافور والحوض مسحا يدك على بطنه مسحا فيقا ثم تحول الى راسه فاضع كما صنعت ولا بالحيث  
 من جانيبه كلمه راسه وجهه بماء الكافور ثلاث غسلا ثم رده الى جنبه الايسر حتى يبدى لك الايمن فاغسله من قرنيه الى قدميه ثلاث غسلا ثم رده الى الجانبة الايمن  
 حتى يبدى لك الايسر فاغسله من قرنيه الى قدميه ثلاث غسلا وادخل يدك تحت منكبيه ذراعيه يكون الذراع والكف مع جنبه فاهرة كلما غسلك منه شيئا  
 ادخلت يدك تحت منكبه وفي باطن ذراعيه ثم رده على ظهره ثم اغسله بماء الفرج كما صنعت ولا تبد بالفرج ثم تحول الى الراس والحيث حتى تصنع كما صنعت ولا

وغيره

بما قرأ



بماء قراح ثم انده بالخرقة ويكون تحتها القطن تدفريه اذا فارا قطن كثيرا ثم تشد فخذ على القطن بالخرقة تشد شديدا حتى لا يخاف ان يظهر منه شيء واياك ان تقعد او  
 بطنه واياك ان تحشوا مسافان خفت ان يظهر من المخضر شيء فلا عليك ان تصير ثمة قطن او ان لم تنف فلا تجعل فيه شيئا ولا تحلل الخافيه وكذلك غسل المرأة وعن يونس  
 عنهم قال اذا اردت غسل الميت فضعه على المغسل مستقبل القبلة فان كان عليه قميص فخرج يده من القميص واجمع قميصه عورته وارفع من رجله الى فوق الركبة  
 وان لم يكن عليه قميص فالق على عورته خرقة واعمل الى التخصير في مسحة صلبه الماء واضربه بيدك حتى ترتفع رغوته واعزل الرغوته في شيء وصبي الاخرى في الاجانة  
 فيها الماء ثم اغسل يديه ثلث مرات كما يغسل الانسان لجانبه الى نصف الذراع ثم اغسل فرجه ونقه ثم اغسل راسه بالترغوة وبالغ في ذلك واجهدا ان لا يدخل الماء فخرجه  
 مسامحة ثم اصبحه على جانبه الايسر متبليا من نصف راسه الى قدمه ثلث مرات وادلك بدنه دلكا رفيقا وكل ظهروا بطنه ثم اصبحه على جانبه الايمن وافعل به مثلك  
 ثم صبي لك الماء من الاجانة بماء قراح واغسل يديك من المرفقين ثم صبي الماء في الانية والوق فيها جبات كافور وافعل به كما فعلت في المرة الاولى ابدي به ثم  
 بفرجه واصب بطنه مسحا رفيقا فان خرج شيء فانقه ثم اغسل راسه ثم اصبحه على جنبه الايسر واغسل جنبه الايمن وظهره وظهره ثم اصبحه على جنبه الايمن واغسل جنبه  
 الايسر كما فعلت في المرة الاولى ثم اغسل يديك الى المرفقين والانية وصبي فيها الماء القراح واغسله بالماء القراح كما غسلت في المراتين الاولى ثم نشفه بثوب طاهر  
 الى قطن وزد عليه شيئا من حنوط وضعه على فرجه قبل ادوار واغسل القطن فحده بروثا لئلا يخرج منه شيء وخذ خرقة طويلة عرضها شبر فشدها من حقويه وضم فخذي  
 شما شديدا ولغمها في فخذيه ثم اخرج راسها من تحت جليلة الى الجانب الايسر واعزلها في الموضع الذي لففت فيه الخرقة وتكون الخرقة طويلة تلف فخذيه من حقويه الى الركبة  
 لغاشديدا ومنها ما رواه الشيخ في الوثوق بما رواه الساباطي عن الصادق عليم الله ان سئل عن غسل الميت قال يتدفق طهر على سوانه خرقة ثم تنفض على صدره وركبتيه من الماء  
 ثم تغسل الراس اللحية بسك حتى تنقيه ثم تبد بشقة الايمن ثم بشقة الايسر فان غسلت راسه لحيته بالخيط فلا بأس بتمديدك على ظهره وظهره بطنه بخرقة من ماء حتى تفرغ منها  
 ثم بخرقة من كافور وتجعل في الخرجة من الكافور نصف حبة ثم تغسل راسه لحيته ثم شقه الايمن ثم شقه الايسر بتمديدك على جسده كله وتنصب راسه وحيته شيئا ثم  
 يدك على بطنه فتعصر شيئا حتى يخرج من مخرجه يكون على يدك خرقة تنقيها بده ثم تميل راسه شيئا فتفصه حتى يخرج من مخرجه ما خرج ثم تغسله بخرقة من ماء القراح  
 فذلك ثلث جردان زدت فلا بأس بدخلك في مقعد من القطن ما دخل ثم تحفقه بثوب نظيف قال الجرة الاولى التي يغسل بها الميت بماء التمد والجرة الثانية بماء  
 الكافور وتقت فيها نصف حبة والجرة الثالثة بماء القراح وعن يعقوب بن يقطين في الصحيح قال سئل العبد الصالح عن غسل الميت فيه وضوء الصلوة  
 ام لا فكتب غسل الميت يبد بمرفقه فيغسل بالخرقة ثم يغسل وجهه وراسه بالتد ثم يفاض عليه الماء ثلث مرات ولا تغسل الا في قميص يدخل رجله ويصيب عليه من  
 فوق ويجعل في الماء شيء من سكر وشيء من كافور ولا يعصر بطنه الا ان يخاف شيئا قريبا فيمسح مسحا رفيقا من غير ان يعصر ثم يغسل الذي غسلك قبل ان يكفنه  
 المتكبين ثلث مرات ثم اذ كفنه اغسل عن عبيد الله بن عبيد قال سئل الصادق ع عن غسل الميت قال يطرح عليه خرقة ثم يغسل فرجه ويؤا وضوء الصلوة ثم  
 يغسل راسه بالتد والاشنان ثم بالماء الكافور ثم بالماء القراح يطرح فيه سبع ودقات صحاح في الماء وعن سليمان بن خالد في الصحيح قال سئل الصادق ع عليم  
 عن غسل الميت كيف قال بماء وسد واغسل جسده كله واغسله اخرى بماء وكافور ثم اغسله بما قلت ثلث مرات قال نعم قلت فايكون عليه حين يغسل قال ان استطعت  
 يكون عليه قميص فيغسل من تحت القميص ومنها ما رواه في في الصحيح عن عبيد الله بن سنان عن الصادق ع عليم قال سئل عن غسل الميت قال اغسله بماء وسد ثم اغسله  
 على ارض ذلك غسلة اخرى بماء وكافور وذريرة ان كانت واغسله الثالثة بماء قراح قلت ثلث غسلة لجسده كله قال نعم قلت فايكون عليه ثوبا واغسل قال ان استطعت  
 ان يكون عليه قميص يغسل من تحته وقال احب من غسل الميت ان يلف على يده الخرقة حين يغسله وعن علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه عن الحسن عليم قال سئل عن  
 الميت هل يغسل في الفضاء قال لا بأس ان ستره بستر احب وعن عمرو بن خالد عن زيد بن علي ع عليم قال سئل عن الميت هل يغسل في النار فامرهم ان  
 يصتوا عليه الماء صبا ويصلى عليه ما رواه الشيخ عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي ع عليم قال ان قوما اتوا رسول الله فقالوا يا رسول الله مات صاحبنا وهو  
 مجرد وفان غسلنا النسخ فقال يموت وقال في الفقه الرضوي وغسل الميت مثل غسل الحي من الجانب الايمن او من الجانب الايسر واحدة بثلث غسلة الميت ثلث مرات  
 على تلك الصفة ابتداء يغسل اليدين في نصف المرفقين ثلثا ثلثا ثم بالفرج ثلثا ثم بالراس ثلثا ثم الجانب الايمن ثلثا ثم الجانب الايسر ثلثا ثم بالماء والتد ثم تغسله مرة  
 اخرى بالماء والكافور على هذه الصفة ثم بالماء القراح مرة ثالثة فيكون الغسل ثلث مرات كل مرة عشرة صببه ولا يقطع الماء اذا ابتدأت بالجانبين من الراس  
 الى القدمين فان كان الاناء عن ذلك وكان الماء قليلا صبيت في الاولى واحدة على اليدين ومرة على الفرج ومرة على الراس مرة على الجانب الايمن ومرة على الجانب الايسر  
 بافاضة لا يقطع الماء من اول الجانبين الى القدمين ثم عملت في سائر الغسل فيكون غسل كل عضو مرة واحدة على ما وصفناه ويكون الفاسل على يده خرقة و  
 يغسل الميت من وراء الثوب ويستعورته بخرقة وقال ع في موضع اخر من الكتاب ايضا ثم وضعه على مفصل من قبل ان تنزع قميصه وتضع على فرجه خرقة ولين مفصله  
 ثم تقعد فتغز بطنه غمزا رفيقا تقول وانت تسمي الله اللهم اني اسئلك حب محمدي بطنه فاسلك به سبيلا رحمتك ويكون مستقبل القبلة ويغسله اولي الناس به  
 من ايامنا الولي بذلك ويجعل باطن رجله الى القبلة وهو على المغسل وينزع قميصه من تحته ويتركه على يده ان يفرغ من غسله ليستريح عورته وان لم يكن عليه قميص  
 على عورته شيئا استبرأ عورته وتلين اصابعه مفاصله ما قدر بالرفق وان كان يصعب عليك فدعها وتبد بغسل كفيه ثم نظرها خارج من بطنه ويلف غاسله على يده  
 خرقة ويصبي غير الماء من فوق يديه ثم تضجبه يكون غسله من وراء الشيا ان استطعت ذلك تدخل يدك تحت الثوب تغسل قبله بده بثلث جديا ولا ترفع  
 الماء عنه ثم تغسل راسه لحيته برغوته التمد وتبعه بثلث حميد يا ولا تقعد ان صعب عليك ثم اقبله الى جنبه الايسر لبيد ذلك الايمن ومديدك الى جنبه الايمن  
 الحجت تبلغ ثم اغسله بثلث حميديات من قرنه الى قدمه فاذا بلغت ورثة فاكثر من صلب الماء واياك ان تتركه ثم اقبله الى جنبه الايمن لبيد لك الايسر وضع يديك  
 الايسر على جنبه الايسر واغسله بثلث حميديات من قرنه الى قدمه ولا تقطع الماء عنه ثم اقبله على ظهره واصب بطنه مسحا رفيقا واغسله مرة اخرى بماء وثق من  
 الكافور والطح في فيه شيئا من الحنوط مثل غسلة الاولى ثم خنض الاواني التي فيها الماء واغسله الثالثة بماء قراح ولا تمسح بطنه في ثالثة وقال انت تغسله



# في غسل الميت

٣١٩

عنوك فانه من قالها على الله تعالى عليه وعلى ابيه امانة فانه روى عن الصادق انه من غسل ميتا واما فادى فيه الامانة غفر له قلت كيف يورى الامانة قال لا يجوز  
 بما يرى فاذا فرغت من الغسلة الثالثة فاعسل يديك من المرفقين الى الطرف صابعا والى عطف ثوبا ينشف الماء عنه ولا يجوز ان يدخل الماء ينصب الميت من غسله  
 كيف لكن يجوز ان يدخل في بلايع لا يزال فيها اذ خيرة ولا يقلد الا في غير ولا يصير شارب ولا يشرب من شعره فان سقط منه شيء من جلد فاجعله منه في اكفانه ولا تسخن  
 له ماء الا ان يكون ماء باردا جدا فوق الميت بما توفي منه بنفسه ولا يكون الماء حار شديدا وليكن فانرا انتهى كلامه قول فانه جملته وافر من الاخبار الجارية في  
 المضار وبها ما اشبهت عليه من الاحكام يقع في مسایل **الاولى** ما اشتملت عليه هذه الاخبار من الغسل بالميا الثالثة على ترتيب المبدأ كور فيها بماء التدرج ثم الماء الكافور  
 ثم بماء القراح مذهب اصحابنا من لا علم فيه مخالفا لاما نقل عن سلاسل الاكفاء بغسل واحد عن ابن حمزة من عدم وجوب الترتيب فيها وهما ضعيفان مردودان بما نقل  
 من الاخبار فنقل عن سلاسل الاحتجاج على ما نقل عنه بالاصح بقوله عن رواية علي بن ابراهيم قال سئل عن الميت يموت وهو جني قال غسل واحد وهاتان الجنايم كما  
 من الضعفاء لان الاصل يجب الخروج عنه بالدليل قد تقدم والغسل الواحد في الرواية المذكورة انما اراد به الاكفاء بغسل الميت عن غسل الجنابة كما دل على ذلك  
 جملة من الاخبار فغنى كونه واحدا يغنى لا يتعدى السبب فهو من جملة اخبار تدخل الغسل المستفيض في الاخبار وغسل الميت عندنا واحد وان اشتمل على ذلك غسل وقيل  
 على الترتيب في المعبر اتفاق فقها هذا البيت **الثانية** ما دل عليه خبر عبد الله بن عبيد عن الامام جعفر بن محمد عن الامام غسله بما يدل بظاهره على مذهبنا في الصلح من  
 بوجوبه والمفيد ذكر الوضوء في صفة غسل الميت لانه لم يصح بوجوبه ونحو ابن البراج وقال الشيخ في النهاية وقد رويت احاديث انه ينبغي ان يوضأ الميت قبل  
 غسله فمن عمل بها كان احوط قال في غسل الميت كغسل الحي ليس فيه وضوء في اصحابنا من قال يستحب فيه الوضوء قبله غير انه لا خلاف بينهم انه لا يجوز للمضمة والا  
 فيه وقال في طهارة الميت قبل غسله من عمل به كان جائزا غير ان عمل الطائفة على ترك العمل بذلك لان غسل الميت كغسل الجنابة ولا وضوء في غسل الجنابة قال  
 سلاسل في اصحابنا من يوضأ الميت ما كان شيخنا رضي الله عنه يرى ذلك وقال ابن ادریس قد روي انه يوضأ وضوء الصلوة وهو شاذ والصحيح خلافه وقال اذا كان الشيخ  
 قال في طهارة الميت على ترك العمل بذلك لم يجز العمل بالرواية لان القائل بها يكون مخالفا للطائفة اقول الظان المشهور بين المتأخرين هو الاستحباب كما صرح به  
 في المعبر عنه في لفظ والمنتهى الشهيد في غيرهم في غيرها والأكيد على الامر به من الاخبار زيادة على الخبر المذكور ما رواه الشيخ عن حريز في الصحيح عن الصادق  
 قال الميت يبدر بغيره ثم يوضو وضوء الصلوة وذكر الحديث عن ابن خزيمة عن الصادق قال ان ابني ابي اسره ان غسله اذ اتوني وقال كتب لي بئس ثم قال انهم يأمرونك بخلاف ما  
 فعلهم هذا كتابي ولست اعدو قوله ثم قال تبدل فغسل يديه ثم توضئه وضوء الصلوة ثم اخذ ماء وسدرا تمام الحديث عن معاوية بن عمار قال امرني الصادق ان اعصر  
 ثم اوضئه ثم اغسله بالاشنان ثم اغسل راسه بالسدة ثم افيض على جسده منه ثم ادلك به جسده ثم افيض عليه ثلثا ثم اغسله بالماء القراح ثم افيض عليه بالكافور وبالما  
 القراح والطرح في سبع ودقات سدا قال في كوفي بعد ذكر هذا الخبر في هذا الخبر ايبا قول لعل ذلك من حيث دلالة بظاهره على انه تولى تغسيل الامام مع ما علم من  
 الاخبار انه لا يغسل الا اماما مثله من حيث دلالة على عدم الترتيب بين الميا الثالثة والاخبار كما عرفت على خلافه  
 انه يمكن الجواب عن الاول بان القيمة بطنه يعود الى الميت المفهوم من قرين المقام او المتقدم في سابق هذا الكلام اذ الظان هذا مقتطع من حديث قبله ومن العجب ان  
 اصحابنا استدلوا بالاصلاح ونقلوا الاستدلال عنه برواية ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن الصادق عليه السلام قال في كل غسل وضوء الا غسل الجنابة مع ان هذه الا  
 التي ذكرناها واخصها دلالة صريحة المقتضية في مذهبه اعجز من ذلك ان في المعبر اجاب عن هذه الرواية بعدم الصحة في الوجوب انها كما تحتمل كذا التحمل الاستحبابا وتبعه  
 هذا الجواب جملة من المتأخرين كالشهيد وغيرهم مع انهم في موضع يستدلون بهذه الرواية على وجوب الوضوء مع الغسل كما تقدم البحث فيه في باب الجنابة  
 واستدل على نفي الوضوء هنا بالاخبار الكثيرة الدالة على بيا الكيفية مع خلوها عن التعرض لذكره والمقام مقام البيان اقول لقائل ان يقول ان غاية هذه الاخبار ان  
 تكون مطلقة والقاعدة تقتضي تقييد ما بالاخبار الدالة على وجوب الوضوء فلا منافاة نعم صحيحة يعقوب بن يقطين المتقدمة ظاهرة في نفيها حيث ان اصل السؤال انما  
 وقع عن الوضوء في غسل الميت يعني وجوبه فخرج الجواب ببيان الكيفية عاريا عن التعرض له بنفي او اثبات ولا يرب ان اضرب الامام عن ذلك انما يكون لعله ولولا اتفاق  
 العامة على الوضوء في غسل الميت كما نقل في المنتهى لكان العمل باخبار الوجوب غاية القوة وظأرب الامام عن الجواب صحيحة يعقوب المذكورة مشعرا بالبقية واما  
 القول بالاستحباب كما هو المشهور بين المتأخرين فلا وجه له لان تلك الاخبار ظاهرة في الوجوب لا معارضها الا ان اطلاق غيرهما من الاخبار المتقدمة في حقيقة القاعدة  
 المشهورة حمل مطلقا على مقيد ما فان قيل العمل على التقييد انما يكون عند وجود المعارض لها قلنا قد تكاثرت الاخبار بعرض الخبر على مذهب العامة والاختلاف فيه  
 ان كان لا معارض له ثم حتى ورد انه اذا احتاج الى معرفة حكم من الاحكام وليس في البلد من يستفتي علماء الامامية يستدل فقهاء العامة ويأخذ بخلافهم وقد ورد ايضا  
 دلت الناس قبلين على شيء فدعوه ويؤيد ذلك ما تقدم عن الشيخ من ان عمل الطائفة على ترك العمل بذلك وما يشع به صحيح يعقوب بن يقطين وبالحجة فالظاهر القول  
 بالوجوب كما هو ظاهر الاخبار المذكورة او طرحها وحملها على التقييد كما ذكرنا والقول بالتحريم ولعله الاقرب **الثالثة** اشتر اختلاف الاصناف انه هل الافضل تغسيل الميت  
 عرايا مستورا او في قميص يدخل الفاسل يد فيها قال في المشهور انه ينبغي ان ينزع القميص عن الميت ثم يترك على عودته ما يسترها واجبا ثم يغسله الفاسل قال ابن  
 عقيل السنة في غسل الميت ان تغسل في قميص نظيف وقد تواترت الاخبار عنهم ان عليا عليه السلام غسل رسول الله صلى الله عليه واله في قميصه ثلث غسلات قال في لف يستحب ان  
 يغسل الميت عرايا مستورا العورة اما بان يترك قميصه عورته او ينزع القميص بترك على عودته خرقته ان قال دليلنا اجماع الفرق على انه مخير بين الامرين وقال ابو  
 جعفر بن باويه ودينع القميص عنه من فوق الى ستره ويترك الى ان يفرغ من غسله بستره عورته فان لم يكن عليه قميص فعلى عودته ما يسترها ويدل على ما اختار ابن  
 عقيل ما رواه ابن مسكان في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال ان استطعت ان يكون عليه قميص تغسله من تحتها حتى يذهب ما ذكره في لفظ قد ظهر من كلامه  
 ان المشهور هو استحباب غسله مكشوف البدن ماعدا العورة وكلام ابن ابي عقيل ظاهر في استحباب التغسيل في قميص وهو الظاهر من الاخبار كصحبة ابن مسكان المذكورة  
 يعقوب بن يقطين المتقدمة وصحة سليمان بن خالد المتقدمة مثل ظاهر صحة يعقوب الوجوب يعضدها ايضا الاخبار المتقدمة في تغسيل الزوجين المتكاثرة بكونه

الشارع  
مردود



من وراء الثياب بالجاءة فقول ابن أبي عقيد هو الاظهر في المسئلة وظالمة في كلامه المذكور والميل اليه حيث استدلل ابن ابي عقيد بالقيصة المذكورة ولم يستدل بالغير  
بشيء من هذه الاخبار المذكورة لانه في فضيلة تغيبه في قبضه هو طهارة القميص بطهارة الميت من غير غسله كان خاليا من نجاسة خبيثة والاوجب ذلها او لا قبل الرفع في  
كما تقدم الكلام فيه وكذا طهارة الخرقه التي يضعها على فرجه اذا جردته والخرقه التي يلبسها على يده وذلك صريح في الجملتين حيث قال والظن عدم احتياج طهارة القميص  
الى الخرقه التي يستر بها عورة الميت اقول وقد تقدم في صدر المقام الاول في التبيين للمحنة بالمسئلة الثانية ذكر الخلاف بين اصحابنا في طهارة القميص عدمه  
العصر ثم انه مع استحباب تغيبه عاريا كما هو المشهور فانهم صرحوا بان يفتق جيبه يرفع ثوبه من تحت ذكرك ذلك الشبان في يده وغطوه بالغ في حقه فقال يفتق جيبه  
او يخرق ليضع عليه قالوا لا ولا خفاء في ذلك مشروط باذن الورثة فلو بعد ذلك لصغر غيبه لم يخرق اقول قد روي المحققون للمعبر عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه  
قال ثم يخرق القميص او يرفع من عنقه وينزع من رجله هو كما ترى فلا يفتقها اذ ذكره ثم ان طاهر بن يونس انه يجمع القميص على موضع العورة بان يخرج يده من القميص فيجد به  
مخدرا الى ستره ويجزئ على ساقه الى فوق الركبة وكتاب الفقه انه يقتصر بن نوع فيصير من تحت وبين ان يتركه عليه الى ان يفرغ من غسله **القول بعن المشهورين**  
الاصحاب استحباب الاستقبال بالميت حال الغسل مثل حال الاحتضار في الغسل في القول بالوجوب حيث قاله مرقاة القبلة واجبة للتوجه اليها في الصلوات واستقبالها  
عند ادبها خصوصا الاموات وغسلهم قال في ك بعد علمه الاستقبال في حال الغسل من سنن النسائي في صورته هذا قول الشيخ واكثر الاصحاب بل في المعبر عنه اتفاق اهل  
العلم للامرين في عدة اخبار واتماحل على التثنية بعد ايدى ما بين ما رواه يعقوب بن يقطين في الصحيح قال سئلت ابا الحسن الرضا عن الميت كيف يوضع على المغسل  
موتها وجهه نحو القبلة او يوضع على يمينه وجهه نحو القبلة قال يوضع كيف يشاء وجوب الاستقبال ووجه المحقق الشيخ على احتجاء بورود الامر به ثم  
قال ولا ينافيه ما سبق يعقوب بن يقطين لان ما عسر لا يجب هو غير جيد لان يتبين من الرواية اجزاء اى جهة اتفقت فالمنا فاة واضحه وحمل الامر على الاستقبال  
متعين انتهى كلامه ويخوذ لك صريح في قوله انظر عندنا القول بالوجوب وهو في المتن حيث انه بعد ذكر صحته يكلمنا في خالدهما رواه في الصحيح قال سمعت  
عليه السلام يقول اذا مات احدكم فاستجوبوا تجاه القبلة وكان اذا غسل يحفر له موضع المغسل تجاه القبلة فيكون مستقبل باطن قدميه ووجهه الى القبلة قال في  
وجهه الى القبلة قال وهذا امر تدل على الوجوب انتهى ما يدل على ذلك ايضا خبر لكاظمي المتقدم وقوله فيه استقبال باطن قدميه القبلة فيكون وجهه مستقبل  
القبلة وخبر يونس قوله فيه اذا اردت غسل الميت فضعه على المغسل مستقبل القبلة وقوله في كتاب الفقه مستقبل القبلة واما ما توهموه من منافات  
صححة يعقوب بن يقطين المتقدم هذه الاخبار ببناء عليها فهو من المراد انه يوضع على كيفية كانت فيه ما ذكره شيخنا البهائي في الجملتين حيث قال بعد  
الكلام في المسئلة نقله عن الشهيد الثالث انه استضعف كلام الشيخ على ورده بما ذكره سبطه ماصورته وانت خير بان لقائل ان يقول بان الظن من قوله يوضع كيف  
يتيسر التخير بين الوضعين اللذين ذكرهما التايل اعني توجهه الى القبلة على هيئة المحتضرون على هيئة المخلو فاجابه بما تيسر من الامر من دفع الحديث دلالة  
على انه اذا عسر توجهه على هيئة المحتضرون يتيسر توجهه على هيئة المخلو فلا عدل عندنا لانه احد توجيهي الميت فامل والظان هذا مراد شيخنا الشيخ على اعلانه  
والاصح وجوب الاستقبال والله سبحانه اعلم انتهى كلامه قول و بما ذكره يظهر ان الاخبار المتقدمة لا مقام لها فيجب العمل بها وما ذكره ان لم يكن ارجح سيما مع ما عرفت  
مرة تملأ الجمل على الاستقبال وان اشتهر العمل عليه بين الاصحاب فلا اقل ان يكون مسلوبا لما ذكره وبه يسقط الاستدلال بالخبر المذكور على ما ذكره من جواز الوضع  
كيف اتفق ويحمل ايضا على خبر يعقوب بن يقطين عدم امكان الاستقبال المذكور في الاخبار فيوضع كيف اتفق وبه يحمل الجمع ايضا بين الاخبار المذكورة وقد نقل في الجملتين  
القول بالوجوب ايضا من الشهيد بن في ذلك وهو الاقوى كما عرفت **الخاصة** ما دل على الاخبار المتقدمة من وجوب سرعورته بقيصه ونحوه  
بما وقع عليه الاجماع ولما علم من الشرع من تحريم النظر الى العورة نعم لو كان الغاسل من لا يبصر انه لا يثق من نفسه بكفا البصر عن العورة بحيث يتيقن السلامة  
من الوقوع في ذلك الحدز ور فلا بأس لان وجوب الستار ما هو لمنع الا بصافاذا امكن من دون الستار لم يجب الا ان الاحوط ان لا يترك الستار انتظارا في المنع  
وقد استثنى من ذلك الزوجان على تقدير جواز تفصيل كل منهما الاخر واحدما الاخر مجرد او قد تقدم تحقيق البحث في المسئلة وهل يجب سرعورته الصبي  
الذكر يجوز للنساء تغيبه بمجرد الام لا قرينة المعبر عدم الوجوب بناء على جواز نظر المرأة اليه قال وهو يدل على جواز نظر الرجل واعتراضه في كرى قال فا  
ارد العورة امكن توجيه المنع الا ان يعلا بعدم الشبهة فلا حاجة الى الحمل على النساء **السؤال** سئلت ما دل عليه حمل من الاخبار المتقدمة من وجوب  
الترتيب في غسله بان يبدأ بالراس ولا ثم الجانب الايمن ثانيا باليسار مما وقع الاتفاق عليه قد ذكر جمع من المتأخرين انه يسقط الترتيب بغسل الميت في الماء العذب  
واحدة بان يغسل كل ماء من المياه الثلاثة غسلة واحدة استنادا الى رواية محمد بن مسلم عن ابي اقر عليه السلام قال غسل الميت مثل غسل الجنبة استشكل في  
من متأخر المتأخرين لما فيه من الخروج من صراح تلك الروايات المتكاثرة بهذه الرواية اذ المماثلة لا تقتضي ان تكون من كل وجه فلعله باعتبار الترتيب  
اعدم الموضوع ونحو ذلك **مما تيسر** هل الغاسل حقيقة هو الصاب والمقلب المشهور الاول قالوا ونظير الفائدة في النية فانه ثبت انه الغاسل  
تعلق به النية ومستند في ذلك هو ان الغسل شرعا جريان الماء على المحل والصاب هو الذي حصل بفعله الجريان وبما عدا ذلك لا يثبت بان الصاب  
هو بمنزلة الالة اقول لا يخفى ما في البناء على مثل هذه التعليلات العليقة والذكر يظهر من الاخبار هو الثالث ومنها موثقة سماعة قال سئلت الصادق عليه  
عن رجل مات وليس عنده الا النساء قال تغسل المرأة ذات محرم وتصبغ النساء عليه الماء وموثقة عبد الرحمن بن ابي عبد الله البجلي عن الصادق وفيها تغسل  
او ذات محرم وتصبغ النساء الماء صبا وحسنه الجلي عن الصادق عليه السلام وفيها تغسل امرته او ذوقا ربه ان كانت له وتصبغ النساء عليه الماء صبا وهي كما ترى  
ظاهرة في ان الغسل انما هو للباشر ببدء التلا الميت لا الصاب في كتاب عبارة الفقه المتقدمة ويلف غاسله على يده خرقه ويصبت غير الماء من فوق بدنه  
يدل على ذلك ايضا الاخبار المتقدمة الدالة على المماثلة وانه مع عدم التماثل لا بد من اشتراط المحرمية او الزوجية بين الغاسل والميت فانها انما تنطبق  
على المباشرين للميت لا الصاعية فان الصبي هذه الاخبار ونحوها جاز من الاجانب الذين ليس بينهم وبين الميت محرمية ولا زوجية ثم انهم بناء على ما

في غسل الميت



# في غسل الميت

٣٢١

قد تناقله عنهم اختلفوا في انه هل تجب الثانية في كل من الغسلات الثلاث ام يكفي الواحدة فذكرى الاكفاء بالواحدة بناء على ان هذا غسل واحد وان تعدد باعتبار  
كيفيته بعد النية بتعدد الغسلات لتعدد الاعمال السببية وهو اختياره عن الحق الشيخ عليه السلام في حجة الخبير بين نية واحدة ونية ثالثة عند كل غسل  
لان في المعنى عبادة واحدة وغسل واحد مركب من غسلات ثلثة في الصورة ثلثة فيجوز مراعاة الوجهين وتردد في المعنى وجوب النية في هذا الغسل مله لانه يظهر  
من نية الموت فهو كذا التماسه نفس الثوب ثم احتاط بوجوبها في كل غسل في الخلاف في النية وعدمها جواز الغسل في المكان المغسول بالما المغسول عند اول  
الوجه في ذلك انه على الاول يكون عبادة فلا يقع في المكان المغسول لابلما المغسول كما صرح به في الوضوء والغسل من الجنبه ونحوها وعلى الثاني يكون من قبيل  
ازالة النجاسات وهي غير مشتملة بشئ من ذلك ثم ان الغسل ان لم يحد وجب عليه النية وان اشرك بجماعة في غسله فان اجتمعوا في الصب عبرت النية من الجميع لا  
الجميع فلا ولو لم يولدوا كان بعضهم يصيب الاخر بقلبك جبت على النية لانه الغسل حقيقة واستحبت من المقلب قول وهذا البحث بجميع ما ذكره من الشقوق  
والاقسام مفرد عن عندنا لما استلنا لك تحقيقه في نية الوضوء وكلامهم هذا مبني على النية المشهورة بينهم التي هي عبارة عن التصوير الفكري لحديث النفس الذي  
يترجمه قول القائل افضل كذا الوجوب ونسبته الى الله تعالى وهذه ليست نية الحقيقة كما سلف تحقيقه السابغ لعل كذا الروايات المتقدمة مطلقة في ذلك لانه  
يقضي الى الماء في رواية عبد الله بن عبد سبغ ورفات وكلام الاصحاب يختلف في اعتبار فيه بعضهم سماء والظاهر انه مشهور وبعضه ما يصدبه لاسم بمعنى ما يصدبه  
انه ماء سدا وما كافر فلو كان السدا وقا غير مطبوخ ولا مرس لم يجوز وكذا لو كان قليلا على وجه لا يصد الماء انما سدا وعن المقيد تقديره برطل وابن  
البراج برطل ونصف اعتبر بعضهم سبع دقائق كما دل عليه الخبر المشاهير والظاهر في الاقول هو اعتبار ما يصدبه لاسم على الاجزاء الكثيرة من صفة الماء السدا  
ثم انهم اختلفوا ايضا في ان يخرج بذلك عن الاطلاق فهل يجوز التفسير به ام لا قولان ثانيهما القارئة وغيره والظاهر انه هو المشهور والى الاول ما في ك  
قال والحلاق الاخبار واتفاق الاصحاب على تسمية السدا كما نقله في كرى يقتضيه بنا الجواز وظاهره في كرى التوقف في المسئلة حيث انه اقتصر على نقل الاقول في المسئلة  
فنقل عن الفاضل انه يشترط كون السدا والكافور لا يخرجان الماء الى الاضافة لانه مظهر والمضايغ مظهر ثم نقل قول المفيد ابن البراج وقال اتفق الاصحاب على تسمية رها  
يوهان الاضافة ويكون المظهر هو القراح والغرض بالاولين التظيف في حفظ البدن من الهوام والكافور لان راحته تطرد بها انتهى ومن هذا الكلام اخبرني  
الجواب عما احتجوا به على النسخ من انه مظهر والمضايغ مظهر بالجمله فالظاهر من الاخبار المتقدمة هو القول الاول واستند الشهيد الثاني بعد اختياره للقول المشهور  
واستدل له عليه بما تقدم في كلامه من قوله في محبة سليمان بن خالد ومثله في محبة عبد الله بن مسكان ماء وسدا فانه في شرط بقاء ماء السدا على الاطلاق  
اقول ومثله لك في عبارة كتاب الفقه الاول لان ظاهر كلامه الثانية هو الفصل برغوة السدا وظاهره من ما يؤيد القول الاول وكذا ظاهر رواية الكاهل  
بالجمله فالمسئلة لا يخرج من شوب الاشكال لتضام ظواهر الأدلة وتقابلها في ذلك ولما ذكره في كمن الاحتجاج باطلاق الاخبار فيه ان الاخبار مختلفة في تادية  
هذا المعنى كما عرفت فان ما عتبر به في بعضها من قوله ماء وسدا ظاهره الدلالة على القول بعد الجواز كما استدلل به جده قدس سره في ضل على ذلك وما عتبر به من قوله  
ماء السدا فهو محتمل للجهل على كل من القولين نعم ما ذكره من الاستدلال في التسمية جيد باعتبار دلالته رواية يونس بن عمار كتاب الفقه على انه يغسل بها الراس ظاهرها  
انه الغسل الواجب لهذا ذكره بعد غسل الجنب لامين من البدن ولما ذكره في كرى من انه يكون المظهر هو القراح والغرض من الاولين التظيف فهو غرض صالح  
لتأسيس حكم شرعي لانه لا يجوز ظن واستنباط الادليل عليه لم لا يجوز ان يكون لكل من الغسل بماء السدا وماء الكافور مدخل في التطهير كيف لا وقد اتفقوا على وجوب  
الترتيب بين الاعضاء الثلاثة فيها كما في الغسل الشرعية وانفقوا على طهارتها من النجاسة لتفصيل التطهير بها ونحو ذلك من شروط الغسل الشرعية لو كان الفرق  
منها ما ذكره لم يوقف ذلك على امر اخر وانه لا خلاف في ذلك والمسئلة لا يخرج من نوع توقف ان كان القول الاول لا يخرج من قرب طهارة من الاصحاب التوقف  
في ذلك ايضا كشيء في كرى البهائم في الجملتين حيث اقتصر على نقل كلام الاصحاب للمسئلة والى العالم الثامن من الاصحاب الاتفاق على وجوب  
التفصيل بلما القراح فيما اذا عدم الخيط او انما الخلاف في وجوب غسلة واحدة وثلث غسلات قولان وبالاول جزم المحقق في المعبر السجل وبالثاني  
ابن ادريس مائة في الشهدا ثلثة في حق توقف في الموقوف لف وهو ظ كرى على القول الاول كما ذكره في المعبر بالاصل بان المراد بالسدا الاستعانة على ازالة الد  
وبالكافور تطيب الميت وحفظه بخاصية الكافور من اسراع التغير تعرض الهوام ومع عدمها فلا فائدة في تكرار الماء مع حصول النقا اقول وفي التعليل لثالث ما  
عرفت انما من ان هذه العلة لا تخرج ان تكون مستنبطة اذ لا دلالة في شئ من الاخبار عليها ومع تسليم وجودها في الاخبار فاستلزامها لما ذكره مردود بان  
على شروع انما هي من قبيل المعرفات لانها على حقيقة يدور المعلول مدتها وجودها الا انه قد ورد في تعليل وجوب العدة على النساء ان العلة  
في ذلك التسمية الرحم مع وجوبها على من يدخل بها في الوفاة وعلى من طلقها او مات عنها في بلاد بعيدة بعد مدة مديدة ونحو ذلك ما ورد في غلة غسل الجمعة  
من ان كانت لا تضاعف في فواضها فاذا حضر الجماعة تذاق الناس بروايتهم فامر عليه تسليم الجسد لذلك مع ثبوت استصحابه وجوبه على القول به مطبق رد  
تقديمه على يوم الجمعة وقضائه بعد وجوبه في هذه العلة التي ذكرها لا يجب المراءى وادور في المعلول مدتها وجودها في انما مع فقد الخيطين لا  
يسقط الغسل عملا بالعلة المذكورة وعلى القول الثالث كما ذكره في كرى بامكان الجزم فلا يسقط بغت الاخر لا ماله عدم اشتراط احدهما بصاحبه في المنتهى لو لم  
يوجد السدا والكافور وجب ان يغسل بماء القراح في غلة غسله في اشكال ينشأ من سقوط الغسل بعد ما يضاف اليه لانه الماء مود به ولم يوجد فيسقط الامر  
من كون الواجب الغسل بماء الكافور او السدا فيهما واجبة الحقيقة ولا يلزم من سقوط احد الواجبين للعدم سقوط الاخر واذ في حق الاستدلال على ما ذكر  
اليه من وجوب الثالث بقوله نعم الميسور لا يسقط بالمسكوكا وورد في الخبر قوله فان امرتكم بشئ فاتوا منه ما استطعتم وعلى هذا النحو كتبناهم في هذا المقام  
وهي مما لا يمين ولا يغني من جوع ولا ينبغي على من له الى الاضواء الرجوع والمسئلة غير منصوصة وبناء الاحكام على هذه التعليل العلية سيما مع تعارضها  
وتضادها لا يخرج من الجواز في احكامه سيما لانه لا يرد بها الاح من بعض الاخبار سقوط الغسل بالكلية في هذه الصورة مثله وثيقة عار قال قلت للصاق ما تقول

في غسل الميت

في غل



في قوم كانوا في سفرهم يشربون على ساحل البحر فاذا هم برجل ميت عريان قد لفظه البحر وهم عراة ليس عليهم الا ان يذكروا كيف يصلا عليه وهو عريان وليس عليهم فضل  
يلفونه فيه فقال يحضره ويوضع في حفرة ويوضع اللبن على عودته ليستعود به اللبن ثم يصلى عليه يدفن ويحفر قبره حتى يمتلئ من ماء من اجل الجزية قال  
ابي الحسن الرضا عليه السلام قوم كسرهم مركبة بحرف فخرجوا يشربون على الشط فاذا هم برجل ميت عريان والقوم ليس عليهم الا ان يذكروا كيف يصلا عليه وهو عريان وليس عليهم فضل  
ثوب يوارون الرجل كيف يصلون عليه وهو عريان فقال اذا لم يقدر على ثوب يوارون عودته فيلصق قبره ويضعوه في حفرة يوارون عودته بلبن او حجارة  
او تراب ثم يصلون عليه ثم يوارونه في قبره الحديث والتقريب فيها انه لم يقدر على ان يذكروا الغسل في المقام بل امر ان يحضره ويوضع في حفرة ولم يتعرض لذكر غسله  
والله انه لا وجه لسقوطه الا فقد الخليلين فان ذلك الحال يشهد بتعدده وجوده والا فحرفه كونه عريانا لا يمنع من وجوب غسله سيما وهم على ساحل البحر فيصعد  
ان التكليف الشرعي انما يتعلق بهذه المياثمة الثلاثة على الترتيب المنصوص والكيفية المخصوصة لا اجبا واجبا غيرهما باقية نحو ان يكون بعد تعذر ما يتوقف عليه الدليل الشرعي  
والنقل الواضح المجمل والركون الى هذه التعليلات العقلية وان زعموها ادلة شرعية بل قدوها على ادلة التسمية مع تضامها كما عرفت لا يمنع من المجازفة في احكامها  
قد دلت الايات والروايات على النهي عن القول فيها بغير علم منه عز وجل ومن ثوابه وحملته كتابه لايق الواجب مع تعذر الغسل التيمم هذا الخبران خاليان من التعرض  
له ايضا لاننا نقول غايتهما في ذلك ان يكونا مطلقين في هذا الحكم فيجب تقييدهما بما دل على الحكم المذكور من الاخبار كما سلك في المسئلة بخلاف الغسل فانه ليس هناك ما يوجب  
تقييد اطلاقهما اذ لا رواية في المسئلة كما عرفت وروايات الغسل المتكاثرة انما وردت بالخليلين وهما غير موجودين كما هو المفروض في المسئلة وبذلك يظهر لك الكمال  
فيما فرغوا على هذه المسئلة من حيث بعد غسله كان وقد تقدم الكلام في ذلك في فصل غسل الميت كذا فيما لو وجد الخليلان بعد الغسل كان فيهما يجب عادة  
الغسل اما لو استظهر في كونهما وجوب الاعادة قال المحقق الامثال المقض للاجزاء اقول لا يخفى ان هذه العبارة انما يرمى لها في مقام وجود النص الشرعي فيكون المراد  
الامثال اي امثال امر الشارع وهو الذي يقتضيه الاجزاء لا في مثله هذا المقام المبني على هذه التخرجات العقلية وانت خبير بان الحضان يقول ان التكليف بالغسل بالخليلين  
ثابت بالنصوص التي لا ريب فيها سقط التكليف به فيما اذا تعذر حتى من الميت ما لم يدفن فالتخاطب الى من تعلق به الخطاب ولا متوجه والتكليف باق وهذا الغسل  
وقع لم يقع عليه نص ولا دليل يعتمد عليه حتى يمكن حصول الامثال به ورضي عن الخطاب بالجملة فان البناء اذا كان على غير اساس طرق اليه الهدم والانهاض لا كالحفرة  
من المسحبات في هذا الغسل غسل اليدين الى نصف الذراع والفرجين في كل غسلة بما هما في رواية يونس ثم غسل يديه ثلاث مرات كما يغسل الانسان من الجنابة الى النصف  
الذراع ثم غسل فرجه نقيه في رواية الكاهل ثم ابد بفرجه ماء التدرج والحرف فغسل ثلاث غسلا ونحو ذلك في عبادة كتاب الفقه وقد ذكر جمع من اصحابنا في السجدة  
امام الغسلة الاولى ان يغسل اسه برغوة التدرج ولم اقف على مستند في الاخبار وغسل الراس المذكور فيها برغوة التدرج كما تضمنه خبر يونس في عبادة كتاب الفقه  
او ثمة التدرج كما في غيرها انما هو الغسل الواجب لهذا في علمهم في تلك الاخبار بعد غسل الجانب الايمن ولم يتعرض في كرى هذا الحكم وكذلك في المتن وجعل غسل الراس  
بالرغوة من اجزاء غسل الواجب في حديث الكاهل استحباب لبداة في غسل الراس بالثقل الايمن ثم بالثقل الايسر به صرح جملة من اصحابنا منهم الشهيد في العقلية  
الا انه جعل ذلك تما استحب امام الغسل كما قدما ذكره وباقي الاخبار مطلقة في ذلك وجع فيمكن حمل اطلاق الاخبار على هذه الرواية ومنها استحباب استنث في كل غسلة  
غسل اليدين والفرجين كما سمعت من هذه الاخبار وكذا غسل الراس للجانب الايمن والجانب الايسر كما صرح بذلك في عبادة كتاب الفقه الاولى ونحوها رواية الكاهل وبذلك  
صرح اصحابنا ايضا قال في كرى يستحب تقديم غسل يديه وفرجه مع كل غسلة كما في الخبرين فقولوا في غسل اعضائه كلها من اليدين والرأس والجنبين بالاجماع  
حصها الجنب في كل غسلة خمسة عشرة لا يقطع اقول ما نقله عن الجعفي من الخمسة عشرة صفة قد صرح به في كتاب الفقه الاولى والوجه فيه ان الاعضاء المغسولة  
وجوبا واستحبابا وتثليث كل منها يصير المجموع خمسة عشرة صفة قال في كرى في ذكر تلك جمادات وكاتاة اءا كبيرة ولهذا مثل ابن البرقي بالابريق لم يجد انتهى  
ما ذكره في هذا المقام ما خذ من عبادة كتاب الفقه الثانية وهو العبادة الاولى من عبادة المتقدمة من عبادة التثليث الذي يستحب في كل عضو من الاعضاء الخمسة  
بالغسل ثلاثا في العبادة الثانية عبر عنه بثلاث جمديات والظن من ذلك ان كل جمديته تقوم بغسله من الغسلات الثلاث فيصير مرجع العبادة الى امر واحد  
ومنها ان لا يقطع الماء في كل غسلة من هذه الغسلات واجبة ام مستحبة حتى يتم غسل ذلك العضو وبذلك صرح الاصحاب ايضا كما تقدم في نقل كرى عن الجعفي ونقل  
فيها عن الشيخ انها لا بعد الانقطاع ايضا حتى يستوفى العضو قال في المتن يستحب ان لا يقطع بل يصبت قليلا فاذا بلغ حقويه كثر من الماء  
لان الاستظهار هناك انه وعلى هذا الحكم يدل كلامه في كتاب الفقه كما تقدم في كل من العبادة يمين ولم اقف على هذا الحكم في الاخبار الا في هذا الكتاب منها اغتسل  
الغسل قبل التفسير ذكره بعض الاصحاب قال في البخاري قبل استحباب الغسل التفسير الميت وتكفيه قبلها ولم يمت له عشر من تعذر لقل هذا القول سواء كان  
وبدل على هذا القول قوله في الفقه الرضوي في تعذره اذا دخلت القبرة ميتة وغسلت اذا غسلة ولا تغسل اذا حلتها وسيا ان شاء الله تعالى في باب لا غسل الا حية  
ما يؤيد ذلك منها ان يجعل مع الكافورة في الغسلة الثانية ذبيرة كما تقدم في حصة عبد الله بن مسكان والذبيرة على ما ذكره الشيخ في التبيين في كتاب فصب  
وهو فصباء به من الهند كانه النشاب قال في طرية يعرف بالقمحة بضم القاف يقع الميم المشددة والماء الممثلة او بفتح القاف اسكان الميم وقال ابن ادريس  
نبات طيب غير الطيب هو دسقي القمحان بالضم التشديد قال في المعبر انها الطيب المسحوق وفيها ان يكثر الماء اذا بلغ حقويه حال الغسل يدل عليه قوله  
في عبادة كتاب الفقه الثانية فاذا بلغت ركة فاكثر من صب الماء وبه صرح في المتن كما تقدم في عبادة وهذا الحكم مما انفرد به هذا الكتاب ايضا ما علم ومنها ان يكثر  
اصابعه مفاصله فان امتنع عليه تركها كما يدل عليه قوله في رواية الكاهل ثم يلبس مفاصله فان امتنع عليك فدعها في كتاب الفقه الثانية ثم يلبس مفاصله  
الى ان قال يلبس اصابعه مفاصله ما قدرت بالرفق ان كان يصعب عليك فدعها قال في كرى يستحب تلبس اصابعه برفق فان تعذر تركها وبعد الغسل لا يلبس  
ناثية ثم نقل عن ابن عقيل انه نفا مط الحظيرة بن زيد عن الصادق عليه السلام ولا يغسل مفاصله الا بالرفق ولا يغسل مفاصله الا بالرفق ولا يغسل مفاصله الا بالرفق  
وهو حسن اقول قد روي الشيخ الحسن عن جمران بن ابين قال قال الصادق عليه السلام اغسل الميت منكم فارفقوا به ولا تعصروا ولا تغزوا والمفصل الا بالرفق

التحريمات

في مستحبات الغسل



في غسل الميت

وهو ظاهر في كون ذلك وقت الغسل لا بعده فلا يقبل تأويل الشيخ المذكور في كون الجمع بين هذين الخبرين وما انفك بهما من خبرين على نكاح الفرق في غسل الميت  
مع ما دل عليه الخبران الأولان من الأمر بالتبليغ برقوقان امتنعتهما فدمهما الرقوق به حال الغسل كما يدل عليه حديثه من أن المذكورة وما رواه الشيخ في الصحيح  
الى عثمان التوقيان قلت للتصاق به غسل الموتى قال او تحسن قال اني اغسل قال اذا غسلت ميتا فاروق به ولا تعصر ولا تقرب شيئا من مسابكها فوردوا  
في في الصحيح والحسن عن زرارة عن ابي اقر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الرقوق لم يوضع علي شي الا زانه ولا ينزع من شي الا شانه ومنها ما رواه  
الخوذة على حال الغسل كما تضمنه صحيحه بحمد الله بن مسكان ونحوه لعامة كتاب الفقه الثانية وان كان في بعضها التخصيص بغسل العورة كما في صحيحه الجليل  
حسنة وموثقة بما قال بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين ولا خلاف في وجوب وضع الغسل من رقوق على يده عند غسل فرج الميت قال في كروى وهل يجب  
يتم ذلك لان المتراكم للظن بل قوي ومن ثم تنشر حرمة المصاهرة دون النظر بما لا بد منه ولا يجب فيه الخرقه وهل يستحب كلام الصدوق يشعر به انتهى قول الا  
لنسبة الوجوب الى الاحتمال كما ذكره مع ما علم من تحريم مس العورة ونشأ وقت في حال الحيوة والحكم في الموت كك ما ذكره وبالجملة فالظان وضع الخرقه  
لغسل العورة واجبة لسائر البدن مستحب منها كون الغسل تحت كفلا الفضاء عليه تدل صحيحه على بن جعفر المتقدمة ومثله ما رواه طحمة بن زيد عن الصادق  
ان اياه عليه السلام كان يستحب ان يجعل بين الميت بين السمت استرخى اغسل قوله يعني اذا غسل الظان من كلام الراوى ومن كلام الصادق ونقل في كروى ان عليه تفارق  
قال في المعبر ولعل الحكمة كراهة ان يقال التما بعورته ومنها كراهة الماء في رواية الكاهل واكثر من الماء وفي موثقة عامر لكل من الماء الثلثة جرة جرة وفي صحيحه  
خص بن الجحش عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله انما غسلت سبع قرب من بشر غرس في اخرت قربا قول وغيره ما يغني المعبر  
الراء بشر بالمدينة ويؤيد اخبار التثنية المتقدمة قال في كروى لا خلاف في ماء الغسل غير التطهير كما مر ظاهر المفيد صاع الغسل لراس الميت بالاستدرا ثم صاع  
البطن بالاستدرا في المعبر عن بعض الاما ان لكل غسلة صاعا وهو مختار الفاضل في ربهما ظاهر من هذه الاقوال عدم اجزاء ما دون ذلك قال في المعبر قيل يغسل  
الميت تسعة رطال في كل غسلة كما لخصه في كروى ان غسل الميت كغسل الجنابة والوجه انقاء لكل غسلة من غير تقدير ثم استدله بما رواه محمد بن الحسن الصفار  
كتب الى محمد بن عيسى كروى الماء الذي يغسل به الميت كما رواه وان لم يصب تسعة رطال فهل الميت قد وقع حده يغسل حتى يطهر انشا الله تعالى قال  
في بعد نقل الخبر المذكور في هذا التوقيع في جملة توفيقاته الى محمد بن الحسن الصفار عنك بخطه في صحيحه ومنها الدعاء في حال الغسل ففي رواية سعد الاسكافي  
عن ابي اقر عليه السلام قال انما مؤمن غسل مؤمنا فقال اذا قلبه اللهم ان هذا عبدك المؤمن قد اخرجت روحه فرت بينهما فوضوك عفوك الاغفر الله له ما له من ذنوبه  
الا الكبار وفي صحيحه ابراهيم بن عمرو عن الصادق عليه السلام قال ما من مؤمن غسل مؤمنا ويقول وهو يغسله بارب عفوك عفوك الاغفر الله له ما له من ذنوبه وهو  
مخصوص كروى الاما في قول المراهنا مطلق الخشب قال في كروى لا يجعل على ساجه وسير يد قال في كروى وينبغي كونه على مرتفع وان يكون مكان الرجلين اخضر حذر من اجتماع  
تحتة وحلها فيه من صيانة الميت عن التلطيح ولم اقف في شيء من الاخبار على ما فيه تعرض لذلك سؤرا وفي رواية يونس قوله وتضعه على المغسل مستقبل القبلة  
كتاب الفقه وقوله فيه ثم تضعه على مغسل قوله وتجعل باطن رجله الى القبلة وهو على المغسل الظان الاجمال فيه لاستمرار السلف عليه معلومته من غير  
ان يعتبر فيه نوع مخصوص لا شيء معين قال ابن الجنيد يقدم اللوح الذي يغسل عليه الميت ولا يجعل الميت الى اللوح ومنها ان يحفر للماء حيرة او يكون في باوطة  
ولا يجعل في كروى يد له عليه صحيحه محمد بن الحسن الصفار انه كتب الى محمد بن عيسى هل يجوز ان يغسل الميت ماؤه الذي يصب عليه يدخل الى بئر كيف وقع ثم يكون ذلك بلا بيع  
يد له على الحيرة قوله في حنة سليمان خالدا وكلنا اذا غسل يحفر له موضع الغسل تجاه القبلة فيكون مستقبل باطن قدميه وجه القبلة وفي كتاب الفقه لا  
يجوز ان يدخل ما ينصب على الميت في حنة كيف لكن يجوز ان يدخله بلا بيع لا يبال فيها او في حيرة وظاهر القيم كما تروى منها ان يجعل في دبره شيء من القطن  
لئلا يخرج منه شيء ونحوه قال ابن الجنيد زاد القبلة المرأة واضاف الى القطن الذرية وان يحشى كل منها بمقدار ما يامن معه نزول شيء من الجوف قال سلاور يضع  
على دبره وقال ابن ادريس يحشى القطن على حلقه الذرية وبعض اصحابنا يقول في كتابه ويحشى القطن في دبره والاول اظهر قول بما دل على هذا الحكم قوله في رواية  
يونس اخش القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء وقوله في رواية عمار تدخل مقعد من القطن ما دخلها الا ان على ما ذكره الشيخ من استدخال ذلك في الذرية لا وضعه  
من خارج كما ذكره ابن ادريس في كتاب الفقه قبل ان تلبسه قميصه تاخذ شيئا من القطن وتجعل عليه حنوطا وتحشوه دبره ونقل في لف الاحجاج لسلاور ابن ادريس  
بان للميت حرمة تمنع من حشو القطن في دبره كما لم يرد ما رواه عمار عن الصادق عليه السلام في مقعدة شيئا من القطن ثم اجاب عن الاول بان حرمة الميت تقتضي ما  
ذكرناه وعن الثالث بان لا يمنع من المدعى قول ولم اقف على هذه الرواية التي ذكرها الا في رواية عمار التي اشتملت على ما ذكرناه فانه ذكر في كيفية الغسل ما قبلنا  
وذكر في كيفية التكفين كما شئنا نقله من الرواية المذكورة ما نقله من هنا ولا يخفى من تدافع القول باستصحاب الامر من كاي عطية هذه الرواية لم اقف عليه كلام  
من الاصا ولا يبعد ان يكون هذا من الهفوات التي تكون في رواية عمارها لباو منها استحباب قوف الناسل عن يمينه ذكر جملة من الاصحاب لقول الصادق عليه السلام  
في رواية عمار عنه لا يجعل بين رجله وبين رجله بل يقف على جانبكذا استدله من الرواية التي ذكرها وهوام من المدعى منها ما سمع بطنة في الغسلتين الاولتين وعليه تدل رواية  
الكاهل وبولس واصح منها كتاب الفقه الثانية لقوله بعد ذكر المسح في الغسلتين الاولتين ولا تمنع بطنة في الثالثة قال في المعبر في مسح بطنة امام الغسلتين  
الا لهما في المقصود من المسح مخرج ما على بجمع الميت فان مسح بطنة يخرج ذلك لاسترخاء العضاة وخلوها من القوة الماسكة وما قصد ذلك لئلا يخرج بعد الغسل  
ما يؤد الكفن ولا يمنع في الثالثة وهو اجماع فها هنا انتهى قول دعوى المحقق الاجماع هنا ما غفلة عن خلاف ابن ادريس لعدم الاعتداد بخلافه المنقول عنه في  
انه بعد ان جوزه في اول الباب انكره لما ثبت من مساواة الميت الحي في حرمة وما ذكرناه يمينه على بجمع دعوى الاجماع الى اصل المسئلة اما لو خص بعدم المسح الثالثة  
فلا يبقى الكلام فيما اذا خرجت منه شيء من نجاسة بعد المسح الاثنا او بعد تمام الغسل فالشهور بين الاصحاب هو صحة الغسل عدم انتفاضة النجاسة عما يجب ازالة  
لنجاسته خاصة لا امثال ولما تقدم في خبر يونس من قوله عمار وان خرج منه شيء فانه وما رواه الشيخ في الموثق عن روح بن عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام

في غسل الميت



# الكراهية المكروهة عند الغسل

٣٢٣

ان يدعى الميت شيئا بعد غسله فاعسل الله بدنه ولا تغسل عن عبد الله الكاهل والحسين بن المختار عن الصادق عليه السلام قال سئل عن الميت يخرج منه شيء بعد ما فرغ من غسله قال يغسل ذلك ولا يغسل عليه غسل نحو ما رواه في عن بعض اصحابه عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي جعفر عاده الغسل فانه قال اذا انقضت منه شيء استقبل به الغسل استقبالا ومنها ان ينشف بثوب بعد الغسل لقوله في مصنفه الجبل وحسنه فاذا فرغت من ذلك جعلته في ثوب ثم جففته ونحو ما رواه ابن موهبة في كتابه كتاب الفقه الثانية العاشرة من المكروهات في هذا الغسل فعاد الميت على المشهور بين الاصحاب ذكره الشيخ وكثير من تابعيه وادعى عليه في اجماع الفرقه قال مخالف جميع الفقهاء في ذلك انكره المحقق في المعبر فقال بعد كرواية العبد لا يته قال الشيخ في الاستصحاب هذا موافق للعالم وسنا فعل به وانا اقول ليس العمل بهذه الاخبار بعيد ولا مضى لها على التقية لكن لا بأس ان يعمل بما ذكره الشيخ من تجنب ذلك والافتصا على ما اتفق على جواه وبديل على الصحيح الاقوال قوله في رواية الكاهل واما ان تغعد او تغزيطه بجله من اصحابنا انما استند في ذلك الحصة حران ورواية عثمان النوا المتقدمين في الرق بالميت حيث ان الاضداد له خلا الرق به واما ما يدل على الاعتقاد فهو ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي القبا وهو الفضل بن عبد الملك البقباق عن الصادق عليم قال سئل عن الميت فقال اغسله واغمر بطنه غمرا في مقام طهره من غير البطن الحديث ولم اقف في كتب الاخبار المشهورة بينهم على ان يدعى هذه الرواية ولم ينقلنا في المسئلة سواها فاذ كره في كمناته قد ورد في الامر بالاعتقاد عدة روايات لا نعرف له وجهها نعم وقع ذلك في كتاب الفقه الثانية وكيف كان فما ذكره الشيخ من حمل هذه الروايات ونحوها على التقية جيد حيث ان العامة متفقون على استحباب قضاء حال الغسل كلام صاحب المعبر عليه لا وجه له لما علم من اخبار اهل البيت عليهم السلام من التحليل والتاكيد لا كيد على مجانبتهم خذلهم لا تخافوا عرض الاخبار على مذهبهم لاخذ بخلافه وان لم يكن في مقام التعارض انهم ليسوا من الخفية على شيء وانه ليس في يدكم الاستصحاب القليلة وانهم ليسوا الامثلة الجمل المنصو ونحو ذلك مما سبطنا الكلام عليه محل البق فكيف قد دلت رواية الكاهل على التوقي المذكور ومنها ما خلق راسه عانته وتبرج لحيته قلم الطفاو على المشهور وحكم ابن حمزة بالتحريم ونقل الشيخ الاجماع على انه لا يجوز قص الاطراف ولا تنظيفها من الوسخ بالخلال ولا تسريح اللحية وهو مقتضى النظر في الاخبار الواردة بذلك منها ما رواه في في الصحيح والحسن بن ابي عمير عن بعض اصحابه عن الصادق قال لا يمس من الميت شعروا ولا يظفر ولا سقط منه شيء فاجعله كفنه عن خياش عن الصادق عليم قال كره امير المؤمنين عليم ان يخلق عانة الميت اذا غسل ويقيم له طهرا ويجز له شعره عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سئل الصادق عن الميت يكون عليه الشعر فيخلق عنه اريقام ظفرو قال لا يمس منه شيء وادفنه وعن طلحة بن يزيد عن الصادق قال كره ان يقص من الميت ظفرا ويقص له شعرا ويجعل له عانة او يغمر له مفصلا ما رواه عن ابي جبار ورواه سئل الباقر عليه السلام عن الرجل يتوفى ايقلم ظافره وينتف ابطه فيخلق عانته ان طال به المرض فقال لا ولولا الكراهة في هذين الخبرين لا ينافي التحريم فانه قد شاع استعماله في الاخبار والجمله القول بالتحريم قريب بعد المعاد لهذه الاخبار الدالة بظاهرها على ذلك لا يتما مع استحباب هذه الاشياء عند العامة اتفاقهم على ذلك نقله كوفي عن العلامة انه يخرج الوسخ من طفاوه بعود عليه قطن بما لفته في التنظيف ثم دمه بانه مدغوب بنقل الاجماع مع التمسك في خبر الكاهل السابق واما ما ذكره من انه لو قص شيئا من هذه الاشياء وجب جملته مع الميت في كفنه فيدل عليه مرسله ابن ابي عمير المذكورة ومنها غسلة بالماء المسقى بالنار وحكى المنتهى لاجماع على كراهته قال الشيخ لو خشي الفاسل من البرد انتقلت الكراهة وقيد المفيد بالقله فقال لا يسخن قليلا ولا يمتنع الاستئناس لاجمع من الاصحاب والصدوقان ايضا استثنيا حال شد البرد والظمن كلامهما ان ذلك لرعاية حال الميت لاحال الفاسل المذكور وقفت عليه من الاخبار في ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال قال الباقر عليه السلام لا يبيض الماء للميت في الصحيح عن عبد الله بن المغيرة عن رجل عن الباقر عليم والصادق قال لا يقرب بالميت ماء حيا ما رواه في عن يعقوب بن يزيد عن علقمة من اصحابنا عن الصادق قال لا يسخن للميت الماء لا يغسل به بالنار ولا يخط بمسك روق في يه مرسله قال قال الباقر لا يبيض الماء للميت روق في حله اخره ان يكون شأنا باردا فتوفي الميت مما توفي به نفسك اقول الظان في اشار هذه الرواية الى ما تقدم في كتاب الفقه حيث قال ولا يبيض له ما الا ان يكون باردا جدا فتوفي الميت مما توفي به نفسك ولا يكون الماء حارا شديدا وليكن فاتوا انتهي ومن هذه العبارة اخذ الصدوقان والظاهر المراد بقوله فتوفي الميت مما توفي به نفسك ما ذكره بعض شيوخنا في توفى نفسك توفى الميت بتبعيته توفى نفسك لا الميت يتضرر بذلك توقيه منه منه لجهل الميت حال الغسل بين رجلين من رواية عمار وقوله لا يجعل الميت بين رجلين بل يقف من جانيه اما ما رواه الشيخ عن علي بن سنان عن الصادق عليم قال لا بأس ان يجعل الميت بين رجلين ان تقوم من فوقه فتغسله اذا قلبته يمينا وشمالا تضبطه برجليك لكيلا يسقط الوسخ قد حمل في التهذيب بين على الجواز وان كان الافضل ان لا يركب الفاسل الميت الا طهره بتخصيصه بحال الضرورة عدم التمكن من الغسل الا بذلك كما هو ظاهر من الخبر المذكور فلا تنافي ومنها الدخنة على المشهور قال في المعبر لا يعرف اصحابنا استحباب الدخنة بالعود ولا بغيره عند الغسل استحبابه لفقهاءنا ان الاستحباب في شئها على لالة الشرع والتقدير عدمها الا في ذلك لدفع الراجحة الكراهية لانا نقول ليس للراية دائمة مع كل ميت ولان ذلك قد يندفع بغيره وكما سقط اعتبار غير العود من الاطباء فكذلك التبرج يوثقه رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليم قال قال امير المؤمنين لا تجزوا الاكفوا ولا تمسوا موتا كطبيب الا بالكافور فان الميت بمنزلة المحرم انتهى اقول لم اقف في الاخبار على ما يدل على حكم الدخنة حال الغسل لانها لا تكون لا بعد من حيث اتفاق العامة على استحباب ذلك لاشتهارها بينهم ان يبق بالكراهة للاخبار الدالة على الاخذ بخلافه من اصحابنا بل قال في بيان به قال جميع الفقهاء الا الاوزاعي والمستند في الحكم المذكور هو رواية من يخاف من تضليلنا اثر جلد كما محرق مما اخلاف فيه بين اصحابنا بل قال في بيان به قال جميع الفقهاء الا الاوزاعي والمستند في الحكم المذكور هو رواية وقال الصدوق في يه والمجدور اذا مات يصيب عليه الماء عصبيا اذا خيف ان يسقط من جلد شئ من عند المستر وكل الكيسر المحرق والذي به القروح وظاهر هذا الكلام ان الحكم في المجدور ونحوه انما هو الصب وون التيمم كما هو المشهور ويد عليه رواية عمرو بن خالد الاولى المتقدمة ايضا ورواية اخرى عن علي بن الحسين عليه السلام وكذا الباقر عليم قال المجدور والكيسر لا يصب عليه الماء عصبيا وما في الفقه الرضوي حيث قال وان كان الميت مجدورا او محرقا فنجس ان مسه سقط من جلده شئ فلا تمسه لكن صب عليه الماء عصبيا فان سقط منه شئ فاجله في كفنه انتهى واطاهر ما بين الكلامين من التداخل الا ان يقر ان الواجب

ممنوع من الجوارح







اول من وضع القطن في الدبر انتهى قول ما ذكره في المعبر من رد الرواية غير معتوما استحسنه السيد من ذلك غير حسن فان الزليل غير منحصر في ذكره من مقطوعة  
ابن اذينة وهي ما رواه الشيخ عن ابن ابي عمير بطريقه اليه عن عمر بن اذينة قال يخرج الولد ويخط بطنها بل قد رد ذلك في ايضا كما عرفت عن الصادق ولحديث صحيح و حسن  
ليس فيه ما يطعن عليه لكن الظاهر انهما لم يقف على رواية ابن ابي عمير المذكورة والما خصوا الاستدلال بالمقطوعة لما اياهما وطعنوا فيها بذلك اما لو مات  
في بطنها وهي حية ادخلت القابلة او غيرها ممن يحض ذلك يدعها في فرج المرأة وقطعت الولد اخرجته قطعة فكل في بعد ذكر الحكم المذكور ولم اعرف فيه للفقهاء نصا  
استدل باجماع الفرقة فكانه قد غاب عن خاطر الرواية الاية قال في المعبر يقول ذلك لئلا فان تقدر النساء فالرجال المحارم فان تعذر جاز ان يتولا غيرهم بل  
عليه رواه في عن ذهاب عن الصادق عن ابي المؤمنين عليهما السلام قال قال ابي المؤمنين اذا ماتت المرأة وفي بطنها ولد يتولد بطنها ويخرج الولد وقال في المرأة  
يموت في بطنها الولد فيتحول عليها قال لا بأس ان يدخل الرجل يد فيقطعها يخرجها رواه في موضع اخر وزاد في اخرها ان لم يرفق به النساء قال في الفقه الرضوي في قوله  
الخباء للتقدمة وان مات الولد في جوفها لم يخرج ادخلت ايديه في فرجها وقطع الولد بيده واخرجه ودونها في مع ولدها اذا ماتت في بطنها اقول الظاهر تعلق  
مذلوله بوجه كلامه فيها اذا ماتت الام ان يقال الحكم في الولد ان كان حيا الشق كما تقدم وان كان ميتا دفن معها **فروع الاول** قال في المنتهى لو ماتت امات  
الولد بعد خروج بعضه اخرج البلاء وغسل كف دفن وان لم يكن اخرجها بالاشق ترك على تلك الحال وغسل مع امه لان الشق هنا حمة الميت من غير ضرورة اقول  
ما ذكره وان لم يرد بخصوصه لانه مطابق لمقتضى اصول والنصوص العامة على الحكم الثاني وهو التفسير مع امه بان الخارج له حكم من مات بعد خروجه وجوب التفسير  
وما بين له حكم من مات في بطن امه **الثاني** قال ايضا في الكتاب المذكور لو بلغ الميت ما لان كان له لم يشق بطنه لانه اختلف في جونه ولا يستعقب العزم على نفسه بحمل  
ان يقن ان كان كثيرا في الشق واخرجه لان فيه حفظا لله عن الفساد او غيره فان كان باذنه فهو كما له وان كان بغيره كان كالغاصب فيمكن ان  
يقال لا يشق بطنه ويؤخذ من تركه احراما للميت تركه كالبشره والله يمكن ان يقال بالشق لان فيه حفظا لله عن الفساد او غيره فان كان باذنه فهو كما له وان كان بغيره كان كالغاصب فيمكن ان  
في اصبع الميت حاتم او اذنه او يد من شئ من الحلى وجب اخذه فان لم يمكن ذلك برودة واخذ من غير مثل الميت **الثاني** قال في الصدوق في يه ومن كان جنبا  
واراد ان يغسل الميت فليستوضا وضوء الصلوة ثم يغسله ومن اراد الجماع بعد غسله للميت فليستوضا ثم ليجماع انتهى هذا الحكم مما ذكره جملة من الاصحاب في هذا المقام  
والمتن في حقه شهاب بن عبد مرتبه عن الصادق عليه السلام قال سئل عن الجنب يغسل الميت ومن غسل ميتا له ان ياتي اهله ثم يغسل فقال سواء لا بأس بذلك  
اذا كان جنبا غسل يده ويتوضا ويغسل الميت فان غسل ميتا قوضا ثم اهل به بغيره غسل واحد وكل بدل عليه ما في الفقه الرضوي قال نعم فاذا اردت ان تغسل  
ميتا وانت جنب فتوضا للصلوة ثم اغسله فاذا اردت الجماع بعد غسل الميت من قبل ان تغسل من غسله قوضا ثم جامع انتهى عناية ما خذ من هذه العجالة بتغيير  
الحسن المذكورين استحباب الوضوء لمزيد تغسيل الميت اذا كان جنبا ولم يرد الجماع اذا غسل ميتا لما يغسل غسل المني ان لم يكن جنبا وبه يظهر في كلامه حيث  
قال في القدر افراد الوضوء المستحب جماع غاسل الميت لما يغسل اذا كان الغاسل جنبا فبعد استحباب الوضوء لغاسل الميت اذا اراد الجماع بما اذا كان جنبا في حاله  
غسله للميت تبعه على هذا اجمع ممن تاخر عنه كما هي عادتهم غالب الروايات المذكورة ان تناديان بخلافه والله العالم **المقصد الثالث** في التكفين ولا  
خلاف فيه نصا وفتوى من كافة المسلمين وفيه فضل جليل فروي في في الصحيح عن سعد بن طريف عن ابي اقرع عليه السلام قال من كفن مؤمنا كان كفن مؤمنا كسوته الى يوم  
يدوا الشيخ وقوله مثله يستحب اعدا الاثا كفنهم لما رواه في في عن التكويني عن الصادق قال اذا اعد الرجل كفنهم فهو ما جود كفنهم نظرا اليه عن محمد بن شاذان عن اخيه  
الصادق عليه السلام قال من كان كفنهم مقبلة بيتهم لم يكتب من العافلين وكان ما جود كفنهم نظرا اليه ورد الصدوق في الاما عن اسمعيل بن مسلم عن الصادق عن ابائه قال  
رسول الله صلى الله عليه واله اذا اعد الرجل كفنهم كان ما جود كفنهم نظرا اليه في هذا المقصد مسايل **الاولى** المشهور بين الاصحاب ان الكفن المفروض ثلاثة اثار  
مشررو وقبض ازار والمراد بالمشرد عند هم وهو بكسر الميم ثم الحذف الساكنة ما يستريح بين السرة والكعبة ويجوز كونه الى القدم باذن الودنة ووصية الميت النافذة  
قالوا ويجوز اربعة الاكتفا فيه باسترا العود لانه موضع ابتداء سترها يستحب ان يكون يستر ما بين صدره وقدمه والمراد عندهم بالقبض ما يصل الى نصف الساق لانه  
ويجوز الى القدم بمرعات ما تقدم ويحتمل جواز مطا والمراد بالاذار بكسر الميم ثوب شامل لجميع البدن قالوا ولا بد من زيادته على ذلك بحيث يمكن شدة من قبل  
راية وجلبه الواجب فيه عرضا ان يشمل البدن ولو بالحياطة وينبغي زيادته بحيث يمكن احدا جانيبه على الاخر كما يشهد به الاخبار وعن سداد الاكتفاء بثوب واحد  
اختيارا وانت خبير بان ما ذكره الاصحاب من هذه الاثار الثلاثة المعينة لم يوجد له مستند ظاهر من الاخبار الواردة في المسئلة وانما الموجود ثوبان وقبض او  
ثلاثة اثار المتبادر منها كونها شاملة للبدن كمالا ولهذا صرح جماعة من متأخري المتأخرين في كفن المفروض انما هو طردان ما ذهب اليه الاصحاب من المشرد  
الذي يربط من السرة والصدر الى الركبة والى القدم لا مستند له في الاخبار قال في ك بعد البحث في المسئلة ولما المشرد فقد ذكره الشيخان واتباعها وحيث  
احد الاثار الثلاثة المفروضة لم اقف في الروايات على ما يقتضيه ذلك بل المستفاد منها اعتبار القبض الثوبين الشاملين للجسد والاثار الثلاثة على هذه المقالة  
من تأخر عنه من محقق متأخري المتأخرين وعندك فيه نظري يحتاج بيانه الى تقديم كلام في المقام ليحيط به غياها لا بهام وهو ان الظاهر ان الازار شرعا ولغة انما هو  
عما يشد في وسط الاثا وان المشرد معناه وبالمطلق في اللغة على الشامل للبدن قال في مجمع البحرين وقد تكرر في الحديث ذكر الازار بالكسر هو معروف بذلك  
ويؤتى معقد الازار من الحقون وفي كلام بعض من اهل اللغة الازار بالكسر ثوب شامل لجميع البدن وفي الصحاح وغير المشرد الازار وفي كتب الفقه يذكر  
المشر من مقابل الازار ويريد به غيره ولا يبعد في الاشتراك ويعرف المراد بالقرينة في الخبر في الجواز في الموش الى نصف الساق واجاح عليه فيما بينه وبين الكعبين الا ان  
بالكسر الى الواسطة الا ان اركا الركبة والجلسة انتهى ملخصا واما الاخبار الدالة على ان الازار شرعا عبارة عما ذكرناه فهي كثيرة واكثرها في باب الحجام وما ورد من  
الامر بالازار وقوله ما رواه في في مسند الى الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه واله في يوم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا  
يدخل الحجام الا بمشرود وفي عن علي بن الحكم عن رجل من بني هاشم ثم قال الخبر عن ابي الحسن الى ان قال قلت ما تقول في الحجام قال لا يدخل الحجام الا بمشرود عن

في الكف



## في كيفية التكفين

۲۲۷

حمزة بن أحمد عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال سئلته وسئلته غيره عن ثوباء قال ادخل بمشرد وروى عنه يثيب عن سمع عن الصادق عن أمير المؤمنين عليه السلام  
 انه نزل يدخل الرجل الا بمشرد وعن حماد بن عيسى عن جعفر بن اسيد عن علي عليه السلام قال قيل لمان سعيدين بن عبد الملك يدخله جواربه الجاهل قال ما بين  
 اذا كان عليه علم من الازار ولا يكونوا عراة كما في الحديث في ثوباء يثيب عن سعيدين بن عبد الملك قال كنت في الحمام في البيت الاوسط فدخل علي ابو الحسن عليه السلام  
 عليه النورة وعليه ازرق فوق النورة والحديث روي في في الموقوف عن حنان بن سعيد عن ابي عبد الله قال دخلت ناوا لبي وحديثي عني تمام بالمدينة فاذا رجل في بيت الملح  
 فقال لنا من القوم فقلنا من اهل العراق فقال وبي ارق فقلنا كوفيون فقال مرحبا بكم يا اهل الكوفة انتم الشعادون الدثار ثم قال ما يمنعكم من الازار  
 وسؤالا قد قال عوده المؤمن على المؤمن حرام قال فبعثت راجي كوابسة فشقها باربعة ثم اخذ كل واحد منها واحدا ثم ساق الخبز الى ان قال ثم سئلت عن الرجل فاذا  
 هو عطر بن الحسين عليه السلام ومعه بنهم بن علي صلوات الله عليهم ليمر من تلك من الاخبار الكثيرة التي فعلها المتعقب بالجملة فالمستفاد من الاخبار على وجه لا يراحمه  
 ولا الرتب اتحاد الازار والمشرذوا والمراد من كل منها هو ما ذكرناه لاما شمل البشرد في ما اشتهر في كلام متأخري اصحابنا من الفرق بين المشرذ والازار وان  
 الاول عبارة عما يشتهر في السطوات التي يكون شاملا لجميع البشرد لا يعرف له وجه الامن الاخبار لا من كلام اهل اللغة كما عرفت او عرفت ذلك فاعلم ان الواجب  
 ما قلنا انه حتما وجد المشرذ والازار في شيء من جنس الكفن او كلاهما متفق الاضطراب حمله على ما ذكرناه الامع قرينة صافعة عن معنا الحقيقة واما ما لم يشتمل على لفظ الازار  
 والمشرذ وانما اشتمل على الثوب فهو ظاهر في اجمال القابل للاشتمال على ما ذكرناه من الشمول للبشرد وما ذكرناه من معنى الازار والجملة فهو مجمل فحقيقة الحمل على الثوب  
 المفصلة ستاعدا ما ذكرناه انا اسوق لك ما وقفت عليه من اخباره سئلته من يدرك كلامها بالبيان الساطع البرها وانه الموقوف على كذا ليشاء فيها ما رواه الكليني الشيخ  
 معوية بن وهب عن الصادق عليه السلام قال يكفن الميت في ثلثة اثواب فيصلى من ثوب عليه ازروخ فيرعى بيا وسطه ويرد يلق فيه وعمامة يقيم بها ويلقى فضله على صدره  
 اقول هذا الخبر كما ترى واضح الظاهر في القول المشهور لا يمتنع به نقص ولا قصور وقد اشتمل على اجب مستقيمة فالواجب القيد في الازار الذي يشتهر في وسطه كما عرفت  
 الاخبار وكلام اللغة وعليه العرف العاد البر الذي يلقى والباقي مستقيم منها موثقة سيما قال انما يكفن به الميت قال ثلثة اثواب انما كفن به رسول الله في ثلثة اثواب وثوب  
 حبر وكفن الباقر عليه السلام في ثلثة اثواب عن يونس بن يعقوب عن بعض رجاله عن الصادق عليه السلام والباقر عليه السلام قال الكفن في ثلثة اثواب العمامة والحبرة سنة الحديث  
 وعن زرارة الموقوف عن الباقر عليه السلام قال كفن رسول الله في ثلثة اثواب وثوبين حجابين وثوب بيمينية عبرا والطارق عن محمد بن سهل عن ابيه قال سئلت ابا الحسن عن  
 التي يصلي فيها الرجل يصوي كفن فيها قال احب لك الكفن يعني فيه سألته يدرك في ثلثة اثواب قال لا بأس به والقيص احب الي وروى عنه يثيب قال سئل موسى بن  
 عتيق عن الرجل يموت يكفن في ثلثة اثواب غير فيصلى قال لا بأس به ذلك يعني احب الي غير ذلك من الاحاديث المشتملة على لفظ الازار وثوبين وثوبين  
 وانت خير رايه لا منافاة في حمل الثوب الذي هو واحد هذه الازار على الازار التي ذكرناه ودعوى كون الثوب انما يطلق على ما يشتمل البشرد ممنوعة لصدا الثوب  
 على التواويل وثوب الاحرام الذين احدهما الازار بلا اشكال فكذا الازار ولا ينافي ذلك لفظ الازار في بعضها الصدقة في الازار ايضا بالمعنى المذكور في  
 ما رواه في في في الضيق عن عبد الله بن شاذان قال قلت للصادق عليه السلام كيف اصنع بالكفن قال خذ خرقة تشد على مقعدته ورجليه قلت فالا زار قال انها لا تعد  
 انما تصنع لتضمها هناك وان لا يخرج منه شيء وما يصنع من القطن افضل منها ثم يخرج القيص اذ غسلت من رجليه قال ثم الكفن فيصير غير مزدور ولا مكفوف  
 وعمامة يعصب بها رأسه ويرد فضله على رجليه الظان لفظ رجليه هنا هو عوض صدق اقول وهذا الخبر فيما دل عليه خبر الاول الا انه لم يذكر فيه الثوب لثا لث  
 وهو الذي يلقى فيه وانما اشتمل على الازار القيص كانه لظهوره استغنى عن ذكره وقد عرفت معنى الازار بقى الكلام في قوله فالازار قال انها لا تعد شيئا والمعنى  
 ان الظان انما امره بالخرقة المذكورة توهم تراوي انها تغني عن الازار المحسوسة العورة بما فاجابه عما بانها لا تعد من اجزاء الكفن الواجب انما تصنع هذه الغاية و  
 الازار من اجزاء الكفن الواجب لا بد منه فلا تغني هذه عنها وما رواه في في في الضيق عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال يكفن الرجل في ثلثة اثواب المرة اذا كانت  
 في خمسة درع ومنطق وخمار وعافيتي اقول وهذا الرواية ايضا ظاهرة الدلالة على القول المشهور لانها وان اجملت في كفن الرجل ثلثة اثواب لانها فصلت في كفن المرأة  
 في الازار الخمسة ولا يفي في ثلثي المرأة والرجل في الواجب الواجب من هذه الخمسة القيص المتعبر عنه بالذرع والازار المتعبر عنه بالمنطق بكبير الميم الازار ولقافة والحمار  
 واللقافة الاخرى مما انفردت به المرأة ومنها ما رواه في في ايضا عن يونس عنهم في تحيط الميت تكفينه قال ابط الحبرة بسطاطم ابط عليها الازار ثم ابط القيص عليه  
 وترد مقدم القيص عليه ثم اعلم في كافور مسحوق وضعة طحيمه موضع سجوده وامسح بالكافور على جميع مفاصله من قرنه الى قدمه وفي رواية عنقه منكبه  
 مرافقه وفي كل مفصل من مفاصله من اليدين والرجلين وفي وسط راحتيه ثم يحل فيوضع على قيصه فيرد على مقدم القيص عليه فيكون القيص غير مكفوف ولا مزدور  
 ويصل له قطعتين من جريد النخل يطبق من راع يحمل له واحد بين ركبتيه نصف مما يلي الشا ونصف مما يلي الفخذ فيجعل الاخرى تحت ابطه الايمن ولا يجعل في مخرج  
 ولا بصرو ولا متا ولا على وجهه قطنا ولا كافورا ثم يعم في وسطه العامة فيثني على رأسه بالتدبير ثم يلقى فضل الشق الايمن على الايسر الايمن ثم يند على صدره  
 هذه الاجزاء الثلثة هي المذكورة في كلام الاحصاء ان غير العباءة فانه في حمل الازار على المعنى الذي عرفت من كلام اهل اللغة والخبار فانه منطبق على القول المشهور  
 بما هو واضح واضح في الظاهر ومقتضى ما ذكره او لك ان الافضل من المناقشة حمل الازار في هذه الاخبار المشتملة عليه على الشامل للبشرد وقد عرفت انه لا مستند له  
 من الاخبار بل الاخبار كلها متفقة على المعنى الذي ذكرناه بعض اهل اللغة وان ذكره الا ان المشهور في كلامهم انما هو المعنى الذي ذكرناه والعرف العام مؤيد لما قلناه وبؤيد  
 تايد ما ورد في الاعلى استحباب التكفين بالحرم فيه كما رواه في في الضيق عن معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال كان ثوب رسول الله الذي احرم فيها جريح والطارق  
 وفيها كفن ورواه في في الضيق عن معوية بن عمار مثله وروى في في يونس بن يعقوب عن ابي الحسن الاول قال سمعته يقول في كفن في ثوبين شطوئين كان  
 كان يحرم فيها في قيص من قصه الحديث اقول من الظاهر بين الظاهر ان ثوب الاحرام كما ينبغي انما انشا الله تعالى في كتاب الحج زار يرتز به وروا عنه يثيب ومن اخبار  
 الاحرام قوله في في معوية بن عمار في زار وروا عنه يثيب في زار وروا عنه يثيب في زار وروا عنه يثيب في زار وروا عنه يثيب في زار وروا عنه يثيب في زار وروا عنه يثيب في زار



الخبر حمل الحيا فكيفه من ثلثة اوابان بان من حمله الا اذا علم انه لا يشترط في الثوب الشمول للبدن كما هو متعارف ومنها ما رواه الشيخ في الموفق عن عمار عن الصادق  
 في تكفين الميت تحيطه بعد ذكر ما تقدم منها في التفسير قال ثم تغسل بذلك الى المرفق ورجليك الى الركبتين ثم تكفنه بتدريج على مقعد شيئا من القطن ودره  
 وتضم فخذيه ضماد يداد جريشابه بثلثة اعود ثم تبدأ فنبسط اللقافة طولا ثم ندر عليه من الذريه ثم الازار طولا حتى يغطى الصدر والرجلين ثم الحرقه ثم  
 قدر شبر ونصف ثم القيص تشد الحرقه على القيص بمجال العوده والفرج حتى لا يظهر منه شيء واجعل الكافور في مسامع اثر سجوده منه وفيه اقل من الكافور  
 واجعل على عينيه قطن او فيه اذنيه شيئا قليلا ثم عتقه الق على وجهه ذريه ولكن طرف العمامه متدليا على جانبيه لا يسره شبر يري بها على وجهه ويغسل الذي غسله  
 وكل من شرب متاخره لغسل ان كان الميت قد غسل الكفن يكون برد او ان لم يكن بردا فاجعله كله قطن فان لم يجد عمامه قطن فاجعل العمامه سابيا وقال يحتاج المرأة  
 من القطن لقبلها ما قدر يرفع من وقال التكفين ان تبدوا بالقيص ثم بالحرقه فوق القيص على اية ذريه وعودته ويجعل طول الحرقه ثلثة اذرع ونصف عرضها  
 شبر ونصف ثم تشد الازار بعه اذرع ثم اللقافة ثم العمامه وتطرح فضل العمامه على وجهه وتجعل على كل ثوب شيئا من الكافور وي طرح على كفته ذريه  
 اقول هذا الخبر قد تضمن ما تضمنه الاخبار المتقدمه من اجزاء الكفن الواجب هي الازار والقيص لللقافة لان ظاهر كلامه في الازار لا يخرج من خلاصه المقام  
 نسبة الى الراوي كذا في نسخة من نسخة الامام عليه السلام حيث ان الموضع من الازار شرعا ولقعة وعرفا هو ما عرفت وهو ما يشد من تحت السرة ومنه ما الى نصف الشاق  
 الى القدم وهذا الخبر قد شمل صد على الازار يسطط طولا حتى يغطى الصدر والرجلين مع ان المرفق من شد الازار انما هو بالعرض لا بالطول وفي اخوان الازار  
 اربعة اذرع وهذا مما ينافي الكلام الاول لانه متى كان طوله اربعة اذرع ووسط طوله اذرع تقاوز الصدر الى ما فوق الراس هذا التماثل في المقام مما يحمل عنه كلام  
 الامام الذي هو امام الكلام وقد وقع للراوي المذكور في الخبر وهو قوله وكل من شرب متاخره لغسل ان كان الغسل قد غسل فانه مخالف للاجماع واتفاق الامم  
 فضلا عن هذه الفرقة الناجية بالجملة فلا اعرف ما اشتمل عليه من الخبر في هذا المقام وجه استقامته بينه عليه السلام ومنها ما ذكره مولانا الرضا في كتاب الفقه  
 من قوله ثم يكفن بثلث قطع وخمس سبع فاما الثلث فمشرز وعمامة ولقافة وخمس مشرزه وقيص وعمامة ولقافتان الى ان قال وروى انه لا يقرب الميت من الطيب شيئا  
 ولا البخور شيئا عليه السلام جملة من الاحكام بطريق الرواية الى ان قال وقال يؤخذ حرقه فيشد على مقعدته ورجليه قلت الازار قال انها لا تعد شيئا وانما  
 بها لكي لا يظهر منها شيء وذكرنا ما جعل من القطن افضل فقال ويكفن بثلثة اقواب لقافة وقيص وازار الى اخر كلامه وظاهر صدر هذا الكلام يشعر بانها با  
 او الخمس والسبع ولا يخفى ما فيه من الاجمال الا ان ما نقله اخيرا بطريق الرواية واضح فيما ادعينا والظان هذه الرواية التي ذكرها عن الصادق عليه السلام في خبر الحرقه التي  
 ذكرنا انها لا تعد شيئا فانه قد تقدم بهذه الصورة في محققه عبد الله بن سنان عن الصادق ومنها ما رواه في تحف عن الحلبي قال قال الصادق في حديث ان ابي كتب  
 في وصيته ان الكفن ثلثة اقواب احدا رداء له جرة وثوب اخر وقيص الحديث والتقريب فيه حمل الثوب الاخر على الازار لانه في تلك الاخبار المتقدمه فيحمل على  
 هذا الخبر على تلك الاخبار نعم بما دل على ما ذكره ما رواه الشيخ في الحسن على النطق عن حران بن ابي عن الصادق في حديث قال فيه قلت فالكفن قال يؤخذ  
 حرقه فيشد بها سفل يضم فخذيه بها ليضم ما هناك ما يصنع جميع الكفن كما ذكره يجب ان يكون شاملا والجواب عنه انه اذا ثبت ما قد صاه من الاخبار كون الازار  
 احد اجزاء الكفن وان الازار شرعا ولقعة وعرفا انما يطلق على ما يشد في الوسط فالواجب ان يدور في الرواية بما ترجع به الى تلك الاخبار وهو يحمل لللقافة على  
 الازار فانه يلزم ما يقع عليه من اسفل البدن ومثله في تاويل الاخبار في غير ما اقول بما ذكرناه مما اشارت اليه هذه الاخبار صرح بموجبه من مقتضى علمنا بالان  
 الذين عليهم في الايراد والاصدار منهم المبيد في حيث قال بعد الكفن وهو قيص مشرزه حرقه يشد بها سفل الى ودية لقافة وجره وعمامة الى ان قال في صفة  
 التكفين وما الى الاكفان التي اعدها يسطط على شيء طاهر منضج الحبة او اللقافة التي تكون بدلا منها وهي الطلح بنشرها ونشر عليها شيئا من الذريه ثم يضع الازار ويضع  
 القيص على الازار وينشر عليه شيئا من الذريه ويكفنه ثم يرجع الى الميت ينقله من الموضع الذي غسل فيه حتى يضعه قيصه ياخذ شيئا من القطن فيضع عليه شيئا  
 من الذريه ثم يضع الازار وينشر عليه شيئا من الذريه ويجعله على مخرج النجوى ويشد بالحرقه الى ذكرنا هاشدا وثيقا الى ودية لئلا يخرج منه شيء وياخذ الحرقه التي  
 سميها هاشدا من اهل بيته ما عليه من سترته الى حيث تبلغ من ساقه كما يات تدلحي فيكون فوق الحرقه التي تشد على القطن وعلى هذا الفهم كلام الشيخ في تبيينه قال ابن  
 الجعفي الغرض ان ارد قيص لقافة والسنه ثوبان عمامه وحرقه وجد الازار فوق القيص قال السنه في اللقافة ان يكون حرقه ثوبان فان اعوده فثوب ثوبا  
 وقال علي بن بابويه رثا ثم اطع كفته بتدريج بالتمط وتبسطه تبسط عليه الحبة وتبسط الازار على الحبة وتبسط القيص كتبت قيصه ازاره وجرت وقال الجعفي  
 الحقة لغافتان وقيص عمامه ومشرز قال وقد روي سبع مشرزه وعمامة وقيصا ولقافتان وبمينه وليس تعد الحرقه التي تجعل على حوض من الكفن قال ودية  
 ابراهيم العمامه من الكفن المفروض قال ابو الصلاح بكفته في دوع ومشرز لقافة ونمط ويعمل قال والافضل ثلثة اذرع حرقه يمشي حرقه وقال في قيص  
 وغسل الميت يبدى بكفته فيقطع يده بالتمط فيسطط عليه الحبة وينشر عليه شيئا من الذريه ويسطط الازار على الحبة وينشر عليه شيئا من الذريه ويسطط  
 على الازار وينشر عليه شيئا من الذريه ثم ساق الكلام الى ان قال في صفة التكفين ما لم يخصه ثم يضع الميت في الكفانه ثم ذكر موضع الجريدتين وقال ثم يلقه في ازاره  
 الى ان قال قبل ان يلبس قيصه ياخذ شيئا من القطن وينشر عليه ذريه ويحشوه دره ويجعل من القطن شيئا على قبله يضم رجليه جميعا يشد فخذيه الى ركبته بالمشرز  
 جيد لئلا يخرج منه شيء فاذا تم تكفنه حظه الى ان قال بعد ذكر جملة من الاحكام والكفن المفروض ثلثة قيص ازاره لقافة سوى العمامه والحرقه فلا يعدان من  
 الكفن انتهى اقول وهذا الكلام كله ما ذكرناه وما حذفتا ما اخذ من كتاب الفقه هذه جملة من عبار المتقدمين متفقة الدلالة على ان الكفن المفروض هو القيص  
 والازار وما عبر بعضهم بالمشرز وهو المطابق لما قدما من الاخبار ثم انه بالتأمل فيما نقلنا عن هذا بطريقنا بلان ما توهم جملة من الاعلام الذين ذهبوا الى ما ذهب  
 اليه السيد هذا المقام من الاستدلال الكلام في في النابذ لما ذهبوا اليه من المشرز الذي ذكره الاصحاب من جملة اجزاء الكفن الواجب لا وجود له في الاخبار وان قيل  
 فسره فيه بالحرقه التي يشد بها القطنان قال الامين الاستدلال هو من جملة نفعنا السيد في تلك تعليقاته على قيصه ما صورته قول وقد وقع من جمع من

هذا الخبر قد تضمن ما تضمنه الاخبار المتقدمه من اجزاء الكفن الواجب هي الازار والقيص لللقافة لان ظاهر كلامه في الازار لا يخرج من خلاصه المقام نسبة الى الراوي كذا في نسخة من نسخة الامام عليه السلام حيث ان الموضع من الازار شرعا ولقعة وعرفا هو ما عرفت وهو ما يشد من تحت السرة ومنه ما الى نصف الشاق الى القدم وهذا الخبر قد شمل صد على الازار يسطط طولا حتى يغطى الصدر والرجلين مع ان المرفق من شد الازار انما هو بالعرض لا بالطول وفي اخوان الازار اربعة اذرع وهذا مما ينافي الكلام الاول لانه متى كان طوله اربعة اذرع ووسط طوله اذرع تقاوز الصدر الى ما فوق الراس هذا التماثل في المقام مما يحمل عنه كلام الامام الذي هو امام الكلام وقد وقع للراوي المذكور في الخبر وهو قوله وكل من شرب متاخره لغسل ان كان الغسل قد غسل فانه مخالف للاجماع واتفاق الامم فضلا عن هذه الفرقة الناجية بالجملة فلا اعرف ما اشتمل عليه من الخبر في هذا المقام وجه استقامته بينه عليه السلام ومنها ما ذكره مولانا الرضا في كتاب الفقه من قوله ثم يكفن بثلث قطع وخمس سبع فاما الثلث فمشرز وعمامة ولقافة وخمس مشرزه وقيص وعمامة ولقافتان الى ان قال وروى انه لا يقرب الميت من الطيب شيئا ولا البخور شيئا عليه السلام جملة من الاحكام بطريق الرواية الى ان قال وقال يؤخذ حرقه فيشد على مقعدته ورجليه قلت الازار قال انها لا تعد شيئا وانما بها لكي لا يظهر منها شيء وذكرنا ما جعل من القطن افضل فقال ويكفن بثلثة اقواب لقافة وقيص وازار الى اخر كلامه وظاهر صدر هذا الكلام يشعر بانها با او الخمس والسبع ولا يخفى ما فيه من الاجمال الا ان ما نقله اخيرا بطريق الرواية واضح فيما ادعينا والظان هذه الرواية التي ذكرها عن الصادق عليه السلام في خبر الحرقه التي ذكرنا انها لا تعد شيئا فانه قد تقدم بهذه الصورة في محققه عبد الله بن سنان عن الصادق ومنها ما رواه في تحف عن الحلبي قال قال الصادق في حديث ان ابي كتب في وصيته ان الكفن ثلثة اقواب احدا رداء له جرة وثوب اخر وقيص الحديث والتقريب فيه حمل الثوب الاخر على الازار لانه في تلك الاخبار المتقدمه فيحمل على هذا الخبر على تلك الاخبار نعم بما دل على ما ذكره ما رواه الشيخ في الحسن على النطق عن حران بن ابي عن الصادق في حديث قال فيه قلت فالكفن قال يؤخذ حرقه فيشد بها سفل يضم فخذيه بها ليضم ما هناك ما يصنع جميع الكفن كما ذكره يجب ان يكون شاملا والجواب عنه انه اذا ثبت ما قد صاه من الاخبار كون الازار احد اجزاء الكفن وان الازار شرعا ولقعة وعرفا انما يطلق على ما يشد في الوسط فالواجب ان يدور في الرواية بما ترجع به الى تلك الاخبار وهو يحمل لللقافة على الازار فانه يلزم ما يقع عليه من اسفل البدن ومثله في تاويل الاخبار في غير ما اقول بما ذكرناه مما اشارت اليه هذه الاخبار صرح بموجبه من مقتضى علمنا بالان الذين عليهم في الايراد والاصدار منهم المبيد في حيث قال بعد الكفن وهو قيص مشرزه حرقه يشد بها سفل الى ودية لقافة وجره وعمامة الى ان قال في صفة التكفين وما الى الاكفان التي اعدها يسطط على شيء طاهر منضج الحبة او اللقافة التي تكون بدلا منها وهي الطلح بنشرها ونشر عليها شيئا من الذريه ثم يضع الازار ويضع القيص على الازار وينشر عليه شيئا من الذريه ويكفنه ثم يرجع الى الميت ينقله من الموضع الذي غسل فيه حتى يضعه قيصه ياخذ شيئا من القطن فيضع عليه شيئا من الذريه ثم يضع الازار وينشر عليه شيئا من الذريه ويجعله على مخرج النجوى ويشد بالحرقه الى ذكرنا هاشدا وثيقا الى ودية لئلا يخرج منه شيء وياخذ الحرقه التي سميها هاشدا من اهل بيته ما عليه من سترته الى حيث تبلغ من ساقه كما يات تدلحي فيكون فوق الحرقه التي تشد على القطن وعلى هذا الفهم كلام الشيخ في تبيينه قال ابن الجعفي الغرض ان ارد قيص لقافة والسنه ثوبان عمامه وحرقه وجد الازار فوق القيص قال السنه في اللقافة ان يكون حرقه ثوبان فان اعوده فثوب ثوبا وقال علي بن بابويه رثا ثم اطع كفته بتدريج بالتمط وتبسطه تبسط عليه الحبة وتبسط الازار على الحبة وتبسط القيص كتبت قيصه ازاره وجرت وقال الجعفي الحقة لغافتان وقيص عمامه ومشرز قال وقد روي سبع مشرزه وعمامة وقيصا ولقافتان وبمينه وليس تعد الحرقه التي تجعل على حوض من الكفن قال ودية ابراهيم العمامه من الكفن المفروض قال ابو الصلاح بكفته في دوع ومشرز لقافة ونمط ويعمل قال والافضل ثلثة اذرع حرقه يمشي حرقه وقال في قيص وغسل الميت يبدى بكفته فيقطع يده بالتمط فيسطط عليه الحبة وينشر عليه شيئا من الذريه ويسطط الازار على الحبة وينشر عليه شيئا من الذريه ويسطط على الازار وينشر عليه شيئا من الذريه ثم ساق الكلام الى ان قال في صفة التكفين ما لم يخصه ثم يضع الميت في الكفانه ثم ذكر موضع الجريدتين وقال ثم يلقه في ازاره الى ان قال قبل ان يلبس قيصه ياخذ شيئا من القطن وينشر عليه ذريه ويحشوه دره ويجعل من القطن شيئا على قبله يضم رجليه جميعا يشد فخذيه الى ركبته بالمشرز جيد لئلا يخرج منه شيء فاذا تم تكفنه حظه الى ان قال بعد ذكر جملة من الاحكام والكفن المفروض ثلثة قيص ازاره لقافة سوى العمامه والحرقه فلا يعدان من الكفن انتهى اقول وهذا الكلام كله ما ذكرناه وما حذفتا ما اخذ من كتاب الفقه هذه جملة من عبار المتقدمين متفقة الدلالة على ان الكفن المفروض هو القيص والازار وما عبر بعضهم بالمشرز وهو المطابق لما قدما من الاخبار ثم انه بالتأمل فيما نقلنا عن هذا بطريقنا بلان ما توهم جملة من الاعلام الذين ذهبوا الى ما ذهب اليه السيد هذا المقام من الاستدلال الكلام في في النابذ لما ذهبوا اليه من المشرز الذي ذكره الاصحاب من جملة اجزاء الكفن الواجب لا وجود له في الاخبار وان قيل فسره فيه بالحرقه التي يشد بها القطنان قال الامين الاستدلال هو من جملة نفعنا السيد في تلك تعليقاته على قيصه ما صورته قول وقد وقع من جمع من



سهو عظيم حيث زعموا ان جملة الكفن الواجب للمترد فسر بثوب يكون من السرة الى الركبة مع انه لا دلالة في الاحاديث على ذلك وكلام المصنف في هذا الباب صحيح  
بجلاء قومه وصريح بان المراد بالمترد ما يشد به خذاه وهو الحق انتهى اقول بل السهو العظيم انما وقع منه من حذى حذوه في هذا المقام كما لا يخفى على من تأمل ما تناولنا  
ومع استدراكه في المقام ونسبته ما ذهبوا من السهو وجمع من المتأخرين مع انه من كلام المتقدمين كما عرفت تعرف بهما اخر منه وبنا ذلك انك قد عرفت بمقتضى ان ذلك  
لفظ المترد والا زاد لغتونه وان المراد منه ما يشد من الوسط كما عرفت من عبارة المتقدمين بتعبير عن ذلك طاعة بالازاد وانه بالمتري كلام في هذا صنف  
صريح بان اجزاء الكفن الواجب هو الحبرة والازاد والعقير لانه طافا لانه ذكره استصحابا كما سيأتي بان القول فيه انشا الله تعالى وكذا قوله يلفني ازاره وحبره فانه  
صريح في كون الازاد من اجزاء الكفن وكلامه خير الصريح صريح في ذلك ايضا كما لا يخفى واذ ثبت ان اجزاء الازاد والازاد كما عرفت لغته وشراها انما هو عارضا عما  
يربط من الوسط فقد ثبت المطلوب غاية الامر ان اصحابه عبروا عن الازاد الذي ذكره الصدوق هنا بالمترد قد عرفت ترادفها فاقض فساد يلزم من ذلك كلام في  
هنا وان سمي الحبرة التي يشد بها المقعد مترد فانه لا دلالة فيه على انه المترد الذي ذكره الاصحاب اجزاء الكفن وغاية الشهادة نشأت هنا من شيئين احدهما تفسير  
الاصحاب بالمترد وثانيهما تفسير الصدوق عن الحبرة المستحقة لشدة المقعدة بالمترد وانت اذا تأملت ما ذكرناه ظهر لك ان المطلوب المسمى من كون الكفن عارضا  
عن اللقافة والازاد والعقير ظاهر من كلام في قيمة بتقرير ما قدمنا من ان الازاد لغته وشراها هو ما يشد من الوسط يظهر انبطاق كلام في المقيد نحو هو على كلام  
متأخرى الاصحاب ان عبروا عن الازاد الذي ذكره هؤلاء بالمترد فانه ما مر فان فارجح في الكلام في تفسير الاصحاب عن اللقافة الشاملة لجميع البدن بالازاد قد  
عرفت صافيه وكان الاولى بتفسيرهم بما عتبر به متقدمهم كالشيخين المشايخ اليها ونحوهما من الحبرة او اللقافة ونحوهما وكذا بقول الكلام في تفسيره عن هذه الحبرة بان  
فانه وان كان غير با الا انك قد عرفت ان عبارة هذه وما قبلها ما بعد ما انما اخذت من الفقه الرضوي كونهما من عند فانه لا مشاحة في العبارة بعد ظهور المراد فليكن  
بالتمام لتمامه فليحقق في المقام تمام القول في المقاييد وقطع بيا امور **الاول** لا خلاف بين الاصحاب انه لو تعدت الاثواب الثلاثة ولم يوجد الاثواب الثلاثة  
يكفي فيه قالوا لان الضرورة تبعد عنه بغير كفن فبعضه ولي اقول غاية ما يستفاد من هذا الكلام الجواز ولا ريب فيه اما الوجوب فمحل اشكال لان الواجب انما هو  
المتقدمة ومع فقد بعضها فهل يحجبها ام لا وجوبها الاول مفهوم جملة من الاخبار الدالة على ان حصة المؤمن ميتا كحصة حي ونحوها من الادلة العامة  
الثلاثة عدم وجود نقص في المسئلة والاحتياط ظاهر واما مع وجود الجميع فقد عرفت انه لا يخالف في المسئلة الاسلاد حيث اكتفى بثوب واحد اختيارا مستندا كما نقل  
عنه في الاصل ما رواه في فخر الصريح والحسن عن زرارة ومحمد بن مسلم قال قلنا للباقر عليه السلام العامة للبت من الكفن قال لا انما الكفن المفروض ثلاثة اثواب  
وثوب ثامن لا اقل منه يوارى به جسد كذا فاذاد فهو سنة الى ان تبلغ خمسة اثواب فاذاد فبستدع والعمامة سنة اقول هذا الخبر وما الشيع في بكت الصريح فيه انما المفروض  
ثلاثة اثواب تام لا اقل منه الى اخر الخبر ذكر جملة من الاصحاب منهم شيخنا البجلي الملقب بالمتين ان في بعض نسخ كتاب في فخر الصريح على رواية الكشي يعطى ان الكفن  
اربعة اثواب لا قابلية ويجعل التحجير بجعل الواحد بين الثلاثة والثوب الواحد يصلح للاستدلال به للقول المذكور واحتمل جملة من الاصحاب منهم  
في كبرى من كونه بيا ان احد الاثواب الثلاثة فيكون من باب عطف الخاص على العام وان المراد بذلك الواحد الازاد بطلان ما فسره به من انه لا يتأخر لجمع البدن واحتمل في كبرى  
حل الخبر المذكور على التقية فان معظمهم على الاحتياط بالثوب الواحد هذا كله على تقدير رداية في ما على تقدير رداية في ما لا يتب فلا حجة فيها الا ان الاظهر هو سقوط لفظه لثوب  
من قام الشيخ كما لا يخفى على من له السمع والبرهان من التعريف بالسهم في الزيادة والنقصان في متون الاخبار واسانيد ما رواه بالجملة فالاظهر عندك هو طرح هذه الرواية من البين  
لما عليها الاحتمالات وبذلك تبين من المتشابهات التي يجب الوقوف فيها وكيف كان فالقول المذكور ضعيف لا يلتفت اليه لمقابلة الاخبار المتكاثرة وبها يجب  
الخروج عن الاصل الذي استدل به ما ذكره بعض المتأخرين من ضعف الاخبار المتشابهة ان المسئلة محل اشكال فمما لا يلتفت اليه فانه ما مع الاغراض عن المناقشة في هذا  
الاصطلاح قد تلقاها اصحابنا بالقبول وانفقوا على العمل بها وهو جازع عندهم لضعفها **الثاني** المشهور بين الاصحاب تعيين القيسر ضمها الى الازاد واللقافة وقيل  
بالضمير بينهما وبين لقافة ثانية مع فضيلة القيسر هو مذهب ابن الجبلة في المعية بجملة من متأخرى المتأخرين وهو الظاهر يدل عليه ما تقدم في رواية محمد بن  
سهميل رسالة الفقيه المحقق الشيخ على ويراعى في جنس هذه الاثواب لتوسط بلقبها بالاقبال الميت عزنا فلا يجب ان يقتض على ادون المراتب وان ما كس الوارثة  
او كانوا صغارا اجمالا للاحلاق اللفظ على المتعارف واستحسنه من بعد نقله عنه قال لان العرف هو الحكم في امثال ذلك تمام يرد له تقدير شرعي انتهى هو جيد  
لخلافات الشرعية انما تنقلوا بالمكلفين باعتبار احوالهم التي هم عليها من القوة والضعف عشرين نحو ذلك فلكل كليف اعتبارا له لا ترى ان استطاعة الحج تنقلا  
بتفاوت الاحوال والصالح كقيمة وكيفية تفاوت بتفاوتها ايضا سفر حضر متجدة ومرضا ونحو ذلك **الثالث** قال فخر المصنف مفهوم من خبر زرارة المتقدم الاكفا  
بموات البدن بالثلاثة فلو كان بعضها قايما بحيث لا يستل العوزة ويحكي البدن مع حصول السرة بالمجموع والاحوط اعتبار السرة كل ثوب لانه المتبادر وليس كلامهم  
ما يدل عليه نفي ولا اثباتا انتهى اقول لظن ان مراده بخبر زرارة المذكور هو ما تقدم في الامر قد عرفت اختلاف روايته في ثوب الطعن عند من قوله يوارى  
انما هو باعتبار ثوب البدن واثباته عليه بحيث لا يتغير شيء من البدن عارضا بالامور البشرية بخلاف لا يكون رقيقا كما لا يشك في بؤيده التاكيد بقوله كذا وج فيكون  
قوله يوارى جسدا موكدا لقوله تام لا اقل منه وان لم يكن ما ذكرنا الاظهر اقل ان يكون مساويا لما ذكره وبه يتم الاستدلال لادبه بتبقي المسئلة عارضة عن النص اصالة العدد  
يرجع الجواز مطرد بالجملة فالظن ان ما ذكره شيخنا المذكور لا يخرج من بعد لو كانت الرواية المذكورة دالة على الحكم المذكور لما خفى على محقق اصحابنا ولا سيما بعد الوقوف  
على كلامه لانه هو على ذلك في صانينهم سيما شيخنا البجلي في الجملة كما انما لهم من عاداتهم تتبع هذه الدقائق والتعنية عليها والله العالم **الرابع** الظاهر ان خلا  
في عدم جواز التكفين بالحبرة المحض في المعية هذا الحكم ثابت باجماعنا ويدل عليه ما رواه في عن الحسن بن راشد قال سئل عن ثياب تملأ بالبصر على عمل العصب في  
من قز وطن هل يصلح ان يكفن فيها الموتى فقال اذا كان القطن اكثر من القز فلا بأس رواه في نسخة قال سئل ابو الحسن عن ثياب تملأ بالبصر حديث اقول ويشير الى ذلك  
جملة من الاخبار الدالة على النهي عن التكفين بكسوة الكعبة فان الظاهر ان ليس الامان الانسب لاجتناب التبرك ومن تلك



التكفين

الاخبار ما رواه في بيته من الحسن بن عمار عن الباقر عليه السلام عن الرجل اشتري من كسوة الكعبة شيئا هل يكن به الميت فقال لا يجوز له ان يلبسها شيئا  
قال في الفقه الرضوي لا تكفيه في مكان ولا ثوب بريسم اذا كان ثوب علم فاقطع علمه لكن كفنه في ثوب قطن ولا يابس ثوب صوف انتهى قال في الفقه لا يجوز ان يلبس  
الميت في مكان ولا ابريسم لكنه في القطن والكتان ثم اخذ من هذه العبارة كما عرفت في غير مقام والشيخ قد روى عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن ابيه قال قال رسول الله  
عليه السلام لا يلبس الكفن الحلة ونعم الاصحى لكثير الاثر في حمله على التقييد لا فقهه بل هو الغاية قال لان الكفن لا يجوز ان يكون من ابريسم قيل عليه لا يعتبر الحلة ان يكون  
الابريسم فانها وما تطلق على البرد وغيره ايضا وان لم يكن ابريسما قال في الحلة اذا ردد او دأبوا وغيره لا يكون الامن ثوبين او ثوب له بطانة فينبغي ان تحمل الحلة على البرد  
الذي يكون ابريسما قيد الحجر المحض احتراز عن الممتزج بغيره على وجه لا يسمي ملكة الحجر برفا فيجوز التكفين فيه كما يجوز الصلوة فيه والظاهر انه لا فرق بين الرجل والمرأة  
في الحكم المذكور قال في كثر عليه تفاوتنا ونقل عن من فيه انه حمل كراهة المرأة للاباح في حال الحيض والطمه ضعفه في جواز بالجلود ترد ولا صالة الجواز وعدم صد التو  
عليه ما عرفت ان المتبادر منه انما هو المنسوج وبه صرح جملة من الاصحاب ايدوا ذلك بوجوب نزعه عن الشهيد قالوا منها اولي اما المختص من الشعر او برفا لظالم المشهور الجواز  
لصد الثوب عليه انتفاء المانع كما صرح به المعتبر ونقل عن ابن الجنيح المنع منه وقد تقدم في عبارة كتاب الفقه في لباس من ثوب لصوف وجعل في اجتنابه اولى لا يجوز  
التكفين بالبخس جاء كما في كثر في وجوب زالة النجاسة العارضة من الكفن وكذا لا يجوز التكفين في الغصن وايضا نقل في الكتاب المشار اليه انتهى عن اتلاف مال الغير  
هذا كله مع الاختيار امام مع الضرورة فظاهره الاتفاق على عدم الجواز بالمغصود ما عرفت من الجهر والجلود والبخس فوجه ثلثة المنع لا للاق التو الجواز لثلاث بدعي عارضا مع  
وجوب ستر العورة لا في حال الصلوة ثم ينزع الخاص من المفهوم من كلام اكثر الاصحاب كيفية التكفين انه يبذل بخرة القطن فيشد بها بعد وضع القطن في دبر الميت  
وقبل المرأة ثم يؤزر عليه كما يؤزر الحي ثم يلبس القميص ثم يلف في اللقافة ثم بالحجرة التي هي مستحبة عندهم فمن ذلك عبادة المفيد المتقدمة منها عبادة الشيخ في حيث  
قال ما هذا المختص فاذا فرغ من بعض الغسل عمل في القطن ثم ذكر شد القطن بالحرقرة الى ان قال في اخذ الازار فيؤزره ثم ساق الكلام في صفة الازار ووضع الحنوط  
الى ان قال ثم يرد القميص عليه ثم قال الكلام في العامة الى ان قال ثم يلف في اللقافة ويخو عبادة في طو بذلك صرح ابن ادريس في السرائر فقال ما لم يصب في اخذ  
الحرقرة التي هي الخاصة ثم ذكر شد خذيه بها الى ان قال ثم يؤزره ويلبس القميص فوق القميص الازار وفوق الازار والحجرة ومراة بالاذا الذي فوق القميص هو  
اللقافة وهي الثوب الثالث من الكفن الواجب فانك تدع عن ان الفقهاء يطلقون على هذا الثوب الازار ومراة بالحجرة هي المستحبة عندهم وهكذا عبادة انتهى حيث قال  
ما لم يصب كيفية التكفين من انه يحشود به القطن ثم يشد الحرقرة القطن ثم يؤزره بالمئزر ثم يلبس القميص ثم يضع في الازار ثم في الحجرة وعلى هذا النهج عبادة كثر  
ون الا انه في البيان لم يتعرض لذكر الحرقرة هنا انما ذكرها سابقا قبل ذلك بالحجرة فالتدبير من عبارتهم كما على هذه الكيفية الاعبادة الصدوق فانها الاتح من  
الاجمال عبادة ابن ابي عمير المتقدمة فان ظاهرها البداية بالقميص ان يكون الازار فوقها وكيف كان ففيه ما ذكره الاصحاب واشهر من بينهم الاخبار رضا وغرض  
الذي قضت عليه من الاخبار المتضمنة لذلك رواية يونس وموثقة عارضة عبادة كتاب الفقه قد تقدم للجميع فاما رواية يونس فان ظاهرها انه يلبس القميص ولا ثم يؤزر  
الازار المذكور فيها ثم يلف في اللقافة ثم يؤزر بالحرقرة المذكورة ولم يذكر الحرقرة هنا وانما ذكرها في موضع اخر وقد عرفت تماحقنا انفا ان المراد بالازار في الاخبار هو الذي  
على الوسط وظاهرها انه يشد فوق القميص بخالقها الما ذكره في نعم هي وافقة لظاهرنا في عقيدتنا اما موثقة عارضا فانها قد شملت على شد الحرقرة فوق القميص ثم  
الازار فوق الحرقرة ثم اللقافة والحق في هذا ما هنا في موضعين احدهما شد الحرقرة فوق القميص والثاني جعل الازار فوق القميص الحرقرة مضافا الى ما عرفت انفا من المتنا  
الاخر قال في كثر في خبر عارضا عن الصادق عليه السلام تبدل بالقميص ثم بالحرقرة فوق القميص ثم شد المئزر ثم اللقافة ثم العامة وهو مخالف المشهور من جعل الحرقرة  
المئزر والقميص فوقه قال الاصحاب نقل الشيخ في الاجماع انتهى امل عبادة كتاب الفقه فالذي تقدم منها لا دلالة في ثبانه على ما نحن فيه الا انه قال في موضع اخر ما  
لفظه قبل ان يلبس القميص ياخذ شيئا من القطن ويجعل عليه حنوط يحشود به الى ان قال ويضم جليته يشد خذيه الى وركيه بالمئزر يشد الجليد لثلاث يخرج منه شيء  
وظاهر هذه العبارة هو انه يلبس القميص بعد شد الحرقرة ولم يتعرض هنا بل في اجزاء الكفن وان ذكرها في موضع اخر كما تقدم من ان اجزاء الكفن ثلثة لقاغة وقميص واذا  
الا انها لا يستفاد منها في هذا المقام ازيد مما قلنا والجميع كما ترى ظاهر المناقاة لما ذكره الاصحاب ما ذكره الاصحاب بما عرفت من عباداتهم المتقدمة حيثان ظاهر  
الجميع البداية بالقميص ثم اقف على خبر يدل على ما ذكره من هذه الكيفية ولا على كلام احد من الاصحاب في هذا الباب يدفع هذا الاشكال لا ديات الله تعالى  
المسئلة الثانية في التخييط والكلام هناك مقاسين الا في بيان المواضع التي يوضع الكافور عليها فالمشهور بين الاصحاب انه يوضع على المواضع  
التي يتبع عن الشيخ في دعوى لجام الفرقة عليه اضافة المفيد طرفا لثلاث الذي يرغم في السجود واداف في التمتع البصر والفرق والمغابن واحدها مغبن كسجد  
هو الا باطراصول الاخذ قال في كثر في ويجهل الكافور على بصره وانفة في مسامعة فيه ويديه ركبتيه مفاصله كلها وعلى اثر السجود منه فان بقية شيء  
يجعل على صدره وما في لف هذا القول في الاخبار في المسئلة مختلفة ومنها ما رواه في في الصحيح والصحيح المشهور عن الحلبي عن الصادق قال اذا اردت  
لخط الميت فاعمل له الكافور في مسك به اثار السجود منها ومفاصله كلها وادسه لحيته على صدره من الحنوط وقال حنوط الرجل المرأة سواء وقال كره ان تتبع  
بحجرة ومراة رواية يونس المتقدمة من قوله ثم اعلم الى الكافور مستحق فضة حجة منه موضع السجود واسم الكافور على جميع مفاصله من قرنه الى قدمه في راسه  
وفي عنقه ومنكبتيه ورافقه في كل مفصل من مفاصله من اليدين والرجلين وفي وسط راحتيه الى ان قال ولا تجعل في مخزيه ولا في بصره ومراة ولا على وجهه  
قطنا ولا كافورا في موثقة بهامة وتجعل شيئا من الحنوط على مساجد وشيئا على ظهر الكفين وفي موثقة عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سلت الصادق  
عن الحنوط الميت فقال اجعله مساجد وفي رواية عثمان النوا المتقدمة ولا تسمى معه كافورا في حسنة حران بن اعيان المتقدمة قلت فالحنوط كيف  
اصنع به قال يوضع في مخزوه ومفاصله في موثقة واجعل الكافور في مسامعة اثر السجود منه وفي رواية الكافور في رواية الحسين  
بن مختار عن الصادق عليه السلام قال يوضع الكافور من الميت على المساجد على اللثة باطن القدمين وموضع الشراك من القدمين وعلى الركبتين والراخين

في بيته من الحسن بن عمار



## في حنوط الميت

٣٣

والجبهة واللبة وفي حنطة عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري عن الصادق عليه السلام قال لا تجعل في مناسم الميت حنوطا وفي حنطة عبد الله بن سنان قال قلت للصادق عليه السلام  
كيف صنع بالحنوط قال صنع في فيه مسحا واثار التجود ومن وجهه ويد به وركبتيه في رواية ذرارة عن الصادق عليه السلام قال لا تجففت الميت عند سلك الكافور  
به اثار التجود ومسا مفاصله كلها ولجل في فيه مسحا واثار التجود من الحنوط على صدق وفروجه وقال حنوط الرجل امرأة سواء وفي الفقه الرضا فاذا فرغت من  
كفنه حنطه بوزن ثلثة عشر درهما وثلث من الكافور وتبدع بجبهته وتمسح مفاصله كلها به وتلقى ما بقى على صدق في وسط راحتيه ولا تجعل في فيه ولا منفه ولا  
في عينيته ولا في مسامع ولا في وجهه قطنا ولا كافورا فان لم تقدر على هذا المقدار فاربعة دراهم فاذا لم تقدر فثقال لا اقل من ذلك لمن وجدته اقول المشهور بين الأصحاب  
هو الجمع بين هذه الروايات في الاختلاف فيه يجعل اثار التجود والكرامة والشيخ جمع بين الجمل في الدلالة على الوضع في سمته بصره وفيه على كونه تعالى  
لا صلبتكم في جندع النخل فوجهه الى حمل اثار التجود على النقيض من ادخاله فيها حمل اثار التجود الجواز على جعله فوقها والظاهر كما صرح به جملة من متأخري أصحابنا هو  
حمل الروايات الدالة على استحباب هذه المواضع على التقية الشهيرة الاستحباب عند العامة بقى الكلام في بعض المواضع الزائدة على المساجد السبعة مما لم يرد على التقية  
دليل مثل المفاصل احتية راحة لحيته وصدقه واللبة وهي الخرو وموضع القلادة والظفر ولها تحت الصدق في الرواية الاخرى في باطن القدمين ونحوها مما  
اشتملت عليه الاخبار بما لا معارض له والظاهر استحبابه لدلالة الاخبار عليه مع عدم المعارض هل يجب استحباب كل المساجد بالمسح ويكفي المستحب وجها جرم باطنها في كبرى ثمانية  
في حق المقام الثالث في مقدار الكافور قال في المختار من المستحب من كافور الحنوط درهم وفضل منه اربعة دراهم واكمل منه ثلثة عشر درهما وثلث كذا ذكره  
المحقق اتباعهم ثم لا علم للاختلاف خلافا وقال في حنوط السابغ للميت ثلثة عشر درهما وثلث العانة في ذلك ان جبرئيل عليه السلام صلى الله عليه واله باوقية كافر  
من الجنة والواقية اربعون درهما فجعلها الثلثة ثلثة اثلثة ثلثا له وثلثا على عظيم وثلثا الفاطمة فمن لم يقدر على وزن ثلثة عشر درهما وثلث كافور حنط الميت باز  
مما قيل فان لم يقدر فثقال لا اقل منه لمن وجدته واكثر الا حنوطا منه لم يشهد كنبه نقلا عن الشيخين ان الاقل ثقال واسطة اربعة دراهم وفي كبرى عن الجعفي ان اقله  
ثقال وثلث قال ويحط بترية الحسين عليه السلام وقد شئنا المجلد عن ابن الجنيث اقله ثقال واسطة اربعة مثاقيل عن ابن البراج انه قدر الاكثر بثلثة عشر درهما و  
والثقل دقت عليه من الاخبار المتعلقة بذلك ما رواه في حنوط ابراهيم ربيعة قال السنة في حنوط ثلثة عشر درهما وثلث قال ابن جبرئيل نزل على رسول الله بحنوط وكان  
اربعون درهما فقسمها رسول الله ثلثة اجزاء جزءا له وجزءا لعل وجزءا لفاطمة عليهم السلام وعن ابن الجنيث عن بعض اصحابه عن الصادق عليه السلام قال اقل ما يجزى من الكافور  
قال في حنوط هذا الخبر في رواية الكاهل الحسين بن المختار عن الصادق قال القصد من ذلك اربعة مثاقيل المراد بالقصد يعني الحد الوسط بين الاقل والاكثر في الا  
في الامور سبل الوسط ودعا الشيخ عن عبد الله بن يحيى الكاهل والحسين بن المختار عن الصادق عليه السلام قال القصد من ذلك اربعة مثاقيل عن عبد الرحمن بن ابي  
بجران عن بعض رجاله عن الصادق قال اقل ما يجزى من الكافور للميت ثقال ونصف وقد تقدم في عباة كتاب الفقه الحنيط بوزن ثلثة عشر درهما وثلث ان لم يقدر  
على هذا المقدار فاربعة دراهم وان لم يقدر فثقال لا اقل من ذلك لمن وجدته الا انه قال في موضع اخر من الكتاب ايضا اذا فرغت من غسله حنطه بثلثة عشر درهما وثلث  
درهم كافورا يجعل في المفاصل لا تقرب السمع والبصر يجعل في موضع سجوده وادنى ما يجزى من الكافور ونصف ذاعرفت ذلك فالكلام يجمع في مواضع الاقل  
ظاهر هذه الروايات ان هذه التقديرات قليلة وكثرة ووسطا على جهة الوجوه لانه لا يصلح الى المرتبة الوسطى الامع تعذر العليا والاقلى الامع تعذر الوسطى  
من كلام الاصحاب هو الحمل على الفضيلة والظن كلام المعتزات لما حمل على الخروج عن ظاهر هذه الروايات انما هو ضعف اسنادها قال في الكتاب المذكور بعد ذكر  
رواية ابن ابي عمير المثلثة على المثقال ورواية الحسين بن المختار ومرفوعة على ابن ابراهيم في الروايات كلها ضعف لان سهلا ضعيف الحسين بن مختار واقفي وروا  
على ابن ابراهيم مرفوعة فاذا ان الوجب على ما يحصل به الامثال ويجعل ما ذكره على الفضيلة قد تبعه من تاخر عنه في هذه المقالة وهو شكلي سيما ورواية الحسين بن مختار مرفوعة  
عنه وعن عبد الله بن يحيى الكاهل الذي لا خلاف بينهم في عده يشي في الحسن وان كان هو انما نسبها الى الحسين بن المختار خاصة ورد الاخبار مع ظهورها في  
الوجوه وعدم المعارض لها فبما تخرج ضعف السند خال عننا عن الدليل المستند المعتمد بالجملة فان المشهور عندهم الاكتفاء بالمستند لما ذكره العمل بالاخبار  
سبل النجاة كما لا يخفى الثاني لا يخفى ان الحد الاوسط في هذه التقديرات ما اربعة مثاقيل كما وقع في عباة ابن بابويه وعليه تدل حجة الكاهل الحسين بن المختار  
او اربعة دراهم كما يدل عليه كتاب الفقه وبه يندفع ما اورده بعض فاضل متأخري المتأخرين على الشيخين واتباعهم من انه لم يعرف للتصديد بالاربعة دراهم دليل  
نعم ما ذكره في المعبر الاقل من انه درهم لم اقل له دليل في الاخبار انما هو مثقال كما في عباة الفقه ورسالة ابن الجنيث الاولى وثقال ونصف كما في  
رسالة الثانية عباة كتاب الفقه الثانية وبالمثقال فحاجب الاقل عبرق كما تقدم واما ما نقل عن الجعفي من المثقال وثلث فلم اقف على ليده وقول ابن الجنيث الاقل  
والوسط موافق لكلام الصدوق وقد عرفت مستند ما قول ابن البراج في تصديد الاكثر بثلثة عشر درهما ونصف فقال من المستند الثالث عن ابن ادريس انه فسر  
المثاقيل الواقعة في الروايات بالدرهم نظرا الى قول الاصحاب هو ضعيف لهذا نقل ابن طائس طائفة بالمستند هو كك فان المتبادر من المثقال حيث يطلق في  
كلام الشارع انما هو المثقال الشرعي الذي هو عباة عن الدينار وهو ثلثة ارباع المثقال الصغير والصغير مثقال وثلث من الشرع الرابع المشهور بين الأصحاب  
ان كافور الفضل خارج عن هذا المقدار الذي ورد للحنوط وقبل انه داخل فيه واليه ماله في الواقع وظن بعد فان طواهر الاخبار المذكورة انما تساعد على القول المشهور  
قوله في السنة في الحنوط ثلثة عشر درهما وثلث فيقتضيه تخصيص هذا المقدار بالحنوط وبقا الاخبار وان كانت مطلقة الا انه يجب حمل مطلقها على هذا الخبر المقيد  
اصرح منه قوله في كتاب الفقه الرضا الثانية اذا فرغت من غسله حنطه بثلثة عشر درهما وثلث درهم كافورا وترجع هذا القول بالاخبار طاهر وظاهر المذكور  
في المسئلة لم يستند المعين وانما نقلوا عن ابن ادريس انه حكى عن بعض اصحاب المسئلة وقال ان الاظهر عنهم خلافة الخاصين فيفان يعلم ان ثلثة عشر  
ثلثا الله هو القدر الاعلى من الحنوط يكون بالمثاقيل الشرعية التي هي عباة عن الدنانير الراية التي لم يغير في جاعلية ولا اسم لغة مثاقيل وثلث بالمثاقيل  
الصغيرة المعروفة بين الناس سبعة مثاقيل لما تقدم تحقيقه ان المثقال الشرعي درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم نصف المثقال الشرعي خمسة فيكون

مؤيد



في كتاب الطهارة

عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال تكفن مع خمسة

مقدار عشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعية وموجود لك نصف الثلثة عشر دراهم وثلاث مثاقيل ثلثا باضافة الثلث من كل منها الى الاصل اما كونها بالثاقيل القسرية  
سبعة فلما عرفت من ان المثقال الصريح مثقال وثلث من الشئ المثقال الشرعي ثلثة ارباع الصنيع ولا ريب ان التبعة ثلثة ارباع تسعة وثلث الساقط تعارضت  
الروايات في جانب الاول من المثقال المثقال نصف في الوسط بين اربعة مثاقيل اربعة دراهم والجمع بالحمل على التخيير كل من الموضعين السابغ قال في التوا  
والمحيط يقال لكل جلب يختص بالميت لان السنة جرت ان يخط بالكافور كما ورد عن اهل البيت عليهم السلام وهو طيب وانه يكون في اجواف شجر يبارك الجحر  
المند خشبة ابيض خشن يظل خلقا كثيرا وهي نوع ولونها احمر وتما تبيض بالتصعيد كذا في قوله بعض فقهاء الكافور صمغ يقع من شجر كحلجان جلا وهو الكباد  
من قطع له لجة النار وبقوله الكافور تمام ما يقع من صغار ذلك الصمغ من الشجر في التراب يؤخذ بترابه ويطح في قدر فيه ماء يغلي ويميز من التراب بذلك لا يجرى في  
المحيط انتهى كلامه ما قاله من عدم اجزاء المطبوخ غير واضح بل الظاهر من اطلاق الاخبار كلام الاصحاب اجزاء وما بين ان مطبوخه يطبخ بطن مختبر بل يشترط بياضه  
يثبت كذا ما قيل انه لبن دويبة كالستور يستعمل بالتراب انتهى كلام المحدث المشايخ اليه المستدلون الثالث قد عرفت انما تقدم اجزاء الكفن الواجب اما المستحب  
فمنها ما ذكره جمع من المتأخرين من انه ان يستحب ان يزداد للرجل جبة ومع ثوب آخر يقوم مقامها في الكفن ولهجرة كفيه برديا في زوايا بعضه في وصفه غير  
بكر العين نسبة الى بلد في اليمن او جانيه ود قال في حقه يستحب ان يزداد كفا للرجل جبة كسرا او فوطا او لفاة غيرها وتزداد للمرأة لفاة اخرى فوطا او الشجر  
المفيد يستحب ان تزداد المرأة في الكفن ثوبين هما لفافتان او لفافة وعطوفان لسلار وتزداد لفافتان وقال ابن ادريس تزداد لفافة اخرى لشدة ثوبيهما وورد في  
والصحيح الاول هو هذا الشئ في الاقتصار ان النمط هو الجبة وقد زيد على كفانهما لان الجبة مشتقة من التزيين والتحسين وكذلك النمط هو الطريق في حقيقة  
الاكسية والفرشاة الطريق ومنه سوق الانما ظمير استدلال في بعض ما قاله المفيد بما رواه عن سعد بن زيد عن بعض اصحابه فقه قال سئلته كيف تكفن فقال  
يكفن الرجل غيراته يشد على ثدييه اخرقة يضم الثدي الى الصدر ويشد على ظهره ما دون عنقه من الباقية عليهم قال يكفن الرجل في خمسة اوثاب احدها  
النمط وليس فيه ولا تعلق بمطبوخ الشئ هنا قول ابن ادريس ان النمط هو الجبة في نظرنا نظرا في علقين بابويه قال في اعداد الكفن للبت في رسالته ثم قطع كفيه تبادا بالنمط  
وتبسط عليه الجبة وتنشر عليه شيئا من الذرية وتبسط الازار على الجبة وتنشر عليه شيئا من الذرية وتبسط الازار على القميص انتهى كلامه في قوله في ثوب  
الكفن المفروض ثلثة قميص او لفافة واحدة او اخرقة فلا يعيد من الكفن في احب ان يزداد ثوبين حتى يبلغ العدد خمسة اوثاب فلا بأس ان يزداد ثوبا ثوبا  
المتنوع في الصلاح الدالين على زيادة لفافتين ايضا وبالجملة فالظان المشهور بين متقدمي الاصحاب استحباب لفافتين زائدين على الاوثاب الثلاثة المفروضة في  
المفيد خمسة اوثاب الكفن المرأة واما الرجل فلفافة واحدة كما قدمنا انما من عبا رتبوا لم ينفذ في الاخبار اذ لم وصلت اليه على ما يدل على ما ذكره من زيادة لفافتين على  
الكفن المشهور في كتاب الفقه وجملة من متأخري المتأخرين قد استدلوا بالمتن ذكر استحباب زيادة الرجل جبة او مع المرأة بالاخبار المشتملة على عدم الجبة من جملة  
اجزاء الكفن الواجب ردوها بذلك اذ غاية ما يفهم من الاخبار كون الجبة احدا الاوثاب الثلاثة المستحبة زائدة عليها اقول قد ذكر الشيطان الكليمة والطوط  
بسنديهم عن بوش بن يعقوب عن الحسن الاول ع يقول اني كنت ابي في قوبين شطويين كان يجرم فيها وفي قميص من قميصه عمامة كانت على ابن الحسين عليه السلام  
وفي برد اشترى ثوبا ربيعين دينار وكان اليوم اربعين دينارا فظن هذا الخبر كما ترى الدلالة على ما ذكره متأخرو الاصحاب من زيادة الكفن اياها بالبر على  
الاوثاب الثلاثة لان ظماداه في في الصحيح والحسن عن الصادق عليه السلام قال كتب الي في وصيته ان الكفن ثلثة اوثاب احدها داء له جبة كان يصلي فيه يوم  
الجمعة وثوب اخر قميص قلت لابي ولم تكتب هذا فقال اخاف ان يغيبك الناس فان قالوا كفن في اربعة او خمسة فلا تفعل وعصية بعامته وليس بعد العامة من  
الكفن انما بعد ما يلف به الجسد بخمسة الرواية نقل في الفقه الرضا عن العالم والظان مراده الصادق عليه السلام كما اشرنا انما قال عظيم في الكتاب المذكور وقال العا  
وكتب الي في وصيته ان الكفن ثلثة اوثاب احدها داء له جبة وكان يصلي فيه يوم الجمعة وثوب اخر قميص قلت لابي ولم تكتب هذا فقال اني اخاف ان يغيبك الناس  
يقولون كفن في اربعة اوثاب وخمسة فلا تقبل قولهم وعصية بعد بعامته وليس بعد العامة من الكفن انما بعد ما يلف به الجسد بخمسة الرواية نقل في الفقه الرضا عن العالم والظان مراده  
رجلا بينا وامرنا ان اجعل ارتفاع قبر اربع اصابع مفرجات انتهى هولاء ما زاد على الثلثة من الاوثاب الشاملة للبدن اخرج من حج التقي فصب حمل الجبة  
على ذلك يؤيد ما تقدم في حقه زائدة ومحمد بن مسلم وحسنهما من قوله ثم بعد ذلك الثلثة المفروضة وما زاد فهو سنة الى ان يبلغ خمسة اوثاب فما زاد فستبدع  
والعامة سنة وما احوال ان يزداد على الثلثة المفروضة من اللغايف فهو سنة الى ان يبلغ خمسة وان المراد بالخمسة ما زاد على العامة وخرقة الفخذين فالظ  
بعد المراد بالخمسة انما هو الثلثة المفروضة مع العامة والخرقة ولذا اشتهر منه بخرقة الخامسة ومقتضى كلام في وهو قوله ومن احب ان يزداد ثوبين حتى يبلغ العدد  
خمسة فلا بأس مكان حمل الجسد المذكور عليه نحوه عبادة الجسد المتقدمة ايضا وعبادة ابن البراج في الكامل حيث قال ليس لفافتان زيادة على الثلثة المفروضة بل  
جبة يمينه فان كان البيت امرأة كانت احد اللغافتين نظاما هذه الخمسة الكفن ولا يجوز الزيادة عليها ويتبع ذلك ان لم يكن من الكفن خرقة وعامة والمرأة  
خرقة الثديين ونحوه قال في ثوب يستر الى ذلك ما تقدم في عبادة كتاب الفقه من قوله وتكفن بثلاث قطع وخمسة سبع فان الظاهر ان السبع انما هو باضافة  
اللغافتين الى الخمسة المحصلة من الواجب المستحب بالجملة فان الملاق لفظ الخمسة العامة وخرقة الفخذين شايع في كلام كثير منهم ولا يخفى انه مع الحمل على ما دل عليه  
العباءة يكون معناه ما تقدم من خمسة الجبة رواية كتاب الفقه الدالين على وصية الباقر عليه السلام بعدم الزيادة على الثلاثة المفروضة من تلك الاوثاب ان من ذهب  
العامة يومئذ يزداد ثوبا الى يكون اربعة او خمسة وبالجملة فانه بالنظر في اشتهار هذا الحكم بين المتقدمين كما عرفت بما امكن حمل الجسد المذكور عليه فانه من البعيد  
البعاد انهم يزدادون ذلك من غير دليل يصل اليهم ولا سيما مثل الذي هو من ارباب النصوص ابو من بينهم بالخصوص والمسئلة لا تقع من ثوب الاشكال ثم انه على  
تقدير الجسد المذكور قد اختلفت عباراتهم في اشراك المرأة والرجل فيهما كما يظهر من اطلاق جملة من عباراتهم واختصاص المرأة بهادون الرجل وزيادة المرأة عليها  
ومنها النمط للمرأة صرح به جمع من الاصحاب قالوا تزداد للمرأة نمطا وهو لفة ضرع البسط او ثوب خط ما خوذ من الانماط وهي الطريق فتروا ابن ادريس بالحجر



فَاَحْكُمُوا الْاُمُورَ

۲۲۲

[illegible]











الى الرواية فهو طاعة لما دل عليه رواية يونس فيكون ايضا مستندا للمعنى فيا قد منا نقله عنه قال في المعتمد كذا في المسئلة ونقل رواية جميل الاولى  
ورواية يحيى بن عتبة المسئلة الغضة والروايتان ضعيفتان لان التاقل في الاولى مجهول والثانية مقطوعة السند مع اختلاف الاقوال والروايات يجب الحزم بالقد  
المشرك بينهما وهو استحباب وضعها مع الميت في كفنه وفي قبره باق صورت شئت انتوى واستحسنه فيقول اما ذكره من الحزم بالقد المشترك فمرجه الى التخيير  
بين ما دل عليه هذه الاخبار وهو وجه حسن في الجمع بينهما ولقد كان يقينه لتفسير ذلك عن الطعن فيها فان من جملة الاخبار المذكورة كما عرفت مصحح جميل او خشيته  
التي لا يقصر وصفها بالحسن عن الاحاق بالقياس ليس فيها الا الاخبار التي قد صرح هو وغيره من المحققين بانه غير ضرر لا موجب للطعن وبالجمله فالوجه في الجمع  
بينها هو التخيير بين العالم الذي لا يجمع الملاقى الاخبار وكلام الاصحاب في تضعف عدم الفرق في استحباب وضعها مع الميت بين كونها صغيرة او كبيرة لافلا او مجنونا اقامة للشك  
وان كان المراد التعليل فهو خلاف ذلك لان علل الشرح كما اوضحنا في مقام ليست علا حقيقة يبدو والمعلول معدا وجودا وعدما وانما هي معزات الاترى انه يرد  
تعليل وجوب العدة على المطلقة بالاستبراء من الحمل مع انه لا يطرأ ذلك في كل مطلقة ولا متوفى عنها وورد في تعليل استحباب غسل المجنونة بان الانصا كانت تعلم في فواتها  
واذا حضرو الصلوة يوم الجمعة تاذى للناس بروج باطهم فشكوا ذلك اليه فامر بالغسل المجنونة ونحو ذلك ومن مرجح بوجوب وضع الجريدة مع الصغيرة المجنونة  
الشميد في نه وهو جيد الخاص صرح الاصحاب بانه لو كانت الحال حال تقيته وضعها حيث يمكن ويدل عليه مرفوعة سهل بن زياد قال قيل له جعلت فداك  
ربما حضر من اخاف فلا يمكن وضع الجريدة على ما روينا فقال ادخل حيثما امكن قال في يرب وروى هذا الحديث محمد بن احمد مرسل واد فيقال وان وضع  
في القبر قد اجزا وفي مكتبة احمد بن محمد بن القاسم الجريدة فليست تخفى بها ولا يروى عنه في ذلك جملة وفي الفقه الرضوي ان حضرك قوم فخالقون فاجهد  
ان تغسل غسل المؤمن واخف عنه الجريدة اقول ويصدق ما رواه في الموثق عن عبد الرحمن بن عبد الله عن الصادق عن الجريدة توضع في القبر قال لا بأس قال في قبر  
لقد نقل الخبر المذكور مرسل يعنى لم توجد الا بعد حمل الميت الى قبره ويحضر من يتيقنه فلا يمكن وضعها على ما رواه في بعض ما معه حيث يمكن ولو لم ينفذ فذكر العبد  
الدفن وضعها على القبر يؤيده ما رواه الصدوق مرسل قال مرسل عن رسول الله عليه السلام انه على قبر يعذب صاحب جريدة فشقها نصفين فجعل واحدة عند  
والاخرى عند جليبه قال وروى ان صاحب القبر كان فيس بن فهد الانصاري في قبره من غير ان يغسله لم وضعها فقال انه يخفف عنه العذاب كانا خضر ادين الشياطين  
الملاقى الاخبار عند الحديث النبوي المتقدم وكذا الملاقى كلام اكثر الاصحاب يقضون الجريدة غير مشقوقة وصرح بعض اصحاب الشق الحديث النبوي الاظهر الاول وان ظهر  
فيك ايضا نظرا في التعليل واستضعاف الرواية الشريفة انه قد ذكر بعض الاصحاب ايضا استحباب وضع القطن على الجريدتين ولم اقف فيه على نص لعله لاستيقا الروايات  
وفيه ان الخبر المتقدم يدل على ان العذاب الحسن انما هو ساعة رجوع المشيعين للميت فجلها في هذا الوقت بعيد جدا ومنها ان يطوى جانب تلفافة الايسر  
على الايمن والايسر على الايسر قال في الفقيه في كيفية التكفين ثم تلف في احدى جرت وتبذ بالشق الايسر فقل على الايمن ثم تمد الايمن على الايسر ان شاء لم يجعل في  
معه حتى يدخل قبره فيلقيه عليه هذه الكيفية مشهورة بين الاصحاب عرفت كثير منهم بعد النص عليها قال في كذا لعل وجهه التيمن والتبر لانه يقول لا ريب ان العبد  
انما اخذ هذا الحكم من الفقه الرضوي ما عرفت في ستعرف ان الله تعالى بما كان ايضا في رسالة ابيه اليه الا انه لا يحضر في الان نقل ذلك عن الرسالة والظاهر ان  
الاصحاب اتبعوا الصدوق في ذلك كما ذكرنا مثله في موضع قال عرفت كتاب الفقه وتلف في احدى جرت وتبذ بالشق الايسر فقل على الايمن ثم تمد الايمن على الايسر  
وان شئت لم تجعل الجرة معه حتى تدخل القبر فليلقيه عليه عبارة الصدوق عين هذه كما ترى واما ما ذكره من ان التخيير تاخير الجرة عن التكفين فيها وتجل معية  
بعد ادخاله القبر فليلقه عليه فقد رد مثله مصحح عبد الله بن شاذان الصادق عليه السلام قال البرد لا يلف به ولكن يطرح عليه طرعا فاذا ادخل القبر وضع تحت خده  
وتحت جنبه لان هذه القصيدة دلت على انه يوضع تحت جنبه في كونه في بعض الاصحاب ان البرد لا يلف به ولكن يطرح طرعا عليه واذا ادخل القبر وضع تحت  
خده وتحت جنبه هو رواية ابن شاذان انتوى قال بعض مشايخنا المحققين من متأري المتأخرين ولا يبعد القول بالتخيير فيها ما رواه ابو كهمشان الصادق عليه السلام  
كتب في حاشية الكفن اسمي ليشهد ان لا اله الا الله والاصحاب ذكروا استحباب ذلك على الجرة والتلفافة والقبض العائمة والجريدتين واداب الحسين ان يحمله  
مرسل الله واد الشيعي في طوفان البراج اسماء النيرة والائمة فظاهر في قد عوا الاجماع عليه ذكر ان الكتابة بترية الحسين عليه السلام ومع عدمها  
وما ومع عدمها لا يصح في المسائل الغريبة للشيخ المفيد بالترية او غيرها من الطين وابن الحنيد بالطين والماء ولم يعين ابن بابويه ما يكتب به واشترط  
جملة من الاصحاب التاثير في الكتابة لانه المعلوم اقول وما ذكره من زيادة ما يكتب وما يكتب عليه ان كان خاليا عن النص على المخصوص لان  
التيمن والتبرك باسمائهم كاف في امثال ذلك وما يستلزم به للكتابة بالترية الحسينية ما رواه الطبرسي في حجاج في التوقيعات لخارجة عن الناحية  
المقدسة في اجوبة مسائل الحسين انه سئل عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره هل يجوز ذلك ام لا فاجاب بوضع مع الميت في قبره ويخلط بخنوطه انما  
كما وسئل فقال روينا عن الصادق عليه السلام انه كتب على اذن اسمي ليشهد ان لا اله الا الله فله يجوز ان يكتب مثل ذلك بطين القبر او غير مكتبة  
والله اقول وما يستحب الكفن وان لم يطع على من قال به من الاصحاب فالحجوش الكبير كما نقله الكفيع في كتاب حقه الا ان رواه عن التجار والقران بما صرح ان امكن  
والا بما يتيسر منها رواه الصدوق في العيون بسند عن الحسن بن عبد الله الصيرفي عن ابيه في حديث ان موسى بن جعفر كفن بكفن فيه جرة استعملت ليجلغ الفين  
وخمسائة ونيان كان معها القران كله ومنها ان يكون الكفن قطن او يكون ايضا من الجرة اما استحباب كونه قطن فلهذا المعتمد انه مذاهب العلماء كافة ويدل  
عليه ما رواه في نه عن اخيه جعفر بن الصادق قال الكتان كان لي في اسرايل يكتفون به والظن لامة محمد صلى الله عليه واله ورواه الصدوق مرسل واما ما يدل  
على كونه ايضا خارجة منها ما رواه في في الموثق عن ابن القداح عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا  
جابر بن الصلت قال قال النبي ليس من لباسكم شئ من البياض البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا  
ومنها ما رواه ابو مريم الانصاري في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله يقول كفن رسول الله في ثلثة اواب برد احمر وثوبين ابيضين محاربتين ثم قال وقال ان الحسن

هذا الخبر مرسل يعنى لم توجد الا بعد حمل الميت الى قبره ويحضر من يتيقنه فلا يمكن وضعها على ما رواه في بعض ما معه حيث يمكن ولو لم ينفذ فذكر العبد  
الدفن وضعها على القبر يؤيده ما رواه الصدوق مرسل قال مرسل عن رسول الله عليه السلام انه على قبر يعذب صاحب جريدة فشقها نصفين فجعل واحدة عند  
والاخرى عند جليبه قال وروى ان صاحب القبر كان فيس بن فهد الانصاري في قبره من غير ان يغسله لم وضعها فقال انه يخفف عنه العذاب كانا خضر ادين الشياطين  
الملاقى الاخبار عند الحديث النبوي المتقدم وكذا الملاقى كلام اكثر الاصحاب يقضون الجريدة غير مشقوقة وصرح بعض اصحاب الشق الحديث النبوي الاظهر الاول وان ظهر  
فيك ايضا نظرا في التعليل واستضعاف الرواية الشريفة انه قد ذكر بعض الاصحاب ايضا استحباب وضع القطن على الجريدتين ولم اقف فيه على نص لعله لاستيقا الروايات  
وفيه ان الخبر المتقدم يدل على ان العذاب الحسن انما هو ساعة رجوع المشيعين للميت فجلها في هذا الوقت بعيد جدا ومنها ان يطوى جانب تلفافة الايسر  
على الايمن والايسر على الايسر قال في الفقيه في كيفية التكفين ثم تلف في احدى جرت وتبذ بالشق الايسر فقل على الايمن ثم تمد الايمن على الايسر ان شاء لم يجعل في  
معه حتى يدخل قبره فيلقيه عليه هذه الكيفية مشهورة بين الاصحاب عرفت كثير منهم بعد النص عليها قال في كذا لعل وجهه التيمن والتبر لانه يقول لا ريب ان العبد  
انما اخذ هذا الحكم من الفقه الرضوي ما عرفت في ستعرف ان الله تعالى بما كان ايضا في رسالة ابيه اليه الا انه لا يحضر في الان نقل ذلك عن الرسالة والظاهر ان  
الاصحاب اتبعوا الصدوق في ذلك كما ذكرنا مثله في موضع قال عرفت كتاب الفقه وتلف في احدى جرت وتبذ بالشق الايسر فقل على الايمن ثم تمد الايمن على الايسر  
وان شئت لم تجعل الجرة معه حتى تدخل القبر فليلقيه عليه عبارة الصدوق عين هذه كما ترى واما ما ذكره من ان التخيير تاخير الجرة عن التكفين فيها وتجل معية  
بعد ادخاله القبر فليلقه عليه فقد رد مثله مصحح عبد الله بن شاذان الصادق عليه السلام قال البرد لا يلف به ولكن يطرح عليه طرعا فاذا ادخل القبر وضع تحت خده  
وتحت جنبه لان هذه القصيدة دلت على انه يوضع تحت جنبه في كونه في بعض الاصحاب ان البرد لا يلف به ولكن يطرح طرعا عليه واذا ادخل القبر وضع تحت  
خده وتحت جنبه هو رواية ابن شاذان انتوى قال بعض مشايخنا المحققين من متأري المتأخرين ولا يبعد القول بالتخيير فيها ما رواه ابو كهمشان الصادق عليه السلام  
كتب في حاشية الكفن اسمي ليشهد ان لا اله الا الله والاصحاب ذكروا استحباب ذلك على الجرة والتلفافة والقبض العائمة والجريدتين واداب الحسين ان يحمله  
مرسل الله واد الشيعي في طوفان البراج اسماء النيرة والائمة فظاهر في قد عوا الاجماع عليه ذكر ان الكتابة بترية الحسين عليه السلام ومع عدمها  
وما ومع عدمها لا يصح في المسائل الغريبة للشيخ المفيد بالترية او غيرها من الطين وابن الحنيد بالطين والماء ولم يعين ابن بابويه ما يكتب به واشترط  
جملة من الاصحاب التاثير في الكتابة لانه المعلوم اقول وما ذكره من زيادة ما يكتب وما يكتب عليه ان كان خاليا عن النص على المخصوص لان  
التيمن والتبرك باسمائهم كاف في امثال ذلك وما يستلزم به للكتابة بالترية الحسينية ما رواه الطبرسي في حجاج في التوقيعات لخارجة عن الناحية  
المقدسة في اجوبة مسائل الحسين انه سئل عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره هل يجوز ذلك ام لا فاجاب بوضع مع الميت في قبره ويخلط بخنوطه انما  
كما وسئل فقال روينا عن الصادق عليه السلام انه كتب على اذن اسمي ليشهد ان لا اله الا الله فله يجوز ان يكتب مثل ذلك بطين القبر او غير مكتبة  
والله اقول وما يستحب الكفن وان لم يطع على من قال به من الاصحاب فالحجوش الكبير كما نقله الكفيع في كتاب حقه الا ان رواه عن التجار والقران بما صرح ان امكن  
والا بما يتيسر منها رواه الصدوق في العيون بسند عن الحسن بن عبد الله الصيرفي عن ابيه في حديث ان موسى بن جعفر كفن بكفن فيه جرة استعملت ليجلغ الفين  
وخمسائة ونيان كان معها القران كله ومنها ان يكون الكفن قطن او يكون ايضا من الجرة اما استحباب كونه قطن فلهذا المعتمد انه مذاهب العلماء كافة ويدل  
عليه ما رواه في نه عن اخيه جعفر بن الصادق قال الكتان كان لي في اسرايل يكتفون به والظن لامة محمد صلى الله عليه واله ورواه الصدوق مرسل واما ما يدل  
على كونه ايضا خارجة منها ما رواه في في الموثق عن ابن القداح عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا البسوا











54

[illegible]







## فی بنیاد فن المیت

۳۴۱

[illegible]

عمره  
أقول قال الصديق وقد اختلف  
إذا خضع شخص حسان فاستغنى  
ولا تمثل ما لها فاما ما يوجد  
يتبعها لا من تنفعه فانه روي  
اتبعوا الخبان ولا تشكروهم  
من اجل الجوع روي  
الميت مؤثرا فانه روي  
تستقبله والكل  
ان المثلهم ولا تشكروهم  
لا تغد  
فان اللفظة تستقبله  
وصد هذا الكلام ما بين  
في كتاب اللفظة المذكور  
فما قد شئ

الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى بن جعفر







750

10















في أحكام الأوصال

٣٣٧

بتحليل رسول الله صلى الله عليه وآله فانه وفط حديث الرضا عليه السلام ان الحد لما هو من سنن هؤلاء الا ان العدول على عليه لا صاحب شك قال شيخنا في البحار بعد نقل  
حديث تعليل الشق للباقر يكونه بدينا انما كان يمنع من الحد لعدم امكان توسيع الحد بحيث يسع جثته والرفاة ارض المدينة اقول لا يخفى ما فيه فانه لو كان  
كيف يحد رسول الله وليس بين البقيع ما يقتضيه اختلاف الارض شدة ورخاوة وعندك ان هذا التعليل انما خرج مسامحة ومجازاة والا فالاصل انما هو فضلية  
الشق ثم قال في الكتاب المذكور بعد نقل حديث وصية الرضا عليه السلام اخبرنا الشق هذا امر يخصه او يخص ذلك المكان كان الحد سبع مره في كل يد على استحباب  
توسيع الحد اما حديث اسمعيل بن مام فرده في المتن بضعف السند صرح في المعبر بما علمنا من اختياره من فضلية الحد بانه لو كانت الارض رخي لا تحمل الحد  
يعمل له شبه الحد من بناء تحصيل الفضلية التي لا يجمع ان يضع الجنازة على الارض اذا وصل الى القبر فليدبر عليه المرأة مما يلي القبلة وان ينقأ في ثلث فضاء  
كذا صرح به الاصحاب اقول اما الحكم الاول فقد نقله في المعبر عن الشيخ في ته وطوابن بابويه في كتابه وقال في كتابه انه لم يقف فيه على نص قال انما علك لك بانه  
في ضلها هو الاول من ارسال الرجل سابقا برأسه والمرأة عرضا واختيار جهة القبلة لشرفها اقول ما ذكره من عدم وجود النص في المسئلة مسلم بالنسبة للمرأة  
التي بعد التتابع لم أفهم ما يدل عليه ما ذكره من وضعها مما يلي القبلة بل في النصوص وضع الجنازة مما يلي الرجلين ومن ذلك خبر محمد بن عجلان الاول ومرسله محمد  
عليه فان المراد فيها باسفل القبر مما يلي الرجلين واوضح منها دلالة ما ورد في عدة اخبار ان لكل بيت بابا وان باب القبر من قبل الرجلين ومنها موثقة عامر وفيها  
لكل شيء باب باب القبر مما يلي الرجلين اذا وضعت الجنازة فتضعها مما يلي الرجلين لهذا الخبر هذه الاخبار كما ترى شاملة باطلاقها للرجل والمرأة وبذلك يظهر ان  
ما ذكره في من انه لم يقف على نص في وضع الرجل مما يلي الرجلين ليس في محل بل النصوص كما ترى ظاهرة فيه ويمكن ان يستفاد ما ذكره الاصحاب بالنسبة للمرأة  
ايضا والفرق بينهما وبين الرجل من عبارة الفقه الرضوي حيث قال نعم وان كانت امرأة فخذها بالعرض من قبل الحد تاخذ الرجل من قبل رجله تسلك سلافاً  
ظ الجنازة ان جنازة المرأة توضع من قبل الحد والحد انما يكون في القبلة كما تقدم في عبادة المعبر جناية الرجل توضع من قبل رجل القبر قضية الاخذ من ذلك  
المكان كون هذا المكان المأخوذ منه هو الذي وضعت فيه الجنازة لما وصلت الى القبر بهذه العبارة عبر في فيه في وجب تخصيص تلك الاخبار بالرجل وبه لا يخفى  
الايراد على اصحابنا بعد وجود المستند لما ذكره من التفضيل قد عرفت نظري في ذلك في غير موضع ومثل عبارة كتاب الفقه المذكورة رواية الاعمش لآنية  
قريباً انشاء الله تعالى والتقريب بينهما معا واحداً اما الحكم الثاني فقد ذكره في ته فقال واذا حمل الميت الى قبره فلا يقاها به القبر لان القبر هو الاعظمية ويتقوا الله  
حامله من هول المطلاع ويضعه قرش غير القبر يصبر عليه هنيئة ثم يقدمه قليلا ويصبر عليه هنيئة لياخذها هبة ثم يقدمه الى  
شفير القبر يدخله القبر من يامره على الميت فان شافها وان شاء وتراوفاً عند النظر الى القبر اللهم اجعله روضة من رياض الجنة ولا تجعل حفرة من حفر البلاء  
انتهى قال في ك بعد نقل الثلث دفعت عن في ته والشيخ في ط والمحقق في المعبر الذي وقعت عليه هذه المسئلة من الروايات صحيحة عبد الله بن سنان عن ابي  
يونس ان يوضع الميت دون القبر هنيئة ثم واره ومرسله محمد بن عتيبة قال اذا اتيت القبر باجيك فلا تقصده سفل القبر بذراعين او ثلثة حتى ياخذ  
اهبة ثم تضعه في حفرة ورواية محمد بن عجلان قال قال الصادق عليه السلام لا تقح ميتك القبر لكن ضع سفل منه بذراعين او ثلثة ودعه حتى ياخذ اهبة ولا يخفى  
دلالة هذه الروايات على ما ذكره الاصحاب بل انما يدل على استحباب وضعه دون القبر هنيئة ثم دفنه وبمضمونها الفقيه الجليل المعبر في اخر كلامه هو  
انتهى اقول ومن روايات المسئلة انه من هذا القبيل ما رواه ثقة الاسلام عن يونس قال حديث سمعته عن ابي الحسن ما ذكرته وانما بيت الاضاق على يقول  
اذا اتيت بالميت الى شفير القبر فانه ياخذ اهبة للسؤال ما رواه الشيخ عن محمد بن عجلان قال سمعت ماثقا يصدق على الله تعالى ابا عبد الله عليه السلام  
اذا جئت بالميت الى قبره فلا تقصده بقبره ولكن ضع دون قبره بذراعين او ثلثة اذرع ودعه حتى يتأهب للقبر لا تقصده لمحدث اذا عرفت ذلك فاعلم ان  
ما ذكره في مما قد نقله عنه فانما اخذه من الفقه الرضوي على النهج الذي عرفت سابقا واستعرف مثله انشاء الله تعالى قال في الكتاب المذكور واذا حمل الميت الى  
قبره فلا يقاها به القبر فانما القبر هو الاعظمية ونعوذ بالله من هول المطلاع ولكن ضع دون شفير القبر واصبر عليه هنيئة ثم قدمه قليلا واصبر عليه لياخذ  
اهبة ثم قدمه الى شفير القبر يدخله القبر من يامره على الميت ان شافها وان شاء وتراوفاً عند النظر الى القبر اللهم اجعله روضة من رياض الجنة ولا تجعل حفرة من  
حفر النار انتهى منه يعلم ان مستند الصدوق في هذا الحكم انما هو الكتاب المذكور ومن تأخر عنه اخذ ذلك منه ومن الكتاب المذكور ومنه يبين مستند القول  
وان خفي على اكثر من اصحابنا المتأخرين والمجهول لعدم وصول الكتاب اليهم قال في العوالي بعد نقل رواية محمد بن عجلان المتقدمه في حديث اخراذ الميت  
بالميت القبر فلا تقح به القبر فانما القبر هو الاعظمية ونعوذ بالله من هول المطلاع ولكنه ضع قبر شفير القبر واصبر عليه هنيئة ثم قدمه قليلا واصبر عليه لياخذ  
اهبة ثم قدمه الى شفير القبر انتهى الظاهر ان هذه الرواية المرسله ما خذوه من الكتاب المذكور كما ترى فان العبارة واحدة في الكلام في الجمع بين هذه  
الروايات وبين ما ذكره في الفقه الرضوي في الظاهر كلامه عن زيد الفضل الاستصحاب انما يبلغ في الاهبة والاستعداد وان تاذى اصد الحكم بما في تلك  
الاخبار قوله فلا تقاها به القبر فانما القبر هو الاعظمية في الرجل فجاء به من باب تعجب في لغة بغضتين جثة بغضه وحي يكون المعنى هنا الات  
بميتك القبر بغية واما على رواية تفدح به القبر فقال في القاموس فدهم الذين كنعته ثقله ولعل المراد لا تجعل القبر ودخوله ثقبلا على ميتك باذخاله  
فيه بغية واما هول المطلاع فقال في ته هول المطلاع يريد الموقوف يوم القيمة او بما يشرف عليه من اخره عقيل الموت فشببه بالمطلع الذي يشرف عليه من  
موضع عال انتهى قوله ويدخله القبر الى اخره فيه دلالة على عدم تعيين عدد مخصوص به قال الاصحاب قال في المنتهى لا توقفت في عدة من ينزل القبر  
وبه قال احمد قال الشافعي يستحب ان يكون وتراوفاً في الخبر المذكور على ان الاختيار في ذلك للموتى وهو كك من غير خلاف يعرف والله العالم المطلب  
الشافعي في ادب المقادنة وهي امور الاول ان يرسل الميت الى القبر سابقا برأسه ان كان رجلا والمرأة عرضا ويدل على ذلك ما في باب  
عن عبد الصمد بن هرون رفع الحديث قال قال الصادق اذا دخلت الميت القبر ان كان رجلا سلب سلا والمرأة تؤخذ عرضا فانه استرو عن عمر

في كتابه

في كتابه

في كتابه



## في كيفية القبر

۱۳۴۸

والقبور ترفع ولا تستم

## ٢. الأخبار

بن خالد عن زيد بن علي عن بانه عن علي عليه السلام قال ليل الرجل سلا ولا يستقبل المني لها استقبالا ويكون اول المرأة مؤخرها واداه الصدوق في كتابه  
 الا عشر عن جعفر بن محمد عليه السلام في حديث شرايع الدين قال والميت يملك قبل جليبه سلا المرأة تؤخذ بالعرض من قبل المني ما ذكره عظيم في الفقه المصنوع قال وان  
 كانت امرأة فخذها بالعرض من قبل المني ما ذكره عظيم في الفقه المصنوع قال وان كانت امرأة فخذها بالعرض من قبل المني ما ذكره عظيم في الفقه المصنوع قال وان كانت امرأة فخذها بالعرض من قبل المني ما ذكره عظيم في الفقه المصنوع  
 الى القبر فسله من قبل رجله فاذا وضعت القبر فقرأية الكرسى الحديث رواية محمد بن مسلم قال سئلت احدهما عن الميت قال تسلم من قبل الرجلين وتلق القبر  
 بالارض لا قدرها صاع مفرجا ترفع قبره ونحوها غيرها ايضا من الاخبار الاثنية ان الله تعالى في هذه الاخبار مضافا لما يقتضيه ان السنة في الرجل هو وضع  
 جازته من جهة رجل القبر انه ينقل فضات ثلثة وانه ليل سلا فيقبض برأسه لما المرأة فان موضع جازته ما لم يلمس القبله وتؤخذ عرضا وتوضع دفعة وبذلك  
 يصح الاحتيا ايضا كما عرفت وطريق الجمع حمل ملائق هذه الاخبار على السابقة حمل المطلق على المقيّد منها ما اشتملت عليه هذه الاخبار التي انا ذكرها ثم افصل ما  
 اشتمل عليه منها ان الله تعالى منها ما رواه في عن ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام قال لا ينبغي لاحد ان يدخل القبر في غلبين ولا خفين ولا عمامة ولا رداء ولا قلنسوة  
 وعن علي بن يقطين في الصحيح الحسن قال سمعت بالحسن يقول لا تنزل في القبر عليك العمامة والقلنسوة والحذاء واليكن واحدا زارك وبذلك سنة رسول  
 جرت ولتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ولتقرأ فاتحة الكتاب المعوذتين وقل هو الله احد اية الكرسى وان قدر ان يحس من خذ وان يلصقه على الارض فليفع  
 ليشهد ليدكر ما يعلم حتى ينتهي الى صاحبه عن ابي بكر الخضر عن الصادق قال لا تنزل القبر عليك العمامة ولا القلنسوة ولا رداء ولا حذاء وحل زارك قال قلت  
 والخف قال لا بأس بالخف في وقت الضربة والقيقة واه في بيت زان فليجهد في ذلك جهده ومارواه في بيت عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال رايت بالحسن يدخل القبر ولم  
 يحمل الزراره وعن سيف بن عميرة عن الصادق قال لا تنزل القبر عليك نعلك ولا قلنسوة ولا رداء ولا عمامة قلت في الخف قال لا بأس بالخف فان قطع الخف ثا غره و  
 ومارواه في الصحيح الحسن والحسين عن الصادق قال اذا اتيت بالميت القبر فقل عليه السلام فاذا وضعت في القبر فقرأية الكرسى وقل بسم الله يا الله في سبيل الله  
 على ملّة رسول الله اللهم افتح لي قبري والحق بنبية وقل كما قلت في الصلوة مرة واحدة من عند الله ان كان محسنا فزاد في احسانه وان كان مسيئا فاعف عنه واه  
 تجاوز عنه واستغفر له في استطعت قال كان علي بن الحسين عليه السلام اذا دخل الميت القبر قال اللهم جازنا الارض عن جنبيه سعد عمله ولقمتك رضوانا وعن  
 في بصير عن الصادق قال اذا سللت الميت فقل بسم الله بالتد على ملّة رسول الله اللهم ارحمك الى العذابك واذا وضعت في القبر فضع يدك على اذنه وقل  
 لله ربك الاسلام دينك محمد نبيك القرآن كتابك على امامك دولة في بيت ايضا وفيه فضع يدك على اذنه كما في الاخبار الاثنية وعن محمد بن عجلان عن الصادق  
 قال تسلم سلا فيقفا فاذا وضعت في القبر فقل بسم الله كما في الاخبار الاثنية وعن محمد بن عجلان عن الصادق قال تسلم سلا فيقفا فاذا وضعت في القبر فقل بسم الله كما في الاخبار الاثنية  
 اية الكرسى وان قدر ان يحس من خذ ويلصقه بالارض فقل ليشهد ليدكر ما يعلم حتى ينتهي الى صاحبه واه في بيت عن محمد بن عجلان قال سمعت الصادق عليه السلام  
 يقول يا عبد الله قال اذا دخلت القبر فليكن اول الناس به عند راسه ليحس من خذ ويلصقه بالارض ليدكر ما يعلم حتى ينتهي الى صاحبه واه في بيت عن محمد بن عجلان قال سمعت الصادق عليه السلام  
 قل هو الله احد المعوذتين واية الكرسى ثم يلقا يعلم ليه معه تلقينه شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله فيذكر له ما يعلم واحدا بعد واحد وعن  
 عفو الاسكاف عن الصادق عليه السلام اذا دوت ان تدف الميت فليكن عقل من ينزله في قبره عند راسه ليكشف عن خذ الامير حتى يفض به الى الارض ويدفنه في القبر  
 يقول سمع وافهم ثلث مرات بقرآنك محمد نبيك الاسلام دينك على امامك اسمع افهم واعدها عليه ثلث مرات هذا التلقين ورواه في مثله واه في بيت في  
 في صحيح الاول والمؤثق في عن محمد بن مسلم عن احدهما قال اذا وضع الميت في القبر فقل بسم الله في سبيل الله وقل عليه رسول الله عبدك وابن عبدك ونزل  
 في انت خير منزل به اللهم فسخ له في قبره والحق بنبية اللهم انا لا نعلم منه الا خيرا وانت اعلم به معنا فاذا وضعت عليه فقل اللهم صل وحدته والفرح خشته ومن  
 وعنه واسكن اليه من رحمتك رحمة تغنيه عن رحمة من سواك فاذا خرجت من قبره فقل نا لله وانا اليه راجعون والحمد لله رب العالمين اللهم ارفع درجة  
 عليّ عليّين واخلف على عقبك الغابرين وعندك تحسبنا رب العالمين واه في بيت في المؤثق عن بهاء عن الصادق قال قلت للصادق ما اقول ادخلت الميت قبره قال  
 اللهم هذا عبدك وابن عبدك قد نزل بك انت خير منزل به وقد احتاج الى رحمتك اللهم ولا نعلم منه الا خيرا وانت اعلم به وبسيرة توضح الشهدا بعلائقته اللهم تجا  
 د عن جنبيه لقنة حجة واجعل هذا اليوم خير يوم في عليه لاجل هذا البيت القبر خير بيت نزل فيه صير الى خيرا كان فيه ووسع له في مدخله والنس خشته و  
 فزاد به ولا تخمنا اجره ولا تضلنا بعد واه في بيت في الصحيح المؤثق عن ابي عمير عن غيره واحد عن الصادق قال يقول للكفر من عند راس الميت اذا دخل  
 عن ابي حمزة قال قلت لاحدهما ما جعل كفن الميت قال نعم يجوز وجهه وعن ابي بصير قال سئلت الصادق عن كفن الميت اذا دخلت القبر فقل بسم الله يا رب عبدك ابن عبدك  
 وقال سمعت الصادق يقول اذا نزلت في قبر فقل بسم الله بالله وعلى ملّة رسول الله تسلم الميت سلا فاذا وضعت في قبره فقل عذته واه في بيت في صحيح المؤثق عن ابي عمير عن غيره واحد عن الصادق قال يقول للكفر من عند راس الميت اذا دخل  
 ل بك انت خير منزل به اللهم ان كان محسنا فزاد في احسانه وان كان مسيئا فاعف عنه والحق بنبية محمد صلا الله عليه واله وصاله شيعة واهدا واهيا الى صراط  
 مستقيم اللهم عفوكم ثم تضع يدك اليسرى تحركه تحريكا شديدا ثم تقول يا فلان بن فلان اذا سللت فقل الله ربك محمد نبيك والاسلام دينك  
 القرآن كتابك على امامك في نسوي الا ثم تهقيد عليه القول ثم تقول امنت يا فلان قال فانه يحجب يقول نعم ثم يقول ثبتك الله بالقول الثابت هذا الى صراط  
 مستقيم ربنا الله بينك وبين اوليائك مستقر من رحمة ثم يقول اللهم جازنا الارض عن جنبيه اصعد بروحه اليك لقنة منك برها نا اللهم عفوكم عفوكم ثم  
 مع الطين والطين فادمت تضع اللبن والطين تقول اللهم صل وحدته والنس خشته ومن رحمة واسكن اليه من رحمتك رحمة تغنيه عن رحمة من سواك فانما  
 منك للناس الذين ثم تخرج من القبر وتقول نا لله وانا اليه راجعون اللهم ارفع درجة عليّ عليّين واخلف على عقبك الغابرين وعندك تحسبنا رب العالمين  
 في عن زارة انه سئل عن الصادق القبر كما يدخله قال ذلك الى الولي ان شاء ادخله وان شاء شفعاه في الفقه الرضا قال وقل اذا نظرت الى القبر اللهم  
 جازته من جهة رجل القبر انه ينقل فضات ثلثة وانه ليل سلا فيقبض برأسه لما المرأة فان موضع جازته ما لم يلمس القبله وتؤخذ عرضا وتوضع دفعة وبذلك

واقترعها



وَأَرْسِلْ لَدَفْسَ

۲۴

[illegible]



وبالثاني قال في وجوب من تأخر عنه بل الظاهر المشهور قال في لف قال في انزل الميت القبر يستحب ان يغسل الميت بثوب استد بالاجماع على جواربه والاغتيا  
على استعماله وقال ابن ادريس واوقف لا حد من اصحابنا في هذه المسئلة على سطون فاحكيه عنه والاصل برائة الذمة من واجب وندب هذا مذهبنا في فلا  
حاجة بنا الى مرافقته على ما لا دليل عليه قال وقد وجد في بعض احكام النساء المفيدان المرأة بجمل قبرها عند دفنها بثوب الرجل لا يمتد عليه ثوب فان كان ورد ذلك  
تقديمه الى قبر الرجل لم يخط ذلك قال ابن الجني ان كانت امرأة مد على القبر ثوبا ولم يرفع اليه ان يغيبها باللبن وكل من القولين عندك جاز وان كان السنة قبر المرأة او كما  
فيه من السنة لها وليا واه جعفر بن سويد بن جعفر بن كلاب قال سمعت جعفر بن محمد يقول يغيب قبر المرأة بثوب لا يغيب قبر الرجل قد مد على قبره من معاوية بن  
ولم ينكر ذلك ابن ادريس لم يخطه ولا نهى عنه حدوث امر من الميت من تغيير بعض اعضائه او امر منكر فاستحب القبر عند دفنه طلبا لاختلافه انتهى اقول قوله وقد  
على قبره من دفن القبر بجمل ان يكون من اصل الخبر كما نقله المحدثان في الوافي والوسايل لا يبعد ان يكون ذلك من كلام الشيخ في بيضا فانه المحدثان المذكوران في  
اصل الخبر فان هذه العبارة بكلام الشيخ استنبطت في كبرى الاحتجاج على ما ذهب اليه المفيد ابن الجني قال وما كان عاليا عليه لم يرفع من دفنوا ميتا ويطو على قبره الثوب  
فجذبوه قال انما يصنع هذا بالتساوي اصف عليه فيما حضر من كتب الاخبار وكيف كان فانظر الاقتصار في هذا الحكم على النساء اللذين المذكورين ومنها الوضوء للميت  
في كبرى الافضل ان يستحب ان يكون متطهر القبول الصالح عليه توفى اذا دخلت الميت القبر اقول هذه الرواية قد رواها الشيخ في الموثق عن عبيد الله بن محمد  
مسلم عن الصادق عليه السلام في حديث قال توفى اذا دخلت الميت القبر في الفقه الرضا قال توفى اذا دخلت الميت القبر لا انه روي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن  
احدهما قال قلت لرجل يغض عن الميت عليه غسل قال اذامه بجرارة ركن اذامه بعد ما برد فليغتسل قال الحديث الى ان قال قلت له فمن دخل عليه  
قال لا قلت فمن ادخله القبر عليه توفى قال لا الا ان يتوضأ من تراب ان شاق قال في الخاتمة شرح حديث الفقه الرضا قوله يتوضأ لعل المراد بالتوضأ غسل اليدين كما  
روى الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم ثم ذكر الرواية كما ذكرناه ثم قال فان الظاهر ايضا ان المراد انه يغسل يدهما اصابهما من تراب القبر او كما حمل على التيمم بتراب القبر  
فلا يخرج بعد اطلاق الوضوء على التيمم غير ما نوس ايضا فلا ثمة للتخصيص بتراب القبر اقول هنا شيان احدهما الوضوء لاجل ادخال الميت قبره بمعنى انه يستحب ان  
يكون المحدث على طهارة كما نقل عن الفاضل المذكورين وح فالمراد بقوله في موثقة لجليل محمد بن مسلم توفى اذا دخلت الميت القبر في كبرى اوردت ادخاله وكذا  
قوله في كتاب الفقه وهذا التجوز في التعبير في الكتاب العزيز السنة النبوية كقوله عز وجل اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاية وقوله فاذا قرأت القرآن  
فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم والاية في الوضوء بمعية الغسل مما يلاقيه من بد الميت وثيابه او نحو ذلك وهذا هو المسئول عنه في صحة محمد بن مسلم على الظاهر للمسئول  
المذكور في فقه الغسل في تلك المواضع المذكورة فيها مبنية على اعتد نجاسة الميت في تلك الصورة ففيه عليه السلام فيها ما نفى واثبت ما اثبت من جملة السوال  
عن ادخله القبر عليه الوضوء يغض عنه بسبب حاله القبر لا فاجابه بانه لا يوجب وضوءا الا ان يريد ان يغسل يده من تراب القبر للتطيف ان شاد  
بذلك يظهر ان تاويل شيخنا المشايخ الى رواية كتاب الفقه بالحمل على استناد الى ما روت عليه حقيقة محمد بن مسلم وكذلك جمع صاحب الوسايل بين موثقة لجليل محمد بن  
مسلم بن حقيقة محمد بن مسلم بحمل الوضوء في الموثقة المذكورة على الاستصحاب نفية الحقيقة المشار اليها على لوجوب قبرية قوله عليه السلام لا يباح الاستصحاب  
ليس في محله فان مورد احديهما غير مورد الاخرى كما اوضحنا وانعجب من شيخنا المشار اليه في كتابه التاويل في عبارة كتاب الفقه مع وجود القابل باستصحاب الوضوء  
ووجود الرواية الدالة عليه كما عرفت في كانه لم يحط به باله ذلك يومئذ ولقد العالم ومنها فرش القبر بالساج مع الضرورة والكراهة مع عدم ما يدل عليه ما رواه  
في عن علي بن محمد القاسمي قال كتب علي بن بلال الى الجعفي الحسن ع انه ربا مات الميت عندنا وكون الارض ندية في فرش القبر بالساج او يطبق عليه فهل يجوز ذلك  
فكتب في الجواب روي في يه سراجا قال قد روي عن ابي الحسن الثالث ع اطلاق في ان يفرش القبر بالساج ويطبق على الميت بالساج والشيخ قد روي الحديث مضمرا ولم يصح  
بالجعفي ع ومن ثم قال في كبرى بعد نقل الرواية من طريق الشيخ والظاهر ان المسئول امام مع الاعتصاف بقوى الاحكام كانه غفل عن الرواية بطريق الشيخين  
الاخرين فانه ما امرهما كما ترى ع وقبل تطبيق الساج عليه جعله هو اليك كانه وضع في تابوت اقول والتاخير مشهور في الطيلسان الاخصر كماله الفصاح وغيره  
والمراد هنا الاول قال في الوافي بعد نقل رواية في داريد بالاطلاق الجواز فلا يباح في تقييد الحديث بالارض الندية مع ان هذا القيد ليس الا في السوال قال في كبرى  
اما وضع الفرش عليه المحدث فلا يضر فيه نعم كما ان ساجا من طريقهم انه جعل في قبر الميت قطعة من حر او التراب الى لانه اطلاق لما افيتوقف على اذن الوارث لم  
يثبت ثم نقل عن ابن الجني انه لا بأس باوطاء القبر والطاقي الحد بالساج اقول اما رواية وضع القطيفة في قبره فقد ذكرها في ورواها بسند عن يحيى بن ابي  
العلاء عن الصادق عليه السلام قال القبر شعران مولى رسول الله في قبره القطيفة وبذلك يظهر انها غير مختصة برواياتهم كما ذكره وقد تقدم ايضا في صحة  
بن شاذان الصادق قال البرد لا يلفه ولكن يطرح عليه طرعا فاذا ادخل القبر وضع تحت خده وتحت جنبه هو مؤيد لحديث القطيفة والحمل على ضرورة  
ندوة الارض مخوها بعيد على ان قيد كون الارض ندية في مكانة علي بن بلال انما هو في كلام الساج هو لا يوجب تقييد عموم الجواب كيف كان فالظن  
ذلك على الجواز وان كان الافضل الافضا به الى الارض لانه بلغ في التذلل الخضوع ورجاء الرحمة والمغفرة في تلك الحال الضيقة الحال الا ان صاحب عام الآ  
روى عن علي عليه السلام انه فرش في حجر رسول الله قطيفة لان الموضع كان نداسجا وفيه تايد لمن قيد ذلك بالندوة ومنها الخروج من قبل رجل القبر حيث شاد  
ولا يخرج الامن قبل رجليه فرك عن السكون عن الصادق عليه السلام قال من دخل القبر فلا يخرج الامن قبل الرجلين وعن سهل بن ربيعة قال لا يدخل الرجل القبر من  
ولا يخرج الامن قبل رجليه قال في رواية اخرى قال رسول الله ان لكل بيت بابا وبابا لقبر من قبل الرجلين ورد في يه عن جعفر بن نعيم الحضرمي ان لكل بيت  
بابا وبابا من قبل الرجلين وعن عمار بن ابي ابي عن الصادق عليه السلام قال لكل شيء باب باب القبر ياتي الرجلين فاذا وضعت الحفاضة فضعها مملية الرجلين يخرج  
مملية الرجلين وفي ابن الجني بين الرجل والمرأة فوافق في الرجل فقال في المرأة يخرج من عند راسها لا من ارجلها او لا للبعد عن العورة والاعبار كما ترى مطلقا  
اقول ظاهر هذه الاخبار باعتبار بعضها الى بعضها ان الداخل للقبر يدخل من اى جهة شاء وان الخروج لا يكون الامن قبل الرجلين وظل المستحق استحباب الدخول











في تلقي الأطفال

أشياء غريبة

٣٥٣

والقبر والصلاح وابن البراج والشيخ يحيى بن سعيد يستدبر القبلة والقباهمة ولم أقف فيما وصل اليه من الأخبار على شيء مما يقتضيه ما ذكره هؤلاء الفضلاء  
من الأمرين المذكورين قال في كونه كلاهما جاز لا إطلاق الخبر الشامل لذلك المطلق التذاع عند الرأس على موضع كان المنادى وهو جيد القالب يعمل بكتب تلقي  
الأطفال ونحوهم ظن في ذلك حيث قال ولا فرق في هذا الحكم بين الصغير والكبير كما في حديثين لا إطلاق لاختلافه لا ينافيه التعليل بوضع العذاب كما في عموم كراهة التثوير  
وإن كان ضرره إنما يتولد على وجه مخصوص فأما شعائر الإيمان التي أتت في قول مرجع كلامي أن علل الشرع ليست عللا يبدد العلول مدارها وجودها وعدمها  
وإنما هي أسباب معرفات أوليها وجه المصلحة والحكمة فلا يجب طردها وهو جيد كما أوضعت في موضع ما تقدم وقالة كونه أما الطفل التعليل لشيء بعد  
تلقينه يمكن أن يقال يلحق إقامة للشعائر خصوصاً المميز كما في حديثين ومنها أنه قد صرح جملة من الأصحاب بكراهة تخصيص القبور والبناء عليها بل ظاهر كونه  
الإجماع عليه قال الشيخ في كونه تخصيص القبور وتظليلها في تخصيص القبور البناء على الموضع المباحة مكرهه إجماعاً وقال ابن الجنيّد لا يجب أن يفصل بين  
لان ذلك ذنبه ولا بأس بالبناء عليه ضرب الضمالة لصونها ومن يزورها وظاهر تخصيص الكراهة بالتخصيص دون البناء والاصل في هذا الحكم ما رواه في  
في الموثق من علي بن جعفر قال سئلت بالسنن وعليه السليم عن البناء على القبور والجوار عليه هل يصلح قال لا يصلح البناء على القبور ولا الجوار ولا تخصيصه لا يطعن عن جراح  
المدينين الصفاق قال لا يتناول القبور ولا تصورها صفوف البيوت فأنه رسول الله صلى الله عليه وآله ذكره ذلك عن يونس بن طيار عن الصادق قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله  
على قبر أو يقعد عليه ويبنى عليه فأرواه الصدوق في المقنع مرسله في حديث المناء المذكور في آخر كتاب يهوى أن يتخصص القبور ودونها الأخبار  
بسندها عن أخيه إلى الشيخ صلى الله عليه وآله أنه نهى عن تخصيص القبور قال وهو التخصيص ما دلّت عليه هذه الأخبار من النهي عن البناء ظاهر في ما ذكره  
ابن الجنيّد من تخصيص الكراهة بالتخصيص فإن البناء عليه لا بأس به وهل كراهة التخصيص خصوصاً ما بعد الأندراس وما هو أهم من الابتداء وبعد الأندراس قال في  
كذلك إطلاق وكلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق في كراهة التخصيص بين وقوعها ابتداء أو بعد الأندراس قال الشيخ ولا بأس بالتخصيص ابتداء وإنما المكره  
بعد الأندراس هو البناء لأن الكاظم أمر بعض واليه بتخصيص قبر أبيه ما تفتيد هو قاصداً إلى المدينة وكتابه اسمها على لوح وجعله في القبر قول ما ذكره من  
بين الأخبار من الجواز ابتداء بلامه على هذه الرواية وحمل الأخبار المتقدمة على ما بعد الأندراس ليس ببعيد في مقام الجمع ولعل بعض مشايخنا من متأخري  
المتأخرين حمل تلك الأخبار على تخصيص بطن القبر هذه الظاهر وجمع في معتبرين الأخبار بمجل الرواية المذكورة على الجواز والروايات الأخرى على الكراهة  
وفي المنتهى حمل رواية الكاظم على التطين دون التخصيص بناء على جواز التطين والتفان لا اشعار رواية التكون عن الصادق قال لا تطينوا القبور من غير طينة  
فإن فيه اشعاراً بالاختصاص في التطين ويمكن أن يقال باختصاصهم ولا دم يجوز التخصيص البناء على القبور كما قال في كونه لا بأس بالبناء على القبر المنتهى عنه  
في هذه الأخبار هو أن يتخذ عليه بيت وقبة كما ذكره في المنتهى قال لأن ذلك تضيق على الناس منعالهم عن الدفن ثم قال يخص بالموضع المباحة المسئلة  
أما الأملاك فلا وكيف كان فيستثنى من ذلك قبور الأنبياء أيضاً استصفاً للخبر المنع والتفان لا أن في ذلك تعظيماً لشعائر الإسلام وتخصيلاً لكثير من المصالح  
التي تبنى كما لا يخفى صريح بذلك وهو جيد تفصيلي في كونه يثبت عن الأصابع بن نبأته قال قال أمير المؤمنين عليه السلام في الفقيه مرسله قال قال أمير المؤمنين  
جده قبراً أو مثلاً لا فقد خرج عن الإسلام قال في الفقيه خلف شايخنا في هذا الحديث فقال محمد بن الحسن بن القفا هو بالجم لا غير كان شيخنا محمد بن الحسن  
أحمد بن الوليد هو يحكي عنه أنه قال لا يجوز تمجيد القبر بتطين جميعه بعد مرور الأيام عليه بعد ما طين في الأول ولكن إذا مات ميت فطين قبره فجاز أن يرم  
القبور من غير أن تمجد فذكر عن سعد بن عبد الله أنه كان يقول إنما هو من حد قبر بالحاء المهملة غير المعجمة يخبر به من سمع قبراً وذكر عن أحمد بن محمد بن عبد الله البرقي أنه  
قال إنما هو جد في قبره وقبره جد في القبر فلا يدرك ما عنده والحد إذا هب إليه أنه جد بالجم ومعناه نبش قبره لا أن من نبش قبره فقد جدده وأوجب  
تمجيداً وقد جعله جدنا محمداً وأقول إن التجديد على المعنى الذي ذهب إليه محمد بن الحسن بن القفا والتجديد بالحاء المهملة غير المعجمة الذي ذهب إليه سعد بن عبد الله والحد  
قال البرقي من أنه جعله داخل في معنى الحديث أن من خالف الإمام في التجديد التسميم والنش واستقل شيئاً من ذلك فقد خرج من الإسلام والذي أقوله في قوله  
معلقاً لا يخبر به من أبع بدعة ودعا إليها أو وضع ديناً فقد خرج من الإسلام وقوله في ذلك قولاً ثلثه عليهم السلام فإن أصبت فمن الله على السنتهم وإن أخطأت  
من منتهى انتفى كلامه قال في يبعد ذكر هذا الاختلاف في معنى قول البرقي يمكن أن يكون المعنى في هذه الرواية يعني رواية الحديث أن يحمل القبر فتمتة أخرى  
لأنها لا تحدث هو القبر فيجوز أن يكون الفعل مأخوذاً منه قال وكان شيخنا محمد بن الحسن يقول إن الخبر بالحاء والذالين وذلك مأخوذ من قوله تعالى  
قتل أصحاب الأخدود والحد هو الشق يقال خدعت الأرض خذاً أي شققته شقاً وهذه الرواية يكون التثوير يتناول شق القبرها باليد فمن فيه وجهه انتفى  
على ما ذهب إليه محمد بن علي يعني قال في كونه كذا من الروايات المحتملة والله أعلم بالمراد والذي صدق عنه الخبر قال في كونه بعد نقله لمخص كلام في هذا كلامه وفيه نظر  
من وجوده ولقد أحسن المصنف في المعبر حيث قال وهذا الخبر قد رواه محمد بن سنان عن أبيه الجارود عن الأصابع عن نبأته عن علي عليه السلام ومحمد بن سنان عن أبيه الجارود  
الرواية ساقطة فلا ضرورة إلى التشاغل بتحقيق منها انتهى ما ذكره في المعبر قد اعترضه كونه اشتغال هؤلاء الأفاضل بتحقيق هذه اللفظة مؤذن بخصه الحديث  
عندهم وإن كان طريقه ضعيفاً كما في حديث كثير اشتهرت وعلم موثوقاً وإن ضعف سند ما فلا يرد ما ذكره في المعبر من ضعف محمد بن سنان وأبي الجارود  
أنه وودع من طريق أبي الطيب وقد نقله في وهو من صحاح العامة هو يعطى حصة الرواية بالحاء المهملة لدلالة الأشراف والنسوبة عليه يعطى أن المثال  
هو المثال هناك وقد ورد في النهي عن التصوير وإزالة التماثيل أخبار مشهورة أما الخروج عن الإسلام فلهذين طريقتين المباحة لغرض جوعن الإقدام على ذلك  
ولما لا ينفصل ذلك مخالفة للإمام انتهى قال في الذخيرة بعد نقل كونه ولا يخفى أن مجرد بحث هؤلاء العلماء عن تحقيق لفظ الخبر لا يدل على قبوله إياه وتبنيهم له  
لجواز كل واحد منهم يذكر ما وصل إليه من الطريق الذي ينسب إليه وإن كان في الطريق خلل نعم فيه اشتمالاً بذلك لا يكفي في الاستدلال به انتهى وفيه نظر  
وفذلك لما أوفان تضعيف الحديث بهذا الاصطلاح الحديث في تنويع الأخبار إلى الأربع المشهورة وإنما حدث من عصر المحققين من تأخر عنه والأخبار

أشياء غريبة

عند المقدس



عند المتقدمين كما يحكمهم عليها بالحق لا ما ينهوا عليه ظهر لهم ضعف من جهة أخرى لما كانوا فأن ما ذكره من أن اشتغالهم بتحقيق هذا اللفظ لا يدل على قبول  
 الخبر ضعيف لأنه لو لم يكن كذلك كان جارياً مجرى الحديث لا فائدة فيه بل مرة ويضرب الأمر إلى مثال ذلك مما يخشوا فيه من الأخبار واختلفوا فيه من الآثار وهو ما يكثر  
 مصلح بالجملة فكلام شيخنا الشهيد هو الأقرب إذ عرفت ما علم أن المشهور بين أصحاب كرامته القيد بعد لا بد من أن قد استدلوا بهذا الخبر على ذلك هو غير  
 بعيد أن اشترطوا به التبريد فإنه لا يخفى على من أنس بالأخبار أنهم كثيراً ما يردون المكروهات بالحق بها بالحركات تأكيداً في الزجر منها والمستحبات بما يكاد يدخلها في  
 حيز الوجبات فتعلق القيام بها والظن أن الحامل المصدق بعد اختياره رواية القيد بالجملة على تفسيره بالنش هو ترتيب الخروج عن الإسلام على ذلك مع عدم حرمته  
 القيد بالمعنى المتبادر فلا يقع ترتيب الخروج عن الإسلام عليه فيه ما عرفت ثم لا يخفى أن كلامه في هذا المقام لا يخرج من نظره وجوه منها أن تفسير القيد بالنش  
 غاية البعد من ظاهر اللفظ لا قرينة تؤيد بالحمل عليه في المقام فادته من هذا اللفظ إنما هو من قبل المعنيات والألفاظ ومنها أن استلزام النش للقيد لا يتم  
 كلياً بل قد يكون للتبريد منها أن كلامه هذا مبني على تحريم النش وهو محل كلام كما يجب أن نشاء الله تعالى قريبا ومنها أن حكمه بالخروج عن الإسلام مخالفة للإمام  
 في القيد والنش التبيين غير مستقيم فإنه مما يمارى بالخروج عن الإسلام على ما لا يمكن هؤلاء الأجل قد اختلفوا فيه باعتبار اختلافهم في رواية الخبر فالمرتب  
 عليه واحد لكنه باعتبار هذا الاختلاف غير معلوم على التبيين بل هو ديار بين هذا الأفراد المذكورة فكيف يصح ترتيبه على الجميع اللهم إلا أن يريد باعتبار ثبوت  
 تحريم هذه الأشياء بادل من خارج وفيه مع الأغراض من المناقشة في هذه الأصول لا خصوصية هذه الأشياء المعددة فتوجب الأفراد بالذکر أن كل من فعل فعلاً  
 غير مشروع واعتقد استحلاله فإنه مشرع مبدع وكيف كان فاختلاف هؤلاء الأجل في هذا اللفظ مما يضعف اعتماداً على الخبر حتى يعتد به ومنها قوله فمن  
 مثلاً لا بعد تفسيره بما ذكره أن أصبت من الله وان أخطأت فمن نفسي فان فيه أنه قد روي في مقابلة الأخبار عنهم تفسير هذا اللفظ بما ذكره هنا حيث أنه روي في الكفا  
 المذكور بسند فيه عن النخعي بإسناد رفعه إلى الصادق قال من مثل مثلاً لا وقتى كلباً فقد خرج من الإسلام فقلت هل كان ذلك كثيراً من الناس فقال إنما عرفت بقوله من مثل  
 مثلاً أن نضب بنا غير من الله تعالى وروى الناس إليه بقوله من أقتى كلباً مبغضاً لأهل البيت اقتنا فاطمه وأسقامه من فعله ذلك فقد خرج عن الإسلام وح فلا وجه  
 التبريد هنا بل كون تفسيره مواباً أو خطأ اللهم إلا أن يكون مراده بالنسبة إلى هذا الحديث فيه ما فيه فانه متوقف على تفسير هذا اللفظ عنهم غير متوقف على ما في الحديث  
 على ذلك حيثما وجد ذلك للفظ مع كان المقام لا ياباه كما هو القاعدة الجارية في سائر الألفاظ نعم يمكن حملها على الغفلة عن الخبر المذكور ولم أقف لمن نقر ذلك  
 على كلامه في المقام الثاني إلى الاستدلال من قوله وفيه نظر من وجوه لم يبين شيئاً من تلك الوجوه بقوله شيء ينبغي التنبيه عليه هو أن الظاهر مراده من قوله  
 قول في ذلك قولاً ثانياً أي لا أقول بالرائي في ذلك وإنما قوله فيه قولاً ثانياً بناء على ما فهمت من كلامهم وأدعى إليه نظري فان طابق فهمي ما هو مرادهم وهو  
 الحكم الواقع الذي هو الحق والصواب فهو من توفيق الله عز وجل لي وبواسطتهم حيث أني ناقلاً عنهم وتابع لهم وأن أخطأت ولم يطابق فهمي مرادهم فالخطأ مني لا منهم  
 ما فاتهم قالوا ما هو الحق ولكن لم يصل فهمي إليه فالخطأ من عند نفسي ما ذكره في هذا المقام مشترك بينهم وبين جملة العلماء الأعلام في استنباط الأحكام من أخبارهم  
 لا كما زعم بعض المحققين من كون هذا فرقا بين المجتهدين والأخباريين أشارة منه إلى أن المجتهدين إنما يقولون بالرائي فانه مما لا ينبغي أن يلتفت إليه لا يقول في مقام  
 التحقيق عليه استلزامه لظن في جملة العلماء الأعلام بل تفسيقهم كما لا يخفى على ذوي الألبان فهم يبقوا الكلام في أنه يعاقب على مثل هذا الخطأ أم لا ظاهر كلامه هو  
 التثنية في جملة من زعموا ولا سيما كتاب الدرر البهية هو العدم وربما فهم من بعضهم العقاب كما هو الاستدلال في الفوائد المدنية واستحقاقه ولكن  
 يتبادر إلى الذهن لا ضطراره وهو لا يظهر مما ذكرناه وذلك فان الفقيه الجامع للشرائط إذا بذل وسعته استنباط الحكم الشرعي بعد تحصيل جميع أدلته  
 والأطراح على جميع ما يتعلق به من الكتاب السنة وأدعى فهمه إلى حكمه هو الواجب عليه حق مقلد وان فرضنا خطأ لأنه اقترن تكليفه والستر في ذلك  
 أن العقول والأهوام المفاضلة من الملك الأعلام متفاوتة في زيادة ونقصاناً كما هو شاهد بالوجدان بين العلماء الأفاضل فمنهم من فهمه أدراكه كالبرق الخاطف من  
 كماله الرائد الواقع بينهما لا يخفى على الفطن العارف ويؤكد ما ورد في الأخبار بأن الله سبحانه يمد يد الإعانة على حسب إفاضه عليهم من العقول ومن أراد تحقيق  
 الحال زيادة على ما ذكرناه فليرجع إلى الدرر البهية ومنها أنه لا ينبغي وضع الحاصل من القبر واحداً من حصته كقصبة قد روي في عن ابن عباس عن بعض  
 أصحابه عن الصادق قال قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قبري فضل بقبر إبراهيم ولد ونقل في المنتهى من طريق الإمام في حديث القسم بن محمد أن  
 قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قبري العرش الحمراء ومنها ما ذكره أنه يستحب أن يوضع عند راسه لبن أو لوح يعلم به واستدلوا على ذلك بما روي الشيخ  
 عن يونس بن يعقوب قال لما رجع أبو الحسن موسى من بغداد ومضى إلى المدينة ماتت ابنة له فبقيت فدفعها إلى بعض واليه أن يخصص قبرها ويكتب على  
 لوح اسمها ويجعل في القبر قولاً ويحضر ما روي في كتاب كمال الدين بأننا عز وجل على الخبر نحن جارية لا بغيره أن أم المهدي ماتت في حوق أبي محمد وعليه  
 قبرها لوح مكتوب عليه هذا قبر أم محمد وذكر في المنتهى من طريق الجمهور وعن الشيخ لما دفن عثمان بن مطعون أمر رجلاً أن يأتيه بضربة فلم يستطع حملها فقام  
 إليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحسن ذراعيه ثم حملها فوضعها عند راسه وقال أعلم بها الخ. ادفن اليه من مات من أهله قال في كوفي يستحب أن يوضع عند راسه حجر  
 وخشبة علامة ليزر ويرحم عليه كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً بجعل ضربة يعلم بها قبر عثمان بن مطعون ثم ساق تمام الحديث أقول هذا الحديث قد نقله في دعاء  
 الإسلام عن علي بن قال أن رسول الله لما دفن عثمان بن مطعون دعا بحجر فوضع عند راس القبر قال يكون علماً ليدفن اليه قريته والكتاب أن لم يصلح للأحكام  
 إلا أنه يصلح للتأييد مثال هذا الجال منها ما صرح به جملة من الأصحاب من كراهة الجلوس على القبر المشي عليه والجلوس عليه والجلوس إليه أما الجلوس  
 عليه فادعى عليه في الإجماع واستدل بقوله لا أن يجلس أحدكم على الحجر يحرق شياً به فصل النافذة لا بد من أن يجلس على قبره بقول الكاظم فيا قد من من  
 علي بن جعفر لا يصلح البناء على القبر ولا الجلوس عليه أقول أن الرواية الأولى عامية كناية عليه أيضاً بعض متأخري أصحابنا ولكن الثانية ظاهرة الدلالة على  
 ذلك ونحوها رواية يونس بن طيبان المتقدمه حيث تضمنت النهي عن القعود عليه إلا أنه قد روي في يه عن الكاظم أن أدخلت المقابر فطأ القبور فمن



# كره تجديد القبر بعد الانداس

٣٥٥

كان مؤنسا استروح الى ذلك من كان منافقا وجعل الله في قلبه حكمة على القاصدين زيارته بحيث لا يتوصل الى قبره الا بالمسيرة الى اخواه ذكره كروي لوقى تخشع لكرامة  
بالقعود في من البيت المنان للتعظيم ولعله الاقرب اما الاستئذان المشي عليه فقد صرح الشيخ بكرهه بمراتبها متعينا في الاجماع على ذلك الاول ولم اقف  
الاخبار على ما ذكره بل قد استمررت عليه على عدم كراهته لم يشروا بان ياولوا في كرهه باقدا مذكوره واما الصلوة عليه فقد تقدم في رواية يونس بن بكير ما يدل  
على ذلك اما الصلوة عليه فلما سئل في كتاب الصلوة **تمت مهمته** تشمل على ما سئل الا في كرهه بعد ذكر جملة من الاخبار  
الذالة على ان البناء على القبور واليقوع بها والتقصيص الصلوة عليها مكروه ودون في من هامة انه سئل عن زيادة القبور وبناء المساجد فقال زيادة القبور  
لا بأس بها ولا يبيح عند ما قال الصدوق قال النبي صلى الله عليه واله لا تقفوا قبره ولا مسجد فان الله تعالى لعن اليهود لا يهتم اخذوا قبور انبياءهم مساجد  
قلت هذه الاخبار رواها الشيخان والصدوقان وجماعة المتأخرين في كتبهم لم يستثنوا قبور الانبياء الا في رواية الامامية مطبقة على لغة قضيتين من هذه احدهما  
والاخر الصلوة في المشاهدة المقدسة فيمكن القدر في هذه الاخبار بانها احاد وبعضها ضعيف لا يستأخذ عارضها اخبار اخرها من قول ابن الجنيد لا بأس  
بالبناء على قبر الفسطاط الصونية ومن يزور ما يخصه من العواما اجماعهم فمعهود كانت الاثرة ظاهرة فيهم وبعدهم من غير كرهه بالاخبار الدالة على تعظيم قبورهم و  
وافضلية الصلوة عند هادوي كثيرة ثم ساق بعض الاخبار الدالة على ذلك اقول والمحق ان اكثر هذه الاخبار المذكورة فيها هذه الاحكام لا تظهرها في الغلق بهم  
وانما ذكر ذلك في القليل منها وهو الذي يحتاج الى تأويل معارضته بما هو اشر من انظر مثل جرق عنه بالنهي عن اتخاذ قبر مسجد فاما الاحاديث الاولى التي اجعلنا  
النقل فيها فقد عرفت كلامهم في الدلالة على استدل بها عليه ما حديث مما عرفت المتضمن للنهي عن بناء المساجد المقابر فلو جردنا لاختلاف بين الاصحاب ان  
الارض المحبوسة على المنافع العامة كالشوارع والمشارع والمساجد المقابر والربا والمدارق الاسواق لا يجوز لاحد التصرف فيها على وجه يمنع الانتفاع بها  
فيما هي محتضنة له وبذلك صرح في ذلك حيث قال بقاع الارض مما ملوكة او محبوسة على الحقوق العامة كالشوارع والمساجد المقابر والربا ملات او ضفكة عن  
العامة هي الموات الى اخر كلامه ثم قال الكلام في المحبوسة على المنافع العامة وبين عدم جواز الانتفاع بها والتصرف فيها على وجه يمنع من تحصيل الغرض المطلوب منها  
وهذا الخبر صريح في ذلك باعتبار بعض هذه الاراضي هي المقابر بحيث يمنع من بناء المساجد فيها ومن المعلوم منع ذلك من الدفن الذي هو الغرض المترتب عليها كما  
صرح به الاصحاب في نظيرها من حيثية اخرى ثم لا يخفى ان المراد بهذه الاراضي المذكورة ما هو اعم من ان يكون موقوفة على تلك الجهة وانها وجدت في نصرة المسلمين  
كل وان لم يعلم اصلها ولا كيفية امرها فان نصرة المسلمين واستمرار يدوم عليهم ما هو واجب كونها ملكا لهم من هذه الجهة فلا يجوز التصرف فيها بما ينافي الغرض المطلوب  
المترتب عليها اما لو كانت ارض معلومة بانها موات مباحة ومملوكة قد ابلغها المالك للمسلمين يتصرفون فيها بما ارادوا او وقفها عليهم كل او موقوف على فانه  
خارج عن محل البحث اما ما يدل على جواز البناء بل استحبابه على قبور الاممته وجواز الصلوة بل استحبابها عند قبورهم فهي كثيرة مذكورة في كتاب المزار من كتاب  
وعسى ان نسطر الكلام في ذلك في كتاب الصلوة ان شاء الله تعالى **الشأن** في مشهور بين الاصحاب كراهية دفن اثنين في قبر واحد ابتداء واجمع عليه طبقه لا يد  
في قبر واحد اثنان ولا ان يتبع فرد كل واحد بقبره والواو مع الضرورة تنزل الكراهية بان تكثر الموتى ويعسر الافراد لما اذا ان النبي قال للانصايوم احدا خروا وسعوا  
وعفوا واجعلوا الاثنين والثلاثة في القبر الواحد وقدموا اكثرهم قرنا هذا كراهية في الابتداء كما قد مذكوره واما لو دفن ميت في قبر فهل يجوز نبش دفن اخر معه  
الظاهر من قولوا لان القبر لم يخل الاول بدنه فيه ولا استلزام النشز اهتاك المحرمين قال في كرهه على التعريم اجماع المسلمين قال وقول الشيخ في كرهه الظاهر  
انه اراد التعريم لانه قال بعده ولو حضر فوجد عظاما من التراب لم يدفن فيه شيئا وناقض في هذا الحكم جملة من افاضل متأخري المتأخرين منهم السيد نجيب اعلم  
احتجوا به من تعريم النشز بان الكلام في اباة الدفن نفسه لا النشز احدهما غير الاخر واذ في الذخيرة ان الظاهر ان مستند تعريم النشز لاجماع واجرائه في محل  
التزام مما لا وجه له واجاب في ذلك ومثله في الذخيرة عن الدليل الاخر بالمنع من ثبوت حقيقة الاول بالدفن فيه على وجه يوجب منع دفن اخر ثم قال في كرهه المنشز  
المذكورة هذا كراهية في غير السراب اما فيه فيجوز مطلقا اقتضاها في افعال اصل على موضع الوفاق اقول عندك في هذه المسئلة بجميع شقوقها توقف اذ لم اقف على  
حديث يتعارض بشئ من ذلك وما ناقض من الاخبار لا اقف عليه كتب الاخبار الواسلة اليها والشيخ وكذا الجماعة كثيرا ما يستندون في كتب الفروع الى الاخبار العلية  
ويستوفون عليها وظاهر الواسيل التثبت هنا في حكم دفن ميتين في قبر واحد بحديث الاصبع المتقدم بناء على بعض الاحتمالات المتقدمة فيه وقد عرفت في الخبر  
من الاشكال وتعد الاحتمال الموجب لقطع عن درجة الاستدلال فغير ما يستنبط من الدليل المتقدم الدال على النهي عن حمليتين على سيرة واحد المنع ايضا  
من حمليتين في قبر واحد بله كان هذا اولى لطول المقام في ذلك للكان ويؤيد ذلك باسمرار الاعضاء من منعه الى يومنا هذا بالوحدة ابتداء واستدانة  
الا اذا صليت مرثيا وبالجملة فالمسئلة لا تخضع عن الاشكال والاحتياط فيها مطلوب على كل حال ثم ان جملة من اصحابنا من نهى عن النبش في كرهه في شئها للشيخ  
قد فرغوا على قوله في حديث اهل اهد وقدروا اكثرهم قرنا في افايدة في التطويل بن كرهه ما مع عدم ثبوت اصل الحديث كما اشترنا اليه **الشأن** في كراهية  
خلات بين الاصحاب في تعريم النشز قد ادى الى ذلك اجماع جمع منهم على كراهية النبش في كرهه وقد استدل في كتاب الواسيل على تعريم النشز بالاخبار  
الواردة بقطع يد النباش فيمن الظاهر من تلك الاخبار بطلانها على عقيدتها ان القطع انما هو من حيث سرقة الكفن لانه من حيث النشز منها ما رواه في  
عن عبد الله بن محمد الجعفي قال كتب هذا الباقر عليه السلام وجاءه كتابا بن هشام بن عبد الملك في رجل نبش امرأة فسلبها ثيابا بها ثم نكحها فان الناس قد اختلفوا هل  
قالوا القتل وطائفة قالوا الحق مكتوب عليه الباقر ان حرمة الميت كحرمة الحي يقطع يد النبش وسلبه الثياب يقام عليه الحق في الزنا ان احسن رجم وان لم  
يكن احسن جلد مائة وفي رواية الجهاد عن الباقر قال قال امير المؤمنين يقطع ساق الموتى كما يقطع ساق الاثا ونحو ما غير ما وعليها الجمل الملقوم مثل حية  
المعصية بن الجعفي قال سمعت الصادق عليه السلام يقول حدثنا الباقر في رواية اسحق بن عمار ان عليا قطع نبش القبر فقبل له اقطع في الموتى فقال انا  
لنقطع لانه انما كان قطع لاجل ثا وهو ظاهر في كون القطع انما هو للسرقة وبالجملة فلان لا عرض لذلك غير ما يدعي من الاجماع ثم ان الاصحاب قد استثنوا ههنا

الخاصة ومن

في غير هذا الباب

في غير هذا الباب

مورد منها



حواشيها اتفق عليها الخلفاء في الأولي اذ وقع في القبر بالقيمة فماتهم صوابا والنبش للثمن من ضاعة المال قالوا لا يجب قبول القيمة  
 ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير وان كره النبش لجل القليل قاله كوفي وكان المغير بن شعبه طرح خاتمه في قبره فبطل الله طلبه ففتح موضعاً منه فاخذ فكان  
 يقول انما انكرتم هذا رسول الله فقول لا يرب ان هذه الرواية عامية وقد ردت بعض الاخبار التي لا يحضر في الان موضعاً لمن عليه تكذيبه دعواه ذلك هو  
 التوابان المغير بن شعبه ما مثل من المناقير في السقيفة يومئذ وابن من حضوره فيه ولكن اصحابنا من يستلغون اشكال هذه الاخبار في مثل هذه  
 الاحكام العامة عن نصوصهم الشافعية اذ في ذلك من الغرض والمصلحة في الشرك قالوا فان هذا الذي في الشريك فله في مال الغير ان ادى  
 الى حاكمه لان حق المولى ان كان الاصل للمالك تركه خصوصاً القرابة ولو دنف باذن المالك جاز له التبع ما لم يطم لا بعد الشاكتين في  
 فيه خصوصاً جاز نبش القليل من الغصوب مع طلب المالك لا يجوز عليه القيمة وقرئ في المنع من الارض الكفن فقال بعد ان ذكر جواز النبش في الارض  
 لما مضى كفن الكفن به ودفن لم يكن لصاحب الكفن قلعه واخذ كفن بل يرجع الى القيمة والفرق بينهما بتعدد تقويم موضع الدفن وحصول الضرر به بخلاف كفن  
 الكفن المتوفى رده في كونه ضعف هذا الفرق قال لا مكانه بل جاز البقرة زما ما يعلم في الميت قال واضعف منه الفرق باشراف التوب على الهلاك بالتكفين بخلاف  
 الارض لان الغرض في التوب لغيره كمن كلف في الارض الكفن بحرم النبش اذ ادى الى متكليفه في ما يفر منه ان كان حمة الميت كحمة جاز ولو كفن  
 حرم قبله كمن كلف قبل ان الاصل هنا المنع ان حق الله تعالى اوسع من حق الادبي لول بعثت اذ ابل الميت صار ميتاً قالوا فانه يجوز نبشه لدفن غيره اذ  
 المالك للمغير بخلاف ذلك بل غلبت التربة الا هوية فلو طنه ريماً انبش فوجد عظاماً دفن بها وجاز قالوا وفيه علم صريح ربه بما لم يحضر تصويره بصورة المقابر في  
 المسئلة لانه يمنع من الهجوم الدفن فيه الخاص من نبش الشهادة عليه حيث اثبات الامور المترتبة على موته من اعتداد وجهه وقسمته تركته وحلوله في  
 التعليل في كونه هذا في اركان النبش مستلزمين ولو علم تغير الصورة حرم الساسي متى اذ دفن بغير كفن او صلوات او غسل الى غير القبلة وقطع  
 في بعدم النبش لجل الفساد لانه مثله ودرجته في الاعتبار لان النبش مثله فلا يستلزم الغسل بالمثل وماله كونه في نبشه اذ لم يبق في الفاضل  
 واجب لا يقطع بذلك كذا بالدفن الى غير القبلة والى الفناء في القبرين المذكورين ماله الذخيرة وظاهر الاتفاق على عدم النبش في الكفن والصلوات  
 قالوا لان الصلوات تستلزم الصلوات على قبره والكفن اغنى عنه الدفن في حصول التربة الساسي بعثت اذ دفن في ارضه ميتاً قاله طحايا في طحايا في طحايا في طحايا  
 ولا افضل تركه وروى الفاضلان بحرم النبش لان تكون الارض خصوصية فيبيعها المالك لغيره في النفي بان التعويل في تحريم النبش انما هو على الاجماع  
 وهو لا يتم في كل التراجع قول القائل ان يقول ان خلاف معلوم القبول يقدر في الاجماع كما هو من كونه قواعدهم والمسئلة بجميع شقوقها ورواها لا تخفى عندك  
 من الاشكال لعدم الدليل الواضح من اخبارهم والله اعلم **الرواية** صرحوا بانهم يحرمون نقل الميت بعد دفنه الى موضع اخر لتحريم النبش واستدلوا  
 المتك لو اشد شاهد المشرقة ونقله كونه جازاً اليها من بعض علماء قال الشيخ في ربه واذ دفن في موضع فلا يجوز تحويله من موضعه قد وردت  
 رواية يجوز نقله الى بعض شاهد الاثمة سمعنا هذا ذكره والاصل ما قد مرنا قال ابن اديس انه بدقه في شريعة الاسلام سواء كان النقل الى مشهد او  
 الى غيره وعن ابن حزمه القول بالكرامة ونقل بعض شايخنا المتأخرين عن الشيخ وجماعة اتم جوداً ونقله الى المشاهد المشرقة اقول وبذلك يشترط كلامه في  
 ما حيث قال بعد الاشارة الى ردود الرواية كما ذكر في يه والاول افضل خان ظاهر الجواز ان كان خلاف الافضل كما يدل عليه قول ابن حزمه وقال ابن الجبلي انه لا  
 يجوز نقل المولى من الارض المغصوبة واصلح يراد بالميت ظاهر الجواز من غير كرامته في القوتين المذكورتين اقول ولا طعن في الجواز اما اذا قلنا ان مقتضى التحريم  
 انما هو الاجماع على تحريم النبش وهو غير ثابت في كل النزاع واما ثانياً فظاهر اراء الصدوق في ربه قال الصادق ان الله يبارك وتعالى اوحى الى موسى بن عمران ان  
 اخرج عظام يوسف من مصر وودعه طلوع القمر عليه فمثل عن يعلم موضعه فيقول له هنا يجوز تعلم علمه فبعث اليها طائفة بجوز مقعده فمات فقال اخرج  
 قبر يوسف لتعلم قال فاجز به بموضعه قالت لا اصل حتى تعطيه خضاً لا تطلق رجلاً فيقيد الى حجر وترد الشياطين ويحطون معك في الجنة فكبر في ذلك على  
 موسى فادحى الله عز وجل اليه انما اعطيه فاعطها ما سئلت ففعل فدفن على قبر يوسف فاستخرج من شاطئ النيل في صندوق مرمر فاما الخريف فطلع القمر فله  
 الدام فلذلك يحمل اهل الكتاب وتمام الى الشام ومثله الاخبار الواردة في نقل فوج لعظام ادم عرفة تابوت الى الغري ودفنه فيه والتقريب فيها ان  
 النظم نقلهم في تلك لشيعتهم وتقررهم عليه جاز ذلك كما وقع في مواضع مثل حديث ذكرى حسن على كل حال المروى عن موسى ومنها جعل المهر واجارة  
 الزوج نفسه عدة كما حكاه الله تعالى عن موسى في تزويجه بنته شعيبة فان اكثر اصحاب القول بذلك للابنة الشريفة ونحو ذلك مما يقف عليه المتتبع  
 وبذلك يظهر في قول بعض فاضل متأخر المتأخرين من ان وقوع ذلك في شرح من قبلنا لا يدل على جوازه في شرعنا وما ذكرناه ايضا صرح الفاضل  
 المولى في نقل الجاني شرحه على الفقيه حيث قال والظان الغرض من نقل هذا الخبر جاز نقل الميت الى المشاهد المشرقة بل استحبابه كما ذهب اليه الاصحاب  
 وعليه علمهم زمان الامتثال انما هذا انتهى ان كانت العباد لا تمنع سهو من اهل في التغيير في جواز النقل استحبابه الذي ذهب اليه الاصحاب  
 محقق الدفن كاستيائنا اننا الله تعالى لا بعد الدفن لما عرفت من ان المشهور هو التحريم وروى الخبر انما هو النقل بعد الدفن ولهذا ان بعضهم انكروا  
 الاستدلال بالخبر المذكور وجعله مقصوداً على شرح من قبلنا كما عرفت واما ثالثاً فانه نقل عن جماعة من علماء ثامن انهم دفنوا ثمانية من المعقدين فانه  
 دفن في حصة ثم نقل الجواد الامين الكاظمين والمرحومين دفن في دارهم ثم نقل الى جوار الحسين عظيم ونقل ايضا في ثمانية الجاهل دفن باصحابها  
 ثم نقل الى المشهد الرضوي علمه مشقة السلم ومن الظان وقوع ذلك في تلك الاوقات لما هو بالفضل لا يكون الا بتجوزهم واما ثانياً فان اصلنا  
 الجواز بل لا يستحب استحباب التمسك الى ان يقوم دليل المنع وليس الا لاجماع المدعى على تحريم النبش وهو غير جار في هذا كله لو كان بعد الدفن  
 اما قبله لظ لا خلاف بين اصحابنا في كراهة نقل الميت الى غير هذه المشاهد المشرقة قاله المعبر كرهة نقل الميت الى غير بلد موته وعليه العلماء

في منس القبر  
 في منس القبر



فإنحسبكم الأمم

rov

اجمع وقال علماء مخلصون بغير نقلة للمشاهد الاثمة بل يستحب الاول فنقول النبي عجولهم المضاجهم وهو دليل على الافتقار الى المواضع القريبة  
المعودة بالنظر ولما التفت عليه عمل الاحباب زمن الاثمة الى الآن وهو مشهود بينهم لا ينبت اكونه ولا ينفق بذكر التمسك بمن له اهلية الشفا  
وهو حسن بين الاحباء وتصل الى نويد الدنيا فالنقل الى نويد الاخرة اول انتبه وعليه فتنص في الاستدلال على الحكم المذكور ونحوه  
كروى ايضا وغيره في غيرها اقوال ظاهرة عليها في هذا المقام يدل على عدم وقوفهم على دليل من الاخبار والافتقار ولو تأييد هذه الادلة العقلية باصطلاح  
كلامهم في جميع الاحكام والذي وقف عليه مما يدل على النقل الى المواضع الشريفة للتبليغ والتمين لشرفها وروايات منها ما رواه في حديث عن علي بن سينا  
قال كتبت اليه اسئله عن الميت يموت بعراق يدفن او ينقل الى الحرم ايتها افضل كتب يحمل الى الحرم ويدفن فيه وافتضك ما رواه الشيخ في كتابه في محل  
في صحيحه قال كتبت الى الحسن عتيق اسئله عن الميت يموت بمكة او عنات الوهم متى ثم ذكر مثل الاول وما رواه الذي يليه ان شاد القلوب السيد عبد  
بن السيد احمد بن طاووس في كتابه في حقه الغري من حديث اليماني الذي قدم بآب عليه ناقة الى الغري قال في الخبر انه كان امير المؤمنين اذا اراد الخلو بنفسه  
طرف الغري فيمنه ذات يوم هنا في مشرف على النخلة فاذا رجع قد قبل من اليمن ركب على ناقة قد امره جازة فيمن راي عليا فصدقه وصل اليه سلم عليه  
فرد عليه قال من اين قال من اليمن قال وما هذه الجازة التي معك قال جازة الى لادفنه في هذه الارض فقال له علي عتيق لم لادفنته في ارضكم قال اوصي  
بدك وقال انه يدفن هناك رجل يدخل في شغلته مثل بيعته ومضرة فقال ما تعرف ذلك الرجل قال لا قال انا والله ذلك الرجل ثلثا دفن في مقام قد  
وفي مجمع البيان عن محمد بن مسلم عن الباقر في حديث قال لما مات يعقوب عليه يوسف فتابوت الى ارض الشام فدفنه في بيت المقدس ما رواه الرازي في  
كتاب قصص الانبياء اسئله الصدوق في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر عتيق مثله ويعضده ما تقدم من حديثي نقل دم ويوسف فانه جاء بعد  
فقبله بطريق واحد في كوفي لو كان هناك مقبرة باقوم صالحون او شهداء استحب النقل اليها ايضا لانه بكمهم وهو حسن اقول ويؤيد ما رواه  
الكشي في كتاب اختيار الرجال عن العياشي قال سمعت علي بن الحسن يقول مات يونس بن يعقوب بالمدينة فبعث اليه ابو الحسن الرضا عليه السلام بخنوخة  
وجميع ما يحتاج اليه امره واليهم الى السجدة ان يحضر واجازته وقال هذا مولا لا يجسد الله كان ليكن العراق وقال لم احضر والى البقيع وان  
كان لكم اهل المدينة انتم عراقي ولا يدفن في البقيع فدفن في البقيع الخبر اما ما رواه في دعائم الاسلام عن علي عليه السلام انه رفع اليه ان رجلا مات بالمشا  
فحملوه الى الكوفة فافكهم عقوبة وقال ادفنوا الاجساد في مصانعها ولا تفعلوا كفعلي اليهود شغل موتاهم الى بيت المقدس قال انه لما كان يوم احد  
اقبلت الانصار الصالحين الى دورها فامر رسول الله مناديه فنادوا دفنوا الاجساد في مصانعها فاول ما فيه ان الكتاب المذكور غير معتمد ولا مشهور قال في  
الحكاية عايم الاسلام قد كان اكثر اهل عصرنا يتوهون ان تاليف الصدوق وقد ظنوا انها تاليف لغيره خيفة النعمان بن محمد بن منصور فاضى مصر في ايام  
الدولة الاسماعيلية وكان مالكيا الا انهم اهتموا ما قاموا باخبار هذا الكتاب وانفقوا في كتبنا المشهورة لكن لم يرو عن الاثمة بعد انما هو خاف  
من الخلفاء الاسماعيليين وتحت ستر التفتية اظهر الحق لمن نظرية اخباره تصلح للتأييد التاكيد الى اخر كلامه وثانيا انه يمكن حمله على حصول النقل من مسافة  
يوجب غير الميت وانفجاره فقد صرح الشهيد الثاني بانه يجب تقييدا بالحكم المذكور بما اذا لم يخف هناك الميت بانفجاره ونحوه لبعده المشا وغيره وهو  
ويمكن ان يقال ان الكوفة من حيث هي ليست من الاماكن التي يستحب النقل اليها مع ضاقت للتجمل مما مر به وكيف كان فهذا الخبر ليس له قوة المعاد  
لما ذكرناه واما ما تضمنته من في الرسول عن مثل قتله احد فهو مما صرح به الاحصاء ايضا فانهم استثنوا من هذا الحكم الشهيد كما صرح به شيخنا  
المشا الثاني غير ما اوافقنا في اول دفنه حيث قتل لقوله ادفنوا القتل في مصانعهم وهذا الحديث ايضا شاهد به الخاصية قد صرح جملة  
من الاحصاء بقرينة شق الثوب الاعلى الاب اخ فانه جاز في اطلاق كلامهم يقتضيه عدم الفرق بين الرجال والنساء وقبل يجوز ذلك للنساء مطلقا  
كروى في نهاية الفاضل يجوز ثوب النساء مطلقا في الخبر ايماء اليه واراد بالخبر ما ياتي من شق الفاطمات عليا بن وذهاب ابن ادریس الى  
التحريم مطول يستثنى احد قال في رواية الحسن الصيقل لا ينبغي الصراخ على الميت ولا شق الثياب هو ظاهر الكراهة ومقتضى الاصل الجواز  
ان لم يثبت التحريم من اضافة المالك على وجه العموم انتهى ربه اشعر هذا الكلام بانه لا دليل على التحريم من النصوص في خصوص هذا المقام الا ان يثبت دليل على  
اضاعة المالك على العموم والتوقف عليه من النصوص المتعلقة بهذا المقام منها ما تقدم نقله عنك من رواية الحسن الصيقل رواه في وفي كوفي واما عن  
الحسن الصفا والظاهر انه سهو من قلته منها ما رواه في بيت قال ذكر احمد بن محمد بن داود القمي في نوادره قال ذكر محمد بن عيسى عن اخيه جعفر بن عيسى عن خالد بن  
الحسين بن سنان قال سئلت الصادق عليه السلام عن رجل شق ثوبه على ابيه او على اخيه او على قريب له قال لا بأس بشق الجيوب فقد شق موسى  
عمران على اخيه هرون ولا شق الوالد على ولد ولا زوج على امراته وتشق المراقعة زوجها واذا شق الزوج على امراته او والد على ولد فكفارة حثمين  
صلواتهم اية كفاية يتوب من ذلك واذا اخذت المرأة وجهها او جثت شعرها او نفضت فخر الشعر عتق رقبة او صيام شهرين او اطعام ستين مسكينا وفي  
الحديث اذا دمت في النكاح كفارة حثمين ولا شق في اللطم على الخدود سوى الاستغفار والتوبة ولقد شقق الجيوب والطن الخدود والفاطمات  
الحسين بن علي عليه السلام وعلى مثله لطم الخدود وتشق الجيوب منها ما رواه في بسند عن جماعة من بني هاشم منهم الحسن بن الحسن الانطاسي في حضره واوم  
توفي محمد بن علي بن محمد باب الى الحسن بن يعقوب بن ابي ان قال انظر الى الحسن بن علي في قدامه مشقوق الجيب حقه قام عن عيسى الحديث قال الصدوق لما قبض  
عليه بن محمد العسكري راي الحسن بن علي قد خرج من الدار وقد شق قميصه من خلفه من قدام وقد اوزير السيد علي بن عيسى الا رواية في كتاب كشف الغم من كتاب  
الدلائل لعبد الله بن جعفر الطبري عن ابي هاشم الجعفي قال خرج ابو محمد في جنازة الى الحسن فيصده مشقوق فكتب اليه ابن عون من رايته وبلغك عن الاثمة  
شق قميصه مثل هذا فكتب اليه ابو محمد يا احمق ما يدريك ما هذا قد شق موسى بن عمران على هرون ونقل ذلك الكشي في كتاب الرجال الا ان فيه فكتب عن

الإبوست



الابرش قول لا يخفى قوله في رواية الحسن القليل لا ينبغي بمعونة فقلنا من باب ما هو التحريم أو لأن استعمال هذا اللفظ في التحريم شائع في الأخبار  
كل مرة في موضع من هذا الكتاب ما نأينا فلان الظاهر من الأخبار وكلام الأصحاب الصريح بحرم واما الجواز النوح بالصوت المعتدل والقول بحق فكذلك يجب  
في الشوق لأن استعمال اللفظ المشترك في معنيتين أحدهما حقيقة وبجازه وهم لا يقولون به ويخرج خبر خالد بن سدير المتضمن لإيجاب الكفارة على الزوج  
في الشوق على زوجته والوالد على ولده شاهد على ذلك به يظهر من مآذره لأصحاب من الحكم المذكور ولأن حديثك الرواية المشابهة على الكراهة من حيث أن  
لفظ لا ينبغي في عرف الناس في الكراهة ليس بمجدد نعم قد دلت رواية خالد بن سدير على استثنائها شوقاً إلى طاعة زوجها زيادة على ما ذكره الأصحاب من الشوق على  
الأب الأخ فيجب القول به وأما ما يدل على الشوق على الأب الأخ فهو فعل الإمام الحسن العسكري عليه السلام في فعله من عمره على أخيه هرون وفي استدلاله  
عمره احتج به على من لا يهوى في الشوق وهو على أخيه هرون ما يؤيد ما قد قلنا من أن ما يكون من الأبناء السابقين يكون حجة ودليلاً للحكم في شريعتنا  
عالم يوم الاختصاص مثله حديث خالد بن سدير استدلال الصاق عليه السلام بشوقه من عمره على أخيه والله العالم **المقصد الخامس** في التعزية والعزاء عند  
الصبر التعزية تفعلون العزاء وعزيمته تعزية قلت له الحسن الله تكلموا في ذلك الصبر المحمدي المراد به طلب الشئ عن المصيبة باسناد الأمر لقطعها  
وقد روي ذلك ما وعد الله تعالى على ذلك من الأجر والثواب أقل مراتبها إن يراه صاحب المصيبة لما دافعه من سلا قال قال عمر كفاك من التعزية إن يراك صاحب  
المصيبة البعث هذا المقصد **الأول** قد استفتى الأخبار بأصحاب التعزية فردى في عن دهب بن دهب عن الصاق عليه السلام قال قال رسول  
صلى الله عليه وآله فيما ناجى به موكبته قال يا رب ما من عزي الشك في ظلمة في ظلمة يوم لا ظل الا ظله وعن عيسى بن عبد الله عن أبيه عن جدته عن أبيه قال قال أمير  
المؤمنين عليه السلام من عزي الشك في ظلمة في ظلمة يوم لا ظل الا ظله وعن اسمعيل الجزي عن الصاق قال قال رسول الله عز وجل من يترك في الموقف حلة  
يحيى بها وعن التكون عن الصاق عن أبيه قال قال رسول الله عز وجل من يترك في الموقف حلة يحيى بها وعن أبيه عن جدته عن أبيه قال قال رسول الله  
قال رسول الله عليه وآله إلى آخر ما ورد في هذا الشأن العيون بسند عن محمد بن علي عن أبيه عن زعماء عن موسى بن جعفر قال رأى الصاق رجلاً قد اشتد حزنه على ولده  
فقال يا هذا اجزئت للمصيبة الصغرى وغفلت عن المصيبة الكبرى لو كنت لما صاب اليه ولدك مستعد لما اشتد عليه حزنك فصابك بشرك الاستعداد له  
اعظم مصابك بولدك وذلك المشايخ الثلاثة ما أولم وقد في ثواب الأعمال عن رفاع بن موسى النحاس عن الصاق عن أبيه عن جدته عن أبيه قال قال الله خير لابنك منك  
وثواب الخير لك منه فلما بلغه حزنه عليه عاد اليه فقال له قدام رسول الله فمالك به اسوق فقال انه كان مرافقاً قال ان امامه ثلث خصال شهادة ان لا اله الا الله  
والله وحده وشهادة رسول الله فلن تقوته واحدة منهم ان الله تعالى قال في الحاق قوله الله خير لابنك منك اقول لما كان الغالب ان الحزن على  
الأولاد يكون لتوهم من باطلين أحدهما انه على تقدير وجود الولد يصل النفع من الوالد اليه ان هذه الشهادة خير له من الشهادة الأخرى المحيية خير  
له من الموت فاذالتم وهو بان الله سبحانه ورحمته خير لابنك منك مما توهم من نفع توصله اليه على تقدير الحيوة والموت مع رحمة الله خير من الحيوة وثانيهما  
توقع النفع من معيائته والاستيناس به فابطل ذلك بان ما عوضك الله تعالى من الثواب على فقدك خير لك من كل نفع توهمه وقدرته في حياته قوله تعالى  
اليه يفهم منه استحباب المعاودة وتكرار التعزية مع بقاء النفع قوله انه كان مرافقاً بعض النسخ كما في مرهته فهو على بناء الجهول من باب التفعيل  
في النهاية الرهق المستمرة وشيئة الحارم وفيه فلان مرهق أي منهم بسوء وسفاهة في القاموس الرهق محركة السفه والنوك والخفة وركوب الشر والظلم وشيئة  
الحارم وفيه فلان مرهق والمرهق كحكيم من ادركه كعظم الموصوف بالرهق ومن يظن به السوء انفق المراد ان حزنه ليس بسبب فقد بل بسبب انه  
كان يقسم الحارم انتهى من هذا في عن علي بن محمد بن عيسى قال كتب ابو جعفر عليه السلام الى رجل ان كنت مصيبتك بعلمك انك ذكرت انه كان أحب ولدك اليك  
وكلما تاملت ما اخذ من الولد غير ما كان عند اهل بيته لم يعظم به اهل الصاب بالمصيبة فاعظم الله تعالى اجره واحسن عزاءك وربط على قلبك انه قد روي في حلق الله تعالى  
عليك بالخلف ارجو ان يكون الله تعالى قد فعل ان الله تعالى قد في قيمه مرسل قال ان الصاق عليه السلام قوما قد اصابوا مصيبة فقال جبريل لله عز وجل  
واحسن عزاءكم ودمهم الله موتاكم ثم انصرف **في المقام قول يد الأولى** قد عرفت معنى التعزية فيما تقدم وهي جارية قبل الدفن وبعد  
روا المشايخ الثلاثة في جميع عن هشام بن الحكم قال رأيت في يوم يعزق قبل الدفن وبعد ويجهل انه جمع بين الأمرين في مصيبة واحدة والافضل كونها بعد الدفن  
كما هو المشهور وما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن ابن جهمير عن بعض اصحابه عن الصاق قال التعزية لاهل المصيبة بعد ما يدفن وعن احمد بن محمد بن خالد  
بن ابي عن بعض اصحابه عن الصاق قال التعزية واجبة بعد الدفن اقول الوجوب هنا اما بالمعنى اللغوي ولتأكيد الاستحباب وذكر في نه مرسل قال  
التعزية الواجبة بعد الدفن وقال كفاك من التعزية ان يراك صاحب المصيبة وقد في عن استحقاق عن الصاق عليه السلام قال ليس التعزية الا عند  
القبر ثم ينصرفون لا يثبت في الميت حديث فيكون الصاق في الواجب في هذا الخبر يعني التعزية تحصل بالاجتماع الذي يقع عند القبر فينبغي للناس بعد ما  
فرغوا من الدفن ان يجعلوا في انفسهم لا يلبثوا هناك للتعزية لئلا يثبت في الميت حديث في قبره من عذاب واصح فيصيح فيصيح الصوت ويفرغوا من  
ديكر هو انتهى الشائيت هل واحدة معين ام لا ان المصيبة الجلوس للتعزية يومين او ثلثة ايام مكره اجماعاً وانكر هذا القول ابن ادريس فقال  
بعد نقل كلام الشيخ المذكور قال محمد بن ادريس لم يذم احد من اصحابنا المصنفين في ذلك ولا وصف في كتابه واما هذا من فروع الخالفين وتجب عليهم  
واي كراهية في جلوس الا في داره للقاء اخوانه والذ غاهاهم والسيدهم عليهم واستجلاب الثواب في لقائه وعزائه انتهى وانتصر في المعبر للشيخ فقال  
بعد نقل ملخص كلام ابن ادريس الجواب ان الاجتماع والتزاور من حيث هو مستحب اما لو جعل لهذا الوجه اعتقاد شرعية فانه يفتقر الى الدلالة والشيخ  
استدل بالاجماع على كراهية ان لم ينقل عن احد من الصحابة والائمة الجلوس لذلك فاختار مخالفة لثمة السلف لكن لا يبلغ ان يكون حراماً انتهى  
وظكر في الانتصاب ابن ادريس حيث قال ولا خلاف انما يعلم بالاعوام نعم لو ادت التعزية الى تجديد حزن قد سبق كان تركها أولى يمكن القول بثلاثة ايام



الكلام في التفرقة

٣٥

لفعل التمدد عن الجاهلية يصنع للميت عام ثلثة ايام من يوم مات ففعل عن الصادق عليه السلام ان ثلثة ايام من يوم مات  
سماها من تصنع لهم طعاما ثلثة ايام فخرجت بذلك السنة وقال الصادق عليه السلام ليس لاحد ان يجد اكثر من ثلثة ايام الا المراقب على وجهه فالتجديده تنقصه  
قال واوصوا بالبر في ثلثة ايام من يوم ماتهم لما تمه كان ذلك السنة لان رسول الله امر بانخاذ الطعام لال جعفر في كل هذا اياما الى ذلك الشيخ والصلاح  
قال من السنة تفرقة اهل البيت ايام وحمل الطعام اليهم ثم نقل كلام طويلا عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه كلام المعبر على ازيد ليس ثم قال في الرد على كلام المعبر قلت  
الاخبار المذكورة تشعيريه فلا معنى لاحد حجة لتزاور شهادة الانبياء مقدمة الا ان يبق لا يلزم من عمل الماتم لجلوس التفرقة به بل مقتضى الاهتمام  
بما هو اهل البيت لا شغلهم بغيرهم لكن اللغة والعرف بخلافه قال الجوهري الماتم الذي يجتمع وقال وعند العامة المصيبة وقال غير الماتم المنحلة ما شهدوا  
بالاجماع انتهى ما ذكره في كرمي هذا المقام وهو جيد هذا القول ما لجلسته من تأخير المتأخرين بل الظاهر انه هو المشهور الثالث قال في المشهور  
التفرقة لجميع اهل المصيبة كبيرهم وصغيرهم ذكرهم وانشاءهم عملا بالعموم وينبغي ان يخص اهل العلم والفضل والخير والمنظور اليهم من بينهم بمرتبة التفرقة بغيرهم  
والتميز من غيرهم المصيبة لاجل اية الله لا ينبغي ان يفرق بين الثواب بل يفرق في شغلهم انتهى قول في الفقه الرضوي قال وعرف لي  
فانه روى عن الصادق عليه السلام انه قال من عزى اخا المؤمن كس في الموقف حلة الى ان قال وان كان المعزى يتما فاسمع بك على سنة فقد كان النبي قال من مسح يده  
على رأسه يوم يومه ما كتب الله له بكل شجرة من الجنة عسرة وان وحدته بايا فاسكته بلطفه فوفاني ان يكون العالم ان قال اياك اليتم اهتله العرش فيقول  
انه تبارك وتعالى ان الله ايكسبك الله سلبته يومه وعزته وجلاله ان ترفع في مكان لا يستعبده ومن الاوجب له الجنة الرابعة لان فضل التفرقة  
ما هو لما تفرق عن اهل العصاة مما تقدم في رواية رفاعه بن موسى رواية عن حماد بن عمار وموسى بن عمار في رواية عن حماد بن عمار وموسى بن عمار في رواية عن حماد بن عمار وموسى بن عمار  
جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن ابي عبد الله قال لما توفي رسول الله جاء جبرئيل واليهم سمع في البيت على فاطمة والحسين فقال السلام عليكم يا اهل بيت  
الرحمة كل من فارقنا الموت وانما توفون اجودكم يوم القيمة لايتا لان في الله عز وجل عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك وددك لمن فات فبالله عز وجل  
فتقوا يا اهل دار جوفان المصائب من حم الثواب هذه الخرد طعن الدنيا وعن جابر بن عبد الله رضي قال لما توفي رسول الله عز وجل المملوكة بيعة الحسن لا يرون  
الشخص فقالوا السلام عليكم اهل البيت رحمهم الله بركاته وقد اخبر الاول في عن الحسين بن المختار عنه والخبير الثاني عن زيد الشحام عنه المقام الثالث  
الاخلاق بين اصحابنا في اصحاب الاطعام عن اصحاب المصيبة ثلثة ايام وعرف ذلك دلت جملته من الاخبار منها ما رواه في في الصحيح والحسن عن هشام بن سالم  
عن الصادق قال لما قتل جعفر بن ابي طالب امر رسول الله فاطمة ان تتخذ طعاما لاسمائين عيسى ثلثة ايام وثانيها وانشاءها وتقيم عندها ثلثة ايام فخرجت بذلك  
ان يصنع لاهل المصيبة طعاما ثلثة ايام ورواه في رسالة الى قول جعفر في السنة وفي الصحيح والحسن عن زارة عن ابي بصير عن اهل الميت عام ثلثة ايام  
يوم مات ورواه البرقي في الحسن في الصحيح عن زارة عن ابي بصير عن اهل الميت عام ثلثة ايام ورواه في رسالة الى قول جعفر في السنة وفي الصحيح والحسن عن زارة عن ابي بصير عن اهل الميت عام ثلثة ايام  
ينبغي لجبر ان صاحب المصيبة ان يطعم الطعام عنه ثلثة ايام ورواه في باسناده عن ابي بصير عن اهل الميت عام ثلثة ايام ورواه في رسالة الى قول جعفر في السنة وفي الصحيح والحسن عن زارة عن ابي بصير عن اهل الميت عام ثلثة ايام  
قال جعفر بن ابي طالب في هذا سؤل الله على اسمائين عيسى ان قال لاجل اهل بيت جعفر طعاما فخرجت السنة الى اليوم وعن القاسم بن مؤمن جعفر عن ابيه انه سئل  
عن الماتم فقال ان رسول الله قال بعثوا الى اهل جعفر طعاما فخرجت السنة الى اليوم وعن القاسم بن مؤمن جعفر عن ابيه انه سئل  
والسود وكن لا يفتك من حره ولا برد وكان علي بن الحسين يعمل الطعام للماتم اقول ان ذلك بعد رجوعه الى المدينة وفي في الصحيح والحسن عن زارة عن ابي بصير عن اهل الميت عام ثلثة ايام  
وغيره قال اوصوا بوجوه الفقيه سلا قال اوصوا بوجوه بثمان مائة درهم لما تمه وكان يرى ذلك من السنة لان رسول الله قال اتخذوا لال جعفر طعاما فقد غفلوا  
قال في كرمي او هو البيت بذلك نقضت سنة لا ترفع من البر ويحقه ثوابه بعد موته ولكن لو فرض غير اهل البيت لكان انبى شغلهم بمصائبهم عن ذلك اقول يمكن  
يكون في وصيته في المصائب قد وكل مؤنة الى غيرهم لئلا يلزم اشتغالهم في وقوع الاول بكرة الاكل من طعام اهل المصيبة لما رواه في رسالة الى قول جعفر في السنة وفي الصحيح والحسن عن زارة عن ابي بصير عن اهل الميت عام ثلثة ايام  
الصادق عليه السلام اكل عند اهل المصيبة من طعام اهل الجاهلية والسنة البعث اليهم بالطعام كما روى في السنة في اهل جعفر بن ابي طالب الجاهلية بغيره قبيد بعضهم بما كان من عند  
الاصحاب اليهم من الاشراف والنجاة على السنة المذكورة وهو حسن المثال في قال في المتن لا يستحب لاهل الميت ان يصنعوا طعاما ويجمعوا الناس عليه لانهم مشغولون  
ولان ذلك تشبهها باهل الجاهلية كما قاله الصادق اقول اشار بما قاله الصادق الى ما تقدم من مرسلته في المثال في الكتاب المذكور ايضا لودعت الحاجة الى  
ذلك جاز كما اوضحهم اهل التفرقة والاماكن البعيدة واجتاحت اهل الميت فانه ينبغي ضيافتهم وهو جيد الرابع الظن الاخبار وكلام الاصحاب ان الامر بالطعام  
الثلثة يتوجه لجبران الميت اقرباءه والالتفات اليه اذ لم يمت ميتا يضر لذلك من ماله ولا سقط الحكم المذكور الا انه ينبغي للوصي كالتقدم الاشارة ان يقول  
ذلك الى غير اهل المصيبة لشغلهم بالحزن وبا الناس لقادم عليهم من ذلك المقام الثالث لانه لا خلاف نصا وقوي في جواز البكاء على الميت  
قبل الدفن وبعد ديد على ذلك الاخبار المنتهية في منها ما رواه في في الصحيح والحسن عن زارة عن ابي بصير عن اهل الميت عام ثلثة ايام ورواه في رسالة الى قول جعفر في السنة وفي الصحيح والحسن عن زارة عن ابي بصير عن اهل الميت عام ثلثة ايام  
ادم ويعقوب يوسف فاطمة بنت رسول الله وعلي بن الحسين اما ادم فيك على البتة في ذلك خذ به مثل الادوية واما يعقوب فيك على يوسف فخذ به في  
قيل له تفوت ذكر يوسف فيكون حرضا او تكون من الهاكين واما يوسف فيك على يعقوب فيك فاذى به اهل التجن فقالوا اما ان تبكي بالبكاء تسكت  
وان تبكي بانها وتسكت بالبكاء فصالحهم على واحد منها واما فاطمة فيك على رسول الله فيك فاذى بها اهل المدينة فقالوا لها فقد اذيتك بأكثركم بكائك  
وكانت تخرج الى المقابر ومقابر الشهداء فتبكي حتى تقضي حاجتها ثم تنصرف واما علي بن الحسين فيك على الحسين عشرين سنة واربعين سنة فضع بين يديه طعام  
الابكي في قال له مولى ابي اخاف عليك ان تكون من الهاكين قال انما اشكوه وحرز الله على الله ما لا تغفلون ان لم اذكر مصرع بن فاطمة الا حقته  
لذلك عبره وروى في عن ابي بصير عن حماد ما قال لما ماتت مرقية بنت رسول الله قال رسول الله الحق بلينا الصالح عثمان بن مظعون واصحابه قال

عن جعفر بن محمد عن ابي بصير عن اهل الميت عام ثلثة ايام

عن جعفر بن محمد عن ابي بصير عن اهل الميت عام ثلثة ايام

فاطمة



فأخبره عن شيف القبر ثم خلاصه في القبر الحديث وعن محمد بن منصور الصقل عن أبيه قال شكوت إلى الصادق وبعد وجدته على ابن لهلك حتى خفت  
على عقله فقال إذا أصابك من هذا شيء فاقض من دموعك فإنه يسكن عنك وعن ابن القلاح عن الصادق ع في حديث قال لما مات إبراهيم بن رسول الله هلمس  
عن رسول الله بالدعوى ثم قال النبي تدمع العين ويحزن القلب لا تقول ما يسيط الرقب يا أباك يا إبراهيم لمحزون وذكر في حديثه مرسل قال قال الصادق  
مات إبراهيم بن رسول الله قال رسول الله عز وجل عليك يا إبراهيم وأنا الصابرون يحزن القلب تدمع العين ولا تقول ما يسيط الرقب قال وقال من خاف على  
نفسه من بعد مصيبتة فليفض موعه فإنه يسكن عنه قال وقال إن النبي حين مات فمات جعفر بن أبي طالب زيد بن حارثة كان إذا دخل بيته كثر بكاءه  
حتى ويقول كانا نجد ذلك وهو نائم في فذ بهما جعلا في تب لبسنا إلى محمد بن الحسن الواسطي عن الصادق أن إبراهيم خليل الرحمن مثل ربه أن يرزقه أبنة  
تلك بعد موته والأخبار في هذا الباب كثيرة بل ورد بكاء الملائكة وبقاع الأرض على المؤمنين كما رواه في الصحيح والحسن عن علي بن رباب قال سمعت أبا الحسن ذات  
المؤمن بك عليه الملائكة وبقاع الأرض كان يعبد الله تعالى عليها وأبواب السماء التي كان يصعد عالم فيها وأثم ثلثته في الإسلام لا يد ما شئ لان المؤمنين  
الإسلام كخصوس مؤمنة وما رواه الحسن بن الشيخ الطوسي في ما ليده عن معاوية بن وهب عن الصادق في حديث قال كل الجزع والبكاء مكروه ما خلا البكاء  
على مقتل الحسين فالظان المراد بالبكاء الكرامة هنا عدم ترتيب الثواب الإجمالية مجازا لا الكرامة الموجهة للذم وذلك فإنه ليس شيء من أفراد البكاء ما يوجب الثواب  
الجزئي الجزئي كمثل البكاء على أبيه وأبائه وقصص البكاء على غيرهم أن سبيله سبيل المبلعات وأما ركن من الميت يعذب ببكاء أهله فهو من روائ  
العامه قال شيخنا في كرى لثالثه لا يعذب الميت بالبكاء عليه سواء كان بكاء مباحا أو محرما كالمشتمل على الحرم لقوله تعالى ولا تزدروا نذرهم في ذكرهم في ما في البخاري  
ومسلم في خبر عبد الله بن عمر قال النبي قال يعذب الميت ببكاء أهله ويؤخسه بكت عظمائه فقال الهلا يا بنية لم يقلق أن رسول الله قال إن الميت يعذب  
ببكاء أهله عليه ما دل ذلك أحسن أن الجاهلية ثم ما في بني الجوبة ذكروها وقد وضع فتاها ولا حاجة بنا إلى التطويل بقولها وبالجملة فإنه لا إشكال في  
خلاف عندنا في جواز البكاء كما صرح به لأصحابنا بالخلاف نصا وفتوى في جواز النوح فالمشهور بين الأصحاب جواز ما لم يستلزم محرما من كذب أو صرخ  
عالي أو لطم الوجع وخشها أو أخذ ذلك وفي كرى عن المصنفين في جواز النوح وان الشيخ ادعى عليه الإجماع وأما الأخبار فمنها ما دل على جواز من ذلك ما رواه في  
في الصحيح عن يونس بن يعقوب عن الصادق قال قال النبي لا يجزأ وقفة من مله كذا وكذا النوادر سند بن عشرين بمدة أيام موقوفة كرى بعد ذكر الخبر والمراد  
بذلك تنبيه الناس على فضائله وأهلها ما ويقدرها ما يعلم ما كان عليه أهل هذا البيت ليفتحوا آثارهم لزال التقية بعد الموت ومنها ما رواه في حديث  
عن الثمال عن الباقر قال مات الوليد بن المغيرة فقالت أم سلمة للنبي أن الغيرة قاموا منة فاذها إليهم فاذن لها ولبيت ثيابها وحيات كانت من حسناتها  
وكانت إذا قامت أرخت شعرها جل جسد ما اعتقد طهرها بالحناء فاندبت بن عمر ما بين يدي رسول الله فقالت ان الوليد بن الوليد بالوليد في الغيرة حامي الحقيقة  
ما جدا يسمو والطلب الوتر قد كان غيثا في السنين وجعفر عدا قاصير فاعاب عليها النبي صلى الله عليه وآله ذلك لا قال شيئا ومنها ما رواه الشيخ المذكور  
عن حنان بن سدير قال كانت امرأة معناني في لها حاجة نائمة فحاشا إلى الجف فالت باع من ان يعل من مبيته من الله عز وجل ثم من هذا الجارية النائمة وقد  
انسل باع عبد الله عليه السلام عن ذلك فان كان حلالا ولا بعثها وكل من ثمنها حتى ياتي لثقل فقال لها إلى واللذان لا عظم باع عبد الله ان اسئل عن هذا المسئلة  
قال فلما قدمنا عليه خبرته اناب ذلك فقال انما اشاط قلته الله ما اذكر انما اشاط ام لا فقال قلها لا تشايط فقبل كلما عطيت وما رواه في حديث الصحيح عن  
بصير قال قال الصادق لا بأس بالناجحة التي تنوح على الميت في يه مرسل قال سئل عن امرأته التي تنوح على رسول الله ثم قال ركنه لا بأس  
بكب الناجحة إذا قالت صدق في خبره فقبله بضره بحد يدها لا أخرى ذكر في عن عذرا قال سئل الصادق عن كسب الناجحة فقال تسقط بضره بحد يدها إلى  
الأخرى قال بعض شايخنا الحديث بعد ذكر هذا الخبر لعل المراد انها تعمل أعمالا لا تشايط فيها تستحق الاجرة وإشارة إلى انه لا ينبغي أن تأخذ الاجرة على النياحة بل على ما  
يضم إليها من الأعمال قيل هو كناية عن عدم اشتراط الاجرة ولا يخفى ما فيه وفي كمال الدين بسند صحيح الحسين بن زيد قال ماتت ابنة لأبي عبد الله فأنح  
سنة ثم مات له ولد آخر فأنح عليه ثم مات سمعيل فخرج عليه جرحا شديدا فقطع النوح فقيل لأبي عبد الله يا نوح في دارك فقال ان رسول الله قال لما ماتت حزة  
قال لكن حزة لا بوأى عليه وذكر الشهيد الثالث في مسكن النوادر ان فاطمة ناحت على أبيها وأنه أمر بالنوح على حزة وذكر في بسند عن خديجة بنت عمر بن  
بن الحسين بن علي بن أبي طالب في حديث طويل انها قالت سمعت عن محمد بن علي يقول انما يحتاج المرأة في الماتة إلى النوح لتسبك معها ولا ينبغي لها ان تقول هجر  
فاذا جاء الليل فلا تودى الملائكة بالنوح وقال في يه ما انصر رسول الله من وقعة أحد إلى المدينة مع من كل دار قتل من أهلها فقتل نوحا ولم يسمع من دار  
عمر حزة فقال لكن حزة لا بوأى له فإلى أهل المدينة ان لا ينوحوا على ميت لا يكون حتى يبدوا بخره فينوحوا ويكفون فهم إلى اليوم على ذلك فهذا جملة من  
الأخبار ظاهرة في جواز ما يدل على القول الآخر فجملة من الأخبار أيضا ما رواه في عن جابر عن الباقر قال قلت له الجزع الصريح والويل  
والعويل لهم الوجه وأصدر وجع الشعر من النواحة فمن قام النواحة فقد ترك في غير طريقه الحديث قال ق من الفاظ رسول الله الموجزة التي لم يسبق  
إليها النياحة من عمل الجاهلية وذكر في حديث المناء المذكور في آخر كتاب الفقيه عن الحسين بن زيد عن الصادق قال نهى رسول الله عن الرثة عند المصيبة ونهى  
عن النياحة والاستماع إليها وذكر في مع الأخبار بسند عن عمرو بن أبي المقدام قال سمعت أبا الحسن وأبا جعفر يقول في قول الله عز وجل لا يعصينك في  
قال ان رسول الله قال لفاطمة إذا ماتت فلا تنحس على جها ولا ترخي على شعرك لا تناد بالويل لا تقيم على نايحة قال ثم قال هذا المعروف الذي قال الله عز وجل  
ولا يعصينك معروف وروى عن جعفر بن كتاب السبايل عن أخيه موقال سئلته عن النوح على الميت يصلح قال لا يكره وفي الحسن بسند عن عبد الله بن  
بن زيد عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه قال قال رسول الله لا تزل في امتي إلى يوم القيمة الفخر بالاحتياط والطعن في الانساب الاستغفار بالنجوم  
والنياحة وان النايحة إذا لم تنب قبل موتها تقوم يوم القيمة وعليها سربال من قطران ودرع من جوب ظاهرا كلام أكثر الأصحاب لأمر من هذا الخبر







كتاب الطهارة

للمن والسنجيات المشرفة ما بين في غير موضع الثالث المفهوم من الاخبار المذكورة المتقدمة تاكيد الاستصحاب الايام الثلاثة وان جازت في سائر الايام كما  
في المنتهى يجب تكرار ذلك في كل وقت ثم استدله بما رواه ابن بابويه عن اسحق بن عمار قال سئلت الحسن عن المؤمن يزور اهله فقال نعم فقال في ذكره فقال نعم قد  
ضايكهم منهم من يزور في كل يوم اقول لا يخفى ان الخبر وان اوهم ما ذكره الا ان تمتد الخبر بجملة في ان مواده انما هي زيارة الارواح لاهلها بعد الموت لا زيارة  
الاحياء للقبور وهذه تمة الخبر المذكور ومنهم من يزور في كل يوم ومنهم من يزور في كل ثلاثة ايام ثم قال في بحري كلامه انه يقول ادناهم منزلة يزور كل جمعة قال  
قلت في ساعة قال عند زوال الشمس وقيل في لك وروا في في ذاد فيه قال قلت في اتي سورة قال في سورة العنكبوت واذا صغرت ذلك ثم اشرك الكتاب في  
قوله في بحث الله تعالى معه ملكا فيرسله في بيته عن ما يكره في حيايته يرجع الى قرعة عين فالاستدلال غفلة ظاهرة في الاخير الرابع قال في المنتهى ليست  
خلع النعال اذا دخل المقبرة لولا لم يفعل لم يكن مكروها لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا وضع الميت في القبر وتولى عنه مصابه انه يسمع قرع نعاله ولا يركب خلع النعال  
اقرب الخشوع وابعدهم من الخلاء ولو كان هناك من خلع النعال لم يستحب له ما قال في كرى لا يستحب ان يدخل القبر خلع نعله الاصل عدم ثبت لو ادعى النبي  
رجلا يمشي في المقبرة وعليه نعلان فقال يا صاحب المستبين الق سبتك فربما قلنا حكاية حال فلعلنا في هذا النوع من الخلاء لانه لباس اهل  
النعم لا لاجل المقبرة اقول الذي يوجب من هذا الكلام ان القايل بالاستصحاب انما هو من العامة كما ينادى به الاستدلال بهذا الخبر المذكور لا اثر له في اصولنا في  
اعلم لا بعد ان في المنتهى قد تبع القوم في ذلك وكيف كان فلم اقف على مستند الحكم المذكور اذ قام في المنتهى كلام كرى هنا هو الاقوى في الخشوع فلا يشك  
الاخبار الاولى انه يستحب في زيارة قبر المؤمن قراءة الفاتحة سبع مرات خاصة في صلاة الفجر استصحاب الدعاء المذكور خاصة والجمع بين الاخبار بالتخيير يمكن والجمع  
بين السورة المذكورة والدعاء افضل السادس بكرة الفتح بين القبور كما رواه في المنهاج المذكورة في اخر الكتاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله يحاكم  
لامق الضحك بين القبور والتطلع في الدود قال وقال ان رسول الله قال ان الله يحاكم في سبب الضحك بين القبور والتطلع في الدود والتطلع في الدود والتطلع في الدود  
في الصلوة والرفق في الصوم والمن بعد الصدقة واتبان المساجد جنبا والتطلع في الدود والتطلع في الدود والتطلع في الدود والتطلع في الدود والتطلع في الدود  
بعضها اربع عشرة خصلة وعندها الضحك بين القبور والتطلع في الدود والتطلع في الدود والتطلع في الدود والتطلع في الدود والتطلع في الدود والتطلع في الدود  
الكلام في ذلك بينا انما نقف له على دليل من اخبارنا بل بعضها خلافة المقام الحاصر في استفاضت الاخبار باستصحاب احتساب موت الاولاد  
والصبر على ذلك ما في من الاجرة الاخرة ففي عن اسمعيل السراج عن الصادق ع قال لدقيقة الرجل افضل من سبعين ولدا يخلفهم بعده كلهم قدر كماله  
وجاهته في سبيل الله تعالى وعن ابن مهزيار في الصحيح قال كتب لي ابا عبد الله ع في كتابه ما بولك وشدة ما دخله فكتب اليه ما علمت ان الله تعالى يختار من  
المؤمن ومن ولد انفسه لياجره على ذلك عن جابر عن الباقر ع قال دخل رسول الله على خديجة حيث مات القاسم ابنها وهي تبكي فقال لها ما يبكيك فقالت دبر  
دبره فبكيت فقال يا خديجة ما تريين اذ كان يوم القيمة ان يجي الى باب الجنة وهو قائم في اخذ بيدك ويدخل الجنة وبينك افضلها وذلك لكل  
ان الله عز وجل احكم واكرم من ان يسلب المؤمن ثمرة فؤاده ثم يعذبه بعد ما ابدى عن كبره فيصير قال سمعت الصادق يقول ان الله تعالى اذا احب عبدا قبض  
اليه عن ابن بكير في المؤمن عن الصادق قال ثواب المؤمن من ولد اذ مات الجنة صبرا ولم يصبر واداه في مرسله وعن التكاوي عن الصادق قال قال رسول الله  
اذ قبض للمؤمن والله تعالى اعلم بما قال العبد قال الله تعالى للملائكة قبضتم ولد فلان المؤمن فيقولون نعم ربنا فيقول ما ذا قال عبيدك قالوا اهدك واسترجع  
فيقول الله تعالى لكته اخذتم ثمرة قلبه قرعة عين فخذ في واسترجع ابنوا له بيتا في الجنة وسهوه بيت الحمد عن جابر عن الباقر ع قال مات طاهر بن رسول الله فبنى  
رسول الله خديجة عن البكاء فقالت لي يا رسول الله ولكن دوت على ديرة فبكيت فقال ما تريين ان تجذب به قايما على باب الجنة فاذا راك اخذ بيدك  
فاذ خلط طهرها مكانا واليه فقال ان ذلك كذلك قال الله عز واکرم من ان يسلب عبا ثمرة قلبه ليصبر فيحسب الحمد لله عز وجل ثم يعذبه قوله هار  
دوت على ديرة كناية عن سيلان الدموع وبالسناد عن جابر عن الباقر ع قال من قدم من المسلمين ولدين يحسبهما عند الله تعالى حجتا من النار باذن الله تعالى  
وذلك الصدق مرسل قال قال من قدم ولد كان خير من سبعين يخلفهم بعد كلهم قدر كماله في سبيل الله تعالى ودون ثواب الاعمال عن ميسرة الصادق  
عليه السلام قال ولد واحد يقدمه الرجل افضل من سبعين ولدا يبقون بعد يدركون القايم وفي المجلس بسند عن انس بن مالك قال توفي ولد لعثمان بن  
فقال له رسول الله ان الجنة ثمانية ابواب للنار سبعة ابواب فلا يسرك ان لا تلبى بابا الا وجد ابنك الى جنبك اخذ بحجتك تشفع لك الى ربك قال المسلمون  
ولنا يا رسول الله في طنا ما لعثمان قال نعم لم يصبر ولم واحسب الحديث قول ينيغ في يعلم انه لا ضافة بين هذه الاخبار وما دلت عليه من احتساب الولد في الصبر  
على مصيبتة فقد بين ما تقدم من جواز البكاء فان البكاء لا ينافي الصبر التسليم لله عز وجل انما هو رحمة وقد بشرت به جليله لا يملك الا ان شاء الله ما كانا تقدم  
في بعض الاخبار المتقدمة والاشارة اليه اخروا ما منعه خديجة من البكاء هنا فلعله لغرض اخبارها بالفايدة المذكورة في الخبر وان التوجه عن كثرة ويؤيد  
ذكرناه ما رواه في في عن الباقر ع حديث قال من صبر استرجع وهذا لله عز وجل فقد رخص ما منعه الله تعالى ووقع اجره على الله ومن لم يفعل ذلك جرى عليه الفضا  
وهو ذمير لخط الله تعالى اجره وبالحكمة فانه ثبت جواز البكاء كما تقدم ووقع ذلك من النجاة وفاطمة والا ثم من بعد فلا بد من الجمع بينه وبين هذه الاخبار ولا  
ويجوز الجمع الا ما ذكرناه المقام السادس في كثرة الاخبار بما يلقى الميت بعد من الثواب تخفيف العقاب ما قدم من بعض الاعمال وما هيده اليه من اهل الانوار  
قال في المنتهى كل قربة تفعلك تجعل ثوابها للميت المؤمن فانها تنفعه لا خلا في الدعاء والصدقة والاستغفار واداء الواجب التي يدخلها النيات قال الله تعالى والذين  
جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وقال استغفر لذنوبك للمؤمنين والمؤمنات اقول ومن الاخبار التي اشترانا اليها ما رواه  
في في الصحيح عن هشام بن سالم عن الصادق قال ليس ينفع الرجل بعد موته من الاجر الا انك خصال صدقة لبرها في جوفته وهي تجري بعد موته وستة هدي  
سنة فهو يصل اليه بعد موته او ولد صالح يدعو له وعن الحسن في الصحيح والمحسن عن الصادق قال ليس ينفع الرجل بعد موته من الاجر الا انك خصال صدقة

استصحاب الاحتساب  
في الاولاد  
والصبر على ذلك























من التكلف في الشك والخروج عن حق كلام ذلك الفاضل الموجب للوقوع في هذا الغلط وعندك ان جميع ما المال به هو من اشارة اليه انما هو تطويل غير طاريخ خروج  
عن صريح مقتضى كلام ذلك القائل ذلك فان الفاضل ادعى ان غاية ما تقتضيه تلك الاخبار هو ترتيب الثواب على العمل بمجرد هذا الاستلزام امر اثار على طلبه  
لذلك فلا بد ان يكون هناك دليل اخر على طلب الفعل الاثر به ليرتب عليه الثواب لهذه الاخبار وان لم يكن موافقا للواقع ونفس الامر في هذا الكلام جيد  
وجيه الاجمال لا تكاد تدع نقول المجيب ان ترتيب الثواب على عمل اتيان رجاءه ككلام شعرا لا مضل عند التأمل الصواب فان العبادات توقيفية من الشارع واجبة  
كانت ومستقيمة فلا بد لها من دليل صريح ونص صريح بدليل شرعي فيها وهذا الاخبار لا دلالة له فيها على الثبوت والامر بذلك انما لغاية ما ذكرناه واما قولك  
ولو قلنا في ذلك لا سند آه فمعنا كما هو ظاهر في كلامه انه لو اتي في ترتيب الثواب في هذه الاخبار طلب الشارع لذلك الفعل وجوبا واستحبابا لكان الواجب عليهم  
الاستئذان في هذه الاخبار في وجوب تضمن الخبر الضعيف وجوبه كما هو عليه بالنسبة الى ما تضمن الخبر الضعيف استحبابا مع انهم لم يبروا هذا الكلام في الواجب بل  
الكلام الا انهم لم يبروا به لان ما ان يقولوا ان ترتيب الثواب في هذه الاخبار يقتضي الطلب الامر بالفعل لا انفعلي الاول يلزمهم ذلك في جانب الوجوب كما التزموه في جانب  
الاستحباب مع انهم لا يثبتونه وعلى الثالث فلا بد من دليل اخر يقتضيه ذلك يدل على ان هذا اشارة تفريعا على هذا الكلام بقوله ولقائل ان يقول آه وبذلك  
لذلك ما تطويل شيخنا المشار اليه من نقل عندنا عندنا عليه من الخروج عن كلام هذا الفاضل الى مقام اخر لا نعلقها بما ذكره وهو تطويل غير طاريخ اما دعوى ذلك  
الفاضل ان الآية اخبر مطلقا فصحيح لان بينها وبين تلك الاخبار عموم من وجه فان الاخبار دللت على ترتيب الثواب على العمل لو ارد بطريق من المعصوم  
كان الخبر مطلقا تام لا طابق خبر الواقع ام لا من الواجبات كان ام من المستحبات ومورد الآية ودخولها في سائر ما يتعلق بالسنن او غيرها ولا ريب ان هذا العموم  
لخص من ذلك مطلقا الامن وجه من العجب قول المجيب على وجه العموم والمقصود من وجه بقرينة السؤال بما ذكره فالجواب ان يق ان الآية ككريمة انما  
تدل آه فان فيه خروج عن كلام ذلك الفاضل فان هذا الاخبار لا تدل عندنا على مشروعية العمل انما تدل على مجرد ترتيب الثواب بعد ثبوت مشروعية بدليل  
اخر فكيف يحصل التثبت به في العمل ..... وهذا الاول المسئلة وعلى النزاع اذ عرفت ذلك فاعلم ان الظاهر من الكلام في هذه المسئلة هو الاجواب  
ونقصا وابطرا ما يقتضيه هذا الاصطلاح الحديث الذي جعلوا فيه بعض الاخبار وان كانت مروية في اصول المعتزلة للمعتزلة بالقرين المتعددة ضعيفة  
ورويها من البين وصاروا مع الحاجة اليها يسترون تارة بانها مذكورة بالثبوت وتارة بما ذكره في هذه المسئلة من ان العمل في الحقيقة انما هو لهذه الاخبار  
لشال ذلك كما اوضحنا والافق قلنا بعبارة الاخبار المروية في اصولنا المعتزلة وانها معتبرة معتدلة في ثبوت الاحكام كما عليه متقدمو علما شال الاطلام بجم غفير  
من متاخيرهم فانه لا مجال لهذا البحث بالكلية او المتأمل انما عملك في الخبر لكونه معتبرا معتدلا وهذا هو الانسب لقواعد الشرعية والضوابط الشرعية فان  
الاستصحاب الكراهية احكام شرعية كالوجوب التحريم لا يثبت الا بالدليل الواضح والمنار اللامح وممكن ان يحدث الضعيف ليس بدليل شرعي كما قد عرفت  
فلا يثبت به استحباب العمل في النزاع ولا غيره والتسيران ثبوت الاستحباب يتصل بانضمام هذه الاخبار كما ادعوى يؤدى الى ثبوت الاستحباب بمجرد دية  
حديث يدل على ترتيب الثواب على عملك لو في ظهر كتاب او في ورقة ملقاة او بخبر على اصدق الباع بكل من هذه الامور كما دلت عليه تلك الاخبار والاسلم  
لا يخرج من جازفة هذا وقد نقلنا بما نحن من بعض اصحاب نظم اخبار الخالفين في هذا السلك فنجد الرجوع اليها لطف المتدبات ثم قال في ولا ريب ان الاخبار  
المذكورة تشملهم لانه قد ورد النسخ في كثير من الاخبار عن الرجوع اليهم والعمل باخبارهم وحيث فيشكل الحكم الرجوع اليها لانيها اذ كان ما ورد في الاخبار  
هيئة متخرفة وصورة مبتدعة لم يبعد مثلها في الاخبار انتهى هو مؤيد لما ذكرناه وبالحيلة فالقدر المعلوم المقطوع به من هذه الاخبار هو مجرد  
ترتيب الثواب على عمل قد ثبت مشروعيته وورد النصوم به سواء كان الخبر الوارد به مطابقا للواقع ام لا والله سبحانه اعلم بمقتضى احكامه ومنها الفصل  
عند صلوة الحاجة وصلوة الاستحارة قبل ان يمسك لسانه في صلوة او قضا المكلف لاحد هذين الامرين بل المراد بذلك صلوة مخصوصة وورد النص في  
الفصل قبلها او بعد ها وهو مذكورة في مظانها الذي وقع عليه من الاخبار بذلك ما رواه في عن عبد الرحيم القيصري قال خلت على الصلوة على عاتقهم فقلت  
جعلت فداك اني اخترت ما فعلت عن اخبرك اذ انزل بك امر فرفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كعتين تهديهما الى رسول الله فقلت كيف صنع قال تغسل وتغسل  
وكعتين ثم في الخوض ثم اغسل على كيفية العمل الى ان قال الصلوة فانما الصلوة على الله تعالى ان لا يرجع حتى تقضى حاجته وعن مقاتل بن مقاتل قال قلت للرواه جعلت  
عليه فله لفضا الحوائج فقال اذ كان لك حاجته الى الله تعالى فاعطى البس نظف ثيابك ثم شمس ثيابك من اليبس ثم ابز تحت السماء فصل ركعتين  
وردك الشيخ في الصحيح عن زرارة عن الصادق قال يطلب الطالب من يتبعه قال تصدق من يومك على ستين مسكينا صاعا بصاع النبي ما كان الليل اغسلت  
الثلاث ابلت ولبست دني ما لبست من ثوبين الثياب الى ان قال ثم اذ وضعت بسك للسجدة الثانية استغسرت الله ثمانمائة مرة اللهم اني استخيرك ثم تد  
تعال بما شئت الهدي في الفقيه من سلا من مرزوم من عبد الصالح مكي بن جعفر قال اذ فداك من عظيم فصدق في ثمان مائة مسكينا على كل مسكين  
نصف صاع من صاع النبي من ثم ابر او شعير فاذا كان الليل اغسلت في ثلث الليل الاخير ثم لبست دني ما لبست من ثوبين الثياب الى ان طيك في  
تلك اذ اتم تغسل ركعتين الى ان قال فاذا وضعت جيبك في السجدة الثانية استغسرت الله ثمانمائة مرة تقول اللهم اني استخيرك لعلمك ثم تدعو الله تعالى  
بما شئت الحديث ما رواه في عن جيل بن دراج قال كنت عند الصادق فدخلت عليه امرأة وذكرت انها تركت ابنا وقد قالت بالمخضعة على وجهه ميتا فقال  
لها العلة لم ميت فتوى فان هلك بيتك فاطلس وادعى قوله يا من هلك ولم يكن شيئا له هيئته ثم حركه ولا تخفى بذلك احدا قال ففعلت فمركته  
فلما هو قد يكبر ما رواه في في الشيخ في بيت عن صفوان بن يحيى احمد بن سهل عن اشياخهم عن الصادق قال اذ حضرت لك حاجة منه الى الله تعالى فاجعل  
فهم ثمانية ايام متوالية الادبعا والجنش المبعث فاذا كان يوم الجمعة انشأ الله لك فاعطى البس ثوبا جديدا ثم امعد الى على البيت في دارك وصل ركعتين  
وادفع يدك الى السماء ثم قل الحديث قول المستفاد من الاخبار والكثير الواردة في صلوة الحوائج انهم ربما امروا بالصلوة والدعاء خاصة وربما







أما الرواية التي نقلها في كتابنا فليكن مقتضاها هذه العبارة وهو ما زاد عوضها قوله واغتسل الرواية كما ذكرناه من الزيادة موجودة في كتيبي يواظب  
 واحدانية والظان هذه الزيادة سقطت من قلم الشيخ كما لا يخفى على من له من طهر يقينه سيما في ما وقع له من التوريف والتعريف الزيادة والنقصان في  
 الأسانيد المتون بحيث أنه قلنا بخلاف حديث من ذلك في سنة وسنة كما هو ظاهر للمارقي بذلك ينظر ضعف الاستناد إلى رواية المسألة وضعفها  
 استنباط أن منها بناء على نقلها مع صحة سند ما من الغسل في الكلام في مسألة حوز من حيث أنها مطلق في الكسوف من غير تقييد بالاختراق ولكن الظاهر  
 تقييدها بصحة حديث مسلم الذي ذكرناه وأما ما رواه أبو يعقوب في الخبر في الدلالة على القول المشهور بما يؤيد ما ذكرناه من حمل الرواية المذكورة على الاختراق  
 قوله في آخرها وان لم يستبقظ ولم يعلم بانكسار القمر ليس عليه الاغتسال بغسل فانه لو حمل على ظاهره لزم منه وجوب الغسل في صورة عدم العلم مطلقا بالاختراق  
 ولم يحتج مع أن الأخبار وكلام الأصحاب على تخصيص ذلك بصورة الاختراق وأما مع عدم الاختراق فلا قضاء وأما ما ذكره في الذخيرة حيث قال بعد ذكر مسألة  
 حيز فان قلت ظاهر هذه الرواية هو الغسل بصورة عدم العلم مطلقا فهو عليه بين الأصحاب تقييد الأخبار والمعتدلات لا يتبدل في محل فينبغي أن يخص بصورة الاختراق  
 الجميع قلت لا يستفاد من الروايات عدم وجوب الغسل في الصورة المذكورة لعدم الاستصحاب نعم لو ثبت الإجماع على عدم الاستصحاب تعيين المصالح تخصيص  
 بصورة اختراق الجميع لكن الإجماع غير ثابت لا إذا لم يدل عليه ليل فحمل الرواية عليه مع إمكان حملها تقييداً بصورة الاختراق كما هو القاعدة المطردة  
 من حمل المطلق على المقيد ترجيح من غير مرجح بل الترجيح في جانب ما ذكرناه لما عرفت لا أنه يبقى الكلام في أن ظاهر الأخبار المذكورة هو الوجوب كما هو قول جماعة  
 من فضلاء الأصحاب لما قد نادوا لا عرف عنه صافا لا مجرد مناقشات لا يخفى منها على المصنف قال في نقل الخلاف في المسألة والمحقق الاستصحاب لنا أصيل  
 البرائة وقوله من فاته صلوة فليقضها كما فاتته كما لا يخفى لا بد من الغسل بل هو مستحب ككنا الغسل والحديث سعد بن الصديق وقد تقدم أنه في قول إمامنا  
 من الأصحاب أنه يجب الخروج عنه بالتدليل هو واضح فما ذكرناه من الأخبار لقوله في مسألة حيز في الغسل هو الأصل فيه الوجوب قوله في صحة حديث محمد بن  
 النضر كذا الصدوق فعليك أن تغسل في الوجوب لا ينكر وقوله في رواية الشيخ واغتسل في الأمر فيه كذا في الأول وأما ما ذكره من حديث من فاته صلوة  
 فليقضها كما فاتته إنما هو مخصص للكيفية التي عليها الصلوة بما هو داخل في حقيقة الاعتقاد ما كان خارجا عنها وأما حديث سعد بن الصديق الذي هو ما قد مر من حديث  
 سعد بن الجهم عن الصادق أن الأفعال الأربعة عشر في كل سنة فغير أن لفظ السنة لا يؤول في الاستصحاب استعماله فيها وجب السنة كما لا يخفى  
 على من له من الأخبار على أنه مقارن به هذا الاستصحاب فلا بد من تقييد التعليل بوجوب جملته من الأعمال تقا والحق أن المراد بالسنة ما هو أهم من المعينين  
 المذكورين وإن منع استعمال ذلك صاحب الأصول لتصريحهم بعدم جواز استعمال اللفظ في معنيته اشتراكا حقيقة ومجازا إلا أن ما مضى موجود في الأخبار  
 كثيرا كذا في الموضوع وغيره وأما ما تمسك به في الذخيرة من عدم دلالة الأخبار على الوجوب فقد عرفت ذلك فيما تقدم وأما ما ذكره من الاستصحاب هذا المقام  
 أن ظاهرا المسألة الاختصاص بالتميز لجماعة بعضهم الاستدلال على التمسك بالأصناف بالفضل فيصحب الحكم فيها فحينئذ ذلك أن لم يذكر في هذه الأخبار  
 لكن مع ذلك وفي الفقه الأصولي المذكور في سنة من أنه معتد بالمقدمين حيث قال وان انكسفت الشمس والقمر ولم تعلم به فعليك أن تصليها إذا علمت فان  
 تركتها استعبدت حتى تصبح فاغتسل صل أن لم يجز في القرصان فقامها ولا تغسل شيئا من ذلك في هذه العبارة ان شاء الله تعالى في كتاب الصلوة والله العالم ومنها  
 الفصل في أخذ التربة وكذلك في الصلوة مؤلف كتابها في الكبرياء سناد عن جابر الجعفي قال دخلت على مولينا جعفر بن محمد بن علي الباقر فذكرت له عتبتين متضا  
 إذا رأيت أحدهما انتقضت الأخرى كان لوجه الظهور وجع الجوف فقال لي عليك بترية الحسين بن علي لم تقل كثيرا استعمالها ولا تنجح في قال جابر فقلت  
 فوجه سيدكم ولا الغضب قلت يا مولانا عوذ بالله من بطلان مقام فدخل الدار وهو غضب فأتى بوزن خبز في كفة فناولني يا هاشم قال يا هاشم قال يا هاشم  
 فاستعملها فوفيت لوقتي فقلت يا مولانا هذه التي استعملتها فوفيت لوقتي قال هذه التي ذكرت أنها لم تنجح فيك شيئا فقلت يا مولانا كذبت فيها ولكن  
 قلت لعل عندك علما فأنعلمه منك يكون أحب إلي مما طعمت عليه الشكر فقال لي إذا أردت أن تأخذ من التربة فتعدها الخرا قبل الغسل لها يوم القراح  
 والبس لها الحمارك وتطيب بعباد دخل فقف عند الراس فصل أربع ركعات تقر ثم ساق الخبز في بينا الصلوة وكيفية ما إذا أخذ من التربة إلى أن تأخذ ثلث  
 أصابع ثلاث مرات تدحها في خرقة نظيفة أو قارورة زجاج وتختتمها بخاتم عقيق عليها شاء الله لا قوة إلا بالله استغفر الله فاذلهم الله تعالى منك صدق النبي لم  
 يصعد معك في الثلث قبضات لا سبعة مثاقيل ترفعها الكل علة فانها تكون مثل ما رأيت منها الغسل يوم النيران لما رواه الشيخ في المصباح المعلى عن أبي خنيس  
 عن الصادق عليه السلام قال إذا كان يوم النيران فاغسل البس نظف ثيابك الحديث ثم قال الفاضل ابن فرهاد في المذهب تنبيه يوم النيران يوم جليل القدر  
 وتعيينه من السنة غامض مع أن معرفة أمرهم من حيث يتعلق به عبادة مطلوبة للشارع والامتنال موقوف على معرفة ولم يتعرض لتفسير أحد من علماءنا سؤالا  
 الفاضل محمد بن إدريس حكايته في الحقيقة بعرض محققه هذا السناد وعلم الهيئة وأهل هذه الصنعة كتاب له أن يوم النيران يوم العاشر من ياروق قال الشهر يد  
 ذرايا أول سنة الفرياد حلول الشمس برج الحمل أو عاشر أيار في الثالث إشارة إلى قول ابن إدريس في الإشارة إلى ما هو مشهور عند فقهاء العجم بلدهم فانه يوم  
 عند نزول الشمس إلى الجحيم وهو قريب مما قاله في الأناور وحكاية اليوم السابع عشر من كانون الأول وهو يوم اليهود وفيه ترجع مصدرة الشمال ويأخذ  
 النهار من الليل ثلث عشر عتقا ومقدار ما يؤخذ في كل يوم وينزل الشمس من الجحيم قبله بيومين وبعض العلماء يجعله رأس السنة وهو النيران فجعله كما  
 عن بعض العلماء قال بعد ذلك التاسع من شهر ربيع الأول وهو يوم النيران فيصحب الغسل صلوة أربع ركعات لما رواه المعلى بن خنيس عن الصادق ثم ذكر  
 الخبر فاختار التفسير الأخير جزم به والأقرب من هذه التفسير أنه يوم نزول الشمس من الجحيم لوجوه الأول أنه أعرف بين الناس بظاهر استعمالهم في  
 الخطاب المطلق القائل لكل مكلف إلى معلوم في العرف والظاهر الاستعمال أولى من انصرافه إلى ما كان على الضد من ذلك لا أنه معلوم من مادة الشرع  
 وحكمة الاتري كيف عاينوا في الصلوة لغير الشمس الظاهر وهو يوم رمضان برؤية الهلال وكذا الشهر الحرام وهو ما هو ظاهر تعرفها عامة الناس بل الحيوانات

في حاشية  
 في حاشية  
 في حاشية

في حاشية

في حاشية



وَبَيْنَا غُلَامٌ بِالنُّفَرِ وَهُوَ رَاجِعٌ

RV1

[illegible]

المجلس  
العلمي







والإغسل المسنون

قضيت يوم السبت وبعده من أيام الجمعة وتماثل غسل يوم الجمعة تيمما لما يليق الظهور في سائر الأيام من التقصير انتهى كلامه وفي قوله وإنما الغسل إشارة  
إلى ما تضمنته رواية الحسين بن خالد المذكورة وبوتة أيضا التخصيص في تركه للثلاث السجدة تقدم في صحة منصوصين حازم إذا شئ من الأعمال إلا أن كان  
بل وقد جازت كما لا يخفى في ذلك في الخبرين السابقين من جابر الجعفي عن الباقر عليه السلام قال ليس على المراقب غسل الجمعة في السفر ويجوز لها تركه في الحضر وهو ظاهر  
الاستصحاب هذا واعتكف لنا القول بالوجوب المطلق في غير مجرى الكلا المتقدم نظرا لما إذا علم من عادة المتقدمين كما صرح به أيضا في واحد من أصحابنا  
المتأخرين أنهم يعبرون غالباً بمقتضى الأخبار والوجوب في الأخبار كما يجهل المجهل المشهور وكان يجهل المجهل اللغوي وتأكيد الاستصحاب فعين ما يقع في الأخبار في  
فكلامهم ولم يشك كون الوجوب عند حقيقة المصطلح صحيح بل كلامهم عليه على هذا الجمل أيضاً لا ينافي ثبوت الاستصحاب في حيث عنوان الباب بلفظ الوجوب  
فما ذكر في غير الباب المذكور من قولهم ولو كان الله تعالى لم يخلقنا لصلوات الفريضة بصلوات النافلة وأتم الوضوء بغسل يوم الجمعة  
وهو موقوف رواية الحسين بن خالد المتقدمه الظاهرة كما عرفت في الاستصحاب ما وقع له في هذا المقام وتقع في الفقه الرضوي أيضاً حيث قال لم يؤدوا علم  
عند الجمعة سنة واجبة لا تدعى السفر ولا في الحضر ثم قال عرفت الكلام المتقدم نقله قريباً وأما من الغسل يوم الجمعة تيمما لما يليق الظهور في سائر الأيام  
من التقصير أو ما ذكره شيخنا المثلث إليه انما من جملة أخبار الاستصحاب على التقية لأنه مذهب كثير من جمهور فقهاء الجمل على التقية فرع نقاض أخبار صحيحة  
والأخبار كما عرفت فمحققنا في الأخبار التي هي مناط الاستدلال من الطرفين متشابهة لما ذكر من صحة الوجوب السنة وأنه لا يمكن الجمل على منصوص بل الأخبار  
المذكورة قابلة للاستدلال على كل من القولين ولو كان الوجوب ظاهراً في المصطلح والسنة ظاهرة في معنى الاستصحاب كما يمكن الجمل على التقية لظهور التقابل  
بين المعنيين وعدم إمكان حمل أحدهما على الآخر لكن الأمر ليس كذلك لما عرفت قالوا ليجب كما قد تذكروا هو انما من النظر عن هذه الأخبار وعدم الاستدلال  
بها في البين والنظر في تحصيل دليل الخروج قد عرفت بما ذكرناه من الوجوب المتقدمه أن الظاهر هو الاستصحاب فيجب حمل تلك الأخبار المتشابهة عليه  
حمل ما ورد بالامر بالغسل يؤيده زيادة على ما قد متناشهر من القول بل ادعى الإجماع عليه وقد عرفت أن الخلاف في هذه المسئلة غير واضح لما  
قد تذكروا وكيف كان فإنه وإن كان الظاهر هو الاستصحاب إلا أن الاحتياط في الدين والخروج عن العبدية بيقين الموجب للدخول في زمرة المتقين يقتضي  
الحفاظة على الاتيان به وعدم التهاون به لما في جملة من الأخبار من مزيد التأكيد فيه على جبره بكاد أن يلحقه بالواجبات كما في جملة من السنن المؤكدة  
فإنها ما يدل على عادة الصلوة في الوقت بتركه كما ورد في موثقة عمار قال سألت الصادق ع عن الرجل يتيى الغسل يوم الجمعة حتى يصل قال إن كان في  
وقت ضيقه يغسل يعيد الصلوة وإن مضى الوقت فقد جازت صلواته وذكر الشيخ في الموثق عن سهل بن اليسع أنه سئل بالحقن من الرجل  
يدع غسل الجمعة ناسياً أو غافاً قال إن كان ناسياً فقد نسي صلواته وإن كان غافاً فالغسل حلال إن هو فعل فليست غفرت الله  
ولا يعود وظواهر هذه الأخبار كما ترى والتعليق أن تركه يجب نقصاً داخل في الصلوة ولو في نقصان ثوابها ونقصان الدين والأمر بالاستغفار  
الذي لا يرتب إلا على الذنب لا احتياط في الدين يقتضي الحفاظ على الاتيان به هذا مع ما فيه من مزيد الطهارة كما رواه في حديثه عن الأصم  
قال كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا أراد أن يتجرجر الرجل يقول والله أنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة فإنه لا يزال في طهر الجمعة الأخرى وفي  
الشيخ عن الصادق ما أن غسل يوم الجمعة فقال شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد  
واجعلني من المتقين ثم كان له طهر من الجمعة تيممها في الأول قد صرح أصحابنا بأن وقت الغسل المذكور ما بين الفجر إلى الزوال وأنه  
كلما قرب إلى الزوال كان أفضل عن قتال أن يصلي الجمعة قولاً أما أن وقته من طلوع الفجر فيدلى عليه أن الغسل قح مضاف إلى اليوم ولا ريب أن مبدأ  
هو طلوع الفجر شرعاً واغتوا عرفاً فلا يجوز قبله وما رواه في عن زرارة والفضل في الحسن قال قلنا له اجزى إذا اغتسلت بعد الفجر الجمعة قال نعم وروا  
ابن دريس في مستطرفات السرائر نقلها من كتاب حريز بن عبد الله عن الفضل زرارة عن الباقر عليه السلام أنه سئل عن غفلة من الغفلة أن  
كان انما مثل هذين العمدتين غير ضارة لأنه من المعلوم أنها وما مثلها لا يعتد في غير الإمامة والفقهاء الرضويين يجزى إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر  
وكما قرب من الزوال فهو أفضل في رواية زرارة عن أحمد بن محمد إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزى لك ذلك للجانب وبالجملة حديث الظاهر  
الحكم إجماعي وإن أخر وقته الزوال قال في المعيار عليه إجماع الناس هو يؤذن بدعوى الاتفاق عليه في الخاصة والعامة وبدل عليه حسنة زرارة عن  
الباقر عليه السلام قال لا بدع الغسل يوم الجمعة فاستوفد تقدم إلى أن قال ولكن فرغك من الغسل قبل الزوال ويؤيد أيضاً ما رواه الشيخ عن محمد بن عبد العزيز عن  
الصادق عليه السلام قال كانت الصلاة في نواحيها وأما ما إذا كان يوم الجمعة جازاً فتأذي الناس بأرواح أبائهم وأجسامهم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وآله  
بالغسل يوم الجمعة فجزت بذلك السنة وروا في غير موضع أيضاً في باب يوم الجمعة ويدل عليه أيضاً ما رواه الشيخ عن بهاء بن محمد أن الصادق عليه السلام في الرجل  
لا يغسل يوم الجمعة في أول النهار قال يقتضيه من غير النهار فإن لم يجد فليقضه يوم السبت والمتبادر من القضاء هو غسل الشئ خارج وقته ولما لم يجز الغسل  
وإن أمكن إلا أن الظاهر بعد ذلك الظاهر أن لفظ القضاء في الموضوعين بمعنى واحد واللازم من هذا الاحتمال جمل بجملة مجرد الفعل الثلاث مع التخصيص  
بما خرج الوقت لا يخرج عن منافرة وهذا الخبر استدلاله في المعبر على ذلك بعد عناية المتقدمه وهو موقوف على ما ذكرناه وبذلك يظهر أن ما ذكره بعض متأخري  
المتأخرين من أنه لا الإجماع على الحكم لا يمكن القول باستدلاله إلى الليل لا للاق اليوم في الروايات وجواز حمل الأمر في رواية زرارة على الأفضلية بعيد  
ظاهر هذه الأخبار فإنه لا يفسد بعضها البعض ظاهر الدلالة على امتداد الزوال الخاصة وبها تقييد أخبار اليوم التي ادعى حلقها في غير شيخنا في  
الخاصة قريب الإسناد أنه روى في عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام قال كان لا يغسل الجمعة عند الزوال وهو  
ظاهر في غسله آخر النهار لأنه لا معنى للزوال في غير الزوال بل في الغسل من الزوال إلى الليل وذكره الفقيه

٣٧٣  
وإن كان ناسياً أو غافاً فالغسل حلال إن هو فعل فليست غفرت الله ولا يعود وظواهر هذه الأخبار كما ترى والتعليق أن تركه يجب نقصاً داخل في الصلوة ولو في نقصان ثوابها ونقصان الدين والأمر بالاستغفار الذي لا يرتب إلا على الذنب لا احتياط في الدين يقتضي الحفاظ على الاتيان به هذا مع ما فيه من مزيد الطهارة كما رواه في حديثه عن الأصم قال كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا أراد أن يتجرجر الرجل يقول والله أنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة فإنه لا يزال في طهر الجمعة الأخرى وفي الشيخ عن الصادق ما أن غسل يوم الجمعة فقال شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد واجعلني من المتقين ثم كان له طهر من الجمعة تيممها في الأول قد صرح أصحابنا بأن وقت الغسل المذكور ما بين الفجر إلى الزوال وأنه كلما قرب إلى الزوال كان أفضل عن قتال أن يصلي الجمعة قولاً أما أن وقته من طلوع الفجر فيدلى عليه أن الغسل قح مضاف إلى اليوم ولا ريب أن مبدأ هو طلوع الفجر شرعاً واغتوا عرفاً فلا يجوز قبله وما رواه في عن زرارة والفضل في الحسن قال قلنا له اجزى إذا اغتسلت بعد الفجر الجمعة قال نعم وروا ابن دريس في مستطرفات السرائر نقلها من كتاب حريز بن عبد الله عن الفضل زرارة عن الباقر عليه السلام أنه سئل عن غفلة من الغفلة أن كان انما مثل هذين العمدتين غير ضارة لأنه من المعلوم أنها وما مثلها لا يعتد في غير الإمامة والفقهاء الرضويين يجزى إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر وكما قرب من الزوال فهو أفضل في رواية زرارة عن أحمد بن محمد إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزى لك ذلك للجانب وبالجملة حديث الظاهر الحكم إجماعي وإن أخر وقته الزوال قال في المعيار عليه إجماع الناس هو يؤذن بدعوى الاتفاق عليه في الخاصة والعامة وبدل عليه حسنة زرارة عن الباقر عليه السلام قال لا بدع الغسل يوم الجمعة فاستوفد تقدم إلى أن قال ولكن فرغك من الغسل قبل الزوال ويؤيد أيضاً ما رواه الشيخ عن محمد بن عبد العزيز عن الصادق عليه السلام قال كانت الصلاة في نواحيها وأما ما إذا كان يوم الجمعة جازاً فتأذي الناس بأرواح أبائهم وأجسامهم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وآله بالغسل يوم الجمعة فجزت بذلك السنة وروا في غير موضع أيضاً في باب يوم الجمعة ويدل عليه أيضاً ما رواه الشيخ عن بهاء بن محمد أن الصادق عليه السلام في الرجل لا يغسل يوم الجمعة في أول النهار قال يقتضيه من غير النهار فإن لم يجد فليقضه يوم السبت والمتبادر من القضاء هو غسل الشئ خارج وقته ولما لم يجز الغسل وإن أمكن إلا أن الظاهر بعد ذلك الظاهر أن لفظ القضاء في الموضوعين بمعنى واحد واللازم من هذا الاحتمال جمل بجملة مجرد الفعل الثلاث مع التخصيص بما خرج الوقت لا يخرج عن منافرة وهذا الخبر استدلاله في المعبر على ذلك بعد عناية المتقدمه وهو موقوف على ما ذكرناه وبذلك يظهر أن ما ذكره بعض متأخري المتأخرين من أنه لا الإجماع على الحكم لا يمكن القول باستدلاله إلى الليل لا للاق اليوم في الروايات وجواز حمل الأمر في رواية زرارة على الأفضلية بعيد ظاهر هذه الأخبار فإنه لا يفسد بعضها البعض ظاهر الدلالة على امتداد الزوال الخاصة وبها تقييد أخبار اليوم التي ادعى حلقها في غير شيخنا في الخاصة قريب الإسناد أنه روى في عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام قال كان لا يغسل الجمعة عند الزوال وهو ظاهر في غسله آخر النهار لأنه لا معنى للزوال في غير الزوال بل في الغسل من الزوال إلى الليل وذكره الفقيه



اباؤى لم يفرغ الجواب عن الخبر المذكور بشيء وهو مشكك اما ما نقل عن الشيخ من ان غاية صلوة الجمعة فاستحسنه ذلك قال قال الشيخ في ذلك ان  
تصل الجمعة وهو من شكك بمقتضى الاطلاق والتفاد الى ان ذلك يحصل للمفسر المطلوب من الفصل جلا للاسراف بقاءه قبل الزوال في الرواية السابقة  
على ناكذ الاستصحاب انتهى قول فيه اولان مقتضى الاطلاق المذكور لا يمتد الى اخر النهار لاني هذا الحد بخصوصه ولا يقول به وثانيا ان هذا  
الاطلاق يجب تقييده بما ذكرنا من الاخبار فلا سيما احسنه في المذكورة الدالة صريحا على الامر ببقاءه قبل الزوال تاويل الرواية المذكورة سيما مع وجود  
المعاضد لها بما ذكره فرع وجود المعاضد ليس الاطلاق تلك الاخبار وقضية حمل المطلق على المقيد يوجب الوقوف على ظاهر الحسن المذكورة على  
انك قد عرفت ان العمل بذلك الاطلاق لا قابل به والقول بان غاية الصلوة ان اراد به وقفها فهو قول الزوال كما دلت عليه صحاح الاخبار وصريحها فيجب ان يكون الفصل قبله  
ان اراد به وقوعها بالفعل لا يلزم على هذا انه لو لم تصل الجمعة لم يكن غسل هو ما لا يقول به احد مع ظهور الاخبار بخلافه وبه يظهر ان الواجب حمل  
كلام الشيخ على ما يوافق المشهور ويجعل صلوة الجمعة كناية عن وقفها وهو الزوال واما انك كما قرب من الزوال كان افضل فقد اعترف بجملة من افاضل  
المتأخرين بعدم الوقوف على مستند وهو كذا فلان مقتضى كلامه في كتاب الفقه اسلفنا نقله فحفظنا به وهذا من جملة خصوصيات الكتاب المذكور  
والمتقدمون قد ذكرنا هذا الحكم والظن المستند فيه هو الكتاب المذكور ولكن خفي ذلك على المتأخرين لعدم وصول الكتاب اليهم وبعبارة الكتاب  
المتقدمة عبرة في به والظان انما في الرسالة كتابا ايضا وان لم يصرح في الاثباته والله العالم **الشافعي** في الشهور بين اصحاب نه لو فاته الفصل قبل الزوال  
فصا بعد الزوال في يوم السبت عمدا كان او نسيانا لعذر ولا عذر وظل الصدوق في به اشتراط **الشافعي** في العذر قال من نسي الفصل او فاته فله ان يغسل  
بعد العذر يوم السبت يدل على ما ذكره رسالة جري عن بعض اصحابنا عن الباقر عليه السلام قال لا بد من غسل يوم الجمعة في السفر والحضر فمن نسي فليعد من  
وبدل على القول المشهور وموثقة سماعة عن الصادق عليه السلام في الرجل لا يغسل يوم الجمعة في اول النهار قال يغسله في اخره فان لم يجد فليغسله يوم السبت  
موثقة ابن بكير عن الصادق قال سئل عن رجل فاته الفصل يوم الجمعة قال يغسله ما بينه وبين الليل فان فاته اغسل يوم السبت في الفقه الروي وان  
نسيت الفصل ثم ذكرت وقت العذر من الغد فاغسل ثم قال بعد كلام في البين وافضل اوقاته قبل الزوال الى ان قال وان فاتك الفصل يوم  
الجمعة قضيت يوم السبت وبعد من ايام الجمعة وظاهره كما ترى جواز القضاء ايام الاسبوع فان المراد بالجمعة هنا الاسبوع كما وقع الاطلاق بذلك  
في جملة من الاخبار ولم اقف على من قال بذلك لا على خبر غيره يدل على كيف كان فالظاهر هو القول المشهور واما ما رواه ذريح عن الصادق في الرجل  
هل يغسل الجمعة قال لا فان الظاهر حمل على نفى الوجوب جمعا قال في السبع ذكره موثق سماعة وابن بكير دليل للقول المشهور ومقتضى الروايات  
استصحاب قضاءه من وقت فوات الاداء الى اخر السبت فلا وجه لخلال المصير بذلك يمكن المناقشة في هذا الحكم بضعف مستند بانه معارض بما رواه  
في سب عن سعد بن عبد الله عن معاوية بن حكيم عن عبد الله بن المغيرة عن ذريح عن الصادق ثم ردد الرواية المذكورة قال مقتضاها عدم مشروعية القضاء  
وهو واضح سند من الخبرين السابقين الا ان عمل اصحاب عليها انتهى قولنا ما ذكره من ان مقتضى الروايات استحباب قضاءه من وقت فوات الاداء  
الى اخر السبت فانه يعطى بظاهر ان الاخبار تدل على القضاء ليلة السبت ايضا مع انه ليس كذلك فان المستفاد من صريحها تخصيص القضاء بما بعد الزوال  
الى اخر النهار يوم السبت وحيثما يشعر به كلامه من ادعاء القضاء ليلة السبت ايضا مع انه ليس كذلك على نظرنا فصرح بذلك جملة من اصحابنا فاعترفوا  
بعدم وجود النص على القضاء قال في خلاصة البحار في اكثر استصحاب القضاء ليلة السبت ايضا واخبار خالية عنه وان امكن ان يراد بيوم السبت ما يشهد  
بالليل لكن لا يمكن الاستدلال به والاولوية ممنوعة لاحتمال اشتراط المماثلة انتهى في ذلك اشار ايضا في ذخيرة وهل يلحق بما ذكره ليلة السبت قيل  
نعم وهو خروج عن النصوص مما ذكره من قوله ويمكن المناقشة فيه فقيها ايضا ان الظاهر ان جملة المناقشات الواهية اما اول فلان معاوية بن حكيم  
الذي في سند الخبرين وثمة التماس لا ان الكشي قد صرح بكونه فطحيا في موضعين أحدهما في ترجمته وثانيهما في ترجمة محمد بن الوليد على مع جماعته  
من الفطحية وان وصفهم بالعدالة فحديثه لا يخرج عن الموثوق الذي لا يزال يعتد به في الضعيف وترجمه على عبد الله بن بكير والحسن بن علي فضال الذين  
قد ردد في حقهما من المدح ما هو مذكور في محله لا يخفى ما فيه وفي سند هذا الخبر ايضا اندج المحارب وهو ليس موثق والاخبار متعارضة في مدحه ومثله كما  
لا يخفى على من لا يخطئ لوجاه وان كان لمدحه نوح رجحان وبالجملة فان ترجمتها على ما ذكره من الاخبار فضلا عما نقلنا ممنوع اتم المنع وثانيا ان كافة الاصحاب  
من اصحاب هذا الاصطلاح وغيرهم قد اعرضوا عن هذه الرواية كما اعترف به وهو الظاهر من سقوطها وان سلمنا صحة سندها واعتبارها كما ادعاه وهو  
على ضعف اصطلاح الذي لا يزال يحامى ونه وبالجملة فالظاهر كاعتراضه على ما قدما ذكره وبما حمل على عدم العذر بناء على ما ذكره من تخريج  
القضاء بصورة النسيان والعذر في عدمها لا قضاء وهو جدي لو ثبت ادعاءه فالحمل عليه بعيد والله العالم **الشافعي** في خلاف بين اصحاب جواز  
تجديله يوم الخميس من خاف عوز الماء يوم الجمعة والاصل فيه ما رواه الشيخ عن محمد بن الحسين عن بعض اصحابه عن الصادق قال قال اصحابه انكم تناوزون غدا  
من لا ليس فيه ماء فاغتسلوا اليوم لغدا فاغسلنا يوم الخميس للجمعة وما رواه ايضا عن الحسين بن موسى عن حماد بن محمد بن جعفر قال انكنا مع  
اليوم من بالبادية ونحن نريد بغدا فقال لنا يوم الخميس اغتسلوا فان الماء غدا باقيل فاغسلنا يوم الخميس للجمعة وقد تقدم في  
عبارة كتاب الفقه وان كنت مسافرا وتوخت عدم الماء يوم الجمعة اغتسلت يوم الخميس لحديث جود الشيخ وجماعتهم الشهيد الثاني في التقديم مع  
خوف الفوات مطلقا ومورد الخبرين التقديم لخوف عوز الماء خاصة لا التعذر مطلقا قال في ذلك والظن ان ليلة الجمعة كيوم الخميس فلا يجوز تقديمه  
فيها الا اذا خاف عوز الماء وبه قطع في من مدعيها عليه لاجماع ائمة هذا من قبل ما تقدم له من قوله بالقضاء ليلة السبت مع عدم الدليل عليه

في كتاب الطهارة







وليلة نصف من جملة ذكر في يوم مولد النبي صلى الله عليه وآله والأمر فيه كما في هذا المذكور من عدم الوقوف على مستند وذكرنا الطواف في  
روي الجارود الأمر في مكان فاني لم أقف له على مستند إلا أنه قد ورد في رواية علي بن ابراهيم عن ابن الحسن عليه السلام قال قال لي ان اغتسلت بمكة ثم منيت  
قبل ان تطوف فاعد غسلك بها اشعر يكون الغسل للطواف لا انه يمكن جله على طواف الزيارة فانه بالدخول للطواف يتصل بزيارة البيت وقد ورد  
الغسل لزيارة البيت كما تقدم والغسل لدخول المسجد لظان غسلك حول هو غسل يارة البيت لا غسل دخول البيت فهو لا يدعيها وقال ابن الجبيل  
يستحب لكل شهيد او مكان شريف او يوم وليلة شريفة وعند ظهور الآثار في السماء وعند كل ضل يقرب فيل الله تعالى ويجاء فيه اليه قال المفيد في الفرقة  
يستحب الغسل لري الجارود العلامة للآفة من الجحون لما قيل انه يمتنع قال الحكري بجدة نقل ذلك عنه ولكم لا تعرفه والتعليل لا يثبت نعم روي العلامة ان  
النبي كان يغتسل في مرضه فانه يغتسل فيكون الجحون بطريقه الى وطء ضعف التمسك ولو وضع الاقل كان غسلا فينوي به دفع الجنابة وخصوصا الاشارة  
في نية الطهارة كما ينوي في غسل الجنابة في الاشارة الى انه في ذهابه الى استحباب الغسل من مسميته بعد الغسل لغير عار عن الصداق عظيم واحتمل  
الغسل لمن مات جنباً مقدماً على غسل الميت لغير العيص عن الصادق واستحبته ابن زهرة لصلوة الشكر والمفيد الاشارة الى ان اهرق عليه ماء غالب الجنابة والشيخ المحرر  
الوسايل الطبية للمرأة لغير زوجها مستند الى ما رواه الكليني عن سعد بن عمر الجلال قال قال الصادق ع اما امرأتك باتت زوجها عليها ساخط حتى لم يقبل  
منها صلوة حتى يرخصها واما امرأة تطيب لغير زوجها لم تقبل منها صلوة حتى تغسل من طيبها فكذلك من جنباتها من جنابها اقول الظان المراد بالغسل في الخبر  
انما هو غسل الطيب اذا التفت عن بدنها بان تبالغ فيه كما تبالغ في غسلها من جنباتها بايضاً الى المثل في جميع بدنها وشعرها والله العالم انما يعني  
قال في كبرى دويكر بن اعيان عنه قضاه غسل ليلة الايام بعد الجنابة فانه ليلته قال في من يقضي غسل ليلتي الى افراد الثالث بعد الجنابة واية بكبر  
عن الصادق والظاهر ان الرواية المذكورة في ما رواه في تب عنه قال سالت الصادق ع في اي ليلة اغتسل في شهر مضى قال في تسعة عشر وفي  
احدى وعشرين وفي ثلث وعشرين والغسل في اول الليل قلت فان نام بعد الغسل قال هو مثل غسل الجمعة اذا اغتسلت بعد الفجر اخرجك وانت خير بانظر  
هذا الخبر لا دلالة فيه على ما ذكره بوجه فان معناه انظر لكل ناظر انما هو ان النساء من اول الليل يجرى الى اخوه وان نام بعده كما ان غسل الجمعة يجرى منه  
اغتسل بعد الفجر وان نام او احدث بعد ذلك لم ينقض على رواية في الباب غير هذه فما ذكره من دعوى قضاء غسل هذه الليلة لا اعرف له وجهاً على ان  
ما قدمنا نقله من الرواية التي اشار اليها في كتاب الفقه ظاهرة في عدم القضاء حيث قال وقد كان الغسل اربعة عشر يوماً الى ان قال واحد عشر  
ثم عد ما وعدتهما ليلة تسعة عشر وليلة احدى وعشرين وليلة ثلث وعشرين ثم قال في من السوي بعضها او اضطراد به علة تمنع من الغسل فلا إعادة  
عليه وفي قريب الاستناد الخبر المذكور عن محمد بن الوليد عن ابن بكير انه سئل الصادق ع الغسل في رمضان الى ان قال والغسل في اول الليل قلت فان نام  
بعد الغسل قال فقال ليس هو مثل غسل يوم الجمعة اذا اغتسلت بعد الفجر فكذلك وهو ظاهر في المعنى الذي ذكرناه **الحكم في هبتي** قال في كبرى  
كل غسل لزمان فهو طهره ولو كان افعالاً فهو قبله الا غسل التوبة والمصوب في التقديم لخالف الاعواز والقضاء من فاته تطهر ولعلها اقرب  
نية عليه غسل الاحرام وفي رواية بكير السائفة وذكر المفيد قضاء غسل عرفه انتهى اقول اما ما ذكره من الغسل الزمان في طهره ذلك الزمان فلا اشكال  
فيه وعلى هذا القول في به فيه فقد خلت العهدة من الخطاب باستحبابه وان احدث او نام بعده وقد تقدم في رواية ابن بكير ما يدل على ذلك بالتقريب الذي  
اشترط اليه مثلهما ايضا صحيحة محمد بن مسلم عن ابيهم انه قال يغتسل في ثلث ليا من شهر مضى تسعة عشر واثنتين وعشرين وثلث وعشرين وقال في الغسل  
في اول الليل يجرى الى اخوه وهو في بعض روايته بكير المتقدم بالنسبة الى الليلة الثالث المذكورة وعاملها انه متى اغتسل فانه يجرى في اداء الغسل  
في هذه الليلة الى اخوها وان نام او احدث بعد ذلك اما ما ذكره من ان الغسل للمكان والغسل قبله الاما استثناء فهو جيد ايضا لان المقصود من الغسل  
هو الاثنان بالافعال المذكورة او دخول تلك الامكنة الراجع الى الافعال في الحقيقة بطهارة الغسل ان يكون من طهرها لمزيد احترامها وفضلها  
ومقتضاه ان لو احدث او نام بعد الغسل قبل تلك الغاية فانه يستحب له الامادة وبذلك صرح شيخنا المشار اليه في كبرى ايضا فقال الاقرب  
اعادة غسل الغسل بتخلل الحدث قد ذكر في دخول مكة التيمم في الاحرام ولو احدث في الاثنا ولا إعادة او لي انتهى اما ما اشار به الى ما ورد في دخول مكة  
فالظاهر انه ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قل سالت ابا ابراهيم عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام فيتوضأ قبل ان يدخل يجوز به ذلك او يعيد  
لا يجوز به فما دخل وضوءه نحوها غيرهما مما سألنا الله تعالى في كتاب الحج ونحو ذلك ما ورد في غسل الاحرام وانتقاضه بالنوم كما اشار اليه من صحة التوضؤ  
سويد عن ابن الحسن ع قال سئلته عن رجل يغتسل للاحرام ثم ينام قبل ان يحرم قال عليه عادة الغسل اما ما ذكر في جملة من الاخبار من ان من اغتسل بعد  
الفجر اخرج الى الليل في كل موضع يحضه الغسل كما ما ورد ومن ان غسلا يومه يجرى ليلته وغسل ليلته يجرى ليومه فالظن تقيد بعدم تخلل الحدث  
لما رواه الشيخ عن اسحق بن عمار عن ابن الحسن ع قال سئلته عن غسل الزيارة يغتسل بالنها ويؤدب بالليل يغتسل احدث قال يجوز به ان لم يحدث فان احدث  
ما يوجب وضوءاً بعد غسلة في عن اسحق بن عمار عن الموثق عن ابن الحسن ع الا انه قال يغتسل الرجل بالليل يؤدب بالليل الى ان قال في الخبر  
فليعد غسله بالليل ما ذكرنا من عادة الغسل بتخلل الحدث مطروح الشبهان الا انه بما جلا ما عدا النوم محملاً به مع دلالة رواية اسحق بن عمار  
على إطلاق الحديث كما ترى المشهور في كلام اصحاب الكفاءة بالغسل الا دل وان احدث بعده وسئل في كتاب الحج انما الله تعالى يحضى لمقام واما  
استثناء الكلام المتقدم بالنسبة الى تقديم الغسل من غسل التوبة والمصوب في لظان الوجه فيه هو ان ما عدا موضع الاستثناء قد جعل في الجنابة  
غاية للغسل بحيث لا يقبل وقوعه عن غسله فيوقف تقديم الغسل التوبة وهذا الامادة لو احدث قبل يقامه كما تقدم واما موضع الاستثناء فانما لظ  
منها ان سبب الغسل قضية السببية تاخير الغسل عنه الا انه يدخل في ذلك ايضا قبل الودع فانه سبب في استحباب الغسل فيكون الواجب كونه



الكلام في التيمم

خير وهو ان يستعمل التيمم في الصلاة المذكورة متى كان التيمم في الغسل واجباً في غير ما هو  
 لصحة التيمم كما هو ظاهر الخبر المتقدم وعلى هذا فيكون الغسل متقدماً ودخولاً في الضابطة المذكورة وباقى مثله ايضا في غسل التيمم فانه يمكن ان  
 يكون نقضاً لصحة التيمم في الغسل المذكورة ويحتمل ان يكون لشركة الصلوة وهو الاقرب الى ظاهر النفي على هذا فيحتاج الى الاستدلال  
 هذه المستنبات ومقتضى ذلك ما ذكره مع غسل التيمم في الاستدلال او عدم استغناء الغسل التيمم من الضابطة فان الحال في المقامين واحد كما شرعنا  
 واما ما قرره من التقديم لما يغتسل به من فاته فالظاهر ان الغسل بغيره شرعية يتوقف فعله على ما رسمه صاحب الشريعة من الزمان والمكان  
 ونحوها من الخصوصيات وردد في موضع لا يستلزم اطراؤه والتكثير في الاخبار يقتضي الجمع وجواز تقديمه خوفاً لا عواناً وغسل الاحرام  
 على العلم بنقطة على مستند ما اشياء الى من خبر كبير بالنسبة الى قائله في احدى هذه المسائل الثلاث فقد عرفت ما فيه والله العالم **الباب الرابع**  
 في التيمم ولبيد هنا بتحقق قد سبق لنا في فصولنا في التيمم عن قوله عز وجل ان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من  
 الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا غليظاً فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه يريد الله ليخفف عليكم في الدين لعله يبارك لكم في كل نعمته وليتيمم  
 وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون اقول صلا هذه الآية في التيمم عن قوله عز وجل ان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من  
 برؤسكم وارجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فامسحوا برؤسكم وارجلكم واما في التيمم فانه لا يشرع فيه الا في حال الحاجة الى التيمم  
 عطف عليه بما حكم من لم يجد ماء او لم يتمكن من استعماله بالنسبة اليها ايضا فقال وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من  
 قال في جمع البناء وهو المروي عن السيد بن البرقي الطائفة وقيل انه لا حاجة الى التقييد لان قوله لم تجدوا ماء متعلق بالرجل الاربع وهو يشمل  
 الغسل من استعماله لان الموضع منكم المفقود وعلى غير ما يلبس به اذا الغالب فقدان الماء في اكثر الصحا واذا جاء احد منكم من الغائط وهو متباعد عن الحدث  
 اذا الغائط لانه المكان المنخفض من الارض كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة لتقريبه اشخاصهم عن عين الناظرين كما هو السند في ذلك فكله سبحانه في الحديث  
 بالحي من مكانه قبل ان يركب الماء او قوله تعالى وارسلنا الى مائة الف او يزيدون والمراد ان كنتم مسافرين واما احد منكم من الغائط وبمحصل الجوا  
 عن الاشكال المشهور في ذلك اورد على ظاهر الآية وهو انه سبحانه جامع بين هذه الاشياء في الشرط المترتب عليه جواز واحد هو الا ان ياتيهم مع ان الحي من الغائط ليس من  
 قيل ان المرضي الذي يبع عطفه عليها بالمقتضية استقلال كل منها في ترتب الجواز عليه فان كل من المرضي بالتيمم لا يباح التيمم والرجوع فيه  
 والحي من الغائط وما عطف عليه سبب وجوب الطهارة ومقتضى جميع احكام المرضي مع واحد من الاولين لم يترتب الجواز وهو وجوب التيمم وجب عن هذا  
 بوجه اخر في تفسيره ايضا في الكشاف ولاستعماله في التيمم والرجوع اليه كما ورد في الاخبار ففيه والعلامة في التيمم قال هو الجواز ولكن الله سبحانه  
 ولم يسم كما يسمون في غير الباقية هذا ولاستعماله في التيمم في الواقع في الفرج ونظيره في الآية قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن والموت  
 التمس بغير واحد كما صرح به اهل اللغة فلا يلتفت الى تفسيره من جهة من الخلفين بطلاق التمس لغير محرم كالموت وقوله عن الشافعي وقيل انه مذموم بخصه  
 مالك ما كان عن شهوة فلم يجدوا ماء راجع الى المرضي المسافر في جملته لا يبعد الماء من مرضي لا يبعد من يوضيه ويضاف الضر من استعماله لان وجدانه  
 مع عدم التمكن من استعماله خوف الضر فيحكم بعدم ولو كان المراد من وجدانه ما هو عام من ذلك بحيث يصح عليه ان يتيمم بياضه واجد الماء للمرضي مثله  
 وجد الماء في برئته ووجه حوله الى ابي يار و لكن لا يبعد عن شرايته واجد الماء مع انه ليس كل اجماع فالمراد بوجدانه ما هو متيقنا من مكان استعماله ولو  
 في هذا الاطلاق ان حال المرضي يغلب به خوف الضر من استعماله الماء وحال السافر يغلب به عجزه عن وجدان الماء وقيل ان المراد كما هو ظاهرها التيمم  
 لا يباح الى ركاب شجور ولا تاويل بما هو كون المكلف غير واجد للماء ان يكون في موضع لا ماء فيه فيكون ترخيصاً بوجدان الماء ولم يتمكن من استعماله في  
 التيمم لمرض من مرضي مستفاد من السنة الملهمة ويكون المرضي مخوفاً غير خائف في خطاب فلم يجدوا الماء فيكون في موضع لا ماء فيه فيكون ترخيصاً بوجدان الماء ولم يتمكن من استعماله في  
 يخفى في الكلام في انه لو وجد الماء الا انه لا يكفي لظهوره الواجب على كونه في موضع لا ماء فيه فيكون ترخيصاً بوجدان الماء ولم يتمكن من استعماله في  
 لا يتبعه قالوا فان الظاهر في الآية عدم وجدان الماء الذي يكفي لظهوره الواجب على كونه في موضع لا ماء فيه فيكون ترخيصاً بوجدان الماء ولم يتمكن من استعماله في  
 من لم يجد طعاماً عشرة ما يكن فرضه تصادقاً فقد تفقوا على انه لو وجد الطعام اقل من عشرة لم يجب عليه ذلك وانتقل فرضه الى الصوم ومن جاز العامة  
 بالتبعيض ونقله شيخنا الشهيد الثالث عن الشيخ في بعض اقواله وعن شيخنا البهائي انه قال وللبحث فيه مجال وانت خبير بان الآية لا تلحق في هذا المقام لا في  
 الاجمال الموجب لتعدد الاحمال الا ان المفهوم من الاخبار الواردة في الجنب يكون مصححاً للماء بقدر ما يتوضوء به بغيره فيقول المشهور لو كان  
 البعض اجماعاً لا يوجب التيمم او قد وجدوا في التيمم القصد منه قوله تعالى ولا يمسوا الثياب متفقون اي لا يقصدوا التيمم  
 المال متفقون منه وشرعاً قصد الصلوة والوجه الذي يبين على الكيفية الواردة في النصوص في ذلك والطهارة الترابية التيمم هو الوجه القصد في ذلك  
 وهو فيتمموا صعيداً خيالياً اي قصدوا نقل الشئ الى التيمم على الوجه الذي يبين على الكيفية الواردة في النصوص في ذلك والطهارة الترابية التيمم هو الوجه القصد في ذلك  
 الله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلاستعماله في التيمم والرجوع اليه كما ورد في الاخبار ففيه والعلامة في التيمم قال هو الجواز ولكن الله سبحانه  
 الثانية التي استدل بها على صحة التيمم لان احدهما في سورة النساء والآخر في سورة المائدة وموردتهما معا هكذا وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من  
 ففي احدهما بعد ذلك ان الله كان عفوا غفورا وفي الاخرى التي ذكرناها هنا منه ما يريد الله في هذا ولا يبين لفظ التيمم في الايتين معاً قصد  
 صعيد المسح الوجه الذي يبين على صحة التيمم هو القصد مطلقاً والشرع هو القصد للصعيد لاستعماله في مسح الوجه واليدين على الكيفية المخصوصة  
 فظاهر كلامه في ان المعنى الشرعي ما هو الوجه الذي يبين على صحة التيمم هو القصد مطلقاً والشرع هو القصد للصعيد لاستعماله في مسح الوجه واليدين على الكيفية المخصوصة

المراد من الغائط

ان يمتنع في التيمم ان يمسح باليد في التيمم

ان يمسح باليد في التيمم

المراد من الغائط







في بيان التيمم

لم يجدوا ماء ووجدوا التيمم لا يتحقق الا بعد الطلب لكان قريبا للماء ولا يعلمه يدن عليه ما رواه الشيخ في الحسن عن زرارة عن ابي عبد الله قال اذا لم يجد  
المسافر الماء فليطلب الماء في الوقت فاذا خاف ان يفوته الوقت فليتم فيه وليصل في اخر الوقت فاذا وجد الماء فلاقضاه وليتوضأ بالماء يستقبل به عن  
التكوير عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن عيسى قال يطلب الماء في السفر ان كانت الخوضه فغلوته وان كانت سهلة فغلوته لا تطلب اكثر من ذلك  
ولا ينال ذلك ما رواه الشيخ عن داود الرقي قال قلت للصاق عليه السلام كونه في السفر يحضر الصلوة وليس مع ماء ويقال ان الماء قريب فليطلب  
الماء وان لم يلقه وقت يمينا وشمالا فقال لا تطلب لكن يتم فاني اخاف عليك الخلف عن اصحابك فتصلي باكمل السجعة وعن يعقوب بن سالم قال سئل  
الصاق عليه السلام عن الرجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق وليا غلوتين او نحو ذلك قال لا امن ان يغتر بنفسه فيعرض له لص او سبع  
ابن سالم عن الصاق في حديث قال فقال له داود الرقي اطلب يمينا وشمالا فقال لا تطلب الماء يمينا وشمالا ولا في بئر ان وجدته على الطريق قضا  
وان لم تجده فامض فانها محمولة على الخوف كما هو ظاهر الخبرين الاولين واللاق الثالث محمول على قيد الخوف المذكور فيها وقد اختلف اصحاب  
حد الطلب في طه والطلب واجب قبل تضييق الوقت في رحله وعن يمينه وعن يمينه وسائر جوانبه وميته سهم وسهمين اذا لم يكن هناك خوف قال  
في نه لا يجوز له التيمم في الوقت الا بعد طلب الماء في رحله وعن يمينه وعن يمينه وسائر جوانبه وميته سهم وسهمين اذا لم يكن هناك خوف لم يفرق في الارض بين السهله  
والخوضه وقال الحيد ومن فقد الماء فلا يتم فيه يدخل وقت الصلوة ثم يطلب الماء عن يمينه وعن شماله ربعه سهمين من كل جهة ان كانت الارض سهلة  
وان كانت خوضه طلبه كل جهة مقدار ربعه سهم قال ابن زهر ولا يجوز فعله الا بعد طلب الماء وميته سهم في الارض الخوضه وفي الارض السهله ربعه سهمين  
يمينا وشمالا اذا ما وردوا باجماعنا قال ابن ادريس حقه ما وردت به الروايات وتواتر به النقل فطلبه اذا كانت الارض سهلة غلوة سهمين واذا كانت  
خوضه فغلوة سهم واحد قال في المنتهى بعد ان نقل طرفا من عبارات الاصحاب لم يقبل المرتضى في الجملة لا الشيخ في بقدره في المعنى والتقدير بالغلو والغلو  
رواية التكون وهو ضعيف غير ان لجماعه علوا بهاد الوجوه ان يطلب في كل جهة يروح فيها الاصابة ولا يكلف التساوي في الشق ودابة زرارة تدل على  
انه يطلب يمينا وشمالا في الوقت حتى يثبتي الغلوة وهو حسن والرواية واختر السند المعنى انتهى وقال في ك بعد نقله وهو في حقه لكن في ان الله  
نقل ان مقتضى كثير من الروايات جواز التيمم مع السعة فيمكن حمل انقضاء راية زرارة من الامر بالطلب الى ان يتضييق الوقت على الاستصحاب المتعدي بالطلب  
من كل جهة يروح فيها الاصابة بحيث يتحقق غلوة وجدان الماء انتهى قول الاشك ان رواية السكوني وان كانت ضعيفة السند باصطلاحهم لان ضعفها  
مجبور على اصحاب قديميها اذ لا دلالة للمحقق وبعضهم تبعوا الرود بضعف السند قد عرفت انه خال من السند سواء الاصطلاح الغير المصحح ولا  
المعتمد على تقدير تسليمه في كنه حقه العمل الطائفة بها كما عرفت وجعلها عاصمة بينها وبين حسنة زرارة المتقدمة ظاهرة ويمكن الجمع بينهما بحمل الطلب  
ان يتضييق الوقت في الحسنة المذكورة على وجهها المصحح كما يشعر به سياقه وحمل الاقتضاء على الغلوة والغلوتين على عدم الوجوب في رواية السكوني مع تجويز  
المصنوع اما حمل حسنة زرارة كما ذكره في ك على الاستصحاب كما هي عادة في جميع الموارد والابواب فقد بينا ما فيه في غير موضع من الكتاب بل الوجه عندنا  
في الجمع بينهما هو ما ذكرناه واليه يشير كلامه في ك وكذا في المعبر من اعتبار رجاء الاصابة في الطلب سواء كان في جميع الوقت او بعضه فان قلت ما الفرق بين  
رجاء الاصابة الذي حمل عليه الحسنة المذكورة وتجويز الحصول التام عليه رواية السكوني قلت الفرق بينهما هو حصول ظن الحصول في جانب الرجا وعدمه  
في تجويز فتبين ظن الحصول وجعل عليه الطلب الى ان يتضييق الوقت ولولم يظن به حصول الحصول وعلمه على وجهه يتساوى ان عنده فليس عليه الا  
طلب الغلوة والغلوتين بلعتبا التيمم والخوضه كرواية السكوني وهو وجه حسن في الجمع بينهما وبه يزول الاشكال في هذا الجاه اما قوله في ك اشار  
الى الطعن في حسنة زرارة وما دللت عليه من وجوب التأخير في الوقت ان مقتضى كثير من الروايات جواز التيمم مع السعة فيمكن حمل انقضاء راية زرارة من الامر بالطلب الى ان يتضييق الوقت على الاستصحاب المتعدي بالطلب  
على الاستصحاب جمعا بينهما وبين تلك الاخبار فحينئذ القول بوجوب التأخير في الوقت مدلول جملته من الاخبار كما في بياننا ان الله فحمله فبعين ما يقا  
في الجواب عن تلك الاخبار يجاب عن هذه الحسنة المذكورة وليس الدلالة على هذا القول بخصوص هذه الرواية كما يشير اليه كلامه وسيصرح به ايضا فيما يأتي  
حتى انه يحمل على الاستصحاب يستد الكلام في هذا الباب في الكلام في ان الاصابة كرواية وجوب الطلب بالغلو والغلوتين كما هو المذكور في رواية السكوني  
من الجهات الاربع والرواية تالية من ذلك ولعل الوجوب تقييدهم بالاقال الرواية بالاربع الجهات انه مع التجويز في الجهات الاربع يجب الطلب في الاربع  
اذ الموجب للطلب هو تجويز الوجوب وهذا الوجه يتقن انتفاء الوجوب في جهة او جهتين مثلا سقط وجوب الطلب فيها اتفاقا **فروع الاول**  
قال في ك قال في المنتهى لو طلب قبل الوقت لم يعتد به ووجبا عاده لانه طلب قبل الحاجة به بالتيمم فلم يقط فرضه ثم اعترف بان ذلك بما هو اذا امكن  
تجدد الماء في موضع الطلب لا لم يجز عليه الطلب ثانيا وهو جيدان قلنا ان الطلب بما هو في الغلوة كما رواه السكوني اما على رواية زرارة فيجب  
ما امل الاصابة في الوقت سواء كان قد طلب قبل الوقت ام لا انتهى قول لا ينبغي ان عمل اصحاب هذا الباب بما هو على خبر السكوني في ك وكذا في جميع  
ما يد كونه من فروع هذه المسئلة انما هو على تقدير عدمه ولم يد ك واحد منهم حسنة زرارة في المقام كصاحب المعبر مثله السيد المذكور ولهذا قال في  
في المنتهى بعد نقل الاقوال في هذا الطلب مع افتقاره كلام المعبر في الباب ولم نقف في ذلك الا على حديث واحد في سند قول يمكن العمل به لا اعتضاده بالشهر في  
الحكامه الشال في بانه بما يجب الطلب مطلقا اذ في الجهات الاربع مع احتمال النظر في تيقن عدم الاصابة في جهة من الجهات او مطلقا فلا طلب في انتفاء الغلوة  
والثانية لا خلاف فيه بين اصحابنا من جهة من القائلين بوجوب التأخير في التيمم كالشيخ واتباعه فان وجوب التأخير عندهم لدليل اقتضاه دل عليه الوجاء  
المصنوع وهذا انهم وجبوا التأخير مطلقا وان قطع بعدم الماء كما سيجي بيانه ان شاء الله تعالى في موضعه عن بعض العامة القول بوجوب الطلب ان قطع  
بعدم الماء ورد بان الطلب مع تيقن عدم الاصابة بحيث لا يقع الامر به من الشارع وهو جيد ولو غلب على طنه عدمه فهل يكون حكمه حكم اليقين في عدمه

على عدم التيمم

في ك

في ك







عرف من ان الخبر ظاهر بغيره في التقدير يظهر ان الالتم هو القول بعدم الامارة في المسئلة المذكورة وما ادعاه ايضا من التقيد بكلام الاصحاب  
فظهر ما عرفت في حكاية الشيخ من الاطلاق وكذا اعادة العلامة التي ارتكبت للتقيد فيها والذات العالم السابع قال في المعتمد لو شق الماء في رجله وحل  
اجزاء وهو اختيار علم الهدى وقال الشيخ ان جعله طلبة بعد والاعاد لنا انه صلى بتميم مشروع فلم يزل في الامارة ولان النسيان لا يطير الى ازال التوضا  
كعدم الوصلة الى ان قال وفي رواية في بعض عن الصادق عليه السلام يتوضا ويعيد في سبيلها ما عدا من سبيلها وهو ضعيف في اذن ساقطة انتهى قال في كونه  
ولو شق الماء اجزاء وعند المرتضى لعدم رفع من اتمى الخطاء والشيخ يعيدان لم يطلب لهذا الخبر وضوء نعمان بن عيسى وقول الشيخ في التيمم  
والشبهة تدفع ضعف الاستدلال بقول التحقيق بان الخبر المشار اليه هو الاعادة في صورة النسيان مع سعة الوقت مط طلب ولم يطلب الوصل  
العمل به وضوءه باصطلاحهم بعبارة الشهرة كما ذكره في كبرى اخبار المطلب يجب تخصيصها بالخبر المذكور وبه يظهر ضعف الاحتجاج بالمعتمد  
كان المذكور حال الضيق فالتيمم الاجزاء لم يحصل كما تقدم وهو خارج عن مورد الخبر كما عرفت وما قوله في المعتمد انما انه صلى بتميم مشروع فان ارادوا  
في حال السعة فهو بغير ضرورة وان ارادوا في حال الضيق فهو صحيح لما سلف الشا من لو كان معه ثوبا فاذا قد قبل الوقت وستر بماء فلم يتطهر قبل الوصل  
ولما ان الماء ثمة بتميم وحلوا اعادة عليه اجماعا في المنتهى لو كان ذلك بعد دخول الوقت فقد عرفت مما تقدم انه كان علم باسئام فقدان ال  
على صلوات مما هو بها بتميم مشروع وقضية اقتبال الامر الاجزاء المحقق في المعتمد كالحكم المذكور ولم ينقل الخلاف فيه الا عن العامة وهو مؤيد بدعوى الاجماع  
عليه قطع في سبيل وجوب الاعادة هنا للتقريب وقد سبق نقل عبارته من سبيلها ذلك في كذا التامع اختلاف الاصحاب فيما لو كان الماء موجودا  
عند فاعل باستعماله في سبيلها الوقت من استعماله فهل ينقل الى التيمم ويؤدي او يتطهر بالماء ويقضى قولان لقارنا قلنا في المنتهى لقوله في حصة حاد  
بن عثمان هو بمنزلة الماء وانما يكون بمنزلة لوسا وفي احكامه لا ينبغي ان لو وجد الماء في سبيلها فاستعمله وجب عليه الاداء فكذلك ما لو وجد ما سواه فالتيمم  
بعد نقل ذلك قلت يد عليه في قوله في حصة الحيطان رب الماء هو رب الارض في حصة جيل ان الله جعل التراب طمها واما جعل الماء طمها هو رب الارض  
القول لا يخرج من مرجان ولا يدب ان التيمم والاداء ثم القضا بالطهارة المائية لحوط انتهى واختارنا فيها في المعتمد حيث قال من كان الماء قريبا منه وحصله  
يمكن لكن مع فوات الوقت وكان عند استعماله يغوت لم يجز التيمم سعي اليه لانه واجب انتهى هو اختيارنا حيث قال بعد في هذه المسئلة فهل يتطهر  
يقضى او يتيمم ويؤدي قولان اظهرهما الاول وهو خيرة المعتمد في الصلوة مشروطة بالطهارة والتيمم انما يسوغ مع العجز عن استعمال الماء ولما لم  
ان المكلف فاجد الماء ممكن من استعماله غاية الامر ان الوقت لا يتبع لذلك لم يثبت كون ذلك موقفا للتيمم انتهى قال في سبيلها في فرق المحقق الشيخ على بين  
لو كان الماء موجودا عند مجيئ الوقت واستعمله بين من لو كان الماء بعيدا عنه بحيث لو سعى اليه لم يخرج الوقت فوجب الطهارة المائية على الاول  
دون الثاني مستند الى انتفاض شرط التيمم وعدم وجدان الماء في الاول وعدم صدق الوعد في الثاني ثم اعترضه فقال وانت خير بان المراد بوجدان الماء  
في باب التيمم في لايه فعلا او قوة ولهذا يجب على الفاقد المطلب الشراء لصدا الوعدان ولو كان الوعدان بالفعل لم يجب عليه ذلك لانه تعاظم في جواز التيمم  
عدم الوعدان فلا يترجم ما ذكره من الفرق لصدا الوعدان في صورتين بالمعتمد في سبيلها من الحكم بانفاقها اما بالتيمم كما ذكره المعتمد او بالطهارة المائية  
كما ذكره المحقق انتهى كلامه وهو جيد وجيه القول والتحقيق في هذه المسئلة هو ما ذهب اليه من وجوب التيمم والاداء فانه اقرب الى الانطلاق على  
القواعد الشرعية كما لا يخفى من احوالها لاجزاء التي لا تتجهمها في سبيلها فالتيمم والاداء فانه اقرب الى الانطلاق على  
المكلف عامورا بالصلوة في وقتها اية ورواية غاية الامر انهما مشروطة بالطهارة المائية ان امكنت والا فبالتراب لما دلت عليه الاخبار المستفيضة  
بحيث انه لم يتمكن من المائية هنا الاستلزام استعمالها خروج الوقت تعينت الترابية كما لو وجد ماء يسئلزم السعي اليه خروج الوقت فانه يقيم اتفاقا كما تقدم  
واما الثاني فلا بد ان لا يرب ان مشروعية التيمم انما هو للحفاظ على ابقاء الصلوة في وقتها والكان الواجب مع فقد الماء وتعذر استعماله تاخير الصلوة  
من وقتها الى ان يتمكن من استعماله فيحفظ الصلوة كما هو مقتضى كلام هذا القابل للمعلوم من الشرع خلافا من وجوبه وجود الماء في الصورة المذكورة  
المفروضة مع استلزام استعماله خروج الوقت في حكم عدمه بذلك يظهر ان قوله في كذا انه لم يثبت كون عدم اتساع الوقت موقفا للتيمم ليس محله كيف  
في الشرع والادب بالذات انما هو الى الصلوة والاثبات بهل في وقتها ونظر الى الطهارة بالماء انما هو ثان وبالعرض حيث انها شرطها فكيف يقدم ما  
بالعرض على ما هو بالذات مع ان الشارع قد جعل له عوضا عنه تأكيذا للحفاظ عليها في وقتها وكيف يكون عدم اتساع الوقت موقفا للتيمم والعلل في مشرو  
انما هو للحفاظ على الاثبات بالصلوة في وقتها كما عرفت ولعل لهذا الوجه لم يعد في المسوغات فانه حيث كان الاصل في مشروعية التيمم الكف بذكره عن  
في المسوغات فكيف كان فانه وان كان ما اخترناه هو الانسب بالقواعد الشرعية المتقدمة بان تقدم من تلك الاخبار المروية الا انه حيث كانت المسئلة عادية عن  
النصوص على الخصوص فلا حوط بعد الصلوة بالتيتم عادة الصلوة بالطهارة المائية قضائهم انه لا يخفى عليك ان هذا البحث كما يجري في هذه المسئلة يجري  
ايضا في مسئلة عدم اتساع الوقت لا في التيمم من التيمم كذا لا يجد غير ذلك التحصيل السائر اذا توقف على زمان يغوت به الوقت فهل يصح بالانابة  
في الاصل عادية في الثانية في الوقت او يقدم ازالة التيمم او لا وكذا التحصيل السائر ثم يصح قضائنا القولان المتقدمان واما ما ذكره المحقق الثاني  
من التفصيل فقد عرفت باقتناء نقله عن غيره في سبيلها السبيل العاشر لو وجد من الماء ما لا يكفي للطهارة فالتيمم في حكم عدمه وهو كان في  
وبن في المنتهى المحطائنا مؤذنا بدعوى الاجماع عليه ونحوه في كذا ولم ينقل الخلاف في المعتمد المنتهى كذا في هذه المسئلة الا عن العامة وقال في مشرو  
حكم من الشيخ في بعض اقواله النعيق وهو مذهب العامة وقطع في ان الحديث لو وجد من الماء ما لا يكفي للطهارة لم يجب عليه استعماله بل يتيمم واحتج  
المجيب مساواة الحديث وجوب صرف الماء الى بعض اجزاء لجواز وجوده في شكله الطهارة قال والمولات ساقطة هنا لخلاف الحديث داخل

هذا الخبر لا يخرج من مرجان ولا يدب ان التيمم والاداء ثم القضا بالطهارة المائية لحوط انتهى واختارنا فيها في المعتمد حيث قال من كان الماء قريبا منه وحصله يمكن لكن مع فوات الوقت وكان عند استعماله يغوت لم يجز التيمم سعي اليه لانه واجب انتهى هو اختيارنا حيث قال بعد في هذه المسئلة فهل يتطهر يقضى او يتيمم ويؤدي قولان اظهرهما الاول وهو خيرة المعتمد في الصلوة مشروطة بالطهارة والتيمم انما يسوغ مع العجز عن استعمال الماء ولما لم ان المكلف فاجد الماء ممكن من استعماله غاية الامر ان الوقت لا يتبع لذلك لم يثبت كون ذلك موقفا للتيمم انتهى قال في سبيلها في فرق المحقق الشيخ على بين لو كان الماء موجودا عند مجيئ الوقت واستعمله بين من لو كان الماء بعيدا عنه بحيث لو سعى اليه لم يخرج الوقت فوجب الطهارة المائية على الاول دون الثاني مستند الى انتفاض شرط التيمم وعدم وجدان الماء في الاول وعدم صدق الوعد في الثاني ثم اعترضه فقال وانت خير بان المراد بوجدان الماء في باب التيمم في لايه فعلا او قوة ولهذا يجب على الفاقد المطلب الشراء لصدا الوعدان ولو كان الوعدان بالفعل لم يجب عليه ذلك لانه تعاظم في جواز التيمم عدم الوعدان فلا يترجم ما ذكره من الفرق لصدا الوعدان في صورتين بالمعتمد في سبيلها من الحكم بانفاقها اما بالتيمم كما ذكره المعتمد او بالطهارة المائية كما ذكره المحقق انتهى كلامه وهو جيد وجيه القول والتحقيق في هذه المسئلة هو ما ذهب اليه من وجوب التيمم والاداء فانه اقرب الى الانطلاق على القواعد الشرعية كما لا يخفى من احوالها لاجزاء التي لا تتجهمها في سبيلها فالتيمم والاداء فانه اقرب الى الانطلاق على المكلف عامورا بالصلوة في وقتها اية ورواية غاية الامر انهما مشروطة بالطهارة المائية ان امكنت والا فبالتراب لما دلت عليه الاخبار المستفيضة بحيث انه لم يتمكن من المائية هنا الاستلزام استعمالها خروج الوقت تعينت الترابية كما لو وجد ماء يسئلزم السعي اليه خروج الوقت فانه يقيم اتفاقا كما تقدم واما الثاني فلا بد ان لا يرب ان مشروعية التيمم انما هو للحفاظ على ابقاء الصلوة في وقتها والكان الواجب مع فقد الماء وتعذر استعماله تاخير الصلوة من وقتها الى ان يتمكن من استعماله فيحفظ الصلوة كما هو مقتضى كلام هذا القابل للمعلوم من الشرع خلافا من وجوبه وجود الماء في الصورة المذكورة المفروضة مع استلزام استعماله خروج الوقت في حكم عدمه بذلك يظهر ان قوله في كذا انه لم يثبت كون عدم اتساع الوقت موقفا للتيمم ليس محله كيف في الشرع والادب بالذات انما هو الى الصلوة والاثبات بهل في وقتها ونظر الى الطهارة بالماء انما هو ثان وبالعرض حيث انها شرطها فكيف يقدم ما بالعرض على ما هو بالذات مع ان الشارع قد جعل له عوضا عنه تأكيذا للحفاظ عليها في وقتها وكيف يكون عدم اتساع الوقت موقفا للتيمم والعلل في مشرو انما هو للحفاظ على الاثبات بالصلوة في وقتها كما عرفت ولعل لهذا الوجه لم يعد في المسوغات فانه حيث كان الاصل في مشروعية التيمم الكف بذكره عن في المسوغات فكيف كان فانه وان كان ما اخترناه هو الانسب بالقواعد الشرعية المتقدمة بان تقدم من تلك الاخبار المروية الا انه حيث كانت المسئلة عادية عن النصوص على الخصوص فلا حوط بعد الصلوة بالتيتم عادة الصلوة بالطهارة المائية قضائهم انه لا يخفى عليك ان هذا البحث كما يجري في هذه المسئلة يجري ايضا في مسئلة عدم اتساع الوقت لا في التيمم من التيمم كذا لا يجد غير ذلك التحصيل السائر اذا توقف على زمان يغوت به الوقت فهل يصح بالانابة في الاصل عادية في الثانية في الوقت او يقدم ازالة التيمم او لا وكذا التحصيل السائر ثم يصح قضائنا القولان المتقدمان واما ما ذكره المحقق الثاني من التفصيل فقد عرفت باقتناء نقله عن غيره في سبيلها السبيل العاشر لو وجد من الماء ما لا يكفي للطهارة فالتيمم في حكم عدمه وهو كان في وبن في المنتهى المحطائنا مؤذنا بدعوى الاجماع عليه ونحوه في كذا ولم ينقل الخلاف في المعتمد المنتهى كذا في هذه المسئلة الا عن العامة وقال في مشرو حكم من الشيخ في بعض اقواله النعيق وهو مذهب العامة وقطع في ان الحديث لو وجد من الماء ما لا يكفي للطهارة لم يجب عليه استعماله بل يتيمم واحتج المجيب مساواة الحديث وجوب صرف الماء الى بعض اجزاء لجواز وجوده في شكله الطهارة قال والمولات ساقطة هنا لخلاف الحديث داخل

هذا الخبر لا يخرج من مرجان ولا يدب ان التيمم والاداء ثم القضا بالطهارة المائية لحوط انتهى واختارنا فيها في المعتمد حيث قال من كان الماء قريبا منه وحصله يمكن لكن مع فوات الوقت وكان عند استعماله يغوت لم يجز التيمم سعي اليه لانه واجب انتهى هو اختيارنا حيث قال بعد في هذه المسئلة فهل يتطهر يقضى او يتيمم ويؤدي قولان اظهرهما الاول وهو خيرة المعتمد في الصلوة مشروطة بالطهارة والتيمم انما يسوغ مع العجز عن استعمال الماء ولما لم ان المكلف فاجد الماء ممكن من استعماله غاية الامر ان الوقت لا يتبع لذلك لم يثبت كون ذلك موقفا للتيمم انتهى قال في سبيلها في فرق المحقق الشيخ على بين لو كان الماء موجودا عند مجيئ الوقت واستعمله بين من لو كان الماء بعيدا عنه بحيث لو سعى اليه لم يخرج الوقت فوجب الطهارة المائية على الاول دون الثاني مستند الى انتفاض شرط التيمم وعدم وجدان الماء في الاول وعدم صدق الوعد في الثاني ثم اعترضه فقال وانت خير بان المراد بوجدان الماء في باب التيمم في لايه فعلا او قوة ولهذا يجب على الفاقد المطلب الشراء لصدا الوعدان ولو كان الوعدان بالفعل لم يجب عليه ذلك لانه تعاظم في جواز التيمم عدم الوعدان فلا يترجم ما ذكره من الفرق لصدا الوعدان في صورتين بالمعتمد في سبيلها من الحكم بانفاقها اما بالتيمم كما ذكره المعتمد او بالطهارة المائية كما ذكره المحقق انتهى كلامه وهو جيد وجيه القول والتحقيق في هذه المسئلة هو ما ذهب اليه من وجوب التيمم والاداء فانه اقرب الى الانطلاق على القواعد الشرعية كما لا يخفى من احوالها لاجزاء التي لا تتجهمها في سبيلها فالتيمم والاداء فانه اقرب الى الانطلاق على المكلف عامورا بالصلوة في وقتها اية ورواية غاية الامر انهما مشروطة بالطهارة المائية ان امكنت والا فبالتراب لما دلت عليه الاخبار المستفيضة بحيث انه لم يتمكن من المائية هنا الاستلزام استعمالها خروج الوقت تعينت الترابية كما لو وجد ماء يسئلزم السعي اليه خروج الوقت فانه يقيم اتفاقا كما تقدم واما الثاني فلا بد ان لا يرب ان مشروعية التيمم انما هو للحفاظ على ابقاء الصلوة في وقتها والكان الواجب مع فقد الماء وتعذر استعماله تاخير الصلوة من وقتها الى ان يتمكن من استعماله فيحفظ الصلوة كما هو مقتضى كلام هذا القابل للمعلوم من الشرع خلافا من وجوبه وجود الماء في الصورة المذكورة المفروضة مع استلزام استعماله خروج الوقت في حكم عدمه بذلك يظهر ان قوله في كذا انه لم يثبت كون عدم اتساع الوقت موقفا للتيمم ليس محله كيف في الشرع والادب بالذات انما هو الى الصلوة والاثبات بهل في وقتها ونظر الى الطهارة بالماء انما هو ثان وبالعرض حيث انها شرطها فكيف يقدم ما بالعرض على ما هو بالذات مع ان الشارع قد جعل له عوضا عنه تأكيذا للحفاظ عليها في وقتها وكيف يكون عدم اتساع الوقت موقفا للتيمم والعلل في مشرو انما هو للحفاظ على الاثبات بالصلوة في وقتها كما عرفت ولعل لهذا الوجه لم يعد في المسوغات فانه حيث كان الاصل في مشروعية التيمم الكف بذكره عن في المسوغات فكيف كان فانه وان كان ما اخترناه هو الانسب بالقواعد الشرعية المتقدمة بان تقدم من تلك الاخبار المروية الا انه حيث كانت المسئلة عادية عن النصوص على الخصوص فلا حوط بعد الصلوة بالتيتم عادة الصلوة بالطهارة المائية قضائهم انه لا يخفى عليك ان هذا البحث كما يجري في هذه المسئلة يجري ايضا في مسئلة عدم اتساع الوقت لا في التيمم من التيمم كذا لا يجد غير ذلك التحصيل السائر اذا توقف على زمان يغوت به الوقت فهل يصح بالانابة في الاصل عادية في الثانية في الوقت او يقدم ازالة التيمم او لا وكذا التحصيل السائر ثم يصح قضائنا القولان المتقدمان واما ما ذكره المحقق الثاني من التفصيل فقد عرفت باقتناء نقله عن غيره في سبيلها السبيل العاشر لو وجد من الماء ما لا يكفي للطهارة فالتيمم في حكم عدمه وهو كان في وبن في المنتهى المحطائنا مؤذنا بدعوى الاجماع عليه ونحوه في كذا ولم ينقل الخلاف في المعتمد المنتهى كذا في هذه المسئلة الا عن العامة وقال في مشرو حكم من الشيخ في بعض اقواله النعيق وهو مذهب العامة وقطع في ان الحديث لو وجد من الماء ما لا يكفي للطهارة لم يجب عليه استعماله بل يتيمم واحتج المجيب مساواة الحديث وجوب صرف الماء الى بعض اجزاء لجواز وجوده في شكله الطهارة قال والمولات ساقطة هنا لخلاف الحديث داخل







## في احكام التيمم

٣٨٣

الانتقال الى التيمم هو عدم وجوب الشراء متى كان غاليا ويصل بتيمة ثم يبيد بعد وجود الماء اقول اما الاول من هذه المذكورات فلا اشكال فيه  
 اذ قد علم الوجوبان في كل واحد من هذه فاستدل في المعبر في فتوى الاصحاح استدلال عليه بان من خشي من لص اخذ ما يحجب به لم يجب عليه التعويض  
 المال للتلف اذ ساع التيمم هناك دفعا للضرر ساع له هناك برواية يعقوب بن سالم قال سئل عن الصاق عتيقه من الرجل لا يكون معه ماء والماء  
 من بين الطريق وليسا غلو تين او نحوهما قال لا امره ان يغرب بنفسه فيعرض له لص اذ سبغ قال في ذلك بعد نقل ذلك وهو حسن ويؤيد به قوله  
 تعالى ما جعل عليكم من حرج وقوله عز وجل يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر اما الثالث فاستدلوا عليه بصحة صفوان قال سئل ابا الحسن عتيقه  
 عن رجل احتاج الى الوضوء للصلاة وهو لا يقدر على الماء فوجد قدر ما يتوضأ به بما نثره من درهم او بالفضة وهو واحد لهما يشترى يتوضأ او يتيمم قال لا بل  
 يشترى قدر ما يفي مثل هذا فاشترى ثوبان وما يشترى ذلك مال كثير ورواه في سبيل عن الرضا ع اقول والتكليف عليه يادع هذا الخبر ورواه  
 العياشي في تفسيره عن الحسين بن ابي طلحة قال سئل عبد صالح عن قول الله عز وجل ولا تمسك السبل حتى يمتدحوا وما فيهم من الصبيد اطيعوا ما احذرك فان لم تجدوا  
 بشرا او بغيرا فاشترى ان وجد قدره وضوءا ثوبا الف والفضة كم بلغ قال ذلك على قدر جدته وملكه في دعائه الاسلام حيث قال وقالوا في المسافر اذا لم يجد الماء  
 الا بموضع يحاذي نفسه فله ان يوضو او سبغ او ما يخاف منه التلف والهلاك بتيمة ويصل وقالوا في المسافر اذا لم يجد الماء ثوبا يشترى اذا كان  
 واحد الثمن فقد وجب الا ان يكون في دفعه الثمن ما يخاف منه على نفسه لتلف ان عدمه والعطب فلا يشترى به ويتيمم بالصعيد ويصل اقول لا يخفى ان  
 به في المعبر على القسم الثاني لا يخرج من نظره ان استحسن في كماله ما قوله من خشي من لص اخذ ما يحجب به فهو مع كونه لا دليل عليه لا يخرج عن القياس فان ورد  
 ذلك على تقدير تسليمه تعالى يحصل الماء لا يوجب استحبابه الى شراء سبعماء عموم الحقيقة المنقولة في كلامهم والخبرين الذين ردوا فهاهما واما  
 الاستدلال بالرواية فكان ايضا لان مورد ما طلب الماء في الغلات وهو خارج عن محل المسئلة وحمل ما نحن فيه على ذلك لا يخرج عن القياس بالجملة  
 فان الاخبار التي نقلناها في المسئلة عامة للصوة الثانية والثالثة حيث ان ظاهرها وجوب الشراء بما وجد الثمن قليلا كان او كثيرا والظاهر ان ما ذكرناه من  
 لم يرض على ما نقله في المعبر حيث قال اذا لم يوجد الا اتباعا وجميع القدرة وان كثر الثمن كما قال علم الهدى وقيل ما لم يتضرر به في الحال هو شبهة ثم استدل  
 على الاول بانه واحد للماء ضرورة قدرته عليه بالثمن الموجود ثم ورد رواية صفوان ان قال واما الثالث وهو اشتراط عدم الضرر لحالي فهو اختيار  
 الشيخ ثم نقل قول ابن الجنيدي ان قال قال الشيخ في كتابه كماله لا يجب شراء ما كان مضرا له حال وهو فتوى فضلا شافها للجمهور واما قلنا ان  
 شبهة لان من خشي على اخر ما قد ثامن نقل دليله وانت خبير بان ظاهر الملاقاة المتضمن هو ما ذكرناه وتقييدهم بالضرر المذكور في مقابلة اطلاق شاهد  
 بدعيه هذا الضرر الذي قيدوا به لا يخرج عن احتمال النعم يمكن التقييد بما دل عليه داية الدعائم من انه متى استلزم دفع المال خوف التلف على نفسه العطب  
 فانه يجب الانتقال الى التيمم ويؤيد ما دل على نفى الحجج في الدين واردة اليسرون العشرة الحنفية ويحوز ذلك الشيخ فان اريد بالضرر المذكور في  
 كلامهم هو ما ذكرناه فالحق ما ذكره في المعبر ونقله عن الشيخ واتباعه وان اراد غير ذلك فالحق ما ذكره المتضمن وبالجملته فان هذا الضرر المذكور في كلامهم  
 الذي سئلوا عنه التيمم دون الشراء فيضيق ولا يمتدح في ظاهره من بعض العبارات ان عبادة عن خوف فاته الماء خصوصا عند من يقيد بالحال الحاضر قال  
 في كرى بعد الاشارة الى ضمنه وصحة صفوان هذا مع عدم الضرر لحالي والمتوقع في زمان لا يتجدد له مال عادة ما معه فلا وكذا لو احجب به باله للخرج وظ  
 الملاقاة جملته من العبارات يقتضي عدم الفرق بين المحجب وغيره فانه ينقل الى الشراء وقيد في كرى كما سمعت مثله في كرى الاجفاف بالماء وان كان يظن  
 للخرج وفيه منع فان ظواهر الاخبار المتقدمة ترد وبالجملته فالمسئلة لا تخ من شوب الاشكال لعموم النصوص المتقدمة وغاية ما يمكن استثناءه  
 منها بالادلة العامة من خارج هو الصورة التي ذكرناها وادل عليها الخبر المتقدم واما ما نقل ابن الجنيدي من الانتقال الى التيمم في الصورة الثانية وعدم  
 الشراء فقليل في الاحتجاج له ان خوف فوات المال اليسير يستلزم التيمم فكيف يجب بذل الكثير على هذا الوجه فيه ولتأني الحكم في تضييع  
 المال القليل الكثير كفضيلة فتوا عنه واجبت ذلك بالفرق بين جميع ما ذكره موضع النزاع بالنقص بالمنع من مشتات ما يبدل  
 المكلف باختياره وبين ما يهبط منه في الماء في الثالثة من لزوم الغضاضة والاهانة الموجبة للضرر بخلاف الاول لان الضرر انتفاء الضريبة وبما يجب  
 بين الامرين بالعوض الثواب مجازان اللزوم من الغرض انما هو الثواب لا عبادة اختيارية مطلوبة للشارع وهو اعماد دفع واللزوم في الاصل انما هو  
 العوض هو ما اخذ منه فلا يتم القياس استضعف في كرى استنادا الى انه اذا ترك الماء لا يتبعها الما دخل في خبر الثواب زاد عليه في بعد استحقاقه  
 بانه يجمع له بين العوض الثواب هو اعظم الثواب حد وبالجملته فالاولى هو الاستدلال في الفرق الى النص مع قطع النظر عن الطعن فيما ذكره بانه لا يخرج عن  
 الطعن فيما ذكره بانه لا يخرج عن القياس كما قد مر ذكره في الكلام على كلام المعبر **الموضع الثالث** في قد لا لالة التي يتوصل بها الى الماء كما اذا ترسب او شفيق  
 ولم يتمكن من الوصول الى الماء الا بمسقة او تغير بنفسه لا التمسك مع الاغتراف فانه يتيمم قال في المنتهى هو قول علمائنا اجمع اقول يدل عليه مضافا الى  
 الاجماع المذكور في الموقد ايضا فيخرج في الدين ما رواه في القيص عن الحسين بن سعيد عن عبيد الله بن علي الجلي انه سئل الصاق عتيقه من الرجل يمتد  
 بالتركية وليس معه لوقا ليس عليه ان يدخل الركبة لان رتب الماء هو رتب الارض فليتم ما رواه الشيخ في القيص عن عبيد الله بن ابي يعقوب وعنبسة  
 مصعب جميعا قال اذا اتيت البئر وانت جنب لم تجدد لواء ولا شيئا تعرف به فتيمة بالصعيد فان رتب الماء هو رتب الصعيد لا تقع في البئر ولا تقعد  
 على القوم ما هم وما رواه ثقة الاسلام في الحسن عن الحسين بن ابي العلاء قال سئل الصاق عتيقه من الرجل يمتد بالركبة وليس معه لوقا ليس عليه ان ينزل  
 الركبة لان رتب الماء هو رتب الارض فليتم **الموضع الثالث** قد صرح الشيخ بان من منعه الزحام يوم الجمعة او يوم من الخروج للوضوء  
 تيمم وصلى ثم عاد والاصل في الحكم المذكور ما رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر بن ابي عمير عن علي بن عيسى عن علي بن ابي حمزة عن ابي جعفر  
 عن ابي عبد الله ع

عن ابي عبد الله ع

في يوم الجمعة







فإن قيل الضمير للماء المتوقف حيث يحتاج إلى الماء المكدود في مستقبل الزمان الذي لا يتجدد له في حال عادة فغيره في حاله في حاله على الوجه المذكور وجب الشراء وانت خبير بان اخبار المتقدمه وهي اخبار المسئلة مطلقة في هذا الحكم كما ذكرنا انفا وتقييدها بالضرر المستفاد من العاقبة يقتضي الاقتصار على الحال الحاضرة لا ناطة بالحكم بها وصدق عدم الضرر بوعيد وامكان تجدد ما يندفع به الضرر في المال فعنه يظهر قوة ما ذهب اليه في المعنى **الخامسة** لو بذله الماء بغير الجبل بقدر عليه عند الحول فقد صرح العلامة وجملة من اصحاب وجوب الشراء لان سبيل الحصول للماء واستشكل بعض في ذلك بان شغل الذمة بالدين الموجب للذمة مع عدم الوثوق بالوفاء وقت الحول تغير بغيره لضرر المطالبة وامكان عروض الموت وهو مشغول الذمة بضرر عظيم في حكمه لا قتران للشراء اقول والمسئلة لعدم النص على توقف الشراء ولو ذهب الماء او اعاره الا لانه فظ الاصحاب وجوب القبول هنا بخلاف ما اذا وهبه الثمن ولو الاقل بانه لا منته في هبة الماء ولا اعادة الالة فلا يسوغ له التيمم لانه قادر على استعمال الماء بقبول ذلك فيكون كواجب هنا بخلاف هبة الثمن فانها لا تشملها على المنته عادة الموجبة للعضاضة والامتنان لا يجب تحملها ولا قبولها فان قل الثمن هذا هو المشهور عن الشيخ انه واجب القبول لوجوب تحصيل شرط الواجب المطلق وكذا يجري الكلام في هبة الالة ايضا وياتي ما ذكره الشيخ هنا ايضا وجوب القبول وظاهره الميل الى ما ذكره الشيخ في حيث قال بعد نقل قول الشيخ في استشكله لمن في المعنى بان فيه منته بالعادة ولا يجب المنته وهو ضعيف يجوز انتفاء المنته وضع عدم وجوب تحملها اذا توقف الواجب عليه ولو امتنع من قبول الهبة لم يتكتم ما دام الماء او الثمن باقية يد المالك المقيم على البذل انتهى كلامه في وهو جيد ويؤيده انهم صرحوا ايضا في كتاب الحج بعدم حصول الاستطاعة بما يهبط له لعدم وجوب قبول الهبة لاشتمالها على المنته مع ان ظهور الاخبار كما في تحقيقه ان الله تعالى على وجوب القبول وبالحكمة فالظهور ما ذهب اليه الشيخ في سماع موافقه الاحتياط المطلوب في المقام حيث ان المسئلة عادية عن النص فيجب الوقوف به على جادة الاحتياط **المسئلة الثالثة** في الخوف والمراذبه ما هو اعم من خوف لصا وسبع او نحو ذلك وخوف الممرض حدوثه او زيادته او خوف العطش فيهن مقامات ثلثة **الاول** في خوف السبع والضرر ونحوهما قد صرح الاحتياط بانه لا فرق في جواز التيمم بين ان يخاف لصا او سبعا على نفسه وما له لصا او سبعا او عدوا او حريقا او الخلف عن الرفقة وما اشبهه فهو كالعدم لا يضر في خلاف الالة غير واجد المراد بالوجدان ان يمكن الاستعمال لاستحالة الامر بما لا يطابق ثم استدلى على ذلك برواية يعقوب بن سالم ودراية داود الرقي اقول والروايتان قد قد منته في المسئلة الاولى في ظاهرهما بل صريحهما في تخصيص العذر بالخوف على النفس اما الخوف على المال فلم اقف فيه على مستند الا انه اتفقا بينهم وصرح من وهو غير ايضا انه لا فرق في المال بين كونه له او لغيره وهو شاذ شكلا او اما ما في ذلك حيث قال بعد ذكر العوم في الخوف للنفس المال ولا فرق بين كثير المال وقليله والفارق بين وبين الامر ببذل المال الكثير لشراء الماء النص لا يكون لما في مقابلة المال في الاول هو الثواب لبذله في عبادة اختيار في الثلثة العوض وهو لان تارك المال للضرر غير ملزم للماء داخل في وجوب الثواب ايضا انتهى فنية ان لم نقف على بطلان وجوب الانتقال الى التيمم للخوف على المال في الروايتين المشار اليه لهما ظاهرهما بل صريحهما ينادي بان المراد انما هو الخوف على النفس كما عرفت لقوله في الاولى الامر ان يغتر بنفسه فيعرض له الضرر ومن الظاهر ان التغير بالنفس انما هو عبادة عن تعريضها لما يوجب الهلاك في الثانية فلا تخاف عليك الخلف عن اصحابك ففضل باكلك السبع ظاهرة ايضا فيما ذكرناه نعم قد ورد النص ببذل المال الكثير في الشرع كما تقدم من صحيحة صفوان وبالحكمة فانه لا اعرف لهم دليلا على وجوب الانتقال الى التيمم لخوف ضياع المال الاما في ذلك من دعوى عموم ما يدل على رفع الحرج والعسر لا لا يجب ان تعريض المال للصوم حرج عظيم ومهانة على النفس بخلاف بطلان المال اختيارا فانه لا عضاضة فيه على اهل المدة بوجه قال ولعل ذلك هو الفارق بين الموضعين انتهى زاد بعضهم الاستئذان الى ما دل على وجوب حفظ المال وصيانته اقول وفيه انه قطع بما دل على وجوب العوض والغسل من الالة والرواية المستفيضة وهو اصرح فيجب تقديم العمل به وارجاع ما خالفه اليه بالحمل على غير الصورة المذكورة على ان دعوى لزوم الحرج بتعريض المال للصوم وجوب الحفاظ وصيانة المال في هذه الحالة ممنوعة سيما الثانية فانه مشاركة ظاهرة ومع التسليم فنقول عامان تعاضدا وتقييدا ما ذكرنا من العوم ليس اقل من تقييد ما ذكره وبذلك لا يتم الاستدلال وعلى كل تقدير فهذه الالة مع تسليمها لاشتمالها على الضرر مدعاهم كما تقدم في المال مطلبه لغيره وهو ظاهر فاذ هذا الجمل لله سبحانه واضع لمن عرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال والحق الاصحاب بالخوف على النفس في المال الموجب للانتقال الى التيمم لخوف ضياع العرض والبضع والخوف من الفاحشة سواء في ذلك الرجل والمرأة وكذا ان خاف على اهله ان مضى الى الماء لصا ونحوه في المعنى بان الحرج الحاصل بسبب الجبن كذلك وتنتظر فيه في المنتهى مع ان المتقول عن غير القول بالاول وهو المشهور بينهم وايده بعضهم بانه بما اتى الجبن ذهاب العقل الذي هو أقوى من كثير ما يسوغ التيمم لاجله **المقام الثاني** في خوف الممرض الشديد باستعمال الماء اما بخوف حدوثه او زيادته او بطؤه برئه سواء كان عاما لجميع البدن او مختصا بعضه فيدل على ذلك من الايات عموما قوله عز وجل اجعل عليكم في الدين من حرج ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ما يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر لا يكلف الله نفسا الا وسعها والوسع دون الطاقة وهو التيسير في تفسير هذه الاية عن احمدها لا يكلف الله نفسا فيما افترض عليها الا وسعها اي الاما يسعة قدرتها فضلا ورحة وقوله نعم ولا تقتلوا انفسكم ولا تلقتوا بايديكم الى الهلكة ونحوه قوله عز وجل فيما تقدم من الاية في صلب الباب وان كنتم في حرج فقد تقدم تفسيره عن اي مرض يضره استعمال الماء او يوجب الحرج عن السعي اليه من الاخبار عموما قوله بعثت بالحنيفة المستقيمة وقوله لا ضرر ولا ضرار وقوله ان دين محمد اوسع مما بين السماء والارض ان الخواارج ضيقوا على انفسهم وان الدين اوسع من ذلك خصوصا الاخبار المستفيضة منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سئلت ابا قرعة عن الرجل يكون به القروح قال لا بأس







## في احكام التيمم

لهامت قدرته على رعاية الاديان وانه لا يكلف العبد الا ما يدخل تحت قدرته وسعده بل دون ذلك لا ترى انه وجبت المسافر القصر ما يتلصق بالفساد  
 ووجبت المتضرر بالماء الانتقال الى التيمم ووجبت المتضرر بالقيام في الصلوة القعود والاضطجاع وعلى المتضرر بالحيثيات الانتقال الى غير ذلك من  
 الموارد التي يقف عليها المنتجع وكل ذلك منه عز شانه وعناية للبدن ومحافظة عليه من الضرر وجميع هذه الحالات التي انقلبت اليها بالقيام بالصلوة  
 التي قبلها الا انما فيها من المشقة والعسر نقلهم عنها الى ما لا مشقة فيه وهو ان يطعموا لطفابهم وعناية بهم ويعضد ما ذكرناه من هذه المقالة جملة من الاخبار  
 الواضحة المنارة الساطعة لا نور ومنها موثقة محمد بن علي الجلي المروري في كتاب التوحيد عن الصادق عليه السلام قال اسر العباد الابدون سعةهم وكل شيء امر الناس  
 باخذهم فيه مستعون له وما لا يستعون له فهو موضوع عنهم ولكن الناس لا خير فيهم وهو صريح في المقام وما رواه ثقة الاسلام في حقه عن جزة الخبار عن  
 الصادق عليه السلام قال قال الله تعالى ان الله يحب العبد الغنيما اما هم ثم ساق الخبر الى ان قال ولا اقول انهم ما شاءوا صنعوا ثم قال ما العبد  
 الابدون سعةهم وكل شيء امر الناس به فهم مستعون له وكل شيء لا يستعون له فهو موضوع عنهم ولكن الناس لا خير فيهم وما رواه في كتاب الاعتقاد  
 عن الصادق عليه السلام قال قال الله ما كلف الله تعالى العباد الا دون ما يطيقون لانه كلفهم في كل يوم وليلة خمس صلوات وكلفهم في السنة صوم ثلثين يوما  
 كلفهم في كل سنة دهر خمسة دراهم وكلفهم حجة واحدة وهم يطيقون اكثر من ذلك وما في الحاشية عن هشام بن سالم عن الصادق قال ان الله تعالى اكرم  
 من ان يكلف الناس ما لا يطيقون عن هشام بن سالم في الصبح عن الصادق عليه السلام قال ما كلف الله تعالى العباد الا ما يطيقون وانما كلفهم في اليوم وليلة خمس صلوات  
 وكلفهم من كل ما في دهر خمسة دراهم وكلفهم صيا شهرا في السنة وكلفهم حجة واحدة وهم يطيقون اكثر من ذلك انما كلفوا دون ما يطيقون قول  
 فانظر الى صراحة هذه الاخبار وتطابقها فيما ذكرناه مع ما يدعيه بالدليل العقل المجمع عليه بين كافة العقلاء من وجوب نفع الضرر عن النفس عدم جواز  
 التعرض بها وما بعدها الاخبار الدالة على خلافها دلت على اخبارنا المختصة بالصور المذكورة ومنها صحيحة عبد الله بن شاذان المروزي في رواية انه سئل الصادق  
 عليه السلام عن الرجل يصيب الجذابة في الليلة الباردة فيخاف على نفسه التلوث ان اغتسل فالتيمم ويصل فاذا امن بالبرد اغتسل واعاد الصلوة وما رواه الشيخ عن  
 جعفر بن شاذان عن رواه عن الصادق عليه السلام قال سئل عن رجل اصابته جذابة في ليلة باردة يخاف على نفسه التلوث ان اغتسل قال ينيم ويصل فاذا امن بالبرد  
 اغتسل واعاد الصلوة ودوايته محمد بن مسكين وقد تقدمت في صدر المقام ونحوها من الروايات المتقدمة تمام دل بالاطلاق على ان من اصابته جذابة وتضرر  
 بالغسل يتيه من ان تكون الجذابة من احتلام او تعمد ما في الوسائل من تقييد هذه الاخبار التي استدلت بها وهي التي قد قلنا ما مردود بان تلك الاخبار  
 قد اسقطنا ما خالفها الكتاب العزيز والسنة المطهرة المستفيضات للعضدة بادلة العقل اذ ذلك قضيت العرض على كتاب الله تعالى كما استفاضت به  
 الاخبار عنهم ولا يلزم طرح اخبار العرض مع استفاضتها واجماع الطائفة على العمل بها وفيه من الشناعة ما لا يلزم منه حصول قدر في هذا القابل في كتابه  
 المشار اليه من اخبار العرض ما يكاد يبلغ التواتر المعنوي وقد عضد الجميع في ذلك الاخبار التي ذكرناها في المقام الثالث مضافا الى ما سنسبته انشاء  
 الله تعالى من الطعن في مضامينها وحيث فلم يبق بها وجود بالكلية فضلا ان يرتكب بها التقصيص لما ذكرناه من الاخبار وخامسة توجه الطعن الى الروايات  
 المذكورة اما المرفوعة ان فلا صراحة فيها بل لا ظاهريتها سيما الاولى بحصول ضرر بالغسل بوجبه الانتقال الى التيمم وحيث فلا تطبقان على محل النزاع  
 ويمكن حملهما على ان وجه الفرق بينهما بين الجماع عن تعمد فوجب عليه الغسل الاحتلام فليبين ان ذلك المريض لم يتعمد الجذابة الا حيث كان قادرا على الغسل من غير  
 ضرر ولا مشقة شديدة فوجب عليه الغسل واما الاحتلام فليس كذلك وحاصله ان المرض المذكور موجب للتيمم لكن صاحبه متعاضد متعاضدة في  
 على قدرته على الافضل وهذا الوجه كاف في قبول الخبرين وانطباقهما على الاخبار وعدم خروجهما عن موافقة الكتاب السنة ولعل في قول في بعد نقله مضمون  
 مرفوعة على ابن احمد والجواب اذا خاف على نفسه من البرد يتيه ما يشير الى ما ذكرناه فان الظاهر انه فهم من الخبر عدم التضرر بالغسل فادفع به هذا الكلام لدفع  
 فيه من الاجمال وبما انه من تضرر بالغسل انتقال الى التيمم به يزول ما اوردناه عليه انما من الاشكال واما الخبرين الاخرين فليس فيهما نص صريح بالفرق  
 بين كون الجذابة عمدا او احتلاما بل ظاهرهما وجوب الغسل في كلتا الحالتين فلو كانا في حجة على التفصيل المدعى في المسئلة وبالحالة فافيه تفصيل ليس فيه نص صريح  
 وما فيه نص صريح فليس فيه تفصيل لو قيل ان صحفة سليمان بن خالد دلت على كونه قد اصابته جذابة فتجوز لك الضرر العظيم في الغسل جناية به لا  
 يجوز ان تكون من احتلام لعدم جوازها على المعصوم قلنا نعم الامر كذلك ولكن الحمل ايضا على تعمد الجذابة في تلك الحال المحكية في الخبر لا يقتضي البعد عن الاول  
 فان ظ الخبر انه كان في سفر او كان وجعا شديدا يمنع من الحركة والمشي وصب الماء على نفسه فاحتمال انه يجامع على هذه الحال ويحمل هذه المشقة  
 الشديدة لا تكاد تتصور في عقل عاقل لا يدخل في فهم فاهم واحتمال عروضا هذه الحال بعيد الجذابة يرد في سائر الخبر التعلق بمثل هذا الخبر على ما فيه من  
 من الثمافت ..... والخروج عن مقتضى العقول السليمة في مقابلة تلك الاخبار المعضدة بما عرفت لا يخرج عن مجازفة فيما ذكرناه في المقام كهابية  
 واصله لذوي الافهام والله العالم وتمام الكلام في المقام يتوقف على عدم فائدة **الاولى** للشهود بين الاصحاب القائلين بالتيمم في هذه الصلوة  
 عدم وجوب الاعادة بعد وجود الماء وذهنيته وط الى الوجوب كما تقدم نقله عنه والدليل على المشهور روايات مستفيضه سبلا ذكرها  
 في الباب استدلت في بعض ما ذهب اليه برواية جعفر بن بشير المتقدمة في الوجه الرابع من وجوه الطعن ومنها صحيحة عبد الله بن شاذان المروزي في رواية والاصحاب  
 قد اجابوا عنها بالحمل على الاستصحاب في تحقيق المسئلة المذكورة انما الله تعالى في الموضوع المشار اليه **الثانية** لا يخفى انه قد دلت هذه الاخبار التي قد مرنا  
 في صدر هذا المقام على ان من به القروح والجرح ينتقل فرضا الى التيمم مع انه قد تقدم في المسئلة الحادية عشر من المسائل المحققة بالوضوء من الروايات  
 الدالة على وجوب الوضوء وغسل ما حول القروح والجرح اذ لم يكن عليه جيرة والافضل الجيرة والمسح عليها على التفصيل المتقدم في تلك المسئلة  
 وقد ذكرنا ثمة وجوب الجمع بين اخبار المسئلتين بما يرضعها التمسك والتدافع في البين بقى الكلام هنا في الرد الذي تضرر به صاحب بغسل عينيه كنهها

اولها



واحد بهما هل يكون من قبيل مسئلة القروح والجروح الموجبة للوضوء بان يغسل ما حول العين ان لم يكن عليها داء ولا يمسح على الداء الذي عليها  
او انه ينتقل من غير وجهها الاول المشاركتي للعن القروح المختص بموضع مخصوص من الجسد الثلاثة الامتناع على مورد النصوص بما يسمى قرحا و  
وجع العين ومعونها لا يسمى قرحا لغة ولا عرفا ولا شرعا ولم أقف على كلام اصحابنا في هذه المسئلة والذي يربح عنك في ذلك هو انه ان كان يتضرر  
وجهه فانه ينتقل الى التيمم وان كان لا يتضرر يغسل ما عدا العين فالواجب الوضوء والغسل وغسل ما حول العين ولو بنحو الدهن وبالحيلة فحكمها حكم القروح  
والجروح لا في بعض الاخبار انما وقع في كلام السالكين فالاعتبار بعموم الجواب في بعض الجمل على مجرد التمثيل يريد تأكيد ان الواجب شرعا هو الوضوء ولا يجوز  
الانتقال عنه الى بدل له الا بدليل اخر ومجرد تضرر العين خاتمه يثبت كونه نافلا شرعا فيما سمع وجود النصوص في نظائره من القروح والجروح وان الحكم فيها  
هو الوضوء وعدم جواز الانتقال عنه وان الحكم في ذلك الموضع الذي يتضرر بالماء هو تركه بغير غسل ان كان مكشوفاً والمسح على الداء ان لم يكن مكانه على  
التفصيل المتقدم في المسئلة ويؤيده ايضا وجه الجمع الذي قد مناه في المسئلة المشا اليها من مسايل توابع الوضوء ان التيمم مخصوص بالبدلية من الغسل  
باعتبار ما على البدل من القروح والجروح التي يتضرر بكشفها الى الهواء وبملاقاة البرودة او الوضوء والحصل للتضرر على الوجه المذكور في الا فو الوضوء  
او الغسل دون التيمم والعلاج بموضع القرح بان تقدم من التفصيل **الثالث** الظاهر ان المراد بالمرض الموجب للتيمم هو ما يشق معه استعمال الماء  
بجوف حذنه او زيادته وبطو برئ ولو يصعب على وجه لا يتجمل عادة لان التكليف كما عرفت من الروايات المتقدمة انما يتعلق بالوسع دون الحاقه بحذانه وان  
الحاقه وامكن الاتيان به بمسئلة فانه لا يكلف به والاعمال يكلف بوسعها لا مشقة فيه وان كان نوع اذى مثل جع الرأس في الجملة او الضرر او نحو ذلك فانه  
لا يوجب الانتقال الى التيمم وليس له حد شرعي بل الاشياء على نفسه بصيرة وموثقة زادة قال سئل الضاق عيتم ما حد المرض يقضي فيه التجرى يدع الصلوة  
من قيام فقال لا الانسان على نفسه بصيرة هو اعلم بما يطيقه قال في المعبر يستبيح الميضي التيمم مع خوف التلف لا يستبيح مع خوف المرض ليسر كوجع الرأس  
والضرر هل يستبيح بخوف الزيادة في العلة او بطوها او الشين مذهبنا نعم ثم نقل الخلاف من العامة وفيه اذ اخشى المرض الشديد والشين بال  
الماء جازله التيمم بذلك صرح منه في جملة من كتبه ظاهر كلامه في وكذا في تعليق الجواز على مطلق المرض وهو ظاهر كونه لا ينقل عن الشيخ انه قواه وزاد  
في الاحتجاج انه لا يوثق في المرض بالوقوف على الحد اليسير قال في الذخيرة وربما كان الخلاف مرتفعاً في المعنى فانه مع الضرر والمسئلة الشديدة يجوز  
التيمم عند الجمع لان المرض في الحال هذه لا يكون يسيراً مع انتفاء المشقة وسهولة المرض لا يوجب التيمم عند الجمع ايضا وهو غير ثابت انتهى اقول قد عرفت  
تما قد مناه ان الامر هو ما ذكره الفاضلان ويؤيده ايضا ان الظن من اخبار التضرر بالصيام للموجب للافطار والتضرر بالصلوة فاما الواجب  
للجواز هكذا بالنسبة الى الاضطرار ونحو ذلك هو الضرر الذي لا يتجمل مثله عادة بان يحصل له مشقة في تحمل ذلك لا بمجرد الضرر وحصول الوجع  
مثلا الذي يمكن تحمله الصبر عليه لا يتقدم في موثقة زادة هو اعلم بما يطيقه كما يمكن من الاتيان به ولا ريب ان التمكن حاصل من الضرر اليسير  
جملة الذخيرة النزاع هنا لفظيا فبين ان كلام الفاضلين صريح في ان اليسير من الوجع كوجع الرأس والضرر لا يستبيح به التيمم وصريح كلام كوفي في الموثق  
من نقله بانه الاستشكال فيما ذكرناه من ادعائهم من الحرج والعسر ذلك وانه ضرر منفي بقوله لا ضرر ولا ضرار فكيف يكون النزاع لفظيا والحال  
كما عرفت **الرابعة** قد صرح منه وغيره من الاصحاب بان المرجع في معرفة الضرر باستعمال الماء الى الوجدان الحاصل بالتجربة او غيرها واخبارنا على  
والحصل الظن باخبارنا فاسق او صواب وامر به او مخالفا غير مهم في دينه قال في كوة اقرب لقول لا يجرى بحجها لعلامات كما يقبل قول القضاة بالظن  
في التذكية وبذلك ايضا صرح جملة ممن تآخروا عنه وايده بعضهم بان غاية التقيد الآية الشريفة اعتبار ظن الضرر في كفه حصوله باق وجه اتفاق وظاهره في  
المنقول انه لا يقبل قول التذكية ان كان عادنا وقصر الحكم على قول العاد والمسلم والعادف الفاسق والمراهق لحصول الظن بالضرر وفيه انه  
خلاف ما صرح به في غير هذا الموضع من الرجوع الى قول الكافر في افاد الظن ان المراد انما هو حصوله باق نوع اتفاق الحاشية مستمرة لو كان الحكم  
هو التيمم وخالفه المكلف وتوضا واغسل والحال انه لم يجزله شرعا فهل يجزى قبل فيه نظرا من امثال امر الوضوء والغسل من عدم الاتيان بالماء  
الان ويتبع في هذه التكاليف النوع من استعماله في الطهارة المقصود للفناء في العبادة اقول لا ريب ان الوجه هو الثلاثة والاول ضعيف فانه  
غير مكلف في هذه الحال بالوضوء والغسل حتى يستدل الى امثال **السادس** اذا تمكن تضيئ الماء للضرر بالبرودة واستعماله  
على وجه يامن الضرر وجب لم يجزله التيمم ولو احتاج الى شراء حطب واستجار من ليضربه جميع المكنة ولو احتاج بحصيل الماء الى حركه ضيقة لا يمكن  
تحملها عانة لكبر مرضه جازله التيمم ولو وجد من يناوله الماء باجرة وجب جميع المكنة وادلة البيع ظاهرة **السابعة** الظاهر لا فرق في الجائر  
والعروح التي يجب معها الوضوء بين ان تكون في موضع يسير في اكثر العضوفانه يغسل الباتر ويعمل في موضع الجراحة ما تقدم في حكم الجرح  
بجلائها اذا استوعبت العضو المغسول والمسوح فانه ينتقل الى التيمم مع احتمال غسل الاعضاء الضيقة ومسحها والعمل في هذا العضو كلابيا  
هو حكم الجائر والقروح على التفصيل المتقدم في تلك المسئلة ولم أقف على من توقف في هذه المسئلة والاحتياط فيها عند العمل بالكيفية المذكورة  
والتيمم بعد ذلك لعدم التص لظن ان امكن ان راجها في عموم اخبار القروح والجروح المشتملة على الوضوء **المقام الثالث** في خوف الطهر  
الظن انه لا خلاف بين الاصحاب في الانتقال الى التيمم لو لم يكن معه من الماء الا ما يضطر اليه لشربه ويمتاز العطش ان استعماله في طهارته قال  
في المعبر هو مذهب اهل العلم كما في قول ويدل عليه معناه الى الاجماع المذكور جملة من الاخبار ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن الحنفية قال  
للضاق عليه السلام الجنب يكون معه الماء القليل فان غسل هو خاف العطش اغتسل به او يتيمم قال بل يتيمم وكان اذا اراد الوضوء وعين  
ساعته في الموثق قال سئل الضاق عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته قال يتيمم بالصعيد وليستيق الماء فان الله عز وجل

هذا هو الوجه الذي عليه في هذه المسئلة وهو ان الضرر الذي لا يتجمل مثله عادة بان يحصل له مشقة في تحمل ذلك لا بمجرد الضرر وحصول الوجع مثلا الذي يمكن تحمله الصبر عليه لا يتقدم في موثقة زادة هو اعلم بما يطيقه كما يمكن من الاتيان به ولا ريب ان التمكن حاصل من الضرر اليسير جملة الذخيرة النزاع هنا لفظيا فبين ان كلام الفاضلين صريح في ان اليسير من الوجع كوجع الرأس والضرر لا يستبيح به التيمم وصريح كلام كوفي في الموثق من نقله بانه الاستشكال فيما ذكرناه من ادعائهم من الحرج والعسر ذلك وانه ضرر منفي بقوله لا ضرر ولا ضرار فكيف يكون النزاع لفظيا والحال كما عرفت الرابعة قد صرح منه وغيره من الاصحاب بان المرجع في معرفة الضرر باستعمال الماء الى الوجدان الحاصل بالتجربة او غيرها واخبارنا على والحصل الظن باخبارنا فاسق او صواب وامر به او مخالفا غير مهم في دينه قال في كوة اقرب لقول لا يجرى بحجها لعلامات كما يقبل قول القضاة بالظن في التذكية وبذلك ايضا صرح جملة ممن تآخروا عنه وايده بعضهم بان غاية التقيد الآية الشريفة اعتبار ظن الضرر في كفه حصوله باق وجه اتفاق وظاهره في المنقول انه لا يقبل قول التذكية ان كان عادنا وقصر الحكم على قول العاد والمسلم والعادف الفاسق والمراهق لحصول الظن بالضرر وفيه انه خلاف ما صرح به في غير هذا الموضع من الرجوع الى قول الكافر في افاد الظن ان المراد انما هو حصوله باق نوع اتفاق الحاشية مستمرة لو كان الحكم هو التيمم وخالفه المكلف وتوضا واغسل والحال انه لم يجزله شرعا فهل يجزى قبل فيه نظرا من امثال امر الوضوء والغسل من عدم الاتيان بالماء الان ويتبع في هذه التكاليف النوع من استعماله في الطهارة المقصود للفناء في العبادة اقول لا ريب ان الوجه هو الثلاثة والاول ضعيف فانه غير مكلف في هذه الحال بالوضوء والغسل حتى يستدل الى امثال السادس اذا تمكن تضيئ الماء للضرر بالبرودة واستعماله على وجه يامن الضرر وجب لم يجزله التيمم ولو احتاج الى شراء حطب واستجار من ليضربه جميع المكنة ولو احتاج بحصيل الماء الى حركه ضيقة لا يمكن تحملها عانة لكبر مرضه جازله التيمم ولو وجد من يناوله الماء باجرة وجب جميع المكنة وادلة البيع ظاهرة السابعة الظاهر لا فرق في الجائر والعروح التي يجب معها الوضوء بين ان تكون في موضع يسير في اكثر العضوفانه يغسل الباتر ويعمل في موضع الجراحة ما تقدم في حكم الجرح بجلائها اذا استوعبت العضو المغسول والمسوح فانه ينتقل الى التيمم مع احتمال غسل الاعضاء الضيقة ومسحها والعمل في هذا العضو كلابيا هو حكم الجائر والقروح على التفصيل المتقدم في تلك المسئلة ولم أقف على من توقف في هذه المسئلة والاحتياط فيها عند العمل بالكيفية المذكورة والتيمم بعد ذلك لعدم التص لظن ان امكن ان راجها في عموم اخبار القروح والجروح المشتملة على الوضوء



لهو الماء والصيد عن ابن سنان والظاهر ان عبد الله بن الصديق عن الصادق عليه السلام انه قال في رجل صابته جبانة في السفر وليس معه الا ماء قليل فوجد  
 ان هو غفل ان يعطش قال ان خاف عطشا فلا يهرق منه قطرة ولتيمم بالصيد فان الصيد احب اليك ورواه الكليني في الصحيح والحسن عن ابن سنان  
 مثله ورواه في صحيح الحسن عن ابن ابي عمير قال سئل الصادق عن الرجل يجنب معه من الماء قدر ما يكفيه لشربه ايتيم ويتوضأ قال يتييم افضل الا ترى  
 انه انما جعل عليه نصف الطهور والاخبار المذكورة ظاهرة المراد مؤيدة بما تقدم قريبا من دلالة الاخبار في جملة الاحكام على ان غيابه سببا بالابد  
 اشد من الاذي وان لا ينافي ذلك لفظ احب اليك ولفظ افضل فان الواجب احب اليه وهو الذي فيه الفضل افضل لتفضيل المبر على بابه هنا كما هو  
 شائع في الاخبار وغيره بل في الكلام هناك مواضع **الاول** لو خشي العطش على رقيقته وعلى دابته والذي صرح به جملة من الاصحاب منهم الحق في المعبر  
 وفي المتن انه يجب التيمم ايضا مستند في الاول الى ان حرمة خيل المسلم محرمة وان حرمة المسلم <sup>الحيوان</sup> من حرمة الصلوة وفي الثالثة الى ان الخوف على الذوات  
 على الماء مع يجوز التيمم قول امامنا عليه السلام الاول فحيث يؤيد جواز قطع الصلوة لحفظ من الفرق والحرق وان كان في ضيق الوقت ان حرمة المسلم عند  
 اعظم من حرمة الكعبة الى غير ذلك من المؤيدات الكثيرة الدالة بعمومها على هذا الحكم ولما التزمنا نظرا ما استدل به من جواز التيمم للخوف على المال لم نعد  
 الدليل عليه بل هي بالدلالة على خلافه اشبه كما تقدم بيانه على ان ذهاب المال غير مسوغ للتيمم ولهذا وجب صرف المال الكثير في شراء الماء كما تقدم ذكره مع  
 انه يمكن ذبح الدابة او بيعها او تلافيها وبالجملة فان صدق الوجوب بالنسبة اليه <sup>المال</sup> وعدم اضطرابه اليه فجاز التيمم والمال كما عرفت غير جدي نعم  
 ينبغي ان يستثنى من ذلك ما لو كان محتاجا الى الدابة بحيث يضطر فوتهما كما اذا كان في سفر لا يمكنه الا بها او يحتاج اليها لنقل ثقله واحماله فانه يجوز ان  
 يصرف المال اليها لما عرفت **الثاني** لو كان معه ماء ان طاهر ونجس وخشي العطش والذي صرح به في المعبر انه يتييم ويستقي الطاهر لشربه لانه قادر على  
 شرب الطاهر فلا يستعمل النجس فيجوز التيمم بحري عدمه قال ويستؤيد ذلك في الوقت وقبل ما ذكرناه لابق بعد دخول وقت الصلوة يصير استعمال  
 الماء مستقلا للماء لا ينافي الاستحقاق وانما نسلمه لو استغنى عن شربه وليس مستغنيا بالضرورة فيحقق التحريم في شربه مع وجود الطاهر انتهى قال  
 في ك بعد نقل المحقق ذلك وهو جديان ثبت تحريم شرب النجس لم وهو مؤيد بالمناقشة في تحريمها كولات والمشرقات الفضة قول وحيث كان  
 الحكم بغيرها كولات والمشرقات بالمتنجس مجع عليه بين الاصحاب كما لا يخفى على من لا حظ كلامهم في كتاب الاطعمة والاشربة وظل كونه المناقشة في ذلك  
 فلا بأس بذكر ما وقف عليه من الدليل على صحة ما اجمعوا عليه ان كان خارجا عن محل البحث فمن ذلك ما ورد من تحريم الاكل من اواني الكفار التي على  
 تجميعهم لها كما رواه في الصحيح عن سعيد الاعرج انه سئل الصادق عليه السلام عن رجل يهودي والنصراني يؤكل ويشرب قال لا وعن زرارة في الصحيح عن الصادق  
 عليه السلام انه قال في انية المجوس اذا اضطررت اليها فاغسلوها بالماء ومارواه نعمة الاسلام في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سئل الباقر عليه السلام عن انية  
 اللقمة والمجوس فقال لا تأكلوا في انيتهم ولا من طعامهم التي يطبخون ولا من انيتهم التي يشربون فيها لغيرهم ورواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد  
 بن محمد قال سئل عن انية اهل الكتاب فقال لا تأكلوا في انيتهم اذا كانوا ياكلون فيه الميتة والدم ولحم الخنزير وعن زرارة عن الصادق عليه السلام في انية المجوس فقال  
 اذا اضطررت اليها فاغسلوها بالماء فغير ذلك من الاخبار التي من هذا الباب لا يخفى انه لا وجه للمنفق فيها الذي هو حقيقة في التحريم شرب المتنجس كله ومن  
 ما ورد من تحريم السمن والزيت ونحوهما اذا ملئت فيه الفارة وكان ما عداها هي اخبار كثيرة ومن ذلك الاخبار المستفيضة الواردة بآفة الركون والتوراد  
 وقت فيها الاصبع القذرة ووجان شرب الماء لما كان للامراة راقدة وجهه وما ورد من راقدة مرق اللحم اذا وجت فاقدره فارة ميتة وكل اللحم بعد  
 غسله في غير ذلك من المواضع التي يف عليها المتنجس للاحكام ومن الظاهر لا خصوصية هذه المعدودات ومثاله ما يقتضيه قصر الحكم عليها فانه الاحبا  
 ومثاله اجازة كل نجس في غير هذا المقام من الاحكام الشرعية اذ الاحكام الشرعية لم ترد بقواعد كلية وانما يستفاد القواعد منها باتباع الجزئيات  
 كالقواعد النورية وبالجملة فان الظاهر ان المناقشة هذه انما وضعت غفلة عن ملاحظة الأدلة والافني بعد المراجعة في الدلالة على المراد كالثمة المشقة  
 على جميع البلاد والبلاد العالم **الثالث** قد تكررت عبارات الاصحاب عن خوف حدوث من سبب الخوف الموجبة للانتقال الى التيمم قال في المتن  
 لو خاف الشين باستعمال الماء جاز له التيمم قاله علماء اجماع وهو ظاهر في جملة الاجماع على ذلك لم اجد له في اخبار التيمم مع كثرة نصوصه اخباره ذكره ولا  
 اثر او الشين على ما ذكره في ضربا بلوا البشر من المشونة المشوثة للخلقة وربما بلغت تشقق الجلد وخروج الدم ونقل من مرفه في يده انه قد صرح بانه لا  
 فرق بين شدته وضعفه هو ظاهر في ايضا حيث قال ولا فرق في الشين بين شدته وضعفه للأطلاق وصرح به المصنف في يده وقيد في المتن بكونه  
 فاحشا لقلته ضرره وسواء وانت خيرا بانه حيث لا نص على الشين بخصوصه الاخبار فلا معنى لجملة سبب استقلال الطهارة كانه كاسر الامراض فان بلغ  
 الامر في ان يكون مرضا لا يقبل شمله عادة كانه سائر الامراض فالحكم فيه هو الانتقال الى التيمم والحاجة بالامراض التي يشق تحملها لدخوله تحت ادلتها  
 والآلاف ونحو شينها فيما تقدم من عبارة الاطلاق بعد الفرق بين شدته وضعفه مع عدم وجود النص عليه بخصوصه لا عرفه وجهه وبؤيد ما  
 ذكرنا ما نقل عن من انه قال اذا لم يخض المنيادة والتلف غير انه يشينه استعمال الماء ويؤثر في خلقته ويغير شيئا منه ويشوه به يجوز له التيمم لان  
 الاية عامرة في كل خوف وكل الاخبار والشافعية قولان فاما اذا لم يشق خلقته ولا يزيد في خلقته ولا ينافي التلف وان اثر قليلا فلا خلاف انه لا يجوز  
 له التيمم انتهى والله العالم **المطلب الثاني** في جواز التيمم وما لا يجوز وقد اختلف الاصحاب في هذا المقام في مواضع **الاول** هل يكفي مجرد  
 ما صدق عليه المرض اسم او بشرط خصوص التراب قولان فقال الشيخ لا يجوز الا بما يقع عليه اسم الارض اطلاقا سواء كان عليه ترابا او كان جرا او  
 غير ذلك وبذلك صرح في طو الجرد في كذا نقله عنه في المعبر وهو مذموب ابن الجندب المرفوعة في المعبر واختاره المحقق والعلامة وهو المشهور بين  
 المتأخرين وعن المرتضى في شرح الرسالة انه قال لا يجوز في التيمم الا التراب لما لم يصح من غير ما لا يقع عليه اسم الارض كالزبد والكل والنوع

في احكام التيمم

في احكام التيمم

في احكام التيمم

في احكام التيمم



المعقل كذا نقله عنه المعتبر فيه والظاهر ان قوله اي الصلوة من كلام الحق تفسير العبادة السبحة ونقل هذا القول عن ابي الصلاح وهو المفيد ومنه ان خلا  
في هذا المقام هو الخلاف بين اهل اللغة في تفسير الصلوة لا يثبت وقد تقدم ذكره في صدر الباب فالمرتبض عنده ومن قال بمقتلته تمسكوا باحد القولين  
والاخرين تمسكوا بالقول الاخر وقد قدما ان الحق في هذا المقام هو عدم الرجوع في الآية الى ذلك ما اولا فلا خلاف اهل اللغة كما عرفت وان كان  
كلام الاكثر هو الموافق للقول المشهور وثانيها وهو المعتد انه قد ورد في تفسير الصلوة في الخبرين المتقدمين بانه الموضع المرتفع من الارض وحيث فاذا  
كان مراده سبحانه من هذا اللفظ انما هو هذا المعنى كما ورد عن نوابه وجملة كتابه الذين يجب اتباعهم فيما به اجروا عنه وعنه عبرة فلا ينبغي العيون  
الى كلام اهل اللغة وان انفقوا ولا غيرهم لانهم ما عرفوا الناس بافيه وحيث فالواجب الرجوع في هذا المقام الى الاخبار الواردة في هذا المضمار وتأييد لعل القول  
المشهور بجملة من الاخبار ومنها قول الصادق عليه السلام في صفة ابن سنان اذا لم يجد لترجل طهورا وكان جنبا فليمسح من الارض وليصل قوله في صفة  
ان رب الماء هو رب الارض فليتم قوله في صفة محمد بن مسلم فان فاك الماء لم تفتك الارض فانه لو لم يتقرب اليك على الارض بقول مطلق لما دلت عليها  
في هذه الاخبار الواردة في كيفية التيمم كما سترى ان الله تعالى قد عبر عما يتيم به بلفظ الارض في عدة منها ويؤيد ايضا نقل اللغة لارض الصلوة في  
غير هذه الآية وقوله سبحانه فتصعب الارض صعيدا لعلنا ارضنا ملأنا من فوقها واستعينا شجرها ونباتها وقوله في بحر الناس يوم القيمة حاة عراش  
على صعيد واحد على ارض واحدة الا انه يمكن معاضة هذه الاخبار بما ورد من هذا القبيل بلفظ التراب كما في صفة جميل بن دراج عن الصادق عليه السلام  
ان الله عز وجل جعل التراب طهورا لكل جسد الماء طهورا وقوله في صفة رفاعه اذا كانت قبلة ليس فيها تراب لا ماء فانظر الى اجف وضع يده فتيتم قوله  
في صفة عبد الله بن الزبير قال اذا كانت الارض ممتلئة وليس فيها تراب لا ماء فانظر الى اجف وضع يده فتيتم قوله في رواية عن  
مطهر بن الرضا عليه السلام سئل عن الرجل لا يجد الماء والارض ممتلئة بالطين قال نعم لا يشك في رواية معوية بن ميسرة في صفة مائة فان رب الماء و  
التراب بالجملة فالرد بات في هذا الباب قد اشتمل بعضها على الارض وبعضها على الصلوة كقولهم لعلنا ارضنا ملأنا من فوقها واستعينا شجرها ونباتها وقوله في بحر الناس يوم القيمة حاة عراش  
في الاطلاق حيث انه هو المفرد الاكل الاكثر ودنا ..... ويؤيد ما في التيمم باثر افراد الارض غير التراب مثل الحجر وما فيه من خلاف والاشكال كما  
في مسألة اشراط العلوق وكذا الارض الصلوة وارض الجص النورة والعمار ونحو ذلك من اقسام الارض الذي لا ينتقل اليه الامع فقد  
التراب في المرتبة الثانية عن التراب فلا يضر في اطلاق الارض في هذه الاخبار وهذا واضح جدا فيحتاج الى احتجاج بعد الآية بقوله  
جعلت في الارض صلواتا لعلنا ارضنا ملأنا من فوقها وان لم يكن ترابا لكان لفظ ترابها لغوا واجاب عنها في المعبر بان التمسك بها  
بمسك بدلالة الخطاب هو مذكور في معرض المنع اجماعا وقيل عليه ان قوله جعلت في الارض صلواتا لعلنا ارضنا ملأنا من فوقها لا يشك في معناه  
التيمم والتحقيق بيان امتنا الله سبحانه على هذه الامور المرحومة وهو من قبيل قوله بعثت بالحنيفية السمحة ونظا انه لو كان غير التيمم  
من اجزاء الارض لعد ايضا لكان ذكر التراب لغوا صريحا وتوسطه بين محلا بانطباق الكلام على ما يقتضيه المقام وهو ان مقتضى الحال ان يكون  
جعلت في الارض صلواتا لعلنا ارضنا ملأنا من فوقها في الامتنان وليس هذا استدلالا بفهم الخطاب بل ما روي وهو خروج الكلام التيمم عن قانون البلا  
على ذلك التقدير على ان دلالة الخطاب في العتصا بالقرآن الحالية والمقالية فلا كلام في اعتباره اول ذلك بخبر من قال لخصمه نالست ذابا وهذا يظهر  
ان كلام التيمم لعلنا ارضنا ملأنا من فوقها هو جدير بالقبول انما هو ان نقله السيد من لفظ الحديث بقوله وترابها وان تناقلوه في كتب الفروع  
كان الا ان متن الحديث في كتب الاخبار خال عن هذه الزيادة وقد نقل في الوسائل اربع روايات واحدة منها من في الثانية من في واشتات من لخص  
والجميع خال عن هذه الزيادة وبذلك يظهر قوة القول المشهور وضعف المعاد من المذكور الا انه سيجي انشاء الله تعالى في مسألة اشراط العلوق  
وعنده ما يوضح الحال زيادة على ما ذكرناه في هذا المجال الثالث ذهب ابن عتيق في كتابه في النقل عنه بذلك في كتب اصحاب الجواز التيمم  
بالارض وبكل ما كان من جنسها كالخشب والزرنيخ لانه يخرج منها وهو من جنسها في حقيقته كما في المعبر والمشهور بعدم وهو المستفاد من الاخبار  
لتصريحها بالارض فيكون حكمها بالما صدق عليه ملاق الارض وهذه الاشياء لا تستحق ارضها وعلية من انه يخرج من الارض لا يجب طابلا اذ مورد  
هو ما ينبغي ايضا لا يخرج منها وان لم يتم بذلك ربما يستدل له بما رواه الرازي في نوادر بسند فيه عن علي عليه السلام قال يجوز التيمم بالارض  
ولا يجوز بالزاد لانه يخرج من الارض فيقول له ايتم بالصفا البالية على وجه الارض قال نعم ومثلها رواية التكون كما سئل انشاء الله تعالى  
والمنافاة منها غير ظاهرة لان محل توفيق المنافاة هو قوله لانه يخرج من الارض بدعي ان فيه اشارة الى ان ما خرج من الارض وان لم يصل عليه اسم  
الارض يجوز التيمم به ومن الجائز والمختل قريب ان قوله انما هو بيان ان الزمان لا يتعلق له بالارض بالكلية ويؤيد قوله في رواية التكون بعد  
هذا الكلام وانما يخرج من الشجر والمراد بالما القتي في الارض عنه بالكلية فكيف يجوز التيمم به مع دلالة الاخبار المستفيضة على الاختصاص  
بالارض وكيف كان فالخروج بها عن صفة تلك الصلوة المستفيضة مما لا يقتضيه من له ادنى معرفة الثالث الحجر الخالص عن العباد قد  
اختلف فيه كلامهم فقيل يجوز التيمم به وهو قول طه وقليل بالعدم وهو منقول عن طه ابن الجندب حيث قال ولا يجوز من التيمم ولا ما ايل  
عن من الارض المخلوقة بالطين والتجرب خاصة في هذا القول لازم للفرقة ومن يقول بمقتلته من التخصيص بالتراب ايضا كما لا يخفى وان لم اعثر على من  
ثبت ذلك اليه رحمه وقيل بالتفصيل بين حلى الاختيار والضرورة فيمتنع على الاول ويجوز على الثالث قال الشيخ في نه ولا باس بالتيمم بالاجار وارض  
النورة وارض الجص ان لم يكن يقدح على التراب بقرب منه كلام المفيد في غير حيث قال وان كان في ارض حصى واجار ليس عليها تراب وضع يده عليها مسح  
بها وجهه وكيفية كذا ذكرنا في تيمم بالتراب ليس عليه حرج في الصلوة بذلك الموضع الاضطررر قال ابن ادريس ولا الى الحجر الا اذا فقد التراب راحة



في احكام التيمم

القول المشهور واخذه لصدق الارض على الحجر فيدخل تحت الاخبار المتقدمة وله القول بالتفصيل فقد رده جملة من اصحاب بانه مع كونه لا دليل عليه لوجه له فان الحجر صدق عليه اسم الارض جاز التيمم به مع وجود التراب عدمه وان لم يصدق عليه امتنع كل كما صرح به ابن الجنيد فلا وجه للتفصيل المذكور وما ذكره بعض افاضل متأخري المتأخرين في الجواب عن ذلك حيث قال وفيه نظر ان يكون ان التيمم عند فقد التراب للاجماع عليه لا بدخوله في الصعيد كما جاز التيمم بالوحل ان لم يكن داخل في الصعيد اجماعا للنقض خاص دل عليه فبقية ان الاجماع من حيث دخوله تحت اسم الارض لا نقله من الاجماع على ان التيمم لا يقع الا بالتراب والارض فلا يراد بما له ولما نقله بجواز التيمم بالوحل ان لم يكن داخل في الصعيد فهو مرد بان الاخبار قد صحت بدخوله في الصعيد فدراية زرارة عن ابي بصير قال قلت لرجل خل الاجرة ليس فيها ماء وفيها طين ما يصنع قال يتييم فانه الصعيد الحديث في رسالة علي بن مظهر عن بعض اصحابنا قال سئل التيمم عن الرجل لا يصيب الماء ولا التراب يتييم بالطين قال نعم هو صعيد لم يمتدح المهور دل الخبر على ان الطين داخل في الصعيد الذي تضمنه الآية ويؤيد ما ذكرناه ان في المعتبر استدلال جواز التيمم بالوحل بعد فقد الصعيد والغياب فقال لنا انه بما روى الماء لا يخرج كونه ارضا بصعيدا ومع الغماض عن ذلك فان الفرق بين ما نحن فيه وبين التيمم بالوحل فانما ان التيمم على جواز التيمم بالوحل ان لم يكن صعيدا سواء سئل بالذي هو ما اذا من استثنى التيمم بالحجر بالاجماع ممنوعة ولا يما عرفت من قول ابن الجنيد بالمنع من ذلك مطعون المرتضى من التخصيص بالتراب مثله قوله في الصلح كما تقدم وتنايا انه لا يمتدح لو كان الاجماع على صفة التيمم به في الصورة المذكورة وان لم يكن ارضا وهو غير لا يجوز العلامة الاجماع على عدم التيمم الا بالتراب والارض مع فاقول انما هو من حيث كونه ارضا فلا يمتدح ما عالج به ويمكن ان يقال في الجواب ان كلام المتفصلين ان مذهبهم في هذه المسئلة هو وجوب التيمم بالتراب كما ذهب اليه لم يمتدح الا انه يجوز ان يكون بعد مرتبة ثانية مع فقد وهو الارض التي من جملتها الحجر ولعل وجهه ..... الجمع بين الآية بناء على تفسير الصعيد فيها بالتراب كما هو في اللغويين والاعبار الدالة على التيمم بالارض كما قدمنا فليجوز الاخبار على فقد التراب يخصونها بالآية وهو وجه وجيه واما المعارضة بقول جملة من اللغويين ايضا بان الصعيد هو الارض فلا يراد عليهم لانهم ربما ترجع عندهم اللفظ الذي اختاره بوجوه من ندر كاد بالجملة فهذا الوجه في حد ذاته لا ينجح من حسن وقوة سيما مع اوفقيته بالاحتياط المطلوب في الدين يعني هنا شيء وهو صحة زرارة الآية انشاء الله تعالى في كيفية التيمم قد استدل على اشتراط العلوق وهو ما يمنع من التيمم بالحجر لانه من التراب وهو لازم لكل من اشتد بالعلوق وسئل في المسئلة في محلها انشاء الله تعالى والاعمال السريعة المشهورة بين اصحاب جواز التيمم بالارض الجوف التور قبل الاحراق ومنع ابن ادريس من ذلك مدعي انها معدلة واعتبر الشيخ في جواز التيمم بها فقد التراب كما تقدم في الجوردها الاصحاب من الضعف لصدق الارضية ومنع المعدنية وددوا نقضه في نهانما روى به في الجوردها وقد عرفت باحقنا انما يمكن الجواب عما اوردوه عليه انه لا ينجح عن وجه وجيه واما بعد الاحراق فذهب الشيطان الى المنع من التيمم به والظاهر ان المشهور يخرج جهات من اسم الارض عن المرتضى رضى في المعجا وسئل ادرسي الله الجواز قال في المعبر ما ذكره علم الحديث هو رواية السكوني عن جعفر بن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة انه سئل عن التيمم بالحجر فقال نعم قيل بالثورة فقال نعم قيل بالرماد فقال لا انه لا يخرج من الارض انما يخرج من الشجر وهذا التكون ضعيف لكن روايته حسنة لا والله فلا يخرج باللون والخاصية عن اسم الارض كما لا يخرج من الارض الصفراء والجرأة قال في ك بعد نقليه والاولى اعتبار الاسم كالتجارة والمنتوي اقول قد نقصنا في المسئلة اقول الثلاثة قالها ما اختاره في كونه نقله من المنتوي مرجع الى التوقف ان حاصل كلامه انه ان صدق عليه اسم الارض جاز التيمم به الا فلا وهو مؤذن بعدم معلومية الصلح وعدمه عند وهذا الكلام بطائفا لما ياتي منه في كتاب المصروف في التيمم على الخرف حيث قال ثم ويمكن ان يستدل على الجواز بما رواه الشيخ في باب ابوبه في الصبح عن الحسن بن محبوب عن ابي الحسن عليه السلام انه سئل عن الجص وقد علبه بالعدرة وفي الملم المولى ثم يجتص به المسجد يسجد عليه يكتب اليه بخطه ان الماء والتار قد طهره وجه الدلالة انها تدل بظاهرها على جواز السجود على الجص والخرف فمعناها هو كما ترى في قوله بجواز السجود على الجص بعد الاحراق ومثلنا السجود والتيمم من باب واحد لا شرط الارضية فيها وان كانت دائرة السجود اوسع بالنسبة الى الكاغذ وما انبت الارض قد ظهر مما حققنا ان الاظهر هو الجواز لهذه الصيغة المذكورة بالتقريب الذي ذكرناه ولو رواية السكوني ومثلها رواية الرائد المتقدمة في الموضع الثاني والى نقول بالجواز مال في كرى ايضا والله العالم بالخاصة لاختلاف الاضطرار في التيمم بالخرف عن ابن الجنيد انه لا يجوز التيمم به وبذلك قال في المعبر يخرج وجه الطبع عن اسم الارض قبل الجواز للشك في خروجه عن اسم الارض لان الارض المحترقة يقع عليها اسم الارض حقيقة كما ذكره في ك اقول قد طعن جماعة من اصحاب جواز السجود عليه من غير نقل خلا حتى ان مرتبة كره استدلال على عدم خروجه بالطبع عن اسم الارض بجواز السجود وهو مؤذن بكون السجود عليه امر متفقا عليه مسلما بينهم وقد عرفت الامر في التيمم والسجود واحد منه يظهر ان المشهور هو جواز التيمم به والسجود عليه ومن الظان يجوز هم ذلك انما هو من حيث عدم خروجه بالطبع عن اسم الارضية وهذه المسئلة عند كل وقت اشكال لعدم النقص في الشك عند الخروج وعدمه فيدخل بذلك في الشهات حلال بين حرام بين وثبتا بين ذلك والحكم فيها عند وجوب الاحتياط والتعليلان المتقدمان عليهما انما الشك في خروجه بالطبع عن اسم الارض فهو بالاك على المنع اولى منه بالدلالة على الجواز لان جملة دليله على الجواز في القول بالاستصحاب هو ما علمنا انما حققناه في مقدمات الكتاب بل عند هذا القائل ايضا كما صرح به في غير موضع من كتابه وجواز التيمم والسجود متوقف على صدق الارضية ومعلومية وهو هنا غير معلوم للشك المذكور واما ان الارض المحترقة يصدق عليها اسم الارض حقيقة فبذلك الظاهر المتبادر من الاحراق بالنار وهو الاستحالة الى الفهم والرماد وصدق الاحراق على اجساد الصلبة التي لا تكون كل ممنوع ومع صدق الاحراق وحصوله بان تصير ما اصدق الارضية ثم ان العجب ان

يجوز

في جواز التيمم بالحجر

بالطبع

الحق



والله اعلم بالصواب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

وفاقیہ اسلامیہ

المحقق حيث قال في المعبر بعد ان قطع يخرج وجه الخنزير بالبخار من اسم الارض كما قلنا فقله عنه ولا يعارض بجواز السجود عليه لانه قد يجوز السجود على ما ليس بامر من الله كما غدا فان قيل الكاغذ قد خرج بالنقص من قاعدة السجود فوجب استناده فاما الخنزير فلم يرد نص بجواز السجود عليه من غير وجه الخنزير وجه عن اسم الارض مع قوله كما هو مقتضى النصوص الصحيحة الصريحة بانه لا يجوز السجود الا على الارض وما انبت مما ليس باكل ولا ملبوس فانه يلزم منع من السجود عليه حتى يقوم على الجواز دليل خروج الكاغذ من هذه القاعدة بنص خاص لا يوجب الحاق الخنزير به فانه بمجرد قياس بذلك يظهر ايضا ما في قولك في سابقه هذا الموضوع في ذيل صحيفة الحسن بن محبوب المتضمنة للخنزير في معناه انه محض قياس لا يوافق اصولنا كما لا يخفى والله العالم

السائل من رتب الشيخ في تيمم التيمم مراتبها فاعلم ان التراب فان فقد فالحجر فان فقد فالتيمم يعرف طيبة او لبدسه وجه فان لم يكن معدة تيمم غياثا فان لم يكن معه شيء من ذلك تيمم بالوحل قال المفيد اخلاصا في ارض حلة وهو محتاج الى التيمم ولم يجز له ان يرضعها فيسحق احدهما بالآخرى حتى لا يبقى فيه مائدة و سكره او وحله فان خرج من شيء من ذلك غفر تيممها وان لم يخرج منه غيرة فليضع يديه على الوحل ثم يرضعها فيسحق احدهما بالآخرى حتى لا يبقى فيه مائدة و ليسح بها وجهه ظاهر كفيه قال في كنف بعد نقل هذين الكلامين فقد وقع الخلاف بين الشيخين في هذا المقام في موضعين ان المفيد في خبرين الثوب عرف الدابة والطوس رتب بينهما الثلاثة ان المفيد شرط خروج غبار الثوب والعرف والطوس اطلق وقال المرتضى بجواز التيمم بالتراب غبار الثوب و اشبهه اذا كان الغبار من التراب اطلق وظاهر كون الغبار والتراب مرتبة واحدة وانه لا ترتيب بينهما وقال ابن ادريس لا يعدل الى الحجر الا اذا فقد التراب لا يعدل الى غبار ثوبه الا اذا فقد الحجر والمدى لا يعدل عن غبار ثوبه الى عرفه ولبدسه وجه لا يعدل عنه غبار ثوبه ولا يعدل الى الوحل الا بعد فقدانه ذلك قال ابن المفيد كل غبار علاص من الاجسام غير المتنجسة وغير الحيوان وكان كائنا في فاستخرج منه عند عدم وجوده مفردا جاز التيمم منه وقال سلازا وجد الثلج والوحل الحجر يرضع ثوبه وسكره وحله فان خرج منه تراب تيمم منه اذا لم يمكن التوقف عن الثلج وان لم يكن في ثوبه دابة تراب ضرب يده على الوحل الثلج والحجر تيمم به وقال في المعبر فاذا فقد الصعيد تيمم بغبار الثوب وعرف الدابة او لبدسه وجه السراج وغير ذلك مما فيه غبار وهو مذاهب علمائنا ان قال مسئلة اذا فقد الصعيد الغبار وجد وحلا طبق فقهائنا جواز التيمم به ونحو ذلك في نجس وبالكلمة فان ظهر غبار الاتفاق على تقديم الغبار على الوحل والروايات في المسئلة لا تمنع عن تصادم ورتبنا دل بعضنا على خلاف ذلك ها انا اسوق لك ما وقفت عليه من الاختيار في المقامات

صحيحه زادة قال قلت للباقر عليه السلام اريت المواقف ان لم يكن على وضوء وكيف يصنع ولا يقدر على النزول قال ييمم من لبس او عرف دابته فان فيها غبار او يصله وداء في مسطرات السراويل من كتاب حريز مثله قول المواقف كقائل لفظا ومعنى وظ الخبر المذكور انه لا يجزى الا الغبار في حال المذكورة ولا ريب في صحة التيمم به وصحة رفاعته عن الصاق قال فان كان في ثوبه فليست يربد سكره فليست من غباره او في شيء مغفر ان كان في حال لا يجزى الا الطين فلا باس بان تيمم منه وموثقة اخرى عن الباقر عليه السلام قال اذا كنت في حال لا يجزى الا الطين فلا باس بان تيمم به وما رواه في عن علي بصير عن الصادق عليه السلام قال اذا كنت في حال لا تقدر على الطين فقيم به فان الله تعالى اولى بالعذر اذا لم يكن معك ثوب جاف او لبد تقدر ان تنفضه تيمم به قال في رواية اخرى صعيد طيب ماء طهور وظاهر الخبر المذكورين تقديم الطين على الغبار والتقريب بينهما من مقدم على الثلج وهو من المقطوع به في كلام الاصحاب والاحبار ودل الجميع على انه اذا لم يجد الا الطين وهو الوحل المذكور في عبارات الاصحاب فانه ييمم به وهو ظاهر فيما ذكره الاصحاب من تقديم الغبار عليه فان المراد من هذا الاطلاق انه اذا لم يجد ماء ولا ترابا ولا غبارا مما هو من المراتب السابقة فانه ييمم به ويكشف عن ذلك قوله في صحيفة بصير ان لم يكن معك ثوب جاف او فيها رواية زادة عن احمد بن محمد قال قلت لرجل دخل الاجرة ليس فيها ماء وفيها طين ما يصنع قال ييمم فانه الصعيد قلت فانه راكب لا يمكنه النزول من خوف وليس هو على وضوء قال ان خاف على نفسه من سبع غيره وخاف فوثق الوقت فليتم وليضرب يده على اللبد او على البرد عرويته ويصل ودواة على بن مطهر عن بعض اصحابه قال سئلت الرضا عليه السلام عن الرجل لا يصيب الماء ولا التراب ييمم بالطين قال نعم صعيد طيب ماء طهور وظاهر الخبر المذكورين تقديم الطين على الغبار والتقريب بينهما من وجين الاول دلالتها على ان الطين صعيد فيكون مقتضى الغبار الذي قد عترفوا بانه غير داخل في الصعيد الثالث نصيحة رواية زادة بالامر بالطين او لا والله انما امره بالتيمم مع تعدد النزول عليه وعدم امكان التيمم بالطين وهو في الرواية الثانية حيث انه امر بالطين مع فقد الماء والتراب الشامل بالاطلاق لوجود الغبار يومئذ وهو الاوفق للتعليل المذكور فيها واجابني المتن عن رواية زادة المذكورة بضعف السند ثم قال ومع ذلك في غير ضائفة لما قلنا لانه لم يتعرض لنفي التراب بل لنفي الماء وهو لا يستلزم ذلك لا قوله فيها طين ايضا ولا يخفى ما فيه من البعد عن التعليل الظاهر وبالكلمة فالرواياتان ظاهران فيما ذكرنا ولا يخفى في الان وجه الجمع بينهما وبين الاخبار المتقدمة والله العالم تنبيهات الاول

لختلف كلام الاصحاب في كيفية التيمم بالوحل قد تقدم في عبارة المفيد ان يضع يده على الوحل ثم يرضعها فيسحق بينهما وبينه ونقل في المعبر بعد نقل قول الشيخ انه قال يضع يده على الوحل يترقب فاذا ليس تيمم به ثم قال الوجه ما ذكره الشيخ عملا بنظر الروايات قول ولا ريب ان ما ذكره الشيخ يرجع ما ذكره المفيد وما قاله القول الاخر فاستوجه به كونه وحكي عن ابن سنان انه قال يطلى بالطين فاذا اجت تيمم به وقال في المتن لو لم يجد الا الوحل تيمم به وهو مذاهب علمائنا الا انه اذا تمكن من اخذ شيء من الوحل بلطخ به جسده حتى يصفى عليه ذلك ليعلم ان لم يتمكن لضيق الوقت وغيره وجب عليه التيمم به اقول وهذا التفصيل قول ثالث في المسئلة وانت جيران في ظاهر الاخبار المتقدمة انما هو التيمم بالطين يعني الوحل المركب من الماء والطين والتقيد بالطين كما ذكره لا اثر له في شيء منها لو كان الحكم فيه ذلك لوقع التنبيه عليه لولا بعضنا لان المقام مقام اليان ويضد ما قلنا قوله في رسالة علي بن مطهر

صعيد ماء طهور واستغاد ذلك من حيث الخروج عن قاعدة التيمم مدفوع باستثناء الموضوع المذكور كما سيأتي نظره في الثلج ان شاء الله تعالى

[illegible]

فد اختلف



فاحكام النعيم

[illegible]

١٧ الفألب فلا يجوز التيم بغيا ولا شنان والدقيق وعقوما الساسي المشم في كلام الأصحاب تقديم المرحل الفبا كاتنقم لادّة من لا رض الواجب -

آینگان







في أحكام التيمم

الاية والنص المتقدم وما ذكره من الكراهة فلم يقل له عليه ليل قبله بان كان الوجه فيها التيمم من احوال خروجها بطلبك الحوزة المكتسبة من الحقيقة لا رضى بها والخروج عن خلاف ابن الجوزي في السج وخلاف بعض العامة في الرمل اقول ويمكن تأييد الوجه الاول بما رواه في حديث عن محمد بن الحسين ان بعض اصحابنا كتب الى ابي الحسن عليه السلام يسأله عن الصلوة على الزجاج قال فلما نفذ كلبه اليه تفكرت وقلت هو ما انبت الارض ما الى ان اسأله عنه فكتب الى لا تصل على الزجاج وان حدثت فكأنه انبت الارض لكنه من الملح والزجاج هما ممسوخان قال بعض مشايخنا المحدثين يعني حوت صودتهما ولم يبق على صفة ما رواه اما الوجه الثالث فهو ضعف اقول وتمايز التيمم به تراب الطريق والتراب الذي يوطى عليه كروا من عن غياث بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام لا وضوء من موطى قال التوفلي يعني نطاء عليه برجلك وعن غياث بن ابراهيم قال لابي امير المؤمنين ان تيمم الرجل بتراب من تراب الطريق الاصحاب قد ذكروا في هذا المقام انه يصح التيمم من ربي الارض عواليه ولو استدوا بهذين الخبرين والظاهر في الاستدلال على ما ذكره انما هو بالخبرين المتقدمين في تفسيره لا من كتابه في الاخبار والفقهاء الرضوي حيث انها قد فسرت الصيغة في الآية لا بانه المرفوع من الارض والطين الذي يخرج من عند الماء الا ليعجز التيمم بالارض المبتلة ولتفريقها بلاكما رواه الشيخ في الصحيح عن رفاعة عن الصادق عليه السلام قال اذا كانت الارض مبتلة ليس فيها تراب لا ماء فانظر لحيث موضع تجدد تيمم منه فان ذلك توسيع من الله عز وجل اقول قوله ليس فيها تراب يعني جاف قوله فان ذلك توسيع اي التيمم بالمبتل مع تعذر الجاف توسيع ويمكن ان يستفاد منه انه مع وجود الجاف لا يجوز الانتقال منه الى التيمم وان ذلك مخصوص بحال الضرورة الا ان طالع المعتبر خلافه حيث قال يجوز التيمم بالارض التيمم كما يجوز بالتراب كما ذكرنا من الحجج ولما رواه رفاعة ثم قال وأشار بما ذكره من الحجج الى صدق الصيغة عليه هو جيد الا انه يبقى قوله في الخبر ان ذلك توسيع عاريا عن الفايده وان امكن ان يتكلف الوجه وقد ذكروا اصحاب هذا انه يجوز التيمم بتراب القبر سواء كان منبوشا وغير منبوش لان يعلم ان فيه نجاسة لتناول اسم الصعيد له وعدم تحقق المانع ولا اعرف لخصوصية ذكر هذا الفرد وجهها يوجب كره دون غيره من انواع التراب كان الوجه فيه مباشرة الميت فترها يتوهم عدم الجواز لذلك وفي المعتبر وان تكررت نجاسة لانه عندنا ظاهرهم لو كان الميت نجسا منع قالوا يجوز التيمم بالتراب المستعمل فسر المستعمل بالمسوح به او المتساقط عن محل الضرب لا المضروب عليه فانه ليس يستعمل اجماعا لانه لا ناو يعتد منه واذ امتزج التراب بشيء من المعادن او غيرها اعتبر الاسم فان صدق اسم التراب كانه هلاكه الخلط وانحلال الخلط فيه صح التيمم به لصدق التراب عرفا ولغة وشرعا وعن قاتل لا يجوز التيمم به سواء غلب الخلط اذ لم يغلب وجهه غير ذلك مع انه قال في طي جواز اذ كان مستهلكا الخاص لا خلاف بين اصحابنا في عدم جواز التيمم بالتراب كما حكاه في المنتهى الظاهر انه لا فرق بين رماد التراب وغيره واستقر بتميمه جواز التيمم بالرماد المتخذ من التراب في كرهه لاحتراق التراب حتى صار رمادا فان كان خرج عن اسم الارض لم يصح التيمم كما هو الثابت في الخروج وعدمه قال في كرهه بعد نقل العبارة وهذا اولى من المعتبر ما يقع عليه اسم الارض ظاهر ايضا التوقف كما في عبارة كرهه اقول لا يخفى ان الرماد الحاصل من احتراق الشجر ونحوه لا يصير رمادا ويصدق عليه هذا الاسم الا باعتبار اعدام النار الحقيقية الاولى واضمحلالها وانقلابها الى النوع بالرماد ولهذا اجلت النار من جملة المظهرات من حيث الاحالة من الحقائق والاولية الى حقيقة الرماد والذخا فقد حصل التغيير الحقيقية والتميمه وحيث ان كان النار با حرقا التراب قد علمت فيه شل ما تعلقت تلك الاجسام من اذها تب الحقيقة الاولى الى حقيقة اخرى بحيث انه انما يتيمم في العرف فلا ريب في ان حكمه حكم الرماد الحاصل من غير الارض في عدم صدق التراب عليه ان لم تعل في النار على هذا الوجه المذكور وان غيرت لونه فانه لا يتيمم رمادا بل هو تراب ان تغلظ لونه وحيث فرض في كرهه وكذا في كراهية احتراق حتى صار رمادا ثم الشك في خروج اسم الارض لا عرف له وجهها وجهها فانه من صارت رمادا بان علمت فيه النار كما علمت في غيره من الاحتمالات التي احالتهما فلا ريب في خروج اسم الارض عنه وهو ليس بموضع شك كراهية نظائره المذكور وان لم يسم رمادا فهو باق على ما كان عليه بذلك يظهر ايضا انه لا وجه لاستقر به في تيمم جواز التيمم بمراد التراب بالجملة فانه من صدق عليه اسم الرماد فقد خرج عن اسم الارض كما خرج نظائره مما احالته النار من حقيقة الاولى الى حقيقة الرمادية والى العالم الثاني لو فقد هذه الاشياء التي يجوز التيمم بها القيد وجب في مكان نجس ونحو ذلك فقد اختلف اصحابنا في حكمه فقيل انه يجب الصلوة اداء وقضاء وهذا القول لم تظهر بقا ثلثه صريحا وانما نقله في بيع قال في كرهه لعله اشار بذلك الى ما في طعن تخيير بين تأخير الصلوة او الصلوة والاعانة قال في حق ضعف لا يدل على تعيين الاداء وعن المفيد في رسالة المجلد انه قال وعليه ان يذكر الله تعالى في اوقات الصلوة لم يتعرض للقضاء وما ذكره من الامر بالذكر لم نقله على مستند قديم يقطع الاداء والقضاء وهو اختيار ربيع والمعتبر نقل عن المفيد في قوله هو قول من في كتبنا اخرج عليه في المعتبر بانها صلوة سقطت بحدده لا يمكن ازالته فلا يجب قضاءها كصلوة الحائض بان القضاء فرض متانف فيتوقف على الدلالة ولا دلالة قبل بوجوب القضاء وهو اختيار المقلعة والمتخصص في المسائل الناصرية وابن ادريس واختاره في كرهه وهو المشهور بين المتأخرين وقيل بالتخيير بين الصلوة والاعانة والتاخير كما تقدم نقله عن عبارة طحطا لكون بوجوب القضاء بعوم ما دل على وجوب قضاء الفوات كقول الباقر عليه السلام في حصة زارة ومضى ذكرت صلوة فانتك صليتها ما في حصة اخرى لزارة اربع صلوات يصليها الرجل في كل ساعة صلوة فانتك فذكرتها اذيتها الحديث اقول وباللذ سبحانه الثقة بلوغ المأمول الظاهر انه لا ريب في سقوط الاداء لان الطهارة شرط في الصلوة لم يقله في حصة زارة لا صلوة الا بطه ورقد تعذر الطهور فيسقط التكليف به ويلزم من سقوط التكليف بالمشروط والافان بقي شرط لازم التكليف بما لا يطاق وان اخرج الواجب بالمشروط المطلق عن كونه مشروطا هو بطلان ان في المقام اشكال لا يجب التنبه عليه هو ان ظاهره الاتفاق على ان الطهارة من شروط العتقة كالقبلة وستر العورة ونحوها الامن شروط الوجوب انما شرط الوجوب فيها الوقت خاصة وقد قررنا في شروط

في طي جواز التيمم بالتراب

في طي جواز التيمم بالرماد

الخص











ولم يكن ثمّة ما فانه يحصل له تلك الحالة المانعة من الصلوة المقابلة للحدث وهذه الحالة ثابتة معه الى ان ينيلها بالماء خاصة التيمم اذ افاده جواز الدخول في المشروط بالطهارة ورفع المنع عنه. ولهذا لو تيمم بدلا من الجنبات فان الجنبات باقية الى ان ينيلها بالغسل ان ارتفع المنع عنه في الدخول فيها يشترط بالطهارة بالتيمم وكيف كان فالمسئلة على المشهور من وجوب نية هذه القبول لا تخفى الاشكال للمعرفة من عدم التقصير في دفع هذه الاقوال والعلل العقلية لا تنفي في ساحل لو طويت له المراحل اما عندنا فحيث لم يثبت عندنا دليل على وجوب هذه القبول سوى القرينة فلا اشكال هذا وما ذكره في شرح الا لغيره ان النية انما تؤثر في الحدث السابق فان اريد به بالنسبة الى دائر الحدث فالوجه فيها كما ذكره ظاهر لان حدثه مستمر كما هو المفروض فان النية انما تؤثر في السابق دون المقادير للنية والمتاخر عنها وحيث يكون ذلك عفوا لله سبحانه واما بالنسبة الى التيمم فلا يخرج من اشكال اذا الظاهرية تيممها ترتفع عنه تلك الحالة التي هي عبارة عن المانع ويصح منه كلما يتوقف على الطهارة غاية الامر ان ذلك الى غاية خصوص الله ان يقال ان المراد ان ذلك المانع بالنسبة الى ما تقدم على التيمم قد ارتفع بالتيمم مطلقا بالكلية وبالنسبة الى ما تأخر يرتفع الى الغاية المذكورة الا ان هذا المعنى بعيد عن سوق العبارة المذكورة بالنسبة الى التيمم والله العالم الثالث في اختلاف الاصحاب في وجوب نية البدلية في التيمم وعدمه فقبلنا بالوجوب نقل عن كمالنا من نقل كمالنا في ذلك حيث انه يقع احيانا بدلا من الغسل واجبا نادرا من الموضوع اختلاف حقيقة ما ناقشناه في النية التعرض للبدلية لتمييز احدهما عن الآخر بان الاحتياج الى التيمم انما يكون في موضع اجتماعهما معا ولخطاب بهما كمالا ما لو كان الخطاب انما هو التيمم عن احدهما فلا ضرورة الى التيمم وما ذكره بعض فضلاء متأخري المتأخرين في الجواب عن ان التيمم يعتبر بالنسبة الى ما يصح وقوع التيمم عنه مطلقا من غير التقيد بالذمة بمجرد دعوى عادية عن الدليل بل هو وقع مطاردة كما لا يخفى وقيل بعدم مطاردة الله ان المشهور بين المتأخرين كما ذكره بعض الاصل قبل التفصيل وهو وجوب نية البدلية ان قلنا باختلاف صدور التيمم بدلا عن الحدث الا صغره عن الاكبر يعني وجوب الضربة في البدلية عن الاصغر والضربتين فيها هو بدل عن الاكبر وان قلنا باتحاد صدور التيمم بالضربة فيها او بالضربتين فلا وهو مذهب كرام حيث قال الاقرب اشترط نية البدلية عن الاكبر والاصغر لاختلاف حقيقتها فيتميزان بالنسبة وصرح في ذلك وعليه لو نوى الجنبات فنية للحدث لا يجوز لعدم شره وهذا بناء على اختلاف الهيئتين ولو اجزأنا بالضربة فيها او قلنا فيها بالضربتين امكن الاجزاء وبه افتى في المعبر مع ان في قال في المسئلة فان قلنا انه متى نوى تيممها استباح الصلوة من حدث جان له الدخول في الصلوة كان قويا والاحوط الاول يعني عدم الاجزاء وذكر ان لاضر للاصحاب فيها اي في مسئلة الدنيا انتم في كرام اقول عبارة المعبر في هذا المقام هكذا لو نوى الجنبات فنية للحدث فان قلنا بالضربة الواحدة فيها اجزاء لان الطهارة واحدة وان قلنا بالتفصيل لم يجز وقال الشيخ والذي يقتضيه المذهب انه لا يجوز لانه لا يشترط ان ينوي بدلا من الاصل او بدلا من الجنبات ولم ينفذ ذلك انتهى وانت خبير ان غاية ما تدل عليه هذه العبارة هو ان عدم الاجزاء على القول بالتفصيل انما هو من حيث ان الواجب بدل الجنبات والضربتان وهو لم يأت الا بواحدة حيث انه انما يتم بقصد البدلية عن الوضوء لان عدم الاجزاء من حيث الاختلال بنية البدلية وبذلك يظهر انه لا دلالة في عبارة المعبر على ما ادعى من التفصيل وكيف كان فالظاهر القول بعدم مطلقا كما هو المشهور لعدم الدليل صدق الامتثال بما لا بد له الذي يتعلق به الخطاب كما ينبغي التنبه له انه يجب ان يستثنى من وجوب نية البدلية على القول به مطلقا او على التفصيل المتقدم نية الصلوة على الجنبات والتيمم للنوم لان كلاهما جائز بدون الطهارة ولان التيمم فيها اجاز مع وجود الماء وكذا التيمم للخروج من المسجد بناء على مذهب من يجعل غاية الخروج من المسجد وان امكن الغسل لانه لا وجه لنية البدلية بل صرحوا بان لا يجوز النية كذلك اما على القول الاخر من ان التيمم انما يشترط مع امكان الغسل فيكون كغيرهما تقدم الثالث انه قد اختلف الاصحاب في محل النية في التيمم فالمشهور ان محلها عند الضرب على الارض لانه اول التيمم وبه قطع في المنتهى لو فعل هذا لم يقادرنه النية الضرب على الارض حيث انه اول افعالها من التيمم كما في غير من العبارات التي يجب مقادرنه النية لا اول افعالها ولو تأخرت عن ذلك الى مسح الوجه بطل التيمم كما لو بعض افعالها عن النية وقطع في نية بالاجزاء بتأخيرها الى مسح الوجه وجعل الضرب خارجا عن حقيقة التيمم ونزله منزلة اخذ الماء في الطهارة المائية حيث لا يتم النية عند عدم كونه اول افعال الواجب بل يؤخر عنه الى غسل الوجه واعترضه في كرام بوجهين احدهما ان تنزله منزلة اخذ الماء في الطهارة المائية فيمنع ظهرا لان الاخذ غير معتبر بنفسه لهذا لو غمس الاغصان في الماء اجزاء بخلاف الضرب ثانياً انه لو اخذ الماء لم يضرب بخلاف حدث بعد الضرب قول وتوضيح ان الواجب الوضوء غسل الاعضاء كيف اتفق من غير تعقيد بنحو خاص بخلاف التيمم فان الواجب فيه الضرب بنفسه كما دل عليه الاخبار لو تعرض لوجوب الريح ووضع جهته على الارض او بالبركة اتفاقا وتخلل الحدث بين اخذ الماء وغسل الوجه غير مضرب بخلاف تخلله بين الضرب مسح وجهه قبل عليه ما على الوجه الاول فان عدم اجزاء وضع جهته على الارض لا يقدر فيما ذهبت به هو قائل بوجوبه لا انه يجعل نقل التراب على الوجه المخصوص شرطاً للصحة التيمم فكانه واجبا خارجا وما التمس في ان مترتبة قائل بذلك ومصرح بالتيمم حيث قال لو احدث بعد اخذ التراب لم يبطأ ما فعل كما لو احدث بعد اخذ الماء في كفة اقول والتحقيق بناء على ما ذكره ضعف ذهب الى العلامة في استفاضة الروايات كما مر في الامر بالضرب ثم المسح في الطهارة ان الضرب احد واجبات التيمم التي تتعلق بها الامر في تلك الاخبار كمسح الوجه واليد ومنه يظهر ان التيمم قد اتمه لانه لم يطل ان التيمم بالحدث بعد الضرب ليس بجدي سيما وقد صرح في الكتاب المذكور على ما نقله عنه جملة من الاصحاب بان اول افعال التيمم المفروض عند الضرب على الارض هو تدافع ظهري الكلامين ادعى في ذلك فاعلم ان جميع هذا الكلام يدور مدار النية المشهورة التي قد ناقشناها عنهم في غير موضع التي هي عبارة عن التصوير الفكري الذي يترجمه قول القائل تيمم بدلا من الغسل او الوضوء لرفع الحدث واستباحة الصلوة قرينة الى ان قد عرفت تمام حقيقتها في نية الوضوء ان هذا ليس من النية في شيء وان الامر فيها ادعى من ذلك وان جميع هذا الكلام لا

مستثنى من نية التيمم  
فقد مر عن الجنبات  
وغيره في النية كما مر في  
المتن وما ذكره في  
هذا من غير خلاف



في احكام التيمم

وجله ولا حاجة اليه للمقام ولله العالم الرابع ان يجب استدلاله بحكمه في الفرض بمعنى انه لا ينوي نية تنافي النية الاولى وقد تقدم تحقيق البحث في  
هذه المسئلة مستوفى باب نية الوضوء والكلام في المقامين واحد **المقام الثالث** في الضرب باليدين على الارض قد اجمع الاصحاب على وجوبه  
وشروطه في التيمم فلا يستقبل العواصف حتى لصعودها بوجهه يد يدهم يخرج ذلك لان العبادات الشرعية مبنية على التوفيق من الشارع  
ولم يرد عنه ما يدل على حتمية التيمم بذلك فيكون فعله تشريعا محتما وانما استفاضت الاخبار باذكاره باقى الكلام في الاكتفاء بمجرد الوضع واليدين  
الضرب الذي هو عبارة عن الوضع المشتمل على اعتماد قاله كبرى معظم الروايات وكلام الاصحاب بعبارة الضرب في بعضها الوضع في غير ذلك غير  
بالا من وتظهر الفائدة في وجوب ضرب التراب باليد والظاهر انه غير شرط لان الفرض قصد لصعيدا هو حاصل بالوضع انتهى والخارجه من الاكتفاء بمجرد الوضع  
قد صرح به في سابقه وحاصل استدلاله الاستدلال بالايه وهو قوله نعم فتمتوا صعيدا اي قصدوا وهو حاصل بالوضع وفيه ان الاية  
يمكن تفسيرها بالاخبار الكثيرة الدالة على الضرب الذي هو كما عرفت عبارة عن الوضع المشتمل على الاعتماد وجب يجب حمل القصد المذكور في الاية على  
هذا القصد المخصوص بجباين الاية والاخبار كذلك يجب تفسير بعض الاخبار الدالة على مجرد الوضع هذه الاخبار ايضا وبه يظهر ان الاظهر اعتبار الضرب  
سواء مع اوفيقية بالاختيار والظان من قال بالوضع حمل جملة اخبار الضرب على الاستصحاب كما هي احد قواعدهم التي بنوا عليها في كثير من الاحكام في الجمع بين  
المطلق والمقيد والظاهر ما قلناه وان اختلف الجمع بينهما بالتفسير لان الظاهر الاول مع اوفيقية بالاختيار كما عرفت تحقيق الكلام في المقام توقف على م  
**مسائل الاولى** يعتبر الضرب ان يكون بيضا الكفين لانه المعروف فينظر اليه بالاطلاق كما في سائر الاحكام ويعضد انه معلوم من ص  
الشرع فيكون خلافه تشريعا محتما نعم لو تعدد الضرب باليدين بعد ذلك الظاهر جواز الظاهر وبما دل عليه عموم بعض ادلة المسئلة **الثانية** ينبغي ان  
يعلم انه لا يعتبر في ضرب عليه كونه على الارض ولو كان التراب على يد او ثوبه او بدن غير او ثوبه وضرب عليه جزء وكل ذلك لا لطلاق الاخبار وتخرج  
الاخبار المتقدمة بالتيمم من ليد سرجه وثوبه ويخوذك شاهد وان كان مودها اخص مما نحن فيه قاله في لو كان على وجهه تراب صالح للضرب  
فضرب عليه في الاجزاء ترد اقره بعدم لتوقف الطهارة على التقاط المتناول خلافه وقال في الذخيرة لا بعد ان يكون مجزا في الضرب لمحصول الامتثال  
ثم قال وربما يقرب بعدم الاجزاء لان ذلك غير المعهود من صاحب الشرع اقول لظانه ان كان المراد من هذه العبارة انه يضرب على هذا التراب الذي في  
موضع المسح ويمتنع بذلك فالظان انه غير محذور والتحقيق ما ذكره في ك وان كان المراد انه يضرب يده عليه ثم يرفع يده ويمسح به فالظان انه لا مانع منه كما في  
سائر اليدين واذا اراد التيمم من التراب الذي عليه فالحق فيما ذكره في الذخيرة وبما ذكرنا صرح في كرى فقال لو كان على وجهه تراب صالح للضرب ضرب  
عليه الضرب لا يصح الوجه فيصحب الضرب **الثالث** ظاهر الاخبار وكلام الاصحاب انه يشترط في وضع اليدين ان يكون دفعة فلو ضرب يدهما يد بعد يد ثم اتبعها  
بالاخرى لم يجز في صحة زراة ثم هو يديه فوضعهما على الصعيد في حصة الكاهل فضر به يد على البطا وفي صحة اخرى لزراة فوضع الباقي  
عليه كفيه في الارض في وثقته ايضا قال تضرب بكفيك على الارض في غير ذلك من الاخبار التي مرت بك قريبا **الرابع** يعتبر المشهوبين الاصحاب  
انه لا يجب علق شي من التراب باليدين بل يضرب بهما ويمسح وان لم يعلق بهما شي وعن ظ ابن الجنيد وجوب المسح بالتراب المرتفع على اليدين وهو  
بالقول بوجوب العلق والى هذا القول قال جملة من افاضنا في المتأخرين منهم شيخنا في مجمل المتين ونقله في عن ولده ايضا شيخنا الشيخ  
سليمان بن عبد الله البحراني وهو المختار عندكم كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى استدلاله في ك على القول المشهور **فوجئ الاول** عدم الدليل على  
العلق **الثاني** اجماع علمائنا على استحباب نفس اليدين وورد في الاخبار الصحيحة ولو كان العلق معتبرا في امر الشارع بفعله كان عرضه لزواله  
**الثالث** ان الصعيد وجه الارض التراب فقط اعتبار جملة **الرابع** ان الضربة الواحدة كافية مطلقا على ما سنبينه ولو كان المسح بالتراب  
معتبرا لم يحصل الاكتفاء اذا غلب عدم بقاء الغبار من الضربة الواحدة في اليدين اقول اما الجواب عن الاول فبان الدليل على ما ندعيه من اعتبار العلق  
هو صحة زراة قال قلت للباقره الامتحن من اين علمت قلت ان المسح ببعض الارض وبعض القدم فضحك ثم قال يا ذراة قاله رسول الله  
زل به الكتاب من الله لان الله عز وجل يقول اغسلوا وجوهكم الى ان قال ثم قال فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم فلما ان وضع  
الوضوء عن لم يجد الماء اثبت بعض الفضلاء ان قال بوجوهكم ثم وصلها وايديك من يمينه من ذلك التيمم لانه علم ان ذلك اجمع لا يجري على الوجه  
لانه يعلق من ذلك الصعيد بعض الكف ولا يعلق ببعضها والتفريق في مجمل المذكور ان المراد بالتيمم المفسر به الضمير هو التيمم به لان حاصل معنى  
المخبر انه سبحانه انما اثبت بعض الفضلاء صحا ولم يوجب مسح الجميع لانه علم ان ذلك الصعيد لا ياتي على الوجه كله من جهة انه يعلق ببعض الكف  
ولا يعلق بالبعض الاخر قال سبحانه فامسحوا بوجوهكم وايديك من يمينه وجه قوله لانه علم ان ذلك اجمع لا يجري على الوجه اي علم ان ذلك الصعيد  
المضروب عليه هو الاول عليه الرواية بالتيمم بمسح التيمم به ولا يخفى ما فيه من الاشكال العلق بل الدلالة الصريحة حيث جعل العلق بالبعض دون  
البعض على العلم بان ذلك لا يجري باجمعه على الوجه وهذا الوجه المذكورنا سبق على كون من في الاية للتبعض وان قوله لانه علم ذلك اجمع  
اه تقيل لقوله اثبت بعض الفضلاء صحا كما اخاره شيخنا في مجمل المتين اي جعل بعض المغسول مسوحا حيث اتى بالباء التبضيض لانه تعلم ان  
ذلك الصعيد العلق بالكف لا يجري على الوجه كله لانه يعلق ببعض الكف ولا يعلق ببعضها وبذلك يظهر دلالة الرواية على اشتراط العلق  
يعلم ايضا عدم جواز التيمم بالجرم كما هو مذهب ابن الجنيد ايضا والقائلون بالقول المشهور من عدم اشتراط العلق وجواز التيمم بالجرم يجلون  
من في الاية على ابتداء الغاية والضمير راجع الى التيمم بالمسح كما هو المعبر به في الرواية والى الصعيد المضروب عليه كما تقدم ولهذا الحاشية  
في المنتهى كذا في كرى عن الاستدلال بالرواية بان لفظه من في الاية مشترك بين التبعض وابتداء الغاية فلا اولوية في الاحتجاج بها ولا يخفى ان

کتابخانه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْهِ



كتاب الطهارة

التعليل لا يساعد في الاشارة في قوله لانه علم ان ذلك اجمع لا يجري على الوجه انما هي التي هي بمعنى التيميم به لا بالوجه المستذكر ولا الصعيد المضروب عليه كما  
ذكر في الجملة فان ظاهرية كون من في الآية للتبعيض بالنظر في ما ذكرناه مما لا يتجمل نكارة الامع عدم اعطاء النظر حق من التامل في المقام ولهذا  
ان صاحب الكشاف مع كونه حنفيا مذهب لم يذهب الى حيفه عدم اشراط العلوق خالف الحنفية في ذلك واختار في تفسيره هذا الوجه فقال انه الحق  
بل ادعى انه لا يفهم احد من العرب قول القائل صحت براسي من الدهن او من الماء او من التراب الا معنى التبعيض حكم بان القول بانها لا تبدأ  
الغاية نعت ما الجواب عن الثالثة فهو ما ذكره من القائلين بهذا القول في المسئلة والظان اولهم في ذلك شيخنا المحقق المدقق الشيخ حسين بن عبد  
والشيخنا البهائي كما نقله في الجبل المتين حيث ذكره الاستدل به الاصحاب على عدم اشراط العلوق هو استحباب بغض اليدين بعد الضرب كما نطق به الاخبار  
ولو كان العلوق معتبرا امر اشاع بفعله هو عرضة لزواله واجاب عن ذلك والله قد شرع في شرح الرسالة بان الاخبار بالذلة على استحباب الغسل لا  
دلالة فيها لعدم اعتبار العلوق بل بما دللت على اعتبارها كما لا يخفى ولا منافاة بينهما لان الاجزاء الصغيرة الغبارية لا تصعد الا بغيرها من اليدين تجري  
حصول الغسل ليس في الاخبار ما يدل على اللبا الغنية بحيث لا يفي شيء من تلك الاجزاء لاصفا بشي من اليدين البنية ولعل الغسل لتقليل ما يحسن به من  
لتنويه الوجه من الاجزاء الترابية الكثيرة اللاصقة باليدين قال وبالجمل الاستدلال باستحباب الغسل على عدم اشراط العلوق نظرا لما الاستدلال عليه  
بما فاته ليجوز التيميم فيمن بن الخيل كل من يشترط العلوق لا يجوز التيميم بالبحر انتهى كلامه وهو كلام سيد من تأمل الآية والحديث في التامل واصح  
ما نوه لا يترتب في كون القول باشراط العلوق اوضح دليلا وادحوط سبيلا انتهى كلام شيخنا الهادي وهو مع كلام والده جديتين وجوه ثنتين واما الجواب  
عن الثالث فقد علم بما ذكرناه في الجواب عن الثالثة فانها دللت الآية بمعونة الصيغة المذكورة على اعتبار العلوق وجب القول به وتخصيص ما دل من الاخبار  
على مطلق الاضرب بذلك اما الآية فقد عرفت تمامنا الاختلاف اللغويين للمفسرين في تفسير الصعيد فيها وقد عرفت ما ورد في تفسيرها عن اهل البيت قد  
قد منا انه لا وجه للتعليل في المقام على ان الاخبار فيها ما هو بلفظ الارض وفيها ما هو بلفظ التراب وفيها ما هو بلفظ الصعيد قضية عمل مطلقا على مقتضاها  
هو التخصيص بالتراب اما عن الرابع فبالمنع مما ادعاه من ان الضربة الواحدة لا يفي منها بما يوجب به الوجه واليدين كما هو ظن والله العالم الخ اصبر  
ينبغي ان يعلم ان وجوب الضرب باليدين معا لهما هو مع الامكان فلو قطعت احدهما بحيث لم يبق من محل الفرض شيء ضرب به ولو قطعنا معا فان  
من محل الفرض شيء فهو كما تقدم وان لم يبق شيء بالكيفية سقط الضرب بهما والمفهوم من كلام الاصحاب ان الواجب هو مسح الجبهة بالتراب لان سقوط  
احد الوجهين لعدم استلزام سقوط ما لا عذر فيه وظل سقوط التيمم والصلوة في الصورة المفروضة قال في لفظه اذ كان مقطوع اليدين من  
الذراعين سقط عنه فرض التيمم وهذا على الاطلاق ليس بجيد فانه ان ارد سقوط فرض التيمم على اليدين وسقوط جملة التيمم من حيث هو فهو حق وان ارد  
به سقوط جميع اجزائه فليس بجيد لانه يجب عليه مسح الجبهة لانه من الممكن من مسحها فيجب لوجود مقتضى انتفاء المانع اخرج الشيخ بان الدخول في الصلوة  
انما يسوغ مع الطهارة المائية فان تعذر مسح الوجه الكفين لقوله نعم فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه واذا كان المنع انما يزيل فعل الجوع ولم  
يتحقق فعل البعض لم يزل المنع والجواب ان التكليف بالصلوة غير باق عليه هنا ولا سقط ولا استقطعت الطهارة المائية بقطع احد العضوين وليس كذلك  
اجمعا واذا كان التكليف ثابتا وجب فعل الطهارة ولا يجب استيفاء الاعضاء وليس البعض شرطا في الايجاب لانيان بما يمكن منه والظان مراد الشيخ ما قصدناه  
انتهى اقول لظان هذه الحجة انما هي من كلامه لا من كلام الشيخ لعدم انطباقها على التريدين الاصلين الذي كرم في عبارة الشيخ ولقوله اخيرا والظن  
ان مراد الشيخ ما قصدناه وبالجمل فان تعليله ينل في توريده وتاويله لكلام الشيخ عليه ربهما استدلال على وجوب التيمم بما يقرب والصلوة في الصورة المذكورة  
بما ذكره من قوله ليسور لا يقط بالمعور وقوله اذا مرتكمت شيئا فانما يسقط الصلوة عنك فامسحوا برؤوسكم وايديكم فان تناثرت عن الاجزاء فامسحوا بها  
الآية لم افق عليه في ثبوت من الاصول وبالجمل فالمسئلة عندنا هنا هي ثبوت الاشكال لعدم النص الواضح في هذا المجال وكذا في الوضوء لو قطع يدا  
من المرفقين بحيث لم يبق من محل الغسل شيء اما لو بقي شيء ولو طرف العضد لكان هو احد جزئي المرفق فان حقيقته على بن جعفر قد دللت على الاكتفاء  
بما بقي من عضده ومثل ذلك ما لو كان في كفيه قروح او جروح تمنع من الضرب وكان كفيه نجسا بنجاسة يستعجل في التراب حتى يجمع غرضه لا زالة  
ينقل الى الضرب بغير الكفان لم يكن كذلك والاقتصر على مسح الجبهة ولا احتياط في امثال هذه المواضع مما لا ينبغي الاخلال به السأي ستر اختلاف  
الاصحاب على الضرب في التيمم فقال الشافعي في عهده وفيه وطرية للوضوء وضربان للفعل واختيار في قه وسلا والى الصلاح وان ادريس  
واكثر المتأخرين وقال المقتضة في شرح الرسالة الواجب ضربته واحدة في الجميع وهو اختيار ابن الجبدي وابن الجبدي المقتضى المسائل الغريبة واقتار  
جمع من متأخري المتأخرين منهم السيد في ذلك وهو الظن وهو المقتضى في الاركان الضربان في الجميع وحكام في المعبر والمنتهى آلف على بن بابويه مقتضى  
كلامه في الرسالة على ما نقل عنه ذكره اعتبارا لثبوت ضربه فانه قال اذا اردت ذلك فامسح بيديك على الارض مرة واحدة وانقضها وامسح  
بها وجهك ثم بيديك الارض وامسح بها يمينك ثم امسح بها بائناك من المرفق الى الطرف الاصابع ثم امسح بها بائناك من المرفق الى الطرف الاصابع ثم  
يفرق بين الوضوء والغسل نقل في المعبر القول بالثلاث من قوم متأخرين نقل على بن بابويه المرفق في الجميع ودفع في المسئلة القول بالمرتبة ونقل انه  
مذهب جماعة من قدماء الاصحاب الاصل في الاختلاف بين هذه الاقوال اختلاف الروايات كما عرفت فمنها ما تضمن المرة ومنها ما تضمن المرتبة  
منها ما تضمن الثلاث والظان مستند المشهور هو الجمع بين اخبار المرة والمرتبة بجملة ما دل على المرة على الوضوء وما دل على المرتبة على الغسل  
جمع الشيخ في كتابيه بين الاخبار وتبعه الاصحاب كما هي عادة تهم في اكثر الابواب اجتمعت على هذا التفصيل بالبحر العاشر لا يخفى ان الخبر المذكور محتمل  
لمعنيين احدهما ان المراد بقوله ضرب احد للوضوء والغسل اي نوع واحد للطهارة تين المذكورين كما يقال الطهارة على ضربين مائية وترابية

اليد اليسرى

اختلاف في الروايات







كتاب الطحا

في الخبرين

الآية وقيل جملتها الخبران المشتمل على بعضهما على الجبهة وأكثرها على الوجه إلى أن قال وهذه الروايات أخذت من بابويه ويمكن أن يكون الخبران  
 عنهما بالجملة على الاستصحاب أو على أن المراد بمسح الوجه مسحه في المعنى الجاهل الحق العمل بالخبرين فيكون خبرا بين مسح الوجه وبعضه لكن لا يقصر  
 على أقل من الجبهة وهو من تأمس الجبين بخصوصه فلم أقف على مستند آخر كقوله أنت خير من الأخبار في هذا المقام لا يخلو من اشتباه وشك في أن جملتها  
 قد تضمنت لفظ الوجه كالجواب الأول والثالث والثالث والخامس والسادس والسابع والعاشر والحادى عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر  
 لفظ الجبين منه وهو الخبر الرابع والسابع والثامن عشر إلا أن فيه بلفظ الثانية منها ما تضمن لفظ الجبهة وهو الخبر الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر في آياته  
 رواية في رواية الشيخ الأخرى التي نقلها بطريق صحيح مما يجنبه مفرقا ومن هنا ينقدح الإشكال في أنه لا دليل على القول المشهور من وجوب مسح الجبهة  
 الآية واحدة على تقدير أحد روايتي الشيخ لها ما على تقدير الروايتين الأخريين فلا دليل على الكيفية على القول المذكور في هذه الرواية من قبيل الروايات  
 المتضمنة للجبين والظن الجمع بين هذه الأخبار هو رد أخبار الوجه والجبين إلى الجبهة وإن عبر عنها بهذين اللفظين فتوعدا وتجاوزا فإن باب الجمان  
 واسع والظاهر من الأخبار أن خبرا من خبرها هو الذي هو المشهور بيل الجمع عليه ظاهر من دليل واضح في ذلك وندرت به لكثرة الأخبار الكثيرة على خلاف  
 وتفصيل هذه الجملة على وجه أبسط أن يقال أن لفظ الجبين الواقع في هذه الأخبار لا يخرج عن أحدهما ثالثا أو قل أن يراد معنائه وعرفا وهو ما اكتنف  
 الجبهة من جانبها مرتفعاً عن الجاهل إلى قاص من الشرح فورد في مقام البيان جملتها من الأخبار كما عرفت يقتضيه الاقتضاه عليه دون الجبهة كالجبين معاً  
 مجاز وفيه أنه خلاف ما عليه أصحاب من التخصيص للجبهة ويوجب أن يكون ما ذهب إليه أصحاب من التخصيص خالياً عن المستند وأما المستند بناء على ما  
 انفرد هذا الوجه وإن كان أقل إشكالا من الأول إلا أنه بعيد أيضاً فإني أعتقد في ثالثها وهو الظاهر أن يراد بالجبهة خاصة تليها المجاورة ويؤيد  
 ذلك ولا يخفى الجبين في الأخبار بلفظ الأفراد وعلى هذا الوجه يتم كلام أصحاب الظاهر هو الذي هو من كمال الأخبار المشابهة إليها وانفقوا على القول به  
 وبذلك يظهر أنه لا وجه لضم الجبين إلى الجبهة وجوباً واستصحاباً إذ لا دليل عليه يؤيد هذا الوجه أيضاً للاق لفظ الجبين على الجبهة في أخبار السجود  
 كما في حديث عبد الله بن المغيرة وموثقة عمار الدين على أنه لا صلح لمن لا يصيب انفعما يصيب جبينه على هذا أيضاً تحمل أخبار الوجه فإنه إنما يريد  
 منها الجبهة خاصة كما وقع نظيره من أخبار السجود أيضاً المختص بالجبهة رضا وقوى كما في صحيفة أبي بصير حين بن حاد الدين على استواء موضع السجود  
 وموضع القيام حيث قال في الأولين أحبت أن أضع رجلي موضع قد في الثانية فيمن سجد على موضع سترفع قال جرد وجهك على الأرض من غير أن ترفعه  
 وبالجملته فالمراد في جميع هذه الأخبار أنها هي الجبهة خاصة وإن اختلفت عباراتها توسعاً باعتبارها في حال معلومة الحكم يومئذ فبعض بلفظ  
 الجبهة في خبر بلفظ الجبين وفي ثالث بلفظ الوجه نظيره في باب السجود ويوضح ما ذكرناه كلامه في الفقه الرضوي بما قد ناقشناه من الخبر التاسع عشر  
 وقوله تمسح بها وجهك موضع السجود فبما الوجه وأبدل منه موضع السجود وهو الجبهة وعلى هذا اجتماع الأخبار في الانطباق على كلام أصحاب من  
 ويقتضي القول بضم الجبينين وجوباً واستصحاباً كما ذكره في ذلك ومن تبعه وانظر أن كمال هذا القول هو أنه قد ذكر في الاستدلال على ما قد ناقشناه عنه بالمراسل  
 المشتمل على الجبين ثم عقبه بالناس الدالة على الجبهة باحد روايتي الشيخ ثم نقل جملة من أخبار الوجه فجاءت روايات الوجه على هذا الشيخ طين بابويه في خبره  
 مسح الوجه كالأوجه فيها وبين الأخبار بالجملة على الاستصحاب فيقع عند التقاض بين خبر الجبهة والجبين فيجب بينهما وجوب مسح الجميع وفيه إشكال لأن موقع  
 زيادة وهي الخبر الثالث المشتمل على مسح الجبهة قد عرفت أنها بعيدة قد رويها في بلفظ الجبين والشيخ قد رويها عنه أيضاً في موضع من التنبيه على ما وقع  
 للشيخ في الكتاب المذكور من التخصيص في زيادة والنقل في الأخبار متونها وأسانيدها كما هو من تتبع أخبارها وبالجملته فالوثيقة المذكورة باعتبار نقلها  
 روايتها لا بد في الاستدلال به من النظر في الترجيح من النقلين ليكون العمل عليه البين ولا ريب في ترجيح نقل صاحب المنأيد بنقل الشيخ طين دون ما انفرد  
 هو بنقله لما عرفت من احتمال تطرق التهور إليه ولكنه قد معد حيث أنه لم يرجح في ولم يطلع على رواية الشيخ طين في ذلك الموضع الآخر وثانياً أن ما إذا كان  
 أن رواية الوجه التي نقلها مستند الشيخ طين بابويه فالظاهر ليس كذلك فإنها وإن تضمنت ذكر الوجه إلا أنها قد تضمنت مسح الكفين خاصة كما هو القول المشهور  
 وابن بابويه قال مسح الكفين بل على بعضها وهو الخبر الثالث مما قد ناقشناه من الأخبار بعد ذكر مسح الوجه على أنه مسح كفيه ولم يمسح الكفين بشيء والوجه أنه  
 قد ذكر هذا الخبر في جملته ما ورد في موضع هذا من الاستدلال بابويه والتحقق أن الوجه في هذه الأخبار إنما هو حمل الوجه على الجبهة كما قد ناقشناه في تحقيقه  
 وأما خبر طين بابويه والتحقق أن الوجه في هذه الأخبار إنما هو حمل الوجه على الجبهة كما قد ناقشناه في تحقيقه أيضاً في الخبر الخامس عشر والثالثين  
 عشر والسابع عشر المشتملة على الوجه مسح كلاً والذين عرفت من المرفعين هذه الأخبار التي توهم بها هذا الجحد سبحانه ظاهر لا ستره عليه ثالثاً أن  
 ما نقله عن المعتمد في كلامه المتقدم من التخيير بين مسح الوجه وبعضه استحسنه فهو بعيد من الحسن بمراتب كما لا يخفى على ذي الفهم الصائب مثله ما وقع  
 في مسح اليدين من المرفعين كما دللت عليه أخبار علي بن بابويه المشار إليها فإنه يجوز ذلك جميعاً بين الأخبار وهو من الفساد الوجه لا يخفى على ذي الفهم  
 وذلك لأنه قد تقدم في حصة زيادة الواردة في تفسير الآية التخصيص بالنص الصريح الذي ليس عنه يحض في الآية والخبر المذكور على التخصيص الوجه  
 واليدين وقد استفاض في الأخبار أن ما ألف كتاب الله فهو خرف وأنه يضرب به عرض الحائط والأخبار المذكورة محمولة عند محقق أصحابنا على التقييد  
 التي في اختلاف الأخبار أصل كل بليته فلا ينبغي أن يلتفت إليها ولا يخرج عليها وإنما أن قوله أيضاً وما مسح الجاهل خاصة فلم أقف على مستند  
 موجب للظن عليه ذكره بالخصوص ومن سائر أجزاء الوجه بقوله والعمد مسح الجبهة والجبين والجبين هو الوجه الكلام في ذكره في لفظة  
 التي قد ناقشناه عنده في قوله والظان كلامه هذا ما خذ من الفقه الرضوي فإنه لم يشر عليه غير حيث أنه بعد أن ذكر ما قد ناقشناه عنه قال في آخر البحث  
 وقد ذكر أنه مسح الرجل على جبينه وعالجية ظاهرها هو تخصيص المسح بهذين الموضعين دون الجبهة وكيف كان فالأحوط ضم الجبينين والجاهلين

في الخبرين

في الخبرين

في الخبرين











لوجوب الاحكام ايضا للمولات واسند في المتن على ما اذا ثبت في الجماع عليه واجه عليه بقوله تم فتميموا اوجب علينا التيمم عقيب دارة القيام الى الصلوة ولا يتحقق الا بجمع الخرافة فيجب نعلم عقيب الكلداء بقدر الامكان ودقة انسابه غير جيد في المعلوم ان المراد بالتيمم هنا الميمم الغوي وهو قصد التيمم بالمعنى الشرعي قول فيه ما تقدم في صلب البنية تفسيرا للمذكورة من ان التيمم هنا انما اريد بالمعنى الشرعي وهو قصد التيمم بالتراب للتمسك على الوجه الذي عليه الوجه المأمور به شرعا ولا ريب ان سره عن جعل هنا بقرينة ما قبل هذه الكلمات بعد ما ليس مجرد القصد وانما هو القصد المخصوص وهو بناء عن قصد التعبد المسح به كما ذكرنا من شانه وبه يتم الاستدلال الذي ذكره من قدس سره من ان اوجب علينا التيمم الله هو القصد المخصوص عقيب دارة اقيام الى الصلوة كما ذكره ثم نقله عن كرمي انه استدلال عليه ايضا بان التيمم البلية عن النبي صلى الله عليه واله واهل بيته نوع فيه ثم اعترض عليه بان فيه نظرا للتاسعا مما يجب فيها يعلم وجوبه وهو منتف هنا الا من لجأ ان تكون للتابعه انما وقعت باعتبارها مخصوصا بها اقول التحقيق ان هنا شيئين الاول ان يفعل التيمم على وجهه عليه واله والامام عظيمهم فعلا لبيان ما امر الله سبحانه من الاوامر المحتملة الوقوع على انحاء متعدة وفي هذه الحال يجب ان يقيد بفعله اطلاق تلك الاوامر ويحكم به على بجمها ويكون موضعها ما يصيبه من الماء وميتنا فيجب العمل عليه كما اوضنا ذلك في الايراد عليه باب الوضوء في مسألة الايناء بغسل الوجه من الاعلى الثلاثة ان يفعله اتفاقا كما ان اضا الى ان يتقدم وهذا هو الذي يقصر في المناقشة باذكرة وان كان قد خالف نفسه في موضع من شمر كما اوضنا ذلك في شرحنا على الكتاب حيث استدلال بالثالث على الوجوب في موضع عديدة الا ان الحق انه لا دلالة فيه وما ذكره شيخنا الشهيد هنا انما هو من قبيل الاول لان التيمم الله امر به سبحانه بجمها بيانهم كيفية وكيفية بوجوبه في ذلك الجمال ورافع لغرض الاحتمال في ذلك الجمال فيجب اخذ به بغير شك كالراجح ذكر جمع من الاصحاب ايضا بان الواجب هنا طهارة مواضع المسح من النجاسة واستدل عليه كونه بان التراب يفيض بملاقات النجاسة فلا يكون طيبا وبمجانته اعضا الطهارة المائية واعترضه بان الدليل الاول المختص من المتن في قياسه ان مقتضى الاصل عدم الاشتراط والمصريح باعتبار ذلك قليل من الاصحاب قول وهو جيد ويؤيد عموم الادلة والاطلاق لعدم التصريح والاشارة في شيء منها لهذا الشرط ثم ذكر ان الاحتياط يقتضي المصير الى ما ذكره وهو كونه والله العالم **المطلب الرابع** في بيان دقة تحقق الاصل على انه لا يصح التيمم للفرصة قبل الوقت انه يصح مع تضيقة وانما الخلاف في انه يصح مع السعة ام لا فيقول بالقصة ملة وهو مذهب وقوة في المتن في تحرير نقله الشهيد عن طائفة المجتهدين واستقر به في اليقظة اذ لا يجوز الا في اخر الوقت ذهب اليه الشيخ في اكثر كتبه المرتفعة واما الصلح وسلا رواين ادرين هو في المبدأ هو المشهور كما نقله في لف حيث قال المشهور ان تصديق الوقت شرط في صحة التيمم فلو تيمم في اول الوقت لم يصح بتممه وان كان ايا من الماء في اخر وقت قبل التفصيل بانه ان علم او ظن عدم وجود الماء الى اخر الوقت جاز التقديم والا فلا ونقل عن ابن الجببر حيث قال على ما نقله في طلب الماء قبل التيمم مع الطمع في وجوده والرجاء للسلامة واجب كل احد الى اخر الوقت مقدار رمية سهم في الحفرة وفي الارض المستوية رمية سهم فان وقع اليقين بغوثة الى اخر الوقت او غلبت تيممه صلوة في اول الوقت حب الى هذا القول ذهب في جملة من كتبه استجوده المعبر عليه بجمع الاخبار كما سيظهر لك انتم ثم ويدل على القول الاول الاخبار المستفيضة الدالة على ان تيمم وصلة ثم وجد الماء والوقت باق فانه لا اثم عليه كغيره ما يدل بالاطلاق ومنه ما يدل بصريحه ومن الصريح في ذلك رواية علي بن سالم عن الصادق عليه السلام قال قلت له اتيتم وصلة ثم وجد الماء وقد بقي على وقت فقال لا تعيد الصلوة فان ربت الماء هو ب الصلوة راية معوية بن ميسرة قال سئلت الصادق عن الرجل في السفر لا يجد الماء اغتيم وصلة ثم انه بالماء وعليه شيء من الوقت يمض على صلوته ام يتوضا ويعيد الصلوة قال يمض على صلوته فان ربت الماء هو ب التراب موثقة على من اطاع عن عمر عن الصادق عليه السلام في رجل تيمم وصلة ثم اصاب الماء وهو في وقت قال قد مضت صلوته وليتيمم موثقة لي بصير قال سئلت الصادق عليه السلام عن رجل تيمم وصلة ثم بلغ الماء قبل ان يخرج الوقت فقال ليس عليه إعادة الصلوة ورواية يعقوب بن سالم عن الصادق عليه السلام في رجل تيمم وصلة ثم اصاب الماء وهو في وقت قال قد مضت صلوته وليتيمم في محض ذرة قال قلت للباقر عليه السلام فان اصاب الماء وقد حلت تيممه وهو في وقت قال تمت صلوته ولا إعادة عليه في الشيخ عن محض ذرة وعلى معناها بجم قوله وهو في وقت على انه في وقت لا الى اصابة الماء ولا يخفى ما فيه من البعد لكل ظاهر موثقة لي بصير صريحة فيما ادعينا غير قابلة لتاويله بوجه واجبه ايضا بالجم على ما اذا ظن المكلف الضيق واكتشف نشاطه وهو بعيد ايضا غاية البعد محضه البعض قال سئلت الصادق عليه السلام عن رجل ياتي بالماء وهو جيب قد حلت قال يغسل لا يعيد الصلوة وهذه الرواية تماثل بالاطلاق على ذلك وان لم تكن صريحة كما قبلها ونحوها محضه بجم بن سالم قال سئلت الصادق عليه السلام عن رجل اجنب فقيم بالصعيد حلت ثم وجد الماء فقال لا يعيد ان ربت الماء ربت الصعيد وقد فعل احد الظهورين ومحضه عبد الله بن علي الحلبي انه سئل الصادق عن الرجل اذا اجنب لم يجد الماء قال يقيم بالصعيد واذا وجد الماء فليغتسل لا يعيد الصلوة وحسنه الحلبي قال سمعت الصادق عليه السلام يقول اذا لم يجد الرجل طهورا وكان جنبا فليمسح من الارض ويصلي فاذا وجد الماء فليغتسل قد اجاز انه صلواته التي حلت وفي معناها محضه عبد الله بن سنان والتقريب في الروايات المذكورة ان بعضها قد ثبت فيه التيمم على عدم وجود الماء فلا يتقيد بغيره الا بدليلك بعضها ظاهر الصريح في انه لو تيمم في السعة وصلة ثم وجد الماء والوقت باق فلا إعادة عليه وتاويل الشيخ قد عرفت ما فيه بعض ما يدل بالاطلاق على ذلك ايضا واما ما رواه الشيخ في الصحيح عن يعقوب بن يقطين قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تيمم وصلة فاصاب بعد صلواته ما يتوضا ويعيد الصلوة ام يجزى به صلواته قال اذا وجد الماء قبل ان يمضى الوقت توضا واعاد فان مضى الوقت فلا إعادة عليه موثقة منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام في رجل تيمم وصلة ثم اصاب الماء قال اما ان انا فلا كنت فاعلا اذ كنت اتوضا واعيد فقد حملها الاصحاب على الاحتياط في الثلاثة منها فانه ذلك فان تضيقة ضرورة الاعادة بنفسه مشعر بذلك ولو كان حكما كلياً للمحسن

في احكام التيمم

التضيقة



كتاب الطهارة

هذا الفصل لا يخفى في انشاء الله تعالى في المطلب الخامس مزيد بيان في هذه المسئلة واستدل حجة من اصحابنا بالآية وهي قوله عز وجل اذا  
قام الى الصلوة فاغسلوا الى ان قال فان لم يجد ماء فبغير ماء فانه سجدوا وجب التيمم على المكلف عند ازالة القيام الى الصلوة اذا لم يجد الماء  
ولا يتقيد بضيق الوقت واجاب الله تعالى في الانتصاب بان الاستدلال بهما يتوقف على اثبات ان المكلف ان يريد الصلوة في اول الوقت ونحن نعلم انه فيه  
ونقول ليس لك له واجبة مما يترتب مع تسليم تحريم الادارة في اول الوقت عند العلم بالحكم فانه لا يلزم منه عدم وجود ما فاذا وجد وجب المشروط وهو  
اجاب التيمم وايضا ليس له الادارة المتصلة بفصل الصلوة لشريعة الطهارة في اول الوقت من اراد الصلوة في اخره فاذا اراد الصلوة المتأخرة عن زمان  
الادارة والحال انه لا مانع من ذلك فقد تحقق الشرط اقول والظاهر هو الرجوع الى ما قدمناه من الاخبار فانها مكشوفة القناع لا يدخلها الجدل في النزاع  
على القول الثاني حجة من الاخبار من ما يجهل من قوله تعالى فانه سجدوا وجب التيمم على المكلف عند ازالة القيام الى الصلوة فان فاتك الماء لم يقبل  
الارض حنة زارة عن احد علماء التيمم قال اذا لم يجد الماء فليطلبه في ارضه فان خاف ان يغتربه الوقت فليقم وليصل في اخر الوقت ولا قضاء ليقول  
لما سبق موثقة ابن بكير عن الصادق عليه السلام في حديث قال فيه فاذا تيمم الرجل فليكن ذلك في اخر الوقت فان فاتك الماء فلن تغتربه الارض رواية محمد  
بن حمران وقوله عز وجل فانه سجدوا وجب التيمم في اخر الوقت وموثقة ابن بكير المروية في قرب الاستفاضة في سئل الصادق عليه السلام عن رجل احب  
فلم يصيب ايتيم قال لا في اخر الوقت فان فاتك الماء لم تقبله الارض قوله عز وجل فانه سجدوا وجب التيمم في اخر الوقت والى ان يتوقف خروج وقت الصلوة  
ولا يخفى على المتأمل في دلالة هذا الخبر على القول المذكور من الصراحة والظهور فانها قد اشتملت على الاسرار بالتحريم في بعض الاسرار حقيقة في الوجوب  
والتمسك عن التقديم في بعض وهو حقيقة في التحريم ولما ذكره في ك من المناقشة في ان لفظ لا ينبغي ظاهره الكراهة وهو موقوف على العرف لاجل بين الناس والآ  
في الاخبار قد استفاضت في ردودها بمعنى التحريم وقد عرفت موضع تمامتها ان لفظ لا ينبغي ولا ينبغي في الاخبار من جملة الالفاظ المتشابهة لاستعمالها في  
الاخبار في الوجوب والتحريم تارة ولعله اكثر كما لا يخفى على المتدبر في الاستصحاب الكراهة اخرى فلا يحل ان على احد المعنيين الامع القرينة والقرينة هنا  
في حمله على التحريم الروايات المذكورة مع هذا الخبر بالتقريب المتقدم ولما تناقشت في حنة زارة بانها مذكورة الظاهر لا يعلم قابلا بوجوب الطلب في  
مجموع الوقت في الحق في المعبر في مورد واولا بان لا مانع من العمل بالخبر اذا دل على الحكم وان لم يكن به قائل من ثم قد عمل المحقق بذلك كما نقله عنه في  
تأنيبا انه لا يلزم من رد الخبر من هذه الجهة لعدم القائل في ذلك الحكم الاخر وهو وجوب التاخير مع وجود القائل به ودلالة النصوص عليه ثانيا انه قد صرح هو  
وغيره بجل الاسرار بالطلب بالخبر على الاستصحاب حيث انه لا قائل بالوجوب هو كانه في قبول الخبر عدم رده وحيث فيجب التاخير في اخر الوقت طلبا ولم يطلب ان كان الا  
له الطلب في المناقشة في الرواية للقول المذكور يعني الكلام في ان المفهوم من كلام القائلين بللضايق وجوب التاخير وان علم بعدم حصوله الى اخر الوقت وهو  
من هذه الاخبار لا يساعد عليه بل بالشعرب رجاء حصوله كما ينبغي اليه قوله عز وجل فانه سجدوا وجب التيمم فان فاتك الماء لم يقبله الصعيد ولا ندم مع العلم بعدم وجود الماء يصير التاخير  
عبثا خصوصا وان الظان الشارع لا يكلف بذلك قال في كل حال فالقول باعتبار التضييق لم اقول في التضييق في الجماع والشهرة والاحتياط وما ورد من  
الاخبار التي استدلت بها الجواز التقديم لم تدل على جواز التقديم بل على امكان وقوعه ونحن نقول به فان المعنى في الضيق الظن فلو انكشف خلافه لغير  
للمشاكل المفهوم الاخبار المذكورة وحملها على ما اذا علم وظن عدم الماء اتما يتم لودلت على جواز التقديم نصا والتقديم عدمه بخلاف الاخبار التضييق قد  
تقرر في الاموال ان ما دل نصا دمج على غيره مع التعارض على ما حققنا الاتفاق من منه يظهر ضعف الاخبار الضيق على الاستصحاب ترجيح الجانب التوسعة  
القول بالتفصيل بالعلم وعدمه متوقفة لعدم الغائبة في التاخير على تقديره لكن قوة الدليل في نقله لا يساعد عليه انتهى اقول لا لأن دعوى الاجماع و  
الشهرة والاحتياط بما لا يمتنع من جوع فهو وان نقلنا عن الشيخ والمريد ان شيئا المشار اليه مسالكه وغيره من يتحققه اصحابنا في المتأخرين  
قد يلحقوا فيه بالايضاح المقام ذكره كما لا يخفى على من وقف على كسبه بل الشيخ والمرتب للذات الاصل في الاجماع قد كفاها ما في القدر فيه مناقضة مما في  
اجماعهم في المسئلة الواحدة اما بان يدعى الاجماع ولا قائل به سواء او يدعى مناقض نفسه موضع اخر يدعى الاجماع على خلافه في ذلك الحكم كما ظهر  
للمنتفع المصير لا يثبتك مثل جبراما الاحتياط ليس عندنا دليل شرعي نعم في النقل المذكور لا انك قد عرفت ان الظن تلك النصوص ولا اشعار بان  
التاخير انما هو لاجل حصول الماء وبذلك لا يتم ما ذكره وكذا لا ينطبق على ما دعوى جليتها به ترجيح هذه النصوص الى القول بالتفصيل كما ينبغي  
انشاء الله تعالى بذلك يظهر لك ما في قوله اخر ان قوة الدليل في نقله لا تساعد عليه كيف لا تساعد عليه الظن منها اتما هو ذلك كما عرفت من قوله  
في جملة من تلك الاخبار فانه فاتك الماء لم يقبله الارض فان مرر هذه العبارة الظاهر فيها قلناه ان المراد منها كما هو الظاهر في سياقها انه يؤخر التيمم الى اخر الوقت  
لعلمه بحصوله الماء فان اتفق على حصوله فلا فرق قائمة مقامه فلا تهاطل في الرجاء الظاهر في ظاهره واشتملت على جبر الاسرار بالتاخير من غير هذا التعليل  
ثم ما ذكره وحيث ظن ان الماء مقطوعا بعدمه لم يكن لذلك هذه العبارة معناه الكلمة كما لا يخفى على ذي الذوق الصائب في فهم الشايق فاما ان جملة  
الاخبار على التوسعة على الضيق ثم انكشف خلافه بعيد غاية البعد عن سياقها اذ لا اشعار في شيء منها بذلك فضلا عن الظاهرية بل ربما اشعر  
بعضها بجل في مثل موثقة ابن بكير قوله فيها سئل الصادق عن رجل تيمم وصلح ثم بلغ الماء قبل ان يخرج الوقت فان عطف بلوغ الماء المقيد بقبليته  
الوقت على التيمم والصلوة مشعر بكونه قد تيمم في السعة عالمها بالسعة وظن الضيق لا يجمع هذا العطف ثم الدال باطلاقة على تراخي مسافة وزمان بين  
الكرين فان ظن السعة في مقام من الضيق انما يكون سعة يسيرة ربما لا يسع الطهارة والصلوة كما لا يخفى على المتأمل به يظهر من جملة الاخبار  
السعة على ما يرجع به الى اخبار الضيق تعسف محض لا تقبله طواها لافاها ولا نظام سياقها وثالثا ان ما ذكره من منع حمل اخبار السعة على ما اذا علم  
او ظن عدم الماء مستندا الى ان ذلك انما يتم لو دل على جواز التقديم نصا فانها وان لم تدل نصا لكن تدل عليه ظاهر فانه هو الظاهر منها







كتاب الطهارة

منها في بقاها وبيانها والظاهر ان ليس محل خلاف ولا اشكال ومتى يتم لاحد ما واني لما قد دخل به في ذلك التيمم في الصلوة اليوم بعد وقتها قد دخل حيا تقدم بيان في المسئلة الاولى لعموم الأدلة التي على البدلية كما تقدم اذ الظاهر منها انه يثبت له احكام الماء الا ما خرج بدليله ظاهر كفي التوقف في الدخول يتم الصلوة المقضية حيث قال بعد ذكر حصة التيمم للقضا فاذا دخل الوقت وتما في على السعة والضيق في التيمم والظاهر ما ذكرناه لما عرفت **الرابعة** قد صرح جملته من اصحاب من هم للمحقق كفي غيرهما من ما خرج عنها بان يجوز التيمم لصلوة النافلة الراتبة بدخول وقتها كصلوة الليل وكذا المبتدئة عند اعادة فعلها وترد في المعبر جواز التيمم للنافلة المبتدئة ثم قال والجواز شبه لعدم التوقيت والمراد بها تعجيل الاجرة في كل وقت وفواته بالتأخير وتحقيق قال في الذخير بعد نقله لك عنه وهو من عموم الادلة وظاهره الجواز ان كان في اوقات المكروهة وبعضهم فصل بين الادوات المكروهة وغيرها فقطع بعدم جواز التيمم في اوقات النهي به صرح في المعبر كونه ورد في ذلك بان الكراهة بالمحل الصلوة عليه عند الفقهاء لا تنافي في انعقاد ثم قال بعض الدخول به في الفريضة ما قد مضى اقول ويمكن تأييد اصل الحكم بان الظاهر من الاخبار ما لا ينافي من التيمم الا في آخر الوقت لا خصا بالفرصة وعدم الشمول للنافلة والحال ان الاخبار الدالة على استحباب الاتيان بها مع الحلال اخبار البدلية المتقدمة كافية في حصة التيمم لعدم المقاض الا ان يقال انه من عدلت الاخبار على المنع من الفرصة الا في آخر الوقت مع ما انفاض من فضلية اول الوقت على اخره فكيف تشيع النافلة وفيه ان مرجع ما ذكره في ما ذكره الاستدلال بطريق الاولوية وهي في حصة عندنا في الاحكام الشرعية الا في نادر الصور كما تقدم بتحقيقه في مقدّم الكتاب انما العمل عندنا على الادلة الواضحة من الكتاب السنة والله العالم **الخامسة** لو ظن ضيق الوقت لا مادة ويتم حله ثم انكشف فشاظنه فهل يجب الامادة ام لا قولان والاول منها ظاهر الشيخ في كتابه الاخبار وبالثلث صرح المحقق والشهيد قال في المعبر بعد ان نقل القول الاول عن الشيخ في كنية الاخبارية ويقوى عندنا انه لا اعادة لانه تطهر طهارة شرعية واصله صلوة ما هو اياه فان تكون مجزية لا يفي شرط التيمم الضيق لا نقول لان لم يكن شرطه من الضيق ظاهره كذا لان الشرع لم يجعل على الضيق كالا في حالاته على الظن ويمكن ان يستدل عند ذلك برواية زرارة ومعووية بن مسروق ويعقوب بن سالم من الباقر عليه السلام والصادق في رجل تيمم وصلى ثم بلغ الماء قبل خروج الوقت فقال ليس عليه اعادة وان رتب الماء حركت التراب واحد ولا وجه له على القول بالتضييق الا ما ذكرناه وما تاولها به الشيخ في حصة بعيد عن الظاهر انتهى كلامه في ان الكلام في هذه المسئلة موقوف على ان ضيق الوقت المعبر حصة التيمم على تقدير القول بالمضايقة هل هي عبادة عن لغة العلم به فان جعل عبادة عن العلم به فالمتجه هو ما ذكره الشيخ في وجوب الاعادة لتبين وقوع الصلوة في غير وقتها وان انكشف ان السعة بعد الصلوة دليل عدم حصول العلم بالضيق والقول هنا بان حصة صلوة ما هو بها فتكون مجزية مسلم مع استمرار الاشتباها مع ظهور الحال وانكشف وقوعها قبل وقتها فهو ثم وان جعل عبادة عن ظن الضيق فالمتجه ما ذكره في المعبر لانه تعبد بظنه والقول بان حصة صلوة ما هو اياه اقاما استدلال به في المعبر من الروايات الثلث التي عدها رواية واحدة فالظاهر انها ليست من محل البحث في شيء فان هذه الروايات ومثلها اتماد ردت في التيمم سعة الوقت ثم يحل الماء بعد ذلك هي من ادلة جواز التيمم في السعة كما قدنا ذكره وحملها على التيمم في ضيق الوقت كما ذكره نصف محض كالا يخفى على من تأمل مضامينها وما المال به في الذخير فالظان لا ماثل تحته **السادس** قال في كفي يتم للآيات كالسوف يجوز لها وللمجادة بحضورها لانه وقت الخطاب بالصلوة ويمكن دخول وقتها بتفسيره لا باحتج وان لم يتمها في الصلوة بل يمكن دخول وقتها بموته لانه الموجب للصلوة وغيرها من احكام الميت والاستسقاء باجماع الناس في المصلحة ولا يتوقف على مطافهم والاقرب جواز بالخروج الى الصلوة لانه كالشروع في المقدام بل يمكن طلوع الشمس في اليوم الثالث لان السبب الاستسقاء وهذا وقت الخروج فيها اما النوافل الرواتب فلا وقتا وغيرها الرواتب فلا راد عليها فلو يتم قبل هذه الاستبانة يعتد به لعدم الحاجة اليه انتهى في اكثر توقف في الاقرب ما بالنسبة الى صلوة الآيات فهو ما ذكره واما بالنسبة الى صلوة المجادة فحضورها كما هو المستفاد من اخبار التيمم لها وان كان وجود الماء واما بالنسبة الى صلوة الاستسقاء فعند اعادة فعلها واما النوافل راتبة ومبتدئة فقد تقدم الكلام فيها **السابعة** لو يتم للملح المحض او قرائة القرآن او نحوها فالظاهر استحبابه ما يتوقف على الطهارة حصة او كما لا يخفى الدخول في الصلوة قال في المنتهى لو نوى استحابة دخول المساجد كان جنبا او قرائة الغزاة او من الكتاب والطواف والاقرب ان لا يتبع له الدخول في الصلوة لانه نوى الطهارة لتوضيها الا انها عليها فيجب صحتها فسلقت له الصلوة وكذا لو نوى فعل الطواف استحبابا فرضها وبالعكس اقول وقد تقدم في المقام العاشر من مقامات البحث في نية الوضوء ما فيه مزيد بيان لهذا المقام والله العالم **المطلب الخامس** في الاحكام وفيه مسائل **الاولى** في المشهودين لاصحاب من غير خلاف يعرف التيمم مع ما فيه الطهارة الماثية مطهر من الصلوة والطواف ومن كتابته القرآن ونحو ذلك مما الطهارة شرط لمصولة او كماله ويدل عليه عموم الاخبار من قوله لا يخلو بكيفيك لصيد عشرين وقول الصادق عليه السلام في حصة حماد هو بمنزلة الماء وفي حصة جليل فان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا وفي حصة محمد بن مسلم وغيرها ان رتب الماء رتب للصعيد كما في بعض ادب الا في قوله في كتاب الفقهاء ان التيمم غسل المضطرب وضوئه وهو نصف الوضوء من غير ضرورة اذ لم يوجد الماء ونحو ذلك مما يدل على قيام مقام الماء في كل موضع تغذرا استعماله وقد وقع الخلاف هنا في موضعين **الاول** ما نقل عن فخر المحققين بن العلامة في جواب ما من ان منع من استحابة الكلب بالتيتم في المساجد لقوله نعم الا عاجز سبيل حجة تغسلوا حيث جعل نهاية الضرر يغسل فلا استحباب يغفر الا لم تكن الغاية غاية والحق به مشكك في القرآن لعدم فرق الاثر بينهما ولا يلزم على كلامه تحريم الطواف على الجنبة استلزامه دخول المسجد وان لم يقل به واجاب عن الآية بعد الاستدلال على اصل المسئلة ببعض الاخبار التي قد تناها بالمنع من دلالة ما ذكره قال لان ارادة المساجد من الصلوة مجاز لا يضا اليه الامع القرينة مع حملها على ذلك كما لا وهو ان يكون متعلقا بصلوة في احوال الجنابة الا في حال السجدة لجواز تأديتها بحج بالتيتم وايضا فان ذلك لا ينافي حصول الاباحة بدليل من خارج وهو ثابت كما بينا انتهى اقول لا يخفى انه قد ذكر المفسر في هذه الا معنيين احدهما ان المراد لا تقربوا الصلوة وانتم جنب لان ان تكونوا مسافرين فيجوز لكم ادائها بالتيتم وعلى هذا المعنى بناء كلامه في مرجعه الى الثاني عن

ولا ينافي في ذلك مع ما في المتن من ان لا يخلو بكيفيك لصيد عشرين وقول الصادق عليه السلام في حصة حماد هو بمنزلة الماء وفي حصة جليل فان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا وفي حصة محمد بن مسلم وغيرها ان رتب الماء رتب للصعيد كما في بعض ادب الا في قوله في كتاب الفقهاء ان التيمم غسل المضطرب وضوئه وهو نصف الوضوء من غير ضرورة اذ لم يوجد الماء ونحو ذلك مما يدل على قيام مقام الماء في كل موضع تغذرا استعماله وقد وقع الخلاف هنا في موضعين

فان التيمم مع ما فيه الطهارة الماثية مطهر من الصلوة والطواف ومن كتابته القرآن ونحو ذلك مما الطهارة شرط لمصولة او كماله ويدل عليه عموم الاخبار من قوله لا يخلو بكيفيك لصيد عشرين وقول الصادق عليه السلام في حصة حماد هو بمنزلة الماء وفي حصة جليل فان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا وفي حصة محمد بن مسلم وغيرها ان رتب الماء رتب للصعيد كما في بعض ادب الا في قوله في كتاب الفقهاء ان التيمم غسل المضطرب وضوئه وهو نصف الوضوء من غير ضرورة اذ لم يوجد الماء ونحو ذلك مما يدل على قيام مقام الماء في كل موضع تغذرا استعماله وقد وقع الخلاف هنا في موضعين



## في الحجة الثامنة

[illegible]

بِالْقَافِ لَهَا بَرٌّ عَلَى نَحْوِ سَبِيلِ الْخَيْرِ وَغَضَبَتْهُ عَنْ حَضْرَةِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ

॥

٧ عن الزَّجَلِ بَارِئًا اللَّهُ ، وهو جنبٌ فله طه  
فإن يغتسل الماءَ بالصَّلَاةِ وصحبه حَيٌّ

مِنْهُ



17.

عن رجل يكون في وسط الزمان يوم الجمعة ويوم عرفة لا يستطيع الخروج من المسجد من كثرة الناس قال يقيم ويصلي معهم ويعيد في انصرف وفعلها موثقة  
سماعة وقد قد ناذر هذه المسئلة الخاصة اذ لم يكن معه الا ثوب واحد فخرج لم يتمكن من نزعه قال الشيخ انه يصلي فيه فاذا تمكن من الماء نزع  
وعسله واعاد الصلوة استنادا الى ما رواه في الموثق عن عماد بن الصاق عليه السلام انه سئل عن رجل ليس عليه الا ثوب لا يحل الصلوة فيه وليس يجد ماء  
يغسله كيف يصنع قل يقيم ويصلي فاذا اصاب الماء غسله واعاد الصلوة السابعة ما ذهب اليه ابن الجنيدي من ان من فقد الماء ولم يجد الا ثوبا  
فانه يقيم ويعيد ولم تقبل على دليل السابعة ما تقدم من ان من اخل بالطلب حتى ضاق فتيمة وصلته ثم وجد الماء في محل الطلب فالمشهور انه يجب عليه  
الاعادة استنادا الى رواية البصير في سئلته عن رجل كان في سفر وكان معه ماء فتيمة وصلته ثم ذكر ان من جاء قبل ان يخرج الوقت قال عليه  
ينوي ما يعيد الصلوة وقد تقدم البحث في هذه المسئلة وجهه وهو الاحتياط في الاعادة في بعد الصورة الاخرى على الاستصحاب لمعارضتها  
لما تقدم من الاخبار لان الامر بالاداء والقضاء خارج من مقتضى اصول المقررة فانه متى كان مأمورا بالقيام بالصلوة فلا ريب ان قضية الامر بالخبر  
تلا يتعقبه قضاء الا فلا وجه للقيام بالصلوة اذ قال في المعبر في الموضع الثالث والوجه عندك انه لا اعادة لان التيم عند الخوف على النفس اقل  
ان يكون مباحا للصلاة ام لا يكون فان كان مباحا سقط القضاء لانه لا يصح في صلاة مستحالة للشرائط ان لم يكن مباحا لم يجب الاعادة والقول بوجوب  
الاداء مع وجوب القضاء اما لا يجتمعان لكن الادعاء كان واجبا بالقضاء غير واجب انتهى بالجملة فان الغل على الاخبار المتقدمة بقي الكلام  
في جمل هذه الاخبار على الاستصحاب كما في القاعدة المطروحة في كلام اصحابنا في ما عرفت مما تقدمناه في غير موضع وهو ان امكن في بعض ما يلوح  
من القرين على ذلك لانه يمكن حمل ما عدا ما على التقيية التي هي في اختلاف الاحكام راس كل بلية والا فارجعها الى ما يلزمها من النصوص  
لمعارضتها ما قبلها والله العالم المسئلة الثامنة لو وجد الميم للماء وتمكن من استعماله فله صور الاولى ان يجد قبل دخوله في الصلوة  
والظان لا خلاف في انتقاض نيته وجوب استعمال الماء حتى انه لو فقد بعد التمكن من ذلك عاد التيم قال في المعبر وهو اجماع اهل العلم قال في ذلك  
والطلاق كلامهم يقتضيه انه لا فرق في ذلك بين ان يسه من الوقت مقدار ما يسع الطهارة والصلوة وعدمه وهو مؤيد لما ذكرناه فيما سبق من ان  
من اخل باستعمال الماء حتى ضاق الوقت يجب عليه الطهارة المائية والقضاء لا التيم والاداء انتهى اقول فيمن الظان انه لا ريب في ان المتبادر من  
كلامهم وكذا من اخبار المسئلة ان التقسيم للاقسام المذكورة في هذه المسئلة انما هو في الوقت خاصة والبحث ومحل الخلاف انما هو في وجوب  
في الصلوة بعد وجود الماء مطاوع الرجوع ما لم يركع وما كوز ذلك يؤدى الى فوات الوقت ام لا وانه هل يشترط مضى زمان يسع الطهارة ام لا فها قال  
مسئلتنا على حدة وكل من قال بقوله في تينك المسئلتين فرع عليه ما ندرج تحته من هذه المسئلة او غيرها ولا يخفى ان من قال في تلك المسئلة ان  
انما اليها بان مع ضيق الوقت من استعمال الماء يقيم ويصلي اداء لا يوافق هذا على التمكن من استعمال الماء لان استعماله على وجه يؤدى الى فوات الوقت  
والصلوة قضاء غير جائز عند وجود الماء في هذه الصورة عند حكم العدم كما تقدم تحقيقه الثاني ان يجد بعد الفراغ من الصلوة المشهور انه لا اعاد  
عليه لكن ينتقض نيته قال في المعبر وهو رفاق وقد تقدم في سابق هذه المسئلة من الخلاف لذهاب ابن عتيق وابن الجنيدي الى وجوب الاعادة الشا  
ان يجد بعد الدخول في الصلوة وقد اختلف في هذه الصورة كلام اصحابنا فقال الشيخ في ثبوت انه يرجع ما لم يركع وهو اختيار ابن عتيق في جواز الرجوع  
والمرتضى في شرح الرسالة والشيخ قول اخر في طوف وهو انه متى كبر لا فتاح لم يجز له الرجوع ومضى في صلوة بنية هو اختيار المفيد والمرتضى في  
مسائل الخلاف وقواه ابن البراج واختاره ابن ادریس والمحقق في المعبر السيد في العلامة في جملة من كتبه والظان المشهور وقال سلا ويرجع الا ان يهين  
وقال ابن الجنيدي وجد الماء بعد دخوله في الصلوة قطع ما لم يركع الركعة الثانية فان ركعها مضى صلوة فانه وجد بعد الركعة الاولى خاف من ضيق الوقت  
ان يخرج ان قطع وجوب ان يخرج به ان لا يقطع صلوة فاما ما قبله فلا بد من قطعها مع وجود الماء انتهى نقل في كوفي عن ابن حمزة في الوسيلة قول اخر وهو  
وجوب القطع بعد الشروع في الركعة الاولى على ختمه سعة الوقت بقدر الطهارة والصلوة وعدم وجوب القطع ان لم يتمكن ذلك واستصحاب القطع ما لم يركع  
فهذه خمسة اقوال والاصل في الخلاف في هذه المسئلة اختلاف الاخبار فيها فانا اسوق ما وقف عليه من الاخبار في المقام وابين ما ظهر من ذلك  
بوقوف الملك العلامة بان يكشف عنه نقاب الابهام ويصير ظاهر الجملة الافهام فمنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة في حديث قال قلت للباقر عليه السلام  
اصاب الماء وقد دخل في الصلوة قال فليصبر ويؤتم ما لم يركع وان كان قد ركع فليمض في صلوة فان التيم احد الطهورين ورواه الكليني بسندين احدهما  
في الصحيح الثاني في الحسن على المشهور بابرهم بن هاشم والصحيح عنك ما رواه الشيخ عن عبد الله بن عامر قال سئل الصادق عن الرجل لا يجد الماء فتيمة  
ويقوم في الصلوة فجاء الغلام فقال هوذا الماء فقال ان كان لم يركع فليصبر وليؤتم وان كان قد ركع فليمض في صلوة ورواه ابن ادریس في اخر  
السرائر نقل عن كتاب محمد بن علي بن محبوب مثله ورواه الكليني مثله وما رواه الشيخ عن محمد بن حمران عن الصادق قال قلت له رجل تيم ثم دخل في  
الصلوة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتم بالماء حين يدخل في الصلوة قال في صحيحه الصلوة واعلم انه ليس ينبغي لاحد ان يقيم في اخر الوقت  
وما رواه ايضا في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم قال قلت في رجل لم يجد الماء وحضر الصلوة فتيمة وصلته ركعتين ثم اصاب الماء انقضت الركعتين  
او يقطعها ويؤتم ثم يصلي قال لا ولكن يمض في صلوة فيتمها ولا ينقضها المكان انه دخلها هو على طهور بنية الحديث وعن زرارة عن الباقر  
في المسئلة ان من ركع ركعة بنية ثم جاء رجل معه قربتان من ماء قال يقطع الصلوة ويؤتم ثم يركع واحدة ورواه ابن ادریس في السرائر نقل عن كتاب  
محمد بن علي بن محبوب عن الحسن الصيق قال قلت للصادق عليه السلام رجل تيم ثم قام يصلي فركع ركعة قال فليغتسل فيقبل الصلوة قلت  
انه قد صلى صلوة كلها قال لا يعيد في الفقه الرضا فاذا كبر في صلوة تلك تذكير الا فتاح واوتمت بالماء فلا تقطع الصلوة ولا تنقض تيمتك



واضح صلوته اذ عرفت ذلك فاعلم ان الذي يدل على القول الاول من هذه الاخبار صحيحة زارة ورواية عبد الله بن عامر والنفيد على الثاني  
رواية محمد بن حمران وعبد الله بن عمار ولعل مستند ابن الجعيد هو رواية زارة وهي الأخيرة الا ان في دلالة هذه ما ذكره من التفصيل اشكالاً وبالجملة فهذا  
روايات المسئلة التي وصلت اليها علم عدم الدليل على ما عندنا نقول ان الاولين المشهورين واجاب المنه عن رواية زارة وعبد الله بن عامر  
بالجمل على الاستصحاب اعلان المراد بالدخول في الصلوة في مقتضاها كما لا بد ان يقولوا لم يركع ما يلتبس بالصلوة ويقولون كان قد ركع ودخل فيها  
اطلاقاً لا سيما في الكلام الاول من محامله وهو الجمل على الاستصحاب قد اخاره جملة من تأخر عنه واما الجمل الثاني فزاد به بعد غاية البعد عن الظاهر  
اعترف في كونه كذا واما الجمل على الاستصحاب فيلزم ما فيه انشا الله تعالى وقال في المعبر بعد الاحتجاج برواية محمد بن حمران على ما اخاره فان حج الشيخ بالرواية  
الدالة على الرجوع ما لم يركع فالجواب عنها ان اصلها عبد الله بن عامر في التحقيق واية واحدة ويغاضها وابتداءً وهي وجوب احداهما ان محمد بن  
اشهر في العدالة والعلم من عبد الله بن عامر والاعل لمقدم الدلالة انها اخذت ايسر اليسر اذ لا يتم وان مع العمل بروايتنا يمكن العمل بروايتنا ايضاً  
نزلها على الاستصحاب مع العمل بروايتنا قال في كذا بعد نقل ذلك عنه قلت يؤيد ايضاً مطابقة مقتضى الاصل والعموم الدالة على  
تحريم قطع الصلوة وما رواه الشيخ في الصحيح عن زارة ومحمد بن مسلم قال قلت في رجل لم يصب الماء الرواية كما قد عثا ثم قال فان التعليل يقتضي وجوب  
المختر في الصلوة مع الدخول فيها ولو بركعة كبيرة الاحرام انتهى اقول كلام السيد المذكور الموافقة للتحقق فيما ذكره من الوجوه المذكورة المرجحة لرواية  
محمد بن حمران حيث قد زاده تايداً بالوجوه التي ذكرها والجميع منطوق في وجوب الاول ما اذا عاين في المعبر من الاشهر تارة في العلم والعدالة لمحمد بن  
حمران المؤذن من حيث صيغة التفصيل بعد التبعيد الله بن عامر لونه لجملة مع ان لا يعرف ذلك وجهه واحدها اما محمد بن حمران فهو في كتب الرجال  
مشارك بين التمسك والثقة وهو غير ولا قرينة هنا فحين كون التمسك الثقة ولم يدع هو ايضاً انه التمسك دون غيره وهذا مما يوجب ضعف الحديث عند  
احصاء هذا الفن بخلاف ما عبد الله بن عامر وهو غير مذکور في كتب الرجال بالكلية والوجوب بان لعل المحقق استفاد ثبوتها من محل اخر وان لم  
يتعرض له علماء الرجال كما انما قوم بعض الحكم بوقافة عبد الله بن عامر من هذا الكلام مجازة لا ينبغي الالتفات اليها فان المعتمد في ذلك انما هو على علماء  
هذا الفن المتصددين للتحقق الثاني ان ما رواه عبد الله بن عامر قد رواه في الصحيح ولا ينبغي ارجحية زيادة في العدالة والوثاقة وشهرته  
بدل ذلك على محمد بن حمران لو ثبت انه التمسك الثقة فبطل هذا الوجه من اصله هذا الوجه الثاني وان امكن عدم وروده على المحقق حيث انه لم يورد في  
زارة في هذا المقام ولعله لعدم الاطلاع عليها لكن يرد على السيد الثاني اوردناه في شرح دليل القول المذكور ومع هذا جمل على كلام المحقق هنا  
الثالث ان الاضحية والاسير تليست من الأدلة الشرعية التي تصلح لتأسيس الاحكام سيما في مقابلة النصوص الواردة عنهم وانما هو وجوب تصلح  
للتايد وبما وجه الحكمة بعد ورود النص انتقضه الا انتقض ذلك بكثير من الاحكام المشتملة على الاحكام الشاقة كصوات الحجج في الاوقات الشديدة والحجج  
ومخول ذلك وبالجملة فالامر بما ذكرناه اظهر من ان يحتاج الى مزيد بيان فبطل هذا الوجه ايضاً من اصله الثاني ان دعواه انه لا يكون لرواية محمد بن حمران  
بجمل على ما علمنا على رواية عبد الله بن عامر مدفع بامكان الجمع بجمل مطلقاً على مقتضاها فان رواية محمد بن حمران مطلقة في المختار وصحيحة زارة  
رواية عبد الله بن عامر قد خفتا المختار بالركوع فيرجع قبله ولهذا يحصل الجمع بين الاخبار وهو واحد قواعدهم التي يجوبها بين الاخبار على ان التحقيق  
عند ان طر خبر محمد بن حمران كما صرح به في اخره هو ان التيمم انما وقع في اخر الوقت وهذه الرواية احد روايات القول بالتضييق كما هو احد الاقوال في  
المسئلة كما اوضحنا سابقاً ولا يربا نه على هذا القول يجب المختار في الصلوة وعدم قطعها لان المفروض على هذا التقدير انه لم يبق من الوقت الا بقدر  
ولو قطعها وقوضاً او اغسل ثم صلى ثم وقعها او وقع جزء منها خارج الوقت وفي الخبر المذكور تايداً لما قد عثا في صدر المسئلة من الكلام على  
كلام السيد المشار اليه فيما تقدم الخا ص ان ما ذكره السيد تايداً من التايد بمطابقة الاصل ان فيه انه يجب الخروج عنه بالليل فقام على خلافه  
كما صرح به وغيره وهو ما موجود كما عرفت والرواية الدالة على صحة ما صرح به الدلالة لا مجال للقدح في متنها ولا سندها الساس ان ما ذكره  
من العموم الدالة على تحريم قطع الصلوة لم نقف عليها من خبر من الاخبار ولا نقلاً فاعلم ان من جملة من صرح بذلك في كتاب الصلوة فقال انه لم يقف على رواية  
تدل على نفيها على ذلك ثم قال بعد ان نقل عن جده رواية تقييد قطع الصلوة في الافتاء المختار ما صورته ويمكن المناقشة في جواز القطع في بعض الصور لا سيما اذا  
عليه لا انه يمكن المصير اليه من انتفاء دليل التحريم انتهى ح فكيف يستند هذا الدلالة الدالة على تحريم قطع مع تصريح بعد ما ثم العجب كل العجب انهم  
يستدلون هنا بتحريم قطع الصلوة وظاهرهم كما يشاء انشا الله تعالى في كتاب الصلوة الاجماع على تحريم قطعها ومع هذا يجهلون حقيقة زارة ويجهلون  
الاستصحاب من اوضح المناقشة عند ذل الالباب السابع فان قوله التعليل يقتضي المختار في الصلوة مع الدخول ولو بركعة كبيرة الاحرام فان في ذلك  
زارة ايضاً قد شملت على مثل هذا التعليل هو قوله في اخرها فان التيمم احد الطهوين مع انه صرح في صدرها بان يركع ما لم يعلم ان التعليل  
في حد ذاته وان كان ظاهر العموم الا انه انما وقع تعليلاً للتيمم بعد الركوع كما في حقيقة زارة او بعد الركعتين كما في الحقيقة المذكور ما هو مخصوص بما  
وقع تعليلاً له وان كان ظاهره في حد ذاته العموم فان رواية زارة الاخيرة ورواية الصقل قد دلتا على الرجوع بعد صلوة قد كثر بذلك ينبغي لك  
قوة القول الاول وان كان كذا في كلامهم هنا وتعليلاته لا تخفى من مجازة وضعف والعجب في السيد المشار اليه كما لا يخفى على من مارس كتابه وعرف طريقه  
فيه من انه مع زيادة مباغتة في التمسك بهذا الاصطلاح الحديث لا يعمل الا بالخبر الصحيح ويرد في مقابله الاخبار الموثقة بل الحسنة فضلاً عن الضعيفة  
وفيها لضعف الامانة في كثير مما ظاهرهم الاتفاق عليه متمسكين بهذا الاصطلاح وانه لا يجمع بين الاخبار الا مع التكاثر في صحة السند والافتراء يلحرج المرجوح  
بذلك خرج عن قواعد هذا المقام بعد نقله لصحة زارة المذكورة وحمل على كلام صاحب المعبر الذي يفهم من ظاهره انه لم يقف على الحقيقة المشار اليها



كتاب الطهارة

والأناظر انه لو وقف عليها لم ينقو شيء من هذه الوجوه الضليلة والتعليلات العلية والله العالم **تبنيها** **الأول** قد عرفت انه يجب تمام الصلوة بعد وجود الماء في اثناهما أما لكونه قد تجاوز محل القطع أو قلنا بالأكثاف مجرد الدخول فيها وان يتم ذلك لا ينتقض الحال المذكورة وإنما الكلام في انتفاء بالنسبة إلى غيره هذه الصلوة فالمنقول من طهانه ينتقض بتممه بالنسبة إلى غيره ما قواه في المتن كونه لا يتمك من استعمال الماء وقال بالمنع الشرعي لا يرفع العقل لأنها حقيقة حكم معلق عليها وثانيها منقول عن المحقق المعبر حيث قال بعد نقله عن الشيخ انه ينتقض بتممه بالنسبة إلى الصلوة المستأنفة ولو قبل لا يبطل بتممه لكان قويا لأن وجدان الماء لا يبطل التيمم ما لم يتمكن من استعماله والاستعمال هنا ممنوع منه شرعا ضرورة وجوب الخوض في صلواته لا ناسكنا على هذا التقدير فلا يكون الاستعمال ممكنا فلا ينتقض التيمم انتهى وانت خبير بان حاصل تعليل القائل بالانتقاض هو صدق التمكن من استعمال الماء عقلا ومنع الشرع من الإبطال لا يخرج عن التمكن فانه صفة حقيقية لا يتغير بالشرع والنهي عدم فسادها بالنسبة إلى الصلوة التي كان فيها للأذن في تمامها حذر من إبطال العمل ما غير ما فلا مانع لبطلانها بالنسبة إليه وضعفه ظاهر فإن الأذن في تمامها إنما هو من حيث صحة التيمم وعدم انتقاضه وبقاء الإباحة به ولا يكون اجتماع الفساد والخضرة طهارة واحدة والمنع الشرعي كاف في عدم النقص كالمريض فهو بمنزلة المنع المحض بل هو أقوى لأن التيمم لم ينتقض بوجود الماء فيعقد أول كذا إفاده شيخنا في ضوابطه وجديتين ومنه يظهر ان ظاهر اختيار القول المذكور ومثله سبغة في كونه وهو المشهور بين المتأخرين وعليه العلامة في بطلان كونه هو الأظهر لما سيجي ان الانتقاض بوجود الماء إنما يتحقق فيما إذا تمكن من استعمال الماء بمجرى لا يمنع منه مانع حتى ولا شرعي وبالجملة فان إيجاب الشارع تمام الصلوة والحال ان الماء موجود دليل على صحة التيمم والأول واجب عادية وبعد الفراغ منها لم يكن ثم ماء كما هو المفروض فاي وجوب هنا للنقص قد تقدم ان موجب النقص ما حدث أو التمكن من استعمال الماء وشيئ منها بعد الفراغ من الصلوة غير موجود الشك في قيل انه يتفرع على هذا لأن انتقاض التيمم بالنسبة إلى ما عدا هذه الصلوة انه لا يجوز العدول من هذه الصلوة إلى فائتة سابقة لانتقاض التيمم بالنسبة إلى كل صلوة غير هذه ودان العدول ان كان واجبا فالعدول كذلك مما هو فيه ما يجعل الشارع فلا موجب للبطلان وان كان مستحباً كما في الحاضرة المعدل عنها إلى الفائتة على القول بعدم الترتيب بين الفوائت والحواضر فيلزم انتقال من واجب إلى واجب غاية ان الانتقال غير واجب متعين وبالجملة ان قول الشيخ انما هو بالنسبة إلى الصلوة المستقبلية المحكوم عليها بالتحريم من نوع تلك الصلوة التي شرع فيها لا شخصها بعينه الثالث اطلاق الصلوة في الاخبار المتقدمة يقتضيه شمول الحكم المتقدم للنافلة فلو وجد الماء بعد دخوله فيها جاز في خلاف المتقدم فيه ولم ينتقض بتممه بوجود الماء وبه جزم الشهيدان في ذلك قال في ك بعد نقل ذلك عنها ويحتمل قويا انتقاض بتممه بوجود الماء لجواز قطع النافلة لاختيار الخفية المانع من استعماله عقلا وشرعا والمسئلة عند محل توقف الرابع لو وجد الماء في اثناء صلوة يجزئها ما بعد وجود الماء كالصلوة المذكورة في المسئلة الثانية عندهم قال بذلك فالظ انتقاض التيمم وانقطاع الصلوة به متى خرج من الصلاة لا يجب عليه الاعادة عند وجود الماء عند القائل المذكور وان كان قد فرغ منها فمع وجوده في اثنائها او قيل لا يحتمل المنع نظرا إلى عموم المنع عن ابطال العمل هو ضعيف أما أولا فلا ينافي مع هذا الدليل الذي يكره في كلامهم من عموم التيمم عن ابطال العمل كما في الحقيقة انشا الله تعالى فعل البق — وقاما ثانيا فلان التيمم عن ابطال العمل على تقدير تسليمه انما يتبادر إلى العمل الصحيح وهو غير معلوم في صورة النزاع والظاهر ان القول فيها لو قلنا باستحباب القطع قبل الركوع فانه يحتمل عدم الانتقاض استمر الإباحة إلى الفراغ واستظهر في ك ويحتمل الانتقاض كما هو قول الشيخ لا انتقال إلى عقلا وشرعا الخامس نفرد العلامة بجواز العدول إلى النفل مع سعة الوقت جوبا في عدم ابطال الفريضة وبين انائها باكمل الطهارة بين قياسا على من تحصل فريضة الجماعة وفيه نظر لعدم الدليل على ما ذكره من النفل وجواز العدول في بعض المواضع لا دليل اقتضاه لا يقتضيه الجواز مطبل هو قياسا على ان العدول إلى النفل في معنى القطع ولو جاز العدول إلى النفل لجاز الإبطال بغير واسطة وهو لا يقول به وبالجملة فان الاستفادة من الاخبار وكلا الاحتمالين هو تحريم الرجوع بعد نوات محل سواء قلنا ان محل هو الدخول في الصلوة أو الركوع أو غيرها فاذا ذهب إليه رده مع كونه كما عرفت بمحل من الضعف مخالف لظاهر الاخبار وكلام اصحاب المسئلة التي بعد لو احدث التيمم في اثناء الصلوة سهوا ووجد الماء فذهب الشيخان انه يتطهر ويصلي وقبله بالإبطال وتفصيل الكلام في المسئلة بوجهين وان كان البحث الكامل فيها كما هو محقق موكول إلى ذكرها انشا الله تعالى ان يقال اختلف اصحاب في في الحدث سهوا في الصلوة فالمشهور الإبطال مطلقا ولا فرق بين العذر والشهو وعليه يدل اطلاق جملة من الاخبار لا تية انشا الله تعالى عند ذكر المسئلة وقيل بعدم الإبطال وأنه يتطهر بينه وعليه يدل ايضاً جملة من الاخبار والصحة افسر بين وحلت على حامل عديدة اقربها التقية وقيل انه ان كان سبق الحدث في الصلوة وهو متم تطهر بينه والا وجب عليه ذهب إليه الشيخان في فتاوى وآداب عقيب الا انه لم يشترط التيمم او لا في في القول بذلك ايضا حيث نقل فيه محض زارة الالية ومن ثم اسند الالية كقول في هذا القول مال جملة من متحقق المتأخرين و متأخريهم منهم المحقق في المعبر والسيد السنجي والفاضل الخراساني في الذخيرة وهو الاظهر الا انما انتهت النوبة إلى الامين الاسترابة جرد انشا التشيع على المعيد في الفتاوى المذكورة بنهاية ذلك وحمله الرواية المذكورة عليه ونسب خلافه في هذه المسئلة إلى الاستنباطات الغنية قال بعد التشيع عليه بذهابه إلى جواز التمسك بالاستصحاب ما صورته وذهابه إلى ان دخل في الصلوة بتميم ثم سبقه حدث فاصابا ويتوضأ ويصلي بخلاف من دخل في الصلوة بوضوء وسبقه حدث فانه يتوضأ ويستأنف الصلوة مع انه تواترت الاخبار بان حدث في اثناء الصلوة يبطلها والباعث له على ذلك انه كان في بعض الاحاديث لفظ احدث فسبق ذمه إلى حمله على وقوع الحدث من المصلحة وغفل عن احتمال ان يكون امرا التماس بل هذا الاحتمال اظهر من كماله في بعض كتبنا ان قال هذا كله بعد التتمل عن حمله على التقية والصواب حمله على التقية لان ابا حنيفة ذهب إلى ذلك لكن لمضحكم بالتميم انتهى اقتضاه لجل هذا المعنى الكاشان في الوافي فقال في دليل خبر زارة الا في ثم احدث فاصاب ماء على البناء للقول اي حدث حدث وجب سبب سخر من الماء والتمائم ونحوه من استباحة الماء والكناية في مثله بالحدث

في كتاب الطهارة  
اشارة في الفروع  
وجوب الماء



شائعة في كلامهم وهذا المعنى قريب مما فهمه الأكثر من حمل الحد في طمعنا المتعارف إذ لا رابطة بين الحد في هذا المعنى وأصابة الماء المتفرغ عليه انتهى  
أقول أما ما ذكره الأئمة في قوله أن دعواه تواتر الأخبار بان الحد في أثناء الصلوة ينقضها بجملة من الأخبار إلا أن  
ما زادها من الأخبار أيضا هو صحيح سندوا أكثر عدد وأصح دلالة مما يدل على عدم النقص وأنه يتطهر من بينه كما سيأتي بيانه أن شاء الله تعالى  
بأخبار الأئمة في هذا المعنى تختلف كلمة طائفة الأبرار فذهب إلى القول بكل منها قائل بذلك يظهر لك ما في كلامه من الأجل بل الأهل وثانها  
أن ما فهمه المفيد من الخبر المذكور هو الذي فهمه كل من وقف على الخبر المذكور من عصر الأئمة إلى الآن من قال به أو لم يقل أخبارا صحيحا أو مجتهدا على  
وعدا الحد ثلثا البحث تبعه اقتفاء وقد وافق الشيخ المشار إليه على القول بمضمون الخبر المذكور بجملة من أصحاب المتقدم ذكرهم ومن جملة من كان  
استصحابا وجع والتشيع لا يخفى بالشيخ المفيد بل الجملة العلماء الأعلام وكفى به شناعة في المقام وثالثا أن ما فهمه الشيخ المذكور بجملة من أصحاب رضى الله  
من قبيل الاستنباطات الظنية كان فهمه واتما هو المعنى المتبادر من اللفظ عند ملاحظة التبادر مارة الحقيقة كما صرحوا به ولو كان حمل اللفظ على معنى اللب  
منه من قبيل الاستنباطات الظنية كان هو أيضا من جملة القائلين بتلك الاستنباطات اللهم إلا أن يدعى ذلك الها ما روحانيا كما يعطيه بعض تلك المتأخرين  
التي ورد بها أبل الخرافات التي لا تليق بمثل من العلماء الأعلام نعم أن ذلك إنما يتوجه إليه استنباط هذا المعنى الذي اختص به وذهب إليه واعتد به في المقام  
عليه بل في الحقيقة شبهة بالأفاز الذي هو محل من الحقيقة فضلا عن الجواز وإنما أنه من الجواز خروج هذا الخبر يخرج التيقية كما صرح به في آخر كلامه  
واستصوبه ومن الظاهر لا يتم ذلك إلا بحمل الحد على المعنى الذي فهمه أصحاب من ولا يرب أن الخبر الخارج يخرج التيقية تمام قدره في حال التيقية  
ومط بالنسبة إلى من لا يعلم بالتيقية حتى يظهر وجه التيقية فيه فلم لا حمل كلام المفيد رضى الله على هذا الحمل الصحيح الذي عن الرتبة كلف لسان طه عن الطعن عليه القبيح  
ولع في هذا الكتاب بغير لسان الطعن على العلماء الأعلام ومن أراد الوقوف على ما وقع لنا في مثل هذا المقام من الجواب عن جملة من قد رآه لا سيما ما عني في جملة  
من فضلا لنا الكلام فليرجع إلى كتابنا الذرر النجفية وهو شينا على كتابه وأما ما ذكره المحدث الكاش في فية يادة على ما عرفت أنه قد اعترف بان ما حمل عليه لأصحاب  
الخبر هو المعنى المتعارف ولا يرب أن الواجب هو حمل عليه لأن التبادر إلى الفهم المعنى بالحمل عليه صحيح لأخبار عليه الحمل على خلافه يحتاج إلى قرينة صافية عنه قوله أنه  
لا رابطة بين الحكم بهذا المعنى وأصابة الماء المتفرغ عليه فيمن القائل بذلك لا يحمل الغاء من التفرغ بل هي كائنا في الحديث الآخر في قوله في ركنة  
فأخذ فانه لا ارتباط أيضا بين الصلوة وركعة ولحدث باتي المعنيين اعتبر بل حاصل المعنى هو السؤال عن رجل انقضى له هذه الأمور وهو أنما على اتفق  
حدث منه واتفق وجود ذلك الحالت والسؤال المنبئ على الفروض في الأخبار من هذا القبيل غير غير ما عرفت ذلك فاعلم أن الدليل الذي استند إليه الشيطان  
في هذه المسألة هو ما رواه الشيخ في تهمة مصححة زرارة ومحمد بن مسلم المتقدم في هذه المسألة الثالثة قال قال زرارة فقلت له دخلها وهو متيم فركعة فأخذ فاضا  
ماء قال يخرج ويتوضأ ويضع على ما مضى من صلواته التي صلى بالتميم وما رواه الشيخ في التصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أحمد همام قال قلت لرجل دخل في الصلوة  
وهو متيم فركعة ثم أخذ فاضا الماء قال يخرج ويتوضأ ويضع على ما مضى من صلواته التي صلى بالتميم قال المحقق في المعتمد من صلواته بغير ثم أخذ في أثناء الصلوة ووجد  
الماء وروى محمد بن مسلم عن أحمد همام أنه يخرج ثم يتوضأ ويضع من صلواته التي صلى بالتميم وهذا الرواية متكررة في الكتب بأسانيد مختلفة وأصلها بمحمد بن  
مسلم وفيها اشكال في أن الحد يبطل الطهارة وتبطل بطلانها الصلوة وتبطل الطهارة بعد تسليمها إلى أن ينزل بها على الحد وهو أن ذلك قاله حسن لأن الأئمة  
على أن الحد يبطل الصلوة فيخرج من الملاق الرواية فتعين حملها على غير هذه العدة لأن الإجماع لا يصح الرواية ولا بأس بالعمل بها على الوجه الذي  
ذكره الشيطان فانها رواية مشهورة ويؤيد أن الواقع من الصلوة وقع مشروعا مع بقاء الحد فلا يبطل بزوال الاستاء كصلوة للبطون إذا فجاء الحد ولا  
يلزم مشاركة الحد في المحل بطهارة معانية لأن حدثة التيمم ورفع طهارته قبل زوال الطهارة قال في ذلك بعد نقله هذا كلامه وقوته ظاهرة وانكر ابن أبي  
هذا القول أو يجب إعادة سواء كان حدثة هذا أو هو قال فقلت هو الأقوى عندك لنا أن صفة الصلوة مشروطة بدوام الطهارة وقد زال الشرط فيزول المشرط  
ولأن الإجماع واقع على أن نافي الطهارة يبطل للصلوة ولأن الصلوة لو وقعت بطهارة مائية انقضت فكذا الترابية لأنها أحد الطهوتين ولأن الإجماع واقع  
على أن الفعل الكثير يبطل للصلوة وهو حاصل هنا بالطهارة الواقعة في أثناء الصلوة أصح الثلاثة ما رواه زرارة ومحمد بن مسلم ثم أورد الخبر المتقدم ثم  
عقبه بخبر زرارة المتقدم أيضا ثم ردها برواية زرارة المتقدمة في المسألة الثالثة المتقدمة للقرنين حيث لم يكن بالقطع والبناء ثم قال والجواب عن الحد  
الأول أنا نحمل الركعة على الصلوة كما تقدم الملاق الأسم الجزء على الكل وقوله يخرج ويتوضأ ثم يضع على ما مضى من صلواته إشارة إلى الاجترار بتلك الصلوة  
على وجدان الماء وعن الثالث بذلك أيضا ويحتمل أن يرجع استصحابا إذا حمل ركعة واحدة وقوله ويضع على ما مضى من صلواته لا يشير به إلى تلك الركعة بل إلى الصلوة  
السابقة على التيمم وعن الثالث بالمنع من صحة السند على الأحاديث لا تدل على التفصيل الذي ذكره الشيطان من وجوب الوضوء والأهم مع الشيطان والاستنباط  
مع العمل الذي فهمه إليه لم تدل الأحاديث عليه انتهى الشهيد كوفي نقل عن ابن أبي عمير أنه روى الرواية للتشوية بين نواقض الطهارة بين وأن الترابية  
كانت لم يفرق بين العام فيها والسلك ثم نقل عنه أنه قال إنما ورد هذا الخبر وأوله بعض أصحابنا بصلوة ثم أعرضه فقال قلت لأول محل النزاع والرواية  
مصرحة بالتميم فكيف يجعلها وبلازم أنه كوفي نقل عن لف رد الرواية لا شرط صفة الصلوة بدوام الطهارة ولما قاله ابن أبي عمير قال الطهارة المتخللة قبل  
كثير ثم عترضه بان كل ذلك معارضة ثم نقل عن لف أنه روى الرواية بحمل الركعة على الصلوة تسمية للكل باسم الجزء وبأن المراد ما مضى من صلواته ما مضى  
من الصلوات السابقة على التيمم رده فقال قلت لفظ الرواية ينبغي على ما مضى من صلواته وليس فيها ما مضى فيضعف التأويل مع اختلاف منطوق الرواية غير  
أقول كلام شيخنا المذكور بان لفظ الرواية ينبغي على ما مضى من صلواته لعله كان هو الموجود في نسخ الكتاب الذي عنده والآفة الموجود فيها وصل إليها من كتب  
الأخبار والمنقول في كتب الفروع أيضا إنما هو ما مضى من صلواته كما ذكره وكفى به شناعة في المقام فما ذكره في الجواب مما ذكره في لف على هذا الوضع







كان الماء بلذله اجنبيا ومشتريا بين الجميع مع فرضه في حصيل واحد منهم لا تقى بواجبه فانه يستحب له بذله الاخر مع عدم رجاؤه ما يحصله الاكمال اما  
لو كان مندورا للخرج او موصوفا بمكان فالقيصر غير متجه في المقام بل يحتاج الى النظر في الراجح من الاخبار الواردة في المسئلة ولا ريب في خصوصه في جانب القول  
بتقديم الجنب للخصم المذكورة المعتضدة بالروايتين الاخرين سيما مع تضمنها للعلية المذكورة المصريح به في غير موضع ايضا ولما اذهب اليه ابن ادرسي  
من التفصيل المتقدم نقله فانه يوجب على طرح رواية المسئلة كما لا يخفى وضعفه لذلك الظاهر ظاهر وينبغي التنبيه على فوائد الاولي لو امكن الجمع بان  
ينقض الحديث ثم يجمع الماء ويغسل به الجنب لطلبه من اجاسته ثم يجمع ماءه ويغسل به الميت وجب بناء على القول بان استعماله لحدث الاكبر يكون مطلقا قبل  
ولو جامعهم ذاتهم اما متى فاشكال والخير حسن واستعمال القرعة الى ما العطشان فهو اولها من الجميع قطعا الثانية قال في كرى بعد الاشارة الى  
خير عبد الرحمن بن ابي نجران وفيه اشارة لعدم طهروية المستعمل الا لا يرد عليه بان جمعه لا يلزم منه ان يجمع منه ما يكفي واجدا فانه اعم من ذلك  
ولا دالة للعام على الخاص بازان يعلم منه عدم اجتماع ما يرفع حدثا اخر وفيه انه يمكن منه كلام شيخنا المشار اليه على عدم الاستغناء المفيد للعموم في المقال  
لأنهم قد صرحوا في غير مقام بان ترك الاستغسال يفيد العموم في المقال نعم يمكن ان الرواية محمولة على ما هو الغالب من عدم امكان هذا الجمع في مثل هذا الماء  
القليل لا يكفي الا احدهم كما هو المفروض في اصل المسئلة الثالثة لو كان الماء مباحا وجب على كل من الحيتين... المباداة اليه فان سبق احدهما الى حيازته  
ملكه وان اتفقا جميعا اشتركا ولو تغلب احدهما على الاخر في حياته بعد استوائهما في السبق اليه فلا خلاف ولا ريب انه ياتى وهل يملك ام لا فالحق في المعبر عنه كونه  
على الاول لان الوصول الى المباح لا يفيد الملك لا فقدان تلك المباحات الى الحياز مع عدم حصول شرط الحيازة الا للثقل استشكل في كرى بازالة اولوية غيره وفيه  
معنى الملك قال وهو مطرد في كل اولوية كالتي في غير ما عرفت من عدم حصول شرط الحيازة الا للثقل ان اثم هذا ما يقتضيه الجرح على تواعدهم والا فالمسئلة  
النصائح من توقف الراي على ما في المعبر هل يجوز للماء ان يبذل لغيره مع وجوب الصلوة الوجه لان الطهارة تعينت عليه هو متضمن من الماء  
العدول الى التيمم بشرط التقدير والتقدير عدمه ويؤيد ذلك رواية وهب بن خض عن ابي بصير عن الصادق ثم ساق الرواية كما قد مرنا وقال وذكرنا في  
ان وهب بن خض كان واقفا لكنه ثقة انتهى في غرضه كرى بان ليس في الخبر تخصيص باختصاصهم بملكه ولعلمهم مشتركون ولكن الجنب لا يكفي بنصيبه قول  
ان اسناد المحقق الى الزاوية لا يتوقف على اختصاصهم بالملك بل يكفي تحقق اشتراكهم فيه فان طساق الخبر ان الماء مشترك بين القوم كلا الا ان حصته الجنب  
يكفيه لغسل حصته كل منهم تكفي لوضوئه فسل انه هل يجوز ان يذبحوا حصته من الماء الى الجنب ليغسل به كلا ويقيمون هم او يتوضأ كل واحد بنصيبه  
الجنب فاجاب بما يدل على ما ذكره المحقق من ان الماء الذي يجزى به الطهارة لا يجوز له ان يعطيه غيره بل يتوضأ به والجنب لعدم رفاة حصته بالغسل ينقل  
التيمم وهذا معنى صحيح لا غبار عليه المسئلة الرابعة لظانته لا خلاف في ما فتوى في انه متى وجد الماء وتمكن من استعماله انتقض تيممه فلو فقد  
بعد ذلك وجب عليه عادة التيمم وقد نقل الاجماع على ذلك في المعبر المراد من التمكن من استعماله ان لا يكون له مانع حسي من تغلب الماء او كونه في بر  
وسيلة اليه او كونه في يد من لا يبذل له او يتوقف من لا يمكنه ونحو ذلك ولا شرع في من سرق خوف عطفه نحو ذلك مما قد تقدم وتمايدل على اصل الحكم  
الاخبار قوله في حصة زلادة قلت فان اصاب الماء ورجا على ماء اخر وطمع ان يعيد عليه فلما اراده تعذر ذلك قال ينتقض تيممه عليه ان يعيد التيمم  
وفي رواية التكويف لا بأس بان يصلح صلواته اليك انما يتيمم واحد ما لم يحدث او يصيب الماء وروى الشيخ عن الحسين العامري عن سئله عن رجل اجنب لم يقبل على  
الماء وحضرت الصلوة فتم بالصعيد ثم رجا الماء ولم يغسل فانظر ماء اخر وراء ذلك فدخل في وقت الصلوة ولم يبت الى الماء وخاف فوت التيمم قال يتيمم ويصلي  
فان تيممه الاول قد انتقض حين رجا الماء ولم يغسل وروي في تفسيره عن ابي ايوب عن الصادق عليه السلام قال التيمم بالماء كمن توضأ من غير ماء  
اليس الله تعالى يقول فيهم مواصيعا طيبا قال قلت لابي ابي بصير عن ابي ايوب عن الصادق عليه السلام قال تيمم بالماء كمن توضأ من غير ماء  
راي الماء وكان يقبل عليه انتقض التيمم قال نعم في الفقه الرضوي ان مرءاه لم يتوضأ وقد كان تيمم في اخر الوقت وهو يريد ماء اخر فلم يبلغ الماء حتى حشر  
الصلوة الاخرى فليعلم ان يعيد التيمم لان مرءاه بالماء نقض تيممه بالجملة فان اصل المسئلة ما لا خلاف فيه ولا اشكال في انه بعد وجود الماء هل يعتبر في  
انتقاض التيمم بان يتمكن فيه من فعل الطهارة المائية ام لا وجهان بل قولان احدهما نعم لا تمنع التكليف بعبادة في وقت لا يسعها فاذا تلف الماء مثلا  
قبل مضي زمان يتمكن فيه من فعل الطهارة المائية بغيره بقاء التيمم لان النقض انما يتحقق مع تمكنه من البذل واليه  
مال في ذلك وهو ايضا ظاهر المنتهى ثانيا انه لا يعتبر لصدق التمكن من استعمال الماء بحسب قول الحق ان الحكم المذكور في المسئلة لا يخرج من اشكال ذلك  
فانه بالنظر الى ظاهر الاخبار مثل قوله في حصة زلادة او يصيب ماءه وقوله فيها فان اصاب ماءه وفي رواية التكويف او يصيب ميت من القوم الثاني  
لانه رتب النقض على مجرد اصابته اعم من ان يتمكن فيه من الايمان بالطهارة ام لا والى هذا القول يميل كلامه في حيث قال في حصة اصاب الميت الماء  
ان يقبل على ماء اخر وطمع ان يعيد عليه كذا ارفعه عليه ذلك فان نظر الى الماء ينتقض تيممه انتهى وهو ايضا ظاهرا للمتين ودعا استدلال عليه ايضا بان  
الطلب متوجه الى المكلف بالطهارة بالماء ونوجه الى التكليف بالطهارة المائية بغيره بقاء التيمم واجيب عنه بان المراد بوجه الخطاب بالطهارة المائية ان كان  
بفعله نفس الامر ثم وان كان توجه الخطاب الى اشتغال به لكان الكبري ممنوعة وعنده هذا الاستدلال والجواب على الاطلاق نظرا للتصديق في ذلك  
يقال ان كان وجد ان الماء بعد التيمم في الوقت وقبل الصلوة فلا ريب انه مكلف باستعمال الماء والطلب اليه متوجه بغير اشكال وايضا لشارح الطهارة  
المائية عليه تلك الحال لا يجمع بقاء التيمم بقول الجيب ..... هنا على هذا التقدير بان كان مكلفا بالطهارة في نفس الامر فيجب ان التكليف  
بالطهارة كاملة لا يجوز تعلقه بالواقع ونفس الامر يتبين خلافا كما هو المفروض فيه انه يكفي في تعلق التكليف بقاء الماء المدة المذكورة استغنا  
للحال فيكون مجرد وجوده ناقضا وان طهر عليه بعد ذلك التلغ قبل مضي المدة المذكورة وان كان وجد ان الماء في غير وقت الصلوة كما هو في الاطلاق

هذا هو الوجه في المسئلة الرابعة











والجنس الكفارة وقراءة القرآن المنذور وما الصوم في المكان المغصوب فقد قطع الفاضل بجوابه لعدم كونه فضلا فلا مدخل للمكان فيه ويمكن الاشكال فيه  
باعتبار النية فانها فعل يتوقف على المكان كالقراءة وان افترقا يكون احدهما فصل القلب والاخر فصل اللسان انتهى جزم وقبلة الحق في المعبر بتبعها جملة من  
افاضل تأخر في التأخيرين بالصفة في الطهارة ونحوها مع جزمهم بالبطالة في الصلوة قال في كتاب التيمم في مسئلة التيمم بالتراب المغصوب الفظه ولو تيمم  
في المكان المغصوب فالاصح انه لا يبطل تيممه اذا كان التراب المضروب عليه مباحا لتوجه التيمم الى الخارج عن العتبة فان الكون ليس من افعال التيمم وانما هو  
من ضروريات الجسم انتهى قال في المعبر بعد ذلك انه لا يقع الصلوة في مكان مغصوب مع العلم بالفصل اختيارا ثم علك ذلك بانها صلوة منقوعة عنها والنهي يدل  
على فساد المنقوعة ثم قال لا يقال هذا بل بالوضوء في المكان المغصوب بازالتيمم بالفاسد بالماء المغصوب وان التيمم يدل على الفساحي كونه متناولا لنفسه الحياة  
وهو ليس في صورة النزاع كك بل التيمم متناول لعارض خارج عن ماهية الصلوة فلا يكون مبطلا لاننا نقول الفرق بين الوضوء في المكان والصلوة فيه ان  
الكون بالمكان ليس جزء من الوضوء ولا شرط فيه وليس كذلك الصلوة فان القيام جزء من الصلوة وهو منقوع عنه لا نه استقلال في المكان المنقوع عن  
الاستقلال فيه وكذا السجود واذا بطل القيام والسجود وهما ركنا بطلت الصلوة ولذا التيمم بالفاسد ليس بعبادة الامع نية التقرب واذا جاز  
تقع غير عبادة امكن ازالة الفاسد وان كان المنزل غاصبا بالادلة كما يقع ازالة التيمم بالفاسد من الكافر والطفل اما الصلوة فانها لا تقع الا بعبادة  
فلا تقع صحبة مع النوع عنها وقوله التيمم يتناول العبادة قلنا التيمم يتناول العبادة بطريق اللزوم لانه يتناول القيام والسجود ويلزم من  
بطالها بطلان الصلوة وجرى على منواله في المنتهى كما عادت في الباطن اقتفائه اثر المعبر الا فيناشد ونذكر واعترضه الشهيدان في كراهي شرح الام  
بان الافعال المخصوصة من ضروريات المكان فالامر بها امر بالكون مع انه منقوع عنه قول هذا لا يرد الى ما استدلو به على بطلان الصلوة في المكان  
المغصوب كما سياتي انشا الله تعالى في كتاب الصلوة من ان الحكم بصفة الصلوة بوجوب اجتماع الامر والنهي في شيء واحد وهو محال قطعا وما استلزم المحال  
بطحا كما اعترف به في كذا حيث قال لان الحركات والتكيدات الواقعة في المكان المغصوب منقوعة عنها كما هو المفروض فلا يكون مأمورا بها فمجرد استحالة كون الشيء الوا  
مأمورا به ومنه يلحقه وهذا الدليل يعينه في الطهارة في المكان المغصوب كما ذكره الشهيدان فان الكون في المكان لمكان كان من ضروريات الجسم فماله  
فالامر بتلك الافعال امر بالكون مع انه منقوع عنه فيلزم من القول بصفة الطهارة اجتماع الامر والنهي في شيء واحد وظاهرهما موافقة المعبر في صحة ما  
استدل به وقرئ به بين الطهارة والصلوة وانما اورد اعلى من طريق اخر وهو جريان الدليل الذي بطولابه الصلوة في مكان المغصوب في الطهارة  
وقال شيخنا في الجواب بعد نقل الفرق بين الطهارة والصلوة عن المعبر المنقوع ما لفظه والفرق بين الطهارة والصلوة في ذلك مشكل اذا الكون كما انه  
ملغوف في مفهوم السكون ما خوفي في مفهوم الحركة وليس الوضوء والغسل الحركات مخصوصة وليس المكان مخصصا فيها يعتمد عليه الجسم فقط فان الملك  
الاحكام الشرعية لا تتعلق به خاصة بل يعم الفراغ الموهوم والموجود فكل منهما عبارة عن الكون او مشتمل عليه بحسب ان الصلوة كما انها عبارة عن حركات  
مخصوصة من قيام وقعود وكوع وسجود وانتقالات من حال الى اخرى فكذلك الوضوء والغسل عبارة عن حركات مخصوصة وان كانت هذه الحركات انما هي  
في المكان الذي هو عبارة عن الفراغ الذي يشغله الانسان وما يعتمد عليه الملاقاة المكان والكون شامل لكل منهما في ما قالاه في الصلوة من ان  
القيام والسجود ونحوهما منقوعة عنها والنهي يقتضي الفضايق في حركات الوضوء والغسل من دفع اليد ووضعها وما سطر على الجسد قيامه ونحو ذلك  
انما هو غير ما لانها تصرف في المكان المغصوب هي ان لم تكن جزء من الطهارة لانها شرط فيها ولا يتم لها الا يتم بدونه والنهي هنا موجب لبطلان الطهارة  
التي فيكون الحكم في الطهارة والصلوة واحدة ولا يظهر هذا الفرق الذي ذكره المحقق في مسئلة انشا الله تعالى تمام القول في هذه المسئلة في كتاب الصلوة  
عند تحقيق القول في حكم الصلوة في المغصوب ما وقع من الخلاف في المقام وما اشتمل عليه من النقص الابرار وبيان ما هو المختار عند كل من المستنير  
والنقاد العالم المسئلة الثانية سئل في الطهارة لا خلاف في استحباب التيمم للقوم ولو مع وجود الماء ويدل عليه ما رواه في الشيخ عن الصادق عليه السلام  
قال من طهر ثم اوى الى فراشه بات وفرشه المسجد فان ذكره غير وضوء فليتم من دثاره كما شاءا كان فان فعل ذلك لم يزل في صلوة ما ذكر الله تعالى  
والشاهدين القضايل ادى عليه الشيخ الاجماع جواز ذلك الجواز وافق عليه بموثقة سماعه قال سئلته عن رجل مرت بسجادة وهو على غير طهر  
يضرب يديه على ما يطالبين فيتميمه وقيد ابن الجنييد بخوف الصلوة وقال في المعبر بعد نقل قول الشيخ وفيما ذكره الشيخ اشكال اقا الاجماع  
فلا نعلم كماله واما الرواية فضعيفة من وجهين احدهما ان زعمه وسامقة واقفيان والثالثة المسئلة في الرواية مجهول فاذا التمسك بالاشارة  
عدم الماء في جواز التيمم صلوات لان الرواية ليست صريحة في الجواز مع وجود الماء لكن لو قيل اذا فاجأ لمجاعة وخشي فوها مع الطهارة تيمم لها كان  
حسنا لان الطهارة لما لم تكن شرط او كان التيمم احدا للطهون في دفع خوف الفوت لا باس بالتيمم لان حال التيمم قريب الى شبه المنظم من من الخلاصة انتهى  
وهو راجع الى مذهب ابن الجنييد في المسئلة واجاب عنه الشهيدان في كراهي من بعضها انه مردود بحجية الاجماع المنقول بخبر الواحد وضعف الرواية  
مجبور على الاصاب بها وهي ظاهرة في المراد من اجاب والمسئلة المسئلة ايضا ما رواه في في القصص الحسن عن الحلبي قال سئل الصادق عن الرجل يترك  
المجاعة وهو على غير وضوء فاذ ذهب يوقفا فانه الصلوة قال يتييم ويصل ويمكن الاستدلال بهذه الرواية لابن الجنييد لان التقييد بخوف الفوت  
انما وقع في كلام السائل بالجملة فانه لا ينبغي الاستحباب في الموضعين المذكورين للاخبار المتقدمه وانما الكلام في انه هل يستحب في كل موضع يستحب  
فيه الوضوء والغسل مقام لا قد صرح جملة من الاصطفاة منهم الشهيدان والمحقق الشيخ عليه السلام لا اشكال في استحبابه اذا كان المبدل رافعا انما الاشكال  
فيما اذا كان في مرتبة حكمه بالبدلية من الرافع وهل يستحب بدلا عن غير الرافع كنوم الخشب ذكر الحايض يحمله لحلوله محل الرافع فغيره اولى  
والعدم لعدم التعلل يستحب بدلا عن غسل الاحرام مع تعذره وهل يستحب بدلا عن غيره وجهها وجهها لعدم التعذر على القول برفع الغسل

في استحباب التيمم في المغصوب  
من وجهين



في احكام التيمم

المندوب بالحدث كما ذهب اليه المتأخرون لا شك في الاستصحاب يكون مبيحا للصلوة انتهى قال في ذلك هل يجب التيمم بدلا من الغسل المستحب مع تعذره فيه  
وجها للظهور بالعدم ولذا قلنا انه رافع لعدم النقص جزمه قدس سره بالاستصحاب على هذا التقدير وهو مشكل انتهى قول الظن كلامهم كما اشارنا اليه لا  
اشكال في البدلية عن الرفع فلا كان اوضاعا والاشكال في التوضوء للاحكام البدلية فان الظن قوله في بعضها ان جعل التراب طهورا كما جعل  
طهورا وفي اخره بمنزلة الماء في الثالث هو احد الطهورين ونحو ذلك هو انه في كل موضع تكون الطهارة المائية رافعة مبيحة للصلوة فان التيمم يقع بد  
عنها فيثبت الطهارة المائية ثبتت البدلية لما لا شك في الاشكال فيما لو لم يكن كان كوضوء لحيض المذكور ونوم الخبث الاصل المستحب على المشهور من عدم كونها رافعة  
وج فلو قلنا في اشك البدلية عن الغسل المستحب على تقدير كونه رافعا لعدم النص لوجه لا بد وان لم يرد بذلك نص على التوضوء من الا انه داخل تحت ملاويح  
المذكورة وهو كما في الاستدلال وظلاله فيض في شذوذ النص ببدلية التيمم من غسل الاحرام خاصة من بين الاعمال المستحبة ولم اقف عليه فيما خسر من كتب  
الاخبار ومن ناقش في هذا الحكم على الملاحة ايضا الفاضل الخراساني في حجة ترجيح قال قول المصنف ويستحب التيمم بدلا من الوضوء المستحب الرفع ما هذا الغلط  
في هذا الحكم على الملاحة نظرا بسحب التيمم بما يكون في ثبوتها في اجماع او شهرة وليس كذلك كما يستحب فيه الوضوء الرفع كما هو الظاهر ما ورد فيه الامر بالاستحباب  
بالطهارة لم يرد في دخول المسجل لم يبعد ايضا استحباب التيمم حال فقدان الماء لظهور ايضا انتهى ملخصا انه ينبغي ملاحظة الدليل في جنسيات الاحكام  
فانه على انه مما يستحب فيه الطهارة فلا اشكال في استحباب التيمم بدلا عنه لظاهر قوله سبحانه ولكن يريد ليطهركم ويبلغكم الى الصلوة الا انما كان التيمم بدلا من  
ذيها وان دل على انه مما يستحب فيه الوضوء او الغسل فان التيمم لا يستحب بدلا عنه الا بدليل لعدم الملازمة بين خصوصية هذين وبين التيمم بخلاف الاول  
لاشترائهما في كنية الطهارة معا يترى من حديثه في ذلك قوله لا يجزئك التراب عشرين ونحوه فهو مقصود وطهوره من الطهارة للصلوة وهذا الكلام  
كان بحسب الظاهر وبما لا يترى قوته الا انه بالتأمل فيه يعين التحقيق لا يخرج من نظر لطرق المناقشة لانه في ذلك فان الظن اخبار هذه الافراد التي ورد  
الاخبار باستحباب الوضوء والغسل لها انما هو من حيث ارادتها ايقامها على الوجه الاكمل بالطهارة الموجبة لزال الحالة لحدثة وهذا المعنى لا ينفوت فيه  
التعبير بلفظ الطهارة او لفظ الوضوء والمرجع الى اسرار الحكم في ذلك وهو ان تلك الحالة واقعا الفعل والكون على تلك الحالة الكاملة ولهذا اعتبر في اخبار  
تلك الموارد بلفظ الطهارة في بعض لفظ الوضوء في بعض فمما ذكره من حكم المروية في المجالس بالنسبة الى استحباب الوضوء لدخول المساجد قال ومن اتاها  
من طهرها ما به من الذنوب في رسالة طهارة بعد تطهر في بيته وذا في بيته ورواية محمد بن الفضل المروية في رواية محمد بن كردوس بالنسبة الى قراءة  
القران قال لا يخفى بوضوء للصلوة وفي حديث الادب مائة لا يقرأ العبد القران اذا كان على غير طهر حتى يتطهر في رواية محمد بن كردوس بالنسبة الى ان  
من تطهر ثم اراد ان يقرأ في صلاة كسجد وفي رواية محمد بن مسلم المروية في الحديث والعلل لا ينام المسلم وهو جنب لا ينام الا على طهور وان لم يجد الماء  
فليتيمم بالصعيد فان روح المؤمن تصعد الى الله تعالى فيلقاها عليها الحديث هو كما ترى صريح في استحباب التيمم بدلا من الغسل المستحب الى غير ذلك من الاخبار  
الواردة باستحباب الوضوء في تلك المواضع المذكورة في كلام الاصحاب مشتملة على التعبير بلفظ الطهارة او الوضوء وينبغي القول بذلك ايضا فيما كان من الغسل  
بناء على كونها رافعة كما هو الاظهر مقصودا به الرفع كالاعمال الفعلية بالتقريب المتقدم ونحوها الاعمال المكانية في دخول الاحمال الزمانية بناء على  
المذكور كما يقول الاصل النحال وبالجملة فانه حيث ان هذه الثلاثة هي الوضوء والغسل والتيمم قد اشتركت في عنوان الطهارة وان المقصود منها ذلك سواء عبر  
عن ذلك بكل منها بهذا العنوان وبخصوصية ذلك الفرع فيجوز ان كان قائما مقامها وبدلا منها وتخرج الاخبار المتقدمة ونحوها شاذة على ذلك  
من خبره في ذلك فان المعنى المتبادر من قوله لا يجزئك الصعيد عشرين انما هو في كل موضع توقف على الطهارة وجوبا واستحبابا ومن ذلك يظهر  
قوة القول المشهور نعم ما ذكره من التفصيل المناقشة جيدة بالنسبة الى ما يجب له الوضوء والغسل كما اشار اليه في ذلك وان كان كلامه هنا لا يخرج من  
خلق قصور كما اوحي في شرحنا في الكتاب المذكور والله العالم **المسئلة العاشرة** في ما يشترط في التيمم من وجوبه صريح في ذلك انه اذا تيمم  
الجنب بدلا من الغسل ثم احدث عاد التيمم بدلا من الغسل سواء كان حدثا اصغرا واكبرا للاجماع المدعي من الشيخ والمحقق فيعتبر على ان التيمم لا يرفع الحدث  
ولذا انما ينوي الاستبراء دون الرفع وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة في المقام الاول من المطلب الثالث في حجة احدث زالت الاستبراء وعاد  
لحدث الاول فيجب التيمم بدلا من الغسل جدها للوضوء او لم يجد ويدل على بقاء الجنبية وعدم ارتفاعها الا بالغسل قول مولانا الباقر عليه السلام في حجة  
زاره وعتب اصب الماء فعليك الغسل ان كنت جنبا او الوضوء ان لم تكن جنبا واستدل في لفظ هذا القول بحجة محمد بن مسلم عن ابيه في رجل  
في سفر ومعه ماء قدر ما يتوضأ به قال يتييم ولا يتوضأ وفيه ما اوحي في الفرع العاشر من الفروع المذكورة في المطلب الاول وعن المرتضى في شرح الرضا  
ان الجنب اذا تيمم ثم احدث حدثا اصغرا فوجد ما يكفي للوضوء قوضا به فان حدثه الاول قد ارتفع وجاء ما يوجب التطهر وقد وجد الماء ما يكفي لها  
عليه استعماله ولا يجزئيه تيمم مقتضا انه لو لم يجد الماء تيمم بدلا من التطهر خاصة ويرد هذا القول بناء على المشهور بدعي الاجماع كما اشارنا اليه  
انما على عدم دفع التيمم لحدث نقوله ان لحدث الاول قد ارتفع باطل واعتذر عن في كرمي بانه يمكن ان يريد بارتفاع حدثه استبراء الصلوة وان الجنبية  
لم تبقى مانعة فلا ينبغي مخالفة الاجماع واعتراض في حجة تضعيفه لمذهب المرتضى رضي بحالقة الاجماع بان هذه الارادة لا تدفع الضعف لان الاستبراء  
اذا لم تستأنم الرفع فبطلانها بالحدث يوجب تعليق حكم الحدث الاول وهو جيد فان مقتضى كلام المرتضى ان حكم هذا الحدث في هذا الموضع حكمه بعد  
الطهارة المائية في كونه موجبا للتضييق لانه موجب لحدث الاول كما يقولون به وهذا لا يتم الا على تقدير كون التيمم قد رفع الحدث الاول  
وازاله لا على انه انما حصلت به الاستبراء وان كان لحدث باقيا واتى به للوضوء في كلامه مع بقاء حدث الجنبية وبالجملة فيحمل الرفع في كلامه على الاستبراء  
غير جيد والسيد السند في ذلك بناء على ما اختاره من القول بترادف الرفع والاستبراء لانه لا مانع من نية الرفع بالتيمم بان يراد الرفع الى غاية وجوبها

هذا هو الوجه في ما ذهب اليه المتأخرون من ان التيمم بدلا من الغسل المستحب الرفع ما هذا الغلط في هذا الحكم على الملاحة نظرا بسحب التيمم بما يكون في ثبوتها في اجماع او شهرة وليس كذلك كما يستحب فيه الوضوء الرفع كما هو الظاهر ما ورد فيه الامر بالاستحباب



كما هو القول الآخر في المسئلة المتقدمة في الموضوع المشار اليه انما حمل الرفع على جارية الرفع على هذا المعنى جاز من كلام السيد قدس سره وقال بجواب المنع  
من ارتفاع الحدث السابق ان يتمكن من الغسل بل القدر المتحقق ارتفاعه الى ان يحصل احدا الامر من اما التمكن من الغسل والحدث ومع حصول واحد منهما يفتى  
الرفع ويظهر اثر الحدث السابق انتهى اقول لقايل ان يقول بناء على ما اختاره من كون التيمم رافعا الى غاية لا ريب انه قد قام الدليل على ان وجود الماء  
موجب لنقص التيمم وعود الحدث السابق كما تدل عليه مصححة زيادة المذكورة فالتميم يكون رافعا الى غاية وجود الماء واما الحدث لا يصرف فلم يبق دليل  
على انه بهذه المثابة وانما القدر المتحقق هو نقصه للتيمم على مقتضى المماثلة في رتبة وجوبها وايضا يستتبع لعود الحدث الاول كما كان لم يكن ثمرة  
طهارة كما هو المفروض في نقص وجود الماء للتيمم من ثم اوجب الرفع في هذا الموضوع اذا وجد الماء لان حدث الجاهلية عند تدارف التيمم بالتميم والوجود للماء وبالجملة قد عرفت ان  
الحدث حكمه احكام الماء في عود الحدث الاول بعرضه يحتاج الى دليل ليس فليس بذلك يظهر قوة ما ذهب اليه من المماثلة لانها كانت المسئلة عادية من النص الواضح  
فلا احتياط فيها بما لا ينبغي تركه بحال والى ما ذكرناه من تقوية قول المرتضى من ميل كلام النخعي وبالجملة فالظن ان الخلاف في المسئلة التي  
قد مرنا في الموضوع المشار اليه انما هو في القول المشهور في هذه المسئلة على القول المشهور فان حكمهم باعادة التيمم بدلا من الغسل في حدثا ما هو من حيث ان التيمم  
انما افاد رفع المنع خاصة وباحثة للدخول في العبادة وان كان الحدث باقيا وما ذهب اليه المرتضى من جارية القول الاخر من الرفع بالتيمم وان كان الرفع انما هو  
الى غاية وجود الماء وكلام السيد ان كان مسلم الا انه يجب تقييده بما ذكرناه صبيحة يومه صبيحة يومه صبيحة يومه صبيحة يومه صبيحة يومه صبيحة يومه صبيحة يومه  
وجود الماء واما الحدث لا يصرف بعد التيمم فقد عرفت ان الحكم فيه عند حكمه مع طهارة التيمم في المماثلة والحدث الكاشفة في المماثلة بعد ان صرح بان القول  
المشهور هو بوقوع كون التيمم انما يحصل به الاباحة دون الرفع فالظن ان لو قيل ان التيمم ينافي في الاباحة دون الرفع والاباحة بالتيمم الاول ثابتة فيستصحب  
تجهيل رتبة الماء بالمعلوم قطعا ما يقتضيه عود الاكبر انتهى وهو جاز على القول بتجعية الاستصحاب كما عليه جمهور الاصحاب واما من لا يراه دليلا شرعيا على  
حقائقه مقدما الكتاب فلا يخبر عنه هذا الكلام الا انه صالح للالزام والذات العالم **الباب الخامس في طهارة التيمم** في الطهارة من النجاسات وما يتبعها من ذكر النجاسة  
واحكامها واحكام الاواني والجلود فالحدث في هذا الباب يقع في مقاصد ثلثة **الاول** في النجاسات وتحقيق الكلام فيها في فصول عشرة **الاول**  
**الثاني** البول والغائط المشهور بل ادعى عليه المعتبر المنتهى اجماع العلماء كافة عدلنا من العامة هو نجاسة البول والغائط مما لا يؤكل لحمه اذا كان  
ذات نفس سائلة والمراد بالنفس السائلة الدم الذي يجمع في العروق ويخرج بقوة ودفع اذا قطع شيء منها وهو واحد مساف... النفس كما ذكره اهل اللغة  
ومقابلها لا نفس له وهو الذي يخرج لاك بل رشحا كدم السمك قول اما ما يدل على نجاسة البول والعذرة من الاثنا عشر اخبار مستفيضة منها ما هيصة محمد بن  
عز احمد قال سئل عن البول يصيب الثوب فقال اغسله مرتين وصيغته ابن ابي يعفور قال سئل الصفاق عليه السلام عن البول يصيب الثوب فقال اغسله  
مرتين وحسنه الحسين بن ابي العلاء قال سئل الصفاق عن البول يصيب الجسد قال صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء قال وسئل عن الثوب يصيبه البول  
قال اغسله مرتين الحديث حسنة لجليلة قال سئل الصفاق عن بول القبيصة قال يصب عليه الماء وان كان قد اكل فاعلمه غسلا الحديث وحسنه ابي اسحق  
التخوم عن الصفاق قال سئل عن البول يصيب الجسد قال صب عليه الماء مرتين ورواية الحسن بن زياد قال سئل الصفاق عن الرجل يصب البول  
نكتة من بوله فيصلي ثم يذكر انه لم يغسله قال يغسله بعيد صلوة وصيغته محمد بن مسلم قال سئل الصفاق عن الثوب يصيبه البول قال يغسله  
اغسله المذكر مرتين فان غسلته في ماء واحدة واكثر هذه الاخبار وان كانت مطلقة الا ان المتبادر انما هو بول الانسان واما الغائط  
فيدل على نجاسته اخبار الاستصحاب وقد تقدمت في باب ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سئل الصفاق عن الرجل يصب في ثوبه  
عذرة من انسان وسنورا وكلب يعيد صلواته قال ان كان لم يعلم فلا يعيد ومفهومه وجوب لاعادة مع العلم وهو دليل النجاسة وهذا المفهوم  
محمّد عند المحققين وقد مر ما يدل عليه من الاخبار في مقدمات الكتاب في الصحيح عن محمد بن القاسم عن علي بن محمد قال سئل عن الفارة والذئابة والحمار  
واشباهها نطأ العذرة ثم تطأ الثوب يغسل قال ان كان استبان من اثره شيء فاعلمه والا فلا بأس وصيغته علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال  
سئل عن الذئابة والحمار واشباهها نطأ العذرة ثم تدخل في الماء يتوضأ منه لم يتوضأ قال لا الا ان يكون الماء قد ذكر من ماء الحديث وفي رواية  
البشر في رواية ابن مسكان عن ابي بصير سئل عن العذرة تقع في البشر فقال ينزع منها عشر ذرة ولو اذ في رواية علي بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام قال  
سئل عن العذرة تقع في البشر قال ينزع منها عشر ذرة فان ذابت فامحها او غسول وفي صحيح زيادة قال قلت للباقر عليه السلام ما فعلت عذرة فاعلمه  
اي نقص ذلك وضوئه وهل يجب عليه غسلها قال لا يغسلها الا ان يقدرها ولكنه يمسحها حتى يذهب اثرها ويصلي ورواية حفص بن غياث عن الصادق  
عليه السلام فيمن وطأ عذرة فمسحها حتى لم يبق فيه شيء فقال لا بأس ورواية موسى بن اكيلى عن بعض اصحابه عن الباقر عليه السلام في شاة شربت بولا ثم ذبحت قال  
يغسل ما في جوفها ثم لا بأس ان كان اذا اعتلقت بالعذرة ما لم يكن جلا لا حديث وحسنه محمد بن مسلم قال كنت مع الباقر عليه السلام اذ مر على عذرة فابستر  
فوطئ عليه فاصاب ثوبه فقلت جعلت فداك قد وطأت على عذرة فاصابت ثوبك قال اليس بابستر فقلت بلى فقال لا بأس قال ان الارض يطهر  
بعضها ببعض ورواية الجليلي في من نطأ في رجل طيافا في العذرة او البول يعيد الوضوء قال لا ولكن يغسل اصابه واما ما يدل على بول غيره وغائط  
تلا يؤكل كزيادة على اجماع المتقدم وعوم جملة من الاخبار المتقدمة ما رواه الشيخ في الحسن بن الحسن الرضا عليه السلام انه سئل عن جلود الدارث التي يتخذ  
ابوال ما لا يؤكل لحمي وصيغته عبد الله بن ابي عبد الله المتقدمة ورواية ابي زيد القمي عن الحسن الرضا عليه السلام انه سئل عن جلود الدارث التي يتخذ  
منها الخفاف فقال لا يغسل فيها فانها لا تنجس بغير نجاسة الكلاب كما رواه سماعة عن الصادق عليه السلام قال اذا اصاب الثوب شيء من بول السنور فلا يقع الصلوة فيه  
حتى تغسله ويؤيد ذلك ما رواه زرارة عن الحسن انهما قال لا تغسل ثوبا من بول شيء يؤكل لحمه وما رواه في قرب الاسناد عن ابي بصير عن جعفر عن

ابن ابي عمير  
عن الحسن بن  
محمد



# في المباحث النجاسة

في المباحث النجاسة

ابن عبد الله عليه السلام قال لا بأس ببول ما اكل لحمه في الموثق من غار عن الصادق عليه السلام قال باس بما يخرج منه وما رواه علي بن جعفر في المسائل عن اخيه قال سئل عن الدقيق يقع فيه خروء الفار هل يصلح اكله اذا عجن مع الدقيق قال اذا لم تعرفه فلا بأس وان عرفت فاطهره قول قول ما اذا لم تعرفه لم تعلم دخوله في الدقيق اتمانظن فلنا فلا بأس ان علمته وجب عليك طهرته اخرجه ويوضح ما ذكرناه ما رواه في دعائم الاسلام قال سئل الصادق عليه السلام عن خروء الفار يكون في الدقيق قال ان علم به اخرج منه وان لم يعلم به فلا بأس وروى في لف نقله عن كتاب عمار بن مهران في المباحث عن الصادق عليه السلام قال خروء الفار لا بأس به هو ما يؤكل لحمه ولكن كره اكله لانه استهارة لك واوى الى منزلك وكل طير يستجيبك فاجره قال في ذلك بعد الاستدلال بحسنة عبد الله بن سنان المذكورة على نجاسة ما لا يؤكل لحمه وجه الدلالة ان الامر حقيقة في الوجوب اضافة للجمع تفيد العموم ومقتضى ثبت وجوب الغسل في الثوب جنة غير اذ لا يابا بفصل لا معنى للنسب شرعا الا ما يوجب غسل الملاقاة بل لا يمان النجاسة انما استفيد بنجاستها من التاريع بغسل الثوب والبدن من ملاقاة مضافا الى الاجماع المنقول في اكثر الموارد كما ستقف عليه تضاعف لمباحث انتهى وهو جيد وما قوله في الاخر بعد نقل هذا الكلام وفيه ما لا يطعن عليه ما ذكر في كلامه من عدم دالة الامر في الاخبار على الوجوب قد اوضحنا ضعفه في غير مقام ثم قال في كمال الروايات فلم يقدح في ما نص يقتضيه نجاستها من غير المأكول على وجه العموم ولعل الاجماع في موضع لم يتحقق فيه المخالف كانه ذلك انتهى هو جيد والعجب المحقق في المعبر بعد ان ادعى الاجماع المشار اليه انما نقل خلاف الشيخ في كونه يصح الطير كسائر الحيوانات بالجملة فالفهم من كلام الاكثر البناء على قاعدة بين كليتين الاولى ان كل ما يؤكل لحمه فبوله وروثه طاهر وكل ما لا يؤكل لحمه فبوله وروثه نجس والحلاف قد وقع في الكليتين وهذا اذا ذكر موضع الخلاف فاقول الاول رجع الطير هذا من الكلية الثانية فذكر في الطهارة ما لم يمتدح في قوله ولا بأس بخروء ما رواه بوله وهو ظاهر في اطلاق القول بالطهارة ونقله الاصحاب عن ابن ابي عقيل ايضا والجعفر وهو قول طائفة ايضا لانه استثنى منه الخشاف قال بول الطيور وروثها طاهر الا الخشاف وقال في ذلك ما اكل فذرقه طاهر وما لم يؤكل فذرقه نجس به قال جمهور الاصحاب يدل على القول بالطهارة موثقة في بصير عن الصادق عليه السلام قال كل شيء يطير فلا بأس بخرثه وبوله وشيخنا في النجاسة قال وجب بخروء الطير محمد بن علي الجعفي نقله عن جامع البرزنجي عن ابى بصير عن الصادق عليه السلام قال خروء كل شيء يطير وبوله لا بأس به ولم اقف على خبر يدل على المشهور من التفصيل في الطير بين المأكول وغير المأكول الا ان المحقق في المعتبر استدلال على ذلك بما دل على نجاسته العذرة مما لا يؤكل لحمه اضاف الى ذلك وهو ترادف الخروء والعذرة قال بعد الاشارة الى قول الشيخ في طوله لعل الشيخ استدل برواية ابى بصير في سابقها ثم اخرج لما ذهب اليك من مساواة الطير لغيره في التفصيل المذكور بان ما دل على نجاسته العذرة مما لا يؤكل لحمه ينزل موضع النزاع لان الخروء والعذرة مترادفان ثم اجاب عن رواية ابى بصير بانها وان كانت حسنة لكن العامل بها من الاصحاب قليل واقرضه في هذا المقام في ذلك والمعالم قال في ذلك بعد نقل عنه وهو في حديثه لما بينا من انشاء ما يدل على العموم ولان العذرة ليست مرادفة للخروء بل لاختصاصها بفضلة الانسان كما دل عليه لعرف ونص عليه هل الكثرة قال المهرج العذرة اصلها فاما الداروسميت عذرة الانسان بها الا انها تطلق في الافنية فكفى عنها باسم الغناء انتهى قول فيه ولا يمان ان يكون صاحب المعتبر انشاء ما دل على نجاسته العذرة مما لا يؤكل لحمه ما ورد عنهم من النهي عن الوضوء والشرب من الماء التي دخلتها الحماة والدجلة وفي رجلها العذرة واسمهم من الغسل الثوب لذلك طهارة الرجاء في رجلها العذرة والامر بغسل الرجل وطهارة بها العذرة وقد تقدمت الاخبار الدالة على ذلك وامثال ذلك مما دل على نجاسته العذرة بقول مطلق فانه بالطلاقة شامل لعذرة الانسان وغيره وثانيا انه قد ورد في الروايات اطلاق العذرة على فضلة غير الانسان كما تقدم في رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله وروى الشيخ بسند صحيح عن الصادق عليه السلام قال لا بأس ببيع العذرة وعن بهامة ابن مهران في الموثق قال سئل جل الصادق عليه السلام واما حاضر فقال لا رجل يبيع العذرة فانه يقول قال حرام بيعها وروى عنها قال لا بأس ببيع العذرة ولا ريب ان المراد بالعذرة في الحديث الاول واخر الثالث منها انما هو عذرة غير الانسان لغير بيع عذرة اتفاقا وثالثا ان صاحب لقاموس الصحاح فسر الخروء بالعذرة وهو يؤذن بالمراد في رواية وبذلك ايضا ما مر جوابه من تفسير الخروء بالغائط الذي هو ظاهر كلامهم بخصوص فضلة الانسان قال في الجمع الخروء والغائط ومثله في المصباح المنير في الخروء بالهزء يخرج من باب تعب اذا تعوط مع انهم قالوا في الغائط انه مخصوص بفضلة الانسان لما ذكره في سبب التسمية من ان اصل الغائط المكان المنخفض من الارض كانوا اذا ارادوا قضاء الحاجة اتوا في تلك الامكنة فكثرت بها من الحديث بذلك يظهر ان كلام المعتبر لا يخرج من قوة وان ما اورد عليه غير وارد الا انه يمكن ان يقال ان لفظ العذرة وان كان عامما في اللغة والعرف الشيعي لكن لا يبعد انه في الروايات حال الاطلاق وعدم القرينة بخصوص العذرة لانها اولى بغيرها وغيرها لكن لا وجه يشهد خروء الطير لما اشرنا اليه في موضع وصرح به جملة من المحققين من ان الاطلاق انما يضر في الاثر المتكررة المتعارفة وما ذكرنا ايضا يقطع كلام صاحب المعالم واقرضه كلام المحقق حيث انه في الايراد عليه في كذا ما سأل اليه قال بعد نقل كلام المعتبر في كلامه ما دل لان الاجماع الذي ادعاه على نجاسته البول والغائط من مطلق الحيوان غير المأكول اللحم كان على عمومته فهو النجاسة على عدم التفرقة بين الطير وغيره وان كان مخصوصا بما عدا الطير فابن الدلالة الدالة على نجاسته العذرة مما لا يؤكل لحمه انما لم نقف في هذا الباب الا على حسنة عبد الله بن سنان ولا ذكر احد من الذين وصل اليك كلامهم في احتجاجهم لهذا الحكم بسوا ما هو كافي في دار في البول ولم يذكر ما هو في بحث المسئلة بل اقتصر على نقله الاجماع كما يمكنه فلا نذكر لفظ العذرة في دفع منعنا عليه الحكم ليضطر الى بيان مرادفة الخروء ويجعلها دليلا على التسوية التي بينا اليها ما هذا الا عجيب عن مثل المحقق انتهى في ما عرفت من الاخبار التي قدنا ما دالة على نجاسته العذرة الشاملة بالملامحة العذرة الانسان وغيره مع ان مخرج مصيبت عبد الرحمن بن ابي عبد الله بالاطلاق العذرة على فضلة غير الانسان وما دل ايضا على اطلاق العذرة على فضلة غير الانسان رواية محمد بن مسلم المتقدمة فان كان وجود العذرة في الاخبار معلقا عليها الحكم لا وجه له بعد ما عرفت من احتمال حمل كلامه على منع العموم في تلك الاخبار مع بعد عن قبال كلامه مدفوع بما



به وهو غير من ان ترك الاستفصاء مع قيام الاحتمال يدل على عموم المقال مع ان الحق ذهب الى ان الغرض المحل باللام في المقامات الخطابية حيث لا عهد يكون للقول  
ويقوم مقام الالفاظ العامة وهو في العالم قد ساعد على ذلك قال به وتبعه فيه الحال ان ما نحن فيه كان حيث لا عهد يكون للعموم وحيث فلا يجب للحق في انسية  
انما العجوبة قدس سره في تشبيهه عليه نعم يمكن تطرق المناقشة من الوجه الذي اشرنا اليه من حيث بعد شمول هذا القول في الطهارة واستدل في القول المشهور بحسنه  
عبد الله بن سنان المتقدم وقوله فيها الغسل ثوبك من ابول الماء يوكل لحمه وهي كما ترى لثباته تحت حكم البول والبول من الطير غير معلوم وما ذكره بعضهم في تقريب  
الاستدلال بهما من انها لما تضمنت حكم البول ودلت على نجاسته وجبا لغيره بذلك في الحزق ولعدم القابل بالفرق فهو وان اشبهه مثله في كلامهم من الضعيف  
عند مكان لا يحتاج اليه كما استغفره ان شاء الله تعالى في مسألة ابول الدواب لثلاث اشياء ان القائلين بالقول المشهور اختلفوا في الجواب عن  
البي بصرى القاسم في كونه دالا على خلاف القول المشهور فاجاب عنه في لف بانها مخصوصة بالخشاش اجماعا فيختص بإشارته في العلة وهو عدم  
ما كوله او قصره في كونه بان فاده واضح اما اوله فلا يمنع الاجماع على تخصيص الخشاش فانه قد حكى في المسئلة عن ابن بابويه وابن الجعفي القول بالطهارة  
مطوعا نقل استثناء الخشاش عن الشيخ في طهارة ما نانا في خروج الخشاش من هذا العموم بدليل لا يقتضيه كونه العلة فيه انه غير ما كوله المم بل هذه هي العلة  
المنبذة التي قد علم من مذهب ائمتنا نكار العمل بها والتشيع على من اعتبرها انتهى هو جيت واجيب ايضا عن الرواية المذكورة بالحمل على الماكول خاصة  
جمعا بينهما وبين حسنة عبد الله بن سنان المذكورة من حيث دلالة على نجاسة ابول الماء يوكل لحمه من الطير وغيره وفيه ولا ان الحسنة المذكورة كما عرفت انما  
تضمنت حكم البول خاصة والمدعى اعم من ذلك نجاسة البول لا يستلزم نجاسة الذرق بوجه كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى في مسألة ابول الدواب لثلاث اشياء انه  
لو فرض تضمنتها الحكم الذرق لا يمكن الجمع بحمل الحسنة المذكورة على غير الطير وابقا وعموم كل شيء يطير على حاله وترجيح أحد الجمعين على الآخر يحتاج الى دليل بل الاظهر  
هو جعل التاويل بجانب الحسنة المذكورة ولو فرض دلالة ما وابقا وعموم تلك الكلية على حاله من حيث ترجيحها ببقية الاصل التاويل بالعموم الذي  
على الطهارة مثل قولهم كل شيء طاهر حتى تعلم انه قدس ومن جهة الظهري كل شيء يطير في العموم للطير غير الماكول اللحم من قوله لا يوكل لحمه وذلك من  
التخصيص لثباته في رواية البيهقي في رواية التي نقلناها من جامع الزين في نقل شيخنا المشار اليه فترجى بذلك على ما عايناهما ويصير التاويل بجانب  
المروج وبذلك يظهر لك قوة القوا بالطهارة في ذرق الطير مطر الا انه يبقى التردد في بوله ان فرض له بول والظاهر ايضا ترجيح الطهارة لما ذكرنا  
في الجمع بين روايتي البيهقي في حسنة ابن سنان من جعل التاويل بجانب الحسنة المذكورة بالحمل على غير الطير للوجه الذي ذكرناه وبالقول  
بالطهارة هنا صرح في كونه اختيارا في العالم الا انه قيده بشرط ان لا يكون الاجماع المدعى مأخوذا على جهة العموم والا كان هو الترجيح والخروج عن الاصل فيه  
نظرا لم يبق في حجة مثل هذه الاجماع سيما في مقابلة الروايات وظهور الخلاف في المسئلة من جهة من اجله الاصل ليل يعتد به اذا عرفت  
ذلك فاعلم ان في ذلك استدلال في القول بالطهارة هنا بارواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى سمعته عن الرجل يرى في ثوبه خروا الطير  
او غيرهم يحكمه وهو في صلوة قال لا بأس قال وترك الاستفصال في مقام الاحتمال فيفيد العموم اقول فيه ولا ان هذه الرواية ليست من روايات الشيخ  
كما يدل عليه كلامه لعدم وجودها في كتابه اتمل من روايات قد في رواية ما عن علي بن جعفر عن طريقه اليه في المشيخة صحيح وثانيا ان ما ذكره من  
الاستدلال بهما من ان ترك الاستفصاء مع قيام الاحتمال يفيد العموم ليس على وجهه هنا اذ ذلك التمايم بالنسبة الى الفرض المقصود من بيان الكلام وما ذكره  
يتم لو كان الفرض من حق الكلام بيان حكم الطير وحده وانما يجب اجتناب عنده لا وقيل في الجواب عن ذلك لا بأس من دون تفصيل فان الطرح هو العموم  
لما قرره واما اذا لم يكن الفرض متعلقا بذلك كما في ما نحن فيه فلا ان الظان الفرض من السؤال انما هو عن حكم شيء من الثوب انه هل ينافي الصلوة ام لا  
وذكر خروا الطير اذ وقع من قبل التمثيل في الجملة فاذا الجيب بان لا بأس به ولم يفصل في الطهارة بما يوكل لحمه لا لا يدل على العموم احلا وما قلناه  
ظلم من تأمل تدبر اساليب الكلام ويؤيده انه قال في الرواية المذكورة بعد ذلك وقال لا بأس ان يرفع الرجل طرفه الى السماء وهو يصلي ويؤكد  
ذلك ايراد الاحصاء الرواية المذكورة في مسألة ما يجوز فعله في الصلوة وما لا يجوز حيث دلت على انه يجوز للمصل أن يحث خروا الطير من ثوبه وهو في الصلوة  
وثا لثان لفظ غير في كلام التاويل سواء جعل عطف على الطير والخروج عام مع ان الامام لم يفصل فيه فلو كان العموم على ما ذكره ملحوظا لجرى لفظ الغير  
لزم من ترك الاستفصاء فيه جواز الصلوة في النجاسة بالتقريب الذي ذكره في خروا الطير فواجب بان لا يحل الاجمال هنا انما كان من حيث معلومية الحكم فلم  
يفصل قلنا ذلك في خروا الطير ايضا من غير تفاوت يعرض ما ذكرناه ما صرح به شيخنا في الجملتين حيث قال وقد اخرج بعض اصحاب الحديث السابق  
على طهارة خروا الطير لظنه انه لا يضر في الصلاة ذلك فان في الباس فيه لا يثبت ان يكون عن الخروا لاحتمال ان يكون عن حكمه في الصلوة عن الثوب  
يكون سؤال علي بن جعفر انما هو عن حكمه في اثناء الصلوة هل هو فعل كثير لا يجوز في الصلوة ام لا فاجاب عنه بنفي الباس عنه فيها ولفظ غير يجوز قرأها بالنصب  
والجواز على التقديرين فيهما تايد لهذا الاحتمال اذ لو لم يحم عليه لم يقع ملازمة بنفي الباس عما يراه المصل في ثوبه من خروا الطير وغيره وايضا فاللام  
في الطير لا يتعين كونه للجنس فيجوز كونها للعهد والمرا الماكول اللحم ومع قيام الاحتمال ليقط الاستدلال انتهى في ان مراده ببعض اصحاب في احتمال  
السيد المذكور فانه لم يتخصص في ذكر الرواية في المقام وبالحيلة فالاستدلال لهذه الرواية بعيد من مثله في كلام اصحابنا انما هو الا  
برواية البيهقي خاصة **فروع الاول** الظاهر للاختلاف بين اصحابنا في طهارة ما يجمع ما لا نفس له كالدباب بخلافه في كونه انما انما هو الا  
الشافعي والحنيفي الى يوسف لم ينسب الى احد من علمائنا وهو مؤيد لعدم الخلاف عندنا اذ الاستدلال عليه المنتهى باصل الطهارة وبان التردد عنه  
متعد في حرج فيكون غنيا واجترة كونه بان دم ما لا نفس له وميته طاهر فجميعه في حكمه اقول اما الاستدلال باصالة الطهارة فيجوز واما  
تعد من التردد عنه فكذلك فيما لا يمكن التردد عنه واما ما ذكره في التذكرة فهو قياس محض لا يجري في هذا وبنا وقال المحقق في المعبر اقرار جميع ما لا نفس له كالذباب



# في قول غير ما كول اللحم جريته

٤٢٣

والنفس فيه تارة وشبهه انما هو لان ميتته ولعابه ودمه ظاهر فصاقت فضلا تكعصاة النبات وظاهر كلامه يؤذن باحتمال تناول الادلة على بطلان  
فضله الحيوان غير ما كول له ولهذا قال في كعبه كعبا على التردد في البول من عموم الامر بغسله من غير ما كول  
ومن ان النفس له ظاهر الميتة والدم فصاقت فضلا تكعصاة النبات اقوال والظاهر عند ضعف هذا التردد فان المتبادر من ما كول اللحم وغير ما كول  
في اخبار المسئلة بل هو انما هو ذوات النفس لا ينفلا يدخل مثل الذباب الخفاف في القوام نحوها ولما تعليله الطهارة بما ذكره ففيه ما عرفت مما اوردناه  
على التذكرة والعجب من جود صاحب عليه تعليله الطهارة بذلك وبالجملة فاصالة الطهارة اقوى مستند في المقام حتى يقوم ما يوجب الخروج منها  
والاستثناء لعموم الامر بغسله من غير ما كول له مدفوع بالمعروف الثالث قد عرفت ان المشهور في كلام الاصحاب من هو نجاسة ربيع الطير غير ما كول اللحم  
ومنه الخشاف والشيخ مع قوله بطهارة ربيع الطير مع استثناء الخشاف من ذلك وبما عرفت من ذهب الى الطهارة مطلقا من الذي يدل على المشهور  
مدية داود الرقي قال سئل المتعلق عليه عن قول الخشاف يوجب ثوبا فاطلبه لاجله قال اغسل ثوبك وهذه الرواية هي مستند الشيخ في استثناء  
الخشاف في ما قال في كعبه نقله عن الشيخ انه اخبر هذه الرواية والجواب انها مع ضعف سندها معاصرة بار واه غياث عن جعفر عن ابيه قال لا بأس  
بالرغبت والبق وبول الخشاف هذه الرواية اوضح سندها وظهر لا تمن الرواية السابقة واجاب عنها في باب الشذوذ والحمل على التقية وهو مشكل  
انتم قول انت خبير عايفة في الاعرف لهذه الاحجية سند ولا الظهيرة دلالة وجهها بل الروايتان متساويتان سنداً ومقتضى كما لا يخفى ويمكن ترجيح  
الرواية الثانية بما رواه شيخنا في البحار عن كتاب الراوند في كتاب النوادر كذا بسند فيه عن موسى بن جعفر عن ابيه قال سئل عن ابن ابي طالب عليه السلام  
الثوب الذي فيه بول الخشاف قال لا بأس به فيمكن القول بالطهارة للروايتين المذكورتين ويؤيدها عموم موثقة في بصير مع رواية البرقي في الاستدلال  
للدلالة على ان كل شيء طاهر فلا بأس بخروجه وبوله وقد عرفت طريق الجمع بينهما وبين حسنة بن شهاب في ما عرفت من غير الطير في الكلام فيما يحمل عليه رواية داود  
وجمع من الاصحاب حملوه على الاستصحاب لا يضر في الان مذهب العامة الا ان الشيخ كما عرفت حمل رواية غياث على التقية فان ثبتت لهم كلاً او بعضاً  
اكثر ياتى ذلك وجب طرح هاتين الروايتين للتقية وتخصيص موثقة في بصير مع الرواية الثانية برواية داود فيستثنى الخشاف من عموم الطير كما  
ذهب اليه الشيخ لان ما ذكره من الحمل على التقية غير معلوم عند وجهه يظهر ان الظاهر هو الطهارة والاحتياط بالعمل بالمشهور ربما لا ينبغي امله وهو  
الاجابة المذكورة وان كان هو البول مع عدم معلوميته يقيناً من الخشاف وغيره من الطيور الا ان الذرق يكون حكمه بغيره بل هو اولى بالقول بالطهارة  
لدخوله تحت عموم موثقة في الرواية الاخرى عند المعاض سوى الاجماع المدعى المسئلة وبذلك يظهر لك ما في كلامه للمعاشرة قال بعد ذكر رواية داود  
ومعها بالضعف ثم رواية غياث ووجهها بذلك ما صورته فان تحقق الخشاف بول وعلمنا بالحديث الحسنين نعين اطراح هذه لدلالة حسنة عبد الله بن  
سئل عن نجاسة البول من كل حيوان غير ما كول اللحم فتناول بعموم الخشاف تقصر هذه عن تخصيصها وكذا ان ثبت عموم محل الاجماع والا فالاصل يسأل على العمل  
لهذه وان ضعفت يكون ذكر البول فيها محمولاً على التجوز انتهى قول الاشارة في كعبه في كلامه راجع الى رواية غياث وهي الاخرى من الروايتين وفيه انه على  
تقدير ثبوت بول الخشاف فان المناقاة لا تختص برواية غياث في انها تقصر عن تخصيص الحسن المذكورة بل موثقة في بصير المذكورة في كلامه  
سابقاً وهو ان عملنا بحسنة فالموثق ايضاً مثلها في قوة العمل بالجملة فانه لا يرد له من الجمع بين الحسن المذكورة والموثقة لثباتها اليها التضمين ما وجه الجمع هو  
من حمل الحسن المذكورة على غير الطيور واقواء الموثقة على عمومها وهي التي اورد بين رواية غياث ورواية داود مع تايد رواية غياث بعموم موثقة في بصير  
والرواية التي معها وخصوص رواية الراوند في خبره في العمل بها واما على تقدير عدم ثبوت البول والحمل على الرجوع بجوز فالامر كما عرفت انما الثالث  
لا فرق في غير ما كول الذي تقدم الكلام في خبره وبوله بين ان يكون تحريمه اصاله كالسباع والانس ونحوها ولا بين ان يكون لعاد من الجلال ما لم  
يستبرأ ومولوا الا اننا وشارب لبن الخنزير جهلته عليه وعظمه يظهر من كونه اجماعاً قال فيها جميع الجلال من كل الحيوان وموطؤا لان الخنزير  
لا مخرج غير ما كول اللحم ولا خلاف فيه فقلت ادعى الاجماع على نجاسته فذلك الجلال والاصل في ذلك اطلاق الاحكام للمقدمة الموضع الثالث  
بول الرضيع وهذا من الكلية الثانية ايضاً والمشهور بين الاصحاب من انه لا فرق في نجاسته بول الانسان بين الصغير عند الكبر عن ان يرضع ودعوى الاجماع  
عليه في لعن ابن الجنيح انه قال بول البالغ وغير البالغ من الناس نجس ان كان يكون غير البالغ صبيّاً ذكر اقل بوله ولبنه ما لم يمل اللحم ليس بنجس يدل  
على القول المشهور ومضافاً الى عموم الروايات المتقدمة من صدق الباب خصوصاً في حديثه قال سئل المتعلق عن بول الرضيع قال تصب عليه الماء  
فان كان قد اكل فاعسله واخرج لعن ابن الجنيح ما رواه السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة قال قال ابن الجارية وبولها يغسل منه الثوب قبل ان تطعم  
لان لبنها يخرج من مثانة امها ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب لا بوله قبل ان يطعم لان لبن الغلام يخرج من العندين والمنكبين وقد اوجب عن الرواية المذكورة  
اولاً بالظن في الاستدلال ثانياً بالقول بموجبه فان انتفاء الغسل ينافي الحكم بالصبي نحن انما نقول بالثالث لا الاول وفيه نظير يظهر لك انشاء الله ثم اقول  
هذه الرواية قد نقلها مولانا الرضا عليه السلام في الفقه الاصول بعد ان افترق فيه بمضمون حديثه في حديثه قال انما قال بولك فاعسله من ماء طهور ومن  
راكد من لبن ثم عصروا ان كان بول الغلام الرضيع فصب عليه ماء صبيّاً وان كان قد اكل الطعام فاعسله والغلام والجارية سواء وقد ذكر عن امير المؤمنين عليه السلام  
انه قال لبن الجارية يغسل منه الثوب قبل ان يطعم لان لبن الجارية يخرج من مثانة امها ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب لان بوله قبل ان يطعم لان لبن  
الغلام يخرج من المنكبين والعندين انتهى وهذه العبارة من اهلنا اخر ما عرفت في تغييرها وانت خبير بان كلامه في الكتاب المذكور وفوائده بما ذكره  
اولاً في خلاف الرواية المذكورة وان لم يتضح لبيان الوجه فيها ولعل الوجه فيه هو كون هذه الرواية من روایات العامة عنه فاقصر عن نقلها وعذر  
نحوها تقية وايها ما يجوز القول بها فانه كما يروى في هذا الكتاب مثال ذلك كما نبه عليه في بعض شيخنا المولى محمد تقي المجلسي قد تقدم ذكر ذلك

الصلوة في

في كتاب

في الكتاب



في الكتاب الظاهر من الرواية المذكورة هو طهارة البول مثل اللبن لأن الجمع بينهما في عدم الغسل في ذلك الحكم بعدم الغسل إنما اتفق أو لا باللبن الذي لا خلاف في طهارة  
عندهم ثم عطف البول عليه فهو مقتضى كونه كذا تأويل الرواية بأن انتفاء الغسل لا يستلزم نفى الحبس تأويل لم يذكر في هذه العجالة البول ونفى الغسل إنما  
وقع في الرواية عن اللبن والبول إنما عطف عليه بعد ذلك والقول بالتأويل المذكور لا يصح بإدخال اللبن في هذا الحكم وهم لا يقولون به وبالجملة فإن  
التأويل المذكور لا يقبله سائر الخبر ثم أنه ما يدل بظاهره على ما دل عليه الخبر المشار إليه ما رواه في البحار عن كتاب التواتر للقطب الراوندي بأسانده فيه عن  
بن جعفر عن أبيه قال قال علي عليه السلام بالنسبة للحسين عليه السلام في ثوبه قال ان يطعمه فليغسل بولها من ثوبه والتأويل بكونه لم يغسله وإن صب عليه الماء  
ولن يغسل لكن الظاهر من السياق ولو كان كذلك لكان الظاهر ان يقول بل صب عليه الماء أو نحو ذلك لأنه قد روي في البحار أيضا عن كتاب المهوف على  
قتل الطوفان للسيد رضي الدين بن طاهر بسند عن أم الفضل زوجة القاسم أنها جاءت بالحسين إلى رسول الله فبال على ثوبه ففرغته في مكان فقال لها  
يا أم الفضل هذا ثوب يغسل قد أوجعت بطن الظان المراد بالغسل الصب كيف قاله في الأصول المشهور لا ريب فيها بوضوح الصفة فيها والظاهر  
مع اعتضاها بعمل الطائفة قديما وحديثا وإرجاع ما عطفها عليه قائلة بحسبها وهذا المراد من الموضع الثالث هو الدعاء بالجلال وهذا من الكنية  
الكبرى المشهورة بين أصحاب من طهارة وعن الشيخين القول بالنجاسة وظن الشيخ في بطلان الموافقة على الطهارة فيصير خلافا في المفيد المعتمد القوي  
بالطهارة للأصل وقوله في موثقة عمار المتقدمة في صدر الباب كل ما اكل لحمه فلا بأس ما يخرج منه وقول القصة موثقة بزيادة الواردة في الصلوة في الجلود  
والأوبار وإن كان مما يؤكل لحمه فالصلوة في بول وشره وروثه والباقي وكل شيء منه جائز للحديث في خصوص رواية وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه أنه قال  
لا بأس بخروج الدجاج والحمام يصيب الثوب يدل على قول الشيخين ما رواه الشيخ في باب من قال كتب لي رجل يسلم عن ذرق الدجاج يجوز الصلوة  
فيه فكتب لا وردها أصحابنا بالظن في الرواية أنه مذموم جدا فإن فارسا المذكور هو ابن حاتم القزويني كما يظهر من كتب الرجال وقال الشيخ فيه أنه  
قال ملعون وقال متفق أنه من مذموميه قلنا بعض أصحابنا يحمل العسكري له كتبها ما تحيط فقلنا عن الفضل بن شاذان أنه ذكر أن من الكذابين المشهورين  
الفلج فارس بن حاتم القزويني فيجب سقاط روايته ومن العجائب في نسخة رواية في الحسن والجمال فيه ما عرفت فراجع أن الكاتب فيها أيضا غير معلوم و  
أصحابنا من لم يوردوا نقول المشهور في رواية وهب بن وهب في رواية في بعض السند أيضا مع أن الموثقين المذكورين ظاهرنا الدلالة وإن كان بطريق العموم  
على المدعى في المعبر بعد الظن في الروايتين المذكورتين وتبقي سقاط الروايتين يكون المرجح إلى الأصل وهو الطهارة ما لم يكن جلالا ولو  
قبل الدجاج لا يتوقى النجاسة في جميعه مستحيل عنها فيكون نجاستها بقدر أن يكون ذلك محصيا يكون التفسير ثابتا أما إذا كان يخرج علفه فإنه يستحيل  
عنها وعن أحد ما فلا يتحقق الاستحالة عن النجاسة ولو حكم بغيره النجاسة لشرى التحريم الحاصل للمحصل الإجماع على طهارة مع الإرسال بطلان الحكم بغيره  
النجاسة على جميعها انتهى قول ما ذكره هنا من أنه من كان رجيعه مستحيلا عن النجاسة فإنه نجس أحد القولين في المسئلة وهو مذموم ككتاب لأطعمه  
من ينج على رذيله مع أنه قد صرح هنا في نجاسة الدم بأن الدم يطهر بإسقاطه قحنا ولينا ولما هو المشهور هو الطهارة كما يتحقق في الباب إنشاء الله  
نما الموضع الرابع في بوال الدواب الثلاثة الخيل البغال والحمر رواها المشهور بين أصحابنا من القول بالطهارة على كراهية وعن ابن الجنييد  
والشيخ في القول بالنجاسة فيها قال في طهارة كرهه بول وروثه مثل البغال والحمر والدواب وإن كان بعضه شذ كراهية من بعض أصحابنا من قال بول  
بول البغال والحمر والدواب رواها بنجر مجيب زالة قلده وكثيرا والمستفاد من الأخبار الصحيحة الصريحة كما سترت إنشاء الله نعم هو القول الثالث  
بالنسبة إلى البوال دون الأدوات ولا يخفى على من راجع كتب أصحابنا بطلان ما انتهى به من الكتب المبسوطة في الاستدلال ما وقع لهم في هذه المسئلة  
من الجواز وعدم اعطائها المسئلة من التحقيق كما يظهر لك إنشاء الله تعالى ملحوظ صاحب هذا التوقف مع اعترافه بصحة الروايات الدالة على النجاسة وصرحها وعدم  
صلاحية المعارض للمعارض غاية لشهرة القول بالطهارة بين الأصحاب مع أنه في شرحه غير موضع إنما يدور مدار الروايات القصيرة وان استلزم مخالفة  
الأصحاب كما لا يخفى على من له أدب في حقيقة ذلك الكتاب هذا ومن آثارنا الخزانة المحقق لا رد بيل كما ذكره في ذكره في ذكره عن شيخنا المعاصرين صرح أيضا  
الفاضل المحقق الشيخ جواد الكاظمي في شرحه على شيخنا أبو الحسن الشيخ سليمان بن عبد الله الجرجاني وهو أنا إذا كررنا القول المختار عندكم ثم عطف الكلام  
على نقل القول المشهور واثبت فيهما من الوهم والقصور فاقول وبالله سبحانه الاستعانة ببلوغ المأمول من الأخبار الدالة على النجاسة ما رواه الشيخ في الصحيح  
عن عبد الله بن الحسن بن عبد الله قال سألت الصادق عليه السلام عن رجل يمس بعض بوال البهايم يغسله أم لا قال يغسل بول البغال والفرس البغال والحمار فأما الشاة  
وكل ما يؤكل لحمه فلا بأس به وفي الصحيح عن الجبلية قال سألت الصادق عن بوال الخيل البغال قال يغسل ما أصاب ثوبك منه وفي الحسن عن محمد بن مسلم عن الصادق  
عليه السلام قال وسئل عن بوال الدواب البغال والحمر فقال يغسله فان لم تعلم مكانه فغسل الثوب كله فان شككت فأنفضه في الصبغ عن الجبلية عن الصادق عليه  
قال لا بأس بدوث الحمر في غسل بوالها ورواية عبد الله بن عيسى قال سألت الصادق عن بوال الخيل البغال قال يغسل ثوبك قال قلت فأرواها قال  
هو أكثر من ذلك ورواية الجهم بن قيس قال قلت للصادق عليه السلام ما تقول في بوال الدواب رواها قال أما بوالها فغسلها أصابك أما أرواها فما هو أكثر من ذلك  
وموثقة سماعا قال سئل عن بول الشاة والكلب والحمار والفرس قال كالبوال الأثداء ورواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سألت الصادق عن الرجل يصيبه  
بعض بوال البهايم يغسله أم لا قال يغسل بول الفرس البغال والفرس البغال والحمار ويغسل بول البعير والشاة وكل شيء يؤكل لحمه فلا بأس ببوله ومجيئه طين جعفر المروزي  
في قرب لا سند عن أبيه عن أبيه قال سئل عن الدابة بول فصب بولها المسجد وأحاط به في بولها يغسل قال لا بأس ومجيئه الأخرى عنه  
ثم قال سئل عن الثوب يوضع في مربط الدابة على بوالها وأرواها قال إن طلق به شيء فليغسله وإن أصابه شيء من الروث والصفرة التي تكون معه فلا  
يغسله من صفرة وروايته الثالثة في كتابه قال سئل عن الثوب يقع في مربط الدابة على بوالها وأرواها كيف يصنع قال إن طلق به شيء فليغسله

في كتاب الطهارة











في النجاسات

٤٢٧

لا تله لم يقل به أحد والله العجب العجيب الظاهر للوقوف المصيب من أخذ من النجاسة في ريقون بين البول والرتوث فيصرون نجاسة  
الأول يأمرون بغسله مع نصيحة في كتبهم الأصولية بأن الأمر يقتضي الوجوب فيكون عليهم بطهارة الشاة وهم يتقدمون مخالفتهم ويرتكبون  
التأويلات الغشقة في كلامهم فيكون بالطهارة فيها مع هذا الإجماع الغير المحقق بالاشتباع ولا الأسماع ما هو إلا اجتهاد محض في مخالفة النصوص جردة تامة  
على أهل النصوص فاشرب بكاس هذا الرقيق وارتفع في رباب هذا التحقيق المنجي بعد الله من لجة المضيق فانك لا تجد في كلام غيرنا من علماء الاعلام ولا حام حوله  
أحد في المقام والله سبحانه العالم بالأحكام **الفصل الثالث** في النجاسة وهو ما ان يكون من الإنسان وغيره من الحيوان ذي النفس البالية ومن غير ذلك  
التالية ان ثبت وقوع النجاسة من غير ما اتينا ثلثه **الأول** من الإنسان ولا خلاف في صافقوته في نجاسته والاصل بعد الاخبار المستفيضة كصحة  
محمدة صم من أحدهما في النجاسة فيصيب الثوب قال ان عرفت مكانه فغسله فان نجس عليك مكانه فغسله كله وحسنه عبد الله بن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام قال سئل  
النجاسة فيصيب الثوب قال ان عرفت مكانه فغسله وان نجس عليك مكانه فغسله كله وموثقة شعبة قال سئل عن النجاسة فيصيب الثوب قال اغسل الثوب كله اذا  
عليك مكانه قليلا كان او كثيرا وميثقة الحلبي وحسنه علي المشهور عن الصادق عليه السلام قال اذا احلم الرجل فاصاب ثوبه في غيبه فليغسله لئلا يصابه وان لم يصبه  
ولم يبتعن ولم يركب فليغسله بالماء وان استيقن انه قد صاب به فلم يركب فليغسله فوبه كل فانه احسن وحسنه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال ذكر الخبيث  
فشارده وجعله اشد من البول ثم قال ان رايت النجاسة قبل وبعد ما تدخل الصلوة فليغسلها فانه انت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم قلت فيه ثم  
رايت بعد فلا اعلم عليك وكذلك البول الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة التي لا حيلة في التطويل بقولها مع الاتفاق على الحكم المذكور واكثر هذا الاخبار ما ذكرناها  
وعلم يذكر ان وقع لفظ النجاسة فيهما لا ان تبادر التخصيص بآية من الآيات المزاهرة منها كالتحريم في البول وبذلك صرح جلة من علماء الأعيان  
1. لثلاث من غير الآيات انما له نفس بآية حكمه حكمته الآيات عندنا من غير خلاف يعرف بل ادعى في كراهة الإجماع على نجاسته مع من الآيات وجعله  
النجاسة في الحكم المذكور في المعبر المنتهى ان لجة على نجاسته عموم الاخبار المتقدمة ولم يذكر الإجماع ولا يخفى ما في هذا الاجتهاد من البعد التحقيق عن صحة تلك  
الاخبار والقالة للعالم بعد نقل ذلك عنها وعنده في تحقق العموم بحيث يتناول غير الذي ذكره يمكن ان يحتج به لبيحله اشد من البول في صحيح محمد بن مسلم فانه  
وان شئت القرينة الحالية في مثله يارادة من الآيات الا ان فيه اشعارا بكونه الى التنجيس من البول فكذلك حكم نجاسته بوله ينبغي ان يكون لنجاسته هذه الحالة وربما  
كان هذا القدر كافيا مع الإجماع المنقول مع عدم ظهور مخالفته في حق من المحققين بآية الظان المراد من الخبران التشديد بانها هو بالنسبة الى الآيات الالهية  
النجاسة اذا نجاسته لا قبل الشدة والضعف لا ينوع من الاعتبار الله لا يصلح لبنا معكم شرعي عليه اما الآيات فالامر فيها ان النجاسة لا يرد ثباته ولو جاز  
يحتاج في الفصل الى مزيد دلالة بخلاف البول لك هو كما لا يمكن الاستدلال على الطهارة بعموم موثقة عمار عن الصادق قال كلما اكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه  
وموثقة عبد الله بن بكير ان كان مما يؤكل لحمه فالصلوة في عبده وبوله وشعره وروثه والبانة وكل شيء منه جائزة الا ان يخرج مما ظاهرهم الإجماع عليه فيصح  
او فقيته بالاحتياط لحد من الخبرين مع ما هما عليه من الجمال اشكال اذا المتبادر من الاول انما هو البول والرتوث كما فهم للاصحاب لذلك نهموه في سلك الاجاز  
الذات على طهارة بول و روث ما يؤكل لحمه قد تقدمت جملة منها كذا في اول الباب اما الثانية فالمراد منها انما هو الاشياء والادبار والجلود ونحوها  
او يدل على ذلك قيا الخبر المذكور كما لا يخفى على من راجعنا ما هو ان الصلوة في عبده وبوله في المأكول وغيره ما كولا انما هو من حيث كونه مأكولا اللحم  
وهذا لا يتشبه في الحكم بالنجاسة وعدم جواز الصلوة فيه والطهارة وجواز الصلوة فيه لا يفرق بينهما ما كولا اللحم وعدمه كما لا يخفى وبالجملة فالأول  
الوقوف على ما ذكره وان لم أقبل على دليل ثبات **الثالث** من غير ذي النفس البالية والظن كلام جلة من الاحصاء هو القول بالطهارة وتردد فيه  
في المعبر بوجه في المنتهى مع ميله الى الطهارة والظان وجه التردد هو ما اشرنا اليه انما من استدلالها باخبار النجاسة المتقدمة على نجاسته في غير الآيات من ذوات النفس  
وشبهها لعمومها ووجه فيصير خولها لا نفس لم تحت عموم تلك الاخبار اذا لا يصح في تلك الاخبار بالتخصيص في النفس البالية ولا يخفى ما فيه من البعد بل انما اقبل  
بعده فان شئنا الاخبار المذكورة لما عدا من الآيات ان مما يكره يقطع بعده ايضا فكيف لا انفس له اذ جعل السؤالات المذكورة في الاخبار عن صابنة الثوب البنية  
على من غير الآيات من الحيوانات اندرنا رواشد شاذية مع نصيحة في غير موضع بان الاطلاقات في الاخبار انما تنصرف الى الافراد الشائعة المتكثرة في الوقوع  
دون الغرور من النادرة فاذا كان الامر كذلك فيصير في انفس له وبالجملة فالظان القول بالطهارة مما يجوز حوله شبهة الاحكام على الايداع في النقص والاختلال في فهمها  
**القول** قد عرفت اتفاق الاصحاب في نجاسته من الآيات وتطاول الاخبار بها الا ان هناك جلة من الاخبار لا يخفى في ذلك من الاشكال ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح  
عن ذرارة قال سئل عن الرجل يجني ثوبه فيجفف فيه من غسله فقال نعم لا بأس به الا ان تكون النجاسة لينة فلان كانت جافة فلا بأس به وحله الشيخ في الصحيح  
عليها اذ لم يصح في الموضع الذي فيه النجاسة لئلا يصيبه النجاسة وفيه انه لا يظهر على هذا فريقي بين الرطوبة والجافة لا يشترط في حصولها مع الأصابة ولها كان ان  
ما بأس مع رطوبة بدنه ونقاؤه مع عدم أصابته مع انه فريقي بينهما اقول قد عرفت في بعض المواضع المنسوبة اليه شيئا البهلا على الجواب عن هذا الاشكال الاول  
على جواب الشيخ عن هذه الرواية حيث قال في هذا الحديث مشكل فانه يشعر بطهارة النجاسة اذا كان جافا كما هو مذهب بعض العامة والافلا في هذا بين اذا كان  
رطبا وجافا اذ لم بأس بالبحال تشييفه يمكن ان يقال ان من عرفت موضع النجاسة في ثوبه ثم نزع فطره عنه ليغسله فاعلم ان اجزاء الثوب حال النزوع قد  
الطرح مما سببها بعضا فيقع فلم يغسل اذا اراد التشييف ان يتشقق باقي جزءه كذا شاء من اجزاءه كذا شاء من اجزاءه كذا شاء من اجزاءه كذا شاء من اجزاءه  
الثوب لئلا تفسد بالبحال النزوع وبعد الطرح ينسحب به لا بحاله ووجه اجتناب في مدة الاشتغال بالغسل لا يميز عند اذادة التشييف عن الاجزاء الطاهرة  
لم تامة في شبيهه الطاهر النجس منه فذلك جواز الامام التشييف اذا كان جافا ولم يجوز اذا كان رطبا انه وقع هو جيد قول ويمكن حمل الخبر ايضا على  
القياس لا اشلا شيئا المذكور من ان ذلك مذهب بعض العامة ومنها ما رواه في في الصحيح والسنن على المشهور عن ابي اسامة قال قلت للصادق

في نجاسته

في نجاسته

في نجاسته







فمِثْلُ الدَّمَرِ

FF9

[illegible]

فلسفہ عربی



في بيان انواع الدم

نفس مد عين الاتفاق عليه هذا بعض افراده ومن ظاهر قوله تعالى وما مسفوحا حيث دل على المسفوح وهو يدل على طهارة ثم قال ويضعف لك ان ظاهر  
 الاطباء على تحريم ما سوا الدم المخلط في الذبيحة ودم السمك على الحقيقة قد قلنا ان المتبادر من الذبيحة ما يكون من ما كوال اللحم فدم ما لا يؤكل لحمه حرام عندهم  
 وعموم ما دل على تحريم الحيوان الذي هو مد يتناول له ايضا اذ كثر الادلة غير مقيدة بالتحريم وانما خلق التحريم فيها ما لم يؤكل من ذواته ولا يرد مثله في  
 الحل والقيام القليل هناك على تخصيص التحليل بالتحريم واجزاء احوه عينة وبالجملة فدل الدم مع حرمة اللحم امر مستبعد جدا سيما بعد ما قررناه من ظهور  
 الاتفاق بينهم فيه تناول الادلة بظاهرها له واذا ثبت التحريم هناك لم يبق للاية دلالة على طهارة كما لا يخفى انتهى وهو جدي وبالجملة فالاية مختصة و  
 ظاهر الادلة الدالة على تحريم ما لا يؤكل لحمه شاملة للدم وغيره من اجزاء الدم المتقدمة ونحوها فلم يبق للتوقف في التماسه  
 وجه التراجع ما عدا المذكورات من الدماء التي لا تخرج بقوة من هرق ولاها كثرة وانساب ليس يتماثل بعد الدم كدم الشوكه والعشيرة ونحو ذلك  
 من ذي النفس مطووظ الاصاب ايضا الاتفاق على نجاسته يدل عليه اخبار نجاسته م لو ما في الامر بفساده كما تقدم بعض منها واطلاق الاخبار بالمقد  
 ونحوها ودرج كلامه في جملة من كتبه الطهارة في هذا القسم سابقه حيث انه قيد في المتن وجملة من كتبه الدم المحكوم بنجاسته بالمسفوح وظاهره خصص  
 في المسفوح وكذا كلامه في حيث قال فيه محتاجا على طهارة المخلط في الذبيحة هو ظاهر اجابا لا انتفاء مقتضى التحليل هو المسفوح الخامس دم السمك  
 ولا يثبت طهارة سمكا بالاصل السالم من المعاصر وبعض قد شرط التحليل عند الاصحاب من وهو وجود النفس السائلة وقد نقل الاجماع على الطهارة  
 جمع من محقق الاصفهاني الشيخ في وابن زهرة في الغنية وابن ادریس سريرا والمحقق في المعتمد في المختلف الشهيدي كروي قد ذكر في لفان في قسم  
 الشيخ للدم في ط والجمل يعطيه حكمه بنجاسته دم السمك البق والبرغيث مع انه لا يجب زالة قليله وكثيره في الماشي من عزمه فنبهوا الى الشيخ في كتابه  
 القول بنجاسته للدماء المذكورة جنفا مع ان ما تناسب ذلك في ظاهر كلامه بمعنى ان اللزوم منه ذلك لانه قائل بحقيقة قول والشيخ ذلك انه قال  
 في الجمل انما على ضربين صريحين قليله وكثيره وهو كذا وكذا فعدا نواعه وضرب لا يجب له قليله وكثيره وهو خمر خمر دم البق والبرغيث والسمك الجراح  
 الاثر والقروح الدامية وهكذا حياة ط واجابة المعالم بان ذلك انما نشأ من توقيع الشيخ في هذا المقام والافان غير مراد له قطعاً وينبذ على ذلك انه في  
 ذكر نظير هذا الكلام المنقول عن الجمل بعد ما نقل الاجماع على الطهارة ببطر واحد وذلك فانه بعد ان حكى خلافه في هذا المقام قال دليلا على  
 الفرقه وايضا فان اجابته حكم شرعي ولا دلالة في الشرع على نجاسته هذا الدماء ثم قال بعد سطر واحد جميع النجاسات التي ما من الثياب البتة قليلا كان او  
 كثير الا الدم فان له ثلثة احوال دم البق والبرغيث ودم السمك ما لا ينفس له سائلة ودم الجروح اللزوم لا بأس بقليله وكثيره وهذا الكلام الاخير  
 في المصنف الى ما نقلنا عن الجمل في الدلالة على نجاسته للدماء الثلاثة المذكورة مع انه جمع بينه وبين الاجماع على الطهارة في مقام واحد عبارة واحدا ولا يرب  
 انه بناء على اتساع في التفسير لظهور طهارة هذا الدماء اتفاقا وانه اراد بالنجاسة التي جعلها مقما معناه خلاف الظاهر اعتمادا على القرينة الحالية وهي قوله  
 الطهارة فعمل هذا الجمل كلامه ايضا في ذلك الكتابين وقد جرى مثلك لسلا وبن هذه ايضا حيث ذكر امثلة هذا التقييم الذي نقلنا عن الشيخ في الجمل  
 يظهر منها ما يجب الخروج عن ظاهرها كما اتفق للشيخ في نقل الاجماع في الا ان الظاهر لما ذكرنا من عبارة الشيخ من التبرؤ من هذا مع ان اليهود والنسيان كان  
 الثانية للانس والمعضوم من عصمة الله تعالى اعرفت ذلك فاعلم ان في المتن قد استدلل على طهارة دم السمك بوجوهها قوله تعالى احل لكم صيد البحر  
 وقوله سبحانه قل لا اجد فيها اوحى الى سحر ما على طعمها الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا ووجه الدلالة في الاولي بان القليل يقتض لا باحة من جميع وجوه  
 وذلك يستلزم الطهارة وفي الثانية بان دم السمك ليس بمسفوح فلا يكون محرما فلا يكون نجسا واذا عارض عليه بعض الافاضل المتأخرين بان الاستدلال  
 بالاية محل تأمل قول الظان وجه التامل هو ان المتبادر من محل هو ما يعهد كله منه كالحلح والسمك ونحوه لا الدم اما الاية الثانية فهي طهارة في محل موجب  
 ومنه يظهر قوة القول بجل دم السمك وطهارة جامة من الاصحاب بل الظاهر ان المشهور هو التحريم واختصاص التحليل في افراد الدماء بالمختلف في الذبيحة والظاهر  
 لا دليل لهم ازيد من دعوى الاستصحاب مع ان الظاهر من جملة من الاصحاب الذين استدلوا بها في الايتين على الطهارة في هذا المقام هو كل من منهم ابن زهرة في  
 الغنية وابن ادریس في المعتمد استدلل على طهارة دم السمك بان دم السمك لو كان نجسا لوقف باحة اكله على مسخ دمه بالذبح كحيوان البر لكن الاجماع على  
 خلاف ذلك انه يجوز اكله بدمه وهو كما ترى صريح في قوله بالحل قال في المعتمد بعد كلامه في المقام وبالجملة فصار انهم طهارة في تخصيص التحليل في دم الذبيحة وتحريم  
 التحريم في غير من الدماء ووقع الصريح بذلك ايضا في كلام بعضهم والتخصيص على تحريم دم السمك بالخصوص ليس له حجة غير الاستصحاب هو موضع نظر واذ ثبت  
 تحريمه تكون الاية دليلا قويا على طهارة ما انتهى قول لا يخفى ان ظواهر الاخبار الدالة على حل السمك باخراجه من الماء هي الذي هو عبارة عن ذكوة والقارح لم  
 يعتبر فيه الذبح والتذكية كذبيحة الحيوانات البرية بل ذكوة اخراجه من الماء هي مقتضى ذلك جواز اكله حيا او ميتا غير ذبح ومطبوخا الا انه يمكن ان يقال انه  
 لا يربح ذلك ما لم يخرج منه دم في تلك الحال لا نا غير محالين بما جلد من الدم الحيا لظهوره بل عموم تحليله في تلك الحال شامل للحي والموثق منه دم في تلك  
 فلا مانع من القول بحرمته للادلة الدالة على تحريم الدماء من غير حيث لم يستثن منها الا المختلف في الذبيحة وبالجملة فالحكم يكون تابعا للاسهم مع وجود  
 الدم يتعلق به حكم الدماء ومع عدم وجوده فانا غير خافين به فالاحتياط يقتضى الوقوف على هذا الوجه الى ان يقوم دليل واضح على احد الحكين والذي  
 عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة ما رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن ان عليا عليه السلام كان لا يرى باسما دم ما لم يذك يكون في الثوب فيصلى فيه  
 يعني دم السمك قول قوله ما لم يذك اي ما لم يدخل التذكية وهو ما لا ينفس له فبقية الدماء على طهارة ما لا ينفس سائلة له الا ان قوله اخبر ايضا دم السمك وكان  
 من كذا ثم قيل ان يكون تقييدا لعموم ما لم يذك ويحتمل ان يكون تمثيلا يعني دم السمك فمثاله والا ان سمك السمك في الماء انب بالقوة المقررة  
 وكيف كان فهو ظاهر في طهارة دم السمك الثاني دم غير السمك مما لا ينفس له وقد نقل الاجماع على طهارة جملة من الاصحاب من منهم الشيخ في فانه بعد

واصل ما جاز في هذا الكلام كلام طويل على عبارة العلامة في هي اوردته في الكتاب المذكور ومما ذكرنا فيه للفاضل في شرحه من ليس للقرينة الحالية في ذبح  
 خلا من الاطباء ان التام ما لا دلالة على المفسر في عبارة العلامة في هي اوردته في الكتاب المذكور ومما ذكرنا فيه للفاضل في شرحه من ليس للقرينة الحالية في ذبح  
 خلا من الاطباء ان التام ما لا دلالة على المفسر في عبارة العلامة في هي اوردته في الكتاب المذكور ومما ذكرنا فيه للفاضل في شرحه من ليس للقرينة الحالية في ذبح

دم وهو في الدم على طهارة



في النجاسة

ان ذكر طهارة الدم من كل حيوان اجماع الفرق و عدم الدلالة في الشرع على النجاسة وهي حكم شرعي لا يثبت بدون الدليل من ادعى اجماع على ذلك  
الشبهة كرى من المنقذ كره ويظهر من المعبر حيث ذكر ان طهارة دم السمك مذهب علمائنا اجمع وقال بعد ذلك كل دم ليس لحيوانه نفسا بله كما بقى  
والبرغيث اقول ويعضد ذلك الاصل اما ما يوم خلافه من ظ التفسير المتقدم نقله عن الجدل و دسلا فقد عرفت ان الوجه فيه وينيد ذلك تأكيد صحة  
عبد الله بن الجعفي قال قلت للصاق عليم ما تقول في دم البرغيث قال ليس به بأس قلت انه يكثر ويتفاحش قال وان كثرة وداية لطيفة قال سئلت الصاق عن دم  
البرغيث هل يمنع ذلك من الصاق قال لا وان كثرة وداية محمد بن الريان قال كتبت الى الرجل هل يجري دم البرغيث هل يجوز لاحد ان يقبل  
البق على البرغيث فيصط فيه وان يقبض على نحو هذا فوقع يجوز الصاق والطهارة افضل قد تقدم فحدث غياث عن جعفر عن ابيهم قال لا بأس بدم البرغيث  
والبق وبول الخناشيف **فروع الاول** قال في العلقه نجسة واجمع على ذلك اجماع الفرق و بان ما دل على نجاسة الدم دل على نجاسة العلقه قال في المعام  
بعد نقل ذلك في هذا نظر لا يخفى وجهه بعد الاحاطة باحتمال دليل نجاسة الدم انتهى قال في المعبر العلقه التي لتتحيل اليها نطفة الاوى نجسة لا تهادم  
له نفس سائلة وكذا العلقه التي توجد في بعض النجايج شبهة قال في كرى بعد نقل ذلك عن المحقق في الدليل منع وتكونها في الحيوان لا يدل على انها منه مع  
قال في من بعد النجاسة والدم من ذى نفس ان كان مجربا كالتمساح او كان علقته في البيضة وغيره ما قال في المعام بعد نقل كلام كرى هو منجس لا سيما بالظن  
الى ما يوجد في البيضة مع ان كونه علقه ليس بمعلوم ايضاً فالاجماع الذي ادعى الشيخ لو ثبت على وجهه يكون حجة كان في تناوله نظره مقتضى الاصل لما رتبة و  
يعضد ظاهر قوله نعم الى دما مسفوحا حيث انه دال على حل غير المسفوح مخرج من ذلك ما وقع الاتفاق على تحريمه فيبقى الباقى واثبات الحل مقتضى  
الطهارة كما قرئ غير مرة وكتب في الحاشية قال بعض الاحصاء بوجوب البيضة نجاسة لان الدم لا يعلم كونه من دم ذلك الحيوان فالعلم بكونه علقه له اشد بعدا  
والامكان قال انتهى اقول لقائل ان يقول ان ما دل على نجاسة الدم كالاخبار التي قد منها ونحوها لا تخص في بابا كان من حيوان بل هي مطلقة في نجاسة  
الدم اعم من ان يكون من حيوان او من استقالة شئ الى كائنه مثلا في البيضة فانه يكون علقه تكون داخل تحت عموم ما دل على نجاسة الدم بقول اطلاق الا ان  
فيه ان الظن ان الصوم المذموم من الاجزاء ولا يشمل مثل هذا الفرد لما قرناه مما تقدم من ان الاطلاق انما ينصرف الى الافراد الشائعة المتكررة وهي هنا دم الانسان  
وكذا في نفس سائلة او غير سائلة دون الفروض المتأخرة مثلا دم العلقه واما اجماع الاحصاء على نجاسة الدم فهو ايضا مخصوص بدم ذى النفس فلا يدخل  
هذا الدم تحت اجماع ولا الروايات في غير الشيخ ادعى في ان الاجمل على نجاسة العلقه والعلقه هي القطعة من الدم والمرد منها ما ذكره في المعبر هو المشار اليه الآية  
وهي القطعة التي لتتحيل اليها الخ ثم يصير مضغ فيكون نجاسة العلقه انما تستدل به هذا اجماع المذموم من النجس وفي شمول العلقه للدم الموجود في البيضة  
اشكال كما ذكره في المعام رجع فلا يدخل تحت اجماع المذموم من النجس ولم يبق الا صدق الدم عليه قد عرفت انه لا دليل على نجاسة الدم بحيث يشمل هذا الفرد سواء  
تمسك بالاجماع والروايات وبالحجة فقد ظهر مما ذكرنا ان الاقوى هو الطهارة ولا يثبت في البيضة ومن ذلك يظهر ان الاقرب له لعدم دليل الحرمة كما يظهر من  
كلام صاحب المعام ايضا متمسكة بالآية على تخصيص الدم المحرم بالمسفوح الدال على حل غير المسفوح مخرج من ذلك ما وقع الاتفاق على تحريمه فيبقى الباقى والاقوى  
في الموضوعين لا يخفى **الثاني** ..... لو اشتبه الدم المرئي في الثوب بالدم لم يعلم كونه من الدماء الطاهرة والنجسة فقطع الدليل طهارة لقوله  
في موثقة جاز كل شئ طاهر حتى تعلم انه قد روي في غير ما رواه عنه في الفقيد لا بالابول اصل في نام ما اذا لم اعلم بخلافه في ذلك بين الاحصاء في وهكذا الكلام  
في كل شئ له افراد بعضها طاهر وبعضها نجس فانه بمقتضى الدليل المذكور يحكم بالطهارة حتى يعلم ان ذلك الفرد من الافراد النجسة كالحلوة كالتحقيق ان الله  
نعم في حله وان كان المشهور بينهم خلافه في الاخير وكذا يحكم المذكور فيما لو اشتبه دم معقوعه كدم الحماة قل من درهم بدم البيض الغير المعقوع من قبله كثير  
فانه يحكم بالعفو عنه صله خلاف ذلك الثالث قال في المعبر نقل عن الشيخ الحكم بطهارة الصديد عند الصديد تردا شبهة النجاسة لان ماء الجرح يخرج بالظن  
يسير ولو غطى من ذلك لم يكن نجسا وخلافه مع الشيخ فيه يؤله العباد لانه يوافق على هذا التفسير اما القبح ان ما ذكره دم نجس بالمجازة وان خلا من الدم كما  
ظاهر الا يقوى هو مسخيل عن الدم لا نقول لانهم ان كل مسخيل من الدم لا يكون طاهرا كالحم واللبن ومختلف الطهارة وجوابنا كما تقدم اما ما عد ذلك كالعرق والعبا  
والصمغ فقد اتفق اجمع على الطهارة انتهى قول ما ذكره في الجواب عن المسخيل من الدم جيد الا ان قوله صا بطهارة المسخيل من الدم ينافي ما قدمه في مسألة اوال  
الدواب الثالث ادواتها من كرامة في ذوق الدجاج تمايدل على ان المسخيل عن عين النجاسة يكون نجسا على الاطلاق وسيأتي تحقيق المسئلة في غيرها ان شاء الله تعالى  
قال في التمسك طاهرا جاعا قال في فكرة والمنتهى الاصل لما روي عن النبي صلى الله عليه واله انه كان يتطيب به وكان احب الطيب اليه واما فادته في كلامه فيه قريبا  
ان شاء الله تعالى **الفصل الخامس** في الميتة تد اجمع الاحصاء على نجاسة الميتة من ذى نفس سائلة نقله جميع منهم المحقق في المعبر حيث قال الميتات  
تأكله نفس سائلة نجس وهو اجماع الناس قال في المنتهى الميتة من الحيوان ذى النفس سائلة نجسة سواء كان آدميا او غير آدمي وهو مذهب علمائنا اجمع ويؤيد ذلك  
في كلام الشهيد ابن ذر وغيره قال في المعام وقد تكرر في كلام الاحصاء ادعاء اجماع على هذا الحكم وهو الحجة فيه ان النصوص لا تنهض باثباته وجملته ما وقفنا  
في هذا الباب حسنة لطيفة ثم ساق الرواية الآتية وادفعها برواية ابراهيم بن ميمون الآتية ايضا ثم قال وقصور هذين الحديثين عن افادة هذا الحكم بما له ظ  
مع ان النص مقتضى عن سندهما ورود في عدة روايات معتبرة الاسناد المنع من كل الزيت اذا مات فيه الفاره وظاهر الحكم بنجاسته وهذا الحكم خاص  
ايضاً كما لا يخفى فلا يمكن جعله دليلا على التعميم فالعبرة في ثبات التعميم هو اجماع المذموم في كلام الجماعة انتهى لمختصا وفيه ما سئل ان شاء الله تعالى فمقام كيف  
كان فالميتة اما ان تكون من ذى النفس او غيره والاول ما ادعى او غير فيهما فتأمل في ثبوت الكلام فيهما يقتضى بسطة في مواضع ثلثة الاول الميتة  
الادعى من ذى النفس لا يعرف فيما تقدم وهو اجماع على نجاسته فيما يشمل هذه المسئلة ولصاحب هذه المسئلة مناقشتان الاولى في وجود الدليل الدال  
على نجاسته في هذه المسئلة كما سبق ذكره في كلام المحقق الشيخ حسن وان كان الكلام هنا في ما هو اخص مما ذكره المحقق المشار اليه الثانية في نجاسته جلد الميتة

في النجاسة

في النجاسة



في الميتة ومثالها

القائمة  
والدين  
الجنة

وهي حقيقة راجعة الى الاصل في اننا نوق كلامه بطوله وبين ما يكشف عن ذلك محسوسه وبه يظهر تحقيق الحال ويخلص عنها غيبها لا شك قال السيد المذكور  
واجب منه في الميتة ان يحرم بالدين محرم ولا يفسد كالكسب بل على نجاسة وفيه منع ظن يمكن الاستدلال عليه بالروايات المتضمنة للقي من كل الوتيت ونحوه  
ما تفي فيه الفارة فكيف غير صريح في النجاسة ما رواه الشيخ في الصحيح عن حمزة قال قال الصادق عليه السلام لرواة ومحمد بن مسلم اللبن واللبأ والبيضة والشعر والصفوف والفرق  
والناب كالحافر وكل شيء ينصل من الشاة والدابة فهو ذكي وان اخذته منه بعد ان يموت فليس له صل فيه وجه الدلالة ان الظان الامر بغير ما يؤخذ من  
بعد الموت انما هو لنجاسة الاجزاء المصاحبة له من الجلد وبوجه عليه ان الامر بالصل لا ينعين لكونه للنجاسة بل يحتمل ان يكون لازالة الاجزاء المتعلقة من الجلد  
للمنع من الصلوة فيه كما يشعر به قوله وصل فيه بالجمل فالروايات متظافرة بتقويم الصلوة في جلد الميتة بل الانتفاع به مطا اما نجاسة فلم اقف فيها على نصي  
اعتد به مع ان ابن بابويه ذكر في رواية من سئل عن جلود الميتة يجعلها اللبن والسمن والماء ما تروى فيه قال لا بأس بان يجعلها ما  
من ماء او لبن او سمن وتوضئة اشرب لكن لا تصل فيه ذكر قبل ذلك من غير ما يعتد به ان لم يقصد فيه قصد للصنفين في ابر وجعلها ما روى قال بل قصدت  
الى ابر ما افته به وحكم بحصته اعتد انه حجة في بيضه وبين ذلك قدس كره وتعالته قدرته فالمسئلة قوية الاشكال انتهى كلامه في قوله والكلام هنا يقع في  
مقامين الاول فيما ذكره من المناقشة الاولى عدم الدليل على نجاسة الميتة من ذي النفس غير الانسان وما انا اورد ما وقفت عليه من الروايات  
المتعلقة بذلك وان طال به ذمام الكلام فانه من اهم المهمات وتقول من ذلك روايات ما يقع في البئر الامم النرجح لها مع التغير وعدمه وقد اشتملت تلك  
الروايات على بيته الانسان والدابة والفارة والطيور والحمار والبقر والجل والنحو والحمامة الدجاجة فذلك لا ينافي ذلك القول بطهارة البئر فان  
ذلك لا يفسد من حيث علم انفعالها بالنجاسة وهذا لو تغير الماء بها فلا خلاف في النجاسة ومنها اخبار بالدهن والزيت ونحوها وهي كثيرة ومنها ما يحصر ذرية  
او حسنة بابرهم على المشهور عن الباقر ع قال اذا وقعت الفارة في سمن فماتت فان كان جامدا فالتقها وما يليها وكل ما بقى وان كان ذائبا فلا تأكله واج  
به والزيت مثل ذلك منها مثل ذلك حجة على ذلك سئل الصادق ع عن الفارة والدابة تقع في الطعام والشرب يموت فيه فقال ان كان سمن او سلا او زيتا  
فانه ذائبا يكون بعض هذا فان كان الثنا فانزع ما حوله وكله فان كان الصنف فارعه حتى يفسد به وان كان يرد فاطرحه الذي كان عليه ولا تترك طعامك  
من اجل اية ماتت عليه منها حجة الامم ع قال سئل الصادق ع عن الفارة تقع في السمن والزيت ثم يخرج منه جافا قال لا بأس بأكله وعن الفارة تموت  
في الزيت فقال لا تأكله لكن اسجج به منها رواية معوية بن وهب الصادق عليه السلام قال قلت له جردات في سمن او زيت او صل فقال اما السمن والعسل  
فيؤخذ الجرد وملحوله واما الزيت فيستصحب به وقال في بيع ذلك ببيعة تبين ان شرائه ليستصحب به ومنها رواية السكوني عن الصادق عليه السلام ان امير المؤمنين ع  
سئل عن قدر طيخت واذ في القدر فارة قال ليراق مرقها ويغسل اللحم ويؤكل منها رواية سماعة قال سئل عن التمن يقع في الميتة فقال ان كان جامدا  
فالق ملحوله وكل البلية فقلت الزيت فقال اسرج به ومنها حجة محمد بن مسلم عن احمد ماع قال سئل عن نية اهل الذمة فقال لا تأكلوا في آنيةهم اذ كانوا  
ياكلون فيه الميتة والدم ولحم الخنزير ومنها رواية جابر عن الباقر عليه السلام قال اتاه رجل فقال له وقعت فارة في خابية فيها سمن او زيت فانزعيها فكلها فقال له  
الباقر لا تأكلها فقال له الرجل الفارة اهون علي من ان اترك طعامي من اجلها قال فقال له الباقر عليه السلام انك لم تنصف بالفارة وانما استخففت بدنياك  
الطعام حرم الميتة من كل شيء اقول المراد بلفظ التحريم هنا النجاسة ليصح التعليل المذكور في الاصل حرمه بمجردها بمعناها المتعارفة لا توجب عدم كل الزيت  
مات فيه الفارة وما يؤيد ذلك وهذا اللفظ مجيء النجاسة لا بلغة المتبادر ما رواه في بيته من الحسن بن علي قال سئل باليمن فقلت جعلت فداك ان اهل  
الميل يتقلع عندهم ليات الغنم فيقطعوا لياتها فقال الحرام في قال جعلت فداك فينبغي بهما فقال لم تعلم انه يصيب اليد والثوب هو حرام اذ لا ريب بمقتض  
في الخبر ان لحومها انما هو ينجس النجس قول ظاهر رواية الحسن بن علي المذكور عدم النجاسة جواز الانتفاع باليات الميتة والمبابة من حي مطهرة ولو بالاشراج  
وهو المشهور بين الاطباء به صرح جملتهم منهم الشهيد الثاني في ذلك قال بعد قول المصنف ويجوز بيع الادهان البسة ويجوز ثمنها المراد به الادهان البسة بالعرض  
كالهولاء ورضا ما النجسة بالذات كاليات الميتة يقطعها من حي اصبحت فلا يجوز بيعها ولا الانتفاع بها مع اجماع المطلق النجس عنها وانما جاز بيع الدهن النجس لبقاء  
خففة بالاستصحاب انتهى نقل الشهيد عن من عجزوا الاستصحاب به تحت التمسك قال هو ضعيف قول قدس ابن ادریس السمرائي عن جامع البريطة عن الرواة  
قال سئل عن رجل يكون له الغنم يقطع من لياتها وهي اجبا يصلح له ان يقع بها قطع قال نعم يذبحها ويبيعها ولا يبيعها قال ابن ادریس بعد نقله لا  
يلتفت الى هذا الحديث لانه من نادر الاخبار والاجماع منع على تحريم الميتة والتصرف فيها بكل حال الاكلها المضطر غير البالغ ولا العادي وهو على  
ما قدنا ذكره عنهم ورواه في رواية ايضا في قرب الاستماع عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن اخيه محمد بن مسلمة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
العمل بهذا الرواية حيث قال بعد نقل الخلاف في المسئلة والجواز عند اقوى لدلالة الخبر الصحيح المؤيد بالاصل على الجواز وضعف حجة المنع اذا المتبادر من  
تحريم الميتة تحريم اكلها كما حقق في موضوعة الاجماع انتهى قول ما ذكره بالنسبة الى الامة من ان التحريم انما يتبادر الى الاحكام دون سائر الوجوه جديدا لا  
ان جملة من الاخبار صرح بان الميتة لا يفتنق منها ما رواه في رواية بطريقه الى الكاهل في حديث عن الصادق سئل عنه عن ليات الغنم قال ان في كتاب  
علي ع ما قطع منها ميتة لا يفتنق به ونحوه غير ذلك في المقام انما الله تعالى وليس حجة المانع مفسرة فيما ذكره مع امكان حمل الرواية الى اعتمادها على التقية و  
لتحقيق المسئلة موضع اخر ولكن الحديث ذو شجون فليعده الى ما نحن فيه ومنها ما يحصر ذرية قال اذا كان الماء اكثر من رواية لم ينجس شيء يفتنق او لم يفتنق  
الا ان يجي له ويغيب على ربح الماء ومنها موثقة عماد بن الصادق في الفارق التيمم ما رواه في رواية وقد توفوا من ذلك الاناء سرا وعسل ثابا به واغتسل وقد  
كانت الفارة منسلفة فقال ان كان راء في الاناء قبل ان يغسل او يتوضأ او يغسل ثابا به ثم غفل ذلك بعد ما راء في الاناء فعليه ان يغسل ثابا به ويغسل  
كلما احاط به ذلك الماء ويغسل الوضوء والصلوة الحديث ومنها حجة محمد بن الحسن الصادق عليه السلام انه قال كلما غلب الماء على ربح الحيفة فتوضأ من الماء واشرب

في الميتة ومثالها



## في الختام

fff

وإذا تغير الماء ونفخ الطعم فلا تنوضا ولا تشرب. وروى عبد الله بن سنان قال سئل رجل الصادق عليه السلام عن غديراته فيه جيفة قال إذا كان الماء قاهرا ولا  
 يوجد فيه الرج فتنوضا وموثقة سماعه عن الصادق قال سئل عن الرجل يمر بالماء وفيه دابة ميتة قد انتنت قال إن كان ثمن الغالب فلا تنوضا ولا تشرب. ورواية  
 الجبال القاطن الصادق عليه السلام في الماء يمر به الرجل هو نقيع فيه الميتة البقية فقال الصادق إن كان الماء قد تغير بجماد طعمه فلا تشرب ولا تنوضا منه  
 الحديث في الفقه الرضوي أن مسكت ميتة فاعسل يديك وليس عليك غسل ثيابك ذلك في الأثر واحد ومنها موثقة عمار عن الصادق قال سئل  
 عن الخنثى والذئب الجراد والتملة وما أشبه ذلك تنوت في البر والزيت السمون وشبهه قال لا ليس بهم فلا بأس في روايته. ورواية عن غياث عن حفص بن محمد  
 لا يفسد إلا ما كان له نفس سائلة وموثقة عمار عن الصادق في حديث طويل قال في غسل الأناة التي تصيب في الجرح ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة ميتة  
 الأخبار التي يقف عليها وهذا ما حضر منها وانت خبير بما لا مجال للتوقف في حكمه المذكور بعد الوقوف على هذه الأخبار مع تعليق الحكم في كثير منها على مطلق  
 لم يجفت والشيء والدابة المردية لم يدر على وجه الأرض ذات القوائم الأربع من غير شخص لا مقيد ولا مخيف على من أعطى النظر فحق أن أكثر الأحكام الشرعية  
 التي صلت بين أصحاب قواعد كلية إنما حصلت من تتبع جزئيات الأحكام وقسم بعضها إلى بعض القواعد النورية المبينة على تتبع كلام العرب الموجود  
 الأحكام بقواعد مسورة بسور الكلية لا تكاد توجد إلا نادرا وأما ما ذكره في كتمنا نقله عنه بعد شارته إلى أيات الزيت الذي مات فيه الغارة أنه غير  
 صحيح في الجائز مردود باتهم إنما حكموا بخل المواسع بل كلها الأكمن حيث النوع عن الصلوة فيها والأمر بغيرها والنوع عن كل ما وقعت فيه والنوع عن شرب  
 ونحو ذلك مما هو أعم من المراتح أنه لو ورد لفظ الجائز لنا ولهم بالحمل على المعنى اللغوي لعدم الحقيقة الشرعية فيه كك وهو من صرح بما ذكرنا أنهم  
 في الجائز البول فقال بعد كلام في المقام والاحتجاج على الجائز بالأمر بالغسل على ولا تكف عن شربها إلا ما وجب غسل الملاء له بل سائر الأعيان الجائزة إنما  
 استغنى بها أمر الشارع بفصل الثوب البين ملامتها بالنوع في الحكم في الفصل الأكل أحد باعتبار الجائز لقاعدة لما أكل فكما أن النوع عن الأكل أعم من شرب  
 كك الأمر بالغسل أعم من ذلك بالجملة فإن ما ذكره المحققان المذكوران إنما نشأ عن الغفلة عن تتبع الروايات في هذا المقام وقصر النظر على ما خطر ببالها من الإجماع  
 المشايخ في كلامها ومن أعطى النظر فحق في هذه الأخبار التي سهرنا عليها لا يخفى عليها نظامها على ما ذكرناه من عموم الحكم المقام المشايخ في ما ذكره من  
 المناقشة الثانية في حكم جلود الميتة وأنه لم يبق على الجائز عند دليل معتد بما نقله عن الفقيه في غير ذلك لا ريب أن الروايات هنا مختلفة في جلود الميتة طهارتها  
 والقول بطهارتها تنقوله عن ابن الجبيل لكن بشرط الدباغ الذي أتاهم بذلك فما يدل على طهارتها ما نقله عن الفقيه مثله ما رواه الشيخ في الصحيح إلى الحسين  
 زرارة وهو وإن كان في كتاب الرجال مملالا إلا أنه يمكن استفادة مدحه من دعا الصادق عليه السلام ولا يخفى الحسن عن الصادق في جلد شاة ميتة يدبغ  
 فيه اللبن والماء فاشرب منه واتوضأ قال نعم وقال يدبغ فينتفع ولا يصح فيه فاشرب من روايته التي نقلها غيره في الفقيه إن كان أعم إلا أن الظاهر يجب تقييدها  
 بالدباغ ولعله إنما أطلق الحكم بناء على ما هو المتعارف من الدباغ وأنه لا يستعاض به إلا بعد ذلك وحج يكون لجميع مستند لما ذهب إليه ابن الجبيل المسئلة وهو  
 من هذين الخبرين في ذلك ما صرح به في كتاب الفقه حيث قال إن كان وأوبر والشعر والريش من الميتة وغير ميتة بعد أن يكون مما أحل الله تعالى أكله فلا بأس  
 وكل جلد فان دباغه طهارته وقال بعد هذا الكلام بأسطريقة وذوق الحيوان ذبحه وذوق جلود الميتة الدباغ وما يدل على المشهور وهو الموتى المنصور  
 الجائز ما رواه في فقه الفقيه بن زياد الجرجاني عن الحسن عليه السلام قال كتبت إليه أسئلة عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها أن ذكي فكيف لا ينفع من الميتة بشيء باهأب ولا يفت  
 أقول أن ذكي يجهل أن يكون في جلد الأكل اللحم يحسن ما أكل اللحم مع التذكية ما حكم جلد بعد الموت ويجهل أن يكون باهأب الجلود بالنظر إلى أن دباغه تذكية كل  
 دل عليه خبر كتاب الفقه ما رواه في الصحيح عن علي بن الجهمية وهو ثقة قال قلت للصادق جلت فذلك الميتة ينفع منها شيء قال لا قلت بلغنا أن رسول  
 صلى الله عليه وآله ترشاة ميتة فقال ما كان على أهل هذه الشاة أن لا ينفعوا بلحمتها أن لا ينفعوا باهأبها قال تلك شاة كانت لسودة بنت زمعة زوجة النبي وكان  
 شاة ممزولة لا ينفع بلحمتها فذكرها لخصمات فقال رسول الله ما كان لأهلها أن لا ينفعوا بلحمتها أن لا ينفعوا باهأبها أي تذكي وجه الدلالة أنه قد ذكر الميتة  
 لا ينفع منها شيء وهو ظاهر الدلالة فيما نحن فيه وثانياً إنما سئل من حديث الشاة المذكور مستندات العامة فيأذنبوا إليه من طهارة جلود الميتة  
 حيث أنهم رواه الحديث فملوا كلامهم على أنه ينبغي أن لا ينفذوا جلودها بعد الموت وينفعوا به وإن لم ينفعوا بلحمتها لكونها ميتة فاجاب ثم بأن الوجه في الخبر ليس  
 ما توهم وظنه السائل بناء على شهر خبر بينهم بل المعنى فيه والذي أراد ما هو أن يذكي قبل الموت وينفعوا باهأبها وإن لم ينفعوا بلحمتها لغيرها  
 وهو صحيح في عدم الانتفاع بجلود الميتة المؤذن بجائزته فينبغي تقييد قوله الميتة لا ينفع منها شيء بما كان محل الحيوة ثم عرض له الموت فحاجب الخبر المذكور  
 والأخبار الدالة على طهارتها محل الحيوة من الميتة ومنها ما رواه الشيخ في الموثق عن أبي مريم قال قلت للصادق عليه السلام تسخلة من بهار رسول الله وهي ميتة فقال  
 ما ضراهمها لو تنفعوا باهأبها قال فقال الصادق لم تكن ميتة يا أبا مريم ولكنها كانت ممزولة فذبحها أهلها فصرها فقال رسول الله ما كان على أهلها لو  
 انتفعوا باهأبها أقول الظان مورد هذا الخبر عن أبي بصير والتقريب في سؤال السائل هو ما ذكرناه من التقريب في الخبر الأول ولكن الجواب تقع عنها بان التسخلة  
 إنما دأبها أهلها بعد الذبح فلهذا كانت فإجل ذلك قال ثم أنها بعد التذكية وإن لم ينفعوا بلحمتها فلهذا لا آتأ جلد ما ينفع به فكيف لم يأخذوه ومنها  
 ما رواه في يثي الموثق عن سماعه قال سئل عن جلود السباع ينفع بها إذا رميت سميت فانتفع بجلودها وأما الميتة فلا ومنها ما رواه في وكذا في يثي قاسم  
 الصيق قال كتبت إلى الرضا عم الغياض السبوت من جلود الحمر الميتة فبصير ثيابا فاصلي فيها فكنت إلى أخذ ثوبا لصاوتك فكنت إلى أبحر عليه السلام  
 كتبت إلى أبيك بكذا وكذا فبصير ذلك فصرت أعلمها من جلود الحمر الوحشية الذكية فكنت على كل أعمال البر بالصبر بريحك الله فان كان ما نقلت حشا  
 ذكيا فلا بأس منها ما رواه في يثي عن أبي القاسم الصيق قال قلت لابي الرجل جعلنا فداك أنا قوم نعمل غدا الشيء وليس لنا معيشة ولا  
 قنطرة غيرها ونحن مضطرون إليها وأما علاجنا من جلود الميتة بل جبال الحمر الإلهية لا يجوز في أعمالنا غيرها فبصل لنا عملها وشرائها وبيعها وحملها







في الخاتمة

من جهة معينة من نفي الموضوع الثالث طبعاً ما لا ينفس له سائلاً وقد نقل الإجماع والمعتبر من المنتهى على ما تراه ما قال في المنتهى اتفاق علماء وأهل ان ما  
لا ينفس آية من الحيوانات لا ينفس بل موت ولا يؤثر في نجاسته ما يلاقيه وذكر في المعتزلة عدم نجاسته وهذا شأنه وانتفا التنجيس به مذهب علماء أئمة الإجماع  
وقال الشيخ في النهاية كل ما ليس له نفس سائلاً من الاموات فإنه لا ينفس بالبدن ولا الشرب أو وقع فيه سوا الوضوء والعقرب في لعن ابن البراء قال إذا  
استأشيت فذغ أو عقرب فهو نجس واجب بالصلاة والنجس له من البرزخ لا والله وما ذكره الشيخ من استئناس الوضوء الظاهر منه على ما سألنا ان شاء الله تعالى من حكمه  
بجاسته الوضوء عينا وأنه كالكذب في التهمة بلا علم لا سنداً له وجهاً ونقل في لعن عن الاستدلال عليه برواية أبي بصير عن الباقر عليه السلام قال سئلته عن  
يقع في الماء أو يتوضأ منه قال نعم لا بأس به قلت فالعقرب  
وذلك لأن فيه نجاسة عار له سائلاً من الموت قال سئلته عن عرقه وجد فيه خلقه فمات قال نعم وقد نقلت عن أبي بصير عن الباقر عليه السلام قال سئلته عن  
وكيف كان فالمعتزلة والقول المشهور للأصحاب بالأخبار الكثيرة ومنها موثقة عار ورواية حفص المقتدرتان في الموضوع الأول وموثقة أبي بصير ومجتهبة عن  
قال سئلته عن الذباب يقع في الدمن والسم من الطعام فقال لا بأس برواية ابن مسكان قال قال الصادق عليه السلام لا يفسد في البئر ليس له دم مثل العقارب والخناس  
ذلك فلا بأس به ومنه موثقة عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال لا يفسد في البئر ليس له دم مثل العقارب والخناس  
ولمختصاً واشتد ذلك في وقت غلبة والدن يتوضأ من المصنوع قال باس بن بريح الجب في المقام يوقف على رسم سائل لا تقدم نقل الحق ومعه الإجماع على نجاسته  
ميتة ذى النفس السائلة من غير استئناس فردوا وهو إجماع من أن يكون الحيوان برياً أو بحرياً وقال في أن مات في الماء القليل فذغ أو ما لا يوكّل له من الماء  
في الماء لا ينفس الماء وبه قال أبو حنيفة قال الشافعي قلنا أنه لا يوكّل فإنه يجب دليلنا أن الماء على أصل المأهولة والحكم بنجاسته يحتاج الدليل في حكمهم ثم  
قالوا إذا مات فيها حيوة لا ينفسه هو يتناول هذا الموضوع وقد حكى الحق في المعتزلة من هذه العبارة كذا ولم يتقرر ما فيه الإجماع منها واختار التنجيس  
له نفس من الحيوان المأكّل أو الحية بالتحية أو له نفس سائلاً كان ميتة من حيث مات أو حية لم يفسد في قوله من البحر هو المأكّل ميتة لأن التحليل يخص  
بالتموت ..... قال في المعالم بعد ما ذكرنا من الحق كونه شارحاً بقوله ولا حجة لهم في القائلين بالمأهولة هنا من العارضة وقال الشيخ ومعه الحقيقة قد ثبت  
ذلك الشيخ في الكلام الذي يمكن أن يغفل عنه في المنتهى حكاه عنهم الإجماع بقوله هو المأكّل ميتة الحديث فساداً له عندنا الظاهر من أن يتبين  
من الحق في عدوله عن حكاية الحجة التي تمسك بها الشيخ في حجة الخالف المواجهة مع كونها في مقام البحث مع الشيخ إذ لم يذكر خلاف غيره ولو لا الإجماع  
في نسبة الإجماع لم ينجح في المرفوع لولاقت على كلام الشيخ في أن الحجة لا يوجب ما فيه على أن احتمال مشاركة الشيخ لغيره في الإجماع ليس يندفع عن غير  
الطائفة إلى العمل الصريح من الوقوف على غير كلام الشيخ في نفس الكتاب عند تمسك الشيخ هنا بالاصل قوة إلا أن ثبت تناول ما يدعيه لأصحاب  
الإجماع في أصل المسئلة موضع النزاع انتهى قول والكلام يقع في موضع الأول لا يخفى على من نقل الحق في المسئلة الإجماع في أصل المسئلة على النجاسة ثم نقلها  
خلال البغض في المقام المتدافع لأن يملأ لك على الاعتدال بخلاف معلوم النجاسة واحد قواعدهم ولشبهة القول بالخلاف في الحيوان المأكّل فيكون الإجماع  
المدعى مما هو على غير الحيوان المأكّل لعله الأقرب للثبوت ما استدل عليه الشيخ من التمسك بالاصل فالجواب عنه أن الأصل بحسب الزوج عنه بالدليل وهو  
قد علمنا من الأخبار المتقدمة في المقام الأول الدالة على نجاسته الميتة من ذى النفس غير الأناطلة وحيث إن صاحب المرافعة قد نقلها  
لم يبق عنه دليل على ذلك الإجماع قوي تمسك الشيخ بالاصل هنا إلا أن يثبت تناول ما يدعيه لأصحاب من الإجماع لموضع النزاع وانت خبير بعبد  
بما قد علمنا من الأخبار أنه لا حاجة إلى التمسك بهذا الإجماع هنا إلا أنه يبقى لكلام في دخول الحيوان المأكّل تحت إطلاق تلك الأخبار أو عوياً حيث أن الذي  
يتضمن إليه الإطلاق إنما هو الأفراد الكثيرة الوضوع مثل تلك الأشياء المعقدة في الروايات شمولها مثل الضفدع والتمسك ونحوها الظاهر بعد ذلك شمول  
الإجماع خصوصاً الوجه الثالث مما اجتنابه عن التدافع الواقع في كلامهم فيقولون تمسك الشيخ بالاصل الثالث ما نقله الشيخ عنهم من الرواية لم نقف عليها في  
شيء من كتب الأخبار ولا نقلها غيره فما علم وقد عارضه بذلك أيضاً بعض فاضل المحققين من متأخري المتأخرين فقال وأما الرواية فلم نجد ما في موضع مستند في نظر  
في صحة ما وضعه بالجملة فإن قول الشيخ بالنظر لما ذكرنا من عدم شمول الأخبار المتقدمة لمثل هذه الأفراد النادرة لا ينجح من قوة والاحتياط لا ينجح المسئلة  
الشأنية الظاهرة لا خلاف بين الأصحاب في أن كلاماً ينفس الموت مما له نفس سائلاً فما قطع من جسده ما كان أو ميتاً فهو نجس قال في أنه مقطوع به في  
كلام الأصحاب قال في المعالم لا ينفس فيه خلاف بين الأصحاب قال في ذلك واجتهد عليه المنتهى أن مقتضى نجاسته الجملة الموت وهذا مقتضى موجود في الأخبار  
فيعلق به الحكم وضعية إذا غاب ما يستفاد من الأخبار بنجاسته جسد الميت وهو لا يصدق على الأجزاء قطعاً نعم يمكن القول بنجاسته القطعة المباشرة من الميت  
حكم لمحال الاتصال لا يخفى ما فيه انتهى أقول لقد وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسئلة عدة روايات فيها الصحيح وغيره ما رواه في فيه الصحيح  
أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قال الصادق ما أخذت لحبالة وقطعت منه فهو ميتة وما أدركت من سائر جسده حياً فذلك كله منه ورواه الشيخ  
في باب الكلب في فمك لكن بطريق غير صحيح ومنها ما رواه في باب الصحيح والحسن بابريم عن محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام  
أخذت لحبالة من صيد فقطعت منه يد أو رجل أو ذراعاً أو ما أدركت من سائر جسده حياً فذلك كله منه وما أدركت من سائر جسده حياً فذلك كله منه ورواه الشيخ  
ابن أبي عبد الله عن الصادق قال ما أخذت لحبالة فقطعت منه شيئاً فهو ميتة وما أدركت من سائر جسده حياً فذلك كله منه وليس في يده ثم كل منه منها ما  
رواه في عن عبد الله بن سليمان عن الصادق قال ما أخذت لحبالة وانقطع منه شيء أو مات فهو ميتة ومنها ما رواه عن الباقر عليه السلام قال ما أخذت  
لحبالة فقطعت منه شيئاً فهو ميتة وما أدركت من سائر جسده فذلك كله منه ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن يونس بن روح عن الصادق قال إذا  
قطع من الرجل قطعة فهو ميتة ومنها ما رواه في عن الحسن بن علي الوشاح قال سئلت أبا الحسن فقلت جعلت فداك إن أكل الجمل ثقيلاً عندكم البيات

٤٣٥  
من جهة معينة من نفي الموضوع الثالث طبعاً ما لا ينفس له سائلاً وقد نقل الإجماع والمعتبر من المنتهى على ما تراه ما قال في المنتهى اتفاق علماء وأهل ان ما  
لا ينفس آية من الحيوانات لا ينفس بل موت ولا يؤثر في نجاسته ما يلاقيه وذكر في المعتزلة عدم نجاسته وهذا شأنه وانتفا التنجيس به مذهب علماء أئمة الإجماع  
وقال الشيخ في النهاية كل ما ليس له نفس سائلاً من الاموات فإنه لا ينفس بالبدن ولا الشرب أو وقع فيه سوا الوضوء والعقرب في لعن ابن البراء قال إذا  
استأشيت فذغ أو عقرب فهو نجس واجب بالصلاة والنجس له من البرزخ لا والله وما ذكره الشيخ من استئناس الوضوء الظاهر منه على ما سألنا ان شاء الله تعالى من حكمه  
بجاسته الوضوء عينا وأنه كالكذب في التهمة بلا علم لا سنداً له وجهاً ونقل في لعن عن الاستدلال عليه برواية أبي بصير عن الباقر عليه السلام قال سئلته عن  
يقع في الماء أو يتوضأ منه قال نعم لا بأس به قلت فالعقرب  
وذلك لأن فيه نجاسة عار له سائلاً من الموت قال سئلته عن عرقه وجد فيه خلقه فمات قال نعم وقد نقلت عن أبي بصير عن الباقر عليه السلام قال سئلته عن  
وكيف كان فالمعتزلة والقول المشهور للأصحاب بالأخبار الكثيرة ومنها موثقة عار ورواية حفص المقتدرتان في الموضوع الأول وموثقة أبي بصير ومجتهبة عن  
قال سئلته عن الذباب يقع في الدمن والسم من الطعام فقال لا بأس برواية ابن مسكان قال قال الصادق عليه السلام لا يفسد في البئر ليس له دم مثل العقارب والخناس  
ذلك فلا بأس به ومنه موثقة عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال لا يفسد في البئر ليس له دم مثل العقارب والخناس  
ولمختصاً واشتد ذلك في وقت غلبة والدن يتوضأ من المصنوع قال باس بن بريح الجب في المقام يوقف على رسم سائل لا تقدم نقل الحق ومعه الإجماع على نجاسته  
ميتة ذى النفس السائلة من غير استئناس فردوا وهو إجماع من أن يكون الحيوان برياً أو بحرياً وقال في أن مات في الماء القليل فذغ أو ما لا يوكّل له من الماء  
في الماء لا ينفس الماء وبه قال أبو حنيفة قال الشافعي قلنا أنه لا يوكّل فإنه يجب دليلنا أن الماء على أصل المأهولة والحكم بنجاسته يحتاج الدليل في حكمهم ثم  
قالوا إذا مات فيها حيوة لا ينفسه هو يتناول هذا الموضوع وقد حكى الحق في المعتزلة من هذه العبارة كذا ولم يتقرر ما فيه الإجماع منها واختار التنجيس  
له نفس من الحيوان المأكّل أو الحية بالتحية أو له نفس سائلاً كان ميتة من حيث مات أو حية لم يفسد في قوله من البحر هو المأكّل ميتة لأن التحليل يخص  
بالتموت ..... قال في المعالم بعد ما ذكرنا من الحق كونه شارحاً بقوله ولا حجة لهم في القائلين بالمأهولة هنا من العارضة وقال الشيخ ومعه الحقيقة قد ثبت  
ذلك الشيخ في الكلام الذي يمكن أن يغفل عنه في المنتهى حكاه عنهم الإجماع بقوله هو المأكّل ميتة الحديث فساداً له عندنا الظاهر من أن يتبين  
من الحق في عدوله عن حكاية الحجة التي تمسك بها الشيخ في حجة الخالف المواجهة مع كونها في مقام البحث مع الشيخ إذ لم يذكر خلاف غيره ولو لا الإجماع  
في نسبة الإجماع لم ينجح في المرفوع لولاقت على كلام الشيخ في أن الحجة لا يوجب ما فيه على أن احتمال مشاركة الشيخ لغيره في الإجماع ليس يندفع عن غير  
الطائفة إلى العمل الصريح من الوقوف على غير كلام الشيخ في نفس الكتاب عند تمسك الشيخ هنا بالاصل قوة إلا أن ثبت تناول ما يدعيه لأصحاب  
الإجماع في أصل المسئلة موضع النزاع انتهى قول والكلام يقع في موضع الأول لا يخفى على من نقل الحق في المسئلة الإجماع في أصل المسئلة على النجاسة ثم نقلها  
خلال البغض في المقام المتدافع لأن يملأ لك على الاعتدال بخلاف معلوم النجاسة واحد قواعدهم ولشبهة القول بالخلاف في الحيوان المأكّل فيكون الإجماع  
المدعى مما هو على غير الحيوان المأكّل لعله الأقرب للثبوت ما استدل عليه الشيخ من التمسك بالاصل فالجواب عنه أن الأصل بحسب الزوج عنه بالدليل وهو  
قد علمنا من الأخبار المتقدمة في المقام الأول الدالة على نجاسته الميتة من ذى النفس غير الأناطلة وحيث إن صاحب المرافعة قد نقلها  
لم يبق عنه دليل على ذلك الإجماع قوي تمسك الشيخ بالاصل هنا إلا أن يثبت تناول ما يدعيه لأصحاب من الإجماع لموضع النزاع وانت خبير بعبد  
بما قد علمنا من الأخبار أنه لا حاجة إلى التمسك بهذا الإجماع هنا إلا أنه يبقى لكلام في دخول الحيوان المأكّل تحت إطلاق تلك الأخبار أو عوياً حيث أن الذي  
يتضمن إليه الإطلاق إنما هو الأفراد الكثيرة الوضوع مثل تلك الأشياء المعقدة في الروايات شمولها مثل الضفدع والتمسك ونحوها الظاهر بعد ذلك شمول  
الإجماع خصوصاً الوجه الثالث مما اجتنابه عن التدافع الواقع في كلامهم فيقولون تمسك الشيخ بالاصل الثالث ما نقله الشيخ عنهم من الرواية لم نقف عليها في  
شيء من كتب الأخبار ولا نقلها غيره فما علم وقد عارضه بذلك أيضاً بعض فاضل المحققين من متأخري المتأخرين فقال وأما الرواية فلم نجد ما في موضع مستند في نظر  
في صحة ما وضعه بالجملة فإن قول الشيخ بالنظر لما ذكرنا من عدم شمول الأخبار المتقدمة لمثل هذه الأفراد النادرة لا ينجح من قوة والاحتياط لا ينجح المسئلة  
الشأنية الظاهرة لا خلاف بين الأصحاب في أن كلاماً ينفس الموت مما له نفس سائلاً فما قطع من جسده ما كان أو ميتاً فهو نجس قال في أنه مقطوع به في  
كلام الأصحاب قال في المعالم لا ينفس فيه خلاف بين الأصحاب قال في ذلك واجتهد عليه المنتهى أن مقتضى نجاسته الجملة الموت وهذا مقتضى موجود في الأخبار  
فيعلق به الحكم وضعية إذا غاب ما يستفاد من الأخبار بنجاسته جسد الميت وهو لا يصدق على الأجزاء قطعاً نعم يمكن القول بنجاسته القطعة المباشرة من الميت  
حكم لمحال الاتصال لا يخفى ما فيه انتهى أقول لقد وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسئلة عدة روايات فيها الصحيح وغيره ما رواه في فيه الصحيح  
أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قال الصادق ما أخذت لحبالة وقطعت منه فهو ميتة وما أدركت من سائر جسده حياً فذلك كله منه ورواه الشيخ  
في باب الكلب في فمك لكن بطريق غير صحيح ومنها ما رواه في باب الصحيح والحسن بابريم عن محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام  
أخذت لحبالة من صيد فقطعت منه يد أو رجل أو ذراعاً أو ما أدركت من سائر جسده حياً فذلك كله منه وما أدركت من سائر جسده حياً فذلك كله منه ورواه الشيخ  
ابن أبي عبد الله عن الصادق قال ما أخذت لحبالة فقطعت منه شيئاً فهو ميتة وما أدركت من سائر جسده حياً فذلك كله منه وليس في يده ثم كل منه منها ما  
رواه في عن عبد الله بن سليمان عن الصادق قال ما أخذت لحبالة وانقطع منه شيء أو مات فهو ميتة ومنها ما رواه عن الباقر عليه السلام قال ما أخذت  
لحبالة فقطعت منه شيئاً فهو ميتة وما أدركت من سائر جسده فذلك كله منه ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن يونس بن روح عن الصادق قال إذا  
قطع من الرجل قطعة فهو ميتة ومنها ما رواه في عن الحسن بن علي الوشاح قال سئلت أبا الحسن فقلت جعلت فداك إن أكل الجمل ثقيلاً عندكم البيات

في الخاتمة

يقطعونها



نقطه ونها فقال حرام ميتة فقلت جعلت فداك فيستصبح بها فقال ما علمت انه يصيب اليد والثوب هو حرام وعن الكاهل قال سئل الصادق عليه السلام  
 وانما عن قطع الميت الغنم قال لا بأس بقطعها اذا كنت تصلحها ما لك ثم قال ان في كتاب علي عليه السلام ان ما قطع منها ميتة لا يتقبح به وعن ابن بصير  
 عن الصادق قال في الميتة ان تقطع وهي اجزاء ميتة اذا عرفت ذلك فاعلم انما ذكره في كتابه من اعتراضه على كلام المنتهى بان ضعفه منطوقه فيه من وجوب  
 الاول انه لا يخفى ان ما نقلنا من الاخبار المذكورة صريحة الدلالة واضحة لمقالة نجاسة الاجزاء المقطوعة من الحيوان ميتة فهو له ان غاية ما يستفاد  
 من الاخبار نجاسة جسد الميت ليس في حله بل كليتفاذ منها نجاسة جسد الميت بالموت كان يستفاد منها نجاسة اجزاء الميت بالابانة منه حيا وبذلك يظهر  
 في كلامنا ايضا حيث انه اورد في المقام روايات كليات الفلأفامة وقال ان في الاول اشعابا بالنجاسة لكن في طريقها ضعف قال في الاخرين انه لو تم  
 سند ما احتاج في الدلالة على النجاسة وجود دليل عام في نجاسة الميتة ليكون ثبات القطع منه ميتة مقتضيا لدخوله في عموم الدليل على نجاسة الميتة  
 وقد علم ان العمدة في التحريم الاجماع المدعى في كلام الاصحاب فيجوز فالتمسك به موقوف على كونه متناولا لهذا المنقطع ومعه الحاجة الى توطيط الاحتجاج بما  
 دل على انه ميت وعلى كل حال فالحكم هنا ليس بموضع خلاف انتهى فان في الروايات الدالة على ما ذكرنا ليست مضمرة في الثالث التي ذكرها بل فيها الصحيح  
 باصطلاحهم والخبر الذي لا يقصر عن الصحيح عندهم ولكنه معدود حيث لم يقف على ذلك واما المستند في صل نجاسة الميتة فهو الاخبار التي قد تناها لا  
 الاجماع المذكور حيا تقدم ايضاً لكنهم حيث لم يعطوا النظر في تتبع الادلة المسئلة واخبارها خصوصاً مع تفرعها في ابواب شتى وقوانينها وقوى  
 فيه من هذه المناقشة كما لا يخفى لئلا ان تظهر القطعة المبينة من الميت وقوله لا يخفى ما فيه مردود بان النجاسة انما تعلقت بحلقة تعلقت باجزاءها  
 وليس تعلقت بالمجموع حيث كونه مجموعاً وكيف لا وهو قد استدلل على نجاسته ما لا يحل الحيوان من الكلب والخنزير بانه داخل في سماء ولا شك ان الكلب و  
 الخنزير اسم للجملة الثالثة لا يخفى ان المستفاد من الاخبار ان الطهارة والنجاسة دائرة مدار حلول الحيوان وعدمه وهو كما وردت الاخبار المتقولة القطعية  
 المبينة من الحيوان ميتة ووردت الاخبار ايضا باستثناء تلك العشرة التي لا تحلها الحيوان وحكم بطلانها من الميتة من حيث انها لا تحلها الحيوان وقد صرح  
 في مصنفنا لا بانه انما الله تعالى قال ان الصوف ليس فيه روح وقد اورد في هذه المسئلة ما ذكرنا من حيث قال بعد ذكر هذا الكلام من الصحيح  
 المذكورة ومقتضى التعليق لها ان روحها في روحها وبما اوضحنا يظهر ملك قوة ما ذكره من ضعف ما اورد عليه قد نيب قال في المنتقى الاقرب  
 طهارة ما يفصل عن بدن الانسان من الاجزاء الصغيرة مثل الثوب والاول غير العدم مكان التحرز عنها فكان عفواً فعلاً المشقة واعتبرت المعالم قال في  
 من تمسكه بعد مكان التحرز انه يرى تناول دليل نجاسته للبان من الحيوان وان مقتضى استثناءها من الحكم بالتنجيس القول بطلانها هو لزوم الحجج  
 المشقة من التكليف التحرز عنها وهذا عجيب فان الدليل على نجاسته للبان من الحيوان كما علمته من الاجماع والاخبار التي ذكرناها او الاعتبار ان اللذان  
 حكيناها من بعض الاصناف منسوبة لجمود الكل وجوده في الموت فيه والجماع لو كان متناولاً لما نحن فيه لم يعقل الاستثناء منه والاخبار على  
 تقدير صحة ما دلالة ما عومها انما تقتضي نجاسته ما انفصل في حال وجود الحيوان في ما زالت عنه الحيوان قبل الانفصال كمنع موضع البحث النظر في ذلك  
 الاعتبارين يقتضي ثبوت التنجيس ان لم تنفصل تلك الاجزاء لتتحقق مع الموات فيها قبل ولا ينبغي بطلانها والتحقق ان ليس لما يعتمد عليه من ادلة نجاسة  
 الميتة واجزاءها دالة معناه من الاجزاء المبينة من الحيوان لانه على نجاسته هذه الاجزاء التي يزول عنها اثر الحيوان في حال انشائها بالبدن في حال الطهارة  
 واذا كان للفسك بالاصل مجال فلا حاجة الى تكلف نحو لزوم الحجج انتهى كلامه وهو جدير بشيق استدلاله على الطهارة ايضاً مضافاً الى اصله الطهارة  
 السالمة عن المما من حقيقة علي بن جعفر عن اخيه قال سئل عن الرجل يكون به الثالول والجراح هل يصلح له ان يقطع الثالول وهو في صلوة او يبتدئ بعض  
 لحم من ذلك الجرح ويطره قال ان لم يتخوف ان يسيل الدم فلا بأس ان يتخوف ان يسيل الدم فلا يفعل قال وترك الاستقصاء في قول يفيد العمود واد  
 على ذلك ان لظن من صحته علي بن جعفر ان السؤال فيها ليس عن طهارة ما يقطع من الثالول او نجاسته بل عن كون هذا الفعل في الصلوة من المنافيات لها ام لا  
 فانه سئل ايضاً قبل هذا السؤال فقال سئلته عن الرجل يتحرك بعض سنانة وهو في الصلوة هل يصلح له ان ينزع يطره قال ان كان لا يجد دماً فليزعه  
 وليرم به وان كان دماً فليزعه ثم قال سئلته عن الرجل يكون به الثالول او جرح فالغرض من السؤال انما هو ما يستلزم كون هذا الفعل في الصلوة مما ينافيها  
 ام لا فاجاب بانه لا ينافيها لانه ليس بفعل كثير فيجوز الصلوة نعم ان استلزم خروج الدم كالغرض من السؤال الاول بطل من حيث الدم انتهى الجواب في الاما  
 وان كان كما ذكر من السؤال انما هو عن كون الفعل المذكور طاهراً للصلاة ام لا الا ان ظالم الملاق في لباس عن من هذه الاجزاء في الصلوة وتبطلها اتم من كون  
 انشرب لوجه او يوسه تمايشه بالطهارة في المقام مقام تفصيل كيدل عليه شتمه في لباس انتفا تخوف سيلان الدم فلو كان متروك الاجزاء مقتضياً  
 للتبديل او على بعض الوجوه لم يحسن هذا الاطلاق بل كان اللان للبيان كما وقع في خوف السيلان في فظ الاطلاق الطهارة في الماين وبه يتم الاستدلال  
 وبالجملة فالظاهر انه لا خلاف في القول بالطهارة وان اختلفوا في الدليل على ذلك التمسك باصالة الطهارة سيما مع الاعتقاد بظاهر الحقيقة المذكورة  
 بالتقريب المذكور وقوى تمسك في المقادير الاحتمال لا يخفى والله العالم **المسئلة الثانية** اشعابا بالنجاسة لكن في طريقها ضعف قال في الاخرين انه لو تم  
 تحل الحيوان من الميتة وهي عشرة العظم والظفر والملف القرن والحافر والشعر والوبر والصوف والريش والبصير اذا اكتمل كذا نقله في كونه  
 حصر في الاشياء من هذه العشرة المذكورة وفي المعالم وكذا في المنتهى كذا العشرة ولكن ذكرنا لا يخفى وهو مطلق من كونه كلام الاصحاب في المنتهى  
 انه يجمع عليه بين الاصحاب وفيه انه كان الواجب بمقتضى هذا الكلام جعل لا نجاسة من جملة الافراد التي عداها اولاً وان زادت على العشرة مع انه  
 ادعى في كلامه الحصر العشرة التي ذكرها وهذا التذاع ظاهر كيف كان فالواجب كواخبار المسئلة كمالاً ما وصل اليها نقله ثم تبينها  
 بما انفرد من الاحكام المتعلقة بذلك فاقول من الاخبار المذكورة ما رده الشيخ في الصحيح عن الحديث عن الصادق عليه السلام قال لا بأس بالصلوة فيما كان

في الميتة من اجزاءها ما لا يتصل بالبدن في حال الطهارة او يوسه تمايشه بالطهارة في المقام مقام تفصيل كيدل عليه شتمه في لباس انتفا تخوف سيلان الدم فلو كان متروك الاجزاء مقتضياً للتبديل او على بعض الوجوه لم يحسن هذا الاطلاق بل كان اللان للبيان كما وقع في خوف السيلان في فظ الاطلاق الطهارة في الماين وبه يتم الاستدلال وبالجملة فالظاهر انه لا خلاف في القول بالطهارة وان اختلفوا في الدليل على ذلك التمسك باصالة الطهارة سيما مع الاعتقاد بظاهر الحقيقة المذكورة بالتقريب المذكور وقوى تمسك في المقادير الاحتمال لا يخفى والله العالم

في الميتة من اجزاءها ما لا يتصل بالبدن في حال الطهارة او يوسه تمايشه بالطهارة في المقام مقام تفصيل كيدل عليه شتمه في لباس انتفا تخوف سيلان الدم فلو كان متروك الاجزاء مقتضياً للتبديل او على بعض الوجوه لم يحسن هذا الاطلاق بل كان اللان للبيان كما وقع في خوف السيلان في فظ الاطلاق الطهارة في الماين وبه يتم الاستدلال وبالجملة فالظاهر انه لا خلاف في القول بالطهارة وان اختلفوا في الدليل على ذلك التمسك باصالة الطهارة سيما مع الاعتقاد بظاهر الحقيقة المذكورة بالتقريب المذكور وقوى تمسك في المقادير الاحتمال لا يخفى والله العالم



من صوفية ان الصوف ليس فيه روح وفي هذا الخبر ما يدل على طهارة ما لا روح فيه مطاذا الظان قوله ان الصوف ليس فيه روح تعليل لا يفي بالبيان  
عن الصادق عليه السلام قال سئل عن الانفة يخرج من الجذاميت قال لا باس به قلت اللب  
يكون في ضرع الشاة وقد ماتت قال لا باس به قلت الصوف والشعر عظام الفيل والجلد البيض يخرج من الدجاجة قال كل هذا لا باس به والجلد في الخبر ليس  
فيه والظاهر ان من سئل عن الشعر في الحمار لا يخرج وما رواه الشيخ في الحسن عن حريز قال قال الصادق لوزارة ومحمد بن مسلم اللب واللبا والبيضة الشعر الصوف  
والقرن والناث والحافر كل شيء ينفصل من الشاة والدابة فهو ذكي وان اخذته منه بعد ان يموت فاعمله وصل فيه وعن اسمعيل بن مرار عن يونس  
عنهم قال خمسة اشياء ذكية مما ينفصل عن الانسان لا يخرج من الصوف والشعر والوبر ولا باس بكل يجرى كله مما عمله مسلم وغيره وانما يكره ان يجرى  
سواء لا يخرج من الجوز اهل الكتاب لانهم لا يتوقون الميتة والخروج عن الحسين بن زرارة في الموثق والحسن قال كنت عند الصادق وابي نسيه عن الحسين  
عن الميتة اللب من الميتة والبيضة من الميتة وانفة الميتة فقال كل هذا ذكي قال في ذكروا فيه عظم عظم الحسين بن رباط قال والشعر والصوف كله ذكي  
وقال في ابيض وفي رواية صفوان عن الحسين بن زرارة عن الصادق عليه السلام قال الشعر والصوف والوبر والريش وكل نابت لا يكون ميتا قال وسئل عن البيض  
من بطن الدجاجة الميتة قال فاكلها وما رواه في من ابى حزة التلميذ عن الباقر عليه السلام حديث طويل قال فيه قال قتادة اخبرني عن الحسن بن قيسم الباقري رحمه الله  
الى هذا قال قلت عظم فقال لا باس به فقال انه ربما جعلت فيه انفة الميتة قال ليس بها باس ان الانفة ليس طاعروق ولا فيه لادم ولا طاعولها يخرج من بين  
فرث ودم ثم قال ان الانفة بمنزلة دجاجة ميتة خرجت منها بيضة فهل تاكل البيضة قال لا ولا اسر باكلها فقال الباقر عليه السلام ولم قال لانها من الميتة قال له  
فان حضرت تلك البيضة فخرجت منها دجاجة فاكلها قال نعم قال فاحرم عليك البيضة وحلل لك الدجاجة ثم قال في كلك الانفة مثل البيضة فاشتر  
من اسواق المسلمين من اي المصلين ولا تشل عنه الا ان ياتيك من يخرجك عنه وذلك الصدوق في مرسلا قال قال الصادق عليه السلام عشرة اشياء من الميتة  
ذكية القرن والحافر والعظم والسن والانفة واللبن والشعر والصوف والريش والبيض ورواه في الخصا مسندا عن محمد بن ابي عمير فعلى الصادق عليه السلام مع  
مخالفة في الترتيب ما رواه الشيخ عن عياض بن ابراهيم عن الصادق في بيضة خرجت من است دجاجة ميتة قال ان كانت الكلبة الغليظ فلا باس بها وما  
رواه في في عن الفتح بن يزيد الجرجاني عن الحسن قال كتبت اليه سالة عن جلود الميتة التي يوكل لحمها ان ذكي فكتب لا ينفع من الميتة باهاج ولا عصب وكل  
ما كان من النخال من الصوف ان جرد الشعر والوبر والانفة والقرن ولا يتعكك في غيرها انشا الله تعالى قال بعض الحديث من المحققين وكذا وجد  
الحديث في نسخ في التهذيبين وكانت سقط منه شيء انتفى هو كذا اما ما رواه في باب الذبايح والاطعمة الحسن عن صفوان عن الحسين بن زرارة عن  
الصادق في جلد شاة ميتة يدبغ فيصب في اللبن والماء فاشرب منه واتوضا قال نعم وقال يدبغ وينقع به ولا يصل فيه قال الحسين وسئل عن الانفة تكون  
في بطن العناق والجذام وهو ميت فقال لا باس به قال حين وسئل عن وانا حاضر عن الرجل يسقط سنه فيأخذ من اسنان ميت فيجعله مكانه فقال لا باس به قال  
عظام الفيل تجعل شطرنجا .... فقال لا باس به فقال الصادق عظم والصوف والريش وكل نابت لا يكون ميتا قال وسئل عن البيضة يخرج  
من بطن الدجاجة الميتة فقال لا باس باكلها اقول عجز هذه الرواية هو الذي تقدم نقل صاحبنا له بقوله وفي رواية صفوان عن الحسين بن زرارة انه اذا عرفت ذلك  
فاعلم ان الكلام يقع في موضع الاول انه لا يخرج عن الاطعمة المذكورة في النجاسة الميتة دلالة على الحكم المذكور والشامل لجميع اجزاء الميتة من  
العشرة وغيرها وان هذه العشرة اما استثبتت وخرجت عن الحكم المذكور بهذه الاخبار المذكورة هنا الصريحة في طهارتها المعبر عنها في جملة من هي باقية ذكية  
اي طاهرة وفي بعض ما احتملها الروح كما اشير اليه في صفة الميتة في حديث ابى حزة التلميذ عن الباقر عليه السلام في الانفة انها ليس طاعروق ولا فيه لادم ولا عظم فان الط  
من قيام هذا الكلام الاستدلال على نفى الباس عن الانفة بما هو من حيث ما ذكرنا الموجب لطهارتها والوجه في ان العرق مما تحل الحيوة واما الدم فهو مادة الحيوة  
ولذا يطلق عليه النفس كصرح به اهل اللغة ووقع التعبير به في كلام الفقهاء من قولهم ذى النفس السائلة الى الدم لما كان من العرق بعد قطعه بقوة ودفع واما العظم فانه  
وان لم تحل الحيوة في حد ذاته لكنه مستلزم لكون ما وقع فيه مما تحل الحيوة فتعلق الروح الا ترى ان ينجس القطعة المشتملة على العظم غسلا وتكفينها والنجس  
ذلك في العظم وحده فهو بغيره مؤكدا لتعلق الروح فيما نحن فيه وبما ذكرنا فيظهر لك من كلام الحق الخواص في س من المناقشة هنا دلالة الاخبار المذكورة على  
الاستثنا والاستثناء في طهارة هذه الاشياء الى الصلح الاتفاق على المذكور حيث قال في بيان الدليل على طهارته هذه الاشياء اما الثلاثة فالدليل على طهارتها اصالة  
الطهارة اذ عموم دلالة نجاسة الميتة بحيث يشمل هذه الاشياء غير طاهرة فلو عرفت والاتفاق ظاهر لعدم صدق الميتة عليها لان الموت فرع لحيوة ولا يخرج عنه لو كان  
نصير على ان الميتة نجسة فلا يبعد ان يقال ان الظان جميع اجزائها نجسة كما يقولون ان جميع اجزاء الكلب نجس باعتبار انه وجد النص بنجاسة الكلب وهو  
نجاسة جميع اجزائه وكون بعض اجزائه مما لا تحل الحيوة لا يقدح فيه فالعمدة عدم وجود النص الدال على تعليق الحكم بالنجاسة على الميتة كما يقولون لاعداء حلول  
الحيوة كيف كان ان زوال الحيوة ليس سببا للنجاسة والا لزم ان يكون الحيوان الذي ايضا نجس بالعدم التذكية يصير سببا للنجاسة لحيوان ولا استبعاد ان يصير  
لنجاسة جميع اجزائه سواء حلت الحيوة او لا انتم تقول فيه ما عرفت من وجود الدليل على نجاسة الميتة وانه عام لجميع اجزائها بالتقريب الذي ذكره في الكلب وانما  
خرجت هذه العشرة المذكورة هنا بهذه هو محض تصب لعموم تلك الاخبار ومعقولة لاطلاقها كما هي القاعدة المطردة في مقام اجتماع العام والخاص المطلق والمقتضى  
المقتضى اما قوله انه مع عموم تلك الاخبار فكون بعض اجزائها مما لا تحل الحيوة لا يقدح في العموم فردود بان القادح في العموم انما هو اشتمال جملة من هذه  
الاخبار على كون هذه الاشياء ذكية وجملة منها على نفى الباس الظاهر من طهارة وان كان الاول اشد ظهورا وان وقع التعبير بعضها بكونها مما لا تحل  
حيوة لان المناقشة الموجبة لتقييد اطلاق تلك الاخبار بهذه وجع فما اذ عام من انه مع وجود النص الدال على نجاسة الميتة فانه يشمل جميع هذه الاشياء المذكورة  
وان هذه الاخبار لا تقيد تخصيصا ولا تقييد لها لعدم ظهور الدلالة على الطهارة من جهة انما التجا الى اصالة الطهارة والاتفاق ظاهر لعدم صدق الميتة

في النجاسة من صوفية ان الصوف ليس فيه روح وفي هذا الخبر ما يدل على طهارة ما لا روح فيه مطاذا الظان قوله ان الصوف ليس فيه روح تعليل لا يفي بالبيان



# كتاب الطهارة

عليه ما نلاحظ من حيث انه غفل عما اشتملت عليه هذه الاخبار من الفاظ الظاهرة في الطهارة وانما اتعلق باشمال بعض ما علم من حلول الحيوة وربح ذكره من المناقشة وما ذكرناه من بعد انما سجدناه وتكلمنا لاستيفاء التثنية المشهورة بين المتقدمين من عدم الفرق في الحكم بطهارة الصوف والشعر والريش والوبرين كونهما ما حوت من الميتة بطريق الجبر والقلع الا انه يحتاج في صوره القاع الفصل موضع الاتصال من حيث ملاقات الميتة بالزطوبة ويدل على ذلك اطلاق الاخبار المتقدمة اذ لا يصح فيها التجزؤ لا غير وثانيا حسنة حريز المتقدمة في صدر المسئلة حيث اشتملت على الامر بغسل هذه الاشياء بعد اخذها من الميتة ومن الظاهر لا وجه للامر بغسل مع الجزؤ بل الظان المراد بانما هو قلعها والنجس المذكور قد صرح به في الصورة المذكورة اي طاهر في الخبر ظاهر لدلالة على كونه الطهارة في صورة القلع وذهب الشيخ في نه الى اشتراط الجزؤ وحسن الطهارة بذلك ونقل عنه انه يخل ذلك بان اصولها المتصلة بالكم من جهة اجزائه وانما يستكمل سقاها لاحد المذكورات بعد تجاوزه عنها ودرا ولا يمنع لانه يستدل على المجموع من المتصل بالكم والتجاوزه اسم هذه الاشياء وهو لا يجمع كون شيء منها جبريا من الكم وثانيا ما قد تناهى الملاقاة الاخبار والتقييد يحتاج الى دليل ليس ليس مضافا الى ما عرفت مما دللت عليه حسنة حريز المشار اليها قال الحق فيكون في حرم من حكم الاحتباب بالغسل في صورة القلع فيسقط عموم نجاسة الملاقة للنجس بالزطوبة والميتة بنجاسة دامول هذه الاشياء ملاقة لها بالزطوبة فيجب عليها ويدل عليه ايضا حسنة حريز المذكورة مع معاضد الاحتمال لا يذهب عليك ان الاصول عدم الاكتفاء بغسل موضع الاشمال بغسل جميعها بل على تقدير الجزؤ انما لان الرواية المذكورة المتضمنة للامر بالغسل مطلقا تقييد فيها بموضع الاتصال حاله القلع انتهى لا يخرج عن غرضه ما اذا قلنا يصح الاخبار المذكورة بطهارة هذه الاشياء اذ انها ذكية مضافا الى اتفاق الاصحاح والظاهر الطهارة وعدم صدق الميتة عليها كما تقدم في كلامه الذي قد ذكره في سابق هذا الموضع واما ثانيا فان محل موضع الملاقات للميتة وجهه ظاهر وما عدا موضع الملاقات وكما اخبرنا وجب الاحتياط في غسله مع الوجع المذكورة والرواية التي اشار اليها وان كانت مطلقة لكتمها معا من غير ما عدا موضع الملاقات بالادلة المذكورة الدالة على الطهارة فلا بد من تخصيصها بموضع الملاقات كما ذكرناه جعابينا وبين تلك الدالة ولو قام مشددا الاحتياط في المقام ثم في جميع الاشياء المحكوم بطهارة بالجملة فان ما ذكرناه لا يعرف له وجه بالكلية وهذا ظاهر حسنة حريز اليها ان حكم القرن والثائب يحا فومثلها والظفر حكم ما ذكره الصوف والشعر والريش والوبر من انها قد اخذت بالقلع من الميتة فانه يغسل موضع الملاقات منها بالتقريب المتقدم في الشعر وشبهه انها لو اخذت بالكسر البري بسكين ونحوها فانه لا يكون كالنجس بالنسبة الى تلك الاشياء خلاف الشيخ فيسقط منها في القلع ايضا بالتقريب المذكور من اننا نقله عنه الا انه لم اقف عليه من ذكر ذلك من الاحتياط فيقتضيه ظاهرا حسنة المشار اليها وكذا تعميل الشيخ المتقدم هو ما ذكرناه الثالث المشهور بين الاصحاب من انه لا فرق في حكم بطهارة هذه الاشياء من الميتة بين كون الميتة ما يؤكل لحمه او لا ولا في قول كل واحد منهما بل نفس سائلة فلا فرق في الجاسة ونحوه ذكره في المتن ايضا نقله لك في المعالم يقال بعد نقل الحكم المذكور لا يعرف فيه خلافا الا ان الظاهر ثم نقل كلامه في الكتابين المذكورين وقال ولا تروى كمالا مدحها ولا عرفنا له عليه موافقا قد نفي عن كونه عدم الفرق واما الا فتحة من غير المحلل كالموطوء فحتم طهارة احتمال ان مشددا هان كون اكثر الاخبار والدالة على طهارة طهارتها واردة بالحمل او مسوقة لبيان منه استيفاء الطهارة وذلك مفقود في غير المحلل من عدم الدليل العام على نجاسة الميتة بحيث يتناول اشكال هذه الاجزاء كما اشار اليه مقتضى الاصل هو الطهارة لان يقوم دليل على خلافها ولا دليل ولم اقصا احد من الاحتباب ذلك على كلام واما يكون خلافا لهم لحكم بالطهارة قرينة على عدم التفرقة ولا يخفى ان فرق في حكم البضيق فيقتضي الفرق هنا انتهى اقول فيه ان ما ذكره بالنسبة الى الفتحة في الاحتمال المذكور من عدم الدليل العام على نجاسة الميتة مردود بما قد ذكره من الاخبار الدالة على ذلك وما دلتها به من التفسير الدال على الجاسة وفيه ثبت ذلك استلزام القول بنجاسة جميع اجزائها بالتفسير المتقدم في الكلب نحو من نجس العين كما سيجي تحقيقه ايضا انما التمتع في المقام والاختلاف بذلك من جملة من علمنا ان الاعلام واما قوله فربما يكون خلافا لهم لحكم بالطهارة قرينة على عدم الحكم بالتفرقة فهو معارض بان اتفاقهم على حكم بنجاسة الميتة كما اعترف به سابقا لانه لا مستند لهذا الحكم الا اتفاق المستلزم كما عرفت لحكم بنجاسة كل جزء من اجزاء الميتة موجب للحكم بالنجاسة في الفتحة فيسقط الوجه الاول من الاحتمالين المذكورين في كلامه المانع المتأخر وفيه ما اذا قام القس بمقتضى الاصل فانه يجب الخروج عنه بالدليل قد دل على نجاسة الميتة الشاملة لك للفتحة وغيرها خرج من ذلك ما دللت عليه الاخبار الدالة على طهارة اجزائها من حيث محل ما ذكره وبقي ما كان من غير المحلل على الجاسة على ان ما ذكره من كون اكثر الاخبار الدالة على طهارة طهارتها واردة بالحمل او مسوقة لبيان محل نظر فان ظاهرها انها ما هو بالنسبة الى الطهارة والنجاسة لا محل للحسنة كما ادعاه والدقة من الروايات المشتملة على الفتحة فيجوز زيادة وفيها نفى لباس الا ان موردها الجسد الذي هو ما كوال اللحم رواية يونس وهي مطلقة بالنسبة الى الحيوان المأكول وغيره وذكرنا الفتحة في سابق هذا الموضع في الصوف والشعر والوبر والحكم بانها ذكية اظهرها في ان المراد انما هو الطهارة لا محل فان ما ذكره معها من الصوف وما بعد ليس من المأكولات ونحوها موثقة للمؤمنين بزيادة حيث ذكر فيها انها ذكية اي طاهرة سيما باضافة الزيادة المنقولة عن عبيد بن عتبة وعبيد بن رباط باضافة الشعر والصوف ومرسلته في حسنة في الخصا المشتملة على عنة العشرة كلابا بالحكم بكونها من الميتة ذكية فانه ظاهر في الطهارة لا محل لكل رواية الجبر كما في اكثر الاخبار الواردة بالحمل او مسوقة لبيان نعم ذكر محل وقع في حديث الثماله الا ان سياقه ان الكلام في محل والحسنة انما وقع في موضع على الطهارة والنجاسة حيث انما نفي عن لباس عن الجبن وهل اكله ما دونه السائل بانه يجعل فيه الفتحة هي نجاسة اخذها من الميتة لعابها بان الفتحة طاهرة لانها ليست مما حلقه الحيوان بالتقريب المذكور في موضع الاول ثم نظره بالبيضة المأخوذة من الميتة فذكر محل الخبر انما وقع بطريق العرض والافاضل الكلام انما هو في الطهارة والنجاسة ومثلها تسمى حديث يونس بالتقريب المذكور كولا والعجب انهم من متابعة الفاضل الخراساني في الذخيرة له على ذلك حيث انه جرى على ما جرى عليه ذكر ذلك ان لم يسند اليه الى ارجح قد اختلف كلام اهل اللغة في معنى الفتحة والظاهر ان ذلك بسبب اختلاف كلام اصحابنا في ذلك فمن الصحاح ان الفتحة بكسر الهاء وقع في الفاء مخففة كرش محل الجسد ما لم يؤكل قال في الفتحة بكسر الهاء وتشديد الحاء وقد تكرر الفاء والمنفعة والتفحيم ليقض من بطن الجسد الموضع اصغر فيصير صورا

هذا هو الوجه في قوله لا فرق في حكم بطهارة هذه الاشياء من الميتة بين كون الميتة ما يؤكل لحمه او لا ولا في قول كل واحد منهما بل نفس سائلة فلا فرق في الجاسة ونحوه ذكره في المتن ايضا نقله لك في المعالم يقال بعد نقل الحكم المذكور لا يعرف فيه خلافا الا ان الظاهر ثم نقل كلامه في الكتابين المذكورين وقال ولا تروى كمالا مدحها ولا عرفنا له عليه موافقا قد نفي عن كونه عدم الفرق واما الا فتحة من غير المحلل كالموطوء فحتم طهارة احتمال ان مشددا هان كون اكثر الاخبار والدالة على طهارة طهارتها واردة بالحمل او مسوقة لبيان منه استيفاء الطهارة وذلك مفقود في غير المحلل من عدم الدليل العام على نجاسة الميتة بحيث يتناول اشكال هذه الاجزاء كما اشار اليه مقتضى الاصل هو الطهارة لان يقوم دليل على خلافها ولا دليل ولم اقصا احد من الاحتباب ذلك على كلام واما يكون خلافا لهم لحكم بالطهارة قرينة على عدم التفرقة ولا يخفى ان فرق في حكم البضيق فيقتضي الفرق هنا انتهى اقول فيه ان ما ذكره بالنسبة الى الفتحة في الاحتمال المذكور من عدم الدليل العام على نجاسة الميتة مردود بما قد ذكره من الاخبار الدالة على ذلك وما دلتها به من التفسير الدال على الجاسة وفيه ثبت ذلك استلزام القول بنجاسة جميع اجزائها بالتفسير المتقدم في الكلب نحو من نجس العين كما سيجي تحقيقه ايضا انما التمتع في المقام والاختلاف بذلك من جملة من علمنا ان الاعلام واما قوله فربما يكون خلافا لهم لحكم بالطهارة قرينة على عدم الحكم بالتفرقة فهو معارض بان اتفاقهم على حكم بنجاسة الميتة كما اعترف به سابقا لانه لا مستند لهذا الحكم الا اتفاق المستلزم كما عرفت لحكم بنجاسة كل جزء من اجزاء الميتة موجب للحكم بالنجاسة في الفتحة فيسقط الوجه الاول من الاحتمالين المذكورين في كلامه المانع المتأخر وفيه ما اذا قام القس بمقتضى الاصل فانه يجب الخروج عنه بالدليل قد دل على نجاسة الميتة الشاملة لك للفتحة وغيرها خرج من ذلك ما دللت عليه الاخبار الدالة على طهارة اجزائها من حيث محل ما ذكره وبقي ما كان من غير المحلل على الجاسة على ان ما ذكره من كون اكثر الاخبار الدالة على طهارة طهارتها واردة بالحمل او مسوقة لبيان محل نظر فان ظاهرها انها ما هو بالنسبة الى الطهارة والنجاسة لا محل للحسنة كما ادعاه والدقة من الروايات المشتملة على الفتحة فيجوز زيادة وفيها نفى لباس الا ان موردها الجسد الذي هو ما كوال اللحم رواية يونس وهي مطلقة بالنسبة الى الحيوان المأكول وغيره وذكرنا الفتحة في سابق هذا الموضع في الصوف والشعر والوبر والحكم بانها ذكية اظهرها في ان المراد انما هو الطهارة لا محل فان ما ذكره معها من الصوف وما بعد ليس من المأكولات ونحوها موثقة للمؤمنين بزيادة حيث ذكر فيها انها ذكية اي طاهرة سيما باضافة الزيادة المنقولة عن عبيد بن عتبة وعبيد بن رباط باضافة الشعر والصوف ومرسلته في حسنة في الخصا المشتملة على عنة العشرة كلابا بالحكم بكونها من الميتة ذكية فانه ظاهر في الطهارة لا محل لكل رواية الجبر كما في اكثر الاخبار الواردة بالحمل او مسوقة لبيان نعم ذكر محل وقع في حديث الثماله الا ان سياقه ان الكلام في محل والحسنة انما وقع في موضع على الطهارة والنجاسة حيث انما نفي عن لباس عن الجبن وهل اكله ما دونه السائل بانه يجعل فيه الفتحة هي نجاسة اخذها من الميتة لعابها بان الفتحة طاهرة لانها ليست مما حلقه الحيوان بالتقريب المذكور في موضع الاول ثم نظره بالبيضة المأخوذة من الميتة فذكر محل الخبر انما وقع بطريق العرض والافاضل الكلام انما هو في الطهارة والنجاسة ومثلها تسمى حديث يونس بالتقريب المذكور كولا والعجب انهم من متابعة الفاضل الخراساني في الذخيرة له على ذلك حيث انه جرى على ما جرى عليه ذكر ذلك ان لم يسند اليه الى ارجح قد اختلف كلام اهل اللغة في معنى الفتحة والظاهر ان ذلك بسبب اختلاف كلام اصحابنا في ذلك فمن الصحاح ان الفتحة بكسر الهاء وقع في الفاء مخففة كرش محل الجسد ما لم يؤكل قال في الفتحة بكسر الهاء وتشديد الحاء وقد تكرر الفاء والمنفعة والتفحيم ليقض من بطن الجسد الموضع اصغر فيصير صورا



[illegible]



الحكم بالطهارة وان لاقت الميعة بالوطوبية مع مخالفة ذلك لما عرفت في الصوف ونحوه من انه متخذ بالقلع فانه يجب تطهير موضع الملاقاة كما قال به  
 الاصحاب فرو دلت عليه حسنة حريز ومن اجل ذلك اختلفت كلمة الاصحاب في البيضة ايضاً فلما عرض الحكم بالطهارة نظر الى الملاقاة النصوص من الظاهر  
 قول الاكثر ان قلعة الميعة حيث انهم طاقوا الحكم بطهارة البيضة ولم يتعرضوا للحكم طاهرها مع معلومية ملاقاتها بالوطوبية للميعة النجسة والمفهوم  
 من كلام مقلد النجاسة كما صرح به في حيث قال البيضة من النجاسة طاهرة ان كنت لجلد الفوق في الصلابة تهاصلية القشرة لاقت نجاسة فلم تكن نجسة  
 في نفسها بل بالملاقاة ونحوه في المنتهى ايضاً ويمكن تأييد ما ذهب اليه بان حسنة حريز التي استدلت بها على غسل موضع القلع من الصوف ونحوه قد  
 تضمنت البيضة في جملة تلك الافراد المعدودة فيها والامر بغسل تلك الاشياء المعدودة اذا اخذت بعد الموت فيدخل البيضة في ذلك غاية الامر انها قد اشتملت  
 ايضاً على اللبن واللحم وهذا ان يفرد ان يجب اخراجها من حيث عدم مكان الغسل فيها فلا يصح لاسرله كور اليها واشتملت بعد الامر بالغسل على الامر بالصلوة  
 وهذا بما يشعر بظاهر خروج البيضة ايضاً حيث انه لا يصلح فيها ويمكن ان يقال ان الامر بالغسل لا يستلزم فيحصل الامر بالصلوة على ما يصلح فيه من تلك  
 الافراد كالصوف والشعر اذا لم يخف ان الرواية قد اشتملت على المعدودات ايضاً على القرن والحافر والناث من الظان هذا لا يصلح فيها وتحتل الجمل على  
 الافراد النادرة الشاذة ان اتفق الا انه لا يعلم عليه لا ينبغي ان يصح اليه الاخبار وانما ينصرف الى الافراد الكثيرة كما سمعته غير مرة وبالجملة فان الرواية  
 المذكورة صريحة بعد تعداد تلك الافراد المذكورة فيها بان كل شيء يفصل من الشاة والدابة فهو ذكي وان اخذته منه بعد ان يموت فاعسله وصل فيه وحق فكما  
 استثنى اللبن واللحم من حيث عدم صلاحيةهما للغسل فيجب ان يستثنى من الصلوة ما لا يقع الصلوة فيه ولا يكون مما يصلح فيه ببقية الغسل عما للجميع فكانه قيل كل شيء  
 من هذه الاشياء اقله اخذ من الميعة فاعسله من حيث ملاقات الميعة صل فيه ان كان مما يصلح فيه وهذا الجمل قد سجد طاهر لاسرته عليه على هذا فيجوز الملاقاة بالوطوبية  
 على هذه الرواية فيجب غسل البيضة ويؤيد ذلك بموافقة القاعدة الكلية في ملاقات النجاسة برطوبة وغسل اصل الصوف ونحوه ووافقت به بالاحتياط  
 في الدين بقية الكلام ايضاً في موضعين آخرين احدهما ان اكثر الاخبار التي قد منها ما خالية من التعرض لاشترط اكثر البيضة لقشر الاعلى نعم ذلك في رواية  
 غياث خاصة وظاهر الاصحاب الاتفاق على هذا الشرط وكانهم حلوا الملاقاة الاخبار المذكورة على هذه الرواية ولحق فيها في كضعف السند ظاهر الجمل  
 الاخبار المذكورة حيث ان فيها الصحيح مثل صحته زارة وانه صاحب العلم ايضا الملاقاة المذكور لضعف الخبر مع طعن في الاخبار والاخر ايضا بناء على  
 اصطلاحه الذي يفرق به من توقف الوصف بالصفة على اخبار اثنين من علماء الرجال الا انه عندها بموافقة الاصل كثر ما وان في المقنع لم يتعرض لهذا الشرط بل  
 اطلق القول كما في اكثر الاخبار وجمهور الاصحاب على ما ذهب اليه ضعف الخبر المذكور ويجوز عندهم بالشبهة وعلم الاصحاب على ما تضمنه وهو الظاهر عليه العمل به  
 ان لا ينزى العمل بهذا الاصطلاح الحديث وثانيهما ان كلام الاصحاب قد اختلف في التعبير عن هذا الشرط الذي ذكر لطهارة البيضة فبعض المتقدمين اقتصر على نقل  
 فقتر بالجلد الغليظ واقتفى الشيخ في تكملة ما هي عادة غالباً من التعبير بميتون الاخبار وبعضهم بالجلد ولكن بدو اللفظ الغليظ بالفوق ولا عبرة جماعة منهم  
 والشهيد بالقشر الاعلى وفي كلامه في جملة من كتبه لصلب تقدم في عبادة ومثله في المنتهى تبعه على التقييد بالصلابة بعض المتأخرين والظاهر ان مرجع جميع  
 الى امر واحد الاختلاف انما بحسب اللفظ اما فيما بعد عبادة مة بالصلب فقط واما في التعبير بالصلب فيمكن ان يكون خرج مخرج الغالب ببيان ذلك ان هذا القشر الذي  
 يجمع البيان في الصفة اول ما يكون دقيقاً ثم يغليظ حتى يصير صلباً والمراد بالقشر الاعلى والجلد الغليظ والفوق في هو هذا القشر الرقيق الذي يصلح بعد ذلك  
 اذ ان رمى النجاسة للبيضة واخراجها فالاعتبار في طهارة البيضة بمحصول وان لم يصلح على الوجه الذي يخرج عليها البيضة عادة وتقييد مة بالصلابة ربما بنا  
 ذلك لان الجمل على الخروج مخرج الغالب كما ذكرنا نعم حكم العلامة في بعض كتبه عن بعض الجمهور انه ذهب لطهارة البيضة وان لم تكن القشرة على سطحها بان  
 عليها غاشية رقيقة تحول بينها وبين النجاسة ثم قال والاقرب عنك انها ان كانت قد اكتسبت لجلد الاعلى وان لم يكن صلباً فهو طاهرة لعدم الملاقاة والا فلا  
 وربما اشعر هذا الكلام بمناقاة ما ذكرناه الا انه يمكن ارجاعه اليه بان الجمل كلامه على انه ان كانت هذه الغاشية الرقيقة هي لجلد الاعلى الذي يجمع بين البياض والصفرة  
 وهو الذي يصلح بعد ذلك فانه يصلح عليه لجلد الاعلى الذي هو المناط في الطهارة وان لم يكن صلباً والا فلا وهذا يرجع الى ما قد ذكره الشياخ من اختلاف  
 اصحابنا في طهارة اللبن في صرع الشاة الميعة ونجاسته فمن في المقنع والشيخ في رواية وكتاب الحديث وكثير من اصحاب الطهارة حتى نقل عن ابن زهرة  
 الغنية نحو الاجماع على ذلك قال ابن ادرين السري اللبني نجس بغير خلاف عند المحصلين من اصحابنا لانه ما يقع في ميته ملاس طاهر او اورد شخفاً في نهاية  
 رواية شاذة مخالفة لاصول المذهب لا يعضد لها كتاب لاسنة مقطوع بها ولا اجماع وتبعه على القول بذلك من الاصحاب منهم الفاضلان قال في المنتهى وهو  
 عند علمائنا ان اللبن من الميعة المأكولة اللحم بالذكاة نجس قال بعضهم هو طاهر ثم قال في الاستدلال على النجاسة لنسب التنجيس في ما نزع وعاء نجس فكان  
 نجساً كما لو اخلت في وعاء نجس لانه لو اصاب الميعة بعد طهارة نجس فكذلك لو انفصل قبله لان الملاقاة ثابتة والى القول بالطهارة ما من المتأخرين ومتأخريهم  
 الشهيد كوفي السيد السند في كونه والمحقق الشيخ حسن في المعالم والفاضل الخوئي في شرح الفاضل الخوئي في الذخيرة وهو المختار لما تقدم من الاخبار وحق  
 زارة وحسنة حريز وموثقة الحسين بن زارة وحسنة ومرسلة في المسند في المختار ولا يخفى ان ما استند اليه الحكم بالنجاسة من حيث كونه ما تعامل  
 للميعة وكل ما كان كذلك فهو نجس فولا يخفى من صفة والعموم الدال على نجاسته برطوبة وهو دليل الكبري بخصوص الاخبار المذكورة فانها  
 صالحة للتخصيص فلا مانع من القول بها واستثناء هذا الفرد من العموم المذكور وما احتجوا به زيادة على الدليل المتقدم من رواية وهيب وهيب عن جعفر  
 ابيه عن علي بن ابيهم سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن فقال على ذلك الحرام مضافاً لا تقوم بمناقاة الاخبار المذكورة وقد اجاب عنها في باب طهارة رواية  
 شاذة لم يروها غير وهيب وهو ضعيف جداً من اصحاب الحديث ولو كان صحيحاً لما كان يكون في وجه فيه ضرباً عن التقييد لانها موافقة لمذهب العامة  
 لانهم يحرمون كل شيء من الميعة ولا يجوزون استعماله على حال انتهى واما ما اجاب به في لف عن صحته زارة وحسنة حريز بانها محمولان على ما اذا



## في النجاسات

١٢١

قاربت أشاة الموت فلا يخفى ما فيه من التحمل البعيد لو كان كذلك لم يضر الروايتان دليل على طهارة الأشياء المعذرة مع اللبن من الميتة مع أنه وغيره يستدلون بها على ذلك تخصيص هذا القيد مع الذين مع عدو في قرن تلك الأشياء باطل على أن ارتكاب التاويل لا يمتثل هذا التكلف التحقيق بالنظر في قواعدهم إنما يسوغ مع حصول التعارض بين الدليلين رضى منصف يتيقن صلاحية معاضة هذه الرواية الضعيفة لتلك الاخبار والعقيدة الكثيرة قال في المعالم ونعمها قال العجيب العلامة بعد تفسير الانفة باللبن المستحيل حكمه بطهارتها للأخبار الدالة على ذلك مع تحقق وصف المايعة فيها يجعل اعتبار الملاقة مع المايعة هنا معاضة للخبر انتهى أما ما أجاب الفاضل للونسي في شرحه قال بعد نقل هذا الكلام وكأنه لا عجب ما ذكرناه سابقا من أن الانفة كانت لها البسكة ما نفع على الإطلاق بل في لبن جفري فيه أن ما قد سئل عن أهل اللغة من أن الانفة شيء يستخرج من بطنه صفر يعجز صوفة مبتلة فيغلظ كاللبن طاهر في كونه في بطنه ما يشا وأنه بعد اخذه من بطنه لا يضر على الوجه المذكور فيعرض له مجموع ذلك فلا يتم ما ذكره على كلام المحقق لمشا واليه إذا عرفت ذلك فاعلم أن عبارة من التي قد سئلها عن الميتة تدل على أن فعل التزاح لبن الميتة لما كوله التزم بالدكاة ولم يتعرض لغيرها كونه وظاهر كلام غيره وكذا ظاهر الاخبار وهو العموم وعدم وجه الجمع مع تعرضه للانفة لكونها من المأكولة وغيره وتردده في غير الميتة المأكولة كما تقدم الكلام فيه لم يتعرض هنا للفرق لعدمه بالجملة فالاحتياط في أمثال ذلك مما ينبغي المحافظة عليه الساج قال في المنتهى فارة المسك إذا انفصلت عن الطيبة في حيوتها أو بعد التذكية طاهرة وإن انفصلت بعد موتها فالأقرب للنجاسة وقال في كرى المسك طاهر جامعاً وفارته وإن أخذت من غير المذكور في الجملة القول صريح منه في أنه أيضاً فقال فارة المسك انفصلت من الطيبة في حيوتها أو بعد التذكية طاهرة وإن انفصلت بعد موتها فالأقرب للنجاسة في ذلك أيضاً الأصل في كونه أيضاً حكمه بالطهارة مطم سواء انفصلت من الطيبة في حيوتها أو بعد موته وهو خلاف ما ذكره في المنتهى قال في ذلك والاصح طهارة مطم كما اختاره في كونه للأصل في صحته على بن جعفر عن أخيه مؤمن قال سئلته عن فارة المسك يكون مع الرجل هو يبيعه هي معة جيبه وشيأ به فقال لا بأس ثم قال ولا ينال ذلك ما رواه عبد الله بن جعفر في الصحيح قال كتبت إليه يعني بالتحريم هل يجوز للرجل أن يبيعه ومعه فارة مسك قال لا بأس بذلك إذا كان ذكياً يجوز أن يكون المراد بالذكي الطاهر مع أن المنع من استصحابها في الصلوة لا يخص وجهه النجاسة انتهى قول فيه أن ما ذكره من اختيار القول بالطهارة على الوجهين علي بن جعفر وحمل الصحيحة الأخرى على ما ذكره فلما قلنا في قول ما ذهب إليه في المنتهى من القول بالنجاسة على الوجهين عبد الله بن جعفر المذكورة بان يقال المراد من قوله إذا كان ذكياً ما حمل على رجوع ضمير كان إلى الطبول المدلول عليه بالبقاء مجعاً أن يكون مذكي لا ميتة والمراد بالمذكي ما هو أعم من حال الحيوة والتذكية بالدمج وبما يستأنس لذلك بتذكير الضمير ما الرجوع إلى الفارة بلغة ما ذكرنا أيضاً أي إذا كانت ذكية بالأخذ من أحد هذين الفردين في الظاهر قريباً ذكرناه على ما ذكره من المراد كونها طاهرة لم تعرض لها نجاسة من الخارج كما احتمل في كرى أيقم وأجاب عن حديث المذكور في الاختصاصية لذلك بالفارة وأما صحته على بن جعفر فلهل منشأ السؤال فيها عن فارة المسك إنما هو حيث توهم المسك باعتبار أن أصله الدم كما قيل أن المسك بعض دم الغزال وقع في فم الباس رجع إلى طهارة بالاساطة التي هي من جملة المطهرات الشرعية وأما من حيث فارة المسك واحتمال كونها ميتة المستلزم لنجاستها كما هو ظاهر صحته عبد الله بن جعفر المذكورة التي قد عرفت أنها مستندة في ما ذهب إليه المنتهى في فم الباس من حيث البناء على أصالة الطهارة لقولهم كل شيء طاهر حتى تعلم أنه قد رذ فارة المسك لما كان منها ما هو طاهر ونجس كما عرفت دخلت تحت الكلية المذكورة ويمكن بناء على الثاني حمل في الباس من حيث أنها لا تتم فيها الصلوة وقد عرفت عن نجاسته ما لا يتم الصلوة فيه فهو أن كانت نجسة بالموت لأنها لا تتم الصلوة فيه لكن يدفع هذا الوجه في صحته عبد الله بن جعفر فأنها قد دللت على النهي عن الصلوة فيها من حيث كونها غير ذكية يعني ميتة وهي طاهرة في عدم جواز الصلوة في الميتة وإن كانت مما لا تتم الصلوة فيه وعلى ذلك أيضاً تدل جملة من الاخبار فتكون الصلوة فيما لا تتم الصلوة فيه من الميتة الموجب لبطلانها مستثنى من جواز الصلوة في الحيوان لا تتم الصلوة فيه وبالجملة فالاحتمال المذكوران متعاضدان لا يبرح احتمال المذكور الذي صلت اليه وبصرح أكثر الاصحاب بمطابقة الأصل إلا أن المسئلة عند لا تخع عن شوب الاشكال والاحتياط فيها مطلوب على كل حال **فهو** مناشئة وهو أنه قد تقدم في المسئلة الثانية تصريح الاصحاب بأن ما تحل الحيوان من الحيوان ذى النفس السائلة نجس حتى انفصل عنه في حال الحيوة أو الموت والأكثر كما عرفت على ما صرح به في كونه ذكياً من النهاية من القول هنا بطهارة الفارة مطم وإن انفصلت من الميتة أو الميتة وهو مدافع لما ذكره ثم والجواب عن ذلك هو تخصيص حكمه في تلك المسئلة بروايات هذه المسئلة الدالة على الطهارة واستثناء هذا الفرد يهذين الخبرين من الحكم المتقدم والله العالم الشا من أن ما اشكلت عليه رواية ابن حمزة التلمذ عن قوله فاشترى من أسواق المسلمين من أيك المسلمين ولا تسئل عنه إلا أن ياتيك من يخبرك عنه بعد قوله أن الانفة ليس بها بأس في آخر الكلام المؤذن بأن توهم التحريم في لبن إنما هو من حيث الانفة لأنها ميتة كما هو اعتقاد السائل المذكور ونفيهم ذلك المقصود من لبن لا يخرج من اشكال والظان الوجه في أحد أمرين إما أحدهما الكلام الأخير على ما إذا حصل سبب آخر يوجب التحريم غير الانفة فيكون حكماً مستانفاً لا يتعلق له بحجوب السائل أما حمل الكلام على الرجوع عن الجواب الأول حيث أنه من غير أن يثبت عدم قبوله من حيث حكمه بأن الانفة ميتة موجبة لنجيس اللبن إذا لاقته فعدل إلى الجواب بالتي هي أحسن من أنه مع تسليم ما يدعيه فإن الأصل في الأشياء الطهارة فاشترى من سوق المسلمين حتى تعلم أنه خالطه الانفة في هذا الوجه صريح في الواقع حيث قال ولما استفسر عن من قتادة عدم قبوله ولا قابلية لم ..... المحقق عدل به عن الحق إلى الجدل بالتي هي أحسن وقال اشترى من أسواق المسلمين ولا تسئل عنه انتهى أقول وأخبار اللبن جملها أو كلها قد استدل على تعليل اللبن بهذه القاعدة المنصوصة وأظن أن السري فيه هو ما ذكرناه في الوجه الأول والثالث ومعناها ما رواه في محمد بن عبد الله بن سليمان عن الصادق عليه السلام في لبن قال كل شيء لك حلال حتى يبيحك شاهدان في فيه ميتة وهذا الخبر قريباً لظاهر الوجه الثالث ومنها صحته ضريح قال سئل الباقر عليه السلام عن اللبن ولبن نخل في أرض مشركين بالزوم ناكله فقال أما ما علمت أنه خطه لحرام فلا تاكله وأما ما لم تعلم فكله في تعلم أنه حرام وهي جملة للوجهين المتقدمين ورواية عبد الله بن سليمان قال سئل الباقر عليه السلام عن اللبن قال سئلته عن طعام يعجبه ثم أعطى الغلام درهمين فقال يا غلام ابتع لنا جباً وخبزاً

بلفظ



كتاب الطهارة

عن أبي بصير

بالغد فتعد بنا معونة بالبحر فاكلوا كل ثلثا فرغنا من الغد قلت ما تقول في لبن فقال اولم كنتم تلت بله ولكن احب سمعتم منكم فقال ساخر من لبن  
وغيره كل ما فيه حلال حرم هو لك حلالا لحيته تعرف الحرام بعينه فعدوه هذا الخبر ظهر لنا فاعلمنا ان لا نثبت ان طاهر ان لبن من الاشياء التي فيها الحلال والحرام  
كاللحم من الميتة وليس ذلك الا باعتبار ما يعمل به لا بغيره وما لا يعمل به الا بالاول منه حرام لكان لا يفتقر لانها من ميتة وحي فخرج هذا الاخبار كلها انما  
هو على النية من حيث اشتها الحكم بجانسة الافتحة عند العامة كغيره من كلامنا في ذلك وهو من رؤسهم والله العالم **الفصل الثاني في النجاسة** في النجاسة لا خلاف  
في نجاسته فالشهور بين كراهة العلم هو القول بالجانسة هي انه حكمه عن الموضع وانما قال لا خلاف بين المسلمين في نجاسته لانه لا ما يحكمه من شدة اذ لا يخبر بقوله  
وعن الشيخ انه قال النجاسة بلا خلاف وكل مسكون عندنا حكمه حكم النجس والحق احبابنا الفقهاء بذلك وعن ابن ذرارة لم يمتدح نجاسة بلا خلاف فمن يعتد به ونقل ابن  
ادريس اجماع المسلمين عليه قال الصدوق في نه والمقنع لا بأس بالصلوة في ثوب صاب به خمر لان الله لم يحرم شربا ولم يحرم الصلوة في ثوب صاب به وهو كالمقنع  
في القول بالطهارة مع انه حكم بغير ماء البئر اجماع بانصاب النجس فيها واوضح منه ما نقل عن ابن ابي عمير حيث قال من اصاب ثوبه او جسده خمر او مسكر لم يكن  
عليه غسله الا ان الله تعالى انما احرمها تعبد لا لانها نجس او عرى في كونه النجس وفاق الصدوق وابن ابي عمير وكذا في سائر النجاسات بعد نقل القول بالانجاس  
عن هؤلاء الثلاثة ولا يعرف هذا القول سواهم من الاصحاب **الفصل الثالث في النجاسة** بوجوه الاول اجماع المتقدم ذكره بناء على ما تقر عند من ان اجماع  
بغير الواحد حجة الثالثة قوله عز وجل انما النجس باليسر الانصاب الا ان لا يلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه فان الرجس هو النجس مما ذكره بعض اهل اللغة والاختصاص  
عبارة عن عدم البشارة لا معنى للنجس الا ذلك الثالث الروايات والذكر وقت عليه من ذلك ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن علي بن حمزة قال قرأت في كتاب عبد  
ابن محمد في الحسن ثم جعلت فذلك رواه عن ابي جعفر وابي عبد الله في خبرين في رجل اصاب ثوبا بالانجاس ان يسل فيه ثوبا حرام شربا ودون غيره رواه عن الصادق  
انه قال ان اصاب ثوبك خمر او نبيذ يغسله فغسله وان صليت فيه فاعدا صلواتك فاعلم انما اخذ به منهم فوقعه وقرأته فخذ بقول ابي عبد الله  
وما رواه في بعض من رواه عن الصادق عليه السلام قال اذا اصاب ثوبك خمر او نبيذ مسكر فاعلم ان عرفت موضعه وان لم تعرف موضعه فاعسله كله فان صليت  
فيه فاعدا صلواتك عن خير النجاسات قال كسب في الرجل اسلمه عن الثوب يصيبه الخمر لم ينجس به الا ان اصاب ثوبا فغسله فغسله فقال بعضهم صل فيه فان  
الصلوات انما حرم شربا وقال بعضهم لا تصل فيه فكتب لا تصل فيه فانه رجس رواه في بيت ايضا مثله وقال في بعد نقل خبرين قال سئل الصادق عن الذي في  
من يعلم انه ياكل الخمر او يشرب الخمر فيرى اياهم فيصل في ثوبه قبل ان يغسله قال لا يصل فيه حتى يغسله ولا ينجس ما في هذا السند من الاستبالات انما هو في رجس الخمر  
وغيره في نه ..... ابعد الله وسواله بعد لانه من جهة التواضع لعلنا واحدا به عن ابي جيلة البصري قال كنت مع يونس بن عباد في  
امية السوق فضع حشا الفقا فقامه ففقر فاصاب يونس فرأيت قد اغتمت لذلك حتى انك الشمس فقلت يا ابا محمد الا تصل في قال فقال ليس امره ان يصل في  
ارجع الى البيت فغسل هذا الخمر من ثوبه فقلت له هذا رأي ابيته او شيء غيره فقال اخبره فسام بن الحكم انه سئل الصادق عن الفقا فقال لا تنسبه فانه  
بمجهول فاذا اصاب ثوبك فاعسله ما رواه في بيت في الموثق عن عمار بن ابي ابي الاصل في بيت فيه خمر ولا مسكر لان المشكة لا تظلم فلا تصل في ثوب قد صاب  
خمر او مسكر في ثوبه ما رواه في عن زكريا بن ادم قال سئل ابا الحسن عن قطر خمر او نبيذ مسكر قطره في قدر فيه لحم كثير مرق كثير قال يراق المرق وتطعم  
الذمة والكلب اللحم فاعسله كله قلت فان قطره في دم قال الدم كله لانت لانت الله كما قلت فخر او نبيذ قطره في عجين قال فقال سئل ابي عبد الله عن الخمر في  
واين لهم قال نعم فانهم يستحلون شربه قلت فالفقا بشك المنزلة اذا قطره في شيء من ذلك فقال اكره ان آكله اذا قطره في شيء من طعامي وعن عمار بن ابي الاصل في الموثق  
الصلوات عليه قال سئل عن الدن يكون فيه الخمر هل يكون ان يصل فيه لعلنا وكما في اذ يتون قال اذا غسل فلا بأس عن الابريق يكون فيه خمر يصلح ان  
يكون فيه ماء قال اذا غسل فلا بأس قال في قدح او اناء يشرب فيه الخمر قال يغسله ثلاث مرات سئل بيزيد ان يصيب في الماء قال لا يجوز به حتى يدلكه بيد  
ويغسله ثلاث مرات رواه في بيت له وما رواه الشيخ في الصحيح عن فضالة عن عبد الله بن سنان قال سئل ابا الصادق عليه السلام عن الذي يصير ثوبه من يعلم انه  
ياكل الخمر في شيء يصل فيه قبل ان يغسله قال لا يصل فيه حتى يغسله اقول قد حمله الشيخ على الاستحباب لان الاصل في الاشياء الطهارة ولا يصح  
شيء من الشيا لا بعد العلم بان فيها نجاسة وقد ذكر هذا الراوي بعينه خلاف هذا الخبر ثم اورد الخبر الا في ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان  
قال سئل ابا الصادق عانا حاضرا في غير الذي في وانا اعلم انه يشرب الخمر وياكل لحم الخنزير فذكره على فاعسله قبل ان يصل فيه فقال الصادق عليه السلام  
فيه ولا تغسله من اجل ذلك فانك اعترته اياه وهو طاهر ولم تستيقن انه نجس فلا بأس ان تصل فيه حتى تيقن انه نجس وعن عمار بن ابي الاصل في الموثق عن الصادق عليه السلام  
في الا انما يشرب فيه النبيذ قال يغسله سبع مرات موثقة عمار بن ابي الاصل في ثوب صاب به خمر او مسكر فاعسله ان عرفت موضعه فان لم تعرف  
موضعه فاعسل الثوب كله فان صليت فيه فاعدا صلواتك فاعلم انما اخذ به منهم فوقعه وقرأته فخذ بقول ابي عبد الله احبان انظر الى كيفية  
اتدوى به انه بمنزلة شع الخنزير وفي بعض الروايات بمنزلة الميتة وفي رواية في بصير في طويته عن الصادق في النبيذ وسؤال ام خالد العبدية عن التداوي  
به قال ما يبيل المليل ينسج جبا من ماء يقولها ثلاث في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله عانا في الميتة والمجوس قال لا تأكلوا في انبيهم ولا  
من طعامهم الذي يطبخون ولا في انبيهم التي يشربون فيها الخمر وعن محمد بن حنظلة قال قلت للصادق عانا ترى في قدح من مسكر يصيب عليه الماء حتى يذهب  
عاديته ويذهب مسكوه فقال لا والله ولا قطرة يقطر منه في حب الا اهرق ذلك الحب عن هرون بن حزمة الفتوى عن محمد بن ابي الاصل في ثوب صاب به خمر او مسكر فاعسله  
عينية فبعث له كل نجس بالخمر فقال هو خبيث بمنزلة الميتة فان كان مضرا فليكن منه منها الاخبار الواردة في نزع البئر من صلب الخمر فيه مع كثرة ما وصفت  
كثير منها هذا ما حضرته بما يدل على القول بالجانسة كما هو القول المشهور والمؤيد المنصور واما ما يدل على القول الاخر بعد الاصل فجملة من الاخبار ايضا منها  
ما رواه الحسن بن ابي في الصحيح قال للصادق عليه السلام ان اصاب ثوب في شيء من الخمر يصل فيه قبل ان يغسله قال لا بأس ان الثوب لا يسكر وما رواه عبد الله بن بكير في



الموتوق قال سئل رجل الصاق عليه ثوب اغسله او يغسله قال صلى الله عليه وآله ان تقذفه فغسل منه موضع الاثر انما يتبادر  
وتطأ انما حرم شربها ورواية الحسين بن موسى الخياط قال سئل الصاق عليه ثوب اغسله او يغسله قال صلى الله عليه وآله ان تقذفه فغسل منه موضع الاثر انما يتبادر  
الموتوق قال سئل رجل الصاق عليه ثوب اغسله او يغسله قال صلى الله عليه وآله ان تقذفه فغسل منه موضع الاثر انما يتبادر  
حرام قال في الذخيرة وجعل الدلالة ان عدم القائل بالفصل في هذا التوبة على النجاسة لعل وهو جيد ورواية الحسن بن ابي ساقال قلت  
الصاق انما لم يخلط اليه وهو الصاق والمجرب يدخل عليه وهم ياكلون ويشربون فيتم ايقامهم فيصيب ثوب الخمر قال لا بأس الا ان تشتمى غسله ورواية  
الامور قال قلت للصاق الذي يكون فيه الخمر فيصيب ثوب الخمر قال نعم ورواية ابو بصير سئل قال سئل الباق والصاق عليه ثوب فغسله انما يشتمى  
ثوباً يصيبها الخمر ورواية الحسن بن علي قال نعم لا بأس انما حرم الله تعالى اكله وشربه ولم يحرم لبسه منتهى الصلوة فيه ورواه الصدوق  
في علل الشرايع بطريق صحيح عن بكير عن الباقر عليه السلام قال سئل الصاق عليه ثوب اغسله او يغسله قال صلى الله عليه وآله ان تقذفه فغسل منه موضع الاثر انما يتبادر  
عن الرجل يمر في ماء المطر قد صبت فيه الخمر فاصاب ثوبه هل يصلي فيه قبل ان يغسله فقال لا يغسله قبل ان يغسله ولا يغسله فيه ولا بأس ان يركب في الصلاة  
جف من اخيه موم قال سئل عن رجل مر في ماء المطر قد صبت فيه الخمر فاصاب ثوبه هل يصلي فيه قبل ان يغسله فقال لا يغسله قبل ان يغسله ولا يغسله فيه ولا بأس ان يركب في الصلاة  
وكانت صالحة فقال في ان يطيب ليجي في غسله في المسطرة التي اتمشطها الخمر واجعله راسه قال لا بأس في الفقه لترصلا بأس ان يتصل في ثوب صاخر ان  
الله نعم حرم شربها ولم يحرم الصلوة في ثوب صاخر انما حرم الله تعالى اكله وشربه ولم يحرم لبسه منتهى الصلوة فيه ورواه الصدوق  
والمحقق الخوئي وغيرهم قد اختلفوا في القول بالطهارة واجابوا عن الاجماع بعد ثبوتها بعد تحقق الخلاف في المسئلة من هؤلاء الاجلاء واما الالية فاجابوا عنها  
ايضا باجوبة واسعة نقضوا برما ليس في التعرض لها من زيادة الحق الرجوع الى الاخبار في هذا المقام خاصة ما الاجماع فلما عرفت في مقدمات الكتاب واما الا  
فلا دلالة لها ظاهر الا بارتكاب تكليف بعيدة كما ينظم من ينظم فيها جوابا وسؤالا وهؤلاء الافاضل اهلوا اخبار النجاسة على الاستصحاب جمعوا بين  
في هذا الباب كما في قاعدتهم في جميع الابواب صوابا منها على غير مقام مما تقدم في الكتاب قال السيد كذا هو الاصل في ذلك بعد ذكر القول بالنجاسة ونقل  
بعض اخباره ثم القول بالطهارة من بعض اخباره واجابوا الاولون عن هذه الاخبار بالحمل على التقية جعابيينها وبين ما تضمن الامر بغسل الثوب منه  
وهو مشكل لان اكثر العامة قائلون بالنجاسة نعم يمكن الجمع بينهما بالحمل على التقية لان استعمال الاخر في النجاسة مجاز شاذ انتهى نحوه  
الذخيرة بزيادة تأييد لذلك بوجوه لفقها ملتصقة بعد الحمل على التقية وان حمل الامر والنواهي في اخبارنا على الاستصحاب الكراهة شاذ ذائع كانه حقيقة  
كما اشار اليه مرارا اقول ان الكلام في الجمع بين هذه الاخبار وبين هذين الوجهين وهؤلاء الافاضل قد اختلفوا في الحمل على الاستصحاب لجمع بين هذه الاخبار واما  
انا ابين ما فيمنع الجمع بين انطباق اخبار المسئلة عليه به يتعين حمل اخبار الطهارة على التقية اذ لم يبق بعد بطلان حمل اخبار النجاسة على الاستصحاب  
ديمها بالكلية فقلنا باخبار الطهارة وفي من البطلان ما هو غني عن التاكيد واستفاضتها ومقتضى حجة منها باصطلاحهم وعمل الطائفة قديما وحديثا عليها  
الا هؤلاء الثلاثة المذكورين والثلاثة المتقدمين وحمل اخبار الطهارة على التقية وبه يتم المطلوب ما لا يخلو على الاستصحاب فوجوه الاول انه وان اشبه  
ذلك بينهم في جميع ابواب الفقه الا انه لا مستند له من سنة ولا كتاب قد استفاضت الاخبار عنهم بوجوه لجمع بين الاخبار والترجيح في مقام اختلاف الاخبار  
ولو كان لهذا الحمل الجمع بين الاخبار اصل في الشريعة اهلوا نعم سقما انهم رضوا قد اتخذوه قاعدة كلية في مقام اختلاف الاخبار في جميع ابواب الفقه  
احكامه الثاني ان الحمل على الاستصحاب مجاز ياتر فيهم والمجاز الايضاحية لا بالقرينة الصالحة عن حقيقة واختلاف الاخبار ليس من قرائن المجاز واما قوله في  
الذخيرة ان حمل الامر والنواهي على الاستصحاب الكراهة شاذ ذائع كانه حقيقة فقيهة انه ان كان ذلك مع وجود القرينة الصالحة عن الحقيقة فلا يجب في  
منه واول المسئلة وحمل المنع الثالث ان الاستصحاب حكم شرعي كالوجوب التحريم فيوقف الحكم به على دليل واضح والامان قولنا على الله تعالى من غير علم وقد استفاض  
الايات القرآنية والسنة النبوية بالتهوي عنه واختلاف الاخبار ليس من الأدلة التي توجب الحكم بالاستصحاب الرابع ان صحة علم من يزعم ان روايته خياريها  
قد تلت عليه وقع هذا الاختلاف بين اصحاب الأئمة في وقته واثم رجوعنا في ذلك الى امام ذلك العصر وسئل عن اخذ باقي القولين فامرهم بالعمل باخبار النجاسة  
ولو كان الاخبار الواردة عنهم في النجاسة تمامي مجبى استحباب الاذلة وليس المراد منها النجاسة كما زعم هؤلاء الافاضل انه ظاهر والصلوة فيه صحيحة وان كان  
كراهة لما خضع على اصحاب الأئمة يومئذ فيقولون عن ذلك لكان الامام يحجبهم بان هذه الاخبار لا منافاة بينها فان الامر بغسل الثوب منه انما هو على وجه الاستصحاب  
والا فهو ظاهر لا يخفى فيهم في الاختلاف ويحجبهم بقوله لا تصل فيه فانه رجس فيأمرهم بالاخذ بلخبار النجاسة كما في خبرين وبقول الجعابيين في كل موضع  
على بن محمد ما زاد ما ذكره الخوئي ان يمكن ان يكون المراد بقول الجعابيين قول الله في قوله لا تصل فيه فانه رجس فيأمرهم بالاخذ بلخبار النجاسة كما في خبرين وبقول الجعابيين في كل موضع  
الا على الصبيح العاد الامام والاذهان الخامس ان جملة من الروايات الدالة على النجاسة لا تلائم هذا الحمل مثل صحة علم من يزعم ان روايته خياريها المتضمنة ان غير ذواته  
الصاق في نجاسة الخمر انه يغسل الثوب كالمسح به موضع يعيد الصلوة لو صلى فيه مثله امرسلة يونس المتقدم نقله في فانه لم يعمد في الاخبار الشاذة  
في الا مورد المستحبة ..... المستحبة والمبالغة في هذا المقدار واما وقع نظيره في النجاسات المقطوع بها كالايشيا الطاهرة ومثل ذلك في رواية  
الجميل البصري وصحاحه عن يونس انه لو كان طاهر كما يدعون وان ازالته عن الثوب على طريق الاولوية والاستصحاب لما خفى ذلك على يونس وهو من  
اجلاء اصحاب الأئمة وسيا الخبر كما عرفت طاهر بل يصح في ان يونس انما فهم من خبر هشام النجاسة وصا اعتقاده القول بالنجاسة فان غم بملافة الفقهاء  
له وتوقفه عن المباداة للصلوة في اول وقته وسؤال الراوي له ان هذا راى رايته او شيء ترويه كلها طاهرة الدلالة في حكمه بالنجاسة ومثل حديث العبد  
وقوله ثم ما قبل الليل يخبر جئان ماء كيف يحمل على الاستصحاب اتي بحال لهذا الاستصحاب الذي لا دليل عليه من سنة ولا كتاب كان هذا القليل من النجاسة

عن الحسن بن علي بن فضال قال سئل عن رجل الصاق عليه ثوب اغسله او يغسله قال صلى الله عليه وآله ان تقذفه فغسل منه موضع الاثر انما يتبادر

عن الحسن بن علي بن فضال قال سئل عن رجل الصاق عليه ثوب اغسله او يغسله قال صلى الله عليه وآله ان تقذفه فغسل منه موضع الاثر انما يتبادر



دليل الجسدية فبادل على غسل الثوب والبند كما هو طهارة كالتسائل قد ورد عنهم من القواعد ان اذا جاء خبر عن اقليم وخبر اخر عن اخره فانه يجب  
الخذ بالآخر وهذا القاعدة قد صرح بها في باب الرجل يوصى الرجلين حيث قال ولو وقع الخبران لكان الواجب الاخذ بقول الاخير كما امر  
التناقض على علم ولا ريب ان صحة خبر بن مضر بارودوا يتخيران قد تضمنتا ذلك فالواجب يقتضيه هذه القاعدة الرجوع الى قول الامام الاخير وهو  
بالنجاسة السالفة ترجيح اخبار النجاسة بعمل الطائفة قديما وحديثا الموجب للنظر المتأخر للعلم بكون ذلك هو مذهب أهل البيت عليهم السلام فانما  
كل مذهب انما يعلم مذهب بعد مذهب مذهب معتد به وشيعة الاخذين باقواله والمقتفين لاثاره ولا سيما شيعة المتأخرين على متابعتهم مذهب  
ائمتهم المانعين من الاخذ من غيرهم مضافا لذلك الى الاحتياط في الدين الذي هو احد المرتجحات الشرعية في مقام اختلاف الاخبار كما دلت عليه رواية  
زرارة الواردة في طرق الترجيح والشيخ قد استند في حمل اخبار الطهارة على التقيية في صحيحه على بن مضر باي التقيية من حيث قال وجه الاستدلال من هذا  
الخبر على ان تلك الاخبار يعنى اخبار الطهارة وددت على التقيية انما امر بالاخذ بقوله لعبد الله على الافراد والعدل عن قوله مع قول ابن جعفر فلو لا  
قوله مع قول الباقر عليهم السلام خرج كقضية كان الاخذ بقوله معا والى اخره قال في المعالم وهذا الكلام حسن لو ما اشترى اليه من نقل الاصحاحين في كل اثر  
لخلاف الموافقة على القول بالنجاسة وكيف لا ريب في ان ما تضمنته هذا الخبر من الاخذ بقوله لعبد الله بعد ما تقر في السؤال دلالة على ان الحكم في ذلك هو  
النجاسة ان الطهارة لا تقول عليها وهذا القدر من الدلالة في الحديث الصحيح كافي الاستدلال لا يخلو لا اعتضاده بما تقدم من الاخبار واتفاق اكثرها  
الاسلام مع ما في التتر من عدم الاحتياط للدين كما ذكره المحققين فاذا القول بالنجاسة هو المعتمد انتهى قول ما ذكره من استحالة في حسن ما ذكره الشيخ  
بما نقله الاصحاحين اكثر اهل الخلاف سيما في الجواب عنه في المقام انك الله ثم ولما ذكرناه من الوجه الظاهر الباطن التقيية عن اقامة الحجج والبرهان لا يخفى  
على اهل العلم ايضا الا انما يظهر بطلان حمل اخبار النجاسة على الاحتياط يتبين مما في هذا الباب في خبر الطهارة والعدل ويتبين حملها على التقيية  
التي هي خلاف الاحكام الشرعية اصل كل بلية بقية الكلام فيما ذكره من ان اكثر العامة قالون بالنجاسة وفيه من ماذكره بعض المحققين من اصحابنا  
المتأخرين من ان التقيية لا تنحصر القول بما يوافق علمائهم بل قد يذهبوا الى امر اهل البيت من اصحاب الشوكة على امره ولو علم به فلا يمكن اشاعة ما  
تضيح الا زعمهم على فعله وما نحن فيه من هذا القبيل فان اكثر امر بني ميثم وبني العباس وزرارة ثم واد باب الدلالة كانوا مولعين بشرب الخمر ومروا بها  
واستعمالها وعدم التحرز عن مباشرتها بل بما نقلنا من بعضهم بام الناس هو سكران فضلا عن ان يكون ثوبه متلوثا بالخمر فان قيل انهم لو كانوا  
يتقون في ذلك لكان تقيية في الحكم بالحرمه واجب اتم مع ان المعلوم من اخبارهم انهم كانوا يبالغون في ذلك تمام المبالغة حتى وردت اخبارهم عن  
مدن الخمر كعابد الوثن ونحو ذلك من التهلكة والنشد في تحريمها ولم يرو عنهم ما يتقون باحتمال قلت يمكن الجواب عن ذلك بانها كان صريح القرآن  
تحريمها كان التحريم من ضروريات الدين والحكم به لا مجال لانكاره ولا فساده بها اوجب عما ذكرناه من حرمة ما وان كان بصريح القرآن الا ان التشديد  
الذي ورد عنهم ليس في القرآن ولا من ضروريات الدين فكان ينبغي ان يتقوا فيه فترى التقيية في ذلك التقيية في النجاسة بعيدا وفيه انه قد كان صريح  
التحريم فالتشديد لان له من المعلوم عند كل عالم عاقل ان مخالف صريح القرآن راد لضروريات الدين وكل من كان هو كك فهو في ذمة المرتدين فافترق  
الامر وبالجمل فالقرآن لما كان صريح القرآن الكتاب العزيز الموجب لكونه من ضروريات الدين فهو معلوم لكافة المسلمين فلا تدخل التقيية سواء اخرجوا بمجرّد  
التحريم او شددوا لقوله في صحيحه زرارة ثلثة لا اتقى فيهم احد شرب المسكر ومسح الخفين ومسحة الحجبل واقتوا فيه بالتقيية له بالنسبة لهم الى الجمل فالتقيية  
الكتاب العزيز وما الحكم بالنجاسة فلما لم يكن بتلك المثلثة حيث لم يدل دليل من القرآن وانما استفيد من السنة والتقيية جازية فيه غير مستندة وبما من  
في المقام فضاغنة نقاب الابهام ظهر لك ان الحق في المسئلة هو ان المشهور وان ما عداه من القصور والله العالم بتبنيها **الاول المفهوم**  
كلام الاصحاح ان حكم جميع الانبذة المسكرة حكم الخمر في التفسير قال في المعالم ولا يعرف في ذلك خلافا بين الاصحاب الظان مراده من قال ان الاصحاب نجاسة  
الخمر والاصد عرفت مذهب قوابل عاقل والمحقق في قولهم بالطهارة واستدل في المعبر على الحكم المذكور في الانبذة المسكرة عندنا في التفسير كالحكم في  
المسكر فبيننا وله حكم الخمر اما انه خمر فلا يخبر انما يتبع بذلك لكونه يخر العقل ويستمر فسادا في المستعمل في الاسم لما رواه علي بن يقطين عن الحسن  
الماضي قال قال الله سبحانه لم يحرم الخمر لاسمها ولكن حرمها لعاقبتها فان عاقبة عاقبة الخمر فهو خمر وروى علي بن يسار عن الباقر عليه السلام قال قال رسول الله  
صلى الله عليه واله كل مسكر حرام انتهى واعتبر به جملة من محقق متأخري المتأخرين كالمدارك والمعالم والذخيرة وغيرهم من حله حذروا بان هذا الاحتجاج منظوف فيه  
قال في المعالم لان الظن كلام جماعة من ائمة اللغة ان الخمر حقيقة في المسكر من عصير العنب العرفي باده واذ ثبت كون اللفظ حقيقة في معنى لم يدل استعمال  
بعد ذلك في غير كونه حقيقة في ذلك الغير باده وكون الاصل في استعمال الحقيقة انما هو مع عدم استانزام الاشتراك والنقل لكونها على خلاف الامر  
فتعاضل صالة عدمها اصالة الحقيقة احدها لان بعد ثبوت الحقيقة للفظ فيجوز اطلاق لفظ الخمر على ما لو لمسكر لا يدل على كونه حقيقة فيه والا  
الذكره من جهة التسمية ليس بشيء واذ لم يثبت كون اللفظ حقيقة في الجميع لم يثبت الاستدلال على تقيية الحكم في الكل بما دل على نجاسة الخمر والاشتراك في  
التحريم لا دلالة فيه انما هو وجه علاقة صحت من اجل استعمال لفظ الخمر في غير ما وضع له على جهة المجاز انتهى وعلى هذا الوجه كلام غيرهم من اشترى اليه عند فيه  
نظروا وجهه انهم ان رادوا بكونه حقيقة في عصير العنب بحقيقة الشرعية فيعين الحقيقة الشرعية عبادة عن استعمال اللفظ في كلام الله تعالى ورواه  
مجتهد عن فرسبة المجاز وهذا وان وقع في القرآن العزيز مجاز الا ان الاخبار قد فسرت به بالحق الامم وكل وقوعه في كلام الرسول انما وقع بالحق الامم كماله  
سيظهر لك ان الله تعالى فيكون حقيقة شرعية في المعنى الامم وان رادوا بحقيقة اللغوية كما يفهم من كلام المحقق المذكور ومن تبعه في ذلك فليس  
انه لا يصلح الحمل على الحقيقة اللغوية الامم تعذر الحمل على الحقيقة الشرعية والعرفية الخاصة كما قرره في غير موضع وثاننا ان كلام اهل اللغة انهم لما

التبني الحكم



## في النبذ

1150

[illegible]

ۛوان من التمرخلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الحقوق



من قال بفساد الخمر في حكم الفقاع حكمه ونقله في رواية المتنوي اجماعا على ذلك في المعبر عن الشيخ انه قال والحق احاطنا بالفقاع بالخمرة يعني في النفس  
وهذا انفراد الطائفة ثم قال المحقق يمكن ان يقال الفقاع خمر فيلحقه حكمه ما انا نة خرفنا ما ذكره علم الهدى رحمه الله قال قال احمد بن حنبل في الخبرين  
عن حمزة قال الغبير التي هي النبيذ عنها في الفقاع قال عن ابي هاشم الواسطي الفقاع نبيذ الشعير فاذا نشد وهو خمر وعن زيد بن اسلم الغبير التي هي  
النبيذ عنها هي الاسكره وغريه ما انه قال الاسكره خمر ومن طريق الاصحاب من ما رواه سليمان بن جعفر قال قلت للرضا عليه السلام ما تقول في شرب الفقاع  
فقال هي خمر مجمل وهو عن الوشا قال كتبت اليه يعني الرضا اسئله عن الفقاع فقال حرام وهو خمر وعنه قال محمد بن اسحق قال ابن الجنيدي تحريمه من جهة  
وضارته انا نة اذا كثر فيه العمل لا يقال الخمر من الستر وهو ستر العقل لاسترخ الفقاع لا نأقول التسمية ثابتة شرعا والتجوز على خلاف الاصل فيكون  
في المشرك وهو ما مع حرم النبيذ غلبا نة واذا ثبت ان الفقاع خمر وقد بينا حكم الخمر فاطلب حكم الفقاع هناك انتهى كلامه قال في المعالم بعد نقل ذلك عنه  
يرد على احتجاجه باخبارنا لا دخاله في حقيقة الخمر فاما ذكرنا في احتجاجه السابق لا دخال المسكرات واما ما حكاه المرتضى رحمه الله في خبره في ثبوت مثل فاعده  
على اجماع المدعي يؤيده ما رواه الكليني رحمه الله بن محمد بن يحيى ثم اورد رواية الجيلة البصر المتقدمة اقول ما اورد عليه هناك لا احتجاج باخبارنا لا دخال الفقاع  
في حقيقة الخمر ما ذكرناه سابقا قد بينا ضعفه وان هذا الاطلاق حقيقة شرعية ومن الاخبار الدالة على ما دللت عليه هاتان الروايتان المذكورتان في كلا  
الحقوق قول الحسن بن علي بن فضال هو الخمر وفيه حد شارب الخمر وقول الصادق عليه السلام في وثيقة عمار هو خمر وقوله في رواية الحسين القلانسي لا  
تقر به فانه الخمر في رواية محمد بن سنان هو الخمر يعني ما في رواية زرارة عن الصادق لوان سألنا في اسواق المسلمين لرفع عنهم هذه الخمرة وفي بعضها هو خمر  
مجهول وفيه حد شارب الخمر ومن اجل هذه الاخبار رجح صاحب الخبر في هذا المقام ما ذكره سابقا ما قد منا نقله عنه حيث قال بعد ايراد جملة من هذه  
الاخبار لا يخفى انه وان امكن ايراد النظر السابق هناك لكن الانسان من هذه الاخبار يستغادره مثل الخمر في جميع الاحكام ويؤيده رواية الجيلة البصر  
ثم قال الرواية كما قد متنا ما صاحبك فانه قال في الحكم بنجاسته مشهور بين الاصحاب به رواية ضعيفة السند جدا نعم ان ثبت اطلاق الخمر عليه حقيقة  
كما ادعا المصنف في المعبر كان حكمه حكم الخمر وقد تقدم الكلام في انتمى قوله وقد تقدم الكلام في اشارة الى مناقشة التي اشرنا اليها انما في عموم اطلاق الخمر فظاهرها  
التوقف وعدم القول بالنجاسة لعدم صدق الاطلاق عنده وحكمه بضعف الخبر الدال على النجاسة والعجيب منه انه حيث لم يقف على منابطة ولم يرجع الى رابطة  
الخبر المذكور عليه بالضعف ان كان كان لكن اتفاق الاصحاب على الحكم المذكور جابر لضعفه اذ لا مخالفة في المسئلة ولهذا ان المحقق الشيخ حسن في ما قد متنا  
عنه انما اعتمد على اجماع وايدى بالرواية وهو من غير موضع من كتابه قد جرى على هذه الطريقة وقد ذكر في المسئلة الدم الاقل من حصته بعد ان نقل  
الروايات الدالة على نجاسته طعن فيها بضعف السند مع كونها مطابقة لمقتضى ما ذكره الا انه لا يخرج مما عليه الاصحاب من انتمى على هذا ففسد اعرف ذلك  
فاعلم ان المفهوم من كلام الاصحاب من ان الحكم بالتحريم والنجاسة تابع للاسم فيثبت ما صدق الاسم تعلقت به الاحكام قال في ذلك بعد ذكر المصنف الفقاع الاصل  
فيه ان يتخذ من ماء الشعير كما ذكره المرتضى رحمه الله الانصاف لكن لما كان التعلق على التسمية ثبت له ذلك سواء علم من غير ما يوجد في اسواق اهل  
الخلاف ما بينهم فقاموا يحكم بتجريمه تبع الاسم لا لونه ان يعلم انتفاؤه قطعا وبخلاف سببه حيث قال بعد نقل كلام المرتضى رحمه الله في الانتصاف وينبغي  
ان يكون المرجع فيه الى العرف لانه الحكم فيما لم يثبت فيه وضع شرعي ولا لغوي اقول المفهوم من الاخبار ان الفقاع على قسمين من حيث حاله ظاهر وهو ما لم  
يحصل فيه الغليان والنشيش ايام نبذ ومنه ما هو حرام بخمر وهو ما يحصل فيه الغليان والى ذلك اشار ابن الجنيدي فيما نقله عنه في المعبر فيما قد متنا من عباد  
وجملة من الاصحاب قد عدوا كلام ابن الجنيدي خلافا في المسئلة حيث ان ظاهرهم القول بالتحريم مطلقا والمسئلة هو من ذهب ابن الجنيدي وعليه تدل صحة  
ابن الجنيدي من مرزم قال كان يعمل لا في الحسن ع الفقاع في منزله قال ابن الجنيدي لم يعمل فقاع يعني في رواية عثمان بن عيسى قال كتب عبد الله بن محمد الرازي الى  
جعفر قال اني قد فسر الفقاع فانه قد اشتبه علينا مكره هو بعد غليانه ام قبله فكتبتم لا تقرب الفقاع الا ما لم يضر انيته كان جديدا وعاد الكفا  
اليه في كتبنا اسئل عن الفقاع ما لم يغلا انا ان اشربه ما كان في انا جديدا وغير ضار ولم اعرف هذا الضار والجديد وسئل ان يفتر ذلك هل يجوز  
شربا يعمل في العضادة والزجاج والخشب ينحو من الاول في كتبنا الفقاع في الزجاج وفي الفخار الجديد الى قدر ثلث عملات ثم لا تقدم منه بعد ثلث عملات  
الا في انا جديدا في الخشب في ذلك المستفاد منها ان الفقاع الذي يتعلق به التحريم وخرجت الاخبار بل منع عنه وانه خمر هو الذي يغلي وغليانه عبادة عن  
واعتلا نة ان من الفقاع ما لا يكون كذلك وهو حلال وفيه فاطلاق اصحابنا القول بالتحريم وجعلهم التحريم دائرا وصدق اسم الفقاع ليس في محله ثم ان ظاهرهم  
كما تقدم في عبادة المحقق انه لا يشترط فيه بلوغ حد الاسكار وطعم الاخبار ايضا ان الدار في الفرق بين الحلال والحرام من قسميه انما هو الغليان وعدمه  
الاهم الا ان يدعى انه بالغليان يكون مسكرا كما اشار الى اشربة المسكرة ولم اقف هنا على دليل قاطع يظهر منه حكم المسئلة الا الخبران المذكوران  
وما فيهما ليلين من الاجمال كما عرفت ولكن فله كلام الاصحاب من هو ما ذكرناه كما لا يخفى على من لا حظ كلامهم واصرح من عبادة المحقق فيما قلنا ما ذكره  
في مجمع البحرين للشيخ الثقة الزاهد الشيخ فخر الدين بن طبريز والفقاع كرم ان يشرب يتخذ من ماء الشعير فقط وليس بمسكرو لكن ورد في النهي عنه قيل  
سمي فقاعا لما يرتفع في راسه من الزبد هذا واما ما ذكره في كمن انه ينبغي ان يكون المرجع فيه الى العرف لانه الحكم فيما لم يثبت فيه وضع شرعي لا عرفي  
ففيه انه وان اشبهه ذلك بينهم وجعلوه من القواعد التي يبنون عليها الاحكام الا ان فيه او لا ان المفهوم من الاخبار على وجه لا يعتبر به الانتكاد عند  
من رجح اليها واما قبل فيها بعين الاعتبار ان الواجب في صورة عدم العلم بالخبر المراد من الخطاب الشرعي هو الفحص والبحث عن اخبارهم عن تحصيل المعنى المراد  
ومع عدم الوقوف عليه هو الرجوع والوقوف على جادة الاحتياط وثانيا ان الحوالة الى العرف مع ما علم يقينا من ان العرف الذي عليه لنا يختلف  
باختلاف البلدان والاقطار فكل قطر لهم عرف واسطلاح ليس غيرهم من سائر الاقطار ومن المعلوم ان الاحكام الشرعية مضبوطة معينة فكيف



تألفها هو مختلف متعدد مضافاً لذلك أن تتبع جميع الأقوال في الاطلاع على ذلك العرف من غير بل متعدي كما لا يخفى وفيما نحن فيه من هذه المسئلة  
 فقد عرفت الحكم فيها تماماً نقلنا من الخبرين المذكورين حمداً ذكرنا والله العالم الثالث الحق جمع من الاصحاب من المسكرات في نجاسة العيص <sup>النجاسة</sup>  
 غلا واشتد ولم يذهب ثلثاه وبعض علو الحكم على مجرد الغليان وبعضهم على الاشتداد قال في المعتمد نجاسة العيص بغليانه قبل اشتداده تردد ما بين  
 ضلوع اجماع فقهاء ثنائهم منهم من اتبع التحريم بالنجاسة والوجه الحكم بالتحريم مع الغليان فحين ذهب الثلثان ووقوف النجاسة على الاشتداد والمراد بالغليان  
 انقلابه وصيروره من غير اسفله اعلاه وبلا اشتداد انقلاطه والثلثان لا يربى التحريم بترتب على مجرد الغليان بلا خلاف فتوى انما الخلاف  
 في النجاسة هل ترتب على ذلك ايضاً وتوقف على الاشتداد والظن من كلام كرى وكذا المحقق الشيخ على ان الاشتداد مسبب عن مجرد الغليان فالغليان والنجاسة  
 متلازمان والذكي عليه لا كثره وما صرح به المحقق من ان الاشتداد وان بينهما زماناً متحققاً كما هو المشاهد بالوجدان خصوصاً في الذي يغلي من نفسه او  
 في الشمس لمن الظن من كلامهم ان القول بالنجاسة هو المشهور فمن صرح بالنجاسة المحقق في المعتمد قال في بيع بعد ان ذكر المسكرات وحكم بنجاستها في حكمها  
 العيصية اذا غلا واشتد المراد بالغليان انقلابه صيروره اعلاه اسفله وباشتداده حصول انقلاطه والثلثان فيه بذلك صرح العلامة في المنهاج في الحكم  
 على الغليان والاشتداد في كره والعيص اذا غلا حرم حتى يذهب ثلثاه وهل يخفى بالغليان او يقف على الشدة اشكال وهو صريح في حرمه بالنجاسة انما هو  
 في حصوله بمجرد الغليان او يتوقف على الاشتداد وفي لفظ الخبر وكل مسكر ولفظ الفقاع والعيص اذا غلا قبل ذهاب ثلثيه بالنار او من نفسه بخبره الى كثر  
 علمائنا كالمفيد الشيخ جعفر المرتضى في الصلاح وسلا و ابن ادريس ثم نقل خلاف ابن العتيق في قصبة تقدم في الخبر وظكلام نسبة القول بالنجاسة في جميع  
 هذه الاشياء المعدودة في كلامه التي من جملة العيصية الاكثر منهم هو لا المذكورون وبالجملة فالظن القول المذكور مشهور ولا يباين المتأخرين وبذلك  
 في قولهم والذكي يظن من كرى ان القائل به قليل حيث قال في حكمها العيصية اذا غلا واشتد في قول ابن خزيمة وفي المعتمد بحرم ثم نقل ملخص عبارة المعتمد في قول  
 الفضل في نهايته ان قال ولم نقف عليه في قول بالنجاسة مع انه ممن قال بذلك في الرسالة الالفية وبالجملة فان من ذكر العيص في هذا المقام فانما صرح فيه  
 بالنجاسة ولكن جملة من المتأخرين لم يترجموا لعدم الدليل على ذلك لهذا قال الشهيد الثاني في شرح الالفية ان تحقق القولين في المسئلة مشكوك فيه بحجة  
 لا قائل الا بالنجاسة وفيه رد لما ذكره في كرى من انه لم يقف عليه من ذكره على القول بالنجاسة نعم قال في ك ان نقل عن ابن ابي عمير التحريم بطهارة وما ل  
 اليه جرد في حاشية القواعد وقواه شيخنا المعاصر سلمه الله تعالى وهو المعتمد متمسكاً بمقتضى الاصل السالم عن المتأخرين انما هو الظن ان نقل عن ابن ابي عمير  
 انما هو بسبب خلافه في الخبر وقوله بطهارة المستلزم لطهارة ما حمل عليه نعم قول المتأخرين بالبطهارة لا صير فيه ولا منافاة لما ذكرناه وكيف كان فانما لم نقف  
 لهم فيما ذهبوا اليه من القول بالنجاسة على دليل لم ينقل احد منهم دليل في المقام قال في كرى على اثر الكلام المتقدم ولا يضر على نجاسة غير المسكر وهو مشكوك  
 وقال في البيا ايضاً انما لم نقف على نص يقضي بتخييه الاما دل على نجاسة المسكر لكنه لا يكره مجرد غليانه واشتداده ونقل في المعامل عن والد في المسائل  
 نجاسته من المشاهير غير اصل القول قد صرح الامين الاستر في تعليقاته على ك باختيار القول بالنجاسة واستدل على ذلك بصحة خبر محمد بن عمار قال سئلت  
 عن الرجل من اهل المعرفة ياتي به بالخبج ويقول قد طبخ على الثلث انا اعرفه انه يشربه على النصف فقال اخبرنا عنه قال والطلاق الخبر يقتضي لم يحكم به اقول هذه  
 الرواية بهذا المتن دوامها في كرى عن معاوية بن عمار ما ذكره عن محمد بن عمار فالظن انه من سهو قلمه ايضاً في سند الرواية يونس بن يعقوب حديثه عندهم  
 معدود في الموثق لتصح صحتها منهم بكونه فطحياً وان وثقه اخرون وهذا المتن الذي نقله هو الذي في كرى واما المتن المنقول في كرى فهو عن ابي عمير عن ابي عمير  
 وهذه صورته سئلت الصادق عن الرجل من اهل المعرفة بالحق ياتي به بالخبج ويقول قد طبخ على الثلث انا اعلم انه يشربه على النصف فاشربه يقول وهو  
 يشربه على النصف فقال لا تشربه وعلى هذه الرواية فلا دلالة في الخبر والعجب من صاحب الولف والوسايل قد نقل الرواية بالمتن الذي في كرى في كتابين  
 المذكورين ولم يثبتها للمذايبي من الاشكال المذكور وكيف كان فالاعتقاد على ما ذكره الشيخ مع خلو في منه لا يخفى من اشكال لما عرفت من احوال الشيخ وما وقع  
 له من التعريف في الرواية والنقصان في الاخبار ومع اغراض النظر عن ذلك فاشبات النجاسة بذلك لا يخفى من توقف اذ لعل الغرض من التشبيه انما هو بالنسبة  
 الى التحريم المتفق عليه بالجملة فاصالة الطهارة اقوى من تمسك حتى يقوم الدليل على ما يوجب الخروج عنه ونحن انما خرجنا عنه في الفقاع لاستفاضة الروايات  
 بكونها خارجة عما عرفت وترتب هذا المعنى على هذه الرواية مع ما عرفت من العلة محل توقف والله العالم تلخيصاً يشتمل على الكلام في حل عيصية القرم  
 والترتيب هذه المسئلة وان كانت خارجة عن محل البحث ان الاصل في كتاب الاطعمة الاشارة الى انها لما كانت من الضروريات التي تلجأ اليها الحاجة المعرفة  
 حكمها لا ابتلاء الناس بها ووقع الخلاف في مدة الاذمة المتأخرة فيها وهذا كثر السؤال عنها وربما صنف فيها الوسائل اكثر القائلون فيها بالتحريم من الدلائل  
 التي لا تصلح عند التأمل الى طائل في ايقاع الناس في المشاكل والمعاصل فزيت ان كشف عن وجه حقيقة نقاب الاحكام واحيط فيها بالمراد من النقض والبرام على وجه  
 لم يبق اليه من الاعلام مديلاً باخبار اهل الذكرو وتحقيقات تلذها الافهام وان طال بذلك رغام الكلام فانه لما ذكرنا من اهم المهام فاقول وبالله التوفيق  
 ان الكلام هنا في الطهارة والنجاسة والحل والحرم في كل من الفردين المذكورين اما عيصية الربيب في لظان لا خلاف في طهارة وعدم نجاسته بالغليان فانه لم اقف  
 على قائل بالنجاسة هنا وبذلك صرح في الذخيرة ايضاً فقال بعد الكلام في نجاسة العيصية العيصية وهل يلحق به عيصية الربيب اذا غلا في النجاسة لا اعلم بذلك قال في  
 واصل التحريم فالاكثر على عدمه انتهى يلوح من كلام شيخنا الشهيد الثاني وقوع الخلاف هنا حيث قال بعد الكلام في نجاسة عيصية العنب لا يلحق به عيصية  
 وغيره في الربيب في الفقه ما لم يحصل فيه خاصية الفقاع للاصل في خروج من عنب العنب ذهاب ثلثيه بالشمس قال في شرح الرسالة ولا يلحق به عيصية الخمر وغيرها  
 ولا الربيب على اصح القولين للاصل في ضعف متمسك القائل بالاحاق انتهى هو جليل من ذلك علم ان الخلاف انما هو في الربيب اما الخمر وغيره فقد عرفت  
 نقل شيخنا المذايبي الى اجماع النجاسة عدمه فيبقى البحث في التحريم في كل منها وادعوه والبحث في ذلك يتوقف على تقديم مقدمة تشمل على ما يريد يظهر

النجاسة

النجاسة



المحق منها لكل ما بالك فاصد يتفح بهما طة المسئلة من المقامد الفائدة الأولى لا يخفى ان المستفاد من اخبار اهل العصمة <sup>ع</sup> ان العصير صفر فم <sup>ع</sup>  
اسم لما يؤخذ من العنب طه وان ما يؤخذ من التمر <sup>ع</sup> يسمى بالنبيذ وما يؤخذ من الزبيب <sup>ع</sup> يسمى بالنبيذ وبما الملق النبذ <sup>ع</sup> يضم على ماء الزبيب هذا  
هو الذي عليه العرف ايضا فانه لا يخفى ان العصير مما يطلق على الاجسام التي فيها مائية لا استخراج الماء منها كالعنب مثلاً والزمان والبلخ بنوعيه ونحو ذلك  
واما الاكلية الصلبة التي فيها خلابة او حوضه ويراد استخراج خلالاتها وحوضتها مثل التمر والزبيب التماق والزرك نخوها فانه انما يستخرج ما فيها  
من الخلابة والحوضة اما بنذ ما في الماء ونقعها فيه زمانا يخرج خلالاتها وحوضتها الى الماء وانها تترسب الماء من اول الامر من غير نقع وانها تغلى  
بالتاراجل في ذلك المعول عليه الصل الاول انما هو النبيذ في الماء <sup>ع</sup> والنقع فيه كما ستطلع عليه انشاء الله تعالى وهذا ظاهر يشهد به الوجدان  
في البلدان وهذا ايضا صرح كلام اهل اللغة قال الفيض في المعجم المنيخ مادة عصير العنب نخوه عصرا من باب ضرب استخرجت مائه وقال في مادة نقع  
المدام وغيره انما تركته في الماء حتى انتقع وهو نقيع الان قال يطلق النقيع على الشراب المختزن في ذلك يقال نقيع التمر والزبيب وغيره اذا ترك في الماء  
ينقع من غير طبخ انتهى فانظر في هذا الكلام في المقصود المرام من الفرق بين القسمين والتغاير في الاسمين بمجمل ما يتخذ من الاجسام المائية عصير  
ما يتخذ من التمر والزبيب نخوها نقيعا وقال في باب من مرست التمر من باب قتل كفته في الماء حتى تفلل اجزائه انتهى قال ابن الاثير في النهاية وفي  
حيث الكرم يتخذ منه زيبا ينقعونه اي يخلطونه بالماء ليصير شرابا الى ان قال والنقيع شراب يتخذ من زبيب وغيره ينقع في الماء من غير طبخ وقال  
في مادة عصير العنب نخوه يعصره وهو معصور وعصير استخراج ما فيه الى ان قال عصيره ما يجلب قال في مادة نقع والنقيع البشرا الكثير الماء المجمع  
الكحل ينقع شراب من زبيب وكل ما ينقع تمر او زيبا او غيرها انتهى في صريحه ايضا في المراء وقال في مجمع البحرين في مادة عصير والعصير من العنب يقال  
عصير العنب عصرا من باب ضرب استخرجت مائه واسم الماء العصور فيل بمعنى مفعول وقال في مادة نقع والنقيع شراب يتخذ من زبيب ينقع في الماء من غير  
الطبخ وقد جاء في الحديث كك في مادة بنذ والتبيذ ما يعمل من الاشربة من التمر والزبيب العسل المظفر والشعر بنحو ذلك انتهى هو ظاهر في المطلوب الوجه  
المجرب على هذا فقد اتفق على صحة ما ذكرناه الشرع والعرف واللغة وبذلك يظهر انه حيثما يذكر العصير في الاخبار فاما يرد به ماء العنب الاعم قرينة  
تدل على العموم وان ماء التمر والزبيب لا يدخل في الملاق هذا اللفظ فان قيل ان التمر والزبيب بعد نقعهما في الماء وخرج خلالاتهما يعصران فيصعد  
عليهما العصير بذلك قلنا نعم انما يعصران كما ذكرت ويطلق عليهما العصير لغة بمعنى المعصور الا ان صيتهما ذكرنا من الفرق والتمية انما هو بالنسبة الى استخراج  
في تلك الاشياء من الماء او غيرهما من اول الامران المعصور يستخرج ما هو من اول الامر بالعصر ولا يحتاج الى امر اخر غيرهما وهذا ونحوها فانه يحتاج اولا  
للاضافة الى الماء اليها ثم نقعها او غليها او مرستها حتى يخرج ما فيها ثم تعصر ذلك وتصفر من الاخبار الصريحة فيما فصلنا الدالة على ما ادعينا صحتها  
الوجه بن الحجاج عن الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله الخمر خمسة العصير من الكرم والنقيع من الزبيب السبع من العسل المزمن الشعر النبيذ  
من التمر ونحوها من غير ان يسمي لها شيئا قد تقدمت قريباً في بابها وورد في الاخبار بلفظ العصير كقوله في نسخة عبد الله بن سنان كل عصير صابته  
النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه وقوله في نسخة حماد بن عثمان لا يحرم العصير حتى يغلى وقوله في رواية حماد بن عيسى ما سئل عن شراب العصير فقال اشربه ما لم  
يغل فاذا غلا فلا تشربه في رواية ديهج اذا نزل العصير غلا حرم وفي رواية محمد بن الهيثم عن رجل عن الصادق عليه السلام قال سئل عن العصير يطبخ في النار حتى يغلي  
من ساعته فيشربه صاحبه قال اذا تغير عن حاله فغلا فلا يشربه حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وامثال ذلك ايضا كقوله في نسخة المصنف فانه يجب حمله على العصير  
العنب حمل المطلق على المقيد كما هو القاعدة المشهورة والمتكررة في المصنفات وما يزيدك بيانا وايضا هذا الحمل المذكور ورد جملة من الاخبار والدالة  
على العلة في تحريم العصير بعد غليانه وقبل ذهاب ثلثيه حله بعد ذلك فان مؤداه هو العنب طه دون غيره من الاشربة فمن ذلك ما رواه في غير الج  
الربيع الشامي قال سئل الصادق عن اصل الخمر كيف كان بدلا لها وحرامها ومنه اتخذ الخمر فقال ان آدم عجلما ابط من الجنة شتم من ثمارها فانزل الله تعالى  
قضيبي من عنب فمرسها طم ان ثمرها وراقا وبلغا ابا بليس لعنه الله فحاط عليها حاطا فقال آدم ما حالك يا ملعون فقال له بليس اهلها فقال كذبت  
فرضيا بروح القدس فلما انتهى اليه قصص عليه ادم قصته فخر روح القدس غضبا من نار ودمى به عليها والعنب في اغصانها لم يمتحط من ادم انه لم يبق  
شيء وظن بليس مثله ذلك قال فدخلت النار حيث دخلت قد ذهب منها ثلثاها وبقي الثلث فقال الروح اما ذهب نخط بليس لئاما بقي ذلك يا ادم  
وعن الحسن بن محبوب عن خالد بن نافع عن الصادق ع مثله ورواه في العلل بنحو ومادواه في فيض الحسن عن زرارة عن ابي بصير ع قال لما هبط  
نوح ع من السفينة غرس غرسا فكان فيما غرس الجبل ثم رجع الى اهله فجاء بليس لعنه الله فقلعها ثم ان نوحا عاد الى غرسه فوجد على حاله ووجد الجبل قد  
قلعت وجدا بليس عند ما فاتا مجريلا فاخبره ان بليس لعنه الله عليه قلعهما فقال نوح لا بليس ادعك الى قلعهما فوالله ما غرس غرسا احبلى منها ووالله  
لا ادمها خسر منها فقال بليس انا والله لا ادمها قلعهما فقال الجبل فيها نصيبا فجعل له الثلث فاني ان يرضى فجعل له النصف فاني ان يرضى فاجل نوح  
ان يزيد فقال جبرئيل يا رسول الله احسن اليك فان منك لاحسن اصل نوح ع انه قد جعل له عليها سلطا فاجل نوح له الثلثين فقال الباقى عليه السلام اذا اخذ  
عصرا فالحجته حتى يذهب الثلثان فكل واشرب فذلك نصيب الشيطان اقول الجبل بالضم الكرم او اصل من اصوله على ما صرح به اهل اللغة ورد في الكتاب  
المذكور ايضا في الموثق عن سعيد بن زبير عن الصادق ع قال ان بليس لعنه الله نزع نوحا في الكرم فاتاه جبرئيل فقال ان له حقاً فاعط الثلث فلم يرض  
ابليس لعنه الله فاعطاه النصف فلم يرض فخرج جبرئيل ناراً فاخترت الثلثين وبقي الثلث فقال ما عرفت النار فهو نصيبه ما بقى فهو لك يا نوح حلال ورد في  
في العلل بسند عن محمد بن مسلم عن الصادق ع قال كان ادم يقول ان نوحا حين امر بالغرر كان ابليس الى جانبه فلما اراد ان يغرس العنب قال هذه الشجرة لي فقال له  
نوح كذبت فقال بليس في منها فقال نوح لك الثلثان فمن هنا طالب الملاقاة على الثلث وروى فيه ايضا بسند عن وهب بن منبه قال لما خرج نوح من السفينة







عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام ورواية ابراهيم بن ابي البلاد قال دخلت على جعفر بن الرضا عليه السلام فذكر لي ما كان في ذلك اليوم من حديث  
 الائمة عنه وعطش فاستقي ماء فقال يا جارية اسقيه من نبيذ فجاثتني بنبيذ من نبيذ فخرجت من صفر فوجدته احل من العسل فقلت لهذا الكافر معدتك قال فقال  
 لي هذا من صدقة النبي يؤخذ غدة فيصبت عليه الماء فتمسك به جارية واشربه على اثر الطعام لاساؤه فاذا كان الليل اخذته لجارية فسقته هل الدابة قلت  
 له ان اهل الكوفة لا يرضون بهام هذا قال وما نبيذهم قال قلت يؤخذ التمر فيقع ويلقى عليه العقود قال وما العقود قلت للاذني قلت حب  
 به من البصرة فيلقى في هذا النبيذ فيخلط ثم يسكن ثم يشرب فقال هذا حرام وفي رواية اخرى هذا الراوي عنه ما يقع في وصف نبيذ اهل الكوفة قال في اخر الخبر وما  
 الاذني قلت بقل لم يصري به في الاناء فيلبد النبيذ ويخلط ثم يسكن ويشرب فقال هذا حرام وحكمه بالتحريم في هذين الخبرين من حيث الاسكار ومثيرة  
 خمرها بوضع فيه كما تكرر في الاخبار مما تقدم وبالله انشاء الله تعالى من اضافة المسكر الى النبيذ في حال نضجه عليها انه ونصريحهم به بان يصير خمر مسكرا وموثقة  
 سماعة قال سئلت عن التمر الذي يخلط بالنبيذ فقال لا وقال كل مسكر حرام وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسكر كثيره فقليله حرام وقال لا يصلح في النبيذ  
 الخمر وهي العسكرة اقول انما منع من خلطها بالنبيذ لكون المعجونة مشد هو الخمر الذي تكرر في الاخبار المنع منه من وضع العكر فيه حتى يصير مسكرا  
 كما يدل عليه ثمة الخبر المذكور ورواية يزيد بن خليفة في رجل من بني الحارث بن كعب قال اتيت المدينة وزياد بن عبد الله الحارثي عليها فاستاذنت على الصلوات  
 فدخلت عليه سلمت عليه ثم كنت من مجلسي فقلت للشافع عليم في رجل من بني الحارث بن كعب هذا الذي اتيتك من المدينة ومودتك اهل البيت قال فقال  
 كيف اهتديت للمودة تنال اهل البيت فوالله ان تجتهد في بني الحارث بن كعب لقليل قال قلت له جعلت فداك اني غلاما خراسانيا وهو يعمل العطاف وله  
 هم شهر يمين اربعة وهم يتدعون كل جمعة فيقع الدعوى على بعضهم فيصيد على كل خمس جمع جمعة فيصلي النبيذ والهم قال ثم اذا فرغوا من الطعام والهم  
 باجانه ملقون نبيذ اثم جاء بمطهرة فاذا ناول انسانا منهم قال لا تشرب حتى تصلي على محمد وال محمد واهتديت الى مودتك لهذا الغلام قال فقال لي استومن به خير  
 واقرب مني السلام فقل له يقولك جعفر بن محمد انظر الى شريك هذا الذي تشربه فان كان يسكر كثيره فلا تقرب من قليله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر حرام الحديث  
 فانظر الى من هو هذا الخبر في عموم تحليل النبيذ مالم يعد المسكر منه فان المقام مقام البيان والحاجة وقصد هداية ذلك الغلام الى الحلال ودون الحرام فلو كان  
 هنا فرد اخر من النبيذ غير مسكر حراما لثب عليه المنع من شربه ورواية الفضل بن يساعن الباقية قال سئلت عن النبيذ فقال حرم الله تعالى الخمر بعينها وحرم رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر والتقريب ان السائل سئل عن النبيذ وما يحل منه وما يحرم فاجابه بان الله حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الاشرية هو ما اسكر خاضعة خرج منه العصير  
 اذا غلا ولم يذبل ثلثاه بالنص ومن بقي ما عداه تحت الاطلاق ورواية يونس بن عبد الرحمن عن خولي بن يزيد قال سئلت الشافعي فقلت له اني اصنع الاشرية  
 العسل وغيره واتهم بكمفونة صنعها فاصنعها لهم قال فاصنعها ادفعها اليهم وهو حلال قبل ان يصير مسكرا وفيه كما ترى لا تعطانه لا يحرم من الاشرية الا المسكروا  
 عداه فهو حلال لان المقام مقام البيان فلو كان ثمة فرد اخر ذكره وصيغته صفوان قال كنت مبتلى بالنبيذ فوجدته معجابه فقلت للشافع اصف لك النبيذ فقال بل انا  
 اصفه لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام وما اسكر كثيره فقليله حرام فقلت هذا نبيذ الساقية بفناء الكعبه فقال له ليس هكذا كانت الساقية اما الساقية  
 زمزم فتكلم من اول من غيرهما قلت لا قال العباس بن عبد المطلب كانت له جلة افتكرها لجملة قال لا قال الكرم كان ينفع الزبيب غدة ويشربه بالعش وبنقعه  
 بالعش ويشربه من الغديديان يكسر غلظ الماء عن الناس ان هو لا وقد تعدوا فلا تشربه ولا تقرب من تقريبه فيها انهم اضرب عن وصف السائل الى  
 الوصف لاسكارا موجب للتحريم فلو كان للنبيذ شتم اخر محرم وهو ما غلا وان لم يسكر لما حسن هذا الاضرب الى المسكر خصوصه صيغته معوية بن وهب قال  
 قلت للشافعي ان رجلا من بني عتبة وهو رجل من صلحاء مولى لك امرته ان اسك عن النبيذ فاصفه لك فقال ما انا اصفه لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام فما اسكر  
 كثيره فقليله حرام الحديث والتقريب كما تقدم في سابقه ورواية كليب الاسدي قال سئلت الشافعي عن النبيذ فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال في خطبته انما  
 الاوان كل مسكر حرام الاوما اسكر كثيره فقليله حرام ودواية محمد بن مسلم قال سئلت عن نبيذ قد سكن غليانه قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام الى غير ذلك  
 من الاخبار الواردة في هذا المضمار وكما ترى في فصول المقالة متطابقة الدلالة لتعطانه لا يحرم من النبيذ غير المسكر لان التسويات في هذه الاخبار كلها عن  
 النبيذ الذي يحل منه وما لا يحرم منه فاجابوا في بعض بان الحلال منه هو التبيع الذي لم يسكر كثيره وفي جملة ان جميع ما يطبخ ويغلى بالنار فانه يصير مسكرا  
 وذلك لاعتنا عليه الناس في تلك الايام من وضع العكر فيه لم يتجوز به بالخمر والاذني الظاهرة من المسكر القديم الذي يضعونه في هذا الماء لجد يد الكرم  
 يطبخونه حتى يسرع باسكاره ويكون مثل الخمر الذي يوضع في العجين وعطه ذلك كانت امة تهم في النبيذ المبوخ فلذا خرجت الاخبار عنهم مستفيضة بتجريمه  
 والنصريح بكونه مسكرا ولو كان يحرم الغليان بوجوب التحريم وان لم يبلغ حد الاسكار لجري له ذكره واشارة في بعض هذه الاخبار وما ادعاه بعض فضلاء  
 المعاصرين من انه يحرم الغليان بمصلحته التكرار ومبايحه باعتبار بعض الاخرجه وبعض الامكنة والاهوية وصنفه في القول بتحريم عصير التمر رسالة الكرم  
 فيها من عدمه من الدلائل في تطويل غير طائل من جملة دعواه في الجواب عن هذه الاخبار بحصول الاسكار في ماء التمر تحريم الغليان اشتد ولم يشتد ولا يخفى ما  
 فيه على غير العادة النبيذ فضلا عن الخمر وهذه عامة الناس جميع الاقطار يطبخون الاطعمة بعصير التمر والتدبير بل يطبخونها خاصة وياكلونها  
 ولم يدع احد منهم حصول الاسكار وبالحجة فبطلان هذا الكلام اظهر من ان يحتاج الى تطويل في المقام ولا شاهد بلغ من ضرورة الغيا وعدو له لو وجد  
 ومن اظهر الاخبار في الباب او ضحها دلا ليعتد ذوي الايمان بما رواه في بسند عن محمد بن جعفر عن ابيه عليه السلام قال قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم من  
 اليمن فسئلوا عن ما لم دينهم فاجابهم القوم باجمعهم فلما ساروا مرحلة قال بعضهم لبعض نسينا ان نسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما هو اثم النسا ثم نزل القوم  
 ثم تعثوا فذلهم قاتل الوفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان القوم قد بعثونا اليك يسئلونك عن النبيذ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما النبيذ فصفوه  
 لي فقالوا يؤخذ من التمر فينبد في اناء ثم يمت عليه الماء حتى يمتلئ ويوقد تحت حتى ينضج فاذا انضج اخذوه فالقوه في اناء اخر ثم ملبوا عليه ماء ثم ملبوا



لثوب ثم يلقى ناء ثم يصيب عليه من عكر ما كان قبله ثم يهدد ويغشم يسكن على عكره فقال رسول الله يا هذا قد كثرت فيسكن قال نعم قال فكل مسكرا حرام قال  
 فخرج الوغد حتى انتهوا الى اصحابهم فاجروهم بما قال رسول الله فقال القوم ارجعوا بنا الى رسول الله فسنسئل عنه ما شافتم ولا يكون بيننا وبينه سفير فخرج  
 القوم جميعا فقالوا يا رسول الله رضنا ارضه وبيته ونحو قوم نعمل الزرع ولا نقوى على العمل الا بالنبيذ فقال لهم رسول الله صفوه لي فوصفوه كما وصفه  
 اصحابهم فقال رسول الله افيسكن فقالوا نعم قال كل مسكرا حرام الحديث قد جاء هذا الخبر مفصلا باوضح تفصيل لا يعتريه القيل والقال هو صريح في المطلوب  
 والمراد عري عن وصمة الشك لا يراد هذا الخبر ظاهر الرد على ذلك الفاضل المتقدم ذكره المسمى لحصول الاسكار بالغليان فانه لو كان الامر كما توهم  
 لم يكن لسؤال النبي عن الاسكار معنى فان الرجل قد ذكر في حكاية عن صفه النبيذ انه غلامتين وفي الغلية الثانية وضع فيه العكر ولو كان السكر يحسد  
 بمجرد الغليان لكان رسول الله بمجرد الغليان الاول بالجملة فالحديث المذكور واضح الظاهر وسالط النور لا يحسن اعترافه في هذه فروع فتور وقصور والله  
 المتكلم في الفائدة الثالثة المستفاد من الاخبار المتقدمة في الفائدة الاولى ان العصير الجيد على قسمين منه ما يغل ويمنع ما لا يغل والاول منه ما  
 يكون محموا وهو ما غلا قبل ذهاب ثلثيته ما يكون حلا وهو قبل الغلي ما بعد ذهاب ثلثين والقسم الثاني انهم منه ما يكون محموا وهو ما لم يكن مكنه حتى اختم  
 ومما مسكرا ومما هو حلال وهو ما لم يبلغ الحد المذكور وما النبيذ كما صرح به الاخبار في الفائدة الثانية فليس لا قنما غلا او لم يغل ان اسكر في قوم  
 وان لم يسكر فهو حلال الاسكار يقع فيه تارة بطول مكنه في الاناء حتى يختم ويصير مسكرا كما يشير اليه حديث التقاية وقوله ثم بعد ذلك كما كان القبا  
 يفعل لكس غلظة الماء وان هؤلاء قد تعدوا فلا تشرب به يعني انه لما وصلت النوبة الى هؤلاء المسكين لشرب النبيذ المسكر تعدوا في الزيادة في التمر والخبز  
 التي يبيدونه وطول مكنه في الاول حتى صارت مسكرا واليه يشير ايضا قوله في حديث حنان بن سعيد يروى كان يامر الخادم بغسل الاناء في كل ثلاثة ايام لئلا يفسد  
 والا فكلهم لقة الاشتداد والمراد الكناية عن بلوغ حد الاسكار وتارة بالغل ووضع العكر فيه كما صرح به الاخبار المتقدمة وبالجملة فانه قد علم من هذه  
 الاخبار ان المحرم من العصير العنب قسما احدهما ما غلا ولم يذهب ثلثا والثالث ما اسكر وما المحرم من النبيذ فليس الا المسكر خاصة فلو كان ثمة قسم اخر يكون  
 محموا وهو ما غلا ولم يذهب ثلثا من عصير غير العنب لوصلت اليه الاخبار ودلت عليه الآثار وهي كما دريت خالية من ذلك روايات نزاع بليس مع ادم  
 ونوح المصروفة لعله التحريم بعد الغليان حتى يذهب ثلثان مودها انما هو العنب خاصة فان قيل ان بليس لم قد نزع ادم في الظل ايضا لما واه في  
 بسند عن علي بن الحزمة عن ابراهيم عن الصادق قال ان الله تعال لما مضى ادم امر بالحرث والزرع وطرح اليه غرسا من غرس الجنة فاعلم الظل والعنب والابواب التي  
 والرومان فغرسه ليكون لعقبه ذرية وكل هو من ثمارها فقال له ابليس لعنه الله يا ادم ما هذا الغرس لك لم اكن اعرفه في الأرض وقد كنت بها قبلك  
 ائذن ان اكل منها فاجاب ادم ان يطعمه فجاء ابليس عند اخر عمر ادم وقال لحواء قد جئت لبيع والعطش فالت له لحواء ما الذي تريد فقال اريد ان تذهب  
 من هذه الاثمار فقال لحواء ان ادم عهد الى ان لا اطعمك شيئا من هذا الغرس لانك من الجنة ولا ينبغي لك ان تاكل منه شيئا فقال لها فاعصيه في كوشيا  
 منه فابت عليه فقال ذرية امصه لا اكله فاحتد عنقودا من عنب اعطته ولم ياكل منه لما كانت حواء قد اكدت عليه فلما ذهب عنبه جذبته حواء من فيه  
 فاوحى الله لهم الى ادم ان العنب قد مضى وعدوك ابليس لعنه الله وقد حوت عليك من عصير النمر ما خالطه نفس بليس لم فحمت لئلا ياكل  
 ابليس مكرها حتى مضى العنب او اكله ليرت الكرم من اكلها الى الفوا وحجج ثمارها وما يخرج منها ثم انه قال لحواء امصصيه شيئا من هذا ثم كمل مصصيه  
 من العنب فاعطته ثم مضى منها وكان التمر والعنب اشدر رائحة وانكى من المسك لاذفروا حل من العسل فلما مضى ما عذ والله بليس خبت رائحتها وانقضت  
 حلاها قال الصادق ثم ان ابليس للمعوز ذهب بعد وفاة ادم فبالي اصل الكرمه والخلعة فجرى الماء في عروقها من بول عدو الله تعالى فمن ثم يجر العنب  
 فحرم الله تعالى ذرية ادم كل مسكر لان الماء يجر بول عدو الله تعالى والخلع العنب فصا كل يجر خمر لان الماء اختم في الخلعة والكرمة من رائحة بول عدو الله  
 تعالى ابليس لعنه الله تعال قلت هذا الخبر يجد الله تعال ان لم يكن حجة لنا لا يكون علينا وذلك ان سيا الخبر كما تقدمت الاشارة اليه انما هو الخلعة في بيان التحريم  
 المسكر من العنب التمر وغيرهما الا ترى الى قوله فاوحى الله لهم الى ادم ان العنب قد مضى وعدوك ابليس لعنه الله وقد حوت عليك من عصير النمر ما خالطه  
 ما خالطه نفس بليس لم فحمت لئلا ياكل عدو الله تعالى في قوله ثم بعد حكاية بول ابليس لم في اصل الكرمه والخلعة فجرى الماء في عروقها من بول عدو الله تعالى  
 فمن ثم يجر العنب التمر فحرم الله تعالى ذرية ادم كل مسكره ولا دلالة فيه ولا اشارة الى التحريم في التمر بمجرد الغليان كما تقدمت اخبار العصير العنب ذكر  
 ذلك فاعلم ان الكلام في هذه المسئلة يقع في مقامات ثلثة الاولى في ماء التمر اذا غلا ولم يذهب ثلثاه والمشهور ببل قد كان يكون اجماعا بل هو اجماع  
 هو القول بجليته فان لم نقف على قائل بالتحريم ممن تقدمنا من الاحباب فمن واما هذا القول بذلك في هذه الاصطفا المتأخرة فمن ذهب اليه فبخلاف ابو الحسن  
 الشيخ سليمان بن عبد الله الجوالي والمحدث الشيخ محمد بن الحسن الترمذي في الوسائل ثم اشتهر ذلك الآن بين جملة من الفضلاء المعاصرين حتى صفوا  
 فيه الوسائل واكثر من الدلائل التي لا ترجح اليها ذلك هذا هو الذي نال على تطويل الكلام في هذه المسئلة في هذا المقام وان كانت خارجة عن محل البحث  
 الابنوع مناسبة تقتضي التدخل في سلكه والانتظام درهما توهم وقوع الخلاف في الحكم المذكور من بعض عبارات الاحباب مثل عبارة المحقق في كتاب الحدود  
 في حيث قال واما التمر اذا غلا ولم يبلغ حد الاسكار فخير فيه تردد والاشبه بقاؤه على التحليل حتى يبلغ الشدة المسكرة انتهى مشكلا بانه حيث  
 قال بعد الكلام في عصير النبيذ حكمه بجليد المعصر منه واما عصير التمر فقد اختلف بعض الاحباب في حكمه في رواية عمارة وانت خير بان العباة الا  
 لا دلالة فيها بوجوبه على وجود القول بالتحريم لان التردد في الحكم لا يستلزم وجود الخلاف فيه بل قد يكون منشأه تعارض الادلة فيه وضعف المستند  
 دلالة او سندا او تعارضهما في ذلك كما هو دأب العلماء في كثير من عبارهم ومن ثم قال في ذلك في شرح هذه العباة وجه التردد في عصير التمر وهو  
 نفسه اذا غلا من نحو صدق اسم النبيذ عليه ومثابه عصير العنب من اصالة الاباحة ومنع صدق اسم النبيذ المحرم عليه حقيقة ومنع مساوئته

في النجاشة  
 في النجاشة  
 في النجاشة



العنب في الحكم خروج ذلك بنقص خاص في غير أصله وهذا هو الصحيح انتهى ويؤيد ما قلنا أيضا ما صرح به الفاضل الشيخ أحمد بن محمد في  
في المذهب حيث قال كل حكم مستفاد من لفظ عام أو مطلق أو من استصحابية بالاشبه لأن ما كان مستندا لترجيح التمسك بالظاهر والاختصاص  
يطابق ظاهر المنقول يكون أشبه بأصولنا فكل موضع يقول فيه لا شبهة يريد هذا المعنى والواقع ما لا احتمال فيه عند والتردد ما احتمال الأمرين  
ثم قال بعد ذلك ودعا كان النظر والتردد في المسئلة من المصنوعة لدليل انقراح في ظاهره انتهى فيه كما ترى لالة واضحة على أن المحقق في بل غير  
من الفقهاء أيضا قد يقولون على الصحيح ويترددون وينظرون في المسئلة وأن كانت إجماعية وأخرى من ذلك أن المحقق في كتاب المختصر في مسئلة أكثر  
السفر قال من بابها أن لا يقيم في بلدة عشرة أيام ولا أقام في بلدة وغير ذلك قصر وقيل هذا يختص بالمكرك فيدخل الملاح والاجر انتهى قال في المذهب  
ولم نظفر بقائله لعله سمعه من معاصره في غير كتاب معتز فقال قيل وقال في التنقيح لم يمنع من الشيوخ قائله ولكن قال بعض الفقه لا مكانة هو  
القائل نقل عن الشهيد أنه قال احتمال عند ذلك يظهر أن العبارة المذكورة وأن قوم من هذه إبدى الرأي حصول المسئلة إلا أنه عند التأمل  
الذي لا ينبغي ألا يتفكر إليه به يظهر أيضا ما في كلام شيخنا المشايخ في نقاشته قال وما يقال أن النزاع إنما هو في العيص الزبيبي كما فيهم من جهة يري في الآ  
والاشربة وأما التمر فلا نزاع في باحته وقد اتى الإجماع عليه بعض الفضلاء ودون بان الظن من كلام المحقق في بيع في كتابه أحد ودخلاه وان المسئلة  
ليست إجماعية كما قد ينظرون فانه قال إنما التمر إذا غلا ولم يبلغ الاسكار ثم قال العبارة المنقذة ثم قال دلالة المدعى واضحة انتهى أقول قد عرفت  
فيه ما عناية من فغايتها ما تدل عليه هو أسان التصريح بالحلية في بعض الأصحاب هذا لا يستلزم أن البعض الآخر قائل بالتحریم بل الظن أن مراده  
أن بعض الأصحاب نصر على الحلية وصرح بها البعض الآخر بصرح بشيء فغيره لا اثباتا وهو كقولك فان كثير منهم لم يتقوا ذلك ماء التمر المخل بالكلية ومن ذكره منهم فامتنابا  
وصفه بالحلية ودون التحريم وكيف كان فغايتها ما يشعر به كلامه هنا هو التوقف على حكم رواية في المشار إليه بأنه كلامه في الكلام فيه ان شاء الله تعالى وتمايلا على ما ذكرنا  
عبارة لك في كتاب الألفية الاشرية وهي المشار إليه في كلام شيخنا المتقدم حيث قال في الكتاب المذكور بعد البحث في عيص العيص لا يتقوى غير كونه في مال يكره  
ولا في عيص الزبيبي الاصح أنه ونحوه من شرح الرسالة واعتراض شيخنا المتقدم عليه بما ذكره قد عرفت بطلانه وإيا ما كان فالاعتماد عندنا في الكلام على الأول أنه  
الواردة في المقام لا على الخلاف والوفاق من العلماء الاعلام وما يدل على الحلية في هذه المسئلة الاصل والايات والاحبار كقولهم شطاطا لكم في الأول من قوله عز وجل  
قل لا اجدنا اوحى في محو على ما لم يطعمه الا ان يكون ميتة او مسفوها الآية وقوله نعم انما حرم عليكم الميتة والدم وقوله وليثلونك ما اذا لم قل احل لكم الطيبات الآية  
وطعامكم حل لم ولا تحرموا طيبا ما احل الله لكم وغيره ما خرج بدليل في بيعة البلدة تحت العموم وقول الصادق في محبة محمد بن مسلم انما الحرام ما حرم الله تعالى ورسوله  
كتابي قول احد في محبة زارة انما الحرام ما حرم الله تعالى كتابه عقيب الامر بقرائه قل لا جدلية وقول الباقر عليه السلام في محبة زارة ومحمد بن مسلم انما الحرام ما حرم الله تعالى  
وقوله في محبة محمد بن مسلم ليس الحرام الا ما حرم الله تعالى كتابه ثم قال قرأ هذه الآية قل لا جدلية ويدل على ذلك ما قد مضى من الاخبار في الفايذة الثانية من المحرر  
بان الحرام من التبيذ هو المسك خاصة ولا يمتار رواية الوفا استدلالا في المشار إليه نقا في التحريم في العيص الزبيبي الزبيبي بمحبة محمد بن شاعن الصادق في  
اصابة النار فهو حرام في حد ذاته لا في بيعه ثلثه قال في محبة في المحرر عنه في عيص رابطة النار فهو حرام في حد ذاته لا في بيعه ثلثه قال في محبة في المحرر عنه في عيص رابطة النار فهو حرام في حد ذاته لا في بيعه ثلثه  
التمري لان يثبت كون العيص حقيقة شرعية او عرفية في عيص العيص خاصة كما اذا ما جامعة وانت جيران هذه الذخيرة في المانع اذ لم نظفر ما يستند بعبده عليه استلا  
في هذا المقام مجازة محضه وعباراتهم طامحة بتسميتها عيصا في هذا الملاق لا يليق منهم نكاره في بيعه عموم النص ثلثه مع ان رواية زيد النخعي بالنون والراء  
والتين المسلمين شاهدة به وفي رواية ابن جعفر عن اخيه اشعابا به كما لا يخفى على اللسان بالاساليب الكلام وان لم يدل عليه صريحا انتهى كلامه اقول فيه زيادة على ما  
عرفت نظرن وجوه الاول ان ما ذكره من رواية ابن سنا وجعلها رايين وان احديهما محبة والاخرى حسنة وان احديهما بلفظ الكل والاخرى بلفظ ابي لا وجود  
في كتب الاخبار ولا نقله ناقل من علماءنا الاجراء والموجود في رواية واحدة وهي الاولى الا انها محبة في بيت حسنة في رواية الثانية فلم تقف عليها ولم  
يذكرها في الوان الجامع لكتب الاخبار الاربعة ولا في الوسائل الجامع لكتب التجار بعبه وغيرها الثاني ان ما ادعاه من العموم في العيص مردود بما اوضحنا في الفوائد  
المتقدمة بالامر يد عليه هو ان العيص محصور بما يؤخذ من العنب ان ما يؤخذ من التمر والزبيب انما يطلق عليه التقيع التبيذ في هذه الاسماء قد ماتت خبايق  
عرفية في زمانهم ثم عرفهم كما اطلقوا ايضا على عيص العنب للامارة والبيع اخرى ما صدق ذلك كلام اهل اللغة ايضا كما سمعت من عبارهم ولكنه لغو متبعية  
ولا لاخبار وعدم مراجعته كلام اهل اللغة في هذا المصداق وقع فيما وقع فيه بقي الكلام في التقيع في هذه القصيدة بلفظ كل المشعر بوجوده في متعددة  
لذلك لا يمكن ان يكون الوجه في ذلك ما ذكره بعض شايخنا المحققين من مناخري المتأخرين من ان ذلك باعتبار كون المراد منه ما هو اقيم من ان يسكو كثيرا ام لا  
اخذ من كافر مسلم مسؤل ما دون الثلث لم اعرف ام لا اقول ويؤيد ورود الاخبار في حل المعصاة الماخوذة من ايدي هؤلاء وعلى بالفرق في بعضها  
بين العانة وغيره في بعض بنين من ليطا على الثلث غير متم اشر به على النصف وكذا بالنسبة الى المسلم وغيره وهذا يتم معنى الكليته في الخبر المذكور في  
عنه النقص القصور الثالث ان بيع العلل عن حل العيص في الخبر على ما ذكرناه من عيص العنب فليس لا لجل على المعنى اللغوي الذي هو عبادة عن كل معصية  
على هذا المعنى مما لا يخفى بطلانه على محصل اذ يلزم من الحكم بعبدة هذا المعنى الحكم بتحريم كل عيص فاغلا ولا ديب انه مخالف لما علم ضرورة من مذهبه الاسلام  
من اباة الاشرية رجيا العقاقير الادوية التي تلطخ وفيها الفواكه والبقول ونحو ذلك ولورج الى تخصيصها بالنصوص التي صرح به النصوص بان يتم التحصيل  
هذا الخبر انما هو التكميل ودب التوت والقان والتفاح السفرجل والجلاب هو العسل المطبوخ بما ورد في تحقيقه ووج فاعدا هذه المعدودة الموجودة  
في النصوص يتبعه ا خلا في عموم خبر على زعمهم ولا اظنه يلزمه يقول به والتخصيص بالعنب التمر في حكمه مع انه ان كتاب التخصيص لبعيد الذي قد منع من جهة  
جامعة من الاصوليين وبالجمل في هذه الكلية عنهم مع خروج اكثر افراد الموضوع عن الحكم بعيد جدا انما يكاد يقطع ببطلانه سيما مع كون الخروج بغير



١٢ اتق محمد بن الحسن كتبنا لير عندنا ما اخرج يجعل فيه الحصر و ربما يجعل فيه العسير من الغنى انما هو لم يخرج به وقد ورد في غناه من



الاشكال والتمحيص فان كان لا يقيح عصير او قمل يتجمعا ولا يلحق بماء الصبر ليقدم لو كان الواقع في الماء انما هو شئ من العصير المحرم وهو ما بعد غليانه وقبل ذهاب  
شبهه ذلك فيضاح الوجه المذكور انما من القلة والاختلاف في زمانه فلو كان الحكم فيه كما تقدم في الصوت لاول الامر لا المظن الاول لعين ما ذكرنا وبذلك  
مخرج الحق المولى الادبيل في حق حيث قال بعد ذلك في كتاب الاحكام الاشرية ان مخرج شئ من هذه الحريم وتفسيره انما المذكور بان ما خرج  
المذكورات مع نجاستها فان الملائكة للبشر لم ينجس كل نجس حرام واحتماله انما هو في شياكم الممتزج على تقدير عدم النجاسة فيه ما حاصله والحكم بمخرج الممتزج في ان  
كان الامتزاج بحيث غلب الحرام وصار في ذلك كذا المسكول اعلم انه في مخرج ما يصح فيمكن الحكم بكونه حلالا مثل قطرة عرق وبصاق حرام  
في حب ما وقدره كونه في كبر الاختلال ولا يبعد ان يكون ذلك مدار الحكم فان كان بحيث اذا اخذ واكل وشرب لم يعلم بوجود الحرام فيه يكون حلالا وان  
كان يعلم وجوده فيه يكون حراما ويدل عليه ما تقدم من القوم والاصل في الحرمات ومحيته بعد ثلثين سنة قال في الصاق كل شئ يكون فيه حلال وحرام فهو ذلك  
في تعلم انه حرام ثم قال ويحمل القوم خصوصا المسكول روايات مثل حنيفة عبد الرحمن بن الحجاج قال قال الصادق ما السكينة فقليله حرام ثم نقل رواية عن  
الدالة على ان ما قطرت قطرة من المسك في حبال امرئ في ذلك الحبل ثم قال فيقال فان المسئلة مشكلة والاجتناب هو ان يتقوا كلامه في حق ما استند اليه احتمال  
الحريم في الوقتين المذكورين لادلا على ما ذكرنا فان مقتضى حنيفة عبد الرحمن تعلق القوم بعين القليل متفرع على وجوده والمفروض في حلاله كما ذكره  
سابقا فلا يكون من محل البحث في شئ مقتضى رواية عن حنيفة ان لا راق... انما ترتب على التقيس حكمه بنجاسة المسكول كما هو اشتهر في الروايات فظهر ما  
كما حسبنا من تحقيقه في موضعه لا على التقيس كما هو في رواية بالجملة فظهر به حقيقة العودة المذكورة مما لا ينبغي ان يعتبره الاشكال في العالم المتقيا  
الاشكال في ماء الزبيب غلام يدعي ثناء المشهورين الامارة كونه حلالا في قوله بخرجه كما تقدمت الاشارة اليه كلام شيخنا الشهيد الثاني واليه مال من قد  
ذكر من تأخر المتأخرين وجملة من المعاصرين على القول المشهور ما تقدم في المقام الاول من الاصل في العمومات الايات والروايات المتقدمة ثم استدلال  
شائنا المعاصرين على ذلك ايضا بخصوص النزاع بين ادم وبنو وبن بليس في الغنابة وان الحرام هو عصير العنب والزبيب خارج عن اسم العنب لا يحرم ماؤه  
كالصبر انتهى قول يمكن التمسك لما تقدم في هذا الاستدلال بان ظاهر الاخبار والاشارة اليها وان النزاع كان في ثمره ثمرة الكرم ومعه ولا دلالة على اختصاص العنب  
كأنه موثقة ودلالة على ان نوما لما غرس الحبله وهي شجرة العنب قطعها بليس اع فتأخر مقتضى قال له بليس اجل له مضيا فجعل له الثلث الى ان استقر الامر على  
الثلثين فاما ما دللنا ان جعل مضيا في الشجرة بعض ما يخرج منها من الثمرة ومثل ذلك ايضا موثقة سعيد بن يسار في الاخبار المنقولة من العلل استدلال في ذلك  
ان مخرج بان الحكم مختص بالعنب لا يمتد الى غيره كعصير التمر لم يسكروا الى عصير الزبيب على الاصح لم يخرج عن اسم العنب بنجاسته زيادة بالشمس مثل ذلك في حق سدر  
الزيتا واخره في المفاتيح بان ما ذكره من هاب ثلثية بالشمس ثمانية لو كان قد نشأ بالشمس فلا يحرم ثم جعل بعد ذلك هاب الثلثين والعليا بالشمس  
معلوم فضلا عن الثلثين هو من العلين واما ما يجنب غير الشمس غليان فيه فلا وجه له في حريمه فيحتاج الى التعليل به هاب ثلثين على ان الملاقاة عصير العنب  
كانت في كلامه موحيدا لما اجاب به بعض شائنا المعاصرين في هذا تقدمت الاشارة اليه من المقام من ان الموضوع في الشمس لجل ان يصير بيضا فيحصل  
فيه القلب والشمس في النقص اذا ذهب الثلثان فقد دخل وان الحكم العنب انما يتعلق بما فيه من لم يخرج من الحب التعبير في الاخبار بالعصير فما هو جواز على القائل  
لا تخصيص الحكم والمراد ما من شأنه ان يورث بالعض من ثم لو لم يخرج حب العنب في ماء او لم يخرج حرم ذلك الملبوخ اجما انتهى في بعضه لان ذلك حصول القلب الغليان  
في ماء حب العنب اذا وقع في الشمس غير معلوم يقينا فاصالة لكل لا يخرج عنها الا يقين ويلزم على ما ذكره انه لو وضع العنب في الشمس يوما او يومين او ثلثة مثلا بحيث  
انه لم يبلغ الحد الزبيب في نه يحرم لمحصل الغليان ولم يذهب ثلثا بعد ولا الهنة يلزمه فان اصله الحلية لا يخرج عنها بخرجه ذلك وما هو ان الحكم في العنب انما  
يتعلق بما فيه من لم يخرج من الحب فانه يخرج عن ظاهر الاخبار وبناء على مجرد الاعتبار وما قوله ومن ثم لو لم يخرج العنب في فيه ان ارتكاب الحرام في ملاقاة  
على ما يخرج بالطبخ لا يستلزم انما هو في الماء العنب قبل ان يخرج بالكلية فان اراد شئ من الحريم لم ينجس العنب ان لم يخرج ماؤه بالطبخ منعنا هذا بالدخول بالجملة فان  
بناء الاحكام الشرعية على مثل هذه الاعتبارات التقييدية لا يخرج عن ما تقدمت عليه من شئ في هذا الشهدا لثلاثة مخرج من ان يقع فقال ولا يحرم المعتصر من الزبيب  
يصل فيه نشي فيلحج الزبيب الاصح لانه هاب ثلثية بالشمس في الباء وخروج عن مقتضى العنب حرمه بعض شائنا المعاصرين وهو مذهب بعض فضلاء شيا  
للتقدمين لمفهوم رواية على بن جعفر عن اخيه مؤتمر ثمانين الرواية كما في رواية جابر بن عبد الله في قوله من تعليل طينة ماء الزبيب بنجاسته بالشمس لا يوافق القائل  
بالحلية لا القائلين بالحرمه فان من قال بجل ماء الزبيب بعد الغليان قبل ذهاب ثلثية كما هو المشهور قال به مذهب سواء ذهب ثلثا بالشمس لم يذهب نه انما  
باصالة الحلية ويدل على ان ما ورد من التحريم مجرد الغليان والحل به هاب ثلثين مخصوص بالعنب الزبيب لا يصدق عليه العنب من قال بالتحريم انما استند  
مفهوم رواية على بن جعفر لانية وهي التذكرة ما في شئ فهو قائل ايضا بقوله سواء علم ذفا ثلثية حبه بالشمس ام لا فكلها مادة لا يوافق شيا من المذهبين  
في البين واستدل ايضا في ذلك على الحلية ببعضه بصير قال كان الصادق يجمع الزببية قال هذا طهارة لعل لان طعام الزببية لا يذهب ثلثا ماء الزبيب  
ينفي انتفاء في هذه المقالة المولى الادبيل في حق وقال بعد نقل الرواية المذكورة مثل ما ذكره هنا وقال بعض شائنا المعاصرين بعد الاستدلال  
في هذه الرواية ايضا لان المراد الطعام الذي يطبخ معه الزبيب يطبخ معه ماء الزبيب هو لا يستلزم ذهاب ماء الزبيب لبا كما هو واضح قوله والاستدلال  
في هذه الرواية لا يخرج عن شكال لعدم العلم بكيفية ذلك الطعام ومن المحتمل في هذا الحلية على الاشارة الزببية التي لم تذكرها في الاخبار ولكن استدلال شيخنا  
الشهيد الثاني بالجملة المذكور قوله بعد ما ذكره كذا المولى الادبيل في رواية يؤذن بكونها عالمين بكيفية ذلك على الوجه الذي ذكره ولعله وصل اليهم  
ولم يصل اليها او اعرف ذلك فاعلم انه قد استدل على القول بالتحريم كما عرفت برواية على بن جعفر عن اخيه مؤتمر قال سئل عن الزبيب هل يصلح ان يطبخ  
فيخرج طعمه ثم يؤخذ ذلك الماء فيطبخ فيه ثلثا ويبيق الثلث ثم يرفع ويشرب منه السنة قال لا بأس به وطعن في هذه الرواية جملة من المتأخرين

موجبه

في كتاب الطهارة



## في النجاسات

FOO

فما خبرهم بضعف الاستدلال ولا اشغالهم بسهل بن زيادة وثاني ان دلالتها بالمفهوم في كلام السائل وهو ضعيف مع تسليم صحة دلالة المفهوم انما تكون  
حجة ما لم يظهر للتعلق بغيره من خارج من كما يزعم الظاهر في هذا العمل المخصوص انما هو ان ادبائه عنده يشرب منه فيكون فائدة التقيد به هاب الثلثين  
ليذهب بآيته فيصلح لذلك البقاء ولا يصح سكر ويدل عليه قوله في عجز الرواية ويشرب منه السنة هذا وقد كلفنا في رايات ربنا بدل بظهور  
على التقرير ومنها موثقة مما لا باطل في وصفه في الاتفاق عليه المطبوع كيف يطبخ في يصير حلا لا فقالنا اخذ ربعا من زبدك تنقيه نصب عليه اثنا  
عشر ملا من ماء ثم تنقيه ليلة فاذا كان ايام الصيف خشي ان ينشرب جلدته في تورس ويجعل حلا لا ينشرب ثم تنزه الماء منه كله حتى اذا أصبحت صب عليه  
من الماء بقدر ما يغمره الى ان قال ثم نظف بالناود لا تزال تغليه حتى يذهب الثلثان ويبقى الثلث الحديث ومنها موثقة اخرى عنده قال سئل عن الزبد كيف  
يطبخ في شرب حلا لا فقالنا اخذ ربعا من زبدك تنقيه ثم تطرح عليه اثني عشر ملا من ماء ثم تنقيه ليلة فاذا كان من الغد نعت سلافة ثم نصب عليه من الماء قدر  
ما يغمره ثم نظف بالناود غليته ثم نزع ماءه فتصبه على الماء الاول ثم تطرح في الماء واحد جميعا ثم توقد تحت النار حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث تحت النار ثم  
تأخذ ملا من ماء تغليه بالنار غليته وتنزع ماءه ثم تطرح على المطبوع ثم تضربه واطرح فيه ان شئت زعفران الحديث منها رواية اسمعيل بن الفضل  
الحاشي قال شكوت الى اتفاق عتيق فمررت ببيتين في وقت الاستمرا في الطعام فقال لي لم لا تقض بنيدنا شربه نحن وهو يمرر الطعام ويذهب القرق  
والرياح من البطن فقلت صفة جعلت فذاك فقال تأخذ ماء من زبدك الى ان قال ثم طبخه رقيقا حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه الى ان قال في اخر الخبر وهو  
شرب لا يتغير في بقاء اثنا الله ثم اقول يمكن الجواب عن هذه الروايات بانه لا يلزم من الامر بطبخه على الثلث ان يكون ذلك لاجل حليته بعد ان حرم  
بل يجوز ان يكون لئلا يصير سكر كما يمكنه كما يدل عليه قوله في اخر رواية اسمعيل بن الفضل هو شرب لا يتغير في بقاء اثنا الله ثم ويجوز ان يكون الخاصية  
والنفع المترتبة عليه لا يحصل الا بطبخه على الوجه المذكور كما ورد في رواية خليل بن هشام قال كتبت الى الحسن بن محمد جعلت فذاك عندنا شرب يستعمل  
فعمد الى السفرجل فنقشره ونلقينه الماء ثم نعمل الى العصير فبطخه على الثلث ثم نرق ذلك السفرجل ناخذ ماءه ثم نعمل الى ماء هذا الثلث هذا السفرجل فطبخ  
عليه مسك ولا فادوي الزعفران والعسل فطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ايجل شربه فكتبت الى باس به ما لم يتغير فان الطبخ على الثلث هنا انما هو لما قلنا من  
حصول الخاصية وتوقف النفع على ذلك لا للتخفيف فانه ليس هنا شيء قد حرم بحرم الغليان حتى يحتاج الى حليته الى ذهاب الثلثين ولعله لهذا الوجه عرض  
احبا من هذه الاخبار ولم يلتفتوا اليها وان كانت موهمة للتحريم في باد النظر كما اشار اليه الفاضل الخراساني في الذخيرة حيث قال واعلم ان في باب صفة الشراب  
الحلال بعض الاخبار الموهمة للتحريم لكن لا دلالة لها عليه عند التامل القيص فادرج وقد برأنتي لكن ربما يلوح التحريم من بعض الفاظ هذه الاخبار مثل قوله كيف  
يطبخ في يصير حلا لا وقوله فيها ايضا فاذا كان في ايام الصيف خشي ان ينشرب جلدته في تورس ويجعل حلا لا ينشرب فان النشيش هو مشق الغليان والظلم من المحافظة  
عليه بان لا ينشرب ليس الا لئلا يحرم بالغلط وقوله في موثقة الثانية في شرب حلا لا ان يمكن ان يقال ان قوله كيف يطبخ في يصير حلا لا انما هو من كلام  
الراوي في سؤله فلا حجة فيه وما ذكر من الاستدلال في قوله في لا ينشرب فان فيه انه بعد ذلك امر بغليانه حتى يذهب ثلثاه فهو وان حرم بالنشيش فلا مانع منه لتعقيب  
بالغليان الموجب للتخفيف بعد ذلك وحي فلعل المحافظة عليه من النشيش انما هو لغرض اخر لا لانه يحرم بعد ذلك فانه وان حرم الامانة فيه لانه لم يجوز استعماله شره  
بعد ذلك وانما امر بعد ذلك بخل ذلك الماء الموجب كحرمة الى ان يذهب ثلثاه الموجب لخله وحي فلا فرق في حصول التحريم فيه في وقت النشيش ولا في وقت الغليان  
اخبر مع انه يمكن الطعن في هذين الخبرين ايضا من حيث الرواية وهو ان لقدره رواية الغريب نقل الاحكام المخالفة لاصول الشريعة كما طعن عليه الواقي في قوله  
عمدية وكيف كان فالزوج بمثلها بين الروايتين على ما عرفت فيهما من المخالفة عن حكم الاصل عموم الايات والروايات الواردة بتفسيرها كما عرفت مشكك تمام  
به شيئا ابو الحسن فيما قد بناء من كلامه حديث الزيد بن زيد النرسي وزيد الزراد عن الصادق في الزبيب يدق ويلقى في القدر في نصب عليه الماء قال حرام في يذهب  
قلت الزبيب كما هو يلقي في القدر قال هو كسواء اذا دلت الخلاوة الى الماء فقد صد كليا فلا بنفسه وبالنار فقد حرم الا ان يذهب ثلثاه وقد تقدم ما في قوله  
الرواية من الطعن في الرواية الاصل المروي عنه هذا الخبر وكيف كان فالحكم في ماء الزبيب عند لا يخرج من وقت الاحتياط فيجنبه بما لا ينبغي تركه ولا سيما ان ظاهر  
الكيفية بما اشعر الميل الى العلم في هذه الاخبار حيث انه عنون الباب بباب صفة الشراب الحلال وذكر الاخبار المذكورة وظالماتج الميل الى التحريم صانحة  
على اثر الكلام الذي قد تناقله عنه هذا الفقه نعم ان صب على الزبيب الماء وبلغ بحيث لا يخلو في الخلاوة الى الماء فمكن الحاقه بالعصير في التحريم بالغليان كما في الخبر  
انتهى لفظ العالم المقام الثالث في ماء الحصرم لا ينبغي ان يقتضيه الاصل العموم من الايات والروايات المتقدمة على هو حل ماء الحصرم وان لم يطبخ  
يذهب ثلثاه وروايات العصير قد عرفت في الفايده الاولى اختصاصها بماء العنب خاصة والحصرم ليس بعنب اتفاقا والاحكام الشرعية متتابعة للتسمية العرفية واما  
اذا اعتبرت النظر في روايات العصير المطبوع والتعبير عنه في الاخبار تارة بالعصير ثم انه يجوز على عصير العنب تارة بعصير العنب تارة بالطلا الذي هو  
انفا انه ما لم يطبخ من عصير العنب تارة بالصبغ هو العصير المطبوع كما عرفت ايضا وتارة التي يشرب يزعم انه على الثلث تارة اذا كان يخضب الماء فاشربه المكيته عن كونه  
واما في ذلك وجب ان الحصرم لا يدخل في شيء من ذلك فان الحصرم لا يهل كك والمتعارف بطبخه قد اوردنا انما هو عصير العنب لانه من الخلاوة التي تصير به ذاقوم وظل  
ويشرب تترتب عليه المنافع المطلوبة منه ماء الحصرم لا يطبخ طحله وانما يطبخ في اللحم احيانا كما يدل عليه بعض الاخبار وبالجملة فالأخرى في ذلك اظهر من ان يحتاج الى  
بيان بعد شهادة عدل الوجه في جميع الايمان ومع فرض ان ماء الحصرم ربما يطبخ على حدة فالحال لا يشمله فان الاطلاق انما ينصرف الى افراد الشاة  
المتعارفة لجارية بين الناس وذن الفروض النادرة كما يحل احد نكاح من يجالبه على ما هو المتعارف لجارية في العادة ولو تكلف حمل على غير المتعارف المعتاد لعنف  
العباءة وكذا الخطاب اورد عنهم في حجب حمل على ما هو المتعارف المتكرر المشهور وقد وقعت في هذا المقام كلام شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن  
صالح البحراني لا يخرج من نظرنا اشكال حيث قال في جواب سائل يسأل عن القول في خل العنب اذا لم يطبخ وفي ماء الحصرم اذا فلا وفي الزبيب اذا لم يطبخ

حکام



مع المعام فكنت هذا مودته قول في هذه المسئلة ثلثة مسائل اما هل العنب فلا بأس به او لم يطبخ كالحصرم والزبيب مما يطبخ فيه ما عتد قلة وان احتاط في  
القول في الاحتياط اجتناب ذلك المخبر الصحيح في عصير مسته النار فهو حرام ما لم يذهب ثلثاه والعصير وان كان المشهور ملاقاة على عصير لعنب فقط الا  
ان ملاقاة في الاخبار على ما ذكرناه محتمل لو ورد تفسير لعصير في الاخبار بان الكرم يطلق على العنب على شجرة فان كان انما يطلق على الاول فلا كلام وان كان  
يطلق على الثلثة فهذا منه فيكون الدليل متشابها فتمثل الشبهة كلما اتخذ من الكرم من حصرم ونبيب نحو ما مع الغليان وان كان ظ الاصل الاباحة وعدم التحريم  
الا ان في هذا الاصل كلاما والاحتياط اولى الى ان قال بالجملة الدليل على التحريم غير قاطع وكذا التحليل فالاجتناب اولى انتهى كلامه اقول لا يخفى عليك ما  
فيه من الاجمال بل الاختلال الناشئ عن الاستعمال وعدم اعطاء التامل حتى يرد الجاهل اما اولاهما لان الخبر الصحيح الذي استند اليه تبعا لشيخنا الشيخ في الحسن المتقد  
ذكره قد عرفنا فيه واما ثانيا فلان قوله وان كان المشهور ملاقاة على عصير العنب فقط بما يؤذن يكون مستند هذا الاطلاق انما هو مجرد الشهرة مردود بها فثبت  
في النفاذ الاول من دلالة الاخبار بكلام اهل اللغة على اختصاص العصير بالعنب ما ثانيا فان ما اذا عابدا عتد بورود الاخبار بتفسير العصير بانه من الكرم من الكرم  
يطلق على العنب على شجرة مردود بانه قد يضاهي اللغة على ان الكرم هو العنب قال في الكرم العنب قال في الغدير في المصباح اللين الكرم وزان فليس العنب مثله في جمع  
البحرين وفي النهاية الاثرية قال وفيه لاسموا العنب الكرم فان الكرم الرجل المسلم قيل بتم الكرم كما لان الخبر المتخذ منه حيث استأوا الكرم فاشتقوا له منه اسما  
فكروا ان يشبه باسم ما خوذ من الكرم وجعل المؤمن اولى به يقال رجل كرم اي كريم وصفا اجد كرجل مدرك ضيف ..... قال الركني راد ان يقرر وليد  
ملف قوله عز وجل ان اكرمكم عند الله اتقكم بطريقتهم انيقة ومسلك لطيف وليس الغرض حقيقة التي عن تسمية العنب كراما ومثله في كتاب الترمذي في المروى  
وفي كتاب شمس العلوم الكرم العنب فذه كليات جملة من ساطر اهل اللغة متفقة في اختصاص الملاقاة بالعنب حج فلو سلم الملاقاة في بعض المواضع على الشجر تجوز  
فانه لا يصح ان يترتب عليه حكم شرعي وينبغي بيان ما موثقة والمروية في في ويب عن الصادق قال سئلته عن الكرم من اجل قال اذا عتد صاعته واد العنود اسم  
الحصرم بالنطية حيث قد ثبت اختصاص الكرم بالعنب فانه في المقام ارفع الاشراط في قوله فان كان انما يطلق على الاول فلا كلام وثبت حكم وهو لحيته في هذا  
الاشياء وان لم يثبت كالا يخفى على ذلك الا فهم وذا الشبهة وبطل قوله وان كان يطلق على الثلثة والى الانعدام وبالجمله فروايات العصير لما كانت مختصة  
بالعنب من خارجة عنه لان الحصرم كما عرفت غير العنب محل المتخذ من العنب قد خرج عنه الى حقيقة اخرى كما في الخبر الذي يصير خلا والعصير الذي يصير نحوها فلا ي  
يلحقها حكم العصير التحريم بالغليان حتى يحتاج في حليته الى ذهاب ثلثيه لوقيل ان روايات نزاع بليس لاحد من نوح وعنه شجر الكرم واعطاهما له الثلثين منه بعض  
يخرج من هذا الشجر ما يدل على عموم ذلك للعنب الزبيب الحصرم وكل العنب قلنا ان الحكم وان اجمل في تلك الاخبار كما ذكرت لان الاخبار المستفيضة الواردة في عصير  
العنب كما عرفت يحكم بها على ذلك الجمله يؤيد ما في بعض تلك الاخبار وهو موثقة زارة من قوله بعد نقل القصة في النزاع بين نوح وابليل فقال الباقر  
عليه السلام اذا اخذت عصيرا فاطبخه في يذهب ثلثان وكل واشرب حج فذلك يصيب الشيطان وقوله في رواية محمد بن مسلم المنقولة من العلل في هناك ما لا يلا  
على الثلث والاطلاق كما عرفت هو المطبوع من عصير العنب قوله في رواية وهب بن منبه ان لك شريك في عصيرها ولا هذا الفرد هو الذي يتعارف لخصه يستعمل  
دائما في الزمنة السابقة واللاحقة فهو الذي يتبادر الى الابلح والاطلاق والله العالم وقد طلنا البحث في هذا المقام واطلنا باطراف الكلام لما عرفت من المسئلة  
من اهم المهام سيما بعد وقوع الخلاف في هذه الايام ودخول الشبهة فيها على جملة من الاعلام والله الهادي الى صواب ما نحن فيه **الفصل**  
**التابع في الكافر قالوا واضابطه من خروج عن الاسلام وبابنه او انتحل وجده ما يعلم من الدين ضرورة والاول شامل للكافر كفا صليا او تداديا**  
**كتابا او غير كتابه وثلثه كالغلاة والخوارج والنواصب قد حكى عن جماعة دعوا الاجماع على نجاسة الكافر بجميع انواعه المذكورة كالمعتزلة والشيعة وابن**  
**ومنه جملة من كتبه الا ان المفهوم من كلام المحقق في المعبر لاشارة الى الخلاف في بعض هذه المواضع حيث قال الكفار عتبان ليهو ونظا ومن عداها اما**  
**القسم الثلثة فالاصحاب يتفقون على نجاستهم واما الاول فالشيخ في كتبه قطع بنجاستهم وكذا علم الهدى والانباغ وابنا بابويه والمفيد قولان احدهما النجاسة ذكر**  
**في اكثر كتبه الاخر الكراهة ذكره في الرسالة الغريبة قال في المعجم وغيره في الحق الى الشيخ في رواية ابن الجنييد في هذا المقام ايضا ما لا يخفى فانه قال في النهاية**  
**يكوه ان يدعو الانسان احدا من الكفار الى طعامه فياكل معه ان شاء واما ابن الجنييد فانه قال في مختصره ولو تجتنب من**  
**اكل ما صنعته اهل الكتاب من ذبا تحمهم في انيتهم وكل ما صنع في ارض مسقط الميتة معواكلتهم ما يتيقن طهارة او انيتهم وابديتهم كان احوط ثم قال وعندك في**  
**نسبة الخلاف الى الشيخ باعتبار عبادة الحكمة نظر قال لانه قال قبلها باسطر لا يجوز مواكلة الكفار على خلاف ملهم ولا استعمال او انيتهم لا بعد غسلها**  
**بالماء ثم قال كل طعام قوله بعض الكفار بايديهم باسره بنفوسهم لم يجز اكله لانهم انجاس ينسج الطعام بمباشرة ياه وهذا الكلام صريح في الحكم بنجاستهم**  
**فلا بد من حمل الكلام الاخر على خلاف ظاهره اذ المستبعد جدا الرجوع عن الحكم في هذه المسافة القصيرة وبقاؤه مشبها في الكتاب لعل مراده المواكلة التي**  
**لا يتعد معها النجاسة كان يكون الطعام جامدا او في اواني متعددة ويكون وجب الامر بغسل يديه ارادة تنظيفها من اثار القذرات التي**  
**لا ينفك عنها الكافر في الغالب فواكلته على هذه الحالة بدون غسل يديه منطوية حصول النفرة وقد تعرض المحقق في نكت النهاية للكلام على هذا في**  
**فذكر على جهة السؤال انه ما الفائدة في الغسل واليد لا نظمه به واجاب بان الكفار لا يتوعدون عن كثير من النجاسات فاذا غسل يديه فقد زالت تلك النجاسات**  
**ثم قال ويحمل هذا على حال الضرورة او على مواكلة الياسر غسل اليد لزال الاستعداد للغسل الذي يعرض من ملاقاة النجاسات العينية وان لم يغسل**  
**طهارة اليد ثم قال وروى العيصي القاسم قال سئل الصادق عن مواكلة اليهود والنصراني فقال لا بأس اذا كان من طعامك وسئلته عن مواكلة الجوس**  
**فقال اذا توشا فلا بأس قال المحقق المعنى بتوشائه هنا غسل اليد انتهى كلامه هو كما ترى صريح في ان كلام الشيخ محمول على خلاف ظاهره وانه ليس بخالف**  
**لما حكم به اولاه وان الحامل على ذكر هذه المسئلة ورد مضمونها في الرواية فلا ينبغي ان يذكر الشيخ في عداد من عدل عن المشهور هنا واما عبارة ابن**

الفصل  
التابع  
الكافر



المجيد فصارها القول بطهارة اهل الكتاب له في بحث الاسرار عناية اخرى تقر من هذه حكيماها هناك وقد تم من هذا ان نجاسة من عد اهل  
الكتاب ليست موضع خلاف بين الامم معروف بل كلام الحق صريح بالوفاء كاطيكت اما اهل الكتاب فابن المجيد يرى طهارتهم على كراهية والمفيدة احد  
قوله بواقة على ذلك في اليهود انهم على ما حكاه الحق والباقون ممن وصل اليها كلامه على نجاستهم انتهى ما ذكره في المعالم في المقام وهو جيد وانما اطلبنا  
بنقله بطوله لعظم نفعه ووجوده بمصولة اقوال الظاهر ان من ادعى الاجماع من اصحابنا في هذه المسئلة على النجاسة بنحو رجوع المفيدة باعتبار صريح فيها  
المذكورة من كتبه بالنجاسة عدم الاعتداد بخلاف ابن المجيد لما شقوا عليه به من علمه بالقياس لانه قد نقل القول بذلك في باب الاسماع ابن ابي عقيل ثم العجبة الشيخ في باب  
نقل اجماع المسلمين على نجاسة الكفار لم يمتنع مع مخالفة لهم في ذلك حتى ان المرفضة نقل قولها بالنجاسة من نفردت امامية وكيف كان فالواجب الرجوع الى الادلة في  
المسئلة وبما هو الظاهر فانقول اخذ القائلون بالنجاسة بالاية والروايات اما الاية فهي قوله عز وجل انما المشركون نجس ولا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وورد  
عليه وان النجس معنى فلا يقع وصف الجنة به الا مع تقدير كلمة ذكورة الاية معه ليجوز ان يكون الوجه في نسبة النجس عدم انفكاكهم عن النجاسة العرفية لا انهم  
لا يظنهم من ولا يفتنون والمدعى نجاسته ذواتهم وثانيها عدم افادة كلام اهل اللغة كون معنى النجس لغة هو الممرد شرعا وانما ذكر بعضهم انه المستقدر وقال بعضهم هو  
الظاهر من المعلوم ان المراد بالطهارة في الاطراف معناه اللغوي فعلى هذا التفسير لا دلالة لفظ على المعنى المعرف في الشرع فيوقف رادته على ثبوت الحقيقة الشرعية  
او العرفية المعلوم وجودها وقت الخطاب في الثبوت نظرا لثالثا انه على تقدير التسليم فالاية مختصة بمن صد عليه عنوان الشك والمدعى اعم منه قول والجواب الاول  
انه لا ينبغي صحة الوصف بالمسرة الا انه صيغ على التاويل ففهم من يقدر بكلمة ذو ويجعل الوصف بها مضافا الى المصداق فحدث المضاف واقية المضاف اليه مقامه على هذا الوجه  
الايراد المذكور ومنهم من جعله واردا على جهة المبالغة باعتبار تكرار الفصل من الموصوفه كانه تجسم منه وهذا هو الارجح عند المحققين من حيث كونه ابلغ وعليه  
قول الخنساء فانما هي قبل اذ باركها ذكره محققوا علماء المعاني والبيان وعليه الاستدلال بالاية المذكورة ومن الثاني بان النجس في اللغة وان كان كاذبا في الآ  
في عرفهم كما لا يخفى على من تتبع الاخبار وجاس خلال الديارات تلك بما يستعمل في المعنى الشرعي والجملة على العرف الخامس قد علم على اللغة بعد عدم الحقيقة الشرعية  
وتنظر المورد في ثبوت الحقيقة العرفية في من خطيب بمعنى ان عرفهم معارفهم من زمان نزول الاية عليه فلا يمكن حمل الاية عليه في زمان عرفهم في الآ  
الشرعية وقاديرهم ولفظهم في ذلك راجع في الحقيقة لغيره فانهم نقله عنه وخطة لشرعه وتوجه لوجه كما استفاضت به اخبارهم ومن الثالث  
بصد عنوان الشك على اهل الكتاب بقوله سبحانه وقالت اليهود عزير بن الله وقالت النصارى المسيح بن الله في قوله سبحانه وتعالى ايشكون وبالجملة فان دلالة الاية  
على النجاسة كنجاسة الكلاب فهو اما لا اشكال فيه كما عليه كانه الامم الشاذ النادرة في الباب مناقشة جملة من افاضل متاخرى المتأخرين كما نقلنا  
سرد مد ما عرفت اما الاخبار فمنها ما رواه في الموثق عن سعيد الاعرج انه سئل الصفاق عن سؤاليه هو في النصارى ايوكل ويشرب قال لا ورواه الطيبي  
الشيخ في الحسن عن سعيد عنه لكن باسقاط قوله ايوكل ويشرب ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابيهما قال سئل عن رجل صالح يموتيا قال يغسل  
يدع ولا يتوضأ ويغفر بغيره عن الباقر انه قال في مصاحفة المسلم لله موكد النصر في قال من رداء الثياب فان صافحت بيده فغسل يده وصحبه محمد بن مسلم  
قال سئل الباقر عن ائمة اهل الذمة والمجوس فقال لا تاكلوا من طعامهم ولا يطبخون ولا في ائمتهم الذي يشربون فيها الخمر وصحبه علي بن جعفر عن اخيه  
موسى قال سئل عن فراش اليهود والنصارى انما يلقاها لا باس لا ينسل فيها بها قال لا ياكل المسلم مع المجوسي قصعة واحدة ولا يقعد في فراشه ولا  
يماحه قال سئل عن رجل اشترى ثوبا من التوق ليس يدركه كان هو هل تصلح الصلوة فيه قال ان اشتراه من مسلم فليصل فيه وان اشتراه من نصراني  
يصل فيه حتى يغسله ما رواه في عن علي بن جعفر عن الحسن بن موسى قال سئل عن موكلة المجوسي قصعة واحدة وارقد معه على فراش رجل صالح فقال لا  
ودرواية هرون بن خازجة قال قلت للصفاق في اخا للمجوس اكل من طعامهم فقال لا ورواية سماعة قال سئل الصفاق عن طعام اهل الكتاب ما يحل منه قال  
المجوس منها صحت علي بن جعفر انه سئل اخا للمجوس ان يغسل مع المسلم في الحمام فقال اذا علم انه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام الا ان يغسل بغيره فغسل  
ثم يغسل وسئل عن اليهود والنصارى يدخلون في الماء ايتوضأ منه للصلاة قال لا الا ان يضطر قول الظاهر ان المعنى في هذه الخبر انه سئل عن  
والمسلم يجتمع في الحمام لاجل الغسل المراد بالحمام ماؤه الذي في حياضه الصغار التي هي اقل من كرفقها ان علم انه نصراني وقد وضع يده فيه ويريد ذلك  
اغتسل بغير ذلك الماء من الحمام او غيره الا ان يكون بعد اغتسل النصارى ويريد الاغتسل وحده فانه يغسل الحوض لنجاسته بماء فاة النصر في له واخذ الماء  
منه ثم يجره على الماء من المائدة وهو ليس بغير اتصال المائدة حال اغتسل النصارى منه واما ما ذكره في اخر الخبر من قوله الا ان يذو الطمحل الاضطرار  
على اوجبه التيقية قال في المعالم بعد ذكر الرواية المذكورة والمعنى في الرواية لا يخلو من خفاء وكان المراد به ان اجتماع المسلم والنصارى حال الاغتسال  
موجب لاصابة ما يتقاطر من بدن النصارى بدن المسلم فينجسه لان ذلك عدم صحة الغسل بماء الحمام ويتعين الاغتسال اما اذا اغتسل منفردين فليس كذلك با  
ولكن مع تقدم ثبوت النصارى في الحوض يغسل المسلم الحوض من اثر تلك المباشرة ثم يغتسل منه وهذا يظهر ان الحكم مفروض في حوض لا يبلغ هذا الكثير يكون الماء  
فيمنع قطرة حال مباشرة النصارى له ويكون المسلم سبيل اجرائها يستوي ما كان غسل الحوض لا يخفى ولا في مع كثرة الماء واتصال المائدة به لا وجه الحكم  
بالتهليل اللهم الا ان يراد نجاسته ظاهر الحوض بايقاظه من بدن النصارى وعلى كل حال لا بد ان يراد من الاغتسال ما يكون الحوض الا فمع كونها لتزول  
الماء لا سبيل الى النجاسة مع الكثرة واتصال المائدة ولا يغتسل الحوض مع القلة وقوله في الرواية يغتسل على الحوض مشعر بذلك ايضا والا لكانت  
تبقى بدل على واما استثناءه حال الاضطرار في الحكم بالمعنى من الوضوء ما يدخل اليه هو وكذا النصارى يد فيه كما وقع في خبر الرواية فربما كان فيه دلالة على  
الطهارة وان المنع محمول على الاستصحاب فلا يتم الاحتجاج به على النجاسته وقد اشار الى ذلك في المعبر على طريق السؤال عن وجه الاحتجاج به واجاب بانه  
لعل المراد بالوضوء التحسين لا دفع الحدث قال ويلزم من المنع من التحسين المنع من رفع الحدث بل اولى لا يخفى في هذا الجواب عن التعسف ويمكن

على الحوض

لا يقال



كتاب الطهارة

ان يقال ان الاستدلال الفردية اشارة الى تنويع استعماله في غير الطهارة عند الاضطراب وانما هو كلامه في بعض مواضعه نظرياً يعلم تمامها هذا ما مضى من  
الاجابة الدالة على القول بالنجاسة وروية وقف المستبعد على ما ينسب على ذلك ايضاً واما ما استدلل به على القول بالطهارة فوجوه الاول صالة الطهارة في يقوم  
النجاسة الثالثة قوله عز وجل طعم الذين اتوا الكتاب حل لكم فانه ما لم يشر به وغيره تخصيصها بالحبوب فهو ما خلا الفلف لا يدرى ما هي الطيبات ولا ان ما بعد  
وطعامكم حل لهم شامل للجميع قطعاً ولا تنفاه الفايذة في تخصيصها بالكتاب بالذكري فان سائر الكفار كذلك الثالث الاخبار بعضها ما رواه الشيخ في الصحيح عن العيص بن القاسم  
انه سئل اتيك عن موكلة اليهود والنصارى فقال لا بأس اذا كان طعمها من موكلة اليهود فقال اذا توصلنا فلا بأس من هذه الرواية وقد تقدمت في كلام الحق  
مشهد لما ذكره الشيخ في نه وفي الصحيح عن ابراهيم بن ابي بصير قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير  
لا بأس بغيره ايها ومصلحة ابراهيم بن ابي بصير قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير  
ومصلحة اسمعيل بن جابر قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير  
انه حرام ولكن تركه تنزهاً عنه ان في ايديهم الخمر ولحم الخنزير قال شيخنا الشهيد الثالث على ما نقله ولدي في المعالم لتعيل النهي في هذه الرواية بما شرههم النجاسات يد  
على نجاسته ذواتهم اذ لو كانت غير نجسة لم يحسن التعليل بالنجاسة العرضية التي قد تنفق وقد لا تنفق وحسنه الكاهل قال سئل رجل اتيك عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
التي قد تقدمت في ا دلة القول بالتخصيص تقدم الجواب عنها ورواية عمار السابلي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
فقال نعم قلت من ذلك الماء الذي يشرب منه قال نعم قول اما الاستدلال بالاصل كما ذكره فيجب الخروج عنه بالدليل هو ما قد مضى من الاية والروايات واما الاستدلال  
بالاية فان الظاهر من الاخبار المؤيدة بكلام جملة افاضل اهل اللغة هو تخصيص ذلك بالخطبة وغيرها من الجواب ما حقيقة وتغليباً غلب استعمالها فيها واما الاخبار  
فمنها ما صححه مشايخنا بن سالم عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل طعم الذين اتوا الكتاب حل لكم قال العبد المخلص غير ذلك قول قوله وغير ذلك يعني من الجواب كيد  
عليه بن ابي بصير قال سئل رجل اتيك عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
وموثقة سماعة وفيها العبد المخلص غير ذلك وموثقة اخرى له ايضاً قال سئل عن طعام اهل الذمة ما يحل منه قال الجواب في رواية ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
البقول بذلك يعلم ان ما ذكره بعض فاضل متأخري المتأخرين من الاشكال في حل الطعام في الآية على الجواب كما نقله في المعالم لا يلتفت اليه بعد ورود الرواية  
بتفسير الآية بذلك كما سمعت مع اعتضاها بكلام جملة من افاضل اهل اللغة من ذلك ما نقله عن صاحب الجمل للغة انه قال بعض اهل اللغة ان الطعام البرخي  
وذكر حديثاً في عيد كنا نخرج الصدقة الفطرة على عهد رسول الله صلى الله عليه واله صاعاً من طعام او صاعاً من كز او قال صاعاً من الصالح ربة انقص اسم الطعام اليه  
وقال في المغرب الطعام اسم لما يؤكل قد غلب على البر من حيث ان سعيده نقل ابن الاثير في النهاية عن الخليل ان الغالب في كلام العرب ان الطعام هو البر خاصة وقد  
الفيومي في المصباح المنير واذ المثل لفظ الطعام عنوا به البر خاصة وفي المغرب الطعام اسم لما يؤكل مثل الشرب اسم لما يشرب قال في شمس العلوم بعد ان ذكر ان  
الطعام الزاد لما كثر وقال بعضهم الطعام البر خاصة واجمع مجدي في سعيده كنا نخرج الصدقة الفطرة على عهد النبي صاعاً من طعام او صاعاً من شعير  
جملة من كتب اهل اللغة متطابقة الدلالة على ما دللت عليه الاخبار المذكورة بقية الكلام في الاخبار ومعاضتها بالاجابة المتقدمة والحق عندك هو الترجيح  
لاخبار النجاسة وذلك من وجوه الاول اعتضاها بالنظر في القرآن بالتقريب الذي قد مضى في الاية وهي قوله سبحانه انما المشركون نجس وقد عرفت الجواب  
عن ما اوردوه على الاستدلال بالاية المذكورة وهذا احد وجوه التريجات المروية عن اهل العصمة بمقام تعارض الاخبار في الاحكام الشرعية الثالثة كون  
اخبار الطهارة موافقة لمذهب العامة بخلاف الاشكال المخرج به جملة من اصحابنا من جهة المرتضى رضي الله عنه كما قد ذكره جل القول بالنجاسة من منادات الان  
وما يثير في التقييد قوله في حصة الكاهل المسوقة في جملة دلة القول بالطهارة اما انما فلا دعوى ولا اكله والى لا كره ان احرم عليكم شيئا تصنعونه في بلادكم فان  
مرى هذه الآية ان ذلك حرام شرعاً ولكنه يكره ان ياتوا بها في ايمانهم من غير ان يشرط في ذلك والاهل كان حلالاً لشرعاً فانه لا معنى لاختصاص ذلك بهم وهذا ايضاً  
احد وجوه الترجيح المنصوصة من غير الاخبار في مقام الاختلاف على مذهب العامة والاختلاف فيهم الثالث اعتضاها باخبار النجاسة باتفاق اصحابنا لا ثالثاً  
الذي لا يباين الفقه قال في المعالم ان مصيرهم هو الاصحاب من اهل القول بالتخصيص بيقين الاستصحاب في الذهاب الى خلافه بل قد ذكرنا ان جماعة ادعوا الاجماع على عموم  
الحكم بالتخصيص لجميع الاصناف وكلام المتن في كونه ايضاً وكما تم لهم يعتبر الخلاف المحكي في ذلك ما من جهة المفيد فلا توافيق في احد قوليه لعلمهم بالعموم على انه المتأ  
واما ابن الجنيدي فلان المشهور عن العمل بالقياس فلا تنفاه في الخلاف انه قد قل في الذخيرة والتقوية لولا الشهرة العظيمة بين العلماء وادعوا جماعة منهم الاجماع  
على نجاسته اهل الكتاب كان القول بالطهارة مقبها الصراحة الاخبار الدالة على الطهارة على كثرة ما في المطلوب بعد حمل الكلام على التقييد وقرب التاويل في اخبار النجاسة  
بجملها الاستصحاب الكراهة فهو وان سيقه اليه انما اجتهاد محض في مقابلة النصوص من جهة تامة على اهل الخصوم من اهل العلم قد قرروا قواعد اختلاف  
الاخبار ومهدوا ضوابط في هذا المضمار ومن جملتها العرض على مذهب العامة والاختلاف في العامة هناك ما عرفت متفقون على القول بالطهارة او هو مذهب  
من يجهل لا يعتد بخلاف غيره فيه والاخبار المذكورة مختلفة باعترافهم فعدوا لهم عاملة انما تم الى ما احدثوه بعقولهم واتخذوه قاعدة كلية في جميع ابواب الفقه  
بارائهم من غير دليل عليه من سنة ولا كتاب جماعة واعلموا لذي الابواب بليت شعري لمن وضع الائمة هذه القواعد المستفيض في غير خبر من اخبارهم اذا  
كانوا في جميع ابواب الفقه انما عكفوا في جميع بين الاخبار في مقام الاختلاف على هذه القاعدة والقواعد العريضة على الكتاب العزيز والعرض على مذهب العامة كما عرفت



## الكلام في الخالفين

هذا وقد صفت تغير هذه الشريعة وان المخالفة بها غير العلماء الشيعة ما هذا العجب عجاب من هؤلاء الفضلاء الاطياب فرسخ الظلم انما خلافا بين الاحكام  
في عموم الجاست من الكافر لانه الحق منه وما لا تحل الحيوة الاما يات من كلام المرتضى رضي في الفصل الثامن والتاسع من حكمه سبطه ما لا تحل الحيوة من محسن  
وله المعامل المناقشة في هذا المقام والميل الى الطهارة حيث قال نرجع من الاحكام من على عدم الفرق في نجاسة الكافر بين ما تحل الحيوة وما لا تحل الحيوة وله  
لف عدم العلم بخالف في ذلك هو المرتضى رضي فانه مكروه طهارة ما لا تحل الحيوة من محسن العين وقد عرفت حكمه بخلافه ايضا وبينا ان الحق المحكي عنه في ذلك ضعيفة  
ولكن الدليل المذكور هذا الحكم بالتسوية بين جميع الاجزاء لا ياتي هذا الجواب عن تعلق الحكم بالتبديع على الاسم كما وقع هناك وقد نبهنا على ما في اليتين  
الاشكال فلا يتم العلم به في هذا الحكم حيث تم التعليق فيها بالاسم فيكون حكم ما لا تحل الحيوة من الكافر بايا من الدليل فيجوز التمسك فيه بالاصل لان  
ثبت المنهج عنه انتهى اقول في هذا ان الاخبار التي قد مر عليها في نجاسة اليهود والنصارى قد ثبت الحكم فيها على عنوان اليهود والنصارى لا هو عبادة عن الشخص  
او انما بالنسبة الى الدين الذميمة ولا يربط الشخص بالعبادة عن هذا المجموع الذي حصل به الشخص في الوجود الخارجي لا يربط في صدق هذا العنوان على  
جميع اجزاء البدن وجملة كصدق الخلق على اجزائه ومنه ثبت الحكم بالصوم في كل الكتاب ثبت في غيرهم ممن يوافق على نجاستهم بطريق الاولى فاني انما قد  
روى الكليني في الحسن عن الوشاح عن ذكوان الصادق ع انه كره سور ولد الزنا وابيه يهود والنصارى والمشرى وكل من يخالف الاسلام وكان اشد ذلك عند شيوخ  
الناصب الاشكال ولا خلاف في ان المراد هنا التحريم والنجاسة. فتم دفع ذلك معلقا على هذه العنوانات المذكورة ومنها المشرى ومن خالف الاسلام وكل من هذا  
العنوانات او ما الموصوفات محمد ورفقه قد شاع التعبير بها عنهما لفظ الرجل والشخص والذات ويخوذلك ولا يربط في صدق هذا الموصوفات على جملة البدن وجميع  
كصدق الكل على جملة كما اعترف به فكما ان الكلب سم هذه الجملة فالرجل ايضا كذلك ونحو الشخص في التأكد وضمان سابقا دلالة احد اليتين المشار اليها في كلام  
على الجاست في المقام وبينا ضعف ما اورد عليه من الاضرار وبه يتم المطلوب المرام والله العالم وتحقيق القول في هذا الفصل يتوقف على رسم مسائل الاولى  
المشهورين من اخرى الاحكام الحكم بالاسم المخالفين وطهارةهم وخصوصا الكفر بالنجاسة بالناسيب كما اشترنا في هذا الفصل هو عندهم من اظهر عداوة اهله  
عليهم السلام والمشهور في كلام اصحابنا المتقدمين هو الحكم بغيرهم ونفسهم ونجاستهم وهو المؤيد بالروايات الامامية قال الشيخ ابن فومنت وهو من متقدمي اصحابنا  
في كتابه فصل في اقاوت دافطو النص كره عندهم هو اصحابنا ومن اعيا بنا من يفسقهم او قال العلامة في شرحه ما دافع النص على غير المؤمنين عليهم السلام بالامامة فقد  
ذهب اكثر اصحابنا الى تكفيرهم لان النص معلوم بالتواتر من دين محمد فيكون ضروريا اي معلوما من دينه ضرورة فاجابه يكون كافرا من يحد وجوب الصلوة  
وصومه من مضى واختر ذلك في المتن فيقال في كتاب الزكوة في بيان شرطه وصف المستحق بالايمان ما صورته لان الامامة من اركان الدين واصوله وتبين  
شواها من النبي ضرورة واجابه لا يكون مصداقا للرسول في جميع ما جاء به فيكون كافرا انتهى قال المفيد في حقه ولا يجوز لاحد من اهل الايمان ان يغفل عما  
للحق في الولاية ولا يصح عليه نحو قال ابن البراج وقال فيجب بعد نقل عبادة عنه وجه في ان المخالف لاهل الحق كافر فيجب ان يكون حكمه حكم الكفار الاما خرج  
بالدليل قال ابن ادريس في السرائر بعد ان اخبرنا مذهب المفيد في عدم جواز الصلوة على المخالف لفظه وهو اظهر بعضه القرن وهو قوله نعم ولا فصل  
احد منهم مات ابا يعنى الكفار والمخالف لاهل الحق كافرا بخلاف بيننا ومذهب المرتضى في ذلك مشهور في كتب الاصحاب لانه لا يحضر في الركن شي من  
كلامه في الباب قال الفاضل المولى محمد صالح المازندراني في شرح اصول الكافي ومن انكر ما يعنى الولاية فهو كافر حيث انكروا عظم ما جاء به الرسول واصلا  
اصوله وقال الشريف القاضي نور الله في كتاب احوال الحق من المعلوم ان الشهادتين مجرد ما غيرا فيتين الامع الالتزام بجميع ما جاء به النبي من احوال المعاد الامامة  
يدل عليه ما اشهر من قوله من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية ولا شك ان المنكر لشي من ذلك ليس بمؤمن ولا مسلم لان الفلاة والخارج وان  
كانوا من فرق المسلمين نظر في الاقرار بالشهادتين الا انها من الكافر بنظر الجمهور ما علم من الدين ولكن منه بل من اعظم اصول امامة امير المؤمنين عليه السلام  
ومن صرح بهذا المقالة ايضا الفاضل المولى المحقق الحسن الشريعين الشيخ محمد طاهر المجدوب والنجف الاشرف حيا وميتا في شرحه على الكفاية حيث قال في جملة  
كلامه في المقام في الاعراض على ما في الكتاب حيث انه من المخالفين في القول بالسلام المخالفين وليست شعرا في فرق بين من كفر باقتناع ورسوله ومن كفر بالامامة عليهم السلام  
مع ان كل ذلك من اصول الدين الى ان قال ولعل الشهادة عندهم دعوى كون المخالف مسلما حقيقة وهو قوم فاسد مخالف للاخبار المتواترة والحق ما قاله علم الهدى  
من كونهم كفارا محليين في النار ثم نقل بعض الاخبار على ذلك قال الاخبار في ذلك اكثر من ان يحصى ليس هذا موضع ذكرها قد تقدمت عن هذا التواتر عند ان كفر هؤلاء  
من اوضح الواضح مذهب اهل البيت ع انتهى هذا والمفهوم من الاخبار المستفيضة هو كفر المخالفين غير المستضعفين بنجاستهم ومن صرح بالنصب بالنجاست في جميع  
من اصحابنا المتأخرين منهم شيخنا الشهيد الثاني في بحث السور من حيث العبد ذكر المص نجاسته سؤ الكافر التام على لفظه والمراد به من نصب العداوة لاهل البيت  
او لاحد منهم واطهر البغضاء هم صريحا اولو ما كراهة ذكرهم وشرفنا لهم الامراض عن مناقبهم من حيث اتهامنا بقتل العداوة لحياتهم بسبب محبتهم ووثوق ابن بابويه  
عن عبد الله بن سنان عن الصادق ع قال ليس لنا من نصب اهل البيت لانك لا تجد احدا يقول انا بغض محمد وال محمد ولكن الناصب نصب لكم وهو يعلم انكم تقولوا وانكم  
من شيعتنا وفي بعض الاخبار ان كل من قدم الحجة الطاعوت فهو ناصب لقاد بعض الاصحاب اذ لا عداوة اعظم من تقديم المخطئ مرتبة لكاله الفضل المخطئ في ذلك  
الاجنب والجهال على ما نسلم ارجح لجلالته شك انه الله المتعال انتهى في شرحه على الرسالة الالفية ومن صرح بالنصب عداوة من متأخري المتأخرين منهم السيد  
نعمه الله الجزائري في كتاب الانوار النعمانية حيث قال اما الناصب لحواله وحكامه فانما يتم ببيان المرين الاول في بيان معنى الناصب الذي ردت الروايات في نحو  
وانه شر من اليهود والنصارى والمجوس وانه كافرا باجماع الامامية والذي ذهب اليه اكثر الاصحاب من ان المراد به من نصب العداوة لاهل البيت وتظاهر بعضهم كما هو  
الموجود في الخوارج وبعض ما رآه الزهرى وتبوا الاحكام في باب الطهارة والنجاسة والكفر والايمان وجواز النكاح وعدمه على الناصب هذا المعنى وقد تفضل شيخنا  
افق من الاطلاع على غرائب الاخبار فذهب الى ان الناصب هو الذي نصب العداوة لشعبة اهل البيت وتظاهر في القديم فيهم كما هو حال اكثر المخالفين في هذا

۱۵۹  
بسم الله الرحمن الرحيم

سید احمد علی

24







وكفرهم بما اذاع عليهم المشاق وهم ذر في صلبهم وورث في سبده عن الصفاق قال اهل شر من اهل التورم واهل مدينة شر من اهل مكة واهل مكة تكفرون بالله  
 جمرة وورث سبده عن اهل مكة يكفرون بالله جمرة واهل المدينة يكفرون بالله سبعين ضعفاً وكفيع عن اهل مسوق قال سئل الصفاق عن اهل البصرة  
 فقلت مرجئة وقدرية وحرورية قال نعم تلك الملل الكافرة المشركة التي لا تعبد الله تعالى شيئا الى غير ذلك من الاخبار التي تضيق عن نشرها المقام من  
 احب لو قوف عليها فليرجع الى في ولايتها في تفسير الكفر في جملة من الايات القرآنية وانت خبير بان التعبير عن المخالفة في الامامة في جملة من هذه الاخبار بالانكار  
 في بعض الجحود في بعض دلائله واضحه على كونه من المخالفين من قبيل كفر الجحود والانكار الموجب لخروجهم عن جادة الاسلام بكليته واجراء حكم الكفر عليهم  
 برقمته ..... وان مخالفهم في ذلك انما وقع عناداً واستكباراً في القيام الادلة عليهم في ذلك سطوع البراهين فيما نالك لديهم لان الجحود والانكار انما يطلقان  
 في مقام المخالفة بعد ظهور البرهان كما صرح به علماء اللغة الذين اليهم المرجع في هذا الشأن وبذلك يظهر ما في جواب شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح  
 البدراني حيث انه ممن تبع المشهورين المتأخرين في حكمهم بالسلام للمخالفين فانه اجاب عن اطلاق الكفر عليهم في الاخبار بالجملة على الكفر الحقيقي وان كانوا مسلمين ظاهراً  
 فمهم مسلمين فبحسبهم احكام الاسلام من الظواهر وجواز المناكحة وحسن المال الدم والموارثة ونحو ذلك وكفار حقيقة وواقفاً في الخلوة في النار يوم القيمة  
 اخبر جملتهم في الكفر وهو ككفر ترك فلكهم بمخافة ترك ما امر الله تعالى به كما ورد ان تارك الصلوة كافر وتارك الزكاة كافر وتارك الحج كافر ومترك ككبار  
 كافر وفيه ان ما ذكره من الكفر بالمعنى الاول انهم مسلمون ظاهراً وكفار حقيقة بمخافة الكفر والاسلام بهذين المعنيين لم يرق عليه دليل في غير ما نافي في  
 وقته وانكاره بمجرد دعوى الاسلام او تلك المخالفين اول البحث من المعلوم ان المتبادر من اطلاق الكفر في شيء يذكر انما هو ما يكون مباحثاً للاسلام ومضاه  
 له في الاحكام اذ هو المعنى الحقيقي للفظ وهكذا كل لفظ المطلق فاما يحمل على معناه الحقيقي الا ان يضرب عنه صانف ولا صانف هنا الا بمجرد هذا الذي هو من نوعه  
 بل هو اول البحث لعدم الدليل عليها بل قيام الأدلة المتعاضدة في دفعها وبطلانها كما اوضحنا في كتاب الشهاب الثاني في بيان معنى الناصب ما يترتب عليه من المطالب  
 وماذا ذكره من حمل على ترك ما امر الله تعالى به فانه لا يخفى على من تأمل الاخبار التي وردناها ان الكفر المنسوب الى هؤلاء انما هو من حيث الامامة وتركها وعدم  
 بالامامة ولا يخفى ان الترك لشئ من ضروريات الدين ان كان من انما هو ترك استخفاف لها دون ذصاحبه لا يخرج عن الايمان بترك الصلوة والزكاة و  
 نحوها وان اطلق عليه الكفر في الاخبار كما ذكره تعليط في المنع من ذلك وان كان عن جحود وانكار فلا خلاف في كفر تارك كفو اخفيا دينا و آخره  
 ولا يجوز اطلاق اسم الاسلام عليه بالكلية كمن ترك الصلوة ونحوها لكن الاخبار المتقدمه كما عرفت قد صرحت بكون كفر هؤلاء انما هو من حيث جحود  
 الامامة وانكارها لان ذلك استخفاف لها دون مع اعتقاد ثبوتها وحققتها كالصلوة ونحوها فانه لا معنى له بالنسبة الى الامامة كما لا يخفى ووجه  
 فليختر هذا القائل ما ان يكون يقول الترك هنا ترك جحود وانكار فيسقط البحث فيتم ما ادعينا واما ان يقول ترك استخفاف لها دون نفع الاعراض عن  
 كونه لا معنى له فالواجب عليه لقول بايمان المخالفين لان الترك كك لا يوجب الخروج عن الايمان كما عرفت ولا اراد بتركهم واما ما يدل على نصبهم فمنه  
 ما تقدم نقله في كلام شيخنا الشهيد الثاني من حديث عبد الله بن عثمان بن خثعم ما رواه في معاني الاخبار بسند معتبر عن علي بن الحسين قال سمعت الصادق عليه  
 يقول ليس لنا من نصب لاهل البيت لانك لا تجد احداً يقول انا ابغض محمد ولكن الناصب نصبكم وهو يعلم انكم تقولون لا تتبرئ من اعدائنا ورسولنا ادرى  
 في مستطرفات السرائر وما استطرفه من كتاب سائل الرجال مكاتباتهم لولينا الى الحسن بن علي بن محمد الهادي في جملة ما سأل محمد بن علي بن عيسى قال كتبت اليه  
 اسئله عن الناصب هل خارج في اعتقاده الى اكثر من تقديمه الحبس الطاغوت واعتقاد بامامته فارجع الجواب عن كان على هذا فهو ناصب المستفاد من هذه الاخبار  
 ان مظهر النصب المرتب عليه الاحكام والدليل عليه ما تقدم في الحبس الطاغوت وبغض الشيعة من حيث التشيع فكل من انصف بذلك فهو ناصب تجر عليه احكام النصب  
 نعم يجازي يستثنى من خبر تقديم الحبس الطاغوت المستضعف كما عرفت من الاخبار المتقدمه وغيرها ايضاً فيخص الحكم باعداء وعموم ذلك لجميع المخالفين بعد  
 اخراج هذا الفرد مما لا يعبر به الويت الشك بالنظر في الاخبار المذكورة كما عليه كثر اصحابنا المتقدمين لما كين بالكفر وكثير من متأخري المتأخرين كما قدما في  
 كلام بعضهم امام الجابريه الشيخ المحدث الصالح المتقدم ذكره من ان الناصب يطبق على من اعداه من ناصب العداوة لاهل البيت وعلى هذا يحمل ما ورد من حمل  
 الناصب بغير وثانها من قدم الحبس الطاغوت كما تضمنه خبر السرائر وثالثها من نصب الشيعة فهو ناصب من ضيق الخناق وانما نجد هذا المعنى الاول دليله  
 ولم نجد له دليل على هذا التقسيم سوى دعوىهم اسلام المخالفين فارادوا الجمع بين الحكم بالسلام وبين هذه الاخبار بحمل النصب على ما ذكره في المعنى الاول  
 اول البحث في المسئلة فان الناصب يمنع اسلامهم ويقول بكفرهم وبالحيلة فانه لا خلاف بيننا وبينهم في ان الناصب هو اعداء لاهل البيت والنصب هو العداوة  
 وشرها بل لغة ايضاً على ما يفهم من القاموس هو العداوة لاهل البيت انما الخلاف في ان هؤلاء المخالفين هل يدعون تحت هذا العنوان ام لا فيجوز تدعيه خوفاً  
 تحت وصلة عليهم هم يمنعون ذلك دليلنا على ما ذكرنا الاخبار المذكورة الدالة على ان الامر الذي يعرف به النصب بوجوب الحكم به على ما انصف به هو تقديم الحبس  
 الطاغوت وبغض الشيعة ولا ينبغي من ذلك على المخالفين وليس هنا خبر يدل على تفسير الناصب به المبعوض لاهل البيت كما يدعون بل الخبر المتقدم ما صرح به  
 في انك لا تجد احداً يقول ذلك وبالحيلة فانه لا دليل لهم ولا مستند ازيد من وقوعهم في ورطة القول بالسلام فتكلفوا هذه التكلفات القاذرة والتأهلا  
 الباردة على ان قد حققنا في الشهاب الثاني الاخبار الكثيرة بغض المخالفين المتقدمين للحبس الطاغوت غير المستضعفين لاهل البيت واليه يشير كلام شيخنا الشهيد  
 المتقدم نقله من الروض من اظهر ما يدل على ما ذكرنا ما رواه جملة من المشايخ عن الصادق عليه السلام قال انا صبي شر من اليهود فقيلاً وكيف لك يا بن رسول الله  
 قال ان الناصب يمنع لطف الامامة فندخله شر من اليهود الذي هو من جملة فرق الكفر الحقيقي بخلاف من اراد الاحاطة باطراف الكلام والوقوف على محتواه  
 ادعيان اخبار اهل البيت فليرجع الكتابنا المشار اليه فانه قد احاط باطراف المقال وانه لا اقوال الدالة الواردة في هذا المجال واما ما يدل على ان  
 الذي قد عرفت انه عبارة عن المخالفين لا المستضعفين منه فانه ما رواه في بسند عن عبد الله بن ابي يعفور عن الصادق عليه السلام قال لا تغفل عن البئر الذي يجمع

القول  
 وماذا ذكره من حمل على ترك ما امر الله تعالى به فانه لا يخفى على من تأمل الاخبار التي وردناها ان الكفر المنسوب الى هؤلاء انما هو من حيث الامامة وتركها وعدم  
 بالامامة ولا يخفى ان الترك لشئ من ضروريات الدين ان كان من انما هو ترك استخفاف لها دون ذصاحبه لا يخرج عن الايمان بترك الصلوة والزكاة و  
 نحوها وان اطلق عليه الكفر في الاخبار كما ذكره تعليط في المنع من ذلك وان كان عن جحود وانكار فلا خلاف في كفر تارك كفو اخفيا دينا و آخره  
 ولا يجوز اطلاق اسم الاسلام عليه بالكلية كمن ترك الصلوة ونحوها لكن الاخبار المتقدمه كما عرفت قد صرحت بكون كفر هؤلاء انما هو من حيث جحود  
 الامامة وانكارها لان ذلك استخفاف لها دون مع اعتقاد ثبوتها وحققتها كالصلوة ونحوها فانه لا معنى له بالنسبة الى الامامة كما لا يخفى ووجه  
 فليختر هذا القائل ما ان يكون يقول الترك هنا ترك جحود وانكار فيسقط البحث فيتم ما ادعينا واما ان يقول ترك استخفاف لها دون نفع الاعراض عن  
 كونه لا معنى له فالواجب عليه لقول بايمان المخالفين لان الترك كك لا يوجب الخروج عن الايمان كما عرفت ولا اراد بتركهم واما ما يدل على نصبهم فمنه  
 ما تقدم نقله في كلام شيخنا الشهيد الثاني من حديث عبد الله بن عثمان بن خثعم ما رواه في معاني الاخبار بسند معتبر عن علي بن الحسين قال سمعت الصادق عليه  
 يقول ليس لنا من نصب لاهل البيت لانك لا تجد احداً يقول انا ابغض محمد ولكن الناصب نصبكم وهو يعلم انكم تقولون لا تتبرئ من اعدائنا ورسولنا ادرى  
 في مستطرفات السرائر وما استطرفه من كتاب سائل الرجال مكاتباتهم لولينا الى الحسن بن علي بن محمد الهادي في جملة ما سأل محمد بن علي بن عيسى قال كتبت اليه  
 اسئله عن الناصب هل خارج في اعتقاده الى اكثر من تقديمه الحبس الطاغوت واعتقاد بامامته فارجع الجواب عن كان على هذا فهو ناصب المستفاد من هذه الاخبار  
 ان مظهر النصب المرتب عليه الاحكام والدليل عليه ما تقدم في الحبس الطاغوت وبغض الشيعة من حيث التشيع فكل من انصف بذلك فهو ناصب تجر عليه احكام النصب  
 نعم يجازي يستثنى من خبر تقديم الحبس الطاغوت المستضعف كما عرفت من الاخبار المتقدمه وغيرها ايضاً فيخص الحكم باعداء وعموم ذلك لجميع المخالفين بعد  
 اخراج هذا الفرد مما لا يعبر به الويت الشك بالنظر في الاخبار المذكورة كما عليه كثر اصحابنا المتقدمين لما كين بالكفر وكثير من متأخري المتأخرين كما قدما في  
 كلام بعضهم امام الجابريه الشيخ المحدث الصالح المتقدم ذكره من ان الناصب يطبق على من اعداه من ناصب العداوة لاهل البيت وعلى هذا يحمل ما ورد من حمل  
 الناصب بغير وثانها من قدم الحبس الطاغوت كما تضمنه خبر السرائر وثالثها من نصب الشيعة فهو ناصب من ضيق الخناق وانما نجد هذا المعنى الاول دليله  
 ولم نجد له دليل على هذا التقسيم سوى دعوىهم اسلام المخالفين فارادوا الجمع بين الحكم بالسلام وبين هذه الاخبار بحمل النصب على ما ذكره في المعنى الاول  
 اول البحث في المسئلة فان الناصب يمنع اسلامهم ويقول بكفرهم وبالحيلة فانه لا خلاف بيننا وبينهم في ان الناصب هو اعداء لاهل البيت والنصب هو العداوة  
 وشرها بل لغة ايضاً على ما يفهم من القاموس هو العداوة لاهل البيت انما الخلاف في ان هؤلاء المخالفين هل يدعون تحت هذا العنوان ام لا فيجوز تدعيه خوفاً  
 تحت وصلة عليهم هم يمنعون ذلك دليلنا على ما ذكرنا الاخبار المذكورة الدالة على ان الامر الذي يعرف به النصب بوجوب الحكم به على ما انصف به هو تقديم الحبس  
 الطاغوت وبغض الشيعة ولا ينبغي من ذلك على المخالفين وليس هنا خبر يدل على تفسير الناصب به المبعوض لاهل البيت كما يدعون بل الخبر المتقدم ما صرح به  
 في انك لا تجد احداً يقول ذلك وبالحيلة فانه لا دليل لهم ولا مستند ازيد من وقوعهم في ورطة القول بالسلام فتكلفوا هذه التكلفات القاذرة والتأهلا  
 الباردة على ان قد حققنا في الشهاب الثاني الاخبار الكثيرة بغض المخالفين المتقدمين للحبس الطاغوت غير المستضعفين لاهل البيت واليه يشير كلام شيخنا الشهيد  
 المتقدم نقله من الروض من اظهر ما يدل على ما ذكرنا ما رواه جملة من المشايخ عن الصادق عليه السلام قال انا صبي شر من اليهود فقيلاً وكيف لك يا بن رسول الله  
 قال ان الناصب يمنع لطف الامامة فندخله شر من اليهود الذي هو من جملة فرق الكفر الحقيقي بخلاف من اراد الاحاطة باطراف الكلام والوقوف على محتواه  
 ادعيان اخبار اهل البيت فليرجع الكتابنا المشار اليه فانه قد احاط باطراف المقال وانه لا اقوال الدالة الواردة في هذا المجال واما ما يدل على ان  
 الذي قد عرفت انه عبارة عن المخالفين لا المستضعفين منه فانه ما رواه في بسند عن عبد الله بن ابي يعفور عن الصادق عليه السلام قال لا تغفل عن البئر الذي يجمع

الناصر

فيما







## في الرد على النجاسة

٤٤٣

ادلالة والقائل بغيرها قليل نادرا واكثر اصحابنا على اسلامه وطهارته وامكان تدينه وعدالته وصحة دخوله الجنة وانما هذه المسئلة متوقفة ان  
 كان القول الثاني من قوة ومثانة وهو أقوى الشيخين والفاضلين والشهيدين وكافة المتأخرين وبعضه الاصل النظر في عموم سعة رحمة الله تعالى  
 وقضائه بالاحسان والبرية انتهى لمختصا القول ونحن نبسط الكلام في الايراد على كلام شيخنا المذكور ونبين ما فيه  
 من القصور وبه يتضح ان القول المشهور فنقول لا يخفى ان شيخنا قد دخل في هذه المسئلة من غير الطريق وعرج على الاستدلال فيها من وادسجق ولم ينظر  
 فيها بعين التحقيق ولا الفكر الصائب لتدقيق ولم يورد شيئا من اخبارها الاثنية بها حيا يراى فلا صلا كلامه معرضا للايراد وبيان ذلك يظهر من وجوه  
 التي يتوجه اليها في دعائه ما بيننا وبينه فاحكمنا جملته في المسئلة انه هل يقع من ابن الزنا الايمان والتدين ام يقطع بعينه حمله القول الكفر  
 على صفة انه لا يقع منه الا الكفر والافانهم لا ينكرون انه لو فرض ايمانه وتدينه امكن دخوله الجنة بل يجب ان لا يسر في حمله بل هو لا يكون بكفر بقولون  
 به وان ظهر الايمان وتدين به كما هو ظاهر النقل عنهم وبه صرح جملة من اصحابنا منهم شيخنا خاتمة الحديثين غوامس بما راى انوار حيث قال في سبيل في  
 المرتضى وابن ادريس في القول بكفره وان لم يظهر ثم قلنا قال هذا مخالف اصول العدل اذ لم يفعل اجتنابا ما يستحق به العقاب فيكون عقابه ظاهرا  
 وليس بظلام للعبيد انتهى قول وهذا لا نقله من المشايخ الثلاثة هو الذي عليه الاخبار وهي التي وجبت مصيرهم اليه كما سترك ان شاء الله تعالى فانها صريحة  
 في حرمانه الجنة وان اظهر تدين والايمان نعم ما ذكره من القول بالكفر انما هو وجوبه اذ لم يعمل القائلون باسلام ولد الزنا الاخبار الدالة على عدم دخول  
 الجنة على انه لكونه يظهر الكفر فجاوبوا عن الاخبار المذكورة مع انها صريحة في رد ايضاً كما سيظهر لك لان ذلك عذر القائلين بكفره وثانيها ما  
 نقله من الادلة للقائلين بالكفر وقوله في آخر الكلام وبالحجة فالأخبار المشتملة على هذه المعنى كثيرة لا انتها قابلية للتأويل فانه مسلم بالنسبة الى اخبار التواتر  
 لكنها ليست هي دلالة هذا القول كما توهمه بل دلالة ما سنده من الروايات الصحيحة الصريحة المستفيضة الغير قابلة للتأويل والعجب من منعه مع سعة دلائله  
 في الاطلاع وكونه ممن لا يجاز في سعة الباع كيف غفل عن الوقوف عليها مع كثرة ما انتشرها وتكررها واشتهارها حتى اعتمد في الاستدلال على هذا الان  
 البعيد عن المقام بل لا تنطبق عليه الا بمزيد تكلف لا يفي على الخير الكامل وثالثها ما ذكره من قوله ان اكثر اصحابنا على اسلامه وطهارته وامكان تدينه  
 وعدالته وصحة دخوله الجنة وسيل الى هذا القول بعد توقفه وقوله انه لا يقع من قوة ومثانة ومن الكلام على هذا الوجه يظهر لك ما في القول المشهور ايضاً  
 القصوران في ان ما صاروا اليه هنا في هذه المواضع مخالفاً لجملة الاخبار الواردة عن العقرة الماهرة في جملته من موارد الاحكام فمنها ما هو ظاهرها مع  
 ان ظواهر الاجازات تدل على النجاسة فيها ما تقدم في المسئلة وفي رواية عبد الله بن مسعود في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غسالة الحمام فان  
 فيه غسالة ولد الزنا فاعلم انما هو على النجاسة بما لا يظلمه سبعة اباء ورسالة الوشا وان تحمل في المنه والى ما قد مباد كره الا انه انما يصح اليه  
 مع تسليم محتتم مع وجود المخاض ورواية حمزة بن احمد عن ابي الحسن في حديث قال فيه ولا تغسل من البشر الى مجتمع ماء الحمام فيها ما يقتل به الجحش وولد الزنا  
 والناصية اهل البيت وهو شرهم وليس في الاخبار ما يعارض هذه الاخبار سوى مجرد دعوىهم الاسلام وسيظهر لك ما فيه من المقام ورواية علي بن الحكم في  
 جملة من الاخبار ظاهرة في نجاسته مع تايد ما ياتي من الاجازات في تلك الاحكام ومنها دعوى العدالة ولا يخفى ان المواضع التي يشترط فيها العدالة  
 الامانة في الصلوة وقد اتفقت كلمة اصحاب الاخبار على اشتراط طهارة الولد فيها وانما لا تتعد بان الزنا وان تدين باسلام وكان منه في اماكنه و  
 وقد استفاضت الاجازات بان لا تغسل ثوبه والقضاء وقد اتفقت كلمة اصحابنا على انه لا يجوز له تولي القضاء في فاق ثمة هذه العدالة التي ادعاها في المصا  
 والاحبار الواردة في هذه المواضع التي اشترطوا اليها معلومة لمن وقف على الاجازات ومن لم يقف فليراجع فلا ضرورة الى التطويل بنقلها وكذا نقل كلام اصحابنا  
 في هذه الابواب مما يؤيد الحكم بكفره ما ورد في دية انها كدية اليه وهو النجاسة ثمان ما ندرهم كورد في رواية عبد الرحمن بن عبد الحميد رسالة جعفر بن  
 بشير ورواية ابراهيم بن عبد الحميد في رواية عبد الله بن شاذان عن الصادق عليه السلام قال سئلته كم دية ولد الزنا قال يعطى الذي انفق عليه ما انفق وقد حكم بمضمون  
 الاخبار والمرتبض ابن ادريس بن عاصم عنهم في المسئلة والمشهور بناء على الحكم باسلامه ان دية ولد الزنا مع انه لا محاض هذه الاجازات في المقام  
 دعوى دخول الجنة فان الاجازات مستفيضة بردها ومنها ما رواه في العلل بسند عن سعد بن عبد الله قال قال الصادق عليه السلام ان الله عز وجل خلق الجنة طاهرة  
 مطهرة فلا يدخلها الا من طابت ولادته وقال الصادق عليه السلام كانت امه عفيفة ودون في الكتاب لمذكور بسند في الحديث بن سليمان الذي يليه عن ابيه  
 وضع الحديث في الصادق عليه السلام قال يقول ولد الزنا يارب فماذا بنوفا كان له في امره صنع قال فيناديه مناد فيقول انت شر الثلاثة اذ نب والاك فنبت عليها  
 وانت رجس لن يدخل الجنة الا طاهر اقول انظر الى صراحة هذا الخبر ان منعه طرد عن الجنة انما هو من حيث كونه ابن زنا حيث انه اخرج بان لا ذنب له يوجب  
 وطرد عن الجنة فلو كان كافرا لم يجز هذا الكلام ولو اخرج به لانه لا جواب بان طرده من الجنة ككفره وما رواه في غير بسند عن جعفر بن الصادق قال  
 لو كان احدهم من ولد الزنا يبيع في ساحة بني اسرائيل فيقول له وما كان ساحة بني اسرائيل قال كان عابداً فقيل له ان ولد الزنا لا يطيب ايدى ولا يقبل الله تعالى  
 منه عملاً قال فخرج يسير في الجبال فيقول ما ذنبه ودعوا البر في المحاسن بسند عن سدير قال قال الباقر عليه السلام من طهرت ولادته دخل الجنة ودك فيه ايضاً  
 بسند عن عبد الله بن شاذان عن الصادق عليه السلام قال خلق الله الجنة طاهرة مطهرة لا يدخلها الا من طابت ولادته وهذه الاخبار كما ترى صريحة في منع ابن الزنا  
 من الجنة انما هو من حيث خبث الولادة لا من حيث الكفر الذي هو محل الاخبار عليه كما قد مرنا الاشارة اليه في المحاسن ايضاً بسند عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 قال كنعان ومنا عبد الله بن عجلان فقال عبد الله بن عجلان مضارب يعرف ما يعرف ويقال انه ولد الزنا قال ما تقول فقلت ان ذلك ليقال فقال ان  
 كل ذلك كذب في بيت محالنا من صدر يرد عنه وهم جهنم ويؤتى برزقه قال بعض مشايخنا بعد نقل هذا الخبر قوله من صدر ابي بصير له ذلك في كذب  
 جهنم واعلاوا الظلم انه تعريف التعريف بالتحريك وهو الجحد في بسند عن ابن ابي عمير قال قال الصادق عليه السلام ولد الزنا يستعمل في عمل خبيث حتى يرد

علامته







# في بيان كيفية ادراك الكافر

٤٤٥

الاجماع الاطلاق لان ترتب تلك على العقائد غير ما هي حيث لا تكليف قبل البلوغ فكذلك ولاد المشركين فانه يحكم بكفرهم الحاقا لهم بالاثباء بعين ما ثبت في اولاد المؤمنين  
وتخرج الاخبار المذكورة شاهدة على ذلك واذ قد ثبت ما ذكرنا من الاخبار صدق عنوان الكفر على اولاد الكفار كصدق عنوان الايمان على اولاد المؤمنين فلهذا  
في قول صاحب المعالم في كلامه المتقدم من قوله وحي يكون الحكم في ولد الكافر موقفا على صدق عنوان الكفر عليه فانه قد ثبت في ذلك من هذه الاخبار ما لا يدخل الشك  
ولا ينظر في اليه ثم قال في المعالم على اثر الكلام المتقدم ذكره من غير ما صلا اذ عرفت هذا ان فاعلم ان بعض الاصحاب استثنى من الحكم بنجاسة ولد الكافر ما اذا بنا  
المسلم واستشكل ذلك بحجج الجرح والعدم الدليل عليه اقتضا الاستصحابا فانه على النجاسة الى ان يثبت المنزلة ثم ذكر ان الاصحاب اختلفوا بينهم في طهارة  
الحال هذه وانما اختلفوا في تبعية المسلم في الاسلام بمجيئ شوب احكام المسلم وهذا امر خزانة الحكم بالطهارة كما لا يخفى وصريح في كونه بناء الحكم بطهارة  
او نجاسته على خلافه في تبعية المسلم عدمها حيث قال ولد الكافر نجس لو شبا مسلم وقتلنا بالتبعية طهره والا فلا والتحقيق ان افعال بقاء النجاسة بعد شوب المسلم  
له ضعف لما قد ظهر من انحصار المقصود للتبعية قبله في الاجماع ان ثبت ولا ريب في انقائه بالنظر الى ما بعده والتمسك باستصحاب النجاسة مردود بمنع العمل به  
بالاستصحاب في مثله كما يثبت في محله من مقدم الكتاب به يظهر جوده احتياج العلامة بجماعة الحكم بطهارة مع باصالة الطهارة السالبة عن يقين معاضة النجاسة و  
ضاقة بعض الاصحاب من فيه ان الاثر بالعكس لان النجاسة تختص بمجرة الولادة فيجب استصحابها وهو اصل سالم من معاضة يقين الطهارة وتوضيح وجه  
المجودة والضعف انه لا ريب في ان الاصل في الاشياء كلها الطهارة الى ان يقوم على خلافها دليل حيث ان الدليل المخرج عن حكم الاصل في موضع النزاع مخصوص  
بالحالة السابقة على السبق القدر المتحقق من مخالفة لاصالة الطهارة فهو ذلك وما عداه باق على حكم الاصل لعدم قبول الاستصحاب اذ كان دليل الحكم المستفاد  
مقتدا بحال كما مر انتهى قول ما ذكره واختاره وقبله من القول بالطهارة بعد التبرؤ على عدم عموم دليل الكفر بشموله لما بعد التبرؤ ببناء  
على ذكره ومن عدم الدليل على الكفر الا بالاجماع وهو غير شامل لموضع النزاع واما على ما ذكرنا من الاخبار الواضحة المنارة فانه لا يصح هذا الكلام ولا ما يقتضيه عليه  
المقام فان ظاهر الاخبار كما ترى تبعية الولد بولده الكفر في يوم القيام فيخلد معه النار او يمتحن بتاييج نار له وبه يفهم هذا البحث الذي اكثرنا فيه من القيل  
والقال الجواب السؤال وينزل الاحكام من هذا الجاهل ويطلب ما ذكره من التبعية للمسلم السالفة في الاسلام والطهارة خاصة لعدم الدليل الشرعي ودليل  
النجاسة الذي ذكرناه واضح الدلالة طافح المقالة على عموم النجاسة وبقاؤها سببا الى اليوم القيمة فضلا عن ايام الدنيا ولكنهم معذرون لعدم  
هذا الاخبار لهم بالبال بل لا قرب لهم في الخيال والتدليل على ذلك في العالم بحقيقة الحال **المسئلة الرابعة** نقل في المعبر عن طهارة حكم بنجاسة الجرح  
والجحمة من فرق المسلمين ولم يرتضه بل ذهب الى الطهارة محتجا بان النجاسة حكم مستفاد من الشرع فيقف على الدلالة وادعى لالة طواهر بعض الاخبار على  
الطهارة ووافق الشيخ في المجتمة جاعته من الاصحاب منهم المحقق الشيخ علي والمشهد الثالث في الرسالة واختلف كلامه في ذلك فقال في المنتهى بعد ان ذكر  
ان حكم الناصب الغلبي حكم الكافر لا نكارها ما علم من الدين ضرورة وهل المجتمة المشبهة بكن الاقرب المساواة لا عقادهم انه قد جزم قد ثبت ان كل جسم محدث  
صريح في القول في التحريم وعدمه واستقر في كونه والنهاية القول بالطهارة ومثل ذلك في قول المشهد في كونه فانه في كونه استضعف كلام الشيخ وفي البيان عدم  
المجتمعة المشبهة بكن في مقام الكافر المنقلل للاسلام وهو باحد لبعض ضرورياته بعد ان حكم بنجاسة الكافر بجميع انواعه وفي سائر طلاق بنجاسة المجتمة ولم  
بالحقيقة في ذلك الجزم وقال في ض بعد ان عد المجتمة وهم قسما المجتمة بالحققة وهم الذين يقولون ان الله تعاجم كالأجسام ولا ريب في كفر هذا القسم ان ترد وفيه بعض  
الاصحاب مجتمة بالتمية الجردة وهم القائلون بانه جسم لا كالأجسام وفي نجاسته هذا القسم ترد وكان الدليل الدال على نجاسته الاول دال على الشك  
فان مطلق المجتمية يوجب الحدوث وان فاي بعضها بعضا انتهى جزم في شرح الرسالة بالعموم فقال ومن ضرب الكفار المجتمة ولو بالتصميم ما ذكره  
في ضمن الدليل الدال على النجاسة في المجتمية الحقيقة جاز في الجسم بالبعث الثالث فان مطلق المجتمية يوجب الحدوث اعترضه ابنه في المعام فقال عندنا الدليل  
نظر لان ظاهر كون المقصود للنجاسة هو القول بالحدوث لا مجرد التجسيم من البين ان المجتمية ينفك الحدوث قطعاً فكانه يتخيل براه الفاسد عدم المناقاة بين  
المجتمية والعدم انتهى في فلا يلزم من القول بالمجتمية الحدوث واما المجتمة فانه قد نقل غير واحد عن الشيخ القول بنجاستهم واعترضوا بالضعف لم ينقلوا له  
دليلاً على ذلك وقال في المنتهى في باب الاشارة يمكن ان يكون ما هذا الشيخ في حكمه بنجاسته سور المجتمة والمجتمية قوله نعم كل يجعل الله الرجوع على الذين لا  
يؤمنون والرجوع اليهم ثم قال في تجسيم سور المجتمة ضعيف وفي المجتمية قوة ورد هذا الاستدلال للشيخ بالايتة جملة من تاخر عنه بالضعف قال في المعالم والعل  
نظر الشيخ الى ما ذكره بعض المفسرين من دلالة قوله نعم سيقول الذين يشكوا الوشاء الله ما اشركنا ولا اباؤنا ولا حرمنا من شيء كل كذب الذين من قبلهم الاية  
على كفر المجتمة اقول ان الاشارة ببعض المفسرين الى هذا الكشاف حيث انه من المعترلة واستدل بهذه الآية على كفر المجتمة من الاشارة فاعل الشيخ هنا استدلال  
هذه الآية وتوجيه الاستدلال به على ما ذكره في الكشاف انها اخبار عما سوف يقول المشركون ثم لما قالوا قال سبحانه وقال الذين اشكوا الوشاء الله الرجوع  
عندهم يعنون بكفرهم وتمردهم ان شركهم وشرك اباؤهم وتحريمهم ما احل الله نعم بمشية الله نعم وارادته ولو لا مشية الله نعم لم يكن شيء من ذلك كذا في المجتمة  
بعبثه قال في بعض قوله جانه كذب الذين من قبلهم جاؤا بالتكذيب المطلق لان الله نعم عز وجل ركب في العقول وانزل في الكتاب ما دل على غناؤه  
وبرائته من مشية القبايح وارادتها والرسول اخبروا بذلك من خلق وجود القبايح من الكفر والمعاصي بمشية الله نعم وارادته فقد كذب التكذيب كله وهو  
تكذيب الله عز وجل وسله وبند ادلة العقل والسمع وراء طهره قال في الذخيرة بعد الكلام في المقام ونقل الخلاف وذكر نحو ما ذكرناه واذ قد عرفت ان العدة في انما  
بنجاسته الكفار على اصنافها هو الاجماع وهو غير جائز محل النزاع كان القول بالنجاسة هنا عاريا عن الدليل لا يبعد القول بالطهارة متمسكا بظن ما رواه ابن بابويه  
في كتابه حيث قال سئل عن عتقهم ايتوا من فخل وضو جماعة المسلمين احب اليك ايتوا من ركو ابيض مخمر فقال لا بل من فضل جماعة المسلمين فان احب اليك  
الى اللهتم الحقيقة السهلة اذ هذه الرواية معتضة بالاصل الاخراج بالدليل اذ يلزم منه طهارة سورهم ثم يلزم عموم الحكم اذ الظاهر عدم القائل بالانفصال

في بيان كيفية ادراك الكافر

انق



حكم الخنزير ونجاستها

٤٤

في كتاب الخنزير

استحقاق لظان هذه هي التي اشار اليها المحقق بقا قد منقلبه عنه صدر المسئلة من انه ادعى لانه ظواهر بعض الاخبار على الطهارة وقد تقدمت ايضاً في كلامه الك  
قد مناه المسئلة الاولى ثم اقول لا يخفى ان ما قول به الاصاب بالملاقاة في هذا المجال ونقصه من الاستدلال وكثير الاقوال مع ما فيه من الاشكال بل الاختلال  
كله انما شاء من القول باسلام المخالفين والافاقية على القول بكفرهم وبنجاستهم كما اوضحنا فيما تقدم لا ثمرة لهذا البحث والاختلاف ولا خصوصية لهذا الفرق  
في البحث دون غيرهم من ذوي الخلاف وما ذكره من الدخيرة جرياً على مذهبه تصليته بالفتنة القول باسلام المخالفين فهو امون من بيت العنكبوت وانه لا  
ومن البيوت وقد تقدم تحقيق البحث في المسئلة الاولى مستوفى بمجمل الله تعالى وتقدم الكلام في خبر المذكور في الكلام على كلام المحقق الكواهي الاصل في القول بالنجاسة  
والله هو العالم الفصل الثاني من التاسيع الكلب الخنزير لا خلاف في نجاستها عينا قال في ان الكلب نجس العين نجس اللعاب نجس السور باجماع الفرق وان  
الخنزير نجس لا خلاف وقال في المعبر ان الكلب الخنزير ثوبا اوجدا وهو طيب عند موضع الملاقاة وجوبا وهو مذموم عما ثابته اجماع قال في المنتهى  
وكره الكلب الخنزير نجس عينا عند علماء غير ذلك من كلامهم الكواهي في المنوال وقد وافقنا على ذلك ايضا اكثر العامة والاصول في الاخبار المستقيمة  
ومنها صحة محمد بن مسلم قال سئلت الصادق ع عن الكلب يصيب شيئا من جسد الرجل قال يغسل المكان الذي اصابه وصحة الفصل من العجا قال قال الصادق  
ع اذا اصابك من الكلب طوبه فاعسله وان مت بها فاصب عليه بالماء على بن جعفر عن اخيه ع قال سئلت عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر وهو  
صلوته كيف يصنع به قال ان كان دخل في صلوة لم يغسله ان لم يكن دخل في صلوة فليغسل ما اصاب ثوبه الا ان  
يكون فيه اثر فيغسله قال سئلت عن خنزير شرب من اناء فقصع به قال يغسل سبع مرات قوله في الخبر ان كان دخل في صلوة فليغسل الى قوله فليغسل المراد  
به ما اذا كانت الاصابة بغير طوبه بقرينة قوله الا ان يكون فيه اثر فيغسله وسيجى تحقيق الكلام في انشاء الله تعالى في مسألة الصلوة في النجاسة  
وفي القصع عن حريز عن اخيه ع الصادق قال اذا مس ثوبك كلب فان كان يابسا فافغسله فان كان رطبا فافغسله عن الحسين بن سعيد عن القاسم ع  
على عن عبد الله ع قال سئلت عن الكلب يصيب الثوب قال افغسله وان كان رطبا فافغسله وعن صفوان بن يحيى عن معاوية بن شرح قال سئل عن رجل اذا  
ع من انا عنده عن سؤر الكلب في الثوب قال لا قلت اليس هو سبع قال لا والله انه نجس في صحة في الفصل بالبقا قال سئل الصادق  
عن فضلة الهرة والشاة ان قال حتى انتهيت الى الكلب قال نجس مرجس الحديث في القصع عن حريز عن محمد بن مسلم عن الصادق ع قال سئلت عن الكلب  
يشرب من الاناء قال اغسل الاكله وقد ورد من الاخبار انها ما ظاهرا فلما فاة في الحكم المذكور ومنها ما رواه الشيخ في القصع عن الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن  
عن الصادق ع قال سئلت عن الوضوء بأولع الكلب فيه والسنور او شرب منه جل اودابة وغير ذلك ايتوضأ منه او يغتسل قال نعم الا ان تجد غيره فتنزه عنه حله  
الشيخ عا اذا كان الماء بالغامق والكر والسنور له رواية في بصير الصادق ع وفيها ولا تشرب سؤر الكلب الا ان يكون حوضا كبيرا يستقي منه اقول ما  
ذكره الشيخ جيد فان ظم الخبر ان هذا الماء من ماء الطريق المشاعة وقد اوضحنا في الماء القليل انه لا ينقص عن الكثرة فضلا عن كونه ماء طهرا للكر فانه لا يهت  
على شرب جل كما ذكر في خبر منها ما رواه في القصع عن ابن ابي عمير عن ابي الهيثم عن زرارة قال سئلت الصادق ع عن جلد خنزير يربط على باب البيت  
الشيخ عا صد استعمال الماء في سقي الدواب شبهه لا في نحو الوضوء والشرب هو جيد عا هذا فيكون نفيا لاس وجوب الماء الذي يستقي به وانه لا يثبت باسما  
ويجوز على ما ذكره الشيخ ويحتمل عند ذن الاقرب ان نفيا لاس انما هو بالنسبة الى البئر وانها لا تنجس بذلك فيكون هذا الخبر من الاخبار الدالة على طهارة البئر  
وعدم انعكاسها بالملاقات بوقوع جلد الخنزير فيها ويؤيد هذا المعنى موثقة الحسين بن زياد عن الصادق ع قال قلت له جلد الخنزير يربط على باب البيت  
البئر لا يشرب منها او يتوضأ قال لا بأس فانها طاهرة في نفيا لاس من ماء البئر ان السؤال انما يتعلق بذلك ويصير معنى الرواية لا بأس به اي بما لبس والبئر والشئ  
والوضوء منها لا تنجس بذلك ولا بأس بالاستفاد بجلد الخنزير على ماء البئر في فلا دالة فيه على طهارة البئر ان لم يكن اظهر من الدلالة على النجاسة لان السؤال  
عن ماء البئر بقاؤه على الطهارة انما يتجهر مع النجاسة لا مع الطهارة فرفع الأول المشهورين الاصاب ضربا لا يعلم فيه خلافا ما ذهب اليه المرتضى في  
المسائل الناصرية من نجاسة الكلب الخنزير بجميع اجزائها ما تحل الحيوة منها وما لا تحل وفتح المرتضى في كتابه المشار اليه بعد قوله جده الناصر شعر الميته طاهر  
وكذا شعر الكلب الخنزير ما صورته هذا صحيح وهو مذموم صاحبنا وهو مذموم صاحبنا قال الشافعي ذلك كله نجس دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد  
الاجماع المذكور ذكره قوله نعم ومن صاها الى ان قال ايضا فان الشعر لا حيوة فيه الا ترى ان الحيوان لم يولد باخذه منه الى ان قال واذا ثبت ان الشعر والصوف القرن  
لا حيوة فيه لم يجل الموت وليس لم ان يتلفوا بقوله نعم حرمت عليكم الميتة فان اسم الميتة يتناول الجملة بآثار اجزائها وذلك ان الميتة اسم للجملة الموت والشعر  
لا يجل الموت كما لا تحل الحيوة ويخرج عن الظاهر ليس احد ان يقول ان الشعر والصوف من جملة الخنزير والكلب نجس وذلك انه لا يكون من جملة الحي التي لا تحل الحيوة  
وما لا تحل ليس من جملة وان كان متصلا به في الحقيقة ظاهر كما ترى في الإجماع على هذه المجموع انه لم يقل بها احد من الامامية واه رضا واما ما تمسك به من الدليل  
فهو اذ من بيت العنكبوت وانه لا ومن البيوت وذلك فان ما ذكره مخالف لما هو المعلوم لغة وعرفا وشرا من صدق الاسم على جميع ما تركب منه ذلك الحيوان  
وكان من جملة ما العرف واللغة فظم واما الشعر فلما ذكره في باب الذبائح في نجاسة على الشعر كالجناية على ساير اجزاء البدن من راسه عنقه وساير اعضائه فلو  
لم يكن الشعر جزء منه ودخل في بطنه لما ترتب على الجناية عليه دية على ان الاخبار التي قد مناه في بعض النجاسة مع الرطوبة شاملة بعومها لما لو كان الملاقاة لما  
تحل الحيوة ولما لا تحل الحيوة بل لكانت الملاقاة ان الاصابة انما تحصل بالشعر كما هو ظاهرا ونقلنا في كتاب المرتضى استدلالنا بدليل اخر زيادة على ما ذكره وهو ان ما لا  
تحل الحيوة من نجس العين كالمأخوذ من الميتة ثم اجاب عنه بانه قياسي مع الفارق فان مقتضى التبيين في الميتة صفة الموت وهي غير حاصلة فيها لا تحل الحيوة بخلاف  
نجس العين فان نجاسته ذاتية وانت خبير بان كلام المرتضى في هذا المقام انما يدور على الدليل الاول وهو ان ما لا تحل الحيوة ليس من جملة وان كان متصلا  
به حيا او ميتا وما كلامه المتقدم فانما هو في شعر الميتة كما هو واحد المسائلين المذكورين في كلام جده الناصر والظان ان هذا الدليل غير مكلف له كما ينبغي عنه

في كتاب الخنزير



فما هو كلامهم حيث انهم لم يرجعوا الى الكتاب المذكور فبعضوا عنه بانه نقل عنه القول بكذا ونقل عنه الاستدلال بكذا قال في المعالم واما السيد فيغري اليه القول بها  
 مالا يخلو الحيوان لان قال في حمله فيصير على ما ذكره جملة وذكره ما ذكره من الدليلين المتقدمين وورد الاول بان المرجح في صدق الاسم في اللغة والعرف  
 متفقان على عدم اعتبار التفرقة المذكورة والتشبيه بعظم الميتة وشعرها لا وجه له كما لا يخفى انتهى القول لا يخفى ما في تحصيل التوجه في صدق الاسم في اللغة والعرف  
 دون الشرع مع دلالة ما قلنا عليه من الغفلة فانه لو اصدق الاسم عليه دخوله في مستحق الانسان لما كان في ايجاب الذية في الجناية على الشعر مع انه لا خلاف  
 فيه ووردوا الاخبار به ويؤيده ما رواه في حق عن التبر في حكاية ابن ابي ليلى مع محمد بن مسلم في جارية ليس على عاتقها شعر حيث سئل ابن ابي ليلى عنها فلم يكن عنده  
 فيها شيء فسئل عنها محمد بن مسلم فقال اني شئني برون عن الجعفر في المرأة لا يكون على كبرها شعر يكون ذلك عيبا فقال له محمد بن مسلم ما هذا يعني فلا عرفه  
 حدثني ابو جعفر عن ابيه عن ابيه عن النبي صلى الله عليه واله انه قال كلما كان في أصل الخلق فزاد ونقص فهو عيب قال له ابن ابي ليلى احسبك ثم رجعت الى القوم فقص لهم  
 بالعبث والتقريب ظاهرا وبالجمل فانه ذهب اليه المرتضى عن ضعيف لا يقول عليه وما احتج به لا يلتفت اليه نعم وكذا الشيخ في الصحيح عن زرارة عن الصادق قال سئل عن  
 الجمل يكون من شعر الخنزير يستقي به الماء من البئر يتوضأ من ذلك الماء قال لا بأس في الموضع عن الحسين بن زرارة عنه قال قلت لشعر الخنزير يعلا جلا يستقي به  
 التي يشرب منها ويتوضأ منها قال لا بأس به وكان الأولى بالمرتضى التمسك بهذين الخبرين لطهارة شعر الخنزير ثم يتسك بعدم القابل بالفرق بين الكلب والخنزير  
 على قواعدهم ووجه الإيهام فيها من حيث اطلاق نفي لباس عن استعمال الجمل في استقاع بعد الانكسار عن الملاقة بالرطوبة للبدن والماء فانه لذلك يكون شعرا  
 بطهارة شعر الخنزير والتحقيق عنك في ذلك ان نفي لباس انما توجه الى الماء البئر وعدم نجاسته بالجمل مع وقوعه فيها كما هو الغالب بقرينة ذكر الموضوع في الخبر الأول  
 واما في الشرح في الخبر الثالث فهما من أدلة القول بعدم نجاسته بالملاقة كما هو الظاهر في المسئلة بقى الكلام في ملاقة اليد بالرطوبة مثلا والاشياء والنجاسة  
 والخبران مطلقان في ذلك وحكم ذلك معلوم من غير هذين الخبرين تمام دلالة على نجاسته شعر الخنزير كما استلوا عليك ان شاء الله تعالى وبالجملة قل الاشكال في الخبرين انما  
 هو من حيث ذكر نفي لباس فيها وتوهم توجهه الى جمل ملاقة الجمل بالرطوبة ونحو ذلك على ما ذكرناه من توجه نفي لباس الى ماء البئر في الاشكال في قوله  
 الاستدلال به في ذلك الاستدلال نعم يحصل الاشكال فيه عند من يقول بنجاسة البئر بالملاقة فالشيخ بنا على ذلك اجاب عن الخبر الأول بعدم وصول الجمل  
 ومعه في المنتهى اول الخبر الثاني بعد جملة نفي لباس على ملاقة الجمل على ملاقة الجمل لا يوسه وان كان خلاف الغالب فيحمل على النادر جمع بين ولا يخفى في  
 الكلامين من البعد ما ذكرناه هو الاقرب كما لا يخفى على المتأمل من الاخبار والدالة على ما اشرنا اليه من نجاسته شعر الخنزير ما رواه الشيخ عن الحسين بن سعيد عن ابن  
 الجعفي عن هشام بن سالم عن سليمان الاسكافي قال سئل الصادق عن شعر الخنزير يجذبه قال لا بأس به ولكن يغسل يدك اذا اراد ان يصلي وفي الصحيح عن الحسين بن  
 عن ايوب بن روح عن عبد الله بن المغيرة عن برد الاسكافي قال قلت للصادق ع جعلت فداك انما نعل الخنزير فترسما نسي الرجل فصله في يده شيء منه فقال لا  
 ينبغي له ان يصلي في يده شيء منه فقال اخذوه فغسلوه فانه دسم فلا تقبلوا به وما لم يكن له رسم فاعملوا به وغسلوا ايديكم منه وما رواه عن زرارة عن الباقر ع  
 قال قلت له ان رجلا من مواليك يعمل الجبال بشعر الخنزير قال اذا فرغ فليغسل يديه ورواية برد الاسكافي قال سئل الصادق عن شعر الخنزير يعمل به قال خذ منه  
 فاعلك بالماء حتى يذهب ثلث الماء ويبقى ثلثاه ثم اجعله في فخارة جديدة ليلة باردة فان جمد فلا تقبل به وان لم يجمد ليس عليه سم فاعمل به وغسل يدك اذا  
 عند كل صلوة قلت وضوئه قال لا اغسل اليد كما تمس الكلب فيجب تقييد اطلاق الروايتين المتقدمتين بناء على التقريب الذي حققناه في معناها  
 الاخبار والله العالم الثاني قال في بعض بعدد كنجاسة الكلب الخنزير واجزاؤها وان لم تحلها الحيوة في المتولد بينها وان باينها في الاسم اما المتولد من احد ما وجوا  
 طاهرا فينتج في الحكم الاسم سواء كان لاحدها ام لغيرها وان لم يصدق عليه اسم احدها ولا غيرهما بما هو معلوم الحكم فالقوى فيه الطهارة والتحرير انتهى قولنا  
 ما ذكره من نجاسته المتولد منها فقد صرح في كثر بنحوه فقال المتولد من الكلب الخنزير نجس الاقوى لنجاسته اصلية وظاهره التبعية لهما في النجاسة وان باينها  
 في الاسم لانه مقتضى التعليل المذكور واستشكل العلامة في الحكم في صورة المبينة في المنتهى في قوله في المتولد منها يعني الكلب الخنزير نجس لان بعضها  
 وان لم يقع عليه اسم احدهما على اشكال منشاؤه الاصلية السالبة عن معاينة النقص توقف في كره ايضا فقال الحيوان المتولد منها يحمل نجاسته ملو اعيا  
 اسم احدهما قال في المعالم بعد نقل ذلك عنه ولا يخفى قوة وجه الاشكال في التوقف في محله غير ان الخطب في مثله سهل اذا بحث في مجرد الفرض انتهى جزم في ذلك  
 بالطهارة مع المبينة عملا باصالة الطهارة قال بعد ان نقل عن الشهيد بن تعليل النجاسة ولو مع المبينة بنجاسته اصلية ما صورته وهو مشكل في النجاسة  
 معلقة على الاسم فيتم انتفى تعين الرجوع الى ما يقتضيه الاصل الاشياء والاصح عدم نجاسته اذ لا يصدق عليه اسم نجس العين انتهى وهو جيد لو ثبت العمل  
 الذي استدل به لان فيه ما عرفت في المقدمة الحادية عشر من مقدمات الكتاب الحكم بعدم النص الذي هو المعتمد عندنا في الاحكام الشرعية محل اشكال توقف  
 نعم لو كان المفروض في صورة المبينة كونهما يصدق عليه اسم احدهما الحيوان الطاهرة فالظن ان الاشكال في الحكم بالطهارة من حيث تبعيته للاسم انما الاشكال  
 فيما لو لم يكن كذلك اما ما ذكره من المتولد من احدهما وظاهره انه يتبع الاسم فذكر في المعالم انه قال كثير من الاحكام لم ينقلوا فيه خلافا واما الاحكام من غير المتولد  
 وفيه وجود الخلاف حيث قال في احدها الاقرب فيه عندك اعتبار الاسم قولنا ان الاشكال في الحكم بتبعيته الاسم لما هو المذكور في المعالم من الشرع من تربية  
 الاحكام على ما يصح عليه للاسم انما الاشكال فيما لو لم يصدق عليه الاسم بالكلية وقد حكم فيه بالطهارة والتحرير وقال في فقه في الصورة المذكورة فان انتفى  
 المماثل الاقوى لم يرد وان حرم لحم الاصل فيها انتهى قولنا اما الاصل في الاول فله وهو اصاله الطهارة عندهم في جميع الاشياء حتى يقوم دليل النجاسة  
 وفيما اشرنا اليه انفا واما الاصل في الثاني فلا عرف له وجهها الا ان بعض المحققين على فقه ذكر ان مراده باصالة التحريم هو ما علة في تمهيد القواعد بان المحرم  
 غير مخصص كثرته على وجه لا يضبط فيه ولا يخفى فان بناء الاحكام الشرعية على مثل هذا الاصل الغير الاصيل مجازفة محضه والله العالم الثالث  
 المشهور بين اصحاب طهارة كلب الماء وعن ابن ادريس المخالف في ذلك والقول بنجاسته لصدق الاسم وهو ضعيف لما تقررت في غير مقام وبه صريح

في النجاسة  
 في النجاسة  
 في النجاسة

في النجاسة  
 في النجاسة  
 في النجاسة



هذا الخبر المتقدم كذا ما أخرجه في الكتب الخيرية لترتيب دون الخبرين ناخلاً ردة هذين الفردين من الأخبار المذكورة بما يقطع بعده هذا مع تسليم حقيقة النوعين والافان فلما انت حقيقة في البراءة هو صريح عبارة في التبريح حيث قال ان لفظ الكذب حقيقة في المعهود مجاز في غيره وهو ظاهر في كونه ايضاً حيث قال بعد نقل عن ابن ادریس مخالفة في الحكم المذكور ولا يجوز حمل اللفظ على الحقيقة على الخبرين بل هو وجه الدفع عما ذكره في كونه حقيقة في النوعين واردة الحقيقة والمجانة توقف على القرينة وتباً ظاهر من كلام المتن انه مشترك بين النوعين بالاشتراك اللفظي لا اكثر على الاول كيف كان فخلان ابن ادریس هذا ضعيف لا يلتزم اليه

الفصل العاشر في جمل من المواضع قد وقع خلاف فيها بين الاصحاب

زيادة على ما تقدم في تلك الابواب فمنها عرق الجنب المحرم قال الشيخ علي بن الحسين بن بابويه في رسالته ان عرق في ثوبك وانت جنب كانت الجنبه من حلال فحلال الصلوة فيه وان عرق من حرام فحرام الصلوة فيه ونحوه ذكر ابنه في الفقيه قال المصنف لا يجب غسل الثوب من عرق الجنب لان تكون الجنبه من حرام فيصلا ما صابحها من جسد ثوب قال ابن الجني في مختصره وعرق الجاني لا يجزئ لثوب كل عرق لجنب من حلال ان كان من حرام غسل الثوب منه وقال في عرق الجنب كانت الجنبه من حرام حرام الصلوة فيه وفي النهاية لا بأس بعرق الجاني في الثوب اجتنابه افضل لان يكون الجنبه من حرام فانه يجب غسل الثوب اذا عرق فيه وعرق في ثوب ابن البراء موافقة لمائة وقال ابن ذرارة ان صاحبنا يقول بان عرق الجنب اذا جنب من حرام ونحوه سلا حيث نسب ايجاب ازالة هذا العرق الى صاحبنا الا انه اختار كونه على جهة التدبیر بن ادریس يقول بالمهارة لا يستلزم الى الاصل الروايات ومنها ما رواه الشيخ في الحسن عن ابي اسامه قال سئلت الصادق عن الجنب يعرق في ثوبه ويغتسل فيعاق امراته ويصاحبها وهي حائض ارجب فيصيب جسده من عرقها قال هذا كله ليس بشيء قبل عدم الاستصحاب فتمثله يشعر بالعموم لو لم يكن في اللفظ ما يدل عليه عن حمزة بن محمد عن الصادق قال لا يجب لثوب الرجل لا يجب لثوب الثوب عن ابي بصير قال سئلت الصادق عن القيص يعرق في ثوبه هو جنب حتى يبطل القيص فقال لا بأس ان احب ان يرشه بالماء فليفعل بخلاف ذلك من الروايات واحتج في ذلك باجماع الفرق وطريقة الاحتياط والاخبار ولم يتعرض لنقل ما بل احالها على كتابي الحديث قال في المعالم بعد الكلام في المسئلة ونقل الخلاف فيها واختياره الطهارة والاحتجاج على جملة من الاخبار التي قد منها ما هذا لفظه وحمله ما وقفنا عليه الكتابين المذكورين من الروايات التي تمتم بها الدلالة على هذا المعنى حديثان أحدهما رواه عن محمد بن الجني في القيص قال قلت للصادق ع رجل جنب ثوبه وليس معه ثوب غيره قال يصلي فيه واذا وجد الماء غسله قال في تبيين يجوز ان يكون المراد بهذا الخبر لا من عرق في الثوب من جنبه اذا كان حرام لا ناقدين ان نفس الجنبه لا تستعمل في الثوب فلم يقع معنى حمل عليه الخبر لا عرق الجنبه من حرام فحملنا عليه ثم قال على انه يحمل ان يكون المعنى ان يكون اصاب ثوب نجاسة في يصلي فيه ويعيد غسله في الاحمال في الاستصحاب شبه الحديث لثلاث رواه في القيص عن عامر بن حميد عن ابي بصير قال سئلت الصادق عن الثوب يجنب فيه الرجل يعرق فيه قال ما انا فلا احب ان انا فيه اذا كان الشاء فلا بأس ما لم يعرق فيه قال الشيخ الوجه في هذا الخبر ضرب من الكراهية وهو صريح في انه يمكن ان يكون محمولاً على انه اذا كانت الجنبه من حرام ثم قال في المعالم ولا يخفى عليك ما في الاستصحاب هذين الخبرين في اثبات الحكم من التعسف فان الاول ظاهر في كون المقصود غسل الثوب هو اصابة الخنزير وقد ريت اعراف الشيخ في الاستصحاب ان شبهة ظاهر الخبر لثلاث ان المقصود لثوب لباس مع العرق في الثوب هو اصابة سران النجاسة بالحصول بالمتن العجيب من الشيخ في كيفية حمل هذا الحديث اذ اذ الجنبه من حرام مع قول الامام فيه ما انا فلا احب ان انا فيه انتهى وقال في كونه بعد الخلاف في المسئلة واختياره القول بالطهارة والاستدلال عليه برواية ابي اسامه المتقدمه ماصورة اجماع الشيخ في ثوب على النجاسة بما رواه في القيص عن محمد بن الجني نقل القيص المتقدم ثم قال قال الشيخ ولا يجوز ان يكون المراد بهذا الخبر ثم ذكر عبارة الشيخ المتقدمه الى اخرها ثم قال لا يخفى ما في هذا الحمل البعيد ولا اشك في الخبر بالعرق بوجه الى اخره اقول لا يخفى ان مجرد ايراد الشيخ الخبر المذكور وحمله على ذلك لا يثبت استدلالاً لا يخفى انه يطعن فيه بالبعد فينتفي الدلالة بل الوجه ذلك ان هذا الحكم لما كان ثابتاً عند الشيخ بالدلالة التي فصلت له حمل هذا الخبر عليه ان كان بعيداً فبعد حمل الخبر المذكور على ذلك لا يوجب انتفاء الحكم غاية الامر ان الشيخ لم يرد دليل من الاخبار ولا غيره من قال بذلك في هذه المسئلة والتحقيق في المقام يتوقف على ما لا يمكن ان يقال انهما كانت اخبار هذه المسئلة الصريحة الدالة ليست في شيء من الكتب المشهورة بين المتأخرين عدلوا فيها عما افترقه المتقدم من القول بالنجاسة حيث لم يصل اليهم الدلالة في ذلك وما تكلفوه من الروايات في الاستدلال بالنجاسة كما قد مناهنا نقله عن المعالم ليس هو الدليل لكن في روايات الكتب الاربعه ما يشهد بالحكم المذكور وايضاً وكان هو الاول بالنقل في الاستدلال للقول المذكور ومثله ما رواه في عن علي بن الحكم عن رجل عن الحسن بن ابي الحسن قال لا تغتسل من غسل الحمام فانه يغتسل فيه من الزنا الحديث قد تقدم قريباً في نجاسة الخنزير وما رواه فيه ايضاً عن محمد بن علي بن جعفر عن ابي الحسن الرضا ع في حديث فقلت لابي الحسن ان اهل المدينة يقولون ان فيه شفاء من العين فقال كذبوا يغتسل في جنب من حرام والزنا والناسب الذي هو شرهما ثم يكون فيه شفاء من العين الحديث اما الاخبار الصريحة في الحكم بالنجاسة فمنها قول مولانا الرضا عليه السلام في القيص ان عرق في ثوبك وانت جنب فكانت الجنبه من حلال فجوز الصلوة فيه وان كانت حراماً فلا يجوز الصلوة فيه حتى يغسل من هذه النجاسة اخذ بن الحسين بن بابويه عبارة المتقدمه وكذا ابنه في كونه غير موضع مما تقدم لكنه هنا غير تغييراً ما ومنها ما نقله في كونه قال في مجمعهم هام باسناد الى ادریس بن يزيد الكوفي انه كان يقول بالوقوف فدخل ستر من راي في عرق الجنب ثم غادر الكيسله عن الثوب الذي يعرق فيه الجنب يصلي فيه فيها هوام في طاق باب لا يظن ان اذ حركه ابو الحسن ع بغيره فقال ان كان من حلال فصل في فيه وان كان من حرام فلا فصل فيه اقول ادریس بن يزيد المذكور غير كونه في الرجال والموجود فيها ادریس بن زياد الكوفي في ثوبه لم ينقل في القول بالوقوف احتمالاً هو قريب اماماً ذكره في المعالم بعد نقل الخبر الذي في الذكرى من انه لم يقف عليه بعد التبع بقدر الوسع في كتب الحديث بل موجود يومئذ عنده ثم قال في حال شهاه غير واضح ولا يبعد ضعف الدلالة كونه بكما لم يثبت على صحته انتهى قول الاصول السابقة كانت موجودة عند مثل شيخنا الشهيد المحقق العلامة وابن ادریس فيها اخبار عديدة قد خلت عنها هذه

هذا الخبر المتقدم كذا ما أخرجه في الكتب الخيرية لترتيب دون الخبرين ناخلاً ردة هذين الفردين من الأخبار المذكورة بما يقطع بعده هذا مع تسليم حقيقة النوعين والافان فلما انت حقيقة في البراءة هو صريح عبارة في التبريح حيث قال ان لفظ الكذب حقيقة في المعهود مجاز في غيره وهو ظاهر في كونه ايضاً حيث قال بعد نقل عن ابن ادریس مخالفة في الحكم المذكور ولا يجوز حمل اللفظ على الحقيقة على الخبرين بل هو وجه الدفع عما ذكره في كونه حقيقة في النوعين واردة الحقيقة والمجانة توقف على القرينة وتباً ظاهر من كلام المتن انه مشترك بين النوعين بالاشتراك اللفظي لا اكثر على الاول كيف كان فخلان ابن ادریس هذا ضعيف لا يلتزم اليه



المشهوره كالا ينجس على من رجع ما استقر فيه من ادرين من الاصول التي كانت عند من الظان شيئا الشبهة انما اخذ الرواية من تلك الاصول واما ما طعن به  
امثاله بضعف السند فهو باب اخر قد تقدم الكلام عليه في مقدم الكتاب منها ما نقله شيخنا في كتاب المناقب لابن شهر اشوب نقلا من كتاب المعتمد في الاصول  
قال علي بن ابي حمزة قد روي عن الصادق عليه السلام في الثوب فخرج الى المسجد فوجد فيه ثوبا فلبس منه ثوبا فخرج الى المسجد فوجد فيه ثوبا فلبس منه ثوبا فخرج الى المسجد  
وعنه في بعض جفاف الجود وقد عقد في بعضه الناس يتجشون ويقولون الا ترى ان هذا المدة وما قد فعل بنفسه فقلت في نفسي لو كان اماما افعل هذا فلما  
خرجت الناس الى الصلوة لم يلبثوا اذ ارتفعت حجابة عظيمة هطلت فلم يتواحد الا ابتلح عرق بلطرد عاده وهو سالم من جميعه فقلت في نفسي يوشك ان يكون هو  
ثم قلت اريد ان اسأله عن الجنب في عرق الثوب فقلت في نفسي ان كشف عن وجهه فهو الامام فلما قرب منه كشف وجهه ثم قال قل ان كان عرق الجنب في الثوب  
وجنابته من الحرام لا يجوز الصلوة فيه وان كانت جنابته من حلال فلا بأس به في نفسه بعد ذلك شبهة وقال شيخنا المشايخ في الكتاب المذكور ايضا وحديث  
كتاب عتيق من مؤلفات قداما اصحابنا رواه عن ابي الفتح غاري بن محمد الطاطري عن علي بن عبد الله الميموني عن محمد بن علي بن سنان عن علي بن محمد بن موسى الهمداني  
عنه مثله وقال ان كان من حلال فالصلوة في الثوب حلال وان كان من حرام فالصلوة في الثوب حرام اقول والى هذا الاخبار استند متقدموا الاصحاب فيما ذهبوا  
اليه من القول بالنجاسة ولا سيما كتاب الفقه المصنف الذي قد عرفت في غير موضع ان كثير من الاحكام التي اشهرت بين المتقدمين ولم يعلل اليها الا لما خرب حتى عزموا  
بعدم الدليل وتكفلوا لهم دليلا قويا جدا لانه في هذا الكتاب اقول ان باويين في رسالته وبعض هذه الاخبار لم يعرف ايضا من اخبار الحكماء المتقدمين وبذلك  
يظهر لك قوة ما ذهبوا اليه في فساد مجموعهم على ما ادعوا من الطهارة مختصين بهذه الاخبار **فروع الاول** قال في المنتقى في بيان القول بالنجاسة ولا يفرق  
بين ان يكون رجلا او امرأة وان لا يكون الجنابة من زنا او وطئ بجملة وميتة وان كانت زوجه سواء كان مع الجماع انزال ام لا والاستمنا باليد كالزنا اما  
لو وطئ في الحيض والصوم فلا قرب لمهارة العرق فيه في المظاهر اشكال ثم قال لو وطئ الصغير جنبية والجنبية حكم الجنابة فيفنيها عرقه اشكال ايضا  
عدم التيمم في حقها انتهى ولا ينجس ما قرب به في الوطئ في الحيض والصوم لا يخرج من بعد غسله من الاخبار المتقدمة لذلك كما لا يخفى **الثاني** نقل في المعام عن  
الجنبية في مختصر بعد ان حكم بوجوب غسل الثوب من عرق من حرام وكل عند الاحتياط ان كان من جنس من علم ثم عرق في ثوبه ثم قال في المعام بعد نقله ولا يعرف  
لهذا الكلام وجهها ولا رايه في دفع **الثالث** قال في المعتمد في النجاسة والمساخنة والجنب من الحلال اذا خلا الثوب من عين النجاسة فلا بأس به فيهم  
اجماعا ويدل على ما ذكره من الاجماع ما تقدم في صدر المسئلة من الاخبار الواردة في الجنب منها ما رواه الشيخ عن معوية بن عمار قال قال الصادق ع من لحاض يقرق في ثيابها  
اقبل فيهما قبل ان تغسلها قال نعم فلا بأس ما رواه في عن زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن عتيق قال سئلت محمد رسول الله عن الجنب لحاض يقرق في ثوبه حتى يلمس  
عليه ما فقال ان الحيض والجنابة ليس في العرق فلا يغسلان ثوبهما وعن عمار الساباطي في موثق عن الحايض يقرق في ثوبه فلبس فقال ليس عليه شيء الا ان يصيب شيئا من  
سائرها وغير ذلك من القدر فتغسل ذلك الموضع الذي اصابه بعينه عن سائر الثوب بن كليب قال سئلت الصادق ع المرأة لحاض تغسل ثيابها التي تلبسها في طهرها قال  
ما اصابها من الدم ولم يمسك ذلك فلبسها وقد عرفت فيما قال ان العرق ليس من الحيض وفي موثق عن علي بن يقطين عن ابي الحسن ع قال سئلت عن الحايض  
في ثوبها قال ان كان ثوبها نلوصه فلا احتياط في غسله واما ما رواه الشيخ في موثق عن اسحق بن عمار قال قلت للصادق ع المرأة لحاض يقرق في ثوبها فقال اغسله  
قلت فان كان دون الذراع اذ اردت انما يصيب العرق ما دون الارقال لا تغسله فالظاهر حمله على الاحتياط من حيث احتمال بقاء موضع الدم بالعرق كما يدل عدم  
مع رضع الاربع تحت الثوب ان اصابه العرق والله العالم **ومنها** عرق الابل الجلالة وقد اختلفت فيه كلام الاصحاب في المصلحة المتقدمة بغسل الثوب من عرق الابل  
لجلالة اذا اصابه كايغسل من سائر النجاسات ذكر الشيخ في نهج فقه فقال اذا اصاب الثوب عرق الابل الجلالة وجبت عليه زالة وهو عند حكم في لفت  
واقفه في ذلك قال ابن زهر الحنفى اصابنا بالنجاسات عرق الابل الجلالة وقال سار د عرق جلال الابل وجب لنا انزاله وهو عند نديك حكم في لفت  
بطهارته وادعى انه مشهور ونقله عن سار د ابن ادرين نقله في نهج فقه عن سائر المتأخرين اقول ويدل على ما ذهب اليه الشيخان واتباعهم بحجة هشام بن سالم عن  
عنه قال لا تأكلوا لحم الجلالة فان اصابك عرقها فغسله عن غصن من الغصن من المشهور والصحيح عندك عن الصادق قال لا تشرب من البان الابل الجلالة وان  
اصابك شيء من عرقها فغسله حتى تخرج لفت لما ذهب اليه من الطهارة بان الاصل الطهارة وان الابل الجلالة ليست نجسة فلا ينجس عرقها كغيرها من الحيوانات  
وكما جلال من غير ما قال في المعتمد في الشبان عرق الابل الجلالة ينجس من الثوب قال سار د غسله نديك هو مذهب من خالفنا ودبما يفتح الشيخ  
برواية هشام بن سالم ثم ساق الرواية ثم قال استئناسا الى الاصل وان لم يجرى مجرى عرق الحيوانات الطاهرة وان لم يؤكل لحمها كعرق السنود والنم والقمل  
ونحو الرواية على الاحتياط انتهى بذلك الجواب لفت عن الجنب بالجل على الاحتياط انت خبير بما في كلامهم من النظر في الظاهر والمجازفة لا تخفى على  
الخبير لما مرها اولافلان الاصل لا يصلح للتمسك الامع عدم النص الموجب للخروج عنه وهو ما موجودا ما ثانيا فلان الحمل على الاحتياط انما يصح اليه  
بمقتضى قواعدهم المتفق عليه ما مع وجود المعارض لتصريرهم في الاصول بان الامر حقيقة في الوجوب اما ثالثا فلان البناء على التشبيه بهذه الاشياء المشابهة  
اليها في كلامهم لا يصلح لان يكون مستندا شرعيا يقتضي عليه الاحكام الشرعية ومع الامحاض عن ذلك فانه لا معنى له مع وجود النص الصحيح الصحيح  
للفرق والتخصيص هذا الفرد والظن انه لما ذكرنا رجع في المنتهى الى قول الشيخين فقال بعد حكمه بالطهارة في اقل المسئلة واحتجابه بالاصل وجوابه عن جرح  
بما يقرب من كلامه في لفت ماصودة والحديثان قويا لاجل ذلك جزم الشيخ في ما يوجب زالة عرقها وعليه عمل انتهى فاما من التوقف هنا حيث نقل الجلالة  
في المسئلة ونقل الخبرين المذكورين دليلا للقول بالنجاسة ونقل الجواب من طرف القائلين عمنها بالحمل على الاحتياط ثم قال وهو مشكل مع عدم المعارض  
ولم يجرم شيئا في البين وهو لا يخرج عن غرابية عند من له انس بطريقته في الكتاب من التمسك بالاخبار الصحيحة والخذلها وان خرج بها عما عليه الاصحاب  
والعجب انهم من المحدثات الحرة في الوسائل حيث وافق المشهور وعنون الباب بالكرامة جلال الخبرين المذكورين على ذلك وهو من جملة سقطات المرافعة

في النجاسة

قال سار د ابن ابي عمير

في النجاسة











من أن الخبرين مع صحتها لا ينافيانها بوجوب تنكاب لتأويل بينهما مع قول جملته من فضلاء الأصحاب يعمونها والله العالم ومنها المسوخ والمشهورين  
 الأسماء النقول بطهارتها وعرفتها بقول نجاستها وعرفتها لفوا فقتة إلى سلاوة ابن حمزة ونقل في المعالم عن ابن الجنيدها تستنأها ما حكم بطهارتها وسورة  
 مع حكمها بطهارة سواد السباع وقونها في الاستئناس بالكلب الخزيروظ ذلك لقول نجاستها ونجاسته لعابها والظ الأول فإن الحكم بنجاسته للعاب مع طهارة  
 العين بعيدان نقل يقع عن بعض الأصحاب عداه في قرن الكلب الخزيرومؤيد لما ذكرنا ويدل على القول المشهور وهو المعتد مضافا إلى أصالة الطهارة ما  
 رواه الشيخ في القيص عن الفضل بن القباس قال سئل الصادق عن فضلة الحرة والثقال البقرة والأبل والحمار والخنزير والبغال والوحش والسباع فلم أترك شيئا  
 إلا سئلته عنه فقال لا بأس به انتهى إلى الكلب فقال رجل من بني النخعي في لف وغيره أن الشيخ أجمع على نجاسته بتقويم بيعها ولا مانع من البيع بكونها نجاسة وربما  
 استدرك على تقويم بيعها برواية صريح عن الصادق عن رسول الله صلى الله عليه وآله في لف وغيره أن الشيخ أجمع على نجاسته بتقويم بيعها ولا مانع من البيع بكونها نجاسة وربما  
 الدالة على ذلك مع كونها ضعيفة السند مختصة بالقرء خاصة وثانيا بالمنع من كون المقتضحة حرة البيع هو النجاسة فلا بد من إقامة الدليل على اختصاص المقتضحة  
 فيها إذا عرفت ما علم أن الروايات قد اختلفت في أنواع المسوخ زيادة ونقصا ووجودا وفناء ومنها ما رواه الشيخ عن محمد بن الحسن عن الصادق قال إن الضب  
 القار والقرء والخنازير مسوخ مكافأ رواه في القيص عن أحمد بن محمد بن محمد بن الحسن الأشعري عن الحسن الرضا قال الضب مسخ كان ملكا زنادا والذب  
 كان أعرايا يتوأن والأرنب مسخ كانت امرأة تحون زوجها ولا تغسل من جثتها والوطواط مسخ كان يسرق قنطرة الناس القرءة والخنازير قوم من بني إسرائيل  
 اعتدوا في السبت الجحش الضب فرقة من بني إسرائيل حيث نزلت المائدة على عيسى بن مريم لم يؤمنوا فأنهوا فوكت فرقة في البحر وفرقة في البر والفارسة  
 هي القوبصة .... والعقرب كان غماقا والدب الوزغ والزنبور كان كالحمار في الميزان وما رواه في عن الحسين بن خالد قال قلت لأبي الحسن عليه السلام الجمل  
 الكلب الفيل فقال قلت لم قال لأنه مثله وقد حرم الله لحمه لا سيما ما مثل به في صورها وعن أبي سهل القريشي قال سئل الصادق عن لحم الكلب فقال هو مسخ  
 قلت هو لحم قال هو بخير عيدها ذلك مرات كل ذلك يقول هو بخير عن سليمان بن الجهم عن الحسن الرضا قال الطاووس مسخ كان رجلا جليلا كابر امرأة رجل  
 مؤمن تحته فوقع بها ثم رسلته بعد فسخها الله ثم طأوسين أنظره فلا تاكل لحمه لا بيضته وعن الكلبية السابعة عن الصادق عن عن الجحش فقال إن الله تعالى  
 مسخ طائفة من بني إسرائيل فما أخذ منهم بجرأه ولو لم يكن في الزمير الماد لم يكن وما سؤ ذلك وما أخذ منهم بجرأه ولو لم يكن في الزمير الماد لم يكن وما سؤ ذلك  
 في غيرهم سلا قال روى أن المسوخ لم تبقى أكثر من ثلاثة أيام وأن هذا مثلها فنفى الله عز وجل عن أهلها وفي العلل بسند معتبر عن علي بن مغيرة عن الصادق عن أبيه  
 عن جده قال المسوخ من بني آدم ثلثة عشر منقاهم القرءة والخنازير والحشاش والضب الفيل الدب الدعوى الجحش العقرب سهيل القنفذ الزهرة  
 والعنكبوت قال في سهيل زهرة دابتان من دواب المكيف بالدينار وفي الكتاب المذكور أيضا بسند قوي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى قال المسوخ  
 ثلثة عشر الفيل الدب الأرنب العقرب الضب العنكبوت الدعوى الجحش الطوطا والقرء والخنازير والزهرة وسهيل فسلما بن رسول الله ما كان سب  
 مسخ هؤلاء فقال ما الفيل كان رجلا جبارا لو طأ لا يدع رطبا ولا يابس أما الدب فكان رجلا مؤنثا يدع الرجال إلى نفسه أما الأرنب فكانت امرأة  
 فزرة لا تغسل من جثتها ولا من جنباتها ولا غير ذلك أما العقرب فكان رجلا هاربا لا يلبس منه أحدا أما الضب فكان رجلا أعرايا يسرق الحاج مجننه وأما العنكبوت  
 فكانت امرأة سحرية وجها داما اللعنة ومن كان رجلا ناعما يقطع بين الأحب والأبغ والجرى فكان رجلا دينا يجلب الرجال على حلاله وأما الطوطا فكان رجلا  
 ساقا يسرق الرطل على رأس الظل أما القرءة فاليهود اعتدوا في السبت أما الخنازير فكانت تسكن في سلا المائدة فكانوا بعد نزولها أشد ما كانوا تكذبا  
 وأما سهيل فكان رجلا عشارا باليمن وأما الزهرة فكانت امرأة تنسج ناهيها يقول الناس أنه افتقر بها هاروت وماروت إلى غير ذلك من الأخبار  
 المروية في العلل فما ذكرناه كفايتها لنحاجب الأطلاع إلى عدوها واستسحقها والله العالم ومنها الأرنب الثعلب الفارة والوزغة فأوجب الشيخ  
 في غلبه ما يصيب الثوب والبذر بطوبته وقرءة هذا الحكم مع الكلب الخزيروم مع أنه بابلي من الكتاب المذكور وفي البأس ما وقعت فيه الفارة  
 من الماء الكثرة لا نية إذا خرجت منه وكذا إذا شربت قال إن الأفضل ترك استعماله على كل حال اقتصر المفيد في غلبه على الفارة والوزغة فجعلها كالكلب  
 والخزيروم غسل الثوب إذا مشا برطوبة أو أترفيه في لف عن أبي الصلاح أنه أفتى بنجاسته الثعلب الأرنب هو قول السيد في المكاد من ذرة أيضا كان نقله  
 في المعالم وفي المعالم أيضا عن الصادقين القول بنجاسته الوزغ وفي لف أيضا عن ابن البراء أنه أوجب غسل ما أصابه الثعلب الأرنب الوزغة وذكره  
 الفارة وعن سلا أنه حكم بنجاسته الفارة والوزغة وعن ابن بابويه أنه قال إذا وقعت الفارة في الماء ثم خرجت ومشت على الثياب فغسل ما رابت من  
 وما لم تره فأنصه بالماء وعن ابن إدريس أنه حكم بطهارة ذلك أجمع ثم قال الوجه عند طهارة ذلك أجمع وهو اختيار المدونة وشيخنا أبو القاسم بن سعيد  
 وعرفني المعبر القول بالطهارة إلى المرتضى في بعض كتبه على هذا القول وهو المتأخرين ومساخرهم أقول ومن شاء هذا الاختلاف هنا الاختلاف في طهارة الإخبار  
 في هذا المقام ما أنا أورد ما وصل إلى منها على التمام وأبين ما ظهر من الحكم فيها بتوفيق الملك للعلماء فمنها محصة الفضل إلى القائلين قد تقدمت قريبا ومنها ما  
 رواه الشيخ في القيص عن علي بن جعفر عن أخيه قال سئل عن الضب من الغطاية والحيتة والوزغ يقع في الماء فلا يموت فيه يتوضأ منه للصلاة قال لا بأس به سئلته عن فارة  
 وقعت في حبة من فخرجت قبل أن يموت لم يصب من مسلم قال نعم ويد من منته القيص عن سعيد الأعرج قال سئل الصادق عن الفارة تقع في التمر والونث  
 ثم يخرج منه حبة فقال لا بأس بأكله وفي القيص عن إسحق بن عمار عن الصادق أن أباه جعفر كان يقول لا بأس بسواد الفارة إذا شربت من الأناء أن تشرب منه وتوضأ  
 ورواية مروان بن حمزة الفروي عن الصادق قال سئلته عن الفارة والعقرب إذا ذك ذلك يقع في الماء ويخرج حيا هل يشرب من ذلك الماء ويتوضأ به أليكم  
 ثلث مرات قليلة وكثيرة بمنزلة واحد ثم يشرب منه ويتوضأ منه غير الوزغ فإنه لا ينتفع به وقع فيه وروي في الخبرين في قرب الإسناد عن أبي الجحش عن  
 جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا عليه السلام قال لا بأس بسواد الفارة أن يشرب منه ويتوضأ وهذا الخبر كثر في طهارة بل صريح في طهارة وإليه استدل القائل



في المسوخت وأنواعها

بالمهارة في الفارة والوزفة وأما صحة أبي القباس فهو ما صالح للدلالة على جميع منعهما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه قال سئلت عن الفارة  
الزينة قد وقعت على الماء فتسقط الشيا بصل فيها قال غسل ما ريت من أثرها وما لم تره فانضمه بالماء وما رواه في الصحيح بن جعفر عن أخيه قال سئلت عن الفارة  
والكلب إذا كان من الخبز وشما يؤكل قال يتركه أثره ويؤكل ما بقى ورواه علي بن جعفر في كتابه أيضا وكفى قربا لسانه بأسناد عن علي بن جعفر عن أخيه قال  
سئلت عن الفارة والكلب إذا كان من الخبز وشبهه بصل كلة قال يطرح منه ما أكل ويؤكل الباقي وما رواه في الصحيح عن أحمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن يونس  
ابن عبد الله عن بعض أصحابه عن الصادق ع قال سئلت عن الفارة هل يجوز أن يتركها شيئا من السباحة أو مينا قال لا يضرك ولكن يفضل إذا رواه عن عمار السابا  
عن الصادق ع في حديث طويل قال سئلت عن الكلب الفارة إذا كان من الخبز وشبهه قال يطرح منه ويؤكل الباقي وعن العطاءية تقع في اللبن قال يجوز اللبن وقال أن فيها  
الشم أقول قال في العطاءية وديته كام أروى ما رواه في الصحيح عن معاوية بن عمار قال سئلت الصادق ع عن الفارة والوزفة تقع في البئر قال يخرج منها ثلث  
وطن لفته لثوحيث قال إن وقع في الماء وزع امرئ ذلك الماء وإن وقع فيه فارة أو حية امرئ الماء وإن دخل فيه حية وخرجت منه صبي من ذلك الماء لث  
أكل واستعمل البقرة وقيل كثره بمنزلة واحدة هذا ما وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بالمسئلة وقد أجاب القائلون بالمهارة عما دل على نجاسة الفارة والوزفة  
بأنه ما مضى بادل على المهارة وطريق الجمع حمل أخبار النجاسة على التنزيه والاستصحاب فإنه مع العلم بأخبار النجاسة يلزم طرح أخبار المهارة مع صحتها وصلاحها  
وكثرها قال في المتعب بعد نقل خبر صحة علي بن جعفر الدالة على غسلها لاقعة الفارة برطوبة ومقاصتها بصحة سعيد الأخرج ما لفظه ومن البين استحالة أن  
ينجس الجمل لا ينجس المايع ولو ارتكب هنا مرتكب لم يكن له في الفهم نصيب ما خبر يونس فقد رده بالأمر بالاولا ويكون الراوى فيه محمد بن عيسى عن يونس  
وقد حكى البخاري عن أبي جعفر بابويه عن ابن الوليد أنه قال ما نقر به محمد بن عيسى من كتب يونس حديثه لا يعتمد عليه قال الشيخ أنه ضعيف استثنى أبو  
جعفر بن بابويه من رجال نوادر الحكمة وقال لا أثر لما يختص بروايته وتحقيق الكلام في المقام بما أدى إليه لفهم القاصد بالنسبة إلى الأخبار المتعاضدة في  
الفارة فلا يخفى أن الترجيح لأخبار المهارة لا اعتدادها باصالة المهارة وكثرة صحتها وكثرة أخبارها وليس في الأخبار المتعاضدة لها ما هو ظاهر في النجاسة  
صحة علي بن جعفر الدالة على غسل أثرها إذا اشتغل الشيا برطوبة ولا غيره هاهنا الروايات الدالة على الأكل من الخبز وشبهه لا طهرها في النجاسة  
فإن الحكم بالنجاسة إنما يكون مع تعدد رطوبة في الفارة إلى الخبز والتمسك باصالة المهارة يدفع ذلك حتى يعلم بمجرد الأكل والشم لا يستلزم وجود الرطوبة وتعددها  
وحي لا يثبت الحكم بالنجاسة فتعين الحمل على التنزيه والاستصحاب كذا ذكره الأفاضل أما بالنسبة إلى الكلب فان علم أيضا بقدر لعا به إليه الأحكام كذا في الجملة  
فالتمسك باصالة المهارة أقوى متمسك حتى يظهر ما يوجب الخروج عنه وحي فلم يبق إلا تلك الرواية فتعين التأويل فيها البنية أما بالحمل على ما ذكره الأفاضل  
من الاستصحاب والحمل على التقية فان القول بنجاسة الفارة مذهب بعض العامة كذا ذكره في المتن على أنه لا يشترط عندنا في الحمل على التقية وجود القابل بذلك  
كما تقدم تحقيقه مقدمة الكتاب أما بالنسبة إلى الوزفة فقد عرفت دالة صحة علي بن جعفر الأولى على المهارة فيها مع اعتدادها بالاصل وان الوزفة ليست  
نفس ميتة ظاهرة إجماعا والحكم بالنجاسة فعال الحيوة والمهارة بعد الموت فيقول ولا معهود من الشرع وإنما المعهود العكس بمجرد الترجيح المذكور لا يستلزم  
النجاسة كما وقع في أخبارنا من دخول الجنين وغسله مع إقامته على اعتبار طهره بدنه من الجنين والواجب له بقدر المنية على أنه يمكن حمل الخبر على رجوع  
ذلك إلى الفارة بالخصوص باعتبار أن السؤل وقع عن وقوع الفارة والوزفة معا لا كل بافراده والتأويل بذلك تفاديا من المخرج غير بعيد مثله غير غريب  
أما بالنسبة إلى الثعلب الذي أربابنا اشتهل عليه مرسلته يونس في مقاصته بالأصناف ما دل من الأخبار على قبول هذه الأشياء مثل الثعلب السباع للتذكية  
ومن المعلوم أن نجس العين كالكلب والخنزير لا يقبل التذكية ولا يطهر بها فتأورد في الثعلب ما رواه الشيخ عن صفوان عن جميل عن الحسن بن شهاب قال سئلت  
الصادق ع عن جلود الثعلب إذا كانت ذكينة هل يطهرها قال نعم وعن عبد الرحمن بن الحجاج قال سئلت عن الكلب من الثعلب والجرز منه هل يطهرها قال إن كان  
ذكينا فلا بأس عن جميل في الصحيح عن الصادق ع قال سئلت عن الصلوة في جلود الثعلب قال إن كانت ذكينة فلا بأس وإن كان ذكينا فلا بأس على عدم جواز الصلوة في  
الجلود المذكورة فان الاختلاف في ذلك إنما ناشأ من حيث اشتراط كون ما يطهر فيه لا يبدن يكون بما يؤكل لحمه لا وهذا أجمع من الأصحاب فهو القول بجواز  
الصلوة فيها هذه الأخبار وما ذاك إلا الحكم بثبوت التذكية وطهارة الجلود والمنازع إنما يمنع من حيث الاشتراط المذكور لا من حيث النجاسة وعدم قبول التذكية  
وهذا الجدل لا شأن له بما يدل على ذلك في النجاسة فثبت... في هذا الرواية بالثعلب المستلزم لخاصتها أيضا فهو ما رواه الشيخ وقع عن جماعة في  
الموثق قال سئلت عن نجس السباع وجلودها فقال ما لحوم السباع من الطير والذئب فأنكره وأما جلودها فركبوا عليها ولا تلبسونها شيئا تصلون فيه و  
في الحسن بن علي بن الحسين عن جعفر عن أخيه قال سئلت عن ركب جلود السباع فقال لا بأس لم ينجس عليها وعن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سئلت الصادق ع  
عن جلود السباع قال ركبوا ولا تلبسوها شيئا منها تصلون فيه قال سئلت عن الجمل الذي كان على كونه السباع قابلة للتذكية بمجزة فادتهما جوار  
الأنثى بجلودها الطهارة لها كما هو المشهور بين الأصحاب بل قال الشهيد أنه لم يعلم القابل بعدم وقوع التذكية عليها كالكلب والخنزير استشكل  
الثالث وبعض المتأخرين في الحكم بعد ورود النص من معتبر وعمل القدماء والمتأخرين بما لا وجه له انتهى على أن ظاهر الخبر المذكور بناء على ما ذكره لا يخفى عن  
تدفع فان المتبادر من قوله لا يضرك ليس إلا بمعنى لا ينجسه إذ لا معنى للمضرة في هذا المقام إلا التنجيس لا يخفى وحي فحك لكن يفضل على النجاسة متلغ لذلك وما  
إذا أريد التنزيه والاستصحاب مكن بجامعة العناية المتقدمة ثم الكلام باحسن نظام والله العالم ومنها ابن الجارية والمشهور طهارة تدعى ابن الجند القول بغيرها  
لرواية التكون عن جعفر عن أبيه أن عليا عليه السلام قال لبن الجارية وبوطها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم لأن لبنها يخرج من مثانة أمها الحديث قد تقدم الكلام في  
الموضع الثالث من الفصل الأول والثالث في مسئلة بول الرضيع ويطهر من كل ما لا ينجس في ثوبه من ذلك... حيث ذكر الرواية فيه مع قوله في أول كتابه  
أنه لا يورد إلا ما يفته به ويحكم ببعثته سيما في هذه الرواية مما ذكره من الكلام المشار إليه لم أر من تنبه لنسبته ذلك إلى الحق والحال كما ذكرناه إلا المحقق

في المسوخت

الخبر







فما حكم النجاسة

عبارة المحقق شعبة أقول وهو مخرج والدفع من النجاسة إلى نجاسة الميت من الإنسان حيث قال بعد ذكر خبري الجليد وبرهيم الأئين وكلامه في البين باللفظ  
ولا يفسد على نجاسة الميت تتعكك مع طوبى ويؤثر الحكم به من غير استقصاء وقد تقررت الأصول أن ترك الاستقصاء في حكاية الحال مع قيام الاحتمال يدل على  
العموم في المقال والآثار بالجملة انتهى قبل عدم تأثيرها بدون الرطوبة مع كغيرها من النجاسات قال في المعالم مخرج به بعض المتأخرين أقول الظاهر أن المحقق  
الشيخ عليه فانه مخرج بذلك بالتفصيل موافقة الأول في ميتة الأدي في ميتة غيره أخاره جماعة من الأصحاب منهم في كرهه والشهيد كره قبل موافقة  
القول الأول في الأدي مع موافقة الثالث في إيجاب غسل ما يلاقيه ميتة غير الأدي في نجاسة ينظر من ذلك من المنتهى قد تلخص من ذلك بالنسبة إلى ميتة الأدي  
في نجاسة قولين أحدهما كون نجاسة عينية محضة مع الرطوبة أو اليوسة فعلى هذا ينحصر ما يلا في الميت برطوبة كان أو يوسة وهذا هو المشهور كما عرفت من  
ذهاب جماعة من فضلاء الأئمة إلى كمال العلامة في كرهه والمنتقى الشهيدان في من ذكرى المحقق كما تقدم نقله عن المعالم وغيرهم وثانيهما كونها عينية محضة  
مع الرطوبة خاصة كغيرها من النجاسات وأما مع اليوسة فلا تتعكك نجاستها وهو اختيار المحقق الشيخ عليه كما عرفت ثم انه على القول الأول فهل يكون نجاسة للملا  
عينية محضة كسائر النجاسات التي لا تتعكك إلا مع الرطوبة خاصة دون اليوسة أو أنها حكمية لا تتعكك إلا مع الرطوبة خاصة وإنما يوجب غسل ذلك لا بد من المسح  
والأول ظاهر الأكثر وهو اختيار المحقق الشيخ عليه بناء على القول المذكور حيث قال مخرج عبد بعد البحث في المسئلة والتحقيق أن نجاسة الميت أن قلنا أنها تتعكك ولو مع  
اليوسة فنجاسة لما ترجع إلى عينية بالنسبة إلى العضو الذي وقع به المستحكمة بالنسبة إلى جميع البدن فلا بد من غسل العضو ثم لعلنا قلنا أنها إنما تتعكك مع الرطوبة  
وهو الأصح فعمها ثبتت النجاسة بدونها تثبت نجاسة واحدة والشاملة لجميع البدن انتهى الثالث ظاهر المنتهى حيث قال في أحكام ميتة الأدي لو لم ينجس نجاسة  
لما يلا في من أن الميت نجس لو مت يابا فالوجه أن النجاسة حكمية فلا بد من بديده بعد ملاقاته الميت بطهارة يورثه في نجاسة لعدم دليل التنجيس بثبوت الأصل الدال على  
الطهارة انتهى وهو ظاهر من إدريس أيضا كما سيأتي ذكره الله تعالى وأما بالنسبة إلى غير الأدي من ذوات النفس فقولان أيضا أحدهما الاقتضاء في تعكك نجاستها على  
حال الرطوبة فلا تتعكك مع اليوسة وهو قول المحقق الشيخ عليه والشهيد كره في كرهه والثالث التعمك مع اليوسة أيضا وبه مخرج منه في المنتهى ثم انه على تقدير  
هذا القول فهل نجاسة الملا في عينية أو حكمية ظاهرة في المنتهى الثالث على أشكال قال في الكتاب المذكور بعد ذكر ميتة غير الأدي لا فرق بين أن يمس الميت برطوبة  
أم لا في إيجاب غسل اليد خاصة ثم قال بعد ذلك بأسطرية هل تجس ليد لو كانت الميتة يابسة فيه نظريتها من كون النجاسات العينية يابسة غير مؤثرة  
في الملاقة ومن عموم وجوب غسل ما يكون مع التنجيس حتى تكون نجاستها عينية أو حكمية الأقرب الثالث فلا بد من طهارة قبل غسل يده لم يحكم نجاسته على أشكال  
انتهى إذ عرفت ذلك فاعلم أن جهة القول الأول وهو تعكك نجاسة ميتة الأدي مع ما قد مر من الأخبار في الفصل الخامس من نجاسة الميتة فانه إذا لم يطلعه على مقتضى  
نجاستها مع الرطوبة كان أو اليوسة بالتقريب الذي تقدم في كلام شيخنا في جهة القول الثالث وهو عدم تعديها مع اليوسة مع الأصل في قوله تعالى في وثقة عبد  
بن بكير كل ما يس ذكر في الزيد بجملته من الأخبار الدالة على عدم تعكك النجاسة مع اليوسة والظاهر أن تعكك المطلق قريب من تخصيص العام وح فالظاهر ملاقاة تلك الأخبار  
على الملاقة بالرطوبة مخرج أحدها وما يستأنس إليه لذلك قوله تعالى في رواية برهيم بن بهيم المتقدم ما أصاب ثوبك منه في موضعين فإن فيه إشارة إلى تعكك  
أو قدر من الميت وإلى هذا القول يميل كلام المفاتيح وظاهر كالتوقف في الحكم وظالمعالم ترجع القول المشهور لحسنه الجليد وعدم نفوذ موثقة ابن بكير الملقاة  
لغصوها من حيث السند المسئلة لا تخ من أشكال والاحتياط فيها مطلوب على كل حال وإن كان القول بالطهارة لا يخ من القوة وأما جهة القول في الميتة غير الأدي  
باختصاص تعكك بالرطوبة فنجاسة الميتة ودلالة الأخبار الكثيرة في موضع متفرقة على أن ملاقات النجاسة بالرطوبة موجب لتعديها بالحكم يجمع عليه كما تقدم نقله  
نوقضا التعمك مع اليوسة على الدليل الذي ثبت على تقدير تسليم خصوصية الميت الإنسان وأما غير الحكم فيه كسائر النجاسات العينية لا تتعكك نجاستها إلا  
مع الرطوبة ويدل على ذلك أيضا صحيحه على بن جعفر عن أخيه ثم قال سألت عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل تقع الصلوة فيه قبل أن يفصله قال ليس  
عليه وليصل فيه ولا بأس بجهة القول بالتعكك في نجاسة غير الأدي مع اليوسة كما ذكره في المنتهى على ما نقله بعض الأصحاب رسالة وليس المتقدمه قريبا  
في مسئلة الخلاف في نجاسة الأدي في التعكك بغير تقرب الدلالة في الأمرين واحد وهو ترك الاستقصاء عن كون الإصابة والمستبرطوبة أو غيرها هو دليل على  
تعميم الحكم وانتفاء الفرق والحق أن الرواية المذكورة بناء على ما حققناه سابقا في موضع المشار إليه وبينا معارضتها بالأخبار المستفيضة لا نصلح مستند في  
المقام **تدنيك** بشمل على فائدتين الأولى علم أن النجاسة العينية تطلق في كلام الفقهاء على معاد تقابلها بالحكمة في كل منها فاحدها أن يراد بها  
ما يتعكك نجاسته مع الرطوبة وهو الحبث وهو الأكثر دوران في كلامهم وتقابلها بالحكمة بمعنى ما لا تتعكك بأن يكون المحل الذي قامت به معها طاهر لا ينجس  
له ولو مع الرطوبة ويحتاج ذوالحكم إلى مقاربة النية كنجاسته بدن الحبث الحايض نحوها وتقابلها بالحكمة بهذا الاعتبار وهو ما لا يكون له جرم ولا  
عين يشار إليها كالبول في الثوب فالتقابل بينهما يكون عينا غير قابل للتطهير كما كتبت الخنزير تقابلها بالحكمة بهذا الاعتبار وهو ما يقبل التطهير كالميتة  
بعد برده وقبل تطهيره بالغسل على هذا فيكون نجاسة الميت عينية بالمعنى الأول والثالث حكمية بالمعنى الثالث فهي عينية من جهة وحكمة من جهة وأما  
نجاسة الماس له فانها حكمية بالمعنى الأول برطوبة كان الميت أو يوسة وعينية بالنسبة إلى العضو... الذي وقع المستبرطوبة بجماعة مع اليوسة  
على الخلاف المتقدم **الثانية** مخرج جمع من الأصحاب بأن المعبر من الرطوبة التي يتوقف تأثير النجاسة عليها بما يتعكك من شأنه الملاقة فاما القليلة الباقية  
في الأقلية الحد لا يتعكك منها شيء فيحكم اليوسة وهو جديده وهو يدل عليه أخبار موت الفارعة في الدهن الحامد ونحوه وأنه يؤخذ ما هو لها خاصة والنجاسة  
ظاهر والتقريب فيها أن المجردة في الدهن لا يبلغ الحد اليسر بل الرطوبة فيه في الجملة موجودة كما لا يخفى **المقام الثالث** في بيان الخلاف في الكلتية الثا  
وهي كل ما حكم بنجاسته شرعا فهو مؤثر في تنجيس ما يلاقيه برطوبة والخلاف هنا وقع من مؤيد ابن إدريس الحديث الكاشا في أماته فلما مخرج به في المنتهى في  
ميتة الأدي كما قد مرنا نقله من أنه لو مت يابا ولا في يديه بعد ملاقاته الميت بطهارة يورثه في نجاسة لعدم دليل التنجيس بثبوت الأصل الدال على

في كتاب النجاسة  
من كتاب النجاسة  
في كتاب النجاسة

في كتاب النجاسة  
من كتاب النجاسة  
في كتاب النجاسة











ذلك ان فرض عدم ملائمة النجاسة في الواقع لا يترتب له رد في الاخبار وعليه اتفاق كلمة الاصحاب ان الاشياء كلها على يقين الطهارة وبقين الحلية حتى يعلم الجرح الحرام بعينه مع ان هذا اليقين كما عرفت ليس بالعبارة من عدم العلم بالنجاسة وعدم العلم لا يدل على عدم فيجوز ان تكون تلك الاشياء كلاد بعضها بالواقع ونفس الامر على النجاسة والحرمه لو كان كل من النجاسة والحرمه من الامور لنفس الامر الواقعيته بدون علم المكلف بذلك كذا القول في حكم الشارع بقول قول المالك في طهارة ثوبه وانائه وطهارة ما في اسواق المسلمين وحليته عين ما ذكرنا وبالجملة فالعلم واليقين المتعلق بهذه الاحكام ليس بعبارة عما هو موضوع الايمان بالواقع ونفس الامر وان لم يظلم للمكلف ان متيقن النجاسة عند المكلف ليس بالعبارة عما وجد فيه النجاسة حتى انه يصير ما عدا هذا الفرد مما اخبر به المالك او شهده به العدلان منظون النجاسة ولو كان كذلك للزم مثله في جانب الطهارة اذ الجميع من باب واحد فانها احكام متعلقات من الشارع فيختص الحكم بالطهارة يقينا بما باشر المكلف تطهيره ولم يغيب عنه بعد ذلك الا لكان منظون الطهارة او مرجوحا مع ان المعلوم من الشرع كما عرفت خلافه فانه قد حكم بالاشياء كلها على يقين الطهارة حتى يعلم المنزل عنها ويؤكد ماصرها اليه في هذا المقام وان غفل عنه جملة من علمائنا الاعلام فانقلبه في العالم عن المرتضى في وارتضاء جملة من تآخروا عنه من ان وجوب الحكم على القاضيه بعد شهادة العدلين ليس من حيث انها توجب حصول الظن بل من حيث ان الشارع جعلها سببا لوجوب الحكم على القاضيه كما جعل دخول الوقت سببا لوجوب الصلوة وايضا بعض من تآخروا عنه بان كثيرا لا يحصل الظن بشهادتهم للمعاذة قرينة حاله مع وجوب الحكم على القاضيه انتفى مثله بالان فيما ذكرنا من الاستصحاب لا يخفى على ذوي الالباب بما ذكرناه من التحقيق لترشيق يظلم ملك ان اظهر الاقوال هو القول المشهور وان الجرح لا يقدم اعني قوله في الماء كله طاهر حتى يعلم انه قد رطب الانطباق عليه التقرين فيه ان المراد بالعلم فيه ما هو المتبادر من اللفظ وهو اليقين والقطع لكن لا بالنظر الى الواقع ونفس الامر من حيث هو اذ لا مدخل له كما عرفت في الاحكام الشرعية بل بالنظر الى الاسباب التي جعلها الشارع مناصلا للنجاسة وعلم المكلف بها في يقين الطهارة والنجاسة انما يدور على ذلك وجودا وعدما فالظاهر شرعا انما لم يعلم المكلف بملازمة النجاسة له لا ملازمة النجاسة صطم والنجس هو ما علم المكلف بنجاسته باحد الاسباب الا لا في النجاسة ولم اقف على من منعه من ذلك ما ذكرنا من هذا التحقيق في المقام من علمائنا الاعلام الا الفاضل السيد نعمته الله الجرح اثر في رسالة التفتا حيث قال بعد ان نقل عن بعض معاصريه من علماء العراق وجوب عزل السور عن ثيابنا حتى نقل عنهم انه من اعظم ادلتهم قوله اننا قاطعون بان في الدنيا نجاسات وقاطعون ايضا بان في الناس من لا يتجنبها والبعض الاخر لا يتجنب ذلك البعض فاذا باشرنا احد من الناس فقد باشرنا منظون النجاسة او مقطوعا عن ذلك ان قال قائلنا لهم يا معشر الاخوان ان الذي يظلم من اخبار الائمة الاطهار ع الشايع الطهارة ان الظاهر الجرح ما حكم الشارع بطهارته وبنجاسته لا ما باشرته النجاسة الطهارة فالظاهر ليس هو الواقع في نفس الامر بل ما حكم الشارع بطهارته وكذا الجرح ليس له واقع سوى حكم الشارع بطهارة المسلمين فصادوا طاهرين الى ان قال ولهذا التحقيق الى ما نقله في المقام ان الله تعالى وما اذكره من كونه من ثبوت النجاسة بالعدل الواحد فقد تقدم رد المحقق له في المعبر وناكره في المنتهى له ايضا قال في العالم واما ما ذهب اليه في كونه فليس تعرض للاحتجاج عليه فيها ولكنه في تارة ختم قبول اخبار العدل الواحد بنجاسته ناه عن معين ان وجد غيره وجهه بان الشبهة في الامور المتعلقة بالعبادة كالرواية والواحد فيها مقبول فيها بشبهها من الشهادة وبما كان التفاته في كلام كونه الى نحو هذا التوجيه وحاله لا يخفى انتهى قول الحق عند ان قبول قول العدل الواحد في هذا المقام لا يخرج من قوة الاما ذكر من هذا التعليل السخيف بل لا تجلته من الاخبار على انا قوله العلم ومنها ما رواه الشيخ عن اسحق بن عمار قال سئلته عن رجل كانت له عتكة دائرية وكان يربطها فقال ان حدث به حدث فاعط فلا عشرين دينار او اعط الخ بقبية الدائرية فمات ولم يشهد موته فالتى رجل مسلم فقال له لقدمي ان اقول لك انظر الى الدائرية امرتك ان تدفعها الى اخي فتصدق منها العشرة دينار فمها بين المسلمين ولم يعلم اخوه ان عتكت شيئا فقال تصد منها بعشرة دينار كما قال وفيه دلالة على ثبوت الوصية بقول الثقة وما رواه في وثق عن ابن الجهم عن هشام بن سالم عن الصادق ع في حديث قال فيه ان الوكيل اذا وكل ثم قام عن المجلس فامر ما هو بالبدء والوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بثقة يبلغه ويشافه العزل عن الوكالة والاصحاب قد عرفت في هذه المسئلة بان لا ينبغي للوكيل الا مع العلم ومن يعلم ان نظم اخبار الثقة في ذلك المشاهدة الموجبة للعلم طاهر في انه مثله في افادته العلم المشروط في المسئلة ونحو ذلك من الاخبار الدالة على جواز وطى الامة بغير شبهة اذا كان البايع عدلا فذا خبر بالاستبراء والاحكام الدالة على الاعتماد في دخول الوقت المشروط فيه العلم على ان الثقة في غير ذلك من المواضع التي يقف عليها المتبع وبذلك يظلم قولي الحق المذكور كما قد قلنا الاشارة اليه ان لا يخطر هذا الادلة ببال صاحبه تبيينها في الاقل فالاصحاب لانفاق على قبول قول المالك في طهارة ثوبه وانائه ونحوها وبنجاستها وناش في الحق المؤنس كافي في حيث قال وما قبول قول المالك عدلا كان او فاسقا فلم ينظر في حجة وقديوثه بما في عين اسمعيل بن عيسى قال سئل بالحسن ع عن جلود الفراء يشترها الرجل من اسواق الجبل فيسئل عن ذكاته اذا كان البايع فقير فارد قال عليكم ان تستلوا عنه اذا رايتهم المشركين يبيعون ذلك واذا رايتهم يصلون فيه فلا تستلوا وجه التأييد ان طاهرا ان قول المشركين يقبل فاما لو لم اتهاذكية والاملا فائدة في السؤال عنهم واذا قبل قول المشركين فقول المسلمين بطريقه ولكن بخلاف الرواية غير نفقة مع ان في الظهور المذكور تاملنا في الحق ما ذكره من الرواية المذكورة وزعم دلائلها على قبول قول المشرك فالظن ان المعنى فيها ليس على ما فهمه وان كان قد سبقه فيه في ذلك في الواقع ايضا حيث قال بعد نقل الخبر المذكور وانما يجب السؤال اذا كان البايع مشركا لغلبة الظن في بانه غير ذكي الا ان يخبر هو بانه من ذبيحة المسلمين فيصير بالسؤال مشكوكا فيه فيجاز لبسه حتى يعلم كونه ميتة انتهى ولا يخفى انه يرد على هذا التفسير او لا انه لا مناسبة في ارتباط الجواب بالسؤال اذا التايل انما سأل عن الاشتراء من المسلم فكيف يجب على تقدير الاشتراء من المشرك وثانيا انه لا يخلو قوله في اخراجهم واذا رايتهم يصلون فيه فلا تستلوا عنه واما في معنى الخبر المذكور هو انما سأل السائل عن حكم الشارع من التوق للذكر اذا كان البايع مسلما وانه هل يسئل عن ذكوته ام لا اجاب نعم بالتفصيل بانه ان كان في تلك السوق من يبيع من المشركين فعليه السؤال عن ذلك المسلم اذ لعله اخذ من المشركين واذا رايتهم المسلم يصل في فلا تستلوا

في امر

قال في نقل الخبر المذكور وانما يجب السؤال اذا كان البايع مشركا لغلبة الظن في بانه غير ذكي الا ان يخبر هو بانه من ذبيحة المسلمين فيصير بالسؤال مشكوكا فيه فيجاز لبسه حتى يعلم كونه ميتة انتهى ولا يخفى انه يرد على هذا التفسير او لا انه لا مناسبة في ارتباط الجواب بالسؤال اذا التايل انما سأل عن الاشتراء من المسلم فكيف يجب على تقدير الاشتراء من المشرك وثانيا انه لا يخلو قوله في اخراجهم واذا رايتهم يصلون فيه فلا تستلوا عنه واما في معنى الخبر المذكور هو انما سأل السائل عن حكم الشارع من التوق للذكر اذا كان البايع مسلما وانه هل يسئل عن ذكوته ام لا اجاب نعم بالتفصيل بانه ان كان في تلك السوق من يبيع من المشركين فعليه السؤال عن ذلك المسلم اذ لعله اخذ من المشركين واذا رايتهم المسلم يصل في فلا تستلوا



لان صلوة فيه دليل على طهارته عندهم ومن لم يجز في يومه الشرط انه مع علم من يبيع من المشركين فليس عليهم السؤال وتمايدل على عدم السؤال اطلاقا  
 البرزخية قال سئلته عن الرجل ياتي السوق فيشتري جبة فراء فلا يدرك اذ كية هي ام غير ذكية ايصل فيهما قال نعم ليس عليك المسئلة ان ابا جعفر كان يقول ان الخوار  
 ضيقوا على انفسهم بها اللهم وان الدين اوسع من ذلك وانت خير بان الظن من الصيغة المذكورة حيث تضمنت في المسئلة المذكورة الرد على الخوارج ونسبتهم  
 الى نصيب الدين بالمسئلة او ما هو نحوها ان مع السؤال يقبل قول المسؤل والاصل الضيق في الدين بالسؤال كما لا يخفى اذ الظن ان المراد من الخبر ان جميع الاشياء  
 بمقتضى سعة الدين المحتمل على ظاهر الحال والظهور والسؤال والخص من كل فرد فانه حلال او حرام او طاهر او نجس تضيق لها ورفع له هولتها التي قد من الشار  
 بها على عباده ومعلوم ان حصول الضيق انما يتم بقبول قول المالك بالنجاسة والحرمه وتمايدل على المنع من السؤال ايضا بعض الاخبار الواردة في الجنب حيث انه اعطى  
 الخادم درهما وامره ان يبتاع به من لم يجنا ونها عن السؤال وحي في هذه الاخبار ونحوها دلالة على قبول قول المالك عدلا كان او غيره وتمايدل على ذلك  
 ايضا ما رواه الحسين بن علي بن ابي عمير عن ابي بصير قال سئل الصادق ع عن رجل عار رجلا ثوبا فاصطفيه وهو لا يصلي فيه قال لا يعلمه قلت فان اعلمه قال  
 يعيد وهي كما ترى صريحة في قبول قول المالك في طهارته ثوبه ونجاسته حكمه باعادة الصلوة على المستعير لو صلبه بعد الاعلام ويدل على ذلك موثقة معوية  
 بن عمار قال سئل الصادق ع عن الرجل من اهل المعرفة بالحق ياتي به الفحج ويقول لخص على الثلث انا اعلم انه يشربه على النصف فاشربه بقوله وهو يشربه على  
 النصف فقال لا تشربه قلت فرجل من غير اهل المعرفة ممن لا يعرفه يشربه على الثلث وهو لا يخطئه على النصف بخبرنا ان عنده نجسا وقد ذهبنا له وبقي ثلثه  
 منه قال نعم ورواية علي بن جعفر عن اخيه م قال سئلته عن الرجل يصلي في القبلة لا يوثق به اني بشراب نعم انه على الثلث ايجل شربه قال لا يصدق الا ان يكون  
 مسلما عارفا وموثقة عمار بن موسى عن الصادق ع انه سئل عن الرجل ياتي بالشرب فيقول هذا مطبوخ على الثلث فقال ان كان مسلما او درعا مائرا فلا بأس  
 ان تشربه قد دلت هذه الاخبار على قبول قول المالك في مقام الرتبة وحصول الظن بكذبه وهو امر خارج عن موضع البحث الشار في قد عرفت بما تقدم  
 ان الاصل الطهارة في كل شيء يقوم الدليل الشرعي على النجاسة ولا يكفي مجرد الظن وهذا لا يصلح ان لم يرد بقاعدة كلية فيها سواء الماء المائنا قلنا الفقه  
 في كتب الاستدلال من قوله في كل شيء طاهر حتى تعلم انه قدز مع عدم وجوده في كتب الاخبار فيما اعلم الا ان هذه القاعدة مستفادة من جملة من الاخبار بضم  
 الى بعض بل طاهر من بعضها ايضا ومنها ما رواه الشيخ في الموثق عن عمار عن الصادق ع في حديث قال كل شيء نظيف حتى تعلم انه قدز فاذا علمت فقدز وما لم  
 تعلم فليس عليك هذا الخبر فيمنه المشرع هو المشار اليه المراد بالظن انه طاهر وهو الطهارة وعن حماد بن عمار عن جعفر عن ابيه عن علي ع عليه السلام قال ما ابله ابول  
 اصابعه ما اذالم اعلم ومنها ما رواه عبد الله بن سنان قال سئل الصادق ع وانا حاضر في اعيان الذي ثوبه وانا اعلم انه يشرب الخمر وياكل لحم الخنزير فيرد  
 على فاعلمه قبل ان يصلي فيه فقال الصادق ع صل فيه ولا تغسله من اجل ذلك فانك اعزته اياه وهو طاهر ولم تستيقن انه نجس فلا بأس ان تصلي فيه  
 حتى تستيقن به نجسه وفي الصحيح عن معوية بن عمار قال سئل الصادق ع عن الثياب السابرية يعلمها المجوس ثم اجاث وهم يشربون الخمر وناوهم على ذلك  
 الحال البسهما ولا اغسلهما واصلي فيها قال نعم قال معوية فقطعت قميصا وخطته فقلت له اذرا وبرد انا من السابرية ثم بعثت بها اليه في يوم الجمعة  
 ارتفع النهار فكانت تعرف ما اريد فخرج فيها الى الجمعة ورواية ابي جهملة عن الصادق ع انه سئل عن ثوب المجوسي البسه اصلي فيه قال نعم قال قلت لابي بصير  
 الخمر قال نعم نحن نشترى الثياب السابرية فنلبسها ولا نغسلها وروى عبد الله بن جعفر عن قرب الاسناد عن الحسين بن علوان عن جعفر بن محمد عن ابيه ع ان عليا ع  
 كان لا يرى بأسا في الثوب الذي يشتري من النصارى واليهود والمجوس قبل ان يغسله يعني الثياب التي تكون في ايديهم فيبغضونها وليست ثيابهم التي يلبسونها  
 قوله يعني الثياب من كلام الراوي تفسير لما ذكره من الخبر والظن ان مراده انها مظنة للنجاسة وانها لا تخ عنها غالبا في الصحيح عن زرارة قال قلت لابي بصير  
 دم رعا ف او غير ثم ساق الخبر ان قال قلت فان ظننت انه اصابه ولم اتيقن ذلك فنظرت فلم ار شيئا ثم صليت فيه فزيت فيه قال تغسله ولا تغسل الصلوة  
 فقلت لم ذلك قال لا تكنت على يقين من طهارته ثم شككت فليس ينبغي ان تنقض اليقين بالشك ابد وهذا الخبر ان كان مضمرا في ياب الا انه مروى عن ابي جعفر  
 كما صرح به في العلل هو صحيح في الدلالة على كلية الحكم المذكورة وانه لا ينصرف عن يقين الطهارة بالظن بل لا بد من اليقين الشرعي في الصحيح عن ضريح الكنا  
 قال سئل الصادق ع عن التمن والجنب نجد في ارض المشركين بالروم اناكله فقال اما علمت انه حرام فلا تأكل اما لم تعلم فكله حتى تعلم انه حرام والمراد  
 بالحرام هنا التصرف فيها كثيرا يطلق على ذلك كما قد مرنا ذكره في الكتاب صيغة لجهة المروية في قال قلت للصادق ع الخفاف عندنا في السوق نشترها فما  
 ترى في الصلوة فيها فقال صل فيها حتى يقال انها ميتة بعينها وصيغتها الاخرى المروية في ياب قال سئل الصادق ع عن الخفاف التي تباع في السوق فقال صل  
 فيها حتى تعلم انه ميتة بعينه ورواية الحسن بن الجهم قال قلت لابي الحسن ع اعترض السوق فاشترى خفافا اذكر اذكي هو ام لا قال صل فيه قلت فالتعلل قال مثل  
 ذلك قلت اني اضيق من هذا قال ان ترغب عما كان ابو الحسن ع يفعل ويصنع البرزخية المتقدمة في سابق هذا التبيين مشهارة رواية سليمان بن جعفر الجعفري انه سئل  
 العبد الصالح ع موسى بن جعفر عن الرجل ياتي السوق فيشتري جبة فراء فلا يدرك اذ كية هي ام غير ذكية ايصل فيهما قال نعم ليس عليك المسئلة ان ابا جعفر  
 كان يقول ان الخوارج ضيقوا على انفسهم بها اللهم وان الدين اوسع من ذلك ورواية المعلى بن خنيس قال سمعت الصادق ع يقول لا بأس بالصلوة  
 في الثياب التي تعلمها المجوس والنصارى واليهود وروى عن قرب الاسناد عن احمد بن محمد بن عيسى عن البرزخية عن الرضا ع قال سئلته عن الخفاف ياتي الرجل  
 السوق فيشتريها فاني هو لم لا ما تقول في الصلوة فيه نعم انا اشترى خفافا من السوق واني لا يصلي فيها قال نعم ان ابا جعفر كان يقول ان الخوارج ضيقوا على  
 الجبة الفراء ياتي الرجل السوق من سوق المسلمين فيشتري الجبة فلا يدرك اذ كية هي ام لا يصلي فيها قال نعم ان ابا جعفر كان يقول ان الخوارج ضيقوا على انفسهم  
 بها اللهم وان الدين اوسع من ذلك ان علي بن ابي طالب عليه السلام كان يقول ان شيعتنا في اوسعها من السما الى الارض انتم المغفور لكم الا انه قد ربا ذاء هذه  
 الاخبار ما ظاهرا لنا فاة والبناء على الظن ولعل مستند في الصلوة فيها تقدم نقله عنه من الكفا في ثبوت النجاسة بمجرد الظن ومنها ما رواه

من ثياب  
 كاسية







واما بدنه على الظاهر في نظر المكلف فواجب عليه الصلوة في الثوب الطاهر الم يعلم بملاماة النجاسة له وان لاقى واقعا لامام ثلاثة النجاسة لانه تكليف بما لا يطاق وهو مردود عقلا ونقلا و قد اذ اصله المصلحة في الثوب المذكور فقد امثل امر الشارح وصات صحة شرعية اذا خلف من سائر الملبات و ثوبها لا يطاق من الاخبار الدالة على المنع من الاخبار بالنجاسة وان كان في اثناء الصلوة ولو كان الامر كما يدعون من كون النجاسة والظهاره ونحوها اتما باعتبار الواقع نفس الامر وان تلبس الصلوة بالنجاسة جاهلا موجب لبطان صلوة واقعا فكيف يحسن من الامام المنع من المعاونة على الباطل لا ينبغي بطلان وثباتها انه يلزم على ما ذكره عدم الجرم بعبثه شئ من العبادات الا نادرا كما اعترف به شيخنا الشهيد الثالث فيما قدنا من عبادة في شرح الواسلة ونحوه مخرج الحديث السيد نعم الله الجزا شري على اثر الكلام الذي قدنا نقله عنه في اصل المسئلة حيث قال وهذا التحقيق يظهر لك بطلان ما ذهب اليه جماعة من الاصحاب من ان من تطهر ثم انجس فاستمر المبل به حتى مات فصلوته باطلته غايته عدم المؤاخذة عليها لامتناع تكليفها لافانك لو وقع هذا الكلام لوجب لنا جميع العبادات المشروطة بالظهاره لكثرة النجاسة فخص الامر ثم وبذلك يظهر لك ان الاصح هو صحة صلوة المصلي بالنجاسة جهلا ظاهرا واقعا واستحقاق الثواب عليها وبه يتضح انه لا وجه للانفراد في اثناء الصلوة بسبب بقاء النجاسة كما ذكره المحقق المصنف الشيخ عليه السلام فان قيل ما ذكرتموه من صحة تقدير جهل الامام على كونه جاهلا بالنجاسة ما مع احتمال العلم بما دونه من اوقات الصلوة فالمشهور بين الاصحاب وجوب الاعادة في الوقت وقيل في خارجة يقسم وعليه فلا يمتد ما ذكرتم لان وجوب الاعادة كاشف عن البطلان قلنا فيه ولا قد تقر في كلامهم عليه السلام الاخبار بجهل افعال المسلمين على الصلوة وان الفعل متى حمل الصلوة والبطلان فانه يحمل على الوجه الصحيح فيظهر ليل البطلان وهذا عند من قد بنوا عليه حكما معدي في العبادات والمعاملات كما لا يخفى على المتدرب في حق فنقول لما صحته الصلوة في النجاسة جهلا فخطا تقدير القول بطلان الصلوة لاني انا فمقتضى القاعدة المذكورة في هذه النجاسة المرشحة المحتملة لكونها مجهولة او منسية الحمل على الوجه الصحيح اذا اصل هو الصلوة والتاسعة من سعة ما لم يعلموا فلا يكون بمجرد اثرية موجبا للحكم بطلان الصلوة وثانيا ان مقتضى اطلاق صحة محبة من سلم الدالة على المنع من الاعلام بالنجاسة شمول الجمل للنسب والعلل فبهذه النجاسة في حال نسيانها كالجاهل في حال جهله غير محتمل بما اخل به فتكون صلوته صحيحة على التقديرين والله العالم **المرجع** بهدات الروايات المتقدمة من حيث الدلالة على كراهة الاخبار بالنجاسة على يجوز للثالث اذا كان عند طعام نجس ان يبيعه ممن لا يعلم بالنجاسة ويطعمه اياه وان لا اثم عليه لاجل سبب ما رواه عبد الله بن بكير الدالة على جواز اعاد الثوب الذي لا يصلح فيه من حيث النجاسة لمن يحصل فيه من غير ان يعلمه والتقريب فيها انه ان لم يكن امر الصلوة اشد بالمنع منها اكد فلا يكون اقل من الاكل او البيع ويؤيد ذلك ما قدنا من انه ظاهر في نظر المشتري بالنسبة الى الاخر والقول بذلك لا يخفى من فوق الا ان لو امر حيلة من الاخبار تدفعه مثل محبة ابن ابي عمير عن بعض اصحابه قال ما احسب الاخص بختي قال قيل للمصنف في العيين يعني بالماء النجس كيف يصنع به قال يباع من يستحل كل الميتة وفي القميص عن ابن ابي عمير ايضا عن بعض اصحابه عن الصادق قال يدفن ولا يباع وما رواه الشيخ في القميص عن الجبل قال سمعت الصادق يقول اذا اخلط المذكي بالميتة باعه ممن يستحل الميتة وكل ثمنه مثلها حسنة ايضا وقد تقدم ايضا في الفصل الخامس رواية عمارة المتقدمة للتوال عن جرد ما في سمن زيت وعسل انه قال تبعه تبينه لمن اشتراه ليستصحب به والمسئلة لذلك غير خالية من الاشكال والتاويل في الاخبار الاقولة بالجل على اخبار الغير بنجاسته ثوبه او بدنه ونحوها وان امكن فصحة محبة من مسلم كما هو مورد الرواية المذكورة فلا منافاة بينها وبين هذا الاخبار الا ان رواية عبد الله بن بكير لا تقبل ذلك لكون التقي فيها بالنسبة الى المالك وانه يجوز ان يعبر ثوبه النجس لا يخبر بنجاسته هو ظاهر المصنف فلهذا الاخبار ومؤيدها ذكرناه من القاعدة في الباب في معنى رواية ابن بكير المذكورة صحيحة العيص بن القاسم قال سئلت الصادق عن رجل صلى في ثوب بل ياما ثم ان صاحب الثوب اخبر انه لا يصلح فيه قال لا يعيد شيئا من صلوته والتقريب فيها تقرير عم التاويل على عارته ثوبه النجس لمن يصلح فيه اذن المعلوم ان صلوة ذلك الرجل فيه انما تكون باذن صاحبه اعادته اياه وتقريب عم محبة كما تقر في موضع فان قيل ان الخبرين المذكورين لا دلالة فيهما على نجاسة الثوب للمعاد فلعل عدم الصلوة فيه كما في رواية ابن بكير الاخبار بانه لا يصلح فيه كما في العيص المذكورة انما هو لامر اخر كالنصب ونحو من الموانع قلنا اولاه قد تقر عند من علم استقصا في مقام الاحتمال دليل على العموم في المقال فيكشف دلالة الخبرين على ما ذكرنا بصومها وثانيا ان الاصحاب انما فهموا من الروايتين النجاسة ولهذا انطوا صحيحة العيص المذكورة في روايات من صلى في النجاسة جاهلا ومن ذكر منهم رواية ابن بكير فانما ذكرها في مقام الصلوة في النجاسة ايضا **المسئلة** الثالث قد تفرق المحدث الكاشف بان المتنجس اذا زيلت عنه عين النجاسة بالتمسح ونحوه فانه لا يتعد نجاسته الى ما يلاقيه في موضعها ولو مع الرطوبة بالغ في نضرتة وشع على من خالفه قال في المعاني انما يجب غسل ما لا عين النجاسة اما ما لا ملا في ما بعد ما ازيل عنه بالتمسح ونحوه لا يبقى فيه شئ منها فلا يجب غسله كما يستفاد من المعبر على ان لا يحتاج الى دليل على ذلك فان عدم الدليل على وجوب الغسل ليل على عدم الوجوب اذ لا تكليف لا بعد البيا ولا حكم لا بعد البرهان الا ان هذا الحكم مما يكبر في صدر الذين غلب عليهم من اهل الوساوس الذين يكفرون بنعمة الله نعم ولا يشكرون سعة رحمة الله نعم سبحانه وفي الحديث ان الخواص ضيقوا على انفسهم وان الدين اوسع من ذلك انتهى القول ان عبادته وكلامه لا يخفى عن اجمال خلافا اما الاولان مقتضى قوله انما يجب غسل ما لا عين النجاسة هو ان تعد النجاسة يدور مدار الملاقات لعين النجاسة وجودا وعدمادون الملاقات للخبر اعم من ان يكون عين النجاسة مصاحبة له ام لا اذ لم يستلزم ملاقات العين فخطا يستفاد منه الحكم بظهاره كل ما يلاقي عين النجاسة سواء لاله لاله على ذوالعين النجاسة عنه كما ذكره اولاه والعين باقية فيه لكن على وجه لا يصلح للملاقاة ومقتضى قوله واما ما لا ملا في ما بعد ما ازيل عنه العين ان تعد النجاسة لا يدور مدار ملاقاته بخصوصه بل هو اعم من الملاقاة لها او للمحل الذي هي فيه بشرط كونه ما ثامنا مصاحبا للنجاسة وعلى هذا يستفاد منه تخصيص الطهارة بما لا يلاقي محل النجاسة بعد ما ازيل عنه العين اعم من ان يكون محل النجاسة ما ثامنا كالدهن المائع ونحو او غير ما ثام

٧٩  
في بيان طهارة الصلوة في كل وقت من أوقات الصلاة

٢ و الأكل والمطعمات والخبز  
لست منقولة بالواقع وإنما  
منقولة بعلم المكلف وعدمه  
وهذا المفروض وإن كان خبيثا  
بالنسبة إلى المالك الآلة  
خاصة مع

انجاسته عنده



كالبدن الخشب الثوب بخوها وما الشاة فان كلامه على الاحتمالين مردودا على تقدير الاحتمال الاول من دوران الطهارة والنجاسة مدار الملافة للعين  
وجودا وبما فيه انه معلوم البطلان لاستفاضة الروايات بما ينافيه كروايات نجاسة الدهن والذئب لما يعين بوقوع الفارة وموها فيه ونجاسة الاول في النجاسة  
مياها وما على تقدير الاحتمال الثاني ولعل المراد ذلك لعل في نصيحة بذلك الفروا من شعارا به فغير ان المفهوم من كلامه كما اشترنا اليه نقاه هو عدم  
نجاسة ذلك المحل الذي فيه النجاسة بعد زوال العين منه فمن ان يكون ما يثا او جامدا مثلا او وضعت اصبع في دهن بنجر بعد رفع عين النجاسة فانه لا يقصير  
نجاسة الاصبع بهذا البطلان المهم من ان يحتاج الى دليل الدلالة الاخبار على نجاسة الدهن ونجاسة ما تعدك اليه لهذا حرم الكله والانتفاع به الا في السراج ونحو  
الهم لان يخص له نحو غيره لما يعين كالثوب البدن بخوها كما هو مورد المعبر التي استند اليها وفيه ولا ان الظاهر من كلامه في معاني النجاسات انما هو ما ذكرنا  
من المعنى العام الشامل لما يعين حيث انه بعد ذكر النجاسات العشرة في معاني متعددة قل ما صورته مفتاح كل شيء غير ما ذكره وطاهر ما يلاقي شيئا من النجاسات بطرية  
لأصل السالم عن المعاصر الموثق كل شيء نظيف حتى تعلم انه قد نزل من تخصيصه لاستثنا بما يلاقي شيئا من النجاسات خاصة دون المتنجس في طهارة ما لا في  
المتنجس صلبا كان او ما يبعد زالة عين النجاسة وقبلها ما لم يلاقيها وثانيا انه مع تسليم ما ذكرناه فانه معاصر باستفاضة الاخبار بفصل الاداة والفرش البسط  
ونحوها حتى يتبين شيئا منها اذ المعلوم ان الامر بعينها ليس بالمنع تعدك نجاسة الهما يلقها برطوبة مما يشترط فيه الطهارة ولو كان مجرد زوال العين كافيا في  
جواز استعمال تلك الاشياء لما كان الامر بعينها فائدة بل كان عبثا محض لان تلك الاشياء انفسها لا تستعمل فيما يشترط فيه الطهارة كالصلاة ونحوها حتى  
يقال ان الامر بعينها لذلك وبالجملة لا يظن من وجه حسن لهذا التكليف لو كان ما ادعاه حقا سيما مع بناء الدين على السهولة والتخفيف في التكليف في العسر  
والخروج هذا وما المتبركة التي اشار اليها وهي موثقة حان ابن سدير قال سمعت رجلا يسئل الصادق فقال اني قد علمت فلا أقدر على الماء ويشترط ذلك  
على فقال اذا قلت في منسخت فامسح ذكرك بريقك فان وجدت شيئا فقل هذا من ذاك فهو غير صريح بل لا ظاهرة فيما ادعاه بل هي بالدلالة على خلافه اقرب  
وتوضيح ذلك انه بعد ان نقل هذا الرواية في الرواية من غير ان يثبت على انها للمعنيين احدهما وهو الذي يظهر عندنا من لفظ الرواية وسياترها هو ان السائل  
شكى اليه انه ربما بال ليس معه ماء ويشترط ذلك عليه بسبب عرق ذكره بعد ذلك وبذلك يخرج من ذكره فيلا في يخرج البول فيقتصر به ثوبه  
بدنه فامرهم بذلك بحيلة شرعية يخلص بها عن ذلك وهو ان يمسح غير المخرج من الذكر او يمسح الطهارة منه بعد ما ينشف المخرج بشيء حتى لو وجد  
بل لا بعد ذلك لقدر في نفسه انه لا يجوز ان يكون من بلك يبقه الذي ضعفه ليس من العرق ولا من المخرج فلم يبقين النجاسة من ذلك البلل حرج النجاسة  
وهو الذي ينبغي عليه ان شكايته ذلك السائل انما عن انتقاض وضوئه بالبلل الذي يجده بعد المسح لاحتمال كونه بولا وقوله انه لا يقدر على الماء يعني كذا  
ذلك البلل المحتمل كونه بولا فانه قد تعدك من المخرج الى ثوبه وبدنه فامرهم ان يمسح ذكره يعني يخرج البول بعد ما مسح البول عنه بريقه حتى لو  
خرج بعد ذلك بلك مما شكوا فيه من حيث الريق الموضع على طرفه الذكر لاحتمال كونه هذا حاصل كلامه ثم قال هذا المعنى اوفق بالاخبار والاخر ثم  
قال هذا ان الامر ان عدم الحكم بالنجاسة لا بعد التيقن وعدم تعدك النجاسة من المتنجس بان من رحمة الله تعالى الواسعة فتحملها الله تعالى على ما يشاء  
بهم ونعمتهم ولكن اكثرهم لا يشكرون فينتقم الله بابتلائهم بالوسواس اتباعهم الخناس الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس قول  
لا يخفى عليك ما في قوله عدم تعدك النجاسة من المتنجس الدلالة على العموم للمائع والجامد كما قدنا ذكره ثم اقول لا يخفى ان ما ذكره من هذا الاحتمال الذي  
يقع عليه الاستدلال مردود من وجوه اولها انه قد ذكر الاحتمالين في معنى الرواية كما قدنا نقله عند هولم يذكر مرجحا لهذا الاحتمال الذي استند اليه  
وقد عرفت ان الاحتمال الاخر لا يجزى هذا اليه وقد تقر به بينهم انه اذا قام الاحتمال بطل الاستدلال وثانيا انها لا دلالة في الخبر على هذا الموضوع  
الذي ينبغي عليه هذا المباني المتسقة وارتكبا لجله هذه القضايا المتكلفت وان كان قد سبقه الى هذا الاحتمال في ذلك حيث قال بعد نقل خبر حنان  
لا نأجيب عنه ولا بالتقية او على ان المراد نفى كون البلل الذي يظن على المحل ناقضا انتهى وثالثها ان الموضوع الذي ذكره لا يكون الا بعد البول فلم  
لا غسل مخرج البول ولا لدفع هذه الحيرة التي شكها لانها لا بد من زوال البول التي يكفي فيها مثلا ما على الحشفة لا يحتاج الى كثيرها حتى ربما يقال  
انه لا زيادة فيه على الوضوء فواجب هو زوال البول ولا سيما على مذهب القائل بابطال الوضوء وجوب عادة مع سنيان غسل مخرج البول  
كما دلت عليه اخباره التي استند اليها وادبعها انه لو كان شكايته السائل اليه انما هو من حيث خوف انتقاض وضوئه بالبلل الخارج من جهة احتياط  
كونه بولا كان الاولى جوابه بالامر بالاستبراء بعد البول فان قضيت الاستبراء البناء على طهارة ما يخرج بعده وعدم نقض الوضوء بها  
انه لو كان الحكمة في الامر بوضع الريق على مخرج البول انما هو عدم انتقاض الطهارة بان ينسب ذلك البول الذي يخرج الى الريق ليكون غير ناقض ولا ينسب  
ينسب الى المخرج من الذكر فيكون ناقضا في ذلك بين الحكم بتعدك النجاسة من المخرج بعد مسحها وعدم تعدكها فان الحكمة يحصل على كلا التقديرين  
فلو قلنا بالتعدك ومسح المخرج بريقه لقصد هذه الحكمة وكون الخارج غير ناقض امكن وان كان نجسا وبالجملة فانه لا منافاة بين حصول هذه الحكمة وبين  
القول بتعدك النجاسة وبذلك يظهر ان الوجه الصحيح في معنى خبرنا انما هو المعنى الاول المشتمل على حكمته وبانية لدفع الوسواس الشيطانية وبانية  
بطلان ما ذهب اليه ويكون المنبر بناء على ما اخترنا ظاهرا في الرد عليه ذلك فانه لو كان الملافة للمتنجس بعد زالة العين بالتسح ونحوه لا ينسب لما  
حسن امر بوضع الريق لان المفروض ان المخرج اذا دلت عنه عين النجاسة ولم يبق الاحتمال او محتملا لا تعدك نجاسة كما يدعيه فاي وجه لهذا الحكم  
بوضع الريق وهو انما امر بوضع لدفع احتمال تعدك النجاسة من المحل بالعرق او خروج شيء من الذكر فينجس بلا قاة المحل بان ينسب ذلك الى الريق  
الذي ضعفه لوضوح ما ذكره لم يكن لهذا الاحتمال مجال بالكلية مع انه قد اعترف به على تقدير بطلان اسل قاعدته وبما ذكرناه من هذا  
المتيقن وادعنا من البيان الواضح الرشيق يظهر لك ايضا ما في كلام شيخنا الشهيد كرمي حيث قال وخبر حنان يمسح بريقه فاذا وجد باللا



فمنه مترك انتفى اذ لا وجه لتركه مع وجود معنى صحيح يحمل عليه كما اوضحنا والظاهر انه فهم من الخبر كون مسح بالريق مطهر من البول عند نقض الماء ولا ريب انه لهذا المعنى مترك اجماعا ولو كان صريح الدلالة في ذلك لتمكن حمل على التيقن كما احتمل في كماله لموافقته لمذاهب خفيفة من جواز إزالة النجاسة بكل ما يقع هذا وما اخبار الخ ادعى وفقيه هذا التاويل بما في غير ظاهره فيما اذا غاب عنها صحيح العيص بن القاسم قال سئلت الصادق عن رجل بال في موضع ليس ماء فمسح ذكره بحجر وقد عرق ذكره ونحذه قال يغسل ذكره ونحذه وهو بالدلالة على ما ندعيه بالرد عليه فيما ذهب اليه ان في ذلك فان الظاهر ان جملة وقد عرق ذكره معطوفة على ما تقدمه ما دون ان يكون حاله كما سيأتي توضيح فتح فقد الرواية على ان العرق انما وقع بعد البول ومسح الذكر ماء فغسل الذكر والفخذين لذلك العرق المتعظم من مخرج البول بعد مسحه بذلك يظهر ان كلام شيخنا صاحب ياض المسائل حيث قال في الكتاب بعد نقل خبره عن المذاهب المذكورة موثقة بمائة الاية وتاويلها ما هذا لفظه لبعض هذا كلام غريب هو ان الحمل النجس ان يزيل عنه عين النجاسة بغير المطهر الشرعي فلا تقي نجاسته الى الله ولو مع الرطوبة لان النجس انما هو عين النجاسة لا المتنجس جعل هذين الخبرين شاهدا على ذلك وهو كالمؤمن ان لم يبق الاجماع على خلافه ولم يكن دليل موافقا للعامته وقابل للتاويل بما ذكرناه وايضا كما في لالة الخبر الاول على ما ادعاه تاقل ويمكن ان يستدل به بما هو اوضح سند ومتنا وهو صحيح العيص بن القاسم قال سئلت الصادق عن رجل بال في موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر وقد عرق ذكره ونحذه قال يغسل ذكره ونحذه وهو بالدلالة على ما ندعيه بالرد عليه فيما ذهب اليه ان في ذلك فان الظاهر ان جملة وقد عرق ذكره فاصاب ثوبه قال لا بان يقال الفرق بين الذكر والفخذ عند عرقهما قبل التطهير لشرعي بين الثوب عند اصابته لعرق اليد لما سمعته للذكر قبله بالاربعينها دفعة واحدة لا وجه لظاهر سوى الفرق بين ما يلا في المتنجس ما يلا في عين النجاسة فان غسلها انما هو ملاقاتها بالرطوبة للحمل النجس قبل والعين النجاسة بالمسح بالحجر كما يرشد اليه والحال وذلك يقتضيه مقتضى ما من الحمل الى ما يجاوره ويلاصقه من بقية اجزاء الذكر والفخذ بخلاف الثوب فان ملاقاته انما وقعت بالمتنجس هي اليد لما سمعته بعد زوال عين النجاسة عن الماسح الممسوح انتهى كلامه وفيه كراهة ولا يخفى ان مفاد عطف مع الذكر على البول بالقاء الى الترتيب بلامهلة هو كون المسح وقع عقب لبول بلامهلة ويؤيد ايضا انه هو المتعارف فان الانسان متصا بال ولم يكن معه ماء مسح ما بقي على طرفه كره البول لثلاثين ثوبه او بدنه فينفضه ولا يعقل انه يتم كرهه بغير مسح حتى يترد في المغد والمجئ على وجهه عرق ذكره ونحذه وعين البول باقية من تلك حتى انه بسبب العرق يتعدى نجاسته البول الى فخذيه مثلاً ثم بعد ذلك يمسح ذكره بل من المعلوم انه بمجرد المغد والمجئ تنعكس نجاسته البول من غير حصول عرق الى ساوئيه وذا يثابره ويعقل انه يعرف فحملة ذلك من غير تردد على وجهه يسيل العرق من مخرج البول الى ساوئيه اجزاء الذكر والفخذين وبالجمله فحملة الرواية المتبادر منها انما هو ما ذكرناه اولاً وهو انه سئل عن رجل بال في موضع فخرج بوله في وقت ذلك عرق ذكره ونحذه بعذ لك فامرهم ثم يغسل ذكره ونحذه يملأ قارة ذلك الحمل المتنجس بطوبه وفتح فجاءه تفرق معطوفة لا حاليه كما اشترنا اليه فنادى فتكون هذه الرواية مع رواية خزان دليل على ما ندعيه من تعدى نجاسته المتنجس رتبة الى عين النجاسة مسحها واما ثانياً فلان صحيح العيص المذكور غير صحيح ولا ظاهري كون المسح المذكور وقع بمجموع اليد ولا في كون الماسح بعينه هو الذي سبب الثوب بالعرق بل هو محتمل لذلك محتمل لان يكون الملاقة بجزء من اليد غير الجزء المتنجس منها كما في تحقيقه منها رواية سماعة قال قلت لابي الحسن ع ما تقول في البول اذا لم يمسح بالاجزاء فيجئ مني المبلل ما يفسد سرويله قال لا بأس قال شيخنا صاحب ياض المسائل بعد ذكر خبره عن رواية سماعة المذكورة انه لا يدل ذلك على طهر الحمل بالمسح بوجه من الوجوه وانما يدل على ان وجد شيء من البول ان افسد السرويل من كثرته مع عدم القطع بخروج وجهه من مخرج البول الباقية على النجاسة وملاقاته لا بأس به خصوصاً مع مسح ماسح المخرج من الذكر بالريق فانه ينسبه الى الريق ثم ذكر الكلام الذي قد مناعته عنه بقوله بعض المعاصرين الى الآخر ومنها رواية حكيم بن حكيم قال قلت للصادق ع ابول فلا اصيب بالماء وقد اصاب يدي شيء من البول فامسحه بالحائط والتراب ثم يعرف يدك فامسح وجهي وبعض جسدي وتصيب ثوبي قال لا بأس به فانه لا دالة فيه على كون اصابته الثوب مسح الوجه وبعض الجسد بذلك الموضع النجس لا على كون النجاسة شاملة لليد كما لا يخفى يستلزم الاصابة ببعض منها ذلك بل هي اعم من ذلك نفى الباس انما هو لا جلا في ذلك لانه ما لم يعلم وصول عين النجاسة والمتنجس في شيء وما له بالرطوبة فلا يحكم بالنجاسة عملاً باصالة الطهارة ومسكها الى ان يعلم الرفع لها وهذا الجحد لله سبحانه ظاهر لا ستره عليه قال الحق الشيخ حسن في المنتقى بعد ما اورد هذين الخبرين ما نصه والخبران كما ترى في الغان لما هو المردود من مذهب الاصحاب يمكن تاويلها بالحمل على عدم يقين اصابة الموضع المتنجس من الكف للثوب والوجه والجسد على توهم سران النجاسة الى ساير الكف بتواصل رطوبة العرق انتهى قول وقد اعترف بذلك في الولى ايضا فقال بعد ذكر الرواية الوجه في ذلك امران احدهما ان بالمسح بالحائط والتراب لا العين ولم يبق شيء من البول فما يلا فيه برطوبة انما يلا في اليد المتنجسة لا النجاسة العينية والتطهير لا يجب الا عن ملاقاته عين النجاسة والثاني انه لم يقين اصابة البول بجميع اجزاء البدن ولا وصول جميع اجزاء اليد الى الوجه والجسد والثوب لا يشمل العرق كل اليد فلا يخرج شيء من الثلاثة عن طهره من الطهارة باحتمال ملاقاته البول فان اليقين لا ينفذ بالشك ابدأ وانما ينفذ بين مثله كما ياتي في باب التطهير من اللين المتفق بانق اقول ولا استبعاد في حمل الخبرين المذكورين على ما ذكرناه وان لم نلاحظ في الاخبار قوهم بظواهرها المخالفة وتحتاج في تطبيقها الى نوع تاويل قريب بعيد مثل صحيحة زرارة قال سئل عن الرجل يجنب ثوبه يتجفف فيه من غسله فقال نعم لا بأس به الا ان يكون النطفة فيه رطبة فان كانت جافة فلا بأس فانه يوم طهارة وقد تقدم القول فيه في الفصل الثالث في نجاسة المنى ومثلها صحيحة ابي سامة وقد تقدم الكلام فيها في الموضع المشار اليه ايضاً ومثله ذلك في الاخبار كثيرة كما لا يخفى على من تتبع الاخبار والغرض هنا انما هو التنبية بقول ما يستدل به على ما ذهب اليه للتاويل كما في نظائره التي من هذا القبيل فلا يخفى بها اذا على خلاف الصحيح الواضح السبيل الذي عليه عامة العلماء عجيلاً بعد جيل وقد وافقنا في هذا المقام بعض الفضلاء من تلامذة النجاشيين على منواله في حمل مذهبه اقول حيث قال في حواشيه على الوافي في هذا المقام ما استدلل به بالحجج العلامية من الاخبار على ان المتنجس لا ينجس الظم انه لا يتم لان ليس فيها ان لم يصلوا على تلك الحال بل سئلوا عن كراهة ما فعلوا لاجابهم ثم بعدم الباس فاذا ارادوا الصلوة تطهروا وطهروا واصلوا وان سلمنا هذا فخير من حكم وعجز خبر العيص الاول لا يدل الا على ان ما لم يعلم







في النجاسات

من الشارع انه الحق هذا القسم بالقسم الاول وهو المتيقن بالنجاسة كما عرفت من الجزئيات التي ذكرناها وكذا بالنسبة الى اختلاط الحلال والحرام ووجه الفرق بين  
القسمين ما دللت عليه صحة نزاهة المذكورة ونحوها ان هذا القسم المذكورناه قد علم وجود النجاسة قطعاً ولكن اشتبه علينا موضعها من تلك الافراد والجزئ  
ومورد القيمة المشار اليها وامثالها انها حصول النطق والشك بالنجاسة فالمقابل ليقين الطهارة انما هو الظن والشك فمن اجل ذلك امرهم باستصحاب  
يقين الطهارة عنه بمجرد النطق والشك ففرض الشارع هذا بالنسبة الى كل جزء من أجزاء المحصورة ليس في حله لما يلزم منه من رفع حكم النجاسة للمعلومه يقيناً بالكلية  
ومن اجل ذلك دلت التصوي على اعطاء حكم المشتبه بالنجس المحرم في المحصور وعلمك ما اشتبه به فان قوله قد حرمت عليكم الميتة وحرمت عليكم اثماتكم الآية شامل لما  
لو كان ذلك المحرم متيقناً متشخصاً ومشتبهاً بافراد مخصوصة متعينة فانه لا يقطع بوجود النجس والحرام مع التشخص يقطع ايضا بوجوده في صورة الاشتباه في الافراد  
المعينة فتشمله الاوامر المذكورة غاية الامر ان لما لم يمكن الوصول الى الاجتناب عن ذلك النجس المحرم الا بالاجتناب عن جميع وجب اجتناب الجميع من باب ان لا يتم  
الواجب الا به فهو واجب نظيره في الاحكام غير عززنا ان فائده صالحة فريضته واشبهت ببناء الخنزير عليه لا سيما ان الجميع بضاد فتوى بالتقريب المذكور  
واما لو لم يكن محصوراً كالوجود بآيك الناقص في الاسواق فانه لا يقطع بوجود المحرم ولا النجس فيما يراى استعماله منه وان علم وجوده في الواقع ونفس الامر من  
هنا حكم الشارع بجعل ما في ايدي المسلمين واسواقهم وطهارة وجواز شرائه من علم وجود الحرام والنجس في ايدي الناس الغير للمعومين وهذا هو الذي ردت عليه  
صحة زارة المذكورة ونحوها ان كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه وورد كل شيء نظيف حتى تعلم انه قدس في هذه الاجنبا  
انما وردت في غير المحصور دون المحصور بمعنى ان كل شيء له افراد بعضها طاهر وبعضها نجس وبعضها حلال وبعضها حرام فان الحكم فيها الطهارة والحلية في علم  
كونه من الافراد المحرمة والنجسة من غير انما دخلت الشهادة على جملة من فاضل ما خفي المتأخرين حيث اجروا هذه الاحكام في تسمي المحصور من السيد المذكور  
ونحو ممن حكى جذوة في مسألة الطهارة والنجاسة المحدث لكاشا في الفاضل الخ في مسألة اختلاط الحلال بالحرام فحكموا بجعل الجميع في حكم النجاسة  
من عدم التامل في الاخبار وقد اشبعنا الكلام معها في الدرر النجفية كما يوضح ما قلنا موثقة مسعدة بن صدقة عن الصادق ع قال سمعته يقول كل شيء لك حلال  
تعرف انه حرام بعينه فتدبر من قبل نفسك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة والمملوك عندك وهو حر ولعله قد باع نفسه وحضر فبيع او فهد  
او امرأة تحتك وهي اخوك او رضيعتك والاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك او تقوم به البيعة ورواية ابى الجارود المروية في المحاسن قال سئل الباقر  
عليه السلام عن الجبن وقلت اخبرني انه راي من يجعل فيه الميتة فقال انما جعل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرم جميع ما في الارض ما علمت انه ميتة فلا تأكله ما لم تعلم فاشتر  
وبع وكلوا والله اني لأعترض المستوق فاشترى بها اللحم والسمن والجبن والله ما اظن انهم يسمون هذا البربر وهذا السوان في غير ذلك من الاخبار ومورد الخبر  
وان كان الحلال المحرمة الا ان المسئلتين من باب واحد فبعين ما قيل هنا يقال كل شيء طاهر حتى تعلم انه قدس بمعنى ان الحكم على كل شيء نراه في ايدي الناس و  
اسواقهم بالطهارة وان كان نجس في الواقع ونسحب هذا الحكم الى ان يعلم الراجع له لان مؤوده المحصور في مسألة الاناين ونحوها للمعومية بالنجاسة  
الموجبة للخروج عن ذلك الاصل والله العالم وقال في المعالم واذا علمت الملاقة على الوجه المؤثر واشتبه حكمها فان كان موضع الاشتباه محصوراً لم يظهر للظن  
اثره في كل واحد من الاجزاء التي وقع فيها الاشتباه على اصل الطهارة لانعرف في ذلك خلافا وان كان محصوراً فظاهر جماعة من الاحصاء انه لا خلاف في  
وجوب اجتناب اصله في الاشتباه كما في اشتباه الاناين الماء الطاهر بالنجس لم يذكر على الحكم حجة وقد بينا في مسألة الاناين ان العدة في الحكم بوجوب  
اجتنابها على الاجماع المذموم هناك وان ما عدا من الوجوه التي احتجوا بها ضعيفة مدخولة ولعل اعتمادهم في الحكم هنا على الاجماع لا على تلك الوجوه  
انتهى قولنا ما ذكره بالنسبة الى المحصور من ان ظاهر جماعة من الاحصاء المؤذن بعدم الاتفاق على ذلك مردود بان لم يوجد المخالف في هذه المسئلة  
بكل من لم يفرها عن المحصور وغير المحصور ومن في طبقته ومن تأخر عنه هذا انه في كفاية في عناية قال ان هذا الحكم اشارة الى المحصور مطلقاً في كلام  
الاحصاء في ما يما ذكره من انه ليس عليه دليل لا حجة في الاجماع فهو مردود بما عرفت من الجزئيات الداخلة تحت هذه القاعدة الثابتة بالنصوص ولا  
يخفى ان القواعد في الاحكام الشرعية كما تثبت بورد النص في الحكم مسودا بسور الكلية كذلك تثبت بتبع الجزئيات المتفقة على ذلك الوجه  
قد تبيننا الاخبار بالنسبة الى المحصور فوجدنا ما قد وردت في جملة من الاحكام متفقة النظام ملتزمة تمام الالتزام على الدخول تحت هذه القاعدة التي ذكرها الا  
وهو اعطى المشتبه بالنجس الحرام حكمه في المحصورة كما عرفت اليه الاشارة والقواعد الكلية كما تثبت بورد ما سورة بسور الكلية تثبت ايضا بتبع الجزئيات  
اتقانا على فحج واحد الحكم كالقواعد النعوتية المبني على جزئيات كلام العرب كثر القواعد في الاحكام الشرعية انما هو من هذا القبيل كما لا يخفى على المتتبع من ذلك  
التفصيل يعرض ذلك الاجماع المذموم في المسئلة والوجوه التي ذكرها وقد بينا وجه صحة مسألة الاناين والله يعلم **المقام الثالث** بالنسبة الى  
غير المحصور وقد عرفت جماع الاحصاء هنا ايضا على ارتفاع حكم النجاسة بقى الاشكال في انه لم يرد في الاخبار في هذا المقام التعبير بالمحصور وغير المحصور وترتب كل  
من حكم المحصور وغير المحصور على وجود هذا العنوان وانما المستفاد من تنبيهها كما قد صابا انه من وقع الاشتباه افراد معلومة مشاهدة كمسئلة الاناين والسم  
المختلط ذكية بميتة والسياب المختلط نجسها بطاهرها ونحو ذلك فانه يجب عليه اجتناب الجميع وان الشارع قد اعطى المشتبه هنا حكم ما اشتبه به في النجاسة  
والحرمة واما ما يوجد في ايدي المسلمين واسواقهم فالحكم فيه هو الطهارة والحلية وان علم النجس والحرام في الجملة لانه تلك العين بخصوصها متعينة وكلام الاحصاء  
هنا قد عبروا عن الحكمين المذكورين بالمحصور وغير المحصور وكلامهم في بيان المراد من ذلك لا يخرج من اضطراب جملة من الاحصاء جعلوا المرجح في المحصور ما يصدر  
عليه العرف اذ لم تثبت له حقيقة في غير ومثاله في الارض بالبيت والبيتين وغير المحصور فيها بالقصور وقال المحقق الشيخ ع في حاشيته في المراد بالمحصور  
المحصور ما كان في العادة لان الحقيقة العرفية مقدمة على اللغوية عند فقهاء الشريعة ولانه لو لا ارادة العرفية هنا لا يمنع تحقق الحكم فان كلاً يوجد من  
المعذورات فهو قابل للعد والحصر والمراد به ما يعتبر حصراً وعدم عرفاً باعتبار كثرة احاده وطريق ضبطه وضبط انك اذا اخذت مرتبة من مراتب العد

في النجاسات



عليه انقطع بانها لا يحصر ولا يعتد عادة لعسر ذلك الزمان القصير مثلا ثم نأخذ مرتبة اخرى نياك ثلاثة مما يقطع بكونها محصورة ومعدودة لسهولة  
عداها الزمان ان تصير لها طرفا مقابل الاول ثم ننظر فيما بينه من الوسايط فكل ما يجري مجرى الطرف الاول للحقة به وما جرى مجرى الطرف الثاني للحقة به وما وقع فيه  
الشك يعرض على القوانين الظاهرة ويراجع فيه القلقان فليعلم ان غلب على الظن الحاقة باحد الطرفين فذلك باسناد الاعراف بالاستصحاب الى ان يعلم اننا قلنا هذا ضابط لما ليس  
بمحسوسا في ابواب الطهارة والتكاح وغيرها فاشبهه لذلك بغير الظاهر بالجنس في الشياك للمكان والاولى والادنى ذلك والحرمة والاجنبات وكان غير  
لم يجب الاجتناب الا واجب اذا عرفت ذلك فاعلم ان المشتبه بالجنس من الامكنة والبيوت والبساتين له حكمه على نفسه وجوب اجتناب الجميع فلا يجوز ان يجعل شيئا من مسجدا  
لغيره مثلا فترى من ان مسجد الجبهة يشترط فيه الطهارة وقد تكافأ في المشتبه بالجنس كل من طهر في الطهارة والنجاسة وكذا استعماله في كل ما يشترط فيه الطهارة كالتيغ  
اقاء النوع والتميم ما لو باشر بعض برطوبة فان الحمل الملاحة لا ينجس ان كان مملوكا للطهارة قبل ذلك لعدم القطع بلاقاء النجاسة فيستصحب حكم الطهارة و  
الثابت قبل الاقاة وما وقع في كلامهم من ان المشتبه بالجنس له حكم الجنس لا يريدون به من جميع الوجوه للقطع بانه في الاصل طاهر طهارة لم يغير به تبيين ما كان  
مفوضا لغيره طهارة فقد ظاهرا في حكم الجنس من هذا الوجه وغاية ما قلنا ان الاشتباصين بحيث يمنع استعماله فيما يشترط فيه الطهارة فصلا كالجنس من هذه الجهة  
على ان يشبه شيئا اخر لا يقتضي المشاة من كل وجه كما تقر من الاموليين انتهى كلامه قول وما يمكن ان يؤيد ما ذكره في غير المحصور بانه ما يصح صرحا باعتبار كثرة  
احاد موثقة عن ابن سدير عن الصادق ع في جكر وضع من خنزير خرس واشتد عظمتها من اجل وجع غنم لم يخرج له نسل ما تقول بنسبه فقال اما ما عرفت من نسبه  
بعينه فلا تقر به واما ما لم تقر به فانه بمنزلة الجنس في التقريب فيه انه لكثرة تلك الغنم على وجه ليس عذرا فالحكم فيه بحلية لكل فرد فرد منها ويمكن ولعله الاثر  
ان الوجه فيه انما هو عدم معلومية بقاء ما خرج من نسبه في تلك الغنم لكثرة ما فعله قد ذهب منها باحد وجوه الذهاب كما يشير اليه التنظير بالجنس من حيث  
عدم معلومية لحرمانه بعينه واما ما ذكره بالنسبة الى ملاحة ذلك المشتبه برطوبة وانه لا يتعد اليه حكم ما لا قاة فهو واحد القولين في المسئلة وقد تقدم  
تحقيق القول فيه في مسئلة الاثني وجمع من المتأخرين جعلوا المرجح في صدق المحرر وعدمه الى حصول الخرج والنظر بالاجتناب عدمه قال في المعالم  
وهذا الكلام ناظر الى ما وجد في عبارات كثيرة من تعليل عدم وجوب الاجتناب في غير المحصور بل في المشتبه والعسر ليس بشيء فان افترض من هذا التعليل كما يظهر من تقرير الحكم  
لا يستدل له لا يعقل الاعتماد في مثل هذه التفرقة والبناء على سبب هذا الحكم على هذه القاعدة كما هو واضح ولو قد بقاء الحكم على ذلك لانها من اصله  
اذ المشتبه قد تنفقت في كثير مما ليس بمحصور وما وجد في بعض افراد المحصور فاقى معنى في المحل المحصر ضابطا الحكم وقد كان الواجب على هذا ان يابط عدم  
وجود ما هو بالجملة فاشكال في التفرقة هنا بين ما يجب فيه الاجتناب ولا يجب فوقيته اذ ليس شاهد من جهة النص يقول في حكمه عليه انما هي من عبارات الفقهاء  
والرجوع الى القاعدة المقررة في الالفاظ التي لم يثبت لها حقيقة من جهة الشرع يتوقف على وجدان غيرها ولا يكاد يظهر من اللغة ولا من العرف معنى شخص هذا اللفظ  
يطابق ما هو غرضهم منه مع ان في كلامهم اختلافا في التمثيل للمحسوسا المحقق والفاضل مثلا له بالبيت وقد حكينا عن جماعة التمثيل بالبيت والبيتين ومثل بعض  
بالبيتين والثلاثة وربما فسر غير المحصور بالمحصر وعده لكثرة احاده والظلام يلوح على الكل انتهى هو جيد واما الملنا الكلام بنقل كلامهم في المقام  
لتطلع على ان النفع في غيرهم وبالحيلة فالمستفاد من الاخبار هو ما قدما ذكره فكل ما دخل في افراد القسم الاول الحق به وما دخل في افراد الثاني الحق به  
وما اشبه الامر فيه فالاحتمال طريق التلافة والله اعلم

**المسئلة الخامسة** قال في المعالم ان حكم نجاسة شيء لعروض احد الاسباب يقتضي  
لذلك توقف في عوده الى الطهارة على العلم بحصول احد الوجوه التي ثبت كونها مفيدة للتطهير وما يقوم مقام العلم وهو شهادة العدلين ويحتمل  
الاكتفاء باخبار العدل الواحد لعدم مفهوم قوله ان جاءكم فاسق بنبأ الاية ولا اعتبار باخبار غير العدل الا ان ينضم اليه القران المفيدة مع العلم ولو افا  
منفردة كفت في الحكم بالطهارة ايضا انتهى اقول لم افق من نفي هذا الحكم غير نفي او اثبات الا الفاضلان الامين الاستر باذني المحقق السيد نعم الله  
الجزا ئرى انما نقلنا عن جملة من علمنا عصرهم انهم كانوا اهل هذه الشبهة يصبون ثيابهم للقصارين اربعين يوما ثم يشترطونها منهم مستندين الى ما قدما نقله من  
المذكور ثم رد ذلك بان المستفاد من الاخبار ان المحسوس كل ذي عمل فهو مؤمن على علمه ما لم يظهر منه خلافه قال الاستر باذني في الفوائد المدينية في عذلة من  
اغلاط الفقهاء ومن جملة ما انجم من ارباب التدين منهم زعموا انه اذا علمنا نجاسة ثوب مثلا لانك بطهارته اذا قطعنا بازالتهما او شهد عندنا مثل  
عدلان ان اليقين لا ينقض الا ييقن او بما جله الشارع في حكم اليقين وهو شهادة العدلين في الوقائع الجزئية وانا اقول لنا على بطلان ذلكهم دليل الا  
ان اللب الذي تتبع احاديثنا بعين الاعتبار والاختيار يقطع بانه يستفاد منها ان كل ذي عمل فهو مؤمن على علمه ما لم يظهر منه خلافه وادعيت ان تعلم كلاما علمنا  
فانظر الى الاحاديث الواردة في القصصين والجزا ئرين وحديث تطهير الجارية وثوب سيد ما والحديث الصحيح في ان الحجام مؤمن في تطهيره وضع الحجامه لكن لا  
من قرحة توبية وفلانة قيمة والا لا تنسب نفسك وغيرك فان كلامي ساطع له والدليل الثاني ان هذه المسئلة مما تم به التلويح لو كان مضيضا كما زعموا  
عندنا من اشرافهم ولم يظهر منهم عم الامايد على التوسعة قد بلغ من جماع من قول علماءهم اورد عن يوفى الشياك للنجاسة للقصصين ثم ليس جوهرا من  
المعلوم عند الفقيه الحاذق ان هذه الجملة غير نافية انتهى كلامه اقول من الاخبار التي اشار اليها ما ورد في محبة الفضلا انهم سئلوا بالاقراء عن شراء اللحم  
من الاسواق ولا يدرون ما صنع القصابون اذا كان ذلك في اسواق المسلمين ولا تشل عنه وفردا ية سماعة قال سئلته عن اكل الجبن وتقليد السيف فيه  
الكنيث والافراء فقال لا بأس ما لم تعلم انه ميتة وفي محبة ابراهيم بن محمد بن محمود انه قال للرضام الحياط يكون يهوديا او نصرانيا وانت تعلم انه يقول ولا يتو  
ما تقول في علمه قال لا بأس في محبة معوية بن ماس قال سئل الصادق ع عن الشياك لاسر ية فيها المجرى هم اخبات وقد تقدمت قريبا ورواية عند  
الاخط عن الصادق ع قال سئلته عن الحجامه فيها وضو قال لا ولا يغسل مكانها لان الحجام مؤمن اذا كان ينظفه ولم يكن صبيبا صغيرا الى غير ذلك من الاجتناب  
لواردة من هذا القبيل للتقريب فيها ان اصل الطهارة والحلية التي قد صارت قاعدة انما ثبتت على ايمانهم على اعمالهم المذكورة ويؤيد ذلك ما ورد

باب في الاجتناب عن المحسوسات  
والاجتناب عن المشبهات  
والاجتناب عن المتشبهات  
والاجتناب عن المتشابهات







في استنباط النجاسة من غير ما لا يمتنع وطرفه في الحال الواقعة في الصلوة انما يشترط **فخرج** قد صرح جماعة من الاصحاب بان اعتبار الطهارة  
في سبب النجاسة ومحموله الذين يمتنع بها الصلوة انما هو فيما نقله منها ولو في بعض احوال الصلوة فلو تجرط الثوب الذي لا ينقله على حال منها كالعامة لا ينقل  
الحمل للنس من موضع النجاسة واستحسن في العالم معللا بان اصل البرائة تقتضي الدلالة على اشتراط الطهارة واجاب الدلالة لا تصلح لتناول  
مثله قال ومن تعرض لهذا المسئلة الشيخ في فقال اذا ترك على راسه طين عاتية وهو طاهر بطرفها الاخر على الارض عليه نجاسة لم تبطل صلوته وحكي عن  
العامة القول بالبطالة وقال بعد ذلك دليلنا ان الاصل برائة الذمة فمن حكم بطلان هذا الصلوة فعليه الدلالة انه متى هو جسد وما زاد به اليه  
المجيد فلم ينعقد له على مستند وقد اعترف بذلك جملة من الاصحاب في الاحتجاج بالقياس على الدم واجاب عنه بان نجاسة المذكورات غلط من نجاسة الدم فنيا  
حكمها على الماء والنجاسة وكل من الاحتجاج بالحجج ثم انه قد ذكر الاصحاب في تقدير المواضع التي يجب فيها الازالة بعد الشرب البدن  
مسجد الجبهة وعلته في كونه بالنس قال ويجب ازالة النجاسات عن الجبهة بقية للنس لم يقع على هذا النس لانقله ناقل فيما علم بل بما ظهر من النصوص خلافه  
كما انما انتم الله في بحث المكان من كتاب الصلوة وعن مكان المصلي باسم عند المرتبة في المساجد في الصلح وسبب الكلام فيها انتم الله في موضع  
المشار اليه وعن الماكول والمشروب وايضا مع الملاقة برطوبة التحريم بالنس هو جسد وعليه تدل الاخبار لانية انتم الله الدلالة على الامر بتطهير الاولاني  
فانه ليس لك الا لاجل الاكل الشرب عما امر الشارع بتطهيره كالمصنف الضار من المقدسة وهو حسن الامر بتطهير شعائرا بقتلهم وعن المساجد قد نقل  
الاجماع عليه جمع من الاصحاب منهم الشيخ في فانه قال لا خلاف في ان المساجد يجب تجنب النجاسة وعن ابن ادريس انه نقل اجماع وطاعة منهم القاضيان انه  
فرق في ذلك بين النجاسة المتعدية وغيره فاحتج قال في كونه لو كان معه خاتم نجس مثله في المسجد لم تنقض صلوته واستدلوا على ذلك بقوله عز وجل انما المشركون  
نجس فلا يقربوا المسجد الحرام حيث ثبت النبي على النجاسة فيكون تقربها محرما ومثله ثبت التحريم في المسجد الحرام ثبت في غير ذلك لا قائل بالفصل قول النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه السلام جنبوا مساجدكم النجاسة واقرض عليه بانه يتوجب على الاول ان النجاسة لغة المستقدرة فالواجب الحمل عليه الى ان يثبت الحقيقة الشرعية ولم يثبت كون  
المعنى المصطلح عند لغة ما حقيقة شرعية سلمنا الثبوت لكن انتهى انما ترتب على نجاسة المشرك والحاق غيرها بها يحتاج الى دليل وهو متفق هنا سلمنا ذلك  
لكن انتهى انما يتعلق بقرب المسجد الحرام خاصة وعدم الظفر بالقياس بالفرق بينه وبين غيره لا يدل على عدم فصل الفرق في الثاني الطعن في الرواية بعدم  
الوقوف على المستند المرسل لا تمحض حجة في اثبات حكم مخالف للاصل وايضا فان نجاسة المساجد يتحقق بعدم تقديرها اليها فيحصل به الاثبات  
ولا يلزم من ذلك تحريم ادخالها مع عدم التمسك ومن ثم ذهب جمع من المتأخرين الى عدم تحريم ادخال النجاسة الغير المتعدية الى المسجد وفرشه الله انتهى  
وهو جسد يؤيده ما ذكره اخيرا من عدم تحريم ادخال النجاسة الغير المتعدية ما نقله في من الاجماع على جواز الخوض في النجاسة المساجد مع عدم انفكاك من من  
النجاسة فالبا وقوله في صحته معوية ابن عمار الواردة في المسجاة وان كان الدم لا يثقب لكسوف توفات ودخلت المساجد صلت كل صلوة بوضوء وبما الاح  
من تحريم ادخال النجاسة المتعدية حيث خرج خولها المسجد بصورة ما اذا لم يثقب لكسوف ظاهرهم الاتفاق على تحريم ادخال النجاسة المتعدية ولا عرف لهم دليل  
الا لاجل من الرواية لمشايخها الا انه قد ذكرها في الموثق ايضا عن الصادق قال سئلته عن الدماء هل يكون في الرجل فتفجر وهو في الصلوة قال نعم يحسب  
بالحائط او بالارض لا يقطع الصلوة فان افلاها شامل لما لو كانت الصلوة في المسجد بل هو الغالب الذي عن هذا الدم انما ثبت بالنسبة الى المصلحة خارج  
كما في انتم الله في ذكره بالحكمة فاصالة الجواز قوي دليل في المقام الى ان يثبت المخرج منها الكلام في ان المفهوم من كلامهم القطع بوجوب الازالة على الفور كفاية  
على التحريم فلو اخل بالازالة اثم ولو قبله والحال هذا فان كان في ميق الوقت فلا خلاف في الصحة وما في السعة نقول ان مقتضى ان الامر بالشئ هل  
يستلزم التمسك عن ضده في المسئلة بالبحث طهارة الذي يقتضيه ابراهيم في الاصول في مواضع من كتب الفروع والذي في ذلك واعتمد عليه في  
امثال هذه المسئلة هو الثالث وتوضيحه ان يقال التحقيق عند ان با من الف بالقواعد الاصولية انما يرجعنا الى الدلالة العقلية في الاحكام الشرعية  
فلا يتحقق على حد ولا ساحل لهذا كثرت في هذه المسئلة الاجماعات وتضامت من الطرفين الدلائل دسفت فيهما الرسايل واضطربت فيها افهام الافاضل  
والجواب الحق عما ذكره ان يقال ولا ان الاحكام الشرعية توقيفية من الشارع فلو كان لهذه المسئلة اصل مع عموم البلوى لم يخرج عنهم ثم ما يدل عليها او يشير  
اليها وحيث لم يخرج عنهم في ما شئ سقط التكليف بها اذا لا تكليف لا بعد البيان ولا موازنة الابعاد قامة البرهان وهذا يرجع في التحقيق لما قدتنا  
ذكره في غير موضع وبصرح الامين الاستدلال بالبرائة الاصلية والعمل بها فيما يعم به البلوى من الاحكام وثانيا ان القول بذلك فهو  
المخرج والضيقة المتقين بالاية والرواية والاجماع اذا لا يخفى انه لا يكاد احدهم المكلفين فارغ الذمة من واجب من واجبات البدنية او المالية وباقي بناء  
على هذا القول بطلان عباداته وصلواته في غير الضيق وعدم ترخصه في شئ وتاثيره في جملة افعال من اكله وشربه ومغذاه ومجيشه ونومه ونكاحه ونحو  
ذلك لان الفرض انه متى عن الاضداد الخاصة والتي حقيقة في التحريم والتي ميق وحرج اعظم من ذلك وثالثا الاخبار الدالة على عدم التكليف لا مثال  
هذه الاصول التي لم يرد فيها شئ بنقله لا اثبات مثل قول الصادق في رواية اسحق بن عمار ان عليا عليه السلام كان يقول اللهم ما ابهم الله نعمه وما رواه المفيد  
عن امير المؤمنين عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اشد لكم حدة ولا تنقضوها وفرض عليكم ان لا تنقضوها وسئل لكم سننا فاتبوها  
وحرمت حرما فلا تنقضوها وعلمكم من غير بيان فلا تنقضوها وما رواه في في خطبة لا مير المؤمنين ع قال فيها ان الله تعالى قد حدد  
فلا تنقضوها وفرض فرائض فلا تنقضوها وسكت عن اشياء لم يكت عنها نسيانا فلا تنقضوها رحمة لكم من الله نعم فاقبلوها ولا ريب في هذه المسئلة را  
فيما سكت الله عنهم عنه فتكلف البحث فيها ذكره اصحابنا من تبعنا للخالفين في كنههم الاصولية ناش عن عدم ملاحظة الاخبار وكم لهم مثل ذلك كما لا يخفى  
على من باس جلال الديار والله العالم في روع الاقل قد صرح في المعبر المنتهى كوني بانه اذا تعدى غسل يخرج البول من المخرج وجب صحة مخرج

السجدة







في هذا العفو بمصوب المشتبه بالانزال وهو ظاهر في قوله المشتبه بالانزال في وجع في المنتهى القريب بينه وبين عدم وقوف جريها فاجعلها المناط في العفو واستشكل في النهاية وجوب ازالة البعض اذا لم يشق واجب فيها وفي المنتهى ابدال التوب مع الامكان معللا بانتفاء المشتبه فينتفي الترخص بانتفاء المعلول عند انتفاء علته واقرضه في العالم فقال بعد نقل ذلك وانت خبير بان مع وجوب ازالة البعض لا يشق وجوب ابدال التوب ان امكن لا يبقى لهذا الدم خصوصيته فان ايجاب ازالة البعض مع عدم المشتبه يقتضي وجوب التخطي من كثرة التعتد ايضاح الامكان كما لا يخفى واغترقا ما دون ذلك ثابت في مطلق الدم بل في مطلق الجاسا فطما عمن الاحصاء بالخصوصية هنا ثابتة عند الكل ان اختلفوا في مقدارها وذكرنا فاضل الشيخ على في بعض مصنفاته ان الشيخ نقل الجماع على عدم وجوب عصب الجرح وتقليل الدم بل يصح كيف كان وان سأل قفاش في ان يبرء قال هذا بخلاف المسخاضة والسلس المبطن اذ يجب عليهم الا حثا في منع الجاساة وتقليلها بحسب الامكان والخلق الشيخ في رواية وغيرها من كتب التبرء رايها الحكم بعدم وجوب ازالة دم القروح الدائمة الجروح اللازمة قل او كثر هو ظاهر في موافقة القول الاول اعني التحديد بالبرء واعلم انه قد اتفق للعلماء في التبعيض هنا بعبارة الشيخ فقال عفي في التوب بل من دم القروح الجروح اللازمة حيث انه لم يظن من العلامة في شيء من كتب اطلاق العفو بل اشترطه تارة بعد انقطاع سيلان الدم وتارة بمصوب المشتبه وثالثا لثبوتها حمل في كل كلامه هنا على ان المراد بالوصف اللازمة استمرار الخروج والحق الشيخ على فسر ما بالتميز واعترضه في ما يبرء من هذا المصنف فيفسر كلامه به وفيه ما ذكرنا من رده في المعاملات لم يصح بنسبة التفسير الاول الى ما يبرء بل عبر عنه ببعض الاحصاء الحق مع الثاني فان الظن هذا لوصف رادة كون الجرح باقيا غير مندمل ومجرد كون مته لم يصح بهذا القول في غير ذلك الكتاب لا يسوغ حمل اللفظ على خلاف ظاهره والمصير الى المعنى الاول يتما مع ما هو معلوم من حال مته في عدم الالتزام بالقول الواحد في الكتاب الواحد فضلا عن الكتب المختلفة بعد ظهور انتشار رايه في هذه المسئلة وحي يكون اقواله في هذه المسئلة اربعة اقوال وكيف كان فافهموا الاقوال واحتملها هو القول الاول ويبدو له عليه الاخبار الكثيرة ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي بصير قال سئل عن الرجل يخرج به القروح فلا تزال تدمى كيف يصلي فقال يصلي وان كان الدماء تسيل في الصحيح عن ابي ليث المرادي قال قلت للصاق عم الرجل يكون به الدماء ميل القروح فجلده وشيابه مملوءة فجاود ما وشيابه بمنزلة جلده قال يصلي في ثيابه ولا شيء عليه ولا يغسلها وفي الحسن عن ابي ليث المرادي عن الصاق عم بمخوه الا انه لم يذكر مته في ثيابه بمنزلة جلده وما رواه في الصحيح عن عبد الرحمن بن عبد الله قال قلت للصاق عم الجرح يكون في مكان لا يقدر على غسله فيسيل منه الدم والقروح فيصيب ثوبه فقال دعه فلا يضرك الا تغسله وعن سماقة بن زرهران في الموثوق عن الصاق عم قال اذا كان بالرجل جرح سائل فاصاب ثوبه من دمه فلا يغسله حتى يبرء او ينقطع الدم ورواية ابي بصير قال دخلت على ابا قرعة وهو يصلي فقال لي قايد ان في ثوبه دما فلما انصرفت قلت له ان قايدا خيرا في ان ثوبك دما قال نعم ان في دما ميل قلت اغسل ثوبه حتى يبرء وموثقة عمارت ابا طي عن الصاق عم قال سئل عن الدماء ميل يكون في الرجل فتجفرو هو في الصلوة قال ممسحه بمسح يده بالحائط او بالارض لا يقطع الصلوة وروى في مستطرفات السرائر نقل من كتاب البرزنجي عن عبد بن عجلان عن ابي جعفر قال سئل عن الرجل به القروح لا يزال يتكد كيف يصنع قال يصلي وان كانت الدماء تسيل من الكتاب المذكور عن البرزنجي عن العلا عن محمد بن مسلم قال قال ان صاحب القرح التي لا يستطيع صاحبها ربطها ولا حبسها يصلي ولا يغسل ثوبه في اليوم اكثر من مرة ورواية سماعة قال سئل عن الرجل به القروح او الجرح فلا يستطيع ان يربطه ولا يغسل منه قال يصلي ولا يغسل ثوبه الا كل يوم مرة فانه لا يستطيع ان يغسل ثوبه كل ساعة هذا ما وقف عليه من روايات المسئلة وهي ظاهر الدلالة على امتداد العفو الى البرء به صرح في موثقة سماعة ورواية ابي بصير في قريب منه قوله في صحيفه محمد بن مسلم تصلي وان كانت الدماء تسيل في ثوبه روايت عبد الله بن عجلان فان الظن المفهوم اولى المنطوق فيكون حاله عدم السيلان اولى بالعفو وبما سبق الى الفهم من قوله في الصحيفه المشار اليها فلا تزال تدمى ان الحكم مفروض في استمرار الجريان والعفو معلق عليه هو باطل اما اولافان هذا الكلام انما وقع في كلام السائل ومقتضيه جوابه انما هو ما ذكرناه والعبرة به لا بكلام السائل اما ثانيا فان الظن انه ليس معنى لا تزال تدمى ان جريها متصلا لا ينقطع بل معناه تكرر الخروج وان كان دفعة بعد دفعة وحيثما بعد حين ومن الظن ان ذلك هو مقتضى العرب من هذه العبارة فانه اذا قيل فلان لا يزال يتكلم بكذا وكذا ولا يزال يتردد في كذا وكذا ونحو ذلك فانه يراد منه انه يفعل حين بعد حين لا انه مستمر على فعله على وجه لا انقطاع ولا انقضاء فيه وبذلك يظهر ان ما ذكره الاحصاء من اعتبار المشتبه في التوب مع الامكان واعتبار التقييد بعدم الانقطاع مظهر او مقيد كما تقدم لا دليل عليه بل الادلة واختمه في رده فان المستفاد منها هو العفو عن هذا الدم شقت ان التدم لا سواء كانت له فترة تنقطع فيها بقدر الصلوة او لم تكن لا والله لا يجب ابدال التوب لا تخفيف الجاساة ولا تعصيب موضع الجرح او القروح بحيث يمنع من الخروج فان اطلاق الامر بالصلوة وان الدماء تسيل النوع الفصل في الحال هذه المهر ظاهرة في ذلك فروع الاول قد صرح مته في جملة من كتبها كالتهاية والمنتهى والتحريم ان يستحب لصاحب القروح الجروح غسل ثوبه في كل يوم مرة واحتج له في المنتهى بان فيه تطهير غير مشق فكان مطلوباً ورواية سماعة المتقدمة قول ومثلها صحيفه محمد بن مسلم المنقولة عن مستطرفات السرائر عن جامع البرزنجي وفيه ان بعد ان نقل عن مته الاحتياط برواية سماعة اعترضه بان في السند ضعفا والعجبة انه في غير موضع من شرحه المذكور بعد الطعن في الخبر بضعف السند عدم لخصه بالدلالة على الوجوه او التحريم بحمله على الاستحباب والكرهية تقادير من طهره هكذا قاعدة غير من اصحاب هذا الاصطلاح فكيف خالف قاعدة هنا مع ان صحيفه محمد بن مسلم كما عرفت صريحة في ذلك فلا يوجب وجه الطعن المذكور ثم ان ما ذكره مته ومن تبعه من حمل الرواية على الاستحباب انما انشأ من حيث ضعف سند ما عندهم كما عرفت انما انشأ اليه من ان قاعدة حمل الاخبار على ذلك فتضعف سند ما تقادير من طهرها وانت قد عرفت جود الرواية الصحيحة بذلك بموجب ذلك يجب العمل بالخبرين المذكورين بموجب الفصل مرة واحدة في اليوم كما لا عليه تقييد تلك الاخبار بهما وان يوجد به خائيل منهم ولا يرب انما لا يوجب مع الامكان واما ما ذكره مته من التعليل الاول فانه عليل لا يقول عليه لا يصح اسناد حكم شرعي اليه نعم يصلح توجيهها للنقل المذكور في التلخيص لو نقل الدم حمل







مع أخذنا في عين الاعتبار من في الباب من قدر الغصنة من الدم فشكل الصدوق في  
قد غفرنا في عين الاعتبار من في الباب من قدر الغصنة من الدم فشكل الصدوق في

الثوب هل ينفعه ذلك من الصلوة قال لا وإن كثر ولا بأس بشبهه من الرغاف ينضج ولا يغسله والتقريب من المتفرق من الرغاف غالباً إنما يكون أقل  
من المحتمل فلو كان نجساً كان النسخ إنما كان يزيل نجاسته ولكن لا أعلم بذلك إلا ما يظهر من الحلاق عناية ابن الجنيب المتقدمة في صيد المسئلة الأولى  
هذا ما اقتضاه البحث بالنظر في الدليل أن كان الاحتياط فيها ذهباً ليس يمتنع مع ظاهر اتفاقهم على ذلك ولا عرفهم دليلاً سوى ما تضمنه كتاب الفقه  
كما قد تقرر من عبارته ويمكن حمل عبارة كتاب الفقه كما هو ظاهر سياقه على أن مقدار المحصن الذي ينفى عنه لباس ما هو في الثوب وجع فنفي لباس من حيث  
فقد يخل تحت عموم قوله وما كان دون الدرهم فإنها من حيث السعة دون الدرهم المذكور وإنما محل الاشكال في البدن باعتبار احتمال الوزن كما ذهب إليه  
**الموضع الثاني** قد اتفقت هذه الروايات على ما قد ناذره في العفو عما نقص من قدر الدرهم وعدم الإيفاء بما زاد وإنما اختلفت في العفو عن  
قدر الدرهم وعدمه بذلك اختلفت كلمة الأصحاب المشهورين في الثالث كما قد ناذره واستدل عليه بوجوه وأما أن مقتضى الدليل جواباً زالة قليل  
النجاسة وكثيرها لقوله تعالى إنما يغسل الثوب من البول والمني والدم ونحو ذلك من الأخبار التي قد منها في الفصل الرابع في نجاسة الدم ثم ادل على وجوب  
تطهير الثوب من الدم وإعادة الصلوة بالصلوة فيه ناسياً ونحو ذلك فإن إطلاقها يقتضي وجوب زالة الدم كيف كان خرج منه ما وقع الانقلاق على العفو  
عنه وهو الأقل من درهم وبقي الباقي وعلى هذا الوجه اقتصر المحقق في المعبر أن كان كلامه فيه بوجه يتصور وهو جيد وجيه كما لا يخفى على العارف بالنسب  
وثانيه ما قوله تعالى وثيابك فطهر قال في لف وهو عام تركناه فيما نقص عن الدرهم للشبهة وعدم الانفكاك فيبقى ما زاد على عموم الأمر بالتأويل في  
عند نظر تقدم ذكره قريباً وهو أن الأخبار الواردة بتفسير الآية اتفقت على تفسير تطهيرها بتشمير الثياب فلا وجه للاستدلال بها بعد ذلك  
التفسير لها بنوع خاص ثالثها صحيح ابن أبي عمير المتقدم ورواية جميل بن دراج ودلالة على ذلك ظاهرة بل صريحة ومثلها كتاب الفقه وهذا  
القول هو المعتمد عند المأرور وأما أدلة القول الآخر فوجهان أحدهما ما حكاه في لف عن المرتضى رحمه الله تعالى قال المرتضى رحمه الله تعالى ما أحاج  
في قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا أقدامكم تطهير الأقدام الأربعة فلو تعلقت الأقدام بغسل نجاسة كان ذلك زيادة لا يدل عليها الظاهر لا يخلو فيها  
ولا يلزم على ذلك ما زاد على الدرهم وما عدل من سائر النجاسات لأن الظاهر أن لم يوجب ذلك فقد عرفناه بدليل وجب الزيادة على الظاهر  
وليس ذلك في سائر الدرهم ثم أجاب عن هذه النجاسة بأن الآية لا تدل على الأخذ عند تطهير الأقدام بل على اشتراط تطهيرها في الصلوة أقول ومع تسليم  
ما ذكره فإنه كما خصص الآية بالدلالة الدالة على وجوب زالة ما زاد على الدرهم وما دل على أن سائر النجاسات فليكن مثلاً ما صحته ابن أبي عمير  
وروايته جميل كلامه في كتاب الفقه لا يخلو على وجوب زالة قدر الدرهم وعدم العفو عنه وثانيه ما صحته محمد بن مسلم بطريق الشيخ المتقدم  
ذكره ورواية اسمعيل الجعفي المتقدمين وأجاب عن لف عن الحسن المذكورة بأن محمد بن مسلم لم يسند إلى الإمام عم قال وعد الله وإن كانت تقتضي  
الأخبار عن الإمام عم إلا أن ما ذكرناه لا لبس فيه يعني حديث ابن أبي عمير والله ذلك المحقق الشيخ حسن في المعالم حيث رد ذلك فقال وأما جوابه عن الثاني  
فنظروا فيه وذلك لأن الممارسة تنبته على أن مقتضى نحو هذا الأخبار ارتباط بعضها ببعض كتب وليتها عن الأئمة وكان يتفوق في  
أخبار متعددة في أحكام مختلفة في رتبة من إمام واحد ولا فصل بينهما يوجب عادة ذكر الإمام عم بالاسم الظاهر فيقتضون على الإشارة إليه بالمضمر ثم أنه  
لما عرض تلك الأخبار لاختصاصها بالتحويل إلى كتاب آخر تطهر هذا اللبس من شغلها والافتقار إلى المناسب عناية حال المتأخرين لأنهم لا عهد لهم بها في  
الأمور واستعمال ذلك الأجل إنما ساعى لبيان وقد صابغ الاقتطاع في قصص غاية البعد ولكن عند الممارسة والتأمل يظهر أنه لا يليق بأدنى  
مكن أن يحدث بحديث محكم شرعي ويسند إلى شخص مجهول بضمير ظاهر بالإشارة إلى معلوم فكيف بجلاء الأصحاب الإمام عم كحديث مسلم وزاوة وغيرها  
ولقد تكررت كلام المتأخرين رد الأخبار بمثل هذه الوجوه التي لا يقبلها ذو سليقة مستقيمة هذا وقد كان الأولى للعلامة في الجواب عن الاحتجاج بهذا  
الحديث بعد حكمه بحديث ابن أبي عمير ورجوع كلامه في جوابه إلى أن حديث ابن أبي عمير راجح في الاعتبار من خبر مسلم أن يجعل وجه الرجحان كون ذلك  
من الصحيح من الحسن انتهى أقول من العجيب كلامهم في الرواية المذكورة فيما اشتملت عليه من الأدسالات اعتراضاً وجواباً مع رد ما هاهنا في عن محمد بن مسلم  
أنه قال للباقر عم كما قد ناذره في عد الروايات فكيف غفل الجميع عن ملاحظة ذلك واحتجاجاً إلى ذلك في هذا المتكلف سؤالاً وجواباً باذا عرفت ذلك  
فاعلم أن في ذلك بعد أن استدلل المرتضى بحسنه محمد بن مسلم المروية في باب ورواية الجعفي قال وجه الدلالة أنه عم رتب إعادة على كون الدم أكثر من مقدار  
الدرهم فتنتفى بانتقائه عملاً بالشرط وهو مستغنى مع المساواة ولا يتعارض بالمفهوم الأول لاغتضا الثالث باصالة البرائة انتهى أقول لا يخفى أن هذين  
الحاصلين من الشرطيتين إنما هما في رواية الجعفي حيث قال أن كان أقل من الدرهم فلا يعيد الصلوة وأن كان أكثر فليعد وما حسنه محمد بن مسلم بناءً على نقله  
لها من يثبت فليس فيها إلا أن ما لم يزد على مقدار الدرهم من ذلك فليس شيء وهو يرجع إلى الشرطية الثانية من رواية الجعفي وأما على رواية في وفيه فنفى  
مشملة على الشرطيتين معا في كلام معترف في ترجيح أحد المفهومين على الآخر فإن مفهوم الشرطية الأولى أنه لو لم يكن درهم بل كان درهماً فصاعداً  
فانه يعيد على المفهوم في الاستدلال للقول المشهور ومفهوم الشرطية الثانية أنه لو لم يكن أكثر من الدرهم فلا يعيد وعليه بنى استدلال المرتضى رحمه الله تعالى  
في ترك وجهه باعتضاده باصالة البرائة ولا يخفى ما فيه فإن أصالة البرائة لا يمتنع لها بعد استفاضة الأخبار بنجاسة الدم بقول مطلق وجوب الطهارة منه  
في الصلوة وجوب إعادة طهارة الصلوة فيه ناسياً يخرج ما خرج بدليل كما بقى ومع تسليم ما ذكره من هذا الأصل فما خصوص بصحة ابن أبي عمير وما شابهها  
ثم ادل على القول المشهور وبه يظهر وجه رجحان الشرطية الأولى بذلك يظهر أن حمله لرواية القول المشهور على الاستصحاب غير جيد لظهورها  
في وجوب إعادة وصحة بعضها وكثيرها واعتضادها بالأخبار المطلقة التي اشترطنا إليها وقول ما قالها للتأويل مع ما عرفت في غير موضع من أنه  
الأدليل على الجمع بين الأخبار والاستصحاب الكراهة وإن كان مشهوراً بينهم قال في المعالم بعد البحث في المقام وبالجمله حديث ابن أبي عمير وأقرب إلى



القول من خبر ابن مسلم فع التواضع يكون الترجيح للأول وتبقي المساواة فخير ابن مسلم أقرب إلى التأويل إذ يمكن حمل الزيادة على مقدار الدرهم فيه على كونها اشارة إلى اتفاق كون الدم بمقدار الدرهم بحسب عبيد جده فان الغالبية الزيادة والنقصان وتأويل هذا قوله في رواية اسمعيل الجعفي ان كان اقل من درهم فلا يعيد الصلوة فان كان اكثر فليعد صلوته ولم يتقرر حال مساواة الدرهم والظن انه لا وجه لتركه الا بعد وقوعه وحيث يكون مفهوم الشرط الأول في هذه الرواية مختصا بالعموم مفهوم الشرط الثالث بمعونة ملاحظة الجمع بينه وبين حديث ابن ابي يعفور وهو جده الا ان اشتهاره برواية اسمعيل الجعفي على ما ذكره صنفه على نقله خبر محمد بن مسلم من يثيب الانه في وقته قد اشتهرت على اشتهرت رواية الجعفي من الشراطين المذكورين فيها كما قد متنا نقله لا قال ولا عادة عليك ما لم يرد على مقدار الدرهم وما كان اقل من ذلك يعني من الدرهم فليس شيء الا ان للتأويل فيها مخرجا باربع اسم الاشارة الى الازيد هو غلط كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى والظن انه وكذا قبله صاحبك لم يلاحظوا في وقته في تحقيق هذه الرواية اقول والذي يقرب عنده ويدور في خللك في معنى حنة محمد بن مسلم هو انه لما كان فرض الدرهم نادرا لوقوعه بل الغالب ما الزيادة عليه او النقص عنه عبر عن الدرهم بما زاد عن الدرهم فضا عدا كما انه قيل ما لم يكن درهما فزائدا كما قالوا في قوله عز وجل فان كن نسافق اثنتين او اثنتين فما فوق والتعبير بذلك عن ارادة المعنى الذي كراهه شائع في الاخبار ويؤيد ترك التعرض لمقدار الدرهم في الخبر الاقتصادي على ما ذكره اكثر والاقول ان الظن انه مطوق في جانب لا اكثر وقد تبعت في الاخبار ما جرى هذا المجرى لا انه لا يحضر في الآن منه الرواية واحدة وهي رواية يونس عن بعض رجاله عن الصادق قال سئلته عن حد المكاش الذي يصوم ويتم قال انما مكار قام في منزله والبلد الذي يدخله اقل من عشرة ايام وجب عليه الصيام والتمام وان كان له مقام في منزله والبلد الذي يدخله اكثر من عشرة ايام فليصلي لتقصير الاطراف فان حكم العشرة التي هي الحد الشرعي في وجوبه لتقصير غير ذلك وما ذاك الا انه من حيث ندرة الاقتصاد على العشرة من غير زيادة ولا نقصا فادرجها في جانب لا اكثر فالمعنى في قوله ثم من عشرة ايام اي عشرة فاكثر بالجمله في هذه العبارة هذا المعنى في هذا المقام كثير يعرفه المتتبع المتأمل في الاخبار وحيث فقول في الحنة المذكورة بناء على رواية في وقته وما كان اقل من ذلك كدلالة فيه فان الاشارة فيه تمامي الدرهم يعني اقل من درهم حتما وقع في رواية الجعفي والله العالم **الموضع الثالث** اختلاف اصحاب في الدم المتفرق في الثوب البذل الذي لو جمع لبلغ قدر الدرهم هل يجب التمام لا على اقل اقل فقول فقيل حكمه حكم المجمع ان باع درهما وجب زاله والا فلا وبه قال سبل من المتقدمين واكثر من المتأخرين وظاهر الشيخ فيه انه لا يثبت التمام الا ان يتناحش ويحكي عنه في ط انه قال ما نقص عن الدرهم لم يجب زاله سواء كان موضع واحد او موضعين في موضع كثيرة بعد ان يكون كل موضع من مقدار الدرهم وان قلنا اذا كان جميعه وجمع لكان مقدار الدرهم وجب زاله كان احوط الباطن وعن ابن ادريس ملاق القول بعدم وجوب الازالة واختاره المحقق في وقع وظاهره في المعبر فان الشيخ في وقته قد ظهر من ذلك ان الاقوال في المسئلة ثلثة احدها التفصيل بين بلوغ الدرهم وعدمه فوجب الازالة على الاول والثاني وهو المشهور بين المتأخرين والثاني عدم وجوب الازالة مطلقا لان يفاخش وهو قول الشيخ في وقته والمحقق في المعبر لثالث عدم وجوب الازالة مطلقا وهو مذاهب ابراهيم بن محمد في وقع ايضا والشيخ في ط واختار في ك وهو الاقرب يدل عليه صحة ابن يعفور المتقدم وقوله فيها الا ان يكون مقدار الدرهم مجتمعا واجاب عنها في كتابنا مجتمعا كما يحتمل ان يكون خبرا ليكون يحتمل ان يكون حالا مقدرة واسمها ضمير يعود الى نقط الدم ومقدار خبرها والمعنى الا ان يكون نقط الدم مقدار الدرهم اذا قدر اجتماعها وادوا لان تقدير الاجتماع مما لا يدل عليه اللفظ وفيه ان صدر الحديث مفروض في نقط الدم والفرض ان الضمير عائلي لنقط الدم وثانيا بان لا تكون كانت الحال مقدرة وكان الحديث المذكور مخصوصا بما قدر فيه الاجتماع لا ما حقق لمصلحة لئلا يجمع حقيقة مع استدلال اصحابه قديما وحديثا على ذلك وثالثا مع انه كونه حالا لا خبرا فالظن انه حال محقق وهو الظن من الخبر ويعبر عنه الا ان يكون الدم بمقدار الدرهم حال كونه مجتمعا واربعا ان الحال المقدرة كما ذكره هي التي زمانها غير زمان غايها واما شأنا مشهور وهو قولهم مرت بجرل معه صقره ما ثابته غذا اي مقدار فيه التصيد ما نحن فيه ليس كذلك ان كون الدم قدر الدرهم انما هو حال اجتماع زمانها واذا كان فالظن من الخبر المذكور انما هو كون مجتمعا خبرا او حالا محققة وعلى كل منها فالاستدلال بالرواية على المدعى فلو اظهر من هذا الدلالة على اعتبار الاجتماع في الدم المتفرق في رسالة جيل المتقدمه لتصرفهم بنفي الباعث عن الصلوة في الدم المتفرق ما لم يكن مجتمعا قدر الدرهم اجمع القائلون بالقول المشهور ووجه منها ان الحكم على مقدار الدرهم في حنة محمد بن مسلم وقريب منها رواية اسمعيل الجعفي وهو اعلم من المجمع المتفرق ومنها رواية عبد الله بن ابي يعفور المتقدمه فان الحكم فيها مفروض في نقط الدم الذي هو عبارة عن الدم المتفرق ومنها ان الاصل وجوب الازالة بقوله نعم فتشايك فظهر خرج ما نقص عن الدرهم فينبغي الباطن مندرجا تحت الاحلاق ومنها ان النجاسة بالغة قدر معين لا يتفاوت بحال باجماعها وتفرقها في المحل الجواب عن الاول بان مقدار الدم في الخبر مخصوص بالجمع لقيام المختص كما هو ظاهر رواية ابن ابي يعفور ورسالة جيل كما تقدم بتحقيقه في الثالثة بان الرواية المذكورة وان كانت مفروضة في نقط الدم كما ذكره الا ان الظاهر كون السؤال عن النقط باعتبار مجموعها او باعتبار كل نقطة منها فليقدر كونه مجتمعا خبرا ليكون ومقدار اسمها فكانه قال في الجواب لا يعيد صلوته باعتبار شيء من ذلك الا ان يكون تلك النقط المتفرقة مقدار الدرهم حال كونها مجتمعة فافادة شرط الاجتماع حاصل على كل من التقديرين وعن الثالث بما تقدم ذكره من ان مورد الآية كادلت عليه الاخبار الواردة بتفسيرها انما هو التثنية لا الظاهرة بمعنى ازالة النجاسة وقد تقدم في مقدمات الكتاب ان اللفظ المتشابه في القرآن لا يجوز الاستدلال به لا بغير تفسيره عن اهل البيت في معنى من المعاني والوارد عنهم في تفسير اللفظ هو ذكرنا واما ما اجاب عنه في كمن ان الخطاب في الآية مخصوص بالنجاسة التي هي الازالة لا لغيرها لانه لا دلالة ولا لالة فهو ضعيف لا يلتفت اليه فان الظن ان كلامه مبني على ما حقق في الاصول من ان خطابات القرآن انما هي متوجهة للماضين من الخطاب استجاب الحكم الى من سيوجب بعد ذلك مستند الاجماع وحيث ان المسئلة محل خلاف والاجماع غير محقق في عموم الخطاب في الآية المذكورة وفيه انه لا حاجة بنا في اثبات العموم في الاجماع بل الاخبار بمحمد الله سبحانه

ما لا يخفى من ذلك  
في النجاسة  
في النجاسة  
في النجاسة

بأن  
مقدار الدرهم  
يكون شيء من ذلك  
بمقدار الدرهم  
كون مجتمعا  
يكون المعنى لا يعيد  
الا ان تكون



وذلك في خبره

في الخبرين

بذلك مكشوفة القناع وهي الأخرى الاصح في ذلك بالاتباع ومنها ما رواه في عن أبي بصير عن الصادق ع في حديث قال لو كانت اذ نزلت آية في رجل ثم مات  
ذلك الرجل ماتت الآية ماتت الكتاب السنة ولكنه حتى يجري فيمن بقي كما جرى فيمن مضى وهو صحيح الدلالة واضح المقالة في المرد ما رواه في في ريب عن أبي  
الترجي عن الصادق ع حين سئل عن رجل من أصحاب النبي ص وهو مظلوم فهدموا من في الجهاد كما اذن لهم لان حكم الله تعالى عن احكام الجهاد في الجهاد  
لان قال في من كان قدمت فيه شرائط الله الذي وصف بها اهلها من اصحاب النبي ص الله عليه واله وهو مظلوم فهو ما اذن في الجهاد كما اذن لهم لان حكم الله تعالى  
في الأولين والآخرين وفرض عليهم سواء الا من علة او حادث يكون والاولون ايضا في منع المحارث بشركاء والفرائض عليهم واحدة ليسل الاخرين عن اداء  
الفرائض كما يسئل الاولون ويجاسون كما يجاسون وما رواه في في العلل عن الرضا عليه السلام عن ابيه ع ان رجلا سئل الصادق ع ما بال القرآن لا يرد الاغصا  
ان الله تبارك وتعالى قال لم يجعل لزمان دون زمان ولا في كل زمان جديد عند كل قوم غرض في يوم القيمة في غير ذلك من الاخبار التي يقف عليها المنتبج وبذلك يظهر  
لك ان المرجح في عموم تلك الخطابات انما هو في هذه الاخبار ونحوها على الاخبار الواردة بتفسير هذه الآية في في في العموم لانها مخصوصة بما قد بينا  
ذكره ولو اجيب بضعف الاخبار بهذا الاصطلاح الجديد قلنا ان هذه الاصول بل الفضول التي تهدد فيها هذه القاعدة اضعف اذ هي مجرد اصطلاح  
اتفاقية وخلافية وعن الادلة النبوية خالية عربية وعن الرابع بانه مجرد مصادرة فانه محل البحث وكيف كان فانه وان كان مقتضى البحث في تحقيقها  
في المسئلة هو ما ذكرنا من عدم وجوب الازالة الا ان الاحتياط بالعمل بالقول المشهور مما ينبغي المحافظة عليه فان احتمال ذلك من الادلة المذكورة  
ايضا غير بعيد والله العالم فروع الاول اعلم ان القاض الذي قدما ذكره عن الشيخ في في المحقق في المعبر وعلقوا وجوب الازالة عليه لم ينفع له  
مستند لم يتبينوا مقداره وقد ذكر في المعبر انه ليس بقدر شرعي ان قول الفقهاء فيه مختلف فبعض قد بالشرب وبعض ما يغشخش القلب وقدرة ابو حنيفة  
بربع الثوب ثم قال المرجح فيه الى العادة لانها كما لا حارة الدالة على المراد باللفظ اذ لم يكن له تقدير شرعا ولا وضعا انتهى قول والظاهر انهم اخذوا هذا  
الفرع من كتب العامة واختلفوا فيه باختلاف اخبارنا اية منه كما عرفت وقال في ان بعد نقل كلام المعبر كما ذكرناه وهو جيد لو كان القاض وادان في  
انتهى فيه ما عرفت غير موضع ان الحوال على العرف والعادة في احكام الشرعية غير جدي لعدم انضباطها في جميع الامضاء وتعذر الاطالة بها والاطلاع  
لوسلنا انضباطها ولم يعهد من الشارع اناطة الاحكام الشرعية بذلك قد تقدم في مباحث الحكم الكتاب ما ينبغي العمل عليه في مثل ذلك التكال في  
قرب بعد الكلام في هذه المسئلة هذا حكم الدم المتفرق في الثوب الواحد اما المتفرق في الثياب المتعددة او بعضها في البدن فهل الحكم فيها كحكم بمحض تقدير جمع  
فيها او لكل واحد من الثوب البدن حكم بانفراده فلا يضم احداهما الى الاخر او لكل ثوب حكمه كحكم فلا يضم بعضها الى بعض لا الى البدن اوجه واعتبار الاول  
اوجه ولاحظ انتهى قول ما الدم المتفرق في البدن فقد عرفت فيما قد بينا ان النصوص خالية منه داما التفرق في الثياب فيمكن ترجيح ما ذكره واستوجه  
قدس سره بحمل الثوب في النصوص المتقدمة على ما هو اعلم من الثوب الواحد بارادة لخص فيه وقوته ظاهرة الثالث قال في ان لو اصاب الدم المعفوع عنه  
ما منع طاهر ولم يبلغ المجموع الدبر فبقاؤه على المعفوع لان الظاهر ان ذلك لا مالة البرائة من وجوب ازالته ولا ان المتنجس شيء لا يزيد حكمه عن بقاءه  
يشايه اذ الفرع لا يزيد على اصله واستقر في المنتهى وجوب ازالته لانه ليس بدم فوجب ازالته بالاصل التام في المعارض لان الاعتبار بالمشقة المستندة الى  
كثر وقوعه وذلك غير موجود في صورة النزاع لندوره وضعف الوجهين ظاهر ولو ازال عين الدم بما لا يطررها فلا ريب في بقاء المعفوع نجاسة الجاسة حتى انتهى  
اقول والى ما رجحه هنا من البقاء على المعفوع منه كرى قال لان المتنجس شيء لا يزيد عليه واستظهر في المعالم ايضا والى ما استقر به العلامة من وجوب الازالة  
وعدم المعفوع في البقاء اقول كما يمكن ان يعلل المعفوع وعدم وجوب الازالة بما ذكره فلما قلنا ان يقول ايضا بانه اذا كان مورد الاخبار في هذه المسئلة على خلاف الأصل  
المستفاد من الاخبار المستفيضة المجمع على القول بمضمونها من نجاسة الدم وجوب ازالته عن الثوب البدن للصلوة وكذا نجاسة ما يتعدك نجاسة عينا النجاسات  
برطوبة وجوب الازالة للعبادة فالواجب الاقتصار في ذلك على مورد النص كما قرره في غير موضع اخذ بالمتيقن المتفق عليه هو المعفوع عن ذلك الدم خاصة في  
الذلك المانع المتصل به خروج عن موضع النص اصاله البرائة التي استدل بها ممنوع من قيام الادلة على نجاسة واشترط ازالته في صحة الصلوة خرج ما خرج  
واضح بقاء الباء وقولم ان المتنجس شيء لا يزيد حكمه عن مجرد تعليل عقل لا يصلح ان يكون مستندا لتأسيس حكم شرعي فان بناء الاحكام الشرعية طهارة و  
نجاسة وصحة وفساد على ما علم من الشرع وثبت لآلة الادلة العقلية والى ما ذكرنا في المقام بميل كلام الذخيرة مع اقتضائه اثر صاحبك غالبا كما لا يخفى على من تتبعه  
التابع الملقب جماعة من اصحابنا اذ اصابوا وجهي الثوب فان كان عن النفس من جانب الى اخر فهو دم واحد والا فذمان وفصل في ان فقال لو تفتت الدم في  
الزيتق فواحدة في الصفيق اثنان ونحو ذلك في كرى استحسنة في ان ونص في المنتهى التحريم على ان النفس موجب للاتحاد في الصفيق قال في المعالم بعد نقل الاقوال  
المذكورة والتحقيق يحكم العرف في ذلك اذ ليس له منابط شرعي ولا سبيل الى استفادة حكم اللغة في مثله فالمرجح في المعايقة العرف اقول قد عرفت ما في حواله  
الاحكام الشرعية في العرف من الاشكال في غير مقام كما تقدم بل الحق كما انطق به اخبار اهل الذكرو هو الوقوف في كل قضية لم يعلم حكمها من الاخبار بعد التتبع  
والفحص عن الفتوى فيها والاخذ بالاحتياط ان احتج الى العمل بها الحامس قال في في لو كان الدم ليس في الثوب غير ملبوس او في متاع او انية او اية  
فاخذ ذلك بيده وصلى وهو حامله اهل الجواز لعموم الترخص المنع لا نقاء المشقة وذكر نحوه في المنتهى قال في المعالم بعد ذلك عنه وفي كلا الوجهين نظر  
ما الاول فلان ادلة الترخص ليس فيها ما يتناول مثل هذا اما الثاني فلان اعتبار المشقة لو اخذ دليل على الحكم لانفت الترخص في كثير من الصور لعدم  
المشقة فيها قال الحق ان الحكم بالعفو في موضع النزاع غير محتاج الى تكلف يتناول دليل العفو في أصل المسئلة بل يكفي فيه كونه مقتضى الاصل فان ايجاب  
الازالة والاحتجاب تكليف الاصل برائة الدمة منه وانما احتجوا في حكم الثوب الملبوس الى التمسك بغير هذا الوجه لقيام الدليل على منافاة النجاسة  
فيها لصحة الصلوة كالمزلة الاشارة اليه فيوقوف استثناء بعض النجاسات على الحجة ولو لا ذلك لكان الاصل دليلا في كل الجمع انتهى وهو جيد يؤيد







يعطى العلة وله نظير ملاقاته جدها ونجاته جدها غير معفو عنها انتهى قد حكى في ألف الحاق دم الكلب الخنزير والكافر بالدماء الثلثة عن القطب أو ندى  
وابن حزم وحكي عن ابن ادریس المنع من ذلك مدعي انه خلاف اجماع الامامية ثم اخذ اربعة الحاق ووجهه بان المعفونة تمام نجاسة الدم والدم الخارج من الكلب الخنزير  
والكافر بلا في اجسامها فتضعف نجاسته فيكتسب بلاقاة الاجسام النجسة نجاسة اخرى غير نجاسة الدم وتلك لم يصف عنها كما لو اصاب الدم المعفونة نجاسة غير الدم فانه  
يجب ان لا يمتنع قال ابن ادریس لم يتفطن لذلك فشتع على قطب الدين بغیر الحق انتهى ظاهره في المعالم الميل الى ما ذكره في هذا المقام حيث قال بعد نقل كلامه  
المذكور قلت العجب من غفلة ابن ادریس ملاحظة هذا الاعتبار الكثرة منه ونسبة عليه المحقق مع تنبيهه في كلامه السابق في البحث عما ينزح لموت الانسان البر  
حيث فرق في ذلك بين المسلم الكافر وانكر عليه الجاهل عند الاكثار ونحوه بنار ايه هناك واوضحنا المقام بالافريد عليه فكيف انكست القضية هناك هو الى  
الاكثار وجهاه الى الاعتراف بالمدرک في المقامين واحد واما كان مراد ابن ادریس هنا خلاف ما افهمه ظاهر كلامه الذي حكوه عنده على كل فالحق ان الحيثية  
مرعية في جميع هذه المواضع ولحكم منوط بها فان العفو الثابت في مسئلتنا هذه على ما سيجي بيان متعلق بالنجاسة الدم من حيث هي فاذا انقم اليها حيثية اخرى  
كملا قاة جسم بجس تلك الحيثية المنظمة اليها حكم نفسه بالوانفرد انتهى قول لا يخفى ان صحة ما ذكره منق على امرين احدهما اعتبار الحيثية التي ادعاها في  
المقام ولادليل عليه ظاهر فان الملاقاة الدم اعم من ذلك ولحكم ترتب عليه ثابتهما استفادة النجاسة بملاقاة نجاسة اخرى زيادة نجاسته على ما كانت عليه وهو محل  
غرض لا مدرک له من الاخبار وان كان جاريا في كلامهم وبذلك يظهر الاشكال فيما ذكره ووجه به كلامه في قوله والذي يقرب عندك هذا المقام اما بالنسبة  
الى دم الاحتامة والنفسان الطردوخل في عموم اخبار العفو وما ذكره من استثنائها لما قام بدم الحيض نظر الى استاويه في اجاب الفصل فان النفسان حيض  
في المعنى والاستحاضة مشتقة منه لا يخرج عن القياس بناء الاحكام الشرعية على مثل هذه التعليلات العلية مجازفة محض كما اشارنا اليه في غير مقام واما  
دم الكافر واخويه فالظاهر لا عموم في الاخبار المتقدمة على وجه يشمله ولا يخفى ان المتبادر من الدم فيها انما هو الافراد الساكنة المتكاثرة المعتادة المتكثرة  
الوقوع كما صرحوا به في غير مقام من ان الملاقاة الاخبار انما يضر بها الافراد المتكثرة الوقوع دون الفروض النادرة التي ربما لا تقع مدة العرو لو واحد فلو  
هو محل على الافراد المعتادة من دم الانسان والحيوانات التي يتعارف ذبحها ويخوذ ذلك ويح تيق على وجوب لازالة وعدم الدخول تحت عموم اخبار  
العفو ولا يرب ان الاحتياط يقتضيه يلحق بدم الحيض من وجوب لازالة قليلة وكثيره دم الغير فروع البرية عن الصاق عم قاله مك نطف من دم غير  
اذا كان في ثوبك شبه النضج فلا بأس ان كان دم غيرك قليلا كان او كثيرا فاعلمه ولم اقف على من تنبه على هذا الكلام الا الامين الاسترابة فانه  
ذكره واخاره والرواية شاربا في كتاب الفقه الرضوي فقال وادري ان دمك ليس مثلك غيرك والقد العالم الموضوع الخامس قد اشتملت على  
المتقدمة على تحديد القدر المعفونة من الدم وغير المعفون بالدم وهي مجملة في ذلك تفسير وتقدير الان ظاهر الاصحاب الاتفاق على انه البغلة وهو المشا  
اليه بالدم الوافي في كلامه في الفقه الرضوي المذكور من درهم وثلاث قال في المعبر الدرهم هو الواو الذي زنه درهم وثلاث وستم البغلة نسبة الى قرية بالجا  
وفي كلام جماعة من الاصحاب انه على هذا التفسير مفتوح العين مشدد اللام وقال ابن ادریس في السرير هذا الدم بجس الا ان الشئ عفى عن ثوبك اذا اصابه دون  
سعة الدرهم الواو وهو المفروض من درهم وثلاث بعضهم يقولون دون قدر الدرهم البغلة وهو منسوب الى مدينة قديمة يقال لها بغل قريبة من بابل بينها  
وبنها قريب من فرسخ متصلة ببلدة الجامعين بتدبيرها الحضر والغسالون دراهم واسعة شاهد درهما من تلك الدرهم وهذا الدرهم اوسع من الدنيا المعفون  
مدينة السلم المعتاد يقرب سعة من سعة شخص الراحة وقال بعض من عاصرت من له علم باخبار الناس الانساب ان المدينة والدرهم منسوب الى ابن  
ابن صند البغل جل من كبار اهل الكوفة اتخذ هذا الموضوع قديما وضرب هذا الدرهم الواسع فنسب اليه الدرهم البغلة وهذا غير صحيح لان الدرهم البغلة كما  
في زمن الرسول قبل الكوفة انتهى كلامه قال في كرى عفى من الدم في الثوب البدن عما نقص عن سعة الدرهم الواو وهو البغلة با سكان العين وهو منسوب الى  
راس البغل ضربه الثاني في ولايته بسكة كسرية وزنه ثمانية دوانيق ..... والبغلة كانت تسمى قبل الاسلام الكسرية فحدث لها هذا الاسم والوزن بحاله  
وجرت للمعاملة مع الطبرية وهي اربعة دوانيق فلما كان في زمن عبد الملك جمع بينها واتخذ الدرهم منها واستقر امر الاسلام على ستة دوانيق وهذه التسمية ذكرها  
ابن دريد وقبل منسوب الى قرية بغل الجامعين كان يوجد فيها دراهم يقرب سعتها من اخس الراية لتقدم الدرهم على الاسلام قلنا لا ينبغي تقديمها وانما  
التسمية حادثة والرجوع الى المنقول اولى انتهى مراده بالمنقول ما نقله عن ابن دريد ونقله في مجمع البحرين عن بعضهم انه كانت الدرهم في الجاهلية مختلفة فكان  
بعضها خفافا وهي الطبرية وبعضها ثقالا كل درهم ثمانية دوانيق كانت تسمى العبدية وقيل بالبغلة نسبة الى ملك يقال له راس البغل جمع الخفيف  
الثقل وجعل دراهم متساوين فجاء كل درهم ستة دوانيق ويقال ان عمر هو الذي فعل ذلك لانه لما اوجباية الخراج طلب لوزن الثقل فضعف على  
الرومية فجمع بين الوزنين واستخرجوا هذا الوزن هذا ما ذكره بالنسبة الى تفسيره واما بيان سعة فقد تقدم في كلام ابن الجني ان سعة كعقد الإبهام الاعلى  
وفي كلام ابن ادریس المذكور هنا ما يقرب سعة من اخس الراية نقله في المعبر عن ابن ابي عقيل انه ما كان بسعة الدينا قال في المعبر بعد تفسيره له بالواو الذي وزنه  
درهم وثلاث كما قدما نقله عنه ونقله ابن الجني الكل متقارب التفسير الاول شهره عباة قال في المعالم وقال بعض الاصحاب انه لا تناقض  
بين هذه التقديرات لحوار اختلاف افراد الدرهم من الضاب الواحد كما هو الواقع اخبار كل واحد من فرداه ثم قال بعد نقل ذلك وهذا الكلام انما يتم لو لم يكن  
في التفسير خلاف والافضل الجايز استناد الخلاف في التقدير الى اختلاف في التفسير لم يعلم من حال الذين حكى كلامهم في التقدير انهم متفقون على احد التفسيرين  
فان ابن الجني لم يتعرض في كلامه للذكر ابناءه لذكر البغلة فضلا عن تفسيره ولم ينقل عن احد من الاصحاب في ذلك شيئا والكلام الذي حكاه المحقق عن ابن ابي عقيل في  
من التعرض للفظ البغلة ايضا واما ابن ادریس فقد غرر بالمصير في التفسير بناء التقدير عليه العجب من جماعة من الاصحاب انهم بعد اعترافهم بوقوع الاختلاف  
هنا قالوا ان شهادة ابن ادریس في قدر مسبوقة مردين بذلك الاعتماد على التقدير الذي ذكره وكيف يستقيم ذلك وفرض كون كلامه شهادة

الاصحاب في هذا الموضوع















عليه المسئلة الخامسة ثوب الميربية المشهور بين الاصحاب من غير خلاف لعفو عن نجاسة ثوب الميربية للصبي ذات الثوب الواحد وافضلته  
 في اليوم مرة واستدل في المعتد المنتقى على ذلك بما رواه الشيخ عن ابي بصير عن الصادق ع قال سئل عن امرأة ليس لها الا قميص لها مولود فيبول عليها كيف تصنع  
 قال تغسل القميص في اليوم مرة وان تكرار البول يمنع التمكن من ازالة نجاسته بخروج دم القروح الذي لا يمنع من استحباب الثوب في القلوة قال المحقق فكما يجب اتباع الرواية  
 هناك دفعا للخرج فكذلك ما تحقق المخرج الا ان قال في المعالم بعد نقل ذلك وهذه لجهة بينة او من فان الرواية ضعيفة السند فلا تصلح لتأسيس حكم  
 شرعي واعتبار المخرج يقتضي ناطة الحكم بما يندفع معه لا بالزمان المعين للحاق بدم القروح قياس وجوب اتباع الرواية هناك ليس باعتبار المخرج دائما الصل  
 لاثبات الحكم بجهة المخرج مؤيد لها حيث ان الصراحة هنا مستفيضة فلا معنى لكون وجوب اتباع هناك موجبا الوجوب هنا انتهى هو جدي وجيه بالنسبة  
 الى تعليل المحقق المذكور بعد الرواية فان الاولى جله وجهها للنقل علة مستقلة لما ذكره في المعالم واما رد النص فهو مبني على تصحيح القائل في هذا الاصل  
 ومثله هناك حيث قال بعد الطعن في سند الرواية وبطلان الاولى جوب الازالة مع الامكان وسقوطها مع المشقة الشديدين دفعا للمخرج والعجيب انهم انما  
 في غير موضع قد رافقا الاصحاب في العمل بالخبر الضعيف من كان اتفاق الاصحاب على العمل به ويتعللان بان المعتمد انما هو على اتفاق الاصحاب الحكم هنا  
 كذا فانه لا خلاف فيه ولا راد له وكيف كان فالظاهر ما عليه الاصحاب من قبول الخبر المذكور والعمل به ادل عليه نفي الكلام هناك موضع الاول في  
 الخبر المذكور قبول الحكم للصبي الصبية حيث عبر فيه بلفظ المولود والشامل لما وبذلك ايضا صرح جملة من الاصحاب بنقله في المعالم عن الشهيدين في اكثر  
 المتأخرين قول وبه جزم في ذلك وهو الظاهر والذي صرح به في المعتبر وقع وقوع هو الصبي خاصة وكذا العلامة في المنتهى في الشهيد في قوله من بعد ذكر  
 الصبي ذكر الصبية الحاقا كما ذكر الميربية الحاقا بالميربية نعم ظاهر كلامه في كبرى العوم من حيث التعبير بلفظ المولود والوارد في النص في المعالم عن بعض الاصحاب  
 انه قال المتبادر من المولود هو الصبي ثم قال ولا يخفى من قرب كلامه في ثوبه مشعر بذلك ايضا حيث قال بعد ذكر الرواية ان الحكم بخصوص بالذكور اقتضى في  
 الرخصة على المنصوص والفرق فان بول الصبي كالماء وبول الصبية صفر شين وطبعها اعر فبطلما الصق بالجل انتهى **الثاني** مورد النص المذكور  
 البول فلا يتعد الى غير اقتضائه الاصل على مورد النص هو اختيار الشهيد الثالث في من وسبطه في ذلك وابنه المحقق في المعالم واستشكل ذلك  
 العلامة في ثوبه وكذا في الظاهر من كلام شيخنا الشهيد عدم الفرق وقربه بانه ربما كان في الغايط بالبول كما هو قاعة العرب ارتكاب لكنانية فيما يستعمل به وفيه  
 ان مجرد هذا الاحتمال لا يكفي في اخراج اللفظ عن معناه المتبادر منه واثبات التولية بعينه وبين الغايط والخبرة شاهد بعسر التميز من اصابة البول لتكرار  
 فالحاق الغايط به بعيدا بعد منه غير من الجاساس كما لزم كما يفهم من ملاق بعض عبارات **الثالث** مورد الرواية المذكورة الميربية والحق بعض  
 الاصحاب الميربية ايضا للاشتراك في العلة وهو وجوب المشقة فيها وانكره اخرون وقوا على مورد النص التعليل المذكور في كلامه ليس منصوصا وانما هو علة  
 مستنبطة وعلى هذا يكون الاتفاق قياسا وهذا هو الظاهر بالاول صرح منه في كونه وتبعه الشهيد في كونه بالثالث جزم في ذلك وهو الذي عليه  
 المحقق في كونه **الرابع** الحق بعض الاصحاب بالمولود الواحد المتعد للاشتراك في العلة وهو المشقة وزيادة فلا معنى لزواله وفيه يمكن ان يكون التعدد لكونه  
 مقتضيا لكثرة النجاسة وقوته فمن الجائز اختصار لعفو بالقليل الضعيف منها دون الكثير القوي فلا وجه للاتفاق المذكور بالاول جزم في كونه من نقله  
 في المعالم عن والده ايضا في بعض كتبه ثم قال وله وجه قول ما نقل عن والده من الحاق المتعد قد صرح به في ذلك واما في من فظاهر التوقف للوجهين المذكورين  
**الخامس** من كان لها اكثر من ثوب واحد فان احتاجت الى لبس جميع لبرد ونحوه فالتكليف كما صرح به في من ان الجميع في حكم الثوب الواحد الا فلا تلحقها الرخصة  
 لزوال المشقة بابدال الثياب وقوا مع ظاهر النص لو امكن ذات الثوب الواحد تحصيل غيره بشراء واستيثار واستعادة ففي وجوب ذلك عليها تردضية  
 الملاق النص لم تقدم فان ظاهر ان الحكم منها مع وحدة الثوب كما ذكر وان امكنها ذلك من انتفاء المشقة بتكرير الغسل فله من التوقف في ذلك ونقله في  
 المعالم عن جماعة من المتأخرين انهم استقرروا **الثاني** وكتب في الحاشية في تفسير الحاشية المشار اليه السيد حسن بن جعفر وشيخنا السيد علي بن الصايغ ثم قال  
 هو هو كان الاول قريبا وهو جيد وقوا على انه النص نظر الى ان هذه التي يكررون الاشارة اليها ليست منصوصة كما قد ناذر بل هي مستنبطة  
**السادس** من صرح جماعة من الاصحاب بان الحكم المذكور يختص بالثوب ما بالبدن فيجب عليه مع المكنة والمشقة الحاصلة في الثوب الواحد بسبب توقف  
 لبسه عليه قال في المعالم واما ما روي من تأخره في القدرية الرخصة اليه نظرا الى عسر الاختراع من الثوب النجس مشقة غسل البنية كل وقت ثم قال وليس  
 وكتب في الحاشية في بيان ذلك بعض السيد حسن اقول وهذا السيد احمد شيخنا الشهيد الثالث وله ده اقوال فربما يثبت قوله في هذه المسئلة وقوله  
 تطهير المطر ولو بالقطرة الواحدة ويحذر ذلك **السابع** قد دل الخبر المذكور على يقين الغسل مع انه كما سياتي ان الله تعالى قد قربا ان الحكم في بول الصبي الذي لم  
 ينغسل انما هو الصبي المغيرة بينه وظهر المنة فاة بين الحكيم مع اتفاق الاصحاب على كل منها وبه يعظم الاشكال قال في ثوبه في الاقرب جوب  
 الغسل فلا يكفي الصب مرة واحدة وان كفي بوله قبل ان يطعم الطعام عند كل نجاسة ومركبة الى جهة جمع بين الامرين بان يقال ان الاكتفاء بالصبي بول  
 الرضيع على ما سياتي انما هو تكرير الازالة كلما حصل منه البول بحاجة الى الدخول في العبادات واما مع الاحتياط على المخرج في اليوم في هذه الصورة فلا بد  
 من الغسل عملا بالخبر ومراجعة التخصيص تلك الاخبار راد الى العلة الصبي هذا الخبر في هذه المادة المخصوصة هي اتحاد الثوب يؤيد الاعتبار وان كان العمل انما  
 هو على النص حيث ان تكرير حصول النجاسة من دون الاذن اليه يثبت يقتضي قوتها وتزايد ما يجوز اختلاف الحكم مع تحقق هذا المعنى بدون **الخامس** قد ذكر  
 كثير من الاصحاب ان المراد باليوم في الخبر ما يشمل الليل ايضا ما لا طلاق لغته على ما يشمل الليل والليل في حكم موضع توقف احتمال ما ذكره  
 اختصاص اليوم بالثوب خاصة والخروج عنه يحتاج الى دليل **السادس** قد صرح جميع من الاصحاب بان افضل ان يغسل غسل الثوب اخر النهار لتوق  
 الصلوات الاربع على طهارة ولا بأس به في كونه بعد ان ذكره في فضيلة التأخير لذلك قال وفي وجوبه اشكال ينشأ من الخلاف ومن اولوية طهارته اربع



## في حكم النجاسة

على طهارة واحدة وفي دلالة هذا التوجيه على الوجوب مطلق الظاهر لا يقتضي هل يجب إيقاع الصلوة عقبة على الثوب المتكبر من لبسه متى اقتضت العادة نجاسته بالتأخير فيه توقف قبله ولو اخلت بالصلوة الظاهر وجوب قضاء الصلوة لجواز تأخير الفصل الوقت والله العالم **المسئلة السادسة** الظاهرية لا اشكال ولا خلاف في العفو عما يتعدى زالت من النجاسة التي في البدن متى وقع كانت وكانها علم من باقية الضرورات المحذورات لم يتغير الاحتياط هذا الاستدلال على ذلك يمكن ان يستدل على ذلك بالاخبار الواردة في التسلسل المبطلون وقد تقدمت في المسائل المحققة بالوضوء فانها صريحة في الصلوة بالنجاسة لمكان الضرورة وفي حنته منصوصا لم يقدر على حبسه فان الله تعالى اولي بالعذر وفي موثقة سماعة فليست وضوءا ليصل فاما ذلك بلا ابتلاء به ونحو ذلك وايضا في بعضهم بان الدالة التي على شرطية الطهارة من نجاسة الصلوة غير متساوية لحال الضرورة فيبقى عموم الاوامر المانع من طهارة ما يقضيه الاشتراط والتخصيص هو جيد اما الخلاف في نجاسة الثوب فذهب جميع من اصحابنا منهم الشيخ وابن البراج وابن ادريس ومعه في اكثر كتبه غيرهم والظاهر ان المشهور في ذلك الى عدم العفو وجوب الصلوة عاريا الا ان يضطر الى لبسه فيجوز للضرورة ويبيحها طالع العفو انما هو الضرورة وانفرد الشيخ من بينهم بايجاب عادة الصلوة في حال الضرورة وذهب الفضلان في المعتمد المنتهى الشهيدان وجماعة من المتأخرين الى ان العفو ثابت اضطر الى لبسه ان يضطر وان المصلحة بخير بين الصلوة فيه والصلوة عاريا واداد الشهيدان وجماعة ان الصلوة فيه افضل لهذا القول صرح ابن الجني من المتقدمين في كتابه المختصر فقال ولو كان مع الرجل ثوب في نجاسة لا يقدر على غسلها كانت صلواته فيه احب الى من صلواته عاريا واداد وجب لك مع عادة الصلوة اذا وجد ثوبا طاهرا فقال في موضع اخر من الكتاب الذي ليس معه الا ثوب واحد يجزئ في فيه ويعيد الوقت اذا وجد غيره ولو اعادة اذا خرج الوقت كان احب الى اقول الاصل في هذا الاختلاف الاخبار الواردة في المسئلة كما استقف عليه اجمع الشيخ على ما ذهب اليه من عدم العفو وجوب الصلوة عاريا مع عدم الضرورة باجماع الفرق ذكره في كتاب النجاسة ممنوع من الصلوة فيها ومن يجزئها في فضيلة الدلالة وما رواه سماعة قال سئلته عن رجل يكون في فلاة من الارض ليس عليه الا ثوب واحد اجنبية وليس عليه ماء كيف يصنع قال يقيم ويصل عاريا قاعدا ويومئ هكذا في في في في الاستبصار ويصل عاريا قائما ويومئ انما وما رواه محمد بن علي بن الحسين عن الصادق ع في رجل اصابته جنابة وهو بالفلاة وليس عليه الا ثوب واحد فاصاب ثوبه من قال يقيم ويصل عاريا قائما ويومئ انما ويصل ويومئ ياء واجمع على ما ذهب اليه من جواز الصلوة فيه بالنجاسة مع الضرورة وجوب الاعادة في ما رواه عن عماد الساباطي عن الصادق ع انه سئل عن رجل ليس معه الا ثوب واحد لا تحمل الصلوة فيه وليس عليه ماء يغسله كيف يصنع قال يقيم ويصل فاذا اصاب ماء غسله واعاد الصلوة وانت خير بان هذه الرواية وان دلت على الاعادة الا انها الدلالة لها على الضرورة الا ان يكون الحمل على ذلك لاجل الجمع بينهما وبين الروايتين المتقدمتين وهو خلاف الظاهر من مدغم هذا فانما هي تدل على الاعادة في صورة التيمم دون الوضوء والمدعى اعم من ذلك وما يدل على العفو مطلق كما هو القول الاخر صحيحه على ابن جعفر عن اخيه موسى ع قال سئلته عن رجل عاريا وضرت الصلوة فاصاب ثوبا بصفه دم او كله يصلي فيه او يصلي عاريا فقال ان وجد ماء غسله وان لم يجد ماء صلى فيه ولم يصل عاريا وصححه محمد بن علي بن الحسين برواية في انه سئل الصادق ع عن الرجل يكون له الثوب الواحد فيه بول لا يقدر على غسله قال يصلي فيه وفي الصحيح عن محمد بن الحسين عن عمار انه سئل عن رجل اجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره قال يصلي فيه فاذا وجد الماء غسله قال في يده بعد ذكر الخبر في خبر اخر اعاد الصلوة في الصحيح عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الصلوة ع قال سئلته عن الرجل يجنب في ثوب ليس معه غيره ولا يقدر على غسله قال يصلي فيه قال في يده بعد ذكر هذا الخبر ايضا وفي خبر اخر يصلي فيه فاذا وجد الماء غسله واعاد الصلوة فاقول ان كان مراد في الرواية الدالة على الاعادة هي رواية عمار المتقدم فقد عرفت ما فيها وما غيرها فلم نقف عليه هذا ما وصل اليه من اخبار المسئلة المذكورة والشيخ قد جمع بينهما في هذا الخبر الاخر على الضرورة من برد ونحو اذ صلوة الجحاة وثانيها بعيد منها لا ينبغي النظر اليها اما الاول فقد عرفت انه استدلال عليه بموثقة عمار وقد عرفت ما فيه نعم ربما يمكن الاستدلال له برواية الجلي قال سئل الصادق ع عن الرجل يجنب في ثوب ويصيبه بول وليس معه ثوب غيره قال يصلي فيه فاذا اضطر اليه الا ان الخبر غير صريح ولا ظاهر المدعى ان يمكن حمل الاضطرار اليه على عدم وجود غيره كما هو محل السؤال وحاصل الجواب انه لا يجوز له في الصورة المفروضة لمكان الضرورة بعد ذلك غير ذلك فلا يمكن تخصيصه لان تلك الاخبار به والآخر قد جمعوا بين الاخبار بالتحريم وبعضهم كما عرفت صرحوا بافضلية الصلوة في الثوب النجس على الصلوة عاريا ويؤيده زيادة على صحة الاخبار الدالة على الجواز انه مع الصلوة في الثوب لا يلزم الاقوات شرط واحد وهو طهارة الساتر ومع الصلوة في الثوب عاريا فقد شرط وهو الساتر وترك القيام والركوع والتسجود لا يصلي قاعدا ياء كما صرح به رواية الصلوة عاريا في رواية صالح الحديث سماعة حيث صرح فيه بالقيام فانه يبق في الاشكال بترك الركوع والتسجود بالجملة فرجحنا هذا القول اظهر من ان يخفى ونظم المدارك النظر في الجمع بين الاخبار بالتحريم مستندا الى انه فرع حصول التعارض وهو خلاف الواقع لان روايات الصلوة في الثوب متعددة صحيحة الاسناد وتلك بالعكس من ذلك وهو جيد بناء على اصله المعتمد عليه عنده من العمل بهذا الاصطلاح الجديد الا ان جملة اصحاب هذا الاصطلاح لم يعملوا على ذلك لا اعتقاد تلك الاخبار بالشهرة بين اصحابنا ادعى الشيخ في الاجماع على ما دلت عليه يؤيده ظم كلام العلامة في المنتقى فان ظاهر الاجماع على جواز الصلوة عاريا حيث قال فيه لو صلى عاريا لم يعد الصلوة قولا واحدا واقتصر البعض على التمسك بهذا الوجه في الخروج عن ظم هذه الاخبار قائلا انه لو لاه لم يكن من العدول بتعين الصلوة في الثوب معدل واعتضه في المعالم بعدم صحة شيء من الاخبار والاولى وعدم ثبوت الاجماع وان ادعا الشيخ ومعه قال واجتاج الشيخ بالمنع من الصلوة في النجاسة وطلبه للدلالة من يميزها فيها واضع الجواب فان الاخبار التي ذكرناها صالحة للدلالة متناوئة اسنادا فالحجة العمل بما دلت عليه انتهى اقول هو ظن في فيه حيث اقتصر في الكتاب على نقل الروايات الدالة على الصلوة في الثوب لم يتعرض لنقل شيء من روايات الصلوة عاريا وهو بناء على قاعدة التي ينسبون لها المذهب اليه في هذا الكتاب فظم اختيار الصلوة في الثوب كما خرج اليه في المعالم وكيف كان فان ملخص الكلام في المقام ان مقتضى العمل بهذا

٩٩  
في حكم النجاسة



الاصطلاح الجديد هو ما ذكره في المعالم قبله الشيخ لان ظاهره في التوقف ولم يحزم بذلك كما في عبارة المعالم حيث قال بعد ردنا ويلات الشيخ  
بالجموع بينهما بالتخييل بين الاثرين وفضيلة الصلوة في الثوب كما اختار ابن الجنيد لان ذلك موقوف على تكافؤ السند هو خلاف الواقع وكيف  
فلاريك ان الصلوة في الثوب ولو انتموه في التوقف حيث لم يحزم بشيء وانما جعل الصلوة في الثوب ولو مقتضى العمل بحجة الاخبار هو القول بالخبر  
جمعا بينهما دون ما ذكره الشيخ واما ما ذكره الشيخ من الاعادة وكذا ما ذكره ابن الجنيد فمقتضى تقدم في غير موضع من ان وجوب الاداء والقضاء مما لا يجتنب  
بمقتضى الاصول الشرعية والقواعد المرعية كما تقدم تحقيقه باب التيمم والله العالم **فدفع الاول** نقله المعالم انه ذكر بعض اصحابنا المتأخرين ان لكل  
من البدن والثوب بالنظر في تعذر الازالة الحكم برأيه فاذا تعدت النجاسة بينهما واخص التعذر باحدهما وجبت الازالة عن الآخر قال ولو اخصت باحدهما  
وكانت متفرقة لم تكن الازالة بعضها واجب وتبقيت لجماعها فان كانت دما وامكن تقليله بحيث ينقص عن مقدار الذرهم وجب ايضا والافق الوجوب  
ثم قال في هذا التقييد حسن ولا بأس به اقول ظاهر هذا الكلام التفرقة في صورة اختصاص النجاسة باحدهما بين المتفرقة التي يمكن ازالة بعضها فانه يجب الازالة  
وبين المجتمعة اذا كانت غير الذر امكن تقليلها وازالة بعضها فانه لا يجب بل هو محل نظر عند ولا اعرف لهذه التفرقة وجهها **الثاني** عرفت ان الظن  
من ق هو اختيار القول بالصلوة في الثوب لانه قد اشار كما عرفت في ذيل صحيحه لجليل عبد الرحمن في رواية عامر الدالة على الاعادة ومضافاتها للاخبار المذكورة  
ظاهره والاصحاب قد حملوها على الاستحباب جمعا وهو لم يتعرض للجواب من ادلة الجمع بينهما وبين تلك الاخبار وبما اشعر ذلك قوله بمضمونها وتقييد الملاق  
تلك الاخبار بها والظن بعدد وبما احتمل التوقف حيث اقتصر على نقل الجيب ولم يتعرض لوجه الجمع ولعله لا قرب قد وقع له امثال ذلك في غير موضع منها  
خروج البلل المشبه بعد الوضوء **الثالث** انه على تقدير القول المشهور من وجوب الصلوة عاريا فهل يصلح جالساً مومياً برأسه للركوع والسجود صلح  
او قائماً مومياً كذلك ويفرق بين من الملح وعدمه فيصلي على الاول قائماً على الثالث جالساً اقول اشهرها الثالث وسيجيئ تحقيق مسئله المذكورة  
في محله ما نقل اخبارها انما تتقدم وبيان المختار منها **القول الرابع** خلاف في انه لو اضطر الى الصلوة في ثوبه لم يرد ونحوه فان صلوته صحيحة وانما وقع الخلاف  
في وجوب الاعادة والظن ان مستند وثيقة عامر المذكورة وقد عرفت ما فيها من الاشتغال على التيمم ولا فيجوز ان يكون الاعادة مستنداً الى ذلك كما تقدم  
باب التيمم واما مع ظهور كون ذلك من حيث الصلوة في النجاسة فقد عرفت ما فيها من المخالفة لمقتضى الاصول الشرعية فيجب تأويلها بالنسبة والله العالم **المسألة**  
**السادسة** قد ذهب جميع من الاصحاب منهم الشافعي وكوفي الى العفو عن نجاسة ثوب الخبيث الذي يتوارى به اذا غسله في الثوب مرة واحتمل ذلك بالخرج  
المشقة مع ما رواه الشيخ في الصحيح الى سعد بن ابن مسلم عن عبد الرحمن القيصري قال كتبت الى الحسن **الاول** اسأله عن خصة يبول فيلحقه من ذلك شدة ويكر البلل فقال يتوضأ  
ويغسل ثوبه في الثوب مرة واحدة واعتزضهم بعض المحققين من متأخري المتأخرين بان في طهرتها ماضعاً لجملة سعدان وعبد الرحيم وقال المحقق في المعبر بعد نقل الخبر  
المذكور والراوى المذكور ضعيف فلا عمل على روايته وروايتها صبر اليها فاعلم بالخرج ظاهره في البناء للجهود وجود قائل بمضمونها الا ان العلة في ذلك هو خروج  
دون الخبر فيحتمل ان يكون كناية عن ميله الى ذلك لتعليل الحكم بالخرج واعتراض عليه بان الاستثناء للحكم بالخرج يقتضي جعل المناط في العفو بما يندفع معه  
والخرج لكثير من الاحكام التي يستندون فيها الى دفع المخرج دون الخصوصية المذكورة فانها موقوفة على نهوض الرواية بما مع ان الرواية انما تضمنت الصب  
لا الغسل كما ذكره فالذي بيننا ظاهره في المنهوق قد اقتصر على العمل بمضمون الرواية من غير تعرض فقال بعد ذكر ما في الطريق كلام لكن العمل بمضمونها اولى  
لما فيه من الرخصة عند المشقة واستوجبه كونه بعد ثبوتها ضعيف الرواية وجوب تكرار الغسل فان تعرضت بمضمون الرواية دفعا للمشقة وهو كما ترى في  
قد ذكره الرواية مرسله وظاهر العمل بها اقول وتحقيق الكلام في المقام ان يقال ان هذه الرواية لا تقع من الاجمال فالاستثناء اليها بما ذكره لا يخرج من الا  
وذلك فانه يحتمل ان يكون ذلك البلل بولاً فامره بالوضوء يعني البول يصيب الثوب قال غسله مرتين يعني يغسل البول لكن يخرج معتدلاً والنسخ مرة واحدة  
في هذا لاجل هذا البلل على هذا فيكون من قبيل المرأة المرتبة للملود ذات الثوب الواحد وحيث يجب حمل الصب على الغسل يجب تقييده بان لا يمس له الا  
ثوب واحد والظن بعدد فانه على هذا التقدير يكون من قبيل صاحب السلس حكمه شرعاً كما تقدم في محله في انه يضع ذكره في خريطة محشو بالقطن ويصلي بعد التطهير  
من النجاسة ويحتمل ان يكون هذا البلل غير معلوم كونه بولاً بل يكون مطنوناً او موهوماً ويكون النسخ على ظن معنى الشرع ونظيره في الاخبار وغيره  
فان من جملة مواضع النسخ كما سيأتي انشاء الله تعميم ما شك في نجاسته ويحتمل انه امر بالنسخ وجعل الثوب لما يلفظ استناد البلل اليه لا يتيقن كونه خارجاً  
من الذر ولا نجاساً ويكون من قبيل الجمل الشرعية كما تقدم نظيره ولا يخفى ان كلام الجماعة مبني على الاحتمال الاول وقد عرفت ما فيه فالظاهر هو طرح هذه  
الرواية لاشتباهاها وعدم ظهور المعنى المراد منها والرجوع الى الاصول المقررة والقواعد المعتمدة في النجاسات وازالتها والله العالم **المسألة السابعة**  
**المسألة** فيما تزال به النجاسة المشهورة بين الاصحاب من ان الطهارة عشرة الماء والشمس الارض والنداء والاستحالة والاسلام واستبراء الحيوان للجلال  
نقص العيصير لا نقاب فالكلام هنا يقع في مطلبين **الاول** في تطهير الماء وازالة النجاسة به وكيفيته الازالة وما يتعلق بذلك يلحق به وفيه مسائل  
**الاول** في المشهور بين الاصحاب وجوب المراتين في ازالة النجاسة ببول عن الثوب البذل في غير بول الرضيع بل في المعبر انه اجماع حيث قال بعد ذكر الحكم للمكب  
وهذا مذاهب علمائنا الا ان في كوفي بعد ان اختار الثانية غير المحلطة عدم مراتب العدد في غير الولوع وهو في مخالفة وما غرام الى الشيخ قد جزم به في  
فقال لا يجب تعدل الا في اداء الولوع وفي المعالم من ثمة انه كيفيه بالمره صريحاً ان كان جافاً وانه يظهر من فحوى كلامه في جملة من كتب الاكتفاء به ما لم يحش قال  
ان الوجوب هو الغسل المزيل للعين قال من البين ان زوال العين معتبر على كل حال ان مقتضى الغسل يصدق بالمره انتهى من ذلك يظهر ان خلاف في المسئلة  
والقول باجزاء المره مضمون في كلام الاصحاب الاظهر ما هو المشهور من اعتبار المراتين في ازالة النجاسة ببول عن الثوب البذل للاخبار الصحيحة الصريحة  
منها ما رواه الشيخان في حديثه الحسن بن الحسين بن علي العلقال سئلت الصادق عن بول يصيب الجسد قال صب عليه الماء مرتين فانه مأموماء

في العشرة  
المطهرة



فَالْقَطْمِيرُ الْمَاءُ

وسئلته عن الثوب يصيبه البول قال اغسله مرتين وسئلته عن القميص يبول عليه الثوب قال تصب عليه الماء قليلا ثم تقصره وسأله الشيخ في الصحيح عن ابن أبي يعفور قال سئلت الصادق ع عن البول يصيب الثوب قال اغسله مرتين وعن محمد بن مسلم في الصحيح قال سئلت الصادق ع عن الثوب يصيبه البول قال اغسله في المكنة ثلاثا فان غسلبه في ماء جاف مرة واحدة قال الجوهري المكنة التي يغسل فيها الثياب في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابيه عن الصادق ع قال سئلته عن البول يصيب الثوب قال اغسله مرتين وعن الحسن التميمي في الصحيح عن الصادق ع قال سئلته عن البول يصيب الجسد قال صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء وسئلته عن الثوب يصيبه البول قال اغسله مرتين وفي الفقه الرضوي فان اصابك بول في ثوبك فاغسله بماء جاف مرة ومن ماء راكدة مرتين ثم اعصره وما تضمنه جملة من هذه الاخبار من وجوب المراتين في البدن مما لم يظهر فيه خلاف بين الاصحاب من الامن صاحب كتاب المعالم لمزيد نصليه ما في هذا الاصطلاح لجد يد فردا ورواي الحسين بن ابي اسحق النخعي يضعف السند اكتفاء بالمرّة في البدن لذلك وفيه ان الاولى حسنة والثانية صحيحة وحسنة ويعضد بها رواية ابن ابي اسحق في نصر المنقولة في التفسير وهي صحيحة لانها منقولة عن اصل المشهور بلا واسطة وبذلك يظهر ضعف ما ذهب اليه اماما رواه عبد الرحمن بن كحاح في الصحيح قال سئلت ابا ابراهيم عن رجل يبول بالليل فيجب ان البول اصابه فلا يكتفى فيه بل يجزئ ان يصيب ذكره اذا بال ولا يتنشف قال يغسل ما استبان انه اصابه او ينفض ما يشك فيه من جسده او ثيابه الحديث فعاينه ان يكون مطمئن فيبقي يد ذكرناه من الاخبار واعتضد في المعالم فيما ذهب اليه من اجزاء المرات في البدن بان في المنتهى قد قصرت على الثوب في القبا التي حكم فيها بوجوب المراتين وكان وضع في عين عدم تعرضه في المسئلة لا يدل على حكمه بعدم التعدد فيه والقول بالمرّة فيه بل هو اعم من ذلك واعتضد ايضا بانه جزم في بحث الاستنباط من المنتهى بانه لا اكتشاف بالمرّة اذا زالت العين وكذا في لف وحكي القول به عن ابي الصلاح وابن ادريس قال انه الظاهر من كلام ابن حجر البراج وهو قول سلا رايض وفيه انه من الجائز بل الظاهر ان مسئلة الاستنجاء لها حكم غير هذه المسئلة كما سيأتي ان شاء الله تعالى وكيف كان فان المدار عندنا على الصوم قد عرفت دلالة على المدعى على القائل قل اكثر فانه يحجج مع المخالف بما ذكرناه من النصوص ايضا وامام من ذهب الى الاكتفاء بالمرّة مطمئن كما تقدم عن ط و ت فلم نقفله على دليل في الاخبار ولا في كلام الاصحاب بل الدليل كما عرفت على خلافه فكشوف الحجاب لا ان في المنتهى قد اخرج على ما ذهب اليه من الاكتفاء بالمرّة مع الجفاف بوجهين احدهما ان الملوثة الغسل انما هو ازالة العين والاثر والجاف ليس له عين فيكتفي فيه بالمرّة والثاني ان الماء غير مطهر عقلا لانه اذا استعمل في المحل جاورة النجاسة فينجس هكذا دائما وانما عرفت طهارة منه بالشرع بتسميته طهورا بالنظر فاذا وجد استعمال الطهور مرة على عليه من الطهارة وانت جدير بما فيه من الوهن والضعف الذي لا يحتاج الى تنبيه فان النصوص المتقدمة مطلقة شاملة بالاطلاقها للبول بقسميه يا سادس وطهارة تخصيصها بما يجرد هذه التعليقات مجازة مختصة وما ذكره من ان المظم من الغسل ازالة العين والاثر مدحولا دليل عليه ما في نص لا جاز لا ان يحكي نقل ذلك رواية فقال ما البول فيجب تنشئة لقول الصادق ع في الثوب يصيبه البول اغسله مرتين الاولى للازالة والثانية للائفاء وقد تقدم في ذلك المحققة في المعبر ذكر هذه الزيادة في رواية الحسين بن ابي اسحق في العلاقات بعد قوله عن الثوب يصيبه البول قال اغسله مرتين الاولى للازالة والثانية للائفاء والظن انما من كلام هذا المعبر تبعه من تبعه في ذلك فلما اتاهما من اصل الخبر وهذه الزيادة لا وجود لها في شيء من كتب الاخبار وقد صرح بذلك ايضا في المعالم فقال لم ار هذا الزيادة اثر في كتب الحديث الموجودة الآن بعد التصحيح بقدر الوسع ولو ثبت لا يمكن تقييد اطلاق تلك الاخبار بها فيخصها دل على المراتين بما له عين لكن الكلا في ثبوتها تنبيهات الاول الملاقى روايات الحسين بن ابي اسحق في العلاقات في الصحيح النخعي ابن ابي نصر المنقولة عن السراشامل لمخرج البول فيجب فيه المراتان بمقتضى ذلك الا انهم قد اختلفوا في مسئلة الاستنجاء وقد تقدم البحث في ما في محله وقد بينا ان الظن من الاخبار المذكورة في تلك المسئلة هو وجوب المرات خاصة كما هو اختيار جملة من الاصحاب وذكرنا وجه الجمع بين اخبار تلك المسئلة على تقدير هذا القول الذي اخترناه والاخبار المذكورة هنا وذلك لان اخبار هذه المسئلة مطلقة بالنسبة الى المغسول من كونه مخرج البول او غير من الجسد ومقتدة بالنسبة الى الغسل بالمرتين فوجه الجمع بينهما اما بتخصيص عموم اخبار هذه المسئلة باخبار الاستنجاء فيقال بوجوب المراتين في غير موضع الاستنجاء وتقييد اخبار الاستنجاء بهذه الاخبار فيقال بوجوب المراتين في الاستنجاء لكن الظن ان الترجيح للاول لمنع شمول اخبار المراتين لموضع النزاع بل الظن منها انما هو ما عدا من سائر الجسد فان المتبادر من هذه الروايات انما هو عرض النجاسات من خارج وتطهر في الثوب والجسد وكلام الاصحاب في هذا الباب غير متفق في كون المسئلتين من باب واحد ومتعددين وكما اختلفوا هنا فقد اختلفوا هناك ايضا وفي المعبر قد ادعى الاجماع في هذه المسئلة على التعدد كما قد ماذكره ولم يدعه هناك وانما استدلو بروايت فيخط ابن صالح الدالة على المشلين مع ما في دلالتهما من الاجمال في البين وايدها بما روي من ان البول اذا اصاب الجسد يصيب عليه الماء مرتين ولقد كانت هذه الروايات اصرح وأصح وأولى في الاستدلال لو كانت هذه المسئلة من قبيل ما اشتملت عليه دون ان يجعل مؤيدة وغيره لم يشتر لها بالكلية وقد تمانا تقدم في كلام صاحب المعالم ان المسئلتين عنده من باب واحد وانه يكتفي بالمرّة فيها وفيه ما عرفت فان الظاهر من وجوب المرات في الاستنجاء والمراتين فيها عدا عملا بالظن من اخبار كل من المسئلتين الثاني الظن كما صرح به جماعة منهم الشهيد الثاني الفصل بين المراتين ليتحقق العذر وصدق المراتين المأمور بهما في الاخبار واكتفي في كونهما اتصال الماء بقدر الغسلتين قال في انه وهو مشكل نعم لو كان الاتصال بقدر زمان الغسلتين والقطع ممكن الاكتفاء به فيما لا يعتبر تعدد العصر فيه لان اتصال الماء في زمان القطع لا يكون اضعف من علمه وفيه ان صدق التعدد في الصورة المذكورة مشكل والظن انه لا يصح الا مع القطع الحسن لا التقدير في المعالم ذكر جماعة من الاصحاب انه يكفي في المراتين التقدير فلو اتصل الصب على وجهه وانفصل لصدق التعدد وحسنا اجزا ووجه البعض ببلالة فحوى الاكتفاء بالحسن عليه هو على املا قد مشكل لان دلالة الفحوى موقوفة على العلم بعلته الحكم المنطوق وكونها في المفهوم اقوى ليست العلة هنا بوضحة انتهى اقوال الظن ان الاشارة بالبعض المذكور في كلامه في هناك وما قلنا عنه هنا قال في المعالم بعد كلام في البين والذي يعقوب في في اعتبار صدق المراتين عن رافع الترخي لان مقتضى الفرق بين الترخي وملاحظة تحقق المراتين المأمور بهما والترخي بمجوده غير كاف في صدقها انتهى هو

٥٠١  
وَدَّ عَلِيٌّ أَنْ يَرْفَعَهُ  
السَّائِرُ فَنَقَلُوهُ مِنْ مَكَانِ الْجَمَاعَةِ  
إِلَى بَيْتٍ خَصَّ قَالِ سُلَيْمَةُ عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ  
الْحُسَيْنِ قَالِ صَبَّ عَلَى الْمَاءِ  
مِنْ مَرْتَبِعٍ

ما أخبرنا ذلك الممثل مطلقاً  
بالنسبة إلى الفصل مضيق  
بالعبرة إلى الفصل ومع

یو جمع



يرجع الى ما قد مضى بعد نقل كلام صاحبك من عدم صدق التعبد في القوة المفروضة انما يحصل بالقطع المحسوس نعم لو صحت الرواية التي ذكرها في كوفي من  
تعليل المرتين بان الاولى للازالة والثانية للانقضاء امكن ما ذكره وسقط ما اوردته عليه المعالم بوجود العلة في المنطوق وحيث فان اكتفى بذلك مع القطع المحسوس  
فمع حصول الغسل بقدر زمان القطع ان لم يكن اولى بالاكتفاء الاقل ان يكون متساويا لكن الخبر كما عرفت يقتضي ثبات انما المعلوم كون ذلك تعبدا شرعا فيقيد  
البرائة لا يحصل الا به ومن ذلك علم ان في المسئلة اقوالا ثلثة والشهيد مع تصريحها بالاكتفاء بانها للماء بقدر الغسلين صرح في الاستنجا  
بانه لا يفي حصول التعبد من الفصل حشادين الكلامين تناقض لما هو قد تقدم الجواب عنه في مسئلة الاستنجاء من البول فليلاحظ الثالث قد صرح  
صحيحه محمد بن الحسن مسلم المتقدم وكذا عبارة كتاب الفقه بالاكتفاء بالمرقة في الغسل لجاردي بذلك صرح جملة من الاصحاب كالشهيد بن دينة والشيخ  
عليه وآله واصناف الحكماء الراكد الكثير هو جيد يمكن ان يكون ذكر الجاردي في الخبرين المذكورين انما هو من قبيل التثليل لا من قبيل المحصر واما قوله في كتاب  
الفقه ومن ماء راكدين فينبغي حمله على الاقل من كرت..... لينطبق على ظاهر الاخبار وكلام الاصحاب في قوله قد عبر بعين كتاب عبارة الفقه وقال في  
المسئلة في احكام الاولى الجسم الجسد او وقع في الكثير من الراكد احسب بوضعه في الماء ومروا بالماء على اجزائه غسله وان خففه حركه بحيث تهر عليه اجزاء غير  
الاجزاء التي كانت ملاقة له احسب بذلك غسله ثانية كالمرت عليه جريان من الجاردي ومقتضى هذا الكلام اعتبار التعبد في الجاردي والراكد الكثير ونقل عن الشيخ بن الحسين في  
الاجماع مع التعبد في الراكد ان الجاردي صرح في المعينة مسئلة البولوع باعتبار التعبد في الكثير من الاثارة كفي في تحقق المرتين في الجاردي بقا قس الجريتين عليه اطلاق عبارة  
في تعبد في ان يغسل الثوب البدن البول مرتين فيحقق اعتبار التعبد في ذلك ان كثيرا اكد وجاردي وآله هو القول الاول للخبرين المذكورين ولا معارض لها الا اطلاق  
اخبار المرتين المتقدمه والظاهر في هذا ما هو الظاهر في التصريح ما استنبط جملة منها والغسل في المكن في بعض فقر الكلام في ان مورد صحيحه محمد بن مسلم قد  
عبارة كتاب الفقه الدالين على المرة في الجاردي انما هو الثوب خاصة وظاهر الاصحاب انهم يعمون بذلك ايضا فلوراد انما نجاسة البول عنى الجاردي كفتل المرة وكانه لمفهوم هو  
فانه اذا ثبت ذلك في الثوب لم يتوقف على العصر لو كان الغسل في القليل ثبت في البدن بل مرة اولى وفيه ما فيه فتم الرابع قد عرفت ان الخلاف في البول بالنسبة  
الثوب المتبقي الكلام بالنسبة في غيرهما وغيره في غير الاولى وقد اختلف الاصحاب في ذلك في الفخرة عن ظاهر جمع من الاصحاب طرق الحكم بالمرتين من نجاسة البول في غير الثوب  
والبدن ما يشبهها فاعتبر الفسائل في اخرج الغسل منه بالعصر من الاجسام الشبيهة بالثوب الصب مرتين في الاسماء لم يثبت ينقذ فيه الماء كالتحشيد الجرح واللعلم  
نظروا في هذه المقدمة الى المشاهدة الصرفة ومع ادعاء الادوية في الفروع والاول قياس غير معتبر اثبات ثلاثة مشكل فاذا انقطع على مورد النص غير بعيد كما نقل التصريح  
عن بعض الاصحاب انتهى قول قد ذهب الشهيد في المسئلة والرسالة والتحقيق الشيخ الى وجوب المرتين حكم من نجاسة البول غيرها في الثوب البدن وغيرهما على الاول وفي  
يشكل في منه الى وجوب المرتين من نجاسة البول خاصة في الثوب البدن وغيرها المرة الواحدة في غيره والنقل المذكور عن جمع من الاصحاب انما يعلق على هذا شيخنا الشهيد  
الثاني القابل بوجوب التثنية من نجاسة البول حكمه كاشنة ما كانت انما ذكره من التقييد بما يشبهها لم اقف عليه كلامه بل ظاهر القول بوجوب التثنية من نجاسة البول  
مطم وما ذكره في توجيه التعبدية فالظاهر بعد بل الظاهر ان الوصف في ذلك انما هو اجمال خروج الثوب البدن في الاخبار مخرج التثليل بناء على انه الفرد الغالب لملاقاة  
النجاسة فلا يفتقر حكمه عليها وان خصوص السؤال عنها لا يختص ببول مرتين بوجوب المرة مطم وقد تقدم نقله عن طوبه جزم في وعبر في المعين لمرة بعد ازالة العين اخذ  
بالاطلاق واوجب الخبرين المرتين فيماله قوام وثمن كالمثني دون غيره وقال في المنتهى في النجاسات التي لها قوام وثمن كالمثني اولى بالتعبد في الغسلات اقول وتحقيق القول في  
هذا المقام بما يصل اليه الفهم القاص من اخبارهم هو وجوب المرتين من نجاسة البول في الثوب البدن كما تقدم للاخبار والمتقدمة ووجوب المرة فيما عدا ذلك كما ظاهرا  
الامر بالغسل اذ لا ذكر للتعبد الا في البول في الموضوعين المذكورين والاولى على بعض الوجوه كما يات في ونحن قد استثنينا هذه من كلامنا في الامر بالماء في تصديق المرة  
والامر بالقيض برائة الذمة من الزايد نعم يفي الكلام فيماله قوام وثمن كما ذكره فان ظاهر قوله في حصة الحسين بن ابي العلاصيب عليه مرتين فانما هو ماء  
بمعنوم على غير الماء اكثر عددا ويدل على انه منفع حكما بالنظر الى الادلة مما له قوام وثمن ويؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق ع قال  
ذكر المني فشدده وجعله شدة من البول هو في ثبوت الاولوية في المني لا يوق ان مقتضى ما ذكرتم هو كون البول اضعف نجاسة من الدم اذ البول ماء كما ذكرتم  
والدم له ثمن وقوام مع ان الامر بالعكس حيث انه قد عني عن الدم في مواضع كما تقدم والبول لم يعف عن قليل ولا كثير بل يجب ان التثنية كيف كان لا نأقول الاحكام الشرعية  
لا مخرج للعقل فيها بالكلية بل هي تابعة للنصوص الشرعية واثبات القوة والضعف موقوف على الدلالة الشرعية ولا يرب ان مقتضى الخبرين المذكورين ان البول  
اضعف حكما بالنسبة الى العنقوتى اذ لا منافاة مع اختلاف الجسدية وحيث فيجوز الميسر ما ذكره العلامة من التعدد فيماله قوام وثمن الا انه يمكن ان يقال ايضا ان  
ما ذكره في الخبرين المذكورين من الدلالة على شدة نجاسة ما لثمن وقوام لا يستلزم التعدد وانما غاية ما يلزم منه المبالغة في غسله اذ لا يخفى ان الظن من الاخبار الدالة  
على تطهير النجاسات ان الغرض من الغسل انما هو ازالة النجاسة من المحل اذ لا ينعى قلة ما يلزم منه المبالغة في غسله على ما كثير يقلعها والامر بالتثنية في بعض  
النجاسات وان حصلت الازالة قبل تمام الغسل انما هو تعبد شرعي اذ لا يظلم له وجه سواء وحيث في غسل المني دفعة ماء كثير يقلعه بين يله وجب الحكم بالظاهرة ولا  
يشترط فيه دفعة اخرى بعد ازالة النجاسة لعدم الدليل على ذلك وشدة وقوة زيادة البول انما هو باعتبار احتياجه الى مزيد فرك وذا ياء ماء على  
غيره مما لا قوام والتعبد في البول كما عرفت انما هو تعبد كغيره فلا يستلزم ان يحمل عليه عالم يرد فيه فقد دلل ان الغرض من ازالة النجاسة ما ذكرناه نعم لو  
الخبر النسخ كوفي من ان العلة في التعبد ان الاولى للازالة والثانية للانقضاء يعني الظاهرة لو بما امكن الحكم ما ذكره من التعدد ولكن الشأن في ثبوتها  
فالظن ما عليه المشهور من المرة في غير البول في الثوب البدن والله العالم **المسئلة الثانية** وجب ان يغسل مرتين في البول كغيره من كلام الاصحاب  
من غير خلاف يعرف وجوب العصر في الثوب نحو ما يرب في الماء فلو غسله لم يعصه وحيث بالهواء او الشمس فوما في على نجاسة كما صرح به جملة منهم  
الا انهم اختلفوا في موضعين الاول في وجوب العصر حيث لم يقفوا على دليل يدل على الاخبار كما ذكره بعض الاصحاب فيمن من علق ذلك بانه لا

في المناظرات



وَأَقْبَرِي أَنْ يَرَى مَا جَاءَهُ مِنْ خَيْرٍ مِنْ قَبْلِهِ  
الْمَكِينُ وَالْمُؤْتَمِرِينَ وَالْمُؤْتَمِرِينَ وَالْمُؤْتَمِرِينَ







في المطهرات

٥٥

العجين

كاهن من علم وعلوم

هذه الآية كانت في كثير من النسخ المطهرة

التي هي من النسخ المطهرة

التي هي من النسخ المطهرة

حكمنا

يطهره هل الذمة والكلاب في اللحم غسله وكله وظاهر الاصحاب من غير خلاف القول بمضمونهما وعند ذلك على الملاحة شكال وذلك فانه ان كان النجاسة قد وقعت بعد وقوعها بحيث لم تسر نجاسة المرق وظاهر اللحم فلا شكال من كان في البيت في القدر مائة بحيث غلبها القدر وسر نجاسة المرق بالحم اللحم كما هو في مائة المتقدمة فكيف يطهر مجرد غسل ظاهره والنجاسة قد سرت بالهنة والى ما ذكرنا في شير كلام كرى حيث قال والظمان طهارة النخلة واللحم وشبههما بالحم بالماء النجس بالكثرة في علم التخلل بذلك يظهر لك مائة كلام العلامة الأخر الدال على التطهير مائة وأما العجين الذي عجن بالماء النجس فله كلامه الأول عدم قبوله التطهير مثله كلامه في ذلك لانه قد عجن بالماء النجس قد سرت النجاسة الى جميع اجزائه فطهره لا يكون الا باستيلاء الماء الطاهر عليه ووصوله الى كل جزء جزء والظمان لا يحصل ذلك الا بذهاب عين العجين الا انه في كره قد صرح بقبوله التطهير فقال العجين النجس اذا مزج بالماء الكثير حتى صار دقيقا وتخلل الماء جميع اجزائه طهره ظاهر كرى اختيار ذلك واستحسنه ايضا في المعالم وهو جيد ان علم استيعاب المطهر جميع الاجزاء الا ان في العلم بذلك اشكالا ويجوز فيه دقيقا لا يدل على ذلك وكيف كان فطهره بصيرته دقيقا كما ذكره ولا يتم الا في الجاهل والكثير كما لا يخفى قاله كرى في صحاح ابن عيسى في رسالة عن الصادق عليه السلام بالبحر السبع والدفن في مشقة بسبب باب طهارة الماء الا ان يقيد بالعمود في القليل وعرضه في المعالم فقال ولا يرى هذا الكلام وجهها فان ما دل من الاجزاء على طهره بالنار خال من الاشتقاق وما دل على بيعه ودفعه فالسرفية توقف تطهيره بالماء على الممازجة والنفوذ في اجزائه بحيث يستوعب كل ما صابه الماء النجس المفروض في الاخبار بعينه بما في ذلك من المشقة والعسر لا يخفى فلذا وقع العدول عنه الى الوجهين المذكورين انتهى قول لا يخفى ان مراد شيخنا الشهيد باذكاره انما هو انه لما كان العجين المذكور من الماء كولات المتعاقبة وحيث عجن بالماء النجس لم يرد عنهم تعاميل على قبوله التطهير بالماء وانما ورد ما يدل على قبوله التطهير وورد دما يشترط عدم قبوله التطهير مائة من بيعه على مستحالة الميتة ودفعه ولا ينبغي اشعا الجميع بعد قبوله التطهير بالماء كما ذكره شيخنا المشار اليه لو كان ثمرة صوفية يمكن فيها تطهيره بالماء من دقيقه كما ذكره لم يكن للاضراب عنهما مع الحاجة اليه الى هذه الصورة المذكورة في الاخبار وجه وهو كلام جيد كما لا يخفى والتحقيق ان الخبر الوارد بالخبر لا دلالة فيه على النجاسة كما لا يخفى فايراد له ليس في محله والخبر الباقيان ظاهران في الاشعا بما ذكرناه وما ذكره في العدول الى بيعه دفنه وهو المشتقة في تطهيره فهو ثمرة واشقة تلزم من ذلك حتى توجب دفع اليد عنه بالكلية فان وضعت الكثير جاريا او راكدا على وجه بصيرته دقيقا كما يتعمونه امر سهل مشقة فيه توجب دفع اليد عنه والاشكال في حصول المشقة ودفع اليد عن كل ما توقف تطهيره على الكثير لا اراه يقول به وبالحجة فكلام شيخنا المذكور عند جيد وجيه كما لا يخفى على الفطن النبيه ومن تأمل فيما ذكرنا من التوجيه الى المقام الثالث في المائع مثل الدهن ونحوه فقال جماعة ان غير المائعات مائة لا يقبل التطهير ما دام باقيا على حقيقة وظاهر كلام كره قبولها حيث قال انما يطهر بالعدل ما يمكن نزع الماء المغسولة دون ما لا يمكن كالمايعات والكاغذ والطين وان امكن ايضا الماء الى اجزائها بالترتيب ما لم تطرح في كرفنا في الفم كما بحيث يسر الى جميع اجزائه قبل اخراجه منه فلو طرح الدهن في ماء كثير وحركه حتى تحلل جميع اجزاء الماء الدهن باسرها طهره وقال المنتهى لدهن النجس لا يطهر بالغسل نعم لو صب في كرفنا وما زجت اجزاء الماء اجزائه واستظهر على ذلك بالتطويل بحيث يعلم وصول الماء الى جميع اجزائه طهره قال كره نقل ذلك قلت لا ينبغي الطهارة بعد العلم بوصول الماء الى كل جزء جزء من اجزاء المائعات الا ذلك لا يمكن تحقيقه في الدهن لثقل اتصال اجزائه في غير من المائعات الاقرطاس والطين ولو ضربت بالماء الا في الكثير في طهارة الدهن في الكثير وجه اختياره الفاضل في تذكره نقى ظاهر الموافقة للتذكرة فيما ذكره من المائعات غير الدهن والكاغذ والطين وتوقف في الدهن ولا وجه لانتفاءه في نسبة الحكم بذلك الى كرهه خاصة بل هو اختيار ايضا في المنتهى كما عرفت وكذا في حيث قال لو صب لدهن النجس في كرفنا وما زجت اجزائه اجزاء الماء بالتطويل فالقرب الطهارة وربما قوم بعض الاصحاب من من اقل في ثبوتها والمنتهى على ذكر الدهن وعدم التعرض فيها لغير مغيرة ذلك لما ذكره في كره من العموم وليس شيء لا لا يخفى انه متى ثبت ذلك في الدهن ثبت في غير بطريقه فان شهادة الوجدان ظاهر في الدهن بعد المائعات عن قبول الطهارة من حيث الدهنية والتزوجه وشدة اتصال اجزائه بعضها ببعض المانع جميع ذلك من نفوذ الماء في اجزائه لقولنا بامكان الطهارة فيه يقتضي القول بذلك في سائر المائعات الا ان الحق ما ذكره في كره من الفرق بين الدهن وغيره عدم قبول الدهن للتطهير بالكلية وقبول ما عداه من المائعات اذا خالطها الماء على الوجه المشترك في الممازجة يخرج عن الصلابة لانتفاع به في الغالب بخلاف الدهن فان شكالته الماء غير مستقرة اذ يسرع انفصا منه فتبقى الصلابة لانتفاع بها كما هو ظاهر ثم قال وقد ناقشه في العلامة جماعة بان العلم بوصول الماء الى جميع اجزائه الدهن غير ممكن بل قد يعلم خلافا ان الدهن يبقى في الماء مودعا فيه غير مختلط به وانما يصيب سطحه الظاهر وهذا الكلام جيد بل التحقيق ان العيان شاهدة باستحالة مداخلته الماء بجميع اجزاء الدهن وانه مع الاختلاط لا يحصل له الاملاحة سطوح الاجزاء المتقطعة بالضرب لاسيما في نفوذ الماء في بواطنها وهذا يقتضي الصلابة لانتفاع بها انما حصل على جهة التفرق فخلاله فاذا ترك ضربه تدارع الى الانفصال واستقر عقيب على وجه الماء وهو من الاهود الواضحة التي لا تحتاج الى كثير تأمل اما غير الدهن من سائر المائعات فانما تحصل الطهارة لها مع صابون الماء لجميع اجزائها وذلك انما يتم في شيوعتها في الماء واستهلاكها فيه بحيث لا يبقى شيء من اجزائها ممتازا اذ مع الامتياز يعلم عدم نفوذ الماء في ذلك الجزء الممتاز واذ حصل الاستهلاك على الوجه المذكور يخرج المائع عن الحقيقة التي كان عليها كما يخرج عن النجاسة لشيوعها في الماء الكثير عن حكمها ومثل هذا لا يستعمل في تطهيره في الاصطلاح انتهى هو جيد مائة والمراد بقوله في الدهن انه يبقى على الصلابة لانتفاع يعنى الجملة لان المراد بالانتفاع فيما يشترط فيه الطهارة فانه قد صرح بعدم قبوله التطهير عدم قبوله انما هو ما ذكره من بقاء تلك الاجزاء التي يحصل بها الانتفاع وعدم دخول الماء فيها كما لا يخفى والله العالم المقتضى الرابع الظاهر ان لا خلاف ولا اشكال في ان الارض من تحتها بالبول ونحوه فانه يحصل تطهيرها بالبقاء الكثير عليها او بالبار والمطر والشمس انجفت النجاسة على المشهور اما بالماء القليل فله تقدير بقول بطهارة الغضالة فلا اشكال ايضا وانما محل الكلام والاشكال على تقدير القول بالنجاسة والشيخ مع قوله بنجاسة الغضالة صرح في ذلك بالطهارة فقال في اذ بال على موضع من الارض فطهره ان يصب عليه حتى يكثر ويذهب لونه وطهره ودرجه فاذا زاله

الاصح من جهة من تلك الحقيقة وصيرته ماء من النسخ المطهرة







مذاهب أصحابنا من لا نعلم فيه مخالفا أنه يكفي صلب في بول الرضيع من غير غسل في إجماع الفرق والمستند فيه بعد إجماع الأصول السام عن المطا  
صادوا الشيخ في الحسن على المشهور باب برهم بن هاشم الصحيح على الاصطلاح عند جملته من المحققين عن الحلبي قال سئلت الصادق ع عن بول الصبي قال يصيب  
الماء فإن كان قد اكل فغسله غسلا والغلاد والجارية شرع سواء وأيد بعضهم هذه الرواية برواية التكوني عن جعفر عن أبيه عليها السلام أن عليا عليه السلام  
لبن الجارية وبوطها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم لأن لبنها يخرج من مثانة أمها ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب لأبوله قبل أن يطعم لأن لبن الغلام من العضد  
وفيه اشكال يعلم مما قدمنا من الكلام في هذه الرواية وفي الفقه الرضوي أن كان بول الغلام الرضيع فصيب عليه الماء متبداً وإن كان قد اكل فغسله والغلاد والجارية  
الأنه قد ذكر الشيخان الكوفي والمطهر الحسن عن الحسين بن أبي العلاء قال سئلت الصادق ع عن الصبي يبول على الثوب قال يصيب عليه الماء قليلاً ثم يعصر وروي  
الشيخ في الموثق عن سماعة قال سئلت عن بول الصبي يصيب ثوباً فقال اغسله قلت فإن لم يجد مكانه قال اغسل الثوب كله وظاهر الخبرين المذكورين كاتوري المتأ  
لما تقدم وقد أجاب الشيخ عن الخبرين بأن الغسل على الصبي وعلى الماء بالصب من أكل الطعام والثالث منها لا بأس به في مقام الجمع وأما الأول فيحتاج إلى مزيد  
تكلف وأما حسنة الحسين بن أبي العلاء في هذه الرواية كالأبعد توثيق الرواية ثانياً بالجل على الاستحباب ثالثاً بجل العصر على ما توقف عليه إخراج عن الجاسة من  
الثوب فإن ذلك واجب عند من يرى نجاسة هذا البول قول والثالث منها جارية في مقام الجمع فلا بأس به وأما الأولان فقد تقدم الكلام عليهما سابقاً وربما يؤيد  
الوجه المذكور بقوله في السؤال يبول على الثوب فإنه يشعر بذلك وايضاً فإن الحمل على الغسل بقربة العصر بدفعه قوله يصيب عليه الماء قليلاً فإن ظاهره على إرادة  
الغسل فلا بد من التاويل في جانب العصر بالحمل على ما ذكرناه من إخراج عن الجاسة بقول الكلام هنا في مواضع الأول أن لم كلام الأكثر اختصاصاً بالحكم بأن  
وأما بول الصبي فيجب فيه الغسل عند من كالكثير في العالم عن لم كلام ابن بابويه في رسالته عدم الفرق بين الصبي الصبيته حيث فرض الحكم ولا في بول الصبيته ثم  
والغلاد والجارية فيه سواء أقول ونحو ابنه في قه حيث قال وإن كان بول الغلام الرضيع فصيب عليه الماء متبداً وإن كان قد اكل الطعام غسلاً والغلاد والجارية في  
هذا سواء وهذا عين عبادة الفقه الرضوي التي قد قلنا أنها في رسالة أبيه منه يعلم أن مستند هذا الحكم إنما هو الكتاب المذكور في صحة الحل وحسنه دالة  
عليه يقم والعجب من الأصحاب مع اعتمادهم على أصل الحكم على الحسن المذكور كيف عدلوا عما تضمنته من التسوية بين الغلام والجارية فقال الشيخ في الاستبصار قوله  
الغلاد والجارية شرع سواء معناه بعد أكل الطعام ولا يخفى ما فيه وقال في المعبر بعد الإشارة إلى دالة حسنة الحلبي على ما ذكره الشيخ على ابن بابويه والاشبه اختصاً  
التخفيف ببول الصبي والرواية محمولة على التسوية في التجسس لا في حكم الأثر المصير إلى ما افترقه أكثر الأصحاب انتهى قال في كذا بعد نقل ذلك عنه وهو بعيد جداً  
أقول وفيه كبر أن قد خالف الأصحاب في موضع من كتابه مع وجود الدليل على كلامهم بغير ضعفه والظن فيه فكيف يوافقهم هنا بعد أن الدليل على خلافه  
وأما صاحب المعالم فإنه بعد أن أورد حسنة الحلبي قال في هذه الرواية نفي الحكم بغيره أسانداً كان صحيحاً ثم قال لعل انضمام عدم ظهور الخالف يجبر هذا الوجه من مضاً  
إلى أن حسنهما بواسطة إبراهيم بن هاشم وبعض الأصحاب يرى الاعتماد على رواية شهادة القرين بحسن حاله إلى أن قال بعد ذكر مذهبه على ابن بابويه في المسألة بين  
الصبي والجارية الظاهر ولا يخفى عليك أن عبادة المذكورة موجودة بمعناها أكثر الظواهر في الخبر المذكور هو العدة في مستند الحكم وكان اللازم من التمسك به عدم  
الفرق ولكن حيث أن التعلق بأمر ذي بضمه ما يظن من الوفاق على الحكم وهو مفقود في الصبيته فلا جرم كان الاقتضا في الحكم على الوفاق هو الأنسب ثم نقل  
المحقق الشيخ المتقدمين وانت خبير بأن كلامه هذا جيد بناء على أصل من بدأ الأخبار بالحسن بل الصبيته التي ليست جارية على حسب اصطلاحنا الذي هو  
أولى حيث أنه قد زاد على الظهور لغة أخرى أما من يعمل بالأخبار الحسنة كما هو المشهور بين أصحاب هذا الاصطلاح وغيرهم بل يعتمد حديث إبراهيم بن هاشم  
من بين أفراد الحسن في الصحيح كما صرح في ذخيره وأدغمها فإنه لا يحتاج في العمل بالخبر المذكور إلى جبر باتفاق الأصحاب لا غير لأنه دليل صحيح صحيح فلا ن  
لا يحتاج إلى جبر وبذلك يظهر صحة التزامنا الكلام الأصحاب في المسألة بما قد تذاكره وبالحجة فإن الخبر المذكور قد شتمل على حكمين ولا مضايله فيها في البين بالقو  
باحدهما دون الآخر حكماً كما لا يخفى هذا مع قطع النظر عن اعتناء الخبر المذكور بكلامه في كتاب الفقه والعجب من مناهجنا حيث جرى على ما جرى عليه صاحب  
المعالم مع مبانيه أنه في اصطلاحه وعد حسنة إبراهيم في التصاح في شرحه المذكور في غير موضع بل اعتماد على سائر الأخبار والضعيف بالقرائن الموثقة  
للصحة كما لا يخفى على من مارس كتابه الثاني أن المفهوم من كلام جملته من متأخري الأصحاب منهم شيخنا في أن المراد بالوضع من لم يغتد بغير اللبن كثير  
يزيد على اللبن أو يشابهه ولم يتجاوز الحولين وانت خبير بأن لفظ الرضيع غير موجود في رواياتهم وإنما هو موجود في عبادة كتاب الفقه ولهذا أنه في كجعل  
الحكم معلقاً بالموالد المذكور لا يكل لا الرضيع وكيف كان فظ الخبرين هو تعليق الحكم على الأكل عدمه والظن من الأكل كما ذكره في المنتهى هو ما استند إلى بهوته و  
أراد أنه أن كل على الوجه المذكور كان الواجب الغسل في بوله وأما الصبي ما كونه يزيد على اللبن أو ينقص عنه ويشابهه فلا اشتغال في خبرين به وابن إدريس  
هنا قد علق الحكم ببول الحولين فقال في سريره بول الصبي الرضيع وحده من لم يبلغ سنتين بخبرنا أن الصبي الثوب يكفي أن يصيب عليه الماء من غير عصر له وقد علم من بول  
الصبيته لا بد من عصره مرتين مثل البالغين وإن كان للصبيته دون الحولين فإذا تم للصبيته حلال وجب عصر الثوب من بوله ورواه جملته من تأخر عنه وهو كذا بعد  
وجود دليل على ما ذكره أن الأخبار الواردة في المسألة كما عرفت لا تعرض في شيء منها لذلك وإنما الحكم وقع فيها معلقاً على الأكل عدمه قال في المعبر بالمعبر  
ما يكون غذاء ولا عبرة بما يتعلق دواء أو من الغذاء في النذرة ولا تصح الخ من يتعلق الحكم بالحولين فإنه مجاز في ولو استقل بالغذاء قبل الحولين يتعلق ببوله  
وجوب الغسل انتهى قال في المنتهى بعد تحقيق المسألة وهذا التخفيف معلق بمن لم ياكل هذا ابن إدريس بالحولين وليس شيئاً إذ روايتنا الحلبي التكوني دلتنا  
على الأكل الطعم سواء بلغ الحولين ولم يبلغ ولا أعلم علمته في ذلك بل الأقرب لتعلق الحكم بطعمه مستند إلى إرادته وشهوته ولا لتعلق الغسل بساقه الولاد في  
إذ يستحب تنبكه بالتمر انتهى هو جيد وانت خبير بما في كلام المحقق والعلامة هنا من المناقاة قد قلنا نقله عن جماعة المشايخ إليهم حيث أن كلامهم ظاهر في أن الصبي  
هو صدق الاختداء لا على سبيل النذرة وهذا هو الأقول بخبر المسألة ولم يعتبر في زيادة على الأكل على اللبن ومساواة له كما وقع في كلامهم وأما قوله في



[illegible]

انفقوا كل ما يملكون الا نصيبا لا بد فيه من الاستيعاض وان النفع والرش يصدقا عنهما بدون الاستيعاض

المسألة  
النامية  
في فضل  
معدن  
في ملاقات  
تصديق

٧ ونقطع سلاية صمغ في رسالته بوجوب الرض



بجامع النجاسة لا ينفذ ذلك بالغسل اذا كان فيه اثر لان رواية انما هو الاصابة بقول مطلق ولم يعلم كونها برطوبة او عدمها وتدد خلل الصلوة والى ذلك فانه من المصلحة الصلوة استعجابا بالاصالة الطهارة لان الاصابة ببوسه غير موجبة للتنجيس الرطوبة غير معلومة فيتم البناء على اصاله الطهارة ويتم بالمصلحة فيها وان كان ذلك قبل دخوله في الصلوة فليس فيه لان يكون فيه اثر فيغسله وظاهر الخبر لا يخلو على عدم وجوب الغسل بعد دخوله في الصلوة وانه يكفي البناء على اصاله الطهارة عند الشك كما يدل عليه صحيح زرارة الطويل الوارد في المتيقن وقد تقدم وروى الشيخ في الصحيح عن موسى بن القاسم عن علي بن محمد وهو مشرك قال سئل عن خنزيرة اب ثوبا وهو جاف هل تصح الصلوة فيه قبل ان يغسل قال نعم ينضم بالماء ثم يصلي فيه وفي قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه قال سئل عن خنزيرة اب ثوبا وهو جاف تصح الصلوة فيه قبل ان يغسل قال ينضم بالماء ثم يصلي فيه ومنها ما يبول الرضيع وقد تقدم الكلام فيه ومنها ما يبول في الصحيح لعلي بن جعفر عن اخيه قال سئل عن الغارة الرطبة وقد وقعت في الماء ثم شرب منها ما قال اغسلها رايت من اثرها وما لم تره فاما ومورد الخبر كما ترى هو نفع ما لا يرى من اثر الغارة الرطبة في الثوب اما ما يرى منه فحكم فيه بالغسل جوبا واستحبابا كما تقدم من الخلاف في الغارة نجاسة وطهارة في فمها وقع في عباة جملة من الاصحاب ثم من الملاقاة القول بالنفع في الغارة الرطبة ليس بجديد والمخوذين الاصحاب حمل النفع في الخبر المذكور على الاستحباب وقد تقدم كلام الاصحاب في الوجوب استخيرا بان الكلام في ذلك يتفرع على خلاف طهارة الغارة ونجاستها فان حكمنا بطهارتها كما هو المشهور لا ظهر عين الحكم بحمل النفع على الاستحباب ان حكمنا بالنجاسة كما هو احد القولين في المسئلة جري الكلام فيها كما في الكلب الخنزير من احوال الوجوب بقدا ومنها ثوب المجوس ففي صحيح الحلبي قال سئل الصادق ع في ثوب المجوس فقال يرش بالماء وينضم عليه على عدم معلومية ملاقاته المجوس له برطوبة والا لكان نجسا يغسله و بذلك يظهر ان الملاقاة القول بالنفع في ثوب المجوس ليس بجديد ويجب حمل الامر في الخبر بالنفع بناء على ما ذكرنا على الاستحباب لصحة معوية بن عمار عنه في الثياب لتأثيره تعلمها المجوس لبسها ولا غسلها واصل فيها قال نعم الحديث قد تقدم في التنبيه لثالث من التنبيهات المتقدمة بالمسئلة الثانية من المقصد الثاني في الاحكام ولم اقف على من ذهب الى الوجوب في هذا المقام ومنها الثوب والبدن الذي حصل الشك في نجاسته ففي صحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال سئل يا ابا عبد الله عن الرجل يبول في الليل فيجس الثوب البول اصابه فلا يتيقن هل يجزى ان يصيب ذكره اذ بال ولا يتنشق قال يغسل ما استبان انه اصابه وينضم ما شك فيه من حيث وشابه ويتنشق قبل ان يتوضا وفي حديث الحلبي عن الصادق ع قال اذا احتمل الرجل فاصاب ثوبه موق فليغسل الذي اصابه فان ظن انه اصابه ولم يتيقن ولم يركب كانه فلينضمه بالماء وفي حديث عبد الله بن سنان في ثوب اصابه جاذبة اودم فيها وان كان يري انه اصابه شيء فليغسله برش الماء وفي حديث محمد بن مسلم قال سئل عن ابول الدواب الحميم فقال يغسله وان لم تعلم مكانه فاعسل الثوب كله فان شككت فانضمه ومن هذا الباب داية ابراهيم بن عبد الحميد المتقدم في الظاهر الفرش نحوها من الحشايا حيث قال اغسلها اصاب منه ومن جانب اخر فان اصاب من شيء فاعسله والا فانضمه بالماء ومورد هذه الاخبار وان كان نجاسة لكن ظاهر الاصحاب العموم قال الشيخ في نه وصح في الثوب من النجاسات التي يجب ازالها وجب غسل الموضع الى ان قال وان كان حصولها مشكوكا فيه فانه يستحب ان يرش الثوب قال المفيد في المقنع واذا ظن الانسان قد اصاب ثوبه بنجاسة ولم يتيقن ذلك رشه بالماء وصريح عباة النهاية الحكم باستحباب الرش و بذلك صرح منه في المنتهى في كنهه عن الحكم بالنفع كما هو مورد الاخبار والمتقدمة وقد عرفت الترادف فيها فلا مشاحة في التغير خلافا لنهاية منه كما تقدم ذكره وظاهر عبارة المفيد المذكورة احتمال كل من الاستحباب الوجوب لا ملاقاتها وعن سلافة انه وجب الرش اذا حصل بنجاسة الثوب لم يتيقن والمفهوم من كلام الاخبار والنفع في الثوب البدن في مقام الشك والظن كما عرفت ووجه ما ذكره من ايجاب الرش مع الظن ان استند فيهم الى انه لفظ الامر فيه ان مثل ذلك ايضا قد ورد في مقام الشك كما في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج المذكورة وحسنه محمد بن مسلم فلا وجه لتخصيصه بصورة الظن وان استند الى ليل اخر فلم ينفع عليه والظن ان الاصحاب انما حكموا بها بالاستحباب المعاد فسه اصاله الطهارة وفيه ما اشرنا اليه انما من احتمال كونه وجوبا وان وجهه لتعبد بذلك لا النجاسة ومنها وقوع الثوب على الكلب الميت يا سالم راوه علي بن جعفر رضى عن اخيه في الصحيح قال سئل عن ثوبه على كلب ميت قال ينضمه بالماء ويصلي فيه ولا يابا ومنها الذي لصحة محمد بن مسلم عن ابيه قال سئل عن الذي يصيب الثوب قال ينضمه بالماء ان شاء وفي صحيحه في الاستحباب ومنها بول البعير والاشاة لرواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سئل الصادق ع عن الرجل تصيبه بول البهائم يغسله ام لا قال يغسل بول الفرس البغل الحمار وينضم بول البعير والاشاة ولم اقف في هذا الموضع على مصرح بوجوب النفع ومنها عرق الخنزير الثوب لرواية ابي بصير قال سئل الصادق ع عن القيص يفرق فيه الرجل فيوض حتى يمتلئ القيص فقال لا بأس ان يحب ان يرشه بالماء فليغسله ورواية علي بن ابي حمزة قال سئل الصادق ع وانا حاضر عن رجل اجنب ثوبه فيفرق فيه قال لا بأس بان انه يفرق حتى انه يوشاء ان يعصره عصره قال فليطبخ الصادق ع في وجه الرجل فقال ان ابنته في ثوبه فافضه فالرواية الاولى ظاهرة بل صريحة في الاستحباب الثانية مشعرة بعدم الاستحباب الذي يلوح منها الاباحة ونفي لباس الكلبة والامر بالنفع انما وقع مما شاة للتأليف فيهم من الامتناع من ذلك والميل الى التنزه عن العرق المذكور كما ينادى به في ثوبه وقوله ان ابنته ومنها ذوالجرح في مقعدته بعد الصفرة بعد الاستحباب العيص البرنط قال سئل الرضا ع وانا حاضر فقال لبي جرحا في مقعدته واتوضا واستنجى ثم بعد ذلك اجد التكد والصفرة من المقعد فاعيد الوضوء فقال وقد انقبت فقال نعم قال لا ولكن رشه بالماء ولا تقدر الوضوء وهذا الموضع قل من ذكره من الاصحاب الظن من كلام من ذكره هو استحباب الرش كما هو مورد الخبر وقد تقدم نحوه في ثوب المجوس وعرق الخنزير به ينضم ما ذكره الاصحاب من الترادف مع النفع ومنها ما ورد في رواية عبد الرزيم القصير قال كتبت الى الحسن الاول ما سئله عن حق يبول فيلطم من ذلك شدة ويرى البول بعد البلل فقال يتوضا وينضم ثوبه مرة واحدة ورواه في غير مراسله وقل تقدم تحقيق الكلام في هذه الرواية في فروع المسئلة السادسة من البحث الثاني فيما ازالته من النجاسات وما يعف عنه قولنا جملة من المواضع التي لا يمكن الصلوة قد اشرنا فيها بالنفع والرش نذكرها في محالها تدن نعيم قد اشرنا في كلام جملة من الاصحاب في مسح اليد بالتراب من ملاقات بعض النجاسات بالبوسه قال الشيخ في نه وان من الانسان سيل كلبا او خنزيرا او شاة او اربا اذ فاقا

عن ابي عبد الله عليه السلام



او د زغة او صاغة ذميا او ناصبا معلنا بعد ذمة المحلثة وجب غسله ان كان رطباً وان كان يابساً مسحاً بالتراب قال المفيد ثم ان مسح الانسان كلباً او  
 خنزيراً او فارة او ذغاة وكان يابساً مسحاً بالتراب ثم قال واذا صاغ الكافر لم يكن في يده رطوبة مسحاً ببعض الحيطان او التراب حكاه في لفظ ابن حمزة ايجاب  
 مسح التراب بالتراب اذا صابه الكلب والخنزير والكافر غير رطوبة وحكي في المعبر عن الشيخ في انه قال كل نجاسة صابت البدن وكانت يابسة لا يجب غسلها وانما  
 يستحب مسح اليد بالتراب قد ذكر جمع من الاصحاب انهم لم يعرفوا المسح المذكور وجوباً واستحباً باوجهاً ولا دليلاً وقد ذكر في المنتهى استحبابه بيضم من ملاقات البدن  
 للكلب والخنزير باليسوسة بعد حكمه بوجوب الغسل مع كون الملاقات برطوبة ثم ذكر الدليل على ايجاب الغسل قال بعد ذلك اما مسح الجسد فشيء ذكره بعض  
 الاصحاب لم يثبت المسألة السابعة ستر في ذلك اعتبر المخرج من على ما نقل عنه في ازالة النجاسة بالقليل ردود الماء على النجاسة فلو عكس نجس الماء ولم  
 يغسل المحل لم يضر وبه قطع من جملة من كتبه انتهى قول قال في المنتهى ان ارد غسل الثوب بالماء القليل ينبغي ان يورد الماء ولو صبت في اناء ثم غسسه فيه لم يضر  
 قال السيد وهو جيد وفرق بين ورود النجاسة على الماء وورد الماء عليها وبذلك صرح ايضا في شرح فقال ويشترط الورد وحيث يمكن ونحوه في قوله فقال ويشترط  
 ورود الماء على النجاسة فلو عكس نجس الماء القليل لم يضر الا في نحو الاناء فانه يكفي ملاقاته ثم الانفصال وقال في كوفي الظاهر شرط ورود الماء على النجاسة لقوة  
 العمل اذا الوارد عامل للنوع عن ادخال اليد في الاناء فلو عكس نجس الماء ولم يضر هذا ممكن في غير الاولى وشبهها بما لا يمكن فيه الورد الا ان يكتفى بالرد  
 وروده ثم قال مع ان عدم اعتباره لم يتوجه لان احراز الماء بالنجاسة حاصل على كل تقدير والورد ولا يخرج من كونه ملاقاتاً للنجاسة انتهى انت خير بان القول  
 المرتضى على مذهب نجاسة الماء القليل كما تقدم في ابواب الياسمين الفرق بين ورود النجاسة على الماء وعكسه انما يكون نجاسة في الاول دون الثاني جيد لان الماء عند  
 حال وروده على النجاسة باق على الطهارة فيحصل التطهير به قطعاً واما على مذهب الجماعة من نجاسة القليل بالملاقاة فشكك في الملاقات حاصلة على كل من الحالين واليه شأنا  
 في كوفي في كلامه بقوله مع ان عدم اعتباره لم يتوجه الى اخره وبه يشكل الحكم بالطهارة بالماء القليل لانه قد ثبت القول بنجاسة الماء القليل ثم ثبت القول بالتطهير  
 بالماء القليل فاللزم من ذلك حصول الطهارة بالماء النجس لا يخرج من ذلك الا بعد رجوع ثلثة ذهاب كل منها ذهاب احدهما القول بطهارة الغسل واستثناءه  
 من نجاسة الماء القليل بالملاقاة وثانيها تخصيص النجاسة بالانفصال عن المحل المغسول وثالثها ان النجاسة لما نعت من التطهير ما ثبت قبل التطهير لا ما كانت حال  
 التطهير لا ما نعت من التطهير بل هو بدل بما حصلت نجاسته بذلك وتحقيق هذه الاقوال وما يتعلق بها من الابحاث في هذا المجال قد تقدم من قبل في المقام الثاني  
 من الفصل الثالث في الماء القليل المذكور من الباب الاول في مسألة الغسل من ختام الباب المذكور ثم لا يخفى ان من نقل عنه ايضا القول باشتراط الورد في التطهير  
 الشيخ <sup>في الحقيقة</sup> حيث قال في كتابه الكافي اناء ثم وقع الاناء في قليل نجس لم يجز استعماله ولا يعتد بذلك في غسل الاناء وقال في المعبر لو وقع اناء الويلويغ  
 في ماء قليل نجس لم يضر ولم يحصل من الغسل شيء اقول يمكن ان يكون عدم الاعتناء بهذا الغسل انما هو من حيث تقدمها على التعفير لما فيها انشاؤا للنجاسة من ان  
 الواجب اولا التعفير ثم الغسل فلو تقدم الغسل لم يجز ذلك لا من حيث ورود النجاسة على الماء اذا عرفت ذلك فاعلم ان ما ذكره من اعتبار الورد ولا يتم لهم في  
 الاولى ونحوها وهذا استثناء كوفي تاويل الورد فيها بالحل على اول الورد قال بعض الاصحاب بعد ان حكى كلام كوفي قوله فيها بالانكشاف في الاولى وشبهها  
 باول ورودها الحق انه لا يرد بالورد اكثر من هذا والا لم يتحقق الورد في شيء مما يحتاج فصل الغسل عنه في معونة شيء اخر قال في المعبر الذي ينبغي تحصيله  
 في هذا المقام ان يصنع اعتبار الورد على ان انتفاؤه يقتضي نجاسة الماء ومن المستبعد صلاحية ما حكم بنجاسته لرفع حكم النجاسة من غير من امض نظره في دليل انقضاء  
 القليل بالملاقاة راي انه مختص بما اذا وردت النجاسة على الماء فيجب ان يكون المعبر ما علمت ورود النجاسة على الماء ولا ورود الماء على النجاسة اذ بين الامر بين  
 فرق واضح واذا ثبت ان المعبر بما ذكرناه لم يوجب الاستثناء نحو الاولى ولا لتكلف حمل الورد على ما يقع ولا فان ورود النجاسة في جميع ذلك مقتضى المحذور انما  
 يتلوه من جهة انتهى قول مبني في الاشكال في هذه التكلفات كما في دفعه انما انشا ما قد ما ذكره من لزوم نجاسة الماء مع الورد وما ذكره ونحن فاحققنا سابقاً  
 في الموضوع المشأاليه انما انما لا مانع من النجاسة لحاصلة ان التطهير انما قام الدليل على منع التطهير بما تجس بابقا قبل التطهير بذلك اعترف ايضا صاحب المعبر  
 في هذا المقام بعد هذا الكلام فقال ان ذكره بان على القائلين بنجاسة الماء القليل تعويلاً على ان الماء القليل يفصل بملاقاة النجاسة باق وجه فرض  
 ان اعتبار ذلك مشكك اذ نجاسة الماء حاصلة على كل حال مستغنى الغسل عما مور به يصدق وان كان الوارد هو النجاسة ما هذا لفظه والفرق بينه وبين استعمال  
 ما حكم بنجاسته بغير هذا الوجه من مقتضيات التجسس قيام الدليل على عدم صلاحية ذلك للاستعمال وانتفاؤه في هذا فان دليل نجاسته انما يقتضي المنع من استعماله  
 في غسله واذا غسل الغسل الاول الذي منه نشاء الحكم بالتجسس فليس في الدليل ما يقتضي المنع من استعماله فيه بالنظر الى ازالة ذلك الحكم عنه انتهى اما عدله بعد  
 ذلك في هذا الكلام في ما نقله عن من من تخصيصه حصول النجاسة ما بعد الانفصال وما تكلف من استثناء ذلك للضرورة فيحتاج الى بيان القدر فيه وبيان ابطاله  
 شاف في الاقدام للعدل عنه الى ما ذكره لظهور صحة استقامته كحقيقاً فيما تقدم والى العالم المسألة السابعة بعثت النظم انه لا خلاف بين الاصحاب من  
 في انه اذا علم موضع النجاسة في ثوب نحو غسل ذلك الموضع فاعتوان اشتبه غسله او وقع فيه الاشتباه من الثوب كله وبعض نواحيه بالجملة كل موضع يحتمل كون  
 النجاسة فيه قال في المعبر ان مذهب علمائنا في المنتهى ان مذهب علمائنا اجمع وانما خالف فيه جماعة من العامة واذا حصل الاشتباه في ثوبين بحيث لا يميز بينهما النجس  
 وجب تطهيرهما معاً ولو تعذر صلب الصلوة الواحدة فيهما لم يربن والكلام في هذه المسئلة يقع في مقامين الاول فيما اذا حصل الاشتباه في الثوب الواحد وبذلك  
 على الحكم المذكور عدة روايات منها ما يصححه محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال في الثوب فيصيب الثوب فان عرفت مكانه فاغسله فان خطه عليك فاغسله كله وصحته من اربعة  
 الطولية وفيها قال قلت فاني قد علمت انه اصابه ولم ادر اين هو فاغسله قال يغسل ثوبك من الناحية التي ترى انه قد اصابها حتى يكون على يقين من طهارة ذلك  
 واعترض هذا الخبر في المنتهى بان ذكره لم يسنده الى الامام ثم فلا جهة فيه ان الشيخ وان في الصحيح ما ذكره الا ان في قدر واما في العلل في الصحيح من زيادة  
 من الباقر عليه السلام من الظاهر بين الظهور ان مثل زرارة لا يعتمد في احكام دينه على غير ما سمع ما اشتمل عليه الخبر من الاسئلة العديدة والمجمعة

فَلَا تَطْهَرُونَ فِي خِلَافِ الشَّيْءِ







بلوله وما ينبت على منصفه من ماء يدها ما يذكر جميع ذلك بعد ما عرفت من التلويح وتلويح غيره ما لا يحصى من غير ما صل  
خروج الأول ما ذكر من الحكم المذكور لا يختص بالتوبين بل يقع الاشتباه في ثلاثة وقد علم كون واحد منها نجسا يقينا فانه يصلي الفريضة الواحدة في اثنين منها خا  
اما لو تعد النجس لو كان ثوبان نجسين اشتبا بوثب لاهرنا نه يصلي الفريضة الواحدة فيما زاد على النجس بواحد لتصادف الصلوة الزائدة الطاهر فان كان النجس  
واحد اصل الفريضة مرتين في ثوبين وان كان اثنين صلاهما ثلاثا وهكذا رعا للترتيب فيصلي من وجبت عليه الظهر والعصر مثلا الظهر لا في كل منهما ثم العصر في كل  
منها لو كان الاشتباه بواحد بنجس لو صلى الظهر والعصر في أحدهما ثم زهره وصلى الفريضة في الآخر فقد صرح الاصحاب بالتصريح لتحقيق الترتيب استشكل ذلك  
بعض الفقهاء في الشروع في الثانية حتى يتحقق البرائة من الأولى هو جيد ولو صلى الظهر في أحدهما ثم صلى العصر في الآخر ثم صلى الظهر فيها صلى فيه العصر ثم صلى العصر  
صلى فيه الظهر لا في غيره وجب عادة العصر فيها صلى فيه العصر ولا يجوز ان يكون الطاهر هو ما وقعت فيه العصر الأولى الثالثة لو تعددت الثياب ضاق الوقت  
عن التكرار مع فساد الصلوة عادي بالتعذر العلم بالصلوة في الطاهر يفيق ويقل يتعين الصلوة في أحدها لا مكان كونه الطاهر ولا غفارة النجاسة عند تعذر زالتها  
ولا أن تعد وصفا لتأثر أهل من فقد نفسه لما ورد من النصوص الدالة على الصلوة في الثوب النجس بقينا فالمشبهة الأولى هو الآخر بمشبهة الثانية الثالثة قال  
في المنتهى لو كان معه ثوب يتيقن الطهارة تعين الصلوة فيه ولم يميزه ان يصلي في الثوبين لا متعددة ولا منفردة قال في ك بعد نقله وهو حسن الا ان وجه الجمع لا يبلغ  
حد الوجوب هو جيد الرابع قال في المنتهى لو كان أحدهما طاهرا والآخر نجسا نجاسة معفو عنها تأخير الصلوة في أيهما كان والأولى الصلوة في الطاهر قالوا  
لو كان أحد النجاستين المعفو عنها في الثوب قال من الأخرى كالأولى الصلوة في الأقل أقول أما حكمه بالأولوية في الصورة الأولى فجيده عليه يدل بعض الاخبار  
بالتقريب المذكور في ذلك ما قد تقدمت في بعض فروع المسئلة الرابعة من البحث الثالث فيما يجب ان التمه من النجاسات من المقصد الثالث في الاحكام واما في الصورة  
الثانية فحمل توقف لانه مع بقاء النجاسة وصحة الصلوة معها لا يظهر لا لوية نقصانها وجه كما لا يخفى الخامس قيل لو تعدد أحد المشبهين هل في الآخر  
وما ديا وقيل لا اكتفاء بالصلوة في البقية لجواز الصلوة في متيقن النجاسة أقول وهو جيد بناء على القول بذلك كما هو الظاهر مما على قول من يوجب الصلوة  
عادي فالنجس عنها هو القول الأول والله العالم **المسئلة الثامنة** خلف الاصحاب في ما لو لم يوجد لا الثوب النجس لا ضرورة تلحق بالية من  
برد ونحوه ولا يقدر على غسله فهل يجوز الصلوة فيه والحال كذا او تجب عليه الصلوة عادي وقد تقدم تحقيق البحث في هذه المسئلة في المسئلة الثامنة  
من البحث الثالث فليرجع اليها من احتاج اليها **المسئلة التاسعة** لو صلى بالنجاسة فلا يخفى اما ان يكون قد علم بها وصلى عا مدا ولم يعلم بالكلية او علم  
ونسى حال الدخول في الصلوة ولم يعلم الا بعد الفراغ او اذ اهل حال الصلوة وتحقيق الكلام في ذلك يتوقف على بطلان مقامات اربعة الاول ان يصلي  
فيه عالما عامدا ولا خلاف بين الاصحاب بطلان صلوته ووجوب الاعادة عليه قنا وخارجا قال في المعتمد هو اجماع من جعل طهارة البدن والثوب شرطا و  
الطلاق كلام كثير من الاصحاب صرح بعضهم انه لا فرق في العالم بالنجاسة بين ان يكون عالما بالحكم الشرعي وجاهلا فانه كالعالم في البطلان لان شرط التكليف  
العلم فيكون مكلفا بما يشترط في الصلوة وعدم معرفة ذلك تقصير منه مستند الى القربة فيكون قد ضاع تعريفه الى جهل فلا يكون معذورا لانه بعد ان وصل  
اليه وجوب الصلوة واشترطها بما هو لازم الفحص والتحقيق عما تقع معصية تفسد تركه ذلك خلا لانه بعد ان نقله كنه عن غيره انهم صرحوا بان جاهل الحكم عامد  
لان العلم ليس بشرط للتكليف ثم غرضه بانه مشكل ليقع تكليف الغافل الذي لا يدركه العلم بالنجاسة وادراكه لجهل الحكم عامدا فانه مشكل في وجوب الاعادة في الوقت مع الخلل  
بالعبادة وهو حق لعدم حصول الامتثال المقصود ببقاء التكليف تحت العهدة وان ارادوا انه كالعالم في وجوب الاعادة في وجوب الاعادة في الوقت مع الخلل  
متنازع ويتوقف على الدليل فان ثبت علمه او في بعض الصور ثبت الوجوب الاطلاق وان ارادوا انه كالعالم في استحقاق العقاب فشكل لان تكليف الجاهل بما هو  
جاهل به تكليف بالاطلاق نعم هو مكلف بالبحث والنظر في علمه وجوبها بالعقل والشرع فيا ثم تركها لا يترك ذلك المجهول كما هو واضح انتهى كلامه عليه جري  
جملة من تأخر عنه والتحقيق عند في المقام هو التفصيل بالنسبة الى ارباب المكلفين وان كلام كل من القائلين بعدم المعذورية والقائلين بالمعذورية ليس على إطلاقه  
وذلك لما حققنا في المقدمة الخامسة من مقدمات الكتاب من ان جهل علمه تعين احدهما ان يراد به الغفلة عن الحكم الشرعي بالكلية وهو الجهل التاذج وهذا هو  
الذي يجب القول بمعذورية في الاحكام لان تكليف الغافل الذي لا يدركه العلم بالنجاسة مستند الى الأدلة العقلية والنقلية عليه فيجب ان يحمل الاجابات المستفيضة بمعذورية  
الجاهل ثانيا ان يراد به الغير العالم وان كان شاك او ظاننا وهذا هو الذي يجب ان يقال بعدم معذورية عليه وتحمل الاخبار الواردة على عدم معذورية  
الجاهل كما تقدمت في المقدمة المذكورة وقد بينا ثمة ان الحكم في ذلك يختلف باختلاف الناس في انفسهم بالاحكام والتمييز بين الحلال والحرام وعدمه وقوة انفسهم  
وعقولهم وعدمها وبالجملة التحقيق المسئلة كما هو حقه قد تقدم في المقدمة المذكورة موضحا له ومبرها عليه بالاخبار الواردة عن الأئمة الاطهار رحمهم الله فليرجع اليه  
احتقيق الحال وازاحة الاشكال وادخل منه وابسط ما في كتابنا الذي في النسخة وبذلك يظهر ان الجاهل بالنجاسة الاول لاعادة عليه لا وقتا ولا خارجا لعدم  
الخطأ بالكلية ثم لو علم في الوقت لزمت الاعادة حيث ان وقت الخطأ بالنجاسة اما الغفلة فلا تتوقف على امر جديد وهذا هو الذي يتم فيه كلام صاحبك وتفصيله  
اما الجاهل بالنجاسة الثالثة فيجب عليه الاعادة وقتا وخارجا وذلك لتوجه التكليف اليه عدم ثبوت المعذورية بالجهل على هذا الوجه لانه عالم في الجملة ولما كنتم في الغفلة  
والتحقيق في الاحكام كما يشترط اليه قولهم في حجة المشهود لانه بعد ان وصل اليه وجوب الصلوة واشترطها بما هو لازم الفحص والتحقيق عما تقع معصية وتفسد فانه جيد  
في الجاهل بهذا المعنى وعليه تدل الاخبار كحجة عبد الرحمن بن الحجاج وحسنه يزيد الكناسي وصححه عبد الرحمن بن الحجاج الواردة في التزويج في العدة كما قد  
جميع ذلك في المقدمة المذكورة وينبغي ما ناكدا ما رواه الكلبيني عن الفضل بن اسمعيل الهاشمي عن ابيه قال شكوت الى الصادق ع ما القمن اهل بيته من استحقاقهم  
بالدين فقال يا اسمعيل لا تنكر ذلك من اهل بيتك فان الله سبحانه وتعالى جعل لكل اهل بيت حجة يوجب بها على اهل بيته في العقبة فيقال لهم انتم اولا ما كنتم  
انتم تروا هديه فيكم انتم تروا صلوته فيكم انتم تروا دينه فلهذا اقتديتم به فيكون حجة الله عليكم في العقبة وعن معوية بن عمار قال سمعت الصادق ع يقول ان الرجل

الصلوة  
في صور  
بالنجاسة

الصلوة  
في صور  
بالنجاسة



# في المطهات

منكم ليكون في المحلة فيجوز للتعلم يوم القيمة على جبرانه به فيقال لهم ان يكون فلا يكون فيكم انتم تعلموا كلامه انتم تعلموا بكائه في الليل فيكونا للتعلم عليهم والتعريف  
هو الدلالة على ان الله عز وجل يخرج على الجملة ما ياتونه لجهلهم من عبادات او غيرها بالصلوات الذين اظهرهم وعباداتهم وكنهم فينبغي لهم الاقتداء بهم والسؤال  
والفحص منهم ومنه يعلم ان لجهلهم فيصلوا بوجوب الصلوة وان لما شروها واما في موطأ في الجلة ورواها الصالحين وما عليهم من عليه من القيام بالشروط المحترمة  
الامور بالبطلة فانه يجب عليهم الفحص السؤال عن تلك الاحكام والاقتداء بهم كما دللت عليه لا بارا المشار اليها انفا ويعضدها ايضا الاخبار المستفيضة بالبر  
بالثبوت والتوقف عند الجهل بالحكم وعدم وجود من يسأل منه كقول في رواية هبة بن الحارث لا يسألكم فيما ينزل بكم مما لا تعلمون الا الكف فيه والتثبت والرد الى  
اثمة فيجملوكم فيه على الفصل بجلو عنكم فيه العي يعرفونكم فيه الحق الحديث وامان لم يصل اليه العلم بهذه الاشياء كمن نشأ في البادية مثلا واخذ الصلوة  
من امثاله من الجهل او الراسيتق ..... الغالب عليها الجهل امثاله من النساء والبله فقولاء من القسم الاول كما لا يخفى اقول فمن علم حول هذا التفصيل  
في معنى الجاهل ولكن لم يمتد للدخول فيه الفاضل المحقق الذي بيده في حديث قال في هذا المقام وان كان جاهلا بالمسئلة ففيل حكمه حكم العامد فيه تأمل اذ  
الاجماع غير ظاهر الاخبار المستفيضة صريحة في ذلك والحق لو ارد بعد الصلوة مع النجاسة والورد بالصلوة مع الطهارة المستزمنة له غير واصل لا ينفلا  
الاستدلال بالنهي المفيد للعبادة لعدم علمه بالتكليف فكيف يكون منه يلعنه ولما هو المشهور من الخبر لنا في سعة ما لم يعلموا او تعلموا ما علم من شرطية  
الطهارة في الثوب البدن للصلوة مكم حتى يعدم بانعدامه مع ان الاعادة تحتاج الى دليل جديد لان يقال انه وصل اليه وجوب الصلوة واشترطها بما هو  
فهو بعقله مكلف بالتحقق في الصلوة مع الطهارة وقالوا شرط التكليف هو امكن العلم فهو مقصر ومقطع عن نفسه بان لم يعلم فلو كان مثله معدو والكن  
فيما عظيم الدين فاما ما كان هذا ايضا من المشكلات انتهى كلامه اقول لا اشكال الحمد لله الملك المتعال بعد ما وضعا من التفصيل في معنى الجاهل في هذا المجال اما  
قوله فهو بعقله مكلف فبما انه مكلف بالاخبار ايضا كما عرف من الاخبار الدالة على وجوب الفحص السؤال على الجاهل بالمعنى الثلاثة وان ايدتها الادلة العقلية  
ايضا وعليك بالتوثيق بهذا التحقيق لتجوبه في جملة من الاحكام من الحج المصيق هذا واما الاخبار الدالة على بطلان صلوة العالم العامد فهي كثيرة وفيها محجة  
معتبرة من صلواتهم قال ان رايت المتيقن او بعد ما تدخل في الصلوة فعليك بالاعادة الصلوة وان انت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه  
ثم رايت بعد فلا اعادة عليك وكذا البول وحسنه عبد الله بن سنان قال سئلت الصادق ع ما اصاب ثوبه نجاسة او دم قال ان كان علم انه اصاب ثوبه نجاسة قبل  
ان يصل فيه فلم يغسله فعليه ان يعيد الصلوة وان كان انه يرى اصابه شيء فلم ير شيئا جزاه ان ينفضه بالماء ويصيته اسمعيل بن عمار عن الباقر ع قال  
في الدم يكون في الثوب الى ان قال ان كان اكثر من درهم وكان راه ولم يغسله حتى يصلي فليعد صلوته وان لم يكن راه حتى يصلي فلا يعيد الصلوة المقام  
الثلاثة ان يصل جاهلا بها والاشهر الاظهر صحة صلوته وقال الشيخ في طبعه الوقت لا خارجة ونقل عنه انه اختار في باب المياه من رواية سفيان بن عيينة عن  
هذا القول وحملته في كرى علم لم يستبرئ منه وثوبه عند المظنة للرواية وظل الاحباب بالاتفاق على عدم وجوب الفحص لولم يعلم خرج الوقت ونقل في التراثر  
وابن هجر في المذهب الاجماع عليه ونسبه المنتهى الاكثر علما ثاموذا بالاختلاف فيه وهو الظاهر ايضا من عبارة الخلاف حيث قال فيه مسئلة اذا صلى ثم رأى على ثوبه نجاسة  
او بدنه تحقق انها كانت عليه حين الصلوة ولم يكن علمها قبل اختلاف محاباته في ذلك واختلفوا في ما اثم منهم من قال يجب الاعادة على كل حال وقال العبد ذلك  
ومنه من قال ان علمه في الوقت اعاد وان لم يعلم الا بعد خروج الوقت لم يعيد انتهى العجبة اقتصر على القولين الخالفين في المسئلة ولم ينقل القول المشهور وهو عدم  
الاعادة مطلقا وكيف كان فالظن هو القول الاول للاخبار الكثيرة ومنها ما يصححه محمد بن مسلم وصححه الجعفر المتقدمان ومنها ما يصححه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن  
الصادق ع قال سئلت عن رجل صلى في ثوبه نجاسة او دم حتى فرغ من صلوته ثم علم قال قد مضت صلوته ولا شيء عليه يصححه زرارة عن الباقر ع الطويلة وفيها قلت  
فان ظننت انه قد اصابه ولم اتيقن ذلك فنظرت فلم ار شيئا ثم صليت فيه فرايت فيه قال تغسله ولا تعيد الصلوة ورواية ابي بصير عن الصادق ع قال ان اصاب ثوب  
الرجل الدم فصل في فيه وهو لا يعلم فلا اعادة عليه الحديث وحسنه عبد الله بن سنان المتقدمه الان ما تقدم برواية الشيخ واما برواية الكليني فقال فيها بعد قوله  
فعليه ان يعيد ما صلى وان كان لم يعلم فليس عليه اعادة الاخر ما تقدم ومصححه علي بن جعفر المروزي في قرب الاسناد عن اخيه ع وسألت ابا عبد الله ع في المطلب الا في دينها  
كان قد راه وصلى فليعتد بتلك الصلوة ثم يغسله ويؤتيه ايضا مصححه محمد بن مسلم قال سئلت عن الرجل يرى في ثوبه نجاسة وما هو يصلي قال لا يؤذنه حتى ينصرف  
ومصححه العيص بن القاسم قال سئلت الصادق ع عن رجل صلى في ثوبه نجاسة او ما اثم ان صاحب الثوب اخبره انه لا يصل فيه قال لا يعيد شيئا من صلوته هذا ما وقفت  
عليه من اخبار المسئلة وكلها كما ترى ظاهرة الدلالة على صحة القول المشهور في الكلام فيما ذكره في من الكلام بالنسبة الى النجاسة المظنونة والفرق بينها وبين الجهل  
جهلا ساذجا حيث انه فصل في صورة الظن بين الاجتهاد بالنظر وعدمه فوجب الاعادة على الثلاثة دون الاول قال في كرى بعد نقل مصححه محمد بن مسلم المتقدمه  
المتقدمة لقوله وان انت نظرت في ثوبك ما صورته ولو قيل بعدم الاعادة على من اجتهد قبل الصلوة ويعيد غير ما كان هذا الخبر ولقول الصادق ع في المظنة  
ثم يوجد عدم صلواتك اما انك لو كنت غسلت انت لم يكن عليك شيء ان لم يكن لحدث قول ثالث انتهى اعترضه في ذلك جملة من المتأخرين منهم السيد ك اقول ان  
ظاهر الشيخين والصلوة في القول بذلك وان لم يعثر عليه شيئا المشار اليه لهم الاستدلال عليه ما هو صريح من دليله اما المفيدة فانه قال بعد ان ذكر وجوب  
الاعادة على من لم يعلم انه صلى على طهارة ثم شك في انكشاف ثوبه ما صورته فكذلك من صلى في الثوب ظن انه طاهر ثم عرف بعد ذلك انه كان نجسا ففطر في صلوة  
من غير تأمل لما عاد الصلوة وظل الشيخ موافقة حيث استدلل به بارواه عن منصوص القليل عن الصادق ع قال سئلت عن رجل اصابته نجاسة بالليل فاعتسأ وصلى  
فما اصبغ نظرها في ثوبه نجاسة فقال الحمد لله الذي لم يدع شيئا الا وقد جعل له محذرا ان كان حين قام فنظر فلم ير شيئا فلا اعادة عليه ان كان حين قام لم ينظر  
فعليه الاعادة واما الصلوة فانه في الغيبة سلا قال وقد روي في الحديث انه كان الرجل حين قام فنظر فوجد ثوبا عليه نجاسة فغسله ولم يطلب  
فعليه ان يغسله ويعيد صلوته وبعضها دللت عليه ما تان الروايتان قوله في مصححه محمد بن مسلم المتقدمه وان انت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه

في المطهات في ثوبه نجاسة او دم حتى فرغ من صلوته ثم علم قال قد مضت صلوته ولا شيء عليه يصححه زرارة عن الباقر ع الطويلة وفيها قلت فان ظننت انه قد اصابه ولم اتيقن ذلك فنظرت فلم ار شيئا ثم صليت فيه فرايت فيه قال تغسله ولا تعيد الصلوة ورواية ابي بصير عن الصادق ع قال ان اصاب ثوب الرجل الدم فصل في فيه وهو لا يعلم فلا اعادة عليه الحديث وحسنه عبد الله بن سنان المتقدمه الان ما تقدم برواية الشيخ واما برواية الكليني فقال فيها بعد قوله فعليه ان يعيد ما صلى وان كان لم يعلم فليس عليه اعادة الاخر ما تقدم ومصححه علي بن جعفر المروزي في قرب الاسناد عن اخيه ع وسألت ابا عبد الله ع في المطلب الا في دينها كان قد راه وصلى فليعتد بتلك الصلوة ثم يغسله ويؤتيه ايضا مصححه محمد بن مسلم قال سئلت عن الرجل يرى في ثوبه نجاسة وما هو يصلي قال لا يؤذنه حتى ينصرف ومصححه العيص بن القاسم قال سئلت الصادق ع عن رجل صلى في ثوبه نجاسة او ما اثم ان صاحب الثوب اخبره انه لا يصل فيه قال لا يعيد شيئا من صلوته هذا ما وقفت عليه من اخبار المسئلة وكلها كما ترى ظاهرة الدلالة على صحة القول المشهور في الكلام فيما ذكره في من الكلام بالنسبة الى النجاسة المظنونة والفرق بينها وبين الجهل جهلا ساذجا حيث انه فصل في صورة الظن بين الاجتهاد بالنظر وعدمه فوجب الاعادة على الثلاثة دون الاول قال في كرى بعد نقل مصححه محمد بن مسلم المتقدمه المتقدمة لقوله وان انت نظرت في ثوبك ما صورته ولو قيل بعدم الاعادة على من اجتهد قبل الصلوة ويعيد غير ما كان هذا الخبر ولقول الصادق ع في المظنة ثم يوجد عدم صلواتك اما انك لو كنت غسلت انت لم يكن عليك شيء ان لم يكن لحدث قول ثالث انتهى اعترضه في ذلك جملة من المتأخرين منهم السيد ك اقول ان ظاهر الشيخين والصلوة في القول بذلك وان لم يعثر عليه شيئا المشار اليه لهم الاستدلال عليه ما هو صريح من دليله اما المفيدة فانه قال بعد ان ذكر وجوب الاعادة على من لم يعلم انه صلى على طهارة ثم شك في انكشاف ثوبه ما صورته فكذلك من صلى في الثوب ظن انه طاهر ثم عرف بعد ذلك انه كان نجسا ففطر في صلوة من غير تأمل لما عاد الصلوة وظل الشيخ موافقة حيث استدلل به بارواه عن منصوص القليل عن الصادق ع قال سئلت عن رجل اصابته نجاسة بالليل فاعتسأ وصلى فما اصبغ نظرها في ثوبه نجاسة فقال الحمد لله الذي لم يدع شيئا الا وقد جعل له محذرا ان كان حين قام فنظر فلم ير شيئا فلا اعادة عليه ان كان حين قام لم ينظر فعليه الاعادة واما الصلوة فانه في الغيبة سلا قال وقد روي في الحديث انه كان الرجل حين قام فنظر فوجد ثوبا عليه نجاسة فغسله ولم يطلب فعليه ان يغسله ويعيد صلوته وبعضها دللت عليه ما تان الروايتان قوله في مصححه محمد بن مسلم المتقدمه وان انت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه

ثم داني



ثم رايته بعد فلا اعاده عليك اذ لم تنظر فعليك الاعادة يثير اليه قوله في محبة زيارته وان كان في كلام الراوي قلت فان لم تنظر اليه  
اصابه ولم اتقن فظننته لم ار شيئا ثم صليت فيه فرايته فيه قال تفعله ولا تعيد الصلوة فان لم يجز اجب عدم اعادة الصلوة قد ترتب هنا عطف الاصابة مع النظر  
وعدم الرؤية فيفهم منه ترتب الاعادة مع النظر المذكور وعدم النظر بالجملة فظن الروايات المذكورة ولا سيما الاولى هو ما ذكره او ذلك لاجلاء وتر  
انه وما يشكك ذلك باعتبار بناء المصطلح على يقين الطهارة انه لا يجب عليه الفحص في الثوب لطلب نجاسته متعلقا او شك فيها لما يفهم من جملة من الاخبار وقد  
تقدمت من النهي عن التوالع ما يشترط من سواك المسلمين وان ذلك يقتضي الدين وما يستفاد من محبة زيارته الطويلة وفيها بعده اقدمنا نقله هنا منها  
من قوله قلت فان لم تنظر اليه قلت لم ذلك قال لا تنظر كنت على يقين من طهارة ثوبك ثم شككت فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك الى ان قال فعمل على  
ان شككت في انه اصابه شيء ان نظرت فيه قال لا ولكنك انما تريد ان تذهب عنك الشك الذي في نفسك الحديث وهي صريحة كما ترى في البناء على يقين الطهارة كما  
هي القاعدة المقررة المتفق عليها والنظر في مقام الظن والشك انما هو مستحب لا ذهاب سوسة الشيطان والمراد بالشك في الخبر ما يشكك في كونه حقيقيا  
في محل اليقين والمراد بالشك هنا ما يقابل اليقين الشامل للظن والشك بالمعنى المصطلح وح فيمكن حمل الاعادة في تلك الاخبار على الاستحباب اللهم  
ان يقال انه لا منافاة بين عدم وجوب النظر عليه من اول الامر وجوب الاعادة لو ظهرت النجاسة في الصورة المذكورة لعدم فحصه عنها وطلبها وتظهر  
الفائدة في صحة صلوة مع استمرار الاشتباه ونظيره في الاحكام غير عزيز فان من صلى مع اشتباه الوقت باسما على ظن دخوله ثم ظهر خلاف ظنه بان كانت صلوة  
قبل الوقت فانه بعيد وان كانت صلوة مع استمرار الاشتباه ونظيره في الاحكام غير عزيز فان من صلى مع اشتباه الوقت باسما على ظن دخوله ثم ظهر خلاف ظنه بان كانت صلوة  
داخل تحت قوله نعم ومن بعد حد ود الله تحت قوله نعم ان الله عز وجل لكل شيء عذابا لمن تعذر ذلك الحد حدا وهذه الروايات لا معارض لها الجواب هو  
الاطلاق في الروايات الدالة على عدم وجوب الاعادة على الجاهل قضية الجمع توجب تقييدا لطلقاتها هذه الروايات لكونها مختصة على هذا فيكون الجواب  
مخصوصا بالجهل الشاخص المختص من حصول الظن بالكلية وبذلك يظهر قوة القول المذكور وبعضه انه لا وفق بالاحتياط بقوله في هذه الروايات  
المذكورة انما هو نجاسة المنة الا ان ظاهر عبارة المفيد مطلق النجاسة وكذا كلام الشهيد وهو كذلك اذ لا خصوصية للمنة بذلك في الاخبار المذكورة ايضا الاعادة  
وتتأخر خارجا وهو ظاهر لقائلين بذلك واما ما ذهب اليه الشيخ من الاعادة في الوقت فنقل عنه انه استدلى عليه بان لو علم النجاسة في ثوب الصلوة وجب عليه الاعادة  
نكلا اذ اعلم في الوقت بعد الفراغ وجب عليه بمنع الملازمة اذ لا دليل عليها وبالجملة تضعفه لظهور ما بين يدينا بعد تلك الاخبار الصحاح والحناء وانصفه في القول  
بالاعادة بعد الوقت في مقام روايتان اقدمهما ما رواه الشيخ في الصحيح عن وهب بن عبد ربه عن الصادق ع في الجنبه تصيب الثوب لم يعلم بها صاحبه  
فصلته فيه ثم يعلم قال بعيد اذ لم يكن علم والثاني ما رواه عن ابي بصير عن الصادق ع قال سئل عن رجل صلى في ثوبه بول او جبانة فقال علم به او لم  
فعلية عادة الصلوة اذ اعلم وظاهر الدلالة على القول بالاعادة مطلقا والشيخ قد اجاب عن الاولى في الجمل على انه لم يعلم في حال الصلوة وكان قد سبقه العلم بحصول  
النجاسة في الثوب لا يخفى بعد ذلك على الاستحباب وبعضه على الاستفهام لانكار محذوف الحزبة وبعضه على زيادة حرف التثنية في قوله الراوي الثانية حملها الشيخ  
على عدم العلم بحال الاشتغال بالصلوة وبعضه على الاستحباب قول وكيف كان فما لا يبلغان قوة المعارضة من الاخبار الصحيحة التي هي المعتمدة بعلم الطائفة  
المحققين حديثا وقد يما فيها من المرجحين الى تأويلها حسب ما ورد عنهم الروايات فاما اشتبه علينا والله العالم **المقام الثالث** ان يصلي فيها ناسيا وقد  
في ذلك كلام الاصحاب على قول ثالث ان يبيد الوقت لا خارج وهو المشهور بين المتأخرين وادبها استحباب الاعادة واليه ذهب جملة من متأخري  
المتأخرين كصاحب وغيره وينبغي ان يعلم ولا ان ظاهر كلام الاصحاب في هذا المقام الفرق بين نجاسة الاستنجاء وغيرها من افراد النجاسات وذلك فانهم قد  
صرحوا بان لو صلى ناسيا الاستنجاء فالمشهور وجوب الاعادة وقتا وخارجا وقال ابن الجبلي ان ترك غسل البول ناسيا يجتنب الاعادة في الوقت وتحت  
بعد الوقت وقال ابو جعفر بن بابويه ومن صلى وذكر بعد ما صلى انه لم يغسل ذكره يعيد الوضوء والصلوة ومن نسي ان يستنجي من الغائط حتى يصلي لم يعيد  
كذا نقله في وقت واما الصلوة في النجاسة بغير ذلك فليس مشهور بين المتقدمين هو وجوب الاعادة وقتا وخارجا حتى دعي ابن ادريس عليه الاجماع وذكر بان لو لا  
الاجماع كذا نقل عنه في ذلك والذي نفت عليه من كلامه في السرائر في هذا المقام خلاف ذلك حيث انه بعد ذكر المسئلة ادعى فيها عدم الخلاف الا من الشيخ في  
وما ذكره عنه من قوله لا الاجماع لما صلا اليه ليس له اثر في الموضوع المذكور وحتمنا نقل صاحب كنه عن غير السرائر اذ منه في غير موضع المسئلة بعيدا كما لا يخفى  
فينبغي التمسك بالامثال ذلك وحكي العلامة في كونه في باب الاستنجاء وحكم الصلوة مع نسيانه من انها من جزئيات هذه المسئلة التي نحن فيها على الخلاف  
ما المشهور بينهم هذا القول بذلك يظهر ان ما ذكره في كونه في باب الاستنجاء وحكم الصلوة مع نسيانه من انها من جزئيات هذه المسئلة التي نحن فيها على الخلاف  
لا يخلو من نظر ان اذ عند الاحتياط هو ليس كالمعزوت وان اراد باعتبار الدليل فيمكن وقد تقدم الكلام في الاخبار المتعلقة بالاستنجاء وبسط البحث فيها في  
الباب الثاني من الابواب التي تدبر عليها الكتاب في الكلام في اخبار هذه المسئلة وتحقيق البحث فيها فنقول بما لا شك في كونه من الاخبار الدالة على الاعادة  
مطلوبها حسنة محمد بن مسلم الواردة في الدم حيث قال ع وان كنت قد رايته وهو اكثر من مقدار درهم فضيعة غسله وصليت فيه صلوات كثيرة فاعدا ما صليت فيه  
ورواية ابي بصير في الدم ايضا قال فيها وان علم قبل ان يصلي ونسي فعلية لاعادة ورواية سماعة عن الرجل يوشى به الدم فينسى ان يغسله حتى يصلي فليعد صلوة في  
هم بالشيء اذا كان في ثوبه عقوبة لنسيان وصيحة الجحفة في الدم ايضا قال وان كان اكثر من مقدار درهم ومحيطة ان يغفر في نطق الدم يعلم به فينسى ان يغسله فيصلي فيه  
درج في الدم ايضا قال وان كان قد رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس ان يكون مقدار درهم بمجمعة يغسله يعيد صلوة ومحيطة زيارته قال قلت له اصاب ثوبي  
ثم يذكر بعد ما صلى يعيد صلوة قال يغسله ولا يعيد صلوة الا ان يكون مقدار درهم بمجمعة يغسله يعيد صلوة ومحيطة زيارته قال قلت له اصاب ثوبي  
دم دما في غير موضع من ثوبي فقلت انما اصاب الما ناصب فحشر الصلوة ونسيت ان يوشى به شيئا وصليت ثم ان ذكرت بعد ذلك قال يعيد

وذكر في كتاب الطهارة



وكان على أن لا يفتقر

وتغسله قلت فان لم يكن رايه موضع غلته انه قد اصابه فطلبت فلم اقدر عليه فلما صليت فجدته قال تغسله وتعيد ودوايه ابن مسكان قال بعثت بمسئلة الى ابي  
 جمع ابراهيم بن ميمون قلت اسئله عن الرجل يبول فيصيب نفسه قدر نكته من بوله فيصلي فيه ثم يذكر انه لم يغسله قال يغسله يعيد صلوته ويحيي على ابراهيم  
 المروية في قرب الاسناد وكتاب المسائل عن اخيه محمد قال سئل عن رجل احتجم فاصاب ثوبه دم فلم يعلم به حتى اذا كان من الغد كيف يصنع قال ان كان رايه لم  
 يغسله فليغسل جميع ما فاته على قدر ما كان يصلي ولا ينقص منه شي وان كان رايه وقد صلي فليغسل بتلك الصلوة وتمايدل على عدم الاعادة في هذه الصورة  
 صحيحه العلا عن الصادق قال سئل عن الرجل يصيب ثوبه الشئ ينسبه فيفسد ان يغسله فيصلي فيه ثم يذكر انه لم يكن غسله ايعيد الصلوة قال لا يعيد قد مضت  
 الصلوة وكتبت له ظاهر ما عدم الاعادة في الوقت وخارج به بتقريب التعليل المذكور فيها المشعر يكونها بعد الفراغ منها قد كتبت له لكونها على ظاهر الصفة  
 ويظهر من المعبر الميل الى العمل بمضمونها حيث قال دعك ان هذه الرواية حسنة والاسول تطابقها لانه صلى صلوة مشروعة ما موراهما فيسقط الفرض بها و  
 مراده بالحسن هنا يعني بالنسبة الى مذهبها وما تضمنته من الحكم الحسن باعتبار السند لان هذا الاصطلاح في التقسيم للاقسام المشهورة اما وقع بعيد ان  
 كان وقع الحديث به في زمانه كما يشعر طعن في الخبر في المعبر بضعف الاسناد الا ان استقرار الاصطلاح المذكور انما وقع من تلميذ العلامة فلا يتوهم لنا  
 في كلامه بقول كلامه هنا في اختياره العمل بهذه الرواية مع ان بازامها من الاخبار وما عرفت والترجيح فاجاب تلك الاخبار لكثرة ما تعدد ما اعتضادها بالثبوت  
 بين المتقدمين كما عرفت الخالف مجهول القائل كما تقدم والشيخ وان خالف الاستصحاب لما ذكره من التفصيل بين الوقت وخارجة الا انه في جميع كتبه قد وافق  
 الاصحاب كما نقله ابن ادريس في التستر حيث انه عرفت ادعى الاجماع الامن الشيخ في الاستصحاب وبالجملة فلك لا عرفت لاختياره العمل بهذه الرواية وعدم الجواب  
 بازائها وجهها والشيخ في الاستصحاب قد جمع بين الاخبار بجملة واما ما اذا ذكر في الوقت ورواية العلي عليه ما ذكر خارج الوقت واستدل على هذا الجمع  
 بصححه على بن مزيار قال كتب اليه سليمان بن شاذان يخبره انه قال في كلمة الليل انه اذا نكثه برد نقطة من البول لم يشك انه اصابه ولم يره وانه مسح بخرقة ثم  
 ان يغسله وتمسح بدهن ومسح به كفيه وجهه راسه ثم توضأ وضوء الصلوة فصلى واجاب بجواب قرأه بخطه اما ما توهمت بما اصاب يدك فليكن شئ الا اما  
 تحقق فان تحققت ذلك كنت حقيقا ان تعيد الصلوة التي كنت صليتها من بذلك الوضوء بعينه ما كان منهن في وقتها وما فات وقتها فلا اعادة عليك  
 لها من قبل ان الرجل اذا كان ثوبه نجسا لم يعيد صلوته الا ما كان في وقت واذا كان نجسا او على غير وضوء فعليه عادة الصلوات المكتوبات اللواتي فاتت  
 لان الثوب نجس لا الجسد فافعل على ذلك انما الله تعالى وجل المتأخرين قد تبعوا في ذلك واعترض هذه الرواية في كذا فقال هي مع طرق الضعف اليها من  
 السند بجملة المكاتبة بجملة المتن ايضا بل ربما افادت بظاهر ما عدم اعتبارها بصل الوضوء وهو مشكل الا ان يحمل قوله فان تحققت وضوء البول اليد  
 على وجه لا يكون في اعضا الوضوء تنقوا قول وفيما ذكره من الجمع المذكور عند نظر من وجهين احدهما ان من جملة اخبار وجوب الاعادة حسنة محمد بن مسلم المتقدم وقوله  
 فيها وان كنت قد رايت هو اكثر من مقدار درهم فضيغت غسله وصليت في ثوبه فاعاد ما صليت فيه وظاهرها كما ترى انه صلى في النجاسة صلات كثيرة ومن  
 ان هذه الصلوات بلفظ الجمع وصف لكثرة فاكثرها انما يقع خارج الوقت فالاعادة تقع خارج الوقت البته فلا يتم ما ذكره ونحوها يصح على بن جعفر المتقدم  
 نقلها من الكتابين المشار اليهما ثم فان ظاهرها عموم الحكم للعامة والناس في الوقت وخارجة لان فرضه قد وثبت عدم غسله اعم من ان يكون سابقا او  
 الصلوة ودفع الامر بلفظ القضاء والتبعية المقصود بجمع ما فاته يعطى ان ذلك في خارج الوقت وان الفاتت صلات متعددة ويؤكد ان فرض الرواية  
 للنجاسة انما وقع من الغد بعد صلات تلك الصلوات في اليوم السابق وما عدا هذين الخبرين وان كان مطلقا يقبل التعقيب بما ذكره الا ان هذين الخبرين يقبلان  
 ذلك في غير ذلك من اخبار المسئلة على ما ذكره وبه يظهر بطلانه وابقاء الاخبار المطلقة على اطلاقها كما هو المشهور لما توفيناها ان ما استندوا اليه حمل تلك  
 الاخبار على وجوب الاعادة في الوقت من صحة على بن مزيار المذكورة فالخط فاية من الاشكال المانع من الاشتنا اليها في الاستدلال فانه لا ينبغي على من اتمل الرواية  
 المذكورة بعين التحقيق ما فيها من الاشكال العديدة والاحتمالات البعيدة بل الغير الذي قد بذل في صرح جملة من الاصحاب في الباب الاول انها تقتضي عدم اشتراطها  
 اعضا الوضوء قبل ودوامه عليه وهو موجب للتحقيق فكيف يصح رفع الحديث به لانه ان ذلك الوضوء الذي قد توضحا اما ان يكون صحيحا ام لا وعلى كلا التقديرين  
 فالمنافاة حاصلة في البين اقله الاول فان ظاهر امرهم باعادة الصلوة التي صليها بذلك الوضوء بعينه مشروبان منشأ الاعادة فكل الوضوء واملحظ الثاني فلا  
 اخر الخبر لعل ان في الوضوء يقتضي قضاء الغوايت مع انه حكم فيه بان ما فات وقتها فلا اعادة عليه قد حمل بعضهم الوضوء في قوله بذلك الوضوء بعينه على التمسح  
 والذهن قال فانه معنى لغوي ولا يخفى ما فيه من البعد التام الثالث ان اليد الماسحة للراس لا ينبغي تجسيها بعلامته الراس لاجل نجاسة فضيلة الرطوبة التي عليها الرابع  
 قوله كنت حقيقا ان تعيد الصلوة التي صليتها من بذلك الوضوء يعطى انه لو احدث عيب في ذلك الوضوء وتوضأ وضوءا وصلى صلات فانه لا يعيد ما مع ان العلة  
 مشتركة واجاب بعضهم عن الاشكال الاول بالترام ذلك قال لانه لم يرق لنا دليل تام على بطلان الوضوء فلما ان نلتزم عدم الاشتراط والاكتفاء في زالة الحديث ورفع  
 بوزن دعاء واحد انتهى وفيه مع تسليم صحة ما ادعاه ان المفهوم من الروايات الواردة في تطهير الثوب البدن من نجاسة البول وجوب المرتين وهذا القائل من جملة  
 القائلين بذلك فكيف يتم ما ذكره هنا اما ما اجاب به في كذا مما قد نقله عنه وقوله الا ان يحمل ان تحققت آفة فيمدان السؤال قد تضمن انه اصاب كفه لم يشك في  
 انه اصابه الا ان الامام في الجواب لاجل بيان شقوق المسئلة واستيفاء احكامها رد له بين التوهم والتحقيق في اصابة البول اليد فقال ان كان على جهة التوهم فليس  
 وان خفت ذلك يعني اصابة البول اليد فالتحقيق راجع الى اصابة البول اليد فكيف يتم حمل على اصابة البدن على وجه لا يصيب اعضا الوضوء كاذن قدس ستره  
 ايضه عن الاشكال الثالث انه ليس في كلام السائل ما يقتضي استيعاب الراس بمسح الدهن فلعلم مقدار ما يقع عليه مسح الوضوء فيمسح بذلك الدهن وهو قد  
 اطاع على ذلك ولا يخفى ما في ذلك من التكلف الخروج عن الظاهر الى اقصى غايات البعد اجاب شيخنا البهائي في جملتين عن الاشكال الرابع فقال ولم تكلف ان يقول  
 لعلة ان يدلك الوضوء بعينه الوضوء النوي الخامس على الواقع بعد الدفن وقبل تطهير البدن وهذا التمسح ان كان كما ترى الا انه يحمل جميع في ذاته انتهى وبالجملة



فصل في خبر المذكور على غاية من التحفظ ثم ظهور ذلك في هذه التحولات في دفع هذه الاشكالات لا يجب نقضه في مقام الاستدلال بل قد جازت الواقي حيث  
قال بعد نقل الرواية المذكورة من هذه الرواية غير واضح وبما تضمنت بكلمات لا فائدة في ايرادها ويشهد ان يكون قد وقع فيه غلط من النسخ انتهى بعض فضلا  
المتاخرين جعل بعض هذه الاشكالات المذكورة منشأ الاضطراب الموجب لتلخيص هذا وما قدما نقله عنك في اعتراضه على رد الرواية فهو منظور فيه لان  
الاعتماد في صحة الخبر المذكور انما هو على كلام الثقة الجليل عليه بن مزيار وقوله فاجابه بجواب قرر منه بجملة ويحتمل ان يكون مراده الطعن بها الى المكتوب  
كما طعن به جده في من عليه هذه الرواية لا ذكره في حق طهارة وانصرف الى المكاتب فيه ايتم ان مزيار عليه بن في جلالته شانه لا يثبت مثل هذه العبارة الغير الواضحة  
على لا يعتمد على غيره في شيء من الامكام كما هو مؤتمن في امثال هذا المقام وما جاعته من فضلاء متاخرين المتأخرين لما اذا وانه جمع الشيخ من الاخلال الى  
الجمع بين الاخبار بجل اخبار الامة على الاستصحاب في ان بعد كلام في المسئلة والظاهر عدم وجوب الامة لقصة مستند ومطابقة مقتضى الأصل  
العيومات وحملها تضمن الامر بالاعادة على الاستصحاب فيه ولا ما قدما ذكره في غير موضع من انه لا مستند لهذا الجمع وان تكرره بينهم في جميع ابواب الفقه  
بل ظهور القواعد الامولية المستنبطه ما عديم تقتضيه فان طاهر الاخبار الوجوب بالاختلاف والحمل على الاستصحاب مجاز لا يصح اليه الامع القرينة  
اختلاف الاخبار ليس من قرين المجاز لان الاستصحاب حكم شرعي يحتاج ثبوته الى الدليل الواضح وبجرح اختلاف الاخبار لا يوجب ذلك ثانيا ان الامر  
بالاعادة قد ورد في اخبار متعددة وبجاسات متفرقة ومقامات متباينة فيها الصحيح والحسن والموثق وغيرها كما تقدم لك ذكره وما استند  
اليه رواية واحدة وان وقع سندها ومن القواعد المقررة في كلامهم كلام اهل العصمة الترجيح بالشهرة يعني في الرواية سيما مع اعتضادها بالشهرة في الفتوى  
فكيف يصح الحكم بترجيح تلك الرواية على هذه الاخبار والحال كما عرفت ولا يخفى ان ترجيحها على هذه الاخبار والحال ان فيها الصحيح باصطلاحه خلاف قاعدة  
التنقيح عليها في اكثر المواضع شرعية واعتضاد تلك الرواية بالعموم ومطابقة الأصول غير محتمل فان الأصل يجب الخروج عنه بمقتضى الدليل العمومي يجب  
تخصيصها وبالمجمل فانه لما تعارضت هذه الرواية بآثار الاخبار المسئلة وكان الترجيح في جانب الاخبار المذكورة كمن يمان كرناه من الوجوه فانه لا يبقى  
للتمسك بهذا الأصل الا بالعموم وجهه كما لا يخفى وثالث ان موثقة جماعة من علماء من جملة الاخبار الامة قد دلت بعد الامر بالاعادة على ان ذلك عقوبة لتبطلها  
بالاذا لا حتى ادلى ببيانها الصلوة فيها والا فالتسليم ان لا يترتب عليه عقوبة ومن الظاهر ان العقوبة لا تجتمع الاستصحاب الذي يجوز معه التمسك  
اختيارا وبالجملة فالظاهر عند القول المشهور الا انه يبقى الاشكال في صحة العلل ما الذي ينبغي ان يخل عليه كيف كان فالاحتياط في جانب القول المشهور  
وبما يظهر من جملة ما رقت الاخبار على وجه لا يمكن ترجيح احد طرفيها وان الاحتياط عندنا في مثل ذلك واجب كما تقدم تحقيقه في مقدمات الكتاب انقد العالم  
المقام الرابع ان يرى الجاسة وهو في الصلوة والحال هنا دائرة بين امرين فاما ان يعلم سبق الجاسة على الدخول في الصلوة باحد القرنين والامارات  
الدالة على ذلك وان كان حاله في الصلوة جاهلا بما لا فيه من امور تارة الاولى ان يعلم سبقها والمشهور بين اصحابك به قطع الشيخ في ط  
والحق في غيرهما بانه يجب عليه ازالة الجاسة واللقا الثوب النجس بستر العودة بغير مع الامكان واتمام الصلوة وان لم يكن الا جعل المبطّل بطلها واستقبل الصلوة فاق  
فالعبرة بقول الشيخ الثاني ستانف اشارة بالقول الثالث الى ما تقدم نقله عن من اعادته لجاهل او علمه الوقت قال في ذلك ويشكل بمنع الملازمة من الجاهل  
ان تكون الاعادة لوقوع الصلوة باسرها مع الجاسة لا يلزم مثل ذلك لبعض بان الشيخ قطع في ط بالصلوة مع التمكن من القاء الثوب بستر العودة  
بغير مع حكمه فيه باعادة الجاهل في الوقت انتهى هو قيد الثاني ان لا يعلم السبق ولحكم فيها عند اصحابك في سابقها بل هي اولى كما لا يخفى وقيل  
ان هذا ايتهم عن المعبر به قطع بوجوب الاستيناف هنا سابقا على القول بالاعادة على الجاهل في الوقت ثم قال في ذلك وهو شكل من السابق اقول بتحقيق الكلام في  
المقام يتوقف على نقل جملة الاخبار المتعلقة بالمسئلة وتذييل كل منها بما هو الظاهر من سياقه وبيان هو الحق في المسئلة فالذي وقف عليه من الاخبار روايات  
الاولى هي خبر المذكرة حيث قال في اخرها قلت ان رايته في شجرة وانما الصلوة قال تنقض الصلوة ويقتد اشككت في موضع منه ثم رايته وان لم  
تسك ثم رايته ولما قطعت الصلوة وغسلته ثم بنيت على الصلوة لانك لا تدري لعله شيء او وقع عليك فليس ينبغي ان تنقض اليقين بالشك وظاهر الخبر  
المذكور التفصيل بعد دوية الجاسة بانه ان كان فصل لظن الجاسة قبل دخول الصلوة وصل الى الحال هذه فانه يجب عليه الاعادة وينبغي تعيين بما  
لم ينظر في الثوب بعد ظنه لانه قد تقدم في الخبر انه مع الظن والظن في الثوب عدم دوية الجاسة ثم يجب ما بعد ذلك فلا اعادة عليه ان لم يحصل له ظن بالجاسة  
بل كان خالي الذهن من ذلك ثم علم في اثنا الصلوة فان الحكم فيها ذكره من ازالة الجاسة والبسطة ما صل في حكمه القاء الثوب الذي فيه الجاسة والاشكال  
بغيره ان امكن والحكم في الصورة الاولى مخالفا لعلية الاصحاب من المفسرين في الصلوة بعد طموح الجاسة وفساها ان امكن الحاق الرواية الجاسة في الاشكال مع  
لجهلها سابقا بالرواية بعد الصلوة مع الجاهل كك فانه اذا صحت الصلوة بالجاسة في الصورة المذكورة فبعضها مع استلزام الباقى اولى الا انه موافق  
معاضد لما قدما من التحقيق في المقام الثاني وان حكم بعض الصلوة حكمها كالمسئلة في التفصيل المتقدم وقال في الرواية المذكورة كما تقدم وان لم تسك ثم  
رايته ولما قطعت وغسلته ثم بنيت على الصلوة لانك لا تدري لعله شيء او وقع عليك فليس ينبغي ان تنقض اليقين بالشك ومن هذا الكلام يستفاد دليل  
الصورة الثانية وغايتها استدلال به في ذلك في هذه الصورة الأصل السالم مما يصلح للمعاضمة وغفل عن العيصرة المذكورة الثانية حسنة محمد بن مسلم  
عن الباقر انه قال لما لدم يكون في الثوب على وانما الصلوة فقال ان رايته عليك ثوب غير ظمحه وصل في غير وان لم يكن عليك ثوب غير ظم  
في صلوتك فلا اعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم فان كان اقل من درهم فليس شيء رايته اول ثم وادكت قد رايته وهو اكثر من مقدار الدرهم  
فصليت غسلة وصليت فيه صلوات كثيرة فاعادها صليت فيه وليس ذلك بمنزلة المني والبول ثم ذكره المني فشدد فيه وجعله شدة من البول ثم  
قال ثم ان رايت الحق قبل وبعد عليك اعادة الصلوة واذا انت نظرت فلو لم تفسد صليت فيه فلا اعادة عليك وذلك البول هكذا رواه

والاعادة في الرواية المذكورة في قوله فاعادها صليت فيه وليس ذلك بمنزلة المني والبول ثم ذكره المني فشدد فيه وجعله شدة من البول ثم قال ثم ان رايت الحق قبل وبعد عليك اعادة الصلوة واذا انت نظرت فلو لم تفسد صليت فيه فلا اعادة عليك وذلك البول هكذا رواه



فيه ورواه في ايضه كذا في قوله فاعدا ما ملئت فيه ورواه في سبب الا ان فيه يكاد ولا اعاده عليك وما لم يرد على مقدار الدرهم من ذلك فليس شيء يزيله  
 الوارد عند جملة فان كان اقل من درهم وفي الاستصحاب حذف الجملة المذكورة ولم يرد الوارد وكيف كان فلا اعتقاد بحدوده اية الشيخين المذكورين بل احدهما لو  
 لم يكن الا هو ولا يخفى على من لاحظ سبب ما وقع للشيخ فيه من التعريف والتغيير الزيادة والتقصير في متون الاخبار واسانيد ما يربح ما ذكره غيره من المحدثين  
 ولا ينبغي هذا من ذلك ثم انه قد دل صد الجهر المذكور على انه اذا روي الدم في ثوبه وهو في الصلوة فان كان عليه غيره طرح الثوب الجنب اتم صلوته وهو  
 مما لا خلاف فيه بين الاصحاب الا انهم خيروا اذا لم يكن عليه الا ذلك الثوب الجنبين ازالة النجاسة والقاء الثوب الجنب الستر بغيره ان امكن وظن للفرق  
 ان الحكم في المسئلة ما ذكرنا وان علم سبق النجاسة ببعض القرين المفيدة لذلك وبذلك صرح الاصحاب ايضه كما تقدم وان لم يكن عليه ثوب غير لم يمكن  
 ازالة النجاسة كما ذكره الاصحاب دللت عليه صحة زهره ولا الاستبدال مضمي صلوته بذلك الدم الذي في الثوب اذا كان الدم مما يعف عنه بان لم يرد على  
 مقدار الدرهم ومفهومه انه اذا لم يكن مما يعف عنه فانه يقطع صلوته ويعيد ما من راس بالجملة فظن الخبر هو انه بعد الرواية ان امكن ازالة النجاسة باني الوجوه  
 المتقدمة ولا قطع الصلوة والملافة يقتضي عموم ذلك لما لو علم بالتقدم ولم يعلم وهو موافق لما افترقه الاصحاب في هذه الصورة والصورة الثانية او  
 الرواية دليل لا كلفها واما قوله واذا كنت قد رايتيه وهو اكثر من مقدار درهم فضيغت غسلة فقد تقدم حكمه في المقام الثالث واما قوله ان رايت المني قبل  
 بعد الى اخر الخبر فالعلم ان معناه ان رايت المني قبل الدخول في الصلوة ثم ملئت فيه عامدا او ناسيا فعليك الاعادة وهذا مما لا اشكال فيه كما تقدم ذكره  
 في المقام الاول والثالث بقى الكلام في رؤيته بعد الدخول وهو قد رتب عليه وجوب الاعادة كما اذا رآه قبل ان يجتهد بمحصول العلم بتقدمه بل هو  
 من المني لانه ليس من قبل سائر النجاسات التي يحملة قوعها عليه اثناء الصلوة فلا يحتاج الى التقييد المذكور ثم فصل في الرواية البعدية بعد حكمه بالامانة  
 بانه ان نظره لم يصبه فلا اعادة عليه هذا التفصيل يظهر ما تقدم في صحة زهره المتقدمة وهو مؤيد لما حققنا في المقام الثاني وان كان خالف مقتضى ما  
 كلمة جمهور الاصحاب من عدم الاعادة مكم دح فصدر الخبر على الجمل الشاح الذي لا ظن فيه وعدم العلم بالتقدم وبالجملة فالمتخلص من هذين الخبرين هو ان  
 بما ذكره الاصحاب في غير صورة حصول الظن بالنجاسة وعدم النظر في الثوب فانها لا داعي وجوب الاعادة في هذه الصورة خاصة ويعضد بها في ذلك  
 الخبر المتقدمان في المقام المذكور الثالث موثقة الى بصير عن الصادق ع من رجل صلى في ثوب فيه نجاسة ركبته ثم علم به قال عليه السلام يبسدي بالصلوة  
 ود تملحت على من علم بالنجاسة ثم صلى فيها ناسيا او على الاحتياط الاظهر علمه على ما دل عليه عجز محبة محمد بن مسلم المتقدمة من الصلوة في النجاسة بعد  
 حصول الظن بها من غير نظر في الثوب فتكون من جملة اخبار المسئلة المذكورة التي يجهل رواه الشيخ عن داود بن سرح عن الصادق ع في الرجل يصلي فاصبر  
 في ثوبه وما قال يتم لغاسه رواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر نقل من كتاب الشيخ الحسن بن علي بن محبوب عن ابن شاذان عن الصادق ع قال ان رايت في ثوبك دما وانت  
 ولم تكن رايتيه قبل ذلك فام صلوتك فاذا انصرفت فغسله فاك وان كنت رايتيه قبل ان تغسله فام تغسله ثم رايتيه بعد ان انت في صلوتك فامض واغسله واعد صلوتك  
 والخبر الاول حمل الشيخ على ما اذا كان الدم مما يعف عنه كالاقل من الدرهم وهو جدي في مقام الجمع الا ان الخبر الثالث لا يقبل هذه التاويل لمرقه بالاعادة موقفة  
 فيه ناسيا او الظاهر في ذلك كورين لما قلنا في اخبار المستفيضات معوما وخصوصا لان اخبار هذه المسئلة ما بين صحيح في الابطال او صحيح في وجوب  
 ازالة النجاسة وطرح الثوب الجنب الاستدلال والاخبار العامة والتمسك بالان الصلوة في النجاسة عامدا فكيف يجوز الاتهام في النجاسة كما يدل عليه ظن الخبرين  
 ومخالفتها لما عليه علماء الطائفة المحقة قديما وحديثا فانها مرجحان في قائلها بالسنة الصحيحة عن علي بن جعفر عن اخيه ع قال سئلته عن الرجل يصيب ثوبا من غير  
 يغسله فذكره وهو في صلوته كيف يصنع به قال ان دخل في صلوته فلم يضر ان لم يكن دخل في صلوته فليغسل ما اصاب من ثوبه الا ان يكون فيه اثره فيغسله  
 هذا الخبر ان كان لا يفي من نوع عال ان الظن بعد التامل فيه ان الامر بالمخضبة على كون الملافة انما وقعت مع اليوسة وهو موجب للنقض خاصة  
 ولما كان في الصلوة امر بالمقوي في الظاهر بقريته قوله وان لم يكن دخل في صلوته فليغسل ما اصاب من ثوبه فاحاصل الكلام انه ان ذكر في الصلوة ظمض وان  
 لم يدخل فليغسل غاية الامر انه في صورة عدم الدخول في الصلوة بين له حكما اخر وهو انه في حال النضج ان راى فيه اثر بسبب الملافة غسلة بالجملة فهذا الاستثناء  
 انما هو قيد للاختصاص لا لا يخفى على الثاني بالاسلوب الكلام هذا ما دقت عليه من اخبار المسئلة وفلاسة البحث فيها واصلها في كلام لا بأس بزيادة دينا  
 ما فيه فانه قال بعد الكلام في المسئلة وقد اختلفت الروايات في ذلك فروي في رامة الصحيح عن الباقر ع قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما يصنع من ثوبه  
 لو قيل قال في الخبر قلت فان رايت في ثوبك ثوبا في الصلوة قال تنقض الصلوة وذكر محمد بن مسلم الصحيح عن الصادق ع انه قال ان رايت المني قبل او بعد ما تدخل في الصلوة  
 فليكن عادة الصلوة ومقتضى هاتين الروايتين يعني القطع مكم سواء تمكن من القاء الثوب ستر العورة بغيره ام لا وروى محمد بن مسلم الحسن قال قلت له الذي  
 يكون في الثوب ع وانا في الصلوة قال ان رايتيه عليك ثوب غير فامض واصل وان لم يكن عليك غير فامض في صلوتك ولا اعادة عليك روى عن علي بن جعفر في  
 الصحيح عن اخيه ع قال سئلته عن الرجل يصيب ثوبه خبز يرب ثم ساق الرواية المتقدمة ثم قال مقتضى هاتين الروايتين وجوب المخض في الصلوة اذا لم يكن  
 عليه غيره او كان وطرح الثوب الجنب الجمع بين الروايات يتحقق بجملة ما تضمن الامر بالاستيناف على الاحتياط ان جاز المخض في الصلوة مع طرح الثوب الجنب  
 اذا كان عليه غيره والامض مكم ولا بأس بالمصير لذلك وان الاستيناف مكم اولي انه وفيه ولا ان ما ذكره من ان مقتضى صحيح في رامة ومحمد بن مسلم بغير  
 القطع مكم وان اوجه ما نقله من الروايتين حيث قصص منها على هاتين العبارتين الا انك بالتأمل في سياقهما كما قدما يظهر لك بطلان ما ذكره وهذا  
 احد العيوب في الاستدلال بالاخبار حيث قطع منها ما يظن دلالة ويترك ما في الخبر مما يصح زهره فانه قال فيها بعد هذه العبارة ولعبدك اذا شككت في  
 منه ثم رايتيه وان لم تشك الى اخره فتقدم نقض الصلوة والاعادة بصورة ظن النجاسة كما اسلفنا في تحقيقه مع عدم الظن امره بازالة النجاسة والبنا  
 واین هذا ما يدعيه من القطع مكم واما صحة محمد بن مسلم فانه قال فيها بعد ما نقله منها وان نظرت في ثوبك الى اخره فظاهرها كما قدما ايضا ان



الاعادة مع الرواية بعد الصلوة انما هو مع عدم النظر في الثوب لا ملط ولكن العذر له واضع حيث انه وغيره لم يحووا حول هذا المعنى ولم يتوجهوا اليه وان كانت الروايات ظاهرة الدلالة عليه ثانياً انما ادعاه من مقتضى رواية محمد بن مسلم وعلي بن جعفر وجوب المصطفى الصلوة الجاسية اذ لم يكن عليه غيره ليس عليه اما حسنة محمد بن مسلم فانه بنى عليها على نقل الشيخ في تبيينه من كتب اصحاب الاستدلال انما نقلوها برواية ثبت وعليه استدلاله هذا وقد عرفت انما صورة رواية الشيخين المتقدمين لها فانه على تقدير ما رواه وهو الاصح لا يتم ما ذكره لانه قيد الحكم بعدم الاعادة بما اذ لم يزد على مقدار الدرهم وحاصله عدم الاعادة من حيث العفو عن ذلك الدم ومفهومه وجوب الاعادة مع الزيادة فاين ما ذكره من الدلالة على وجوب المصطفى الصلوة مع الجاسية وعذره هنا ايضا واضع لعدم الملاحة على الرواية المذكورة بنقل الشيخين الا ان ذلك من مثله من المحققين لا يخرج من مجازفة فان الواجب رجعة كتب الاخبار كلام مع سيما اعترافه في شرحه بما وقع للشيخ من التساهل الخبط في الروايات متوناً واسانيداً وما يصح على بن جعفر فقد عرفت المعنى فيها وهو مقتضى اصول الشريعة والضوابط الشرعية فان اتمام الصلوة في الجاسية بعد من غير عذر شرعي بعد العلم بها مما منعت منه الادلة الصحيحة الصريحة عموماً وخصوصاً وكان الادلة الاستنادية هذا القول الى موثقة لا يصح رواية التبرير المتقدمين من الدلائل على المصطفى الجاسية وتمام الصلوة بها ومن ساعدنا على ما ذكرناه في معنى صحته على بن جعفر الشيخ حسن في المعالج حيث قال بعد نقل الخبر قوله في هذا الحديث ان كان دخل في صلوته الى قوله فليضع رداءه ما اذا كانت الاصابة بغير طهارة بقرينة قوله الا ان يكون فيه اثر فيفسله انتهى ثالثاً انما ذكره من الجمع بالاستصحاب الذي هو قاعدة كلية في جميع الأبواب قد عرفت ما فيه تمامه في غير موضع من الكتاب اما ما ذكره الاصحاب في الصورتين المتقدمتين من انه اذا لم يمكن ازاله الجاسية الا بما ستر بطلان الصلوة فانه يبطلها ويعيدها من راسه فانه لا عليه حيلة من اخبار الرعايا كما في انما تقدم في موضعها بقى الكلام في هذه المواضع الاول لو علم بالجاسية المعلوم سبقتها في اثناء الصلوة ولكن الوقت يضيق عن الازالة والاحتياط فيلجأ الى الاستمرار في الصلوة او يزيد الجاسية وان لم يقطع في ذلك بالاول وما الى ذلك في كثير من وجوبها له باستلزامه القضاء المنفرد في ذلك بعد نقله عنه ويشكل بانفساً ما يدل على بطلان اللازم مع اطلاق الامر بالاستئناف المتناول لهذه الصورة ثم قال الحق بناء على هذه المسئلة على ان ضيق الوقت عن ازالة الجاسية هل يقتضي انفساً شرطية ما لا يمنع ان المكلف اذا كان على بدنه او ثوبه نجاسة وهو قادر على الازالة لكن ان اشتغل بها خرج الوقت فهل يسقط وجوب الازالة ويتعين فعل الصلوة بالنجاسة او يتعين عليه الازالة والقضاء بخرج الوقت وهي مسئلة مشككة من حيث اطلاق النصوص المتضمنة لامادة الصلوة مع الجاسية المتناولة لهذه الصورة ومن ان وجوب الصلوة المنع في الاوقات المعينة قطعي واشترطها بازالة الجاسية على هذا الوجه غير معلوم فلا يترك لاجله المعلوم وقد سبق بغير هذه المسئلة في التيمم اذا مضى الوقت عن الطهارة المائية والاداء مع وجود الماء عنده انتهى اقوال الفقه ان وجوب الصلوة في الاوقات المعينة لها شرط امر قطعي كتاباً وسنة واجماعاً من كافة الامة غاية الامر ان شرطها مشروطة بشرط منها استقبال القبلة ومنها ستر العورة ومنها طهارة الساتر من غير خلاف يعرف بان شروط الصحة انما تقبض مع الامكان فلو تعذر ترك وجوب سقوط الصلوة ولا تاخيرها عن وقتها لان يحصل الشرط ثم بان قضاء ولا بد ان ما نحن فيه من هذا القبيل فاجاز تكثير الصلوة عن وقتها بالاشتغال بازالة الجاسية ثم الصلوة قضاء لها زلفاً قد قبله او فاقدا لسترها طهارته تاخير الصلوة عن وقتها لان يحصل الشرط المذكور قضاء ولا تاخير به ولا دليل عليه بل الادلة واجماعهم على خلافه فان فاقدا للقبلة يصح الاربع جهات واجبة واجبة على الخلاف وفاقدا لسترها يصح اربع جهات واجبة واجماعهم على خلافه وبالجملته هذه المسئلة من قبيل هذه المسائل المذكورة ولو جاز تقدم الشرط فيما نحن فيه لجاز في تلك الصور لان الجميع من باب واحد وليس فليس اما ما ذكره من الملاقاة اخبار الفقه ما منشاء لا تشكالك في المقام المتضمنة لا تمام الصلوة مع الجاسية الشاملة لتمام هذه الصورة فغيره ولا انه حق حيلة من المحققين ان الاحكام المودعة في الاخبار انما تجل على الافراد المتكررة المتكررة المتكررة في التي تنصرف اليها الاطلاق دون العرض النادرة الوقوع وثانياً انه مع فرض ملازمة هذه الصورة فانه يجب تقييدها بما ذكرناه من القاعين المتفق عليها ايضا وقوي في وجوب حمل الاخبار المشار اليها على ما لوصل دية الجاسية في اثناء الصلوة في الوقت الذي فيه سعة الازالة والامادة دون هذا النادر الذي لا يتفق وان كان ممكناً وبذلك يظهر ان الاستصحاب القوي هو وجوب الصلوة بالنجاسة نعم يلحق الخلاف في مسئلة الصلوة في الجاسية مع تعذر ازالتهما من الصلوة فيها او الصلوة عارياً ايضاً بناء على القول به ثمة الا انه حيث ان المسئلة خالية من النصوص فالأحوط فيها مع ذلك في سائر ما مر هذا ولا يخفى عليك ما في كلام السيد من التداخل حيث انه ذكر في اول وجهه الاشكال ان الملاقاة النصوص المتضمنة لمتقدمة الاعادة الصلوة مع الجاسية متناولة لهذه الصورة ثم ذكر في الوجه الثاني ان اشتراط الصلوة بازالة الجاسية على هذا الوجه غير معلوم وهو ما يدافع الكلام الاول فان هذه الصورة تحت الملاقاة تلك الاخبار يقتضي معلومية البتة فان اعادة الصلوة مع الجاسية التي من حيلة محل البحث انما هو لا اشتراطها بازالة الجاسية نعم معلومية الاشتراط على هذا الوجه لا يبلغ الى معلومية وجوب الصلوة المنع في الاوقات المعينة التي ان غير المراد من عبادة وقد تقدم من ان البحث في ما يعرض من هذا الوجه اليه هنا ايضا وبقدر العالم المشكك لو وصفت عليه نجاسة في اثناء الصلوة في الوقت الذي فيه سعة الازالة وهو ما لا اشكال فيه لا اذ جاز الاستمرار مع العلم بالازالة كما في الصورة الثانية بل مع العلم بتقدمها والازالة كما في الصورة الاولى في هذه الصورة الثالثة لوصل ثم روى الجاسية وشك هل كانت عليه الصلوة ام لا ولا بد من مقتضى صلوته على الصحة لعدم معاضة هذا الشك باليقين التقى كان عليه قال في المنق بعد ذكره الفروع المذكورة لا يعرف فيه خلافاً من اهل العلم عموماً بالاصلين الصحة وعدم الجاسية المطلوب في هذه المطهرات وفيه مسائل اخرى من المظهرات عند الاصحاب التمسك لانه قد اختلف كلامهم في مواضع ثلثة الاول انما يخفف من موطن حقيقة كما يظهر بالباء او يكون خصوصاً بجواز الاستعمال مع اليوسه فيكون عفو الاطهار حقيقة الثالثة ما الذي يظهرها من الجاسيات هو البول بخصوصه لم كل نجاسة ليس لها جرم ينبغي

انما ذكر من لا يشكك في الرواية في هذا الحال وذلك فانه لا ينبغي

في المظهرات عند الاصحاب التمسك لانه قد اختلف كلامهم في مواضع ثلثة الاول انما يخفف من موطن حقيقة كما يظهر بالباء او يكون خصوصاً بجواز الاستعمال مع اليوسه فيكون عفو الاطهار حقيقة الثالثة ما الذي يظهرها من الجاسيات هو البول بخصوصه لم كل نجاسة ليس لها جرم ينبغي



اليوسنة الثالث ما الذي يطهرها من المواضع وقد صرح جماعة من الاصحاب منهم المحقق في بيع والعلامة فجملة من كتبه والشهيدان والظم انه مشهور بين المتأخرين ان الارض اذا اصابتها نجاسة برطوبة ولم يكن لها عين كفي لم يمارتها اثار الشمس عليها وتنجيفها بالبرطوبة الحاصلة فيها كذا لو كانت لها عين فارزيت بوجه غير طهره بوق طوبه هائم جففتها الشمس لحة وبالارض في هذا الحكم كل ما لا ينقل لا يحول في العادة كالاشجار والابنية والابواب المثبتة والادوات الداخلة والقواكه على الشجر والنفوس والحصر والبوار لا غير ذهبت المنتهى الى الاختصاص بنجاسة البول مع وقوعها على ما تقدم ذكره في القول المشهور ونقل بعض الاصحاب عن في التحرير ان طاهره فيه التوقف بقدرية الحكم الى غير البول ونقل في المنتهى عن الشيخ في موضع من كتاب التخصيص بالبول ايضا وذهب المحقق في ضيق العو في النجاسة مع تخصيص ما وقع عليه بالارض والحصر والبوار وهو قول الشيخ في حيث قال في موضع من الارض اذا اصابتها مثل البول وما اشبهه وطلعت عليه الشمس هبت عليه الريح حتى زال عين النجاسة لم يمت وقال في موضع اخر منه بعد الحكم بطهارة الارض بتنجيف الشمس لها من نجاسة البول وكذا الكلام في البوار ونقل عن القطب الرازي انه قال الارض والبارية والحصر هذه الثلاثة في اصابها بتنجيفها الشمس حكمها حكم الطاهر في جواز السجود عليه ما لم يضر رطبة ولم يكن الجحيم ولما قال في المقبرن الرازي انه صاحب اوسنة ذهب الى ان الارض والبوار والحصر اذا اصابها البول وجففتها الشمس لا يطهر بذلك ولكن يجوز الصلوة عليها ثم قال هو جيد ونقله عن في ايضا فقال بعد نقل قول الرازي انه كان شيخنا ابو القاسم بن سعيد يخار ذلك في القول بالعفو في الحديث نقل صاحب التوقف في المسئلة وهو من جملة ما سيظهر لك ان الله تعالى وكيف كان فلا بد من سوق روايات المسئلة وتذيل كل منها بما يدل عليه ما يتلخص من الجميع وما يرجع اليه الذي قفت عليه من ذلك روايات منها ما هو ظاهر الطهارة ومنها ما هو ظاهر عدم ومنها ما هو محمل قائل للدخول تحت كل من الفردين المذكورين وها انا اذكر ما وقفت عليه منها مذيلا لكل منها بما ادى اليه في القاصر لا في حقيقة زهارة قال شلت الباقية عن البول يكون على السطح او في المكان الذي اصله فيه ظلال اذ جففته فصل عليه فهو طاهر قوله مورد هذه الرواية هو نجاسة البول خاصة مع خصوص الارض هو مما وقع الاتفاق عليه وظاهرها الحكم بالطهارة كما هو القول المشهور والمنشأ فيها بالجملة على المعنى اللغوي لعدم ثبوت كون المعنى المصطلح عليه حقيقة عرفية عندهم كما صا اليه الحديث المتقدم ذكره حيث اخار القول بالعفو والظم بعد هاهنا من قيا الخبر المذكور وان سلم ما ذكره من عدم ثبوت الحقيقة العرفية عندهم في الان قريبة السياق فاهرا الدلالة على ان المراد بالطهارة هي الطهارة الشرعية لانها هي المعبرة في احكام الصلوة مكانا او لبا سائما مع تعلق السؤال بالنجاسة ويؤيده الملاقاة الامر بالصلوة عليه بعد تنجيف الشمس لثاملا لكونه بعد التجفيف حال الصلوة ولما ديا بابل يعني انه في جنة الشمس جازت الصلوة عليه لما كان او يابا لمحو الطهارة بالتجفيف كما صا من الشمس ثم اكد ذلك بقوله فهو طاهر وبالجملة فالخبر عندكم في الطهارة الا انه سئل ما هو ظم في المعاضد الثانية رواية ابي بكر الخضر عن الباقر قال يا ابا بكر ما اشرت عليه الشمس فقد طهر وهي كما ترى ظاهرة في القول المشهور من طهارة الارض والحصر والبوار وما لا يحول ولا يحول وهو ان كانت مطلقه بالنسبة الى ما زاد على ذلك الا انه لا بد من تقييد هاهنا ما ذكره لا ان لا ينقل لا يحول لا بد من غسله بالادلة الكثيرة وكما بان في النجاسة فان الملامح جميع النجاسات وبالجملة فانها ظاهرة الدلالة على ما ذهب اليه الرازي ومن هذا حذوه من عدم الطهارة في العفو وقد اخرج بها في لف القائلين بعدم الطهارة بعد ان نقل عنهم الاجماع بان الاستصحاب يقتضي حكم بالنجاسة وتسويغ الصلوة لا يدل على الطهارة يجوز ان يكون معفو عنه كما في الدم ليسير ثم اجاب عن الاستصحاب بان الاستصحاب ثابت مع بقاء الاجزاء النجسة اما مع عدمها فلا والتقدير عدمها بالشمس عن الرواية بانها ثابته يجوز حصول اليوسنة من غير الشمس في اجاب عن الاستصحاب هاهنا يوافق مذ هبة الامول من القول بتجديد الاستصحاب كما هو المشهور بينهم وبذلك اعترض عليه ايضا في المعالم فقال وهذا الكلام من غير غريب المعروف من مذ هبة مثل هذا الاستصحاب الاعتدال به ثم هو على ما سلف تحقيقه في المباحث الاصولية وفاقا للمحققين والمحققين الاستصحاب المذكور في قول الظم عندك هو مقتضى الاستدلال بالاستصحاب المذكور فان مرجع الى عموم الدليل كما تحقيقه في مقدمات الكتاب فان مقتضى الدلالة ان النجاسة حكم شرعي يتوقف دفعه على وجود اراقع والنجاسة قد ثبتت بلا خلاف ولا اشكال فرفعها يحتاج الى دليل ظاهر اما ما ذكره في المعالم من عدم الاستصحاب المذكور في التوقيف وضمنا في مقدمات الكتاب بطلانه فهو منفي على قول تفرد به في هذا المقام ولم اعرف له موا عليه من علمائنا الاعلام الا الفاضل الخراساني في الذخيرة حيث حذاه في هذا الكلام قال في المعالم على اثر العبارة المتقدمة في بيان كونه من الاستصحاب ما صورته لان ما دل من النصوص على تاثير النجاسات والتاثير على وجهه يبقى وان لم يبق اعيانها مقصود على البدن والثوب الاينة كما يشهد به الاستقراء والتبع وانما استفيد الحكم فيما عدا ذلك من الاجماع واكثر ما يكون الاستصحاب المذكور وفيما مذكره الاجماع لان الحكم الثابت به في موضع الحاجة الى الاستصحاب لا يكون لاحالة محض ما يحال اولى في طلب النجاسة في الحالة ثابته وقد مر ان اعتبار الاستصحاب في اثبات النجاسة حكم بغير دليل من هاهنا يقع موضع التراجع ان يقال ان الدليل الدال على تاثير الارض والحصر والبوار وكل ما لا ينقل في العادة بالنجاسة يقتضي الحكم بالثبوت قبله وال عين عنها وتنجيف الشمس لا تنفاه الاجماع فيما عدا ذلك قطعاً من ارض ثبوت الحكم في الحال التي بعد فهو مطالب بالبرهان عليه لئلا يدين عن الاستصحاب لا يثبت ان قلت كان الاثبات واقص على ان النجاسات المعلومة اثر في كل ما تلاصقه مستل ان يحصل المظهر الشرعي فيفتقر كل نوع من انواع المظهرات الى دليل يثبت به فلت هذا كلام ظاهر يقع في خاطر العاخر عن استنباط بواهن الدلالة وليقتل القانع بالجملة عن التفاصيل ما قرناه امر واء ذلك وبالجملة فالذي يقتضيه التحقيق انه لا معنى

في قوله لا ينقل لا يحول وهو ان كانت مطلقه بالنسبة الى ما زاد على ذلك الا انه لا بد من تقييد هاهنا ما ذكره لا ان لا ينقل لا يحول لا بد من غسله بالادلة الكثيرة وكما بان في النجاسة فان الملامح جميع النجاسات وبالجملة فانها ظاهرة الدلالة على ما ذهب اليه الرازي ومن هذا حذوه من عدم الطهارة في العفو وقد اخرج بها في لف القائلين بعدم الطهارة بعد ان نقل عنهم الاجماع بان الاستصحاب يقتضي حكم بالنجاسة وتسويغ الصلوة لا يدل على الطهارة يجوز ان يكون معفو عنه كما في الدم ليسير ثم اجاب عن الاستصحاب بان الاستصحاب ثابت مع بقاء الاجزاء النجسة اما مع عدمها فلا والتقدير عدمها بالشمس عن الرواية بانها ثابته يجوز حصول اليوسنة من غير الشمس في اجاب عن الاستصحاب هاهنا يوافق مذ هبة الامول من القول بتجديد الاستصحاب كما هو المشهور بينهم وبذلك اعترض عليه ايضا في المعالم فقال وهذا الكلام من غير غريب المعروف من مذ هبة مثل هذا الاستصحاب الاعتدال به ثم هو على ما سلف تحقيقه في المباحث الاصولية وفاقا للمحققين والمحققين الاستصحاب المذكور في قول الظم عندك هو مقتضى الاستدلال بالاستصحاب المذكور فان مرجع الى عموم الدليل كما تحقيقه في مقدمات الكتاب فان مقتضى الدلالة ان النجاسة حكم شرعي يتوقف دفعه على وجود اراقع والنجاسة قد ثبتت بلا خلاف ولا اشكال فرفعها يحتاج الى دليل ظاهر اما ما ذكره في المعالم من عدم الاستصحاب المذكور في التوقيف وضمنا في مقدمات الكتاب بطلانه فهو منفي على قول تفرد به في هذا المقام ولم اعرف له موا عليه من علمائنا الاعلام الا الفاضل الخراساني في الذخيرة حيث حذاه في هذا الكلام قال في المعالم على اثر العبارة المتقدمة في بيان كونه من الاستصحاب ما صورته لان ما دل من النصوص على تاثير النجاسات والتاثير على وجهه يبقى وان لم يبق اعيانها مقصود على البدن والثوب الاينة كما يشهد به الاستقراء والتبع وانما استفيد الحكم فيما عدا ذلك من الاجماع واكثر ما يكون الاستصحاب المذكور وفيما مذكره الاجماع لان الحكم الثابت به في موضع الحاجة الى الاستصحاب لا يكون لاحالة محض ما يحال اولى في طلب النجاسة في الحالة ثابته وقد مر ان اعتبار الاستصحاب في اثبات النجاسة حكم بغير دليل من هاهنا يقع موضع التراجع ان يقال ان الدليل الدال على تاثير الارض والحصر والبوار وكل ما لا ينقل في العادة بالنجاسة يقتضي الحكم بالثبوت قبله وال عين عنها وتنجيف الشمس لا تنفاه الاجماع فيما عدا ذلك قطعاً من ارض ثبوت الحكم في الحال التي بعد فهو مطالب بالبرهان عليه لئلا يدين عن الاستصحاب لا يثبت ان قلت كان الاثبات واقص على ان النجاسات المعلومة اثر في كل ما تلاصقه مستل ان يحصل المظهر الشرعي فيفتقر كل نوع من انواع المظهرات الى دليل يثبت به فلت هذا كلام ظاهر يقع في خاطر العاخر عن استنباط بواهن الدلالة وليقتل القانع بالجملة عن التفاصيل ما قرناه امر واء ذلك وبالجملة فالذي يقتضيه التحقيق انه لا معنى

لكن الشيء



لكون الشيء نجساً الأدلة التي توجب التكليف بجنبته في فعل مشروط بالطهارة وإزالة عينه وأثره لأجله وأما الأدلة التي لا دليل عليها على أحد الأمرين فهو على أصل الحكم  
بعض ما لا يبرأ من النجاسة من التكليف فيه بأحد ما دام ما يتحلى من كل نوع من أنواع النجاسات بمنزلة العلة الحقيقية في التأثير فكل ما لاقاه برطوبة أثره النجاسة  
وتوقف عوده إلى الطهارة على طهارة من الأوهام التي يظهر شأنها بان لا يستريح إلى مثاليها يحصل انتفاء كلامه زيد مقامه قول فيه ولا أنه لا يخفى  
أن ما ذكره من قصص الحكم المذكور من حيث أنه لم يرد في النصوص ما يدل على الأمر بالصل بعد زوال العين في غير الثلاثة المذكورة أن كان مقصوراً على هذا الموضع  
خصوصاً لهذا الحكم فهو تخصيص من غير تخصيص وإن كان مطرداً فيما جرى هذا المجرى وما وردت النصوص في خصوص بعض الأفراد دون بعض لا يخص الحكم بما ورد به  
الروايات فلا إزاء يلتزم به وذلك فأن لا يخفى أن جل الأحكام الشرعية التي منعت عند الاحتياط أو عد كناية إنما استفيد حكمها من جزئيات التلوات المخصوصة  
وخصوصاً ما جاز في جزيئة مثلاً لا خلاف بين الأصحاب أن من قبل في النجاسة عامداً أو ناسياً واجباً لإعادة أي نجاسة كانت مع أن الوارد في النصوص إنما هو نجاسة  
مخصوصة ولم يقل أحد من الأصحاب بتخصيص إعادة بها بخصوصها بل عدوا الحكم لكل نجاسة نظراً إلى الاشتراك في العلة وهي النجاسة وهو تنقيح المناط القطع  
الذي صرحوا به في الأصول وحملوا النجاسات المذكورة على الخروج من خرج التمثيل فلا يقتضي التخصيص لا ريب أن ما نحن فيه من هذا القبيل من قبيل ذلك ما لو  
سئل السائل إلاما من نجاسات مباحة متى صحت فمقتضى حكمها أن لها وبطلان الصلوة فيها فإن من المعلوم أنه لا خصوصية للقيص بذلك بل تعدى الحكم إلى جميع لبا  
المصلحة ويحكم ببطلان الصلوة في أيها كان إلا ما استثنى ولا يفتقر إلى الجواز ما تضمن القيص خاصة فلا يجوز تعدد الحكم في غير ذلك العلة الموجبة لإعادة من حيث  
الصلوة في النجاسة وهي شاملة لجميع الثياب لا يخفى أيضاً أن جل الأحكام من عبادات ومعاملات ونحو ذلك إنما هي في الرجال والنساء والأما وقوع الرجال مع  
الرجال في دخول النساء ما لم يعلم الخصوصية للرجال في ذلك الحكم ونحو ذلك مما لا يخفى على المتدبر في الأخبار الواردة في جميع الأحكام وما ذاك إلا لما ذكره  
حمله في ذكره الأخبار على التمثيل بقضية الحكم المعاد المذكور بطريق تنقيح المناط القطع وحيثما لا يوجب مقتضى ما ذكره في هذه المسئلة هو الوقوف على  
مواد النصوص في جميع هذه المواضع التي أشرفنا إليها ولا إزاء يقول وثانياً أنه لا يخفى أن الأمر بالصل في الثلاثة المذكورة في كلامه بعد إزالة العين لا يخرج  
أحد وجهين لا ثالث لهما في البين أحدهما أن العلة في ذلك هو ملاقة عين النجاسة بالرطوبة ولا شك في وجود العلة المذكورة في محل النزاع فلا يتخلف عنها  
معلوماً ولا يتوقف على وجوده في الإجماع وثانيهما أن يكون ذلك معتدلاً شرعياً لا من حيث النجاسة وهو موجب لحصول الطهارة بمجرد زوال العين ولا  
إزاء يلتزم به ولا يقول به بل هو خلاف صريح كلامه وثالثاً القيص المذكورة فإن ظاهرها عدم حصول الطهارة بالماء من عين النجاسة ومحلها وهو قد عرفت  
بأنه كلامه بذلك أيضاً إلا أنه زعم عدم ظهورها في ذلك حيث ارتكبتا ويلها بما سيجاء ذكره من التكلفات البعيدة والتعسفات الغير السديدة قال بعد الكلام الذي  
نقلناه قلت لو أبقينا حديث ابن بزيع على ظاهره لسقطت هذه المباحث من أصلها لكن المعارض أخرجه عن الظاهر فانتفى احتمال النظر إليه انتهى قول الحق في المسئلة  
بسببه قد بقيت في قالب الأشكال كما صرح به في الأيض وعليه عتمد المحدث الكاشاني في الاستدلال كما قد نقله عنه فذهب إلى القول بالعمودون الطهارة  
وقولاً على ظاهر هذا الخبر جعل التاويل بينهما عارضة كما تقدم ذكره والحق كما ذكرنا من ظهور كل من الخبرين فيما دل عليه من البين وبعد التاويل من الجانبين وبه حصل  
في المسئلة ورابعاً موثقهما بالأنية عن القصة قال سئل عن الموضع القدر يكون في البيت وفيه فلا نصيبه الشمس لكن قد يمس الموضع القدر قال لا تصل عليه  
وأعلم موضعاً في غسل الحديث هو ظاهر الدلالة في احتياج الأرض بعد زوال العين وجفاف النجاسة إلى غسل بالماء وبه تبطل عوار الاختصاص بالثلثة  
التي ذكرها كما لا يخفى وأما ما أحابه في لف عن القيص المذكورة من الحمل على التطهير بعد يسر البول حيث أنه في هذه الحال لا يطهر إلا الماء لأن الشمس إنما  
تكون مطهرة إذا أشرفت عليه لمبا وجفت الرطوبة والآفلوحت بدورها فانتفى لا تكفي في تطهير بل يجب الماء البتة فهو وإن كان بعيداً إلا أنه في مقام  
الاحتمال قريب للجمع بين الأخبار وقيل في الجواب عنها بأن المراد بالماء الذي سئل عن تطهير الشمس بدونه ما يبل به الموضع إذا كان جافاً قالوا لا ليس في  
التسأل أشار بوجوده في الحال أشرف الشمس فيجل على ما إذا جفت قبل أشرفها ولا يخفى ما فيه وإن استقر في الذخيرة وقيل بأن المراد من الماء الرطوبة  
الحاصلة من النجاسة فكانه قال هل تطهر إذا كان جافاً فاجابه بما نكار ذلك وفيه ما في سابقه وقيل يكون انكار الطهارة بدون الماء المجموع ما وقع  
في التسأل بعد حمل المشابهة في قوله وما أشبهه المماثلة في أصل النجاسة فيقتلها النجاسات التي لها أعيان كالدم وتأثير الشمس فيها إنما يتصور بعد ذلك  
العين فيرجع حاصل الإنكار إلى أن من النجاسات ما له عين وهذا النوع لا يسيل في طهارة بالشمس لا بنو سطر الماء وذلك يجعله ما تعلل وجهه يمكن تخفيف  
له ويدل به الجفاف عينه وهو بعد الجميع هذه الاحتمالات الثلاثة قد ذكرها في المعاكم ولا يخفى أنه لو قامت أمثال هذه الاحتمالات لا ندباب الاستدلال  
وبالجملة فإنه لا يخفى ما في هذه الأجوبة من التكلف نعم ربما أشرفت الرواية المذكورة بعدم التطهير إلا بالماء مطلقاً لأن سياقها إنما هو اختصاص الحكم بالسؤال  
عنه وبالجملة فالرواية ظاهرة في عدم التطهير إلا بالماء كما فهموا منها الأصحاب الرابعة صحيحة على بن بكير عن أخيه قال سئل عن البوار فيصيبها البول هل  
تصح الصلوة عليها إذا جفت من غير أن تغسل قال نعم لا بأس الخامسة صحيحة عن أخيه قال سئل عن البوار فيصبها بماء قدر يصل عليها قال  
إذا بست فلا بأس السادسة صحيحة له ثالثاً نعم أنه سئل عن البيت الذي لا يصيبها الشمس فيصبها البول ويغتسل فيها من النجاسة فيصبها إذا جفا  
قال نعم أقول غاية ما يدل عليه هذه الأخبار هو الصلوة على الموضع النجس بعد الجفاف وعدم وجود عين النجاسة أهم من أن يكون الجفاف بالشمس بدونها  
بل ظاهر الثالث منها أن الجفاف إنما هو بغير الشمس ظاهرها جواز السجود على ذلك الموضع مع أن الأصحاب لا يشترطوا في موضع السجود الطهارة وظاهرهم أنه  
عليه وإن لم أقف له على دليل بل ظاهر هذه الأخبار كما ترى خلافه وظاهر كلام الرائد المتقدم أيقن خلاف ذلك لأن سائر كلامه يحمل السجود على الصلوة  
ولا يخرج من بعد كما لا يخفى على من تأمل العبارة المذكورة ودعنا قبل أن طلاق هذه الأخبار وما تدل عليه من جواز السجود شامل لما لو كانت الجهة رطبة وهو  
مشكل إلا علمنا في نقله من حكم بالطهارة بتجفيف لربح إلا أنه خالف نفسه ذلك في الكتاب المذكور كما سيجاء نقل كلامه إن شاء الله تعالى نعم يخبر بذلك على ما

على الأصل المذكور

في الخبرين ظاهر



نقدم نقله عن صاحب المعالم من حكمه بالطهارة مع الجفاف وزوال العين من غير الثلاثة التي ذكرها بالجملة فالظاهر عندنا هذه الروايات كما عرفت ليست من روايات  
 الثلاثة في شيء ومع فرض كونها من أجل التجفيف كونه بالشمس في ذلك من القسم الثالث الذي قلنا ذكره لأجلها التابعة ما رواه وحديث ابن الحكم الأدي  
 في الصحيح قال قلنا لا يصح عليه السطح يصيبه البول أو يبال عليه يصل في ذلك للموضع فقال إن كان يصيب السطح والريح وكان جافا فلا بأس إلا أن يتجدد  
 وهذه الرواية من القسم الثالث ولا يمكن الاستدلال بها من القولين المذكورين في البين ومورد ما الأرض خاصة الشامة ما رواه في الموثق عن الصادق  
 ثم قال سئل عن الموضع القدر يكون في البيت وغيره فلا يصيبه شيء لكنه قد يسر الموضع القدر لا يصل عليه علم موضع حتى تغسله وعن الشمس هل تطهر  
 الأرض قال إذا كان الموضع قد زل من البول أو غيره ذلك فاصابة الشمس يوجب الموضع فالصلوة على الموضع جائزة وإن أصابته الشمس ليس لموضع القدر  
 وكان كذا فلا يجوز الصلوة فيه يثبت أن كانت رجلك رطبة أو وجهك رطبة أو غير ذلك منك ما يصيب لك الموضع القدر فلا تصل على ذلك الموضع  
 كان عين الشمس صابته يمينه فإنه لا يجوز الحديث ظاهر عن الخبر بل صريح الدلالة على عدم حصول التطهير بالشمس إلا أن جملة من المحدثين نقلوا عن بعض نسخ  
 بدل عين الشمس بالعين الملهية والنون غير الشمس بالعين المعجزة والراء أجود في لفظ الاستدلال به على بقاء نجاسة ريقه قد روي الشيخ هذه الرواية بالاستدلال  
 في إخراج الروايات خالية من قوله وإن كانت غير الشمس صابته وعليه يثبت لفظ الاستدلال المذكور على عدم الطهارة وأما قوله وعن الشمس تطهر الأرض والصلوة  
 على الموضع جائزة فتأيتان يكون من القسم الثالث المعرف من أن مجرد الرخصة في الصلوة عليه مع اليوسة لا يدل على الطهارة لوقوع ذلك فيما حلف به  
 كما عرفت من روايات علي بن جعفر المذكورة إلا أن هذه الروايات قد تضمنت النهي عن الصلوة على الموضع القدر بعد الجفاف بخلاف ما دلت عليه صاحب علي بن جعفر  
 من أن نظر المعادلت عليه من النهي في كان الجفاف بخلاف الشمس تجوز الصلوة منه كان الجفاف بالشمس يقوى القول بأن تجوز الصلوة إنما هو من حيث حصول الطهارة  
 بالشمس لا أنك قد عرفت دلالة صحاح علي بن جعفر الثالث على جواز الصلوة مع الجفاف وهو يرجع من هذه الرواية البتة سيما مع ما علم من أحوال روايات عمار و  
 ما ذكره جملة من الأصحاب منهم من في لف من أن السؤال في الرواية وقع عن الطهارة فلو لم يكن في الجواب ما يفهم منه تائيل الطهارة أو عدمها لزم تأخير البيان عن وقت  
 لكن الجواب الذي وقع لا يناسب النجاسة فدل على الطهارة فلفظي أنه صريح بل ربما أشعر بعدم الطهارة وإن جازت الصلوة عليه لا سيما على رواية عين الشمس آخر  
 الخبر الصريح في عدم الطهارة فإنه هو الملائم لهذا المعنى وما عولزم تأخير البيان عن وقت الحاجة بناء على ما ذكره فليس كذلك بل للآدم تأخير البيان عن  
 الخطاب لا مانع منه إذ كون الوقت وقت الحاجة ثم وبالجمله فإنه قد وقع التعاضد في هذه المسئلة بين صحة نزول المقدم من المعصنة برواية الحضري وكلامه  
 في الفقه الرضوي بين صحة ابن بزيع المعصنة بموثقة عمار على المشهور من روايتها بعين الشمس التاويل كما عرفت من الجانبين قائم لأنه بعيد عن طوهر  
 الأخبار المذكورة فالمسئلة عندنا بالنسبة إلى النجاسة وإلى ما يقع عليه حسبما عليه القول المشهور كما تقدمت الإشارة إلى ذلك الروايات المتقدمة وبالنسبة إلى الطهارة  
 والعرف على توقف الاحتياط فيها لا لزم هذا ولا يخفى عليك أن كلام المحقق في معتبر هذا لا يخرج من اضطراب ما تقدمت عنه اختيار قول الرواية قال بعد  
 أن نقل عن الشيخ الاحتجاج على الطهارة برواية عمار وصحة على بن جعفر في الرابعة فالظن في استدلال الشيخ بالروايات اشكال لأن غاية الدلالة على جواز  
 عليها ومخ لا نشر طهارة موضع الصلوة بل نكتفي بشرط طهارة موضع الجبهة ويمكن أن يقال الإذن في الصلوة عليه مطلقا لا ليل جواز السجود عليها  
 والوجود بشرط طهارة محل ثم قال ويمكن أن يستدل بما رواه أبو بكر الحضري في سابق الرواية وبأن الشمس شأنها الاسخان والسخونة تلطف الجفاء الرطبة وتصفها  
 فإذا ذهب أثر النجاسة دل على مفارقة محلها إلى سائر جهات الأرض لا الأرضية فيطهر بقول الصادق ثم القربط طهارة ثم قال هذا الكلام منه بعد اختياره  
 لهذا الرواية لا يشعربا لتردد العدول إلى ترجيح جانب الطهارة وأظهر من ذلك قوله بعد ذلك بقيل في مسئلة تطهير الأرض من البول بالقاء الذي  
 بعد أن استضعف ليل الشيخ فيها فاذن تقر هذا فيما ذكره الوجه أن طهارتها بجريان الماء عليها والمطر حتى يستهلك النجاسة ويزال التراب النجس على  
 أو تطلع عليه الشمس حتى يجف بها انتهى **فروع الأول** المشهور بين الأصحاب من القائلين بتطهير الشمس الجفاف بغير الشمس لا بشرط طهارة بل قال في المنهاج  
 لوجوب بغير الشمس لم يطهر عندنا قول واحد خلافا للحنفية قال في ذلك ويدل عليه أن المفروض نجاسة المحل بالنسبة فيقع زوال النجاسة على ما عده الشارع مطهرا  
 أي ذلك بعينه محمد بن اسمعيل المتقدمه ورواية عمار وغيره ما قول في هذا الفصح كلام غيره من الأصحاب عن الشيخ في أن قال الأرض إذا أصابها نجاسة  
 مثل البول وما أشبهه ملعت عليها الشمس هبت عليها الريح حتى زالت عين النجاسة فانها تطهر ويجوز السجود عليها والتميم بترابها وإن لم يطرح عليها الماء  
 واحتج بإجماع الفرقه وقوله فتميموا صعيدا طيبا قالوا الطيب لم تعلم فيه نجاسة ومعلوم زوال النجاسة من هذه الأرض إنما يدعي حكمها وذلك يحتاج  
 دليل ثم ذكر بعد هذا الكلام في موضع آخر من الكتاب أن البول إذا أصاب موضع من الأرض فنجفقت الشمس طهر الموضع وإن جف بغير الشمس لم يطهر  
 ذلك عنه جملة من الأصحاب منهم من في المنهاج لف والظاهر أن دعوى الإجماع في المنهاج على الحكم المذكور في كلامه الأول إلى ما ذكره في كلامه الأخير وتأين  
 في لف كلام الشيخ الأول بأن مراده هبوب الرياح المنزلة للأجزاء الملاقية للنجاسة الممازجة لها وليس مراد الشيخ ذهاب الرطوبة عن الأجزاء كذا  
 بها جراحة الشمس صاحب المعالم بناء على ما تقدم به مما قد مناه عنه وأخصنا بطلانه استراح إلى كلام الشيخ الأول لموافقة لما توقعه من المقالة الخالفة  
 لما عليه كافة العلماء الإعلام فقالوا لا مخالفة للشيخ نفسه الحكم لم يكن بذلك البعيد لما علم من أن الدليل على ثبوت التجفيف في مثله بعد ذهاب العجز  
 منصرف الإجماع والشيخ قد ادعى الإجماع على الطهارة فلا قل من أن يكون ذلك ليلا على انقضاء الإجماع على النجاسة وفيه ما عرفت أنما من دلالة صحة  
 بزيع وموثقة عمار على عدم الطهارة إلا بالماء كما أشار إليه فيهما قد مناه نقله مضافا إلى الوجهين الآخرين اللذين تقدم ما في ذلك كلامه الثاني  
 عده جماعة من المتأخرين فيما نقله مما لا ينفك لا يحول الثمرة على الشجرة وظاهر من في النهاية أخرجهما من ذلك حيث مثلنا غير المنقول وأخرج الثمرة  
 منه فقال كالنبات والبناء دون الثمرة على الأشجار قال في المعالم بعد نقل ذلك وما ذكره للحاجة إلى الاعتقاد أن كان الحامها بالمنقول إذا أصاب

في قوله

كان بالذلة على  
 والاعتراف بالشمس  
 أن عدله عليه السلام  
 الصحيح كونه في  
 الجواب بيان الصلوة  
 راجح

في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله



أما قولنا لا يغتسل في الماء البارد...

فيما يشرب...

فيما يشرب...

في محل القطع اولى عند الدرة في شدة فمات ظهر الشمس لا ينقل الفوكه الباقية على الاجساد وان كان قطعها وكان المستند في ذلك عموم مطلق رواية المحققين وقوله فيها ما اشترت عليه الشمس فقدم هو كذلك وان كان الاحتياط فيها ذكره في المعالم الثالث لو انقل كل من المنقول وغير المنقول الى الحالة الاخرى كان المناط حال الجفاف فلو هدم الجدار الذي فيه اجار نجسه كان تطهيرها بالماء دون الشمس لو طين الجدار والسطح بطين نجس لم يضر بالشمس نقل الشيخ احمد بن هفظة الموجز عن فخر المحققين ولا يرى عموم الحكم في التباينات وان انفصلت كالحطب والآلات المتخذة من النباتات قال ويؤيده قوله في رواية المحققين ما اشترت ثم قال لكن التمسك به ضعيف اقول يمكن ان يكون مراد فخر المحققين هو ان اتخذت ابوابا ونحوها كما يشير اليه لفظ الآلات وقد صرح به في ذلك شخصاً في نسخة فعند جملة ما لا ينقل الابواب المشبهة والافصد ومثل هذا الكلام من مثل هذا المحقق بعيد جداً الرابع المفهوم من كلام الاصحاب هو انما هو النصيب ايضاً ان تطهر الشمس على القول به انما يكون مع بقاء رطوبة النجاسة فلما اشترت عليه الشمس بعد الجفاف لم تغد طهارة لكن لو بل بماء فاشترت عليه الشمس وجففته هل تطهر بها لا الظن من كلام جملة من المتأخرين الاول بل الظاهر انه المشهور اقول يمكن الاستدلال عليه بقوله في الفقه الرضوي ما وقعت عليه الشمس الا ما كان في اصحابها شيء من النجاسات مثل البول وغيره طهرتها قال في الذخيرة بعد ان ذكر ان المشهور من المتأخرين الطهارة ويؤيده خبره في السابق المذكور وفي رواية محمد بن اسمعيل ببعض التاويلات ويؤيد النجاسة مفهوم خبر زرارة وخبر عماد الدين اقول التحقيق عند هذا المقام هو انه ان قلنا بتخصيص ما تطهر الشمس بنجاسة البول كما هو احد الاقوال فلا دليل على التطهير في الصورة المفردة عند الذهاب عن البول هذه الرطوبة نجاسة اخرى بلا قارة الحل ان قلنا بتطهيرها لما هو عام كما هو المشهور فلا اشكال في حصول الطهارة وذلك لانه لا اشكال في انه لو اريق ماء نجس بنجاسة البول او غيرها على الارض فاشترت عليه الشمس جففته فاما تطهرت على المشهور وما يخبر به من قبيل ذلك فانه من رشت لارض الجافة المنجسة بنجاسة البول فاما النجاسة بسبب الرطوبة فتصير من قبيل ما ذكرناه الخامس قد تضمن من متأخري الاصحاب ان الباطن فيما تطهر الشمس كالتطهير من رطوبة الجفاف اجبت الجميع وكانت النجاسة متصلة كالارض التي دخل فيها النجاسة اقامع الانفصال كوحى الحايطة اذا كانت النجاسة فيها غير خادقة فتحصل الطهارة بما حصل عليه الاثر واستجوده جملة من فاضل متأخري المتأخرين وهو كذلك وبما لا يحل من كلامه في المنتهى اختصاص الطهارة بالظاهر حيث ان تطهير الشمس بوجه اعتباري فقال بعد الاستدلال بالروايات التي ذكرها ما لفظه بان حرارة الشمس تفيد تسخيناً وهو يوجب تبخير الاجزاء الرطبة وتصفيد ما والبالغة تشربه لارض فيكون الظاهر طاهراً انتهى الظن ضعفه الساس الظن انه لا خلاف بين الاصحاب ان لو كانت النجاسة ذات جرم فانه لا تحصل الطهارة بالشمس لم يزل جرم النجاسة وفي كنف ابن الجنييد انه قال لا يطهر الكيف المجزرة بالشمس ثم قال هو حسن لمخالفة اجزاء النجاسة تراها ناعم لو ازيلت الاجزاء وحصل البقيع بالشمس نجسه مساواتها غير ما قال في كرم ولا تطهر المجزرة والكيف بالشمس لبقاء العين غالباً وكذا كل ما يبقى فيه العين والجملة فالظاهر ان الحكم لا خلاف ولا اشكال فيه السابع لو وضع حصين بين اوباريتان كذلك احدهما على الارض فالتطهير بالشمس هو الاعلى خاصة ظاهر وباطنه لانه هو الذي اشترت عليه الشمس لا يطهر الاخران جف لان جفانه انما استند لحرارة الشمس دون عينها والمعتبر في التطهير شروق عين الشمس لا مجزرة حرارتها والله اعلم المستلزمات الثانية من المظهرات ايضاً الارض لان كلام الاصحاب ايضاً في هذا الباب لا يخرج من اختلاف واضطراب فاتهم ما بين من خص ما يطهر بالخشبة النعل القدم خاصة وبين من لم يذكر القدم وبين من علق ذلك على مثل النعل من خشب لبقاب واخرون على كل ما يوطى به ولو خشبة الا قطع وبعض اشترط طهارة الارض وبعض جزم بالعموم وبعض اشترط جفافها وبعض عدمه وبعض اشترط خمسة عشر ذراعاً وبعض عدمه اما الاقتصاد على الثلاثة الاول فالظاهر انه المشهور بل قال في ذلك انه مقطوع به في كلام الاصحاب من مع الفقيه في عهده قال في حقه واداس الانسان نجسه ونعله نجاسة ثم مسحها بالتراب لم يضر بذلك وهو مشعر باختصاص الحكم بها ونحوه في كلام سلاويش قال في رسالته زالة النجاسة على اربعة اضرب احدها ما يمسح على الارض والتراب هو ما يكون في النعل والخف عن قه في التحرير انما يستشكل الحكم في القدم وغيره في المنتهى القول بما وانه للنعل الخف الى بعض الاصحاب قال ان عنده فيه توقفاً وابن الجنييد صرح في كتاب الخف بالاحمد فقال اذا ووطى الانسان برجله او ما هو ووطاه لها نجاسة رطبة وكانت رطبة او كانت جافة رطبة فوطى بعد ما نحو من خمسة عشر ذراعاً طاهرة يابسة طهرها من النجاسة من رجله والوقاهها ولو غسلها كان لوطها ولو مسحها حتى يذهب عين النجاسة واثرها بغير ماء اجزاء اذا كان ما مسحها به طاهراً انتهى قال ابن فهد في موجزه الارض تطهرها من النعل القدم وكعبها لو كان والصندل وكذا حكم الخف والحافر والظلف قال في كرم بعد ذكر الثلاثة المتقدمة وحكم الصنادل حكم النعل لانه مما يتنقل به اقول لم اتفق في كلام اهل اللغة على معنى الصندل هناك لعل المراد به القبقاب المتخذ من الخشب زماناً وقال الشهيد الثاني في ضد المراد بالنعل ما يجعل اسفل الرجل المشكى وقاية من الارض ونحوها ولو من خشب خشب الا قطع كالنعل قال في فقه لا فرق بين النعل الخف مما يتنقل به ولو من خشب كالقبقاب في الحاق خشبة الزمن والاقطع بالنعل نظراً من الشك في تسميته وانعلا بالنسبة اليه ولا يلحق بها اسفل العكاز وكعب الترح وما شاكل ذلك لعدم اطلاق اسم النعل عليه حقيقة ولا مجاز انتهى وبما ظهر من عدم طهارة اسفل الخف بمسحه الارض حيث قال في اصحاب اسفل الخف نجاسة فدل على كفاي الارض حتى زالت بقية الصلوة فيه عندنا ثم قال دليلنا اننا قد بينا في تقدم ان ما لا يتم فيه بانفراده جات الصلوة فيه وان كانت فيه نجاسة والخف لا يتم الصلوة فيه بانفراده وعليه اجماع الفقيه اقول والواجب بسط الاخبار الواردة في المسئلة والنظر فيما تدل عليه من الاحكام المذكورة وما لا تدل عليه منها مادواه الشيخ في القيصع عن زرارة قال قلت للباقر عليه السلام ماذا فعلت في الخف فاجاب بغيره في ذلك وضوءه وهل يجب عليه غسلها فقال لا يغسلها الا ان يقدرها ولكن يمسحها وما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن الاحول عن الصادق قال في الخف بطل على الموضع الذي ليس بنظيف ثم يطاء بعد مكانا نظيفاً قال لا بأس اذا كان خمسة عشر ذراعاً ونحو ذلك وعن المعلى بن خنيس قال سئلت الصادق عن الخنزير يخرج من الماء فيمر على الطريق فيسيل منه الماء امر عليه ما فينا فقال ليس قال لا بأس ان الارض يطهر بعضها ببعضاً وعن محمد بن الحلبة



في الموق قال نزلنا في مكان بيننا وبين المسجد نراق قد دخلت على الصلوات ثم قال ابن نزلتم فقلت نزلنا في دار فلان فقال ان بينكم وبين المسجد نراقا قد مر  
او ... بيننا قلنا له ان بيننا وبين المسجد نراقا قد مر فقال لا بأس بالارض يطهر بعضها بعضا قلت فالتسريقين الرطب لما عليه قال لا يضرك مثله ومنها ما رواه  
الشيخ في الصحيح عن فضالة وصفون بن يحيى عن عبد الله بن بكير عن حفص بن عيسى قال قلت للصلوات ثم اتى وطأت عذرة بخفي ومسحت به لم ارفيه شيئا ما تقول في  
الصلوة فيه فقال لا بأس ما رواه ابن ادريس في مستطرفات السراير فقال من نود راحدا بن ابي نصر عن الفضل بن عمر عن محمد بن علي الجلي عن الصلوات ثم قلت له ان طريق  
الى المسجد في ذقاق ببال فيه فربما يرتفع فيه وليس على هذا فيلصق برجله من نذوته فقال ليس ثمرة بعد ذلك في ارض يابسة قلت بلى قال فلا بأس ان الارض يطهر  
بعضها بعضا قلت فاما على الروث الرطب قال لا بأس فاذا نذر بها وطأت عليه ثم صلي ولا اغسله وفي الحسن او الصحيح عن محمد بن مسلم قال كنت مع الباقر اذ مر على  
عذرة يابسة فوطا عليه فاصاب ثوبه فقلت جعلت فداك وطأت على عذرة فاصابت ثوبك فقال ليس يابسة فقلت بلى قال لا بأس ان الارض يطهر بعضها  
هذا ما دفت عليه من روايات المسئلة وتحقق الكلام فيها يقع في موضع الاول لا يخفى ان صحيحة زرارة الاولى مثلها رواية العلي بن خنيس كذا رواية للجلي  
المنقولة في السراير قلتمنت بالحق القدم وصرت بانها مما يطهرها الارض بذلك يظهرها في كلامه ودعوا الاشكال في موضع والتوقف في اخر مع دلالة  
الاخبار كما ترى عليه روايته حفص بن عيسى قد تضمنت الحنف ومستمدا لاصحاب فيما تقدم نقله عنهم من عد الحنف فيما يطهرها الارض اما ما طعن به فيمنه في الخبر  
تبع صاحب المعالم على دلالة ما من انه يكفي فجواز الصلوة في الحنف كونه لا يتم الصلوة فيه ولا يقتضي ذلك طهارة وان كان الاصحاب وردوا في الاحتجاج فالظاهر  
بعد ذلك فان ظاهر كلام السائل ان سؤالا انما هو عن الطهارة بالمسح وعدمها وسؤالا عن الصلوة فيه اما بانها من عدم علمه بالعفو عن نجاسته ما لا يتم الصلوة  
فيه او المراد الصلوة الكاملة الواقعة الظاهر على هذا فيجب الجواب ان يكون مطابقا للسؤال وحج يكون في لباس كناية عن الطهارة والافلو كان عاما بجواز  
فيها لا يتم فيه ولم يحل سؤالا على الصلوة الكاملة فانه لا معنى للسؤال عن الصلوة فيه بل لا معنى لسؤاله بالكلية كما لا يخفى على هذا في الاستدلال بالخبر لعل  
ما تقدم نقله عن الشيخ في منتهى علمنا ذكره هذان الفاضلان الا ان الملاقح صحيحة الاحول وموثقة الجلي ايضا ترد لدلالة ما على ما يوطى به والظاهر انه لا خلاف  
هذين الخبرين استند من علم الحكم في كل ما يوطى به من خف ونعل ولون خشب مثل خشبة الا قطع الا ان مقتضى ما قرره في غير مقام من ان الاحكام المودعة  
الاخبار انما تنصرف الى افراد الشايعة المتكثرة دون الفروض النادرة بعد الحكم فخشبة بعد ما ذكره بعضهم من اسفل العكاز وكعب لرحم وفي حق انما  
تنظر في خشبة الا قطع من حيث علم صدق النعل عليها وفيه انه وان لم يصدق عليها النعل الا انه مما يوطى به فيدخل تحت مطلق صحة الاحول وانما يمكن المناقشة  
فيها من الجهة التي ذكرناها الا انه ربما امكن ان يثبت شمول الحكم لها من حيث قوله في جملة من الاخبار المتقدمة ان الارض يطهر بعضها بعضا بل بما استفيد منه  
تطهير اسفل العصا التي ان يجعل النعل مقصودا على ما عدل به من الافراد الواردة في تلك الاخبار والاحتياط لا يخفى الذي تلخص مما ذكرنا انه يستفاد من الأخبار  
المذكورة طهارة القدم والحنف والنعل كلها يوطى بها بما يكون متافا كثيرا وفيما عدا ذلك اشكال حول عدمه وصاحب المعالم لما كان اعتمادا انما هو على صلاح  
الأخبار دون ضعفها خرج لعموم الحكم فيما عد القدم الذي هو مورد صحيحة زرارة وجه لا يخفى على الناظر وفيه قال بعد ذكر اخبار المسئلة وهذه الأخبار  
وان لم تكن نقيية الاسانيد فانها معتقدة بالحديث الاول الصحيح كونه مختصا بالقدم غير ضار فان ثبوت الحكم فيه يقتضي ثبوته في غير بطريق اولي لا ترك  
ان الحنف والنعل لا توقف احد من الاصحاب حكمه على ما يظهر قد حصل في القدم نوع توقف فيه نظرا لمع الاولوية التي ذكرها بالنظر في الاخبار واما ما اعلى  
اليد في ثبوتهما من خلاف بين الاصحاب في القدم والاتفاق على المنع والنعل ففيه ولا من خلاف في القدم فهو عا لطلح الفتنه للاخبار المذكورة فلا يقتضي خلافه  
ان الخلاف ايضا في الحنف حاصل كما تقدم في عبادة وثانيا ان الكلام بالنظر في الاخبار لا بالنظر في كلام الاصحاب ليس في الاخبار ما يشير الى اولوية المنع والنعل  
في هذا الحكم على القدم ان لم يكن الامر بالعكس بالجملة فالظاهر الذي الجاه الى هذا الكلام عدم جبرئته على الخروج عما عليه كانه الاصحاب في هذا الباب انا العالم  
الشائ في الظاهر لا فرق في حصول بين كونه بالمسح والمسح والدلك على الاكتفاء بالمسح تدل صحيحة زرارة الاولى كذا الثانية الواردة في الاستحجار وردوا  
حفص بن عيسى وبذلك صرح المفيد بمباداة المتقدمة وكذا عبادة ابن الجعيد ووجه ما نقله الاصحاب عن ابن الجعيد من انه يشترط المشي خمسة عشر ذراعا ونحوها  
يكن ما دلت عليه صحيحة الاحول بحموله على مقدار المشي الذي يزول به النجاسة فالبقاء قوله في الخبر بنحو ذلك ايماء اليه الاشكال ايضا ان هذا مراد ابن الجعيد  
في عبادة بالاكتفاء بالمسح كما عرفت الثالث قد اختلف الاصحاب في طهارة الارض فيقال لا يشترط فيه صرح في كرى وهو صحيح عبادة ابن الجعيد المتقدمة و  
جماعة من الاصحاب منهم الشهيد الثاني الى عدم الاشتراط بل ادعى قدس سره ان الملاقح التصرف في بقية عدم الفرق بين الطاهرة وغيرها وهو كما ترى  
لتصريح من ذكرناه بالظاهر وهو ظاهر فاجله من عبارهم ايضا نعم النصوص مطلقة في ذلك لا ان صحيحة الاحول مصترحة باشتراط ذلك حيث انما سئل  
عن الرجل الذي يطأ الموضع الذي ليس بنظيف ثم يطأ بعده مكانا نظيفا فقال لا بأس اذا كان ذلك المكان للظيف قد رخته عشرة راءا فقه اشعا بان نفى  
الباست مخصوص بما اذا كان نظيفا بالمقدار المذكور اقوال الاظهر عند الاستدلال على ذلك بقوله عينا وكذا عند طرقي فيها الصحيح غير جعلت  
الارض مسجد وظهر واهو باطلاة شامل لما نحن فيه فان الظهور لاختصاص الطاهر المطهر كما تقدم تحقيقه في الباب الاول وهو عام من ان يكون مطهرا من الحدث  
النجس والعجن من انما بنا برح حيث انهم في المقام ناقضون اشتراط طهارة الارض لم يعلم احد منهم من قال بالطهارة بهذا الحديث انما استدلو بان النجس لا يفيد غير طهارة  
وفي بحث اليتيم لم يذكر او لا على طهارة التراب كوالاجماع وبعض متأخري التاخرين نقل الخبر المذكور دليلا وتنظر في الاستدلال به وليست شعري اي معنى هذا الخبر  
واين صدقة النبي في قوله لا يفتقر به اذ لا يخفى انه لم يرد في تسرع موضع يصير فيه الارض مطهرا غير من الموضعين وثالثها اناء الولوع ولم يذكر او  
هذا الموضع فيه وداعها اجمالا الاستحجار ووجه فاذا لم تدخل هذه المواضع في مصداق الخبر لم يجعل ليلا فلا مصداق له بالكلية فكيف يقول ثم جعلت في الارض  
ظهورا وليس المراد الاختصاص به حتى انه يكون ذلك من خصوصياتها بل المراد انما هو له ولا مشرو في اي موضع يوجد صدقة اذ لم تدخل هذه الاشياء فيه فانه

صحيح

الاعفلة



الاعفلة فاصروا تبع فيها المناخر للقدم ويريد ذلك ما في دعائم الاسلام حيث قال قالوا في المتطهر اذا مشى على ارض نجسة ثم على طاهرة طهرت قدميه انتهى الرابع  
 ظاهر رواية معلى بن خنيس رواية الجليل المنقولة عن اسير شارب جفاف الارض التي يشبه عليها وبذلك صرح ابن الجني في العناء المتقدمه واليه ذهب جماعة من اصحاب  
 الاصحاب كما ذكره في العالم ونفاه العلامة في ية فقال لا فرق بين ذلك بارض رطبة او يابسة اذا عرف في حال العين ما لو طهر وحلا فالأقرب عدم الطهارة في  
 اقتفاء شخضاته منه وذكر في من ان الرطوبة اليسرة التي لا يحصل منها تعد غير قادمة على القولين وفي المعالم جعله الاوطون في كنفه عنه الباس الاظهر عند  
 هو القول الاول لظاهر الخبرين المتقدمين ولا معارضهما الا اطلاق غيرهما من الاخبار فيجب تقييدها كما هو القاعده الخامسة من ما اشعرت صحيحة زرد  
 الاولى من حيث اطلاق المسح فيها بالاكفاء بالمسح ولو نجس ما نحوه وهو منقول في كلام الاصحاب عن ابن الجني هو طاهر اطلاق في عبارة المتقدمه  
 الآن الظاهر من الرواية المذكورة على ما هو المعهود الغالب في المشي من كون المسح بالارض هو الذي ينصرف اليه لاطلاق وعلى ذلك يمكن حمل عبارة  
 ابن الجني خصوصا مع نص يحذف صدرها بالارض يؤكد انه هو المعروف بين الاصحاب من غير خلاف يعرف وكانها ذكرنا استشكله منه في ية نقا  
 لودك النعل القدم بالاجسام الصلبة كالخشب وشبه عليها فاشكال وبالجملة فالظن الوقوف على ما عليه الاصحاب من السكاس ما تكرر في الاخبار  
 من قولهم الارض يطهر بعضها بعضا يتم ان يكون المراد به وهو الاقرب ان بعضها يطهر ما ينس ببعض انما اسند الى البعض مجازا كما يقى الماء يطهر  
 للبول اي لنجاسة البول فالطهر بصيغة اسم المفعول في الحقيقة ما ينس ببعض لانفس البعض يتم ان يكون بعضها هو الماء لا سفل النعل  
 الطاهر منها يطهر بعضها وهو النعل القدم فالنعل عناية عن المطهر بها وعلى الوجه الاول يكون التطهير مخصوصا بالنجاسة التي من الارض النجسة قال الشيخ  
 في الجملتين لعل المراد بالارض ما يشمل نفس الارض ما عليها من القدم والنعل الخف انتهى والظاهر انه ناظر الى الاحتمال الثاني وقيل الوجه في هذا  
 التطهير انتقال النجاسة بالوطى عليها من موضع الى اخر مرة بعد اخرى حتى تستحيل لا يبقى منها شيء والله العالم **المسئلة الثامنة** في تطهير  
 عند الاصحاب ان النار تطهر ما احالته رما او دخانا او تردينه المحقق في كتاب الاطعمة والاشربة فقال ودواخن الايمان النجسة عند طاهرة  
 وكذا ما احالته النار فطهرته رما او دخانا على تردد ونقل عن ط انه حكم بنجاسة دخان النجس عللا بأنه لا بد من ان يتصاعد من اجزائه قبل ان  
 النار لها شيء بواسطة سخونة ودرجه جملة من الاصحاب يمنع تصاعدا اجزاء الدهن بدون الاستحالة وهو جدي مع انه في فتاوى الاجماع على طهارة  
 الايمان النجسة بصيرته رما ماداد قد احتج ما ذكره من الحكم بالطهارة بالاستحالة رما بالاجماع وبصيغة الحسن بن محبوب انه سئل بالحسن عن من الجص  
 يوقد عليه بالعدرة وعظام الموتى ويخص به المسجد يسجد عليه فكتب اليه بخطه ان الماء والنار قد طهرا وظ المحقق في المعبر هنا المنازعة في هذا  
 الاستدلال التوقف في الحكم حيث قال في احتجاج الشيخ اشكال ما الاجماع فهو معروف به ونحن لانعلمه هنا واما الرواية فمن المعلوم ان الماء الذي  
 يمازج الجص هو ما يحيل به وذلك يطهر اجزاء النار وتصير مادا وقد اشترط صيرورة النجاسة رما وصيرورة العظام والعدرة رما والعبد  
 بنجاسة الجص غير مؤثر طهارة قال يمكن ان يستدل بالاجماع الناس على عدم التوقي من دواخن الترابين النجسة فلو لم يكن طاهرا بالاستحالة لتورعوا عنه  
 انتم واقفة اثره في المنتهى في الكلام على الخبر المذكور كما هي عادته غالبا فقال ان الاستدلال به اشكالا من وجهين احدهما ان الماء الممازج  
 هو الذي يحيل به وذلك غير مطهر جاعا والثاني انه حكم بنجاسة الجص ثم تطهر فيقال في نجاسته بدخان الايمان النجسة اشكال انتهى قول اما ما  
 ذكره المحقق من المنازعة للشيخ في الاجماع فهو يحمل من النظر لما وقع له في اجاماته التي يدعيها بل استدلال به في غير موضع كما لا يخفى على من تأمل  
 كتابه والحكم المذكور هنا لم يظهر فيه مخالف قبله حتى يكون موجبا للطعن في اجامه وقد تردد في اصولهم ان الاجماع المنقول بخبر الواحد حجة واما  
 ما ذكره بعد الطعن في دليل الشيخ من الاستدلال على الطهارة بالاجماع الناس على ما ذكره فهو او من بيت العنكبوت وانه لا وهن البيوتان  
 الاحكام الشرعية على مثل هذه التخرجات الوهية مجازفة ظاهرة واما ما ذكره من الكلام على الاستدلال بالرواية فليس حجة فانه وكذا العلامة بعد  
 لم يخش التلطف بتحقيق المعنى المراد منها وذلك فان الظاهر ان المراد منها والله سبحانه اعلم هو ان المستفاد من ظاهر السموال هو ان العذرة تحرق  
 على الجص يخلط رما دها به وغرض التلطف معرفة حالها بعد الاحراق وانها هل تبقى على النجاسة فيلزم تنجيس الجص بها ملاقاته بالرطوبة بالمزج بالماء  
 البتة اخرج الجواب انما تطهر بالاحراق والاستحالة رما فلا يمس على الجص منها باس وهو معنى واضح ودليل مفصلا لا غبار عليه هذا المعنى وان لم يفسح به  
 لفظ الخبر الا انه هو المرجع من سياقه كما ستعرف ويؤيد ما في قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه قال سئل عن الجص يطبخ بالعدرة ايصح به المسجد  
 قال لا باس لان المعنى فيه ما توفقه من نجاسة الجص انه لا يطهر بالنار لعدم الاستحالة وهو قد حكم بان تطهر النار انما هو بالاستحالة ولا بالماء انما  
 له فانه لا يطهر اجاعا وبالجملة فاذا ذكرنا معنى ظاهر الاستقامة والى ما ذكرنا اشار السيد السند في كذا يمكن ان يستدل على الطهارة ايضا بما رواه  
 الشيخ في الصحيح عن الحسن بن محبوب ثم سأل وجه الدلالة ان الجص يخلط بالرماد والدخان الحاصل من تلك الايمان النجسة ولو لا كونه طاهرا لما  
 ساع تجصيص المسجد به والسجود عليه الماء غير مؤثر في تطهير اجاعا انما نقله في المعبر فتعين استناده الى النار على هذا فيكون اسناد التطهير  
 حقيقة الى الماء مجازا ويراد منها المعنى المجازي تكون الطهارة وتكون الطهارة الشرعية مستفادة مما علم من الجواب فمما من جواز تجصيص المسجد  
 به ولا محذور فيه انتهى قول الظاهر انما هو المعنى الاول لان مطابقة الجواب للسؤال تقتضي حصول الطهارة ولا مطهر هنا حقيقة لا النار كما  
 عرفت فذكره في الجواب لينا فيه ضم الماء الى ذلك لانه يمكن حمل مبدئية التطهير هنا على ان يكون من قبيل ش الماء على الثوب والمكن للمنظون  
 النجاسة استحقاقا وبالجملة فالغرض من الخبر بيان انه قد ورد في ذلك الجص مطهران شرعيان الماء والنار وان كان احدهما حقيقة والاخر مجازا  
 فلا يبيح توقف طهارة ولا يرد السؤال بان النار اذا طهرته او لا فلا معنى لتطهير بالماء اذ لا يلزم من ورود المطهر الثاني تاثيره في الطهارة كما عرفت

في الجص



بل يكف صول المعنى الجازم هذا لا يخفى عليك ان العلة الحقيقية في الطهارة انما هي الاستحالة سواء كانت بالنار او بغيرها لان الاحكام الشرعية تابعة لصدق الامور  
فقد انتقل الشيء من حاله الاول حقيقة السابقة الى حقيقة اخرى سمي باسمها صدق عليه افراد الحقيقة الثانية فانتقل الحكم ايضاً كان عاماً عليه الى حكم آخر ونحو  
الجزء المذكور شاهد على ذلك وبذلك صرح جملة من الاصحاب بغيره قال في من وليست الاستحالة مختصة بالنار بل هي مطهرة بنفسها ومن ثم لم يمتد لنظرة العلة  
بغيرها بل هو انما العلة والميتة اذا صار اثرها باقاً في سبب هذه المسئلة والمعتقد الطهارة لانها الاصل في الاشياء لان الحكم بالنجاسة متعلق على الاستحالة  
في زوال بنو اله انتهى هو جيد ونحن انما ذكرنا النار في عدد المطهرات مع ما في الشئ من عدم الاستحالة جرياً على كلامهم ومن ذلك يظهر انه لا فرق  
بين الرماد والنخالة في الحكم المذكور سيما مع دلالة ظاهر الخبر المذكور على ذلك لانه لا ريب ان بعض ما يعلق بطهارة الرماد والنجاسة لا يعلق  
ايضاً فلو لم يكن ما امر الامتناع بتخصيص المسجد به وجواز السجود عليه حقيقة ذلك يظهر انه لا وجه لما ذكره الشيخ في طم من حكمه بنجاسة الدفن النجس لا ترد الحق  
في الرماد والدفن في كتاب الاطعمة قال في المعالم بعد البحث في المسئلة اذ عرفت هذا فاعلم ان مورد الحديث كما علمت هو استحالة النجاسة وقد وقع في كلام  
اكثر الاصحاب في المسئلة كما في النص عنهم بعضهم الحكم على جرم يتناول النجس نظر الى ان ثبوت ذلك في اعيان النجاسات يقتضي ثبوتها في المتنجس بها بطريق  
وهو جيد ويؤيد ملاحظة ما قرناه في تطهير الشمس من كون دليل التخصيص امثال ذلك غالباً هو الاجماع وانتفاؤه بعد الاستحالة معلوم انتهى ظاهره ان  
ثبوت الطهارة في المسئلة المذكورة بالنسبة الى عين النجاسة بعد الاستحالة انما هو الاجماع مضافاً الى النص المذكور واما في المتنجس فليس الطريق الاول  
المؤيد لعدم الاجماع كما ذكره وفيه نظر بل الحق في الموضوعين هو ما قدما ذكره من تبيعية الاحكام للتسمية التابعة للحقيقة التي عليها ذلك الشيء وسما  
في المسئلة الآتية انما التسمية من زيد ايضاً لذلك نعم هنا موضع قد وقع الخلاف في طهارتها بالنار مع عدم الاستحالة والشك فيها الاول العنيم  
قال في المعالم الحق بعض المتأخرين بالرماد الفهم محتاجاً بزوال الصورة فيه والاسم وتوقف الذي في ذلك وكلام المتقدمين خال من التعرض لموافق  
في محله ان كانت استحالة من عين النجاسة اما اذا كانت استحالة عن متنجس كالخطب النجس فليس بالبعيد طهارته نظراً الى ما قلناه في استحالة هذا النوع وماذا  
انتهى هو جيد لان في الفرق بين عين النجاسة والمتنجس فانه ان حصلت الاستحالة والخروج عن الحقيقة الاولى الاسم التابع لها الحقيقة اخرى يتبعها اسم  
اخر فالظاهر الطهارة كما قدما في الموضوعين والافلا الشائ في العين النجس بالمخ بالنار حتى صار خافاً او اجراً فذهب الشيخ في ذلك وفيه موضع من  
والشبهتين والحق الشيخ حسن في المعالم القول بالطهارة وجرم جمع من المتأخرين منهم الشهيد الثاني بالعدم وتوقف في المعبر وفي موضع اخر من المسئلة  
قال السيد السند في كتاب الاجماع وصحة الحسن بن محبوب المتقدمه واحتج المعالم على ذلك قال لنا اصالة الطهارة بالقرية التي في تطهير الشمس ملاحظة كون الحكم  
بالنجاسة في مثله بعد ذهاب عين الاجماع ولا ريب في انتفاء بعد الطبخ كيف قد احتج الشيخ للطهارة باجماع الفرق فلا اقل من دلالة التبر على نفي الاجماع على ثبوت  
قد علم ان الاستصحاب في ادمه اجماع مطروح اذ لم يكن على الحكم بالنجاسة فيما بعد الطبخ دليل الاصل يقتضي براءة الذمة من التكليف وتطهيره بلاية برطوبة  
لاجل فعل شرط بالطهارة انتهى قول امامنا استدلال به الشيخ هنا على الطهارة فلا غرو وهو عرف به اما اجماعه المذموم في هذا الموضوع وغيره فلا يخفى على العاقل  
الحائض في الفرق ما فيها واما الرواية فلا دلالة فيها على ما يدعيه بالكلية كما تقدم بيانه اذ لا اشعار فيها بنجاسة الجص قبل الحرق حتى انه بالحرق صار طاهر  
ويصير الحكم بالخرق فله واما ما ذكره في ك بعد نقل احتجاج الشيخ في حيث قال وفيه اشكال منشأه الشك في تحقق الاستحالة وان كان القول بالطهارة محتملاً  
لعدم ثبوت استمرار الحكم بالنجاسة فففيه ان ما ذكره من الاشكال في تحقق الاستحالة كما تقدم منه ايضا في باب التيمم محله واما ما ذكره من القول بالطهارة محتملاً  
لعدم ثبوت استمرار الحكم بالنجاسة فكل من يزعم لا يخفى ما فيه على المتأمل بعين التحقيق فانه متى ثبتت النجاسة حكم بها باستمرار الحكم بها حتى يثبت الرفع الشئ في  
الشرع وليس هنا الا الاستحالة وهو لا يقول بها بل جعلها في موضع شك ولو كان مجرد خروج الشيء من حال الى اخرى يوجب الطهارة لوجب بمقتضى ذلك طهارة  
العين النجس بخبر وطهارة الارض بعد الرطوبة باليسوسة بالهواء وبخود ذلك وهو لا يقول به وقد صرح به في الفرع الاول من فروع مسئلة تطهير الشمس فيما لو  
غير الشمس فقال ويدل عليه ان نجاسة الخلل بالنقص فيقضي والنجاسة محل التخصيص على ما عرفت الشارع مطهر انتهى هو في ما نحن فيه فان الاستصحاب هنا انما هو من قبل  
استصحاب عموم الدليل المتفق على صحته نعم ما ذكره في الاستصحاب المصطلح الذي هو المتنازع فيه وهو ما دل الدليل فيه على اختصاصه بمراد تعديته الحكم  
الى الحالة اخرى خالية من النص لا فيما اذا كان عموم الدليل شاملاً للحالين واما ما ذكره في المعالم فهو موقوف على ما نرد به في تطهير الشمس مما نقلنا ثمة عنه بينا ما فيه وهو  
من عجز الأركان وقاعدة منهدة البنين بما ارضنا من الأدلة الشاطعة البرهان المخالفة لما عليه كافة العلماء الايمان وحيث ثبتت النجاسة استحباب حكمها  
الى ان يحصل المطهر الشرع وليس ثبوت أصل الحكم استحباباً بالاجماع خاصة كما اذا ما عرفت ان بعد الطبخ نفي الاجماع فمقتضى الأصل الطهارة وبالحيلة وجود الدليل فان اعتبر  
في الحكم بالنجاسة هو ملاقاتها بالشئ مع الرطوبة فانه يصير بذلك نجساً بالاجماع فمقتضى هذا الحكم لا يزول عنه لا بتطهير واحد المطهرات المنصوصة هذا هو مقتضى  
الاصول الشرعية والقواعد المرعية المتفق على كافة العلماء قديماً وحديثاً ودال لم يحصل مطهر الا في حالة مخصوصة متفق عليها من انما هو لا مطلقاً كما يدعي  
في غير الثلاثة التي تقدمها احتجاج من علم ما ذهب اليه من النجاسة بعدم خروج الخرف من مع الارض كما لا يخرج الحجر من سماء ما مع انه اقوى بصلبها منه مع تاديبها في العلة وهو  
عمل الحرارة في ارض صابها رطوبة من ثم جاز السجود عليه ما مع اختصاصه بالارض نباتها بشرطه انتهى اجاب عن ذلك ولذا في المعالم فقال هذا وعندك ان ادعاء عدم  
الخروج عن الاسم هنا قوم منشأه النظر الى الجرم ملاحظة ما ذكر من اشتراكها في علة الصلابة وكونها في الحجر اقوى العرف الذي هو الحكم عند فقدان الحقيقة  
الشرعية وخفاء اللغوية ينادى بالفرق ويعلن بصدق اسم الارض على الجردون الخرف وقد تنبه لهذا جماعة منهم المحقق في المعبر فقال في بحث التيمم ان الخرف  
خرج بالطبخ عن اسم الارض فلا يصلح التيمم به ثم ذكر جواز في الحجر محجاً بان ارضها عا لا يبق هذا مناف لتكليفه لتوقفه في طهارته لا نأقول ليس نظره في التو  
العدم الخروج عن الاسم لانه توقف في ما لا ريب في خروجه قد عرفت كلامه في الرماد وسائر كلامه فيما يستحيل غير النار انتهى من يظهر ان توقف من توقف في المسئلة

في النجس

في النجس

الشك في خروج



كتاب الطهارة  
باب ما لا ينجس من الجناسات

للتكليف في الخروج وعدمه في محله والله العالم الثالث العجين المعجون بالخبز هل يطهر بجزءه أم لا المشهور عدمه وقال الشيخ في مقابلة باب ما لا ينجس من الجناسات في هذه المسئلة في عجين به وبخبر لم يكن بأس بكل ذلك الخبر فان النار قد طهرته وقال في باب الطهارة من الكتاب المذكور واذ نجس الماء بمسحوق من الجناسات فيه ثم عجن به وبخبر لم ينجس كذا في الخبر وقد رويت رخصته جواز كله وذلك ان النار قد طهرته والاهوط ما قدمناه واختلف كلامه ايضا في كذا في الحديث فافق في الاستصحاب بالطهارة في سبب عدمها واحتج في المعامل بعد اختيار القول المشهور من عدم الطهارة فقال لنا اصالة الجناسات والمفروض كون الماء نجسا والنار لا تخرج من العجين المخبوز جميع الماء وانما يتجفف بعض طوبته فيفتقر لكم بطهارة بل في الرطوبة الى الدليل لا يوجب يلزم على هذا الاجزاء التي تجففها النار من رطوبة الماء واسا الزوال المتقضى لاستصحاب النجاسة لا نقول مدارا على احكام النجاسات على الاجماع ومن البين ان الخلاف هنا منصرف في القول بالبقاء على النجاسة مطلقا والقول بطهارة اذا ما خبز اتمم التمسك باستصحاب النجاسة ينفي القول الثالث وما احتمال الطهارة اذا ما خبز اياها فاما ما ينبغي فرضه من خلاف في القولين اذ لا مسامحة لاحداث الثالث على ما يقتضيه اصول الاحكام قد بينا في بحث الاجماع من مقدّمات الكتاب انتهى قول لا يخفى ان ما ذكره في مد كلامه جيد به استدلال جملة من الاحكام الا انه في سؤالاته لنفسه اجوبته قد ناقض نفسه فيما تقدم نقله عنّي في التمهيد قد قال ثم بعد ان ذكرنا انما وجوب التطهير بعينه والاعين في الثوب البدن والانية دون غيرها ما لفظه فان قلت كان الاتفاق واقع على ان النجاسة المعلومة اثر في كل ما تلاقيه برطوبة مستمرة الى ان يحصل التطهير الشرعي فيفتقر كل نوع من انواع التطهير الى دليل يثبت قلت هذا الكلام ظاهر في وقوعه في ظاهر العجز عن استنباط بطلان الأدلة ويلتفت اليه بالجملة عن التفاصيل ما قررنا في آخر ذلك وبالجملة فالذي يقتضيه التحقيق انه لا معنى لكون الشيء نجسا لادالة الدليل الشرعي على التكليف باجتنابه في كل شرط بالطهارة اذ التعمين واثره لا جله وان ما لا دليل فيه على احد الامرين فهو على اصل الطهارة بخلافه البراءة الذمّة من التكليف فيه باجتهاد اخر ما تقدم اقول لا ريب في دخول الخبز الياسر بالنار او بالهوى فيما ذكره من الافراد التي يجب تحقيقه الحكم فيه بالطهارة كالارض التي تجف بغير الشمس توقفه هنا على وجود القابل ليدفعه قوله بما ذهب اليه من هذا القول الذي تفرد به فان عامة الاحكام قديما وحديثا كما لا يخفى على من راجع كتبهم كلامهم على ان النجاسة اثر في شيء بلا قاتمه له برطوبة وجب استصحاب ذلك في وجود التطهير الشرعي هو قد ذهب الى طهارة الخبز زوال العين في غير الثوب البدن والانية فاللزم هنا هو طهارة الخبز الذي عجنه بجنس باليسر زوال الماء النجس كيف تفوق كما لا يخفى اذ العلة في الموضوعين واحدة والشرع عن ذلك يلزم احداث قول ثالث في هذا المقام نستمر بما اورد من من بيت العنكبوت انه لا وهن البيوت فان انتشال الخلاف وتكثر الاقوال في المسئلة الشرعية بين المتأخرين مما لم يوجد في كلام المتقدمين ولو صحت هذه القاعدة لم يبلغ الامر الى ذلك على ان الاصل الذي نضع عليه كما عرفت انما هو واحدة هو ما ولم يقل به احد قبله بل عابا بالاحكام كلها على خلافه وان سجل عليه بما سجل اكثر بما طول وبالجملة فظهر والمنافاة بين كلاميه مما تقدم في مسئلة التطهير الشمس ما ذكره هنا اوضح من ان يحتاج الى التطويل وان تستر عنه بما لا اعتماد عليه لا تعويل كيف كان فالواجب الرجوع الى الروايات في المقام وبيان ما يفهم منها من الاحكام فمنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه وما احتج به من الخبر قال قيل لصديق عن العجين عجن من الماء النجس كيف يباع به قال يباع ممن يسهل كل الميتة وفي الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن الصادق ع قال يدفن ولا يباع وما رواه ثقة الاسلام والشيخ عن زكريا بن ادم قال قلت لابي الحسن ع فخر او نبذ قطره عجين اودم قال فقال فسد قلت ابيعه من اليهود والنصارى وايقن لهم قال نعم فانهم يتحلون بشربة من بعض هذه الرواية اختلف في الفقيه من غيرنا دها الى الامام فقال اذا قطر خرا ونبذ في عجين فقد فسد فلا بأس ببيعه من اليهود والنصارى بعد ان يبين لهم وفي الصحيح عن ابن ابي عمير عن عمن رده عن الصادق ع في عجين عجن وخبز ثم علم ان الماء كان فيه ميتة قال لا بأس باكله النار ما فيه وعن عبد الله بن الزبير قال سئلت الصادق ع عن البئر يقع فيها الفارة وغيرها من الدواب فتموت فيعجن من مائها ايثوك ذلك الخبز قال اذا اصابته النار فلا بأس باكله اقول والظاهر ان مستند الشيخ فيما تقدم نقله عنه من الطهارة بالخبر هو الخبران الاخيران ورواه المتأخرون بعد الطعن بضعف سند الطعن في الدلالة اما الاول فلان الميتة اعم من الطهارة والنجاسة ولا دلالة في الخبر على كونها من ذات الانفس النجسة بل هو ذات الالهة وهو موقوف على القول بنجاسة البئر والظاهر طهارتها وهذا الخبر جملة الاخبار الدالة على ذلك ونفي الباس عن اكله بعد اصابته النار انما هو كناية عن الاستعداد للموتوم تمام في الماء كما يشير اليه قوله في الخبر الاول اكلت النار ما فيه ومن المحتمل قريبا ان المراد بالماء في رواية ابن ابي عمير الثالثة انما هو ماء البئر ووجه فلا فرق كونها نجسة العين او طاهرها وعلى عدم نجاسة البئر بالملاقاة وبالجملة فالظاهر هو القول المشهور لا صالة بقاء النجاسة حتى يحصل التطهير الشرعي كما عليه جملة الاحكام في هذا الباب تخرج الروايات الثلاثة المتقدمة شاهداً على ذلك في الكلام من مسلتين الاولى ان الرواية الاولى تضمنت انه يباع ممن يسهل الميتة والثانية تضمنت انه يدفن ولا يباع ويمكن الجمع بينهما بحمل النهي عن البيع على المسلم من غير علام والابنية على المسلم مع الاعلام لا اشكال في جوازه بل الظاهر انه لا خلاف فيه كالذهن النجس بخوفه فان له منافع محلة وثانيهما ان الرواية الاولى تضمنت انه يباع من اهل الذم وبه صرح الشيخ في نه وهو ظاهر المشهور بين الاحكام يقيم ومنع ابن ادریس من ذلك في نه لا يجوز مطلقا وقال ان الرواية الواردة بذلك متروكة فلا عمل عليها الا انها مخالفة لاصول مذهبنا ولان الرسول صلى الله عليه واله قال اذا حرم الله نعم تحرم ثممنه و اجاب في نه بعد اختياره مذهب الشيخ عن كلام ابن ادریس بان هذا في الحقيقة ليس بجاذبا فما هو استنفاد ما ل الكافر من يد برضا كان سايعا انتهى مؤذن بتوقفه في صحة الحكم بصفة البيع وبذلك صرح في المنتهى فقال اما ما تضمنته الرواية فغيره نظرا لاقربانه لا يباع لرواية ابن ابي عمير فانه استدلال بما رواه ابن ابي عمير ذكر الرواية الاولى ثم قال في الجواب انها معاصرة لما قدمنا ويمكن ان يحمل على البيع على غير اهل الذمة وان لم يكن ذلك بيعا حقيقيا وعند فيما ذكره ابن ادریس كذا ما ذكره من المنتهى نظرا لما اولا فلما قدمنا الاشارة اليه من انه غير ملوك فلا يجوز الانتفاع نفعا محلا في ملف الحيوان كالمشرك البصر والاستغناء وغيره فلا مانع من بيعه نعم اذا باع على المسلم فظاهر الاحكام جواب علامه وان لم اقف فيه على دليل اما بيعه على الكافر المستحل



يتوقف على الاعلام واما ثانيا فلنظرا للاخبار بذلك ومنها رواية زكريا بن ادم المتقدمة ومحيطة ابن ابي عمير الاولى حنة الجلي ومحيطة عن الصادق ع انهم  
سئل عن رجل كانت له غنم وبقر وكان يدر كركي منها ويغزل الميتة ثم ان الكركي والميتة اختلما كيف يضع قال يبيعه فمن سخط الميتة ومع دلالته هذه الاخبار  
المذكورة فلا مجال للتوقف فيه ولا ضرورة الى ما تكلفه لعلامة في لغز من التاويل وما استدل اليه ابن ادريس من الحديث الذي نقله فيه انه بعد مقتضى وثبوت  
فحاشية ان يكون مع هذه الاخبار مع تكاثرها ومقتضاها خاصة فيجب قبيل تلك الخبرها كما هو القاعدة المذكورة في كلامهم بقي ان رواية زكريا بن ادم تضمنت  
الاعلام قبل البيع الا ان ذلك في كلام السائل لا يقتيد به الحكم المذكور لكن ظاهر عبارة في المتقدمة تقيد الحكم بذلك في البيع على اهل الذمة واليه يشير كلام  
العلامة في المنتهى قوله ويمكن ان يحل على البيع على اهل الذمة ويمكن توجيه ذلك بانهم مع القيام بشرط الذمة يعاملون معاملة المسلمين فلا يباع الا  
مع الاعلام الا ان فيه رواية ذكرها المشتملة على ذلك وهي التي اخذت عن ابنه منها تضمنت انهم يستحلون شربة فاني فائدة ترتب على الاعلام بالحالة فلا  
في عبادة في لانه الرواية كما عرفت والله العالم **المسئلة التي ابعثت من المطهرات عند الاصحاب** لاستحالة الاتهم اتفقوا على مواضع منها فاما ما وقع  
عليه الاتفاق فالنطفة والعلقة اذا استحالتا حيوانا والخز اذا انقلب خلا والدم اذا صايقا وقد نقل في لف الإجماع على الحكم في كل من هذه المذكورات و  
اضاف الى القبح الصديد ايضا وفيه كلام تقدم في آخر الفصل الرابع في نجاسة الدم وهو ان الصديد قبح بخاطبة الدم كما لا يخفى ومن ذلك ايضا استحالة الماء  
النجس بولا حيوان مأكول اللحم والغذاء النجس وثالحيون مأكول اللحم واما ما وقع فيه الخلاف من الافراد فانه ما تقدم في مسئلة التطهير بالبار وغيره للكلب  
اذا وقع في المملحة فصلا لما اذهبه المعتبر منه في عدة من كتبه الى عدم الطهارة قال في المنتهى اذا وقع الخزير وشبهه في ملاحه فاستحال ملحا والعذرة في البقر  
فاستحالت حماته لم تطهر وهو قول اكثر اهل العلم خلا لا ينحصر في ذلك صرح في المعبر واجتبا بان النجاسة قائمة بالاجزاء لا بالصفات فلا يزول  
بتغير وصف محلها وتلك الاجزاء باقية لا تنفك ما يقتضيه ارتفاعها للمشهور وفي كلام المتأخرين عنها انقول بالطهارة لما فاد ما ذكره في بحث تطهيرها  
من ان الاحكام تابعة للاسم الجازم على حقايق الاشياء وجارية على ذلك والكلب بعد استحالة ملحا قد صارت حقيقة الى حقيقة الملح وسمي باسمه خرابا عتيا  
ما صا الى ههنا ومن الاخبار الدالة على نجاسة الكلب تصدق في محل البحث والخبار الدالة على طهارة الملح وحله جارية عليه هذه الجملة بعين ما وقع  
عليه الافراد المتقدمة ولو صحت هذه التعديلات لعليلة لمجرت ايضا فيما وافقوا على طهارة بالاسحالة ولا بأس بالقرع من نقل كلام حمله من الاخبار  
في الباب ليزول عنك الشك فيما ذكرنا والادني ان المحقق الشيخ علي ح قد بعد ان ذكر عبادة المصم المؤذنة بالتوقف في الحكم المذكور في بناء وهي  
التوقف من ان اجزاء النجاسة لم تزل وانما تغيرت تلك الصورة وكما ان النجاسة حكم شرعي لا تثبت الا بدليل كالحصول الطهارة موقوف على الدليل  
ولم يثبت من ان مناط النجاسة هي تلك الصورة مع الاسم لان احكام الشرع جارية على المستيمات بواسطة الاسماء لان الخطاب بها لاف الناس فيقول على  
ما هو المقام بينهم عرفا ولغة كما يليق بالحكمة لا ريب ان الذي كل من افراد نوع الكلب قبل الاستحالة بحيث يصدق عليه اسم قد زال عنه ما كان وما  
الاد من افراد الملح بحيث لا يصدق عليه ذلك الاسم بل بعد طلاقه فلما وكذا القول في العذرة بعد صيرورتها ترابا فيجب ان يجري عليها الاحكام المترتبة  
شرعا على التراب الملح على ان جميع ما اجمعوا على طهارة من نحو العذرة تصير دوا والمق يصير حيوانا طاهرا العين ونحو ذلك لا يرد على هذا فكان التوقف  
في الطهارة هنا لا وجه له انتهى كلامه وهو جيد وجيد وبالجملة بان المعلوم من الشرع والنصوص الواردة عن اهل الخصوص هو دوران الاحكام مدار  
الاسماء الثابتة لتلك المستيمات فاذا حكم الشارع بنجاسة الكلب والعذرة بقي الحكم ثابتا بما يثبت هذا الاسم فاذا حكم بطهارة الملح وطهارة التراب  
ثبت ايضا ما ثبت الاسم كما شاعا ما كان وقد تقدم كلام صاحب كنف في ذلك في سابق هذه المسئلة ونحوه كلام جد وقال في المعالم ان هذه المسئلة بعد  
نقل القول بنجاسة عن الفاضلين والطهارة عن فخر المحققين والمحقق الشيخ علي والشهيد ما صورته وهو الاظهر هنا ان الحكم بالنجاسة منوط بالاسم كما  
هو الشأن في سائر الاحكام الشرعية فتزول بزواله والمفروض في محل النزاع انتفاء صدق الاسم الاول ودخوله تحت اسم اخر فيجب والحكم الاول ولحق حكم  
الاسم الثاني ثم نقل حجة الفاضلين المتقدمة وقال والجواب ان قيام النجاسة بالاجزاء مسلم لكن لا يتم بل بشرط الوصف لانه المتبادر من تعلق الحكم بالاسم  
المعهود في الاحكام الشرعية ولا يبيح انتفاء المشروط عند انتفاء شرطه انتهى هو جيد وجيد **فقرع ان الاول** قد نبه جملة من الاصحاب على  
في الصورة المفروضة على شرط طهارة ماء المملحة والظن ان الوجه فيه تجسس الماء والارض لو كان الماء اقل من كركي وكذا الملح الملاقى له في المملحة فطها  
بالاستحالة بعد تجسس جميع ذلك لا يجب في ذوال النجاسة العادضة به ولا استحالة الماء ملحا بعد نجاسة ارضه لا يجب في ذوال النجاسة عند الشائ  
ينبغي ان يعلم ايضا ان طهارة العذرة مثلا باستحالة ترابها والحكم بطهارة التراب في الصورة المذكورة انما هو فيما اذا كانت العذرة التكانت في الارض  
ياسته ثم استحال اما لو كانت رطبة ثم استحال فان الارض قد تجسست بها في حال الرطوبة فهو ان استحال لان الارض باقية على النجاسة بذلك السبب  
وان كانت عرضية وهكذا كل نجاسة رطبة استحال ارضا واما باقية المطهرات العشرة كما عدا لاصحاب فنه الاسلام والامر فيه ظاهر ولا انقلاب قد تقدمت  
اليه الاشارة في الاستحالة بالانقلاب والخروج من العصور عليه تدل جملة من الاخبار منها موثقة عميد بزيارة قال سئل القصة عن الرجل ياخذ الخمر فيجعله خلا  
قال لا بأس موثقة اخرى لا يضر عن الصادق ع انه قال في رجل باع عصيرة الخبث السلطان في صا خلا قال اذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس في هذا الخبر  
كما ترى لا على ما قد ناذره من تبعية الاحكام الشرعية للاسم طهارة فنجاسة وحلا وحرمه ومنها نقض العصيرة قد تقدم جملة من الاخبار الدالة عليه  
في فصل نجاسة الخمر ومنها الانتفاء كالدّم المنتقل الى البعوضة والعلق ونحوهما والحكم فيه ايضا بما لا خلاف فيه ولا اشكال يغير به والله العالم المقصد  
الثالث في الاواني والكلام يقع في حكم تطهيرها وبيان ما يجوز استعماله منها وما لا يجوز والكلام في هذا المقصد يقع في مطلبين الاول في  
حكم تطهيرها وفيه مسائل الاول اختلفت الاصحاب في كيفية تطهير الاواني من ولوغ الكلب بالماء القليل فالمشهور انه يطهر بغسله ثلاث مرات او اربع

من جملة ما لا يضر  
من جملة ما لا يضر

من جملة ما لا يضر  
من جملة ما لا يضر

بالتراب



بعض  
الكتاب

بالتربة قال المفيد في غير فصل ثلثا وثلثا من التراب ثم يجفف الملقح جلة من الاصحاب منهم المرتضى والشيخ في نه يصلى ثلثا احدهن بالتربة  
 وترتان بالماء ثم يجفف كذا نقله الشيخ الرسالة ايضا بعين هذه العبارة وقال ابن الجنيح مختصرا والاول ان اذ اجبت بولوج الكلب ما جرى مجرى غسل  
 مرات اذهن بالتربة الذي قفت عليه من الاخبار في المسئلة صحت في الفضل البقاء المروية في بيت عن الصاق قال سئلته عن الكلب قال وجبت  
 لا تتوضا بفضلها واصيب ذلك وغسله بالتربة ولزم ثم بالماء وروي هذه الرواية في المعبر كذا في المنتهى زاد لفظ المرتين بعد قوله بالماء وفي الفقه  
 حيث قال ان ولغ الكلب الماء او شرب منه مرق بالماء وغسل الاناء ثلث مرات بالتربة مرتين بالماء ثم يجفف انتهى من هذه العبارة اخذ الصدق  
 في غير ذلك في المقنع وابو في الرسالة ما ذكره حبا عرفت وستعرف اننا قلنا في جلة من الاحكام الانسية في كتاب الصلوة والكتب التي بعد ما رواه الشيخ  
 في الموقوف على التايل من الصاق في الاناء الذي يشرب فيه النبيذ قال تصلى سبع مرات وكذلك الكلب ان لم يستند ابن الجنيح فيما نقل عن ابن السبع  
 والخبر وان كان خاليا من ذكر التراب الا انه يمكن اخذه من الخبر المتقدم وتحقيق البحث في المسئلة يتوقف على بسط الكلام في موارد الاول مورد الخبرين  
 المتقدمين يشرب الكلب من الاناء والاصحاب يتردد في هذا الموضع بالولوج وهو لغته على ما نقل عليه الصالح وغيره شرب الكلب بطرف لسانه وزاد في القاموس  
 ادخال لسانه في الاناء ومخرجه ونحوها من متاخرى الاصحاب ان طلع الكلب بلسانه في الاناء في معنى الولوج فيقيم وان لم يصدق عليه اسم حقيقة نظر  
 الى انه اولى بالحكم من الولوج فيتناوله الدليل بمفهوم الموافقة استحسنته في المعالم وهو غير بعيد عن الصلة لعلامة في نه على انه لو وصل القاب بغير الولوج  
 فلا قوى الحاق به في المقصود قطع القاب عن غير اعتبار السبل وهل يجري عرقه وسائر طوباة واخراته وفضلاته تجري لعا به اشكال الا في ذلك لان  
 فيه انطفا من غير وهذا كانت كنهه طيب من غيره من الحيوانات اكثر لهشته مع انه قال في المنتهى لا يغسل بالتربة الا من الولوج خاصة فلو دخل الكلب  
 يد او رجله او غيرهما كان كغيره من النجاسات ثم نقل عن ابن بابويه النسوية بين الوقوع والولوج فنقل قول بعض العامة ثم اجاب بانه تكليف غير معقول المحض  
 فيقع على التقى هو انما دل على الولوج ثم نقل حجة الخالف بان كل جزء من الحيوان يساوي بقية الاجزاء في الحكم ثم اجاب بان التكاثر يمنع والفرق واقع اذ في الولوج  
 يحصل ملاقة الرطوبة المزجة للاناء المنقذ في اذيان في التطهير قد اذقني في هذا البحث المحقق في المعبر منها يعلم الجواب عما اثارته ومن العجائب قال  
 فيها بعد الكلام المتقدم بسط واحد تقريرا ولو ادخل يد او رجله او غيرهما من اجزائه كان كغيره من النجاسات وقيل عسا وانه للولوج والاصحاب قد  
 نقلوا عن ابن بابويه الحاق الوقوع بالولوج ودفع الدليل قال في المعالم بعد نقل ذلك عنها والمشهور بين الاصحاب قصر الحكم على الولوج وما في  
 معناه هو اللطع والوجه فيه ظاهر انما ورد في الولوج وادعاء الاولوية في غير محله في خبر المنع وبدونها يكون الاتحاق قياسا انتهى قول  
 الصدوق واخرج حيث انهم لم يفتوا على هذا الكتاب الذي هو مستندهم في جميع ما يستقرون به من الاحكام التي يقولها ولم يوجد مستند هذا الكتاب في  
 لكن لا اولى بهم في مثل المقام ان يحلوا كلامهم على وصو خبر اليها ولم يصلح المتأخرين حيث انهم امنوا باب النقص الذين لا يقولون الاحكام على النقص  
 على مفهوم اولوية ولا قياس ولا نحوها مما لا يخرج عن شبهة التباس بالجملة فقد عرفت مستند ما فيها ذكره ولا وروينا اوردوا عليه ما هو العجيب ايضا  
 ان ممن صرح بالحاق الوقوع بالولوج المفيد والظاهر ان مستند ايضا في ذلك الكتاب المذكور وان كانت عبارة على كمال عباد الكتاب حيث قال  
 او وقع فيه وما شابه اعضائه فانه يهراق ما فيه من ماء ثم يغسل مرة بالماء ومرة ثانية بالتربة مرة ثالثة بالماء ويجفف يستعمل منه بغير قوة ما  
 ذهب اليه في النسبة الى اجزاء الكلب نعم ما ذكره زيادة على ذلك من عرقه وسائر طوباة محل توقف لعدم الدليل الشك في المشهورين لانها  
 من غير خلاف يعرف مقدمتهم متاخرتهم هو وجوب المرتين بالماء مع ان الخبر الذي نقله الشيخ خال عن ذلك ولفظ المرتين انما وجد في الخبر بنقل المعبر  
 من اجل ذلك اعترضهم في ذلك فقال بعد نقل الخبر عن الشيخ كذا وجدته فيما رقت عليه من كتب الاخبار ونقله عن الشيخ في موضع من وقت ومرة في لاف الا ان النقص  
 في المعبر بنقله بزيادة لفظ مرتين بعد قوله اغسله بالماء وقلده في ذلك من تاخر عنه ولا يبعد ان تكون الزيادة وقعت سهوا من قلم الناصح ومقتضى الملا  
 الامر بالغسل الكفاءة بالمرة الواحدة بعد التعديل ان ظاهر المتن هو صريح كرى انعقاد الاجماع على تعدد الغسل بالماء ثم فان فهو الحجة والا يمكن الاجتزاء بالمرة  
 محصوا الامثال انتهى قول ان ذكر المرتين لو اخص من تاخر عن المحقق لم ما ذكره ولكنه موجود في كلام المتقدمين كالشيخين والصدوقين المرتضى وغيرهم  
 اما ما ادعاه من توهيم التوهيم في النقل فقد اجاب عنه شيخنا في الجبل المتين بان عدم اطلاعه على هذه الزيادة في الاصول المتداوله في هذا الزمان غير قاصح وان  
 كلام المحقق في المعبر يعطى انه نقل بعض الاحاديث المذكورة من كتب ليست في ايها اهل زماننا الا انها كانت في كتب الحسن بن محبوب احمد بن محمد بن ابي نصر  
 الحسين بن سعيد الفضل بن شاذان وغيرهم ولعل هذه الزيادة من بعض هذه الكتب انتهى هو جيد ويؤيد ما عرفت من تصريح اسالين الفرق في النجاسة  
 بذلك وجود ذلك في كتاب الفقه لا مجال للتوقف فيه الثالث قد عرفت مما تقدم ان الملقح جلة من الاصحاب من الغسل ثلثا احدهن بالتربة بعض  
 قيد بتقديم التربة بعض جلة متوسطا واما ما روي في الاتفاق على عدم جواز التاخير في الكلام في القولين المذكورين وصحة البقاء فصرحت بالتحقق  
 واما القول بالتوسط كما ذهب اليه شيخنا المفيد فلم نقله على مستند اربع اختلاف الاصحاب في المسئلة بالتربة هل يجب المزج فيها بالماء ام لا فذكر  
 في الاول الراوي ان ادريس قال اليه مرة في المنتهى خاصة والمشهور عدم كنههم بين ساكت عن حكم المزج وبين مخرج يجوز وجزائه في التطهير ومن مخرج  
 بالاجزاء الشهيد في سرق وهو ظاهر لك ايضا الا انه اشترط بان لا يخرج التراب بالمزج عن اسمه قال ابن ادريس على ما نقله عنه في لف كيفية غسله بالتربة  
 انه يخرج الماء بالتربة ثم يغسل به الاناء اول مرة لان حقيقة الغسل جريان المايح على الجلد قال في المنتهى قال ابن ادريس الغسل بالتربة غسل بمجموع الامرني  
 منه ومن الماء لا يفر احد هما من الاخر اذ الغسل بالتربة لا يسمي غسلا لان حقيقة جريان المايح على الجسم المغسول والتربة وحدها في شرط الماء  
 نظرا ان كان ما قلناه خوفا اقول ومن هذا الكلام علم دليل القول المذكور ومنه ان حقيقة الغسل جريان المايح على الجسم المغسول والتربة وحدها لا يحصل

وقال الصدوق في كتابه في جلة من الاصحاب من الغسل ثلثا احدهن بالتربة  
 بعد تقدم ذكر الاناء وان في غير كلامه وشرطه من الماء  
 غسل الاناء ثلث مرات



لجريان فيعتبر من جهة الماء تحصيل الحقيقة الغسل اجاب عنه المحقق الشيخ على بانه خيال ضعيف فان الغسل حقيقة اجراء الماء فالجواز لازم على تقدير ذلك مع ان الامر بغسله بالتراب الممزوج ليس ترايا واجاب عنه في كونه تعالى العلامة في لفظة لا ريب في الحقيقة انتفاء على التقديرين والخبر مطلق فلا ترجيح وهو يرجع في الحقيقة الى الاول وتوضيحه ان ادعاه صدق مفهوم الغسل مع المزج ان كان بالنظر الى الحقيقة فالمزج بمجمل الحقيقة الغسل قطعاً اذا الغسل حقيقة انما هو بالماء او نحو من المايعات المشابهة له وان كان باعتبار المجاز فهو صادق بالتراب حذو وليس على ترجيح احد المجازين دليل الاطلاق الواقع في الخبر يدل ظاهره على الاكتفاء بما يتحقق معه الاسم فيحتاج اثبات انما عليه الى دليل يمكن دفعه بان يقال ان التراب الممزوج وان لم يتم غسلاً حقيقة الا انه اقرب الى الحقيقة الغسل من ذلك بالتراب حذو مع تعدد الحقيقة فيصلا الى اقرب المجازات لانه وبما تطرق القديح ايضاً الى هذا الوجه بانه على تقدير المزج يلزم ارتكاب شيئين من احدهما في الغسل كما اعترف به وثانيهما في التراب فان الممزوج بالماء على وجهه يحصل فيه الجريان لا يستلزم ترايا كما تقدم في كلام المحقق الشيخ على في الوجه الاخر وهو الغسل بالتراب حذو فانما يلزم ارتكاب مجاز واحد في لفظ الغسل وبما في الكلام في المقام على معنى الباء في قوله تعالى بالتراب فان حملنا هذا على الاستعانة كما في قوله كتبنا بقلم والتلفظ لغو ومتعلق خاصه مذكورين التجوز في لفظ الغسل اذ اذلة ذلك منه نوع من العلاقة ولا شك ان المجزوع الدلالة على انقول المشهور وان حملنا على الصاحبة كما في قوله دخلت عليه بشيايب السحر وانظر على هذا التقدير رجال من الغسل المدلول عليه بالامر وهو مستقر لكون متعلقه من عام واجب الحذف وهو الكون والاستقرار كما قرره في من الكتب النجوية وعلى هذا فلا حاجة الى التجوز في الغسل بل يبقى على حقيقة انما يحتاج الى متعلق للمجاز ويصير حاصل الكلام حال كون الغسل كائناً بمصاحبة التراب ليس في هذا الوجه بما يستبعد به التقدير متعلق للمجاز وهو ان كان خلاف الأصل الا ان مقتضى القواعد النجوية ذلك وبهذا الوجه يمكن ان يكون الخبر حجة لابن ادریس من قال بمقتضى قوله تعالى وارجع بقلة استعمال الغسل في ذلك بالتراب بعد من الغسل ليس الاضمار متعلق بالمجاز هذه المثابة بل هو شايع الاستعمال وبالحاجة فالمسئلة لا يخرج من الاشكال لما عرفت والاحتياط بالتراب حذو والتراب الممزوج كما ينبغي تركه تنبيهاً قال في كونه ان قلنا بمزج التراب بالماء فهو مجزى وصامضاً فاشكال في تقديره ..... هل يجزى عوض الماء الورد وشبهه اشكال في الحكم في النهاية على ان التعريف يثبت بعد اوانه انما في القلع في غير المثال فيلزم الاول يوقف فيه مع ظاهر النقل على الثاني يجزى عوض الماء غير من الماء كالتخلد في الورد ولا يضر خروج الماء عن الاطلاق بالمزج بطريق قول انت خير بان الظاهر ان الامر بالتعريف انما هو بعد شرعي والتعليل بازالة الاجزاء اللعابية علة مستنبطة مع تخلفها في كثير من الموارد كما لا يخفى والمعلوم من الشرع عدم مدخلية غير الماء في التطهير مطلقاً وصدق التراب مع صيرورة الماء مضافاً لا يخرج من اشكال وبالحاجة فان ادخلنا هذه الفروع في المسئلة لا يخرج من الاشكال الخالص من جميع من اصحاب على اشتراط طهارة التراب لئلا يفتقر الى ان المطلوب منه التطهير والنجس لا يظهر واحتمل لعلنا في اجزاء النجس وجهان المعلوم من التراب لاسفاته على القلع بشئ اخر وشبهه بالرفع بالنجس انت خير بما فيه لان التعليل بما ذكره وان تكرر في كلام جملة منهم الا انه غير معلوم من النص بل هو علة مستنبطة باقتباس اقسام اقسام ظاهر كلام صاحب المعالم وان الجواز بالنظر الى الاطلاق النص الا انه قال في المعالم بعد ذلك لعل اذلة الطاهر تنبذ الى الفهم عند الاطلاق وتال في بعد ان نقل عن من في المنهى اشتراط طهارة التراب لان المطلوب منه التطهير هو غير مناسب للنجس بشكل الاطلاق النص لحوالاً نقلاً بالظاهر والنجس قول والتحقق عند هو ما تقدمت الاشارة اليه في مسئلة تطهير الارض من ان الظاهر الاستدلال على مثل هذا الحكم بالحديث الوارد عنه ثم بعدة طرق من قوله جعلت في الارض سجداً وطهراً فانه شامل للطهارة الحقيقية والنجسية والظهور كما تقدم بحقيقة صدر الكتاب هو الطاهر المظهر فيجب الحكم من طهارة التراب ان غفل عنه الاحصاء في هذا الباب الثاني من نقله في لف عن ابن الجنيدي انه يجزى في الغسل الاولى التراب وما قام مقامه وهو يدل على عدم تحتم التراب عند بل يجزى ما قام مقامه في ازالة النجاسة عن المحل ظاهر التعريف بين التراب غير مما في معناه ووجهوا الاحصاء على لانه وتوافقه النص الوارد في المسئلة كما تقدم وذهب ابن الجنيدي الى ذلك مبني على ما نقله الاحصاء عن العمل بالقياس قال الشيخ في الفهرست في ترجمة ابن الجنيدي كان جيد التصنيف حسنة الا انه كان يرى القول بالقياس فترك لذلك كنية لم يقول عليها وقال النجاسة في كتابه احمد بن الجنيدي ابو علي الكاتب جبه في اصحابنا ثقة جليل القدر تصنيف فاكثروا ناذروا كرهاً في الفهرست التي ذكرت فيه ثم ذكرها الى ان قال سمعت شيوخنا الثقات يقولون انه كان يقول بالقياس قال العلامة في الجواز انه كان وجهها في اصحابنا ثقة جليل القدر ثم نقل كلام الشيخ المتقدم اقول لا ينبغي في كلامه وكذا كلام النجاسة قبله من الاشكال لا ريب فيه بالجلالة والوثاقة مع نقله عن القول بالقياس مما لا يجتمعان فان اصحابنا مجمعون على ان ترك العمل بالقياس من ضروريات مذهب اهل البيت لاستفاضة الاخبار بل يلزم منه فكيف يجتمع القول بالوثاقة وظاهر كلام الشيخ الحزم بذلك النجاسة قد نقل عن مشيخة الثقات ذلك فكيف يصح مع ذلك بما ذكره في صدر الترجمة وبالحاجة فكلهم هنا لا يخرج من النظر الواضح الثاني في نقله المعبر عن طهارة قال انه قال اذا لم يوجد التراب اقتصر على الماء وان وجد غيره كالاشنان وما يجزى مجزاً اجزاً ثم نقل ذلك ايضاً عن ابن الجنيدي ووجه ما ذكره ان الاشنان ينتفع في الانقاء فاذا طهر بالتراب في الاشنان اولي ثم تردينه وقال في حيزه تردد منشأه التعبد بالتراب عدم العلم بحصول المصلحة المرادة بغيره لانه نوصح ذلك لجواز مع وجود التراب انه هو جيد وفيه تايد لما قدمنا ان الامر بالغسل بالتراب انما هو امر تعبد لا لما ذكره من الوجه الاستنباطي لانه قد نقل عن ابن الجنيدي ما ذكره من ان ما عدا التراب من الاجسام المشابهة له انما يساويه بعد فقد التراب الذي نقله عنه في لف كما تقدم ومثله الشريك في كونه ايضاً هو انقول بالتعريف كيف كان فانه بالنظر الى توجيه المحقق لهذا القول اذ لا وجه له ظاهره وانما لا يرجع هو قول ابن الجنيدي بالتعريف لان اولوية الماء في ازالة النجاسة اقل من تعبدنا وانه فيجوز به وان كان التراب موجوداً ويرجع الى التعريف بين التراب المذكور في النص بين غير الحكم الاولوية

في تكملة الأثر

في تكملة الأثر

في تكملة الأثر

في تكملة الأثر



الا ان فيه ما اورده عليه المعتبر ان قطع الشئ فيما ذكره من هذا الحكم جمع من الاصحاب منهم من في كثير من كتبه توقف فيه وقال في المنتهى ان عدم اجزاء  
 التراب هو الاحوى لان المصلحة الثابتة من التعبد باستعمال التراب لوصلت بالاشنان وشبهه لصح استعماله مع وجود التراب نقل عن المحقق عليه السلام انه  
 انتصر لهذا القول فقررت ليله واستوجهه ثم استدرك بان جمعا من الاصحاب كروا الاجزاء بالمشا به مع فقد التراب الخروج عن مقالة ثم  
 اشكال ولا يخفى ما فيه فان غاية ما شاع بينهم تناكره هو عدم احوال الاجماع في مقام خلاف واختيار احد القولين في المسئلة  
 والامر هنا من قبل الثالث الاول ثم انه لا يخفى ان ظاهر جارة الشئ المنقولة التخيير عند عدم التراب بين الاقتضاء على الماء واستعماله يشبه التراب ولم  
 نقف على قائل بذلك صريحا في كلامهم نعم من في كونه وفيه انه ذكر ذلك احتمالا **الثامن** يعزى الى الشئ القول باجزاء الماء وحده عند عدم التراب  
 وشبهه اليه هبة في جملة من كتبه الشهيد عبارة الشئ المتقدم في سابق هذا المورد لا تدل عليه اتماما تدل على ما قدمنا ذكره اللهم الا ان يكون وصل  
 اليهم من موضع اخر ثم انه على تقدير الاجزاء بالماء مع فقد التراب شبهه من قبل بغير الثالث لا وان بقدر التراب يسقط التكليف به وقيام غيره مقامه  
 يحتاج الى دليل فيكتبه بالغسلين لان الحكم ببقاء الاناء على النجاسة لعدم حصول المطهر شرعا الذي قرره الشارع لهذه النجاسة المخصوصة وبه صرح  
 جمع من المتأخرين نظرا الى ما تقدم وقد عرفت جوده وقوته **التاسع** قد ذكر جملة من المتأخرين ومما خبرهم ما صرح به الصدوقان والمفيد  
 الحكم بالتخفيف اعترضوا به انه منفي بالاصل والتصان ظاهر الاكتفاء بمضمونه اقول قد عرفت ان مستندهم في ذلك انما هو كلامه في الفقه  
 الرضوي ولكن حيث لم يبلغهم ذلك اوردوا عليهم ما اورده وببجوابه يخرج عن الاصل المذكور وما التمسنا دال عليه في كلام المحقق وهو  
 البقاء في غاية ما ان تكون مطلقة فيحصل على ملاقاتها على الجبل المذكور ويقيده فلا اشكال **العاشر** اختلف الاصحاب فيما لو خيف فسا  
 المحل باستعمال التراب فقبل بان الحكم فيه كما لو فقد التراب من المراتين او الثالث كما تقدم وهو منقول عن المنتهى كونه والتحريم الا انه في كونه صرح  
 بالاجزاء بالماء ولم يتعرض لذكر العدد في المنتهى من المراتين وقيل بقاء الاناء على النجاسة وبه صرح في ضد ونقله في المعالم عن مشائخه الذين  
 عامروم والوجه فيه ظاهر ما تقدم حيث ان الدليل يقتضي توقف حصول الطهارة على التراب بالماء وليس على استئصال النجاسة ليل يعتمد عليه  
 فيبقى على اصل النجاسة ونضال بان خوف الفسا باستعمال التراب ان كان باعتبار توقفه الى ايتى على كسرها كما في الاواني  
 الفسقة او كثر التراب بالماء وانزاله اليها وخضضتها به على وجه يستوعبها ووجب اجزاء وان كان باعتبار نفاسة الانية بحيث يترتب الفسا  
 على اصل الاستعمال اكتفى بالماء وكذا ائتمنع في الصورة الاولى انزاله ممتزجا على الوجه الذي ذكره في فرق بين هذا وبين ما اذا فقد التراب حيث حال  
 الى ابقائه على النجاسة بان الحكم هنا يفضل الى التطيل الدائم وهو غير مناسب بحكمة الشرع وتخفيفه اما هنا في حصول التراب من خوفه لا تعطل  
 والتحقيق في المقام ان قيل باجزاء الممزوج بالماء كما هو احد الاقوال المتقدمة فما ذكره هذا المفضل في الوجه الاول جيد لان هذا احد افرق التظهر  
 بالتراب بل نقول ان يقول انه ممكن وضع التراب فيه وان كان ضيق الراس لمحركه في موضع النجاسة فانه يحصل التطهير به اذ ذلك  
 مشروط فلا اشكال في ضرورة المزج واما ما ذكره في الوجه الثالث من تفصيله من الاكتفاء بالماء فتضعيف الفرق بينه وبين فقد التراب  
 الذي اختار فيه البقاء على النجاسة غير ظاهر حكما ما استداليه بالفرق من الحكمة مزيف فان الخروج من يقين النجاسة المخصوصة بمظهر مخصوص  
 مع عدم وجود مطهرها بمثل هذه التحريمات الواهية مجازفة واتى ضرر على المالك في تعطل اناء من خرف وغيره لا ينتفع به وكثير من الاشياء  
 غير قابل للتطهير اصلا مع قابليته للانتقا وبالحيلة فان التفات الشارع الى التخفيف في الصورة المذكورة وبخوها غير معلوم من الشرع وقلنا  
 بعد اجزاء الممزوج كما هو احد الاقوال فالحق هو القول الثالث كما جزم به شيخنا في ضد الا انه يرد على شيخنا المذكي كوران ما اختاره في هذه المسئلة  
 وصرح به في ضد لا يلايم ما اختاره في ذلك في مسئلة المزج من اجزائه اللهم الا ان يقول بالمزج على الكيفية في كلام هذا المفضل يخرج التراب  
 عن اسمه كما يقيد به قوله في لك فلا منافاة والله العالم **الحاشي عشرة** قال في فتاوى اذ ولغ كلبان او كلاب في اناء واحد لم يجب اكثر من غسل  
 الاناء ثلث مرات ثم ذكر ان جميع الفقهاء لم يفرقوا بين الواحد والمتعدد الا من شذ من العامة فوجب لكل واحد بعد وبكاه واجه الشيخ في  
 ما ذكره بان النص خال من التعرض بين الواحد والاكثر الكلي حتى يقع على القليل والكثير هذا الحكم قد ذكره ايضا كثر الاصحاب زادوا فيه ايضا فذكر  
 الولوع من الواحد واجه عليه المعتبر المنتهى بان النجاسة واحدة فقليلها وكثيرها لاها لا تتضمن زيادة عن حكم الاولى هو جيد لان تعليل الشئ قد يتبين  
 اجدوا قويا لان سوق الجبرياء على حيث انه صريح في كون السؤال عن الجنس حيث قال فيه شئت الطاق فيته عن فضل الهرم والشاة والبقرة والاع  
 والحمار واليخيل البغال والوحش السباع فلم اترك شيئا الا سألته عنه فقال لا بأس به حتى انتهيت الى الكلب فقال رجس نجس لا يتوضأ بفضل الحديث هذا كله  
 فيما لو كان قبل التطهير ما لو وقع في الاشياء فقد صرح جملة منهم بالاستيناف لعدم التداخل قال في من ولو تكرر الولوع قبل التطهير تدخل في الا  
 يستأنف ويغسل في كثر ايضا **الثاني عشرة** قال في فتاوى اذ ولغ كلب في اناء الجبل الماء الذي فيه فان وقع ذلك الماء على بدن الانسان وثوبه  
 وجعل له ولا يرعى فيه لعدم حكمه عن بعض العامة بما يجب غسل الموضع لتبعية ذلك الماء بقدر العدد المعبر في الاناء ثم قال بعد ذلك دليلنا  
 ان وجوب غسله معلوم بالاتفاق لنجاسة الماء واعتبار العلي يحتاج الى دليل حمل على الولوع قياس لا نقول به وذكر نحو ذلك المحقق ايضا  
 على ما ذكره الشئ من البدن والثوب الاناء ايضا وان كلام الشيخ في انما خرج نخرج التمثيل فيكون ما ذكره عاما وقال في كثر لا يعتبر التراب فيما  
 ينفس بماء الولوع ونقل عن من في انه استقر بان هذا الماء بالولوع وعلمه بوجود الرطوبة اللعابية ورد جملة ممن باخرو عنه بالضعف وهو  
**ثالث عشرة** المعروف من كلام اكثر الاصحاب ان الحكم في عسالة الاناء كسائر النجاسات فلا يعتبر فيه الحكم المحل الذي انفصلت عنه قال



في المنتهى ليس حكم الماء الذي يغسل به ١ ناء الولوع حكم الولوع في أنه متى لا قسما يجب غسله بالتراب لأنها نجاسة فلا يعتبر بها حكم المحل الذي افضلت عنه ثم حكمه من بعض الجهوران يجب غسله بالتراب أن كان المحل الأول غسله بالتراب عن بعض آخر منه أنه اوجب غسله من الغسل الأول سببا بناء على قوله بوجوب التسبغ في الولوع ومن الثاني من خسا ومن الثالث اربعاً وكذا لو كانت قد افضلت عن محل غسله بالتراب غسل محلها بغير تراب وإن كان الأول بغير تراب غسلت هذه بالتراب ثم قال هذا كله ضعيف الوجه أنه ينافي غيره من النجاسة الاختصاص بالنص بالولوع أنه هو جسد المحقق الشيخ على هذا كلامه في بعض كتبه لا في من غفلة في مقام ونظر في الخرجية أنه نقل عن من في المنتهى الشهيد كرى أنه لا يعتبر بالتراب فيما يخص بقاء الولوع ثم ناقش في ذلك بان عدم اعتبار التراب في هذه الصورة أن كان منوطاً بتقدير ناء الولوع على غسله بالماء الذي فرضت للإزالة به فهو حق وكذا أن كان الجسم الملاصق به غير ناء والافالظ اعتباره بالنجاسة الولوع ثم ذكر أن قوله والوجه مشاة هذا الماء لبائة النجاسات مشكل لأن حكم النجاسة يخفى شرعاً بل بزيادة الغسل يشهد بنقصانها لا يثبت التسوية انتهى كلامه أقول أما وجه الغفلة في هذا الكلام فإن العبارة التي اسندها إلى المنتهى كرى إنما هي حكم الولوع نفسه والشهيد إنما ذكرها كما قدمنا ها هنا في سابق هذا المورد في بيان ذلك وكلام العلامة الذي ذكر من جملة ذلك الوجه مشاة هذا الماء لبائة النجاسات إنما هو فيما يغسل به ناء الولوع لا ناء الولوع الذي صرح به في كرى وهو الذي بلغ فيه الكلي في الأناء فالسائلان مفترقان كما اشرنا إليه مؤد كل منهما ومدة في المنتهى لم يتعرض لحكم ماء الولوع الذي نقله عنه بهذه العبارة وإنما هذه العبارة التي نقلها هي عبارة كرى خاصة وأما وجه النظر في كلامه من وجه أحدهما قوله في المناقشة الأولى مع كون مورد محل المناقشة غير العبارة التي ذكرها كما عرفت فالظن اعتبارها لأنها نجاسة الولوع أي الظاهر تغير الذي لا قاما الغسلان لغير ناءها ولا لأنها نجاسة ماء الولوع فانه منطوق فيه بأنه إن أراد بكونها نجاسة ماء الولوع بمعنى أنها مسببة عنه فلا يجب نفعها وإن أراد أنه يصدق عليها العنوان المرتب عليه الحكم فنعمه وضح من أن يخفى أن ماء الولوع الذي يترتب عليه التعفير العدم إنما هو الماء الذي بلغ فيه الكلي لا يغسل به ناءه وما أبعد قوله من أن يوجب التعفير الغسل بعد كل ماء الولوع وبين قول الشيخ في أن كان نقله عنه جملة من الأصحاب من لم يهارة فساد ماء الولوع وثانيهما ما ذكره من التشكال فانه لا وجه له عند التامل في كلامه مودة وذلك فإن غرضه من الحكم بالمساواة المذكورة إنما هو الرد على الأقوال التي نقلها عن العامة من التعذر الذي ذكره في تلك المرتبة فما هو موقوف على الدليل ليس فليس للمتنجس كونها نجاسة كغيرها من النجاسات والتعلق بان حكم النجاسة يضعف في شدة موقوف على الدليل الدال على التعدد في تلك المرتبة أما مع عدم الدليل فليس إلا الرجوع إلى الأمر الأجل من الأوصاف بالتجسس اعتبار ما يصدق به زوالها وهذا الجدل ظاهر لا ستر عليه الله العالم الرابع عشر قال في المنتهى لو وقع فيه نجاسة بعد غسله بعض العدم فإن كانت ذات عدد من البلاء كان كافياً والاصل للداخل في البقاء يأتي بالزائد وهكذا لو وقع فيه نجاسة قبل الغسل إلا أن التراب لا بد منه للولوع ثم أن كانت النجاسة تقتصر إلى الغسل لثاوجب لثالث من غير تراب بالجملة إذا تعلقت النجاسة فإن تساوت في حكم تدخلت وإن اختلفت فالحكم لا يظلمها انتهى أقول ما ذكره من التداخل فيما الاتفاق فيه جيد إلا أنه مخالف لمقتضى ما صرحوا به في غير موضع من أن تعدد الأسباب لتعدد المشتبها الخاص عشر المشهودين الأصحاب من سقوط التعدد في الغسل إذا وقع الأناء في الماء الكثير وهكذا كل نجس يحتاج إلى العدد إلا أنه لا بد من تقديم التعفير في ناء الولوع وعن ذلك وطاً أنه إذا بلغ الكلي في الأناء ثم وقع ذلك الأناء في الماء الكثير الذي بلغ كراً فما زاد لا ينجس الماء ويحصل له بذلك غسل من جملة الغسلات ولا يظلمه الأناء بذلك بل إذا تم غسله بعد ذلك طهره مقضاً وجوب التعدد في الكثير قال في المعالم في مستند الشيخ في هذا أن الأمر بالعد متناول للقليل والكثير فلا بد للتحصيل من دليل الجماعة عولوا في التحصيل على أن اللفظ إذا أطلق ينصرف إلى المبلغ المتعارف للمعهود وظاهر الحال أن المتعارف في محال الأمر بالعد هو الغسل بالقليل قال ويعضد ذلك في الجملة من جهة الاعتبار أن الماء الكثير إذا استوي النجاسة وإن كانت مغلفة بحيث يقتضيه شيوخ أجزائها فيندوسها كاسقط حكمها شرعاً وصار وجودها كعدمها فإذا وقع المتنجس في الكثير واستوي الماء على آثار النجاسة فبالحرى أن يسقط حكمها ويجعل وجودها كعدمها وإلا كان الأثر أقوى من العين ويؤيده من جهة النص ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت الصادق ع عن الثوب يصيبه البول قال اغسله في المكن مرتين فإن غسلته في ماء جافة واحدة انتهى هو جيد قول شبل صحيح محمد بن مسلم المذكورة ما صرح به مولانا الرضا ع في كتاب الفقه حيث قال ع وإن أصابك في ثوبك فاعسله من ماء جافة ومن ماء واحد مرتين عصره وهذه العبارة عبرة في أنه كما قدمنا ذكره وذكرنا أن المراد بالراكدة في كلامه القليل بقي هنا شيء آخر في كلام الشيخ فانه ظاهر حصول غسله واحدة وإن لم يقدم التعفير بالتراب هو مشكل بل الظاهر ضعفه لقيام الدليل الصحيح على وجوبه مطلقاً غاية الكلام إنما هو وجوب تعدد الغسل بالماء في الكثير وعدمه والآلة التراب لا بد منه على كل حال ويظهر من لفظ موافقة الشيخ في هذا المقام وإن لم يقل بوجوب التعدد كما هو ظاهر كلام الشيخ حيث بعد نقل كلام الشيخ المتقدم والوجه عندك لم يهارة الأناء بذلك لأنه حال وقوعه في الكثير لا يمكن القول بنجاسته في زوال عين النجاسة إذا التقى ذلك والحكم زال بملافة الكثرة منه ولا ما عرفت من دلالة النص الصحيح الصريح على التعفير من فممنع الحكم بالطهارة بدونه وثاناً استعفا الحكم بالبقاء على النجاسة مع كونه في كثير قد زالت عين النجاسة مسلم لو انحصر التطهير في الماء هنا كما في سائر النجاسات وأما إذا ضم مطهر آخر فجعل التطهير مركباً من أمرين ولم يحصل أحدهما فلا مجال هنا للاستبعاد المذكور ونظر في هذا المقام وضع كرى من ماء في جلد من ميتة فإن الماء يكون طاهر مع نجاسته لجلد فلانما فاه ج بين بقاءه وكونه في كثير فإن قيل أنه يأتي على من جعل الغسل تعبد شرعياً كما اخترتموه أنقاد أن يكون مطهر ما قدمتم منه هنا قلنا أن أحداً لم يقل بأن التراب غير مطهر وأنه لا دخل له في التطهير إنما قولنا تعبد هو أن الشارع تعبد المكلفين بالتطهير به هنا دأ على من قال أن الغرض منه إنما هو قلع النجاسة وأنه أبلغ من الماء في ذلك حتى رتبوا على هذا جملة من الأحكام



المتقدمة التي قد عرفت بانها اذا عرفت ما علم ان ظاهر كلام المعبر هو انفق الشيخ فيما ذكره من وجوب التعدد في الكثير لان ظاهر الاكتفاء في حصول التعدد  
في ايجاز استعاقب الجريتين ومقتضاها انه لو كان التطهير في الكثير الواجب لا يجرى فيه فالواجب التعدد حقيقة كما ذكره الشيخ وبه صرح ايضا في الفتا  
المذكور قال لو وقع اناء الولوع في ماء قليل نجس الماء ولم يحصل من الغسلات شيء ولو وقع في كثير لم ينجز يحصل له غسلة واحدة ان لم يشرب في ذلك  
التراب ولو وقع في جاري عليه جريات قال في حكمه بالثلث في قوله اشكال وفيما كان ما ذكره حقا ان لم يتقدم عليه بالتراب لكن لو غسل مرة بالتراب  
وتعاقبت جريتان كانت الطهارة اشبه انه في نقله عن الفاضل الشيخ بن القيم في جامع اعتبار العدد في الزاكية دون الجارية ولغله النفاة الى ما ذكره  
المحقق من انه في الجارية يتعاقب عليه الجريات فيحصل العدد دون الكثير الواقع في ظاهر المتن ايضا اقتفاء للمحقق في ذلك لانه في اخوه قد ناقضوا له  
ولا بأس بنقل كلامه بتمامه فيه قال لو وقع اناء الولوع في ماء نجس الماء ولم يحصل له غسلة ولو وقع في كثير لم ينجز يحصل له غسلة ام لا الاقرب  
انه لا يحصل له وجوب تقدم التراب هذا على قولنا اما على قول المفيد فان الوجه الاحتياط بغسلة ولو وقع في ماء جار ومرت عليه جريات متعديدة  
احتسب كل جريته بغسلة خلافا للشيخ اذا قلنا غير معتبر في جري الماء وحركته بحيث يخرج تلك الاجزاء الملاقية  
عن حكم الملاقات ويلاقيه غيرها احتسب تلك غسلة ثانية كالجريات ولو طرح في ماء لم يحتسب له غسلة حتى يفرغ منه سواء كان كثيرا بحيث يسع الكرواء  
يكن خلافا للبعض الجوهري فانه اذا وسع قلنين او طرح فيه ماء فخفض احتسب له غسلة ثانية والوجه انه لا يكون غسلة الا بتفريغه منه مراعاة للعرف  
ثم قال والاقر بغيره بعد ذلك كله ان العدد انما يقبل في الماء فيه ما لو وقع في ماء كثير جار ذلت الجارية طهرته انتهى ولا يخفى في آخر  
كلامه من المدافعة لما قد مره ظاهر اخر كلامه الرجوع الى ما ذهب اليه في ذلك وقد عرفت ما في ذلك من بعض محققى اصحابنا من متأخري المتأخرين انه كانت  
عنده من المنقولات في كتابه ان العبارة الاخرى غير موجودة فيها ونسخة اخرى عبارة كما ذكرناه وذكرنا ان بينهما تفاوتا قابلا للزيادة والنقصان في موضع  
وجهه بانه خرجت منه نسخة الكتاب ولا ثم حصل له عدول في موضع في النسخة الاخرى وما هنا جملته من ذلك وهو قريب من العالم المستطلي  
الثانية في بيان ما يجنبه التعدد وذلك في مواضع منها الخنزير وقد اختلف الاصحاب في عدم ما يجنبه ولو غره فالحق هو بين المتأخرين وجوب  
ذهاب اليه ومن تاخر عنه وقال في ان حكمه حكم الكلب في ذلك المحقق وجعل حكمه حكم غيره من النجاسات مع انه يشك ان الله تعالى في المسئلة  
الايتامه في كتابه في المراتب ما يدل على المشهور الموثق المنصوص ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه قال سئل عن خنزير يشرب من الاناء كيف يصنع  
قال يغسل سبع مرات ثم يخرج الشيخ عليه ما نقله عنه على ما ذهب اليه وجهين أحدهما ان الخنزير يسمى كلبا في اللغة فيتناوله الاحباء والوددة في ولوع الكلب  
والثاني ان الاناء يغسل ثلاث مرات من سائر النجاسات والخنزير من جملة ما واجب عن الاول بمنع الصدق حقيقة وعن الثاني بان غاية دليله  
الذي اتفقا مع تسليمه هو عموم ما دل على الثالث للخنزير والعقصة المذكورة خاصة فيجب تعييد العموم بها كما هو القاعدة مع ان فيه ايضا ملاحظة  
هذا الوجه يقتضي الاكتفاء بالماء وملاحظة الاول تقتضي وجوب التراب معه فكل تقدير لا ينتظم احد وجهي الدليل على ما ادعاه المحقق في المعبر  
قد جعل حجة علي بن جعفر على الاحتياط مع انه في الباب قبل نقل المانع من العمل بالرواية عدم وجود القابل بها من المتقدمين قبله وهو  
ما يراعى ذلك ونحوه في العمل بالاجابة القرينة على هذا انه لم يذكره مع حكاية الخلاف في المسئلة ولهذا ان من في المتن قال لو قيل بوجوب غسل  
الاناء منه سبع مرات كان قويا لما رواه علي بن جعفر في حديث ثم قال فحمل على الاحتياط بضعف ذلك دليل عليه مع ثبوت ان الامر للوجوب  
ومنها الخنزير قد اختلف الاصحاب في ذلك فقلنا بالتبع ايضا وذهب اليه جميع من الاصحاب منهم المفيد سلا والشميد في اكثر كتبه المحقق الشيخ علي  
والشيخ في طوابعه جمع من المتأخرين وقيل بالثلث ذهب اليه المحقق في غير معتبره في بعض كتبه واليه ذهب الشيخ في ترويض كذا نقله عن ابن ابي  
جدة في رواية انما هو سبع لا ثلث كما نقله حيث قال بعد ذكر الاول فان اصحابنا اخروا شيء من الثواب لم يسكب وجب غسلها سبع مرات واقاما نقله عن ابن  
فلان في رواية لا بعد ذكر عبادة المصلي لانه على غسل الاول من الخمر والاشربة المسكرة او درجة من الاخبار الدالة على نجاسة راني الخمر ونجاستها موثقة  
الايتامه الدالة على غسل الاناء منه ثلثا ولم يستدل بما ذكره في ضمن السبع شيء من الاخبار ويجوز نقل الرواية بذلك لا بعد ذلك مذهبا كما لا يخفى وانما  
ذكر ذلك في غير موضع المسئلة يمكن الا ان الامر كما ترى فينبغي التأمل في مرجع هذه القول وان كانت من القبول والى القول بالثلث ذهب في ان  
لكن لا من حيث الخصوصية كاذب اليه الفاضلان بل من حيث وجوب الثلث عند في سائر النجاسات كما يأتي نقله فيل بالمرّة اختاره في المعبر ومرة في اكثر كتبه  
كغيره من النجاسات على الولوع وهو خفي ايضا الا انه الملق الاجزاء بالمرّة والفاضلان في المعبر وقف قيدا بكونه بعد ازالة العين وانما هذا  
القول في ذلك والمعام وقيل بالمرتين وهو مذهب المعتز حيث انه وجب المراتين في غسل الاناء من جميع النجاسات بل في غير الاناء وان وجب تقديم التعقيب  
اناء الولوع الكلب وقد عرفت عليه من الاقوال في المسئلة والذي وقف عليه من اخبارها موثقة بما روي عن الصادق ع في الشرب فيه التبريد فقال  
تغسل سبع مرات والى هذه الرواية اسند اصحاب القول الاول ومنها موثقة بما رواه الاخر ايضا عنه انه سئل عن قدح او اناء يشرب فيه الخمر قال يغسله  
مرات تسليمة ان يصيب فيه الماء قال لا يجوز به حتى يدلكه بيدك ويغسله ثلث مرات لهذا الخبر اخذه من قال بالقول الثلث واقام من كتبه بالمرّة  
فانه في الخبرين بضعف السند اعتمادا على ما دل على الامر بالغسل الحاصل بالمرّة المربة للعين قال في المعبر بعد ان ذكر عبارة النافع المطابقة لعبارة  
فخرج بايجاب الثلث ما صورته هذا مذهب الشيخ ثم نقل قوله بالسبع ثم ارجع للثلث بثبوت ثقة عماد المتقدمة ثم قال مسألة ويغسل الاناء من سائر النجاسات  
مرة والثلث احوط الى ان قال بعد كلامه في البين والذي يقوى عنده في الاعتناء بالعدد وعلى الولوع وفيما عدا ذلك النجاسة وغسل الاناء  
بعد ذلك مرة واحدة لحصول الغرض من الازالة والضعف ما يفرد به عمار واشباهه وانما اعتبرنا في الخمر والفاوة الثلث ملاحظة لاختيار الشيخ

من  
نكاح  
مولا



التحقق ما ذكرناه ان قولكم قد علم في غير موضع من كتابه بموثقة عمار وان تفرجهما كما قد ساذكوه ولكنهم لا قاعده لهم يقفون عليها ثم ان ما ذكره فيه  
ومثله ما قد نقله عنها من اعتبار ازالة عين النجاسة ولا ثم الاكثاف بالمرّة قد عترضها في ضحيّة كقوله بالمرّة التي يحصل بها الانقضاء فقال لا يمكن ان يكون  
المسكوك بعد زوال العين ان كانت موجودة وهو غير المعبر اذ لا اثر لاداء الوارد مع وجود سبب يبيّن بضعف بان الباق من البلك غير في المحل  
عين نجاسة فياني الكلام فيه اقول بتحقيق الكلام في المقام اما على تقدير ما ذكره هؤلاء من اصرار هذين الخبرين وان قبلوا امثالها في غير موضع  
بالمرّة ظاهر ولا مانع لا يرى العلم بهذا الاصطلاح او يراه ويقتضيه بعض الاعذار كما يجبر الشهرة ونحوه فانه لا خروج عما دل عليه الخبران المذكوران وانما  
يبقى الكلام في الجمع بينهما فلهذا من قال الخبران ثلث حمل خبر السبع على الاستصحاب جمعا واما من قال بالسبع فلا عرف لا طرأ احد واية الثلث جمعا مع الاشارة  
في الاستدلال على امكان الترجيح ودر تبادول كلام بعضهم على ترجيحها بالشهرة وفيه ما فيه يقرب عند في وجه الجمع بين الخبرين المذكورين الحمل على اختلاف  
في قطع النجاسة المذكورة منها فانه يحصل بالثلث سنة ما يتوقف على السبع وهو ان كان ايقن لا يخفى من تأمل الا انه في مقام الجمع لا بأس به وكيف كان  
فلا احتياط لا يخفى واما القول بالمرتين فلا عرف له وجهها وجهها اذا عرفت ذلك فانما ان بعض من صرح بالسبع كالشيخين في عه رتبة وطهروا  
سائر المسكرات كالخمر في ذلك وبعض اقتصر على ذكر الخمر خاصة وكرد الرواية انما هو التبييض ومقتضاهما تخصيص الحكم بما يصدق عليه هذا اللفظ  
كما امر بتحقيقه من صدق على الجميع انه لا منافاة بين التعبير بالخمر وسكوت في ختم سائر الاشربة المسكرة لصدق الخبر على الجميع نعم لفظ الخمر ورد بالنبذ  
وهو اخص من الخمر ولعلهم فهموا منه ان المراد به مطلق الخمر كما صرح به الرواية الثانية نعم لا يخفى على قول من خص اسم الخمر بعصير العنب كما قد نقله  
جملة منهم الاشكال في المقام ثم ان من طعن في الخبرين بالاضعف صرح باستصحاب السبع وخروجهم من خلاف من وجهها ولا يخفى منه لما حققناه في غير موضع مما  
من ان الاستصحاب حكم شرعي يتوقف على الدليل بالخبر المذكور ان صلح للتحجيز والاستدلال بالحمل على ظاهره من الوجوب ان كان لا يصلح فلا معنى للحمل المذكور ثم  
ان يخرج يحصل بالحمل على الاستصحاب الملوّن بجواز الترتك وعدم الاثم عن الوجوب الموجب تركه للمواظبة والعقائد السالفة العالم ومنها موت الفارة فيه فاذ  
الشيخ فيه سبعا وتبعه ذلك جملة من الاصحاب الكوفي في غير موضع ومثله من كتبه بالا اعتبار المتقدم الا ان مذهب الشيخ في ذلك بالاعتبار المتقدم في  
هذا الموضوع قبل بالمرّة وهو مذهب المحقق المعبر عنه في اكثر كتبه بالا اعتبار المتقدم ثم وقيل بالمرتين كما ذهب اليه البلعة بالا اعتبار المذكور ايضا والذي  
وقف عليه من الاخبار موثقة عمار عن الصادق ع قال اعزل الاناء الذي تصيب فيه الجرد ميتا سبعا وهي ظاهرة الدلالة على مذهب الشيخ في وجه رده في  
اد كعبه المختصر لتخصيص القول بالثلث نقله اقول في الرواية عن الشيخ ماصورة وجته رداية عما ثم ساذكوه ثم قال والرواية ضعيفة لا تفرد  
اللفظية بهما وجود خلاف في منبهم فان الشيخ يقتصر على الثلث في جميع النجاسات عدل الولوع ولا في ميتة الفارة والجرد لا يكون اعظم نجاسة من ميتة  
الكلب الخنزير ولا في امثال العسل يحصل بالثلث فلا يجب طرده ولا لا يمكن ان يكون هذا الحكم مختصا بالجرد فلا يتناول الفارة انتهى ثم انه رجع عن ذلك  
الى القول بالاكتفاء بالواحدة في كلامه الذي قد نقله وكلامه رحمه الله قوي من حيث ان اطراح النصوص من غير معارضتها لا وجه له وطعنه فيها  
غير مبرور مع علمه قبله امثاله في غير كتابه من كتابه نعم يبقى الاشكال في ان مورد النصوص الجرد وهو ضرب من الفارة كما ذكره في الصحاح فيشكل بعد ذلك  
ما هو اعم منه وقد اشار الى ذلك في المعبر كما قد مر للمحقق الشيخ عليه في جع عند هنا كلام لا يخفى من الغفلة قال بعد قول المعبر ومن الجرد والخمر ثلث مرات  
ليقتل السبع ماصورة الاصح وجوب السبع وبما يخبر عمار عن الصادق ع الدالين على وجوب السبع وضعف عمار بن مخنف ولا ضرورة المعارضه بخبر الدال على الثلث لان  
مرجحة وليس حكم مقصورا على الخمر بل المسكر لما يعكس ولا يبعد الحاق الفقاع بها واما الجرد فهو بضم الجيم والدال المعجمة اخبر ضرب من الفارة والمراد الفصل  
نجاسته وموته وهذا يكون الفصل من غير هذا الضرب من الفار واجبا للظاهر عدم التفاوت نظر الى اطلاق اسم الفار على الجميع وقد صرح به جمع من الاصحاب  
توقف فيه من المعبر انتهى اقول لا يخفى ان كلامه هذا انما يتجه لزوم لفظ الفار في خبرية مشوا ذكره والوارد انها هو اخص منه كما عرفت غير ان ظاهر كلامه  
هنا الحاق الفقاع بالخمر في السبع ايضا ولم اقف على من ذكر سواه ويمكن ان يكون منشأه تكرار الاخبار باطلاق اسم الخمر عليه كما تقدم والله العالم بالمسئلة  
الثالثة اختلف الاصحاب في غسل الاناء من باقية النجاسات فقل بالثلث فيما عدل الولوع ممل وهو مذهب ابن الجني في مختصره على ما نقل عنه وخصا  
في كبرى من المحققين في ذلك وقيل بالمرّة وهو قول المعبر تبعه في ان وض وقيل بالمرتين اجمع الشيخ عليه ما ذهب اليه بطريقة الاحتياط فانه مع الفصل ثلثا  
يحصل العلم بالظاهرة وبوثقة عمار السابطة عن الصادق ع فاسئل عن الكوز والواناء يكون قدر كيف يغسل كم مرة يغسل قال ثلث يغسل مرات يجب  
فيه يغسل فيه ثم يفرغ منه ذلك الماء ثم يصيب فيه ماء اخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه ذلك الماء ثم يصيب فيه ماء اخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه وقد مر قال يغسل  
الاناء الذي تصيب فيه الجرد ميتا سبع مرات وروى المتأخرون اما الاحتياط فانه ليس بدليل شرعي واما الرواية فنضعف الاستدلال ما حجة من قال بالمرّة  
في ظاهره من رد الرواية المذكورة وان امثال الاسر بالفصل بالمرّة وصحتم لان التيقن معها والاطمئنان بقول بما دلت عليه الرواية المذكورة  
عند من لا يرى العمل بهذا الاصطلاح او يراه ولكن يحكم بحجج ضعف الرواية بالشهرة كما صرح به غير واحد في المقام نعم قال في طهروا لا ناع من باقية  
النجاسات ثلث مرات ولا يراعى فيها الترتب قدر يغسل مرة واحدة والاول الاحوط الا اننا لم نقف على هذه الرواية فيها وصلنا من كتب الاخبار  
وصرح جمع من الاصحاب لوملاء الاناء ما كفى افرغه منه عن تحريكه وانه يكفي في التفرغ مكم وقوعه بالة لكن يشترط عدم اعادتها قبل تطهيرها وقيل  
بعضهم يكون الاناء مشبها بحيث يشق قلعه فاذكروه من اشترط عدم الاعادة الا بعد التغيير فبقي على تقدير القول بنجاسة القول في التناوب  
ذكر من القيد بكونه مشبها لا وجه له لانه لا فرق في حصول الظاهرة بين اخرج ما الغسامة بان يفيضه او يخرجها بالة بالشرط المذكور واما حجة القو  
بالمرتين كما ذهب اليه المعبر فقد عرفت انها غير مختصة بهذا المقام حيث انه ذهب الى وجوب المراتين في ازالة جميع النجاسات في ثوب او بد او آنية

وضع الزاء للمعبر

رواية في الخبرين

او غير ذلك







فِي الْأُولَىٰ أَلْفٌ لَا يُجْزَىٰ سِتْمَالُهَا

ΑΡΑ

إلى التبع الشاوي عرفت والله العالم **الخامسة** مشهور بين الأصحاب من أن أولي المشركين طاهرة حتى تعلم النجاسة قال في المعبر أن المشركين طاهرون  
 ما لم يعلم مباشرتهم لها أو ملائحة نجاسته والنجاسة لا يثبت في الأصل على الطهارة فلا يملك بالنجاسة الجمع اليقين بورد النجس ح ما أن يكون ذلك  
 معلوم المحصول فتكون نجسته ومعلوم فتكون طاهرة ومشكوك فيه كذا استعمالها كروها روي في ذلك الجوس من ليس من أهل الكتاب في الذي  
 رواه ابن شهرها نجاسته عينية ونجاسته ما تلاقيه بالما يع ثم نقل خلاف العلامة واختلاف أقوالهم قول وبذلك صرح في طهارة غيره إلا أنه قال في  
 لا يجوز استعمال أولي المشركين من أهل الذمة وغيرهم وقال الشافعي لا بأس باستعمالها ما لم يعلم فيها نجاسته وبه قال أبو حنيفة مالك وقال أحمد بن حنبل  
 يجوز استعمالها استدلال المنع على بقوله نعم إنما المشركون نجس وبإجماع الفرقة ورواية محمد بن مسلم قال سئلت الباقر ع عن آنية أهل الذمة والمجوس فقال لا بأس  
 في آنيةهم ولا من طعامهم الذي يلبسون ولا في آنيةهم التي يشربون فيها ولم تنفع كتبنا بما نحن نقل خلافة في هذه المسئلة مع أن كلامه صريح في ذلك وأما  
 منه دعواه الإجماع عليه مع أنه لم يقل بذلك غيره في العلم واستند الأصحاب هناك إلى أن تلك باصالة الطهارة حتى يعلم وجود الرفع وهو قوتى منصوح في غير خبر كما تقدم  
 في مقدمات الكتاب قد تقدم تحقيق القول في هذه المسئلة زيادة على ما أشرنا اليه في المقدمة في التنبية لثلاثة من التنبهات المتعلقة بالمسئلة الثانية من مسائل  
 المقصد الثالث في الأحكام من هذا الباب ثم إن غاية ما نادل عليه الآية التي ذكرها مع الأصحاب من المناقشة التي وردت عليها هو نجاسته المشركين وهو ما لا  
 نزاع فيه هنا من القواعد المقررة المتفق عليها أن عين النجاسة لا يملك بتبعها نجاستها الجمع العلم واليقين بذلك ولما ذهبوا في الاستحباب كما حققنا في  
 المسئلة المشار إليها **المطلب الثاني** في ما يجوز استعماله من الأواني والأثاث وما لا يجوز لأخلاف بين الأصحاب في تحريم الأكل والشرب كذا في  
 الاستعمال كالطبيب وغيره وأولى الذهب الفضة وأدنى عليه كونه وغير الإجماع وعن أن قال يكره استعمال الذهب الفضة وصرح جملة من تأخر عنه  
 بحمل العبارة المذكورة على التحريم وهو جليل والأخبار به مستفيضة من طرق الخاصة والعامة فروى الجمهور عنه ع قال لا تشربوا في آنية الذهب والفضة  
 ولا تأكلوا في صحانها فاتهاهم في الدنيا والآخرة وعن علي ع أنه قال الذي يشرب في آنية الذهب الفضة فكمها فقلت قد روي أنه كان لا يشرب في آنية  
 مرة ملبسة فضة فقال لا تأكلوا في آنية فضة وعن علي ع قال لا تشربوا في آنية فضة وعن علي ع قال لا تشربوا في آنية فضة وعن علي ع قال لا تشربوا في آنية فضة  
 نحو من عشر دراهم فاسم به بوالحسن فكسر قول العذر بالعين المهملة ثم الدال المعجمة يعني الاختتان وعذر الغلام اختنانه وعن الحلبي في الحسن أو العيص  
 عن الصادق ع قال لا تأكلوا في آنية فضة ولا في آنية مفضضة وعن داود بن سرجان عن الصادق ع لا تأكلوا في آنية الذهب الفضة وعن محمد بن مسلم عن  
 أبيه ع أنه نهى عن آنية الذهب الفضة وعن موسى بن بكر عن أبيه ع أنه نهى عن آنية الذهب الفضة وعن داود بن سرجان عن الصادق ع لا تشربوا في آنية فضة  
 وفي رواية بطريق أبيان عن محمد بن مسلم عن الباقر ع قال لا تأكلوا في آنية ذهب ولا فضة وفي رواية عن سماعة بن مهران في الموثق عن الصادق ع قال لا يشرب في آنية  
 في آنية الذهب الفضة وعن يونس بن يعقوب عن أخيه يوسف قال كنت مع الصادق ع في الحج فاستقمع ماء فإني بقدر من صفر فقال أن عبان كثير يكره الشرب  
 في الصفر فقال لا بأس قال عليه السلام للرجل الاستئذان ذهب هوام فضة ورواه الصدوق في حديثنا من يه من يه قال نهى رسول الله ع عن الشرب في  
 آنية الذهب الفضة وفي رواية عن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عن أبيه ع أن رسول الله ع نهاهم عن سبع منها الشرب في آنية الذهب والفضة  
 وروى في رواية عن بريد بن ميثم عن الصادق ع أنه كره الشرب في الفضة القدر المفضضة كذلك أن يدهن في مد من مفضضة المشطه كذا رواه في أسناد  
 عن ثعلبة عن بريد مثله وذو فان لم يجد بدا من الشرب في القدر المفضضة عدل بفهمه عن موضع الفضة وهذه الزيادة محتملة لأن تكون من كلامه  
 من أصل الخبر وروى الشيخ في الصحيح عن معاوية بن وهب قال سئل الصادق ع عن الشرب في القدر المفضضة أمره فذكر عن موضع الفضة وهذه الرواية  
 وصرفها في ذلك بالعتق وهو كما ترى وفي الحسن بسند عن عمرو بن أبي المقدام قال رأيت الصادق ع قدلى بقدر من ماء فيه ضبنة من فضة  
 فرائيه ينزعها باسنانه ورواه الكليني عن جعفر بن بشير عن عمرو بن أبي المقدام وروى في عن الفضيل بن يسار عن الصادق ع قال سئلت الصادق ع عن الشرب  
 في آنية الذهب يصلح مساكته في البيت فقال إن كان ذهباً وإن كان ماء الذهب فلا بأس في الصبيح عن منصور بن حازم عن الصادق ع قال سئلت عن  
 يعلق على الحايض فقال نعم إذا كان في جلد أو فضة أو قصبة حديث عن صفوان بن يحيى قال سئلت أبا الحسن ع عن ذي الفقار سيفه رسول الله ع قال  
 نزل به جبريل ع من السماء وكانت طهارة فضة وروى في عن الأخبار إلا أن فيه عوض طهارة وكانت طهارة من فضة وعن يحيى بن أبي العلاء قال سمعت  
 الصادق ع يقول درع رسول الله ع ذات الفضول لها طهارة من درع في مقدمها وحلقان من درع في مؤخرها وقد لبسها علي ع يوم لمحرك روي  
 في الصحيح عن محمد بن نيس عن الباقر ع قال إن اسم البنية ع إلا أن كان له درع يستعمل ذات الفضول لها ثلاث حلقات فضة حلقة من درعها وحلقان  
 من خلفها الحديث وروى البرقي في الحسن في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه ع وقال سئلت عن المرأة هل يصلح مساكها إذا كان لها حلقة فضة قال نعم  
 إنما يكره ما يشرب به قال سئلت عن السرج والجام في الفضة دك به قال إن كان تمومها لا تقدر على نزعها فلا بأس إلا فلا ترك روي عن علي بن جعفر  
 في كتابه ورواه الكليني في أحكام الدواب روي ابن أبي عمير عن زرارة عن جعفر بن محمد عن الصادق ع قال سئلت عن السرج والجام وذكروا ما تقدم هذا  
 ما وضع عليه من الأخبار المناسبة للمقام الداخلة في سلك هذا النظام بتحقيق البحث فيها يقع في مواضع **الأول** المفهوم من كلام جملة من الأصحاب  
 أن النهي عن الأكل في آنية الذهب الفضة إنما ينصب إلى الأخذ والتناول منها فيما يملك به ذلك دون ما فيها فلا يتعلق به نهى لا يحرم من كان  
 قال في طهارة من أكل أو شرب في آنية ذهب فضة فأنه يكون قد فعل حراماً ولا يكون قد أكل محرماً إذا كان المأكول مباحاً لأن الأكل فيه لا يبعد إلى  
 المأكول وعلى هذا التحوكلام من تأخر في أن من المفيد من تحريم المأكول والمشروب كالأستد بالبقوله ع إنما يخرج من بطنه نادرهم أجبت عنه بأن  
 الحقيقة غير مراد والمبادر من المعنى الجاهل كون ذلك سبباً في دخول النار بطنه وهو لا يستلزم نفي الأكل في الشرب انتهى أقول يمكن توجيه

بغير ضريبة من قصبة قالا باس الا انكركم القصة فتترها ويحكي بالاس ١٧  
ما يجزوه في بطنه فار من طرف الاوصاف  
وقال له هل انت ارضا  
والله اعلم  
والله اعلم  
والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

کلام اللہ



والنفس

كلام المفيد بان يقال ان النهي لا بالذات وان كان من تناول المأكول والمشرب لكن يرجع ثانيا وبالعرض الى المأكول بان يقال ان هذا المأكول يكون حراما  
 متى اكل على هذه الكيفية وظاهره ان تصور بياعه لا ينافي في نفسه عن الاكل حال كونه في هذه الاواني والاكل حقيقة عبارة عن المضغ في الفم والازداد في  
 الحلق وحمل الاخبار على مجرد تناولها من هذا الطعام او الشرب الذي في الابنية وان كان حلالا في حد ذاته يجوز اكله باي كان الالة بوضعه في هذه الابنية  
 واكله فيه معرض له التحريم ونظير التحريم اخذ الحق الشرعي بحكم الحاكم الجوز وان سمحت كما دلت عليه الاخبار مع جواز التوصل الى اخذ مقاصد فضلا عن التوصل  
 بحكم حاكم العدل بالجملة فانه اذا قال الشارع لا تاكل في ابنية الذهب مثلا والاكل انما هو عبارة عن المضغ الذي قد مناه الله حقيقة في التحريم فانه لا وجه للتحريم  
 الا من حيث عدم صلاحية المأكول فلا كل من هذه الجهة فيرجع التحريم الى المأكول بالآخرة لا من حيث ذاته بل من حيث هذه الجبسية المخصوصة المنصوصة والله  
 العالم الشان قد صرح في المعبر قبله الشيخ طاب ثابته لو تطلب من ابنية الذهب الفضة لم يبطل منوئه ولا غسله والشيخ ذكر الحكم ولم يعمله بشي في المحقق  
 نقل في المعبر عن بعض المناهضة المنع معللا به بانه استعماله في العبادة فيترك كالمضغ في الدار المغصوبة ثم قال في الاستدلال لما اخبره لنا ان اجتماع  
 الماء ليس جزء من الطهارة بل لا يحصل الشروع فيها الا بعد فلا يكون له اثر في بطلان الطهارة وتوابعه استعماله في العبادة قلنا اما النزاع الماء فهو  
 استعماله لكن ليس جزء من الطهارة وبخلاف ذلك ذكر في المنتهى لانه استوجه بعد ذلك البطلان فقال بعد موافقة المعبر فيها ذكره في المقام ولو قيل ان  
 الطهارة لا تتم الا بانزع الماء المنهي عنه فيستحيل الاثر بها لاشتمالها على المفسدة كان وجهها وقد سلف نظيره انتهى قول لا ريب ان النهي في الاخبار  
 للمقدمة ما بين مقتد بالاكل والشرب ما بين مطلق ومقتضى قواعدهم في مثل ذلك حمل المطلق على المقيّد وحيث لا دليل على حكم الموضوع من ابنية الذهب  
 والفضة هل يكون صحيحا او باطلا وقضية الاصل الصحة الا ان ظاهر الاصحاب هو ان النهي المطلق على النهي من الاستعمال مطلقا وقد نقل في المنتهى اجتماع  
 على تحريم الاستعمال مطلقا وحيث فالنهي عن الاستعمال في الموضوع لا يستلزم بطلان الموضوع كما ذكره بل غاية حصول الاثم بالاستعمال خاصة وهذا  
 بخلاف النهي عن الاكل والشرب كما حققنا انفاً لو كان ورد النهي عن الموضوع من ابنية الذهب لتوجب القول بالبطلان لورد النهي على الموضوع وتوجه  
 النهي اليه موجب لبطلانه بمقتضى القاعدة المقررة من ان توجه النهي الى العبادات موجب لبطلانها الا ان الاخبار خالية من ذلك وغاية ما فهم  
 من مطلقاتها النهي عن الاستعمال ان لم يرتكب فيها التقيّد كما قد ساذكره نعم بانه ما ذكره العلامة من لزوم اجتماع الامر والنهي في شيء واحد قد تقدم  
 بنده من القول في ذلك في تحقيقه انتم الله تعز في كتاب الصلوة الثالث المشهور بين الاصحاب بتحريم اتخاذ الاواني المذكورة وان كان للقضية  
 والادفار صرح بذلك في المعبر ونقله عن الشيخ زه لم ينقل عنه خلافاً الا عن الشافعي حيث جوزه واستدل في المعبر على ذلك بان فيه تعطيل  
 لما لا يكون سرفا لعدم الانتفاع وبرواية محمد بن مسلم المتقدمة المتضمنة للنهي عن ابنية الذهب والفضة قال وهو على الملاحة بمعنى ان النهي اعم من  
 الاتخاذ والاستعمال فنكون الرواية دالة بالاطلاق على محل البحث ثم ورد رواية موسى بن بكر اقول ويدل على ذلك ايضا اطلاق صحيحة محمد بن اسمعيل  
 بن بزيع فانهما وان تضمنت الكراهة لا ان الكراهة هنا بمعنى التحريم اتفاقا كما هو شائع في الاخبار وتحريمها على الاطلاق شامل للفتنة والانتهاز  
 غيرها وفيك عن فتنة لعلنا استقر الجواز استغناء لدلة المنع واستحسنه وجعل المنع اولى الظم ضعف لما عرفت الرابع قد عرفت اتفاقهم  
 لاصحاب على تحريم استعمال ابني الذهب والفضة وانما الخلاف في المفضضة فمن الخلاف ان حكمها حكم ابني الفضة والذهب ذهب ط الى الجواز لكن  
 اوجب عزل الفضة عن موضع الفضة وهو اختيار عامة المتأخرين ومساوهم منهم المحقق والعلامة والشهيدان وغيرهم واستدل الشيخ رحمه الله بغيره  
 بحسنه الجليل وصحة المتقدمة المتضمنة للنهي عن الاكل في ابنية فضة او مفضضة اقول ويدل عليه ايضا موثقة البريد المتقدم نقلها عن في  
 فانه في ابني الفضة والمفضضة والرواية وان وردت بلفظ الكراهة لكن قد عرفت ان المراد بها هنا هو التحريم اتفاقا ونقل في كوفي على اثر هذه  
 الرواية عنه قال وقوله في التور يكون فيه تماثيل او فضة لا يتوضأ منه ولا فيه قال والنهي للتحريم وهذه الرواية لم اقف عليها فيما حضرني الآن  
 من كتب الاخبار واستدل على القول المشهور بحسنه عبد الله بن سنان المتقدمه وناظر المتأخرين القائلين بالجواز حمل الاخبار الاولى على الكراهة  
 جمعاً بينهما وبين الحسنه المذكورة حتى ان صاحب المعبر استدلى على ذلك بموثقة البريد المذكورة حيث تضمنت لفظ الكراهة مع ان القدر المفضضة  
 فيها انما اعطى على الفضة ولا خلاف عندهم في التحريم فيها الا ان يقول بجواز استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه ان قلنا انه حقيقة في أحدهما او معنيين  
 ان قلنا بالاشتراك وهم لا يقولون به كما صرحوا به في اصولهم ولهذا ان شيخنا في كوفي نظم هذه الرواية في ادلة الشيخ كما اشترنا اليه انفاً وقال في تقريب  
 الاستدلال بهما والعطف على الشرع في الفضة مشعر بزيادة التحريم لانه اختار الجمع بين الاخبار والكراهة كما اشترنا اليه قال في التفسير عن هذه  
 الرواية واستعمال اللفظ فيها في التحريم مجاز ايضا اليه بقريته ولا يخفى ما فيه فانه خروج عن قواعدهم المقررة في اصولهم واتي قريته هنا تدل على الجواز  
 المفضضة بمجرد وجود الخبر الثاني ليس من قرين المجاز وقال في المنتهى بعد اختيار الجواز اخرج الشيخ على القول الثاني برواية الجليل قال لا تاكلوا في  
 ابنية من فضة ولا ابنية مفضضة والعطف يقتضي النسبة لكم وقد ثبت التحريم في ابنية الفضة فيثبت في المعطوف ورواية البريد عن الصادق  
 انه كره الشرب في الفضة في القدر المفضضة والمراد بالكراهة في الاول التحريم فيكون في الثاني كل تساوية بين المعطوف والمعطوف عليه لانه  
 لو لا ذلك لزم استعمال اللفظ المشترك في كلا معنيين واللفظ الواحد في معني الحقيقة والمجاز وذلك بالملحوظ ثم قال والجواب عن الحديث  
 الاول ان المعطوف والمعطوف عليه قد اشتركا في مطلق النهي ذلك يكفي في المساواة ويجوز الاقتران بعد ذلك بكون احدهما نهياً للتحريم والاخر  
 كراهية وكذا الجواب عن الرواية الثانية استعمال اللفظ المشترك في كلا معنيين والحقيقة والمجاز غير لازم والمراد بالكراهية مطلقاً لان العدم  
 غير مقتد بالمنع من النقيض عدمه فكان من قبل المتواطى اقول فيه ولا ما عرفت بما اسلفنا ذكره في غير مقام من ان الجمع بين الاخبار بالكراهة



والأصحاب بما لا دليل عليه من سنة ولا كتاب لا عقل يصفو عن ثوب لا يتأني ان ما اجاب به عن الخبر الاول لا يخرج من غرابية فائدة قد مر في كنية الحق  
وكذا في من التحقيق بان النهي من حيث هو حقيقة في التوريم كما ان الامر حقيقة في الوجوب مقتضا ان الحمل على الكراهة والاصحاب مجاز لا يضاف اليه الا  
بالقرينة وبذلك يظهر لك طرفة كلامه هنا من قوله ان المعلوم والمعلوم عليه قد اشتركا في مطلق النهي فان فيه زيادة على ما عرفت انها مشتركة  
النهي التوقيفية في التوريم فقد ثبت التحريم في الجميع فلا معنى لهذا الاقتران ولا دليل عليه سوى مجرد الحكم وكذا ما اجاب به عن الرواية الثانية فانه اخرج  
فان حمل الكراهية على مطلق دعوان العدم الشامل للتوريم والكراهية اصطلاحية ولو قامت هذه الاحتمالات البعيدة والتحملات الغير لتسديد في دفع الأدلة وانصرافها  
عن ظاهر الاستدلال بالاسناد لا اذ لا قول الا وهو قابل للاشكال والاطمئنان عندك هو القول المشهور من جواز على كراهية والاستدلال بالاخبار والمذكورة والتقريب  
ينها من على جواز استعمال المشتك في معنيته اللفظ في حقيقة مجازة وهو ان منعونه الاصول كما عرفت الا ان ظهور كثير من الاخبار وقوعه كما اشترى اليه  
في غير مقام ومنه هذه الاخبار والاشكال في الاستدلال بها بما يتبعه على عمل هذه القواعد الاصولية ومنها هذه القاعدة وما استندوا عليه الخروج عن  
الاشكال بعد التزامهم بالقاعدة المذكورة قد عرفت ما فيه نعم هنا احتمالات اخرى في الجمع بين اخبار المسئلة الا ان الظاهر هو ما ذكرناه بقي الكلام في انه  
على تقدير القول بالجواز كما هو المشهور هل يجب العزل عن موضع الفضة ام لا وان استحب الظم الاول كما اختاره الشيخ في طو والعلامة في المنتهى الشهيد كرى  
لحسنه عبد الله بن سنان وقوله فيهما واعزل فكم عن موضع الفضة واختاره المعبر للاصحاب بتفكيك واستند في المعبر له رواية معوية بن وهب المتقدمة  
قائلة لا بعد نقل ذلك عنه وهو حسن فان ترك الاستقصاء في جواب لسؤال مع قيام الاحتمال بعيدا لعموم وفيه ان غاية ما يدل عليه الخبر المذكور وهو جواز  
استعمال المفضل في موضع الفضة واحد ما غير الاخر وتاما استدلاله من العموم الناشئ من ترك الاستقصاء بخصوص بدو يتبعه الله بن سنان الدالة على الأمر بعزل الغم  
عن موضع الفضة الخامس مود الاخبار تحريما او كراهة الا اناء المفضل في كل يكون الا اناء المذهب ايضا كذا الظن نعم لم يكن اولى لاشترائهما في أصل الحكم  
وقال في المنتهى الاحاديث وردت في المفضل هو مشتق من الفضة في دخول الا اناء المضببة بالذهب نظرو لم اقف في الاضافه على قول والاقوى عندك  
جواز اتخاذ علماء الاصل التي تبايننا دل استعمال نية الذهب الفضة نعم هو مكره اذ لا ينزل عن درجة الفضة انتهى واختباره الجواز في الذهب جري على  
اختيار الجواز في المفضل كما نقله عنه وقال في كرى هل مضببة الذهب كالفضة يمكن كإسناد الا اناء والمنع لقوله في الذهب الحرير هذا حرمان على ذكره  
امتة والظن ضعيف الحد يثلم المذكور ان ثبت فالظن منه رادة اللبس كما يشير اليه ذكر الحرير الساس الظن دخول مثل المكحلة وطرف الغالية في الا ناء وبذلك  
صرح في كرى فقال والا قرب تحريم المكحلة منها وطرف الغالية ان كانت بقدر الضببة لصدق الا ناء اما الميل فلا بد بخودك صرح في جملة من كنية ترد في ك  
لشك في اطلاق اسم الا ناء حقيقة على ذلك اقول وما يؤيد صدق الا ناء على ما نحن فيه ما ذكره الفيومي في المبكى المنير حيث قال الا ناء والانية الوعاء والذو  
وذا ومعه وهو صريح في المراد لانها عالميا يوضع فيها واما الميل فالظن انه من قبيل الآلات فلا يتعلق به حكم الاواني وبه جزم في كرى كما تقدم والتدلي على  
السابع قد صرح جملة من الاصحاب منهم المحقق في المعبر والعلامة في المنتهى الشهيد كرى ثم يجوز نحو الحلقة للفضة وقبضة السيف السلة اتخاذ  
الانفس من الذهب ربط الانسان به وظاهر كلامهم جواز ذلك بلا كراهة واستندوا في ذلك الى انه كان للنبية فضة ولو سوى جعفر مرة كذا وان  
قبضة سيف النبى كانت من فضة ولدا رعه من خلق من فضة اقول لا ريب في صحة ما ذكره وجود الاخبار به كما تقدم الا انه قد روي ايضا ما ظاهره المنانة مثل  
حديث الفضيل بن يسار الوارد في السير فيه الذهب حيث منع من الركوب به ان كان فضة وجوز ان كان بموهالا بقدره على نزع ومهصة بحد من اسماعيل  
المشتملة على الغضيب لللبس فضة وامر الكاظم بكسر حديث يزيد المشتمل على المشط ويؤيد ذلك ما روي عن الصادق ع في القرن المعشر بالذهب في اخره  
مكتوبة بالذهب فلم يصب ككتابة القرآن بالذهب قال لا يجيز ان يكتب القرآن الابا السواد كما كتب اول مرة وهذه الاخبار كما ترى ظاهرة في الكراهة ان نزلنا  
عن التوريم وسؤال الفرق بينهما وبين ما ورد في تلك الاخبار مجهر وبالحيلة فالظاهر هو الجواز في الآلات على كراهة وان تفاوتت شدة وضعفها في موارد  
هذه في الذهب المفضل منها واما الموه فالظاهر جواز من غير كراهة الا ان في صحته على بن جعفر ما يشترطه يكون حكم فيه كمن قوله ان كان بموهالا  
لا يقدر على نزع والاحتياط لا يخفى الشا من قد صرح جملة من الاصحاب فمن غير خلاف يعرض بان يجوز استعمال الاواني من غير هذين الملعين من ياتوا  
ون غلامه وهو جيد للاصل عدم ما يوجب الخروج عنه التسامع قد عرفت انفا الخلاف في جواز اتخاذ للقبضة وعدم الاستعمال عدمه ويتفرع  
ذلك فروع منها عدم جواز كسر الانية المذكورة وضمان الارش لو كسرها على الاول دون الثاني لانه لا حرمة لها من حيث التحريم ومنها جواز بيعها  
على الاول دون الثاني الا ان يكون المطلوب كسرها وثق من المشتري بذلك العاشر قال في المنتهى تحريم استعمال مشترك بين الرجال النسا  
لعموم الأدلة وابطاحه القطع للنسا بالذهب لا يقتض باحة استعمالهن للانية منه اذ الحاجة وهي التزين ماسة في القطع يختص به فيختص به لا باحة انفق  
وادعى في كوة الاجماع على اشترائهم المذكور وهو جيد والتدلي على العالم قد نعيم في احكام الجلود والبحث فيها يقع في مواضع الاقول المشهور  
الاصحاب ثم ربل ادعى عليه الاجماع ان جلد الميتة مما هو طاهر في حال الحيوة لا يظهر بالدباغ وادعى في المنتهى لف الاجماع عليه من غير بن الجند الشهيد كرى  
ادعى الاجماع على استثناء هو ما بناء على ان معلوم النسب خرج غير قاصح في الاجماع او لعدم الاعتداد بخلافه لشد ذوه وموافقة قوله لا قول العامة  
ولم ينقلوا الخلاف هنا الا عن ابن الجند خاصة حيث ذهب الى طهارة الدباغ بما هو طاهر في حال الحيوة لا يظهر بالدباغ وادعى في المنتهى لف الاجماع  
عليه من غير بن الجند الشهيد كرى كونه في الاجماع لكن لا يجوز الصلوة فيه وعرض في كرى الى جعفر الشافعي من قدما اصحابنا الا انه تغير في طهارة  
مقالات متكررة موافقة ابن الجند مع ان طاهر في فيه ذلك ايضا حيث روي في كتابه رسائل عن الشافعي انه سئل عن جلود الميتة يجعل فيها طهر  
ولما و التمن ما ترى فيه فقال لا بأس هو طاهر في الطهارة كما ترى ليس هذا الكلام وبين صدق الكتاب المذكور فيه انه لا يورد في كتابه الا ما يفتي

٥٣٧  
في كنية الحق  
والاصحاب بما لا دليل عليه من سنة ولا كتاب لا عقل يصفو عن ثوب لا يتأني ان ما اجاب به عن الخبر الاول لا يخرج من غرابية فائدة قد مر في كنية الحق

في كنية الحق  
والاصحاب بما لا دليل عليه من سنة ولا كتاب لا عقل يصفو عن ثوب لا يتأني ان ما اجاب به عن الخبر الاول لا يخرج من غرابية فائدة قد مر في كنية الحق

في كنية الحق  
والاصحاب بما لا دليل عليه من سنة ولا كتاب لا عقل يصفو عن ثوب لا يتأني ان ما اجاب به عن الخبر الاول لا يخرج من غرابية فائدة قد مر في كنية الحق



ويقتضيه الاوراق يسيرة قال في العالم بعد نقل الخلاف في المسئلة اذا عرفت هذا فاعلم ان العدة في الاجماع هنا الكل من القولين حسب ذكر المتأخرون  
هو الاخبار الا ان الشيخ والفاضلين اضافوا اليها في الاجماع لعدم الطهارة عموم قوله تعزمت عليكم الميتة بقول لا يملكها من جميع انواع الانتفاع  
واستصحاب الجاسة لثبوتها قبل الدبغ فكذلك بعد دبلوح من الشهيد التمسك بالاجماع كما حكينا عنه وهو صريح كلام الشيخ وهذه الوجوه كلها ضعيفة ما التمسك  
بالآية فلان المتبادر منها يجب العرف بحريم الاكل كما سبق تحقيقه في بحث المجلد من مقدم الكتاب اما الاستصحاب فلان التمسك به موقوف على ملاحظة دليل  
الحكم وكونه عام في الأزمان كما سلف القول فيه محذور كما تقدم البحث في نجاسة الميتة ان العدة فيه على الاجماع وحج فلا استصحاب اما الاجماع فلعدم ثبوتها على  
يصلح للحجة ولهذا لم يقرض له المحقق وحال الشيخ والشهيد في الاجماع معلوم اذ قد اشرنا في غير موضع الى انهما داخلان في عدد من ظهر منه في امر الاجماع على ان  
حمله على غير معناه المصلح الذي هو المحجة عندنا او اذ قلنا الضبط فنقلهم ثم ان الاخبار التي احتجوا بها لعدم الطهارة كثيرة منها ما رواه علي بن المغيرة قال  
لصديق قال جعلت ذاك الميتة ينتفع به البشع منها قال لا قلت بلغنا الحديث وقد قدمنا في الموضوع المشار اليه انفا على بن المغيرة ثم ذكر بعد رواية الفتح  
بن يزيد الجرجلي وقد تقدمت ايضا ثم روايات اخرى لا دلالة في هذه الحقيقة ثم قال فاما ما يدل على الطهارة فحديث رواه الشيخ باسناده ثم نقل رواية الحسين  
بن زرارة وقد تقدمت ايضا في الموضوع المشار اليه ثم قال انت اذا تأملت هذه الاخبار كلها وجدت ما عدل الاولين والآخر ليس من محل النزاع في شيء ثم  
ساق الكلام في بيان ذلك الى ان قال فالتعاضد وقع بينهما وبينه يعني الخبرين الاولين وخبر الحسين والترجيح من جهة الاسناد منتف لان رواية الفتح ضعيفة  
والخبران الاخران مشتركان في جهالة حال روايهما وحج فيمكن ان يجعل جمع حمل الروايتين على الكراهة واحدا رواية الطهارة على التقية ويرجح  
الثاني رعاية موافقة ما عليه اكثر الاصحاب يؤيد الاول موافقة مقتضى الاصل من برائة الذمة بملاحظة ما قدمناه من عدم استقامة اعتبار الاستصحاب  
في مثله انتهى القول لا يخفى ما فيه على المتأمل بالنسبة ما اولافان ما ذكره من ان التمسك بالاستصحاب موقوف على ملاحظة دليل الحكم وكونه عام فاجتهد  
اما قوله ان العدة في نجاسة الميتة انما هو الاجماع فمردود بما قدمنا تحقيقه الفصل المتقدم ذكره ونقلنا من الاخبار والمستفيضات الدالة على الحكم المذكور  
وما يدلنا به من التحقيق التلويح في ذلك تمام الظهور وعلى هذا الاستدلال بالاستصحاب في محله لان الاخبار المذكورة قد دلت على نجاسة الميتة ومنها الجدل  
وهي مطلقة عامة شاملة لجميع الازمان حتى يقوم الواقع بالاستصحاب هنا راجع الى الاستصحاب بعوم الدليل كما هو المدعى اما ثانيا فان ما ذكره من الطعن  
في الاجماع فهو مخو على رأينا الواجب الاتباع وان كان قليل الاتباع من المتصدين الاستدلال على الكتاب السنة لا على من يعتمد القواعد الأصولية  
هذا القليل نحو ذلك فانه لا يخفى ان من قواعد العمل بالاجماع المنقول بالخبر الواحد ومنها ان خلاف معلوم النسب غير قاطع في الاجماع والامر هنا كذلك  
فيكون حجة وقد ادعاه هنا العلامة في المنهوق لفي ان استثنى ابن الجبلي منه وادعاه في ذكرى من غير استثناء بناء على القاعدة الثانية وبذلك اعترف  
في صدق كلامه فقال بعد نقل الاجماع عن مئة كما حكينا وقال الشهيد في كرى لا يطمهر جلد الميتة بالدباغ اجماعا فلم يحصل باستثناء الخالف نظر الى عدم اعتبارنا الفقه  
معلوم الاصل في تحقق الاجماع وحج فالاجماع المدعى هنا يقتضيه تواعم حجة في المقام فلا معنى لقدحه فيه وقوع التساهل من الشيخ والشهيد في دعوى الاجماع  
في غير هذا الموضوع لا يقتضيه رد ما نقلناه هنا من الاجماع المشتمل على شرط الاجماع المقبوله والا لا يذوق ذلك الى عدم قبول الاجماع بين المتأخرين مسلم  
ولا حيلة ليدلنا على عيانهم لان عددا من اصحابنا هو الشيخ والمرتبض الذين هما في الصدر الاول فاذا لم يقول على نقلهم الاجماع مع عدم  
ثبوتها ولا مانع منه في الطريق الاول اجماعات المتأخرين الذين هم بعد طبقة من معرفة اقوال المتقدمين غاية الامر انه في مقام ظهور خلافه  
سيما اذا لم يعلم القائل به سوى المدعى ومخالفة المدعى نفسه في موضع اخر ومخالفة غيره له فيه فانه لا يعلم عليه وما لم يظهر فيه شيء من ذلك  
ونحو فانه لا معنى لردّه بمجرد التشكيك لا يخفى واما ثالثا فان ما ذكره من انه لا تعارض في الاخبار التي نقلها الآيين رواية علي بن المغيرة والفتح  
بن يزيد الجرجلي ورواية الحسين بن زرارة فحق لا ييب فيه الا ان قوله والترجيح من جهة الاسناد منتف غفلة ظاهرة قد سبقه اليه حسب  
كنا ايضا وذلك فان الرواية التي نقلها عن ابن المغيرة انما نقلها من ييب هي فيه كك وعلي بن المغيرة المذكور مجهول ولم يتقرضوا له بمدح ولا  
مدح واما ثالثا فان ما رواه عن ابن المغيرة وهو وثقة كما في كتب الرجال والتحرير قد وقع من الشيخ كما لا يخفى على من له النسب بطريقه وقد  
نتهنا على ذلك مرارا ويدل على ذلك انه انما نقل الحديث عن ابن يعقوب بالسند المذكور في ذلك ولكن خوف قلبه فسقط منه لفظ الى و  
المحدثان الفاضلان محسن الكاشاني والحرثي الوافي والوسايل انما نقلوا الخبر بسند ضايف كما ذكرنا ولكن المحققين المذكورين لم يراجعا في  
واعتمادا على ييب والحال كما ترى حج فالرواية المذكورة صحيحة صريحة في الجاسة ورواية الحسين بن زرارة قاصرة عن معارضتها معها واضعفت  
باصطلاحهم مرسلتي التي مؤه بها في كذا واعتمد عليها على ان ادلة القول بالجاسة غير مخصصة في هاتين الروايتين بل هي عدة روايات قد صا ذكر  
في الموضوع المشار اليه انفا واما ثانيا فان ما ذكره من وجهي الجمع بجملة رواية الطهارة على التقية واحدا رواية الجاسة على الكراهة وتيد الجمل الاول برعاية  
اتفاق اكثر الاصحاب الثلاثة بموافقة الاصل فيفسق وجه الجمع الموافق لقواعد اهل العصمة التي وضعوها انما هو الاول لما استفاض عنهم من  
الاخبار في مقام اختلاف الروايات الواردة عنهم في الاحكام من العرض على كتاب العزيز والخذ بما وافقه العرض على مذهب العامة والا  
خلافة والخذ بالجمع عليه والخذ بالعدل ونحو ذلك اما الحمل على الكراهة والاستصحاب الترجيح بالاصل كما اتخذوه قاعدة كلية في جميع الاول  
هو اجتهاد صريح في ترجيح بحت ورد لنصوص اهل الخصوم وليت شعري ايت حين خرج عنهم ثم هذه القواعد في ترجيح الاخبار في مقام الاختلاف لم يعلموا  
هذا الاصل وعلموا به ولم يذكره الاول كفضيخ فتعين الثاني وليس الا لعدم صلاحية الترجيح والا لعدوه في هذه جملة المرحات ولهذا يظهر ان  
ايضا ما في كلام صاحب التحصيل قال بعد الكلام في المسئلة وبالجمل في المسئلة محل تردد لما بينا سابقا من انه ليس على نجاسة الميتة دليل معتد به



الإجماع وهو انه التقيد على الخاصة قبل الذبح لا بعده وعلیهما فيمكن القول بالطهارة متسكماً بمقتضى الأصل في تخرج الروايات شاهد انتهى أقول  
 لا تردد في هذا المقام في ذلك بعد وضوح المدارك فيها والمساكن من الأخبار والمستفيضات بنجاسة الميتة على العموم والمجلد على الخصوص معلوم وحمل  
 الخلاف في الثلاثة على التقييد كما استفاضت به الأخبار عن ساداتنا به ربه والله اعلم بالبرهان **الثالثة** اشترط ابن الجنيدي في حصول الطهارة بالدباغ ان  
 يكون ما يدبغ به طاهر قال في المختصر على ما يقع عنه وليس يكون دباغها المخلط بها **الرابعة** محل طاهر كالقرظ والشب والمخ والثرابا زاد في بعض النسخ  
 لم تطهر كالدارش فانها تدبغ بخروج الكلاب كذا في الكلب انتهى قال في المعالم بعد نقل ذلك عنه ولا أعلم جهة على هذا الشرط ويمكن ان يكون الوجه فيه  
 علوق بعض اجزاء الخس به لسرايته في اعماق الجلد انتهى أقول بل الظاهر ان الوجه فيه ما هو علم قوع الطهارة بالخس حيث انه جعل الدبغ مطهر شرعاً  
 تقريره كلامهم انه لا بد في المطهر ان يكون طاهر ليقيد غير طهارة كما صرحوا به وعليه لت الاخبار ايضا أقول قد روى الشيخان في كتابه عن ابي بصير  
 القتيبي عن الحسن الرضائي انه سئل عن جلود الدارش التي تحت من الخفاف فقال لا تصل فيهما فانها تدبغ بخروج الكلاب انتهى الخبر عن الصلوة في هذا  
 المذكور من خصوص عدم تطهير الجلد وغسله والآلة فلا يغسل فلا بأس بصرح بذلك الفاضلان في المعبر والميتة في المذكور في كلام جملة من الاصحاب انه  
 لا يجوز الدباغ الا بما كان طاهر قاله في كذا ابن ابي عمير في المتن طاهر تحريمه بالخس لا عرف بالتحريم وجهه بعد حصول الطهارة بالغسل  
 كما صرح به هنا ونحو في المتن قال يجوز استعمال الطاهر في الدباغ كالشب والقرظ وانعقد تشو الرمان وغيرها والقائلون بتوقف الطهارة على  
 الدباغ من اصحابنا والجمهور اتفقوا على حصول الطهارة بهذه الاشياء **الخامسة** فلا يجوز استعمالها في الدباغ وهل يطهرهم لا اما عندنا فان الطهارة  
 حصلت بالتذكية ملاقات الخس وجبة لتجسس الجلد يظهر بالغسل اما عند القائلين بتوقف الطهارة على الدباغ فقد ذهب بعضهم الى عدم الطهارة  
 ذكره ابن الجنيدي بعض الجمهور لانها طهارة من نجاسة فلا تحصل بالخس كما لا يستجار والغسل الى قال وعن الرضائي ثم نقل رواية الى يزيد القتيبي المتقدمة  
 وردّها او لا بضعف السند ثم قال مع تسليمها يتحمل على المنع من الصلوة قبل الغسل انتهى قد ضبط جملة من اصحابنا لفظ الشب هنا بالشين المعجمة والشاء  
 المشددة قال الجوهري انه ثبت طيب الريح من الطعام يدبغ به وفي كوفي بعد ان ضبطه هكذا قال وقيل بالباء الموحدة وهو شيء يشبه الزاج والقرظ بالفاء  
 والراء والطاء المعجمة قال الجوهري هو ورق السلم يدبغ به واما الدارش فذكره الجوهري غير انه جلد معروف واما ما ذكره ابن الجنيدي من التشكيك  
 فذكر في المعالم انه ليس بعربي اذ لم يذكره اهل اللغة **الثالث** لو قلنا ببقاء جلود الميتة بعد الدباغ على النجاسة كما هو المشهور المنصوص فهل يجوز الانتفاع  
 به في اليا بسلام لا صرح جملة من الاصحاب منهم الفاضلان في المعبر والميتة كرى بالثلاثة وعلية في المعبر يعوم انتهى عن الانتفاع ونحوه في المتن زاد  
 في كوفي وهو حرمت عليكم الميتة واعترضهم في المعالم بانه ليس بجديد لان الاية غير صالحة لان يتناول عمومها مثله كالبئنا والخمران العامان قد علم  
 اسنادها أقول اما ما ذكره من منع دلالة الاية سابقا في هذا الموضع فهو جدي لما ذكره من ان المتبادر انما هو الاكل كما هو في قوله سبحانه حرمت  
 عليكم اثمها ثم الاية فان المتبادر انما هو النكاح خاصة واما ما طعن في الخبرين الدالين على ذلك فهو ايضا جدي على اصله الغير لاصيل المخالف لما عليه كافة العلماء  
 جلا بعد جيل لا طباقهم على العمل بهذه الاخبار واتفاقهم على العمل بذلك في جميع الاعضاء وان اختلفوا في الوجه في ذلك فيبين من يحكم بعضها كما عليه  
 المتقدمين وجملة من متأخري المتأخرين وبين من يجبر ضعفها باتفاق الاصحاب على العمل بها واجماعهم عليها والله العالم **الرابع** انك انما لا خلاف بين  
 رضى فيما اعلم ان ما عدا الكلب الخنزير والانس من الحيوانات الطاهرة يقع الذكوة وانما الخلاف في انه بعد التذكية هل يشترط في الانتفاع بجلده الذبح  
 ام لا المشهور على ما ذكره في كوفي الاول حيث قال الاصح وقوع الذكوة على الطاهر حال الحيوة كالسباع العموم اما ذكيتهم وقول الصاق لا يصلح الا باليؤكل  
 لحمه ذكاه الذبح اولم يذكره فيطهر بالذكوة والمشهور بتحريم استعماله حتى يدبغ والفاضلان جلاه مستحباً للطهارة والا لكان ميتة فلا يطهر بالدبغ انتهى  
 وربما اشعر صدره بانه لا خلاف في التذكية قول لم اقف في كلام احد من الاصحاب على نقل الخلاف في جواز الاستعمال قبل الذبح الا عن الشيخ والمرتبض  
 حيث نقل عنها التحريم كما في المعبر والميتة في شينها في كوفي قد ذكرنا المشهور وظاهر اكثر المتأخرين انما هو ما ذهب اليه الفاضلان من جواز ان كان  
 ذكاه خرج من خلاف القائل بالتحريم نعم ظاهر كلامه ان خلاف الشيخ والمرتبض انما هو في الطهارة لا في الاستعمال كما هو المفهوم من كلامه غير قال واما الحيوة  
 الطاهرة حال الحيوة مما لا يؤكل لحمه كالسباع فانه يقع عليه الذكوة ويطهر بجلده بما هو قول مالك والحنيفة وقال الشيخ والمرتبض لا يطهر الا بالدباغ  
 وبه قال الشافعي واحمد في أحد الروايتين في الاخرى لا يجوز الانتفاع بجلود السباع قبل الذبح ولا بعده **الخامس** وهو غريب نحوه كلام الحق الشيخ  
 علي في حديثه قال بعد قول المصنف نعم يسقط الدبغ فيما لا يؤكل لحمه وقيل بالوجوب مقتضى كلام القائلين ان الطهارة تحصل بالدبغ وهو مردود  
 لان الطهارة حاصلة بالتذكية اذ لو لم يكن ميتة فلا يطهر بالدبغ قال والاصح عدم الوجوب ان كان العمل به احوط وفيه ان يحرم القول  
 بالوجوب لا يستلزم ما ذكره اذ يجوز ان يكون وجوب الدبغ الذي هو اليه مما محل الاستعمال الا ان يدعى ان حلو الاستعمال تابع للطهارة  
 فحتى قيل بها جاز الاستعمال ثم يستثنى من ذلك الصلوة اتفاقاً ثم ان ظاهر كوفي نحوه من هو التوقف في المسئلة حيث اقتصر على نقل الخلاف في المقام  
 ولم يبرح شيئاً وبالحكمة فالذي يتلخص من كلام من وقف على كلامهم في هذا المقام هو ان محل الخلاف انما هو في جواز استعمال قبل الذبح وعدمه في  
 والمرتبض على الثلاثة والمتأخرون كالفاضلين ومن تلحقهم على الاول وعن انه اخرج بالاجماع على جواز الاستعمال بعد الذبح ولا دليل قبله  
 وفيه منع ظاهر لظاهر الأدلة بالجمهور ومنها ما رواه في فيم والشيخ في باب عن سماعة في الموثق عن الصاق قال سئلته عن لحوم السباع وجلودها  
 فقال اما لحوم السباع وبسبب ما نأكله واما جلودها فاركبوها على ما ولا تلبسوا شيئاً منها فتصلون فيه وذكر المشايخ الثلاثة علم عن سماعة  
 في الموثق الا وثق عن الصاق قال سئلته عن لحوم السباع وجلودها فقال اما لحوم السباع من الطير والدواب فانما تتركه واما جلودها فاركبوها



خاتمة الكتاب

عليه ما لا يلبسون شيئا يصلون فيه وقد في الحسن عن ابي جعفر عن اخيه ع قال سئلت عن ركوب جلود السباع قال لا بأس ما لم يسجد  
عليه عن عثمان بن موسى قال سئل الصاق عن جلود السباع قال فقال اركبوا ولا تلبسوا شيئا منها يصلون فيه قال شيخنا في الجاهل يلهي من الخبرين  
هذان الخبران يدلان على كون السباع قابلة للتذكية بمعنى اذ تها بوز الانتفاع بجلودها الطاهرة كما هو المشهور بين اصحابنا قبل قال الشهيدي  
فيما انه لم يعلم القائل بعدم وقوع الذكاة عليها سوى الكلب الخنزير واستشكل الشهيد الثالث وبعض المتأخرين في الحكم بعد ورود النص المعتبر وعمل القائل  
والتأخرين بها لا وجه له انتهى اقوال من الاخبار في ذلك ايضا مما لا يخفى في كتاب الصلوة ان الله تعالى من جواز الصلوة في الحر اتفاقا وفي جملة جلود من الحيوانات  
والسباع السمرود والثعلب الارنب وغيرها على خلاف في ذلك دون اصد للبرقاني الطاهرة في جوازه وقال في الفقه الرضوي لا يجوز الصلوة في سباع  
وسمور او فلك اذا اوردت الصلوة فانزع عنك وقد روي في رخصته انك ان تصلي في الثعلب لا في ثوب تحت جلد الثعلب صل في الحر اذا لم يكن  
مغشوشا بوبر الارانب لا تصل في جلد ميتة انتهى اطلاق هذه الاخبار شامل للذبوح وغيره وبه يظهر قوة القول المشهور وبالجملة فانه متى ثبت الطهارة  
بالذكية جاز الاستعمال وعدم الزيادة على ذلك عليه للدليل بما سردناه من الاخبار يظهر من حكم اصحابنا في كراهة الاستعمال قبل الذبح تفصيلا من  
الشيخ والمرتب فانه لا يخفى ان الكراهة عندهم من الاحكام الشرعية المتوقف بثبوتها على الدليل فكيف يسوغ الحكم بها من غير دليل مجرد قول هذا القائل  
مع ظهور عن الدليل ليس بدليل الكراهة وغاية ما يمكن النزول اليه بعد الانحياز عما ذكرناه في غير موضع من التحقيق هو حمل دليله لو كان ثمة دليل على الكراهة  
حكما فاعايتهم لا الحكم بالكراهة مجرد التمسك عن الخلل فانه لا يخفى ما فيه على ذوي الانصاف انما اصل المشهور في كلام متأخري اصحابنا في جازية  
الجار لو وجد مطروحا وان كان في بلاد المسلمين جديدا او عتيقا مستعملا او غير مستعمل لا مالة عدم التدكية ونحو ذلك الحكم ايضا وانت خير بما فيه  
اما ولا طلاقا الكمية المتفق عليها نضا فتوى من ان كل حلال وحرام فهو لك حلالا حتى تعرف الحرام بعينه وكل شيء طاهر حتى تعلم انه من قواعد  
المقربة ان الامم لا يخرج عنه بالدليل الدليل وجود كما ترى في جميع العمل بالاصل المذكور على هذه القاعدة المنصومة خروج عن القواعد بعضها  
هذه القاعدة المذكورة جملة من الاخبار كصحة سليمان بن جعفر الجعفري عن العبد الصالح موسى ع انه سئل عن الرجل ياتي السوق فيشتري جبة فراء  
لا يتذكر ذكينة هي غير ذكينة اصيلي فيها قال نعم ليس عليكم المسئلة ان ابا جعفر كان يقول ان الخواص ضيقوا على انفسهم بمحبة التماس الدين واسع من ذلك  
ومفهومه ما روايت عديدة قد تقدمت والتقريب في هذا لا يلهي على الحل في موضع الاستنباه حتى في الصلوة واما ثانيا فلما رواه الشيخ عن السكوني عن الصادق  
ع ان امير المؤمنين ع سئل عن سفره وحجته في طريق كثر خمرها وخبرها وجننها وبضها رديها ساكن قال امير المؤمنين يقوم ما فيها ثم يؤكل لانه يغسل ليس له  
بقاء فان جاء طاهرا غير مؤثرا الثمن قيل امير المؤمنين لا يترك سفره مسلم او سفرة مجوسى قال هي في سفره حتى يعلم او هو صريح في المطلوب نقل هذه الرواية  
في البحار عن الروند بسند عن موسى بن اسمعيل عن ابيه اسمعيل ع في الحديث الا ان فيه اسفرد في ام مجوسى واما ثانيا فلما كان مرجح ما ذكره من الاصل  
الى استحسان عدم الذبح نظر الحال الحيوة وفيه مع الانحياز بما حققناه في مقدمات الكتاب من ان مثل هذا الاستصحاب لا يعارضه استحباب اخرى وجب في  
الحكم الاول في الثالثة واستصحاب عدم التدكية هنا معارض باستصحاب طهارة الجلود حال الحيوة وتوضيحه ان وجه تمسكهم بالاصل المذكور من حيث استصحاب  
عدم الذبح نظر الى حال الحيوة ولم يعلم زوال المذبوحة لاحتمال الموت خفف نفعه فيكون نجسا اذ الطهارة لا تكون الا مع الذبح هكذا قالوا ونحن نقول  
ان طهارة الجلود حال الحيوة ثابتة ولم يعلم زوالها لتعارضها مع الذبح وعدمه فيساقطان ويبقى الادلة ثانيا لا رافع له واما رابعا فان ما عمنه  
من الاستصحاب وان سلمنا صحتة لا انه غير ثابت هذا ولا موجودا بعين التحقيق فانه لا معنى للاستصحاب كالحق في محله لا بثبوت الحكم بالدليل في وقت ثم  
اجراؤه في وقت ثان لعدم قيام دليل على نفيه مع بقاء الموضوع في الوقتين عدم تغير ثبوت الحكم في الوقت الثالث متفرع على ثبوته في الوقت الاول  
فكيف يمكن اثباته في الثالث مع عدم ثبوته او لا واستصحاب عدم المذبوحة في المسئلة لا يوجب الحكم بالنجاسة كما توهم لان النجاسة لم تكن ثابتة في الوقت  
الاول وهو وقت الحيوة وبينا ان عدم المذبوحة لا رزم لا من احد ما الحيوة وثاينها الموت خفف نفعه والموجب للنجاسة ليس هو هذا اللازم من حيث  
هو بل هو رزمة لثالث اعني الموت خفف نفعه فعدم المذبوحة اللازم للحيوة مغاير لعدم المذبوحة خفف النفع والمعلوم ثبوته في الزمن الاول هو الاول  
لا الثالث وظل ان غير باقي في الوقت الثالث والله العالم خاتمة الكتاب في الاستطابة التي صرح بها جملة من اصحابنا هي مشتملة على فصول السنن  
والادب فصل في ذكر ما ينبغي من عيسى بن عبد الله الهاشمي عن جده قال دخل على عتيق ع وعمره اربعون سنة فقال عمر بن ابيس البيت الحرام يكفر فيه الغناد يقل فيه الحيا قال ع  
عليكم نعم البيت الحرام يذهب لادى يذكر بالتار ويذهب لدرن وقال عمر بن ابيس البيت الحرام يذهب لادى يذكر بالتار ويذهب لدرن وقال عمر بن ابيس البيت الحرام يذهب لادى يذكر بالتار ويذهب لدرن  
عمر امير المؤمنين قال في قه قال امير المؤمنين نعم البيت الحرام يذهب لادى يذكر بالتار ويذهب لدرن وقال عمر بن ابيس البيت الحرام يذهب لادى يذكر بالتار ويذهب لدرن  
بش البيت الحرام يذهب لادى يذكر بالتار ويذهب لدرن وقال عمر بن ابيس البيت الحرام يذهب لادى يذكر بالتار ويذهب لدرن وقال عمر بن ابيس البيت الحرام يذهب لادى يذكر بالتار ويذهب لدرن  
الاخر فلا يدخل حليلته الحرام وعن سماعة في الموثق عن الصادق ع قال من يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يرسل حليلته الى الحرام وروي في قه مرسل قال وقال  
من اطاع امر الله كبره الله على منخريه في النار قيل ما تلك الطاعة قال تدعو الى النجاسات والعورات والحامات والنجاسات والنجاسات والنجاسات والنجاسات  
في العيص والحسن بن مرقاة عن الصادق ع قال قال رسول الله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحرام الا بمشرد عن علي بن الحكم عن رجل  
ماشم قال دخلت على جماعة من بني هاشم فسلمت عليهم فبقيت منهم بيت مظلم فقال بعضهم سلم على الحسن ع فانه في الصدر قال سلمت عليه وجلس بين يديه وقلت  
جئت فذلك قد احببت ان اتفك مندهن لا سئلك عن شيئا فقال سلم فابدا لك قلت ما تقول في الحرام قال لا يدخل الحرام الا بمشرد غرض بصرك ولا تفصل  
من فساد ماء الحرام فانه يغسل فيه من الزنا ويغسل فيه ولد الزنا والناسب اهل البيت ع وهو شرم وعن محمد بن جعفر عن بعض رجاله عن الصادق ع

ليس بدليل الشيخ انه صحيح جملة من التحقيق كما حققناه في  
الدرر الجعفرية ان شرط العمل بالاستصحاب ان يكون صحيحا  
في جميع احواله لا في بعض احواله



في كيفية دخول الحمام

المختار















مثله لا تدادهم الى ما كانوا عليه قبل الاسلام انتهى اما ذكره الصدوقان في الوسائل والفقهاء من حديث الشيخ العشر في حكاية الفقه الرضا  
حيث قال بعد كلام قد سقط من النسخة التي عندهم من الكتاب لكنها من الحنفية التي قال الله عز وجل لنبيته وانشع عليه ابراهيم حينما في عشر  
خمس في الراس خمس الجسد ثمانية في الراس الفرق والمضغفة الاستنساخ وقصر الشارب التوالد اما التي في الجسد فمختلفة لا يبطون في  
الاظهار وحلق العانة والاستنجاء والختان واما ان كان تدع الفرق ان كان لك شعر فقدره عن الجسد الله انه قال من لم يفرق شعره فقه الله ر  
من النار وقد عرفت الوجه والله العالم انتهى في رواية ثقة الاسلام في نسخة عن محمد بن خنيس عن الجسد الله انه قال ما زاد من اللحية من القبضة فهو التنا  
وروي في نسخة عن محمد بن الجهم عن اخيه عن الجسد الله انه قال ما زاد على القبضة في النار يعض من اللحية وعن يونس عن بعض اصحابه عن الجسد الله  
ورواه في الفقيه مرسل عن الجسد الله انه قال تقبض بيدك على اللحية وتجترها فقل في الوان المراد بالقبض على اللحية ان يضع  
على ذقنه فياخذ بطرفيه فيجترها فقل من مسرسل اللحية طولاً لا القبض مما تحت الذقن وروي في نسخة والفقهاء عن محمد بن مسلم قال رايته ابا جعفر  
والجهم ياخذ من لحيته فقال دورها ورواها فيها مسند في عن درة عن الجسد الله انه قال ما زاد من اللحية من القبضة فهو التنا  
ما كان هذا على لوهيئة من لحيته فبلغ ذلك الرجل فها من لحيته بين اللحيين ثم دخل على النبي صلى الله عليه وآله قال هكذا فافعلوا وروي في الفقيه مرسل  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تشبهوا باليهود قال وقال رسول الله صلى الله عليه وآله ان المجوس جزوا لحاهم ودفروا شواربهم وانا نحن  
نجيز الشارب نغني اللحية في الوان تحت الحف الحفاء وهو الاستقصاء في الامر بالمبالغة فيه واحفاء الشارب بالمبالغة في جره والاحفاء  
الترك في احفاء اللحية ان يوفى شعرها من عفى الشعر اكثر من قوله واعفوا عن اللحية لا تستاموها بل اتركوا منها ذفروا وقوله ولا تشبهوا باليهود  
اي لا تطيلوها جدا وذلك لان اليهود لا ياخذون من لحاهم بل يطيلونها وذكر الاحفاء عقب الاحفاء ثم انتهى عن التشبه باليهود دليل على المراد  
بالاحفاء ان لا يستامها فيؤخذ منها من غير استقصاء بل مع توفيره وابقائه بحيث لا يتجاوز القبضة فيستحق النار وقال بعض المنسوبين الى العلم والحكمة  
منهم من هذا الحكم طلب الزينة الا لحيته في قوله نعم قل من حرم زينة الله نظر الى لحيته فاذا كان الزينة في توفيره اذ ان لا ياخذ منها شيئاً تركها وان  
كانت الزينة في ان ياخذ منها قليلاً حتى تكون معتدلة تليق بالوجه وترينه اخذ منها على هذا الحد وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله انه كان ياخذ من طول  
لحيته لا من عرضها انتهى كلامه ولعل مراده ان الزينة تختلف باختلاف الناس في لحاهم ولهذا لم يجد داعي من جهة التقليل وان حذ من جهة التوفير  
مضى في كتاب النجاة حديث عن امير المؤمنين ع ان اقواما خلقوا للشوارب فسحوا وقد افق جماعة من فقهاءنا بتجريم خلق اللحية ودعوا باستئصالها  
لم يقولوا سبحانه عن ابليس لعين ولا مرتهم فليغيرن خلق الله انتهى كلامه في الوان وروي في نسخة السكوني عن الجسد الله انه قال قال رسول  
اللا يطولن احدكم شارباً فان الشيطان يتخذ من شاربته ورواه في الفقيه عنه مرسل وروي في نسخة بالسند المتقدم عن الجسد الله انه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله ان من السنة ان ياخذ الشارب حتى يبلغ الاطار بيأس قبل الاطار لكتاب يا يعضل بين الشفة وبين شعرات الشارب قال في مجمع  
البحرين في الحديث ان من السنة ان ياخذ الشارب حتى يبلغ الاطار وهو كتاب طرف الشفة الاعلى الذي يحول بين منابت الشعر وكل شيء احاط  
بشيء فهو اطار له انتهى عن عبد الله بن عثمان انه راي ابا عبد الله ع اخذ شاربته حتى الزقه بالعسيب العسيب منبت الشعر عن علي بن جعفر في نسخة  
عن اخيه الحسن ع قال سئلته عن رجل شارب من السنة هو قاعكم وعن ابن فضال عمن ذكره عن الجسد الله انه قال ذكرنا الاخذ من الشارب  
فوق نشره وهو من السنة اقول الشفة رقيقة يعالج بها المجنون والمريض بالمراد هنا انها عود الشيطان وروي في الفقيه مرسل قال قال الصادق ع  
اخذ الشارب من الجمجمة ما من الجذام قال وقال ابو عبد الله ع اخذ الشعر من الانف بمس الوجبة يسنبط من هذه الاخبار فوايد الاد  
ان الافضل المنسوب اليه هو اعفاء اللحية الى حد القبضة المذكورة وما زاد عليها فالأفضل جره واحفاء الشارب جره حتى يبلغ به اصول الشعر  
وهذا الخلاف فيه ولا اشكال الثانية الظاهر استظهار جملة من الاحصاء كما عرفت بتجريم خلق اللحية لتجريم المسخ المروي عن امير المؤمنين ع فانه لا يقع  
الاعطال في تكاثره بالبعث في اليوم واما الاستدلال باية ولا مرتهم فليغيرن خلق الله ففيه انه قد ورد عنهم ان المراد دين الله فيشكل الاستدلال  
بها على ذلك وان كان ظم اللفظ يساعدها لثلاثة انه هل يجوز خلق الشارب استظهار بعض مشايخنا المحققين من متاخر المتأخرين ذلك قال الاول  
المطلقة الشاملة له وان كان الاحوط عدمه لان لم ينقل عن النبي والائمة خلقها ولا الرخصة خلقها انتهى اقول ما استند اليه في القول بالجواز من  
الاولى المطلقة لا يخرج من اشكال لان الاوامر الواردة في الاخبار منها ما هو بلفظ الاخذ ومنها ما هو بلفظ الجرح ومنها بلفظ القص قضية حمل مطلق  
على مقيد ما هو العمل بالجرح وهو الظاهر يؤيد ما ذكره اخبر في وجه الاحوطية وبالجملة فان دليل الجواز غير بلي بما دخل تحت اية ليغيرن  
خلق الله التي استدلوا بها على تحريم خلق اللحية بناء على ظم اللفظ الرابعة انه هل فضلية القبضة في اللحية بالنسبة الى ما زاد خاصة بمجمل  
انه يستحب ان يعفوا ما يتجره كما حتى تبلغ القبضة ايتم اقل على كلام واحد من اصحابنا في ذلك الا ان ظم الاخبار الاول والله العالم ففضل  
روي ثقة الاسلام في نسخة عن عيسى بن السهم قال قال ابو عبد الله ع الثوب التي يكتسب العدو والذهن يذهب بالبوس المشط بالراس يذهب  
بالجوز مشط اللحية يشد الاضراس وروي في الفقيه مرسل قال قال الصادق ع مشط الراس يذهب بالوجه وهو المحم في رواية البرقي يذهب  
بالونا وهو الضعف قال الله تعالى ولا تنيا في ذكرى اي لا تضعفا وروي في نسخة عن عماد التوفيق عن ابيه قال سمعت ابا الحسن ع يقول المشط يذهب  
بالونا وكان لا يجسد الله مشطه في المسجد بمشط به اذا فرغ من صلواته وعن عبد الله بن المغيرة عن ابي الحسن ع قول الله تعالى خذوا زينةكم  
عند كل مسجد قال من ذلك المشط عند كل صلوة وروي في الفقيه مرسل قال سئل ابو الحسن ع عن قول الله الحديث وذكروا في عن عتبة بن سعيد

في نسخة السكوني عن الجسد الله انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان من السنة ان ياخذ الشارب حتى يبلغ الاطار بيأس قبل الاطار لكتاب يا يعضل بين الشفة وبين شعرات الشارب قال في مجمع البحرين في الحديث ان من السنة ان ياخذ الشارب حتى يبلغ الاطار وهو كتاب طرف الشفة الاعلى الذي يحول بين منابت الشعر وكل شيء احاط بشيء فهو اطار له انتهى عن عبد الله بن عثمان انه راي ابا عبد الله ع اخذ شاربته حتى الزقه بالعسيب العسيب منبت الشعر عن علي بن جعفر في نسخة عن اخيه الحسن ع قال سئلته عن رجل شارب من السنة هو قاعكم وعن ابن فضال عمن ذكره عن الجسد الله انه قال ذكرنا الاخذ من الشارب فوق نشره وهو من السنة اقول الشفة رقيقة يعالج بها المجنون والمريض بالمراد هنا انها عود الشيطان وروي في الفقيه مرسل قال قال الصادق ع اخذ الشارب من الجمجمة ما من الجذام قال وقال ابو عبد الله ع اخذ الشعر من الانف بمس الوجبة يسنبط من هذه الاخبار فوايد الاد ان الافضل المنسوب اليه هو اعفاء اللحية الى حد القبضة المذكورة وما زاد عليها فالأفضل جره واحفاء الشارب جره حتى يبلغ به اصول الشعر وهذا الخلاف فيه ولا اشكال الثانية الظاهر استظهار جملة من الاحصاء كما عرفت بتجريم خلق اللحية لتجريم المسخ المروي عن امير المؤمنين ع فانه لا يقع الاعطال في تكاثره بالبعث في اليوم واما الاستدلال باية ولا مرتهم فليغيرن خلق الله ففيه انه قد ورد عنهم ان المراد دين الله فيشكل الاستدلال بها على ذلك وان كان ظم اللفظ يساعدها لثلاثة انه هل يجوز خلق الشارب استظهار بعض مشايخنا المحققين من متاخر المتأخرين ذلك قال الاول المطلقة الشاملة له وان كان الاحوط عدمه لان لم ينقل عن النبي والائمة خلقها ولا الرخصة خلقها انتهى اقول ما استند اليه في القول بالجواز من الاولى المطلقة لا يخرج من اشكال لان الاوامر الواردة في الاخبار منها ما هو بلفظ الاخذ ومنها ما هو بلفظ الجرح ومنها بلفظ القص قضية حمل مطلق على مقيد ما هو العمل بالجرح وهو الظاهر يؤيد ما ذكره اخبر في وجه الاحوطية وبالجملة فان دليل الجواز غير بلي بما دخل تحت اية ليغيرن خلق الله التي استدلوا بها على تحريم خلق اللحية بناء على ظم اللفظ الرابعة انه هل فضلية القبضة في اللحية بالنسبة الى ما زاد خاصة بمجمل انه يستحب ان يعفوا ما يتجره كما حتى تبلغ القبضة ايتم اقل على كلام واحد من اصحابنا في ذلك الا ان ظم الاخبار الاول والله العالم ففضل روي ثقة الاسلام في نسخة عن عيسى بن السهم قال قال ابو عبد الله ع الثوب التي يكتسب العدو والذهن يذهب بالبوس المشط بالراس يذهب بالجوز مشط اللحية يشد الاضراس وروي في الفقيه مرسل قال قال الصادق ع مشط الراس يذهب بالوجه وهو المحم في رواية البرقي يذهب بالونا وهو الضعف قال الله تعالى ولا تنيا في ذكرى اي لا تضعفا وروي في نسخة عن عماد التوفيق عن ابيه قال سمعت ابا الحسن ع يقول المشط يذهب بالونا وكان لا يجسد الله مشطه في المسجد بمشط به اذا فرغ من صلواته وعن عبد الله بن المغيرة عن ابي الحسن ع قول الله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد قال من ذلك المشط عند كل صلوة وروي في الفقيه مرسل قال سئل ابو الحسن ع عن قول الله الحديث وذكروا في عن عتبة بن سعيد

في نسخة السكوني عن الجسد الله انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان من السنة ان ياخذ الشارب حتى يبلغ الاطار بيأس قبل الاطار لكتاب يا يعضل بين الشفة وبين شعرات الشارب قال في مجمع البحرين في الحديث ان من السنة ان ياخذ الشارب حتى يبلغ الاطار وهو كتاب طرف الشفة الاعلى الذي يحول بين منابت الشعر وكل شيء احاط بشيء فهو اطار له انتهى عن عبد الله بن عثمان انه راي ابا عبد الله ع اخذ شاربته حتى الزقه بالعسيب العسيب منبت الشعر عن علي بن جعفر في نسخة عن اخيه الحسن ع قال سئلته عن رجل شارب من السنة هو قاعكم وعن ابن فضال عمن ذكره عن الجسد الله انه قال ذكرنا الاخذ من الشارب فوق نشره وهو من السنة اقول الشفة رقيقة يعالج بها المجنون والمريض بالمراد هنا انها عود الشيطان وروي في الفقيه مرسل قال قال الصادق ع اخذ الشارب من الجمجمة ما من الجذام قال وقال ابو عبد الله ع اخذ الشعر من الانف بمس الوجبة يسنبط من هذه الاخبار فوايد الاد ان الافضل المنسوب اليه هو اعفاء اللحية الى حد القبضة المذكورة وما زاد عليها فالأفضل جره واحفاء الشارب جره حتى يبلغ به اصول الشعر وهذا الخلاف فيه ولا اشكال الثانية الظاهر استظهار جملة من الاحصاء كما عرفت بتجريم خلق اللحية لتجريم المسخ المروي عن امير المؤمنين ع فانه لا يقع الاعطال في تكاثره بالبعث في اليوم واما الاستدلال باية ولا مرتهم فليغيرن خلق الله ففيه انه قد ورد عنهم ان المراد دين الله فيشكل الاستدلال بها على ذلك وان كان ظم اللفظ يساعدها لثلاثة انه هل يجوز خلق الشارب استظهار بعض مشايخنا المحققين من متاخر المتأخرين ذلك قال الاول المطلقة الشاملة له وان كان الاحوط عدمه لان لم ينقل عن النبي والائمة خلقها ولا الرخصة خلقها انتهى اقول ما استند اليه في القول بالجواز من الاولى المطلقة لا يخرج من اشكال لان الاوامر الواردة في الاخبار منها ما هو بلفظ الاخذ ومنها ما هو بلفظ الجرح ومنها بلفظ القص قضية حمل مطلق على مقيد ما هو العمل بالجرح وهو الظاهر يؤيد ما ذكره اخبر في وجه الاحوطية وبالجملة فان دليل الجواز غير بلي بما دخل تحت اية ليغيرن خلق الله التي استدلوا بها على تحريم خلق اللحية بناء على ظم اللفظ الرابعة انه هل فضلية القبضة في اللحية بالنسبة الى ما زاد خاصة بمجمل انه يستحب ان يعفوا ما يتجره كما حتى تبلغ القبضة ايتم اقل على كلام واحد من اصحابنا في ذلك الا ان ظم الاخبار الاول والله العالم ففضل روي ثقة الاسلام في نسخة عن عيسى بن السهم قال قال ابو عبد الله ع الثوب التي يكتسب العدو والذهن يذهب بالبوس المشط بالراس يذهب بالجوز مشط اللحية يشد الاضراس وروي في الفقيه مرسل قال قال الصادق ع مشط الراس يذهب بالوجه وهو المحم في رواية البرقي يذهب بالونا وهو الضعف قال الله تعالى ولا تنيا في ذكرى اي لا تضعفا وروي في نسخة عن عماد التوفيق عن ابيه قال سمعت ابا الحسن ع يقول المشط يذهب بالونا وكان لا يجسد الله مشطه في المسجد بمشط به اذا فرغ من صلواته وعن عبد الله بن المغيرة عن ابي الحسن ع قول الله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد قال من ذلك المشط عند كل صلوة وروي في الفقيه مرسل قال سئل ابو الحسن ع عن قول الله الحديث وذكروا في عن عتبة بن سعيد







وعنه

ويقال

عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ركعتان بالسواك افضل من سبعين غيرهما  
قال وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو ان اشتق على امرئ بالسواك مع كل صلوة اتمها وجبت له الجنة  
وروى في عن ابن بكير عن ذكره عن ابي جعفر ورواه في الفقيه مرسل عن ابي جعفر في السواك لا تدعه في كل صلوة ولو ان تمر مرة وعن الحلبي في الصحيح  
عن ابي عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى العشاء الاخرة امر بوضوءه وسواكه فوضع عنده راسه فمحا ما شاء الله ثم يقوم فيستاك ويتوضا  
ركعتين ثم يركع ثم يقوم فيستاك ويتوضا ويصلي ثم لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وروى البرقي في الحسن عن اسحق بن عمار قال قال ابو عبد الله  
اني لاحب للرجل اذا قام الليل ان يستاك وان يشتم الطيبان الملك ياتي الرجل اذا قام بالليل فيضع يده على فيه فاخرج من القران من شيء الا دخل في جوف  
ذلك الملك ميت قد قلت اخبار هذا الفصل على استحباب السواك فحد ذاته استحبابا مؤكدا واما كبريادته على ذلك للوضوء والصلوة ولقراءة القران  
وفي التحريم صامع الاثنيان بصلوة الليل يكره في مواضع منها الحمام والخلاف قد روى الصدوق في الفقيه في حديث المنه المذكورة في اخره قال و  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في السواك في الحمام يورث في الانسان وقد روى في كتاب العلاء في الموثق عن ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله  
في حديث قال اياك السواك في الحمام فانه يورث في الانسان وقد تقدم في اذاب الخلق ما يدل على انه يورث النجاسة في غسل السواك في استحباب قص الاظفار  
وروى عطاء بن رباح عن عبد الله بن ميمون القدامي عن ابي عبد الله قال احتبس الوحي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقبل من السواك فقبل الوحي  
فقال لا يجتنبن انتم لا تعلمون اظفاركم ولا تنفون رواجكم ببيك قال في نه الاتفقون رواجكم ما بين عقد الاصابع من داخل واحدتها راجبة والراحم  
العقد المشتملة في الاصابع وقال في القاموس الرواجب مفاصل اصول الاصابع او مفاصلها او ظهور السلامات او ما بين البراهم من السلامات والمفا  
التي في الاصل واحدتها راجبة وعن القاسم عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تقليم الاظفار يمنع داء الاظفار ويد الرزق وعن هشام بن سالم في الصحيح  
الحسن عن ابي عبد الله قال تقليم الاظفار يوم الجمعة يؤمن من الجذام والبرص العي وان لم تنح فحكها حكا ودواه في الفقيه عن هشام بن سالم وزاد في  
الثلاثة المذكورة الجنون ثم قال في خبر اخر وان لم تنح فامر عليها السكين او المقراض وروى في في ربيع في الصحيح عن خصم بن البخاري عن ابي عبد الله  
اخذ الشارب الاظفار من الجمعة الى الجمعة امان من الجذام وعن عبد الله بن هلال قال قال ابو عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم خذ من شاربك والظفار في كل جمعة فان  
لم يكن فيها شيء فحكها لا يصيبك جنون ولا جذام ولا برص وروى في عن ابن بكير في الموثق عن ابي عبد الله تقليم الاظفار واخذ الشارب في كل جمعة ما  
من البرص الجنون وعن ابي حمزة عن ابي جعفر قال انما قصوا الاظفار لانها مقيل الشيطان ومنه يكون النيشا وعن حذيفة بن منصور عن ابي عبد الله  
قال ان استراخف ما يسلط الشيطان من ابن ادم ان صار يسكن تحت الاظفار وعن ابي بصير عن ابي عبد الله قال قلت ما ثواب من اخذ من شارب به وقلم الاظفار  
في كل جمعة قال لا يزال مطهر الى الجمعة الاخرى روى الصدوق مرسل قال قال الحسين بن ابي العلاء للصادق ع الحديث في روى المشايخ الثلاثة عن عبد  
الرحيم القمي قال قال ابو جعفر من اخذ من شارب به واطفا في كل جمعة وقال حين ياخذ بسم الله والله على سنته رسول الله لم تسقط منه قلامة ولا خرازة  
الاكتبة به عتق نسمة ولا يمرض من مرض الارض الذي يموت فيه بيان في الفقيه على سنة محمد وال بحمد وروى في عن ابي كهمش قال قال رجل لعبد الله بن الحسن  
عليه السلام في الرزق فقال الزم مصلاك اذا صليت الفجر الى طلوع الشمس فانه يخرج في طلب الرزق من ان تضرب الارض فاخبرت بذلك ابا عبد الله فقال لا  
اعلمك في الرزق ما هو انفع من ذلك قال قلت بلى قال خذ من شاربك والظفار في كل جمعة وعن علي بن عتبة عن ابيه قال اتيت عبد الله بن الحسن  
فقلت علي في دعاء في الرزق فقال قل اللهم تول امرئ لا تول امرئ غيرك فعرضه على ابي عبد الله فقال لا ادلك على ما هو انفع من هذا في الرزق  
نقص اظفارك وشاربك في كل جمعة ولو لم يحكمها وعن خلف قال رآني ابا الحسن ع يجزأنا وانا اشك عني فقال ادلك على شيء ان فعلته لم تشك عنيك  
قلت بلى فقال خذ من اظفارك في كل خميس قال فعلت فما اشتكت عني في يوم اخرتك وروى في الفقيه مرسل قال قال ابو جعفر من اخذ من  
سواكه اظفاره كل خميس لم يرمده وولد له وقال فيه ايضا وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاه من قلم اظفاره يوم السبت ويوم الخميس  
اخذ من شارب به عوفي من وجع القرس وجع العين وعن عبد الله بن الفضل عن ابيه وعمه جميعا عن ابي جعفر قال من اخذ اظفاره  
كل خميس لم يرمده عني وروى في في الفقيه مسند في الاول ومرسل في الثاني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاه للرجال قصوا  
اظفاركم وللنساء اتركن فانه ازين لكن وفي الفقيه اتركن من اظفاركن فانه ازين لكن بياض يعني لا يبالغ في قصها كما يبالغ الرجال  
بل يترك شيئا منها كما يستفاد من لفظة من التبعية وروى في في الصحيح والحسن عن ابن ابي عمير في قص الاظفار في خميس  
الايسر ثم تحتم باليمن وقال في الفقيه وروى ان من قلم اظفاره يوم الجمعة يبدء بمنصره من اليد اليسرى ويختم بمنصره من اليد  
اليمنى قال في الوا في لعل السر في ذلك تحصيل التيامن في كل اصبع اصبع وذلك ان الوضع الطبيعي لليدين ان ظهرها الى فوق  
وبطنها الى تحت وروى في الفقيه مرسل قال قال الصادق ع من قلم اظفاره يوم الجمعة لم تسعف انا مله بياض في بعض النسخ  
انامله والمعنى واحد وهو تفرق الجلد حول الاظفار فينفضل منه اجزاء صغيرة وقد تقدم ذكر الخلاف بين الاصحاب في حكم  
هذه الاجزاء بعد الانفصال لمهادة ونجاسة واما قبل الانفصال فلا يكره في لها رتاه وروى في الفقيه عن موسى بن بكير انه  
قال للصادق ع ان اصحابنا يقولون انما اخذ الشارب الاظفار يوم الجمعة فقال سبحان الله خذها شئت في يوم الجمعة واشت  
في سائر الايام بياض السواك حصل خذها في يوم الجمعة وعلقه توهم الوجوب في هذا اليوم بخصوصه فاجاب ع بجواز اخذها في  
سائر الايام والا فخصر الاستحباب وناكده في اليوم المذكور لاشت فيه ويجعل الخبر على ما اذا لالت فانه لا ينظر بها اليوم المذكور



## في فضيلة الكحل والعطر

كحل كان الظن ان من اخذ ما يوم الخميس وترك الواحد ليوم الجمعة والسبت فهو خير لا ينال في التوفيق في الاستجاب في  
 ذلك اليوم لمعرفته من الامور المترتبة عليه فيه بخصوصه وروى في الفقيه مرسل قال قال الصادق ع يدفن الرجل شعره واطفأ  
 اذا اخذ منها و هي سنة وقال وروى ان من السنة دفن الشعر والظفر والدم وروى في عن ابي كهمش عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في قول الله تعالى لم نجعل الارض كفاة احياء وامواتا قال دفن الشعر والظفر مبيها قال في الواك الكفات الموضع يكف  
 فيه اي شيء يضم ويجمع والارض كفات لنا انتم اقول لعل ذكر الشعر للتنبية على انهما ما يكف في الارض اي يضمهما كما يضم  
 فيها الانسان بعد الموت فضل في استحباب الكحل وروى ثقة الاسلام ع في عن سليمان الفراء عن رجل عن ابي عبد الله ع  
 قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يكتحل بالامثا اذا اوى الى فراشه وترا وترا وعن زرارة في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال ان  
 الكحل بالليل ينفع العين وهو با لتها زينة وعن الفضل بن اسماعيل الهاشمي عن ابيه وعنه قال قال ابو جعفر ع حال  
 ما لا يطيّب لنكته ويشد اشغارا العين وعن حماد بن عيسى في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام الكحل يعذب الفم وعن حماد  
 بن ذكوان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الكحل ينبت الشعر ويحد البصر وينبت الشعر في الجفن ويذهب بالدمعة وعن ابن فضال  
 عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال الكحل يزيد في المباضة مبيها من المباضة الجامعة وعن حماد بن عثمان عن ابي  
 عبد الله عليه السلام قال الكحل ينبت الشعر ويخفف الدمعة ويعذب الرقيق ويملو البصر وعن الحسن بن الحسين بن عاصم عن  
 ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال من نام على امثا غير مسك امن من الماء الاسود ابدا مادام ينام عليه وعن قداح عن ابي  
 عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام من اكل امثا فليؤثر ومن فعل نقدا حسن ومن لم يفعل فلا بأس وروى الصدوق في  
 مرسله قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اكلوا وترا واستاكوا عرضا وعن زرارة في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان  
 الله صلى الله عليه واله كان يكتحل قبل ان ينام اربع في اليمين وثلاث في اليسرى وعن الحسن بن الجهم قال اراني ابو الحسن عليه السلام  
 ميلا من حديد ومكحلة من عظام فقال هذا كان لابي عليه السلام فاكحل به وروى الحسين بن بسطام في كتاب طبه لا ثمة عن ابي صالح  
 الاحول عن الرضا عليه السلام قال بين اصابه ضغف في بصره فليكتحل سبعة مراد عند منامه من الامثا وعن جابر بن عبد الله بن مهزيو  
 عن الصادق ع قال كان النبي صلى الله عليه واله مكحلة يكحل بها في كل ليلة ثلثة مراد في كل عين عند منامه وروى الحسن بن الفضل الجعفي  
 في كتابه كرام الاخلاق كان النبي صلى الله عليه واله يكتحل في عينه اليمين ثلثا وفي اليسرى ثنتين وقال من شكى اكل ثلثا في كل عين ومن فعل  
 ووزن ذلك اذ فقه فلاحه وربما اكل هو صائم وكانت مكحلة يكحل بها في الليل وكانت كحلة الامثا وفي كتاب لفقه الرضوي  
 قال اذا اردت ان تكحل فخذ الميل بيدك اليمنى واضرب به المكحلة وقل بسم الله واذا جعلت الميل في عينك فقل اللهم نور بصري واجعل  
 فيه نورا ابصر به حقك واهدني الى طريق الحق وارشدني الى سبيل الرشاد اللهم نور عيني وديني واخرق وقال في موضع اخر وروى  
 عن رسول الله صلى الله عليه واله انه قال اذهنوا غبا واكثروا ترابكم هنا فوائدا الاولى ان الكحل المستحب هو الذي ذكرت له  
 هذه النواص هو الامثا وهو بكسر الهزة حجر معروف يؤتى به الآن من مكة المشرقة يجلب اليها ثم يؤتى به منها قال في مجمع البحرين  
 والامثا بكسر الهزة والميم حجر يكحل به ويقال انه معرب معادن المشرق ومنه الحديث اكلوا بالامثا وعن بعض الفقهاء الامثا  
 هو الاصفر ماله ولم يتحقق انتهى الثانية المستفاد من هذه الاخبار باعتبار ضم بعضها الى بعضها ان الفضل في الاكثال ان يكون ثلثا  
 في كل العين او فيها معا بان يكون ثلثة ثلثة في كل واحدة او خمسة او سبعة فيها معا بان تكون الزيادة في العين اليمنى الثالثة  
 ما دلّت عليه صحيحة زرارة التي هي الثانية من الروايات المتقدمة من ان الكحل نفع بالليل وزينة مما يدفع ما توه به بعض المتعسفين وروى  
 في النواص الى بعض الفضلاء ايضا من ايجاب عمل الكحل من العين وقت الوضوء او عدم الاكثال لذلك لانه يكون حائلا عن وصول الماء  
 الوضوء الى ما تحتها او يكون الماء به مضافا يخرج عن الاطلاق وليت شعري كيف نفع هذا الموضع اهتدى اليه هذا القائل على الوجه  
 واهل بيته الذين يكثرون ويأمرون به في هذه الاخبار التي سمعت اربابها كان يجب غسلها ذكره هؤلاء ويقولون ع عن الامر  
 بذلك وتنبه الناس عليه كيف يكون زينة بالتهار وهو يجب غسله اذا انتبه وقضاء لصلوة العقيم ما هذه الاساس شيئا بين  
 وخيالات وهمية على مثل ذلك فزاد تعجب وعلل الفاضل المشار اليه لم يقف على الصيغة المذكورة الرابعة يستفاد من رواية الحسن  
 بن الجهم المتقدمة استحباب كون الميل من حديد فضل في استحباب الطيب وروى ثقة الاسلام ع في عن احمد بن محمد بن ابي  
 نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال الطيب من اخلاق الانبياء وعن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال العطر من سنن المرسلين  
 وعن العباس بن موسى قال سمعت ابي يقول العطر من سنن المرسلين وعن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال قال امير المؤمنين عليه السلام  
 الطيب في الشارب من اخلاق النبيين وكرامة الكاثرين وعن ابن رباب قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام وانا مع ابي بصير سمعت  
 ابا عبد الله ع يقول قال رسول الله صلى الله عليه واله ان الزنج الطيبة تشد القلب تزينة لجماع وعن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام  
 تشد القلب وروى الشيخان في في والفقيه عن معمر بن خلاد عن ابي الحسن الرضا ع قال لا ينبغي للرجل ان يدع الطيب كل يوم فان لم يقدر  
 يوم ويوم لا وان لم يقدر في كل جمعة ولا يدع وزانه في الفقيه كان رسول الله اذا كان يوم الجمعة ولم يصب طيبا دما بثوب مصبوغ

في فضيلة الكحل والعطر

في فضيلة الكحل والعطر

في فضيلة الكحل والعطر

في فضيلة الكحل والعطر



بن عوفان فرش عليه الماء ثم مسح بيده وجهه وروى في حق من على دفعت الى عبد الله عليه السلام قال من تطيب اول النهار لم يزل حظه معه الى الليل  
 وقال ابو عبد الله عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله ينفق في الطيب اكثر مما ينفق في الطعام وما من سبعة من سبعة صلوات غير  
 طيب عن اسحق الطويل العطار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله ينفق في الطيب اكثر مما ينفق في الطعام وعن  
 المؤمن رفته قال ما انفتحت في الطيب فليس يبرهن وعن عيسى بن عبد الله عن ابيه عن جد عن علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله كان لا يور  
 الطيب الجلاو عن القداح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اتى امير المؤمنين عليه السلام بدهن وقد كان اذهن فاذهن وقال اتانا هذا الطيب  
 وعن الحسن بن الجهم قال دخلت على الحسن عليه السلام سمعته عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلته عن الرجل يرد الطيب قال لا ينبغي له ان يرد الطيب  
 فلتكن وقال اتانا هذا الطيب عن الحسن بن الجهم قال دخلت على الحسن عليه السلام فخرج الخنزيرة فيها مسك فقال خذ من هذا فاخذت منه شيئا  
 ففقت به فقال اصلح واجد في لبك منه قال فاخذت منه قليلا فجعلته في لبي فقال اصلح فاخذت منه فمكثت في يد من ينفق عليه  
 فقال الجاهل في لبك ففعلت ثم قال قال امير المؤمنين عليه السلام لا يلبى الكرامة الاحمار قال قلت ما معنى ذلك قال الطيب الوسادة وقل  
 الحديث قال في الوافي اصلح يعني خذ منه قدر ما لحا واللبه المنعوش شيئا صالحا اي ما يعتد به وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ان  
 رسول الله صلى الله عليه وآله كان يتطيب بالمسك حتى يروى بيصه في مفارقة الوبيص بالصاد المهملة اليريق واللحان والمفروق محل فرق  
 الشعر من الرأس وعن نوح بن شيب عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن عليه السلام قال كان يروى بيص المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله

والاحبار في الباب اكثر من ان يلبى عليها الكتاب وعلى خاتم المسك تمسك احدهم الاقلام ونقطع الكلام ليكون خاتما  
 مسكا يمتنا بما ذكره الملك السلام واسئل الله سبحانه بمزيد فضله وبركة اهل البيت عليهم السلام ان  
 يكون هذا الكتاب سيرة لذي ولديه من صلوات الله عليهم اجمعين في يوم القيمة وان يوفقني  
 لاكمال في الفوز بسعادة الاختتام هو المجلد الثاني من كتاب الجداول النافذة في احكام العترة  
 الطاهرة ويتلوه انشاء الله تعالى في المجلد الثالث كتاب المصروف قد وقع الفراغ من توكيد  
 هذه الرسالة الشريفة بتاريخ اليوم العاشر من شهر رمضان المبارك من السنة  
 الحاشية العشر ثلث مائة بعد الالف من الهجرة المحمدية صلى الله عليه وآله  
 بحسب الامر قبله اكرم صاحبنا معظم زبدة الافاضة  
 الاعظم خاتما احمد اقا خان على اقا ولد ازهرت  
 غفرلها وانا ابراهيم طائفة تاجه بربر  
 ودر كاخانه مياكدخون  
 مشا اليك  
 صورت انطباع پذيرفت كته ماعبد المذنب ابراهيم زاهد رول غلام على الاشكوت  
 ١٣١٥  
 الهن

فيكون هذا الكتاب سيرة لذي ولديه من صلوات الله عليهم اجمعين في يوم القيمة وان يوفقني  
 لاكمال في الفوز بسعادة الاختتام هو المجلد الثاني من كتاب الجداول النافذة في احكام العترة  
 الطاهرة ويتلوه انشاء الله تعالى في المجلد الثالث كتاب المصروف قد وقع الفراغ من توكيد  
 هذه الرسالة الشريفة بتاريخ اليوم العاشر من شهر رمضان المبارك من السنة  
 الحاشية العشر ثلث مائة بعد الالف من الهجرة المحمدية صلى الله عليه وآله  
 بحسب الامر قبله اكرم صاحبنا معظم زبدة الافاضة  
 الاعظم خاتما احمد اقا خان على اقا ولد ازهرت  
 غفرلها وانا ابراهيم طائفة تاجه بربر  
 ودر كاخانه مياكدخون  
 مشا اليك  
 صورت انطباع پذيرفت كته ماعبد المذنب ابراهيم زاهد رول غلام على الاشكوت  
 ١٣١٥  
 الهن

فيكون هذا الكتاب سيرة لذي ولديه من صلوات الله عليهم اجمعين في يوم القيمة وان يوفقني  
 لاكمال في الفوز بسعادة الاختتام هو المجلد الثاني من كتاب الجداول النافذة في احكام العترة  
 الطاهرة ويتلوه انشاء الله تعالى في المجلد الثالث كتاب المصروف قد وقع الفراغ من توكيد  
 هذه الرسالة الشريفة بتاريخ اليوم العاشر من شهر رمضان المبارك من السنة  
 الحاشية العشر ثلث مائة بعد الالف من الهجرة المحمدية صلى الله عليه وآله  
 بحسب الامر قبله اكرم صاحبنا معظم زبدة الافاضة  
 الاعظم خاتما احمد اقا خان على اقا ولد ازهرت  
 غفرلها وانا ابراهيم طائفة تاجه بربر  
 ودر كاخانه مياكدخون  
 مشا اليك  
 صورت انطباع پذيرفت كته ماعبد المذنب ابراهيم زاهد رول غلام على الاشكوت  
 ١٣١٥  
 الهن















